

اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام (اليونسكو)

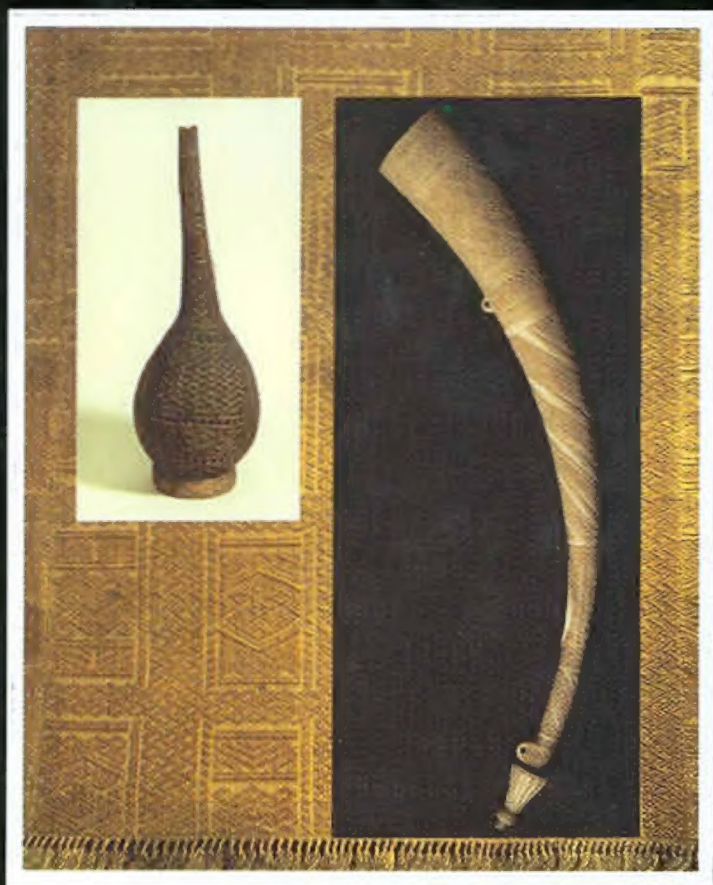
تاريخ أفريقيا العام

المجلد الخامس

أفريقيا من القرن السادس عشر

إلى القرن الثامن عشر

المشرف على المجلد : ب. أ. أوغوث



اليونسكو

اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام (اليونسكو)

تاريخ أفريقيا العام

المجلد الخامس

أفريقيا

من القرن السادس عشر

إلى القرن الثامن عشر

المشرف على المجلد : ب. أ. أوغوث

اليونسكو

تاريخ
أفريقيا
العام

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المؤلف، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الاعراب عن أي رأي من جانب اليونسكو بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

صدرت الطبعة الأولى من هذا المجلد
باللغة الانكليزية سنة ١٩٩٢
عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٧، ميدان فونتنوا، ٧٥٧٠٠ باريس
الطباعة: حسيب درغام واولاده - المكلس، لبنان

ISBN Unesco 92-3-601711-8

© اليونسكو ١٩٩٧

المحتويات

- تمهيد، بقلم أحمد مختار أمبو، المدير العام لليونسكو (١٩٧٤-١٩٨٧) ٩
- التأريخ ١٥
- عرض المشروع، بقلم الأستاذ بشويل أ. أوغوت،
- رئيس اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام (١٩٧٨-١٩٨٣) ١٧

الفصل الأول:

الصراع على التجارة الخارجية وآثاره على أفريقيا

- م. مالوفيست ٢١

الفصل الثاني:

البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا خلال هذه الفترة

- ب. دياين ٤٥

الفصل الثالث:

تحركات السكان وظهور أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعي السياسي في أفريقيا

- ي. فانسينا ٧١

الفصل الرابع:

أفريقيا في تاريخ العالم: تجارة تصدير الرقيق من أفريقيا

وظهور النظام الاقتصادي الأطلسي

- ج. إ. اينيكوري ١٠٧

الفصل الخامس:

الشتات الأفريقي في العالمين القديم والجديد

- ج. و. هاريس ١٤٩

الفصل السادس:

الفتح العثماني لمصر

١٧٥ ر. فيسيلي

الفصل السابع:

السودان، من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

٢٠٩ يوسف فضل حسن وب. أوغوث

الفصل الثامن:

المغرب

٢٤١ محمد الفاسي

الفصل التاسع:

الجزائر وتونس وليبيا: العثمانيون وورثتهم

٢٧٣ محمد الهادي شريف

الفصل العاشر:

سينيغامبيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر:

تطور الـ وولوف والسيرير و «التوكولور»

٣٠٣ ب. باري

الفصل الحادي عشر:

نهاية إمبراطورية الصنغاي

٣٤٣ م. أبيتبول

الفصل الثاني عشر:

من النيجر إلى الفولتا

٣٧١ م. إيزار و ج. كي - زيريو

الفصل الثالث عشر:

دول وثقافات المنطقة العليا من الساحل الغيني

٤١٥ ك. ووندجي

الفصل الرابع عشر:

دول وحضارات المنطقة السفلى من الساحل الغيني

٤٤٧ أ. أ. بواهين

الفصل الخامس عشر:

الفون واليوروبا: دلتا نهر النيجر والكامرون

أ. ج. ألاغوا ٤٨٥

الفصل السادس عشر:

دول الهوسا

د. لايا ٥٠٥

الفصل السابع عشر:

كانم - بورنو: علاقاتها بالبحر الأبيض المتوسط وبجيرمي وسائر دول حوض التشاد

ب. م. باركيندو ٥٤٧

الفصل الثامن عشر:

من أراضي الكامرون المعشبة إلى أعالي النيل

إ. مبوكولو ٥٧٣

الفصل التاسع عشر:

مملكة الكونغو وجيرانها

ج. فانسينا ٦٠٧

استنادًا إلى إسهام من ت. أوبنغا

الفصل العشرون:

النظام السياسي في لوبا ولوندا: نشوؤه وتوسّعه

نداوييل إي. نزييم ٦٥١

الفصل الحادي والعشرون:

منطقة زامبيزيا الشمالية وبحيرة ملاوي

ك. م. فيري، و أ. ج. م. كالينغا، و ه. ه. ك. بهيلا ٦٧٣

الفصل الثاني والعشرون:

زامبيزيا الجنوبية

ه. ه. ك. بهيلا ٧٠٧

الفصل الثالث والعشرون:

التبعية والتكافل: أفريقيا الجنوبية من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

د. دينون ٧٥٥

الفصل الرابع والعشرون:

القرن الأفريقي

٧٧٧ إ. هابرلاند

الفصل الخامس والعشرون:

شرق أفريقيا: الساحل

٨٢٧ أ. إ. سالم

الفصل السادس والعشرون:

منطقة البحيرات الكبرى، من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

٨٥٥ ج. ب. وبستر و ب. أ. أوغوت و ج. ب. كريتيان

الفصل السابع والعشرون:

داخل أفريقيا الشرقية: شعوب كينيا وتنزانيا، من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

٩١١ و. ر. أوتشينغ

الفصل الثامن والعشرون:

مدغشقر وجزر المحيط الهندي

٩٣٥ ر. ك. كينت

الفصل التاسع والعشرون:

التطور التاريخي للمجتمعات الأفريقية ١٥٠٠ - ١٨٠٠: خاتمة

٩٨٧ ب. أ. أوغوت

٩٩٩ أعضاء اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام

١٠٠٣ نبذة عن حياة المؤلفين

١٠٠٩ بليوغرافيا عامة

١٠١٣ بليوغرافيا

١٠٦٣ كشاف

تمهيد

بقلم السيد أحمد مختار أمبو
المدير العام لليونسكو (١٩٧٤-١٩٨٧)

لقد ظلت الأساطير والآراء المسبقة بمختلف صورها تخفي عن العالم لزمن طويل التاريخ الحقيقي لأفريقيا. فقد اعتبرت المجتمعات الأفريقية مجتمعات لا يمكن أن يكون لها تاريخ. وعلى الرغم من البحوث الهامة التي اضطلع بها منذ العقود الأولى من هذا القرن رواد مثل ليو فروينبوس، وموريس دلافوس، وأرتورو لابرولا، فإن عددًا كبيرًا من الأخصائيين غير الأفريقيين المتشبهين بمسلمات معينة قد ظلوا ينحازون إلى القول بأن هذه المجتمعات لا يمكن أن تكون موضوعًا للدراسة العلمية، مستندين في قولهم هذا بصفة خاصة إلى نقص المصادر والوثائق المكتوبة.

وعلى الرغم من أن الألباذا والأوديسا اعتبرتتا بحق مصدرين أساسيين لتاريخ اليونان القديمة، فقد جرى إنكار كل قيمة للتراث الأفريقي الشفهي الذي يعتبر بمثابة ذاكرة جماعية ينتظم في نسيجها الكثير من الأحداث التي تميزت بها حياة شعوب أفريقيا. وقد اقتصر الإهتمام عند كتابة تاريخ جزء كبير من أفريقيا على مصادر من خارج القارة الأمر الذي أدى إلى تكون رؤية لا تصور المسار الحقيقي لشعوب أفريقيا عبر تاريخها، بل تعبر عن رأي البعض في الطريق الذي لا بد وأن يكون هذا المسار قد سلكه. ونظرًا إلى أن «العصر الوسيط» الأوروبي هو الذي كان يتخذ في الغالب منطلقًا للدراسة ونقطة للإحالة، فإن أنماط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية والنظم والمؤسسات السياسية في أفريقيا لم تكن تدرس إلا من منطلق المقارنة مع ماضي أوروبا.

وقد كان ذلك في الواقع رفضاً للإعتراف بأن يكون الأفريقي مبدعاً لثقافات أصيلة ازدهرت واستمرت تسلك عبر القرون مسالك خاصة بها، لا يستطيع المؤرخ أن يدركها إلا إذا تخلى عن بعض آرائه المسبقة، وإلا إذا جدّد منهجه.

كذلك يبدو أن القارة الأفريقية لم تعتبر قط كياناً تاريخياً له ذاتية المتميزة. وإنما انصب التأكيد بصفة خاصة على كل ما من شأنه أن يعزز الرأي القائل بوجود انفصام منذ الأزل بين «أفريقيا بيضاء» و «أفريقيا سوداء» تجهل كل منهما الأخرى. وكثيراً ما صوّرت الصحراء الكبرى على أنها فضاء منبع يحول دون امتزاج الإثنيات والشعوب وتبادل السلع والمعتقدات والتقاليد والعادات والأفكار بين المجتمعات التي تقوم على جوانب هذه الصحراء. وبذلك رسمت الدراسات حدوداً مصطنعة صارمة بين حضارتي مصر القديمة والنوبة وبين حضارات الشعوب القاطنة جنوبي الصحراء.

حقيقة أن تاريخ أفريقيا شمالي الصحراء كان أكثر ارتباطاً بتاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط منه بتاريخ أفريقيا جنوبي الصحراء، ولكن من المعترف به الآن على نطاق واسع أن حضارات القارة الأفريقية - عبر لغاتها وثقافتها المتنوعة - تشكل بدرجات مختلفة الروافد التاريخية لمجموعة من الشعوب والمجتمعات التي تربط بينها روابط عريقة.

وهناك ظاهرة أخرى أضرت كثيراً بالدراسة الموضوعية للماضي الأفريقي وتمثّلت في ما اقترنت به تجارة الرقيق والاستعمار من ظهور أفكار عنصرية جامدة عن الأجناس أشاعت الازدراء وعدم الفهم، وكانت من شدة الرسوخ بحيث امتد تشويهها إلى المفاهيم الأساسية لكتابة التاريخ. فمُنذ أن بدأ استخدام عبارات مشحونة بأفكار معينة، مثل «البيض» و «السود» لتمييز نوعين عامين من البشر هما المستعمرون منظوراً إليهم كنوع ممتاز من جهة وأهالي المستعمرات من جهة أخرى، صار لزاماً على الأفريقيين أن يقاوموا عبودية مزدوجة على الصعيدين الاقتصادي والسيكولوجي. أما وقد صار الأفريقي موسوماً بلون بشرته، وتحول إلى سلعة بين السلع، وسُخِّر للأعمال التي لا تتطلب إلا القوة العضلية، فقد أصبح يمثل في أذهان قاهريه ماهية إثنية خيالية. هي ماهية الرنجي المنحطة التي توهموها. وأدى هذا التصنيف الزائف إلى الهبوط بتاريخ الشعوب الأفريقية في عقول الكثيرين إلى مستوى التاريخ الإثني، الذي لا يمكن فيه تجنّب التزييف في تقدير الوقائع التاريخية والثقافية.

وقد تطوّر الوضع كثيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أن أخذت البلاد الأفريقية، وقد نالت استقلالها، تشارك مشاركة فعالة في حياة المجتمع الدولي وفي العلاقات المتبادلة التي هي أساس حياة هذا المجتمع، فتزايد حرص المؤرخين على دراسة أفريقيا بمزيد من الدقة والموضوعية والتفتح الذهني، وأخذوا يستعينون بالمصادر الأفريقية ذاتها، وإن لم يخلُ ذلك بطبيعة الحال من التحفظات التي رسخت بحكم العادة. أما الأفريقيون أنفسهم فإنهم بدأوا يشعرون، إذ يمارسون حقهم في المبادرة التاريخية، بحاجة عميقة إلى تأكيد الأصالة التاريخية لمجتمعاتهم على أسس راسخة.

ومن هنا كانت أهمية «تاريخ أفريقيا العام»، الذي تبدأ اليونسكو إصداره في ثمانية مجلدات.

لقد راعى الأخصائيون الذين جاءوا من بلاد عديدة وساهموا في المؤلف أن يرسوا أولاً أسسه النظرية والمنهجية. ومن ثم حرصوا على أن يعيدوا النظر في التبسيطات المخلة التي نتجت عن تصور ضيقٍ وأحادي المسار للتاريخ العالمي، وعلى أن يبرهنوا على حقيقة الأحداث التي وقعت كلما كان ذلك ضرورياً وممكنًا. وجدّوا في استخلاص المعطيات التاريخية التي تتيح تقديم صورة أوضح عن تطور مختلف الشعوب الأفريقية ضمن سياق خصوصياتها الاجتماعية والثقافية.

وفي هذه المهمة التي تتميز بالجسامة والتعقيد والعسر نظرًا لتنوع المصادر وتشتت الوثائق، سارت اليونسكو على مراحل. فكانت المرحلة الأولى (١٩٦٥-١٩٦٩) هي مرحلة الأعمال الخاصة بتوثيق الكتاب وتخطيطه. حيث تمّ القيام بأنشطة ميدانية في الموقع شملت حملات لجمع التراث المنقول، وإنشاء مراكز توثيق إقليمية لهذا التراث، وجمع المخطوطات غير المنشورة بالعربية والعجمية (اللغات الأفريقية المكتوبة بالحروف العربية) وحصر للمحفوظات، وإعداد دليل لمصادر تاريخ أفريقيا بالاستناد إلى محفوظات ومكتبات البلدان الأوروبية، وهو الدليل الذي نشر فيما بعد في تسعة مجلدات. ومن ناحية أخرى، نُظِّمَتْ للأخصائيين لقاءات تولى فيها الأفريقيون وغيرهم من القارات الأخرى مناقشة القضايا المنهجية وحددوا الخطوط العريضة للمشروع بعد فحص دقيق للمصادر المتاحة.

ثم كانت مرحلة ثانية خُصِّصَتْ لوضع الكتاب في صورته وتقسيمه وتفصيله، وامتدت من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١. وفي هذه الفترة اضطلع اجتماعان دوليان للخبراء عقدا في باريس (١٩٦٩) وأديس أبابا (١٩٧٠) بدراسة وتحديد المشكلات التي تتعلق بصياغة الكتاب ونشره، وهي: صدوره في ثمانية مجلدات، وطبعه طبعة رئيسية بالانجليزية والفرنسية والعربية، وترجمته إلى لغات أفريقية مثل السواحيلية والهوسا والفولانية واليوروبا واللينغالا، وإمكان اعداد ترجمات له في المستقبل بالألمانية والروسية والبرتغالية والاسبانية والصينية، فضلاً عن إصدار طبعات مختصرة ميسرة للجمهور الأفريقي والدولي على نطاق أوسع^(١).

وخُصِّصَتْ المرحلة الثالثة للصياغة والطبع وبدأت بتشكيل لجنة علمية دولية تتولى المسؤولية الفكرية عن الكتاب وتتألف من ٩٣ عضوًا، ثلثهم من الأفريقيين والثلث الآخر من غير الأفريقيين.

ولما كان المنهج المتبع يتسم بالجمع بين عدة تخصصات، فقد تميّز بتعدد المناحي النظرية وتنوع المصادر. ويحتل علم الآثار مكان الصدارة في هذا المجال إذ إنه يفتح كثيرًا من المغاليق في تاريخ الثقافات والحضارات الأفريقية، ويفضله أصبح من المتفق عليه اليوم أن أفريقيا كانت على أرجح الاحتمالات مهد البشرية، وأنها شهدت إحدى أوائل الثورات التكنولوجية في التاريخ وهي ثورة العصر الحجري الحديث، وأن مصر كانت موطنًا لازدهار

(١) نشر المجلدان الأول والثاني بالاسبانية والايطالية والبرتغالية والصينية والعربية والكورية، ونشر المجلد الرابع بالاسبانية والبرتغالية والعربية، والمجلد السابع بالاسبانية.

حضارة من أكثر حضارات العالم القديم تألقاً. ثم إن التراث الشفهي الذي استُهِين به في الماضي، أصبح يمثل اليوم مصدراً ثميناً من مصادر تاريخ أفريقيا، يتيح تتبع مسيرة شعوبها المختلفة في المكان والزمان، ويساعد في تفهم الرؤية الأفريقية للعالم من داخلها، وإدراك السمات الأصلية للقيم التي تركز عليها ثقافات القارة ومؤسساتها.

إننا نشعر بالإمتنان للجنة العلمية الدولية المسؤولة عن هذا التاريخ العام لأفريقيا ولمقررها وللمشرفين على مختلف المجلدات والفصول ولمؤلفيها لأنهم ألقوا ضوءاً جديداً على ماضي أفريقيا في مجموعته وبكل ما فيه من أصالة، وتجنبوا كل نزعة عقائدية في دراسة المسائل الجوهرية، مثل تجارة الرقيق، ذلك «الجرح النازف على الدوام» والذي نتجت عنه عملية من أقسى عمليات الترخيل الجماعي في تاريخ الشعوب وأدّى إلى تفرغ القارة من جزء من قواها الحيوية، في حين أنه لعب دوراً حاسماً في الازدهار الاقتصادي والتجاري لأوروبا؛ ومثل الاستعمار بكل ما ترتب عليه من نتائج في نواحي الاقتصاد والسكان والنواحي النفسية والثقافية؛ ومثل دراسة العلاقات بين أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى والعالم العربي؛ وعملية إزالة الاستعمار وتشديد صرح الكيان الوطني التي عبأت عقول ومشاعر اناس لا يزالون أحياء ولا يزال بعضهم يمارس نشاطاً كاملاً. وقد عولجت جميع هذه المسائل بروح الحرص على التزام الأمانة والدقة، وهما ليسا أهون ما في هذا الكتاب من مزايا. غير أن المزية الكبرى هي أنه يُطلعنا على آخر تطورات معارفنا عن أفريقيا ويعرض الثقافات الأفريقية من وجهات نظر شتى، ويقدم رؤية جديدة للتاريخ، فيبرز لنا بذلك مناطق النور والظل دون أن يخفي اختلاف الآراء بين العلماء.

إن هذا الكتاب الجديد، إذ يُبين قصور مناهج البحث التي ظلت تستخدم زمناً طويلاً في دراسة أفريقيا، يدعو إلى تجديد وتعميق تناولنا للإشكالية المزدوجة المتعلقة بكتابة التاريخ وبالذاتية الثقافية، وبما يجمع بينهما من روابط متبادلة. وهو مثل أي مؤلف تاريخي قيم يفتح الطريق لبحوث جديدة متعددة.

وقد حدا ذلك باللجنة العلمية الدولية إلى أن تقر - في تعاون وثيق مع اليونسكو - إجراء دراسات تكميلية للتعمق في عدد من المسائل التي تتيح رؤية أكثر وضوحاً لبعض الجوانب في ماضي أفريقيا. وستكون هذه البحوث التي تطبع في سلسلة «اليونسكو - دراسات ووثائق - تاريخ أفريقيا العام»^(٢) تكملة مفيدة لهذا الكتاب. وسوف يتابع هذا الجهد كذلك عن طريق إعداد دراسات عن التاريخ الوطني أو شبه الإقليمي.

(٢) نشرت ضمن هذه السلسلة المجلدات الإحدى عشر التالية: عمران مصر القديمة بالسكان وفك رموز الكتابة المروية؛ تجارة الرقيق في أفريقيا من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر؛ العلاقات التاريخية عبر المحيط الهندي؛ كتابة تاريخ أفريقيا الجنوبية؛ تصفية الاستعمار في أفريقيا: أفريقيا الجنوبية والقرن الأفريقي؛ أسماء السلالات والمواقع الأفريقية؛ العلاقات التاريخية والاجتماعية - الثقافية بين أفريقيا السوداء والعالم العربي من ١٩٣٥ وحتى الآن، منهجية التاريخ الأفريقي المعاصر؛ العملية التربوية وكتابة التاريخ في أفريقيا؛ أفريقيا والحرب العالمية الثانية؛ ليبيا القديمة.

إن هذا التاريخ العام يلقي الضوء في الوقت نفسه على وحدة تاريخ أفريقيا وعلى علاقاتها بالقارات الأخرى - وخاصة الأمريكتين ومنطقة الكاريبي. فلقد دأب بعض المؤرخين لفترة طويلة على عزل مظاهر التعبير الإبداعي لدى أحفاد الأفريقيين في الأمريكتين وتصنيفها تحت عبارة جامعة غريبة تتلخص بـ «الترعات الأفريقية». وغني عن الذكر أن مؤلفي الكتاب الذي نحن بصددده لا يعتقدون هذه النظرة. فلقد رأوا الرأي الصائب في المقاومة التي أبدتها الرقيق الذين رُحِّلوا إلى أمريكا، وفي ظاهرة «التهجين» السياسي والثقافي وفي اشتراك أحفاد الأفريقيين دوماً وعلى نطاق ضخم في كفاح حركة الاستقلال الأمريكي الأولى وفي حركات التحرر الوطنية، فأدركوا هذه الأمور على حقيقتها باعتبارها مظاهر قوية لتأكيد الذاتية أسهمت في صياغة المفهوم الشامل للإنسانية. وإنه لمن الواضح اليوم أن التراث الأفريقي قد أثر بدرجات متفاوتة في أساليب الشعور والتفكير والتخيل والعمل لدى عدد من البلاد في نصف الكرة الغربي. فمن جنوب الولايات المتحدة حتى شمال البرازيل مروراً بمنطقة الكاريبي، وعلى ساحل المحيط الهادي، تبدو الآثار الثقافية المنقولة عن أفريقيا واضحة في كل مكان. بل إنها تكمن، في بعض الحالات، في صلب الأسس الجوهرية للذاتية الثقافية لدى عدد من أهم القطاعات بين السكان.

كما يبرز هذا المؤلف على نحو واضح ما لأفريقيا من علاقات بجنوب آسيا عبر المحيط الهندي، وما قدمته من مساهمات لغيرها من الحضارات عن طريق العلاقات المتبادلة. وإني لعلّي اقتناع بأن ما تبذله شعوب أفريقيا من جهود لنيل استقلالها وتوطيده ولتأمين تطورها وترسيخ خصائصها الثقافية حريّ بأن يتأصل في وعي تاريخي مجدّد يؤثر تأثيراً عميقاً في حياة أصحابه ويتناقلونه جيلاً بعد جيل.

إن ما تلقّيته من تعليم، وما حصّلت من خبرة كمعلم ورئيس لأول لجنة أنشئت منذ بدايات الاستقلال لإصلاح برامج تعليم التاريخ والجغرافيا في بعض بلاد أفريقيا الغربية والوسطى، قد أتاح لي أن أقدر كم هو ضروري لتعليم النشء ولإعلام الجمهور أن يوجد كتاب للتاريخ من إعداد علماء يعرفون من الداخل مشكلات أفريقيا وآمالها، ويملكون القدرة على النظر إلى القارة ككل.

لكل هذه الأسباب، ستعمل اليونسكو على أن ينشر هذا التاريخ العام لأفريقيا على نطاق واسع وبلغات عديدة، وعلى أن يكون أساساً لإعداد كتب للأطفال وكتب مدرسية وبرامج إذاعية أو تلفزيونية، وبهذا يمكن للنشء والتلاميذ والطلاب والكبار في أفريقيا وخارجها أن يكونوا صورة أدق عن ماضي القارة الأفريقية وعن العوامل التي تفسّر هذا الماضي، وأن يتوصّلوا إلى فهم أصدق لتراثها الثقافي ولإسهامها في التقدّم العام للإنسانية. فهذا الكتاب جدير إذن بأن يشجع التعاون الدولي ويوطد تضامن الشعوب فيما تطمح إليه من عدالة وتقدّم وسلام، أو هذا هو على الأقل ما أرجوه بكل إخلاص.

يبقى لي أن أعرب عن امتناني العميق لأعضاء اللجنة العلمية الدولية ومقرّرها والمشرفين على مختلف المجلدات وكذلك للمؤلفين وجميع الذين ساهموا في تحقيق هذا المشروع

الضخم. فإن ما قاموا به من عمل وما قدموه من مساهمة هو خير دليل على ما يمكن أن ينجزه، في الإطار الدولي الذي تتيحه اليونسكو، رجال جاءوا من آفاق متباينة تحفزهم نية صادقة واحدة وعزيمة واحدة إلى خدمة الحقيقة الخالصة، فتمكنوا من إنهاء مشروع تكاد أهميته العلمية والثقافية أن تكون بلا حدود. كما أقدم شكري كذلك إلى المنظمات والحكومات التي مكنت اليونسكو بفضل هباتها السخية من أن تصدر هذا الكتاب بلغات مختلفة وأن تكفل له ما يستحقه من انتشار عالمي النطاق في خدمة المجتمع الدولي بأكمله.

التاريخ

اتفق على اتباع النهج التالي في تدوين التواريخ:

- فيما يتصل بما قبل التاريخ، يمكن كتابة التواريخ وفق أحد الأسلوبين التاليين:
- إما بالإشارة إلى العصر الحاضر، أي أن تكون التواريخ «ق.ح.» (قبل الحاضر) منسوبة إلى سنة ١٩٥٠ ميلادية، التي تكون كل التواريخ السابقة لها سلبية،
- أو بالإشارة إلى بداية العصر الميلادي، حيث توضع علامة (+) أو (-) قبل التاريخ المعني، للدلالة على نسبه إلى تلك البداية.

وعند الإشارة إلى القرون، يستعاض عن المختصرين «ق.م.» و «م.» بعبارتي «قبل العصر الميلادي» و «ميلادية» على التوالي.

وفيما يلي بعض الأمثلة:

- (١) ٢٣٠٠ ق. ح. (قبل الحاضر) = - ٣٥٠
- (٢) ٢٩٠٠ ق. م. (قبل الميلاد) = - ٢٩٠٠
- ١٨٠٠ م. (ميلادية) = + ١٨٠٠
- (٣) القرن الخامس ق.م. = القرن الخامس قبل الميلاد
- القرن الثالث م. = القرن الثالث الميلادي

عرض المشروع

بقلم الأستاذ بثويل أ. أوغوت*
رئيس اللجنة العلمية الدولية
لتحرير تاريخ أفريقيا العام
(١٩٧٨-١٩٨٣)

طلب المؤتمر العام لليونسكو، في دورته السادسة عشرة، من المدير العام الشروع في تحرير تاريخ عام لأفريقيا. وقد عهد بهذا العمل الضخم إلى لجنة علمية دولية أنشأها المجلس التنفيذي في ١٩٧٠. ووفقا للنظام الأساسي للجنة، الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونسكو في ١٩٧١، تتكون هذه اللجنة من ٣٩ عضواً (الثلاثين من الأفريقيين والثلث الباقي من غير الأفريقيين) يشتركون في اجتماعاتها بصفاتهم الشخصية ويعيّنهم المدير العام لليونسكو لمدة صلاحية اللجنة. وكانت المهمة الأولى للجنة تحديد الخصائص الرئيسية للمصنف، وقد حددتها في دورتها الثانية على النحو التالي:

• إن هذا التاريخ، ولئن كان يستهدف بلوغ أرفع مستوى علمي ممكن، لا يتوخى شمول كل شيء وإنما هو مصنف يجمع بين عناصر شتى دون تعصب لرأي معين. وسيكون في أحيان كثيرة من عرض للمشكلات مع توضيح للوضع الراهن للمعارف والتيارات الكبرى للبحث، ولا يتقاعس عند الاقتضاء عن الإشارة إلى تباين المذاهب والآراء. وهو بذلك يمهد السبيل لوضع مؤلفات لاحقة.

* في الدورة السادسة للجنة العلمية الدولية لتحرير «تاريخ أفريقيا العام» (برازافيل، ١٩٨٣) جرى انتخاب هيئة المكتب الجديد وحل الأستاذ أليبرت أدو بواهن محل الأستاذ أوغوت.

● تعتبر أفريقيا في هذا المصنف كلاً واحداً. والغرض هو إظهار العلاقات التاريخية بين مختلف أجزاء القارة. التي غالباً ما كانت تخضع لتقسيمات فرعية كثيرة في المؤلفات التي ظهرت حتى الآن. وتحظى فيه صلات أفريقيا التاريخية مع القارات الأخرى بالعناية التي تستحقها حيث تحلل من زاوية المبادلات والتأثيرات المتعددة الأطراف على نحو يبرز بصورة ملائمة إسهام أفريقيا في تطور البشرية.

● إن تاريخ أفريقيا العام هو، قبل كل شيء، تاريخ أفكار وحضارات ومجتمعات ومؤسسات. وهو يقوم أساساً على مصادر بالغة التنوع يدخل فيها التراث الشفهي وأشكال التعبير الفني.

● إن النظر إلى هذا التاريخ يتم أساساً من الداخل. فضلاً عن أن المؤلف يمثل مصنفاً علمياً، فهو يشكل أيضاً وإلى حد بعيد انعكاساً أميناً لكيفية رؤية المؤلفين الأفريقيين لحضارتهم. وعلى الرغم من إعداد هذا التاريخ في إطار دولي واستعانت به جميع البيانات العلمية المتوفرة حالياً، فإنه سيمثل أيضاً أحد العناصر الأساسية في التعرف على التراث الثقافي الأفريقي وسيبرز العوامل التي تسهم في وحدة هذه القارة. ويشكل هذا الاتجاه نحو رؤية الأشياء من الداخل الجانب الجديد في هذا المصنف، ويمكنه أن يضيف عليه، فضلاً عن مزاياه العلمية، قيمة كبيرة بالنسبة للأوضاع الراهنة. واذ يظهر هذا التاريخ الوجه الحقيقي لأفريقيا في عصر تهيمن عليه ضروب المنافسة الاقتصادية والتقنية، فإنه يطرح للبحث تصوّراً خاصاً للقيم الإنسانية.

وقد قررت اللجنة أن يصدر هذا المصنف، الذي يتناول ما يربو على ثلاثة ملايين سنة من تاريخ أفريقيا، في ثمانية مجلدات يقع كل منها في حوالي ٨٠٠ صفحة من النصوص، ويتضمن عدداً من اللوحات التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والرسوم الخطية.

ويُعين لكل مجلد مشرف رئيسي يساعده، عند الاقتضاء، واحد أو اثنان من المشرفين المعاونين.

وتنتخب اللجنة المشرفين على المجلدات من بين أعضائها أو من غير أعضائها بأغلبية الثلثين، ويناط بالمشرفين إعداد المجلدات وفقاً للقرارات التي تتخذها اللجنة والخطط التي تضعها. ويكون المشرفون مسؤولين من الناحية العلمية أمام اللجنة، أو أمام مكتبها بين دورات انعقادها، عن مضمون المجلدات وعن الصياغة النهائية للنصوص وعن اللوحات التوضيحية، وبوجه عام عن جميع الجوانب العلمية والفنية للتاريخ. ويكون المكتب هو المرجع الأخير في إقرار المخطوط النهائي. ويقوم بتسليمه للمدير العام لليونسكو عندما يرى أنه أصبح جاهزاً للنشر. وهكذا تتولى اللجنة أو مكتبها خلال الفترات الفاصلة بين الدورات المسؤولية الكاملة عن المشروع.

ويحتوي كل مجلد على قرابة ثلاثين فصلاً. ويحرر كل فصل مؤلف رئيسي يساعده عند الاقتضاء معاون أو اثنان. وتختار اللجنة المؤلفين بعد الاطلاع على بيانات المؤهلات والخبرة الخاصة بهم، ويُفضّل المؤلفون الأفريقيون بشرط أن يكونوا حائزين على المؤهلات المطلوبة. وتحرص اللجنة بوجه خاص على أن يُراعى بقدر المستطاع في اختيار المؤلفين أن تكون جميع مناطق القارة وكذلك جميع المناطق التي كانت لها علاقات تاريخية أو ثقافية مع أفريقيا ممثلة تمثيلاً عادلاً.

وبعد أن يعتمد المشرف على المجلد نصوص مختلف الفصول، ترسل هذه النصوص إلى جميع أعضاء اللجنة لكي يقدموا تعليقاتهم عليها. أما النص الذي يعدّه المشرف على المجلد، فإنه يعرض على لجنة قراءة لدراسته، وتُعَيّن هذه اللجنة من بين أعضاء اللجنة العلمية الدولية، تبعًا لاختصاصات الأعضاء. كما أنها تُكلف بإجراء تحليل متعمّق لمضمون الفصول وشكلها. ثم يتولى المكتب إقرار المخطوط بصورة نهائية.

وقد تبين أن هذه الإجراءات التي قد تبدو طويلة ومعقّدة هي إجراءات لازمة لأنها تضمن أكبر قدر من الدقة العلمية لتاريخ أفريقيا العام. فقد حدث فعلاً أن رفض المكتب بعض المخطوطات أو طلب إجراء تعديلات هامة عليها أو عهد بإعادة تحرير فصل ما إلى مؤلف آخر. وأحياناً يُستشار أخصائيو في فترة معينة من فترات التاريخ أو في مسألة معينة من أجل وضع المجلد في صيغته النهائية.

ويصدر المؤلف بادئ الأمر في طبعة ذات غلاف من الورق المقوّى بالانجليزية والفرنسية والعربية، ثم في طبعة عادية بهذه اللغات ذاتها. كما تصدر نسخة مختصرة من المؤلف بالانجليزية والفرنسية تتخذ أساساً للترجمة إلى اللغات الأفريقية. وقد اختارت اللجنة العلمية الدولية اللغة السواحلية ولغة الهوسا كأول لغتين أفريقيتين يترجم إليهما المؤلف. ومن المزمع أيضاً العمل، بقدر المستطاع، على نشر تاريخ أفريقيا العام في عدة لغات واسعة الانتشار على الصعيد الدولي (منها الإسبانية والألمانية والإيطالية والبرتغالية والروسية والصينية واليابانية، الخ...).

فالأمر يتعلق، كما نرى، بمشروع ضخم يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لمؤرخي أفريقيا والأوساط العلمية بوجه عام وكذلك بالنسبة لليونسكو التي تشملها برعايتها. فنحري مصنف عن تاريخ أفريقيا يغطّي في المكان قارة بأكملها وفي الزمان الثلاثة ملايين عام الأخيرة وملتزم بأرفع المعايير العلمية ويستعين، كما ينبغي، بأخصائيين ينتمون إلى شتى البلاد والثقافات والمذاهب الفكرية والتقاليد التاريخية، إنما يمثل مهمة لا يُشكّك في مدى تعقيدها. إنه لمشروع قارّي ودولي وجامع لفروع العلم على أوسع نطاق.

وختاماً. أودّ أن أنوّه بأهمية هذا المصنّف سواء بالنسبة لأفريقيا أو بالنسبة للعالم أجمع. ففي الوقت الذي تكافح فيه شعوب أفريقيا من أجل وحدتها وتعمل سويّاً من أجل صنع مضائرها. يمكن للمعرفة الصحيحة بماضي أفريقيا وللوعي بالروابط التي توحد ما بين الأفريقيين من جهة، وبين أفريقيا وسائر القارات من جهة أخرى، أن تُيسّر إلى حدّ بعيد التفاهم بين شعوب الأرض وأن تنشر في الوقت عينه المعرفة بتراث ثقافي هو ملك للبشرية جمعاء.

بثويل أ. أوغوت

٨ أغسطس / آب ١٩٧٩

رئيس اللجنة العلمية الدولية

لتحرير تاريخ أفريقيا العام

الفصل الأول

الصراع على التجارة الخارجية وآثاره على أفريقيا

م. مالوفيست

مقدمة

في عام ١٥٠٠ كشفت الخريطة الجغرافية السياسية للعالم عن وجود عدد من المناطق الكبرى المستقلة ذاتياً بصورة نسبية والمتراصة فيما بينها إلى حد ما سواء عن طريق التجارة أو من خلال المنازعات. فأولاً كان هناك الشرق الأقصى ممثلاً في اليابان والصين اللتين كانتا، بالإضافة إلى منطقتي المحيط الهادي والمحيط الهندي بما في ذلك جزر الملوك وبورنيو وسومطرة والهند ذاتها، مصدر التوابل في العالم. وكان هناك أيضاً الشرق الأوسط الذي كان يشكل منطقة شاسعة تشمل شبه الجزيرة العربية والامبراطورية الصفوية والامبراطورية العثمانية التي امتدت بعد ذلك بقليل فشملت شمال أفريقيا. كما كانت هناك أوروبا التي كانت شعوبها السلافية والسكندنافية والجرمانية والأنجلوسكسونية واللاتينية لا تزال تقيم ضمن حدودها. وأخيراً كانت هناك أفريقيا بساحلها المطل على البحر الأبيض المتوسط في الشمال وسواحلها المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي والتي أخذت تشهد نشاطاً متزايداً في التجارة الدولية مع الشرق الأقصى والشرق عمومًا.

وقد شهدت الحقبة من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ قيام نظام جغرافي اقتصادي جديد موجه نحو المحيط الأطلسي ويتميز بنمط تجاري ثلاثي يربط ما بين أوروبا وأفريقيا والأمريكتين. ومع فتح أبواب التجارة عبر المحيط الأطلسي بسطت أوروبا - ولاسيما أوروبا الغربية - سطوتها على الأمريكتين وعلى المجتمعات الأفريقية. ومنذ ذلك الوقت أخذت أوروبا تضطلع بدور رائد في تكديس رؤوس الأموال المتأتية من عمليات التجارة والنهب على الصعيد العالمي. وأسفرت

هجرة الأوروبيين إلى المستوطنات التجارية في أفريقيا وفي أقاليم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية عن نشوء اقتصادات مساعدة في مناطق ما وراء البحار. واضطلعت هذه الاقتصادات بدور حاسم وطويل الأجل من خلال إسهامها في تحقيق سيطرة أوروبا على سائر أجزاء العالم. وتقر العلوم التاريخية بأن الفترة من ١٤٥٠ إلى ١٦٣٠ تعتبر مرحلة توسع اقتصادي وسياسي وثقافي كبير في معظم البلدان الأوروبية، ولا سيّما في غرب وجنوب غربي أوروبا. ومع مرور الزمن أصبحت أوروبا مقسمة بشكل أوضح إلى منطقة الشمال الغربي المتقدمة اقتصاديًا وبلدان شبه الجزيرة الايبيرية الأقل نموًا والمناطق الشاسعة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية التي شهدت قدرًا من التنمية وإن زادت بالتدريج تبعيتها للأسواق الغربية.

وكانت هذه الفترة أيضًا فترة توسع عبر البحار يمتد إلى الأقاليم الشاسعة المتاخمة للمحيط الأطلسي وحتى إلى المحيط الهادي. ومنذ بداية القرن السادس عشر كان الساحل الأفريقي يدرج في عداد تلك المناطق وإن اختلف الوضع في شمال أفريقيا عن نظيره في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وكانت المنافسة على أشدها في حوض البحر الأبيض المتوسط فيما بين إسبانيا والبرتغال وفرنسا والبلدان الإسلامية في شمال أفريقيا. كما أن نفوذ الامبراطورية العثمانية كان آخذًا في التزايد. ففي ١٥١٧ فتح العثمانيون مصر ثم أخضعوا جزءًا كبيرًا من شبه الجزيرة العربية وبسطوا حكمهم تدريجيًا على مدن طرابلس وتونس والجزائر حيث نشأت دول وصايات عثمانية خاضعة للحماية التركية. وكانت هذه الدول تشكل خطرًا كبيرًا على الملاحه الأوروبية وعلى السواحل الجنوبية لإيطاليا وإسبانيا. غير أنه في المغرب، تمكن البرتغاليون من السيطرة على قسم كبير من الساحل يمتد حتى أغادير وآسفي، في حين أنشأ القشتاليون قواعد لهم في تلمسان وهران^(١).

وكانت هذه الفتوحات عظيمة الأهمية إذ مكّنت البرتغاليين من السيطرة على منافذ بعض الطرق الهامة والمفتوحة منذ عهد بعيد لتجارة الذهب والرقيق والممتدة من السودان الغربي عبر الصحراء الكبرى وبلدان المغرب إلى البحر الأبيض المتوسط. وكانت منافذ بعض الطرق الهامة الأخرى، الممتدة عرضًا أو طولًا، خاضعة لسيطرة ممثلي الباب العالي العثماني في أفريقيا الذين كانوا يتمتعون باستقلال ذاتي نسبي في مدن الجزائر وتونس وطرابلس. وتمت سيطرة البرتغال على منافذ طرق التجارة بعد زهاء قرن من التوسع في غرب أفريقيا، مما مكن الأوروبيين من اعتراض سبيل قسم من شحنات الذهب والعبود التي كانت في السابق ترسل بكاملها إلى العالم الإسلامي^(٢). ويعتبر انخفاض واردات الذهب إلى بلدان المغرب بسبب التوسع الأوروبي في أفريقيا إحدى المسائل التي ينبغي اجراء مزيد من البحث بشأنها. ومن المرجح أن يؤدي هذا البحث إلى فهم أفضل للدوافع التي حدت بالمغاربة إلى الاستيلاء على منعطف نهر النيجر في ١٥٩١، فقد تمكن المغاربة بهذه العملية من السيطرة على بعض طرق تجارة الذهب والرقيق

(١) انظر الفصل التاسع من هذا المجلد.

(٢) V. de Magalhães Godinho، ١٩٦٩، ص ١٨٤ و ٢١٧.

الممتدة من غرب أفريقيا إلى بلدان المغرب ومصر. وتعتبر حملة جودار باشا الشهيرة مثالاً نموذجياً للفتوحات الكبرى التي تميز بها القرن السادس عشر. ويجدر بنا أن نضيف أن جودار باشا نفسه كان مرتدًا من أصل إيبيري وأن جيشه كان خاضعًا لسيطرة مرتدين من أمثاله. وقد حمل هؤلاء المرتدون عند مجيئهم تقاليد الفتوحات الأسبانية والبرتغالية^(٣).

ثم تأكد الرأي الذي كان سائدًا في ذلك الوقت من أن سواحل غرب وشرق أفريقيا ستظل لفترة طويلة خاضعة لسيطرة البرتغال الاقتصادية والسياسية. ومارست البرتغال أيضًا قدرًا من النفوذ الثقافي على شركائها التجاريين السود. وطوال القرن الخامس عشر والجزء الأول من القرن السادس عشر أنشأ البرتغاليون مراكز تجارية عديدة على الساحل الغربي لأفريقيا وحملوا سكان السواحل وحكامهم على الاهتمام الدائم بالتجار مع الأوروبيين. وبعد الفترة ١٤٨١ - ١٤٨٢ كان أهم موقع على ساحل الذهب هو قلعة المينا. وقد نمت مراكز تجارية أخرى في تلك المنطقة مثل أكسيم وشما وأكرا. وكان البرتغاليون عندما ينشئون مراكز تجارية يطلبون الإذن من الحكام الأفريقيين المحليين ويحاولون استرضاءهم بشئٍ العطايا.

أما في شرق أفريقيا فقد استخدم البرتغاليون أساليب مختلفة، فحطّموا تحصينات سوفالا ومومباسا ومدن ساحلية أخرى وتركوا فيها حاميات وفرضوا على أهلها ضرائب لملك البرتغال. وفي الوقت ذاته حاول البرتغاليون أن يستولوا على تجارة الذهب والعاج والمعادن بين السواحل والمناطق الداخلية المتاخمة لها والهند. وقد تفاوتت مربحية مختلف المحطات والمراكز التجارية البرتغالية في أفريقيا. ففي أوائل القرن السادس عشر كانت التجارة في المينا، عند مصب نهر الغامبيا في سيبيراليون، وفي سوفالا، تدر أرباحًا كبيرة وذلك بصورة رئيسية من خلال شراء الذهب بأثمان زهيدة، وكذلك عن طريق الاتجار بالعبيد الذين كانوا يجلبون من المناطق الداخلية. بيد أن أرغين، وهي أقدم محطة تجارية برتغالية، ظلت تفقد أهميتها بصورة مطردة^(٤).

لقد حققت التجارة مع أفريقيا أرباحًا ضخمة للبرتغال. ووفقًا للحسابات التي أجراها ج. لوسيو دي آزيديو فان مكاسب التاج، التي بلغت زهاء ٦٠ مليون ريال برتغالي في ثمانينات القرن الخامس عشر، ارتفعت إلى ٢٠٠ مليون ريال في عهد الملك مانويل (١٤٩١-١٥٢١)، وإلى ما لا يقل عن ٢٧٩.٥ مليون ريال بحلول عام ١٥٣٤^(٥). وتحققت هذه الزيادة بدون شك عن طريق الأرباح التي درتها التجارة لا مع الهند فحسب بل كذلك وإلى حد كبير مع أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن تدفق الشحنات الكبيرة من الذهب الأفريقي مكن جون الثاني وخلفه مانويل من تحقيق الاستقرار لعملاتهما الفضية وسك عملة ذهبية ذات قيمة عالية هي الكروزادو. بل والأهم من ذلك زيادة حجم الأسطول وتوسيع نطاق الدولة والادارة الاستعمارية^(٦). وكان هذا

(٣) انظر الفصل الثاني من هذا المجلد.

(٤) V. de Magalhães de Godinho، ١٩٦٩، ص ١٨٥-١٨٨.

(٥) V. de Magalhães de Godinho، ١٩٧٨، المجلد الثاني، ص ٥١-٧٢.

(٦) M. Malowist، ١٩٦٩، ص ٢١٩.

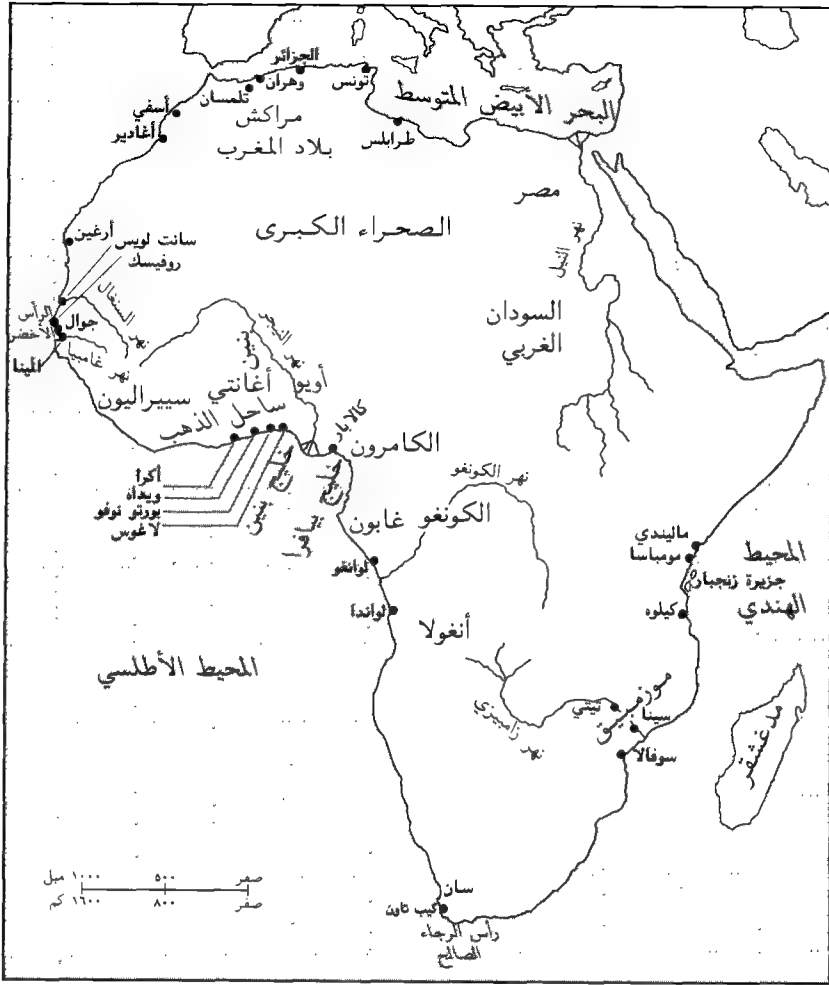
الأمر يكتسي أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاجتماعية على السواء، فقد أتيت لأبناء الطبقة الارستقراطية وطبقة الأعيان فرص تقلد مناصب عديدة ترفع مكانتهم وتحقق لهم الربح المادي. وهكذا أزيلت المعارضة التي كانت الطبقة الارستقراطية تبديها لسياسات الملوك ذات النزعة المركزية وأصبحت الدولة كيانا أكثر تماسكاً.

لقد عجلت التجارة مع أفريقيا، ومع الهند في وقت لاحق، بنمو طبقة التجار البرتغاليين، وهي طبقة كانت من قبل ضعيفة نسبياً حتى في القرن الخامس عشر. وعلى ذلك فربما كان يظن في أوائل القرن السادس عشر أن البرتغال بدأت تسير على طريق التوسع الاقتصادي والسياسي الدائم. بيد أن ذلك لم يتحقق في نهاية الأمر نظراً للبنية الاجتماعية الاقتصادية المتخلفة والهامة التي كانت قائمة في البرتغال آنذاك. فالتوسع عبر البحار كان يتطلب إنفاق أموال طائلة، وكان شراء الذهب والعييد يتوقف على تزويد أفريقيا بكميات كبيرة من مصنوعات الحديد والنحاس الأصفر والنحاس الأحمر والمنسوجات الزهيدة الثمن وبعض الفضة والمواد الغذائية والملح. وهذه السلع لم تكن تنتج في البرتغال بل كان يتعين شراؤها من الزوار الأجانب أو من مدينة بروج، وفيما بعد من المراكز التجارية الأوروبية الكبرى آنذاك. وكان توسع الأسطول يتوقف على استيراد الخشب وغيره من المنتجات الحرجية، وذلك بصورة رئيسية من بلدان البلطيق التي كانت البرتغال تستورد منها أيضاً كميات من الحبوب التي كان هذا البلد يواجه نقصاً فيها منذ القرن الرابع عشر^(٧). ولم تجر حتى الآن دراسة مستفيضة عن هذه المسألة، ولكن يبدو من الواضح أنه كان يخصص جزء كبير من أرباح التجارة الخارجية لشراء السلع الأجنبية اللازمة للمبادلات التجارية في أفريقيا. ولم تكن البرتغال قادرة على تنمية إنتاجها نظراً إلى ضعف إمكاناتها الديموغرافية (كان عدد السكان ١،٤ مليون نسمة فقط في عام ١٥٥٠)^(٨) وللمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية، ولا سيما السلع الصناعية، التي كانت منذ زمن بعيد تحظى بإقبال شديد في الأسواق البرتغالية.

لقد أدى الازدهار الاقتصادي في أوروبا إلى ارتفاع تدريجي في الأسعار ابتداء من سبعينات القرن الخامس عشر. وخلال النصف الثاني من القرن السادس عشر بلغ هذا الارتفاع حدًا مفرطاً، ولا سيما بالنسبة للمنتجات الزراعية والسلع الصناعية. ولم تجر حتى الآن دراسة عن العلاقة بين ارتفاع الأسعار وزيادة أرباح البرتغال من التجارة عبر البحار، ولكن يبدو أن هذه العلاقة لم تكن لصالح البرتغال. ولم يكن لاحتكار التجارة مع أفريقيا أو الهند نفع يذكر في هذا المجال. كما أن هذه التجارة كانت قد انطلقت من مقدمات اقتصادية تختلف عن ذلك تمام الاختلاف. ولم يكن الانفاق الضخم المقترن بالتوسع عبر البحار ليحقق الربح المنشود إلا إذا تمكن البرتغاليون من أن يفرضوا على شركائهم التجاريين السود شروطاً مريحة للبرتغاليين أنفسهم، أي الشراء بأثمان بخسة والبيع بأثمان مرتفعة. بيد أن تحقيق هذا الأمر كان يتطلب الحد من وصول المهاجرين من أوروبا، ولا سيما البلدان الأوروبية غير البرتغال، إلى الموانئ

(٧) A. Da Silva Costa Lobo، ١٩٠٤، ص ٨٣.

(٨) V. de Magalhães Godinho، ١٩٧٨، المجلد الثاني، ص ٢٥.



الشكل ١٤١ - أفريقيا: نقاط الاتصال التجارية الأوروبية الرئيسية خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

التجارية وحتى صدهم عنها كلياً. وكان ينبغي لهذه الغاية الاحتفاظ بأسطول قوي لردع المنافسين الأوروبيين المتوجهين إلى أفريقيا. وقد ثبت أن هذا مشروع باهظ التكاليف ويكاد يتجاوز ما كانت تملكه البرتغال من إمكانيات لتحقيقه^(٩).

وبحلول سبعينات القرن الخامس عشر كانت البرتغال، شأنها شأن دول أخرى، قد دخلت بالفعل في نزاع مسلح مع قشتالة. ونظرًا للتفوق المؤقت للأسطول البرتغالي وللمناورات السياسية، فقد أسفر هذا النزاع عن القضاء على الوجود القشتالي في غرب أفريقيا بمقتضى معاهدتي ألكاسوفاس وتورديسيّاس اللتين أبرمتا في ١٤٨١ و ١٤٩٣، وكذلك عن منح البابا ألكسندر السادس البرتغال حقاً خالصاً للتوسع الاقتصادي والسياسي في جنوب شرقي المحيط الأطلسي. ونتيجة لاكتشاف أمريكا وفتحها - وللمناورات السياسية الأوروبية بوجه عام - توقفت قشتالة عن الاهتمام بالشؤون الأفريقية. أما العلاقات بين البرتغال والبلدان الأخرى المنافسة لها على ساحل أفريقيا الغربي، وبعد ذلك في شرق أفريقيا، فقد تطورت على نحو مختلف، لاسيما وأن هذه البلدان المنافسة كانت تفوق البرتغال من حيث التقدم الاقتصادي. واضطر ملكا البرتغال، جون الثاني ومانويل، إلى التماس الدعم لأنشطتهما الاستعمارية من كبار الممولين في إيطاليا وجنوب ألمانيا. وقام الممولون الإيطاليون، وخاصة أبناء فلورنسا، الذين كانوا قد استقرّوا في لشبونة أو أنفرس أو كان لهم وكلاء تجاريون فيهما، بوضع كميات كبيرة من الأموال النقدية أو العينية تحت تصرف ملكي البرتغال. وشدّدت هذه القروض فيما بعد بمبالغ نقدية أو سلع مستوردة من الخارج. وابتداء من ثمانينات القرن الخامس عشر، وربما قبل ذلك، أصبحت لبعض هؤلاء المصرفيين، مثل بارتولوميو مار - كيوني وسيرينجي وغيرهما، علاقات تجارية نشيطة مع أفريقيا، وقدموا بالمقابل عطايا مناسبة لملوك البرتغال. ويتبين من حسابات ملك البرتغال في بروج ثم في أنفرس أنه كانت هناك علاقات مالية متينة بين التاج وشركات كبرى مثل شركات فريسكوبالدي وأفايتاتي وفوغرس^(١٠). وخلال المرحلة الأولى من التوسع تمكن ملوك البرتغال من احتكار استيراد الذهب من أفريقيا واحتكار جزء كبير من تجارة الرقيق أو من أرباحها غير المباشرة على الأقل. وكان هذا يتم من خلال نظام لمنح رخص تجارية مكلفة للتجار البرتغاليين بصورة رئيسية ولتجار أجانب في حالات نادرة. وفي الفترات العvisية كثيراً ما كان ملك البرتغال يحيل إلى التجار حقوقه في أفريقيا باستثناء المينا. وكانت الرخص تعيّن الحدود الجغرافية للمنطقة المسموح بالانتجار فيها.

وفي منتصف عشرينات القرن السادس عشر أخذ البرتغاليون يواجهون أولى صعوباتهم في شراء الذهب، حتى في منطقة المينا ذاتها^(١١). ومن المحتمل أنهم أصبحوا آنذاك غير قادرين على تزويد ساحل أفريقيا بكميات كافية من السلع لضمان استمرار ورود شحنات الذهب. ومما لا شك فيه أنه

(٩) المرجع السابق، ص ١٨٥-٢٠٣.

(١٠) C. Verlinden. ١٩٥٧. ص ٦٢٤-٦٢٥، V. Rau، ١٩٦٦.

(١١) M. Malowist. ١٩٦٩. ص ٤٩٢ و ٥٠٠.

كانت لا تزال هناك موارد ضخمة من الذهب في المناطق الداخلية الواقعة وراء المينا وأكرا. بيد أن الأوضاع تغيرت لصالح منافسي البرتغال من الأوروبيين، أي لصالح الفرنسيين والانجليز والهولنديين الذين كانوا يمتلكون رؤوس أموال تفوق ما لدى البرتغاليين منها. وبالإضافة إلى ذلك، كان هؤلاء المنافسون يتاجرون بسلع غير مستوردة بل ينتج معظمها في بلدانهم. وأخيرًا لم تكن فرنسا أو انجلترا أو هولندا مثقلة بعد بإدارة مترهلة للإشراف على تجارتها عبر البحار وعلى مستعمراتها. وكان الجهاز الإداري البرتغالي باهظ التكاليف وبطيئًا في التكيف مع التغيرات التي تعتبر من الخصائص المميزة للتجارة عبر البحار. وكان التجار القادمون إلى أفريقيا من فرنسا وانجلترا وهولندا قادرين على توفير كميات من السلع أكثر مما يوفره البرتغاليون، وعلى بيع هذه السلع بأثمان أقل. وتفيد المصادر التي يرجع تاريخها إلى سبعينات القرن السادس عشر أنه على الرغم من إدراك البرتغاليين لهذا الوضع فإنهم كانوا عاجزين عن تغييره.

تجارة الرقيق

كان العامل الأول الذي اجتذب البرتغال إلى أفريقيا السوداء هو إغراء ذهبها الذي كان يصدر إلى البلدان الإسلامية. غير أن البرتغاليين ما لبثوا أن اكتشفوا متوجًا أفريقيًا آخر يحظى باهتمام الأوروبيين وهو العبيد. وعلى الرغم من أن نظام الرق في أفريقيا كان يختلف عن النظام المعروف لدى الأوروبيين، فإن تقليد تصدير العبيد إلى البلدان العربية كان سائدًا منذ زمن بعيد في أجزاء كبيرة من القارة، وخاصة في السودان. ويبدو أن هذا التقليد سهّل إلى حد ما في القرنين الخامس عشر والسادس عشر قيام البرتغاليين بشراء العبيد بصورة منتظمة من جزء كبير من غرب أفريقيا، لا سيّما من سينيغامبيا التي ظلت لأمد طويل شريكًا اقتصاديًا لبلدان المغرب. ونجح البرتغاليون الذين توغلوا في المناطق الداخلية من الجزء الجنوبي الشرقي من غرب أفريقيا في تطبيق الأساليب التجارية المستخدمة في سينيغامبيا. وعندما أدركوا أن نجاحهم يتوقف على التعاون من جانب الرؤساء والتجار المحليين، عملوا على إثارة اهتمامهم بتجارة الرقيق. وقد أدرك البرتغاليون أيضًا أن مثل هذه التجارة سوف تؤدي إلى مزيد من الاقتتال بين الشعوب والدول نظرًا لأن أسرى الحرب سرعان ما أصبحوا المادة الرئيسية لهذه التجارة. وما لبث البرتغاليون أن تخلوا عن اعتراضاتهم الأخلاقية على تجارة الرقيق وأصبحوا يعتقدون، على غرار الكثيرين في أوروبا، أن هذه التجارة تساعد السود على الوصول إلى الخلاص في حين أنهم لو بقوا في بلدانهم فسوف يظلون، بوصفهم غير مسيحيين، محكومًا عليهم بالهلاك الروحي الأبدي.

ثم ما لبثت أن بدأت تساق حجة أخرى لتبرير تجارة الرقيق وهي أن السود هم من سلالة حام الذي حلت عليه اللعنة وأنهم كانوا لهذا السبب محكومًا عليهم بالعبودية الدائمة^(١٢). وهذه

(١٢) كان هذا هو رأي العديد من الكتاب البرتغاليين. E. de Zurara، ١٩٤٩. الفصول ٧ و ١٤ و ٢٥ و ٣٨،

J. De Barros و I. De Asia، ١٩٣٧، ص ٨٠.

الدوافع الأيديولوجية ينبغي عدم الغرض من شأنها. كما ينبغي أن نضيف هنا أن العبيد السود ظهروا في أوروبا في وقت كانت فيه تجارة العبيد البيض من منطقة البحر الأسود قد أوشكت على الزوال. ومنذ ذلك الوقت بدأ يطلق على العبيد اسم «الزنج» نظرًا إلى أن الناس لم يكونوا يعرفون فئات أخرى من العرق الأسود.

وطوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت السوق الرئيسية «لل بضاعة السوداء» تتمثل في أوروبا، لا سيما في البرتغال والبلدان الإسبانية وإلى حد ما في جزر في المحيط الأطلسي مثل ماديرا وجزر الكناري وجزر الرأس الأخضر ثم في جزيرة سانت توماس، وذلك على الرغم من أن عدد العبيد الذين كانوا ينقلون إلى هذه الجزر كان محدودًا بالنظر إلى صغر حجم هذه الجزر ذاتها. وكان الحافز الرئيسي على تجارة الرقيق في ماديرا وجزر الرأس الأخضر، وعلى الأخص في جزيرة سانت توماس، هو إدخال زراعة قصب السكر والقطن في هذه الجزر. ولم يكن من الممكن لتجارة الرقيق أن تنتشر في القارة الأوروبية نظرًا لعدم ضرورتها من الناحية الاقتصادية. وكان الأفارقة الذين يُجلبون إلى البرتغال والبلدان الإسبانية يُستخدمون بصورة رئيسية كخادم في المنازل أو كحرفيين شبه مهرة في المدن. وليس هناك ما يدل على أن الأفريقيين اضطلعوا بدور هام في الزراعة التي كانت تشكل أساس الاقتصاد في أوروبا. وقد قُدِّرَ ف. دي ماغالهايس غودينو عدد العبيد الذين جُلبوا من أرغين في الفترة من ١٤٥١ إلى ١٥٥٥ بما يتراوح بين ٢٥٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ عبد^(١٣). وكان تصدير العبيد من أجزاء أخرى من أفريقيا ضئيلًا حينذاك، باستثناء التصدير إلى البلدان الإسلامية. ووفقًا لتقديرات كيرتين فإن عدد العبيد الذين أخذهم الأوروبيون من أفريقيا في الفترة من ١٤٥١ إلى ١٦٠٠ بلغ زهاء ٢٧٤٩٠٠ عبد، أخذت منهم أوروبا وجزر المحيط الأطلسي قرابة ١٤٩٠٠٠، وأمريكا الإسبانية زهاء ٧٥٠٠٠، والبرازيل قرابة ٥٠٠٠٠^(١٤). وهذه الأرقام تعطي صورة قياسية عن الفترة المبكرة من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، أي قبل التوسع الضخم الذي شهدته نظام المزارع الكبرى في العالم الجديد. كما أنها تعزز النظرية التي مفادها أن اكتشاف أمريكا وتنميتها الاقتصادية من قبل البيض هما اللذان أدبَا إلى ازدهار هذه التجارة. والاعتقاد السائد الآن هو أن السبب الرئيسي لازدهار تجارة الرقيق يرجع إلى الافتقار الشديد إلى الأيدي العاملة في المستعمرات الإسبانية، حيث كان عدد السكان المحليين في هذه المستعمرات أقل من أن يكفي للاضطلاع بمهام الانتاج الثقيلة التي كان يطلبها الأسبان^(١٥). ومن المؤكد أنه كانت هناك في أوائل العصر الحديث أعداد كبيرة من السود مركزة في المناطق ذات المناخ الاستوائي من الأراضي الأمريكية المنخفضة. بيد أنه لم تنجح أي محاولة لاستخدام السود على نطاق واسع في صناعة التعدين في مرتفعات الأنديز، على الرغم من أن جماعات غفيرة من

(١٣) V. de Magalhães Godinho، ١٩٦٢، ص ١٩٣.

(١٤) P. D. Curtin، ١٩٧٣، ص ٢٥٩، الجدول ١:٧.

(١٥) انظر الفصل الرابع من هذا المجلد.

العمال الهنود تمكنت من البقاء في تلك المناطق. وعندما كانت بوتوزي في أوج تنميتها في أواخر القرن السادس عشر. كان عدد الأفريقيين فيها لا يتجاوز قرابة الخمسة آلاف من مجموع عدد السكان البالغ زهاء ١٥٠.٠٠٠ نسمة^(١٦). وهنا أيضًا أخفقت محاولة ترمي إلى استخدامهم في المناجم.

وكان الأفريقيون الأوائل في أمريكا هم أولئك الذين جلبهم الفاتحون الأسبان من أوروبا. وكان هؤلاء السود عبيدًا أتى معظمهم من سينيغاميا وكانوا قد نقلوا إلى أوروبا أو ولدوا فيها. وكان يطلق عليهم في أمريكا اسم «لادينوس» Ladinos لأنهم كانوا يتكلمون الأسبانية أو البرتغالية وتأثروا جزئيًا على الأقل بحضارة البلدان الأيبيرية. وكانوا محل تقدير كبير على العكس من السود الذين كان يطلق عليهم اسم «بوزاليس» Bozales والذين جلبوا مباشرة من أفريقيا وكانوا متأثرين بثقافة مختلفة تمامًا^(١٧). وكان الطلب على الأيدي العاملة السوداء كبيرًا في جزر الأنثيل في أوائل القرن السادس عشر، وتزايد بسرعة مع التوسع الإقليمي الناجم عن الفتوحات الأسبانية. ونظرًا إلى ارتفاع معدل الوفيات بين الهنود والفشل الكبير الذي مُني به رجال الدين والملوك القشتاليين في محاولتهم حماية مصالح هؤلاء الهنود، فقد تزايد الطلب على الأيدي العاملة بصورة مطردة وأصبح استغلال شحنت العبيد السود - من أوروبا وبالدرجة الأولى من أفريقيا - يمثل أحد الشواغل الرئيسية للسادة الإقطاعيين الجدد في أمريكا.

وكان البرتغاليون الموجودون في أفريقيا يواجهون أيضًا مشكلات كبيرة. فطوال القرن الخامس عشر كانوا يهتمون اهتمامًا متزايدًا بشراء العبيد، وخلال القرن السادس عشر وما بعده تزايد باطراد إقبالهم على الأقاليم التي يمكن أن توفر أعدادًا كبيرة من العبيد. ومن هذا المنطلق كان التوسع البرتغالي في الكونغو (الذي لم يكن يحتوي على موارد من الذهب والفضة) منذ أوائل القرن السادس عشر، وغزوهم بعد ذلك لأنغولا الذي أعقب النمو السريع لتجارة الرقيق في جزيرة لواندا. كما أن المستوطنين في جزيرة سانت توماس كانوا هم أيضًا بحاجة إلى أعداد كبيرة من العبيد سواء لاستخدامهم في مزارعهم الخاصة أو لبيعهم إلى المستعمرات الأسبانية في أمريكا وكذلك إلى مستعمرة البرازيل البرتغالية ابتداء من أواخر القرن السادس عشر. ولم يكن عدد السود في البرازيل يتعدى بضعة آلاف في أواخر القرن السادس عشر، غير أن هذا العدد ارتفع في القرن التالي إلى ما يتراوح بين ٤٠٠.٠٠٠ و ٤٥٠.٠٠٠ نسمة، واقرنت تلك الزيادة بنمو مزارع قصب السكر^(١٨).

وأدى فتح أمريكا وبروز الطلب على الأيدي العاملة السوداء إلى إثارة مشكلات خطيرة للتاج القشتالي. فبالإضافة إلى ضرورة توفير العبيد لمستوطني المستعمرات كان من الواضح أيضًا أن تجارة الرقيق هذه تدرّ أرباحًا كبيرة للخزينة الملكية من خلال نظام منح الرخص مرتفعة

(١٦) J. Wolff، ١٩٦٤، ص ١٥٨-١٦٩ و ١٧٢-١٧٤.

(١٧) R. Mellafe، ١٩٧٥، ص ١٤ و ١٥ و ١٩ و ٢١.

(١٨) F. Mauro، ١٩٦٠، ص ١٧٩-١٨٠.

التكاليف (كان التاج القشتالي يمنح الرخص للمستوردين الذين يتعهدون من جانبهم بجلب عدد معين من العبيد لمستوطني المستعمرات في غضون مهلة محددة تبلغ عادة خمس سنوات). وقد ازداد ثمن الرخصة بصورة مطردة تبعاً لتزايد الطلب على العبيد. ويؤكد ر. ميلافي عن حق أن التاج لم يمانع في منح رخص لاستيراد أعداد ضخمة من العبيد نظراً إلى أن ارتفاع العدد كان يترتب عليه ارتفاع مبالغ الرسوم^(١٩). وكانت أول فئة من الحاصلين على الرخص (التي كثيراً ما كانت وفقاً عليهم) تضم بعض الأرستقراطيين المقربين من العرش، مثل غوفينيت، مستشار الملك شارل الخامس في ١٥١٨، وكذلك عدداً من كبار الرأسماليين مثل أسرة ويلسر وهنريش ايهينغر وجيروم سيلر في ١٥٢٨^(٢٠). وربما كان لهذا علاقة بمخططاتهم المتصلة بالاستيطان والتعدين في فنزويلا. وكان يوجد في فنزويلا أفريقيون منذ زمن مبكر وقد جلبهم إليها عدد من الممولين وبعض الفاتحين الأسبان وغيرهم بعد أن اشتروهم كعبيد من البرتغاليين في أفريقيا أو أوروبا. بيد أنه لم يكن هناك مفر من أن يحاول تجار الرقيق المحتملون التخلص من وساطات البرتغاليين المكلفة واعتراض سبيل عمليات شراء وبيع «البضاعة السوداء». وفي أفريقيا كان يتعين على الراغبين في الدخول في هذه التجارة أن يتغلبوا على العقبات التي أقامها البرتغاليون، في حين أنهم في أمريكا كان يتعين عليهم أن يلجأوا إلى التهريب نظراً إلى أن التاج القشتالي لم يكن يسمح باستيراد العبيد إلا لأولئك الذين يمنحهم رخصاً في هذا الشأن. غير أن هذا الأمر لم يكن يشكل عقبة تعذر تذليلها نظراً إلى أن المستوطنين الإسبان في أمريكا كانوا يفتقرون دائماً إلى الأيدي العاملة ولذلك فإنهم كانوا مستعدين لشراء العمال من المهرين. وكان العبيد يُجلبون إلى البلاد عبر موانئ غير مشروعة، وكان هذا إجراء يحظى بدعم موظفي المستعمرات الأسبان الذين كانوا يحصلون بذلك على مصدر إضافي للدخل من الرشاوى. وكان هذا النظام مغرباً بوجه خاص للأجانب. إذ إنهم كثيراً ما كانوا يتقاضون ثمن مبيعاتهم بالذهب والفضة اللذين لم يكن يُسمح رسمياً للأفراد بتصديرهما من أمريكا الأسبانية إلا نحو أسييلية وقادس، وهما مركزا الإدارة الاستعمارية القشتالية العتيدة. وكان محظوراً على الأفراد من حيث المبدأ تصدير الذهب والفضة من اسبانيا.

وهكذا يبدو أن كافة الظروف كانت مؤاتية لزيادة تصدير السود من أفريقيا إلى أمريكا، وإن كانت هذه التجارة لم تبلغ بالفعل مرحلة الازدهار الحقيقي إلا عند البدء في إنشاء مزارع قصب السكر الواسعة. ذلك أنه سرعان ما تبين، سواء في أمريكا الأسبانية أو بعد ذلك في البرازيل، أن السكان المحليين من الهنود كانوا غير قادرين على تحمل العمل الشاق والمستمر في المزارع، في حين أن الأفريقيين أثبتوا أنهم عمال ممتازون في المزارع. أما في مجال التعدين فيبدو أن دور الأفريقيين كان ضئيلاً، ربما باستثناء المناجم في جزيرة سان دومينغو وفنزويلا وبعض الأقاليم الاستوائية الأخرى في المكسيك.

(١٩) R. Mellafe . ١٩٧٥ . ص ٣٩.

(٢٠) G. Scelle . ١٩٠٦ . المجلد الأول، ص ١٢٢-١٣٦.

وعلى ذلك فمند أوائل القرن السادس عشر، وعلى الأخص ابتداء من عام ١٥٥٠، اضطلعت أفريقيا بدور بالغ الأهمية وإن يكن غير مرغوب فيه، كمورد للأيدي العاملة وبعض الذهب، في تنمية الاقتصاد العالمي.

غير أن من الجدير بالذكر أن وضع البرتغاليين أخذ يزداد تقلقاً. ففي المغرب أُصيبوا بضربات قاسية نتيجة لحرب الجهاد التي شنها الأشراف السعديون على الكفار. وفي عام ١٥٤١ خسر البرتغاليون أغادير، ثم ما لبثوا أن أجبرتهم الصعوبات المالية على التخلي عن جميع موانئهم تقريباً في المغرب. وشهد عام ١٥٦٠ أول إفلاس للتاج البرتغالي. ذلك أنه لئن حقق الابقاء على امبراطورية استعمارية أرباحاً هائلة لجزء من الطبقة الارستقراطية والطبقة العليا وبعض التجار، فقد أدى من ناحية أخرى إلى إفلاس التاج وخزنته وإلقاء أعباء متزايدة على كاهل قسم كبير من السكان.

وصول قوى أوروبية جديدة

أصبح الفرنسيون منذ عشرينات القرن السادس عشر - وكذلك الإنجليز منذ خمسينات ذلك القرن - منافسين خطيرين للبرتغاليين في أفريقيا. بيد أن الهولنديين أصبحوا أشد خطراً ابتداء من أواخر القرن السادس عشر. وفي البداية كان النشاط التجاري مقصوراً على بعض التجار الفرنسيين، مثل التاجر المشهور جان أنغو من ديب، وبعض الشركات التجارية. ولم تكن هناك مشاركة مباشرة في التجارة مع أفريقيا سواء من جانب ملك فرنسا أو جانب التاج الانجليزي. بل إن الملك فرنسيس الأول بذل في السنوات ١٥٣١ و ١٥٣٧ و ١٥٣٩ محاولات - لم تحقق نجاحاً - لمنع رعاياه من القيام بحملات إلى أفريقيا، بدافع من حرصه على عدم توتير العلاقات مع البرتغال في وقت كانت فيه فرنسا منهمكة في نزاع حاد مع أسرة هابسبورغ الحاكمة في اسبانيا. وكان بعض التجار من روان ولاروشيل وديب قد أرسلوا سفناً إلى أفريقيا حتى قبل تلك السنوات. ففي سنة ١٥٢٥ أسر ملك الكونغو سفينة فرنسية صغيرة وسلمها مع طاقمها إلى البرتغاليين^(٢١). وكان التوسع الفرنسي على أشده في منطقة الرأس الأخضر والسنغال حيث كثيراً ما كان الفرنسيون يقومون بنهب السفن البرتغالية العائدة بشحنات من الذهب من أفريقيا أو بسلع من الهند. وشارك في هذا التوسع الفرنسي في القرن السادس عشر كثير من الموانئ الفرنسية الأخرى مثل الهافر وهونفلور. ثم سيطر ميناء نانت تدريجياً على هذه التجارة. وفي الربع الأخير من القرن السادس عشر أصبح وضع الفرنسيين في سنيغامبيا قوياً للغاية، لا سيما في بعض المراكز مثل غوريه وبورتودال وروفيسك (ريو فريسكو) في بلاد الولوف. وكان الفرنسيون يجلبون معهم المنسوجات من النورماندي وبريتاني والكحول والسلع المعدنية وربما الأسلحة النارية. ويبدو أن هذه السلعة الأخيرة عززت وضع الفرنسيين ونظراً

(٢١) A. Brasio، ١٩٥٢، المجدد الأول، ص ١٣٨ و ١٥٣.

لأن التاج البرتغالي ظلّ لفترة طويلة متصلاً في حظر توريد الأسلحة النارية إلى أفريقيا في حين أن الحكام المحليين كانوا يتوقون بشدة للحصول على الأسلحة. وكان أكثر ما يشتريه الفرنسيون هو الذهب والعاج وكذلك الهال والجلود وزيت النخيل. ولم يكونوا حتى ذلك الوقت يعطون أهمية لتجارة الرقيق. وكان الفرنسيون منافسين خطيرين للبرتغاليين على ساحلي الفلفل والذهب في منتصف القرن السادس عشر^(٢٢)، إذ كانوا يجلبون، فيما يبدو، كميات من السلع تزيد كثيراً على ما يجلبه البرتغاليون. وكان هذا الوضع مزعجاً للبرتغاليين في منطقة المينا بوجه خاص حيث جلب الفرنسيون والإنجليز في سنة ١٥٥٦ على سبيل المثال كميات كبيرة من السلع وباعوها بأثمان بخسة بحيث لم يتمكن الوكيل التجاري البرتغالي في المينا من شراء أي كمية من الذهب^(٢٣). بيد أن هذه الحالة كانت استثنائية إذ لم يلبث وضع البرتغاليين أن تحسّن من جديد. وربما كان قد طرأ شيء من الضعف على التوسع الفرنسي أثناء الحروب الدينية في أوروبا، ولكن هذا الافتراض لم يثبت حتى الآن. ويبدو أنه تمّ بيع بعض الأسلحة النارية إلى الحكام المحليين في ساحل الكامرون، ولكن أقوى وضع للفرنسيين كان في السنغال حيث كثيراً ما كانوا يتعاونون مع «التانغوماوس» tangomaos وهم مهاجرون من جزر الرأس الأخضر ينتمي معظمهم إلى فئة المولدين. وقد أزعج الفرنسيون البرتغاليين من مصبّي نهرى السنغال والغامبيا، ولكنهم أزيحوا بدورهم على أيدي الإنجليز في نهاية القرن السادس عشر^(٢٤).

وكان التوسّع الإنجليزي في أفريقيا مشابهاً للتوسّع الفرنسي. ففي البداية أقام الإنجليز علاقات اقتصادية نشيطة مع المغرب على أثر طرد البرتغاليين بعد عام ١٥٤١ من معظم موانئهم القائمة على ساحل المحيط الأطلسي والتي أصبحت آنذاك مفتوحة أمام سفن بلدان أوروبية أخرى. وفي خمسينات وأوائل ستينات القرن السادس عشر أرسلت الشركات التجارية الانجليزية عدة بعثات ما زالت التقارير الخاصة بها محفوظة حتى اليوم. وزارت هذه البعثات شواطئ أفريقيا الغربية حتى خليج بنين، وكانت أكثر مشترياتها هي الذهب والجلود وعدد قليل من العبيد. وتبيّن التقارير البرتغالية أنه كانت للإنجليز في أواخر القرن السادس عشر اتصالات مع سكان ساحل الذهب، ولكن يبدو أنهم لم يكونوا يهتمون كثيراً بتجارة الرقيق^(٢٥). بل إنه حتى في ١٦٢٣ رفض ريتشارد جوبسون شراء العبيد السود في منطقة غامبيا السفلى، على الرغم من أنه كان للبرتغاليين نشاط كبير هناك وكانوا يتعاونون مع التجار الأفريقيين^(٢٦). ولا يعرف إلا القليل عن التوسّع الإنجليزي في المناطق الأخرى من غرب أفريقيا. بيد أنه في عام ١٦٠٠ كان وضعهم متيناً للغاية على أطراف سينيغامبيا التي أزعجها منها البرتغاليين والفرنسيين على حدّ سواء.

(٢٢) C. A. Julien ، ١٩٤٨ ، ص ١٧٧ ؛ G. Martin ، ١٩٤٨ ، ص ٤٠ .

(٢٣) G. Martin ، ١٩٤٨ ؛ J. W. Blake ، ١٩٤٢ .

(٢٤) L. Silveira ، ١٩٤٦ ، ص ١٦ و ١٧ و ٣٥-٣٧ و ٤٤-٤٦ .

(٢٥) T. S. Willan ، ١٩٥٩ ، ص ٩٤-٩٧ ، ١٣٩ ؛ J. W. Blake ، ١٩٤٢ ، ص ١٢٩ و ١٣٣ و ١٣٨ و ١٥٠-١٥٥ .

(٢٦) R. Jobson ، ١٦٢٣ ، ص ١١٢ .

وفي ١٥٨٨ تأسست أول شركة انجليزية للمتاجرة مع غينيا وقد أنشأها بصورة رئيسية تجار من لندن واكستر سبق أن كان لهم نشاط كبير في إيفاد البعثات التجارية إلى منطقة مصب نهر الغامبيا^(٢٧). غير أنه ليس هناك ما يدل على أن هذه الشركة نمت وأصبح لها شأن يذكر. ولعلّ الانجليز وجدوا أن نهب السفن القشتالية في عرض المحيط الأطلسي في نهاية القرن السادس عشر كان أكثر إدراة للربح من التجارة مع أفريقيا.

وفي ذلك الوقت على وجه التحديد بدأ ظهور الهولنديين على شواطئ أفريقيا. وكانوا آنذاك في حالة حرب مع اسبانيا ولم يعترفوا بالتقسيم الذي أجراه البابا للمحيط الأطلسي. وكانوا يعاملون البرتغال، التي كان يحكمها حينذاك فيليب الثاني، كدولة معادية. وقد تمكن الهولنديون، بفضل الأموال الطائلة التي جمعها تجارهم وقوة أسطولهم من زيادة توسعهم في الهند وأفريقيا بحيث وصل إلى مستوى لم يكن الانجليز والفرنسيون قد بلغوه بعد. وقد رأى العالم الهولندي هـ. تيربسترا أن البعثات التجارية إلى البلدان الأفريقية كانت تنظمها في البداية شركات أنشئ معظمها بمبادرة من تجار يعملون على نطاق متوسط وينصب اهتمامهم على استرداد رؤوس أموالهم في أقصر وقت ممكن. أما البعثات إلى جزر الهند الشرقية فكان ينظمها عدد من كبار الرأسماليين الذين كانوا في معظمهم مهاجرين أثرياء من أنفوس بوسهم أن يستثمروا رؤوس أموالهم لفترات أطول^(٢٨).

وفي الفترة من ١٥٤٩ إلى ١٦٠٧ أبحرت قرابة ٢٠٠ سفينة من هولندا إلى أفريقيا، ويبدو أنه أرسل نحو عشرين سفينة في كل من عامي ١٦١٠ و ١٦١١. وفي ١٥٩٤ و ١٥٩٥ حلّ الهولنديون في جزيرة غوريه. وبعد بضع سنوات وصلوا إلى رأس بنين فاشتروا هناك منسوجات قطنية و عملات صدفية أخذوها إلى ساحل الذهب حيث قايسوا بها ذهباً وفضة. وفي ١٦١١ بنى الهولنديون ميناء ناسو في موريه على ساحل الذهب فكان أول محطة تجارية محصنة لهم على ساحل غرب أفريقيا. كما أنهم نموا تجارتهم مع منطقة أكرا^(٢٩). ولم يكن البرتغاليون في مركز يتيح لهم منافسة الهولنديين الذين كان بوسعهم توفير كميات كبيرة من السلع بأثمان منخفضة، وذلك بفضل ثرائهم وكفاءة شبكاتهم التجارية. وكان الهولنديون متفوقين في هذا المجال على الإنجليز والفرنسيين. فقد كانت واردات الهولنديين إلى غرب أفريقيا تتمثل في مصنوعات الحديد والنحاس الأصفر والنحاس الأحمر والقصدير والمنسوجات الزهيدة الثمن والمتعددة المصادر والكحول والأسلحة والحلي المتنوعة والسلع التي تستخدم في الحياة اليومية وحتى النظارات التي كانت تلقى إقبالا متفاوتا. ونتيجة لهذه الواردات (التي أثارت بضخامتها دهشة بيتر دي ماريس في ١٦٠١-١٦٠٢)^(٣٠)، زادت من جديد إمدادات الذهب من المناطق

(٢٧) أنظر الحاشية ٢٥ أعلاه.

(٢٨) H. Terpestra، ١٩٦٠، ص ٣٤١ و ٣٤٢.

(٢٩) K. Ratelband، ١٩٥٣، ص ٢١ و ٢٥ و ٧٥ و ٨٣؛ P. de Marees، ١٩١٢.

(٣٠) P. de Marees، ١٩١٢، ص ٤٥ و ٤٦ و ٥١ و ٥٤.

الداخلية إلى ساحل الذهب، وذلك لصالح الهولنديين بصورة رئيسية. وجلب الهولنديون إلى أفريقيا أيضًا السكر من جزيرة سانت توماس، وقد سيطروا على هذه التجارة لفترة من الزمن وكانوا ينقلون المنتج المعالج جزئيًا إلى معامل التكرير في أمستردام^(٣١).

وكان التوسع الهولندي في غرب أفريقيا تلقائيًا بدرجة أو بأخرى. وفي ١٦١٧ بلغ وضع الهولنديين في سينيغامبيا حدًا من الرسوخ جعلهم يمثلون القوة المسيطرة في جزيرة غوريه بعد أن أزاحوا تقريبًا البرتغاليين بل والإنجليز والفرنسيين كذلك عن النشاط التجاري في جوال وبورتودال وروفسك، وقد احتفظوا بوضعهم القوي هذا لأكثر من خمسين سنة. وفي الوقت ذاته كانت سفنهم تزور لوانغو والكونغو أنغولا. وفي البداية كان الهولنديون، شأنهم شأن الإنجليز والفرنسيين، لا يبدون اهتمامًا كبيرًا بتجارة الرقيق. بيد أن منطف القرنين السادس عشر والسابع عشر شهد بداية مرحلة جديدة من التوسع الأوروبي في أفريقيا تعظم فيها شأن تجارة الرقيق التي أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة للهولنديين أيضًا. وبدأت هذه المرحلة بشراء العبيد من المينا وأكرا وأردا وبنين ودلتا النيل وكذلك من كالابار وغابون والكامرون. وكان العبيد يباعون مقايضة بالسكر إلى المزارع في جزيرة سانت توماس (التي كانت آنذاك تحت الاحتلال الهولندي) أو ينقلون إلى البرازيل. ومن المنطقة المحيطة بمصب نهر السنغال كان الهولنديون يرسلون العبيد من الولوف الذين كان من المعتقد، وفقًا لما ذكره أ. دابر، أنهم يتمتعون بقوة جسدية كبيرة تؤهلهم للعمل في المزارع^(٣٢). وكان لفتح أنغولا في ١٦٤١ صلة وثيقة باحتياجات الهولنديين المقيمين في البرازيل في مجال الأيدي العاملة، وبذلك يكون الهولنديون قد اقتدوا بالبرتغاليين في هذا الصدد^(٣٣). وعلى الرغم من أن الهولنديين خسروا إقليم شمال غربي البرازيل وطردوا أيضًا من أنغولا في ١٦٤٨. فإن العلاقة الوثيقة بين الإقليمين في مجال تجارة الرقيق ظلت قائمة حتى القرن التاسع عشر.

وطوال هذه الفترة لم تكن منطقة شرق أفريقيا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للأوروبيين. فالبرتغاليون الذين سيطروا على سوفيلا وأخضعوا مدناً ساحلية أخرى لسلطتهم السياسية لم يتوغلوا في داخل البلاد. ذلك أنهم لم يذهبوا إلى أبعد من تبتة وسينا على نهر الزامبيزي حيث كانوا يشترون كميات قليلة من الذهب في السوق المحلية^(٣٤). وفي منتصف القرن السادس عشر كانت واردات الذهب، وربما بعض السلع الأخرى، من المناطق الداخلية إلى الساحل قد تضاءلت وليس هناك ما يدل على أنها ازدادت بعد ذلك. وكان لنقص واردات الذهب إلى سوفيلا تأثير سلبي على أوضاع بعض المدن مثل كيلوا ومومباسا وماليندي التي كانت قبل مجيء البرتغاليين تضطلع بنشاط كبير في توفير الذهب وغيره من السلع للتجار القادمين من

(٣١) K. Ratelband، ص ٩٥ و ١١٥ و ١١٤ و ١١٨ وما بعدها.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٨ و ١٠ و ٢٧-٣٥ و ٤٠-٦١ و O. Dapper و A. F. C. Ryder، ص ٥٦٩١.

(٣٣) M. Malowist، ١٩٦٩، ص ٥٦٩.

(٣٤) L. Lúcio De Azevedo، ١٩٤٧، ١٨٩-٢٠١، V. de Magalhães Godinho، ١٩٦٩، ص ٢٥٣-٢٧٥.

الهند ومن شبه الجزيرة العربية. وقد يكون هذا التدهور ناجمًا عن تزعزع وضع التجارة الإسلامية على ساحل شرق أفريقيا. وإن بدا من المرجح أيضًا أنه طرأت بعض الاضطرابات السياسية على طول الطرق التجارية التي تربط بين الموانئ والمناطق الداخلية^(٣٥). غير أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من البحث والتحري. وقد أخفق سكان المناطق الساحلية في محاولاتهم الرامية إلى استدراج الأتراك في شبه الجزيرة العربية إلى التدخل لصالحهم ضد البرتغاليين. ونتيجة لتوسع إمامة عمان وامتداد سلطتها إلى سواحل وجزر شرق أفريقيا ابتداء من القرن السابع عشر، حدثت بعض التغيرات في أواخر ذلك القرن وأصبح النفوذ البرتغالي محصورًا في موزمبيق وحدها^(٣٦). غير أن هذه التغيرات لم تصبح واضحة تمام الموضوع إلا في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر.

وينبغي أن نضيف هنا أن بؤادر التوسع الأوروبي في الطرف الجنوبي لأفريقيا بدأت في الظهور خلال القرن السابع عشر على شكل مستعمرات لفلاحين هولنديين (وألمان) أطلق عليهم اسم «البوير» وكانوا مستوطنين تحت رعاية شركة الهند الشرقية الهولندية. ولكن هذه الظاهرة ظلت قليلة الأهمية خلال القرن السابع عشر وحتى لفترة طويلة بعده. ومع ذلك فإن الضغط الذي مارسه البوير على قبائل الشان فحوّلهم إلى عبيد وأبعدهم عن أراضيهم وكاد يبيدهم، كان نذير شؤم على السكان الأفريقيين^(٣٧).

أفريقيا كمستودع للأيدي العاملة

يقدّر ب. د. كورتين أنه تم جلب زهاء ٢٧٤ ٠٠٠ من السود إلى أمريكا في الفترة ما بين ١٥٤١ وحوالي ١٦٠٠. وفي السنوات القليلة التالية ارتفع هذا العدد إلى ١٣٤١ ١٠٠ وبلغ ستة ملايين في القرن الثامن عشر. ووفقًا لتقديرات ف. ماورو، التي أخذ بها ب. د. كورتين، جُلب عدد يتراوح بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٤٥٠ ٠٠٠ عبد من هؤلاء إلى البرازيل بين عامي ١٥٧٥ و ١٦٧٥. وفي القرن الثامن عشر وصل هذا الرقم إلى قرابة المليونين^(٣٨). وطوال القرن الثامن عشر سجلت زيادة هائلة في توريد الأيدي العاملة من السود إلى جزر الأنتيل الانجليزية والفرنسية، كما زاد توريدها إلى كوبا. وتدل الأرقام المذكورة أعلاه على حدوث تغير جذري، وإن يكن تدريجيًا، في مواقف الأوروبيين إزاء أفريقيا التي لم تعد مصدرًا وفيرًا للذهب بل أصبحت تمثل، أولاً وقبل كل شيء، مستودعًا للأيدي العاملة لولاه ما تمكن العديد من الإقطاعيات الأوروبية في أمريكا من الظهور إلى حيز الوجود أو النمو. وهذا التغير، الذي بدأت

(٣٥) V. de Magalhães Godinho، ١٩٦٢، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢٧٣؛ R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣، المجلد الأول، ص ١٤١ و ١٤٢.

(٣٧) انظر الفصل الثالث والعشرين من هذا المجلد.

(٣٨) P. D. Curtin، ١٩٧٣، ص ٢٥٩، F. Mauro، ١٩٦٠، ص ١٧٩ و ١٨٠.

بوادره في الظهور منذ منتصف القرن السابع عشر، أصبح واضحاً للعيان في نهاية ذلك القرن. وكان العامل الرئيسي في الزيادة الهائلة للطلب على الأيدي العاملة السوداء هو النمو السريع الذي شهدته مزارع قصب السكر. وكانت هذه العملية قد بدأت منذ القرن الخامس عشر في ماديرا وجزر الكناري وجزر الرأس الأخضر، وعلى الأخص جزيرة سانت توماس. ثم امتدت في النصف الثاني من القرن السادس عشر إلى البرازيل حيث انتشرت على نطاق واسع في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد. ولم يؤد الاحتلال الهولندي إلى إيقاف هذه العملية، بل على العكس من ذلك فقد عمل الهولنديون على حفزها. ولم يتغير الوضع إلا بعد أن طرد الهولنديون من البرازيل ونقلوا التقنيات التي كانت تستخدم في معامل تكرير السكر في البرازيل إلى جزر الكاريبي التي خضع معظمها تدريجياً لسيطرة الفرنسيين والانجليز. ونظراً إلى المنافسة الحادة من جانب تلك الجزر، فإن مزارع قصب السكر تراجعت إلى المرتبة الثانية في الحياة الاقتصادية للبرازيل. ومع تطور تعدين الذهب والماس في وسط البرازيل (ونمو إنتاج البن في جنوب البرازيل ابتداء من القرن التاسع عشر)، فإن ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة أدى إلى زيادة الواردات من العبيد إلى قرابة ثلاثة أمثال ما كانت عليه في القرن السابع عشر^(٣٩).

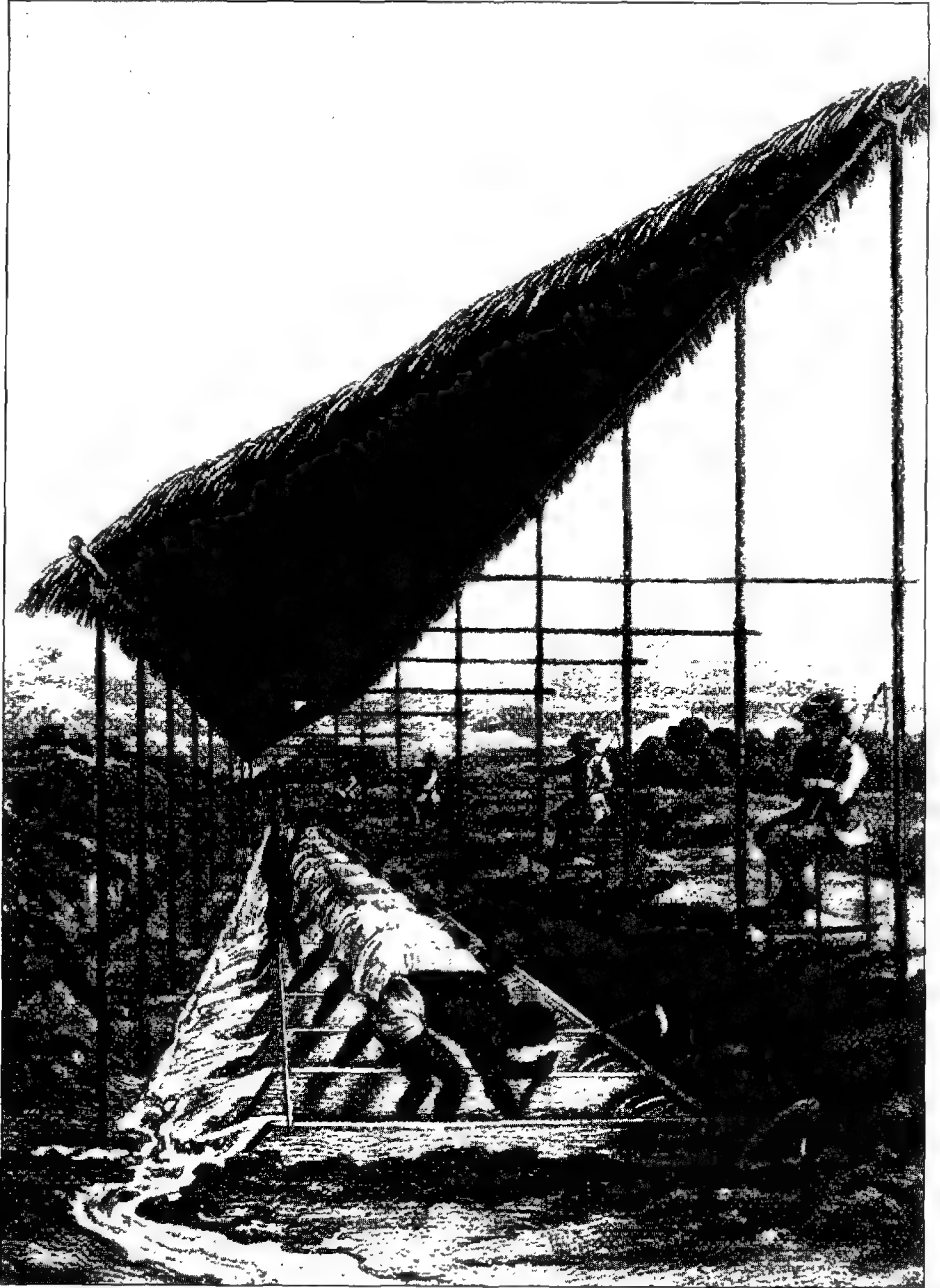
وطرأت أيضاً زيادة ضخمة على الواردات من العبيد إلى الاقطاعات الانجليزية والفرنسية في منطقة الكاريبي. ففي المستعمرات الانجليزية ارتفعت واردات العبيد من ٢٦٣٧٠٠ في القرن السابع عشر إلى ١٤٠١٣٠٠ في القرن الثامن عشر. وكان الوضع مشابهاً في الجزر التي تحتلها فرنسا، إذ استوردت سان دومينغو في القرن الثامن عشر أكبر عدد منهم - قرابة ٧٩٠٠٠٠ عبد - لجلب معظمهم مباشرة من أفريقيا^(٤٠). وبدأت أيضاً زراعة قصب السكر في كوبا وكانت لها آثار ماثلة فيما يخص الاحتياجات من الأيدي العاملة. كما أن سورينام الهولندية والاقطاعات الانجليزية والفرنسية في أمريكا الوسطى وفي الطرف الشمالي من أمريكا الجنوبية استوعبت أعداداً كبيرة من العبيد السود. وفي أمريكا الشمالية شكلت مزارع التبغ في فيرجينيا ومزارع الأرز في ماريلاند الركيزة الأساسية لمزيد من التوسع في تجارة الرقيق. وحدثت هناك زيادة ملحوظة لهذه التجارة في القرن الثامن عشر، حيث لجلب نحو ٤٠٠٠٠٠ عبد إلى المستعمرات الانجليزية^(٤١). وبعد ذلك أدى نمو مزارع القطن في القرن التاسع عشر إلى تحويل الأقاليم الجنوبية من الولايات المتحدة إلى منطقة شاسعة يعتمد اقتصادها على وجود العبيد. أما في الجزء الشمالي من المستعمرات حيث كانت تسود زراعة الحبوب على النطاقين المتوسط والصغير فلم تكن هناك حاجة تذكر إلى زيادة الواردات من العمال العبيد.

وقد فرض الطلب على العمال السود في المستعمرات الأمريكية على أوروبا الغربية مهمة لم يسبق لها مثيل. وجاء ذلك الطلب فضلاً عن ذلك في وقت كانت فيه أوروبا تشهد تغيرات

(٣٩) P. D. Curtin، المرجع السابق.

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) المرجع السابق.



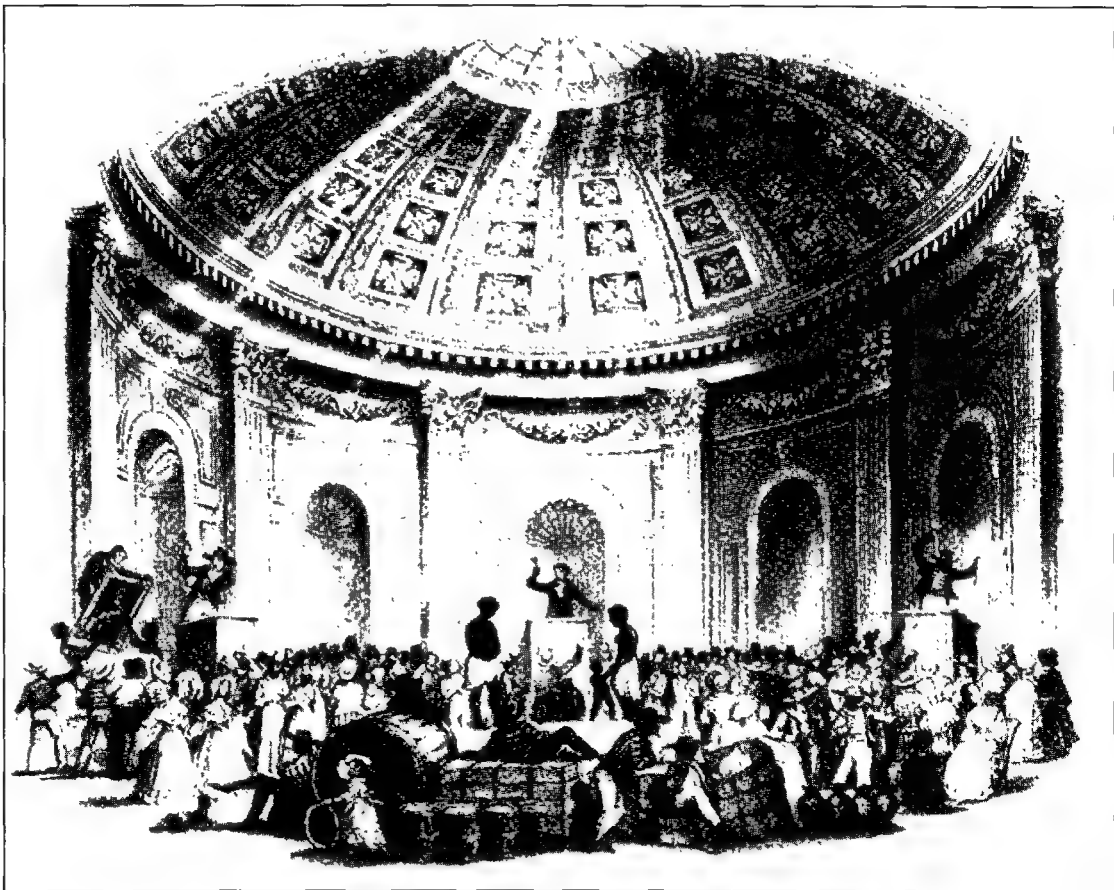
اللوحة ١٠١ - عيد من الزنوج يقومون بعملية غسل التراب بحثًا عن الماس في البرازيل.

سياسية واقتصادية جذرية. فقد أصبح تدهور اسبانيا والبرتغال أكثر وضوحًا خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. أما هولندا، التي كانت آنذاك في أوج قوتها، فقد بدأت تخرج من الحلبة ببطء تحت ضغط إنجلترا وفرنسا اللتين كان اقتصادهما ينمو بسرعة. وابتداءً من أواخر القرن السابع عشر تزايد نفوذ إنجلترا وفرنسا فيما يخص طبيعة ومعدل توسع البيض في أفريقيا في حين تضاعف دور الاسبان بل ودور الهولنديين في هذا المجال. أما البرتغاليون فقد أتيح لهم، مع التقدم الذي أحرزوه في فتح أنغولا، أن يحتفظوا بموقع متميز في هذه المنطقة الهامة من مناطق تجارة الرقيق.

وفي القرن السابع عشر قامت هولندا وإنجلترا، وبعدهما فرنسا وبعض البلدان الأخرى، بإنشاء شركات للمتاجرة مع أفريقيا ولنقل العبيد إلى أمريكا. وبدأت الموارد تركز لهذه الغاية. وقد حصلت الشركات من حكوماتها على حقوق احتكارية للمتاجرة مع أفريقيا. مما أتاح لها أن تتحكم في الأسعار. وفي مقابل ذلك كانت هذه الشركات ملزمة ببناء حصون جديدة وصيانة الحصون القديمة لحماية المحطات التجارية الأوروبية على السواحل. وعلى ذلك فقد تدعم مركز الأوروبيين في أفريقيا بفضل الشركات الانجليزية والهولندية والفرنسية. وزاد عدد الحصون الأوروبية زيادة كبيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، لاسيما في ساحل الذهب والمناطق المجاورة له.

وفي أثناء ذلك كان البيض في أفريقيا على خلاف فيما بينهم. فالمنافسات بينهم لم تكن مجرد انعكاس للتنافس بين القوى الكبرى في أوروبا، بل كان التجار والشركات التجارية يكافحون من أجل الحصول على أنسب المحطات التجارية على الساحل الأفريقي. وكانوا يفعلون ذلك في زمن الحرب، وكانت ملكية المحطات التجارية تنتقل بصورة متكررة فيما بين مختلف المجموعات المتنافسة التي كانت كل منها تتلقى الدعم من حكومتها. وكان اهتمام الحكومات المساندة للشركات منصبًا على وجه التحديد على تنمية مزارع أمريكا التي تركز على الأيدي العاملة السوداء، وعلى زيادة أرباحها من تجارة الرقيق. لذلك لم يكن من المعقول بالنسبة للقوى الكبرى وكذلك لبعض البلدان الأوروبية الأقل شأنًا أن تترك أفريقيا وشأنها. بل إن السويد والدنمارك وبروسيا حاولت أن تتدخل في الشؤون الأفريقية دون أن تحرز في ذلك نجاحًا يذكر فاضطرت إلى الانسحاب في نهاية الأمر.

ولكن أنشطة الشركات لم تؤت ثمارها بالقدر الذي كان منشودًا منها. من ذلك مثلاً أن أول شركتين من الشركات الانجليزية لم تبذلا نشاطًا يؤبه له. فالشركة الأفريقية الملكية، التي أُسست في ١٦٧٢ وكان لملك إنجلترا ذاته حصة فيها، كانت تواجه صعوبات دائمة على الرغم من سيطرتها على جزء كبير من التجارة الخارجية الأفريقية على السواحل الغربية في الربع الأخير من القرن السابع عشر. ذلك أن سياستها كانت محل اعتراض قوي من جانب أصحاب المزارع في المستعمرات الانجليزية في أمريكا والعديد من التجار في إنجلترا على حد سواء^(٤٢).



اللوحة ٢٠١: بيع الممتلكات واللوحات الفنية والعبيد في الروتنדה، نيواورليانز، أمريكا.

فأصحاب المزارع كانوا يحتجون على أثمان العبيد الباهظة التي كانت تفرضها الشركة، في حين أن التجار الانجليز غير الأعضاء في الشركة كانوا يتوقون إلى التعامل مع السواحل الأفريقية والاستفادة من الأرباح الطائلة التي تدرها تجارة الرقيق. وبعد ١٦٨٩ جرى الحد تدريجيًا من امتيازات الشركة مع إشراك جهات أخرى في الاستفادة من التجارة الأفريقية. وحُلَّت الشركة نهائيًا في منتصف القرن الثامن عشر.

وكانت انجلترا قد شهدت قبل ذلك ببضع سنوات بداية حقبة من التجارة الحرة مع أفريقيا. وكان أقوى التجار هم تجار ليفربول التي ظلت طوال قرابة نصف قرن تشكل المركز الرئيسي لما كان يعرف آنذاك باسم «التجارة الثلاثية». ووفقًا لهذا النوع من النشاط التجاري كان تجار ليفربول يرسلون سفنهم محملة بسلع انجليزية إلى الساحل الأفريقي حيث يقايض بها العبيد الذين يجري نقلهم إلى أمريكا لبيعوا هناك لأصحاب المزارع في المستعمرات الانجليزية والاسبانية والبرتغالية؛ ثم تعود هذه السفن إلى انجلترا محملة بسلع من إنتاج تلك المستعمرات^(٤٣). وفي القرن الثامن عشر أجبر الانجليز اسبانيا والبرتغال على إبرام معاهدات تجارية معهم يَسِّرُ لهم التعامل مع الممتلكات الاسبانية والبرتغالية في أمريكا. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت جزر الهند الغربية التابعة لانجلترا، وعلى الأخص بربادوس وجامايكا، مناطق توطين الزامي واسع النطاق للأفريقيين الذين كانوا يجلبون إليها للعمل في مزارع قصب السكر وبعد ذلك في مزارع القطن والبن وغيرها من المزارع^(٤٤). وكانت بربادوس وجامايكا تبيعان العبيد إلى العدد المتزايد من أصحاب مزارع التبغ والأرز في فيرجينيا وماريلاند وتشتريان في المقابل القمح وغيره من منتجات المستعمرات في أمريكا الشمالية. وكما أدرك الناس منذ زمن بعيد، فإن النجاح الباهر الذي حققه تجار ليفربول إنما يرجع الفضل فيه إلى النمو الصناعي السريع في مقاطعات وسط انجلترا، لاسيما صناعة المعادن في برمنغهام والنسيج في مانشستر. وكان تجار ليفربول أقدر من غيرهم من الأوروبيين على تزويد أفريقيا - بانتظام وبأسعار منخفضة - بالسكاكين والأسلحة وغيرها من السلع المعدنية، التي كان الطلب عليها شديدًا في أفريقيا، وكذلك بالمنسوجات. وخلال القرن الثامن عشر أصبحت انجلترا تدريجيًا الدولة التي تقوم بأكبر نشاط اقتصادي على الساحل الأفريقي. وكان نفوذ انجلترا ملموسًا في المنطقة الممتدة من السنغال إلى حدود الكامرون. ولئن فقدت انجلترا مواقعها الأمامية في السنغال التي آلت إلى فرنسا في ١٧٩٩، فإن مركزها تعزّز في غامبيا وسيراليون، كما أنها أصبحت تحتل مركزًا قياديًا في ساحل الذهب فيما يخص تجارة الرقيق التي سجلت زيادة كبيرة منذ منتصف القرن السابع عشر. وكانت التجارة في خليج بيافر ورأس بنين، بما في ذلك كالابار، تتسم بأهمية بالغة، إذ إن عدد العبيد الذين نقلوا من تلك المناطق خلال القرن الثامن عشر تجاوز كثيرًا ١٠٣ مليون. كما طرأت زيادة هائلة على أعداد العبيد

(٤٣) D. Mannix، ١٩٦٣، ص ٦٩-٧٤.

(٤٤) O. Patterson، ١٩٦٧، ص ١٦-٢٩.

الذين صُدِّروا من موانئ ويدا وبيورتو نوفو ولاغوس وغيرها من موانئ ساحل الذهب^(٤٥). ولم يكن الانجليز هم وحدهم الذين يضطلعون بالنشاط التجاري هناك. ذلك أنه على الرغم من أن مركز فرنسا وهولندا كان أضعف من مركز انجلترا فقد قامتا كلتاهما، وخاصة فرنسا، بنشاط تجاري قوي في ساحل العبيد - في السنغال وفي منطقة الكامرون ولوانغو. وكان تجار نانت يحتلون مكان الصدارة في هذا النشاط. وكانت أنغولا، التي كانت أهم مصدر للأيدي العاملة السوداء في أواخر القرن السابع عشر، لا تزال خاضعة لنفوذ البرتغال خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وظلت البرتغال تمارس دورها في توريد العبيد على نطاق واسع إلى البرازيل.

وبدأت محاولات الاستيطان على نطاق ضيق بعملية استيطان البيض في أنغولا. أما في المنطقة الممتدة على طول الساحل من الرأس الأخضر إلى الكونغو فقد ظل التوسع الأوروبي محتفظاً بطابعه التجاري. وكانت جميع المحطات التجارية والمستوطنات الأوروبية، مثل سانت - لويس التي أنشئت في ١٦٢٦، متناثرة على طول الساحل قرب خليجان ملائمة وعادة على مقربة من تجمعات للسكان الأفريقيين. وكانت المينا وأكرا وويداه وبيورتو نوفو وباداغري وكالابار القديمة والجديدة - كلها مدن اشتهرت في القرن الثامن عشر - وغيرها مستوطنات يلتقي فيها الوافدون البيض مع السود الذين كانوا يزودونهم بالعبيد ويشترون منهم السلع الأوروبية. وفي أغلب الأحيان كان الحكام الأفريقيون يحتفظون لأنفسهم بالأولوية في المتاجرة مع الأوروبيين، بيد أن التجار الأفريقيين كانوا يضطلعون أيضاً بدور مهم في هذا المجال. وحتى في أنغولا، كان البرتغاليون يمسكون بأنفسهم عددًا قليلاً من العبيد، مستخدمين في ذلك عملاءهم المحليين الذين كانوا يقومون بشراء العبيد أو باختطافهم من المناطق الداخلية.

ومن الصعب تقدير النطاق الاقليمي لتجارة الرقيق في أفريقيا. ويبدو الآن أن هيرسكوفيتس وهارفيتز لم يكونا على صواب في ما ذهبوا إليه من أن التأثير المدمر لهذه التجارة اقتصر على المنطقة الساحلية دون غيرها^(٤٦). ذلك أنه لئن كان من المؤكد أن هذه المشكلة بلغت أقصى حدتها في المناطق الواقعة وراء الموانئ مباشرة، فقد جرى تداول روايات يرجع تاريخها إلى القرن السادس عشر تتحدث عن المسافات الطويلة التي كان العبيد يقطعونها من مواطنهم الأصلية إلى الموانئ. وخلال مرحلة التصدير المكثف للعبيد الأفريقيين في القرن الثامن عشر كان يتعين على مطاردي العبيد أن يتوغلوا في المناطق الداخلية للوصول إلى مؤرديهم الرئيسيين، وهم حكام البلدان القوية مثل أشانتي وداهومي وتجار الرقيق في كالابار. ومن المحقق أن مناطق نشاط مطاردي العبيد المذكورين كانت تقع في وسط القارة إلى الشمال من أماكن إقامتهم^(٤٧). أما الدول الأفريقية القديمة مثل بنين وأويو، فإن مشاركتها في هذه التجارة كانت

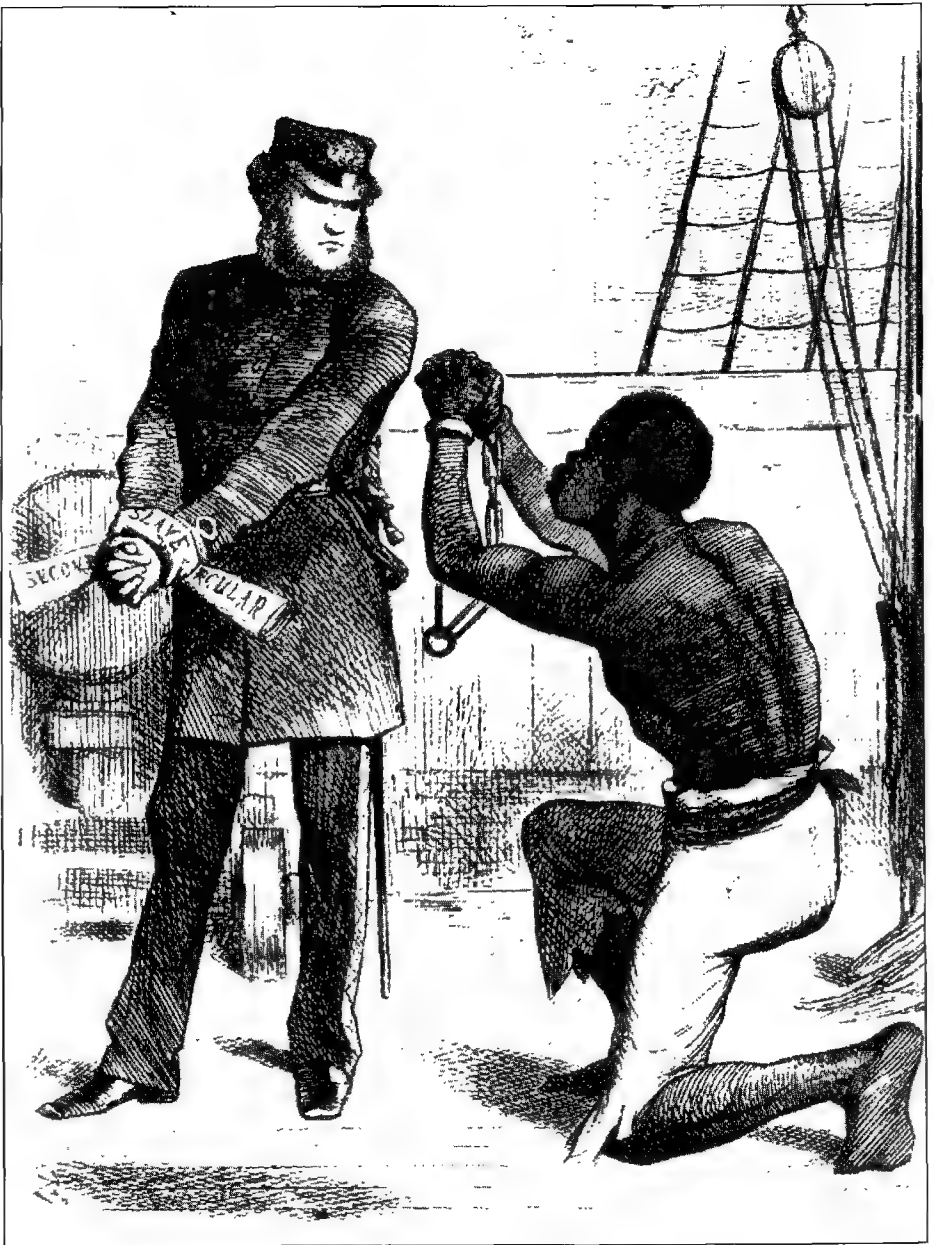
(٤٥) P. D. Curtin, ١٩٧٣، ص ٢٥٩ و ٢٦٧.

(٤٦) M. J. Herskovits و M. Marwitz, ١٩٦٤.

(٤٧) J. D. Fage, ١٩٦٩ (أ).

محدودة. كما أن الكونغو. التي دخلت مرحلة التفكك الكامل في القرن الثامن عشر، لم تكن قط مصدرًا هامًا للعبيد.

وفي ذلك الوقت لم يكن الأوروبيون مهتمين كثيرًا بالتوسع الإقليمي في أفريقيا (باستثناء حالة أنغولا). وكانوا يحصلون على العبيد عن طريق محطاتهم التجارية ومن العديد من الخليجان التي كانوا يقومون فيها فضلًا عن ذلك ببيع سلعهم بما فيها الروم والأسلحة. ولم تكن أوروبا آنذاك مهية للشروع في فتح أفريقيا، ويرجع السبب في ذلك على وجه الخصوص إلى قساوة المناخ في أفريقيا وعجز الأوروبيين عن مواجهة الأمراض الاستوائية. لذلك كان الأوروبيون والبرازيليون والأمريكيون الشماليون الأوائل الذين قدموا إلى القارة الأفريقية يبذلون قصارى جهودهم لكسب ودّ الحكام الأفريقيين بتزويدهم بسخاء بكل السلع التي كانوا ينشدونها. بل ان توافق المصالح بين تجار الرقيق الأوروبيين ومورّدي العبيد - الحكام والأعيان والتجار الأفريقيين - تعزّز خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومن الجدير بالذكر هنا أن الحركة الداعية إلى إلغاء الرق. والتي بدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لقيت مقاومة شديدة في إنجلترا ليس فقط من جانب أصحاب المزارع في جزر الهند الغربية بل كذلك من قبل التجار في الوطن الأم. كما أصبح من الواضح فيما بعد أن ملوك أشانتي وداهومي، وبدون شك بعض الحكام الأفريقيين الآخرين، يعارضون أيضًا وبصورة مؤكدة إلغاء تجارة الرقيق. لقد كان اهتمام الأوروبيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر مركّزًا بوجه خاص على الساحل الغربي لأفريقيا. وكانت تجارة الرقيق قليلة على الساحل الشرقي ولم يبدأ تجار الرقيق في غزو تلك المنطقة إلا في القرن الثامن عشر. ذلك أن البعد الشاسع بين الساحل الشرقي والأسواق الأمريكية جعل عملية نقل العبيد من شرق أفريقيا إلى العالم الجديد أكثر صعوبة وإن لم تكن مستحيلة. لذلك كان يتعين على كثير من سكان المنطقة المعروفة حاليًا باسم موزمبيق أن يواجهوا الرحلة المأسوية عند نقلهم عبر المحيط الأطلسي إلى البرازيل بوجه خاص. وقد قدّر ب.د. كورتين عدد الأفريقيين الذين نُقلوا من وسط وجنوب شرقي أفريقيا إلى الأمريكتين في الفترة من ١٧١١ إلى ١٨١٠ بنحو ١٠٠ ٨١٠ شخص، أي ٢٤ في المائة من مجموع الأشخاص الذين استوردوا في تلك الفترة^(٤٨). غير أنه لا توجد معلومات عن عدد الأشخاص الذين جاؤوا من الساحل الشرقي والمناطق الداخلية المتاخمة له. وقد قام الفرنسيون بتصدير أعداد قليلة من العبيد السود بعد احتلالهم لجزيرتي الريونيون وموريشيوس. وفي شرق أفريقيا ازدادت خلال القرن الثامن عشر عمليات تصدير العبيد إلى شبه الجزيرة العربية من قبل رعايا إمام عمان. وفيما بعد كان لانتقال مركز هذا النشاط من عمان إلى زنجبار عواقب وخيمة بالنسبة لسكان شرق ووسط أفريقيا. ولكن يبدو أن العرب من مطاردي العبيد قاموا بغاراتهم المدمرة خلال القرن التاسع عشر بصورة رئيسية. أما في شمال أفريقيا فقد وضع الأوروبيون حدًا لنشاط القراصنة البربر في القرن الثامن عشر وحرّمهم بذلك من المصدر الأساسي



بشر وإخوة !!
العبد الآبق: «هلاً نزع قيدي!»
قبطان البحرية الملكية: «أتى لي ذلك وأنا مكبل بهذا القيد؟»
اللوحة ٣٠٩ الرسم الكاريكاتوري السياسي «بشر وإخوة !!»

لدخلهم. ولعل من المفيد البحث فيما إذا كان هذا الحدث قد أثر على سياسات النخبة الحاكمة في كل من مدينتي الجزائر وتونس - اللتين كانتا تشاركان آنذاك مشاركة فعالة في حملات القرصنة - فيما يتعلق بسكان البلاد الأصليين بوجه خاص.

ويبدو أن الحملة إلى نهر النيجر في ١٥٩١ لم تترتب عليها آثار دائمة بالنسبة للمغرب. ذلك أنه سرعان ما استقل الفاتحون عن بلادهم الأصلية وقام أحفادهم - الأرماء - بتأسيس دويلات لم تكن تدوم طويلاً. وليس هناك دليل على حدوث تغيرات هامة في التجارة بين المغرب ومنعطف النيجر. فقد استمر تصدير العبيد وكميات صغيرة من الذهب من غرب السودان. ويبدو مع ذلك أن تجارة الرقيق كانت واسعة النطاق، إذ إن سلاطين المغرب كانوا في منعطف القرنين السابع عشر والثامن عشر يملكون جيشاً مؤلفاً من العبيد وكان له خلال فترة معينة نفوذ قوي على سياسة البلاد.

الخاتمة

يمكننا أن نذكر المعلومات التالية فيما يخص الاتصال بين أفريقيا وبقية العالم في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر:

(١) كان الساحل الغربي لأفريقيا والمناطق الداخلية المتاخمة له أكثر المناطق الأفريقية اتصالاً ببقية العالم.

(٢) في البداية كان اهتمام الأوروبيين منصباً على شراء الذهب، ولكنهم أصبحوا ابتداء من خمسينات القرن السادس عشر يعطون أهمية أكبر لتجارة الرقيق. وتمكن الأوروبيون، بتصديرهم للعبيد، من تعزيز التنمية الاقتصادية لقسم كبير من أمريكا والكاريبي. كما سرّعت تجارة الرقيق تراكم رأس المال في أوروبا، لاسيّما في إنجلترا، وكذلك في أفريقيا.

(٣) كان التوسع الأوروبي في أفريقيا تمهيداً للاستعمار الأوروبي للقارة، واقتصر في معظمه على التجارة. وكان التبادل التجاري بين الطرفين غير متكافئ، إذ كان الأوروبيون يبيعون سلعاً رخيصة في مقابل أعداد هائلة من العمال العبيد. وهكذا فلتن لم يحاول الأوروبيون في ذلك الوقت فتح أفريقيا فإنهم ألحقوا ضرراً فادحاً بوضعها الديموغرافي.

(٤) ربما لم يكن هناك تقدير كافٍ لدور أفريقيا كسوق للمنتجات الصناعية الأوروبية منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر.

(٥) تتمثل إحدى المزايا التي حصلت عليها أفريقيا من خلال هذه الاتصالات في إدخال محاصيل جديدة في هذه القارة مثل الذرة الصفراء والمنيهوت والمر والمنيهوت الحلو. غير أن هذا لا يعوّض بأي حال عن الخسائر الديموغرافية الفادحة فضلاً عن معاناة أعداد ضخمة من البشر الذين اختطفوا وأبعدوا إلى بلاد غربية وراء البحار للقيام بالأعمال الشاقة في المزارع.

الفصل الثاني

البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا خلال هذه الفترة

ب . دياين

تعرّضت البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأفريقية خلال الفترة بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ لتحوّلات مستمرة كانت تسببها، إلى حد كبير، عوامل داخلية يذكر منها العوامل الديموغرافية والايكولوجية، أو كانت تحدث بتأثير قوى خارجية مثل تجارة الرقيق وانتشار المسيحية والإسلام والرأسمالية في القارة. ويبحث هذا الفصل في هذه التحوّلات وفي البنى التي نجمت عنها؛ وسيبيّن لنا التحليل أن القول بصمود البنى أو المؤسسات الأفريقية وثباتها أمام عوامل الزمن هو خرافة تاريخية لا أساس لها من الصحة في معظم أجزاء القارة.

البنى الاجتماعية الجديدة

الإسلام والمسيحية

كانت أولى التغيرات الملحوظة والبنى الجديدة تغيرات وبنى اجتماعية. فقد بدأ الاصطدام على الصعيد الديني مع المذاهب الفلسفية والدينية الأوروبية والشرق أوسطية حيث غدت المسيحية والإسلام قوتين سياسيتين في مناطق لم تشهدهما من قبل. وأصبح الدين مشكلة أساسية بالنسبة إلى حضارات لم تكن لها، بسبب نظرة كل منها إلى العالم، معرفة سابقة بهذا النوع من النزاعات.

وقد فقدت المسيحية ما كانت قد اكتسبته في المناطق الساحلية في شرق أفريقيا خلال هذه الفترة على أثر اغتيال الأب كونسالو دا سيلفيرا، القس البرتغالي الذي حاول أن

يخضع الـ «موين موتابا»* نوغوما للنفوذ المسيحي والبرتغالي في ١٥٦٠ ومن جانب آخر حقق الإسلام مكاسب في إثيوبيا على أثر الفتوحات التي أحرزها أحمد غران (١٥٣١-١٥٣٥)^(١) وفتوحات كل من حاكم بورنو وملوك الصنغاي (الأسكيا askiyas) في الصحراء الكبرى وغرب السودان.

انتقال المجتمع من نظام الأسرى إلى نظام الرقيق

وتمثل المظهر الثاني المهم من مظاهر التغير في معظم أنحاء أفريقيا في حلول النظام الأوروبي والشرق أوسطى لامتلاك العبيد محل نظام الجونيا (jonya) الذي كان سائدًا في أفريقيا السوداء.

وكان نظام الجونيا (والتسمية مشتقة من كلمة «جون» ومعناها «أسير» في لغة المانده) ساريًا بصورة رئيسية في غرب السودان ومنطقة النيجر - التشاد. فكان الجون «jon» (أو «الجام» «jaam» بلغة الوالو، أو «الماكوبا» «maccuba» بلغة الفولفلده، أو «البابي» «bayi» بلغة الهوسا) ينحدر من نسب معين ولم يكن يجوز تغيير تبعيته؛ كما كان يمتلك معظم ما ينتج ويستمي، في المجتمعات التي ازدهر فيها هذا النظام، إلى فئة اجتماعية - سياسية تشكل جزءًا من الطبقة الحاكمة ومن ثم كان لها دور في تصريف أمور الدولة وتسيير جهازها السياسي. وقد اضطلع نظام الجونيا والطبقة الاجتماعية التي كانت تمثله بدور مهم وأصيل في دول وإمبراطوريات غانا وتكرور ومالي وكانم - بورنو وأشانتي ويوروبا وموتابا^(٢). وكانت صفوة أسرى الملك («الجون تيجي» «jon tigi» لدى المانده، والموظفون الحكوميون من بين «الجامي بوور» «jaami buur» في تكرور و«الساركين بابي» «sarkin bayi» لدى الهوسا) ينتمون إلى الطبقة الحاكمة على صعيدي الدولة والمجتمع ويمارسون قدرًا من السلطة ويحققون الثروات، كما كان بإمكانهم أن يمتلكوا العبيد. ومثال ذلك «الجومبتي جون» «jombiti jon» لدى المانده وعبيد الأسرى في داهومي^(٣).

ومن ناحية أخرى، فإن نظام الرق الشرقي والغربي، سواء في شكله القديم أو شكله الاستعماري الغربي المتأخر الذي ترسخ في القارة الأفريقية خلال القرن الثامن عشر، شرع في

* Mwene Mutapa: ملك أو رئيس لمنطقة غنية بالثروات المعدنية.

(١) أنظر الفصل الرابع والعشرين من هذا المجلد

(٢) كانت الـ «ماكاموس» (macamos) مجموعات من العبيد يحيطون بالـ «موين موتابا»؛ وهم يشبهون في ذلك الأسرى السود التابعين للملوك (الفوربا جون furba jon) أو (التون جون ton jon) (الجامي بوور jaami buur).

(٣) تناولت عدة مصنفات بارزة بالدراسة موضوع الرق في المجتمعات الأفريقية ومن أمثلة ذلك S. Miers and I. Kopytoff، ١٩٧٧، الذي يكشف عن التشكيلة المتنوعة من المؤسسات التي يمكن أن ينطبق عليها مصطلح «الرق» ويحاول هذا المصطلح تحديد «الرق» في إطار السياق المحلي الإفريقي. انظر أيضًا C. Meillassoux، ١٩٧٥، و P.E. Lovejoy، ١٩٨١، و A.G.B. Fisher and H.G. Fisher، ١٩٧٠.

إقامة نمط للإنتاج قائم على اعتبار العبيد نوعاً من الممتلكات المنقولة أو السلع فهم لا يتمتعون بحقوق كثيرة ويمكن بيعهم وشراؤهم وإدراجهم في الإرث. وكان هؤلاء العبيد يشكلون أحياناً عماد القوة العاملة في المجتمع كما كان عليه الحال في النظام الأثيني ونظام استخدام العبيد في مزارع المستعمرات لدى العرب في القرون الوسطى وكذلك في أمريكا ما بعد كولومبوس. وقد أسفر هذا النظام عن صراع ظلت القارة الأفريقية تعاني منه حتى القرن العشرين. وأسهم تفاقم عدم الاستقرار والتناحر المستمر - إن لم يكن لشيء فلاعترابات سكانية - في نشوء نظام الجونيا في القرن السادس عشر وانتشاره حتى أصبح يتداخل جغرافياً مع نظام امتلاك العبيد والشكل الاستعماري للرق الذي أصبحت تتطوي عليه البنى الاجتماعية الجديدة. وكثيراً ما كان النظامان يختطان في المناطق التي أقيمت فيها مؤسسات إسلامية مثل الصنغاي والهوسا ومدن أفريقيا الشرقية.

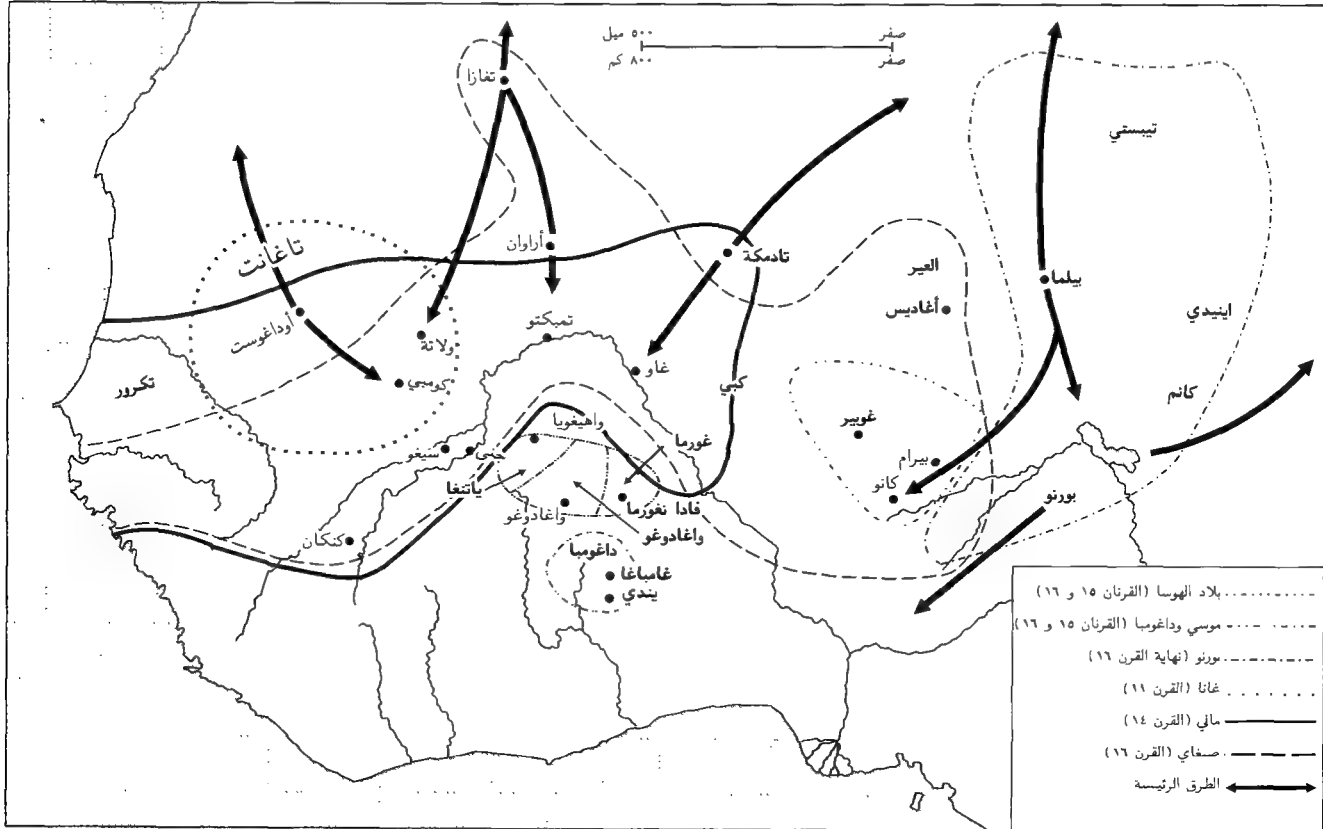
ومع قيام الدول والإمارات الإسلامية - التي بسطت سلطانها تدريجياً على غرب السودان بفضل حروب الجهاد وثورة كاراموخو سامبيغو في فوتا جالون حوالي سنة ١٧٢٥ وثورة سليمان بعل في فوتا تورو في ١٧٧٥ - فرضت أحكام الشريعة الإسلامية والسنة في المنطقة. وفي الوقت نفسه كان نظام امتلاك العبيد يحل محل نظام الجونيا. وتسارعت وتيرة هذه العملية مع قيام خلافة سوكونو على يد عثمان دان فوديو في بداية القرن التاسع عشر؛ ثم ازدادت سرعة هذه التيرة مع انتشار الإسلام بين الزوج والبربر من سكان الصحراء ومع غزو قبائل بني حسن الصحراوية لهذه المناطق وما ترتب عليه من تحوّل تدريجي لنظام الحراطين شبه الإقطاعي^(٤) (الذي كان خليطاً من أرستقراطية محاربة ومن السكان المقيمين في المناطق التي كان يتم غزوها) نحو نوع من نظام امتلاك العبيد. ومع ذلك فقد استمر نظام الجونيا قائماً لدى الأرستقراطية التقليدية في غرب السودان ومنطقة النيجر - التشاد اللتين لم تتعرضا لتأثير الإسلام بدرجة تستحق الذكر. وظل نظام الجونيا يمارس قدرًا من السلطة في دول الولوف والسيرير والهوسا والكانمبو واليوروبا حتى قدوم الفتح الاستعماري. وكانت امبراطورية سيغو، بتطبيقها نظام الفورباجون، تذكر بنظام التون جون المطبق في امبراطورية المنسا. وكانت النخبة المحاربة أو المعنية بالشؤون الإدارية من طبقة الأسرى تتحكم إلى حد كبير في شؤون دول كايور وسين وياتنغا إلى أن أتى الغزو الاستعماري.

انتشار البنى الإقطاعية

وتمثل التغيير الثالث في انتشار البنى الإقطاعية في أشكالها الخالصة أو المشوهة في إطار الحضارات الزراعية الأفريقية.

ولم تترتب على الإقطاع، سواء باعتباره نظاماً سياسياً أو نمطاً للإنتاج أو نظاماً اجتماعياً اقتصادياً، علاقات ولاء أو خضوع أو سيادة إقطاعية فحسب، بل كان يتيح أيضاً وعلى الأخص

(٤) كان هؤلاء أصلاً من الأفان.



الشكل ١٤٢: الكيانات السياسية في منطقة الساحل بين القرنين الحادي عشر والسادس عشر.
(المصدر: اقتباس من خريطة أعدها P. Ndiaye، قسم الجغرافيا، جامعة دكاك).

إمكانية المضاربة وتحقيق الأرباح باستخدام وسائل الإنتاج. ولم يكن لاستناد هذا الحق إلى ملكية الأرض، أو إلى السيطرة على منطقة معينة، أو إلى التحكم في شخص أو شيء أو وسيلة من وسائل الإنتاج - أهمية تذكر. وقد ساد مبدأ الملكية الفكر ونظام الحكم والبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط وكان له دوره في نظم الإقطاع الغربية والشرقية التي أثرت في الحضارات الأفريقية التي يغلب عليها الطابع الزراعي. وكان تأثير ذلك واضحاً حيثما أدت حيازة الأراضي أو السيطرة على مناطق أو أقاليم إلى قيام نظم تنطوي على دفع رسوم أو ضرائب أو إيجارات للأراضي أو إلى تقاسم المحاصيل أو الزراعة على أراضٍ مستأجرة أو استخدام العمال الزراعيين أو تأجير الأرض.

وكانت البنى الاجتماعية - الاقتصادية التي شهدتها أفريقيا جنوبي الصحراء تختلف عن نظيراتها في أوروبا والشرق الأوسط وتختلف على الأخص عن النظام الإقطاعي. فلم يكن هناك أي شكل من أشكال المضاربة على وسائل الإنتاج حتى في المجتمعات والدول الطبقة في أفريقيا جنوبي الصحراء وذلك لأسباب تاريخية بيئية. ولم تكن الأرض مصدراً للدخل في أفريقيا السوداء قبل مجيء الشريعة الإسلامية أو نظام «المابلو» (mailo) لحيازة الأراضي الذي استلهم من مفاهيم غربية (واستحدث نمطاً للاستئجار في أوغندا في ١٩٠٠). فنوع الملكية الأوروبية الذي يمنح الحق في استخدام أو نقل أشياء وحتى أشخاص (أي عبيد)، لم يكن له وجود تقريباً. وأولئك الذين كانت في حوزتهم أو كانوا يتناقلون قطعة أرض أو منطقة لصيد الحيوانات أو الأسماك أو جمع الغذاء، كانوا يعملون على أساس حق الاستخدام الذي لم يكن ينطوي لا على المضاربة بهدف الربح ولا على إمكانية البيع. وهذا هو ما أدى إلى ظهور نظام «اللامانا» (Lamana: سيد الأرض) في المجتمعات الزراعية بجنوبي الصحراء، وهو نظام لحيازة الأرض يحول دون الاستئجار أو الزراعة على أراضٍ مستأجرة أو تقاسم المحاصيل وإن كانت الدولة والسلطات والرؤساء يفرضون الضرائب على الإنتاج الزراعي أو الرعوي. فنمط الإنتاج الذي انفردت به أفريقيا السوداء كان يتضمن في المقام الأول الإنتاج لغرض الاستهلاك، وكان الناس ينتجون لتلبية احتياجاتهم الخاصة دون سيطرة على وسائل الإنتاج.

وأدى التفاعل بين البنى الاجتماعية المختلفة إلى قيام مجتمعات هجينة وغير متجانسة لم يقدم لها الدارسون الذين ضللهم أفكار مسبقة عن التاريخ سوى وصف تعوزه الدقة بشكل عام. فلقد كانت توجد على هامش المجتمع الأفريقي خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر أشكال هزيلة للإقطاع تختلط مع نظام «اللامانا». وكان الإقطاع سائداً حيث يجري الإنتاج لأغراض التبادل ويضعف أو يتغير نظام «اللامانا» القائم على الإنتاج لغرض الاستهلاك.

وساعد نظام «البكوات» (beylik) التركي في مصر على تشجيع الإقطاع والنظام الإقطاعي ونشرهما. فقد حلّ نظام الحكم العثماني في مصر محل طبقة من الوجهاء والأعيان من ملاك الأرض الذين كان لهم زبائنهم وأتباعهم. وكانت هذه الارستقراطية الريفية تتمتع، كما في

أوروبا القرون الوسطى، بحماية «الأوجاقات» (adjaks: قلاع وحاميات الجيش التركي). وكان كبار الزعماء المحليون يحكمون مناطق «الكارش» (carch: أراضي استغلال مجتمعية أو جماعية) والدورات (مخيمات) وفقاً لنظام تدرّجي. وكانوا يكفلون خضوع الخماسين (الأتباع والاقنان) والمجتمعات الصغيرة لهم على غرار ما كان يفعل رجال المخزن (في المغرب). وبسطة الأسر الدينية والأجواد (زعماء المقاتلين) نفوذهم في منطقة الساحل وصحراء موريتانيا وأخضعوا لسلطانهم اتحادات من المجتمعات الصغيرة إما باسم الأخوة في الدين أو بممارسة حق الفاتحين. وفرض أولاد سيدي الشيخ في جنوبي وهران الاتاوات على بدو الشامبا الذين عاهدوهم على الولاء. واقتضى محاربو بني حسن هذا النوع نفسه من فرض الولاء (worma^(٥)) على أسر الحراطين و«المرابطين» شمالي نهر السنغال وكانوا يجتوبون ضريبة الغلال (muud al hurum) من الـ«هال بولارين».

وكثيراً ما كان البايات يمنحون كبار الأعيان الأتراك والمحليين في المغرب أراضي شاسعة يديرونها على أساس الزراعة القائمة على الاستئجار أو التأجير أو تقاسم المحاصيل. وكانت طبقة البكوات تسيطر، كما في مصر، على الأنشطة الاقتصادية الحديثة وتحتكر الصناعات الإنتاجية والمطاحن ومستودعات الأسلحة ومرافق سك العملة وأحواض صناعة السفن وإصلاحها وموارد القرصنة. كما كانت لهذه الطبقة كلمتها في مجالات تجارة الحبوب والزيت والملح والنسيج وتسيطر على طرق التجارة (المحطات النهائية للقوافل، والموانئ البحرية) والتجارة الخارجية. وكانت نقابات الحرفيين والتجار تخضع لإشرافها أيضاً. وكانت الطبقة المتوسطة من التجار يعملون كوسطاء في خدمة النظام العثماني.

وفي سائر أنحاء شمال أفريقيا وشمال الحبشة، كان مسار تطور النظام الإقطاعي مختلفاً نتيجة لأسباب ايكولوجية خففت من تركيز ملكية الأراضي في بعض المناطق. فكانت الإقطاعيات الكبيرة التابعة لبايات المغرب تمتد على مساحات شاسعة، الأمر الذي ترتب عليه تقسيمها إلى إقطاعيات (azel) كثيرة وتوزيعها لكي تفلح على أساس نظام «الخماسات» القاضي باعطاء خمس ريعها لمفليحها. وكان النمط السائد للملكية على المستوى الإقليمي لا يزال يتمثل في حيازة «أملاك» (مساحات صغيرة من الأرض تملكها الأسر) وأراضي «الكارش» (أراضي استغلال مجتمعية أو جماعية)، وكل ذلك داخل نطاق البنية الفوقية الإقطاعية القائمة على المضاربة.

وكانت قرون من الحكم اليوناني - الروماني في مصر وسائر أقطار شمال أفريقيا قد مهدت الطريق للانتقال إلى النظام الإقطاعي الذي طبقه المماليك. فقد أصبحت هذه المناطق في ظل الاحتلال اليوناني والروماني مصادر للغلال التي كان يحتاجها النظام الإمبراطوري الذي استحدث في هذه المناطق نظامي أراضي الدولة والقنانة الزراعية مستعيناً في ذلك بجهد العبيد

(٥) أتاح مصطلح «الوروما» (Worma) إدخال فكرة الولاء أو الوفاء في لغات تكرر التي كانت خالية مما يشير إلى هذه الرابطة.

وبفئة من الفلاحين تعرضت لأسوأ أنواع القمع والاستغلال. أما في منطقة جنوبي الصحراء، فقد تم الانتقال إلى الإقطاع بفعل تأثيرات خارجية.

فقد ظهرت في شمالي الحبشة مثلاً فئة ميسورة من ملاك الأراضي الذين أقاموا وحدات عقارية كبيرة تكونت نتيجة لتحريف النبلاء في إثيوبيا مبادئ ازدواج النسب وتقاسم الأثر الأمر الذي أدى إلى نشوء أسر تجمعت لديها الثروة على مدى أجيال متعاقبة، وكانت هذه الأسر تدعي أيضاً امتلاك ثروات تتمثل في الماشية وفيما كانت تغله تلك الأراضي. وكان اقتصاد المنطقة ينهض على أساس الزراعة الحثرية، واستطاع كثير من النبلاء الجدد أن يتركوا لورثتهم العقارات التي توصلوا إلى امتلاكها كاملة بلا نقصان. كما تركزت السلطة السياسية تدريجياً في أيدي هذه الفئة مما جعل تبوء المناصب أمراً حاسماً بالنسبة لتجميع الثروات. وبالتالي، فقد شهد شمال إثيوبيا اتجاهات نحو التمايز الطبقي القائم على الجمع بين امتلاك الأرض والسلطة السياسية^(٦).

ونشر شمال إثيوبيا المسيحي هذه الأوضاع شبه الإقطاعية باتجاه المناطق الجنوبية حيث أقيمت مدن عسكرية «كتيما» (ketema) وكانت النخبة من ملاك الأرض «نفتينيا» (neftenia) تستعمر الأراضي الخاضعة للاحتلال. وكان حال الفلاح (غابار gabar) العامل في الأرض لمنفعة هذه النخبة من ملاك الأرض، شأنه شأن الفلاح في مصر، شبيهاً بحال القن أو كان على الأقل مديناً أو زبوناً ملزماً بتسديد جزء من إيراده «غابير» (gabir) أو «سيسو» (siso) تبعاً لما إذا كان يستغل الأرض على أساس تقاسم المحاصيل أو كمزارع مستأجر.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، ولاسيما في أجزائها الجنوبية التي تشمل الكثير من غربي تنزانيا اليوم وبوروندي ورواندا وأوفا في شمال شرقي زائير، كانت علاقات التبعية تشكل رباطاً شبه إقطاعي ينظم العلاقة بين أصحاب القطعان والزراع؛ فكان بمثابة عقد يربط بين طرف مانح يمارس الرعي فيقدم قطعان الماشية وطرف زارع يتلقاها ويضع خدماته وخدمات أسرته وأجيالها اللاحقة تحت تصرف الطرف المانح وورثته. وكانت هذه العقود تختلف بين مجتمع وآخر وتتغير على مر السنين^(٧). ففي تكرور، كان الـ «سورغا» (Surga) أو الـ «داغ» (dag) يوافق بمحض إرادته على أن يتولى ثري أو زعيم سياسي ذو نفوذ تأمين احتياجاته. ولا يمكن، على ما يبدو، أن نعزى مثل هذه الروابط المنبثقة من بنى شبه إقطاعية إلى تأثيرات خارجية وإنما ينبغي أن تفسر على أساس تطورات داخلية.

وكانت العوامل الرئيسية التي أسهمت في اعتماد النظام العثماني للإقطاع الاجتماعي - الاقتصادي تتمثل في اتساع رقعة الإمارة الإسلامية مع ظهور حكام الأسكيا في غرب السودان، وتوسع امبراطورية ماي التي اعتنقت الإسلام في بورنو، وفي تطبيق شرائع القرآن نتيجة للتحوّل إلى الإسلام وشن حروب الجهاد. وفي الصنغاي، حافظ الأسكيا على جزء من البنية

(٦) انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا المجلد؛ وانظر أيضاً A. Hoben، ١٩٧٥.

(٧) E. Mworoha، ١٩٧٧، الفصلان ٣ و٤. انظر أيضاً الفصل السادس والعشرين من هذا المجلد.

الاجتماعية - الاقتصادية التقليدية واعتمدوا، شأنهم شأن الارستقراطية الاثيوبية التي استعمرت جنوب اثيوبيا، تجديدات عديدة في المناطق التي كانوا يفتحونها. فالأسكيا محمد وخلفاؤه وزعوا الامتيازات على طريقة الممالك: فأنشأوا الإقطاعات من أراضي الخراج التي استولوا عليها من غير المسلمين، إلا أنهم لم يكونوا يمنحون أصحابهم المفضلين الأقنان، ولا الأراضي التي لم يكن يمكن نقل ملكيتها، ولا ممتلكاتهم، وإنما كانوا يعطونهم حق الانتفاع بالرسوم والضرائب وغيرها من المدفوعات المستحقة للدولة. وتزخر كتب التاريخ بالأمثلة عن تفاصيل من هذا النوع.

وكانت الإمارات تطبق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالجهاد، الأمر الذي زاد من رسوخ البنى الاجتماعية - الاقتصادية الإقطاعية أو شبه الإقطاعية أو القائمة على التبعية، والمأخوذة من أوروبا والشرق الأوسط. وكان نظام «المامية» (almamia) لحيازة الأراضي وفرض الضرائب، الذي كان معمولاً به في مناطق فوتا تورو وفوتا جالون وفي ظل خلافة السوكوتو، مجرد نسخة منقولة من النظم العثمانية لحيازة الأراضي وفرض الضرائب. وجرى تدريجياً استيعاب مفاهيم «الجوم ليدي» (jom leydi) (سيد الأرض) وال «الجوم لوري» (jom lewre) و«الجوم جامبيري» (jom jambere) و«الجوم جاينغول» (jom jayngol)^(٨) (الذين كان لهم حق الانتفاع بأراضي الفوتا)، ليس ضمن أشكال إقطاعية للولاء وإنما في إطار بنية اجتماعية - اقتصادية إقطاعية.

وأفسح النظام القانوني الجديد نشأ في ظل الإمارات المجال لظهور شكل إقطاعي للمضاربات العقارية. فتحولت رسوم «النجولدي» (njoldi) (وهي مدفوعات رمزية)^(٩) تخص سيد الأرض) و«الكاونغال» (kawngal) مناطق صيد السمك) و«اليال» (yial) (مناطق صيد الحيوانات) و«الهوري كوسام» (hore kosam) (المراعي) و«الغوبي» (gobbi) (المناجم) إلى رسوم سنوية تدفع لذوي السلطة السياسية وكانت تجمع تحت إشراف الدولة. بل إن وظيفة جابي الضرائب أصبحت تشتري مقابل رسم يُسدّد، شأنها شأن معظم الوظائف الرسمية ضمن النظام. وأصبحت القاعدة الشائعة هي تقاسم المحصول أو زراعة الأرض المستأجرة وتأجير الأراضي. وفي المناطق التي دخلها الإسلام، أصبح الفلاحون الذين فقدوا أراضيهم على أثر الفتح أو نتيجة لتطبيق النظام القانوني الجديد يشكلون عاملاً مهماً. وظهر الأقنان «ريفوريك» (refo rekk) في سيرير، و«سامبا ريمورو» (samba remoru) و«بادولو» (baadolo)

(٨) «جوم لوري» (jom lewre) - أول مصلح لقطعة الأرض وشاغل لها، «جوم جامبيري» (jom jambere) - شخص مؤهل لإصلاح الأرض باستخدام الفأس؛ «جوم جاينغول» (jom jayngol) - شخص مؤهل لإصلاح الأرض عن طريق الحرق.

(٩) كانت هذه الرسوم تدفع بأشكال مختلفة (حبوب، قطعة لحم من حيوان مصيد، جعة عسل، دجاج، ماعز، إلخ) وكانت أصلاً وبالدرجة الأولى ذات مغزى شعائري، أي أنها كانت تعتبر بمثابة قرايين تقدم إلى «روح المكان» الذي ينتفع به. وكانت تقدم عند الحصول على الأرض وأحياناً في مواسم الحصاد وفي أغلب الأحيان في مناسبات المآتم والحلول محل المتفع الأول بالمكان «الامان» (laman) بعد وفاته.

و«نافيتان» (navetaan) في تكرور، و«تالاكاوا» (talakawa) لدى الهوسا كنظراء للخماسين والحراطين والفلاحين و«الغابس» (gabas) في بلدان البحر الأبيض المتوسط ومناطق الصحراء. ومع مفهوم رباط الأرض «ليدي هوجا» (leydi Hujja) بلغة الفولفلده)، بدأ العمل بالنظام العثماني لتأجير الأراضي الزراعية، وكان الإيجار السنوي للأرض يدعى «النجولدي» (njoldi) بينما كان الرسم الذي يدفعه المزارعون المستأجرون للأرض والعاملون على أساس تقاسم المحاصيل والمزارعون المستأجرون من الباطن يسمى «كوتيفو» (cootigu) وظهر النظام الإسلامي الشرقي للتحكم في الأراضي في شكل أراضي بيت المال أو «ليدي مال» (Leydi maal) و«ليدي جاناندي» (Leydi janandi) وهي أراض كانت ملكاً للدولة، وكذلك في شكل أراضي الجبوس التي كانت تابعة للأوقاف الدينية. غير أن الأرض لم تكن تخضع إلا جزئياً للأشكال المغربية للتابعة الإقطاعية. وكانت هناك بعض حالات الإعفاء الضريبي التي كان يقرها المخزن^(١٠). وبمقتضى نظام «ليدي أورو» (leydi urum)، كان الولاء يتمثل في عهد «الوروما» (worma) (رباط الولاء) مقروناً بضريبة «الموود الحوروم» (muud al-hurum) أو «مودول حورما» (muudul horma).

وعلى ذلك أخذت البنى الاجتماعية - الاقتصادية ذات الأصول المختلفة تتداخل ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً، الأمر الذي ترتب عليه ظهور نظام اجتماعي تمثل، على مستوى الحكم، في الإمارة أو الهيمنة^(١١) - كانت البنى الإقطاعية تتراكم فيه على قاعدة من نظام «اللامانا» (lamanaa) الأفريقي. وأثر هذا التطور الاجتماعي - الاقتصادي في شكل دولة المانسايا إذ حلّ نظام الإمارة الإسلامي الشرقي في مناطق غربي السودان ونيجيريا التي انتشر فيها الإسلام، محلّ هذا النظام أو تراكم فوقه. أما في مناطق خليج غينيا وأفريقيا الوسطى والشرقية التي ظهر فيها مسيحيون بين حكام الكونغو والمويني موتابا، فقد أخذ الأثر المؤسسي للشكل المسيحي للملكية الإقطاعية يزداد وضوحاً.

التطورات المعمارية والفنية

وأخيراً، وقعت أيضاً بعض التطورات المعمارية والفنية المهمة. فبناة المدن في وادي النيل والمغرب والسودان وعلى الساحل، وبناء قصور اليوروبا والصرح المعروف اليوم باسم أطلال زمبابوي، وبناء البيوت والقصور والمساجد على الساحل الشرقي لأفريقيا، وبناء الحصون المحيطة بمدن الهوسا - كانوا في آن واحد معماريين وبنائين ومزخرفين ومخططي مدن. وكانت الأكواخ الدائرية أو الهرمية الشكل المبنية من الطين الصلب أو الحجر وبيوت الجولا المتدرجة

(١٠) كانت قبائل المخزن تعفى من الضرائب وتوضع أراضيها تحت سيطرة السلطة المركزية. وفي مقابل هذا الخضوع كان رؤساء المخزن يفرضون الضرائب على القبائل المجاورة التي كانت توصف بـ«الرعية».

(١١) يرد تعبيراً «الإمارة» و«الهيمنة» في هذا السياق للدلالة على الأشكال الاجتماعية الهجينة التي ظهرت في أفريقيا السوداء بعد احتكاكها بالإسلام. انظر P. Diagne، ١٩٦٧.

تبنى على غرار التقاليد المعمارية نفسها التي اتبعت في بناء مسجد الكتبية في مراكش وقبر الأسكيا في غاو وقبور الخلفاء في القاهرة. وكان التركيز يجري في البداية على جودة المعمار كما تشهد به أطلال أوداغوست وكومبي وكيلا وجني وأكسوم. وقد استمر تطور الفن المعماري بعد القرن السادس عشر ولاسيما في غرب السودان ونيجيريا بينما أخذت أحوال المدن في شمال أفريقيا ووادي النيل تتدهور مع زوال رخائها القديم. ومن جهة أخرى كان الأسكيا الذين وصلوا مراعاة التقاليد في هذا المجال في غرب أفريقيا، من كبار المهتمين بالبناء شأنهم في ذلك شأن أبي العباس المنصور، حاكم المغرب آنذاك.

واستأنف سني علي والأسكيا محمد شق القناة الكبيرة الموازية لنهر النيجر في حين اقترن وصول المنصور إلى دفة الحكم في المغرب باهتمام مؤكد بالأشغال العامة الكبرى وإن لم يدم ذلك طويلاً. غير أن التقاليد المعمارية لمنطقة الساحل والعالم الإسلامي لم تكف عن الانتشار باتجاه الجنوب. وابتداء من القرن السادس عشر شاع الأسلوب المعماري السوداني الذي تمثل نماذجه الأولية في مساجد سانكور وجني. وأنشأ الأسكيا محمد ميناء تندرما من العدم كما بنى مسجد سيدي يحيى. وتكونت في هذا السياق جماعات كبيرة من البنائين وصانعي قطع الأثاث والمزخرفين مما أدى إلى نشوء مختلف الرابطات والفئات المهنية الاجتماعية في المغرب وغرب السودان.

وشهدت فترة غوندار (حوالي ١٦٣٢م - حوالي ١٧٥٠م) في اثيوبيا ظهور أساليب معمارية جديدة بتشجيع من البلاط. فكانت أسر الأباطرة في غوندار ذاتها وفي مدن أخرى تبني القصور والحصون والكنائس والمكتبات التي تجمع بين الضخامة والجمال وتتميز بزخارفها الداخلية المنمقة^(١٢). وحدثت في الفترة من ١٧٠٠م إلى ١٨٥٠م تقريباً تغيرات معمارية رئيسية في المناطق الساحلية الناطقة باللغة السواحيلية في شرق أفريقيا. فظهرت أنماط وتصميمات جديدة وكانت البيوت ذاتها تبني وفقاً لتصميمات أصيلة وبمهارة حرفية فائقة وتزين بنقوش ممتازة على الجص. وترافقت التطورات المعمارية مع إنتاجية في المجالات ذات الصلة بالعمارة مثل النقش على الخشب ولاسيما في صنع الأبواب والأثاث^(١٣).

البنى الاقتصادية الجديدة

كانت أبرز البنى الاقتصادية الجديدة التي ظهرت خلال هذه الفترة تتمثل في نظام الطوائف الإنتاجية الذي حل محل نظام التنظيمات أو التكتلات الحرفية، مثلما كانت تتمثل في نظام اقتصاد النهب، خصوصاً في شمال وشرق أفريقيا، وفي نظام اقتصاد المحطات التجارية أو المستودعات ولاسيما في وسط وغرب أفريقيا.

(١٢) انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا المجلد.

(١٣) انظر J. de V. Allen، وانظر كذلك P.S. Garlake، ١٩٦٦.

اقتصاد حرفي ومجتمع طوائف إنتاجية وتكتلات حرفية

أسهمت الحضارة المدنية للقرون الوسطى في تقسيم العمل من خلال تطوير الحرف والعمليات الإنتاجية والصناعية. لكن مستوى التطور خلال القرن السادس عشر كان يختلف باختلاف المنطقة ونوع المجتمع مع ظهور اتجاهات متباينة في شتى السياقات الاجتماعية.

من ذلك مثلاً أن حضارات غرب السودان ومنطقة النيجر - التشاد والصحراء طورت الحرف والأنشطة الإنتاجية والصناعية على أساس طوائف مغلقة بدرجات متفاوتة وينتمي أعضاؤها إلى أسر بعينها. ومع تزايد تأثير حضارات تكرر ومنطقة الصحراء تبلور نظام الطوائف الإنتاجية متجسداً بأوضح صورة في حضارات جنوب السنغال وأقاليم المانده وبلاد الهوسا. وانتقل نظام الطوائف المطبق في تكرر - مع بعض أعضائه - إلى مناطق كايور وجولوف وسين وسلوم. وظل نظام الطوائف «نيامانكالالا» (nyamankala) لدى المانده يكرم لفترة طويلة حرقة الحدادة إلى أن جاء التكروريون إلى المنطقة على أثر حروب الجهاد. فكان سوماغورو كانه مثلاً، وهو الذي اضطلع بدور بارز في وصول أسرة المنسا إلى الحكم وفي ارتفاع شأن دولة مالي، حداداً في الأصل. وكان العاملون في تصنيع المعادن يحظون بتقدير رفيع لدى الفون واليوروبا، ولكن تأثير الهجرة من تكرر ومن الصحراء أخلّ أيضاً بالنظام السائد. وفي صنغاي، كان الأسكيا يحكم بالفعل مجتمعاً سبق وأن تطور فيه نظام الطوائف الإنتاجية وانتظمت مراتبه وأصبحت له جذور أيديولوجية.

وعززت ثورة التورودو في نهاية القرن الثامن عشر نظام الطوائف الإنتاجية في تكرر عن طريق تعميق شقة التقسيم الطبقي. فتدنت تدريجياً مكانة فلاحي السبّه وصيادي السوبالبه، بل ومكانة رعاة القطعان البدو في مناطق البوروري فولبه. ولم يكونوا يدرجون في عداد «البيينغاتوي» (benangatoobe) (من الاسكافيين «سكيبى» sakkeebe) والحدادين «واييلي» (wayilbe) والشعراء السحرة «غاولو» (gawlo) وغيرهم) إلا أنهم كانوا يعزلون على حدة بين «النانغاتوي» (nangatoobe) (الطائفة العليا). وأخذت نخبة «المرابطين» في تورودو تميل إلى اعتبار المهزومين من السدّو وأرستقراطيات الدينانكه وغيرهم طائفة دنيا ولم يكونوا يستثنون من ذلك سوى المنحدرين من نسل المرابطين المؤهلين لتبوء المناصب العليا. أما في مجتمعات الزنوج - البربر من أهل الصحراء، فقد أخذت التقسيمات الدينية والإثنية والعرقية تظهر تدريجياً على شكل تراتبي للطوائف.

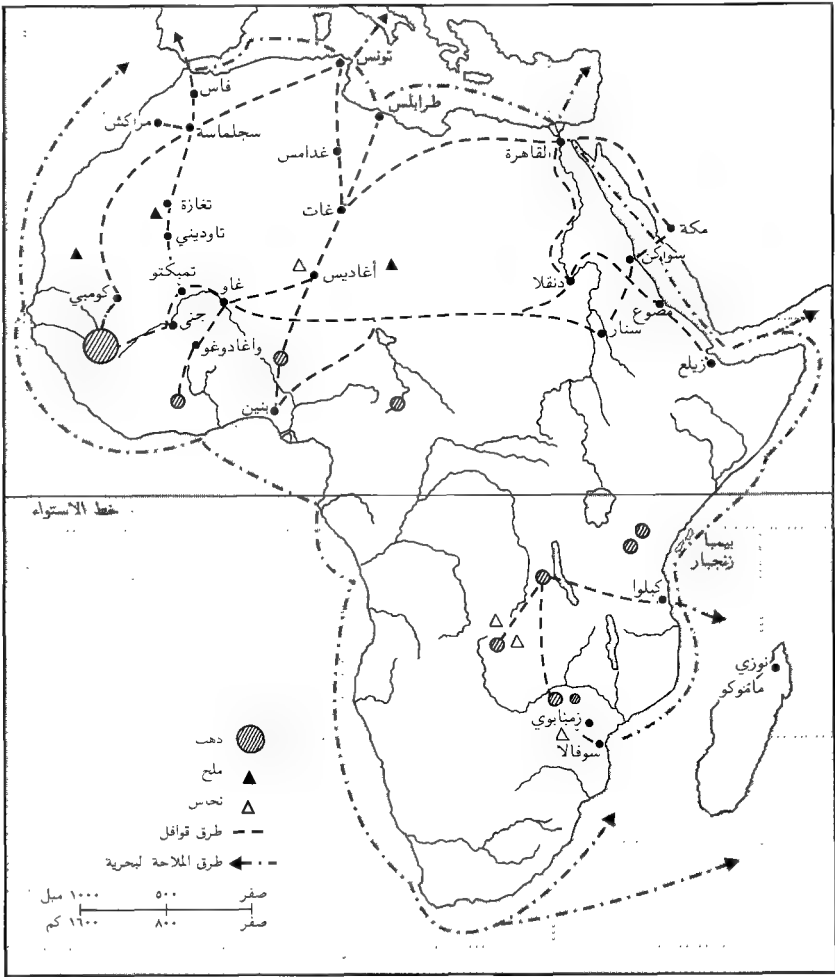
وتمثل مظهر بارز أخير من مظاهر تطور الحرف أو التنظيم الصناعي في أمور تتعلق بسيطرة الدولة. فكان الاتجاه السائد في حضارات حوض المتوسط نحو احتكارات الدولة في عدد من المجالات التي يذكر منها النسيج وبناء السفن وصناعة الأسلحة والتكرير والتجارة الخارجية. لكن الدولة في أفريقيا السوداء نادراً ما كانت تمارس مثل هذه السيطرة حتى مع التوسع الذي طرأ في مجال التسلح وصناعة الأسلحة^(١٤). ومن سمات هذه المرحلة أنه كان هناك تباين بين

(١٤) حدث التطور على نطاق واسع في صناعات السلاح التابعة للدولة في أفريقيا السوداء في القرن التاسع عشر بوجه خاص.

تنوع أنشطة سكان الأرياف والتخصص الواضح لدى سكان المدن. فكان التطور ضئيلاً على صعيد تقسيم العمل وتكاثر الأنشطة التجارية والحرف في ميداني الزراعة وتربية الحيوانات. وظلّ المزارعون وصيادو الأسماك ومربي الحيوانات والصيادون يتوعون أنشطتهم فيمارس كل منهم أكثر من حرفة إذ كان من بينهم الحداد وصانع السلال والبناء والحطاب والنجار والنساج والاسكافي بحسب مقتضى الحال. وشمل تطور الحرف في بعض الأحيان انخراط النساء أو انخراط فئات عمرية محددة في نوع معين من العمل على سبيل التخصص ولا سيما أنواع العمل التي يتطلبها تصنيع المعادن والأخشاب والجلود، والتي كان لها دور في تطوير نظام الطوائف الإنتاجية.

وتطورت الصناعات الخاضعة للدولة أيضًا في شكل مصانع للأسلحة بل ولبناء السفن النهرية والبحرية، وذلك في غرب السودان وبلدان غرب أفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وسواحل المحيط الهندي.

وأدى تعدّد الحروب أحياناً إلى انتعاش المهن المتعلقة بتصنيع المعادن. وأعاد سني علي في القرن السادس عشر تنظيم مصانع الصنغاي للأسلحة محدداً لها أهدافاً سنوية للإنتاج. وتميزت مصر بالمهارة في الميتالورجيا وكانت تنتج الفولاذ الدمشقي. وأصبحت جماعات كبيرة تعمل في تشغيل الحديد والنحاس والذهب والفضة. واستمرت صناعة المعادن الثمينة في مصر وشمال أفريقيا تزود بالذهب من وادي علاقة في النوبة، وسوفاالا، وغرب السودان. وشرع حدادو المانداه المنظمون على أساس الطوائف في تصدير تقنياتهم إلى المدن الجديدة التي نشأت نتيجة انتعاش التجارة الأطلسية. وأتقن الحدادون السودانيون «غاراسا» (garassa) والمانديون «تيج» (tegg) و«مابو» (maabo) تقنياتهم - في صنع المحارث والفؤوس والسيوف والرماح ونصال السهام والأدوات المنزلية وأصبحوا، في أواخر القرن الثامن عشر، قادرين على تصليح الأسلحة النارية. وكان في هذا المجال الأخير أن استوعبت التكنولوجيات الجديدة بسرعة تفوق نظيرتها في المجالات الأخرى. وعمل الحرفيون في صياغة الذهب والفضة على تنشيط التجارة في أسواق مدن المغرب ومصر وغرب السودان. وتفقّ الصاغة من البربر والولوف في أعمال التخريم على الذهب والمجوهرات. وانتقل سك العملات الذهبية - وكان حرفة راسخة في الشمال وفي البلدان الناطقة بالسواحيلية - زنجبار وكيلا بوجه خاص - نحو الجنوب إلى نيكي. وكان السواحيليون يصنعون أيضًا مجوهرات جميلة وسلعاً أخرى من الذهب والفضة. وأدّى تشكيل الخزف إلى نشوء صناعات حيث ظلت صناعة السلع الفخارية (كشأن صناعة السلال) وقفاً على الإناث. واستمر تطور صناعة الزجاج التي انتشرت في بلاد اليوروبا والنوبي والهوسا ومصر والمغرب. وكانت تقنيات التعدين متقدمة بين الشونا في منطقة جنوب زامبيزي حيث ظلت صناعات تعدين الذهب والنحاس عماد اقتصادات المنطقة حتى القرن الثامن عشر^(١٥).



الشكل ٢٢ : طرق التجارة الأفريقية في القرن السادس عشر
(المصدر: اقتباس من خريطة أعدها P. Ndiaye، قسم الجغرافيا، جامعة دكاكار).

وازدهرت حرف تشغيل الجلود أكثر ما ازدهرت في نيجيريا حيث كانت تربية الحيوانات توفر الكثير من المواد الخام. وكانت الأحذية الواردة من المراكز الجديدة في كانو وزاريا وأييش تنافس مع الأنواع الأخرى من السلع الجلدية وكانت كميات كبيرة منها تصدر من سيو في أرخبيل لامو الذي أصبح مركزًا رئيسيًا للصناعات الجلدية بحلول القرن الثامن عشر. وخلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر أصبحت لحرفتي صنع السلال والسجاد أيضًا مكانتهما بين صناعات منطقة النيجر - التشاد. وتطورت صناعة الورق الذي حل محل ورق البردي في مصر بصفة رئيسية وتحت تأثير سمرقند^(١٧). وسرعان ما تبعتها السودان فأخذت تصدر المخطوطات بصورة تدريجية وصارت كأنهم تصدر المصاحف إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي^(١٧). واستقرت في مدن نيجيريا أيضًا الأنشطة التجارية المرتبطة بالصناعات الغذائية والتي نمت في العصور الوسطى في مدن الشمال ومدن غرب السودان. وتخصصت بلدان شمال أفريقيا، ولا سيما مصر، في زراعة قصب السكر وتكرير السكر. وظلت صناعات استخراج زيت الزيتون وزيت النخيل وزيت الفول السوداني وحرف الجزارين والخبازين والعطارين والبقالين تمارس عمومًا في إطار الصناعات المنزلية. وفي مجال النسيج، ترسخت بحلول القرن السادس عشر زراعة القطن ونسج الأقمشة القطنية على هضبة زمبابوي وفي وادي الزامبيزي^(١٨). كما اشتهرت الدول المدن الناطقة بالسواحيلية، بأقمشتها: فكانت باتي مثلًا تنتج الحرير الممتاز^(١٩) كما كان القطن يزرع ويغزل وينسج فيها. وخلال الفترة من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر اشتهر قماش الرافية الذي كان ينتج في الكونغو بأفريقيا الوسطى.

اقتصاد النهب

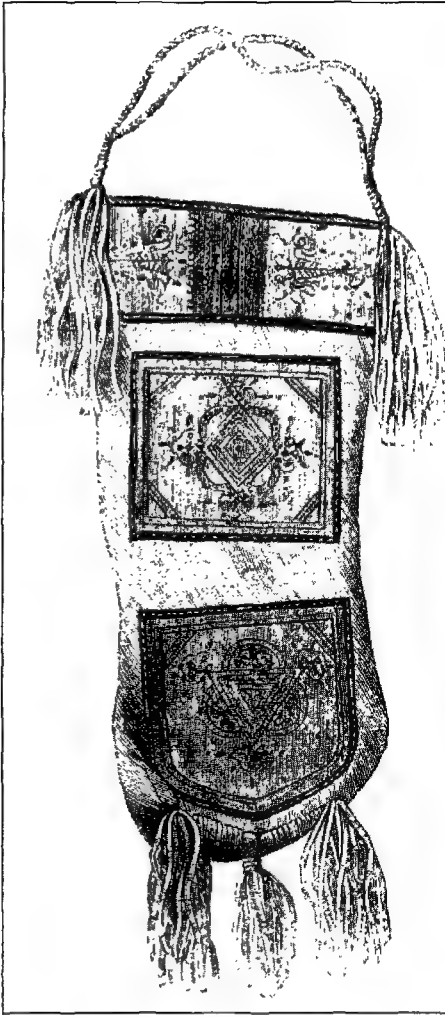
كانت تجارة المسافات الطويلة قبل القرن السادس عشر تضطلع بدور بارز في الاقتصاد الأفريقي وكان ذلك سببًا في تشجيع الإنتاجية العالية وأدى إلى نشوء حضارات مدنية وقيام روابط متينة بين المدينة والريف تربت عليها تحولات تدريجية في المناطق الريفية. غير أنه في الفترة بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٨٠٠ - ونتيجة للنزعة التوسعية الإسبانية والبرتغالية التي اتسمت اعتبارًا من سنة ١٦٠٠ بالعنف والتدمير - ظهر اقتصاد النهب مع تدهور الموانئ في المدن التجارية التي كانت قد اغتنت في القرون الوسطى بفضل التجارة عبر الصحراء، ذلك التدهور الذي اتضح ابتداء من ١٥٩٢ فصاعدًا عندما أخذ ملوك إسبانيا والبرتغال المسيحيون يطردون أعدادًا كبيرة من اليهود والمسلمين المقيمين في المغرب وتونس والجزائر.

(١٦) G. Nachtigal، ١٨٨١.

(١٧) G. Nachtigal، ١٨٧٦.

(١٨) D.N. Beach، ١٩٨٠ (أ)، ص ٣٠-٣٢.

(١٩) G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٦٢ (ب) ص ١٤٢.



اللوحة ١٠٢ (على اليمين): صندل من جلود المناطق السودانية من صنع منطقة كانو. وكانت بضائع مماثلة منطقة تمبكتو. تصدّر بكميات كبيرة إلى شمال أفريقيا.

فقد احتلت اسبانيا جزيرة بالما إحدى جزر الكناري واستولت على تنريف في ١٤٩٥ ثم على مليلة في ١٤٩٦. وفي سنة ١٥٠٥، احتلت المرسى الكبير واحتل البرتغاليون في السنة نفسها مدينة أغادير ثم مدينة أسفي في ١٥٠٨. واستولى الكاردينال خيمينس على وهران في ١٥٠٩ وأصبحت مدينة الجزائر في السنة نفسها تحت السيطرة الاسبانية وتبعثها مدينة بجاية؛ وكانت مدن دليس تونس وشرشل والجزائر تدفع الاتاوة لاسبان. وفي ١٥١٣ وسّعت البرتغال نطاق سيطرتها لتشمل الزمور.

وخامر العرب والبربر والباب العالي العثماني عندئذ شعور بأنهم مضطرون إلى التصدي للعدوان الأوروبي وساعدهم القراصنة الذين كانوا يبحرون تحت العلم العثماني، على إعادة التوازن إلى ميزان القوى. وفي ١٥١٤، استعاد أبو يوسف، أحد الأخوين باربروسا مدبتي جيجلي والجزائر، ثم عزز أخوه خير الدين حصانة المناطق المستعادة. وعادت تونس والجزائر إلى حظيرة السيادة العثمانية من جديد وظلتا على هذه الحال، إسميًا على الأقل، حتى القرن التاسع عشر، وذلك على الرغم من الحملات التي شنّها عليهما شارل الخامس ملك إسبانيا (الذي هزم على أبواب الجزائر العاصمة في ١٥٤١). واحتل سنان باشا في ١٥٥١ طرابلس باسم الباب العالي العثماني وأتبع ذلك باحتلال تونس في ١٥٧٤. وعززت المغرب في أواسط القرن السادس عشر استقلالها بعد أن استعادت سيطرتها على مدن أغادير وأسفي والزمور من البرتغاليين بفضل حروب الجهاد التي شنها بنو سعد، مؤسسو السلالة الشرفية. وأنزل أبو العباس المنصور الذي كان حليفًا للملكة اليزابيث الأولى، ملكة إنجلترا، هزيمة نكراء بجيش برتغالي قوامه ٢٠.٠٠٠ جندي في منطقة وادي المخازن.

وعلى الرغم من استمرار المصادمات مع الدول الأوروبية، ظلت دول شمال أفريقيا تحتفظ بحريتها، وإن حال دون تقدمها في القرن السادس عشر انهيار النظام الاقتصادي العالمي. وأصبحت موانئ المغرب وباقي أنحاء شمال أفريقيا تعتمد في معيشتها بصورة رئيسية على موارد القرصنة والاتاوات والرسوم الضريبية أكثر مما تعتمد على التجارة أو على قيام صناعات جديدة. وكانت أبرز أنشطة الدولة يملئها منطلق اقتصاد النهب. فحل القرصنة الأتراك محل طبقة تجار القرون الوسطى في تأمين رخاء النخبة العسكرية العثمانية الحاكمة، وكانت موانئ سلا (في المغرب) والجزائر وتونس وطرابلس تتمتع بحماية أسطول القرصنة المتحالفين مع الحكام والذين بلغ عصرهم الذهبي في البحر الأبيض المتوسط أوجه في القرن السابع عشر.

وفي سنة ١٥٥٨ كانت توجد خمس وثلاثون سفينة شراعية كبيرة ذات مجاذيف وخمس وعشرون سفينة شراعية ذات صوار تستخدم في أعمال القرصنة انطلاقًا من ميناء الجزائر التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز ٢٠.٠٠٠ نسمة. ومع ذلك فقد كانت في حالة اقتصادية مزرية إذ حلت بها المجاعة في ١٥٨٠ وأودت بحياة ثلث سكانها. غير أنها ظلت تجتذب إليها الناس حتى بلغ عدد سكانها في القرن الثامن عشر ١٠٠.٠٠٠ نسمة من بينهم ٢٥ ألفًا من الرقيق المسيحيين. أما طرابلس، فكان عدد سكانها في القرن السادس عشر ٤٠.٠٠٠ نسمة منهم ٣.٥٠٠ تركي و ٣.٥٠٠ من العرب والبربر و ٢.٠٠٠ مسيحي. وكان قراصنتها يمارسون النهب في البحر الأبيض المتوسط - الذي كان مسرحًا للصراع ضد الأوروبيين - وظلت حالة عدم الاستقرار مستمرة في غرب البحر الأبيض المتوسط طوال القرن الثامن عشر. وكان نظام الوصاية في كل من الجزائر وتونس في حرب مستمرة تقريبًا مع هذه الدولة الأوروبية أو تلك مع تناوب بين المواجهات والمعاهدات. ولم يعد ذلك كله بأي نفع على الرأسمالية التجارية أو على طبقة التجار.

وينبغي أن تكون هذه الخلفية حاضرة في الذهن لدى التطرق إلى الحملة المغربية ضد الصنغاي في غرب السودان وكذلك لدى تناول حروب الجهاد التي كانت الجماعات المسلمة

في أفريقيا السوداء تشنها تحت تأثير المغرب ضد اقتصاد المستودعات التجارية على ساحل الأطلسي. وكان حاكم المغرب أبو العباس المنصور - الذي هزم البرتغاليين - يسعى من خلال غزو الصنغاي في ١٥٩١ إلى إعادة فتح طرق تجارة الذهب والرقيق. وقد أتاح الاستيلاء على تمبكتو في ١٥٩٣ جلب ١٢٠٠ عبد عبر الصحراء. ولم تسفر العملية التي قام بها جودار باشا إلا عن تعجيل انهيار هذه التجارة والقضاء على واحدة من أكبر - إن لم تكن أقوى - الامبراطوريات في غرب السودان في القرن السادس عشر.

وكانت طرابلس ومصر أكثر حصانة في مواجهة عواقب انهيار التجارة عبر الصحراء، واستطاع البلدان أن يحافظا على طرقيهما التقليدية للتجارة عبر الصحراء. وكان الحكم العثماني الذي استقر في مصر وطرابلس، يدعم بلاد كانم - بورنو من خلال التحالف معها وتزويدها بالأسلحة وكفل بالتالي استمرار تدفق التجارة بين الشمال والجنوب (التي كانت أمراً حيوياً بالنسبة لإمداداته) حتى القرن التاسع عشر.

غير أن مجتمعات هذه المنطقة لم تفلت من آثار التدهور العام. فقد أخذت الحضارة الشرقية، التي أصبحت هذه المجتمعات جزءاً منها، سبيلها إلى الانحطاط ولم تكن بناها الإقطاعية تساعد على تطوير المناطق الخاضعة لنفوذها سواءً في حوض البحر الأبيض المتوسط أو على شواطئ المحيط الهندي أو داخل القارة - في مناطق النيجر - التشاد وغرب السودان. ومن الأكيد أن اقتصاد النهب، الذي كانت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط أحد عناصره، قد أسهم في وقف النمو الاقتصادي والتقني في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. غير أن البنى الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية كان لها دورها أيضاً في كساد وتخلف هذه المنطقة والمناطق المجاورة لها في داخل القارة. وترتب على تدهور مناطق أفريقيا المحاذية للبحر الأبيض المتوسط تدهور نظام فرعي بأكمله بعد أن لعب دوراً بارزاً في إطار الجغرافيا الاقتصادية والسياسية لعالم القرون الوسطى.

ولقد أثرت هذه التطورات بدرجات متفاوتة على جميع بلدان وادي النيل وشرق أفريقيا ومناطق النيجر والتشاد وغرب السودان. وكما بين الفصل الثامن والعشرون عن مدغشقر، أصبحت الفترة بين ١٦٨٠ و ١٧٢٠ تعرف في غرب المحيط الهندي باسم «عهد القراصنة». وكان اقتصاد النهب يخلخل فعلاً أوضاع البلدان التي كانت لها اتصالات مباشرة بالقوى الجديدة للهيمنة الأوروبية ولو أن انحطاط أحوال هذه البلدان كان يعود أيضاً إلى عجزها عن تنشيط بنية اجتماعية - اقتصادية كان تأثير الشرق المتخلف عليها يتزايد يوماً بعد يوم. كما كانت علة هذه البلدان تتمثل أيضاً في عجزها عن الإسراع في إقامة علاقات قوة تجنبها عواقب اختلال الميزان التجاري الذي كان يمثل إحدى سمات تلك الفترة.

تدهور المناطق الريفية: الفقر وانعدام الأمن بين الفلاحين

أدى اقتصاد النهب إلى كساد التجارة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وأثر بالتالي على العلاقة بينهما. فقد كانت أنشطتهما ومنتجاتهما متكاملة. وكانت المدن قد كسرت الدائرة

المغلقة لزراعة الكفاف وعززت تقسيم العمل وكانت تحمل بذور المجتمع الجديد ووفرت أرضية التطور العلمي والتقني ونمو التجارة والحرف والصناعات المتخصصة؛ وأوجدت قيماً اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة، كما كانت تمثل طلائع التقدم وساعدت على نشوء تكنولوجيات إنتاجية جديدة وظهور أنماط استهلاكية أكثر تطوراً. وكانت الحرف والصناعات الحضرية هي التي حفزت آنذاك الاهتمام باعتبارات الإنتاج واسع النطاق في مجالات الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك والحيوانات وما يتعلق بهذه المجالات من صناعات ثانوية. وكانت المدن هي التي دفعت إلى اعتماد زراعة قصب السكر والقطن على أساس الإنتاج على نطاق صناعي وإلى زراعة نباتات صباغية مثل الفوة والنيلة والزعفران والحناء، بالإضافة إلى النباتات العطرية. كما كانت المدن وراء تطور المنشآت الهيدرولية وتعبيد الطرق وتربية الحيوانات لأغراض الحصول على الصوف والحليب واللحوم منها.

غير أن العالم في صورته هذه أصيب بالتمزق والأزمات مع حلول القرن السادس عشر. ذلك أن تناقص أعداد سكان المدن أدى إلى إضعاف الاقتصاد الريفي وانتشار الفقر بين الفلاحين وعودة الأحراش إلى مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة. ومع انحسار الأمن عن الأرياف، أصبح سكان هذه المناطق يلجأون إلى أعماق الغابات حيث كانوا، مع انقطاعهم عن أساليب الحياة الحضرية عالية الاستهلاك، يزدادون التصاقاً بالإطار الأسري أو القروي لزراعة الكفاف والاكتفاء الذاتي وللاتنتاج من أجل الاستهلاك فحسب. فكان الفلاح المغربي أو المصري ينتج زيت الزيتون والحبوب لسد احتياجاته الذاتية إضافة إلى رعايته لبعض الحيوانات الأليفة. أما الفلاح على الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، فكان يستخلص زيت النخيل ويزرع نبات المنيهوت وأنواع البام وتعلم زراعة أشجار الموز ونبات الدرة. وكان المزارعون من مربي الحيوانات في براري السافانا يملأون مخازن حبوبهم بالرز والدخن والدخن الأحمر ويصنعون لأنفسهم الكريته وزيت الفول السوداني وزيت النخيل. وكانت أبرز أشكال النشاط التجاري تتمثل في تبادل المنتجات والمقايضة.

وقد ازداد نسيج هذه الحياة الريفية تمزقاً بفعل تجارة الرقيق التي أصبحت تجرّد الأرياف من سكانها بعد أن قصرت الحروب بين الأرستقراطيات المتنافسة دون توفير أعداد كافية من الأسرى، الأمر الذي دفع إلى سد العجز عن طريق مطاردة العبيد وتخریب الأرياف ولاسيما في جنوب الصحراء. وعلى أثر حرمان الأرياف من أقوياء البنية من رجالها تفسخ الاقتصاد القروي إذ خلت من سكانها مناطق درجت على أن تكون آهلة بهم واعتمد معتادو التنقل اقتصاداً قائماً على الهجرة يتمثل في صيد الحيوانات وجمع القوت مع انتقال العبيدين نحو الغابات في منطقة السافانا. بل إن أساليب الإنتاج ذاتها قد تراجعت. فمن المعروف أن الابتكار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود تقنيات متطورة وموارد وفيرة؛ وقد أدى شح موارد الريف الأفريقي إلى تفاقم التخلف التقني والكساد.

وكانت الارستقراطية المقاتلة تستنزف الكثير من القوة العاملة في الأرض ممّا تسبّب في خراب سكاني للمناطق الريفية في أفريقيا السوداء بصفة خاصة. وتخلت النخب الحاكمة عن

فلاحة الأرض لتعتمد بدلاً من ذلك على الغارات مع الاستعانة بخدمات الأحرار وبمن كانوا بأسرهم من العبيد.

وأصبح عبء هذه النخب العاطلة يزداد ثقلًا باطراد على كاهل الفلاحين ولا سيّما في مناطق غرب السودان والنيجر - التشاد التي كانت تعاني كثيرًا من الاضطراب وتصادف مصاعب متزايدة في توفير الغذاء لأبنائها بالاعتماد على الزراعة الجافة والزراعة الواسعة والمتنقلة. وأصبح السواد الأعظم من فلاحي السافانا يتألف من الأقنان («بادولو» baadolo) والفقرء من فلاحي تكرور («سامبا ريمورو» samba remoru) والمعدومين من فلاحي ورعاة مناطق الهوسا والنيجر - التشاد («تالاكاوا» talakawa) وكان هؤلاء يقاسون من شظف العيش ما كان يقاسيه فلاحو مصر وفلاحو إثيوبيا («غابار» gabar) والحراطين والخماسون في المغرب. وزاد اضطهاد نخب الأرياف والمدن للفلاحين الأفارقة بتضييق الخناق الضريبي على المزارعين. فزادت الضرائب الرسمية في مناطق «دار الخرج» (أراضي غير المسلمين التي كانت تخضع للحكم التركي الإسلامي)، وأصبح المسلمون يدفعون الخراج بالإضافة إلى الزكاة (التي تشكل الضريبة الشرعية الوحيدة على المسلم). كما ازدادت المضاربة على الأراضي عن طريق تقاسم المحاصيل وتأجير الأراضي الزراعية.

ومع اتساع نطاق السوق السوداء في كسب حقوق جباية الضرائب المحلية في البلدان الإسلامية، ازداد العبء الضريبي الذي كانت تفرضه النخب على الفلاحين وحرفيي الأرياف. وبلغ أوج تفاقمه نهب الثروات وأسرجماهير الفلاحين واستعبادهم. وبالإضافة إلى ضريبة «الغلاغ» galag التي كان يتعين دفعها إلى الزعيم السياسي لأرستقراطية تكرور، تتعين أيضًا دفع ضريبة «المويال» moyal (ومعناها الحرفي السلب) التي كانت تجيز لأفراد النخبة الاستيلاء على المغنم حيثما أمكن. وفي مثل هذه الأوضاع، أصبح من السهل على زعماء حروب الجهاد وحركات التبشير المسيحية استقطاب تأييد جماهير الفلاحين. فكان رجال الدين يعدون بالمساواة وبالخلاص من كل المتاعب، وكانوا يصفون الأرستقراطيات التقليدية والأوروبيين بأنهم عوامل الفساد وأسباب الظلم الاجتماعي.

وقد تعاضم الدور السياسي للفلاحين اعتبارًا من القرن السابع عشر. فأخذت حركات التمرد بين الفلاحين الذين كانوا يعانون من انحطاط الأوضاع في الأرياف تجتاح القارة وكأنها ثورة دينية، فمهدت بذلك الطريق لمقاومة الغزو الاستعماري. ولم يكن هذا التمرد تمرّد أسرى أو عبيد وإنما كان تمرد صغار الفلاحين الذين يمثلون أكبر الطبقات عددًا وأكثرها معاناة من الاستغلال. وكانت ثورة تورودو في منطقة الفوتا بالسنگال والتي كان يؤيدها الفلاحون المعدومون («سامبا ريمورو» samba remoru)، ثورة في وجه ضريبة الغلال («مودول حرمه» muudul horma) التي كانت تفرضها القبائل المغربية وكذلك ضد نظام الضرائب الشرقي الإسلامي الذي طبقته أرستقراطية الدينانكة التي اعتنقت الإسلام. ولم تكن عمليات تدهور اقتصادات الريف وانهارها ذات طبيعة واحدة أو بالدرجة نفسها في كل مكان إذ كانت أبعاد عملية التحجر الاقتصادي تتناسب مع درجة تخلف المدن التجارية التقليدية وطبقاتها الحاكمة.

بلدان وادي النيل والمحيط الهندي

لم يكن تأثير اقتصاد النهب على بلدان وادي النيل وسواحل المحيط الهندي أقل فداحة من تأثيره في مناطق أخرى. فقد كانت موانئ شرق أفريقيا معروفة بأنشطتها التجارية منذ القرن الحادي عشر. وعلى الرغم من أن هذه الموانئ لم يكن لها الأهمية نفسها من حيث الحجم أو النفوذ التي كانت لمدن غرب السودان أو شمال أفريقيا، فإنها كانت مع ذلك إطارًا لحضارة تجارية مدنية تربطها صلات مع بلاد العرب وبلاد فارس والهند والصين وبلدان حوض المتوسط^(٢٠). وبدأت هذه التشكيلة التجارية الحضرية بالتدهور تدريجيًا على أثر الغزو البرتغالي. فقد بدأ الاحتلال البرتغالي المدمر في ١٥٠٢، السنة نفسها التي بدأت فيها كيلوا وزنجبار تدفعان الاتاة للبرتغال. وفي سنة ١٥٠٥، استولى فرانسيسكو دالميدا على مدينتي كيلوا ومومباسا ونهبهما ثم بنى فورت سانتياغو في كيلوا. وحظر التجارة بين هاتين المدينتين اللتين غادرهما التجار إلى ماليندي وجزر القمر وتم احتلال لامو وباتي وبدأت عملية التمزق والاحتلال.

وباستثناء لواندا وموزمبيق، لم يكن حجم أية محطة من المحطات التي أنشأها البرتغاليون ومن بعدهم الهولنديون والانجليز والفرنسيون بحجم أية مدينة متوسطة من مدن غرب السودان، بل لم يكن أي منها يتسم بأهمية تعادل أهمية موانئ المناطق الناطقة بالسواحيلية وموانئ شرق أفريقيا خلال الفترة من القرن العاشر إلى القرن السادس عشر.

اقتصاد المستودعات أو النقاط التجارية

في حين ساد اقتصاد النهب في المناطق المحاذية للبحر الأبيض المتوسط ونهر النيل والمحيط الهندي، كان اقتصاد المستودعات التجارية يمثل البنية العامة في المناطق المحاذية للمحيط الأطلسي، ولم تكن المستودعات التجارية تهتم بالإبداع في مجال التجارة. وكانت مدن المستودعات التجارية الجديدة - التي غدت مسارج للعنف والنهب - حصونًا قبل أن تصبح مراكز حضارة تجارية.

وكان البرتغاليون - الذين استحدثوا اقتصاد المستودعات التجارية في القرن السادس عشر - يهتمون بالنهب أكثر من اهتمامهم بالشراء في مناطق سواحل غينيا والسواحل الاستوائية. ولم يكن لديهم ما يعرضونه اقتصاديًا، بل إنهم كانوا يفرضون الاتاوات ونادرًا ما كانوا هم مصدر البضائع التي يبادلونها. وفيما عدا بعض الخمور وقضبان الحديد، كانت البضائع البرتغالية تستورد بينما كانت المنتجات المحلية أو الإقليمية هي التي تبادل بالذهب والعييد والجلود والصمغ والعاج والعنبر وعطر الزباد الأصفر والأصداق والقطن والملح. وفي خليج غينيا، كان البرتغاليون يشترون البضائع من الأكان ويبعونها على الساحل النيجيري أو في الكونغو أو في أنغولا؛ وفي سينغامبيا، أقاموا في الموانئ وأصبحوا تجارًا محليين ناجحين. وقد تفاقم

(٢٠) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الثامن عشر، اليونسكو.

الانكماش الاقتصادي في المدن في القرن السابع عشر عندما بدأت الصناعة الأوروبية تنتج المنسوجات والأدوات المعدنية.

ولم تسهم المستودعات التجارية بشيء في الرخاء المحلي، وكانت محطات البريد، وكاشو، وسانتياغو دي كابو فيردي، والمينا، وكيكو، وكالابار، وسان سلفادور أهم المستودعات التجارية قبل سنة ١٨٠٠، ومع ذلك فلم يكن عدد سكان أي منها يصل إلى ٥٠٠٠ نسمة. وكانت السمة الرئيسية لاقتصاد المستودعات تتمثل في تجارة الرقيق عبر الأطلسي. ولم يكن أي من هذه المحطات يشكل في أوج هذه التجارة مركزاً لعمليات تجارية متنوعة لتبادل المنتجات الحرفية المحلية ولا كانت سوقاً لأنشطة أو لعمليات تجارية تزاوئها أعداد كبيرة من السكان المحليين. فكان مستودع تجارة الرقيق يمثل في المقام الأول أداة لتسرب السكان، ولا توجد إحصائيات متجانسة عن عدد العبيد الذين صُدِّروا أو عن عدد ضحايا تجارة الرقيق في أفريقيا إذ تتراوح الأرقام بين ٢٥ مليون شخص و٢٠٠ مليون شخص^(٢١).

بيد أن الاسهام المباشر وغير المباشر لاقتصاد المحطات التجارية في الرخاء العالمي كان كبيراً، إذ كانت هذه المحطات توفر جزءاً مهماً من الذهب والفضة على الصعيد العالمي بعد أن افتتحت المناجم الأمريكية. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه المحطات التجارية كانت مصدر الجانب الأكبر من القوة العاملة التي أسهمت في تنمية القارة الأمريكية. وموجز القول إنها كانت تسير عجلة التجارة العالمية، فكانت هي المصدر الرئيسي للصناعة والمال وعصب الرأسمالية الأوروبية والعالمية. وتشكل حالة فرنسا التي كانت دولة كبرى في القرن الثامن عشر مثلاً لنمو التجارة. فقد نمت تجارتها التي كانت تبلغ ١٠٠ مليون جنيه في ١٧١٦ لتصل في ١٧٨٩ إلى ٤٠٠ مليون جنيه، وكان فائضها التجاري في هاتين السنتين ٣٦ مليون جنيه و٥٧ مليون جنيه على التوالي. وبلغت صادرات جزر الهند الغربية وحدها إلى فرنسا ١٢٦ مليون جنيه في ١٧٧٤ و١٨٥ مليون جنيه في ١٧٨٨. أما واردات المحطات التجارية إلى سينغامبيا في هاتين السنتين، فلم تتجاوز قيمتها خمسة ملايين جنيه^(٢٢).

وعلاوة على ذلك، كان اقتصاد النهب يقوم على أساس المضاربة من جانب واحد. فعلى العكس مما يفترض عموماً، لم تكن هناك تجارة متكافئة حقاً بين ثلاثة أطراف حتى أواسط القرن الثامن عشر. فالملاحون الأوروبيون الذين انخرطوا في تجارة المستودعات - ولا سيما البرتغاليون كما ورد أعلاه - لم يضيفوا إليها شيئاً على الإطلاق. وكانت المنتجات الأوروبية قليلة جداً. أما الحديد والنحاس والمنسوجات والأدوات المعدنية، التي أصبحت تنافس المنتجات المحلية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإنها لم تكن ذات شأن يذكر في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكان البرتغاليون يعملون بصورة رئيسية كوسطاء فكانوا

(٢١) انظر الفصل الرابع من هذا المجلد.

(٢٢) P.D. Curtin، ١٩٦٩.

يشترون الملح والأصداف ومآزر سينيغامبيا والمنسوجات المحلية أو الهندية على شواطئ شرق أفريقيا ليقايسوها بالذهب والصمغ والعبيد وسلع أخرى يصدرونها إلى أمريكا أو أوروبا. وبذلك حرموا التجار المحليين من مزاوله هذه التجارة.

وهكذا كلما احتل الملاحون الأوروبيون مواطئ قدم لهم في الشبكة الاقتصادية، وضعوا حدًا للتجارة الأفريقية العادية وأنشأوا احتكاراتهم كوسطاء يعملون انطلاقًا من المستودعات. ولم يعد الأفارقة يتاجرون بين سان لوي وبورتندك، أو بين غران لاهو والمينا، أو بين أنغولا والكونغو، أو بين سوفالا وكيلاوا. وأصبح دور الطبقة التجارية وقفًا على الوسطاء من الـ «بومبيروس لانسادوس» Pombeiros Lançados والـ «تانغوماوس» tangomaos.

وكانت المصالح الاحتكارية البرتغالية والأسبانية والهولندية والانجليزية والفرنسية تسيطر على الجانب الأكبر من النشاط التجاري. وقد نظم الوسطاء البرتغاليون. الذين كانوا يعيشون إما في المحطات التجارية أو في المناطق الداخلية من القارة، الشبكة التجارية تلبية لمقتضيات أسواقهم ومواسم نشاطهم التجاري التي كانوا يدافعون عنها بقوة السلاح.

وقد أخذت الدول البحرية الأخرى تستخدم هذه الشبكة البرتغالية ابتداء من القرن السادس عشر فصاعدًا. وكان العائق الوحيد أمام فرض السيطرة الاحتكارية يتمثل في معارضة الحكومات الأفريقية عندما كان بوسعها أن تفعل ذلك، وفي الصعاب والمخاطر التي كانت تواجه الأوروبيين في محاولاتهم الوصول إلى محطات تجارة الرقيق داخل القارة. وكانت هذه الفترة فترة صدامات بين الوسطاء وتجار الرقيق على الساحل الغيني من ناحية والشركات من ناحية أخرى، وكان الطرف الأول يطالب بحرية المتاجرة مع سانتياغو وغوريه. وتتوافر معلومات تفصيلية عن التجارة في حصون محطات المستودعات ومحطات التجارة الموسمية منذ عهد البرتغاليين وحتى وصول الهولنديين والفرنسيين والانجليز. وتاريخ هذه الفترة مشحون بالعنف والتزاعات المستمرة، إذ كانت المحطات التجارية الواقعة على سواحل المحيطين الأطلسي والهندي تُدمر ثم يعاد بناؤها ويتغير المتحكمون فيها، كل ذلك في خضم صراع بين القوى البحرية الأوروبية والعثمانية والعمانية في مواجهة المقاومة العنيدة من جانب الحكام المحليين الذين كانوا يفرضون رسومًا ومكوسًا (duties أو curva) (٢٣) تدفع أو لا تدفع حسب الأحوال.

وبالإضافة إلى مخاطر النشاط التجاري، كان لاقتصاد المستودعات التجارية سمة رئيسية تتمثل في أنه لم يكن يسهم في تكوين طبقة من التجار كان يمكن أن تنشئ على الساحل شيئًا شبيهًا بالإنجاز الذي حققته تجارة المسافات الطويلة التي ازدهرت بفضل التكامل بين المدينة والريف ونمو الحرف والإنتاج والصناعة. ففيما عدا التجار الأوروبيين، كان معظم رواد المحطات التجارية مترجمين محليين «لابتوس» (laptos). فكان عدد سكان سانتياغو وفوغو في

(٢٣) كانت المدفوعات تسمى curva في المناطق الخاضعة للسيطرة البرتغالية وتسمى duties في المناطق الناطقة باللغة الانجليزية.

سنة ١٥٨٢ يبلغ ١٥٠٠٠ نسمة منهم ١٣٤٠٠ عبد و ١٦٠٠ أوروبي يسيطرون على الاقتصاد. وباستثناء ساحل لوانغو، لم تكن في المحطات التجارية الأطلسية قبل القرن التاسع عشر^(٢٤)، فئة من تجار الرقيق المحليين شبيهة بالفئات التي كانت تنشط في كيلوا، وموقاديشو، ومومباسا، وموانئ البحر المتوسط.

وأخيراً، لم يكن للابتكارات التقنية التي أحدثت ثورة في أوروبا، تأثير يذكر في أفريقيا. وقد عانى الاقتصاد الأفريقي أشد المعاناة من منافسة الصناعة والتجارة الأوروبيتين. فابتداء من القرن الثامن عشر فصاعداً، قضى التجار الأوروبيون على الحرف والصناعات المحلية في مناطق الساحل بتحطيم الشبكات التقليدية. وكانوا باحتكارهم للموانئ يقطعون الصلات بين الساحل وداخل القارة. وهكذا عيّنت الدول الأوروبية التي فرضت سيادتها على مناطق على الساحل، حدوداً لمناطق نفوذ برتغالية وهولندية وفرنسية وإنجليزية حتى قبل الغزو الاستعماري، وقررت مسار تنمية هذه المناطق وجغرافيتها السياسية خلال القرن الثامن عشر. ومنذ التوسع المغربي في مناطق الصنغاي، إلى ما آلت إليه الحروب الطاحنة التي شهدها غرب السودان من مصائر متقلبة، كانت معظم الانتفاضات التي حدثت على الساحة السياسية الإفريقية ناشئة عن عملية التخريب التي أطلقها قوى الهيمنة الأوروبية في القرن السادس عشر.

البنى السياسية الجديدة

كانت الأوضاع السياسية الإفريقية قد بلغت حالة من التوازن والاستقرار في الفترة بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر. فكان جزء أفريقيا المطل على البحر الأبيض المتوسط يشكل في القرن السادس عشر نظاماً فرعياً خاضعاً للسيادة العربية - العثمانية ويضم المغرب وأفريقية وطرابلس الغرب كواحدة من مناطقه. وكانت مصر كياناً قائماً بذاته، بينما كانت مناطق وادي النيل التي تشمل بلاد النوبة وإثيوبيا ترتبط إلى الجنوب بدولة بونيورو - كيتارا في منطقة البحيرات الكبرى وبالمدن - الدول في المناطق الناطقة بالسواحيلية، وبمنطقة جنوب الزامبيزي التي كانت في أواخر القرن السادس عشر تحت سيطرة دولة موتابا. ولم يكن جنوب أفريقيا يضم وقتئذ سوى عدد قليل من بنى الدولة. وكان يوجد في أفريقيا الوسطى نظام خاضع لدولتي الكونغو والتيو ونظام آخر يخضع لدولة اللوبا، في حين لم تكن لدى سكان الغابات بنى دولة. وكانت الحدود المشتركة بين منطقتي غرب السودان والنيجر - التشاد في تبدل مستمر مع وجود اتصالات لكلا المنطقتين مع بلاد النوبة وإثيوبيا.

وقد جاء تطور الخريطة السياسية نتيجة للضغوط الخارجية وآثارها. فالحروب الضروس التي عصفت بالأوضاع السياسية بددت الحدود وأخلت موازين القوى، فظهرت دول جديدة كانت إما دولاً جيدة التسليح، مثل دولة كانم - بورنو، أو دولاً تتمتع بمنافذ على البحر، مثل دولة

كايور في سينغامبيا، ودولة داهومي في خليج غينيا، ودولة أنغولا في أفريقيا الوسطى، ودولة تشانغامير في جنوب الزامبيزي.

وتغيرت طبيعة الدولة الأفريقية ذاتها. فتعرضت للغزو مناطق شاسعة بلا عاهل أو حاكم ويقطنها مزارعون ورعاة وصيادون متنقلون، وقامت فيها دول ذات بنى مركزية. فحل نظام المخزن المغربي، أو نظام «المانسايا» أو «الفارينيا»^(٢٥) الأوتوقراطي في أفريقيا السوداء، أو نظام البكوات الإقطاعي العثماني، أو نظام الإمارة الإسلامية - محل البنى القروية التي كانت موجودة في مناطق البانتو الأفريقية، ومحل مناطق القبائل أو بربر الصحراء. وانتقلت السلطة السياسية بصورة متزايدة من أيدي رؤساء العشائر أو رؤساء الجماعات الإثنية أو زعماء المناطق، إلى أيدي أرستقراطيات المانسايا السياسية والنبلاء من ملاك الأرض («نيفيتينيا» neftenia)، وإلى البكوات والسلطنات المغربية والإمارات السودانية، بل وإلى أيدي ملوك البانتو الذين اعتنقوا المسيحية («ماني» mani) وكانت تحيط بهم، على النمط الأوروبي، حاشية من الأمراء والنبلاء والحجاب.

ومن القرن السادس عشر فصاعدًا أصبحت الحياة السياسية تزداد تركّزًا حول المناطق الساحلية وموانئ القرصنة والمحطات التجارية. وكانت الأرستقراطيات تجبي ضرائب العشر من هذه المناطق وكانت لدى الحكومات الأفريقية إدارات خاصة بالإيرادات تفرض الضرائب على التجارة الخارجية. وكانت تناظر طبقة القواد في المناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط، طبقة «ألكاني» alkaati أو «ألكالي» alkaali أو القواد في غوريه وبرتودال وسان سلفادور وسوفالا وكيلو. وقد أبرمت معاهدات كثيرة في محاولة لتقنين هذا النظام الضريبي، ووقع كل من المغرب وتونس والجزائر وطرابلس الغرب مع الأوروبيين بل ومع الأمريكيين عددًا كبيرًا من الاتفاقيات التجارية ومعاهدات الصداقة التي لم يكتب لها الدوام طويلًا. وانتهت حرب بين المغرب وإسبانيا في ١٧٨٠ بمعاهدة أرانخويث التي أعادت رسم الحدود وقنّنت العلاقات التجارية بين البلدين. وكانت الجزائر تخوض في الفترة نفسها حربًا مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى أجبرتها على دفع الفدية للقرصنة؛ كما دفعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا مبلغ ١٠٠٠٠ دولار للمغرب للسبب نفسه. واعتبارًا من سنة ١٧٩٦، بدأت تدفع مبلغ ٨٣٠٠٠ دولار سنويًا إلى طرابلس الغرب فضلًا عن مبلغ ٢١٠٠٠ دولار للجزائر في ١٧٩٧ بالإضافة إلى مبلغ آخر قدره ٦٤٢٠٠٠ دولار دفعته لقاء إطلاق سراح بعض رعاياها.

(٢٥) «فارينيا» Farinya مشتق من «فاري» Fari و «فاراوه» pharaoh التي تعني «الحاكم» في لغات السونكة والمانده وغيرهم. وقد كان نظام المانسايا لدى المانده نظامًا اجتماعيًا - سياسيًا متعدد السلطات يتألف من نخبة من العلمانيين أو الكهنة، من الأحرار أو العبيد، من أعضاء الطوائف أو النقابات الحرفية، من النبلاء أو العامة. وكان هذا النظام يمول من الضرائب التي كان يفرضها القائمون على تسيير أجهزة الحكم على التجارة والمنتجات التجارية. ولم تكن الطبقة الحاكمة تضم الأرستقراطيين من أصحاب الأراضي أو طبقة الملاك الذين يخولهم امتلاكهم لوسائل الإنتاج الحق في نصيب من فائض ما يتحقق من ثروة.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كانت أرستقراطيات سان لوي في سينيغامبيا تتقاسم في ما بينها مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه يمثل عشر ميزانية مستعمرة يعتمد دخلها على التجارة الخارجية. وكان البرتغاليون يطالبون في القرن السادس عشر بإتاوات في موانئ سوفالا وكيلو ومومباسا السواحيلية.

ولم تشأ الدول الأوروبية وتجارها الرضوخ لدفع الضرائب إلا بعد حروب وتدمير محطات تجارية (كما جرى على يد الزمبا في موزمبيق في القرن السادس عشر) وبعد حظر التجارة في عدة مناسبات (على غرار ما حدث كثيرًا في سينيغامبيا وأنغولا والكونغو). غير أن مصادر الدخل هذه المنتظمة بدرجات متفاوتة كانت سببًا للحروب بين الأرستقراطيات والطبقات الحاكمة في مختلف أنحاء القارة.

وكانت الكيانات السياسية تمثل في معظمها مناطق تمّ فيها تحقيق التوازن وتطوّرت وفق ظروفها المحلية. وكانت تتباين في المساحات وفي درجة ثبات حدودها واستقرار أنظمة حكمها. وظلّت بعض هذه الكيانات على حالها حتى فترة الغزو الاستعماري. واتخذ بعضها شكل اتحاد لعدة دول بينما كان بعضها الآخر دولاً ورثاسات وحدوية ذات سلطات محدودة. وكانت هناك في بعض الحالات كيانات تخص عشيرة أو سيد أرض («لامانا» lamana) مستقل كان هو أول من احتلها.

وهكذا، فإن حالة عدم الاستقرار التي اقترنت بانتشار اقتصاد النهب واقتصاد المستودعات التجارية هي التي حددت، من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، مسار دول لم تعد تستطيع في ظلها أن ترسي تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على أساس منتظم ومتين.

الفصل الثالث

تحركات السكان وظهور أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعي السياسي في أفريقيا

ي. فانسينا

طبيعة حركة السكان

إن من أوجه الاختلاف الرئيسية بين تاريخ أفريقيا قبل الاستعمار وبين تاريخ أوروبا والجزء الأكبر من آسيا مسألة حركة السكان، وحراك المزارعين بصفة خاصة. فقد كان المزارعون الأفريقيون، العاملون في تربة المناطق المدارية وشبه المدارية، أكثر تنقلاً بكثير من فلاحي أوروبا أو آسيا الذين كانوا يمارسون الزراعة الكثيفة، ويجددون خصوبة قطعة الأرض نفسها سنة بعد سنة؛ إذ إن عملية تجديد الخصوبة هذه لم تكن ممكنة في معظم أرجاء أفريقيا، ولذلك كان من المحتم ممارسة الزراعة الممتدة بالانتقال من حقل إلى آخر كل عام. وكان من نتائج ذلك عدم ارتباط السكان بقطع معينة من الأرض ارتباطاً متصلاً، وتميزهم بالحراك أكثر من سكان الأماكن الأخرى. وكان الوضع مماثلاً بالنسبة للرعاة، رغم أن التقنيات التي كانوا يستخدمونها للتعامل مع البيئة كانت أكثر شبهاً بالتقنيات التي كان يستخدمها الآسيويون - وخاصة في آسيا الوسطى - وبتقنيات الانتجاع التي كانت قائمة في أوروبا. إلا أن حركة السكان مع ذلك سمة أساسية لا بدّ من مراعاتها في أية دراسة أو إعادة تصوير لتاريخ أفريقيا الماضي، كما يجب العناية بتقدير^(١) آثارها على كل من المجتمعات والثقافات.

(١) إن بيلوغرافيا حركة السكان في أفريقيا تتفق مع بيلوغرافيا تاريخ أفريقيا نفسه. وستكون معظم الإحالات الواردة في هذا الفصل إلى فصول أخرى من هذا المجلد، وينبغي الاطلاع على البيلوغرافيات الخاصة بتلك الفصول للتعقّق في دراسة هذا الموضوع.

ويتناول المجلد الحالي عديدًا من الهجرات، ابتداء بقوافل البوير التي خرجت من منطقة الكاب، وانتقالاً إلى الصوماليين والأوروبيين في القرن الأفريقي، والنغباندي من أوبانجي^(٢)، والجاغا في أفريقيا الوسطى، والطوارق في منحى نهر النيجر، والماني في سيرايلون، والقلوبه في جميع أنحاء أفريقيا الغربية، وجميع أقوام مدغشقر، إلى درجة أنه قد يبدو أن أحدًا من هؤلاء السكان جميعًا لم يستقر قط في مكان واحد في الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠. وبحلول أواخر القرن السادس عشر، كان الرواة البرتغاليون قد بدأوا يفترضون أن هجرات الماني والجاغا والزيمبا والأوروبيين من أفريقيا الغربية والوسطى والشرقية كانت جميعًا مرتبطة^(٣) فيما بينها، وأنها ناتجة - حسب قول البرتغاليين - عن جمع واحد من المتشردين. ورأى البرتغاليون كذلك أن المهاجرين يمثلون نقيض الحياة المستقرة والمنظمة تنظيمًا جيدًا، ومن ثم فهم همج بالمقارنة بالشعوب المتحضرة. وقد امتد أثر هذه النظرة المنحصرة في قالب جامد حتى عهد قريب، إذ نراه يتبدى في عام ١٩٦٣ في استهانة تريفور روبر بتاريخ أفريقيا، حيث يقول إنه مجرد «دوران قبائل همجية دوريًا لا معنى له»^(٤). وعلى الرغم من أن هذه الصورة النمطية قد تبلورت في القرن السادس عشر، فإن مناقشة تحركات السكان يمكن أن نجد لها مكانًا في كل مجلد من مجلدات هذا التاريخ الحالي لأفريقيا. وسنرى أن هذه الظاهرة، على مستوى القارة بأكملها، لم تكن سمة مميزة للفترة من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ دون غيرها.

وحتى فترة قريبة، كان ينظر إلى جزء كبير من تاريخ أفريقيا على أنه «ملحمة هجرة دائية»^(٥)، يمكن تشبيهها بالتاريخ المروي عن غزو القبائل الجرمانية الكبير الذي دمر الامبراطورية الرومانية وترك في أثره عبارات ذات مدلولات خاصة، مثل «الوندال» أو «الهون». وفضلاً عما تنطوي عليه طريقة تصوير الأحداث المذكورة من نظرة ازدرائية، فإنها تختزل جميع التحركات السكانية إلى مجرد هجرات لا غير، بل وهجرات جماعية فضلاً عن ذلك - وهي نظرة ألحقت اضطرابًا بالغًا بفهم ما حدث في الحالات المختلفة.

إن «الهجرة» تعني انتقال سكان بلد معين إلى بلد آخر بغية الاستقرار فيه. وهي تعني في علم الحيوان، أيضًا التنقلات الموسمية لمجموعات الكائنات الحية؛ ولكن عندما نتحدث عن

(٢) H. Burssen، ١٩٥٨، ص ٤٣.

(٣) A. Merensky من دعاة هذه الآراء حتى عام ١٨٨٣. فقد ربط هجرات الأوروبيين بتحركات الجاغا والقلوبه والزيمبا، ولكنه لم يربطها بتحركات الماني، وادعى بالإضافة إلى ذلك أن الزيمبا كانوا مسؤولين عن هجرة الجماعات الناطقة بلغة البانتو من الجنوب الشرقي إلى جنوب ليمبوبو. وتعتبر افتراضات ميرنسكي، بوصفه من مبشري الترانسفال، عن دعاوى البوير في جنوب أفريقيا. هذا، وقد تركت مثل هذه المصادر الانطباع أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء قد شهدت في القرن السادس عشر اضطرابًا هائلًا. ولكن هذا الانطباع خاطئ، لأنه ناهج عن دمج للبيانات على نحو يوافق منظورًا ذاتيًا غير موضوعي إلى العالم. وللإطلاع على نقد عام لهذه التقاليد في نقل الأحداث التاريخية، انظر J. C. Miller، ١٩٧٣، ص ١٢٢-١٢٦.

(٤) T. Roper، ١٩٦٣.

(٥) P.E.H. Hair، ١٩٦٧.

الإنسان، تكون العبارة الصحيحة لوصف هذه التقلّات الموسمية هي «الانتجاع». وسنكتفي بهذه التعاريف كما ترد في القواميس. فالهجرة إذن مفهوم يدلّ على العلاقة الموجودة بين البشر والمكان والزمان، بما يعني ضمناً حدوث تغير في هذه العلاقة. وبهذا المعنى العام جداً نتحدث عن تحركات السكان، وليس عن الهجرة بصحيح معناها. وبناء على ذلك تكون أسباب هذا التحرك متعلقة بتنظيم المكان، إما لتغير نسبة السكان إلى الموارد - بسبب اكتظاظ السكان أو الكوارث المناخية، مثلاً - أو لقيام البشر بإعادة تنظيم المكان وموارده على نطاق واسع نسبياً. وقد كانت الدول وشبكات التجارة هي أبرز أشكال هذا التنظيم الواسع النطاق للمكان في أفريقيا.

وقد أكّد الأفريقيون على مسألة الهجرة هذه في تراثهم الشفهي، على نحو ما فعل الأوروبيون. واتجه الكثيرون منهم إلى التخمين بأصول كونية لأقوامهم، ذاكرين روايات عن مؤسسين أو أقوام جاؤوا من مكان آخر - هو موضع نشوئهم في الأصل. وكانت هناك أيضاً صورة نمطية «بدئية» لذلك، مؤداها أن الناس نشأوا من التربة فأصبحوا بذلك مالكين للأرض. إلا أن الصورة الأولى هي التي غذّت الأفكار المسبقة التي كانت قد تكوّنت لدى العلماء الأجانب، الذين كانوا يتصوّرون الوضع في شكل غزوات مستمرة حيث تزيح الأقوام بعضها بعضاً، مثل كرات لعبة البليارد على طاولة البليارد. ومع كل غزو كانت تخرج موجة جديدة من اللاجئين (restvolker) مدفوعة إلى البحث عن ملجأ في إحدى المناطق النائية، أو موضع تؤدي فيه هذه الموجة إلى إزعاج أقوام أخرى. وقد أدخل راتسل في المفاهيم الأساسية للأنثروبولوجيا الحديثة فكرة أن الهجرة وحدها تكفي لتفسير أوجه الشبه الثقافي والاجتماعي. وفيما بعد، أصبحت مدرسة المهد الثقافي (Kulturkreise) تنظر إلى الثقافات على أنها خليط يضم طبقات من ثقافات أصيلة، وأنها نجمت عن عدد لا حصر له من الهجرات. ثم انتقلت هذه الأفكار عن طريق فروينبوس وباومان إلى الدراسات الأفريقية.

إلا أن الرأي الشائع الذي مؤداه أن الأفريقيين كانوا دائبين أبداً على التنقل هو رأي لا أساس له، رغم جميع الأدلة التي تشير إلى حدوث هجرات سكانية بالفعل. وقد قدم هير في مقالة حاسمة مستندات قاطعة تبين «الثبات أو الاستقرار» الملفت للنظر الذي تتميز به جميع لغات المناطق الساحلية، من السنغال إلى الكامرون^(٦)، وأن هذا الاستقرار يتجلى بوضوح في معظم المجتمعات الزراعية في هذه القارة بعد عام ١٥٠٠. والإغراء الشائع الآن هو صرف النظر عن جميع الهجرات واعتبارها من نسج الخيال، وإنكار الحراك الحقيقي والفعلي الذي قام به مختلف الجماعات والأفراد - إذ إن الاستقرار اللغوي أو الثقافي لا يعني بالضرورة الجمود عن الحركة.

وعلى غرار مفهوم «الهجرة»، فإن مفهوم «الاستقرار» في هذا السياق يخص البشر والمكان والزمان، ويشدّد على انتفاء عنصر التغيير. إلا أن كلا المفهومين تعميان يمثلان صياغة تقريبية

لوقائع حقيقية ماضية استغني فيها عن التفاصيل بالحذف. كما أنهما مفهومان نسبيا. فإذا أخذنا منطقة ذات اتساع كافٍ، مثل الأراضي الواقعة في شرق النيل الأبيض وشماله، فإن هجرة قوم مثل الجيه^(٧) تبدو في ظاهرها استقرارًا، لا تزيد الحركة فيه عن تكيف قوم لمتطلبات الأرض والمناخ. وعلى الطرف الآخر المقابل، فإن نقل قرية من مكان إلى مكان آخر على بعد عشرة كيلومترات يمكن أن يصبح هجرة. وينطبق ذلك على الزمن أيضا، فانتقال الأقوام على مدى قرون عديدة - عندما تؤخذ فترات زمنية طويلة وحدات للدراسة - يبدو في صورة هجرة يتجاوزها النظر والدراسة عند الاختصار على وحدات زمنية صغيرة. ومن أمثلة ذلك هجرة أقوام البانتو التي امتدت على مدى ألفي عام تقريبًا. كما أن عدد الأشخاص الذين ينبغي أن تشملهم الحركة حتى يمكن تسميتها بالهجرة يختلف من الأفراد إلى المجتمعات بكاملها. وفي هذه الدراسة، ستطلق عبارة «الهجرة» دائمًا على تحركات المجتمعات أو الجماعات التي تضم عددًا من الأفراد لا يقل عن حجم القرية.

ومن هنا فإن فهم السجل التاريخي يقتضي منا أولاً معالجة الوضع الطبيعي : أي التعرف على التحركات العادية للناس في سعيهم إلى كسب قوتهم. واستنادًا إلى هذه المعلومات الأساسية، يمكننا بعدئذٍ على نحو أفضل أن نفهم الظواهر غير العادية والشاذة، ونناقش مختلف العمليات التي ينطوي عليها تحرك السكان بالفعل. وعندئذٍ يمكننا أن نوجه اهتمامنا إلى ما هو باقٍ من أنواع الدلائل على مثل هذه التحركات السكانية غير العادية، وأن نختم دراستنا بعرض شامل للتحركات السكانية الكبرى في أفريقيا في الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠، كما ترد مناقشتها في الفصول التالية.

الحراك (التنقل) واستغلال الأراضي

هناك أربع طرائق رئيسية لاستغلال البيئة من أجل الحصول على الغذاء، وهي : الصيد وجمع الثمار، وتربية قطعان الحيوانات المستأنسة، والزراعة، وصيد الأسماك؛ وبالتالي فإن هناك أربعة أنماط رئيسية من التحركات العادية المرتبطة بهذه الأنشطة. ونظرًا إلى أن هذه التحركات تعتبر طبيعية وعادية ولا تؤدي إلى إزاحة السكان عبر المكان، فلا يمكن القول بأنها تحركات سكانية، ناهيك عن أن تكون هجرات.

ويجول الصيادون وجامعو الثمار في نطاق مكاني ثابت نسبيًا، طالما بقي التوازن مكفولًا بين كثافة السكان ومقتضيات أسلوب المعيشة. وهؤلاء الأقوام، الذين ينظمون حياتهم في مخيمات، بحاجة إلى نطاق مكاني، ولا بد من نقل مخيماتهم بصورة متكررة داخل هذا النطاق، حيث يحدث ذلك عادة، مرة كل أسبوعين - كما هو معروف عن أقوام غابات

الإيتوري في وسط أفريقيا^(٨) وعن الكونغ سان في بوتسوانا^(٩). وهذا التقلُّ ضروري لمطاردة حيوانات الصيد وللعثور على تجمعات من النباتات الغذائية المناسبة. وتتغير التحركات تبعاً لتغير المواسم. وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في الغابات في موسم جمع العسل. أما في شبه صحراء كلهاري مثلاً، فتكون هذه التحركات السنوية مرتبطة بتحركات الحيوانات الثديية نحو برك المياه أو بعيداً عنها، وكذلك بنضوج ثمار الأشجار. ولذلك يكون معدل الحراك مرتفعاً، غير أنه من الممكن أن تظل هذه الجماعات أحياناً مستقرة في مكان واحد لفترات طويلة، مستغلة النطاق المكاني نفسه مرة بعد أخرى.

والحراك من سمات الجماعات المشغلة بتربية الحيوانات أيضاً، إذ إن الحيوانات التي يعتمدون عليها بحاجة إلى المياه، والكلاً، والملح، وهي عناصر تختلف درجة توافرها باختلاف فصول السنة. ففي الصحراء مثلاً، يعيش البدو الرحّل في العادة بالقرب من حافة الصحراء أو الواحات الكبرى خلال المواسم الجافة من السنة، ويتشرون على نطاق واسع في جميع أرجاء الصحراء في موسم الأمطار^(١٠). ويطلق على تحركاتهم هذه اسم الترحّل، الذي يتبعون فيه غالباً المسارات نفسها عاماً بعد عام. وفي المناطق ذات الكثافة السكانية البالغة الضلالة، والمعرضة للاضطراب الشديد في مواعيد الأمطار وكمياتها، مثل شمال قرآن، لا تتبع المسارات ذاتها كل سنة؛ غير أن أنماط الترحل تبدو منتظمة النسق إذا ما رصدناها على مدى عقد أو أكثر^(١١) من الزمن. ومن الممكن أن تغطي هذه التحركات مسافات شاسعة في حالة رعاة الإبل، مثل قبيلة الرجيبات في غرب الصحراء الكبرى، كما أنها تشمل في كثير من الأحيان حركات تبادلية معقدة بين جماعات البدو الرحّل الذين يرعون أنواعاً مختلفة من الحيوانات، لثلبية الاحتياجات المختلفة لكل من الإبل والماعز والبقر والأغنام. وعلى هذا النسق تتداخل نطاقات ترحّل الطوارق والقبيلة في منطقة الساحل، كما تتداخل في السودان نطاقات ترحّل القبائل المشغلة بتربية الماشية (البقارة) مع نطاقات القبائل التي تربي الإبل (الكباش) في الأراضي الأبعد إلى الشمال. وبالإضافة إلى ذلك فإن البدو الرحل يزرعون أيضاً بعض المحاصيل ويقايضون الغذاء مع صائدي الحيوانات أو جامعي الثمار حيثما يوجدون، على غرار ما كان يفعله التريكمبور في جنوب أفريقيا أثناء القرن الثامن عشر. وفيما عدا ذلك، فإنهم يعتمدون على المحاصيل النباتية التي ينتجها المزارعون، الأمر الذي يستلزم وجود مستوطنات زراعية في أطراف نطاقات ترحّلهم. وعلى هذا النحو، كانت الأراضي، يستغلها بطرائق مختلفة

(٨) C.M. Turnbull، ١٩٦١ و ١٩٦٦؛ P. Schebesta، ١٩٥٢؛ R.B. Lee، ١٩٦٨ و ١٩٧٩. انظر كذلك L. Demesse، ١٩٧٨ و ١٩٨٠. وقد بين M. Sahlins، ١٩٧٢، ما يمتاز به أسلوب المعيشة المذكور من أمن ويسر نسبيين، الأمر الذي ترك آثاراً تاريخية واضحة.

(٩) اليونسكو، ١٩٦٣؛ E.E. Evans-Pritchard، ١٩٤٠.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) A. Cauneille، ١٩٥٧.

مختلف الجماعات المتكاملة فيما بينها، كل في إطار حراكها في المنطقة نفسها. إلا أن تربية الحيوان أكثر وأسرع تأثيراً بتقلبات المناخ من القنص أو جمع الثمار. وخاصة التقلبات القصيرة الأجل. وقد لوحظ في فترات الجفاف الأخيرة أن جماعات السكان - المشتغلة بالقنص وجمع الثمار - لم تضطر إلى إدخال تغييرات كبيرة على تحركاتها في نطاق تنقلها. في حين أن جيرانها من مزارعي التسوانا. المشتغلين أيضاً بتربية الماشية، عانوا من المجاعة. وهناك أدلة على أن بعض الجماعات. مثل رعاة الخوي بالقرب من صحراء كاهاري. كانوا يتحولون إلى قناصين وجامعي ثمار (سان) في مثل هذه الفترات. إلا أنه رغم أن الرعي شديد التأثير بالتغيرات في سقوط الأمطار، فإن تأثيره بالنتائج السلبية المترتبة على الجفاف كان أقل من تأثير الزراعة بها، ولاسيما زراعة الحبوب.

وكان المزارعون بدورهم من الجماعات المتنقلة، نظراً لانتقالهم من حقل لآخر. فقد كان تدارك خصوبة الأرض يجري بتبويرها أو إراحتها، وهو ما يستوجب زراعة حقول جديدة كل عام لإراحة الأرض المرهقة، وبالتالي نقل القرى كلما ابتعدت الحقول كثيراً عن بيوت المزارعين. وفي الفترات الأخيرة كانت القرى تُنقل كل عشر سنوات في المتوسط، وإن كانت هذه الدورة أحياناً تقصر إلى كل خمس سنوات، أو تطول إلى عشرين سنة. وكانت المواقع المفضلة، التي تجمع بين إمكانية الري والرواسب السنوية من الطمي المخضب، نادرة جداً، ومنها مثلاً مصر القديمة، ومن هنا نشأت زراعة الواحات؛ ولم تكن ممارسة هذا النوع من الزراعة تقتضي من الفلاحين التنقل من حقل لآخر، وبالتالي فقد أصبح السكان مستقرين. وفيما عدا مصر وحزام زراعة الأرز بالغمر على الساحل الغربي لغينيا، كانت الحقول الدائمة نادرة للغاية في أفريقيا بسبب تعذر تطبيق أساليب التسميد المكثف بصورة فعالة.

وكانت معظم القرى أيضاً تنتقل، في تحركات دائرية، بدرجات مختلفة داخل نطاق مساحة ثابتة من الأراضي، مع ارتهاق ذلك - مرة أخرى - بانخفاض الكثافة السكانية. وربما كانت ظاهرة الحراك أكثر نشاطاً قبل إدخال الكاسافا كمحصول أساسي في حوالى عام ١٦٠٠، يضاف إلى ذلك أن الحراك واتجاه التنقل لم يكونا مرتبطين بحالة الأراضي وحدها؛ ففي حالات عديدة - بما في ذلك مثلاً حالات جميع قرى الغابات المدارية المطيرة في أفريقيا الوسطى - كان المزارعون يعتمدون أيضاً على القنص والصيد، وعلى قدر من جمع الثمار. وكان هذا يعني أن اختيار موقع القرية التالي يعتمد على احتياجات صائدي الحيوانات واحتياجات المزارعين بالتساوي^(١٢)، على غرار الحال بالنسبة للزراعي في غابون. وكان من نتائج ذلك أحياناً أن تتخذ التحركات أنماطاً معقدة، مع انحصارها دائماً ضمن حدود الأراضي نفسها. وكان أكبر خطر يهدد أسلوب الحياة هذا هو التغيرات المناخية، إذ إن نقص الأمطار أو إفراطها كان يمكن أن يؤدي إلى تدمير المحصول السنوي بأكمله. وبالإضافة إلى ذلك كان سقوط الأمطار في مواعيدها أمراً ذا أهمية حاسمة، إذ كان من الممكن أن تحدث مجاعة حتى

في المناطق القريبة من خط الاستواء التي تزخر بالمياه. وهذا يفسر خوف الناس في لوانغو، بالقرب من بوانت - نوار في الكونغو، من توقيت الأمطار لا من كميتها. فاحتباس الأمطار بعد زراعة المحاصيل كارثة، وكذلك الأمر بالنسبة للمطر المتواصل الذي يحول دون الزراعة. وكانت السنوات «العادية» نادرة نسبيًا. فكان المزارع في زامبيا^(١٣) يتوقع الجفاف كل خمس سنوات تقريبًا، ولذلك كان يضطر إلى تكوين احتياطي كل عام تأهبًا لمواجهة ذلك الجفاف. وكان الجفاف أكثر تواترًا في المناطق القريبة من الصحراء، بيد أن تأثيره كان محسوسًا في جميع المناطق. وفي معظم الحالات كان استمرار الجفاف سنتين متتاليتين يؤدي إلى نقص الأغذية، بينما كان استمراره ثلاث سنوات متتالية يمكن أن يؤدي إلى مجاعة، وذلك رغم الأنشطة الأخرى التي كانت تمارس بهدف جمع الغذاء، الذي لا يلبث أن ينفد في مناطق الكثافة السكانية المفرطة.

وباختصار، كان من الضروري ألا تتعدى الكثافة السكانية في مجتمعات المزارعين أو الرعاة أو جامعي الثمار على السواء حدودًا معينة، وكانت المعدلات المثالية للكثافة السكانية تختلف بحسب البيئة - أو البيئة المصغرة. وكان من الضروري أيضًا مراعاة نوعية التربة، ومعدل المطر، والتضاريس، ومصادر الأغذية الإضافية، إلى جانب التكنولوجيا المتاحة والترتيبات القائمة لتقاسم الأغذية أو توزيعها. وكان من الممكن أن تتغير نسبة الأراضي إلى المزارعين دون أن تترتب على ذلك عواقب خطيرة بالنسبة لتوافر الأغذية، ولكن شريطة أن تتغير التكنولوجيا بدورها. وفيما عدا ذلك، كانت تحركات سكان نحو الداخل أو نحو الخارج هي الآلية المستخدمة لتكييف كثافة السكان مع طاقة إنتاج الأراضي والعكس بالعكس. وكانت هناك آلية أخرى تتمثل في التحكم المباشر في عدد السكان.

وكان صيادو الأسماك يعيشون في مواقع ثابتة ولا ينقلون محللاتهم إلا في حالات نادرة. غير أن التغيرات الموسمية في مستويات الأنهار كانت تضطرهم إلى تنظيم رحلات، قد يبلغ مداها أحيانًا مئات الكيلومترات - كما كان عليه الأمر بالنسبة لصيادي الأسماك في نهر زائير أو نهر كاساي - ليعيشوا في مخيمات على حواجز رملية تاركين أسرهم في منازلهم. وكان ذلك هو النمط النموذجي لحياة صيادي الأسماك في أحواض أنهار زائير والنيجر وبنوي، بل وأصبح نموذجًا لحرركات الهجرة. أما الحياة على شواطئ المحيطات أو البحيرات الكبرى فكانت تسهم بأكبر قدر من الاستقرار. وكانت القوارب التي يملكها صيادو الأسماك تتيح لهم وسيلة نقل مائي زهيدة التكاليف، فأصبح عدد كبير منهم تجارًا يتوسطون بين مختلف الجماعات المقيمة في المناطق البرية. كما كان من المتيسر لهم أن يتنقلوا وأن ينقلوا ممتلكاتهم إلى مواقع بعيدة، متى شاؤوا ذلك. وهكذا كان صيادو الأسماك، وهم أقل الجماعات اضطرابًا إلى التنقل، مستعدين تمامًا لذلك التنقل بقدر استعداد الصيادين وجامعي الثمار أو الرعاة، بل وكان ذلك ميسورًا لهم بقدر أكبر مما للآخرين.

وقد اقتصرنا حتى الآن على النظر في العوامل الرئيسية المؤثرة في التحركات العادية. ولكن في حالات التكافل الأكثر تطوراً أو الاقتصادات الأكثر تعقيداً، كانت تميزها أنماط ومقتضيات لاختيار مواقع الأراضي تتسم بدورها بقدر أكبر من التعقيد. ولتصور قرية زراعية بالقرب من منعطف نهر الكونغو تزود كلاً من صيادي الأسماك والقناصين جامعي الثمار بالمنتجات الزراعية، بينما تعتمد عليهم للحصول على اللحم والسمك والأواني الفخارية وربما على منتجات أخرى. يلاحظ في هذا الصدد أنه لا بد من أن تكون تحركات الصيادين والمزارعين على السواء منسقة، إذ لا يمكن لأي منهما أن يتعد كثيراً عن النقاط الثابتة التي كانت في هذا الصدد هي قرى صيادي الأسماك. يضاف إلى ذلك أنه عندما كان حراك المجتمعات المحلية يشكل جزءاً من أسلوب الحياة، فمن الجلي أن أسباباً غير مقتضيات استغلال الأراضي كانت تدعوهم إلى الانتقال إلى مكان آخر. فقد كان ارتفاع معدل الوفيات، أو النزاعات، أو الاحتياجات الدفاعية من الأمور التي تؤدي بسهولة إلى اتخاذ قرار بالانتقال، وخاصة بين أوساط المزارعين الذين كانوا، على خلاف الرعاة، لا يعتمدون على أقطاب ثابتة للترحّل خلال بضعة أسابيع عصبية كل سنة. وكان القناصون جامعو الثمار يتمتعون بنفس الميزة كالمزارعين، حتى وإن كان في ذلك تناقض ظاهري بسبب افتقارهم إلى وسائل النقل التي كان يحظى بها الرعاة وصيادو الأسماك.

وإلى جانب التحركات الجماعية، كان هناك عادة حراك فردي كثير. فكانت النساء يتزوجن من أشخاص في قرى غريبة؛ وكان الأبناء يخرجون ليعيشوا مع أقارب أمهم؛ وكان العبيد والمترهنون والتجار والحجاج والأطباء السحرة المشهورون، والقناصون، بل وحتى غيرهم من الأشخاص النادرين، كثيري التنقل. فقد كان حراك الأفراد في أفريقيا مناظراً على الأقل لحراك الأفراد في معظم أنحاء العالم، ومن ثم فإن الفكرة النمطية الجامدة القائلة بوجود جماعات إثنية نقية غير مهجنة فكرة خاطئة بقدر خطئ الفكرة القائلة بأن سكان أفريقيا كانوا يتجولون بصورة مستمرة.

ورغم أن الأجزاء التالية لن تعالج سوى التحركات غير العادية الملحوظة لدى الجماعات، فإنه ينبغي التشديد على أن الحدّ الفاصل بين تحركات الأفراد العادية وغير العادية كان أقل وضوحاً بكثير، حتى لو بدا أن الانتقالات السكانية الناتجة عن ذلك قد بلغت حدّاً ملفتاً للنظر في بعض الأحيان. ومن الممكن اعتبار بيع الرقيق بعد عام ١٦٦٠ من الأحداث العادية المؤدية إلى تنقّلات فردية. أما تجارة الرقيق إلى الأمريكيتين فتمثل بلا شك أكبر حركة ديموغرافية في أفريقيا؛ بل إن بيع الرقيق ونقلهم إلى شمال أفريقيا وما وراءه كان لا يزال أهم حركة سكانية داخل القارة، باستثناء الهجرات الجماعية الكبرى، رغم أن نطاقه لم يكد يبلغ عشر نطاق تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وينطوي التحوّل الحضري أيضاً على حركة سكانية. فإذا كانت التقديرات صحيحة، وهي أن عدد سكان مدينة^(١٤) زمبابوي قد بلغ بحلول عام ١٣٠٠ حوالي ١٠ ٠٠٠ نسمة، فإن ذلك

كان نتيجة حدوث هجرة داخلية استوعبت مائة قرية. وعندما اقتضى الأمر هجر زمبابوي، بسبب وهن تربة أراضيها وتعذر الإبقاء^(١٥) على مستوطنات دائمة فيها، أدى تشتيت سكان هذا البلد في القرى إلى حركة^(١٦) سكانية هامة أخرى. وفيما عدا التحول الحضري وتجارة الرقيق، ليست هناك سوى دلائل بالغة القلة على مثل هذه التحركات الفردية أو حتى على التحركات الأسرية الصغيرة، ولذلك فلن نتاح لنا زيادة معلوماتنا بشأنها إلا عندما نتمكن من حساب التغيرات التي حدثت في الكثافات السكانية من عقد لآخر ومن منطقة لأخرى. لكن هذه التحركات حدثت بالفعل، وينبغي ألا يغيب عن بال المؤرخين أبداً أن الحراك الفردي وحده يمكن أن يؤدي إلى زيادة كثافة السكان أو تخفيضها. فقد جرت العادة على اعتبار أن زيادة عدد السكان في منطقة معينة تنجم عن زيادة طبيعية، إلا أنه من المحتمل تماماً أن تكون الهجرة إلى تلك المنطقة قد لعبت دوراً في زيادة عدد سكانها، ويصح ذلك على الظاهرة العكسية، أي أن هجرة السكان من منطقة ما تؤدي إلى تخفيض عددهم فيها.

عملية التحركات السكانية غير العادية

هناك فئتان رئيسيتان من التحركات السكانية غير العادية فيما يتعلق بتحركات الجماعات، وهما النزوح والهجرة. والنزوح عبارة عن حركة تدريجية بطيئة، وامتداد للأنماط العادية لحراك الانتقال إلى أراض جديدة وإنتاج الأغذية فيها. أما التحرك المفاجئ الذي يختلف تمام الاختلاف عن أنشطة الحراك والإنتاج العادية فيطلق عليه اسم الهجرة. ولا يؤدي النزوح عادة إلى التخلي عن المستوطنات الأصلية، وإن كان من الممكن أن يحدث ذلك بالفعل في نهاية المطاف. أما الهجرة، فعني في العادة ترك الأراضي الأصلية. وينطوي كل من النزوح والهجرة على عدة عمليات متميزة. فيطلق على النزوح عبارة «التوسع» عندما يؤدي إلى توسيع نطاق الأراضي التي تحوزها إحدى الجماعات، وعبارة «الشتات» عندما ينطوي على عملية غير مستمرة تؤدي إلى إنشاء مستوطنات متميزة جديدة. وتسمى الهجرة هجرة جماعية عندما تتم على نطاق واسع وتشمل قوماً بأكملهم، وهجرة عصابة عندما لا تخص سوى جزء من السكان،

(١٥) P.S. Garlake، ١٩٧٣، D.N. Beach، ١٩٨٠. هذه صورة إيضاحية مقنعة للقبود التي فرضتها الزراعة المتقلبة والرعي في مراعي طبيعية على أشكال الاستيطان.

(١٦) هناك حالة واضحة لانتقالات فردية على نطاق واسع أدت إلى إعادة توزيع السكان في منطقة معينة، وتمثل في توسع مدينة جينه - جينو القديمة في مالي اعتباراً من سنة ٢٠٠ قبل الميلاد فما فوق، وخاصة بعد سنة ٢٥٠ بعد الميلاد، كما تمثل في تدهور هذه المدينة نفسها بعد سنة ١٠٠٠ للميلاد، وكان ذلك التدهور متزامناً مع قيام مدينة جيني على بعد لا يتجاوز ثلاثة كيلومترات تقريباً من مدينة جينه - جينو. فمع تطوّر مدينة جينه - جينو تطوّرت بالقرب منها مستوطنات أصغر حجماً، ولكن مع فارق زمني معين، ثم تدهورت قبل أن تتدهور هذه المدينة نفسها ويهجّرها سكانها بحلول عام ١٤٠٠ للميلاد. وتكشف منطقة جينه - جينو ومدينة جينه والمواقع القريبة عن آثار بالغة الأهمية للتحركات الفردية التي حدثت على مستوى هذه المساحة الصغيرة. انظر R.J. McIntosh، و S. Keech-McIntosh، ١٩٨٢.

وهم عادة من المحاربين المنطلقين للإغارة؛ ويطلق عليها اسم هجرة الصفوة عندما تخص مجموعات صغيرة جداً، وقد تتكوّن أحياناً من بضعة أفراد فقط، وتسبب هجرتهم إلى مجتمع آخر تغييرات بالغة الأهمية في هذا المجتمع المضيف. وعلى الرغم من أن هجرة الصفوة تكاد تكون حركة فردية. فإنه يتعيّن إدراجها هنا. بسبب الآثار المترتبة عليها وكثرة تواترها ودعاوى الحديث عنها، باعتبارها شكلاً من أشكال الهجرة.

كما أن عدد الأشخاص المشتركين في مثل هذه التحركات، ومدتها، ومسافة الارتحال، والدوافع التي تطلق هذه التحركات - بما في ذلك العوامل الدافعة (أي العوامل التي تحث أو ترغم الناس على الهجرة من بلد معين) والعوامل الجاذبة (أي العوامل التي تجذب الناس إلى الهجرة إلى بلد معين) - والآثار المترتبة على تلك التحركات، كلها خصائص تحدد أهمية التحركات المعنية وحجمها. وينبغي مراعاة هذه المسائل في دراسة كل حالة، بيد أنه لا يمكن الاستناد إلى هذه المؤشرات كأساس لتصنيف الهجرات، نظراً إلى وجود اختلافات كبيرة في مدلولاتها. فعلى سبيل المثال، لا تعني مسافة الارتحال في حد ذاتها شيئاً محدداً: إذ يمكن أن تعادل بضع مئات من الكيلومترات المقطوعة في الصحراء الكبرى أقل من خمسين كيلومتراً مقطوعة في منطقة كثيفة السكان. والدوافع التي تحث على الهجرة متنوعة للغاية؛ فقد تكون لها علاقة أحياناً بالكوارث الطبيعية، كالجفاف. وقد يكون مزيج العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة شديد التغيّر بحيث يمكن أن يكون لكل حالة طابعها الفردي. وفي كثير من الأحيان تكون الأرقام غير متوافرة، كما أنها في العادة تكون غير موثوق بها إلى درجة تجعل منها معياراً مفيداً لإجراء دراسة لأنماط التحركات المذكورة. وعلى ذلك فإننا سنورد فيما يلي وصفاً لخصائص الحركة نفسها في كل نمط من أنماط الهجرة الخمسة، مع الأحداث التي سبقها والنتائج التي ترتبت عليها.

التوسع

هناك عدد لا يحصى من الحالات التي أدّى فيها الحراك الطبيعي لمعظم الجماعات السكانية الإفريقية إلى توسيع نطاق الأراضي التي تعيش فيها هذه الجماعات. ويتخذ هذا التوسع طابعاً مختلفاً بحسب طريقة الحياة السائدة في المجتمع الأصلي. فالزراعة المتنقلة تصبح حركة توسعية عندما يحدث الزواج في اتجاه واحد بصفة رئيسية، وليس بشكل عشوائي، ولا على نحو دائري. أما الوحدة التي تنطلق منها حركة الهجرة، فهي القرية. غير أنه إذا تحركت جميع القرى التابعة لمجتمع ما في الاتجاه نفسه أو إذا تحرك عدد كبير منها، فإن ذلك يؤدي إلى توسيع نطاق الأراضي التي يعيش عليها ذلك المجتمع. وتكون المسافات التي تقطع في هذه التحركات صغيرة في العادة، ولا تتعدى في كثير من الأحيان مسافة تتراوح ما بين عشرة كيلومترات وعشرين كيلومتراً. ويكون معدل تواتر هذه الحركة منخفضاً، فقد لا يزيد عن مرة في كل عشر سنوات أو أكثر. وعلى ذلك فإن الوقت الذي تستغرقه هذه الحركة قد يكون

طويلاً للغاية، فيبدو السكان دائماً في حالة استقرار، على الرغم من أن عملية التوسع جارية مستمرة.

وفي الغابات، بدأ توسع المونغو من مناطق خط الاستواء، في المنعطف الكبير لنهر زائير في الجنوب، قبل سنة ١٥٠٠ بفترة طويلة. وكان سنة ١٩٠٠ لا يزال مستمراً في جزء كبير من المنطقة الواقعة بين نهر زائير في الغرب ونهر لومامي في الشرق: وكان الهدف من هذا التوسع، على ما يبدو، هو وضع اليد على البيئة الجذابة في الجزء الأسفل من وادي نهر كاساي ووادي نهر سانكورو، وفي الأطراف الغنية للغابات الواقعة إلى الشرق من ذلك. وقد أدى ذلك إلى إيجاد تيار من السكان يتدفق من المراكز الأعلى كثافة سكانية، حول خط الاستواء وخط العرض واحد جنوباً، إلى وادي النهرين المذكورين وأطراف الغابات المذكورة^(١٧) في الجنوب.

وكان يمكن بسهولة زيادة تسارع حركة التوسع هذه، إما بزيادة مسافات الارتحال أثناء كل حركة، أو بزيادة تواتر الانتقال، أي جعله كل سنتين أو ثلاث سنوات مثلاً. وقد أصبح التوسع بعدئذٍ حركة إرادية واعية يراد بها تلبية أهداف محددة أو الاستجابة لعوامل جاذبة في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، انتقل قوم نزاي غابون/الكونغو، في غضون نصف قرن فقط، من أراضيهم في شرق منعطف نهر أوغوي الكبير باتجاه الجنوب الغربي، بهدف الاقتراب من طرق التجارة، واستمداد الثروة منها، واستغلال موارد معدنية جديدة^(١٨). وتدفع الفانغ من أعالي نهر كوموي إلى المصب الخليجي لنهر غابون خلال عشرين سنة لا أكثر، ثم استمر هذا التدفق أربعين سنة أخرى باتجاه دلتا نهر أوغوي ولكن بوتيرة أبطأ قليلاً. وظلت القرى تنتقل مرة واحدة فقط كل بضعة سنوات، ولكن لم يكن من النادر أن تقطع عندئذٍ مسافة طويلة قد تصل إلى أربعين كيلومتراً. وقد أجريت دراسات جيدة لتحركات الفانغ فيما يتعلق بعملية التحرك نفسها، ولوحظ أنهم لم يضطروا قط إلى التخلي عن طريقة حياتهم المعتادة؛ فقد كان سكان القرية المتنقلة يمرون بقرى أخرى للفانغ في طريقهم إلى الأراضي الواقعة وراء ذلك، وكانت حركة التوسع بأكملها بمثابة قفزات من منطقة لأخرى في حدود البيئة نفسها؛ وكان القناصون هم الذين يتولون عمليات الاستكشاف خلال جولاتهم المعتادة من أجل القنص^(١٩).

أما حركة توسع الرعاة فتتم بطرق مختلفة. وأكثر الطرق شيوعاً هي أن يرحل أعضاء جيل جديد عن مركز أو محور الترحل الذي يتبعه الجيل السابق، وينتقلوا مع ماشيتهم إلى مراعي جديدة. ونظراً إلى أن هذه المراعي الجديدة لا توجد إلا في المناطق التي تتسم بضالة الأمطار

(١٧) J. Vansina، ١٩٨١.

(١٨) G. Dupré، ١٩٨٢، ص ٢٥-٣٩.

(١٩) P. Alexandre، ١٩٦٤، ص ٥٣٢. بيد أن منظوره الأشمل لهجرة الفانغ ينطوي على أخطاء. انظر C.

Chamberlin، ١٩٧٧، ص ٢٣-٨٠.

أو بعدم انتظامها بحيث لا تصلح للزراعة، فقد كان الرعاة يواجهون في العادة قيودًا تفرضها المتغيرات البيئية. وكان توسع الماساي مثلاً بهذا الشكل في البداية إلى أن تم احتلال جميع الأراضي المناسبة. واستمرت العملية بأكملها من سنة ١٦٠٠ تقريباً إلى ما يناهز سنة ١٨٠٠^(٢٠). وهناك حالة تتوافر مستندات كثيرة بشأنها، وهي حالة التريكيوير (البوير المترحلين) في جنوب أفريقيا، الذين أقاموا طريقة حياتهم في منطقة قريبة من الكاب أثناء الجيل الثاني من الاستيطان الأوروبي هناك، أي من سنة ١٦٨٠ تقريباً فصاعداً. وكان الرعاة الأوائل يشكون منذ البداية من اكتظاظ السكان، رغم ضالة عددهم. غير أن الأرض كانت قاحلة، ولذلك كان رعي الماشية يتطلب مساحات شاسعة. وبحلول عام ١٧٠٠، كانت الأسرة تشعر باكتظاظ المكان بمجرد أن تستطيع مشاهدة الدخان يتصاعد من مدخنة الجيران. وعندئذ كان الأبناء الأصغر سناً يهاجرون مع جزء من الماشية وعربة يجرها ثور ليحربوا حظهم في موقع أكثر بعداً. واستمرت حركة التوسع بهذا الشكل حتى عام ١٧٨٠ تقريباً في أراضٍ كانت تستغلها أساساً مجموعات أخرى مشغولة بتربية الماشية (وهي جماعات الخوي) وكان من المتيسر طردها. غير أن البوير المترحلين انتهوا إلى الاصطدام بحدود أراضٍ تحظى بكمية أكبر من المياه، ويشغلها مزارعون ومربو ماشية^(٢١) من الخوسا.

وفي بعض الحالات، كانت مسارات الترحل بالغة الطول وتضم أكثر من مركز أو محور. فكان أولاد سليمان في ليبيا يقبلون ويدبرون بين منطقة سرت بالقرب من البحر الأبيض المتوسط وواحات فزان في جنوب ليبيا، بحسب فصول السنة. وبعد هزيمة فادحة لحقت بهم في ١٨٤٢ بالقرب من طرابلس، اضطروا إلى ترك مركزهم في سرت، فأنشأوا محوراً جديداً إلى الجنوب من فزان على طريق القوافل المؤدية إلى بونو. وفي بادئ الأمر اتخذوا محور تحركاتهم في بوركو، ثم نقلوه إلى كانم، على الرغم من المقاومة العنيدة التي كانوا واجهوها من جماعات الطوارق الذين كانوا يسيطرون على الأراضي التي اقتحمها أولاد سليمان. وبحلول عام ١٨٥٠ كان أولاد سليمان قد وصلوا إلى بحيرة تشاد. وبعد أن تكبدوا بعض الهزائم في بادئ الأمر، تمكنوا بحلول عام ١٨٧٠ من فرض هيمنتهم على كامل المنطقة الواقعة بين فزان وتشاد^(٢٢). وانطوت هذه الحركة على حركات جماعات مسلحة وعلى حروب، مما يجعل من السهل اعتبارها حالة من حالات هجرة العصابات. غير أن من الواضح أن هذه العملية في مجموعها شبيهة بتحركات رعاة آخرين، وأنها انطوت على احتلال أراضٍ جديدة عن طريق إزاحة أحد قطبي الترحل.

وتطراً ظاهرة التزوج حتى لدى القناصين جامعي الثمار، مما قد يفسر وجود قناصين من الباك في شرقي الكامرون. فهؤلاء الأفزام يتحدثون لغات الأوبانغي ولكنهم يعيشون إلى غرب

(٢٠) T.T. Spear، ١٩٨١، ص ٦٣-٦٦.

(٢١) L. Fouché، ١٩٣٦؛ ص ١٣٤-١٣٦.

(٢٢) D.D. Cordell، ١٩٧٢؛ E.Rossi، ١٩٦٨.

المستوطنات التابعة لمزارعي الاوبانغي. وأحسن تفسير لهذا الوضع هو أنهم انتقلوا إلى هذه المناطق، لا نتيجة لهجرة جماعية، وإنما نتيجة لحركة توسّع تدريجية إلى غرب الأراضي التي كانوا يمارسون القنص فيها، انطلاقاً من مواقع قريبة من أعلى نهر سانغا^(٢٣).

وتتطوي حركات التوسّع الكبيرة على إعادة توزيع للسكان. كما أنها تشير في كثير من الأحيان إلى إقامة مستوطنات في مناطق كانت تستغل استغلالاً أبعد امتداداً. ومن أكثر الاتجاهات ترسّخاً واستمراراً في تاريخ أفريقيا زحف الشعوب بلا هودة وبأعداد متزايدة، مع تطويعها البيئة تطويعاً مطرداً كي توائم طريقة حياتها، بدلاً من أن تكون البيئة هي التي تعين طريقة الحياة هذه وترسم حدودها. وعلى هذا النسق بدأ توسّع الجماعات الناطقة بلغة البيني في الغابات الواقعة غربي النيجر، في بداية التاريخ الميلادي تقريباً، ولعلّه لم يتوقف إلا في حدود عام ١٢٠٠. عندما بدأت مدينة بنين تتوسّع^(٢٤). وعلى الرغم من أننا نفتقر إلى بيانات عن توسّع الايغبو شرقي نهر النيجر الأدنى، فقد كان هذا التوسع جارياً بالفعل في سنة ١٨٠٠ (ايغبو - اوكوو) وأدّى إلى تغيير المشهد الطبيعي تماماً، فتحوّلت الغابات الطبيعية إلى غابات مستأنسة، وصاحب ذلك تزايد الكثافات السكانية إلى درجة عالية. وفي حالة الجماعات الناطقة بلغة البيني، يلاحظ أنها تكيّفت بقدر أكبر للبيئة التي كانت موجودة وكان المزارعون يستغلونها بطريقة جديدة. أما في حالة الايغبو، فقد دمر المزارعون البيئة الأصلية، ولذلك كان من الطبيعي أن تنطلق حركات التوسع من مناطق ذات كثافة سكانية عالية نسبياً إلى مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة. وكانت النتيجة بشكل إجمالي أن ارتفعت الكثافات السكانية في كل مكان مع الحركات التوسعية لسكان أفريقيا. ولكن إسناد هذه التحركات إلى اكتظاظ السكان قول لا يصح إلا بقدر محدود للغاية، نظرًا إلى أن الفكرة تشير إلى ما كان يشعر به قوم مثل التريكيوير (البوير المترجلين)، في حين أن الكثافات السكانية كانت في الواقع منخفضة للغاية. فاكثاظ السكان بشكل ضغطاً نسبياً على الأرض لدى مواصلة استغلالها بالأساليب القائمة. ويمكن تخفيف هذا الضغط عن طريق تغيرات التكنولوجيا المستخدمة، بقدر ما يمكن عن طريق تحديد النسل أو الهجرة.

ويرجح أن حركات التوسّع بدأت تحدث في أفريقيا منذ وقت مبكر، وقام بها أولاً القناصون وجامعو الثمار، ثم السكان الذين استحدثوا تكنولوجيات أكثر كثيفاً لاستغلال الأرض. وفي بعض الحالات كان السبب الداعي لهذه التحركات يكمن في تدهور الموارد في الأجل الطويل نتيجة لتغيّر المناخ، الذي كان من أفدح ظواهره الجفاف الذي أصاب الصحراء الكبرى. وتبين الآثار في موريتانيا كيف أن هذه الظاهرة قد أرغمت المزارعين تدريجياً على التحرك نحو الجنوب خلال الفترة من سنة ١٥٠٠ تقريباً قبل الميلاد إلى ظهور مملكة غانا في سنة ٧٠٠^(٢٥) بعد الميلاد.

(٢٣) J.M.C. Thomas, ١٩٧٩.

(٢٤) P.J. Darling, ١٩٧٩.

(٢٥) J. Devisse, ١٩٨٢. ص ١٧١ ١٧٣.

أما حركات التوسع الأكثر سرعة، مثل حركات توسع الفانغ أو النزايي أو أولاد سليمان، فإن مرجعها إلى أسباب أخرى. ففي الحالتين الأوليين كانت لطرق ومراكز التجارة قوة جذب بحيث أصبحت هدفاً أو عامل اجتذاب. وفي الحالة الأخيرة كانت الهزيمة التي أصابت أولاد سليمان في منطقة طرابلس عامل طرد، وكانت معرفتهم بطريق التجارة المؤدية إلى تشاد هي التي حددت الاتجاه لرحلتهم.

وليست هناك أي حالة معروفة عن اضطراب المزارعين إلى القيام بحركة توسع نتيجة لحدوث كارثة فجائية مثل المجاعة أو الوباء، غير أنهم اضطروا في ظل أزمات شديدة للغاية إلى التخلي عن طريقة حياتهم المعتادة، فانهارت البنى الاقتصادية والاجتماعية. وعندما حدث التحرك اتخذ شكل هجرة جماعية وليس شكل حركة توسع اعتيادية ومنظمة. ولكن يبدو أن مثل هذه الحالات كانت نادرة للغاية.

ولم يكن التوسع يعني بالضرورة أن الوافدين الجدد كانوا يجردون السكان الأصليين مما يملكونه، بل كان السكان في حالات كثيرة يختلطون فيما بينهم، مما أدى إلى ظهور مجتمعات جديدة، وفي حالات أخرى - مثل حالة الفانغ - كان السكان الأصليون يتبنون ثقافة المهاجرين. وهكذا نشأت مجتمعات وثقافات جديدة نتيجة للأشكال الجديدة لامتزاج الأقوام. وعلى هذا النحو أدى نزوح المونغو نحو الجنوب إلى إنشاء عدد متنوع من المجتمعات الجديدة، بما فيها ذلك الذي أصبح مجتمع «الكوبا» الشهير^(٢٦). وفي حالات أخرى أزيح السكان الأصليون شيئاً فشيئاً. على غرار ما يُحتمل أنه حدث عندما التقت جماعات ناطقة بلغة البانتو من الجنوب الشرقي بقناصين من السان، وكذلك عندما التقت هذه الجماعات برعاة من الخوي، وإن كانت هناك أيضاً في هذه الحالة الأخيرة دلائل تشير إلى استيعاب المجتمع الأصلي الوافدين الجدد. ويبدو أن ظاهرة الإزاحة المتتالية على نسق كرات لعبة البيليارد لم تحدث قط - أي أن تؤدي إزاحة قوم قوماً آخرين إلى إخراج قوم ثلثين من أراضيهم، فليجأ هؤلاء بدورهم إلى غزو أو اقتناء أراض جديدة في مكان آخر. وكان عدد اللاجئين الذين أسفرت عنهم حركات التوسع المذكورة صغيراً بالنظر إلى الكثافات السكانية التي كانت موجودة في المناطق المعنية بهذه الحركات.

الشتات

عندما تكون حركة النزوح غير متواصلة وتؤدي إلى قيام مستوطنات جديدة تفصلها عن المستوطنات الأصلية تجمعات من سكان آخرين أجانب، فإن ما يحدث يسمى حركة شتات. وترتبط جميع حركات الشتات تقريباً بالتجارة أو الحج. وربما يكون الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو انتشار رعاة الفولبه في مساحات من الأراضي الملائمة في منطقة غرب أفريقيا

بأكملها. وكانت هذه الأراضي «زوايا» بيئية، لا تشغلها أقوام أخرى، نظرًا لأنها لم تر لموارد تلك الأراضي إلا استخدامات هامشية للغاية. لذلك لم يعترض السكان الأصليون على احتلال الفوليه تلك الأراضي. وفي الواقع، إن أفضل منظور لهذه الحالة هو اعتبارها مثالاً آخر لحركات التوسع العادية، لا تختلف كثيرًا عن نظيراتها، مثل حركات توسع التوركانا أو الناندي أو الماساي في شمال كينيا وتنزانيا^(٢٧).

وقد نشأت حركات الشتات النموذجية عن التجارة، فالمستوطنات الفينيقية واليونانية والعربية على ساحل القرن الأفريقي، والحصون الأوروبية ونواة مستعمرة كيب تاون، كلها حركات شتات قام بها تجار أجانب جاؤوا عبر البحار. وكانت هناك أيضًا حالات عديدة من التحركات السكانية بواسطة ناقلات مائية وصائدي أسماك. وفي الفترة موضوع هذه الدراسة بشكل البويانغي مثالاً على حركة من هذا النوع. فقد بدأ سكان إحدى القرى الكبرى عند مصب نهر أوبانغي بإنشاء محطات تجارية ومستوطنات فرعية، على طول نهر زائير حتى مصب نهر كاساي. واختلطوا بجماعات أخرى، وأصبح لهم أتباع كثيرون، وأنشأوا فئة إثنية جديدة باسم «بويانغي»، وحدث كل ذلك في الفترة ما بين ١٧٥٠ و ١٨٥٠^(٢٨) تقريبًا. وعلى الساحل الشرقي تطوّر المجتمع السواحلي والثقافة السواحلية بطريقة مشابهة، وانتشرا من المناطق الساحلية على حدود الصومال وكينيا إلى الجنوب حتى جزيرة إيبو مقابل ساحل موزمبيق وجزر القمر. وقد تنسب إليهما^(٢٩) بعض المستوطنات من العصور الوسطى في الشمال الشرقي من مدغشقر. هذا، وكان من الممكن أيضًا أن تنشأ حركات الشتات على طول الطرق البرية. فقد قام تجار من الماندي بتشكيل حركات شتات الجاهانكا من أعالي نهر النيجر حتى ساحل السنغال، ومستوطنات الجولا (الديولا) من أعالي النيجر حتى سواحل آجان. كما نظم تجار اليارسي - الناطقون بلغة الموسي - شبكة من المحطات والمراكز التجارية في أراضي الموسي. ونجمت بعض حركات الشتات عن الحج السنوي إلى مكة. والواقع أنه كان للأفراد أو للمجموعات الصغيرة دور بارز في تلك الحركات. فعندما كانوا يعجزون عن مواصلة رحلتهم لسبب من الأسباب، كانوا يستقرون حيث يجدون أنفسهم. وهذا هو أصل مستوطنات التكرور التي قامت في السودان في القرن التاسع عشر. فقد كان التكرور قوميًا من أفريقيا الغربية، ظلوا في السودان وتجمعوا في مستوطنات خاصة بهم، شأنهم في ذلك شأن الجلابية (التجار) الذين كانوا في الغالب من منطقة دنقلة، وأقاموا مراكزهم أو مستوطناتهم على طول الطرق التجارية. وكان معظم «المرابطين بالبركة» في برقة من ذرية الحجاج الذين كانوا في العادة من شمال أفريقيا. وكانت أقوام الشتات تحافظ عادة على اتصالاتها مع مراكزها الأصلية عن طريق التجارة أو عن طريق الاستقرار في أماكن تقع على طرق الحج. وفي بعض الحالات كانت هذه

(٢٧) انظر الفصل السابع والعشرين من هذا المجلد.

(٢٨) R. Harms ، ١٩٨١.

(٢٩) اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الثامن عشر.

الاتصالات غير مباشرة أو غير مكفولة مع المركز الأصلي. ففي القرن الخامس عشر، على سبيل المثال، كان سكان سوفالا يتصلون بكلوه دون عناء، بينما كان اتصالهم مع المدن الأبعد شمالاً أقل سهولة، فضلاً عن انقطاع روابطهم الخاصة عن أرخبيل لامو أو جزر باجون في قلب المنطقة السواحيلية، ولم يكن ذلك أكثر من نتيجة لعملية التزوح المتصل. ولا تختلف هذه الحالة عن حالة سرنه التي كانت مستعمرة تابعة لقرطاجة (لا لصور) تقع أمام ساحل المغرب في المحيط الأطلسي. وحتى الشتات الأوروبي كان يميل إلى التأثير بالتجارة، فقد اصطبغت ثقافة كيب تاون بثقافة الامبراطورية الهولندية في جزر الهند الشرقية التي كان مركزها في باتافيا، أكثر من اصطبغها بثقافة هولندا نفسها؛ وظلت موزمبيق تعتمد على غوا بصورة مباشرة طوال قرون عديدة، بينما كادت أنغولا تتحول إلى منطقة تابعة للبرازيل بعد سنة ١٦٤٨.

وحركات الشتات تحركات سكانية بالغة الوضوح. وهي تدل على وجود اتصالات بعيدة المدى، تزدهر مع توسع طرق التجارة. وعلى الرغم من أن بعض حركات الشتات بدأت قبل عام ١٥٠٠ بفترة طويلة، فإن معظم حالاتها المعروفة تنتمي إلى الفترة اللاحقة لسنة ١٥٠٠، وتمثل دليلاً إضافياً على سيطرة الانسان على المكان. وقد حدثت هذه الحركات في الأماكن التي ترسخت فيها أقدام السكان وبدأت اقتصاداتها تتكامل بعضها مع البعض، أو التي أخذت تتبادل السلع مع أنحاء أخرى في العالم، خارج نطاق أفريقيا. ويدل وجودها على نجاح الإنسان في كفاحه من أجل الاستقرار في المكان.

الهجرة الجماعية

عندما يغادر شعب بأكمله - رجالاً ونساء وأطفالاً - وطنه ومعه جميع ممتلكاته قاطعاً مسافات بعيدة لمدة سنة أو أكثر، فإن هذا يشكل هجرة جماعية بمعنى الكلمة. ويلاحظ أن مثل هذه الاضطرابات السكانية الملفتة للنظر ترتبط بكوارث جسيمة، كما أن عدد السكان الذين يشاركون فيها يمكن أن يكون كبيراً للغاية. ويقال إن زهاء ثمانين ألف شخص من الواندال عبروا إلى أفريقيا في سنة ٤٢٩ تلبية لدعوة حاكم بيزنطي تعس، وبعد أن أصابهم المزيد من الهزائم على أيدي القوط الغربيين في أسبانيا خلفهم. غير أن حركتهم لم تشكل سوى جزء من التحركات السكانية التي كانت جارية عندئذٍ في أوروبا^(٣٠)، وأدت إلى إعادة توزيع السكان. وربما كان أكبر غزو لشمال أفريقيا على يد بني هلال وبني سليم، ابتداء من عام ١٠٥٢ فما فوق، مرتبطاً بتكرار حالات الجفاف في الجزيرة العربية. وقد كانت أعدادهم ضخمة، واستمرت هجرتهم حتى سنة ١٥٠٠ تقريباً عندما بلغت موريتانيا. وأدت هذه الهجرة، وما صاحبها من حركة تزوح للعرب في السودان ثم في تشاد، إلى تغيير الخريطة الثقافية في شمال أفريقيا بأكمله، الذي تم تعريبه تعريباً كاملاً^(٣١).

(٣٠) C. Courtois، ١٩٥٥.

(٣١) اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثالث. الفصول الرابع والخامس والسادس عشر.

والهجرات الجماعية الحقيقية ذات طابع درامي، إذ إنها تنطوي على آثار هائلة، ولذلك ليس من المستغرب أن تكون نادرة. وفي الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠، كانت الهجرة الجماعية والحركة التوسعية التي قام بهما الأوروبيون، مع كل ما صاحب ذلك من حركات للمجتمعات المحلية المنتمة لثقافات أخرى، تمثل الهجرة الجماعية الهائلة الوحيدة في أفريقيا. وكانت هجرات النغوني الشهيرة التي هزّت أفريقيا من الكاب إلى نيانزا هي الحالة الوحيدة لمثل هذه الهجرة الجماعية في القرن التاسع عشر.

وتثير الهجرات الجماعية مشكلات كبيرة، إذ يجب أن تتوافر لدى الكشافة معلومات عن المكان الذي يمكن أن يتوجّه إليه المهاجرون. كما يتعيّن تغذية المهاجرين نظرًا إلى عدم قدرتهم على إعالة أنفسهم بالأساليب التقليدية. وكانت المسيرة تتطلب في العادة تنظيمًا اجتماعيًا سياسيًا مختلفًا عن التنظيم الذي كان قائمًا من قبل. وفي حالات عديدة كان تنظيم المجتمع يقوم على مجموعات عسكرية. وبعد تمام الهجرة كان على المهاجرين في أغلب الأحيان أن ينشئوا أشكالًا جديدة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي، وأن يتكيفوا مع البيئات الجديدة. وكانت هذه العملية تؤدي في كثير من الأحيان إلى شن الغارات، والسلب والنهب، حتى عندما كان الأمر يتعلّق بنقل الرعاة مع قطعانهم. وكانت ظاهرة تضخّم الحركة (كرة الثلج) - التي تنطوي على انضمام عدد كبير من السكان الذين تصادفهم الهجرة في طريقها - ظاهرة شائعة، نظرًا إلى أن هذه المجتمعات كانت بدورها في سبيل التمزّق كليًا أو جزئيًا. وبالإضافة إلى ذلك كانت تلك العملية تتم في العادة على مراحل متقطعة، فتؤدي إلى قتال واسع النطاق، وتخلق مهاجرين، وتسبب هجرات فرعية أو عمليات توسّع سريعة. وباختصار، إن هذه الحركات السكانية تسفر عن اضطرابات عنيفة. وتؤدي إلى تغيّر كبير في علاقة السكان بالمكان على نطاق مساحات شاسعة وفي طريقة تكيّفهم لها. فلا عجب إذن أن تستغرق هذه العملية بأكملها - أي حتى تمام استقرار آخر مهاجر - فترة تتجاوز قرنًا من الزمن، رغم أن التحركات الأولى قد تكون سريعة. وبناء على ذلك، يعتقد أن انتفاضة الأوروبيين بدأت في حدود سنة ١٥٣٠، لكن الأوضاع لم تستقر إلّا في سنة ١٧٠٠ تقريبًا. بيد أنه إذا قورنت هذه الهجرات الجماعية بحركات توسع هائلة ناجمة عن نزوح السكان، يبدو نطاقها الزمني قصيرًا نسبيًا.

ومن الواضح أن هذه الصورة تنطبق أكثر ما تنطبق على أشد الأحداث تطرّفًا. فيلاحظ بالنسبة للفترة الأولى التي تندر عنها الوثائق أن من الصعب في كثير من الأحيان التمييز بين الهجرات الجماعية وحركات الانتشار الجماعي السريعة، ولا سيما حركات توسع الرعاة. وهكذا يُنظر غالبًا إلى حركة توسع اللو، التي دامت قرونًا عديدة وحدثت في بيئات متنوعة، على أنها هجرة جماعية. فقد انطوت على مشاركة مجموعات سكانية بأكملها، وأسفرت عن عدة تحركات ثانوية واضطرابات في منطقة شاسعة، أغلبها في شرق النيل الأبيض. واقتترنت حركة التوسع المذكورة، طوال فترة ملحوظة، بتحركات مماثلة واسعة النطاق قامت بها مجموعات في جنوب السودان وشمال أوغندا. غير أن هذه الحركة استغرقت فترة طويلة للغاية،

قد تعادل خمسمائة سنة تقريباً؛ كما أن القرائن^(٣٢) تشير إلى أنها كانت حركة نزوح أكثر منها هجرة جماعية، نظرًا إلى أن الجماعات كانت تتنقل عادة بقطعانها وتتوقف لزراعة المحاصيل. وثمة أجزاء من حركة الأورومو أيضًا تتميز بهذه السمات. وتبين هذه الأمثلة أن الفرق بين الهجرة الجماعية والتوسع الجماعي ليس جليًا في جميع الحالات، وأن هناك حركات نزوح تقع كذلك خلال هذه الأوقات. بيد أن هناك في النهاية فرقًا واضحًا يظل يميز الحركتين، ويستند إلى القدرات الانتاجية والبنية العسكرية لجمع غفير من المتنقلين، وعليه فإن العمليتين ليستا متماثلتين تمامًا. ومن الممكن أن تختلط حركات النزوح بحركات الهجرة الجماعية وعلى هذا النحو كانت حركات اللوو في الغالب حركات توسعية. غير أن حركتهم المفاجئة في كينيا أثناء القرن الثامن عشر يمكن أن تعتبر هجرة جماعية فقد اجتاحتوا آنئذٍ مناطق كثيفة السكان، واستخدموا القوة للسيطرة على أراض جديدة. وعلى عكس ذلك، فإن حركة الأورومو بدأت كهجرة جماعية، وأصبحت حركة توسّع في مراحلها الأخيرة قبل عام ١٧٠٠ وبعده بوجه خاص.

وتشكل الهجرات الجماعية حركات اضطراب ذات طابع عنيف. وتُعزى عادة إلى أسباب مناظرة في عنفها، تتمثل في كثير من الأحيان في تغيرات مناخية مفاجئة، مثل حالات الجفاف المفضية إلى المجاعات وتفشي الأوبئة. ولكن هذه الهجرات الجماعية قد لا تتخذ في بعض الأحيان طابعًا عنيفًا. فعلى سبيل المثال، لم تقتزن هجرة الواندال بكوارث طبيعية، وإن ارتبطت بهجرات أخرى وبانهيار الإمبراطورية الرومانية. ويقال إن اكتظاظ السكان النسبي هو السبب الذي دعا إلى هجرة بني هلال والأورومو، وإلى ثورة المفيكاه، غير أن الأدلة على ذلك غير متوافرة، وما لدينا منها يقوم على إسناد جميع الهجرات الجماعية إلى اكتظاظ السكان بسبب تغير مفاجئ وسلي في نسبة السكان إلى الموارد. وقد تكون هذه الفكرة زائفة، من حيث أن «عملية» الهجرة المذكورة يمكن أن تعزى إلى أسباب مختلفة، وإن كانت تنطوي بالفعل على توزيع جديد للسكان على مساحات واسعة من الأراضي. أما ضغط السكان في النقطة الأولى لبدء الهجرة فلا يشكل سوى أحد الاحتمالات. ولكن يمكن القول بأن التدمير المتبادل لمملكة المسيحيين ومملكة المسلمين هو العامل الذي أدى إلى توجيه تدفق أقوام الأورومو من موطنهم باتجاه محدد، وإن لم يكن ذلك سببًا في عملية التدفق نفسها^(٣٣) سواء كان الضغط السكاني في الموطن الأصلي للأورومو قد وجد أو لم يوجد. أما بالنسبة لثورة المفيكاه، فيحاول علماء الآثار الآن أن يبينوا حدوث زيادة في عدد السكان آنذاك في المواطن المعنية. بيد أن هذا ليس سببًا كافيًا في حد ذاته، إذ ينبغي أن يرتبط ارتباطًا مقنعًا بظهور قادة عسكريين - وهو ما لا دليل عليه - وبما يبدو أنه تحركات طليعية حدثت في زمبابوي^(٣٤). ومن المحتمل جدًا أن جميع الحالات المذكورة كانت

(٣٢) انظر الفصل السادس والعشرين من هذا المجلد.

(٣٣) انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا المجلد.

(٣٤) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، الفصول الرابع والخامس والسادس والتاسع من المجلد السادس، والفصل الثاني والعشرين من المجلد الخامس، انظر أيضًا D.N. Beach، ١٩٨٠ (أ)، ص ٣٢٠.

مقترنة بضغط سكاني - لمجرد وجود عدد كبير من المهاجرين في حركات الهجرة الجماعية - غير أن هذا التفسير وحده لا يكفي لتوضيح هذه المسألة توضيحاً كاملاً.

هجرة العصابات

تكون هجرة العصابات مسلحة دائماً، ويشارك فيها عدد صغير نسبياً من الأشخاص، وهم في الغالب من الذكور الشباب ولا يمثلون سوى نسبة صغيرة من السكان. وتكون نتائج هجرة العصابات أقل حدة من نتائج الهجرات الجماعية، وإن كانت ملفتة للنظر، كما أنها تدوم فترة أقل من حركات النزوح الواسع النطاق. والأسلوب المعتاد في هذه العملية هو أن تخرج عصابات من المحاربين ضاربة بقصد الغزو، برئاسة قائد واحد أو بلا قائد. ففي حالة الزيمبا، يحدثنا سانتوس عن أن سيد قرية صغيرة كان شديد الطموح إلى المجد، وأنه «قرر أن السبيل لتحقيق هذه الغاية هو أن يخرج من بلده على رأس قوة مسلحة وأن يدمر ويسرق ويأكل»...^(٣٥) وفي حالة الجاغا، يحتمل أنه لم يكن لهم قائد واحد. وفي حالة التيوكوسي، كانت العصابة مشكلة من المرتزقة^(٣٦) وفي بعض الحالات - كما في حالي الجاغا والزيمبا مثلاً - كانت العصابات تتحل في النهاية بعد أن تلحقها الهزيمة؛ وفي حالات أخرى - مثل حالات الماني والتيوكوسي والامبانغالا - نجحت العصابات في إنشاء زعامات أو مملكة. ونظراً إلى أن هجرة العصابات كانت تتم على نطاق صغير - وإن كان من الممكن أن تسفر عن دمار فادح - فإنها كانت تسبب من الاضطرابات قدرًا أقل مما كانت تسببه الهجرات الجماعية، كما أنها كانت تؤدي إلى عدد أقل من الهجرات الثانوية والآثار المضاعفة، وتستغرق فترة أقل من أي عملية أخرى نوقشت حتى الآن. وفي معظم الحالات كانت العوامل الجاذبة أقوى من العوامل الطاردة، وإن لوحظ في بعض الحالات، كما في تحركات الكورانا والغوناكوا إلى نهري^(٣٧) أورانج وكاليدون، أن العامل الطارد - وهو هنا توسع البوير المترحلين (التركيبور) - كان مساوياً في قوته على الأقل لعامل الجذب. وفي بعض الأحيان حدثت هذه التحركات نتيجة لإنشاء دولة - مثل تحركات الزيمبا من مازافي وتحركات التيوكوسي بالنسبة للأشانتني - أو كرد فعل لتوسع الأنشطة التجارية التي كان المهاجرون يسعون إلى كسب فوائد منها، كما كان عليه الأمر في حالة الجاغا. وفي هذه الحالة أيضاً، يمكن أن تعزى هذه التحركات إلى اكتظاظ السكان نتيجة لعوامل معينة، مثل حدوث جفاف مفاجئ أو كوارث أخرى في الموطن الأصلي - كما كان عليه الأمر بالنسبة للامبانغالا - بيد أنه لا توجد حتى الآن أدلة قاطعة على تأثير عوامل من هذا النوع في أي حالة من الحالات المذكورة. هذا،

(٣٥) M.D.D. Newitt، ١٩٨٢، ص ١٥٦.

(٣٦) انظر الفصلين الثاني عشر والرابع عشر من هذا المجلد.

(٣٧) انظر الفصل الثالث والعشرين من هذا المجلد.

وتتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية التي تعترض مناقشة هجرات العصابات هذه في تحديد ما إذا كانت تشكل أو لا تشكل جزءاً من هجرة جماعية أوسع نطاقاً. وعلى هذا النحو يعتبر غزو النديبيلي لزيمبابوي وغزو الكولولو لزامبيا^(٣٨) هجرات عصابات في حدّ ذاتهما، ولكنهما يشكلان أيضاً جزءاً من حركة الهجرة الجماعية التي نجمت عن ثورة المفيكاه. وليس من الواضح تماماً حتى الآن ما إذا كان الجاغا والايمانغالا مجموعتين مستقلتين حسبما يعتقد جميع المؤلفين في الوقت الحاضر، أم أن حركتهما كانتا تشكلان جزءاً من حركة جماعية أوسع نطاقاً.

وتعدّ حالة الايمانغالا مثلاً موضعاً لما سبق. فقد تشكلت عصابات بالقرب من نهر كوانغو، ولعلها تكوّنت نتيجة لتغيرات داخلية شهدت دولة لواندا التي كانت آخذة في التوسع. واختلطت هذه العصابات بمجموعات هامشية من أبناء البلد الأصليين في دولتي أوفيمبوندو ومبوندو، وخرج الجميع إلى الإغارة والنهب طوال سنوات عديدة كحلفاء للبرتغاليين - الذين كانوا بسبيل غزو أنغولا وإقامة دولة فيها - ثم استقروا بحلول عام ١٦٢٠، على مسافة قريبة من البرتغاليين بالقرب من نهر كوانغو حيث طردوا السكان الأصليين الذين هاجروا أو نزحوا بعيداً حتى نهر كاساي. ولم يكن هناك اكتظاظ نسبي للسكان في المنطقة الأصلية التي جاءت منها عصابات الايمانغالا الأولى، كما أن الحركة لم تؤدّ إلى تغيير نسبة السكان إلى الأراضي بين نهري كوانزا وكاساي. بيد أن هذه العملية أدّت إلى إنشاء دولة، هي مملكة كاسانجي، التي أصبحت أهم مركز تجاري يمرّ فيه العيد من داخل أفريقيا في طريقهم إلى لواندا. ولذلك يمكن القول إن حالة الايمانغالا كانت مجرد عملية إعادة تنظيم للأراضي من حيث البنى السياسية الاجتماعية والتجارة، لا غير^(٣٩).

هجرة الصفوة

تعدّ هجرة الصفوة من الموضوعات الأثيرة في التراث الشفهي المتعلق بإنشاء الدول. فالملك الأول أجنبي، وقناص في أغلب الأحيان؛ وقد جاء من مكان آخر وحده أو مع بعض الرفاق؛ ورغم ضآلة هذه الحركة السكانية، فإن نتائجها الاجتماعية الثقافية تكون ملفتة للنظر. ففي ملاوي مثلاً، يعزى إنشاء دولة المارافي إلى عشيرة الفيري الذين يقال إن أجدادهم جاؤوا من لوبا، وهو بلد ناء في شابا. وفي الشمال قامت مجموعات من الصفوة تربطها علاقة قرابة، وهي النغولوبي، بإنشاء مملكة وزعامات هناك^(٤٠).

ومن المحتمل جداً أن تكون بعض هذه الروايات خيالية ولا تجسد سوى الفكرة النمطية القائلة بأن الملك لا بدّ أن يكون أجنبيّاً، نظرًا إلى أن الملكية كانت منفصلة عن السكان

(٣٨) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، الفصل الخامس من المجلد السادس.

(٣٩) J.C. Miller، ١٩٧٦؛ J. Vansina، ١٩٦٦ (أ).

(٤٠) انظر الفصل الحادي والعشرين من هذا المجلد.

ومحاطة بهالة من القداسة والغموض: فكان لا بدّ أن ينحدر الملك إما من أكثر الأماكن هبة في تصوّر الناس، أو من أبعد مكان عن حضارتهم. بيد أن هناك بعض الروايات التقليدية ذات أساس أفضل. فمن حكاية كوبا - التي مفادها أن شيام أمبول أنغونغ، الذي كان من البوشونغ، قد فرّ من بلده، وجاء من الغرب وأنشأ مملكة من زعامات متخاصمة - يتضح أن هناك على الأقل بعض المؤثرات في كوبا وفدت من الغرب. وقد ثبت أن مؤثرات لغوية من الغرب دخلت منطقة كوبا ثم انتشرت إلى الخارج انطلاقاً من البلاط، مما يدعم فكرة الهيمنة الثقافية^(٤١). بيد أنه من المستبعد أن تكون هذه المؤثرات قد نجمت عن هجرة شخص واحد إلى مكان معيّن، كما يستبعد تماماً أن تكون قد نجمت عن عودة شخص منفي إلى وطنه. وفي معرض دراسة التحركات السكانية، تكون هجرات الصفوة التي من هذا النوع - حيث يتعلق الأمر بهجرة مجموعة صغيرة للغاية أو حتى بهجرة شخص واحد فقط - أمراً لا أهمية له. غير أنها يمكن أن تكتسب أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بدراسة تطور التكوينات الاجتماعية الثقافية، وخاصة الدول. ولا تغير هجرات الصفوة نسبة الأشخاص إلى الموارد في المكان بشكل عام، لكنها تلعب دوراً في إعادة تنظيم المكان الذي يشغله سكان معينون، وذلك من خلال توزيع جديد للموارد طبقاً لتسلسل هرمي جديد. ولذا فقد اشتمل الفصل الثاني على دراسة مستفيضة لهذه الأحداث.

توثيق التحركات السكانية

إن المصادر الرئيسية لتوثيق التحركات السكانية في أفريقيا هي مصادر شفوية ولغوية وأثرية ومكتوبة. بيد أن هذه المصادر جميعها تنطوي على صعوبات عند استخدامها لهذا الغرض. ذلك أن استخدامها دون حرص قد أدّى في الماضي أحياناً إلى ابتكار هجرات مزعومة. لذلك يحسن أن ننظر في موضوع التوثيق هذا نفسه قبل أن نقدم عرضاً شاملاً للتحركات السكانية الرئيسية التي حدثت بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠.

إن الأدبيات الشفهية لا يمكنها تسجيل حركات التوسع الطويلة الأجل، لأن الحياة اليومية لا تكاد تتأثر بهذه الحركات، التي تمر دون أن يشعر بها أحد تقريباً لشدة بطئها. لذلك ينبغي التشكك في صحة الموروث الذي يزعم أن شعباً بأكمله قد انحدر من مكان معيّن نتيجة لعملية توصف بأنها حركة توسع. ومن ناحية أخرى فإن الموروث الشفهي لا يمكن أن يستوعب هجرة جماعية بكل عناصرها، نظرًا لضخامة نطاق الأحداث المرتبطة بهجرة من هذا النوع. لذلك يلاحظ أن الموروثات المنقولة تتناول أحداثاً خاصة بهجرات جماعية وتميل إلى الخلط بينها وبين هجرات العصابات التي تتوافر بشأنها معلومات مسجلة بسبب اتسامها بطابع أكثر محلية، وإن لم تكن أقل إلغائاً للنظر. وفي كثير من الأحيان يكون تسجيل توسع الشتات جزئياً، لأن

المستوطنة «ألف»، مثلاً، تعلم أنها نشأت عن المستوطنة «باء»، والمستوطنة «باء» تعلم أنها نشأت عن المستوطنة «جيم»، وهلم جرا. ومن ناحية أخرى، فإن تحركات الصفوة أو النخبة يمكن أن تحظى بتسجيل جيد: فعلى سبيل المثال، تتابع الروايات تحركات الأسرة الحاكمة من المانغيتو على مدى قرنين من الزمن تقريباً قبل انشاء^(٤٢) مملكتهم.

بيد أن الموروثات تجسد الايديولوجيات وتعكس الأفكار السائدة عن الكون (الكوزمولوجيا) وإذا لم يراع الباحث ذلك فإنه قد يتوصل إلى استنتاجات خاطئة. فإذا كانت جميع الأقوام، وفقاً للكوزمولوجيا السائدة، تنحدر من مكان محدد، فمن الجلي أن الأمر قد اقتضى هجرتها من ذلك المكان المحدد إلى الأراضي التي استقرت فيها. وإذا كانت الكوزمولوجيا تشير أيضاً إلى وجود جنة، فلا بد لها أن تسجل الانتقال أو التحرك بعيداً عنها إلى أماكن أخرى. من ذلك أن الكوبا، مثلاً، يزعمون أنهم جاؤوا من منطقة تقع في الجزء الأسفل من مجرى النهر، حيث يوجد محيط، بينما يدعي الفانغ والكومو نقاط منشأ تقع في أقصى أعالي أو أسافل الأنهار التي يعرفونها. وبالإضافة إلى ذلك فإن جميع هذه الأقوام تحدد تحركاتها بأنها أعلى النهر أو أسفل النهر، بحيث يقتصر إمكان وصف جميع التحركات على نسبتها إلى مثل هذه التحركات الرئيسية. فالموروثات الأصلية إذن لا يمكن التعويل عليها كمصدر للتاريخ، باستثناء ما يتعلق منها بآخر التحركات التي قامت بها مجموعات كاملة من الأفراد أو جماعات الصفوة، حيث يرد ذكر مواقع قريبة معروفة ومميّزة^(٤٣).

والعقائد والمفاهيم مسؤولة أيضاً عن صياغة أفكار أصلية معينة، مثل فكرة الصيد الأجنبي الذي يصبح ملكاً، التي تنتشر لدى القبائل، من اليبغالا في أدنى نهر النيجر إلى ممالك السافانا الجنوبية ومنطقة البحيرات الكبرى، حتى مملكة شامبا في تنزانيا أو دولة فيبا بين بحيرتي تنجانيقا وروكوا. وتمثل هذه الرواية نمطاً جامداً مشابهاً لنظيره القائم في منطقة الساحل الأفريقية الممتدة من النيل حتى المحيط الأطلسي، الذي يشير إلى فرسان من الأجانب يقتلون الثعابين وينقذون السكان - حيث يعتبر بذلك تنويعاً على أسطورة سان جورج. ولا ينبغي أن يؤخذ ذلك حرفياً على أنه حركة صفوة، بل يجب اعتباره تعبيراً عن أيديولوجية الدولة^(٤٤). ولكن نظراً إلى وجود احتمال أن أحد الأجانب أو مجموعة صغيرة من الأشخاص قد قاموا فعلاً بتأسيس دولة من الدول فإنه يتعين التحقق من كل الروايات المذكورة بوسائل أخرى. ويتعين بالطبع دراسة هذه التقارير من حيث قيمتها الرمزية والايديولوجية. فنحن نرفض، مثلاً، فكرة هبوط ملوك رواندا من السماء، ولكننا نرى أن هناك صلة بينهم وبين أمراء نكولي، وذلك استناداً إلى قرائن

(٤٢) C. Keim، ١٩٧٩؛ Col. Bertrand.

(٤٣) J. Vansina، ١٩٧٨، ص ٣٤-٤٠؛ C. Chamberlin، ١٩٧٧، ص ٢٦-٣٤. وتجدر ملاحظة الصلة الموجودة بين المياه الساكنة واهتداء الفانغ في توجههم بالمياه الجارية.

(٤٤) J.S. Boston، ١٩٦٩؛ S. Feierman، ١٩٧٤، ص ٧٠-٩٠؛ J.R. Willis، ١٩٨١، ص ١٠-٤٤؛ T.O. Reefe، ١٩٨١، ص ٢٣-٤٠؛ E. Mworoha، ١٩٧٧، ص ٩٦-١٠٥.

لغوية موجودة. وبالمثل لا بدّ أن نرفض الفكرة القائلة بأن ملك بوروندي الأول، «نتاري» الأشعث الذي جاء من منطقة برية، كان من أصل أجنبي، إذ إنه رغم ورود هذا الاحتمال، لا تمكّننا الموروثات من تحديد ذلك^(٤٥) على وجه اليقين.

وثمة خطأ آخر نصادفه كثيرًا لدى تفسير الموروثات، ويتمثل في تقبل الجزء على أنه الكل. فالموروثات الخاصة بأصول الكامبا والميرو والجيكويو في كينيا قد تنطوي جميعها على قدر من الحقيقة، غير أنها فيما يبدو - ترفع من شأن رواية خاصة بجزء واحد صغير من السكان لتجعلها منطبقة على السكان بأجمعهم^(٤٦). وقد حدث هذا في حالة المانغيتو إلى درجة أنه بعد إنشاء المملكة في سنة ١٨٠٠ تقريبًا، وضعت شبكة نسب جديدة وفرضها مؤسس المملكة، واتخذت المملكة الاسم الذي يحتمل أنه كان اسم أحد أسلاف ذلك الرجل.

ويلاحظ بوجه عام أن التشديد على الأصول في الموروثات والاستخدام المفرط للأنماط الجامدة، حتى لبيان تواريخ العشيرة أو السلالة أو القرية أو الأسرة، كلها أمور تيسر التعرف على المواضيع المشكوك فيها من الموروثات الشفهية، وتحديد مدى إمكانية إسهام الموروثات في توثيق هذه المسائل.

أما استخدام علم اللغويات في هذا الصدد - وهو من الممارسات الشائعة - فيمكن أن ينطوي على قدر أكبر من الصعوبات، نظرًا إلى إمكان تفسيرات تاريخية بديلة في كثير من الأحيان. والقاعدة العامة هي أنه عندما يحدث امتزاج بين الناطقين بلغتين معيّنتين، فإن الأغلبية تفرض لغتها على الأقلية في نهاية المطاف. ومن هنا تؤدي حركات التوسع الجماعية أو الهجرات الجماعية إلى انتشار لغة القوم القائمين بحركة التوسع أو الهجرة المعنية. وعندما يحدث العكس، في حالات الشتات أو هجرة العصابات، التي تنتهي بعدد صغير من الوافدين الجدد إلى الاتصال بأعداد أكبر من السكان الأصليين، فإن لغات الوافدين الجدد هي التي تختفي. وأما الحالات التي تبدو استثناءات من ذلك فإن معظمها ليس كذلك؛ ففي حركات الشتات التي يعيش فيها الوافدون الجدد في مستوطنات متماسكة، ويظلون على اتصال بمواطنهم الأصلية، يلاحظ أنهم يحافظون على لغاتهم الأصلية، ولكن الأزواج اللغوي يصبح بالغ الشبوع. وفي حالة هجرة العصابات، من الممكن أيضًا أن تحافظ هذه العصابات على لغتها عندما يعيش المهاجرون في مجتمع مغلق، كما حدث بالنسبة للتوكوسي أو المنده في سيراليون، إذا ما قورنوا مثلاً بالايماغالا الذين فقدت نواتهم الأصلية لغتها.

بيد أن هناك استثناءات حقيقية لهذه القاعدة. وفي هذه الحالات يمكن أن تغلب لغة الأقلية على لغة الأغلبية بسبب المكانة الخاصة التي تتمتع بها تلك اللغة. فقد ظلت، مثلاً، لغة النديبيلي ولغة الكولولو قائمتين في زمبابوي وزامبيا بعد الغزوات. ولا يعود سبب المكانة التي

(٤٥) J.P. Chrétien، ١٩٨١ (أ).

(٤٦) B.A. Ogot، ١٩٧٦ (ب)، ص ١٠٦-٢٦١، G. Muriuki، ١٩٧٤، J.A. Fadiman، ١٩٧٣، K. Jackson، ١٩٧٨.

تمتعت بها هاتان اللغتان إلى الغزوات نفسها بقدر ما يعود إلى أنهما أصبحتا بعد فترة وجيزة لغتين مكتوبتين وأصبحتا تدرّسان في المدارس. ولو لم يكن الأمر كذلك لكانت لغات الأغلبية، مثل الشونا واللوي، قد استوعبت لغة النديبيلي ولغة الكولولو، على غرار ما حدث للغة الفرنسية في البلاط الانجليزي، عندما تراجعت في النهاية بالكامل أمام اللغة الانجليزية بعد غزو النورمان بعدة قرون.

وثمة قاعدة أساسية ثانية ينبغي مراعاتها لدى الاستناد إلى الأدلة اللغوية، وهي أنه في حالات الاتصال بين اللغات، فإن اللغة المزاحة تترك آثارًا على الدوام. ويمكن دائمًا دراسة هذه الآثار من خلال الكلمات الدخيلة والتعابير (المحصلة من خلال الاقتراض بالترجمة)، وصور التناوب في النحو، وعلم الصرف ودراسة الأعلام (أسماء الأشخاص والأماكن)، وذلك لتوثيق السمات المحددة لهذا الاتصال. ومن الأمثلة على ذلك تأثير لغة كل من الخوي والسان على لغات البانتو في جنوب شرقي أفريقيا؛ وحالة لغة قوم من الشتات، تسمى لغة البوانغي، وهي لغة شمالية أساسًا تأثرت تأثرًا شديدًا بالكونغو (المنطقة ح)، وكذلك الكلمات الأجنبية التي دخلت في اللغة الكيسواحيلية^(٤٧).

بل إن من الممكن التمييز بين العمليات المختلفة لتحركات السكان. فحركات الشتات هي الأيسر اكتشافًا، نظرًا إلى الآثار البالغة التي تترتب على تعدد اللغات المستخدمة لفترة طويلة، ونظرًا إلى ما يحدث أحيانًا من ظهور لغات مهجنة. فلغة الآفريكانس لغة مهجنة بسبب التغيرات الكبيرة التي طرأت على مورفولوجيتها، بل وعلى بنيتها، الأمر الذي يؤكد احتواؤها على عدد من الكلمات المستمدة أصلًا من لغات المالاي والبرتغالية والبانتو والخوي والسان. كما أن البوانغي تعد لغة مهجنة بين عدة لغات من البانتو وثيقة الصلة بعضها ببعض، وتمتاز بنحوها المبسط وبمفرداتها المتعددة الأصول. أما حركات التوسع فمن خصائصها أنها تنطوي على عدد أصغر من الكلمات الدخيلة، باستثناء حالات التعادل العددي النسبي بين الوافدين الجدد والسكان الأصليين. وتتبدى دلائل اللغات المستوعبة في أسماء الأماكن الرئيسية وفي بعض الكلمات الدخيلة. وهناك اختلاف واضح بين هذا الوضع والوضع في حالات الهجرات الجماعية، مؤداه أن التوزيعات اللغوية في هذه الحالات الأخيرة، على نطاق يزيد في مساحته على المنطقة المتأثرة مباشرة - تكون متوافقة بدرجة ملموسة مع الروابط الوراثية المفترضة. وعلى سبيل المثال، فإن من الحجج التي تساق لإنكار الهجرة الجماعية للبانغ وجيرانهم الأقرباء أن كتلتهم اللغوية من الفئة (ألف ٧٠) تتوافق جيدًا مع سائر مجموعات اللغات من الفئة ألف. وفي الوقت ذاته، هناك دلائل على بعض الاضطراب في هذا الصدد مبعثها أن لغات الفئة (ألف ٧٠) تقسم اللغات من الفئة (ألف ٨٠) إلى كتلتين غير متساويتين. والهجرات الجماعية، مثل هجرة الأوروبيين، تفرض لغات الأقوام المهاجرة على مناطق تبدو غير منتظمة في توزيعها إلى حد كبير، ولكنها تظل غالبًا ضمن نطاق كتلة واحدة، قد تشوبها بعض البروزات. ولا تكون

الكتلة اللغوية عادة متطابقة تطابقاً جيداً مع الروابط الوراثية، إذ يمكن في هذا الصدد اكتشاف قدر كبير من العبارات الدخيلة بتأثير التراكم النجمي الناتج عن الحركة (مثل تأثير كرة الثلج). وغالباً ما يشمل المزيج الناتج أكثر من لغتين. ويتيح لنا هذا الوضع أن نقرر أنه في حالة مثل تحركات اللانغي، الذين كانوا ناطقين بلغة اللوو مع بعض تأثيرات من لغة الكارامو، يكون الأرجح أن ذلك لا يرجع إلى حدوث هجرة جماعية، نظرًا إلى أن تكوين اللغة يعود إلى مصدرين فقط^(٤٨). كما أن حقيقة كونها من لغات اللوو أساسًا تشير إلى أن اللوو كانوا يشكلون أغلبية السكان، وهذه مسألة لم يشر إليها في التراث الشفوي. وفي هجرات العصابات التي تشكل من مجموعات صغيرة متماسكة، يمكن أن يخلف المهاجرون لغتهم وراء ظهورهم عندما ينتقلون إلى مكان آخر، أو أن يتركوا آثارًا للغتهم في عدة لغات يصادفونها في طريقهم. فإذا كان عدد المهاجرين صغيرًا وكانت هناك علاقة وثيقة بين اللغات المعنية، فإن الحركة لا تترك آثارًا متميزة، كما هو الحال بالنسبة للجاعا والزيمبا، على خلاف ما حدث في حالتي الماني والايماغانالا وغيرهما.

غير أن الصعوبة الرئيسية هي أن الكلمات الدخيلة يمكن أن يعزى وجودها بسهولة إلى أسباب أخرى كالانصالات التجارية، أو اللغة الرسمية للدولة، أو الأسرة الحاكمة (كما في حالة الكوبا)، أو لغة دينية ذات مكانة خاصة، ما لم تدرس هذه العبارات دراسة مستفيضة طبقاً لأسلوب «الكلمات والأشياء». إلا أن الدراسات - الشاقة دون ريب - يمكن أن تسفر عن نتائج بالغة الدلالة. ولذلك فإن الحاجة ملحة إلى تنظيم بحوث واسعة النطاق في هذا المجال. كما يعدّ علم الآثار مصدرًا رئيسيًا للافتراضات التي تطرح عن حركات التوسع أو الهجرة. فإذا تم العثور في أماكن مختلفة على عناصر ثقافية مادية (أشياء) متشابهة أو متطابقة أو على عادات متطابقة (مثل دفن الموتى في جرار)، يكون التفسير المعتاد لذلك أنها إشارة إلى هجرة أو حركة سكانية أخرى. والأساس المنطقي لهذا التفسير هو استبعاد احتمال أن تكون هذه العناصر، ولا سيما نماذج الزخرفة والصناعة، قد ابتكرت في الأماكن المختلفة بصورة مستقلة، ولذلك فلا بدّ من أن تكون قد انتشرت من مكان لآخر. وفيما يتعلق بدفن الموتى أو صنع الفخار، يعتقد أن الانتشار كان نتيجة لحركات الهجرة. بيد أنه يلاحظ أن نظرية علم الآثار أصبحت تتراجع عن الفكرة التي تنسب الانتشار إلى الهجرة وحدها^(٤٩)، وأصبح هناك اعتراف بأن الابداع المستقل أكثر تواترًا مما كان يعتقد حتى الآن، وأن المصنفات يمكن أن تكون قد انتشرت بعدة وسائل أخرى.

ومع ذلك يبدو في حالات عديدة أن تحركات السكان كان لها دور في انتشار بعض العناصر. فإذا وجدنا مثلاً تغيرًا مفاجئًا في أسلوب صنع الأواني الفخارية في عدد من المواقع، وظهور أسلوب موحد جديد، فمن الصعب ألا نستنتج أن ذلك نتيجة لتحركات سكانية. وهذا

(٤٨) J. Tosh، ١٩٧٨، ص ١٧-٣٤.

(٤٩) W.Y. Adams et al.، ١٩٧٨.

النوع من القرائن هو الذي يستند إليه افتراض حدوث حركة توسع أو هجرة من جنوب شرقي أفريقيا إلى زمبابوي في حدود عام ١٠٠٠. وتوجد قرائن أثرية كثيرة على وقوع هذه الحركة المفترضة، التي اطلق عليها اسم «كوتاما»^(٥٠). بيد أن مما يمكن تصوره - رغم بعد احتماله - أن أسلوباً جديداً في صنع الأواني الفخارية قد انتشر ببساطة مثل أي طراز جديد آخر دون أن تنطوي المسألة بالضرورة على أي حركة سكانية.

ومن سوء الحظ أن ثمة حالات عديدة أخرى يكتنفها الشك. فعندما تجري محاولة تقسيم الأنواع المتعاقبة من الأواني الفخارية الموروثة بحسب طراز صنعها، مع تعدد مراحل الانتقال. يتبين أن عدد الطرز المعنية غير محدد بوضوح، فضلاً عن غياب ما يؤيد الاستنتاج القائل بأن المهاجرين هم الذين جاؤوا بالأنماط أو الطرز الجديدة، والذي يبدو جلياً أنه يستند إلى التحليل وليس إلى البيانات ذاتها وقد حدثت أخطاء من هذا النوع في موقع زمبابوي وفي مواقع أخرى. وما زال بعض المؤلفين يستخدمون التوزيعات الاثنوغرافية قريباً على وقوع الهجرات. وقد كان هذا النهج رائجاً في فترة من الفترات، لكنه فقد مصداقيته تماماً في الوقت الحاضر. فليس من المنطقي أن نستنتج من وجود قذافات لدى الفانغ أن هذه الأقواس مستمدة بالضرورة من بلاد الاوواني حيث كانت تستخدمها فئات أخرى من السكان، وبالتالي فإن المسألة تنطوي على حركة هجرة. وبالمثل، ليس هناك ما يبرر^(٥١) البحث عن أوجه شبه في القبعات أو في أفران الصهر أو في الخوذ لاستخدامها حججاً تثبت انحدار البيتي في الكامرون من مناطق شمالية، إذ إن هذه العناصر يمكن أن تنتشر دون أن تنطوي المسألة على تحركات سكانية، كما يمكن أن تكون أوجه الشبه عرضية، بل ومن المحتمل تماماً أن تكون نفس الابتكارات قد تحققت بصورة مستقلة في حالات عديدة. وليس من المجدي البحث عن أوجه شبه اثنوغرافية دون أن تكون هناك قرائن لغوية. وحتى إذا تجلّت ظاهرة الانتشار فإنه يتبقى عندئذ إثبات أن هذه الظاهرة تعود إلى تحركات سكانية.

ويمكن أن تترتب أخطاء جسيمة أيضاً على تنسيق بيانات صحيحة لتتخذ صورة فرض نظري شامل. ومن أشهر هذه الحالات ما يسمى بهجرات الفانغ. فقد كان يعتقد أن الفانغ والبولو والبيتي والتومو قد جاؤوا جميعاً من الشمال، عابرين نهر ساناغا معاً أو مع عبور البولو للنهر بصورة مستقلة عن الآخرين، وأنهم كانوا يفرون من أقوام مهاجمة إلى بيثة جديدة عليهم، وهي الغابة المطيرة^(٥٢). غير أن هذا التفسير ينطوي على دمج لأنواع متباينة من الموروثات. تمثل في جانبها الأكبر تعبيراً عن تصورات كونية. ويضاف إلى ذلك أنه ليس هناك أي قرينة على أي موطن مبكر آخر للفانغ سوى منابع نهر كوموي ونهر نديم ونهر ايفيندو. وقد انتقلوا من ذلك

(٥٠) T.N. Huffman، ١٩٧٨.

(٥١) P. Laburthe-Tolra، ١٩٨١، ص ٦١-٦٥.

(٥٢) P. Alexandre، ١٩٦٥، هو أحدث مؤلف حاول أن يقدم منظوراً شاملاً بشأن هذا الموضوع. انظر أيضاً H.

١٩٨١، Ngao

الموطن بعد سنة ١٨٤٠ تقريبًا. لا في شكل هجرة جماعية إنما في شكل حركة توسع سريعة^(٥٣). ولا توجد أي علاقة بين هذه الحركة وبين أي من الحركات المقترضة للبولو أو البيتي أو التومو.

وتعد هجرة الجاغا من أصعب الحالات، فقد وصفت بأنها عصبية. وأبلغ عنها لأول مرة في ١٥٩١ على أساس شهادة أحد البرتغاليين، الذي كان قد وصل بعد الحدث بسنوات ثم رحل في ١٥٨٣. وقد حدثت الهجرة في سنة ١٥٦٨. وناقش عدة مؤلفين هذه المسألة، وبعضهم مقتنعون الآن بأن الجاغا لم يكن لهم أي وجود على الإطلاق. ويستفاد من أكثر الآراء تطرفاً أن البرتغاليين اختلقوا قصة الهجرة للتدخل في شؤون مملكة الكونغو أثناء نزاع بشأن وراثة العرش^(٥٤). وثمة مؤلفون آخرون يختلفون مع أصحاب هذا الرأي ويرون أن بعض المهاجرين دخلوا الكونغو بلا ريب في سنة ١٥٦٨، حتى وإن كان معظم الجاغا هم مزارعون من الكونغو في حالة تمرد^(٥٥). ومن المحتمل أننا لن نعرف الحقيقة أبدًا على وجه اليقين.

التحركات السكانية الرئيسية في الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

هناك جزء واحد فقط من القارة شهد في هذه الفترة توزيعات جديدة للسكان على نطاق واسع، بما ترتب عليها من نشوء مجتمعات وثقافات جديدة، وهذا الجزء هو منطقة القرن الواقعة إلى جنوب نهر أبيي أو في أعالي النيل الأزرق، بما في ذلك الجزء الأكبر مما يعرف الآن باسم الصومال وشمال كينيا، بالإضافة إلى الأراضي الواقعة إلى شرق النيل الأبيض وشمال بحيرة نيانزا وجنوب نهر السوبات. ومن الواضح أن هذه العملية قد شملت عدة تحركات سكانية، كانت أكثرها لفتًا للأنظار هجرة الأورومو إلى داخل إثيوبيا حوالي عام ١٥٣٥. كما قامت مجموعات أخرى من الأورومو بحركات هجرة أو توسع باتجاه جنوبي حتى نهر تانا، بل وحتى الأراضي الداخلية وراء المدن الساحلية. وابتداءً من عام ١٥٠٠ فصاعدًا، حدثت أيضًا حركات توسع الصوماليين على نطاق كبير. وليست لدينا معلومات كثيرة عن هذه الحركات نتيجة لقلة الدراسات التي أجريت بشأنها، وكذلك لأن الحركات السكانية قد غطت عليها الاضطرابات الشديدة الناتجة عن الصراع الهائل الذي شنته على إثيوبيا الإمارة الإسلامية بزعامة أحمد غران. وبحلول عام ١٧٠٠، كان جزء كبير من إثيوبيا تحت سيطرة الأورومو، واختفت التأثيرات المسيحية والإسلامية في الجنوب الغربي، وأصبح الصوماليون والأورومو غارقين في التنافس على الأراضي الجيدة على طول المسافة حتى نهار تانا، وأزاحت مجموعات سكانية صغيرة ومستقرة من شونغوايا، وهي منطقة تقع إلى الشمال مباشرة من حدود الصومال مع كينيا بالقرب

(٥٣) C. Chamberlin, ١٩٧٨.

(٥٤) F. Bontinck, ١٩٨٠؛ J.C. Miller, ١٩٧٣ و ١٩٧٨.

(٥٥) J.K. Thornton, ١٩٧٨؛ A. Wilson, ١٩٧٩.

من المحيط. واستقرت هذه المجموعات السكانية التي أصبحت تعرف فيما بعد بأقوام الميجي-كيندا في «كايا»، وهي مواقع كبيرة ومحمية جيدًا، خلف مدن المواني الرئيسية في كينيا^(٥٦).

وفي المنطقة الأبعد إلى الغرب، كانت التحركات السكانية قد بدأت قبل ذلك بفترة طويلة، وربما كان ذلك في حدود سنة ١٠٠٠ عندما بدأت على طول النيل الأبيض الحركة التي أطلق عليها اسم «هجرة اللوو». ولا توجد بيانات موثوقة عن المنطقة الواقعة شرق النيل بالنسبة لفترات سابقة. لكنه من الواضح أن عددًا كبيرًا من المجموعات قد اشتركت في هذه التحركات، وكانت أغليبتها من المجموعة المسماة بـ «الكارا موجونغ»، وإلى شرقها مجموعة التوركانا والنيليين الجنوبيين، مثل الناندي والماساي. هذا، وقد كانت جميع هذه الأقوام، باستثناء مجموعة اللوو، مجموعات من الرعاة في المقام الأول، شأنهم في ذلك شأن الأورومو والصوماليين. وكانت جميعها تحاول أن تستغل المناطق «الخالية» - أي الأراضي التي كانت ذات كثافة سكانية أقل - استغلالًا أكثر كثافة مما كان يفعل سابقوهم من القناصين وجامعي الثمار أو الرعاة^(٥٧). وكانت البيئة هي التي تحدّد نطاق النشاط إلى درجة كبيرة. فقد كانت مجموعات اللوو بحاجة إلى أراض غنية بالمياه، بينما كان الكارا موجونغ يحتاجون إلى أراض ذات معدل أمطار أعلى مما يحتاجه النيليون الجنوبيون أو الماساي، الذين كانوا بدورهم يحتاجون إلى أراض أكثر رطوبة من تلك التي يحتاجها رعاة الإبل المترحلون، مثل الصوماليين وبعض مجموعات الأورومو الجنوبية. وقد بيّن الأورومو - الذين كانوا من رعاة الماشية في موطنهم الأصلي - أن من الممكن اكتساب تكنولوجيا جديدة - وهي الإبل في هذه الحال - ومن ثم احتلال أراضٍ جديدة. غير أن هذه الحالة كانت هي الاستثناء، إذ إن كل مجموعة بوجه عام كانت لها استراتيجيتها الخاصة فيما يتعلق باستغلال الموارد في بيئات محدّدة، وكذلك فيما يتعلق بنظامها الدفاعي (الذي كان يستند عادة إلى فئات عمرية)، كما كانت تسعى إلى أن تشغل أقصى قدر ممكن من الأراضي. بيد أنه حدث في حالات قليلة، خلال حركات التوسع المتأخرة، أن قامت نزاعات مسلحة بين السكان الذين كانوا يستغلون بيئتهم بطرق متماثلة. وقد وقع ذلك في القرن الثامن عشر، عندما انتزع اللوو في كينيا أراضي من جيرانهم، كما حدث في أراضي الماساي في القرن التاسع عشر عندما أخذت مختلف مجموعات الماساي تحارب بعضها بعضًا من أجل الأراضي. ومن الواضح أن هذه الصراعات كانت تنطوي على ضغوط سكانية.

والواقع أن هذه التحركات السكانية في جوهرها تمثل قصة استيطان الأراضي الهامشية، وذلك حتى القرن الثامن عشر على الأقل. فكان أول من احتل أكثر الأراضي رطوبة بالقرب من نهر النيل هم المزارعون الذين كانوا يمارسون تربية الماشية أيضًا، فحرصوا على الدفاع عن تلك

(٥٦) انظر الفصلين الرابع والعشرين والخامس والعشرين من هذا المجلد؛ وانظر كذلك T.T. Spear، ١٩٧٨.

(٥٧) انظر أيضًا الفصلين السادس والعشرين والسابع والعشرين من هذا المجلد.

الأراضي ضد جميع الوافدين الجدد. وسعت المجموعات التي جاءت فيما بعد إلى توسيع نطاق الأراضي التي تستغلها، وذلك في مواجهة المنافسة المتزايدة مع تزايد أعداد هؤلاء الوافدين الجدد. بيد أنه يتبين من مقارنة هذه الحركة كلها بالأوضاع في أماكن أخرى من القارة مدى استقرار أفريقيا في مجموعها. فقد كانت معظم المناطق الرئيسية الأخرى مشغولة بسكان مستقرين، يستخدمون تكنولوجيات مناسبة تمامًا للأراضي المعنية ولمعدلات كثافة السكان في ذلك الوقت. وعلى ذلك فإن البشر كانوا قد تمكنوا في المواضع الأخرى في القارة من السيطرة على المكان؛ أما هنا فقد كان الصراع لا يزال قائماً.

وقد قيل إن فترات الجفاف كان لها دور رئيسي في هذه التحركات^(٥٨). ومن الممكن بالفعل تصور أن هذه التحركات قد نجمت عن قيام ظروف أكثر جفافاً مصحوبة بـ «عصر جليدي صغير» خلال الفترة من ١٤٥٠ إلى ١٧٥٠، فضلاً عن أنها تشير إلى وجود ظروف جفاف في منطقة الساحل الغربية أيضاً. فهناك أدى انهيار دولة الصنغاي، وحلول دولة المغاربة^(٥٩) محلها دون فعالية يعتد بها، إلى توسع الطوارق على نطاق كبير جنوب منعطف نهر النيجر، بل وأدى كذلك إلى وقوع اصطدامات بين الطوارق والقبيلة. غير أن هذه التحركات كانت محلية النطاق إلى حد كبير إذا ما قورنت بالتحركات في شمال شرقي أفريقيا، بل إنه حتى تقدم البربر، أو إخلاء هوسا الغويبر للأراضي القريبة من العير، وتراجعهم جنوباً لا يزال - رغم احتمال أنه نتيجة للجفاف - دليلاً في الدرجة الأولى على حركة منتظمة للحدود الثقافية والإثنية، مصاحبة للحدود المناخية المتغيرة. إلا أن السيطرة على المكان ظلت قائمة، لأن التحركات الكبيرة الناجمة عن وفود بني هلال وبني سليم وغيرهم من العرب إلى السودان وتشاد كانت قد انتهت، وكان استعمار الأراضي قد تم، حتى إن الظروف السيئة التي سادت في الفترة من ١٦٠٠ إلى ١٧٥٠ لم تؤثر على النمط الكلي للاستيطان الواسع النطاق. ولذلك فمن المستبعد أن يمكن تفسير تحركات السكان بشكل عام في الشمال الشرقي بالاستناد إلى حالات الجفاف وحدها. ومن المستبعد أيضاً أن يكون انهيار الامبراطورية الإثيوبية القوية هو السبب الوحيد لهذه التحركات. وإنما علينا أن ننظر في هذه المسألة بمنطق الضغوط الأساسية بين الكثافات السكانية العالية نسبياً في قلب أراضي الأورومو مثلاً، وربما أيضاً في أراضي الجانب النيلي من مرتفعات إثيوبيا الجنوبية، وبين الكثافات السكانية المنخفضة نسبياً في شمال أوغندا وشمال كينيا وأودية الفوالق الانكسارية الجافة في كل من كينيا وتنزانيا. وبحلول عام ١٧٠٠، كانت مجموعات جديدة قد احتلت جميع هذه الأراضي وأقامت فيها مجتمعات واقتصادات تلائم الكثافات السكانية الأعلى.

وكانت التحركات ذات الطبيعة المشابهة تحدث في أماكن أخرى على نطاق أصغر بكثير. فقد كان البوير المترحلون (التركيبوري) في أقصى جنوب أفريقيا يستعمرون أراضي مراعي (فيلد)

(٥٨) انظر الفصل السادس والعشرين من هذا المجلد.

(٥٩) انظر الفصلين الحادي عشر والسادس عشر من هذا المجلد.

كازو بطرد الرعاة الذين يشغلونها أو قتلهم. بينما كان الهيريرو والناميب في ناميبيا يقومون بتوسيع أراضيهم على حساب السكان الأصليين من السان والداما. وكانت أطراف صحراء كالاهاري قيد الاستيطان، شأنها في ذلك شأن المناطق القاحلة في شمال أوغندا وشمال كينيا. أما في الجنوب الشرقي فكانت هناك منطقة رئيسية يسودها اختلال توازن متزايد، إذ إن عدد السكان كان قد أخذ يتجاوز طاقة قاعدة الموارد في تلك الأراضي. وربما كانت المؤشرات الأولى على هذا الاختلال هي تحركات التوفا شمالاً في جنوب شرق زيمبابوي، وهجرات عصبات المغيرين في زيمبابوي نفسها، ونهاية «ملء الفراغات» في جنوب زيمبابوي بواسطة المستوطنين، القادمين من الأراضي الأفضل الواقعة في الشمال^(٦٠). وكان مقدراً للانتفاضة الكبيرة التالية أن تبدأ هناك بعد عام ١٨٠٠.

وفي الوقت نفسه، كانت غابات وسط أفريقيا المطيرة ومناطق السافانا فيما أصبح الآن جمهورية أفريقيا الوسطى تشهد خلال هذه الفترة بأكملها نزوحاً كثيفاً ولكنه بطيء، يعتبر دلالة أكيدة على تكيف الكثافات السكانية مع ظروف الأرض. وقد سبقت الإشارة إلى نزوح جماعات المونغو جنوباً، من مراكز ذات كثافة سكانية أعلى بالقرب من خط الاستواء. وأدت حركات الهجرة إلى نشوء زعامات قوية شمال نهر كاساي الأدنى ومملكة كوبا. وفي شرق هذه المنطقة كانت الكثافات السكانية منخفضة أيضاً في بعض مناطق السافانا، واستقر بعض الناطقين بلغة المونغو هناك. وبين نهري زائير وأوبانغي تراكمت كثافات سكانية أعلى - ولكنها متناثرة. وكان لا يزال من الممكن لقوم مثل النغاندي أن يتزحوا جنوباً من وادي نهر أوبانغي. ولكن بحلول القرن الثامن عشر أخذت علامات الاكتظاظ السكاني النسي تظهر، وبعد عام ١٧٥٠ ظهر قوم جدد باسم الزاندي، وانتشروا في إطار حركة نزوح سريعة، مقيمين زعامات متتالية في الشرق باتجاه نهر النيل. وفي الأراضي المعشبة في جمهورية أفريقيا الوسطى والكامرون، حدث أيضاً حركات نزوح بطيئة، قام بها أساساً مزارعون من الغبايا والباندا، ولكن التوثيق المتاح عن هذه المنطقة لا يزال ضئيلاً^(٦١). وفي الجزء الغربي من غابات وسط أفريقيا المطيرة، كانت هناك هجرات متواصلة في شكل حركات نزوح، من ملتقى نهري ميام وساناغا إلى أماكن ذات كثافة سكانية أقل في اتجاه الجنوب، وربما إلى الغرب أيضاً، بينما كان هناك مركز صغير ذو كثافة سكانية عالية في غينيا الاستوائية، يخرج منه المهاجرون متجهين شمالاً^(٦٢).

ومن الممكن الإشارة إلى حركات نزوح صغيرة النطاق في كل مكان تقريباً، حتى في غرب أفريقيا أو شمالها، إذ كانت الجماعات المتنقلة تتكيف باستمرار مع الاختلافات النسبية في الكثافات السكانية من منطقة لأخرى، كما يتضح من المعلومات الواردة عن هذه

(٦٠) انظر الفصل الثالث والعشرين من هذا المجلد.

(٦١) انظر الفصل الثامن عشر من هذا المجلد.

(٦٢) P. Burnham + ١٩٨٣، P. Martin و D. Birmingham، ١٩٧٥، و ١٩٨٠، ص ١٠-٣٩.

التحركات في الفصول الخاصة بكل منطقة. ولكن مقارنة هذه التحركات بالهجرات الجماعية تبين أهمية انتظام هذه العملية، لأن ما اتسمت به من انتظام وبطء يمثل علامة على وجود استقرار حقيقي.

وكانت معظم التحركات الصغيرة النطاق مرتبطة بنشوء الدول أو انهيارها. وإذا كان تفتت دولة الجولوف في غرب أفريقيا بحلول عام ١٥٢٠ لا ينطوي على أي من هذه التقلبات، فإن الانهيار البطيء لامبراطورية مالي قد أدى فيما يقال إلى نزوح السوسو والباغا والنالو من فوتا جالون، وإلى هجرة عصابات الماني التي أسفرت - بعد مرورها العاصف المخرب خلال أجزاء من ليبيريا وسييرا ليون - عن ظهور زعامات جديدة وثقافات جديدة هناك. وكان ظهور قوم المانده من أهم نتائجها. ويمكن ربط تطور دول الموسي بتحريك الدوغون باتجاه الشمال ليستقروا على جرف باندياغارا، في الوقت الذي قامت فيه أفرقة من المانده بإنشاء غونجا في منطقة أبعد إلى الجنوب. وأدى ظهور دولة الأشانتي إلى إزاحة الأكوامو قليلاً، بالقرب من نهر الفولتا، والأهم من ذلك أنه أدى إلى توسع جماعات البولي والأغني^(٦٣) على نطاق أكبر في الجنوب الشرقي. وكانت عصبة التبوكوسي المحاربة التي استقرت في نهاية المطاف في شمال توغو، تضم بعض الأفراد من الأشانتي بل ومن المانده أيضاً، كما اشتركت في عمليات عسكرية كمرتزقة لحساب إحدى ممالك الموسي.

والمعروف أن الحركات التي شهدتها أفريقيا الوسطى من هذا النوع كانت أقل عدداً. فقد أدى توسع امبراطورية اللوندا أولاً، ثم توسع مملكة اليكا من منطقة نهر كوانغو فيما بعد، إلى حركات عصابات مسلحة، أشهرها الحركات التي حدثت في جنوب لوندا والحركة التي أدت إلى إنشاء مملكة كازيمبا. ولكن ليس من المستبعد أن تكون مجموعة من السكان من المنطقة الواقعة بين نهري كوانغو وكاساي، بالقرب من خط العرض ٥ جنوباً، قد بدأت تنتقل قبل عام ١٨٠٠ نتيجة لغارات اليكا واللواندا، وربما حفزها إلى ذلك أيضاً سعيها إلى أرض ذات أمطار أكثر انتظاماً وذات صفات وتضاريس أفضل^(٦٤). ومن النتائج الثانوية التي صاحبت إنشاء دولة المارافي ودولة اللوندا حوالي عام ١٦٠٠^(٦٥) أن ازداد عدد العصابات المسلحة في ملاوي زيادة ملفتة للنظر. فقام الزيمبا الذين جاؤوا من هذه المنطقة بالإغارة أولاً على شمال موزمبيق والأراضي الداخلية لكوه. ويقال إنهم اجتاحت الأراضي الساحلية في شمال مالاوي وما بعده، ولكن هل كانت تلك هي نفس العصبة؟ وثمة على الأقل عصبة أخرى استقرت في مرتفعات زمبابوي، غير أنه تم القضاء عليها فيما بعد. وفي زمبابوي نفسها لا يمكن الربط بصورة جازمة بين حركات التوسع أو الإغارة الصغيرة وبين توسع الدول أو تقلصها، باستثناء بعض الحالات

(٦٣) انظر الفصول العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من هذا المجلد، وانظر أيضاً C. H. Perrot، ١٩٨١.

(٦٤) انظر الفصلين التاسع عشر والعشرين من هذا المجلد.

(٦٥) انظر الفصلين الحادي والعشرين والثاني والعشرين من هذا المجلد. وكذلك D.N. Beach، ١٩٨٠ (أ).

المعدودة، مثل توسع المانيكا إلى مرتفعات إينيانغا الجرداء، وثلاث حملات أصغر حجماً خرجت من دولة شانغاميري. وثمة حركات صغيرة أخرى وقعت في هذه المنطقة وكانت تتعلق في الغالب باستيطان أراض خالية نسبياً في الجنوب. ولعل مدغشقر المثال الرئيسي للحركات السكانية المرتبطة بظهور الممالك والزعامات. ومن الأمور ذات المغزى في هذا الصدد قصة حركات الماروسيرانا التي اجتذبت جماعات أخرى من ناحية، وأدت إلى فرار جماعات غيرها من طريقها من ناحية أخرى. وبحلول عام ١٥٠٠ كان سكان الجزيرة لا يزالون كثيرون التّقل، ولم يستقروا على نحو فعّال، كما أن سيطرة البشر لم تكن قد شملت كل أراضي الجزيرة بعد. ولكن بحلول عام ١٨٠٠ كانت معظم هذه الأراضي قد غدت منظمة في شكل دول مختلفة الأنواع، وتحققت سيطرة الإنسان على المكان. غير أن الفرق الرئيسي بين هذه المنطقة وبين أجزاء أفريقيا الأخرى هو الدور البارز لتكوينات الدول أثناء عملية استئناس المكان^(٦٦).

وكانت التطوّرات المماثلة على أرض القارة محصورة في بعض أجزاء وسط تنزانيا، وجميع أجزاء جنوب تنزانيا وشمال موزمبيق. فهناك أدّى ظهور ممالك وزعامات الينا والسانغو والهيهي والماكووا واللوندو والياو، وترسخ بعض الكيانات السياسية للنياموزي، إلى إيجاد إطار مماثل ملائم للاستقرار^(٦٧).

كما أدّى التطور الكبير الذي طرأ على طرق التجارة جنوب الصحراء الكبرى إلى حدوث عمليات شتات جديدة أو تعزيز الحركات القديمة، وكذلك إلى بعض تحركات سكانية وقعت عادة عبر مسافات قصيرة. وأشهر حركات الشتات المعروفة التي حدثت من الغرب إلى الشرق حركات الجاهانكا والديولا والبارسي والهوسا والبوانجي والفيلي والهونغان والبيسا والباو وشتات الأقوام السواحيلية. وينبغي أن تضاف إلى ذلك جماعات الشتات الأوروبية، ومنها الفرنسيون في ساحل السنغال، والبرتغاليون في لواندا وموزمبيق، والوكلاء البرتغاليون، كالمهاجرين الذين أطلق عليهم اسم «الانسادوس» (Lançados) و«بومبيروس» (Pombeiros) و«برازو» (Prazo) الذين كانوا يمارسون التجارة، والعاملين في الأراضي الزراعية التابعة للدولة البرتغالية. وكان للهلنديين في الكاب أكبر تأثير في أفريقيا أثناء هذه الفترة. واشترك عدد كبير من مجموعات الشتات من الأوروبيين والأفريقيين في تجارة الرقيق، وذلك بعد ازدياد النشاط على الطرق التجارية وتحسن تنظيمها وازدياد مداها. وكانت الأقوام التي تعيش على مقربة من هذه الطرق الرئيسية تتقل من مكانها أحياناً لتزداد اقتراباً منها وأحياناً لتفر بعيداً عنها. وعلى هذا النحو قام الانسيكيري بالتوسع إلى الساحل، غير بعيد عن أراضيهم السابقة، لكي يكونوا على الطريق البحري إلى بنين. وانتقل الايفيك من المنطقة المجاورة لأروتشوكو إلى دولة كالابار القديمة على نهر كروس، وأنشأوا ميناء كبيراً هناك^(٦٨) وهبط الدوالا مع مجرى نهر ووري

(٦٦) انظر الفصل الثامن والعشرين من هذا المجلد.

(٦٧) انظر الفصل السابع والعشرين من هذا المجلد.

(٦٨) انظر الفصل الخامس عشر من هذا المجلد.

للأسباب نفسها في القرن الثامن عشر. وفي غابون، نرح عدد من الأقوام نزوحًا بطيئًا نحو مصب دلتا نهر أوغوي ليشتروا في التجارة بقدر أكبر، بينما هربت بعض المجموعات، من ناحية أخرى، من هذه المناطق باتجاه نهر نغوني^(٦٩). فيبدو أن سكان المنطقة بين نهري كوونغو وكاساي قد انتقلوا مبتعدين عن طريق التجارة وعن سبيل المغيرين في المناطق المجاورة، بينما انتقلت جماعات البمبا في زامبيا مقتربة من الطريق التي تطورت أثناء القرن التاسع عشر. ويبدو أن الكثيرين في زمبابوي ابتعدوا عن الاضطراب العنيف الذي سببته الحملات البرتغالية لدى استعمار الجنوب. غير أن جميع هذه الحركات كانت دائمًا صغيرة النطاق في أي وقت بعينه، كما إنها لا تزيد عن عمليات إعادة تكييف حركية لما كان يجري من تنظيمات جديدة واسعة النطاق للمكان، من أجل التجارة أو من أجل السيطرة الاجتماعية السياسية. وقد حدثت حركات مشابهة لهذه في - أو بالقرب من - الطرق التجارية والمراكز السياسية الجديدة في أفريقيا الشمالية.

خاتمة

لقد تحقق استثناس المكان في معظم أجزاء أفريقيا قبل عام ١٥٠٠ بفترة طويلة، فلم تعد في ذلك التاريخ أية أراضي باقية لم تستخدم بالمرّة. وفي معظم أنحاء القارة، كانت الكثافة السكانية في المناطق المستوطنة منخفضة بما يكفي لأن تصبح عمليات التوسع كفيّلة بحلّ مشكلات ضغط السكان على الأراضي. وكان الاستثناء الرئيسي لهذه القاعدة هو المنطقة الشرقية لأفريقيا من القرن الأفريقي إلى نهر زامبيزي، وكذلك مدغشقر، مع استبعاد منطقة البحيرات الكبرى. وقد شهد النصف الشمالي من هذه المنطقة هجرات جماعية، واقتلاعًا لأنماط الاستيطان السابقة، وحركات نزوح نشطة من جانب الرعاة المتوسعين. وفي النصف الجنوبي من المنطقة وفي مدغشقر، حيث كانت الزراعة أكثر انتشارًا، أدّت عمليات إعادة التنظيم الاجتماعي المصاحبة لظهور شبكة من الممالك والزعامات إلى تحقيق قدر أكبر من استقرار الاستيطان وإلى زيادة تكييف استغلال الأراضي.

ولا يمثل الجفاف والمجاعة تفسيرًا كافيًا لحدوث الهجرات الجماعية وحركات التوسع النشطة في الجزء الشمالي من هذه المنطقة، نظرًا إلى أن الجفاف كان يصيب أيضًا أطراف الصحراء الكبرى في كل من غرب وشمال أفريقيا، دون أن تصاحبه حركات هجرة أو حركات توسع سريع، وإنما كانت الاستجابة هنا تتخذ شكل حركات نزوح أكثر بطئًا. ومن المستبعد أن تكون أفريقيا قد شهدت زيادة كبيرة في عدد السكان أثناء هذه القرون، لأن الآليات المذكورة كفلت في أغلب الأحيان تيسير السيطرة على هذه الزيادة. وباستثناء بعض المواضيع المتناثرة هنا وهناك، فإن الفترة لم تكد تشهد ظهور تكنولوجيات لتكثيف

استغلال الأراضي على نحو يتيح زيادة كثافة السكان فيها. وقد بقيت الاستثناءات من هذه الظاهرة في غرب أفريقيا ووسطها محصورة في كازامانس السفلى، وبلاد الإيغبو، وأراضي الكامرون المعشبة بما فيها من نباتات «مستأنسة»، وجبال منطقة البحيرات الكبرى على طول الأخدود الغربي بما فيها من أنظمة ري و/أو زراعة كثيفة للموز، ورقع صغيرة مثل هضبة كوكوبا بما فيها من أشكال التسميد الجديدة، أو وادي الزامبيزي الأعلى الذي كانت تستغل فيه الفيضانات. وفي شمال أفريقيا. بما في ذلك مصر التي تتضمن أكبر واحة في العالم، كانت زراعة الواحات الكثيفة مستقرة على مدى آلاف السنين. ولا يمكننا أن نتطرق في هذا المجال إلى الأسباب التي حالت دون زيادة عدد السكان في هذه المنطقة زيادة أكبر، ولكن يتعين علينا أن نذكر على الأقل أن أحد هذه الأسباب هو تدفق المهاجرين بكميات هائلة من هذه القارة، وخاصة بسبب تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومن الأمور الملفتة للنظر أن مناطق القارة التي تأثرت بهذه التجارة - أي غرب أفريقيا ووسطها - كانت تحظى أيضًا بقدر كبير من الاستقرار بالمقارنة بشرق أفريقيا، وأن تجارة الرقيق لم تسبب اضطرابات هائلة (عمليات إزاحة هائلة للسكان)، وإن اقترنت بتحركات صغيرة النطاق.

وفيما عدا منطقة شرق أفريقيا، تأثرت التقلبات الجماعية أساسًا بقيام الدول وسقوطها وتوسع شبكات التجارة. وعلى الرغم من انهيار بعض الدول الأكبر حجمًا في منطقة الساحل في غرب أفريقيا، كانت نسبة الأراضي الخاضعة لسيطرة الدول في هذه القارة في عام ١٨٠٠ أعلى مما كانت في عام ١٥٠٠، كما كانت هناك بعض الاضطرابات في المناطق المحيطة بأطراف كل دولة جديدة.

وكانت طرق تجارة المسافات الطويلة وحركات الشتات موجودة في غرب أفريقيا وشمالها قبل عام ١٥٠٠ بفترة طويلة، بل وكانت بعض هذه العناصر موجودة حتى في وسط أفريقيا. فقد تطورت هناك شبكة من هذه الطرق في القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما أصبحت الطرق تمتد من الساحل إلى الساحل الآخر. وظهرت حركات الشتات في كل مكان مع نشأة الحاجة إلى ممارسة التجارة. وأدت هذه الشبكات التجارية إلى توسيع نطاق استغلال الموارد، مع قيام الدول بتنظيم مساحات من الأراضي تفوق المساحات التي كانت تشملها الزعامات أو اتحادات القرى. وكانت طرق المسافات الطويلة تربط أفريقيا بالعالم الخارجي، وتجذب القارة إلى تنظيمات هرمية للمكان يمتد تأثيرها إلى معظم أنحاء الكرة الأرضية، مما أدى بصورة متزايدة - منذ عام ١٥٠٠ فصاعدًا - إلى ظهور نظام عالمي تحتل فيه أوروبا موقع الهيمنة. ولا بد من النظر إلى هذه القرون الثلاثة على أنها مجرد جزء من عملية تطور استغرقت زمنًا أطول بكثير. وإذا قورنت هذه الفترة بفترة الخمسمائة سنة السابقة لها، يتبين أن السكان أصبحوا أكثر استقرارًا بكثير من ذي قبل، وأن سيطرة المجتمعات على المكان غدت أكثر جلاء. بيد أن القرن التاسع عشر كان مقدّرًا له أن يشهد من بعد انتفاضة كبيرة هزت كلاً من شرق أفريقيا وجنوبها، عندما أدى التزايد التراكمي للسكان في جنوب أفريقيا إلى حركة «المفيكانة»: التي نشأت نتيجة لغياب الثورة التكنولوجية التي كان يمكن أن تحول دون

وقوعها. إلا أنه يجدر أن نذكر مرة أخرى أن بقية أنحاء القارة لم تتأثر بهذا الاضطراب، إذ من الواضح أن الجزء الأكبر من أفريقيا كان قد حقق السيطرة على المكان قبل عام ١٥٠٠ بفترة طويلة. فقد أسفرت علاقة السكان بموارد الأرض والتكنولوجيات المتاحة عن وضع متّسم بالاستقرار، ازدهرت فيه تداعيات ثقافية مركبة وتراكيب اجتماعية معقدة مثل التحوّل الحضري. إلا أننا - حسبما يبيّنه هذا الفصل - لا نزال قليلي الدراية بتحركات السكان. ولا تزال الديموغرافيا التاريخية والتاريخ التكنولوجي في أفريقيا في بدايتهما، ولذلك فإننا بحاجة إلى مزيد من البيانات، وعلينا بوجه خاص أن نستعِض عن فكرة «الهجرة» الغامضة بمزيد من التحليل الدقيقة لهذه التحركات. وعندئذ سنكون أقدر على تتبع مسار موضوع أساسي في التاريخ الأفريقي يتسم ببطء حركته البالغ، ألا وهو موضوع عمليات الاستيطان المتتالية لأفريقيا بواسطة سكانها.

الفصل الرابع

أفريقيا في تاريخ العالم : تجارة تصدير الرقيق من أفريقيا وظهور النظام الاقتصادي الأطلسي

ج . إ . اينيكوري

مقدمة

على الرغم من أن الرقيق المجلوبين من أفريقيا جنوبي الصحراء كانوا على الأرجح يباعون في المنطقة الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط فرادى أو بأعداد قليلة إبان العصور القديمة ، فإن تصدير الرقيق بأعداد كبيرة من أفريقيا السوداء إلى العالم الخارجي يرجع إلى القرن التاسع تقريباً^(١). وكانت هذه التجارة تخدم بصورة رئيسية المنطقة الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك جنوبي أوروبا) والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا. ومع أن تجارة تصدير الرقيق من أفريقيا في هذا الاتجاه استمرت لعدة قرون، بل وحتى أوائل القرن العشرين، فإن الأعداد التي كانت تصدر سنوياً لم تكن بالغة الضخامة في أي وقت من الأوقات؛ غير أنه بعد فتح العالم الجديد أمام الاستغلال الأوروبي، في أعقاب رحلة كريستوفر كولومبوس في ١٤٩٢، أضيفت إلى التجارة القديمة تجارة رقيق من أفريقيا على نحو أوسع نطاقاً بكثير من حيث حجمها السنوي. وتُعرف هذه بوجه عام بتجارة الرقيق عبر الأطلسي التي استمرت من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، وظلت كلتا التجارتين متزامنتين لأربعة قرون تقريباً، وأسفرتا عن نقل ملايين من البشر من أفريقيا. ولم توضح مكانة هذه التجارة في تاريخ العالم إيضاحاً كافياً حتى الآن. وينبغي أن ننوه بأن الاتجار في الرقيق لم يكن مقصوراً على أفريقيا؛ فقد عرف العالم تملك الرقيق والاتجار في الرقيق على نطاق واسع منذ أيام الامبراطورية الرومانية؛ وتكشف دراسة

السجلات التاريخية بسهولة عن أن كافة أجناس العالم كانت تقوم في وقت ما ببيع أبنائها كرقيق في بلدان بعيدة. وتروى قصة تقول إن البعثة التي أوفدت لإدخال الشعب الانجليزي في المسيحية في أواخر القرن السادس كانت لها صلة ببيع أطفال من الانجليز في أسواق روما - وكان أولئك الأطفال ضحية للحروب المتكررة بين القبائل الأنجلوسكسونية التي كانت تتبادل اقتناص الأسرى وتبيعهم كرقيق^(٢). ويصدق ذلك على مناطق أوروبية أخرى؛ إذ كانت بعض الجماعات العرقية في شرق ووسط أوروبا (ولا سيما السلافيين الذين اشتقت من تسميتهم العرقية Slavs كلمة رقيق بالإنجليزية Slave) تقوم طوال قرون عديدة بتوريد الرقيق إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيد أن تجارة تصدير الرقيق من أفريقيا وخاصة تجارة الرقيق عبر الأطلسي كانت، من زاوية التاريخ العالمي، فريدة من نوعها من عدة جوانب. ذلك أن حجم هذه التجارة في حد ذاته، واقتصادياتها - على مستوى توريد الرقيق، وتشغيلهم في إنتاج السلع من أجل سوق دولية، وتركز التجارة على منتجات العمل العبودي - كل ذلك يبعد بين تجارة الرقيق من أفريقيا وبين غيرها من الأشكال الأخرى لتجارة الرقيق.

وترتبط صعوبة إيضاح المكانة التي تحتلها تجارة تصدير الرقيق من أفريقيا في تاريخ العالم ارتباطاً مباشراً بمشكلة فهم الأصول التاريخية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر وتفسيرها. ويرجع الخلاف الذي يحيط بالموضوع الأخير إلى عدة عوامل: أولاً، تسلط الأسس المتباينة التي تتحكم في الأنماط الفكرية لدى مختلف الباحثين؛ وثانياً، إقحام التأثيرات السياسية في التفسيرات العلمية؛ وثالثاً، عدم كفاية المعلومات المتاحة لكثير من الباحثين. وفي استطاعتنا أن نسوق الآراء التي أبداها بعض الدراسين المعروفين في هذا الصدد للتدليل على ما نقول. يذهب و. آرثر لويس - الاقتصادي الأسود الحائز على جائزة نوبل - في تحليله للأصول التاريخية للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر إلى أن: «إسهام العالم الثالث في الثورة الصناعية التي شهدها النصف الأول من القرن التاسع عشر كان ضئيل الأهمية»^(٣). بينما ينظر المرحوم بيل وارن إلى الوجه الآخر للعملة - الذي يتمثل في تأثيرات الاقتصاد الدولي المتطور في اقتصادات العالم الثالث - ويقول:

«ليس ثمة دليل على أن العصور الحديثة شهدت عملية تخلف، وخاصة إبان الفترة التي ظهر فيها تأثير الغرب في القارات الأخرى؛ بل إن الأدلة تساند فرضية عكسية: وهي أن عملية نمو بدأت تحدث منذ الثورة الصناعية الانجليزية على الأقل، وكانت أكثر تسارعاً بالمقارنة مع أي فترة سابقة، وأن هذه العملية كانت نتيجة مباشرة لتأثير الغرب...»^(٤).

(٢) تقول القصة إن راهباً رومانياً رأى ذات مرة أطفالاً إنجليز يباعون في سوق في روما فحضر بالأسف لأن الشعب الإنجليزي لم يكن مسيحيًا. وعندما أصبح هذا الراهب فيما بعد البابا جريجوري الأكبر أصدر أمره في عام ٥٩٦ للميلاد إلى جماعة من الرهبان بالذهاب لإدخال الشعب الإنجليزي في المسيحية. انظر T. Cairns، ١٩٧١، ص ٥٠.

(٣) W.A. Lewis، ١٩٧٨، ص ٦.

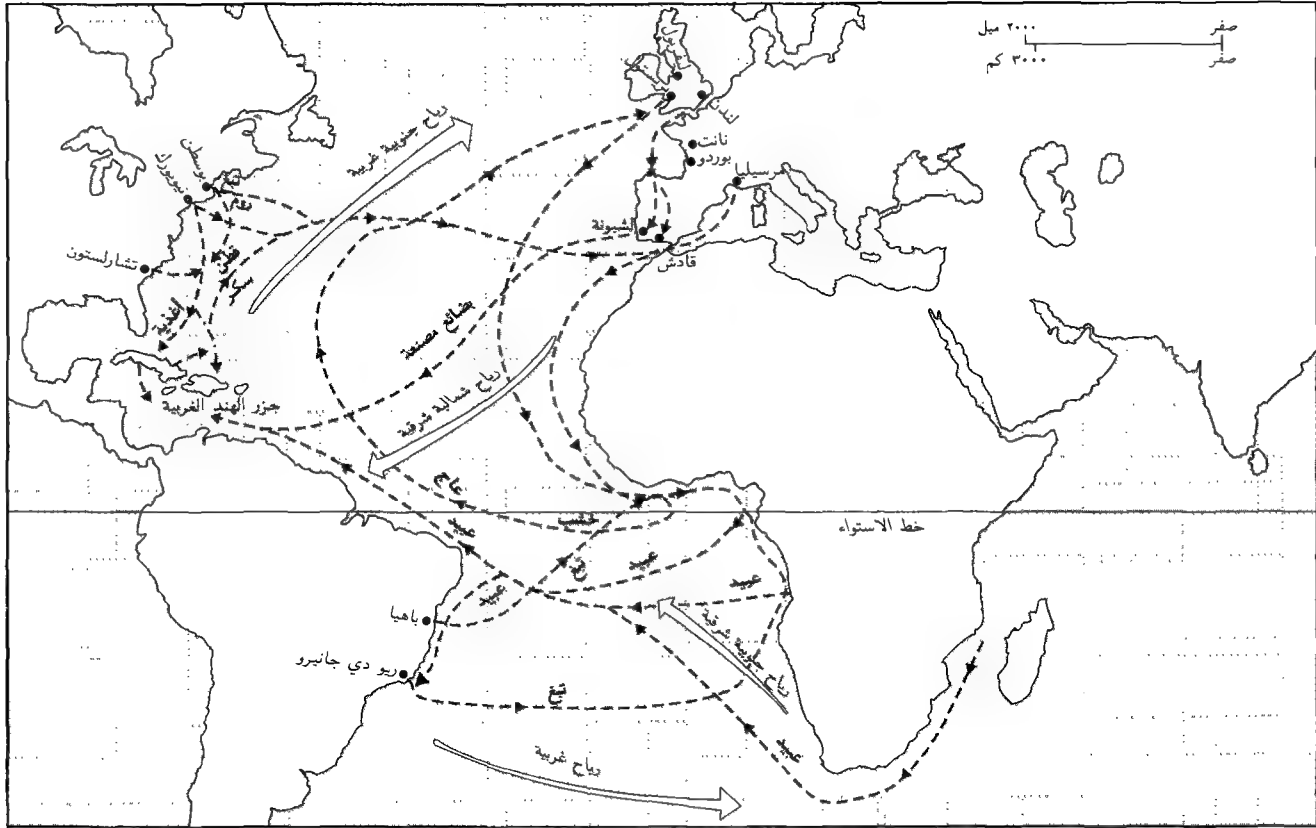
(٤) R. Warren، ١٩٨٠، ص ١١٣.

كذلك تناول ب.ت. باور عالم الاقتصاد الإنمائي هذا الموضوع من زاوية سياسية مؤخرًا؛ وكتب يقول: «إن قبول الادعاءات الروتينية القاطعة التي تزعم أن الغرب مسؤول عن فقر العالم الثالث يعكس ويعزز شعور الغرب بالذنب. وقد تسبب في إضعاف الدبلوماسية الغربية تجاه الكتلة السوفيتية ذات العقيدة الأكثر عدوانية وتجاه العالم الثالث في وقت معًا. وقد حقر الغرب نفسه أمام بلدان ضئيلة الموارد وبلا قوة حقيقية. ومن الممكن مع ذلك إثبات أن هذه الادعاءات التي تقبل بسهولة لقلّة المعلومات الوثيقة المتوفرة للرأي العام الغربي عن العالم الثالث، وتفشي الشعور بالذنب، ليس لها أساس. فلم يكن الغرب في أي وقت مضى أحسن حالًا مما هو عليه الآن، ولم يكن شعوره بالذنب أسوأ قط مما هو عليه الآن»^(٥).

ومع أن هذه الآراء لا تعكس موقف الأغلبية في شيء، فمن الميسور علينا أن نعثر على ما يساندها في الكتابات التي عرضت لهذا الموضوع. وقد تأثرت كلها بالعوامل الثلاثة التي ذكرناها آنفًا. بيد أن السمة التي تستثير الدهشة في الآراء الثلاثة المشار إليها هي عدم الاعتبار الظاهر لتجارة الرقيق من أفريقيا ولاستغلال الرقيق في العالم الجديد. ويبدو أن هذه تشكل سمة مشتركة إلى حد بعيد بين الدراسات التي أجريت عن الأصول التاريخية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر. ومن الممكن أن يكون سبب ذلك هو أن المؤرخين لم يحاولوا في الوقت نفسه إبراز التأثيرات الناتجة عن تجارة الرقيق من أفريقيا بوجه عام.

وفي هذا الفصل، تبذل محاولة لتحليل النتائج التي أسفرت عنها تجارة الرقيق من أفريقيا في إطار تطوّر نظام اقتصادي عالمي ابتداء من القرن السادس؛ وذلك بغية التوصل إلى فهم أفضل لقضايا الاقتصاد الدولي في هذا العصر. ولهذا الغرض، يمكن أن يعرف النظام الاقتصادي بأنه نظام موحد لعلاقات اقتصادية تشمل عدة بلدان، ويجري في إطاره في الوقت نفسه تخصيص الأدوار وتوزيع المغانم بين البلدان المشتركة عن طريق آلية شبكة تجارية. ويتطلب نمو نظام كهذا للعلاقات الاقتصادية الدولية تطور هياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية في مختلف البلدان الأعضاء أو في المناطق الفرعية الداخلة في النظام بحيث يصبح من الممكن مواصلة تشغيل النظام بأكمله بفعل قوى السوق. وبعدما يتم استحداث النظام على هذا النحو، يتعدّد إدخال أي تعديلات هامة عليه إلا أن يكون ذلك عن طريق عمل سياسي عمدي قد يتأتى عن تغيير نظام الحكم في بلد أو أكثر من البلدان الداخلة في النظام.

ويذهب الرأي في هذا الفصل إلى أن نظامًا اقتصاديًا يربط بين منطقة شاسعة تتألف من أقاليم مختلفة من العالم ظهر في منطقة الأطلسي إبان القرن التاسع عشر. وكانت الأقاليم الداخلة في هذا النظام هي أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، والكاربي وأفريقيا. وقد بني هذا النظام بحيث تشكل أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية مناطقه الرئيسية؛ بينما كان الكاريبي وأفريقيا يشكلان مناطقه الفرعية، مع تزويد كل منطقة بهياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية ملائمة. وقد أسفر توسيع النظام الاقتصادي الأطلسي إلى آسيا وبقية أوروبا



إبان القرنين التاسع عشر والعشرين عن ظهور النظام الاقتصادي العالمي للقرن العشرين، الذي ظلّ يتعرض لتغيرات صغيرة بقدر أو بآخر في طبيعته حتى يومنا هذا. وبهنا أن ننوّه بأن المناطق الرئيسية والفرعية للنظام الاقتصادي الأطلسي إبان القرن التاسع عشر استمرت في المحافظة على أوضاعها حتى في إطار النظام الأوسع نطاقاً. وقد اقتضت التطورات التي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين على زيادة المناطق الرئيسية بمنطقة أو منطقتين، ولكنها أدّت إلى توسيع المناطق الفرعية إلى حدّ بعيد.

وتركز اهتمامنا في هذا الفصل على التدليل على أن تجارة الرقيق من أفريقيا كانت عاملاً رئيسياً في تطوير النظام الاقتصادي الأطلسي إبان القرن التاسع عشر. وتوخّيّا لإيضاح هذا الموضوع، بذلت الجهود لاستجلاء الدور الذي لعبته تجارة الرقيق الأفريقية والنظام العبودي في أمريكا في التحول الرأسمالي داخل أوروبا الغربية (مع إيلاء الاهتمام لبريطانيا بوجه خاص) وأمريكا الشمالية. والدور الذي لعبته العوامل نفسها في ظهور هياكل التبعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا بحلول منتصف القرن التاسع عشر. ولم يكن من الممكن بسبب نقص المساحة واتساع المجال الذي يغطيه هذا الفصل إيراد وصف تفصيلي على مستوى المناطق الفرعية، ومن أجل ذلك يركّز التحليل في معظمه على القضايا الرئيسية.

المنهجية

في كافة الدراسات التي تتناول المجتمع، يكمن العامل الرئيسي الذي يجعل من الانصال بين الباحثين أمراً صعباً ويؤدّي إلى احتدام الخلاف في تباين الأطر الفكرية التي تقدم رؤى مختلفة ينظر الباحثون من خلالها إلى الحقائق الاجتماعية الواحدة. ويفسّر هذا جانباً كبيراً من الخلاف الذي يحيط بالمناقشات المتعلقة بالتخلف والتبعية، مثلما يتبدّى بصورة جزئية فيما عرضناه آنفاً من آراء. وفي مقدمة نقاط الخلاف في هذه المناقشات مشكلة ما إذا كان من الواجب أن ينظر إلى التغيير الاجتماعي من زوايا متميزة لأغراض هذا التحليل، إذ يبدو أن طرائق الباحثين تتوقف إلى حدّ بعيد، فيما يخص هذا التحليل، على الإطار الفكري الذي يتوافر لديهم. وتقوم إحدى هذه الطرائق على الأخذ بنظرة غير متميزة إلى كل تغيير اجتماعي على أنه يؤدي إلى نمو اقتصادي واجتماعي. وعلى الجانب الآخر، وخاصة لدى الباحثين في تقاليد التبعية والتخلف، يجري التمييز بين أشكال التغيير الاجتماعي: فهم يفرّقون بين اتجاهين للتغيير الاجتماعي يؤدي أحدهما إلى النمو الاقتصادي ويؤدي الآخر إلى التخلف والتبعية. وكلاهما مع ذلك تغيير ويمكن من ثم دراسته من الوجهة التاريخية.

وعندما ننظر إلى العمليات التاريخية التي أسفرت عن الأوضاع الحالية لاقتصادات العالم، يستبين لنا أن النظرة غير المتميزة للتغيير الاجتماعي غير قادرة على تقديم تفسير مرضٍ. ذلك أن التغيير الاجتماعي يحدث في جميع المجتمعات عبر القرون. ولو أن كل تغيير اجتماعي يؤدي في نهاية المطاف إلى نمو اقتصادي، لكان من اللازم ولا ريب أن

تكون معظم اقتصادات العالم قد بلغت الآن مرحلة النمو. غير أن أغليبتها الساحقة لا تزال في حاجة إلى اتخاذ تدابير بالغة الصرامة إذا كان يراد لها أن تصبح إقتصادات متقدمة في وقت من الأوقات: تدابير من نوع تلك التي اتخذت في روسيا في عهد ستالين وفي الصين، ويعني ذلك إذن أن التغيير الاجتماعي الذي قاد هذه الإقتصادات عبر القرون إلى وضعها الراهن لم يكن عملية نمو. وهذه العملية التاريخية الأخيرة هي ما يصفه بعض المحللين بأنه عملية تخلف وتبعية يمكن التفريق عن طريق التحليل بين معالمها ومعالم عملية النمو.

ويحتاج النهج المتبع في تناول تقاليد التخلف والتبعية إلى مزيد من التفصيل. فالتغيير الاجتماعي يستتبع إقامة هياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية. وبينما تسفر توليفات معينة من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن تحقيق تنمية اقتصادية، تخلق توليفات أخرى عقبات كأداء تحول دون بلوغ التنمية الاقتصادية. وينبغي أن ننظر إلى عمليات التغيير الاجتماعي التي تسفر عن إقامة الهياكل التي تعمل من أجل التنمية على أنها عمليات تنمية؛ أما التغيير الاجتماعي الذي يسفر عن هياكل تخلق في نهاية المطاف حواجز تحول دون التنمية ولا يمكن إزالتها إلا عن طريق أنشطة سياسية صارمة، فمن اللازم أن يوصف بأنه عملية تخلف وتبعية. ومن الوجهة التحليلية، يمكن من ثم التفرقة بين ثلاثة أنواع من الإقتصادات: غير نام (أو بكر)، ومتقدم، ومتخلف.

وتوخياً لفهم التحليل الوارد في هذا الفصل، يحتاج الأمر إلى تعريف هذه المصطلحات الثلاثة؛ فمن اللازم أن يؤخذ الإقتصاد المتطور على أنه يعني اقتصاداً ذا صلات بنوية وقطاعية داخلية قوية، تسانده تقنية متقدمة وهياكل اجتماعية وسياسية تمكن من مواصلة نمو اقتصادي ذاتي^(٦). وينبغي أن يُنظر إلى الإقتصاد المتخلف التابع على أنه يعني اقتصاداً يفقر إلى الترابط البنوي والقطاعي بفعل هياكل داخلية ناشئة عن طبيعة العلاقات الدولية السابقة التي تجعل من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، تطوير تقنية متقدمة وروابط بنوية وقطاعية قوية في داخل الإقتصاد، مما يؤدي إلى إيجاد وضع يتوقف فيه التوسع أو الانكماش الاقتصادي توقفاً كلياً على القطاع الخارجي^(٧).

(٦) نقصد بالصلة البنوية الصلات بين التعدين وصناعة السلع الرأسمالية وصناعة السلع الاستهلاكية، كما نقصد بالصلة القطاعية الصلات بين القطاعات: التعدين والصناعة، والزراعة، والنقل والتجارة. ولكي يوصف اقتصاد بأنه متقدم، يتعين أن تكون القطاعات الفرعية في الصناعة متقدمة، ومتراصة تماماً، كما ينبغي أن يكون ثمة تكامل وثيق بين جميع قطاعات الإقتصاد. وعلى هذا النحو وحده يمكن مواصلة النمو الذاتي والقضاء على التبعية.

(٧) ينبغي التفريق بين وضع تبعية تامة للقطاع الخارجي والتكافل بين الإقتصادات في داخل النظام التجاري العالمي. وفي ذلك يقول دوس سانتوس: «إن علاقة تكافل بين اقتصادين أو أكثر أو بين مثل هذه الإقتصادات والنظام التجاري العالمي تصبح علاقة تبعية عندما يكون في استطاعة بعض البلدان أن تتوسع عن طريق الدفع الذاتي بينما لا يكون في استطاعة بلدان أخرى، لكونها في حالة تبعية، أن تتوسع إلا كانعكاس لتوسع البلدان المهيمنة...»

وأخيرًا، فإن الاقتصادات غير النامية (أو البكر) هي الاقتصادات التي لا تملك لا هياكل متقدمة ولا هياكل متخلفة ولا تزال من ثم حرة في التحرك بسهولة في أي من هذين الاتجاهين تبعًا لنوعية الفرص السانحة^(٨).

وهكذا فإننا نحتاج، لفهم النتائج الشاملة للعملية التي أنشئ من خلالها الاقتصاد الدولي، إلى دراسة أنواع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسببت هذه العملية في إيجادها في مختلف الاقتصادات الداخلة في إطارها. وسوف يكون من الميسور بعدئذ تحديد أي من هذه الهياكل يتوافق مع النمو أو التخلف أو التبعية. ومن المفيد لهذا الغرض بوجه خاص دراسة فرضية مهمة يقدمها تراث التخلف والتبعية: وهي أنه خلال العصر التجاري^(٩)، أدّى التحول الرأسمالي في البلدان التي أصبحت تشكل النواة الرئيسية للاقتصاد العالمي، إلى تعزيز وتوسيع نطاق التشكيلات الاجتماعية قبل الرأسمالية في المناطق التي أصبحت هي المناطق المحيطة^(١٠).

وإن صحَّ ذلك، فإن تنمية البلدان المركزية تكون قد أدّت إلى إحداث التخلف والتبعية معًا في المناطق المحيطة. وقد نظم هذا الفصل حول هذه الفرضية بغية اختبارها على ضوء الأدلة التاريخية.

حجم تجارة الرقيق من أفريقيا

لكي نجري تقييمًا سليمًا لدور تجارة الرقيق من أفريقيا في تاريخ العالم، من المهم أن نتوصّل إلى تقدير يقترّب من الواقع بصورة معقولة للحجم الحقيقي لهذه التجارة عبر القرون. وقد أُحرز في هذا الصدد تقدم ملموس فيما يخص الفرع الأكثر أهمية من فروعها ونعني بذلك تجارة الرقيق عبر الأطلسي. وهذا التقدم يتركز على التقديرات التي نشرها فيليب كيرتين^(١١). ومنذ ذلك التاريخ نشر أخصائيون آخرون نتائج بحثهم التفصيلية التي تركّزت على أجزاء مختلفة من التقديرات. ويتضمن الجدول ١، ٤ مقارنة بين هذه التقديرات الحديثة وتقديرات كيرتين بصدد العناصر المعنية^(١٢).

(٨) ينبغي تجنب الخلط بين هذا النوع من الاقتصاد والاقتصادات المتخلفة. وقد كان R. Warren (١٩٨٠، ص ١٦٩) مخطئًا ولا ريب فيما ذهب إليه من أنه: «لا يوجد سبب للتخلي عن وجهة النظر التي تقول إن التخلف هو عدم النمو الذي يقاس بمعيّار الفقر بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة». وحتى إذا كان المقصود هو المعنى الحرفي فإن اصطلاح التخلف يكون أكثر صحة إذا كان يعني عملية تحوّل رأسمالي أوقفت ولم يتم استكمالها بالتالي. وهذا الوضع لا يمكن أن يكون ماثلاً لوضع التأخر الطبيعي الذي يوحى به عدم النمو والتخلف.

(٩) يشار إلى الفترة ما بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ عادة على أنها الحقبة التجارية التي كانت سمتها الأساسية تصارع بلدان أوروبا الغربية لاحتكار السيطرة على التجارة العالمية المتزايدة في الفترة المعنية.

(١٠) في المصطلحات الماركسية، تتكون التشكيلات الاجتماعية في حقبة ما قبل الرأسمالية من الشبوعي البدائي، ومن الإنسان القديم، والعبد، وطرائق الإنتاج القطاعية. وتوجد تنوعات معيّنة لطرائق الإنتاج في حقبة ما قبل الرأسمالية. وللرجوع إلى مناقشة مفيدة للمسائل المتعلقة بالتشكيلات الاجتماعية في حقبة ما قبل الرأسمالية، انظر F.G. Taylor، ١٩٧٩.

(١١) P.D. Curtin، ١٩٦٩.

(١٢) J.E. Inikori، ١٩٦٧؛ P.D. Curtin و R. Anstey و J.E. Inikori، ١٩٧٦.

الجدول ١٠٤: التقديرات المتعلقة بحجم تجارة العبيد عبر الأطلسي منذ ١٩٧٦.

المؤلف	العنصر الذي يتناوله التقدير	العدد المقدر من العبيد	تقدير كيرتين لنفس العنصر	النسبة المئوية للفرق
ج. إ. إينيكوري	الصادرات البريطانية من العبيد من أفريقيا ١٧٠١-١٨٠٨	٣ ٦٩٩ ٥٧٢	٢ ٤٨٠ ٠٠٠ (a)	٤٩,٢
ك. أ. بالمر	الواردات الأسبانية من العبيد ١٥٢١-١٥٩٥	٧٣ ٠٠٠	٥١ ٣٠٠ (b)	٤٢,٣
إ. فيلا فيلار	الواردات الأسبانية من العبيد ١٥٩٥-١٦٤٠	٢٦٨ ٦٦٤	١٣٢ ٦٠٠ (c)	١٠٢,٦
ل. ب. روت الصغير	الواردات الأسبانية من العبيد ١٥٠٠-١٨١٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٩٢٥ ١٠٠ (d)	٦٢,١
د. إلتيس ١٩٧٧	صادرات العبيد من أفريقيا عبر الأطلسي ١٨٢١-١٨٤٣	١ ٤٨٥ ٠٠٠	١ ٠٤ ٩٥٠ (e)	٣٤,٤
د. إلتيس ١٩٧٩	الواردات البرازيلية من العبيد ١٨٢١-١٨٤٣	٨٢٩ ١٠٠	٦٣٧ ٠٠٠ (f)	٣٠
د. إلتيس ١٩٨١	الصادرات من العبيد عبر الأطلسي ١٨٤٤-١٨٦٧	٦٣٤ ٧٠٠	٥٣٩ ٣٨٤ (g)	١٧,٧
ر. ستاين	الصادرات الفرنسية من العبيد ١٧١٣-١٧٩٢/١٧٩٣	١ ١٤٠ ٢٥٧	٩٣٩ ١٠٠ (h)	٢١,٤

(a) J.E. Inikori, P.D. Curtin, ١٩٧٦, ١٩٦٩, الجدول ٤١, ص ١٤٢.

(b) J.E. Inikori, P.D. Curtin, ١٩٧٦, ١٩٦٩, الجدول ٥, ص ٢٥.

(c) P.D. Curtin, ١٩٦٩, الجدول ٥, ص ٢٥.

(d) P.D. Curtin, ١٩٦٩, الجدول ٧٧, ص ٢٦٨.

(e) P.D. Curtin, ١٩٦٩, الجدول ٦٧ (ص ٢٣٤) والجدول ٨٠ (ص ٢٨٠).

(f) P.D. Curtin, ١٩٦٩, الجدول ٦٧ (ص ٣٤) والجدول ٨٠ (ص ٢٨٠).

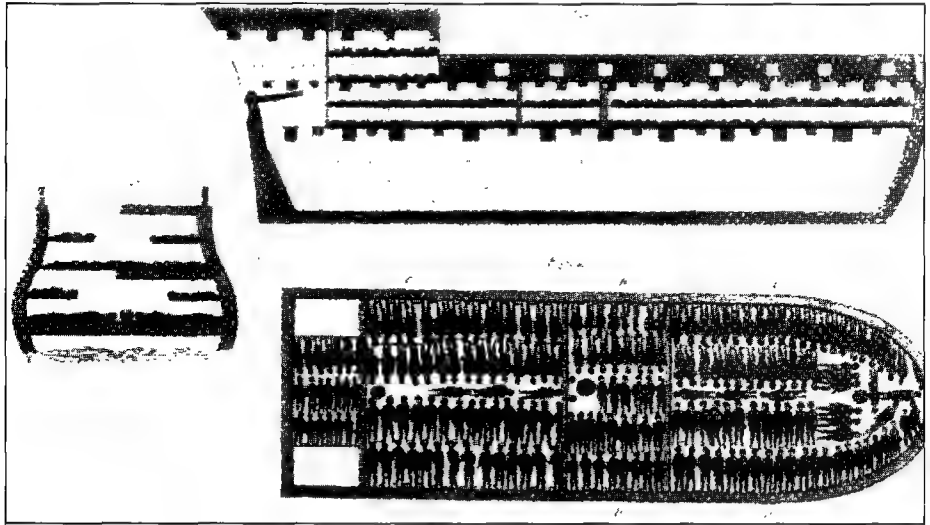
(g) P.D. Curtin, ١٩٦٩, الجدول ٦٧ (ص ٢٣٤) والجدول ٨٠ (ص ٢٨٠).

(h) P.D. Curtin, ١٩٦٩, الجدول ٤٩, ص ١٧٠.

المصادر: J.E. Inikori, C.A. Palmer, ١٩٧٦, ١٩٧٦, ص ٢٨-٢, E. Vila Vilar, ١٩٧٧ (ب), ص ٢٠٦-٢٠٩, L.B. Rout Jr., ١٩٧٦, D. Eltis, ١٩٧٧, ١٩٧٩, ١٩٨١, R. Stein, ١٩٧٨, P.D. Curtin, ١٩٦٩.

وحسبما يمكن استخلاصه من الجدول تجمع نتائج هذه البحوث التي أجريت منذ ١٩٧٦ على أن أرقام كيرتين منخفضة أشد الانخفاض. ولا تزال جوانب كثيرة من تجارة الرقيق عبر الأطلسي في انتظار بحوث تفصيلية. ولم تجر حتى الآن بحوث من نوعية

البحث التفصيلي الذي أجراه دافيد إلّس عن استيراد الرقيق إلى البرازيل فيما بين عامي ١٨٢١ و ١٨٤٣، عن عمليات الاستيراد البرازيلية إبان القرون الثامن عشر، والسابع عشر والسادس عشر. وما فتئ حجم الصادرات البريطانية من الرقيق إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، بالإضافة إلى جوانب كثيرة من جوانب الموضوع، في حاجة إلى بحوث تفصيلية. وعندما تكتمل هذه البحوث، سوف يكون من الميسور الحصول على أرقام شاملة تستند برمتها إلى أعمال تفصيلية أجراها اخصائيون. بيد أن التقديرات التي أسفرت عنها البحوث اللاحقة لعام ١٩٧٦ تكشف عن نمط واضح يمكن أن يشكل أساسًا لاستدلال منطقي معقول بشأن التجارة بأكملها. وثمة نقطة رئيسية تتعلق بهذه التقديرات وهي أنها



اللوحة ١٠٤: تصميم ومقطع عرضي لسفينة أوروبية لنقل العبيد.

تغطي جميع القرون الهامة التي مرّت بها التجارة. ويؤخذ منها بوجه خاص أنه من المتوقع أن تكون أهم التعديلات التي ستدخل على تقديرات كيرتين في اتجاه الزيادة بالنسبة للقرنين السادس عشر والسابع عشر^(١٣) وهي الفترة التي تحتاج إلى مزيد من البحوث التفصيلية.

ويؤخذ من نمط التعديلات التي أظهرتها البحوث المجراة بعد ١٩٧٦ ومن حجمها أن تعديل الأرقام الكلية التي أوردتها كيرتين في اتجاه الزيادة بنسبة ٤٠ في المائة سوف يجعل التقدير أقرب بقدر معقول إلى الحجم الحقيقي لتجارة الأطلسي. وإذا طبقنا ذلك على الرقم

(١٣) انظر التقديرات المدرجة في الجدول ١٠٤.

الكلي الذي توصل إليه كيرتين وهو نحو ١١ مليون على صعيد العالم بأكمله، حصلنا على رقم يرتفع إلى نحو ١٥,٤ مليون^(١٤).

وفيما يخص التجارة عبر الصحراء والبحر الأحمر والمحيط الهندي، تركز التقديرات المتوافرة على أسس أقل صلابة، نتيجة لوجود قاعدة بيانات أكثر ضعفاً، على أن هناك تقديرين بشأن هذا الفرع من التجارة يستحقان قدرًا معقولاً من الثقة، وهما لريموند موني^(١٥) ورالف أوستن^(١٦). فقد احتسب موني ١٠ مليون للفترة ما بين عامي ١٤٠٠ و ١٩٠٠. وترتفع أرقام أوستن من جانب آخر إلى نحو ٦٨٥٦٠٠٠ للفترة ما بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٩٠، والرقم الأخير يتألف من ٣٩٥٦٠٠٠ للتجارة عبر الصحراء و ٢٩٠٠٠٠٠ للتجارة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي. وبوجه عام تبدو تقديرات أوستن أكثر تأصيلاً، وتعتبر بالتالي أفضل من تقديرات موني؛ وبالجمع بين فرعي التجارة، يتضح إذن أن ٢٢ مليون شخص صدروا من أفريقيا السوداء إلى سائر أنحاء العالم فيما بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٩٠.

التحول الرأسمالي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في عصر تجارة الرقيق والعبودية

عندما وصل كريستوفر كولومبوس إلى منطقة الكاريبي في ١٤٩٢ كانت اقتصادات أوروبا الغربية غير نامية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذ كانت زراعة الكفاف والإنتاج الحرفي الفردي للمصنوعات اليدوية لا يزالان يشكلان الأنشطة الاقتصادية السائدة، من حيث نسبة المستخدمين من السكان العاملين. وكانت الصناعات التحويلية جزءاً لا يتجزأ من الزراعة - بوصفها عملاً إضافياً لسكان يمثل نشاطهم الرئيسي في الزراعة التي كان المنتج المباشر نفسه

(١٤) قدّم بول لفجوى تفسيراً يثير الدهشة لهذه البحوث التي أجريت مؤخراً. فبدلاً من دراسة نمط التعديلات الناتجة عن البحوث، ووضع استدلالات إحصائية. يعتمد لفجوى إلى انتقاء مجموعة من بينها على نحو قابل للمناقشة؛ ثم يخلط بين أرقامه المنتقاة وبين أرقام لم تراجع مأخوذة عن كيرتين (وهذه تشكل الجانب الأكبر من المجموع) ويخرج من ذلك بما يسميه «تقديرًا جديدًا». ويدّعي لفجوى أن هذا «التقدير الجديد» يؤكد دقة تقدير كيرتين الأصلي. (أنظر: P.E. Lovejoy، ١٩٨٢).

وإلى جانب الأحكام الخاطئة التي تشوب انتقاء لفجوى للأرقام، فإن أعجب شيء في هذا التقدير هو استخدام أرقام كيرتين الأصلية لتأكيد دقة تقديرات كيرتين. وهذه طريقة مضللة، وخاصة لأن نتائج البحوث التي أجريت منذ ١٩٧٦ تفيد بوضوح أن أرقام كيرتين بالنسبة للفترة السابقة لعام ١٧٠٠ هي الأرقام التي تحتاج إلى أكبر قدر من التعديل في اتجاه الزيادة. ورغم ذلك فإن هذه هي الأرقام التي يستخدمها لفجوى أكثر من غيرها، والطريقة التي استخدمها لفجوى هي في رأيي غير مفيدة. وإذا كان يتحتم علينا أن نستخدم أرقامًا شاملة في أعمالنا المختلفة قبل استكمال البحوث اللازمة. فحري بنا أن نضع استدلالات إحصائية استنادًا إلى نتائج البحوث الأخيرة.

(١٥) R. Mauny، ١٩٧١.

(١٦) R.A. Austen، ١٩٧٩.

يقوم باستهلاك الجانب الأكبر من إنتاجها مباشرة. وكانت الهياكل الاجتماعية والسياسية مصممة بحيث كان الإكراه الاقتصادي الإضافي لا يزال سائداً في توزيع المنتج الاجتماعي. على أن تغييرات بنوية لها أهميتها وقعت في أوروبا الغربية إبان فترة القرون الثلاثة السابقة لوصول كولومبوس إلى العالم الجديد على وجه التقريب. كذلك كان لنمو السكان وتوزيعهم الإقليمي خلال العصور الوسطى أثرهما في استحثاث تطور ملموس في العلاقات بين المناطق وفي مجال التجارة الدولية داخل أوروبا الغربية، وتسبباً على هذا النحو في إحداث تغييرات مؤسسية مهمة في عدد من البلدان^(١٧)، واتسع نطاق الإنتاج للتبادل السوقي داخل بلدان أوروبا الغربية وفيما بينها، بينما تطرّق الضعف إلى الإنتاج المعيشي وأدخلت تطورات لها أهميتها في تنظيم الأرض والعمل بقصد تحسين كفاءة استخدام هذين العاملين، وخاصة استحداث حقوق تملك الأرض. وقد صحت هذه تغييرات معيّنة في الهيكل الاجتماعي. وكان لكل هذه التطورات التي وقعت فيما بين العصور الوسطى وعام ١٤٩٢ دور مهم في توفير الظروف التي جعلت اقتصادات أوروبا الغربية قابلة للاستجابة للفرص المتاحة بفضل ظهور نظام الأطلسي بعد وصول كولومبوس إلى القارة الأمريكية.

ومع أن جميع اقتصادات أوروبا الغربية تعرضت لتغييرات في أواخر العصور الوسطى، فقد كانت ثمة فروق هامة من بلد إلى آخر. ومن ذلك بوجه خاص، أن التأثيرات المجتمعة التي نتجت عن تجارة الصوف والنمو السكاني في إنجلترا تسببت في جعل التطورات التي وقعت هناك أشد استلفاً للنظر^(١٨).

وخلاصة القول هي أننا نحتاج لفهم ما حدث بين القرنين السادس عشر والسابع عشر فهماً سليماً إلى إبراز نقطتين عن التطورات التي وقعت في أوروبا الغربية إبان القرون السابقة لظهور النظام الأطلسي. أولاً، ترايد الأساس التجاري للأنشطة الاقتصادية في شتى أنحاء أوروبا الغربية مما أدى إلى تعزيز فعل قوى السوق. ويفسر ذلك السهولة التي وصل بها تأثير النظام الأطلسي بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى كل اقتصادات المنطقة. ثانياً، وجود فروق كبيرة في مستوى التغيير المؤسسي في مختلف بلدان أوروبا الغربية بالإضافة إلى فروق أخرى في إمكانات الاستفادة من الفرص المنبثقة عن النظام الأطلسي خلال القرون التالية، الأمر الذي يفسر تباين معدلات التحول الرأسمالي في بلدان أوروبا الغربية بين القرنين السادس عشر والسابع عشر. وفي معرض تحليل تأثير النظام الأطلسي المتطور في اقتصادات أوروبا الغربية، يمكن التفريق بين حقتين: من ١٥٠٠ إلى ١٦٥٠؛ ومن ١٦٥٠ إلى ١٨٢٠.

(١٧) ترد مناقشة مثيرة لهذه التغييرات، عند: D.C. North و R.P. Thomas، ١٩٧٠ و ١٩٧٣؛ D.C. North، ١٩٨١؛ R.S. Lopez، ١٩٧٦؛ D.B. Grigg، ١٩٨٠. وانظر أيضاً المناقشة التي أثارها كل من R. Brenner، ١٩٧٦؛ J.P. Cooper، ١٩٧٨؛ M.M. Postan و J. Hatcher، ١٩٧٨؛ P. Croot و D. Parker، ١٩٧٨؛ H. Wunder، ١٩٧٨؛ R. Le R. Ladurie، ١٩٧٨؛ G. Bois، ١٩٧٨؛ R. Brenner، ١٩٨٢.

(١٨) J.E. Inikori، ١٩٨٤.

ففيما بين ١٥٠٠ و ١٦٥٠ لم تكن اقتصادات منطقة الأطلسي ومجتمعاتها قد نظمت بعد على نحو يسمح لقوى السوق بالمحافظة على تأثيرها الكامل في منطقة يسودها نظام اقتصادي موحد يمكنه تخصيص الوظائف وتوزيع العائدات بين الوحدات الأعضاء. ونتيجة لذلك استخدمت أوروبا الغربية تفوقها العسكري للتحكم في موارد من اقتصادات ومجتمعات أخرى في المنطقة. ولهذا السبب استمرت عملية التحول خلال فترة ما قبل كولومبوس في أوروبا الغربية بنمط متماثل تقريباً، مع وقوع الجانب الأكبر من التبادل الدولي للسلع في داخل أوروبا، بينما كانت الموارد المستجلبـة من بقية منطقة الأطلسي تحمل إلى أوروبا الغربية بمقابل ضئيل أو دون مقابل.

الجدول ٢،٤: كميات الفضة والذهب المستوردة إلى اسبانيا من القارة الأمريكية، ١٥٠٣-١٦٥٠.

الفترة	الفضة (بالأوقية)	الذهب (بالأوقية)
١٥١٠-١٥٠٣		١٧٥ ١٣٣
١٥٢٠-١٥١١		٣٢٢ ٨٥٩
١٥٣٠-١٥٢١	٥ ٢٥٦	١٧٢ ٤٥٣
١٥٤٠-١٥٣١	٣ ٠٤٠ ٣٧٣	٥١٠ ٢٦٨
١٥٥٠-١٥٤١	٦ ٢٦٣ ٦٣٩	٨٨٠ ٣٢٣
١٥٦٠ ١٥٥١	١٠ ٦٩٢ ١٦٨	١٥٠٣ ٣٦١
١٥٧٠-١٥٦١	٣٣ ٢٥٨ ٠٣١	٤٠٦ ٧٤٠
١٥٨٠ ١٥٧١	٣٩ ٤٥٦ ٧٦٦	٣٣٢ ٥٩٥
١٥٩٠-١٥٨١	٧٤ ١٨١ ٣٦٨	٤٢٦ ٨٨١
١٦٠٠-١٥٩١	٩٥ ٥٠٧ ٧٥١	٦٨٦ ١٠٧
١٦١٠-١٦٠١	٧٨ ٠٨٢ ٧٣٤	٤١٤ ٩٥٩
١٦٢٠-١٦١١	٧٧ ٣٢٨ ٧٦١	٣١٢ ٣٨٣
١٦٣٠-١٦٢١	٧٥ ٦٧٣ ٨٢٩	١٣٧ ٢١٤
١٦٤٠-١٦٣١	٤٩ ٢٦٨ ٧٥٣	٤٣ ٧٣٩
١٦٥٠-١٦٤١	٣٧ ٢٦٤ ١٢٤	٥٤ ٦٣٩

المصدر: C.M. Cipolla، ١٩٧٦، ص ٢١٠، بالاستناد إلى E.J. Hamilton، ١٩٣٤، ص ٤٢. ملحوظة: اتسع نطاق التهريب إلى حد أن الإحصاءات الرسمية لا تقدم سوى إشارة عامة إلى الحجم العام للواردات.

وأهم الموارد التي كانت تحمل إلى أوروبا الغربية من بقية منطقة الأطلسي إبان هذه الفترة هما الفضة والذهب. وكان هذان يُستجلبان بصورة رئيسية من أمريكا الإسبانية (المستعمرات الإسبانية في العالم الجديد)، إذ كانت تجارة الذهب من غرب أفريقيا قد تدهورت بسبب غلبة اقتصاديات تجارة الرقيق والنظام العبودي. وكان الذهب والفضة المجلوبان من العالم الجديد يوزعان من اسبانيا إلى مختلف أنحاء أوروبا الغربية. ويوضح الجدول ٢،٤ الكميات التي استوردت إلى اسبانيا فيما بين عام ١٥٠٣ و ١٦٥٠.

ومع دخول السبائك المستوردة في التداول باعتبارها وسيلة تبادل، تسارعت عملية تزايد الأساس التجاري للأنشطة الاقتصادية في كل مكان من أوروبا الغربية، وأدّى التفاعل بين كمية

النقود المطروحة في التداول التي كانت تتزايد بصورة متسارعة والنمو السكاني إلى ما يعرف في تاريخ أوروبا الغربية بثورة الأسعار في القرن السادس عشر، وكانت للظروف التي خلقتها هذه الظاهرة أهمية خاصة بالنسبة لتطوير المبكر للزراعة الرأسمالية في أوروبا الغربية، وخاصة في إنجلترا^(١٩).

كذلك أعطى استيراد السبائك الأمريكية دفعة قوية لنمو التجارة الدولية داخل أوروبا. وبحكم القانون لم يكن مسموحًا إلا للمواطنين الأسبان وللسفن المملوكة لاسبان بنقل البضائع إلى أمريكا الأسبانية ومنها. وكانت التجارة مقصورة على ميناءين فقط في أوروبا بأكملها هما: قادش واشبيلية، يضاف إلى ذلك أنه كان من المحظور على المستعمرات الأسبانية الأمريكية إنتاج سلع مصنعة فيها. ومع ذلك فقد شجعت الثروة المعدنية في المستعمرات الطبقات المهيمنة في اسبانيا على الاعتماد على بلدان أوروبية أخرى للحصول على أنواع مختلفة من الواردات لمواجهة احتياجات الأسبان في أسبانيا وفي أمريكا الأسبانية، بل إن تجارة قادش واشبيلية مع أمريكا الأسبانية كانت تخضع لتجار أوروبيين أجانب عن طريق ترتيبات سرية متنوعة^(٢٠).



اللوحة ٢٤: عملة إسبانية نقش عليها رأسا فرديناند وإيزابيلا ١٤٧٤-١٥٠٤، وكانت هذه العملات شائعة الاستعمال.

(١٩) E.J. Hamilton، ١٩٢٩؛ J.D. Gould، ١٩٦٤.

(٢٠) A. Christelow، ١٩٤٨؛ J.O. McLachlan، ١٩٤٠.

وعلى هذا النحو غدت اسبانيا مركز تجارة دولية واسعة النطاق داخل أوروبا الغربية إبان القرن السادس عشر. وكانت هذه التجارة، الخاضعة لهيمنة هولندا وفرنسا وإنجلترا، هي القناة التي تدفقت من خلالها السبائك الأمريكية إلى الاقتصادات الرئيسية في أوروبا الغربية والتي دعمت عملية تحويلها. وكانت كميات الفضة والذهب المجولة من أمريكا الإسبانية تترك اسبانيا بعد وصولها ببضعة أشهر، حتى لقد قيل: «إن اسبانيا كانت تحتفظ بالبقرة بينما كانت بقية أوروبا تشرب لبنها»^(٢١)، واستمر ذلك طوال القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر.

وفيما بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٢٠ بلغت عملية هيكلة اقتصادات ومجتمعات منطقة الأطلسي ذروتها. وأصبحت عملية التحول الرأسمالي في أوروبا الغربية تعتمد على النظام الأطلسي. وليس من الممكن تقدير الدور الذي لعبه هذا النظام الأخير في التنمية الاقتصادية لأوروبا الغربية إبان تلك الفترة تقديرًا متكاملًا إلا إذا نظرنا إليه على ضوء الأزمة العامة التي شهدتها أوروبا الغربية في القرن السابع عشر.

فقد توقف التوسع الاقتصادي الذي جاء به القرن السادس عشر واقترب بتزايد الواردات من السبائك الأمريكية ونمو السكان، نتيجة لتطرق الضعف إلى تأثيرات هذين العاملين. ذلك أن استيراد السبائك الأمريكية بلغ ذروته في حقبة التسعينات من القرن السادس عشر؛ ثم عاد فانخفض فيما بعدها. وكان النمو السكاني قد تسارع بدوره مع قيام المجتمعات الأوروبية بالمواءمة بين سلوكها السكاني وبين مستوى الفرص الاقتصادية. وتفاقم الأوضاع من جراء اتباع سياسة الوطنية الاقتصادية، التي أوشكت أن تتحول إلى حرب اقتصادية، في عدد من بلدان أوروبا الغربية ولاسيما فرنسا إبان القرن السابع عشر، وتسببت الحواجز الناتجة عن التعريف الجمركية المرتفعة التي أقامتها كل من فرنسا وإنجلترا وغيرهما لحماية الصناعات المحلية في تفاقم الأوضاع الاقتصادية في أوروبا الغربية، مما أسفر عن أزمة عامة؛ فانهارت التجارة الدولية داخل أوروبا الغربية^(٢٢)، وتوقفت عملية التحول الرأسمالي الجارية في بلدان معينة بينما شهدت بلدان أخرى عملية عكسية؛ ولحقت أفدح الأضرار بإيطاليا التي تحولت من: «أكثر بلدان أوروبا تقدمًا من حيث التوسع الحضري والتصنيع إلى منطقة زراعية متخلفة بكل ما تحمله الكلمة من معنى»^(٢٣).

ويستبين من طبيعة أزمة القرن السابع عشر ومن أصولها بجلاء أن أوروبا الغربية كانت تحتاج لاستكمال عملية التحول الرأسمالي في المنطقة إلى فرص اقتصادية أوسع نطاقًا بكثير مما كان يمكن لأوروبا أن توفره بمفردها. وفي ذلك يقول الأستاذ هوبسبوم: «ليس من الممكن تفسير أزمة القرن السابع عشر بعدم كفاية المعدات اللازمة للثورة الصناعية بأي معنى تقني أو

(٢١) A. Christelow، ١٩٤٨.

(٢٢) R. Davis، ١٩٦٩، الفصلان الثاني والثالث.

(٢٣) E.J. Hobsbawm، ١٩٥٤، ص ٣٦.

تنظيمي ضيق»^(٢٤)، ولا يمكن أيضاً تفسيرها بنقص رأس المال، إذ يقول هوبسبوم: «ربما كان الإيطاليون يتحكمون إبان القرن السادس عشر في أضخم تجمعات لرؤوس الأموال؛ ولكنهم كانوا يسيئون استثمارها على نحو جليّ. فقد كانوا يجمّدونها في المباني ويبدّدونها في تقديم قروض أجنبية...». ولكن الإيطاليين كانوا يتصرفون بتعقل لأنهم: «إذا كانوا قد أنفقوا مبالغ ضخمة من رؤوس أموالهم بصورة غير منتجة، فمن المحتمل أن يكون ذلك راجعاً ببساطة إلى أنه لم يكن ثمة مجال باقٍ لاستثمارها تدريجياً على أي نطاق كان في داخل هذا القطاع الرأسمالي». (عمد الهولنديون إبان القرن السابع عشر إلى التخفيف من حدة تكديس مماثل لرؤوس الأموال عن طريق مضاعفة السلع المنزلية والأعمال الفنية...)»^(٢٥).

وهكذا فإن ما يفسّر الأزمة هو عدم كفاية الفرص الاقتصادية في أوروبا الغربية. ويعني ذلك أن أوروبا الغربية كانت أمامها فرصة ضئيلة أو حتى معدومة للتوصل إلى التحول الرأسمالي الكامل إن هي ظلت تعتمد على الفرص الاقتصادية الداخلية وحدها.

وكانت التغيرات التي طرأت على هيكله الاقتصادية والمجتمعات في المناطق الأطلسية غير الأوروبية فيما بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٢٠ تتيح فرصاً وتحديات ضخمة تسببت في إحداث تغيير شامل في الوضع الاقتصادي في أوروبا الغربية بوجه عام، وإن كان ذلك قد اتخذ نطاقاً أوسع بكثير في البلدان التي كانت لديها إمكانات أكبر للاستفادة من تلك الفرص. وفي العالم الجديد، كان نمو المزارع الكبرى من العناصر الرئيسية للهيكل الاقتصادية والاجتماعية إبان تلك الفترة. واستمر إنتاج المعادن الثمينة محتفظاً بأهميته، وخاصة بعد أن دخلت البرازيل في مجال إنتاج الذهب على نطاق واسع في القرن الثامن عشر. غير أن العنصر الرئيسي في هيكله الاقتصادية والمجتمعات في العالم الجديد خلال هذه الفترة كان تطور زراعة المزارع الكبرى الواسعة النطاق. وفي داخل أمريكا الشمالية، كان للتبغ والقطن مكان الصدارة بين مختلف المنتجات، بينما كانت السيادة للسكر في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وقد استوجبت ضخامة عمليات الاقتصاد الجديد إعادة توزيع كاملة لسكان العالم الجديد.

وهكذا نظّم جانب كبير من التجارة حول شحن السلع إلى أفريقيا والقارة الأمريكية، وشحن العبيد من أفريقيا إلى هذه القارة الأمريكية، وشحن البضائع والمعادن الثمينة إلى أوروبا؛ وآية ذلك أن السكر المستورد بصورة مشروعة من القارة الأمريكية إلى أوروبا الغربية بلغ ١٥١ ٦٥٨ طنّاً سنوياً في حقبة الأربعينات من القرن الثامن عشر؛ ثم ارتفع إلى ١٩٣ ٠٠٥ أطنان في حقبة الستينات من القرن نفسه^(٢٦). ونظراً إلى أن بلدان أوروبا الغربية المالكة للمستعمرات كانت تحظّر نقل البضائع من وإلى مستعمراتها الأمريكية، فإن سيطرتها على توزيع السلع الأمريكية في أوروبا أصبحت عاملاً رئيسياً في نمو التجارة فيما بين البلدان الأوروبية

(٢٤) المرجع السابق. ص ٤٢.

(٢٥) المرجع السابق. ص ٤٢-٤٣.

(٢٦) R. Sheridan، ١٩٧٠، الجدول رقم ١، ص ٢٢.

إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر^(٢٧). وكانت البلدان الأكثر استفادة من هذه التطورات هي إنجلترا وفرنسا وهولندا. ذلك أن القيمة الرسمية لتجارة إنجلترا الخارجية (الواردات بالإضافة إلى الصادرات) ارتفعت من متوسط سنوي قدره ٨.٥ مليون جنيه استرليني فيما بين عامي ١٦٦٣ و ١٦٦٩ إلى ٢٨,٤ مليون جنيه استرليني فيما بين عامي ١٧٧٢ و ١٧٧٤، ثم إلى ٥٥,٧ مليون جنيه استرليني في عام ١٧٩٧/١٧٩٨^(٢٨). وهذا النمو يرجع بأكمله تقريباً بصورة مباشرة أو غير مباشرة - إلى توسع النظام الأطلسي، وكانت لفرنسا وهولندا تجارب متماثلة؛ وفيما يخص إنجلترا، كانت عمليات إعادة التصدير المتركزة على منتجات العالم الجديد تمثل ٣٧,١ في المائة من اجمالي الصادرات فيما بين عامي ١٧٧٢ و ١٧٧٤، في حين بلغ الرقم المماثل بالنسبة لفرنسا ٣٣,٢ في المائة في ١٧٨٧^(٢٩)، ومن أجل ذلك كتب مؤرخ اقتصادي فرنسي يقول:

«يسعنا أن نصف القرن الثامن عشر بحق بأنه كان مرحلة الأطلسية للتنمية الاقتصادية الأوروبية. فقد كانت التجارة الخارجية - وخاصة مع القارة الأمريكية - أكثر القطاعات حيوية في الاقتصاد برّمته؛ (من ذلك مثلاً أن التجارة الاستعمارية الفرنسية تزايدت عشرة أضعاف فيما بين ١٧١٦ و ١٧٨٧)، يضاف إلى ذلك أن الطلب من المناطق الواقعة فيما وراء البحار كان حافزاً لنمو مجموعة كبيرة من الصناعات ولزيادة التخصص وتوزيع العمل، ونظراً إلى غلبة النقل البحري على النقل البري، كان الاقتصاد الأوروبي في القرن الثامن عشر «منظماً حول عدد من الموانئ البحرية الكبيرة: وكانت أكثرها رواجاً الموانئ التي تظفر بأكبر نصيب من التجارة الاستعمارية النامية مثل بوردو أو نانت؛ ولم تكن لكل من هذين الميناءين صناعاته الخاصة وحسب، بل كانت له أيضاً منطقة صناعية خلفية في أسفل النهر تنفذ من خلاله»^(٣٠).

وقد وفّرت هذه الفرص الاقتصادية النامية التي اقترنت بتوسع النظام الأطلسي فرص عمل متزايدة مما أدى إلى استحثاث النمو السكاني عبر أوروبا الغربية بأسرها بعد انخفاضه في القرن السابع عشر^(٣١). وأسهم ذلك بقدر كبير في نمو الأسواق المحلية في إنجلترا

(٢٧) R. Davis، ١٩٦٩، الفصلان الثاني والثالث؛ و ١٩٦٧.

(٢٨) بالنسبة للفترة ما بين ١٦٦٣ و ١٦٦٩ والفترة ما بين ١٧٧٢ و ١٧٧٤ أنظر R. Davis، ١٩٦٩، ص ٩٢ و ١١٩ و ١٢٠. وبالنسبة للفترة ما بين عامي ١٧٩٧ و ١٧٩٨ أنظر P. Deane و W.A. Cole، ١٩٦٧، الجدول ١٣، ص ٤٤. وتتعلق الأرقام المقدمة عن فترة ١٧٩٧-١٧٩٨ ببريطانيا العظمى، بينما تتعلق الأرقام الأخرى بإنجلترا وويلز. وتتضمن جميع الأرقام مجموع الواردات والصادرات المحلية وإعادة التصدير. وقد احتسبت الأرقام المتعلقة بالقرن الثامن عشر على أساس الأسعار الثابتة فيما بين عامي ١٦٩٧ و ١٧٠٠.

(٢٩) P. Kriedte، ١٩٨٣، الجدولان ٣٩ و ٤٠، ص ١٢٤ و ١٢٨.

(٣٠) F. Crouzet، ١٩٦٤.

(٣١) من المحقق الآن أن نمو السكان في إنجلترا إبان القرن الثامن عشر كان يرجع إلى زيادة عامة في حالات الزواج في وقت سابق، وكان هذا يرجع بدوره إلى تزايد فرص العمل؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: J.E. Inikori، ١٩٨٤. ويستند التحليل إلى أدلة قمتها E.A. Wrigley، ١٩٨٣ و D.N. Levine، ١٩٧٧.

وفرنسا وهولندا، وتضافر ذلك مع نمو الصادرات في إيجاد ضغوط الطلب التي كان من شأنها تشجيع الاختراعات والتجديدات التكنولوجية خلال الثورات الصناعية في أوروبا الغربية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبهذه الطريقة كان التوسع الخارق في إنتاج السلع وفي التجارة والتمويل والنقل البحري في منطقة الأطلسي فيما بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٢٠ هو الذي وفر الفرص المطلوبة لاقتصادات أوروبا الغربية كي تتغلب على أزمة القرن السابع عشر، وتحطم قيود الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وتستكمل عملية التحول الرأسمالي. وكانت انجلترا أول بلد يستكمل هذه العملية. وقد أعانت القوى التي أطلقها هذا التطور والدروس التي قدّمها على استكمال العملية بسرعة في بلدان أوروبا الغربية الأخرى التي أسهمت على نحو ايجابي (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) في اقتسام الفرص المنبثقة عن توسع النظام الأطلسي.

كذلك كان لأجزاء العالم الجديد التي أصبحت عام ١٧٨٣ الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تزرع تحت قيود سياسية ثقيلة الوطأة كمناطق مستعمرة فيما بين القرن السابع عشر وعام ١٧٧٦، إسهام إيجابي بطرق لها أهميتها في الاقتصاد الأطلسي النامي خلال هذه الحقبة المبكرة، وربما كانت اقتصادات هذه المناطق في مقدمة الاقتصادات غير النامية في منطقة الأطلسي عندما وصل كولومبوس إلى قارة أمريكا، وكانت نسب الكثافة السكانية السائدة فيها من أكثر النسب انخفاضاً في العالم الجديد في تلك الحقبة، ولم يكن فيها ما يمكن مقارنته بالحضارات القديمة في أمريكا الجنوبية من حيث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. ولعقود طويلة بعد توطن المستعمرين الأوروبيين، كانت هذه المناطق تخضع في معظمها لأنشطة معيشية، وكان نمو الفرص اللازمة للإنتاج السوقي الذي حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يرتبط بصورة مباشرة بتوسع النظام الأطلسي من منتصف القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر^(٣٢).

ويوضح الجدولان ٣،٤ و ٤،٤ حجم مشاركة هذه المناطق في النظام الأطلسي خلال الأعوام التي سبقت مباشرة اعلان الاستقلال وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن القيمة السنوية الاجمالية لحصة أمريكا الشمالية البريطانية من تجارة الأطلسي خلال تلك الأعوام كانت تصل، في المتوسط، إلى ٨،٤ مليون جنيه استرليني (الواردات بالإضافة إلى الصادرات من السلع والصادرات غير المنظورة). ونظراً إلى أن العدد الإجمالي لسكان هذه المناطق كان يبلغ ٢،٢ مليون في ١٧٧٠^(٣٣)، فإن نصيب الفرد من هذه التجارة كان ٣،٨ جنيه استرليني. وكان لهذا القدر من المشاركة في تجارة الأطلسي أثره في حفز نمو السوق المحلية والإنتاج الموجه للتبادل السوقي، وفي تشجيع التخصص، وزيادة دخل الفرد، كما كان له تأثيره في معدل الهجرة إلى المنطقة.

(٣٢) أنظر: J.F. Shepherd و G.M. Walton، ١٩٧٢.

(٣٣) J. Potter، ١٩٦٥، الجدول ١ (أ)، ص ٦٣٨.

الجدول ٣٠٤: إجمالي عائدات أمريكا الشمالية البريطانية (بالجنيه الاسترليني) من الصادرات من السلع والصادرات غير المنظورة، فيما بين ١٧٦٨ و ١٧٧٢.

المنطقة	١٧٦٨	١٧٦٩	١٧٧٠	١٧٧١	١٧٧٢
بريطانيا العظمى وأيرلندا	١٦٥٨٠٠٠	١٨٥٢٠٠٠	١٨١٨٠٠٠	٢١١٣٠٠٠	٢١٣٥٠٠٠
جزر الهند الغربية كافة	٩٧٩٠٠٠	١١٣١٠٠٠	١٢٧٢٠٠٠	١٢٨٧٠٠٠	١٤٩٨٠٠٠
أوروبا الجنوبية وجزر واين	٥٢٠٠٠٠	٨٠٥٠٠٠	٧٤١٠٠٠	٧٢١٠٠٠	٧٦٢٠٠٠
أفريقيا	١٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٤٠٠٠
المجموع	٣١٧٣٠٠	٣٨١٨٠٠٠	٣٨٥٦٠٠٠	٤١٣٩٠٠٠	٤٤٢٩٠٠٠

الجدول ٤٠٤: واردات أمريكا الشمالية البريطانية (بالجنيه الاسترليني) فيما بين ١٧٦٨ و ١٧٧٢.

المنطقة	١٧٦٨	١٧٦٩	١٧٧٠	١٧٧١	١٧٧٢
بريطانيا العظمى وأيرلندا	٢٩٠٨٠٠٠	٢١٥١٠٠٠	٣١١٢٠٠٠	٥٣٨٢٠٠٠	٤١٣٥٠٠٠
جزر الهند الغربية كافة	٥٢٤٠٠٠	٧٦٧٠٠٠	٧٩٢٠٠٠	٦٧٦٠٠٠	٩٣٩٠٠٠
أوروبا الجنوبية وجزر واين	٨١٠٠٠	٨٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٩٠٠٠	٨٨٠٠٠
أفريقيا	٥٦٠٠٠	١٨٩٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٢٦٥٠٠٠
المجموع	٣٥٦٩٠٠٠	٣١٩٢٠٠٠	٤٠٦٩٠٠٠	٦٢٣١٠٠٠	٥٤٢٧٠٠٠

المصدر: J.F. Shepherd و G.M. Walton، ١٩٧٢.

ملحوظة: كانت الصادرات غير المنظورة تتألف في معظمها من عمليات الشحن.

ومع انتقال المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية على نحو تدريجي من الأنشطة المعيشية إلى الإنتاج السوقي بتأثير النظام الأطلسي، أصبح من الممكن التفرقة بين نظم اقتصادية ثلاثة تتألف من المستعمرات الجنوبية والوسطى والشمالية (نيوانجلند أساساً). وشجع الجمع بين الموارد الطبيعية وتوافر العمل العبودي الأفريقي الرخيص المستعمرات الجنوبية على التوسع في إنشاء المزارع الكبرى لإنتاج الأرز والتبغ في بداية الأمر، وإنتاج القطن في مرحلة لاحقة. واتجهت المستعمرات الوسطى إلى إنتاج المواد الغذائية في مزارع ذات أحجام أسرة تستخدم عمل الأسرة. وفي المستعمرات الشمالية شجع الفقر النسبي في الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة، بالإضافة إلى توافر المرافق الطبيعية العميقة وموارد الغابات لبناء السفن، على تخصيصها في وقت مبكر في مجالي التجارة والنقل البحري^(٣٤).

وهكذا كان الجنوب ينتج على وجه التقريب كل ما يصدر إلى أوروبا من المنتجات الزراعية. بينما كان الشمال ينتج الجانب الأكبر من الصادرات غير المنظورة - كالتنقل البحري والخدمات التجارية والتأمين وما إليها. وفي نفس الوقت كانت المستعمرات الوسطى تنتج ما يصدر من المواد الغذائية بالإضافة إلى بعض الصادرات غير المنظورة. وكان الإنتاج في الجنوب يعتمد على العمل العبودي الأفريقي، بينما كانت السوق التي يصرف فيها الإنتاج هي أوروبا بصورة رئيسية. وبالنسبة

إلى المستعمرات الوسطى والشمالية، أسفرت إعادة تنظيم الاقتصادات الكاريبية الموابكة لنمو مزارع العبيد الكبرى عن تقسيم للعمل بين مناطق الكاريبي (البريطانية وغير البريطانية) وأمريكا الشمالية، الأمر الذي أدى إلى خلق سوق ضخمة في مناطق الكاريبي للمواد الغذائية المنتجة في المستعمرات الوسطى والخدمات النقل البحري وغيرها من الخدمات التي تضطلع بها المستعمرات الشمالية. وعلى هذا النحو أصبحت اقتصادات المناطق الفرعية الثلاث في أمريكا الشمالية مربوطة بالنظام العبودي في القارة الأمريكية، سواء أكان ذلك في عملية الإنتاج أو في السوق^(٣٥).

وقد أسفرت مشاركة أمريكا الشمالية البريطانية على نطاق واسع في النظام الأطلسي خلال الحقبة الاستعمارية عن ظهور هياكل اقتصادية واجتماعية متباينة في المستعمرات الجنوبية والوسطى والشمالية، إذ كان الإنتاج في المستعمرات الوسطى والشمالية يتركز على عمال من البيض الأحرار مع انتشار الملكية على نطاق واسع، وتوزيع الدخل على أسس أقرب إلى المساواة. أما في الجنوب فقد ترتب على غلبة المزارع الكبرى التي تعتمد على العمل العبودي الأفريقي، وجود نسبة كبيرة من العبيد بين السكان، وتركيز الملكية، وتوزيع الدخل على أسس بعيدة كل البعد عن المساواة؛ فمن بين العبيد البالغ عددهم ٦٩٧٠٠٠ الذين كانوا في الولايات المتحدة في ١٧٩٠ كان ٦٤٢٠٠٠ موجودين في الجنوب، وكانوا يمثلون ٣٦ في المائة من مجموع السكان في الولايات الجنوبية^(٣٦). ورغم أن الهياكل القائمة في المناطق الوسطى والشمالية كانت تشجع نمو

(٣٥) كانت اقتصادات المستعمرات الجنوبية مربوطة بالنظام العبودي على مستوى الإنتاج، بينما كانت اقتصادات المستعمرات الوسطى والشمالية مربوطة بالنظام العبودي في العالم الجديد على مستوى الأسواق، بالنظر إلى أن إنشاء مزارع العبيد الكبرى هو الذي أدى إلى خلق الأسواق اللازمة للمواد الغذائية والخدمات التجارية التي اعتمدت عليها المستعمرات الوسطى والشمالية إلى حد بعيد لوقت طويل. وتعطي الأرقام التالية لعائدات الصادرات من السلع والخدمات الرئيسية (المتوسطات السنوية للفترة ما بين ١٧٦٨ و ١٧٧٢) مؤشراً لهيكل تجارة التصدير في أمريكا الشمالية إبان الحقبة الإستعمارية:

(بالجنيه الاسترليني):

التبغ ٧٦٦٠٠٠.

عائدات الشحن ٦١٠٠٠٠.

الخبز والدقيق ٤١٠٠٠٠.

الأرز ٣١٢٠٠٠.

الأسماك ٢٨٧٠٠٠.

النيلة ١١٧٠٠٠.

وقد مثلت هذه البنود الستة ما نسبته ٦٤.٤ في المائة من مجموع عائدات التصدير من أمريكا الشمالية البريطانية خلال تلك الأعوام، وكان التبغ والأرز من منتجات مزارع العبيد الكبرى المجلوبة من المستعمرات الجنوبية، وكان الخبز والدقيق من إنتاج المزارع الأسرية الحجم في المستعمرات الوسطى، بينما كان الجانب الأكبر من الأسماك والشحن يגיע من المستعمرات الشمالية. (هذه الأرقام مأخوذة من J.F. Shepherd و G.M. Walton، ١٩٧٢، ص ٢٥٨). وكان الجانب الأكبر من الواردات من السلع المصنعة، يגיע من إنجلترا، في حين أن إنجلترا لم تكن تأخذ سوى نسبة صغيرة من صادرات المستعمرات. وكان التبغ مخصصاً بأكمله تقريباً لإنجلترا واسكتلندا ولكن أكثر من نصف الكمية كان يعاد تصديره سنوياً إلى أوروبا القارية.

السوق المحلية للسلع الاستهلاكية الجماهيرية، فقد كانت الهياكل الموجودة في الجنوب تحظر نمو هذا النوع من الأسواق المحلية وتشجع استيراد السلع الترفية من الخارج. ومن ثم فعندما كانت أسس نمو اقتصادي ذاتي ترسي في المستعمرات الوسطى والشمالية إبان الحقبة الاستعمارية، كانت هياكل التبعية تقام في الجنوب.

وبعد تحقيق الاستقلال ظل اقتصاد الولايات الجنوبية يعتمد على العمل العبودي الأفريقي. وظل التوسع الخارق في إنتاج القطن في الولايات الجنوبية بين ١٧٩٠ و ١٨٦٠ يعتمد كلية على العمل العبودي الأفريقي^(٣٧). ومن أجل ذلك استبقت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الموروثة من الحقبة الاستعمارية في الجنوب، بل وحتى في المناطق التي امتدت إليها مزارع القطن الكبرى إبان القرن التاسع عشر. وفي ١٨٥٠ كان مجموع السكان البالغ عددهم ٨٩٨٣٠٠٠ في الجنوب القديم والجديد يتضمن ٣١١٧٠٠٠ من العبيد؛ وكان هؤلاء يمثلون ٣٤,٧ في المائة من السكان^(٣٨). كذلك استمر توزيع الملكية والدخل على اختلاله، كما عززت هياكل التبعية.

وبعد نيل الاستقلال اتخذت حكومة الولايات المتحدة المستقلة سياسيًا تدابير اقتصادية أدت على نحو تدريجي إلى تحويل الجنوب من الاعتماد على أوروبا الغربية إلى الاعتماد على الولايات الشمالية. وبمعاونة من الحماية الحكومية انتقلت إلى أصحاب السفن والتجار في الولايات الشمالية الشرقية السيطرة على عمليات شحن القطن الجنوبي إلى أوروبا واستيراد المصنوعات الأوروبية لملاك المزارع الكبرى من الجنوبيين هم وعبيدهم^(٣٩). وفي الوقت نفسه استتبع التوسع في إنتاج

(٣٧) تزايد إنتاج القطن في الولايات الجنوبية من ٤٠٠٠ بالة زنة كل منها ٥٠٠ رطل في ١٧٩٠ إلى ٣٨٤١٤١٦ بالة في ١٨٦٠. وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر صدر ما يقرب من ٧٦.٥ في المائة من الإنتاج. H.U. Faulkner, ١٩٢٤، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٣٨) J. Potter, ١٩٦٥، الجدول رقم ١١، ص ٦٨٠.

(٣٩) صدر في ٤ يوليو/ تموز ١٧٨٩ قانون سمح بخصم ١٠ في المائة من الرسوم الجمركية على الواردات إلى الولايات المتحدة بواسطة السفن الأمريكية الصنع أو المملوكة للأمريكيين. وصدر قانون آخر في ٢٠ يوليو/ تموز ١٧٨٩ فرضت بموجبه ضريبة جمركية بنسبة ٦ في المائة على كل طن ينقل بواسطة سفينة أمريكية الصنع أو مملوكة للأمريكيين، وبنسبة ٣٠ في المائة على كل طن ينقل بواسطة سفينة أجنبية الصنع أو مملوكة لأجانب تدخل موانئ الولايات المتحدة. وقد أدى كلا القانونين إلى تشجيع نمو بناء السفن وتملكها في الولايات الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة الأمريكية. فارتفعت الحمولات المسجلة للسفن العاملة في مجال التجارة الخارجية من ١٢٣٨٩٣ طنًا في عام ١٧٨٩ إلى ٩٨١٠٠٠ طن في عام ١٨١٠. وخلال الفترة نفسها، تزايدت نسبة واردات الولايات المتحدة المنقولة بسفن مملوكة للأمريكيين من ١٧.٥ في المائة إلى ٩٣ في المائة من مجموع الواردات، كما تزايدت صادرات الولايات المتحدة المنقولة بسفن مملوكة للأمريكيين من ٣٠ إلى ٩٠ في المائة. وبحلول عام ١٨٦٢ بلغت الحمولة المسجلة لسفن الشحن الأمريكية العاملة في مجال التجارة الخارجية ٢٤٩٦٨٩٤ طنًا، وكان نحو ٧٥ في المائة من صادرات الولايات المتحدة خلال تلك الفترة يגיע من الجنوب، كما كان القطن يمثل نحو ٦٠ في المائة منها، أما النسبة الباقية وقدرها ١٥ في المائة فكانت تتألف من التبغ والأرز والسكر المكرر (لكل هذه الأرقام، انظر H.U. Faulkner, ١٩٢٤، ص ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٨ و ٢٣٣. وقد أصبحت الدخول الناتجة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الصادرات الجنوبية والعائدات التي كان ملاك السفن والتجار في الولايات الشمالية الشرقية يحققونها من التجارة الخارجية، أساس التصنيع في الولايات المتحدة من ١٧٩٠ إلى ١٨٦٠. انظر D.C. North, ١٩٦١.

القطن نشوء سوق متنامية للسلع الغذائية؛ الأمر الذي كان حافزاً لنمو إنتاج السلع الغذائية على نطاق تجاري في الغرب، ولتدفق المهاجرين إلى المناطق الغربية. وخلق هذا التخصص الإقليمي، الذي كان يتمحور حول مزارع العبيد الكبرى في الجنوب، سوقاً محلية ضخمة شجعت على إقامة صناعات بديلة للسلع المستوردة في الشمال الشرقي اعتماداً على القيود الحكومية على الاستيراد. وبهذه الطريقة كان تصنيع الولايات المتحدة الأمريكية يتركز في المقام الأول حتى ١٨٦٠ على مزارع العبيد الكبرى في الجنوب؛ كما استفادت الولايات المتحدة من استقلالها السياسي في الوقت المناسب لتحريك القوى العاملة في منطقة الأطلسي لصالح اقتصادها، وعاونتها في ذلك الهياكل المؤاتية التي طورت في المستعمرات الوسطى والشمالية خلال الحقبة الاستعمارية^(٤٠). وهكذا وفرت هياكل التبعية في الولايات الجنوبية الشروط الضرورية للتحوّل الرأسمالي في الولايات الشمالية والغربية.

تطور هياكل التخلف في أمريكا اللاتينية والكاريبي

كانت اقتصادات أمريكا اللاتينية والكاريبي، وفقاً لتعريفنا، اقتصادات غير نامية عندما وصل كولومبوس إلى المنطقة. وكانت عوامل ثلاثة مسؤولة عن المستوى العام لعدم التنمية: السكان، والجغرافيا، والانزوال عن بقية العالم.

ويشور خلاف شديد بصدد الحجم المحتمل للسكان في القارة الأمريكية بأجمعها بحلول ١٤٩٢. وثمة تقديرات منخفضة إلى حد أنها تقدر هذا العدد بنحو ٨.٥ مليون نسمة، وهناك تقديرات ترتفع به إلى ١١٢ مليوناً^(٤١). بيد أن البحوث الأحدث عهداً التي أجرتها مدرسة بركلي تشير إلى أن رقمًا يتراوح بين ٥٠ مليوناً و ١٠٠ مليون هو الأقرب إلى المعقول^(٤٢). ويعتبر أعلى الأرقام صغيراً بالنسبة لضخامة الاتساع الجغرافي للقارة الأمريكية، يضاف إلى ذلك أن السكان كانوا مركزين في ثلاث مناطق تقريباً: أمريكا الوسطى، وتألّف من ممالك الازتك والمايا القديمة، وإمبراطورية الإنكا في بيرو القديمة، وجزيرة هسبانيولا في الكاريبي التي تضم الآن هايتي وجمهورية الدومينيكان^(٤٣). وكانت بقية أجزاء العالم الجديد تنصف بانخفاض بالغ في الكثافة السكانية. وقد

(٤٠) لمزيد من التفاصيل عن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالي، انظر J.E. Inikori، ١٩٧٩ و ١٩٨١.

(٤١) B. Keen و M. Wasserman، ١٩٨٠، ص ٣٠-٣١.

(٤٢) بالنسبة لتقديرات مدرسة بيركلي، انظر W. Borah و S.F. Cook، ١٩٦٣، وانظر أيضاً W. و S.F. Cook Borah، ١٩٧١-١٩٧٤. وللرجوع إلى دراسة توفيقية حديثة، انظر W.M. Denevan، ١٩٧٦.

(٤٣) استناداً إلى مدونات هندية وإسبانية متنوعة مع الاستعانة بأساليب إحصائية معقدة، قدر S.F. Cook و W. Borah سكان المكسيك الوسطى قبل الغزو بما يتراوح بين ١٨.٨ و ٢٦.٣ مليون نسمة. S.F. Cook و W. Borah، ١٩٦٧، ص ٢٠٥. كما قدر كوك وبورا سكان هسبانيولا بما يتراوح بين ٧ و ٨ مليون نسمة في ١٤٩٢. B. Keen و M. Wasserman، ١٩٨٠، ص ٣٠. ولكن تقديرات كوك وبورا تعرضت لنقد شديد في الآونة الأخيرة بدعوى أنها تنحو إلى الزيادة.

قليل إن كثافات سكانية بمعدل يقل عن عشرة أفراد للكيلومتر المربع الواحد كانت سائدة في أكثر من ٩٠ في المائة من المنطقة الجغرافية لأمريكا اللاتينية قبل غزوها^(٤٤).

وكان لانخفاض الكثافات السكانية في مناطق ضخمة من أمريكا قبل وصول كولومبوس آثار معاكسة لتنمية التجارة وتقسيم العمل؛ كما كانت المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة منفصلة عن بعضها البعض وعن المناطق القليلة السكان بغابات كثيفة وجبال ووديان عميقة. وأدى ذلك إلى صعوبة الاتصال، ووقف حائلاً دون تنمية التجارة بين البلدان الأمريكية. وفي وضع كهذا كان من الممكن أن يكون للتجارة المنقولة بطريق البحر أهميتها في تمديد الحدود التجارية من ساحل البحر إلى الداخل مثلما حدث في أمريكا الشمالية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. بيد أن عزلة القارة الأمريكية عن سائر أنحاء العالم حتى عام ١٤٩٢ لم تجعل ذلك أمراً ممكناً، وبسبب هذه العزلة كانت لموارد القارة الأمريكية الطبيعية الغنية قيمة تجارية ضئيلة، ولهذا أسهمت بنصيب ضئيل أو معدوم في تنمية السكان والتجارة.

ومن أجل ذلك كانت اقتصادات الحضارات القديمة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية غير نامية في مجموعها وإن كانت قد بلغت مستوى عالياً من التطور الثقافي بحلول عام ١٤٩٢؛ إذ كانت في حاجة إلى تجارة خارجية مع سائر أنحاء العالم لإعطاء قيمة إقتصادية لمواردها، وتشجيع النمو، ونشر سكانها، وحفز التنمية التجارية بين البلدان الأمريكية، وبدء عملية التحول الرأسمالي. وفي اتجاه معاكس لهذه الاحتياجات، نشأت الفرص التجارية التي أعقبت وصول الأوروبيين في ١٤٩٢ في ظروف أدت إلى تطوير هياكل تخلف لا هياكل تقدم. ويرجع ذلك أولاً إلى أن بلدان أوروبا الغربية فرضت سيطرتها بالقوة على الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية والكاربي. وقد عانى الهنود من الإذلال ومن فقدان الروح المعنوية. وعندما أضيفت إلى ذلك متطلبات العمل والأمراض غير المعروفة التي جلبها الأوروبيون انهار السكان الهنود في كل مكان من أمريكا اللاتينية والكاربي. وتبرز الكارثة السكانية التي مني بها وسط المكسيك إبان القرن السادس عشر هذه النقطة بوضوح جلي إذ انخفض عدد سكان المنطقة الذي كان يقدر بما يتراوح بين ١٨,٨ و ٢٦,٣ مليون نسمة قبل الغزو الأوروبي إلى ٦,٣ مليون نسمة في عام ١٥٤٨، ثم إلى ١,٩ مليون نسمة في عام ١٥٨٠. وبحلول عام ١٦٠٥ كان هذا العدد قد انخفض إلى ١,١ مليون نسمة تقريباً^(٤٥).

وقد ترتبت على إبادة السكان الهنود إبادة شبه كاملة لنتيجتان مهمتان: أولاًهما هي أن التوسع الخارق في إنتاج المنتجات الأولية للتجار بها بطريق البحر مع أوروبا وأمريكا الشمالية - وهو ما حدث خلال الفترة ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر - لم يكن ممكناً إلا عن طريق استيراد العمالة العبودية الأفريقية على نطاق واسع. النتيجة الثانية هي أن المعمرين الأوروبيين استولوا على الأراضي الزراعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وتم تجميعها في ملكيات كبيرة أصبحت تُعرف باسم «لائيندى» Laciende أو «لائيندا» Lazenda. وسوف نوضح فيما بعد أن

(٤٤) A. Morris، ١٩٨١، ص ٥٢.

(٤٥) W. Borah و S.F. Cook، ١٩٦٧، ص ٢٠٤.

هذين التطورين قدما فرصًا تجارية كان من شأنها استحثاث التحول الرأسمالي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ولكنهما أدبا في الوقت نفسه إلى التخلف والتبعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونظرًا إلى ضخامة الأعداد المستوردة من العبيد عن طريق التهريب إلى أمريكا الأسبانية إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر. يستحيل علينا تقريبًا تحديد الإسهام الكمي للعمالة العبودية الأفريقية في إنتاج المعادن الثمينة في أمريكا الأسبانية إبان هذين القرنين^(٤٦). بيد أنه يؤخذ من إحصاء أجراه بعض رجال الدين في أمريكا الأسبانية في ١٧٩٦ أن عدد السكان الذين من أصل أفريقي كان يرتفع إلى ٦٧٩ ٨٤٢ في المكسيك وإلى ٥٣٩ ٦٢٨ في بيرو^(٤٧). ورغم أننا لا نستطيع أن نتحقق من دقة هذا الإحصاء، فإن هذين الرقمين يعينان أن العمالة العبودية الأفريقية كانت حاسمة بالنسبة لاقتصادات المكسيك وبيرو في ظل الاستعمار. وفي البرازيل، كان إنتاج السكر للتصدير يعتمد إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر اعتمادًا كليًا على العمالة العبودية الأفريقية، ومع أن ازدهار الذهب البرازيلي في القرن الثامن عشر اجتذب عددًا كبيرًا من التجار ومن الرأسماليين العاملين في مجال التعدين من أوروبا إلى هذه البلاد، فقد استمر الإنتاج الفعلي يعتمد كلية تقريبًا على العمالة العبودية الأفريقية، ويشهد بذلك التركيب العرقي لسكان البرازيل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: ففي عام ١٧٩٨ كان عدد السكان الذين من أصل أفريقي بين مجموع السكان البالغ ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة يرتفع إلى ١ ٩٨٨ ٠٠٠، منهم ١ ٥٨٢ ٠٠٠ من العبيد. وفي ١٨٧٢ كان نحو ٥,٨ مليون نسمة من مجموع السكان البالغ عددهم ٩,٩ مليون نسمة من أصل أفريقي، وكان من بينهم ١,٥ مليون من العبيد^(٤٨). ومؤدى ذلك هو أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي كانوا يشكلون ٦١,٢ في المائة من مجموع سكان البرازيل في ١٧٩٨ و ٥٨ في

(٤٦) تشير الأدلة التي قدمها E. Vila Vilar إلى ضخامة حجم الواردات المهربة: «تمكن د. فرناندو دي سارثا نائب حاكم قرطاجنة من التحقق من أنه طوال الفترة ما بين ١٥١٦ و ١٦١٩ لم تدفع رسوم جمركية إلا عن ٤ ٨١٦ عبدًا فقط، بينما كان عدد الذين دخلوا في الواقع في فترة لا تزيد كثيرًا على عام واحد - من مايو / أيار ١٦١٩ حتى ديسمبر / كانون الأول ١٦٢٠ - يرتفع إلى ستة آلاف، وذهب إلى أن الزوارق التي كانت تصل وعلى متنها ١٥ أو ٢٥ أو ٣٧ أو ٤٥ «قطعة»، كانت تحمل في الواقع ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠٠. وشهد المفتش مدينا روساليس بأنه كان من الشائع أن يعمد التجار عند أداء الرسوم إلى إعلان «قطع» أقل ممن كانوا يقلونهم بالفعل، وأثبت أن إحدى السفن أعلنت ٦٨ ولكنها كانت تحمل ٤٤٠؛ وأن سفينة أخرى أعلنت ٤٥ وكان على متنها ٢٠٠، وأخرى أعلنت ٦٥ ولكنها استجلبت ٢٦٠، وفي رأيه أنه في عام واحد، من ١٠ يونيو / حزيران ١٦٢٠ إلى ١٨ يوليو / تموز ١٦٢١، دخلت ٦٤٤٣ «قطعة» من العبيد في ميناء قرطاجنة. وفي ١٦٣١ كتب خوان دي اورثوكو أمين خزانة سانتا مارتا إلى الملك يقول إن كل سفينة وصلت وعلى متنها سود كانت تحمل ٤٠٠ قطعة ولكن الرسوم الجمركية لم تكن تدفع إلا عن ١٠٠ فقط. وفي ١٦٣٧ شهد د. مارتن دي سافدرا رئيس مجلس سان دومينغو بأن سفن العبيد الذاهبة إلى قرطاجنة وعلى متنها ١٥٠ «قطعة» مسجلة، كانت تحمل في الحقيقة ٣٠٠». E. Vila Vilar, ١٩٧٧ (أ)، ص ٢٧٢-٢٧٣؛ انظر أيضًا C.A. Palmer, ١٩٧٦، و L.B. Rout Jr., ١٩٧٦، ص ٦١-٦٦.

(٤٧) J.E. Inikori, ١٩٧٦، ص ٢٠٤.

(٤٨) T.W. Merrick و D.H. Graham, ١٩٧٩، الجدول ٣,٢، ص ٢٩. كان عدد السكان الهنود يرتفع إلى ٢٥٢ ٠٠٠ في ١٧٩٨ وإلى ٣٨٦ ٩٥٥ في ١٨٧٢. وكان عدد السكان الأوروبيين في هذين العامين ١٠١٠ ٠٠٠ و ٣ ٧٨٧ ٢٨٩ على التوالي.



اللوحة ٣، ٤: عبيد من الزوج يعملون في مزرعة كبرى لبين في البرازيل، ١٨٧٠م.

المائة من مجموعهم في ١٨٧٢. وكان السكان من العبيد يتركزون في المناطق التي تنتج الذهب والمنتجات الزراعية لتصديرها إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. مثال ذلك أنه من بين العبيد الذين كانوا في البرازيل في ١٨٧٣ والبالغ عددهم ١٥٦٦٤١٦، كان ١٢٣٣٢١٠ (٧٩.٢ في المائة) يعيشون في ستة أقاليم تنتج سلعة تصديرية هي: باهيا، وبرنامبوكو، وريو دي جانيرو، وساو باولو، وميناس جيرائيس، وريو غراندي دو سول^(٤٩). وكان أكبر تركيز - ٣٥١٢٥٤ نسمة - موجوداً في ميناس جيرائيس، الإقليم المنتج للذهب.

وفي الجزر الكاريبية، تبدى غلبة السكان من الأفريقي الأصل في مجال الإنتاج للتصدير من تحول التركيب العرقي لسكانها بعد عام ١٦٥٠. فقبل منتصف القرن السابع عشر، كان إنتاج المحاصيل المعيشية هو السائد في اقتصادات الجزر، وكان الإنتاج التصديري هامشياً. وابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر، أتاح استيراد العبيد الأفريقيين على نطاق واسع الفرصة أمام الإنتاج التصديري كي ينمو بسرعة، بينما تناقص إنتاج المحاصيل الزراعية تناقصاً حاداً. كذلك كان مجموع السكان في بربادوس وجامايكا وجزر ليوورد يتألف في عام

١٦٦٠ من ٣٣٠٠٠ من البيض و ٢٢٥٠٠ من العبيد الأفريقيين، بيد أنه بحلول عام ١٧١٣ كان عدد البيض ٣٢٠٠٠ نسمة وعدد العبيد الأفريقيين ١٣٠٠٠٠^(٥٠). وهذا يعني أن عدد السكان العبيد تزايد من ٤٠,٥ في المائة من مجموع السكان في ١٦٦٠ إلى ٨٠,٢ في المائة من مجموعهم في ١٧١٣. وفي جزر الهند الغربية الفرنسية أيضًا، كان مجموع السكان في المارتينيك وسان دومنغو فيما بين عامي ١٦٧٨ و ١٦٨١ يتألف من ٦٧٨٦ من البيض و ٧٣٩٧ من العبيد الأفريقيين^(٥١)؛ لكنه بحلول ١٧٨٠ لم يكن عدد البيض من مجموع السكان البالغ ٥١٤٨٤٩ نسمة في جزر الهند الغربية الفرنسية كلها يتجاوز ٦٣٦٨٢ إلى جانب ٤٣٧٧٣٨ من العبيد الأفارقة و ١٣٤٢٩ من السود الأحرار^(٥٢). وهذا يعني أن نسبة السكان الأفريقيي الأصل بالقياس إلى مجموع السكان في جزر الهند الغربية الفرنسية تزايدت من نحو ٥٢ في المائة أواخر القرن السابع عشر إلى نحو ٨٨ في المائة بحلول عام ١٧٨٠.

وقد كان هذا النقل الجماعي للعمال الأفارقة بأعداد كثيفة إلى أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي والمناطق الجنوبية من أمريكا الشمالية هو الذي أنتج التوسع الخارق في إنتاج المواد الأولية والتجارة في منطقة الأطلسي بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر. وقد وفر هذا بدوره الفرص والتحديات الحافزة التي استكمل التحول الرأسمالي تحت ضغطها في بلدان أوروبا الغربية الرئيسية وفي أمريكا الشمالية. غير أن هذه العملية التاريخية ذاتها أنتجت هياكل التخلف والتبعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وبالنظر إلى أن مجموع السكان كان في معظمه من العبيد، فإن أغلبية سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي كانت تحصل على دخول أقل بكثير من أن تجعلهم أعضاء عاديين في السوق. ومن أجل ذلك كان نمو السوق المحلية للسلع الاستهلاكية الجماهيرية يعاني من قيود ثقيلة؛ ففي غيبة أسواق محلية نامية للسلع الاستهلاكية الجماهيرية والتي من شأنها تشجيع تدفق الموارد لتنمية الإنتاج الصناعي لتغطية الاستهلاك المحلي، كانت أرباح التعدين والمزارع الكبرى تستخدم في شراء مصنوعات مستوردة من أوروبا، أو يعاد تصديرها لتمويل الاستثمارات والاستهلاك في أوروبا. وتفاقم الأوضاع بسبب القوانين الاستعمارية التي كانت تقيد إنشاء الصناعات في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الحقبة الاستعمارية. وهكذا كانت أمريكا اللاتينية والكاريبي تقدمان معًا سوقًا حافزة لأصحاب الصناعات في أوروبا الغربية، ولاسيما أصحاب الصناعات البريطانيين الذين كانوا يوردون منتجاتهم للمستعمرات البريطانية ولأمريكا الإسبانية والبرتغالية إما مباشرة وإما عن طريق إسبانيا والبرتغال^(٥٣). وليس أدل على ذلك من أن القيمة الرسمية للصادرات البريطانية إلى جزر الهند الغربية البريطانية فيما بين عامي ١٧١٤

(٥٠) حسب استنادًا إلى R.S. Dunn، ١٩٧٢، ص ٣١٢.

(٥١) R. Sheridan، ١٩٧٠، ص ٣٥ و ٤٩.

(٥٢) E. Williams، ١٩٧٠، ص ١٥٣.

(٥٣) A. Christelow، ١٩٤٨، J.O. Mclachlan، ١٩٤٠، H.E.S. Fisher، ١٩٦٣.

و١٧٧٣ كانت ترتفع في المجموع إلى ٤٣,٤ مليون جنيه استرليني (جميع السلع المصنعة تقريبًا). وخلال الفترة نفسها، كانت القيمة الرسمية للمواد الأولية المصدرة إلى بريطانيا من تلك المستعمرات البريطانية في جزر الهند الغربية ترتفع إلى ١٠١,٣ مليون جنيه استرليني^(٥٤). ويوضح ذلك أهمية أسواق العالم الجديد بالنسبة لأصحاب الصناعات البريطانية كما يوضح حجم إعادة تصدير الموارد من مستعمرات مزارع العبيد الكبرى^(٥٥).

وقد ترتب على عدم تنمية أي قطاع صناعي له أهميته ظهور اقتصادات مفككة في أمريكا الشمالية والكاربي، مع ربط قطاعي التعدين والزراعة ربطًا قويًا باقتصادات أوروبا الغربية وباقتصاد الولايات المتحدة أيضًا في مرحلة لاحقة. وهذا التطور واكبه ظهور مصالح اقتصادية خاصة، وثيقة الصلة بعمليات الاستيراد والتصدير. ذلك أن أقطاب التعدين ومحتكري الملكية الزراعية في أمريكا اللاتينية والكاربي رأوا مصالحهم في الاستيراد والتصدير فقط، وأن طبقة التجار التي خلقتها الأوضاع السائدة فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر اندمجت بدورها في عمليات الاستيراد والتصدير. وكان لتوزيع الملكية والدخول بصورة بالغة الاختلال إلى جانب اقتصادات المزارع الكبرى والعبيد أثرهما في ضمان عدم وجود فئات أخرى يمكنها أن تنافس تلك الفئات الثلاث (أصحاب المناجم، والقلة المحتكرة من الملاك، والتجار) في الاستحواذ على السلطتين الاقتصادية والسياسية. ولهذا استمرت السياسات الحكومية، حتى بعد أن أصبحت البلدان الكبرى في أمريكا اللاتينية مستقلة سياسيًا خلال القرن التاسع عشر، تساند إنتاج المواد الأولية للتصدير مع استيراد السلع المصنعة. وشجعت على ذلك نتائج الثورات الصناعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة إبان القرن التاسع عشر؛ ذلك لأن هذه الثورات الصناعية، التي عززها النظام الأطلسي، أدت إلى انفجار الطلب على الأغذية والمواد الخام على اختلاف أنواعها. وفي الوقت نفسه، استتبع الانخفاض الهائل في تكاليف الإنتاج الصناعي هبوط أسعار السلع المصنعة المطروحة للتجارة في منطقة الأطلسي، إلى حد أن تكاليف الفرصة البديلة لإنشاء إنتاج محلي للسلع المصنعة للاستهلاك المحلي أصبحت شديدة الارتفاع بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية الحديثة العهد

(٥٤) E. Williams، ١٩٧٠، ص ١٥١.

(٥٥) من المعالم المشتركة بين اقتصادات مزارع العبيد الكبرى في العالم الجديد اتجاه مستوى الإنتاج إلى تجاوز مستوى الاستهلاك داخل منطقة الإنتاج. ويصدق ذلك أيضًا على أمريكا الشمالية البريطانية. فبينما بين عامي ١٧١٤ و١٧٧٣ صُلِّت مزارع العبيد الجنوبية في مستعمرات كارولينا وفيرجينيا وميريلاند إلى بريطانيا سلًا بلغت قيمتها الرسمية ٤٦,٦ مليون جنيه استرليني، بينما صُلِّت نيوانجلند ونيويورك وبنسلفانيا (وهي مستعمرات لم تكن تستخدم العبيد) سلًا لا يتجاوز مجموعها ٧,٢ مليون جنيه استرليني. غير أن المستعمرات الثلاث التي تعتمد على مزارع العبيد الكبرى استوردت من بريطانيا خلال الفترة نفسها سلًا لا تزيد قيمتها على ٢٦,٨ مليون جنيه استرليني، في حين أن المستعمرات الثلاث التي لم تكن تستخدم العبيد استوردت سلًا قيمتها ٣٧,٩ مليون جنيه استرليني. E. Williams، ١٩٧٠، ص ١٥١. وهذا يعني أن إنتاج المواد الأولية كان يتم معظمه في مناطق مزارع العبيد الكبرى، بينما كان الاستهلاك يتركز أساسًا في مناطق الأطلسي التي لم تكن تستخدم العبيد. وكانت المناطق التي لا تستخدم العبيد من أمريكا الشمالية البريطانية تعتمد معظم قوتها الشرائية من بيع المواد الغذائية وتقديم خدمات الشحن والتجارة لمزارع العبيد الكبرى في الكاريبي، كذلك لمزارع العبيد الكبرى في المستعمرات الجنوبية من أمريكا الشمالية البريطانية.



اللوحة ٤٤٤: عبيد من الزنوج يعملون في قطع قصب السكر في إحدى المزارع الكبرى في جزر الهند الغربية، ١٨٣٣.

بالاستقلال. وعلى هذا النحو أصبحت اقتصادات أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجتمعاتها قائمة بحلول منتصف القرن التاسع عشر على أسس من شأنها ترسيخ أركان التخلف والتبعية.

إرساء أسس هياكل التبعية في أفريقيا

كتب كريستوفر ريغلي يقول:

«... ثمة استنتاج غير متوقع يبدو أنه قد فرض بقوة على الأرجح - عن طريق أعمال أثرية أجريت مؤخرًا - وهو أن توطن السكان بكثافة في أفريقيا جنوبي الصحراء لم يكن مواكبًا لبدء ظهور الزراعة أو صناعة الأدوات الحديدية، وإنما بدأ منذ نحو ألف عام مضت أو أقل، عندما بدأ ما يسمى عند بانطو أفريقيا «العصر الحديدي الأخير». فإن صح هذا فسوف يؤدي إلى فتح آفاق جذرية جديدة. ويوجد الآن مجال للقول بأن التكاثر السكاني كان ماضيًا في طريقه بسرعة في الفترة التي شهدت الاتصالات الأوروبية الأولى...»^(٥٦)

وتتطوي الأدلة غير المباشرة المتوافرة لدينا على مساندة قوية لهذا الاستنتاج، لأن المصادر المحلية في أفريقيا تتحدث كلها عن هجرات سكانية عامة خلال النصف الأول من الأعوام الألف الحالية. ورغم أن هذه المصادر تشير في كثير من الأحيان إلى أسباب سياسية. فما من شك في أن هذه التحركات السكانية كانت على صلة بترزايد معدلات السكان بالنسبة للموارد في أماكن التوطن القديمة، مما أجبر بعض الجماعات على الانتقال إلى مناطق لا يوجد فيها سكان أو توجد فيها أعداد ضئيلة متناثرة من السكان^(٥٧). وكثيرًا ما يشار أيضًا إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر على أنهما فترة من تاريخ أفريقيا وقعت إبانها تغييرات لها أهميتها في تنظيم الإنتاج وتكنولوجياه، في مجال الزراعة والصناعات التحويلية معًا، ثم تلت القرن

(٥٦) C. Wrigley، ١٩٨١، ص ١٨. ووفقًا لحساب أجراه تيرستان شو كان عدد سكان أفريقيا في عام ١٠٠٠٠ قبل الميلاد ٢ مليون نسمة. ثم ارتفع إلى ٥ ملايين في عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد. (T. Shaw، ١٩٨١، ص ٥٨٩). كذلك يقول بوزنانسكي إن مجموع السكان في أفريقيا جنوبي الصحراء قبل عام ١٠٠٠ للميلاد كان يقل عن ١٠ ملايين (M. Posnansky، ١٩٨١، ص ٧٢٧). وبالنسبة لعام ١٥٠٠ للميلاد، خلص شو إلى أن الأدلة المستمدة من الحفريات الأثرية تساند ارتفاع عدد سكان غرب أفريقيا إلى ٢٠ مليون (T. Shaw، ١٩٧٧، ص ١٠٨). ويؤخذ من هذه الأرقام معًا أن عدد سكان غرب أفريقيا حقق نموًا سريعًا فيما بين عامي ١٠٠٠ و١٥٠٠. وهي مقولة صحيحة، لأننا إذا افترضنا أن نحو ثلث مجموع سكان أفريقيا جنوبي الصحراء في عام ١٠٠٠ كان يعيش في غرب أفريقيا، فإن مؤدى ذلك هو أن سكان غرب أفريقيا تزايدوا من ٣ مليون تقريبًا في عام ١٠٠٠ للميلاد إلى نحو ٢٠ مليونًا في عام ١٥٠٠ للميلاد.

(٥٧) يقول يان فانسينا إن معظم الهجرات السكانية في منطقة الغابات المطيرة في أفريقيا قبل عام ١٦٠٠ كانت تمثل تحركات من مناطق مرتفعة الكثافة إلى مناطق منخفضة الكثافة (J. Vansina، ١٩٨١، ص ٧٥٨). كذلك يؤخذ من حساب دايك للهجرات التي وقعت في اتجاه دلتا النيجر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أنها كانت تحركات من مناطق كثيفة السكان إلى مناطق قليلة السكان - من بنين إلى الدلتا (K.O. Dike، ١٩٥٦، ص ٢٢-٢٥)، وانظر أيضًا الفصل الثالث من هذا المجلد.

السادس عشر فترة طويلة من الاستقرار والركود^(٥٨). وهنا أيضًا كان النمو السكاني السريع خلال القرون السابقة يشكل بالضرورة عاملاً هاماً في إحداث هذه التغيرات.

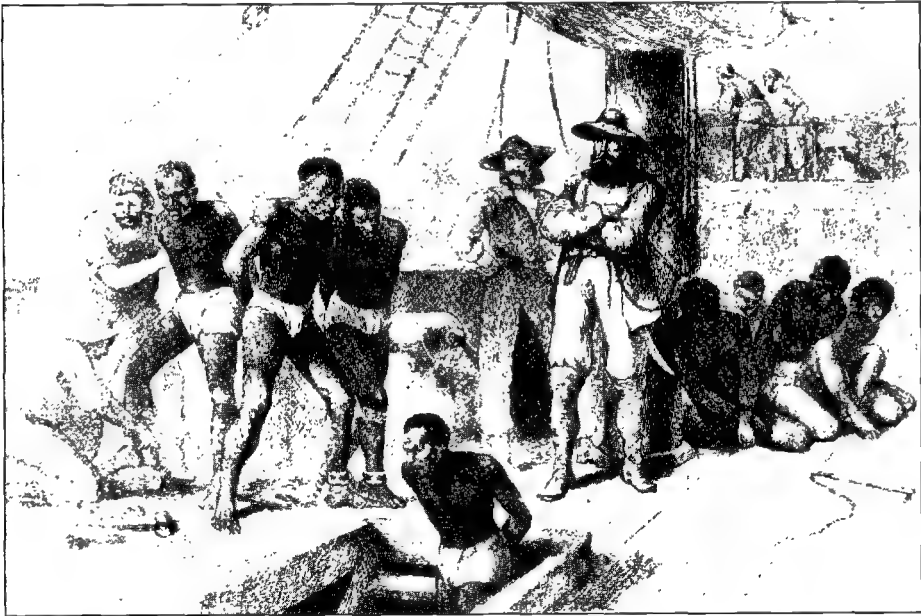
فالأدلة تبين إذن أن المجتمعات الأفريقية كانت تجتاز عمليات تحول رئيسية عندما وصل الأوروبيون في أواخر القرن الخامس عشر. ويؤخذ من المكتشفات الأثرية القريبة العهد أن عدة أماكن كانت قد حققت بالفعل مستوى رفيعاً في مجال التحول الاجتماعي والاقتصادي في تلك الحقبة^(٥٩). غير أن الفترة القصيرة نسبياً التي كانت العمليات قد غطتها لدى حلول أواخر القرن الخامس عشر تعني أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا كانت لا تزال مطابقة لتعريفنا لعدم النمو. وكان مجموع السكان بالنسبة للأراضي الزراعية المتوافرة لا يزال صغيراً جداً. وكان السكان بأعدادهم القليلة نسبياً متناثرين عبر قارة ضخمة في جماعات تفصل بينها مسافات شاسعة وتضاريس وعرة^(٦٠). وقد أدى قيام صحراء مترامية الأطراف بين أفريقيا السوداء والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (المراكز الدولية للتجارة طوال قرون عديدة) إلى قصر تجارة أفريقيا السوداء مع بقية العالم على سلع تتميز بقيمة بالغة الارتفاع مع انخفاض تكاليف نقلها نسبياً - الذهب والرقيق. وتضافر هذان الظرفان في الحد من تطور تقسيم العمل، ومن نمو التجارة الداخلية، وتطوير المؤسسات السوقية، وتغيير طرائق إنتاج مرحلة ما قبل الرأسمالية،

(٥٨) بالنسبة لسينغامبيا، يقول كيرتن أن الفترة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر كانت فترة استقرار نسبي في التكنولوجيا الزراعية، بعد التطورات التي وقعت في القرنين السابقين (P.D. Curtin, ١٩٧٥، ص ١٣-١٥) وانظر أيضاً M. Malowist, ١٩٦٦، والمناقشة التي تلت ذلك بين أ.ج. هوبكنز (١٩٦٦) ومالوفيست. كذلك يتحدث نيفيل تشيتيك عن القرنين الرابع عشر والخامس عشر باعتبارهما فترة رخاء عظيم في ساحل أفريقيا الشرقي (H.N. Chittick, ١٩٧٧، ص ٢٠٩). وقد بدأت العملية على ما يبدو في وقت لاحق في داخل شرق أفريقيا. وفي ذلك يقول أونوما ووبستر: «شهدت الأعوام من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ تحركات سكانية كبيرة، في كل مكان من هذه المنطقة (داخل شرق أفريقيا)، حيث جرى التوطن في مناطق ضئيلة الكثافة السكانية، وانشئت مجتمعات أكبر، وأسست دول جديدة» (A.C. Unomah, J.B. Webster, ١٩٧٦، ص ٢٧٢).

(٥٩) أنظر مثلاً T. Shaw, ١٩٧٠. ويقول نورثرب: «إن المخلفات المادية لا يغبو - أوكو تشكل في مجموعها دليلاً على صناعة حرفية بالغة التطور من حيث المهارة والموهبة الفنية. ومع أن مكتشفات ايغبو - أوكو تعتبر أقدم وأغنى من الأدلة الأخرى فإنها لا تخرج عن الاتجاه العام للتطور الثقافي في جنوبي نيجيريا. لكن تلك الصناعات الحرفية لم تكن سوى قمة اقتصاد تعطي ايغبو - أوكو معلومات قليلة جداً عن قاعدته. وعلى الرغم من هذا النقص في الأدلة المباشرة، فمن الجلي أن مثل أولئك الاختصاصيين لا يمكن إلا أن يكونوا قد عاشوا هم وعملأؤهم في مجتمع ينتج فائضاً زراعياً قادراً على إعالتهم» (D. Northrup, ١٩٧٨، ص ٢٠).

(٦٠) في شرق أفريقيا، لم تقم المدن الساحلية التي كانت تنعم برخاء نسبي صلات تجارية منتظمة مع المناطق الداخلية في شرق أفريقيا إلا بعد بدء القرن الثامن عشر بوقت طويل. وفي ذلك يقول رولاند أوليفر: «إن السبب في هذا الانفصال بين الساحل والداخل يرجع أساساً إلى عوامل جغرافية، ذلك أن الأرض ترتفع وراء السهل الساحلي الضيق صوب الهضبة الوسطى الكبيرة التي تتعذر الحياة فيها ويصعب اجتيازها، ارتفاعاً تدريجياً تتوالى فيه رفوف الأشجار الشوكية الخفيفة الجافة. وخلال أحقاب العصر الحديدي بعدد كان المجال البؤري للنمو البشري إلى تجمعات سكانية كثيفة ومجتمعات أكبر حجماً موجوداً في وسط جنوبي القارة على بعد ١٣٠٠ كيلومتر أو أكثر من البحر». R. Oliver, ١٩٧٧ (ب)، ص ٦٢١-٦٢٢. انظر أيضاً A.C. Unomah و J.B. Webster, ١٩٧٦، ص ٢٧٢.

وهي الطرائق التي كانت لا تزال سائدة بصورة غالبية. ولهذا كان من اللازم أن تتواصل عملية التكاثر السكاني الجارية لعدة قرون أخرى لزيادة معدل السكان بالنسبة للأراضي الزراعية بما يكفي للمضي في تطوير التمايز الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي والسياسي. وكانت ثمة حاجة علاوة على ذلك إلى توسيع نطاق تجارة خارجية تعتمد على السلع الضخمة - من زراعية وصناعية ومعدينية، الخ - كي تتفاعل مع العوامل الداخلية لتسريع عملية التحول البنيوي. لعل إنشاء تجارة بحرية بين أفريقيا وأوروبا الغربية منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر أتاح في بداية الأمر ذلك النوع من الفرص التي كانت أفريقيا السوداء في حاجة إليها لتحقيق تحول اقتصادي واجتماعي سريع. فقد اتسعت تجارة الذهب، وبدأ الاتجار في المواد الزراعية مثل الفلفل. وقدم قدر من التشجيع حتى لمنتجي الأقمشة الأفريقية عندما اشترك البرتغاليون والهولنديون في توزيع الأقمشة الأفريقية في أنحاء مختلفة من الساحل الأفريقي^(٦١).



اللوحة ٥.٤. عبيد يشحنون على متن سفينة أوروبية لنقل العبيد.

يبد أن هذه التطورات المبكرة لم تعش لوقت طويل. فعندما أصبحت موارد أمريكا الضخمة في متناول أوروبا الغربية بعد ١٤٩٢، وأبعد السكان الهنود إبادة شبه تامة نتيجة للغزو والأمراض التي أدخلها الغزاة الأوروبيون، تغير دور أفريقيا في النظام الأطلسي العالمي؛ إذ إن السكان الذين كانت أفريقيا في حاجة إلى أعداد متزايدة منهم بغية توفير الظروف الداخلية اللازمة للتوصل إلى تحول بنيوي كامل لاقتصادات القارة ومجتمعاتها، نقلوا بأعداد غفيرة إلى

(٦١) للرجوع إلى هذه التطورات المبكرة، انظر J.W. Blake، ١٩٧٧، و A.F.C. Ryder، ١٩٦٩.

أمريكا حيث استخدموا في تنمية إنتاج المواد الأولية والتجارة على نطاق واسع. وأدت الظروف التي نشأت عن هذا النقل الجماعي للسكان، على مدى فترة امتدت ثلاثة قرون تقريباً، إلى إعاقة تنمية إنتاج المواد الأولية في أفريقيا، سواء أكان ذلك للتجارة الداخلية أم للتصدير، كما أرست أسس هياكل التبعية في القارة. وكان أول تأثير مدمر لهذه الهجرة الجبرية هو القضاء على النمو السكاني الجاري، وإخلاء مناطق شاسعة من القارة من سكانها تماماً. وحسبما أوردناه فيما سبق من هذا الفصل، تذهب بعض التقديرات إلى أن ما يقرب من ٢٢ مليون شخص صدرُوا من أفريقيا السوداء إلى سائر أنحاء العالم بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٩٠، منهم ١٥,٤ مليون عبر الأطلسي. و٦,٩ مليون عبر الصحراء والبحر الأحمر والمحيط الهندي^(٦٢). وينبغي أن تؤوّل هذه الأرقام تأويلاً سليماً لإقامة الصلة بينها وبين التطورات الديموغرافية في أفريقيا السوداء خلال الفترة المعنية.

وتمثل المسألة الرئيسية في بحث إلى أي حد خفضت هذه الصادرات من قدرة سكان أفريقيا السوداء على التكاثر. ويتطلب ذلك تحليل تركيب السكان المصدرين بحسب أعمارهم وأجناسهم، لأن عدد الإناث اللواتي في سن الحمل يحدد حجم الانخفاض في القدرة على التناسل.

وفيما يخص التجارة عبر الصحراء والبحر الأحمر، كانت الغلبة للنساء الصغيرات السن اللواتي يتمتعن بالجاذبية، لأن الطلب كان في معظمه على السراري. ومن المعتقد بوجه عام أن نسبة الجنس في هذا الفرع من التجارة كانت اثنين من الإناث مقابل ذكر واحد. ومع أن هذا الرأي لا يستند إلى أي بيانات محققة، تعززه أدلة إحصائية عن عدد الأرقاء السود في مصر خلال القرن التاسع عشر يستبين منها أن نسبة الإناث إلى الذكور كانت نحو ثلاثة إلى واحد^(٦٣).

وفيما يخص التجارة عبر الأطلسي، تملأنا الآن بحوث أجريت مؤخراً بمعلومات محققة تكشف عن نسبة كل من الجنسين بين ١٧٠٥ و ٤٠٤ من الأفريقيين تم استيرادهم إلى مختلف مناطق العالم الجديد إبان القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر^(٦٤). وهذا الرقم يمثل ٣ في المائة من العدد المقدّر لمجموع الصادرات إلى القارة الأمريكية. ورغم أن حجم العينة وتوزيعها عبر الزمان والمكان جيدين للغاية، فإن هناك على الأرجح مبالغة في تمثيل منطقة الكونغو - أنغولا إذ إنها تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من المجموع، كما أن شرق أفريقيا غير ممثلة في العينة على الإطلاق رغم أنه من المعقول أن نفترض أن نسبة شرق أفريقيا لا بد أن

(٦٢) انظر، ص ١١٣-١١٦ أعلاه.

(٦٣) G. Baer، ١٩٦٧.

(٦٤) هذه الأرقام مستقاة من المصادر التالية: J.E. Inikori، ١٩٨٢، ص ٢٤ (١٢٩٥٧٠ عبداً)، H.S. Klein، ١٩٧٨، الجدول ٣، ص ٣٠ (٥٥٨٥٥ عبداً)، H.S. Klein، ١٩٧٥، الجدول ٩، ص ٨٤ (١٨١٩٠٩ عبيد معظمهم من أنغولا)، J. Mettas، ١٩٧٨ ونقله عنه P. Manning، ١٩٨١، (١٢٦٩٧ عبداً)، D. Northrup، ١٩٧٨، المحلق لـ ص ٣٣٥ ٣٣٩ (٢٤٥٠٢ عبداً)، K.D. Patterson، ١٩٧٥، ص ٨٠ (١٧٢ عبداً).

تكون واقعة في إطار النسبة المثبتة لأفريقيا الغربية. وتكشف العينة بوجه عام عن أن الإناث يمثلن ٣٢,٩ في المائة من العبيد المدرجين في العينة والبالغ عددهم ٤٠٤٧٠٥ آلاف. ومن العوامل المهمة التي كشفت عنها دراسة البيانات المتعلقة بتجارة الأطلسي اطراد التباين بين نسبة الجنسين تبعاً لمناطق المنشأ. وتوضح ذلك بجلاء عينة تتألف من ٤٣٠٩٦ عبداً تكفل الكاتب بتحليلها^(٦٥) (انظر الجدول ٥,٤). وقد تأكد التباين الاقليمي الذي تكشف عنه هذه العينة من جديد بعينة تتألف من ٥٥٨٥٥ من العبيد أنزلوا في جزر الهند الغربية بين ١٧٨١ و ١٧٩٨ (انظر الجدول ٦,٤)^(٦٦).

يتضح من مجموعتي البيانات أن منطقة نيجيريا، من خليج بنين إلى خليج بيافرا، صدرت أكبر نسبة من الإناث، إذ تتراوح هذه النسبة بين خمسي ونصف مجموع الأعداد المصدرة. بيد أن منطقة التصدير الرئيسية الأخرى، وهي منطقة الكونغو - أنغولا، كانت تصدر بانتظام نسبة من الذكور تزيد على المتوسط العام. فمن الراجح إذن أن المغالاة في تمثيل منطقة الكونغو - أنغولا في العينة كان له تأثير خافض على نسبة الإناث التي حسبت آنفاً بين ٤٠٤٧٠٥ من العبيد. وينطوي هذا التباين الإقليمي بين التركيب الجنسي للسكان المصدرين على أهمية بالغة بصدد تقدير التأثير السكاني الذي خلفته الصادرات على المستوى الاقليمي المصغر.

الجدول ٥,٤: نسبة كل من الجنسين بين العبيد المصدرين من مختلف مناطق أفريقيا، ١٧٦٤-١٧٨٨.

المنطقة الأفريقية	نسبة الذكور	نسبة الإناث
غامبيا	٧٢,١	٢٧,٩
ساحل ويندوورد	٦٥,٧	٣٤,٣
ساحل الذهب	٦٦,٨	٣٣,٢
وايدا	٥٧,٨	٤٢,٢
بنين	٤٩,٩٦	٥٠,٠٤
بونى	٥٦,٥	٤٣,٥
كالابار	٥٨,٨	٤١,٢
غابون	٦٨,٨	٣١,٢
أنغولا	٦٨,٢	٣١,٨

المصدر: J.E. Inikori، ١٩٨٢، الجدول ٢، ص ٢٣.

(٦٥) J.E. Inikori، ١٩٨٢، الجدول ٢، ص ٢٣. وتغطي العينة الأعوام ١٧٦٤-١٧٨٨ وتتعلق بالعبيد المستوردين إلى جامايكا.

(٦٦) H.S. Klein، ١٩٧٨، الجدول ٣، ص ٣٠.

الجدول ٦٤: نسبة كل من الجنسين بين العبيد الذين أنزلوا في جزر الهند الغربية بين عامي ١٧٨١-١٧٩٨ حسب كل منطقة على حدة.

المنطقة الأفريقية	العبيد الذين أنزلوا	نسبة الذكور	نسبة الإناث
سينيغاميا	١٩٠	٦٧.٥	٣٢.٥
سيراليون	٥٥٤٤	٦٤.٩	٣٥.١
ساحل ونيوورد	٣٤٢٠	٧٠.٦	٢٩.٤
ساحل الذهب	٢٧٢١	٦٤.٤	٣٥.٦
خليج بنين	٣١٥	٥٤.٥	٤٥.٥
خليج بيافرا	١٨٢١٨	٥٦.٩	٤٣.١
الكونغو - أنغولا	١٢١٦٨	٦٩.٩	٣٠.١
غير معروفة	١٣٢٧٩	٦٥.٣	٣٤.٧

المصدر: H.S. Klein، ١٩٧٨، الجدول ٣، ص ٣٠.

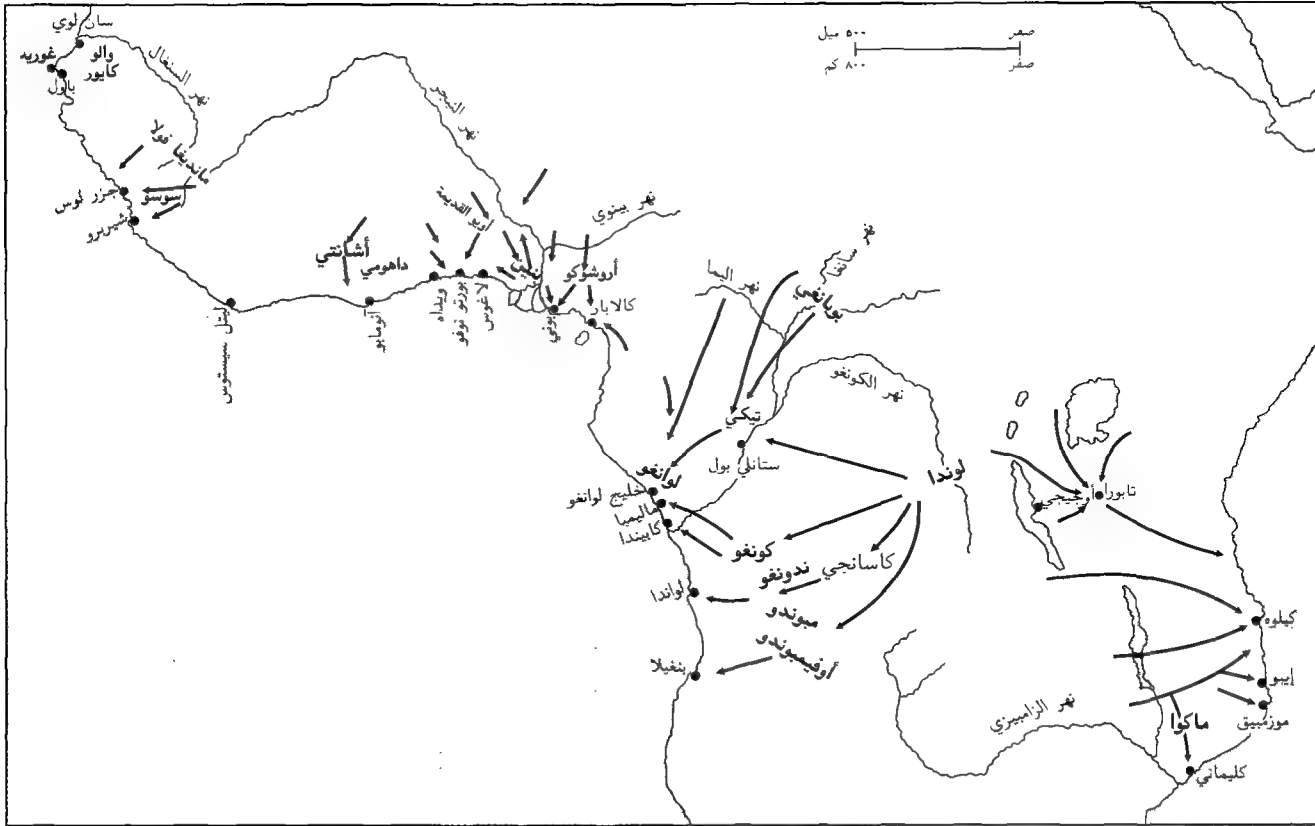
وفيما يخص أفريقيا السوداء جملة، يستبين من الأدلة التي تم تحليلها أنّا أن عدد الإناث المصدر سنوياً كان من الضخامة بحيث أدى إلى تخفيض قدرة المنطقة على التناسل تخفيضاً حاسماً. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الخسائر الإضافية من السكان التي ترجع إلى حالات الوفاة بين وقت الأسر ووقت التصدير النهائي، وحالات الوفاة الناتجة عن الحروب والمجاعات التي كانت تقترن بجمع الأسرى للتصدير - إلى جانب الذين صُدّروا إلى أنحاء أخرى من العالم والبالغ عددهم ٦.٩ مليون (معظمهم من النساء)، إذا أخذنا هذا كله بعين الاعتبار أفادت الأدلة بقوة أن سكان أفريقيا السوداء تناقصوا بصورة مطلقة فيما بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٥٠ على الأقل.

ولم يكن هذا الانخفاض الشامل موزعاً بالتساوي بين جميع المناطق الفرعية؛ وبالمقارنة بين الفروق الإقليمية في نسبة كل من الجنسين حسبما أوضحناه أنّا والتوزيع الإقليمي لمجموع الصادرات، يمكن التوصل إلى تقدير سليم للتأثير السكاني على مستوى المناطق الصغرى^(٦٧).

(٦٧) استناداً إلى الأدلة المتوافرة الآن، يمكن أن تؤخذ الأرقام التالية تقديرات مبدئية للتوزيع الإقليمي لمجموع الأرقام المصدرة عن طريق تجارة الأطلسي:

المنطقة الأفريقية الفرعية	النسبة المئوية للتصدير في القرن الثامن عشر	النسبة المئوية للتصدير في القرن التاسع عشر
من سينيغاميا إلى ساحل الذهب	٢٤.٨	١٠.٣
خليج بنين	٢٣.٢	١٧.٥
خليج بيافرا	١٤.٨	١٢.٩
غرب أفريقيا الوسطى	٣٧.٥	٤٨
جنوب شرقي أفريقيا		١١.٤

وتستند هذه النسب المئوية إلى الأدلة التي أوجزها P.E. Lovejoy، ١٩٨٢. ومع أن منهج لفجوى وأرقامه العامة مشوبان بالخطأ ولا شك، فإن بعض الأدلة ينطوي على فائدة، وتوزيع النسب المئوية استناداً إليها يمكن أن يؤخذ تقديرات مبدئية؛ وعلى الرغم من أن شرق أفريقيا كان يصدر أعداداً كبيرة بالفعل إلى جزر المحيط الهندي في القرن الثامن عشر، فإنه لم يصدر قط أعداداً كبيرة إلى مناطق الأطلسي حتى القرن التاسع عشر. ويتعين من ناحية أخرى أن نأخذ في الاعتبار الأعداد الكبيرة من العبيد التي صُدّرت من داخل شرق أفريقيا إلى مزارع القنفل الكبرى في بمبا وزنجبار في القرن التاسع عشر عند دراسة التأثير السكاني لتجارة العبيد على شرق أفريقيا.



الشكل ٢٠٤: مصادر تجارة الرقيق عبر الأطلسي من أفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (نقلًا عن ج. أ. نيكوري).

ويستين من دراسة الأدلة بهذه الطريقة أن المناطق الرئيسية التي كانت تقدم الأعداد المصدرة عبر خليج بنين وخليج بيافرا والكونغو - أنغولا لا بد أن تكون قد تعرضت لتناقص خطير في عدد السكان^(٦٨).

وبالنظر إلى أن استرقاق السكان المصدرين كان يتم معظمه عن طريق عمليات عسكرية وما إلى ذلك من أشكال العنف، فقد كان لتجارة تصدير العبيد أيضًا تأثير تخريبي يتسم بالخطورة على الهياكل السياسية والاجتماعية في أفريقيا. ويسعنا أن نسوق آراء أبدأها بعض المراقبين المعاصرين لايضاح هذه النقطة. ففي عام ١٦٧٩. كتب هيرمان أبرامز - المدير العام لشركة جزر الهند الغربية الهولندية في ساحل الذهب (غانا الآن) - بأنه منذ إدخال الأسلحة النارية على أثر توسيع نطاق تجارة تصدير العبيد...

«... دخل الساحل بأكمله في حالة تشبه حالة الحرب. وقد بدأ ذلك في عام ١٦٥٨، وشيئًا فشيئًا وصلت هذه الحالة إلى حد أن استخدام أي من الطرق لم يعد ممكنًا، ولم يعد في مقدور أي من التجار أن يجيء منها»^(٦٩).

وفي قرابة ١٧٣٠ كتب موظف آخر في الشركة الهولندية يقول: «ينبغي أن نلاحظ في المقام الأول أن ذلك الجزء من أفريقيا الذي يعرف منذ القدم باسم «ساحل الذهب»، بسبب ضخامة كميات الذهب التي كانت الشركة والسفن الهولندية الخاصة تقوم بشرائها هناك في وقت من الأوقات، قد أوشك أن يصبح الآن مجرد «ساحل العبيد»؛ وقد مهدت الكميات الكبيرة من البنادق والبارود التي كان الأوروبيون يجلبونها من وقت إلى آخر السبيل لإشعال نيران حروب رهيبة بين ملوك هذه الأراضي وأمرائها ورؤسائها الذين كانوا يحولون أسراهم في الحروب إلى عبيد؛ وكان هؤلاء العبيد يُجلبون على الفور إلى الأوروبيين بأسعار تتزايد باطراد، الأمر الذي كان بدوره يدفع أولئك الناس مرة بعد مرة إلى تجديد العمليات العدائية؛ وكان أملهم في الحصول على أرباح ضخمة سهلة ينسبهم كل مشقة ويحدوهم إلى استخدام مختلف العلل والمعاذير للهجوم بعضهم على البعض، أو إحياء المنازعات القديمة. وترتب على ذلك أن التجارة بين زنوج الساحل لا تزال بالغة الضالة إلا في العبيد...»^(٧٠).

(٦٨) تتوافر أدلة من شأنها، إذا أمكن تفسيرها تفسيرًا سليمًا، أن تبين بوضوح أن نسبة كبيرة من الصادرات التي تمت عن طريق خليجي بنين وبيافرا، جاءت من ذلك الجزء من حزام غرب أفريقيا الوسطى، الذي يمتد من الحدود الشرقية لنيجيريا إلى الحدود الشرقية لغانا الحديثة. كذلك أسهمت هذه المنطقة - وخاصة الجزء النيجيري منها - بنصيب وافر في تجارة الرقيق عبر الصحراء التي كانت تأخذ أعدادًا كبيرة من الإناث. وبالنظر إلى أن الصادرات عبر الخليجيين كانت تتضمن أيضًا أعدادًا كبيرة من النساء، فمن المؤكد على ما يبدو أن الكثافات المنخفضة للسكان في المنطقة بوجه عام في القرن الثامن عشر وما بعده إنما ترجع إلى تجارة الرقيق.

(٦٩) من هيرمان أبرامز إلى مجلس العشرة، ٢٣ نوفمبر / تشرين الثاني ١٦٧٩، أورده A. Van Dantzig، ١٩٧٨، ص ١٧. وكان مجلس العشرة هو الهيئة المشرفة على الشركة في هولندا.

(٧٠) أدرج في محضر اجتماع مديري مجلس زيلندا المعقود في ٧ فبراير/شباط، ١٧٣٠، أورده A. Van Dantzig، ١٩٧٨، ص ٢٤٠.

وفي وقت لاحق من القرن الثامن عشر كتب مراقب أفريقي، هو أولاولدا إكيانو، في نفس المعنى يقول:

«مما أذكره عن هذه المعارك، يبدو أنها كانت إغارات تشنها دولة أو محافظة صغيرة على أخرى لاقتناص الأسرى أو الغنائم. وربما كانوا يفعلون ذلك بتحريض من أولئك التجار الذين كانوا يجلبون إلينا السلع الأوروبية التي ذكرتها. وهذه الطريقة في الحصول على عبيد في أفريقيا شائعة، وأعتقد أن عدداً أكبر يورد بهذه الطريقة، أو عن طريق اختطافهم، أكثر من أي طريقة أخرى»^(٧١).

وهذه الملاحظات المعبرة المستمدة من أدلة شتى مماثلة توضح الصلة القوية التي كانت قائمة بين تجارة تصدير العبيد وكثرة الحروب في أفريقيا خلال الفترة. غير أن علاقة السببية كانت بالغة التشعب بطبيعة الحال، ولم توفق هذه الملاحظات المعبرة بما فيه الكفاية في إبراز تشعبها بصورة تامة. والحقيقة مع ذلك هي أن تجارة تصدير العبيد كانت حافزاً - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - لحروب كثيرة، الأمر الذي أدى إلى إشاعة الاضطراب في الهياكل السياسية والاجتماعية في المجتمعات الأفريقية^(٧٢).

وكان من عناصر الاضطراب الرئيسية نشوء استقراطات عسكرية بلغ نفوذها السياسي من القوة أنها كانت تحدد اتجاه سياسة الدولة في جميع الدول الأفريقية الرئيسية في هذه الفترة تقريباً. وكان وجود سوق ضخمة لتصدير الأسرى يعني أن الاستقراطات العسكرية كانت تنظر إلى الحرب على أنها مصدر للأسرى أكثر من كونها وسيلة لتملك أراض جديدة يمكن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية لصالح الطبقة الحاكمة عن طريق دمجها فعلياً ضمن دولة أكبر. وكان لهذا تأثير معاكس على الحجم النهائي لتلك الدول، وعلى الاستقرار السياسي في داخلها؛ وذلك هو السبب في أن كثيراً من الدول التي ظهرت خلال الفترة كانت محدودة الحجم إلى أقصى حد، ولم تنجح قط في تحقيق استقرار سياسي حقيقي، وانهارت بصورة سريعة إما من الداخل وإما بمجرد ظهور مشاكل مع عدو قوي.

كذلك تسبب وجود هذه الأرستقراطيات، بالتفاعل مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، في حفز نمو الأسلوب العبودي في الإنتاج في عدة مجتمعات أفريقية. وفي ظل التأثير الهيكلي لتجارة العبيد - عبر الصحراء والبحر الأحمر أولاً، وبصورة أشد كثافة عبر الأطلسي فيما بعد - حوّلت مختلف أشكال التبعية الشخصية التي كانت موجودة في أفريقيا إلى مؤسسات تتوافق بقدر أو بآخر مع التملك العبودي من النوع الغربي. ومن ثم أصبحت أعداد كبيرة من سكان المجتمعات الأفريقية الرئيسية مملوكة في ظل هذه الظروف لأشخاص لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بتجارة تصدير

(٧١) P.D. Curtin، ١٩٦٧، ص ٧٧. والسلع الأوروبية التي تحدث عنها إكيانو فيما سبق وجرت الإشارة إليها هنا هي الأسلحة النارية والبارود والقمبعات والخرز. ويستفاد من وصف إكيانو أن هذه السلع كانت تؤخذ إلى موطنه بواسطة تجار آرو في جنوب شرق نيجيريا.

(٧٢) للرجوع إلى مزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، أنظر J.E. Inikori، ١٩٨٢.

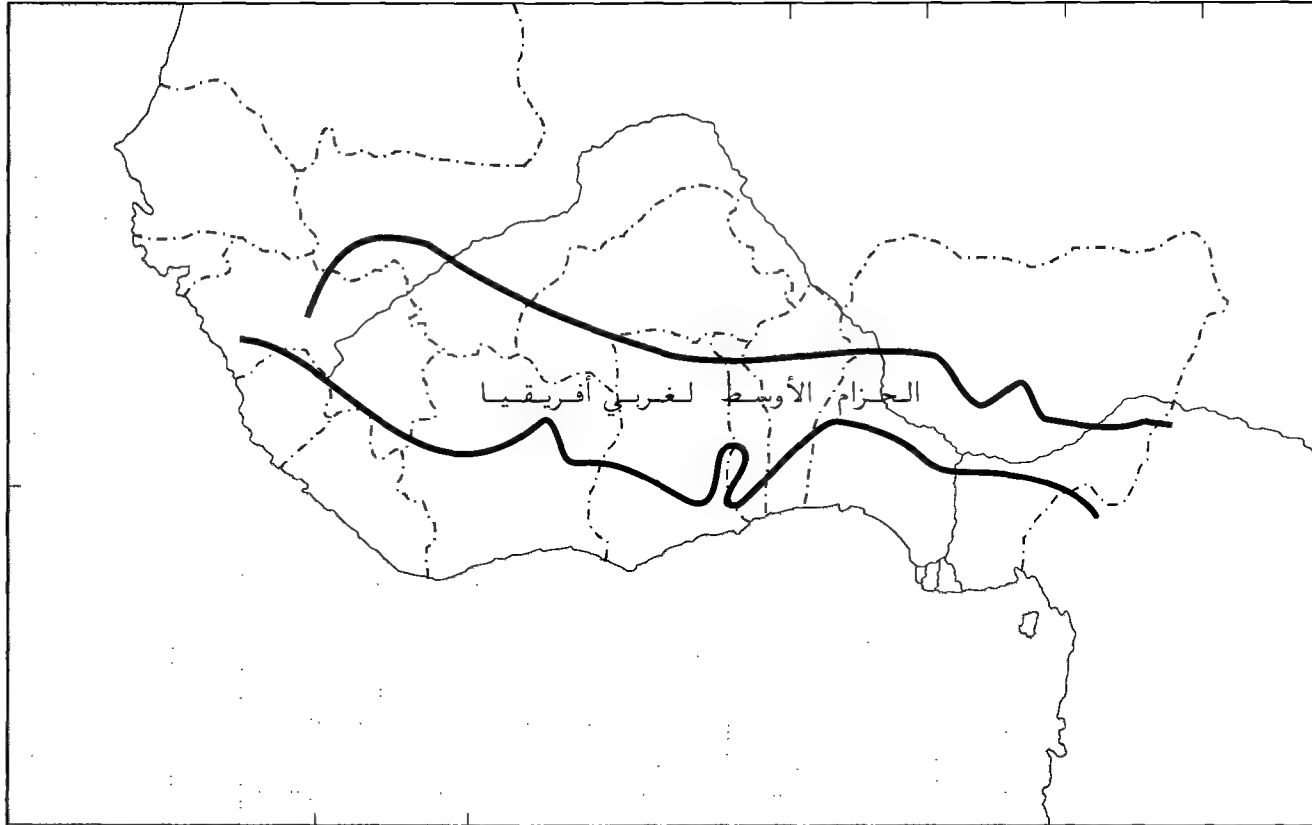
العبيد، سواء أكان ذلك بوصفهم تجاراً أو موظفين حكوميين. ونتيجة لإنشاء هذه الهياكل بالفعل، وفي ظل ظروف انخفاض أعداد السكان انخفاضاً شديداً بالنسبة للأراضي المتوافرة القابلة للزراعة، أدى توسع «التجارة المشروعة» في أعقاب القضاء على الطلب على تصدير العبيد في القرن التاسع عشر إلى التوسع في استخدام طرائق الإنتاج العبودي في أفريقيا^(٧٣).

وكانت العواقب الشاملة لهذه العمليات التاريخية التي غطت فترة تزيد على ثلاثة قرون تتمثل في تغيير اتجاه العملية الاقتصادية في أفريقيا بعيداً عن التنمية وصوب التخلف والتبعية، وتسبب القضاء على التزايد السكاني الذي كان جارياً باطراد حتى القرن السادس عشر في إيقاف العمليات المؤدية إلى توسيع نطاق التجارة بين البلدان الأفريقية، وتطوير الأسواق الداخلية والمؤسسات السوقية، وتسويق الزراعة، والتطور العام لتقسيم العمل؛ ونتج عن شيوع الكثافات السكانية المنخفضة بوجه عام في أنحاء القارة كافة، مع وجود مناطق شاسعة - مثل الحزام الأوسط في غرب أفريقيا - خاوية من السكان تقريباً، تأخير تنمية الإنتاج لأسواق التبادل. وترتب على نمو طرائق الإنتاج العبودي في مناطق ضخمة من أفريقيا خلال الفترة فرض مزيد من العوائق على تنمية الأسواق الداخلية والإنتاج السوقي. ووقفت تجارة العبيد عبر الأطلسي علاوة على ذلك كله وبطرق شتى حجر عثرة دون تنمية تجارة المواد الأولية مع أوروبا، وهو ما كان يمكن أن يصبح حافزاً لنمو التجارة الداخلية والإنتاج السوقي^(٧٤). واستتبع ذلك بقاء الإنتاج المعيشي للمواد الغذائية سائلاً بصورة ساحقة في اقتصادات أفريقيا بحلول العقود الوسطى من القرن التاسع عشر؛ وكان لهذه الأوضاع أثرها في القضاء على نحو يوشك أن يكون تاماً على التراكم الرأسمالي في الزراعة، وبالتالي على نمو إنتاجية مزارع المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلي. وقد أوضح و. آرثر. لويس ببراعة فائقة أن الأسعار الجارية التي يتلقاها المنتجون الأفريقيون من السوق العالمية مقابل موادهم الأولية تحدّد بانخفاض مستوى الأرباح التي يحصل عليها مزارعو المواد الغذائية الأفريقيون الذين ينتجون للسوق المحلية، نتيجة لانخفاض إنتاجية هؤلاء المزارعين^(٧٥). والشيء الذي يبدو أن

(٧٣) لمزيد من التفاصيل انظر J.E. Inikori، ١٩٨٢؛ وخاصة C. Meillassoux، ١٩٨٢؛ وأيضاً P.E. Lovejoy، ١٩٨٣؛ S. Miers و I. Kopytoff، ١٩٧٧؛ P. Manning، ١٩٨١.

(٧٤) للرجوع إلى تفاصيل عن هذه النقطة، انظر J.E. Inikori، ١٩٨٣. وانظر أيضاً J.E. Inikori، ١٩٨٢، المقدمة.

(٧٥) وفي ذلك يقول آرثر لويس: «إن المزارع النيجيري قد يعنى بزراعته من الفول السوداني بنفس الاجتهاد الذي يوليه مزارع في استراليا لأغنامه، ولكن العائد سوف يكون مختلفاً أشد الاختلاف. ووفقاً للسعر العادل، كي نستخدم مصطلحاً من القرون الوسطى، كان ينبغي منح الكفاءة المتساوية عائداً متساوية. ولكن سعر السوق كان يمنح النيجيري مقابل فوله السوداني مستوى معيشة على أساس ٧٠٠ رطل من الحبوب لكل أكر. وكان يمنح الأسترالي مقابل صوفه مستوى معيشة على أساس ١٦٠٠ رطل من الحبوب لكل أكر، ولم يكن ذلك بسبب الاختلاف في الكفاءة، ولا بسبب المنافع الحدية لإنتاجيات الفول السوداني أو الصوف، بل لأن هذه كانت هي كميات الاغذية التي كان أبناء عمومة كل منهما قادرين على إنتاجها في المزارع الأسرية، وهذا هو المعنى الجوهرى الذي كان قادة العالم الأقل نمواً يدينون به النظام الاقتصادي الدولي الراهن بوصفه نظاماً مجحفاً، ومفاده على وجه التحديد أن معامل معدل التبادل التجاري يرتكز على القوى السوقية لتكلفة الفرصة البديلة وليس على المبدأ العادل الذي يقضي بدفع أجر واحد للعمل الواحد» ١٩٧٨، ص ١٩.



الشكل ٤، ٣: الحزام الأوسط لغربي أفريقيا.

المصدر: بالاستناد إلى M.B.Gleave و H.P. White، «الحزام الأوسط لغربي أفريقيا: واقع بيئي أم من نسج خيال الجغرافيين؟»، مجلة الجغرافيا، العدد ١٠٩، ١٩٦٩، ص ١٢٤.

لويس لم يفتن إليه هو أن انخفاض إنتاجية مزارعي المواد الغذائية الأفريقيين ترجع بأصولها إلى أكثر من ثلاثة قرون منذ القرن السابع عشر، ثم تفاقم الوضع بتأثير الاستعمار في القرن العشرين. وكان انخفاض مستوى تقسيم العمل ومحدودية السوق المحلية من العوامل غير المؤاتية لتطوير الصناعة إلى مدى أبعد من مرحلة الصناعات الحرفية؛ كذلك تأثر تطوير الصناعة تأثيراً معاكساً باطلاق استيراد المصنوعات الأوروبية والشرقية مقابل العبيد دون ضابط. ومع ضالة الأسواق المحلية، ووجود قطاعي زراعة وصناعة غير مرسملين. ودول صغيرة يسيطر عليها تجار ومحاربون يعتمدون في معاشهم على طرائق الإنتاج العبودي، ترسخت بعمق الأسس التي كان من شأنها أن تجعل الاقتصادات الأفريقية تابعة للاقتصادات الصناعية المتقدمة في منطقة الأطلسي في بيع موادها الأولية وسلعها المصنعة وخدماتها عندما انتهت تجارة العبيد في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر. وقد اكتمل البناء بالحكم الاستعماري الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر.

الخلاصة

يسعنا الآن أن نستعرض الخلاصة التي تنبثق من الأدلة والتحليلات السابقة بإيجاز. ففي الوقت الذي وصل فيه كريستوفر كولومبوس إلى القارة الأمريكية في عام ١٤٩٢، كانت اقتصادات الأطلسي كلها غير نامية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وكانت الصناعة في أوروبا الغربية وفي كل من أفريقيا والقارة الأمريكية، في مرحلة حرفية كما كانت تشكل جزءاً من الزراعة التي كانت هي القطاع السائد إلى أقصى حد؛ كذلك كانت طرائق الإنتاج في مرحلة ما قبل الرأسمالية هي السائدة في كل مكان. ومن أجل ذلك لم يكن في مقدور اقتصادات منطقة الأطلسي أن تعمل بفعالية في إطار نظام موحد تسيطر عليه قوى السوق. وتوجب على أوروبا الغربية، في بداية الأمر، أن تستعين بتفوقها البحري والعسكري. وبحلول العقود الوسطى من القرن التاسع عشر، تابعت المسافات بين اقتصادات منطقة الأطلسي وتركزت الصناعات المميكنة في المناطق المتاخمة للمحيط الأطلسي - الجزء الشمالي الغربي من أوروبا والجزء الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية - بينما كان الجزء الأكبر من منطقة الأطلسي خاضعاً لإنتاج المواد الأولية: الإنتاج التجاري للمواد الغذائية وزراعة المزارع الكبرى في غربي الولايات المتحدة الأمريكية وجنوبها؛ زراعة المزارع الكبرى في الكاريبي؛ التعدين وتربية الثروة الحيوانية على نطاق واسع، وزراعة المزارع الكبرى، وزراعة المحاصيل المعيشية وجمع المنتجات البرية لبعض الوقت لتصديرها في أفريقيا (بعد توقف تصدير العبيد). وقد أصبحت اقتصادات الأطلسي قائمة على أسس كان من شأنها ظهور نظام اقتصادي موحد تحكمه قوى السوق. فلم يعد من الممكن بعدئذ إدخال تغيير جذري على الهياكل، وعلى التقسيم الدولي للعمل (وعلى تقسيمه بين المناطق أيضاً) الذي أصبح راسخ الجذور، إلا عن طريق اتخاذ تدابير سياسية محددة. وفي ما عدا تدابير من هذا القبيل، كان لا مناص من أن تظل هذه الأوضاع باقية، مع استمرار المناطق التي تحتل مواقع مؤاتية على ضفتي الأطلسي في استغلال الوضع لصالحها اقتصادياً وسياسياً.

وتتفق الأدلة والتحليلات التي سقناها على إيضاح أن هذه التطورات نشأت في نهاية المطاف من تجارة تصدير العبيد من أفريقيا. ويستبين من الأدلة أن أياً من الثورة الصناعية في إنجلترا في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، والثورة الصناعية في أمريكا الشمالية إبان القرن التاسع عشر، ما كانت لتحدث في الوقت الذي حدث فيه لو لم يكن ثمة توسع خارق في إنتاج السلع والتجارة في منطقة الأطلسي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. وقد كان التوسع نفسه في الإنتاج والتجارة أساس الثورات الصناعية التي حدثت في أوقات لاحقة من القرن التاسع عشر في شمال غربي أوروبا. وما من شك في أن العمل العبودي الأفريقي، الذي توفر عن طريق تجارة العبيد من أفريقيا، هو الذي مهد السبيل لهذا التوسع غير العادي في إنتاج السلع والتجارة في منطقة الأطلسي خلال الفترة موضع البحث.

وعلى الرغم من أن هذا التوسع كان حافزاً لنمو حرية أجر اليد العاملة التي أصبحت الشكل السائد للعمالة في شمال غربي أوروبا وشمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتسع نطاق طرائق الإنتاج العبودي في سائر أنحاء منطقة الأطلسي. وخلقت طرائق الإنتاج العبودي، وخاصة في أمريكا اللاتينية والكاربيبي وفي الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية، الظروف المؤاتية لتنمية غير متكافئة مما أعان على تسريع التنمية الرأسمالية في شمال غربي أوروبا، وفي شمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تيسر تركيز الصناعات المميكنة في هذه المناطق المتاخمة للأطلسي بحلول القرن التاسع عشر بفضل ضخامة السوق التي أتاحتها ظروف التنمية غير المتكافئة لأصحاب الصناعات في تلك المناطق. وهكذا تساند الأدلة المتوافرة الفرضية التي تذهب إلى أن العملية التاريخية التي أفرزت الرأسمالية في شمال غربي أوروبا وفي شمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية أدت في الوقت نفسه إلى تعزيز وتوسيع نطاق طرائق الإنتاج في مرحلة ما قبل الرأسمالية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاربيبي وفي الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن منطلق الظروف التي خلقها النظام الاقتصادي الذي ظهر في منطقة الأطلسي بحلول القرن التاسع عشر، شنت المناطق المتاخمة للأطلسي مزودة بأدوات صناعاتها المميكنة هجوماً اقتصادياً وسياسياً لا هوادة فيه على آسيا ومناطق المحيط الهادي وبقية أوروبا: وهو الهجوم الذي أنتج في نهاية الأمر النظام الاقتصادي العالمي المعاصر. وبهنا أن ننوه بأنه عندما كان النظام الاقتصادي الأطلسي يقام فيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، لم يكن في مقدور أوروبا الغربية أن ترسي مع آسيا صلات متينة تركز على مبادلة المنتجات الأوروبية بمنتجات آسيا. فلقرون طويلة كان على أوروبا الغربية أن تعتمد على السبائك الأمريكية للمحافظة على صلتها التجارية بآسيا لحاجتها إلى سلع كان الآسيويون يرون أن أسعارها أنسب من أسعار منتجاتهم. ويؤكد ذلك تركيب الصادرات إلى آسيا بمعرفة شركة الهند الشرقية البريطانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر (انظر الجدول ٧،٤)^(٧٦). وكان جانب كبير من واردات أوروبا من آسيا يعاد تصديره في الفترة نفسها أيضاً إلى أفريقيا والقارة الأمريكية.

الجدول ٧.٤: صادرات شركة الهند الشرقية البريطانية إلى آسيا.

الفترة	مجموع الصادرات (المتوسط في عشر سنوات) (بالجنيهات الاسترلينية)	النسبة المئوية للمعادن الثمينة
١٦٦١-١٦٧٠	١٣٣ ٤٦٤	٦٧.٠
١٦٩١-١٧٠٠	٣٣٢ ٦١٣	٧١.٤
١٧٢١-١٧٣٠	٦٥٠ ٠٠٨	٨٣.٦
١٧٥١-١٧٦٠	٩٨٨ ٥٨٨	٦٥.٧

المصدر: P. Kriedte، ١٩٨٠-١٩٨٣، الجدول ٢٥، ص ٨٤.

غير أنه بحلول القرن التاسع عشر أصبح من الممكن لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية دمج اقتصادات آسيا بقوة في النظام الاقتصادي الأطلسي، عندما وجد الآسيويون أن من الصعب عليهم مقاومة منتجات الصناعة المميكنة من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد جعلت المنسوجات المنتجة ميكانيكياً تندفق من إنجلترا وأمريكا الشمالية على آسيا مما أدى إلى إجبار المنطقة على إنتاج المواد الخام لتلبية الطلب الذي كان يتزايد باطراد من جانب الصناعات الجديدة. وبهذه الطريقة، وبمعاونة من الحكم الاستعماري، مُدِّد النظام الاقتصادي الأطلسي إلى سائر أنحاء العالم، مما أسفر عن ظهور النظام الاقتصادي العالمي في القرن العشرين. ويسوغ لنا إذن أن نقول إن النظام الاقتصادي العالمي في القرن العشرين قد أنشئ في الأصل بعرق الأفريقيين ودمائهم. وبالنظر إلى أن سكان أفريقيا كانوا قد نُقلوا قسراً إلى القارة الأمريكية لهذا الغرض في وقت كانت أفريقيا تحتاج إلى تزايد السكان وإرساء تجارة خارجية للسلع بغية تطوير إنتاجها من السلع وتغيير تشكيلاتها الاجتماعية الموروثة من مرحلة ما قبل الرأسمالية، فقد أوقفت كل هذه التطورات الأخيرة. ولهذا دخلت أفريقيا القرن العشرين، وهي أشد مناطق العالم الرئيسية تخلفاً. وفيما بين أواخر القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين أسهم الحكم الاستعماري بنصيب وافر في استبقاء أفريقيا في هذا الوضع بين مناطق العالم الرئيسية، بيد أن الموضوع الأخير يخرج عن نطاق هذا البحث.

الفصل الخامس

الشتات الأفريقي في العالمين القديم والجديد

ج. و. هاريس

أوروبا والقارة الأمريكية

من الصعب تحديد الوقت الذي وصل فيه الأفريقيون لأول مرة إلى إيبيريا أو إلى بقية أوروبا عن طريق الوثائق. بيد أنه من الراجح أن يكون بعض الأفريقيين من شمال وشرق الصحراء قد انتقلوا إلى إيبيريا إبان التجارة عبر الصحراء الكبرى في العصور القديمة.

كذلك صحب أبناء أفريقيا المسلمين في حملتهم ضد إيبيريا في عام ٧١١؛ وفي الأعوام التالية شهدت الحروب بين المسلمين والمسيحيين أبناء أفريقيا وهم يحاربون كجنود ويخدمون كرقائق. والشيء المحقق هو أنه في وقت مبكر يرجع إلى القرن الثالث عشر كان التجار المغاربة يبيعون الأفريقيين المستجلبين من جنوبي الصحراء في أسواق غويماريس في شمال البرتغال^(١).

وبعدما استولى البرتغال على سبتة في عام ١٤١٥، بدأ الأوروبيون يتوغلون في داخل أفريقيا دون توقف؛ ففي عام ١٤٣٥ كان البرتغاليون قد بلغوا السنغال؛ ووصلوا إلى الكونغو بحلول ١٤٨٣. ونُقل الأفريقيون إلى لشبونة ابتداء من ١٤٤١؛ وهي السابقة التي أدت إلى هجرات الأفريقيين القسرية عن طريق تجارة الرقيق الحديثة. وفيما بين عامي ١٤٥٠ و ١٥٠٠ كانت البرتغال تستورد سنوياً عدداً يقدر بما يتراوح بين ٧٠٠ و ٩٠٠ عبد أفريقي، وفي مستهل القرن السابع عشر كان في البرتغال وجزر ماديرا التابعة لها عدد يقدر بنحو ١٠٠ ٠٠٠ عبد. وفي عام ١٤٦٨ أصدر التاج البرتغالي أمره الشهير («أسينتو» asiento) باحتكار تجارة الرقيق جنوبي نهر السنغال.

(١) A. Luttrall، ١٩٦٤، ص ٦٤.

وكان من اللازم أن يكون ثمة تبرير لتزايد أعداد العبيد الأفريقيين: وكان أن قدمت البلاغات البابوية الصادرة في عهدي نيقولاوس الخامس (١٤٥٤) وكاليكستوس الثالث (١٤٥٦) التبرير اللازم إذ اعتبرت التوسع البرتغالي في أفريقيا بمثابة حرب صليبية لنشر المسيحية. وبناء على ذلك أصبح ينظر إلى استرقاق المسيحيين للأفريقيين على أنه في صالح الأهالي الوثنيين. وتعززت هذه النظرة بأسطورة توراتية هي أسطورة حام الذي قيل إن اللعنة ستحل على سلالته، وإنهم سيرسفون في العبودية. وقدمت قوة هذا البعد التوراتي والكنسي أساسًا لا يقدر للأفكار الباكورة عن «وحشية» الأفريقيين و «دناءة» طبيعتهم^(٢).

وفي إسبانيا والبرتغال كان العبيد السود يعملون في التعدين والزراعة والبناء، وكجنود وحرّاس وخدم في المنازل، كما كانوا يعملون في نقل المراسلات، وتحميل السفن وتفريغها، وكعمال في المصانع، وسراي. وحتى أولئك الذين لم يكونوا عبيدًا كانوا يقومون دائمًا بأكثر الأعمال دناءة وأشدّها مشقة.

وكان بيع العبيد واستخدامهم يشكل ظاهرة حضرية في المقام الأول، ويرجع ذلك أولاً إلى أن استيراد مثل هذه العمالة كان يحدث في الموانئ والمدن العادية، وكانت المناطق الحضرية الرئيسية هي برشلونة وقادش وإشبيلية وفالنسيا في إسبانيا، ولشبونة في البرتغال. وكانت الحياة في المدن تتيح للرقيق فرص الهروب، بل وشراء حرياتهم في حالات معينة. وليس من المدهش إذن أن السود «المعتقين» أو «الأحرار» كانوا بدورهم يتجمعون أساسًا في بيئات حضرية حيث كانوا يسعون إلى إحياء روح الانتماء الجماعي عن طريق إنشاء مؤسسات تعبّر عن مصالح السود؛ وهكذا نظمت جمعيات أخوية دينية في برشلونة قرب عام ١٤٥٥ وفي فالنسيا قرب عام ١٤٧٢، وفي إشبيلية قرب عام ١٤٧٥. وكانت هذه التنظيمات ترعى أنشطة ترفيهية، ومهرجانات ومناسبات اجتماعية؛ وكانت تقوم بجمع الأموال لشراء رقيق آخرين وتحريرهم؛ كما اشترت أراضي لدفن السود إذ كان يتعين عادة أن تقام مدافن السود في مناطق مستقلة^(٣).

وقد نجح بعض السود في بلوغ مكانة بارزة في المجتمع الأسباني؛ إذ أصبح كريستوبال دي منسيس قسيسًا دومينيكانيًا مرموقًا؛ وكان خوان دو باربسا وسباستيان غوميث رسامين؛ وأصبح ليوناردو أورتيث محاميًا. وفي ١٤٧٥ عين خوان دي فايادوليد مشرفًا على شؤون السود في إشبيلية. وكان من أكثرهم امتيازًا خوان لاتينو العالم الأسود الذي حصل على درجتين علميتين من جامعة غرناطة في ١٥٤٦ و ١٥٥٦ على التوالي؛ كما درس فيها، وإن كان من الظاهر أنه لم يعين في الكلية رسميًا^(٤).

ومع أن خدمًا من الأفريقيين رافقوا نيكولاس اوفاندو عندما تولى منصبه بوصفه أول حاكم أسباني لهسبانيولا في ١٥٠٢، رغم أن نداءات قدمت في وقت مقارب من بيير بارتولومي دو

(٢) J. Walvin، ١٩٧٢، ص ١٠-١٢ و ٤٧-٤٩ و ١١٥-١٥٢.

(٣) L.B Rout، ١٩٧٦، ص ١٥-١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٨، V.B. Spratlin، ١٩٣٨.

لاس كاساس وآخرين بزيادة توريد العبيد من أفريقيا، فإنه لم تكن ثمة سياسة رسمية بصدد تجارة العبيد إلى القارة الأمريكية حتى ١٥١٨، عندما أعلن تشارلز الأول ملك البرتغال «احتكار العبيد» («أسينتو دو نيجروس» Asiento do Negros)، الأمر الذي أدى إلى تسريع المنافسة على العبيد الأفريقيين.

وفي ١٦٠٠ أُرست البرتغال، على الرغم من أنها أصبحت جزءاً من إسبانيا فيما بين عامي ١٥٨٠ و١٦٤٠، احتكاراً فعلياً لتجارة العبيد عن طريق إبرام عقد مع إسبانيا بإمداد المستعمرات الإسبانية بالعبيد من أفريقيا؛ ثم حصل الهولنديون على العقد في ١٦٤٠؛ وتلاههم الفرنسيون في ١٧٠١؛ وفي ١٧١٣ انتقل الاحتكار إلى إنجلترا في أعقاب حرب الوراثة الإسبانية، وأصبحت بذلك في مقدمة الدول المتاجرة بالعبيد.

ومع أن الانجليز كانوا يحتكرون توريد العبيد في مناطق أخرى، فقد تزايد أيضاً عدد الأفريقيين في إنجلترا ذاتها، وبعد أن أبحر وليام هوكنز إلى غرب أفريقيا في ١٥٣٠، تكفلت رحلات لاحقة بجلب الرقيق من أفريقيا إلى إنجلترا. وفي ١٥٥٦ لاحظت الملكة إليزابيث الأولى أن هناك عدداً كبيراً من «المغاربة السود» في إنجلترا، وقالت إنه ينبغي إعادتهم إلى أفريقيا. وابتداء من القرن الثامن عشر بوجه خاص، كان مزارعو الهند الغربية يصحبون معهم عبيدهم من الأفريقيين أثناء عودتهم لزيارة وطنهم كخدم في منازلهم وكحراس لهم. وكان الضباط العسكريون والبحريون وربانة سفن العبيد يحذون حذوهم؛ بل إن وجود خدم من السود أصبح من علامات الرفعة. وشيئاً فشيئاً أصبح هذا الرمز على سمو المكانة موضع القبول في كل مكان، شأنه في ذلك شأن الاعتراف بأن هؤلاء الخدم يوفرون عمالة رخيصة؛ وكانت الصحف تنشر إعلانات كثيرة عن «الزنج».

وكان معظم أولئك الأفريقيين يُستجلبون إلى مناطق حضرية مما كان يسر لهم سبل الهروب بين الجموع، وبيع عملهم، وإقامة علاقات وثيقة مع أشخاص ليبراليين يعارضون الاسترقاق. وكانت صحف معينة في لندن وبريستول وليفربول وغيرها لا تكتفي بنشر إعلانات عن بيع العبيد بل كانت تنشر نداءات لإعادة العبيد الهاربين. ومع تزايد الطلب على العبيد، تزايدت عمليات اختطافهم. وقد اكتسب قناصو العبيد في إنجلترا شيئاً من المكانة لتخصصهم في تعقب الأفريقيين الذين لم يكونوا يتمتعون بحماية المجتمع أو قوانينه. وكان الأفريقيون يتعرضون في كثير من الأحيان للقبض عليهم، وإدعاء ملكيتهم من قبل الأوروبيين على أساس اللون؛ وكان التعرف عليهم يتم في حالات شتى استناداً إلى علامات دمغها مالمكهم بالنار في جلودهم. وقد أدى اللون إلى جعل أبناء أفريقيا هدفاً للاسترقاق في أوروبا مثلما كانوا في أفريقيا؛ ويستحيل على المرء أن يبالغ في تصوير التأثيرات النفسية لهذه السيطرة التي كان البيض يمارسونها على السود. وهكذا كانت عملية تجريد الأفريقيين من آدميتهم قد أصبحت ممارسة متأصلة الجذور بحلول القرن الثامن عشر^(٥).

وأدى وجود الأفريقيين في أوروبا إلى تزايد الأصوات المطالبة بإدراك طبيعة وضعهم؛ وذهب بعض الانجليز إلى أن اعتناقهم للمسيحية ينبغي أن يمنحهم الحرية وحقوق المتمدنين. وكان غرانفيل شارب من الانجليز الذين حاربوا من أجل إلغاء الرق، فمنذ ١٧٦٧ وبدءاً بقضية الأفريقي جوناثان سترونغ، تزعم شارب قضية العبيد الأفريقيين عن طريق إنقاذهم والدفاع عن حريتهم في ساحات القضاء. وكانت أهم هذه القضايا هي قضية جيمس سمرست، العبد الأفريقي الذي تمكن من الهروب في ١٧٧٢ ثم أعيد أسره. وكان مجتمع الأفريقيين في لندن يتابع هذه القضية عن كثب إذ كانوا يعرفون أهمية النتيجة التي يمكن أن تنتهي إليها بالنسبة إليهم؛ ومع أن اللورد مانسفيلد الذي حكم في القضية لم يذهب في واقع الأمر إلى حد إلغاء الرق، فقد قضى بأن مالك العبد لا يستطيع قانوناً إجباره على مرافقته إلى خارج البلاد؛ وكان هذا الحكم بداية انهيار الرق في إنجلترا. وفي ذلك الوقت قدر عدد الأفريقيين في إنجلترا بنحو ١٥٠٠٠، وكان بعضهم يعيشون في فاقة كمنبوذين^(٦).

وابتداءً من القرن الخامس عشر، حظي الوجود الأفريقي في فرنسا بعناية متزايدة. وكانت تلك هي الفترة التي كان البحارة الفرنسيون يترددون فيها على موانئ مختلفة على شاطئ غرب أفريقيا، وخاصة جزر كاب فردي ونهر السنغال، وكان كثيرون منهم يصطحبون الأفريقيين إلى فرنسا كدليل على رحلاتهم أول الأمر، ثم لبيعهم في وقت لاحق. وفي ١٥٩٥ لاحظ الضابط البرتغالي ألفاريز دالميدا أن عددًا كبيرًا من الأفريقيين في أفريقيا يتحدثون الفرنسية، وقد زاروا فرنسا.

وعلى الرغم من أن استرقاق الأفارقة كان موجودًا في فرنسا، فمن الجلي أن نموه لم يكن عمديًا في البداية، بل إن البلاط الملكي أعلن في ١٥٧١ أن: «فرنسا، أم الحرية، لا تسمح بوجود عبد واحد». بيد أن الممارسات كانت متباينة، وقد جرى استرقاق بعض الأفريقيين بينما ظل آخرون أحرارًا رسميًا داخل مجتمعات معادية. وسجل عدة مراقبين الوجود الأفريقي في مدن فرنسية مثل أنجو وليون وأورليان وباريس، حيث كانوا يعملون كخدم ويمارسون أعمالًا بسيطة وحتى كوصفاء للنبلاء؛ وكان بعضهم يُستخدمون أيضًا في المواكب وفي غيرها من أشكال التسلية. وكان هناك أيضًا من حققوا لأنفسهم مكانة مرموقة كجنود. مثل أولئك الذين انضموا إلى فرقة ساكس للمتطوعين التي كونت من جنود سود من غينيا والكونغو ومدغشقر. وفي القرن الثامن عشر ظفروا بالثناء في عدة معارك أوروبية^(٧).

بيد أن أبرز شخص أسود في تاريخ العسكرية الفرنسية كان ألكساندر دوما الذي ولد في القرن التاسع عشر لأب فرنسي وعشيقته الأفريقية. وقد خلدت الأجيال اللاحقة من عائلة دوما هذه ذكرها في مجالي العسكرية والفنون، ولكن معظم الأفريقيين في فرنسا كانوا خدمًا يحيون حياة أقل قسوة من أشقائهم الأرقاء.

(٦) المرجع السابق، ص ١٧-٢٣ و ١٤١-١٦٤.

(٧) I.B. Kake، ١٩٤٨، ص ٧٣-٨٥.

وابتداء من أواخر القرن السابع عشر، بدأ الأفريقيون يصلون إلى فرنسا بأعداد كبيرة، وخلال القرن الثامن عشر كانت السياسة الملكية تسمح لملاك العبيد الفرنسيين في القارة الأمريكية بإحضار عبيدهم إلى فرنسا. وهكذا أصبح السود منظرًا أكثر شيوعًا فيها. وقد نشرت معلومات أقل بكثير عن الوجود الأفريقي في أماكن أخرى من أوروبا. غير أن أعدادًا من الأفريقيين، ولاسيما المبعوثين والحجاج الاثيوبيين، كانت تقوم بزيارة أوروبا خلال العصور الوسطى؛ وفي القرن الخامس عشر كان ثمة رهبان اثيوبيون وأفريقيون آخرون، من بينهم أرقاء، يعيشون في البندقية والفاتيكان والمدن المجاورة^(٨).

وكان أهل البندقية يتجرون في الرقيق ويملكونهم أيضًا. وعلى الرغم من أن أغلبية الأرقاء كانت من أصل أوروبي وآسيوي، فقد كان بعضهم أفريقيين. والثابت هو أن الاتجار في الرقيق من أفريقيا تزايد بعد أن أدى سقوط القسطنطينية إلى تقييد تجارة البحر الأسود. وكان معظمهم يُشترون في الموانئ المصرية على ما يبدو الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بأن بعضهم كانوا ينحدرون من وادي النيل في السودان^(٩).

وتندر الوثائق المتوفرة إلى حد يصعب معه التعميم فيما يتعلق بحياة الأفريقيين في البندقية والمناطق المجاورة. وتؤكد بعض التقارير أنهم استُوعبوا داخل الأسر المحلية، الأمر الذي يفسر اختفاءهم تقريبًا في أواخر القرن الثامن عشر. ومما يتصل بوضعهم أيضًا أن غير الأحرار كانوا محرومين من ممارسة حرف معينة؛ وقد عانى الأرقاء والخدم من الأفريقيين على الأرجح من هذا العائق. ولاحظ بعض المراقبين مع ذلك أن الأرقاء منحوا حماية القانون، وكان من الحتم تعميد جميع الأرقاء، وربما كان ذلك قد شجع على إحاطتهم بظروف أكثر رفقًا^(١٠). ومهما يكن من أمر فقد كان الأرقاء غير أحرار، ولم تكن ثمة مساواة بينهم وبين الأحرار. وتتطلب القيود المادية والنفسية التي كانوا يعانون منها مزيدًا من الدراسة قبل التوصل إلى استنتاجات نهائية.

غير أن الجانب الأكثر حسماً ودرامية في الشتات الأفريقي هو ذلك الذي حدث عبر الأطلسي إلى القارة الأمريكية^(١١). وطوال الشطر الأكبر من القرن الخامس عشر كان الاتجار في البشر ظاهرة لصيقة بمنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى والجنوبية في المقام الأول، وابتدت نمو المزارع الكبرى في البرازيل بواسطة البرتغاليين، وفي غيانا بواسطة الهولنديين. وقد تزامنت مرحلة القرن السادس عشر من التجارة مع مشاركة أفريقيا في استكشاف القارة الأمريكية، ذلك أن ثلاثين أفريقيًا كانوا برفقة بالبو أثناء استكشاف المكسيك، وقام أحدهم فيما نقلته الأخبار بزراعة وحصاد أول محصول للقمح في هذه البلاد؛ كما رافق ٢٠٠ أفريقي أفارادو إلى

(٨) T. Tamrat ، ١٩٧٧ ، W. L. Hansberry ، ١٩٦٥ .

(٩) R. Smith ، ١٩٧٩ .

(١٠) المرجع السابق، ص ٥٣ و ٥٧ .

(١١) من المصادر المقترحة: J.E. Inikori ، ١٩٨٢ ، P.D. Curtin ، ١٩٦٩ .



اللوحة ١٠٥ الجنرال توماس الكسندر دوما، ١٧٦٢-١٨٠٦.

كيتوب؛ وانضم بعضهم إلى بعثة بيثارو في بيرو. وربما كان أكثرهم شهرة هو استقانيكو الذي لعب دورًا مهمًا في الاستكشافات الإسبانية لأراضي نيومكسيكو وأريزونا. كما شارك أفريقيون في البعثات الفرنسية في كندا، وخاصة في إرساليات اليسوعيين؛ وفي غزو وادي المسيحي (١٢).

وفي ١٦١٩ جلبت سفينة هولندية عشرين «زنجيًا» إلى جيمستاون كخدم بموجب عقود ملزمة. وفتح ذلك الطريق أمام الطلب على العمال السود، كما أدى إلى ممارسات شتى لتقييد حرية الأفريقيين والحد من حقهم في الاختيار كعمال. وتكامل هذا بإقرار العبودية رسميًا في المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية في ١٦٦٠؛ وبحلول أواخر القرن كان الأفريقيون قد أنزلوا بقوة القانون إلى مركز العبيد المملوكين ملكًا يمكن التصرف فيه وفقًا لمشية سادتهم،

دون رعاية للأفريقي كإنسان ودون أمل في حماية الدولة. وكان ذلك نظامًا عبوديًا صمم من أجل الحصول على أقصى قدر ممكن من الربح الاقتصادي، وعززه إيمان أوروبا بالدونية الكامنة في الأفريقيين ودفاعها عن إيمانها هذا استنادًا إلى لونهم ونمطهم الجسماني^(١٣).

وفي تلك الأثناء كانت بريطانيا واسبانيا تتحاربان من أجل السيطرة على منطقة الكاريبي. وفي ١٦٢٧ استولت بريطانيا على بربادوس، كما استولت على جامايكا في ١٦٥٥. وكانت مزارع قصب السكر الموجودة هناك في حاجة إلى قوة كبيرة من العمال تزايدت عبر السنوات الأربعين التالية بنحو أربعين ضعفًا نتيجة لاستيراد أعداد ضخمة من العبيد من ساحل الذهب وأنغولا والكونغو ونيجيريا وداهومى، ومن مدغشقر بحلول حقبة التسعينات من القرن السابع عشر.

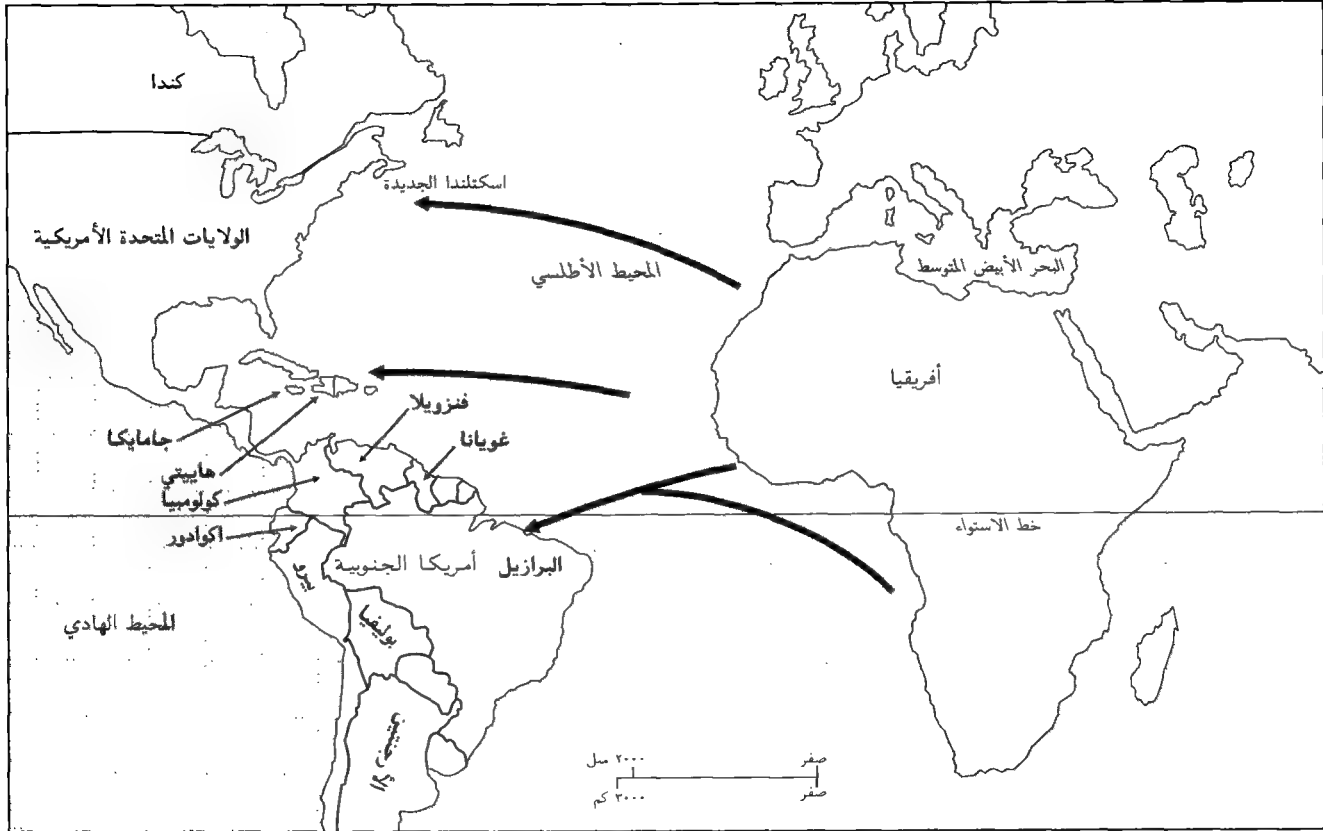
وكانت هيمنة بريطانيا وفرنسا في الكاريبي مؤمنة طوال الحقب الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان تملك العبيد قد نما في جامايكا وباربادوس في وقت مبكر، وأصبح أنموذجًا لأمريكا الشمالية. يضاف إلى ذلك أن مناطق الكاريبي كانت تستخدم كمحطات «لكسر شوكة» العبيد الأفريقيين. غير أنه بالنظر إلى أن نسبة مرتفعة من هؤلاء كانوا أيضًا على علم بحقيقة الأوضاع في الكاريبي، وكانوا يشتركون أحيانًا في مؤامرات وثورات معينة، فقد أصبحوا أيضًا مثلاً يحتذى لمقاومة العبيد في أمريكا الشمالية.

وكانت ثورات العبيد تمثل ذروة مراحل الكفاح من أجل التحرر من العبودية؛ وكانت المناطق التي توجد فيها كثافات مرتفعة من السكان العبيد السود تتعرض بوجه عام لمؤامرات وثورات أكثر تواترًا وأشد عنفًا. ففي غيانا البريطانية على سبيل المثال، كان عدد السكان العبيد في ذروته يمثل نحو تسعين في المائة من مجموع السكان، وكانت توجد في كل من جامايكا والبرازيل وسان دومينغو (هايتي) تجمعات سوداء مماثلة في ضخمتها؛ ولم تكن كوبا بعيدة عن ذلك بكثير. ولكن السود لم يكونوا يشكلون الأغلبية في الولايات المتحدة إلا في ولايتين هما مسيسيبي وكارولينا الجنوبية.

وباستثناء سان دومينغو، شبت أكبر ثورات العبيد الأفريقيين في القارة الأمريكية في جامايكا وغيانا. وكانت الأولى هي حرب «المارون» في جامايكا في ١٧٢٥ عندما فرت جماعات من العبيد في الجبال لإنشاء مجتمع خاص بهم. وفي ١٧٣٩، اضطر البريطانيون إلى التوقيع على اتفاقية مع الكابتن كادجو، من أبناء ساحل الذهب، الذي وافق على إعادة أي عبد هارب مقابل حقوق الحكم الذاتي والحياة دون ضرائب.

أما غيانا، التي كانت تتضمن مناطق اسيكيبو وبريس ودمارارا، فقد تعرضت خلال القرن الثامن عشر لعدة ثورات خطيرة بلغت ذروتها بوقوع أضخمها في عام ١٨٢٣. وخلال حقبة الأربعينات من القرن الثامن عشر حملت المقاومة السوداء الهولنديين على التوقيع على معاهدة صداقة مع آدو، قائد الكورومانتى. وكان هو وتابعوه قد شرعوا في تنفيذ برنامج يهدف إلى إبادة

(١٣) يُعتبر J.H. Franklin، ١٩٦٧، أجدر المصادر عن السود في الولايات المتحدة بالثقة.



الشكل ١٠٥: القارة الأمريكية وأفريقيا.
المصدر: خريطة رسمها الدكتور دلال ك. نخوسوامي - قسم الجيولوجيا بجامعة هوارد - واشنطن.

الأوروبيين عن بكرة أبيهم. ولكنهم حصروا في منطقة ضيقة. وبحلول منتصف القرن قامت مجموعة أخرى تحت قيادة كورومانية بمحاولة أخرى لم تكلل بالنجاح للاستيلاء على المستعمرة، ولكن حقبة الستينات من القرن الثامن عشر كانت جديرة بالتنويه أكثر من غيرها، إذ شهدت التمرد الأعظم (١٧٦٣-١٧٦٤) عندما نظم كوفي الأفريقيين والكريول (الخلاسين) فيما اعتبره بعض المراقبين مقدمة لثورة سان دومنغو. وفي المكسيك، قام العبيد بثورات مهمة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر بهدف تنظيم مجتمعات أفريقية. بينما بذلت جهود مماثلة من جانب المارون في بنما وكولومبيا وفتزويلا، ومن جانب السود في بيرو، والعبيد في جزر ليوورد ووندوورد، وفي كوبا وغيرها^(١٤).

وكانت البرازيل هي المسرح الذي بلغ فيه الكفاح المسلح الأفريقي أبعادًا تستثير الإعجاب لفترة طويلة، قبل حقبة سان دومنغو. ومع أن الثورات الصغيرة كانت منذ عهد بعيد جزءًا من تاريخ العبودية في البرازيل، فإن ولاية بالماريس هي التي أسست، طوال الجانب الأكبر من القرن السابع عشر من عام ١٦٠٥ حتى عام ١٦٩٥، مجتمعًا أفريقيًا محليًا يتمتع باستقلال ذاتي قدر عدد سكانه بنحو ٢٠٠٠٠ يرجعون بأصلهم إلى البانتو من منطقة الكونغو - أنغولا. وقد سعوا إلى صوغ مجتمعهم على منوال أوطانهم، وقاوموا كلاً من الهولنديين والبرتغاليين إلى أن سقطوا في النهاية في عام ١٦٩٥^(١٥).

وبصور هذا الكفاح في سبيل الحرية مولد القومية الأفريقية في شرائح الشتات في الكاريبي وأمريكا اللاتينية. ولم تكن أهدافها مجرد الثأر أو الهروب إلى الجبال، ولكنها كانت تهدف إلى إنشاء مناطق يملك الأفريقيون فيها السيطرة السياسية والقدرة على الدفاع عن أنفسهم ضد أعدائهم. وكان للديانات الأفريقية مثل «أوبيا» Obeah و «فودوم» Vodum دور مهم كأدوات تنظيمية. ويصدق ذلك على الإسلام أيضًا، وخاصة في باهيا حيث ساعد على توحيد الهوسا واليوروبا^(١٦). كذلك وقعت في أمريكا الشمالية خلال هذه الفترة ذاتها عشرات من المكائد والمؤامرات وعدة حركات تمرد خطيرة من تدبير الأفريقيين^(١٧). وكانت أغلبية المزارع الكبرى بعيدة عن أي تضاريس تصلح لأنشطة التمرد مثل جبال جامايكا وغابات غيانا. ولكن الهرب للحياة وسط الهنود أو غيرهم كان خيارًا أخذ به عدد كبير من العبيد في بعض المستعمرات الجنوبية، مثلما حدث عندما فروا إلى قبيلة سمينول الهندية في فلوريدا التي اشترك معها العبيد الفارون في الإغارة على المزارع المجاورة فيما بعد. كما وقعت حركات تمرد في فرجينيا وماريلاند في

(١٤) R. Price، ١٩٧٣؛ R. Bastide، ١٩٧١؛ A.D. Lara، ١٩٧٨؛ R. Mellafe، ١٩٦٤؛ C.F. Guillot، ١٩٦١؛ J.J. Uribe، ١٩٦١؛ G.A. Beltran، ١٩٥٨؛ M.A. Saignes، ١٩٦٣؛ F.B. Figueroa، ١٩٦١؛ E.V. Goveia، ١٩٦٥؛ F. Ortiz، ١٩٦٣؛ اليونسكو، ١٩٧٩.

(١٥) C. Moura، ١٩٥٩؛ L. Luna، ١٩٦٨؛ S.B. Shwartz، ١٩٧٠؛ R.K. Kent، ١٩٦٥؛ D.H. Porter، ١٩٧٠؛ E.D. Genevese، ص ٣٧، ٤٠.

(١٦) E. Ignace، ١٩٧٠.

(١٧) H. Aptheker، ١٩٤٣؛ E.D. Genovese، ١٩٧٩.

أوائل القرن الثامن عشر بمجرد أن أصبح من الواضح أن استرقاق الأفريقيين مدى الحياة قد حل محل نظام التعاقد. وعندما لجأت ولايتا كارولينا إلى الإنتاج الانتشاري بواسطة المزارع الكبرى مع استخدام شرائع العبيد التي طورت في الكاريبي.

وفي ١٧٣٠ اكتشفت مؤمرات اشترك فيها عبيد في مستعمرات ثلاث هي فرجينيا و كارولينا ولوزيانا. وكان قادتها أفريقيين اشتركوا من قبل في ثورات في غرب أفريقيا. وفي السنة التالية وقع تمرد على سفينة للعبيد كانت راسية على مقربة من شاطئ رود آيلاند. وبعد أربعة أعوام دمر جماعة من العبيد أنفسهم هم وآسريهم على متن سفينة للعبيد تسمى «دولفن»؛ وأخطر ثورة في هذه الفترة وقعت في كارولينا الجنوبية في ١٧٣٠ عندما حاصر كادجو الجيش البريطاني في جبال جامايكا، وتعرف هذه باسم تمرد كاتو^(١٨).

وفي المستعمرات الأمريكية الشمالية، حيث كان يوجد عدد يقل عن ٣٠٠٠ أفريقي بين نحو ستة أضعاف هذا العدد من البيض، وحيث لم تكن توجد مزارع كبرى، وقعت اضطرابات مماثلة. ففي عام ١٧١٢ حاولت مجموعة تحت قيادة أفريقي من ساحل الذهب إحراق مدينة نيويورك. وجرت محاولة مماثلة في بوسطن عام ١٧٢٣. ووقع في ١٧٤١ أكثر الأحداث شهرة، وهو محاولة أخرى لإحراق نيويورك لا يزال الجدل دائراً بصدد تفصيلاتها. وقبل توقيع إعلان الاستقلال بعامين انتشرت حالة أخرى من الذعر في بوسطن. ومما كان له مغزاه أن هذه الدورة الأولى من المؤامرات والثورات في أمريكا الشمالية كانت تنحو لأن تكون بقيادة أفريقيين استوردوا حديثاً ولا يزالون يكافحون ضد الاسترقاق. وبحلول ١٧٧٢ ترددت مقترحات في عدة أماكن من المستعمرات الأمريكية تنادي بوجوب إبعاد جميع السود الأحرار إلى أفريقيا أو جزر الهند الغربية، إذ كان ينظر إلى السود الأحرار على أنهم دعاة إلى التمرد^(١٩). وقد نفذت أحكام بالشنق وصنوف أخرى من المعاملة الوحشية على الذين كان يقبض عليهم في أعقاب أنشطة ثورية. وكانت توجد في أمريكا الشمالية صمامات أمن لم تكن موجودة في الكاريبي؛ ففي أقصى الشمال مثلاً كانت إمكانية الفرار قائمة. وكانت هناك أيضاً جماعات أوروبية - نذكر منهم بوجه خاص الكويكرز في الشمال والجنوب وفي كندا - تجاهر برأيها ضد الاسترقاق كما كانت على استعداد لمعاونة الفارين. ورغم ذلك ففيما بين عامي ١٧٠٠ و ١٧٥٠ كان الكثيرون من الأفريقيين في أمريكا الشمالية متأثرين على ما يبدو بحركات التمرد التي قام بها «المارون» في الكاريبي.

وفيما بين عامي ١٧٥٠ و ١٧٧٥ كانت الأحداث الماسة بالأفريقيين تنتقل إلى مرحلة الذروة في كل من أمريكا الشمالية والكاريبي، إذ كان فرض السيطرة البريطانية مواكباً لنمو الحركة المعادية للرق في بريطانيا. وأسفر ذلك في ١٧٧٢ عن الحكم الشهير الذي أصدره اللورد مانسفيلد والذي قضى فيه بأن من غير المشروع احتجاز شخص كعبد في داخل الجزر البريطانية. ونمت في المستعمرات الأمريكية حركة بيضاء كان هدفها إنهاء السلطة السياسية الانجليزية. وأثارت هذه

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) المرجع السابق.

الحركة مناقشات فلسفية حول ما إذا كان ينبغي أن يكون السود أيضًا أحرارًا. وقد أصدرت مستعمرات أمريكا الشمالية إعلان استقلالها في ١٧٧٦. وكان عدد كبير من الأفريقيين في المستعمرات يطالبون بحريتهم منذ وقت طويل، وكان من الطبيعي إذن لمن يعرفون القراءة والكتابة من بينهم - من عبيد وأحرار - أن ينضموا إلى الأوروبيين في التعبير عن حق الإنسان في أن يكون حرًا. ولهذا حارب بعض الأفريقيين جنبًا إلى جنب مع البيض ضد البريطانيين. والشئ المؤكد هو أن واحدًا منهم. واسمه كريسياس أتاكس. كان أول شخص يلقى حتفه في الكفاح ضد إنجلترا في ١٧٧٠ مستهلاً بذلك حرب الاستقلال الأمريكية التي حمل فيها الكثيرون السلاح وسُجلوا بأسمائهم الأفريقية، وإن كان بعضهم قد لاذوا بالفرار ومنحهم البريطانيون حريتهم^(٢٠).

وفي سان دومنغو الفرنسية، التي كان يوجد فيها آثذ عدد كبير من السكان المولدين، قدمت مجموعة من المتطوعين معونتها للمعمرين في القتال ضد البريطانيين في سافانا، جورجيا. وبذلك بدأ الكفاح في سبيل الحرية في أمريكا الشمالية، ولكنه كان كفاحًا من نوع عجيب، إذ كان الأوروبيون في أمريكا يطالبون بحريتهم من البريطانيين، بينما كان الأفريقيون يطالبون في الوقت نفسه بحريتهم من البريطانيين والمعمرين الأمريكيين ويحاربونهما جميعًا.

لقد كان الأفريقيون في الشتات الأمريكي جزءًا لا يتجزأ من عالم تسيطر عليه دول أوروبية حيث كانت قوى اقتصادية وفكرية ضخمة تعيد صياغة الهياكل السياسية والاجتماعية. وكان بعضهم فاهمًا لهذه القوى، وكان هؤلاء يمارسون بمجرد وجودهم وتحركهم في داخل ذلك النظام الأوروبي قدرًا من التأثير على القارات الأوروبية. وما من شك في أنهم كانوا منقسمين على أنفسهم، إذ كان بعضهم مقتنعًا بأن الخلاص يكمن في استيعاب القيم والأهداف الأوروبية، ولكن آخرين كانوا ملتزمين بأفريقيتهم وكانوا على استعداد للمخاطرة بالحياة للاحتجاج على القمع الأوروبي ومقاومته.

وكان أحد سبل الخلاص تجربة سبيراليون التي جاءت في أعقاب حكم اللورد مانسفيلد في ١٧٧٢ بأنه لا يحق لمالك العبد أن ينقله من إنجلترا قسرًا عنه. فقد نتج من هذا الحكم، ومن تدفق الأفريقيين المحررين لانضمامهم إلى إنجلترا في الحرب ضد استقلال الولايات المتحدة، نشوء مجتمع محلي من السود على قدر من الضخامة في لندن. وسعى دعاة إلغاء الرق بالتالي إلى تنفيذ فكرة إعادة توطين الأفريقيين المحررين في أفريقيا، حيث كان من المأمول أن ينجح مجتمع يؤسس على العمالة الحرة في نشر المسيحية، واستحداث اقتصاد على النمط الغربي، والإسهام في إلغاء تجارة الرقيق، وهكذا أرسل في ١٧٨٧ عدد يربو على ٤٠٠ من الأفريقيين المحررين من إنجلترا لتوطينهم في سبيراليون، وكان ذلك أول تطبيق عملي لإعادة التوطين الجماعي للعبيد الأفريقيين السابقين. وربما كان أول مجهود منظم وممول ذاتيًا يبذله الأفريقيون لتحقيق هذه الغاية هو ما تم تحت قيادة بول كوفي في الولايات المتحدة. فبدافع إعجابه بالإمكانات التي تنطوي عليها

(٢٠) أفضل مصدر عن هذا الموضوع هو B. Quarles، ١٩٦١.

تجربة سيراليون، حدد كوفي لنفسه هدف إعادة توحيد السود الراغبين في العودة إلى أفريقيا؛ كما كان يرغب في تنمية التجارة مع أفريقيا. وكان لأفكار كوفي وجهوده تأثير فوري ضئيل باستثناء إعادة ثمانية وثلاثين أفريقيًا إلى أوطانهم في ١٨١٤؛ ولكن هذا المثال أصبح مصدر إلهام لآخرين من الأجيال القادمة^(٢١).

وبينما كان الأوروبيون في الولايات المتحدة يدعمون أنفسهم وينشئون مؤسسات تعكس ثقافتهم واستقلالهم، عمد الأفريقيون الذين أحسوا بخيبة أمل وإحباط يعززهما كبرياء عرقي هم أيضًا إلى إنشاء عدد من المؤسسات. وبدأوا يسمون أنفسهم «الأفريقيين»، وكانت تلك خطوة لها مغزاها لأن أغليبيتهم كانوا قد اختطفوا وهم أطفال، ولم يكن لديهم الكثير لتنمية هويتهم الإثنية بوصفهم أفريقيين والمحافظة عليها، وكانت شرائع السود تحظر عليهم التحدث باللغات الأفريقية أو ممارسة شعائر أديانهم؛ وكانت العائلات مقسمة نتيجة للبيع في كثير من الأحيان. ويجدر بنا أن نذكر من ثم أنه حدث في عام ١٧٨٧ أن قسيسًا أفريقيًا اسمه ريتشارد آلن من طائفة الميثوديين قام - احتجاجًا على محاولة ممارسة التمييز العنصري ضده هو وآخرين في كنيسة بيضاء حيث كانوا يمارسون العبادة - بالإنفصال عنها وتأسيس «الجمعية الأفريقية الحرة» التي كانت لها أهداف دينية واجتماعية معًا. وبدأ الأفريقيون الموجودون في جهات أخرى من الولايات المتحدة يحذون حذوه، وكانوا يطلقون على جمعياتهم التطوعية الإسم نفسه أحيانًا. وفي الوقت نفسه تقريبًا، حاول واعظ ورجل أعمال من مواليد باربادوس كان يعيش في بوسطن اسمه برنس هول - وكان بعض الجنود البريطانيون قد أدخلوه في الماسونية أثناء حرب الاستقلال الأمريكية - أن يحصل على عهد بإنشاء محفل ماسوني لرجال من السود الأحرار، وعندما رفضه الماسونيون البيض، تقدم بطلبه إلى الماسونيين الاسكتلنديين الذين منحوه العهد ورخصوا له بتنظيم المحفل الأفريقي على أن يكون هو الأستاذ الأعظم. وكان هذا أول تنظيم أخوي على النمط الغربي بين السود. ويسعدنا أن نقول إنه كان استمرارًا لممارسة يتمتع بها الأفريقيون في أفريقيا، ونعني بذلك تكوين الجمعيات السرية. وأرست هذه الأنشطة أساس ما أصبح أقوى نوعية من المؤسسات الآفرو-أمريكية في القرن التاسع عشر - المحافل الماسونية والتنظيمات الدينية - التي جمعت صفوف السود على نطاق وطني^(٢٢).

وفي ١٧٨٧ ظهرت مؤسسة أخرى لها أهميتها إلى حيز الوجود؛ ولم يؤسسها سود، بل بيض كانوا يرغبون في مساعدة السود، وكانت تسمى مدرسة نيويورك الأفريقية الحرة، وقد افتتحها جمعية تحرير الأرقاء بأربعين طالبًا.

ومع أن اتخاذ السود نعت أفريقيين كان يمثل عزمهم على الانتماء إلى تراث أوطانهم وثقافتها، فإن هذه التنظيمات كانت تنقل أيضًا قيم الغرب مثل حسن التدبير، والتشدد اللاهوتي، والتقدم عن طريق العمل الشاق، والتعليم، ورعاية الأقل حظًا. وخدمة المجتمع.

(٢١) N. Sherwood، ١٩٢٣.

(٢٢) M. Kilson و A. Hill، ١٩٦٩.



اللوحة ٢٠٥: فيليس ويتلي - خادمة عاشت في القرن الثامن عشر وصارت شاعرة مرموقة.

وكانت تلك هي دوافع جورج ليل مثلًا، الذي أسس كنائس المعمدانين في الولايات المتحدة وجامايكا في أواخر القرن الثامن عشر. وقد استخدم الأفريقيون في وقت لاحق هذه الأفكار لتبرير اهتمامهم بالأفريقيين في بقاع أخرى. وأسهمت هذه التجديدات الرائدة بين الأمريكيين السود لاحقًا في توفير أساس لهوية اجتماعية متطورة في الولايات المتحدة والكاريبي وأفريقيا. وفي تلك الفترات كانت أغلبية القادة الآفرو- أمريكيين تتألف من رجال علموا أنفسهم



اللوحة ٣٠٥: بنجامين بانكر، أسود حر صار عالمًا رياضيًا ومخترعًا يتمتع باحترام بالغ، واشترك في تخطيط مدينة واشنطن.

بأنفسهم أو ممن لم يحصلوا إلا على سنوات قليلة من التعليم النظامي. ومع ذلك فقد توصل بعضهم إلى منجزات لا يستهان بها: من ذلك أن فيليس ويتلي، التي ولدت في أفريقيا حوالي عام ١٧٥٣، صارت شاعرة ذائعة الصيت. وكان غوستافوس فاسا، الذي ولد في بنين في ١٧٤٥ ثم أخذ إلى أمريكا ومن بعدها إلى إنجلترا في وقت لاحق، نشطًا في الحركة المعادية للرق، وألف كتابًا مهمًا

بعنوان «حكايات مثيرة من حياة أولودا إكيانو أو غوستافوس فاسا» أذان فيه الرق. وصار بنجامين بانكر، الذي كان يسمى «الاثيوبي» أحياناً، رياضياً وفلكياً مرموقاً، أعد تقويمًا، وشارك في اللجنة التي حددت أبعاد مدينة واشنطن وقامت بتخطيطها^(٢٣).

وقد أسهم أفريقيو أوروبا بدورهم في الكفاح في سبيل الحرية وكرامة الإنسان، مثال ذلك أنتون ارمو الذي تلقى دراسته في جامعات هال والتنبيرغ، ثم عاد لمعاونة إخوانه الأفريقيين في ساحل الذهب^(٢٤).

كذلك تلقى فيليب كويك وجاكوبس كاييتين وهما من أبناء ساحل الذهب دراستهما في أوروبا وعادا للعمل في وطنهم. وألف أوتوبا كاغوانو، الذي حرره حكم مانسفيلد في ١٧٧٢، كتاباً بعنوان: «أفكار ومشاعر عن عمليات تهريب الرقيق الشريرة الخبيثة وعن التجارة في الأنواع البشرية». ونشرت لاجناسيوس سانشو بعد وفاته رسائل تؤكد أنه كان هو أيضاً متحدثاً مهماً باسم الأفريقيين في الخارج. وعلاوة على ذلك كان عدد من المبعوثين نشطين في أوروبا، ومن هؤلاء ممثلون من الكونغو وأثيوبيا وغينيا وساحل الذهب^(٢٥)، وقد وجد المحتجون في كل من أوروبا والولايات المتحدة حلفاء من البيض، نذكر منهم «جمعية أصدقاء السود» التي اتخذت مقرها في باريس. بيد أن القارة الأمريكية كانت هي التي حقق فيها الكفاح من أجل الحرية بادئ ذي بدء أبعاداً دولية درامية. ففي كل مكان من القارة الأمريكية كانت مجموعات صغيرة من السود قد ظفرت بحريتها، وكان ثمة عدد قليل لم يخضع للاسترقاق قط؛ ولكنهم كانوا جميعاً قد طوروا طريقتهم الخاصة في الحياة. ومع أنهم كانوا عاجزين عن التأثير في سياسة الدولة العامة، فقد كانوا يتابعون بأهتمام التطورات التي كانت تؤثر في السود، وقد تأثروا هم والعبيد السود تأثراً عميقاً بأحداث جزيرة سان دومنغو (هايتي).

فلم يكد يعضي عامان على اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية دستورها الذي نص على جزاء معنوي وقانوني ضد الاسترقاق. حتى اندلعت في فرنسا ثورة رفعت شعار: الحرية! والمساواة! والإخاء!، وهزت هياكل المستوطنة الفرنسية في سان دومنغو، وكانت هذه مستعمرة تنعم بالرخاء يعيش فيها ٥٠٠.٠٠٠ عبد و ٢٤.٠٠٠ من الأحرار الملونين تحت سيطرة ٣٢.٠٠٠ مستوطن فرنسي عُرفوا بالثراء والقسوة في معاملة عبيدهم، وقد أخذ السكان من الأفريقيين الأحرار، وكان من بينهم كثيرون من ملاك العبيد، الشعارات الثورية الفرنسية مأخذ الجد، وطالبوا بالمساواة التامة مع البيض. وفي ١٧٩١ تحركت جموع كثيفة من السود تحت قيادة عامل زراعي يدعى بوكمان قيد تابعه بطقوس سحرية وبأيمان سرية على الطريقة الأفريقية لحملهم على الثورة ضد سادتهم... وأوفدت حكومة الثورة في باريس جيشاً لإعادة النظام. وفي هذه المرحلة، ظهرت على المسرح

(٢٣) كان معاصرو بانكر يقولون عنه إنه: «دليل جديد على أن قوى العقل منفصلة عن لون الجلد». أنظر J.H.

Franklin، ١٩٦٧، ص ١٥٧.

(٢٤) A.G. Armo، ١٩٦٨.

(٢٥) W. Rodney، ١٩٧٥، W.L. Hansberry، ١٩٦٥.

شخصية من أبرز شخصيات التاريخ - رجل متعلم، مسيحي، كان يعمل مراقب عبيد، ولد في الشتات لأب أفريقي - ألا وهو توسان الذى سمي فيما بعد باسم «الفتاح»^(٢٦).

دعا توسان إلى تنظيم حرب عصابات لمساندة جيشه الصغير، وهزم جيش نابوليون الغازي طوال خمسة أعوام بمعونة من الحمى الصفراء. وأستعاد النظام والرخاء إلى هايتي، وحظي بأعجاب العالم بأسره لمهارته العسكرية، ومشاعره الإنسانية، وحذقه كرجل دولة. وذاع صيته، حتى وصل إلى السود في الولايات المتحدة عن طريق البحارة السود الذين لعبوا دورًا مهمًا في نشر الأخبار في كل مكان من عالم السود.

وخلق نجاح حركة التحرير الأفريقية في هايتي حالة من الرعب في نفوس البيض في الولايات المتحدة الذين كانوا يخشون أن يعمد السود في أمريكا بدورهم إلى المطالبة بحريتهم عن طريق العنف. واستصدرت تشريعات أكثر صرامة، وشدت تدابير الأمن الشرطية، واتخذت الإجراءات اللازمة لتقييد تحركات السود في داخل البلاد، ولمنع دخول المهاجرين السود، وخاصة من هايتي. ومن ناحية أخرى، وجد سود الولايات المتحدة في إنجازات أشقائهم في هايتي إلهامًا لهم؛ وهكذا أصبحت هايتي وتوسان رمزين يستلهمها السود في أنحاء أخرى من القارة الأمريكية والكاريبي للمطالبة بحريتهم مع إمكان الحصول على الاستقلال. واستُهل القرن التاسع عشر بمؤامرة كبرى في الولايات المتحدة؛ ذلك أن غابرييل بروسار، الواعظ الأسود، نظم مسيرة من ألف عبد ضد ريتشموند، فرجينيا، وتولى هو قيادتها. وكان الهدف هو الحصول على الحرية، ولكن الأخبار تسربت في وقت سمح للحاكم باستدعاء الحرس الوطني لاستعادة النظام، وألقي القبض على كثير من الأفريقيين، وتم إعدامهم؛ وكان بروسار من بينهم - ومع ذلك فقد بقيت الصلة مع المثال الهايتي وتراثه قائمة لا تريم.

وبحلول مطلع القرن التاسع عشر، كان الأفريقيون في القارة الأمريكية وفي أوروبا يقفون عند حافة عصر جديد، وعلى الرغم من الاختلاف بين القوانين الأوروبية والأمريكية المتعلقة بالسود من عبيد وأحرار من حيث التطبيق، فقد كانت المواقف متماثلة في جوهرها. فما من نظام أوروبي أو أمريكي كان يقبل مساواة السود بالبيض واعتبارهم أحرارًا حقًا، وإن كانت هناك حالات كثيرة تتسم بقدر أكبر من المرونة فيما يخص أدوار العبيد؛ إذ كان العبيد مثلاً يتعلمون القراءة والكتابة بالفعل حتى عندما كانت القوانين تمنع ذلك؛ وكان الزواج يحدث بين الجنسين حتى وإن كان ذلك مثارًا لاشمئزاز الأغلبية؛ كما كان للسفر، على النطاقين الوطني والدولي، أثره في تيسير نمو الشبكات. وكان أفريقيو الشتات يعرفون أنهم منبوذون في الخارج، كما كانوا يدركون أن حالة الحرمان التي هم فيها تنبثق من هويتهم ومن تراثهم الأفريقيين. ومن ثم فقد كانت جهودهم المبذولة من أجل تنظيم المؤسسات الاجتماعية تشمل تطلعات لتخليص السود وإنقاذ تراثهم. وهكذا سادت هذه الوحدة النفسية، وأصبحت بالفعل مصدر قوة بين الشعوب الأفريقية. ثم تكلفت بحركة الوحدة الأفريقية في القرنين التاسع عشر والعشرين.



اللوحة ٤.٥: توشان الفاتح قائد هايتي.

على أنه لم يكن في استطاعة أفريقي الشتات أن يتخلصوا من تأثير بيئاتهم المادية والاجتماعية؛ إذ كان التغيير قد تطرق إلى لغاتهم وأساليب حياتهم، وحوّرت قيمهم وأهدافهم. وغدت نظرتهم إلى العالم وإلى أنفسهم وإلى الآخرين تعكس القرون التي تشرّبوا فيها بالثقافة الأوروبية - الأمريكية. ومع أن ذكريات تراثهم الأفريقي كانت لا تزال قوية ومحددة، فقد احتجبت وراء سني الغياب وترامي المسافات. وبسبب ذلك أصبح أفريقيو الشتات في أوروبا وأمريكا منقسمين ثقافيًا بين مواطني أفريقيا ذاتها والأوروبيين - الأمريكيين.

آسيا

على الرغم من أن تهجير الأفريقيين قسراً إلى أوروبا والقارة الأمريكية يحتل فصلاً حديثاً نسبياً من تاريخ العالم، فإن الإتجار بالرقيق السود في آسيا يشكل جانباً أكثر قدماً واستمراراً من جوانب التاريخ. ويشير كتاب «الطواف حول البحر الازيرتي»، الذي ألف في عام ٥٠ للميلاد إلى أن الرقيق كانوا يؤخذون من القرن الأفريقي؛ ولا يوجد سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه كانت أول حالة من نوعها في مجال التجارة.

ومن الجلي أن اختلاط الشعوب على جانبي البحر الأحمر يمتد بجذوره إلى أحقاب ما قبل التاريخ. إلا أنه منذ القرن السابع وظهور الإسلام، تطور نوع من الوحدة الثقافية في مختلف أنحاء المحيط الهندي ومناطق البحر الأحمر كافة، ودخلت عدة مدن ساحلية في شرق أفريقيا في حظيرة الإسلام، وتزايدت سيطرة المسلمين تدريجياً على التجارة بما في ذلك تجارة الرقيق. وتدلنا ثورات الزنج في العراق على أنها اكتسبت أهمية كبيرة في أنحاء معينة من آسيا إبان القرن التاسع. وعلى الرغم من إبادة الزنج، فقد أسهمت ثوراتهم في سقوط الخلافة العباسية وما يسميه هـ. ديشامب «الأنموذج الأول لمشروع إنشائي مداري ضخم يعتمد على عمل مئات من الأرقاء الزنوج» من أجل إقامة سدود في جنوبي العراق. وقبل ذلك بوقت قصير لوحظ في القرن الثامن وجود عبيدين أفريقيين في بلاط امبراطور الصين؛ وفي القرن الثاني عشر كان أهالي كانتون يستخدمون العمل العبودي الأفريقي^(٢٧). وتذكرنا بعض المصادر أيضاً باستمرار الانجار بأبناء شرق أفريقيا: فقد كتب المسعودي عنها في القرن الحادي عشر، وعرض لها الإدريسي في القرن الثاني عشر؛ وتحدث ابن بطوطة في القرن الرابع عشر عن تجارة الرقيق في سياق وصفه لرخاء «كلوه».

ولا تزال ثمة حاجة إلى إجراء بحوث مستفيضة عن الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط من جانب الباحثين في تاريخ الشتات الأفريقي، وتدعو الحاجة بوجه خاص إلى إجراء بحوث جادة في تركيا وجيرانها عن مستودعات الرقيق الكبرى في طرابلس وبنغازي عبر عدة قرون، وعن منطقة عبور التجارة إلى المناطق الداخلية. ومن الأمثلة التي تستحق الذكر لهذه التجارة شراء عدة صبيان أفريقيين في القسطنطينية عام ١٦٩٦ لحساب بطرس الأكبر امبراطور روسيا. وكان من هؤلاء أبرام بتروفيتش غنيبال، الجد الأعلى لألكسندر بوشكين. ويبدو أن غنيبال هذا ولد في أثيوبيا حيث أسره الأتراك. ولا يُعرف عدد العبيد الأفريقيين الآخرين الذين وصلوا إلى روسيا والمناطق المجاورة عن طريق تركيا؛ ومن المرجح أن عددهم كان صغيراً. وقد يفسر لنا ذلك، إلى جانب إلغاء الرقيق في روسيا خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر،

(٢٧) اليونسكو، ١٩٧٩ و ١٩٨٠، C.M. Wilbur، ١٩٦٧، ص ٩٣، E. Bretschneider، ١٨٧١، ص ١٣-٢٢. وللرجوع إلى مناقشات حديثة عن الشتات الأفريقي في الجزيرة العربية وآسيا قبل فترتنا، انظر «التاريخ العام لأفريقيا»، اليونسكو، المجلد الثالث، الفصل السادس والعشرين.

السبب في تحول الأفريقيين هناك من عبيد إلى خدم^(٢٨). ومع انه توجد حاجة إلى قدر أكبر من الوثائق، فمن الواضح أن ظاهرة استرقاق السود وما اكبها من صنوف العجز لم تتفاقم في روسيا. وكانت أغلبية الأرقاء المستوردين إلى آسيا من الأطفال، وأكثرهم من الفتيات. وكان الأرقاء ينقلون عادة من موانئ شرق أفريقيا إلى ميناء المخا العربي على ساحل البحر الأحمر، حيث كان كثيرون منهم يسيرون على الأقدام أو يشحنون في السفن إلى الحديدة وجدة ومكة ومستودعات أخرى في الجزيرة العربية. وكان آخرون منهم يعاد شحنهم بطريق البحر إلى موانئ الخليج الفارسي مثل الشارقة، وسور مسكر، وبندر عباس، وبندر النجدة، والبحرين، وبوشهر، والكويت، والبصرة. وكانت الموانئ الهندية تتلقى عادة شحنات بطريق البحر من المخا أو من الخليج الفارسي، وإن كانت بعض الشحنات تجيء من شرق أفريقيا مباشرة. ومن هذه الموانئ الهندية بومباي، وغوا، وسورات، وكاريكال، وبونديشيري، وكلكتا، وأماكن مختلفة في كوتش، وغوجارات، وساحل جنوب شرقي آسيا والصين وعدة جزر في المحيط الهندي^(٢٩). وفي الجزيرة العربية، كانت عمان تحتل موقعاً رئيسياً في الاستراتيجية البحرية والتجارية للشرق الأوسط، واحتلت من ثم مكان الصدارة في مجال المشاركة العربية في تجارة الرقيق، إذ كانت عاصمتها مسقط تسيطر على مدخل الخليج الفارسي الذي كانت تنقل من خلاله أعداد كبيرة من الأرقاء الأفريقيين. وقد استولى العمانيون العرب على مينائي كلوه وزنجبار في شرق أفريقيا في عامي ١٧٨٤ و ١٧٨٥ على التوالي، وفرضوا بعدئذ سيادتهم على عدة مدن على الساحل. وبعد أن تحققت لسلطان عمان السيطرة على زنجبار وعلى أجزاء أخرى من ساحل شرق أفريقيا في أواخر القرن الثامن عشر، تزايد الطلب على الأرقاء للعمل داخل المنطقة في مزارع القرنفل وجوز الهند المملوكة للعرب في المنطقة^(٣٠).

ومنذ العصور القديمة وجد في اليمن وحضرموت سكان من أصول أفريقية سوداء. ويبدو أن معظم هؤلاء قدموا من إثيوبيا، ومن الظاهر أنه كان ينظر إليهم في عدن على أنهم طبقة من «المنبوذين». وفي عدة مناطق أخرى من جنوبي الجزيرة العربية كان الأرقاء السود المجلوبين من أفريقيا يخدمون في جيوش السلاطين المحليين، وكمحظيات وخدم، وخصيان، وبحارة، وعمال موانئ، ومديرين، وعمال زراعيين في مستنقعات الملح وفي مزارع السكر والبلح^(٣١). وقد توطن الأفريقيون في كثير من جزر المحيط الهندي. وجمع الهولنديون عدداً من الأرقاء في شرق أفريقيا ومدغشقر ثم نقلوهم إلى أندونيسيا، وقام الفرنسيون والبريطانيون بتوطين

(٢٨) خلد بوشكين تراثه الأفريقي في إحدى قصائده. انظر D. Magarshack، ١٩٦٩، ص ١٢-١٧، A. Perry، ١٩٢٣، B. Madzalevski، ١٩٠٧، N. Malevanov، ١٩٧٤، B. Kozlov، ١٩٧٠، A. Blakeley، ١٩٧٦.

(٢٩) V.E. Harris، ١٩٧٧، ص ٢٦٤-٢٦٨.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الخامس والعشرين من هذا المجلد.

(٣١) R.B. Serjeant، ١٩٦٧، ص ٦٧ و ٢٨٧، J.E. Harris، ١٩٧١، ص ٣٩-٤١.

وفي جنوبي آسيا وفي أجزاء أخرى من آسيا، كانت توجد أعداد من الأرقاء الأفريقيين أكبر بكثير^(٣٤). ومن الجائز أن يكون ذلك ناتجاً من تجارتها مع أفريقيا. تجارة طويلة الأمد، كثيرة الربح، بالنظر إلى قوة السيطرة الإسلامية على ساحل الهند الغربي الغني. وتوطن الهنود في شرق أفريقيا. ومهما يكن فقد احتل الأرقاء الأفريقيون مكانة مرموقة في الهند بحلول القرن الثالث عشر على الأقل. من ذلك أن الملكة رازية، ملكة سلطنة دلهي، أعجبت بعدد حبشي (أفريقي)^(٣٥) اسمه جلال الدين ياقوت وعينته مشرفاً على الاسطول الملكي. وأصبح أفريقي آخر من عبيد السلطان محمد في دلهي، اسمه مالك سرفار، نائباً عن السلطان في ١٣٨٩^(٣٦).

وشهد النصف الثاني من القرن الخامس عشر تأكيداً للوجود الأفريقي في جزء آخر من شمالي الهند هو البنغال. وكان الأفريقيون قد هاجروا إليه من منطقة كلكتا الساحلية. ومن منطقة دাকা وعدة مناطق داخلية أخرى. وكان من عادة حاكم البنغال ركن الدين بارباك (١٤٥٩-١٤٧٤) ترقية الأفريقيين المخلصين إلى مناصب عسكرية وإدارية رئيسية. ولهذا كان يوجد عدد كبير من أصحاب المراكز الرفيعة بين جنود الملك من الأرقاء الأفريقيين الذين كان عددهم يبلغ نحو ٨٠٠٠ أفريقي. وعقبت فترة من عدم الاستقرار وفاة بارباك. ففي ١٤٨٦ قاد خصي اسمه شاهزاده، كان رئيساً لحرس القصر، مجموعة من الأفريقيين في انقلاب ناجح وسمى نفسه بارباك شاه؛ ولم يلبث أن اغتاله أفريقي آخر هو أمير الأمونة ملبح قنديل (قنديل خان) كان موالياً للحاكم الهندي السابق. وسمى قنديل خان نفسه سيف الدين فيروز وحكم لمدة ثلاث سنوات؛ ثم خلفه بعد موته نصر الدين محمد، الذي كان قاصراً ولا تزال هويته غير واضحة حتى الآن؛ ولكن الوصاية عليه كانت لأفريقي هو حابش خان. وفي ١٤٩٠ استولى حارس أفريقي اسمه سيدي بدر على العرش وسمى نفسه حمس الدين أبو نصر مظفر شاه، وكان له جيش قوامه ٣٠٠٠٠ رجل، من بينهم ٥٠٠٠ اثيوبي. وبعد وفاته أبعاد الأفريقيون عن مناصبهم، وطردها من المملكة، لكنهم تركوا طابعهم خلال تلك الفترة القصيرة من السيطرة^(٣٧).

وفي غوجارات خدم الأفريقيون في الجيش منذ القرن الثالث عشر على الأقل، وأصبحوا وقتئذ عاملاً سياسياً واقتصادياً مهماً. وقد نقلت الاخبار أن حكومة غوجارات دفعت في عام ١٥٧٦ جزية قوامها ٤٠٠ عبد «من أبناء بعض الرؤساء الهندوكيين والاثيوبيين»^(٣٨). بعض هؤلاء

(٣٤) لم تكن المنطقة الشاسعة التي تشكل جنوبي آسيا اليوم موحدة في تلك الفترة. وكان فيها من ثم عشرات من الإثنيات والهويات السياسية المختلفة. وكانت أكبر بلاد ظهرت فيها، وضمت أغلبية المناطق موضع المناقشة في هذا القسم، هي الهند، وهذا هو الاصطلاح الذي استخدمناه هنا.

(٣٥) كان اصطلاح «حبشي» واصطلاح «سدي» يستخدمان على سبيل الترادف لوصف الأفريقيين في آسيا. وللرجوع إلى التاريخ العام لهذا الموضوع، انظر J.E. Harris، ١٩٧١.

(٣٦) R.C. Majumdar، ١٩٥١، ص ١٨٦-١٨٧ و ١٨٨ و ٦٩٨-٧٠٢. و «The Cambridge History of India»، ١٩٣٧، المجلد الثالث، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٢١٤ و ٢١٥.

(٣٨) K.K. Basu، ١٩٣٢.

من سلالة أرقاء أسروا أثناء غزو المسلمين العرب لاثيوبيا في ١٥٢٧، وبعض آخر جلبهم إلى غوجارات في ١٥٣١ مصطفى بن بهرام، القائد التركي الذي عاون الهنود المسلمين على الدفاع عن أنفسهم ضد البرتغاليين^(٣٩). ونقلت الأخبار أنه في عام ١٩٣٧، كان يوجد في أحمد أباد عدد يرتفع إلى ٥٠٠٠ أفريقي في خدمة الحكومة^(٤٠). ويبدو أن أولئك الأفريقيين الأوائل شكلوا نواة انطلقت منها هجرة الأفريقيين إلى أنحاء أخرى من المنطقة^(٤١).

وقد برّز كثير من الأفريقيين في غوجارات إبان القرن السادس عشر؛ إذ أصبح ياقوت ثابت خان حبشي (اولوغ خان)، وخيرات خان، وجهوجهار خان قادة عسكريين مرموقين، بينما نظم اختيار الملك قوة تتألف من ٢٠٠٠ جندي، بينهم أفغان وراجبوتون وغوجاراتيون وأفريقيون، لمواجهة قوات امبراطور المغول أكبر. ومع ان اختيار مني بالهزيمة فقد كسب احترام الامبراطور أكبر وأهل غوجارات سواء بسواء. ومن الأرقاء الأفريقيين السابقين، الشيخ سيد الحبشي السلطاني، الذي خدم كجندي في جيش جهوجهار خان، وبعد اعتزاله اشترى أرضا وحج إلى مكة وفتح أراضيه لإطعام مئات من الفقراء يوميًا؛ كما أنشأ مكتبة اجتذبت كثيرًا من العلماء^(٤٢).

وفي ١٥٧٣ بنى سيد مسجدًا في أحمد أباد؛ ونقشت فيه كلمات تقول: «وبني هذا المسجد ابتغاء وجه الله؛ وقد بناه سيد». ويتميز مسجد سيدي سيد، كما يعرف، ببساطة تصميمه وسقفه ذي القباب ونوافذه الجميلة المقوسة المثقبة بزخارفها وأنماطها التشجيرية الرائعة. وقد كتب جيمس فرجوسون الذي كان حجة في العمارة الهندية والشرقية عن هذا المسجد يقول:

«من الصعب التفوق على المهارة التي رسمت بها الأشكال النباتية بالقدر المطلوب لهذا الغرض تمامًا... غير أنه ربما كانت البراعة الأسمى تتبدى من الطريقة المتساوية التي نشر بها النمط فوق السطح بأكمله. ومع أنه توجد نماذج من الأنماط التشجيرية فوق ألواح من الرخام الثمين في اغرا ودلهي، فإن أيا منها لا يرقى إلى هذه...»^(٤٣).

وقد كتب فرجوسون وزميل له:

«من الراجح أن تكون أقرب إلى عمل الطبيعة منها إلى أي تفصيل معماري آخر تم تصميمه، حتى وإن كان ذلك بمعرفة خيرة معماري اليونان في العصور القديمة»^(٤٤).

(٣٩) M.S. Commissariat، ١٩٥٧، المجلد الثاني، ص ٤٧٠.

(٤٠) Hadjidi al-Dabir، بلا تاريخ، ص ٤٠٦ و ٤٤٧.

(٤١) للاطلاع على ملاحظات وصور لبعض الشخصيات الكوثنية، بما في ذلك الأفريقيون، انظر B.N. Goswamy و A.L. Ballapeceola، ١٩٧٨.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٤٧١ و ٥٠٨-٥٢٤، و ٤٤٣-٤٤٨، E.D. Ross، ١٩٢١، المجلد الثاني، ص ٦٤٣-٦٤٠.

(٤٣) J. Fergusson، ١٨٧٦.

(٤٤) J. Fergusson و T. Hope، ١٨٦٦، ص ٨٦-٨٧.

وكتب م.س. كوميساريا يقول:

«إن هذا المسجد البديع ذا الشهرة العالمية هو آخر النماذج النبيلة التي خلفتها الفترة الإبداعية للعمارة الإسلامية في غوجارات»^(٤٥).

وشيد أفريقي آخر، اسمه سيدي بشير، مسجداً مشهوراً في أحمد آباد، وهو فريد من نوعه، إذ له مئذنتان مهترتان تتألف كل منهما من ثلاثة طوابق، وعندما تهتز مئذنة منهما تنتقل الاهتزازات إلى الأخرى، ويقال إن هذا الأسلوب كان تجديداً مبتكراً في تلك الآونة.

وغير بعيد من غوجارات تقع جزيرة جانجيرا التي كانت في العصور القديمة تستقطب جزءاً من الأنشطة التجارية الناجحة في شمال غربي الهند، بما في ذلك ما نعرفه اليوم باسم بومباي وساحل كونكان. ويذهب تقليد إلى أن طائفة «السيديين» في جانجيرا تنحدر من سلالة أفريقيين وصلوا من غوجارات في ١٤٨٩ عندما تخفى اثيوبي كان في خدمة «نظام»، ملك أحمد ناغار، في زي تاجر، وأخذ معه ٣٠٠ صندوق مملوء بالسلع إلى الجزيرة، وكانت السلع تتضمن جنوداً من السيديين استولوا بأمرته على الجزيرة، ونصبوا واحداً منهم ملكاً عليها، فوضعوا بذلك أساس سلالات السيديين المالكة، الذين كانوا يعرفون باسم النواب السيديين (الملوك). وقد يكون من الممكن على أي حال إرجاع أصول أغلبية الأفريقيين الموجودين في جانجيرا إلى تجارة الرقيق من شرق أفريقيا^(٤٦).

ومنذ وقت مقارب لثلاثينات القرن السادس عشر، بدأ البرتغاليون يطورون سيطرتهم السياسية والاقتصادية على أجزاء من ساحل الهند الغربي، وخاصة ساحل كونكان حيث استوردت أعداد كبيرة من الأرقاء الأفريقيين. وكان عدد الأرقاء الذين كانوا يستوردون في أي مرة قليلاً - ما بين ستة وعشرة - لكنهم كانوا يجلبون بصورة مستمرة تقريباً حتى حوالي عام ١٧٤٠، عندما واجهت سيطرة البرتغاليين تحدياً خطيراً من الفرنسيين والبريطانيين. وكان معظم الأرقاء من موزمبيق، وإن كان البرتغاليون قد أسروا أيضاً أرقاء أفريقيين عندما هزموا عرب مسقط في ديو عام ١٦٧٠. وكان البرتغاليون يستخدمون الأرقاء بوجه عام في الأعمال التجارية، وفي المزارع وخدمة المنازل وما إلى ذلك من الأعمال البسيطة، وقد تلقى بعضهم إعداداً في المدارس الدينية فصاروا قسيسين ومعلمين، ولاسيما في غوا التي أصبحت مقر البرتغاليين لتصرف شؤون مستعمراتهم في شرق أفريقيا وآسيا.

وخلال هذه الفترة، احتفظت جانجيرا باستقلالها الذاتي، وبحلول القرن السابع عشر كان «السيديون» قد أصبحوا ملاك الأراضي الرئيسيين في الجزيرة، وكانت تتألف منهم أكبر مجموعة من السكان المسلمين. واختار مجلس حكماء يضم أهم قادة السيديين «نواباً» لهم، أي رئيساً للدولة والدين. فكان يملك حق تعيين موظفي الدولة ورجال الدين بعد استشارة هذا المجلس؛ وانطلاقاً من هذه القاعدة السياسية وسع السيديون سلطاتهم على الجزيرة وعلى أجزاء

(٤٥) M.S. Commissariat, ١٩٥٧، ص ٥٠٥.

(٤٦) J.E. Harris, ١٩٧١، ص ٨٠-٨٧، وهو يناقش تاريخ جانجيرا.

من الساحل الهندي، وفرضوا سيطرتهم على الساحل الشمالي الغربي كبحارة، وأصبحوا في ١٦١٦ حلفاء لهم أهميتهم لمالك امبار؛ وكان هذا ملكًا حبشيًا في الجزء الأوسط من الهند الذي يعرف باسم «دكان»، وحاربت قواتهما معًا ضد المغول لسنين عديدة. وتنعكس أهمية دور السيديين في جانجيرا في تقدير العالم الهندي ل.م. بانيكار إذ كتب يقول إن أنشطتهم البحرية أجبرت المغول على إنشاء اسطول هندي. وكتب السير جادونات ساركار المؤرخ العسكري الهندي يقول: «إن أحباش جانجيرا كانوا قوة شديدة البأس»^(٤٧).

ونتيجة للسيطرة التي مارسها السيديون على ساحل كونكان الهندي، بذلت شركة الهند الشرقية البريطانية جهودًا حثيثة لاصطناعهم حلفاء إبان القرن السابع عشر، غير أن السيديين استمروا في ممارسة سلطة مستقلة في المنطقة، ودخلوا في وقت لاحق أيضًا في مفاوضات مع الهولنديين. ولم ينجح البريطانيون في الحد من سلطة السيديين حتى عام ١٧٥٩. ولم تخضع جانجيرا للسيطرة البريطانية المباشرة إلا في القرن التاسع عشر.

وقد كان للسيديين في جانجيرا تأثير كبير في تاريخ الهند، وليس من الواضح تمامًا كيف تسنى لهم ممارسة هذه السلطة على الجماعات الوطنية، ولكنه ما من شك في أن اعتناقهم للإسلام ومهاراتهم البحرية والعسكرية كانت من العوامل الرئيسية؛ ومن الأهمية بمكان أن نوه بأنه كان لهذه المجموعة الصغيرة من المهاجرين الأفريقيين مثل هذا التأثير في سياسات وأعمال بريطانيا العظمى والبرتغال وهولندا والولايات الهندية المحلية في وقت واحد.

كذلك توطن الأفريقيون في أجزاء من ساحل مالابار؛ إذ توطنت على ساحل مالابار في القرنين السابع عشر والثامن عشر أعداد من اليهود السود من كوشين وكيرالا في جنوبي الهند، كانوا ينحدرون من سلالة عبيد أرقاء من السود. وأصبحت أغليبيتهم من العمال البسطاء، وتزاوجوا مع السكان المحليين ومع غيرهم من اليهود^(٤٨). وتكفل البرتغاليون بتوطين أرقاء أفريقيين في أنحاء من ساحل مالابار، وخاصة حول غوا التي أصبحت أحد مراكز قيادة هذا الساحل في القرن السادس عشر. واستُخدم الأرقاء السود جنودًا في غوا وسيلان، كما استخدموا أيضًا في ماكاو إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر^(٤٩).

وقد نقل عن الباحث والرحالة الإيطالي بييترو ديلا فالتي أن السود الذين جاؤوا من غرب أفريقيا وشرقها (من غينيا وموزمبيق) كانوا جزءًا من الشحنات المرسلة إلى الأراضي البرتغالية^(٥٠). وفي الهند البرتغالية، كان الأرقاء السود يقومون بعدة أعمال بسيطة في مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك حمل الماء في جرار ضخمة. وكان أولئك الأرقاء يعملون أيضًا كحمالين ومرافقين للبرتغاليين، بينما كان يحتفظ بالنساء محظيات.

(٤٧) K.M. Panikkar، ١٩٤٥، ص ٨، J. Sarkar، المجلد الرابع، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٤٨) A.M. Pescatello، ١٩٧٢.

(٤٩) C.R. Boxer، ١٩٦٩.

(٥٠) E. Grey، ١٨٩٢، ص ٥٠-٥١.



اللوحة ٥٠٥: مالك أمبار، ملك أفريقي في الهند في القرن السابع عشر.

وشهد جزء آخر من الهند، هو منطقة دكان، أروع تأكيد للسلطة بلغه أفريقي، ونعني بذلك مالك امبار الأنثوي الذي بيع عبدًا في أثيوبيا والحجاز والمخا وبغداد قبل أن يصل في نهاية المطاف إلى الهند. وقد قضى امبار شرطًا كبيرًا من حياته في احمدناغار حيث كان يعيش آلاف من الأفريقيين، وقد حشد امبار نفسه ألفًا منهم كحرس له.

وتنبثق عظمة امبار من أنه صار قائدًا لجيش كبير تابع لملك احمدناغار، وقاوم عدة هجمات مغولية، وحال بذلك دون غزو أباطرة المغول لمنطقة دكان أثناء حياته، وقد كانت له السلطة العليا في المنطقة الواقعة حول احمدناغار طوال ربع قرن تقريبًا (١٦٠٢-١٦٢٦). وخلال هذه الفترة أنشأ مدناً، وبنى قنوات ومشروعات للري، وشجع التجارة مع الآسيويين والأوروبيين. واجتذب العلماء والشعراء إلى بلاطه، وكان راعيًا لبناء عدد من أكثر المباني إثارة للإعجاب في دكان^(٥١).

وتؤكد أنشطة مالك أمبار نقطتين لهما مغزاهما: أولاهما هي أن الفرد الأفريقي لعب أدوارًا مؤثرة في التاريخ الهندي؛ والثانية هي أن الأفريقيين تمكنوا من الحصول على المساندة والاحترام من الهنود على اختلافهم، مع احتفاظهم بهويتهم الخاصة.

الخلاصة

تأثر تاريخ الشعب الأفريقي تأثيرًا بالغًا بمفاهيم تنبثق من تجارة الرقيق في مختلف القارات حتى أصبح من اللازم أن نؤكد أن الأفريقيين كانوا يهاجرون بمحض مشيبتهم بين القارات كتجار، ورجال دين وبحارة، ومغامرين وما إلى ذلك. وهذا الوجود الباكر للسود الأحرار في الخارج يتطلب دراسة تقدم عرضًا أكثر اكتمالاً وواقعية لحضارة العالم.

يبد أن تجارة الرقيق فيما بين القارات كانت هي التي تسببت، أكثر من أي شيء آخر، في إرساء وجود أفريقي عالمي^(٥٢). وأدت هذه التجارة بحكم طبيعتها وعواقبها، وخاصة في القارة الأمريكية ومنطقة الكاريبي، إلى حمل الأفريقيين على تنظيم حركات كفاح في سبيل الحرية انتهت عبر السنين إلى إيجاد اهتمام مشترك بإنقاذ أفريقيا وتحرير السود في أنحاء العالم كافة. وقد بدأت هذه العملية في أوائل العصر الحديث، وبحلول عام ١٨٠٠ تبدت شواهد حقيقية تدل على ارتكازها على قاعدة دولية عندما ظهر توسان الفاتح في هايتي كرمز دولي لحرية السود، وقد استمرت هذه العملية رغم الحكم الاستعماري، وقد تكون في الواقع أعظم نتيجة تاريخية للشتات الأفريقي.

(٥١) J.E. Harris، ١٩٧١، ص ٩١-٩٨.

(٥٢) انظر الفصل الرابع من هذا المجلد.

الفصل السادس

الفتح العثماني لمصر

ر. فيسيلي

ساد نفوذ الامبراطورية العثمانية الجانب الأكبر من تاريخ أفريقيا وشبه الجزيرة العربية في القرن السادس عشر، إذ إن هذه الدولة الإسلامية التي قامت في آسيا الصغرى وشبه جزيرة البلقان، أخضعت خلال ذلك القرن جزءاً كبيراً من البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا. ففي سنة ١٥١٦ انهارت دولة سلاطين المماليك في سوريا ومصر أمام هجمات الجيش العثماني، بعد أن ساد التوتر العلاقات العثمانية-المصرية منذ عقد الثمانينات من القرن الخامس عشر. ذلك أنه حين شنَّ السلطان سليم الأول في عام ١٥١٤ حملته الناجحة الأولى ضد فارس - الدولة الآخذة في التوسع السريع، على الحدود الشرقية لبلاده - قرَّر حكام مصر في النهاية التصدي بحزم للخطر العثماني. ورد السلطان سليم على ذلك بقوة. وفي خلال حملته الثانية ضد فارس، بعد ذلك بعامين، عقد العزم على القضاء نهائياً على التحالف المملوكي الصفوي (الأسرة الحاكمة في سورية).

وفي ٢٤ أغسطس/آب ١٥١٦، هزم الجيش العثماني قوات المماليك في موقعة مرج دابق شمالي حلب. ويُعزى نصر العثمانيين إلى حدٍّ كبير إلى التفوّق التقني لجيشهم، وإن كان هذا النصر قد تسرّ أيضاً إلى حدٍّ كبير نتيجة انضمام خاير بك نائب حاكم حلب وجنوده إلى العثمانيين في اللحظة الحاسمة. وبعد أن تحقق لسليم النصر، تقدم إلى احتلال دمشق دون أن يلقي مقاومة تذكر، ثم استولى على سورية بأكملها وفلسطين جنوباً إلى صحراء سيناء، جاعلاً من سورية دولة فاصلة بين الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية ومصر^(١).

إلا أن قادة مصر الجدد كانوا عازمين فيما يبدو على استعادة الإقليم السوري الذي فقدوه. واقتنع سليم آخر الأمر برأي مستشاريه وبرأي أمراء المماليك الذين انضموا إليه في حلب، وهو

(١) أحمد بن الحاج أبو العلي، ١٩٦٢، ص ١٤٣ والصفحات التي تليها.

أن يتوج حملته بفتح مصر. فواصل مسيرته جنوبًا دون أن يلقي مقاومة تذكر في طريقه إلى القاهرة، حيث شنت قوات المماليك بقيادة طومان باي، آخر سلاطين المماليك، في معركة قصيرة في الريدانية، في ٢٣ يناير/كانون الثاني ١٥١٧، وبذلك انتهت دولة المماليك.

ولم يكن التفوق العسكري هو السبب الوحيد لانتصار العثمانيين على المماليك، وإن كان أبرز هذه الأسباب. أما السبب الرئيسي فيتمثل في الفارق بين الدولتين من الناحيتين السياسية والاقتصادية. فقد كان العثمانيون في أوروبا وآسيا الصغرى يسيطرون على أقاليم متقدمة اقتصاديًا، غنية بالمناجم والمواد الأولية، وكان إنتاجهم يتركز في عدد من المراكز، تربط ما بينها أواصر التجارة الدولية التي أتاحت الفرص للمزيد من نمو الإمبراطورية. أما دولة المماليك فكانت خالية تقريبًا من الموارد المعدنية، وتعتمد بصورة شبه تامة على الزراعة والتجارة الدولية العابرة (الترانزيت)، التي كانت الأرباح منها قد تدهورت بسرعة، وخاصة منذ أن استولى البرتغاليون على جناحها الرئيسي الذي كان يتمثل في تجارة التوابل الشرقية. كذلك كان استيراد المعادن النفيسة من البلدان الأفريقية الأخرى يشهد تدهورًا مماثلًا. وقد حاول المماليك سنين طويلة التغلب على هذه المشكلات بالاعتماد على الموارد الاقتصادية الداخلية من خلال مصادرة الأراضي وزيادة الضرائب، وهي أمور أفضت جميعها إلى زيادة كراهية الأهالي للمماليك، الأجانب المستغلين، وجعلتهم يعقدون آمالهم على انهيار النظام الحاكم.

وترتب على انتصار سليم في مرج دابق عام ١٥١٦ نتائج بعيدة المدى بالنسبة لغرب آسيا وشمال أفريقيا على السواء. فقد قضى هذا الانتصار على سلطنة المماليك في مصر، وأنقذ فارس من غزو عثماني آخر، كما أنقذ سورية من دمار وشيك بأن أتاح لها فترة من الاستقرار تستجمع خلالها قوتها - لتصبح بعد ذلك خطرًا دائمًا يتهدد العثمانيين. كما أدى فتح مصر إلى تغير السياسة العثمانية، التي أصبحت موجهة نحو السيطرة على طرق البحر الأبيض المتوسط، ووجهه الإمبراطورية إلى محاولة فتح البلدان العربية الأخرى في شمال أفريقيا.

وكانت الأراضي المنتزعة من سلطنة المماليك الزائلة تشمل مناطق ذات أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية عظمى. فلقد كانت مصر تتميز بأهمية خاصة بسبب زراعتها الكثيفة وكثرة سكانها وساحلها المطل على البحر الأحمر، الذي فرض على حكامها الجدد مهمة مواصلة النضال في سبيل التفوق على البرتغاليين في المحيط الهندي. وبالإضافة إلى ذلك فقد تعززت مكانة السلاطين العثمانيين نتيجة لأنهم أصبحوا على غرار سلاطين المماليك قبلهم - حماة الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، وحراس طرق الحج من آسيا وأفريقيا.

وقبل أن يغادر السلطان سليم مصر في سبتمبر/أيلول ١٥١٧، أقام خاير بك المملوك المنشق على رأس ولاية مصر التي تقرر الأبقاء على وحدتها الإدارية. وشهد حكم خاير بك خضوع مصر للسيطرة العثمانية التامة. وقد أنيطت به مهمة إدارة جميع أراضي مصر المملوكية، رغم أن قدرته على فرض سلطانه كانت محدودة. وقد حكم خاير بك بوصفه تابعًا للسلطان أكثر منه حاكمًا لولاية، وإن ظلت ولايته تجدد رسميًا على النحو الذي جعله يحتفظ بمنصبه إلى أن توفي عام ١٥٢٢. وقد احتفظ خاير بك بلقبه المملوكي، وهو «ملك الأمراء»، وكان



اللوحة ١٠٦: السلطان سليم الأول، فاتح مصر

يتصرف في بلاطه وفقاً للمراسم المملوكية. وأحاط نفسه بأعيان المماليك السابقين الراغبين في خدمة النظام الحاكم الجديد. فعهد إليهم بمسؤوليات مهمة، لا في مجال الإدارة المالية فحسب، بل وفي المجالين السياسي والعسكري أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك فقد أقيمت النظم الإدارية القديمة على حالها دون أن تمس، كما ظلّ معظم الموظفين الإداريين في وظائفهم. واستمر تنظيم القضاء قائماً على أساس نظام القضاة الكبار الأربعة، الذين يمثل كل منهم مذهباً من المذاهب الأربعة.

وقد ترك سليم لخاير بك مهمة الإشراف على دخل الولاية حسبما يراه. أما الهدايا المنتظمة التي كان يرسلها خاير بك إلى اسطنبول - مقر الحكم العثماني - فلم تكن مدفوعات إلزامية يتعين سدادها لخزانة الدولة بقدر ما كانت هدايا من موارد الوالي الخاصة اعترافاً بفضل السلطان عليه.

وقد عمل خاير بك جاهداً في سبيل السيطرة على موارد الولاية الجديدة. وتحقيقاً لهذا الغرض - ولكي يحدّ أيضاً من نفوذ الأعيان المماليك - فقد ألغى الاقطاع وأدمج الاقطاعيات ضمن ممتلكات الدولة، مع تقرير مراتب ثابتة لحائزيها السابقين تدفع لهم من خزانة الولاية. كما أعاد النظر في أملاك الأوقاف. وقد أتاح هذه التدابير وضع سجلات عقارية أدق وأكثر تفصيلاً، ومكنته من الوفاء بالتزامه بتزويد مدينتي الحرمين الشريفين، مكة والمدينة، بالقمح.

بيد أن سلطات خاير بك لم تكن مطلقة. إذ ترك السلطان سليم في مصر قوات كبيرة توطيداً لدعائم السيطرة العثمانية، وعملاً، عند الضرورة، على إحباط أية محاولة يقدم عليها المماليك لاسترداد السلطة. وكانت هذه القوات تتكون من فصيلين من المشاة (أحدهما من الانكشارية والثاني من العزب) وفصيلين من الفرسان (التفنججية أو التفججية والجنولويان). وقد عهد إلى الانكشارية (المستحفظان) بأهم الاختصاصات، وهي حراسة قلعة القاهرة التي كانت المركز الإداري للولاية ومقر الحاكم والخزانة، وعهد إلى العزب بحراسة جميع الطرق المؤدية إلى القاهرة، مشككين حاميات القلاع الصغيرة التي أقيمت لحماية المناطق الزراعية من غارات البدو. أما فصيلا الفرسان فكانت مهمتهما العمل بتؤدة على تثبيت حكم خاير بك في جميع أنحاء الولاية. إلا أن هذه الوحدات كانت سيئة الانضباط، ممّا جعل خاير بك يسعى إلى الاحتفاظ بسيطرته عليها عن طريق إنشاء فصائل خاصة به من الفرسان، شكلها من المماليك القدامى والجدد على السواء.

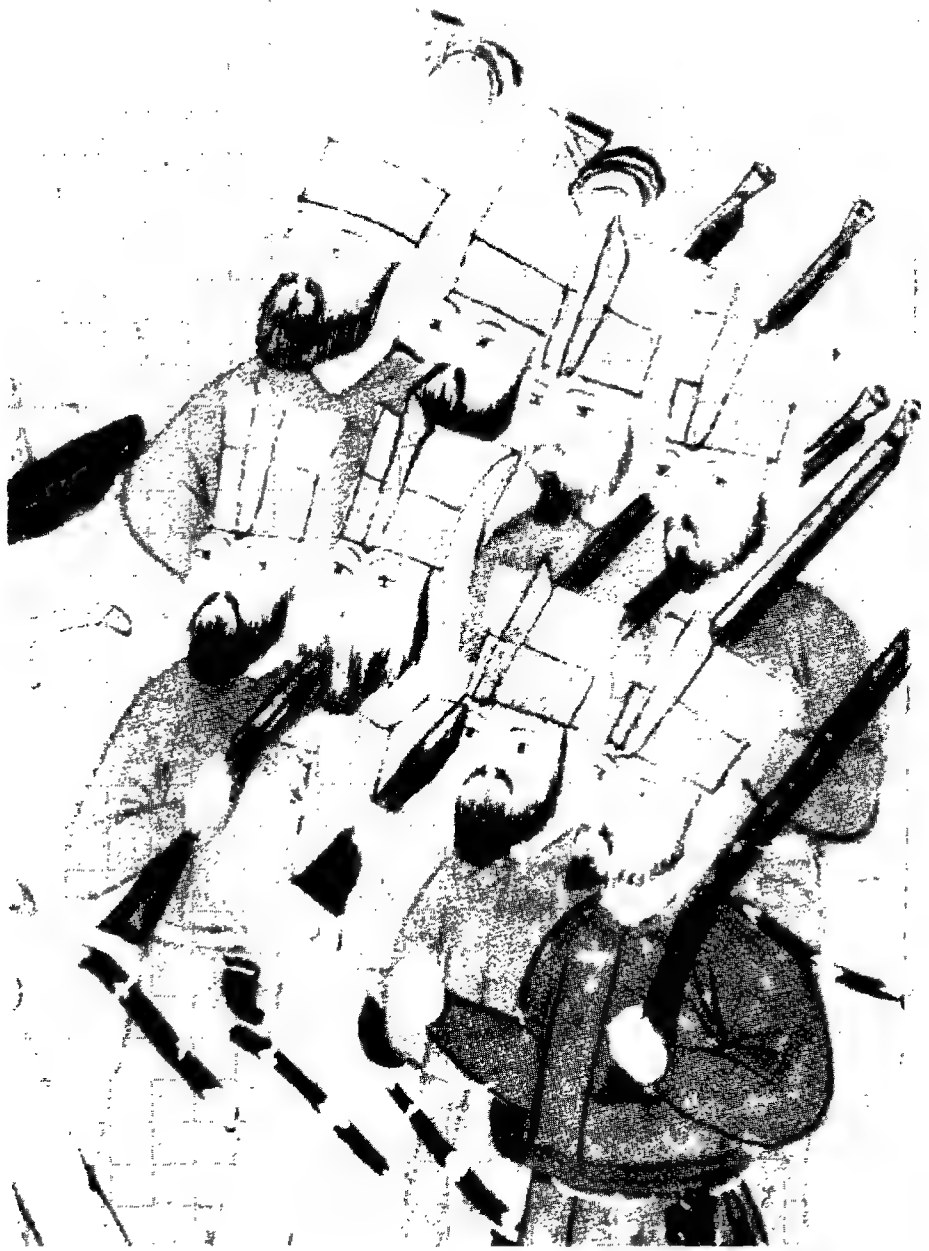
وعند وفاة خاير بك عام ١٥٢٢، كانت عملية دمج القاهرة في إطار التنظيم العثماني تسير قدماً، وكانت كل البوادر تبشر بأن إتمام هذا الدمج قد أصبح وشيكاً، وذلك بعد أن كانت هذه المدينة قد ظلت طوال عدة قرون حاضرة دولة مستقلة، قبل أن تتحوّل هذه الدولة إلى ولاية عثمانية.

الإدارة العثمانية والصراع داخل الطبقة الحاكمة

تميزت بداية الفترة الجديدة - التي كانت بادرتها وفاة خاير بك - بحركات تمرّد على السيطرة العثمانية. وكانت أولى هذه الحركات محاولة وجلة للتمرد على حكم أول الولاة، قام بها اثنان من المماليك حكام الأقاليم الإداريين في بداية الفترة. وقد قمعت هذه الحركة بسرعة. إلا أن الانتفاضة الثانية التي وقعت في عام ١٥٢٤ كانت أخطر كثيراً، إذ دبرها الوالي الجديد أحمد باشا شخصياً، فأعلن نفسه سلطاناً على مصر وشرع يضرب العملة باسمه. وقد نجح بمساعدة بعض جماعات الأعراب في الاستيلاء على القاهرة، ولكنه طرد منها في نهاية الأمر نتيجة لخيانة رؤساء البدو الذين ساندوه أول الأمر^(٢).

غير أن هذه الأحداث بينت لحكومة اسطنبول بجلاء أن ثمة حاجة إلى تحديد وضع مصر في إطار الدولة العثمانية بصورة أدق. وهو ما فعلته بإصدار المرسوم المعروف باسم «قانون نامه»، الذي قصد به تنظيم الحياة السياسية والعسكرية والمدنية والاقتصادية في مصر. فقد أدخل هذا المرسوم بالفعل النظام الإداري العثماني في مصر. وطبقاً لهذا النظام، منح والي مصر - الذي كان يحمل دائماً رتبة الباشوية - بعض الامتيازات التي لم يكن يتمتع بها الولاة

(٢) يجري عادة الربط بين عصيان أحمد باشا وخطط الصفويين المناهضة للعثمانيين، التي انطوت هي أيضاً على أنشطة تستهدف قلب نظام الحكم في مصر.



اللوحة ٢٠٦: الانكشارية كما تصورهم منمنمة تركية من القرن السادس عشر.

الآخرون، والتي تشبه التقاليد المتبعة في البلاط العثماني في اسطنبول. وجعلت قلعة القاهرة التي كانت مقر السلاطين السابقين مقرًا له، وكلف الوالي بعقد أربعة اجتماعات أسبوعية للديوان (المجلس التنفيذي)، الذي كان يضم القادة العسكريين والخازندار والكتخدا وقباطنة (قومندان) الثغور وغيرهم من الأعيان. وازدادت مكانة الوالي تعزيزًا بإنشاء حرسه الخاص المسمى أوجاق المتفرقة، على غرار حرس السلطان الخاص في اسطنبول^(٣).

وقد أخذ قانون نامه ببعض التقاليد والشكليات المملوكية في مجال الإدارة المدنية والمالية. وقسمت مصر إلى أربع عشرة صنجقية، على رأس كل منها كاشف مهمته صون نظام الري وجباية الضرائب من الفلاحين، وتركت المنطقة الواقعة جنوبي أسبوط تحت حكم مشايخ العرب من قبيلة الهوارة، الذين تحققت لهم السيطرة على هذه المنطقة بعد عام ١٥١٧ واعترف لهم خاير بك - الذي كان واليًا آنذاك - بصفة نواب الوالي في مصر العليا.

ومن أهم ما جاء به قانون نامه أنه قنن نظام الأوجاقات (القوات التابعة للسيادة العثمانية) الذي أدخل في مصر في عهد السلطان سليم الأول^(٤). وأصبح الانكشارية هم العماد الرئيسي لنفوذ السلطان. وذلك مكافأة لهم على ولائهم أثناء ثورة أحمد باشا. وصار قائدهم الملقب بالآغا من أبرز أعضاء الديوان. واختيرت منطقة ثكنات الانكشارية بالقلعة موقعًا لدار سك النقود. كما كوفئ المماليك أيضًا بإنشاء أوجاق جديد هو أوجاق أمراء الشراكسة، الذي ضم إليه تدريجيًا ممالك القاهرة كما حدث بالنسبة لأوجاقي المتفرقة والجاويشان (رسل الحكومة المركزية)، اللذين أنشئنا كذلك بموجب «قانون نامه».

وكان جميع الجنود المرابطين في مصر يتقاضون مرتبات منتظمة من خزانة الولاية. كما أن القائمين على رأس الولاية - وهما الوالي وقاضي القضاة (الذي حل محل كبار قضاة المذاهب الأربعة) - وشاغلي المناصب الأربع والعشرين العليا من العسكريين، وموظفي الإدارة المحلية الذين يحمل كل منهم لقب صنجق بك - يتقاضون راتبًا سنويًا لكل منهم يسمى سليانة، يصرف لهم أيضًا من خزانة الولاية.

وكانت هذه الأجور والمرتبات تدفع من إيراد الخراج (ضريبة الأرض الزراعية)، والضرائب على المشروعات الصناعية والتجارية في المدن، والرسوم الجمركية، والجزية المفروضة على غير المسلمين. وكانت هذه الضرائب تدفع في إطار نظام إداري ومالي جديد أدخل إلى مصر، يقضي بأن تؤلف كل قرية أو مجموعة من القرى مقاطعة تشكل وحدة مالية وإدارية معًا، ويتولى إدارتها موظف مدني يسمى الأمين^(٥).

(٣) وبالإضافة إلى ذلك كان استقبال كبار رجال الولاية للوالي الجديد يجري وفقًا لمراسم خاصة.

(٤) كانت القوات العثمانية تتألف من ستة أوجاقات أضاف إليها السلطان سليم أوجاقًا سابقًا هو أوجاق الشراكسة. وهذه الأوجاقات هي: المتفرقة، والجاويشان، والجنوليان، والتفكجيان، والعزبان، والمستحفظان. والشراكسة. انظر أ.ك. رفيق، ١٩٦٣، ص ١٤٤-١٤٦.

(٥) انظر S.J. Shaw، ١٩٦٢ (أ)، ص ٣١.

وكان النظام الضريبي برمته قائمًا على إيراد الإقطاع المحصل في صورة ضريبة الأتليان (الخراج)^(٦) الذي يتولى تحصيلها الحاكم الإداري في كل منطقة. أما الضرائب المفروضة على سكان المدن فكان الكشاف أو الأمان (جباة الضرائب) يقومون بجمعها ويتقاضون من حصيلتها مرتبات سنوية ثابتة بصرف النظر عن المبالغ المحصلة. ووفقًا لنظام الالتزام، حددت لمشايخ العرب في المنطقة الواقعة جنوبي أسبوط دوائهم التي يتولون تحصيل الضرائب منها بصفتهن ملتزمين^(٧) والاحتفاظ بهذه الضرائب شريطة تأمينهم الأعمال الزراعية وأدائهم جزءًا محددًا مما يحصلونه لخزانة الولاية نظير الامتيازات الممنوحة لهم.

وابتداءً من عام ١٥٢٥ كان الدخل المتبقي بعد تغطية جميع المصروفات يرسل سنويًا إلى اسطنبول بدلاً من الحجاز. ويعد إرسال هذه «الخزينة» أو «الخزين» من أهم واجبات والي. وخلال القرن السادس عشر، كان هذا المال يرسل بانتظام، وبلغت قيمته الإجمالية عدة أضعاف المبلغ المقرر وهو ٤٠٠.٠٠٠ غولدن^(٨). كما خصص مبلغ منفصل لشراء المنتجات الزراعية لمطهى السلطان. كذلك كانت مصر تفي بالتزاماتها نحو مكة والمدينة^(٩).

وقد أضفى قانون نامة الصفة القانونية على الضرائب التي تحصل عن حيازات الأفراد التي اعتبرت خاضعة لنظام الالتزام. وفي البداية طبق هذا الحكم الجديد على الحيازات الزراعية (الأتليان)، ثم امتد ليشمل الحيازات الأخرى خلال القرن السادس عشر، مع ازدياد نفوذ الأوجاقات وضباطها وتقلص سلطة ممثلي الحكم العثماني. فقد هيمن الضباط بل وحتى الجنود النظاميون تدريجيًا على جميع مراكز السيطرة في الحيازات بينما تحول جباة الضرائب ببطء إلى مجرد موظفين لا نفوذ لهم في مجال فرض الضرائب أو فيما يتعلق بأي جانب آخر من جوانب السياسة الضريبية.

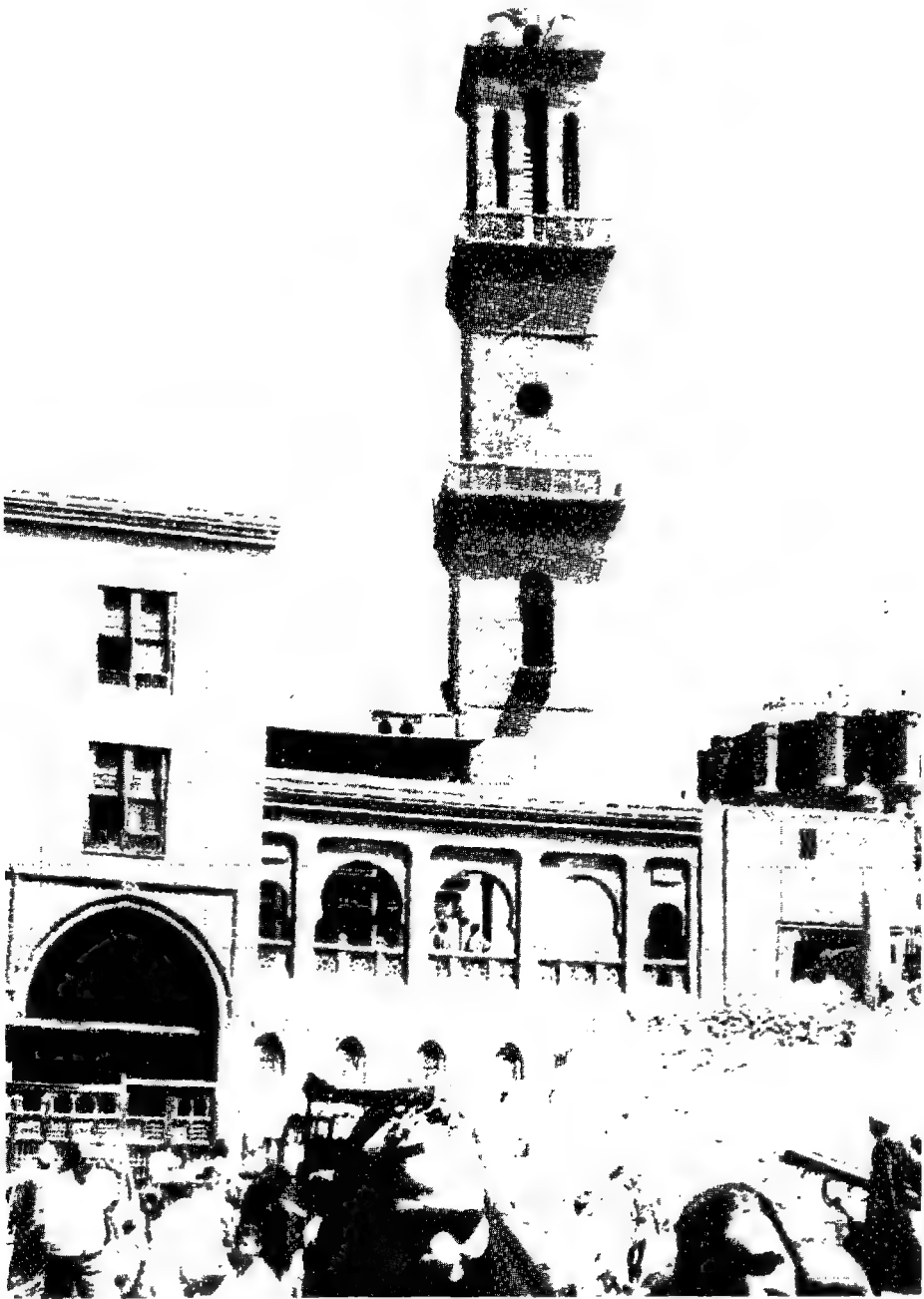
وكان هذا التطور يعكس العلاقات السياسية المتغيرة بين صفوف الطبقة الحاكمة. فقد تحددت في البلاد في أواخر القرن السادس عشر مرتبتان للسلطة السياسية. وكانت المرتبة الأولى تشمل الموظفين التنفيذيين للسلطة السياسية الذين تعينهم حكومة اسطنبول، وعلى

(٦) لم تكن حصيلة ضريبة الأتليان معروفة تمامًا عندما بدأ العمل بقانون نامة لأن مسح الأراضي لم يفرغ منه عام ١٥٧٦. ونظرًا إلى سيادة القانون والنظام في مصر في القرن السادس عشر، فإن الريف قد شهد ازدهارًا وازدادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة زراعة أتليان جديدة أو إعادة زراعة القديم منها. ولم يتوفر الحصر الكامل للأراضي الزراعية إلا بعد تمام إنشاء السجل العقاري في عام ١٦٠٨.

(٧) طبقًا لنظام الالتزام الذي حل محل نظام «المقاطعات» نحو عام ١٦٥٨، طرحت أراضي كل قرية أو مجموعة من القرى للبيع بالمزاد العلني ومنح أصحاب أفضل العروض (الملتزمون) الحق في جباة الضرائب من الفلاحين، وأصبحت هذه الأراضي تمثل «التزامهم».

(٨) يعادل هذا المبلغ ١٦ مليون باره من الفضة.

(٩) اعترف عمومًا بالأوقاف التي كان سلاطين المماليك قد رصدوها لمكة والمدينة، وبالإضافة إلى ذلك أنشأ السلاطين العثمانيون أوقافًا أخرى. ولم تكن مصر ترسل مبالغ نقدية طائلة إلى الحجاز فحسب، بل كانت ترسل إليها أيضًا منتجات زراعية وخاصة الذرة. وبالإضافة إلى ذلك كانت تورد كسوة الكعبة من حساب الأوقاف الخاصة.



اللوحة ٣٠٩: ضريح إبراهيم، آغا الانكشارية نحو ١٠٦٢-١٦٥٢.

رأسهم الوالي. أما المرتبة الثانية فكانت تشمل الأوجاقات وضباطها، والصانق ومماليكهم. ورغم أن هذه الفئة لم تكن لها صفة رسمية، فقد توافرت لها القوة العسكرية والاقتصادية على السواء. ومنذ أواخر القرن السادس عشر فصاعدًا أخذت أهميتها تزداد وضوحًا في حياة مصر السياسية.

النفوذ العثماني في شمال شرقي أفريقيا

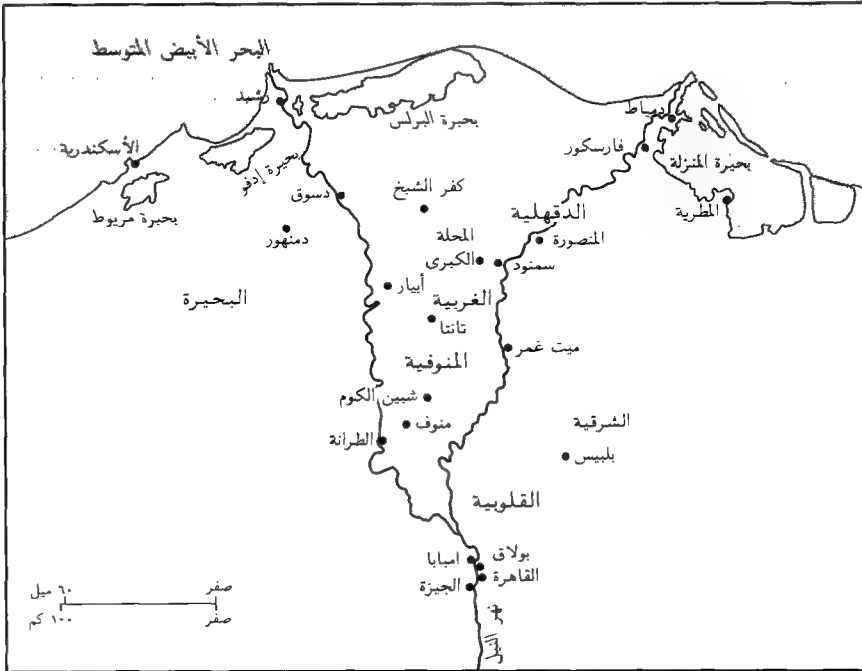
اضطلعت مصر طوال القرن السادس عشر بدور مهم في السياسة الخارجية التوسعية للدولة العثمانية. فقد كانت بحكم موقعها الجغرافي تشكل حلقة وصل طبيعية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، بمرور طريق تجارة السلع الشرقية المتجه إلى أوروبا عبر البحر الأحمر وأراضي مصر ذاتها^(١٠). وقد كانت تجارة الشرق حين فتح السلطان سليم مصر عام ١٥١٧، في أيدي البرتغاليين. وعلى ذلك فقد واجه العثمانيون بعد إخضاعهم مصر مهمة إبعاد البرتغاليين عن المحيط الهندي، أو على الأقل منع تغلغلهم في البحر الأحمر.

وسنحت فرصة مؤاتية للتدخل في المحيط الهندي أتاحتها حاكم غوجارات. الذي استنجد بالسلطان سليمان لمساعدته ضد البرتغاليين الذين كانوا قد احتلوا ميناء ديو. فعهد السلطان إلى سليمان باشا الخادم والي مصر بأمر الحملة. واستولى سليمان باشا في طريقه إلى ديو عام ١٥٣٨ على عدن في اليمن وأقام حكمًا عثمانيًا هناك. ورغم فشل محاولته طرد البرتغاليين من ديو، فقد نزل في طريق عودته إلى البر في مرفأ القصير بمصر العليا، وبعد أن بلغ أسوان واصل مسيره جنوبًا بمحاذاة نهر النيل إلى شمالي النوبة، حيث طرد جماعات البدو من منطقة وادي النيل، ثم وصل أخيرًا إلى وادي حلفا، وشيد في جزيرة صاي حصنًا قدر له من بعد أن يصبح أقصى مواقع مصر العثمانية جنوبًا.

وكان من العسير كفالة أمن مصر العليا، نظرًا إلى سيطرة مشايخ العرب من الهوارة عليها. ولذا دعت الضرورة في منتصف القرن إلى استعادة السيادة العثمانية هناك بتنظيم حملة بقيادة والي اليمن الأسبق أزدмир باشا، الذي احتل من جديد ابريم وأسوان وصاي وأقام فيها حاميات من البوسنيين. وأنشئت مقاطعة جديدة سميت «بربرستان»، يرأسها «كاشف» خاضع لسلطة الوالي في القاهرة مباشرة.

وفي عام ١٥٥٧. استولى أزدмир باشا على مصوع الواقعة على ساحل البحر الأحمر، وعلى زيلع الواقعة في مواجهة عدن، كما استولى على جزء من الأراضي الداخلية الواقعة تحت حكم ملك اثيوبيا. وصارت مصوع مركز «الحبش»، وهي الولاية العثمانية الجديدة في أفريقيا التي قامت بدور مهم في إطار نظام الدفاع العثماني عن البحر الأحمر ضد البرتغاليين وكذلك في

(١٠) في الستينات من القرن السادس عشر كانت فكرة حفر قناة عبر برزخ السويس محلًا للبحث. بناء على اقتراح تقدم به الصدر الأعظم محمد باشا سوقولو (الصفلي)، بيد أن هذا الاقتراح طواه النسيان من بعد.



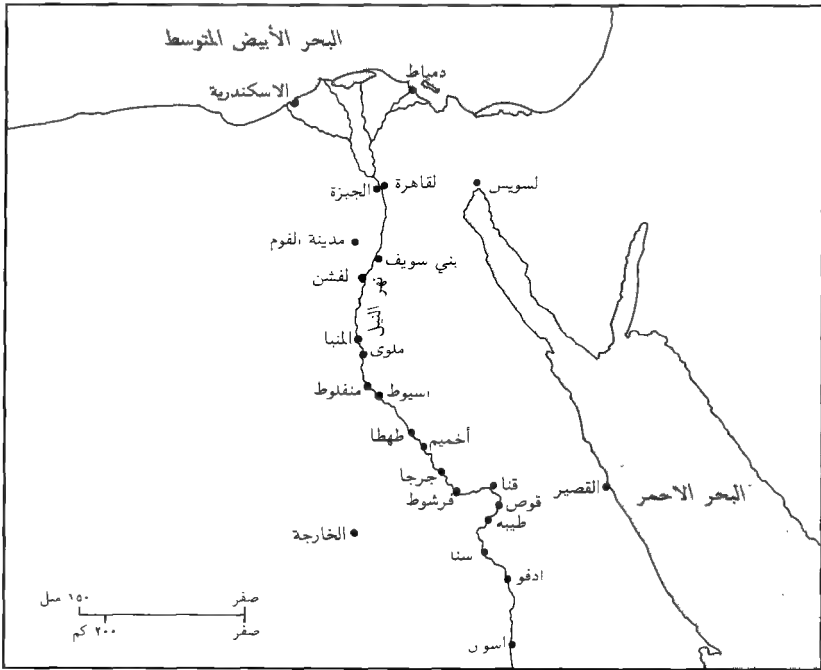
الشكل ١.٦: مصر السفلى (الدلتا)

المصدر: نقلاً عن كتاب «قرية في مصر العثمانية وفي طوكاغاوا في اليابان - دراسة مقارنة»، معهد دراسات اللغات والثقافات الآسيوية والأفريقية، طوكيو ص. (٢)، بقلم عبد الرحيم عبد الرحمن وواتارو ميكي - (يأذن من الأستاذ واتارو ميكي، جامعة كيو. طوكيو).

تأمين التجارة مع اليمن والساحل الشرقي لأفريقيا إلى مسافة أبعد جنوبًا. ونظرًا إلى أن البرتغاليين كانوا قد نجحوا في إبعاد العرب والعثمانيين على السواء عن تجارة المحيط الهندي، فقد اتسم إنشاء هذه المراكز على البحر الأحمر بأهمية كبيرة بالنسبة لاستمرار التجارة العابرة، التي كانت تتحوّل تحت ضغط التطورات الدولية من التوابل الشرقية إلى البن. وإزاء الرواج الحديث العهد للبن لم تندهر التجارة المصرية العابرة، بل استمرت على العكس من ذلك تدر دخولًا كبيرًا على الخزانة المصرية.

ويمثل إنشاء ولايتي مصر والحبحش ذروة النفوذ العثماني في شمال شرقي أفريقيا. فقد بلغت سطوة العثمانيين في مصر أوجها في الفترة من ١٥١٧ إلى الثمانينات من القرن السادس عشر، فلم تكن قد ظهرت بعد أية أعراض لتدهور نفوذ اسطنبول، بل على العكس ازداد سلطانها توطدًا.

ففي عام ١٥٧٥ مثلاً تم توحيد المناطق الواقعة جنوبي جرجا في إطار وحدة إدارية وفي عام ١٥٨٣ أنشئت ولاية مصر العليا، وحلّ في إدارتها محل زعماء الهوارة حاكم من القاهرة.



الشكل ٢٠٦: مصر الوسطى والعليا (الصعيد)

المصدر: انظر الشكل ١٠٦

وقد احتلت مصر العليا، تقليدياً، مكانة متميزة في إطار تنظيم مصر السياسي. إذ كانت مختلفة عن بقية مصر في شؤونها السياسية ونظامها الاجتماعي وسكانها ودياناتها وجغرافيتها. ونظراً إلى تميزها الشديد هذا فكثيراً ما كانت ملجأً للحركات الموجهة ضد الحكومة القائمة^(١١). وقد تعززت أهميتها السياسية بفضل أهميتها الاقتصادية التي قامت في جملة أمور على هيمنتها على طرق التجار وحركة السفن في النيل. وقد أبدى العثمانيون اهتماماً واحتراماً لهذا الإقليم البالغ الأهمية بإيلائه وضعاً خاصاً في إطار الولاية المصرية.

وكان حاكم مصر العليا يحمل لقب الوالي شأنه في ذلك شأن حاكم مصر بأسرها ويليهِ مباشرة من حيث المرتبة. ولم يكن ليتولى هذا المنصب إلا مسؤول لا تقل رتبته عن صنجق بك كما كان تنظيم الجهاز المالي والإداري الخاضع لسلطته مطابقاً للنظام المطبق في مصر السفلى. وكان الحجم الكبير للقوات الخاضعة له من العوامل التي تؤكد أهميته السياسية وتبرز ولائه للسلطنة.

(١١) كانت المنطقة الفرعية من ولاية مصر والمتمثلة في مصر العليا شاسعة خلال القرن السادس عشر أيضاً بل ازدادت اتساعاً. وطردت القبائل العربية من منطقة البهنسا في عام ١٦٤٠، ومن منطقة أسيوط وأطفيح عام ١٦٩٤ ومن المناطق المجاورة لأسوان ومنفلوط والمنيا في ١٦٩٨.

الصراعات العسكرية الداخلية

استمرت فترة السلام الداخلي التي بدأت بالقضاء على ثورة أحمد باشا عام ١٥٢٤ زهاء ستين عامًا. وفي الثمانينات من القرن السادس عشر بدأت مصر نتيجة اعتمادها على الرفاهية الاجتماعية والإقتصادية للامبراطورية العثمانية تعاني الأعراض الأولى للصعوبات الاقتصادية. وسرعان ما أشعلت هذه الصعاب شرارة صراعات ضارية بين العناصر المختلفة لطبقة العسكريين الحاكمة.

وفيما بين عامي ١٥٩٨ و١٦٠٩، نشبت عدة حركات تمرد تزعمها أوجاق الأسباهية (الخيالة) الذين تميز مركزهم الاقتصادي بالضعف فتأثروا تأثرًا بالغًا بما استجد من تضخم فاحش. وقد أدّت حركات تمردهم إلى اضعاف مركز الولاة، الذين لم يكن في مقدورهم سوى الوفاء بالتزاماتهم إزاء اسطنبول عن طريق استغلال التنافس بين فرسان الأسباهية والأوجاقات التي ظلّت على ولائها، محاولين في الوقت نفسه تحقيق توازن القوى فيما بينها حفاظًا على الأمن والسلام في الولاية. ونتيجة لحركات التمرد هذه، استبعد أوجاق الأسباهية منذ ذلك الحين من الصراع على السلطة بين الأوجاقات.

وشهدت الأعوام التالية تزايد أهمية الصناجق الأربعة والعشرين الذين انتهى بهم الأمر إلى تكوين جماعة تشبه من بعض النواحي فئة أرفع رجال الحكم مكانة في ظلّ سلطنة المماليك السابقة. إذ خولتهم مرتبتهم الرفيعة صلاحية تقلد أكبر المناصب السياسية. وظلوا حتى العقد الثالث من القرن السابع عشر توكل إليهم عادة وظيفة السردار، الذي يتولى قيادة القوات العاملة في الداخل أو فيما وراء حدود مصر. وكانت تسند إليهم بالإضافة إلى ذلك سلطة «أمير الخزنة»، أي رئاسة الوحدات المسؤولة عن حراسة الأموال التي ترسلها مصر إلى اسطنبول، كما عهد إليهم بسلطات أمير الحج، وهو رئيس الوحدة المكلفة حماية قافلة الحج المسافرة إلى مكة. كما أن أحدهم - صنّجق بك - كان عُين حاكمًا للصعيد. كذلك سيطر الصناجق البكوات على إدارة الشؤون المالية للولاية بتولي أحدهم منصب الدفتردار. وقد تجلّى تزايد نفوذهم السياسي في بداية القرن السابع عشر، حين أصبح القائمقام (نائب الوالي) يختار من بينهم.

وعن طريق الاستغلال الماهر لسلطات الوالي العسكرية والاقتصادية، تسنى لهم تعزيز المركز الذي حققوه لأنفسهم تدريجًا في الحياة السياسية بتوصلهم - بصفتهم جباة الضرائب - إلى السيطرة على جزء كبير من الأراضي الزراعية.

وكان أول انقلاب سياسي ناجح لهم هو عزل الوالي موسى باشا عام ١٦٣١ وإحلال رضوان بك الفقاري - نائبه الذي اختاروه من بينهم - محله. ورغم احتجاجات موسى باشا، فقد نزل الباب العالي على رغبة البكوات، مقررًا بذلك سابقة تكرّرت عدة مرات من بعد. ورغم أن عزل موسى باشا قد جاء فيما يبدو نتيجة لاغتيال المدعو قيطاس بك ومصادرة ممتلكاته، فإن الدوافع الحقيقية للبكوات والأوجاقات كانت أعمق كثيرًا، إذ كان موسى باشا قد شرع في تخفيض مرتباتهم.

وكان العسكريون قد سمح لهم في عام ١٥١٧ بتقرير «الحماية»، وهي كفالة نقدية فرضت على سكان المدن التي يتم فتحها نظير حمايتهم من السلب والنهب. وقد تعين دفعها حتى على سكان القاهرة. غير أن قيمتها تزايدت بمرور الزمن حتى أصبحت وسيلة يتبعها الجند للارتزاء بابتزاز سكان المدن. وقد حاول موسى باشا إلغاء هذه الممارسة التي تمثل ضريبة مخالفة للقانون فرضت على سكان المدن، لكن هذه المحاولة أفضت إلى سقوطه. أما الأوجاقات التي كانت قد عززت حديثاً بانضمام تجار وحرفيين إلى صفوفها ممن صارت لهم نفس الامتيازات المنطوية على الغضب والابتزاز، فقد بلغت حدًا من النفوذ تجاوز قدرة حكومة اسطنبول عن محاولة الهيمنة عليها.

وقد حلّ رضوان بك الفقاري محل موسى باشا في منصب الوالي، وظلّ يشغل هذا المنصب حتى وفاته عام ١٦٥٦. وقد كان أيضًا زعيمًا للفقارية، وهي جماعة سياسية مؤلفة من البكوات وبطانتهم من المماليك. وكانت تنافس الفقارية جماعة القاسمية المناهضة لها والتي كانت تتألف بدورها من البكوات وحاشيتهم وسعت أيضًا إلى اكتساب أتباع من البدو وسكان المدن. واشتركت الأوجاقات في الصراع بين هاتين الجماعتين، حيث ساند الانكشارية الفقارية وساند العزبان القاسمية، وهو ما أسفر إجمالاً عن انقسام المجتمع المصري انقسامًا تامًا في آخر القرن السابع عشر.

وقد أمّن قاسم بك مركزه بأن استصدر من السلطان مرسومًا بتعيينه أميرًا للحج مدى الحياة. بينما عيّن علي بك، حليفه في الجنوب، واليًا على الصعيد مدى الحياة بمرسوم سلطاني آخر، وبدا تهيأت للفقارية مكانة سياسية طيبة، بتوطد مركزي أهم رجلين في الفئة في مناصبي الولاية. وبحلول منتصف القرن السابع عشر كان الفقارية يهيمنون على القاهرة. إلا أنه بعد وفاة رضوان بك، استولى على مراكز الفقارية الرئيسية رجال أصغر سنًا، أفضى طيشهم إلى خلافات داخلية أسفرت عن انهيار حزبهم.

وفي عام ١٦٦٠، بعد طرد الفقارية من القاهرة، نجح القاسمية بمساندة الوالي في الحصول على منصب والي الصعيد وكذلك منصب نائب والي مصر، إلا أن ذلك لم يدم طويلًا. ولكن قبل أن يتسنى للقاسمية تعزيز مركزهم، أغتيل زعيمهم أحمد بك بوشناق في عام ١٦٦٢، بناءً على أوامر الوالي نفسه.

وتدل هذه الوقائع على ما بذله الباب العالي من جهود في سبيل تأكيد سيطرته على مصر من جديد. وقد قام الدليل القاطع على نجاحه في ذلك عام ١٦٦١، حين تمكن من إيقاف جميع الموظفين غير العسكريين في الأوجاقات السبعة عن العمل، وكذلك رفع ما يدفعه الملتزمين من حصيلة التزاماتهم بنسبة ٢٠ في المائة لتغطية عجز الخزانة الناجم عن التضخم السريع. ورغم عدم شعبية هذه التدابير، فقد مضى البلاط العثماني في اتخاذ مزيد من التدابير. ففي عام ١٦٧٠، تلقى الوالي قره ابراهيم باشا تعليمات بتنفيذ إصلاحات ضرائبية بمساعدة الجيش. وبعد إدخال تعديل جذري على الميزانية ومفاوضات مكثفة مع جميع الأطراف المعنية استغرقت أربعة أعوام، استطاع مضاعفة أموال الخزانة بحيث بلغت ٣٠ مليون بارة (وظلت مع ذلك مزايا مهمة في أيدي الأوجاقات، وهي مزايا اضطّر قره ابراهيم أن يقرّها في عام ١٦٧٢).

وقد أصبحت المبادئ التي قام عليها هذا الإصلاح هي الأساس لحلّ المشكلات الضريبية من ذلك الوقت حتى عام ١٧٩٨. بيد أن هذا النجاح كان قصير العمر، وسرعان ما انخفض مستوى الخزنة مرة أخرى. ذلك أن قرار الحد من النفوذ الاقتصادي للأوجاقات - التي كانت مواردها المالية تتضمن إيرادات قانونية وأخرى غير قانونية على السواء - قد جاء بعد فوات الأوان. وقد أدّى إضفاء الصفة القانونية في عام ١٦٢٧ على الاحتفاظ بالمزايا القائمة إلى تعزيز كبير لمركز الانكشارية والعزبان، الذين كانوا يتحكمون في أكثر الإيرادات^(١٢) إداراً للكسب، وذلك على حساب الجاوشية (الجاويشان) والمتفرقة. كما ساعد ذلك على تحويل النظام، الذي كان حتى ذلك الحين مفتوحاً ييسر إدخال تعديلات على امتيازات الإيرادات المحصلة، إلى نظام مغلق تسوده خلافات حادة.

وأدّى ضعف مركز الوالي خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، والتخلص من أحزاب البكوات في الستينات من ذلك القرن، إلى تمكين الأوجاقات من الاستيلاء على الموارد الناتجة عن استغلال سكان المدن^(١٣). أما البكوات الذين عدمو وسائل استغلال سكان الحضر فقد استمروا يستغلون سكان الريف، مستمدين دخلهم من الحيازات الزراعية. وفيما بين عام ١٦٧٠ تقريباً وعام ١٧٥٠ أصبحت الحياة السياسية أكثر تعقيداً. إذ إن الأوجاقات، بالإضافة إلى تنافس فيما بينها، مزقتها الصراعات الداخلية نتيجة الانتماء إلى الجماعتين المتناحرتين من البكوات. فكانت بعض الفئات تؤازر الفقارية، وبعضها الآخر يؤازر القاسمية، حيث أصبحت هذه الأوجاقات مسرحاً للمنافسات بين هاتين الجماعتين اللتين سعتا إلى استمالة رجالها بغية الانتهاء إلى السيطرة عليها تماماً. وكانت أكثر المسائل إثارة للخلافات تتعلق بالعناصر الرئيسية للنفوذ الاقتصادي والسياسي وهي: حيازة الممتلكات وإمكانية إعادة توزيع دخول الامتيازات، والمتحصلات غير القانونية من الأنشطة الاقتصادية لأعضاء الأوجاقات. وضرائب الحماية غير القانونية المفروضة على التجار وأصحاب الحرف الملحقيين بالأوجاقات^(١٤).

(١٢) كان الانكشارية يتحكمون في إيرادات الجمارك في جميع الموانئ ما عدا إيراد السويس التي كان دخلها للوالي. وكان العزبان يتحكمون في عائد جميع مخازن الغلال والمراسي في بولاق ومصر القديمة، وضرائب الملاهي.

(١٣) إن تطلع الأوجاقات إلى حيازة الامتيازات بصفة رسمية وكذلك إلى إيجاد مصادر دخل غير قانونية قد أجبه اتصالهم المتزايد بالسكان المحليين نتيجة الأنشطة الاقتصادية الذاتية لهذه الأوجاقات، واحتكاك أفرادها بالتجار والحرفيين الذين أصبحوا يقبلون في صفوفها. وكان عملاؤها بصفة خاصة من تجار البن الأثرياء. وهذا التقارب هو أساس مطالبة الأوجاقات بتحصيل ضريبة الحماية وباقتطاع ١٠ في المائة من ثروة العميل المتوفي. بيد أن أفراد الأوجاقات الجدد من التجار وأصحاب الحرف لم يكونوا من الخاسرين إجمالاً، نظراً إلى أن الانتماء إلى الأوجاقات قد كفّل لهم الحماية بالإضافة إلى امتيازات استغلالية، جعلت منهم فئة ذات نفوذ وثيقة الصلة بالأوجاقات.

(١٤) كانت هذه الممارسات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وتعرضت للنقد بوصفها من المظالم. وقد أراد البلاط العثماني استبعادها تداً في الصعاب السياسية المحتملة. وكان العبء الرئيسي للاستغلال واقعاً على الشعب الذي ضاعفت من محنته قلة الحاصلات والتضخم والمجاعة والأوبئة. وفي أواخر القرن السابع عشر وقعت قلاقل كان لها أثرها على القيادة السياسية.

وقد فاق أوجاق الانكشارية سائر الأوجاقات الأخرى من حيث انتشار المنازعات بين صفوفه، علمًا بأنه كان يحظى بأكثر الامتيازات إداريًا للأموال. وكان الباش أوده باشا كوجك محمد هو أبرز الشخصيات في الصراع الداخلي طوال ما يقرب من عشرين عامًا. وكان قد طرد من مصر عام ١٦٨٠ لمعارضته غيره من كبار رجال الانكشارية. ثم عاد فيما بعد وانضم إلى أوجاق الجنولويان حيث فاز بتأييد الآغا، الذي قدمه إلى الفقارية. وقد ساعده إبراهيم بك، زعيم جماعة الفقارية، على تخليص أوجاق الانكشارية من قاداته القاسمين وإخضاعه لسيطرتهم اعتبارًا من عام ١٦٩٢. وسرعان ما أجبر قادة الأوجاقات السبعة على تأييد قراره الرامي إلى إلغاء قدر من ضريبة الحماية وغيرها من الضرائب غير القانونية، التي كان محصول الضرائب الانكشارية والعزبان يفرضون دفعها على دور الجمارك في الاسكندرية ورشيد وبولاق. وتمكن كوجك محمد بمساندة الوالي من وضع هذه الأحكام الجديدة موضع التنفيذ. وكان السبب الرئيسي لهذه الخطوة - التي أثارت عداوة عدد كبير من الانكشارية بقيادة مصطفى قازدوغلي، رغم ترحيب الشعب بها - هو الخوف من تجدد الاضطرابات التي وقعت عام ١٦٧٨، والتي تعزى إلى التضخم المستمر وارتفاع ثمن الذرة. وفي صيف عام ١٦٩٤، بلغ التوتر داخل أوجاق الانكشارية حدًا حرجيًا. وفي الوقت نفسه أدى انخفاض منسوب فيضان النيل إلى ارتفاع مفاجئ في أسعار الذرة. واتخذ كوجك محمد، حرجًا على عاداته، الاجراءات اللازمة ضد المضاربين المحتملين، محدداً أسعار الحبوب ومستبعداً الوسطاء من مجال توزيعها، فكان ذلك سببًا في تكاتف الانكشارية والعزب الذين كانوا يسيطرون على مخازن الحبوب، وهو تحالف انتهى إلى اغتيال كوجك محمد، فاستردت الأوجاقات امتيازاتها المفقودة وتمتعت بحرية تحديد أسعار المواد الغذائية. وقد تسبب ما ترتب على ذلك من تصاعد أسعار جميع السلع الأساسية في حدوث مجاعة عام ١٦٩٥، أعقبها انتشار الأوبئة في العام التالي. ولم يضع حدًا لهذه السلسلة من الأزمات سوى وفرة مياه فيضان عام ١٦٩٧.

وكانت الأحوال منذ عام ١٦٨٨ تتدهور باستمرار نتيجة الانخفاض المستمر في قيمة العملة. وبحلول عام ١٦٩٢ صار الوضع خطيرًا. وقد عمدت حكومة الولاية، في محاولة لموازنة العجز في قيمة الخزنة السنوية، إلى زيادة ما يورده الملتزمون بنسبة ٤ في المائة. بيد أن حكومة اسطنبول اشترطت تدعيم الخزنة بعملة قوية، وهو إجراء لقي معارضة شديدة من الأوجاقات التي كانت تحصل هي وعمالها التجار على أرباح طائلة نتيجة انخفاض قيمة العملة. وكانت هذه المعارضة هي التي أحبطت محاولة الإصلاح المالي وتغيير النظام الضريبي التي أعدها الخبير المالي يوسف اليهودي عام ١٦٩٧^(١٥).

وشهدت الأسعار موجة أخرى من الارتفاع نتيجة تدفق عملات بخسة من سائر أنحاء الدولة العثمانية في أوائل القرن الثامن عشر. وهو ما أتاح للانكشارية فرصة لانتزاع احتكار تجارة الذرة من أوجاق العزبان. وثبت مرة أخرى أن المشكلة الرئيسية تتمثل في ضريبة الحماية التي لم يكن

(١٥) وقد تضمنت الاصلاحات المقترحة سك العملة وتقدير رسم قدره ١٠ في المائة على البن المخزون، واحتكار الدولة لتحميص البن، وفرض رسم تمغة على المنشوجات وفرض ضرائب على البيوت والحوانيت.

هذا الأوجاق أو ذاك مستعداً للتخلي عنها. وأخيراً تسنى الخروج من هذه الورطة بالتوصل إلى حلّ وسط تفادى التصدي للمشكلة الرئيسية، ولكنه كان ممّا يسع الأوجاقات قبوله. فقد تقرّرت إجازة استخدام العملات المعدنية المقروطة، ولكن مقدرة بوزن معدنها فحسب، وأن يستعاض عنها بضرب عملة من الفضة الديوانية (مسكوكات من الفضة النقية). وأصدرت قوائم بأسعار السلع الأساسية، وحظر تصدير البن إلى الأقطار المسيحية. إلّا أنه رغم أن المرسوم الخاص بضرب العملة قد أدّى إلى إبطاء تدهور قيمة البارة، فإن المشكلة الحقيقية المتمثلة في ضريبة الحماية قد ظلت بلا حلّ، واستمر التوتر بين الأوجاقات، ولاحقاً في الأفق أزمة سياسة أخرى.

وأخيراً وقعت الأزمة في عام ١٧١٠ لسبب رئيسي هو تصدير البن إلى الأقطار المسيحية. فقد أدّت الزيادة السريعة في صادرات البن لتلبية الطلب المتزايد عليه في أوروبا إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً. وأفاد هذا الوضع تجار الجملة المتعاملين في هذه السلعة كما أفاد حمايتهم الانكشارية إلى حدّ جعل الأوجاقات الأخرى تشعر بأنها قد حُجبت تماماً. وهكذا برزت مشكلة ضريبة الحماية من جديد. ولكن المباحثات الرامية إلى حلها قد فشلت، نتيجة انقسام أوجاق الانكشارية بين جماعتي الفقارية والقاسمية. وأسفر الانقسام عن صدام عنيف لم يسبق له مثل داخل الأوجاقات، شارك فيه البكوات أيضاً.

وكان المحرض الرئيسي على هذا الصدام هو الباش أوده باشي إفرنج أحمد، الذي كان يؤيد ممارسة الانكشارية للأنشطة الاقتصادية. ورغم أن جماعة الفقارية كانت تسانده، فقد تمكن القاسمية من طرده من الأوجاق في عام ١٧٠٧. بيد أنه بحلول عام ١٧٠٩ كانت حدة التوتر قد زادت من جديد، حيث وقف الانكشارية وحدهم ضد الجبهة المتحدة المكونة من الأوجاقات الأخرى. وعندئذٍ أعيد إفرنج أحمد إلى أوجاق الانكشارية، وتم ذلك مرة أخرى بتأييد من جماعة الفقارية. أما الضباط من القاسمية الذين تعزى إليهم مسؤولية طرده عام ١٧٠٧ فقد طردوا بدورهم. وبذا أصبح الفقارية آمنين على مكائتهم، ووجد أتباع إفرنج أحمد صفوفهم. إلّا أن فرماً ورد من اسطنبول من بعد، انطوى على لطمة شديدة للانكشارية. فقد قضى هذا الفرمان، الذي تضمن تحديد سياسة الحكومة إزاء المشكلات الجارية، بوضع حدّ فوري لكافة المظالم وكذلك لعلاقات المحسوبة القائمة بين العسكريين وغير العسكريين. وقرر الفرمان بالإضافة إلى ذلك نقل دار سك العملة من ثكنات الانكشارية إلى مبنى جديد.

وفي آخر عام ١٧١٠ تفاقمت الأزمة بحدوث القطيعة بين زعمي الفقارية أيوب بك وقيطاس بك، مع انضمام الأخير إلى القاسمية - ممّا أدّى إلى عودة الضباط المطرودين. وأسفر ذلك عن اختلال التوازن الدقيق في القوى، فتحولت الأزمة إلى صراع مسلح اشترك فيه البكوات أيضاً اشتراكاً كاملاً. فأيوب بك زعيم الفقارية ومحمود بك الكبير حاكم الصعيد ساند إفرنج أحمد، بينما انضم إلى المعسكر المنافس إيواظ بك زعيم القاسمية وإبراهيم أبو شنب ومحمد بك قطامش والفقاري السابق قيطاس بك. وبعد حصار للقلعة دام شهرين، انهارت مقاومة الانكشارية في يونيو/حزيران ١٧١١، وفر بكوات الفقارية من مصر وأعدم إفرنج أحمد.

وبعد أحداث عام ١٧١١ وما سبقها من صراع دام عشرين عاماً، تضاعف نفوذ الإنكشارية

والأوجاقات الأخرى تاركًا المجال خلواً للبكوات، وبطانتهم من المماليك. واعتبارًا من منتصف القرن السابع عشر، كان حكام الصنجقيات الملقين بلقب صنجنق بك، وكذلك أصحاب المناصب من العثمانيين، قد أخذوا يشكلون لهم بطانات من المماليك. وبحلول عام ١٧٠٠ كان الأرقاء المعتقون والمماليك من بيوت عديدة، بما في ذلك القازدوغلية. والقطامشية، والبلقية، والجلفية، قد استأثروا فعلاً بمعظم المراكز والكثير من الامتيازات. واعتبارًا من عام ١٧١١ بدأت حقبة استغرقت عشرين عامًا تكونت خلالها أنماط سياسية جديدة، بعودة البكوات مرة أخرى إلى دائرة الضوء على مسرح السياسة المصرية.

ورغم الأزمة الاقتصادية والسياسية التي وقعت في السنوات الأخيرة من حكم الأوجاقات لمصر، فقد شهد هذا الحكم تغييرًا اقتصاديًا واجتماعيًا كبيرًا. فقد ازداد الإنتاج الزراعي كما ازداد حجم تجارة السلع المصرية، التي حققت أرباحًا لم يفقها سوى أرباح التجارة العابرة. وأسهمت الأرباح الناتجة عن تجارة البن خاصة بقدر هام في تحقيق الرخاء العام. واقرنت صحة الاقتصاد بارتفاع معدل النمو السكاني، مما أدى إلى زراعة مساحات واسعة من الأراضي، والتوسع في الإنتاج والتجارة في المدن. وقد ازداد تعداد سكان القاهرة زيادة ضخمة، فبلغ ثلاثمائة ألف نسمة، متجاوزًا بذلك ذروة المائتين وخمسين ألفًا التي كان قد بلغها في أوائل القرن الرابع عشر.

وثمة مشكلة ظلت تتفاقم هي مشكلة تدهور قيمة العملة، التي زادت من جسامتها هزائم العثمانيين في أوروبا. إلا أنه باستثناء هذا الجانب، لم تتأثر مصر بالأحداث التي كانت تشهدها ميادين القتال في أوروبا: بل استمرت ممارسة التجارة بشكل طبيعي، بينما لم تشارك الأوجاقات في الحروب مشاركة تذكر. وفي إطار ظروف السلم هذه، حدث تغير تدريجي في الطابع الاجتماعي للأوجاقات. فقد أخذ جند الحامية المرابطون بصفة دائمة في مصر يمتزجون بالسكان المحليين، عن طريق الزواج في أغلب الأحوال، حتى أصبح تميزهم عن أهل القاهرة محصورًا في مركزهم العسكري وبعض ما يختصون به من الامتيازات والواجبات. إلا أن انضباطهم في زمن السلم هذا راح يتدهور، مما أدى بطبيعة الحال إلى تدهور صفاتهم العسكرية.

واستمر الصراع على السلطة بعد عام ١٧١١ على مستويين: بين الجماعات السياسية وفي داخل كل منها على السواء. وفي ١٧١٤ أغتيل قيطاس بك زعيم جماعة القاسمية الحاكمة، وكان ذلك على يد أتباعه الذين استولوا بذلك على الرئاسة. إلا أن واحدًا منهم، وهو إبراهيم بك أبو شنب، لم يلبث أن توفي، تاركًا لإسماعيل بك ابن ايواض بك الإنفراد بالزعامة، وسرعان ما انهار نفوذهم. وقد تألفت من مماليك أبي شنب جماعة معارضة، هي جماعة الشنبية، التي قامت بالتعاون مع بكوات الفقارية بطرد اسماعيل بك مع جميع أفراد فريق الايواضية من جماعة القاسمية. ولم يمض وقت طويل حتى شكل زعيم الشنبية رئاسة ثنائية بمشاركة ذو الفقار زعيم الفقارية. وقد أملت هذه الرابطة الجديدة - التي تمثل حلًا سياسيًا وسطًا - أزمة اقتصادية جديدة عجل بحدوثها سقوط زعيم الشنبية السابق محمد بك شرکسي. وكان هذا الأخير قد حاول، مثل غيره من قبله، التخفيف من حدة التوتر المتزايد، بإجبار الأوجاقات على تخفيف الضرائب والتخلي عن دخلهم غير المشروع. وبدت الأوجاقات في

بادئ الأمر رغبة في التوصل إلى حلّ وسط، ولكنها، عندما سمعت أن التجار وعرب الهوارة المنتسبين إليها سيطردون من عضويتها، ثارت غاضبة في فورة انتهت باغتيال محمد بك شركسي. وفيما بعد عام ١٧٢٠، أتاح للولاة الصراع الذي لم يهدأ بين البكوات، فرصة لتوطيد سلطانهم. وكان ذلك هو هدفهم من الاشتراك في مختلف الصراعات الداخلية، حتى تأييدهم لاغتيال إسماعيل بك ومحمد بك شركسي. وبعد انهيار جماعة القاسمية عام ١٧٢٩، واصل الولاة تدخلهم في أمور الفقارية الذين أصبح على رأسهم ثلاثة شخصيات هي: محمد بك قطلمش، وكاهيا الانكشارية عثمان، وكاهيا العزبان يوسف.

وفي عام ١٧٣٦ أتاح التنافس بين أولئك الزعماء اللوالي، بكير باشا، فرصة لمحاولة تحويل الإيرادات التي تتقاضاها الأوجاقات، القانوني منها وغير القانوني، إلى الخزانة. وعندما واجه مقاومة دبر اغتيال أولئك الزعماء الثلاثة جميعًا. ورغم أن الباب العالي لم يقرّ هذا التصرف، فقد حظر استيلاء الأوجاقات على الامتيازات المالية، حرصًا على مصالح الدولة. ولكن الزعامة الجديدة لطبقة العسكريين المصرية، والتي مثلها عثمان بك ذو الفقار، وكاهيا الانكشارية إبراهيم قازدوغلو وساندتها الأوجاقات، رفضت الخضوع لذلك الأمر. وتعززت جبهة المعارضة هذه بانضمام مثلي العلماء إليها.

وبتولي إبراهيم قازدوغلو رئاسة أوجاق الانكشارية، برز إلى المقدمة فريق القازدوغلية، الذين كانوا يؤلفون مجموعة قوية من الفقارية كانت حتى ذلك الحين غير بارزة. ولم يكن زعماء هذا الفريق يتمتعون برتبة صنّجق بك، لكن هذا أدّى إلى عدم فقدان الفريق أيًا من زعمائه بالإغتيال، ومن ثم فقد ظلّ متماسكًا نسبيًا. واعتبارًا من عام ١٧٤٣، حين أجبر إبراهيم كاهيا عثمان بك على الهجرة وانفرد هو بزعامة طبقة العسكريين، استأثرت جماعة القازدوغلية بالحكم وقيمت كذلك حتى عام ١٧٩٨.

وبعد مغادرة عثمان بك البلاد، تحالف إبراهيم كاهيا مع رضوان كاهيا أوجاق العزبان وزعيم الجلفية، وهم فريق أصغر ينتمي إلى الفقارية. وظلّت هذه الرئاسة الثنائية، التي كانت تتألف من أقوى فصليين عسكريين في مصر، مستأثرة بالحكم دون منازع مدة عشر سنوات ابتداء من عام ١٧٤٤. ولم يتخذ أي من الرجلين رتبة صنّجق بك لكن كل منهما رشح ثلاثة من مماليكه لعضوية مجلس البكوات. وبينما انغمس رضوان كاهيا في هوايته المحصورة في تشييد المباني، قام حليفه إبراهيم كاهيا بتحويل مصر إلى ضيعة خاصة له: فاستولى على أهم موارد الثروة، وكون حاشية قوية من المماليك وسعى حثيثًا إلى إثراء نفسه ثراء عظيمًا. إلا أنه، رغم الاستقرار الظاهري للرئاسة الثنائية، أخذت تظهر أعراض الانهيار القريب للبنى الاجتماعية الاقتصادية التي تركز عليها سلطة العسكريين^(١٦).

(١٦) في إطار النظام التقليدي للاستغلال، كانت الأوجاقات تتيح للمتمتعين بحمايتها بعض الامتيازات التي تحظى بها الطبقة الحاكمة. ولكن نظام الاستغلال الذي طبقته الرئاسة الثنائية لم يتيح مثل هذا التعويض. وقد ازداد الاستغلال سوءًا، نتيجة للمصادرات والقروض الإلزامية وغير ذلك من التدابير المبالغ فيها، التي استهدفت التجار بوجه خاص، بينما كان الحاكمان يقسمان الغنيمة علانية.

ففي ظلّ الرئاسة الثنائية حلّت السلطة الشخصية لمن يصدق على كل منهما وصف الطاغية محل السلطة الجماعية للأوجاقات. ولم تتسن صيانة السلام الداخلي إلّا بفضل سلامة الاقتصاد المتمثلة في استقرار الأسعار وثبات قيمة العملة. وما إن توفي إبراهيم كاهيا عام ١٧٥٤ حتى ظهر القلق الكامن. وكان رضوان كاهيا هو أول ضحية لهذه الظروف، إذ قتل أثناء تمرد للانكشارية بسبب اقتراح له بفرض ضريبة أخرى على البن. وجاء تمرد الأوجاقات دفاعًا عن امتيازاتها التي انتقصت بدرجة كبيرة، وكذلك تعبيرًا عن عداتها لسلطة الممالك المتزايدة الذين أصبحوا يمارسون سلطة كبيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي بوصفهم بكوات وضباط الأوجاقات معًا. وقد ارتبط تدهور نفوذ الأوجاقات السياسي ارتباطًا مباشرًا بتدهور مركزهم الاقتصادي، خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات من القرن الثامن عشر، نتيجة فقدهم بعض الامتيازات المربحة وتناقص إيراداتهم من المصادر الأخرى، وخاصة تجارة التوابل والبن التي كانت تواجه منافسة جزر الأنتيل. وكان افتقار التجار الناتج عن استغلال الرئاسة الثنائية لهم قد أدّى أيضًا إلى تناقص أرباح الأوجاقات، وازداد نفوذ الأوجاقات ضعفًا بعد عام ١٧٦٠ نتيجة تدهور مركزها، حيث أصبحت مجرد مصدر احتياطات لبطانات الممالك التي أجزى لأعضائها أن يحملوا رتب الضباط.

التطورات الثقافية

إن اختفاء سلطنة الممالك ذات السيادة وتحول مصر إلى ولاية عثمانية أدّى إلى تغيرات ثقافية مهمة انعكست فيها بصورة واضحة علاقات اجتماعية واقتصادية ووطنية حديثة التكوين. كما تأثر بذلك التعليم ودور اللغة العربية بوصفها وسيلة التعبير الثقافي. وبعد سقوط سلطنة الممالك، لم تعد القاهرة المركز الروحي للإسلام السني كحالها منذ عام ١٢٦١. وقد كان ممّا عزّز مكانة القاهرة الرفيعة إقامة الخلفاء العباسيين بها، وكونها مقر المؤسسات التعليمية الكبيرة وعلى رأسها الأزهر العريق، الذي كان يؤمّه طلاب المعرفة من شتى أنحاء العالم الإسلامي. وكان هؤلاء يفدون إلى القاهرة للدراسة أو التدريس في مدارسها العديدة، أو لشغل الوظائف العامة في الدولة، حيث كانت السلطة السياسية والرخاء الاقتصادي قد جعلتا من هذه العاصمة مدينة زاخرة بالحياة. ورغم أن الأزهر ظلّ معهدًا رفيع المكانة بالنسبة للطلبة من الأقطار العربية، حتى بعد عام ١٥١٧، فإن الطامحين إلى النجاح في تقلّد الوظائف العامة أصبحوا يضطرون بصورة متزايدة إلى الالتحاق بمدارس اسطنبول، التي كانت تؤهّل خريجها للعمل في أي مكان من الدولة العثمانية المترامية الأطراف. ولم تكن وظائف التدريس في هذه المدارس لتقل عن ذلك إغراء، إذ إنها كثيرًا ما كانت السبيل إلى المناصب والمراتب الرفيعة. وهكذا سلبت اسطنبول وغيرها من مدن الامبراطورية الوسطى القاهرة مكانتها التي كانت، حتى عام ١٥١٧، تفرد بها دون منازع، حتى في نظر رعايا الدولة العثمانية من العرب أنفسهم.

وقد ازداد تدهور العربية كوسيلة تعبير عن الثقافة العربية الإسلامية نتيجة ضم مصر وغيرها من البلدان العربية إلى الامبراطورية العثمانية، التي احتلت التركية - العثمانية مكان الصدارة في حياتها العامة والثقافية. وكان الأدب الفارسي الجديد والإنتاج الأدبي باللغة التركية آنذاك في ازدهار، وكانت تلك اللغات قد أصبحت أداة التعبير عن التراث الروحي للإسلام. ونتج عن فقد بعض الأقطار العربية استقلالها الكف عن استخدام العربية كلغة رسمية في إدارات الدولة. والحد من استعمالها في مجال الأدب. وباستثناء الموضوعات الدينية والقانونية، فقد كان منتج الأدب والمنتفع به، بما في ذلك المؤلفات العلمية، هو الطبقة الحاكمة التي كانت تجهل العربية ولكنها تتذوق المؤلفات الموضوعية باللغة التركية أو الفارسية. وعلى خلاف الثقافة والأدب العربيين، شهدت الثقافة الفارسية فترة إبداعية عظيمة فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر.

وقد خضعت ثقافة مصر - كثقافات سائر الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية - لضغط عثماني - تركي سياسي واجتماعي وثقافي، أدى إلى دمجها تدريجاً في النمط العثماني - التركي الجديد للحضارة الإسلامية. بيد أنها احتفظت بطابع ذاتي مميز قدر له من بعد أن يصح منطلق النهضة العربية القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين وناظم حركتها. وقد احتفظ الأدب العربي والمصري بهذا الطابع في القرنين السادس عشر والسابع عشر، رغم تراجعهم إلى موقع خلفي وراء الأنشطة الأدبية الرسمية. ويلاحظ أن هذه الفترة - التي توصف عادة بأنها الفترة التي بلغ فيها اضمحلال الأدب العربي أقصاه - لم تأت بجديد في مجال الأنواع الأدبية التقليدية، ولكنها أتت باتجاه جديد في الإنتاج الأدبي. فقد كانت الأعمال التي كتبت باللغة العربية موجهة إلى قراء من الطبقة المتوسطة من سكان المدن، مثل صغار العلماء والموظفين المثقفين والتجار وأصحاب الحرف، الذين كانت العربية لغتهم الأم. وأسفر هذا الاتجاه الجديد عن أدب يتسم بطابع شعبي قوي من حيث النوع واللغة. وتجلّى هذا الاتجاه بشكل شديد الوضوح في الشعر. فمع تزايد انتشار الطرق الصوفية، اكتسب الشعر الصوفي كثيراً من الحظوة والشعبية. وتركز، تحت تأثير ابن الفارض، في مدح الرسول، الذي تغنى المنشدون بمناقبه في «الموالد» (الروايات الثرية المتوارثة للسيرة النبوية)^(١٧). كما أدخل النقد الساخر أثناء هذه الفترة. وأبرز ما كتب في هذا المجال هو «هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف»، للشرييني (المتوفي عام ١٧٨٧)، حيث يسخر المؤلف من غباء الفلاحين وغلظتهم، كما يسخر من ضيق أفق العلماء وغلطتهم، مستخدماً صيغة التعليق على قصيدة ساخرة لشاعر قروي وهمي هو «أبو شادوف بن عجيل». واللغة التي كتب بها هذا العمل هي عربية أهل الريف المصري. ويتناول قاصد أبو شادوف في إحدى قصائده استغلال السلطات

(١٧) ألف محمد بن رضوان السيوطي (المتوفي عام ١٧٦٦) إحدى القصائد ذات الشعبية من هذا النوع. ومما دون ذلك شعبية (بسبب المغالة اللفظية) كتابات عائشة الباعونية، والطبيب عبد الرحمن الحميدي (المتوفي عام

الإدارية والأقارب للفلاحين، وما يتعرضون له من ظلم. وثمة شاعر آخر هو حسن البديري الحجازي (المتوفي عام ١٧١٩)، الذي ألف ديواناً من القصائد الدينية، بالإضافة إلى ديوان من الشعر الساخر المنظوي على المواعظ، علق فيه على الأحداث البارزة كما ضمنه انتقادات للمجتمع في عصره. وإلى جانب هذا الشعر الموجه إلى جمهور واسع والذي عالجت شخصيات بارزة منها الشيخ عبد الله الشبراوي، شيخ الجامع الأزهر (المتوفي عام ١٧٥٨)، الذي ألف كذلك ديواناً صغيراً في الغزل وعددًا من قصائد المناسبات وقصيدة في مدح الرسول)، ظهر نوع من الشعر الشكلي المتسم بشطحات الغرور. وهذا الشعر يمثل في مصر عبد الله الادكوي (المتوفي عام ١٧٧٠)، الذي كتب أيضًا عن الفن، مثل يوسف الحفناوي المعاصر له (المتوفي عام ١٧٦٤). كما أثري النثر الشعبي القصصي بعمل آخر، هو رواية عن فتح سليم الأول مصر، تناول المقاومة البطولية التي تصدى بها طومان باي آخر سلاطين المماليك للعدوان الأجنبي. ومؤلف هذه الرواية هو أحمد بن زنبيل، الذي أعد تاريخًا موجزًا لهذا الحدث، كان هو الأساس الموضوعي للرواية المذكورة.

أما التأليف العلمي فإنه لم يزدهر خلال هذه الفترة. بل على العكس ظلّ يتدهور، مع افتقاره إلى الأصالة في معالجة المعارف، وتميزه بالتعليقات العقيمة على ما خطه براع المشاهير من أساطين العلم في الماضي. فلم يكن النموذج المثالي للمجتمع الإسلامي - الذي حاول العقائديون العثمانيون حشر المجتمع في إطاره - مما يتطلب أو يسمح بأن يعكس صفوه تحليل نقدي. ولم تكن التعليقات والشروح - التي شاعت شيوعًا كبيرًا في تلك الفترة - بقادرة على أن تقدم صورة موضوعية للمجتمع، رغم استجابتها لمتطلبات عصرها في التفاصيل^(١٨).

وقد حظي التاريخ في هذا الصدد بإمكانات أفضل. إلا أنه عانى في مصر من الافتقار إلى الرعاية وإلى المهتمين بالمؤلفات التاريخية. وفيما عدا مؤلفات ابن اياس التي اعتبرت - رغم إنهاها عام ١٥٥٢ - جزءًا من المؤلفات التاريخية التي صفت في عهد المماليك، فإن ما انتج من هذا النوع خلال تلك الفترة قد اتسم بضعف مستواه، ولا سيما من حيث منهجيته. ولا يصدق إلا على النزر اليسير من الكتب وصفها بالمدونات التاريخية المستفيضة التي تتضمن مادة حسنة الترتيب^(١٩). أما أغلبها فلا يعدو أن يكون سردًا زمنيًا جافًا لأسماء السلاطين والولاة وقضاة القضاة، أو ملخصات قصيرة للتاريخ المصري حتى عصر المؤلف^(٢٠). وهناك أيضًا القليل من البحوث المستفيضة بشأن بعض الأحداث، التي استندت أغلبها إلى ما خبره واضعوها شخصيًا^(٢١). كما وضعت بعض الكتيبات التاريخية في قالب شعري، بينما كتب البعض الآخر

(١٨) فقد أعدت بعض البحوث القصيرة عن مشكلات العصر لاسيما في مجال الأحكام القانونية التطبيقية. بالإضافة إلى بعض الأدلة الوجيزة التي كثيراً ما كانت تتميز بطابع الكتب الدراسية.

(١٩) من ذلك، مدونة أحمد شلي التاريخية التي تغطي الفترة من ١٥١٧ إلى ١٧٣٧.

(٢٠) من أمثلة هذا النوع من المؤلفات ما كتبه الشاكي، ومرعي بن يوسف والشراوي.

(٢١) وأفضل هذه البحوث «وقعة الصانج» بقلم الصالح، الذي يعالج فيها تمرّد بكوات الفقارية، عام ١٦٦٠.

باللغة الدارجة^(٢٢). وقد غطت آخر مدونة تاريخية لابن اياس - من عصر المماليك - بداية العهد العثماني، في حين أن التأريخ للعقود الأخيرة من القرن الثامن عشر في أعظم مؤلف من هذا النوع كتب في القرن التاسع عشر، وهو تاريخ الجبرتي، الذي كان آخر مؤلف من هذا النوع في الأدب العربي لعصر الاقطاع.

أما الشروح والحواشي فقد تضمنت، رغم تميزها بالعقم أحياناً كثيرة، إنتاج عمل مهم لمحمد مرتضى الزبيدي (المتوفي عام ١٧٩١)، وهو «تاج العروس» الذي يقع في أجزاء عديدة ويتضمن شرح جواهر «القاموس» للفيروزآبادي. أما فقه اللغة، فقد جرى تناوله أيضاً بقلم الخفاجي (المتوفي عام ١٦٥٩)، الذي ألف مجموعة كبيرة من سير الأعلام البارزين. ومن الأنواع الأدبية المفضلة المقالات عن طرق الحج إلى مكة والمدينة، وكذلك الكتابات عن مقاصد الحجاج وأضرحة الاعلام البارزين، ولا سيما العلماء والأولياء.

وكان لتعظيم الأولياء، وهو من مظاهر الإيمان، صلة بالتقدم السريع لجماعات الدراويش والاهتمام بالطرق الصوفية، حيث انتشرت هاتان الفئتان انتشاراً واسعاً في مصر ابتداء من القرن السادس عشر. وقد تمتعت الطريقة الأحمدية بأكبر قدر من الشعبية. وهي طريقة أسسها السيد أحمد البدوي (المتوفي عام ١٢٧٦)، الذي أصبح ضريحه في طنطا مركزاً لطقوس خاصة. وكانت فروع هذه الطريقة عديدة واسعة الانتشار، وخاصة البيومية والشعراوية والشناوية. ومن الطرق ذات النفوذ، يتعين ذكر القادرية، والرفاعية، والنقشبندية، في حين كانت الطريقة الإبراهيمية والدمرداشية والبكرية وطرق كثيرة أخرى أقل أهمية. وكان على رأس الطرق الصوفية «نقيب الأشراف» المنتمي إلى أسرة البكري التي تنسب إلى أول الخلفاء الراشدين أبي بكر. وقد ارتبطت الطرق الصوفية بطبقات اجتماعية معينة، بما في ذلك بعض الفئات الاجتماعية، كما انضم إلى صفوفها ممثلون لبعض المهن. وقد استمد مشايخ الطرق من بنيتها الاجتماعية وتنظيمها المتين نفوذاً سياسياً مهماً أتاح لها التأثير في الحياة العامة. كما تميزت الطرق بأهمية ثقافية، أسهمت في تعليم الشعب الذي اتصل أعضاؤها من خلاله بالثقافة الروحية بواسطة الأدب المكتوب، ومعظمه من الشعر.

وقد حفز هذا النشاط أيضاً اهتماماً مستقلاً بالكلمة المكتوبة والابداع المستقل. ومارس عدد من المؤلفين نظم الشعر الصوفي، ومنهم مجموعة الشعراء من أسرة البكري، وعبد الله الشعراوي، وأحمد الدردير وغيرهم ممن لم يلتزموا دائماً عقائد الإسلام الجوهرية في أشعارهم أو بحوثهم أو ما يلقونه من دروس على زملائهم.

ولم تعرف مصر طوال القرن الثامن عشر مزايا الطباعة، رغم أن الكتب العربية والتركية على السواء كانت تطبع في اسطنبول اعتباراً من عام ١٧٢٩. وظلّ النسخ اليدوي هو السبيل الوحيد لاستنساخ المصنفات الأدبية.

ولا تزال القاهرة وغيرها من المدن المصرية تزدهر بثروتها مبان أثرية عديدة شيدت خلال العهد العثماني، تبرز من بينها بعض المباني المعدة للأغراض الدينية أو التعليمية، والممولة من

(٢٢) هنالك كتاب للغمري من الشعر المنظوم بينما كتبت مدونة الدمرداش التاريخية باللغة الدارجة.

الأوقاف التي رصدها لها منشؤها من الولاية وقادة الأوجاقات والبكوات، بل ومن السلاطين العثمانيين وغيرهم من آل عثمان. وعلى غرار الممتلكات غير المتصلة بأمور الدين التي كثيرًا ما شكلت جزءًا من الأساس المادي للوقف، تتميز هذه المباني ببعض العناصر المصرية المحلية، الممثلة بطبيعة الحال بنسبة غير متساوية مع العناصر العثمانية المستوردة. وتتجلى هذه العناصر المحلية في التصميم المعماري العام، وتوضح بقدر أكبر في الزخارف، مثل تلك المصنوعة من الجص الناعم أو النوافذ الملونة^(٢٣)، بينما تتمثل العناصر المستوردة أغلب الأحيان في المنارات (القباب الكبيرة التي تتوسط الأبنية)، والألواح الجدارية من القاشاني والزهور المصورة على السقوف وعلى اللوحات الجدارية^(٢٤). وتؤكد الآثار الباقية كذلك أن العمارة المحلية قد حافظت على النسق التقليدي أساسًا^(٢٥). ورغم أن المجال اتسع بقدر أكبر في الزخرفة الداخلية للعناصر العثمانية الرائجة، وخاصة استخدام لوحات القاشاني، فإن الاستخدام التقليدي للخشب والمرمر كان سائدًا فيها كذلك بصفة عامة. وتدلّ رحابة هذه البيوت وما توفر فيها من أسباب الراحة، على نمط متقدم من المساكن تهيأ للموسرين من سكان المدن، وهو ما يشهد على التغيرات المطردة داخل المجتمع المصري وعلى ازدياد أهمية التجار، نواة الطبقة البورجوازية التي تكونت فيما بعد. وقد حدثت هذه التغيرات في مصر على غرار ما شهدته انحاء الامبراطورية العثمانية كلها، وإن تأخر ذلك نوعًا ما بالمقارنة بما حدث في الولايات الأوروبية من الدولة وفي سورية.

التدهور الإقتصادي ومحاولات الحصول على الإستقلال

بعد وفاة إبراهيم بك ورضوان كاهيا، نشب صراع ضار في صفوف القازدوغلية، حيث توالى عدد من البكوات، جميعهم من ممالك إبراهيم كاهيا السابقين، على رأس هذه الجماعة. وكان من هؤلاء حسين بك الصابونجي، الذي حصل على لقب «شيخ البلد الفخري»، وهو لقب لم يكن ذا استعمال رسمي منتظم من قبل^(٢٦).

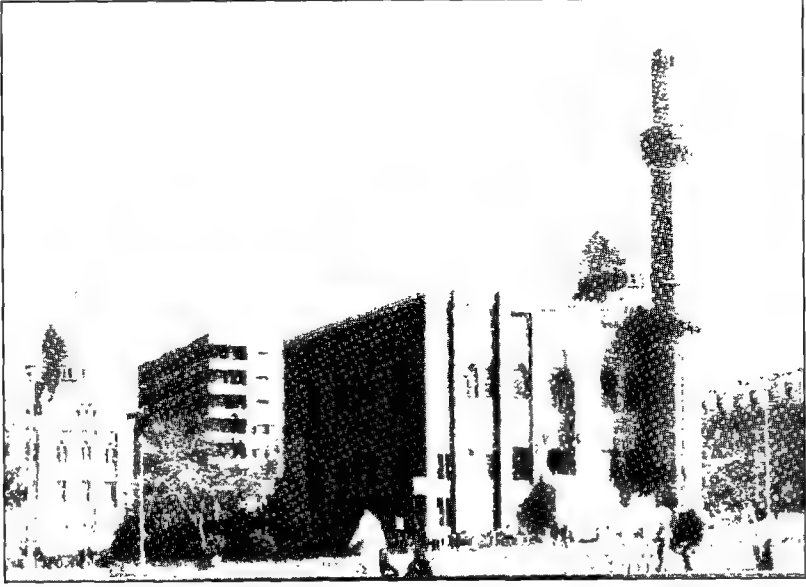
ولقد لقي شيخ البلد علي بك الغزّاي، الذي أطاح بحسين بك الصابونجي عام ١٧٥٧، مناهضة جماعة بقيادة عبد الرحمن كاهيا، أحد قادة الانكشارية ذوي النفوذ. فقد كان عبد الرحمن كاهيا تواقًا إلى الحفاظ على مركز نفوذه القوي في توجيه مجريات الأمور العامة من

(٢٣) نماذج الزخارف المحلية ممثلة إلى أقصى درجة في جامع البردبني (الذي بني عام ١٦١١).

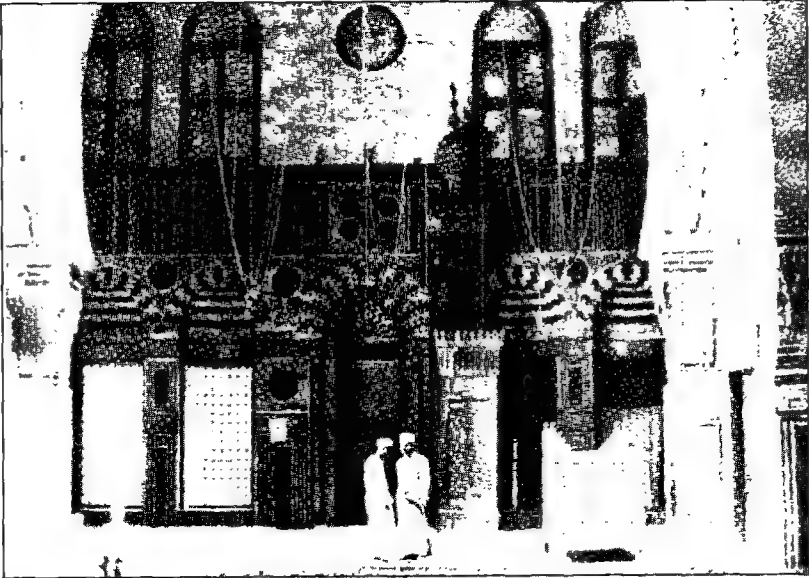
(٢٤) وأشهر المساجد المعروفة جامع سليمان باشا داخل قلعة القاهرة (١٥٣٨) وجامع سنان باشا في بولاق (١٥٧١) وجامع الملكة صفية (١٦١٠). ويتضمن جامع محمد بك أبي الذهب توليفة جامعة هامة من هذه العناصر.

(٢٥) ومن أمثلة ذلك. دار زينب خاتون (١٧١٣)، وجمال الدين الذهبي (١٦٣٧) والسهمي (١٦٤٨-١٧٩٦).

(٢٦) وكان أول من حمل هذا اللقب بصفة غير رسمية. فيما يبدو، هو محمد بك شركس. ولم يكن لهذا اللقب سوى دلالة واحدة وهي أن حامله يتبوأ مكانة الصدارة بين البكوات المصريين.



اللوحة ٤٠٦: مسجد محمود باشا، ١٥٦٨/٩٧٥.



اللوحة ٥٠٦: إيوان مسجد أحمد البرديني، ١٠٢٥/١٦١٦-١٠٣٨/١٦٢٩.

وراء الستار، ولذا قرّر خلع الغزاوي وإحلال واحد من البكوات كان يعتبره رجله، وهو علي بك الذي كان يعرف أيضًا «بالجن». وفي عام ١٧٦٠، بينما كان الغزاوي في مكة، أجبر عبد الرحمن كاهيا بكوات المماليك على قبول تنصيب صنيعته شيخًا للبلد.

وسرعان ما أثبت علي بك طموحًا وهمة خارقين للعادة. فبدأ بتأمين مركزه في مصر^(٢٧)، ثم تمكن عن طريق اتصالاته بالباب العالي في إقناع حكومة اسطنبول أنه الشخص الوحيد القادر على إعادة الأمور إلى نصابها في مصر.

وفي الوقت الذي تولى فيه علي بك السلطة كانت العلاقات بين مصر والباب العالي متوترة بعض الشيء. وكان السبب الرئيسي لذلك هو العجز المتزايد للخزنة السنوية، الذي كان قد بلغ عندئذٍ عشرات الملايين من البارات. وقد قرّرت حكومة اسطنبول في عام ١٧٦١ التدخل عسكريًا في مصر. وفي عام ١٧٦٣ تمكن علي بك - باستغلال قلق الجانب المصري ونقمة البلاط العثماني - من الحصول على المعونة المالية من اسطنبول بالإضافة إلى موافقة الباب العالي على احتفاظه بكل ممتلكات خصومه التي صادرها، وذلك مقابل وعده بالقضاء على أسباب عجز الخزنة السنوية. وتعهد بدفع قيمة العجز عن السنوات العشر السابقة، وقيمتها ٩١ مليون بارة، وبتوريد مبلغ ٥٠ مليون بارة حصيداً ببيع الاقطاعات المصادرة^(٢٨).

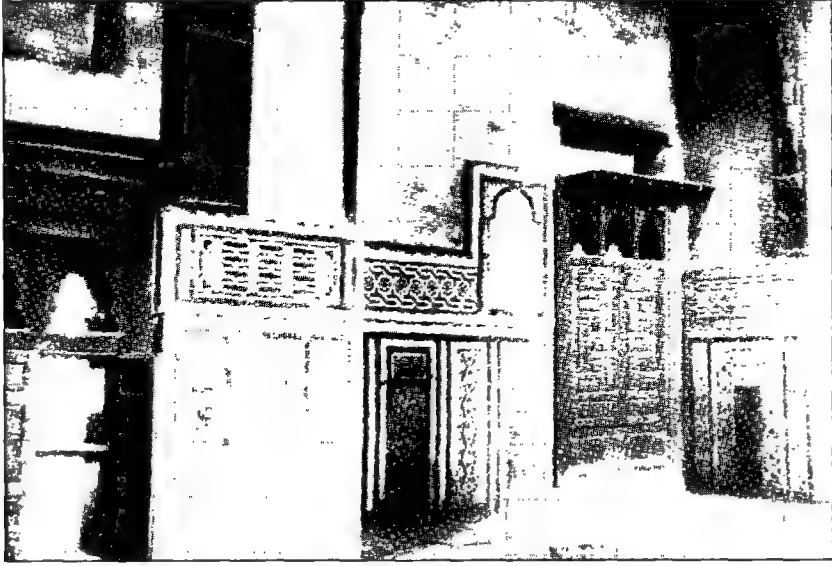
وقد أفضى قمعه ملاك الأراضي وذوي النفوذ السياسي إلى تكون معارضة بزعامة صالح بك. وفي عام ١٧٦٥ رحل صالح بك إلى الصعيد للانضمام إلى الشيخ همام شيخ عرب الهوارة، المتمتع بالاستقلال من الناحية العملية، والذي كان يحتمي به الكثيرون من أعداء علي بك.

فقام علي بك، ادراكًا منه للخطر المحتمل لهذه الجماعة، بالتخطيط لشن حملة ضدها. بيد أن قائد الحملة حسين بك كشكش. وهو من مماليك إبراهيم بك السابقين، استغل القوة التي عهد إليه بقيادتها، فتعاون مع عناصر مناهضة في القاهرة وأجبر علي بك على الفرار إلى سوريا. إلا أنه عاد بعد عام - بمساندة الباب العالي - وأبرم صلحًا مع صالح بك المقيم في الصعيد. وفي عام ١٧٦٨ طرد حسين بك كشكش وخليل بك اللذين كانا قد تشاركا في الحكم الثنائي أثناء غيابه.

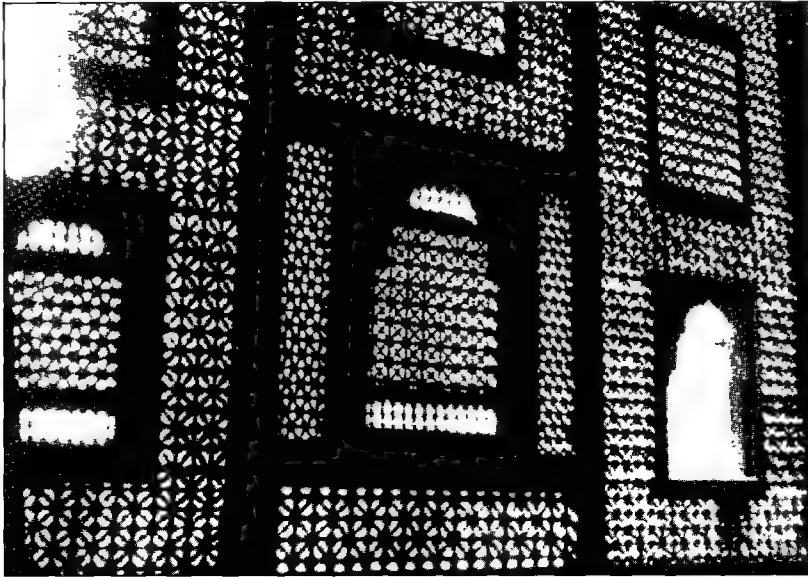
وما إن أوفى علي بك بوعده للباب العالي أن يسدّد مبلغ العجز في الخزنة السنوية، حتى تغيرت سياسته بصورة جذرية. ففي عام ١٧٦٨ عزل الوالي وتقلد منصب الوالي والقائم مقام. واتفقت مرة أخرى عام ١٧٦٩ محاولات علي بك في سبيل جمعه شخصيًا بين منصب الوالي، وهو الرئيس الرسمي للحكومة المصرية، ومنصب شيخ البلد صاحب النفوذ السياسي الأول، فقد عزل الوالي الجديد المعين حديثًا. لكن علي بك بوصفه حاكمًا لمصر لم يذهب إلى حد إعلان نفسه حاكمًا مستقلًا ذا سيادة، رغم أن تبعيته للسلطان العثماني لم تكن سوى

(٢٧) في سبيل القضاء على نفوذ بقية القازدوغلية، عمد علي بك إلى ترقية إسماعيل مملوك إبراهيم كاهيا وكذلك مملوكين من اتباعه، هما محمد بك ابو الذهب واحمد بوشناق - الذي اشتهر من بعد بلقب الجزائر - إلى رتبة صنجق بك. كما تخلص من عدد من القادة القدماء كعبد الرحمن كاهيا الانكشارية الذي كان على رأس جماعة القازدوغلية، وصالح بك الزعيم الوحيد المتبقي من قادة القاسمية.

(٢٨) كانت الاقطاعات المصادرة أو التي يتوفى حائزوها تمنح لمستفيدين لقاء دفع الحلول وهي ضريبة خاصة تبلغ عادة ثمانية أضعاف الدخل السنوي من الاقطاع.



اللوحة ٦٠٦: القاعة الرئيسية في بيت جمال الدين الذهبي، ١٦٣٧/١٠٤٧.



اللوحة ٧٠٦: المشربية في بيت جمال الدين الذهبي، ١٦٣٧/١٠٤٧.

تبعية شكلية بحتة. غير أنه اغتصب مع ذلك حق ضرب العملة باسمه، ودعي له في خطبة الجمعة بالمساجد. كما حاول استخدام جميع الموارد في سبيل توطيد نفوذه السياسي والإقتصادي وحده، بتعزيز الجيش وتنمية الزراعة والتجارة. وأجرى كذلك مفاوضات مع الدول الأوروبية الكبرى.

ومما عزّز مطامعه^(٢٩) التي أحفاها بمهارة وراء تظاهره بخدمة السلطان أن منصبه قد سوّغ له التدخل عام ١٧٧٠ في الصراع على السلطة الذي نشب بين الأمراء الهاشميين داخل الأسرة الحاكمة في مكة. وكان حلّ هذه المشكلة عن طريق التدخل المصري، وإحلال أحد البكوات المصريين محل الوالي العثماني في جدة، كسبًا محققًا لعلّي بك على حساب سيادة السلطان العثماني في الحجاز. وشجع ذلك علي بك على أن تراوده فكرة أن يوحد تحت سلطانه - دون الخروج عن إطار الامبراطورية العثمانية - جميع المناطق التي كانت تتألف منها سلطنة المماليك، وهي مصر والحجاز (تحت حكم الأسرة التابعة من بني قادة الهاشميين)، وسورية. وفي ذلك العام ذاته، أي عام ١٧٧٠، وجد علي بك فرصة للسيطرة على سورية، إذ كانت الحرب الفاشلة التي يخوضها العثمانيون ضد روسيا في ذلك الوقت، وتمكن الأسطول الروسي من تدمير الأسطول العثماني في تشسمة، ممّا يستبعد معه عمليًا تعرّضه لتدبير مضاد، وخاصة أن والي دمشق كان في ذلك الوقت مهددًا بثورة ظاهر العمر، حاكم إقليم الجليل وعكا. وبالإضافة إلى ذلك فإن علي بك - في سبيل حصوله على التأييد لأنشطته الرامية إلى تحقيق اللامركزية، وعلى المساعدة وقت الحاجة - قد اتصل بقيادة الأسطول الروسي في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ورغم أن إسماعيل بك، قائد الحملة التي أرسلها علي بك لمساندة الشيخ ظاهر العمر، كان محببًا أول الأمر، فإن الجيش المشترك - تعززه وحدات إضافية بقيادة محمد بك أبي الذهب - هزم القوات العثمانية واستولى على دمشق. إلّا أنه، ربما خوفًا من انتقام الباب العالي، أو بسبب استعداد العثمانيين لتعيين محمد بك واليًا على مصر إذا تخلص أولاً من علي بك، فإن البكوات أكدوا للسلطان ولأهلهما وعادا بجيشهما إلى القاهرة. وفي أوائل عام ١٧٧٢ اضطر محمد بك إلى اللجوء إلى مصر العليا حيث انضم إلى عرب الهوارة وأنصار القاسمية. وعندما انحازت حملة جزائية جردت ضد المتمردين في الجنوب إلى صفهم مع قائدها إسماعيل بك، انهار سلطان علي بك. وفي ربيع ١٧٧٢ انهزمت القوات الموالية لعلّي بك، الذي اضطر إلى أن يسلم منصبه إلى غريمه محمد بك. ثم قام علي بك بمساعدة حلفائه في سورية وفلسطين بمحاولة أخيرة لاسترجاع السلطة، بيد أنه سرعان ما تفرقت القوات القليلة التي كانت تسانده، ومات هو في الأسر في أعقاب ذلك.

ورغم أن بعض ملامح حياة علي بك السياسية قد تأثرت بماضي مصر، فإن هذه الملامح كانت نذيرًا بالتطورات اللاحقة. ومن ذلك تخلصه بلا رحمة من خصومه، وبوجه خاص أنشطته في شبه الجزيرة العربية وسورية، وتسخير الموارد الاقتصادية للبلاد لخدمة أغراضه الشخصية، واستقلاله السياسي المتزايد عن الحكومة المركزية. ولا شك في أن السبب في قصر عمر نجاحه هو طموحه الاجتماعي والسياسي المفرط، ووقوف البيوتات المملوكية في سبيله وعدم ثباتها على الولاء. وقد ظهرت في عهد علي بك أعراض أزمة إجتماعية إقتصادية طويلة الأمد، استمرت بدرجات متفاوتة في شذتها حتى القرن التاسع عشر. وكانت الحاجة إلى زيادة إيرادات الاقطاعات

(٢٩) وكان يلقب بـ «بولوت قبان» (صائد السحب).



ALI-BEY,
Bacha de la Crimée,
gouverneur de l'île reconnue Sultan d'Égypte

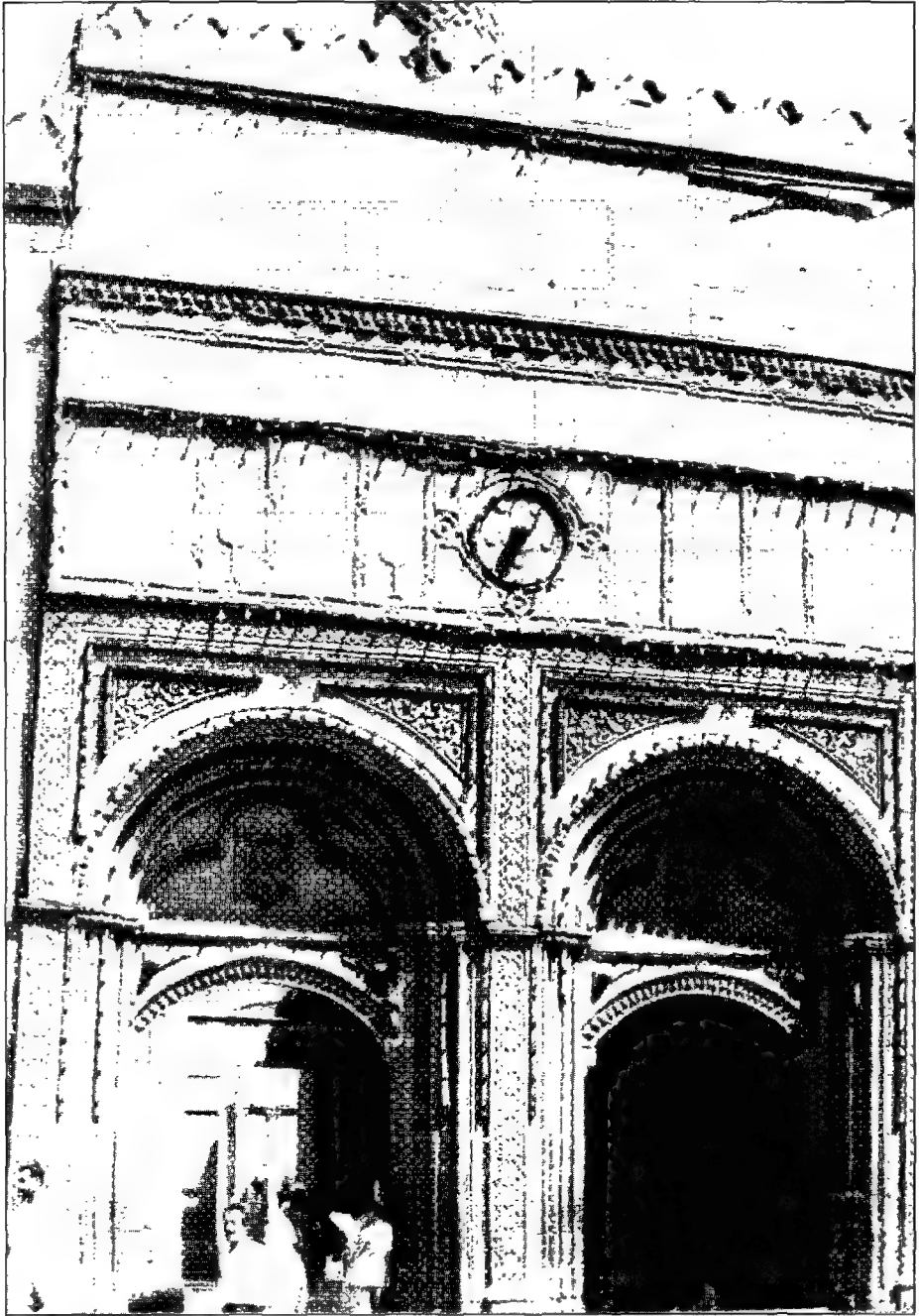
هي الدافع إلى اهتمام علي بك بالزراعة. كما أنه من المؤكد أن تشدده في فرض الضرائب، الذي أصاب المناطق الريفية أولاً، قد كان من الأسباب الرئيسية لإفقار المزارعين، مما دفعهم إلى الهجرة إلى المدن حيث عمجروا كذلك عن كسب قوتهم نظراً إلى أن عدداً متزايداً من التجار وأصحاب الحرف كان يعاني أيضاً من إرتفاع الضرائب الواجبة السداد سلفاً، ومن فداحة الأعباء على التركات. وقد تفاقم الفقر - نتيجة الاستغلال الفادح لجميع الطبقات - خلال السنوات التالية، وزاد الطين بلة تفشي مجموعة متلاحقة من الأوبئة.

وكان وفاء شيخ البلد الجديد بالتزاماته، الأمر الذي عدّ من مظاهر ولائه، باعث أمل الباب العالي في أن يكون له أخيراً حاكم لمصر موال للعثمانيين. ففي عام ١٧٧٥ أرسل محمد بك أكثر من ١٣٠ مليون باره تمثل «الخزنة السنوية». وفي العام نفسه جرد حملة ضد الشيخ ظاهر العمر بناء على أوامر السلطان. إلا أن محمد بك مات أثناء حصار عكا، فأنهى ذلك التدخل المصري في سورية. وجلت القوات المصرية عن الأراضي المحتلة، وفقد البكوات منذ ذلك الحين اهتمامهم بسورية قاصرين أنشطتهم على مصر وحدها.

وقد انتهز الباب العالي كل مناسبة للتدخل في معارك الصراع على السلطة التي نشبت بين أفراد النخبة المملوكية بعد وفاة محمد بك أبي الذهب، فساند كل ذي نفوذ يعهده، مقابل الحق في مصادرة ممتلكات غرمائه المهزومين، بأن يرسل إلى الباب العالي أكبر قسط من الضريبة التي تجبى من حائزي الاقطاعيات الجدد. ويعكس هذا الاتجاه تغييراً مهماً في دور نظام الاقطاعيات وأهدافه، كما يدل على أن الباب العالي كان عازفاً عن التدخل المباشر في الشؤون المصرية، مكتفياً باستغلال المنازعات بين المماليك لاستنزاف الولاية مالياً قدر المستطاع.

وكانت الشخصيات الرئيسية في الصراع على السلطة العليا، الذي استمر قرابة عشر سنوات، ثلاثة بكوات من جماعة القازدوغلية، هم اسماعيل بك، وكان في الأصل من ممالك إبراهيم كاهيا، واثان من ممالك محمد بك أبي الذهب، هما مراد بك وإبراهيم بك. وقد انتهت المرحلة الأولى من هذا الصراع في عام ١٧٧٨، حين نجح مراد بك وإبراهيم بك معاً في إجبار إسماعيل بك وأتباعه على مغادرة مصر. وشهدت المرحلة الثانية معارك بين المنتصرين. فرغم الاعتراف بصفة شيخ البلد لإبراهيم بك، فقد حال مراد بك دون استثنائه بالهيمنة على الموقف. وأتاح هذا التنافس للباب العالي فرصة المناورة والتلاعب بالخصمين بهدف زيادة مبلغ الخزنة السنوية قدر الامكان. بيد أن الباب العالي لم يستطع استغلال هذه الفرصة استغلالاً كاملاً، وأمعن الزعيمان في مصادرة الموارد على نحو متزايد، بما في ذلك الإيرادات المخصصة صراحة لبعض المناصب التي لم يكن في مقدورهما أن يشغلاها^(٣٠). وقد أخذ إبراهيم بك ومراد بك يسيطرتهم تدريجياً على إدارة الولاية بأكملها، بعد أن استوليا على جميع مواردها التي استغلها في قضاء مآربهما الخاصة، ولا سيما مواجهة أعباء

(٣٠) من ذلك إيراد الجمارك في السويس، الذي استولي عليه اعتباراً من عام ١٧٧٩، بعد أن كان التزاماً مخصصاً للوالي، يشمل بصفة رئيسية الرسم المقرّر على استيراد البن.



اللوحة ٩٠٦: مسجد محمد بك أبي الذهب، ١٧٧٤/١١٨٨.

الصراع الدائر بينهما. ولم يف إبراهيم بك بالتزاماته بوصفه شيخاً للبلد، فلم يرسل، إن هو أرسل شيئاً على الإطلاق، سوى جزء صغير من المبلغ المتفق عليه إلى اسطنبول. وفي عام ١٧٨٤ - في مستهل أزمة إقتصادية امتدت حتى عام ١٧٩٢ - حين عقد الصلح بين الغربيين وتم الاتفاق بينهما على أن يحكما الولاية معاً - رأى الباب العالي أن مصالحه في مصر معرضة للخطر، إذ كان من المستبعد أن يقوم حاكما الولاية بسداد المبالغ المتأخرة المستحقة عن السنوات الخمس الأخيرة.

لذلك قرّرت الحكومة المركزية العودة إلى السيطرة المباشرة على مصر عن طريق التدخل العسكري. فترلت قوات الحملة العثمانية بقيادة حسن باشا بالاسكندرية ورشيد عام ١٧٨٦. وقامت هذه القوات أثناء زحفها بتشتيت قوات المماليك. إلا أن مراد وإبراهيم بك انسحبا معاً إلى الصعيد مع ما تبقى لهما من قوات. وتمثلت المهمة الأولى التي اضطلع بها حسن باشا في سبيل استعادة السيطرة العثمانية، في تحطيم القوّة العسكرية لهذه الغاصبين وتشكيل أداة تلي مطالب الباب العالي من العناصر الموالية من المماليك. وقد أنجز هذه المهمة بتأليف طاقم جديد من البكوات وقادة الحاميات المختارين من البيوت المملوكية المختلفة. وتعزّزت هيبة السلطان بإصدار عدد من الأوامر العالية - التي تبرز الطابع الإسلامي لنظام حكمه في مواجهة الطغيان الذي اتسم به حكم البكويين المتمردين. كما وعد السلطان بتخفيف الضرائب وبالعودة إلى تطبيق المبادئ القويمة لقانون نامه.

ولما كان الهدف الرئيسي للحملة الجزائية هو كفالة توريد الخزانة السنوية بصورة منتظمة، فقد أعد حسن باشا مجموعة من المراسيم الضريبية لكفالة أداء التزامات الولاية إزاء الباب العالي وإزاء المدينتين المقدستين بالأراضي الحجازية في الوقت نفسه. غير أنه كلف بمهمة حربية في مكان آخر قبل أن يتمكن من وضع هذه المراسيم موضع التنفيذ.

ولم يؤت التدخل العسكري للباب العالي في مصر ثماره المرجوة. فلم يفلح حسن باشا في إخضاع البكويين المتمردين، بالإضافة إلى أن تقسيم مصر إلى وجه بحري يتولى حكمه ممثل السلطان ووجه قبلي تحت سيطرة هذين المتمردين قد أصبح أمراً مسلماً به بوصفه حقيقة واقعة، وخاصة بعد أن أفلح المتمردان، اللذان طردا لفترة وجيزة إلى النوبة، في استعادة هيمنتهم في عام ١٧٨٧ على جميع مواقع مصر العليا التي يحتلها العثمانيون أو القوات الموالية لهم. ورغم أن حسن باشا كان قد أجرى بعض التغييرات في حياة الرتب وشغل المناصب، مع تعيين شيخ جديد للبلد هو اسماعيل بك، فقد بقي نظام المماليك على حاله دون أن يمس، وبقيت معه جميع الظروف التي مهدت لظهور المشكلات القديمة من جديد.

وقد تعقدت الأزمة السياسية التي أعقبت موت محمد بك أبي الذهب بصورة خطيرة اعتباراً من عام ١٧٨٣، وذلك بفعل عدد من الصعاب الإقتصادية والاجتماعية، مثل قلة المحاصيل الزراعية، والمجاعة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة العملة. وقد ساعد على تفاقم هذه المشكلات مناخ سياسي عاصف، واختلال النظام الإداري، والأعباء الباهظة للضرائب. غير أن وباء على درجة غير عادية من الجسامة ظهر في عام ١٧٩١، وأفضى إلى

تبسيط الموقف السياسي، إذ راح ضحيته عدد كبير من بكوات المماليك المواليين للباب العالي، ومنهم إسماعيل بك. وبذا تمكن مراد بك وإبراهيم بك من دخول القاهرة من جديد دون مقاومة في صيف ذلك العام، وتوليا حكم البلاد بأسرها.

وقد أقرّ الباب العالي هذا الحكم شريطة وفائهما بالالتزامات المقررة. ووقع الحاكمان الجديدان عام ١٧٩٢ اتفاقاً مع الباب العالي ينص على المبلغ الإجمالي الذي يتعين دفعه وطريقة ذلك. وقد نفذ هذا الاتفاق، ولكن على مضض، إذ إن المبلغ المرسل إلى اسطنبول كان دائماً أقلّ من المقرّر. وكان رجوع البكوات إلى الحكم يعني العودة إلى النظام القاسي القائم على الابتزاز الذي عرفته مصر قبل الحملة العثمانية بقيادة حسن باشا، بكل ما لذلك النظام من عواقب وخيمة على البلد لم تفتأ تتفاقم. فقد ظلت مصر طوال عشر سنوات تمزقها الفوضى السياسية وسوء الإدارة الإقتصادية واستنزاف الموارد والمدخرات بلا هوادة، لذلك أصبحت جميع المحاولات لوقف هذا التدهور العام محكوماً عليها مقدماً بالفشل، رغم أن جميع الأموال التي اغترفها جهاز الضرائب قد بقيت في مصر. وكانت الحالة الحرجة التي تردى فيها الاقتصاد انعكاساً لسياسات الطغيان التي كانت تفرض على غالبية الشعب أن تتحكم فيها فئة صغيرة من النخبة مكونة من بكوات المماليك وبياناتهم. وكانت الحكومة المركزية تفتقر إلى القوة الكافية للتخلص من تلك الطغمة، ولم يكن المجتمع المصري قد تهاى بعد لإجراء ذلك التغيير بنفسه. بيد أن طرد المماليك كان في الواقع وشيكاً. ففي صيف عام ١٧٩٨ جاءت الدفعة الأولى من مصدر لم يدر بخله أحد - وهو الحملة الفرنسية التي هبطت إلى الساحل المصري بقيادة نابليون بونابرت.

خاتمة

كانت الفترة الممتدة من سقوط سلطنة المماليك عام ١٥١٧ حتى مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ من الفترات التي تحدّد فيها تطور مصر إلى حدّ كبير بفعل ديناميتها الداخلية الخاصة، وكذلك بانتمائها إلى الامبراطورية العثمانية التي كانت مصر جزءاً منها. بيد أنه على خلاف المناطق الأوروبية من الامبراطورية، لم تتأثر مصر إلّا قليلاً بالتطورات السياسية التي كان مسرحها مركز الامبراطورية. ولم يبلغ التطور الاجتماعي الاقتصادي في مصر مرحلة نشوء طبقة إجتماعية جديدة هي البورجوازية. وعلى ذلك فإن مصر من الناحية الإجتماعية لم تتجاوز حدود المرحلة المتأخرة من التشكل الإجتماعي الذي يعرف تقليدياً باسم الاقطاع^(٣١). إلّا أن ضم مصر كان كسباً هاماً للامبراطورية العثمانية، عزّز بلا شك إمكانياتها الإقتصادية وقوّتها السياسية. بيد أن العلاقات بين الحكومة المركزية والولاية المصرية شهدت تقلبات

(٣١) إن المؤلف يدرك الطابع الخاص للاقطاع في بلدان غرب آسيا وشمال أفريقيا كما عالجه عدد من الباحثين (راجع Encyclopaedia of Islam (دائرة المعارف الإسلامية تحت كلمة iktā (إقطاع)).

ضخمة طوال الوقت، ممّا أفضى إلى مناخ يسوده التوتر الدائم بين الطرفين. فأولاً، كانت العلاقات السياسية والاجتماعية هي مصدر النزاع، على غرار الحال في الولايات الأخرى. لكن التدهور المطرد للامبراطورية العثمانية أفضى إلى صدمات إجتماعية أكثر تكراراً وضراوة، مصحوبة بأزمات سياسية وإقتصادية، ممّا أدّى إلى بذل جهود مستمرة في سبيل تحقيق اللامركزية. وكان الهدف حتى ذلك الحين هو السيطرة على اقتصاد البلاد ومؤسساتها السياسية، وليس إقامة دولة مستقلة.

ولم يكن نمو القوى الانفصالية في مصر في أواخر القرن الثامن عشر ظاهرة منعزلة في البلدان العربية التابعة للامبراطورية العثمانية. فقد قامت دول على درجات متفاوتة من الاستقلال في منطقة طرابلس الغرب، والعراق، وسورية في ذلك الوقت، كان بعضها في حوزة حكامها وراثياً.

أما في مصر، فإن بعض أوجه هذه المرحلة الأولى من نمو القوى الانفصالية كانت أيضاً من السمات المميزة لتطور هذا البلد خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد شمل ذلك أنشطة البكوات المصريين في شبه الجزيرة العربية وسورية (الخطوة الأولى في سياسة محمد علي التوسعية)، وعزوف البكوات - ومحمد علي أيضاً - عن تخليص حاكم، كامل الاستقلال تقريباً، من آخر ما تبقى من آثار الخضوع للسلطان العثماني.

وقد كانت الحملة التي قادها حسن باشا عام ١٧٨٧ إرهاباً بحملة نابليون بونابرت في مسارها وفي تأثيرها على السكان المقهورين. فقد أظهرت كذلك العجز العسكري لنظام المماليك، وهو عجز كشفته الحملة الفرنسية تماماً. يضاف إلى ذلك أن الحملة العثمانية بوصفها محاولة لتحطيم القوى الساعية إلى اللامركزية، ولتعزيز الروابط بين الولاية والحكومة المركزية، كانت فيما يبدو أول مثال يعتد به على محاولات العثمانيين تحقيق المركزية في القرن التاسع عشر.

أما اهتمام مصر المتزايد بالأقاليم الواقعة فيما وراء حدودها، واتصالاتها بتمثلي الدول الأجنبية، وسعيها إلى إقامة علاقات تجارية مستقلة مع مناطق أخرى، فهذه كلها أمور تدل على أن مصر قد خرجت من قوقعة عزلتها التي دامت قروناً، وبدأت تشارك مشاركة إيجابية في تطور منطقتها. وقد تحقق في آخر الأمر التغلب على العزلة التي كانت مصر في سبيلها إلى الخروج منها ببطء، عندما بدأت فرنسا توسعها الاستعماري في شرق البحر الأبيض المتوسط. ومع تزايد مشكلات المسألة الشرقية واتساع نطاق الاستعمار الأوروبي، أصبحت مصر بلداً يتسم بأهمية كبرى بالنسبة للسياسة العالمية.

الفصل السابع

السودان، من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

يوسف فضل حسن وب. أوغوت

مقدمة

تميزت الفترة موضوع البحث بتحركات سكانية داخل السودان^(١) وخارجه. ففي الشمال كان تغلغل العرب المسلمين على مدى فترة طويلة من الزمن ببطء وبأعداد كبيرة قد وصل إلى مرحلة متقدمة في بداية هذه الفترة^(٢). وأدّى إلى استيعاب النوبيين المسيحيين وغيرهم بالتدرج في العالم الإسلامي الواسع. وسارت عملية الاستيعاب الثقافي والعرقى في طريقيين، إذ أدّت إلى استعرا ب عدد كبير من شعوب السودان وإلى إسلامهم من جهة، وإلى تحوّل المهاجرين العرب إلى مواطنين محليين من جهة أخرى.

وفي السودان الجنوبي كان تأثير الإسلام والثقافة العربية يكاد لا يذكر. فقد نجحت قوة توسع النيليين من أبناء الجنوب في وقف مسيرة العرب نحو الجنوب ووقف انتشار الإسلام. والواقع أن النيليين وخصوصًا الشلك والجنق (الدينكا)، كانوا يشكلون تهديدًا خطيرًا للدول الإسلامية في الشمال حتى نهاية هذه الفترة.

ولذلك يتناول هذا الفصل بصفة أساسية نشوء دولتي السافانا الإسلاميتين (سلطنتي الفونج والفور) وتوسعهما، وعلاقة كل واحدة منهما بالأخرى والتفاعل بينهما وبين المجتمعات الأفريقية غير المسلمة التي كانت هي الأخرى في طور التكوين انطلاقًا من جماعات لغوية وثقافية مختلفة في هذه الفترة.

(١) المقصود بالسودان الجزء الشرقي من بلاد السودان التي كانت في العصور الوسطى تضم مملكة النوبة المسيحية ثم سلطنتي الفونج والفور الإسلاميتين، والسودان في هذا الفصل يعادل تقريبًا جمهورية السودان الحديثة. ويرتبط الاستخدام الرسمي لكلمة السودان، بوصفه كيانًا سياسيًا أو إداريًا، بالنظام التركي - المصري من ١٨٢١-١٨٨٥.

(٢) أنظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل السادس عشر.

وبحاول الفصل أيضًا أن يبين أن انتشار الإسلام كان عاملاً مهماً في تاريخ السودان في هذه الفترة.

وخلال هذه الفترة توقف توسع الاستعراب والإسلام نحو الجنوب عند المقسم المائي (الذي يتألف من منطقة السدود وبحر الغزال وبحر العرب) مما أوجد حدوداً ثقافية بين ما أصبح يعرف بشمال السودان وجنوبه. وقد أثر وجود هذه الحدود الثقافية إلى حد بعيد في تفسيرنا لتاريخ السودان الحديث.

فمن وجهة نظر جنوب السودان كانت العلاقة بين المنطقتين هي إلى حد بعيد علاقة اعتداء واستغلال اقتصادي من الأطراف المغيرة من الفونج في أعالي النيل ثم من الفور في منطقة بحر الغزال. ومن وجهة نظر الشمال كانت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفسر، إلى عهد قريب، بوصول المهاجرين من المسلمين ومن العرب في كثير من الأحيان، أي «الحكماء الأجانب» القادمين من الشمال أو الشرق. ومن ثم يفسر نشوء الدول في شمال السودان من هذا المنظور لا من تحليلات تاريخية للقواعد الاقتصادية لهذه الدول وتكوينها الاجتماعي والثقافي.

وبحلول القرن العشرين أصبح «الشمال» يوصف بأنه عربي ومسلم، و«الجنوب» بأنه أفريقي (أو زنجي) ووثني (أو إحيائي). وبذلك أصبح رسم الحدود يقوم بصورة متزايدة على الاعتبار الدينية والعرقية. وكان ذبوع هذا المفهوم يرجع بدرجة كبيرة إلى كتابات علماء الأنثروبولوجيا ورجال الإدارة الاستعماريين. وكانت التعابير والتحيزات العنصرية المعقدة التي نشأت على جانبي الحدود ذات نزعة لتصوير كل منطقة على أنها كيان عرقي وديني مستقل، وأن الصلة بين المنطقتين ضعيفة أو معدومة.

وبالطبع كانت الحقيقة التاريخية أعقد من ذلك. فأولاً كانت «الحدود» بين هاتين المنطقتين تتحرك كثيراً دون أن تكون حركتها نحو الجنوب أو الغرب دائماً. فمثلاً من قرابة منتصف القرن السابع عشر إلى ١٨٦١ استطاع الشلك من سكان أعالي النيل أن يدفعوا الحدود شمالاً إلى «إليس». ومن هذه المنطقة كانوا يغيرون على سلطنة الفونج وعلى جبال النوبة. وثانياً، لم تكن الحدود دائمة التحرك فحسب، بل إنها كانت أيضاً عبارة عن مساحة واسعة تمتد لبضع مئات من الكيلومترات - كما في منطقة أعالي النيل مثلاً. وكان الأمر كذلك أيضاً في المنطقة الغربية. فالحدود في نظر المغيرين من سلطنة الفور والجلابة (التجار) وعرب البقارة كانت بحلول عام ١٨٠٠ أراضي شاسعة^(٣). يضاف إلى هذا أن تحولاً ثقافياً وعرقيًا واجتماعيًا كان يجري دائماً في داخل هذه الحدود نفسها فكان الناس يصبحون عرباً أو فوراً أو فونجاً أو شلكاً أو ناث (نوير) أو دينكا بحسب الظروف السياسية والاقتصادية. والحقيقة أن عملية التحول الاجتماعي والاندماج العرقي التي بدأت بوصول العرب والإسلام إلى أرض النوبة والبهجة كانت لا تزال مستمرة على طول هذه الحدود الضخمة في الفترة موضوع البحث.

وثالثاً، كان التحول العرقي ظاهرة معقدة في داخل سلطنات الشمال الإسلامية نفسها. وأول ما يقال هو أن الاستعراق - الذي شمل العرب وكثيراً من الشعوب السودانية الأصلية - كان له طابع ثقافي أكثر منه عرقياً. وانتهى الأمر تدريجياً، مع استثناءات قليلة، إلى أن أصبحت كلمة عربي خالية تقريباً من أي مغزى عرقي. ومن الأمثلة على ذلك عرب البقارة الذين يعيشون على طول الحدود بين المنطقتين. وهناك مثال آخر هو تنوع الشعوب الأصلية كالشعوب التي تنتمي إلى مجموعة لغات بنق - باقرما التي تضم لغات كارة وبنقا وقولا^(٤)، والناندا والفيروج. فبحلول القرن الثامن عشر كانت كل سلطنة مقسمة إلى عدد من المشيخات معظمها مجتمعات متعددة الأعراق. كما أن التكوين الاجتماعي في هذه السلطنات زاد تعقداً بفعل الرق. فكثير من هؤلاء الرقيق الذين استجلبوا من المناطق الجنوبية كانوا جزءاً مهماً من جيوش السلاطين، واندمج غيرهم اندماجاً تاماً في مجتمعاتهم الجديدة. يضاف إلى هذا أن تجارة الرقيق وسائر بضاعة الحدود مثل العاج وريش النعام لم تكن تربط بين المنطقتين السودانييتين فحسب بل كانت تربط السودان بأكمله والحدود بوجه خاص مع أسواق العالم.

وأخيراً، كان لحركات الهجرة والعوامل السياسية والاقتصادية أثر كبير في تبلور تركيب السكان أثناء هذه الفترة بالشكل المعروف الآن في السودان. وباستثناء أبناء المنطقة الغربية من «بلاد السودان» الوسطى والغربية (مثل التكرور والقلوبه) والرشايدة من الجزيرة العربية، لم تظهر مجموعة عرقية جديدة في السودان في القرنين التاسع عشر والعشرين، وتوقفت التحركات السكانية الكبرى فعلاً بحلول عام ١٨٠٠.

دولة العبدلاب

أثناء النصف الثاني من القرن الخامس عشر نجح حلف من قبائل عربية بقيادة زعيمه عبد الله الملقب بـ «جماع» في فتح مملكة «علوة»^(٥). وخلافاً لما هو شائع لم يكن فتح سوبا عملية مشتركة بين الفونج والعرب، بل أنجزه العرب وحدهم. وكان فتحها دليلاً على تفوق النفوذ العربي وبداية السيطرة العربية على «بلاد السودان» الشرقية^(٦).

وقد أدار عبد الله جماع وذريته العبدلاب هذا النظام الجديد من قري شمال سوبا على مجرى النيل الرئيسي. وبذلك فقدت سوبا أهميتها ولم تكن في الواقع إلا خرائب عندما مرّ بها داودي روبيني الرحالة اليهودي عام ١٥٢٣^(٧). وربما كان اختيار قري يرجع إلى سهولة وصول

(٤) انظر في هذه المجموعة اللغوية: M.A. Bryan و A.N. Tucker، ١٩٦٦، ص ٩-١٠.

(٥) لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل السادس عشر، ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٦) P.M. Holt، ١٩٦٠، ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص ٢٣-٢٦.

(٧) S. Hillelson، ١٩٣٣، ص ٦٠.

عرب البطانة إليها الذين كان دعمهم ضروريًا للعبدلاب. كما أنها كانت تتيح التحكم في مختلف الحركات. وخصوصًا حركة التجارة على طول وادي النيل وعبره إلى الضفة الغربية. وليس من السهل تحديد مدى اتساع الدولة الجديدة. ويبدو أن سيطرة العبدلاب امتدت إلى العرب في شمال الجزيرة وإلى البطانة في شرق النيل، وربما إلى بعض مجموعات من البجة. أما الزعامات المستعربة التي امتلأت بها المنطقة بين شندي والحدود المصرية، والتي يبدو أنها شاركت في الهجمة العربية على سوبا، فقد ظلت على ولائها لرئيس الاتحاد العربي. والعلاقة بين الطرفين ليست واضحة على وجه الدقة؛ ولكن فيما بعد أصبح للعبدلاب، باعتبارهم السادة، سلطة إقرار تعيين الرؤساء الجدد.

ولم يدم استقلال دولة العبدلاب طويلًا بما يكفي لإقامة مؤسسات خاصة بها. ففي بداية القرن السادس عشر واجهها عدو جبار هو الفونج، وهم من رعاة الماشية الرحّل المهاجرين باتجاه مجرى النيل الأزرق. واصطدمت القوتان المهاجرتان، وربما تنافستا على المراعي في شمال الجزيرة. وفي أربجي عام ١٥٠٤ انتصر الفونج على العبدلاب الذين هبط مليكهم إلى مرتبة التابع^(٨). وظل العبدلاب يحكمون الجزء الشمالي من سلطنة الفونج بوصفهم شريكًا أصغر إلى حين الفتح التركي - المصري عام ١٨٢٠.

سلطنة الفونج

كان الفونج من رعاة الماشية الرحّل، وتضاربت الأقوال في أصل نشأتهم. وتعرف مملكتهم في تقاليد السودان باسم السلطنة الزرقاء (السلطنة السوداء)^(٩). وقد زارهم داودي روبيني بين عامي ١٥٢٢ و ١٥٢٣ ووصف مليكهم بأنه مسلم أسود يحكم أمة من السود والبيض^(١٠) أي السكان الأصليين والعرب على التوالي. وعندما زار جيمس بروس الرحالة الاسكتلندي مدينة سنّار عام ١٧٧٢ ذكر أن الفونج أصلهم من غزاة الشلك القادمين من أعالي النيل الأبيض^(١١). ولكن بعض التقاليد السودانية، التي ربما كانت من أصل عربي، تنسبهم إلى أصول عربية مصدرها لاجئ من الأموين الهاربين وصل عن طريق اثيوبيا، والذي تزوج من أميرة محلية ورث منها سلطتها. وتذكره التقاليد السودانية باسم «الرجل المبروك» الذي جاء بعادات جديدة^(١٢).

وليس من الواضح متى بدأ الفونج في نسبة أصلهم إلى الأموين. ويتضح من ملاحظات

(٨) J. Bruce، ١٨٠٥، المجلد الثالث، ص ٣٧٠-٣٧٢؛ والمجلد السابع، ص ٩٦.

(٩) أزرق تعني أسود في اللغة العربية الدارجة في السودان.

(١٠) S. Hillelson، ١٩٣٣، ص ٥٥-٦٠.

(١١) J. Bruce، ١٨٠٥، المجلد السابع، ص ٩٦.

(١٢) ي. ف. حسن، ١٩٦٥.

رويني أن الملك عُمارة دنقس الذي هزم العبدلاب على الأقل كان مسلمًا. ولكن يبدو أن الفونج سرعان ما أسلموا تحت تأثير المجتمع الإسلامي الجديد الذي سيطروا عليه وكتيجة للعلاقات التجارية والثقافية مع مصر^(١٣). وكان الفونج مثل غيرهم ممن اعتنقوا الإسلام على أطراف المجتمعات الإسلامية، يميلون إلى ربط أنفسهم بالعرب ولهذا اتخذوا لهم نسبا عربيا. وكانوا يأملون من هذا في رفع مكانتهم في العالم الإسلامي وتعزيز سلطتهم الأدبية على رعاياهم من العرب. ولكن من الجدير بالملاحظة أن ابن ضيف الله كان يشير إلى الصفوة الحاكمة بأنهم «ملوك الفونج» و «ملوك العرب» (أي ملوك العبدلاب والجعليين) مما يعني أن هناك فارقًا عرقيًا بين الفريقين^(١٤).

وبعد أن وطد الفونج سلطتهم على أراضي العبدلاب، حكموا مملكتهم من سنار التي أصبحت مقر حكمهم. وبينما احتفظ شيخ العبدلاب باستقلال ذاتي فعلي في منطقة نفوذه السابقة، فقد أصبح تابعًا للفونج يحمل لقب «المانجل» أو «المانجلك» الذي كان ملوك الفونج يخلعونه على كبار تابعيهم. ويبدو على كل حال أن العلاقات بين الفونج وشركائهم الأصغر كانت علاقات تطاحن وتصارع منذ البداية.

وعملًا على هزّ قواعد سيطرة الفونج، تحداهم الشيخ عجيب الأول الذي تولى السلطة بعد منتصف القرن السادس عشر بقليل، وهزمهم وطردهم إلى اثيوبيا. ثم استطاع الفونج بقيادة دكين (١٥٦٨/١٥٦٩-١٥٨٥/١٥٨٦) أن يسترجعوا موقعهم السابق ولكنهم تنازلوا لعجيب الأول عن حق تعيين القضاة في منطقة نفوذه. ويبدو أن سياسة دكين في إعادة تنظيم المملكة وإدخال نظم جديدة قلبت التوازن الدقيق بين الجانبين ودفعت عجيب إلى التمرد علنًا. وفي كركوج، على بعد أميال قليلة شمال سوبا، ألحق جيش الفونج هزيمة ساحقة بالعبدلاب وقتل عجيب الأول عام ١٦١١/١٦١٢. فالتجأت عشيرته إلى دنقلة. وأمكن عن طريق التفاوض الوصول إلى تسوية بين الفونج والعبدلاب بفضل المساعي الحميدة للشيخ ادريس وذّ الأرباب، وهو رجل دين ذو نفوذ كبير^(١٥). وعادت الحالة إلى ما كانت عليه باستثناء انتقال أريجبي إلى يد الفونج، كما أن سلالة عجيب، تحت لقب وذّ عجيب، استمرت تحكم بصفة مباشرة لغاية حجر العسل في الشمال، وكان حكمها يشمل معظم جماعات الرّحل، كما كان يشمل بصفة غير مباشرة المشيخات الواقعة في وادي النيل حتى حدود النوبة العثمانية في الشلال الثالث. وبهذه التسوية أتيحت للسلطنة فترة طويلة إلى حدّ ما من الاستقرار. ولكن في نحو منتصف القرن السابع عشر تحدّت مشيخة الشايقية هيمنة العبدلاب وأكدت استقلالها عن سلطنة الفونج^(١٦).

(١٣) P.M. Holt، ١٩٦١، ص ٢٠، J.L. Spaulding، ١٩٧٢.

(١٤) ي.ف. حسن، ١٩٦٥، محمد النور بن ضيف الله، ١٩٧٣، ص ٦١ و٩٠.

(١٥) أحمد بن الحاج أبو علي، ١٩٦١، ص ٨-٩، محمد النور بن ضيف الله، ١٩٧٣، ص ٦٣ و٢٢٧ و٢٩٦.

(١٦) ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص ٦٣-٧٥.

توسع سلطنة الفونج

يبدو أن توسع سلطة الفونج حتى النوبة السفلى - التي كانت في الأصل تابعة للعبدلاب - كان يثير شكوك العثمانيين الذين فتحوا مصر عام ١٥١٧. وعلى الرغم مما روي عن حدوث بعض مناوشات على الحدود، فإن العثمانيين لم يلحوا على هذه المسألة حتى حكم السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦). وحتى يدرأ العثمانيون التهديد البرتغالي للبحر الأحمر، أرسلوا حملة بحرية ضدهم في المحيط الهندي؛ وقرروا غزو اثيوبيا التي كانت حليفة للبرتغال. وصدرت التعليمات لأوزدمير وهو عائد من حملة بحرية بأن ينهي «تمرد» الفونج في النوبة حيث كانت فصلتان تقتتلان. واستولى أوزدمير على قلعتي الحدود الاستراتيجيتين في ابريم والدر. كما بنى في صاي بين الشلالين الثاني والثالث قلعة أصبحت الحد الجنوبي لمصر العثمانية. ويبدو أن الإدارة الفعلية للولاية العثمانية الجديدة التي أصبحت تعرف باسم بربرستان (أرض البرابرة أو النوبيين) استقرت عندما اتخذت حامية من جنود البوسنة قلاع أسوان وإبريم وصاي مقرًا لها^(١٧).

وبعد أن اعتزل أوزدمير باشا منصب حاكم اليمن في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٥٥٤ تقابل مع السلطان عدة مرات وتحديثًا في شؤون مصر واليمن وحبشستان^(١٨). وقد كلف بعد ذلك بفتح حبشستان. وبعد استعدادات مفصلة في مصر بدأت الحملة سيرها باتجاه منبع النيل. ولكن في أسوان لم ينجح أوزدمير في السيطرة على قواته غير المنضبطة واضطرَّ إلى إلغاء الحملة. وكان المفهوم أن الحملة موجهة ضد فونجستان (أرض الفونج) لا ضد حبشستان. وفيما بعد في عام ١٥٧٧ صدرت الأوامر من المدعو سليمان باشا بفتح فونجستان. ولكن الحملة لم تنفذ قط^(١٩). وانتهى الأمر باستقرار الحدود المصرية عند حنيق بعد قتال بين العبدلاب والعمانيين في عام ١٦٢٢ تقريبًا. وتقع حنيق في منتصف الطريق بين الشلال الثالث ومشو التي كانت نقطة حدود للفونج في الشمال^(٢٠).

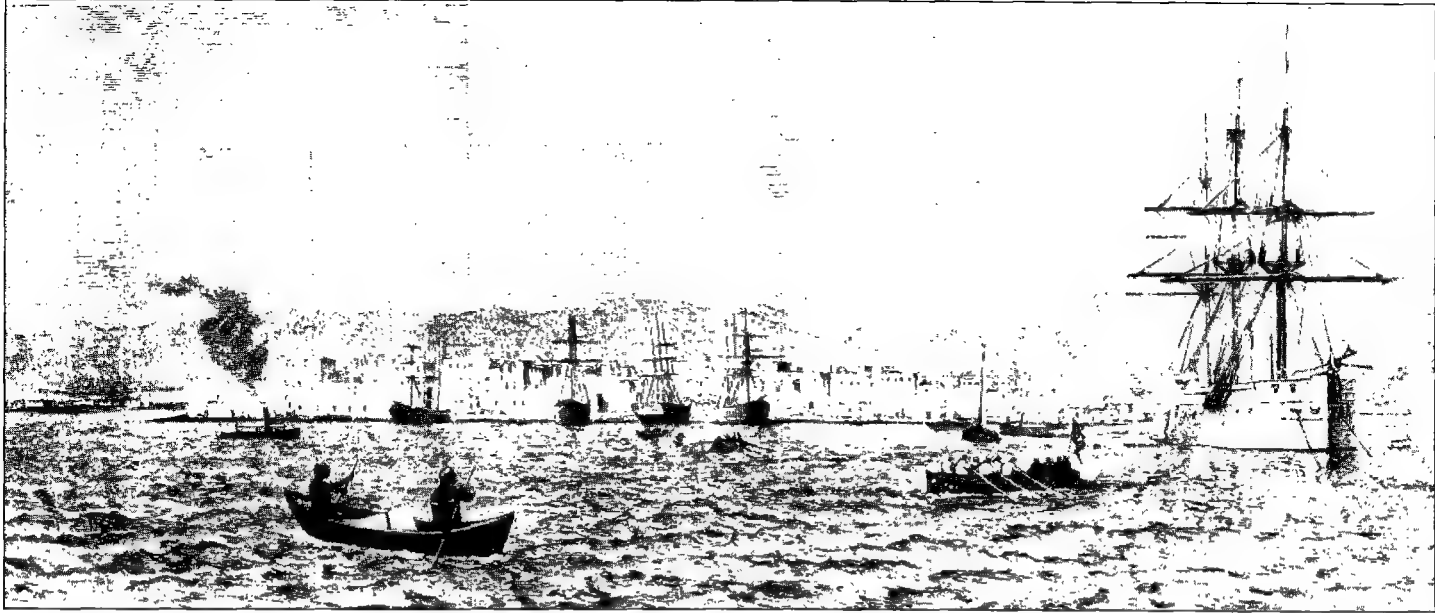
وكان المسؤول عن إدارة النوبة العثمانية يلقب بلقب الكاشف. وقد أصبح المنصب بعد ذلك وراثيًا في عائلة أول كاشف كان يقيم في الدر. كما أن المنحدرين من قوات حامية البوسنة الأصلية ظلوا يشكلون حاميات القلاع العثمانية في المنطقة، ويتزاوجون فيما بينهم محلياً. ويُنسب لأوزدمير أيضًا إنشاء قاعدة عثمانية ضد البرتغاليين والاثيوبيين، فسواكن التي كانت تابعة اسميًا لممالك مصر أدخلت تحت السيطرة العثمانية، كما ضُمَّت مصوَّع عام ١٥٥٧. ونشأت من وقتها ولاية حبش في الشريط الساحلي بين الميناءين. وأقيمت في سواكن حامية عثمانية يقودها حاكم برتبة سنجك. وبعد زوال الخطر البرتغالي استأنفت سواكن نشاطها باعتبارها

(١٧) G. Örhanlı. ١٩٧٤، ص ١-٢ و ٢١-٢٢؛ P.M. Holt، ١٩٦١.

(١٨) تستخدم المصادر العثمانية كلمة حبشستان أو الحبشة لتشمل كل الأراضي الواقعة جنوب مصر حتى جزيرة زنجبار أو موزمبيق في شرق أفريقيا. أنظر G. Örhanlı، ١٩٧٤، ص ٢١.

(١٩) أنظر ص ٣٤-٣٥ من المرجع السابق.

(٢٠) P.M. Holt، ١٩٦١، ص ٢٤.



اللوحة ١٠٧: ميناء سواكن في رسم محفور من القرن التاسع عشر.

المنفذ التجاري الرئيسي لسلطنة الفونج. وكانت العلاقات بين الحاكم العثماني والفونج غير ودية في البداية وكانت تتدهور إلى حدّ المواجهة المسلّحة في بعض الأحيان. وتذكر المصادر العثمانية أن الفونج (أو ربما البجة على الأصح) هاجموا سواكن عام ١٥٧١ وحاصروها ثلاثة شهور. ولكن عاد الجوّ الوديّ بين الجانبين بسبب اتساع المعاملات التجارية بينهما. وارتفعت سواكن إلى مرتبة مهمة ظلت لها دون منازع إلى بداية القرن العشرين. ولعبت عشيرة الحدارية دورًا رئيسيًا في التجارة، وهم من البجة المستعربين وكانوا يسيطرون من قبل على منطقة عيذاب. وفيما بعد كان العثمانيون يختارون من الحدارية الحاكم المحلي الذي يلقب بلقب أمير^(٢١).

ومع بداية القرن السابع عشر كان الفونج قد تبنّوا مركزهم في سنّار فيما يبدو. وامتد حكمهم المباشر من أربجي إلى جنوب فازوغلي التي ربما كانت الطرف الشمالي للحدود الاثيوبية. وبدأ توسع سلطة الفونج غربًا عبر الجزيرة وإلى كردفان على يد السلطان عبد القادر. فقد نجح نحو عام ١٥٥٤ في هزيمة شيخي جبل سقدي وجبل موية. وأقر كل منهما في منصبه بعد اعتناق الإسلام والموافقة على دفع جزية سنوية^(٢٢). ويبدو أن زيادة توغل الشعوب النيلية بالقوة في منطقة النيل الأبيض على حساب سنّار أدت إلى مواجهة مباشرة بين الفونج والشلك الذين كانوا يقطنون معظم منطقة النيل الأبيض. فعمد السلطان بادي الثاني أبو دقن (١٦٤٤/١٦٤٥-١٧١٨)، الذي كانت السلطنة في عهدها الذهبي تحت حكمه، إلى وضع حامية من الفونج وإقامة رأس جسر في إليس على النيل الأبيض. وتركت إدارة إليس لواحد من أفراد أسرة الفونج كانت مرتبته تلي مرتبة شيخ العبدلاب. ومن هذه النقطة الاستراتيجية استطاع الفونج أن يوقفوا كل التحركات عبر النهر وأن يوقفوا الشلك أيضا الذين يبدو أنهم دخلوا في حلف معهم^(٢٣).

وبعد ذلك اخترق الفونج جبال النوبة وهي من المناطق الرئيسية لتجارة الرقيق، وأخضعوا مملكة تقلي المسلمة التي لم يكن قد مضى على نشأتها وقت طويل هناك، وجعلوها تابعة لهم^(٢٤). كما بسط الفونج سلطانهم على جبال الدائر الشمالية وكردفان التي أصبحت فيما بعد مسرحًا لتنافس شديد مع المسبغات. وأسكن الأسرى الكثيرون الذين أخذوا من نوبة الجبال غير المسلمين في قرى حول سنّار. وتألّف منهم حرس من العبيد لحماية السلطان. ثم زادت أعدادهم فيما بعد بفعل الغارات والشراء. ولم يكن إنشاء جيش من العبيد يتبع الحاكم أمرًا جديدًا في تاريخ الإسلام فقد لجأ إليه أول الأمر الخليفة العباسي المعتصم، وكذلك سلطان دارفور في القرن الثامن عشر. ولكنه كان مصدر قلق كبير عند المحاربين التقليديين من أرسقراطية الفونج الذين ثاروا على هذا

(٢١) G. Öhranli، ١٩٧٤، ص ٧٦.

(٢٢) J. Bruce، ١٨٠٥، المجلد الرابع، ص ٣٦٨.

(٢٣) أحمد بن الحاج أبو علي، ١٩٦١، ص ٩-١٠؛ ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص ٦٨؛ R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص ٦١-٦٣.

(٢٤) ليس هناك اتفاق على علاقات الفونج وتقلي في تلك الحقبة. أما النظرية الأولى التي تقول بوجود علاقة تبعية فقد أصبحت موضع اعتراض في الفترة الأخيرة من J. Ewald، ١٩٨٣، ص ١٠.

الأسلوب في عهد بادي الثالث الأحمر (١٦٩٢-١٧١٦). وعلى الرغم من أن السلطان نجح في احتواء التمرد، فإن أرستقراطية الفونج استطاعوا تأكيد نفوذهم وعزلوا ابنه أونسة الثالث الذي اتهم بالانحلال في حياته الخاصة. وكان ذلك معلماً لنهاية حكم السلالة المنحدرة من عُمارة دنقوس مباشرة. وخلف أونسة الثالث الأمير نول في عام ١٧٢٠.

وعلى الرغم من تدخل أرستقراطية الفونج، ظلت الدولة تعتمد على جيش من العبيد. ثم قامت أزمة أخرى أثناء حكم بادي الرابع أبو شلوخ (١٧٢١-١٧٦٢) وهو آخر ملوك الفونج الفعليين. وكان بادي الرابع، الذي يوصف بأنه «عادل وغني»، قد ترك في النصف الأول من فترة حكمه أمور الدولة لوزيره دوكة. فلما مات دوكة نفى بادي أهل الأصول (أفراد السلالة والرتب العريقة) وتولى الحكم المطلق بدعم من جيش العبيد النوباويين التابع له واللاجئين من الفور. ولكي يتخلص بادي من أعيان الفونج الذين أثار عداوتهم له، أرسلهم في حملة ضد المسبغات الذين كانوا قد تعدوا على أراضي الفونج في كردفان. وبعد الهزائم الأولى أحرز جيش الفونج، بقيادة محمد أبو لكيلك، نصرًا حاسمًا في عام ١٧٤٧. وبعد ذلك بقي أبو لكيلك قائدًا لقوات الفونج في كردفان وحكمها بصفة نائب ملك لمدة أربعة عشر عامًا^(٢٥). وفي هذه الأثناء كان الفونج قد حاربوا حربين ضد اثيوبيا بدأنا بسبب منازعات على الحدود دون أن تؤدي إلى تغيير جذري. وقد كان سجل العلاقات بينهما حافلًا بكثير من أمثلة التعاون الإيجابي والتكافل الاقتصادي. فمدينة سنّار كانت لمسيحي اثيوبيا المنفذ البري الرئيسي إلى العالم الخارجي منذ زمن طويل. فعن طريق سنّار كان الاثيوبيون يستقبلون الأساقفة الجدد من مصر ويتبادلون السلع التجارية مع التجار. وكان هذا الطريق أيضًا هو الذي سلكه المبشرون المسيحيون الأوروبيون للوصول إلى اثيوبيا - أرض بريستر جون.

وقد نشبت الحرب الاثيوبية الأولى في بداية القرن السابع عشر. وعندما عزل السلطان عبد القادر منحه امبراطور اثيوبيا سوسنيوس اللجوء السياسي وعيّنه حاكمًا على شليقة التي كانت تتحكم في حركة قوافل التجارة على الحدود. وشعر سلطان الفونج وقتئذ بالقلق لأن العلاقات كانت قد تدهورت إلى مناقشات وإغارات عبر الحدود للحصول على الرقيق وذلك على الرغم من تبادل الهدايا بين سوسنيوس وبادي الأول. وتصاعدت صدامات الحدود خلال عامي ١٦١٨ و ١٦١٩، واشتبكت فيها قوات كبيرة تستخدم عددًا محدودًا من البنادق. ولما كان كل واحد من الملكين قد قاد الحرب من عاصمته، فمعنى هذا أن الحرب لم تكن تهديدًا كبيرًا لأي من الطرفين. وقد انتهت الحرب لمصلحة اثيوبيا^(٢٦).

وأما الحرب الاثيوبية الثانية فبدأت بغارات على الحدود في منطقة قلابات - اللّندر لغرض فرض الجزية. ففي مارس / آذار ١٧٤٤ سار اياسو الثاني على رأس جيش اثيوبي كبير إلى

(٢٥) أحمد بن الحاج أبو علي. ١٩٦١، ص ٩-١٠؛ P.M. Holt، ص ٢٠-٢٢؛ ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص ٧١-٧٧.

(٢٦) W. Aregay و S.H. Sellassie، ١٩٧١، المجلد السادس، ص ٦٥-٦٦.

سّار. والتقى الجيشان على ضفاف نهر الدندر في معركة طاحنة هُزم فيها الاثيوبيون هزيمة منكرة وأُفلت الامبراطور من الموت بأعجوبة. ويعزى نصر الفونج المدوي إلى الأمير خميس جنقل من المسببات ولأتباعه الذين كانوا قد لجأوا إلى سّار. وعلى الرغم من أن العلاقات بقيت متوترة بين سّار وغوندار لسنوات طويلة. فقد ظلت طرق التجارة مفتوحة. وكانت احتفالات بادي الرابع ورعاياه بنصر الفونج مفعمة بالحماس الديني. ووصل صدى النصر إلى اسطمبول حيث يقال إن الخليفة العثماني «سرّ من انتصار الإسلام»^(٢٧).

انتشار الإسلام

كانت نشأة سلطنة الفونج والعدلاب هي التي حققت للبلد قدرًا من الوحدة والاستقرار يشر نشر الإسلام على أيدي الفقهاء المسلمين الذين جاءوا بتعاليم الإسلام ونشروا المذاهب الصوفية. وقد رَحّب بهم الحكام وشجعوهم على الاستقرار في البلد. وقبل هذا كان انتشار الإسلام قد تحقق على يد مجموعتين من الناس هما التجار والعرب الرّحل وهي المجموعة الأهم. وكانت المجموعة الأولى التي استمرت اتصالاتها لأكثر من تسعة قرون تدعو إلى الإسلام وتعمل على نشره: فالجمع بين النشاط التجاري وإدخال الناس في الدين كان دائمًا ظاهرة ملحوظة على هامش المجتمعات الإسلامية. أما المجموعة الثانية فعلى الرغم من عدم تفقهها في تعاليم الإسلام أو تحركها بدافع الحماس الديني، فإن الفضل يرجع إليها بدرجة كبيرة في نشر الإسلام بصفة أساسية عن طريق التزاوج مع الشعب السوداني المحلي. وكان الإسلام يأتي في العادة بعد الاستعراق^(٢٨). وكانت تضاف في بعض الأوقات جهود فقهاء منفردين إلى جهود هاتين المجموعتين.

وشهدت الحقبة الأولى من عهد الفونج ارتفاع عدد الفقهاء المسلمين، الذين جاء بعضهم من مصر والحجاز واليمن والمغرب. ولكن أغلبيتهم كانت من السودانيين الذين درس بعضهم في القاهرة وغيرها من المواقع الدينية. وحين عاد محمود العركي، وهو أول فقيه إسلامي سوداني، من القاهرة في منتصف القرن السادس عشر، أسّس سبع عشرة مدرسة في منطقة النيل الأبيض. وفي عام ١٥٧٠ تقريبًا أدخل إبراهيم البولاد بن جابر، وهو من نسل غلام الله بن عائذ، تدريس كتابين من كتب المذهب المالكي هما «الرسالة» لأبي زيد القيرواني، و«المختصر» لخليل بن اسحق. وساعد هذان الكتابان على ترسيخ المذهب المالكي، كما ساعد على انتشاره أيضًا التأثير الثقافي من المغرب ومن بلاد السودان في الغرب حيث كان المذهب السائد هو المذهب المالكي.

وكان الفقهاء المسلمون الأوائل يهتمون في المقام الأول بتعليم الشريعة وتطبيقها. ولم يكن تدريس الدين الصحيح ورفع مستوى العقيدة الدينية أمرًا سهلًا في بلد مترامي الأطراف

(٢٧) أنظر ص ٧٦-٧٨ من المرجع السابق؛ أحمد بن الحاج أبو علي، ١٩٦١، ص ٢١-٢٢.

(٢٨) J.S. Trimingham، ١٩٤٩، ص ٨٢.

ومنغلز ومتخلف. وقبل أن يضرب الإسلام الصحيح بجذوره دخل نوع من الإسلام أكثر شعبية وأقل إلزامًا وصرامة.

وجاء معظم الطرق الصوفية من الحجاز. وكان أولها وربما أشيعها الطريقة القادرية المنسوبة إلى عبد القادر الجيلاني البغدادي (١٠٧٧-١١٦٦) وقد أدخلها تاج الدين البهاري، من بغداد، الذي قدم من مكة عام ١٥٧٧ بدعوة من تاجر سوداني أدى فريضة الحج. وأقام في الجزيرة سبع سنوات أدخل خلالها كثيرًا من السودانيين البارزين (ومنهم الشيخ عجيب الأول) في الطريقة القادرية.

ودخلت طريقة أخرى هي الشاذلية على يد حماد بن محمد المجذوب (١٦٩٣-١٧٧٦) وهو من قبيلة الجعليين ودرس في الحجاز. وعرفت الطريقة محلًا باسم المجذوبية وتطور المجاذيب إلى حكومة دينية عرقية بالمنطقة الواقعة في جنوب ملتقى نهري النيل وعطبرة حيث لعبوا دورًا مهمًا في المسائل الدنيوية والدينية.

وعندما وصلت الصوفية إلى مملكة الفونج كان مدّها قد انحسر في العالم الإسلامي كله، إذ لم تعد مجرد وسيلة لتعميق الإيمان الديني بل اصطبغت بعادات بعيدة عن الدين القويم. فقد انتهى الأمر بالناس، نظرًا لعدم وجود تعليم ديني صحيح، إلى الاعتقاد أن البركة تأتي من رجل صالح يكون واسطة بين الله والناس. كما اعتقدوا أن كرامات هذا الرجل يمكن أن يرثها نسله أو يمكن أن تظهر منه بعد وفاته. وأدّى هذا الفهم إلى تركيز كبير على عبادة الأولياء. وكان من المعتاد أن شيوخ الصوفية تمنح لهم أراض أو يعفون من دفع الضرائب، واكتسب بعضهم نفوذًا سياسيًا كبيرًا مثل ادريس وُدّ الأرباب والمجاذيب. وكان الحكام ورعاياهم يضعونهم في مرتبة من التجلة تفوق مرتبة فقهاء الشرع.

بيد أنه لم يعد من الممكن التمييز بين الوظيفتين في القرن السابع عشر. فالفقهاء أدركوا أن منافسهم وصلوا إلى مركز مرموق، فكانوا يميلون إلى الجمع بين تدريس الشريعة ورئاسة الجماعات الصوفية. وظهر هذا بوضوح في اللغة المحلية بإطلاق اسم الفكي (وهو تحريف لكلمة «فقيه» العربية) على كل من العالم بالشريعة والصوفي. وكان الفقهاء، بفضل المراكز الدينية الكثيرة التي انشأوها والنفوذ الكبير الذي كان لهم، عناصر استمرار واستقرار في مجتمع الفونج المتنوع وغير الثابت. ويفضل تدريسهم تعاليم الإسلام كانوا يشكلون عنصر توحيد، ومن خلال إخلاص الناس لهم فرضوا الإخلاص لدين الإسلام برّمته. ولم يكن حماسهم لنشر الدين قاصرًا على مملكة الفونج، بل انتقل إشعاعه بعيدًا إلى كردفان ودارفور ورنو. والواقع أن مشاهير الفقهاء السودانيين قد اجتذبوا طلابًا من المنطقة الواقعة بين الجزيرة ودار برنو^(٢٩).

وانتشر الإسلام بالطريقة نفسها في كردفان وفي سلطنة الفور التي أنشئت حديثًا. وتأثرت دارفور بالتيارات الإسلامية الآتية أولاً من المغرب وأواسط بلاد السودان ثم من مملكة الفونج

(٢٩) فمثلاً كان عدد طلاب القُدّال ١٥٠٠ من التكرور. وكان عدد طلاب أرباب الخشن ١٠٠٠ من المنطقة الواقعة بين الجزيرة ودار برنو.

بصورة متزايدة بعد ذلك. وظهرت التأثيرات الإسلامية قبل القرن الحادي عشر^(٣٠) بكثير في كانم التي كانت ذات نفوذ كبير في المنطقة بأكملها.

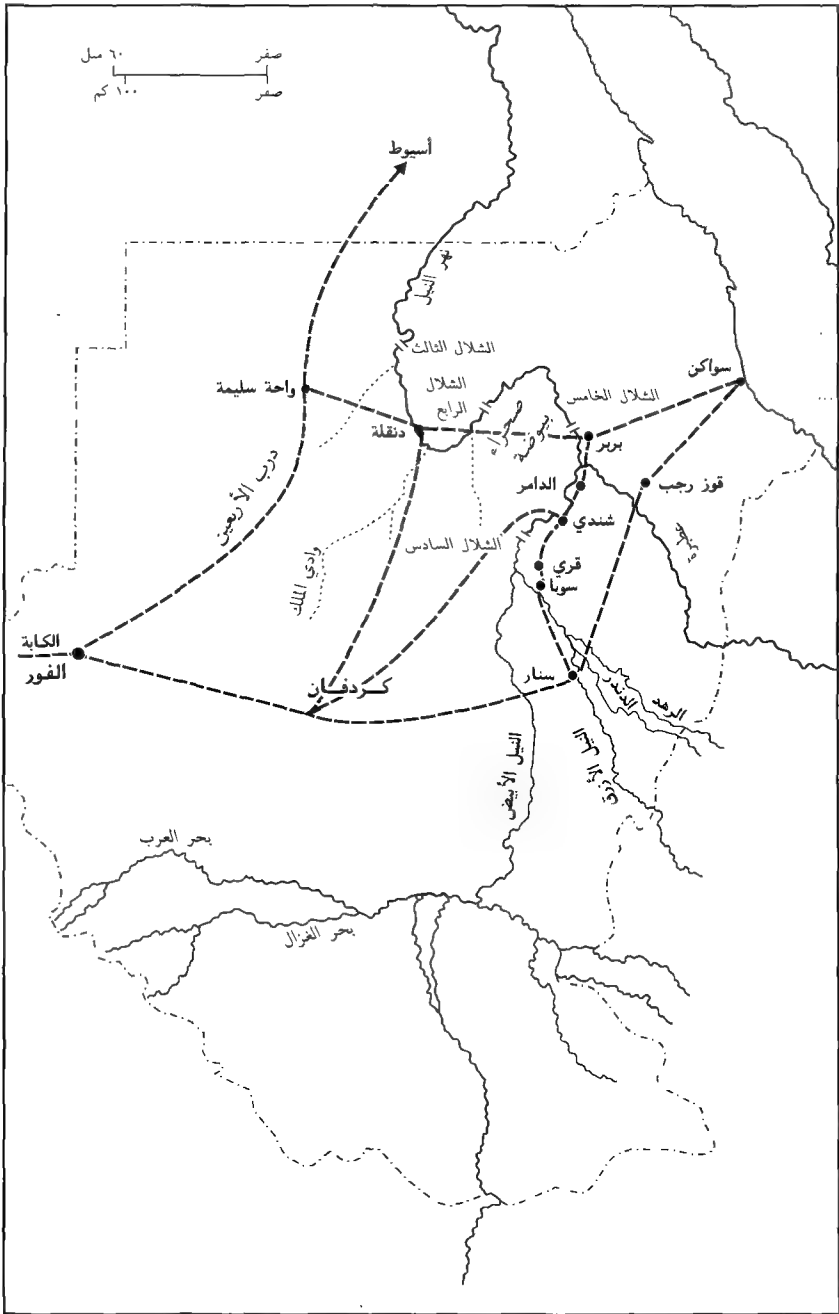
التجارة والدولة

كانت أراضي سلطتي الفونج والفور يخترقها عدد من دروب التجارة البعيدة المدى التي تربطها بمصر والبحر الأحمر. وكان لهذه الدروب دور مهم في تقوية الصلات الاقتصادية والثقافية مع العالم الخارجي. وكان لسلطين الفونج والفور، شأن معظم ملوك الحزام السوداني، مصلحة مؤكدة في التجارة البعيدة المدى التي كانت تتمتع برعايتهم وحمايتهم. وكان تبادل العبيد والذهب وريش النعام وغيرها من المنتجات الأفريقية مقابل المنسوجات القطنية الفاخرة والجواهر والأسلحة وغيرها من السلع الثمينة عنصرين متكاملين فيما بينهما. وإلى جانب المكوس التي كانت نقاط الجمارك تجبيها، كان السلطين في حاجة إلى السلع الفاخرة للحفاظ على مهابتهم ولمكافأة أعوانهم المخلصين.

وكانت التجارة الخارجية تدور على محورين رئيسيين في اتجاه الغرب - الشرق والجنوب - الشمال. فكان الأول يصل دار برنو - وڏاي مع سنّار عبر الكابة - وهي مركز التجارة الرئيسي في دارفور - وعبر كردفان. وكان هذا الطريق ينطلق من سنّار مباشرة إلى قوز رجب وسواكن أو يمر بشندي. وإلى جانب المعاملات التجارية، كان الطريق ينقل أيضًا الحجاج المسلمين عبر ما أصبح يسمى طريق السودان.

وبواسطة طريق السودان هذا انفتح السودان الشرقي للتأثيرات الثقافية الآتية من غرب السودان وشمال أفريقيا. وكان العلماء المسلمون الأفارقة - الذين كانت لهم علاقات قوية مع وادي النيل والحجاز - يسلكون هذا الطريق الذي يبدو أنه كان يبدأ في دارفور والذي اجتذب أيضًا حجاجًا من بلدان غرب بحيرة تشاد. وفي بداية القرن التاسع عشر كان هذا الطريق معروفًا في الحزام السوداني كله وحتى فوتا تورو في الغرب. ونظرًا إلى أنه كان أقصر وأقل تكلفة كان يسلكه الحجاج الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف رحلة الصحراء عبر مصر في صحبة قوافل التجارة. وكان الحجاج يسافرون مشيًا على الأقدام في أغلب الأحيان، وكانت الشعوب المسلمة تكفل لهم الحماية وتقدم لهم الصدقات. ومع أن بعض هؤلاء الحجاج، ومنهم العلماء، استقروا في السودان الشرقي، فيجب عدم الخلط بينهم وبين المهاجرين من بعض أبناء غرب أفريقيا مثل الفولبه الذين كوّنوا جاليات كبيرة في دارفور (وغيرها) عند بداية القرن التاسع عشر. ويبدو أن هؤلاء الحجاج كانوا يأتون معهم بنشاط تجاري كبير أثناء الرحلة. يشمل الحمير والكتب وبضائع أخرى. كما أن كتابة التمام (أو الأحجبة) كانت تمثل أيضًا نشاطًا رئيسيًا من أنشطتهم.

(٣٠) ي.ف. حسن، محمد النور بن ضيف الله، ١٩٧٣، ص ٣-٢٣.



الشكل ١٠٧: طرق التجارة في السودان (عن ي.ف. حسن).

وأما الطريق الثاني فكان يبدأ من سنّار التي كانت تنطلق منها قافلة تجارة منتظمة إلى مصر مرتين في السنة. وكان الطريق يمرّ بقرّي (ثم بعد ذلك بحلفاية الملوك) رأسًا عبر صحراء بّوضه (أو من نقطة أخرى بأدنى مجرى النيل) ويمرّ بدنقله وسليمة إلى أسبوت في صعيد مصر. ولكن الاضطراب الذي أحدثه تمرد الشايقية في القرن الثامن عشر أدى إلى التخلي عن هذا الطريق المعروف وسلوك طريق آخر يسير بمحاذاة الضفة الشرقية. فكان يبدأ من سنّار إلى شندي والداير ثم يعبر نهر عطبرة إلى بربر ثم يعبر صحراء النوبة تحت حماية عرب العبايدة إلى اسنا في صعيد مصر.

وعند واحة سليمة كان الطريق النيل يلقى مع درب الأربعين، وهو الشريان الرئيسي لتجارة الفور مع مصر والذي كان يبدأ في الكابة ثم يمضي إلى صويني وهي آخر نقطة لحدود الفور، ثم يعبر الصحراء عند واحتي سليمة والخارجة إلى أسبوت. وكان هناك طريق آخر للتجارة يسير في اتجاه شمال - غرب إلى طرابلس وتونس عبر قرّان^(٣١).

وتحولت سنّار إلى مركز تجاري مهم بفضل اتساع الأقاليم وراءها وموقعها الاستراتيجي. وقد وصفها الأب كرامب عام ١٧٠١ قائلاً:

في أفريقيا كلها، وفيما يتعلق بالأراضي الإسلامية على الأقل، فإن سنّار تكاد تكون أكبر مدينة تجارية. فالقوافل تأتيها باستمرار من القاهرة ودنقلة والنوبة، وعبر البحر الأحمر من النوبة وإثيوبيا ودارفور ودارينرو وقرّان وغيرها من الممالك. وهي مدينة حرة يستطيع الناس فيها من كل جنسية أو عقيدة أن يعيشوا دون أي عائق^(٣٢).

وكان معظم الأجانب الذين يفدون على سنّار من التجار، وقلة منهم من أرباب الصنائع. وربما كان أكبر قسم من التجارة في يد السودانيين الجلّابة. وقد اكتسب الوسطاء في التجارة بين سنّار ومصر، وهم الدناقلة والجعليون في شندي، خبرة تجارية ورأس مال كاف للمغامرة بالدخول إلى أقاليم جديدة. كما لعب الجلّابة النشيطون دورًا مهمًا في تجارة الفور وكانت لهم اليد الطولى في تنمية المراكز التجارية في دارفور. وإذا كان الجلّابة السودانيون وغيرهم من صعيد مصر هم الممولون الرئيسيون لهذه التجارة البعيدة، فإن السيطرة الأخيرة عليها وتنظيمها وضمان أمنها ظلت فيما يبدو في أيدي سلاطين الممالك صاحبة الشأن. وفي بعض الأحيان كان السلاطين يرسلون قوافل خاصة بهم إلى القاهرة^(٣٣). وفي دارفور كانت التجارة البعيدة خاضعة لرقابة الدولة بشكل ما. ومن خلال هذه القوافل التجارية، أصبحت سلطنة الفور معروفة للعالم الخارجي بصورة أدق.

(٣١) J.L. Spaulding و R.S. O'Fahey، ١٩٧٠، ص ٦ و ٩؛ P.M. Holt، ١٩٦١، ص ١٢-١٤؛ ي.ف. حسن، غير منشور وأيضًا ١٩٧٧؛ ي. النقر، ١٩٧٢، ص ٩٢-١١٣.

(٣٢) T. Krump، ١٧١٠.

(٣٣) J.L. Spaulding و R.S. O'Fahey، ١٩٧٤، ص ٦٨.

وتأثرت سيطرة سنّار على التجارة بالتنافس بين القونج والقور على كردفان وبقارات الشلك التي جعلت طريق الكابة (عبر الأبيض) - سنّار غير مأمون. فانتقلت هذه التجارة في اتجاه الشمال نحو شندي^(٣٤). وعندما زار بروس مدينة شندي عام ١٧٧٣ كانت مركزاً تجارياً كبيراً تحت حكم مستقل من الجعليين السعداب^(٣٥). وفي بداية القرن التاسع عشر كانت شندي قد وصلت إلى درجة من الأهمية التجارية حتى أن بركهارت وصفها بأنها خليفة سنّار كملتقى كبير لقوافل النوبة وسوق لتجارة إثيوبيا والقور^(٣٦).

وفي الشرق كان الحدارية من أهل سواكن يعملون أيضاً بنشاط في التجارة البعيدة بين البحر الأحمر والنيل. وكانوا يحصلون على البضائع الأفريقية والعبيد من شندي ويقايضون بها بضائع هندية في سواكن التي كانت آنذاك أهم مركز لتجارة الرقيق بعد القاهرة ومصوّع^(٣٧). وكانت عملية استجلاب الرقيق من مناطق أعالي النيل ظاهرة قديمة. وقد استمر العرب في ممارستها عندما أبرموا معاهدة البقط مع النوبيين، والتي أتاحت لهم أن يستجلبوا سنوياً أربعمئة من العبيد النوبيين الذين أصبح العالم العربي يفضلهم للعمل في المنازل. كما أن مهارتهم القتالية كرامة للسهام كانت تشجع على استخدامهم كجند من العبيد. وكان العبيد السود مطلوبين بشدة في عهد الطولونيين (٨٦٨-٩٣٥) والإخشيديين (٩٣٥-٩٦٩) والفاطميين (٩٦٩-١١٧١) في مصر لضمهم إلى صفوف الجيش.

وبسبب طول ممارسة هذه العادة زاد الطلب على العبيد السود. ولكن النوبة، بسبب قلة سكانها، لم تكن تستطيع أن تلبّي حاجات العالم الإسلامي، واضطر التجار العرب إلى البحث عن مصادر أخرى في جنوب غرب بلاد النوبة. وكان هذا التدخل العربي (والكلمة هنا بمعناها الواسع تعني العرب وتابعيهم) هو الذي نشط تجارة الرقيق التي اكتسبت أهمية كبيرة ظلت لها حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وكان العبيد في البداية من النوبيين والبحجه، ثم مع زيادة الطلب كانوا يستجلبون من كردفان ودارفور، وفي النهاية من بحر الغزال وداربرنو - وداي وسائر الأقاليم المجاورة في بلاد السودان الوسطى. وكان من بين العبيد الذين يعرضون للبيع في شندي في نهاية القرن التاسع عشر إثيوبيون ونوباويون من كردفان ودارفور وداربرنو ودارسيلا.

وكانت سبل الحصول على العبيد تتمثل في الغزو أو الخطف أو الشراء وكان دور التجار العرب يختلف من زمان إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. ويبدو مع ذلك أن معظم التجار العرب لم يكونوا يعملون على اقتناء العبيد بأنفسهم (إلا في القرن التاسع عشر) وأنهم كانوا يعتمدون

(٣٤) J.L. Burckhardt، ١٨١٩، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٣٥) J. Bruce، ١٨٠٥.

(٣٦) J.L. Burckhardt، ١٨١٩، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٣٧) لدراسة هذه النقطة بالتفصيل أنظر ي.ف. حسن، غير منشور ١٩٧٧، R.S. O'Fahey، ١٩٧٠، J.L. Spaulding، ١٩٧١، ص ١٥٠ و T. Walz، ١٩٧٥.

في أكثر الأحيان على أفارقة من الموردين أو الوسطاء لاقتناء العبيد. وكان كل من التجار العرب والموردين الأفارقة يستخدم عادات ومؤسسات قديمة جدًا تصلح لمثل هذه الممارسات. وكان التجار العرب يقنعون في معظم الأحوال بالحصول على العبيد مقابل البضائع التي كانوا يتجولون بها.

وانكمش الطلب الخارجي على العبيد السود للأغراض العسكرية أثناء حكم الأيوبيين (١١٧٢-١٢٥١) الذين سرّحوا الجنود السود مفضّلين العبيد البيض. واستمر المماليك (١٢٥١-١٥١٧) على هذه السياسة وكان الجيش في عهدهم يجتدّ كله تقريبًا بعبيد بيض. ولكن الطلب على العسكر السود استمر في أماكن أخرى، وخصوصًا في سلطنتي الفونج والفور اللتين أنشئتا حديثًا حيث كانوا هم قوام الجيش. وفي القرن التاسع عشر بدأ محمد علي باشا والي مصر في تجنيد جنود سود لجيشه الحديث وكان أكثرهم يشتري من السودان. وعلى الرغم من أن محمد علي تخلى عن فكرته الأولى بتكوين جيش من السود، ظل الجنود السودانيون يشكلون قسمًا كبيرًا من الجيش المصري طوال القرن التاسع عشر.

تدهور سلطنة الفونج

كان الاضمحلال الواضح الذي أصاب سنّار المركز التجاري الرائد مصحوبًا بتدهور سياسي. ففي سنّار زادت تدابير القمع من جانب بادي الرابع فعمل أعضاء أُرستقراطية الفونج الذين صاحبوا أبو لكيلك إلى كردفان والذين قاست عائلاتهم الولايات على تشجيع هذا القائد على عزل السلطان. فسار أبو لكيلك بجيشه إلى سنّار وعزل بادي ونصب مكانه ابنه ناصر عام ١٧٦٢. وكان نجاح تمرد أبو لكيلك نقطة تحوّل مهمة في تاريخ السلطنة. فمنذ ذلك التاريخ يُلقَّب الشيخ محمد أبو لكيلك ونسله بلقب وزير وأصبحوا من الوجهة الفعلية حكامًا وراثيين للمملكة أو أوصياء على عرشها حتى سقوطها. ولم يكن سلاطين الفونج في الحقيقة إلا لعبة في أيدي الأوصياء على العرش من الهمج. وقد أحسن كاتب تاريخ الفونج في وصف انتقال السلطة بالعبارات التالية: «كان بادي... آخر ملك له سلطة وبه انتهت الملكية الحقيقية. وانتقلت سلطة الربط والحل بعده إلى الهمج»^(٣٨).

وقد أطلق السودانيون العرب كلمة «الهمج» على بعض الشعوب القديمة في الجزيرة. ومع أن أصلهم كان يُنسب إلى الجعليين فإنهم لم يكونوا من الفونج ولا من العرب. وربما كان ظهور سيطرة الهمج، بزعامة أبو لكيلك، هو عودة شعب قديم بعد أن استعرب وأسلم^(٣٩). وعند وفاة أبو لكيلك عام ١٧٧٦/١٧٧٧ بدأ ملوك الفونج في التآمر مع حكام الأقاليم، وخصوصًا العبدلاب، لطردهم الأوصياء على عرشهم. وكانت ذرية أبو لكيلك نفسها عاجزة بسبب

(٣٨) J.L. Burckhardt، ١٨١٩، ص ٣١٠.

(٣٩) أحمد بن الحاج أبو علي، ١٩٦١، ص ٢١؛ R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص ٩٤.

صراعها الداخلي على السلطة. والواقع أن السنوات الخمسين الأخيرة من تاريخ سلطنة الفونج كانت مليئة بالمؤامرات والثورات والحروب الأهلية بين الفصائل المتنافسة.

وفي الشمال تدهورت سلطة شيوخ العبدلاب على وادي النيل وأصبح السعداب في شندي والمجاذيب في الدامر مستقلين بالفعل. وكان محاربو الشايقية الذين أصبحوا قوة كبرى في منطقة دنقلة يتعرضون لمناوشات من مماليك مصر، الذين هربوا عام ١٨١١ من مذبحه محمد علي وأقاموا معسكراً عند دنقلة العرضي وحاربوا الشايقية. وفي الغرب تعرض الفونج للمناوشات من جانب سلطنة الفور وطردها من كردفان في نهاية الأمر. وعندما اقتربت القوات التركية - المصرية من سنّار عام ١٨٢١ كانت السلطنة أضعف من أن تبدي أي مقاومة.

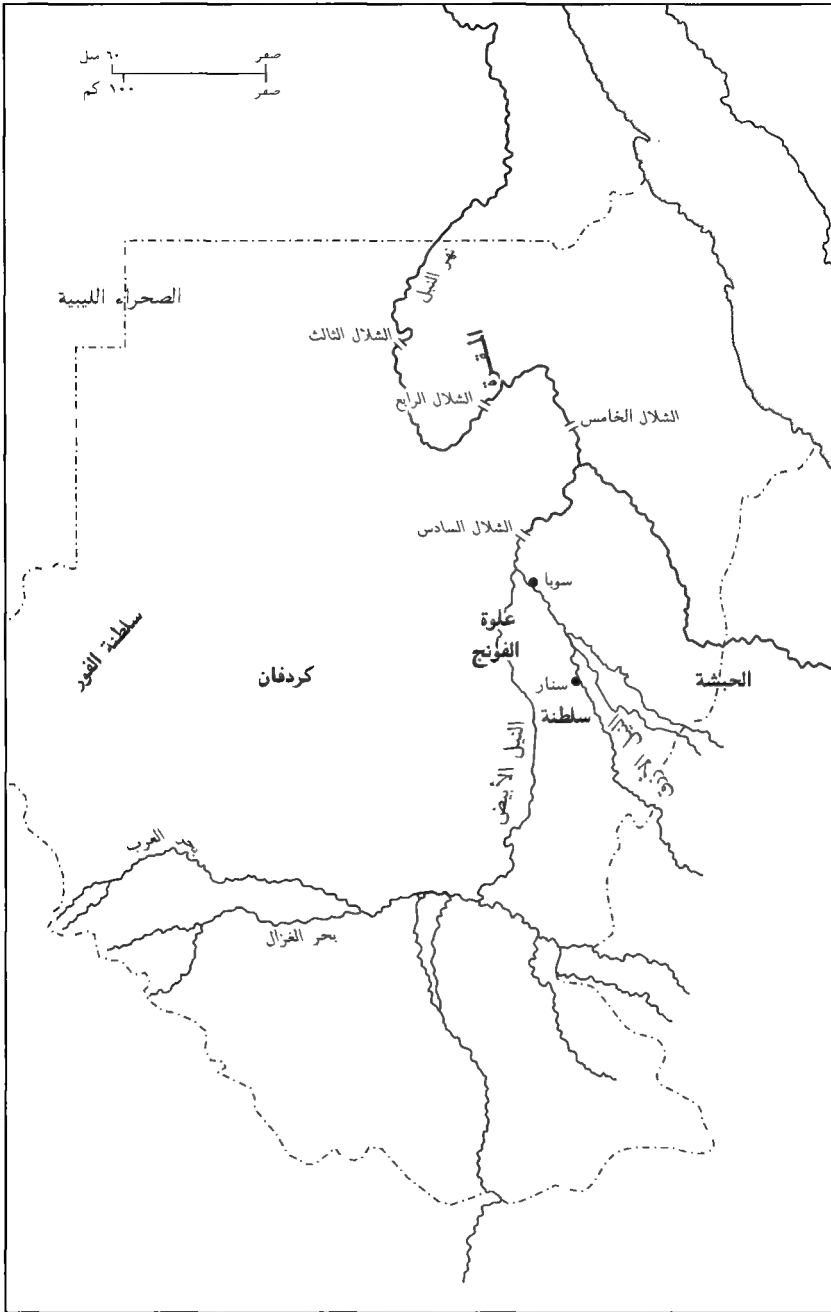
سلطنة الفور

كانت سلطنة الفور واحدة من الممالك الإسلامية التي ازدهرت في حزام السافانا في بلاد السودان. وكانت تحتل الشريط الغربي من بلاد السودان الشرقية. وإلى الغرب كانت تقع سلطنة وڏاي، وبين الدولتين كان يقوم عدد من الممالك الصغيرة شبه المستقلة التي كان ولاؤها موزعاً بين السلطنتين. وفي الشرق كانت سهول كردفان، التي تفصل سلطنة الفور عن مملكة الفونج، مثاراً للنزاع بين الدولتين لأسباب اقتصادية أساساً. وفي هذا الموقع كان المسببات، أبناء عمومة سلاطين الفور، في حالة نزاع مستمر أيضاً مع الدولتين المتنافستين أثناء سعيهم إلى توطيد سيطرتهم على كردفان. وكانت الصحراء اللبية في الشمال وبحر العرب في الجنوب حدوداً طبيعية للدولة. وكانت المنطقة الوسطى التي يشرف عليها جبل مرة هي مهد سلطنة الفور ونقطة التقاء عدة دروب تجارية، تنقل قوافلها الرخاء الاقتصادي والتأثيرات الثقافية والهجرات البشرية.

وإن تاريخ سلطنة الفور القديم غامض بسبب ندرة المصادر المكتوبة. وبدل التراث الشفهي على وجود أسرتين محليتين سابقتين لنشأة دولة الفور وهما الداجو والتنجور. فمملكة الداجو ازدهرت أثناء القرنين الثالث عشر والرابع عشر ثم لما فقدت السيطرة على التجارة خلفتها التنجور في بداية القرن الخامس عشر. وبدأ التنجور بإقامة سلطتهم على المنطقة الوسطى ثم بالتدريج على دارفور وأجزاء من وڏاي^(٤٠). وربما كان عهد التنجور (نحو ١٤٠٠-١٦٠٠) هو الذي بدأت تظهر فيه التأثيرات الإسلامية التي كان منشأها الاتصالات التجارية الواسعة مع العالم الإسلامي وتغلغل المهاجرين العرب بالتدريج في المنطقة^(٤١). على أن إسلام المنطقة بالفعل بدأ بنشأة سلطنة الفور في أوائل القرن السابع عشر.

(٤٠) ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص ٧٢-٨٢.

(٤١) أنظر ص ٨٢-٨٥ من المرجع السابق؛ P.M. Holt، ١٩٦١، R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤،



الشكل ٢٠٧: الممالك والسلطنات في السودان (عن ي. ف. حسن).

ويرجع اسم سلطنة الفور إلى شعب الفور، وهو شعب سوداني محلي كان يعيش حوالى جبل مرة وربما كانت له صلة في الأصل بشعوب غرب بحر الغزال. وليس من الواضح سبب انتقالهم إلى السافانا من قاعدتهم الجبلية.

ويرى ر. س. أوفاهي أن نشوء سلطنة الفور، مثل بقية الممالك الإسلامية في الحزام السوداني، كان ناتجاً عن التجارة البعيدة. وهو يربط نشأتها بتوسع التجارة عبر درب الأربعين^(٤٢). وقد لاحظ كثير من الباحثين الارتباط بين التجارة وانتشار الإسلام؛ وفي حالة سلطنة الفور كانت التجارة عاملاً مهماً في نشأة الدولة نفسها وفي تقوية صلاتها مع جيرانها. وقد ازدهرت سلطنة الكيرا من نحو عام ١٦٤٠ إلى ١٨٧٤. وأعيد مُلكها عام ١٨٩٨ ثم ضمت في النهاية إلى السودان المصري - الانجليزي عام ١٩١٦. وربما كان سليمان سولونج هو مؤسس الأسرة الحاكمة (نحو ١٦٤٠-١٦٦٠). وهو يذكر بأنه الفاتح الذي طرد التنجور وضم المنطقة المحيطة بجبل مرة. وكانت تساعده في هذه الحملات جماعات عربية تضم رعاة الجمال والأبقار من الرّحل مثل الهبانية والمعالية والرزيقات والمسيرية.

واستمرت سياسة التوسع وتوطيد دعائم الحكم التي بدأها سليمان سولونج على يد خليفته أحمد بكر بن موسى (نحو ١٦٨٢-١٧٢٢) الذي تقدم إلى الشمال والشمال الغربي وضم دولة دار قعر الاستراتيجية. وبهذا التوسع أصبحت أسرة كيرا متصلة بالزغاوة الذين أصبحت أراضيهم مصدر تنازع بين سلطتي وداي ودارفور. ووطد الكيرا مركزهم في دار زغاوة بعلاقات الزواج وتأييد فريق ضد آخر. وانتهى التنافس للسيطرة على أراضي الحدود لمصلحة سلطنة الكيرا واستمرت وداي في دفع الجزية التي كانت تدفعها من قبل لملوك التنجور. ولكن السلطان يعقوب رفض دفع الجزية وغزا دارفور وتوغل حتى كباكبية وهي مركز تجاري مهم. وبعد سنتين من الاستعداد العسكري، حصل فيهما بكر على عتاد وأسلحة نارية من القاهرة، استطاع أن يطرد الغزاة خارج البلد^(٤٣).

وحتى نهاية القرن الثامن عشر كان التاريخ السياسي لدارفور يسوده الصراع بين فريقين من أسرة الكيرا، أي: السلاطين الذين سعوا إلى جعل سلطتهم مركزية، وبقية الأمراء الذين سعوا إلى تقوية سلطات الأسرة بأكملها. وقد بدأ الصراع عندما أراد السلطان بكر أن تنتقل السلطنة إلى كل واحد من أبنائه بالتناوب. وكان أبناء بكر لا يقلّون عن مائة، منهم خمسة اعتلوا عرش الفور. وقد بدأ خليفته الأول محمد دورة بالتخلص من إخوته أو نفيهم إلى جبل مرة، وبتعيين ابنه موسى خليفة له. ولكنه سرعان ما غير رأيه وعيّن بدلاً من موسى أخاه الأصغر عمر لل. فانتقم موسى لنفسه بالتمرد على أبيه. وعندما تولى عمر لل السلطة زادت العداوة بينه وبين أعمامه، أبناء بكر. والتجأ سليمان بن احمد بكر إلى المسبغات، وبعد محاولة غير ناجحة للاستيلاء على عرش الكيرا اضطر إلى الهجرة إلى كردفان. وفشلت محاولة سليمان في تعبئة

(٤٢) R.S. O'Fahey, ١٩٧١، ص ٨٧.

(٤٣) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص ١٢٦-١٢٨؛ ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص ٨٦-٨٨.

الدعم من المسبغات ومن سلطان وڏاي. ولكن تصرفه دفع عمر لل إلى غزو وڏاي في منتصف القرن الثامن عشر تقريبًا. وبعد قتال عنيف استطاع محمد جودة سلطان وڏاي أن يهزم جيش الفور وأن يأسر السلطان.

واستمر النزاع إلى عهد السلطان السادس أبو القاسم بن أحمد بكر. فقد انقلب أبو القاسم على إخوته، ولتدعيم مركزه جند قوات من العبيد بدلًا من التجنيد الإجباري من مختلف القبائل بالطريقة التقليدية. وبذلك التصرف فإن السلطان «أبعد نفسه تمامًا عن أحرار بلده مفضلًا العبيد الذين أغدق عليهم الثروة والتكريم»^(٤٤).

وكان اعتماد أبو القاسم على جيش من العبيد محل اعتراض من عدد كبير من حملة الألقاب التقليدية. والواقع أنه أحدث نفس التوتر الذي ظهر في مملكة الفونج أثناء حكم بادي الرابع.

وأثناء المعركة ضد أهل الوداي تخلى قادة الحرب التقليديون ومجنودو القبائل عن أبي القاسم وتركوه مع جنده العبيد. وقد أصيب بجراح بعد أن خسر المعركة. فنادى نبلاء الفور القدامى والجنود التقليديون بمحمد تيراب بن أحمد بكر سلطانًا جديدًا. وقد نهج محمد تيراب نهج سلفه وأنشأ جيشًا دائمًا من العبيد يسمى كوركوا (أي حملة الحراب بلغة الفور) وجند فيه عبيد من التورونج من جبال النوبة، ومن الدانج من دار تاما وغيرهم. وأصبح واحد من فرقة الكوركوا، وهو الخصى محمد قرّة، من قادة الجيش الملكي في بلاط تيراب. وبعد ذلك أصبح شخصية بارزة وارتقى منصب أب شيخ وهو منصب ذو سلطة كبيرة^(٤٥).

وبعد أن فشل تيراب في التوسع غربًا ضد سلطان وڏاي عدوه الرهيب، أبرم معه معاهدة ظلت سارية مائة عام. وبعد ذلك وجه جهوده شرقًا ضد المسبغات الذين يبدو أنهم استعادوا السلطة في كردفان بعد انسحاب أبو لكيلك في ١٧٦١-١٧٦٢. ومن الراجح أن تغيير اتجاه التوسع قد أملته عوامل أخرى مثل رغبة تيراب في وقف محاولة المسبغات إقامة دولة قوية في كردفان والسيطرة على طرق التجارة وعلى مصادر العبيد والذهب في جنوب كردفان. وربما سار السلطان في هذا الاتجاه بتأثير وصول عدد كبير من الجلابة النشيطين وعلماء الإسلام من مملكة الفونج وزيادة الصلات التجارية مع مصر. وربما كان هدفه المباشر هو إبعاد إخوته وغيرهم من نبلاء الفور القدامى من دارفور تمهيدًا لتولية ابنه اسحاق : وقد سار تيراب على رأس جيش كبير ضد هاشم سلطان كردفان الذي هجره جيشه فالتجأ إلى مملكة الفونج؛ بينما ظلت كردفان في أيدي الفور حتى الغزو التركي - المصري. أما تيراب نفسه فقد مات في بارا.

وأعقب ذلك صراع على الخلافة بين مؤيدي اسحاق وبين أعمامه أبناء أحمد بكر. ونجح محمد قرّة في الحصول على تأييد الفريق الثاني لعبد الرحمن أصغر أبناء أحمد بكر.

(٤٤) G. Nachtigal، ١٩٧١، المجلد الرابع، ص ٢٨٥.

(٤٥) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص ١٢٩-١٣٧ و ١٧١-١٧٥، ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص ٨٧-٨٨.

وكان عبد الرحمن شاباً تقيّاً متفقهاً لا صلة له بالقبائل ولا تأييد له من القوى الجديدة في الدولة. وخرج عبد الرحمن منتصراً من الحرب الأهلية. وكافأه السلطان الجديد محمد قره بمنصب أب شيخ - وهو منصب لا يعلو عليه إلا منصب السلطان نفسه. وكان محمد قره بوصفه القائد من نحو ١٧٩٠ إلى ١٨٠٤ هو أقوى رجل في الدولة^(٤٦).

ووضع عبد الرحمن معلماً لنصره بإقامة فاشر (مقر ملكي) جديد في خور تندلتي، شرق جبل مرة، في ١٧٤١ ١٧٤٢. وحتى ذلك الوقت لم يكن لسلاطين الفور عاصمة ثابتة. ومع نمو العاصمة الدائمة في الفاشر وتوطيد دعائم القوى المركزية وتأثيرات الإسلام أثناء حكم عبد الرحمن وصلت سلطنة الكيرا إلى الذروة. وتميز حكمه بزيادة الصلات مع العالم الخارجي من خلال التجارة ومجيء علماء الدين. وأثرت الدولة من التجارة على طول درب الأربعين. وقد وصف ج. و. براون، الذي زار دارفور في الفترة بين عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٦، دور الملك قائلاً:

إن الملك هو أكبر تاجر في البلد، وهو يرسل مع كل قافلة إلى مصر كمية ضخمة من بضائعه هو، كما أنه يستخدم عبيده وتابعيه في الاتجار في البضائع المصرية لحسابه الخاص مع البلدان المجاورة للسودان^(٤٧).

واستفاد السلاطين من التجارة في تقوية مركزهم السياسي بشراء الأسلحة والدروع والسلع القيمة كمكافأة تابعيهم وحلفائهم الأوفياء.

وقد نشطت الحركة التجارية والحركة الدينية معاً عندما تسلل داخل السلطنة بعض الجعليين والدناقلة. وتبادل عبد الرحمن الهدايا مع السلطان العثماني الذي أنعم عليه بلقب الرشيد. كما أنه ترأس مع بونايرت عام ١٧٩٩ أثناء الاحتلال الفرنسي لمصر.

ولعل اعتناق الإسلام في دارفور كان أبطأ بكثير منه في مملكة الفونج. وقد زادت سرعة الاتجاهات السابقة نحو اعتناق الإسلام في القرن الثامن عشر. وينسب إلى سليمان سولونج إدخال الإسلام ديناً للبلاط الملكي والتشجيع على ممارسة الشعائر الإسلامية. وتدعي بعض العائلات المتدينة في دارفور أن استقرار أسلافهم في السلطنة يرجع إلى أيام حكم سليمان. ولكن ممارسة الديانات والطقوس الأفريقية استمرت إلى جانب الإسلام في بلاط الكيرا لفترة من الزمن^(٤٨).

وحظي الإسلام بمزيد من التشجيع من أحمد بكر الذي بنى المساجد والمدارس، كما أن محمد تيراب استقدم الكتب الدينية من مصر وتونس. أما عبد الرحمن الرشيد، وهو نفسه متفقه في الإسلام، فقد شجع الفقهاء والصوفيين من بلدان أخرى على الاستقرار في بلده، وكان منهم عمر التونسي، وهو عربي من تونس، أعقبه ابنه محمد، الذي يعتبر وصفه لدارفور من المراجع الرئيسية

(٤٦) P.M. Holt، ١٩٦١، ص ٢٦-٢٨؛ R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص ١٣٤-١٤٠؛ ي. ف. حسن، ١٩٧٢، ص ٩١.

(٤٧) G.W. Browne، ١٧٩٩، ص ٣٠١.

(٤٨) ي. ف. حسن، ١٩٧٢، ص ٩٠-٩١.

لتاريخها^(٤٩). وجاء فقهاء آخرون من مصر والحجاز والسودان النيلي وغرب بلاد السودان. وجاء من هذه المنطقة الأخيرة مالك الفوتاوي، وهو من عائلة من رجال الدين، وكان معلمًا لعبد الرحمن قبل أن يتولى السلطنة، ثم أصبح وزيرًا للسلطان محمد الفضل. ولما كان القضاء قد ظل في أيدي السلطان وحملة الألقاب التقليديين وفقًا للقانون العرفي، فمن المحتمل أن يكون عز الدين الجامعي قد عيّن قاضيًا للقضاة بصفة استشارية.

وتشجيعًا لفقهاء الشريعة على الاستقرار كان السلطان يقطعهم أرضًا بنظام الحاكرة (الإعفاء من الضرائب) الذي كان يتمتع به نظراؤهم في مملكة الفونج؛ وكان بعض رجال الدين يتولى دور الوساطة^(٥٠).

ومع نهاية القرن الثامن عشر كان من الواضح أن السلطان ومعاونيه الأقربين الذين لم تكن لهم انتماءات عرقية قد قطعوا شوطًا طويلاً في تنمية التجارة الخارجية واتباع النظم الإسلامية في إدارة شؤون الدولة. وساعد هذا الأسلوب على تغيير التركيب العرقي للدولة وعلى إضعاف العادات الدينية القديمة التي كانت موجودة من قبل لفترة من الزمان. وكان ظهور طبقة جديدة من التجار والفقهاء والمتصوفة عاملاً مهماً في إحداث هذا التغيير. بيد أن أصول أسرة الكيرا كانت ترجع إلى الفور، على الرغم من اتصالها بنسب عربي. ولئن كانت العربية لغة الدبلوماسية والتجارة فإن لغة الفور ظلت هي لغة البلاط.

وبعد وفاة عبد الرحمن في ١٨٠١-١٨٠٢ خلفه ابنه محمد الفضل بمساعدة محمد قرة. وسرعان ما اختلف السلطان الجديد مع كبير وزرائه محمد قرة وقتله. وحكم محمد الفضل مدة أربعين عامًا بدأ فيها انحطاط الدولة^(٥١).

جنوب السودان

على الرغم من وجود دراسات أنثروبولوجية مهمة أجراها باحثون كبار مثل و. هوفمي ود. وسترمان وك. ج. سيلينغمان وإ. إفانز - بريتشارد وعديد من طلابه وف. م. دينق عن الجنق (الدينكا) والنات (النوير) والأنيا والشلك والزاندي، فلا تزال البحوث التاريخية عن جنوب السودان في بدايتها. وينطبق القول نفسه على الكشف الأثري التي تركزت في شمال السودان، كما ينطبق على البحث اللغوي التاريخي^(٥٢).

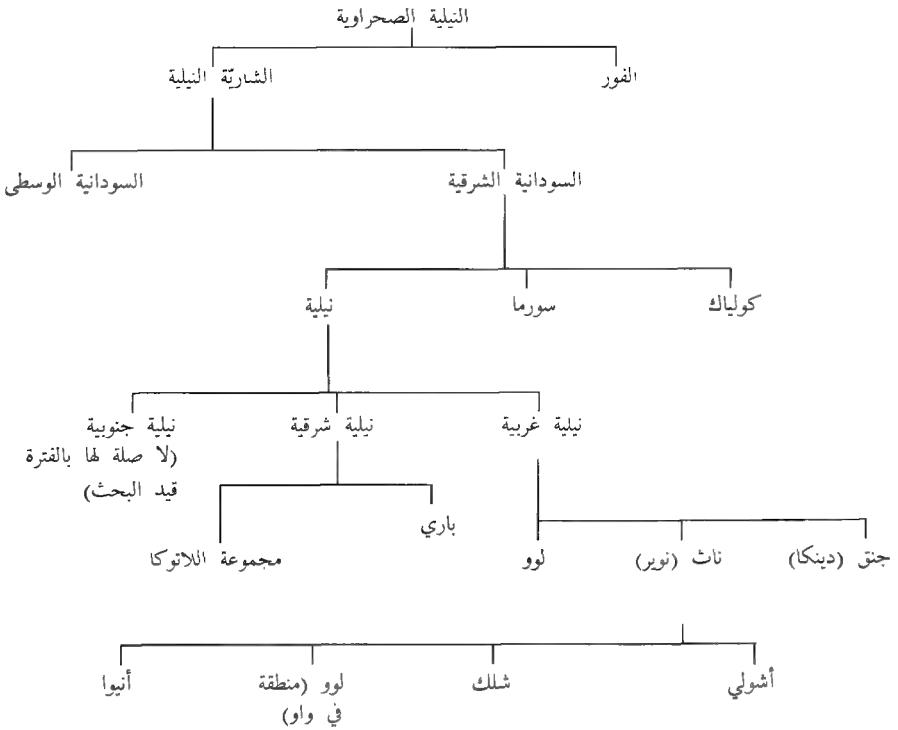
(٤٩) التونسي، ١٩٦٥.

(٥٠) ي. ف. حسن، ١٩٧١، ص ٨٣-٨٥؛ R.S. O'Fahey، ١٩٧١، ص ٨٧-٩٥.

(٥١) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص ١٦٢-١٦٤ و ١٦٧، ص ٩٥-٩٦؛ R.S. O'Fahey، ١٩٧٠، ص ٣ و ٩.

(٥٢) أنظر في تقييم مدى جهلنا بهذا الشأن J. Mack و P. Robertshaw، ١٩٨٢.

ولكن بدأت تظهر بعض الخطوط العريضة من الشواهد الضئيلة المتوافرة. فيتبين بصورة متزايدة من الدلائل اللغوية مثلاً أن مهد الثقافات النيلية وربما كذلك السودانية الوسطى يقع في جنوب السودان^(٥٣). كما يتبين من المعلومات المتاحة أن معظم مجموعات اللغات التي عرفها تاريخ جنوب السودان تنتمي إلى العائلة النيلية - الصحراوية التي وصفها غرينبرغ كالتالي:



وربما كان سكان معظم جنوب السودان وشمال أوغندا يتكلمون اللغات السودانية الوسطى حتى آخر عقود الألف سنة الأخيرة حين بدأ استعمار المنطقة من جانب متحدثين بالنيلية الشرقية والغربية. والواقع أن من الموضوعات التاريخية الرئيسية أثناء الفترة قيد البحث ذلك التحول إلى اللغة النيلية من جانب من كانوا يتحدثون بالسودانية الوسطى في جنوب السودان. وهذه المنطقة يسكنها اليوم نيليون على الأكثر. وليس هناك من يذكرنا بوجود متحدثين بالسودانية الوسطى فيما سبق إلا المورو والمادي الذين يعيشون غرب النيل الأبيض.

وقد حاول رولاند أوليفر تجميع توليفة من شواهد آثار عصر الحديد على التاريخ القديم لهذه المنطقة مما يميل إلى تأكيد الصورة اللغوية^(٥٤). وهو يتحدث عن وجود مركزين لثقافات عصر الحديد، واحد في شرق مستنقعات النيل في منطقة الحدود السودانية - الإثيوبية والآخر في هضبة صخور الحديد عند خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكونغو. وكانت الثقافة الأولى نيلية والثانية بانتو وكانت تفصل بينهما ثقافات سودانية وسطى. ومع انتقال النيليين جنوبًا إلى مناطق البانتو، التقت ثقافتان من عصر الحديد كانت كل منهما قد تطورت على استقلال حتى ذلك الوقت. وكانت النتيجة هي انتشار مهنة الرعي المكثف بين المتحدثين بالبانتو في عصر الحديد، وهي مهنة يرى أنها لا يمكن أن يكون مصدرها إلا النيليين.

وفيما يخص السودان، يميز أوليفر بين فترتين في عصر الحديد الذي عاشه النيليون. فأولاً هناك عصر الحديد الأول الذي تزامن مع عصر الحديد المتأخر لدى البانتو. وتتميز هذه الحقبة في غرب المديرية الاستوائية وفي مديرية بحر الغزال بوجود رعاة عصر الحديد وهم اللويل الذين كانوا يرعون أبقارًا بدون سنام وبينون مصاطب صناعية لرفع مساكنهم فوق مستوى الفيضان في موسم الأمطار. ويرى كل من ج.م. ستايز وك.ك.ت. موريسون وس. سانتانديرا وج. لينهارت أن اللويل ربما كانوا جزءًا متقدمًا من المتحدثين بلغة اللوو الشمالية. وكان الخزف الذي يصنعونه بسيطًا في أكثره أو مزخرفًا بصفائر من الألياف.

ثم هناك عصر الحديد المتأخر أو الحديث الذي عاشه النيليون، وهو الذي يعني في هذا الفصل. ويبدو أن الانتقال من المركب الثقافي السابق إلى اللاحق تزامن مع ظهور الأبقار ذات السنام في منطقة بحر الغزال ومع اكتمال تطور تنقل الرعاة الموسمي، وخصوصًا بين الدينكا. وربما انتشرت الأبقار ذات السنام إلى الجنوب مع عرب البقارة بعد سقوط مملكة دنقلة. ويلاحظ أيضًا أن هذا التغلغل العربي في السودان الشمالي والأوسط في القرنين الثالث عشر والرابع عشر لم يتزامن مع هجرات النيليين الغربيين فحسب، بل لعله هو الذي أحدثها^(٥٥). ولهذا يمكن ربط توسع النيليين الغربيين والشرقيين بسرعة نحو الجنوب والشرق بانتشار رعي الأبقار المكثف الذي أصبح ممكنًا بإدخال الأبقار ذات السنام إلى جانب زراعة الحبوب. فهذا المزيج أمكن إنتاج أغذية تلائم المناطق الجافة فاستطاع النيليون أن يحتلوا مناطق كثيرة كان الناطقون بالبانتو يتجنبونها حتى ذلك الوقت.

مملكة الشلك

إن الشلك هم أكبر عنصر من مجموعة اللوو الشمالية في جنوب السودان، والمجموعتان الأخريان هما اللوو في بحر الغزال والأنوا على الحدود بين السودان وإثيوبيا. وكانت أولى

(٥٤) R. Oliver. ١٩٨٢. وانظر أيضًا الفصل الذي كتبه في مؤلف J. Mack و P. Robertshaw، ١٩٨٢.

(٥٥) D.W. Cohen، ١٩٧٣، I. Hrbek، ١٩٧٧، ص ٧٨-٨٠.

مستوطناتهم قرب ملكال بقيادة زعيمهم نيكائق (نحو ١٤٩٠-١٥١٧) بعد أن هزموا وطردها الفونج - الذين كانوا يسكنون من قبل فيما أصبح بعد ذلك مركز منطقة الشلك، وهي المنطقة الواقعة بين تونقا في الجنوب ومومو في الشمال. ولعل هذه المنطقة الواقعة عند ملتقى نهر النيل ونهر السوبات والتي تتيح السيطرة على بحيرة نو كانت لها أهمية استراتيجية من أعلى درجة. وكانت تلك المجموعة الصغيرة التي تتحدث اللوو تضم عناصر من الفونج والنوبة وغيرهم. وكانت هذه العناصر المتباينة التي تمثل ثقافات وتقاليد اقتصادية مختلفة هي التي تجمعت في بوتقة التاريخ لتكوّن ما أصبح يعرف بأمة الشلك منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر.

وأثناء قرن التكوين هذا أقام الشلك اقتصادًا مختلطًا يجمع بين رعي الأبقار وزراعة الحبوب. وكان السكان مستقرين أساسًا ولم يعرف لديهم التنقل الموسمي الذي كان يميّز حياة الدينكا والنوير. وكان الشلك يعيشون في سلسلة من القرى على الضفة الغربية، تمتد من مومو إلى تونقا وهي مسافة مائة ميل.

الحدود والتكافل الاجتماعي الاقتصادي

عند بداية القرن السابع عشر كان في هذه المنطقة سكان أكثر مما تتحمل. ولم يتغير الضغط الكبير على الأراضي حتى في القرن التاسع عشر حسبما يقول ج. شفاينفورت الذي يدّعي أنها كانت أكثر منطقة مكتظة بالسكان من مناطق أفريقيا التي كانت معروفة للعالم الخارجي آنئذ، بما في ذلك وادي النيل في مصر^(٥٦). وبدأ الشلك في التوسع في منطقتين من مناطق الحدود. ففي الشمال سعوا إلى السيطرة على النيل الأبيض من مومو إلى إيس، وهي مسافة تبلغ نحو ثلاثمائة ميل مرصعة بالجزر وبغابات كثيفة من السنط. وعلى الرغم من أن هذه المنطقة غير صالحة للزراعة فإنها زوّدت قاطني مناطق الحدود من الشلك بكثير من الصيد البري والأسماك والعسل. وقد سيطر الشلك من عهد أوداك أوكولو (نحو ١٦٠٠-١٦٣٥) إلى عام ١٨٦١ على هذه المنطقة التي كانت الشعوب المسلمة تسميها «بحر الشلك» ويسمّون ساكنيها «شلك البحر»

وكانت منطقة الحدود الثانية هي الواقعة بين النيل وجبال النوبة. والمفهوم من الإشارات الكثيرة في التراث إلى أنشطة الشلك والنوبة في هذه المنطقة أنها كانت منطقة حدود مهمة لكل من النوبة والشلك قبل أن يحتلها عرب البقارة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وذكر ر.س. أوافهي وج.ل. سبولدنج في كتابهما «ممالك السودان» ما يلي:

كان القرنان الرابع عشر والخامس عشر فترة تغير في السودان النهري، وتأقلم مع مدّ التطور الثقافي والاقتصادي القادم من البلدان المجاورة واستقبال لمجموعتين دخيلتين، أي العرب والمتحدثين بالنيلية، وخصوصًا الشلك. ويمكن النظر إلى توحيد النوبة في أوائل القرن السادس

عشر على أنه ردّ فعل نوبي في مواجهة الغزاة وفي الوقت نفسه استجابة إيجابية للظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي خلقتها القوى الدخيلة^(٥٧).

ويجب النظر إلى تاريخ الشلك في تلك الفترة من هذه الزاوية الواسعة. فهم كانوا ينظرون إلى الحدود الشمالية والغربية على أنها مناطق فرص اقتصادية توفر لهم «مصدراً بديلاً للإمدادات» على حدّ قول ب. ميرسر^(٥٨). كما أن هذه المناطق استوعبت السكان الزائدين.

ويحدثنا تراث الشلك مثلاً عن أنهم، أثناء حكم الرث (الملك) أوداك أوكولو، أبدوا دارفور في صراعها مع سلطنة الفونج للسيطرة على تجارة النيل الأبيض. فلما استسلمت تقلي بقي الفونج والشلك يواجهون بعضهم بعضاً على طول النيل الأبيض، وكلاهما ظاهر الإنهاك بعد ثلاثة عقود من الحرب.

ولكن هذا السلام المؤقت سرعان ما اضطرب بوصول شعب آخر يتحدث لغة الجي^(٥٩) - وهم الدينكا - الذين غزوا المنطقة الجنوبية من بلاد الفونج من نحو عام ١٦٣٠ فصاعداً^(٦٠). وطوال القرنين السابع عشر والثامن عشر توسع الدينكا في جنوب الجزيرة وقلبو بالتدريج ميزان القوى في المنطقة. وكان وجودهم هناك تهديداً لكل من الشلك والفونج، فضمّ الفريقان قواهما ضد الدينكا، العدو المشترك في نظرهم، ونجحوا في منع الدينكا من التوسع شمالاً أو غرباً، بل أجبروهم على الرحيل شرقاً نحو الحدود الاثيوبية. وكان هذا التحالف بين الفونج والشلك ضد الدينكا بداية التكافل الاجتماعي الاقتصادي الذي أقامه الشلك مع مجموعات مختلفة في أزمنة مختلفة - الفونج، الجلابة، عرب البقارة، الغزاة العرب، التجار الأوروبيين، أتباع المهدي - وكان القصد منه في العادة استغلال الدينكا. وهو يدل على أن مثل هذه التحالفات الاجتماعية الاقتصادية لم تكن تتبع حتى ذلك الحين عقيدة عنصرية أو عرقية، لأننا نرى الشلك مرة بعد أخرى ينضمون إلى تلك المجموعات لاستغلال مجموعة تتحدث لغة الجي. وأما العقيدة العنصرية في جنوب السودان فهي ظاهرة نشأت في فترة ما بعد المهدي. وعلى المؤرخين المهتمين بتطور أنماط الاعتماد الاجتماعي الاقتصادي أن يدرسوا العلاقات بين مختلف المجموعات في أعالي النيل - أي الشلك والفور والفونج والنوبة والعرب والدينكا والنوير، ليتبينوا كيف كانت الحدود تتغير كثيراً وكيف كانت مختلف الجماعات تندمج في أنظمة اجتماعية اقتصادية مختلفة.

(٥٧) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص ١٥.

(٥٨) P. Mercer، ١٩٧١، ص ٤١٤.

(٥٩) الشعوب الناطقة بلغة الجي هي الشعوب المتحدثة بالنيلية الغربية، وتضم متحدثين باللغو فضلاً عن الدينكا والنوير. وكلها تستخدم كلمة «جي» بمعنى «شعب»، ومن هنا جاءت التسمية.

(٦٠) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص ٦١-٦٣.

تطور المؤسسات السياسية والاجتماعية

في النصف الثاني من القرن السابع عشر حدثت تطورات سياسية أثرت تأثيرًا بالغًا في سير العمليات الاجتماعية الاقتصادية في أرض الشلك. فقد تبلور إحساس بالوحدة الوطنية بين مختلف الشعوب التي استقرت في البلد كما نشأ شكل من الإدارة الأكثر اتجاهًا إلى المركزية تحت سلطة «الرث». وكان من النتائج الرئيسية لهذا التطور إدخال الاحتكار الملكي بالتدريج للموارد الاقتصادية وللتجارة المحلية والبعيدة.

ويرتبط هذا التطور في تاريخ الشلك بثلاثة أسماء هي أبودوك الملكة وابنة الرث بوبوك وهي واحدة من نساء كثيرات ذوات نفوذ في تاريخ الشلك؛ وأخوها غير الشقيق ذوكوث؛ وتوفو ابن ذوكوث الذي أصبح الرث ذوكوث (نحو ١٦٧٠-١٦٩٠) والذي يذكر بتنظيم إغارات ناجحة في اتجاه مجرى النيل وغربًا في جبال النوبة. وربما كانت المجاعة الكبرى عام ١٦٨٤ (المسمّاة «أم لحم» بالعربية) سببًا في هرب كثير من الشلك نحو الشمال للإغارة أو للاستقرار في بحر الشلك. وتنسب إلى المجاعة الكبرى وإلى الشلك مسؤولية تدمير سبع عشرة مدرسة دينية تقع بين إليس وملتقى النيل الأزرق والنيل الأبيض^(٦١). وقد عاد المغيرون من رعايا ذوكوث بغنائم كثيرة، كما جلبوا معهم كثيرًا من الأسرى أغلبهم من المنطقة الواقعة شرق كاكّا، وأسكنوهم في أثاكونق وأصبحوا جزءًا من الحرس الشخصي للرث ذوكوث.

وكان نجاح الرث ذوكوث على الصعيدين العسكري والاقتصادي هو السبب في تركيز سلطات الرث. واكتملت عملية توطيد دعائم الحكم على يد ابنه وخليفته توفو (نحو ١٦٩٠-١٧١٠) الذي أنشأ قرية فشودة وجعلها مقرًا دائمًا للرث، بعد أن كان كل رث من الشلك يحكم من قريته الأصلية ويدفن فيها. وكان توفو هو الذي استحدث الاحتفال المعقد بتنصيب رث الشلك. وسرعان ما استطارت شهرته داخل المملكة وخارجها. ويبدو أن هناك صلة أيضًا بين معدل تحقيق المركزية السياسية وتطور الهرم الاجتماعي في مجتمع الشلك.

وبحلول بداية القرن الثامن عشر كانت امبرطورية الفونج في انحلال كما سبق القول. ومع تدهور سلطة الفونج على طول النيل الأبيض كانت سلطة الشلك تزيد بنفس القدر. وعندما كان جيمس بروس في سنّار عام ١٧٧٢ لم يكن لديه شك في أن الشلك يسيطرون على إليس^(٦٢). كما كان يعتقد أن غارات الشلك امتدت باتجاه مجرى النهر حتى ملتقى النيلين. وقد أكد هذا الاعتقاد فيما بعد برون. روليت الذي ادّعى أن موقع الخرطوم الحالي كان مستوطنة مهمة حتى ١٧٨٠ حين أغار الشلك على المدينة ودمروها وقتلوا أهلها أجمعين^(٦٣).

وشهد العقدان الأخيران من القرن الثامن عشر انهيار سلطنة الفونج نهائيًا. وساعد هذا على توطيد دعائم سيطرة الشلك على منطقة النيل الأبيض. وكان الرحالة الإنجليزي جورج وليام

(٦١) محمد النور بن ضيف الله، ١٩٧٣، ص ٩٥ و ٣٤٤؛ P. Mercer، ١٩٧١، ص ٤١٠.

(٦٢) J. Bruce، ١٨٠٥، المجلد السادس، ص ٣٩٠.

(٦٣) C.E.J. Walkley، ١٩٣٥، ص ٢٢٧.

براون الذي أقام في دارفور أربع سنوات (١٧٩٣-١٧٩٦)، والذي أُلّف كتابًا عن النشاط التجاري في المنطقة، قد سجّل أن الشلك كانوا يسيطرون تمامًا على النهر عند إليس، حيث كان بيدهم إدارة العبّارات التي يستخدمها تجار القوافل بين سنّار والأبيض^(٦٤).

تدهور سلطة الشلك

أثناء حكم الرث نياكوا (نحو ١٧٨٠-١٨٢٠) حدثت هجرة كبيرة من الدينكا، وربما من فرعي الروينق والنقوك، عبر نهر السوبات. وكان معنى هذا أن منطقة النيل الأبيض من بحيرة نوجنوبا إلى إليس شمالًا التي كانت تحت سيطرة الشلك الكاملة طوال قرن ونصف قرن أصبحت من ثم مشتركة مع شعوب أخرى تتحدث لغة الحجي. ولكن لم يقتصر الأمر على ذلك. فبعد سنة من وفاة نياكوا غزت جيوش محمد علي باشا، والي مصر، السودان وأنهت إدارة الفونج وأقامت حكمًا تركيًا - مصريًا كان يهدف إلى استغلال السودان لمصلحة مصر. وكان لا بد من وقوع صدام مع الشلك وهم القوة المسيطرة على طول النيل الأبيض. وعلى الرغم من المقاومة المستمرة من جانب الشلك، فإن حدودهم أخذت تتراجع بانتظام إلى الجنوب منذ عام ١٨٢١ أمام تغلغل الاقتحام العربي والنظام التركي - المصري.

وكان على الشلك أن يسيطروا على المجاري المائية من أجل السيطرة على النيل الأبيض. وكانت هذه السيطرة تعتمد على قوة قواربهم أو قوتهم المحمولة على المجاري المائية. وكانت لديهم أعداد كبيرة من القوارب كما أنهم كانوا مهرة في التجديف. وأثناء الإغارات أو الحملات العسكرية كانت القوارب تتحرك في مجموعات من ثلاثين أو أربعين قاربًا، ولذلك فقد كانوا يشكلون قوة عسكرية ضخمة في المنطقة. ويمكن الاقتباس مرة أخرى من ميرسر الذي قال: «... قبل إنشاء الترسانات التركية على النيل الأبيض لم يكن في المنطقة ما يتفوق على قوارب الشلك أو حتى ينافسها»^(٦٥). ولكن الترسانة الحكومية التركية - المصرية أقيمت عام ١٨٢٦ في منجرة، ومنذ ذلك التاريخ أمكن تحدي سيطرة الشلك على النيل الأبيض.

شعوب بحر الغزال

كانت الأرض الواقعة جنوب بحر الغزال وغرب الخط بين مشرع الرق ورمبيك، ونقطة التقاء الحدود الحديثة بين السودان وزائير وأوغندا، تسكنها شعوب تنتمي إلى عائلتين لغويتين رئيسيتين هما الأوبانقية (النيجر - الكونغو) والسودانية الوسطى (الصحراء - النيل). وكان المتحدثون بهاتين اللغتين قد استقروا في هذه الأرض من أزمان سحيقة. ويبدو في الواقع أن

(٦٤) W.G. Browne، ١٧٩٩، ص ٤٥٢-٤٥٣.

(٦٥) P. Mercer، ١٩٧١، ص ٤١٢.

السودانية الوسطى قد نشأت في منطقة النوبة قبل العهد المسيحي بعدة آلاف سنة إما بالقرب من بحر العرب أو في منطقة واو^(٦٦). وكانت الشعوب المقيمة في هذه الأرض شعوبًا من المزارعين الذين يزرعون الحبوب ويرعون الأبقار ويكترون من الصيد، ولا يسكنون إلا على طول المجاري المائية. وينسب إليهم موقع جبل توكي (خط العرض ١٩°٥ شمالاً وخط الطول ٢٧°٣٠ شرقاً) الذي يرجع إلى عام ١٨٠-٢٢٠ تقريبًا^(٦٧). وكان المتحدثون بهاتين اللغتين موجودين قبل عام ١٨٠٠ بالقرب من حفرة النحاس إلى حدود الغابات المطيرة في الجنوب وعلى ضفتي أعالي النيل في اتجاه مصب النهر ابتداء من بحيرة ألبرت.

وكان المتحدثون بالأوبانقية قد جاؤوا من الغرب (جمهورية أفريقيا الوسطى) واستقروا على الأكثر في موقع غرب مواقع المتحدثين بالسودانية الوسطى أو فيما بين المجتمعات المتحدثة بهذه اللغة، وهذا أمر مفهوم نظرًا لضآلة المستوطنات السكانية في المنطقة. وكان الأوبانقيون مزارعين أقاموا اقتصادهم في البداية على الياق ثم انتقلوا إما إلى محاصيل الحبوب، أو إلى الموز، وفقًا للبيئة المحلية. ولكنهم لم يكونوا رعاة أبقار مما يعني اختلاف مواقفهم عن مواقف شعوب السودان الأوسط اختلافًا كبيرًا إزاء الثروة، بما في ذلك مهر العروس^(٦٨).

ومعلوماتنا قليلة جدًا عن تاريخ هذه الشعوب قبل عام ١٨٠٠ لأن التطورات التي حدثت في القرن التاسع عشر أدت إلى تفكك مجتمعاتهم. وبحلول عام ١٨٠٠ كان المغيرون من دارفور للحصول على الرقيق يعملون بنشاط في دار فريت ودار بندا جنوب حفرة النحاس، في حين كان الزاندي قد بدأوا غزوهم للشعوب المقيمة جنوبًا. واستطاع الزاندي استيعاب الشعوب التي قهروها، أما في الأماكن الأخرى وخصوصًا في الشمال، فقد حدثت هجرة واسعة النطاق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى عندما كان المتحدثون بالبندا وغيرهم يفرون من تجار الرقيق. وتبين بحوث ف. سانتاندريا^(٦٩) سببًا آخر لضآلة التاريخ القديم في التراث الشفهي وهو عدم وجود وحدات سياسية كبرى في المنطقة. وهذا وحده يفسر سهولة الغزو من جانب الزاندي. كما أنه يعني أن التقاليد العشائرية - أي تقاليد العائلات الرئيسية المؤلفة من وحدات صغيرة والمتناثرة في مستوطنات أو قرى صغيرة أو كبيرة في بعض الأحيان - لم تكن ترجع إلى عهد بعيد. ولا يوجد تراث شفهي عن أي واقعة قبل عام ١٨٠٠. والنسب الوحيد الذي يرجع إلى أقدم من ذلك هو ثلاث قوائم عن عشائر البنقو^(٧٠) التي بدأت بها الأجيال التي أسست سلالة الزعماء بين عامي ١٦٥٠ و ١٧٠٥. وهذا لا يعني إلا أن بعض الناس كانوا يعيشون هناك في ذلك

(٦٦) C. Ehret، ١٩٧٤، ص ٨٦؛ N. David، ١٩٨٢، ص ٨٠-٨١.

(٦٧) N. David، ١٩٨٢، ص ٨١-٨٢.

(٦٨) D.E. Saxon، ١٩٨٢؛ N. David، ١٩٨٢، ص ٨٨-٩١؛ L. Bouquiaux و L. Hyman، ١٩٨٠، ص ٨٠٧-٨٢٢.

(٦٩) F. Santandrea، ١٩٦٤ و ١٩٨١.

(٧٠) F. Santandrea، ١٩٦٤، ص ١٣٦-١٣٨.

الوقت في منطقة واو - التونج أثناء القرن الثامن عشر، وأن التنظيم الاجتماعي لمجموعات البنقو هذه كان أوسع نطاقاً بقليل من تنظيم بقية المجموعات، وإن كان أضيق نطاقاً من تنظيم المجموعات النيلية المجاورة. ولكن تراث البنقو يدلّ أيضاً على قوة مقاومتهم للمركزية. وقد سار كثير من وحدات البنقو السياسية وراء نقولي، البطل الذي نظم المقاومة ضد الزاندي، ولكن «الزعماء المنافسين» اغتالوه حالما نجح في صد الزاندي^(٧١).

ولهذا فغاية ما يقال عن الفترة التي يشملها هذا الفصل أن دارفور بدأت تمارس سيطرة غير رسمية على دار فرتيت قبل عام ١٨٠٠ بكثير وفرضت جزية من النحاس على سكان حفرة النحاس، في حين أن بعض العائلات من العرب أو الفور وطدت زعامتها على مجموعات صغيرة في منطقة راجا. ومن الواضح أن الأمر يستدعي مزيداً من البحث في المنطقة بأكملها. وربما لا يزال من الممكن جمع معلومات عن الحياة والتبادل والتجارة وحركات السكان المحتملة قبل عام ١٨٨٠.

(٧١) أنظر ص ١٣٢ من المرجع السابق.

الفصل الثامن

المغرب

محمد الفاسي

رأينا في المجلد الرابع أن اسبانيا والبرتغال شرعنا خلال القرن الخامس عشر في شن حملات على شمال أفريقيا، وخاصة على المغرب. واحتلّ البرتغاليون تدريجيًا - منذ سنة ١٤١٥ التي استولوا فيها على سبتة - كثيرًا من الثغور الهامة على ساحل الأطلسي، واتخذوها قواعد ينطلقون منها في هجماتهم على المناطق النائية من المغرب.

وقد كان لكل هذه الأحداث صدى قوي، أثار مقاومة شديدة ورغبة عارمة في تحرير المدن التي اغتصبها البرتغاليون. وهبّ مختلف شيوخ الزوايا^(١) وجماعات الإخوان لتأجيج هذه الحمية في النفوس، فسحروها في توطيد دعائم سلطتهم وإعداد الناس لمحاربة الغزاة الذين كانوا يرون فيهم دعاة حملة صليبية جديدة.

وقام سادات من أشرف درعة، يقودهم أبو عبد الله الملقّب بالقائم بأمر الله، بندب أنفسهم لمحاربة الكفار وإخراجهم من الحصون التي احتلّوها. وكانت مبايعة القائم بأمر الله عام ١٥١١ بداية عهد الدولة السعدية. ودامت الحرب نحو أربعين عامًا، كان بعضها ضد البرتغاليين وبعضها الآخر ضد الملوك الوطاسيين.

وكان البرتغاليون في جنوب المغرب مهددين إلى درجة أنهم كانوا لا يغادرون حصونهم. ونتيجة لذلك، تضاعفت حملات الاستعمار البرتغالي بصورة متزايدة. وضاعف الأشراف الشيوخ الدينيون (وهم marabouts عند المؤرخين الأوروبيين) هجماتهم على الحصون البرتغالية، وكانت الغارات دامية في كثير من الأحيان.

وكان البرتغاليون عرضة للتهديدات أيضًا من الشمال، على يد جيش سلا الذي كان يغير باستمرار على أصيلا وغيرها من المواقع المحصنة التي كان البرتغاليون يحتلونها. وهكذا طرد

(١) «الزاوية» دار للتعبد والتعلم فإذا حصنت ومنعت سميت «رباطًا».

المحتلون من المعمورة (التي تسمى اليوم بالمهدية) الواقعة عند مصب نهر سبو. وخلال هذه الفترة، كان للصراع بين الدولة الجديدة دولة السعديين التي استقرت في الجنوب، والدولة الوطاسية المربنية القديمة عواقب وخيمة على المغرب الأقصى، لأنها أضعفت الجانبين ومنعتهما من تحرير جميع المواقع التي كان قد استولى عليها البرتغاليون. ولحسن الحظ، جرت معركة غير حاسمة بين السلطان أحمد الوطاسي والشريف أحمد الأعرج في تادلة عام ١٥٤٧، فأبرمت اتفاقية بينهما أعطت السعديين منطقة سوس ومراكش، وتركت باقي البلاد في يدي السلطان بما في ذلك فاس التي ظلت العاصمة.

واستمع المغرب بعد هذا الاتفاق بفترة سلام دامت اثني عشر عامًا انتهزها السعديون لدعم قواتهم وتنظيمها، والتركيز على محاربة البرتغاليين.

وفي هذا الظرف وقع أمر مهم. ذلك أن الشريف محمد المهدي الذي كان عاملاً على إقليم سوس كان قد نشر زراعة قصب السكر في أراضيه^(٢)، لكن البرتغاليين كانوا يحتكرون تصدير البضائع من ميناء أغادير الذي كانوا يحتلونه إلى ذلك الحين. ولذلك عزم السلطان السعدي على تحرير أغادير التي كان البرتغاليون يسمونها سانتا كروز دي كاب داغوير. وكان محمد الشيخ قد جهز جيشاً قوياً وجمع من العدة ما يكفي لمحاربة البرتغاليين وطردهم من أغادير. وبدأ بمحاصرة الميناء البرتغالي بمساعدة المدفعية. وتم له في النهاية اختراق دفاعات العدو بعد ستة أشهر.

وأحدث سقوط أغادير بلبلة كبيرة في البرتغال. فانسحب البرتغاليون فوراً من مدينتي آسفي وأزمور، لكنهم احتفظوا بالجديدة (وكانوا يسمونها «مازاغان» Mazagan) لأن الدفاع عنها كان أيسر.

وبفضل هذه الانتصارات نال الشرفاء مرتبة المجاهدين المغاوير كما نال محمد الشيخ مكانة بطل الجهاد، فذاع بذلك صيته في أنحاء البلاد. وأصبح بإمكانه آنذاك أن يعود إلى مكافحة الوطاسيين، ويحاول استرجاع شمال المغرب الذي كان الوطاسيون يحكمونه إلى ذلك الحين بمقتضى معاهدة تادلة.

وأصبح محمد الشيخ القائد الأوحده للسعديين، بعد أن طرد أخاه أحمد الأعرج الذي كان ينافسه، وبذلك خلا له الطريق كي يجهز على الوطاسيين. ووطد عزمه للاستيلاء على فاس، لأن ذلك يكسبه سلطة عظيمة في المغرب.

وتراوح صراع الدولتين القديمة والجديدة بين الهزيمة والانتصار، نحو عشرة أعوام، إلى أن انتهى بدخول محمد الشيخ مدينة فاس في ١٣ سبتمبر / أيلول ١٥٥٤. وكان تخوف السلطان من تهديد أتراك الجزائر عظيمًا، فقد كان يرى أن مصدر الخطر الحقيقي الوحيد هو الامبراطورية

(٢) من المعروف أن إنتاج السكر يعود إلى أوائل العصور الوسطى، وأن المغرب كان المصدر الأول له. انظر الفصل الخامس والثلاثين من مصنف D. de Torres، ١٦٦٧؛ وما كتبه P. Berthier في فترة أقرب، ١٩٦٦. وقد ساعدت الوزارة التي كان يتولاها مؤلف هذا المقال السيد برتية في بحوثه في الخمسينات، وبعد كتابه أفضل بحث في هذا الموضوع.

العثمانية التي بسطت نفوذها على جميع البلدان العربية في المشرق والمغرب، وهو مصير ما كان للمغاربة أن يقبلوه أبداً بما عرف عنهم من نزوع إلى الاستقلال. ولذلك قرّر طرد العثمانيين من أفريقيا كي يحمي بلاده من الغزو التركي. وكان ولداه الأكبران عبد الله وعبد الرحمن قد احتلا تلمسان عام ١٥٥٠، لكن رد فعل الأتراك كان سريعاً. فقد أعد باشا مدينة الجزائر جيشاً كبيراً بقيادة حسن كورسا (يطلق المؤرخون على الأوروبيين المهتدين إلى الإسلام، الذين عملوا في خدمة دول المغرب، اسم المرتدين)، وأرسله لمقاتلة القوات المغربية التي انهزمت، فعاد الأتراك عندئذٍ إلى احتلال تلمسان عام ١٥٥٢.

وسعى محمد الشيخ لتحقيق مطمحه العظيم المتمثل في فتح الجزائر، إلى إقامة حلف مع اسبانيا. فجرى ترتيب محادثات مع كونت ألكوديت، الحاكم الإسباني لمدينة وهران، واتفق الطرفان على شن حملة على مدينة الجزائر. وكان على ألفين من الفرسان الأسبانيين، الذين حصلوا على مكافأة من السلطان، أن يشاركوا في هذه العملية التي قادها المغاربة. وانتهى إلى علم الأتراك خبر هذه الاستعدادات، فطلب صلاح الرئيس من الباب العالي إمداده بالمال والعتاد لمهاجمة وهران التي كان الأسبان يحتلونها آنذاك. وكان أن توفي صلاح الرئيس في هذا الظرف، فتولى حسن كورسا قيادة الهجوم على وهران. بيد أن الأسطول التركي، الذي كان عليه أن يحاصر الحصن الإسباني من جهة البحر، قد استدعي لمحاربة الأسطول المسيحي بقيادة أندريا دوريا الذي كان يهتد البوسفور آنذاك. فأصبح بإمكان السلطان أن يواجه جهوده لفتح الجزائر بعد أن تخلص من منافس خطير. فبدأ بضرب الحصار على تلمسان التي وقعت في قبضته.

وفي عام ٩٤٦هـ / ١٥٥٧ قتل السلطان محمد الشيخ على يد ضابط من حراسه، كان يعمل لحساب العثمانيين.

غير أن هذه النهاية المأساوية لم تغير من عزم السعديين على مواصلة تطهير المغرب من جميع المحتلين الأجانب، والدفاع عن حوزته، وصدّ الهجمات الجديدة التي كانت القوى الأجنبية تقوم بها، حتى ولو كانت قوة إسلامية مثل الامبراطورية العثمانية التي مدت نفوذها ليشمل كافة الأقطار العربية، كما أسلفنا. وبعبارة أخرى، فإن الخليفة الجديد، أبا محمد عبد الله الذي نودي به سلطاناً بدون منازع بعد اغتيال أبيه، اعتمد السياسة التي وضع أسسها سلفه، ولقب بالغالب بالله.

وعلى الرغم من أن السلطان الجديد لم ينتقم لأبيه، فقد شعر بأنه يستطيع أن يلتفت لمكافحة البرتغاليين في محاولة لاقتلاعهم من مدينة الجديدة. وشرع في إعادة بناء جيشه، والحصول على أحدث الأسلحة، وتنظيم حملة نفسية واسعة النطاق بمساعدة الزوايا والأولياء. وقد حرص سيدي أحمد أو موسى على وجه الخصوص جميع القبائل على الأتراك والبرتغاليين معاً، وكان له تأثير عظيم في منطقة سوس، ولم يشهر بتقواه في منطقته فحسب بل وفي كافة أنحاء المغرب. ولذلك فحين شعر الغالب بالله بأنه يملك من القوة ما يكفي لمحاصرة البريجة (التي كان البرتغاليون يسمونها «مازاغان» Mazagan آنذاك، وأصبحت تسمى الجديدة فيما

بعد)، أعد العدة وجمع قوّة عظيمة، قوامها المدفعية والفرسان، مجهزة بأسلحة بالغة الفعالية، بما فيها أربعة وعشرون مدفعًا منها عشرة مدافع ثقيلة، وتضم مدفع «الميمون» الشهير. وعلى الرغم من أن هذه المحاولة الرامية إلى تحرير البريجة لم تكلل بالنجاح، فإنها أظهرت للبرتغاليين أن عليهم أن يحسبوا حساب قوّة حقيقية جديدة، أما السلطان فقد رأى أنه تمّ تجنب التهديد البرتغالي للمناطق الداخلية في المغرب، والتفت للعناية بازدهار مملكته. وشجع التجارة مع الدول الأوروبية، وخاصة مع فرنسا. ويتبين من إحدى الوثائق على سبيل المثال، أن تجار مدينة روان في فرنسا وقعوا عقدًا للتشارك عام ١٥٧٠ مع المغرب يسمح لهم بالتجارة معه، وبخاصة مع مدن آسفي، وتارودانت، ومراكش^(٣).

واشتهر الغالب بالله في مجال المعمار بأنه أحد أكابر بناء الدولة السعدية. فقد شيد جامعًا كبيرًا في مراكش، كما قام بترميم مسجد الموحدين في قصبة أغادير الحالية. وبوجه عام، اتسمت الفنون المغربية الموروثة عن الأسر الحاكمة السابقة بالزخرفة الجميلة والفخامة الفائقة. وتميز عهد مولاي عبد الله الغالب بالله بالهدوء والازدهار بوجه عام. ومات قرير العين في ١٥٧٤ بعد أن دام حكمه سبعة عشر عامًا.

ولم تكن خلافته بالأمر الهين. فقد بوع محمد بن الغالب بالله، خلافًا للسنة المتبعة منذ مدة طويلة في الخلافة بتقديم أكبر الذكور سنًا في الأسرة على أكبر أبناء السلطان الراحل. فكان ذلك إيذانًا ببدء مرحلة اضطراب في تاريخ المغرب، لم تطل لحسن الحظ، وانتهت بالانتصار في معركة وادي المخازن المعروفة عند الافرنج بمعركة الملوك الثلاثة. واتخذ السلطان الجديد لقب المتوكل، ولكنه مازال يعرف في الأغلب بكنية المسلوخ. وكان مولاي عبد الملك، أكبر أمراء السعديين وأعمام المسلوخ، يرى أنه أحقّ بالعرش. فلما نودي بأبي الغالب بالله سلطانًا على فاس، لجأ في أول أمره إلى سجلماسة، ثم إلى مدينة الجزائر، فالقسنطينية فيما بعد. وانضم إلى الجيش العثماني فشارك في استعادة الأتراك مدينة تونس، حيث أبدى شجاعته واستبساله.

وعند عودة مولاي عبد الملك إلى القسنطينية، وجد عند الخليفة أذنا صاغية لمساعدته على استرداد عرش أسلافه. فأمر الخليفة العثماني مراد والي الجزائر، الحاج علي، بأن يمد الأمير السعدي بقوّة مسلحة صغيرة. ولم تلق هذه القوّة أي مقاومة حينما بلغت المغرب، لأن جميع الناس كانوا يؤيدون عبد الملك. وتخلّى جيش المتوكل عنه فاضطر إلى الفرار ودخل مولاي عبد الملك فاس في ١٢ مارس / آذار ١٥٧٦، ورحب به أهلها ترحيبًا كبيرًا.

وفرّ المتوكل صوب الجنوب، فلاحقه السلطان وهزمه في وادي الشراط بين الرباط وفضالة، ولكنه نجح في الإفلات مرة أخرى. وتمكن من الاستيلاء على مراكش من جديد. وعهد إلى شقيق السلطان ونائبه على فاس، مولاي أحمد، بمهمة طرده من مراكش وأسرّه. وتم تنفيذ الجانب الأول من هذه المهمة بنجاح، لكن المتوكل تمكن من النجاة للمرة

الأخيرة. واتجه صوب الشمال فطلب من حاكم فيليث دي لاغوميرا أن يجيره بهذه المدينة. وأحيل الطلب إلى الملك فيليب الثاني الذي أذن للقائد بأن يقبل المستجير، شريطة ألا يرافقه أكثر من عشرة من أسرته.

وبعدما تخلص مولاي عبد الملك من مضايقات المتوكل - على الأقل مؤقتًا - شرع في إعادة بناء الدولة، وملء خزائنها، وتجهيز الجيش من جديد، وعيّن أخاه مولاي أحمد خليفة على فاس.

ولما وجد الخزينة فارغة كان بإمكانه أن يفرض ضرائب جديدة لإصلاح الوضع، ولكنه شعر بأن ذلك قد يؤدي إلى إفلاس البلاد بدلًا من إثرائها. ولذلك فكر في اعتماد أساليب أنجع دون إئثار كاهل رعاياه ماليًا، فطور الأسطول البحري، وبنى سفنًا جديدة، وقام بإصلاح السفن القديمة أو تطويرها. وأدى هذا إلى تنشيط شتى الصناعات والحرف، وتزايد التجارة مع باقي أنحاء العالم، وخاصة مع أوروبا. وكانت سياسته ناجحة، وكانت لها آثار طيبة في جميع الميادين.

غير أن سبب هذا النجاح كان يكمن أيضًا في شخصية مولاي عبد الملك الذي كان الأوروبيون يكونون له تقديرًا عظيمًا. وقد مدحه كتاب أجنبي وأثنوا عليه. فقد وصف الكاتب والشاعر الفرنسي أغريبا دوبنيه هذا الملك بكثير من الاطراء، وروى عنه أشياء كثيرة، من بينها أن هذا السلطان السعدي «كان ملهمًا بالإسبانية، والإيطالية، والأرمنية، والصقلية، كما كان شاعرًا فذاً في اللغة العربية».

موقعة الثلاثة ملوك

أسلفنا القول أن البرتغال بنى في القرن السادس عشر إمبراطورية قوية، كانت تضم أراضي شاسعة في أمريكا، وآسيا، وأفريقيا. وعندما لجأ السلطان السعدي المخلوع المتوكل إلى فيليث دي لاغوميرا، كان يحكم هذه الإمبراطورية ملك شاب يدعى دون سبستيان، كان يحلم منذ نعومة أظفاره باحتلال المغرب، ليتخذ قاعدته انطلاقًا منها لاحتلال بلاد المغرب بأسرها، ثم يسير منها إلى المشرق لتخليص ضريح المسيح من أيدي المسلمين. وقد اتجه المتوكل، في سعيه لاستعادة عرشه، إلى ملك إسبانيا الذي رفض استقباله أو منحه أدنى قدر من الدعم في مغامرته اليائسة. وعندئذ اتصل بالملك دون سبستيان، فاغتنم ملك البرتغال هذه الفرصة لأنه رأى أن قدوم هذا المغربي المنشق عامل أساسي في استمالة جميع معارضيه، إذ كان قد قرّر شن حملته، التي كان يحلم بها دائمًا، على خلاف ما نصحه به مستشاروه. وتحمّس لذلك عامة الناس في البرتغال - نتيجة لدعاية المتطرفين وخاصة بين صفوف رجال الدين - وشجعوا تشجيعًا كبيرًا الحملة المتهورة التي كان الملك الشاب يعد لها العدة.

وقد حاول مولاي عبد الملك من جهته أن ينصح ملك البرتغال الشاب بالعدول عن مغامرته الطائشة، عندما انتهى إلى علمه أمر هذه الإعدادات. ولم يحمله على ذلك شكه في قدراته

وشجاعته الخاصة، فالواقع أن شعبه كان يسانده، وخاصة الطريقة الدينية الجزولية وشيخها أبو المحاسن يوسف الفاسي^(٤)، وإنما كان تَوَاقُّاً إلى حماية شعبه وبلاده من ويلات الحرب، وساعياً إلى الحفاظ على السلم، فقرّر أن يقنع الملك دون سباستيان بالتخلي عن حملته. ولذلك كتب رسالة فريدة من نوعها في تاريخ الدبلوماسية ليس من حيث مضمونها فحسب، بل بما تميزت به من نبرة نزهاء وحكمة ورغبة في إقرار السلم. وتملك المحفوظات الفرنسية الترجمة الإيطالية لهذه الوثيقة التي نشرت في كتاب الكونت هنري دي كاستري الذي يحمل عنوان «Sources inédites de l'histoire du Maroc» :

«إن ما عزمت على القيام به، من شن الحرب عليّ في بلادي، إنما هو ظلم وعمل عدواني بدون سبب لأنّي لا أضمر لك الشر، ولم أقم بأي عمل مشين في حقك. فلماذا تغامر إذن بسلبتي حقوقي كي تعطيتها لغيري، لقاء وعود كاذبة هو غير قادر على الوفاء بها ما دمت على قيد الحياة؟ إنك قادم لطردني من مملكتي، ولو أنك لن تحصل على ما تبتغيه، وذلك برغم كل ما تملكه، وكل ما تحتويه أراضيك. ولا تحسبن كلامي صادراً عن الجبن، بل عن العكس. فلتعلمنّ أنك إذا لم تبال بنصائحي هذه فإنك تعرض نفسك لدمار لا ريب فيه. إنني على استعداد للاتفاق معك شخصياً في أي مكان تختاره. وإنّي لأفعل كل هذا من أجل أن أجنبك الدمار. بل إنني أضيف بأنّي راغب في أن أمثل معك أمام محكمتكم القانونية، التي لا تنزع الأشياء أبداً من شخص لتعطيتها غيره بلا قانون وبغير حق. وأنا أقبل مسبقاً حكم هذه المحكمة...

والله على ما أقول شهيد! ولتعلمنّ أنني على علم بأن بعض كبار أفراد حاشيتك يقدمون لك نصائح ستؤدي بك إلى الهاوية»^(٥).

إن هذه الرسالة، التي يتجلى فيها شعور السلطان مولاي عبد الملك بالمسؤولية وحرصه الشديد على السلام، تبين أيضاً مهارته الدبلوماسية: ذلك أنه، بوضعه دون سباستيان أمام مسؤوليته، أوضح في الوقت نفسه بتحذيره له أن المعتدي الحقيقي، والسبب في زرع الفتنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هو في الواقع ملك البرتغال الشاب. بيد أن دون سباستيان استمر في إعداد العدة للحرب. ويتجلى من روايات المؤرخين المغاربة مثال آخر لفهم مولاي عبد الملك نفسية دون سباستيان وطبيعته. فهم يروون كيف كتب مولاي عبد الملك إليه على النحو التالي حينما علم بنبا وصوله إلى أصيلا. وكان يعرف أن ملك البرتغال يعتبر نفسه مثال الشهامة والشجاعة والجسارة، وأنه كان متشبعاً بأنبل المشاعر:

«إن سطوتك قد ظهرت في خروجك من أرضك وجوازك البحر إلى عدوة المسلمين. فإن تثبّت في الساحل إلى أن تقدم عليك فأنت نصراني حقيقي شجاع، وإن زحفت وحقرت بعض الرعية قبل أن يقابلك أمير تلك فأنت يهودي».

(٤) كان شيخ الطريقة الشاذلية الجزولية أحد أجداد كاتب هذا الفصل، قبل أحد عشر جيلاً.

(٥) Henri de Castries، ١٩٠٥-١٩٣٦، المجلد الأول، ص ٣٨٣-٣٨٦.

وحينما تلقى دون سباستيان هذه الرسالة نصحه أتباعه، وخاصة محمد المسلوخ، بعدم الامتثال لما ورد فيها لأنه خدعة. وأشاروا عليه على عكس ذلك بأن يجعل بمهاجمة العرائش والقصر الكبير واحتلالهما. لكن كبرياء دون سباستيان منعه من تعريض سمعته للذل والمهانة. ولذلك قرّر ألا يتحرك من أصيلا التي بقي فيها تسعة عشر يومًا إلى عشية المعركة. وليس لهذه المراسلة أثر في الوثائق الأوروبية^(٦). ولاحظ من جهة أخرى أن دون سباستيان تردد بين اتباع الساحل بحرًا أو السفر برًا لمحاصرة العرائش. وقد اجتمع مجلس حربي في أصيلا للنظر في الاختيارين. وذهب معظم أعضاء المجلس وعلى رأسهم المسلوخ إلى اختيار طريق البحر، لكن الملك فضل الانتقال برًا حتى يتسنى له اظهار بسالته وبطولته العسكرية، فتمّ اتخاذ القرار على هذا الأساس.

وخرجت القوات السعدية من مراکش متجهة صوب الشمال، وانضم إليها في زحفها أعداد غفيرة من المتطوعين. وكان السلطان قد أمر أخاه الخليفة في فاس بأن يسبقه إلى القصر الكبير مع قوات فاس ونواحيها، وبخاصة مع خيرة الرماة الفتيان من العاصمة، إضافة إلى أتباع زاوية الجزولي في القصر الكبير.

وكان مولاي عبد الملك قد قرّر إقامة قيادته في القصر الكبير لأن هذه المدينة كانت قريبة من الثغور التي يحتلها البرتغاليون، والتي كان من المتوقع أن يهجم منها ملك البرتغال. وكانت عدا ذلك مركز الطريقة الجزولية التي يقودها أبو المحاسن سيدي يوسف الفاسي الذي كان يعيش بها وكانت زاويته بها^(٧).

وحينما وصل الجيش السعدي إلى القصر الكبير، كان مولاي أحمد قد حلّ بها فعلاً مع خيرة فتيان الرماة من فاس. وكلفهم مولاي عبد الملك - حالما عبر دون سباستيان وادي المخازن - بتدمير قنطرة هذا النهر (والمغاربة يسمّون النهر واديًا ومنه تسمية هذه الموقعة الحاسمة)، وذلك لمنع فلول البرتغاليين المنهزمين من أن يجدوا طريقهم إلى البحر. وتمّ تنفيذ هذا الأمر في الليلة ما بين ٣ و٤ أغسطس/آب ١٥٧٨.

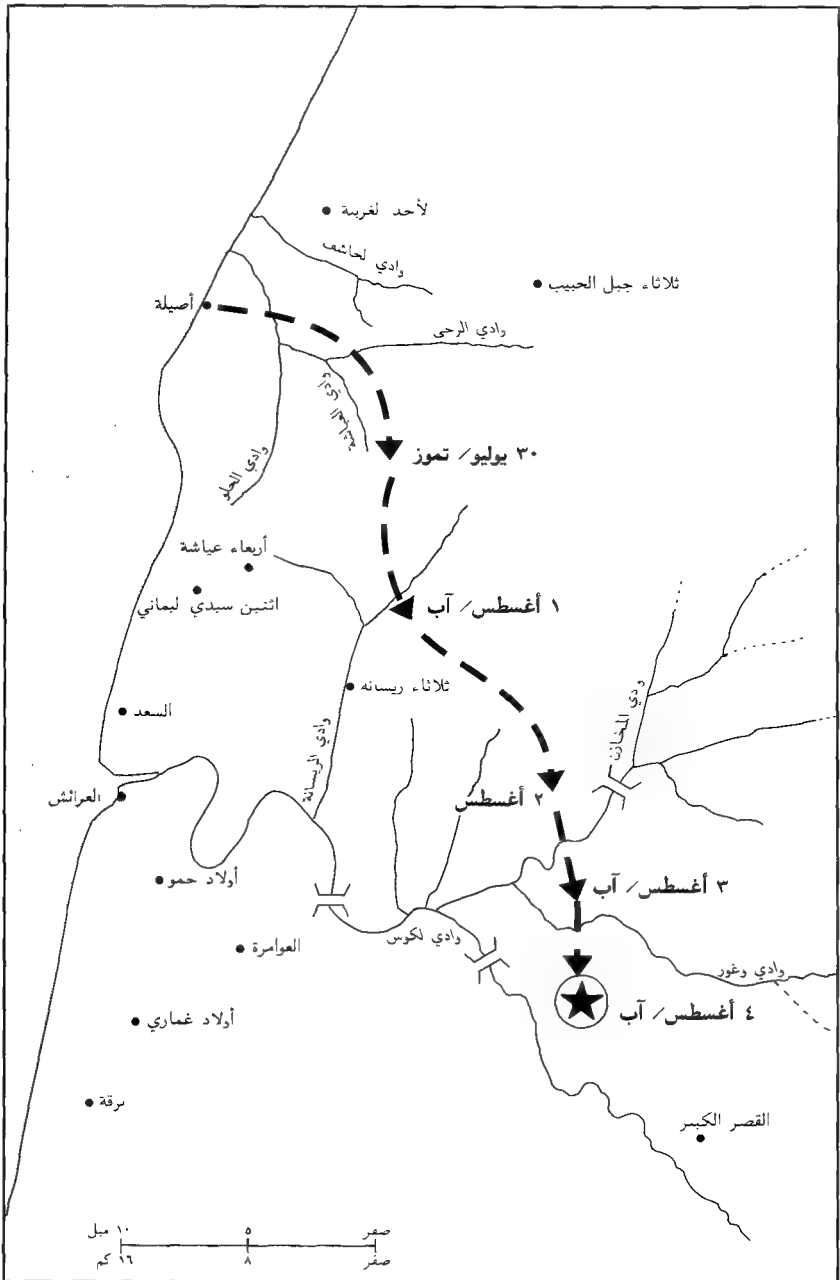
وفي اليوم التالي وقعت وقعة وادي المخازن (ويسمّيها الافرنج وقعة الملوك الثلاثة) التي ينبغي اعتبارها من أهم المشاهد في تاريخ البشرية، وخاصة في تاريخ المغرب والإسلام. ويسمّيها المؤرخون العرب معركة وادي المخازن، بينما تعرف لدى المؤرخين الاسبان والبرتغاليين بمعركة القصر الكبير.

(٦) لم يشر إليها إلا المؤرخون المغاربة.

(٧) للحصول على معلومات إضافية عن هذا الرجل العظيم، انظر «الاستقصا» بقلم الناصري، في H. de Castries،

١٩٠٥-١٩٣٦، في الصفحات ١٣١ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٨ من المجلد الخامس. وفي E. Lévi-Provençal،

١٩٢٢، ص ٢٤٠-٢٤٧، J. Berque، ١٩٨٢، ص ١١٣٧-١٤٥.



الشكل ٢٠٨: مراحل تقدم دون سياستيان نحو «مكان موقعة وادي المخازن» من ٣٠ يوليو/ تموز إلى ٤ أغسطس/ آب ١٥٧٨ (نقلًا عن محمد القاسي).

يوم المعركة

وبعد أن حشد دون سباستيان جيشًا من أكبر الجيوش في ذلك الوقت، وجعل طنجة قاعدة له، توجه إلى القصر الكبير، حيث مقر قيادة مولاي عبد الملك.

وفي صباح يوم الإثنين الأخير من شهر جمادى الثانية عام ٩٨٦ للهجرة (٤ أغسطس/آب ١٥٨٧) استعد الجمعان المتخاصمان للمعركة. وكان يومًا مشهودًا بعد ذروة قرون من الصراعات التي كانت قد بدأت بين المسلمين والمسيحيين في اسبانيا ثم انتقلت إلى المغرب. وكان أيضًا اليوم الذي كان دون سباستيان يعد له العدة منذ صغره. معتبرًا إياه الخطوة الأولى لفتح العالم. لكنه صار عند المسلمين يومًا لمشهد جليل سقط فيه آلاف من الشهداء دفاعًا عن حقهم.

واستعدت القوتان المتعارضتان للهجوم الذي اعتمدت فيه كل واحدة منهما أساليب تكتيكية خاصة. فقد اصطفت قوات النصارى على أرض المعركة في شكل مربع، تصدرها فرقة من الكتائب الأجنبية احتلت فيها القوات الألمانية الجناح الأيمن، بينما احتلت القوات الاسبانية والايطالية الجانب الأيسر. وتقدمت فرق الفرسان التي كان عددها أقل من عدد رجال المدفعية من الجناحين. وكانت معهم أيضًا فرقة صغيرة من أنصار محمد «المسلوخ» (كان عددهم بين ثلاثمائة وستمائة بحسب المصادر).

وتوزع الجيش المغربي على شكل هلال كان السلطان مولاي عبد الملك يوجه من داخله دفة المعركة محمولًا على محفة. فقد نزل به مرض وهو في طريقه من مراكش، وساءت حالته وأصبح غير قادر على الحركة، ولكنه ظل محتفظًا بصفائه ونشاطه. وكانت فرق الفرسان تحتل طرفي الهلال بينما جعل في مركزه المشاة والمدفعية.

وبعد صلاة الفجر، انقض المرتقة بغتة على الجناح الأيسر من جيش المسلمين. ولما رأى السلطان عبد الملك أن قواته بدأت تندحر، قام من محفته فشهر سيفه وشق طريقه إلى الأمام. وزادت بسالة السلطان من رباطة جأش جنوده، إلا أنه خسر للأسف سريعًا، بعد أن أسر لخدمته بأن يكتنموا خبر وفاته لأن المعركة لا تزال في بدايتها.

وحمي وطيست المعركة فقتل رجال كثيرون من الجانبين، وواصل المسلمون تقدمهم بينما أخذ النصارى في التقهقر إلى أن انقلبوا على أعقابهم خاسرين وفروا عبر الحقول نحو الجسر. وحينما وجدوه مهددًا ارتموا في النهر محاولين عبوره، ولكن التيار جرفهم فغرقوا.

أما دون سباستيان فقد ثبت وصمد وأبلى بلاء حسنًا في المعركة، لكن شجاعته لم تسعفه، فقد سقط في ساحة القتال ومعه آلاف من جنوده وخدامه الأوفياء. وحاول محمد المسلوخ الهرب فارتدى في النهر فغرق. وانتشلت جثته وعرضت على أحمد المنصور الذي نودي به ملكًا بعد الانتصار (ومنه لقب بالمنصور).

ولا يعرف بالضبط عدد القتلى من كل جانب، غير أن شهداء المسلمين كانوا يعدون بالآلاف. ولم ينج من البرتغاليين وحلفائهم أحد تقريبًا، لأن معظم الذين نجوا من الغرق أو

المعركة وقعوا في الأسر. وجاء في الآثار أن عدد الأسرى من النصارى بلغ نحو أربعة عشر ألفاً.

ونقل جثمان دون سباستيان أول الأمر إلى فاس بينما كانت المفاوضات تجري بشأن الفدية التي كان يتعين أن تؤدي عنه. ولكن إباء المنصور منعه أن يقبل أي عرض بهذا الشأن، خاصة بعد أن بلغت المبالغ التي اقتدي بها الأسرى، ولاسيما النبلاء منهم، مبلغاً عظيماً فُسّر به بعض المؤرخين لقب «الذهبي» الذي عرف به. فقد كانت مقادير الذهب التي تمّ الحصول عليها من البرتغاليين أكبر ممّا تمّ جلبه بعد فتح السودان. ورفض المنصور أن يأخذ فدية عن جثمان الملك. ولذلك قرّر خلال المفاوضات أن يخبر ملك اسبانيا فيليب الثاني (خلف حفيده الذي مات قبل أن يتزوج) بأنه كان على استعداد لإعادة جثمان الملك بدون أي مقابل.

نتائج معركة الملوك الثلاثة

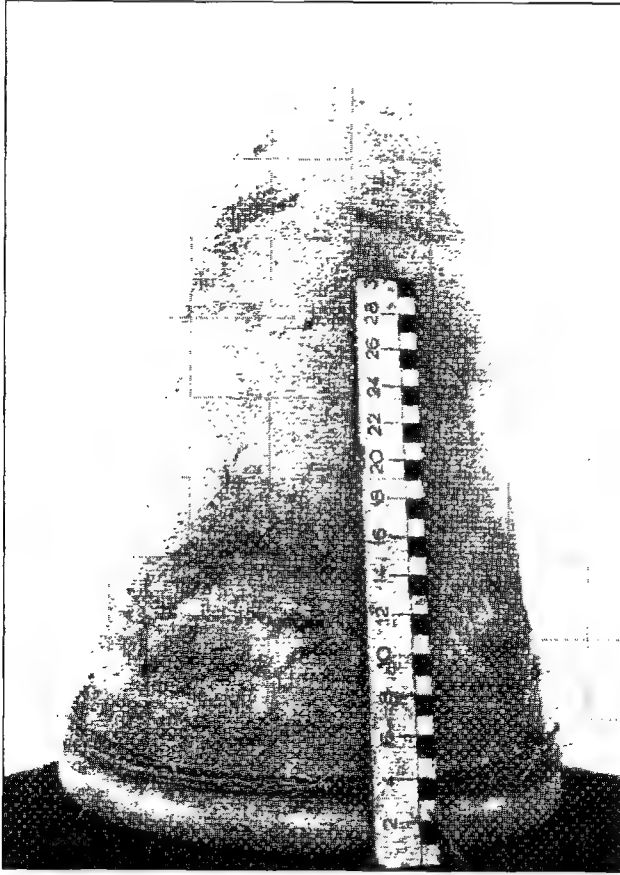
كان لهذه الواقعة الحاسمة نتائج جمة لم تترك أثرها في الإسلام والمغرب فحسب، بل في أوروبا والبرتغال أيضاً. ذلك أن هذا الانتصار منح الدولة السعدية حيوية جديدة، وأتاح للمغرب السلم والازدهار في جميع مجالات الحياة الإقتصادية والثقافية. وأسهمت المبالغ التي اقتدي بها آلاف الأسرى البرتغاليين إسهاماً كبيراً في إثراء الدولة السعدية، فداع صيتها في أرجاء العالم.

وفيما يتعلق بالنمو الإقتصادي يستلقت النظر إلى حالة خاصة هي صناعة السكر، التي كانت سيئة مؤقتاً فانتعشت من جديد (على الرغم من أن المغرب كان المصدر الرئيسي للسكر في العالم).

وكان هذا هو الشأن في شتى أنواع الصناعات والفنون. فقد تطور المعمار^(٨) وأصبح في منتهى التفنن كما تدل على ذلك الروائع الهندسية التي ما زالت ماثلة أمام الأعين، خاصة في مراكش، وذلك بتشجيع من السعديين والطبقة الوسطى من الأثرياء الجدد. وأدّى استقرار أحوال المغاربة من جديد وشعورهم المرهف بالكرامة أيضاً إلى إنتاج غزير في مجالات الفن، والشعر، والأدب خلال هذه الفترة كما تشهد بذلك مصنفات عبد العزيز الفشتالي والمقري بن القاضي.

وكان لوقعة وادي المخازن آثار عظيمة أيضاً على صعيد السياسة الدولية. فقد أدّت إلى انحسار كبير لتأثير البرتغال في العالم الإسلامي. وخاصة في بلدان الخليج. ثم إنها وضعت حداً لتهديد الصليبيين لبلدان المشرق. كانت في الحقيقة آخر معركة من نوعها ارتدع بها كلّ من تتّسول له نفسه بشن حملة صليبية جديدة. كذلك عزّز انتصار السعديين قوّة الامبراطورية العثمانية، وإن الأوروبيين لعلى حق إذ يرون في الانتصار المغربي انتصاراً لجميع المسلمين، لأنه كان تجسيداً لتضامن المسلمين.

(٨) مر المعمار بفترة ركود بعد أن وهنت الدولة الوطاسية.



اللوحة ١٠٨: قالب لصب السكر اكتشف في أثناء حفريات عام ١٩٦٠ بمعمل السكر في شيشاوة.

وأدى الانتصار من ناحية ثانية إلى تخلي العثمانيين عن أي تفكير في فتح المغرب الذي بقي البلد العربي الوحيد خارج النفوذ التركي. وبذلك احتفظت اللغة العربية بنقائها وأصالتها في المغرب. واستمر استعمالها عدة قرون. أما الأسلوب الأدبي المغربي في كتابة الرسائل والمراسيم التي تصدرها الوزارات فلم تشبه شائبة بتأثير أجنبي. وهذا يفسر السبب في أن النصوص التي كتبت في عصر السعديين والعلويين (وذلك إلى عهد مولاي الحسن الأول) تعطي الانطباع بأنها كتبت خلال العصر الذهبي للأمويين في الأندلس، وحكم المرابطين والموحدين والمرينيين في المغرب.

إننا أسهنا في الحديث عن وقعة وادي المخازن لعظم شأنها في ذاتها وبالنسبة للمغرب. وما أصدق الأستاذ ليفي بروفنسال حينما كتب «لا ينبغي لنا انتقاد المؤرخين المغاربة لإسهابهم في الحديث عن هذه الوقعة الشهيرة، وإيلائها الأهمية التي تستحقها بالفعل... فبين أيدينا اليوم الحجة على أن الأموال، التي افتدي بها البرتغاليون النبلاء الذين وقعوا في

الأسر في هذه المعركة، أكتسبت السلطان أبا العباس المنصور ثروة أعظم مما أكتسبه فتح السودان، جعلته يلقب بـ «الذهبي». فقد حاولت جميع الدول الأوروبية التي كانت تعاني من ضائقة مالية اقتراض أموال من المغرب. بل إن امبراطورية الشرفاء مارست سياسة تحالفات كادت تجعل منها واحدة من مجموعة الأمم الأوروبية مثل الامبراطورية العثمانية، لولا وفاة عبد الملك^(٩).

توسع الدولة السعدية في القرن السادس عشر

دام حكم المنصور ربع قرن كرّس نفسه خلاله لتعزيز سلطة السعديين، فعمل على تنمية مملكته بكل الأساليب الممكنة. وأقام علاقات اقتصادية مع الدول الكبرى في ذلك العهد. وشرع بعد انتصار وادي المخازن في تحرير المدن التي كانت لا تزال في قبضة الأوروبيين، مثل: أصيلا، وطنجة، وسيّته، والجديدة. ونجح في طرد الغزاة الأجانب من أصيلا (١٥٨٩)، لكن طنجة لم تحرّر إلا في القرن اللاحق وذلك على يد السلطان العلوي مولاي اسماعيل، كما تحرّرت الجديدة على يد حفيده محمد الثالث. أما سبتة فقد وقعت بين يدي فيليب الثاني، ملك اسبانيا الذي ورث عرش البرتغال. وما زالت تابعة لاسبانيا حتى يومنا هذا، بالإضافة إلى مليلة وثلاث مدن أخرى.

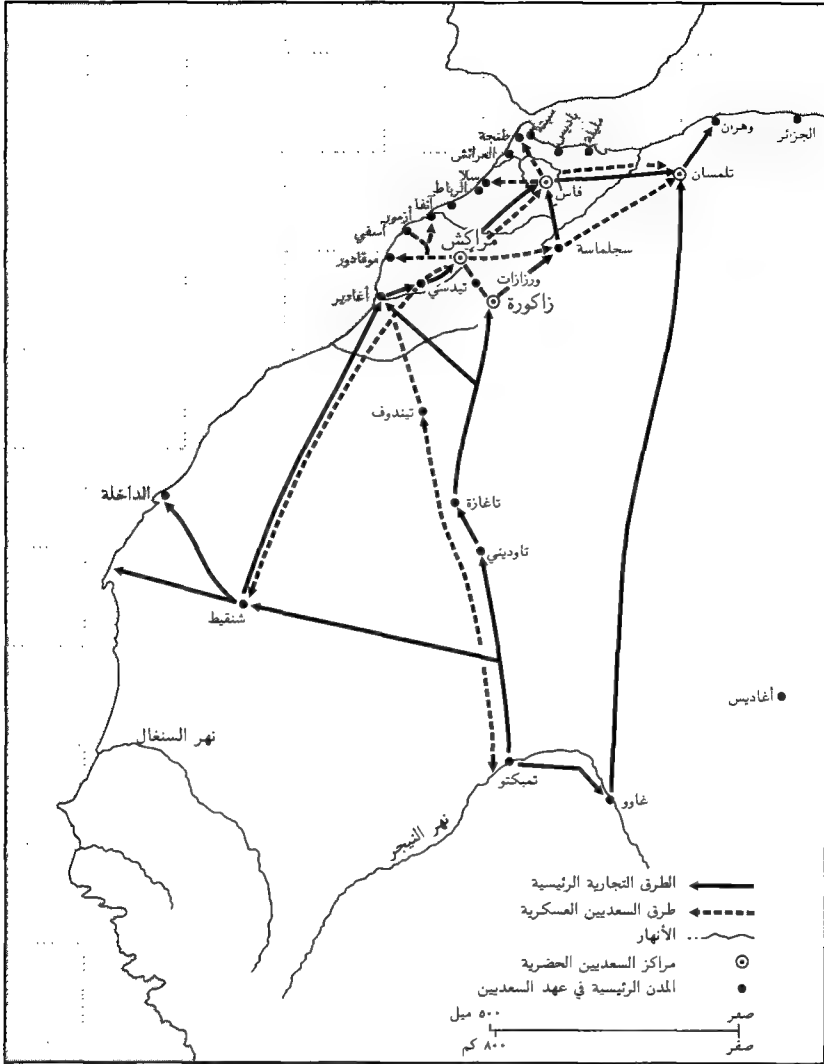
وكان نجاح المنصور التام مشجعاً له على أن يتطلع إلى خارج الحدود المعروفة للمغرب، بهدف العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع في زمن المرابطين وتوحيد الأمة الإسلامية بفضل ذلك. ولم يكن ذلك في الحقيقة سوى تعلقة، لأن الدافع الحقيقي لحملته كان التوسع، وهو رغبة قديمة لدى جميع القوى العظمى. ولهذا فإنه يجدر بنا أن نتحاشى الحكم على الأحداث التاريخية استناداً إلى المفاهيم والأفكار الحالية، وأن نتذكر أن التاريخ تمخض عن عدد كبير من الفاتحين من الاسكندر الأكبر إلى نابليون، وقبلهما وبعدهما.

غير أن الرأي العام في المغرب كان ضد غزو المنصور للسودان، وهو أمر مستغرب في ذلك الوقت، كما أنه يشرف المغرب كثيراً. فلما أراد المنصور الغزو جمع مجلساً حربياً، وشرح خططه. وفي هذا الصدد كتب هنري تيراس في كتابه «تاريخ المغرب» ما يلي: «إن الجميع تقريباً عارضوا هذه المغامرة لأنها كانت خطيرة جداً، ولأنها فوق كل شيء حرب على مسلمين آخرين»^(١٠). وكان هذا أيضاً موقف العلماء أي الممثلين الحقيقيين للشعب.

لكن المنصور ضرب بالنصيحة عرض الحائط، وانفرد بقرار شن ما يسميه المؤرخون المغربون غزو السودان. ولا نرى داعي لوصف ذلك بالتفصيل، لكونه معالجاً بأسهاب في كل ما

(٩) E. Lévi-Provençal، ١٩٢٢، ص ١٠٧، الحاشية ١.

(١٠) H. Terrasse، ١٩٤٩-١٩٥٠، المجلد الثاني، ص ٢٠٣.



الشكل ٣،٨: امبراطورية أحمد المنصور الذهبي (١٥٧٨-١٦٠٣) (نقلًا عن الفاسي).

صنف في تاريخ المغرب، سواءً بالعربية أو باللغات الأوروبية. ولكن كان لزامًا ذكر أبرز الأحداث^(١١).

وتوفي المنصور عام ١٦٠٣ بعد أن بنى المغرب فجعله دولة مزدهرة. موحدة تثير الغيرة في النفوس. وحلت بالمغرب عندئذٍ فترة من الاضطراب، كما يحدث في كثير من الأحيان بعد موت أحد الملوك فاضطرع الخلفاء على السلطة وتنازعوا تنازعًا شديدًا. أما في حالة المنصور فكان أبنائه وأحفاده هم الذين أغرقوا المغرب في الدماء لمدة نصف قرن. وأدى هذا الوضع إلى ظهور كثير من الطامعين في السلطة بالإضافة إلى أفراد من آل السعديين.

وهب أتباع الطرق والزوايا في كافة أنحاء البلاد باسم الوطنية لإحلال السلام، ومحاربة الاسبان والبرتغاليين الذين استغلوا ضعف آخر ملوك السعديين فحاصروا سواحل المغرب.

وكان أشهر قادة الحرب هؤلاء وأشدّهم بأسًا على رؤاد المستعمرين في العصر الحديث هو بلا منازع أبو عبد الله محمد العياشي من مدينة سلا. لقد كان قائدًا عسكريًا يحبه البعض وبهابه البعض، وتمكن مؤقتًا من إقرار الهدنة في المناطق التي كانت تحت رقابته، وبخاصة مدينة فاس. وعلى ما جمع من انتصارات فإنه لم يطلب الملك لنفسه، لأنه كان بحق وليًا من أولياء الله. وقد اغتيل بأمر من أعدائه المورسكيين من مهاجرة الأندلس إلى الرباط في ١٠٥١هـ/ ١٦٤١.

وفي ١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦-١٦٣٧، قام في الأطلس المتوسط للمرة الأولى والوحيدة حفيد شيخ طبقت شهرته الآفاق بما عرف عنه من علم وتقوى، فنادى بنفسه سلطانًا على المغرب كله واسمه محمد بن محمد بن أبي بكر الدلال. وكان جده قد أنشأ زاوية في الأطلس المتوسط هدمها ثاني الملوك العلويين الرشيد بن الشريف، ويكاد لا يعرف أحد مكانها اليوم. وبلغ صيت مركز الدراسات الإسلامية هذا شأنًا يكاد يضاهي ما بلغته جامعة القرويين في فاس. وقد مرّ بالزاوية الدلائية عدّة مشاهير في العلوم الإسلامية في القرن الحادي عشر للهجرة (القرن السابع عشر الميلادي).

واقضى ابن أبي بكر محمد أثر أبيه فواصل العناية بالشؤون الدينية والفكرية للزاوية التي استمرت في تطورها. وعقبه ابنه بعد وفاته.

وبعد وفاة المنصور في ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣ تنافس على السلطة عشرة من أحفاده لمدة تزيد على نصف قرن بقليل. وخلال هذه الحقبة الطويلة تمكن ملكان من بسط سلطانهما لما يزيد على عشرين عامًا، تخللتها انقطاعات بسبب انتصارات اخوتهم وأبناء أعمامهما الذين استولوا على السلطة ثم فقدوها فيما بعد، هذا عدا الأدعياء من رؤساء الزوايا وغيرهم من المغامرين. وأثار متمردون آخرون، ادعوا العرش لأنفسهم، صعوبات جمة لآخر الملوك السعديين في الشمال والجنوب. ففي منطقة الخصر غيلان قرب طنجة، ادعى أحد أتباع محمد العياشي أنه يواصل الجهاد الذي بدأه المجاهد

(١١) H. Terrasse، ١٩٤٩-١٩٥٠، المجلد الثاني، ص ٢٠٢-٢٠٥؛ انظر أيضًا النصيري، ١٩٥٤-١٩٥٦، في H. de Castries، ١٩٠٥-١٩٣٦، المجلد الخامس، ص ١٩٥-١٩٨ و ٢٠٩-٢١٨؛ Cossac de Chavrebière، ١٩٣١، ص ٣٣٠-٣٣٤. انظر أيضًا الفصل الحادي عشر من هذا المجلد.

العظيم ضد البرتغاليين. ويلاحظ بشأن هذه الأحداث أن جميع هؤلاء الراغبين في اعتلاء عرش المغرب ادعوا أنهم أتوا لإنقاذ وحدة البلاد، وأنهم أنصار الاستقرار في الحكم. وكان الغنات زمرة من الأعراب الذين أخرجهم الفاطميون من القاهرة فاجتاحوا المغرب موجات متتالية، محطمين كل ما يعترض طريقهم، بما في ذلك البيوت، والغابات، وشتى أنواع المنشآت. وكان السلطان الموحدي يعقوب المنصور قد جلبهم إلى المغرب في القرن السادس للهجرة (الثاني عشر للميلاد). واستعان بهم الموحدون، والمرينيون، والسعديون مرتقة في حروبهم داخل المغرب وخارجه. وقد انتهى بهم الأمر إلى الاستقرار في السهول الخصبة لساحل المحيط الأطلسي حيث ما زال أحفادهم إلى يومنا هذا، بعد أن أخرجوا سكانها إلى جبال الأطلس المتوسط. وبواسطتهم تم التعريب الفعلي للمغرب.

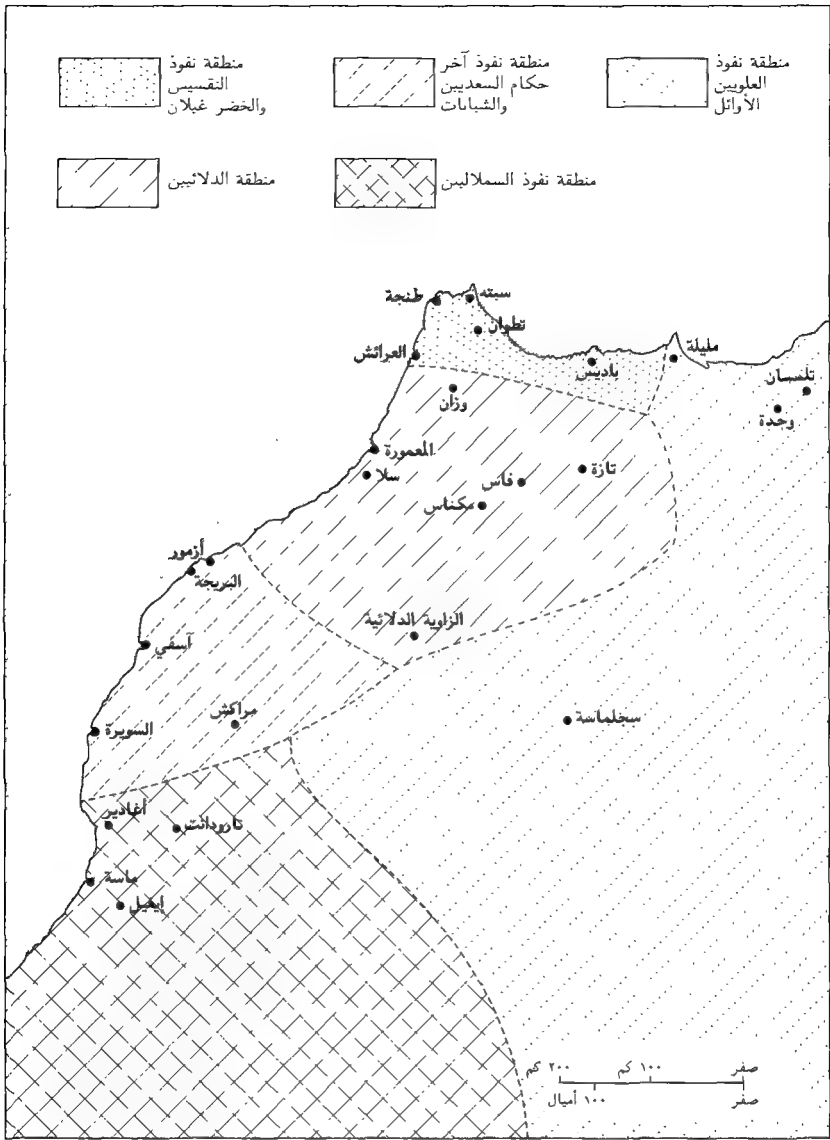
وفي ١٦٥٨-١٦٥٩م، في عهد أبي العباس أحمد بن محمد الشيخ بن زيدان، قام في مراكش قائد من قبائل الشبانات اسمه عبد الكريم بن أبي بكر الشباني وعرف بكنية كزوم الحاج وتمرد على السلطان أحمد الذي كان معروفاً باسم مولاي العباس، وذلك على الرغم من أن أم السلطان كانت شبانية. وقد نصحته بأن يتصل بأخواله ويحاول استرضاءهم. لكن كزوم الحاج أمر بقتل السلطان أحمد حالما وقع بين يديه، ونادى بنفسه سلطاناً، واحتل قصر مراكش. ودام ملكه نحو عشر سنين، وتميز بالابتزاز والظلم والبطش. وشاع الفقر خاصة في الجنوب. وبلغ الأمر بأتباعه ومؤيديه الذين نفذ صبرهم على المحن التي أصابت البلاد أن أصبحوا راغبين في التخلص من هذا الطاغية. وفاجأه أحد المقربين إليه في قصره فرماه برمح فأرداه قتيلاً لتوه. ونودي بابنه أبي بكر بن عبد الكريم سلطاناً مكانه، فحكم فترة من الزمن إلى أن توفي أربعين يوماً قبل وصول السلطان العلوي مولاي رشيد إلى مراكش.

ملوك الدولة العلوية الأوائل

أخفقت محاولات جميع أولئك الطامحين في العرش، الزاعمين أنهم أتوا لتوحيد المغرب، الذين لطحوه بالدماء بعد وفاة المنصور. وكتب لدولة الشرفاء العلويين الذين حكموا المغرب ثلاثة قرون ونصف أن يقع على كاهلها شرف إرساء حكم قوي ودائم ونافع. ويرجع الفضل في دوام دولتهم إلى المبادئ الكامنة في السياسة التي اتبعها السلاطين العلويون، ألا وهي تشبثهم القوي بوحدة البلاد، والإخلاص لجميع المثل العليا للحضارة الإسلامية، والأهمية التي أولوها لتنمية التربية وتطوير التعليم على جميع المستويات.

وهذا يعني أن العلويين لم يهتوا لنصرة قضية دينية، خلافاً للدوافع التي حدثت بجميع الأسر السابقة للسعي إلى الحكم باستثناء المرينيين. وإنما كان هدف العلويين سياسياً، تمثل بالتحديد في توحيد البلاد، وإقامة حكم قوي ثابت، وفي نشر المعارف.

على أن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو: من هم هؤلاء العلويون؟ لقد كانوا أسرة قام بإثبات نسبها إلى النبي صلعم كبار علماء المغرب مثل العربي الفاسي، وابن أخيه شيخ الإسلام



الشكل ٤٠٨: إمارات شمال المغرب في أوائل القرن السابع عشر (نقلاً عن الإستاذ الفاسي).

عبد القادر الإمام السوسي، وغيرهما ممن ذكرهم صاحب كتاب الاستقصا^(١٢). وانحدر من هذه الأسرة فئة من الأشراف دينًا، الذين حظوا بسمعة طيبة بين ظهراني جميع أهالي تافيلالت. وذاع صيت مولاي علي الشريف، ابن حفيد الحسن. وكان له تسعة أبناء، أحدهم مولاي الشريف، الذي بقي مقيمًا في تافيلالت وذاعت شهرته عبر أنحاء جنوب المغرب. ودفعت الاضطرابات التي كانت سائدة في المغرب الفيلايين إلى مبايعته سلطانًا. وكان المغرب منقسمًا آنذاك، كما ذكر آنفاً، بين الدلائيين في الأطلس المتوسط الذين احتلوا فاس. وابن حسون الذي كان يحكم منطقة سوس والأطلس الكبير، والخضر غيلان الذي كان ينهب منطقة الشمال الغربي، وغيرهم من المغامرين وقطاع الطرق الذين استغلوا فرصة الاضطراب لينهبوا المدن والقرى.

وفي منطقة تافيلالت نفسها كانت إحدى الأسر تحتل قلعة تابوسمت معارضة بذلك الشرفاء العلويين. وكان الدلائيون يدعمون أحد الطرفين، بينما كان أبو حسون يساند الطرف الآخر في القتال الدائر بينهم. وحدث أن اعتقل أبو حسون مولاي الشريف وسجنه، لكن ابنه مولاي محمد أنقذه، فتنازل له أبوه عن الملك، فنصب ملكًا على المغرب عام ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م. وكان هذا إيذانًا ببداية الدولة العلوية. والأصل في لقب «العلوي»^(١٣) هو اسم جدهم مولاي علي الشريف من مدينة مراكش. ويطلق على هذه الدولة أيضًا إسم الحسنية أو الفيلاية نسبة إلى تافيلالت، المعروفة بسجلماة قديمًا.

ولم يعترف بمولاي محمد أخوه مولاي الرشيد فغادر تافيلالت، وبدأ يتجول بين المدن والقبائل في الجنوب والشمال. وذهب إلى وادي تدغة، ودمنات، والزواية الدلائية وفاس. وحشد أخوه من جانبه جيشًا زحف به على وادي درعة الذي كان أبو حسون يحتله، وحاربه في عدة معارك إلى أن طرده من هذه المنطقة. ثم زحف بعد ذلك على الزواية الدلائية فقاتل الدلائيين ولكنه هزم. وقرّر محاصرة فاس، فتم له احتلالها في ١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م. بيد أنه اضطر إلى الجلاء عنها بعد ذلك بأربعين يومًا كي لا يعرض جنوده لهزيمة مؤكدة. ولما أخفق في أن يستقر في فاس اتجه إلى المغرب الشرقي، فاحتل مدينة وجده وتقدم نحو تلمسان. وحاصرت قواته غرب الجزائر برمته.

وتم التوصل عندئذٍ إلى اتفاق بين مولاي محمد والأتراك الذين كانوا يحكمون الجزائر، فعاد إلى وجدة. أما مولاي الرشيد الذي كان يواصل تنفيذ خطته في اعتلاء عرش المغرب الذي أقامته أسرته حديثًا، فقد ذهب إلى تازة حيث استقر به المقام.

وقد اجتمع لمولاي رشيد من المال والرجال آنذاك من بعد الشهرة ما كفل له مواصلة خطته للوصول إلى السلطة. ووعد أصحابه أنه سيحدث جزاء لهم - بعد اعتلائه عرش

(١٢) الناصري، ١٩٥٤-١٩٥٦، المجلد السابع، ص ٣-٤.

(١٣) يلقب بـ «علوي» جميع أحفاد علي بن أبي طالب، ابن عم الرسول صلعم، وزوج ابنته فاطمة الزهراء. لكن علويي سورية لا علاقة لهم بالخليفة علي.

المغرب - عيداً رمزياً يختار فيه أحد طلبة القرويين لينصب ملكاً على الطلبة مدّة خمسة عشر يوماً يجري فيها الطلبة الاحتفالات على ضفاف نهر فاس^(١٤). وبعد أن استولى على منطقة تازة كلّها نادى بنفسه سلطاناً. وعندما سمع أخوه مولاي محمد بكل ذلك جاء للقائه ليضع حداً لانتصاراته. ووقع اقتتال بينهما لم يدم طويلاً بسبب مقتل مولاي محمد برصاصة أصابته إبان المعركة. ورثاه أخوه مولاي رشيد، وإن واطاً مقتله بغيته. كان ذلك عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م الذي شهد بدء افتتاح المغرب.

وبدأ مولاي رشيد باحتلال تازة. ثم انتقل منها إلى تافيلالت، مسقط رأس الأسرة. حيث ثار عليه أحد أبناء أخيه المتوفي. وفرّ هذا المتمرد حين علم بوصول مولاي رشيد، فاستطاع السلطان الجديد أن يدخل مسقط رأسه بسلام. وتمّ له دخول فاس منتصراً في ١٠٧٦هـ/١٦٦٦، بعد أن تقلبت به الأحوال مرات عديدة. وافتتح هذه العاصمة التي لا يمكن بدونها أن تحافظ أي حكومة على بقائها، تم تأسيس الدولة العلوية بصورة نهائية.

وشرع مولاي رشيد منذ البداية في تنظيم شؤون الإدارة، فوزع المال على العلماء وجعل منهم مستشاريه الخاصين. وعيّن العلامة حمدون المزوار في منصب قاضي القضاة بالعاصمة. وحصل بهذه الأعمال على ثقة أهل فاس الذين عرفوا بأعراضهم عن كل أجنبي جديد لم يستوثقوا منه بعد.

وقضى الستين التاليين في تهدئة الأحوال في شمال المغرب برمته، ثم بدأ يعدّ العدة في ١٠٧٨هـ/١٦٦٨ لإخضاع الزاوية الدلائية التي كانت لا تزال السلطة الوحيدة في منطقة الأطلس المتوسط على الرغم من ضعفها. وحينما بلغ جيش رشيد سهل الفزاز. التحم بقوات محمد الحاج في قتال مني فيه الدلائيون بهزيمة لم يسبق لها مثيل في تاريخهم. ودخل مولاي رشيد بقواته الزاوية التي عامل أهلها بالرحمة، فلم يهرق قطرة دم واحدة، وأمر بنقل شيخ الدلائين المسن إلى فاس ليعيش فيها مع جميع أعضاء أسرته. وكان ذلك في الشهر الأول من عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٨. وبعد هذا الانتصار، لم يبق لمولاي رشيد إلا أن يسحق آخر معقل المقاومة في جنوب المغرب. وفي شهر صفر من عام ١٠٧٩هـ - يوليو/تموز ١٦٦٨م. قرّر تحرير مراكش من أيدي الشبانات. وتمكن من احتلالها وأسر أبا بكر بن كروم الحاج الشباني وبعض أفراد أسرته الذين أمر باعدامهم.

وكانت سلطة السملالين في وادي السوس آخر سلطة محلية قائمة. وكان مؤسس هذه الإمارة قد توفي عام ١٠٧٠هـ/١٦٥٩، وخلفه ابنه محمد. وحاصر مولاي رشيد مدينة تارودانت عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠، فاحتلها وزحف بجيشه إلى قلعة إغيل معقل السملالين. وفتحها وأعدم أفراد هذه الزاوية وكبار مؤيديهم. وتمّت بهذا النصر تهدئة المغرب برمته، وإقامة السلطة العلوية في نهاية المطاف.

(١٤) استمر العمل بهذه السّنة من عهد مولاي رشيد إلى زماننا هذا. ثم بطل العمل بها فأحييتها بعد نيل الاستقلال عندما كنت وزيراً للتربية ومدير الجامعات المغربية. وبعد ذلك بطل العمل بها ثانية.

وبعد عام ونصف، لقي مولاي رشيد حتفه في حادثة ركوب عام ١٠٨٢هـ / ١٦٧١. لقد كان حديثنا هذا عن آخر ملوك السعديين وبداية الدولة العلوية في معظمه تأريخاً للأحداث الناشئة عن النزاعات التي سادت آنذاك. ولم يتح انعدام الأمن وعدم استقرار الحكم الفرصة لتطور الآداب والفنون. ولم يعد المغرب إلى تقاليده التاريخية وإنجازاته الاجتماعية والإقتصادية إلا في عهد مولاي رشيد. وكان العلماء والأدباء يحظون بتقدير عظيم لدى مولاي رشيد الذي تلقى دروسه في جامعة القرويين.

وقد بنى مولاي رشيد أكبر مدرسة في فاس. وهي المدرسة التي تسمى بـ «مدرسة الشراطين» المتواضع، نسبة إلى الشارع الذي بنيت فيه^(١٥). وبنى مدرسة أخرى في مراكش. ومن مآثره العظيمة تشييده الجسر الواقع على بعد خمسة عشر كيلومتراً شرق مدينة فاس، عبر نهر سبو.

أما من الناحية الاقتصادية فقد قدم قروضاً كبيرة للتجار، كي ينموا تجارتهم فيعمّ الازدهار. وأمر باصلاح النقود، فاتخذ ذلك شكل تخفيض قيمة «الموزونة» من ٤٨ فلساً إلى ٤٢ فلساً. وضربت القطع النقدية البرونزية بحيث أصبح شكلها مستديراً. وفيما يتعلق بخدماته للجماعة، فقد كان كثير الاهتمام بمشكلة الماء، وخاصة في المناطق الصحراوية. وذلك أنه أمر بحفر آبار كثيرة في المناطق الصحراوية شرق المغرب، وبخاصة في وادي درعة الذي كان يقع في طريق القوافل التجارية وقوافل الحجاج المتجهة صوب مكة.

وعلى وجه الاجمال، يتفق جميع المؤرخين على أن حكم مولاي رشيد تميّز بتقدم ملحوظ في جميع المجالات، وبفترة سلم موصولة وازدهار عمت فوائده، بعد سنين طويلة سادها الصراع والفقر.

عهد مولاي إسماعيل

إن تاريخ مولاي إسماعيل مليء بالإنجازات الفذة. فقد أتمّ هذا السلطان المهمة التي بدأ الاضطلاع بها أخواه، ألا وهي توحيد المغرب بوضعه تحت حكم عرش واحد كما كان في أيام عزه وعظمته. وهو الذي وطد أركان الدولة التي أسسها أخواه، فوضع أسس الدولة المغربية التي حفظت تراث المغرب إلى يومنا هذا. ثم إنه هو الذي عمل على توسيع نطاق الشريعة الإسلامية كي يشمل تطبيقها جميع أنحاء المغرب بغية توحيد البلاد على الصعيد الديني، إضافة إلى وحدتها السياسية.

وقد اهتم اهتماماً عظيماً بالقضايا المتعلقة بالدين والدعوة له حتى لدى ملوك أوروبا مثل لويس الرابع عشر ملك فرنسا، وجيمس الثاني ملك إنجلترا اللذين كتب إليهما يدعوهما إلى الدخول في الإسلام. وكان يمثل بدقة لتعاليم الدين الحنيف، ويعيش عيشة تقشف، ولم

(١٥) غيّرت اسمها رسمياً حينما كنت رئيساً لجامعة القرويين، فأصبحت تسمى باسم «المدرسة الرشيدية».



اللوحة ٢٠٨: السلطان مولاي إسماعيل.

يقرب الخمر طول حياته كلها. وقد وصفه المؤرخون بالقسوة، والعنف، والاستبداد. غير أن كل هذه الأوصاف محض ادعاءات مغرضة. ذلك أن ما دفعهم إلى تصويره بهذه الصورة هو تصديقهم لروايات السجناء الأوروبيين الذين كانوا يعاملون بالطريقة التي كانت سائدة آنذاك بطبيعة الحال، أي بمقابلة الأذى بمثلته. وكان كل واحد من هؤلاء السجناء حينما يطلق سراحه ويعود إلى وطنه، يبالغ في وصف المحن التي عانى منها إلى درجة أن الاعتقاد بعنف مولاي إسماعيل وقسوته أصبح راسخاً في أذهان الأوروبيين.

وفضلاً عن ذلك، أرسل السلطان سفراء إلى العواصم الأوروبية، ومنهم ابن حنّو إلى لندن، والحاج محمد تميم إلى باريس ثم فرساي. وبالمقابل، أتت الوفود من دول أوروبية ساعية إلى اكتساب مودته وصداقته. وقد أقام علاقات شخصية مع ملكي إنجلترا وفرنسا، بل وكانت له يد في بعض شؤون هاتين الدولتين؛ فقد كان له فيهما عملاء مكنوه من أن يكون على بينة مما يجري هناك. وكان له في السياسة رأي ثاقب، حيث قال، على سبيل المثال: «إن ملك إسبانيا طفل يترك أمور بلاده لمشيشة السماء؛ وليس لملك إنجلترا أي حرية في التصرف؛ بينما يضطر ملك النمسا إلى ارضاء كبار الناجحين. أما ملك فرنسا فهو الوحيد الذي يحكم فعلاً». وفي هذا الكلام إشارة إلى لويس الرابع عشر الذي كان في ذلك الوقت أحد كبار الملوك في أوروبا.

وهكذا كان حال الحاكم الذي اعتلى عرش المغرب بعد وفاة أخيه مولاي رشيد. وقد بوع ملكاً على البلاد يوم الأربعاء ١٦ ذي الحجة ١٠٨٢هـ (١٦ أبريل/نيسان ١٦٧٢). وحضر أعيان المدن والقبائل لأداء يمين الولاء له، باستثناء أعيان مراكش، لأن ابن أخيه أحمد بن محرز أسرع بالذهاب إلى هذه المدينة حالما علم بوفاة عمه مولاي رشيد، وطلب من أهلها أن يبايعوه سلطاناً. وقد أيدّه كثير من الأتباع، وخاصة من أهل سوس. ولم يكن أمام مولاي إسماعيل بالتالي إلا أن يقطع دابر هذا الخطر من منبته. ولم تمض سوى أيام معدودات بعد مبايعته ملكاً حتى زحف بقواته للاشتباك بابن أخيه، فقاتله هو وقبائل الحوز التي وقفت بجانبه. وحينما انتصر عليهم دخل مراكش وغفر لأهلها إبطاءهم في مبايعته، مسامحاً إياهم بسبب تمرّد ابن أخيه. وكان ابن أخيه قد قرّر بعد هزيمته، لكنه بدأ يدبر المكائد له من جديد ويحث أهل فاس على الثورة ومبايعته سلطاناً إلى أن تمّ له ما أراد.

وحينما سمع مولاي إسماعيل بهذه البلبلّة، قرّر أن يصفى حسابه مع ابن أخيه قبل كل شيء. فزحف إليه مجبراً إياه على الفرار مرة ثانية إلى الصحراء. ثم تقدم إلى فاس فضرب عليها الحصار إلى أن استسلمت، لكنه قرّر فيما بعد أن يجعل مكناس عاصمة له. وعند عودته إلى هذه المدينة أصدر أوامره بأن تبنى القصور، والمنازل، وتُشيد الأسوار، والاصطبلات، والمخازن، وغيرها من المباني الكبرى. وأمر بإقامة الحداق والبرك، فأجاد في ذلك إلى درجة أن هذه المدينة أصبحت تضاهي فرساي (التي اتخذها لويس الرابع عشر عاصمة له بعد أن تخلى عن باريس). واستمرت أعمال البناء في مكناس سنين عديدة.

وحاول أحمد بن محرز أن يتمرد مرة ثالثة على عمه، بعد أن حاول الاستيلاء على الحكم مرتين بدون جدوى في عاصمتي الشمال والجنوب. ودخل مراكش مرة ثانية فاحتلها عام ١٠٨٥هـ / ١٦٧٤-١٦٧٥، وتحصّن بها فلحقه عمه وحاصره هناك. ودام الحصار زهاء عامين، إلى أن فرّ ابن محرز للمرة الثالثة، متجهاً إلى سوس هذه المرة. ودخل مولاي إسماعيل عندئذٍ مراكش، فأباح للجيش هذه المرة معاقبة سكان المدينة الذين ساندوا ابن محرز. وكان أحد الأحداث السياسية المحلية في عهد مولاي إسماعيل ثورة ثلاثة من إخوته عليه، وهم مولاي الحران، ومولاي هاشم، ومولاي أحمد، وكان ذلك في نهاية رمضان من عام ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨-١٦٧٩. وحصل المتمرّدون على اعتراف ومساندة قبيلة آيت عطا لهم في حملتهم. فزحف إليهم مولاي إسماعيل على رأس جيش ضخم فالتقى الخصمان عند جبل صغرو، وكان النصر حليف مولاي إسماعيل الذي أبلى جنوده بلاء حسناً. وفرّ الإخوة الثلاثة عقب هذا الانتصار إلى الصحراء.

وبعد أن لجأ ابن محرز إلى سوس تقلبت به الأحوال بين مد وجزر، وكان عمه غير قادر على إيلائه اهتماماً كاملاً بسبب انشغاله بتدبير شؤون الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبينما كان مولاي إسماعيل في مكناس عام ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤-١٦٨٥، بلغ إلى علمه أن أخاه الحران انضم بقواته إلى قوات ابن محرز واحتلا مدينة تارودانت. فزحف السلطان إليهما بجيش عرمرم فحاصر تارودانت. وقُتل ابن محرز خلال الحصار، وبذلك انتهت مغامرات هذا المتمرّد الذي تسبب في مضايقة مولاي إسماعيل لمدة تربو على أربعة عشر عاماً. أما مولاي الحران فبقي محاصراً في تارودانت. وحينما داهم جيش الملك تارودانت فرّ الحران إلى الصحراء.

حملات مولاي إسماعيل لاسترجاع المدن التي كان يحتلها الأوروبيون

كان المغرب قبل قيام الدولة العلوية عرضة للانقسام بين عناصر الشغب والنصارى، وكان محط أطماع كافة الأمم الأخرى. وقد تسبب في قيام هذه الأوضاع، كما أسلفنا، الخيانات والصراعات الداخلية التي يتحمل مسؤوليتها آخر الملوك السعديين. ولقد سعى مولاي محمد ثم أخوه مولاي رشيد من بعده بطبيعة الحال إلى وضع حدّ لهذه الحالة وتوحيد المغرب تحت حكم عرش واحد وقيادة ملك واحد. وسار على نهجها مولاي إسماعيل العظيم. وهو الذي وقعت على عاتقه مهمة إتمام توحيد المغرب بإنهاء الاحتلال النصراني، بعد ترسيخ المنجزات التي حققها أخواه.

استرجاع المهديّة

كان ميناء المهديّة الذي كان يسمى آنذاك المعمورة من أكبر موانئ المغرب. وحاول احتلاله قراصنة من مختلف الأمم. ومن هذا الميناء الذي كان تابعاً لسلا، وهي مدينة كان يقطنها آنذاك مهاجرون أندلسيون، كانت السفن تبحر لمحاربة الأسبان وغيرهم من الأعداء. وكان الأسبان قد انتهزوا فرصة ضعف المغاربة نتيجة للتراعات بين أبناء المنصور، فاحتلوا المهديّة عام ١٠٢٣هـ /

١٦١٤ ومكنوا بها إلى أن قرّر مولاي إسماعيل تخليصها من قبضتهم. وزحف على المدينة فحاصرها وقطع الماء عنها، ثم احتلها عام ١٠٩٢هـ/ ١٦٨١ وأسر الاسبان الذين كانوا فيها.

استرجاع طنجة

كانت طنجة قد وقعت في قبضة البريطانيين بعد أن تزوج أحد ملوكهم أميرة برتغالية. وكان مولاي رشيد قد سبق له أن سعى إلى استرداد طنجة إلى حظيرة الوطن، ولكنه توفي قبل أن يتمكن من تحريرها. ونظرًا إلى أهميتها فقد بذل مولاي إسماعيل قصارى جهده لتحريرها، وأرسل لهذا الغرض أحد كبار قادته وهو علي بن عبد الله الرفي، لمحاصرتها. وثمة اختلاف بين الروايتين المغربية والأوروبية بشأن الأسباب التي حملت الإنجليز على الجلاء عن هذه المدينة. وعلى الرغم من أن الروايتين تتفقان في أن الإنجليز أدخلوا طنجة دون أن يطلقوا رصاصة واحدة، وبعد أن هدموا الأبراج والتحصينات. فإن المؤرخين المغاربة يقولون إن الإنجليز فعلوا ذلك بسبب قسوة الحصار الذي فرضه عليهم القائد علي الرفي. ويدّعي المؤرخون الأوروبيون أن هذا الجلاء تمّ لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية. ذلك أن الحكومة والبرلمان الإنجليزين كانا يتخوفان من أن يتخذ دوق يورك الذي اعتنق الكاثوليكية مدينة طنجة قاعدة ميدانية لمهاجمة الملك شارل الثاني والاستيلاء على السلطة. وهذا هو السبب الذي جعل الملك الإنجليزي، حسبما قيل، يأمر اللورد دارتموث بالجلاء عن طنجة.

ومع ذلك فمن المسلم به أن الصعوبة التي لقيها الإنجليز في ردّ هجمات المغاربة كانت سببًا آخر في هذا الجلاء. ولقد علمتنا التجربة بما يكفي أن الأوروبيين لا يتخلون عادة عن شبر واحد من أراضي المسلمين المحتلة بدون أن يُهزموا ويُرغموا على ذلك.

ومهما كان من أمر، فإن القوات المغربية برئاسة القائد علي بن عبد الله الرفي دخلت طنجة في ربيع الأول من عام ١٠٩٥هـ - فبراير/ شباط ١٦٨٤م. وشرع القائد بدون إبطاء في إعادة بناء ما هدمه الإنجليز وترميم المساجد، والأسوار، والأبراج، وكل ما هدموه خلال مقامهم وهروبهم.

استرجاع العرائش

كان ضياع العرائش كارثة من أكبر الكوارث التي أصابت المسلمين في المغرب، ذلك أن العدو الاسباني لم يحتل هذه المدينة بالقوة. بل تنازل لهم عنها أحد ملوك المغرب مقابل دعمه إياه في استعادة السلطة. وبينما كان أولاد المنصور السعدي يتنازعون على العرش، حاول الأوروبيون استغلال هذه الفرصة، لأنهم كانوا جميعًا يريدون احتلال العرائش التي كانت وقتئذٍ مركزًا استراتيجيًا مهمًا. ولكن محمد الشيخ قد فرّ إلى أوروبا ليطلب من الملوك الأجانب مظاهرته عسكريًا على أخويه. وبلغ ذلك إلى علم ملك اسبانيا فيليب الثالث، فجرت بينهما مفاوضات انتهت بموافقة الطامع في عرش المغرب على التنازل عن العرائش لملك اسبانيا، مقابل تقديم المعونة له في استرداد عرشه. وبعد أن أبرمت الصفقة، عاد محمد الشيخ إلى فاس فاحتل الإسبان العرائش عام ١٠١٩هـ/ ١٦١٠. وبقيت العرائش تحت حكم الاسبان خلال أكثر

من ثمانين عامًا إلى أن تولى العرش مولاي إسماعيل. ودفع هذا الملك العظيم بجيش كبير إلى هذه المدينة فحاصرها وطوق الاسبان فيها طوال ما يزيد على خمسة أشهر. وجرى بين المغاربة والاسبان قتال عنيف انتهى بانتصار المغاربة انتصارًا رائعًا. وقد كان استرجاع العرائش الذي جرى يوم الأربعاء ١٨ محرم ١١٠١هـ - ١ نوفمبر / تشرين الثاني ١٦٨٩، مسرّة كبيرة للمغاربة لا يضاهيها قوّة إلّا الأسى الذي شعروا به عندما فقدوها.

استرجاع أصيلا

وقع ميناء أصيلا في قبضة البرتغال في بداية حكم بني وطاس. وبعد أن استردها ملوك السعديين الأوائل، عاد البرتغاليون فاسترجعوها مرة ثانية. وانتهت بالوقوع في قبضة الاسبان بعد أن تقلبت أوضاعها بهذا الشكل. وحينما انتهى القائد ابن حدو من العرائش، تلقى أوامر السلطان له بأن يتقدم إلى أصيلا ويحاصرها. وبعد أن أنهكت قوى السكان المحاصرين توسلوا بأن تحفظ لهم أرواحهم. فضمن لهم ذلك شريطة الحصول على موافقة السلطان. ولكنهم توجسوا من أن يحدث لهم مكروه ففرّوا في سفنهم تحت جنح الليل. ودخل المغاربة عندئذٍ أصيلا في ١١٠٢هـ / ١٦٩١.

جيوش مولاي إسماعيل

قوات الوداية

كان الملوك المغاربة يجيِّشون جيوشهم من قبائل عشيرتهم أو من القبائل الموالية. وقد اعتمد المرابطون، مثلاً، على قبائل صنهاجة (لمتونة، ولمته، وغيرهما)، بينما ساندت قبائل مصمودة الموحدون. وبقي الأمر على هذا الحال إلى عهد السعديين. فقد كان هؤلاء يجيِّشون جنودهم من قبائل العرب الذين أتوا المغرب في عهد المنصور الموحدي فاستقروا في جنوب البلاد. وحشد السعديون من هذه القبائل فرقة من العسكر عرفت باسم «عسكر الوداية». وتفرّق هؤلاء الجند عقب أفول نجم السعديين. وخلال مقام مولاي إسماعيل بمراكش خطرت بباله فكرة جمع شملهم من جديد ليتخذ منهم جنودًا يدعم بهم حكمه. وكسي هؤلاء المجندون الجدّد، وأخذوا إلى العاصمة مكناس، حيث أدمجوا مع رجال الشبانات ووزارة. ولما تكاثر عددهم وزعهم مولاي إسماعيل إلى فريقين، أرسل أحدهما إلى فاس، وبقي الثاني في الرياض بمكناس.

جند البخاري

فكر إسماعيل مليًا في أسباب قوّة الأمم واستقرارها وهبتها، وانتهى إلى اكتشاف أن ذلك يتوقف على قوّتها العسكرية. وتبين له أيضًا أن انحطاط الأمم هو نتيجة لامتلاك الجيش وقادته سلطة مفرطة. ولذلك قرّر أن ينشئ جيشًا من العبيد، لأنهم أميل بطبعهم إلى الطاعة، التي هي شرط أساسي للانضباط، وفي هذا الصدد كتب الزياتي في البستان الطريف ما يلي:

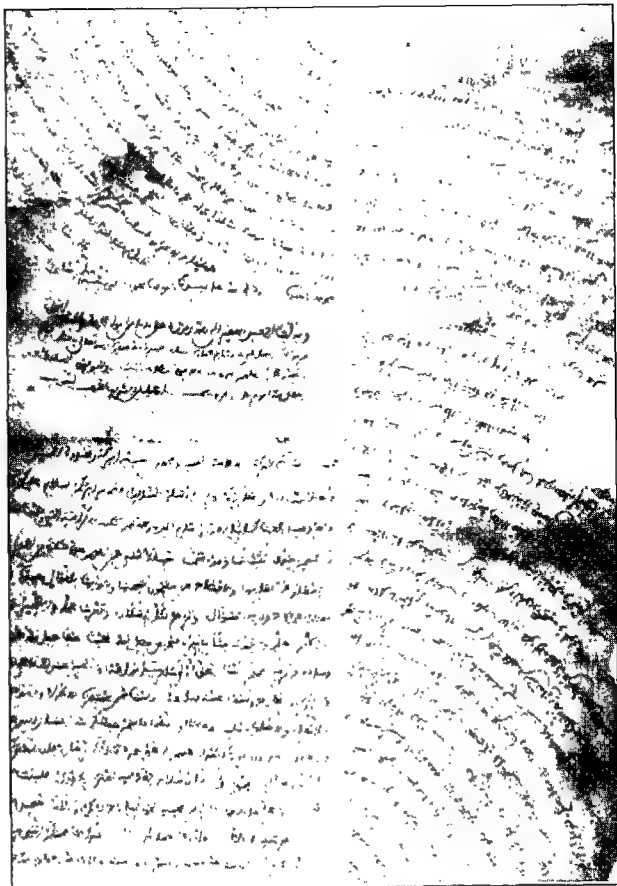
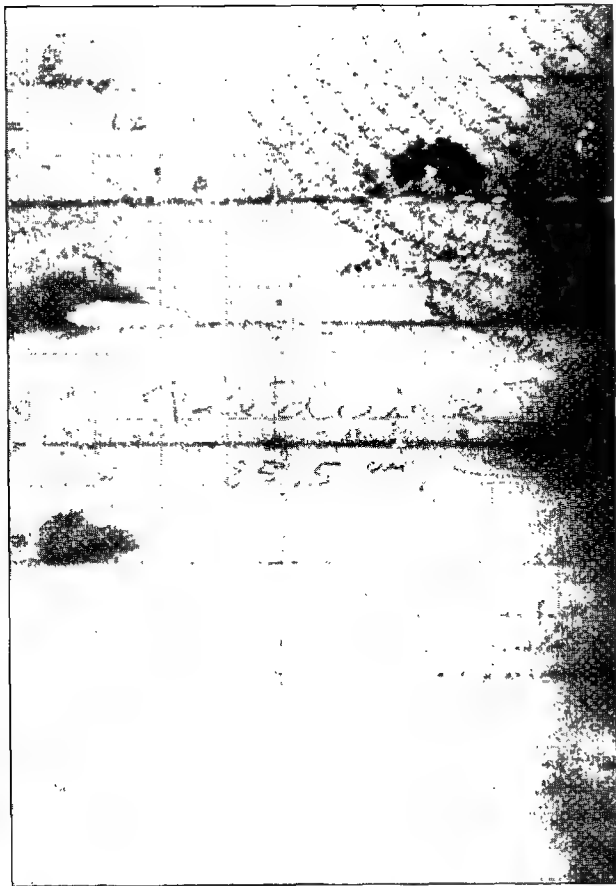
«لما استولى السلطان المولى إسماعيل بن الشريف على مراكش ودخلها أول مرة، كان يكتب عسكره من القبائل الأحرار، حتى أتاه الكاتب أبو حفص عمر بن قاسم المراكشي المدعو عليلش^(١٦). وبيتهم بيت رياسة من قديم. وكان والده كاتباً مع المنصور السعدي ومع أولاده من بعده. فتعلق أبو حفص هذا بخدمة السلطان المولى إسماعيل، وأطلعاه على دفتر فيه أسماء العبيد الذين كانوا في عسكر المنصور. فسأله السلطان: هل بقي منهم أحد؟ قال: نعم كثير منهم ومن أولادهم، وهم متفرقون بمراكش وأحوازا وبقبائل الدير. ولو أمرني مولانا لجمعتهم. فولاه أمرهم وكتب له إلى قواد القبائل يأمرهم بشد عضده وإعانتة على ما هو بصده. فأخذ عليلش يبحث عنهم بمراكش، وينقر عن أنسابهم إلى أن جمع من بها منهم. ثم خرج إلى الدير فجمع من وجد به. ثم سار إلى قبائل الحوز فاستقصى من فيها، حتى لم يترك بتلك القبائل كلها أسود، سواء كان مملوكاً أو حرطانياً أو حرّاً أسود. ثم كتبهم في دفتر وبعث به إلى السلطان بمكناس. فنصفحه السلطان وأعجبه ذلك، فكتب إليه يأمره بشراء الاماء للأعزاب منهم، ويدفع أثمان الممالك منهم إلى ملاكهم، ويكسوهم ويأثيه بهم إلى مكناس». وكان لهذا العمل وقع سيء في نفوس الناس، وبخاصة لدى العلماء المؤمنين على الشريعة التي تحرم استغلال الرجال الأحرار. وقد أثارت هذه المسألة جدلاً طويلاً بين الملك وعلماء فاس، كانت محل مراسلات كثيرة ما زال بعضها موجوداً. وهي الرسائل الشهيرة التي وجهها المولى إسماعيل إلى شيخ الإسلام أبي السعود الفاسي^(١٧).

وإذا عدنا إلى مولاي إسماعيل فلا بد من أن أبدي الملاحظة العامة التالية بشأنه. ذلك أنه لو كان حقيقة قاسياً ومستبداً لما استطاع أن يقف في وجهه مجرد عالم ليس له ما يستند إليه سوى الإيمان والقانون. لكن مولاي إسماعيل كان مقتنعا بأن عمله كان مطابقاً للشريعة الإسلامية في هذه القضية، التي كان يعتبرها أحسن شيء يمكن أن يفعله في سبيل المغرب والإسلام. ومما شجعه أكثر على التشبث بموقفه تناقص مسؤوليته في هذا الشأن، بسبب الدور الذي قام به محمد بن قاسم عليلش في استرقاق الرجال الأحرار. فقد ادعى عليلش أنهم، أو أن آباءهم على أي حال، سبق أن كانوا عبيداً في عهد السعديين. وعلاوة على ذلك، فقد حصل مولاي إسماعيل على موافقة بعض العلماء الأصيل إلى المجاملة، مثل الفقيه الذي كتب رسالة غير مؤرخة وغير موقعة إلى شيخ الإسلام الفاسي يقول فيها أموراً كثيرة من بينها ما يلي:

«أتم سلام وأكمله على العلامة الأفاضل، الدراكة الأحفل، سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي، ورحمة الله وبركاته. وبعد فاعلم، رعاكم الله وسددكم، أن مولانا المنصور بالله وجهنا إليكم، على شأن ما ذكرناه إليكم مشافهة ومواجهة. ثم إن الطالب عبد النبي ورد علينا بكتابكم

(١٦) خلافاً لما جاء في كتاب الاستقصا (١٩٥٤-١٩٥٦، ص ٢٦ من المجلد الرابع) فإن اسمه ليس عمر بن قاسم وإنما محمد بن قاسم. وبين يدي شاهد منه في رسالة للوزير الحمدي عليها توقيع محمد بن قاسم. وورد ذكر هذا الاسم نفسه، أيضاً في رسالة من مولاي إسماعيل إلى جدنا شيخ الإسلام، سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي. وأشار إليه الضعيف الرباطي بهذا الاسم أيضاً.

(١٧) الناصري، ١٩٥٤، ١٩٥٦، المجلد الرابع، ص ٢٤، طبعة القاهرة.



اللوحة ٣٠٨: الرسالة رقم ١٢، من المراسلات بين السلطان مولاي إسماعيل وشيخ الإسلام سيدي محمد القاسي.

لمولانا، نصره الله، ولم تعرج فيه على ما هو بيت القصيد، ولا تقول فيه إن مولانا المنصور بالله موفق لكل ما اعتنى به، مصيب في جمع هؤلاء العبيد. والتحري الذي وقع في تمليكهم والبحث في ذلك بلغ النهاية. وما بقي بعد ما عمل في شأن ما ذكر من الموجبات عمل آخر يستدرك. فكل شيء بيد مولانا، نصره الله بخطوطنا نحن وغيرنا من علماء الوقت، ليطمئن خاطر قلب مولانا، نصره الله وأدام لنا وللمسلمين وجوده بمنه. وفي ما بيد مولانا نصره الله من الأجوبة والرسوم الكاملة ما فيه كفاية ومقنع لكل ملذ وباحث. والسلام من هذا المعنى وهذا هو الصواب، ويليق بكم. ولا فيه شبهة من كل وجه شرعاً وطبعاً. وأحببنا منكم أن تريد توطية في كتبكم لمولانا، أيده الله. حتى يعجبه ذلك. ولولا محبتكم لم ننبهكم هذا التنبيه. والسلام. وقد استمرت المراسلات بين السلطان والعلماء إلى أن توفي سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي عام ١١١٦هـ / ١٧٠٤-١٧٠٥، وكانت قد بدأت بالتأكيد في العقد الأخير من القرن الحادي عشر للهجرة. لكن أقدم رسالة بقيت من هذه المراسلات هي الرسالة المؤرخة في ٢٨ ذي القعدة ١١٠٤هـ - يوليو / تموز ١٦٩٣. ويطلب فيها السلطان من سيدي محمد الفاسي أن يدرس حجج عليلش بشأن مسألة جواز استرقاق الحرّ، ورأي الشرع في ذلك. وكان جواب هذا العالم أن من لم تثبت رقبته لأحد فلا خلاف في أنه يملك أمر نفسه، ولا تسلط لأحد عليه ببيع أو غيره. واشتد الاختلاف إلى أن اغتاظ السلطان فكتب كتاباً أشار إليه صاحب الاستقصاء كما يلي^(١٨):

«وفي ذي القعدة من هذه السنة، أعني سنة ثمان ومائة وألف، ورد كتاب من حضرة السلطان على القاضي والعلماء بفاس. يعاتبهم. ويوبخهم على عدم موافقتهم على تملك العبيد المشبته في الديوان. ثم ورد كتاب آخر من السلطان، يمدح العامة، ويذم العلماء، ويأمر بعزل القاضي والشهود».

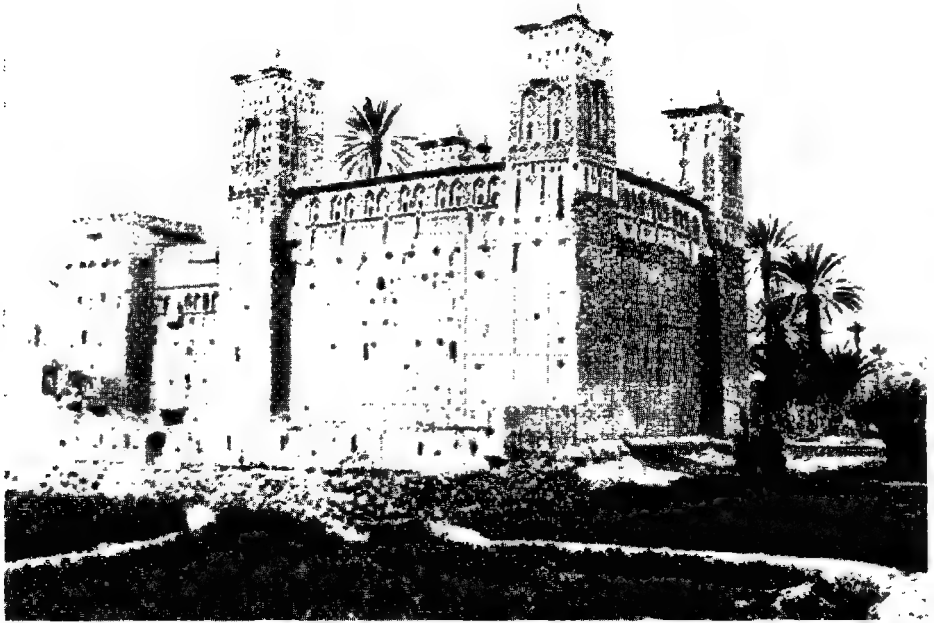
أما الرسالة الأولى التي يشير إليها هذا المقطع من الاستقصاء فهي من ممتلكات أسرتي. وهي تتناول أسئلة متكررة كثيرة، يمكن أن تلخص كما يلي: رأى السلطان أن من الضروري الواجب تنظيم جيش للدفاع عن أرض الإسلام. وشرح في هذه الرسالة الطويلة وجهة نظره بشأن إنشاء هذا الجيش من العبيد. وطلب من متلقيها أن يوزعها على العلماء ويطلب منهم الردّ عليها. ولا نملك سوى رسالة ردّ واحدة من سيدي محمد يقول فيها كلمته الأخيرة كالتالي: «ومن لم تثبت رقبته لأحد فلا كلام لنا فيه، إذ لا خلاف في ملكه أمر نفسه، ولا تسلط لأحد عليه ببيع ولا بغيره، لأن الأصل في الناس هو الحرية».

ولقد لجأ السلطان في هذا الظرف إلى الأسلوب التالي من أجل اقناع شيخ الإسلام بالحاجة إلى تنظيم جيش عبيد البخاري: فقد أشهده في رسالة مؤرخة في جمادي الأولى ١١١٠هـ - ديسمبر / كانون الأول ١٦٩٨ بأنه فك جميع رقاب العبيد الذين جندهم، وبأنه جعلهم وقفاً على الدفاع عن أراضي الإسلام.

(١٨) نشر مؤلف هذا الفصل هذه المراسلة البالغة الأهمية من الزاوية التاريخية. والاجتماعية، والقانونية، والدينية، مع نسخ مصورة عن الوثائق، في عدد خاص من مجلة «هيسبريس تمودا» Hesperis Tamuda، صدر في ١٩٦٢ بمناسبة الذكرى المئوية الثالثة لتربع مولاي إسماعيل على العرش.

وليس لنا علم برد سيدي محمد، إلا أننا نجد في مراسلة بهذا الصدد، عليها تاريخ غير بعيد من تاريخ وفاة العالم (رجب ١١١٥هـ / خريف ١٧٠٣) دليلاً لا يتصل مباشرة بالمسألة، ولكنه يشير إلى تجنيد سكان فاس في جند الرماة. ويبدو أن السلطان استشار العالم أيضاً حول هذه المسألة الأخيرة وربما تلقى ردّاً غير مرض. فانتهاز الفرصة ليكتب إليه رسالة مطولة، يوجد نصها كاملاً في مجموعة رسائل مولاي إسماعيل المشار إليها أعلاه.

وتوفي سيدي محمد في السنة التالية، فاستمر مولاي إسماعيل في مطالبة علماء فاس بالموافقة. ومرت هذه القضية بشتى التقلبات إلى أن أجبرهم الملك في النهاية على الموافقة على «ديوان العبيد» في ١١٢٠هـ / ١٧٠٨-١٧٠٩.



اللوحة ٤.٨: قصبة أولاد داود آيت حمو أو قصبة المنصور في سكورة بإقليم ورزازات. وقد يعود عهد بنائها إلى القرن الثامن عشر.

تلك هي قصة إنشاء جيش عبيد البخاري على وجه الاختصار، على ما لها من وثائق فريدة مهمة تسندها. وقد أعان هذا الجيش كثيراً أول الأمر على حفظ السلم والأمن في المغرب الموحد. وشيد مولاي إسماعيل حصوناً وقصبات في جميع أنحاء المغرب، من حدود الجزائر إلى أقصى جنوب الصحراء. وتولى حماية هذه الحصون جنود كانوا يعيشون فيها مع عائلاتهم، ويتلقى أبناؤهم فيها تدريباً خاصاً يرد الحديث عنه هنا.

وبفضل هذا الجيش القوي تمكن مولاي إسماعيل من استعادة قوة المغرب، وهيبته في عيون الأمم العظمى آنذاك التي بدأت تخشاه. وقد مكّنه الجيش أيضاً من الحفاظ على الأمن في المغرب، ومنح الناس الثقة وراحة البال.

استخلاف مولاي إسماعيل أولاده على مختلف أنحاء المغرب

كان هذا الاختيار أحد الأمور التي تسببت لمولاي إسماعيل في أكبر الصعوبات. فقد كان للسلطان كثير من الأولاد، بلغ عددهم عند وفاته ٥٠٠ ولد ومثلهم من البنات. ولم يكن بمستطاعه أن يرضيهم جميعاً. وكان الأفضل له إذن أن يعتمد منذ البداية الحلّ الذي وصل إليه بعد تجربة مريرة.

ففي عام ١١١١هـ/١٦٩٩-١٧٠٠ وزع الأقاليم على أولاده على النحو التالي: أرسل المولى أحمد (الملقب بالذهبي) إلى تادلة مع ٣٠٠٠ من الجنود الزوج؛ وأرسل المولى عبد المالك إلى درعه على رأس ١٠٠٠ فارس؛ وأرسل محمد العالم إلى سوس مع ٣٠٠٠ نفر؛ والمولى المأمون الكبير إلى سجلماسة. واتخذ هذا الأخير تيزيمي قاعدة له ولخمسائة من الفرسان، ولكنه توفي بعد ذلك بستين فحلّ محله المولى يوسف في ١١١٣هـ/١٧٠١-١٧٠٢. وأرسل المولى زيدان إلى شرق المغرب، فشن عدّة حملات على الأتراك حتى دخل في إحدى المرات مدينة معسكر حيث نهب قصر الأمير عثمان باي. فعزله أبوه من منصبه بسبب العهد المبرم بينه وبين الخليفة العثماني، وأحلّ محله المولى حفيظ.

أما كبار أبناء مولاي إسماعيل الذين لم يستخلفوا فقد شعروا بالهانة. حتى أن بعضهم حاول احتلال بعض الأقاليم بالقوة. مثل مولاي أبي نصر الذي هاجم أخاه مولاي عبد الملك فهزمه واستولى على درعة. وفر الأمير المهزوم، فأرسل السلطان ابنه مولاي شريف لاستعادة إقليم درعة من أبي نصر، ثم عهد به إليه بدلاً من عبد الملك الذي برهن على عجزه عن الدفاع عن نفسه. وفي خضم كل هذه الأحداث، ثار مولاي محمد العالم في سوس ونادى بنفسه سلطاناً، ثم زحف على مراكش التي حاصرها واحتلها. وأرسل مولاي إسماعيل ابنه مولاي زيدان ليقف في وجهه، فحارب الثائر مدة عامين. ولما رأى مولاي إسماعيل العواقب الوخيمة لهذه التجربة في شكل منازعات بين أبنائه أثناء حياته، حتى بلغ الأمر ببعضهم إلى الطمع في العرش، بدأ يرسل إلى تافيلالت جميع أبنائه الذين بلغوا سن الرشد. وأسكن كل واحد منهم بيتاً مع أمهاتهم في أغلب الأحيان، وأقطعهم عدداً من النخيل والأراضي يزرعونها، وكذلك عدداً من العبيد لخدمتهم. وكان العاهل حكيمًا في عمله هذا لأن عدد أولاده كان مفرطاً، ولم يكن بمستطاعهم جميعاً أن يعيشوا عيشة الأمراء في مكناس أو غيرها من مدن المغرب. وبذلك وجد حلاً لهذه المشكلة بارسالهم إلى سجلماسة. وفي ١١٣٠هـ/١٧١٧-١٧١٩ أقال جميع أبنائه من مناصبهم باستثناء مولاي أحمد الذهبي، عامل تادلة، الذي نجح في مهمته، لأنه لم تحدث فتنة واحدة خلال العشرين سنة المتواصلة التي قضاها في إقليمه، سواء ضده هو أو من تديره ضد والده.

ونعمت البلاد بالسلم والهدوء بعد هذا الاجراء، وكانت أنشطة مولاي إسماعيل البناء خلال السنوات الأخيرة من حياته بارزة. واستأنف المغاربة التجارة والزراعة، وساعدوا على تنمية ثروات البلاد، وشجعهم في ذلك استقرار الأمن. وهكذا يتفق المؤرخون على اختفاء

ظاهرة اللصوص وقطاع الطرق خلال هذه الفترة، حتى مقترفي الجرائم وشركائهم في آن واحد، وذلك بفضل التدابير الصارمة المتخذة. وكانت نتيجة هذا الوضع رفاهية عظيمة ويسر أحوال بسبب الوسائل والامكانيات المتوافرة للأغلبية العظمى من السكان.

وقد بقي مولاي إسماعيل على العرش سبعة وخمسين عامًا. ولم تدم ولاية أي ملك من ملوك المغرب والإسلام، سواء قبله أو بعده، مدة ملكه، سوى المنتصر العبيدي الذي بويع ملكا في السابعة من عمره، فملك حتى سن السابعة والستين. وقد وافت المنية مولاي إسماعيل يوم السبت ٢٨ رجب ١١٣٩هـ - ٢١ مارس/آذار ١٧٢٧م.

خلفاء مولاي إسماعيل

بعد موت مولاي إسماعيل حدث ما كان محتومًا، إذ إن أبناءه الكثيرين، الذين سبق لهم أن اقتتلوا في عهده على الحكم في الأقاليم التي اقتطعها لهم، بدأوا يثورون بهدف الاستيلاء على العرش. ودامت محاولاتهم عدة عقود لم يتمكن أي واحد منهم خلالها من إقامة حكم قوي ودائم. فقد نصب أولهم، وهو مولاي عبد الله، ملكا وعزل عدة مرات. وكان لجند البخاري التي أنشئت للحفاظ على النظام وضمان السلم أثر خبيث. وأنزلت مثل هذه المؤسسات في الدول الإسلامية، منذ الدولة العباسية في بغداد إلى الإنكشارية في عهد العثمانيين، كوارث على الدول وعلى الشعوب التي عانت منهم. وباقترب نهاية القرن الثامن عشر، اعتلى عرش المغرب ملك عظيم هو سيدي محمد بن عبد الله، أو محمد الثالث، فأعاد النظام، وعزز قوة الملك، وجعل المغرب بلدًا تحترمه جميع الأمم.

وكان أول أمر اهتم به هو تنمية التجارة. ولهذا الغرض شرع في تحديث الموانئ، ولاسيما ميناء «موغادور» الذي سمي منذ ذلك الحين السويرة (أي «السور الصغير»، أو الصورة «الصورة الصغيرة»، حسب تفسير آخر، إشارة إلى تصميم لبناء الميناء كان متداولًا بين العمال). وأبرم اتفاقات تجارية مع عدد من الدول الأوروبية، بما في ذلك الاتفاق الذي أبرم عام ١٧٥٧ مع الدنمارك بشأن ميناء آسفي.

وشملت إصلاحات محمد الثالث مجالات أخرى^(١٩). وقد اهتم اهتمامًا خاصًا بجامعة القرويين في فاس، فأدخل عليها إصلاحات فيما يتعلق بالمناهج، والنصوص التي يتعين تدريسها، والمواد التي يجب تعليمها، وما إلى ذلك.

أما فيما يخص أمور الدين، فقد كان يؤمن بصفاء الإسلام الأصلي الذي يرفض ظاهرة الزوايا والنكاي وتقديس الأولياء والاستشفاع بهم. بيد أن مثل هذه النزاعات الأصولية بقيت مقيدة، لأن الحركة الوهابية في أواخر القرن الثامن عشر في شبه الجزيرة العربية كانت تطالب بإصلاحات جذرية أكثر بكثير مما كان محمد الثالث يسعى إليه. وكانت علاقته بشريف مكة،

(١٩) الناصري، ١٩٥٤-١٩٥٦، المجلد الرابع، الفصل المخصص لحكم محمد الثالث.

سرور، جيدة خلال هذه الفترة، إلى درجة أنه زوجه إحدى بناته. ولما كان الوهابيون أعداء شريف مكة، فقد فضل محمد الثالث تجنب أي اصلاح يقربه كثيرًا إلى العقيدة الوهابية. على أن سلطة الزوايا والاخوان ضعفت كثيرًا في عهده وفي عهد ابنه مولاي سليمان. وأما في مجال العلاقات الخارجية، فقد استمر محمد الثالث في إبرام الاتفاقات مع البلدان الأجنبية. واعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، واقترح على لويس الرابع عشر إلغاء الرق، كما ساند الدولة العثمانية في حربها مع الأمبراطورية الروسية. وفي ١٧٦٧ طرد البرتغاليين من «مازاغان»^(٢٠)، ولكنه توفي فجأة وهو يعد العدة لمحاصرة سبتة. وفي الختام، يمكن القول بأن حكم محمد الثالث كان له أثر عظيم في استقرار شؤون الدولة، وسلطة العلويين. ولم يحارب من فرط محبته للسلام إلا مرة واحدة لتحرير الجديدة، وتمكن من حل جميع المشاكل الداخلية والخارجية عن طريق التفاوض والحوار. وقد استفاد الشعب المغربي من هذه السياسة الحذرة والواقعية ونعم بازدهار شامل وأمن تام، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

(٢٠) إن اسم هذه المدينة الواقعة على ساحل الأطلسي جنوب الدار البيضاء ليس أجنبيًا كما هو الظن. فهو اسم بني مزغنة، وهم قبيلة بربرية عاشت حوالى مازاغان. ولهذه الأسباب، سميت مدينة الجزائر أيضًا بهذا الاسم فعرفت عند الجغرافيين والمؤرخين العرب بـ «جزائر بني مزغنة».

الفصل التاسع

الجزائر وتونس وليبيا: العثمانيون وورثتهم

محمد الهادي شريف

شهدت أوائل القرن السادس عشر أزمة حادة أسفرت عن انهيار بُنى الدول القديمة في المغرب العربي وما انطوت عليه من توازنات. ويفضل تدخّل العثمانيين في الجزائر وتونس وطرابلس، وتدخّل أشرف قبائل الصحراء في المغرب، تمخضت هذه الفترة المضطربة عن نظام جديد احتاج ظهوره في بعض البلاد إلى وقت أطول مما احتاج إليه في بلاد أخرى، ولكنه أحدث في المغرب العربي في نهاية المطاف استقرارًا استمرّ حتى أوائل القرن التاسع عشر الذي وقعت فيه أزمة بنوية أُنذرت بقدوم السيطرة الاستعمارية.

تُرى عما كانت تنمّ هذه الأزمة؟ وكيف أعان العثمانيون على التمكين للاستقرار في القرن السادس عشر؟ وإلى أي مدى ظلوا غرباء عن المجتمعات التي سيطروا عليها؟ وإلى أي مدى اندمجوا في البلدان التي فتحوها؟ من الواضح أن الوضع في الجزائر كان يختلف عن الوضع في تونس، وأن الوضع في تونس كان يختلف عن الوضع في طرابلس، وإن تعذر تحديد المدى الذي ذهب إليه ذلك الاختلاف. كما أنه من الواضح أن القرن الثامن عشر، الذي كان فترة استقرار نسبي، اتسم بخصائص جديدة أُضيفت إلى خصائص القرن السابع عشر التي غلبت عليها التجارب والتقلبات.

أزمة القرن السادس عشر والحل العثماني في المغرب العربي

أصاب هذه الأزمة العالم العربي بأسره. وكانت أزمة اقتصادية، من شواهدنا تراجع الاقتصاد النقدي ليحلّ محله اقتصاد الكفاف، ومن أسبابها تغيير مسارات الطرق التجارية الرئيسية. كما كانت أزمة اجتماعية وسياسية نتجت عن ضعف عوامل توحيد المجتمع - أي القوى السياسية والعسكرية وجماعات كبار التجار وطائفة العلماء. وكانت أيضًا أزمة ثقافية انطوت على تعيّر

كبير صاحبه تشبّث مرضي بما ساد الماضي من أفكار وسلوك وعادات وأذواق. وقد وقعت هذه الأزمة المتعددة الوجوه في فترة بالغة الخطورة شهدت ميلاد عالم منافس هو أوروبا التي كانت تستيقظ اقتصاديًا (بفضل اكتشافات كبرى ونمو التجارة الرأسمالية)، وسياسيًا (بفضل تزايد المركزية وتزايد الملكيات المطلقة)، وثقافيًا (من خلال النهضة التي كانت تحدث تغييرًا في أساليب التفكير والعادات والتقنيات).

وكان الأتراك العثمانيون القاطنون على مشارف العالم الإسلامي هم وحدهم الذين تكيّفوا مع الزمن بعض الشيء باستعمال عدد من التقنيات والأفكار الحديثة بما في ذلك الأسلحة النارية والتنظيم العسكري والإداري الكفء. وكان الرد العثماني على تحديات تلك الفترة، على ضيق نطاقه (إذ لم يحدث تغييرات يعتدّ بها داخل المجتمع الإسلامي)، منفذًا لمجتمعات ودول غلب عليها الانحطاط وتعرّضت لأخطار خارجية كما كانت حال دول المغرب في بداية القرن السادس عشر.

أزمة المغرب العربي الداخلية

كان المغرب العربي في نهاية «العصور الوسطى»^(١) في حالة أزمة ناجمة عن تناقص السكان وتفكك الاقتصاد والمجتمع، وعن ضعف سياسي يستعصي على الشفاء.

أما الأسباب العميقة لتلك الحالة فكانت كثيرة وبنوية. وكان أولها شدة قرب الصحراء من مساحات كبيرة من بلاد المغرب وزحفها المتسارع على الأراضي الزراعية كلما طال عليها الجفاف أو تركت بورًا أمداً طويلاً، كما وقع في أواخر «القرون الوسطى». وكان السبب الثاني هو تجاور أنماط مختلفة من الإنتاج والمجتمعات - من قبائل عربية أو مستعربة وبربر الجبال وسكان الأرياف وسكان المدن المستقرين. أما السبب الثالث فكان يكمن في ذات المرونة التي كانت تتسم بها عوامل توحيد المجتمع، اجتماعية كانت أو اقتصادية أو روحية. وأما السبب الرابع والأخير فكان الافتقار إلى التقدم التكنولوجي والثقافي.

ولطالما اتهم بنو هلال^(٢) بالتسبب في انحطاط بلاد المغرب في أواخر العصور الوسطى؛ إلا أن هذه التهمة قد نفيت على الأقل في صورتها المطلقة والمتحيزة^(٣). ومع ذلك فإن القبائل العربية - أو التي استعربت بتأثير منها - كانت نقطة الضعف في كيان بلاد المغرب بسبب أنشطتها وأسلوب تنظيمها وانقسامها إلى بطون وأفخاذ تتحالف حيناً وتتحارب أحياناً وتفرق دائماً، وبسبب

(١) ليس يصح تطبيق مصطلح «العصور الوسطى» على التاريخ الإسلامي ولكننا استعنا به من التاريخ الأوروبي بعد أن اصطلحت جميع الأمم على قبوله. كذلك نلقت النظر إلى أن نهاية القرن الخامس عشر لم تكن منعرجاً حقيقياً بالنسبة لأوروبا وحدها بل بالنسبة لسائر الحضارات كذلك. فباستحداث الأسلحة النارية وتطور التجارة العالمية ونشوء الرأسمالية بدأت «الأزمة الحديثة بالفعل».

(٢) قبائل عربية وفدت من صعيد مصر وغزت المغرب منذ أواسط القرن الحادي عشر واجتاحت السهول الداخلية وأخضعت سكانها وألزمهم أساليب حياتها وثقافتها.

(٣) J.P. Poncet، ١٩٦٧.

طراز حياتها وأخلاقيها الحربية و «نبهها الفوضوي» على حد تعبير جاك بيرك. وكانت هذه القبائل، كلما ضعفت السلطة المركزية على أثر جفاف أو أزمة سياسية، تنتهز الفرصة لاستنفار رجالها للحرب لتأمين أسباب عيشها أو للمشاركة في الصراع العام على السلطة. ومن أثر المجاعات والأوبئة التي انتابت المغرب العربي، شأنه شأن أوروبا، خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، تناقص مجموع سكان المغرب إلى ما يتراوح بين ثلاثة وستة ملايين. ونتيجة لذلك هبط الإنتاج وتدهورت فلاحية الأرض التي ظلت دائماً مهددة بخطر زحف الصحراء، وقلّ الأمن في المناطق التي هجرها سكانها. وفي الوقت نفسه كانت كنوز أمريكا التي تدفقت إلى أسبيلية من عام ١٥٠٣ حتى عام ١٥٠٥ سبباً في تخفيض قيمة احتياطي العالم القديم من النقد وفي التمكين لقوة الايبيريين - مالكيها الأصليين - أولاً، ثم لقوة الذين استولوا عليها لتسخيرها لخدمة اقتصاد العالم الجديد، ولا سيما الهولنديين والإنجليز والفرنسيين^(٤).

وفي أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر تسارع الانحطاط التدريجي الذي كان قد اعترى مدن المغرب العربي من القرنين الحادي عشر والثاني عشر فصاعداً، (باستثناء عدد من المدن الواقعة على الطرق التجارية الكبرى أو على الساحل مع فترات متقطعة من الانتعاش في القرن الثالث عشر). وشلت الحياة التجارية وتعطلت ونقص الطعام وتفشى الفقر. وقد نسب ليون الأفريقي هذا الفقر الذي شهده في كل مكان في المدن أو في المناطق التي يقوم على فلاحيتها مزارعون مقيمون، إلى الضرائب الباهظة التي اشتدت وطأتها على الناس وإلى ما نجم عن ذلك من أعمال السلب والنهب التي كان يقترفها البدو.

وكان البدو حريصين على تحرير أنفسهم من ربة الدولة وعلى توسيع رقعة سيطرتهم ونطاق أسلوب حياتهم الرعوي ليشمل الجزء الأكبر من البلاد. وقد استفادوا من نزوح الناس عن أرضهم ومن قلة الحرث، واستخدموا العنف لكسب قوتهم أو للحصول على مزيد من الطعام من السكان الضعفاء. ونتيجة للغزو البدوي أخذت تنقلص تلك الأراضي التي يقوم على فلاحيتها أناس مستقرون. بل لقد بلغ الخوف مبلغاً جعل الناس يسوّرون قطع الأرض الصغيرة التي كانوا يزرعون فيها الحبوب. قد لاحظ ليون الأفريقي ذلك في ضواحي تونس، فكتب ما يلي: «إن محصول الحبوب الذي يمكن الحصول عليه من هذه الحظيرة الصغيرة المسورة - على ما بذل فيها من العناية والكد - لن يكفي أهله نصف عامهم!»^(٥)

تلك هي الظروف التي بدأ فيها انهيار دول عريقة مثل دولة بني زيان (أو بني عبد الواحد) في تلمسان ودولة الحفصيين في تونس. ونضبت مواردهم من أثر اختلال التجارة وتناقص السلع الخاضعة للضرائب. ونقصت كفاءة الجيش ورجال الإدارة لقلة العناية بهما؛ أضف إلى ذلك آثار إقطاع الأراضي وجباية الضرائب التي كان الملوك المفلسون يهونها كبرى القبائل المحاربة.

(٤) I. Wallerstein، ١٩٧٤.

(٥) Leo Africanus، ١٩٥٦، المجلد الثاني، ص ٣٨٣.

ولم تلبث المدن البعيدة عن حاضرة السلطة أن استقلت بشؤونها (طرابلس وبجاية وقسنطينة في أيام دولة الحفصيين). وخلا الجو لكبرى القبائل في كل الأراضي التي تغلبت عليها. وتقلصت بالتدريج «بلاد المخزن» (الأراضي الخاضعة لسلطة الدولة) فلم تعد تشمل إلا منطقة محدودة تحيط بمقر السلطان وقطعا من الأرض بعيدة ظل أهلها على ولائهم له. وتفشى انعدام الأمن بدرجة اضطر معها السلطان الحفصي في أوائل أربعينات القرن السادس عشر إلى أن يشهر السلاح بنفسه ليحمي قطعانه من غارات البدو على مقربة من قصره^(٦).

وكان الوهن قد نال من سيطرة بني زيان على تلمسان منذ أواخر القرن الخامس عشر ومن سيطرة بني حفص على تونس وعلى شرق بلاد المغرب منذ سنة ١٥٣٠ حين رشح الإسبان والعثمانيون أقدامهم في تلك الممتلكات.

التدخل الأجنبي في وسط المغرب العربي وشرقه

قد يفسر الفراغ السياسي وتواني أهل بلاد المغرب عن المقاومة وقوع هذا التدخل، ومع ذلك فإن الدافع الأول إليه كان حاجة الغزاة ومطامعهم، ويجب أن توضع مبادراتهم في إطار الحمى الدينية التي سادت تلك الفترة. أما الإسبان فقد كانت تحذوهم الروح الصليبية بعد أن كانوا قد استكملوا لتوهم استرجاع الأندلس. وأما العثمانيون فقد كان يحذوهم الدفاع عن دار الإسلام كما كان يدفعهم تطلعهم إلى أمجاد الغزو^(٧). وكان يجد الطرفان المتحاربان في المدن الساحلية المغربية أهمية استراتيجية لا شك فيها إما لحماية ممتلكاتهم من هجمات العدو (الذي كان بوسعه أن يجد في الأقليات الدينية من يمالئه من مسلمي الأندلس أو نصارى البلقان)، وإما ليتخذ منها قواعد للهجوم^(٨). ومن الأمور ذات المغزى أن إقدام الإسبان على غزو بلاد المغرب ابتداءً من عام ١٥٠٥ جاء في أعقاب جلب الكميات الأولى من المعادن الثمينة من أمريكا في عامي ١٥٠٣-١٥٠٤^(٩) مما أتاح لهم وسائل تحقيق سياستهم التوسعية المندفعة.

الإسبان في وسط المغرب العربي وشرقه

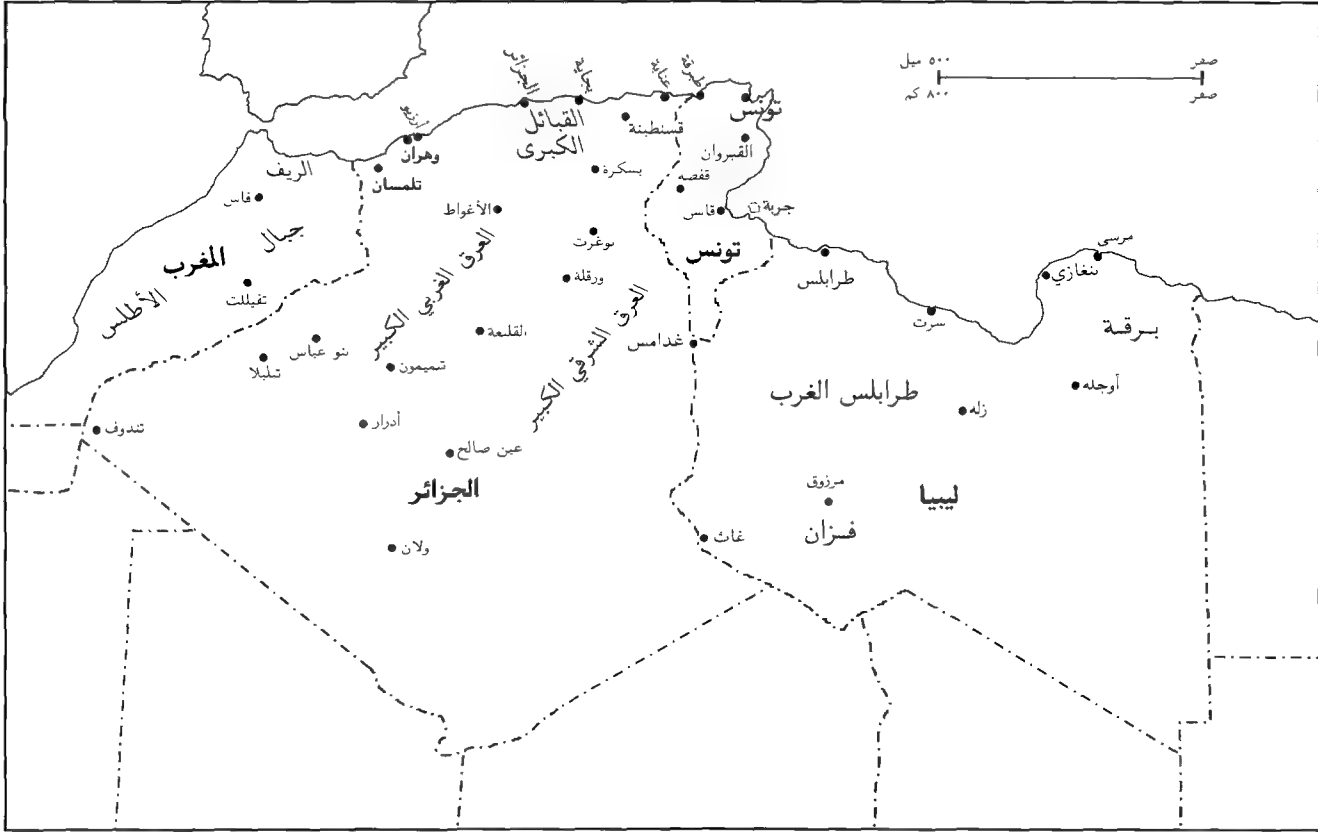
ما فتئ ملوك الإسبان منذ عام ١٥٠٥ حتى عام ١٥٧٤ يحاولون جهدهم توطيد أقدامهم على الشواطئ المغربية. وحسبنا في ذلك التذكير بكبرى حملات بيدرو نافارو بين عامي ١٥٠٥ و١٥١١ (ضد وهران وبجاية وطرابلس)، وحملات «إمبراطور الرومان المقدس» بين عامي ١٥٣٥ و١٥٤١ (ضد تونس والجزائر)، وأخيراً حملات دون خوان النمساوي الذي انتزع تونس من أيدي الأتراك عام ١٥٧٣ (بعد عامين من انتصاره الساحق على الأسطول التركي في

(٦) ابن أبي دينار ١٩٦٧، ص ١٦٩، «المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس».

(٧) أ. التميمي، ١٩٧٨؛ وك. ر. السهلي، ١٩٧٧.

(٨) F. Braudel، ١٩٢٨ و ١٩٣٥.

(٩) H. Chaunu و P. Chaunu، ١٩٥٥، المجلد الثالث (٢)، ص ١٤ وما يليها.



الشكل ١٠٩: الجزائر وتونس وليبيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

ليبانتو). غير أن مكاسبهم ظلت مع ذلك محدودة إذ لم يلبث أن تبين أن غزو داخل المغرب وتنصير سكانه أمر مستحيل. واكتفى الاسبان باحتلال عدد من المدن (وهران من عام ١٥٠٩ إلى عام ١٧٠٨ ثم من عام ١٧٣٢ إلى عام ١٧٩٢؛ وطرابلس من عام ١٥١٠ إلى عام ١٥٥١)، وبتشييد عدد من القلاع القوية على الأرض الأفريقية مثل بنيون عند مدخل مرسى الجزائر (من عام ١٥١١ إلى عام ١٥٢٩) أو لاغوليت عند مدخل مرسى تونس (من عام ١٥٣٥ إلى عام ١٥٧٤). وكان الغرض في هذه الحالة الأخيرة كبح جماح المدينة وإن كان الغرض الأهم هو حراسة الشاطئ الجنوبي لمضيق صقلية.

وكان يتعين دعم سياسة الاحتلال المحدود هذه بالبحث عن حلفاء وأعوان محليين. ومن أشهر هؤلاء الحلفاء سلاطين بني حفص الذين التزموا، ابتداءً من عام ١٥٣٥. سياسة جعلتهم يميلون طورًا إلى الاسبان وطورًا إلى العثمانيين. بل إن آخرهم محمد (١٥٧٣-١٥٧٤) قبل اقتسام سلطته في تونس مع القائد النصراني لهذه العاصمة. وعلى غرار الحفصيين، كان أواخر سلاطين بني زيان في تلمسان يتحالفون بين الحين والحين مع الاسبان إلى أن استولى الأتراك على عاصمتهم وأبعدوا نهائيًا عن السلطة بين عامي ١٥٥١ و١٥٥٤. ولم يستكشف الأيبيريون أن يتحالفوا مع أمراء أقل شأنًا مثل الشايبية، أمراء القيروان وتونس الوسطى نحو عام ١٥٥٠، أو بني عامر وبني رشيد في منطقة وهران.

ومع ذلك فقد حالت الحواجز الدينية والثقافية عمومًا دون قيام تقارب دائم بين الاسبان والأمراء من أهل البلاد. وكما كان متوقعًا، استغل الأتراك المسلمون هذه الأوضاع.

العثمانيون في حربهم على الاسبان

كان أول من أعلن الحرب من الأتراك على المغرب العربي قراصنة الرئيس. وقد أقدموا على ذلك أول الأمر من تلقاء أنفسهم - وإن كان باتفاق مع الأمراء المحليين وبمساعدة من السكان المحليين - كما حدث في حالة الأخوين باربروسا: عروج وخير الدين من بداية القرن السادس عشر حتى عام ١٥١٩. وبعد هزيمة عروج ومقتله في حوالى ذلك التاريخ، بايع خير الدين السلطان العثماني واستنجد به وبذلك نشأت أول إيالة عثمانية في بلاد المغرب. وبفضل الانكشارية والأسلحة التي تلقوها من اسطنبول، استطاع خير الدين وخلفاؤه من بعده، ولا سيما صلاح رئيس (١٥٥٢-١٥٥٦) وبيرباي أودجاقات الغرب (حاكم عام الولايات الغربية)، كيليدج (أو علج علي) الذي مارس سلطة مطلقة (١٥٦٨-١٥٨٧)، أن يخضعوا الجزائر تدريجيًا. وظل شرق أفريقيا مسرحًا لصراع طويل بين الاسبان والأتراك دام أربعين سنة (١٥٣٤-١٥٧٤) شارك فيه مشاركة نشطة الملوك الحفصيون والأمراء المحليون مثل الشايبية في القيروان، وإن لم يأت ذلك في صالحهم أحيانًا. وبرز في هذا الصراع قراصنة مشهورون مثل تورغوت (أو دراغوت) في حوالى منتصف القرن وحتى مقتله في مالطة عام ١٥٦٥. أما أهم مراحل الفتح التركي لشرق بلاد المغرب فهي الاستيلاء على طرابلس عام ١٥٥١ وعلى القيروان (١٥٥٧) وجربة (١٥٥٨) وأخيرًا تونس (١٥٦٩ و١٥٧٤). وبعد هذا التاريخ استدعي كلا

الطرفين المتحاربين، الاسبان والعثمانيين، إلى مسارح عمليات أخرى واستتب الأمر للأتراك في المغرب العربي الأوسط والشرقي باستثناء ولاية وهران والمرسى الكبير وجزيرة طبرقة الصغيرة.

تنظيم الإيالات العثمانية

إن الأقاليم الأفريقية الجديدة المسماة بـ «أودجاكات الغرب»، التي كانت أشبه ما تكون بالثغور العسكرية، لم تندمج قط اندماجاً كاملاً في النظام السياسي العسكري العثماني. فلم تدفع خراجاً بانتظام ولم تخضع يوماً لإدارة سلاطين اسطنبول المباشرة، كما لم تُستحدث في شمال أفريقيا مؤسسات خاصة بالدولة العثمانية مثل مؤسسة **الطمار** (إقطاع). وبعد أن خضعت الإيالات المغربية الثلاث أول الأمر لأمير حربي واحد هو بيلرباي الجزائر، انفصلت بعضها عن بعض بعد موت الحاكم المطلق كيليدج عام ١٥٨٧.

وولت اسطنبول على رأس كل مقاطعة باشا يعاونه مجلس من كبار الضباط الأتراك يسمى الديوان. وكانت الانكشارية التي قوامها بضعة آلاف من الجند تتولى مسؤولية الدفاع عن البلاد وتحفظ القدر الأدنى من الأمن وتضطلع بدور إيجابي في جباية الضرائب وتسيير الإدارة. وبوصفها هذا، كانت منذ البداية دعامة النظام الجديد وكان أعضاؤها يتصرفون تصرف السادة في الأقاليم التي يفتحونها. وكان لهم حلفاء من قراصنة قدموا من الأرخبيل اليوناني ومن ألبانيا ومن البلدان الأوروبية القريبة مثل إيطاليا والبروفانس وإسبانيا. وكانوا جميعاً قد دخلوا الإسلام على تفاوت درجاتهم من الإيمان، وكانوا يُعتبرون أتراكاً ويندرجون في طبقة الفاتحين يشاركونهم منزلتهم السامية.

وكان «المخزن» (الإدارة) ينهض بوظائف بسيطة نسبياً يذكر منها جباية الضرائب لسد نفقات الحرب ودفع أجور قوات الفتح في البلاد، وحفظ النظام العام وإقامة العدل على الأقل داخل المدن التي كان يقطنها الرعايا المستقرون. كما كان يُسيّر مرفق البريد. وكان ينهض بكثير من المهام فئة من الكتبة (خوجات) والمحاسبين وعدد من الأعيان السياسيين (بمن فيهم الباشوات) أو الدينيين (بمن فيهم القضاة)، وبطبيعة الحال الجند على اختلاف مراتبهم. وبمرور الزمن احتاج «المخزن» إلى حشد معاونين من السكان المحليين، مثل الجنود من بربر منطقة القبائل، والفرسان الذين التحقوا بخدمة الأتراك، ومدنيين يذكر منهم كتبة عرب ومستشارون شتى ومسؤولون عن الإدارة المالية، ولزامون.

وفيما عدا ذلك. واصلت المؤسسات المحلية تسيير المجتمع وإن تدخلت الحكام الجدد بين الحين والحين. ونذكر على سبيل المثال جماعات محلية استمرت في طاعة شيوخها «المنتخبين» وفي آتباع أعرافها. واستمرت أيضاً مؤسسات دينية في إقامة العدل (إلا في حالة المساس الخطير بالنظام العام أو تعلق الأمر بالأتراك) وتولي المسؤولية في مجالات العبادات والتعليم وأعمال الخير والبر.

وأتى هذا النظام العثماني الجديد - على ضعفه وبساطته - إلى المغرب بما كان في أمس الحاجة إليه ألا وهو التواؤم مع الأزمنة الحديثة. فقد آتاه جيشاً منضبطاً يتقن استعمال الأسلحة

النارية وإدارة مركزية نسبيًا وجانبًا من النقد المتداول في البحر الأبيض المتوسط يجمع عن طريق القرصنة. وبالجملية لقي النظام الجديد قبولًا حسنًا في المدن التي كانت معرضة مباشرة لهجمات النصارى ومهددة بالخنق من أثر استرجاع الأرياف لاستقلالها، كما لقي قبولًا حسنًا عند رجال الدين ولا سيما العلماء الذين كانوا يؤثرون قيام سلطة مركزية قوية. وأخيرًا التحقت بخدمة النظام الجديد - إما تحقيقًا لمصلحة ذاتية أو اختيارًا أو جبرًا على التقاليد - فئات من الناس يذكر منهم أعيان المدن بوجه عام وكبار أعيان الريف وجماعات بأسرها مثل قبائل «المخزن». وقام في وجه الأتراك جميع أولئك الذين كانوا قد استفادوا من حرية أوائل القرن الحادي عشر وأهل الأرياف الذين كانوا يتمتعون بنظامهم الاجتماعي والحربي الخاص والذين لم يجدوا عند السادة الجدد إلا البطش والاستغلال الشديد. وكل ذلك اقتضى من الأتراك أن يشنوا حروبًا طويلة لإخضاع داخل البلاد ولا سيما مناطقهم المفيدة وإقامة المحلات (المعسكرات المسلحة) هناك لجباية الضرائب وكفالة الحد الأدنى من النظام. كذلك اكتسب الأتراك حنكة في تحريك عصبية القبائل وإثارة «الصفوف» بعضها على بعض. وأصبح للدبلوماسية وزن لا يقل ردعًا عن السيف ولا سيما وقد افتقد الأتراك القوة اللازمة للسيطرة على المنطقة.

القرن السابع عشر في بلاد المغرب: البحث عن التوازن

في القرن السابع عشر أخذ المجتمع المغربي، الذي لم يؤثر فيه مرور العثمانيين تأثيرًا يذكر. يستجم تدريجيًا من الأزمة التي اعترته في القرن السادس عشر. بل أحرزت مدنه الساحلية قدرًا من النمو وكذلك سكان المدن المستقرون. ومع ذلك لم يكن هذا المجتمع بآمن من النكبات الشديدة مثل الأوبئة والمجاعات والحروب الأهلية التي ظلت تعتريه بين الحين والحين. وقد طرأت على الطبقة التركية الحاكمة تغيرات داخلية بعد انضمام عناصر جديدة إليها وبعد أن امتدت جذورها بعض الشيء في بلاد المغرب. فقد تباينت مصالح الحكام والمحكومين وآفاقهم كما تكاثرت الصراعات الطويلة والمعقدة بين الفئات المتعارضة طوال القرن السابع عشر. وفي ميدان العلاقات الخارجية، جذت مشكلات من بينها مشكلة التعامل مع اسطنبول التي أصبحت بمثابة المدينة الأم. كما طرحت مشكلة القرصنة البربرية التي عاشت عصرها الذهبي في النصف الأول من القرن السابع عشر. وأخيرًا تجدر الإشارة إلى تباعد الإيالات بعضها عن بعض نتيجة لتباين اتجاهات تطورها السياسي.

المجتمع المغربي العثماني في القرن السابع عشر

كان المجتمع المغربي العثماني في شمال أفريقيا يشتمل على فئات اجتماعية واقتصادية هي: أهل المدن وفلاحو ضواحي المدن والفلاحون شبه المستقرين الذين كانوا ينتجعون مدة تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر في السنة. والرعاة الرُحّل الذين كانوا يرتحلون بعيدًا عن أوطانهم، ورعاة الإبل الموغلون في الصحراء. وسكان الواحات. وكانت الطبقة الرئيسية في المدن تتألف

من الأعيان ورجال الدين والتجار والعاملين ومن الكولوغلي (المولدين لأب تركي مهاجر وأم من أهل البلاد)، وأخيرًا ضباط الجيش العثماني وكبار موظفي الدولة المدنيين. وكان أهل الريف ينتمون إلى قبائل^(١٠) شتى يُظن أن أفراد كل منها ينتسبون إلى جد واحد. وكان النسب سببًا في اجتماع كثير من القبائل الصغيرة من حول شيخ «منتخب» يعاونه على إدارة شؤون القوم مجلس يضم كبار رؤساء القبائل. وكان يوجد فوق القبيلة الصف (جمعه صفوف) وهو عبارة عن اتحاد من القبائل التي يربط بينها حلف. وكان الناس ينتظمون داخل هذه الوحدات القارّة إما في إطار منطقة بيئية واحدة أو في إطار جماعات من مناطق إيكولوجية واقتصادية شتى مثل رعاة الإبل ورعاة الأغنام والفلاحين أشباه المستقرّين وفئات من سكان المدن. وقد نجحت بعض الجماعات الإقليمية في إيجاد قيادة مركزية ثابتة على المدى الطويل، مثل قيادات الطوارق الكبرى التي يوجد على رأس كل منها «أمين عقال». كما تحالفت قبائل أخرى على أساس الاشتراك في زيارة ضريح ولي واحد أو مبايعة شيخ واحد من شيوخ الطرق الصوفية.

من أجل ذلك لا يجوز للمؤرخين أن يعتبروا أهل الريف خليطًا من الجماعات والفئات التي تتمرّد على العثمانيين أو تخضع لهم بمقتضى الهوى. ذلك أن دينامية التبدّل الإيكولوجي وما يطرأ على التحالفات بين الصفوف من تحوّل هما اللذان كانا يميلان على القبائل أن تتمرّد أو تتعاون. وكان وجود «الصفوف» يعني أيضًا أن نظامًا واحدًا من العلاقات السياسية كان يحكم مناطق واسعة في بلاد المغرب، ولم تكن الاتجاهات السياسية السائدة في المدن إلا جزءًا صغيرًا من ذلك الإطار الأوسع. وكانت تقف في وجه كل سبية (القبائل المتمردة والخارجة على الدولة) أقوام قوية محالفة للمخزن أو يسيطر عليها المخزن.

ويمتاز القرن السابع عشر عن القرون السابقة بازدياد الاستقرار الإقليمي وما يترتب عليه من قلة الاضطرابات - على الأقل في المناطق المروية من بلاد المغرب، وبتعزيز المخزن ونظام «الصف».

وفي حين أن أكثر أهل الأرياف كانوا من الناطقين بلغة الضاد، ظلت جماعات كبيرة تتكلم باللغة البربرية وتتبع المذهب الاباضي في معظمها. وكانت تلوذ بمناطق جبلية مثل جبل نفوسة في طرابلس الغرب والأوراس وجرجرة في المغرب الأوسط، وجبال الأطلس والريف بالمغرب الأقصى. وكانت الجماعات البربرية أنجح من الجماعات العربية في مقاومتها العثمانيين. والسبب في ذلك هو المناطق الجبلية التي لاذت بها ونظام دفاعها المحكم. وساعدها نجاح مقاومتها على الاحتفاظ بروابط قوية بشتّى صور الثقافة البربرية. وظلت دائمًا على حذر وتوجّس من السلطات العثمانية الجديدة. واحتفظت بهويتها البربرية وباستقلالها

(١٠) تورد هذه الحاشية تعريف القبيلة الذي ساقته موسوعة المعارف البريطانية (ص ٣٣٤-٣٣٥ من المجلد الرابع من الطبعة الجديدة): «جماعة كبيرة ذات نسب أبوي يدّعي أعضاؤها انتسابهم إلى سلف واحد مشترك» ويمكن «أن يشتركوا في امتلاك منطقة من أراضي الرعي».

لفرضت دفع الضرائب. واستعربت منها الجماعات التي لم تستطع الحفاظ على استقلالها. ومن جهة أخرى، أصبحت بعض المناطق البربرية المزدهمة بالسكان، مثل منطقة القبائل، مناطق يجتشد منها الجنود ليرسلوا للخدمة في الجزائر أو تونس وأطلق عليهم اسم الزواوه. كما كانت مناطق لتصدير العمال الموسمين والباعة المتجولين في الأرياف (وبذلك يثبت أن هجرة العمال التي شهدتها القرن التاسع عشر كانت ترجع إلى تاريخ أسبق من ذلك).

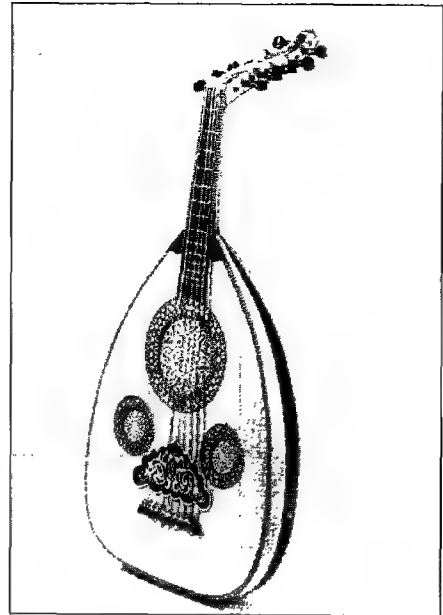
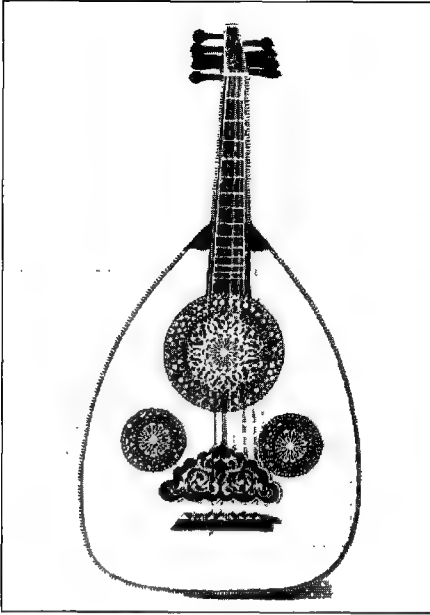
أما المناطق القروية - مثل الساحل التونسي والواحات الجنوبية والمناطق المنتجة للقمح الخاضعة لسلطان المدن (مثل هانشير في تونس وأحواش في الجزائر) وسهول المدن (مثل سهل الجزائر ومنشية طرابلس)، فقد كان يقطنها أناس يختلفون تمامًا عن أهل المناطق الجبلية. إذ كانوا يعيشون عيشة حضرية وترتبطهم بالخارج علاقات تجارية ويملكون عقارات ثابتة أفضل تحديدًا ويظهر عليهم تأثيرهم بالاقتصاد الحضري والثقافة الحضرية. وكل ذلك يشير إلى بنى وعلاقات اجتماعية معقدة وإلى اتجاهات وأنماط سلوكية أقرب إلى أهل الحضر منها إلى البدو. وكانت علاقات النسب الأبوي السائدة تسير جنبًا إلى جنب مع العلاقات الهرمية مثل العلاقات التي تربط مالك وسائل الإنتاج «بالخماس» (رجل يفلح أرض غيره لقاء خمس ريعها) في المناطق الزراعية الكبرى المنتجة للحبوب. وكان التخصص قد أخذ سبيله إلى الظهور مثل بعض الأعمال الحرفية أو الوظائف الدينية والإدارية. وكان انتشار القيم الحضرية مثل الخضوع للسلطة أسرع وأيسر منه في المناطق الجبلية، كما كان فيها تأثير الشرع المدون أقوى وأبين. وكل هذه الملامح البنوية قد تأكدت في القرن السابع عشر ثم ازدادت رسوخًا في القرن التالي مع ما أحرز من تقدم حقيقي وإن كان طفيفًا في مجالات الأمن وتوطيد الحياة الحضرية وتعزيز تأثيرها، ثم إقامة العلاقات مع الدول التجارية الأوروبية. والأرجح أن تكون هذه العلاقات قد شجعت توسيع نطاق زراعة محاصيل التصدير وقيام النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي كانت تبني عليه، ولا سيما الأراضي الواسعة التي كانت تزرع فيها الحبوب ويقوم على حرثها «الخماسون».

وكانت تقطن الواحات - نظرًا لبعدها عن البحر وعن السلطات المركزية وبفضل رعايتها لتجارة القوافل مع أفريقيا أو مع الشرق - مجتمعات أكثر التحامًا نشأت فيها أوليغاركيات أو أسر محلية ذات نفوذ قوي مثل أسرة الفاسي في فزان.

وكان للمدن إشعاعها في بلاد المغرب بأسره وتأثيرها عليه حتى وإن لم تبلغ شهرتها شهرة مدن المشرق العربي والإسلامي. وشملت تلك المدن الحواضر الساحلية مثل الجزائر وتونس وطرابلس، والحواضر العريقة مثل القيروان وقسنطينة وتلمسان التي ورثت تراثًا قيمًا وتغذت بعطاءات الأزمنة الحديثة تشهد انبعاث التجارة والصناعة ابتداءً من النصف الأول للقرن السابع عشر. ونذكر على سبيل المثال انبعاث صناعة الشاشية (لباس رأس أحمر مصنوع من الصوف) في تونس التي ساعد على ازدهارها قدوم المسلمين الذين أجلوا من الأندلس بعد عام ١٦٠٩. ونمو صناعة النسيج الفاخر في المدن المغربية. أما التجارة فقد انتعشت هي الأخرى في المدن الساحلية على الأخص بفضل القرصنة أولاً وما كانت تحققة



اللوحة ١٩: إناء من فخار مطلي لتخزين الزيت وغيره من السوائل، من حي القلائين بتونس، ارتفاعه ٤٥ سم.



اللوحة ٢، ٩: عود مصري ذو أحد عشر وترًا مصنوع بتونس، مصلع على هيئة بطيخة بطنه من صفائح خشبية ملصقة بالغراء ومرصع بزخارف من عرق اللؤلؤ، طوله ٨١ سم.

من منتجات ونقود، ثم بفضل العلاقات التي أقيمت مع الرأسمالية التجارية الأوروبية ابتداءً من أواخر القرن السابع عشر. وأخذ العلم الديني يفيق تدريجيًا من غفوته بعد الأزمة التي انتابته في القرن السادس عشر؛ وذلك بفضل الازدهار المادي النسبي للمدن وما ترتب عليه من زيادة عدد العقارات الموقوفة على الأغراض الدينية. وكان الانتعاش الديني يعود بعض الفضل فيه إلى السلطات التركية الجديدة التي خصّصت برعايتها علماء المذهب الحنفي الذي كان مذهب الدولة العثمانية أولًا ثم علماء المذهب المالكي السائد بين أهل البلاد، ربّما لأسباب سياسية أكثر منها دينية (التماس مشروعية لسلطتهم التي كانت سلطة أجنبية وعسكرية في معظمها).

وكانت ترتفع على رأس الهرم السياسي والاجتماعي طبقة حاكمة انفتحت على الفئات الأخرى وإن كانت نظريًا مقصورة على العناصر التركية العسكرية. فقد كانت مفتوحة على النصارى الذين اعتنقوا الإسلام والذين كانوا يدرجون في عداد الأتراك على الرغم من أسمائهم التي يذكر منها «فرنسيس». و«انكليز»، و«قرصي»، و«ساردو»، وغير ذلك من الأسماء التي كانت بعيدة كل البعد عن الأسماء التورانية. وربّما كان عصرهم الذهبي هو النصف الأول من القرن السابع عشر نظرًا لأنهم كانوا هم أول من أدخل التقنية الأوروبية الحديثة لا سيما في المجالين العسكري والبحري. كما لعبوا دورًا نشيطًا في هذين المجالين كقادة للقراصنة على وجه الخصوص وفي مجالات أخرى مثل المناصب السياسية والإدارية، بل كان منهم من تقلد

منصب الداى (رئيس القوة العسكرية التركية) في البلاد التونسية وفي طرابلس الغرب. وفي هاتين الإيالتين أعطى الأتراك أبناءهم من الكولوغلي (الذين اعتبروهم أتراكاً) وظائف ومزايا كانت من قبل موقوفة على الأتراك. ولم يحذ حذوهم أتراك الجزائر الذين كانوا أكثر انغلاقاً فتسببوا في تمرد الكولوغلي عليهم وإن كان هذا التمرد قد انتهى بهزيمة الكولوغلي وباستبعادهم التام حوالى فترة ما بين عامي ١٦٣٠ و ١٦٨٠.

وبينما كان أتراك تونس وطرابلس يشركون بعض الأهالي تدريجياً في وظائف مستشارين وكتبة ولزامين بل قادة للقوة العسكرية المساعدة المجتدة محلياً، فإن أتراك الجزائر استبعدوا الأهالي تمام الاستبعاد. وباختصار كانت الطبقة الحاكمة في تونس وطرابلس قد أخذت تختلط بالأعيان المحليين بينما ظلّ حكام الجزائر غرباء عن أهلها تماماً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الصفوة في تونس كانت قوية بتقاليدها التاريخية وبفضل أنشطتها وأنها في طرابلس كانت قوية بفضل التجارة الواسعة النطاق عبر الصحراء. ولم يكن الحال كذلك في مدينة حديثة مثل الجزائر التي أنشأ معظمها الأتراك في القرن السادس عشر فكانت الصفوة بها ضعيفة الأركان.

الأنظمة السياسية في الإيالات في القرن السابع عشر

كانت الإيالات الثلاث ولايات عثمانية من حيث المبدأ ولكنها حققت قدراً كبيراً من الاستقلال تجاه اسطنبول منذ أوائل القرن السابع عشر. ولم يكن ذلك عن رغبة منها في الاستقلال عن المدينة الأم بقدر ما كان بسبب ما اعترى هذه المدينة من عجز. ونمت بعد ذلك كل إيالة على شاكلتها تبعاً لتشكيل طبقتها الحاكمة ولطبيعة مجتمعتها.

وكان التطور أسرع ما يكون في تونس، حيث جرّد كبار الضباط المنضوبون في ديوان القوى المحلية الباشا من كل سلطة حقيقية وإن كانوا قد استبقوه رمزاً لولائهم للعثمانيين. غير أنه في عام ١٥٩١ اضطّر كبار الضباط بدورهم إلى أن يتخلّوا عن مكانهم في الديوان لممثلي الانكشارية. ولم تدم هذه الديمقراطية العسكرية طويلاً حيث بادر قائد تركي وحيد - هو الداى - عام ١٥٩٨ إلى إنشاء نظام مستبد حاول التوفيق بين مصالح الطبقة التركية ومصالح طبقة الأعيان المحليين. وفي نحو ١٦٣٠ برزت سلطة جديدة في البلاد ممثلة في شخص الباى أو قائد القوات الإقليمية، وتقلّد هذا المنصب واحد من المماليك اسمه مراد وأصله من مدينة جنوه، واستطاع انتزاع داخل البلاد من أيدي اتحادات القبائل الكبرى التي ظلت حتى ذلك الوقت مستقلة. وقد استطاع الباى تدريجياً - بما تيسر له من موارد داخل البلاد ومن قوة عسكرية بعضها تركي وبعضها من الأهالي. وبفضل التحالفات التي عقدها مع الأعيان المحليين - أن يوطد مكانته ويركز السلطة في أيدي أفراد أسرته (المراديين). وسلك من بعد ذلك سياسة ملكية حقيقية متسقة مع تقاليد البلاد ومصالح الأعيان المحليين. وتمكن في نهاية المطاف من أن يتغلب على خصمه الداى وخاصة أثناء الصراع المسلح في عام ١٦٧٣. إلا أن انتصار المراديين لم يدم طويلاً بالنظر إلى أن استثناء الأزمة في أواخر القرن السابع عشر، وضعف القوات التركية التي كانت أجدى أدوات التوحيد، والحرب الضروس بين البايات

المتنافسين، ومكائد الجزائر وتدخلاتها، وأخيراً انحياز أحد كبار ضباط الجيش إلى العثمانيين، كل هذه العوامل تضافرت لتضع حداً لهذه التجربة الملكية الأولى شبه الوطنية في عام ١٧٠٢. وحدث في طرابلس تطوّر مماثل وإن يكن بشيء من التأخر. فقد عيّن فيها داي عام ١٦٠٣-١٦٠٤ وانتهجت قرابة الفترة ما بين عامي ١٦٣٠ و١٦٧٢ سياسة مماثلة لسياسة المراديين في تونس. وكان الباي مهيمناً ولا سيما في عهد مراد المالطي (من ١٦٧٩ إلى ١٦٨٦). وبلغت هذه الهيمنة أوجها عام ١٧١١ بانتصار باي كولوغلي هو أحمد قرمنلي. أما في طرابلس، فقد تعرّض هذا التطوّر نحو نظام ملكي أكثر اندماجاً مع البلاد بسبب عوامل عدة من بينها التدخلات الطائشة لاسطنبول التي كانت تحاول استرجاع سلطتها الفعلية على البلاد (نحو عامي ١٦١٠ و١٦٨٩)؛ والقدرة المطلقة للقبائل البدوية المتحالفة (قبائل محاميد وطرحون وغيرها) التي كانت السلطات العثمانية في طرابلس تداريها بعد أن عجزت عن القضاء عليها؛ واستقلال الإقليمين الشرقي (بنغازي) والجنوبي (فزان) الذي ما فتئت اسطنبول تحاربه وما فتئ الإقليمان يستردّانه؛ وأخيراً ضلّالة موارد البلاد الذاتية. وكانت السلطة الحقيقية رهناً بالتوازن بين الأتراك والسلطات المدنية التي اغتنى أفرادها من سيطرتهم على تجارة القوافل ومن الصناعات الحرفية، وبين المصالح البحرية (القرصنة) والمصالح البرية، وبين المدن وكبرى القبائل، وبين المركز والأقاليم. ولم تحقق السلطة استقراراً بسبب هذه التوازنات الدقيقة.

وأما الحكم في الجزائر فقد احتفظ لأطول وقت بخصائصه الأصلية باعتبار الإيالة إقليماً عسكرياً تركياً. فقد احتفظ فيها الباشا بقدر من امتيازاته حتى عام ١٦٥٩ عندما استولى ديوان الأغوات (كبار الضباط) على السلطة. غير أن ذلك لم يدم طويلاً لأن أحد الدايات نجح في عام ١٦٧١ في الاستيلاء على السلطة ممثلاً لقادة القراصنة أولاً ثم للانكشارية بعد ذلك. ومع هذا فقد ظلت سلطته ضعيفة إذ تعرضت لتزوات الجيش ولصراعات العصبيات ولتقلبات الظروف. ففيما بين ١٦٧١ و١٧١٠، شغل هذا المنصب السامي أحد عشر دايّاً كان نصيب أكثرهم العزل أو القتل أثناء حركات التمرد التي قام بها الانكشارية. وبذلك يتضح أن نظام الجزائر كان نظاماً عسكرياً أصبح ديمقراطياً خلال القرن السابع عشر لفائدة الطبقة التركية وحدها نظراً لعدم وجود جماعة قوية من السلطات المدنية المحلية القادرة على ممارسة نفوذها على النظام السياسي كما وقع في تونس بل وفي طرابلس. غير أن نظام الحكم في الجزائر ركّز سلطته بين يدي الدايات الذين لم ينجحوا مع ذلك في غلبة نزعة الطبقة التركية إلى الارستقراطية وميلها إلى المساواة إلا في أواخر القرن الثامن عشر.

لقد ظلت أنظمة الحكم في الإيالات، سواء منها التي أشركت الأعيان المحليين في ممارسة السلطة وامتيازاتها أم التي استبعدتهم، قريبة الصلة باسطنبول. وساست أهل الأرياف بكثير من البطش وسلّطت الجيش على الرعايا فاستنفذ إلى أقصى الحدود قدرتهم على المساهمة أو على المقاومة. ومع ذلك أخذت الطبقة الحاكمة ابتداءً من القرن السابع عشر تستعين ببعض القوى المحلية - من القبائل المتحالفة أو من شيوخ الريف، لفرض سلطانها في تونس على الأقل. وبوجه عام كانت علاقات العداء هي السائدة، ومن ثم ميل البدو

إلى التمرد ودعمهم العفوي لكل مدعٍ للسلطة، وأخيراً، افتقار نظم الحكم في المغرب إلى الاستقرار.

لقد كان بقاء تلك النظم، لكي لا نتحدث عن إحرازها قدرًا من النجاح، رهناً بتلقي موارد خارجية.

الموارد الخارجية: القرصنة والتجارة

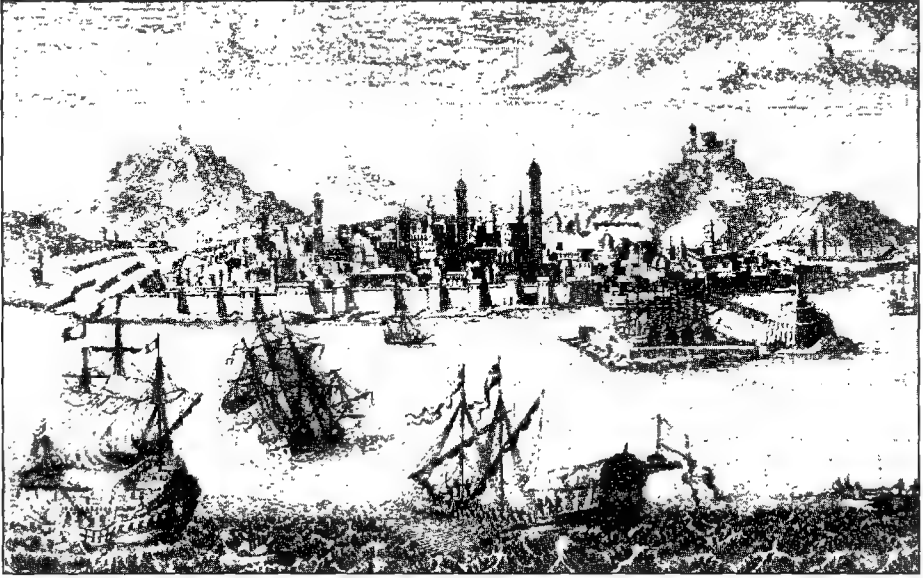
من المؤرخين الاستعماريين من يردون تاريخ البلاد المغربية في الزمان الحديث خطأ إلى القرصنة التي يسوّونها بلصوصية البحار. والخطأ واضح لأن القرصنة بعيدة عن لصوصية البحار بُعد الحرب البرية عن اللصوصية في أنحاء البلاد، فضلاً عن أنه لم يشترك فيها إلا فئة قليلة من أهل المغرب وكان عليها أن تنافس في أواخر القرن السابع عشر المصالح التجارية للدول الأوروبية القوية ولحلفائها المحليين. ترى ماذا كان في الحقيقة شأن هذه القرصنة وتلك التجارة؟

القرصنة المغربية في القرن السابع عشر

إن القرصنة التي ورثت عن الحروب الطويلة التي جرت في القرن السادس عشر بين العثمانيين وأعدائهم من النصارى أصبحت وفقاً على الإيالات التركية في بلاد المغرب حالما أبرمت تركيا معاهدات السلام مع الإسبان في البحر الأبيض المتوسط وحققت الأقاليم العثمانية في الغرب حرية في التصرف. وواصلت الدول المغربية وكبار أعيانها تنظيم القرصنة أو فرض إشراف صارم عليها. وكانت تراعى فيها قواعد معينة وإن كان بعضها كثيراً ما ينتهك في واقع الأمر لما يتصف به هذا النشاط بحكم طبيعته من مغامرة وعنف. وكان يمارسها لأغراض شخصية الأتراك والألبانيون والنصارى الذين اعتنقوا الإسلام، ولكنها ظلت وفقاً على طائفة من الطبقة التركية الحاكمة. وكان كثير من المواد المستعملة في بناء السفن وأكثر التقنيات المستخدمة مجلولاً من الخارج. وترتب على ذلك أن ظلت القرصنة نشاطاً هامشياً بل غريباً على الحياة المغربية على الرغم مما كان يجلبه من أرباح طائلة وما كان يتسم به من مغزى سياسي وعسكري كبير. وكان نشاطاً متعدد الأهداف والغايات: ففيه جهاد يعين الأتراك على تبرير غزوهم وفرض سلطانهم على الإيالات؛ وهو مصدر لأرباح ضخمة بما كان يجلبه من عبيد ومن سفن النصارى المستولى عليها؛ وهو نشاط مدرار على القراصنة وغيرهم من المشتركين فيه وعلى الدول التي كانت تستأثر بنصيب كبير من الأرباح؛ وبصفة غير مباشرة كان يستفيد منه جميع سكان مراسي القرصنة التي كانت تشارك فيها؛ وأخيراً كانت القرصنة تزيد من هيبة الدول التي تمارسها بسبب قدرتها على الإضرار بتجارة أقوى الدول الأوروبية.

وقد تفاوتت أهمية القرصنة من فترة إلى أخرى بعد أن بدأت كقوة مستقلة في الإيالات في حوالي ثمانينات القرن السادس عشر. فقد استفادت من انتعاش البحر الأبيض المتوسط في أواخر ذلك القرن وأوائل القرن السابع عشر. ولا شك أنها بلغت أوجها نتيجة للحروب

* المقصود بالقرصنة في هذا السياق (privateering) قرصنة الدولة وليس لصوصية البحار (piracy) (المترجم).



اللوحة ٣٠٩: منظر لمدينة الجزائر ومينائها، من نقش الفنان الفرنسي ف.أ. آفلين في القرن الثامن عشر.



اللوحة ٤٠٩: منظر لمدينة طرابلس ومينائها، من نقش الفنان الفرنسي ف.أ. آفلين في القرن الثامن عشر.

الأوروبية التي قامت في النصف الأول من القرن السابع عشر. واستطاعت الإيالات أن تطوّر أسلحتها وتبني أساطيل عظيمة باعتماد سفن مستديرة (بفضل دعم الهولنديين والانجليز وغيرهم ممن كان يتصرفون بما يتفق مع مصالحهم الشخصية). وكان للجزائر حوالي الفترة من ١٦١٠

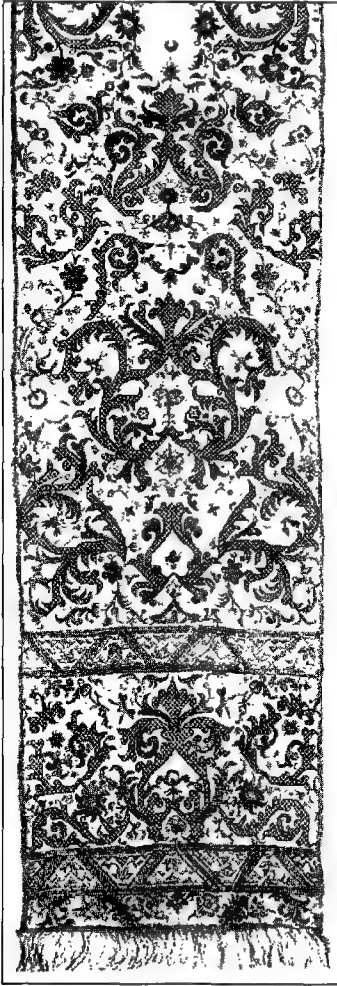
إلى ١٦٣٠ نحو ثمانين سفينة ولتونس نحو ثلاثين أو أربعين سفينة من مختلف الأحجام^(١١). وفي النصف الثاني من القرن شهدت القرصنة المغربية تدهورًا لا رجعة فيه على أثر تزايد القدرات النارية للأساطيل الأوروبية والتقدم التجاري الذي أحرزته الدول المسيحية العظمى. فمن ثمانينات القرن السابع عشر فصاعدًا، ألزمت فرنسا وبريطانيا الإيالات احترام سفنهما وتجارتهم فلم تمارس القرصنة إلا ضد رعايا الدول المسيحية الصغيرة بموافقة ضمنية بل وبتشجيع سرّي من الدول الكبرى التي رأت في ذلك وسيلة للقضاء على منافسة الإيطاليين والإسبان وغيرهما ممن كانوا أقلّ حظًا واقتدارًا. ولم تسترجع القرصنة المغربية حرية عملها الحقيقية - وعندئذ لفترات مؤقتة فحسب - إلا في ظل ظروف استثنائية مثل الحروب الأوروبية، وخاصة الحروب التي وقعت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

تقدم التجارة بين أوروبا وبلاد المغرب في القرن السابع عشر

قد يبدو غريبًا التحدث عن تقدم التجارة خلال هذا العصر الذي شهد القرصنة، ولكن الواقع هو أن القرصنة لم تكن قط عقبة كأداء في سبيل التعامل السلمي فضلًا عن أنها أخذت تتضاءل خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. وقد يعزى هذا التغير في المقام الأول لتأثير الدول الأوروبية الكبرى التي اجتذبتها النشاط التجاري وأصبحت في مرحلة ما قادرة على فرض وجهات نظرها على سلطات المغرب التي كانت تنقسم بدورها إلى فئة عسكرية (غالبية في الجزائر) وفئة مدنية تحبذ التجارة وكانت لها اليد العليا تجاه الفئة المنافسة لها لا سيما في تونس (في الثلث الأخير من القرن السابع عشر). كانت هذه الظروف التي توطدت فيها العلاقات التجارية مع أوروبا، ولكن على أسس جديدة ولصالح الشركاء الجدد.

كانت تجارة العبور (الترانزيت) التقليدية قد تدهورت كثيرًا إلا فيما يتعلق بالروابط عبر الصحراوية عن طريق طرابلس (حيث كان يجري تبادل سلع أوروبية يذكر منها المعادن والملح والتبر والرقيق وريش النعام والسنا) ويقوافل الحجاج الضخمة المتجهة من جنوب المغرب إلى مكة عبر واحات الجزائر وتونس وطرابلس ومصر. وفيما عدا ذلك فإن التجارة البحرية التي فرضتها الدول الأوروبية وفقًا لمصلحتها الخاصة هي التي رجّحت كفتها كميًا وكيفًا.

وفيما يتعلق بالصادرات، كانت منتجات الأرياف المغربية توجّه بكميات متزايدة أبدًا إلى أوروبا. وبوجه خاص كان الطلب على الحبوب يتزايد في الأقاليم الجنوبية من أوروبا الغربية. ولتلبية هذا الطلب ومواجهة وضع مالي صعب تدخلت الدول المغربية تدخلًا كبيرًا في تجارة تصدير المنتجات الريفية، إما بجمع بعضها مثل الحبوب، أو بالتعاقد على بعضها مع لزامين (كانت تلك هي حال الجلود التي احتكر شراءها وتصديرها يهود ليغورن منذ أواخر القرن السابع عشر في تونس) أو بفرض ضرائب ثقيلة على المنتجات الريفية المصدّرة. (وكانت «التذكّرة» - أي ترخيص التصدير - أكثر وسائل فرض الضرائب شيوعًا). وفي مرتبة أقل من الأهمية،



اللوحة ٩، ٥: وشاح جزائري مطرز من الموصلين
والحرير الطبيعي مع خيوط ذهبية وفضية. يرجع عهده
إلى أواخر القرن السابع عشر أو إلى القرن الثامن عشر،
طوله ٣٠٢ سم.

كان تصدير السلع الحرفية التي كان معظمها يصدر إلى البلدان الإسلامية، ونذكر على سبيل المثال الشاشية من تونس، ومنتجات النسيج الفاخر والجلود المصنوعة وما إلى ذلك. ونجد ضمن الواردات منتجات كمالية لاستعمال الخاصة، كما نجد وسائل السيطرة على المناطق الداخلية، مثل الأسلحة (على الرغم من تحريم ذلك رسميًا) والنقود وورق الكتابة، وأخيرًا بعض المواد التي يستعملها الحرفيون المحليون (مثل الأصواف ومواد صباغة الشاشية التي كانت تمثل من حيث قيمتها الجزء الأكبر من الواردات إلى تونس في نهاية القرن السابع عشر). ما من شك في أن أهم المستفيدين من هذه العلاقات التجارية كانوا الدول الأوروبية وتجارها وناقلوها الذين تعود إليهم المبادرة إلى إقامة هذه العلاقات. وكان الهدف الذي ترمي إليه الحملات البحرية في سبعينات وثمانينات القرن السابع عشر هو الحد من القرصنة وإرساء التجارة الأوروبية

على أسس أكثر ملاءمة مع ضمان أمن الرعايا المسيحيين وخفض رسوم الاستيراد (٣٪) للانجليز ثم للفرنسيين في وقت لاحق) والحصول على تراخيص لاستخراج منتجات البلاد مقابل رسوم وشروط معلومة. وقد سجل ذلك كله بداية سياسة المعاهدات المجحفة.

وأغرب ما في الأمر أن زعماء المغرب لم يقبلوا بمعظم هذه المعاهدات خوفاً من القوة الحربية الأوروبية فحسب، ولكن أيضاً لمصلحة ذاتية نظراً لأنهم كانوا يجنون من التجارة البحرية أرباحاً كبيرة فضلاً عن المنتجات الأوروبية والأسلحة التي كانوا يسيطرون بها على المناطق الداخلية للبلاد. وكانت تنتفع بذلك أيضاً فئات اجتماعية قليلة تشمل فئة اللّزّامين الذين كانت لهم صلة بالتجارة الأوروبية (مثل يهود ليغورن محتكري تجارة الجلود) وتجار التجزئة وصانعي الشاشية الذين كانوا يعتمدون على المسيحيين في التزوّد بالمواد الخام وفي بيع منتجاتهم المصنوعة (كان الأوروبيون هم الذين يتولون أمر نقلها إلى المشرق)، وربما كانت تشمل فئات من المنتجين (مثل غارسي أشجار الزيتون في الساحل التونسي ومالكي المزارع الكبيرة التي كانت تزرع فيها الحبوب).

وكان لهذه الاتجاهات المختلفة التي ظهرت في أواخر القرن السابع عشر أن تستمرّ وتتوطد خلال القرن الثامن عشر.

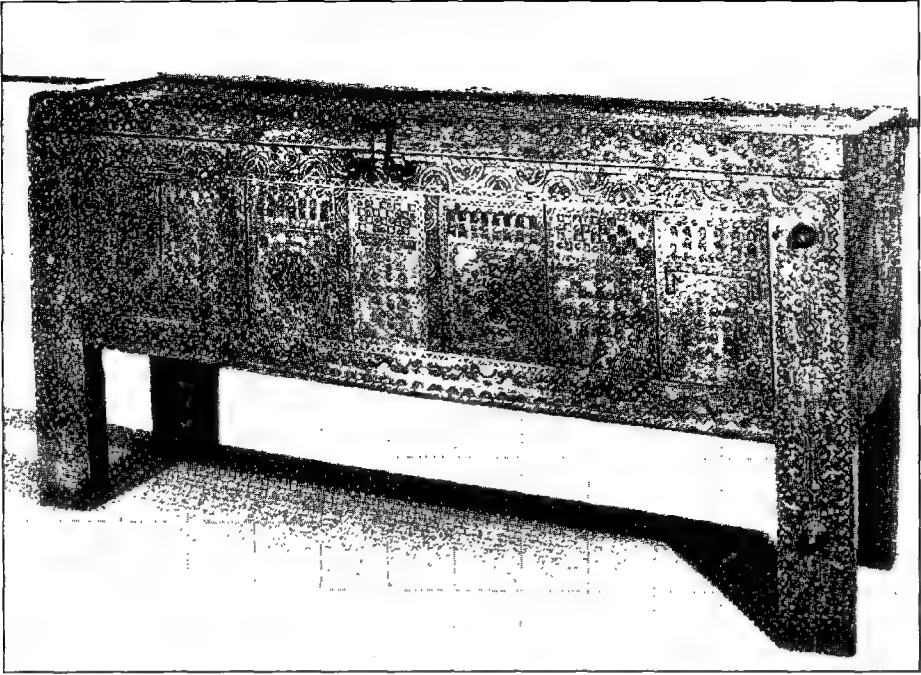
القرن الثامن عشر: اكتمال أم مهلة؟

دأب المؤرخون على وصف القرن الثامن عشر العثماني بأنه فترة أزمة تسارع فيها الانحطاط. ترى ما مدى صدق ذلك على إيالات أو صناعق الغرب؟

مجتمعات بلاد المغرب في القرن الثامن عشر

خلافًا للقرن السابع عشر لم تطرأ على بلاد المغرب خلال القرن الثامن عشر أية تغيّرات أساسية. لقد ظلت وسائل الإنتاج والبنى الاجتماعية والمؤسسات والمواقف والعادات على ما كانت عليه. ومع ذلك فقد حدث بعض التقدّم حتى وإن ظل مقصوراً على مناطق وفئات معينة، ومن شواهد التوسّع في زراعة الحبوب في مزارع كبيرة وانتشار التبن الشوكي إلى مناطق غير الأندلس التي أدخل فيها أول مرة. غير أنه وإن تعددت بوادر التطوّر، فإنها لم تكن تكفي لإحداث ثورة في وسائل الإنتاج وفي بنى المجتمع.

وكانت تلك البنى قد احتفظت بخصائصها الموروثة عن الماضي البعيد (غلبة السلالة الأبوية وانقسام المجتمع إلى طوائف) أو الماضي القريب (الطبقة الحاكمة المستوردة وطبقية إثنية في المدن الخ). أما التغيّرات الجديرة بالذكر فإنها تنحصر فيما أدخلته مرافق خدمة الدولة من جهة ونمو التجارة مع أوروبا من جهة أخرى. ومن ذلك توطيد عدد من البيوتات المحلية على رأس مجتمعات ريفية وفي مناصب دينية (مثل الزوايا والجمعيات الدينية التي كان يكرمها الحاكم) أو في وظائف إدارية (الحكومات المحلية) أو في وظائف قابلة للشراء منها ما كان



اللوحة ٩، ٦: صندوق الزواج من قرية أغيل علي بمنطقة القبائل (بالجزائر) مصنوع من خشب الأرز ومن النحاس والحديد. يرجع عهده إلى القرن الثامن عشر. طوله ١٩٨ سم.

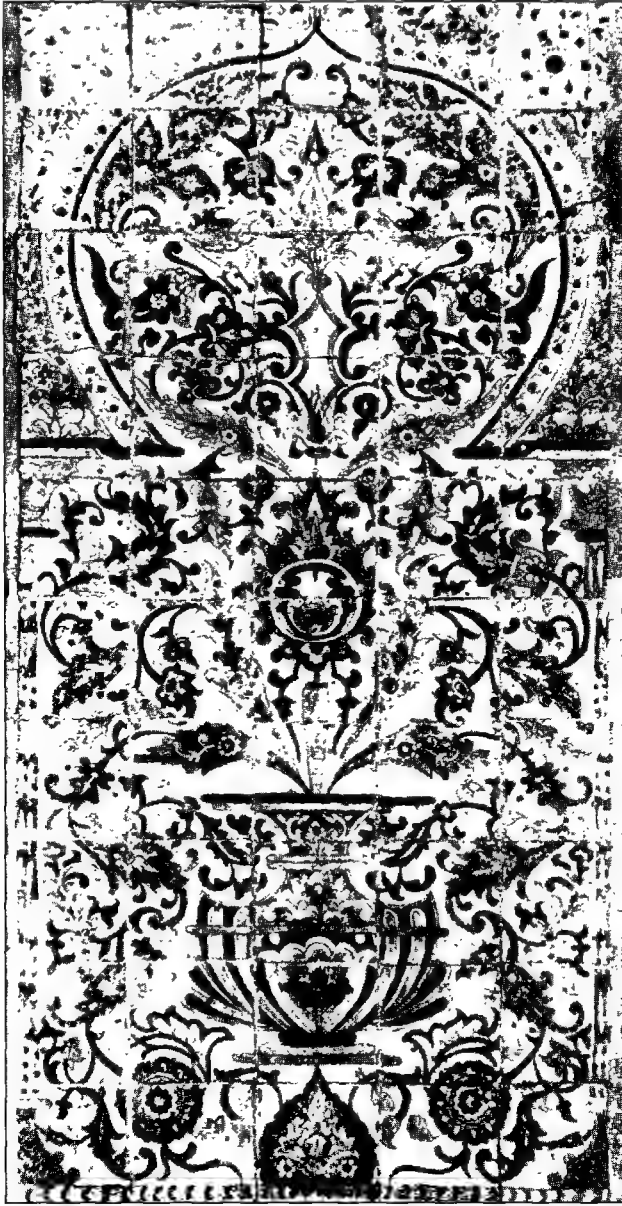
يتضمن عدة أصناف من الإجارة. وثمة حالات مشهورة لأسر من أصل كولوغلي ارتقت في باياك الجزائر مثل أسرتي القلي في قسنطينة وبوشلاغم في وهران. ونجد أسرتين يهوديتين جزائريتين لا تقلان شهرة عن هاتين هما البكري وبوشناق اللتان اضطلعتا بدور قيادي في علاقات الجزائر مع أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وفي تونس استطاعت بعض الأسر بفضل «اللزمة» (تأجير المزارع الواسعة في الأقاليم) وبفضل الجمارك، جمع ثروة وسلطة كبيرتين. ومن أسرتين من تلك الأسر هما بن عياد والجلولي ظهر رجال أصبحوا من كبار عمال الدولة. وقد استطاعت هذه الأسر وأمثالها منح الدولة التونسية استقرارًا مشهودًا لم تتمتع به الإيالات الأخرى.

الدولة التونسية في القرن الثامن عشر

كانت الدولة التونسية في القرن الثامن عشر أكثر دول المغرب توطدًا وتكاملاً، وذلك لأسباب جغرافية (افتتاح سهولها على البحر) وتاريخية (ما كان لأعيان مدنها من نفوذ ولها من تقاليد ملكية عربية). ومع ذلك فقد ظلت تونس إقليماً من أقاليم الدولة العثمانية على رأسها والي عيّنته اسطنبول. وظلت الطبقة التركية تمارس هيمنتها السياسية والاجتماعية، كما ظلّ نظام الحكم يعتمد على الانكشارية وبحكم جماهير السكان بقبضة من حديد. غير أن السيادة التركية أخذت تنتقل شيئاً

فشيئاً إلى أيدي وطنية من حيث أن باي تونس كان يتمتع باستقلال ذاتي كامل. وكان في الطبقة الحاكمة التركية رجال من الكولوغلي (آباؤهم أتراك وأمهاتهم من أهل البلاد) اندمجوا في المجتمع المحلي اندماجاً كاملاً وأخذوا يفتحون بدرجة متزايدة على الأعيان المحليين. وكان جيش الانكشارية محصوراً في دور عسكري بحث لا يتعداه إلى الحياة السياسية، وفي الوقت نفسه كان يحد من نفوذه العسكري وجود جيوش أخرى مثل الزواوة (وحدات مسلحة) والخيالة العرب وفرسان القبائل. وأخيراً وهنت آثار سياسة البطش. بعمد البايات إلى عقد تحالف مع أعيان البلاد لا سيما الزعماء الدينيين الذين استماتهم الدولة بوسائل ومزايا شتى. ومؤدى ذلك أن النظام التونسي في القرن الثامن عشر كان مزدوج الطابع نتيجة من ناحية لأصوله (الغزو العسكري الأجنبي) ومن ناحية أخرى لتكيفه التدريجي مع مجتمع الأعيان المحلي. وقد يفسر ازدواج الطابع هذا كلاً من الصعوبات التي واجهها النظام ثم نجاحه من بعد ذلك خلال القرن الثامن عشر. وفي أعقاب غزو البلاد التونسية من جانب القوة التركية القادمة من الجزائر، عام ١٧٠٥، تزعم ضابط كولوغلي يدعى الحسين بن علي حركة المقاومة ضد الغزاة بعد أن نودي به باياً على تونس. ثم استغل انتصاره في القضاء على خصومه وتأسيس نظام شبه ملكي. ثم قصر دور الأتراك على مهام عسكرية بحتة وحصر ممثلهم، الباشا والداي، في دور شرقي محض (وإن ظلّ ضرورياً لأنه كان يضيفي على السيادة العثمانية مظهرًا ملموسًا). وكسب تأييد الكولوغلي والأندلسيين والأعيان المحليين فنجح في تحقيق قدر كبير نسبياً من المركزية. وقد تجلّى ذلك على الصعيد الاقتصادي بشراء منتجات الأرياف بثمن زهيد وبيع جزء منها للتجار الأوروبيين. وإلى ذلك يشير القنصل الفرنسي في تونس، سان جريفه، في حوالي عام ١٧٣٠ بقوله، على ما في ذلك من مبالغة، «إن الباي استولى على التجارة كلها حتى كاد يصبح التاجر الوحيد في الدولة»^(١٢).

ومع ذلك، فقد تجمعت التناقضات بين محاولات المركزية وبين المجتمع الريفي الذي كان أميل إلى التجزؤ في معظمه. بين استبعاد الأتراك من الحياة السياسية وبين تبعية الإيالة للدولة العثمانية. بين الاقتصاد المعيشي وبين التجارة الواسعة التي كان البايك مرتبطاً بها. وفي عام ١٧٢٨ ثار ابن أخ الباي، علي باشا، على عمّه وسرعان ما انقسمت البلاد إلى أنصار للنائر سمّوا بالباشية، وأنصار للباي الحاكم سمّوا بالحسينية. ودامت الأزمة حتى عام ١٧٦٢. وانتصر حزب علي باشا أولاً واستتب له الأمر من ١٧٣٥ إلى ١٧٥٦، ثم آل الأمر إلى أولاد الحسين بن علي نهائياً بعد ذلك التاريخ. وغزت البلاد قوات من الجزائر لنصرة هذا الطرف أو ذاك في سنة ١٧٣٥ وفي سنة ١٧٥٦ على الأخص، واستمرت حركات تمرد متفرقة من جانب أناس شتى حتى عام ١٧٦٢. ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ١٨١٥ ساد السلام مرة أخرى في إيالة علي باي (١٧٥٩-١٧٨٢) وحمادي باشا (١٧٨٢-١٨١٤). وكانت فترة محمودة نسبياً على الرغم من تفشي وباء الطاعون بين ١٧٨٤-١٧٨٥ ومن المجاعات التي وقعت في ١٧٧٧-١٧٧٨ و١٨٠٤، التي بدا وكأنها أسفرت عن إعادة التوازن بين موارد البلاد وحجم السكان. وسجل الدخل المتأتي من



اللوحة ٧٠٩: لوحة خزفية من حي القلايين بتونس، يرجع عهدها إلى القرن الثامن عشر، وتستخدم في تزيين الجدران الداخلية، ارتفاعها ١٥١ سم.

مصادر خارجية زيادة كبيرة نتيجة لتوطيد العلاقات التجارية مع أوروبا حتى عام ١٧٩٠، ولارتفاع الطلب الأوروبي على المنتجات الغذائية خلال حروب نابليون ما بين عامي ١٧٩٢-١٨١٤، وأخيرًا بسبب استئناف قوي لنشاط القرصنة في ظل تلك الحروب. وأتاح ذلك للدولة أن تخفف عبء الضرائب أو على الأقل ألا تزيد مما نشأ عنه تقليل التوترات السياسية. يضاف إلى ذلك أن البايات اتبعوا سياسة تحالف مع جميع الأعيان أيًا كانت مذاهبهم. وليس أدل على نجاح هذه السياسة من عدم قيام أي ثورة جدية من عام ١٧٦٢ إلى ما بعد عام ١٨١٥ بقليل، فضلاً عن انتصارات الباي الخارجية في البندقية (١٧٨٤-١٧٩٢) وطرابلس (١٧٩٣-١٧٩٤)، وفوق كل شيء انتصاره على الجزائر (١٨٠٧). وبهذا الانتصار العسكري الأخير انتهت سيطرة الجزائر على تونس التي بدأت عام ١٧٥٦.

وانتهت فترة الاستقرار والازدهار التي تمتعت بها تونس أكثر من نصف قرن غداة سنة ١٨١٥، بعد استئناف التوسع الأوروبي في ظروف جديدة لا تواتي أي بلد خارج أوروبا. وهكذا بدأ عهد جديد مهّد لقدم الامبريالية الاستعمارية.

إيالة الجزائر في القرن الثامن عشر

سبق أن رأينا أن إيالة الجزائر دامت فيها طبقة حاكمة أجنبية عسكرية مدة أطول من المدة التي دامت في الإيالتين المغربيتين الآخرين. غير أن ذلك لم يمنعها من أن تشهد بعض التغيرات. وعلى الرغم من أن القرصنة كانت قد خفت حدتها، فقد ظلت تمارس على أساس انتقائي وتستهدف بلداناً مسيحية مثل إسبانيا. ولانتقاء إضرارها بالسفن التجارية قبلت البلدان الاسكندنافية وبعض الولايات الإيطالية مثل البندقية أن تدفع جزية للجزائر. ومع ذلك فإن القرصنة لم تحل دون نمو التجارة مع الدول التجارية الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا. وكانت هاتان الدولتان حريصتين على شراء الحبوب أولاً من مدينة القلّ القريبة من عنابة في شرق الجزائر ومن مدينة أرزيو ثم من وهران في الغرب الجزائري - بعد أن استرجعتها الجزائر عام ١٧٩٢. وكانت الحرب على الدول المجاورة مصدرًا آخر من مصادر الدخل الخارجي يدرّ أرباحاً ضخمة للطبقة الحاكمة في الجزائر. ويخصّ بالذكر منها تدخلات الجيش الجزائري في تونس لنصرة المتنافسين على الحكم في عامي ١٧٣٥ و ١٧٥٦، إذ حققت لهم مغام كبيرة فضلاً عن جزية مقنعة دفعتها تونس منذ عام ١٧٥٦ حتى حوالي عام ١٧٩٢.

وفي داخل البلاد استمرت جباية الضرائب على ما جرى به العمل بواسطة «المحلة» (أي القوة المسلحة)، وكانت تجمع لفائدة الطبقة التركية دون غيرها. وكان الكولوغلي مبعدين عن الجيش وعن المناصب العليا بالدولة، وهي سياسة كانت تثير المعارضة باستمرار. فقد نشبت ثورات عديدة في منطقة القبائل، بما في ذلك ثورة وقعت بين ١٧٦٧-١٧٧٢ وأسفرت عن تخفيض كبير للضرائب. وأشدّ منها خطورة كانت الثورات الشعبية التي وقعت في وهران بقيادة الطرق الصوفية، وحركات التمرد التي وقعت في قسنطينة وترغمةا في أوائل القرن التاسع عشر إقطاعيون محليون اكتشفوا تحركاً في الرأي العام ضد الأتراك. وقد



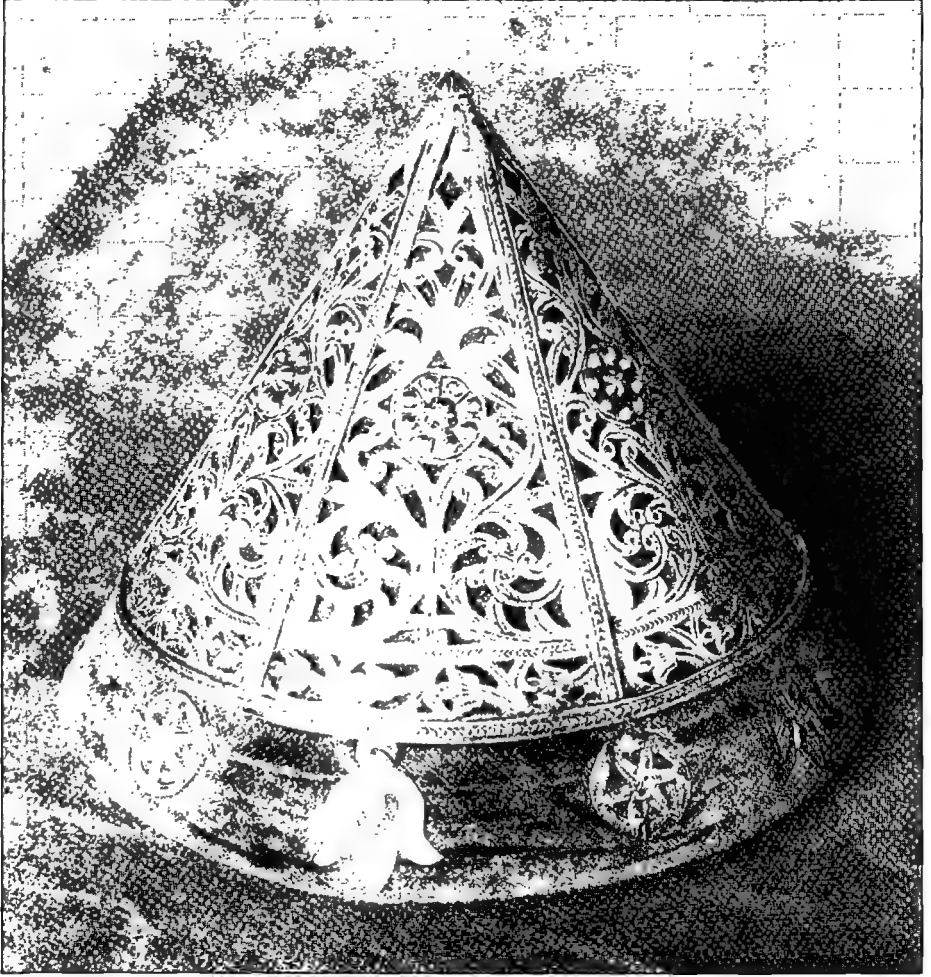
اللوحة ٨.٩: مدينة قسنطينة كما تبدو في رسم حجري فرنسي في القرن التاسع عشر.

سجّلت حركات التمرد هذه إحياء سلطة الزعماء المحليين في وقت ظهرت فيه أعراض الوهن على الجيش الانكشاري.

ولم يكن تدهور هذا الجيش مأساة في حد ذاته لأن الظاهرة نفسها كانت قد شوهدت في تونس وطرابلس وكانت متوقعة منذ زمن بعيد في الجزائر. فمنذ أواخر القرن السابع عشر، تركّزت السلطة في أيدي الداي الذي توصّل في القرن الثامن عشر إلى كسب تأييد متزايد من فئة قليلة من الأعيان الأتراك الذين كان يختار من بينهم. وبذلك تقلّصت فكرة الديمقراطية العسكرية العزيزة على الانكشارية وعلى الرؤساء العثمانيين. وترتب على ذلك تحقيق النظام الجزائري مزيداً من الاستقرار والفعالية. وبينما لم يحتفظ إلا داي واحد من جملة أحد عشر داياً تولوا السلطة بمنصبه حتى موته مئة طبيعية في الفترة ما بين ١٦٧١ و ١٧١٠، فإن سبعة دايات ماتوا مئة طبيعية من جملة تسعة تولوا هذا المنصب الرفيع من ١٧١٠ إلى ١٧٩٨. ويخصّ بالذكر في هذا الصدد حكم محمد بن عثمان الذي دامت ولايته من ١٧٦٦ إلى ١٧٩١ أعطى خلالها الدولة الجزائرية استقراراً لا مراء فيه.

وكان التطوّر أشدّ وضوحاً في الأقاليم نظراً إلى أن بايات قسنطينة وتبّرتي والغرب اضطروا إزاء قلة أفراد الانكشارية الموضوعين تحت تصرفهم إلى زيادة اعتمادهم على الأعيان والرؤساء المحليين. بل إننا نجد بايات من الكولوغلي يصاهرون عائلات كبيرة من الأهالي (أمثال عائلات

القلي في قسنطينة وبوشلاغم ومحمد بن عثمان الكبير في الغرب). وباختصار فإن بايات الأقاليم، نظرًا إلى حسن اندماجهم في أهل البلاد ولكونهم أقرب إلى المدنيين من نظرائهم في الجزائر، قدموا دلائل أوضح على أن تطوّر النظام الجزائري كان يجري على غرار نظام تونس بل وطرابلس. وكان لهذه التطورات أن تقع في وقت لاحق في العاصمة نفسها حيث أقدم الداوي علي



اللوحة ٩٠٩: غطاء فضي للرأس مخروطي الشكل، من الجزائر ويرجع عهده إلى القرن الثامن عشر، علوه ١٥ سم.

خوجه في أواخر عام ١٨١٧، بتأييد من الكولونيلي والزواوة، على إبادة جيش الانكشارية أو ما تبقى منه، وبذلك قضى نهائيًا على النفوذ العسكري التركي كما فعل قبل ذلك بقرن بايات تونس وطرابلس. وكان من الممكن آنذاك أن يحدث تأميم سريع للنظام الجزائري، ولكن الغزو الفرنسي الذي وقع عام ١٨٣٠ وضع حدًا لتطوّر بدأ متأخرًا أو في ظروف غير مواتية عندما أصبح اتّساع شقة الخلاف بين الرعايا وحكامهم حقيقة واقعة.

إيالة طرابلس في القرن الثامن عشر

على غرار ما حدث في تونس في أوائل القرن الثامن عشر، استولى ضابط من الكولوغلي، هو أحمد قرمنلي، على السلطة في طرابلس عام ١٧١١ وأسس سلالة من البايات قُدِّر لها أن تدوم حتى عام ١٨٣٥. ويرجع سبب نجاح هذه الدولة إلى عوامل عدة، أولها طول حكم ثلاثة منهم حيث حكم أحمد من ١٧١١ إلى ١٧٤٥، وعلي من ١٧٤٥ إلى ١٧٩٣، ويوسف من ١٧٩٤ إلى ١٨٣٢. ويتمثل العامل الثاني في عقد تحالفات كثيرة بين الكولوغلي وكبريات الأسر الحضرية في طرابلس. وأما العامل الثالث ولعله الأهم فكان حجم الدخل الوارد إلى البايك من مصادر خارجية من بينها القرصنة التي عادت إلى الظهور بعد ١٧١١، ثم بين ١٧٩٤ و ١٨٠٥؛ ومنها أيضاً دخل مباشر من المغنم وفدية الأسرى ودخل غير مباشر مثل الإتاوات التي كانت تفرض على عدة دول أوروبية لقاء أمن سفنها التجارية؛ ومنها كذلك التجارة الضخمة عبر الصحراء عن طريق فزان التي سيطرت عليها طرابلس بشنّها حملات متكررة؛ ومنها أخيراً التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط مع ليغورن ومع المشرق. وإلى هذه التجارة ترجع على الأرجح قوة طائفة تجّار مدن ولاية طرابلس وازدهار الجالية اليهودية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

وشهدت إيالة طرابلس في ذلك الوقت مشكلات جسيمة كان أولها الكوارث الطبيعية التي اجتاحتها ويذكر منها مجاعة ١٧٦٧-١٧٦٨، ووباء الطاعون الذي أصابها عام ١٧٨٥. وعن ضيق موارد البلاد نشأت توترات خطيرة بين الدولة ذات المطالب المكلفة إذ كانت تنزو إلى الحدّاء وبين السكان محدودي القدرة على الإسهام.

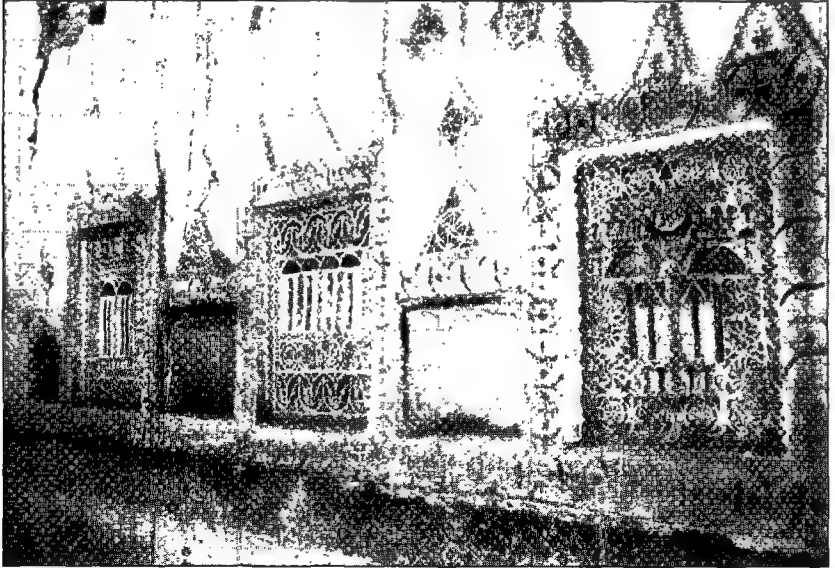
وأما الأمر الثاني فكان انقسام أكثر السكان إلى فريقين كبيرين لا يملك العثمانيون أن يحكموا بدون سند من أحدهما. ولم يتوقّف الصراع بينهما قط، وكان أعداء حكام طرابلس يوسمون دائماً بأنهم متمردون، وعندما كان المتنافسون على العرش يجدون سندا لدى أحد الفريقين المتنافسين كانت تنشب حروب أهلية مثل الحرب التي نشبت بين ١٧٩١ و ١٧٩٣ والتي أوقدت الفتنة بين أفراد أسرة واحدة هي أسرة قرمنلي.

وفي المقام الثالث لم تتخلّ اسطنبول عن محاولاتها استرجاع سلطتها الحقيقية في طرابلس التي كانت نقطة الضعف في المغرب العثماني آنذاك. من ذلك مثلاً أن ضابطاً تركياً هو علي برغل دخل طرابلس عام ١٧٩٣ أثناء إحدى الحروب الأهلية فطرد منها أسرة قرمنلي. وعندما همّ بالاستيلاء على جربة في الديار التونسية تصدّى له باي تونس وأخرجه من طرابلس حيث نصب أحد أفراد أسرة قرمنلي المتنافسين باياً عليها عام ١٧٩٤. ويتولّى يوسف قرمنلي الحكم شهدت طرابلس أولاً فترة ازدهار. فقد نجح في صدّ محاولة أولى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لخلعه. إلا أنه اضطرّ بعد ذلك إلى قبول معاهدات مع بريطانيا وفرنسا قضت على القرصنة وأنهت رسوم الحماية. وبذلك نصب مصدر من مصادر الدخل لم تعوّض عنه التجارة عبر الصحراء.

وترتّب على ارتفاع الضرائب معارضة شديدة من جانب أهل الريف كما تسبّب انخفاض مستويات المعيشة في إثارة سخط أهل طرابلس، مما أفقد السلالة الحاكمة مصداقيتها في آخر



اللوحة ١٠٠٩: جانب من
أحد شوارع مدينة غدامس
بصحراء ليبيا.



اللوحة ١١٠٩: قاعة الجلوس في أحد منازل المدينة القديمة بغماس، ليبيا.

المطاف. يضاف إلى ذلك أن يوسف أخطأ الحساب في تعامله مع أهل جبل نفوسة ومع الصف وعلى رأسهم أولاد سليمان من سرت وفزان مما تسبب في انفراط عقد أنصاره من أهل الريف. كذلك نشأ تدمر بسبب ترايد سلطة القنصليتين الفرنسية والبريطانية في طرابلس اللتين كانت دولتهما تتدخلان في علاقات الليبيين بعضهم ببعض.

من أجل كل ذلك رحّب أهل ليبيا بالعثمانيين حين نزلوا بقوّاتهم في مايو/ أيار ١٨٣٥ وعندئذ قرّر الباب العالي استئناف سيطرته المباشرة على ليبيا. ويتمثّل المصدر الأخير من مصادر الصعوبات التي كانت تواجهها الإيالة في محاولات المسيحيين وضع حد للقرصنة وفرض شروط تجارية في صالحهم على طرابلس. وكانت أشهر حرب أعلنت على القرصنة هي الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٨٠١ و١٨٠٥ عند ظهورها لأول مرة على الساحة الدولية. غير أن هذه الحرب انتهت بحل وسط. ولم يكن الحال كذلك بعد عام ١٨١٥ حين نجح الأوروبيون في فرض شروطهم من جانب واحد فقبضوا على القرصنة وفتحوا البلاد لتجارتهم بمقتضى شروطهم. وبدأوا حينذاك يطالبون طرابلس بتعويضات كل مناسبة بل ومن غير مناسبة. من ذلك أن فرنسا طلبت من ليبيا دفع ٨٠٠٠٠٠ فرنك عام ١٨٣٠ لأن قصصها أهين، وطلبت بريطانيا ٢٠٠٠٠٠٠ قرش لأن ابن قصصها أهين، وباستنفاد مواردها المالية على هذا الوجه، شلّت دولة طرابلس. وأجهزت عليها الثورات التي كانت عاجزة عن قمعها. وجعلها كل ذلك طعمة سائغة للدولة العثمانية التي عادت من جديد في مايو/ أيار ١٨٣٥ لتحكم البلاد زمناً طويلاً.

خاتمة

اجتازت بلاد المغرب في القرن السادس عشر أزمة حادة ترجع في المقام الأول إلى عجزها عن التكيف مع عصر الأسلحة النارية والملوكيات المركزية وكنوز أمريكا. وقد زوّد العثمانيون بلدان المغرب الأوسط والشرقي بحلّ لهذه الأزمة بإنشائهم أجهزة عسكرية وإدارية حديثة قادرة على تأمين دفاعها الخارجي وعلى تحقيق القدر الأدنى من الاستقرار الذي يقتضيه بقاء المجتمع. غير أن العثمانيين إذ نهضوا بهذه الوظائف، حكموا رعاياهم بقبضة من حديد مع استغلال شديد لمواردهم كلما تيسّر لهم ذلك مما أسهم في ركود المجتمعات الأهلية. وهكذا فرض المغرب العثماني دولاً وطبقات حاكمة حديثة ومهيمنة ومستغلة، وإن تباينت الأوضاع بعض الشيء بين الجزائر وتونس وطرابلس من زمن إلى آخر.

وإذ استقلت السنجاكات الغربية عن اسطنبول دون الامتناع قط عن تقديم فروض الولاء إليها، أخذت تباين شيئاً فشيئاً لتصبح دولاً متميزة يعادي بعضها بعضاً، حتى إنه نشبت عشر حروب بين نظامي الحكم في الجزائر وتونس بين عامي ١٦٠٠ و١٨٠٠. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تطوّرت هذه الدول تطوراً مختلفاً (أو بمعدلات مختلفة). وفي حين كانت الطبقة الحاكمة التركية تنفتح تدريجياً على الكولوغلي وعلى الأعيان المحليين في تونس وطرابلس، فإنها أصرّت على الانغلاق على نفسها في الجزائر. ونتج عن ذلك ظهور ملكيات نصف وطنية في تونس وطرابلس في القرن الثامن عشر بينما ظلّت الجزائر زمناً أطول تخضع لنظام شديد التأثير بأصوله العسكرية والأجنبية. ومع ذلك تأثرت الجزائر بذلك الاتجاه العام نحو مزيد من اندماج الصفوة الحاكمة مع أهل البلاد ونحو مزيد من المركزية ذات الصبغة الملكية

— في الأقاليم أولاً ثم في العاصمة ابتداء من عام ١٨٧١. وكان لتطوّر الإيالات الثلاث المنفصل والمتباين (والذي زاده حدّة تباين ظروفها الاستعمارية) أثره الحاسم في تقسيم بلاد المغرب إلى دول منفصلة حتى اليوم.

كذلك أثّرت في تاريخ المغرب العثماني علاقاته بأوروبا المسيحية التي كانت مصدراً لكثير من وسائل الحداثة التي أتاحت للدول المغربية وطبقاتها الحاكمة سُبُل ممارسة هيمنتها على الأهالي المحليين، ومن ذلك الأسلحة النارية والجيش الحديثة وورق الكتابة والعملات والمعادن الثمينة، وأخيراً رجال حملوا معهم تقنيات وأفكاراً جديدة. ومؤدّى ذلك أن العلاقات مع أوروبا كانت حيوية بالنسبة إلى الطبقات الحاكمة في بلاد المغرب. وابتدأت هذه العلاقات أول الأمر بالحرب أو القرصنة التي كان يقوم بها العسكريون الأتراك بمبادرة منهم ولمصلحتهم الخاصة، ثم تبعت ذلك علاقات سلمية تجارية في معظمها فرضتها الدول التجارية الكبرى وقبلت بها الفئة المدنية من الطبقات الحاكمة وحلفاؤها المحليون. وكان المستفيد الأول من هذه العلاقات، الرأسمالية الأوروبية التي بادرت إليها ثم الدول المغربية وشركاؤها المحليون، وإن اقتصر ذلك على الفترة التي كانوا فيها قادرين على حماية مصالحهم في مواجهة خصومهم الأوروبيين، أي حتى قرابة عام ١٨١٥ وهو التاريخ الذي يختم فترة ويستهل أخرى هي فترة الهيمنة الأوروبية المطلقة.

الفصل العاشر

سينيغامبيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر: تطور الـوولوف والسيرير و«التوكولور»

ب. باري

مقدمة

تقع سينيغامبيا، التي تضم حوضي نهري السنغال والغامبيا، على بعد بضعة أميال من منعطف النيجر في منتصف المسافة بين الصحراء الكبرى ومنطقة الغابات. وقد ظلت حتى القرن الخامس عشر تابعة لدول السودان والصحراء. غير أن انفتاحها على الأطلسي مع وصول البرتغاليين أضفى عليها كامل أهميتها الجغرافية السياسية باعتبارها طريقًا تنفذ منه السيطرة الأوروبية الاقتصادية والسياسية المتوسعة، وبوصفها منفذًا لمنتجات السودان الغربي.

وعلى الرغم من التنوع الجغرافي للمنطقة ومن تنوع سكان سينيغامبيا - الذين يتألفون من جماعات الـوولوف والـفوليه والمانداه (الماندينكا) والسيرير والتوكولور والجولا (الديولا) والنالو والباغا والتندا - فقد جمع بينهم مصير مشترك يقترن بالتقاء تأثيرات السودان والصحراء والغابات في هذا الطرف من غرب أفريقيا. وقد عزّز هذه الوحدة منذ القرن الخامس عشر فصاعدًا تأثير تجارة الأطلسي التي لعبت منذ ذلك الحين دورًا حاسمًا في التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لجميع دول سينيغامبيا.

فمنذ القرن الخامس عشر حوّل تجار البرتغاليين بالذهب والعاج والجلود والرقيق طرق التجارة من الداخل نحو الساحل، وفي القرن السادس عشر عجل بتفكك اتحاد الجولوف ونشوء مملكة الدنيانكه في وادي نهر السنغال ومملكة كابو (غابو) في أودية الأنهار الجنوبية. وفي أثناء القرن السابع عشر، تزامن تقسيم الساحل إلى مناطق نفوذ هولندية وفرنسية وإنجليزية وبرتغالية مع بدء تجارة الرقيق الأطلسية التي ظلت طوال القرن الثامن عشر حجر

الزاوية في التجارة الأطلسية. وأدّت تجارة الرقيق الأطلسية إلى حقبة من العنف والى قيام نظم حكم القادة العسكريين (ceddo) التعسفية المتمثلة في نظام حاكم (Damel-Teen) كايور وباول، لات سوكابه فال. ونظام حاكم (Satigi) فوتا تورو، سامبا غيلاجو جيغي. وإزاء عنف السدّو. شكّل الإسلام المتراس الوحيد في مواجهة حكم الأرستقراطية التعسّفة. وفي نهاية القرن السابع عشر، شهر معتنقو الإسلام السلاح في حرب المرابطين^١ وأعقبوا ذلك، على الرغم من هزيمتهم، بإحداث ثلاث ثورات في بوندو وفوتا جالون وفوتا تورو أثناء القرن الثامن عشر. وتشكل معارضة الثيوقراطيات الإسلامية لنظم حكم السدّو خلفية تاريخ المعاناة السينيغامية من جرّاء التجارة الأطلسية.

احتكار البرتغاليين للتجارة وإعادة رسم الخريطة السياسية في القرن السادس عشر

تمثّل سينيغامبيا، في الطرف الغربي لأفريقيا، قطاع الساحل الأفريقي الأكثر انفتاحاً على الغرب. فبعد أن ظلت طويلاً تابعة للسودان والصحراء. أخضعت في القرن الخامس عشر لتأثير الأطلسي مع وصول البرتغاليين الذين استثمروا في المنطقة. فقد أدّت تجارة البرتغاليين في الذهب والعاج والتوابل، وفي الرقيق بعد ذلك بقليل، إلى تحويل طرق التجارة نحو الأطلسي. وترتبت على هذا الانتصار الأول للسفن على القوافل، منذ منتصف القرن السادس عشر، تغيرات عميقة، سياسية واقتصادية واجتماعية، يخصّ منها بالذكر إعادة رسم الخريطة السياسية لسينيغامبيا.

التجارة البرتغالية

لم تلبث سينيغامبيا، التي كانت تابعة لمالي، أن خضعت على طول نهر الغامبيا لسيطرة المانده الجولا (الديولا)، الذين توصلوا، على مراحل في كل من وولي ونياني ونيومي وكانتورا، إلى ربط منعطف النيجر بمناطق تجارة الكولا والحديد والنيلة من مناطق الغابات. وبذلك أسّس غزاة المانده مملكة كابو إلى الجنوب من نهر الغامبيا، ونجحت تلك المملكة في السيطرة، باسم مالي، على كامل جنوبي سينيغامبيا وجزء من شمالها بالنظر إلى أن سلاتي سين وسلوم كانتا تنتميان إلى أصل كابوي^(١).

غير أنه في القرن الرابع عشر، يشرت أزمة الخلافة التي نشأت على أثر وفاة مانسا سليمان سنة ١٣٦٠، إنشاء اتحاد الجولوف الذي تمكن حاكمه، نجاجان نجاجي، من بسط نفوذه على كامل شمالي سينيغامبيا بين نهري الغامبيا والسنغال. ومع ذلك سرعان ما قوّضت هيمنة

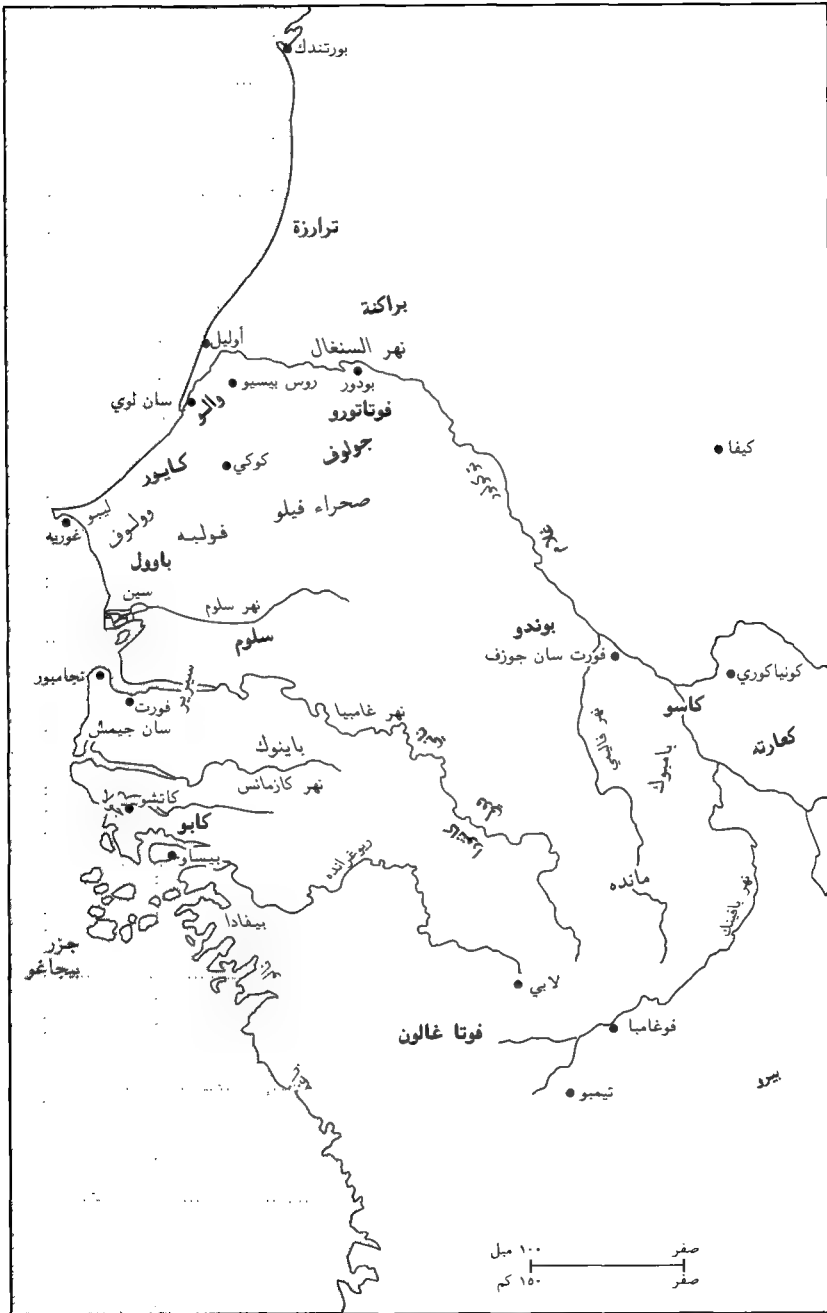
* «marabout»: يختلف معنى هذه الكلمة في المغرب العربي عن معناها في أفريقيا السوداء. فهي في الأولى تعني شخصاً ألف جمعية دينية وتشير في الوقت نفسه إلى ضريح هذا الشخص. أما في أفريقيا جنوبي الصحراء فهي تشير إلى أي شخص ملّم بالقرآن وغيره من الكتابات الدينية ويستخدم معرفته هذه في الوساطة بين المؤمن وربه مع الاستعانة بمصادر التنجيم التقليدية وبالطلاس والتعاويذ. وهو في نظر العامة عالم بالمعنى الديني للعبارة فضلاً عن كونه ساحراً وعزافاً وشافئاً. (نقلًا عن قائمة المصطلحات الواردة في نهاية المجلد).

الجلولف وانتهى بها الأمر إلى التخطم في القرن السادس عشر تحت وقع الغزو الذي شُنَّ بقيادة كولي تنجيلا الذي كان قد عمد في القرن الخامس عشر إلى تعمير الساحل المالي بكثير من الفولبه واستقر هو في مرتفعات فوتا جالون. وفي تسعينات ذلك القرن استدار ابنه وكثير من صحابته نحو الشمال وأسسوا سلالة الديانكه في فوتا تورو بوادي السنغال. وقوضوا أثناء أسفارهم إمارات المانده في غامبيا وتوصلوا، على الرغم من مقاومة البيفادا، إلى إحداث تحوّل كامل في التوازن السياسي في سينيغامبيا^(٢).

وبذلك يكون قيام مملكة الديانكه قد تزامن مع وصول البرتغاليين الذين سبقوا سائر الأوروبيين إلى استكشاف الساحل الأفريقي. واستقر البرتغاليون في أرغين حوالي سنة ١٤٤٥ وهدفهم أن يحولوا نحو الأطلسي تجارة السودان وسينيغامبيا التي درجت على الاتجاه شمالاً عبر الصحراء. غير أنه برغم محاولتهم النفاذ إلى الداخل، أدّى فشلهم سنة ١٤٨٨ في بناء حصن على ضفاف نهر السنغال الذي كانت مساقط فيلو تحول دون الملاحه فيه، فضلاً عن الوجود القملي للمالين في الغامبيا، إلى بقائهم محصورين في الساحل الأطلسي.

وشارك البرتغاليون، انطلاقاً من جزر الرأس الأخضر، في التجارة الساحلية عند مصبي نهري السنغال والغامبيا. وثبتوا أقدامهم في الأنهار الجنوبية وفي نهر الغامبيا الذي كان يتّسم بالأهمية بالنسبة إلى التجارة الإقليمية لسينيغامبيا. وأدخلت تجارة البرتغاليين في الذهب والعاج والجلود والتوابل والرقيق على التجارة الإقليمية السابقة في جوز الكولا والملح والسلع القطنية والحديد والنيلة. بل لقد حققوا قدراً أكبر من المنافع بمسارعتهم إلى المشاركة المكثفة في مركز تجاري كبير في وولي عند نقطة انطلاق القوافل التي كانت تربط الغامبيا شمالاً بالسنغال الأعلى وتتجه شرقاً نحو منعطف النيجر. وعلى ذلك اضطرت مالي، التي كانت آنذاك في تدهور، إلى الاتجاه بدرجة متزايدة نحو الأطلسي لتسويق ذهبها.

وكانت تجارة الذهب السودانية، التي ينتهي بها المطاف إلى أسواق وولي وكانتورا، تحتلّ مكاناً بارزاً في التجارة البرتغالية وتسهم بالكثير في فصم الروابط بين منطقة بامبوك وبوري وبين منعطف النيجر والصحراء وجعلها جزءاً من سينيغامبيا. وكانت تجارة الجلود، التي وصلت سنة ١٦٦٠ إلى أوجها البالغ ١٥٠ ٠٠٠ قطعة نتيجة لزيادة الطلب الأوروبي عليها، تحتل المرتبة الثانية بعد الذهب في صادرات سينيغامبيا. وكانت هناك فضلاً عن ذلك التجارة في العاج والشمع، وفي الرقيق بوجه خاص حيث كانت سينيغامبيا - بموقعها في منتصف الطريق بين أوروبا وأمريكا - أول وأهم مصدر لتصديرهم بحراً إلى أوروبا في القرن السادس عشر. وكانت تجارة الرقيق تتسم بأهمية خاصة مع جزر الكناري وجزر الرأس الأخضر وماديرا بعد أن فتحت أبوابها أمامها، وفي وقت لاحق بعد أن توسع اقتصاد المزارع الكبرى في العالم الجديد. ويقدر ولتر رودني عدد الرقيق الذين كانوا يصدّرون من الأنهار الجنوبية بما لا يقلّ عن خمسة آلاف سنوياً فيما بين عامي ١٥٦٢ و١٦٤٠. وعلاوة على ذلك، عمد البرتغاليون منذ البداية، وقد



الشكل ١٠١٠: سينيغامبيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر

كانوا يقايضون الخيول بالعبيد، إلى تطوير اقتصاد المزارع الكبرى في جزر الرأس الأخضر مما مكنهم من إنتاج السكر والقطن والنيلة ومن الاستيلاء على التجارة الإقليمية في سينيغامبيا^(٣). وتوصل المغامرون البرتغاليون الأفارقة (لانسادوس Lançados أو تانغوماوس tangomãos) بالتدريج إلى ترسيخ أنفسهم بوصفهم وسطاء لا غنى عنهم بين التجار الأوروبيين وسينيغامبيا التي كانت تمرّ في النصف الثاني من القرن السادس عشر بتغيرات عميقة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وتعيد على الأخص رسم خريطتها السياسية.

إعادة رسم الخريطة السياسية لدول سينيغامبيا في النصف الثاني من القرن السادس عشر

على الرغم من النطاق الثانوي نسبياً للتجارة البرتغالية في القرن السادس عشر، فقد تسببت بالفعل في نشوء أزمة اقتصادية وسياسية في الأنهار الجنوبية وفي التعجيل بتفكك اتحاد الجولوف في شمال سينيغامبيا. وحلّت الأزمة أولاً بالأنهار الجنوبية - مفتاح التجارة الإقليمية لسينيغامبيا - بالنظر إلى استيلاء البرتغاليين على تلك التجارة في وقت مبكر. وعلى ذلك حلّت الأزمة أولاً بالمنطقة الواقعة بين نهر الكازامانس وريو كاتشيو حيث كان يعمل كثير من تجار جزر الرأس الأخضر. فهناك، لم يلبث البايونوك والكاسنغا، الذين برعوا في مهارات الغزل والصباغة، أن أصبحوا العملاء الرئيسيين لتجار القطن من جزر الرأس الأخضر. كذلك عمّ الرخاء جماعة البايونوك من خلال منتجاتهم الزراعية التي جاء الطلب عليها من المقيمين الأوروبيين وكذلك من أجل تموين السفن المحملة بالعبيد. وأثار المركز المفضل الذي احتله البايونوك نزاعاً بينهم وبين المغامرين البرتغاليين الذين طلبوا، سنة ١٥٧٠، مساعدة مانسا تامبا زعيم الكاسنغا. ولم تنته المنافسة بين البايونوك في بوغندو وبيشانغور من جهة، وبين دول الكاسنغا التي حرصتها مصالح البرتغاليين من جهة أخرى، إلا حوالي سنة ١٥٩٠ على أثر وفاة مانسا تامبا حاكم كاسا^(٤).

ومن جهة أخرى، أحدثت تجارة الرقيق - محور أنشطة التجارة البرتغالية - منذ البداية اضطراباً أكثر دواماً في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمنطقة الأنهار الجنوبية. فقد دعمت جماعة المانده، الذين تخصصوا في مطاردة العبيد على نطاق واسع، قوة كابو المسيطرة على جميع الأراضي الواقعة بين نهر الغامبيا وفوتا جالون. واستفادت كابو من الخراب الذي سببه مرور قوات كولي تنجيلا بالبايونوك والبابل والكاسنغا والبيفادا، ففرضت حكمها على معظم منطقة الأنهار الجنوبية لتغتني فرصة التجارة البحرية.

وبالمثل، نظم سكان جزر بيجاغو أنفسهم على نحو يتيح لهم مشاركة نشطة في مطاردة العبيد على أرض القارة. ففي حين كوّنت النساء أنفسهن للزراعة وصيد الأسماك وبناء البيوت، عكف الرجال على صنع سفن الألماي، تلك السفن الشهيرة التي تألفت منها

(٣) W. Rodney ، ١٩٧٠ (ب)، ص ١٥٣-١٦١.

(٤) G.E. Brooks ، ١٩٨٠، ص ١٩.

أساطيل حربية حقة مكّنتهم من بثّ الذعر في منطقة الأنهار الجنوبية. وبذلك كان خليط الشعوب التي تقطن تلك المنطقة - البابينوك والجولا والبابل والبلاطة والنالو والندوما والباغا - أولى ضحايا تجارة الرقيق عبر البحار. وتدعّم لدى تلك الشعوب، وخاصة شعب الجولا، الاتجاه نحو الانعزال في منطقة المنغروف هذه التي هيأتها الطبيعة لتكون ملاذًا. ومع ذلك كانت جماعات الأقلية في منطقة التندا - البساري والكونياغي والبيديارنكة - القاطنة بين مرتفعات فوتا جالون ومنطقة الأنهار الجنوبية - الضحايا الرئيسية لتجارة الرقيق^(٥).

وهكذا حلّت الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مبكرًا بمنطقة الأنهار الجنوبية حيث شجعت انعزال شعوب ساحلية معيّنة فجاء ذلك في صالح دولة كابو القارية. فقد توقف التطور السياسي لدول السلاطات نحو نظم ملكية نتيجة للضغط الذي كانت تمارسه شعوب مجاورة وللغنف الناشئ عن مطاردة العبيد مما أثار ردود فعل دفاعية وانعزالية. واستمر هذا التوقف حتى القرن التاسع عشر وحقبة الحكم الاستعماري.

ومن جهة أخرى، أصبحت كابو دولة مهيمنة في المنطقة بعد أن بلغت أمبراطورية مالي آخر مراحل تدهورها. وسيطرت دولة كابو العسكرية، تحقيقًا لمصالحها الخاصة، على شبكة تجارة البابينوك والبيفادا، كما استولت على إمارات المانده على طول نهر الغامبيا. وواصل فاريم دولة كابو نشاطهم البالغ في مطاردة العبيد. وعمد المانه والسانا الذين أنشأوا سلالة النانكو الحاكمة في كنسالا إلى دعم طابعهم الحربي فكانوا منذ البداية يرمزون إلى حكم السدّو وقد هيمنوا على الحياة السياسية في سينغامبيا أثناء حقبة تجارة الرقيق عبر البحار. ويقف شاهدًا قويًا على سلطة هذه المملكة غزو السن والسلوم على أيدي سلالة الغيلووار القادمين من كابو.

وسجّل القرنان السادس عشر والسابع عشر ذروة مملكة كابو التي حلّت محلّ مالي في كافة أنحاء منطقة الأنهار الجنوبية إلى أن انتصرت الثورة الثيوقراطية في فوتا جالون في بداية القرن الثامن عشر فوضعت في التّوحّد للتوسع نحو الداخل. غير أن توسع كابو تزامن مع نمو تجارة الرقيق عبر البحار، وتزامن خاصة مع استيلاء الأوروبيين على تجارة الأنهار الجنوبية. وانتقلت مبادرة التجارة الأقاليمية بما لها من أهمية حيوية بالنسبة إلى سينغامبيا من أيدي سكان البلاد إلى أيدي البرتغاليين الذين أقمحو أنفسهم في شبكة التجارة السابقة بين الشمال والجنوب على طول الساحل وهبطوا بدور البيفادا والبابينوك، والمانده والبيجاغو بوجه خاص، إلى مجرد مطاردي عبيد وسماسرة في التجارة الأطلسية نحو الداخل.

وعلى نحو مماثل، شهد شمال سينغامبيا فيما بين نهري الغامبيا والسنغال بدوره إعادة رسم عميقة وباقية للخريطة السياسية في النصف الثاني من القرن السابع عشر.

فاتحاد الجولوف، الذي كان قد هزّته الغزوة الشاملة التي شنت بقيادة كولي تنجيلا، انهار تمامًا تحت تأثير التجارة البرتغالية التي عمّلت - بإيثارها المقاطعات الساحلية - بالتحلل السياسي لسينغامبيا. وهكذا أعلن أماري نغونه، على أثر انتصاره في دانكي على بوربا جولوف،

(٥) W. Rodeny ، ١٩٧٠ (ب)، ص ١١٠.

استقلال مقاطعة والو البحرية، عند مصب نهر السنغال، وكذلك باوول في الجنوب الغربي، فحصر جولوف - بتعريفها الدقيق - في المناطق الخلفية. وعلى هذا النحو نقص كثيرًا حجم جولوف وحُرمت من العلاقات المباشرة مع التجارة الأطلسية السائدة وقطعت صلتها بالتجارة عبر الصحراوية نحو الشمال نتيجة لنمو سلطة مملكة الدنيانكة في فوتا تورو^(٦). وقد جاء انهيار جولوف على أثر معارك كثيرة استُهل بها عنف القادة الحربيين (السدّو). ولم تكثف ممالك السدّو بإدخال العنف في العلاقات بين دول سينيغامبيا، بل أدخلوه كذلك في العلاقات السياسية والاجتماعية داخل كل دولة. وتمخضت هذه العملية ذاتها عن مملكتي سين وسلوم اللتين تحررتا في نهاية المطاف من امبراطورية الجولوف أثناء القرن السادس عشر.

وبعد انهيار اتحاد الجولوف، حاول دامل حاكم كايور، أماري نغونه، أن يسيطر أولاً نفوذه بضم باوول وجزء من والو عند مصب نهر السنغال الذي كان على اتصال بالتجارة الأطلسية. وخلع على نفسه لقب دامل-تين Damel-Teen فاستهل بذلك سلسلة طويلة من الاتحادات قصيرة الأجل بين كايور ومملكة باوول. وتمثل حلم كل حاكم من حكام كايور في أن يصبح حاكمًا (تين Teen) لباوول وحلم كل حاكم من حكام باوول في أن يصبح حاكمًا لكايور. غير أن الصراع بين كايور وباوول لم يلبث أن حال بين حاكم كايور وبين تحقيق مطامعه في توحيد مقاطعات الجولوف السابقة تحت إمرته. ومن جهة أخرى، ترتب على هذا الفشل نمو سلطة مملكة الدنيانكة في فوتا تورو.

واغتتم حاكم (ساتيجي Satigi) فوتا تورو، الذي تصفه المصادر الأوروبية بـ«الحاكم العظيم» (Great Ful) فرصة انهيار اتحاد الجولوف لكي يسيطر نفوذه على معظم شمالي سينيغامبيا. وبذلك بلغت سلالة الدنيانكة أوج عظمتها في بداية القرن السابع عشر أثناء حكم سامبا لامو. وعندئذ آل إلى فوتا تورو، على أثر احتلالها مصب نهر السنغال وجزء من الساحل المالي والموريتاني، دور مزدوج يتمثل في التحكم في تجارة السودان المتجهة نحو الصحراء، وفي التجارة الأوروبية عبر البحار^(٧).

تقسيم ساحل سينيغامبيا وردّة فعل المسلمين

عليه في القرن السابع عشر

في أوائل القرن السابع عشر وُوجه احتكار البرتغاليين لساحل أفريقيا بتحدّي ناجح لدى وصول الهولنديين والانجليز والفرنسيين على التوالي إلى المنطقة. فقد استقر هؤلاء الأوروبيون الجدد على الساحل الأفريقي وشرعوا فيما سيصبح مستقبلًا تطويق أفريقيا.

(٦) J. Boulègue، ١٩٦٨، ص ٢١٢.

(٧) المرجع السابق.

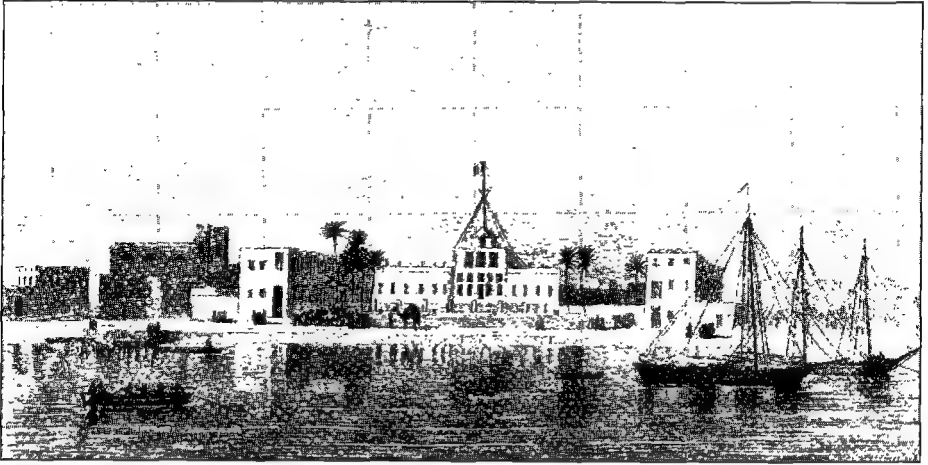
ودخلت تلك القوى الأوروبية في منافسة حادة، فارضة نفسها على سينيغامبيا بإنشاء مناطق نفوذ تحميها بشدة محطات تجارية محصنة على طول الساحل في أرغين وسان لوي وغوريه وفورت سانت جيمس وكاتشيو وبيساو.

وكانت هذه المحطات التجارية تستخدم في المقام الأول كمستودعات للعبيد الذين أصبحت تجارتهم منذ منتصف القرن السابع عشر النشاط الرئيسي للدول الأوروبية على الساحل الأفريقي. وترتب على تجارة الرقيق المكثفة، مع ما اقترن بها من مطاردة للعبيد، نشوء أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية حادة. فقد أسفرت عن إثارة العنف في العلاقات بين الدول، وإضفاء الطابع العسكري على السلطة، وزحف الإسلام المجاهد. لذلك، فبحلول نهاية القرن السابع عشر، كانت سينيغامبيا مسرحاً لانتشار حركة بقيادة المرابطين تستهدف توحيد دول وادي نهر السنغال في مواجهة الآثار الهدامة لتجارة الرقيق عبر البحار.

المحطات التجارية وتقسيم الساحل

اقرنت بإعادة رسم الخريطة السياسية عودة العنف إلى الانتشار بين الدول ونمو تجارة الرقيق عبر البحار، مما عجل بالتفكك السياسي لسينيغامبيا. كما تزامنت مع وصول الهولنديين والفرنسيين والانجليز الذين تدعم وجودهم على ساحل سينيغامبيا أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر على حساب الاحتكار البرتغالي. وترتب على تجارة الرقيق عبر الأطلسي، التي غدت دعامة الروح التجارية الاستعمارية على أثر نمو إنتاج قصب السكر في العالم الجديد، تقسيم سينيغامبيا إلى مناطق نفوذ بإنشاء محطات تجارية محصنة على طول الساحل.

وفي سنة ١٦٢١، رسّخ الهولنديون أقدامهم في جزيرة غوريه، وتلاههم الفرنسيون سنة ١٦٥٩ عندما استقروا في سان لوي، بينما شيد الإنجليز حصن سانت جيمس عند مصب نهر الغامبيا سنة ١٦٥١. وبذلك أزعج البرتغاليون تدريجياً من شمال سينيغامبيا وحصلوا في كاتشيو وبيساو فضلاً عن وجودهم في جزر الرأس الأخضر. غير أنهم كانوا قد اضطروا من قبل إلى اقتسام سوقهم الغنية في منطقة الأنهار الجنوبية مع الدول الأوروبية الجديدة. وأياً كان الأمر، فقد اكتملت - ببناء سلسلة من المحطات التجارية المحصنة على طول الساحل - إعادة توجيه تجارة سينيغامبيا نحو البحر. واستطاع الفرنسيون، بفضل وجود حصن سان لوي عند مصب نهر السنغال، أن يسيطروا على كافة النشاط التجاري على طول النهر بين شهري فبراير/شباط ومايو/أيار عند مختلف المحطات الصحراوية في والو وكوك، وفي تيريه روج في فوتا تورو. وأدى تشييد حصن سان جوزيف في غاجاغا في نهاية القرن السابع عشر إلى كفالة احتكار الفرنسيين للتجارة في كافة أنحاء وادي السنغال من مصب النهر إلى أعاليه عند المدخل إلى السودان. وهكذا سعت فرنسا إلى جعل نهر السنغال الطريق التجاري الرئيسي لشمال سينيغامبيا، بأن اجتذبت إلى محطاتها التجارية تجارة أرغين وبورتندك على الساحل الموريتاني، وكذلك تجارة السودان المتمركزة على منعطف النيجر^(٨).



اللوحة ١٠٩٠: سان لوي، عند مصب نهر السنغال، رسم إي. دي بيرار، نقلًا عن نوفو.

وتعاقب على جزيرة غوريه، مركز الاحتكار التجاري على طول الساحل الصغير (petite côte)، كل من الهولنديين الذين كانوا أول من احتلها، والبرتغاليين الذين استولوا عليها في ١٦٢٩ وفي ١٦٤٥، وتلاههم الإنجليز في ١٦٦٧، وأخيرا الفرنسيون في ١٦٧٧. وانطلاقاً من غوريه، كان الفرنسيون يمارسون نشاطهم التجاري مع كايور في المحطة القائمة في روفيسك، ومع باوول في محطة بورتودال، وأخيرا مع سين في محطة جوال. كذلك حاولت غوريه أن تبسط نفوذها جنوباً إلى غامبيا عن طريق محطة ألبريدا وإلى منطقة الأنهار الجنوبية عن طريق محطتي بيساو وكاتشيو. وتصدت لمحاولات الفرنسيين هذه منافسة من جانب البرتغاليين وعلى الأخص من جانب الإنجليز الذين كانوا قد ترسخوا في غامبيا. فحصد سانت جيمس الذي شيده الإنجليز أصلاً، كان يسيطر على كافة النشاط التجاري على طول نهر الغامبيا، مع وجود محطات في جوفوره وبتنانغ، وحتى مساقط باراكوندا، مع وجود محطات في سوتوكو وفاتاتندا في وولي.

وكانت كل إمارة من إمارات المانده الواقعة على طول نهر الغامبيا الذي تميّز بصلاحيته للملاحة طوال السنة، تشكل محطة محتملة للتجارة الإنجليزية السائدة في المنطقة. وبذلك كان الإنجليز في وضع يؤهلهم للتغلب على محطات «الساحل الصغير» ومحطات الأنهار الجنوبية، وتؤهلهم على الأخص لمجابهة تجارة الفرنسيين في أعالي النهر بمنافسة خطيرة^(٩). وكان لدى غامبيا عدد كبير من المرافق التي تمكنها من اجتذاب تجارة السودان إلى فلكها، وهو يفترس مبادرة امبراطورية مالي إلى استعمارها. وعندما طرد البرتغاليون من الشمال، لجأوا إلى منطقة الأنهار الجنوبية حيث أنشأوا محطات تجارية في بيساو وكاتشيو. غير أن المغامرين البرتغاليين القادمين من جزر الرأس الأخضر هم الذين سبقوا إلى توطيد وجود البرتغال في هذه

المنطقة في وقت لم تعد فيه قوتها الاقتصادية في أوروبا قادرة على الصمود للقوة الاقتصادية للإنجليز والفرنسيين والهولنديين.

وهكذا كان ساحل سينيغامبيا مرصعًا بسلسلة من الحصون التي شيدت - في جزر على سبيل الأفضلية - ووظيفتها الرئيسية تحويل تجارة سينيغامبيا نحو الساحل. وكان لهذه الأبنية الثابتة غرضان: أولهما حماية كل منطقة نفوذ من منافسة دول أوروبية أخرى، والثاني منع سينيغامبيا من الاتحاد ضد الاحتكار التجاري الأوروبي.

وكان الوجود المكثف للهولنديين والفرنسيين والإنجليز في سينيغامبيا - في أعقاب وجود البرتغاليين فيها (وهو ما لم يوجد له مثيل في ذلك الوقت إلا في ساحل الذهب) - ذا صلة وثيقة بنشوء الروح التجارية الاستعمارية. وتمكنت حتى تكديس الثروات المالية - بعد البرتغاليين والأسبان - سائر الدول الأطلسية التي سارعت إلى اكتساح أسواق أفريقيا وآسيا والعالم الجديد.

وبالإضافة إلى المحطات التجارية المحصنة، عمدت كل دولة أوروبية لها وجود على الساحل الأفريقي، إلى إنشاء شركات امتياز تجارية هدفها احتكار التجارة البحرية. وهذه الشركات، التي كثيرًا ما امتد مجال نشاطها إلى ما وراء سينيغامبيا، هي: شركة الهند الغربية الهولندية التي أنشئت سنة ١٦٢٥، وشركة الهند الغربية الفرنسية التي أنشئت في ١٦٦٥، وأخيرًا الشركة الملكية الأفريقية التي أنشأها الإنجليز في ١٦٧٢. وكانت تلك الشركات، إذ بارك إنشاءها ملوك الدول المعنية، ترمز إلى قيام الدول القومية في أوروبا وتعبّر عن روح التنافس الجديدة بين هذه الدول من أجل اكتساح الأسواق.

وإلى حدّ ما، مكنت شركات الامتياز طبقة النبلاء، وقد بدأت تنحسر أمام القوة الاقتصادية للبرجوازية، من تكريس أنفسهم للتجارة عبر البحار دون مخاطرة بفقدان المنزل الاجتماعية. ومن ثم فقد ترددت أصدااء المنافسة داخل أوروبا في سينيغامبيا حيث كانت المحطات التجارية تنتقل من دولة إلى دولة تبعًا لميزان القوى على الصعيدين المحلي والمركزي.

وكان الهولنديون هم أول من تصدّوا للاحتكار البرتغالي ونالوا منه، وكانوا أيضًا أول من استبعدوا من ساحل سينيغامبيا سنة ١٦٧٧ على أيدي الإنجليز والفرنسيين باستثناء أرغين وبورتندك على الساحل الموريتاني حيث ظلّوا يمارسون تجارة الصمغ المتنامية حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر. وعندئذ ظلت سينيغامبيا مقسّمة إلى منطقتي نفوذ إحداهما فرنسية من سان لوي إلى غوريه، والثانية إنجليزية في غامبيا، في حين تنازع الإنجليز والفرنسيون مع البرتغاليين على منطقة الأنهار الجنوبية. وكان امتلاك سينيغامبيا، بالنظر إلى قربها من أوروبا وأمريكا، يتسم بأهمية حيوية في وقت تسارع فيه نمو المزارع الكبرى فضاغف إلى ثلاثة أمثال الطلب على العبيد الموفدين إلى جزر الهند الغربية الفرنسية والإنجليزية فيما بين سنتي ١٦٥١ و١٧٠٠^(١٠).

وتحولت سان لوي وغوريه وفورت سانت جيمس وكاتشيو ويساو إلى مستودعات للعبيد القادمين من الأسواق الداخلية إلى سفن العبيد القاصدة إلى العالم الجديد. غير أنه، إلى أن تمّ تنظيم عمليتي مطاردة العبيد وإرسالهم إلى الساحل من منعطف النيجر، كان سكان المناطق الساحلية، وخاصة سكان ساحل سينيغامبيا، هم المصدر الرئيسي لهم.

ويمكن في قرب سينيغامبيا من أوروبا وأمريكا كليهما، علاوة على أن أسواق العبيد الكبرى في خليج غينيا وأنغولا لم تفتح إلا في وقت لاحق، سبب الأهمية التي اتسمت بها سينيغامبيا أثناء السنين الأولى لتجارة الرقيق في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويبدو واضحاً أن فيليب كورتين لم يقدّر حق قدره نصيب هذه المنطقة في تلك التجارة إذ قرّره - على الرغم من نقص الإحصاءات الموثوقة - بأقل من ١٠ في المائة بعد سنة ١٦٤٠^(١١).

والواقع أن ضخامة تجارة الرقيق السينيغامبية ليست خرافة، كما يشهد على ذلك بوضوح ما جاء على لسان ليمير سنة ١٦٨٢.

ويقايض هؤلاء العبيد بقطع المنسوجات القطنية والنحاس والقصدير والحديد والبراندي وقليل من الحلي الزجاجية. وتبلغ مكاسب هذه التجارة نسبة ٨٠٠ في المائة. وفي حين تؤخذ الجلود والعاج والصمغ إلى فرنسا، يرسل العبيد إلى الجزر الفرنسية بالأمريكتين للعمل في مزارع قصب السكر. ويمكن شراء العبيد الأشداء مقابل عشرة فرنكات للفرد وبيعهم بمبلغ قد يصل إلى مائة ريال فرنسي. وبوسع المرء أن يحصل، مقابل أربع أو خمس زجاجات من البراندي، على عبد لا بأس به، وبذلك يكون ثمن الشراء أدنى من تكاليف النقل نظراً إلى ارتفاع الأجر الذي تتقاضاه السفن^(١٢).

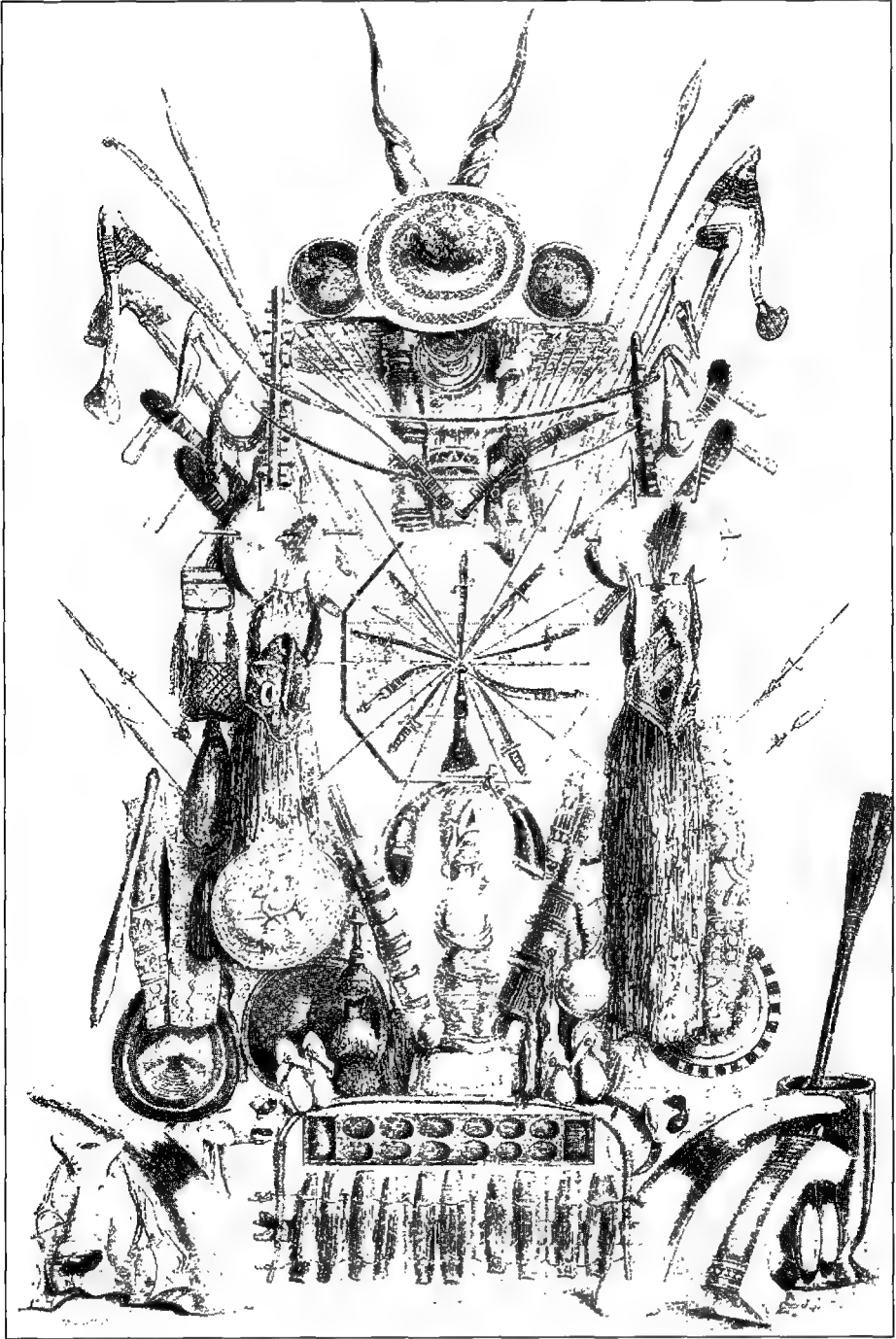
ومن المستحيل بطبيعة الحال تقدير صادرات سينيغامبيا كمياً، وإن وجب التأكيد على وجود علاقات تبادل غير متكافئة بين الأوروبيين والسينيغامبيين وعلى عواقب التجارة الأطلسية بالنسبة إلى التطور التاريخي للمنطقة. ومن الشواهد على نطاق هذه التجارة فضلاً عن ذلك، نشوء أزمة سياسية واجتماعية حادة أفضت إلى قيام حركة واسعة النطاق بقيادة المرابطين في وادي السنغال بعد بضعة سنوات من تشييد حصن سان لوي.

حروب المرابطين

بعد أن أعيد تنظيم دول سينيغامبيا أثناء القرن السادس عشر تحت تأثير التجارة البرتغالية، تعرضت سينيغامبيا في النصف الأول من القرن السابع عشر لأزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية حادة. واتضح آثار هذه الأزمة بوجه خاص في شمال سينيغامبيا حيث كانت

(١١) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(١٢) P. Lemaire، ١٦٩٥، ص ٦٨.



اللوحة ١٠، ٢: غنائم من أسلحة و سلع أخرى لدى شعوب السنغال، رسم ج. بيلكوك، المعرض الفرنسي عن المستعمرات.

مرتبطة في آن معًا بتكثيف تجارة الرقيق عبر البحار وبالتجارة الأطلسية في مجموعها. وكانت حركة المرابطين، التي قادها باسم الإسلام المرابط المغربي ناصر الدين، مدركة للأزمة التي أثارها وجود الأوروبيين في سينيغامبيا^(١٣). وتحت ستار إسلام مترمّت بدأت حركة المرابطين في جنوب موريتانيا الحالية حيث كان مجتمع البربر يعاني من أزمة اقتصادية حادة على أثر تدهور التجارة عبر الصحراوية الذي تسارع منذ أن استقر الفرنسيون في سان لوي سنة ١٦٥٩. فقد كانت جزيرة سان لوي، بفضل موقعها الاستراتيجي عند مصب نهر السنغال، تجتذب تجارة الوادي نحو الأطلسي فتفصم بذلك العلاقة العريقة بين البدو البربر في شاماما وبين المزارعين المستقرين على طول النهر. وعلى ذلك لم يقتصر احتكار سان لوي للتجارة على حرمان المغاربة البربر من عمالة العبيد التي كانت طوال قرون تستغل في الإنتاج وفي التجارة مع شمال أفريقيا، بل حرمتهم أيضًا من الغلال التي كانت ترد من الوادي وتمون جميع بلدان الساحل شمالي نهر السنغال. فقد ترتب على تنمية مستودعات العبيد على الساحل إعادة توجيه تجارة الغلال نحو المحطات التجارية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لسفن نقل العبيد أثناء الانتظار الطويل قبل الرحيل وخلال فترة عبورها إلى العالم الجديد. وفاقت هذه الأزمة الاقتصادية العداء السياسي والاجتماعي بين المقاتلين الحسنيين من أصل عربي - بني مغفر - وبين المرابطين الصنهاجه من أصل بربري.

ووقع مجتمع البربر في مأزق بين حركة المقاتلين الحسنيين العرب في الجنوب وبين احتكار سان لوي التي كانت تحوّل لصالحها تجارة وادي نهر السنغال، فأنشأ ناصر الدين حركة دينية قوامها إسلام مترمّت لإنقاذ مجتمع البربر من التفكك بغزو وادي السنغال بما له من أهمية حيوية لاقتصاد منطقة الساحل. وبذلك اتسع نطاق الصراع بين المقاتلين الحسنيين وبين المرابطين البربر على أثر إعلان الجهاد في الممالك الواقعة على طول وادي السنغال. وكانت حركة ناصر الدين في موطنها الأصلي كمحاولة لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية وفقًا لتعاليم الشريعة الإسلامية في أشد أشكالها نقاء وطهارة، وذلك بوضع حدّ لسلطة المقاتلين الحسنيين التعسفية وإنشاء ثيوقراطية إسلامية.

وكان الدافع إلى إعلان الجهاد في ممالك وادي النهر اعتبارات اقتصادية ودينية على السواء: الاستيلاء على تجارة الغلال وتجارة الرقيق، وهداية الناس إلى الدين الإسلامي وتطهير ممارسة شعائر ذلك الدين. وفي سنة ١٦٧٧، ساعد كثيرًا على نجاح حرب الجهاد في والو وفوتا تورو وكابور وجولوف، الوضع السائد في شمال سينيغامبيا الذي كان عندئذ يعاني من العواقب الوخيمة لتكثيف تجارة الرقيق الأطلسية أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر. وكانت عواقب مطاردة العبيد الواسعة النطاق تشكل الموضوع الرئيسي للدعوة التي قامت عليها حركة ناصر الدين.

وكانت هذه الحركة التزمتية، بل والإصلاحية، تعارض في البداية استمرار تجارة الرقيق

(١٣) B. Barry، ١٩٧٢، ص ١٣٥-١٥٩ حيث ترد دراسة مفصلة لحركة المرابطين.

عبر البحار وتشجب بشدة استبداد الملوك المشاركين في عملية مطاردة العبيد^(١٤). وليس من الجائر أن يعتبر نقص الأرقام حجة كافية لإنكار العواقب الوخيمة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتجارة الرقيق الأطلسية^(١٥).

ومن جهة أخرى، كانت حركة المرابطين منذ البداية وفوق كل شيء ردة فعل دفاعية من جانب التجارة عبر الصحراوية إزاء الاحتكار المتزايد القوة الذي كانت تمارسه محطة سان لوي التجارية. غير أن معارضتها لم تكن موجهة فحسب إلى الاحتكار التجاري لسان لوي في وادي السنغال، وإنما كانت موجهة أيضاً وعلى الأخص إلى استمرار تجارة الرقيق عبر البحار. ولم تكن معارضة تجارة الرقيق عبر البحار تعني بحالٍ رغبةً في قمع الاسترقاق المحلي أو بيع الرقيق على نطاق محدود، وهو نشاط عريق لم يحدث قط أن أدى نموه في إطار التجارة عبر الصحراوية إلى نشوء أزمة كالأزمة التي تسببت فيها التجارة عبر الأطلسية. وكان الإسلام الذي اتخذ ذريعة للقيام بحركة المرابطين، بصدد اكتساب طابع جديد إذ تحوّل من ديانة طائفة أقلية من التجار ورجال البلاط الملكي إلى حركة مقاومة شعبية ضد السلطة التعسفية التي تمارسها الأرستقراطية الحاكمة وضد الآثار الوخيمة للتجارة الأطلسية.

وبفضل تواطؤ المسلمين من الأهالي المحليين والتأييد الشعبي، نجحت حركة المرابطين في اكتساح الأرستقراطيات الحاكمة - الواحدة تلو الأخرى - في فوتا تورو ووالو وكايور وجولوف دون مقاومة تذكر. وبعد هزيمة الممالك الأربعة، أحلّ ناصر الدين زعماء دينيين

(١٤) بيّين شامبونو، شاهد العيان الرئيسي لتلك الأحداث، بوضوح أسباب الحركة التي قادها ناصر الدين، الذي كان يحمل، باعتباره داعية الله العظيم. رسالة «حض الملوك جميعاً على تغيير أسلوب حياتهم بأداء صلواتهم على نحو أفضل وأكثر انتظاماً، والاكفاء بثلاث زوجات أو أربع، والتخلص من جميع سحرهم وشعرائهم ورفاق لهم، وتذكيرهم أخيراً بأن الله لا يحب منهم أن يسلبوا أموال رعيّتهم أو يقتلهم أو يستعبدوهم». ويسترسل شامبونو قائلاً «إن الله لا يسمح للملوك أبداً أن يسلبوا أموال رعاياهم أو يقتلهم أو يستعبدوهم بل يطالبهم أن يحافظوا عليهم ويحموهم من أعدائهم، إذ إن الشعوب لم تخلق للملوك وإنما الملوك هم الذين خلّقوا للشعوب». وحتى عهد قريب، كان هذا الجانب الموريتاني من حركة المرابطين يعرف من خلال الروايات التاريخية ذات الأصل البربري التي نشرها اسماعيل حامت. ومن جهة أخرى فإن رواية شامبونو، معاصر الحركة، التي نشرها C.I.A. Ritchie، تلقي مزيداً من الضوء على النطاق الحقيقي لهذه الثورة الإسلامية في الدول الواقعة على طول نهر السنغال. أنظر C.I.A. Ritchie، ١٩٦٨، ص ٣٣٨ و ٣٣٩.

(١٥) يتفق جميع الرّحالة الذين زاروا المنطقة بعد شامبونو على أن نجاح حركة المرابطين إنما يرجع إلى آثار تجارة الرقيق عبر البحار. ويتحدث لومير، سنة ١٦٨٢، عن الحاكم (براك) الذي كان يستعيد في بلده كل من يرتكب أتفه جريمة، ويبيّن بوضوح أن نجاح المرابطين إنما يرجع إلى ما وعدوا به سكان والو «بالانتقام لهم من ملوكهم». ويقول جاي، سنة ١٦٨٩، نفس ما قاله لأكورب في السنة نفسها: «إن الملوك لا يحقّ لهم أن يفرضوا إتاوات على رعاياهم. وإن دخلهم إنما يتمثل كله في العبيد والماشية. وكثيراً ما يعمدون إلى سلب رعاياهم متذرعين بأن ألسنة السوء قد عرضت بهم أو بأنه قد وقعت سرقات أو حوادث قتل. وترتب على ذلك أن أحداً لا يستطيع أن يطمئن على سلامة أمواله أو على حريته نظراً إلى أن الملوك يستعبدونهم، وذلك هو ما أحدث الثورة في ممالكهم». وتوافر جميع هذه التقارير الصادرة عن شهود عيان لا تمنع فليب كيرتين من أن يغمض عينيه عن تفسيرنا للسياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لحركة المرابطين: أنظر P.D. Curtin، ١٩٧٥، ص ٥٠.

مناصرين لقضيته محل الأرستقراطيات المغلوبة على أمرها. ويطلق عليهم شامبونو اسم أئمة الصلاة العظماء (Burr Jullit). وسجل ذلك انتصار الثيوقراطيات الإسلامية في شمال سينيغامبيا بقيادة سياسية وروحية من جانب ناصر الدين، مع اتسام كل مملكة من الممالك التي استولت عليها حركة المرابطين بسمات خاصة تميّزها.

فعلى الرغم من نقص التفاصيل، يمكن القول بأن انتصار المرابطين في فوتا تورو كان سريعاً ويتميز بمشاركة عنيفة واسعة النطاق في قلب حكم الساتيجي. أما في والو، فقد أبدى البراك (Brak) * فارا كومبا مروجي، مقاومة شديدة ولكنة هُزم على أيدي جنود المرابطين الذين حشدوا مؤخراً من ريف فوتا تورو. ويمكن موت البراك فارا كومبا في الموقعة، المرابطين من تثبتت أقدامهم وتعيين براك ألعية هو ييريم كوده، عضو العائلة المالكة، الذي قبل شروط النظام الثيوقراطي الذي أقامه ناصر الدين^(١٦).

وفي كايور، كانت الروايات المنقولة أكثر تفصيلاً بشأن النجاح الذي أحرزته حركة المرابطين بفضل الأزمة السياسية داخل الأرستقراطية الحاكمة. فهنا، ناصرت حركة المرابطين، بقيادة الـ Xaadi *، قضية الـ Linger * ياسين بوبو التي كان الحاكم (دامل) الجديدي، دكة مارام نغالغو، قد عزلها من منصبها وعيّن أمه محلها. وكانت ياسين بوبو قد اعتنقت الاسلام وأتت معها بعدد من أعضاء الطبقة الحاكمة (garimi) وعملائهم. وتزوجت من المرابط نجاي سال الذي قتل الدامل، دكة مارام نغالغو، ونصّب حاكماً آخر محله، مفالي غيي الذي اعتنق الاسلام هو الآخر بسبب مطامعه السياسية. ولكن مفالي لم يلبث أن قُتل عقاباً له على عدم احترامه شريعة القرآن، على يد المرابط نجاي سال الذي نصّب نفسه نائباً للملك في إطار حركة المرابطين بقيادة ناصر الدين. وأدّى مقتل مفالي إلى حدوث انشقاق بين حركة المرابطين وبين الطبقة الحاكمة التي استعانت، عندما فشلت مطالبها بعرش كايور بـ Buur * سلوم، ماكسوريجا جوجو جوف. ودعته إلى التدخل^(١٧).

غير أن وفاة ناصر الدين سنة ١٦٧٤ في موقعة ضد مقاتلي الحسينيين في موريتانيا، عجّلت بتدهور حركة المرابطين. كما فعلت مثل ذلك التناقضات التي سادت نيابات الملك في الدول الواقعة على طول نهر السنغال. ويمكن هذا التدهور الفرنسيين المقيمين في سان لوي من التدخل المباشر لتأييد الأرستقراطيات المغلوبة في فوتا تورو ووالو وكايور وجولوف. وكان لردّة الفعل هذه من جانب قاطني سان لوي، الذين كادت أنشطتهم التجارية أن تتوقف تماماً إلى أن منيت حركة المرابطين بهزيمة كاملة في سنة ١٦٧٧، عدة مبررات أولها

(١٦) B. Barry، ١٩٧٢، ص ١٣٧-١٤٢. أدى سوء فهم يؤسف له لأحداث كايور إلى تشويه تفسيرنا للحركة في والو، الوارد في هذا المطبوع.

(١٧) L.G. Colvin، ١٩٧٤، ص ٥٨٧؛ M. Diouf، ١٩٨٠، ص ١٢٢-١٢٣.

* Brak : لقب في والو.

* Xaadi و Linger و Buur : ألقاب في كايور.

رغبتهم في منع منظمة سياسية كبيرة قد تستطيع تحت ستار الإسلام أن تملّي عليهم شروطها التجارية - من تثبيت أقدامها في وادي السنغال. ويتمثل المبرر الثاني في رغبتهم في استئثار تجارة الرقيق التي كانت تتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى رخاء المزارع الكبرى في العالم الجديد ومن ثم إلى استمرار التجارة الثلاثية الأطراف. وبناء على ذلك قدّم فرنسيو سان لوي مساعدتهم العسكرية والمالية إلى مختلف الأرستقراطيات المغلوبة لكي تسترد سلطتها^(١٨).

وعلى الرغم من الدليل الناصع الذي يقدمه شامبونو، يحاول فيليب د. كيرتين، بحجة «نزع الطابع الاستعماري عن تاريخ أفريقيا»، أن ينكر وجود أية علاقة بين الوجود الأوروبي وبين تطور مجتمعات سينيغامبيا الذي يدرسه بمعزل عن سياقه^(١٩). غير أنه لم يكن إلا لصالحهم الخاص أن قدّم الفرنسيون دعمهم لحاكم والو، بيريم كوده، الذي ترك على الفور حركة المرابطين في فوتا تورو وجولوف وكايور. وعلى ذلك فبحلول سنة ١٦٧٧، كادت الحركة أن تمحق تماماً واستردّت الأرستقراطيات السابقة امتيازاتها السالفة. وترك فشل هذه المقاومة الشعبية الأولى لتجارة الرقيق عبر البحار والحكم التعسفي الذي مارسه السلطات القائمة عواقب باقية على تطور ممالك سينيغامبيا.

وفي موريتانيا، الموطن الأصلي للحركة، أدّت هزيمة المرابطين البربر إلى كفالة بقاء السلطة السياسية لمقاتلي الحسينيين الذين أسسوا إمارتي ترارزة وبراكنت. وفي القرن الثامن عشر، إذ نجحت هاتان الإماراتان، بفضل نمو تجارة الصمغ، في المشاركة المربحة في التجارة الأطلسية، ظلّا تمارسان ضغطاً عسكرياً على الدول الواقعة على الضفة اليسرى لنهر السنغال. وكان لحرب المرابطين - التي عرفت في المصادر الأوروبية بـ «الحركة التوبينية» (Tubenan) وبـ «الشوروبوا» في سجلات أحداث البربر - عواقب أكثر دواماً من حركة المرابطين التاريخية التي كانت قد بدأت في المنطقة نفسها في القرن الحادي عشر.

(١٨) مرة أخرى نجد رواية شامبونو. شاهد العيان للأحداث، بشأن مشاركة العاملين في محطة سان لوي التجارية في إبادة حركة المرابطين، رواية واضحة إلى حدّ كبير. «ففي حملة أولى شُنت بين مايو/أيار و ٢٠ يونيو/حزيران ١٦٧٤، حظي دو موشان بتأييد حكام والو، وعادوا في أوائل يوليو/تموز من السنة نفسها صعود النهر لمسافة ستين فرسخاً على السفن نفسها وسفن أخرى صغيرة بحيث كان الأسطول أكبر من نظيره في الرحلة الأولى ولا بدّ أن يكون قد أثار الرعب في قلوب جميع من رأوه مجتمعاً من الزنوج... وعاد هذا الأسطول هابطاً النهر بعد مضي شهر ونصف الشهر ولم يستقبل عند وصوله في شهر أغسطس/آب إلا بالألعاب النارية وغيرها من مظاهر الابتهاج، وحرق بهذه المناسبة زنجي من القش». C.I.A. Ritchie، ١٩٦٨، ص ٣٤٥ و ٣٤٦.

(١٩) تلك هي القصة الرئيسية لمؤلف فيليب كيرتين عن سينيغامبيا. وهو مؤلف أجيد توثيقه فيما عدا ذلك. ولم يكن قصدي قط أن أنكر على المجتمعات الأفريقية ديناميتها الذاتية، وإنما قصدت التأكيد على أنه منذ القرن الخامس عشر فصاعداً، ظلّ تطور هذه المجتمعات يتشكل بدرجة متزايدة بتأثير الوجود الأوروبي. فقد توصل هذا الوجود إلى دمج أفريقيا في النظام الرأسمالي الذي كان يمر بطور التكوين، وبذلك بدأت تبعية القارة التي لا تزال مستمرة حتى اليوم بفضل تحالف رأس المال الأجنبي مع السلطات الأفريقية الحاكمة. وتلك أدلة لا يمكن إنكارها بحجة «نزع الطابع الاستعماري عن تاريخ أفريقيا» ما لم يكن القصد إدامة تبعية أفريقيا. أنظر بشأن هذا الموضوع: P.D. Curtin، ١٩٧٣ (ب) في نقده لمؤلف B. Barry، ١٩٧٢.

ففي حين كانت حركة المرابطين التاريخية قد شرعت في غزو الشمال، اتجهت حركة ناصر الدين نحو الجنوب. وتركت حركة المرابطين التاريخية، على الرغم من فشلها، أثراً باقياً على الطابع المتصلب لشخصية بربر الشمامة الذين اجتذبهم التجارة الأطلسية نحو وادي السنغال وشاركوا على نحو متزايد في التاريخ السياسي والاقتصادي والديني لسينيغامبيا. وفي حين أن إمارتي ترارزة وبراكنة شاركتا في العنف الواسع النطاق بين دول وادي السنغال، واصل مرابطو الزواوية إقامة روابط وثيقة مع أحزاب المرابطين المستقرة في ممالك سينيغامبيا، ومن ثم المشاركة في المعارضة الإسلامية للسلطات العسكرية. وبحلول نهاية القرن السابع عشر، كان بربر الشمامة قد أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من سينيغامبيا.

وترتبت على حرب المرابطين الطويلة سلسلة من المجاعات في كافة أنحاء المنطقة، وترتب عليها على الأخص قمع المسلمين. وبذلك أدت إلى زيادة كبيرة في حجم تجارة الرقيق لصالح محطة سان لوي التجارية والأرستقراطية المنتصرة وكفلت هزيمة المرابطين بفضل تواطؤ الأرستقراطيين الذين كانوا - بين الأفرقة - المستفيدين الوحيدين من التجارة الأطلسية، مواصلة التوسع التجاري لسان لوي. ونجح فرنسيو سان لوي في النهاية في منع تشكل مجموعات سياسية كبيرة كان من الممكن أن تملي شروطها التجارية على طول نهر السنغال. ومما زاد في سرعة التفكك السياسي للمنطقة الحروب الأهلية والحروب التي كانت تنشب بين مختلف الممالك حول من ينبغي أن يُمَوَّن تجارة الرقيق. وانتشر استخدام الأسلحة النارية واستولت على السلطة في جميع الممالك حكومات استبدادية وعسكرية كانت تتخذ من السدو (القادة الحربيين) أداة للحكم التعسفي للأرستقراطيات الحاكمة. غير أن النصر الذي أحرزه سكان سان لوي زاد من حدة التناقض بين الأرستقراطية وسائر الناس الذين اتجهوا بدرجة متزايدة نحو الإسلام بوصفه المركز الرئيسي للمعارضة القائمة في وجه النظم الحاكمة في كافة أنحاء سينيغامبيا. ومنذ ذلك الحين، بدأ كثير من أسر المرابطين ترك المناطق الساحلية ووادي السنغال واللجوء إلى المناطق الداخلية وخاصة في بوندو وفوتا جالون حيث حاولوا دعم استقلال المجتمعات الإسلامية. وبذلك تكون الثورات الإسلامية في بوندو وفوتا جالون قد سجلت فوز الإسلام المناضل في مواجهة عواقب تجارة الرقيق عبر البحار. وهكذا سادت المعارضة بين الثيوقراطيات الإسلامية وبين حكام السدو تاريخ سينيغامبيا طوال القرن الثامن عشر، ذروة عهد تجار الرقيق عبر البحار.

تأثير تجارة الرقيق عبر البحار:

حكم السدو وثورات المسلمين في القرن الثامن عشر

زادت التجارة الأطلسية، وتجارة الرقيق بوجه خاص، حدة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول سينيغامبيا طوال القرن الثامن عشر.

ففي جو من العنف الواسع النطاق، دعمت أرستقراطيات السدّو طابعها الحربي وفرضت حكمها الملكي المركزي بمساندة من عبيد التاج. وكردّة فعل لحكم الأرستقراطيات التعسفي، كوّنت المجتمعات الإسلامية مناطق مستقلة داخل الدول أو نظّمت ثورات كما حدث في بوندو وفوتا جالون وفوتا تورو.

دعم حكم السدّو والأزمات السياسية

مرّت ممالك الـوولوف في كايور وباوول ووالو وممالك السيرير في سين وسلوم بمراحل التطور نفسها نحو دعم سلطة الملكية وتجميعها في المراكز.

وكانت كايور، تحت حكم لات سوكابه فال، المثال الأعلى لتطور حكم السدّو نحو الحكم الاستبدادي وقدم القادة الحريين إلى سينيغامبيا. وتصور الروايات المتناقلة لات سوكابه فال (١٦٩٥-١٧٢٠) على أنه مغتصب اغتنم فرصة الاضطراب في كايور لضم تاجي باول وكايور تحت لقب *Damel-Teen** وفرض الاحتكار الملكي على بيع الرقيق وشراء الأسلحة النارية وقوى الحكم الملكي بإزالة فرعي دوروبه وغيلووار الملكيين لصالح أسرة أمه (meen) الغيج. كذلك تحيّر لمؤيديه في الأسر التي تحتلّ مناصب وراثية وعقد عدة زيجات أنشأ بها شبكة من العملاء شكلت سمة دائمة من سمات الحياة السياسية.

وأدخل لات سوكابه إصلاحات جارية تستهدف دمج المرابطين في النظام السياسي. فعين فريقاً من الـ *Serin Lamb*** (حملة الألقاب الجديدة) في مناصب جديدة لاجتذاب الفروع الثانوية من حزب المرابطين. وأصبح هؤلاء السيرين لامب -المنتمون إلى الطبقة الحاكمة (الـ *garmi* أو الـ *doomi Buur*) وكلاء للحكومة المركزية عهد إليهم بمسؤولية الدفاع عن الحدود وسرعان ما أخذوا بالأساليب العسكرية التي ينتهجها حزب السدّو الحاكم. وعلى نقيض ذلك، رفض الـ *Serin Jakk**** أي اتفاق وسط مع حكام السدّو وكرسوا أنفسهم للنشاط الديني ونشر تعاليم الدين في الوقت الذي شجعوا فيه سخط جماهير الفلاحين الذين كانوا يتعرضون للنهب من جانب أرستقراطية السدّو^(٢٠).

غير أن تقوية السلطة المركزية، ولا سيما تقوية أسرة الغيج (التي تنتمي إليها أم لات سوكابه) ألحقت أضراراً بالغة بالتجارة الفرنسية نظراً إلى أن لات سوكابه فال كان بوسعه آنذاك، بوصفه حاكماً لكايور وباوول، أن يفرض أسعاره في محطات غوريه وروفييسك وبورتودال. وكان لات

(٢٠) كانت لوسي كولفن هي التي كشفت عن الإصلاحات البالغة الأهمية التي أدخلها لات سوكابه فال، وتناول هذه الإصلاحات بالتفصيل كل من مامادو ضيوف وعبدو لاي بارا ديوب: L.G. Colvin، ١٩٧٤، ص ٥٨٧-٥٩٧؛ M. Diouf، ١٩٨٠، ص ١٢٤-١٣٠؛ و A.B. Diop، ١٩٨١، ص ١٦٧ و ٢٢٦.

* *Damel-Teen*: لقب حاكم كايور.

** *Serin Lamb*: في كايور، وكلاء الحكومة المركزية المكلفون الدفاع عن الحدود.

*** *Serin Jakk*: في كايور: من كرسوا أنفسهم للأنشطة الدينية والتعليمية.

سوكابه فضلاً عن ذلك يؤيد فتح باب حرية التجارة أمام رعايا جميع الدول الأوروبية. ففي سنة ١٧٠١، أمر باعتقال أندريه برويه، المدير العام لشركة السنغال، وهو بصدد محاولة فرض الاحتكار التجاري الفرنسي في هذه المنطقة على حساب الإنجليز في غامبيا^(٢١).

ويتسم حكم لات سوكابه بأهمية خاصة نظرًا إلى أنه سجّل قدوم القادة الحربيين آخر الأمر إلى ممالك الولوف والسيرير. فقد استطاع أن يفرض نفسه بفضل ما أوتي من مهارة في فض النزاعات السياسية الداخلية لصالحه وكذلك بسبب الاحتكار الملكي لاستيراد الأسلحة. غير أن الفرنسيين اغتصموا فرصة أزمة الخلافة التي نشأت بعد موته لمنع عودة كابور وباوول إلى الاتحاد تحت سلطة حاكم واحد كما كانت الحال في سنة ١٧٣٦ أثناء حكم مايسا تِن ويج. وبالإضافة إلى ذلك كانت منازعات الخلافة بين حكام كابور وحكام باوول مصدرًا رئيسيًا لتموين تجارة الرقيق وبالتالي لتوريد الأسلحة لهؤلاء القادة الحربيين الجدد الذين حكموا ممالك الولوف الواقعة على الساحل^(٢٢).

كذلك تندرج والو في عداد الأمثلة الرائعة للأزمة السياسية والاجتماعية التي سببها التدخل المستمر من جانب فرنسي سان لوي في أزمات الخلافة التي تنشأ بين الأسر الملكية الثلاث: التيجيك (التيديك) واللوغار والجوس. وجاءت هذه النزعة إلى التدخل في وقت يتغير فيه الوضع الاقتصادي نتيجة للأهمية المتزايدة لتجارة الصمغ. فمنذ بداية القرن الثامن عشر لم تقتصر مساهمة تجارة الصمغ - التي حفزتها صناعة المنسوجات الأوروبية والتي كان البربر المغاربة في إمارتي ترارزة وبراكنة يحتكرونها - على المساعدة في حل الأزمة الاقتصادية في أواخر القرن السابع عشر، بل ساعدت أيضًا على ممارسة ضغط على ممالك وادي السنغال. وكانت والو وكابور وجولوف وفوتا تورو هي في نهاية المطاف ضحايا التناقض الذي تسببت فيه رغبة الفرنسيين في اجتذاب تجارة الصمغ نحو المحطات التجارية الواقعة على نهر السنغال لتحقيق مصالحهم الخاصة دون غيرها. وكان الدافع إلى هذه الرغبة المنافسة القوية من جانب الهولنديين والإنجليز في محطتي أرغين وبورتنديك على الساحل الموريتاني. وترتب على هذه المنافسة نشوب حرب الصمغ الأولى بين سنتي ١٧١٧ و ١٧٢٧ التي كانت لها عواقب باقية، وخاصة على تطور مملكة والو^(٢٣).

وبعد فشل حملة ريغودير سنة ١٧٢٣ في استرداد المحطتين الموريتانيتين من الهولنديين، سعى برويه، الضابط المسؤول في سان لوي. إلى عقد تحالف مع الـ Beccio "مالكسوري، الرئيس الإقليمي (kangam) في روس بيسيو. وكان القصد من هذا التحالف هو إقناع أليساندورا، أمير ترارزة بإعادة حصن أرغين إلى الفرنسيين وإحداث توازن تجاه العداء الذي

(٢١) J. Boulègue، ١٩٦٨، ص ١٧١-١٩٣.

(٢٢) C. Becker و V. Martin، ١٩٧٥.

(٢٣) A. Delcourt، ١٩٥٢، ص ٢٤٠.

* Beccio لقب في والو.



اللوحة ٣٠١٠: أحد زعماء الـوولوف في مقر إقامته. رسم إي. دي بيرار نقلًا عن الطبيعة.

ييده براك والو ودامل كايور ضد المحطة التجارية في سان لوي. وفي سنة ١٧٢٤ ثار مالكسوري، بدعم من سان لوي، على ييريم مبانك، براك والو. وتقدم محاولة الانفصال هذه دليلًا واضحًا على السياسة التي انتهجها فرنسيو سان لوي بهدف الدفاع عن مصالحهم بيث الشقاق السياسي بين دول سينغامبيا^(٢٤).

وعلاوة على ذلك فإنه مع فشل محاولة التوسط بين سان لوي وأليساندورا، فقد مالكسوري تأييد الشركة. وجاءت على أثر ذلك هزيمته أمام ييريم مبانك. وبحلول سنة ١٧٣٤، أصبح ييريم مبانك بطبيعة الحال، بفضل جيش قوامه ٢٠٠ إلى ٣٠٠ فارس وثلاثة آلاف من المشاة، يحمل نصفهم أسلحة نارية، واحدًا من أقوى ملوك المنطقة. ويمكن ذلك خليفته، أخوه نجاغ أرام بكر (١٧٣٣-١٧٥٧)، وناثاغو على الأخص (١٧٥٦-١٧٦٦) من بسط سلطانهما على الممالك المجاورة، ولاسيما كايور التي كانت قد قوّضتها المجاعة وسبع سنين من الحرب الأهلية. وعندئذ طالب الأخوان بامتلاك جميع الأراضي القريبة من المصب الخليجي وحاولا مصادرة جميع الرسوم التي تدفعها سان لوي للدامل.

وقضي على سياسة الهيمنة الصريحة هذه التي كانت تمارسها والو على أيدي الإنجليز الذين احتلوا سان لوي من سنة ١٧٥٨ فصاعدًا على أثر مضايقات عديدة من جانب البراك، ناثاغو أرام، الذي كان قد بلغ من القوة ما يمكنه من فرض إرادته على سان لوي التي كان يتحكم في

فرص اتجارها على نهر السنغال. ودأب ناتاغو أرام، بحكم دوره كحارس للنهر، على المطالبة بزيادة الرسوم ورفع أسعار العبيد. وعمد ناتاغو أرام مرتين في سنة ١٧٦٤ إلى الوقوف في وجه تجارة سان لوي ومنع الوصول إلى أعالي النهر عن طريق والو. وردّ الإنجليز على ذلك بتقديم مساعدتهم إلى دامل كايور، ماكودو كومبا جارينغ الذي كان في أغسطس / آب ١٧٦٥ قد نجح في استرداد معظم الأراضي التي كانت والو قد اغتصبتها منه وضمتها إلى أراضيها. واغتنم الحاكم الإنجليزي أوهارا، الذي كان من قبل يفكر في بناء حصن على القارة من أجل حماية تجارة سان لوي. فرصة وفاة ناتاغو أرام لكسر شوكة والو إلى غير رجعة. وعمد أوهارا، الذي كان شغله الشاغل هو الحصول من المنطقة على أكبر عدد ممكن من العبيد لإرسالهم إلى مزارعه الخاصة في جزر الهند الغربية، إلى تزويد البربر المغاربة بأسلحة مكنتهم من اكتساح منطقة نهر السنغال برمتها. وفي سنة ١٧٧٥، جمع الإنجليز من مملكة والو وحدها ما يربو على ثمانية آلاف عبد في أقل من ستة أشهر. وبلغ فرط إمدادات العبيد حدًا يبيع معه العبد على شوارع سان لوي لقاء قطعة قماش واحدة^(٢٥).

وتزامن هذا التسرب الهائل للقوى العاملة مع بداية حرب أهلية طويلة دامت قرابة تسع وعشرين سنة حاولت أثناءها أسرتان ملكيتان، اللوغار والجوس، استرداد السلطة التي احتكرتها أسرة التيجيك منذ أوائل القرن الثامن عشر (شهدت خلافة الأخوين أرام بكر وناتاغو أرام بكر على عرش والو انتصار أسرة التيجيك الأمية (matrilineage) على أسرتي الجوس واللوغار الأميتين وفقًا لعملية مطابقة للعملية التي أفضت إلى احتكار أسرة الغيج لحكم كايور). غير أنه سرعان ما شعرت والو بضغط البربر المغاربة في ترارزة، الذين اشتدت قوتهم بدرجة متزايدة نتيجة لأهمية تجارة الصمغ. فقد دأب البربر المغاربة على التدخل في نزاعات الخلافة التي حطمت سلطة المملكة فأعجزتها عن انتهاز سياسة استقلالية وعن توليد قدر من الدينامية الذاتية يكفي لحفز نشوء قادة حريين لهم مهابة لات سوكابه فال.

ومرت مملكتا السيرير في سين وسلوم بعملية تطور شبيهة بالعملية التي مرت بها ممالك الوولوف. غير أن تاريخ مملكة سين تأثر بصغر حجمها في الوقت الذي أجبرها فيه مناخ العنف السائد على عزل نفسها عن التأثيرات الخارجية وعلى ممارسة الزراعة الموسعة من أجل الحفاظ على تماسكها. ومع ذلك نجح حكام (Buur) سين في تطبيق نظام متطور من الإدارة المركزية ساعدهم على إحكام مراقبتهم للموظفين الإداريين (Sax-Sax) الموفدين من الحكومة المركزية إلى القرى. وجاء تطور سلوم على نقیض ذلك بالنظر إلى كبر حجمها وتنوع جنسيات سكانها وبالنظر خاصة إلى موقعها التجاري المتميز على نهر السلوم. وكانت أحواض الملح الوفيرة مصدر دخل مهم للبور مكنتهم من المشاركة في تجارة الرقيق ومن كفالة توسع سلوم نحو غامبيا^(٢٦).

(٢٥) B. Barry، ١٩٧٢، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٢٦) M.A. Klein، ١٩٦٨، ص ٢٦-٢٩.

« Buur لقب في كايور.



اللوحة ٤١٠: مقاتلون من الو.

وشهدت فوتا تورو تحت حكم الدينانكه منذ عهد كولي تنجيلا تطوراً مطابقاً لتطور ممالك الـ وولوف نتيجة للنزاعات الدائمة بين مدّعي الحق في ولاية العرش ولاستخدام العنف والاستعمال المكثف للأسلحة النارية. وفتحت هذه الأزمة السياسية المتوتنة السبيل أمام التدخل المتكرر من جانب البربر المغاربة وكذلك من جانب المحطة التجارية في سان لوي التي كان همها الأول تلبية احتياجاتها من الرقيق والصمغ.

فمنذ البداية، شجّع افتقار حكام فوتا تورو (Satigi) إلى قواعد ثابتة للخلافة نشوب الحرب فيما بين مدّعي الحق فيها، ناهيك عن كثرة حالات اغتصاب الحكم التي أتاحتها سلطة القادة الحريين (sebbe ومفردها ceddo). وفي مناخ العنف هذا، استنجد أبو بكر سير بالمغرب في سنة ١٧١٦ فأعطى المغاربة فرصة التدخل في شؤون فوتا تورو التي اضطرت منذئذ إلى دفع ضريبة الغلال (muudul horma)^(٢٧). واشتركت فوتا تورو علاوة على ذلك في الصراع بين أليشانندورا، أمير ترارزة، وبين براكنة فكان ذلك مصدراً للتدخل المتزايد من جانب المغرب - التي استخدمت فرق جيشها المعروفة باسم الأورمانز - في شؤون وادي السنغال من والو إلى غاجاغا.

وفي سنة ١٧٢٠ استنجد أليشانندورا، وقد عزله عن الإمارة وطرده جيرانه الأقوياء في الشمال، أولاد دليم، بسلطان المغرب. ففي حين أراد أليشانندورا وضع حدٍّ لهيمنة براكنة في جنوب موريتانيا الحالية، كانت رغبة الشريف (سلطان المغرب) هي الحصول على الاعتراف بسيادته على إمارات البربر الواقعة في جنوب المغرب. غير أن الأورمانز، الذين بلغ عددهم ٥٠٠٠ جندي وفقاً لرواية سان روير، تصرفوا على هواهم في وقت لاحق وجروا إلى الحرب جميع البلاد الواقعة على طول نهر السنغال، وانتهى بهم الأمر إلى الانشقاق إلى فريقين يناصر أحدهما ترارزة ويناصر الآخر براكنة. وفي سنة ١٧٢٢ هُزم أليشانندورا على أيدي الفريق المناصر لبراكنة ولجأ إلى والو لدى حاكمها البيسيو مالكسوري. ومنذ ذلك الحين فصاعداً دأب الأورمانز على التدخل النشط في أزمات الخلافة الكثيرة في فوتا تورو أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر. وهكذا فإنه بين مايو/ أيار ١٧٢١ وديسمبر/ كانون الأول ١٧٢٤. ساد اضطراب شامل عندما كان أبو بكر سير وبابو موسى يتناوبان على عرش الساتغي بسرعة مذهلة إلى أن استولى سامبا غيلاجو جييجي - الأسطوري - على السلطة في سنة ١٧٢٥ بمساعدة الأورمانز في غايدي، وقائد حصن سان جوزيف^(٢٨).

وبعد سامبا غيلاجو جييجي (١٧٢٥-١٧٣١) نموذجاً أولياً للزعيم الحربي الذي لا تزال مآثره وحبه للمخاطر وجسارته وشجاعته تلهب حماس الروايات الأسطورية لشعراء فوتا تورو. فلا تزال عبارات مثل Sambayel mo Lamotako (سامبا الصغير الذي لا يحكم) - إذ اغتصب

(٢٧) O. Kane، ١٩٧٤، ص ٢٤٥.

(٢٨) المرجع السابق.

السلطة عنوة دون أن يتوج، وفرسه الشهيرة Umulatum، وبندقيته Bubu Luwake (تعني Bubu: التي لا تحتاج إلى تلقيم)، تقف شاهداً على العنف الذي ساد الحياة السياسية في فوتا تورو. فقد كان سامبا غيلاجو جييجي القائد الحربي (السدو) بلا منازع، الذي استطاع أثناء فترة حكمه، بجيشه من السبه، المدجج بالأسلحة النارية، أن يخوض خمسا وأربعين موقعة، على قرع طبول الدم (Bawdi peyya yian) وعلى صوت أغاني الحرب (dadde yeyan)^(٢٩). وقصة بطولة سامبا غيلاجو جييجي، التي لا تزال يُغنى بها في فوتا تارو، ترد في صيغتين رائعتين نشرهما أمادو لي وأمادوا آبل سي^(٣٠). ومازال هذا التصوير الشعري لملحمة السدو من خلال قصة بطولة سامبا غيلاجو جييجي ينشده القادة الحربيون فيما ينشدونه من أغاني الحرب: فالغُمبالا (Gumbala) - ترنيمة للبسالة والشجاعة - هي أولاً وقبل كل شيء ملحمة تنشده للموت يتكفل فيها السدو بمصيره كمقاتل، ويعرب عن إخلاصه لأسلافه وعن وفائه لأخلاق طائفته. وعلى ذلك فإن أروع ما يلفت الانتباه في الغُمبالا هو شعر العنف والموت والفروسية المفرطة في الخيال. وشعر الغُمبالا هو شعر الموت الرهيب وهو ترنيمة للمقاتل ولفرسه وبندقيته ورمحه.

ذلك هو الرجل الذي قال ...

أبتهل إليك يا إلهي

بصلوات أبي وأمي

ألا يكون موتي موت عار

ألا يكون موتاً في الفراش

وسط دموع الصغار

وسط نحيب العجزة والكبار^(٣١)

كذلك فإن اللنجي Lenngi التي لا يغنيها سوى نساء السبه بمناسبة حفلات الزواج أو الختان، أغان بطولية تعبّر عن مشاعر الاحتقار للموت والذود عن الشرف. ومن ثم فإن إنشادها هو مطارحة للمشاعر تستهدف أمرين أولهما التأكيد على أن الزوجات المرتقبات إنما ينتمين إلى طائفة السبه، وثانيهما التذكير بما يتعين عليهن إدامته من قيم^(٣٢). غير أنه من دواعي الأسف أن قصة بطولة سامبا غيلاجو جييجي تثار خارج سياقها التاريخي الحقيقي الذي كان يسوده العنف الناشئ عن تجارة الرقيق عبر البحار، والذي يفسر في نهاية المطاف ظهور ذلك النوع من القادة الحربيين الذين تشكلهم أخلاق السدو. ومن الممكن عزو حالة العنف الدائم في فوتا

(٢٩) O. Kane، ١٩٧٠ (ب).

(٣٠) A. Ly، ١٩٧٧؛ A.A. Sy، ١٩٧٩.

(٣١) A.A. Sy، ١٩٧٩، ص ٣٦٥-٣٦٧.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٤٣٨-٤٣٩.

تورو إلى عاملين. فقد كان القصد الذي ترمي إليه المغرب، من خلال جيش الأورمانز، هو التحكم في إمارات البربر المرتبطة بشبكة التجارة الأطلسية عن طريق تجارة الصمغ وتجارة الرقيق. وفي الوقت نفسه، كان لفرنسي سان لوي، الذين كان وجودهم محسوسًا في وادي السنغال من مصب النهر إلى أعاليه، هدف واحد يتمثل في الحصول من المنطقة على أكبر عدد ممكن من العبيد. وترتب على هذين العاملين الخارجيين وضع من عدم الاستقرار المزمع في فوتا تورو حيث كانت أرستقراطية الدنيانكة العسكرية في تحدٍّ دائم لسلطة الساتيجي مع الاستعانة إما بالبربر وحلفائهم من الأورمانز المغاربة أو بالفرنسيين. وعلى ذلك فإن سامبا غيلاجو جييجي، الذي تحالف أولاً مع البربر، استنجد فيما بعد بالفرنسيين في سان لوي ليتحرر من نير المغاربة. ففي سنة ١٧٢٥، طلب منهم الأسلحة النارية والبارود والمدافع لقاء مائة عبد وبناء ميناء في عاصمته جبول. وفي يوليو/ تموز من السنة نفسها، حاول أن يحمي مصالح الفرنسيين من أعمال النهب والسلب التي كان البربر يمارسونها. ومن المرجح أن يكون هذا التحالف هو الذي مكّنه من أن يحكم دون انقطاع من سنة ١٧٢٥ إلى سنة ١٧٣١ على الرغم من ادعاءات منافسيه بوبو موسى وكنكو بوبو موسى^(٣٣).

ولكن الفرنسيين لم يكن بوسعهم، بعيدًا عن قاعدتهم في سان لوي، أن يضعوا حدًا نهائيًا لضغط البربر «الذين أخضعوا جميع بلاد السودان لسلطانهم»^(٣٤). غير أنهم انتهوا إلى استخدام بعض الفرق في إذلال كنكو بوبو موسى (أحد حلفاء ملك (Tunka) غاجاغا) لصالح سامبا غيلاجو جييجي، حليفهم الذي كان قد عاد إلى المنفى في بوندو. وتوصل سامبا، بجيشه المؤلف من فرقة من الأورمانز جندها له سانت آدون مقابل سلع قيمتها ألفا سبيكة ذهب، إلى استرداد السلطة من كنكو بوبو موسى بين سنتي ١٧٣٨ و١٧٤١. غير أن سامبا ظل أسيرًا لحلفائه من الأورمانز والبربر وحاول عبثًا إقناع الفرنسيين ببناء حصن في جبول لمناوة سيطرة الأورمانز والبربر عليه. وتقول الروايات المتناقلة إنه مات وفقًا لمثل الشجاعة لدى السدو - على يدي زوجته الغادرة بتحريض من أعدائه أثناء فترة منفاه الثانية في بوندو: «لقد وضعتُ سُمًا في وجبتي على أثر نقاشنا في ذلك اليوم. وأنا أعلم أنني سأموت بعد تناول هذه الوجبة، ولكنني سأفعل ذلك. ولن يجروا أحد على أن يقول إنني أخشى الموت. فالموت لم يكن يومًا سببًا في تراجعني. وإنما الذي أخشاه هو العار»^(٣٥).

ومع ذلك فإن الظروف التي اكتنفت موت سامبا غيلاجو جييجي، البطل الأسطوري لذلك العنف المقدس في فوتا تورو التي استنزفتها الحروب، لا تتسم بأهمية تذكر نظرًا إلى أن الساتيجي الجديد، سوبه نجاي، طرد بدوره على أيدي ياه هولا ومقاتليه الذين خربوا بوندو

(٣٣) O. Kane, ١٩٧٤، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٣٥) O. Kane, ١٩٧٤، ص ٢٤٦-٢٤٧.

* Tunka: لقب لدى السونكة، «ملك».

بمساعدة من الكساسو والأورمانز. وبدت فوتا تورو في دركها الأسفل إذ تعاقب عليها الساتيجي وراء الساتيجي في سرعة مربكة في صالح البربر الذين كانوا يسودون في بلد توافرت فيه جميع الظروف المواتية لنجاح الثورة الإسلامية سنة ١٧٧٦^(٣٦).

وكانت غاجاغا، الواقعة على أعالي النهر، قد دمجت هي الأخرى في شبكة التجارة الأطلسية منذ نهاية القرن السابع عشر، مما حقق نفعا كبيرا لتجار السونكة النشطين عند ملتقى المناطق الايكولوجية الثلاث لسينيغامبيا - ساحل المحيط، والسافانا، والساحل الصحراوي. غير أنه على الرغم مما كانت تتسم به تجارة السونكة من حيوية إذ كانت المورد الرئيسي للملح والسلع الأوروبية إلى بلاد منعطف النيجر. وللسلع القطنية إلى غرب سينيغامبيا، عانت غاجاغا من الأزمات السياسية والاقتصادية نفسها المقترنة بتجارة الرقيق عبر البحار وبغزوات الأورمانز. ففي سنة ١٧٣٠، أعقبت الأزمة السياسية، التي بدأت حوالي سنة ١٧٠٠ بالصراع بين تونكا نامه ملك مكسانا وابن عمه ماكسان ملك تمبوكانه في مقاطعة كاميرا، الحرب بين غويي وكاميرا. وقد نشأ هذا الصراع بعد عزل تونكا موسى جابه، ملك سيابو، وتنصيب بوكاري سته، ملك مكسانا، الذي نودي به عندئذ رئيسا لاتحاد غاجاغا.

وتكاثرت هذه التوترات وأفضت إلى سلسلة من الحروب الأهلية بين ستي ١٧٤٤ و١٧٤٥، مما أدى في النهاية إلى تدمير وحدة اتحاد السونكة ومهد السبيل لغزو البلاد سنة ١٧٥٠ على أيدي الكساسو في تحالف مع بمبارا كعارته. وعلى الرغم من قهر الغازي الكساسونكة، كان الوهن قد دب في أوصال غويي وكاميرا نتيجة لتزاعات لا نهاية لها ألحقت أضرارا دائمة بمستقبل اتحاد غاجاغا^(٣٧).

ولا يعرف إلا القليل عن نمو مملكة كابو التي ظلت تسيطر على جنوب سينيغامبيا إلى أن انتصرت الثورة الإسلامية في فوتا جالون. ولكن سلطة كابو، التي استمرت إلى ما بعد القرن الثامن عشر، كانت تنهض على تجارة الرقيق التي دعمت الطابع الحربي لمملكة الثانكو. ففي حوالي سنة ١٧٣٨، كان مانسا (Mansa) كابو في وضع يمكنه من توريد قرابة ٦٠٠ من العبيد في السنة إلى البرتغاليين وحدهم، في حين كانت منطقة الأنهار الجنوبية، التي كانت هي الأخرى تحت سيطرة الكابونكة، تصدر آلاف العبيد سنويا. وهكذا شددت كابو قبضتها على المقاطعات الساحلية في

(٣٦) «وكما هي العادة، يمكن أن يقال الشيء نفسه عن أرض الفولا. فهي لا تزال ضحية للبربر ولم يعد أحد يعير أي اهتمام للثورات التي تقوم هناك نظرا إلى أنها لا تترك أي أثر على الوضع في البلاد. فتجن ندفع الضرائب لمن يصادف وجوده هناك. وسرعان ما يتغير الحاكم هذه الأيام» Col. C6-16. خطاب من المجلس الأعلى للسنگال، ١٧٥٢/٧/٢٥.

«وبدلت أرض الفولا ملكها مرة أخرى. وذلك هو كل ما يمكن أن نقوله عنها نظرا إلى أنه لا يغير في الأمر شيئا على رأس من يقع التاج ما دامت السلطة الحقيقية إنما هي في أيدي البربر». Col. C6-14. خطاب من المجلس الأعلى للسنگال، ١٧٥٣/٦/٢٠.

(٣٧) A. Bathily، ١٩٧٥.

Mansa: لدى الماننكة: ملك.

الوقت الذي كانت فيه تشن الغارات على جيرانها إلى الداخل: الباجارنكة والفولاكندا وكونياغي وبساري. وبدت كابو، في عهد بارام مانسا الذي توفي حوالي سنة ١٧٠٥، في أوج سلطاتها تحت قيادة أرستقراطية النانكو. غير أن حالة الحرب الدائمة أفضت في حد ذاتها إلى دعم موقف الخورين (Khorin) (رؤساء المقاطعات الحربيين) وموقف مقاتلي السوننكة الذين اشتهروا بالإنفراط في شرب الخمر (dolo). وهنا أيضًا، وكما تدلّ عليه الأزمة السياسية في القرن التاسع عشر، كان الشقاق بين السلالات الملكية الثلاث: الساما والبيكانا والجيمارا، مصدر كثير من الحروب الأهلية التي كانت تستهدف فرض سلطة مركزية واحدة على المملكة. ويفسّر هذا الوضع، الذي وُثّق بمزيد من التفصيل في القرن التاسع عشر، نجاح الحروب الدينية التي شنتها فوتا جالون وبوندا في وقت لاحق، ونجاح الثورات الإسلامية الداخلية ضد دولة السوننكة في كابو^(٣٨).

الثورات الإسلامية في القرن الثامن عشر

على أثر الهزيمة العسكرية التي منيت بها حركة المرابطين بقيادة ناصر الدين. انتشر النشاط السري للإسلام ضد حكم السدّو، وضد العواقب الوخيمة لتجارة الرقيق عبر البحار في جميع أنحاء سينيغامبيا.

وفي داخل الدول الواقعة تحت سيطرة أرستقراطيات عسكرية قوية، نجحت المجتمعات الإسلامية في دعم قوتها تدريجيًا من أجل تحقيق استقلال سياسي واجتماعي بقيادة أسر المرابطين ذات النفوذ. غير أن هذه المجتمعات - التي كانت تربط بينها في جميع أرجاء سينيغامبيا، سلسلة طويلة من الروابط الدينية والسياسية والاقتصادية فيما وراء الحدود الوطنية - شرعت على نحو متزايد في إنشاء دول جديدة أو في الاستيلاء على السلطة حيثما وجدوا عن طريق العنف وإعلان الجهاد.

ففي نهاية القرن السابع عشر، أسس مالك سي ثيوقراطية إسلامية في بوندو. وتلى ذلك في بداية القرن الثامن عشر قيام الثورة الإسلامية في فوتا جالون بقيادة كراموخو ألفا. وبعد هذا الانتصار الذي تحقق على حدود سينيغامبيا، مضت فترة امتدت إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر قبل أن يتحقق انتصار حزب مرابطي تورودو بقيادة سليمان بال في فوتا تورو، معقل حكام الدينانكة. وأثبتت هذه الانتصارات الثلاثة استمرار التضامن في حركة المرابطين في كافة أنحاء سينيغامبيا التي سيسود تاريخها، منذ ذلك الوقت فصاعدًا، الصراع بين الثيوقراطيات الإسلامية وبين حكام السدّو.

الثورة الإسلامية في بوندو

أفضى القمع الموجه ضد المرابطين بعد هزيمة ناصر الدين إلى هجرة جماهير من المسلمين من فوتا تورو إلى بوندو حيث أسس مالك سي أول ثيوقراطية إسلامية على حدود سينيغامبيا في

حوالي سنة ١٦٩٠. ولا شك أن مالك سي واصل حركة المرابطين نظرًا إلى أنه كان واحدًا من جماعة القادة المسلمين الذين تلقوا تعليمهم الديني في بير أو كوكي في كابوز، التي كانت تربطها بزاوية البربر علاقات وثيقة.

ولد مالك سي في سوبوما على مقربة من بودور. وبعد أن أتم تعليمه الديني ترحل في كافة أرجاء سينغامبيا قبل أن يستقر نهائيًا على حدود غاجاغا بإذن من ملك (Tunka) سيابو. غير أن التحالف الذي أبرم بين مالك سي والتونكا، الذي كان قد منحه قطعة أرض وفقًا لتقاليد الجوتو، لم يلبث أن فسخ بسبب المركز الاستراتيجي لبوندو في نهاية طرق التجارة القادمة من غامبيا^(٣٩). فبعد أن استقر مالك سي في منطقة متعددة الإثنيات يقطنها أناس من الباجارنكة والكونياغي والبساري والجاكسانكة والسونكة وكثير من الفولبه من فوتا تورو، اغتنم فرصة ضعف غاجاغا وأعلن حربًا دينية. ومكّنه نفوذه الديني والتنظيم العسكري الذي أنشأه بمعاونة المسلمين الذين قدم معظمهم من فوتا تورو بعد هزيمة حركة المرابطين، من تأسيس دولة بوندو الشيوقراطية^(٤٠).

وقدّم مالك سي دعمه لمرابطي الجاكسانكة الذين كانت مصالحهم التجارية مهددة باستمرار بسبب أعمال السلب والنهب التي كانت تمارسها أرسقراطية غاجاغا العسكرية. وبذلك حقق الحزب الإسلامي لنفسه السيطرة على فاليمه التي ساعدتها أهميتها التجارية وثروتها الزراعية على أن تصبح طوال قرون لاحقة قاعدة سلطة سلالة السيسيه^(٤١). وحمل مالك سي آنذاك لقب Almamy، وهو الصيغة الفولفولدية للقب الإمام الذي سبق أن حمله ناصر الدين.

وقد أثبت فيليب كيرتين بوضوح ما كان هناك بين حركة ناصر الدين والثورة التي قامت في بوندو من روابط دينية وأسرية. فعلى الرغم من أن مالك سي لم يضطلع بدور مباشر في حرب المرابطين، كان مع ذلك نصيرًا صادقًا لحزب المرابطين فحقق بعضًا من الأهداف السياسية والدينية لذلك الحزب^(٤٢).

وليس هناك من الوثائق ما يفسّر أسباب نجاح الثورة الإسلامية الأولى. غير أنه يمكن استشفاف اتجاه واضح من جانب المجتمعات الإسلامية نحو تثبيت أقدامها بعيدًا عن الساحل، على حدود سينغامبيا، فراءًا من سياسة القمع التي كان يتتبعها حكام السدو. وبهذه الطريقة ارتبط مصير بوندو بمصير المجتمعات الإسلامية في كل من فوتا تورو وفوتا جالون الواقعتين على جانبي بوندو. وكانت بوندو تحتل موقعًا مؤاتيًا على طرق التجارة التي تربط منعطف النيجر بالمحطات التجارية في غامبيا ونجحت بالتدرج في دعم مركزها تحت حكم سلالة السيسيه على حساب غاجاغا^(٤٣).

(٣٩) A. Bathily، ١٩٧٥، ص ٥٧-٥٩.

(٤٠) P.D. Curtin، ١٩٧١، ص ٢٠-٢٢.

(٤١) A. Bathily، ١٩٧٥، ص ٥٨.

(٤٢) P.D. Curtin، ١٩٧١، ص ٢٢.

(٤٣) S. Diagne، ١٩٧٥، ص ١.

الثورة الإسلامية في فوتا جالون

بعد بضع سنوات من نجاح الثورة الإسلامية في بوندو قامت - في ظروف تكاد تكون مطابقة - ثورة مماثلة في فوتا جالون. وتعرض مصير مرتفعات فوتا جالون - وهي حاجر طبيعي غدا على مرّ القرون ملاذًا للجالونكة والسوسو والفولبة، لجيشان شامل أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر. فلم يلبث اجتياح كولي تنجّلا للمنطقة، ونمو التجارة الأطلسية بوجه خاص، أن خلّقا آثارًا ثقافية عميقة. وسرّعا في الوقت نفسه تحرك أهل السودان نحو الغابات والساحل مع تفضيل الكثيرين منهم المرور من مرتفعات فوتا جالون. وفضلاً عن ذلك، دبت الحياة الاقتصادية في نقطة التلاقي الرئيسية هذه نتيجة لوجود أعداد كبيرة من قطعان الماشية المنتمية إلى رعاة الفولبة الذين كانوا، من القرن الخامس عشر فصاعدًا، يندون إلى المنطقة أفواجا تجتذبهم إليها وفرة المراعي في مرتفعات فوتا جالون.

فقد كانت فوتا جالون، بعد أن دمجت في التجارة الأطلسية، مسرحًا لتحوّل اقتصادي واجتماعي عميق ترتب عليه قيام الثورة الإسلامية في بداية القرن الثامن عشر. ويقدم وولتر رودني عرضًا ممتازًا للسياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لثورة سنة ١٧٢٥ التي انتهت بإنشاء دولة فوتا جالون الشيوقراطية على أيدي حزب المرابطين. ويتبين من هذا العرض أن تقديم الثورة على أنها مجرد صراع بين الفولبة التعمساء وسادتهم ومستغليهم من الجالونكة إنما هو تبسيط مفرط للأمور.

فالأرجح أن الفولبة كانوا قد أصبحوا أثناء القرن السابع عشر أغنى وأقوى فئة اجتماعية في البلاد. وجاء ذلك نتيجة لثلاثة عوامل مجتمعة. أولها أن البحث عن مراعي جديدة أحدث زيادة كبيرة في أعداد الفولبة القادمين من بوندو وفوتا تورو وماسينا والساحل. والثاني هو أن توسع التجارة الأطلسية أدى إلى نمو هائل في تجارة الماشية والجلود مما دعم المركز الاقتصادي لأصحاب القطعان من الفولبة. والعامل الثالث هو أن ظهور الإسلام المناضل هيا أيديولوجية ينهض عليها بناء نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي جديد^(٤٤).

ومن الواضح أن الثورة الإسلامية في فوتا جالون كانت، شأنها شأن ثورة بوندو، ردّة فعل للعنف والاضطرابات التي عجلت بقيامها تجارة الرقيق عبر البحار. والواقع أن قادة الثورة الإسلامية في فوتا جالون لم يقدّموا جميعًا من ماسينا وإنما قدم بعضهم من وادي السنغال حيث كانت تربطهم بحركة المرابطين بقيادة ناصر الدين روابط مباشرة.

وقد بين كل من فيليب كيرتين ولفتريون بوضوح ما كان هناك من روابط بين مختلف أسر المرابطين في فوتا تورو وبوندو وفوتا جالون^(٤٥). وكان الطريق الذي يصل بين وادي السنغال ومرتفعات فوتا جالون عن طريق فاليمه معلمًا دائمًا من معالم تاريخ إعمار سينيغامبيا كما يتضح من رحلات الشيخ عمر في القرن التاسع عشر. وكانت بوندو هي حلقة الوصل في حركة

(٤٤) W. Rodney، ١٩٦٨، ص ٢٧٤-٢٧٦.

(٤٥) N. Levtzion، ١٩٧١ (أ).



اللوحة ٥٠٩٠: امرأة من الفولبه في فوتا جالون.

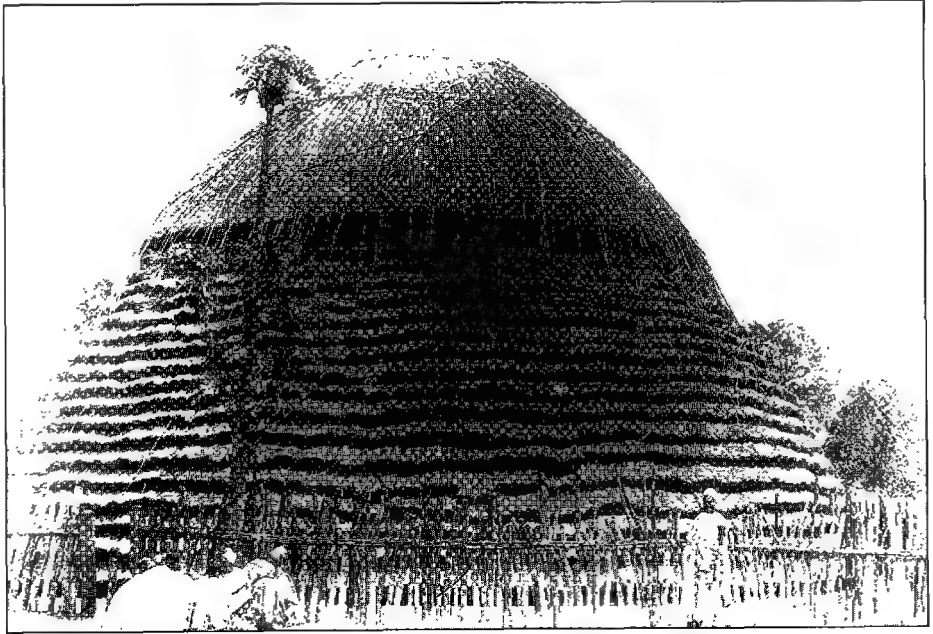
المرابطين هذه التي أعقب هزيمتها في فوتا تورو في نهاية القرن السابع عشر انتصارها في فوتا جالون في بداية القرن الثامن عشر بمشاركة من جانب مختلف شعوب الفولبه والماندو والجاكسانكه بالمنطقة. وفي سياق مطاردة العبيد الواسعة النطاق والتي كانت تنظمها دولة الكابو القوية، تبدو الثورة الإسلامية في فوتا جالون نصراً لحزب المرابطين الذي كان هدفه الأول يتمثل في كفالة أمن المجتمع الإسلامي.

وهذه الثورة الإسلامية في جوهرا لم تكن على الإطلاق حرباً إثنية بين رعاة الفولبه ومزارعي الجالونكه المستقرين. وتبين الروايات المتناقلة بوضوح الطابع المتعدد الإثنيات للثورة التي قادها في البداية اثنا عشر مرابطاً من الفولبه وعشرة مرابطين من الماندو من المؤكد أنهم ينتمون إلى أصل جاكسانكي. ومن جهة أخرى كانت الحركة تواجه معارضة من قادة كافو، وهم من الجالونكه. وكذلك من الفولبه غير المسلمين الذين كانوا يعيشون في الأدغال مع قطعانهم. ومن المؤكد أن مسلمي الفولبه الذين كانوا يريدون إلغاء الضرائب على الماشية

والمانده الجولا أو الجاكسانكه الذين اقترن أسلوب حياتهم التجاري دائماً بممارسة شعائر الدين الإسلامي، قد تحالفوا لإنشاء تجمع سياسي واسع النطاق يحلّ محلّ الإمارات الجالونكية الصغيرة التي أصبحت عاجزة عن كفالة أمن السكان في سياق تجارة الرقيق عبر البحار.

ومن المؤكد أن الثورة الإسلامية لم تقم على أيدي رعاة متجولين لا جذور لهم، وإنما قام بها مسلمون ينتمون إلى شتى الخلفيات، راسخو الأقدام في المنطقة الملاذ بمرتفعات فوتا جالون. والواقع أن حزب المرابطين، الذي تلقى معظم أعضائه تعليمهم الديني في المركز التعليمي الجاكسانكي الشهير في جكسابا على نهر البافنغ، قد دعمته مشاركة أعداد كبيرة من الفولبه الذين تمكنوا من استغلال ثروتهم الحيوانية في إطار عملية استقرار تدريجية. فقد أمدتهم تجارتهم في الماشية والجلود مع المناطق الساحلية بسلطة اقتصادية، بينما زوّدهم الإسلام بأيديولوجية لا غنى عنها في إقامة نظام سياسي واجتماعي جديد.

وعلى ذلك فإنه، بعد انتصار حزب المرابطين على أثر الحرب الدينية ضد مختلف أرستقراطيات الجالونكه الحاكمة، أنشأ زعماء المسلمين اتحاد فوتا جالون بقيادة إبراهيم



اللوحة ١٠.٦: المسجد القديم في لاييه، فوتا جالون.

سامبيغو. وكان سامبيغو الذي عُرف باسم كراموخو ألفا، رئيس سلالة السديانكه من أسرة باري في تمبو وكان يحمل لقب الإمام (Almamy). وكان الاتحاد مقسماً إلى تسع مقاطعات (Diwe ومفردها Diwal) يحمل رئيس كل منها لقب ألفا (Alfa)، ويختار هؤلاء الرؤساء من بين قادة الجهاد. وهكذا كان التقسيم الإقليمي يناظر في البداية المناطق التي حررها كل من

زعماء الثورة الإسلامية وكان كراموخو ألفا، إمام ورئيس اتحاد فوتا جالون، أولاً وقبل كل شيء ألفا مقاطعة تمبو، العاصمة. ومنذ البداية حددت سلطة الإمام بمقرها في تمبو، نتيجة للاستقلال الذاتي الواسع النطاق الذي مُنح لرؤساء مقاطعات لاييه وبوريا وتسمي وكيايالي وكُلّاده وكوين وفوغومبا وفوده هاجي، كما حددها وجود مجلس الشيوخ، الذي كان يعمل بمثابة برلمان في فوغومبا، العاصمة الدينية^(٤٦).

وبذلك تكون الثيوقراطية الإسلامية في فوتا جالون قد قامت على أثر سلسلة من الحملات العسكرية التي شنت بين حزب المرابطين وزعماء الجالونكة في كافو الذين كانوا يحاربون دفاعاً عن سيادتهم السياسية. غير أن حرب الجهاد التي كرّست نصر حزب المرابطين في معركة تلنسان الشهيرة، استمرت بمحاولة جعل السكان غير المسلمين بمرتفعات فوتا جالون يعتنقون الإسلام. وعند هذا المستوى واجه المسلمون معارضة من جانب رعاة الفولبه الذين كانوا يعيشون حياة بدواة في المنطقة طوال قرون ويعادون الإسلام الذي رأوا فيه مرادفاً للامركزية ويسط السيطرة السياسية والاقتصادية. وصدرت تلك المعارضة من أولئك الفولبه الذين شكلوا فيما بعد أدنى طبقات سكان الأدغال من الفولبه الذين استغلهم المرابطون الحكام. وينفي مجرد وجود هذه الطبقة التفسير العنصري السطحي للثورة الإسلامية على أنها جاءت نتيجة لغزو الفولبه للجالونكة المحليين بقصد استعبادهم. كذلك يفسر وجود هذه الطبقة أسباب استمرار هذه العداوات طوال هذه المدة وبطء نظام الحكم الثيوقراطي في دعم سلطته نظراً إلى اضطرابه طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر إلى إنشاء بنية سياسية جديدة تحل محل الجالونكة في كافو^(٤٧).

وعند وفاة كراموخو ألفا حوالي سنة ١٧٥١، آلت الإمامة إلى إبراهيمي سوري الذي عرف باسم سوري ماودو (سوري العظيم). وبذلك يكون الزعيم الديني للجهاد قد خلفه قائد الجيش الذي أقحم فوتا جالون في سياسة عدوانية ضد البلاد المجاورة بحجة إعلان الجهاد. وأصبحت هذه السياسة الأسلوب الرئيسي لمطاردة العبيد لتلبية الاحتياجات المحلية للأرستقراطية الحاكمة ولتلبية الطلب المتزايد لمن يمارسون في منطقة الساحل تجارة الرقيق عبر البحار. وكما هو الحال بالنسبة إلى مملكة داهومي أو إلى اتحاد الأشانتي، فإن تطور فوتا جالون يعصى على الفهم خارج السياق الشامل لانتشار تجارة الرقيق عبر البحار. فهذه الممالك، التي تكونت أصلاً كردّة فعل للعواقب الوخيمة لمطاردة العبيد. انتهى بها الأمر إلى المشاركة في هذه التجارة، إما للدفاع عن نفسها ضد الممالك المجاورة أو لمجرد تحقيق الكسب المالي. ثم أصبح الإسلام مجرد أيديولوجية بين أيديولوجيات كثيرة ترعى وتدعم سلطة الأرستقراطية الحاكمة. فقد خاض سوري ماودو، يعاونه زعيم مملكة سوليمانا الجالونكة، سلسلة من الحروب ضد جيرانه للحصول على العبيد والغنائم. غير أن التحالف مُني بالهزيمة سنة ١٧٦٢ على يدي كوندو

(٤٦) T. Diallo، ١٩٧٢، ص ٢٨.

(٤٧) N. Levtzion، ١٩٧٥، ص ٢٠٨.

بوراما، ملك سانكران، الذي استطاع في تلك السنة أن يحتل تمبو بعد ارتداد سليمانا. واقتضى الأمر انفجاراً للطاقة الوطنية لإيقاف زحف جيش كونده بوراما عند أبواب فوغومبا، ولم يكن إلا في سنة ١٧٧٦ أن قضى سوري ماودو نهائياً على الخطر. واستهلت هزيمة سانكران فترة طويلة من سيطرة فوتا جالون على سليمانا إلى الغرب من تمبو. وقطع هذا النصر شوطاً بعيداً نحو دعم سلطة سوري ماودو الذي ظلّ حتى وفاته سنة ١٧٩١ يفرض سلطان الفريق العسكري على الفريق الديني.

وترتب على موت سوري ماودو كثير من الاضطراب السياسي عندما قتل ابنه سادو في ١٧٩٧/١٧٩٨ على أيدي أنصار عبدولاي باديببا، ابن الإمام الأول كراموخو ألفا. ومن المؤكد أنه إلى ذلك الوقت يرجع تاريخ بدء نظام تناوب الحكم بين أسرة ألفايا أسلاف كراموخو ألفا، وأسرة السوربا أسلاف إبراهيم سوري ماودو. وهذه الازدواجية، التي تعد ارتداداً إلى البنى السياسية لممالك السدّو حيث وجدت سلالتان أو ثلاث سلالات ملكية، أدت إلى إضعاف شديد للحكومة المركزية: فقد تمكن مجلس الشيوخ عندئذ، وهو المسؤول عن كفالة التزام الشريعة، من التحكم في سلطة الإمام. كما تمكن حكام الأقاليم من دعم استقلالهم الذاتي. وقد تمكنت فوتا جالون. على الرغم من الضعف المتأصل في النظام السياسي منذ البداية، من الحفاظ على استقلالها حتى بداية عهد الحكم الاستعماري، بل لقد استطاعت أن توسع حدودها. غير أن نظام الحكم الجديد فقد بالتدريج طابعه الثوري عندما تحوّل حزب المرابطين، وقد كفل أمنه داخل مرتفعات فوتا جالون، إلى أرستقراطية دينية وعسكرية تشارك بنشاط في تجارة الرقيق عبر البحار. وكما حدث في أماكن أخرى، أصبحت تجارة الرقيق حكراً على الدولة التي راقبت طرق التجارة ونظمت القوافل المتجهة نحو الساحل. وكانت سعة انتشار تجارة الرقيق عبر البحار سمة دائمة من سمات القرن الثامن عشر عندما تخطى الأوروبيون عن سلع مثل الذهب والعاج والجلود وفضلوا عليها الرقيق. ويقدم توماس ونتربوتوم، الذي زار تمبو سنة ١٧٩٤، شرحاً جيداً لدينامية تجارة الرقيق عبر البحار، التي أجبرت الأثمة على شن الحروب للحصول على العبيد باعتبارهم السلعة الوحيدة التي يمكن مقايضتها بالسلع الأوروبية^(٤٨).

وفي مثل هذه الظروف، فقدت حرب الجهاد طابعها الديني وأصبح الإسلام مجرد ذريعة لمطاردة العبيد بين الكفار على حدود فوتا جالون. وتفسر استحالة الحصول على السلع الأوروبية مقابل سلع أخرى غير العبيد طغيان نظام الحكم الجديد إزاء غير المسلمين الذين كان يُقبض عليهم بأعداد كبيرة إما لبيعها على الساحل أو ليحتجزوا في قرى العبيد (runde). وكانت الرونده أكثر المؤسسات اتساعاً بطابع نظام الحكم الجديد في فوتا جالون طوال القرن الثامن عشر^(٤٩) - نظراً إلى أن تنمية الاسترقاق على الصعيد المحلي لم يقتصر نفعها على تلبية احتياجات الأرستقراطية السياسية والدينية من الغذاء، وإنما تجاوز ذلك إلى تلبية الحاجة إلى

(٤٨) T.M. Winterbottom, ١٨٠٣.

(٤٩) W. Rodney, ١٩٦٨، ص ٢٨٠-٢٨٢.

تموين سفن الرقيق بالغلغل. واستطاعت فوتا جالون، بفضل موقعها بين دول البمبارا وبين الساحل، أن تشارك في شن الغارات وشراء العبيد لاستخدامهم في أغراض الإنتاج المحلي وبيع الفائض منهم على الساحل من أجل الحصول على السلع الأوروبية وعلى الملح مما يحتاجه اقتصادها الرعوي. وأتت هذه التجارة إلى فوتا جالون، أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بعدد لا يحصى من العبيد المنتمين إلى إثنيات شتى يذكر منها البمبارا والكييسي والجالونكة والفولبه والبساري والكونياغي.

وأدى وجود هذه الأعداد الضخمة من الرقيق، الذي لا يمكن تفسيره إلا في سياق تجارة الرقيق عبر البحار، إلى فهم خاطئ للتطور الداخلي لفوتا جالون. فبالنسبة إلى كثير من المؤرخين، لا يعدو تاريخ فوتا جالون أن يكون نتيجة للغزو الجارف من جانب الفولبه الذين استرقوا سكان البلاد من الجالونكة فأشعلوا بذلك صراعًا مريعًا بين مجموعتين اثنتين. غير أن من الواضح أن التطور الداخلي لفوتا جالون كان يغلب عليه في الواقع نشوء مجتمع هرمي قوامه انعدام التكافؤ استنادًا إلى الإسلام باعتباره أيديولوجية السلطة. فكان هناك تمييز ضد غير المسلمين الذين أُحِلُّوا مرتبة متدنية داخل المجتمع الجديد الذي تحكمه الشريعة الإسلامية، في حين أن المسلمين كانت لهم جميع حقوق الأحرار. وينبغي ألا تخفى غلبة لغة الفولفولده وثقافتهم الدينامية الحقة للتطور الداخلي الذي اتسم بوجود طبقات اجتماعية متميزة استنادًا إلى أيديولوجية الإسلام.

وعلاوة على التمييز بين الأحرار (الrimbe ومفردها dimo) والعبيد (maccube) داخل مجتمع الأحرار المسيطر، كان هناك ترتيب هرمي يعكس علاقات الاستغلال وعدم المساواة. فعلى قمة الريمبه، وجدت أرستقراطية السيف والحرية والكتاب والقلم (las li)، أبناء أسر المرابطين العظيمة الذين شنوا حرب الجهاد واحتكروا كافة أسباب السلطة وتألفت منهم طبقة السياسيين ورجال الدين بما يتبعها من خدام وحشم عمدوا إلى استغلال عدد كبير من العبيد الذين تركزوا في الرونده.

ثم تأتي بعد ذلك جماهير الأحرار الذين كانت حالتهم تتوقف على مركزهم من طبقة المرابطين من الحكام والعلماء. وفي أدنى طبقة الأحرار يوجد الفولبه من قاطني الأدغال ومعظمهم من أبناء الفولبه الذين لم يسارعوا إلى اعتناق الإسلام بعد حرب الجهاد. ولم يكونوا يملكون أي عبيد وكانوا يفلحون الأرض بأنفسهم، وهو عمل غير نظيف في أعين الأرستقراطية. واقتصرت ثروتهم على قطعان الماشية وفرضت عليهم ضرائب ورسوم باهظة يؤدونها إلى طبقة المرابطين الحاكمة. ومع ذلك فقد كان نمو الاسترقاق المحلي - في ارتباط وثيق مع تجارة الرقيق الأطلسية - هو السمة الرئيسية لتطور مجتمعات سينيجامبيا أثناء القرن الثامن عشر. وكان حشد العبيد في الروندات في فوتا جالون ومنطقة الأنهار الجنوبية يجري على نطاق أدى إلى قيام سلسلة من ثورات الرقيق في نهاية القرن الثامن عشر.

ولا شك أن ممارسة الاسترقاق على الصعيد المحلي كانت تكمن وراء الثورة الثقافية في فوتا جالون، حيث كان المرابطون وطبقة رجال السياسة - وقد تحرروا من الأعمال الزراعية - يكرسون أنفسهم للتعليم. فطبقًا لما رواه ونترتوم، الذي زار تمبو سنة ١٧٩٤، أنشأ نظام الحكم

الجديد كثيرًا من المدارس القرآنية في كافة أنحاء البلاد. ومكّن وجود تنظيم سياسي واجتماعي قوي، قوامه الشريعة الإسلامية ومنع بيع المسلمين، فوتا جالون من تجنب الفوضى واستتراف السكان^(٥٠). ويفسر هذا النظام كذلك اكتظاظ فوتا جالون بالسكان على الرغم من افتقارها النسبي إلى الموارد الطبيعية. وهكذا كانت الدول الشيوقراطية تتمتع بقدر من الاستقرار تكفله لصالحها طبقة المسلمين الحاكمة التي كفلت أيضًا أمن المجتمع الإسلامي ووحدته. فعلى الرغم من أوجه قصور الثورة الإسلامية، تبعها ثورة ثقافية حققة نظرًا إلى أن المرابطين لم يلبثوا أن ترجموا القرآن إلى الفولفولده لتيسير تعليم الجماهير أمور الدين. ولا شك أن هذه الثورة الثقافية قد سُرّعت بفضل سيرنو سامبا مومبيا الذي أطلق في مؤلفه المشهور Le filon du bonheur éternel (السبيل إلى السعادة الخالدة) برنامجًا لاستخدام الفولفولده أداة للتربية الدينية للشعب:

سأنقل اليكم قول الثقات في لغة الفولفولده

لكي أيسّر عليكم فهمه.

فاقبلوا ما تسمعون من أقوالهم.

ذلك أن لغة المرء هي وحدها التي تمكنه

من فهم ما يقوله الثقات.

وكثير من الفولانيين لا يفهمون حتى الفهم

ما يعلمونه بالعربية فيظنون على شكهم.

والشك فيما يتعلق بأداء الواجبات

ينقص من قدر الأقوال، وينقص من قدر الأفعال.

فمن ابتغى النور، والتحرر من الشك إلى اليقين،

فليقرأ هذه السطور التي كتبها بالفولفولده إنسان عادي^(٥١).

ولم تقتصر النتيجة على نشوء أدب فولفولدي خصب وغزير، وإنما تجاوزت ذلك إلى تعميق إسلام الجماهير. وهكذا أصبح الإسلام في مدن القرون الوسطى، مثل تمبكتو وجني، بفضل الثورة الإسلامية في فوتا جالون، إسلامًا شعبيًا غدا في وقت لاحق مصدر إلهام لإنشاء شبكة من الدول الشيوقراطية في كافة أرجاء غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، تشكل فوتا تورو حلقة الوصل الثالثة في سلسلة طويلة من الثورات الإسلامية المنتصرة في سينيغامبيا أثناء القرن الثامن عشر.

الثورة الإسلامية في فوتا تورو

بعد النجاح الذي أحرزته كل من بوندو وفوتا جالون، حقق الإسلام نصرًا ثالثًا في فوتا تورو أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر بفضل حزب المرابطين في تورودو. وهنا، نجد أن الرابطة

(٥٠) T.M. Winterbottom، ١٨٠٣، ص ٨.

(٥١) A.I. Sow، ١٩٧١، ص ٤٣.

بين حركة تورودو وحركة ناصر الدين، في أواخر القرن السابع عشر، أكثر وضوحًا من الرابطة بين حركتي بوندو وفوتا تورو وحركة ناصر الدين، وذلك نظرًا إلى أن الحركة التجارية كانت استمرارًا مباشرًا لنظيرتها لدى ناصر الدين فيما اتخذته من أشكال وما استهدفته من غايات. ومن جهة أخرى فإن حركة تورودو، إذ كانت تعمل في تعاون وثيق مع زاوية البربر، استلهمت كثيرًا من وحيها من نجاح حرب الجهاد في بوندو وفوتا جالون في بداية القرن الثامن عشر. فقد كان زعيمًا حزب المرابطين في تورودو، سليمان بال وعبد القادر، طالبي علم في مدارس بير وكوكي في كايور، اللتين كانتا على علاقة وثيقة مع زوايا الديمان في موريتانيا. وتوجه هذان الوريثان الروحيان لحركة ناصر الدين في وقت لاحق إلى فوتا جالون أو إلى بوندو لتثبيت إيمانها على أمل أن يتوصلا في النهاية إلى إنشاء نظام حكم ثيوقراطي في فوتا تورو حيث قدر للأزمة الكامنة في نظام حكم الدينانكة أن تيسر انتصار ثورة تورودو.

وبالنظر إلى أن سان لوي تقع على مقربة من فوتا تورو، فقد وجدت مصادر أوروبية تلقي الضوء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسرت نجاح الإسلام هناك، وهو ما لا ينطبق على بوندو أو فوتا جالون. ويبدو واضحًا أن الأزمة التي شوهت في والو في دلتا نهر السنغال أثناء القرن الثامن عشر، وجدت أيضًا في فوتا تورو في وسط وادي ذلك النهر بسبب نطاق تجارة الرقيق الأطلسية وقرب إمارتي براكنة وترارزة.

ذلك أن أزمة الخلافة، التي بدأها أبو بكر سير حوالي سنة ١٧١٦، استمرت طوال القرن الثامن عشر فغمرت فوتا تورو في خضم من عدم الاستقرار والحروب الأهلية. وتفاقم الوضع أثناء النصف الثاني من ذلك القرن مع انتشار تجارة الرقيق عبر البحار التي كان ينظمها الحاكم الإنجليزي الجديد، أوهارا، الذي يسر على بربر براكنة وترارزة مهمة احتلال فوتا تورو. وفي هذه الظروف، لم تكن ثورة تورودو موجهة نحو نظام حكم الدينانكة فحسب، إذ أصبح الآن عاجزًا عن كفالة أمن البلاد، بل وجّهت أيضًا ضد سيطرة براكنة وبيع المسلمين في سوق الرقيق. وعلى ذلك استطاع حزب تورودو، بقيادة سليمان بال، أن يحقق على الفور نصرًا عسكريًا ضد أولاد عبد الله في مبوبا، ومن ثم وضع حدًا لضربة الغلال التي كانت تدفع سنويًا للبربر (muudal horma). وبعد أن وطد حزب تورودو سلطته في وسط فوتا تورو، أنهى عدة قرون من سيطرة الدينانكة، ومنع في يوليو/تموز ١٧٧٦ كافة النشاط التجاري الإنجليزي مع غلام، ردًا على أعمال التخريب التي ارتكبتها أوهارا في ١٧٧٥ من أجل الحصول على الرقيق (٥٢).

وتزامن انتصار حزب تورودو مع موت قائده الشهير سليمان بال الذي خلفه عبد القادر كان. ووقع الاختيار على عبد القادر - نظرًا إلى تفقهه في الدين - لكي يوطد نظام الحكم الثيوقراطي الجديد. وعمد عبد القادر، ما أن انتخب إمامًا، إلى اقتباس كثير من الممارسات الطقسية من فوتا جالون مع الحفاظ في الوقت نفسه على بعض تقاليد مملكة الدينانكة التي

استبقى بعض رؤسائها مقاطعاتهم بالانضمام إلى حزب تورودو. كذلك أعاد توزيع الأراضي الخالية (bayti) في الوقت الذي ثبت فيه حقوق أسر التورودو القوية في معظم وسط فوتا تورو بدعمه الأسر الثلاث: البوسيايه والميرلابه والهييايه. وحددت سلطة عبد القادر منذ البداية بتأثير هذه الأسر الثلاث التي كان ينتمي إليها معظم أعضاء مجلس الناخبين العظيم (Jaggorde)، وأشهرهم آك رندباو، وعائلة علي دوندو التي كانت تسيطر على بوسيا. وعائلة علي سيدي بيرلابه. وعائلة علي مامادو. ومع ذلك فقد وطد عبد القادر أركان نظام الحكم الجديد ومدّ نفوذه الديني إلى ما وراء حدود فوتا تورو حيث بعث نجاحه آمالاً كبيراً في التغيير لدى المجتمعات الإسلامية التي كانت تشكل بالفعل جماعات مستقلة داخل دول الـوولوف والسيرير. وبذلك يكون النموذج الذي رسمته فوتا تورو قد زاد حدة التوتر بين المسلمين المصلحين وبين طبقات السدّو الحاكمة في والو وجولوف وكايور وباوول. وهاجر كثير من الفلاحين إلى فوتا تورو سعيًا إلى الأمن الذي أصبح يكفله آنذاك نظام الحكم الجديد بمنعه تجارة الرقيق من بين المسلمين. وعزّز عبد القادر فضلًا عن ذلك تعليم أمور الدين في كل قرية وبناء المساجد وتعيين إمام لكل منها مكلف كفالة احترام شريعة القرآن في الدولة الثيوقراطية الجديدة.

وفي سنة ١٧٨٦، شرع حكم التورودو الذي كان يدعم مركزه في فوتا تورو، في غزو ترارزة حيث أراد عبد القادر أن يفرض ما فرضه في براكنة من سلطة ودفع ضرائب. واستطاع بمعاونة من براكنة أن يهزم ترارزة التي قُتل أميرها، إيلي كوري، في ساحة القتال. وكان انتصار عبد القادر - الذي أشيد به في قصيدة لمختار ولد بونا أحد تلامذة زاوية البربر في ديماني - يرمز لانتصار الإسلام كما كان يراه ناصر الدين منذ قرن مضى، ضد مقاتلي الحسينيين الذين كانوا يسدون طرق التجارة. وكان عبد القادر يعتبر نفسه، بحق، أمير المؤمنين والوريث الشرعي لناصر الدين. وعلى ذلك كان يطمح إلى فرض الشريعة الإسلامية على حكام والو وجولوف وكايور وإلى بسط سلطانه على أعالي النهر.

غير أنه في سنة ١٧٩٠، أنكر حاكم كايور الجديد، أماري نغونه نديلا، ما كان قد قبله من سبقوه من خضوع لفوتا تورو، وقمع كل محاولات الاستقلال التي كانت تبذلها جماعات المسلمين المصلحين في مقاطعة نجامبور. وقتل مبعوث عبد القادر، تسير حمادي إبراء، وناشد من نجوا من القتل في المعركة - بمن فيهم ابن مرابط كوكي - الإمام أن ينصر قضية الإسلام. وحدا ذلك بعبد القادر أن ينظّم حملة عسكرية كبرى قوامها ٣٠ ٠٠٠ شخص منهم النساء والأطفال، لاستعمار كايور.

ولكن الحملة انتهت بكارثة في بونغوي، حيث هزم الجيش العظيم نتيجة لتكتيك حرق الأرض الذي طبقه أماري نغونه ببراعة. وبيع عدد كبير من الفوتانكة لتجار الرقيق وأخذ عبد القادر أسيرًا في كايور وإن كان قد أرسل فيما بعد إلى فوتا تورو. ووعد أماري نغونه بأنه لن تُشنّ بعد ذلك أية غزوات. وما زالت الروايات المتناقلة تشيد بشهامة أماري نغونه الذي دافع بإيمان عن الطابع العلماني لدولة السدّو ضد الدعوة الدينية للدولة الثيوقراطية التي سعى عبد

القادر إلى فرضها بحرب الجهاد^(٥٣). ومن جهة أخرى، يرى بارون روجر أن انتصار فريق السدو كان الفضل فيه يرجع إلى المساعدة التي قدّمها إلى أماري نغونه في حربه ضد عبد القادر تجار الرقيق في سان لوي وغوريه^(٥٤). ويمكن تفسير هذا التأييد في معارضة عبد القادر لبيع المسلمين وفي النزاعات الكثيرة التي نشأت بين فوتا تورو وسان لوي بين سنتي ١٧٨٧ و ١٧٩٠ ومنعت السفن من التحرك نحو أعالي النهر وحالت دون وصول الدخن إلى الجزيرة^(٥٥).

وبدأت سلطة عبد القادر تتضاءل مع هزيمته في بونغوي. وجاءت معارضته في فوتا تورو من علي سيدي من أسرة اليرلابه وعلي دوندو من بوسيا، وكلاهما عضو ذو نفوذ في الجاغورده. كما أجبرته أسرة ثيرونو موّله في تورودو. المعارضة لصرامته الدينية، إلى مغادرة العاصمة إلى كوييلو، على أراضيها الخاصة، بينما فرض نفسها عليه الأميران الجديدان غير المتفقهين، علي سيدي وعلي دوندو، للعمل كوسيطين بين الحكومة المركزية وبين إقليمي فوتا تورو الغربي والشرقي. وتزامن هذا الصراع الداخلي على السلطة مع نشوء النزاعات بين فوتا تورو وبين المحطة التجارية في سان لوي التي توقفت تجارتها على النهر بين سنة ١٨٠١ وسنة ١٨٠٣. ولم تكتف سان لوي برفضها دفع الرسوم المعتادة بل شرعت في شنّ حملات قامت بها اثنا عشرة سفينة لحرق عدد مماثل من القرى في غرب فوتا تورو والقبض على ستمائة أسير ينتمي معظمهم إلى الطبقة الحاكمة في تورودو. وفي سنة ١٨٠٥ أخذت فوتا تورو بثأرها ثم قبلت في سنة ١٨٠٦، إذ ألحق توقّف التجارة أضرارًا بكلا الفريقين. اتفاقًا جديدًا يؤكد الاتفاق الذي كانا قد أبرماه في سنة ١٧٨٥.

ثم شرع عبد القادر، الذي لم يتمكن لعدد من السنوات من الحصول على الأسلحة وغيرها من السلع اللازمة لدعم سلطته التي أصبحت عرضة للمقاومة المتزايدة، في شنّ حملة على أعالي النهر لوقف أعمال النهب والسلب التي كان يمارسها الإمام سيغا على حساب مرابطي بوندو. وأمر بإعدام سيغا وعيّن مكانه مرشحاه الخاص حمّادي بانه، فعجّل بقيام تحالف بين حمادي آيساتا قائد بوندو الذي لم يؤاتيه الحظ برغم شعبيته، وبين ملك كعارته.

وحال العداء المتنامي من جانب سان لوي والمعارضة الداخلية المتزايدة من جانب الجاغورده بين عبد القادر وبين القضاء على التحالف بين كعارته وبوندو. والواقع أن الجاغورده لم يلبث أن نحى عبد القادر عن الحكم مما دفعه إلى التحالف مع كغاغاغا وكساسو. غير أنه في سنة ١٨٠٧ تآزرت عليه قوات البوندو والكعارته فقتلته بالتواطؤ مع الجيل الثاني من حزب تورودو. ومهّد موته السبيل لانتصار الجاغورده الذين تمكنوا آنذاك من فرض إمام وفيّ لقضيتهم والاحتفاظ بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي كل في مقاطعته^(٥٦).

(٥٣) R. Robinson، ١٩٧٥، ص ٢٠١-٢٠٨.

(٥٤) L.G. Colvin، ١٩٧٤، ص ٦٠١، Baron R. Keledor، ١٨٢٩، ص ١٢٩.

(٥٥) D. Robinson، ١٩٧٥، ص ٢٠٢.

(٥٦) المرجع السابق، ص ٢٠٩-٢١٤.

وكما حدث في بوندو وفوتا جالون، تحوّل حزب المرابطين الذي كان يتألف أصلاً من رجال متفقيين في الدين إلى نظام سياسي في أيدي أرستقراطية مقاتلة لا علم لها بأمور الدين كما كان الحال في ممالك السدّو. وأصبحت السلطة حكراً على حكام وراثيين يخوضون منافسة حادة فيما بينهم. ونشأت في تورودو أوليغاركية جديدة لا صلة لها بالمثل الأعلى لثورة ١٧٧٦. ومع ذلك فقد وطدت الثورة الإسلامية الطابع الإسلامي للدولة والمجتمع في فوتا تورو، على عكس ما حدث في نظم حكم السدّو التي كانت تسيطر على ممالك الـوولوف والسيرير في شمال سينيغامبيا.

وعوّض كثيراً عن فشل عبد القادر في فرض الإسلام كأيدولوجية للدولة في ممالك الـوولوف، التقدم الكبير الذي حققته أحزاب المرابطين المحلية. فقد حاولت أعداد متزايدة من المسلمين أن تتصدى من الداخل لعنف السدّو. وفي كايور على الأخص، أفضت هزيمة عبد القادر في بونغوي إلى رحيل أعداد كبيرة من المسلمين من مقاطعة نجامبور إلى شبه جزيرة الرأس الأخضر حيث راودهم الأمل في تأسيس ثيوقراطية بقيادة جال جوب. وانطلاقاً من الرأس الأخضر شجع المسلمون في المنفى معارضة الليو لأعمال الابتزاز التي كان يمارسها القادة المعيّنون من قبل دامل كايور والحركات الانفصالية في كايور. وبعد مقاومة دامت عدة سنوات فاز حزب المرابطين باستقلال سجّل أول انفصال إقليمي كما سجّل انتصار الإسلام في كايور (٥٧).

خاتمة

في بداية العملية التي أفضت إلى تبعية أفريقيا السوداء للدول الأوروبية المسيطرة، كان تطور سينيغامبيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر قد تأثر تأثراً عميقاً بالتجارة الأطلسية. فمنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، ترتب على المقايضة (بالذهب والعاج والصمغ والجلود والرقيق) - دون أي احتلال للأراضي - تحوّل طرق التجارة من الداخل نحو الساحل. وأثناء تلك الفترة، تفكك اتحاد الجولوف مخلفاً وراءه ممالك والو وكايور وباوول وسين وسلوم، في حين أصبحت مملكة الدينانكة مسيطرة في وادي السنغال. وفي منطقة الأنهار الجنوبية، أدّت التجارة البرتغالية إلى انهيار التجارة الأقاليمية لباينوك وبيفادا ونالو وباغا ويسّرت نشوء القوة العسكرية لكابو التي حلت محل إمبراطورية مالي المتدهورة.

وسرعان ما أفضت هيمنة تجارة الرقيق على المبادلات عبر البحار أثناء القرن السابع عشر إلى تقسيم الساحل إلى مناطق نفوذ وتشديد محطات تجارية محصنة، كما أفضت إلى دعم طابع العنف الذي اتّسمت به نظم حكم السدّو والذي أدى بدوره إلى قيام حركة مرابطين

واسعة النطاق معادية للأرستقراطيات العسكرية. وبعد فشل حركة ناصر الدين عمدة أنصار الإسلام المناضل إلى تنظيم أنفسهم في بوندو وفوتا جالون وفوتا تورو. غير أنه في نهاية القرن الثامن عشر، فقدت الدول الثيوقراطية بالتدريج طابعها الثوري في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تفكر في إلغاء تجارة الرقيق التي كان دورها في تجميع رؤوس الأموال آخذًا في التناقص. وحاولت أوروبا عندئذ أن تدمج سينيغامبيا في النظام الرأسمالي المتطور لكي تشكل الحدود الخارجية لمركز تزويد أوروبا بالمواد الأولية اللازمة للصناعة. ولم تكن سينيغامبيا آنذاك، وقد مزقتها الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة، في وضع يؤهلها لمقاومة الغزو العسكري الذي شرعت فيه أوروبا أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

الفصل الحادي عشر

نهاية إمبراطورية الصنغاي

م. أبيتبول

انهيار إمبراطورية الصنغاي

أسباب الغزو المغربي

اعتلى مولاي أحمد المنصور عرش السعديين بعد موقعة وادي المخازن سنة ١٥٧٨ في ظروف مؤاتية لم يكن من الممكن أن تضاهيها أية ظروف أخرى. فقد أحله الانتصار على البرتغاليين مكانة بين كبار المدافعين عن الإسلام وجعلت منه الأموال التي دفعت لافتداء الأسرى المسيحيين إحدى أعظم الشخصيات نفوذًا على المسرح العالمي.

وكان يطمح، بوصفه خليفة وإمامًا وأميرًا للمؤمنين، إلى الجمع بين المسلمين في أسلوب تفكير واحد وإلى ردّ الحياة إلى روح الجهاد. فالأرباح التي كان يزمع تحقيقها من استغلال أحواض الملح الصحراوية في تغازة ستخصّص لتجديد أرصدة بيت المال، والعبيد الذين أسروا عند غزو صنغاي سيشغلون في بناء الأسطول الذي سيستخدم في محاربة الكفار.

غير أن الدوافع النبيلة لدى المنصور لم تكن لتمنع وجود دوافع أخرى أقلّ تجريدًا، هي الحصول على الذهب والعبيد من السودان^(١).

(١) المصادر الرئيسية لهذه المرحلة من مراحل العلاقات بين المغرب والسودان - وهي مرحلة كتب عنها الكثير هي: مصادر سودانية: السعدي، ١٩٦٤؛ وم. الكعبي، ١٩١٣-١٩١٤؛ وأو. هوداس، ١٩٦٦؛ ومصادر مغربية: الفشتالي، ١٩٦٤؛ والслаوي، ١٩٣٦؛ والفراني، ١٨٨٨-١٨٨٩؛ ومصادر أوروبية: انظر H. de Castries، ١٩٢٣، للاطلاع على عرض كامل للغزو المغربي نقلًا عن كاتب إسباني مجهول الهوية.

وكان من المقرر أن يستخدم العبيد في صناعة السكر في جنوب المغرب حيث عانت المنشآت أشد المعاناة من آثار القتال في العقود السابقة^(٢). أما الذهب فسرعان ما تضاءلت إمداداته منذ قيام إمبراطوية الصنغاي عند منعطف النيجر. وكان أسلاف المنصور قد حاولوا مرتين تغيير ذلك الوضع: مرة بين سنتي ١٥٣٧ و ١٥٤٧ بشن غارات على وزان، والثانية في ١٥٥٦-١٥٥٧ بالاستيلاء على تغازة. ولكن المهدي، جد المنصور، إذ لم يكن يريد بحال أن يعرقل سبيل إمدادات الملح إلى أفريقيا السوداء، أبرم اتفاقاً مع أسكيا (Askiya) داود زعيم صنغاي، ينص على اقتسام ما يجمع من رسوم على الفور^(٣).

غير أنه ظلت هناك أخطار تهدد تجارة المغرب مع السودان: فقد حاول البرتغاليون سنة ١٥٦٥ بلوغ تمبكتو عن طريق السنغال^(٤)؛ والأدهى من ذلك أن الأتراك أتوا تحركات تنم عن أنهم كانوا يستهدفون مد خطوط تموينهم إلى جنوب المغرب. ومن أمثلة هذه التحركات حملة صلاح الرئيس إلى ورقلة سنة ١٥٥٢، وغزو جعفر باشا لفزان سنة ١٥٥٧. وحملة حسن فنيزيانو إلى توات سنة ١٥٧٨-١٥٧٩^(٥).

وتبددت آمال السعديين في الاستفادة من تغازة عندما توصل الصنغاي إلى إنشاء أحواض ملح جديدة في تغازة الغزلان (تاوديني)^(٦).

وفي سنة ١٥٨٢، استولى المنصور على واحتى توات وغرارة. وقدم الغرض الرسمي لاحتلالهما على أنه إعادة النظام إلى منطقة لم يعد أهلها يأترون بأمر السلطة الملكية. ولكن الهدف الحقيقي كان غزو السودان وبناء إمبراطورية ضخمة على الجبهات الجنوبية لممتلكات العثمانيين في أفريقيا^(٧). وفي سنة ١٥٨٣ أعطى ماي إدريس ألوما، ملك بورنو، المنصور فرصة ذهبية لتحقيق مطامعه. فقد طلب من المنصور، بدافع من الخوف من زحف الأتراك على أراضيهم من فزان، أن يزوده بأسلحة نارية يقاتل بها غير المسلمين على حدود السودان. ووافق المنصور على ذلك بعد أن انتزع من ملك بورنو موافقته على مبايعته، وحررت البيعة وقعت كما ينبغي^(٨). وفي السنة التالية دخلت قوة مغربية منطقة الساحل الأطلسي في اتجاه السنغال ولكنها اضطرت إلى التراجع في ظروف غير واضحة^(٩).

(٢) P. Berthier، ١٩٦٦.

(٣) السعدي، ١٩٦٤، ص ١٦٣-١٦٤؛ الفشتالي، ١٩٦٤، ص ٥٥.

(٤) A. Teixeira de Mota، ١٩٦٩.

(٥) E. Rossi، ١٩٣٦، ص ٧٤-٧٥؛ A.G.P. Martin، ١٩٠٨، ص ١١٩-١٢٣.

(٦) الفشتالي، ١٩٦٤، ص ٥٥.

(٧) المرجع السابق، ص ٣٦-٤٠.

(٨) المرجع السابق، ص ٦١-٦٣؛ أ. الناصري، ١٩٥٤-١٩٥٦.

(٩) الفشتالي، ١٩٦٤، ص ٦٠-٦١؛ E. Fagnan، ١٩٢٤، ص ٤١٥-٤١٦؛ السعدي، ١٩٦٤، ص ١٩٤.

* Askiya: لقب ملكي اتخذه حكام الصنغاي ليميزوا به عن سلالة السني Sonni السابقة.

وكاد الأمر بالهجوم على إمبراطورية الصنغاي أن يصدر في سنة ١٥٨٦، ولكن المنصور أرجأه خمس سنوات بالنظر إلى ما كان يعترض التنفيذ من صعوبات. واستغلَّ المهلة المتاحة في تدريب جيشه وتجهيزه، ولتجميع كافة المعلومات الممكنة عن إمبراطورية الأسكيا، ولإقناع كبار مواطنيه - التجار والعلماء وضباط الجيش - بصواب خطته.

تونديبي وأسباب انهيار الصنغاي

في ٣٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٥٩٠، خرج من مراكز بقيادة جودار باشا رتل مغربي تتراوح قوته بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف جندي وترافقه عدة مئات من المعاونين. وعبرت القوة جبال الأطلس العليا ثم هبطت وادي درعا إلى كتاوا حيث دخلت الصحراء الكبرى. وفي أول مارس / آذار ١٥٩١ بلغت، بعد مسيرة شاقة مدتها ستون يوماً، ضفاف النيجر ووصلت إلى تونديبي بعد ذلك بأحد عشر يوماً فلم تكن تبعد عن غاو، عاصمة الصنغاي إلا بمسافة خمسين كيلومتراً.

وعلى الرغم من أن الأسكيا إسحق الثاني لم يعبئ جنده إلا في آخر لحظة، فقد تصدّى للغزاة بقوة هائلة. غير أن جيش الصنغاي، وقد واجهته مدافع الجنود المغاربة، مُني بهزيمة ساحقة في ١٢ مارس / آذار ١٥٩١ بعد يوم واحد من المقاومة البطولية^(١٠). وبذلك انهارت آخر إمبراطوريات الساحل العظيمة بعد أن عجز حكامها، وقد شغلهم نزاعاتهم الداخلية، عن تقدير مدى الخطر المغربي الذي يهددهم.

ذلك أنه منذ سقوط الأسكيا محمد الحاجي العظيم سنة ١٥٢٩، ظل بلاط غاو مسرحاً لصراعات عنيفة بين مختلف مدّعي الحق في اعتلاء عرش الصنغاي لم تلبث أن تحوّلت إلى ثورات تهدّد الإمبراطورية نفسها بالدمار. وقبل أقل من خمس سنوات من الغزو المغربي كانت إمبراطورية الصنغاي تكاد تنقسم إلى قسمين نتيجة لتمرّد بالاما (Balama) الصّدوق الذي كان يتخذ من تمبكتو مقراً له. وأحمد إسحق الثاني هذا التمرّد ولكن لم يتح له من الوقت ما يكفي لتوحيد البلد قبل الغزو المغربي^(١١).

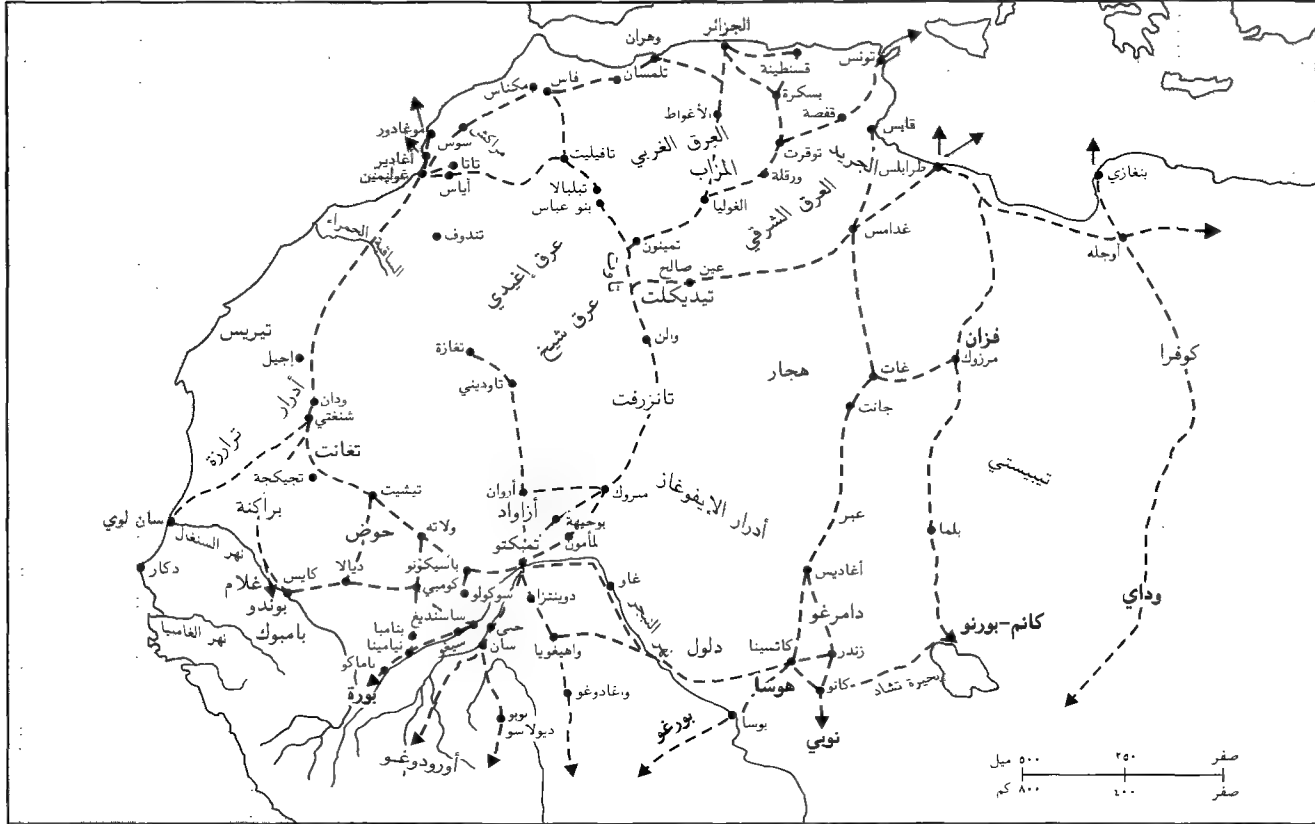
وقد ظلت صنغاي تعاني اقتصادياً لعدة عقود من الآثار المعاكسة لتجارة البرتغاليين الساحلية. وتفاقمت العواقب الاجتماعية للنكسات الاقتصادية نتيجة للهزائم العسكرية في دندى وبورغو وبلاد الموسي - وكلها مصادر تقليدية لمدّ الإمبراطورية بالرقيق، فضلاً عن فقدان تغازة سنة ١٥٨٥. وعلاوة على ذلك، أُلّمت بالإمبراطورية سلسلة من الكوارث الطبيعية التي يذكر منها الأوبئة والجفاف ونقص الأغذية^(١٢).

(١٠) الفشتالي، ١٩٦٤، ص ٦٤-٧١؛ الوفراني، ١٨٨٨-١٨٨٩، ص ١٦٠-١٦٢؛ م. الكعتي، ١٩١٣-١٩١٤، ص ٢٦٣-٢٧٥؛ السعدي، ١٩٦٤، ص ١٩٤.

(١١) م. الكعتي، ١٩١٣-١٩١٤، ص ٢٣٩-٢٤٦ و ٢٥٤؛ السعدي، ١٩٦٤، ص ١٩٧-٢٠٦.

(١٢) م. الكعتي، ١٩١٣-١٩١٤، ص ١٦٤ و ١٧٤ و ٢٣٠؛ السعدي، ١٩٦٤، ص ١٥١-١٨٢ و ١٩٥.

* Balama: في إمبراطورية الصنغاي: نائب الملك أو قائد الجيش.



الشكل ١١١: الطرق التجارية عبر الصحراء الكبرى من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر (نقلاً عن م. أيبشول).

وفي أيامها الأخيرة، كانت الإمبراطورية التي شيدتها سُني علي والأسكيا محمد، تمتد على مساحة شاسعة ولكنها تفتقر إلى الإطار الإثني والاجتماعي الثقافي الذي كان يضفي قدرًا أكبر من الوحدة على كل من غانا ومالي، سلفتها في المنطقة. ذلك أن صنغاي لم تنجح في توثيق الروابط بين مختلف شعوبها. وكانت الوحدة معدومة على الأخص في عهد الأسكيا محمد الكبير الذي كانت قيمه أقرب إلى قيم العرب - البربر في تمبكتو منها إلى القيم التقليدية لغاو وكوكيا التي كان هو غريبًا عنها بحكم مولده. وعلى الرغم من أن غاو كانت العاصمة السياسية، فلم تكن هي ولا صنغاي نفسها القوة المحركة للإمبراطورية التي كان مركز ثقلها يقع - على ما في ذلك من تناقض ظاهر - في أرض محتلة، في تمبكتو وجني.

إرساء حكم الباشوات المغاربة

اقتفاء لأثر بقايا جيش الصنغاي، زحف جودار باشا على غاو التي كان أهلها قد هجروها. أما إسحق الثاني فلم يحاول، على الرغم من أنه لم يزل يسيطر على نهر النيجر، القيام بأي هجوم مضاد. فبدأ عوضًا عن ذلك في التفاوض مع جودار على شروط عودته إلى المغرب. وكان جودار آنذاك يحسّ بخيبة أمل إزاء الوضع الذي يرثي له في غاو، ويدرك أن الحالة البدنية لرجاله لم تكن على ما يرام، فلم يمانع في قبول اقتراحات إسحق. ولكن المنصور لم يكن لديه أي استعداد لذلك فاستدعى جودار على الفور وأحلّ محله الضابط الذي يليه مباشرة في الرتبة في جيش المغرب. وهو محمود بن زرقون. وكانت أوامر زرقون ببساطة - غزو كافة أراضي السودان وتدمير جميع القوى السودانية التي اغتنمت فرصة الاضطراب السائد لتشغل الفراغ الذي خلفته هزيمة جيش الصنغاي^(١٣).

وشرع محمود باشا على الفور في تدمير السلطة السياسية لصنغاي. فاستولى على عاصمتها التقليدية كوكيا، وطرد إسحق الثاني من البلاد ليلقى حتفه بين الغورمانشه، ونصب فخًا قاتلاً خلفه محمد غاو، وحاول أن يمحّو آخر جيوب مقاومة الصنغاي في دندي (١٥٩٢-١٥٩٤)^(١٤).

وبعد أن تحرّر زرقون على هذا النحو من خطر الصنغاي، عاد إلى تمبكتو ليقتضي على الطبقات المتعلمة هناك باعتبارها قوة سياسية. فقتل عشرات العلماء أو أرسلوا إلى المنفى في المغرب. وكان من بين من نفوا أحمد بابا الذي طبقت شهرته الآفاق من منطقة سوس إلى مدينتي بوجي والجزائر^(١٥).

(١٣) السعدي، ١٩٦٤، ص ٢٢٠-٢٢١؛ الفشتالي، ١٩٦٤، ص ١٧٠-١٧١، H. de Castries، ١٩٢٣، ص ٤٧٣.

(١٤) السعدي، ١٩٦٤، ص ٢٣٠-٢٣٤؛ م. الكعني، ١٩١٣-١٩١٤، ص ٢٧٥-٢٧٦ و ٢٨٧-٢٩٥؛ الفشتالي، ١٩٦٤، ص ٨٣-٨٧.

(١٥) م. الكعني، ١٩١٣-١٩١٤، ص ٣٠٠-٣٠٨؛ السعدي، ١٩٦٤، ص ٢٥٨-٢٦٦؛ الوفراني، ١٨٨٨-١٨٨٩، ص ١٧٠.

وقتل زرقون سنة ١٥٩٤ في كمين نصبته له مقاومة الصنغاي في باندياغرا^(١٦) قبل أن يتم احتلال المنطقة المحيطة بجنى. وآلت تلك المهمة إلى جودار ولكن سرعان ما اتضحت استحالتها في مواجهة المعارضة العنيفة من جانب الفوليه (الفولانيين) والبمبارا والماندو (المالنكة) الذين تجمّعوا مؤقتًا حول مانسا محمود. وبعد مناوشات غير حاسمة، عقدت تسوية مؤقتة بين المغاربة الذين استقروا في جنى وبين أهالي المنطقة الذين قبلوا الاحتلال المغربي بالقول لا بالفعل^(١٧).

وأجبر جيش المنصور على الاكتفاء باحتلال عدد من الموانئ النهرية حيث أنشأوا حاميات دائمة (kasbas) وشملت هذه جنى ووندياكا وكوبي وكوتا وسيبي وتنديرما وإيسافاي وكبارا وتمبكتو وبمبا وبوريم وغاو وكوكيا^(١٨). ولأسباب اقتصادية واضحة، كانت معظم هذه الحاميات على خط النهر بين جنى وتمبكتو. وعلى جانبي النيجر، العمود الفقري للباشالك Pashalik (مقاطعات الباشوات)، وجدت مناطق شاسعة لم يكد يمسّها نفوذ المغاربة.

ولم يحاول الباشوات تغيير نظم الإدارة المحلية التي خلفها الصنغاي. فكلما عُيّن رئيس من أهل البلاد، كان عليه أن يتلقّى موافقة الباشا الذي كان يؤيد قرارات القضاة أو الأئمة في المدن الكبيرة أو قرارات مناظرهم لدى الفوليه أو الطوارق: ال ardos وال amenokals، وفي ذلك لم يكن ممثلو المغرب يفعلون سوى ما كان يفعله الأسكيا من قبلهم، وشأنهم شأن هؤلاء، فلم كانوا يتدخلون في اختيار المرشحين.

ولم تكن الحاميات المغربية مناطق معزولة أو محصنة أو منظّوة على نفسها. ذلك أن المنصور كان يعتقد أن الاحتلال لن يعمر ما لم يعقب المصالحة استعمار للبلاد أو إيفاد أناس من المغرب يرشّخون إقامتهم فيها.

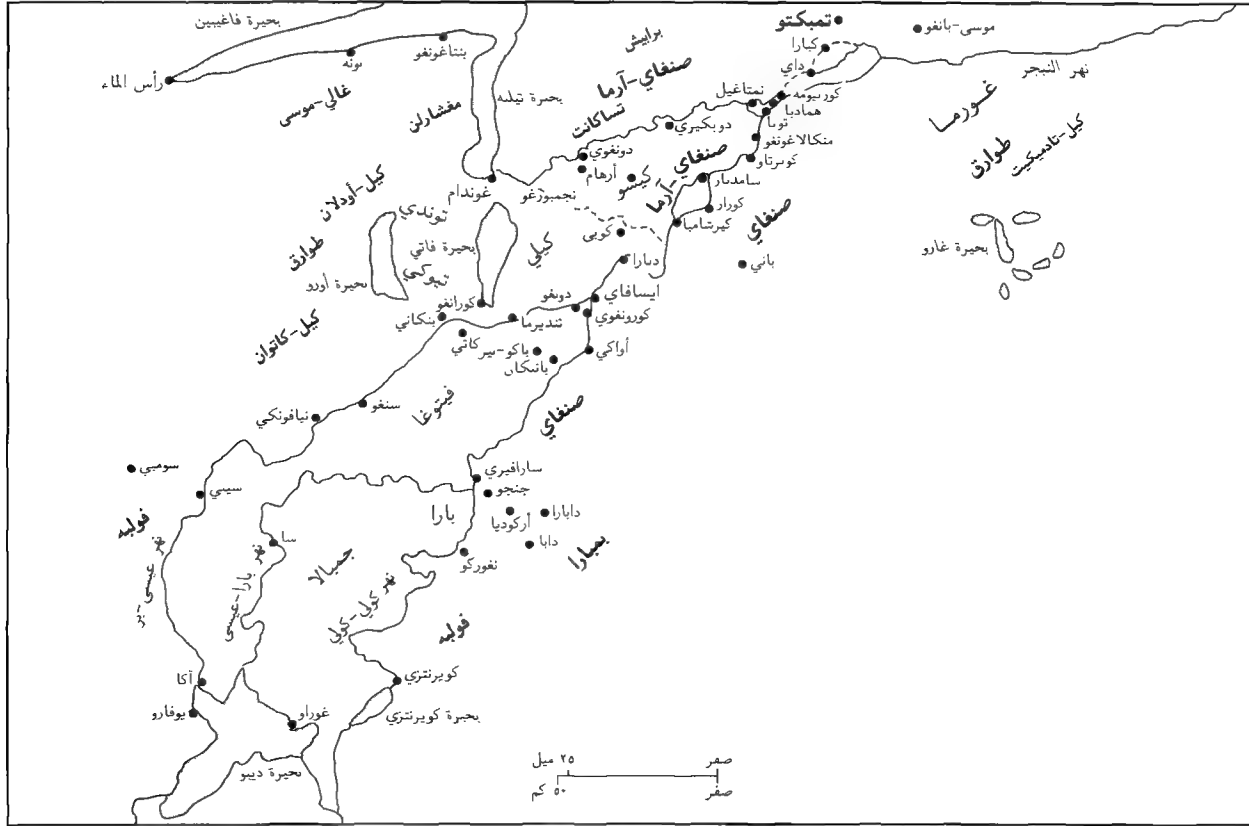
وعلى ذلك شهد السودان قدوم شعب الغيش من سوس وجماعات الهاها وعناصر من المعقل وجوشام حرص المنصور على التخلص منهم نظرًا إلى ما كانوا يحدثونه من شعب في المغرب. أما المحاربون المنتمون إلى أصل مسيحي، الذين قدموا مع جودار باشا، فقد أُعيدوا إلى مواطنهم في المغرب من سنة ١٥٩٩ فصاعدًا^(١٩).

(١٦) السعدي، ١٩٦٤، ص ٢٦٨.

(١٧) الفشتالي، ١٩٦٤، ص ٩٤؛ السعدي، ١٩٦٤، ص ٢٧٣-٢٧٩.

(١٨) أقام المغاربة فيما بعد حاميتين في غندام وأروان.

(١٩) الفشتالي، ١٩٦٤، ص ٩٣-١١٣-١١٥. كان من نتائج هذه الاجراءات أن أبناء الجنود المغاربة لم يكونوا يشبهون في شيء تلك الصور المقبولة التي صورهم على أنهم أناس حديثو عهد بالإسلام (إذ افترض مبتدعو هذه الصور أنهم ينتمون إلى أصول مسيحية أو مرتدة) يؤثرون الإسبانية على العربية لغة الحديث.



الشكل ٢٠١١: منطقة تمبكتو (نقلًا عن م. أيتبول).

السياسات السودانية حتى آخر القرن الثامن عشر

تجارب ما بعد الإمبراطورية التي مرّت بها شعوب منعطف النيجر: سمات عامة

في مناخ انعدام اليقين والأمن الناجم عن سقوط إمبراطورية الصنغاي والنمو السكاني المفاجئ للجماعات الإثنية الاجتماعية - الطوارق والفولبه والبربر المغاربة ومن إليهم - الذين كانوا من قبل يمنعون من دخول المناطق الزراعية والمراكز الحضرية، أصبحت السلطة السياسية تؤول إلى من يستطيع من الحكام حماية شعبه والذود عن مصالحه.

ففي كافة أرجاء الساحل النيجيري كان الزعيم السياسي مقاتلاً أولاً وقبل كل شيء، يدين بشرعيته إلى الحق الذي يمنحه إياه سلاحه. وقلما كان لهؤلاء الزعماء مطامع إقليمية تذكر إذ حلّ محل الدول العدوانية السابقة خليط من الممالك والإمارات المقتصرة عادة على جماعة إثنية واحدة أو على عشيرة أو مدينة أو على مجرد سلسلة من القرى الكبيرة^(٢٠).

وعلى خلاف أسلافه قريبي العهد، كان الزعيم السياسي في القرن السابع عشر أو الثامن عشر يتأثر بالتقاليد والأعراف المحلية لا بأية قيم عالمية ينقلها العلماء المسلمون، وقلما كان مركزاً لأية شبكة كونية أو دينية.

فالإسلام الذي كان في الماضي قد قدّم مساهمة رائعة في بناء الإمبراطوريات السودانية، توقّف الآن عن القيام بأي دور سياسي مهم. غير أنه ظلّ يواصل مسيرته الطويلة على الطرق المحاذية لمناكب العشب، يحمله إلى مناطق تزداد بعداً باطراد تجار الجولا (الديولا، النونارا) الذين لم يكن لديهم في الوقت نفسه أي اعتراض على خدمة ممالك وإمارات غير المسلمين المتناثرة على طرق التجارة من الساحل إلى مناطق الغابات.

تمبكتو، وجني، والأرما

من سنة ١٦١٨ فصاعداً توقّفت المغرب عن تعيين كبار موظفي البشالك وعن إرسال تعزيزات عسكرية. وترك لمصيرهم من تبّقوا على قيد الحياة من جيش المنصور وأبنائهم، وكانوا يعرفون باسم الأرما. فنصّبوا من أنفسهم سادة شرعيين على منطقة تمبكتو وظلّوا كذلك حتى بداية القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من تضاؤل السلطة العسكرية لدولة الباشوات، أثبتت تلك الدولة قدرتها الفائقة على البقاء فدامت نظمها وبنائها دون أي تغيير يذكر حتى عهد شيخو أحمدو. ومع ذلك فإنه قبل تأسيس دولة الفولبه في ماسينا، وجدت في منعطف النيجر قوى قادرة على محو مخلفات المستعمرة المغربية القديمة. فكان هناك أولاً بمبارا سيغو الذين لم يكتفوا بالامتناع عن بسط سلطانهم حتى تمبكتو، بل تجنبوا أيضاً دخول جني. كذلك كانت هناك اتحادات الطوارق، كيل - أوليميدن وعلى الأخص كيل - تادميكيت، الذين لم يفكروا قط، برغم

انتصارهم الساحق على الأرما سنة ١٧٣٧، في الاستيلاء على السلطة السياسية في تمبكتو. وبالمثل، لم تتجاوز مجموعة الكونتا، ذات النفوذ الديني، تقديم عرض وساطتها عن طريق زاوية الأزواد بين الأرما وأعدائهم من البدو. ولم تدخل الكونتا تمبكتو إلا عشية غزوها على أيدي الفولبه في ١٨٢٥-١٨٢٦.

وفي البداية، لم تبد هناك أية قواعد خاصة تنظم شغل مختلف المناصب داخل الباشالك، بما في ذلك منصب الباشا نفسه. غير أنه منذ منتصف القرن السابع عشر، عندما أتى إلى السلطة الجيل الأول من الأرما المولودين محليًا. بدأت تظهر قواعد لانتقال السلطة قوامها مناوبة المناصب الرئيسية بين ثلاث فرق كبرى ينتمي إليها جميع الأرما. فيختار القسم الذي يأتي دوره في شغل منصب الباشا مرشحًا يتعين عندئذ أن يصادق عليه سائر العسكريين. فإذا لم تتحقق هذه المصادقة آلى الدور إلى فرقة أخرى لاختيار مرشح وهكذا دواليك إلى أن يتم اختيار مرشح يحظى بقبول الجميع^(٢١).

وكان من شأن نظام كهذا أن يفضي إلى نتيجتين، أولاهما نشوء فترات متكررة إذ كثيرًا ما كانت تمضي عدة أشهر قبل أن تتفق جميع الفرق على مرشح. والنتيجة الثانية هي أن فترات «الحكم» كانت تنزع إلى القصر نظرًا إلى أن الباشا كان يضطر إلى الاستقالة حالما يسحب أي قائد من قادة الجيش تأييده له^(٢٢). ولم يكن هناك مناص، والحالة هذه. من دعوة الأشخاص أنفسهم إلى تبوء مناصب السلطة أكثر من مرة. وأدى ذلك إلى ظهور عدد من الأسر أو السلالات الكبرى المتميزة عن سائر المجتمع بما لها من سلطة سياسية ونفوذ اقتصادي تجتمعًا على أثر قضاء فترات متكررة في مناصب الحكم. وعلى هذا النحو نشأت «طبقة حاكمة» أطلق عليها مسجلو الأحداث المحليون اسم «طبقة الرؤساء»^(٢٣).

ففيما بين سنتي ١٦٤٦ و ١٨٢٥، عيّن في تمبكتو ١٤٥ من الباشوات ينتمي معظمهم إلى ثلاث سلالات هي التزركيني ومبارك الدرعي والزعري. وكانت هذه السلالة الأخيرة هي التي أنجبت منصور بن مسعود الزعري باشا الذي اغتصب السلطة في سنة ١٧١٦ ونفى جميع معارضيه وعاشت تمبكتو في عهده فترة إرهاب لم تشهد مثلها في كل تاريخها. وفي سنة ١٧١٩، نفذ صبر الشعب إزاء مغلاة الزعري فتمردوا عليه وطرده من المدينة هو وحاشيته وأعادوا النظام السياسي السابق للأرما بما يلزمه من عدم استقرار مزمن وصراعات بين الفرق وثغرات طويلة في شغل مناصب الحكام^(٢٤).

وفي سنة ١٧٦٦، انتخب الأرما لمنصب الباشا با - حدو بن أبي بكر الدرعي الذي حقق نجاحًا غير مألوف ببقائه في المنصب فترة تزيد على ثماني سنوات. وبعد موته في ١٧٧٥، ظلّ

(٢١) O. Houdas، ١٩٦٦، ص ٢١، ٥٠-٥١ و ١٣٦-١٣٧.

(٢٢) لم يكن من المستبعد أن يجبر الباشا على الاستقالة في اليوم نفسه الذي عيّن فيه.

(٢٣) O. Houdas، ١٩٦٦.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٧٠-٨٥.

منصب باشا تمبكتو شاغراً لمدة ثماني عشرة سنة. غير أنه حتى هذه الثغرة الطويلة لم تقض نهائياً على مؤسسات الأرمأ: ففي سنة ١٧٩٤، عندما اتفقت الفرق الكبرى، التي كانت قد أصبحت آنذاك عشائر إثنية، على مرشح لمنصب الباشا هو المصطفى التركيني، عمد هذا المرشح إلى إعادة جميع المناصب السابقة للباشالك^(٢٥).

وفي عهد خلفه أبوبكر بن أحمد الدرعي. أصبح منصب الباشا وراثياً، وعند موته في سنة ١٨١٥ خلفه في المنصب على التعاقب ابنه محمد وعثمان، وكان القائد عثمان آخر باشا لتبكتو^(٢٦).

وبحلول نهاية القرن السابع عشر بدأت الباشالك، نتيجة لتدهورها العسكري ولعدم الاستقرار المزمع لحكومتها المركزية، تنقسم إلى عدد من الوحدات التي تتمتع بقدر أو بآخر من الاستقلال الذاتي وتتجمع حول المدن الكبرى غاو وبامبا وتمبكتو وجنى. وكانت كل حامية، وإن استمرت في الاعتراف بالسلطة الرسمية - برغم بعدها - لتبكتو، تختار قادتها في استقلال تام. وقلما كان الباشوات أنفسهم يتدخلون في شؤون الحاميات ولم يستعينوا بها إلا عندما كان يلوح تهديد خارجي خطير.

وكانت حامية جنى تتمتع بنفس القدر من الاستقلال الذي تتمتع به سائر الحاميات، ولم يقض مضجعها بمبارا سبغو طوال القرن الثامن عشر. ففي سنة ١٧٥٤، قبل فترة وجيزة من الوفاة المزعومة للقائد (Biton) ماماري كوليبالي بلغ جيش من البمبارا غوميتيغو، على بعد قرابة عشرة كيلومترات من جنى، ولكنه لم يهاجم جنى نفسها^(٢٧).

وظل الجهاز الإداري للأرمأ على حاله دون تغير طوال الفترة موضع الدراسة. فظل قائد جنى يُختار بواسطة أُناده من الأرمأ ما لم يكن باشا تمبكتو شخصية مغامرة حقاً. ففي مارس / آذار سنة ١٧٦٧، تولّى با - حلو بنفسه تعيين حاكم جديد لجنى، هو القائد ألفا بن ماسق، الذي خلفه القائد أحمد بن شريف. وشغل بن شريف منصبه إلى أن توفي سنة ١٧٧٢^(٢٨).

ولم تنقطع قط الروابط التجارية والعلاقات السياسية بين تمبكتو وجنى: ففي سنة ١٧٧٣ أوفد رسولان إلى جنى لإعلان وفاة با - حلو باشا^(٢٩). وفي ١٧٨٥-١٧٨٦ ذهب قائدان من تمبكتو على رأس جيشهما إلى جنى لمعاقبة عصابة لصصوص كانت قد لاذت بالمدينة^(٣٠). وفي سنة

(٢٥) انظر Timbuktu Chronicle, Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, ff. 25-26 and 32r

(٢٦) المرجع السابق، f. 34، B. de Mézières، ١٩١٢، ص ٣٦-٣٧، R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص ٣٠٦-٣٠٨.

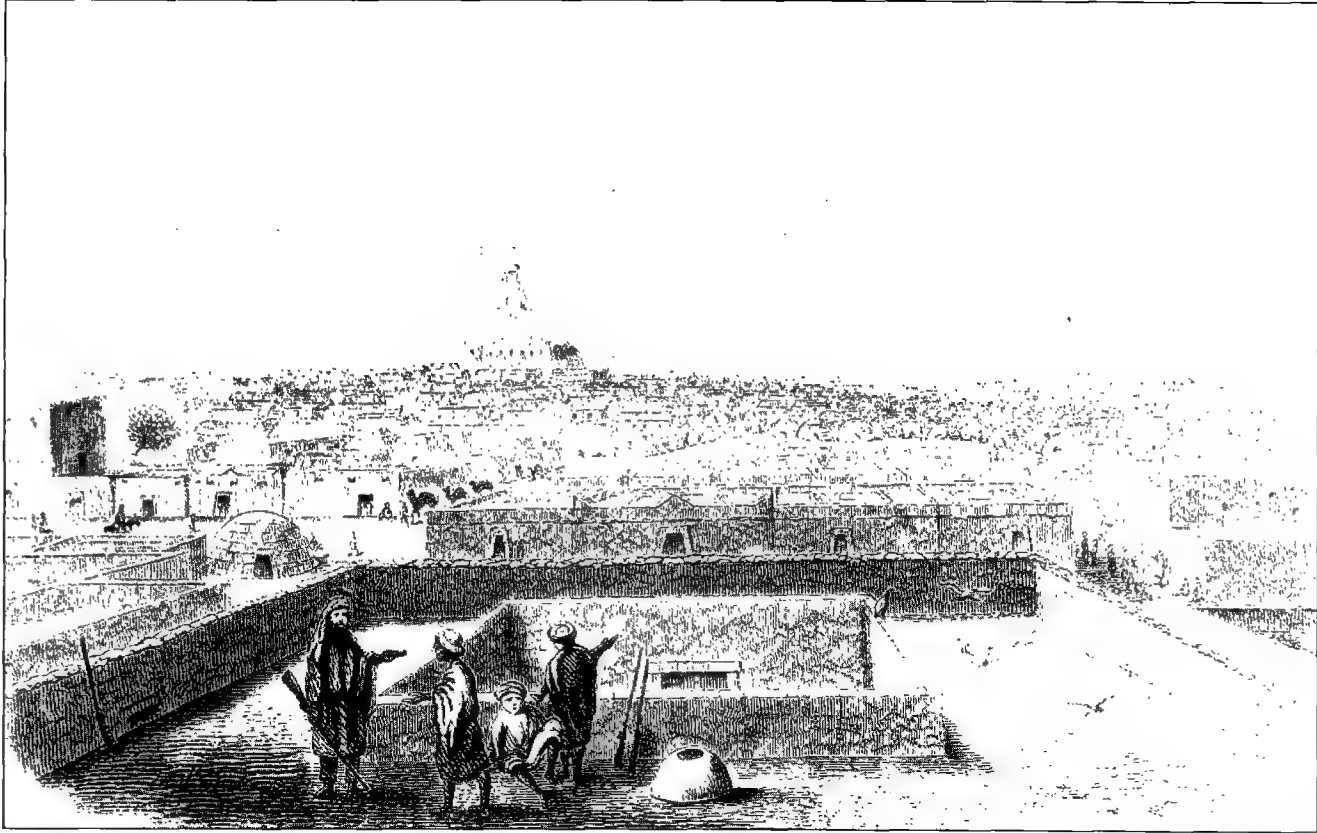
(٢٧) Institut de France, Fonds Gironcourt, Ms 2405, pièce 5, ff. 7 and 13

(٢٨) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, f. 26v

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) المرجع السابق، f. 30r and v

* Biton: قائد في لغة البمبارا.



اللوحة ١٠١١: منظر عام لثمبكتو كما تظهر من شرقه دار المسافرين.

١٧٩٤، أخطرت تمبكتو بوفاة حاكم جنى، القائد أبو بكر بن سعيد، وفي السنة التالية، ناشد باشا تمبكتو خلف القائد ابن سعيد وتجار جنى تجديد رصيد تمبكتو من العملات الصدفية^(٣١).
غير أنه في سنة ١٧٩٦ أخبر مونغو بارك، المستكشف الاسكتلندي، في سيغو بأن جنى تنتمي رسميًا إلى مملكة البمبارا وإن كان «البربر المغاربة» هم الذين يحكمونها في واقع الأمر^(٣٢).
فهل ينبغي أن يفسر ذلك بأن البمبارا كانوا يفرضون الحماية على جنى؟ إن ما يتوافر من المصادر المحلية لا يكاد يؤيد هذه الفرضية، وإنما تنزع إلى الرأي الذي ذهب إليه رينيه كاييه من أن جنى كانت تعيش مستقلة بنفسها إلى أن غزاها فولبة ماسينا في ١٨١٨-١٨١٩^(٣٣).

صنغاي دندي

بعد أن طرد الصنغاي من غاو وفقدوا ملكين من ملوكهم وعشرات من أعضاء الأسرة الإمبراطورية في غضون بضعة أشهر، نجحوا، بقيادة الأسكيا نوح، في التصدي لزحف الجيش المغربي إلى دندي. وبالنظر إلى أن المعارك المرتبة أسفرت عن سلسلة من الهزائم، فقد بدأوا يعتمدون بدلًا من ذلك على الكمائن وتوصلوا، بمساعدة من الكبّي^(٣٤)، إلى صدّ جيوش زرقون. غير أنه بعد موت زرقون في بندياغارا، دفعوا إلى خلفه، منصور بن عبد الرحمن باشا (١٥٩٥-١٥٩٦)، ثمًا غالبًا لقاء انتصارهم: فقد هُزم نوح وأُجبر على ترك بعض رجاله في أيدي المغاربة، وانسحب إلى دندي حيث عزله إخوته سنة ١٥٩٩؛ وعندئذ عين المغاربة لصنغاي أسكيا ظلّ تحت سيطرتهم^(٣٥).

وارتد صنغاي دندي بالتدرج إلى «الوثنية» وانقسموا إلى عدة ممالك وإن كانوا قد نجحوا في الحفاظ على وحدتهم حتى منتصف القرن السابع عشر.

وفي سنة ١٦٣٠، وقعوا معاهدة سلام مع المغاربة الذين بدأوا بعد ذلك في التدخل في شؤونهم الداخلية والفصل في منازعاتهم على الخلافة. ومن أمثلة ذلك أن مسعود الزعري باشا دخل بجيشه سنة ١٦٣٩ إلى لولامي، عاصمة دندي، لكي ينصب ملكًا جديدًا^(٣٦).

وعلى الرغم من أن هذا الملك الجديد عزل حالما غادر الجيش المغربي المدينة، فإن صنغاي دندي لم يحاولوا اتباع هذه المحاولة لإثبات ذواتهم بمحاولات غيرها. فالآن وقد انقسموا إلى عدة وحدات سياسية صغيرة وغير ذات شأن، كفّوا عن كونهم عاملاً سياسيًا مهمًا

(٣١) المرجع السابق، f. 32r and v.

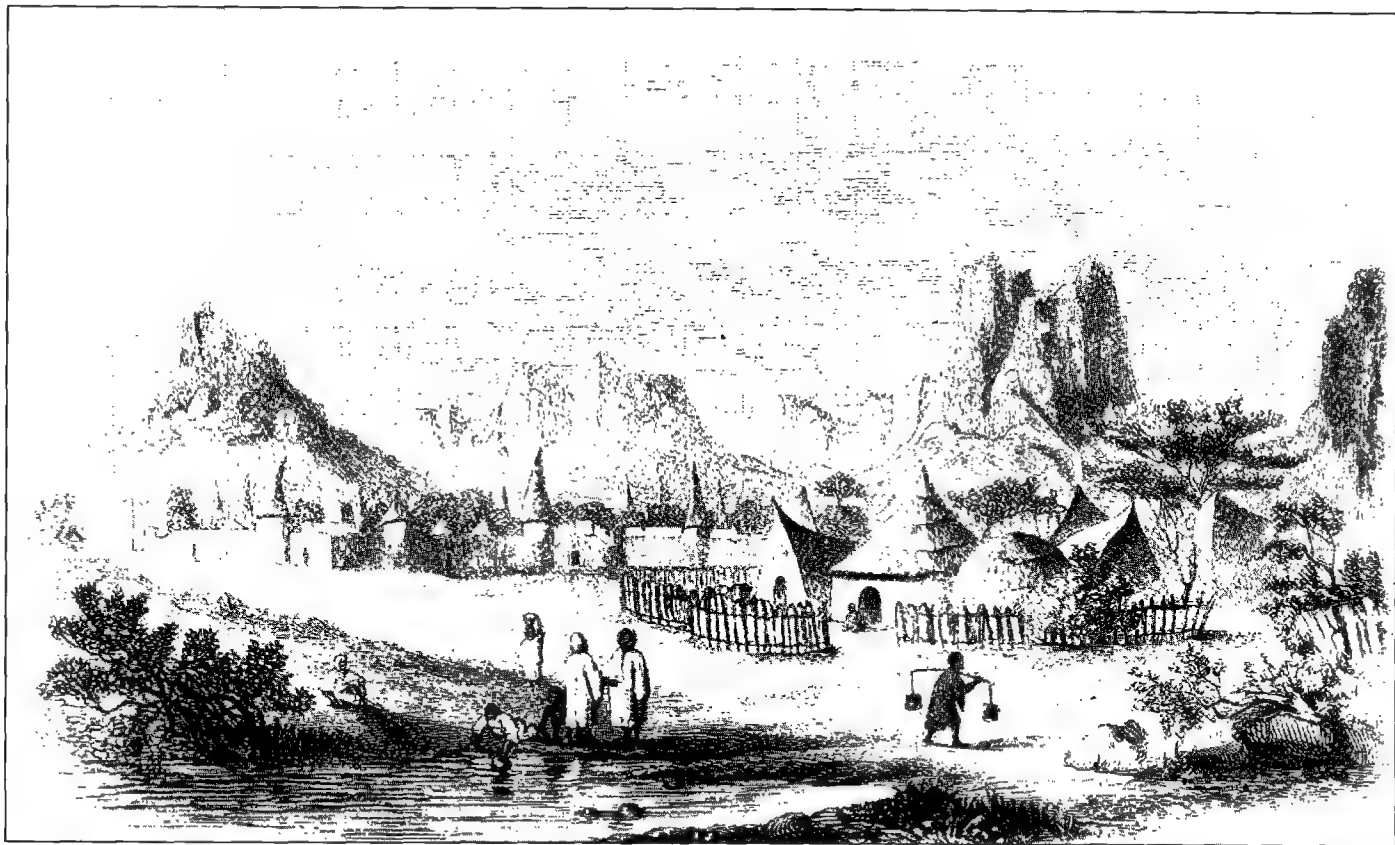
(٣٢) M. Park، ١٨٠٨، ص ٣٠١.

(٣٣) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص ٢٠٦.

(٣٤) للاطلاع على خطاب التهديد الذي أرسله سلطان المغرب إلى كاتنا كبي، انظر A. Ganun، ١٩٦٤، ص ١٢٧-١٣٢.

(٣٥) السعدي، ١٩٦٤، ص ٢٧٠.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٣٩٤-٣٩٥ و ٣٩٩-٤٠٠ و ٤٢٣.



اللوحة ٢٠١١: قرية من قرى الصنغاي.

في المنطقة. ولكنهم تمكنوا مع ذلك من الحفاظ على حريتهم حتى بداية القرن التاسع عشر على الرغم من الضغط الشديد الذي كان يمارسه عليهم بدو الفولبه والطوارق من ليبتاكو وغير.

ممالك البمارا في سيغو وكعارته

بعد توقف زحف الصنغاي غربًا وهزيمة مانسا* مالي في جنى سنة ١٥٩٩، تعرّض مزارعو البمارا في النيجر لخطر الغزو من جانب الفولبه والأرما.

وكان البمارا يمارسون ديانتهم الخاصة بهم وينقسمون إلى عدة مقاطعات (kafu)* احتفظ رؤساؤها من الماركا والمسلمين بعلاقات ودية نسبيًا مع جنى وتمبكتو. وكانوا يستعينون في حماية أنفسهم بجمعيات الصيادين التقليدية أو بعشائر متخصصة في الحرب والقتال، مثل السماكة، الذين لم يلبشوا أن استوعبوا أساليب القتال المغربية^(٣٧).

وفي منتصف القرن السابع، تمرّد البمارا على رؤسائهم من الماركا في إطار حركة تشبه كثيرًا ثورة الفلاحين. ومن المرجّح أن حركة التمرد هذه هي التي أبرزت عشيرة الكوليالي التي أسست فيما بعد مملكتي سيغو وكعارته^(٣٨).

ففي سيغو، فرض بيتون*** كوليالي (١٧١٠-١٧٥٥) سلطانه، بمعاونة من التون ديون (ton-dyon)، ومعظمهم أسرى حرب سابقون أو حاليون. غير أنه لم يكد يثبّت مركزه، سنة ١٧٣٩ أو نحوها، حتى هاجمت مملكته جولا كونغ بقيادة فاماغا وتارا. وظلّ الجولا في سيغو حتى سنة ١٧٤٥ عندما تلقوا نبأ وفاة فاما كونغ (Faama)****، سيكو وتارا^(٣٩).

وقضى بيتون كوليالي، وقد أصابه الوهن، بقية حياته في دعم مملكته والتخلّص من منافسيه أبناء عمومته الماسا-سي الذين استقروا في منطقة مورديا إلى الشمال الغربي من سيغو. ففي سنة ١٧٥٣-١٧٥٤، حاربهم في عقر ديارهم ودمر عاصمتهم سونسانا وأسر زعيمهم فولاكورو الذي قتل في سيغو. وبعد ذلك رحل الماسا-سي بقيادة سيامانا (١٧٥٤- نحو ١٧٥٨) وفرضوا سلطانهم على كعارته^(٤٠).

وبعد وفاة بيتون كوليالي مرت مملكة سيغو بفترة طويلة عمّتها الفوضى حتى سنة ١٧٦٦ عندما أمسكت زمام السلطة سلالة جديدة أسسها نغولو ديارا. وشرع نغولو ديارا، بعد أن أعاد إلى المملكة وحدتها، في تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق في ماسينا وفولادوغو، بل وضد

(٣٧) السعدي، ١٩٦٤، ص ٢٧٦.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٤٠٦-٤٢٠. انظر أيضًا C. Monteil، ١٩٢٤؛ L. Tauxier، ١٩٤٢.

(٣٩) O. Houdas، ١٩٦٦، ص ١١٢-١١٣.

(٤٠) انظر P. Marty، ١٩٢٧، ص ٣٦٧-٣٦٩.

* Mansa: الحاكم في مالي.

** Kafu: مقاطعة أو وحدة سياسية صغيرة لدى المالنكة والبمارا.

*** Biton: لقب معناه القائد لدى البمارا.

**** Faama: لقب معناه متقلّد السلطة العليا لدى البمارا.

بلاد الموصى والياتنغا. ويبدو أن العلاقات الممتازة التي أقامها نغولو ديارا مع كونتا أزواد ورئيسهم شيخ المختار (١٧٢٩-١٨١١) جعلته يعامل تمبكتو بشيء من الحذر.

وخلف نغولو ديارا ابنه مونزون (نحو ١٧٨٩-١٨٠٨)، المنظم الحقيقي لمملكة سيغو. وتعين عليه، شأنه شأن بيتون كوليبالي من قبله، أن يتصدى لمنافسة الماسا - سي الذين كانوا، منذ سنة ١٧٥٤، قد بسطوا سلطانهم على مساحة شاسعة تمتد من كنغى إلى بيليدوغو. بل إنهم استولوا في سنة ١٧٩٢ على نيامينا على نهر النيجر فقطعوا على سيغو واحداً من خطوط تموينها الرئيسية. وكان ردّ مونزون على ذلك ردّاً رهيباً: فبعد أن حرّر نيامينا، استدار إلى كعارة حيث نهب العاصمة غيمو وأجبر ديسيكورو، ملك الماسا - سي، على الهرب إلى غيديماخا. ثم هاجم بربر أولاد مبارك في منطقة نيورو لرفضهم معاونته في حربه ضد كعارة. وعندما عاد إلى سيغو هذا حدو أبيه فمنح أبناءه إمارات في المناطق التي غزاها وزوّد كلاً منهم بجيش كبير^(٤١).

وتوفي مونزون سنة ١٨٠٨، وتبعه بعد ذلك بثلاث سنوات شيخ المختار على غير بعيد من تمبكتو. وكان هذا الاختفاء المتقارب لهذين الزعيمين عاملاً مهماً في الاضطراب الذي ساد منقطع النيجر إلى أن جاء عهد شيخو أحمدو. والذي يرجع الجانب الأكبر من المسؤولية عنه إلى قوات الفولبه والطوارق التي كان الزعيمان يكبحانها.

الفولبه والطوارق

كان الاختلال الاجتماعي واحداً من أهم العواقب التي خلفها انهيار إمبراطورية الصنغاي. ومن السمات الرئيسية لأوائل القرن السابع عشر، الزحف الجارف لبدو الصحراء نحو وادي النيجر ومنطقة البحيرات جنوبي تمبكتو.

وحقق الفولبه تفوقاً كاملاً في ماسينا. ففي الوقت الذي حافظوا فيه على استقلالهم بمقاومتهم العنيفة لهجمات المغاربة من تمبكتو وجنى، سرّعوا هجرتهم نحو فوتا جالون غرباً ونحو ليتاكو وبلاد الهوسا شرقاً. غير أنهم كانوا يتعرّضون لغارات جيوش البمبارا بقيادة نغومو ومونزون، واضطروا أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى الخضوع لسيادة سيغو. وفي تلك الأثناء، بدأت بين رعاة الكوناري عملية بطيئة تتجه بهم نحو الاستقرار في الأرض والتحول إلى الإسلام. وتزامن مع الاحتلال المغربي كذلك توسّع طوارق أدرار، كيل - تادميكيت وكيل - أوليميدن. وعلى حين ظلّ كيل - تادميكيت ساكنين حتى نهاية القرن السابع عشر، سارع كيل - أوليميدن إلى ممارسة أقصى قدر من الضغط على الجزء الشرقي من وادي السنغال، وخاصة بين غاو ودندي. وأصبحوا مصدر بلاء لتمبكتو فاعترضوا سبيل اتصالاتها بكبارا، منفذها إلى البحر، وتدخلوا في النزاعات بين رؤساء الأرمأ ونهبوا القرى الزراعية على طول النهر، فكان القرن الثامن عشر حافلاً بالمواجهات والاصطدامات بين الطوارق الذين حالفهم النصر عادة، وبين الأرمأ الذين تسرّب إليهم الوهن فمناو بالهزيمة تلو الهزيمة.

وفي مايو / أيار سنة ١٧٣٧، وعلى بعد حوالي عشرين كيلومتراً جنوب شرقي تمبكتو، سحق الأمينوكال "أوغمور آغ ألد قوى الأرمأ في توبا مُنزلاً بها خسائر فادحة. فقد قتل منهم ثلاثمائة إلى ثلاثمائة وخمسين، بمن فيهم الباشا الحاكم^(٤٢). وعلى الرغم من ذلك، ظل رؤساء سائر جماعات الطوارق يقدمون إلى تمبكتو لكي يقلدهم الباشوات مناصبهم^(٤٣). وفي سنة ١٧٧٠. حاصر التادميكيت تمبكتو ونشروا المجاعة بين سكانها بعد أن قتلت جماعة من الأرمأ إمامهم الأمينوكال هباتيت^(٤٤). ولم ينقذ المدينة سوى تدخل شيخ الكونتا، المختار الكبير، الذي نجح في مصالحة با-حلّو باشا على خلف هباتيت، الأمينوكال همبيوك. ونص الاتفاق الذي أبرم بين الفريقين في أغسطس / آب ١٧٧١ على أن تدفع الأرمأ إلى الطوارق كفالة من الخيل والتمر^(٤٥).

غير أن الطوارق أخذوا بالاتفاق فسحب الشيخ تأييده الأدبي لهمبيوك ونصّب غيره منافساً له فترتب على ذلك انقسام التادميكيت إلى فرعين متنافسين: التجيرجيف والإريغانان، واكتسب في الوقت نفسه ثقة الأولميديين ورئيسهم أما آغ آغ شيخ، الذي اغتتم فرصة الانقسام في صفوف التادميكيت ليحاول بسط سلطانه على بدو الصحراء في منطقة تمبكتو. وبذلك أصبح الأولميديين مصدر الدعم الرئيسي للكونتا الذين انتهزوا فرصة ضعف الأرمأ ونجحوا في شغل الفراغ السياسي الذي تركوه وفي الحد من آثار الفوضى الناجمة عنه. غير أنهم حرصوا، إلى أن تأسست إمبراطورية الفولبه في ماسينا، على ألا يدعوا لأنفسهم أية حقوق سياسية في تمبكتو أو أن يمحوا منها آثار سلطة الأرمأ. وبناءً على ذلك اتبع كاوا آغ أمأ، الأمينوكال القوي لكيل - أولميدن، العرف السابق. وتوجه في يوليو / تموز ١٧٩٦ إلى تمبكتو لكي يقلده منصبه أبوبكر باشا^(٤٦).

السودان الغربي والعالم الخارجي

على الرغم من الانسحاب التدريجي للمغرب من السودان بعد وفاة المنصور، فقد ظل باشوات تمبكتو على ولائهم الراسخ لآخر سلاطين السعديين. فكانت خطبة الجمعة تلقى كل أسبوع باسم حكام مراكش الذين كانوا بدورهم يكلفون أنفسهم عناء إبلاغ توليهم عرش المغرب إلى باشوات تمبكتو وإلى رئيسي حاميتي غاو وجني.

(٤٢) O. Houdas, ١٩٦٦. ص ١٦٨-١٧٨.

(٤٣) المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٤٤) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, ff. 26v-27v.

(٤٥) المرجع السابق، f. 28v؛ انظر أيضاً Bibliothèque nationale, Paris, Ms 5334 كتاب الطرائف، تأليف ابن شيخ المختار.

(٤٦) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, f. 32r; Institut de France, Fonds

Gironcourt, Ms 2406, pièce 75 (تأريخ قَؤُغا).

* amenokal: لدى الطوارق لقب يعادل لقب الإمام أو القاضي.

وعندما اغتيل آخر عواهل السعديين سنة ١٦٥٩، توقفت على الفور البيعة التي كانت تربط الباشوات بتلك السلالة. وبطبيعة الحال توقف سنة ١٦٦٠، في كافة أنحاء التكرور من كوكيا إلى بينا، إلقاء الخطبة باسم خلفاء مولاي أحمد المنصور^(٤٧)، غير أنه بعد عشر سنوات، عندما استولى العلويون على السلطة في المغرب، جدّد الأرماء ولاءهم لعرش المغرب، لمولاي الرشيد أولاً ثم لمولاي اسماعيل^(٤٨).

وعلى خلاف السعديين لم يُعر العلويون منطقة الساحل النيجيري اهتماماً يذكر إذ كانت سياستهم متجهة بالأحرى نحو موريتانيا لا نحو السودان. وفي حين كان الأوروبيون يحاربون للاستيلاء على أرغين والسيطرة على تجارة الصمغ العربي، رسخ مولاي اسماعيل سلطته في موريتانيا بتأييده أمير ترازو بل بإرساله من وقت لآخر قوات نظامية إلى وادي السنغال؛ تلك هي قوات الأورمانز التي أرهبت مناطق السنغال المحاذية للنهر حتى عشرينات القرن الثامن عشر^(٤٩). فقد سيطرت تلك القوات على فوتا تورو حيث كانت تنصب الحكام (satigi) وتغزلهم إرضاءً لأهوائها، ومارست ضغطاً شديداً على سكان السنغال الأعلى. وكان الأسرى الذين تقبض عليهم في تلك المنطقة يُضمون إلى صفوف جيش العبيد المشهور الذي كونه سلطان المغرب. وكانت جولات هؤلاء العبيد تنشر الدمار في بوندو وبامبوك وفي غلام على الأخص حيث وجّهوا في عدة مناسبات تهديدات إلى المحطة التجارية الفرنسية في حصن سان جوزيف.

ومع ذلك كله واصلت الأرماء إبداء قدر من الاحترام لمولوك العلويين، كما استمرت باشالك تمبكتو، وفقاً للكاتب الانجليزي ج.غ. جاكسون، في تقديم فروض الولاء إلى خلفاء مولاي اسماعيل^(٥٠).

ومع تولّي السلطان سيدي محمد زمام السلطة (١٧٥٧-١٧٩٠)، استهلت المغرب سياسة جديدة في السودان قوامها إحياء التجارة عبر الصحراء. فكما فعل ملوك السعديين، كان السلطان العلوي يلقب نفسه في مراسلاته مع الأوروبيين بلقب «عاهل غاو وغينيا». وقد يبدو ذلك تبجحاً لو لم يشهد بصدقه القنصل الانجليزي الذي كان يحظى بقدر كبير من الثقة، ج. مترا، الذي خدم بلاده في المغرب في الفترة ما بين ١٧٨٦ و ١٨٠٦^(٥١).

وفضلاً عن ذلك فإن دعواه هذه تبدو متفقة مع الموقف الذي اتّخذه السودان من الوضع القانوني لتمبكتو عشية بدء جهاد الفولبه. وذلك هو ما تنم عنه على الأقل كتابات نوح بن الطاهر. وهو باحث من ماسينا كان واحداً من معاوني شيخو أحمدو المقربين. ويعلن أحد هذه النصوص مقدم آخر خلفاء الإسلام، شيخو أحمدو، وهو نص موجّه إلى سلطان الغرب ومراكش والبلاد

(٤٧) O. Houdas. ١٩٦٦، ص ١٤٥.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١٨٥؛ Biblothèque nationale, Fonds arabe, Ms 6399, ff. 214-218.

(٤٩) انظر A. Delcourt، ١٩٥٢؛ B. Barry، ١٩٧٢.

(٥٠) J.G. Jackson، ١٨١١، ص ٢٩٦.

(٥١) R. Hallet، ١٩٦٤، Archives nationales, Paris, Fonds des affaires étrangères, B1, 831، ص ٨١.

التابعة له في تمبكتو وأروان وبوجبيهة وتاوديني وسوس القريبة والبعيدة وتوات^(٥٢). وقد لا يكون لهذا التصنيف أساس في الواقع. غير أن التطور السياسي لتمبكتو، وإن كان يعكس الاستقلال الداخلي للإقليم المغربي السابق على ضفاف النيجر. شبيه في الوقت نفسه من جوانب كثيرة، بتطور البربر في القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما ظلت سيادة القسطنطينية أمراً ذا شأن وإن كانت إسمية فحسب.

التطور الاقتصادي والاجتماعي

الكوارث الطبيعية والبيئة البشرية

بحلول نهاية القرن الثامن عشر لم يعد السودان الغربي ذلك البلد الباهر برخائه الذي تحدث عنه المنصور سنة ١٥٩١.

ذلك أن منعطف القرن السابع عشر أتى معه بسلسلة من الكوارث: الجفاف ونقص الأغذية وانتشار الأوبئة والمجاعات مما أدى إلى تدمير المحاصيل وهلاك أعداد كبيرة من السكان وتفاقم التوترات بين البدو الرحل والسكان المستقرين. ومنذ سنة ١٦٣٩ تضاءلت فترات الهدوء واستطالت فترات الأزمة واشتدت حدتها. ففي هذه السنة ذاتها، حلت المجاعة بمنطقة جنّي، مخزن غلال منعطف النيجر. ويرجع أن المحن الناجمة عن ذلك هي التي تسببت في قيام الحركة الاجتماعية التي سبقت نشوء مملكة البمبارا في سيجو^(٥٣).

وقلت سنوات القرن الثامن عشر التي خلت من الأزمات. ففي بداية القرن، من ١٧١١ إلى ١٧١٨، كان هناك نقص في الأغذية دام سبع سنوات. ثم عانى السودان الغربي، منذ سنة ١٧٣٨، واحدة من أسوأ المجاعات التي حلت به، وتضررت بها جميع مناطق الساحل وجزء كبير من المغرب^(٥٤).

وفي سنة ١٧٤١، تصافرت المجاعة مع وباء الطاعون على إحداث كارثة مفعجة اضطرت الناس أثناءها إلى أكل جثث الحيوان والبشر. وكانت تلك الفترة حافلة بالحروب والصراعات التي تجابهت فيها شعوب السودان^(٥٥). وبدأت آثار المجاعة تتلاشى بعد سنة ١٧٤٤ ولكن الطاعون ظل متوطناً بتفشى كل بضعة أعوام: في ١٧٤٨-١٧٤٩، وفي ١٧٦٢-١٧٦٦، وعلى الأخص في ١٧٨٦-١٧٩٦^(٥٦).

ومؤدى ذلك أن منعطف النيجر آسى من الكوارث الطبيعية بالقدر نفسه، إن لم يكن بقدر

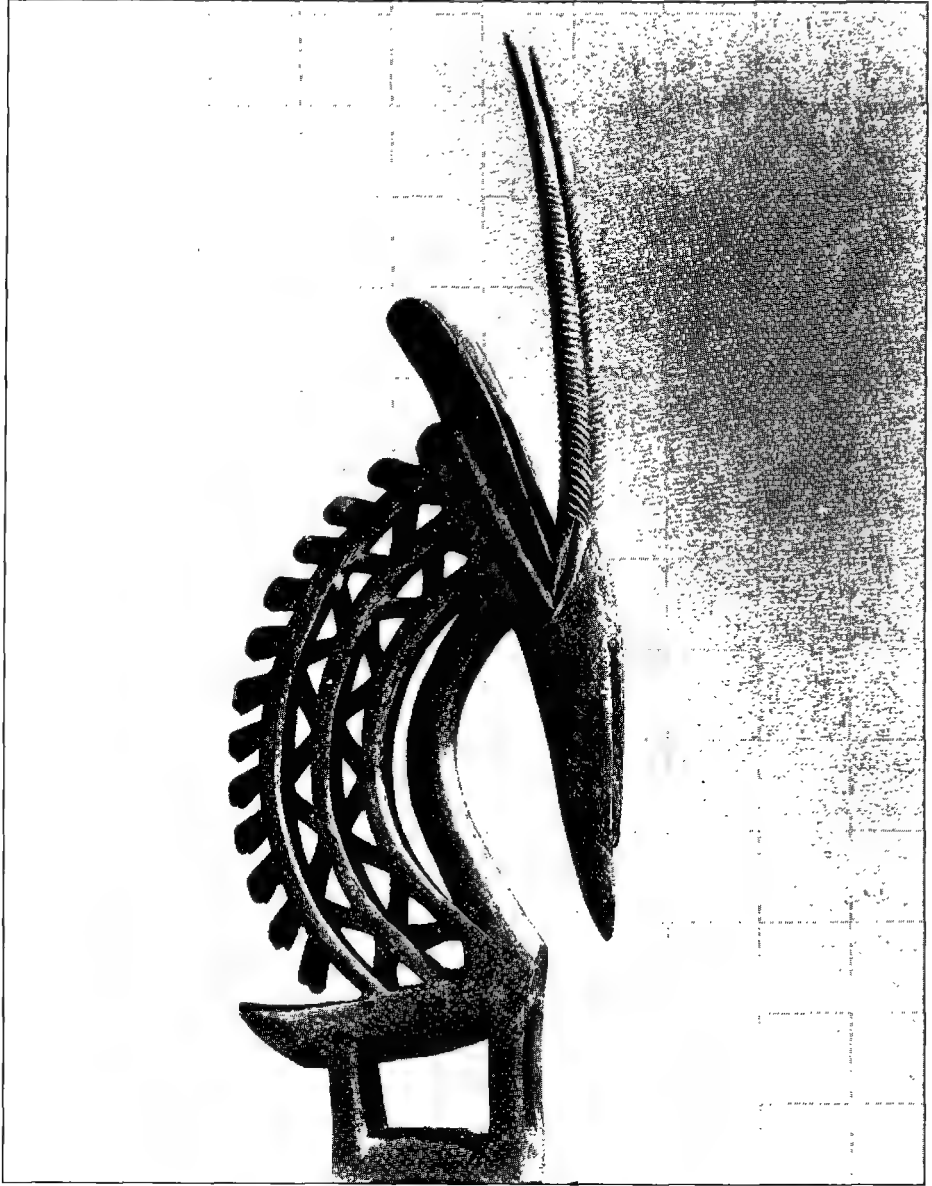
(٥٢) Bibliothèque nationale, Fonds arabe, Ms 5259, ff. 74-78.

(٥٣) السعدي، ١٩٦٤، ص ٣٣٩.

(٥٤) O. Houdas، ١٩٦٦، ص ١٤ و ٦٣ و ١٠٢ و ١٠٥ و ١٩١-١٩٢؛ P. Marty، ١٩٢٧، ص ٥٦٢ و ٥٦٥.

(٥٥) O. Houdas، ١٩٦٦، ص ١١٦-١١٩.

(٥٦) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, ff. 24 r-v, 26 r-v, 31v-32-v.



اللوحة ٣٠١١: لباس من جلد ظباء ناي - وارا يضعه البمارا أثناء طقوس لإحياء الميلاد الأسطوري لجالب المحاصيل.

أكبر، الذي عانى به من سوء تصرف البشر، وحملت آثار الأسى والمعاناة وجوه السكان بقدر ما حملتها مناظر الطبيعة.

وكانت المنطقة الواقعة بين تمبكتو والبحيرات الكبرى ونهر النيجر ملتقى جماعات إثنية شتى. فإثناء فترة طويلة من كل عام تصبح المنطقة مكاناً يتجمع فيه خليط من الشعوب ويلتقي فيه أسلويا عيش مختلفان: الرعوي والزراعي المستقر، غير أنه بالنظر إلى أن أراضي الرعي الجيدة كانت في الوقت نفسه أفضل الأراضي الزراعية، كثيراً ما كانت تلك اللقاءات سبباً لشوئ نزاعات تزداد خطورة نتيجة لخلو المنطقة من قوة سياسية قادرة على وضع حد لتعدي الرعاة على الأراضي الزراعية وتعديّ الزراع على المراعي.

لذلك كان فصل ارتفاع درجات الحرارة فترة يسود المنطقة أثناءها اضطراب وانعدام للأمن. ففي ذلك الفصل تقترب جماعات الكيل - تادميكيت شرقي وجنوبي تمبكتو من البرايش والكيل - مغشارين والكيل - كاتوان والغالي موسى وغيرهم من البدو الذين يهبطون من آكله في موريتانيا نحو رأس الماء والطرف الشمالي لماسينا حيث يتقاتلون هم والفولبه على الموارد الرعوية الموسمية الهزيلة. وكان الضغط يبلغ أشده في نهاية فصل ارتفاع درجات الحرارة عندما كان سقوط أولى الأمطار يدفع المزارعين إلى العودة إلى حقولهم، ومن ثم فإن أي تأخير أو اضطراب في انسحاب البدو كان يكفي لإصابة المحصول بأضرار خطيرة.

الإنتاج المحلي والتجارة الإقليمية

كانت الزراعة تنزع إلى الانحسار في المناطق الواقعة على حافة الصحراء. ومع ذلك فقد وجدت أماكن كثف فيها احتلال الأرض للأغراض الزراعية كما يتبين من حركات هجرة البمارا في بارا، وبدايات الاستقرار في الأرض بين فولة ماسينا، والاستقرار الدائم حول تمبكتو من جانب بعض جماعات الطوارق والجماعات التي تطعت بطابعهم (كيل - أنتاسار). وعلاوة على ذلك فإنه بالنظر إلى منافع النيجر كوسيلة للاتصال وإلى توسع شبكات التجارة التقليدية، فإن التجارة الإقليمية ساعدت على التخفيف من وقع الكوارث الطبيعية.

فكان الإنتاج الغذائي المحلي في جنى يُستكمل من منطقة سان المحيطة بها والتي كانت تنتج الفول السوداني ودقيق البواباب والكرتية (التي تؤخذ الزبد من لبّها) والعسل والبصل المجفف والفلفل الحلو والفاصوليا والفونيو. كما وجد القطن والنيلة والسنا التي يصنع منها الصابون، والصوف والشمع، والحديد من بندوغو. وبطبيعة الحال، أهم سلعتين تستوردان من منطقة الغابات وهما جوز الكولا والذهب^(٥٧).

وكانت السفن ترسو، بعد مغادرة جنى إلى تمبكتو، في كوباكا التي أنشأ جولاً كونغ على مقربة منها - في سوفارا في القرن الثامن عشر - مركزاً لتسمين الخيول^(٥٨). وكانت إيساكا

(٥٧) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص ٢١٠-٢١٧؛ C. Monteil، طبعة ١٩٧٧، ص ١١-١٤.

(٥٨) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص ٢٣٦؛ السعدي، ١٩٦٤، ص ٣٠٣ و ٤٨٨-٤٨٩.

(موبتي فيما بعد) تقع على ملتقى نهر النيجر مع نهر الباني وكانت توجد بها سوق كبيرة للمواد الغذائية والمصنوعات الحرفية^(٥٩).

وكانت الملاحة تنتهج، بعد بحيرة ديبو، فرعي النهر الرئيسيين: الإيسا - بار إلى الغرب والبارا - إيسا إلى الشرق. وكانت أهم مستوطنة على البارا - إيسا إلى أن أنشئت سارافيري، هي مستوطنة سا. وكانت أكبر المساحات الزراعية في منطقة تمبكتو تقع على مقربة من بحيرات تيلي وأورو وفاتي، وعلى طول المياه الخلفية. ولم تنتشر زراعة القمح في السودان إلا بعد قدوم المغاربة نظراً إلى أن الأرما وتجار شمال أفريقيا المقيمين في المدن الكبرى هم وحدهم الذين كانوا يأكلون الخبز^(٦٠). وكان من بين المحاصيل الصناعية التي تنتج هناك التبغ والصمغ العربي اللذان كان يجمعان بكميات كبيرة حول غندام وبحيرة فاغيين^(٦١).

وكان عدد كبير من أرباب الحرف يشكلون عنصراً رئيسياً في الحياة التجارية لتمبكتو: مجهزو الملح والغزلون والخياطون ودابغو الجلود وصانعو الأحذية والحطادون وصانعو الأواني الفخارية وصانعو الأدوات الزراعية والأسلحة. وكانت كل حرفة حكرًا على جماعة إثنية - حرفية معينة: فمثلاً كان جميع الصبّاعين يفدون من سانساندنغ في حين أن الأرما كانوا يستأثرون بصناعة الأحذية^(٦٢).

وكان الجزء الشرقي من وادي النيجر هو المنطقة التي عانت أشد المعاناة منذ أيام الصنغاي: فعلى أثر تدهور غاو، ظلّ هذا الجزء معزولاً عن الشبكات التجارية كما تحوّل معظم سكانه إلى حياة البداوة نتيجة للجفاف وتحات التربة.

التجارة عبر الصحراوية والتجارة الأطلسية

على الرغم من التقلبات السياسية التي بدأت منذ نهاية القرن السادس عشر، كانت التجارة عند منعطف النيجر قد أرسيت على أسس جغرافية واقتصادية واجتماعية راسخة صمدت في آن معاً للغزو المغربي ولتكتف التجارة الأوروبية على الساحل. واستطاعت التجارة عبر الصحراء أن تذلل جميع الصعوبات السياسية والعسكرية الناجمة عن وهن السلطات المركزية القائمة على حدود الصحراء الكبرى وظلت النشاط الاقتصادي الرئيسي لمناطق شاسعة من المغرب ومن منطقة الساحل. ولم يكن حجم هذه التجارة هو الذي طرأ عليه تغيير حادّ منذ القرن السادس عشر، وإنما الذي تغبّر هو أهميتها الاقتصادية بالنسبة إلى إمكانات تنمية البلاد والمناطق المعنية.

(٥٩) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص ٢٣٩-٢٤٠؛ السعدي، ١٩٦٤، ص ٣٠٣.

(٦٠) O. Houdas، ١٩٦٦، ص ١١٧.

(٦١) R. Caillié، ١٨٢٨، ص ٣١٤-٣٢١.

(٦٢) A. Dupuis-Yacouba، ١٩٢١، ص ٢٥-٢٨ و ٣٨-٣٩ و ٦١-٦٣ و ٧٩-٨٠.

الطرق التجارية

بعد سنة ١٥٩١، أصبح الطريق من درعا إلى تغازة إلى تمبكتو الطريق الملكي بين مغرب السعديين وغرب السودان. وكانت تستخدمه البعثات العسكرية والقوافل التجارية التي ينظمها ويشرف عليها رجال السلطان. وكان أول طريق يتأثر بالاضطرابات التي أعقبت وفاة المنصور، فبهجر التجار بالتدرج درعا وتغازة إلى سوس وتافيلالت حيث كان الزعماء الدينيون المحليون يمارسون نفوذًا يتفق ومصالحهم. وبذلك لم تكد تمضي خمسون عامًا على الغزو المغربي حتى كادت شبكة الطرق ترتد إلى ما كانت عليه في العصور الوسطى. وكانت أطول التغيرات بقاءً ما طرأ منها على الجانب الساحلي - السوداني من الشبكة.

الطريق الأطلسي: كان الجزء الصحراوي من الطريق الأطلسي يطابق طريق لمتوني القديم، وكان العلويون هم الذين دعموا إحياءه في عشرينات القرن السابع عشر. ففي عهد مولاي اسماعيل كانت القوافل القادمة من تغدواست وغوليمين تعبر أراضي شعب المعقل الذين كانوا، لأسباب شتى، قد ربطوا مصيرهم بمصير أسرة الشريفين. ونخص بالذكر في هذا الصدد جماعة التادجوكانت الذين كانوا سادة كل حركات القوافل بين جنوب المغرب ومنطقة أدرار الموريتانية^(٦٣).

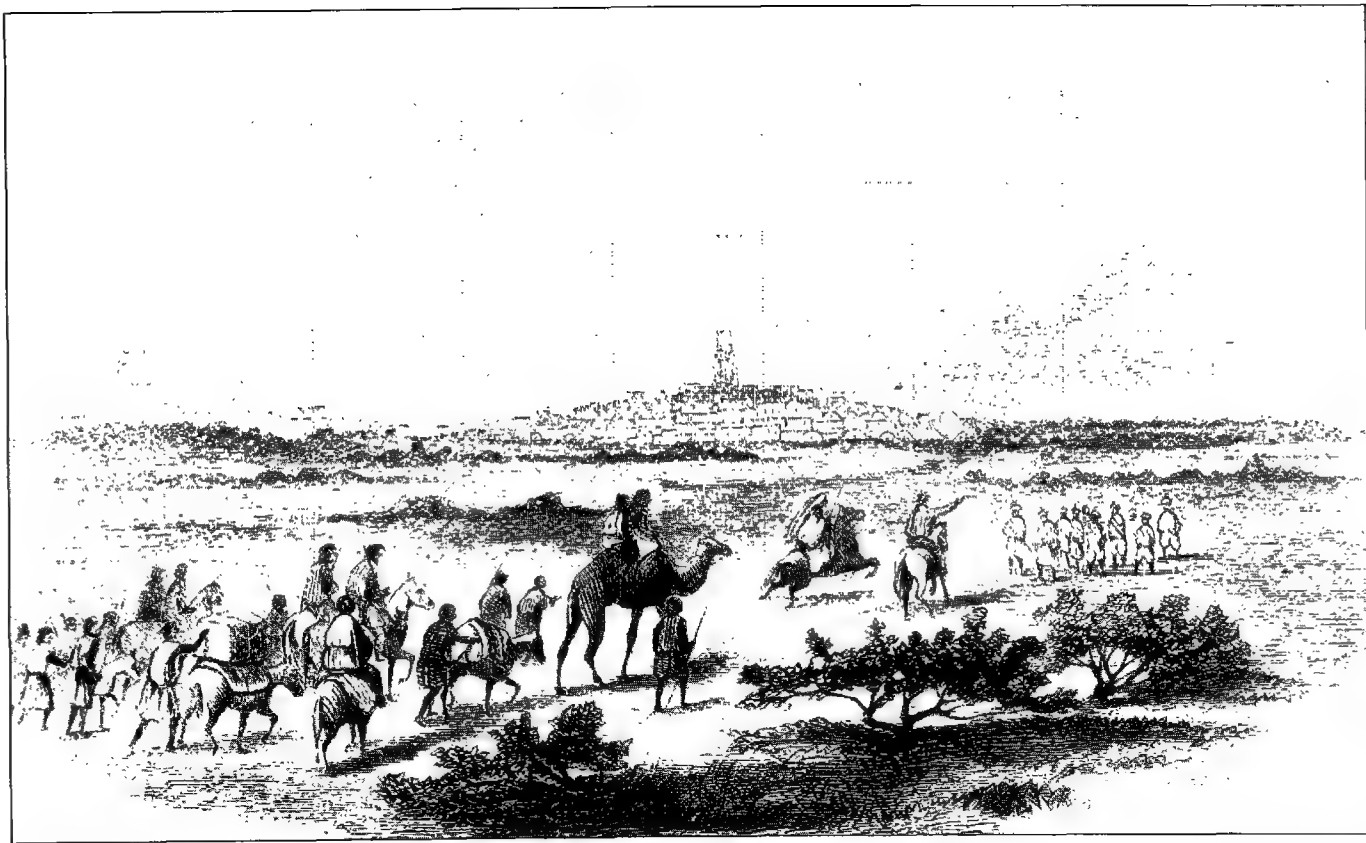
وفضلاً عن ذلك فإن نشر المذاهب الدينية. كمذهب القادرين ومذهب التيجانيين، في غرب الصحراء قد تسبب في تداول واسع النطاق للأشخاص والأفكار بين المراكز الدينية في كل من جنوب المغرب والصحراء الجنوبية. فكانت كل من أكّا وتندوف وسمارا وشنغتي وبوتليميت مراكز معروفة للقادرية بقدر ما كانت محطات تجارية مهمة. وكانت القوافل القادمة من شنغتي وودان تسافر من حصن سان لوي في السنغال عن طريق ترارزة، وإلى غلام عن طريق براكنة، وإلى حوض متتهجة طريق دار المفضي إلى تيشيت وولاته. وفي غلام، كانت تجارة البربر تتمتع بسيطرة كاملة على الرغم من وجود حصن سان جوزيف الفرنسي^(٦٤). ومن حوض كانت عدة طرق تفضي إلى مملكتي البمبارا في كعارة وسيغو عن طريق محطات في كل من ديارا في كنيغي وغومبو وباسيكونو وسوكولو^(٦٥). وكانت قوافل البربر تسافر حتى سيغو وبنامبا بل وإلى نيامينا، غير أن معظم صفقات تجارة البمبارا تعقد في سانساندنغ. وكانت سانساندنغ نقطة تفريغ للسفن المبحرة إلى أعالي النيجر من جنادل سوتويا كما كانت ميناء تجارة مملكة سيغو وأصبحت بالتدرج أقل تبعية لجنى في إمداداتها من الصحراء، وبحلول تسعينات القرن التاسع عشر، كانت شبكتها تضاهي في نشاطها شبكة عاصمة باني^(٦٦).

(٦٣) P. Marty، ١٩١٠-١٩١١، المجلد الثالث، ص ٩٧-٩٨ و ١٣٢-١٣٤.

(٦٤) انظر مراسلات قادة الحصن، Archives nationales، sous-collection Colonies، C6.

(٦٥) M. Park، ١٧٩٩، ص ٢٣٣-٢٣٤، A. Golberry، ١٨٠٢، ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٦٦) M. Park، ١٧٩٩، ص ٣٠٣-٣٠٤، R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص ٣٨٠.



اللوحة ٤١١: مسافرون يقتربون من تمبكتو.

كذلك حافظت القوافل القادمة من ولانة على روابطها المباشرة مع جنى عن طريق رأس الماء وتمبكتو^(٦٧).

الطريق الشرقي: كانت هذه المجموعة من الطرق تبدأ في تافيلالت بالمغرب وتعبّر توات وتفتح أيضا ممرا للقوافل الكبرى من حجاج المغرب. وعند تيميمون كان الطريق من توات إلى السودان يرتبط بالطرق الفرعية المتجهة من وسط المغرب: طريق من الغوليا إلى المزاب إلى لاغواط، وطريق من الغوليا إلى ورقلة إلى توغورت إلى توزور إلى قفصه، وكلاهما يسيطر عليه بدو الشامبا والأوغراما الذين كانت وظيفتهم تقتصر على إرشاد القوافل وحمايتها^(٦٨).

وإلى الجنوب من ذلك، عند عين صالح، كانت نقطة الالتقاء بالطريق الفرعي القادم من غدامس والذي كان طوال القرن الثامن عشر موضع نزاع بين طرابلس وتونس، والمسار الذي تنتهجه السلع السودانية إلى كلتا العاصمتين. وكان تجار هذه المنطقة يندرجون في عداد أغنى عملاء تمبكتو ويقيمون علاقات دائمة مع بلاد الهوسا عن طريق غات وأغاديس، ومع بورنو عن طريق مورزوك وبيلمبا^(٦٩).

وبعد تيديكلت، كانت القوافل تدور حول الحد الغربي لأهنت وتتابع سيرها، بعد العبور الشاق لتانيزروفت، إلى أزواد ومخيمات الكوندا. وكان الكوندا، الذين كانوا يقدمون الخدمات والمعارف والبركة ويفصلون في معظم النزاعات التي تنشأ فيما بين البدو أو بين البدو والجماعات المستقرة، يسطعون بدور مهم في المنطقة. وكان وجودهم في حد ذاته كافيا لجعلهم أفضل ضمان للطريق إلى تمبكتو وأجدر حماة له^(٧٠).

ومن أروان وبوجيبية، كانت بعض القوافل تذهب مباشرة إلى بامبا أو غاو، ومع ذلك فإن تمبكتو هي التي كانت تجتذب الجانب الأكبر من الحركة على هذا الطريق^(٧١).

وبعد أن يقدم التجار المغاربة هداياهم إلى رؤساء الأرمبا في المدينة. يتولى أمرهم الدياتيغي (diatigui) الذي يكرم ضيافتهم ويؤودهم بوسائل الانتقال ويحرس مسلح عند الضرورة^(٧٢). وبالنسبة إلى كثير من المسافرين، لم تكن الرحلة تنتهي عند تمبكتو نظرا إلى أن السلع الواردة

(٦٧) O. Houdas، ١٩٦٦، ص ٢١-٢٥ و ١٠٢-١٠٤، H. Barth، ١٨٥٧-١٨٥٨، المجلد الخامس، ص ٤٨١-٤٨٢.

(٦٨) E. Carrette، ١٨٤٤، ص ٩١، A. Dumas-Chancel، ١٨٤٨، ص ١١١-١١٦، N. Duveyrier، ١٨٥٩، ص ٦ و ١٦ و ١٧ و ٢٤.

(٦٩) L. de Tassy، ١٧٥٧، المجلد الثاني، ص ١٨٠-١٨٢، R. Hallet، ١٩٦٤، ص ٨٢-٨٤، E. Carrette، ١٨٤٤، ص ١٤٣.

(٧٠) P. Marty، Bibliothèque nationale، Paris، Fonds arabe، Ms 5334، f. 79r، ١٩٢١-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ٢٧ و ٤٩-٥١.

(٧١) H. Barth، ١٨٥٧-١٨٥٨، ص ٤٥٧-٤٥٨.

(٧٢) O. Houdas، ١٩٦٦، ص ١٣٨ و ٢٠٣.

* diatigui: لقب في تمبكتو.

من شمال أفريقيا كان الرجال أنفسهم ينقلونها إلى جنى. ولم يكن إلا نحو أعلى النهر من جنى أن نشأ نظام تجاري مختلف تعد شبكة الجولا التجارية أهم عناصره.

شبكة الجولا: كان يوجد طريقان رئيسيان يربطان جنى بمناطق الغابات والبلاد التي تنتج جوز الكولا والذهب. فكان أولهما يتجه إلى الجنوب الغربي نحو بوره وورودوغو اللتين تقعان على أرباض إقليم إنتاج الكولا. وكان الثاني يتجه إلى الجنوب الشرقي نحو كونغ والأشانتي^(٧٣).

وكانت كونغ تزود بجوز الكولا والذهب من لوبي وساحل الذهب. وكان يحمل كلتا السلعتين تجار الجولا أنفسهم الذين كانوا يبيعون ألواح الملح من تاوديني إلى بونا. وكانت بقية حملتهم تتألف من السلع القطنية والمنتجات الأوروبية التي تسوق حول كوماسي^(٧٤). وكانت اليارسة، إحدى جماعات الموسى، قد أنشأت بمحاذاة ذلك الطريق طرقاً مباشرة تربط بين تمبكتو وبلاد الأشانتي، تلفت حول جنى والدلتا الداخلية وتمرّ عبر دونترا وكورينتزه وأواكي وديري أو عبر واهيغويا وباندياغارا وكونا وكورينتزه.

وإلى جانب طرق الموسى الجانبية هذه، كان يوجد فيما يبدو قدر قليل من التبادل التجاري بين تمبكتو وبلاد الهوسا على طول النهر إلى أنسونغو ودالول وماوري. وكان هذا هو الطريق الذي ينتهجه الحجاج الذين كانوا، بعد أن يصلوا إلى كانو، يتجهون شمالاً إلى فزان ثم إلى مصر عن طريق أوجيلة وسيوة^(٧٥).

وكانت صادرات المغرب إلى غرب السودان صادرات بالغة التنوع فكانت تشمل منتجات محلية تتراوح من الغلال والكتب الدينية إلى الملابس الحريرية والتبغ من مكناش، والسلع القادمة من شرق البحر الأبيض المتوسط (التوابل والحرير) ومن أوروبا (المنسوجات والسكر والبن والشاي والآنية الزجاجية والأسلحة النارية).

وفي وسط المغرب، كانت التجارة السودانية المصدر الرئيسي لنشاط ولايات توات والمزاب وسوف والجريد. وكانت تشمل تشكيلة متنوعة من السلع. من الأقمشة المصبوغة والتوركيدي من كانو إلى جوز الكولا من بلاد الأشانتي. وكان جوز الكولا يستهلك في كافة أنحاء جنوب المغرب حيث وجدت أعداد كبيرة من السكان السود^(٧٦).

(٧٣) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص ٩٩-١٠٣، L.G. Binger، ١٨٩٢، المجلد الثاني، ص ١٤١-١٤٢.

(٧٤) L.G. Binger، ١٨٩٢، المجلد الثاني، ص ٣١٦-٣١٧ و ٣٧٣-٣٧٤. وكانت المنسوجات الحمراء التي يقال إنها مستقدمة من كوماسي معروفة في تمبكتو في منتصف القرن العشرين. O. Houdas، ١٩٦٦، ص ٩٦.

(٧٥) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5713, ff. 30-31.

(٧٦) R. Leselle، ١٩٥٧، L. Valensi، ١٩٦٧.

وكانت هذه التجارة التي تجمع بين التنوع والاستمرار، تدّر أرباحًا طائلة^(٧٧). وقد تبدو أهميتها الاقتصادية ضئيلة بالمقارنة بمجموع التجارة في ذلك الوقت، غير أن التجارة عبر الصحراوية لم تكن تنقل البضائع وحدها وإنما كانت تنقل أيضًا أفكار وقيم حضارة بأسرها.

السلع التجارية

لم يكن الملح يلعب إلا دورًا ضئيلاً في التجارة بين شعب المغرب وشعوب الساحل والسودان. فمنذ بداية القرن السابع عشر، وعلى الرغم من وجود القادة المغاربة في كل من تغازة وتاوديني^(٧٨)، كانت المدن الواقعة على طول نهر النيجر تحصل على الملح من المناجم الصحراوية عبر طرق منفصلة ومستقلة هي طرق قوافل (azalai)* البربر والطوارق. وعلى ذلك أصبح يتعين على القوافل القادمة من الشمال أن تنوّع البضائع المصدّرة إلى السودان. وفضلاً عن ذلك فإن السودان نفسه، بالإضافة إلى ما درج على تصديره من ذهب وعبيد وعاج، كان بحاجة إلى سلع مصنوعة معينة يذكر منها الأقمشة والحلي، وهي حاجة زاد حجمها مع هبوط صادرات الذهب والعبيد أو ركودها^(٧٩). وعلى الرغم من أن كميات الذهب المصدّرة لم تعد قط مساوية للكميات الضخمة التي كانت تنقل من السودان بعد الغزو المغربي، فقد كان الذهب يشكل جزءاً من حمولة جميع القوافل العائدة من السودان. وطُرأت في نهاية القرن السابع عشر زيادة كبيرة على تصدير الرقيق بعد أن شكل مولاي اسماعيل جيش العبيد، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان الصمغ العربي يحتلّ مكانة مهمة في الصادرات السودانية إلى المغرب. وزوّد فتح ميناء موغادور القوافل السودانية بمنفذ جديد إلى البحر، حيث كانت تباع بالإضافة إلى ما ذكر من سلع، كميات كبيرة من ريش النعام والعاج.

التطوّر الثقافي والديني

الإسلام في السودان قبيل حروب الجهاد في القرن التاسع عشر

كثيراً ما يقال عن الفترة التي نحن بصدد بحثها إنها فترة انحطاط وكساد ثقافي. غير أن ذلك القول ينبغي أن يعاد النظر فيه إن كان المقصود به تدهوراً أو نكوصاً في الثقافة الإسلامية. ذلك

(٧٧) انظر G. Lemprière، ١٨٩١، ص ٢٩٠، J. Gräberg، ١٨٣٤، ص ١٤٦، L. Godard، ١٨٥٩، ص ١١٧-١٢٠، Parx، ١٨٤٥.

(٧٨) يقال إن القادة المغاربة ظلوا في تاوديني حتى قبل الغزو الفرنسي بقليل: انظر تقرير Pichon عن منطقة أروان Archives nationales du Sénégal، Dakar، IG 254.

(٧٩) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص ٣٨٣-٣٨٤، Prax، ١٨٤٥، ص ٣٤٤.

* azalai أو azalay: قوافل تتألف من عدة آلاف من الجمال التي تحمل الملح في الربيع والخريف من أحواضه في الصحراء الجنوبية إلى المناطق المدارية في الساحل والسودان.

أنه بفضل التجارة المتواصلة عبر الصحراء، ويفضل الزوايا والجمعيات الدينية وجماعات المرابطين، وبفضل الشبكات الممتازة التنظيم لتجار الجولا. ظل تأثير الإسلام ينتشر بدرجات متفاوتة بين شعوب وادي النيجر كافة.

فكما لاحظ رينيه كاييه في بداية القرن التاسع عشر، كان جميع سكان تمبكتو وجنى يعرفون القراءة والكتابة باللغة العربية. وأفضل برهان على اتساع نطاق انتشار وسيلة الاتصال القوية هذه، وفرة المصادر المكتوبة المتاحة لمؤرخي المنطقة. وقد كتبت جميع السجلات المشهورة لأحداث تمبكتو (التأريخات) بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

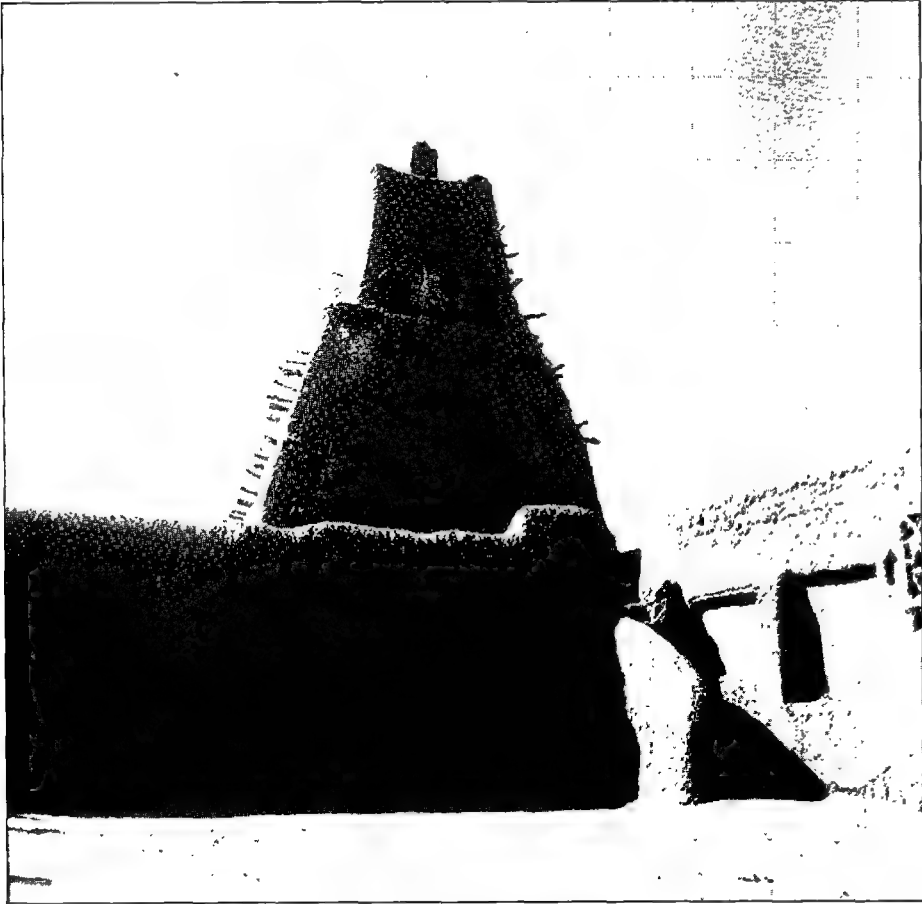
وكان الإسلام قد كفَّ عن أن يكون مجرد الظاهرة الحضرية التي كانها في العصور الوسطى، ولم يعد نقله قصرًا على العلماء من سكان المدن، ولا مرتبطًا عضوًا بفئة اجتماعية بعينها هي فئة التجار ولا قاصرًا على نشاط اقتصادي واحد.

فقد انتشر الإسلام في المناطق الريفية وتأثر به كل من مزارعي البمبارا ورعاة الفولبه. وكان دعائه الجدد هم جماعات المرابطين من البربر والسودانيين الذين اتخذوا من دراسة كلام الرسول ونشره وظيفتهم الرئيسية.

ويعد ظهور جماعات المرابطين واحدًا من أروع جوانب الانقسام الطبقي الإثني الاجتماعي الذي طرأ على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر. فعلى أثر التقلبات الديموغرافية أو النزاعات المسلحة التي ما زلنا لا نعرف عنها إلا التزر اليسير، انقسم المجتمع البدوي، من السنغال إلى غير. إلى طبقتين متميزتين: فئة المحاربين وفئة رجال الدين التي كانت تتمتع بمكانة دينية رفيعة وتكرس جهودها كافة لدراسة الشريعة الإسلامية والتعبّد الصوفي وممارستها.

وكانت زوايتهم تجتذب إليها الدارسين كما كانت تجتذب التجار الرحّل الساعين إلى الحماية، وأصبح كثير من هذه الملاذات التي حُرص على إقامتها على طول الطرق التجارية، فيما بعد محطات مهمة للقوافل. ومن أمثلة ذلك أروان وبوجيبية اللتان أسستهما جماعة مرابطي كيل - السوق التي أخرجها من ديارها الكونتا وحلّوا محلّها. ومن الأمثلة الأخرى مبروك والمأمون وكتلتاهما من المخيمات السابقة لكيل - السوق وأصبحتا في القرن الثامن عشر، في عهد شيخ المختار، في عداد أهم مراكز نفوذ الكونتا.

وقد قدّر لشيوخ الصحراء أن يزيروا علماء المدن ويصبحوا الزعماء الروحيين لمعظم المحرضين على الجهاد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فكان مع آيت دايمان في شنغتي أن استهلّ دراساته الأمير عبد القادر أمير فوتا تورو قبل جهاد سنة ١٧٧٥. وكان بين مرابطي آيت أوارى في غير أن التقى عثمان دان فوديو بمعلمه جبريل بن عمر. وتأثير الكونتا على شيخو أحمدو أمر يعرفه الكثيرون، وكذلك تأثير إيدا - أو - علي، من شنغتي على الحاج عمر تال. وكان إسلام المرابطين إلى حد ما استمرارًا لإسلام أسلافهم؛ وكان ما يتسم به من روح النضال يتناقض مع روح التوفيق والتسامح التي اتسم بها «إسلام السود» بالمدن السودانية وفي مراكز الجولا. كذلك فإن إسلام المرابطين - بمسارعتة إلى الارتباط بجمعيات دينية لها ما للقادية (التي كان الكونتا ممثلها الرئيسيين في السودان) من طابع العالمية - لم يقتصر على تزويد أتباعه بديانة يعتنقونها



اللوحة ٥١١: مسجد في تمبكتو.

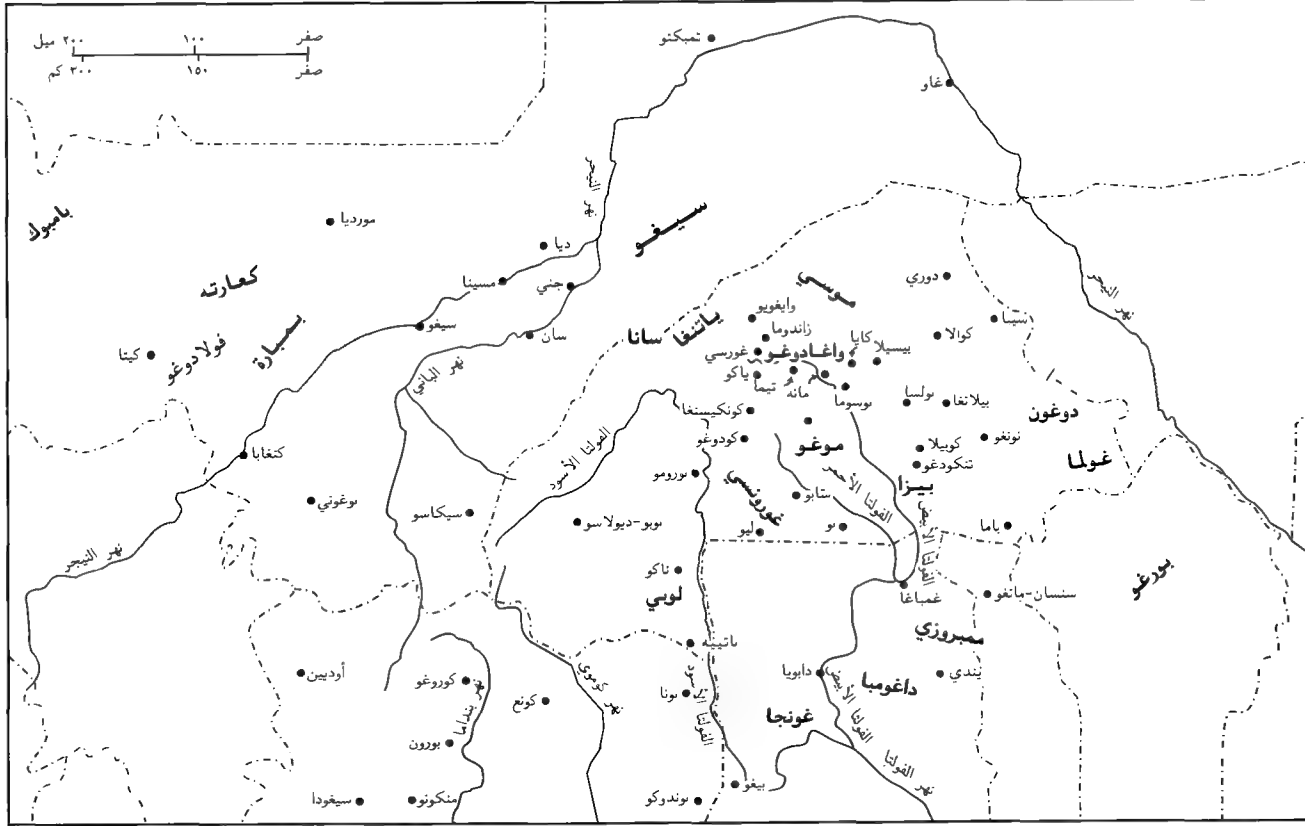
بل زوّدهم أيضًا بإطار يتجاوز فئات الهوية التقليدية المتمثلة في الجماعات الإثنية أو العشائر. وعلى حين كان الإسلام التقليدي في السودان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطة الحاكمة وبالرؤساء، كان إسلام المرابطين قبل حروب الجهاد يمارس تأثيره من أدنى عن طريق تضافر جهود الجمعيات الدينية وأصحاب القطعان الذين شرعوا في القرن التاسع عشر في محاولة للغزو الديني لمنطقة الساحل بأسرها. كما كان الإسلام عامل ضم للصفوف وقوة دافعة إلى التحرّر الاجتماعي والسياسي، وقد اجتذب بوصفه هذا جميع توكولور فوتا تورو الذين كانوا يناضلون ضد السلطة التي كانت تفرضها عليهم سلالة الدنيانكة. كما اجتذب فولبة ماسينا الذين كانوا يصدد التحرّر من نير البيمارا، وكذلك فولبة بلاد الهوسا وفلاحها الذين كانوا يكافحون ضد السلطات الملكية المستتبّة في غويير وكانو وكاتسينا وغيرها من الأماكن.

الفصل الثاني عشر

من النيجر إلى الفولتا م. إيزار و ج. كي - زيربو

بعد سقوط إمبراطورية غاو سنة ١٥٩١ على أثر الغزو المغربي: تفكك الصرح الأساسي للسلطة السياسية القائمة على منعطف النيجر، فترتب على ذلك نشوء فراغ سياسي شرعت سلطات أخرى في ملئه بالتدرج. وعلى امتداد القرون التالية، أصبحت السلطة تتسم بالطابع المحلي بتأثير من القوى الطاردة الصادرة من قلب الإمبراطورية المنهارة ومن قوى التكامل النشطة عند محيطها. فظهرت عند منعطف النيجر وأعالي نهر الفولتا أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر أربعة أقطاب: مملكتا البمبارا في سيغو وكعارته، وممالك الموسي، ومملكتا كونغ وغوريكو، وممالك الغولمانسيا. وقد حدث ذلك أمام خلفية من جماعات إثنية متعددة وذات سلطات لامركزية. وقبل إن السلطة قد «اكتسبت طابعاً قبلياً» أثناء تلك الفترة وخاصة بتأثير تجارة الرقيق التي شكلت، حتى بالنسبة إلى بلاد بلغ بعدها عن الساحل ما بلغه منعطف النيجر ونهر الفولتا، الخلفية الاقتصادية^(١). غير أن هذا قول تعوزه الدقة نظرًا إلى أن الممالك الأفريقية، كما سيتضح فيما يلي، أنشئت في مناطق جغرافية متنوعة الإثنيات بالضرورة. وبعبارة أخرى، فإن تقاليد مالي وغاو ظلت قائمة وإن كانت على نطاق أصغر وبوسائل أخرى وفي سياق يزداد باطراد تأثيره بعوامل خارجية ونزاعات داخلية شكلت البنى السياسية الجديدة. وعلاوة على ذلك، أثرت عوامل اجتماعية - اقتصادية ودينية معينة - لم تكن قبلية بأية حال - في عمليات إعادة التنظيم وعجلت في نهاية القرن الثامن عشر بالتصدعات الأولى التي أنبأت بقرب وقوع تقلبات القرن التاسع عشر.

(١) ظهرت البمبارا على قائمة أسماء تجار الرقيق وليس من المستبعد أن يكون بزوغ نجمهم المفاجئ في القرن السابع عشر قد اقترن أيضًا بمطاردة العبيد في ذلك الحين.



الشكل ١٢، ١: منطقة النيجر - الفولتا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

الشعوب والإمارات والممالك

مملكتا البمبارا في سيفو وكعارته من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر

التطور السياسي

إن أصول مملكتي البمبارا^(٢). وإن لم تكن ترجع إلى زمن بعيد، يخفي معالمها تنوع الروايات المتناقلة وسجلات الأحداث. فالروايات المتناقلة، التي جمعها أو بوبها الرحالة والموظفون والإداريون الأوروبيون، وكذلك الرواة الأفريقيون، قد غدت الآن مدونة في كتابات تنطوي على تشكيلة من وجهات النظر المختلفة. فترتيب تعاقب الحكام على مناصبهم ليس متطابقاً دائماً، كما لا يتطابق طول المدة التي بقي فيها كل منهم في الحكم^(٣).

غير أن الاهتمام في هذه الدراسة ينصبّ على تطور المجتمعات التي تمخّضت عن رجال عظام وكوّنتهم أكثر مما ينصبّ على أعمال هؤلاء الرجال. وسيتناول هذا الفصل على الأخصّ، بعد مناقشة وجيزة للأحداث، القوى الدافعة لهذه الشعوب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر وتنظيم تلك القوى وما بينها من علاقات.

ومن المسائل الأخرى المثيرة للجدل ما يتعلق بالشعوب المسؤولة عن الأخذ بزمام المبادرة التاريخية في تأسيس مملكتي البمبارا. ويأخذ توكسييه برأي قاطع في هذا الصدد فيقول إن «البمبارا»، في التحليل الأخير، «لم يكونوا قط قادرين بأنفسهم على تأسيس ممالك: فملكا سيفو وكعارته ينتميان أصلاً إلى الفولبة، وملكا سيكاسو وكونغ إلى المانده - الجولا. أما البمبارا العادي فهو زنجي صرف ينزع إلى التدني وإن كان عاملاً وفلاحاً جيداً بدرجة معقولة»^(٤). ونظراً إلى أن البمبارا لغة من لغات المانده، وإلى أن الشعوب ظلت تختلط فيما بينها منذ أقدم العهود، فإن اهتمامنا الرئيسي اليوم إنما ينصبّ على أمور أخرى^(٥) حتى على الرغم من التحالفات (والحروب) البيولوجية والسياسية الكثيرة بين البمبارا والفولبة، التي يذكر من أمثلتها التحالف لصدّ آخر أباطرة مالي مانسا ماغان (١٦٤٥) أو الهجوم على كونغ. وبالرغم من أن الأصول التي ينتمي إليها البمبارا قد ضاعت بكل تأكيد. فإن التحركات المعاصرة

(٢) يطلق البمبارا على أنفسهم اسم الباماناو، غير أننا سنلتزم هنا بالاسم الذي يطلق عليهم رسمياً في الوقت الحاضر.

(٣) من وجهة النظر هذه فإن المؤلفات المتفقة فيما بينها في أكثر الحالات هي من ناحية A. Raffeneil، ١٩٤٦ و L. Tauxier، ١٩٤٢؛ ومن ناحية أخرى، M. Delafosse، ١٩١٢ و ١٩١٣؛ و C. Monteil، ١٩٢٤. ونحن نفضّل المؤلفين الأولين في المسائل المتعلقة بالتسلسل التاريخي.

(٤) L. Tauxier، ١٩٤٢، ص ٨.

(٥) في موضع لاحق، يكتب ل. توكسييه بصدد الأنثروبولوجيا البدنية: «يخلص كاترفاج وهامي، ص ٣٥٩، إلى نتيجة مؤداها أن زنوج الماندينغو (المانده) والبمبارا، الذين يقطنون وادي النيجر الأعلى، ينتمون فيما يبدو إلى الجنسين الهوسا والسوداني معاً، علماً بأن الجنس السوداني يمثل الزنوج الأدنى، الزنوج الحقيقيين، بينما يمثل الجنس الهوسا الزنوج الأعلى أو الذين اختلطوا بعناصر إثيوبية أو حامية» (١٩٤٢، ص ١٦).

تنعكس في الروايات المتناقلة التي تتيح القطع بأنهم يندرجون منذ زمن طويل في عداد السكان الأصليين لمنعطف النيجر. ويكاد يكون من المؤكد أن البوزو كانوا هناك قبل مقدمهم وأنهم اختلطوا أيضًا بالسوننكة والسوسو والمالنكة والفولبه وغيرهم. ويشير رافينيل إلى أسطورة أصلية تحدثت عن أرض التورون، التي تقع على بعد شهر قمري من سيغو، ومن الواضح أنها لا يمكن أن تعني أرض التورون الواقعة في واسولو القريبة في اتجاه الجنوب الغربي. والواقع أن وجود «علاقة مزاح» (sanankunga) بين كوليبالي (كوروباري) وبين الكيتا أو التوري، إنما يقف شاهدًا على العلاقات العريقة بين البمبارا والمالنكة^(٦) اللذين يتحدثان، فضلًا عن ذلك، بلهجتين من اللغة نفسها.

وأما كان الأمر، فإن قصة هجرة أسلاف سلالات البمبارا المسمين باسمهم تتضمن موضوع عبور النهر، وهو موضوع وارد في كثير من الأساطير الأصلية في أفريقيا. وفحوى هذه الأسطورة أن أخوين، هما برامغولو ونيانغولو، وقد طاردهما عدو وليس لديهما قارب، عبرا النهر (لعله نهر البالوله أو النيجر) بفضل فترة ضخمة (m'polio) أنقذتهما في اللحظة الأخيرة^(٧).

والجانب الرائع في تلك القصة الأصلية، هو الارتباط السريع الذي كان يتم، طوعًا أحيانًا وقهرًا في كثير من الأحيان، مع السوننكة (الذين كانوا يدعون الماركا أيضًا). وكان السوننكة تجارًا استقر بهم المقام منذ عدة قرون اشتغلوا أثناءها أحيانًا بتجارة الرقيق ولم يكن لديهم اهتمام يذكر بالخدمة في الجيش في الوقت الذي كان فيه الوافدون الجدد من البمبارا يكادون يحترفونها. ولذا أحد الأخوين، برامغولو، ييوارى سيغو الذين كانوا من السوننكة، على الضفة اليمنى للنيجر. وأقطعه بواري سيغو أرضًا مكنة. برغم انفصالها، الوافدين الجدد من البمبارا من الدفاع عن مملكة سيغو برمتها. وفي تلك الأثناء عبر الأخ الآخر، نيانغولو، النهر وبنى حصنًا (tata) في بايكو. وبعد أن فشل الماركا في الاستيلاء على الحصن بالانقضاض عليه، انتهى الأمر إلى الاكتفاء بعلاقات سلمية وتكاملية مع الوافدين الجدد من البمبارا إلى أن حلّ الوقت الذي تحرّر فيه الأسرى الذين جاء بهم الجولا من تورون فعزّزوا قوى نيانغولو بدعم شديد. ومن ثم انتقال البمبارا، الذي لا شك في أنه تحقّق بالتدرج، من وضع اللاجئين إلى وضع الحماة لمضيفيهم ثم إلى وضع السادة في البلاد. وتبرز هذه العملية بجلاء في معظم الروايات التي سبقت عن أصول سلطة البمبارا.

ومن الجوانب المهمة الأخرى لهذا التاريخ. الأهمية الاستراتيجية للنيجر الأوسط حيث كان منعطف النهر يبلغ أقصى امتداده داخل الصحراء ونحو الطرق المؤدية إلى شمال أفريقيا. وقد استقطب النيجر الأوسط، بتوحيده الضفتين، السلطة السياسية طوال أربعة قرون. وكان من

(٦) انظر R. Pageard، ١٩٥٧. يفسر بعض الكتاب تهميش هذه الشعوب في عهد مانسا مالي برفضها تقبل سلطة المالين والدخول في الإسلام. ومن ثم الاسم الذي أطلق عليها Ban mā na ومعناه «رفض السادة».

(٧) يقال إن عبورهم النهر دون قارب هو مصدر اللقب الذي أطلق عليهم Kulibali (Kurubari) (من Kulu ومعناها «قارب» و bali ومعناها «محروم من»)، وإن وجدت تفسير أخرى لأصل هذا اللقب.



اللوحة ١٢. ١. تمثال صغير من منطقة السوسكه يتل حُتّي راكمة، وقد صنع من الخشب وعُطي بغشاء مستمد من حنت الضحايا. ارتفاعه ٢٩ سم

الصعب اقتسام السلطة، الأمر الذي يفسر الهجوم المستمر المتبادل بين المملكتين الشقيقتين سيغو وكعارة، مما كانت تحشد له شعوب متفرقة تفرّق نهر السنغال وشمالى الفولتا الأعلى. وليس من اليسر أن نربط بين أول سلفين أسطوريين لسلالات البمارا وبين أوائل القادة المعروفين تاريخيًا. وفيما يتعلق بسيغو، يقال إن من سُلان برانغولو، كلابيان كوليبالي الذي يعتبره عدة مؤلفين الجد الأكبر لماماري كوليبالي مرورًا بدانفاساري وسوما^(٨). ويقدم كلابيان على أنه هو الذي كاد يعيد إلى مالي مجدها في القرن السابع عشر وعلى الأخص باسترداد تمبكتو من المغاربة^(٩).

ويقال فيما يتعلق بكعارة على الضفة اليسرى للنيجر - وفقًا لأسطورة من منطقة نيورو - إن سونسان (حوالى سنة ١٦٣٥)، ابن نيانغولو، أسس سونسانا على مقربة من مورديا. وكان ابنه ماسا (حوالى سنة ١٦٦٦) فلاحًا مشهورًا وأبًا كثير الإنجاب عمد بانتظام إلى تزويج العشرات من بناته لا لأمراء يتعذر عليه كسبهم إلى جانبه، بل لرجال فقراء يشترط عليهم أن يأتوا للعيش معه ومناصرة قضيته. كذلك فإن الإغارات الدورية التي كان يشنّها اجتذبت كثيرًا من المغامرين الذين كان يشترط عليهم أن يشتوا أولًا جدارتهم في أعمال الفلاحة^(١٠). وواصل ابن ماسا، بنيفالي (حوالى ١٧١٠-١٧٤٥) تطبيق هذه السياسة ذاتها فوسّع كثيرًا نطاق سلطة الماساسي متبّعًا أساليب تجمع بمهارة بين حياة الزراعة بنظامها الأبوي وبين الإغارات الحربية بما فيها من عنف وشراسة.

ولم يستطع فولاكورو، الذي خلف أخاه بنيفالي، أن يتجنّب أول تصادم جاد بين الماساسي وبين ملوك سيغو. وكان هؤلاء الملوك هم الأقوى نظرًا إلى أن أراضيهم كانت تضم أودية النهر وروافده الرئيسية وتأوي شعوبًا من المنتجين أكثر تنوعًا، بمن في ذلك فلاحو البمارا ومقاتلوهم، وتجار السوننكه والجولا، ورعاة الفوليه والبربر، وصيادو الأسماك والناقلون من السومونو والبوزو. وكانت سلطة سيغو توازنها عقدة التفوق لدى الماساسي الذين كانوا يدعون انتماءهم إلى طبقة أكثر نبلاً. ولا سيّما بعد أن تغيّرت السلالة الحاكمة في سيغو.

ومن جهة أخرى، كان على فولاكورو أن يجابه حاكمًا قديرًا في ماماري كوليبالي حاكم سيغو (١٧١٢-١٧٥٥) ابن حفيد برانغولو المؤسس الحقيقي للمملكة. ولم يلبث ماماري، الذي أوتي قوة خارقة وكانت أمه تصنع جعة الدخن (dolo) وشراب العسل، أن تزعم رابطة الأولاد الذين يجمع بينهم تزامن الختان (ton) ومن ثم جاء اسم البيتون أو التيغيتون الذي أطلق عليه. وساهم القنص والفلاحة والشرب والمرح مع رفاق سته في أن يجعل منه زعيمًا اجتماعيًا - وسياسيًا في وقت لاحق - خارج إطار مؤسسات البلد التي كان قوامها حكم الشيوخ ورجال الدين^(١١). ثم نشأت صراعات داخل التون وخارجها: فكان سبب الصراعات

(٨) C. Monteil، ١٩٢٤، ص ٢١، L.G. Binger، ١٨٩٢، المجلد الثاني، ص ٣٨٦.

(٩) L. Tauxier، ١٩٤٢، ص ٦٣.

(١٠) كان ماسا هو الذي أعطى اسمه للسلالة. فماساسي تعني: «ابن ماسا»، ولكنها تعني أيضًا «سلان الملك».

(١١) سيرد بالتفصيل في موضع لاحق وصف للعملية التي تكوّنت بها دولة البمارا من مؤسسة التون الاجتماعية.

الداخلية قرار مامارى الهيمنة على اجتماعات يوم الاثنين الأسبوعية - والتحكم في مساهمات ضيوفه - بدلاً من تقاسم الامتيازات كما كان يفعل من قبل. غير أن التصادم الأكبر هو ذلك الذي احتدّ بينه وبين تجّار السوننكة الذين اغتيل بطلهم الشاب، كاسوم، في النهاية بعد سلسلة من النزاعات^(١٢). وعندما أبدى المسنّون بعض القلق إزاء سلطته المتنامية، انشقّ مامارى على حكم الشيوخ وتخلّص من المسنين في قريتي دونكونا وبناكورو بهدف اكتساب شبابهما إلى جانبه.

وعندما استغاث مسنّو هاتين القريتين، اغتتم مامارى الفرصة لترسيخ إنجازاته الداخلية بإحرازه انتصارات خارجية - أولاً ضد كونغ التي عرضت الذهب على الوثّارة لقاء الحصول على خدماتهم، وبعد ذلك ضد الماساسي.

ولم يكن مامارى ليستطيع صدّ أول هجوم من جانب كونغ (حوالي سنة ١٧٢٥) إلا بتحالفه مع فولبة ماسينا الذين كانوا بصدد إعمار فولادوغو (أرض الباكوي الأعلى حول كيتا). بل إنه يقال إن سيكو وثّارة هاجم أرض المالنكة فأوقع نفسه في شرك بين مبارا سيغو وفولبة فولادوغو. أما الهجوم الثاني الذي شنته كونغ فقد صُدّ بمساعدة من تييرو سومونو الذي استعان بأسراب النحل على فرسان كونغ^(١٣). ومع ذلك فإن حاكم سيغو عمداً، بعد أن خفّف الضغط على سان وقهر السينو، إلى تخفيف عبء الضرائب عن كاهل شعب كونغ.

وكان فولاكورو يحكم كعارّة في ذلك الوقت. وكان يحاصر مدينة مورديا التي استغاثت بمامارى^(١٤). وكان مامارى ينتظر بفارغ الصبر إشارة كهذه تتيح له فرصة التدخل، فهزم فولاكورو وأسرّه ومات فولاكورو في الأسر. واضطرّ الماساسي مرة أخرى إلى التحرك نحو الغرب. كذلك فتح مامارى كوليبالي، الذي يدعى البيتون، جميع أراضي المبارا، بما في ذلك بيليدوغو. وخضعت لإمرته ماسينا وجنى، وأمر بأن يشيّد له قصوراً هناك أحد معماري جنى. وأخيراً في سنة ١٧٥١، فتح مامارى بسهولة مدينة نياني، عاصمة مالي الآخذة في التدهور والتي كان حاكمها، ماسا ماغان كيتا، يدفع له إتاوة. واضطرّ باشوات تمبكتو أن يحذوا حذوه بعد أن نجح أسطول البيتون وفرسانه في تخلص منعطف النيجر من أعمال الابتزاز التي كان الطوارق يمارسونها. ومن جهة أخرى، لم يكن خلفاء البيتون حكماً ذوي هيبة تذكر. وكان أولهم ابنه دنكورو (١٧٥٥-١٧٥٧). وكان متعجرفاً متعشّطاً للدماء، استولى على الفأس الذهبية - رمز السلطة الملكية - وسرعان ما أعدمه قاداته الحربيون. وكان متوسط طول فترة الحكم دون الثلاث سنوات، ولم يحكم لمدة تكفي لوضع سياسة سوى تغولو

(١٢) من أمثلة ذلك أن كاسوم اقترح تأدية الغرامات في شكل قطعان بهدف اجتذاب الرابطة إلى مجال الممتلكات المنقولة حيث كان السوننكة على يقين من تفوقهم.

(١٣) L. Tauxier، ١٩٤٢، ص ٧٤. من الجدير بالذكر أن الجولا كثيراً ما كانوا هم أيضاً يرثون النحل الذي يمكن أن يقع في أوقات الحرب.

(١٤) لم يرد ذكر هذه الواقعة في الرواية التي سجّلها تَمُورَة ومونتي. ولكن ذكرها روبر آر نو وآدم. وقيل علاوة على ذلك إن فولاكورو أغوى باتسانا، إحدى بنات مامارى. انظر L. Tauxier، ١٩٤٢، ص ٧٥.

ديارا (١٧٦٦-١٧٩٠). غير أنه تعيّن عليه أولاً أن يتخلص من نانكوروبا نزانغه ثم أن يقنع الرؤساء الحرييين بأن يقسموا على أشياء سحرية بأن مامارى نفسه هو الذي عيّنه حاكماً. وبذلك وضع نغولو حداً للهاج الذي أحدثه رؤساء أسرى التون (ton-dyon) الذين صاروا جنوداً مرتزقة، وأعاد نظام ملكية حقيقية أضفى عليه شكلاً ملموساً بتركه سيغو-كورو ليستقرّ في سيغو-سى-كورو عند أعالي النهر. وعلى غرار ما فعل البيتون، أمر بتشديد قصور له في جنى وتمبكتو، وكان هو الذي شدّد قبضة البمبارا على تمبكتو وماسينا حيث أخضع عدداً من الموظفين المدنيين المنحدرين من «المغاربة» (الأرما) لمراقبة قادة البمبارا الحرييين. وقادته الحملة التي شنّها ضد الرئيس الفولبي سيلا ماكان ييرو إلى بلاد الدوغون. وعندئذ هاجر كثير من الفولبه نحو واسالو وغانادوغو^(١٥). وحتى عندما بلغ من الكبر عتياً شنّ ضد الياتنغا حملة باءت بالفشل، وتوفي في طريق عودته بعد أن أنشأ سلالة جديدة في سيغو.

ونشبت الصراعات الداخلية مرة أخرى بعد نغولو، وكان مونسون ديارا (١٧٩٢-١٨٠٨) هو وحده الذي استطاع أن يفرض سلطة سيغو من سان إلى تمبكتو، ومن بلاد الدوغون إلى كعارتة^(١٦).

غير أن كعارتة لم يكن قد انتهى أمرها بعد. فبعد فولاكورو (الذي مات في الأسر أثناء حكم ماماري)، استعادت كعارتة قوتها بشنّ الإغارات وعلى حساب بيليدوغو وبامبوك وبلاد الخاسونكة. وخلف دنيا بو (١٧٥٨-١٧٦١) مقاتل عظيم هو سيرا بو كوليبالي (١٧٦١-١٧٨٠) فأقام مقرّ الحكم الملكي في غيمو. وكان قد استولى على نصف باخونو بينما كان نغولو ديارا منشغلاً في الشمال وفي الشرق. وعاث نهباً في كيتا، وهي مدينة كبيرة للمالئكة في فولادوغو، وانتهاز فرصة نشوء نزاع بين عشيرتين من الدياوارا. هما الساغونه والدابورا، فطرد الدابورا الذين لجأوا إلى بوندو، في حين أعفى الساغونه، الذين كانوا يعلنون أحراراً، من دفع الإتاوة وإن كانوا قد أجبروا على التعهّد بتقديم فرقة من المقاتلين في حالة نشوب حرب.

التنظيم الاجتماعي السياسي لممالك البمبارا

إن أبرز المعالم التي اتّسم بها انتقال البمبارا نحو نظام الدولة وتطوير المؤسسات الصالحة لحكم مجتمعات نائية، هي الصيغة الجديدة التي طوّروها للتوفيق بين ممارسات البمبارا ومقتضيات الحياة في ممالك واسعة الأرجاء متعددة الإثنيات. ذلك أنهم، فيما يبدو، لم يقتبسوا أي شيء من الخارج. ويتمثّل أروع جوانب إبداعهم في انطلاقهم من أسلوب عمل رابطة (ton) عادية نحو تشكيل أجهزة الدولة بالتدرّج. ولئن لم يكن هذا الإجراء إجراءً

(١٥) L. Tauxier، ١٩٤٢، ص ٩٦، نقلاً عن L.G. Binger، ١٨٩٢.

(١٦) C. Monteil، ١٩٢٤، ص ٨٩.

استثنائيًا في تاريخ أفريقيا، فهو يتميز في هذه الحالة بأنه يعطينا صورة مصغرة رائعة للكيفية التي يتم بها، في غضون بضعة عقود، الانتقال من «العشائر إلى الإمبراطوريات»^(١٧).

في مملكة سيغو: كانت نقطة البدء رابطة الأنداد (fla-n-ton) بقيادة مامارى كوليبالي. والـ fla-n-ton (أو الـ ton) هي رابطة الفتية الذين مروا بشعيرة الختان معًا^(١٨). ومن الوجهة النظرية، كانت الدفعات المتعاقبة تنظم في ثلاث مجموعات: الشباب والكبار والمسنون. وكان أعضاء الرابطة (ton-den) ينتخبون من بينهم رئيسًا يمكن أن يكون أسيرًا في بيت قدر ما يمكن أن يكون ابنًا لأحد الأعيان. وكانت الصفة الرئيسية لرابطة الأنداد هي المساواة المطلقة بين الناس أيًا كان انتماءهم الاجتماعي، الأمر الذي يختلف اختلافًا بيّنًا عن العشيرة أو نظام حكم الشيوخ.

وكان شاغلو المناصب الآخرون في الرابطة هم: المسؤول عن فضّ النزاعات وكفالة احترام القواعد؛ والداعي إلى عقد الاجتماعات الذي كان يلقب، نظرًا إلى إعلانه القرارات، باسم شاعر الرابطة (ton-djeli)؛ وقائد الرابطة (ton-masa) الذي كان الناطق بلسان الرئيس. وكانت أهداف الرابطة تتمثل في تبادل المساعدة وتقاسم الموارد اللازمة للمشاركة في الحياة الاجتماعية.

وكما ذكر من قبل، قوى مامارى كوليبالي جماعته ضد محاولات ضمّها إلى جانب جماعة كاسوم المنافسة المؤلفة من شباب السوننكة. وضد المسنين المعارضين للخطة التي رسمها للرابطة والذين استغلّوا دورهم كآباء (faaya) واحتجوا بمتطلبات أعمال الفلاحة. فقد سارع مامارى إلى قتل شيوخ الدنكونا والباناكورو فانشقّ بذلك على حكم الشيوخ وحلّ محلهم باعتباره أبا (faa) لأعضاء الرابطة (ton-den). غير أنه مع تنامي إنجازات زعيم الرابطة، انضم إليها أعضاء كثيرون آخرون - مدينون مفلسون، ومدانون أففى عنهم، وسجناء أخلّوا بوعودهم، ومغامرون شباب. وقبّل هؤلاء الأعضاء الجدد بوصفهم أسرى للرابطة (ton-dyon). ولكن بعد أن قتل مامارى الشيوخ، جمع أعضاء الرابطة وأصدر أوامر مشدّدة بأن تُقص شعورهم على نحو ما تُقص شعور أسرى الرابطة^(١٩). وتنسب الرواية إلى مامارى عبارات قوية بهذه المناسبة: «لن نأكل معًا فول الرابطة بعد اليوم، ولن نشرب معًا جعة الرابطة بعد اليوم، فأنا اليوم ابن الله!». وقيل إن بعضهم صاح عندئذ قائلاً: «ما أقساه الـ bi-ton اليوم!» ومن ثم لقب البيتون الذي أطلق على مامارى.

وعندما انضم الأعضاء إلى الرابطة أفواجًا - وقد أصبحت عندئذ تتطابق وجيش دولة البسبارا - لم تعد الرابطة رابطة أنداد (fla-n-ton) بل رابطة أسرى الحقل الكبير المشترك

(١٧) المرجع السابق. ص ٢٩٠ والصفحات التالية.

(١٨) الواقع أن الـ fla-n-ton كانت تضم أعضاء من ثلاث دفعات متعاقبة ممن ختنوا معًا.

(١٩) ثلاث خصلات من الشعر موزعة على الرأس من الجبهة حتى القفا.

* bi-ton: لقب معناه «قائد» في لغة البسبارا.

(foroba-dyon) أو رابطة أسرى الوحدة العظمى (furuba-dyon)، وكوّنت أولى رابطات الأسرى طبقة الأرستقراطية. ودعم هذا النظام مشاركة رابطات الأسرى في فرق دينية يرأسها مامارى، وتكليف مامارى فرقاً من أعضاء الرابطة لمراقبة أقربائه، واختيار قائد الرابطة لا من بين أعضائها ولكن من بين العبيد التابعين لمامارى شخصياً، وأخيراً سن قاعدة تقضي بأن يظلّ عضو الـ foroba-dyon عضواً فيها مدى الحياة وبأن يولد أبناؤه أعضاء فيها ويظلون كذلك.

وهذه العملية التي تشكل تجديداً للسلطة وكذلك تشخيصاً وتجميعاً لها، وبعبارة أدق، تجميعاً للسلح حول قائد هذا الجهاز السياسي العسكري - ترتب عليها إضفاء لقب الـ faama (السيد الذي يقبض على زمام السلطة العليا)^(٢٠) على ذلك القائد. وكان من بين التناقضات الخطيرة لهذا النظام، الخلط بين هذا المركز وبين أب المجتمع الأسرى. وفي البداية، كانت الأملاك - الممثلة عن طريق الضرائب والإغارات وغنائم الحرب - تؤول إلى الخزنة العامة (foroba) وتعود بالنفع على المجتمع بأسره. غير أن التدرّج بالمجتمع لم يستطع طويلاً إخفاء حقيقة خصوصية أملاك الدولة. وفي النهاية، استعاض عن القسّم الجماعي (وهو قسم ثنائي يلزم الرئيس (ton-tingui) نفسه في مرحلة معينة من مراحل انتخابه) بقسّم أحادي فرضه نغولو ديارا على ناخبه. ومن ذلك الوقت فصاعداً أُعطي ماسك زمام السلطة (faama) سلطة تقديرية لمراقبة أملاك الدولة، فكان يستخدمها على الأخص لمكافحة أشجع قادته العسكريين بمنحهم ما يمكنهم من «إصلاح ما حلّ بملابسهم من تمزقات». ولئن كان الحاكم يتلقّى المساعدة من مجلس استشاري أعلى يتألف من أربعين عضواً من العسكريين ورجال الدين، فإن هؤلاء الأعيان كانوا يقسمون له يمين الولاء في طقوس دينية على جزيرة في نهر النيجر ثم يعادون هذا القسم بعد تقلده منصب الحاكم.

ومن التناقضات الأخرى الخطيرة محاولة خلفاء مامارى توطين أسرى الحقل الكبير المشترك (foroba-dyon) على أنهم عبيد للدولة مرتبطون بفلاحة الأرض، وهو إجراء عجل بنشوء حركة مقاومة خطيرة بين المقاتلين. ومن جهة أخرى حاول بعض القادة العسكريين في النهاية الانسحاب إلى أراضيهم مما جعل الحكومة المركزية تنزل بهم انتقاماً شديداً.

غير أنه باستثناء عهود حكم شخصيات قوية مثل مامارى كوليبالي ونغولو ديارا، لم تختف تماماً قط روح المساواة التي قاربت الفوضى والتي كانت تسود رابطات الأنداد. وكانت تلك الروح هي التي اضطرت جمعية أسرى الرابطة إلى القضاء على دنكورو، ابن مامارى وخلفه. وفي البداية كان أسرى الرابطة أحياناً يتحكمون في رئيسهم برفضهم تنفيذ أوامر التعبئة أو التوجه إلى الميدان على سبيل المثال. ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من أن الاجتماعات العامة التي كانت تعقد في أيام الاثنين والخميس واصلت الانعقاد أمداً طويلاً، فقد انتهى أمرها إلى أنها

(٢٠) وهكذا كان مامارى كوليبالي أباً لمجتمع بيولوجي (faa) ورجل قوة وسلطان (faama). انظر C. Monteil، ١٩٢٤، ص ٣٠٣. وقد انتقل هذا اللقب الماندي المحض في وقت لاحق إلى حكام الجولا، بمن فيهم سامورى.

«لم تعد ذات طابع تشاوري أو حتى استشاري إلا إذا كانت هناك ظروف خطيرة»^(٢١). وحلّ مجلس القادة العسكريين تدريجيًا محلّ الاجتماعات العامة، ولكنه أخذ في الضعف مع انتقال بعض أعضائه من سيغو كلما اتّسعت رقعة المملكة - وبذلك تسارع الانزلاق نحو الحكم الفردي للقابض على زمام السلطة (faama) الواقع على الأخصّ تحت تأثير حاشيته المقربين. ومع ذلك ظلّ القاما، بقصد تحميس ولاء جنوده له، يدعو الاجتماع العام إلى الانعقاد مرة واحدة على الأقل كل سنة يعاد أثناءها قسم يمين الولاء وتمارس الطقوس الدينية ويكرس الوافدون الجدد إلى الجيش.

جيش سيغو

في أوقات الانتخابات، كانت شارات الملكية تتألف من السهم والكنانة والفأس الذهبية - وكلها رموز لا لبس فيها للنشاط الرئيسي للدولة. وتسجل الروايات المتناقلة أعمال البطولة التي يأتيها قائد (faama) جيش سيغو، وخاصة ما تعلق منها بحصار المدن مع الاستعانة بالكبش في دك أسوارها أو خطوط دفاعها، وبالسلاالم في ارتقائها، وبالسهم الملتهبة لنشر الحرائق. وكانت الوحدة الأساسية في الجيش هي القدم (sēn)، وتشكل عدة أقدام ذراعًا (bolo). وعندما كان الجيش يصطف تأهبًا لخوض معركة، كانت القوة الرئيسية، سلاح السوائس (sofa)^(٢٢)، تحتلّ المركز الذي كان يدعى الصدر (disi). ويصطف إلى يمين هذه القوة الرئيسية الذراع الأيمن (kini-n-bolo)، وإلى يسارها الذراع الأيسر (numa-n-bolo) اللذان يتألفان من أسرى الحقل الكبير المشترك (foroba-dyon) جنودًا، وأسرى الرابطة (ton-dyon) ضباطًا، ووراء الصدر يقف سلاح احتياطي يتألف من أسرى رابطة محنكين يعرفون باسم ton-koro-bolo. والحاكم (faama) وحده هو الذي يحق له تعيين قائد المعركة أو قائد الحملة (keletigui).

وبالإضافة إلى هذا الجيش النظامي، كانت توجد فرق متطوعين حليفة يجهزها الحاكم أو يجهزها موردون ملتزمون للحاكم بموجب عقود.

وكانت الأسلحة تتألف من فؤوس (وكانت فؤوس الرؤساء مصنوعة من معادن ثمينة) ومن سهام وحرا ب ومن بنادق كانت في البداية من نوع صغير يبدو أنه كان يرد من كونغ. وكانت الطبول تلعب دورًا مهمًا، سواء كانت الطبلبة (tabala) العظمى المقترنة بكل حاكم يعلن الحرب، أو طبلبة الدنوبا (dunuba) التي كانت، عندما تُدقّ ببراعة، تبعث رسائل عبر مسافات بعيدة. وكانت هناك أيضًا أبواق وخشبيات.

(٢١) C. Monteil, ١٩٢٤، ص ٣٠٩.

(٢٢) كانت sofa تتألف نظرًا من سوائس ولكن أفرادها لم يكونوا بالضرورة يمارسون هذه المهنة؛ وكانوا يشكلون جزءًا من بيت القاما. وكان القاما يعمد أحيانًا، لكي يضمن تفاني «الشباب» في خدمته، إلى ترأس حفل انتقالهم إلى مرحلة الرجولة عن طريق الختان، والتحقّق من أن بعضًا من أبنائه هو يشاركون في هذا الحفل.

وكان الشاعر أو الساحر هو الرجل الذي يعهد إليه بمسؤولية إلهام هذه القوة بأسرها للتيقن من أن الجنود لديهم الشجاعة الكافية - عشية الحملة - لخوض المعركة، وذلك مثلاً عندما يقسم قادة الحرب يمين الالتزام بإتيان أفعال البسالة.

وكان الجيش هو الساحة الرئيسية التي يتلاقى فيها أناس من مختلف الجنسيات. وكان يضم رجالاً من جميع الخلفيات الاجتماعية والإثنية والجغرافية: فكان من الممكن أن يقود أسير سابق جنوداً من طبقة النبلاء وأن يتحرك رجل من الفولبه على رأس فرقة من المبارا. لذلك كان الشباب يُجذبون إليه وهم على يقين من أنهم إن كتبت لهم الحياة - لن يلبثوا أن يحققوا أمانهم ومطامحهم. وكان ربع الغنائم يذهب إلى الملك، وربعها إلى الرؤساء الدينيين، وربعها إلى السومونو الذين كانوا يكفلون سبل النقل النهري، والربع الباقي إلى الجنود. وكانت هناك أيضاً غنائم متأتية من الإغارات التي يشنّها أفراد بالنيابة عن جنود ملحقين بالقيادة العسكرية. وكان التنظيم العام لأراضي البلاد، شأنه شأن نظيره في معظم الممالك الأفريقية، متحد المركز - من الأراضي الأصلية على طول نهر النيجر، من العاصمة سيغو - كورو إلى كيرانغو، إلى الأراضي التي ضمت على مدى السنين على امتداد النهر من كانغابا إلى تمبكتو. وكانت هذه المنطقة الرئيسية لنشاط الدولة ممثلة في ملوك سيغو، يطلق عليها اسم مُحَمَّل بالذكريات هو «وعاء التو» (too-daga)^(٢٣). وكان الابن الأكبر يلعب دوراً خاصاً في إدارة شؤون هذه المنطقة - دوراً يتزايد أهمية مع تقدم أبيه في السن بقصد تهيئة الابن لمسؤولياته المقبلة. ونتيجة للخطط المتزايد بين ممتلكات الدولة والثروات الشخصية، كان الابن الأكبر للملك يُغدق عليه بسخاء وتوجد مساكنه على طول نهر النيجر. وفي المناطق القاصية، كاد نظام تفويض السلطة أن يكون مطبقاً إذ كانت السلطة تفوض إما إلى رؤساء من أهالي تلك المناطق أو إلى حكام تعينهم سيغو.

وكان يُستعان في تنظيم الجيش والمملكة بمجموعي السومونو والفولبه بوجه خاص. فقد كان نهر النيجر، شريان المملكة الرئيسي، يتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى إمدادات السمك والنقل المدني واللوجستيات العسكرية. وكان صيادو السمك من السومونو، يؤيّدهم أسرى الحقل الكبير المشترك (foroba-dyon)، يلحقون بخدمة الدولة لتهيئة وسائل النقل وتقديم الأسماك باعتبارها بديلاً عن الضرائب. وكان مفهوماً أن هذه الجماعة تستفيد من حماية الملك الخاصة، وأن أعضائها أحرار في تنظيم أنشطة مهنتهم تقنياً وطبقياً.

وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى الفولبه من خلال نظام موظفي الفولبة العموميين (foroba-fulaw)، الذي لم تكن تعمل في إطاره سوى أقلية من الفولبه الإثنيين. وكانوا رجالاً أحراراً يساندتهم، هم أيضاً، أسرى الحقل الكبير المشترك وينتظر منهم أن يضطلعوا بمهمة تربية قطاعان الدولة. وكان أبناؤهم، مثل أبناء السومونو، يحتفظون بمراكز الآباء. ويضاف إلى هاتين المجموعتين عدد كبير من أسرى الحقل الكبير المشترك الذين وُطّنوا كفلاحين في أراض زراعية لتلبية احتياجات حكام سيغو.

(٢٣) ال Too: عجينة الدخن التي تشكل الغذاء الرئيسي للمبارا.

في مملكة كعارة: كان التنظيم الاجتماعي السياسي لمملكة الماساسي في كعارة شبيهاً بنظيره في مملكة سيغو وإن كان أكثر اتساعاً بطابع الحكم الفردي. فعندما كان الملك ينصب على العرش، كانت تقام طقوس ذات مغزى خاص. فكانت إدارة شؤون بيت الملك توكل إلى رئيس أسرى الرابطة (ton-dyon) الذي كان يصادر مجوهرات زوجات الملك الراحل ويودعها الخزانة الملكية. وكان عضو من أسرة كاسي كوناري الحليفة هو الذي ينهض بواجب إجلاس الحاكم المنتخب الجديد على جلد الغنم ووضع القلنسوة الحمراء على رأسه وإلباسه الخواتم الذهبية والتماثيل الفضية. وبعد ذلك يلقي خطبة يذكر فيها ببرامج سلفه السياسية وبما تتوقعه منه العشيرة الملكية. ثم يسجد رئيس أسرى الرابطة أمام الحاكم ليقسم يمين الولاء والخضوع نيابة عن الجنود. ولم تكن الخلافة على العرش تثير مشكلات بين الماساسي نظرًا إلى أنهم كانوا يتحكمون في البلاد من خلال حكام المقاطعات ورؤساء أسلحة الجيش. وفضلاً عن ذلك، كان سلاح السوفا المرتبط مباشرة بالملك سلاحاً جيد التنظيم ويمكن استخدامه لإثناء رؤساء أسرى الرابطة عن أي تفكير في التمرد يمكن أن يساورهم. وكان القائد الأعلى لأسرى الرابطة رجلاً يصنعه الحاكم نفسه، كما كان جميع أصحاب السلطة وكافة أسلحة الجيش وحلفاء العشيرة أعضاء في الجمعية التي تبجل الروح الحارسة للعشيرة.

وقصارى القول إن عشيرة الماساسي كانت فيما يبدو أكثر تجانساً من حكام سيغو نظرًا إلى أنها لم تكن في البداية حيصة المؤسسات الأصلية السابقة. فقد شكلت العشيرة وطورت بحرية بمبادرة من أسرة الماساسي التي حرصت دائماً على الاحتفاظ بزمام القيادة لنفسها دون سواها^(٢٤).

على هضبة الفولتا الوسطى: ممالك الموصى^(٢٥) من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر
البدايات^(٢٦)

مما لا شك فيه أن أهم تطوّر حدث على هضبة الفولتا أثناء هذه الفترة هو تكوّن ممالك الموصى التي يعود تاريخ أواخرها إلى القرن الثاني عشر. وإذا افترضنا، كما يفعل معظم المؤلفين، أن ناغبوا ونايديجا اللذين تتحدث عنهما روايات الموصى هما نفس الشخص، وجدنا أن سلالات الموصى ترتبط، من خلال نابا راوا ونابا زونغرانا، ابني نابا ودرأغو (الذي هو بدوره ابن يينغا ابنة نايديجا)، بممالك مامبروسي وناومبا وداغومبا. وقد بدأت بنابا ووبري - الذي يرجع تاريخ اعتلائه عرش مملكة واغادوغو المقبلة إلى نحو سنة ١٤٩٥^(٢٧)، ونابا ياديغا حفيد نابا ووبري

(٢٤) C. Monteil, ١٩٢٤، ص ٣٣٠. يشبه المؤلف هذه البنية ببنية خاتو.

(٢٥) يجدر التذكير، بصدد «الموصى»، بأن مفرد «مواغا»، وبأن اسم البلد «موغو» واسم اللغة «موره» وأن اسم «واغادوغو» يكتب بلغة الموره «ووغودوغو». وتستعمل واغادوغو مسابقة للهجاء الحديث.

(٢٦) للاطلاع على بدايات هذه الممالك انظر: اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل التاسع.

(٢٧) المرجع نفسه.

من ناحية أبيه، الذي أسس مملكة يانتغا في حوالي سنة ١٥٤٠ - عملية تنظيم للبنى السياسية لممالك الموسى التي قُتِر لها أن تنمو وتتطوّر على امتداد القرنين التاليين. ومن بين الممالك الثلاث (مابروسي وناومبا وداغومبا) التي أسسها أحفاد ناغبوا، كانت داغومبا هي وحدها التي قدر لها أن تلعب دورًا مهمًا ابتداءً من عهد نا نياغسه (١٤٦٠-١٥٠٠)^(٢٨). ولا يعرف إلا القليل عن عهود الحكم التالية من أوائل القرن السادس عشر^(٢٩) حتى منتصف القرن السابع عشر؛ ويبدو أن النزاعات الداخلية كانت السمة الرئيسية لتلك الحقبة. غير أنه في النصف الثاني من القرن السادس عشر، أسس أحد رؤساء (Naaba) المانده مملكة غونجا^(٣٠).

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر، شن ملوك غونجا حملات انطلاقًا من عاصمتهم ياغبوم. ونجحت إحدى هذه الحملات، وكانت بقيادة لانا - جاكبا (١٦٢٢/١٦٢٣ - ١٦٦٦/١٦٦٧) وموجهة ضد داغومبا. وقتل أثناءها نا داريزيغو ملك داغومبا، واستولت غونجا على دابوا التي كانت مركزًا لإحدى مناطق إنتاج الملح. غير أنه في سنة ١٧١٣، أثناء عهد نا زانغينا الذي كان قد اعتنق الإسلام، صدّت داغومبا غزوًا جديدًا شنته غونجا التي سُحق جيشها في معركة تونوما (توما). ووضع السلم الذي أعقب ذلك حدًا لأعمال العدوان التي كانت تمارسها غونجا، التي دأبت أيضًا - في عهد لانا - جاكبا - على شنّ هجمات على مملكة ناومبا. غير أنه حوالي سنة ١٧٤٠، نشبت في داغومبا نفسها حرب خطيرة على الخلافة بين نا غاربا الذي كان قد نُصّب مؤخرًا وبين أمير لم يؤاته حظ اعتلاء العرش الذي كان يطمح إليه. وفي سنة ١٧٤٤ انتهب حاكم من الأشانتي، أوبوكو واره، فرصة الاضطراب السائد في داغومبا وشن حملة ضد بيندي ناصر فيها الفريق المعارض للملك الجديد. وأسر نا غاربا ولم يطلق سراحه إلا بعد أن تعهّد بإرسال إتاوة سنوية إلى كوماسي تتكوّن من ألفي أسير، وهو عدد ضخم حتى مع إسهام غونجا الشرقية بنصيبها فيه^(٣١). وظلت آثار هذه المعاهدة تعكر صفو داغومبا إذ اضطرتها إلى ألا تكف عن البحث عن مصادر جديدة للأسرى. وأصبح الدور الرئيسي لمقاتلي داغومبا يتمثّل في مطاردة الرجال بين جماعات إثنية أقلّ تنظيمًا من الناحيتين السياسية والعسكرية، بل لقد حُشدت المرتزقة لهذا الغرض. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت داغومبا مجرد قناة يمرّ عبرها نفوذ الأشانتي الذي امتدّ حتى حدود موغو.

(٢٨) للاطلاع على تطوّر مجموعة ممالك مابروسي - ناومبا - داغومبا، انظر H.A. Blair و A. Duncan، Johnstone، ١٩٣٢؛ S.J. Eyre-Smith، ١٩٣٣؛ و F. Tamakole، ١٩٣١، ص ١٩٣.

(٢٩) انظر N. Levtzion، ١٩٦٤ (ج).

(٣٠) انظر J. Goody، ١٩٦٧ (أ).

(٣١) انظر فيما يلي، الفصل الرابع عشر ص ٤٧٠.

مملكة واغادوغو

عُرف ثلاثة وعشرون خلفاً لنابا ووبرى في وسط موغو وجنوبها بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠. وكان الأمراء، (manamse) قد رسخوا أقدامهم حتى ذلك الحين في أرض تمتد حتى منطقة ياكو وغورسي، ومن ثم ادّعوا الحق في تركة نابا راوا الذي كان سلطانه قد امتد على جانب كبير من حوض نهر الفولتا الأبيض^(٣٢). وبدأ عهد نابا كومدوميه^(٣٣)، ابن نابا نينغيمدو الذي كان قد أقام حكومة الموسى في مستوطنة كواغادوغو القديمة، بنزاع أسري قُدّر له أن يخلف عواقب وخيمة. وكان نابا كومدوميه قد تنافس على العرش مع مرشح آخر. نابا ياديجا، الذي ظل حتى بعد نبذه يتلقّى تأييد أخته الكبرى بابره^(٣٤) التي كانت قد سرقت شعارات الملكية من نابا ووبرى. وبهذه الشعارات المثبتة للشرعية الملكية، توجه نابا ياديجا إلى غورسي، وبعد أن قتل معلمه السابق، نابا سويدا، بشراسة، فتح المنطقة التي حملت اسمه فيما بعد، ياتنغا (اشتقاقاً من Yadega-tenga: أرض ياديجا)^(٣٥).

وعمد نابا كومدوميه إلى تعيين اثنين من أبنائه حاكمين في ياكو وتيما اللتين أصبحتا في وقت لاحق إمارتين مستقلتين. وكان تنظيم الموسى في الأراضي التي احتلها أو ادّعواها لأنفسهم لا يزال تنظيمًا يعوزه الإحكام، ومن ثم كان إيجاد مناصب لأمرء لم يكن دائماً يثق في ولائهم، إجراء يتخذه الملك لضرب عصافورين بحجر: فهو بذلك يكفل للأرض احتلالاً سياسياً ويلهي عنه مرشحين محتملين لاعتلاء العرش. ومن سخريّة القدر أن هذه العملية هي التي أدت إلى تحوّل عدة إمارات محيطية إلى ممالك أو إمارات مستقلة. فالسلالات التي كانت موالية في البداية قلّ ولاؤها مع ابتعادها نسبياً أو جغرافياً عن السلالة الملكية.

وعُيّن آخرون من أبناء الملك في مانه وكونكستنغا (وهو اسم مشتق من نابا كونكيسه) وبوسوما. وواصل خلفاؤه هذه السياسة التي كانت تستهدف فيما يبدو إيجاد حجاب واقٍ بينهم وبين ياتنغا يتكوّن من هذه السبخات الشمالية.

وفي نهاية القرن السادس عشر نقل نابا كودا مقر الإقامة الملكية إلى سابونه، الأمر الذي يدل على أن جهاز الدولة لم يزل عندئذ يفتقر إلى التطوّر. كما عُيّن أبنائه في مناطق يذكر منها لاله وزورغو وريزيام.

(٣٢) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل التاسع.

(٣٣) M. Izard، ١٩٧٠، المجلد الأول، ص ١٥٠-١٧٠.

(٣٤) كانت فترة خلو العرش الفاصلة بين موت الملك الراحل وتنصيب خلفه تشغلها كبرى بنات ذلك الملك بلقب *napoko*. وكانت بابره تحمل هذا اللقب.

(٣٥) ربما كان منذ عهد نابا كومدوميه أن بدأ الحكام المنحدرون من نابا ووبرى يحملون لقب *Mogho Naaba* (نابا بلاد الموسى) كما لو كان قصدهم تأكيد سيادتهم على البلاد بأسرها على الرغم من انفصال ياديجا.

ولا يكاد يعرف شيء عن واغادوغو قبل عهد مغتصب لعرشها من الفولبه هو نابا مواتيبا (١٧٢٩-١٧٣٧)^(٣٦) في القرن الثامن عشر. ويقال إنه كان مولعًا بالحرب، وهي صفة لا غنى عنها لكي يدافع عن نفسه ضد أمراء الموصي المتحدين. كذلك يقال إنه مات مسمومًا وإن اسمه وأسماء أبنائه وأحفاده مُحييت من قائمة الأنساب الملكية الرسمية.

وكان عهد نابا وارغا (١٧٣٧-١٧٤٤) قصيرًا ولكن حافلًا بالتدابير الرامية إلى دعم الملكية^(٣٧). وتعاقبت الحروب التي رتبا كانت تهدف إلى استعادة إمارات إقليمية يذكر منها ياكو ومانه وتاتنغا (ريزيام) إلى سلطة واغادوغو، وقد كادت تاتنغا أن تحقق استقلالها بل إن حاكمها، نابا مانزي، كان طامعًا إلى التوسع. غير أن نابا وارغا كان مشرّعًا عظيمًا. فوفقًا لما كتبه بامبا تيندرسيوغو، سنّ وارغا طقس إعلان الزاييوبا (Zabyuya) في حفل تنصيب الرؤساء. فكانت تعلن بهذه المناسبة ثلاثة شعارات: يتضمن أولها تعبيرًا عن الشكر للناخبين العظماء، ويتضمن الثاني برنامج الرئيس الجديد مضافًا إليه في أحيان كثيرة تحذير خفي موجه إلى الخصوم، ويتضمن الثالث وصفًا لشخصية الرئيس. كما نظم نابا وارغا البلاط الملكي منشئًا فريقين من الخدم: فريقًا من الموصي وفريقًا من الأسرى؛ يضم كل منهما خدمًا صغارًا (sorondamba) وخدمًا راشدين (bilbalse). وأسس وارغا أيضًا نظام البوغسيور (pogsyure) الملكي، أي الـ (napogsyure). وهو نظام يقضي بجمع النساء وتوزيعهن بهدف تمكين الخدم الملكي من الإنجاب. وكانت الفتيات اللاتي يفدن أو يجمعن يزوّجن للخدم، وكان أول أطفال هذه الزيجات يخصّصون للخدمة الملكية في حالة الذكور، وللضم إلى نظام النابوغسيور في حالة الإناث.

وفيما يتعلق بالقانون الجنائي، ربّما كان نابا وارغا هو الذي سن عقوبة الخصى. وبالنسبة إلى القانون العرفي، يقال إنه هو الذي شرّع للدولة التي وجد فيها أثناء الفترة السابقة للاستعمار وإن كانت تفاصيل هذه الإجراءات يكتنفها الغموض. وقصارى القول إن نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر شهدتا إنشاء النظام السياسي الموصي في صيغته النهائية في كل من ياتنغا ووسط وجنوب موغو. وبعد عهد نابا زومبره، الذي طال أمده وعمّه السلام (١٧٤٤ - حوالي ١٧٨٤)، وعهد نابا كوم (١٧٨٤-١٧٩١) الذي كان أول من نشر نفوذ الإسلام، شهد عهد نابا ساغا (١٧٩١-١٧٩٦) صراعات داخلية أُنذرت بقيام اضطرابات القرن التاسع عشر^(٣٨).

(٣٦) ربما كان هذا الاسم صيغة مشوّهة من الاسم الأول المسلم موديبو. ولا شك أن هذا الاغتصاب يلقي ضوءًا على الغموض الذي عمّ القرن السابع عشر، موحيًا بأنه كان بالتأكيد حقبة حافلة بالاضطرابات.

(٣٧) انظر Y. Tiendrebeogo، ١٩٦٤، ص ٢٥-٣٢. من المحتمل ألا يكون هذا الملك هو المرحض على جميع المبادرات التي ينسبها إليه هذا المؤلف، نظرًا إلى أنه شخصية مثيرة للجدل بدرجة تفوق ما يبدو من هذا

(٣٨) L. Frobenius، ١٩١١-١٩١٣ و ١٩٢٤.

الممالك الصغيرة في وسط موغو

على الرغم من المعلومات الوفيرة التي قدمها جونزو كوادا، فإنه لا يعرف إلا القليل عن الممالك والإمارات الصغيرة في جنوب موغو. ويصدق هذا القول على مملكة تانكودجو (تنكودوغو) المشكلة^(٣٩).

غير أنه تبرز في الشرق والشمال الشرقي ثلاث ممالك هي بولسا وبوسوما^(٤٠) وتاتنغا، وقد سيطرت تاتنغا على المنطقة في القرن السابع عشر، وسيطرت عليها بوسوما في القرن الثامن عشر. ويرجح أن إمارة بولسا يرجع تاريخها إلى بداية القرن السادس عشر عندما نُصّب نابا نامنده، ابن نابا ووبري ومثله (kurita)^(٤١).

واستوعبت مملكة البوسوما، الواحدة تلو الأخرى، الإمارات التي لم تزل في بداية القرن السابع عشر متأثرة في تلك المنطقة، وهي إمارات نامتنغا (بمنطقة لودا) في بداية القرن الثامن عشر، وتلتها إمارة بيزيلا، وأخيرًا سالماتنغا (بمنطقة كايا). ولكن مستقبل بوسوما تقرر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عندما اعتلى عرش جارتها - دولة تاتنغا التي أسسها أحد أبناء نابا كودا - مقاتل جسور وطموح هو نابا مانزي. غير أنه في نهاية القرن الثامن عشر، نجح نابا روبو حاكم بوسوما، بمساعدة ميجي وسالوغا، في القضاء على مانزي الرهيب في المعركة. ولم يكن أمام ابنه وبما خيار إلا أن يلوذ بأقصى أطراف مرتفعات ريزيام التي تعين عليها فيما بعد أن تتنازل لياتنغا عن مزيد من الأرض أثناء القرن التاسع عشر.

ياتنغا^(٤٢)

سبق أن وصفنا الكيفية التي نُفي بها نابا ياديجا من واغادوغو. وقد سيطر خلفاؤه على منطقة محدودة ونقلوا بالتدريج مقارهم الملكية من غورسي ولاغو نحو الشمال طوال القرن السادس عشر. غير أن الشمال كانت تحتله مملكة زاندوما تحت حكم أحفاد نابا راوا. وتمثل نشاط نابا لامبوجا السياسي والعسكري على وجه التحديد في تفكيك إرث نابا راوا، بينما ضم في الشرق إمارات الكورومبا السابقة في لوروم^(٤٣).

(٣٩) انظر J. Kawada، ١٩٧٩. تعني Tankudgo «الجبل القديم». وعلى ذلك فإن التسمية الحالية Tenkodogo ليست مشتقة من teng kudgo التي تعني «الأرض القديمة» كما قيل في أحيان كثيرة.

(٤٠) بصدد بوسوما وبولسا، وكذلك بصدد مانه وتيما، انظر G. Chéron، ١٩٢٤؛ M. Izard، ١٩٧٠، المجلد الثاني، ص ٢٣٠-٢٥٢.

(٤١) ممثل الملك «kurita» هو مثله على الأرض بعد موته؛ وتعني kurita «الموت الحاكم». وهو يختار بين أبناء الملك الراحل الذين لا يرجح أن يحتلوا العرش. وعندما يقع عليه الاختيار، يستبعد عن العرش وينفي بعيداً عن البلاط نظرًا إلى أن التفاهة بخلف أبيه أمر محظور.

(٤٢) انظر L. Tauxier، ١٩١٧؛ M. Izard، ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٨١، المجلد الثاني، ص ٢٧٥-٣٨١.

(٤٣) كان الكورومبا (الفولسه والموره) يحتلون منطقة شاسعة تمتد من غولما إلى ياتنغا. ويقال إنهم أسسوا «مملكة» لوروم التي كانت تشمل جزءًا من جلفوجي الحالية (منطقة جييو). وكان الملك الذي يقطن منغاو يحمل لقب Ayo أو Lurum'ayo أو Lurun'yo.

وفي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، حاول أحفاد لامبوجا أن يشغلوا المنطقة التي تحتلها المملكة والتي كان قد طرأ عليها توسع كبير، وذلك بإنشاء إمارات للموسى هناك وتخصيصها للأمراء، وباستيطان لوروم، وباحتواء فولبة ماسينا وجيغلوجي، وكذلك بالإبقاء على الوضع الإقليمي الداخلي القائم في موغو^(٤٤). وهكذا بدأت في حوالي منتصف القرن الثامن عشر سلسلة من الاصطدامات مع ياكو^(٤٥) دامت حتى بداية القرن التاسع عشر بهدف السيطرة على الإماراتين الصغيرتين: بوسو - دارينغا ونييسغا. ومات نابا ناباسيره وهو يضطلع بهذه المهمة.

نابا كانغو

وبعد موت ابنه نابا بيبو (١٧٥٤) الذي يرجح أن يكون المسؤول عن إدخال البنادق الأولى إلى ياتنغا، خلفه على العرش أخوه نابا كانغو. ولم يكد يعتلي العرش حتى جابهته معارضة عنيفة من أمراء يقودهم نابا ووبوغو، فاضطرّ إلى التنازل عنه والذهاب إلى المنفى بصحبة حفنة من أتباعه المخلصين. وبلغ كونغ ثم توجه منها إلى سيغو حيث اكتسب تأييد سلالة الكوليالي لاسترداد عرشه. وفي سنة ١٧٥٧، عاد إلى ياتنغا على رأس جيش من المرتزقة يتألف من حملة البنادق من البمارا ومن الرماة البوابا والسامو. غير أنه بعد أن كان قد مكث في أماكن عرفت بأهميتها الاقتصادية وتعددتها السياسية، لم يعد الراجع إلى بلاده الأمير نفسه الذي بارحها. وقدّمت سياسته دليلاً ناصحاً على ذلك. فبعد أن هزم نابا ووبوغو الذي ذهب إلى المنفى، بدأ حكمه بتصرف ملفت للأنظار إذ رفض القيام برحلة التتويج (ringu) التي كانت وحدها الكفيلة بنقل حاكم ياتنغا - الذي كان عند تعيينه مجرد نابا (رئيس) إلى رتبة الملك (rima)^(٤٦). وسجل رفضه هذا إضفاء الشرعية على سلطته قطعية حاسمة مع الماضي.

كذلك أسس نابا كانغو العاصمة في وايغويو (واهيغويا) نحو سنة ١٧٨٠ على غير بعيد من المقر السابق لإقامة الملك بيسيجي. وكانت وايغويو مدينة جديدة بنيت حول قصر فسيح شيد على طراز مالي وضم رفاقه القدامى في المنفى. وحتى ذلك الوقت كانت مقار إقامة الملوك في قرى عادية. وكانت هذه أول مرة يتألف فيها سكان العاصمة - حصراً - من ممثلي جهاز الدولة ودنيا السياسة وأفراد البيت الملكي أسرى كانوا أم أحراراً. وهنا أيضاً كان نابا كانغو يبدي عزماً واضحاً على مجافاة العرف وممارسة كامل سيادته في تنظيم سلطة لا يدين بها إلا لنفسه وإضفاء مزيد من طابع المركزية عليها بتقوية فرق خدم الملك^(٤٧). وكان اسم العاصمة

(٤٤) وهكذا كان نابا زيتنغا (وعاصمتها نيكاره) في جنوب شرقي ياتنغا يعتبر كومبيري ياتنغا. وكان الـ *kombere* (وجمعها *komemba*) رئيساً إقليمياً يتمتع باستقلال ذاتي عريض من علائمه المميزة الحق في تعيين الرؤساء المحليين، وكانت زيتنغا في واقع الأمر مستقلة عن ياتنغا.

(٤٥) D. Nacanabo, ١٩٨٢.

(٤٦) تشترك *rima* و *ringu* في جذر واحد هو الفعل *ti* ومعناه «يمثل طعماً لم يعض».

(٤٧) انظر M. Izard, ١٩٧٥.

الجديدة. وايغويو، يشير في حدّ ذاته إلى برنامج شامل: «تعال واركنع وقدم آيات الخضوع». وكان هذا الطلب موجّهًا أولاً وقبل كل شيء إلى جميع أعضاء أسرة الملك، وإلى الأمراء المنتمين إليها (nakombse) الذين كانوا حتى ذلك الحين يشكلون أكثرية الأمراء. والذين كانوا قد ناصروا الغاصب ووبوغو وتعين الآن إذلالهم بأعمال يأتيها موظفو البلاط الملكي. وقد سجّل ذلك نقطة تحوّل حاد في علاقات القوة السياسية داخل ملكية الموسى. غير أن الأمراء ظلوا حتى حلول عهد الاستعمار يرفضون الاعتراف بالهزيمة وظلّ ميزان القوى يتأرجح بخطرته بينهم وبين سلطة القصر. وأعيد تنظيم تلك السلطة فعين القائد الحربي لأولى (Ula) القائد الأول للجيش وأدرج منصبه في عداد المناصب الشرفية في البلاط حيث كفّ عن أن يكون وراثيًا وظلّ متاحًا ليكافأ به المقاتلون البواسل على مزاياهم الشخصية.

ولإعادة الأمور إلى نصابها بعد أن اختلّ النظام على نحو خطير أثناء سنوات انعدام الاستقرار، بطش نابا كانغو بقطاع الطرق فكان اللصوص والقتلة يُحرقون أحياء، ولقي المصير نفسه مرتزقة البمبارا من سيغو، الذين كانوا قد استخدموا في محاربة ياكو ثم اتهموا بإثارة الشغب. وعوقب بشدة تمرّد الرؤساء كما كان يعاقب أحياناً سخاؤهم الذي كانت السلطات العليا تفسّره بأنه طريقة متبجحة لمنافسة الملك في أسلوب حياته.

هل عجلّ قتل مرتزقة البمبارا بالحملة التي شنتها سيغو على ياتنغا؟ في حين أن الروايات المتناقلة بين البمبارا تذكر حملة كهذه، فإنه لا ترد أية إشارة إليها في روايات الموسى^(٤٨). وأيًا كان الأمر فإن نابا كانغو الذي كان قد عقد العزم على إحلال أسرى الملك مكانة خاصة في نظام الحكم. كان بحاجة إلى أعداد كبيرة أخرى منهم. ولئن كان بعضهم قد أخذ من بين أسرى الحرب، فإن معظمهم كان يؤسّر أثناء الإغارات على قرى الدوغون في سهل الغوندو وعلى قرى الكوروما في الشرق والشمال الشرقي.

وسجلت حرب نابا كانغو ضد ياكو نجاحًا سياسيًا عسكريًا ولكنها لم تؤت بنتيجة واستؤنفت أعمال العدوان في بداية القرن التاسع عشر.

وتوفي نابا كانغو سنة ١٧٨٧ ودفن في عاصمته وليس في المدافن الملكية. ولا بدّ أن يكون الكثيرون قد تنفّسوا الصعداء لسماعهم نبأ موته نظرًا إلى أنه كان يحكم بلا رحمة ولا شفقة. وبلغ امتعاض الأمراء حدًا جعلهم يأمرّون بقتل ابنته الوحيدة خنقا. غير أن أرستقراطية البلاط الذين ظلّوا على ولائهم له نجحوا في ترشيح واحد من رفاق حياته، نابا ساغا (١٧٩٧-١٨٠٣)، لخلافته.

البنى الاجتماعية السياسية لموغو

عندما نتحدث عن ممالك الموسى، فإننا لا نعني دولًا تتألف من مجتمع متجانس - تشكّله جماعة الموسى الإثنية - وإنما نعني تشكيلات اجتماعية سياسية مركبة نتجت عن فتوحات

سجلها مقاتلو الموسى القادمون من حوض الفولتا الأبيض. ويجب ألا ينظر إلى هذه الفتوحات بسذاجة وخيال على أنها كانت موجة إثر موجة من الفرسان المكتسحين. ذلك أن عملية التزاوج^(٤٩) وعمليات التغلغل والاستيطان البطيئة من جانب فلاحي الموسى التي استمرت حتى الوقت الحاضر، كانت بالتأكيد أكثر حسماً بكثير. غير أنه في كل مرة كان يُستولى فيها على منطقة ما، كانت تنظم على طراز الموسى الاجتماعي السياسي. وتوخياً للدقة في التعبير، يمكن القول بأن الموسى كانوا هم الممسكين بزمام السلطة السياسية في ممالك الموسى، وكانوا يتبادلون الإقرار بأنهم جميعاً أحفاد من ناحية الأب لسلف مشترك هو نابا ويدراوغو. وفي حالة ياتنغا، كان السكان يتألفون في نهاية القرن التاسع عشر من ثلاثة مجتمعات متميزة: مجتمع الموسى، ومجتمع السلمبغا (الفولبه)، ومجتمع السلمى - موسى. وكان المجتمع الموسى وحده هو الذي يؤلف سكان المملكة من حيث أنه كان يخضع لسلطة الملك، نابا ياتنغا. أما الفولبه، أو السلميزه، فقد كانوا بمثابة ضيوف بموجب عقود استيطان خصص لهم بمقتضاها شريط عريض من الأرض في الجزء الشمالي من البلاد. وكان الفولبه قد استقروا في ياتنغا منذ القرن السابع عشر وأنشأوا قرى دائمة هناك ينظمون منها الانتاج الموسمي لقطاعاتهم. وكان يقطن هذه المستوطنات الدائمة الأسرى الملتزمون بالعمل في الأرض (rimaibe). ولعلّ من المضلل الحديث عن مجتمع السلمى - موسى، غير أن مربى الماشية الصغار المستقرين هؤلاء، ويعيش كثير منهم في الجنوب الشرقي لياتنغا، يندرجون ولا شك في فئة منفصلة. ويذكر اسمهم المركب، السلمى - موسى، بأنهم نسل زيجات مختلطة (وهي زيجات كانت محرمة) بين رجال الفولبه (السلميزه) ونساء الموسى. ولما كانوا قد وصلوا من تيمّا في القرن الثامن عشر واستقروا في القرى الصغيرة الواقعة على حواف الريف الموسى، لم يكونوا يخضعون لسلطة الموسى وانتقلوا إلى حماية بعيدة نسبياً ينشرها عليهم مركز الفولبه السياسي الديني في توديام بشرق المملكة.

ولكن ماذا عن مجتمع الموسى نفسه؟ إن الانقسامات الداخلية إنما ترتبط بالتمييز الذي كان يجربه الموسى بين الرئيس (naaba)، وأبناء الرئيس (naabiise ومفردها nabiiga) وأبناء وأحفاد الأمراء الذين لم يصبحوا رؤساء (nakombse ومفردها nakombga). وكان هذا التمييز ينهض على إحدى قواعد الأهلية للرئاسة - وتقضي تلك القاعدة بأن أبناء الرؤساء وحدهم هم الذين يمكنهم أن يصبحوا رؤساء. ويترتب على ذلك أن الـ nakombga يفقد الأمل في شغل منصب السلطة (naam). وهكذا فإنه باستثناء أقلية ضئيلة من الرؤساء، وأبناء الرؤساء، يمكن القول دون تجاوز للحقيقة إن سائر الموسى الذين يدعون الانحدار من ودرأوغو إنما يعتبرون nakombse. وأدى ذلك إلى وضع تعريف ضيق لمفهوم الـ nakombga يميّز بين هذه الطبقة وبين طبقة العامة (talse). ففي ياتنغا، لا يندرج في عداد الـ nakombse سوى

(٤٩) قد يجدر التذكير بأن أول ملك لوانغادوغو، ووبرى، كان ثمة زواج مختلط بين أمير من الموسى وفتاة من الأهالي الأصليين.



اللوحة ١٢، ٢: تمثال صغير من منطقة الموشى يخلد ذكرى سلف أنثى مصنوع من الخشب ويعلوه غشاء طبيعي، ارتفاعه ٤٧ سم.

الأحفاد من ناحية الأب للرئيس الثاني عشر لياتنغا Yatenga-Naaba. ويندرج سائر الموصى - باستثناء الرؤساء وأبناء الرؤساء - في عداد العامة. وكان الـ nakombse المليون (أي المنحدرون من أسرة مالكة) أنفسهم ينقسمون إلى خمسة فروع يتألف كل منها عادة من جيل من الأمراء. ويبدو أن الأسرة المالكة كان يتعين منذ البداية أن تكون ذات عمق أجيالي ثابت (خمس أجيال)، بحيث أن ظهور جيل جديد يترتب عليه استبعاد أكبر الأجيال الخمسة من الأسرة المالكة ونقله إلى فئة العامة. وكان هذا النظام مرتبطاً بضرورة سعي كل ملك جديد إلى تزويد أبنائه بإمارات قروية في حين أن عدد القرى كان محدوداً. لذلك فإن السلالات المحلية القديمة في القرى كانت تحل محلها بانتظام سلالات جديدة.

وبقدر ما كانت تتاح لهم فرص ترأس إمارات قروية كان الـ nakombse يؤلفون فئة من أصحاب السلطة أدنى من فئة الرؤساء. وكانت توجد فئتان أخريان: فئة الرؤساء الحربيين tasobnamba، وفئة موظفي بيت الملك. وكان الرؤساء الحربيون يعينون من بين أقدم سلالات الـ nakombse، وهي السلالات التي تأسست قبل قيام ياتنغا ومن الجيلين الأولين لسلالات ياتنغا. وعلى ذلك فإن الرؤساء الحربيين، الذين لم يكونوا ينهضون بالضرورة بواجبات عسكرية، كانوا أحياناً ينتمون إلى أسر عريقة؛ في حين كانت السلطة المحلية للـ nakombse دائماً حديثة المنشأ. وفي أثناء حكم نابا كانغو، كان خدم الملك، أحراراً كانوا في الأصل أم أسرى، يعينون لشغل مناصب الرؤساء المحليين على أساس تحكيم الهوى لا العقل. وكان ذلك يمثل خروجاً على الفكرة التقليدية القائلة بانعدام التوافق بين مناصب السلطة ووظائف الخدمة، خروجاً مردّه عزم الحكومة المركزية إنشاء جبهة استعمار مؤسسية في مواجهة بلاد الفولبه إلى الشرق. وبالنسبة إلى موظفي البلاط كانت البنية السائدة في قمة التدرج السياسي المحيط بالملك هي نفس البنية المحيطة بكل رئيس محلي، حيث كان يساعد الرئيس ثلاثة من كبار معاونيه: الناطق بلسان الرئيس (Togo-Naaba) الذي كان مسؤولاً عن الاحتفالات الطقسية؛ والـ Balum-Naaba الذي كان يتولى حلّ مشاكل التموين والشؤون المنزلية؛ والـ Weranga-Naaba الذي يرعى الخيل ويتعهد بها. وكان هؤلاء هم أهل ثقة (nesomba) الرئيس. وكانت هذه المناصب مغلقة أمام غير الموصى وأمام الـ nakombse، وأمام أعضاء فئات معينة يذكر منها فئة الحدادين.

وكان لدى البلاط الملكي هذه المجموعة نفسها من كبار معاونين يضاف إليهم رابع هو رئيس الأسرى الملكيين Bin-Naaba أو Rasam-Naaba. وكان كل منهم يرأس مجموعة كبيرة من الخدم^(٥٠). وعلى ذلك فإن أعضاء الأسرة المالكة، المنهكمين في الصراع على

(٥٠) في بلاط ملك واغادوغو، وحول رئيس موغو (Mogho-Naaba)، كان يوجد الناطق السياسي بلسان الملك (Widi-Naaba)، والمسؤول العسكري (Couna-Naaba)، ومسؤول يجمع بين وظائف عسكرية ووظائف طقسية (Larhle-Naaba)، والشخص المسؤول عن حلّ مشاكل التموين والشؤون المنزلية (Balum-Naaba)، والمخضى المسؤول عن حريم الملك (Kamsaogo-Naaba)، كما كان هناك الرئيس الحربي (tasoba).

العرش، لم يكونوا يلحقون بخدمة الملك. وأخيرًا، فإن أصحاب السلطة الرسميين كانوا بالفعل ينقسمون إلى مجموعتين تتعارض مصالحهما: مجموعة الرؤساء الحربيين وخدم الملك - الذين كان الملك يعتمد عليهم في النهوض بأعباء الحكم، ومجموعة الـ *nakombse* - الذين كان يمارس الحكم ضدهم. وكان هذا الانقسام غائر الجذور في مجتمع الموصى نظرًا إلى أن هؤلاء الرجال المتدني الأصل الذين يشغلون مناصب كبرى في الدولة كانوا في الوقت نفسه الناهيين العظام الذين كانوا يختارون رئيس الموغو (Mogho-Naaba) الجديد. وكانوا أحيانًا يتولون قيادات إقليمية. وكانت الصراعات الداخلية دائمًا تتخلل جميع ممالك الموصى. وكانت دائمًا تقريبًا تدور حول انتقال السلطة التي كانت تتصادم بشأنها المصالح المتنافسة للنبلاء والخبرة السياسية لوزراء الملك - وهم أناس ذوو أصل متدنٍ ولكن خوّلو سلطة اختيار الأفضل من بين المؤهلين. وكان التنافس يحتد عمومًا بين الإخوة الأصغر للعاهل الحاكم وبين أبنائه. وفي مقابل عالم الحكومة، الذي إليه ينتمي الأسرى المملكون، كان يوجد عالم الأرض، وكان أهل الأرض أو أبناؤها هم نظرًا سلالة الشعوب المحلية باستثناء الحدادين. وفي حين أنهم مجردون من أية سلطة سياسية، كانوا يتولون مسؤولية طقوس الأرض التي تعني بخصوبة التربة والمحاصيل، وبالقانون والنظام، وبإدامة الجماعة المحلية. وبذلك كانت توجد شخصية النابا من ناحية، ومن ناحية أخرى توجد شخصية كاهن الأرض (*tengsoba*)، صاحب السلطة المقدسة. ومن وجهة نظر نشوء الكون، كانت هذه الازدواجية تنعكس في العالم الإلهي من خلال نابا وندي، الملك الإله، وناباغا تنغا. الملكة الأرض وإن لم يكن للملك الإله أي مذبح أو أية عبادة طقسية.

غير أن تعريف أهل الأرض طرأت عليه تغيرات كبيرة عبر القرون نتيجة لاندماج الموصى الحقيقيين في فئة السكان الأصليين واستغلوا انتماءهم إلى هذه الفئة للوصول إلى منصب كهنة الأرض. فكان حوالي ثلث كهنة الأرض في ياتنغا من أصل موصى، وإن كان بعض الموصى قد أصبحوا حدادين أو من طبقة العامة.

وإلى جانب كاهن الأرض، كان يوجد كاهن الخصوبة (*bugo* وجمعها *buguba*) الذي كان له مذبحه (*tiido*) الخاص. ويبدو أن هذا المنصب الذي كانت سبله مفتوحة أمام الـ *nakombse* وأمام الحدادين، كان له أصل دوغوني.

وكان عالم السياسة وعالم الأرض يتكاملان في نظام أحادي يشكل الملك محوره من خلال طقوس سنوية كبرى يشترك فيها الملك وأصحاب السلطة وكهنة الأرض وكهنة الخصوبة. وكان لدى موصى ياتنغا، شأنهم شأن الكورومبا، تقويم شمسي تقسم فيه السنة إلى شهور قمرية ويعوّض عن الفرق بين السنة القمرية والسنة الشمسية بشهر إضافي (كبيس) كل ثلاث سنوات. وبعد عيد الشكر (*filiiga*) الذي يستهل به العام الجديد، تأتي احتفالات تكريم الملك (*napusum*)، ففي ثلاثة احتفالات مستقلة، يقدم كل من خدم الملك والقادة الحربيين والـ *nakombse* فروض ولائهم إلى الملك كما يقدمون الهدايا. ولما كان بدء العام الجديد يتزامن تقريبًا مع انقلاب الشمس الشتوي، فإن الفترة الممتدة من الشهر الثاني إلى الشهر

السادس كانت تقضى في دورة احتفالية كبرى تعرف باسم الـ bega ويشترك فيها الملك وجميع أعيان الأرض في تقديم الضحايا طلباً للمحصول الجيد. وكانت أعياد البيجا تنتهي عند بدء فصل الأمطار. وتستأنف الاحتفالات أثناء فصل حصاد المحاصيل بإقامة حفلين بمناسبة طلوع أولى الثمار، حفل للقادة الحربيين وحفل لكهنة الخصوبة.

وكان هذا النظام البالغ التعقيد، الجامع بين السياسة والدين، يضيف تماسكاً على مجتمع للدولة يتألف من جماعات تنتمي إلى أصول شتى وتحتفظ أكبرها عادة بسمات ثقافية مختلفة خلفها عهد ما قبل نشوء الدولة، بدءاً بما كانت عليه من تقسيم طبقي، اجتماعي وسياسي. وبذلك فإن تقسيم المجتمع في مجمله إلى أربع مجموعات وظيفية كبيرة - أصحاب السلطة، وأهل الأرض، والحدادون والحرفيون، والتجار - يوجد أيضاً مع بضعة فروق دقيقة لدى الكورومبا أو الفولسه. والواقع أنه يرجح أن موسى ياتنغا قد اقتبسوا من الكورومبا أفكارهم عن الحدادين الذين كانوا في ياتنغا، بخلاف سائر أجزاء موغو، يشكلون جماعة إضوائية (تتزوج فيما بينها فحسب).

وفيما يتعلق بالمجتمع في مجمله، كانت كافة المجموعات الإثنية تنقسم على نحوين: إلى جماعات نسب وإلى جماعات محلية. وفي هذا المجتمع المركب، أبوي النسب وأبوي الإقامة، تعني اللفظة الموسية budu أية جماعة نسب - من أوسع الجماعات وأقدمها إلى أضيق الجماعات - تعمل بمثابة وحدة مرجعية للزواج الاعترابي، وهذا هو المعنى الذي يفهم منها عموماً. وعلى ذلك كان المجتمع يتألف من عدد من البودو، مثل جماعة الـ nakombse الملكية. وكانت البودو، بما لها من تاريخ خاص بها وقد تميّزت باسم مؤسسها ومكان تأسيسها، تعرف شخصيتها بوجود رئيس (bud-kasma) لها وضريح لأسلافها (kiims'rogo) وموطن يعيش فيه الرئيس ويوجد به الضريح، وكذلك بأن لها (عادة بالاشتراك مع غيرها من الجماعات) اسماً جماعياً أو شعاراً أو أكثر (sonda ومفردها sondre) يستخدم كلقب للأسرة. ولم يكن النسب الأبوي يوجد إقليمياً إلا عند مستوى تجزئته الأول: القسم (saka). وينقسم القسم بدوره إلى بيوت (households-yiira ومفردها yiiri) أي وحدات إنتاج واستهلاك تنقسم إلى وحدات أصغر (zakse ومفردها zaka). وقد أصبحت الـ zakse اليوم الوحدات العائلية ذات المغزى. وكان العمل في الحقول المشتركة بين أفراد البيت يؤثر لصالح رئيسه (yiir-kasma). وكانت مخزونات الاحتياطي المتوافر لدى رئيس الأسرة يعاد توزيعها في نهاية المطاف على رؤساء العائلات عندما تنفذ مخزوناتهم.

وكانت الأقسام المنتمية إلى نسب واحد متفرقة بوجه عام ومن ثم كانت تخضع لعدة وحدات قروية. وبعبارة أخرى، كانت قرية الموسى^(٥١) تضم أجزاء من عدة أنساب بينما كان النسب الواحد متفرقاً بين عدة قرى، وكان القسم هو أكبر وحدة نسب محلية.

(٥١) دارت مؤخرًا مناقشات كثيرة حول ملائمة استخدام لفظة «قرية» للدلالة على أكبر وحدة سكنية لدى الموسى، فعلى الرغم من أن مزاجية الأقسام لا تشكل «مجتمعات» قروية كما في غرب الفولتا، فإنها تؤلف مع ذلك وحدات ذات معنى من حيث منطق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، إن لم يكن لشيء فلتقاطع الوحدات الإدارية التابعة لرئيس محلي مع وحدات مراقبة الأرض التي يمثلها كاهن الأرض.

الغولما والبورغون

ظلت طويلاً ضفة الغولما (أو الغورما) لنهر النيجر وهي الضفة اليمنى والوجه متجه من المنعطف نحو المصب - لا تتوافر عنها معلومات تاريخية تذكر. غير أن هذا الوضع قد تغير مؤخراً بفضل البحوث التي أجراها في شمال أرض الغولما المؤرخ الفولتائي جورج مادييجا بحيث أصبح من الممكن الآن توفير معلومات عن الغولما صائبة علمياً وإن كانت لا تزال ناقصة.

ويشكل الدوغون (ويعرفون في لغة الغولما باسم الكوميتيبا) واحدة من أقدم الجماعات السكانية في الغولما الشمالية، تليهم المجموعة التي تعرف اليوم باسم التندامبا (أهل الأرض)^(٥٢) الذين قدموا من منطقة تسمى اليوم الموغا، وإن كانت تنتمي إلى مجموعة سكانية سابقة للموغا، وكذلك مجموعة الووبا من الجنوب. وكان شمال غولما أيضاً يعمره الكورومبا، ومن الممكن أن يكون اسم المجموعة كوارما - كما يسمى الغولمانسيبا القادمون من الجنوب أهل الشمال - صيغة معدلة من لفظة الكورومبا. وفي شمال غولما الذي لا تزال معلوماتنا عنه محدودة للغاية، نجد بعض التندايا والووبا وسط السكان السابقين. ولا شك أن مجموعة الووبا كانت تحتل منطقة واسعة قبل أن يطغى عليهم ويدمجهم جزئياً شعب الغولمانسيبا وغيره من الشعوب التي أنشأت دولاً هناك. وعلى ذلك فإن الووبا من غولما، والووبا من بورغو، (شمال بنين اليوم) يشكلون مجموعة واحدة.

وعلى هذه البنية التحتية من المجموعات السكانية المبكرة فرضت نفسها سلطة أجنبية هي البمبا أو البوريسيمبا (ومفردها بوريسيمبا) الذين أنشأوا فيما بعد دول الغولمانسيبا. ولا يتوافر لدينا بعد إطار مرض لتسلسل أحداث التاريخ المبكر للغولمانسه، غير أن الفرضيتين الرئيسيتين لجورج مادييجا هما أولاً أن أسلاف المامبروسي كانوا قد مروا من خلال غولما قبل وصول البوريسيمبا، وثانياً أن سلالات الغولمانسه الأولى كانت معاصرة لسلالات الموسى الأولى. ومن شأن ذلك أن يوحي بأن بداية تاريخ الغولما باعتبارهم دولة ربما عاد إلى القرن الخامس عشر أو إلى آخر القرن الرابع عشر على أبكر تقدير. وتقرن بميلاد الغولمانسه شخصية سلف تاريخي أسطوري يدعى جابا. وليس من المرجح على ما يبدو أنه كان قائد حرب عصابات مثل نابا ودراوغو في تاريخ الموسى بالنظر إلى أن القوة التي تنسب إليه هي أقرب صلة بالسحر منها بالقيادة العسكرية. والذي يبدو مؤكداً هو أن الروابط التي يشير إليها الموسى بين خلف نابا وخلف جابا (الذي يعرفه الموسى باسم جابا لومبو وإن كان جابا ولومبو هما على الأرجح شخصين مختلفين إذ كان لومبو ابناً لجابا) إن هي إلا إعادة لكتابة التاريخ تفتت عنها قرائح بلاط نابا الموغو بقصد تبرير الجمع بين سلطة الغولمانسه وسلطة الموسى أثناء عهد الاستعمار. ومن جهة أخرى، ربما كان الذي حدث هو أن التنظيم الإداري الاستعماري للإمارات أو الدول القديمة حداً بالبعض إلى إيجاد أساس تاريخي له. وتشير الأدلة جميعها إلى أنه ينبغي، من وجهة نظر أصول السلالات، أن يتناول البحث هيمنة الموسى وهيمنة الغولمانسيبا كلا على حدة.

ومن الأمور المثيرة للتساؤل المكان الذي قدم منه البوريسيمبا. فشأن كثير من المناطق الأخرى التي نظمت في شكل دول في وسط غربي أفريقيا، نجد في غولما إشارات مؤداها أن الفاتحين قدموا من بورنو، لكن الواقع أنه لا توجد وسيلة في الوقت الحاضر لمعرفة أي هجرات حرية ترتب عليها نشوء إمبراطورية الغولمانسه. غير أننا نعرف على الأقل أن أول مركز سياسي لغولمانسه كان لومبوتانغو أو سانغبانتانغو جنوب شرقي نونغو (فادا غورما). وانتقل البوريسيمبا من لومبوتانغو إلى كوجابونغو جنوب باما. وتشير الأطلال التي خلقتها هذه المرحلة الثانية من نفاذ البوريسيمبا إلى وجود بقايا عاصمة قديمة هي عاصمة الغولمانسه في أوائل تكوينها السياسي؛ وربما كانت مركز الانطلاق الذي بدأ منه الفاتحون نشاطهم الذي ترتب عليه نشوء السلالات الحالية. ومن الجدير بالذكر أن البوريسيمبا لم يكونوا في ذلك الوقت المؤسسين الوحيدين للممالك في تلك المنطقة. فسلالة الجاكبانغو كانت من أصل بيربا وسلالة الغوبنانغو كانت من أصل هوسا. وهناك أيضًا سلالات قدم مؤسسوها من يانغا الواقعة بين الموسى والغولمانسه والتي يمكن أن يُقرن رؤساؤها الحاليون بأحفاد نابا ودراوغو. وتشمل سلالات غولمانسه يانغا: البوارغو، والكومين - يانغا، والسودوغو، والكامسيونغو، والدوغتغا، واليوتغا.

واستمرَّ توسُّع البوريسيمبا طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر وبلغت غولمانسه أوج سلطانها في زمن يمكن تقديره بحوالى منتصف القرن الثامن عشر. وفي ذلك الوقت كان الغولمانسيبا يفرضون هيمنتهم على أرض شاسعة (وإن كانت بلا شك غير كثيفة السكان) تحدّها جنوبًا مملكة مامبروسي وبورغو، وشرقًا تورودي وآخر بقايا إمبراطورية الصنغاي، وشمالًا مناطق الساحل التي يقطنها الكورومبا والصنغاي والفولبه، وغربًا إمارات الموسى: توغوري وبولسا وكويلا وتانكودجو. وكان واقعا تحت حكم الغولمانسه آنذاك ما كان سيصبح بعدئذ إمارتي الفولبه: ليتاكو (منطقة دوري) ويانغا (منطقة سيبا). ولم يكن إلا في أوائل القرن التاسع عشر أن تمكّن الفولبه من طرد الغولمانسيبا نحو الجنوب.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، كانت مملكتان كبيرتان هما بيلانغا وكوالا، يقتسمان فيما بينهما - بالإضافة إلى ثلاث دويلات جديدة نسبيا هي بيلالا وبونغانديني وكون - معظم أرض شمال غولما. وكان انطلاقًا من قرية وي في شمال شرقي نونغو، التي بلغها البوريسيمبا في حوالى منتصف القرن السادس عشر، أن توسعت إمبراطورية الغولمانسه بسرعة كبيرة نحو الشمال. وترتب على ذلك تناثر الإمارات الإقليمية والمحلية التي عمد رؤساؤها بدهاء إلى توحيدها في ممالك. وفي حين أننا نفهم الآن، بفضل جورج ماديبجا، تاريخ غولما الشمالية، فإن تاريخ غولما الوسطى والجنوبية لا يزال غامضًا. لذلك فإنه مما يزيد صعوبة إعطاء صورة شاملة عن تاريخ غولما أن الجنوب يضم إحدى عشرة مملكة تتسم إحداها، وهي نونغو، بأهمية خاصة تضفيها عليها مكانة ملكها نونابادو (ومعناها رئيس نونغو)^(٥٣). وكان مؤسس نونغو في منتصف القرن الثامن عشر، هو يندابري أحد أحفاد جابا. وكان ذلك هو الوقت الذي اكتسح فيه التيوكوسي (جماعة من مرتقة

المانده تابعة لمجموعة وتآرا التي ظهرت فجأة في كونغ وبوبو - ديولاسو غولما الجنوبية. وكان التيوكوسي يعملون أصلاً في خدمة ملوك مامبروسي ويتزعمهم رئيس من غونجا. واستقرّوا فيما هو الآن شمال توغو ثم شنّوا حملات ضد ممالك الغولمانسيا مع مواصلة عرض خدماتهم على من يريد استخدامهم كمرتزقة. ومن أمثلة ذلك أن رئيس باما طلب من التيوكوسي أن يعاونوه في حربه ضد رئيس كوجوابونغو. غير أن يندابري، حاكم نونغو، سرعان ما تزعم اثتلافاً من الممالك وشرع في طرد التيوكوسي من غولما. والتفّ ملوك باما، وماكاكوالي، وبواريفو، ويوتو حول يندابري، وفعل مثل ذلك الحكام الموصى لبولسا وكويلا وتانكودجو. وإذ ناء التيوكوسي بالضغط الذي مارسه عليهم أعداؤهم، انسحبوا إلى عاصمتهم سانسانه - مانغو فحاصرها الحلفاء^(٥٤). ومن الأمور المثيرة للتساؤل، ما إذا كان يندابري قد اغتنم فرصة انتصاره لفرض سلطته على العصبة التي كوّنها. لكن الأمر المؤكد هو أن النونبادو قد أصبح في القرن الثامن عشر نوعاً من السيد الأعلى لجزء من غولما، وأن سلطته خارج حدود مملكته الخاصة كانت سلطة روحية أكثر منها سلطة سياسية. ويكتب جورج مادييجا في هذا الصدد فيقول «إن النونبادو كان يمارس سلطة مباشرة على نونغو... وكان يمارس كذلك نوعاً من الإشراف البعيد على الممالك أو الإمارات الإقليمية (diema) التي يوجد على رأسها حكام أو رؤساء إقليميون (batieba) لا ينحدرون من لومبو. أما السلالات التي تنتسب إلى لومبو فكانت تنظر إليه على أنه العضو الأكبر في الأسرة (nikpelo)». وفي المرجع الذي اقتبس منه هذا المقطع، ينظر إلى لومبو على أنه ابن لجابا^(٥٥). وهكذا تطوّر نونبادو بالتدرج ليصبح العاهل الأكبر لغولما، وفي الوقت نفسه أصبح مقرّه الملكي المدينة الرئيسية للبلاد نتيجة، بصفة رئيسية، للدور الاقتصادي الذي يلعبه تجّار الهوسا هناك (وكانوا يطلقون على نونغو اسم روجو أو فادا نغورما). وليس من السهل اليوم تفسير العلاقة التي تربط بين النونبادو والحكام الغولمانسيا. فلا يبدو أنه كان يوجد اتحاد للغولمانسه، ولا شك أن السلطة الحقيقية للنونبادو لم تكن تزيد في اتساعها الإقليمي على سلطة غيره من الملوك الذين كان بعضهم أشدّ منه بأساً. ومن جهة أخرى فإن النونبادو اكتسب مكانة أدبية وطقسية استثنائية من حيث أنه أصبح - في مرحلة متأخرة - يعتبر الوريث المباشر للومبو ومن ثم لـ «أبيه» جابا. واضطلعت تجارة الهوسا بما تبقى لكي تصبح نونغو مركزاً مهماً لطرق القوافل بين الشرق والغرب.

وتمتد بورغو^(٥٦) إلى الجنوب الشرقي لغولما. ويتضمن تاريخها، الذي يكتنفه قدر من الغموض، عدة وحدات قريبة الشبه بالدول، ويبدو أن أبكرها كان بوسا التي انتشر منها مقاتلو الواسانغاري. وهنا أيضًا يدّعي الحكام أن السلالات الملكية نشأت أصلاً في بورنو. وفرضت

(٥٤) انظر R. Cornevin، ١٩٦٤ و D. Rey-Hulman، ١٩٧٥، ونحن نتبع في ذلك أيضاً رواية Y.G. Madiega، ١٩٧٨.

(٥٥) انظر فيما تقدم. ص ٣٩٥: تحوّل جابا لومبو، الشخصية الواحدة في روايات الموصى (المتأخرة ولا شك)، إلى شخصيتين في روايات الغولمانسه، هما جابا وابنه لومبو.

(٥٦) انظر M. Izard، ١٩٧٥.

أرستقراطية الواسانغاري العسكرية حكمها على شعوب عريقة يرجع تاريخ بعضها إلى ما قبل الغولمانسه وكانت قد استوعبت في القرنين السادس عشر والسابع عشر جماعات من المائدة (فالبوسا لغة من لغات المائدة الجنوبية) أثناء ممارستها النشاط التجاري بين ما هو الآن شمال غانا وبين الهوسالاند. وبلغت بوسا ذروة مجدها في القرن السادس عشر ثم أخذت في التدهور. أما الممالك الأخرى. مثل نكي، فقد كانت بدرجة أو بأخرى تفرعات من بوسا. وفي القرن الثامن عشر، نشبت حرب بين نكي ونوبي، وانقسمت نكي إلى عدة دويلات هي كاياما وباراكو وكوانده وكاندي. ومما يذكر، أن دول البورغو تعرف باسم ممالك البوريبا، وهو اسم أحد الشعوب الأصلية بالمنطقة.

الشعوب التي لا تحكمها سلطة مركزية

يطلق هذا الوصف على تلك الشعوب نظراً إلى عدم وجود وصف أفضل^(٥٧). فقد استقرّوا في أحواض القولتا العليا ووجدوا منذ تاريخ مبكر للغاية، إما هناك أو في أماكن أخرى^(٥٨). وعلى الرغم من أن هذه الشعوب، بخلاف المجتمعات الخاضعة لسلطة مركزية، لم تسيطر على الساحة السياسية أو على تسلسل الأحداث، فإنه لا ينبغي إغفال مساهمتهم لا سيما بالنظر إلى أنهم يشكلون المجموعات السكانية الأساسية التي طعمت بها بيولوجيًا جماعات وافدة من الخارج. ذلك أن الشعوب الفاتحة قلما كانت تصل في موجات جارية تكتسح كل ما وجد من قبلها. من ذلك مثلاً أن الموسي إنما هم ثمرة خليط من جماعات إثنية شتّى ضمّتها مجموعة من الإمارات تحت حكم ملك مطلق في الظاهر ويحكمها في الحقيقة عرف صارم. وليس هناك من شك في أن عملية التوسع هذه لعب فيها التقدّم المطرد لفلأحي الموسي دوراً أهم بكثير من الدور الذي لعبه إنشاء فرق من الفرسان. وكان النفاذ البطيء للسبيح البشري الذي كان موجوداً من قبل ظاهرة ذات معنى مزدوج بفضل التزاوج المختلط والمبادلات الثقافية والاقتصادية. وبلغت المساهمات البيولوجية من الأهمية درجة حدت بديم ديلوبسوم أن يلاحظ أن عبارة مواغا (وجمعها موسي) ذاتها تعني «مختلط»^(٥٩). وليس ثمة مجال لفرط الإصرار في هذا الصدد على دور النيونيوسه الذين أورد ذكرهم عدة مؤلفين^(٦٠) على أنهم وُجدوا في تاريخ مبكر

(٥٧) ينبغي نبذ عبارتي «المجتمعات التي لا تضمها دول» و«المجتمعات التي لا زعيم لها». ومن جهة أخرى يمكن توجيه النقد إلى عبارة «الشعوب التي لا تحكمها سلطة مركزية» نظراً إلى طابعها السلبي، ولأنها لا تشير إلا إلى السلطة السياسية. فضلاً عن ذلك فإن شعباً من هذا القبيل يمكن بدوره أن يخضع لحكومة مركزية (المبارا مثلاً) ثم يكف بعد ذلك عن الخضوع لها.

(٥٨) انظر: الينسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل التاسع.

(٥٩) انظر A.D. Delobsom، ١٩٢٩. صحيح أن المؤلف يضيف أن هذا الحكم السلبي إنما هو حكم صادر عن الأشراف في حق العامة. غير أن الرواية المتناقلة (انظر Yamba Tiendrebeogo) تذكر أن أم ووبري، أول ملوك واغادوغو، كانت امرأة من السكان الأصليين.

(٦٠) المرجع السابق، R. Pageard، ١٩٦٩.

للعناية. وكان هناك قدر من الاختلاط البيولوجي جعل أهل ياتنغا يعاملون موسى موغو الوسطى على أنهم من الغورونسي، في حين أن هذا اللفظ لا يستعمل في واغادوغو إلا للإشارة إلى موسى كودوغو الذين هم جيران للغورونسي. كذلك فإن أهل ياتنغا أنفسهم لم يفلتوا من المساهمات البيولوجية لشعوب مائده منعطف النيجر الذين كان لهم تأثير عسكري حاسم على تاريخ ياتنغا نتيجة لاستعانة نابا كانغو بجنود من سيغو. ومن جهة أخرى كانت شعوب المائده هذه قد امتزجت طويلاً بالسكان نتيجة لتعايش تجارهم - وهم الخلف المهني بل والبيولوجي لجماعة البارسه المهمة - مع هؤلاء السكان^(٦١). ومن المحتمل أن هذا الامتزاج البيولوجي هو الذي يكمن وراء علاقة المزاج (rakire) بين المويّ والسامو (السانا). وعلى المستويين الثقافي والاقتصادي، وجد هنا وفي أماكن أخرى - مثل منطقة البحيرات الكبرى - اتجاه نحو الغضب من شأن مساهمة الشعوب الأصلية إن لم يكن نحو إخفائها. وقد سبق أن رأينا المساهمة التي قدمها - في مجال التنظيم السياسي والديني - كل من الدوغون (ولا سيما كهنة الأرض) والكورومبا إلى نظام حكم السلالات في ياتنغا. فقد ظلّ هؤلاء - حتى إذا لم يكن إلا من خلال إدارة طقوس الفلاحة ومن خلال منصب كهنة الأرض الذين كانوا يختارون عادة من بين الشعوب الأصلية - يمارسون تأثيراً قوياً على الحياة اليومية لكل فرد من أفراد الفلاحين. ومن جهة أخرى فإن سليل رئيس السكان الأصليين الذي أصبح نابا واغادوغو^(٦٢)، لعب على أعلى مستوى سياسي دوراً مهماً في تنويع نابا موغو.

ولئن كان الاسترقاق قد نشأ أثناء هذه الفترة - وكان عادة على حساب الشعوب الأصلية وبخاصة الغوروسي والفولسه^(٦٣) - فإنه تصاعد على الأخص مع زيادة تجارة الرقيق على ساحل غينيا وما كان لها من أصداء بلغت إمبراطورية الأشانتي والبلدان التابعة لها إلى الشمال. وفضلاً عن ذلك فإن الشعوب الأصلية، سواء انتمت إلى ثقافة المائده أو إلى ثقافة الفولتا، كانت مفتوحة للمبادلات رافضة للخضوع للسيطرة، وأحرزت هذه الاستراتيجية نجاحاً عظيماً إلى أن حلت حقبة الاستعمار. فقد مات نابا كومدوميه في حملة شنتها مبكراً على بورومو وهو يحاول على الأرجح أن يخضع لسيطرة المويّ المنطقة الواقعة بين الفولتا الأحمر والفولتا الأسود. وقد فشلت هذه الخطة العظيمة وأصبح الفولتا الأحمر، باستثناء مساحات قليلة لصيقة، الحدّ الغربي الطبيعي لموغو.

ونجح الغورونسي^(٦٤) والبوابا القاطنون لهذه المنطقة، على الرغم من عدم وجود دولة مركزية، في تكوين شخصية فردية مميزة. وانتشر الغورونسي الذين كانت مراكزهم الرئيسية في

(٦١) انظر ما يلي من هذا الفصل، ص ٤٠٧.

(٦٢) واغادوغو (ووغودوغو) معناها الضيق هو «الحي الذي يقطنه رئيس السكان الأصليين».

(٦٣) الفولسه أو الكورومبا؛ انظر فيما تقدم من هذا الفصل، ص ٤٠٧..

(٦٤) الواقع أنه لا يوجد شعب يطلق على نفسه اسم الغورونسي (ومفردها غورونجا في لغة الموره) بل يوجد النومونا والليلا والسيبلا والكو والكازينا وهلم جراً.

بو وليو وسابوي وريب، في غانا الحالية. وعاشوا منعزلين في مجموعات أسرية في أكواخ صممت تصميمًا رائعًا وعارضوا بشراسة أي شكل من أشكال التدرّج الهرمي السياسي المعقد. وكثيرًا ما كانت الرابطة بين الأسر تتمثل في كاهن الأرض أو في مجتمعات تنكّرية. ووجدت في الشرق من جهة أخرى بنية أكثر تنظيمًا يرأسها رئيس كانتون ذو حاشية وله مستشار ديني مسؤول عن عبادة رمزه السحري (kwara).

ويبدو أن البوابا^(٦٥) ظهوروا ككيان خاص أثناء الفترة الواقعة بين القرنين العاشر والخامس عشر. وهم لا يعترفون بأية سلطة سياسية فوق مستوى القرية. كذلك فإن ديانة الدو (Do) تشكل وثاقًا بين المطلعين على أسرارها في إحدى القرى وبين نظرائهم في القرى المجاورة. وعلى مقربة من ياتنغا، وجد السامو الشماليون^(٦٦) الذين تميّز مستوطناتهم المتقاربة بما فيها من مخازن ضخمة للحبوب. وقد تمثل تنظيمهم السياسي في وجود اتحادات مستقرة نسبيًا تتألف من عشرات القرى حول بضعة مراكز سياسية تناظر كانتون المانده (kafu). وكان نظام السان ينهض على أساس التحالفات بين العشائر - بين رؤساء الزيربو والحدادين مثلاً، وكذلك على أساس الائتلافات الإقليمية. وكان نابا كومدوميه - قبل اعتلائه العرش - وغيره من الأمراء بمن فيهم نابا ياديجا، قد شنّوا حروبًا على السان. وفي وقت لاحق، باءت بالفشل محاولة نابا كانغو ضم شمال غربي بلاد السان إلى ياتنغا. وكان السانا مقاتلين وفلاحين متمرّسين، يستمسكون بحريتهم بشراسة، فعاودوا مقاومتهم لضغوط ياتنغا كما فعلوا من قبل - في عهد نابا ياديجا وأثناء حكم نابا لامبويجا بوجه خاص - وكما كانوا سيفعلون مرارًا طوال القرن التاسع عشر. وأثناء تلك الفترة الأخيرة، كانت بلادهم تعمل بمثابة منطقة تعبئة احتياطية يلجأ إليها أمراء ياتنغا لجمع المرتزقة اللازمين لتصيب وخلع الملوك في وايغويو. أما البيزا، الذين كانوا مرتبطين بالسانا ثم انفصلوا عنهم على أثر نزاع عشائري، فقد اتخذوا من الجنوب الشرقي لموغو مقرًا لهم. وكانوا هم أيضًا على استعداد لإبداء مقاومة رائعة برغم المبادلات الثقافية الجارية وتقديم إتاوة من الأسرى في نهاية القرن الثامن عشر. ومع ذلك يبدو أنهم ظلوا يتوسعون حتى حلول الحقبة الاستعمارية.

وكاد جنوب غربي بوركينا فاسو الحالية أن يكون خاليًا من السكان وإن كان البوابا يذهبون هناك للقمص حتى يبلغوا نهر بوغوريا. وفي حوالي سنة ١٧٣٠، توسّع الكولانغو نحو المنطقة نفسها التي استقرّ فيها البوا (البوجولي) بعد ذلك بعشر سنوات بإذن من البوابا. ثم تلاهم الدوروبه والغان في غضون خمسين سنة واستقرّوا مبدئيًا في ناكو، وتبعهم بواذر الديان واللوبي والوله، وأخيرًا البيريفور الذين احتلوا منطقة باتيه بعد أن هجرها اللوبي.

(٦٥) انظر J. Capron، ١٩٧٣. يرتبط البوابا ثقافيًا. وإن لم يكن لغويًا، بالبوو. انظر A. le Moal، ١٩٧٦.

(٦٦) تأتي لفظة السامو من الاسم المانده ساموغو. لكن هذا الشعب يطلق على نفسه اسم Sanā (ومفرده San) .

كونغ وغويريكو

طوال زمن الإمبراطوريات السودانية من القرن العاشر إلى القرن الخامس عشر، ظلّ تجّار الجولا، الذين كانوا يعرفون باسم الونغارا، يسافرون على الطرق المفضية إلى منطقة الغابات حيث وجد الذهب والكولا (ومن ثم اسم الوردوغو). غير أنه ظهر ابتداءً من القرن السادس عشر في خليج غينيا عامل جديد هو تجارة الرقيق والأسلحة النارية. وكان هذا الحدث في حدّ ذاته سبباً كافياً لتوغّل جماعات الجولا - أحياناً كتجّار وفي أحيان أخرى كجنود أو كدعاة إلى الإسلام - جنوباً في مناطق السفانا حيث كانت تُسوّق السلع التي عليها أكثر الطلب نتيجة للأوضاع الجديدة. وكان الجولا هم الذين ساعدوا على إنشاء المركز التجاري الكبير في بيغو. وسرعان ما وُصّل طريق بيغو بالطريق الذي يعبر كوت ديفوار الحالية من أسيني إلى بوبو وباماكو عن طريق ياكاسو. وفي حين أن الديومانده استقرّوا في الغرب الأوسط، حوّل الوّثارا برون ومانكونو إلى مركزين تجاريين عظيمين. وفي آخر القرن السادس عشر ظهرت إلى الوجود مملكة غونجا، وفي نهاية القرن السابع عشر، بعد تدمير بيغو، ذهب لاجئو الجولا إلى مملكة برون (أبرون) حيث أسسوا بوندوكو.

وجدّت ظروف مهمة أعطت دفعة قوية لأنشطة الجولا من القرن السابع عشر فصاعداً. وكان أولها سقوط إمبراطورية غاو، والثاني تأسيس إمبراطورية الأشانتي التي كانت مركزاً رئيسياً لإمدادات الذهب والأسلحة والملح والسلع المصنوعة. وكان هناك ثالثاً المجتمعات الفولتائية في مناطق السفانا، وكانت مجتمعات كثيفة السكان بالمقارنة بالمجتمعات المجاورة التي لم يكن لمعظمها سلطة سياسية مركزية، واستطاعت بالتالي أن توفّر العيد والقطعان والذهب تلبية لطلب المناطق الساحلية. فمن اليسير إذن فهم السبب الذي من أجله عمد الداغومبا إلى تنظيم مملكة الكولانغو^(٦٧) في بونا ببلاد اللوروهون على نفس طراز مملكتهم. وكانت مملكة شديدة المركزية قوامها مناطق عسكرية يديرها أمراء. وكانوا يستغلون قرارات الذهب في لوبي - ربّما في منافسة مع مملكة برون - مما أدّى إلى اصطدامات دموية أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وبعد إخضاع الكولانغو الجنوبيين، تنازعت جماعة البرون والأكان مع بونا السيطرة على الطريق الشمالي على طول نهر كوموي. وكان دعم قوة هذه الجماعة بفضل حاكمين عظيمين هما تان داته (في القرن السابع عشر) وكوسونو (في أوائل القرن الثامن عشر) هو الذي اجتذب الجولا إلى بوندوكو. غير أن الباوله سرعان ما قرّروا إغلاق نهر البنداما في وجه التجارة مع الشمال. وكان الجولا، الذين صُدّوا نحو الغرب. يريدون فتح طريق نهر الكوموي إلى باسام لكي يشقّوا لأنفسهم طريقاً غير مباشر لبلوغ حصني نزيما وفانتلاندا.

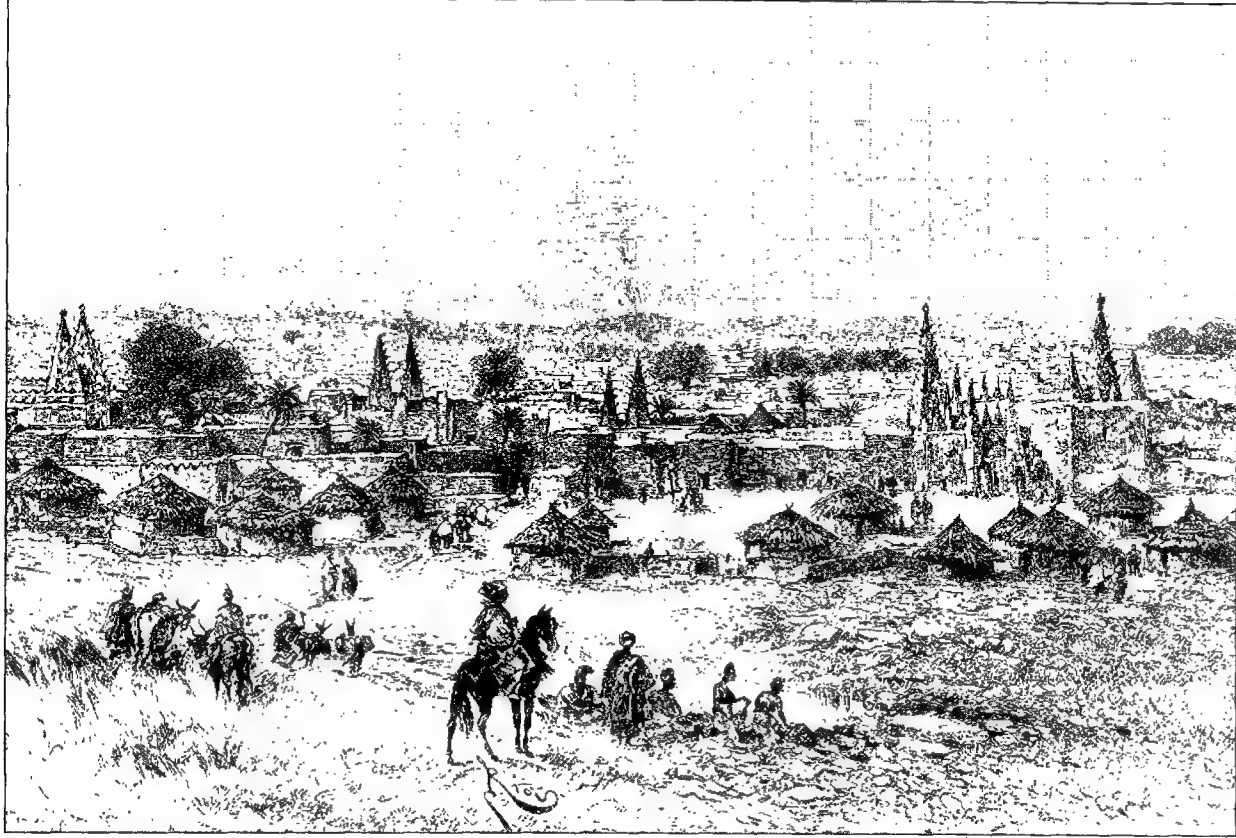
وكان في هذا السياق الشامل أن نشأ، بمبادرة من الجولا، شتات من المستوطنات التي تجمع في آن معاً بين الطابع التجاري والسياسي والعسكري والديني. وفي منتصف القرن الثامن عشر، نزلت من سيغو عصابات مسلحة من الديازاسويا. ونحت السنوفو جانباً وأسست للمانده (النافانا) مملكة في أودين.

(٦٧) kulango: تعني الـ «أولئك الذين لا يرهبون الموت».

وينتمي السنوفو إلى مجموعة المتحدثين باللغات الفولتائية. وكانوا قد استقرّوا في عشائر حول كوروغو، وسيغولا، وأودين، وكونغ، ويبدو أن سقوط مالي فتح أمامهم إمكانيات التوسّع الإقليمي نحو الشمال حتى سيكاسو وبوغوني حيث تبنّوا لغة البمارا، ونحو الجنوب في منطقة بواكيه حيث استوعبوا في مجموعة الباوله. وأنشأوا في الشرق جماعات منزلة يذكر منها النافانا الذين أصبحوا متقيين عن الذهب في بيغو قبل أن يُخضعوا لسيطرة برون. أما البالاكا فقد أخضعوا لسيطرة كونغ. وكان السنوفو قبل كل شيء مزارعين ممتازين يفلحون بمهارة فائقة الأرض المحيطة بقراهم المتضامّة. وكانوا يتّسمون بروح المساواة والاستقلال وساعد اقتصارهم على مؤسسة اجتماعية واحدة واسعة النطاق - البورون التي كان لها طابع ديني - على تنظيم تدرّج هرمي اجتماعي. وكان لديهم أيضًا فنانون شديدا البراعة ينتجون، منذ تاريخ مبكر، بعض روائع الأسلوب الرمزي للفن الزنجي الأفريقي. ولم يكن إلا قرابة القرن التاسع عشر أن شرع السنوفو في تأسيس بضع ممالك مركزية - مثل مملكة سلالة التراور في كينيدوغو (سيكاسو)، وربما كانوا في هذا الصدد مقلدين للمانده.

وفي بداية القرن الثامن عشر، أضاف المانده مركز كونغ المعروف إلى سلسلة مستوطنات الجولا. ويبدو أن هذه المنطقة كانت قد احتُلت، إن لم تكن قد نظمت، في تاريخ مبكر على أيدي التيفو كما تشهد بذلك مجموعة قرى التيفو التي لا تزال توجد على طول الطريق بين نومودارا وكونغ. وكان هناك أن خضع السكان الأصليون لماندة كيتا وكوليبالي الذين أصبحوا وتّارا في وقت لاحق. وتوصّل أحدهم، سيكو وتّارا، إلى القضاء على سائر جماعات الجولا في أوائل القرن الثامن عشر، وفرض سلطانه على نافانا وكونغ بفضل جيش قوي خدم فيه السنوفو تحت إمرة ضباط من الجولا. ومكّنته تلك القوة العسكرية من فتح فولتا العليا الغربية حتى دافينا (منعطف الفولتا الأسود). وفي وقت لاحق أخضعت قوى كونغ بلاد توركا وفولونا ودمرت منطقة سيكاسو وجزءًا من مينيانكا وماسينا، بل وصلوا حتى سوفارا في مواجهة جنى ونهر الباني. وقد رأينا كيف قهر بيتون كوليبالي تلك الحملة في النهاية. وبعد موت سيكو وتّارا في سنة ١٧٤٠ حلت بالإمبراطورية اضطرابات عميقة نتيجة لضخامة حجمها وتنوّع شعوبها وافتقارها إلى نظام حكم راسخ. وأخيرًا وقع انشقاق: فانفصلت طائفة الجولا غير المسلمة ومقاتلو السنوفو والسوهونجي عن جولا السلام الذين كانوا تجارًا مسلمين. والواقع أن كونغ أصبحت مركزًا عظيمًا لتعليم أصول الدين الإسلامي. غير أن محاولتها السيطرة على جنى تدل بوضوح على أن الخطة الكبرى التي رسمها وتّارا كانت ذات هدف اقتصادي قبل كل شيء هو السيطرة على طرق التجارة التي تربط منطقة الغابات بمنعطف النيجر - على أطول مسافة ممكنة. وبعد فشل هذا المشروع الطموح استدارت جماعات الجولا نحو مشروعات أقلّ طموحًا وكان أجسرّها مشروع يستهدف إنشاء مملكة غويريكو^(٦٨). فهناك حول سيا (بويو -

(٦٨) تعني غويريكو في لغة الجولا: «في نهاية المرحلة الطويلة».



اللوحة ١٢، ٣: منظر عام لكونغ.

ديولاسو^(٦٩)، أسس فاماغان وتارا مملكة مطابقة لمملكة كونغ في منطقة تقع حول خط تقسيم المياه بين نهر يانيفين (أحد روافد النيجر) ونهر الكوموي والفلوتا الأسود. ومما يوضح الطابع الاستراتيجي لقرار فاماغان وتارا ورفضه تقديم فروض الولاء لأبناء أخيه سيكو وتارا في كونغ - عبور الكوموي والفلوتا الأسود مناطق ذهب عند أجزائهما الوسطى والدنيا وجريان الكوموي من خلال بيني نحو منطقة جنى. فاستولى على نحو كامل ودائم بدرجة أو بأخرى، على تيفو ودافين وبوامو (بلاد البوابا). وفي بوبو، أخضع جولا بوبو وتحالف معهم، وكانوا قد وصلوا من جنى بعد فتح بوبو في حوالي القرن الحادي عشر. وكان كل ما استطاعه خلفاء كبره ماسا وتارا (١٧٤٢-١٧٤٩) وماغان أوله وتارا (١٧٤٩-١٨٠٩) هو احتواء الثورات التي قامت بها الشعوب الخاضعة لسيطرة الجولا بتنفيذ عمليات قمع متكررة (كالعملية التي نفذت سنة ١٧٥٤ ضد سان مدينة البوا الكبيرة). وكانت تلك السيطرة سيطرة اقتصادية قبل كل شيء حتى عندما كانت تقنّع بالدعوة إلى الإسلام.

الحياة الاقتصادية من النيجر إلى حوض الفولتا

كان أيضًا بمنتصف القرن الثامن عشر، مع وصول جولا بوبو، أن أُرْخ ج.ب. كيتيغا فترة ارتفاع إنتاج الذهب من الفولتا الأسود. وكاد الوافدون الجدد أن يحتكروا استغلال ذهب بورا وأدخلوا تحسينات تكنولوجية على عملية استخراجه. غير أن كيتيغا يفترض أن مستغلي الذهب في الفترة السابقة (من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر) كانوا بالفعل من المانده الجولا وإن نظر إليهم غورونسي بورا على أنهم من الموسى^(٧٠).

وكان نشاط التجار والطرق التجارية على أشده في النصف الغربي والشمالى من المنطقة الواقعة بين نهر النيجر وحوض أنهار الفولتا. ومع ذلك فإنه أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، وحتى في ممالك الموسى، وبين الشعوب التي لا تخضع لسلطة مركزية - مثل الغورونسي - والتي تعيش فوق مستوى اقتصاد الكفاف، نشأت بالتدريج شبكة تجارية تتعامل في السلع الغربية وبتزايد عدد التجار المحترفين المشتركين فيها.

وببلاد الموسى منطقة تكاد تكون أحادية المحصول يزرع فيها الدخن في تربة مجهدة وعلى أمطار غير منتظمة. وكان المحصول يسوء ستين في المتوسط كل عقد ويسوء للغاية ستين آخرين. ولم يكن من غير الشائع أن تحل فترات نقص في الأغذية إن لم تكن مجاعات في ياتنغا - أثناء عهد نابا زانا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وفي ثلاثينات

(٦٩) انظر N. Levtzion، ١٩٧١؛ E. Bernus، ١٩٦٠؛ D. Traoré، ١٩٣٧. وبشأن سجل أحداث غونجا الذي يشكل أساس تأريخ موثوق للأحداث الواردة في هذه الفقرة. انظر J. Goody، ١٩٦٧ (أ)؛ و N. Levtzion، ١٩٧١ (ب).

(٧٠) انظر J.B. Kietegha، ١٩٨٣، ص ١٥٨.

القرن التاسع عشر على سبيل المثال^(٧١). وكانت هناك بالإضافة إلى الدخن، الغذاء الأساسي، محاصيل الذرة (خارج الموسم) والفول السوداني واللوبيا والفاصوليا والسمسم وبعض أعشاب الطعام. ويبدو أن القطن، وهو المحصول الوحيد الذي يستخدم في الحرف، كان يزرع منذ زمن طويل. فاليارسه المسلمون اقترن اسمهم بصناعة النسيج منذ بدء تاريخ الموسى، وكانت شقق القماش القطني تدرج في عداد السلع التي تحملها تجارة القوافل من الشمال إلى الجنوب، التي كانوا هم مشغليها الرئيسيين. وكان الماراسه (الصنغاي) الذين تخصصوا في الصباغة، يستعملون النيلة. وكان يجمع عدد كبير من النباتات البرية، من الأعشاب الغذائية والأغذية البديلة، التي كانت تستخدم في أوقات نقص الأغذية، ومن أهمها النيره (nere) التي كانت ثمرتها تستخدم لعدة أغراض، والكركية التي كان يصنع منها زيت الطعام.

وفي لوروم أثناء الفترة السابقة للموسى (حتى القرنين الخامس عشر والسادس عشر) كان لدى الكورومبا أناس من الماراسه الذين كانوا يشتغلون بتجارة ملح الصحراء. وكان لنشوء دول الموسى الشمالية، بما فيها يانتغا، أثر مزدوج على تجارة القوافل: فقد ترتب عليه أولاً حلول اليارسه محل الماراسه، وترتب عليه ثانياً أن اليارسه شرعوا، بالإضافة إلى تجارة ملح الصحراء، في تجارة جوز الكولا الذي كانوا يشترونه على الحافة الشمالية لعالم الأشانتي. وأعطيت في عهد نابا كانغو دفعة جديدة للتجارة؛ فرخاء قرية يوبا، على مقربة من وايفويو، على سبيل المثال، يعود تاريخه إلى ذلك الوقت.

وشهد القرن الثامن عشر نشوء مستوطنات كبيرة من التجار انضم فيها الماراسه إلى اليارسه. ذلك أن الماراسه لم يعد بوسعهم الاحتفاظ بنظام تجاري مستقل نظراً إلى أن الكورومبا فقدوا استقلالهم - بل وهويتهم - بعد أن خضعت بلادهم بالتدريج لسيطرة الموسى (يانتغا) والفولبه (جلغوجي). وكانت الأسواق الكبيرة بالمملكة، مثل يوبا وغورسي - نهاية مطاف قوافل الملح والكولا. وكان يارسه يانتغا يؤلفون مجموعة دينامية من التجار الذين يوجدون لا في تمبكتو، نقطة انطلاق قوافل الملح، وحدها، بل أيضاً في وادي الباني وفي كافة أنحاء ماسينا. ومن المحتمل أن سياسة نابا كانغو تجاه سيغو كان القصد منها توطين هؤلاء اليارسه في البلاد الواقعة على حدود يانتغا. ففي بلاد الموسى، كان هؤلاء التجار الحصفاء يعيشون في توافق وتآلف حميم مع القادة. فقد تعهدوا، في مقابل امتيازات معينة (منها حق العفو، والإغفاء من الخدمة، واصطحاب مراقبين مسلحين)، بالآل يشجعوا أعمال التخريب، وبأن يبيعوا للنابا على سبيل الأولوية، وأن يباركوه ويؤيدوه بإقامة شعائر مناسبة، بل وبالعمل أحياناً وكلاء مخابرات^(٧٢).

وفي حين كان التجار يستخدمون العملات الصدفية كوحدات حساب، كانت وحدات أخرى - يذكر منها الذراع من قماش القطن - تستخدم أيضاً في تجارة القوافل وفي الأعمال

(٧١) لا يزال يتعين وضع قائمة بالمجمعات التي حلت بموغو.

(٧٢) A. Kouanda, ١٩٨٤، ص ٢٤٨.



اللوحة ١٢، ٤: تجار السوق في ظل شجرة من أشجار الأناناب.

التجارية اليومية. ووجدت لهذا الغرض نظم معادلة مختلفة بين العملات الصدفية والأذرع وقالب الملح والعبيد والخيّل.

وإلى جانب البارسه الذين كانوا يجمعون بين الصناعات الحرفية القطنية وتجارة المسافات البعيدة. كان الحدادون يشتغلون بتشكيل المعادن الثقيلة وتنقية المعادن وصنع الأواني الفخارية (وكان يعهد به إلى النساء) وتجارة التصدير إلى وسط موغو التي كانت تفتقر إلى ركاز الحديد. وخلاصة القول إن ياتنغا كانت واحدة من المناطق الكبرى لتشغيل المعادن في غرب أفريقيا الوسطى وكانت تجارة السلع المصنوعة (قطع غيار حديدية للأسلحة وللآلات الزراعية) مصدر دخل كبير للحدادين.

ومما لا شك فيه أن موقع وايغوبو لم يكن اختياره مجرداً من الدوافع الاقتصادية. ويورد فروبنوس^(٧٣) رواية متناقلة مؤداها أن نابا كانغو كان من بين أهدافه أن يجعل عاصمته مستودعاً للملح. وربما كان عهد نابا كانغو هو الذي شهد أيضاً تكوين فرق رؤساء السوق المكوّنة من الأسرى والتي كان يعهد إليها بتحصيل الضرائب الملكية على السلع المستوردة. وكان نابا زومبره قد أنشأ في مملكة واغادوغو فرقة من رؤساء السوق مؤلفة من أسرى الملك وعهد إليها بمهمة تحصيل الضرائب على السلع المعروضة. وكان الهدف منها بطبيعة الحال هو زيادة دخل البلاد وإن كانت أيضاً تستهدف إنقاص حق الرؤساء المحليين في فرض الضرائب لما عرف عن الكثيرين منهم من قسوة إزاء التجار.

وأثناء تلك الفترة، التي سجلت ذروة تجارة الرقيق في كافة أنحاء ساحل أفريقيا السوداء، ينبغي ألا يغرب عن البال أبداً ذلك المنطق الرهيب الذي أدخلته تلك التجارة على نظام تدفق السلع وعلى مضمون العلاقات الاجتماعية السياسية منذ اللحظة التي جمعت فيها مسألة واحدة بين الأسلحة النارية والرقيق والسلطة السياسية. وقد سبق أن أشرنا إلى تلك الظاهرة بصدد أعظم ملوك ذلك العصر: الماساسي، وحكام سيغو، ونابا كانغو حاكم ياتنغا، والوتارا حكام كونغ وبوبو، ناهيك عن حكام الداغومبا والأشانتي. غير أن أنشطة الاسترقاق التي كان يمارسها الملوك، كان يفاقمها ويغذيها الرؤساء المحليون الذين شرعوا فيها، عن عمد أو عن غير عمد، بغرض ولوج حلبة السياسة.

وقد سبق أن رأينا كيف عمد نظام البمبارا ببراعة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على وضع الأسير، وذلك باستغلال مؤسسة قائمة هي عضو الرابطة (ton-den) في إنشاء نظام أسرى الرابطة (ton-dyon). ولكن لئن كان مامادو كوليبالي هو الذي واثته تلك الفكرة، فإن ذلك لم يكن ليحدث لولا أنها كانت ماثلة «في الجو» وراسخة في التطبيق العملي منذ قرون.

واتخذت خطوة أخرى بإنشاء رقيق التاج (foroba-dyon). وكان هؤلاء أسرى حرب تضمّمهم فرق يحدّدها الحاكم (faama) الذي يشكلها. وكان مصيرهم عادة أن يباعوا كسلع تجارية أنتجتها الحرب، ويُعرفون في لغة البمبارا باسم رقيق التجارة (san'dyon). وكانت

المرأة الأسيرة التي تشتريها جماعة ما تصبح عضوًا أصيلًا في هذه الجماعة (woloso) حالما تنجب طفلًا، وكان الرجل يكتسب هذه العضوية حالما يضع فيه سيده قدرًا كافيًا من الثقة. ويستطيع الولوسو بعد ذلك أن يصبح ديون غورون (dyon-goron) عندما يحلّ أولاده محله ويدفعون تعويضًا سنويًا لسيده. وبعد بلوغ العبد وضع الولوسو يصبح عضوًا في الطائفة ولا يمكن عندئذ بيعه ويكون له حق امتلاك الأرض وتوريثها لأبنائه بحيث أن ظروف معيشته، إن لم يكن وضعه القانوني، كانت أفضل من ظروف معيشة رجل حر ولكنه فقير ويمكن أن يقع في الأسر بين لحظة وأخرى. وانتهى الأمر بكثير من الناس، في العالم المضطرب للقرن الثامن عشر، إلى تفضيل قبول العيش في حماية سيد ذي سلطة كما كانوا يفعلون في أوج العصور الوسطى الأوروبية. والواقع أن وضع الولوسو كان ينتقل إلى أبنائه وأحفاده إلى ما لا نهاية حتى وإن ارتقت بضعة من رجال الطائفة إلى أعلى المناصب. وعلى الرغم من أن تلك المناصب الرفيعة كانت تردع الشخص العادي عن الإشارة إلى وضعه في الطائفة، فإن فكرة انتمائه إليها تظلّ عالقة بأذهان الجميع فلا يكون هناك سبيل لمحوها^(٧٤).

وبذلك فإن أسرة الملك العظيم نغولو ديارا لم تستطع محو ذكرى الوضع المتدني لأسلافهم مما أثار تجاههم سخرة مأساسي كعارته. ومن جهة أخرى فإن حالة نغولو تثبت أن الأبواب لم تكن مغلقة في وجه الأسرى البارعين. فقد كان الأسرى نظرًا تحت رحمة تقدير سيدهم ولكنهم كانوا في الواقع قادرين، باستخدامهم وساطة أناس راضين عنهم، على التأثير في القرارات المتخذة على أرفع المستويات^(٧٥). بل إنه في نظام الموسى الجامد، حيث كان كل فرد يولد ويحيا ويموت في نفس الوضع دون أي انتقال أو تغيير ممكن^(٧٦)، كان المخصي المسؤول عن الحریم (Kamsaogo-Naaba)، يضطلع بمسؤوليات خطيرة. غير أنه من الصحيح أيضًا أن مخصيين آخرين معدّين لهذا الغرض كان يتجر بهم ويرحلون إلى فزان وشمال أفريقيا والشرق الأدنى^(٧٧).

الإسلام والديانات الأفريقية التقليدية

كان من المألوف، قبل الفتح الاستعماري وبعده^(٧٨)، القول بأن البمبارا والموسى كانوا يشكلون حواجز قوية في وجه تقدّم الإسلام في غرب أفريقيا. غير أن هذا القول مفرط في

(٧٤) A. Raffenel، ١٨٤٦، المجلد الأول، ص ٣٧١.

(٧٥) C. Monteil، ١٩٢٤، ص ٣٠١.

(٧٦) لم يكن بوسع الملك أن يفصل شريفًا أو يخفض منزله. وكان الرئيس الذي يرغب الملك في إبعاده يتلقّى منه سهبًا مسمومًا يتوقع منه أن يتحر به. فإن لم يفعل نشبت الحرب.

(٧٧) انظر Y. Teindrebeogo، ١٩٦٤.

(٧٨) C. Monteil، ١٩٢٤، ص ٢٣ وما يليها.

التبسيط ويحتاج إلى إعادة نظر فيه. فالإسلام، الذي نشط في القرن الثامن إن لم يكن قبل ذلك، ضاعف نفوذه في الإمبراطوريات العظمى من إمبراطورية غانا إلى إمبراطورية غاو. ولكن حتى في هذه المناطق كانت تتصدى له عقبات ومقاومة بحيث أنه حتى في القرن الثامن عشر، كثيراً ما كان فولبة الجلغوبه والفيروبه، الذين كانوا قد تركوا ماسينا إلى شمال شرقي منطقة الفولتا، ينتمون إلى ديانات تقليدية^(٧٩).

ومع ذلك ظلّ الإسلام ينفذ إلى كافة أرجاء تلك المنطقة طوال ألف سنة من الزمان تنقله قنوات شتى يذكر منها التجار وأئمة المساجد بل والعنف أحياناً مع تحاشي العقبات دائماً والتكيف للظروف الخاصة التي يوجد بها تعدد الشعوب، والشعوب التي تبدي مقاومة بوجه خاص. غير أن شعوب المناطق الداخلية لغرب أفريقيا لم ينظروا إلى الإسلام. أو إلى المسيحية في وقت لاحق، النظرة نفسها التي رأى بها أتباع هاتين الديانتين عندما أصدروا أحكامهم على الديانات التقليدية لهذه القارة. فالبمبارا رأوا الإسلام في البداية على أنه وسيلة للتوفيق بين المعتقدات المتعارضة: ذلك أن وجوده أجبرهم مرة أخرى على تأكيد أهمية الإله الأعلى، الما نغالا، العاهل الذي يعلو على الأرواح التي تقدسها مختلف المعتقدات. فبعد أن استوعب ملوك سيغو وكعارة الإسلام على هذا النحو لم يروا مانغا من استشارة الداعين إلى هذا الإله العظيم ممثلين في أشخاص المرابطين، مع بقائهم مؤمنين بمعتقداتهم الخاصة بهم - التي كانوا يحكم منصبهم كبار كهنتها، ومع استمرارهم على ولائهم للساحر. فالمفروض أن الساحر هو الذي يستحضر الطاقة العالمية الخفية فيجسد رغبته على نحو ما. والساحر هو الذي «يسمي» ومن ثم يخلق ما ينشده في صلواته^(٨٠).

وعلى الرغم من أن الكوليبالي كانوا يمارسون تلك الشعائر التقليدية، فقد كانوا يشاركون - بمن فيهم أعلى الرؤساء - في الأعياد الدينية للمسلمين، على الأقل بحضورهم تلك الأعياد وبتقديمهم هدايا سخية إلى المرابطين السراكل. وفضلاً عن ذلك فإن عيد الأضحى (tabaski) بلغة البمبارا) كان يتزامن، وفقاً لما كتبه رافينيل، مع الاجتماع العام الذي تعقده عشيرة الماتاسي وتقام فيه شعائر سرية منها الكومو والماكونغوبا وتقسّم فيه يمين الولاء. ولكن هؤلاء البمبارا أنفسهم كانوا يكرّزون قدر استطاعتهم الحركات التي يؤديها المصلّون بل إن بعضهم كان يضحي بشاة. وكان هذا الاتجاه نحو التوفيق بين المعتقدات - الذي تطوّر مع مرور الزمن فيما يتعلق بالمسيحية في صلوات الأمريكيين الأفارقة في البرازيل وهايتي وكوبا - واحداً من خصائص الروح الدينية الزنجية الأفريقية. وعلى ذلك فإنه عندما كان استحضار الأرواح يفشل في إعطاء إجابة واضحة ومرضية، كان ماماري كوليبالي، وكذلك تونماسا ونغولو وغيرهما، يسعون إلى وساطة المرابطين ويرحبون بها في ورع وخشوع. وكان بيتون فضلاً عن ذلك يؤدي الزكاة إلى مرابطي جنى ويرعى مجموعة من علماء الدين، بمن فيهم الكاميته الذين كانوا برغم

(٧٩) انظر I.P. Diallo، ١٩٨١.

(٨٠) انظر اليونسكو. «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الأول. الفصل الثامن.

إسلامهم كهنة روح نهر النيجر (faro). وعندما قوطع سفالك الدماء ذنكورو وقتل على يدي تونماسا، كان يتأهب للوضوء وكان يتبعه حداده الوفي حاملاً غلاية (satala).

كذلك لم يجد الساحر - الحداد صعوبة في تبني أساليب التكهن وكشف الغيب التي استحدثها المسلمون^(٨١). ومن الصحيح أن خليفة علي بكاري، الذي اعتنق الإسلام في تمبكتو وتعلم اللغة العربية على يد شيخ من أسرة البكاي، لم يلبث أن قتل هو وجميع أفراد عائلته. وقد عُرِي هذا القتل إلى أنه كان يعترزم تحريم جعة الدخن (dolo) وعبادة أرواح السلف، والواقع أن هذا ليس شيئاً أكيداً على الإطلاق نظرًا إلى أن تونماسا، الذي دفعته أطماعه إلى ارتكاب كل هذه الاغتيالات، قتل أيضًا ديون كولو آخر أبناء ماماري.

والأمر المؤكد هو أن الإسلام قدّم نفسه إلى قبائل البمارا بما فيه من نظم لم تكن تتعارض مع نظمهم تعارضًا منهجيًا مثل تعدد الزوجات والطلاق والهجر والرق. وعلاوة على ذلك فإن المرابطين أنفسهم لم يفعلوا شيئًا يثبط همة معتنقي الإسلام الجدد من البمارا. من ذلك مثلاً أنه في ديا^(٨٢) التي يرجح أنها من أعرق مراكز الإسلام في غرب السودان، كان تعليم الدين يتكيف عمومًا للأعراف والعادات المحلية ويولي السحر اهتمامًا كبيرًا^(٨٣). وكان أكثر المرابطين عددًا من البمارا هم الماركا والبوزو والسومونو الذين يدعون انحذارهم من عظماء المسلمين البربر أو الفوليه، وانتماءهم من خلالهم إلى هذه الجمعية الدينية أو تلك. والواقع أن بعض الجماعات الإثنية - مثل السوننكة والماركا والفوليه والتوروديه، الذين دخلوا الإسلام في وقت مبكر للغاية وكانوا يتحلون بالتسامح الديني، كانوا يعملون بمثابة نماذج تشجع على اعتناق الإسلام. ويصدق مثل ذلك على صيادي البوزو والسومونو الذين تقرنهم الروايات بأوائل أيام عشيرة الكوليبالي في سبغو.

وقصارى القول إن هذا التسامح المتبادل كان مصدر نفع بالغ لكلا الطرفين إذ كان يقرن القادة المسلمين بالحكم ويستعين بالقنوات الداخلية لاجتذاب قلوب الناس إلى دين القرآن. وكان في الوقت نفسه يسهم في دعم سلطة العواهل الذين لم يكن بوسعهم، في مواجهة ما يشوب دولهم من تنافر إثني واجتماعي، أن يتصدوا أيضًا للنزاع الديني. لذلك: فإن الوثني الذي يغتنم فرصة اعتناق الإسلام وفقًا لمفاهيمه الخاصة، يضيف عليه طابع ديانتة السودانية، بحيث يوجد بين هذين القطبين المتنافرين، الإسلام والوثنية، أوضاعًا لا نهاية لها للربط بينهما، أوضاعًا تبدو - تبعًا لزاوية النظر إليها - أسلمةً للسودان أو سودنةً للإسلام^(٨٤).

(٨١) من العبارات المستخدمة في وصف المنجم، الضارب بالرمل، عبارة *turndala* التي يقال إنها مشتقة من اللفظة العربية «التربة» في حين أن العبارات الأخرى سودانية صرفة: *buguridala* مشتقة من *huguri* (تراب) و *kyekyeda* مشتقة من *kyekye* (رمل).

(٨٢) تقع مدينة ديا على الضفة اليسرى لنهر النيجر في ماسينا.

(٨٣) P. Marty، ١٩٢٠-١٩٢١، المجلد الرابع.

(٨٤) C. Monteil، ١٩٢٤، ص ٣٣٢.

كانت تلك هي الحال قبل قيام حروب الجهاد المتباعدة التي شنتها كل من سيكو أحمدو باري والحاج عمر. وفي بلاد الموسى، ربّما كان بدء النفوذ الإسلامي إلى بلاط واغادوغو يعود تاريخه إلى حكم نابا كوم، ابن نابا زومبره (حوالي ١٧٤٤ - حوالي ١٧٨٤).

وخلافاً لما قد توحي به العملية التاريخية للتوسع الإسلامي عبر الصحراء، لم يأت الإسلام إلى حوض الفولتا نتيجة لنفاذه إليه من الشمال، بل على النقيض من ذلك ظلت ياتنغا مغلقة أمام الإسلام إلى أن حلت فترة الاستعمار على الرغم من (أو بسبب) وجود أقليتين مسلمتين كبيرتين هناك هما تجار الفولبة واليارسه. وقد أسفرت البحوث عن أن الإسلام انتشر إلى حوض الفولتا غداة قدوم تجار ومقاتلي الجولا على طول خط يجري من الشمال إلى الجنوب في غربي منطقة الفولتا بمحاذاة وادي الفولتا الأسود، وأن مدينة بوبو-ديولاسو كانت أحد المراكز الرئيسية للدعوة إلى الإسلام، وأن عشيرة (dafing) الماركا في سانوغو كانت أنشط الدعاة بفضل مفكرها ومرابطيها.

وكان مؤسسو غونجا من مسلمي المانده. ومن هناك انتقل الإسلام إلى بلاد الداغومبا. ويحدّد لفتزيون تاريخ نفاذ الإسلام إلى الداغومبا بمنتصف القرن السابع عشر عندما نقل هؤلاء عاصمة مملكتهم، لأسباب أمنية، نحو الشرق من يندي داباري إلى موقع يندي الحالية^(٨٥). وسرعان ما تحوّلت المراكز التجارية في تلك المناطق إلى مراكز دينية تميّز بوجود علماء المسلمين فيها. ودخل الداعون إلى الإسلام حوض الفولتا الأبيض وراء قوافل الكولا. وكان أول ملك من ملوك الداغومبا يعتنق الإسلام هو نا زانغينا الذي حكم البلاد أثناء السنوات الأولى من القرن الثامن عشر. ومن الممكن أن يكون دخول ملك الداغومبا في الإسلام هو الذي يَسّر أمر إبرام سلام دائم مع غونجا.

ونفذ الإسلام إلى بلاد المامبروسي في قرابة الوقت ذاته. ولم تلبث غامباغا، السوق الرئيسية، أن تحوّلت إلى مركز إسلامي. ومؤدّى ذلك أن الإسلام أتى إلى موغو من الجنوب في نهاية القرن الثامن عشر أثناء حكم موغو-نابا زومبره. وكانت أم حاكم واغادوغو مسلمة ومن ثم كان هو يألف الإسلام وإن لم يعتنقه، بل لقد دأب على تأدية الصلوات الخمس وإبداء تعاطفه مع المسلمين بمن فيهم دعاة الإسلام. وكان أثناء حكم نابا دولوغو (نحو ١٧٩٦ - نحو ١٨٢٥) أن اتخذت الخطوة الحاسمة إذ اعتنق موغو نابا الإسلام رسمياً وبنى أول مسجد في واغادوغو ونصّب أحد كبار رجال بلاطه إماماً للمدينة. وكان الإسلام الأول بين الموسى، شأنه شأن الإسلام الذي ساد مملكتي المامبروسي والداغومبا في ذلك الوقت - إسلاماً أرسنقراطياً؛ ولم تكن ممارسة شعائره، بالنسبة إلى موغو نابا وغيره من الرؤساء والأشراف، تتعارض إطلاقاً مع مراعاة الديانة التقليدية. غير أنهم لم يبذلوا أية محاولة لفرض الدين الجديد على رعاياهم. ويبدو أن نابا دولوغو، على الرغم من أنه أسلم عن اقتناع، كان يخشى من سرعة انتشار الإسلام في مملكته. فأبعد ابنه الأكبر، الذي سيصبح فيما بعد نابا ساوادوغو، وفصل من

الخدمة رئيس كومبيسيري، وكان كلاهما مسلماً متحمساً للإسلام ينزع أكثر مما ينبغي إلى الدعوة إليه وسط المحيطين به. وهكذا تمكن ملاحظة أنه على الرغم من وجود روح تسامح أكيدة تجاه الإسلام، في مملكة البمبارا كما في موغو، ظلت الديانة التقليدية برغم كل شيء متوجسة في الوقت الذي سعت فيه إلى وضع توافقي مع الإسلام. أما بالنسبة إلى المركزين السياسيين الآخرين في تلك الفترة: إمبراطورية كونغ وغوريكو من جهة، وممالك الغولمانسه من جهة أخرى، فقد كان الموقف العام يختلف عن ذلك كل الاختلاف. ففي كونغ، كما لدى جولابوبو، كان الإسلام قضية حياة وأسلوب معيشة في آن معاً بحيث أن سياستهم، وقد تشبعت بالإيمان المجاهد، بشرت بقيام حروب الجهاد وفتوحات القرن التاسع عشر، وخاصة على أيدي الساموري. وعلى النقيض من ذلك، كان الغولمانسيا مناصرين وطيدي العزم للديانة التقليدية.

خاتمة

لا نزاع في أنه، بالنسبة إلى بلاد منعطف النيجر وحوض الفولتا الأعلى، كانت الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، فترة بناء للدول.

ووفقاً لتقليد عريق في المنطقة كانت دول الجولا والموسى والغولمانسيا والبمبارا جميعها وحدات تتألف من عدة جماعات إثنية. ولئن كانت الجماعة الإثنية الغالبة تدعي لنفسها امتيازات معينة، فقد كانت هي ذاتها ثمرة للتمازج بين تلك الجماعات ومصدرًا من مصادره. وبناء على ذلك لم تكن تلك الدول دولاً إثنية. ومع ذلك فإن الأجهزة السياسية التي استحدثت هنا وكانت أحياناً بالغة التعقيد، كانت أجهزة غير حصينة نظراً على الأخص إلى افتقار يكاد يكون تاماً إلى أي شكل مدوّن من أشكال الإدارة.

وعلاوة على ذلك كانت تلك الدولة تقوّض أركانها تناقضات داخلية. ففي المقام الأول، كثيراً ما كان تفويض السلطة يثير صعباً خطيرة. فعندما كان نابا كومدوميه، حاكم واغادوغو، يوجد مناصب لمن لم يوفقوا إلى الحصول على إمارات لهدف مزدوج هو مهادنتهم وإبعادهم عن طريقه، وكذلك بعثرة سلطة السلالة الحاكمة جغرافياً - لم يخطر له على بال أن خلفه نابا وارغا سوف يضطرّ إلى شنّ حرب على سلان هؤلاء الرؤساء. وبالمثل كان بعض «صحابة» بيتون كوليبالي الذين عينهم - حكماً صعب المراس. وفاقمت هذه الصعوبة السياسية مشكلة اجتماعية نظراً إلى أن الأمراء الذين استبعدوا من نظام السلطة كانوا يصبّون جام غضبهم على الفلاحين الذين كانوا يستغلونهم بلا رحمة ولا هوادة.

وكانت هذه التناقضات المبدئية تلمس تناقضاً آخر لا يقل عنها خطورة، هو التعارض بين حاشية الملك المؤلفة من أناس من العامة، وبين أقرباء الملك الذين كانوا يُلزَمون مكانهم بسلسلة من التدابير التي كان أبرز مثل عليها السياسة التي انتهجها نابا كانغو حاكم واغوبو. وفي حالة البمبارا، أبرز الانتقال السريع إلى أوضاع الدولة المجاهدة بين القوى الثلاث المتنافسة

والممثلة في العشيرة والرابطة السياسية (ton) والدولة الإقليمية. ولم يهدأ تنازع المصالح هذا إلا في ظل حكم عواهل ذوي شخصيات استثنائية.

ومسألة الدين مسألة لا ينبغي الغرض من شأنها. غير أنه قبل القرن التاسع عشر توصلت دول الموسى والبمبارا إلى تسوية مؤقتة مع جماعات المسلمين (السوننكة والجولا واليارسه) قوامها توافق مبني على التسامح والتوفيق بين الأديان وتبادل الخدمات - مما وطّد أركان التعاون بين الطبقات الحاكمة. وكما تدل عليه حال اليارسه بوجه خاص، كثيرًا ما كان مسلمو المنطقة تجارًا لا غنى عنهم للدولة. غير أنه كان يوجد فرق ملحوظ بين دول الموسى والبمبارا من ناحية، وإمبراطورية كونغ وممالك الغولمانسيا من ناحية أخرى. فقد كان نموذج الإسلام المجاهد هو السائد في كونغ وبوبو والكينيدوغو. ومن جهة أخرى، فإنه بين اليارسه والموغو وسوننكة سيغو وكعارته، كان السبيل الأثير هو مجانية السياسة بل، في حالة اليارسه في البداية، مجانية الدعوة نظرًا إلى أن الديانة التقليدية كانت تتمتع بوضع رسمي. غير أن ذلك ربما لم يكن سوى تخلف زمني يفسره أن ميزان القوى لم يزل قائمًا ومعافى من احتمال الخلل. والحالة المتطرفة هنا هي حالة الغولمانسيا الذين قدر لهم أن يتحوّلوا فجأة من موقف قوة قوامها الديانة التقليدية إلى موقف خضوع لمسلمي الفولبة بعد حرب الجهاد في ليتاكو في أوائل القرن التاسع عشر.

ومع ذلك فإن بناء الدول في المنطقة كان يجري في سياق اقتصادي ينذر بمصير مشؤوم لتلك التجارب السياسية. فجميع هذه البلاد كان يقع بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى وساحل الأطلسي الذي كان يزداد خضوعًا باطراد لسيطرة الأوروبيين. وقد عمدت سياسات المساومة الأوروبية إلى إعادة تشكيل الدورات التجارية وبنى التجارة ونسبها على نحو يخدم مصالحهم، مما أدّى إلى اختلال تدريجي لأنساق العرض والطلب القائمة. وفي سلسلة الاقتصاد التي حاول كل حاكم أن يسيطر عليها في منطقته، أخذت في الزيادة المستمرة الأهمية النسبية لتلك السلع التي استخدمت لاكتساب السلطة والإبقاء عليها (الخيول والأسلحة والأسرى). وهكذا بدأت ظلال تجارة الرقيق تخيم على تلك العمليات التي لم يتجاوز فيها دور الشعوب التي كانت تعيش في ظل نظم غير مركزية للسلطة السياسية، دور المتفرجين مكتوفي الأيدي.

وعندما تقارن هذه البلدان الأفريقية الداخلية بالبلدان الواقعة على الساحل - والتي كانت في مواجهة الأوروبيين ولم يكن أمامها خيار سوى الإدعان أو الحرب، فمما لا شك فيه أنها كانت تمر بهدنة مريحة وتبدو وكأنها تشق طريقها بحرية. غير أن مصيرها كان في واقع الأمر محتومًا في عملية يمسك العالم الخارجي بزمامها باطراد. ولهذا السبب، كثيرًا ما لم يكن لدى السلطات المهيمنة في المنطقة من الوقت ما يكفيها لإنشاء دول شرعية تهيب الاستقرار والنظام اللذين يتحدث عنهما مسجلو الأحداث بصدد الإمبراطوريات السابقة. ومن جهة أخرى فإن أهم الحقائق هنا إنما تتمثل في أن الشعوب أثبتت، في ظروف عصيبة، قدرتها على بناء دول بوسائلها الأفريقية الخاصة بها.

الفصل الثالث عشر

دول وثقافات المنطقة العليا من الساحل الغيني

ك. ووندجي

مقدمة

تمتد من نهر كازامنس إلى جمهورية كوت ديفوار (ساحل العاج) منطقة هائلة من السواحل والغابات تقطنها شعوب متعددة ومتنوعة. وهذه المنطقة أكبر بكثير من تلك التي يطلق عليها المؤرخون عادة غينيا العليا^(١). ويهدف هذا الفصل إلى أن يقدم عرضًا موجزًا لتطورها بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠.

المجتمعات

بالمقارنة بالجماعات العرقية في السودان حيث تسود مجتمعات يغلب عليها طابع الدولة، تتميز المنطقة التي نعتي بدراستها هنا بانتشار وحدات اجتماعية ثقافية صغيرة عديدة يركز تنظيمها على أنساب وعشائر وقرى.

ويسترعي النظر في شعوب بلدان غينيا أنهم ينقسمون إلى جماعات عرقية عديدة. فمن نهر كازامنس إلى نهر تانوي، بين منطقة السافانا في الشمال والشریط الساحلي في الجنوب، وبين سلاسل جبال فوتا جالون ومنطقة المرتفعات الغينية والشریط الساحلي الغربي من ناحية، والشریط الساحلي الجنوبي الشرقي من الناحية الأخرى، يوجد أكثر من مائة من الجماعات العرقية بما تنطوي عليه من تقسيمات فرعية.

(١) كانت المنطقة الساحلية الغربية على المحيط الأطلسي (غينيا) تنقسم إلى غينيا العليا، من السنغال إلى كيب بالماس، وغينيا السفلى. من كيب بالماس إلى دلتا النيجر في خليج بياфра. ويستخدم W. Rodney عبارة «ساحل غينيا العليا» للإشارة إلى الساحل بين غامبيا وكيب ماونت. وهكذا لم تكن كوت ديفوار (ساحل العاج) جزءًا من غينيا العليا كما يحددها المؤرخون، على الرغم من أن الجزء الغربي ينتمي إلى هذه المنطقة من وجهة النظر الأنثروبولوجية البحتة.

وهذا العدد الكبير من الجماعات العرقية يفسر الاختلافات اللغوية العديدة التي تميّز الخريطة الثقافية. وكل جماعة عرقية، إذ تتكلم لغة متميزة عن جيرانها، تحسّ بأصالتها. وتوجد أحياناً اختلافات لهجية عدّة داخل نطاق اللغة الواحدة، وهو ما يحدّد بشكل غريب من التفاهم اللغوي داخل الجماعة العرقية الواحدة. وهكذا تنطوي كل جماعة عرقية على تمايزات بارزة. فالجولا مثلاً يمتازون بتكلم الفلوب والبابوت والبليس - كينارا والكاسا والفوني. وفي ساحل العاج يجد الـ «وي» في الشمال (الفاكولي) وفي الوسط (الدويكو) صعوبة في فهم أقاربهم النيدرو في الجنوب (التولبلو)؛ وينقسم الباغا إلى الباغا - سيمو والباغا - فوريه والباغا - كاكيسا^(٢).

ورغم تنوع الجماعات العرقية واللغات بسبب التداخل المستمر لتدفقات المهاجرين، توجد كيانات لغوية أوسع نطاقاً. فهناك ثلاث أسر لغوية كبيرة تنقسم هي نفسها إلى جماعات ومجموعات فرعية تنقسم المنطقة بين نهري كازامنس وتانوي. ففي أسرة لغات المانده، تسود المجموعة الفرعية الجنوبية للمانده، حيث تظهر مجموعة المانده الشمالية فقط في شكل لغة المانده التي يتكلمونها في غامبيا وكازامنس وغينيا بيساو وسيراليون وليبيريا. وجنوبي منطقة لغات المانده، على طول الشريط الساحلي من نهر كازامنس حتى ليبيريا، تنقسم اللغات التي يطلق عليها لغات الغرب الأطلسي إلى مجموعتين شمالية وجنوبية: وهي أقلّ تجانساً من أسرة اللغات السابقة وتكشف عن اختلافات داخلية تعكس الشعب العرقي المميّن أعلاه. وأخيراً، نجد في الشرق والجنوب الشرقي ما يسمّى بلغات كوا التي تشمل لغات الكرو - بيتي والأكان التي تبين فيها عدم التجانس نفسه الذي نجده في لغات الغرب الأطلسي^(٣).

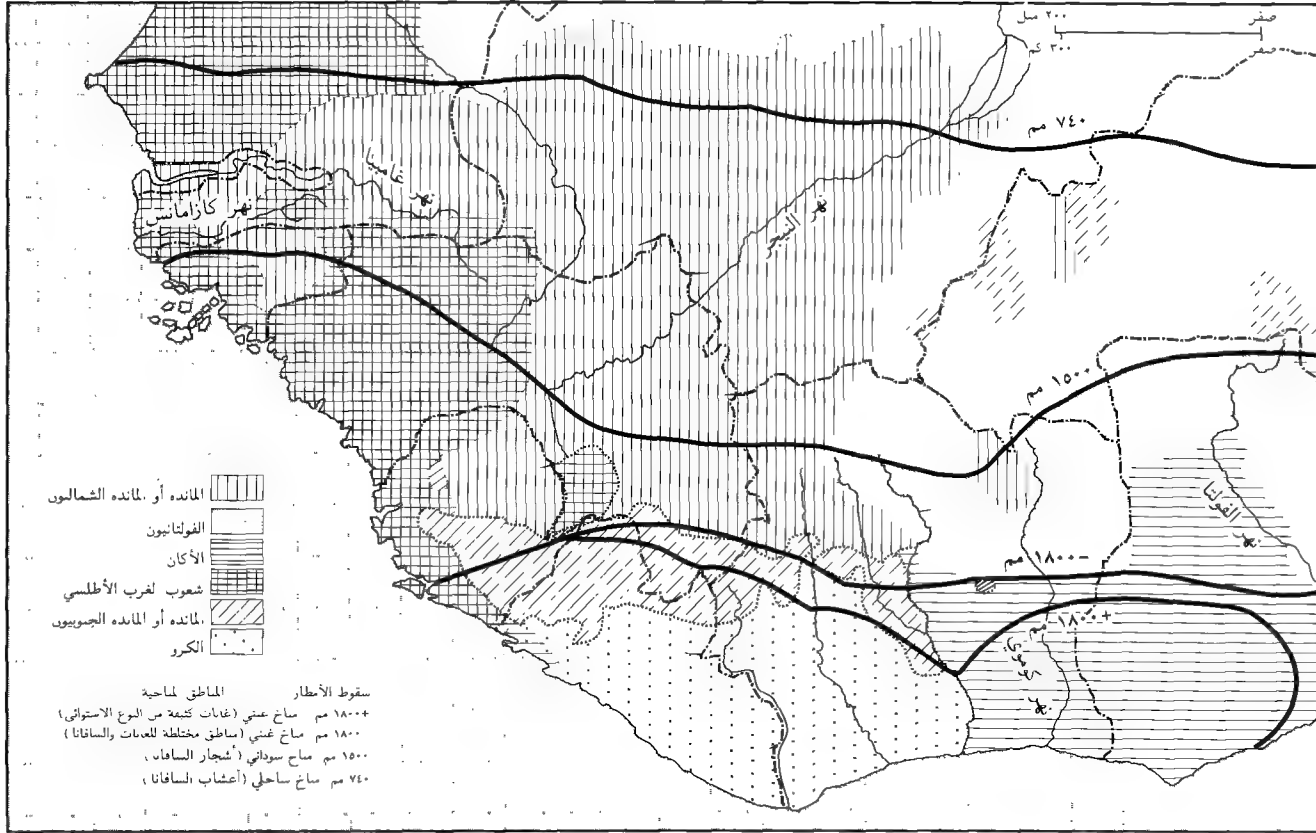
صعوبة إعداد خلاصة تاريخية جامعة

بعد ترسم خطى تطور بلدان ساحل غرب أفريقيا من نهر كازامنس إلى كوت ديفوار (ساحل العاج) بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر مهمة من أصعب مهام المؤرخين لأفريقيا. فهي لا تعني فقط بالشعوب والمجتمعات التي أصبح معظمها، مؤخراً، دولاً يعاد بناء تاريخها الوطني، وإنما تتناول أيضاً الأقاليم التي لم تكن جميعها تابعة للكيانات السياسية الكبيرة في أفريقيا ما قبل الاستعمار والتي يثير تاريخها عدّة مشكلات منهجية صعبة للمؤرخ.

وتتعلق هذه الصعوبات أولاً بالمصادر نفسها. فالمصادر الأوروبية المكتوبة التي زادت عدداً ودقة مع زيادة كثافة التجارة، توفر مادة عن الساحل الأطلسي لأفريقيا. ولكنها، مثلها مثل المصالح التجارية للأمم الأوروبية، غير موزعة بشكل سويّ بين الفترات وبين المناطق: فهي وفيرة فيما يتعلق بسينيغامبيا وساحل الأنهار والقطاع الممتد من ساحل الذهب إلى دلتا النيجر، ولكنها أقلّ وفرة فيما يتعلق بليبيريا وكوت ديفوار (ساحل العاج)؛ وهي، قبل القرن

(٢) فيما يتعلق بالجولا أنظر C. Roche، ١٩٧٦، ص ٢٨-٤٦. وفيما يتعلق بالوي والباغا أنظر D.T. Niane و C. Wondji.

(٣) أنظر J.H. Greenberg، ١٩٨٠.



الشكل ١٠١٣: أهم الجماعات السكانية في غرب أفريقيا (عن ك. ووندجي).

الخامس عشر وحتى في القرن السادس عشر، منعقدة تقريبًا فيما يتعلق ببعض القطاعات. وعلى الرغم من أنها تعكس انحيازات الأوروبيين، بما يتفق مع قومياتهم ومع الأفكار الشائعة آنذاك، فإنها مع ذلك تعطي صورة واضحة للمنطقة الساحلية، بما في ذلك الإطار الجغرافي والأنشطة الاقتصادية ونظم الحكم والعادات والأعراف للشعوب التي جرت زيارتها. ولكن الساحل حظي بوصف أوفر مما حظيت به المناطق الداخلية التي لا توجد سجلات عنها قبل بعثات القرن التاسع عشر إلى داخل البلاد.

وهذه المصادر غير الكافية أو غير الموجودة بحاجة إلى أن تستكمل أو تستوفى عن طريق علم الآثار والتراث الشفهي وغيره من المصادر. غير أن نطاق الجهود غير موزع بشكل متساو؛ فعلى الرغم من أن دراسة الآثار لمنطقة السهل السوداني الجاف آخذة في التقدم فإنها في منطقة غينيا الرطبة لا تزال في مراحلها الأولى رغم الحفريات - في منطقة كازامنس وغينيا - كوناكري وسيراليون وكوت ديفوار (ساحل العاج) - التي تكشف عن آثار وجود بشري يرجع إلى الألف الثالث قبل الميلاد. وقد أحرز البحث في التراث الشفهي تقدمًا حاسمًا في قطاعي المانده والفولبه، ولكنه لم يتقدم كثيرًا في المناطق الأخرى نظرًا إلى أن المعرفة الضرورية باللغات وبلهجاتها المتعددة والتحليل الذي لا مندوحة عنه للمجتمعات والثقافات يتطلبان عدة دراسات استقصائية عادة لن تظهر نتائجها قبل جهود طويلة. وفضلاً عن ذلك فإنه يبدو، في ضوء النتائج القليلة التي سجلت من قبل، أن التراث الشفهي نادرًا ما يعود إلى ما قبل القرن السابع عشر. وأخيرًا فإنه باستثناء الجماعات الناطقة بالمانده (حيث يتيح التجانس بين لغات المانده إجراء عمليات مقابلة مهمة ومفيدة)، لا تزال الدراسات اللغوية التاريخية في هذه المنطقة، بما فيها من تشعب لغوي مذهل وعدم تواصل، في مرحلة التخطيط.

وهناك أيضًا صعوبات تتعلق بالتفتت الاجتماعي السياسي المميز لهذه المنطقة. فمؤرخو الدول التي ظهرت إلى الوجود نتيجة لتقاسم المستعمرات غالبًا ما يخصصون شعوب المناطق السودانية بمكان أرحب مما يفسحون لشعوب الساحل الذين يرد ذكرهم فقط في سياق التطورات الخاصة بالمناطق السودانية. وفضلاً عن ذلك فإنه لا يمكن حاليًا إجراء أي دراسة تاريخية شاملة لشعوب السواحل والغابات هذه بدون معرفة دقيقة لتاريخ كل منها. فجماعة السوسو في غينيا، وهي من جماعات المانده، معروفة بصورة أفضل من مواطنيهم الباغا، وجماعة أنبي في جنوب شرق كوت ديفوار (ساحل العاج)، وهي تنتمي إلى الأكان، أيسر فهمًا على المؤرخ من مواطنيهم الكرو قاطني مناطق البحيرات الساحلية في الغرب.

ونحن نتساءل ما إذا كانت الإشارات التي خلفها الرحالة الأوروبيون في الفترة الماركنتيلية (التجارية) والملاحظات التي أبداه علماء الإثنولوجيا المحدثون والدراسات التي أجراها المؤرخون مؤخرًا بوسعها أن تمكننا من التغلب على الصعوبات التي يطرحها ذلك التجزؤ ومن إعداد موجز تاريخي تُحدّد بنيته وفقًا للترتيب الزمني. ذلك أننا نواجه هنا مشكلات تحديد الخط العام للتطور وتحديد نقطة البداية للحركات التاريخية. وليست المفاتيح لهذه المشكلات لتوجد في روايات مستقاة من تراث شفهي يفتقر إلى التماسك.

وسوف تلتزم دراستنا الواقع التاريخي كما عاشته الشعوب نفسها وتعيد ترتيب البعد الزمني لغرب أفريقيا في جزئها الأكثر دينامية (السودان) دون أن يغيب عن بالها اتجاه مجريات التاريخ العالمي. لقد كان الساحل الأفريقي الغربي ملقياً بضغطات السودان التاريخية وتأثيرات التجارة الأوروبية؛ وعلى مرّ الزمن نشطت أجزاء مختلفة منه وعادت إلى الحياة واستقرت أحوالها.

التحركات السكانية

تحركات المانده

توجد في المنطقة الواقعة بين نهر غامبيا ونهري غينيا وسيراليون أمارات على أول تقدم لجماعات المانده (المالينك) صوب الأطلسي ترجع إلى القرن الثاني عشر. ويشير التراث الشفهي الذي جمع في غامبيا وكازامنس وغينيا بيساو إلى توطن زراعي للمانده بين أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر. إذ يشار إلى وجود قرى للفلاحين بين البابونك والبالانت وغيرها من الشعوب المحلية؛ وداخل هذه الجماعات المتناثرة انعقدت السيطرة لعشائر فاتي المسلمين وسانه المعتنقين لدين الأسلاف؛ حيث كان هؤلاء هم النواة الأصلية للأسر الحاكمة لما أصبح فيما بعد أمبراطورية كابو (غابو).

وهذه الهجرة السلمية للفلاحين أعقبتها الهجرة الغازية في أواخر القرن الخامس عشر لجنود تيراماغان تراوري، أحد جنرالات سوندياتا المتقاعدين. على أن غزو أقاليم الجولا والبالانت والبابونك الأطلسية - الذي يسهه تواطؤ المستوطنين الأوائل - هيأ لمالي منفذاً واسعاً إلى البحر وسيطرة على المنطقة الواقعة بين غامبيا وسيراليون^(٤).

ويشير تحليل أكثر تعمقاً للمأثورات عن هذا التوسع نحو الغرب إلى عوامل اجتماعية واقتصادية متأصلة في مجتمع المانده باعتبارها الأسباب الممكنة لهذا التوسع. فممارسة الخلافة بين الأقارب الفروع - حيث يخلف الأخ أخاه إلى أن يتوفى آخر ذكر في الجيل الأكبر - جعلت من الصعب على أبناء الحكام أن يخلفوا آباءهم. فجمع كثير منهم من يرغبون من أفراد الأسرة والمحاربين والرفيق. وتوجهوا نحو الغرب ليؤسسوا دولاً خاصة بهم. وكان الكثير من الجماعات المهاجرة تجتذبهم أيضاً الرغبة في المشاركة في التجارة المتزايدة والثراء المتنامي في منطقة الحدود الغربية. ولذلك فإن من التضييل أن توصف هذه الحركات بأنها غزوات عسكرية بحتة تعني المحاربين وحدهم: إذ كان هناك أفراد آخرون من مجتمع المانده، مثل التجار والصيدادين والزراع، يسعون إلى استغلال تجارة المنطقة الغربية وإلى أن يجدوا مناطق يستوطنونها، كما كان هناك حرفيون ورقيق، يعنون جميعاً بشكل جاد بهذا التوسع. كذلك انطوت هذه الحركات على تفاعل هائل بين الجماعات العرقية واللغوية المختلفة أدّى إلى اندماجات جديدة.

(٤) أنظر S.M. Cissoko، ١٩٧٢، ص ١-٣؛ B.K. Sidibé، ١٩٧٢، ص ٣٠٥؛ W.F. Galloway، ١٩٧٤.

شعوب الحزام الساحلي والمناطق الداخلية عام ١٥٠٠

بعد استيطان السواحل والغابات قبل الرحلات الأوروبية التي جرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر واحدًا من أكثر المجالات غموضًا في تاريخ غرب أفريقيا. ولا شك أنه توجد بعض المصادر المكتوبة التي تتناول الإمبراطوريات السودانية وتجارة الذهب، والتي يمكن أن تزودنا ببعض المعلومات عن سكان سينيغامبيا والأنهار الجنوبية وساحل العاج - أي القطاع الغربي والجنوبي الغربي من هذه المنطقة. أما بالنسبة للمناطق الواقعة بينهما، فإننا لا نستطيع إلا أن نخمن تاريخها. استنادًا إلى مذكرات كتبها في عجالة الرحالة البرتغاليون وإلى المأثورات الشفهية المحيرة أحيانًا عن بعض شعوب المناطق الداخلية الذين يزعمون «وجودهم دائمًا هناك».

الأنهار الجنوبية بين غامبيا وكيب ماونت

سينيغامبيا الجنوبية - كازامنس وغينيا بيساو - كان معظم الأهالي الذين يعيشون في هذا القطاع يقطونه بالفعل عندما وصل البرتغاليون حسبما شهد به شاداموستو وف. فرنانديس^(٥). وقد سكنت ثلاث جماعات رئيسية مصاب الأنهار ووديانها السفلى، وهي البايوك أو البانهون، وهم جماعة من أصل ماندي قدموا من الشرق في القرن الرابع عشر؛ والجولا الذين جاؤوا من الجنوب (ريوكاشوي) قبل القرن الخامس عشر؛ والبالانت الذين قدموا من الشرق وفرضوا أنفسهم على البايوك قبل القرن الخامس عشر. وقد ضمت هذه الجماعات الكبرى إلى صفوفها المجموعات السكانية القريبة منها في الساحل والمناطق الداخلية المتاخمة: الكازنغا وبابل وبيفادا وبيجاغو. وفيما وراء هذه الجماعات الساحلية، في الأحواض الوسطى والعليا للأنهار بين نهري غامبيا وريو غراندي، وكانت توجد جماعة المانده الذين وصلوا من الشرق في القرنين الثاني عشر والثالث عشر طاردين السكان الآخرين غربًا تجاه البحر. وبعد المانده جاءت القولية من ماسينا في القرن الخامس عشر^(٦).

غينيا - كوناكري وسيراليون

زودنا فايف و. رودني بروايات عن استيطان هذه المنطقة. وكان من شأن الاكتشافات الأثرية التي جرت في ينغما في إقليم كونو (سيراليون) والتي أكدت بحوث لغوية، أن حدث سي. فايف إلى القول بأن الساحل المواجه للرياح كان، خلافًا للرأي الشائع، مأهولًا منذ زمن سحيق - منذ الألف الثالث قبل الميلاد. وكان السكان الأوائل هم على الأرجح جماعات ليмба من سيراليون الذين يتكلمون لغة مختلفة عن غيرهم من سكان المنطقة المجاورة: فقد استوطنوا

(٥) أنظر، على سبيل المثال A. da Cà da Mosto، ١٩٣٧.

(٦) C. Roche، ١٩٧٦، ص ٢١-٦٦، W. Rodney، ١٩٧٠ (ب)، ص ٦-٨، J. Richard-Molard،

١٩٤٩، ص ١٠٨.

منطقة سكارسي. وجاءت بعد ذلك جماعات تيمنه والباغا بلغاتهم المتقاربة. وقد جاء التيمنه من الشمال حيث تحرّكوا من السنغال إلى فوتا جالون. وأخيرًا جاءت جماعتا كيسي وبلّوم، وهما جماعتان متقاربتان تابعتا في طريقهما نهر النيجر حتى مصبه. وقد اندمجتا معًا ثم تفرّقتا فيما بعد، فبقيت الأولى في الداخل وانتقلت الثانية إلى البحر^(٧).

وفي أواخر القرن الثاني عشر جاءت التحركات التي أعقبت سقوط غانا وسوسو بجماعة السوسو إلى فوتا جالون حيث كان الديالونكة والباغا والنالو واللاندوما والتيايبي موجودين من قبل. وترتب على ذلك حدوث احتكاك بينها انتهى إلى بعض حركات الهجرة إلى الغرب. واتجهت جماعات صغيرة من هذه الشعوب نحو الساحل والمنطقة المجاورة له مباشرة: فاستقرّت جماعة النالو في القطاع الواقع بين ريو تومبولي وريو نونيز وجماعة الباغا بين ريو نونيز وريو كومبوني وجماعة اللاندوما - تيايبي في الجوار المباشر لجماعات النالو والباغا. وبقيت جماعة تيمنيه في الداخل حتى بداية القرن السادس عشر حيث لم تصل إلى البحر إلا في نهاية ذلك القرن. وقدّرت لجماعات البساري وكونياغي المنتمية إلى جماعة تندا، والتي جاءت من وسط غامبيا إلى فوتا جالون، أن تبقى هناك حتى وصول الفولبه في القرن الخامس عشر^(٨). ففي نهاية ذلك القرن أدّى ضغط الفولبه على جماعات السوسو - الديالونكة - الباغا وتيمنه إلى انطلاق حركات نزوح جديدة مكنت الباغا من الانتشار صوب الجنوب على طول الساحل، وأصبحوا بذلك على اتصال بجماعة بلّوم. ومن وراء جماعتي باغا ونالو كانت بعض الجماعات المنعزلة من السوسو - الديالونكة تحاول من قبل الوصول إلى البحر. ويتّمي معظم هؤلاء السكان الأوائل إلى ما يعرف بجماعة الغرب الأطلسية.

كيب ماونت إلى نهر بانداما - ليبيريا وغرب كوت ديفوار (ساحل العاج)

كانت هذه المنطقة هي موطن الكرو، وهم من الشعوب التي تتكلم الكوا. وكان قطاعها الفرعي الساحلي هو منطقة تجارة الهال (ما يسمّى بحوب الجنة، أو فلفل غينيا) وكان القطاع الداخلي منها منطقة غابات عالية في المرتفعات الشرقية بغينيا لم تسمح إلا باتصالات محدودة بمناطق السافانا السودانية.

وقد لقي الملاحون الأوروبيون في أواخر القرن الخامس عشر أناسًا على طول هذا الساحل من كيب ميزورادو إلى كيب لاهو. وتذكر أوصافهم التي ذكرها د. باشيكو بيريرا وأوستاش دي لا فوس بالكرو والباشا والغريو^(٩). فهل ينبغي أن نخلص من ذلك إلى أن سكانًا أوائل من الكرو كانوا، في القرن الخامس عشر، موجودين من قبل على هذا الساحل؟ إن س. فايف يلاحظ أن الخلايا المنجلية سمة مهمة بين الكرو، ويستدل من ذلك على أنهم لا بد وأن

(٧) C. Fyfe، ١٩٦٤، ص ١٤٩-١٦٥.

(٨) W. Rodney، ١٩٧٠، (ب)، ص ١-١٥.

(٩) D. Pacheco Pereira، ١٩٣٧، ص ٩٩-١١٥. E. de la Fosse، ١٩٩٧، ص ١٨٠-١٩٠.

يكونوا عاشوا زمناً طويلاً في عزلة. ويخلص ي. بيرسون من ذلك أيضاً إلى أن الكرو لا بد وأن يكونوا قد استقرّوا في وقت مبكر في منطقة حزام الغابات الساحلي^(١٠). ولما كان بعض المؤلفين يقرّون وجود جماعات من الكرو على الجبال العالية شمال شرق ليبيريا^(١١)، فإن علينا من ثم أن نفترض أن انتقال هؤلاء السكان من الداخل إلى الساحل بدأ قبل الرحلات الأوروبية التي جرت في القرن الخامس عشر. وتبيّن دراسات الآثار والبحوث الحديثة في التراث الشفهي، أيضاً، أن هذه المنطقة مأهولة منذ زمن بعيد. فقد وجدت غربي نهر بانداما أدوات من عصور ما قبل التاريخ في الوديان الغربية لحوض نهد ساساندر كما توجد كهوف قديمة في المنطقة الواقعة بين نهري بانداما وساساندر تشهد على وجود بشري يرجع إلى العصر الحجري الأوسط. وقد كشف مؤرخ للتراث الشفهي، هو أ.ل.ت. غوزي من كوت ديفوار (ساحل العاج)، عن وجود شعب قديم، شعب الماغوي، جاء من الشمال وتابع مجرى بانداما حتى مصبه. وقد انتشر هؤلاء السكان، وهم أجداد البيت-ديدا، في الغابات الغربية بين نهري ساساندر وبانداما أثناء الألف الأول بعد الميلاد^(١٢).

وعلى ما من ثم أن تصور أن منطقة السافانا شمال الغابات في كوت ديفوار (ساحل العاج) وليبيريا وغينيا-كوناكري، وهي موطن الكرو، كان يقطنها في الوقت نفسه المانده الجنوبيون والغيرزه والمانون والتوما والدان والغورو والتورا والغاغو. ولا شك أنهم في القرن الخامس عشر كانوا قد بدأوا يتزحون جنوباً إلى مناطق الغابات تحت ضغط المانده الشماليين (الماندنغو) من أعلى النيجر. ولا بد أن زخم هذا الزحف من الشمال إلى الجنوب قد أتى بعدة جماعات صغيرة من الكرو إلى مشارف الغابات من ناحية البحر.

حركات السكان من سيراليون إلى كوت ديفوار (ساحل العاج)

في القرن السادس عشر جاءت أقوام جديدة من الداخل لتلحق بأولئك الذين وجدهم البرتغاليون في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. وكانوا في معظمهم من المانده الذين اضطرتهم مصاعب مالي السياسية والاقتصادية إلى التحرك جنوباً على الطرق المؤدية إلى الغابات والساحل. ولم يكن هذا التوسع نحو المنطقة الهديبة من الغابات من فعل المحاربين وحدهم بل والتجار أيضاً:

فالمحاربون من مناطق السافانا، وقد طوّقوا من الشمال، زحفوا جنوباً وسط دروب الغابة بقدر ما استطاعت خيولهم الصمود والبقاء. وقد ساروا على خطى التجار الجائلين الباحثين عن الكولا، الذين أتوا بلغة وحضارة الماندنغو إلى أهداب الغابة الكبرى على طول الطريق من حدود سيراليون ومنابع النيجر في الغرب حتى ضفاف البنداما^(١٣).

(١٠) C. Fyfe، ١٩٦٤، ص ١٥٢-١٥٣؛ Y. Person، ١٩٧٠.

(١١) C. Behrens، ١٩٧٤، ص ٣٨-١٩.

(١٢) A.L.T. Gauze، ١٩٦٩ و ١٩٨٢.

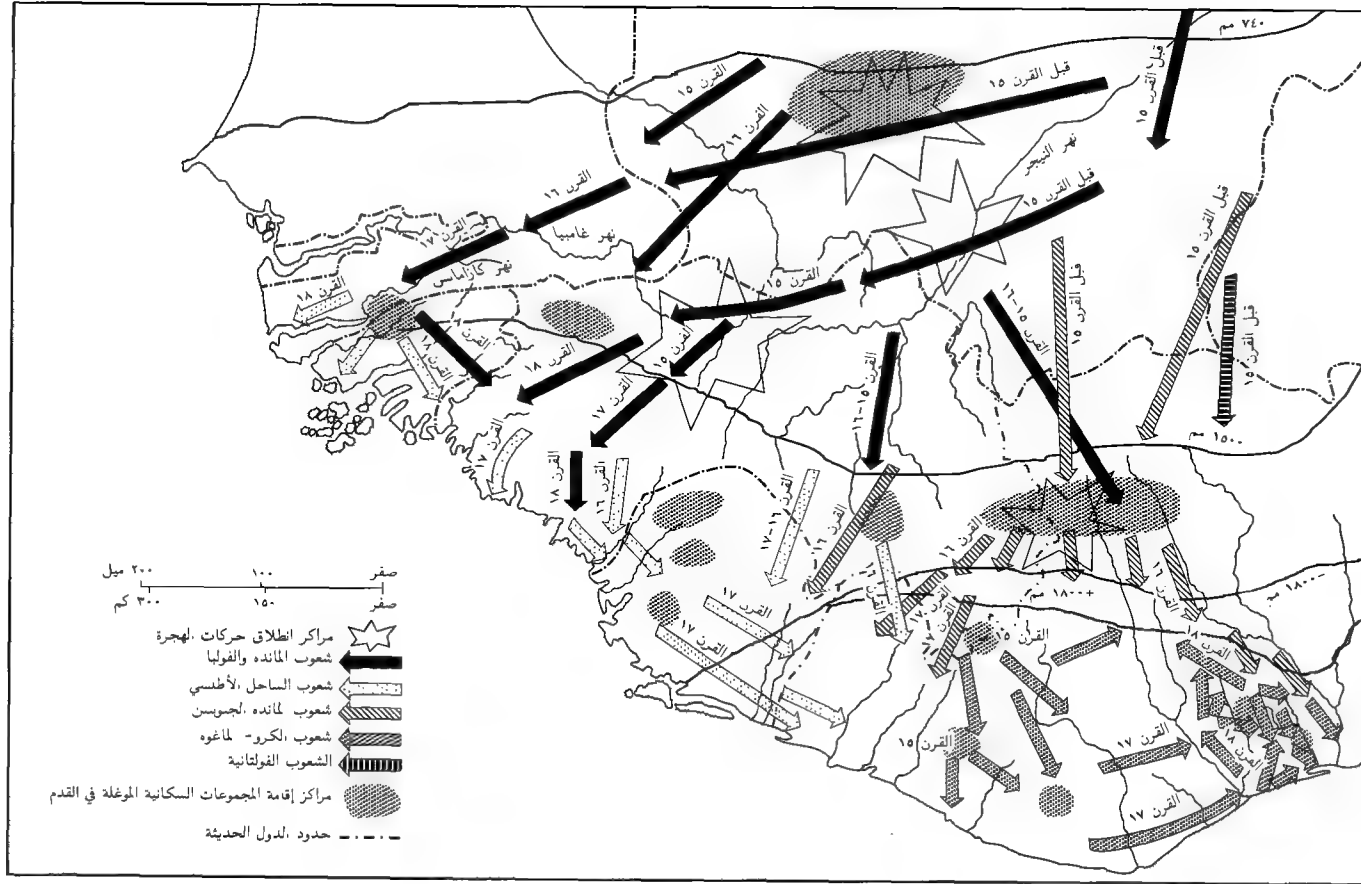
(١٣) Y. Person، ١٩٨١، ص ٦٢٤.

وكان أول من انتقل من جماعات المانده هم الكونو - الفاي الذين جاؤوا من النيجر الأعلى في آخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر بقيادة عشيرة كامارا الماندية. فجاؤوا إلى بوبولو شمال غرب ما يشكل الآن ليبيريا، ووصلوا إلى الساحل على طول نهري مانو وموا اللذين يجريان عبر سيراليون وليبيريا. ووفقاً لما يقوله هولسو وآخرون، هاجر الفاي إلى الساحل بين عامي ١٥٠٠ و ١٥٥٠ بحثاً عن الملح ولإقامة طرق للتجارة في الداخل. وفي بداية القرن السابع عشر استوطن الفاي مصاب هذين النهرين واستوطن أقاربهم الكونو المنطقة الداخلية المجاورة مباشرة^(١٤).

وفي منتصف القرن السادس عشر وصل أيضاً إلى سواحل سيراليون وليبيريا المانه - السومبا، وهم جماعة من الغزاة المانده من أعالي النيجر. ولا يزال أصل هذه الهجرة غير واضح حتى الآن ولكن بيرسون يعتبرها جزءاً مهماً من تحرك المانده صوب الجنوب ويقول إن المانه تابعوا في مسيرتهم نهر النيجر إلى كوروسا ثم إلى كونيان وليبيريا. ووصلوا أخيراً، في ١٥٤٥، إلى الساحل عند كيب ماونت بعد أن تابعوا مجرى نهري مانو وموا. ومن كيب ماونت تحركوا شمالاً على طول الساحل وسحقوا السكان الأصليين لسيراليون، وأغاروا على جبال فوتا جالون عن طريق سكارسي. وقد زُودوا على أعقابهم على أيدي السوسو، حلفاء الفوليه، وكان عليهم أن يرجعوا إلى الساحل الذي احتلوه من ليبيريا حتى جزر لوس حيث امتزجوا بالسكان الأصليين.

ولا يزال التركيب الدقيق للجماعات التي غدت تدفقات الهجرة هذه غير واضح حتى الآن. فمن هم المانه؟ ومن هم السومبا؟ يعتقد ج.د. فيرج أن المانه كانوا محاربين من المانده ربما حشدوا مساعدين لهم أو سومبا من شعوب الكرو والغرب الأطلسي. ولكن ي. بيرسون يعتقد أن المانه كانوا جماعة أرستقراطية من المانده الشماليين قادت الغزو باستخدام المحاربين من المانده الجنوبيين وخاصة جماعة توما التي ربما كانت هي السومبا. وأياً كان الأمر فإنه كانت للغزو آثار اجتماعية ثقافية مهمة بالنسبة لجميع الشعوب في هذه المنطقة - المانده الجنوبيين والكرو والغربية الأطلسية - بدأت بتدمير مملكة السابس الشهيرة وتواصلت بيناء مجتمع سياسي جديد بقيادة المانده. وقد أعيد تنظيم شعوب الساحل في إطار أربع ممالك قسّمت هي ذاتها إلى ولايات أو إمارات: بلوم (من جزر لوس إلى كيب تاغرين)؛ ولوكو (حول ميناء لوكو)؛ وبوره (من قناة سيراليون إلى جزيرة شيربرو)؛ وشيربرو. وقد امتزجت هذه الشعوب بعد ذلك اجتماعياً وثقافياً. ذلك أن المانه. بعد أن استخدموا في غزوهم البلوم والتميه ضد الليمبا والسوسو، واستخدموا الفوليه والكرو من ساحل الغلال ضد الكيمي والبلوم، شرعوا في عملية تمازج أدّت إلى توطيد نفوذ المانده في هذه المنطقة. فاتخذ اللوكو، وهم جزء من التيمنه، المانده لغة لهم، واحتفظ التيمنه بثقافتهم الغربية الأطلسية، بيد أنه كان لهم رؤساء

(١٤) C. Fyfe, ١٩٦٤. ص ١٥٩؛ S.E. Holsoe, ١٩٦٧؛ S.E. Holsoe و W.L. d'Azevedo و Gay, ١٩٧٤.



من المانده؛ بينما تعرّض الكرو، الذين احتفظوا بلغتهم الكوا، لتأثير سياسي من المانده. كذلك أدخل المانه تجديدات عسكرية - أسلحة وتكتيكات وأساليب حصار وتحصينات جديدة - أدّت إلى تنمية البسالة الحربية لشعوب الساحل من خلال التمرّس في فن الهجوم والدفاع. ويبدو أنه في أواخر القرن السادس عشر كان الغزاة قد اندمجوا في الحياة المدنية، وفي أوائل القرن السابع عشر كان المانه الأصليون قد استوعبوا تماماً^(١٥).

وقد انتقلت جماعة من المانده الجنوبيين (المالينكه)، الذين ينتمون إلى عشيرة كامارا من أعالي النيجر إلى ليبيريا وغرب ساحل العاج في القرن السادس عشر، وهو ما أدّى لا إلى رحيل جماعات الكونو والفاي صوب سواحل سيراليون وليبيريا فحسب، بل وأيضاً إلى انتقال التوما والغيرزة وجماعات قريبة منهم (الغالا ومانون) نحو غابات ما أصبح الآن جمهوريتي غينيا وليبيريا. وكان الديامونده، أخوة الكامارا، يتحركون في الوقت نفسه شرقاً ليستقروا في توبا (في ساحل العاج) ويطردوا الدان - تورا الذين انتقلوا جنوباً ليقطنوا منطقة المان (في ساحل العاج أيضاً). ومع استمرار التقدم شرقاً - دخل المانده وورودوغو (قطاع سغيلا - مانكونو في ساحل العاج) وطردوا الغورو الذين انتقلوا صوب الجنوب والجنوب الشرقي حتى الغابات^(١٦).

وقد نجم عن اندفاع المانده الجنوبيين من الشمال إلى الجنوب ومن الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ضغط على الكرو الذين أوغلوا في الغابات في اتجاه الساحل. ويعتقد لك. بيهرنس، وقد درس استيطان الكرو لليبيريا، أنه في منتصف القرن السادس عشر كان الانتقال من الشمال إلى الجنوب قد تمّ فعلاً حيث رحلوا تماماً من شمال شرق ليبيريا واستقروا على الساحل. ويبدو أن التحركات في قطاع ساحل العاج حدثت في وقت لاحق. فالنيدرو من تولبلو مثلاً، وهم جماعة من الوي كانت تعيش أصلاً في منطقة السافانا، طردوا إلى الغابات في منتصف القرن السادس عشر^(١٧). وكان على جماعة زهيري - ديدا في الوقت نفسه، أن تغادر ديفو قاصدة مصب نهر بانداما فيما يعرف الآن بقطر أفيكام (لاهو الكبرى)^(١٨).

تحركات السكان في القرنين السابع عشر والثامن عشر

أثّرت تحركات السكان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، خلافاً للحركات التي سبقتها، على المنطقة الساحلية ودون الساحلية برمتها، وأخذت شكل تدفقات هجرة متعددة الاتجاهات. فقد اتجهت هذه التدفقات لا من الشمال إلى الجنوب أو من الداخل إلى الساحل فحسب، ولكن أيضاً من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب ومن الغرب إلى الشرق. وكان القطاع الأكثر تأثراً بها هو القطاع الممتد من ليبيريا إلى نهر تانوي. ويرى وارن ل. دازيفيدو أن هذه الحركات

(١٥) أنظر J.D. Fage ١٩٦٩ (ب). ص ٣٧-٣٩؛ Y. Person ١٩٦٤؛ C. Fyfe ١٩٦٤، ص ١٥٨-١٥٩.

(١٦) Y. Person ١٩٦٤، ص ٣٢٥-٣٢٨.

(١٧) A. Swartz ١٩٧١.

(١٨) M. Sékou-Bamba ١٩٧٨، ص ١٦٧-١٦٨.

السكانية كانت تحفزها الرغبة في السيطرة على تجارة الرقيق، التي أدت بدورها إلى صراعات ومن ثم إلى تكوين أحلاف عسكرية وتجارية بين الجماعات العرقية وفي داخلها. وقد أدت هذه التطورات إلى إقامة علاقات ثقافية بين الجماعات العرقية المختلفة في المنطقة^(١٩).

من غامبيا إلى سيراليون

كازامنس وغينيا بيساو - لم يظهر في هذا القطاع سكان جدد في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولكن مع الازدهار السريع في تجارة الرقيق حدث تمازج بين السكان يرجع خاصة إلى الغارات المخربة التي شنتها المانده يساندهم في ذلك توسع الكابو، الذي كان قد بلغ ذروته آنذاك. فقد حفز إغراء السلع الأوروبية غارات الحصول على الرقيق التي أثارت بدورها مقاومة من الجماعات التي تتعرض لها. ولذلك كانت الحروب التي لا تنتهي والتي لم ينج منها شعب واحد. ففي القرن السابع عشر وفي منطقة ريو كاشيو، أثارت الحروب البايونوك والكازانغا والبال والجولا والبالانته بعضهم ضد بعض.

وقد كشفت بعض الجماعات عن عدوانية شديدة، مثل جماعات بيجاغو وبيفادا الجزرية الذين هاجموا شعوب النالو والبالانته على اليابسة. ولكن المانده وأتباعهم من الكازانغا، وهم المحرّكون الأول لغارات الحصول على الرقيق، راحوا يزعجون باستمرار البيجاغو والجولا والبالانته والبايونوك. ورغبة في الهروب من ضغوط تجار الرقيق لجأت عدة شعوب إلى مناطق المستنقعات الساحلية تاركة الأنهار المؤدية إلى الداخل لسيطرة المانده^(٢٠).

غينيا - كوناكري وسيراليون

كان التأثير المتزايد للتجارة الأطلسية على شعوب منطقة السودان وانتشار الإسلام الذي أحدثته ثورة الفولبه في فوتا جالون في القرن الثامن عشر، هما الظاهرتان اللتان تشكلان خلفية التحركات السكانية في هذا القطاع في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ففي الثلث الأول من القرن الثامن عشر أطلق الفولبه، الذين تصدّروا جهاد المسلمين المقدس، حركة السكان من جماعة تياي نحو سواحل جمهورية غينيا الحالية. وكان ذلك استمراراً لاتجاه قديم، ذلك أنه في فترة ترجع إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وحسب ما أشير إليه أعلاه، عمدت جماعات صغيرة من الباغا والنالو والاندنوما من فوتا جالون، تحت ضغط جماعات المانده والفولبه، إلى التزوح إلى المنطقة الساحلية حيث وجدهم البرتغاليون عند مصاب نهري نونيز ويونغو. ولكن ثورة المسلمين الفولبه التي بدأت بين عامي ١٧٢٠ و ١٧٣٠ طردت جماعات تياي إلى الأبد من موطنها القديم. ذلك أن آخر هذه الجماعات، إذ رفضت سلطة زعماء الدين الجديد، وخسرت عدة معارك عنيفة، مثل تانسام (١٧٢٥-١٧٣٠) التي

(١٩) W.L. d'Azevedo، ١٩٥٩ و ١٩٦٢.

(٢٠) أنظر W. Rodney، ١٩٧٠ (ب)، ص ١-١٥؛ J. Suret-Canal، طبعة ١٩٧٦، ص ٤٥٦-٥١١.

خاضها الباغا، اضطرت إلى مغادرة تلال فوتا جالون إلى الساحل، فترك اللاندوما مالي إلى حوض أعالي نونيز وجاء الباغا من لابي ليقطنوا الساحل بين نهر بونغو وسكارسي^(٢١). وتمثلت حركة كبيرة أخرى في تلك التي جاءت بموجات قوية من جماعات السوسو - الديالونكه. فتحرك السوسو، وقد طردوا من فوتا جالون، ببطء نحو الساحل الذي كان يقطنه النالو والباغا من قبل. ولكن موجة التزوح الكبرى بدأت في ١٧٦٠ حيث عمد السوسو، بقيادة سومبا طوماني، إلى غزو الباغا وأقاموا شياخة طومانيا في المنطقة الداخلية المجاورة مباشرة لشبه جزيرة كالوم. وقد رحّبوا بأقاربهم الديالونكه الذين طردوا هم أيضًا من مرتفعات فوتا جالون على يد الفوليه؛ وبنهاية القرن الثامن عشر كانوا قد فرضوا سيطرتهم على الساحل بين ريو بونغو وسيراليون^(٢٢).

على أن سكان فوتا جالون لم يُطردوا جميعهم. فجماعة تندامثلاً، في التتوات الشمالية الغربية من الجبال، قاومت المسلمين الفوليه. وكذلك فعلت جماعات كونيافي وبساري الذين هربوا، منذ القرن الخامس عشر، من سيطرة الغزاة رغم أن بعضاً منهم اشترك في جماعات كولي تنجيلا في القرن السادس عشر. ومع ذلك فقد حدث بالفعل تعايش في بعض الحالات: فكان الباديانكي مزيجاً من التندا والمانده - الساراكوله، ونجح الفوليه في أن يحولوا إلى الإسلام بعض الجماعات التي أصبحت تسمى التندا - بوني^(٢٣).

وكان المانده الشماليون (الماندنغو) من المحرّكين الرئيسيين الآخرين لتزوح السكان إلى غينيا وسيراليون، حيث كانوا وراء هجرات التوما والغيزه والمانون إلى منطقة الغابات في غينيا، وهجرات المانده إلى سيراليون والكوجا إلى سيراليون وليبيريا. ويجب أن نُميّز بين الحركات المرتبطة بهجرة المانده منذ وقت طويل ونزوحهم جنوباً إلى البحر، والحركات التي نشأت من انتشار الإسلام الذي أسهم فيه المانده. شأنهم شأن الفوليه.

وإضافة إلى ذلك فإنه خلال القرن السابع عشر أدّى نزوح المانده المستمر من كونيان إلى انتقال جماعات التوما (اللوما) والغيزه (الكبيله) والمانون (ماني) من السافانا على مشارف الغابات شمال بيلا (في قطاعي كيروان ويساندوغو) إلى غابات غينيا وليبيريا التي ظلوا يتغلغلون فيها طوال ذلك القرن. وقد سلكت جماعات ماندية أخرى من الشرق الطريق نفسه الذي سلكه المانه ودخلت سيراليون حيث امتزجت مع الكيسي والبلوم واللوكو والتيمنه لينبعث منها في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر شعب المينده^(٢٤). وبقي المينده طويلاً في الداخل ولم يصلوا إلى البحر إلا في القرن التاسع عشر. وفي العشرينات من القرن السابع عشر

(٢١) أنظر Dr. Méo، ١٩١٩.

(٢٢) J. Suret-Canale، طبعة ١٩٧٦، ص ٥١٠-٥١١.

(٢٣) A. Delacour، ١٩١٢؛ F. de Contouly، ١٩١٢.

(٢٤) يرى K. Little، ١٩٥١ و A.P. Kup، ١٩٦١ (ب)؛ أن المينده هم سلالة المحاربين السومبا والمانه الذين دخلوا إلى المناطق الداخلية من سيراليون في القرن السادس عشر، بعد هجرة الغاي ببعض الوقت.

اختلط مانديون آخرون من الداخل مع الكرو الليبيريين وأدّى ذلك إلى هيمنة الكوجا والكارو الذين سيطروا على الساحل من كيب فيرغا حتى كيب ميزورادو^(٢٥).

وعمل المانده كدعاة للدين الإسلامي. وقاموا، باعتبارهم قادة في التجارة وفي الإسلام على السواء، بإنشاء مدارس قرآنية (وخاصة بين البينا - السوسو والكورانكو) وعاشوا حتى أواخر القرن السابع عشر كجماعات من العلماء والتجار بين السكان الزراعيين الساحليين. ولكنهم، مع قيام ثورة المسلمين في فوتا جالون، انضموا إلى الفولبه ليحوّلوا جماعات السوسو والباغا والبوم والتمينه إلى الإسلام أو يخضعوهم. وهكذا احتلوا ميلاكوري في القرن الثامن عشر، ونظّموا شياخات المسلمين المانده وكانوا ممثلين على طول الساحل من جزيرة ماتاكونغ إلى نهر سان بول. غير أنه في نهاية القرن الثامن عشر انفجرت المقاومة لجهود التحويل إلى الإسلام في صفوف السوسو وسكان الغرب الأطلسيين حينما حاول إمام (المامي باللغة المحلية) فوتا جالون فرض سلطته على كامل المنطقة عن طريق تحالف ديني بين الفولبه والمانده. بيد أن الباغا والبوم والتمينه رفضوا الاعتراف بسلطته مثلما فعلت مملكة فلابا، شمال شرق ميناء لوكو، التي كان يتولى قيادتها جماعة من السوسو تعارض الإسلام بعنف. ومع ذلك لم يكن لمجتمع نهري غينيا وسيراليون أن يفلت من نفوذ فوتا جالون ولا من النفوذ السياسي الثقافي لتجار المانده المرابطين، على وجه التحديد^(٢٦).

ليبيريا إلى نهر بانداما

كانت الهجرات التي ساعدت على ترسيخ أقدام سكان هذا القطاع في القرنين السابع عشر والثامن عشر، هي في المقام الأول استمرار لحركات النزوح من الشمال إلى الجنوب - من السافانا إلى الغابات والساحل - التي جرت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وكانت تعزى أيضاً إلى الاضطرابات التي حدثت في عالم الأكان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وإلى عوامل الجذب وكذلك الصّد المختلفة للعيش على الساحل في ذلك الوقت. وقد أدّى ذلك إلى تدفقات هجرة في اتجاهات مختلفة: من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق، بل وفي اتجاهات دائرية أحياناً في الغابات.

المانده والوي

يوضح غزو الكوجا - الكارو الذي تعرّضت له سواحل سيراليون وليبيريا أن زحف المانده كان لا يزال يمارس ضغطاً على سكان الغابة والساحل في القرن الثامن عشر. فقد واصل المانده الشماليون (المالينكة) تقدّمهم إلى الجنوب والجنوب الشرقي عبر نهر ساساندرّا حتى نهر

(٢٥) فيما يتعلق بجماعات توما وغيره ومانون، أنظر J. Suret-Canale، ١٩٧٠، ص ١٦٩ وما يليها؛ و S.S. Bouet و L.T. Bouet، ١٩١١. وبالنسبة للمانده والكوجا والكارو، أنظر C. Fyfe، ١٩٦٥، ص ١٥٩. O. Dapper، ١٦٨٦، ص ٢٥٢-٢٧٤.

(٢٦) فيما يتعلق بالإسلام وشعوب الغرب الأطلسية أنظر W. Rodney، ١٩٧٠ (ب)، ص ٢٢٩-٢٣٩، C. Fyfe، ١٩٦٤، ص ١٦٢-١٦٤؛ J. Suret-Canale، ١٩٧٦، ص ٥٠٩-٥١٠.

بانداما. وقد شدّد تحرّكهم تحرّك المانده الجنوبيين: فاستمر الدان في تحرّكهم من الجنوب إلى الجنوب الشرقي عبر كوت ديفوار (ساحل العاج) (إلى توبا-مان) ومن الجنوب إلى الجنوب الغربي (إلى دنانه في كوت ديفوار (ساحل العاج) وغابات ليبيريا)؛ وكان الغورو والغاغو يتجهون من الجنوب إلى الجنوب الشرقي صوب نهر بانداما وما وراءه (الغورو إلى بواكه والغاغو إلى تياساله ودابو) ^(٢٧).

وقد أثر زحف المانده الجنوبيين هذا على تحرّك الوي الذين كانوا يواصلون الانتقال صوب الغابة، وخاصة الوي في تولبلو في كوت ديفوار (ساحل العاج) (قاصدين نيدرو وبوا). وقد وصلوا إلى الغابة (الغيلو) في منتصف القرن السابع عشر وإلى نهر كافالي في أواخر ذلك القرن وأوائل القرن الثامن عشر. وفي ارتباط بزحف الأكنا وإعادة ترتيب منطقة الكرو في ليبيريا، حدثت هجرات أخرى في القرن الثامن عشر من الجنوب الغربي (زيبواو) والشمال الشرقي (زاراباون) والشمال (سمين) ^(٢٨).

الماغوه - الكرو

يعتقد ك. بهرنس أن الكرو انتقلوا إلى ليبيريا على طول الساحل من الشرق إلى الغرب خلال القرن السادس عشر. وهناك تفرّقوا إلى الباسا والكراهن والغربو، الخ... وبعد أن حاربوا البيركوما والكوجا في منطقة كيب ماومت في منتصف القرن السابع عشر أقاموا في ما يعرف الآن بمقاطعة الباسا الكبرى. ويقول بهرنس أن هيمنة الكارو كانت تعكس تصميم الكرو على السيطرة على كامل ساحل الغلال من ليبيريا إلى سيراليون. وهكذا جاء الكرو أهالي سيس الكبرى، غرب كيب بالماس، من إقليم غريبو في أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر، وأعقبت الحركة الأصلية من الشمال إلى الجنوب حركة من الشرق إلى الغرب ^(٢٩). وفيما يتعلق باستيطان الكرو كوت ديفوار (ساحل العاج) يبدو أن حركة نزوح من الغرب إلى الشرق أعقبت حركة النزوح من الشمال إلى الجنوب. وهكذا جاء كرو بيربيي الكبرى إلى كوت ديفوار (ساحل العاج) من ليبيريا عقب انقسام جماعات غيري (الوي) في الشمال. كذلك جاء معظم الباكوه والنيو، الذين يرجّح أنهم كانوا ضمن موجة الهجرة نفسها، من الغرب من غابة تاي - غرابو ووادي نهر كافالي.

وقد جاءت موجة الهجرة الكبيرة هذه بجماعات كبيرة من الماغوه (الببته والغوديه والديدا) من حوض كافالي في الغرب إلى حوض ساساندرا وفيما وراء نهر بانداما. وجلبت السكان الذين استوطنوا المنطقة الواقعة بين نهري ساساندرا وبانداما، حتى نهاية القرن الثامن عشر.

(٢٧) A. Clérici، ١٩٦٣، ص ٢٤.

(٢٨) A. Swartz، ١٩٧١.

(٢٩) C. Behrens، ١٩٧٤، ص ٣٨-١٩.

التحولات السياسية والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية

إقامة طرق البحر: أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر

ما أن فتح شاطئ البحر للمرور والتجارة حتى أصبح عامل جذب لسكان المنطقة الساحلية ودون الساحلية وللتجار السودانيين من الداخل. وكان شق طرق البحر قد بدأ قبل وصول السفن البرتغالية في القرن الخامس عشر عندما ربط توسع المانده السودان الأوسط بالساحل الأطلسي من سينيغامبيا إلى ساحل الذهب. وقد وجد البرتغاليون، حينما وصلوا، الشريط الهديبي الساحلي لغينيا مفتوحاً في اتجاهين، نحو المناطق الداخلية ونحو خارج القارة الأفريقية.

العوامل الداخلية التي أدت إلى إقامة طرق البحر

في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، هيأت مالي، باستقرارها الزراعي الطبيعي وتوسعها العسكري والسياسي نحو الغرب، الظروف المؤاتية لتوسع المانده التجاري في المنطقة الساحلية. فابتداءً من عام ١٣١٢ ربطت شركات الجولا البلدان الساحلية بشريط نهر النيجر بين نهر كازامنس وسيراليون. وأخذت غامبيا وكازامنس، وقد أصبحت أقاليم غربية لمالي، تبادل بمنتجاتها الزراعية (الأرز والدخن) ومنتجاتها الحرفية (الأقمشة القطنية) الحديد وغيره من المعادن مع المناطق الداخلية. ومارست مدن كنتورا التجارية هذه التجارة التي استخدمت المجاري المائية، وخاصة نهري غامبيا وكازامنس اللذين ارتبطت مصائهما بتجارة ساحلية نشطة. وتدفقت تجارة مختلفة جنوباً من نهر النيجر إلى منطقة الغابات حيث بادل الجولا بالملح والنحاس والسلع القطنية والأسمك جوز الكولا وأحياناً زيت النخيل. وهكذا اتجه اقتصاد هذه المنطقة الممتدة من الشمال إلى الجنوب، في القرن الخامس عشر، نحو الداخل وكان إقليم الكيسي والتمينه قد تأثر بالفعل بنفوذ المانده (المالينكه) من أعالي النيجر (عند دوما وهامانا)^(٣٠).

ومن الصعب أن نحدد منافذ تجارة الجولا في ذلك الوقت فيما وراء سيراليون، بين ليبيريا وساحل الذهب، على الرغم من ذكر أسماء مونروفيا ولاهو الكبرى أحياناً. ولكن من المؤكد أن جماعات الجولا جلبوا البضائع من منعطف نهر النيجر إلى المينا، إذ أشير إلى وجودهم في بيغو في النصف الأول من القرن الخامس عشر.

وهكذا اعتمد نطاق تجارة المانده على شبكة من الطرق ومن المحطات السوقية التي كانت تزود المناطق الهديبية من الغابات بالكثير والتي ساعدت الوديان الغرينية والمنافذ النهرية الكبيرة على توسعها نحو الساحل. ويقول مراقب برتغالي، هو ف. فرنانديس:

كانوا (المالينكه) يذهبون ببضائعهم بعيداً في الداخل، أبعد من أي شعب آخر في هذه المنطقة، بل إنهم كانوا يذهبون إلى مينا كاستل عن طريق الداخل^(٣١).

(٣٠) D.T. Niane، ١٩٧٥ (أ)، ص ٦٧-٨٨.

(٣١) اقتباس أورده D.T. Niane، ١٩٧٥ (أ)، ص ٨٣.

الظروف الخارجية: الاستكشافات البرتغالية

كان البرتغاليون هم أول الأوروبيين استكشافاً لسواحل غرب أفريقيا في القرن الخامس عشر، بمجرد أن أتاح لهم تطوير السفن الدوران حول كيب بوجادور عام ١٤٣٤. فكانوا في جزيرة أرغين في ١٤٤٣ وفي السنغال وغامبيا بين عامي ١٤٤٥ و ١٤٥٦ وفي سيراليون وليبيريا في ١٤٦٠-١٤٦٢. وقاموا بين عامي ١٤٦٢ و ١٤٨٠ باستكشاف خليج غينيا بأكمله حيث وصلوا إلى ما يعرف الآن بكوت ديفوار (ساحل العاج) في ١٤٦٩-١٤٧٠ وإلى ساحل الذهب في ١٤٧٠-١٤٧١^(٣٢).

وهكذا وقعت سواحل غرب أفريقيا من عام ١٤٨١ إلى عام ١٥٦٠ تحت نفوذ البرتغاليين، فقد وصلوا إمبراطوريتهم البحرية الناشئة بالنطاق التجاري للماندو الذي نمّاه توسع مالي منذ القرن الرابع عشر. ولا بدّ أنهم كانوا يريدون الحصول على ذهب غلام وبامبوك وبوري ولوبي وأشانتى، الذي لاحقت أسطوره خيال أوروبا والذي كان آنذاك مطلوباً لشراء التوابل وغيرها من المنتجات الشرقية التي تقدّرهما الأسواق الأوروبية كثيراً.

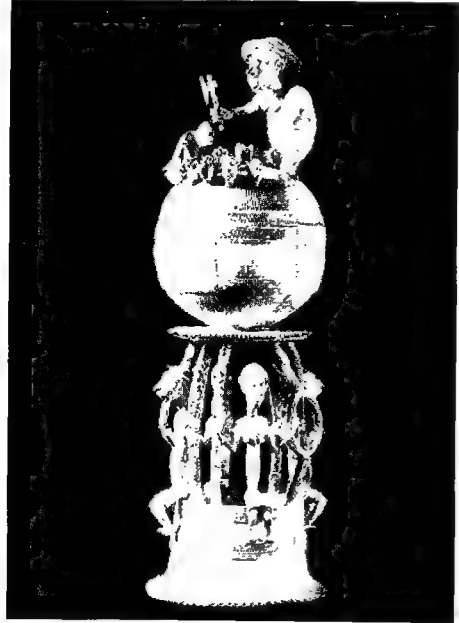
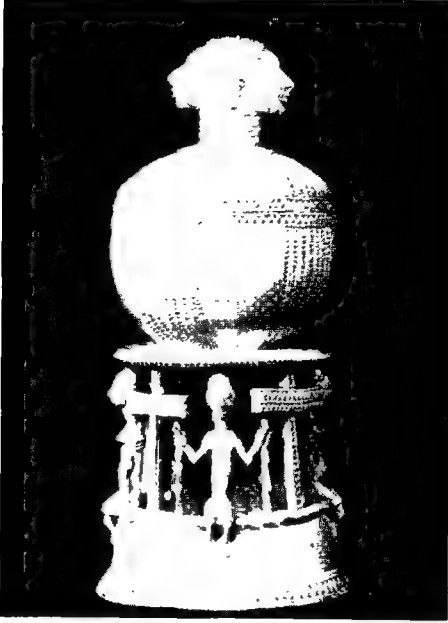
وتزوّدنا الوثائق البرتغالية لذلك الوقت، مثل التسجيلات الدقيقة التي دوّنها أمين خزينة غينيا، بقائمة مفيدة بالسلع من غير الذهب، التي كانت تتكون منها شحنات السفن العائدة إلى لشبونة من المواقع المكتشفة حديثاً من الساحل الأفريقي الغربي، والتي كانت تحصل عليها الرسوم الجمركية. وتشمل الأرز والكوبال والزباد (نوع من الطيب) والحصائر والأكياس من النخيل والأشياء العاجية المنحوتة - وخاصة الملاعق والأوعية ذات القواعد. ولهذه المجموعة الأخيرة أهمية خاصة بسبب نماذجها المحفوظة الآن كتحف ثمينة في متاحف ثلاث قارات، ولا شك في أن أئمتنا يعزى إلى البلوم في جزيرة شيربرو ويشهد بالمستوى الرفيع للمهارة الفنية والذوق الجمالي الذي بلغته الشعوب الساحلية قبل اتصالاتها بالأوروبيين. وهي تمثل في الوقت نفسه أقدم مجموعة من النحوت الأفريقية التي أدخلت إلى أوروبا والتي تقدّر وتقتنى وتلقى إعجاباً شديداً في المجتمعات الغربية^(٣٣).

وقد احتفظ البرتغاليون بالهيمنة البحرية والتجارية على الساحل الأفريقي الغربي من أرغين إلى أنغولا طوال القرن السادس عشر. وفي غينيا العليا سافروا بحثاً عن ذهب السودان بالطريق النهري، وخاصة على طول نهري غامبيا وكازامنس وأنهار غينيا بيساو. ومارسوا التجارة دون هدف في احتلال الأراضي. وساعدوا، فيما كان آنذاك بوابة مالي على المحيط، على تحسين الروابط بين ساحل الأنهار من جهة وأغالي غامبيا وأغالي السنغال وأغالي النيجر من جهة أخرى. وهكذا انقطعت صلة أحواض نهري بامبوك وبوري الحاملة للذهب بحوض النيجر والصحراء الكبرى تدريجياً لصالح المنطقة الهدية الساحلية الأطلسية^(٣٤).

(٣٢) R. Mauny ، ١٩٧٠ ، A.F.C. Ryder ، ١٩٦٤ ، A. Teixeira da Mota ، ١٩٧٥ .

(٣٣) A.F.C. Ryder ، ١٩٦٤ ، A. Teixeira da Mota ، ١٩٧٥ .

(٣٤) B. Barry ، ١٩٨١ .

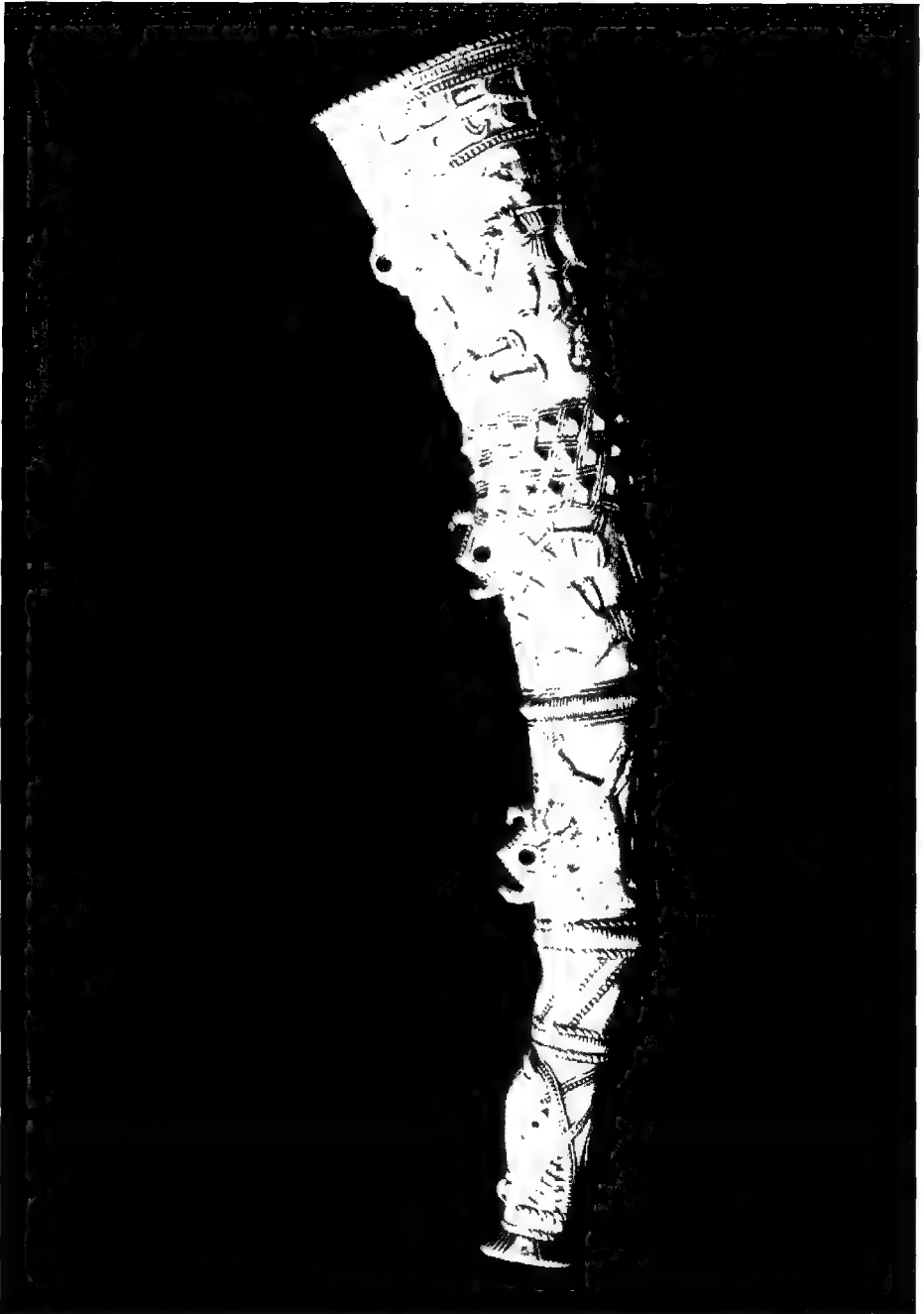


اللوحة ١٠١٣: مملحة للمائدة من العاج منحوتة ومنقوشة من القرن السادس عشر من جزيرة شيربرو (بلوم)، سيراليون. ارتفاعها ٤٣ سم.

وبذلك أصبحت الطرق التجارية الداخلية للجولا في ساحل غينيا من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي تصل، في القرن السادس عشر، إلى المواقع الساحلية التي يحتلها البرتغاليون. ومن ثم وصل ذهب السودان إلى لشبونة مع الهال (فلفل غينيا) الذي كان يباع بسعر رخيص في أسواق انفرس منافسًا للفلفل الحقيقي الوارد من الجزر^(٣٥). وهكذا اتصل المجالان التجاريان الأوروبي والمالدي وبدأت حركة المرور الصحراوية تستغل لأغراض تجارية.

الرحلات الأوروبية وبداية الحركة التجارية

وكان على البرتغاليين مع ذلك أن يكافحوا القراصنة الفرنسيين والإنجليز العاملين على ساحل غينيا ابتداءً من عام ١٥٣٠. كما أن هيمنتهم هددتها المنافسة الهولندية. فقد انتزع الهولنديون، وهم السادة من قبل في غوريه (١٦٢١) والمينا (١٦٣٧) وأرغين (١٦٣٨)، احتكار غينيا من البرتغال التي كان قد أصابها الضعف بضمّ الأسبان لها في ١٥٨٠. وبدأت سفن هولندا تذرّع البحار إلى غرب أفريقيا في التسعينات من القرن السادس عشر، وبعد عقد من الزمان كان الهولنديون يحققون في تجارة غرب أفريقيا أكثر من معظم الأمم الأوروبية مجتمعة. فقد قاموا



اللوحة ١٣، ٢: بوق للصيد من العاج منحوت ومقوش من القرن السادس عشر من جزيرة شيربرو (بلوم)، سيراليون، طوله ٤٣ سم.

بمائتي رحلة بين عامي ١٥٩٣ و ١٦٠٧ وكانوا بعد ذلك يقومون بعشرين رحلة سنوياً. وفي عام ١٦١٤ مثلاً كانت هناك ست وثلاثون سفينة هولندية راسية في وقت واحد أمام ساحل المينا^(٣٦) وكان التفوق البرتغالي في زوال.

على أنه قبل توطد الهيمنة الهولندية كان الساحل الأطلسي قد تحوّل إلى جبهة تجارية من نمط جديد، قدّر لها أن تصبح - في القرن الثامن عشر - مسرح تجارة بحرية كثيفة. على أن البرتغاليين كانوا في بداية القرن السابع عشر قد فتحوا المنطقة للتجارة وأقاموا الاستراتيجية التي ظلت سائدة خلال القرون التالية.

التشكيلات الاجتماعية الأولى و«مملكة السابيس»

تميزت حضارة الغرب الأطلسي، التي امتدت من الجولا في كازامنس إلى التيمنه في سيراليون، بتلاؤمها مع البيئة الأيكولوجية للأراضي المنخفضة والمياه الراكدة. فكان قوامها زراعة الأراضي السبخة واستخراج الملح وزراعة الأرز واستخدام المجاري المائية للمواصلات والنقل في مراكب تُسمّى المعدّيات. وكان الجولا، الذين انتظموا في مجتمعات عسكرية قروية لا رقيق ولا طوائف فيها، بل تقسيمات عمرية ورابطات عمل، قد بلغوا بالفعل تطور عصر الحديد عندما دخلوا في اتصال مع المانده. ويؤكد و. رودني^(٣٧)، وقد رفض صفة «البدائيين» التي توصف بها شعوب الغرب الأطلسي، على توافرها البارع مع البيئة الطبيعية، وبيّن العلاقات التجارية التي قامت بينها ويخلص إلى تجانسها الاجتماعي والثقافي انطلاقاً من لغاتها وزيّها وأعرافها. فلم يكن لها بنية أساسية كدولة ولكن كان لها حضارة وثقافة تسमान بالوحدة. ويمكن أن نتصور أن زراعة الأرز ومملكة السابيس كانا التعبيرين التاريخيين عن هذه الوحدة. وقد أصبحت مسألة ما إذا كانت زراعة الأرز ابتكاراً ذاتياً أم اقتباساً عن المانده موضوع خلاف بين المؤرخين أمثال ب. بيليسيه وب. دافيدسون^(٣٨).

ولا يثير التنظيم الاجتماعي والسياسي مشكلات بقدر ما تثيره زراعة الأرز الأفريقي، إذ يبدو أن جميع المؤلفين يتفقون على أن نظام الطوائف وخلافة الأبناء للآباء وبنية الدولة مؤسسات أجنبية الأصل. فتحت تأثير المانده الذي هيّأه توسع أمبراطورية مالي غرباً، انتظمت مختلف شعوب الساحل، في إطار شياخات وإمارات خاضعة لسلطان أمبراطور مالي (الماندي - مانسا). وقد لاحظ البرتغاليون في القرن الخامس عشر وجود «مملكة السابيس» في الجنوب. وهذا يثير مشكلة أخرى. فهل كانت مملكة السابيس اتحاداً كبيراً يضمّ شعوب الباغا والنالو

(٣٦) A.F.C. Ryder، ١٩٦٥ (ب)، ص ٢١٧-٢٣٦.

(٣٧) W. Rodney، ١٩٧٠ (ب).

(٣٨) للاطلاع على هذا النقاش، أنظر P. Péliissier، ١٩٦٦، ص ٤٢-٤٤؛ B. Davidson، ١٩٦٥، ص ١٣٢-١٣٥. وهذا الأرز هو الأرز الأفريقي المحلي بالمقابلة بالأرز الأبيض الآسيوي المصدر.

واللاندوما والليمبا واليمنة، كما يعتقد د.ت. نيان؟ أم كانت مملكة تكونت بين كيب فيرغا وكيب سانت آن عقب تسلسل أقوام التيايبي واللاندوما والباغا والنالو جنوبًا بقيادة الزعماء المانده، كما يفترض سوريه - كانال؟ إن من الصعب في الحالة المعرفية الراهنة ترجيح أحد هذين الافتراضين^(٣٩). بل إن علينا، التزامًا بمزيد من الأصولية، أن نكون حذرين تجاه قبول ما يبدو تفسيرًا فضفاضًا للنظم والمؤسسات الاجتماعية والسياسية جميعها في المنطقة وخاصة نظام خلافة الأبناء للآباء وبني الدولة.

كابو: من التحرر إلى الهيمنة (القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)

بينما أدى انتشار نفوذ المانده إلى ظهور الشياخات والأشكال الأولى للملكية في جنوب سينغامبيا، كان من شأن نمو التجارة الأطلسية في القرن السادس أن يشجع قيام دول جديدة على أنقاض هيمنة مالي. فقد أدى توسع مالي تجاه الأطلسي عبر حوض نهر غامبيا إلى إقامة بنى سياسية - عسكرية في القرن الخامس عشر، مثل الممالك الصغيرة لغامبيا وكازامنس وغينيا بيساو، التي كوّنت التحوم الغربية لإمبراطورية المانده. وكان حكامها يدفعون جزية لملك مالي (المانسا) عن طريق وسطائه (الفاريا/فارين). ولكن بحلول القرن السادس عشر كان حكام إقليم كابو (الفارين)، شرق نهر جيبي، هم الذين يتلقون الجزية من زعماء المانده في جميع أنحاء غامبيا.

وقد تسنى لإقليم كابو المالي، بموقعه بين وسط غامبيا وريو غراندي وفوتا جالون، أن يسيطر على تجارة كانتورا، التي تاجرت في الذهب من فاليمي وبامبوك. وفي القرن السادس عشر ضُمَّ إقليم سانكولا جنوب أعالي الكازامنس وأصبح إقليمًا قويًا برغم أنه كان لا يزال تابعًا لمالي. ولكن مع ضعف إمبراطورية مالي القديمة تحت وطأة الهجوم عليها من الصغاي، تحرّرت معظم أقاليمها الغربية من سيطرتها. ونصّب حكامها أنفسهم كملوك مستقلين، وكذلك فعل إقليم كابو في ١٥٣٧.

ووحّد إقليم كابو، بعد تحرّره، جميع أقطار المانده بين نهر غامبيا وأعالي كازامنس وأعالي جيبي وحلّ محله مانسا (إمبراطور) مالي في هذه المنطقة. وبسط سيطرته بعد ذلك لتشمل شعوب الكازانغا والبلانتة والجولا (الفلوبه) وبيفادا. وكان حاكمه (الفارين) «مثل إمبراطور بينها» يمارس سلطانه على كل سينغامبيا الجنوبية ويسيطر على التجارة على نطاق واسع يمتد حتى حدود غينيا وسيراليون^(٤٠).

(٣٩) فيما يتعلق بهذا الخلاف، أنظر F. Mahoney و H.O. Idowu، ١٩٦٥، ص ٤١؛ D.T. Niane،

١٩٧٥ (ب)، ص ٥١؛ J. Suret-Canale، طبعة ١٩٧٦، ص ٥٠٧.

(٤٠) S.M. Cissoko، ١٩٧٢، ص ٣-٨؛ D.T. Niane، ١٩٧٥ (ب)، ص ٤٩-٥١.

التجارة الأطلسية وشعوب الأنهار الجنوبية

بينما كان التجار البرتغاليون يواجهون منافسة ومعارضة من المانده، فإنهم كانوا أيضًا يجتذبون شعوب الغرب الأطلسي إلى محطاتهم على الساحل وكانوا على اتصال مباشر بشعوب الجولا والبالانت والبابال والكازانغا.

وفي سيراليون لعب البلّوم والتمينه والجماعات المجاورة لهم دورًا نشيطًا في التجارة مع البرتغاليين. وكان البلّوم، الذين يتاجرون في ملح البحر مقابل الذهب من مالي في الشمال، يبيعون آنذاك هذا الذهب إلى البرتغاليين على الساحل مقابل السلع القطنية والأحزمة النحاسية والأواني المعدنية المختلفة. وفي نهاية القرن السادس عشر وصل التيمينه، الذين كانوا هم أنفسهم تواقين إلى الكسب من التجارة البحرية، إلى مصب نهر سيراليون فقسموا بذلك البلّوم إلى فريقين.

وفي القرن السادس عشر كان ساحل الأنهار في أعالي غينيا قد تبدّل. ذلك أن البرتغاليين أقاموا هناك عدّة مستوطنات تجارية بل وأقاموا أيضًا نقاط اتصال عديدة مع المانده في القطاعات الوسطى والعليا من الأنهار. وهكذا قويت الروابط بالمناطق الداخلية وعززت الروابط بين الشمال والجنوب بدرجة كبيرة: فتاجر أهالي الرأس الأخضر (كيب فيردي) مباشرة مع منطقة أنهار سيراليون حيث كانوا يبيعون قطنهم في الطريق إلى الغزالين من البايونوك والكازانغا؛ وكانت الأفمشة المنقوشة تسافر بين كاشيو ونونيز؛ والمنتجات الحرفية من الساحل تصل إلى سكارسي لتسافر ثانية على طول طريق تجارة الكولا القديم^(٤١).

المنطقة الساحلية كواجهة تجارية غرب أفريقية جديدة في القرنين السابع عشر والثامن عشر
كانت الاستكشافات الأوروبية الكبيرة، إذ فتحت الساحل الأفريقي الغربي للتجارة العالمية، تحمل لأقطار غينيا وعودًا بتطور تاريخي لم يسبق له مثيل. وكانت التغيرات الرئيسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر هي توسع التجارة والتحركات السكانية من الداخل إلى الساحل وظهور مجتمعات جديدة. وقد أدّت هذه التغيرات إلى التهميش التدريجي للمنطقة السودانية التي تحتم عليها، كي يكتب لها البقاء، أن تلتق بركب التجارة الأطلسية بإعادة تنشيط الطرق المؤدية إلى الغابة والساحل.

قيام التجارة الأوروبية وتدعيمها

تميّز نمو التجارة الأوروبية على الساحل الأفريقي بثلاث سمات: استقرارها بشكل نهائي بل وتدعيمها بفعل التنظيم المنهجي؛ وتزايد أهمية تجارة الرقيق التي مثّلت، في القرن الثامن عشر، نسبة لم يسبق لها مثيل من مجموع المعاملات؛ والمنافسة المريرة بين الأمم الأوروبية لحيازة قواعد في غرب أفريقيا.

ففي القرن السابع عشر ترسخت التجارة الأوروبية بصورة دائمة مع نمو القوة البحرية للهولنديين الذين أجادوا تنسيق النظام المركبيلي (التجاري) العالمي بإنشاء شركات ذات امتياز. فهم إذ تخلوا عن الشركات التجارية الصغيرة ليعتمدوا تنظيمًا على نطاق واسع، أنشأوا شركة الهند الغربية بعقد امتياز يعطيها احتكارًا لمدة أربع وعشرين سنة للتجارة مع أمريكا وأفريقيا من مدار السرطان حتى رأس الرجاء الصالح، وكان لها ضمان عسكري وبحري من الدولة وبوسعها متابعة توسعها التجاري والاستعماري في أمن تام. وقد أسهمت هذه الشركة، التي اعتمدت على حصونها ومحطاتها التجارية لحماية خطوط الإمدادات وتبادل المنتجات، في ازدهار تجارة هولندا في النصف الأول من القرن السابع عشر. وقام الهولنديون، باعتبارهم الناقلين البحريين، بإعادة توزيع المنتجات التي يستوردونها من آسيا وأفريقيا وأمريكا، وعلى الأخص كميات كبيرة من الذهب والعاج، في أوروبا، وحققوا بذلك أرباحًا طائلة. كما قاموا، بوصفهم سادة البحار، بتوريد الرقيق للمستعمرات الأمريكية التابعة للأمم الأوروبية الأخرى (اسبانيا والبرتغال وفرنسا وانجلترا) التي اعترفت، عام ١٦٤١، باحتكارهم التجاري لكل ساحل غينيا.

وبين عامي ١٦٥٠ و ١٦٧٢ انكمشت السيطرة الهولندية. فقد هيأ توسع المستوطنات الأمريكية عامل حفز للاقتصاد القائم على إنتاج السكر واقتضى توريد المزيد من اليد العاملة من الرقيق. وأدّى ذلك إلى تكثيف تجارة الرقيق التي ربحت من الازدهار الذي حققته في الوقت نفسه الصناعة التحويلية في أوروبا الغربية (الأسلحة النارية بوجه خاص). وزاد من رغبة الأمم الأوروبية في التخلص من الاعتماد على هولندا. وهكذا دخلت فرنسا وانجلترا في كفاح لا هوادة فيه ضد الاحتكار الهولندي وتزوّدتا بوسائل القوة نفسها التي توفرت لمنافسهما الكبير. وأعقب ذلك العصر الذهبي لشركتهما ذات الامتياز: الشركة الإنجليزية للمغامرين الملكيين (١٦٦٠) ومن بعدها الشركة الأفريقية الملكية؛ والشركة الفرنسية للهند الغربية (١٦٦٤) ثم شركة غينيا (١٦٨٥)؛ وكذلك الشركات السويدية والدنماركية والبرتغالية والبروسية (من براندنبورغ).

وعمدت جميع الأمم الأوروبية إلى محاكاة التنظيم الذي برع فيه الهولنديون، لأنه لم يكن بوسع تجار منفردين أن يدخلوا في تجارة غرب أفريقيا ما لم يكونوا أعضاء في شركة وطنية أو يلقوا مساندة منها. إذ كانت الشركات القوية هي وحدها القادرة على مواجهة نفقات بناء حصون وصيانتها. وقد بنيت بين عام ١٦٤٠ وعام ١٧٥٠ حصون ومحطات تجارية كثيرة على سواحل أفريقيا ولكن ملكيتها كانت تتغير باستمرار وفقًا للتقلبات الناجمة عن الحروب بين الأمم المعنية بتجارة الرقيق. وكان يوجد بعضها في سينيغامبيا وكثير منها في ساحل الذهب بينما لا يوجد شيء منها بين هاتين المنطقتين. وقد انتهت الحرب مع هولندا عام ١٧١٣ بمعاهدة أوترخت التي أعطت انجلترا امتياز احتكار تجاري.

وتابع الأوروبيون، انطلاقًا من هذه الحصون، بما تكفله من حماية، ومن حول المحطات التجارية، الاستغلال التجاري لساحل الأطلسي. فمن غوريه إلى جزيرة شيربرو في سيراليون ازدهرت التجارة؛ ولكن أيًا من الشركات الفرنسية أو الإنجليزية لم تستطع احتكار التجارة

بسبب وجود العديد من الجزيرات الساحلية والجزر البعيدة عن الساحل التي تسمح بالرسو لأي سفينة تريد التعامل مع التجار المولدين فيها. وهكذا كان هذا الجزء من الساحل منطقة تصيد مواتية لتجار الرقيق من جميع الأمم. من غير المشاركين في الشركات الكبرى. ولم يكن هناك نظام حصون في هذا القطاع في القرن الثامن عشر. وكانت البرتغال تدعي حقها فيه على الرغم من أن نفوذها الرسمي لم يمارس فعلاً إلا في المناطق المجاورة لمحطة كاشيو التجارية. ولم تشغل الشركات ذات الامتيازات بالها بساحل الغلال أو بساحل العاج لأن فلغل غينيا (الهال) لم يعد يلقي تقديراً في الأسواق العالمية، وكانت سوق العاج في تدهور وصعوبات الرسو تمنع السفن من الاقتراب من الساحل. وكان هناك حصن فرنسي بني في أسيني، جنوب شرق كوت ديفوار (ساحل العاج)، في نهاية القرن السابع عشر ولكنه هجر بعد عدة سنوات من بنائه. ولكن الطلب المتزايد على الرقيق في أمريكا في عام ١٧٠٠، كان يشجع التجار الأفراد على الاهتمام بهذا القطاع^(٤٢).

التغيرات في السودان

في توازٍ مع توطد التجارة الأوروبية. تعرّضت المناطق الداخلية السودانية لتغيرات مهمة كان لها تأثير حاسم على تنمية المنطقة الساحلية بين نهري كازامنس وبانداما. ففي السودان، وخاصة في عالم المانده، كان للتجارة الأطلسية، التي غلب عليها الرقيق كسلعة تبايع وتشتري، آثار متنوعة. فعلى الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، أصبحت العلاقات مع الساحل أكثر أهمية واقترن بانتشار التجارة انتشار الأسلحة النارية على أيدي تجار الجولا. وعلى الصعيد الاجتماعي الثقافي فإنه مع فقدان الإسلام سطوته بسقوط الأمبراطوريات الكبيرة انقسمت الطبقة الحاكمة إلى فريقين متنافسين، أحدهما تقليدي وسياسي والآخر يضمّ المرابطين والتجار. فأقام الأول نفسه، معتمداً على الفرسان وتجارة البنادق، كأرستقراطية عسكرية؛ أما الثاني، الذي كان يدعم تقدم الإسلام إلى بلدان الجنوب، فكان يلهب الثورات السياسية الدينية. الأول أفضى إلى قيام ملكيات بمبارا العسكرية، والثاني إلى ثورات المسلمين الفولبه، وكلاهما سعى إلى إيجاد حلٍّ للأزمة الاجتماعية التي نشأت عن انهيار الأمبراطوريات وانتشار تجارة الرقيق.

فبعد التفتت السياسي الذي أعقب تدهور الأمبراطوريات الكبرى، حاولت السلطات التي خلفتها (خاصة في القرن الثامن عشر) إعادة بناء الأجزاء المختلفة من المناطق الداخلية. ففي الشمال والشمال الغربي قامت أمبراطورية الفولا الكبرى في القرن السابع عشر على أنقاض صنغاي، ولكنها فيما بعد، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أفسحت المجال لأمبراطورية كعرتا. وعلى طول الساحل الأطلسي جرى توحيد البلدان التي كانت قد نشأت عن تمزق مالي، بمعرفة كابو في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم بمعرفة فوتا جالون في

القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وعلى طول نهر النيجر عادت الأمور إلى نصابها في أوائل القرن الثامن عشر برعاية البمبارا من سيغو تحت قيادة بيتون كوليبالي. ولكن في الجنوب من أعالي النيجر إلى نهر بانداما وشرقاً حتى منطقة فولتا - سينوفو، زاد الجولا من نفوذهم بفضل عددهم وثروتهم. ونظموا في القرن الثامن عشر أمبراطورية كونغ للمحافظة على استمرار المرور في طرق التجارة من أواسط النيجر إلى الغابة، وساحل الذهب، وأقاموا غرب نهر بانداما مدناً تجارية للتحكم في المسارات إلى البحر وإلى مناطق نمو الكولا في الغابة^(٤٣).

وكما ساعدت التجارة عبر الصحراء على ظهور أشكال الهيمنة السياسية السودانية على امتداد السهل بين القرنين السابع والسادس عشر، شجّع تكثيف التجارة الأوروبية على ظهور أشكال الهيمنة السياسية على الساحل وفي المناطق الداخلية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وفي توازٍ مع هذه التحولات السياسية، حدثت تغيرات اجتماعية اقتصادية (فسّرت تفسيرات مختلفة) أثّرت على الشعوب الساحلية التي تعيش عند بدايات الطرق التجارية الرئيسية المتجهة إلى الداخل.

أشكال الهيمنة في المنطقة دون الساحلية في الشمال الغربي: من كابو إلى فوتا جالون

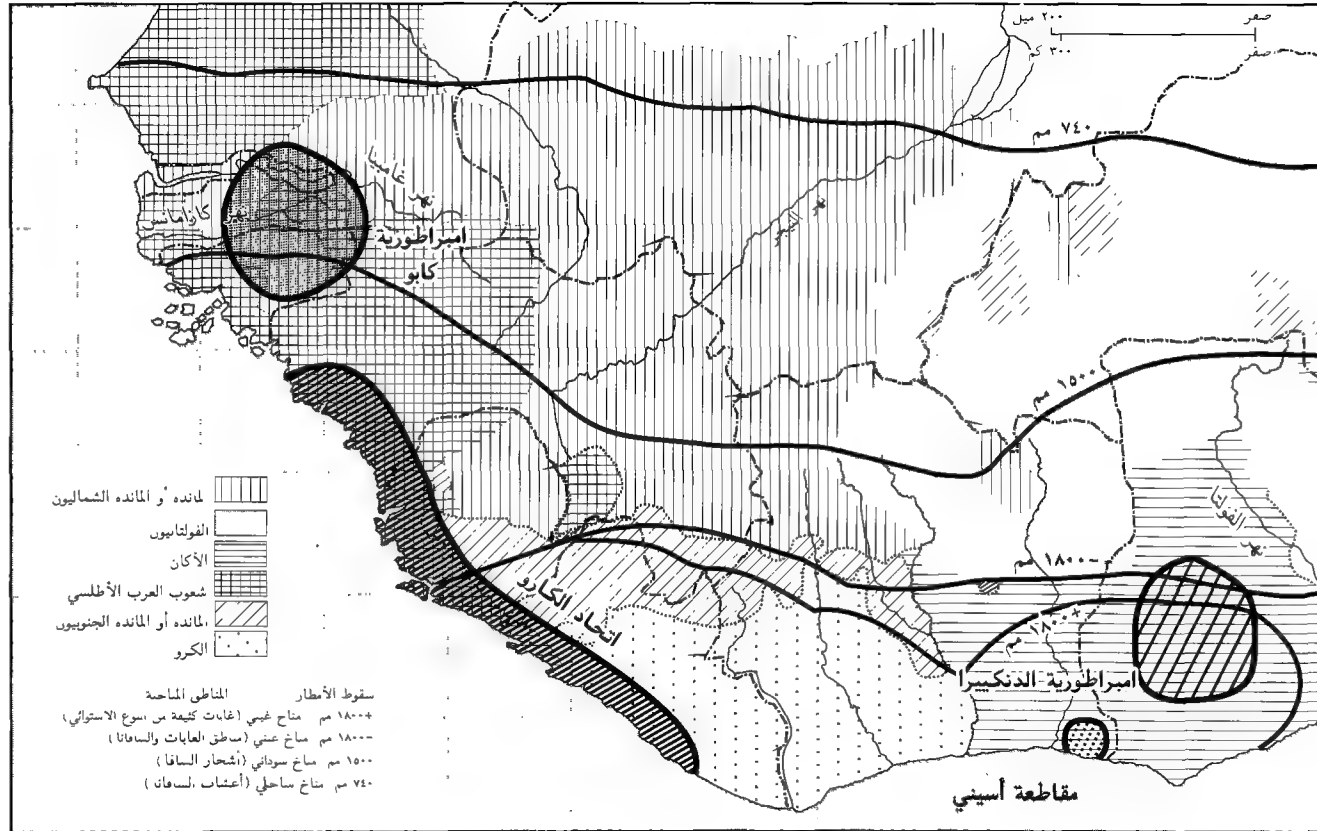
رسّخت كابو أقدامها بوصفها القوة الكبرى في قطاع الأنهار الجنوبية من غامبيا إلى سيراليون. وكانت كابو، التي نظمت نفسها في اتحاد لاثني عشر إقليماً للماندو، تشمل جيوتاً للقولبة وتجمعات للباينوك والبلانتو والجولا، تحت قيادة مانسا (أمبراطور) أعلى (مقرّه في كانسالا) تسانده أرستقراطية من الموظفين - الجنود وفيلق دائم من الفرسان. وقد سيطرت هذه المملكة، التي كانت قد أصبحت أمبراطورية، على تجارة وادي غامبيا وأنهار غينيا (كازامنس وريو كاشيو وريو جيبا) التي أقيمت عليها المحطات التجارية الأوروبية في كاشيو وفاريم وزينغشور ويساو وجيبا والبريدا وفورت جيمس. وفي نهاية القرن السابع عشر كان الملك بيرام (المانسا) يبيع ٦٠٠ من الرقيق في العام ويشترى جميع أنواع البضائع ويجبي الرسوم عن طريق محضليه المرخصين (القالى)^(٤٤).

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر وطّد اتحاد فوتا جالون للمسلمين القولبة أقدامه. وقد انبثق عن ثورة المسلمين التي هزّت المرتفعات الغينية - السودانية نحو عام ١٧٢٥ - ١٧٣٠، ثم أصبح تدريجياً مركز العلاقات بين ساحل الأنهار وبلدان الداخل. وتمكنت فوتا جالون، التي تقع عند ملتقى الأنهار التي تندفق إلى البحر من منطقة أعالي النيجر، من التصدي كمنافس خطير للماندو الكابو وحاربتهم إلى أن انهاروا في القرن التاسع عشر. ولكن تقسيماً لمناطق النفوذ، يشمل جميع البلدان الساحلية والداخلية فيما بين غامبيا وسيراليون، بين هاتين القوتين المهمتين، كان قد ظهر بطيئاً قبل ذلك الوقت^(٤٥).

(٤٣) Y. Person . ١٩٨١ . ص ٤٧ ٥٥.

(٤٤) S.M. Cissoko : ١٩٧٢ ، ص ١٠.

(٤٥) J. Suret-Canale . طبعة ١٩٧٦ ، ص ٤٨٦ ٥٠٤ ، W. Rodney ، ١٩٧٠ (ب) . ص ٢٢٣ - ٢٣٩.



الشكل ٤.١٣: أهم دول غرب أفريقيا في القرن السابع عشر (عن ك. ووندجي).

هيمنة الكارو الساحلية في سيراليون وليبيريا

كتب أ. دابر تاريخ الكارو. فكانت هناك أولاً مملكة الكوجا، حول كيب ماونت، التي قام الكارو والفولجيا بغزوها من المناطق الداخلية. وكانت مملكة الكوجا تفرض حمايتها على شعوب سيراليون (البُلوم، والكليغا، والكارودوبوي)، وكانت قد عيّنت حكامًا إقليميين مارسوا سلطانهم عليها كنواب للملك. وكان لها السيطرة أيضًا على شعوب ريو سستوس، وغالا الشرقية وكيب ميزورادو. وعندما غزا الكارو الكوجا قسموها إلى قطاعين رئيسيين: الكوجا بركوما (إقليم الكوجا) والفابيركوما (إقليم الفاي) وكان قادة الكارو الذين سيطروا مباشرة على الإقليم الممتد من كيب فيرغا في الشمال إلى كيب ميزورادو في الجنوب، قادة حربيين فرض جنودهم المتمرسون في الحرب والمسلّحون بسهام مسممة، سيطرتهم على الشعوب الأخرى في المنطقة. وكانوا ملوكًا مطلقي السلطة، يحملون لواء الدفاع عن المملكة وحمايتها فخلفوا بعضهم بعضًا من الآباء إلى الأبناء. وأخمدوا الثورات في الأقاليم التي غزوها وصدّوا هجمات الشعوب المجاورة مثل الدوغو والجييه والمانو ودافعوا باستمرار عن وحدة أراضي الأباطورية. وظلّوا مع ذلك حلفاء للفولجيا والمانو في الداخل الذين كانت تربطهم بهم علاقات تبعية. وفي سيراليون وليبيريا، في القطاعات العليا لأنهار موا ومانو وسان بول، كانت هناك شعوب كثيرة ربما تنتمي أصلًا إلى المانده، خضعوا لسيطرة المانو. وكانت للفولجيا والكارو والهوندو والغالا والكوجا الهياكل المؤسسية والأعراف نفسها، يأتُمرون بأوامر الجمعيات السرية نفسها وتربطهم سلسلة تبعية، تزداد توثقًا من المناطق الساحلية نحو الداخل، للماندي-ماني (سيد المانو)، الملك الأعظم في كل المنطقة. وكان الكارو. رغم قوتهم العسكرية يعتمدون على الفولجيا، الذين يعتمدون بدورهم على المانو، ذلك أن الشعوب الساحلية كانوا من سلالة شعوب الداخل ولكنهم كانوا يعتمدون على حسن علاقاتهم من أجل المبادلات التجارية^(٤٦).

وكانت مهمة الكارو بما لهم من هيمنة، هي تنظيم التجارة بين الساحل والداخل إذ كان الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه اقتصادهم هو التجارة مع الأوروبيين حيث حققوا منها أرباحًا ضخمة بوصفهم وسطاء. وكانوا يبيعون أيضًا لأتباعهم البضائع الأوروبية ويبيعون بضائع أتباعهم للأوروبيين. ولذلك كان التفوق السياسي والعسكري يهدف إلى الإبقاء على هذا النظام، ويبدو أن مجال نفوذ الكارو كان في المقام الأول مجالًا تجاريًا لا غنى عنه لتسيير نظام تجارة الرقيق في هذه المنطقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

التجارة الأوروبية ووساطة شعوب الساحل

أسفر نمو التجارة في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن تكوين جماعات من التجار. من بين الشعوب الساحلية، يعملون كوسطاء بين السفن الأوروبية والمجتمعات الأفريقية في الداخل.

ومن أمثالهم المولّدون (من أبوين مختلفي الأصل) والكريول (المولودين هناك ولكن أصولهم ترجع إلى أقوام أخرى) الذين يعيشون في مناطق الأنهار في كازامنس وغينيا وسيراليون.

من المغتربين البرتغاليين إلى المولّدين والكريول في مناطق أنهار غينيا وسيراليون

كانت جماعات المولّدين (المولاتو)، سواء كانت برتغالية أفريقية من سلالة المستوطنين البرتغاليين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أو إنجليزية - أفريقية من سلالة التجار البريطانيين في القرن السابع عشر والثامن عشر، تشكل شعبًا خاصًا متميزًا. وكان تأثيرهم على التطور التاريخي للساحل بين غامبيا وسيراليون تأثيرًا حاسمًا.

المغتربون البرتغاليون والأفارقة البرتغاليون

كان التأثير البرتغالي في غرب أفريقيا يعزى إلى الهجرة إليها وخاصة إلى المغتربين العديدين الذين استوطنوا منطقة الأنهار الجنوبية والجزر الأطلسية (وخاصة الرأس الأخضر (كيب فردى)) ابتداءً من القرن الخامس عشر. وكانوا يسمّون «المبعوثين». ويعرّف و. رودني هؤلاء بأنهم أناس أُلقي بهم بين السود ليغنوا بالتجارة. وكان معظمهم من البرتغاليين مع نزر قليل من اليونانيين والأسبان وحتى الجنود. وقد جندوا مساعدين من الأفريقيين. وكانوا يذرعون وديان أنهار السنغال وغامبيا وكازامنس ونهيرات غينيا. وقد استوطن كثير منهم في قطاعي كاشيو وجيبا (وهي تشكل جزئيًا غينيا بيساو الحالية)، وبعضهم في سيراليون عند بورت لوكو. وفي أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر كانوا قد دخلوا إقليم السوس حتى نقاط الالتقاء بتجار المانده القادمين من الداخل.

وسرعان ما وضع المغتربون الأساس لمجتمع برتغالي - أفريقي: فهم، إذ استقرّوا في القرى وعاشوا قريبين من السود، اتخذوا زوجات أو خيلات من الأفارقة. وأصبحت البرتغالية سريعًا لغة محلية تلي لغة المانده. وهكذا جرى تأمين الوجود البرتغالي خلال العقود التالية على الرغم من التدهور الذي أصاب البلد الأم.

وسيطر المغتربون وسلالتهم على التجارة المحلية في أعالي غينيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولكن التكوين العرقي للجماعة تغيّر بصورة واضحة. ففي القرن السابع عشر تناقص تدفق المهاجرين حتى انخفض عدد البرتغاليين الخُصّ إلى ما دون عدد المولّدين، وأصبح للمغتربين عدد متزايد من الأبناء المولّدين (أبناء الأرض) الذين سيطروا على مناطق بيفادا وبورت لوكو في منتصف القرن السابع عشر. وأصبح المولّدون أكثر سوادًا حتى كان من الصعب تمييزهم عن الأفارقة. ففي نهاية القرن الثامن عشر كان المجتمع البرتغالي الأفريقي يضمّ القليل من البيض والكثير من السود؛ ولكن شؤونه كانت تدار بمعرفة المولّدين الذين كانوا قد أضفوا عليه أهم سماتهم الاجتماعية الثقافية.

وكان المغتربون قد كوّنوا بنسلهم جماعة اجتماعية ثقافية جديدة على سواحل أفريقيا. فبرغم تحدّثهم البرتغالية وارتدائهم الزي الأوروبي وعيشهم في منازل مستطيلة الشكل ذات

جدران مطلية بالأبيض وشرفات للراحة، أتبعوا مع ذلك عادات أفريقية شملت حتى الوشم ووضع العلامات الإثنية. ومارسوا كاثوليكية محرفة يقرن فيها حمل الصليب باعتقاد قوي في التعاويذ والسحر، ولا يمنع فيها الاحتفال بأعياد القديسين المسيحيين من تقديس الأسلاف. وكان المغتربون مرتبطين أول الأمر بشعوب الساحل بروابط من الصداقة - فقد تعاونت بيانا فاز من كاشيو، مثلاً، تعاوناً وثيقاً مع البابل والباينوك وكانت لها ملكية في فاريم بين المانده. وقد اندمج بعضهم فيما بعد في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للشعوب الأفريقية من خلال روابط النسب: فجوزي لوبيز دي مورا مثلاً، وهو حفيد ملك ماني لسيراليون، كثيراً ما اشترك في الحياة السياسية لهذا القطاع حيث أصبح أكبر صانع لملوكه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكان آخرون لا يعدون أن يكونوا أفارقة يحاكون الأسلوب الأوروبي، مثل فرانسيسكو كوريبا، وهو ماندي من جيبا يتحدث البرتغالية بطلاقة، تعلم تعليماً عالياً وكان أنيق الملبس على الطراز الأوروبي^(٤٧).

وقد استمدت هذه الجماعة الأفريقية البرتغالية قوتها من وظيفتها كطبقة تضطلع بدور الوكلاء. فأعضاؤها لم يقوموا بأعمال إنتاجية وإنما كانوا يقومون بتموين السفن الأوروبية بالبضائع ويشتغلون بتجارة موسمية ترتبط بالأنشطة الزراعية للسكان الأفريقيين. وقد حققوا بذلك أرباحاً ضخمة وتعرضوا من ثم لهجوم من الشركات التجارية الأوروبية التي حاولت تخطيهم والعمل دون وساطتهم.

وبينما كان معظمهم يعتمد على السفن الأوروبية، أصبح بعضهم على قدر من الثراء بما يكفي للاستغناء عنها. ومن بين هؤلاء أسر المولدين الكبيرة آنذاك: آل فاز من ريو كاشيو وريو نونيز، وآل تومبا منديز وأنطونيو فاز في غامبيا؛ وسيتل فرناندو من ريو بونغو وريو نونيز؛ وجوزيه لوبيز دي مورا في سيراليون. وأصبح لأسرة بيانا فاز مكانة مرموقة في قطاع كاشيو في القرن السابع عشر. وقد عاشت بيانا في كاشيو في إقليم بابل ولكنها كان لها بيت بين البايونك وآخر في فاريم بين المانده. وكان لها عبارة (معدية) بشراعين، وقد أدار أخوها، امبروزيو، في كاشيو وابن أخيها، فرانسيسكو، نشاطاً تجارياً هاماً على ريو نونيز. وكان نظير السيدة بيانا فاز هو السيد جوزيه لوبيز دي مورا، سيد سيراليون، وأغنى رجل في هذه المنطقة في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

وكانت هناك خلافات كثيرة بين التجار المولدين الأثرياء والشركات التجارية، وخاصة بين مؤيدي حرية التجارة وعدم تقييدها ومؤيدي التنظيم والاحتكارات. وكان على الوسطاء أن يتصلوا لمحاولات الشركات التجارية العمل بدون الاستعانة بهم.

ففي عام ١٦٨٤-١٦٨٥ تنازعت بيانا فاز، مثلاً، مع الكابتن جوزيه غونسالفيس دوليفيرا بشركة كاشيو لرفضه السماح للسفن غير البرتغالية بالاتجار في المنطقة حتى ولو كانت قد دفعت رسوم الرسوم. فقدم التجار الأفارقة البرتغاليون، بزعامة بيانا فاز، عريضة ضد هذا

(٤٧) للإطلاع على التفاصيل الكاملة فيما يتعلق بالأفارقة البرتغاليين، أنظر W. Rodney، ١٩٧٠، (ب)، ص ٢٠٠-٢٢٢.

الإجراء واستمالوا البابل المحليين الذين اضطروا دوليفيرا في النهاية إلى السماح بالتجارة مع الإنجليز.

على أن تصميم جماعات الوسطاء على السيطرة على المصائر الاقتصادية والسياسية للساحل بالمناداة بحرية التجارة في مواجهة الشركات الأوروبية، تجلى في سيراليون في كفاح جوزيه لوبيز دي مورا ضد الشركة الملكية الأفريقية. وكانت هذه الشركة البريطانية تستهدف بوجه خاص كسر التحالف بين الحكام الأفارقة والمولدين ووضع حد لدور هؤلاء المولدين كوسطاء. وقد تصدى المولدون، بقيادة لوبيز دي مورا، لهذا التهديد لوجودهم، وقاموا في ذروة الصراع بتدمير محطة الشركة التجارية التي لم تستطع مطلقاً معاودة أنشطتها في سيراليون.

من التجار الإنجليز المغامرين إلى الإنجليز الأفارقة في سيراليون

كان من جماعات المولدين الأخرى الإنجليز في سيراليون الذين ظهروا إلى الوجود في القرن الثامن عشر. وقد كُونوا قبل نهاية القرن جماعة من نحو ١٢٠٠٠ شخص كانت أسر تآكر وروجر وكوركر وكليفاند على رأسهم.

وقد جاءت أسر تآكر وكولكر (كوركر فيما بعد) من إنجلترا في القرن السابع عشر وكانوا معنيين ابتداءً بتجارة الشركات الإنجليزية. واتخذوا زوجات من الأفريقيات ودخلوا بذلك في المجتمع المحلي الذي ارتبطوا في إطاره بالطبقة الحاكمة. فتزوج آل روجر وكوركر مثلاً من الأسرة المالكة في جزيرة شيربرو. وكما حدث في حالة البرتغاليين - الأفارقة، ظهرت هنا جماعة اجتماعية مولدة ثقافياً استطاع فيها جيمس كليفاند مثلاً، الذي كانت أمه امرأة من الكيسي، أن يشغل منصباً مرموقاً في جمعية البورو السرية.

وكان أجداد الإنجليز الأفارقة، بوصفهم عاملين لدى الشركة التجارية، يقومون في بداية الأمر بأعمال وضيعة في المحطة التجارية، كحراس مخازن ونجارين وقفالين. ولكنهم سرعان ما أصبحوا وسطاء تجاريين لهم شأنهم وأثروا ثراءً كبيراً. فنحو عام ١٦٩٠ سيطر آل تآكر على جزيرة شيربرو، وفي منتصف القرن الثامن عشر كان هنري تآكر ممثلاً الرئيسي. وفي النصف الثاني من ذلك القرن تألق نجم جيمس كليفاند في سيراليون^(٤٨).

وهكذا شكل البرتغاليون - الأفريقيون والإنجليز - الأفريقيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر جماعة اجتماعية لها وظائف اقتصادية معينة، وهبأوا وسطاً ثقافياً اندمج فيه معاً الأوروبيون والأفارقة، البيض والسود. وفي وعي بهذا الدور حاولوا أن يتعاملوا مع البيض والسود على قدم المساواة. ولكنهم، في وعي بمصالحهم، استغلوا الأفارقة الذين استخلصوا منهم أكبر قدر من الأرباح؛ وعلى الرغم من أنهم ثاروا على الاحتكار الصارم الذي تمارسه الشركات التجارية، فإنهم كانوا مع ذلك عملاء في خدمة الرأسمالية المركنتيلية (التجارية) الأوروبية.

التجارة والسكان من ساحل الغلال إلى ساحل سن الفيل

لم يسفر نمو التجارة الأوروبية من كيب ميزورادو إلى كيب لاهو في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن ظهور أي جماعات دينامية من التجار بين شعوب الكرو. وهذا القطاع الساحلي، على الرغم من ضعف اتصالاته بالداخل السوداني، كان له أن يفخر مع ذلك بعدة قرى مبنية عند مصاب الأنهار، وكان يتمتع بوفرة من المنتجات المتنوعة. وكانت السفن الإنجليزية والهولندية تأخذ المؤن من الهال من نهر سيسيتوس وكيب بالمالس وكافالي وتأخذ الرقيق من باسا ودريوين وسانت أندرو: وكانت تشتري العاج من كل مكان.

ولا شك أن افتقار هذا القطاع إلى الدينامية الاقتصادية، برغم ثرائه بالعاج، يرجع إلى أزمة الملاغيتا (الهال) وعقلية السكان الذين كانوا فقراء يتطلعون إلى الحصول على هدايا أكثر مما يعنون بتنظيم علاقات تجارية مع الأوروبيين. وكان الاستثناء الوحيد هو منطقة نهر أندرو التي كانت تعرض على السفن ذهبها ورقيقها وسن الفيل الذي يزن أكثر من ١٠٠ كيلوغرام. وكان زعماءها «الودودون المبحلون» يضعون مآزر (سترات للعودة) كما هو الحال في ساحل كواكا.

الخاتمة

على الرغم من الصعوبات المرتبطة بإعداد خلاصة تاريخية جامعة لهذه المنطقة، فإن بوسع المرء أن يرى أنه، بين عام ١٥٠٠ وعام ١٨٠٠، عرفت هذه الشعوب وهذه الأقطار نموًا موحّدًا. فبعد العزلة النسبية، اندمجوا تدريجيًا في دوائر السوق العالمية التي أقامت الرحلات الأطلسية الأوروبية منذ الاستكشافات الكبرى. وقد رافقت هذا الاندماج تحركات سكانية من الداخل إلى الساحل وتغيرات اجتماعية وسياسية حادة حيثما حاول الناس الاستفادة من الفرص التي أتاحتها لهم التجارة الأوروبية.

الفصل الرابع عشر

دول وحضارات المنطقة السفلى من الساحل الغيني أ.أ. بواهين

ربما كانت الفترة ١٥٠٠-١٨٠٠، بالنسبة إلى شعوب الساحل الغيني الأسفل، الممتد من جنوب كوت ديفوار (ساحل العاج) الحالي إلى بنين، أو من نهر بانداما إلى أنهار المونو عامة، وأنهار الأكان والغا والأيوه بوجه خاص، فترة من أكثر الفترات ثورية في تاريخها. فقد شهدت، أولاً وعلى الأخص، هجرات هذه الشعوب من مهادها المختلفة إلى مناطق إقامتها الحالية وتطور معظم الجماعات الإثنية - اللغوية التي تنقسم إليها الآن. وشهدت، ثانياً، تكشف الروابط التجارية والثقافية بين هذه الشعوب وشعوب السودان الغربي والصحراء الكبرى وبلدان المغرب وفتح قناة جديدة تماماً للاتصال والتجارة عبر الأطلسي - مع أوروبا أولاً ثم مع الأمريكتين. وشهدت، ثالثاً، المركزية المطردة للدول ونشوء كيانات سياسية أو ممالك وأباطورية أوسع نطاقاً. والواقع أنه في عام ١٨٠٠ كانت كل المنطقة تقريباً قد نظمت في إطار أمبراطورية واحدة تحت حكم أسرة مالكة واحدة. وأخيراً فإن هذه الفترة كانت فترة تحوّل اجتماعي وثقافي جذري وظهور طبقات جديدة. وهذه الجوانب الأربعة هي موضوع هذا الفصل.

الهجرات ونشوء جماعات إثنية - لغوية

تؤكد الشواهد الوثائقية والمأثورات المروية على السواء أنه على الرغم من أن بعض هذه الشعوب كانت قد دخلت واستوطنت المناطق التي تعيش فيها اليوم، فإنها في معظمها كانت، عام ١٥٠٠، لا تزال مركّزة في مهادها المختلفة. فبعض الأكان مثلاً كانوا تغلغلوا في اتجاه الجنوب الشرقي صوب الساحل، إلى ما يشكل الآن جنوب شرق كوت ديفوار (ساحل العاج) وجنوب غرب غانا^(١). ولكن

معظمهم كانوا لا يزالون يعيشون في مهدهم. في المنطقة التي تشكل حالياً أدانسي وأمانسه في حوض أوفن - برا حيث ينقسمون إلى ثماني عشائر تقوم على تسلسل النسب من ناحية الأم - عشائر آدا، وأوسودوكو. وشاي، ولا، ونغو، وكبونه، وغوبغلا وكروبو.

وكان الغا - الماشي والنونغوا والتيما قد انفصلوا منذ وقت طويل عن أقاربهم الأدانغبه في حوض الفولتا الأسفل حول تلال لولورفور وأسسوا مجموعة مستوطنات في سهول غانا شمال المنطقة الساحلية حيث يعيشون الآن^(٢). ويشير عالم الآثار أوزان. إلى أن آياوازو، التي تعتبر آخر مستوطنة من هذه المستوطنات، أنشئت في أواخر القرن السادس عشر^(٣).

ولم يكن الأيوه سكان توغو وغانا الحاليين قد بدأوا بعد هجراتهم وإنما كانوا مركزين جميعاً في موطن أجدادهم الثالث، نواتسي أو نوتسي في توغو، حيث كان الأولان هما تارو وكتيو^(٤).

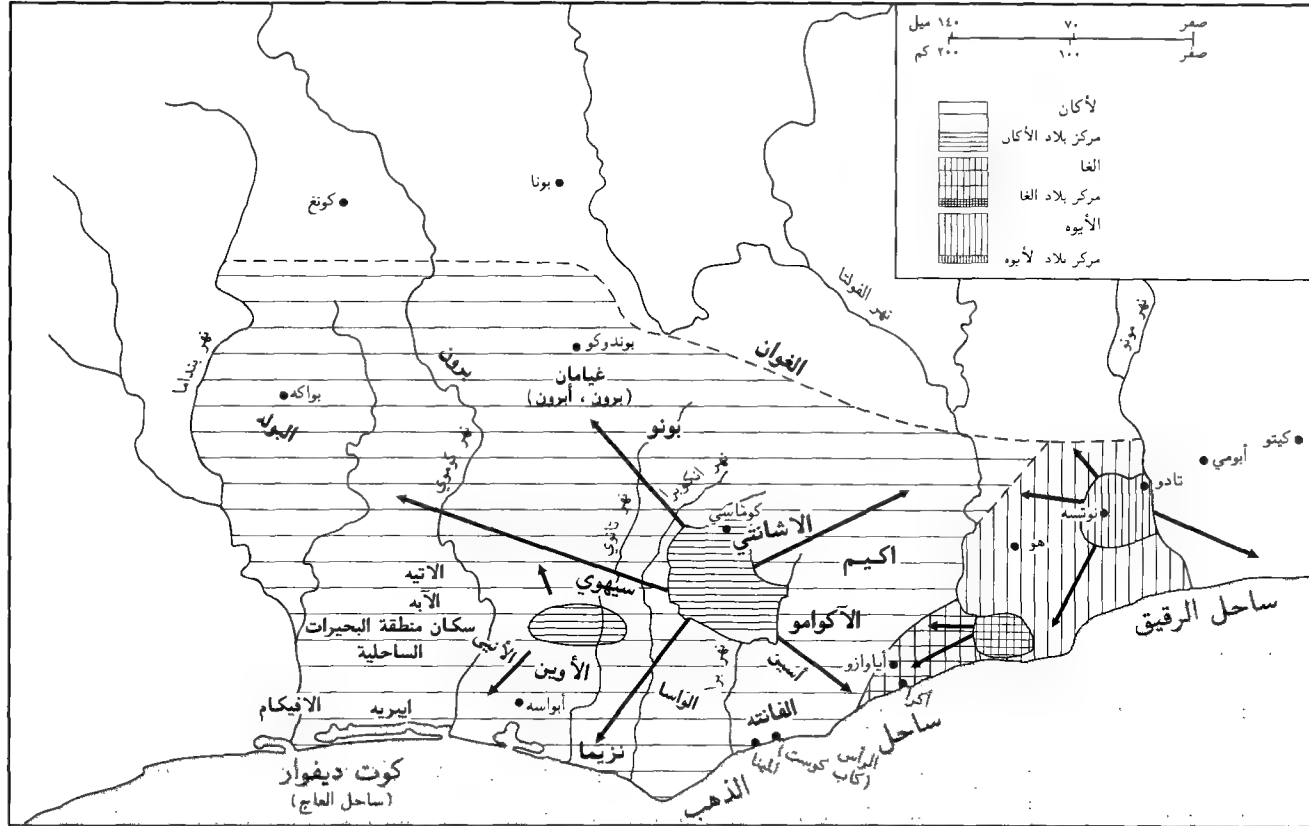
وبين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠، وخاصة في القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر، جرت المرحلة النهائية لتشتت هذه الشعوب وتوطنها في المناطق التي تعيش فيها الآن. فبدأ الأكان والغا - الأدانغبه والأيوه يتحركون في جميع الاتجاهات في جماعات صغيرة عادة من العشائر والعائلات، وكان ذلك من جهة لأسباب اقتصادية - للاستفادة من مناطق إنتاج الذهب والكوالا المكتشفة حديثاً - ومن جهة أخرى لأسباب اجتماعية - كضغط السكان - ولكنه يرجع في المقام الأول إلى أسباب سياسية. فالأكان مثلاً، نزحوا أولاً، في القرن السادس عشر، شمالاً وشرقاً إلى المناطق الحالية لكوماسي ومامبونج وأكيم، وصوب الجنوب والجنوب الغربي إلى مناطق الواسا والاغويرا والسانوي والأسيني الحالية. وفي القرن السابع عشر نزحت أعداد أخرى من الأكان في جماعات عشائرية ترتبط بالنسب من ناحية الأم صوب الشمال إلى المناطق الحالية للآشانتية والأشانتية - الأكيم والكواهو، وصوب الشمال الغربي إلى مناطق الكولانغو، والجنوب الغربي إلى مناطق الواسا - سيهوي ومنطقة البحيرات في كوت ديفوار (ساحل العاج). وشهدت الفترة ١٦٨٠ - ١٧٣٠، لأسباب سياسية في المقام الأول، حركة هجرة مستمرة وواسعة بشكل خاص للأكان من مناطق كوماسي وأنويانويا والدنكييرا إلى المناطق الحالية لتزما وأوين وسيهوي وأهافو وشمال بونو ومناطق الأنبي والبولة في كوت ديفوار (ساحل العاج). وفي منتصف القرن الثامن عشر بدا أن نبع تدفقات الأكان قد انضب.

كذلك واصل الغا، أثناء هجرة الأكان، انتشارهم من الداخل إلى الساحل مدفوعين، إلى حد بعيد، بالوجود الأوروبي هناك وبما يتيح من فرص اقتصادية أكبر. وكان الغا - الماشي والنونغوا والتيما أول من نزح في القرن السادس عشر وتبعهم في القرن السابع عشر شعوب أوزو وتيشي. كذلك بدأ أقاربهم الأدانغبه الانتشار جنوباً وشمالاً إلى سهول أكرا في القرنين

(٢) C.C. Reindorf، ١٨٩٨، ص ٦-١٢.

(٣) P. Ozanne، ١٩٦٢، ص ٦٩.

(٤) N.L. Gayibor، ١٩٧٧، ص ١١-١٥، H.W. Debrunner، ١٩٦٥، ص ٣-١٠، C.M.K. Mamattah،



السادس عشر والسابع عشر حيث أصبح البعض، وهم الذين نزحوا نحو الشمال الشرقي إلى المناطق الجبلية، يكونون جماعات مانيا كروبو الحالية. ونزح آخرون في القرن السابع عشر إلى الساحل ليقيموا فيه مستوطنات مثل نغو وبرامبرام وآدا.

غير أن أكثر الهجرات مأساوية كانت هجرات الأيوه. ففي أواخر القرن السادس عشر أو أوائل القرن السابع عشر. اضطر الأيوه، لأسباب سياسية في المقام الأول وعلى الأخص للهروب من الحكم الاستبدادي لملكهم أغوكولي، إلى النزوح عن نوتسي في جماعتين رئيسيتين، أيوه الجنوب (داغبو أو ديزيهو) وأيوه الشمال أو الداخلة (ديميو أو نوميو)^(٥). وكانت جماعة الجنوب التي نزحت إلى الساحل والجماعات التي تفرعت عنها تتألف من الأئلو والتونغو، بينما كانت جماعات الشمال، التي استوطنت الجزء الأوسط والشمال من منطقة جنوب فولتا الحالية، تتألف من الأزوغلي والهويكه والأكيني والأودومه. وسرعان ما انفصلت عنها جماعات فرعية ومنشقة لتقيم مستوطنات أخرى واستمرت عملية الانشطار والانتشار هذه طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وهكذا كان شعب الأئلو في عام ١٨٠٠ يشمل أئلو وإفيه وآفه وإكسيفي وفيتا وسومه وكليكو وفلاو (أو أفلاو) ودودزه وإفينوري؛ وكان التونغو يضمون أغافه وبابا وباتو ودوفو وفييفي وفودزكو وموفي وميفا وسوكبو وتيفله وتغومه وفولو وفومه، والأروغلي يضمون هو وأكوفه وهودزو وكينيو وتكلا وأداكلو وأبوتيا واغوتيمه واكوفيفه وغيرهم^(٦).

وهذه الشعوب لم تفرق أو تهجر فحسب: فقد تعرضت أيضًا لتغيرات إثنية - لغوية. وقد تمكن الأيوه والغا - أدانغيه، الذين نزحوا إلى مناطق خفيفة السكان سبقتهم إليها جماعات أخرى، مثل جماعات ما يسى ببقية توغو أو وسط توغو والغوان، من المحافظة على نقائهم الإثني واللغوي. فالواقع أن التأثير الرئيسي لمجتمعات الغوان على الغا كان دينيًا. غير أن الكثير من الأكان هاجروا إلى مناطق تعمرها بشكل معقول فيما يبدو شعوب مختلفة اللغات والثقافات والمؤسسات. وتبين السجلات البرتغالية لعقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الخامس عشر أنه كانت توجد سبع قرى على ساحل العاج شرقي نهر البانداما، وإضافة إلى ذلك قال باتشيكو بيريرا في عقد الخمسينات من القرن السادس عشر «أننا لا نعرف شيئًا عن ماهية التجارة التي ربما توجد في هذا البلد ولكننا نعرف فقط أنه كثيف السكان»^(٧). ولا بد أن هذه الشعوب كانت هي الأديزي في الغرب والأبوتد والأغوا والكومبا والمونو في الشرق. وكان امتزاج هذه الجماعات وجماعات الأكان القادمين إليهم هو الذي تمخض عن ظهور المبالو والألاديان والإيري والايوتيله والافيكام وغيرها... المعروفة في مجموعها بسكان البحيرات الساحلية. وبالمثل كان امتزاج مهاجري الأكان اللاحقين وبعض الشعوب الموجودة من قبلهم هو الذي تمخض عن ظهور الأنبي والبولة والسيهوي. ولذلك أصبح الأكان منقسمين اليوم إلى جماعتين كبيرتين هما: الأكان الشرقيون

(٥) C.M.K. Mamattah، ١٩٧٩، ص ١٢١-١٢٢.

(٦) المرجع السابق، ص ١٤٧ و ١٥٥-١٥٨.

(٧) إقتباس T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص ٤٨.

والأكان الغربيون الذين يؤكد دبابيت أنه «لا توجد بينهم أي إمكانية لتفاهم لغوي مباشر». وقد انقسمت كل جماعة بدورها الآن، وفقاً لتوجهات سياسية في المقام الأول، إلى عدد من الجماعات الفرعية. فانقسم الأكان الشرقيون إلى الأشانتي والأكوايم والأكيم والأكوامو والبرون (الأبرون) أو الغيامان، والواسا والكواهو والفانتة والأسين والدنكيريا والغوموا وجميعهم يتحدثون تقريباً اللغة نفسها، وهي التوي. ويضمّ الأكان الغربيون الآنيي والبولة والتزيماء والأهانتا والسانوي (الأفيما) والأوين والسيهوي الذين يتكلمون لهجات أكانية يتفاهمون بها.

وفي القرن السادس عشر، أظهرت المؤسسات الاجتماعية السياسية لهذه الجماعات في مواطنها الجديدة، أوجه تشابه وأوجه اختلاف. فجماعتا الغا - أدانغه والأيوه كانتا كلتاهما تعيشان في مستوطنات مستقلة متناثرة في تجمعات صغيرة أو كبيرة للعشائر والعائلات التي ترتبط بنسب الأب. وكانت الأدانغه مثلاً تنقسم إلى تسع عشائر: الأزينودزه والبالاكا والكبوكو واللا والليكبودزه واللينودزه والنانغلا والسيبوتة والشالوم. وفي كل جماعة كان لكل سلالة إلهها الأكبر وكان كهنته هم زعمائها. غير أنه بنهاية القرن السادس عشر كانت الغا - الماشي قد أنشأت منصب الملك الذي اتخذ مقرّه في أياوازو.

أما الأكان فكانوا يعيشون في مدن يحكمها ملوك وملكات وقرى يحكمها زعماء. وكانت كل مدينة أو قرية تتكون من عائلات تنتمي إلى العشائر الثماني التي تقوم على نسب الأم والتي تضمّ جميع هذه العائلات. وهذه العشائر هي: اكونا (أزانوله بين التزيماء)، وأيوكو (أنونا بين الفانتة أو النوروبا أو نفافيل بين التزيماء والآنيي ودوم أو دويمينا بين الفانتة) وأزيني وأغوتا وبريتو (تويدان بين الفانتة) وأزاكيري وأدوانا أو أتويا (أبيرادزه بين الفانتة وأزمنغاما أو أهويا بين التزيماء)^(٨). وكان لكل عائلة رئيس (أبوزوابانين باللغة المحلية)، وكذلك كانت كل عشيرة. ويبدو أنه كان لكل عائلة أو عشيرة إلهها أو آلهتها الخاصة، وكذلك كانت كل قرية أو مستوطنة يمارس كهنتها سلطة كبيرة. وكان هؤلاء الكهنة في عشائر الغا والأيوه يعملون لا كرجال دين فحسب بل أيضاً كقادة سياسيين. وبعبارة أخرى كان المجتمع قد أصبح بالفعل مجتمعاً طبقياً يضمّ أرستقراطية حاكمة تتألف من الكهنة والملوك والرعايا العاديين وعدداً قليلاً نسبياً من الرقيق المحليين. غير أن هذه التركيبة الاجتماعية تغيرت كثيراً بفعل التطورات السياسية والاقتصادية في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

التغيرات الاقتصادية في غينيا السفلى

كذلك حدثت تطورات اقتصادية داخلية وخارجية بعيدة الأثر في غينيا السفلى من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠. فعلى الصعيد الداخلي جرى متابعة الأنشطة الاقتصادية التي أقيمت من قبل ووسّع نطاقها كثيراً. وشملت هذه الأنشطة جمع الثمار والزراعة وتربية الماشية وصيد الطرائد

وصيد السمك وصنع الملح وتعدين الذهب^(٩). فجمع الثمار كان واسع الانتشار وكانت أهم سماته جمع جوز الكولا من الأشجار البرية النمو في مناطق الغابات في ساحل العاج، وخاصة بالقرب من مناطق الأشاتني والأهافو والأكيم، موطن أكان الشرق. وكان جوز الكولا هو عماد التجارة بين الأكان وبين الناطقين بالغور والمانده والهوسا في مناطق السافانا وغرب السودان. كذلك زادت أهمية الزراعة حيث كانت أهم الحاصلات هي لسان الحمل والموز واليام (نوع من البطاطا) والأرز. وقد أضيفت إليها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مجموعة من المحاصيل الجديدة التي أدخلها الأوروبيون إلى ساحل غينيا من آسيا والأمريكتين، والتي شملت الذرة والمنيهور وأنواعًا مختلفة من اليام، والطماطم والبصل والبادنجان والأفوكاته والبطاطا الحلوة والليمون والفول السوداني^(١٠). وقد أدى تبني صغار الزراع لهذه الحاصلات بسرعة إلى تنوع الاقتصاد الزراعي لساحل غينيا، ولا بد أنه أدى بذلك إلى تسارع النمو السكاني.

وكانت تربية الحيوان بما في ذلك الدواجن والأغنام والماعز والخنازير نشاطًا تجري ممارسته مثلما كان صيد الأسماك وصيد الطرائد. وكان صيد الأسماك هو النشاط الاقتصادي الرئيسي لشعوب الأيوه والغا وغيرها من شعوب الساحل مثل الفانته والأهانتا والتزيماسكان مناطق البحيرات الساحلية. وكان صيد الحيوان نشاطًا يمارسه الجميع أولاً بالحرب والسهم والأقواس والعصي ثم بالبنادق فيما بعد.

وأخذ نشاطان من هذه الأنشطة الأولية، هما صنع الملح وتعدين الذهب، يزدادان أهمية بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠. وكان السكان الساحليون ينتجون كل الملح تقريبًا^(١١)، بينما كان تعدين الذهب حكرًا مقصورًا على سكان الغابات في الداخل، وخاصة الأكان في منطقة واسا وفي المناطق المشار إليها في السجلات الأوروبية للقرنين السادس عشر والسابع عشر على أنها أركاني أو أركانيا - وهي التي تمثل في العصر الحديث الأشاتنه وكوهو وأكيم^(١٢) وكذلك برونغ أهافو وبرون أو غيامان وبوله. وهذه كانت هي المناطق التي تنتج أيضًا جوز الكولا، عماد التجارة مع السودان الشمالي والغربي. وكان الحصول على الذهب يتم بطريقتين: باستخلاصه من التربة الغرينية في قيعان الأنهار والوديان الجافة وبالتعدين العميق. وبينما كان استخلاص الذهب بفصله عن الأتربة أسلوبًا يستخدم منذ القدم، يرجح أن يكون التعدين في العمق قد أدخل في إقليم الأكان على يد المانده في القرن الثالث عشر أو الرابع عشر^(١٣).

(٩) K.B. Dickson، ١٩٦٩، ص ٧٢-٨٩.

(١٠) J.P. Murdock، ١٩٥٩، ص ٢١-٢٤، D.G. Coursey، ١٩٦٦.

(١١) للاطلاع على وصف دقيق للطرق المختلفة لإنتاج الملح على الساحل الغيني، أنظر W. Bosman، ١٩٦٧، ص ٣٠٨-٣٠٩.

(١٢) A.A. Boahen، ١٩٧٣.

(١٣) T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص ٢٤-٢٥، I.G. Wilks، ١٩٦٢ (ج)، ص ٦٦.

وقد بلغ تعدين الذهب، الذي كان يخضع لرقابة صارمة من الدولة في مناطق عدّة، والذي كان يشكل مصدر الدخل الرئيسي للحكام، ذروة إنتاجه في أواخر القرن السابع عشر حين وصل الإنتاج إلى نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ أوقية^(١٤). وقد ظلّ تعدين الذهب طوال هذه الفترة احتكاراً مقصوراً على الأكان أنفسهم، وظلّت جميع الجهود الأوروبية - ولاسيما الهولندية - الرامية إلى المشاركة مباشرة في إنتاجه تلقى مقاومة^(١٥).

وقد نما في الوقت نفسه نشاط اقتصادي آخر متزايد الأهمية، هو التجارة، لعب فيه الرقيق دوراً بارزاً كحُمّالين. وكانت التجارة تمارس في قطاعين: داخلي وخارجي. فكان الأيوه والغا والأكان يمارسون التجارة فيما بينهم منذ وقت طويل: حيث كان السمك والملح اللذان تنتجهما الأيوه والغا والفانتة والأواني الفخارية التي تنتجها الأدانغه تقايض مقابل الذهب واللّبان والعاج والسترات الحديدية أو المعدنية مما ينتجه أكان الداخل. ويبين التراث الشفهي والسجلات الأوروبية بوضوح أن هذه التجارة الداخلية التي تتم في أسواق محلية أو إقليمية أخذت تزداد حجماً وأهمية. وعن تجارة الملح بين الساحل والداخل. يقول بوسمان:

«ليس بوسع المرء أن يتصور كم من ثروات ضخمة يحصل عليها الزوج من استخلاص الملح، وإذا عاشوا (أي الفانتة) دائماً، أو غالباً، في سلام، فإن أولئك الذين يمارسون هذه الوظيفة سيجمعون في وقت قصير مبالغ طائلة؛ ذلك أن جميع زنوج الداخل مضطرون لاستحضار ملحهم من الساحل، ويمكن بسهولة أن يستنتج من ذلك أنه لا بدّ وأنه يكلفهم الكثير...»^(١٦).

على أن نمو التجارة الخارجية كان أكثر أهمية. وكان لها فرعان: أقدمهما مع السافانا وغرب السودان والآخر عبر الأطلنطي مع أوروبا ثم مع الأمريكتين. ويتبين بوضوح من المصادر العربية، مثل وقائع كانو، ومن السجلات البرتغالية من عام ١٤٧٠ إلى عام ١٥٠٠ والتراث الشفهي، أنه في عام ١٥٠٠ كان الغا والأيوه والأكان قد أقاموا روابط تجارية مع الغوان والغور في الشمال ومع الهوسا شمالي نيجيريا في الشمال الشرقي ومع المانده في منعطف النيجر في الشمال الغربي، وذلك للاتجار في الذهب وجوز الكولا والمنسوجات والرقيق والملح. وقد دعمت هذه الروابط بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠، حيث عزّز الأكان بوجه خاص التجارة مع المانده والهوسا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر^(١٧). ومع قيام صنغاي وتوسعهم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وما ترتّب على ذلك من إقرار النظام والسلام، ازدهرت التجارة بين الأكان والمانده. وكان التحكم في هذه التجارة هو ما دعا الجولا إلى إنشاء عدد من المحطات التجارية أو المراكز الترويجية التي تقدّم المشروبات والمأكولات، مثل بوبو -

(١٤) T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص ١٦٦.

(١٥) W. Bosman، ١٩٦٧، ص ٨٠.

(١٦) المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(١٧) أنظر A.A. Boahen، ١٩٧٧.

ديولاسو وكونغ وبوندوكو وبونا وبيغو بين منعطف النيجر والبلدان المنتجة للذهب في الجنوب. وأصبح مستودعا جين وبيغو، وهما أهم مستودعين لتجارة الشمال - الغربي. بالقي الثراء خلال القرن السادس عشر، كما يتضح من المصادر الكتابية والأثرية على السواء. وفي أسواق الشمال الغربي هذه بادل الأكان بصفة خاصة الذهب وجوز الكولا ثم في وقت لاحق البضائع الأوروبية المستوردة وذلك مقابل الأقمشة والبطاطين والسجاد التركي والحراير المقلّمة والزرقاء والمنتجات الجلدية والأدوات الحديدية والنحاسية والملح^(١٨).

وكان يعتقد أن سقوط صنغاي في أواخر القرن السادس عشر وما أعقبه من انعدام الأمن قد دمر التجارة على طول الطرق بين الشمال - والغرب. غير أنه قد وضح الآن بصورة مقنعة أن التجارة لم تتدهور خلال القرن الثامن عشر بل إنها، على عكس ذلك، زاد حجمها^(١٩). فقد كان هدف الاستفادة من تلك التجارة هو ما حدا إلى توسع الأشانتي حيث غزوا برون أو غيامان وبندا وبونو في أوائل القرن الثامن عشر. والواقع أن هذه التجارة تواصلت حتى في القرن التاسع عشر في مراكز الأسواق الجديدة التي ظهرت، مثل أتيوبو وكيتمابو.

كذلك استمرت التجارة بين الأكان وبلاد الهوسا وبورنو. وكانت من قبل في تقدم وعلى قدر من الأهمية في أوائل القرن السادس عشر، كما تؤكد روايات شاهد العيان ليو الأفريقي الذي زار صنغاي وبلاد الهوسا^(٢٠). وقد زادت كثافة وحجمًا، وبوجه خاص أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، في أعقاب نمو دول المول - الدغبانه: دول مامبروسي وداغومبا ونانوميا وموسي وأيضًا دولة الهوسا. ولا شيء يوضح ذلك بجلاء أكثر من حالة الثراء الذي وجد المستكشفون والرحالة الأوروبيون في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر مدناً تنعم به، مثل كانو وكاتسينا في بلاد الهوسا، وعلى الأخص، مثل سلاغام شمالي ساحل الذهب، التي كانت آنذاك المستودع الجنوبي الرئيسي للتجارة بين الشمال والشرق.

وربما كان الأكان يصدّرون الذهب إلى بلاد الهوسا في القرن السادس عشر، ولكن يبدو أن هذه الصادرات توقفت خلال القرن الثامن عشر، بسبب المنافسة الأوروبية الشديدة على الأرجح. غير أن الكولا التي ينتجها الأكان ظلت تمثل عماد التجارة بين الشمال والشرق من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠. وكان جوز الكولا يعاد تصديره من بلاد الهوسا وبورنو إلى الصحراء الكبرى ودول البربر: ففي عقد الثمانينات من القرن الثامن عشر قابل لوكاس في طرابلس شريكاً أخبره عن التجارة بين طرابلس وأشانتي^(٢١). وكان جوز الكولا ينقل في قوافل من العجول والحمير والخيول والرقيق. وكان الأكان يستوردون في المقابل الأقمشة القطنية والأحزمة

(١٨) V. Lamb ، ١٩٧٥ ، ص ٨٦-٩٢.

(١٩) E.W. Bovill ، ١٩٦٨ ، ص ١٩٥ ؛ J.R. Willis ، ١٩٧١ و E.A. McDougall ، ١٩٨٠ ؛ C.C. Stewart ، ١٩٧٦.

(٢٠) Leo Africanus ، ١٩٥٦ ؛ N. Levtzion ، ١٩٦٨ ، ص ١٤-٢٢.

(٢١) J. Beecham ، ١٨٤١ ، ص ١٤٩-١٥٥.

والسجاد التركي والثياب (السمق) والصنادل وغيرها من البضائع الجلدية والنظرون والأواني النحاسية والعقود المصنوعة من الزجاج الأحمر. غير أنه كانت هناك تجارة أهم وأكبر بكثير آخذة في النمو - وهي التجارة عبر الأطلسي بين الساحل الغيني الأدنى وأوروبا والأمريكتين. وقد بدأت عندما ألقى البرتغاليون مراسيهم تجاه ساحل ما يشكل غانا الحديثة عام ١٤٧١. وقد أعقبهم، في القرن السادس عشر، الفرنسيون والإنجليز والهولنديون ثم الدانمركيون والسويديون والبراندنبورغيون (من بروسيا) في القرن السابع عشر. غير أن المجموعتين الأخيرتين غادرتا الساحل الغيني في عامي ١٦٦١ و ١٧٣٢ على التوالي. وقد بدأت التجارة المباشرة مع جزر الهند الغربية عام ١٥١٨ عندما أرسلت أول شحنة من الرقيق إليها على سفينة إسبانية. وبدأت التجارة مع بلدان أمريكا الشمالية عام ١٦١٩ عندما أنزلت الفرقاطة الهولندية أول شحنة من رقيق غرب أفريقيا في جيمس تاون في ولاية فرجينيا^(٢٢). وهكذا نجد أنه في منتصف القرن السابع عشر كانت التجارة المثلثية التي ربطت بين الساحل الغيني وأوروبا والأمريكتين قد توطدت تمامًا.

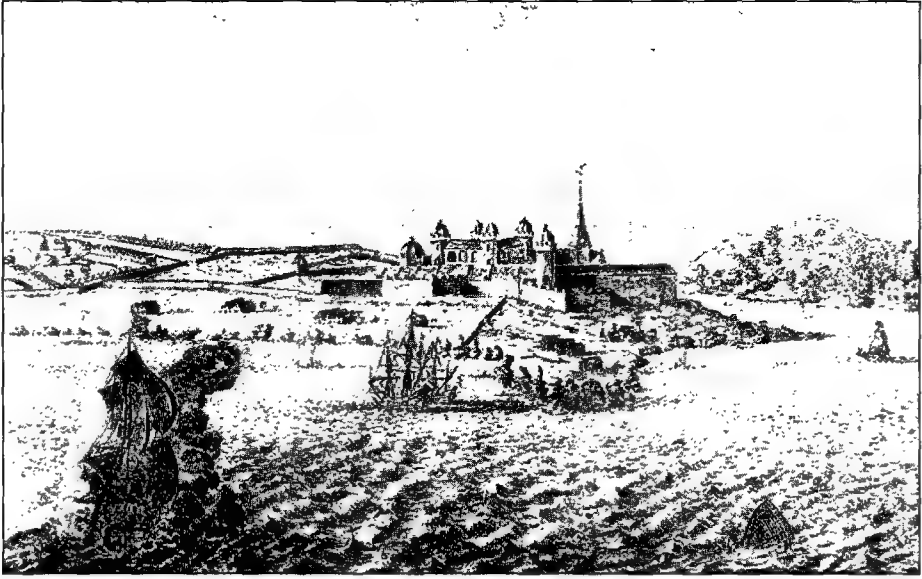
وقد اختلفت سلع الساحل الغيني الأسفل المباعة إلى الأوروبيين من منطقة إلى أخرى ومن قرن إلى آخر. فحتى عقد التسعينات من القرن السابع عشر كان الأكان المقيمون بين نهري بانداما وأنكورا يبيعون العاج في المقام الأول بينما كانت مبيعات الأكان والغا بين نهري أنكورا والفولتا تتمثل في معظمها في الذهب. ويبدو أنه طوال القرن السادس عشر كانت التجارة قليلة جدًا بين الأيوه والأوروبيين فيما بين نهري الفولتا والمونو. فقد تجنب معظم البرتغاليين تلك المنطقة مبشرين مباشرة من منطقة أكرا إلى هوايداه في داهومي وبنين في نيجيريا^(٢٣). ولم يبدأ الهولنديون والدانمركيون العمل هناك إلا في عام ١٦٥٠ حيث كان الرقيق هم السلعة الرئيسية. ونتيجة لهذا التخصص، قسّم التجار الأوروبيون الساحل الغيني الأسفل إلى كوت ديفوار (ساحل العاج) وساحل الذهب وساحل الرقيق. غير أنه حتى نهاية القرن السابع عشر كان الذهب هو السلعة الأهم بكثير والتي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام من الأوروبيين والأفريقيين على السواء. فقد حاولت كل أمة أوروبية أن تكفل لنفسها موطئ قدم على ساحل الذهب وأقيم عدد ضخم من الحصون والقلاع هناك بين نهري أنكورا وفولتا. ويقول لورانس أنه جرى بناء اثنين وأربعين حصنًا وقلعة في غرب أفريقيا من السنغال إلى الكامرون، منها اثنان وثلاثون على ساحل الذهب وحده. ولم يُبنَ أي شيء منها على ساحل نيجيريا^(٢٤).

غير أنه في الفترة من ١٦٥٠ إلى ١٨٠٠. تعرضت تجارة التصدير بين الغا والأكان الشرقيين والأوروبيين لتغيير ثوري. إذ توضح السجلات بجلاء أنه في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان الرقيق يستوردون إلى ساحل الذهب من بنين وساو تومي وهوايداه -

(٢٢) A.A. Boahen, ١٩٧١، ص ٣١٥، أنظر أيضًا اليونسكو، ١٩٧٩، الوثيقة ١٢.

(٢٣) H.W. Debrunner, ١٩٦٥، ص ٢١-٢٣.

(٢٤) A.W. Lawrence, ١٩٦٩، ص ١٢-١٣.



اللوحة ١٠١٤: حصن سان جورج في المينا حسبما كان وقت البرتغاليين.

لاستخدامهم، كما يبدو بوضوح، في مناجم الذهب. ففي أبريل / نيسان ١٥٢٩، على سبيل المثال، تم استيراد ٢٠٦٠ من الرقيق إلى ساحل الذهب من بنين، وتم استيراد ٨٠ من ساو تومي إلى المينا عام ١٥٣٥^(٢٥). ولكنه اعتباراً من منتصف القرن السابع عشر بدأ الغا والأكان في ساحل الذهب تصدير الرقيق وبأعداد متزايدة إلى حد أنه في عام ١٧١٠ كانت تجارة الرقيق قد فاقت تجارة الذهب. وقد جاء في تقرير للممثل الهولندي في المينا، وليام دي لا بالما، عام ١٧٠٤ أن «الزنج... يولون الآن تجارة الرقيق اهتماماً أكبر مما يعيرون لتجارة الذهب. حيث يجنون منها مكاسب أكبر»^(٢٦). وقد قال وليام سميث باشمتراز، وهو إنجليزي زار ساحل فانتة عام ١٧٢٦: «لماذا يسمّى هذا بساحل الذهب، لست أدري»^(٢٧). وقد ظلت التجارة تنمو طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر: وكما يقول داكو، قبل عام ١٧٠٠ كان يصدر سنوياً ٥٠٠٠-٦٠٠٠ من الرقيق وقد ارتفع العدد إلى ٦٠٠٠-٧٠٠٠ في القرن الثامن عشر عندما بلغ مجموع من صدر منهم، حسبما يقول كورتن، ٠٠٠ ٤٧٤^(٢٨). وقد نوشت مسألة دقة أرقام كورتن هذه مناقشة حامية وهناك اتفاق عام الآن على

(٢٥) W. Rodney. ١٩٦٩ (أ).

(٢٦) Furley Collections (F.C.), W. de la Palma to the X، ٣١ أغسطس / آب ١٧٠٤، انظر أيضاً K.Y. Daaku، ١٩٧٠، ص ٤٦-٤٧.

(٢٧) W. Smith، in T. Astley، ١٧٤٥، المجلد الثاني، ص ١٣٨.

(٢٨) P.D. Curtin، ١٩٦٩، ص ٢٢١.

أنه قدر عدد الرقيق المصدرين من غرب أفريقيا، وخاصة في القرن الثامن عشر، دون الحقيقة بما يتراوح بين ٣، ٧ و ٤، ١٨ في المائة^(٢٩). كذلك صدرت مناطق الأيوه أعدادًا كبيرة، وعلى الأخص بعد عام ١٧٣٠ عندما غزا الأكوامو المنطقة.

فلماذا إذن فاقت تجارة الرقيق تجارة الذهب على ساحل الذهب في القرن الثامن عشر؟ هناك ثلاث إجابات رئيسية عن هذا السؤال. أولاً هي الزيادة الكبيرة في الطلب على الرقيق في أعقاب إدخال نظام زراعة قصب السكر اعتبارًا من عقد الأربعينات من القرن السابع عشر في جزر الكاريبي وأراضي القارة الأمريكية. وكان هذا الطلب لا يكاد يجد إشباعًا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر^(٣٠). والإجابة الثانية هي الارتفاع الضخم في عدد أسرى الحرب نتيجة لزيادة نشوب الحروب بدرجة كبيرة وكذلك بسبب الاستخدام المتزايد، اعتبارًا من ١٦٥٠، للأسلحة النارية. ولم يكن بالإمكان احتواء أسرى الحرب محليًا وكان الأمر يقتضي تصديرهم. فقد تزامنت الفترة ١٦٧٠-١٧٥٠، التي بلغت فيها تجارة الرقيق ذروتها، مع قيام وتوسع إمبراطوريات الدنكيريا والأكوامو أولاً، ثم الأشانتي من بعد. وكان معظم الرقيق من أسرى الحروب أو الإغارات^(٣١). والإجابة الثالثة، التي تترتب على الثانية، هي زيادة عدد الرقيق الذين يجمعون كجزية من الدول التابعة وخاصة في أعقاب قيام الإمبراطوريات الثلاث الجديدة. فمعظم الدول التابعة لها - وبوجه خاص تلك التي تتبع الأشانتي - كانوا يؤدّون الجزية في شكل رقيق تقدمه. وقد ظلّ توريد الرقيق للأوروبيين على ساحل الذهب. شأنه شأن تجارة الذهب، حكرًا مقصورًا على الأفريقيين أنفسهم.

وبينما أخذ الأيوه والغا والأكان الشرقيون، اعتبارًا من آخر القرن السابع عشر، يصدرّون من الرقيق أكثر مما يصدرّون من الذهب، ظلّ الأكان الغربيون في كوت ديفوار (ساحل العاج) يصدرّون، في المقام الأول، العاج والذهب طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. كذلك تعرضت الواردات إلى الساحل الغيني الأسفل لتغيرات ثورية من حيث الكم والنوع على السواء. ففي أواخر القرن الخامس عشر وفي القرن السادس عشر كانت الواردات الرئيسية تتمثل في ملابس مصنوعة لا في أوروبا وإنما في دول البربر وبنين وكوت ديفوار (ساحل العاج)^(٣٢). فقد كانت الملابس الواردة من دول البربر، التي أشارت إليها المصادر البرتغالية القديمة، والأقمشة من بنين وقماش كواكو من كوت ديفوار (ساحل العاج) شائعة على ساحل الذهب قبل وصول البرتغاليين الذين استفادوا على الفور من الطلب عليها وبدأوا يتاجرون فيها. ومن المؤكد أن الصادرات من أقمشة بنين ومن قماش كواكو إلى ساحل الذهب استمرت

(٢٩) J.E. Inikori، ١٩٧٦؛ R. Anstey and J.E. Inikori، P.D. Curtin، ١٩٧٦؛ R. Stein، ١٩٧٨، أنظر أيضًا الفصل ٣ فيما سبق.

(٣٠) J.E. Inikori، ١٩٧٦، ص ٤-٥.

(٣١) P.E.H. Hair، ١٩٦٥؛ P.D. Curtin، ١٩٦٩.

(٣٢) V. Lamb، ١٩٧٥، ص ٨٤-٨٥.

حتى القرن السابع عشر. وكانت الواردات الأخرى، وفقاً للقائمة التي قدمها باشيكو بيريرا في أوائل القرن السادس عشر، هي السوار النحاسية والمناديل والمرجان وبعض «الأصداف الحمراء التي يقدّرونها مثلما نقدّر نحن الأحجار الكريمة، والنبذ الأبيض والعقود من الخرز الأزرق»^(٣٣).

وبحلول القرن السابع عشر كانت قائمة الواردات قد زادت كثيراً. وقد ترك لنا بيتر دي مارييس، الذي كان يكتب في أوائل القرن السابع عشر، الرواية التالية عن السلع التي كان يجلبها الهولنديون وحدهم:

مقادير وافرة من الأقمشة الكتانية الخفيفة يستخدم منها الكثير جداً لكسائهم، علاوة على مقادير وافرة من الأواني من جميع الأحجام للشرب منها والغسيل فيها وأوان لاستحضار الماء فيها وقدور من النحاس الأحمر، وحديد يستخدم لصنع الرماح والسكاكين، ومقادير كبيرة من الأقمشة الحمراء والزرقاء والصفراء والخضراء اللون لصنع الأحزمة التي يضعونها على وسطهم ليعلقوا بها مديهم ومحافظهم وغير ذلك. وأقمشة صوفية إسبانية متينة (صرج)، وسكاكين ومدي هولندية. ومقادير كبيرة من خرز فينسيا على اختلاف أنواعه وألوانه يكسرونه ويصقلونه ويضعونه في خيوط من لحاء الأشجار ويبيعونه، ودبابيس تستخدم لصنع صنارات صيد الأسماك. ومرايا وأوان نحاسية صغيرة للألبان. ولكن السلع الرئيسية التي كان يشتد عليها الطلب والاستخدام هي الأقمشة الكتانية والأدوات من النحاس الأحمر والأصفر والأواني والقدور والسكاكين والمرجان^(٣٤).

وتبين هذه القائمة أن تلك الواردات، بما فيها المنسوجات والخرز كانت تأتي أساساً من أوروبا. ولم يرد ذكر لأسلحة نارية، ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن استيراد البنادق والبارود لم يبدأ إلا في عقد الأربعينات من القرن السابع عشر، عندما شرع الإنجليز والدخلاء في بيع الأسلحة على الساحل^(٣٥). وقد أصبحت الأسلحة النارية شائعة إلى حد أنه في عام ١٦٥٨ كان بوسع الهولنديين أن يقرّروا أن «البنادق (الموسكيت) هي وحدها ما يباع بكثرة» وأن «الأهالي ينزلون إلى المعارك بالآلاف منها»^(٣٦). وفي عام ١٦٦٠ رفع الهولنديون الحظر الذي فرضوه على تصدير الأسلحة النارية وشرعوا يصدّرونها بكميات كبيرة. وبين عامي ١٦٧٣ و ١٧٠٤ شحنت الشركة الملكية الأفريقية وحدها نحو ٦٦ ٠٠٠ سلاح ناري وأكثر من ٩٠٠٠ برميل من البارود إلى غرب أفريقيا كان معظمها إلى ساحل الذهب. وتزايدت صادرات الأسلحة النارية طوال القرن الثامن عشر وظلت تمثل السلعة الأكثر طلباً في ساحل الذهب. وحسب ما قال انيكوري،

(٣٣) D.P. Pereira، ١٩٣٧.

(٣٤) P.M. de Marees، in S. Purchas، ١٩٠٥. المجلد السادس، ص ٢٨١-٢٨٢.

(٣٥) R.A. Kea، ١٩٧١؛ K.Y. Daaku، ١٩٧٠ (أ)، ص ١٤٨-١٥٢.

(٣٦) F.C. Valkenburgh's Report to the XIV، يونيو/ حزيران ١٦٥٨.

تمّ في الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨٠٧ تصدير ما مجموعه ٣٦٨ ١٣٠ ٤٩ رطلاً (باوند) من البارود إلى غرب أفريقيا من بريطانيا وحدها، أي بمتوسط قدره ٠٧٥ ٨٤٧ رطلاً في السنة^(٣٧). وبلغت قيمة صادرات غرب أفريقيا إلى إنجلترا من السلع الأخرى غير الرقيق بين عامي ١٧٥٠ و ١٨٠٧، ٣٦٨ ٤٤٣ ٥ جنيهًا استرلينيًا (منها ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه للذهب) بينما بلغت القيمة الإجمالية لما صدره التجار الإنجليز وحدهم من الرقيق ١٨٤ ٦٦٩ ٥٣ جنيهًا استرلينيًا. وإذا كان نصيب الإنجليز من تجارة الرقيق قد مثل ٤٥٪، فإن مجموع قيمة الصادرات من الرقيق من غرب أفريقيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر تكون قد بلغت ٩٢٠ ٣٦١ ١٣١ جنيهًا أو ٨٦١ ٢٦٤ ٢ جنيهًا في السنة^(٣٨).

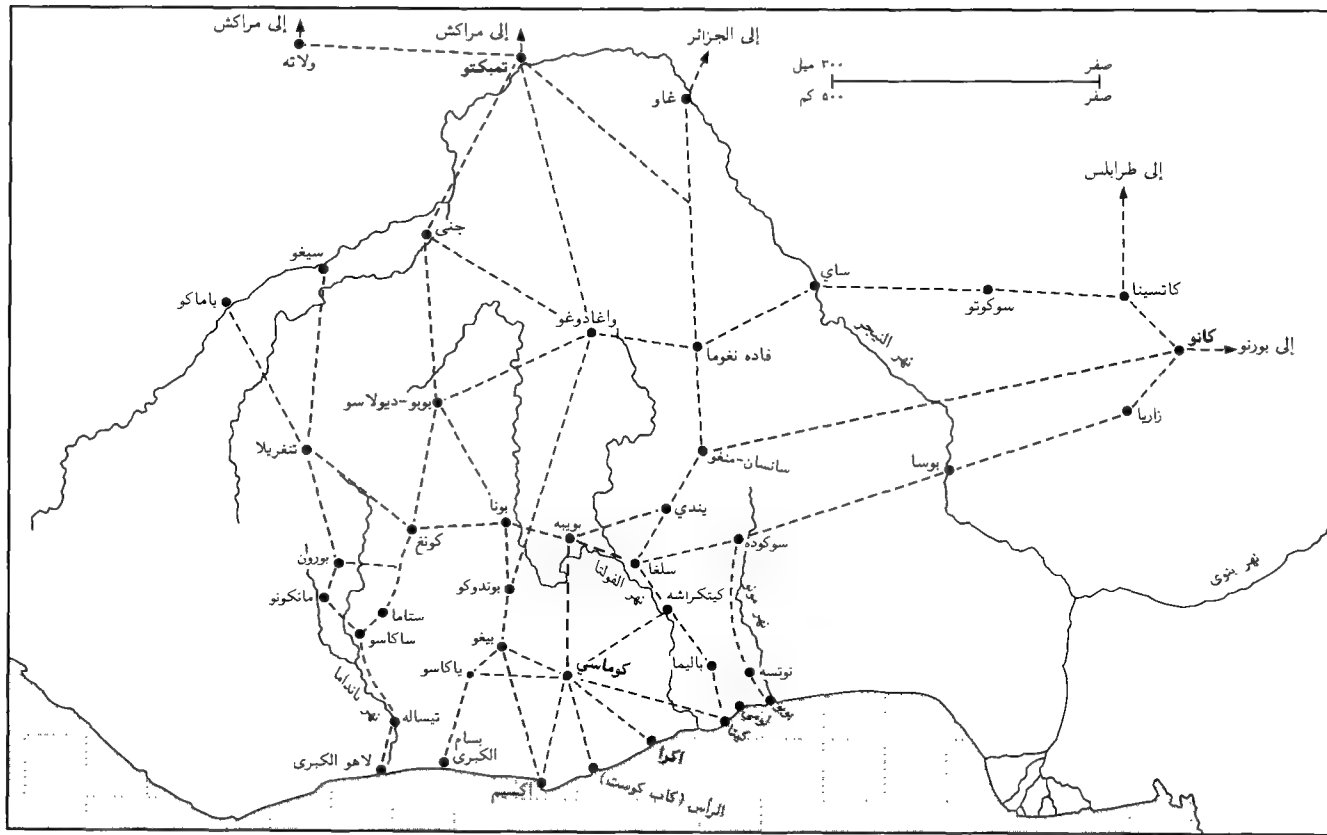
آثار التطورات الاقتصادية

شهد الساحل الغيني الأدنى تغيرًا شديدًا على الصعيد الاقتصادي ما بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ وكان لهذا التغير آثار عدّة. وكان أحدها هو نشوء شبكة متشعبة من الطرق التجارية الرئيسية والصغيرة. وقد ربطت هذه الطرق أولاً شعوب المنطقة بعضها ببعض، ثم ربطتهم بالموله - الدغبانه والهوسا في الشمال الشرقي وبالمانده في الشمال الغربي ودول البربر عبر الصحراء والعالم الإسلامي. وأخيرًا انتشرت الشبكة عبر الأطلسي، أولاً إلى أوروبا، ثم، اعتبارًا من القرن السابع عشر، إلى الأمريكتين. وفي مركز هذه الشبكة كانت مدينة كوماسي. وتمثل أثر آخر في قيام عدد من المراكز الحضرية التي قامت بدور المستودعات أو مراكز الأسواق أو المحطات الطرفية، وخاصة على امتداد هذه الطرق. وكان من بينها كونغ وبوبو - ديولاسو وبونا ويغو وبوندوكو في الشمال الغربي؛ وسلاغا وبيندي وساسان - مانغو في الشمال الشرقي وتيسالي وساكاسو وياكاسو وكرينجابو وكوماسي وكيكي - كراشي وأكوا موفي في الجنوب.

وقد أدّى الوجود الأوروبي على الساحل إلى استحداث نمو المدن هناك على حساب المدن الرئيسية السابقة التي تقع مباشرة في الداخل. وفي عام ١٨٠٠ كانت هذه المدن قد انفصلت عن مدن الداخل وتطورت إلى مدن - دول مستقلة. وهكذا انفصلت موري عن أسيبو وكيك كوست (ساحل الرأس) عن فيتو والمينا عن أغوافو وأنومابو عن منكيسيم. وكان من الآثار الأخرى لشبكة الطرق الجديدة اندماج اقتصاد الساحل الغيني الأسفل في اقتصاد أوروبا الغربية وأمريكا وكذلك في اقتصاد العالم الإسلامي للمانده والهوسا. غير أن هذا الارتباط الأخير أخذ يضعف مع الوقت بينما أخذ الارتباط بأوروبا والأمريكتين يزداد قوة.

(٣٧) J.E. Inikori، ١٩٧٧.

(٣٨) J.D. Fage، ١٩٦٩ (أ)؛ W. Rodney، ١٩٦٩ (أ).



الشكل ١٤، ٢: الطرق التجارية الرئيسية في أحواض أنهار بانداما وفولتا ومونو (عن أ.أ. بواهين).

ونتيجة لهذا الاندماج تلاشى النمو الاقتصادي والصناعي في الساحل الغيني الأسفل أو توقف. فتجارة الرقيق - وهي أشد أنواع التجارة تدميرًا وقبحًا ومنافة للإنسانية - أخذت تحلّ باطراد محلّ التجارة في المنتجات الطبيعية. وفضلاً عن ذلك فإنها جرّدت المنطقة من قواها العاملة ومن بعض صناعاتها المهرة وحرفيها وفنانيها. وبدلاً من تصدير السلع التي كان من شأنها أن تشجع الصناعات القائمة وتحفز الإبداعية لدى الأيوه والأكان والغا، عمدت أوروبا إلى تصدير سلع الاستهلاك الكبير الرخيصة فقط قاتلة بذلك الصناعات القائمة أو معوقة بشكل خطير نموها. وقصارى القول إنه من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠ كان هناك في غينيا السفلى نمو اقتصادي ولكن بدون تنمية اقتصادية. وقد احتفظت أوروبا، علاوة على ذلك، بمعظم المكاسب إذ كانت هي التي تتحكم في الاستيراد والتصدير على السواء. وهنا تكمن جذور عملية التخلف التي تفاقمت في القرن العشرين بإلغاء تجارة الرقيق وتوطد الاستعمار في أفريقيا.

التغيرات السياسية في الساحل الغيني الأسفل

على أن التغيرات السياسية بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ كانت أكثر جذرية من التغيرات الاقتصادية.

ففي عام ١٥٠٠ كانت عملية إنشاء الدول قد بدأت من قبل وكان قد ظهر عدد من الدول على الساحل وفي مناطق السافانا الشمالية. وعندما وصل البرتغاليون وجدوا الدول الساحلية لأهانتا وشاما أغوافو وفيتو وأسيبو وأغونا وأكرا قائمة من قبل، إضافة إلى مجموعة الموله - داغبانه التي تضمّ مامبروسي وداغومبا ونانومبا وواغادوغو ودولة بونو الأكانية في الحزام السافاني^(٣٩). وظلت عملية إقامة الدول تكتسب مزيداً من الزخم بإنشاء مملكة الأكان الأولى، بونو، التي قامت في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وبلغت أوجها بفضل التجارة المربحة مع المانده والأكان المتمركزين حول بيغو^(٤٠).

وخلال القرن السادس عشر انضم إلى الغا - ماشي والنونغوا والتيما في سهول أكرا جماعات اللابادي والأوزو الذين أسسوا جميعاً مستوطنات عديدة. ولم يكن للغا قبل عام ١٣٠٠ ملوك حيث كان يحكمها الكهنة. ولكن بحلول عام ١٦٠٠ كانت الملكية العلمانية قد نشأت، وذلك على الأرجح باستلهم جيرانهم الأكان أو الأدانغبه. وفي أوائل القرن السابع عشر نزع بعض الغا إلى الساحل حيث اجتذبهم على الأرجح الوجود الأوروبي هناك. وكان الغا - ماشي والنونغوا والأوزودوكو أول من نزعوا وتبعهم في ذلك اللا حيث أسسوا لابادي في الأراضي التي غزوها واستولوا عليها من النونغوا بينما استولى الأوزو على أراض من الأوزودوكو. وكانت آخر إمارة للغا تقام على الساحل هي تيشي التي أسست في الأراضي التي

(٣٩) A.A. Boahen، ١٩٦٦ (ب) ١٩٧٧.

(٤٠) C.K. Effah-Gyamfi، ١٩٧٨.

قدّمها النونغوا لجماعة كانت قد هاجرت من لابادي. غير أن هذه المدن جميعًا كانت تعترف بسلطان ملك الغا المقيم في أياوازو التي ظلت عاصمة المملكة حتى عام ١٦٨٠ عندما نقلت العاصمة إلى الساحل.

ويبدو أن ما حدث بين الأكان في أوائل القرن السادس عشر هو أنه تكون في حوض برا-أوفن عدد من المجتمعات الصغيرة والمدن-الدول أو الشياخات يجمع بينها لا الولاء لملك واحد وإنما روابط النسب وقربا العصب والعشيرة وتربطها بعضها ببعض الطرق التجارية. غير أنه يتضح من التراث الأدانسي الشفهي أنه اعتبارًا من عام ١٥٥٠ تقريبًا تحركت العشائر والمدن-الدول من حول فومينا وأكروكييري بقيادة أورادي بازا، ملك فومينا، نحو قدر من المركزية^(٤١). وأفضى ذلك إلى تكوين اتحاد دول أدانسي ولكنه عجل أيضًا بهجرات بعض الأكان شمالًا وجنوبًا ليؤسسوا شياخاتهم ومدنهم -الدول وإماراتهم، مثل كواهو وأكيم ابواكوا وأكيم كوتوكو وأكوماو؛ وواسا توفيو، واغويرا وأدوم في منطقة أبعد في الجنوب؛ وتافو وسوتريزو وكازا وأماكوم وجميعها تشكل الآن جزءًا من بلدية كوماسي^(٤٢).

ويبدو أن تكوين الدول قد تسارع بين عامي ١٥٨٠ و ١٦٣٠ كما يتضح ذلك من خريطة بالغة الدلالة لدول جنوب ساحل الذهب بين نهري تانوي وفولتا رسمها خرائطي هولندي في ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ١٦٢٩. وتبين الخريطة نمو ثمان وثلاثين دولة ومملكة. وقد جرى التعرف عليها جميعًا فيما عدا اثنتين هما، انكاسا الكبرى، وانكاسا اغويرا^(٤٣)، ولا تزال موجودة في المناطق نفسها.

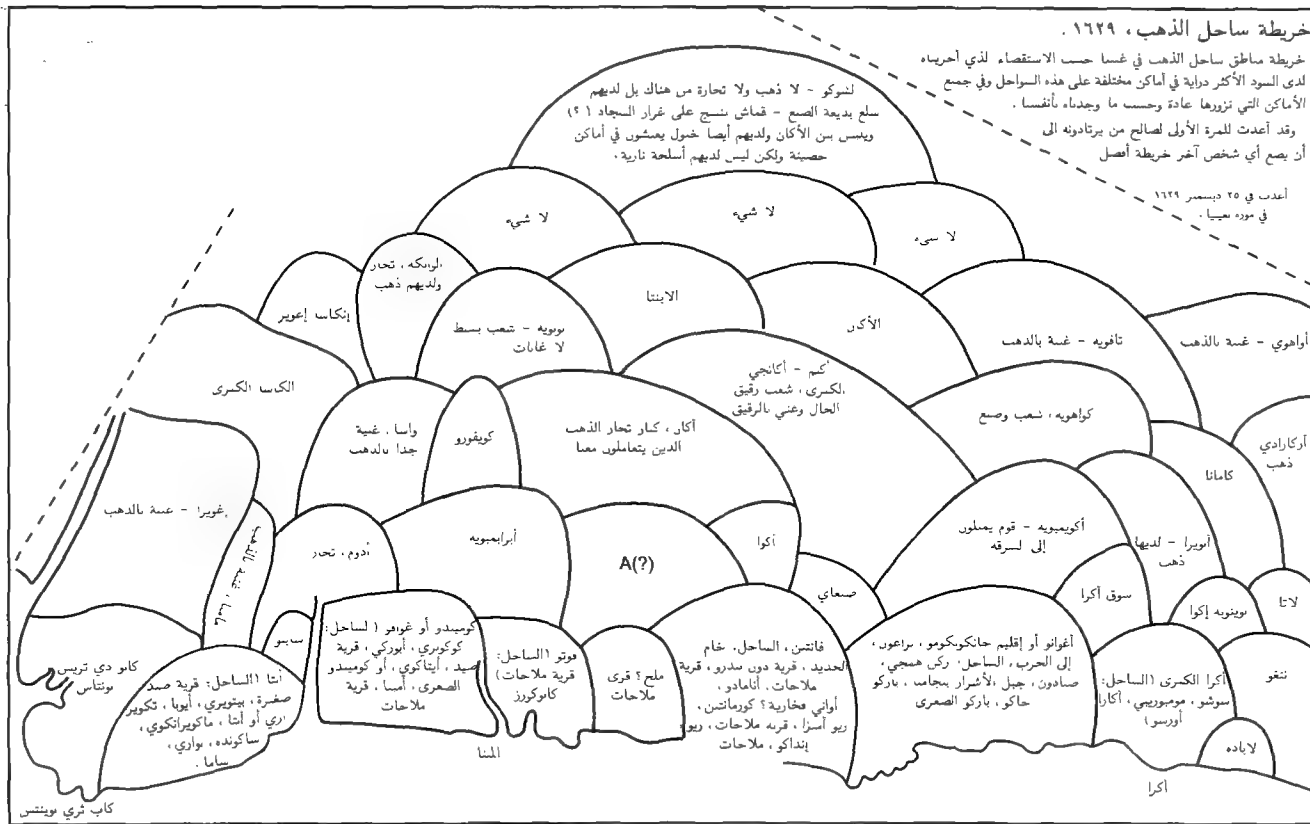
وقد أسس هذه الدول المهاجرون الغا والأكان السالف ذكرهم. ومع هذا العدد الكبير من الدول في تلك المساحة الضيقة لا بدّ وأنها كانت دولًا صغيرة حيث كان كثير منها مدناً-دول أو شياخات صغيرة. ويبدو مع ذلك، رغم اختلاف حجمها، أنها كانت ذات بني متمثلة على رأسها حاكم أو زعيم أو ملك ومملكة. فاتحاد الأدانسي مثلاً كان يناوب الرئاسة بين الأسر المالكة في ولاياته المختلفة. وفي كل ولاية من الولايات كان الملك يختار (وفقاً لمبدأ تسلسل النسب من ناحية الأم في حالة الأكان) من بين أعضاء أسرته المالكة، التي كانت عادة أول أسرة أو عشيرة تصل إلى المنطقة. وكان يقدم له المشورة مجلس يضم زعماء الأسرة أو العشائر، وكان هو الأول بين أقران يناظرونه أكثر من أن يكون ديكتاتورًا. وكان لكل دولة آلهتها -تمثلين في نهر أو بحيرة أو صخرة مثلاً- وكان كهنتهم يمارسون نفوذًا كبيرًا في المجتمع.

(٤١) K.Y. Daaku, ١٩٦٩، الصفحة الثالثة.

(٤٢) K.Y. Daaku, ١٩٦٦(أ)، ص ١٠-١٣.

(٤٣) رأى بعض الباحثين مثل فين وبورتر، أن انكاسا الكبرى وانكاسا اغويرا هما دول سيهوي التي ستناقش فيما بعد. غير أن ذلك أمر مشكوك فيه نظرًا إلى أن تراثها الشفهي لا يورد ذكرًا للأولى ولا يزعم أي علاقة بها. أنظر

R.Porter, ١٩٧٤، ص ٣٧؛ J.K. Fynn, ١٩٧١، ص ٤٣.



الشكل ٣٠١٤: إعادة رسم خريطة ١٦٢٩ لساحل الذهب.

وقد حدث بين عامي ١٦٣٠ وحوالي ١٦٧٠ تطوران سياسيان رئيسيان في مناطق الغا والأكان. كان أولهما هو تدعيم الدول الموضحة على خريطة ١٦٢٩ ونموها باطراد، وكان الثاني هو ظهور دول جديدة. وتبين المصادر الشفهية أن بعض الممالك مثل أكوامو ودنكيريا وأكرا أو غا، وفانتة وواسا وأدوم وسعت حدودها بدرجة كبيرة، بالوسائل السلمية إلى حد بعيد. فالغا، مثلاً، توسعت نحو الشمال من السهول الساحلية في أبونسه - ونحو الغرب لتشمل إمارات الغوان في أووتو وسينيا. وقد بلغت الغا أوجها من حيث الكبر والقوة في عهد ملكها أوكاي أكوي (١٦٤٠-١٦٧٧).

وفي الوقت نفسه أصبحت دولة الأكوامو - أدوانا هي الأخرى مملكة قوية تحتل ما هو الآن مناطق أزمانكيزه وكاده ونساوان وأكواييم. وقد انفصل الدنكيريا في تلك الأثناء عن اتحاد الأدانسي بعد سلسلة من الحروب في عقدي الخمسينات والستينات من القرن السابع عشر ورسخوا أقدامهم بقوة عند ملتقى نهري أوفن - برا^(٤٤). وعلى الساحل وسّع الفانتة إقليمهم نحو الداخل، وكثيراً ما أشارت السجلات الأوروبية إلى الحروب بين شعوب الفانتة وإيتسي في الشمال^(٤٥). كذلك توسعت واسا وأدوم في الجنوب والغرب.

وقد أدت حروب الدنكيريا - الأدانسي (١٦٥٠-١٦٧٠) وحروب بونو إلى تسريع الهجرة بدرجة كبيرة جنوباً وغرباً إلى الغابة حيث كانت تعيش شعوب أقدم عهداً مثل الأديسي والايووتره، الأغوا والكومبا وسكان مناطق البحيرات الساحلية. وقد أسست هذه الجماعات الجديدة أوين بالقرب من واسا امانفي الحالية، بعاصمتها انيني نسو قرب قرية أنويانويا^(٤٦)، ولكنها أسست أيضاً دول سيهوي الثلاث - نويازو وبيكواي وويابوسو - في الجنوب، ودولاً أخرى مثل أسيني وإبريكويم وأنكورا ومجموعة كبيرة من المدن الساحلية. وفي عقد السبعينات من القرن السابع عشر كانت أوين قد نمت وأصبحت مملكة قوية وغنية في منطقة من أغني مناطق الذهب وعلى الطريق التجاري الرئيسي الذي يربط الأسواق الشمالية لبيغو وبوندوكو بالساحل^(٤٧).

وأسس المهاجرون الدنكيريا - الأدانسي الذين نزحوا صوب الشمال دول أيوكو - كوماسي وكوكوفو ودوايين ونسوتا ثم أسسوا في وقت لاحق بيكواي ودولتي بريتو: مامونغ وأفغيازه، وجميعها في مدى ٥٠ كيلومتراً من كوماسي. وعلى مدى أبعد في الشمال أسس آخرون دولة الأدوانا، غيامان أو أبرون، بين جماعات غبين ونكوران ونافانا وفانتارا وكولانغو المقيمين هناك^(٤٨).

(٤٤) I.G. Wills, ١٩٥٧, K.Y. Daaku, ١٩٧٠ (ب)، ص ١٤٤-١٦١.

(٤٥) A.A. Boahen, ١٩٦٥، ص ١٧٥-١٨٠.

(٤٦) رسالة شخصية من H. Diabaté (١٩٧٧).

(٤٧) K.Y. Daaku، بلا تاريخ.

(٤٨) E.A. Agyeman, ١٩٦٥، ص ٣٦-٣٩، M.A. Clerici, ١٩٦٢، ص ٢٧-٢٨.

ويبدو أن الدول الجديدة نظمت على غرار الدول القديمة. فدول سيهوي وأوين، على سبيل المثال، أدخلت على التركيبة الاجتماعية السياسية القائمة التي تركز على تجمعات المحاربين حول الأحياء السكنية نظام العشائر الأكاني المتطور ومبدأ انتخاب الملك على أساس تسلسل النسب من ناحية الأم.

غير أنه حدث بين عامي ١٥٧٠ و ١٦٠٠ ثورة سياسية، تميزت لا بظهور دول جديدة وإنما بمركزية الدول الموجودة، التي كان رائدها فيما يبدو الأوين والدنكير (أنظر الشكل ٤، ١٤). ففي عقدي السبعينات والثمانينات من القرن السابع عشر غزا الأوين دول سيهوي في الشمال والغرب وتوسّعوا بعيداً نحو الغرب ليضمّوا بعض مدن كوت ديفوار (ساحل العاج) مثل كيتيزو وياوو وبراكو وسيكاسو^(٤٩).

وبينما كان الأوين يتوسعون كان الدنكير يتوسعون مثلهم انطلاقاً من عاصمتهم أبانكيزو عند ملتقى برا-أوفن، في كل اتجاه تقريباً. ففي عقدي السبعينات والثمانينات من القرن السابع عشر غزا الأغونا، حكام دنكير، جميع دول الأدانسي ودول ما قبل الأشانتي بالقرب من كوماسي في الشمال وأسين وتوفو في الجنوب. وبين عامي ١٦٨٦ و ١٦٩٠ هزموا أيضاً الأوين ودول سيهوي وواسا في الجنوب الغربي ومملكتي أدوم وفيتو على الساحل^(٥٠). وبحلول عام ١٦٩٠ كان الدنكير قد سيطروا على جنوب غربي ساحل الذهب وعلى أجزاء من كوت ديفوار (ساحل العاج)^(٥١).

وفي تلك الأثناء كانت أكوامو، في المناطق الجنوبية الشرقية، تدعم هي الأخرى قوتها، حيث توسعت صوب الخارج انطلاقاً من عاصمتها المنشأة حديثاً، نيانوز، على مقربة من نساوان الحديثة. إذ هاجم حكام الأكوامو أولاً مملكة الغا التي تمّ أخيراً غزوها عام ١٦٨١. واتجهوا بعد ذلك غرباً لإخضاع المملكة الساحلية أغونا، عام ١٦٨٩. وغزوا، في حملاتهم الأخيرة (١٧٠٢-١٧١٠) دول الأدانغبه في الشرق وكواهو في الشمال، بل إنهم عبروا نهر فولتا وأخضعوا دول الأيوه، بيكي وهو كبانندو^(٥٢).

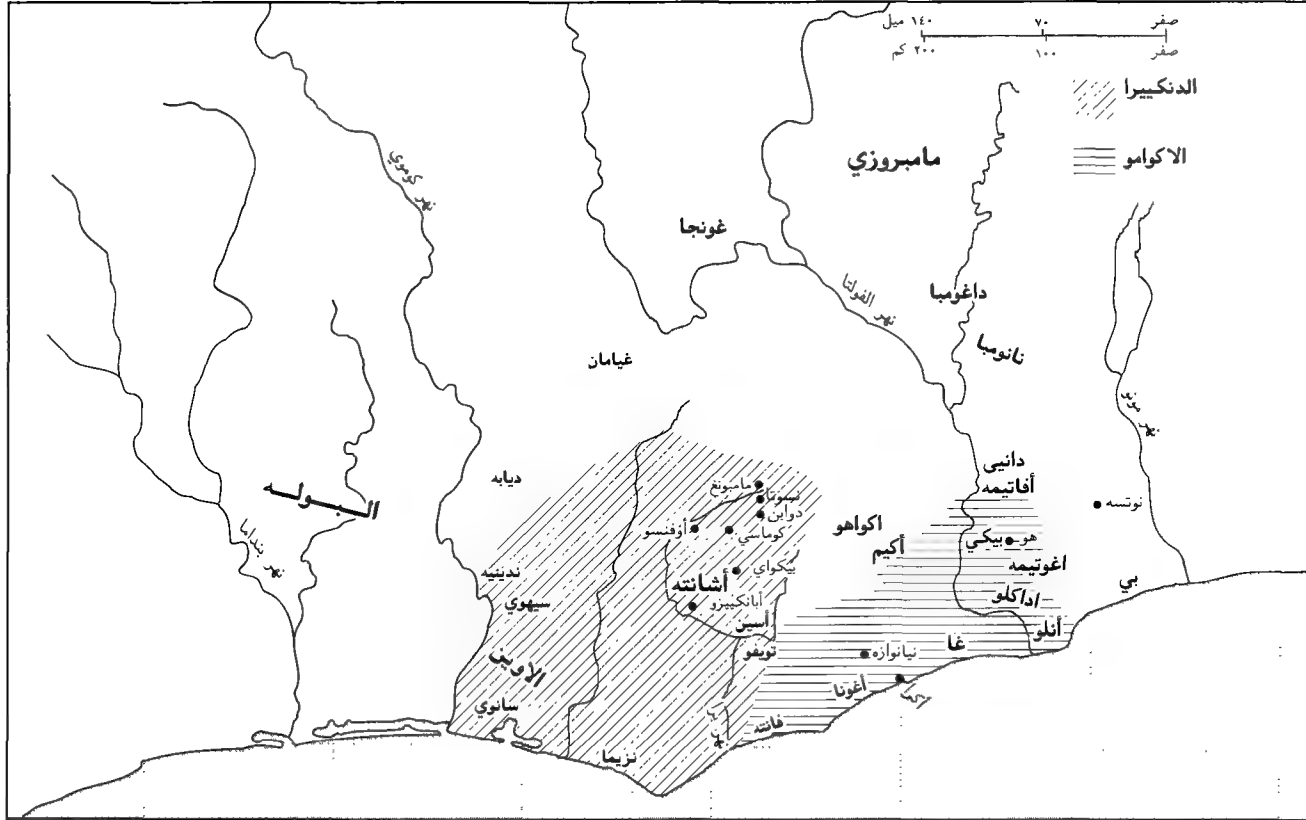
وأنشأت الدنكير والأكوامو أجهزة متماثلة لإدارة إمبراطوريتهما. فكانت كل منهما تنقسم إلى منطقتين، منطقة العاصمة ومنطقة إقليمية. فكانت منطقة العاصمة تتركز حول العاصمة التي يتولى أمر رئاستها الملك (أومانين) الذي كان أيضاً ملكاً لكل الإمبراطورية. وكان تحت إمرته مجموعة من الموظفين أو الملوك الذين يضطلعون ببعض الوظائف في البلاط مثل البتاهين (وزير التجارة)، والساناين (وزير المالية)، والغياسين (وزير الداخلية)، والأكيميهين (وزير الخارجية وكبير اللغوين) والسومانكواين (الشؤون الدينية). وللأغراض السياسية العسكرية، كانت كل

(٤٩) K.Y. Daaku، بلا تاريخ.

(٥٠) المصدر السابق، ص ١٥٦-١٦٠.

(٥١) W. Bosman، ١٩٦٧، ص ٧٢-٧٣.

(٥٢) I.G. Wilks، ١٩٥٧؛ K.Y. Daaku، ١٩٧٠ (ب)، ص ١٥٣-١٥٦.



الشكل ٤٠١٤: دول الساحل الغربي الأسفل، عام ١٧٠٠ (نقلًا عن أ.أ. بواهين).

دولة مقسمة إلى أجنحة، ثلاثة في دنكيرا وخمسة في أكوامو. وكانت أقسام دنكيرا هي الجناح الأيمن (أكوماتيري)، والجناح الأيسر (كيرييفيم) والحرس الطليعي (أغونا أدونتندوم)^(٥٣). وكانت أجنحة أكوامو هي بنكوم (الجناح الأيسر) ونيفا (الجناح الأيمن) وأدوتن أو كرونيري (الحرس الطليعي) وكيدوم (الحرس الخلفي) وغياسي (أحد أقسام الدولة). وكان يرأس كلًا منها ملك مدينة أو دولة داخل المنطقة العاصمة أو داخل مدينة العاصمة ذاتها. وكان يمارس على جناحه رقابة سياسية في أوقات السلم ويصبح أوزافوهين (القائد الحربي له) أثناء الحروب. وكان جميع رؤساء الأجنحة أعضاء في المجلس الذي يسدي المشورة للأومانهين. وكانت المنطقة الإقليمية تتألف من جميع الدول التي تم غزوها وأصبحت جزءًا من الأباطورية. وقد ظلت كل منها تحت حكم ملكها الخاص ولكنها وضعت تحت رقابة مباشرة من الأومانهين أو رئيس الجناح. وكان على كل دولة أن تدفع جزية سنوية وأن تحارب في جناح رئيسها أثناء المعارك.

ولما كانت دنكيرا هي أول دولة تحولت إلى أباطورية، وكان لها ثلاثة أجنحة بينما كان لأكوامو خمسة أجنحة ثلاثة منها هي أجنحة دنكيرا نفسها، فإنه يتضح بجلاء أن أكوامو اقتبست النظام السياسي - العسكري الأباطوري الجديد من دنكيرا واكتفت بإدخال تحسينات عليه بإضافة جناحين جديدين هما كيدوم وغياسي.

وينظر كثير من المؤرخين إلى التاريخ السياسي لساحل الذهب في القرن الثامن عشر على أنه ينحصر تقريبًا في قيام أباطورية الأشانتي. ولكنه أعقد من ذلك بكثير. فقد كان هناك، أولاً، قيام دول أخرى جديدة إلى جانب الأشانتي. وكان هناك، ثانيًا، انبعاث أوين وإن يكن قصيرًا، والإطاحة بدنكيرا وأكوامو على يد أكيم والأشانتي على التوالي. وكان هناك، ثالثًا، توسع مملكة فاتته ووصلها إلى أوسع حدودها الإقليمية. ثم كان هناك، أخيرًا، صعود أباطورية الأشانتي، الذي يعدّ بلا نزاع الحدث الأبرز في ذلك القرن.

وكان من بين دول القرن الثامن عشر الجديدة الأخرى نزيما ودول أوين أو أنبي - سانوي وندينه وديابه ومورونو وبتي، والإمارات المتعددة للبوله. وبعد هزيمة أمو أزيما على يد الدنكيرا في الثمانينات من القرن السابع عشر، قاد الأوين أو الأنبي من أنويانويا عبر نهر تانوي ليغزو الأغوا (سوهيه وأنابولا) ولينشي مملكتهم من جديد حول إنشي. وكانوا ما زالوا يوطدون أقدامهم عندما هاجمهم الأشانتي وأجبروا بعض الأوين على الزواج غربًا ليؤسسوا مملكة سانوي بعد غزوهم الأكوا وأبواسه وأباكولو واكوبو ثم ايوتيله^(٥٤). وبعد تأسيس عاصمتهم في كرينجابو، عمدوا سريعًا إلى غزو أسين مؤمنين لأنفسهم بذلك السيطرة على التجارة بين الداخل وبحيرة آبي الساحلية.

(٥٣) J.K. Kumah, ١٩٦٦، ص ٣٣-٣٥، K.Y. Daaku, ١٩٧٠ (ب)، الصفحة الثامنة.

(٥٤) رسالة شخصية من H. Diabaté (١٩٧٧). أنظر أيضًا H. Diabaté, ١٩٧٧، R.A. Horowitz, ١٩٧٤، ص ٣٣٠-٣٧٩، M.A. Clerici, ١٩٦٢، ص ٢٧-٣١.

وقد قامت شمال سانوي دولتا الأنبي الأخرين، ندينه وديابه، اللتان أسسهما، في الوقت نفسه الذي أسست فيه سانوي، ذلك الفرع من لاجتي أنويانويا الذين نزحوا نحو الشمال الغربي^(٥٥) إلى المنطقة التي كان يقطنها من قبل الأغوا وأبوره وغيرهم من أهالي البحيرات الساحلية. وكان الأنبي في ندينه يدينون بالولاء للأوين حتى عام ١٧١٥ تقريباً ولكن قسماً ممن رفضوا ذلك نزحوا من هناك ليؤسسوا مملكة بيتي. وعبر بعض الأنبي. المونفوه. نهر كوموي، ليؤسسوا مملكة مورونو^(٥٦). وليست العلاقات التي قامت بين هذه الدول الأخيرة معروفة لنا ولكن ندينه أخضعت بشكل نهائي لسيطرة الأشانتي. ويعتقد بيرو وغروس أن ندينه كانوا يؤدون التزاماتهم نحو الملك الأعظم للأشانتي من خلال دولة وياوسو السيهوية، ولكن البحوث الحديثة أكدت رأي دافكو القائل بأنهم فعلوا ذلك من خلال رئيس جناح كوماسي^(٥٧).

كذلك قامت شمال غربي الأنبي، بين نهري كوموي وبانداما، خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، مجموعة كبيرة من إمارات وشياخات البولة. ويتضح من المأثورات الشفهية للمؤسسين أنهم وصلوا من ساحل الذهب في موجتين^(٥٨). حيث وصلت الأولى، البولة الأنغيرا. عام ١٧٠٠. تقريباً في الوقت نفسه الذي وصل فيه الأنبي. وقد جاؤوا من دنكيريا بعد هزيمتها على يد الأشانتي عام ١٧٠٠-١٧٠١. واستقروا في منطقة كانتون أغبا الحديث حيث نزح منها بعضهم غرباً ليعيشوا بين الغورو والكورو.

وجاءت الموجة الثانية، وهي الأكبر بكثير، وتضمّ الأسابو، من كوماسي في أعقاب تنازع الخلافة الذي انفجر بعد وفاة أوزاي توتو عام ١٧١٧. ويستفاد من تراثهم الشفهي أنهم جاؤوا بقيادة ملكتهم أبلا بوكو التي قلمت ابنها قرباناً لروح نهر كوموي قبل أن يتسنى لهم عبوره، ومن هنا كان اسمهم «البولة» (أي الطفل الفقيد). واتجه بعضهم شمالاً ليكونوا الأندو وذهب آخرون جنوباً إلى غران - موريه بين الآتيه والآبه. واتجه الباقون الذين كانوا لا يزالون تحت قيادة الملكة أبلا بوكو جنوباً عبر نهر بانداما ثم شمالاً من جديد إلى منطقة بواكيه. وكانت هذه المجموعة تنقسم إلى ثمان أسر كبيرة أو عشائر: فافويه ونزيبيري وآيتو ونانافويه وواريو وسافويه وأغبا ونغان^(٥٩). ومن الواضح أن أكوا بوني الذي خلف الملكة أبلا بوكو استطاع أن يوطد سلطانه على البولة والمالينكة والمانده الذين أقاموا في منطقة واريو. غير أن المملكة تفرقت وانقسمت إلى شياخات مستقلة بعد وفاته. وسرعان ما امتزجت موجتا الغزاة مع الغورو والمالينكة والسونفو والغولي ليكونوا شعب البولة الحديث.

(٥٥) C.H. Perrot، ١٩٧٠ و ١٩٧٤.

(٥٦) M.A. Clerici، ١٩٦٢، ص ٢٧-٣١.

(٥٧) C.H. Perrot، ١٩٧٠ و ١٩٧٤، K.Y. Daaku، ١٩٧١.

(٥٨) J.P. Chauréau، ١٩٧٩، ص ٢٤-٢٥، M.A. Clerici، ١٩٦٢، ص ٢٨-٢٩، P.T.C. Weiskel، ١٩٨٠،

ص ٥-٨.

(٥٩) M.A. Clerici، ١٩٦٢، ص ٢٨-٢٩، J.P. Chauréau، ١٩٧٤.

وكانت مملكة نزيما، التي قامت أيضًا في ذلك الوقت، من صنع ثلاثة أخوة، هم أنور بلای أكاہ وبوا كبانيلی وأمیهيري الثاني، وقد أدمجوا تحت حكمهم الدول الثلاثة: جومورو، وأبريبكوم، وأنكورا بفضل ما جمعوه من ثروة من التجارة الأوروبية. وقد قدر للأخ الأكثر شهرة، أمیهيري الثاني، أن يثري ثراء بالغًا في عقد الستينات من القرن الثامن عشر. فوسّع حدود المملكة الجديدة وزاد من سكانها بتشجيع الأجانب على التوطن فيها. وقد سيطرت هذه الدولة الجديدة، المعروفة في السجلات باسم أبولونيا، على الناحية الجنوبية الغربية من ساحل الذهب طوال القرن الثامن عشر.

وفي ذلك الوقت كانت بعض الدول الأقدم عهدًا، مثل برون وسيهوي وباسو وأوين وفانتة، توسع نطاق سلطاتها ونفوذها. فأوين على سبيل المثال، استعادت فيما يبدو استقلالها عن دنكيريا في العقد الأخير من القرن السابع عشر. وبعد أن اكتسبت قوة كبيرة بمقدم اللاجئين الذين كانوا يتدفقون عليها بسبب حروب الأشانتي - الدنكيريا، أتيح لها أن تسيطر على دول سيهوي وأن تبدأ، اعتبارًا من العقد الأول من القرن الثامن عشر في غزو المناطق المنتجة للذهب والعاج في الشمال. وبلغت من القوة والجرأة مما جعلها، عام ١٧١٨-١٧١٩ بقيادة ايبيري مورو، تغزو الأشانتي وتنهب العاصمة كوماسي وتعود بالغانم والأسرى بمن فيهم بعض أفراد الأسرة المالكة للأشانتي^(٦٠).

وفي أوائل القرن الثامن عشر أيضًا غزت دولة برون الكولانغو في الجنوب وجزءًا من نفانا في الشمال وبسطت سلطتها غربًا حتى وصلت إلى نهر كوموي مسيطرة بذلك على الطرق التجارية الممتدة من بوندوكو إلى كوماسي وكرينجابو. وكانت دولة برون الجديدة دولة فريدة حيث كانت تتألف من عناصر من الأكان والكولانغو ونفانا والمانده. وعلى رأسها، سياسيًا، الغزاة الأكان الذين احتفظوا بعشائرتهم وبنظام النسب من ناحية الأم في الميراث، وبنظامهم القضائي وبمظاهر ديانتهم التقليدية. ولكنهم تبّنوا فولكلور كولانغو ونفانا وأغانيتهم ورقصاتهم، وتركوا البنى الاجتماعية والنظم السياسية لنفانا دون مساس بها في القرى وعلى صعيد الريف. وفضلاً عن ذلك فقد تقبل بعض من هذه الجماعات الثلاثة الإسلام الذي أدخله المانده - الجولا الذين أثروا هم أيضًا تأثيرًا كبيرًا على النظام الاقتصادي للمملكة^(٦١).

كذلك كانت الفترة ١٧٠٠-١٧١٠ هي تلك التي وسّع فيها الأكوامو أمبراطوريتهم عبر نهر الفولتا إلى أوسع حدودها الإقليمية^(٦٢). وكرّد على توسع أكوامو ثم على توسع الأشانتي وأكيم، كان الفانتة في عام ١٧٣٠ قد غزوا الدول الساحلية المجاورة لهم، وهي أغوافو وفيتو في الغرب وأغونا في الشرق^(٦٣). وهما لهم ذلك السيطرة على الساحل من نهر برا إلى مملكة غا.

(٦٠) K.Y. Daaku، بلا تاريخ؛ J.K. Fynn، ١٩٧١، ص ٤٣.

(٦١) M. Toure، ١٩٧٤، ص ٤٦٣-٤٧٨.

(٦٢) I.G. Wilks، ١٩٥٧.

(٦٣) A.A. Boahen، ١٩٦٥، ص ١٨٠-١٨٢.

على أن التغيرات السياسية التي حدثت في مناطق الغابات الوسطى بين نهري كوموي والفلوتا فيما بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ كانت أشد أثرًا. فكان هناك، أولاً، هزيمة إمبراطورية الدنكييرا وسقوطها بعد سلسلة من الحروب (١٦٩٩-١٧٠١) على يد الاتحاد الفتي لدول الأشانتي (١٧٠١-١٧٠٢) وتوفيو (١٧١٢-١٧١٣) وواسا (١٧١٣ و ١٧٢٦). وبعد ذلك غزا الأشانتي أوين (١٧١٥-١٧٢١) ونزيما (١٧١٥) ودولة الأنبي - ندينه (١٧١٥) في الجنوب الغربي، وونشي (١٧١١-١٧١٤) وبونو (١٧٢٣-١٧٢٤) ودولة برون (١٧٣١-١٧٤٠) وغونجا (١٧٣٢) في الشمال الغربي^(٦٤). وهكذا كانت المنطقة من نهر كوموي إلى نهر الفلوتا، في عام ١٧٣٠، قد خضعت لسيطرة الأشانتي.

وكان هناك، ثانيًا، هزيمة أكوامو، عام ١٧٣١، على يد أكيم أبواكو وحلفائها الغا والكوتوكو والأغونا^(٦٥). واضطر حكام أكوامو إلى التروح عن وطنهم التقليدي عبر نهر الفلوتا حيث أنشؤا عاصمتهم الحالية، أكواموفيه، وضمت أكيم أبواكو حوض بيريم - دنسو. وهكذا كانت المنطقة من نهر كوموي إلى نهر الفلوتا، في عام ١٧٣٣، قد قسمت بين الأشانتي وأكيم والفانته.

وقد تحققت المركزية بين عامي ١٧٣١ و ١٧٥٠ عندما غزا الأشانتي أكيم كوتوكو وأكيم أبواكو (١٧٤٢) ودولة الغا في الجنوب (١٧٤٤-١٧٤٥)، والغونجا الشرقية ودولة داغومبا (١٧٤٤) شمال نهر الفلوتا ودولتي كراكيه وباسا (١٧٤٤-١٧٤٥) في الشمال الشرقي^(٦٦). وفي منتصف القرن الثامن عشر كانت إمبراطورية الأشانتي تمتد من حدود القطاع الأوسط لنهر كوموي في الغرب إلى نهر الفلوتا في الشرق ومن وراء الفلوتا في الشمال إلى البحر في الجنوب فيما عدا دولة الفانته الواقعة جنوب كوماسي مباشرة. فقد حافظ الفانته على وجودهم المستقل طوال القرن الثامن عشر بفضل مهارتهم الدبلوماسية وبفضل المساندة القوية من البريطانيين الذين كانوا يريدون وقف توسع الأشانتي وسعيهم لبسط سيطرتهم على الساحل بأكمله^(٦٧). وكانت بنية دولة الأشانتي ونظام حكمها مماثلين لنظيريهما لدى الأكوامو والدنكييرا. فكانت مقسمة إلى الأشانتي العاصمة الإقليمية (أو الأشانتي الكبرى كما يسميها أرهن). وكانت منطقة العاصمة - خلافاً لما كان عليه الحال في دنكييرا أو أكوامو - تتألف لا من مدينة واحدة أو دولة فحسب، بل كانت تتألف - ولهذا دلالة - من جميع الدول السابقة التي تقع في مدى ٥٠ كيلومتراً حول كوماسي. وتشمل دوابن وكوكوفو وبيكواي ونسوتا ومامبونغ واوفينسو وأزومينا ودينيازي وأدانسي وكوماوو، التي اعترفت جميعها بملك دولة كوماسي

(٦٤) للاطلاع على تفاصيل هذه الحملات والغزوات أنظر: J.K. Fynn، ١٩٧١، ص ٤٠-٨٣، K.Y. Daaku، ١٩٧٠، ص ١٧٣-١٨١، I.G. Wilks، ١٩٧٥، ص ٢٩-١٨.

(٦٥) F. Addo-Fening، ١٩٨٠.

(٦٦) I.G. Wilks، ١٩٧٥، ص ٢٩-١٨، J.K. Fynn، ١٩٧١، ص ٥٧-٨٠.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل أنظر: A.A. Boahen، ١٩٦٥، ص ١٨٢-١٨٥ و ١٩٧٤.

باعتباره ملكها الأعظم وبكوماسي كعاصمتها. وقد قبلت المسند الذهبي باعتباره يمثل الرمز المقدس والوحيد لوحدة وبقاء أمة الأشانتي وكانت تمثل من خلال ملوكها في مجلس الأشانتي، وهو الهيئة الحاكمة للاتحاد والأمبراطورية كلها. ولأسباب سياسية عسكرية كانت منطقة العاصمة مقسمة، مثل أكوامو، إلى خمسة أجنحة تحمل أسماء الأجنحة المناظرة لها نفسها في أكوامو وهي: بنكوم (الجناح الأيسر) ونيفا (الأيمن) وأدونتين (الحرس الطليعي) وكيدوم (الحرس الخلفي) وغياسي. وكانت كل دولة من مكونات الاتحاد، بما فيها كوماسي، منظمة على هذا النحو.

وكانت الأشانتي الإقليمية أو الأشانتي الكبرى تتألف من جميع الدول التي غزاها الأشانتي وجعلوها في وضع التبعية أو دافعي الجزية. وهذه الدول لم يكن لها ممثلون مباشرون في مجلس الأشانتي ولا إمكانية الاتصال المباشر بالأشانتهين (الملك الأعظم). بل كانت كل دولة تؤدي التزاماتها نحوه من خلال دولة تابعة (أدامفو) لأحد ملوك الاتحاد أو دولة الأعضاء أو لأحد رؤساء أجنحة دولة كوماسي المقيمين عادة في كوماسي، أو كانت هي دولة تابعة لأحد هؤلاء. وهكذا كانت كراكيه وباسا تخدمان كوماسي عن طريق ملك دوابن (دوابنهين) وكانت غونجا تفعل ذلك عن طريق ملك مامبونغ (مامبونغهين) وأتيبوي عن طريق رئيس جناح الحرس الطليعي في كوماسي (أدونتهين)، ودنكير عن طريق أكواموهين (ملك أكوامو، وهو رئيس جناح في كوماسي)^(٦٨). وفيما عدا ذلك كانت هذه الدول تترك وشأنها طالما كانت تدفع الجزية السنوية وتشترك في أي حروب. ولدعم هذا النظام غير المحكم في الإدارة الإقليمية جرى، اعتباراً من ١٧٦٠ إلى ١٨٠٠، تعيين ممثلين مقيمين للأشانتي كمفوضين على مستوى المقاطعات والمناطق في بعض الدول الإقليمية^(٦٩).

وكانت قد حدثت ثورة سياسية، فيما بين عامي ١٦٧٠ و ١٧٥٠، في مناطق غابات وساحل غينيا السفلى. فمن الدول الثماني والثلاثين التي ظهرت على خريطة عام ١٦٢٩ انبثقت ثلاث أمبراطوريات كبيرة للأوين والدنكير والأكوامو كانت بحلول ١٧٥٠ قد اندمجت بدورها في أمبراطورية واحدة هي أمبراطورية الأشانتي.

وكان أول سبب لقيام هذه الأمبراطورية وتركز الدول هو أن الدول الأربع المعنية كان لديها الدافع إلى التوسع والمال اللازم لشراء الأسلحة والذخائر. إذ كان الأوين والدنكير والأكوامو والأشانتي هي الدول التي تنصدر إنتاج الذهب وكانت الائتلاف الأخيرتان منها هما الرائدتان في إنتاج الكولا التي تغذي التجارة مع الشمال. فضلاً عن ذلك فإنها، بموقعها بين الساحل ومناطق السافانا، لعبت دور الوسيط في التجارة بين هاتين المنطقتين. وكان من شأن التوسع شمالاً وجنوباً أن يكفل لهذه الدول السيطرة على الطرق التجارية الرئيسية وكذلك على المناطق الأخرى المنتجة للذهب والكولا. على أن دافعاً أقوى إلى التوسع

(٦٨) I.G. Wilks، ١٩٧٥، ص ٣٩ و ١٥١.

(٦٩) A.A. Boahen، ١٩٦٥، ص ٣٤٢-٣٤٤.

كان هو الوجود الأوروبي على الساحل. ففي منتصف القرن السابع عشر كانت التجارة الأوروبية قد أضحت أربح بكثير من التجارة مع السافانا. فبتوسع الدول الداخلية نحو الساحل يمكنها أن تتاجر مباشرة مع الأوروبيين وتجني أكبر قدر من الربح. وكان ذلك إغراءً وتحدياً لا يقاوم حيث راح الجميع، بشكل عاجل أم أجل، يقاتلون لشنق طريقهم إلى الساحل. فتوسعت أوين لتضم أبولونيا وتوسعت دنكيريا جنوباً إلى أهانتا وفيتو، وغزت أكوامو مملكتي الأغونا والغا على الساحل وأخيراً غزا الأشانتي جميع هذه الدول وأقاموا اتصالاً مباشراً مع الأوروبيين. وكانت الدول التي تألفت منها الأشانتي العاصمة تحدوها دوافع اقتصادية وسياسية. إذ كانت، بتطلعها إلى قيادة بديلة صالحة، تواقّة إلى التخلص من الغزاة الدنكيريا الطغاة. فالجور الذي اتسم به حكم الدنكيريا تؤكد المآثرات الشفهية لدول ما قبل الأشانتي وكذلك المصادر الأوروبية المعاصرة. فقد قال ج. ف. سفنهوزن، المدير الهولندي للمينا عام ١٧٠١: «إن الدنكيريا منذ وقت طويل مضى يدون ولعاً شديداً بالقتال وزهواً بانتصاراتهم وتشددًا تجاه جيرانهم». كذلك يقول بوسمان، وهو مراقب معاصر: «إن الدنكيريا، وقد رفعها ثراؤها وسلطانها العظيمان، بلغت درجة من الصلف جعلتها تنظر إلى جميع الزوج الآخرين نظرة ازدراء حيث لا ترى فيهم أكثر من رقيق تستعبدهم، الأمر الذي جعلها هدفًا لكرامية مشتركة، يتمنى الكل بفارغ الصبر سقوطها»^(٧٠). وكان ما يحتاجون إليه هو القيادة. وهو ما توفر في شخص أوزاي توتو وأوبوكو واري، مؤسسي إمبراطورية الأشانتي.

والسبب الآخر وراء قيام الإمبراطوريات الكبيرة الثلاث هو أن الدول التوسعية الأربع كانت متحررة من التدخل في شؤونها الداخلية. فأكيم والدول الساحلية، رغم أنها لم تكن تفقر إلى المال أو الحافز، أخفقت في أن تصبح إمبراطوريات لأنها لم تكن تتمتع بمثل هذه الحرية. فدول أكيم، إذ كانت محصورة بين الدنكيريا التوسعية ثم من بعدها الأشانتي في الغرب وبين الأكوامو في الشرق، كانت في موقف دفاع عن النفس طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. كذلك كانت الشؤون الداخلية لدول الساحل تتعرض لجميع أنواع التدخل من جانب الأمم الأوروبية المتنافسة على الساحل، وهو ما كان يؤدي أحياناً إلى صراعات مسلحة مثل حروب الكومندا-الهولنديين في العقد الأخير من القرن السابع عشر. والواقع أن أساس السياسة الأوروبية تمثل طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر في الحيلولة دون نهوض أي دولة ساحلية. غير أن الدول الداخلية لأوين ودنكيريا وأكوامو والأشانتي لم تتعرض ابتداءً لتدخل أوروبي مباشر واستطاعت أن تدعم مواقفها بما فيه الكفاية قبل مواجهة الأوروبيين. وثمة عاملان آخران ينبغي أخذهما في الحسبان في تفسير قيام الإمبراطوريات الثلاث وهما: الأخذ بتكنولوجيا جديدة، وعلو نوعية القيادة. ومنذ عام ١٦٥٠ أصبحت البنادق والبارود أكثر الواردات الأوروبية إقبالاً عليها وكان بوسع حكام هذه الدول، بما لديهم من ذهب وموارد أخرى، أن يشتروا كل ما يحتاجون إليه من ذخائر. ومن الواضح أن أنشطتهم

التوسعية تسارعت كثيرًا بفضل البنادق. ففي الحروب التقليدية كان الخصمان يواجهان كل منهما الآخر بطوابير حاشدة من الجند الذين يستخدمون الحراب والسيوف والفؤوس والسكاكين والأقواس والسهام بل وحتى الأيدي في المعارك. فجاء استخدام البنادق فأدخل نظام الحرب بأجنحة مختلفة. وأدى ذلك إلى إنشاء ثلاثة أجنحة في دنكيريا ثم إنشاء خمسة أجنحة في أكوامو وفي الأشانتي. وقد أدخل هذا التشكيل العسكري الجديد إضافة إلى البنية السياسية التقليدية القائمة على ملك وإلى جانبه مجلس شورى من زعماء العشائر والأسر. ولم تكن هذه الدول لتستطيع بدون حكام مقتدرين، تطويع توائم أسلوب الحرب التقليدي والبنية السياسية القديمة للتكنولوجيا الجديدة.

ولسنا نعرف في مرحلتنا الكثير عن ملوك الأوين، ولكن المأثورات المروية والمصادر الوثائقية الأوروبية تشيد بشجاعة حكام دنكيريا وأكوامو وأشانتي وبحسبهم المرهف وبسالتهم. وكان من بين ملوك الدنكيريا ويريمبي أمبيم وبوادو أكافو كريمبون وكذلك بوا أمبونسيم الذي كان أكثرهم شهرة؛ ومن ملوك الأكوامو أنسا ساسكراكو وباسوا وأكونو، ومن ملوك الأشانتي أوزاي توتو وأوبوكو واري^(٧١). وقد حوّل هؤلاء الملوك ممالكهم الصغيرة إلى إمبراطوريات ضخمة بسلسلة حملات بارعة دقيقة التوقيت وحسنة التنسيق.

ويعتقد كثير من المؤرخين أن هذه الإمبراطوريات كانت ثمرة لتجارة الرقيق. فقد أكد فيدج على سبيل المثال:

«الذي يرجّح أن تجارة الرقيق سعت إلى توحيد البلاد والسلطات العسكرية وتقويتها وتنميتها وإلى إضعاف المجتمعات الأكثر تشعبًا؛ والتساؤل هل كان ذلك خيرًا أم شرًا أمر عويص، أما من الناحية التاريخية فقد كان أمرًا مفيدًا وربما لم يكن بدّ منها»^(٧٢).

«بل إن هاتين المملكتين، (أي داهومي والأشانتي) على حدّ قول كليبرسي وغيره؛ اللتين لم تكونا موجودتين من قبل إنما ولدتا من تجارة الرقيق»^(٧٣). وقد يصدق ذلك على أجزاء أخرى من غرب أفريقيا ولكنه لا يصدق على هذه المنطقة. فتجارة الرقيق في ساحل الذهب لم تصبح ذات أهمية اقتصادية إلا اعتبارًا من العقد الأول من القرن الثامن عشر، بينما الأنشطة التوسعية كانت قد بدأت في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن السابع عشر. وفي ساحل الذهب كانت تجارة الرقيق نتيجة لعملية بناء الدول لا سببًا لها.

وفي مناطق الأكان غربي نهر تانوي ومناطق الأيوه شرقي نهر الفولتا، وهي موطن سكان مناطق البحيرات الساحلية والأنبي والبولة، لم يحدث مثل هذا التغيير السياسي الشديد في ذلك

(٧١) لمزيد من التفاصيل عن الأدوار التي اضطلع بها هؤلاء الحكام، أنظر: J.K. Fynn، ١٩٧٥، A.A. Boahen، ١٩٦٥، K.Y. Daaku، ١٩٧٠ (ب)، J.K. Kumah، ١٩٦٦، I.G. Wilks، ١٩٥٧.

(٧٢) J.D. Fage، ١٩٦٩ (أ).

(٧٣) M.A. Clerici، ١٩٦٢، ص ٦٧.

الوقت. فالأوضاع السياسية في عام ١٨٠٠ كانت إلى حد بعيد مماثلة لما كانت عليه من ٥٠ أو ١٠٠ عام من قبل حيث توجد ممالك صغيرة أو شياخات تتألف من جماعات أسرية تنتمي إلى عشائر تعود إلى سلف مشترك تجمع بينها روابط ليست بالمتينة.

وفي عام ١٨٠٠ كان إقليم الأيوه لا يزال مقسمًا إلى عدة أقسام إقليمية (داكوو أو شياخات حسبما يسميها أمينومي) مستقلة ذات أحجام مختلفة تتراوح بين المدينة الواحدة في حالة الودزه وبين ست وثلاثين مدينة وقرية مستقلة ومتناثرة في حالة الأنلو^(٧٤). وفي عام ١٩٠٠ كان عدد أقسام الأيوه قد ارتفع إلى ١٢٠ قسمًا يحكم كلًا منها ملك (فيا) ينتخب بحسب تسلسل النسب من ناحية الأب من بين طبقة أو اثنتين من نسل الأسر المؤسّسة. وكان يعاونه مجلس شيوخ يستشار في كل القضايا. وكان تحت إمرته رؤساء قرى القسم الإقليمي، وكانت كل قرية تتألف بدورها من طبقات النسل التي تلي الطبقة الرئيسية. وعلى مستوى القرية أو المدينة كان جميع الذكور البالغين الأصحاء الأقوياء يشتركون في مناقشات مفتوحة حول كافة الأمور قبل أن يتاح للرئيس وكبار معاونيه اتخاذ قرار بشأنها. وهناك عدّة أسباب لعدم توحّد الأكان الغربيين في حوض تانوي - بانداما والأيوه في حوض الفولتا - مونو. أولاً لأن الهجرات إلى أراضيهم استمرت طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر بل واستمرت حركات التزوح الانفصالية في جماعات أصغر فأصغر حتى القرن التاسع عشر. ولذلك فإن الأيوه والأكان الغربيين لم يكونوا، في عام ١٨٠٠، قد استقروا بدرجة كافية حتى يشرعوا في حروب توسعية. وثانيًا لأن هؤلاء المهاجرين، الذين كانوا هم أنفسهم فارين من المركزية والسلوك الاستبدادي من حكاهم السابقين، لم يكن يتوقع منهم أن ينشئوا من جديد في أوطانهم الجديدة البنى الاجتماعية السياسية السابقة نفسها. وثالثًا لأن الحافز الاقتصادي على بناء الدولة، في حالة الأيوه، لم يكن متوافرًا. وكما يقول أمينومي:

كان الأيوه يفتقرون إلى الحافز الاقتصادي، وهو شرط أساسي لا غنى عنه لنشوء كيانات سياسية مركزية. ذلك أن إنتاج فوائض اقتصادية هو الذي يوفر الحافز الأول على التركيز^(٧٥).

وبدون ذهب أو عاج أو كولا، لم يستطع الأيوه أن يشتركوا في تجارة الشمال - الجنوب الأطلسية المربحة التي قامت منذ وقت طويل. فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت أهم صادراتهم هي الرقيق، وكان ذلك نشاط يهدد السلام والاستقرار وانتظام الحكم وهي المتطلبات الضرورية لسياسة توسعية أو مركزية.

أما الأكان الغربيون فكان لديهم بالفعل الذهب والعاج والكولا ولكنهم لم يستفيدوا كثيرًا من هذه التجارة لأن الطرق التجارية إلى الشمال كانت تحت سيطرة المانده والسنوفو والكولانغو والأكان الشرقيين، وخاصة الأشانتي. كما أنهم لم يشتركوا في التجارة المربحة مع

(٧٤) D.E.K. Amenumey، ١٩٦٩، C.K. Nukunya، ١٩٦٩.

(٧٥) D.E.K. Amenumey، ١٩٦٩.

الهوسا وبورنو إلى الشمال الشرقي. ولذلك لم يكن لديهم ما يلزم من المال لأنشطة توسعية كبيرة النطاق.

وكان السبب الثالث لإخفاق الأيوه والأكان الغربيين في التوحد ذا طبيعة إيكولوجية^(٧٦). فلمّا كانوا معزولين عن المناطق الداخلية ببحيرات ساحلية عديدة، لم يكن للأوروبيين أن يستقروا هناك، مما حرّمهم من أي حافز اقتصادي على التوسع جنوباً إلى الساحل. والسبب الرابع وربما الأهم هو تدخل جيرانهم المستمر في شؤونهم السياسية مما جعل الأيوه والأكان الغربيين في موقف دفاعي دائماً. وقد واجه الأكان الغربيون تهديد السيهوي وخاصة الأشانتي طوال القرن الثامن عشر. كذلك واجه الأيوه، اعتباراً من عقد الثمانينات من القرن السابع عشر، تدخلاً نشطاً من جانب ملوك بوبو الكبرى والصغرى أولاً، ثم من جانب أكوامو، وفي القرن الثامن عشر من جانب داهومي في الشرق والأشانتي الغزاة في الغرب.

التغيرات الاجتماعية والثقافية في غينيا السفلى

كان أبرز تغير اجتماعي ثقافي في غينيا السفلى بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ ديمغرافياً. فمع المحاصيل الغذائية الجديدة العديدة من الأمريكتين وآسيا، وخاصة الذرة وبعض أنواع الباطا)، تزايد سكان الساحل الغيني الأدنى تزايداً كبيراً خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر - كما تشهد بذلك الوثائق الأوروبية لتلك الفترة. غير أن عدد السكان ظلّ ثابتاً أو حتى تناقص خلال القرن الثامن عشر وذلك إلى حدّ بعيد، نتيجة لتجارة الرقيق. وكما أوضح إنيكوري^(٧٧)، كان يقدر لسكان غينيا السفلى أن يكونوا اليوم أكثر من ذلك بكثير لو لم تكن هناك تجارة الرقيق في الأطلسي.

ثانياً، أصبح المجتمع أكثر تعقيداً. ففي عام ١٥٠٠ كان يتكون من أرستقراطية حاكمة تتألف من صفوة دينية من الكهنة (الذين مارسوا معظم السلطة) و صفوة سياسية من الملوك والملكات، ومن رعايا عاديين ومن الرقيق المحليين. غير أنه بحلول عام ١٨٠٠ كانت الصفوة السياسية قد تجاوزت مكانة الصفوة الدينية، إلا بين الغا - أدانغبه والأيوه. وفضلاً عن ذلك فإن الزيادة الهائلة في الأنشطة الاقتصادية وخاصة في تعدين الذهب والتجارة عبر المسافات الطويلة، وحروب التوسع والسيطرة العديدة أدّت إلى زيادة الرقيق المحليين. وكان يسمح للرقيق في غينيا السفلى في ذلك الوقت بالتملك والزواج من مواطنين أحرار، وقد تولّى بعضهم وظائف مسؤولة بل وتسنى لهم أن يرثوا أملاك أربابهم ممن كانوا يعتبرونهم جزءاً من الأسرة. وفي عام ١٨٠٠ كان معظمهم قد اندمج في المجتمع وأصبح شرعة مقدسة، لا سيما بين الأكان، ألا يفصح عن أصل هؤلاء الناس.

(٧٦) رسالة شخصية من C. Wondji.

(٧٧) J.E. Inikori، ١٩٧٩، ص ٦٨-٧١.

وفضلاً عن ذلك فإنه نتيجة للأنشطة التجارية وللوجود الأوروبي. ظهرت ثلاث طبقات جديدة لم يعرفها المجتمع التقليدي. وكانت ظاهرة بشكل واضح في المناطق الساحلية بين نهري تانوي والفولتا، وهي طبقة من الأجراء، وطبقة مستقلة من التجار الأثرياء وكبار الوسطاء التجاريين، ومجموعة من المخلطين (الأوروبيين والسود)^(٧٨). وكانت الطبقة الأولى تتألف من أناس يستخدمهم الأوروبيون كبنائين أو نجارين أو عمال بناء وتراجمة أو كتبة أو سكرتيرين أو سماسرة للذهب أو موظفين مدنيين أو سفراء أو كموظفين للعلاقات العامة. وإن السجلات الأوروبية زاحرة بإشارات إلى هؤلاء العاملين. وكان بعضهم متعلمين ويعملون وسطاء بين الأوروبيين والحكام التقليديين ورعاياهم.

وكانت الطبقة الثانية تتألف من الأفارقة، الأفراد أو الجماعات، الذين أضحووا، بفضل جهودهم الخاصة في الزراعة أو التجارة، فائقي الثراء وأكثر سلطاناً حتى من الحكام التقليديين. وقد ضمت طبقتهم، على ساحل الذهب. أناساً من أمثال جون أهيناكوا وجون كليسين من فيتو وأزوماني من أكوامو وجون كابيس من كوميندا وجون كوني من أهانتا وجون كورّانتي من أنومابو (المعروف أيضاً في التراث الشفهي باسم اينو بيزيه كورينتسي). وفي ساحل الذهب الشرقي برز أيضاً آل كوزهيرانج وآل ايسوما الذين عملوا كسماسرة أو وسطاء بين الأوروبيين وجماعات أفيكام وايتيله وأبوره وسانوي وأوين وسيهوي في الداخل. وفي عام ١٨٠٠ كانت جماعة كوزهيرانج بوجه خاص قد أصبحوا بالغى الثراء والقوة وكانوا يلعبون دوراً رئيسياً في اختيار رؤوس السلاسلات^(٧٩). وكانت التجارة نشطة بين الساحل والداخل. وكان بوسع الأشخاص العاديين والحكام التقليديين أن يشاركوا فيها. وقد لعب أهالي الغابات الدور الرابع كوسطاء مع المنتجين. ولو لم تظهر جماعة من الأجراء لظهرت على الأقل بالضرورة جماعة ثرية من الحكام التقليديين وكبار التجار المستقلين. وللأسف أن المصادر الأوروبية وكذلك المأثورات الشفهية لا تذكر شيئاً في هذا الشأن.

أما جماعة المخلطين فكانت نتاج تزاوج بين التجار الأوروبيين والنساء الأفريقيات. وكانت هذه الجماعة موجودة على طول الساحل الغيني الأسفل. وعلى الرغم من أن بعض المعاصرين مثل بوسمان يتحدثون عنهم بامتهان «كسلالة غير شرعية... تتألف من مجموعة رعاى مهتكن ليسوا كمثل الزوج ولا كمثلنا»^(٨٠)، فإن بعضاً منهم مثل غرينلندونك وبوسمان وبارتر وغوردون وعلى الأخص سلالة ريتشارد برو، لعبوا أدواراً مهمة في الحياة التجارية والسياسية^(٨١).

وثمة تغيير اجتماعي مهم آخر تمثل في إدخال المسيحية والتعليم الغربي على أيدي الأوروبيين، والإسلام على أيدي تجار المانده والهوسا. فقد أقام الهولنديون والبريطانيون

(٧٨) K. Y. Daaku. ١٩٧٠ (ب)، ص ٩٦-١٤٣.

(٧٩) استناداً إلى إسهام قديمه ووندجي.

(٨٠) W. Bosman. ١٩٦٧، ص ١٤٢-١٤٣.

(٨١) M. Priestley. ١٩٦٩.

مدارس ابتدائية في حصونهم في كيب كوست (ساحل الرأس) والمينا وأكرا، وأرسلت جمعية نشر الإنجيل في الخمسينات من القرن الثامن عشر مبشرين إلى كيب كوست. وفضلاً عن ذلك فإن أولاد بعض المخلطين وبعض الحكام التقليديين كانوا يرسلون إلى الخارج للتعليم حيث عاد كثير منهم، ومن بينهم كريستيان بيدرسين وسفان وكابتن وفيليب كواكو، إلى بلدهم كمعلمين ومبشرين. وهكذا كان يمكن، عام ١٨٠٠، أن نجد نخبة متعلمة صغيرة وعددًا ممن تحوّلوا إلى المسيحية في بعض المدن الساحلية مثل أكرا وكيب كوست.

على أن في وقت أبكر من المسيحية انتشر الإسلام والثقافة الإسلامية على طول الطرق التجارية الشمالية في شمال غانا بحلول القرن الرابع عشر وفي الأشانتي والبوله بحلول عقد الخمسينات من القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٠٠ كان في كوماسي حي إسلامي مزدهر يضم مدرسة لتحفيظ القرآن، ويقول ويلكس أن أوزاي كوامي (١٧٧٧-١٨٠١)، آخر ملوك الأشانتي في القرن الثامن عشر، خلّع بسبب تمسكه بالدين الإسلامي^(٨٢).

وبحلول عام ١٨٠٠ لم تكن المسيحية ولا الإسلام قد أثرا في معظم شعوب الساحل الغيني الأسفل تأثيرًا كبيرًا، مع أن قواعد القراءة والكتابة باللغات العربية والأوروبية كانت قد توطدت.

وكما تؤكد الدلائل الأثرية التي تتزايد بسرعة^(٨٣)، كانت مجتمعات الساحل الغيني، بحلول عام ١٨٠٠، قد طورت فنون وحرف صنع الأواني والنحت (على الخشب والعاج والطفل) والنسيج والحداة والسباكة (في النحاس الأصفر والأحمر والذهب) مع وجود بعض الجماعات المتخصصة في حرفة معينة. كذلك تطورت الموسيقى واستخدام الطبول والرقص. فصنع الأواني، وهو من أقدم الحرف في العالم، حيث يعود في غانا، مثلاً، إلى أواخر العصر الحجري (بعد عام ٣٠٠٠ ق.م.)^(٨٤)، كان قد تطور بدرجة عالية بحلول عام ١٧٠٠ وبصفة خاصة بين الأدانغيه الذين صدرت أوانهم إلى أماكن بعيدة وصلت إلى بوندوكو في ساحل العاج. ويقول أنكونده أن صناعة الفخار رفعت إلى مستوى الفنون الجميلة بمعرفة الأشانتي حيث أنتجوا بعضًا من أحسن نوعيات الأواني الفخارية المتعددة الأشكال المزخرفة بنقوش معقدة مثل أبوزوا كوروا، وهي قدر كبير تستخدمه عشائر الأشانتي، وقدر عظم الفك موجيموجيه، وهو قدر للنبيذ يُستخدم لسكب الخمر على المسند الذهبي^(٨٥).

كذلك كان النقش والنحت على الخشب والعاج والصلصال قد تطور أثناء تلك الفترة - وبوجه خاص بين الأكوان - فكان يجري صنع المساند (كراس بدون ظهر ولا ذراعين) والبراميل والمظلات والمقاييس المدرجة للغوين. وقد بلغ النقش على الخشب أوجه في القرن

(٨٢) I.G. Wilks، ١٩٦١ و ١٩٦٦ (أ).

(٨٣) J. Anquandah، ١٩٨٢.

(٨٤) المصدر السابق، ص ٥٣.

(٨٥) المصدر السابق، ص ٤٠.

السادس عشر عندما طور ملوك دنكيرا - حسبما قال انكوانداه - الأيديولوجية السياسية والثقافية المرتبطة بمسند الأدانسه^(٨٦). وقد راع الأوروبيين الذين زاروا الساحل الغيني في القرنين السابع عشر والثامن عشر. مثل بوسمان، جمال ما وجدوه من أبواق عاجية مشكلة جوانبها بالنفخ. ومن المصنوعات المشهورة بوجه خاص الأكوابا (دمي الخصب) الخشبية والصلصالية والصور الصلصالية المنحوتة للملوك والملكات المتوفين.

وقد تطور فن النسيج أيضًا في تلك الفترة. وتفيد دراسة أجريت مؤخرًا أن النسيج على أنوال أفقية ضيقة أدخل إلى شعوب الأكان والأيوه والغا على الأرجح من السودان الغربي عن طريق وادي النيل لا من غربي بلدان المغرب^(٨٧). ولسنا نعرف على وجه الدقة متى وصلت هذه المعرفة إلى مناطق الغابات والساحل، ولكن لا بدّ وأن يكون ذلك قد حدث قبل وصول البرتغاليين الذي اتسع نطاقه في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويقول برون وباربوت، كلاهما، أن قماشًا ذا ستة أعلام من كوت ديفوار (ساحل العاج) كان يصدر إلى ساحل الذهب. ووفقًا لخريطة عام ١٦٢٩، كانت نسوكو (المعروفة الآن باسم بيغو) مركزًا مهمًا «حيث تنسج الأقمشة مثل السجاجيد ويلبسها الأكان»^(٨٨). وكان أولئك النساجون ينتجون أيضًا البطاطين المعروفة بين الأكان باسم كاسا وبومو ونسا والتي لا يزالون يقدّرونها تقديرًا كبيرًا. ولكن نشاط النسيج بين الأكان والأيوه إنما بلغ نضجه وغاية دقته، حسبما أوضح لامب بجلاء، في القرن الثامن عشر. وهذا ما تدلّ عليه بصورة جليّة الأقمشة المشرقة الألوان المشهورة الآن، أقمشة كتته من صنع الأكان وأقمشة أدانودو الفخمة من صنع الأيوه (اللوحة ٢، ١٤)^(٨٩). كذلك اكتسب قماش ادنكرا، وهو قماش عريض ذو نقوش ورموز تقليدية أكانية مطبوعة عليه، شهرة في منطقة برونغ ثم حاكاه الأشانتي بعد ذلك.

على أن شغل المعادن والسباكة، وخاصة باستخدام طريقة الشمع، صنع شعارات ورموز ملكية ذهبية وفضية رائعة تشمل زخارف السيوف والخواتم والسوار والخلاخليل والسلاسل وأغطية الرأس. وكان شغل الذهب متقدمًا قبل مجيء الأوروبيين، ولكن البرونغ ثم الدنكيرا وخاصة الأشانتي، قاموا، معتمدين على خبرة صنّاعهم المسلمين، بتطوير هذا الفن خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ليصلوا به إلى درجة امتياز لم يسبق لها مثيل. كذلك أنتج الصائغون الأكان آلافًا من الأوزان ذات الأشكال الهندسية والرمزية المصنوعة من الذهب أو النحاس الأصفر التي تجتذب الآن السياح الأوروبيين والتي توجد في متاحف الفن الشهيرة في مختلف أنحاء العالم (اللوحة ٣، ١٤)^(٩٠). كذلك كانت السباكة، وخاصة في النحاس الأصفر،

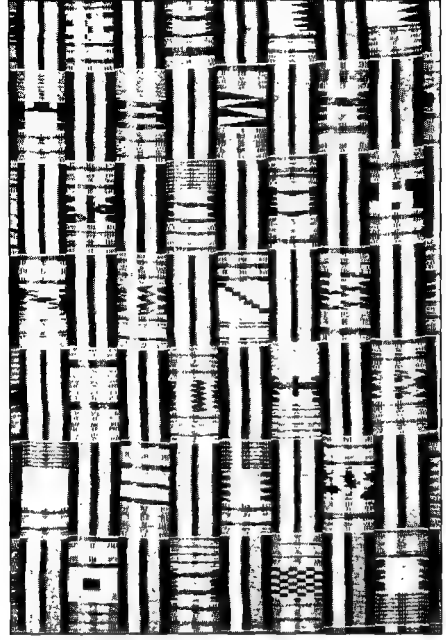
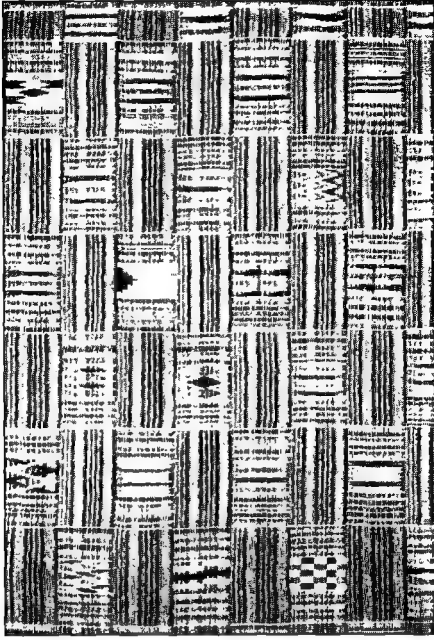
(٨٦) المصدر السابق.

(٨٧) J. Lamb، ١٩٧٥، ص ٢١٩.

(٨٨) S. Brun، ١٩٢٤؛ J. Barbot، ١٧٣٢.

(٨٩) المصدر السابق، ص ٩١-٩٩.

(٩٠) للاطلاع على دراسة شتّى عن الأوزان الذهبية للأكان، أنظر T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص ١٧١-٣٦٣.



اللوحة ١٤، ٢: نسيج غرب أفريقيا؛ أعلى اللوحة: أقمشة كتته وحرير الأشانته، وأسفلها: أقمشة أدانودو وحرير الأيوه.

متقدمة في ذلك الوقت. وكانت تصنع أيضاً علب نحاسية صغيرة لتحتفظ فيها نفايات الذهب وأوان نحاسية لحفظ الشحوم النباتية.

وقد بلغت الفنون والحرف في الساحل الغيني ذروتها بقيام إمبراطورية الأشانتي في القرن الثامن عشر. فالمملوك الأشانتي لم يعنوا فحسب بالتوسع إقليمياً وسياسياً. بل فعلوا كل ما يمكن للنهوض بالفنون والحرف. وفي أعقاب إنزالهم الهزيمة بدنكيريا وتيكيما وأكيم، جمعوا خيرة صناعاتهم وصانعتهم وبعثوا بهم إلى كوماسي^(٩١). وكما أشار أنكونداه. قام ملوك الأشانتي، بعد ترسيخ أقدام اتحاد الأشانتي. بتركيز جميع فنون وحرف الأشانتي في المنطقة المجاورة للعاصمة كوماسي^(٩٢). فأقيمت أهويا كمركز لصنع الكراسي وبونويره لنسج أقمشة كتية وتافو للأواني الفخارية وفوميزوا لأشغال الحديد وكروفوفوم لسباكة النحاس. وأقام الملك الأعظم للأشانتي، فضلاً عن ذلك، الأباغيافي - وهي جماعة من الصائغين والصناع الآخرين من دنكيريا كانت مهمتهم صنع الشعارات والرموز الملكية. كما أدخل المسند الذهبي أسومفو (أي الكرسي الذهبي للأشانتي) الذي كان أول من تربّع عليه هو نانا تابيري، وهو ابن زعيم لدنكيريا^(٩٣).

وبالجمع بين الخبرة والتقاليد الفنية، نهض ملوك الأشانتي في القرن الثامن عشر بالتنمية الثقافية للأركان إلى أعلى ذرى امتيازها، وضمنوا بذلك التعبير عن مركزهم وسلطانهم بأشكال فنية من أعلى مستوى. لقد نموا ثقافة ذهبية وحضارة تجد رموزها في شعاراتهم الذهبية الرائعة وأقمشتهم الفخمة المتعددة الألوان وفي بروتوكول بلاطهم المحكم وأوزانهم الذهبية المعقدة والفنية التي أدهشت الأوروبيين الذين زاروا كوماسي في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر^(٩٤). ورغم تأثير الاستعمار ومهاجمة الأيقونات وإدانتها من قبل المبشرين المسيحيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن فن شغل الذهب لم يختف قط ولا تزال هناك شعارات ملكية ذهبية وفضية ساحرة يجري إنتاجها، وخاصة بمعرفة الأشانتي.

خاتمة

كانت الفترة ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ في الواقع فترة تغير جذري لدول وشعوب الساحل الغيني الأدنى. فعلى الصعيد السياسي استكملت عملية تحقيق المركزية. وعلى الصعيد الاقتصادي انحسرت تجارة الذهب والعاج وطغت عليها تجارة الرقيق؛ وانتقلت المراكز التجارية

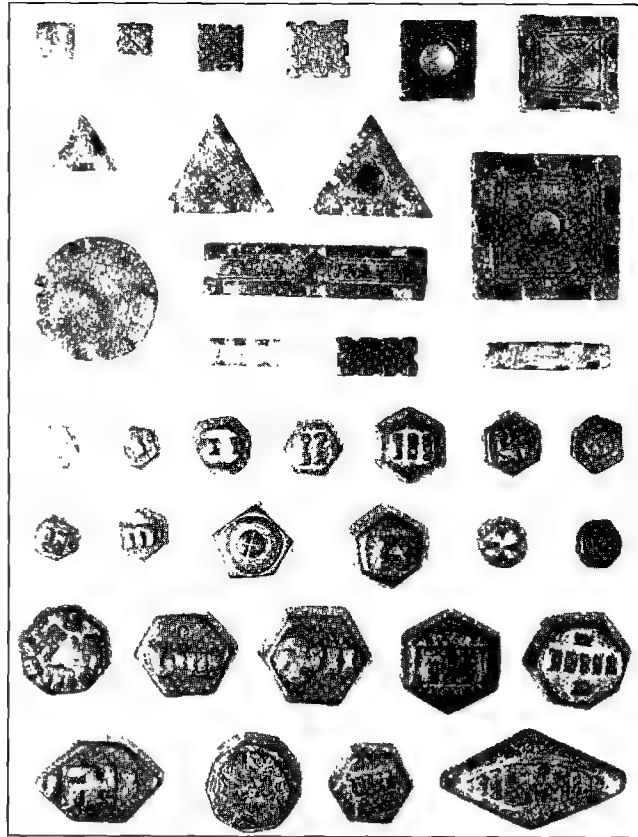
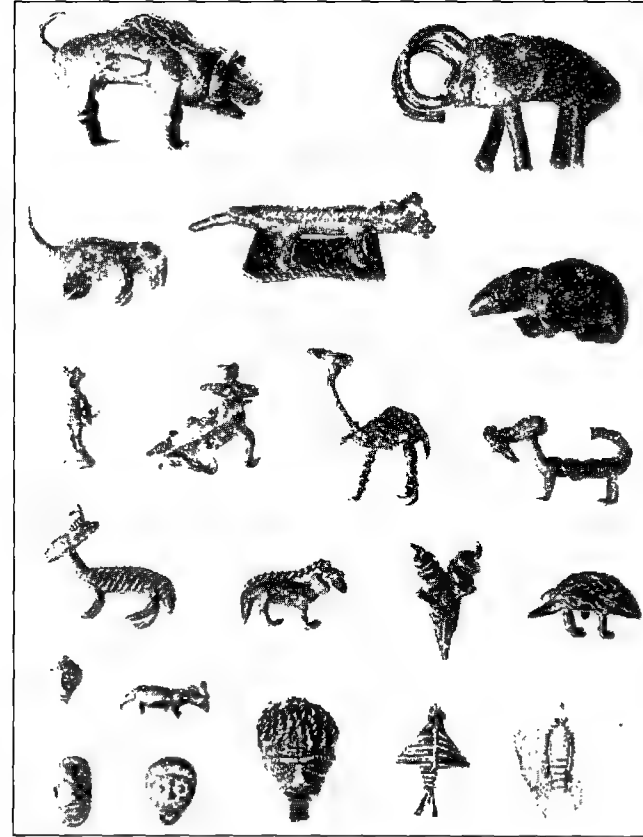
(٩١) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٩٢) J. Anquandah، ١٩٨٢، ص ٤٠.

(٩٣) T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص ٢٩٩.

(٩٤) T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص ٤٧-٤٨، M.D. McLeod، ١٩٨١، ص ٧٢ ٧٦، J. Anquandah،

١٩٨٢، ص ٣٩-٤٤، ١٠٠-١١٢.



اللوحة ٣٠١٤: أوزان الأكان النحاسية لوزن الذهب الخام. وكانت الأشكال الهندسية (إلى اليسار) تستخدم ابتداءً من القرن الخامس عشر، أما الأشكال الرمزية (إلى اليمين) فقد بدأ استخدامها في القرن السابع عشر، كما استخدمت أيضًا لتوضيح الأمثال الشعبية والحكم.



اللوحة ١٤، ٤: نانا أوتو سيربويه الثاني، ملك (أومانين) دولة دواين، في زي من قماش كتته الفخم ويحمل بعض شعارات الدولة الذهبية

والاقتصادية من الداخل إلى الساحل؛ وأقيمت روابط تجارية قوية مع الأمريكتين وأوروبا. وبذلك تكامل الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي. وفوق كل ذلك، كانت تلك الفترة فترة تغيير اجتماعي: ظهور طبقات جديدة وإن يكن محدود النطاق ومحصورًا تقريبًا في الساحل؛ وإدخال التعليم الأولي والتربية الغربية والمسيحية؛ وانتشار الإسلام؛ وازدهار الثقافات المحلية وخاصة في مجال النسيج وشغل المعادن. والحقيقة أن هذه القرون كانت قرونًا دينامية لشعوب الساحل الغيني الأسفل، وخاصة لأنها كانت في نهاية الأمر تتحكم تمامًا في مقدراتها وسيادتها.

الفصل الخامس عشر

الفون واليوروبا: دلتا نهر النيجر والكامرون أ.ج. ألاغوا

مقدمة

هذا الفصل يغطي المنطقة الممتدة من وادي نهر الفولتا في الغرب إلى نهر الكامرون في الشرق. ومعظم هذه المنطقة غابات استوائية تحف بها السافانا، مع وجود غابات من الشجيرات إلى الشمال. والجزء الغربي، من حدود نيجيريا إلى نهر الفولتا، هو أراضي سافانا كذلك. ويمكن تحديد الإقليم أيضًا بأنه الأراضي الكائنة بين خط ساحلي خليج بنين وخليج بوني (بيافرا سابقًا) في خليج غينيا. والأقوام التي تعيش داخل هذا الجزء من غابات غينيا والسافانا المحيطة بها تشمل الفون أو الأجا في جمهورية بنين الحديثة، واليوروبا، والإيجو في دلتا النيجر في وسط المنطقة، والإيجو إلى الشمال الشرقي من الدلتا في وسط المنطقة، ثم الإيجو فيما يلي ذلك إلى الشمال الشرقي، والإيبسو، ومختلف أقوام الكامرون الجنوبية

وتتنمي جميع لغات المنطقة إلى عائلة النيجر - الكونغو، مع انتماء غالبيتها العظمى إلى العائلة الفرعية للكوا. إلا أن لغة الإيفيك / إيبسو واللغات الأخرى لمنطقة نيجيريا - الكامرون على حدود نيجيريا ولغات الكامرون نفسها ذات قرابة وثيقة مع لغات البانتو في أفريقيا الوسطى والشرقية والجنوبية. وعلى ذلك فإن القسم الشرقي من الإقليم يعدّ من نواحٍ كثيرة امتدادًا للمجموعة الكبرى من لغات وثقافات البانتو في غرب أفريقيا. وتشكل الأقوام والثقافات في هذا الإقليم الحدودي رابطة توحيد بين غرب أفريقيا وبين أفريقيا البانتوية. ومن بين مجموعة لغات الكوا، فإن لغتي اليوروبا والإيجو هما الأعظم شأنًا من حيث عدد الناطقين بهما (٨-١٢ مليونًا) ومن حيث الانتشار الجغرافي. وتتسم مجموعة الإيدو كذلك بالكبر، إذ تنتشر الأقوام المرتبطة بها من القلب العميق

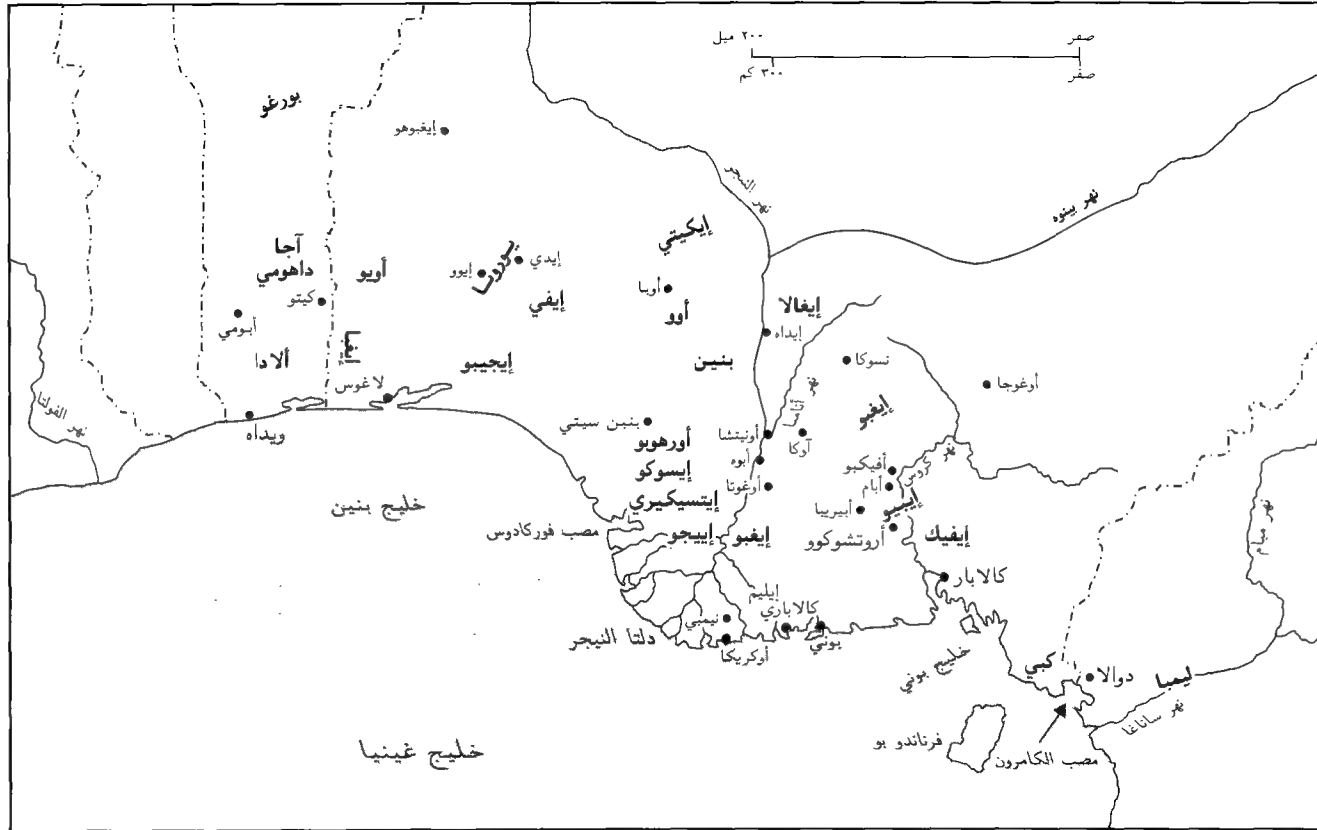
للأراضي الداخلية (الهنتلاند) إلى الدلتا وتخومها الغربية، بما في ذلك عدد من المجموعات مثل الإيسوكو والأوروهوبو، وإلى الشمال الإيشان (الإيسان) وغير ذلك. وبين لغات الكوا، تعدّ لغة الإيجو في دلتا النيجر الأكثر انحرافاً أو تباعدًا عن جيرانها من الإيغبو، والإيدو، واليوروبا^(١). ويلاحظ أن الدرجة العالية من تمايز الإيجو عن الإيغبو والإيدو واليوروبا ترجع في جانب منها إلى الفترة الطويلة التي كانت فيها لغة منفصلة. ويستفاد من التقديرات الحلقية - الزمنية أن فترة الانفصال تزيد على ٥٠٠٠ سنة، مما يشير إلى استقرار المجتمعات اللغوية في الإقليم. وعلى سبيل المثال، فإن فترات الانفصال لعناقيد اللهجات في إطار مجموعة الإيجو نفسها، بين وسط الدلتا وشرقيها، تقدّر بـ ١-٢٠٠٠ سنة، وهناك تقدير مماثل يبلغ ٢٠٠٠ سنة فيما يخص اليوروبا ولغة الإيغالا ذات القرابة بها.

وينبغي ألا تغيب الإستمراريات الطويلة في تاريخ هذا الإقليم عن ذهن لدى تقييم التغيرات التي يفترض أنها نشأت بسبب وصول الأوروبيين على الساحل الأطلسي بدءًا من أواخر القرن الخامس عشر. وتجدر ملاحظة أن التأثير السائد للتطورات في السافانا وفي الأراضي الداخلية على هذا الإقليم لم يعادله على مدى فترة طويلة ولم يحلّ محله - مؤخرًا - سوى التأثيرات الأوروبية القادمة من الساحل.

وقد شهد القرن السادس عشر بدء النشاط الأوروبي الفعال في خليجي بنين وبوني. وكان البرتغاليون قد بلغوا بنين في ١٤٨٦ وأقاموا علاقات مع «أوبا» بنين (العاهل السياسي والديني)، كما أقاموا علاقات تجارية عند نقاط مختلفة على طول الساحل. وخلال القرون التالية، بدأ النشاط الأوروبي على الساحل في تغيير اتجاه التجارة من الشمال إلى الجنوب، وأصبح الساحل بالتدريج المصدر الرئيسي للحوافز إلى التغيير.

وكانت تجارة الرقيق عبر البحر هي المحور الواضح للنشاط الأوروبي من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. وكان الإقليم المشمول بهذه الدراسة أحد أسواق الرقيق الرئيسية على ساحل أفريقيا الغربي. وقد استمدت بعض الدول، مثل مملكة داهومي، حافزًا مهمًا وقويًا إلى تكوينها ونموها من تجارة الرقيق. وكان نمو وتطور دول أخرى، من دلتا النيجر إلى الكامرون، متأثرًا بالأرباح التي تستمد منها. أما المجتمعات المحلية الأخرى، وخاصة تلك المنظمة على غير نمط الدولة، فقد غدت في الأغلب ضحايا لغارات الاسترقاق ومصادر للامداد بالرقيق. ولم يفلت أي مجتمع محلي من التأثير، بطريقة أو بأخرى، بما أثارته تجارة الرقيق عبر البحار من اضطرابات عنيفة وإفقار سكاني وتغيرات شديدة.

وخلال هذه الفترة، كان التأثير الرئيسي لتجارة الرقيق هو جرّ مجتمعات الإقليم إلى دخول حلبة الاقتصاد العالمي باعتبارها مورّدة للرقيق من أجل العمل في المزارع الأمريكية. وأدت الزيادة في المعروض المحلي من الرقيق إلى تغيرات اجتماعية وسياسية داخل تلك المجتمعات. كما أن وصول المهاجرين الأفريقيين بالإكراه إلى الأمريكتين خلق قوى إضافية للتغيير في العالم





اللوحة ١٥، ١: رأس تذكارية من بنين، نيجيريا، ترجع إلى القرن الخامس عشر أو السادس عشر، مصبوبة من البرونز ومطعمة بالحديد، وارتفاعها ٢٢ سم.

الجديد. غير أن ما تبرزه روايات التراث الشفهي في مجتمعات الإقليم هو تأثير تجارة الرقيق على أقدار الأنساب أو الجماعات أو الأسر الحاكمة المحلية.

مملكة الفون في داهومي

إن التطور السياسي لمملكة داهومي وما جاورها من دول ألداء، ووهيداه، وبوبو، وجاكين كان يرتبط إلى درجة كبيرة بأنشطة تجار الرقيق الأوروبيين على الساحل، وبتأثير مملكة اليوروبا في أويو إلى الشمال الشرقي. وطبقا لدراسة قام بها أكينجوجين^(٢) لهذه المنطقة، فإن

(٢) I.A. Akinjogbin، ١٩٦٧، الصفحة التاسعة، و١٩٧٦.

التطورات فيها قبل أوائل القرن التاسع عشر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بآثار تجارة الرقيق ومحاولات أويو لفرض سلطانها.

وقد أدّى إدخال تجارة الرقيق إلى إضعاف النظم والمؤسسات التقليدية للمجتمعات المحلية الصغيرة والدول القائمة في المنطقة، مما انتهى بحلول نهاية القرن السابع عشر إلى إيجاد فراغ سياسي. وكانت هذه النقطة هي التي قام عندها مؤسسو مملكة داهومي بإعادة إقرار النظام عن طريق صياغة شكل جديد من التنظيم السياسي من عدة مجموعات مختلفة من أقوام الأجّاج، تشمل الإيغون (غون). والفون، والأرادا وغيرهم من سكان الجزء الجنوبي من جمهورية بنين الحالية. وبحلول عام ١٧٠٠ كانت داهومي قد أصبحت قوة رئيسية في المنطقة. وبين عامي ١٧٢٤ و ١٧٢٧، شرع حاكمها، أغاجا، في غزو الدول الأصغر حجماً - ولكنها الأقدم عهداً - القائمة حول أويو. وقد استفز هذا الغزو تدخل أويو، ولكنها لم تستهدف إقامة نظام خاص بها. وبعد عام ١٧٣٠ قبلت داهومي سلطة أويو السياسية ووافقت على أن تعيش في إطار اقتصاد تجارة الرقيق بالتعاون مع التجار الأوروبيين على الساحل. غير أن الدراسة تنتهي إلى القول بأن «أوجه قصور اقتصاد تجارة الرقيق نفسها» هي التي أنهت فترة الرخاء القصيرة تلك. وانتهى الإنكماش الاقتصادي الذي بدأ حوالي عام ١٧٦٧ بسقوط أسرة أغاجا الحاكمة في ١٨١٨، وصعود أسرة جيزو الجديدة إلى العرش.

وقد تكيفت الأسرة الحاكمة الجديدة تماماً مع مقتضيات اقتصاد تجارة الرقيق وجعلت من هذه التجارة أساس قوتها، وبذلك استفادت من انهيار مملكة أويو ومن الحروب التي اشتعلت في أرض الـيوروبا في القرن التاسع عشر.

هذان إذن كانا هما المؤثرين الرئيسيين في أراضي الأجّاج: الـيوروبا (وبالتحديد الأويو) من ناحية، وتجارة الرقيق من الساحل من ناحية أخرى.

وقد كانت العلاقات المتداخلة بين مجتمعات الأجّاج وبين الـيوروبا إلى الشرق والشمال الشرقي علاقات عميقة وقديمة العهد. وتشير روايات التراث عن أصول السكان إلى مواطن أقدم عهداً في أراضي الـيوروبا، حتى بين تلك المجتمعات التي تذكر رواياتها التقليدية هجرات قريبة العهد من الغرب. وهناك مجتمعات أخرى لديها روايات تقليدية عن هجرة مباشرة من مواطن الـيوروبا. ولا حاجة هناك لأن تكون هذه الروايات التراثية التقليدية مستمدة من نشاط الأويو - يوروبا السياسي والعسكري من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر. وثمة بالفعل داخل المنطقة دول تنتمي أصولها وثقافتها إلى الـيوروبا، كما أن مظاهر التشابه الثقافي قوية. وتميل مظاهر التشابه الثقافي في ممالك الأجّاج إلى أن تكون مستمدة من كيتو، وهي جماعة مترحلة من الـيوروبا من إيلي - إيفي. كانت الدول إذن منظمة إلى حدّ كبير في نظم مشابهة لنمط الـيوروبا. وكانت المملكة «الأم» (أو الدولة الأب) في المنطقة هي ألادا، التي كانت قد أسست حوالي عام ١٥٧٥ وقامت بالدور نفسه الذي قامت به «إيلي - إيفي» في أرض الـيوروبا - أو الـيوروبالاند. وكان قيام داهومي وارتفاع شأنها كدولة مركزية في سبيلها لابتلاع كل الدول الأخرى ومنظمة على أسس جديدة أمراً مناقضاً للتقاليد وبمثابة دعوة أو استفزاز إلى التدخل من جانب أويو. وكان تدخل أويو إذن عند نقاط متعددة منشئاً للاضطراب - على غرار كل التدخلات العسكرية.

وأدت هذه التدخلات إلى إضعاف داهومي كقوة عسكرية، ولكنها لم تكن سلبية من جميع الوجوه. ذلك أن السلم الذي فرضته أويو بالقوة منع دولة داهومي الناشئة من تبديد كل طاقتها في المغامرات العسكرية، وأتاح لها بدلاً من ذلك أن تعزز إدارتها الداخلية، فاقبست بعض مظاهر التنظيم في أويو - مثل نظام الـ «إيلاري» الذي أدخله «تيغيسو»، آخر الحكام من الأسرة المؤسسة. وقد كان استقرار نظام داهومي الداخلي هو الذي مكنها في النهاية من أن تتخلص من ارتباطها بأويو في القرن التاسع عشر.

وكان العنصر المهم في تأثير تجارة الرقيق الأوروبية على بلاد «الأجا» هو أن دول المنطقة كانت لا تزال ضعيفة في بداية القرن السادس عشر عندما بدأت تلك التجارة. وكان خطف الضعفاء و«الاستيلاء عليهم» من جانب الأقوياء باعثاً على أشد الاضطراب، ومن شأنه أن يبعد البشر عن الأعمال الزراعية والصناعية المنتجة، وبالتالي فقد أدى إلى تقويض الأنشطة الاقتصادية العادية وتدمير القواعد التي ينهض عليها المجتمع. وساد انعدام الأمن والعنف الغاشم على ما كان قائماً من احترام السلطة والشيوخ والأسرة.

كذلك أدى نمط التناحر والتنافس من أجل مراكز التجارة الأوروبية إلى تدمير مراتب السبق والعلاقات التقليدية بين الدول. وفي بواكير القرن السابع عشر أقام الهولنديون وكلاء لهم في أسيم عاصمة الآدا، وهي الدولة صاحبة المركز الأكبر. وبعد أن فشل الفرنسيون في إقامة إرساليات مسيحية لهم في الآدا، أقاموا محطة تجارية منافسة في «وهيداه» في عام ١٦٧١، ومن ثم بدأ التناحر الاقتصادي بين المملكتين. لينتهي إلى تدمير الروابط التقليدية بينهما، التي كان الضعف قد اعترها بالفعل. وكان هذا الجو من الاستخفاف بالقيم السوية للمجتمع ومن انعدام الأمان ومن المنافسات السياسية والتجارية هو الذي أنشئت فيه داهومي بواسطة المهاجرين المرتحلين من الآدا.

وقد استقر المهاجرون المناوئون من الآدا في أبومي، بعيداً عن متناول الأوروبيين، حوالى عام ١٦٢٥، وحاولوا أن ينشئوا نظاماً سياسياً جديداً قادراً على البقاء رغم الأحوال المضطربة السائدة؛ فنبذوا المنظور التقليدي للدولة على أنها صيغة مكبرة للأسرة، وشبهوها بدلاً من ذلك بوعاء كثير الثقوب يرمز إليه الملك. ولكي يتمكن الوعاء الكثير الثقوب من الاحتفاظ بالماء، كان على كل مواطن أن يسد أحد هذه الثقوب بأصبعه، فتدوب بذلك هويته في دولة ذات سلطان مطلق. وكان التطور العنيد لفكرة الدولة المركزية القوية هذه ذات الملك المطلق السلطان الذي يطالب المواطنين بولاء لا يعرف التحفظ - هذا التطور هو الذي ميّز داهومي عن سائر دول المنطقة، وهو الذي مكنها من الاستمرار في البقاء على الرغم من تجارة الرقيق وهجمات أويو، ومن أن تتوصل بالتدرج إلى فرض سيطرتها على جميع الدول الأخرى المجاورة.

وتتجه البحوث الحديثة إلى إعادة النظر في أمر الدور الطاعني المسند إلى تجارة الرقيق عبر الأطلسي والمفترض وجوده في الرواية المتقدمة لتاريخ داهومي. ويعترض بوكرت^(٣) اعتراضاً

(٣) W. Peukert، ١٩٧٨. أنظر مراجعات: P. Manning و R.A. Austin و A. Van Dantzing، ١٩٨٠.

مباشراً على الفكرتين الأساسيتين في ذلك، اللتين تقول أولاًهما إن تاريخ داهومي قد تحدد بتأثير العمليات الناشئة عن تجارة الرقيق، وتقول الثانية إن اقتصاد داهومي كان عتيق البنية، حيث كانت تجارتها الخارجية حكراً على الملك، بينما كانت المبادلات الداخلية مجرد إعادة للتوزيع أكثر منها مبادلات تجارية حقيقية تجري في ساحة السوق المفتوحة. والمقترح بديلاً عن هذه الافتراضات القديمة هو ما يلي:

- (١) أن الدولة الداهومية لم تكن تمارس أكثر من ٢٠ في المائة من التجارة الخارجية للمملكة، وأن صغار التجار هم الذين كانوا ينهضون بالقسط الأكبر من التجارة الخارجية؛
- (٢) أن حجم التجارة عبر الأطلسي لم يكن يزيد كثيراً على ٢,٥ في المائة من حجم اقتصاد داهومي؛
- (٣) أنه حتى في التجارة الخارجية، لم يكن الرقيق والبنادق هما السلعتان الرئيسيتان - فقد كان التبغ البرازيلي مثلاً أكثر أهمية من البنادق كسلعة مستوردة. ولا شك في أن هذه نقاط مهمة لإعادة النظر في الأفكار القديمة، وتشكل أسساً للبحوث المقبلة.

ممالك اليوروبا

نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لتاريخ مجتمعات اليوروبا في نيجيريا الجنوبية الغربية. وهناك أولاً مشكلات التوفيق بين الموروثات الشفهية أو الروايات التقليدية الأصلية وبين الأدلة الأثرية. وتتعلق المشكلات هنا بصفة رئيسية بالروايات التقليدية التي تجعل من إيلي - إيفي مركز الخلق وأصل جميع ممالك اليوروبا الذي حصل منه حكام تلك الممالك على تيجانهم المرصعة بالخرز. وإيفي بطبيعة الحال أهل للاهتمام بسبب منتجات فنها الطبيعي الفريد المتجلي في قطع البرونز والطين المحروق. التي غدت معروفة للعالم منذ أن أعلن فروينوس أنها دليل قاطع على قيام محلة إغريقية في قلب أفريقيا. وهناك ثانياً مسألة صعود سلطان أويو العسكري والسياسي، الذي يرى البعض أنه كان متعاضداً مع السلطان الروحي لـ «أوني» (ملك) إيفي على جميع بلاد اليوروبا. وقد أصبحت أويو هي حاملة لواء سلطان اليوروبا في مناطق الإقليم الشمالية والغربية، ودورها الامبريالي في شؤون الفون وجيرانهم غني عن البيان. كذلك اتصلت أويو اتصالات وثيقة ومباشرة بالنوبي والبورغو، اللذين يعرفهما اليوروبا باسمي «التابا» و«الإيباريا» على التوالي. ويبدو أيضاً أن أويو كانت لها علاقات مع الهوسا، واتصال عن طريقهم بالتجارة عبر الصحراء الكبرى. وثالثاً، هناك مسألة طبيعة التطور السياسي والثقافي والاجتماعي في مجتمعات اليوروبا وممالكهم الأخرى.

وتستند أولوية إيفي في تاريخ اليوروبا إلى عناصر متعددة. فمؤسسها - أودودووا - يفترض أنه جاء من السماء أو من مكة، وأن أبناءه أو أحفاده هم الذين أسسوا جميع دول اليوروبا



اللوحة ١٥، ٢: رأس تذكارية من النحاس الأصفر لـ «أوبا» من بنين، نيجيريا. وطبقًا للروايات الشعبية، فإن آخر ملك من أسرة الـ «أوجيسو» الأسطورية حكم في بنين فقد عرشه عقب تمرد أو ثورة ضده. وحلّ محله أمير من «إيفي» اسمه «أورانميان»، وهو ابن أوني (ملك) «أودودوا». ومنذ ذلك الوقت أصبح العرف يقتضي قطع رأس «أوبا» بنين بعد موته وإرسال جثمانه إلى إيفي لدفنها في الموقع المقدس (أورون أوبا أدو). وأن ترسل إلى بنين نظير ذلك رأس تذكارية من النحاس الأصفر لتوضع على مذبح الأسلاف الملكيين. وفي نهاية القرن الرابع عشر، يقال إن الـ «أوبا» السادس - «أوغولا» - اقترح أن يأتي من إيفي إلى بنين سباك وصانع معادن لتعليم فنه. ويقال إن الـ «أوني» أوفد «إيغهاي» لهذا الغرض. ويلقى هذا الأستاذ - الذي قد يكون أسطوريًا - التقديس اليوم باعتباره الراعي المؤسس للـ «إيغون إيرومون»، وهي نقابة السباكين الصائغين، وله ضريح خاص. ودليل ذكورة هذه الرأس التذكارية هو الأشرطة الثلاثة الممودة فوق كل عين (إذ إن هذه الأشرطة يكون عددها أربعة في حالة المرأة). ويرجع زمن هذا الأوبا إلى ما يسمى بالفترة الوسيطة، من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن السابع عشر. وقد اختفت هنا قطع التطعيم الرأسية المصنوعة من الحديد والتي كانت سمة مميزة للفترة المبكرة؛ وتخفي الرقبة والذقن داخل عشرين حلقة من المرجان، كما أن الوجه لم يعد يتسم بأي سمة واقعية. ولعل السبك الأكبر للمعدن هنا أن يكون راجعًا إلى أن التقنية المتبعة في السباكة كانت قد غدت أقل دقة وإتقانًا. إلا أن هذا السبك قد خدم بالفعل غرضًا مفيدًا. لأن الوزن الزائد للرأس جعلها أكثر ملاءمة لاستخدامها قاعدة للإبر المصنوعة من العاج المنحوت التي كانت تدخل عادة في الفتحة الدائرية الموجودة في غطاء الرأس. ويبلغ ارتفاع الرأس ٢٣ سم.

الأخرى. وتشير التفسيرات الحديثة لهذه الموروثات التقليدية أن «أودودوا»، أو مجموعة من المهاجرين، جاؤوا إلى المنطقة قبل ١٠٠٠ عام تقريبًا، ولكن الأرض كانت مأهولة بالفعل، ربما بواسطة الإيغبو أصحاب الموروثات الشفهية الإيفية^(٤). كما أن بعض أسماء الأماكن

الواردة في الموروثات الشفهية تشير إلى وجود عدد من الدويلات الصغيرة؛ كذلك يلاحظ أن أسماء بعض من الأرباب التي يبلغ عددها ٤٠٠ قد يمثل أسماء حكام هذه الدويلات قبل توحيدها. يضاف إلى ذلك أن حركة الانتقال إلى الخارج من إيفي لم تحدث في وقت واحد، وأن الحصول على التيجان من إيفي لا ينطبق على جميع تلك التيجان.

وقد كان لقطع إيفي البرونزية الشهيرة دور في تأكيد المقولات الموروثة عن العلاقة بين إيفي أو اليوروبالاند ومملكة إيدو في بنين إلى الشرق. ولكن القطع البرونزية تقيم أيضًا رابطة بين إيفي وبين نوبي والمناطق الواقعة حول النيجر. وقد تبدت أوجه تشابه جلية بين القطع البرونزية الكبيرة التي عثر عليها في أراضي نوبي وبين قطع إيفي. وبناءً على ذلك غدا واضحًا أن «مكة» التي تذكرها الموروثات الشفهية لا تشير إلى أي موقع في الشرق الأوسط - مثل مصر أو مروى - بل إلى مناطق تقع عبر نهر النيجر إلى الشمال من أراضي اليوروبا الحالية. يضاف إلى ذلك أن فن إيفي يقارن بفن قطع الطين المحروق المنسوبة إلى نوك في وسط نيجيريا، على الرغم من الفجوة الزمنية بين الثقافتين (-٩٠٠ إلى +٢٠٠ تقريبًا فيما يخص نوك، وحوالي +٩٠٠ إلى ١٣٠٠ فيما يخص ذروة فن إيفي).

ولم تصبح أويو أبرز ممالك اليوروبا فحسب، بل إنها طورت لنفسها أيضًا سمات خاصة، استمدت بعضها من موقعها القريب من نوبي وبورغو. وعلى سبيل المثال، كانت أويو تعتمد على الموظفين الذين أصلهم من الرقيق في المنظمات العسكرية والاجتماعية بقدر يفوق اعتماد سائر دول اليوروبا على هذه الفئة. وفي القوات المسلحة، كان تفوق أويو ناتجًا على الأرجح من استخدامها للفرسان ورماة السهام، وهو ما استمدته من اتصالها المبكر بالتجارة عبر الصحراء وباللدول الشمالية، منذ فترة تعاظم شأن صنغي في القرن الرابع عشر. ولعل أويو كانت تحصل من الشمال على الجياد، و«الكانون» (البوتاس)، والـ «أوبوتويو» (الملح الصخري) وغير ذلك، وتصدر جوز الكولا، والزبد ومنتجات النخيل^(٥). وقد أتاحت هذه الإتصالات الخارجية لأويو، وكذلك موقعها في السافانا، أن تدخل تجدييدات على مفاهيم اليوروبا التي كانت تشترك فيها مع الممالك الأخرى. وكان من التجدييدات الفريدة التي أدخلتها أويو التجديد الخاص بسيادة الـ «سانغو» (عبادة الرعد) في نظامها الديني.

ويرتبط إنشاء أويو بإيفي وبنين من خلال منشئها الأسطوري، أورانيان (أورانميان)، الذي يقال إنه حكم في إيفي وبنين معًا قبل أن ينتقل إلى أويو. ولكن هناك دولًا أخرى كانت قائمة بالفعل في الموقع، مثل «إيوو»، و«أووو»، و«أوبا» في منطقة إيجومينا؛ و«إيرا» في منطقة «إيولولو»؛ و«أويوكورو» و«إيكوي» وغيرها. وقد تمكنت أويو بعد حين من تحويل العديد من هذه الدول إلى تابع، مثل «أووو» في الجنوب و«إيدي» في الجنوب الشرقي. وقد أوقف توسع أويو في نهاية الأمر سكان الغابات من الإيجيشا، لأن فرسان الأويو لم يتمكنوا من القتال في المناطق المشجرة، وبذلك أفلت الإيجييو، وأرض «ايكيتي» التي تسودها التلال أيضًا، من



اللوحة ٩٥، ٣: تمثال صغير لأنثى من اليوروبا، مكرس لعبادة «أوريشا» الخلق أو الخصوبة المسمى «أوباتالا». وهي تكسى عادة بقماش أبيض مثل كهنة ذلك الإله وعابديه المخلصين. وتحمل إسورة من الحديد، كما تحمل هنا عقدًا من اللآلئ البيضاء له دلالة. والوعاء الذي تحمله يقصد به أن يتلقى قربانًا من دم القواقع الأبيض، وهو رمز السلام والهدوء. ويصور التمثال العنصر الأنثوي للأوريشا، أما العنصر الذكري فيمثله تمثال صغير يحمل مروحة ومذبة. وينبغي عدم الخلط بين حاملة الوعاء هذه وبين الـ «أولوميبي»، أو وعاء جوز الكولا. الذي يصوره تمثال أموي راكم أكبر حجمًا بكثير ويمسك وعاء يكون له غطاء في أغلب الأحيان. وارتقاع التمثال المبين في الصورة هو ٤٩ سم.

سيطرة أويو المباشرة. وكانت مملكة بنين إلى الشرق حاجزًا آخر حال دون توسع الأويو، وتقول إحدى روايات الموروث الشفهي إن الدولتين أقامتا خط حدود من الأشجار عند بلدة «أوتون». وشقت أويو طريقًا تجاريًا إلى الساحل خلال أراضي «الإيغب» و «الإيغبادو»، وكان هذا الطريق الواقع في أراضي اليوروبا الجنوبية الغربية هو الذي امتد عن طريقه سلطان اليوروبا إلى داهومي.

وقد تطورت قوة أويو وسلطانها من منطلق البأساء والمعاناة. ففي القرن الخامس عشر طرد حكامها من «أويو القديمة» (أويو إيلي أو كاتونغا) ولجأوا إلى كوسو بين البورغو ثم بعد ذلك إلى إغبوهو. ولكن أويو لم تستسلم للباس، بل أعادت تنظيم جيشها وتبنت سياسة جديدة يسودها الطابع العسكري. وأصبحت بلدة «إيكوي» مقر محاربي الإيسو الذين كرسوا أنفسهم «للتدرب على فنون الحرب». وبحلول بداية القرن السادس عشر كانت أويو قد أعادت فتح أراضيها السابقة ودفعت النوبي إلى الخلف. كذلك انهارت علاقات الصداقة بين الأويو والبورغو، وحاولت أويو أن تتوسع في اتجاههم أيضًا.

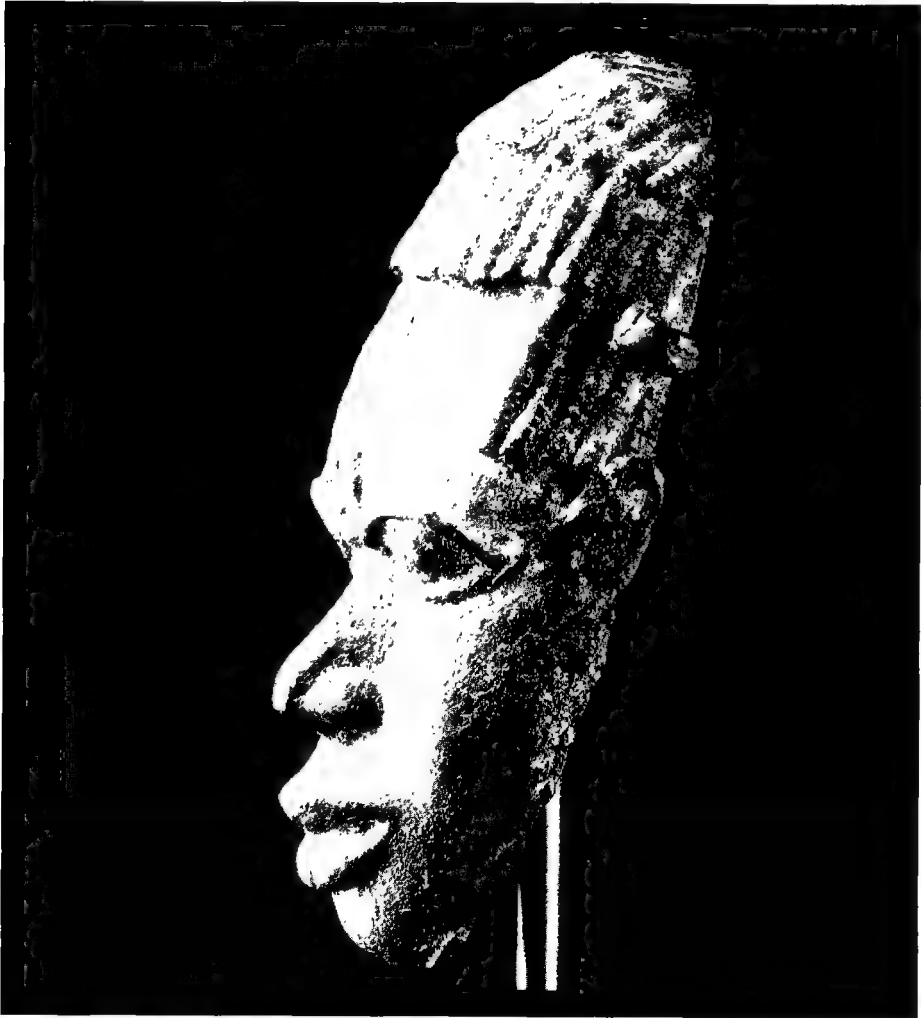
وظلت أويو خارج منطقة التأثير الأوروبي المباشر قبل القرن التاسع عشر، وهي تعمل مستقلة على تطوير مؤسساتها الرئيسية وبدء توسعها. ولعل مغامرتها في داهومي أن تكون ذات صلة بالمشاركة في التجارة الساحلية، ولكن روايات أخرى من الموروث تقول إن أويو نأت بنفسها عن تجارة الرقيق والاتصال بالأوروبيين بسبب خبرة مبكرة جربت فيها الخداع الأوروبي عندما أرسل ٨٠٠ رسول منها لتحية صديق مزعوم على الساحل فلم يرجع منهم أحد. وأيًا كان الأمر، فإن أويو لم تستخدم عناصر ظاهرة من ثمرات التجارة الأوروبية - مثل البنادق - إلا في القرن التاسع عشر.

وكانت أراضي اليوروبا فيما يتجاوز مناطق توسع أويو، إلى الشرق والشمال، تتألف من وحدات صغيرة على هيئة دويلات في منطقة ال «إيكيتي» وغيرها، مثل ال «إيغالا»، مما يميل إلى وصل التطورات في أراضي اليوروبا بالتطورات في وادي النيجر - بينوي. كما أن هناك دولًا أخرى، مثل ال «أوو» وال «إيجيبو»، يبدو أنها كانت أكثر اتصالًا بمملكة ال «إيدو» في بنين منها بأويو. وتشير القطع الفنية التي عثر عليها في حفريات «أوو» إلى أنه بحلول القرن الخامس عشر، كانت أشكال النحت في «أوو» تكشف عن صلات بأساليب إفني وبنين معًا، وعن وجود أسلوب آخر مستقل. لعله يشير إلى نموذج أولي للأسلوبين الأكثر شهرة.

دلتا النيجر

يرتبط تاريخ دلتا النيجر بتاريخ أجزاء من الإقليم الساحلي تقع شرق الكامرون وغرب البحيرات الشاطئية للاغوس وما وراءها. وحتى القرن التاسع عشر - وإلى حين نشوء الاضطرابات الناجمة عن الواردات الأوروبية عند نقاط مختلفة من الساحل - كانت طرق التجارة تخترق الإقليم من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب. فكانت الأقمشة التي تصنع في منطقة الإيجيبو من

اليوروبالاند تباع في غرب الدلتا، ويبدو أنها كانت يعاد بيعها في مناطق بعيدة تصل شرقًا حتى نيمبي في شرق الدلتا. وعلى سبيل المثال، فإن مملكة الـ «إيتسيكيري» في غرب الدلتا كانت على قرابة مع الإيجيو، كما يتبين التشابه في اللغة. مع أن الإيتسيكيري يقولون أيضًا إن حكامهم جاؤوا من مملكة بنين، كما أن النظام السياسي لمملكتهما مشابه لنظيره في مملكة الإيدو في بنين. كذلك استمد الإيتسيكيري بعض قيمهم الثقافية من الإيجو في غرب الدلتا حيث كانوا يعيشون بين ظهرانهم ويتاجرون في المنتجات الفخارية والملح والأقمشة مع دول شرق الدلتا، ولا سيّما نيمبي.



اللوحة ١٥، ٤: قناع برونزي يعود إلى القرن السابع عشر كان يلبس عند الوسط، من بنين، نيجيريا. وارتفاعه ٩.٣ سم.

وكانت «أودي إيتسيكيري»، عاصمة مملكة إيتسيكيري الواقعة في غرب دلتا النيجر هي مركز السلطة السياسية. وحين وصل البرتغاليون إلى تلك المنطقة، أصبح الإيتسيكيري هم الطرف الرئيسي في الدلتا الذي أقام صلات معهم، وجرت محاولات لنشر المسيحية هناك إلى جانب التجارة. وكانت توجد محطة تجارية أخرى عند المصب الخليجي لنهر فوركادوس، ولكن البرتغاليين انتقلوا خلال غرب الدلتا إلى الأرض الرئيسية عند «أوغوتون» التي استخدموها قاعدة للاتصال بعاصمة مملكة الإيدو في بنين. كذلك انتقلت أعداد من الإيتسيكيري في القرن الثامن عشر من أودي إيتسيكيري كي تستقر في محلات عند المصب الخليجي لنهر بنين في نقاط متميزة تناسب التجارة عبر الأطلسي^(٦). وكانت تلك المراكز الجديدة، مثل بوبي، هي التي قام منها الإيتسيكيري بأداء مهمتهم كوكلاء لمملكة بنين، ووسطاء مستقلين لتصدير منتجات أقوام الداخل، وهم الأورهودو، والإيسوكو، والإيغبو الغربيون.

وكان الإيجو في غرب دلتا النيجر منظمين في غالبيتهم على صورة مجتمعات محلية بلا دول، ويميلون إلى «المشاركة» في التجارة عبر البحار بالتطفل عليها عن طريق القرصنة. كذلك يبدو أن الغباراماتو عند المصب الخليجي لنهر إسكرافوس والأوغولاغا والإيدووني من المصب الخليجي لنهر فوركادوس قد استفادوا إلى حد ما من نظام التجارة. ومن الجائر أن قطع البرونز التي عثر عليها بين جماعات الإيجو هذه، وأيضاً بين المين والكابووبي، مؤشرات إلى الرخاء المستمد من المشاركة في التجارة الداخلية والخارجية، وإلى الإتصال مع بنين وغيرها من المراكز الواقعة في الأراضي الداخلية. وكان إيجو وسط الدلتا يشكلون قلب المجموعة. وتفيد الموروثات الشفهية حدوث هجرات من هذه المنطقة إلى شرق الدلتا وغرب الدلتا، ثم إلى تخومها. واستناداً إلى التقديرات اللغوية - الإحصائية لمقدار الثغرة بين لغة الإيجو ولغات الأراضي الرئيسية من اليوروبا، والإيدو، والإيغبو، فإن المحلات أو المستقرات الأولى في الدلتا قد تكون نشأت في عهد يمكن أن يرجع في قدمه إلى ما قبل ٥٠٠٠ سنة. وتشير الدراسات البالييتولوجية لعينة مأخوذة قرب نيمبي في شرق الدلتا أن الحياة البشرية كانت ممكنة هناك قبل ٣٠٠٠ سنة^(٧). غير أنه وفقاً للتقديرات المستندة إلى اللغة وإلى الموروث الشفهي، فإن المجتمعات الحالية في شرق الدلتا قد استقرت في المنطقة منذ فترة لا تزيد على ١٠٠٠ عام. كما أن تحديد التاريخ بواسطة الكربون المشع للقطع التي عثر عليها في كي وسايكيريبوغو (إيبووما) لا يؤكد سوى أن هناك أناساً كانوا يعيشون في تلك المنطقة قبل عام ٨٠٠ ميلادية.

وقد أجرى الدكتور أنوزي والدكتور نزيوونوا حفريات في شرق دلتا النيجر، في أعقاب المسح الذي قام به البروفيسير ألأغو للموروثات الشفهية. وقد فتحت هذه الحفريات آفاقاً جديدة في تاريخ دلتا النيجر^(٨)، فهي تبين أن أوائل المستقرين فيها كانوا يعرفون كيفية استغلال

(٦) P.C. Lloyd, ١٩٦٣.

(٧) M.A. Sowunmi, ١٩٧٨.

(٨) E.J. Alagoa, ١٩٧٢ و ١٩٧٦، F.N. Anozie, ١٩٧٦.



اللوحة ١٥، ٥: لوحة برونزية من بنين، نيجيريا، تعود إلى القرن السابع عشر، وتبين محاربًا يرتدي لباسًا مبطنًا من المرجان، ويمسك رمحًا وسيفًا، وعلى كل من جانبيه حارس يحمل درعًا. والثلاثة يرتدون عقودًا من أسنان الفهد، ويتدلى على صدر كل منهم جرس. ويوجد بينهم موسيقيان بحجم صغير. وارتفاع اللوحة هو ٣٩ سم.

الأسماك الصدفية لمياه الدلتا المالحة، كما أنهم كانوا يربون بعض الحيوانات. وإن وفرة قطع الفخار في بعض المواقع مثل أونيوما تشير إلى قيام اقتصاد معقد يشتمل على قدر من الزراعة، رغم أن الحصول على معظم المنتجات الزراعية كان يحدث عن طريق التجارة مع المناطق الداخلية. ويشار في الموروثات الشفهية إلى ثمار النخيل والفلفل والموز على أنها منتجات محلية. كذلك كشفت الحفريات عن قدر من تشكيل الحديد على نطاق صغير، وهو ما يشير بدوره إلى قيام اتصالات مع المناطق الداخلية من أجل الحصول على المواد الخام والسلع التامة الصنع. وقد عثر على العديد من قطع النحاس الأصفر أو البرونز على السطح في مواقع مختلفة في دلتا النيجر، ولكن لم يعثر إلا على قطعة ملفوفة (حلزونية) واحدة «في الموقع» باعتبارها من قطع الدفن في أونيوما.

ويتألف الفن حاليًا في دلتا النيجر على نحو يكاد أن يكون مطلقًا من النحت في الخشب لتصوير أرواح الماء أو الأسلاف كي تكون القطع أثاثًا للأضرحة أو أقنعة للرقص. وقد تمكنت الحفريات من استرجاع عدد صغير، ولكنه مهم في مغزاه، من الأقنعة المصنوعة من الطين المحروق من كي، ومن الأشكال البشرية من «أونيوما». وهذه القطع فريدة بين ما عثر عليه من القطع النيجيرية من الطين المحروق، ولكن إحدى الرؤوس البشرية من أونيوما تتميز بملامح تعيد إلى الذاكرة من حيث معالجة العينين قطع الطين المحروق من نوك وإيفي.

وقد أدت تجارة الرقيق عبر الأطلسي - والتجارة الداخلية عبر المسافات الطويلة قبلها - دورًا كبيرًا في تكوين دول شرق دلتا النيجر - وهي بوتي، وإيليم كالاباري (كالابار الجديدة)، وأوكريكا، ونيميبي. ويبدو من الموروثات الشفهية أن مؤسسي تلك الدول جاؤوا من أوطان أقدم في الدلتا الوسطى ذات المياه العذبة وتكيفوا مع مقتضيات الحياة في الدلتا الشرقية حيث المياه المالحة. وتضمن هذا التكيف التحول عن اقتصاد قائم على صيد السمك والزراعة إلى اقتصاد يقوم على صيد السمك واستخراج الملح والتجارة. كذلك أجريت عمليات تكيف اجتماعية وسياسية، وأقيمت مؤسسات للنظام الملكي منذ القرن الثالث عشر تقريبًا. وأدت تجارة الرقيق عبر الأطلسي إلى زيادة سرعة التغير، وسُمي شكل الدول التي أقيمت بحلول القرن الثامن عشر باسم دولة - المدينة أو الدولة المتاجرة^(٩). ووفرت تجارة الرقيق الثروة كأساس لسلطان الـ «أمانيامبو» (الملك) والنخبة الحاكمة، ولنظام لحشد الأيدي العاملة وزيادة عدد السكان والرجال للخدمة في القوات المقاتلة.

الايغبولاند

ثمة عدد من المواقع التي ترجع إلى العصر الحجري في قلب أراضي الايغبولاند يشير إلى تاريخ من السكن البشري أطول مما كان يحسب لهذه الثقافة. فقد استخرجت من مأوى صخري في «أفيكبو» أدوات حجرية وقطع فخارية عمرها ٥٠٠٠ سنة، كما وجدت مواقع بها أدلة مماثلة في منطقة «نسوكا»، وهي الآن تحت الدراسة بواسطة الدكتور أنوزي من جامعة نيجيريا. ويبدو جليًا أن السكان هناك مارسوا الزراعة منذ ٣٠٠٠ سنة على الأقل، حيث كان اليام محصولهم الرئيسي. ومن المحاصيل الأخرى التي تبدو ذات أصل محلي نخيل الزيت، والأوكرو، والايغوسي، وبعض أنواع جوز الكولا. وقد أدخل الكاسافا، والأرز، ويام جوز الهند، والموز، والموز الأمريكي، وغيرها من المحاصيل الهامة من الأمريكيتين عن طريق تجارة الرقيق عبر الأطلسي. واستقرت زراعة الكاسافا في دلتا النيجر (من غرب الدلتا نحو الشرق) بحلول القرن السابع عشر، ولكنها لم تخترق طريقها إلى أجزاء من الايغبولاند إلا بعد ذلك بمائتين إلى ثلاثمائة سنة.

(٩) K.O. Dike، ١٩٥٦، G.L. Jones، ١٩٦٣.

وتروي الموروثات الشفهية في أماكن مثل «نري» أن أصل الزراعة يرجع إلى الأسلاف المؤسسين لأولئك السكان. كذلك استقرت صناعة تشغيل الحديد في وقت مبكر، وأصبح فن تشكيل البرونز في هذه المنطقة ذا شهرة عالمية بفضل الحفريات التي أجريت في إغبو-أوكو^(١٠). ويعتقد أن مشغولات البرونز مستمدة من تراث مختلف عن مشغولات إيفي وبنين، وأنها تعادل هذه الأخيرة في الجمال وارتفاع الجودة. وهي ترتبط بمركز الملكية والطقوس الإلهية في «نري». فقد كان كهنة «نري» يمارسون سلطانهم على مناطق واسعة من الإيغبولاند، ومن سلطتهم إقامة حاملي لقبى أوزو (الموظف السامي) وإيزي (الملك - الكاهن)، والتطهير من النجاسات. وكان «إيزي نري» (ملك نري وكاهنها) يتحكم أيضًا في الـ «إيفيجيوكو» (قوة اليوم). ومن المحتمل أن الدخل الذي كان يعود به كهنة نري المتجولون هو الذي وفر الثروة التي مولت فن البرونز.

وكان كهنة نري يؤدون دورًا حيويًا في إيغبولاند بسبب النطاق الصغير لتنظيم المجتمعات القائم على نظام الألقاب. إلا أن بعض جماعات الإغبو غرب نهر النيجر وعلى ضفته الشرقية تبنت مؤسسات النظام الملكي من خلال اتصالها بمجتمعات ذات مؤسسات مماثلة. وعلى هذا النسق يبدو أن ممالك «أبو» و«أونيتشا» و«أوغوتا» استمدت تنصيب الـ «أوبي» (الملك / الزعيم) من النظام الملكي الذي يرأسه الـ «أوبا» في بنين. وقد نشأت هذه الدول من تجمع مهاجرين من مناطق كانت تخضع لفوذ بنين في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويبدو من روايات الموروث الشفهي أن حركات الهجرة هذه حدثت خلال عهد الأوبا «إيسيجي» (حوالي ١٥١٧-١٥٥٠ تقريبًا) في بنين. والمفترض هو أن حروبًا أو اضطرابات أخرى في بنين الشرقية دفعت بجماعات إلى الهجرة شرقًا لإقامة كيانات سياسية جديدة على نسق ما وجد في أوطانها الأصلية.

وثمة دول أخرى على نهر النيجر، مثل الـ «أوسوماري»، تدّعي أن أسلافها من مملكة الإيغالا في «إيداه» إلى الشمال. ولكن من المحتمل أن تأثير الإيغالا على الإيغبولاند كان أكثر قوة بين الإغبو الشماليين في وادي أنامبرا وفي إقليم نسوكا. وهناك أدلة على وقوع غارات شتّها الإيغالا في المنطقة، بينما يدّعي الـ «نري» أنهم والإيغالا يشتركون في سلف بعيد. وقد أصبحت دول الإغبو على طول نهر النيجر أولى المشاركين في تجارة الرقيق عبر البحار، وبعد ذلك في تجارة زيت النخيل في القرن التاسع عشر، بالتعاون مع دول دلتا النيجر. وكانت جماعات الإغبو الشماليين تمارس التجارة مع الإيغالا والجماعات الأخرى إلى الشمال.

وكانت النظم السياسية والاجتماعية للإغبو تتميز بآليات لتحقيق السيطرة على نطاق أوسع من نطاق القرية أو البلدة (المدينة). ومن هذه النظم الإقرار الديني بواسطة «صوت ربّاني». وهناك أصوات ربّانية مختلفة عملت في الإيغبولاند في أوقات وأماكن مختلفة، منها «كمالو» لدى الـ «إتشي»، و«إيغوي كالا» لدى «أومونوها»، و«أغبالا» لدى «آووكا»، و«إيبيني



اللوحة ١٥، ٦: لوحة زخرفية من بنين، نيجيريا، ترجع إلى القرن السادس عشر. وتصور زعيمًا في أرديته الرسمية: غطاء رأس وطق رقية عال من خرز المرجان، وعقد من أسنان الفهد، وأساور وخلاخيل. والزعيم المبتين ليس «أوبا» (ملكًا)، لأنه يرتدي جرس حرب واقبًا على صدره، وهو أداة لا يرتديها الملك. وكان المعتقد أن رأس الفهد التي ترين رداء الحرب تخيف الأعداء. والزعيم المبتين هنا يصحبه محاربان أحدهما ينفخ في بوق والثاني يهز جرسًا مزدوجًا، وخادم عار يحمل سيف المناسبات الرسمية الخاص بالزعيم. ورغم قرب هؤلاء الثلاثة من الزعيم، إلا أنهم أصغر حجمًا - للدلالة على أنهم أقل شأنًا. أما تصوير البرتغاليين - بخوذتيهما المرشيتين وشعرهما الطويل ولحيتهما وسترتيهما المزرتين فإنه يجعل من الممكن تحديد تاريخ هذه اللوحة بزمان الأوبا (الملك) إيسيجي. ففي عام ١٥١٥ حصل هذا الأوبا على مساعدة عسكرية من البرتغاليين في حرب له ضد «أنا» إيفالا. والزخرف الرباعي الأوراق المحفور في خلفية اللوحة يعرف باسم «أووين إيبا إيدي كو» (الشمس لا تنسى يومًا)؛ وهو يقترن بـ «أولوكون»، رب الماء. وثمة مئات من هذه اللوحات كانت ترين الأعمدة الضخمة ذات القطاع المستطيل التي كانت تحمل سقوف الأبنية العديدة في قصر أوبا بنين، وكان ترتيبها يعبر عن موضوعات معقدة. ويبلغ ارتفاع اللوحة الميَّنة هنا ٤٥,٧ سم.

أوكبويي» (جوجو الطويل) لدى «أروتشوكوو». وقد كان للإثنين الأخيرين أوسع قدر من النفوذ لأن قطاعات عديدة أخرى من المجتمع أظهرت إيمانها بهما على نحو إيجابي. ومن ذلك أن حدادي الـ «أووكا» الذين كانوا يعملون في الأسواق ويستقرون في كل أنحاء الإيغبولاند ودلنا

النيجر نشروا نفوذ صوت أغبالا الرباني. إلا أن الصوت الرباني للأروتشوكوو كان أكثرها نجاحًا بفضل تجار الأرو - تجار الرقيق الرئيسيين - الذين نشروا أنباءه في كل مكان. ومن المحتمل أن تكون شبكة الأرو التجارية قد تطورت بالنسبة للإتجار في الرقيق خلال المصب الخليجي لنهر كروس عند ميناء كالابار، إلا أنها توصلت أيضًا إلى التعامل مع دول الدلتا، متطورة تطورًا سريعًا منذ القرن السابع عشر تقريبًا. وقد أقام تجار الأرو مستقرات وأسواقًا في كل أنحاء الإيغولاند واستخدموا منطوقات الصوت الرباني في الحصول على الرقيق. وكان الأرو - على خلاف كهنة نري - مستعدين لاستخدام العنف. فاستعانوا بمحاربى أبام وإيدًا وأواهافيا وأبيريبا وغيرهم، وكانوا يشاركونهم في غنائم النهب والاختطاف.

ولعل مناطق الإيغولاند التي كانت تخلو من حكومة سياسية مركزية قوية أن تكون هي التي عانت أكبر قدر من آثار غارات الاسترقاق والخطف. وفي القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كانت مواني دلتا النيجر الشرقية تقوم بأبرز دور في تصدير الرقيق من غرب أفريقيا - وهو الرقيق الذي كان يأتي معظم أفرادها من الأراضي الداخلية للإيغو. وقد كانت المناطق الداخلية أيضًا تعاني قدرًا كبيرًا من انعدام الأمن والاضطراب الشديد الذي لحق المجتمعات والمؤسسات.

وادي نهر كروس والكامرون

يتسم سكان هذا الإقليم بأوجه تشابه في اللغة وفي الأصول التاريخية. فمعظم اللغات هنا ذات قرابة بلغات البانتو، وتشكل امتدادًا في الشمال الغربي إلى داخل غرب أفريقيا للمجموعة الكبرى من لغات البانتو المنتشرة في أفريقيا الوسطى والشرقية والجنوبية.

وأكبر جماعة إثنية في وادي نهر كروس هي جماعة الـ «إيبينيو»، الذين استقروا هناك منذ عهد بعيد إلى درجة أنهم لم يعودوا يتذكرون أي موروثات شفوية عن مجيئهم مهاجرين من خارج المنطقة. وفي الأجزاء الشمالية من الوادي. تشغل منطقة الـ «أوغوجا» مجموعة بالغة التنوع من الأقوام التي لديها موروثات شفوية عن الهجرة من وادي بنوي الأكثر بعدًا إلى الشمال، أو من الكامرون. كما أن بعض المجتمعات في جماعة الإيبينيو أو ذات القرابة الوثيقة بهم - مثل الـ «أندوني» على حافة شرق دلتا النيجر والـ «إيبينو» (إيبونو) - تدعي أيضًا أوطانًا لأسلافها في الكامرون. وبالمثل نجد أن بعض المجتمعات في الكامرون - مثل الـ «إيسانغيلي» - تعود في أصولها إلى الـ «إيبينيو».

وكانت المجتمعات في هذا الإقليم تنتظم في جانبها الأكبر في نظم سياسية لامركزية بالغة التعقيد. وكانت منظمات الأعمار والجمعيات السرية توفر سيطرة اجتماعية وسياسية فعالة. وبين ظهراني الإيبينيو: كانت جمعية «إكبو» السرية - من بين جمعيات أخرى - ذات انتشار واسع. إلا أن أشهر تلك الجمعيات وأكثرها اتسامًا بالتنظيم الرسمي كانت هي جمعية الـ «مغي» (جمعية الفهود) التي نشأت في شمال وادي نهر كروس والكامرون، وأصبحت «إكبي» دولة الـ «إيفيك» التي قامت عند المصب الخليجي لنهر كروس.

وال «إيفيك» أهل قرابة وثيقة بال «إيببيو»، إذ كان موطنهم القريب هو «أوروان إيببيو» على الضفة الغربية لنهر كروس. وتقرر بعض الموروثات الشفهية أنهم كانوا يعيشون قبل ذلك في «إيبوم»، قرب «أروتشوكو» في إغبولاند. وقد غادروا إيبوم بسبب الحروب مع جماعات يطلق عليها اسم «أكبا»، وهم قوم يحتمل أنهم كانوا على قرابة مع المجتمعات المعروفة بذلك الاسم في وادي بنوي، مثل ال «جوكون». وهذه الاتصالات المبكرة للإيفيك لها أهميتها، لأن استقرارهم النهائي في «إيكوت إيتونكو» (كريك تاون - بلدة الخليج) و «أوبوتونغ» (أولد تاون - البلدة القديمة) و «أتاكبا» (ديوك تاون - بلدة ديوك) بحلول بداية القرن السابع عشر جعل من هذه المدن المراكز الرئيسية في الإقليم لتجارة الرقيق عبر البحار.

وكانت دولة الإيفيك المنشأة على المجرى الأدنى لنهر كروس - والمعروفة الآن باسم كالابار - تصدر الرقيق المجلوبين من أراضي الإغبو الداخلية من مركز تجميعهم عند «أروتشوكو»، التي كانت تحصل على الرقيق عن طريق «الوحي» وجنودها المرتزقة. إلا أن غالبية الرقيق الذين كانوا يباعون في كالابار كانوا من الإيببيو أو من أفراد جماعات تعيش في وادي نهر كروس والمناطق المجاورة من الكامرون.

وقد كانت تجارة الرقيق من العوامل التي أدت إلى إعادة تشكيل «إكبو» - الجمعية السرية للإيببيو، وتحول «مغبي» الإيكوي إلى ال «إيكبي» في كالابار. وأصبحت «الإيكبي» جمعية ذات هيكل طبقي، تضم العناصر الأرستقراطية الحرة وتسيطر على طبقات الرقيق والفقراء، كما كانت تفرض الالتزام بالقواعد السياسية والاجتماعية، وتتولى تحصيل الديون وفرض النظام. ونظرًا للتأثيرات المشتركة لتجارة الرقيق والاتصالات عبر الأطلسي، فقد تطورت في كالابار منظمات قائمة على الأنساب مشابهة لبيوتات دول شرق الدلتا، وإن اختلفت كالابار من حيث امتلاكها لمزارع على الأرض الرئيسية كانت تحفظ فيها غالبية رقيقها معزولين بدلاً من استيعابهم بالاندماج على غرار ما كانت تفعل جمعية الأقنعة العلنية المسماة «إيكيني» أو «سيكيابو» في دول الدلتا.

وكانت أهم الجماعات على ساحل الكامرون هي جماعات بانو الشمال الغربي في «كبي - موكو»، وال «دوالا»، وال «ليمبا»، وال «تانغا - ياسا». وكانت توجد جماعات عديدة من صيادي الأسماك والمزارعين وصيادي البر. غالبيتها منظمة في وحدات صغيرة في القرى. إلا أنه بحلول القرن الثامن عشر، كان ال «بوبي» وال «دوالا» وال «إيسوو» قد نظموا لأنفسهم وحدات سياسية أكبر حجمًا. وكانت هذه الجماعات إما مرتبطة بتجارة الرقيق أو مستفيدة منها، وبذلك أصبح نهر الكامرون مركزًا أصغر لتجارة الرقيق فيما وراء المصب الخليجي لنهر كروس، الذي حافظ على الاتصال الوثيق به.

وقد كانت الجمعية السرية أيضًا بؤرة مهمة للسيطرة الاجتماعية والسياسية؛ وأصبحت ال «جينغو» - التي تقوم على تقديس أرواح الماء - أكثر الجمعيات سطوة وتمتعًا بالاحترام بين الدوالا والإيسوو والجماعات الأخرى المجاورة.

خاتمة

منذ القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، كان التأثير الخارجي الرئيسي في تاريخ هذا الإقليم الذي تسوده المستنقعات الساحلية والغابات المطيرة هو بلا شك تأثير تجارة الرقيق عبر البحار. إلا أن من الصعب تقدير دور هذه التجارة بدقة بالمقارنة مع ما كان قائماً في الإقليم منذ فترة طويلة من العوامل الداخلية الدافعة إلى التغيير.

وتبرز تجارة الرقيق في الكثير من روايات الموروثات الشفهية على أنها نشاط إثرائي كان يجلب الناس والثروة معاً. وتلك كانت حال المجتمعات الساحلية التي شارك أعضاؤها في هذه التجارة كوسطاء، دون أن يشتركوا بأنفسهم في اصطيد الرقيق أو القتال من أجل الحصول عليهم، وإنما يشترونهم من غيرهم كي يبيعوهم إلى سفن الرقيق، مضيفين إليهم بعض السكان المحليين. وتدخل في هذه الفئة دول دلتا النيجر ودولة الإيفيك في كالابار، فقد كانت تجارة الرقيق بالنسبة لهذه الدول وبصفة رئيسية عامل تغيير اقتصادي، وتغيير اجتماعي فيما يتصل بإدماج الرقيق والسيطرة عليهم، وتغيير سياسي فيما يتعلق بالتحويلات التي طرأت على قاعدة السلطة والقوة من خلال التمايزات في الثروة والقوى البشرية.

وتعدّ مملكة الفون في داهومي نموذجاً ثانياً للمشاركة في تجارة الرقيق - هو نموذج العمل الإيجابي لاجتلاب الرقيق. وفي الإيغبولاند قام الآرو وحلفاؤهم المرتزقة بدور مماثل في اقتناص الرقيق. وقد ربحت هذه المجتمعات من تلك التجارة، ولكن على حساب التطور السوي لنظمها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، التي اعتراها الاضطراب الشديد نتيجة للعنف الذي تنطوي عليه عمليات جلب الرقيق.

ويمكن اعتبار أن الفئة الثالثة من المجتمعات المتأثرة بتجارة الرقيق هي فئة الضحايا؛ وهي تلك المجتمعات التي انتزع منها غالبية الأرقاء لبيعهم على الساحل، وكانت تعيش في أجزاء من اليوروبالاند، والإيغبولاند، والإيبيبولاند (أراضي اليوروبا وأراضي الإيغبو وأراضي الإيبيبو). والراجح أن النظم الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات قد أصابها الاضطراب الشديد غالباً بسبب غارات الاسترقاق وعمليات الخطف والحروب وما طرأ بصفة عامة من تدهور على قيمة الحياة البشرية التي غدت رخيصة. وتعرضت القرى للتدمير أو تشتتت سكانها، والمزارع للهجر والبوار، وأصبح القوم يعيشون في فزع ورعب.

إلا أنه في مقابل هذه الصورة القاتمة، يحتاج البعض أحياناً بأن تجارة الرقيق قد أخرجت هذه الأقاليم المدارية والإستوائية في أفريقيا من العزلة. فبعد أن كانت نائية عن المراكز الأوروبية للحضارة، أصبحت هي طلعة الإستنارة والاتصال بسائر العالم. فتجارة الرقيق هي التي أدخلت تلك المجتمعات في الاقتصاد العالمي. يضاف إلى ذلك أن إدخال محاصيل الغذاء مثل الذرة والأرز والكاسافا يمكن اعتباره عنصراً أدى إلى تصحيح التوازن السكاني بما أتاحه من زيادة في تعداد السكان. إلا أن هذه كلها افتراضات تخمينية. أما الشعوب الأفريقية في الإقليم فإنها ترى في عصر تجارة الرقيق كابوساً يحسن اللقاء به في أعماق الأركان المظلمة من الذاكرة.

الفصل السادس عشر

دول الهوسا

د. لايا

مقدمة

إن الإقليم الذي نتناوله في هذا الفصل يقترن اليوم في الذهن لأول وهلة بفكرة الثروة. ويرى أحد الكتاب أن ثمة عاملين آخرين ينبغي إضافتهما إلى عامل الإمكانات الاقتصادية الذي سبقت الإشارة إليه في المجلد الرابع من هذا التاريخ، وهما: أولاً، تفاعل أرض الهوسا (هوسالاند) مع الأقاليم المتاخمة بوصفها منتجة للحبوب والجلود والحديد ومستهلكة للذهب وثمار الكولا؛ والعامل الثاني هو السمة المتكاملة لاقتصاد غرب أفريقيا، حيث توجد منه أراضي الوانغارا والهوسا والكانوري في منطقة السافانا، بينما تقع أراضي الفانتي والبيني والايجاو والأروتشوكوو في منطقة الغابات^(١).

ويلاحظ أن الوثائق المتوافرة عن تطوّر هذا الإقليم بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ ذات نوعيات بالغة التفاوت. فالمصادر عن دول الهوسا شديدة التباين، حيث نجد فئة منها تشمل تقارير من شهود عيان، واستقصاءات، ومراجع مدوّنة، وإن كانت كل من التقارير والاستقصاءات موضع جدل^(٢). وعلاوة على هذه المطبوعات السهلة التناول ذات الطبيعة العامة، يوجد عدد من الأطروحات أو الرسائل الجامعية التي قد تتفاوت في مستواها الأكاديمي، ولكنها تشترك جميعاً

(١) اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع. ص ٢٩٩-٣٠١؛ M. Adamu، تحت الطبع.

(٢) Tilho، ١٩١١؛ Y.F. Urvoy، ١٩٣٦؛ Leo Africanus، ١٩٥٦؛ السعدي، ١٩٦٤؛ E. Séré de Rivières، ١٩٦٥؛ B. Hama، ١٩٦٦؛ H.J. Fisher، ١٩٧٥ و ١٩٧٧؛ J.F.A. Ajayi و Crowder، ١٩٧٦؛ J. Ki-Zerbo، ١٩٧٨؛ T.H. Hodgkin، ١٩٧٩؛ O. Ikime، ١٩٨٠؛ م. كعتي، ١٩١٣-١٩١٤؛ M. Hiskett، ١٩٨٤.

في كونها من وضع باحثين من الإقليم ذاته^(٣). وثمة فئة ثالثة من الوثائق تشمل أعمال حلقات تدارس منتظمة شارك فيها أخصائيون من بلدان مختلفة وشملت عددًا من الميادين، مثل التاريخ والآثار؛ ذلك أن أعمال هذه الحلقات تنشر دائمًا تقريبًا^(٤). وأخيرًا، فإن وجهة نظر القوم المعنيين مباشرة^(٥) توجد معروضة في عدد من الوثائق المنشورة بالانجليزية أو بلغة الهوسا. ومن أمثلة ذلك «حوليات كانو Kano Chronicle»، حيث نجد أن أخطاء النسخة الانجليزية - التي نشرت منذ أمد طويل - قد روعي تصحيحها في نسخة الهوسا، وإن ظلت هذه الأخيرة تنطوي على أخطاء في تفسير النص الأصلي، فضلًا عن الأخطاء المطبعية. ولا شك في أن الحاجة ماسة وعاجلة لإصدار طبعات جديدة من هذه المصادر جميعًا، وإن كانت المناقشات التي تثيرها تبرز بوضوح نوعيتها الاستثنائية، إذ تشهد على الحيوية والجدية اللتين تميزان البحوث الجارية، وعلى أن التساؤلات التي لا تفتأ تثار تشكل ضمانًا لأن أوجه القصور الحالية لن تلبث أن تستكمل بالتدرج.

ويمكن العثور على إشارات غير مباشرة إلى «نوبي» وال«كوارارافا» في بعض هذه المطبوعات التي سبقت الإشارة إليها؛ غير أن من الصعب حاليًا - إلى حين نشر أطروحة المرحوم موسى إدريس^(٦) - تقديم معلومات جديدة عن ال«بورغو». ويلاحظ أن هذه الوثائق بطبيعتها تجعل من غير الممكن معالجة مختلف الكيانات السياسية بالدرجة نفسها من الدقة والإتقان، حيث يرجع ذلك إلى ما تنسجم به البحوث من نمط غير منتظم أو متساو، وربما أيضًا إلى الدور الهامشي نسبيًا الذي قام به البورغو والكوارارافا والنوبي خلال الفترة التي يشملها هذا الفصل.

(٣) B. Hama، ١٩٦٦ و ١٩٦٧ (أ) و (ب) و ١٩٦٨ و ١٩٦٩؛ M. Adamu، ١٩٦٨؛ M. Alkali، ١٩٦٩؛ N. Hamani، ١٩٧٥؛ D.M. Hamani، ١٩٧٥؛ G. Nicolas، ١٩٧١؛ A. Salifou، ١٩٧٠؛ M.H. Piauxt، ١٩٧٥؛ Echard، ص ٣٤؛ M. Karimou، ١٩٧٧؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧؛ M. Adamou، ١٩٨٢؛ Y.B. Usman، ١٩٨١؛ M. Saley، ١٩٨٢.

(٤) Y.B. Usman، ١٩٧٩ (ب)؛ Y.B. Usman و N. Alkali، ١٩٨٣؛ B.M. Barkindo، ١٩٨٣؛ M. Adamu، سيصدر قريبًا؛ وح.و. الحسنوي، ١٩٨٢.

(٥) H.R. Palmer، ١٩٦٧؛ م.أ. الحاج، ١٩٦٨؛ A.A. Dokaji، ١٩٧٨؛ Y.F. Urvoy، ١٩٧٨؛ R.M. East، ١٩٧٩؛ وللاطلاع على النقاشات، انظر M. Last، ١٩٨٣ وما سيصدر قريبًا؛ M.G. Smith، ١٩٨٣.

(٦) انظر J. Lombard، ١٩٦٥؛ O. Bagodo، ١٩٧٨؛ D.M. Debourou، ١٩٧٩. ونحن نعلق آملًا كبيرة على أطروحة موسى إدريس، خاصة وأن أمرها قد أسند إلى أخصائيين من ذوي السمعة الطيبة إلى أبعد حد. انظر: M. Adamu، ١٩٧٩، الحاشية ٨٩.

دول الهوسا

التطور السياسي

كلما تعرّض البحث للسودان الأوسط بعد عام ١٥٠٠، أصبح من المعتاد الإشارة إلى التأثير الخاص للسودان الغربي - مالي وصنغاي وإمبراطورية كانم - بورنو. وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى أن هناك بعض نواحي الغموض التي لا تزال قائمة، وخاصة فيما يتصل بتاريخ القرن الرابع عشر^(٧). وقد افتتح القرن السادس عشر بحملة أسكيا محمد في أزبين - ومن المنتظر أن توضح لنا البحوث الجارية^(٨) سبب هذا التهافت الشديد على أزبين في فترات متفرقة من تاريخها. وكان ثمة أيضًا شعور بالحنين إلى أباطرة «ساراكونان نوما» (سادة المحاصيل)^(٩)، وهم مايات (ملوك) كانم، الذين أجروا تجارب على محاصيل قصب السكر، وإلى منسا (إمبراطور) مالي، الذي قطع رأس لص «الكافي» (نبات قد يكون هو الياقوت). والحق أن الحرب قدّر لها أن تكتسب بعدًا آخر وأن تغدو مشروعًا هدفه الأساسي هو استهلاك الأرصدة التي تجمّعت من عمل المنتجين. أما السبب الأخير فهو أن المعرفة الأفضل بالسودان الغربي والسودان الشرقي أدّت إلى ضعف الانتباه حتى ذلك الوقت للتغيرات الجارية في السودان الأوسط. غير أنه لم يلبث أن دخل نطاق التكامل والاندماج في النظام التجاري والأيدولوجي الذي كان يوحد بين مجتمعات السودان الغربي وبين العالم الإسلامي، وأصبح تطوره السياسي موضعًا للنظر من منطلق علاقاته مع الدول المجاورة، والصراعات بين كانو وكاتسينا، والفترات الفاصلة التي شاركت فيها «كيبي» و«زامفارا» و«غوير». ويستند الإطار الزمني الذي اعتمدناه هنا إلى البحوث التي تقدم منظورًا موحّدًا إلى أقصى حد للوضع الشامل في جملة، على الرغم من بعض الصعوبات واختلافات وجهات النظر في بعض الأحيان^(١٠). ومن الممكن التمييز بين الفترات الثلاث التالية:

١. ١٥٠٠ إلى ١٦٢٠، وهي الفترة التي ازدادت فيها الدول قوة، ولكن تخللتها صراعات مريرة بين كانو وكاتسينا، بينما ظلت كيبي هي القوة المهيمنة في الجزء الغربي من أراضي الهوسا (الهوسالاند). وفيما يتصل بالعلاقات مع الجيران، فقد قضى على

(٧) توسّع سلطان مالي حتى شمل تادمكة أو تاكدة. وهذه مقولة ابن خلدون، ولكنها لم تلق قبولًا من H.J. Fisher. ١٩٧٧، ص ٢٦٥. وكان ذلك هو المكان الذي توفي فيه المنسا ساكورا لدى عودته من الحج. انظر D. Lange. ١٩٧٧، ص ٧٣، الحاشية ١٩ (٤). كذلك فإنه - حسب قول أحد من استقى منهم ابن خلدون معلوماته - فإن اسم الـ «زغاي» يقصد به التكرور. وإذا كان ذلك هو اسم البلد الذي كان يصنّر إليه النحاس من تادمكة، حسبما يشير ابن بطوطة، فقد يمكن عندئذ تحديده بأنه صنغاي، أي الزغاوة أو الزغاي في الصيغة الأبسط؛ وهو الاسم الأصلي لـ «برنين كاتسينا». انظر J.M. Cuoq. ١٩٧٥، ص ٣١٩ و ٣٤٣؛ و M. Last. ١٩٨٣، ص ٧٣.

(٨) D. Hamani. ١٩٧٥.

(٩) J.M. Cuoq. ١٩٧٥، ص ٢٠٩ (كانم)، و ص ٢٦٦ (مالي).

(١٠) H.R. Palmer. ١٩٦٧، M. Alkali. ١٩٦٩، G. Na-Dama. ١٩٧٧، D. Lange. ١٩٧٧، Y.B.

Usman. ١٩٧٨، ١٩٨١، I. Maïkassoua. ١٩٨٢.

صنغاي قضاء نهائيًا، واقتصرت قدرة ماي بورنو على الإغراب عن ضيقه بالسلوك غير الأرستقراطي للمرة لـ «ساركين» كانو، محمد كيسوكي (١٥٠٩-١٥٦٥).

٢. ١٦٢٠ إلى ١٧٣٠. عندما كانت كانو في طريقها إلى أن تصبح خلافة^(١١)، في وقت كانت زامفارا وغويبر فيه توطدان من مركزيهما عقب تدهور كيببي، وكانت كوارافا فيه تواصل زيادة طاقاتها على الهجوم.

٣. ١٧٣٠ إلى ١٨٠٨، وهي فترة تميّزت بانهيار زامفارا وصعود غويبر إلى قمة سطوتها.

العلاقات مع الأقاليم المجاورة

رغم أن علاقات أراضي الهوسا (الهوسالاند) مع جيرانها تلقى دراسات متزايدة التعمق، إلا أن التفسير لا يزال موضع قدر من الخلاف.

ففي حالة صنغاي^(١٢)، أسندت أهمية مفرطة إلى سلطان أسكيا محمد. ويمكن تقدير أهمية القضايا الاقتصادية والسياسية في هذا الصدد من مصادر كانو، التي تذكر أن عبد الله بورجا (١٤٣٨-١٤٥٢) فتح طريق غوانجا - كانو - بورنو عندما كان الستون يقومون بتنظيم الجزء الغربي من امبراطوريتهم. وعلى ذلك فإن وجهة نظر كويل يمكن قبولها بسهولة - ومؤداها أن الأسكيا «لم يكن يعرف إلا طريقة واحدة» لمناهضة نمو التجارة على طول الطريق الشرقية، وهي السيطرة على تلك الطريق بغزو المنطقة بجيشه. وكانت النتيجة الرئيسية لحملته في أزيين هي ظهور كيببي دولة مستقلة في ١٥١٦. وقد حاولت صنغاي فيما بعد استرجاع السيطرة على كيببي^(١٣)، فقاد أسكيا محمد الثاني بنكان كيريباي (١٥٣١-١٥٣٧) حملة لهذا الغرض في ١٥٣٣، إلا أن «الكانتا أنزل بخصمه هزيمة مخزية، ففرّ بكامل جيشه... ووصل الأمير إلى كاغو، ومنذ ذلك الحين لم يقدر أي من الأسكيا أي حملة ضد الكانتا». ولكن الواقع أن عهد الأسكيا داود (١٥٤٩-١٥٨٣) شهد تنظيم حملة أخرى، حيث انتهى النزاع بعقد معاهدة سلام في عام ١٥٥٣. وقدم الكانتا داود (حوالي ١٥٨٩-١٦١٣) الملجأ والعون لحركة المقاومة في صنغاي، غير عابئ في ذلك بتهديدات سلطان مراكش، ثقة منه (أي من الكانتا) بقوته العسكرية، وربما أيضًا لرغبته في التعامل مع الصنغاي بلباقة، نظرًا إلى أنهم كانوا قد ساندوا الكانتا الأول، وكان يمثلهم في بلاطه وجيه رفيع الشأن، هو الـ «غولما»^(١٤).

(١١) M. Last، ١٩٨٣، ص ٦٧-٩١.

(١٢) انظر: اليونسكو. «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الثاني، ص ٢٨٤-٢٩٣، و L.E. Kubbel، ١٩٧٤، ص ٩٧.

(١٣) السعدي، ١٩٦٤، ص ١٤٦-١٤٧ و J.O. Hunwick، ١٩٧٦، ص ٢٨٥. ولمعرفة السياق السياسي حتى ١٥٩٠، انظر: Dramani-Issifou، ١٩٨٢، ص ١٨٦ و ٢٠٧ و ٢١٨-٢١٩. وهناك تحفظات بشأن ما تذكره كرونولوجيا الكيببي Kebbi Chronology؛ ذلك أنّ M. Alkali يحدد تاريخ وفاة الكانتا الأول في عام ١٥٥٤، بينما يحدده السعدي بعام ١٥٦١. وقد اختار المؤلف هنا التاريخ الأول.

(١٤) M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٦٢-٦٣.

واتخذت أزيين^(١٥) مبرراً للصدام بين كيبي وبورنو. فقد كانت الأخيرة قد بسطت نفوذها بغزو أغاديس حوالي ١٥٣٢، وعقد معاهدات مع جماعات شتى من الطوارق، وتعيين مندوب لها. وإذ واصلت كيبي غاراتها المتكررة، صدرت الدعوة في ١٥٦١ إلى بورنو تطلب معاونة أزيين. ونجح جيش بورنو المؤلف من ١٠٠٠٠٠ رجل في أن يتفوق في البداية، ولكنه لم يلبث أن اضطر إلى الانسحاب، ثم هزمه الكانتا عن نغورو، ولكنه مات أثناء رحلة عودته في قرية في كاتسينا^(١٦). ثم اشتعلت في نهاية القرن أزمة بين ظهراي الأسرة الحاكمة في أزيين، عندما قام محمد بن المبارك بخلع يوسف عن العرش (حوالي ١٦٠١)، فالتجأ يوسف إلى الكانتا داود يطلب العون. ورغبة من هذا الأخير في المحافظة على نفوذه، فقد اضطر إلى تقديم العون المطلوب في مناسبتين لمساعدة يوسف على هزيمة خصمه الذي كانت تسانده بورنو. وأدى هذا النجاح إلى إحباط نوايا الماي تجاه أزيين^(١٧). التي كانت في أوجها تحت حكم محمد المبارك (حوالي ١٦٥٣-١٦٨٧). وفي ١٦٧٤، اغتنم محمد فرصة الصراعات المستمرة بين غويير والجزء الشرقي من الهوسالاند (كانو وكاتسينا)، وبين زامفارا وكيبي. فأرسل حملة يقودها ابنه أغابا، الذي فتح أدار فأسرع بذلك بتدهور كيبي^(١٨). ومنذ ذلك الوقت، أصبحت مسألة التخفيف من نفوذ أزيين في مناطق كواني متروكة لزامفارا وغويير. وفي ١٦٧٥، نصب جيش زامفارا كميناً أدى إلى ذبح ٧٠٠ من طوارق كيل - ابوي. ولكن أزيين اقتضت ثأرها في السنة نفسها بمعركة ترك فيها جيش زامفارا ألفاً من قتلاه على ساحة القتال. أما غويير التي كانت تمارس النهب في لمنطقة نفسها فقد هاجمتها أزيين ودحرتها حوالي عام ١٦٨٩. وأخيراً سار أغابا - الذي كان قد أصبح سلطاناً - بجيشه مهاجماً سورامي في ١٧٢١، حيث قتل الكانتا أحمدو. وفي ١٧٢٢ انسحب بلاط كيبي نحو المناطق الغربية. إلا أن أزيين كانت قد بدأت تدخل فترة من الأزمات في الأسرة الحاكمة وتعرض للكوارث، مما ترك لزامفارا وغويير فرصة احتلال موقع الصدارة.

وقبل عام ١٥٦١، كانت بورنو في مركز قوة؛ فقد هاجم «الماي» ساركين كانو عبد الله (١٤٩٩-١٥٠٩)، الذي اتخذ موقف خنوع حداً بالمعتدي إلى الرحيل. ومن الصعب وصف المناخ السياسي في كانو آنئذ، فيما عدا القول بأن الملكة الأم «آووا» تمكنت من احتواء تمرد آثاره الـ «داغاسيه» - وهو شخصية مهمة يبدو أنه كان من أعيان البلاط؛ أما أسباب تلك الحركة فتفتقر إلى الوضوح. إلا أن خليفة الساركين - محمد كيسوكي (١٥٠٩-١٥٦٥) توجه

(١٥) J.O. Hunwick، ١٩٧٦، ص ٢٨٣-٢٨٤؛ H.J. Fisher، ١٩٧٧، ص ٢٦٦. انظر الفصل السابع عشر من هذا المجلد.

(١٦) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٣١-٣٢؛ انظر الفصل السابع عشر من هذا المجلد.

(١٧) M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٧٦؛ J.O. Hunwick، ١٩٧٦، ص ٢٨٣.

(١٨) M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٧٨-٨٤؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص ٥٨٥-٥٨٦؛ D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص ٩١؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٢١٧-٢٢٥.

إلى مدينة نغورو في بورنو، حيث أصدر أوامر بالاستيلاء على الجياد والملابس فقط. ولما كان هذا الهجوم قد باغت الماي، فإنه أخذ في العالم التالي زمام المبادرة وهاجم كانوا، ولكنه اضطرّ إلى الانسحاب مرة أخرى^(١٩). وقد علق اثنان من المؤرخين على هذه الأحداث مؤخرًا^(٢٠). ولدى فحص الأحوال الداخلية في الدولتين بمزيد من التدقيق، يتبين أن كانوا كانت قد خرجت منتصرة لثوها من صراع طويل مع كاتسينا، في حين أن إدريس كاتاكارماي (حوالي ١٤٩٧-١٥١٩) كان في حال تفرض عليه توطيد ثمار انتصاره. وكان الإذلال الذي فرضه كيسوكي دليلًا على سطوة كانوا في زمن كانت بورنو تعاني فيه من الصراع الداخلي ومن عدة سنوات متتالية من المجاعة. إلا أن الهجوم الثاني ضد كانوا قد حدث فيما يبدو قبل عهد إدريس ألووما (١٥٦٤-١٥٩٦).

ولم تلبث كانوا أن أصبحت هدفًا للهجمات المتكررة من كوارارافا: فقد اضطرّ سكانها بين عامي ١٥٨٢ و١٦١٨ إلى التماس الملجأ في داورا، كما أن حاكم كانوا تعرض من جديد للطرد في ١٦٥٣، والتمس سكانها الملجأ مرة أخرى في داورا في ١٦٧١. وطبقًا لما يذكره بالمر، فإن معاهدة السلام الموقعة بين كانوا وكاتسينا (حوالي ١٦٤٩-١٦٥١) كان مبعثها الخوف من كوارارافا، التي انتهت أمرها إلى الهزيمة على يد بورنو في ١٦٨٠^(٢١).

وتقتضي الموضوعية هنا أن توضع في الاعتبار الأحوال السياسية التي سادت في كل من الدول المعنية في مختلف مراحل تطورها السياسي. فبصرف النظر عن مكاسب النهب الناشئة عن تلك الصراعات، فإنها - أي الصراعات - تشير إلى وجود توازن غير مستقر بين جيران أقوا.

النضال من أجل الهيمنة

يصف ليون الأفريقي Leo Africanus مانو بأنها مدينة «يتألف سكانها من الحرفيين المتحضرين والتجار الأغنياء». وفي مقابل ذلك كانت كاتسينا تعتبر مملكة ريفية وفقيرة على السواء. وينبغي أن نتذكر هنا أن طريق غوانجا - كانوا - بورنو قد افتتح بين عامي ١٤٣٨ و١٤٥٢؛ ويضاف إلى ذلك أن أغاديس حلت في القرن الخامس عشر محل تاكيدا كمركز للقوافل، مما جعل كاتسينا غاية ينتهي إليها طريق القوافل عبر الصحراء ومركزًا تجاريًا للهوسالاند بأكملها^(٢٢). ويستفاد من مقال نشر مؤخرًا أن التفسير القائل بأن الصراعات العسكرية بين الدولتين كان منشؤها النضال من أجل السيطرة على منتهى الطريق العابر للصحراء - هذا التفسير يجب أن

(١٩) H.R. Palmer. ١٩٦٧، ص ١١٢-١١٣. وثمة اختلاف بين النص الانجليزي ونص الهوسا، مما يوحي - إن لم يكن هناك خطأ مطبعي - بأن الداغاسيه كان على وشك الذهاب إلى كاغارا (وهي إحدى القرى).

(٢٠) Y.B. Usman. ١٩٨٣، ص ١٨١-١٨٤؛ M. Last. ١٩٨٣، ص ٦٨-٧٤. وفيما يخص الوضع في بورنو، انظر D. Lange. ١٩٧٧، ص ٧٩-٨١؛ انظر الفصل السابع عشر من هذا المجلد.

(٢١) H.R. Palmer. ١٩٦٧، ص ٨٣ و ١١٦ و ١٢١-١٢٢.

(٢٢) Leo Africanus. ١٩٥٦، ص ٢ و ٤٧٦-٤٧٧؛ H.R. Palmer. ١٩٦٧، ص ١٠٩؛ J.O. Hunwick. ١٩٧٦، ص ٢٧٥-٢٧٦؛ R.A. Adeleye. ١٩٧٦، ص ٥٦٢-٥٦٣.

يعاد النظر فيه: فليست لدينا أية معلومات عن طبيعة هذه الحروب أو نطاقها أو خلفياتها السياسية أو سياقها العام. وبالتالي فلا بد من إعادة دراسة هذه النزاعات بغية التوصل - إذا أمكن ذلك - إلى بيان أسبابها، واسم المعتدي في كل منها وموقعه، والأحوال السياسية الداخلية والخارجية القائمة وقت نشوب كل منها.

وقد نشب أول نزاع^(٢٣) أثناء حكم رومفا (حوالي ١٤٦٣-١٤٩٩). وكان رومفا قد كدّس ثروة طائلة، جعلت منه أول من استخدم الخصيان حرساً له - بكامل شاراتهم في الحرب ضد كاتسينا - وأسند إليهم مناصب رسمية. أما أسباب النزاع فغير معروفة، ولكن من المعروف أن كوراو، وإبراهيم سورا، وعلي المرباط حكموا بالتتابع في كاتسينا. ومع وجود حكام يحسب لهم ألف حساب مثل هؤلاء، لا يكون ثمة محل للدهشة من استمرار الحرب أحد عشر عامًا دون نتيجة حاسمة.

ووقع النزاع الثاني في عهد أبو بكر كادو (حوالي ١٥٦٥-١٥٧٣)، عندما كان يتولى الحكم في كاتسينا إبراهيم بادانكاري (حوالي ١٥٦٥-١٥٧٣). وقد تقدم الكاتسيناوة حتى أبواب كانو نفسها وضربوا معسكرهم عند سالانتا، وهزموا كانو ثم عادوا إلى ديارهم. ورغبة في الثأر لهذه الهزيمة، نظم محمد شاشيري (حوالي ١٥٧٣-١٥٨٢) حملة ضد كاتسينا، التي كان يحكمها آنئذ محمد واري (حوالي ١٥٧٥-١٥٨٧). ودارت المعركة عند كانكيّا غير بعيد من كاتسينا. وقيل إن: «الكاتسيناوة انتصروا لأنهم فاقوا عدوّهم عددًا». ثم نشبت الحرب الأهلية في كانو. ورغم أن حاكمها نجا بحياته، إلا أنه خلع عن عرشه. ويبدو أن هذه الحروب الثلاثة كانت لها مبررات سياسية وجهية. ولسبب لا نعرفه نجد أن الهجوم على كانو لم ينجح؛ فقد تقدم الكاتسيناوة حتى أبواب كانو طلباً للنصر، وأعقب ذلك أن تقدّم جيش كانو بدوره إلى نقطة غير بعيدة عن كاتسينا حيث لقي الهزيمة. وثمة مصدر واحد على الأقل من كاتسينا^(٢٤) يقرّر أنها كانت تحت سيطرة كانو في وقت ما.

ونشب النزاع التالي^(٢٥) في عهد محمد زكي (حوالي ١٥٨٢-١٦١٨) حاكم كانو. وكان محمد واري (حوالي ١٥٧٥-١٥٨٧) قد خلفه على حكم كاتسينا سليمان (حوالي ١٥٨٧-١٦٠٠). ثم عثمان نايناوا (حوالي ١٦٠٠-١٦١٨). وثمة بعض الاضطراب بشأن ما حدث بعد ذلك. ولعل تغييراً في الأسرة الحاكمة قد طرأ. لأن الترتيب الزمني غير دقيق. إلا أن كاتسينا كانت قد بلغت من القوة درجة جعلت كانو في خوف من أن تغدو هدفاً للهجوم؛ ويؤكد أحد المؤلفين أن أحد الاحتياطات التي اتُخذت في هذا الشأن بناءً على مشورة الأعيان تمثل في

(٢٣) H.R. Palmer, ١٩٦٧، ص ١١١-١١٢ و ١١٥-١١٦. ولم يتيسر الاطلاع على أطروحة عبد الله مهدي التي أعدها مؤخرًا عن كانو.

(٢٤) I. Dankoussou، ١٩٧٠، ص ٢٨.

(٢٥) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ٨١ و ١٠٦-١١٧؛ I. Dankoussou، ١٩٧٠، ص ٣٠؛ R.A. Adeleye،

١٩٧٦، ص ٥٨٠؛ Y.B. Usman، ١٩٧٨ و ١٩٨١، ص ٦٣.

تبنى «كوكانا» و«ديركي» بمثابة طلسمين قبل شن أي هجوم. بيد أنه حتى برغم هذا الاحتياط أقدم الكوارارافا على غزو كانو وهزموها وأنهكوا قواها. وبعد ذلك بقليل استشار محمد زكي حاكم كانو العلماء (رجال الدين) وحصل على طلسم بشمن باهظ. وفي ظل هذه الحماية المناسبة قامت كانو بمهاجمة معسكرات كاتسينا الحربية وخرجت - أخيرًا - منتصرة.

وبمجرد أن تولى محمد نازاكي (١٦١٨-١٦٢٣ تقريبًا) أعنة السلطة في كانو، قدم مقترحات لعقد السلام إلى كاتسينا، التي رفضتها وشنت الهجوم على كانو. والتقت القوتان عند كارايي غير بعيد من كانو، ولقيت كاتسينا الهزيمة؛ وانتقل مقر «وامباي» كانو (أحد كبار رجال الحكومة) إلى كارايي، حيث راح يشنّ منها هجمات دائمة ضد كاتسينا^(٢٦).

وفي عهد كوتومبي (حوالي ١٦٢٣-١٦٤٨) واصل باكو دان كوتومبي أمير كانو الضغط على كاتسينا، ونهب مدينة هاجمها بفرسانه التسعين المدرّعين بالزرد وخيلهم السمتاءة. ثم نشب صراع آخر كانت حجته أن عبدًا يمتلكه ممثل لكانو كان في مهمة في كاتسينا قد اغتيل في ذلك البلد. وأقام كوتومبي معسكره عند دوغازاوا وفرض على كاتسينا حصارًا طويلًا، ثم نظم بعد ذلك حملة ثانية، ولكن جيشه بوغت بهجوم مفاجئ وأرغم على الفرار، ولقي كوتومبي نفسه مصرعه عند روماروا، على الحدود بين كاتسينا وكانو. وخلفه من يسمّى «الحاج»، الذي خلع بعد ثمانية أشهر ليخلفه شيكاراو (حوالي ١٦٤٩-١٦٥١). وتمكن هذا الأخير من طلب السلام بعد مفاوضات تولّى أمرها العلماء (رجال الدين الإسلامي). وازدادت قوة كاتسينا توطدًا على يد محمد واري (حوالي ١٦٣١-١٦٤١) ومحمد أويان يارا (حوالي ١٦٤١-١٦٧١) ومحمد جان هازو (حوالي ١٦٧١-١٦٨٤) دون أي خرق لمعاهدة السلام مع كانو^(٢٧).

ويتبين مما تقدّم أنه كان ثمة نضال سياسي طويل الأمد من أجل السيطرة على الهوسالاند الشرقية. وكانت دولتا بورنو وكوارارافا المجاورتان طرفين يحسب حسابهما في هذا الصدد. ولكن العامل الآخر المؤثر كان هو الوضع القائم في الهوسالاند الغربية.

فواصل

لم تكن كيبّي حتى نهاية القرن السادس عشر تخشى أحدًا من أعدائها، حتى ولا مراکش. ويرى أحد الكتاب أن من بين العوامل الخاصة التي ساعدت على توطيد مركز كيبّي عامل الأصول المختلطة لسكانها، وتجمع الاعتراضات على سيطرة صنهاي، والأهمية التي كان قوادها العسكريون يسندونها إلى الاحتفاظ بالاستقلال. غير أنه لا يوجد دليل على أن كيبّي قد غزت المنطقة أو طلبت الاستيلاء على صنهاي^(٢٨).

(٢٦) R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص ٥٨١؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٣٣.

(٢٧) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٨-١١٩؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص ٥٨١.

(٢٨) M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٥٨-٦٧.

والواقع أن استقلال كيبي هو الذي غيّر الخريطة السياسية في حوض نهر ربما: فقد اندمج فيها شمال شرق زامبا، مما حرم زامبارا من منطقة يمكنها أن تمارس فيها النهب^(٢٩). وأدى ذلك إلى سلسلة من الصدمات تحت قيادة زارتاي، الذي حكم بعد تاريتو (حوالي ١٥٣١) وقاد عدداً من الهجمات غير الحاسمة في منتصف القرن، عقدت بعدها معاهدة سلام أزاحت الضغط عن كاهل كيبي، التي تمكنت من هزيمة بورنو في عام ١٥٦١. وارتفعت بذلك إلى موقع الصدارة في الحياة السياسية للهوسالاند: «إذ سرعان ما أصبحت أعتى قوة عسكرية في عالم الهوسا»^(٣٠). إلا أن الطبيعة الدقيقة لعلاقاتها السياسية مع سائر دول المنطقة غير معروفة. ويرى بعض الكتاب أن غالبية تلك الدول كانت تدفع جزية للكانتا (حاكم كيبي). إلا أن كتاباً آخرين يختلفون مع هذا القول. وعلى سبيل المثال، فإن كيبي لم تهاجم زامبارا سوى مرة واحدة في مناسبة وحيدة، ولا يوجد أي دليل على أن زامبارا كانت في أي وقت تابعة أو خاضعة لكيبي. إلا أن كلتا هاتين الدولتين كانت لديهما أسباب تخيفهما من غويير^(٣١).

وكانت عاصمة غويير قد نقلت من أزيين إلى الهوسالاند إلى بيرين لآلي، في قلب منطقة غوليين تاركا الكثيفة السكان والغنية بـ الموارد المياه. ومن المحتمل أن تكون هذه العاصمة قد تأسست حوالي عام ١٤٥٠، وظلّ حكام غويير مقيمين فيها حتى عام ١٦٠٠ تقريباً، عندما شنّ عليها الطوارق هجوماً لم يلبث أن تدهور إلى مذبحة، اضطرّ بعدها الغوييراوة (أهل غويير) إلى استئناف تجوالهم من جديد، متجهين نحو كوفان كوتورو وهيساتاوا في منطقة غولبي مارادي إلى الجنوب (وقد قتل هناك آخر حكام هيساتاوا^(٣٢)، محمد ماي جيسي، على يد حاكم كاتسينا الذي أثار مخاوفه التعدي على مناطق من أرضه، فضلاً عن اهتمامه بالألا يفقد السيطرة على طريق كاتسينا - تيساوا - أزيين). ثم خرج الغوييراوة من هناك متجهين إلى الشمال الغربي حيث أسسوا غواران راما «الجديدة» (حوالي ١٦٨٥-١٦٩٠). وقام أوبان دورو بشنّ هجمات من غواران راما ضد كيبي، بل وضد اليوروبالاند (أراضي اليوروبا) وغورما، وهاجم خليفته -

(٢٩) أخذت أحدث المعلومات عن زامبارا من: G. Na-Dama، ١٩٧٧؛ وللاطلاع على العلاقات بين زامبارا وكيبي، انظر ص ٢٢٠-٢٢٨ من الطبعة الانجليزية.

(٣٠) D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص ٨٣.

(٣١) يورد ابن بطوطة (الترجمة الفرنسية بقلم G.M. Cuoq، ١٩٧٥، ص ٣٢٣) معلومات عن نظام الـ «ساروتا» في غويير. فهو يقل عن شاهد عيان أن الحاكم كان يدفن مع عديدين من حاشيته ومع عدد من الرقيق وثلاثين من أبناء وبنات الأعيان. والحقيقة الملفتة للنظر هنا هي الجانب الديني لهذا التقليد، رغم أن مغزاه السياسي بادي بالوضوح. ولا شك في أن البحوث الأثرية سوف تنتهي إلى تحديد موقع عاصمة غويير. وقد أخذت هنا الحقائق الجديدة والتواريخ قبل عام ١٧٠٠ من البحث الذي أجراه مايكاسوا Maikassoua. والذي تنتظر الأوساط المعنية نتائجه باهتمام، خاصة وأن موضوع غويير يستهوي بغموضه الباحثين، مثل J.E.G. Sutton، ١٩٧٩، ص ١٩٢-١٩٥؛ و G. Nicolas، قيد النشر.

(٣٢) I. Maikassoua، ١٩٨٢، ص ٣٩ ٤٥. وتوحي النتائج التي توصل إليها Y.B. Usman، ١٩١١، و J. Tilho، ١٩٧٨ و ١٩٨١، أن هذه الأحداث لا بد وأن تكون قد وقعت بين بداية حكم سليمان (حوالي ١٥٨٧-١٦٠٠) ونهاية حكم عاهل كاتسينا عثمان تساغارانا (حوالي ١٦٠٠-١٦١٨).

سوبا - أدار وكيبي ومارادي. إلا أنه أقام هو أيضًا علاقات صداقة مع زامفارا، التي فتحت منطقة ألكالوا أمام مزارعي غوبير وتجّارها.

وأُسفر التوسّع التدريجي لغوبير جنوبًا عن تغيّر آخر في السياق السياسي. فقد حافظت كيبي على مركزها وازدهرت حتى «تفوّقت على الارستقراطية العسكرية القديمة... أرستقراطية جديدة تستند إلى المال»^(٣٣). ثم بدأت كيبي تتدهور بينما كانت زامفارا تزداد قوة على نحو واضح. وفي منتصف القرن السابع عشر. تعاقب على حكم زامفارا عدد من الملوك الأقوياء الذين كانوا يستملّون الدعم من الإسلام. ويمكن الاستدلال على المركز الذي كانت تحتله زامفارا من علاقاتها مع كاتسينا^(٣٤). التي ظلت ممتازة حتى اليوم الذي لقي فيه أحد أمراء زامفارا مصرعه على يد محمد أويان يارا (حوالي ١٦٤١-١٦٧١). عندئذ خطط ساركين (حاكم) زامفارا المسمّى زاوداي للردّ على تلك الفعل، ولكنه اصطدم بمعارضة أعيان البلاط، الذين تذرّعوا بحسن العلاقات بين الدولتين؛ ثم مات زاوداي نفسه فأنتهى أمر خطته بموته، وأقام الأعيان النخبون بعده أخاه عليو، الذي أصبح أول ملك مسلم لزامفارا. ولا شك في أنه ساعد على نشر الإسلام في أنحاء كاتسينا بما بناه في المدن من المساجد. وتوقفت زامفارا في تلك الفترة عن شنّ غاراتها المتفرقة، وركّزت قواها بدلًا من ذلك على مدن كيبي الرئيسية. وفي عام ١٦٧٤ نظم سليمان هجومًا شاملًا، أسفر عن تشييت جيش كيبي المؤلف من ٦٠٠٠ جندي تساندتهم قوة أخرى من أدار، وعن أسر الكثيرين من أولئك الجنود. وفي السنة نفسها فقدت كيبي أدار. التي انتزعها منها الأمير أغابا كما سبق البيان، فكان ذلك كله سلسلة من الهزائم المنفصلة على أيدي أزيين وغوبير وزامفارا^(٣٥)، دون أن ينطوي ذلك على أي تنسيق بين المنتصرين. وانتهت زامفارا من ذلك إلى احتلال مكان الصدارة في المنطقة؛ حيث يكشف عن مدى سطوتها ذلك الانتصار الذي حقّقه قائد فرسانها ياكوبو دان مازورو في يارغانا ضد جيش كانوا، أثناء حكم محمد شريف (حوالي ١٧٠٣-١٧٣١). وعمد محمد شريف بعد هزيمته هذه إلى إحاطة العديد من مدنه بأسوار حصينة^(٣٦).

على هذا النحو إذن استرجعت زامفارا قواها ومركزها بعد الهزيمة التي كانت قد أنزلتها بها أزيين؛ ولكن القوة العسكرية لغوبير كانت تتنامى كذلك بدورها. «ففي عهده (كومباري، حوالي ١٧٣١-١٧٤٣) نشبت حرب ضروس بين كانو وغوبير، وكان اسم ساركين غوبير آنذاك هو سوبا. وكلّما كان الغوبيراوة (أهل غوبير) يلحقون هزيمة بالكاناوة (أهل كانو)، كان هؤلاء الأخيرون يثأرون لأنفسهم في العام التالي؛ واستمرّ هذا النمط التبادلي فترة طويلة»^(٣٧). وقد

(٣٣) D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص ٨٥.

(٣٤) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٢٣٤-٢٣١؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٣٠-٣١.

(٣٥) M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٧٨-٧٩؛ D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص ٩١؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٣٦) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٢٣؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٢٤٠-٢٤٥.

(٣٧) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٢٤-١٢٥.

أرسل ابراهيم باباري (حوالي ١٧٤١-١٧٧٠) خليفة سوبا وفدًا إلى الحاج كابي (حوالي ١٧٤٣-١٧٥٣) عاهل كانو بغية عقد سلام، ولكن الحاج كابي رفض العرض. وبعد ذلك بعام أخذ باباري زمام المبادرة وهاجم كانو، حيث دارت المعركة عند دومي وأسفرت عن هزيمة ساحقة لكانو، «بسبب القوة السحرية التي يتمتع بها باباري». ولم تتوقف المذابح التي كان يرتكبها الجانبان إلا عند وفاة الحاج كابي. ولم تلبث غوير كاذك أن شعرت بوطأة القيود المختلفة التي فرضها عليها ساركين زامفارا، مدفوعًا بقلقه من جارتة الميالة إلى التمرد (غوير). واكتفت غوير في البداية بمضايقة عدوتها، ثم انتهزت فرصة أزمة ثارت بين ظهراي الأسرة الحاكمة في زامفارا وقامت بتدمير برنين زامفارا في عام ١٧٦٢ تقريبًا^(٣٨).

وترتبت على هذا التطور نتائج بعيدة الأثر في الوضع السياسي في مناطق الأطراف. ففي الشرق^(٣٩)، أنشئت سلطنة داماغرام قرب بداية القرن الثامن عشر، بينما كانت دول التسوتسيباكي توطد مركزها قبل أن تنقسم بعد ذلك؛ فقد كانت هذه المنطقة التي تشغل الحيز الانتقالي بين بورنو والهوسالاند بالغة الحساسية للحركات السياسية والثقافية.

وفي الشمال الغربي، يبدو تاريخ آدار معروفًا على نحو أفضل^(٤٠)، ولكن الوضوح غائب عن ماهية روابطها مع كورفاي - التي تربط بعض الروايات بينها وبين آدار وتربط روايات أخرى بينها وبين بورنو - وإن كان قرب آروا يرجح المقولة الأخيرة. ويلاحظ كذلك أن تاريخ تأسيس السلطة السياسية في هذه المنطقة موضع جدل كثير، كما أن مختلف الأسر الحاكمة تسند أحيانًا إلى بورنو وأحيانًا أخرى إلى داورا.

ويستفاد من الروايات التقليدية للزاراما والغويراوة^(٤١) أن زاراما - وهي الجزء الواقع في أقصى الشرق من امبراطورية صنغاي - أقامت أول روابط لها مع الهوسالاند عندما كانت غوير جزءًا من أزبين. وكانت كيبي زامفارا وغوير كلها تتقاتل في ذلك الوقت للسيطرة على المنطقة. والمعتقد أن كيبي أخرجت من الحلبة في ١٧٢٢، ولكن دورها السياسي قبل ذلك التاريخ كان حاسمًا في زاراماتاري، حيث اقترن اسمها بالفرسان الذين يحتمون بالـ «لبيدي» (أي الدروع المبطنة أو المحشوة) والذين كانوا ينشرون الرعب والخراب.

وأخيرًا، في الغرب، على الضفة اليمنى (الغورما) لنهر النيجر، كانت بعض الأسر الحاكمة من الـ «غولمانسيبا» تدعي أن أصولها ترجع إلى السودان الأوسط، أو بورنو، أو الهوسالاند -

(٣٨) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٣٧٨-٣٨٦.

(٣٩) فيما يخص داماغرام، انظر A. Salifou، ١٩٧١، ١٩٧١، ص ٣١-٤٢؛ وفيما يخص دول تسوتسيباكي، انظر M. Saley، ١٩٨٢، ص ٢٤-٥٨.

(٤٠) فيما يخص آدار، انظر D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص ٢٥-١٢٥؛ N. Echard، ١٩٧٥، ص ٣٤-٩٧؛ وفيما يخص آروا، انظر M.H. Pialult، ١٩٧٠، ص ٤٩-١٢٤؛ M. Karimou، ١٩٧٧.

(٤١) فيما يخص العلاقات بين الغويراوة والزاراما، انظر B. Hama، ١٩٦٧ (أ) و (ب) و B. Gado، ١٩٦٨، ١٩٨٠، I. Maïkassoua، ١٩٨٢. وفيما يتعلق بتأثير كيبي في زاراماتاري انظر M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٩٠-٩٦.

وهو ادّعاء يبدو أن الحفائر الأثرية تؤيّده، على الأقل بالنسبة إلى المناطق الواقعة على طول الضفة اليسرى (الهوسا) للنهر^(٤٢).

وفي الجنوب، الذي كانت تحتله كيبي، وياووري، ونوبي، وبورغو، لم يكن نمو شعب زارما - صنغاي وتكتله قد تحدّد بوضوح بعد. وفي ميثولوجيا هذه المنطقة، تضم صفوف أقوى الأرباب «ماندا هوساكوي» - صائد السمك / الحدّاد من ياووري، و «دونغو» وهو قناص من البورغو يتمتع بقوة مماثلة لقوى «شانغو» في ثقافة اليوروبا^(٤٣).

إلا أن الأوضاع استقرت إلى حدّ كبير بعد هزيمة زامفارا في ١٧٦٢. وقدّر لكاتسينا - رغم تعرّضها لأزمة داخلية - أن تهزم غوبر، بينما رأى بابازكي (حوالي ١٧٦٨-١٧٧٦) في كانو^(٤٤) أنه مضطّر إلى فرض الرعب والإرهاب على معاونيه.

التنظيم السياسي والإداري

نرى مما تقدّم أنه على الرغم من الصراعات الحربية التي بلغت أبعادًا منذرة بالخطر، فإن هذا الحشد من الدول ظلّ قيد البقاء. وقد تراجع عاهلا كيبي وزامفارا بعد هزائهما البالغة إلى الاحتشاد في أراض أقل اتساعًا بغية المحافظة على سلطانهما. ويتّجه البحث عن تفسيرات لهذا التطوّر إلى دراسة العملية التي جرى من خلالها إدخال نظام ال «ساروتا» أثناء تطوّره في السودان الأوسط وتحويله إلى صورته النهائية^(٤٥).

ال «ساركي»

كانت الدولة أولاً وقبل كل شيء «كاسا» (أي منطقة من الأرض)، وعلى رأسها ال «ساركي»^(٤٦)، الذي استولى سلف له من قبل على السلطة السياسية: وفي كانو وكاتسينا

(٤٢) انظر G.Y. Madiege: ١٩٨٢، ص ٣٠-٤١ (الأصول البورنوية للبيما)، و ص ٥٠-٥٤ (سلالات غوبانغو وجابو)؛ وفيما يخص البيانات الأثرية، انظر B. Gado، ١٩٨٠، ص ٣٥-١١٩.

(٤٣) انظر Fondation SCOA Seminar، ١٩٨١، ص ٤٥-١٠٩.

(٤٤) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٢٦؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص ٥٨٨-٥٩٣؛ J.B. Usman، ١٩٨١، ص ٩٢-٩٣.

(٤٥) أجرى أ. مهادي مسحًا عامًا في هذا الصدد (قيد النشر)؛ انظر أيضًا M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٤٣-٦٢؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٨٠-٨٩؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٥-١٩؛ وقد تولى ن. بيرتشونوك (قيد النشر) شرح وجهة النظر السوسولوجية. وتذكرنا معالم ذلك بالمعلومات المتوافرة من المصادر المكتوبة عن موضوع السودان الغربي؛ انظر J.M. Cuq، ١٩٥٥، ص ٩٩ (غابة غانا المقدسة Sacred forest of Ghana)، و ص ١٠٨ (وجبة ال «كاندا» في كاو - كاو meal of the Kanda in Kaw-Kaw)، و ص ١٢٢ (حجر أميما السحري magic stone of Amima)، إلخ.

(٤٦) لا تزال المناقشات مستمرة حول مغزى هذا المصطلح؛ وجدير بالملاحظة أن أخت العاهل في زامفارا كانت تحمل لقب «أساركي»؛ انظر G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٣٤٥.

وزامفارا كانت السلطة قد انتزعت من يد كبير للكهنة؛ بينما كان «ماغاجي» (أي محارب) هو الذي صعد في كيبّي إلى مرتبة الـ «ساركي».

وكان تعيين وريث للعرش من بين الأمراء من مسؤولية مجلس انتخابي. وكان هذا المجلس في كاتسينا يتألف من أربعة أعضاء^(٤٧). ومن المتعذر القول بوجود مثل هذا المجلس في كيبّي في ذلك الوقت. ولكنه ظهر فيها بالتأكيد في مرحلة لاحقة. وفي زامفارا وغوير وكانو، كان ذلك المجلس يحمل اسم «تارا» (التسعة)^(٤٨) يعقبه اسم الدولة. وكانت الألقاب والمهام تختلف فيما بين مختلف المجالس الانتخابية، إلا أن من الممكن التعرف على بعض أعضائها على النحو التالي: شيخ من الشيوخ المقدمين يشغل مركزًا قديمًا طال نسيانه، هو الـ «باساسي» في زامفارا؛ وحكام المدن والمناطق الهامة، وهم خمسة في زامفارا وسبعة في غوير، مما كان يضيف اثنين من المندوبين إلى قائمة زامفارا، وكبار الموظفين وهم ثلاثة في زامفارا واثنان في غوير وتسعة في كانو. وكان الأعضاء يشملون أيضًا ممثلين للأسر الحاكمة المخلوعة، مثل آل «دوري» في كاتسينا، والأسر الحاكمة المتولية، مثل آل «أوباندوما» في غوير.

وكان إجماع الناخبين ضروريًا لانتخاب وريث الحكم. وكان التتويج وطقوس تولّي الحكم تجري فور تعيينه. وكان المجلس الانتخابي يشكل كذلك مجلس الـ «ساركي»، ولم يكن من غير المألوف لسبب أو لآخر - أن يصطدم المجلس بالـ «ساركي»، أو أن يعزل هذا الأخير أحد أعضاء المجلس^(٤٩).

الحكومة

كان الـ «ساركي» يمارس سلطته من خلال ثلاث مجموعات من الموظفين، هي: أعضاء الأسرة الحاكمة، والموظفون العموميون، وحكام المدن والمناطق. وكانت تسند إلى أعضاء الأسرة الحاكمة واجبات مهمة. ونظرًا إلى أن ذلك كان يشمل أجيالًا مختلفة، فإن إخوة العاهل وأبنائه كانوا يحملون عادة ألقابًا تبين أنهم يشغلون مراكز إدارية. ويلاحظ أن المجال

(٤٧) غلاديسا وكاورا ودوري ويانداكا، انظر Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٧٨.

(٤٨) في زامفارا: دانو، وباساسي، وساركين رافي، وساركين تودو، وساركين بازي، وساركين كايا، وماغاجين غاري، وأوباندا واكي، وغلاديسا. انظر G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٨٦-٨٧. وفي غوير: أوبانداواكي، وأوباندوما، وساركين رافي بابا وكاراما، وساركين تودو بابا وكاراما، وماغاجين كوكوتا، وساركين بازي، وساركين كايا، انظر I. Maïkassoua، ١٩٨٢، ص ٤٧-٤٨. وفيما يخص كانو، يعطي كتاب الحوليات القائمة التالية: غلاديسا، ومادايكي (مادواكي؟)، ووامباي، وماكاما، وساركين داواكي مايتوتا، وساركين د. تسكانين جيد، وساركين باي، وجيروما ودان إيبا؛ ومع أن هؤلاء جميعًا ينتمون إلى طبقة النبلاء، إلا أنهم كانوا يشغلون وظائف إدارية و/أو عسكرية؛ ولكن يبدو أن هذه البنية حديثة جدًا، لأنها لا تشمل شخصيات في أهمية الـ «داغاسي» والـ «باردي» والـ «سانتوراكي».

(٤٩) أنظر أدناه بشأن الأحداث التي وقعت في زاوداي في زامفارا. وفي كانو، عيّن كيسوكي أخاه دابكاري دان إيبا ليحل محل الـ «باردي» في مجلس التسعة. انظر H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٢-١١٣.

الواسع للألقاب وما يترتب عليها من واجبات يجعل من المتعذر وضع قائمة موحدة بها^(٥٠). وكانت أخت العاهل تنهض بدور سياسي قيادي، رغم أنها كانت تمارس ذلك عن طريق شكل تقليدي من أشكال العبادة. وكانت تسمى في زامبارا «أساركي» أو «إينا»^(٥١) - وهو اسم كان يستخدم في غويير أيضًا. أما تاريخ كانو فهو حافل بأسماء الأميرات الشهيرات: وعلى سبيل المثال، فإنه لولا أن تدخلت الـ «ماداكى» (الملكة الأم) آووا بقوة، لكان عبد الله (١٤٩٩-١٥٠٩) قد فقد عرشه نتيجة تمرّد هدد بخلعه. وقد حكم ابنه كيسوكي المدينة بمؤازرة نفس الماداكى آووا، جدته، وإييا لاميس والدته، وغولّي أخي آووا. وخلال حكم «شريف» (حوالي ١٧٠٣-١٧٣١)، استحضر أحد أعيان كانو آلات موسيقية من ياووري، واحتفظ بها مدة ثلاثة أشهر ثم أعطاها للماداكى مارياما «لأنها بلغت ذروة السلطان ولم يعد لها ند في دول الهوسا السبعة»^(٥٢).

وكانت توجد فيما يمكن تسميته بالحكومة المركزية عدة فئات من الموظفين، هي:

١. أعيان البلاط، وكانوا يديرون شؤون القصر والمدينة. وكانت قائمتهم وواجباتهم تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن دورهم كان في المقام الأول إداريًا. وفي كاتسينا، كان من بين أهم الموظفين الـ «غالادىما» (الذي كان ينوب عن الـ «ساركي»)، والـ «آجىيا» (أمين الخزانة)، والـ «توراكى» والـ «شانتالي» (موظفًا بروتوكول)، والـ «مادواكى» (الموظف المسؤول عن الاصطبلات الملكية)^(٥٣). وكان أولئك الموظفون في مركز يتيح لهم أداء دور الوسيط بين الـ «ساركي» وحكومات المناطق. وفي كيتي، كان الأمن الداخلي مسؤولية الـ «ماغاجين غاري»، والـ «غالاديمان غاري»، والـ «دوكا»، وكان الـ «ماغاجين بايري» فيما يبدو مسؤولًا عن الشؤون الخارجية، والـ «ماشانو» يتولى جمع الماشية المستحقة للدولة^(٥٤).

٢. ممثلو أصحاب الحرف، الذين كانوا يعيّنون من بين الحرفيين المهرة، مثل الحدادين والنساجين والصباغين والدباغين والبنايين والجزارين والصيادين. وكانوا مسؤولين عن العلاقات مع مختلف المهن والحرف، ومسؤولين بوجه خاص عن جمع ضرائب الدولة. وعلى سبيل المثال، كان الحدادون والصيادون يقدمون وحدات من الجنود للجيش.

(٥٠) بالنسبة لمارادي، انظر P.H. David، ١٩٦٩، ص ٦٥٧ و ٦٦٥-٦٦٦؛ وفيما يتعلق بداماغرام في القرن التاسع عشر، انظر A. Salifou، ١٩٧١، ص ١١٧-١٣٣؛ وبالنسبة لزامبارا، انظر G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٣٤٨.

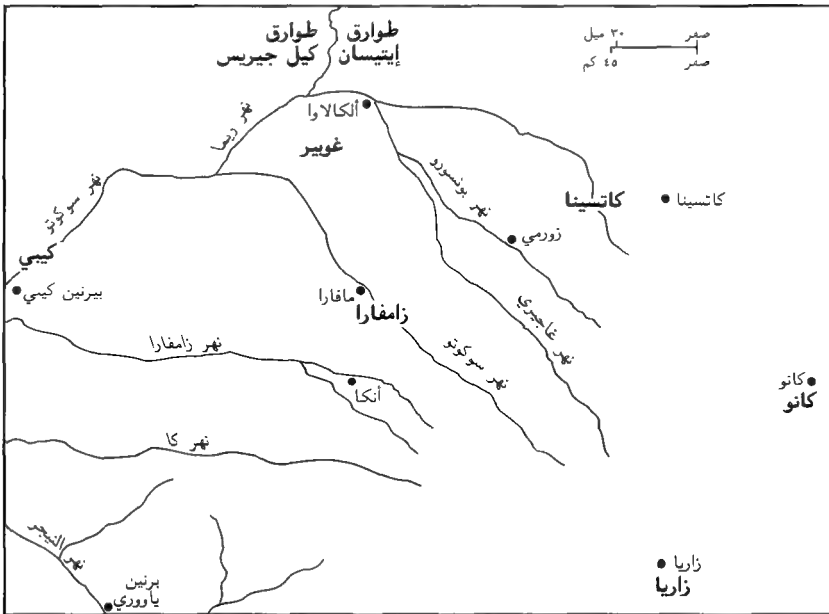
(٥١) انظر G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٣٤٥-٣٤٨.

(٥٢) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٢-١١٣ و R.M. East، ١٩٧٩، ص ٣٨.

(٥٣) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٨٠.

(٥٤) M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٧٣-١٠٧.

٣. وكان لجماعات السكان المحليين ممثلوهم الخاصون بهم. ومثال ذلك أن قرية ساركين نايا ومنطقة ساركين مازوم احتفظتا بألقابهما حتى بعد أن جعلت غوير عاصمتها في هيساتاو^(٥٥). وأصدر بوغايا (حوالي ١٣٨٥-١٣٩٠) أمراً بتشيت جماعة الماغوزاوا في كانو، ولكن كاكونا (حوالي ١٦٥٢-١٦٦٠) أعاد استدعاءهم وسمح لهم بالانغماس في رياضتهم المفضلة لمدة ثلاثة أسابيع، وأغدى عليهم الأموال وثبت شيخهم زانكو في مركزه على أن يؤدي له جزية عينية كل عام تتألف من عدد معين من أيام العمل^(٥٦). ولا بد من أن يثور السؤال هنا عما إذا لم تكن بعض الدول قد حطت من قدر بعض الأقوام الأصليين ونزلت بهم إلى وضع الأرقاء أو الخاضعين.



الشكل ١٦، ٣: دول الهوسا في القرن الثامن عشر.

المصدر: P. Lovejoy, Caravans of Kola The Hausa Kola Trade, 1700-1900, 1980, p.55. Zaria, Ahmadu Bello University Press.

٤. كذلك كان يسمح للمهاجرين العديدين أن يكون لهم ممثلوهم. ففي غوير، كان ساركين آزين يتولى أمر العلاقات مع الطوارق المقيمين في أرض البلد، وكان ساركين فولاني يتولى المهمة نفسها بالنسبة للقولبي (في غوير وزامفارا وكاتسينا وكانو)، وساركين سيلواوا يفعل المثل تجاه السيولبي (في كانو وكاتسينا) وكان

(٥٥) I. Maikassoua, ١٩٨٢، ص ٤٨.

(٥٦) H.R. Palmer, ١٩٦٧، ص ١٠٧ و ١٢٠-١٢١.

الوضع من هذه الزاوية بالنسبة للقولبي في كيتي بليغ الدلالة^(٥٧). ذلك أن لقبَي «غالوجي» و«ماغاجين سانغيلدو» - اللذين أنشئا تحت حكم الكانتا - لم يكن يمكن منحهما إلا لأشخاص من القولبي على صلة بالرعاة. أما لقب «ديكو» الذي أنشئ في القرن الثامن عشر فقد حمّله لأول مرة فرد من قوم الـ «بولو» كانت أمه ابنة للعاهل.

٥. كانت جماعات المسلمين موجودة في كل مكان بفقهاائها المسمّين «مألاماي». ومن ناحية حكومات المناطق، أو - بتحديد أكثر - السيطرة على المناطق أو الأقاليم، يجب التمييز كذلك بين عدة فئات:

أ) كانت سلطة حكام بعض المدن مستقلة عن الأسرة الحاكمة؛ ويصدق ذلك على رانو، وغايا، ودوتسي، وكارايي (في كانو)؛ وماسكا، وسامري، ودوغوي (في كاتسينا)؛ وزورمي، وكياوا، وتونفاي، وباكورا (في زامفارا). وكانت علاقات حكام المدن هؤلاء بالعاهل تتعرّ في بعض الأحيان خلال النزول بوضعهم إلى مرتبة التابعين. وكان تابعو كانوا سراعًا إلى التمرد، وقد اضطرّ حاكم كانوا دادي (حوالي ١٦٧٠-١٧٠٣) إلى إعدام حاكم غايا، المدعو فارين دوتسي^(٥٨).

ب) كان حكام المدن والمناطق الأخرى نبلاء أصبح أسلافهم حلفاء للأسرة الحاكمة مع احتفاظهم بسلطتهم الخاصة، أو كانوا موظفين عموميين. وتعطي زامفارا نموذجًا للحالة الأولى، هو الـ «داتاو»، الذي استمدّ لقبه من اسم المدينة التي كان يقيم فيها، وكانت مركزًا مهمًا للتجارة يراقب منه الطرق المؤدية إلى جنوب وغرب كيتي^(٥٩)؛ وكان حاكم بازاي يقيم في الشمال، بينما انتقل حاكم كايا من كافاتاو في الشمال إلى مارادون في وسط المنطقة. وفي كيتي، كان الـ «إيتامي» يراقب الحدود الغربية^(٦٠). وفي كاتسينا، كان الـ «ماريسا» (المدمر) يقيم في غويوا، ويشرف منها على الحدود الشرقية، بينما يراقب الـ «غاتاري» (البطة) في روما الحدود الشمالية الغربية^(٦١). وكان ثمة لقبان على شيء من الغرابة في زامفارا، وهما: «ساركين تودو» (حاكم التلال) الذي كان يسيطر على شرق أراضي البلد، و«ساركين رافي» (حاكم الوديان) الذي كان يسيطر على القرى عند ملتقى نهري بونسورو وغاغاري. ويحتمل أن يكون هذان اللقبان قد استوحيا من التضاريس الطبيعية للمنطقتين المعنيتين.

(٥٧) M. Alkali, ١٩٦٩، ص ٣٤-٣٥، ١١٣.

(٥٨) H.R. Palmer, ١٩٦٧، ص ١٢٢.

(٥٩) G. Na-Dama, ١٩٧٧، ص ٨٦-٨٧.

(٦٠) M. Alkali, ١٩٦٩، ص ١٠٨ وكان اللقب يُمنح في البداية لصاحب مقام رفيع كان عبد في الأصل.

(٦١) Y.B. Usman, ١٩٨١، ص ٨٠.

(ج) أما سائر الحكام فقد أصبحوا مجرد تروس في الآلة الحكومية. واحتفظ المهاجرون ببنية هرمية محلية للسلطة، عرّفها الفولبي باسم «آردو» أو «روغا». (د) وأخيراً، كانت بعض الألقاب ثمرة لتطورات تاريخية. ففي كيبي - مثلاً - كان الـ «كوكاني» مسؤولاً عن العلاقات مع الجمهور بعد فتح كواني؛ وأنشئ منصب الـ «سابورو» حوالي عام ١٦٥٠ ليتولى توفير الأمن على الطرق المؤدية إلى كواني والأزبين، والتي كانت تتعرض بانتظام لقطعها بواسطة الزامفارا والغوير^(٦٢) لأغراض النهب والسلب.

وكان كل أولئك الأعيان والنبلاء والعامّة أو الرقيق يؤدّون واجبات ذات طبيعة غير عسكرية، فيما عدا أنه عندما كانت المناسبة تتطلب ذلك، كانوا يتحوّلون إلى مقاتلين شجعان ويشكّلون جماعاتهم المسلحة الخاصة بهم.

التنظيم العسكري

كان إنشاء كيبي إيذاناً بتزايد أهمية الدور الذي يقوم به العسكريون في شؤون الدولة^(٦٣). وكان أصحاب الكانتا الأول من الأسر البارزة في البلد، ولكن العناصر التي شاركت بعد ذلك الكفاح من أجل الاستقلال مُنحت الحق في أن يكون لها اثنان من الممثلين، أحدهما - المسمّى «كوندودا» - أصبح هو القائد العسكري^(٦٤) لكيبي. وفي جنوب غربي كاتسينا، أدّى تجاور زامفارا وكيبي وكاتسينا إلى الحيلولة دون تكوين دولة كبيرة تتمركز حول كوياباناني، وبرنين غواري، وكورغا، الخ. وكان العدد الكبير من المهاجرين الكاتسيناوة يعني أن المنطقة قرب كاتسينا داخلية ضمن النطاق، ولكن الطمع الدائم فيها من جانب جيرانها اضطرّها إلى الاكتفاء بأن تكون معتمدة على كاتسينا^(٦٥).

وقد زاد تأكيد هذا الدور التابع كما رأينا بسبب الحاجة إلى طلب الحماية ضد جيرانها، حتى البعيدين منهم مثل أزبين وبورنو وكوارافا، وإلى اتّخاذ احتياطات أمن على الحدود والطرق. وزاد عدد القادة العسكريين مع وضع نظام للرتب العسكرية، وزادت الكفاءة القتالية. وكان لقب الرتبة العليا يختلف من دولة إلى دولة: فهو «كوندودا» في كيبي، و«كاورا» في

(٦٢) M. Alkali, ١٩٦٩، ص ٧٣ و ٧٤ و ١٠٨-١٠٩؛ ومن غير المعروف أين كان يقيم الـ «كوكاني».

(٦٣) للاطلاع على نظرة عامة، انظر J.P. Smaldone, ١٩٧٧، M. Alkali, ١٩٦٩، G. Na-Dama, ١٩٧٧، Y.B. Usman, ١٩٨١، A. Salifou, ١٩٧١، يقدمون معلومات عن كيبي وزامفارا وكاتسينا وداماغارام في القرن التاسع عشر.

(٦٤) انظر: اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، ص ٢٨٧-٢٩٣. وكان الكانتا محاطاً بالـ «ماغاجين كولاو» والـ «ماغاجين ليكا». والـ «غالاندو» والـ «مايالو» والـ «يلابا»، والـ «تاكومبا» (أسماء أشخاص) وانضم إليهم الـ «غولما» (عن عنصر الصنغاي) والـ «كوندودا» (عن عنصر الكوارافا). انظر M. Alkali, ١٩٦٩، ص ٥٩ و ٦١ و ٧٢ و ١١٤.

(٦٥) Y.B. Usman, ١٩٨١، ص ٨٣-٨٤.

كانسينا، و «أوبانداواكي» في زامفارا وغويير، بينما يبدو أنه كان «غالادينا في كانو». ومع تحسن التسليح، تغيرت الاستراتيجيات والتكتيكات. وفي حالة النعثة كان يستعان بخدمات مختلف الحرف والأعمال، مثل الصيادين والقناصين والحدادين. وكانت الأسلحة المستخدمة تشمل السيوف والحراش والمراكش والسكاكين والسهام؛ وكانت الدروع (المصنوعة من جلد الأوريكس في زامفارا) تستخدم للحماية قبل ظهور دروع النوبي. وكان الجيش يتألف من فيلقين رئيسيين - المشاة، ويقسمون إلى الرماة بالسهام والرماة بالرمح، والفرسان. وكانت كيتي تمتلك كذلك أسطولاً نهرياً^(٦٦).

وظهرت الجياد أصلاً بصفة رئيسية في أزبين وبورنو، وكانت تلقى رعاية خاصة. وكان العاهل يستوردها ويقيم لها اصطبلات: ومن أمثلة ذلك أن كانتا كيتي كانت له اصطبلات في ثلاثة أماكن. ويمكن أيضاً تبين الدور الذي كان يؤديه الحصان في الشؤون العسكرية من عدد الألقاب المتصلة بذلك وربتها، مثل ال «أوبانداواكي»^(٦٧) ماداكي / ماداواكي «قائد الفرسان و / أو القائد العام للجيش» و «ساركين داواكي» (لواء في فيلق الفرسان). كذلك كان المركز العالي للجياد يرجع إلى التجديدات التي أدخلها الحصول على ال «سولكي» (سترات الزرد) وصناعة ال «ليفيدي» (معدات تطهير الجياد)، مما نشأ عنه لقباً «ساركين ليفيدي» (لواء في فيلق الفرسان الثقيل) و «ليفيدي» (قائد عام فيلق الفرسان الثقيل)، اللذان كانا من أعلى رتب ضباط الجيش.

وأدخلت البنادق في كانو^(٦٨) على يد أحد أمراء بورنو خلال حكم داوودا (١٤٢١-١٤٣٨)، ولكنها لم تستورد من نوبي إلا بعد ذلك بثلاثة قرون - في عهد كومباري (حوالي ١٧٣١-١٧٤٣)، وكان بابازكي (حوالي ١٧٦٨-١٧٧٦) أول عاهل ينشئ وحدة من رماة البنادق لتكون حرسه الخاص. وقد أقبلت بورنو على استخدام البنادق، ولكن صغاي - التي أُتيح لها أن تقدر مدى فعاليتها المميّنة بثمن باهظ - لم تهتم بجمع البنادق التي تخلى عنها الجنود المراكشيون بعد ذلك بنصف قرن (١٥٩١-١٦٤٠)^(٦٩). ويبدو أن الهوسالاند قد

(٦٦) M. Alkali، ١٩٦٩، ص ١١. وقد يثور السؤال عن العلاقة بين «القارب الصغير المصنوع من جذع شجرة واحد مجوف» الذي ركه ابن بطوطة في تمبكتو وبين «القوارب الصغيرة الشديدة الضيق والمصنوعة من نصف جذع مجوف» التي شهدا ليون الأفريقي في جيني؛ وهناك مبررات للشك فيما إذا كان أسطول سُني على بير فعلاً يمثل هذه المراكب؛ ومن المؤكد أن سلطان مراكش لم يطلب من الكانتا أن يرسلها إليها. وسأل L.E. Kubbel، ١٩٧٤، ص ٨٧، بحق عما إذا كانت ال «أبارا» (القوارب المصنوعة بتجويف الجذوع) لم تنتشر بعيداً حتى بلغت منطقة تمبكتو - جيني.

(٦٧) يجب عدم خلط معنى هذا اللقب بالواجبات المسندة إلى حامله. انظر A. Salifou، ١٩٧١، ص ١٢٤. ويورد J.P. Smaldone، ١٩٧٧، ص ٢١٦-٢١٩، قائمة بالألقاب العسكرية. ويورد أ. سالفو تسع سلالات من الجياد التي كانت معروفة في داماغرام بترتيب صفاتها، ص ١٥٣-١٥٤.

(٦٨) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٠٩ و ١٢٤ و ١٢٦.

(٦٩) تمكّن ابن بتسي في كمين نصبه من إبادة ٤٠٠ من رماة البنادق المراكشيين، ولكنه فيما يبدو أمر بإلقاء بنادقهم في النهر؛ م. كعتي، ١٩٨١، ص ٢٩٤-٢٩٥. وكان قوم الصغاي في ديندي حتى عام ١٦٤٠ في وضع يتيح لهم استرجاع هذه البنادق، ولكن الروايات المجموعة حتى الآن لا تشير إلى أي أثر لذلك.

تعمّدت إهمال سلاح كان يمكنها الحصول عليه بفضل ثرائها، على الرغم من محاولات بورنو أن تمنعها من ذلك، كما أشير. ولم يكن لأي من صنغاي أو الهوسالاند أن تفخر بأنها كانت أكثر تقديرًا واحترامًا للفروسية من بورنو، ولا بأنها استخدمت عمل الرقيق وشاركت في تجارة الرقيق بقدر أكبر من بورنو والماندي.

وكانت تكتيكات الحرب المتّبعة تتألف من الهجمات المفاجئة، والكمان، والاصطدامات المباشرة، والحصار. وكانت عمليات الحصار وإشعال النار (الحرق) المتكررة تبرز تسارع وتزايد إقامة التحصينات حول المدن. وكانت الحملات تعد بدقة، وغالبًا ما كان الكهنة - العلماء يصلّون من أجل النصر للجيش.

وفي هذا الإقليم الذي كان إيقاع التطور الاقتصادي فيه قد تزايد، أدّت التحسينات في فن الحرب إلى تزايد عمليات النهب. وليس من السهل التمييز بين الحروب التي شنت لأغراض الفتح أو التوطيد السياسي، وقمع أعمال التمرد، وحروب الإرهاب، والغارات البسيطة. وكانت غويير كدولة مضطرة باستمرار إلى القتال من أجل البقاء. ونظرًا إلى أنها استمرت قائمة لفترة طويلة بعد استيلائها على أرض غنية نسبيًا ومأهولة جيدًا، فإن الاستمرار في استقصاء مغزى بقائها أمر جدير بالاهتمام. وقد كانت الأرستقراطية السياسية والإدارية والعسكرية تنغمس في النهب، كما يتبين بوضوح من حوليات كانوا؛ وبلغت هذه الأرستقراطية مدارج الثراء وكانت تقدم الهدايا للحكام أو الملوك وللعلماء. وفي كانوا أصبحت هذه الأرستقراطية خلال قرنين - بين ١٥٧٣ و ١٧٦٨ - على درجة من القوة أتاحت لها حث الدولة على شنّ الحرب، والاشتراك في المؤامرات، والمباهاة بثرائها وكرمها، وإثارة قلق الملك. وقد فرض كوكونا على ماداواكي كوما أن يطوف بالمدينة على حمار تقوده خادמות صغار، بينما اهتدى بابازكي إلى فكرة إفزاز معاونيه باستمرار، ولم يكن يتردد في إذلالهم^(٧٠).

وكان العدد الكلي للأعيان يختلف من دولة إلى أخرى: فكان يوجد في غويير اثنان وعشرون (ثلاثة عشر من النبلاء وتسعة من العامة)، بينما كان العدد في كاتسينا ستة وأربعين (ستة عشر نبيلًا وثلاثين من العامة)^(٧١).

الموارد

طوّرت دولة الهوسا نظامًا ذكيًا للسيطرة على أراضيها وفرض الضرائب لإمداد الخزانة بالموارد اللازمة لإدارة الدولة. ويمكن في هذا الصدد تحديد أربعة موارد رئيسية:

(٧٠) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٢٠ و ١٢٦.

(٧١) J. Tilho، ١٩١١، ص ٥١٩-٥٢١. وفيما يخص داماغرام في القرن التاسع عشر، توجد قائمة مفصلة وطويلة (بها أكثر من ٥٠ من الأعيان) أوردها A. Salifou، ١٩٧١، ص ١١٧-١٣٦.

الضرائب والرسوم

- كانت الضرائب والرسوم هي أكثر الموارد انتظامًا، وكانت تشمل ما يلي:
- «كودينا كاسا» (ضريبة الأرض) التي يدفعها المزارعون. ويبدو أن وحدة الحساب كانت الـ «غاندوم جيداً» (حقل الأسرة). وكان ناغوجي (حوالي ١١٩٧-١٢٤٧) في كانو هو أول من حدّد الضريبة التي يدفعها كل مزارع بمقدار ثمن المحصول. وكانت هناك ضرائب على محاصيل الأراضي المنخفضة وغيرها. مثل النيلة والقول السوداني^(٧٢).
 - «كودين سانا» (الضريبة المهنية). وكان يدفعها الحرفيون والتجار. وفي كيتي، كان كل منتج للملح يعطي الكانتا ملء قرعة كل عام^(٧٣). ومع تطوّر الحرف والتجارة، ونتيجة لإنشاء اتحادات الحرفيين والتجار (نقاباتهم)، كان يمكن لهذه الضرائب أن تمثّل مصدرًا مهمًا للدخل.
 - «كودين هيتو» (رسوم الجمارك). وكانت تدفع عن منتجات معينة تدخل أراضي البلاد. وفي كيتي، كان يضاف إلى رسم الدخول هذا رسم آخر تدفعه القوافل المرحلة من دالّو فوغا نحو الهوسالاند ونوبي-غوانجا، والقوافل المرحلة من الهوسالاند إلى غوانجا. وعلاوة على ذلك كان الملح المشحون إلى زاماتاري وأربوا يخضع للضريبة.
 - «جانغالي»^(٧٤) (ضريبة الماشية). وكان يدفعها المشتغلون بتربية الماشية، وخاصة الفولبي. وقد فرض هذه الضريبة في كانو لأول مرة كوتومبي (حوالي ١٦٢٣-١٦٤٨): وكانت هناك أربع جماعات تورد ٢٨٠ رأسًا من الماشية، ولا شك في أن ذلك كان يتوقف على حجم قطعانها. وكانت تلك هي المناسبة التي أنشئ فيها منصب «ساركين شانو» (محصل ضرائب الماشية).
 - وفي كيتي، كان الفولبه الرّحل يدفعون «كودين هاكي» (رسوم الرعي)، بينما كان أحد الأعيان الموظفين - ويسمّى «نونو» - يجمع اللبن والزبد الذي يقدم إلى العاهل.

الهدايا

كان الحكّام والأعيان وغيرهم من الشخصيات يرسلون إلى العاهل «غاييسوا» (هدية تقدّم إلى رئيس). وكان ذلك عملاً سياسيًا يدفع به الطرف صاحب المصلحة نوعًا من الجزية للساركي، آملاً أن ينال الحظوة لديه في مقابل ذلك. وكانت قيمة الهدية تتناسب مع رتبة مقدمها، وكان

(٧٢) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٨٣، H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٠١.

(٧٣) M. Alkali، ١٩٦٩، ص ١٠٣-١٠٦.

(٧٤) يعتقد المؤلف أن هذا الاسم قد صيغ من كلمة «جابا» (يأخذ - يتزع) وأنه ينطوي على فكرة الابتزاز؛ إلا أن الصيغة الصحيحة هي «جاب (و) نغال»، «جانغال». وبالنسبة إلى كانو، انظر H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٨-١٢٠ و ١٢٣-١٢٤؛ وكانت أول مرة يذكر فيها ساركين فولاني هي في عهد شريف، بعد ذلك بقرن، ولكن لا يوجد ما يشير إلى أن اللقب لم يكن موجودًا من قبل.

العاقل^(٧٥) في المقابل لا يتأخر - عندما تحلّ المناسبة - عن التعبير عن رضاه أو عن عدم رضاه. وكان النهب أحد الأساليب الشائعة للحصول على ما يلزم لإرسال «غيسووا» إلى العاقل. كذلك كان الأشخاص الذين يعينون في مناصب عالية يقدمون هدايا إلى الساركي.

الغنائم

كان النهب يأتي بالرقيق، والحياد، والماشية، وغير ذلك من السلع المتنوعة. وكانت هذه السلع الأخيرة تستهلك بسرعة، بينما كانت الحيات وتجهيزاتها تزيد من القدرة القتالية. وتشدّد حوليات كانو Kano Chronicle على ما كان للحياد من قيمة واعتبار بين عامي ١٥٨٢ و١٦٢٣^(٧٦). فبعد أن هزموا الكاتسيناوة في غارايا: «أخذ الكاناوة ٤٠٠ حصان و٦٠ طقمًا من تجهيزات الحيات؛ ولم يعرف أحد عدد القتلى والأسرى». وبعد ذلك بفترة وجيزة شكّل «الوامباي» فريقًا من ١٠٠ فارس مدرعين بالزرد، ومعهم احتياطي من ١٠٠٠ حصان، وكان ذلك دون شك ضارًا بكاتسينا. وبيع الرقيق أو جرى تقسيمهم بين الممتلكات الملكية الكبيرة التي لا تزال كانوا أبرز مثال لها. وقد ثارت غيرة كوتومبي مثلًا من ساركين داواكي ماغاري فخرج في غارة، وترك لدى عودته منها ٥٠٠ من الرقيق في إندابو، وهي ضيعة كانت قد خصّصت له.

الموارد الأخرى

كانت توجد تدابير لا حصر لها تتيح للساركي ملء خزائن الدولة. ففي كل مرة تقريبًا كان العاقل فيها يعفو عن مذهب، كان على هذا المذهب أن يدفع «كودين لافي» (ضريبة عفو). ومن الممكن، بفضل حوليات كانو، تتبع العملية التي كان يجري عن طريقها إنشاء الضرائب وغيرها من الرسوم لصالح الدولة. وقد أنشأ شريف (حوالي ١٧٠٣-١٧٣١) سبع ضرائب كانت تعتبر ظالمة، من بينها ضريبة تدفع عندما تتزوج الفتيات. وزاد خلفه كومباري (حوالي ١٧٣١-١٧٤٣) مقدار الضريبة التي تدفع في سوق كاسووا كورمي زيادة باهظة أدّت إلى انهيار السوق. وفي العام التالي، فرض رسمًا على العلماء، كانت نتيجته أن هجر العرب البلد وذهبوا إلى كاتسينا، وتشتّت التالاكاوة (فقراء العامة) في مختلف أرجاء البلد.

نظرة عامة

في سياق توفيره لاحتياجات التنمية والإدارة للدولة، تطوّر نظام الـ «ساروته» (النظام الملكي في هوسالاند) بصورة أتاحَت للعامة والرقيق إمكانية شغل أعلى المناصب إذا اعتبروا أهلًا للثقة

(٧٥) سر نازاكي سرورًا كبيرًا بالهدية التي قدّمها له وامباي جيوا، في حين أن كوتومبي، خلفه، لم يرض عن هدية ساركين دوا داواكي ماغاري. انظر H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٧-١١٨.

(٧٦) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٧ و١٢٣؛ R.M. East، ١٩٧٩، ص ٢٨.

الكبيرة. ومن هنا أصبح أفراد الرقيق الملكي، وخاصة الخصيان، يشكلون جزءاً جوهرياً من آلة الدولة في جميع أنحاء المنطقة.

وأدّى ذلك إلى التعارض أو المعجابهة بين الـ «ماي ساراوتا» (العاهل) وبين عامة المحكومين إلى درجة بلغ من حدّتها أن قيل إن ساركين كانو كومباري (حوالي ١٧٣١-١٧٤٣) كان «يحب مستشاريه ويكره الشعب».

وكان حكام المدن والمناطق خصوصاً محتملين، ولو بدرجة أقلّ. وتصور الثورات المتكررة التي أثارها حكام غايا ودوتسي الاحتكاك المتكرر بين العاهل وأتباعه في تاريخ كانو. وكانت الأرستقراطية السياسية والإدارية والعسكرية تمثّل جماعة متّسقة أصابت الثراء بأساليب استغلال متعددة، تتراوح من الإتاوات على الدخل المستمدّ من النهب إلى الهدايا السياسية شبه الإجبارية. واتبعت هذه الأرستقراطية أسلوب حياة يتفق مع مواردها، وكان أفرادها يتزوّنون زينة فخمة ليبتنوا هيبتهم، مع تزايد صعوبة السيطرة عليهم في الوقت نفسه بسبب انغماسهم في الرشوة والفساد. وقد أثمرت هذه الظروف مجتمعة أيديولوجية استهدفت إنكار أصولها الأرستقراطية، دون أن تتمكن من ستر قدرة النظام على القهر. التي تعبّر عنها المعاني المختلفة لكلمة «إيكو» (السلطة) تعبيراً وافياً إلى درجة تثير الإعجاب.

وقد وصف دباغني هذا النظام بأنه ملكية أوليغارشيّة تتميز بالتكافل الوثيق بين الملك والأوليغارشين (الأقلية المتميزة)^(٧٧). إلا أن عثمان ينتقد فكرة المدينة - الدولة (دولة المدينة) ويعتبر أن السمة الرئيسية للهوسالاند كانت وجود مراكز حضرية عديدة تشكل نواة لمجتمع سياسي يستوعب المهاجرين من أصول مختلفة فيندمجون فيه ليصبحوا كاتسيناوة أو كيااوة أو كاناوة، مع احتفاظ كل من هذه المراكز بمركزه القانوني وبقدر من الاستقلال الذاتي بالنسبة إلى العاصمة والمراكز الأخرى^(٧٨).

العلاقات الاقتصادية

إن الاستعراض الموجز لعدد من مجالات الإنتاج والتوزيع ضروري لفهم السمات الرئيسية للعلاقات الاجتماعية.

الزراعة وتربية الحيوانات

منذ ١٥٠٠ حتى ١٨٠٠ ظلّت الهوسالاند بصفة رئيسية منطقة «مانوما» (مزارعين) يستخدمون الإمكانيات الزراعية المتاحة استخداماً حقيقياً من خلال تقنيات متنوعة، تشمل الأسمدة والدورات المحصولية والمحاصيل المتصاحبة. وكانت أدواتهم متعددة بقدر تعدّدها في أي موضع آخر من أفريقيا، تشمل أشكالاً عديدة من الفؤوس المهيأة لتلائم طبيعة التربة والوظيفة

(٧٧) P. Diagne، ١٩٦٧، ص ٢٤٤-٢٥٢.

(٧٨) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٥٣.

المطلوبة. وكان القدر الأكبر من قوة العمل يأتي من الـ «غيدا» (الأسرة الممتدة) والـ «غايا» (نظام العون المتبادل). ويجدر أيضًا أن نذكر تقليد الـ «بوكين دوكو» (عيد الألوفا) حيث كان يتعين إثبات إمكان الحصول على غلة تبلغ ١٠٠٠ سنبله من الذرة الرفيعة أو العريضة (الشامية). وكانت تجرى تحضيرات تقنية ومادية وسيكولوجية دقيقة من أجل هذه المحاولة، وكان الفائزون يحصلون على لقب «ساركين بوما» (أستاذ محاصيل)^(٧٩).

وكان المزارعون يزرعون الذرة الرفيعة والعريضة، والأرز، والذرة العويجة، والفلو السوداني، والفلو، علاوة على القطن والنيلة والحناء والطباق والبصل، والتمرهندي، والشيا، والـ «نيري» (شجرة طيبة)، كما كانوا يجمعون عسل النحل. كذلك كانوا يمارسون صيد الأسماك وصيد البر (القنص). وكان الـ «جيدا» (المسك) يتزع من السنور (القط البري) ويستخدم في صنع العطر.

وكان هناك نشاط كبير في تربية الحيوانات للأغراض المتزلية. وكانت الماعز يضحى بها - بقطع الرقبة - في مراسم ومناسبات معينة، بينما كانت الحمير تستخدم وسيلة للنقل. بيد أن الهوسالاند اجتذبت كثيرين من الفولبي^(٨٠) والأزيناوة وعرب الشوا الذين كانوا رعاة منذ قرون عديدة. كذلك انتقل طوارق كيل - جيريس والايثيان وكيل - تغامة جنوبًا إلى شمال ووسط زامافارا لرعي قطعانهم من الإبل والماعز والأغنام في موسم الجفاف، واستقر بعضهم مقيمًا هناك. واستقر الفولبي بماشيتهم وأغنامهم في مناطق عدة من كاتسينا (عند ملتقى نهرى كارادووا وبونسورو)، وكيبي (في غولبين كيبي ودول بوسو وفوغا وماوري) وزامافارا (في المنطقة التي ترونها أنهار بونسورو وغاغاري وسوكوتو). وأصبحت الزراعة وتربية الحيوان تقررنا اقترانًا وثيقًا، وتطورت جيوب للحياة الاقتصادية تستند إلى مُركّب يجمع بين هذين النشاطين، على غرار الحال في منطقة إنغاوا في كاتسينا^(٨١).

الحرف اليدوية

كان التنوع الكبير في الحرف والمستويات التقنية العالية التي بلغها الحرفيون من الأمور التي تلفت النظر في زمن ليون الافريقي^(٨٢). وكان الناس يصوغون ويشغلون الحديد والخشب

(٧٩) فيما يتعلق بهذا التقليد، انظر G. Nicolas، ١٩٧٥، ص ١١٤-١١٧ و ٢٩٧-٢٩٩، و G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٩١-١٠١.

(٨٠) فيما يتصل بهجرة بعض الفولبه إلى بورنو والهوسالاند، انظر M. Idrissou، ١٩٧٩، إلا أن B. Hama (١٩٦٨، ص ٩٢-٩٦) يؤكد أن بعض الفولبه جاؤوا مباشرة من الصحراء الكبرى إلى السودان الأوسط والمناطق الوسطى من وادي النيجر، مرورًا بأزاواد. وقد أسفرت البحوث الأثرية في منطقة عين غال - تيجيدان تيسمت عن العثور على هياكل عظمية لماشية مدفونة؛ والتاريخ الوحيد المعروف هو ١٤٣٥ (انظر F. Paris، ١٩٨٤، ص ١-٧٥)، ولذا فإن المسألة ما زالت لم تحسم بعد.

(٨١) M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٣٤-٣٥ و ٧٣ و ١١٣-١١٤، G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ١١٠-١٢٠ و ١٦٩-١٨٤ و ١٩٧-١٩٩، Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٦٤-٦٧ و ٧٣-٧٥.

(٨٢) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٤٧٢-٤٧٩.

والجلود، ويصنعون السلال والأوعية الفخارية، كما شهدت صناعتا النسيج والصباغة ازدهاراً كبيراً. وكانت مادتا الحديد والقطن الخام وفيرتين، وأدّى تعاظم الطلب إلى حفز صناعات حرفية عالية المستوى. وبلغ الحرفيون درجات عالية من التخصص: فيبدو أن صناعة تشكيل الجلود أصبحت متميزة عن صناعة الأحذية، بينما غدت صناعات الغزل، والنسيج، والصباغة، والحياكة، والتطريز حرفاً مستقلة عن بعضها البعض. وأقيم نظام لاتحادات الحرف (القبابات)، لكل اتحاد (نقابة) منها ممثل (نقيب) مسؤول عن مصالح بني حرفته وعن علاقة اتحاده بالدولة^(٨٣).

كذلك يمكن تمييز اتجاه نحو تخصص المجموعات. ففي كيبّي، كان النسيج والصباغة في أيدي الكيئاة، بينما اجتذبت زامفارا النشاجين والصباغين من كانو. وفي كيبّي وزامفارا معاً، نجد أن الزوروماوة^(٨٤) - الذين جاؤوا من ماسينا في القرن السادس عشر - تخصصوا في صياغة الحلّي الفضية وصناعة الفخار، التي كان يتولاها في كانو البامباداوة. وكان يوجد أيضاً عديد متنوع من السلع المصنوعة. فكانت تصدر المصنوعات الجلدية، والصنادل، وأنواع اللحم والسروج. وكان الأغنياء يشترون الحلّي التي كانت تعتبر من مظاهر الترف، في حين اشتهرت جودة الملابس المنتجة، مثل الأردية والأقمشة. كذلك كانت الهوسالاند من المناطق التي تنتج أجود أنواع السلع المنسوجة والمصبوغة.

التجارة

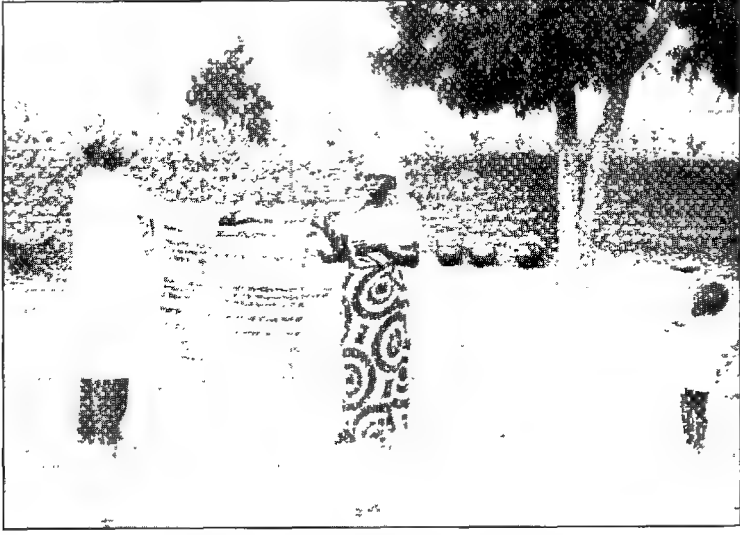
أصبح نمط الشخص المسمّى «باهاوشي» (تاجر)^(٨٥) معروفاً على نطاق واسع، ولا سبيل هناك إلى المبالغة في تقدير مدى اندماجه في شبكات التجارة في أفريقيا الغربية وفي فئة التجار الدوليين في أراضي السافانا، وهي الفئة التي كانت تضم الوانغارا، والجوولا (الديولا) والموسى والكانوري. إلا أن نقطة البدء كانت توافر فوائض زراعية كبيرة، بالإضافة إلى قطاع حرفي مزدهر متوجّه نحو السوق ويعرض الكثير من السلع البالغة التنوع.

وكانت منطقة نفوذ الأسواق تختلف اختلافاً كبيراً. فكان بعض هذه الأسواق مهماً على الصعيد المحلي ومحفوظاً بسماته الاجتماعية والاقتصادية: فكان يجري تبادل السلع والاتجار فيها، ولكن الحياة الاجتماعية كانت تنشط نشاطاً كبيراً في يوم السوق بتبادل المعلومات وممارسة

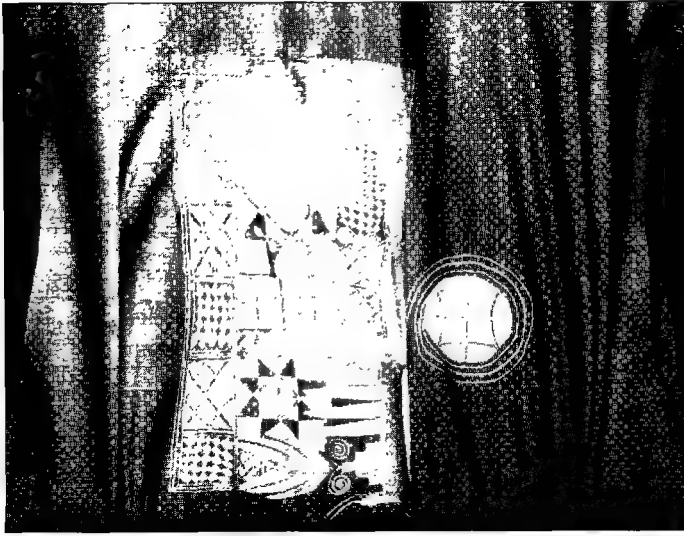
(٨٣) الاتحادات التي يتكرّر ذكرها أكثر من غيرها هي اتحادات البثّانين، والحدّادين، والنشاجين، والصباغين، والنحاسين، والدباغين، والحدّادين. وليس من السهل تصنيف الحلاقين والجزارين. وكان ممثل (نقيب) النحاسين في كيبّي - الذي كان يعينه العاهل - يسمّى «ساكي»، وهو اسم معروف جيداً في جميع أنحاء السافانا في السودان الغربي.

(٨٤) كان هؤلاء هم الجوامبي (مجموعة من الفولبه). الذين كان الماندي يطلقون عليهم اسم «جوغورامي». انظر P.J. Shea، ١٩٨٣، ص ١١١.

(٨٥) H.J. Fisher، ١٩٧٥، ص ٨٤-٩٢، و١٩٧٧، ص ٢٦٩-٢٨٧، وعلى الأخص M. Amadu، ١٩٧٨، و١٩٧٩، ص ٦٠-١٠٤.

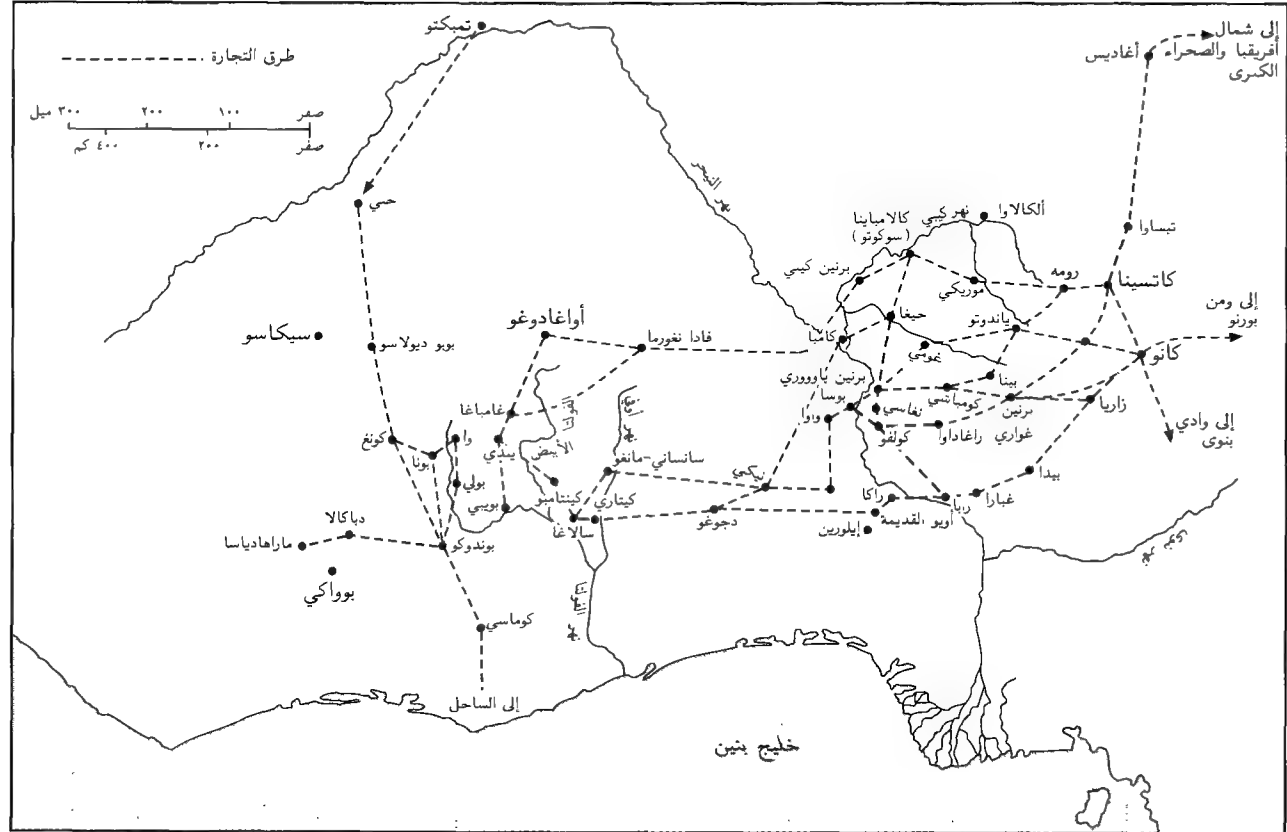


اللوحة ١٠١٦: إزار هوسا يسمى «غورانكا دا نونو» ومعناها الحرفي «يوجد لين في قرعتك».



اللوحة ٢٠١٦: رداء هوسا للرجال. ويتضح فيه تأثير إسلامي قوي. وهو مصنوع من نسيج قطن مصبوغ باللون الأزرق بالنيلة ومطرز بالحريز.

الألعاب وغير ذلك. وعلى مستوى أعلى، كانت السوق الإقليمية أو سوق المنطقة مركزاً تجلب إليه المنتجات المحلية وتوزع فيه السلع المستوردة المستخدمة في الحياة اليومية. وفي بعض الحالات، كانت هذه الأسواق تتخذ مكانها على أحد طرق التجارة فتحتل بذلك موقعاً متميزاً؛ ومن أمثلة ذلك أن كيتي كانت تتولى شأن كواثي، على نحو ما كانت كاتسينا تفعل بالنسبة لتيشاوا. وفي



زامفارا نفسها، كانت أسواق الشمال والشمال الشرقي - باجي، وفاهاي، وبيرنين، وزامفارا، الخ. - توفر القطن والنيلة والطباق والبصل والماشية. بينما كانت نظائرها الجنوبية - كياوا، وجاتا، وتوشووار، وباراغو، وغيرها - تستقبل واردات وفيرة من الحبوب. وكانت كيتي العليا ترسل خيوط الغزل والأقمشة والرقيق إلى كيتي السفلى، التي توفر الشباك وحراب صيد السمك. والجلود الخام، وال«أبارا» (قوارب كبيرة من الجذوع المجوفة)^(٨٦).

ولم يتجه سوى قدر ضئيل من الاهتمام إلى نمو التجارة الداخلية، التي كانت نتيجة لتطور الهوسالاند وعنصرًا مساهمًا في هذا التطور أيضًا. وقد أدى ازدهار التجارة إلى زيادة موارد الدولة - على صورة ضرائب متنوعة وال«غاييسوا» (الهدايا) التي كان التجار يضطرون إلى دفعها في أحيان كثيرة. وقد ظلت التجارة الخارجية في أيدي الهوسا، وإن كان قد اشترك فيها أيضًا بعض الأزييناوة، والعرب، والكانوري، والوانغارا.

والتجارة الخارجية توحى على الفور بالقوافل. وبصرف النظر عما إذا كانت هذه القوافل هي ال«أزالاي» المرتحلة من كاوار إلى غاو، أو ال«أباري» التي تربط بين أزيين والهوسالاند، أو ال«فاتاكي» التي تنتقل على طريق كانو - غوانجا، فإن ههنا الأول كان ضمان النجاح في أداء المهمة المسندة إليها^(٨٧). وطبقًا لما سبق ذكره، فقد كان كل عاهل يتخذ احتياطات الأمن اللازمة لحماية القوافل في أراضيه، طالما أنها كانت تدفع ضرائب للدول التي ترتحل خلال أراضيها. وقبل عرض الحالة في صورتها الشاملة، تجدر الإشارة إلى عدة اختلافات إقليمية^(٨٨). ففي زامفارا، كان ال«كارفي» يتولى جمع كل الضرائب والمكوس التي يفرضها ال«ساركونان رافي» (جامعو ضرائب الرعي). وهنا كان الملح والنظرون من نغورو، المجموعان على شواطئ بحيرة تشاد، يطرخان في السوق في تاريخ سابق على طرح الملح القادم من بيلما أو دلول فوغا. وبالمثل كانت سلالة جيا د«دان باهار» المستوردة من بحر الغزال، والتي تلقى تقديرًا كبيرًا في سائر أنحاء الهوسالاند، تستخدم في فيالق الفرسان والخيالة وفي التهجين مع السلالات المحلية. وكانت كيتي ترسل الملح إلى نوبي وإيلورين وغوانجا، وتتلقى منها الأردنية وجوز الكولا.

وكانت توجد عدة أسواق دولية في المنطقة وعلى تخومها. ففي الشمال، استمرت أغاديس وبيلما تؤديان مهمة الربط مع أفريقيا الشمالية؛ وفي الوسط، كانت كاتسينا وكانو مسرحين للعلاقات بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب؛ وفي الجنوب، أتاحت زاريا، وبيرنين غواري وبرنين ياوروري مدًى نطاق شبكات التجارة نحو اليوروبا، ونوبي، وبورغو، وغوانجا (وتمبكتو بالنسبة لياووري). ومن ذلك يتبين أن الهوسالاند كانت تشهد تداول حجم لا يستهان به من السلع. وكانت الصحراء الكبرى وأزيين ترسلان السلع العربية والأوروبية إلى هذه الأسواق، ومن بينها المرايا والورق، وبوجه خاص الجيا د«سلالة» (سلالة «دان أزيين»، المسماة أيضًا «باغازام»، من

(٨٦) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ١٣٧-١٤٢؛ M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٤١-٤٢.

(٨٧) للاطلاع على التفاصيل انظر H.J. Fisher، ١٩٧٧، ص ٢٦٧-٢٦٩؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٢٦٩-٢٦٧.

(٨٨) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٢٥٣-٢٥٤؛ M. Alkali، ١٩٦٩، ص ٤٢.

أزبين)، والإبل، والتمر، والحناء، والملح («بالما» حسب اسم بيلما)، والسيوف، والسلع الأخرى. وكان جانب من شحنات الملح والسيوف يمر بصفة ترازيت (تجارة عبور) ليُتَّجه في النهاية إلى الجنوب. وفي مقابل ذلك كانت الهوسالاند تمد الصحراء الكبرى وأزبين بالرقيق، والملابس، والأقمشة، والذرة الرفيعة، والجلود الخام، والحديد، والتبر، وجوز الكولا من غوانجا.

وكانت بورنو توفر الجياد («دان باهار» أو «بحر الغزال»)، والنطرون، والملح، وتلقى نظير ذلك السلع المعدنية، والتبر، وجوز الكولا من غوانجا كذلك. وكانت الهوسالاند تصدر الملح، والسيوف، والتوابل، والجلود الخام، والأقمشة، والرقيق، والجياد إلى غوانجا، وبورغو، ونوبي، ويوروبا، وتستورد مقابل ذلك سلعاً أوروبية متنوعة، والحديد المحلي، والأنتيمون، والرقيق والخضيان، والبنادق من نوبي (لكانو)، وجوز الكولا من غوانجا للاستهلاك العام.

العلاقات الاجتماعية

على الرغم من العدد الكبير من المهاجرين في الهوسالاند، فإن الأصل الإثني للفرد لم يكن له مغزى اجتماعي كبير، في حين أن الانتماء الديني ذاته كان أمراً لا يعتمد عليه إلى درجة أن هزيمة محمد علوي أسندت إلى امتهان الـ «ديركي»^(٨٩) (أحد طلاس الهوسالاند). ولهذه الأسباب سوف نميز هنا بين ثلاث مجموعات أساسية.

منتجو السلع المادية

كان المزارعون يشكّلون أكبر الفئات. وقد أدى الاستغلال الأكثر كثافة للأرض والتحسينات في أساليب الزراعة - التي ظلت تخضع للطقوس الزراعية وإن كانت تبرزها مناسبة عيد الآلاف - إلى أحداث تغييرات بعيدة الأثر. وكان المصدر الرئيسي للقوى العاملة حتى ذلك الحين هو الأسرة الممتدة. ومن الواضح أن بعض مجموعات السكان كانت قد أنزلت إلى مرتبة التابعين والأقنان: فالمازوماوة مثلاً فقدوا استقلالهم بمجرد أن وصلت غوبير إلى منطقة بيرنين لالي. يضاف إلى ذلك أن تشيت الماغوزاوة بناء على أوامر بوغايا وحقيقة استدعاء كوكونا^(٩٠) لهم تشير فيما يبدو إلى أنهم كانوا في مرتبة مختلفة، نظرًا لأن كبيرهم زانكو لم يكن ناخبًا، في حين أن ساركين مازوم كان يجب استشارته، ولو من أجل المظاهر على الأقل. وكان ماغوزاوة فانكوي تابعين كمجموعة، ومن ثم خاضعين للجزية، ولكن علاقاتهم مع الدولة كانت تختلف عن العلاقات القائمة بين العاهل ساركين كانوا وتابعه ساركين غايا. وكان المصدر الأخير للقوى العاملة هو عمل الرقيق.

(٨٩) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٢٧.

(٩٠) المرجع السابق، ص ١٠٧ و ١٢١.

وكان يوجد إلى جانب المزارعين عديد متنوع من الحرفيين. وقد أدى التخصص المكثف إلى ما سبق وصفه من ارتفاع مستويات الجودة؛ فضلاً عن أن كثيرين من الرقيق مارسوا أنشطة الحرف بتوجيه من سادتهم ولمصلحة هؤلاء السادة - على الأقل في مبدأ الأمر. وتحوّل عدد كبير من الرعاة إلى أسلوب الحياة المستقرة وإلى استخدام الرقيق لإنتاج الحبوب ولحراسة قطعانهم على السواء. وزادت هذه العملية من إيقاع اندماجهم في المجتمع السياسي. وسواء كان المنتجون أحراراً أو تابعين أو رقيقاً، فقد كانوا جميعاً أعضاء في المجتمع السياسي، وكانت علاقاتهم بالدولة مقننة. وبالتدرّج، أخذت تظهر حالات تمييز يستند إلى الثروة وإلى القرب من جهاز الدولة.

التجارة

في القرن الخامس عشر، كانت غوانجا ترتبط ببورنو عن طريق كانو. وفي أوائل القرن السادس عشر كان الأزييناوة يحملون الملح إلى غوير، بينما كان التجار في غوانجا يقومون برحلات إلى كاتسينا حيث كان الكانوري والعرب قد بدأوا يستقرون. وترتب على ذلك أن قدر للكبارين بارياري - الذين يرجع أصلهم إلى بورنو - أن يصبحوا ذوي شهرة في تجارة المسافات الطويلة؛ ولكن الوثائق المتوافرة حالياً لا تشير إلى وجود تخصص حسب الجماعات الإثنية. ورغم ذلك كان التجار ينقسمون إلى فئات متعددة، تتراوح بين تجار الجملة المشتغلين بالـ «فاتاوسي» (التجارة عبر المسافات المتوسطة والطويلة) وبين تجار التجزئة الذين ينظمون الـ «كاسوواني» (تجارة التجزئة)^(٩١).

وتشكلت مجموعة من «التاجيري» (أغنياء التجار) كانت تضم على الأرجح التجار المشتغلين في الرقيق والحياد وحوز الكولا والأقمشة. وفي زامفارا^(٩٢)، كان الأرستقراطيون والتجار يستخدمون رقيقهم لزيادة قيمة الـ «غاندايي» (مزرعة الأسرة). والمعلومات المتوافرة ضئيلة عن إنتاج الحبوب أو المحاصيل الصناعية مثل القطن، إلا أنه يبدو أن التجار وعلماء الدين كانوا دائماً على ارتباط وثيق.

وكان عنصر التوحيد الرئيسي بين التجار هو مصلحتهم المشتركة؛ بل إنه حتى التخصص وفقاً للانتماء الإثني لم يكن يمكن قيامه إلا إذا حقق مزيداً من الأرباح. وكان التجار يعرضون على الأرستقراطية سلع الرفاهية؛ ولم يكونوا يترددون في الهجرة إذا شعروا أن الضرائب المفروضة عليهم تزيد عن الحد المحتمل. وقد غادر بعض العرب كانو واستقروا في كاتسينا لأن كومباري كان يفرض عبء ضرائب متزايدة^(٩٣).

(٩١) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٠٩-١١١، M. Adamu (forthcoming) (سيصدر قريباً)؛ البونسكو، «تاريخ

أفريقيا العام»، المجلد الرابع، ص ٣٠١.

(٩٢) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ١٤٧-١٤٨.

(٩٣) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٢٤.

وبين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠، نجحت مختلف الجماعات الفرعية من الوانغارا والهوسا في توحيد شبكات التجارة في كل أنحاء أفريقيا الغربية، وألفوا، حسبما يقرّره كي زربو^(٩٤)، الطبقة المتوسطة في المدن الرئيسية. وقد استمر التجار في توطيد مركزهم كطبقة، مع قيامهم في الوقت نفسه بتحسين تقنياتهم ونشر الدين الإسلامي بما يخدم مصالحهم.

الأرستقراطية

كانت الطبقة الحاكمة تضم الـ«ماسو ساراوتا» (جميع من يمتلكون أي قدر من السلطان السياسي)، وتشمل أقسامًا فرعية على مستويات متعددة. فكان الـ«ساركي» على رأس جماعة النبلاء التي تتألف من أسر الأمراء، والأسر التي تحكم المدن شبه المستقلة والمقاطعات التابعة، وممثلي مختلف الجنسيات، وخاصة الأزييناوة وعرب الشّوا والفلوبه. وكانت جماعة النبلاء تنهض بواجبات متعددة في إطار جهاز الدولة، وتميل إلى أن تكون جماعة متجانسة تعزّز من تماسكها روابط النسب والزواج: وقد كان عبد الله بورجا (١٤٣٨-١٤٥٢) أول عاهل لكانو يتزوج إحدى بنات ساركين دوتسي، وإحدى بنات ساركين شيرا، وإحدى بنات ساركين كانو، وإحدى بنات الـ«غلاديما» (الوزير الأول أو رئيس الوزراء)^(٩٥).

وكان جميع الأعيان الذين يعيّنهم الـ«ساركي» لإدارة شؤون الدولة يشكلّون المستوى الثاني. وهم من أصول من العامة أو الأقنان، ولكن مركزهم يتيح لهم فرصة اكتساب الثروة والاحترام عن طريق الهدايا التي يتلقونها، وعن طريق النهب بالأكثر. وكانوا في بعض الحالات يشغلون مناصب عسكرية مهمة^(٩٦). وقد قرّر وامباي غيوا توسيع مدينة كانو لإرضاء نازاكي (حوالي ١٦١٨-١٦٢٥)، فكان «بذهب إلى موقع البناء كل يوم ومعه ألف صحيفة طعام وخمسين ثورًا، واستمرّ على ذلك حتى وقت انتهاء أعمال البناء»، ورغم ذلك فإن «الساركي» الذي خلف نازاكي عزله من منصبه. وقد انتهى هذا القطاع من الطبقة الحاكمة إلى السيطرة على الدولة. ومثال ذلك أنه حث محمد نازاكي على مناهضة سلطة كاتسينا، وعارض الهجوم ضد كاتسينا الذي اعتزمه زاوداي. وقد بدأ تدهور كيبي عندما بلغ ثراء الأعيان الذين يشغلون المناصب العسكرية حدًا جعلهم يفقدون اهتمامهم بشؤون الدولة.

وكان الأرستقراطيون، وخاصة الأمراء والرقيق الملكي، يصادرون أملاك الـ«تالاكاوة» (المحكومين)، ولا سيّما عندما كانت تلوح على العاهل سمات الضعف.

ويبدو أن مسألة العلاقات الاجتماعية كان يتحكم فيها عاملان؛ فقد سبق أن شدّد اليعقوبي في تاريخ مبكر يرجع إلى عام ٨٩١ على قيام بعض رؤساء الدول ببيع الأفريقيين وعلى مشاركة

(٩٤) J. Ki-Zerbo، ١٩٧٨، ص ١٧٥.

(٩٥) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٠.

(٩٦) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٧؛ (كانو) D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص ٨٥ (كيبي)؛ G. Na-Dama،

١٩٧٧، ص ٣٥١ (اختلاس embezzlement).

الكوار والزويلة في تجارة الرقيق. يضاف إلى ذلك ما قيل من أن «ماي» (ملك - حاكم) كانم، أركو (حوالي ١٠٢٣-١٠٦٧): «فكر ذات يوم في العدد الكبير من الرقيق الذي يمتلكه، فأقر ٣٠٠ منهم في ديركو، و ٣٠٠ في جامع الساجدين، و ٣٠٠ آخرين في زايلان». وتبدو لنا هذه الوقائع بمثابة المؤشرات الأولى^(٩٧) إلى تصدير الرقيق من المنطقة وإلى استخدامهم في داخلها على السواء. وفي كانو^(٩٨)، رفض تساميا (حوالي ١٣٠٧-١٣٤٣) ٢٠٠ من الرقيق جلبهم له أتباع الديانة التقليدية، ولكن الكوارارافة أرغموا على إرسال بعض الرقيق إلى ياجي (حوالي ١٣٤٩-١٣٨٥) وإلى ابنه كاناجيجي (حوالي ١٣٩٠-١٤١٠). وبينما كان عبد الله بورجا على وشك العودة، طلب منه غلاديبا (كبير الوزراء) داوودا أن يبقى وبدأ يشنّ الحرب بدلاً منه: «وكان يرسل إلى ساركين كانو كل شهرين ألفاً من الرقيق. وكان ساركين كانو يرسل إليه كل يوم عدداً من الجياد والملابس وتجهيزات الجياد». وبحلول نهاية الحملة، كان قد تجمع لدى ساركين كانو ٢١٠٠٠ من الرقيق، موزعين بين ٢١ قرية، وكلهم يسمّون «إندابو». وعلى عكس ما رآه مؤرخاً أحد الأخصائيين^(٩٩)، إذ اعتبر هذا الحدث حركة سكانية، فإن الأمر كان في حقيقته حملة صحيحة أصيلة للاسترقاق، جيدة التنظيم ومربحة. ويتجلى الدليل على ذلك من ظهور فئة «الإنداباوة» (الذين راحت رومفا بعدئذ تختطف بناتهم)، والذين كانوا متميزين من الماغوزاوة: ويجب أن نضيف أن نضيف أن اصطلاح «إندابو» يحمل إلى الذاكرة كلمة «ديبي» من لغة السوينكي، وكلمة «ديبيري» من لغة الفولفولدة، وكلمة «دابي» (قرية من الرقيق) من لغة الصنغاي. وقد اشتغل الإندابو بالأنشطة الإنتاجية والحرفية، ولا سيّما الزراعة. وفي كاتسينا، كانت مدينة تساجيرو من الممتلكات الملكية، وكان يحتفظ فيها بأعداد كبيرة من الرقيق، بل وكان يرسل إليها بعض الأمراء^(١٠٠). وعملت المدن القائمة في منطقة غوزاكي في الجنوب على زيادة نطاق علاقاتها بكانوا وزازاو (زارايا): وأصبح إنتاج القطن في ضياع تلك المنطقة بمرور الوقت يعتمد على الرقيق المستوردين من زازاو، كما كان يصلّر جزء من المحصول إلى كانو.

وسواء كان الرقيق سلعة، أو خادماً، أو موظفاً عمومياً عالي المركز، أو منتجاً في وضع خاضع، فقد كان له دور ينهض به في تنمية الاقتصاد والدولة. غير أن تصدير الرقيق أمر تنجب دراسته فيما يتصل بمنابع توريده إلى أوروبا وإلى الشرق، حتى قبل أن تبدأ التجارة فيه عبر الأطلسي. وسوف يزداد وضوح مدى إسهام الرقيق في رخاء هذا الإقليم عندما يمكن تحديد الرق وتمييزه من كل أشكال الخضوع الأخرى. ومن وجهة النظر هذه، فإن التحول من وضع الـ «باوا» (الأسير) إلى وضع الـ «باكوكاني» (الرقيق المولود في المنزل) كان قائماً في مناطق أخرى من السافانا، حيث نجد أن عبارات «وولوسو» (بلغة الماندي) و«فورسو» (بلغة

(٩٧) J.M. Cuoq, ١٩٧٥، ص ٤٩؛ D. Lange, ١٩٧٧، ص ٦٧.

(٩٨) H.R. Palmer, ١٩٦٧، ص ١٠٣-١١٢.

(٩٩) M. Hiskett, ١٩٨٤، ص ١٠١-١٠٢.

(١٠٠) Y.B. Usman, ١٩٨١، ص ٤٣ و ٤٩؛ P.E. Lovejoy, ١٩٨٣، ص ١١٣.

الصنغاي)، و «ديما آجو» (بلغة الفولفولدة) هي نظائر لعبارة «باكوكاني». وينبغي تركيز جهود البحث على نمو الاسترقاق خلال هذه الفترة، التي أدّى تطوّر العلاقات التجارية فيها إلى تبسيط تشكّل الطبقات الاجتماعية. ولدينا بالفعل من الأدلة ما يكفي لبيان أن أحوال الرقيق لم تكن أفضل من أحوال الـ «تالاكا» (الفرد المحكوم أو الفن)^(١٠١).

ويمكن اعتبار أن الـ «ماسو ساراوتا» (الأرستقراطيين) كانوا نقبض الـ «تالاكاوة» (المحكومين)، الذين كانوا متجنّين أحرارًا ولكنهم لا يملكون أي سلطة سياسية. وإذا أخذ الأرستقراطيون وأعضاء المجتمع المثقفون والتجار يرتقون مدارج الثروة. تحول التمييز إلى الصعيد الاقتصادي، حيث كان الـ «ماسو أزيكي» أو الـ «تاجيراي» هم الأثرياء، والـ «تالاكاوة» هم الفقراء. وكان الـ «باوان ساركي» (الرقيق الملكي) يخرج من فئة التالاكاوة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وكان الوضع بذلك يتضح، لأن الاختلافات الإثنية والدينية لم تكن من الاعتبارات ذات الصدارة، مما انتهى إلى أن أصبح الذين يتمتعون بالسلطة ومواطنو الدرجة الثانية في وضع المجابهة المباشرة.

الحضارة والدين

أدّت التطورات السياسية والاقتصادية إلى الكثير من التغيّرات الثقافية. فعلى الصعيد المادي مثلاً تحسّنت العمارة؛ ولا تزال المدن حتى اليوم تتنافس في طرازات مبانيها. وفي الموسيقى، أصبحت بعض آلات العزف واسعة الانتشار (مثل الـ «كاكاي» والـ «أليتا»)، وأصبح للفرق الموسيقية دور في المراسم الملكية. ونحن ندين لأفراد المجتمع المتعلمين الذين أوردوا بعض الـ «كيراري» (أغاني المدح) المكرّسة للحكام والملوك وغيرهم من الشخصيات المهمة في كانوا. وقد كانت السمة الرئيسية للهوسالاند في هذا الصدد هي ثراؤها ووحدةها الثقافية - نتيجة لعملية تجانس مطرد جعلت من لغة الغويبر واحدة من أعظم لغات التعبير الإفريقية تحت اسم الـ «هوسا»^(١٠٢).

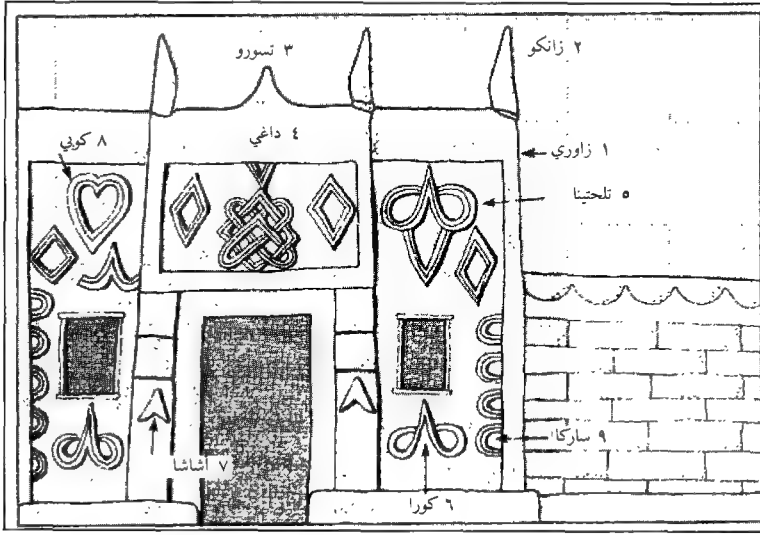
وكان اعتناق الإسلام في بداية القرن السادس عشر محصوراً في التجار والنخبة السياسية، التي استخدمته لتعزيز ترسيخ السلطة المركزية. بيد أن نهاية الفترة تميّزت بتكثيف الصراع الصريح بين الأرستقراطية السياسية وعلماء الإسلام^(١٠٣). وتبين حوليات كانو Kano chronicle وحوليات الوانغاروة Wangarawa chronicle تطوّر العلاقات بين الفئتين من الداخل.

(١٠١) انظر F. Cooper، ١٩٧٩. انظر أيضاً البيلوغرافيا في P.E. Lovejoy، ١٩٨٣. ويوجّه L.E. Kubbel، ١٩٧٤، اهتماماً خاصاً إلى إمبراطورية الصنغاي؛ وأفكاره بالنسبة للسافانا في مجموعها جذرية بالاهتمام. وتجدر ملاحظة وجود عبارة أو اصطلاح الـ «تالاكا» في عديد من اللغات الإفريقية (التاماجاق، والكانوري، والهوسا، والفولفولدة، والصنغاي، والغولمانسيما، والموري، الخ). وهو يناظر بالتقريب اصطلاح «بادولو» في تكرر. إلا أنه يوجد في لغتي تكرر وكيّتي اصطلاحان يؤكدان مركز الزراعة في اقتصاد السافانا، فالـ «سامبا ريمورو» والـ «باكابان كومبو» مزارعون عادوا إلى العمل في الأرض.

(١٠٢) Leo Africanus، ١٩٥٦، المجلد الأول، ص ١٦.

(١٠٣) H.J. Fisher، ١٩٧٥، ص ٩٢-٩٧؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص ٥٩٦-٦٠١؛ S.A. Balgoun،

١٩٨٠، M. Hiskett، ١٩٨٤، ص ٦٨-١٠٩.



اللوحة ١٦، ٣: الواجهة المزخرفة لبيت بيرني في زيندار.

- مفتاح الزخارف «الناطقة» وفقاً لشرح دانديبي، شيخ الحرفيين في زيندار، حسبما سجّله ابن أخيه تشيفو ملام:
- ١ ردهة المدخل: زاورى.
 - ٢ - قرون الأركان: زانكو - عرف الديك، وهو اسم نوع من الضفائر يصنع من شعر المرأة.
 - ٣ رأس الواجهة: تسورو - ضفيرة المصارع التي يشبك فيها طلسمه (الذي يخيف العدو).
 - ٤ - الزخرفة الرئيسية لأعلى الواجهة: داغي - وهو الاصطلاح الذي يستخدم لوصف التطريز على أردية رجال الهوسا، كف الأسد، أي العلامة التي تشير إلى الأمل في بلوغ العظمة.
 - ٥ - صليب أغاديس: هذه التحفة من صنع حدّادي الهوسا العاملين في خدمة سادة من الطوارق فسّرها جان غابوس على أنها رمز للخصوبة.
 - ٦ - الشكل الزخرفي تحت كل من النافذتين: كورا - الضبع، وهو يساوي الخطاف الذي كان يستخدم لرفع دلو الماء من البئر.
 - ٧ - نصل السيف: أشاشا - على كل من جانبي المدخل، وموضعه على العمودين المسميين دوغاري، أي حارسي الملك.
 - ٨ - كوبي: رموز مستمدة من ورق اللعب، وهي إسهام شخصي من دانديبي.
 - ٩ - تصميم تطريزي يسمّى ساركا، وهو أحد الأشكال الرئيسية للزخرفة التقليدية (حسبما استخدم في قصر السلطان في داورا، مهد شعب الهوسا). وهو يعرف كذلك باسم دور غوسوم تاغوا، أو أشرطة الخيوط.

وقد شهدت كانوا تيارًا كثيفًا ومنتظمًا أقبل عليها من العلماء المسلمين^(١٠٤). فقد وصل عدد منهم في عهد كيسوكي (١٥٠٩-١٥٦٥)، وجاء أولهم - الشيخ با - توناشي - معه بكتاب الـ «أشافا»؛ واستقبل في العام التالي طالب علم من زازاو أصبح مريده الأول. وطلب الشيخ با - توناشي من العاهل أن يبني مسجدًا لفرائض الجمعة من أجل الروماوة وأجابه العاهل إلى ذلك. أما عالم الإسلام الثاني، دان غواراندومي، فقد اتخذ محل إقامته في موضع قدر لأبي بكر كادو الذي خلف كيسوكي أن يقرأ فيه كتاب الـ «أشافا». وأدخل العالم الثالث - الشيخ عبد السلام - ثلاثة كتب. وكان أبو بكر، الذي فرض على الأمراء حفظ القرآن، أول من قرأ أحد هذه الكتب الثلاثة. وكانت هناك أيضًا جماعة من ثلاثة إخوة من بورنو: رفض أحدهم - الشيخ كورسيكي - وظيفة القاضي، التي قبلها أخوه ماغومي، بينما ظلّ ثالثهم - كابي - قانعًا بالبقاء مجرد عالم بسيط. ووصل بعد ذلك ثلاثة آخرون من علماء الإسلام، هم واتاسانو، وبودورو، وكودو. وفي عهد أبي بكر كادو (حوالي ١٥٦٥-١٥٧٣) هاجرت إلى كانو مجموعة ثانية من علماء الإسلام، من بينهم تاما، ومالام (معلم) شريف، وجيتسو، ووري؛ وقد جاؤوا من بجيرمي (أو لاغومي حسب مصادر أخرى) وقضوا بعض الوقت أولًا في كاتسينا قبل أن يستقرّوا في غوديا، حيث تزوج رئيسهم تاما. وقد تزوّج محمد زكي (حوالي ١٥٨٣-١٦١٨) إحدى كريمات تاما، ونصّب طلسمي الـ «كوكانا» والـ «دبركي» قبل أن يهاجم كاتسينا. ويرجع الفضل إلى علماء الإسلام في أن الكاتسيناوة لم ينهبوا كانو. إلا أن كانو هاجمت بدورها كاتسينا في صباح عيد الفطر أثناء الاحتفال به وانتصرت. وقد قام علماء الإسلام في نهاية الأمر بمهمة التفاوض لإقرار السلام بين كانو وكاتسينا، وذلك خلال الفترة بين عامي ١٦٤٨ و١٦٥١. وبذلك احتلت كانو مركزًا متميزًا في ذلك الوقت واجتذبت كثيرًا من علماء الإسلام، الذين جاء ثلثهم على الأقل من بورنو، حاملين معهم العديد من الكتب وخبرة أسفار كثيرة في أغلب الأحيان. وقد بقي أحدهم - كورسيكي - نائبًا بنفسه عن مركز السلطة، ولكن عالمًا آخر - هو تاما - أصبح حميًا للعاهل نفسه.

وفي بيرنين كاتسينا^(١٠٥). يمكن التمييز بين عدة جماعات من نسل والي أبو عبد الله بن ماساني، مالام (معلم) بخاري (الذي اعتذر عن قبول دعوة للإقامة في العاصمة) ومن نسل المعلم (مالام) عثمان (الذي جاء من بورنو) وهلم جرا. وكان هناك كثير من المثقفين ذوي الخلفيات المتباينة والذين ينتمون إلى جماعات إثنية ومواطن مختلفة يعيشون في مدن أخرى. إلا أن هذه الفئة المثقفة، التي كانت منتشرة في منطقة يعتبر سكانها وقادتها أنفسهم مسلمين، لم تكن تشغل أي مناصب مهمة في الحكومة. وكانت هذه الفئة على وعي بأنها تشكل جماعة منفصلة، ولذلك حافظت على بعدها عن الفئة الحاكمة.

(١٠٤) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٢-١١٦ و ١٢٠-١٢٢.

(١٠٥) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٧١-٧٦.

وكانت زامفارا^(١٠٦) تختلف عما تقدم من حيث أن الإسلام لم يضرب جذوره فيها إلا في مرحلة متأخرة، ربّما بسبب بعد غالبية مدنها عن المدن الرئيسية وطرق القوافل في السودان الأوسط. إلا أن من المحتمل أن علماء الاسلام من الكانوري قد اشتركوا في تحويل العاهل إلى اعتناق الإسلام. وعلى خلاف الحال في الدول الأخرى، كان إمام أنكا يمتلك إقطاعاً حقيقياً؛ وكان مقرّ إقامة الإمام ملاذاً وملجأً لجميع من يجلبون على أنفسهم غضب الحكام. وهناك ثلاثة مناصب أخرى كانت محفوظة لعلماء الدين، هي: الـ«ليمانين سيكي»، وهو المسؤول عن تعليم الأسرة المالكة؛ والـ«دان كودو» والـ«دان دوبال»، وهما مستشارا الشؤون الدينية والأمن على تاريخ زامفارا والمسؤولان عن الصلاة والدعاء من أجل انتصار الجيش. وقد تولى أول عاهل مسلم الحكم حوالي عام ١٦٧٠، وكان بابا (حوالي ١٧١٥) قبل ذلك قد جعل ١٠٠ مائة من أفراد مجتمعه المتعلمين يصلّون من أجل نجاح زامفارا ضد كيّبي.

وكان العلماء المسلمون يعتمدون في دخلهم على كرم أفراد الأرستقراطية، الذين كانوا يسهمون في توفير الرفاهية المادية لهم، كما كانوا على الأرجح يمنحونهم هبات مالية. إلا أن من الصعب الشك في موضوعية أفراد المجتمع المتعلمين وحيادهم، حتى عندما كان الأمر يمسّ أوضاعهم الخاصة. ومثال ذلك أن الشيخ عبد الرحمن زغايتي^(١٠٧) دعا لنسله أن يكونوا منابعاً للحكمة حتى يمكنهم أن يصبحوا مستشارين للملك؛ وقد أعطت رومفا ضيعتين لكل من ابني الشيخ، في حين أن الـ«وامباي»، الذين كانوا يقيمون في كارايي، أهدوا حبيب الله - الابن الثالث للشيخ، إقطاعاً مكافأة له على منحهم البركة. ويمكننا أن نستخلص من ذلك أن علماء الإسلام - على الأقل في كانو - تمتّعوا بمركز أتاح لهم الاستفادة من المزايا التي توفرها الضياع الكبيرة. ويتجلى الموقف الناقد لهؤلاء العلماء في «حوليات كانو Kano chronicles»^(١٠٨). فقد

استحدث محمد شريف (حوالي ١٧٠٣-١٧٣١) سبعة تدابير اعتبرت «زولانسي» (ظالمة)، من بينها الزيادة المستمرة في معدل الضرائب، والضريبة على زواج الفتيات الشابات، وغير ذلك. وقد فرض خلفه كومباري (حوالي ١٧٣١-١٧٤٣) على العلماء ضريبة يدفعونها، فغادر العرب أرضه وذهبوا إلى كاتسينا حيث كان يسود السلم والرخاء، كما هجر «التالاكاوة» المدينة. وإذا كان السببان اللذان عزيت إليهما الصحوّة الفكرية في المنطقة هما الترحال المتكرر للعلماء وإدخال الكتب، فلا شك أيضاً في أن من أسباب ذلك وجود مراكز للعلم واستخدام الخط «العجمي» في كانو وكاتسينا في القرن السادس عشر. وقد قامت ونمت في كاتسينا مدرسة بعد أن مرّ بها الشيخ البليلي^(١٠٩). ومن المحتمل أن استخدام الخط العجمي لم يكن

(١٠٦) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ١٨٥-١٨٧ و ٣٢٠-٣٢٦.

(١٠٧) M.A. Al-Haji، ١٩٦٨، ص ١١ و ١٤. والأستاذ هنريك وحده هو الذي حاول اقتفاء أصل الوانغرة (الدياخي؟) الذين أراد مسجل الحوليات أن يكتب اسمهم بلغته. انظر J.O. Hunwick، ١٩٧٦، ص ٢٧٨.

(١٠٨) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٢٣-١٢٥. وتوجد في رواية الهوسا تصحيحات مهمة.

(١٠٩) M. Hiskett، ١٩٨٤، ص ٨٠-٨٣.



اللوحة ١٦، ٤: صفحات دعاء مزخرفة من نسخة صغيرة للقرآن لدى الهوسا، ترجع إلى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر؛ وارتفاعها حوالي ٧,٥ سم.

قد بدأ إدخاله في بداية القرن السادس عشر، على الرغم مما تذكره بعض المصادر من أنه قد تمّ تطويره أثناء حكم رومفا. وكان العلماء يكتبون بالعربية، والفولفودة، والهوسا. وفيما بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠، كان الانتماء إلى الجماعة السياسية نفسها، والحركة نفسها في اتجاه التحوّل الحضري والتنمية الاقتصادية، والتحرّكات السكانية نفسها. وكذلك انتشار التعليم والأدب، كل ذلك ساعد على أن تغدو العلاقات الاجتماعية متزايدة البساطة. ويتبين من أمثلة كانو، وكاتسينا، وزامفارا أن تحديد المواطن الأصلية التي جاء منها العلماء أيسر من تحديد أصولهم الإثنية: وقد جاءت غالبيتهم في كانو وزامفارا من الشرق (بورنو)، بينما كانت غالبية العلماء في كاتسينا قادمة من الغرب (مالي بالمفهوم الشامل). وكان أولئك العلماء يقيمون الصلوات والدعوات من أجل النصر في الحرب، ويستشارون في المسائل القانونية، ويرفضون الالتماسات والتظلمات، وكانت مشورتهم تلقى تقديرًا عظيمًا مما جعلهم يمارسون تأثيرًا حاسمًا على الحياة الاجتماعية، وخاصة عن طريق الوعظ. وهناك عدة أسماء بين هؤلاء العلماء تستحق الذكر. ففي زامفارا^(١١٠) ترد من بين أشهرهم أسماء رمضان بن أحمد (من فزان)، وهاشم بازانفاني (وهو من أساتذة الشيخ عثمان)، ومامان توكور دان بيتا، والمصطفى غواني، وهو من الكانوري، وقد جابه عثمان واختلف معه - وهو يجول في زامفارا - حول قضية حضور الرجال والنساء معًا في الوقت نفسه أثناء خطب الوعظ.

(١١٠) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٢٥٢ و ٣٢٥.

وهناك اسمان بارزان يقتربان بكاتسينا^(١١١). أولهما، وهو عبد الله بن ماساني بن محمد البرناوي الكاشيناوي (حوالي ١٥٩٥-١٦٦٧) ولد في كاتسينا من أبوين من بورنو؛ والثاني هو محمد الصباغ الكاشيناوي - المشهور باسم دان مارينا - الذي كان عظيم النشاط حوالي عام ١٦٥٠ وكانت الروايات المحلية تعتبره محمد الكاشيناوي. وإلى هذين الرجلين يعود الفضل في قيام نهضة فكرية أصيلة وجدت تعبيرها في القصيدة التي دبجها دان مارينا في مدح ماي علي، الذي هزم الكوارارافا حوالي عام ١٦٨٠. كذلك تجدر الإشارة إلى اسم محمد الكاشيناوي الذي توفي حوالي عام ١٧٤١، والذي بقي لنا الكثير من أعماله، وإلى محمد بن عبد المؤمن البرناوي، المتوفى حوالي عام ١٧٥٥، والذي أصبحت أعماله مصادر ومراجع لعثمان. غير أنه لا ريب في أن المعلم جبريل دان عمر هو الذي يبرز بين أفراد هذه الجماعة برواً لافتاً للنظر إلى أقصى حد^(١١٢). وقد ولد هذا الفقيه ذو المعارف الموسوعية في أدار ومات فيها، بعد أن أدى فريضة الحج عدة مرات. وكان أهم أمر يشغله هو الإصلاحات الإسلامية في السودان. وبعد فشله بين الطوارق في أدار، اتصل بأمرء الهوسا الذين أثار عدوتهم. وكان عثمان وعبد الله دان فوديو من مريديه. ورغم انتقاد عثمان لبعض مواقف جبريل، فقد كان يعتبر نفسه مریده وخليفته. وقد تميّز النصف الثاني من القرن الثامن عشر بثروة من النشاط الفكري والمناظرات الحادة بين العلماء والفقهاء، حيث كان ذلك شكلاً بسيطاً من أشكال مناهضة النظام القائم الذي يمثلته الـ «ماسو ساراوتا».

خاتمة

لقد طرأ قبل بدء «الجهاد» انخفاض ملحوظ في حدة الاضطراب العنيف الذي كانت تتميز به العلاقات بين الدول. فقد أصابت الهزيمة كيتي وزامفارا، ولكن سائر الدول كانت تواجه مشكلات عسيرة. ففي كانو، اعترض حالة السلم والاستقرار خلافاً خطيران بين الساركي والأعيان: فقد حظر الأعيان على بابا زكي (حوالي ١٧٦٨-١٧٧٦) أن يقيم في تاكاي، ورفض محمد الوالي (حوالي ١٧٨١-١٨٠٧) أن يعطيهم الأربعين رأساً من الماشية المخصصة له «ديركي»، وأمر بدلاً من ذلك بذبح هذه الحيوانات ببلطة. وفي غويبر، استحدث باوا (حوالي ١٧٧٧-١٧٨٩) لأول مرة ضريبة على نوع معين من الذرة، واضطر عدد من المشغولين بتربية الماشية في تلك الدولة إلى دفع الـ «جانغالي» (ضريبة الماشية) في مناسبات متعددة خلال السنة نفسها. واجتاحت كاتسينا في عامي ١٧٦٧ و١٧٩٦ أزمتان في الأسرة الحاكمة. وكان خطر عدم الاستقرار بادياً ملحوظاً في الإقليم كله تقريباً بسبب المقاومة من جانب الأعيان،

(١١١) I. Dankoussou، ١٩٧٠، ص ٣٨-٥٢؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٧١-٧٢ و ١٩٨٣، ص ١٩٩-٢٠٠؛ M. Hiskett، ١٩٨٤، ص ٨١-٨٢؛ A.M. Kani، سبصدر قريباً.

(١١٢) D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص ١٣٦-١٤١؛ A.M. Kani، سبصدر قريباً.

وازدیاد وطأة الطغيان، والمعارضة الكامنة من جانب التالكاوة. ووصلت السلطات السياسية إلى درجة من القهر لم تعد تعفي العلماء والفقهاء. الذين كانوا الوحيدین الذين جرؤوا على مناهضة النظم القائمة مناهضة صريحة^(١١٣).

وقد بدأت الكتابات التاريخية عن السودان الأوسط تخرج بالتدرج من المرحلة التي كانت تنحصر فيها بالكامل تقريبًا في إيراد الاعتذاريات عن «الجهاد»، وبدأت تنظر الآن في التغيرات التي طرأت على مدى الفترات السابقة له.

ومن الناحية الاقتصادية، كان هناك تشديد مفرط على ما بدا أنه يميّز السنوات بين ١٦٠٠ و١٧٩٠ من معارضة ظاهرة للتقدم. وإذا كان من الحقائق أن أيًا من العجلة أو طاحونة الهواء لم يستخدم، وأنه حتى البندقية قبلت بالازدراء، فإن من الحق أيضًا أنه في تاريخ مبكر يعود إلى ١٥٨٢-١٥٨٦ كانت هناك مناقشات حادة بين «قوم التكرور» في غاو وبين «السودانيين»، الذين كانوا يدعون أن كانوا أهم وأعظم من غاو^(١١٤). ورغم العديد من الكوارث الطبيعية^(١١٥)، فقد تطورت المنطقة تطوّرًا ملحوظًا أسند الفضل فيه بصورة متعجلة إلى التجارة، وإن كانت التجارة قد ازدادت بالفعل بفضل أشكال التدخل المختلفة لصالحها من جانب الدولة. إلا أنه لا يجوز التقليل من شأن التقدم الذي تحقّق في مجال الإنتاج ومعالجة المنتجات أو تصنيعها، إذ إن ذلك أكسب الإقليم شهرة لم تلبث أن اجتذبت بعثات أوروبية عديدة، رغم أن الأسباب التي ساقته تلك البعثات لتبرير ذهابها هناك قد تكون ذات صفة علمية، مثل دراسة مجرى النيل ومجرى نهر النيجر.

ومن الناحية السياسية، نجد أنه على الرغم من الصراعات المسلحة. فإن أيًا من دول المنطقة لم تختف خلال الفترة موضع الدراسة، بينما شهدت الفترة في أماكن أخرى تفشخ غانا ومالي وصنغاي، ربّما لأنها كانت امبراطوريات؛ ومع ذلك فإن كانم-بورنو ذات العمر الطويل إلى درجة ملفتة للنظر كانت هي الأخرى امبراطورية. وبين الاثنين، نجد أن الهوسالاند ونجاحاتها الاقتصادية نزلت بمسألة الاستقرار الكبير للدولة كمؤسسة إلى مرتبة ثانوية في أهميتها. ومن الأمور التي تبرز طبيعتها البيروقراطية والقهرية تلك التدابير التي اتخذها «شريف في كانو»؛ وكان أحدها يسمى «كوارو»، وهي كلمة لم يتوصّل إلى معرفة معناها عديد من المؤلفين. وهي في هجائها وقراءتها الصحيحين اصطلاح بائد معناه «استبدال أصدقاء التعامل بقطعة من العملة المعدنية». ولما كانت أصدقاء التعامل قد أدخلت إلى الهوسالاند في عهد شريف في كانو. فلا بدّ أنه هو الذي أمر بطرحها للتداول. وقد أخطأ أحد المؤلفين تفسير كلمة

(١١٣) H.R. Palmer. ١٩٦٧، ص ١٢٦-١٢٧؛ R.M. East، ١٩٧٩، ص ٤٢-٤٣؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص ٣٩٦-٤٠٢؛ M.A. Al-Haji، ١٩٧٩؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ٨٤-٩٩.

(١١٤) فيما يتعلق بمناهضة التغيّر، انظر H.J. Fisher. ١٩٧٥، ص ٦٦-٦٧، وفيما يتعلق بالنقاش حول كانو وغاو، انظر: م. كعتي، ١٩٨١، ص ٢٦٢.

(١١٥) على سبيل المثال. إبان الفترات ١٥٣٩-١٥٦٤، و١٦٣٩-١٦٨٨، و١٦٩٧-١٧١٥، و١٧٢٩-١٧٥٠. انظر S. Maley، ١٩٨١، ص ٥٧-٨١؛ P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، ص ٦٩-٧٠.

«كوارو» - ربّما نتيجة لخطأ مطبعي - على أنها تعني ضريبة المحاصيل، التي كانت تدفع في داماغرام على سبيل المثال. وأيّاً كان تفسير كلمة «كوارو»، فإن التفصيل المدقّق الذي كانت تدار به الدولة أمر جلي. ومن دلائل ذلك بعد النظر الذي أبداه محمد الوالي (حوالي ١٧٨١-١٨٠٧) عندما قام بتخزين الأغذية في قصره تحسّناً للاضطرابات والمجاعة - وإن كان الأمر قد انتهى إلى أنه حتى هو لم يستطع منع المجاعة^(١١٦). بيد أن من الواضح أن جهاز الدولة كان يتّسم بالكفاءة؛ ولم تُدخل عليه سوى تغيّرات قليلة من جانب النظم التي جاءت بعد ذلك.

الفصل السابع عشر

كانم - بورنو: علاقاتها بالبحر الأبيض المتوسط وبجيرمي وسائر دول حوض التشاد

ب. م. باركيندو*

في القرن الثالث عشر، كانت دولة كانم الإسلامية من أوسع الدول أرضًا في «بلاد السودان». وكان «مايات» (ملوك) السيفووا يسيطرون على المنطقة الشاسعة الممتدة من الضفاف الشرقية لبحيرة تشاد في الجنوب إلى واحة فزان في الشمال. إلا أن توسعهم لم يكن مصحوبًا بتطور سياسي وإقتصادي ملائم. ذلك أن ظهور جماعات مختلفة كوحدات شبه مستقلة ذاتيًا ومتميزة عن أسرة «سيفووا» الحاكمة الرئيسية قد حال دون تطور نظام سياسي مركزي. يضاف إلى ذلك أن أراضي كانم معظمها صحراوي وشبه صحراوي، فهي من ثم تفتقر إلى الموارد الأولية اللازمة لمساندة مثل هذا النظام الواسع النطاق. وقد وقعت بعد ذلك أزمة خطيرة انتهت بانحيار دولة كانم في الجزء الأخير من القرن الرابع عشر. وتحرك الماي عمر بن إدريس (١٣٨٢-١٣٨٧) على رأس جماعة الماغومي (التي كانت أسرة السيفووا الملكية من فروعها) ومؤازريها، مهاجرين إلى بورنو الواقعة إلى الغرب من بحيرة تشاد، حيث كانت توجد الموارد الضرورية، وحيث كان السيفووا قد نصبوا أتباعهم من قبل. وكان قد سبق السيفووا إلى هذه الهجرة عدد كبير من المهاجرين الأفراد من كانم واستقروا في الموقع الجديد، وخاصة في الجنوب والغرب^(١).

ويبدو أن هدف السيفووا الرئيسي لدى وصولهم إلى بورنو كان بناء إقتصاد إقليمي قوي كي يساند بنية سياسية جيدة التنظيم تخضع للسيفووا. إلا أنهم خلال القرن الأول من استقرارهم

* أعرب هنا عن امتناني للدكتور فيليب شيا وجون ليفرز، اللذين قرآ مسودة هذا الفصل، لما أبدياه من تعليقات واقتراحات مفيدة.

(١) للإطلاع على مناقشة لذلك انظر B.M. Barkindo، ١٩٧١.

هناك واجهوا مشاكل عديدة، كانت تهدد بقاءهم ذاته في بعض الأحيان. فقد كانت هناك نزاعات أهلية مستمرة، وأزمات متكررة متتابعة في الأسرة الحاكمة، وهجمات دورية من البولالا، بالإضافة إلى مشكلات كبار حائزي الأراضي ذوي السطوة المفرطة^(٢).

الماي علي غاجي وتأسيس خلافة بورنو، حوالي ١٤٦٥ - ١٤٩٧

انتهت الصراعات الأهلية بأن تولى الحكم علي بن دوناما، المعروف باسم علي غاجي. والذي تمكن من حصر السلطة وتركيزها في الفرع الذي ينتمي إليه من الأسرة الحاكمة. وعندما قام البولالا - حوالي عام ١٤٧١ - بإحدى هجماتهم الشرسة على بورنو، خرج إليهم علي غاجي وهزمهم، ولكنه لم يتعقبهم إلى أبعد من ذلك.

وحوالي عام ١٤٧٢، بنى علي غاجي قلعة «برنين غازارغامو» عند رأس ملتقى نهري بوي وغانا^(٣)، ثم تطورت القلعة بمرور الوقت لتصبح عاصمة السيفوا طوال فترة حكمهم في بورنو. ويرجح أن عدة مستقرات محصنة أخرى أنشئت أيضًا حوالي نفس التاريخ نفسه^(٤).

ويذكر علي غاجي بأنه أعاد إحياء الإسلام، إذ إنه اجتهد كي يقضي على التليفية الدينية التي كانت قد انتشرت بين ظهراي السيفوا - ولو وسط الجماعة الحاكمة على الأقل. كما أنه حاول أن يقيم حكومة إسلامية صحيحة. فمتابعة منه لتقاليد أسلافه، واستجابة للحماس الإسلامي الذي كان سائدًا آنذاك، أحاط علي نفسه بالعلماء (علماء الإسلام) وكان يطلب مشورتهم لدى اتخاذ أي قرار مهم. ومن أهم هؤلاء العلماء اثنان، هما : أحمد بن عبد القوادة، كبير قضاة علي غاجي، وماسبارما عمر بن عثمان، الوزير وكبير الأئمة في عهد علي غاجي^(٥).

وشهدت الفترة تقليل سلطان الكثيرين من كبار حائزي الأراضي ذوي النفوذ المفرط. وخاصة الكايغاما والبريما (حاکم المقاطعات الشمالية)، الذي كان يقيم الملوك ويعزلهم على هواه خلال فترة الأزمة^(٦). وربما كان عهد علي غاجي هو الذي شهد تقسيم الحرم الملكي، بزواجه الأربع حاملات الألقاب وعدد من المحظيات الرسميات^(٧)، كما شهد نشأة وظيفة التشيروما (ولي العهد).

(٢) المرجع السابق.

(٣) الديوان الموجز Brief Diwan.

(٤) كانت أنشودة مدح علي تقول: «صاحب المدائن العالية والحراب الطويلة».

(٥) H.R. Palmer، ١٩٣٦، ص ٢١-٢٢ و ٢٣-٢٨.

(٦) H. Barth، ١٩٦٥، المجلد الثاني، ص ٥٨٩.

(٧) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٥٨.

ويقال إن علي غاجي، خلال أدائه فريضة الحج في عام ١٤٨٤ تقريبًا، أسند إليه منصب «خليفة» التكرور من جانب المطالب بعرش الخلافة العباسية، عبد العزيز بن يعقوب^(٨). ومنذ ذلك التاريخ فصاعدًا، أصبح حكام بورنو يعتبرون أنفسهم «خلفاء»، وهو إدعاء لقي القبول من الكثيرين من علماء الدين والحكام في «بلاد السودان»^(٩).

الفرص والعقبات في طريق توسع خلافة بورنو : ١٤٩٧-١٥٦٤

استمرت سياسة علي غاجي على يد ابنه وخليفته إدريس بن علي، الذي اشتهر باسم «كاتاكارماني» (حوالي ١٤٩٧-١٥١٩)، والذي وطم دعائم مكاسبه وحاول توسيع أراضي الدولة. إلا أن كاتاكارماني وخلفاءه واجهوا على مدى الخمسين عامًا التالية تحديات حوّلت إهتمامهم عن أهدافهم التوسعية.

وكانت المشكلة الأولى أمام السيفووا هي استئناف البولالا لهجماتهم بعد وفاة علي غاجي. ويبدو أن البولالا كانوا مصممين على إحباط النمو الإقتصادي والسياسي لبورنو^(١٠)، واضطر كاتاكارماني إلى مواجهة هجوم من البولالا بمجرد اعتلائه العرش. إلا أن هذا الماي الجديد لم يكتف بهزيمة البولالا، بل واصل حملته حتى دخل متصيرًا إلى نجيمي، عاصمة السيفووا السابقة التي لم يكن قد سبق العود إلى احتلالها. وبعد أن عقد كاتاكارماني (إدريس بن علي) معاهدة مع البولالا، عاد إلى بورنو. غير أن ذلك السلام كان قصير العمر، فاستمرت الصدامات تقع بصورة متقطعة حتى عهد إدريس ألووما (١٥٦٤-١٥٩٦).

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت ملوك السيفووا مشكلة ظهور العديد من الدول، سواء في حوض التشاد أو في غير ذلك من المواقع في السودان، الأمر الذي اضطر السيفووا إلى تغيير أو تعديل برامجهم كي يتعاملوا مع كل دولة على حدة.

فبحلول أوائل القرن السادس عشر، كان عديد من الممالك الصغيرة قد ظهر في حوض التشاد على طول حدود بورنو الجنوبية. وكان من بينها دول بجيرمي، وماندارا، ودول الكوتوكو، وبوليو دانيسكي الشمالية، والياماتا، والمارجي^(١١). وقد لفت هذا التطور اهتمام الملك لما ينطوي عليه من مخاطر محتملة، فهاجمت بعض هذه الدول وأرغمت على الاعتراف بنوع من الهيمنة للسيفووا، ولكن السيفووا حاولوا في أغلب الحالات الدخول في شكل من أشكال العلاقات السلمية مع هذه الدول الناشئة، فزرى وجود سجلات للتعاون المبكر بين الدول التي ذكرت فيما تقدم وبين السيفووا، والأرجح أن الملك كان يستهدف استخدام هذه

(٨) الديوان الموجز Brief Diwan، ص ٥-٩.

(٩) J.E. Lavers، ١٩٧١، ص ٣٢.

(١٠) B.M. Barkindo، ١٩٧١.

(١١) للإطلاع على التفاصيل، انظر B.M. Barkindo، ١٩٧١.

الدول الناشئة في بناء نظام إقتصادي إقليمي، إذ لقيت غالبيتها التشجيع على تنمية إقتصاداتها الخاصة وإقامة تجارة منتظمة مع بورنو. وعن طريق هذا الارتباط، استوعبت تلك الدول الناشئة قدرًا كبيرًا من ثقافة بورنو، الأمر الذي لعله أسهم في نموها السريع^(١٢).

وفي الفترة نفسها أيضًا ظهرت دول عديدة في الهوسالاند. ولم تلبث كاتسينا وكانو أن تطوروا لتصبحا المحطتين النهائيتين للتجارة عبر الصحراء الكبرى ومستودعي طريق التجارة بين الغرب والشرق، الذي كان يحمل عبره إلى بورنو ذهب الأكان وثمار الكولا^(١٣). وطراً في الصحراء الكبرى تغير طفيف في طريق التجارة عبرها عندما نمت أغاديس وحلت محل تايكده في القيام بدور المستودع الرئيسي.

ولا بد أن بورنو قد أبدت رد فعل إزاء هذه التطورات. فسرعان ما أصبح طريق التجارة الجديد بين الهوسالاند وبورنو غير آمن للمسافرين بسبب غارات النغيزيم والبيدي فضلاً عن غارات البولالا. ولا بد أن هناك طاقات كبيرة أنفقت في محاولة تأمين الطريق، وإن كانت وطأة المشكلة لم تخف إلا في عهد «إدريس ألووما». ومن المحتمل أن مشكلة طريق التجارة ومسألة السيطرة على المستقرات الجديدة التي لم تلبث أن قامت ونمت على طول الطريق قد أسهمت في إشعال الصراعات بين ماي إدريس كاتاكارماي وبين ملكي كانو: عبد الله (حوالي ١٤٩٩-١٥٠٩) ومحمد كيسوكي (حوالي ١٥٠٩-١٥٦٥)^(١٤).

ولا بد أيضًا أن بورنو قد اضطرت للتكيف مع التغير الذي طرأ على الطريق عبر الصحراء الكبرى. فقد كانت لبورنو علاقات طويلة الأمد مع تايكده. ولكن لا شك في أنها أصبحت - بعد تغير الطريق - تريد السيطرة على أغاديس، وخاصة في مواجهة قوة صنهاي المتزايدة. ففي عامي ١٥٠١ و ١٥١٥، أرسل أسكيا محمد (حوالي ١٤٩٣-١٥٢٨) ملك صنهاي حملتين حريبتين ضد أغاديس بنية إدخال المنطقة في مجال نفوذ صنهاي^(١٥)، غير أن نتيجة هاتين الحملتين ليست واضحة؛ ولكن يقال إن بورنو أرسلت في عام ١٥٣٢ تقريبًا حملة عسكرية خاصة بها نجحت في إخضاع المدينة^(١٦). إلا أن ظهور كيبي بقيادة محمد كانتا (حوالي ١٥١٦ - ١٥٥٤) أحبط جهود صنهاي وبورنو على السواء، واستمرت مشاكل أغاديس تؤرق ملوك السيفووا طوال كامل فترة حكمهم تقريبًا.

وكانت الفترة من ١٤٨٠ إلى ١٥٢٠ فترة انتشار نشط للإسلام في «بلاد السودان». ففي الشرق، لم تلبث سلطة الفونج - التي تأسست في ١٥٠٤ - أن اعتنقت الإسلام. وفي الهوسالاند، أقبل كثير من علماء الدين من أهل مالي وشمال أفريقيا ومصر وواحات الصحراء

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٠٩؛ P.E. Lovejoy، ١٩٧٨، ص ١٨٥-١٨٦؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ١٦.

(١٤) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٣.

(١٥) J.O. Hunwick، ١٩٧١، ص ٢٢١.

(١٦) المرجع السابق.

الكبرى على زيارة المنطقة خلال تلك الفترة، حيث أسهموا جميعاً في إقامة الإسلام في المنطقة على أسس سليمة. وفي أقصى الغرب، برزت صنغاي تحت حكم أسكيا محمد، الذي اتفق عهده مع التحمس للإسلام في المنطقة. ومن الملفت للنظر أن أسكيا محمد، خلال أدائه لفريضة الحج في مكة (حوالي ١٤٩٦ - ١٤٩٨)، طلب أن يخلع عليه لقب «خليفة التكرور»^(١٧)، وأجيب إلى طلبه، بمثل ما حدث للماي علي غاجي قبل ذلك بعشر سنوات. وقد أتاح الحماس الإسلامي في تلك الفترة فرصة طيبة لملوك بورنو. وكان من العوامل التي ميزت مايات بورنو عن سائر حكام تلك الفترة أن هؤلاء المايات من السيفووا كانوا قد أسلموا منذ القرن الحادي عشر، وأن الماي علي غاجي حصل على لقب «الخليفة» قبل منافسه «الأسكيا» بعشر سنوات، حيث كان هذا الأخير هو الوحيد الذي نافسه صراحة على هذا اللقب، وأن حكام بورنو كانوا يحيطون أنفسهم بصورة تقليدية برهط من علماء الدين. ويبدو أن الحوليات التي دونها ماسبارما عمر بن عثمان لإدريس كاتاكارماي، والحوليات الأحدث عهداً التي دونها الإمام أحمد بن فرطوه لإدريس ألووما كانت محاولات لتبرير دعوى المايات أنهم أصحاب الخلافة. وكان من أثر تدهور صنغاي وانهارها في فترة لاحقة من القرن أن تبت دعوى بورنو هذه تثبيتاً نهائياً.

وكانت بورنو تتحول أيضاً إلى مركز عظيم للعلم يزوره العلماء والفقهاء من سائر «بلاد السودان» وأجزاء أخرى من العالم الإسلامي^(١٨). وكان تقبّل دعوى ملوك (مايات) بورنو من جانب الكثيرين من العلماء أمراً أسهم بدرجة كبيرة في إرساء أسس نفوذ بورنو الثقافي في العديد من الدول. ففي الهوسالاند، كانت هذه التطورات على الأرجح هي المسؤولة إلى أبعد حد عن إدخال نظام دفع الهدايا الدورية المنتظمة (غابيسوا أو تساري بلغة الهوسا) إلى «خليفة» بورنو من جانب الحكام المسلمين في الهوسالاند^(١٩).

وتوجد من عهد إدريس كاتاكارماي بعض السجلات الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والتجارية بين السيفووا والسلطات التي كانت تسيطر على ساحل شمال أفريقيا. ففي عام ١٥١٢، أوفد كاتاكارماي بعثة دبلوماسية وتجارية إلى الأسبان - الذين كانوا قد احتلوا طرابلس منذ عهد قريب - لتجديد الروابط التجارية. واستمرت العلاقات مع كل من سيطر على تلك المنطقة في عهد ملوك بورنو اللاحقين^(٢٠). وعندما استقر أمر العثمانيين في المغرب، أوفد دوناما بن محمد حوالي عام ١٥٥٥ سفارة عقدت مع تيغورت باشا معاهدة «صداقة وتجارة» ظل

(١٧) J.O. Hunwick, ١٩٦٢. ولا بد أن تلك كانت محاولة من جانب الأسكيا لتعزيز مركزه في بلده ولطرح التحدي على بورنو، التي كانت القوة الكبيرة الأخرى الوحيدة في الإقليم.

(١٨) J.E. Lavers, ١٩٧١.

(١٩) H.R. Palmer, ١٩٦٧، ص ٩-١٠ و ٨٣؛ A. Hassan and A.S. Naibi, ١٩٥٢.

(٢٠) D. Girard, L'histoire chronologique du royaume de Tripoli; Bibliothèque nationale, Paris, (٢٠)

MSS, français (ancien fonds) 12219, 12220

الحكام اللاحقون يجدونها باستمرار^(٢١). ولا بد كذلك من أن تكون قد قامت علاقات قوية مع مصر، الواقعة على طريق الحج من بورنو. وثمة دلائل أيضًا على قيام علاقات تجارية^(٢٢)، وإن كانت المعلومات في هذا الصدد لا تزال جزئية متناثرة. وقد ورث أبناء كاتاكارماي وأحفاده مشكلة غارات البولالا ومشكلة الدول الناشئة، كما كانت هناك أيضًا الحرب بين كيتي وبورنو (حوالي ١٥٦١) من أجل السيطرة على أغاديس، وهي الحرب التي يبدو أن بورنو خسرتها.

إقامة اقتصاد إقليمي قوي ونظام سياسي مركزي وظهور الكانوري، حوالي ١٥٦٤-١٥٧٧

يتفق معظم الدارسين على أن بورنو بلغت أوج ازدهارها في عهد إدريس بن علي، الذي أطلق عليه بعد وفاته اسم علومه (١٥٦٤-١٥٩٦)، والذي يرد وصف الأعوام الإثنا عشر الأولى من عهده في نص رثاء ومدح ديج «إمام» عهده، أحمد بن فرطوة^(٢٣). وكان إدريس بن علي يعتبر في بلده مجددًا في المجالين العسكري والإداري وداعية إلى نشر الإسلام، وفي سياسته الخارجية دبلوماسيًا ماهرًا لا يقل شأنًا عن أبرز الحكام المسلمين في عصره. ويبدو أن هدفه الرئيسي كملك اتجه إلى تحقيق أهداف أسلافه، أي بناء نظام إقتصادي وسياسي قوي. وبذلت في عهده لأول مرة محاولات لإخضاع جميع أراضي الدولة لسيطرة المايات الحازمة. وأعيد تنظيم سلاح الفرسان، الذي كان يمثل العمود الفقري للجيش. وكان يوجد أيضًا فيلق من رماة البنادق الأتراك بدأ إنشاؤه وتطويره في ظل أسلافه. ويقال إنه عمل على بناء قوارب كبيرة لتسهيل عبور الأنهار. وبهذه القوات شرع علومه في فتوحاته. وقد استمر الهجوم المتكرر على غالبية الجماعات المعادية التي رفضت الإقتناع بالخضوع وقاومت الإرغام عليه إلى أن استسلمت. وكانت تلك الجماعات تشمل النغافاتا، والتالاتا، والدوغورتى، والمايا، والنغيزيم، والبدي. وسمح لبعض من خضع منهم بعد هزيمته - مثل المخولوم - بالاحتفاظ بمنزلهم لقاء وعد بدفع جزية من الحبوب (القمح أو الذرة)^(٢٤). أما غيرهم - مثل النغافاتا والتالاتا والدوغورتى - الذين كانوا يعتبرون متصليين ومتشددين في عداوتهم، فقد طردوا من الإقليم بأكمله^(٢٥). وبدلًا من هؤلاء المطرودين، جيء بجماعات أخرى - معظمها من كانم - كي تستقر في

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) انظر J.E. Lavers، ١٩٨٢.

(٢٣) أحمد بن فرطوة، ١٨٦٢.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢١٩؛ وقد هاجر الدوغورتى إلى كانم.

مواضعهم. وكان من أبرز إسهامات ألاووما في تاريخ بورنو وأبعدها مغزى وأثرًا تلك التغيرات السكانية الكبيرة النطاق التي أحدثها في الإقليم. فقد كان ذلك، إلى جانب التزاوج الواسع المدى مع الأرقاء الذين أسروا أثناء الحرب أو جرى تبادلهم مع الدول التابعة مثل ماندارا وبجيرمي، من عناصر الإسهام في نمو جماعة الكانوري وانتشارها في الإقليم الذي تشمله أراضي الدولة. أما في جنوب بورنو، فقد روعي إحتواء الجماعات المنشقة - مثل الغاميرغو - بسلسلة من الرباطات (حصون الحدود)، كما عقدت إتفاقات رسمية مع حكام الدول التابعة تقضي بتشكيل حملات عسكرية مشتركة ضد المنشقين^(٢٦).

الحل النهائي لمشكلات كانم

بعد أن تمت تهدئة وإدماج الجانب الأكبر من إقليم الدولة، وجه إدريس ألاووما إهتمامه إلى كانم كي يضع حلًا نهائيًا للتهديد الذي تمثله بالنسبة لبورنو. وكانت أمامه ثلاثة سبل للتصرف: أن يدمر بالكامل قوة البولالا العسكرية وقاعدة سلطانهم؛ وأن يحاول تدمير القاعدة الإقتصادية لدولة كانم؛ وأن ينقل أكبر عدد ممكن من الجماعات إلى بورنو.

وقد قام ألاووما بعدة حملات على كانم تولت هزيمة البولالا وملاحقتهم وإزعاجهم بصفة مستمرة^(٢٧). كما أن الجماعات الأخرى التي كانت تؤازر البولالا - مثل الكانانيا - ظلت موضع هجوم لا يرحم حتى اعترافها الضعف^(٢٨). وخلال إحدى هذه الحملات، جرى تخريب ثلاثة من أخصب وديان كانم وأكثرها إنتاجًا، وتدمير عدد من أهم المدن القائمة هناك، مثل «إيكيجا» و «أغافي» و «أغو»، مع نقل السكان وإقراهم في بورنو^(٢٩).

وكان من بين جماعات كانم التي نقلت إلى بورنو واستقرت فيها التوبو، والكويام، والكولو، وعرب الشوا. وقد استقر الكولو وعرب الشوا، وهما جماعتان من أصحاب المواشي، على طول الضفاف الجنوبية لبحيرة تشاد وإلى الغرب من إقليم الدولة^(٣٠). ولقي التوبو والكويام التشجيع على الاشتغال بالتجارة، داخل بورنو ومع الهوسالاند وقومينا^(٣١) المجاورتين. أما بعض الكويام الذين كانوا من رعاة الإبل وسائقها فقد ألحقوا بالعمل في سلاح الإبل (الهجانة) الذي كان قد أنشئ ليكون وحدة نقل تخدم الجيش^(٣٢). واستقرت جماعات كثيرة أيضًا شمال البحيرة، في منطقة

(٢٦) B.M. Barkindo، ١٩٨٠، الفصل الخامس.

(٢٧) يرى H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٤، أن هذه الحملات يرجع وقوعها في الفترة ١٥٧١-١٥٧٥ تقريبًا.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٦٤-٦٦.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣٠) بالنسبة للكولو انظر المرجع السابق، ص ٤٩؛ وبالنسبة للشوا انظر J.C. Zeltner، ١٩٧٩، ص ٢٢.

(٣١) H. Barth، ١٩٦٥، المجلد الثاني، ص ٣١؛ G. Nachtigal، ١٨٨١، المجلد الثاني، ص ١٤٨ B.M.

Barkindo، ١٩٨٠، ص ١٦٤ و ٢٨٦-٢٩٠.

(٣٢) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ٥٥.

كان البولالا يمرون منها عادة لمهاجمة بورنو. كما أقرت جماعات أخرى، منها التوبو على وجه الخصوص، على حافة الصحراء، وذلك لأسباب استراتيجية وللمشاركة في إنتاج وتسويق البيلما وملح المونييو. ولا بد أن جماعات أخرى كذلك قد استخدمت لأغراض إقتصادية أو عسكرية، إلا أن دلائل ذلك غير متوافرة حالياً. وبحلول ثمانينيات القرن السادس عشر، كان الألووما قد حقق معظم أهدافه، وجرى بالإتفاق المشترك تقسيم دولة كانم بين بورنو والبولالا، مع قبول هؤلاء الأخيرين لشكل من أشكال السيطرة المرنة من جانب بورنو^(٣٣).

الإصلاحات الداخلية

قام الألووما بأداء فريضة الحج في عام ١٥٧١^(٣٤) تقريباً على ما يبدو. ولدى عودته حاول أن يدخل عددًا من الإصلاحات كي يصبح بلده على غرار الدول الإسلامية الأخرى، فسعى في المجال الحكومي إلى فصل مهام القضاء عن الإدارة - ولكن الظاهر أنه لم ينجح في ذلك^(٣٥). غير أنه يبدو أن النجاح قد حالفه في إنشاء محكمة للإستئناف «يعقد فيها أهل العلم والأئمة مناظراتهم أمام «الأمير علي» بشأن النقاط غير المحسومة في الفقه والعقيدة»^(٣٦). وقد قيل إن الماي علومه استبدل بالمساجد القديمة المقامة من البوص مساجد جديدة مبنية بالطوب اللبن، وإن العديد من علماء الدين من شمال أفريقيا وغيرهم انجذبوا إلى بلاطه، الذي اكتسب بذلك طابعًا مختلطًا تتعدد فيه الأعراق.

نشأة اقتصاد إقليمي قوي

إن فتوحات إدريس علومه والتغيرات السكانية التي طرأت في عهده، بالإضافة إلى إصلاحاته الأخرى، أدت جميعها إلى قيام اقتصاد إقليمي قوي قاعدته أرض الدولة، التي كانت تشمل مساحة قدرها ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع تقريبًا. ويبدو أن ثلاثة مراكز تجارية مهمة نشأت في طرفي المنطقة الشرقي والغربي وحول «برنين غازارغامو» الواقعة بين هذين الطرفين^(٣٧).

(٣٣) J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ١٩٩.

(٣٤) يرى H. Barth، ١٩٦٥، ص ٥٩٦. أن إدريس أدى فريضة الحج في العام التاسع من حكمه، أي في عام ١٥٧١. وهذا يتفق مع التاريخ المقترح لبدء حروب كانم من جانب H.R. Palmer (انظر الهامش السفلي ٢٧ فيما تقدم). وهذه التواريخ تؤيد الترتيب الزمني لـ D. Lange، ١٩٧٧، المستخدم في هذه الدراسة.

(٣٥) J.E. Lavers، ١٩٧١، ص ٣٧.

(٣٦) H.R. Palmer، ١٩٣٦، ص ٣٣-٣٦. وقد اطلق إلسامي على ذلك بعد ١٧٠ سنة تقريبًا اسم «بورغورام»؛ انظر S.W. Koelle، ١٩٦٨، ص ٢٧٦.

(٣٧) M.N. Alkali، ١٩٨٣، ص ٦٤-٦٩.

وكان القسم الشرقي يشهد نشاطاً واسع النطاق في صيد الأسماك على طول ضفاف بحيرة تشاد، يقوم به البودوما والكانمبو^(٣٨)، بينما كانت أراضي المراعي الجيدة تجتذب أعداداً كبيرة من رعاة المواشي الرحل من الكانمبو والشوا والفلوبه^(٣٩). كذلك كان الكانمبو والبودوما المستقرون يقومون بإنتاج الكيلبو (النطرون) والماندا (الملح)^(٤٠). وقد قامت مراكز حضرية مهمة ونمت بسرعة في هذه المنطقة بسبب زيادة السكان والنمو الإقتصادي، وكان من بين هذه المراكز مونغونو، وكاواوا، وبوروا، ونغورنو.

كذلك عثر على كميات ضخمة من ترسيبات النطرون في غرب إقليم الدولة، وكان يقوم باستغلالها المانغا والتوبو^(٤١). وفي الجنوب قامت كثافة سكانية كبيرة من الأقوام المزارعين، ومن بينهم النغيزيم والبدئي. وقد استقبلت هذه المنطقة في أعقاب الأنشطة التي نهض بها ألاووما وخلفاؤه المباشرون مهاجرين أكثر تنوعاً من نظرائهم في الشرق، مما جعل العديد من المراكز الحضرية التي قامت فيها يتسم بطابع أكثر تعدداً في الأعراق من نظائرها في الشرق، وكان من بين هذه الأعراق النغورو نجيلوا، والماشينا، والكابشاري، والماجا كاووري.

وكانت برنين غازارغامو وتخومها تشكل ثالث مركز إقتصادي، وتتمتع بانفتاح سبيلها المباشر والسهل إلى كلتا المنطقتين من خلال طريق التجارة بين الشرق والغرب الذي كان يمر خلال المدينة. كذلك كان نهرا بوبي وغانا طريقين مائيين، وخاصة لنقل الأسماك، كما كانت الماشية تنقل سوقاً على ضفافهما من الشرق إلى الغرب. وكانت برنين غازارغامو أيضاً هي نهاية طريق بورنو - كاوار - طرابلس التجاري، ونهاية الطريق الرئيسي الذي يربط المنطقة بالهوسالاند، ولذلك أصبحت المركز العصي الرئيسي لاقتصاد الدولة، تضم سوقاً كبيرة ويقيم بها أهم التجار الأجانب^(٤٢). وكان يوجد في وادي بوبي الخصب المروي تركّز كثيف من جماعة الكانوري البازغة التي استقر أفرادها في العديد من المراكز الحضرية إلى جانب برنين غازارغامو. وبعد عهد إدريس ألاووما، بدأ الكانوري ينتشرون إلى الجنوب نحو ضفاف نهر غانا وما وراءها، وإلى الشمال في اتجاه غاروكيمي وما وراءها.

وبذلت المحاولات أيضاً لزيادة إحكام السيطرة على الدول التابعة. ومن أمثلة ذلك الحصول على مدد منتظم من الحديد والرقيق من ماندارا، وعلى الجلود الخام والعاج والرقيق من كوتوكو وبجيرمي.

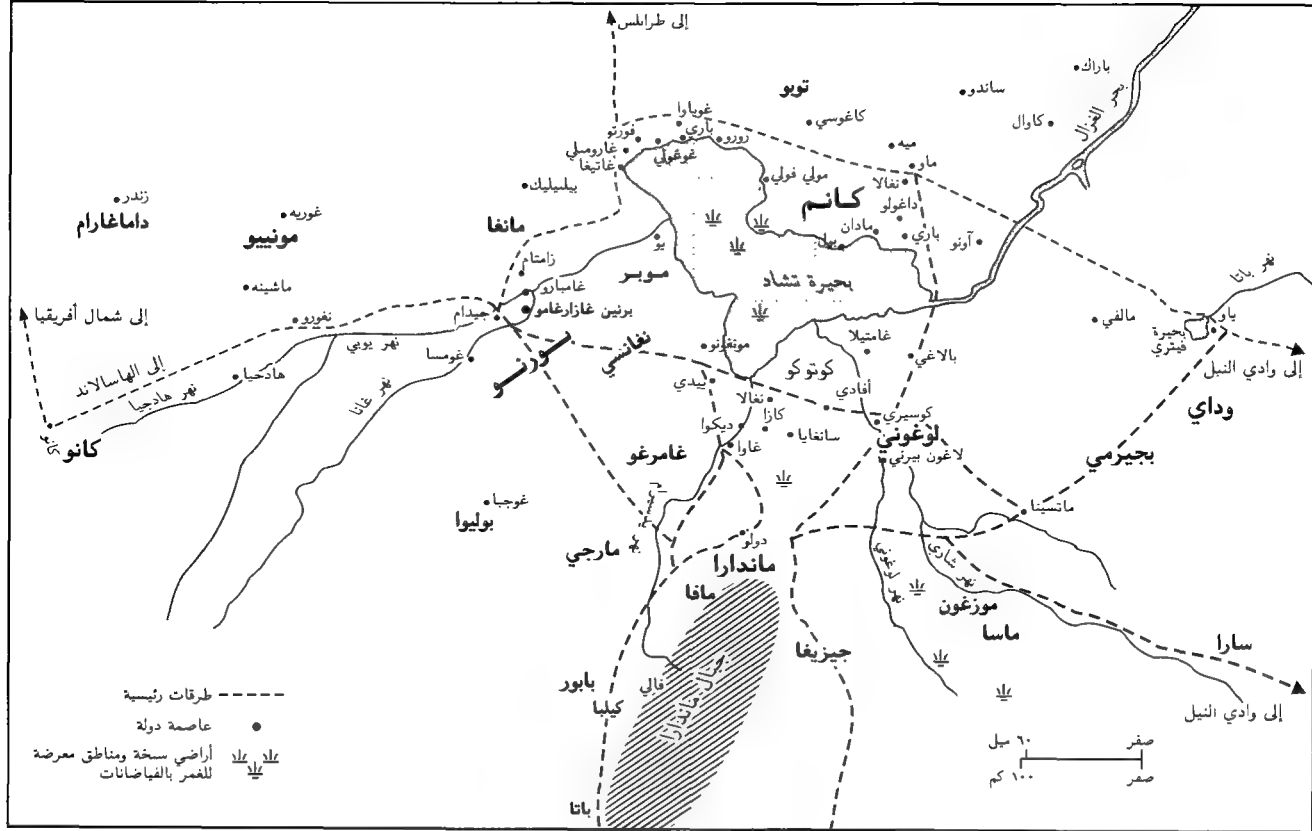
(٣٨) P.M. Redmond (at press)، (قيد الطبع).

(٣٩) M.N. Alkali، ١٩٧٨، ص ١٥٨.

(٤٠) P.E. Lovejoy (at press)، (قيد الطبع).

(٤١) المرجع السابق.

(٤٢) M.S. ibn Ishaku، ١٩٢٩، ص ٥٤٤-٥٤٧.



الشكل ١٧، ١: بورنو وكانم وجيرانها المتاخمون في القرن الثامن عشر.

المصدر: John F. Antwi, Geography Department, Bayero University, Kano, after B. M. Barkindo



اللوحة ١٧، ١: نساج من بورنو يصنع أشربة من القطن «غاباغا» كي تستخدم في صناعة الملابس.

وأدى نمو الصناعات الأساسية إلى قيام صناعات مساندة، مثل صناعات الفخار، والنسيج، والمنتجات الجلدية، والصباغة، والنقل^(٤٣).

وكان النطرون والملح ينقلان للتجار بهما إلى ساحل الأطلسي، والهوسالاند، وإقليم الفولتا، وشمالاً إلى أزيين وأدرار. أما الأسماك المجففة فكانت التجارة فيها تجري داخل أراضي الدولة. ومع ماندارا والهوسالاند ووحدات الصحراء الكبرى. وكان الرقيق والخصيان وجلود الحيوانات والعاج والعمود والمصنوعات الجلدية والذهب ترسل عبر الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا ومصر، كي تستورد في مقابلها الخيول وتجهيزاتها، والدروع، والنحاس، والبرونز، وغير ذلك من منتجات أوروبا وشمال أفريقيا لتوزيعها داخل بورنو وسائر أجزاء «بلاد السودان».

ومنذ عهد الألووما، يبدو أن عدة أقوام مختلفة حول حوض التشاد لقيت تشجيعاً من السيفوا على ممارسة الأنشطة التجارية. وقد ذكرنا التوبو والكويام فيما تقدم. والظاهر أن الكوتوكو والماندارا جاؤوا إلى كانو^(٤٤)، وأن تجار الكومبولي من بجيرمي استقروا في وادي زامفارا^(٤٥)،

(٤٣) M.N. Alkali، ١٩٧٨، ص ١٥٢.

(٤٤) اسم المؤلف غير مذكور، ١٩٦٧، ص ١١٢-١١٤.

(٤٥) P.E. Lovejoy، ١٩٧٣ (ب). وكلمة «كومبولي» هي الصيغة الكانورية للكلمة البجرمية «أومبولي»، ومعناها «تاجر».

بينما استقر التوبو التابعون للكاديلّا في زاريا^(٤٦). ومن الأمور ذات المغزى أن كل هؤلاء كان يطلق عليهم اسم «البورنوين»^(٤٧)، ولا بد أنهم ساعدوا على نشر ثقافة وحضارة بورنو البازغة في الهوسالاند وفي مناطق أخرى. وقد كان الإقتصاد الإقليمي لبورنو، وسيطرتها على التجارة وتصدرها فيما يتعلق بالإسلام، هي العوامل التي أدت بها إلى أن تصبح صاحبة الكلمة العليا في شؤون «بلاد السودان» خلال تلك الفترة.

ولم يتدخل المايات في شؤون التجارة نفسها إلا بقدر ضئيل، قاصرين دورهم على توفير الأمن بجعل الطرق آمنة من المغيرين، مثل النغيزيم والطوارق، وبالدخول في اتفاقات مع حكومات دول الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا لضمان تدفق التجارة على مستوى الدول وعلى المستوى الفردي على السواء^(٤٨). وكان تنظيم السوق هو المجال الذي تدخلت فيه حكومة السيفووا بقدر أكبر - لتشجيع التجار والحصول على الدخل. ففي العاصمة وغيرها من المراكز الرئيسية، كان الواسيلي (تجار شمال أفريقيا) يجدون الاعتراف بهم كضيوف على الحكومة. وقد خصص لهم «واسيليرام» (حي خاص) كما خصص «زانا أرجيناما» (موظف ذو لقب محترم) ليرعى شؤونهم^(٤٩). وفي الأسواق، كان المال كاسوي يشرف على عمليات البيع ويجتهد في ضمان العدل والانصاف أثناء عقد الصفقات التجارية الكبيرة. وكان لكل مهنة أو حرفة رئيسها الذي يعينه أعضاؤها وتعترف به الحكومة. وكان هؤلاء الرؤساء يعاونون المال كاسوي في إدارة السوق وجمع الإيراد المتحصل منه.

علاقات إدريس ألووما الدبلوماسية مع سلطان تركيا وسلطان مراکش

كان لاكتشاف عدد من الوثائق أثره الطيب في توجيه اهتمام عدة باحثين^(٥٠) إلى مسألة علاقات ألووما الدبلوماسية بالعثمانيين والسعديين. بيد أنه نظرًا إلى أن هذه الوثائق من جانب واحد - إذ إنها تتعلق بصفة رئيسية بردود على خطابات أرسلها ألووما - فإن فهم هذه العلاقات لا يزال غير مكتمل. غير أن الدلائل تشير إلى عدم صحة الافتراض الشائع أن هدف ألووما الرئيسي كان الحصول على الأسلحة.

وقد بدأت العلاقات بين العثمانيين وبورنو بوصول العثمانيين إلى المغرب. فمنذ حوالي عام ١٥٤٩ - عندما سيطر العثمانيون على فزان - إلى حوالي عام ١٥٧٠، كانت تلك العلاقات ودية فيما يبدو. غير أنه حدث في حوالي عام ١٥٧١ أن زادت الجزية السنوية للعثمانيين على فزان

(٤٦) A. Smith، ١٩٧٠، ص ٨٨-٨٩. وفيما يتعلق بلقب «الكاديلّا» وانتشاره في بورنو والمناطق المجاورة، انظر B.M. Barkindo، ١٩٨٠، ص ١٧٩.

(٤٧) المؤلف غير مذكور، ١٩٦٧، ص ١١٢-١١٤.

(٤٨) J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ٢٠٦.

(٤٩) M.N. Alkali، ١٩٨٣، ص ٧٢.

(٥٠) على سبيل المثال، انظر B.G. Martin، ١٩٧٢، و M. Al-Hajj، ١٩٨٣.

بصورة مفاجئة إلى ٣٠٠٠ مثقال من الذهب بدلاً من الـ ١١٤٠ مثقالاً المعتادة^(٥١). ومن سوء الحظ أن هذا التصرف العثماني التحكيمي صادف فترة من المجاعة، وتحالف هذان العاملان على إرغام العديد من الناس على الهجرة إلى الهوسالاند وبورنو، فما كان من الموظفين العثمانيين إلا أن أكرهوا الباقين الذين لم يهاجروا - وكان الكثيرون منهم من كبار السن - على دفع المبلغ الإضافي «بالتعاون» فيما بينهم. وأرسلت عدة حملات إغارة ضد عديد من القلاع في واحات الصحراء الكبرى بدعوى اقتناص المتهربين من الضرائب. بل إن الحجاج القادمين من الهوسالاند وبورنو أوقفوا وأكرهوا على دفع ضرائب، فضلاً عن مصادرة ممتلكات الذين توفوا خلال رحلة الحج^(٥٢). ولا بد أن عام ١٧٥١ كان هو الذي شهد خروج علومه إلى مكة لأداء فريضة الحج، فأتاح له ذلك الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة. ولا شك أن ذلك حدث عندما كان مرتحلاً إلى كاوار ليتلقى الخضوع - والشكوى - من قوم الجادو، الذين يرجح أنهم كانوا من بين ضحايا العثمانيين^(٥٣).

ولا بد أن اهتمام بورنو بأمر فزان^(٥٤)، واهتمام مايات بورنو بتأمين الطريق لأغراض الحج والتجارة معا قد اضطر علومه، في حوالي عام ١٥٧٤، إلى إيفاد سفارة من ستة رجال إلى اسطنبول لتقديم ثلاثة مطالب محددة. هي: ضمان الأمن لحياة وممتلكات جميع المسافرين من بورنو في الأراضي العثمانية؛ ضمان الادارة السليمة لجميع القلاع التي اكتسبت في جنوب فزان، بما فيها غوران، أو - إذا تعذر ذلك - تسليم هذه القلاع جميعاً إلى بورنو؛ والتعاون بين الدولتين في معالجة أمر الطوارق المثيرين للشغب وأمر أي جهة أخرى تخل بالسلم في المنطقة. ولا يبدو أنه قد ورد أي ذكر أو طلب للأسلحة^(٥٥).

وقد وافق السلطان مراد الثالث في رده المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٥٧٧ على جميع هذه الطلبات باستثناء التنازل عن قلعة غوران، وإن كان قد وعد بأنها ستدار إدارة سليمة منذئذ فصاعداً^(٥٦). وأرسلت خطابات إلى والي طرابلس ومصر وإلى حاكم (سنجق) منطقة فزان تبلغهم بطلبات علومه وتأمريهم بالإمتثال^(٥٧). ومنذ ذلك التاريخ، استمرت العلاقات الودية والعلاقات التجارية والدبلوماسية المفيدة بين الدولتين.

يضاف إلى ذلك أن الزعم بأن الغرض الوحيد للسفارة التي أوفدها علومه إلى السلطان

(٥١) C. Orhanlu، ١٩٦٩. وأنا مدين بالامتنان لجون لافرز لقيامه بترجمة هذه الوثيقة إلى الانجليزية.

(٥٢) المرجع السابق.

(٥٣) أحمد بن فورطوه، ١٨٦٢، ص ٢٠٣.

(٥٤) فيما يتعلق باهتمام بورنو بأمر فزان، انظر B.G. Martin، ١٩٦٩؛ و J.E. Lavers (تحت الطبع).

(٥٥) انظر الصورة المستنسخة لمسودة خطاب رد مراد على إدريس في: C.Orhanlu، ١٩٦٩، و M.A. Al-Hajj، ١٩٨٣.

(٥٦) C. Orhanlu، ١٩٦٩.

(٥٧) المرجع السابق.

المنصور سلطان مراکش حوالي عام ١٥٨٣ كان يتركز في طلب الأسلحة - هذا الزعم قد لا يكون صحيحًا بدوره.

ذلك أن انتصار المراكشيين (المغاربة) في موقعة القصر الكبير في عام ١٥٧٨ قوبل بالإنتهاج باعتباره نصرًا أيديولوجيًا للإسلام على المسيحية^(٥٨). وتقاطرت الوفود للتهنئة به من بورنو وجميع الدول الإسلامية الرئيسية: الجزائر، والعثمانيون، وصنغاي^(٥٩). يضاف إلى ذلك أن علومه لا بد وأن يكون قد خشي أيضًا قيام حملة عثمانية - سعية مشتركة مقترحة كان يحتمل استيلاؤها على واحات الصحراء الكبرى أو حتى استهدافها للسودان ذاته^(٦٠). ويبدو أن علومه - وهو دبلوماسي ماهر - استهدف إحباط تلك الحملة المقترحة، بأن اقترح بدوره بدلًا منها حملة مشتركة بين مراکش وبورنو توجه إلى واحات الصحراء الكبرى التي كانت تعاني مرة أخرى من اختلال الأمن. ويستفاد من المصادر المراكشية أن ثمة تلك السفارة كانت قبول علومه دعوى المنصور بأنه «خليفة الزمان» كضمن لإجابته إلى طلباته^(٦١).

وعلى خلاف ما يراه بعض المؤلفين، فإن نتيجة المفاوضات كانت بلا شك مرضية للطرفين إلى حد بعيد. فقد كانت مراکش ستكسب أيديولوجيًا اعتراف إحدى القوى الرئيسية في السودان بخلافة المنصور، فتتعزيز بذلك مطالبه على صنغاي^(٦٢). وبالنسبة لعلومه، كان هذا الثمن جديرًا بالدفع إذا كان مقابله هو قطع السبيل على العمل المشترك بين مراکش والعثمانيين - حقيقياً كان أو مفترضاً - ضد بورنو أو أي منطقة توجد لها مصالح فيها.

ولا تتوافر حتى الآن سوى معلومات ضئيلة عن الأعوام الخمسة عشر الباقية من حكم إدريس علومه. ومن المحتمل أنه انشغل خلالها بتوطيد إصلاحاته وتجديداته في بورنو. ولا بد أن من المشاكل الرئيسية التي صادفته في أواخر عهده مسألة النمو السريع للدولة ماندارا وبجيرمي. فماندارا لم تكتف باهدار اتفاقاتها السابقة مع علومه بشأن الحملات المشتركة ضد الغاميرغو، بل تجاوزت ذلك إلى تشجيع قيام مناطق عازلة بينها وبين بورنو. واضطر علومه إلى قيادة عدة حملات ضد ماندارا، ولكن أغلبها لم يكلل بالنجاح^(٦٣). أما في بجيرمي، فإن عبد الله بن لوييتكو (حوالي ١٥٦١ - ١٦٠٢) - الذي يرجح أنه ارتقى العرش بمساعدة من بورنو - بدأ يثير المتاعب. ويقال إن علومه قتل غيلة بيد واحد من الغاميرغو أثناء حملة كان يقودها ضد عبد الله هذا.

(٥٨) D. Yahya، ١٩٨١، ص ١٠٥.

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) المرجع السابق، ص ١١٢. وقد اقترح العثمانيون في عام ١٥٨١ القيام بعمل عثماني - مراكشي مشترك «لتحسين مركبهما».

(٦١) المرجع السابق، ص ١٥٠-١٥١. ويحذر يحيى من قبول القول بأن إدريس بايع المنصور بخلافة الزمان.

(٦٢) كان المنصور يفكر آنئذ في غزو صنغاي، وهو ما فعله في النهاية عام ١٥٩١.

(٦٣) B.M. Barkindo، ١٩٨٠، الفصل الخامس.

وعلى نقيض ما يراه بعض الكتّاب، فإن وفاة إدريس علومة لم تؤدّ إلى انهيار إمبراطورية بورنو. بل إن عهود خلفائه الأربعة المباشرين (حوالي ١٥٩٦ - ١٦٧٧) هي التي شهدت توطيد الفتوحات التي أنجزت من قبل ونضوج الشكل النهائي لجهاز الدولة الإداري. كما أن هذه الفترة هي التي شهدت بروز الكانوري أخيراً بصفتهم جماعة إثنية ذات ثقافة متميزة.

حضارة الكانوري المادية والاجتماعية

من المحتمل أن يكون قد بدأ استخدام عبارة «كانوري» في باكورة القرن السابع عشر^(٦٤)، وهي تشير إلى الجماعة الإثنية السائدة في بورنو، التي كانت تستند إليها سلطة ملوك السيفووا. وقد كانت هذه الجماعة نتاجاً للتزاوج بين أقوام وثقافات «الماغومي» المهاجرين من كانم والناطقين بلغة منطقة التشاد في بورنو - وهو تطور زادت من سرعته، كما أسلفنا، جهود إدريس علومة. وكانت توجد داخل جماعة الكانوري نفسها أوجه تمايز إثنية - فرعية عديدة؛ غير أن هذه تفاصيل لا نود التعرض لها هنا. وكانت ثقافة الكانوري هي التي شكلت أساس ثقافة بورنو، التي انتشرت وراء حدود إقليمها نتيجة لأسفار الكانوري، أو لتبني جماعات أخرى لثقافة الكانوري بسبب الهيمنة أو الاختلاط، أو لانتشار اعتناق الإسلام.

وكانت غالبية الكانوري تعيش في قرى داخل مساحات مسوّرة تضم كل منها عدة أكواخ مستديرة ذات هياكل خشبية أو جدران من الطين، تعلوها سقوف عشبية مخروطية الشكل. وكان الكثير من هذه المساحات محاطاً كذلك بـ «سوجيدي» (حصير من العشب المجدول). وكانت غالبية الأكواخ والمساجد في المدن الصغيرة تبني بجدران من الطين، كما كانت منازل الميسورين تحاط عادة بجدران عالية من الطين^(٦٥).

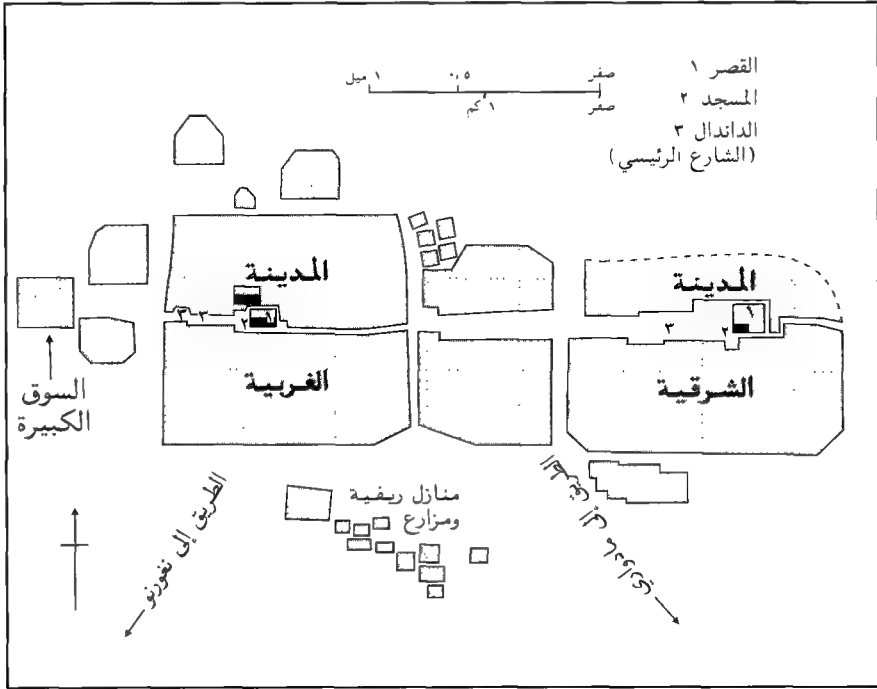
وكانت غالبية مدن الكانوري وقراهم على شكل «U». وكان الدندل (فتحة الـ «U») هو الشارع الرئيسي للمحلة، يواجه الغرب وينتهي إلى قصر حاكم المدينة، الذي كان يقوم إلى جواره المسجد الرئيسي.

وفي برنين غازارغامو وفي عدد من أهم المدن - مثل نغورو، وماشينا، وغامبارو - كانت البيوت عادة مستطيلة الشكل ذات جدران سميكة من الطين وأسقف مسطحة. وكانت القصور الملكية في برنين وغامبارو، ومساجدها الرئيسية، وقصور كبار الأعيان. مثل قصر الغالادينا في نغورو وقصر الماشيناما في ماشينا، كلها محاطة بجدران ضخمة من الطين المحروق^(٦٦)، وهي إحدى السمات المميزة لثقافة الكانوري التي ازدهرت فيما يبدو من منتصف القرن السادس عشر

(٦٤) ورد أقدم ذكر لهذه العبارة في قصيدة ساخرة من شعر محمد الطاهر بن إبراهيم الفلّاتي (توفي ١٧٧٦)، وردت في استشهاد لـ M. Bello (بلا تاريخ).

(٦٥) A. von Duisburg، ١٩٤٢، ص ٩٢-٩٥.

(٦٦) P.C. Shinnie و A.D.H. Bivar، ١٩٦٢.



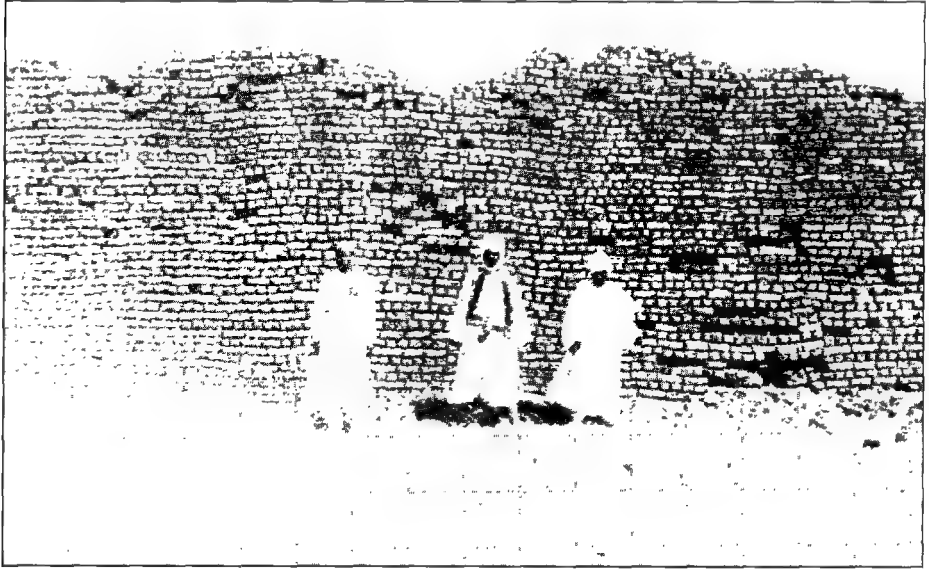
الشكل ١٧، ٢: خريطة كوكاوا. عاصمة بورنو في القرن التاسع عشر. المبنية على نسق مزدوج وفق تصميم كانوري التقليدي.

المصدر: H. Barth, 1857, II, pp. 50-1. Adapted by kind permission of Longman Group UK Ltd.

إلى أوائل القرن الثامن عشر^(٦٧). ولا شك أن الهدف من استحداث هذه الجدران كان توفير المزيد من الحماية خلال فترة الفتوحات والإفتقار إلى الأمان. وكانت برنين غازارغامو وغيرها من المدن المهمة محاطة بـ «غارو» (جدار من الطين) و «بيلاغا» (خندق) توفيرًا للمزيد من وسائل الدفاع. وكان من الممكن تمييز الفرد النمطي من الكانوري بلغته ومظهره البدني. فقد كان الرجال والنساء على السواء يتميزون بعلامات (ندوب) رأسية على كل تحد. وكانت الفتاة التي لم تتزوج بعد ذات شعر مصفف بطريقة خاصة تسمى «كيلا ياسكو»، بينما كانت المرأة المتزوجة تصفف شعرها على شكل «جورونغول» (تاج)^(٦٨). وكانت النساء جميعًا يأكلن ثمار (جوز) الكولا

(٦٧) ترد في H.R. Palmer، ١٩٣٦، ص ٢٥٣، إشارة إلى قصر من القرميد بناه محمد بن حمدون (حوالي ١٧٢٩-١٧٤٤).

(٦٨) D. Denham، ١٨٢٦، الثاني، ص ١٤٤، الحاشية؛ G. Rohlfs، ١٨٧٥، المجلد الثاني، ص ٧ R.E. Ellison، ١٩٣٦، ص ٥٢٩؛ I. Imam، ١٩٦٩، ص ٥١٤. وقد تغيرت أنماط تصفيف الشعر في بورنو عدة مرات بحيث أصبح يصعب تحديد الأنماط المبكرة. عن: عثمان جيدام، وأمينه وجاكيجي مالا، اتصال شخصي.



اللوحة ١٧.٢: جدار يحيط بالقصر الصفي لل «ماي» في غامبارو، يرجع بناؤه إلى حوالي ١٥٧٠-١٥٨٠.

ويصبغن أسنانهم بالغورونغو أو الفوري (زهرة التبغ)^(٦٩)، ويصبغن أيديهم وأقدامهم بالنالي (الحناء)، ويضعن خرزة من المرجان أو فضًا من المعدن في أحد المنخرين. وكن عادة يرتدين الجيماجي (أردية طويلة من القطن المصبوغ)، بينما كانت كرائم العقيلات يلبسن في رؤوسهن «كالارام» (عمامة).

وكان الرجال يلبسون ال «توب» (الثوب) (وهي عباءات من القطن واسعة مفتوحة، تلبس بلونها الطبيعي أو مصبوعة باللون الأزرق)، بينما كان الفرد من علية القوم يلبس عديدًا من العباءات المصنوعة من القماش الغالي المستورد. وفي أواخر القرن الثامن عشر أخذ الرجال يرتدون عمام ضخمة صعبة التناول، يبدو أن استعمالها جاء نقلًا عن ممارسات العثمانيين في القرن السابع عشر^(٧٠).

وكان الزواج من السمات المميزة لثقافة الكانوري؛ ومن الممكن للدراسة السليمة أن تكشف عن العناصر العديدة التي دخلت في تكوينه، والتي تشمل الطقوس الإسلامية وممارسات الماغومي وبورنو على السواء^(٧١). فقد كان ال «نيا» نفسه يعقد وفق الطقوس الإسلامية، ولكن المراسم السابقة واللاحقة على عقد الزواج تشي بسمات ثقافية أخرى. ومن أمثلة ذلك ال «كاليমبو باراتا». عندما تذهب صديقات العروس إلى الدغل لجمع الأغصان من

(٦٩) أدخل التبغ إلى بورنو في القرن السابع عشر، ومن ثم يمكن تأريخ بدء هذه الممارسة بتلك الفترة.

(٧٠) D. Denham، ١٨٢٦، المجلد الأول، الرسم الايضاحي المقابل للصفحة ٢٣٠.

(٧١) R.E. Ellison، ١٩٣٦، ص ٥٣١-٥٣٢؛ I. Imam، ١٩٦٩، ص ٥١٥.

شجرة ال «كالمبو» الشوكية، من أجل استخدامها المفترض في ضرب العريس وأفضل أصدقائه. وهناك أيضا مثال ال «كالانا»، وهو آخر مراسم الزواج، ويتضمن تلاوة من القرآن مصحوبة بما يبدو أنه كان من طقوس التعميد السابقة على دخول الإسلام^(٧٢).

وكان مجتمع الكانوري يتميز بطبقات شديدة الوضوح، إذ كان ينقسم انقسامًا عريضًا إلى طبقتين: ال «كونتوأوا» (الطبقة الحاكمة أو النبلاء) وال «تلاء» (العوام)، وفي داخل كل من هاتين الطبقتين عدة أقسام. وكانت الاختلافات في الحديث، والملبس، وأثاث المنازل، والطراز المعماري، ومكان الإقامة تميز الطبقات وأقسامها الفرعية كلاً عن الآخر. وكان المركز الاجتماعي يتحدد على أساس الانتماء الإثني، والمهنة، والنسب، والسن، ومكان الإقامة. أما الانتقال صعودًا في السلم الطبقي فكان تحقيقه يجري عن طريق الحصول على مزيد من الثروة، والاختلاط بالطبقة الحاكمة أو الانخراط في مهنة سامية المركز^(٧٣).

وكان الاهتمام البالغ بالعلاقات بين الأدنى والأعلى من الجوانب المهمة في الثقافة الاجتماعية - السياسية لدى الكانوري. فقد كان على الشخص ذي المرتبة الاجتماعية الأدنى أن يبدي الإحترام دائمًا لمن يفضلته في العلن. كما كان على الأدنى اجتماعيًا أن يقوم بـ «نوننا» (زيارات احترام) لبيت أبيه الاجتماعي، وأن يقضي له ما يكلفه به من مهام^(٧٤). وكان الأسمى اجتماعيًا يقابل ذلك بتزويد الأدنى باحتياجاته الأساسية وبحمايته ورعاية مصالحه وتقديمه في المجتمع. ويرى كوهين أن أئمن عنصر اجتماعي - اقتصادي وسياسي لدى الفرد من الكانوري كان على الأرجح أن يكون لديه عدد كبير من الناس يعتمدون عليه ويخضعون لرؤاسته^(٧٥).

وحسبما ذكرنا آنفًا، كان الإسلام أحد أسس ثقافة الكانوري. وقد كان الإسلام بضرب جذورًا عميقة في الحياة اليومية العادية؛ بل إنه تغلغل في نسيج فولكلور الكانوري. ويلاحظ أن الكثير من الاصطلاحات الفنية الإسلامية «تكنور» (اكتسب صفة كانورية) إلى درجة انتهت إلى تعديل المدلول الأصلي. ومن أمثلة ذلك كلمة «كصلا» الكانورية (وتعني الغسل أيًا كان نوعه، بما في ذلك غسل الحيوانات) التي اشتقت في الأصل من كلمة «صلاة» العربية^(٧٦).

وكانت بورنو مع حلول تلك الفترة قد أصبحت مركزًا للعلم يجتذب أعدادًا كبيرة من الطلبة والعلماء الزائرين من «بلاد السودان»، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط. وقد تخصصت

(٧٢) يقال إن مراسم الكالمبو باراتا وجزء من مراسم الكالانا كانت مراسم تبنائها الماغومي نقلًا عن الأقوام المسماة «ساو»، الذين كانوا أول من التقى بهم الماغومي لدى وصولهم وامتزجوا بهم.

(٧٣) R. Cohen، ١٩٧٠.

(٧٤) R. Cohen، ١٩٦٥، ص ٣٦٣.

(٧٥) المرجع السابق.

(٧٦) S.W. Koelle، ١٨٦٨، ص ١١٤. ولمزيد من المعلومات انظر: J.E. Lavers، ١٩٧١.

بورنو في تفسير القرآن بلغة الكانمبو^(٧٧)، وفي فن كتابة لغة بورنو بحروف الهجاء العربية، وهو فن لا بد أنه قد بلغ مدى تطوره بحلول القرن الثامن عشر^(٧٨).

وكان هناك نوعان من علماء الدين: أولهما شاغلو المناصب الإسلامية في الدولة - مثل الأئمة، والقضاة، والمائنين كينندي (المستشار الإسلامي والقانوني للماي)، والطالبا (رئيس البوليس)، والخازن (أمين الخزانة)، والوزير. وكان هؤلاء هم كبار العلماء الذين يعاونون الماي في تسيير أمور الحكومة الإسلامية؛ وكانت وظائفهم وراثية ومقصورة على عدد قليل من أسر العلماء البارزة. وكان المفترض في كبار العلماء هؤلاء أنهم أهل علم وتقوى، إلا أن ارتباطهم على هذا النحو بالسلطان الديوي أدى إلى انفصامهم المتزايد عن علماء الدين غير المرتبطين بالبلاط والذين راحوا يتقدونهم لأنهم يناصرون البدع والعادات (تقاليد البلد) لأغراض الإنتفاع السياسي^(٧٩).

وكان علماء الإسلام الأكثر زهدًا يعيشون بعيدًا عن البلاط والمدينة في «مالمتي» - أي مراكز تعليم - في أسر علم تستوطن مناطق ريفية، حيث كانوا يقومون بالتعليم ونشر الدين. وكان أغلب هؤلاء العلماء في زمن السيفووا يتلقون الدعم والرعاية من الملوك، الذين أعطوا الكثيرين منهم «محارم»^(٨٠) (جمع محرم). وكان هؤلاء العلماء هم الذين عاونوا على نشر الإسلام في المناطق الريفية من إقليم الدولة وفيما وراءه في الدول المجاورة. غير أنهم كانوا كذلك أول من صدر عنهم النقد الشديد لحكم السيفووا.

وقد حاول أغلب ملوك السيفووا زيادة سلطانهم، لا عن طريق رعاية العلماء فحسب، وإنما أيضًا عن طريق التمسك العلني بمظاهر التقوى وبالتعمق في علوم الدين بأشخاصهم وجهودهم. وإذا كان يبدو أن هذا الأسلوب يمثل في جانب منه محاولة لتعزيز الإعتقادات السابقة على الإسلام فيما يتمتع به الحكام من قوى خارقة للطبيعة^(٨١)، نظرًا إلى أن المعرفة تضفي على صاحبها شهرة التمكن من الانتفاع بهذه القوى الخارقة للطبيعة، فقد لجأ العديد من الحكام المجاورين الذين اعتنقوا الديانة نفسها واتخذوا البنية السياسية نفسها القائمة في بورنو إلى السير على هذا المنوال^(٨٢).

(٧٧) A.D.H. Bivar و P.L. Shinnie، ١٩٦٠، ص ٢٠٥-١٩٩.

(٧٨) المرجع السابق.

(٧٩) M. Bello، بلا تاريخ.

(٨٠) «المحرم» وثيقة تعطي حاملها امتيازات واعفاءات من الضرائب والخدمة العسكرية، يعطيها الماي لأسر العلماء وليعض جماعات التجار القليلة. انظر الأنواع المختلفة من «المحرم» في H.R. Palmer، ١٩٣٦ و ١٩٦٧.

(٨١) مثال ذلك أن علي بن عمر كان يعتبر متبحرًا في العلم ومن أهل التقوى، ويمتلك قوى خارقة. وقد أدى فريضة الحج خمس مرات، وتوفي قرب القاهرة أثناء عودته من الحجة الخامسة.

(٨٢) للإطلاع على مثال من ماندارا، انظر B.M. Barkindo، ١٩٧٩، ص ٤٤.

التنظيم السياسي

كان الماي هو رأس الأسرة المالكة ذات الصفة المؤسسية، وهو الرئيس الأعلى للدولة، واللاودي كانجما (المالك الإسمي لجميع الأراضي). وكان رمز وحدة الدولة واستمرارها. وبصفته أمير المؤمنين، كان رئيس المسلمين والملجأ والملاذ الأخير فيما يتصل بشؤون العدالة على الصعيد العمومي وعلى صعيد الأفراد على السواء^(٨٣).

ويلاحظ أن الكثير من الصفات المقدسة للملوك السابقين على دخول الإسلام، حسيما ورد وصفه وصفاً حياً لدى المهلي في القرن العاشر^(٨٤)، يبدو أنه قد ظل باقياً بعد دخول الإسلام. فقد ظل الملك محتجباً في أغلب الأوقات، يظهر للامة داخل «فنادير» (قفص)، ولا يخاطبه الناس إلا من خلال وسطاء^(٨٥). ويبدو أن علماء الإسلام قد رفعوا من شأن الصفات المقدسة للملك بطرق عدة. ومثال ذلك أن العالم المعين في الأيدارا (الإدارة الحكومية) زعم أن الله «قد جعل أقواماً معينين ملوكاً وحبا المختارين للملك بصفات الكمال...»^(٨٦).

وقد ردّد ابن فورطوة في القرن السادس عشر اعتقاد الكثيرين من المسلمين في أجزاء أخرى من العالم عندما قال إن مكاناً يحكمه سلطان جائر خير من مكان لا سلطان فيه^(٨٧). وكان الماي يختار من بين الماينا (الأمرء المؤهلون) الذين كان آباؤهم ملوكاً. إلا أن وراثة العرش لم تكن دائماً عملية يسيرة بلا تعقيدات. فقد كانت توجد في أحوال كثيرة معارضة داخلية من الفروع الأخرى للأسرة المالكة ومعارضة خارجية من الدول التابعة المتمردة. وتجنباً لوقوع تمرد في الفترة الفاصلة بين عهدين، كان من الحيوي أن يتم اختيار الملك الجديد بأقل قدر من التأخير. إلا أن وظيفة ولي العهد لم تؤد مهمتها جيداً فيما يبدو^(٨٨). فمنذ عهد الماي إدريس بن علي (حوالي ١٦٧٧ - ١٦٩٦) أو ما قبله، لجأ الملوك فيما يظهر إلى القضاء على المرشحين المنافسين، وهي عادة لعلمهم أخذوها عن العثمانيين^(٨٩).

وكان يخضع للملك سائر أعضاء الأسرة المالكة ذات الصفة المؤسسية. ويتألف هؤلاء من زوجات الملك الأربع صاحبات الألقاب، برئاسة الغومسو (الزوجة الرئيسية)، والمحظيات، والأمرء، والمايرام (الأميرات)، وكذلك المجيرة (الملكة الأم) والماغرام (الأخت الرسمية للملك). وكانت الغومسو مسؤولة عن إدارة القصر. أما المجيرة، ففضلاً عن أنها حائزة أكبر

(٨٣) M.N. Alkali، ١٩٨٥.

(٨٤) J.F.P. Hopkins و N. Levtzion، ١٩٨١، ص ١٧١.

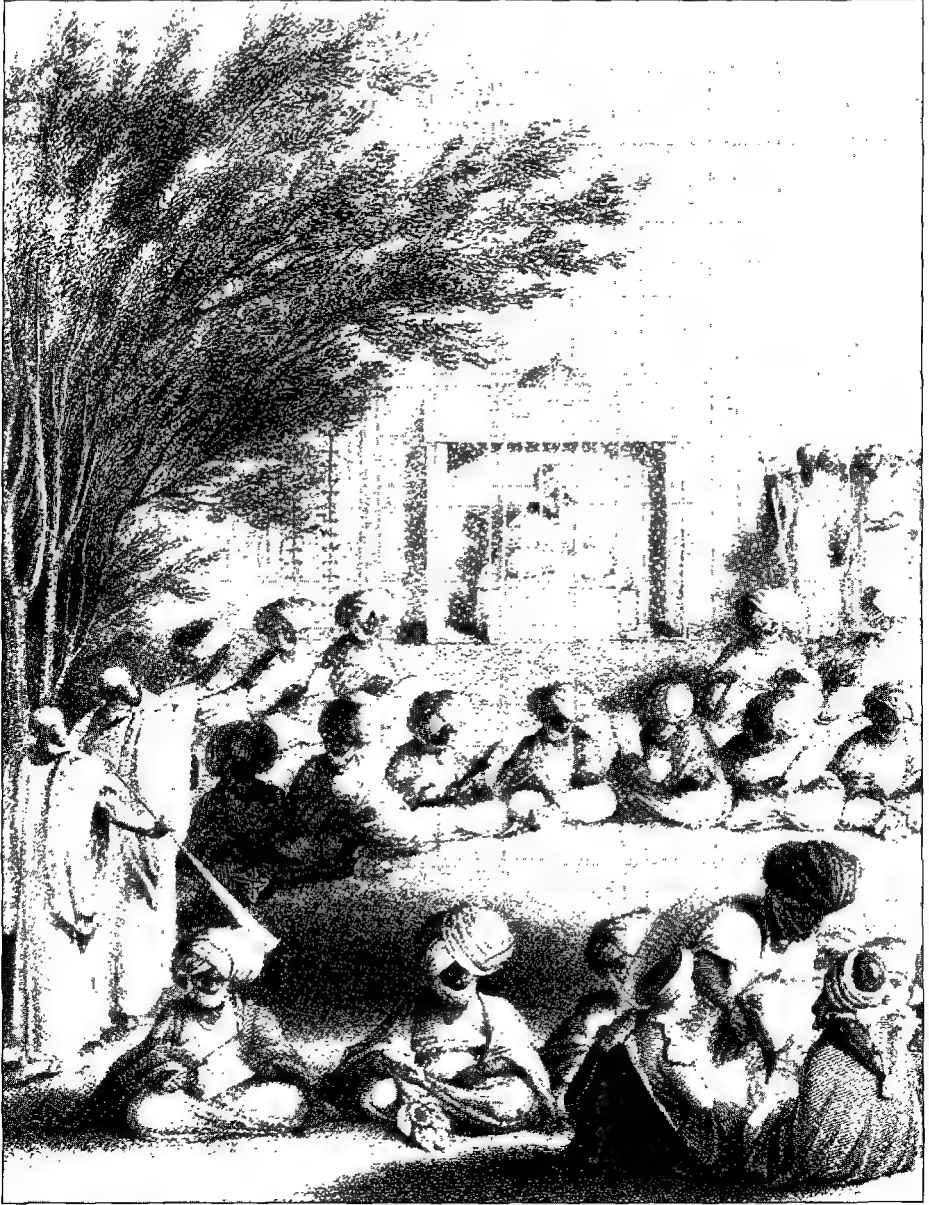
(٨٥) R. Cohen، ١٩٧٠.

(٨٦) Muhammadu Yanbu in B. Ikara و J.F.A. Ajayi، ١٩٨٥.

(٨٧) أحمد بن فورطوة، ١٨٦٢.

(٨٨) مثال ذلك أنه حتى إدريس ألووما نفسه لم يخلفه مباشرة ولي عهده (بيري).

(٨٩) B.M. Barkindo، ١٩٧٩، ص ٤١-٤٢.



اللوحة ٣٠١٧: استقبال ماي بورنو لبعثة دنهام - كلابرتون في عشرينات القرن التاسع عشر.

عدد من الإقطاعات في الدولة، كان من حقها أن تمنح الملاذ الآمن. وكانت الأخت الرسمية للملك تتولى عادة الإشراف على طهي طعام الملك.

وكانت زوجات الملك عادة يجثن من أسر كبار موظفي الدولة^(٩٠)، في حين كان يجري تزويج الأميرات من رجال الدين البارزين ومن التوروي (أصحاب الألقاب والحيازات المختارين)^(٩١). وكانت إقامة غالبية الأمراء خارج القصر، وهم يخضعون لرقابة صارمة، رغم أن بعضهم كانوا يمنحون إقطاعات. وكان أهم هؤلاء الأمراء هو التشيروما (ولي العهد) واليرما (حاكم المقاطعات الشمالية)، الذي كان دائماً «مايدوغو» (حفيداً لملك سابق)، مما يعني أنه لا يمكن أبداً أن يصبح ملكاً.

وكان أعلى مجلس في الدولة هو «المجلس»، الذي يرأسه عادة الملك، ويضم الأعيان من قادة الجيش ومن رجال الدين، الذين يقال إن عددهم كان إثني عشر، رغم تفاوت الروايات من مصدر إلى آخر. وكان المجلس يضم عادة غالبية المستشارين الإسلاميين الذين سلف ذكرهم إلى جانب القادة العسكريين: اليرما، والكايغاما، والغالاديا. وثمة مصادر أخرى تضيف إلى هؤلاء رقيق الملك الأقوياء - الذين كان بعضهم خصياناً. وكان النوغونا (البلاط الملكي) - الذي يتألف من جميع الأعيان في العاصمة - يجتمع يومياً.

وكانت جميع المدن والقرى والوحدات الإثنية مجمعة في «تشيدي» (إقطاعات)، كما كان جميع موظفي الدولة الرئيسيين «تشيما» (حائزي إقطاعات)، مسؤولين عن حفظ النظام في إقطاعاتهم وعن جمع الضرائب وحشد الجند للجيش. وكان أصحاب الإقطاعات جميعاً - باستثناء الغالاديا - يقيمون في العاصمة، ويمثلهم في إقطاعاتهم التشيما غانا (صغار حائزي الإقطاعات من الباطن) التابعون لهم. وكانت حيازة جميع الإقطاعات مرهونة بإرادة الملك، الذي تحق له مصادرة هذه الحيازات أو تخفيضها أو إعادة ترتيبها وتوزيعها. أما سكان الريف فكان يحكمهم المبارما أو البولالا (الرؤساء الإثنيون أو المحليون).

وكان دخل السيفوا يشمل الزكاة، والديالرام (عوائد الطرق)، والكولتينغو (الجزية)، وغنائم الحرب. وكان جميع المشتركين في عملية جمع الضرائب يحتجزون جانباً منها لأنفسهم، بينما كان كبار حائزي الإقطاعات يحتجزون منها نسباً كبيرة، ويسددون الباقي للملك بصفة جزية. إلا أنه كان المتوقع من كل من الماي وكبار الحائزين أن يعيدوا توزيع الجانب الأكبر من دخلهم على صورة هبات ومنح لمروسيهم، الذين كان يتعين عليهم بدورهم أن يفعلوا الشيء نفسه مع أتباعهم.

العصر الذهبي في بورنو

إن القرن السابع عشر - وليس السادس عشر كما هو الشائع - هو الذي ينبغي اعتباره العصر الذهبي لبورنو. فقد كانت فتوح إدريس علومه قد تمت وترسخت، والإصلاحات الإدارية

(٩٠) G.C. Lethem، ١٩١٩.

(٩١) J.C. Petterson، ١٩٢٠.

أنجزت لتسهيل أمور إدارة الإمبراطورية النامية. وكان عهد عمر بن إدريس (حوالي ١٦١٩ - ١٦٣٩) هو الذي شهد إنشاء منصبي الغالادينا في نغورو و«أليفا» ماو في كانم باعتبارهما تابعين يتمتعان بنصف إدارة ذاتية، مهمتهما الحفاظ على طرفي الإمبراطورية الغربي والشرقي على التوالي^(٩٢). وأنشئت دول عازلة على طول حافة الصحراء، عند مونييو و ماشينا (وعند غاسكيرو، و توني و داماغرام في القرن الثامن عشر)، لتكون حواجز في وجه هجمات الطوارق على إقليم الدولة^(٩٣).

وكانت تلك هي الفترة التي أنشئت فيها «واڏاي» على يد عبد الكريم بن جامي (حوالي ١٦١١ - ١٦٥٥) الذي تلقى العلم في بورنو - ولا شك أن تأسيس «واڏاي» كان بمباركة بورنو، لأن ظهورها فرض قيداً لفترة من الزمن على أطماع بجيرمي الهادفة إلى التوسع فيما كان يعتبر من أراضي بورنو. وعلى غرار الحال في سائر الدول المجاورة، دخلت واڏاي بدورها في الفلك السياسي والثقافي والتجاري لبورنو^(٩٤).

ودخلت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع ساحل البحر الأبيض المتوسط فترة من أنشط فتراتهما. وقد بلغ نشاط التجارة درجة جعلت محمد ساقيزلي والي طرابلس (حوالي ١٦٣٣ - ١٦٤٩) يكتب في عام ١٦٣٦ إلى الماي عمر ليقول له إن الأجدر بهما الاثنين، مع سلطان فزان، أن يحتكروا هذه التجارة احتكاراً تاماً^(٩٥) - وهو مشروع تبين بعد بضع سنوات أنه مستحيل التنفيذ. أما العلاقات مع مصر فلا بدّ أنها كانت جيدة، من خلال التجارة ولأن مصر تقع على طريق الحج. والأرجح أن هذه الفترة هي التي شهدت إدخال محاصيل جديدة - مثل الذرة والطماطم والباوباو - إلى بورنو من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وخاصة من مصر^(٩٦).

ومع حلول القرن السابع عشر، وخاصة مع بدء عهد علي بن عمر (حوالي ١٦٣٩-١٦٧٧)، كانت بورنو قد أصبحت القوة السائدة في «بلاد السودان». فلم يقتصر أمرها على أن تكون مركز العلم والثقافة، بل أصبحت كذلك المسيطرة على جميع المصادر اليسيرة التناول للأملاح المعدنية - عند مونييو، وبيلمبا، وحول بحيرة تشاد. وأدت روابطها التجارية الوثيقة مع ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى سيطرتها على إعادة توزيع الواردات منه في دول السودان الأوسط^(٩٧). وكانت

(٩٢) A. Benisheikh، ١٩٨٣، ص ٤١، J.E. Lavers، ١٩٨٠.

(٩٣) J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ٢٠٣.

(٩٤) G. Nachtigal، ١٨٧٤، ص ٥٠.

(٩٥) D. Girard، Ms. 12219.

(٩٦) إن الكلمات التي تدل على الذرة (ماصارا، أي «المصري») والباوباو (بامبوس ماصاراي، أي «البطيخ المصري») في لغة الكانوري وكثير من لغات الأقوام الأخرى حول بحيرة تشاد والهوسلاند تقدم سنداً إضافياً للقول بالأصل المصري لهذه المحاصيل.

(٩٧) P.E. Lovejoy، ١٩٧٨.

بالإضافة إلى ذلك تتمتع باقتصاد قوي في أراضيها. ولقي المايات الإعتراف بزعامتهم دون منازع في الدول الإسلامية في المنطقة؛ كما غدت بورنو موضع الإعتراف بها في جميع أنحاء المنطقة باعتبارها رابع سلطنة في العالم الإسلامي^(٩٨). ويبدو أن غالبية الدول وضعت نفسها طواعية تحت حماية «الخليفة»، كي تستفيد من بركته وتحصل على ما تحتاجه من السلع. وقد كان التآكل العام لهذا النظام هو الذي أدى إلى تدهور أحوال السيفووا ثم انهيارهم في آخر الأمر. وقد حاول الملوك الذين حكموا في أواخر القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر أن يحافظوا على النظام الذي ورثوه، ويبدو أنهم نجحوا في مهمتهم على خير وجه. ويستند الجانب الأكبر مما يعتبره الموروث الشفهي بورنو الكلاسيكية إلى نظام السيفووا بصورته التي كان قائمًا بها في القرن الثامن عشر.

الآزمات في أواخر القرن الثامن عشر

في عهد علي بن دونمه (حوالي ١٧٤٢ - ١٧٩٢) دخلت بورنو فترة أزمة بلغت ذروتها في «الجهاد» الذي شهده القرن التاسع عشر.

ففي بورنو الغربية كان البيدي يكتفون غاراتهم على طرق التجارة الممتدة إلى الهوسالاند، في حين أن الغارات المتزايدة التي كان يشنها في الشمال طوارق أغاديس أدت في النهاية - حوالي عام ١٧٥٩ - إلى فقد مناجم الملح المهمة في بيلما، كما أدت بعد ذلك إلى التخلي عن عديد من المدن الواقعة على حافة الصحراء^(٩٩). وترتب على ذلك إسراع انتقال جماعات المانغا جنوبًا إلى داخل الهوسالاند، ودول السوسيبالكبي، ومقاطعة «نغازير».

وفي بجيرمي، طرح محمد الأمين (حوالي ١٧١٥ - ١٧٨٥) عن كاهله سلطان بورنو وشن سلسلة من الهجمات على حدود بورنو الشرقية؛ بينما واصلت وادي - تحت حكم «جاودة» (حوالي ١٧٤٧ - ١٧٩٥) - سياساتها التوسعية في اتجاه بحر الغزال^(١٠٠). وأدت هذه الهجمات إلى إطلاق هجرات التوبو، والكانيمبو، وعرب الشوا إلى داخل كانم وإقليم الدولة^(١٠١)، مما تسبب في نزاعات على أراضي المراعي بين أقوام الرعاة، زادت من حدتها المجاعات الطويلة الحادة.

وحوالي عام ١٧٨١، ثارت ماندارا، ونجحت بعد اشتباكات عديدة في أن تلحق هزيمة

(٩٨) م. كعتي، ١٩١٣، ص ٦٥. وقد جرى تحرير ونسخ كتاب «التاريخ» عدة مرات، ولذا فإن هذه العبارة يمكن أن تكون قد كتبت في أي وقت بين ١٥١٩ و ١٦٥٥.

(٩٩) J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ٢٠٨.

(١٠٠) G. Nachtigal، ١٨٧٤، ص ١٠٠-١٠١، J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ٢٠٨.

(١٠١) المؤلف مجهول الاسم، وبلا تاريخ.

شديدة بقوات بورنو^(١٠٢). وأعقبت ذلك ثورة دول السوسيبالكي^(١٠٣) ثم - حوالي ١٧٨٥ - ثورة الغويير^(١٠٤). وفي مواجهة إنعدام الأمن، والمجاعات، وتدهور المراعي. هجر الكثيرون من الفولبي الرحل إقليم دولة بورنو متجهين في تجوالهم إلى داخل الهوسالاند وماندارا وفومبينا. إلا أنهم لم يجدوا ما كانوا يبحثون عنه من سلم وأمان في أي مكان^(١٠٥). ولعل هذا يفسر جزئيًا مشاركتهم الكبيرة في الجهاد.

وكان علماء الدين البعيدين عن البلاط والمسلمون العاديون يلقون تبعه الأزمة على الفساد المتفاقم لحكام السيفووا وعلى عجز المايات عن منع التليفية الدينية المتزايدة بين السكان. وكان علماء الدين الملحقون بالبلاط موضع لوم مماثل لسكوتهم على التليفية الدينية المتزايدة للحكام. وحاول علماء دين آخرون، مثل الكارايوا مالام (معلمون)، أن ينسحبوا تمامًا من مجتمع اعتبروه فاسدًا. وعندما اندلع الجهاد، طالب الحكام التابعون في الهوسالاند الماي بأن يفي بالتزاماته باعتباره الخليفة والسيد وأن يخفّ لنجدهم. وكان عجزه عن ذلك، بل وعجزه حتى عن أن يمنع طرده شخصيًا من عاصمته على يد المجاهدين، دليلًا قاطعًا على أن الخليفة قد فقد سيادته.

بيد أنه على الرغم من أن الجهاد أسهم بالفعل في ضياع الدول التابعة وإنهاء حكم السيفووا، فإن النظام الذي أقامه المايات، وخاصة في إقليم دولة بورنو ذاتها. هذا النظام قد ظل باقيا - مع التعديلات التي أدخلت عليه - إلى ما بعد انقضاء سنوات عديدة من القرن العشرين.

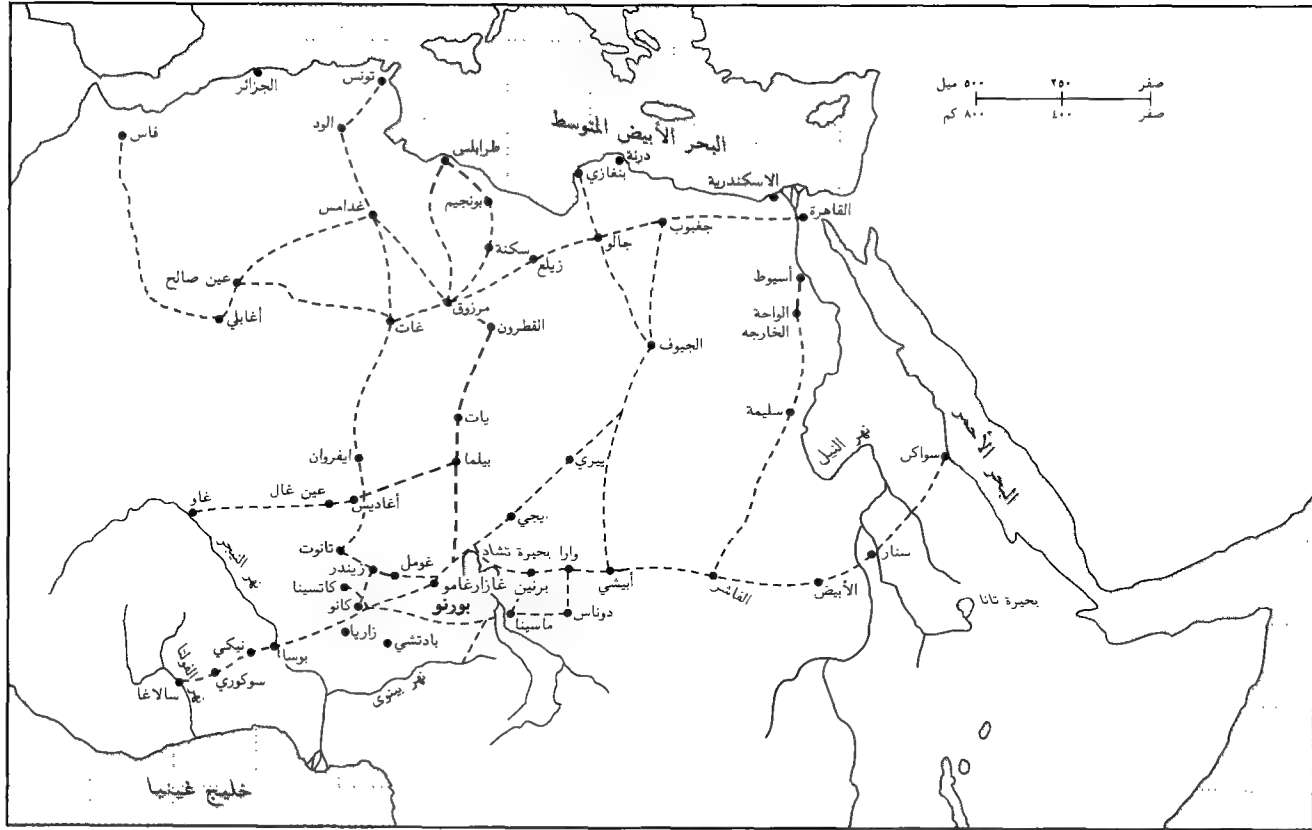
(١٠٢) B.M. Barkindo ، ١٩٨٠ ، ص ٣٩٠-٣٩١.

(١٠٣) I. Landorein ، ١٩١٠-١٩١١ ، ص ٤٢٧-٤٢٩.

(١٠٤) A. ibn Mustafa, particularly MS. 49, ff. 46 and 47.

(١٠٥) فيما يتعلق بالهوسالاند انظر Y.B. Usman ، ١٩٨١ ؛ وفيما يتعلق بماندارا انظر B.M. Barkindo ، ١٩٨٠ ؛

وفيما يتعلق بفومبينا انظر A. Sa'ad ، ١٩٧٧.



الشكل ٣٠١٧: الروابط بين بورنو وشمال أفريقيا ووادي النيل في القرن الثامن عشر.

المصدر: Map drawn by John F. Antwi, Geography Department, Bayero University, Kano, after B.M. Barkindo.

الفصل الثامن عشر

من أراضي الكامرون المعشبة إلى أعالي النيل إ. ميوكولو

إن المعلومات التاريخية في هذا الجزء من أفريقيا عن الفترة ١٥٠٠-١٨٠٠ أقل وفرة وتماسكاً ومصداقية منها فيما يتعلق بسائر المناطق. ولا يعود ذلك إلى افتقار البحوث إلى المنهجية وإلى حداثةها بوجه عام فحسب، بل إنه يرجع كذلك - بالنسبة إلى الفترة السابقة على القرن التاسع عشر - إلى أن إمكانات هذه البحوث تبدو محدودة إلى أقصى درجة. ففي المناطق التي اتخذت فيها التنظيمات السياسية شكل الدول، كان تكوين هذه الدول في أغلب الحالات متأخراً جداً، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كما أن الموروث الشفهي بين أقوام تلك الدول - التي كانت درجة الانتظام الهرمي فيها محدودة - يبدو قليل المحتوى من المعلومات، ونادراً ما يرجع زميناً إلى أكثر من أجيال قليلة، خمسة أو ستة في أفضل الأحوال. وغالباً ما تقتصر الموروثات التي توجد بالفعل على تسجيل التاريخ الخاص لسلالة معينة، وتثير - إلى جانب مشكلات التفسير المعتادة - مشكلة كيفية الربط بينها وبين بعضها وإدراجها على نحو متكامل في منظور عام شامل. وبالتالي فإن أي توليف يستند إلى هذا النوع من المصادر يكون بالضرورة مؤقتاً - غير أن المصادر الأخرى بدورها بالغة الندرة. وهناك عدد قليل من روايات الرحالة، من القرن السادس عشر فصاعداً، تناول المناطق التي كانت على أوثق قدر من الاتصال بالأجانب: ف ساحل الأطلسي، مثلاً، يتناوله عدد لا بأس به من هذه الروايات، في حين أن زيارة المناطق الشمالية المتاخمة لأراضي المسلمين كانت قاصرة في حقيقة الأمر على الرحالة المسلمين في القرن التاسع عشر. وأخيراً، فإن البحوث الأثرية وبعوث اللغويات التاريخية واللغويات الإثنية لم تبدأ في المنطقة إلا مؤخراً جداً.

ويضاف إلى ما تقدّم أنه لا يوجد عامل معين بمفرده يوحد بين مختلف أجزاء هذا الإقليم. فالغابات هي السمة الطبيعية السائدة فيه دون ريب - خاصة وأنها كانت تغطي دون نزاع منطقة

أكبر من الحالية في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر - ولكن كثيرًا من أجزاء الإقليم تسوده السافانا منذ زمن طويل. ويبدو أيضًا أن كثافة السكان القليلة من الخصائص المشتركة الأخرى بين أجزاء الإقليم، ولكن ثمة مناطق منه كانت في ذلك الوقت، مثل الآن، ذات كثافة سكانية عالية نسبيًا. وخاصة في أراضي السافانا وعلى طول المجاري المائية. أما أقوام السكان ولغاتهم وطرق حياتهم وأشكال تنظيماتهم فقد كانت بالغة التنوع. ونتيجة لهذا التنوع وللتوزيع غير المتساوي الذي لا مفر منه للمعلومات، يصبح من الضروري اتباع نهج يتناول أجزاء الإقليم جزءًا جزءًا.

منطقة الحدود الشمالية

إن الجزء الشمالي من هذا الإقليم، من مرتفعات وسط الكامرون في الغرب إلى نهر النيل في الشرق، هو المنطقة التي تفتقر أكثر من غيرها إلى المعلومات التاريخية. ومن الأمور ذات المغزى - مثلاً - أن أفضل ما يتوافر حاليًا من الجداول الزمنية للأحداث في هذه المنطقة لا يقدم سوى حقائق قليلة عما قبل عام ١٨٠٠^(١). فبالنسبة إلى ما قبل بداية القرن التاسع عشر، يصبح المؤرخ - كما يقول أ.م. تشيلفرز - في عالم «التخمين المعقول» - وهو تخمين لا يمكن أن يخرج بأي حال عن نطاق جغرافي ضيق. وإن اتجاه البحوث الإثنولوجية والتاريخية إلى حصر نطاقها في حدود الجماعات الإثنية. ثم - مؤخرًا - في حدود الدول المعاصرة، هو أمر يجعل أي تحليل إقليمي شامل أمرًا عسيرًا ومحفوفًا بالمخاطر. وعلى ذلك فإن الأقرب إلى الحكمة فيما يبدو هو محاولة تحديد أقاليم فرعية صغيرة يتسم كل منها بدرجة معينة من التجانس الثقافي أو، على أقل تقدير، بدرجة معينة من المصير المشترك في تلك الفترة.

مرتفعات وسط الكامرون

من المرجح أن هذه الأراضي المعشبة الخصبة نسبيًا قد شهدت استقرار السكان فيها في فترة مبكرة جدًا، لا شك في أنها كانت سابقة على حركات السكان التي لا تزال نتائجها تبدو واضحة والتي يرجح أنها حدثت في القرنين السادس عشر والسابع عشر^(٢). وثمة مؤشران اثنان على الأقل إلى هذا الاستقرار المبكر. أولهما هو الغطاء النباتي الذي يتخذ اليوم شكل السافانا المشجرة بعد أن كان فيما مضى غابات كثيفة. وهذا التحول إلى السافانا (الذي لم يمكن بعد تحديد مراحل الزمنية والذي يبدو أن آلياته بالغة التعقيد) يمكن إرجاعه إلى التأثير البطيء والمطرود لنشاط مجتمعات بشرية صغيرة ومتلاحمة، أو إلى الأفعال المفاجئة والعنيفة لعدد صغير من المهاجرين، أو حتى إلى المؤثرات المناخية. أما المؤشر الثاني فهو وجود العديد من

(١) أنظر، مثلاً: P. Klack، ١٩٨٠ و E.M. Chilvers، ١٩٨١.

(٢) T. Eyongetah و R. Brain، ١٩٧٤، ص ٣٤؛ C. Tardits، ١٩٨١، ص ١٤ و ٤٥٩.

الأدوات الحجرية التي تثبت الإحتلال البشري المستقر قبل انتشار شغل الحديد وتشكيله الذي حدث في هذه المنطقة على الأرجح في النصف الثاني من الألف سنة الأولى من العصر الميلادي. إلا أن تحديد هؤلاء السكان القدامى يظل أمرًا مستحيلًا. وربما كانوا صيادين أقزامًا، ممن لا يزال القليلون من سلالتهم باقين على ضفاف نهر مباب، أو ربما كانوا من الناطقين بلغة ما قبل البانتو الذين لم يكونوا قد اكتشفوا تشكيل المعادن؛ أو لعلهم كانوا خليطًا مرئيًا غير مستقر من عديد من الأقوام المتمايزة.

ولا تبدأ الحقائق تبلور إلا منذ القرن السادس عشر. فحركات السكان التي تسجلها الموروثات الشفهية تشمل أنواعًا عديدة مختلفة من الناس: منها جماعات الأسر أو العشائر؛ والمجموعات المتماسكة المندفعة من الأقوام؛ وكذلك الأفراد المنزولون. وتشير جميع الدلائل إلى أن أعداد المهاجرين كانت صغيرة؛ فبينما يبدو أنهم سيطروا على الأقوام التي وجدوها مستقرة بالفعل (وهو ما يشير إلى وجود نوع من التفوق التكنولوجي)، إلا أنهم حينما حلوا تخلّوا عن لغتهم الخاصة وتبنوا لغة الأرض التي استقروا فيها. ومن المحتمل أن تكون العملية نفسها قد حدثت بالنسبة إلى المؤسسات السياسية. كذلك تكشف الموروثات الشفهية عن أسباب لا عداد لها لهذه الحركات السكانية، من بينها الخلافات الداخلية، والبحث عن خام الحديد وعن الخشب لتشكيلهما وتشغيلهما، والسعي إلى أرض جديدة، ربما بسبب إدخال زراعة الذرة أو تطور نخيل الزيت، وتجارة الملح، وضغط الغزاة القادمين من الشمال. ويلاحظ أن العوامل المؤثرة من الشمال، وخاصة غارات الفوليه المعروفة جيدًا في القرن التاسع عشر، كانت تمارس تأثيرها منذ فترة أقدم، ترجع إلى منتصف القرن الثامن عشر أو حتى إلى ما قبل ذلك. وجدير بالذكر هنا أن كتاب «تاريخ الباموم وعاداتهم» الشهير، الذي أعد بناء على طلب - وتحت إشراف - «نجويا» ملك الباموم، يشير إلى غزاة راكبين في وقت يتفق والقرن الثامن عشر. يضاف إلى ذلك أن المفردات والتراكيب اللغوية في لغة مبوم - التي ينطق بها في مرتفعات وسط الكامرون - تحتوي على استعارات كثيرة من لغة الفولفولده (صيغة أو لهجة «أداماوا»). ومن ذلك يبدو أن الفوليه دفعوا المبوم جنوبًا، وهؤلاء بدورهم اضطروا الفوتي إلى الانتقال نحو الجنوب، ثم أدت هذه الهجرة بدورها إلى هجرة الفانغ والبيتي.

وقد كان هذا التدافع الدائم للمجموعات السكانية على مدى عدة قرون، بما صاحبه من مظاهر الاختلاط والاستعارة في كل ناحية، عاملاً رئيسيًا في ذلك التجانس الثقافي الملفت للنظر بين أقوام الكامرون الأوسط^(٣). فالسكان جميعًا هناك يتحدثون بلغات بانتوية أو نصف - بانتوية. وثمة أوجه تشابه عديدة في النظم والمؤسسات السياسية والاجتماعية. ومن أمثلة ذلك أن المجتمعات المحلية البشرية تنتظم في زعامات - أو حتى ممالك - تكون للزعيم أو الملك فيها صفات مقدسة، ويرأس هيئة من أصحاب الألقاب بمعونة أميرة ذات مركز سام (الملكة الأم أو الملكة الأخت)، وينتمي الذكور إلى رابطات عديدة - منها الجمعيات السرية و/أو

(٣) M. McCulloch et al.، ١٩٥٤، ص ١١ وما يليها؛ T. Eyongetah و R. Brain، ١٩٧٤، ص ٣٦-٣٨.

الجماعات العسكرية - ذات مهام طقوسية أو بوليسية. كذلك كانت التكنولوجيات تتسم بالتناظر، وخاصة في مجالي تشغيل الحديد والنحاس وتشكيلهما. وكان المعتقد أن الحداد يمتلك قوى سحرية، حيث نجد له مكاناً بارزاً في الأساطير والموروثات الشفهية. وقد استغرق هذا التجانس الثقافي - الذي بلغ تمام استقراره بحلول عام ١٨٠٠ تقريباً - فترة طويلة كي يتشكل على مدى القرون السابقة.

وهناك ثلاثة من هذه الأقوام جديرة بالإنباه الخاص. أولها قوم التيكار، الذين ترجع أهميتهم إلى أن أقواماً أخرى عديدة في مرتفعات الكامرون تزعم أنها تنتسب إليهم أو أنها قد تأثرت بهم تأثراً قوياً^(٤). ويقال إن التيكار ينحدرون من تاجر من بورنو استقر وترك ذرية بين المبوم. وتذكر مختلف موروثات التيكار الشفهية أن أصلهم يرجع إلى شمال شرق الكامرون (تباتي، وبانيو، وكيمي، وندوبو). وكانت كلمة «تيكار» في البداية إسماً ثانياً لأول جماعة من المبوم تركت موطنها إلى المرتفعات، ثم أصبح هذا الاسم بمرور الوقت يطلق على جميع مهاجري المبوم ومن غزاه من أقوام. ويحتمل أن الجانب الأكبر من هذه الهجرة الشاملة حدث في القرن السابع عشر نتيجة ضغط من الفولبه، واضطرابات داخلية، وسعي إلى الحصول على أراض جديدة. وعندما بلغ التيكار منطقة بامندا، التقوا بالتومو وتحالفوا معهم في البداية ثم تسبّدوا عليهم بعد ذلك؛ إلا أن ثمن هذا النصر كان تبني لغة المهزومين ونظمهم ومؤسستهم، وخاصة الألقاب السياسية والجمعيات السرية. وقد اختارت عدة جماعات من المهزومين أن تهاجر إلى الغرب والشمال الغربي، حيث أقاموا عدة دول، من أهمها مملكة «نساو». وقد نقلت بعض سمات هذه المملكة فيما بعد إلى الممالك الأخرى في الإقليم، مثل سمات الملكية الإلهية، وعبادة الملوك الأموات، والترتيب الاجتماعي - الاقتصادي الطبقي الصارم، وقصر ألقاب ووظائف معينة على الأمراء والأميرات. ووجود عدد كبير من نبلاء القصر، وقيام جمعيات سرية للذكور في كل قرية.

وكان تأسيس مملكة «باموم» ثمرة جهود جماعة من المهاجرين ذوي القرابة بالأسرة المالكة من تيكار نساو^(٥). ومن المتعذر تحديد الترتيب الزمني الدقيق لهذه الأحداث: بيد أننا يمكن أن نلاحظ ببساطة في «تاريخ الباموم وعاداتهم» أن ثمة عشرة ملوك يرد ذكرهم بين المؤسس - «نتشاري» - وبين «كووتو»، الملك السابق مباشرة على «مبومبوي»، الذي يرجع التأريخ عهده إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وطبقاً لما تذكره بعض الموروثات الشفهية، فإن «نتشاري» كان قد طرد من «ريفوم»، بينما تذكر موروثات أخرى أنه هاجر باختياره مع عدد من الرفاق إلى الموقع الحالي للباموم. وكان «نتشاري» غازياً سحق زهاء ثمانية عشر حاكماً، فرّ بعض أقوامهم واستوعب البعض الآخر، كما أنه أسس عاصمة الباموم - «فومبان» - التي كانت آنئذ تسمى «مفومبين» (من كلمة «فوم» (خرائب) وكلمة «مبين» (السكان

(٤) C. Tardits، ١٩٨٠، ص ٨٠-٨٩؛ T. Eyongetah و R. Brain، ١٩٧٤، ص ٣٨-٤١.

(٥) تولى مراجعة هذا التاريخ مراجعة كاملة: Claude Tardits، ١٩٨٠، ص ٨٣-١٢٦.

السابقون المهزومون). وأسبغ تشاري كذلك على المملكة النظم والمؤسسات السياسية التي اقتبس معظمها من نظم ومؤسسات التيكار، كما أنشأ هيئة من عديد من أصحاب الألقاب، منهم الكوم نغو (مستشارو المملكة)، واقتسم معهم الأراضي المتاحة. وقام أيضًا بتشكيل جمعيتين سرّيتين، كانت إحداهما المسماة «نغيري» للأمرء وحدهم، بينما كانت الثانية المسماة «ميتنغو» ذات عضوية مفتوحة لبقية السكان بصرف النظر عن المركز الاجتماعي (نسل الأقسام المهزومة، وكبار الموظفين، ومستشارو المملكة، وغيرهم). إلا أن الباموم تخلوا عن لغة التيكار وتبنوا لغة «المبين» - وهي لغة المهزومين. ولا يلقى الملوك التسعة الذين خلفوا تشاري كبير احترام من الموروثات الشفهية المقننة للباموم، التي تذكر أن كلاً منهم «عاش طويلاً دون أن يفعل شيئاً سوى الحياة اعتماداً على ما أنجزته يدا تشاري». ولم يكن أولئك الملوك غزاة، لأن التوسع الإقليمي لم يبدأ إلا مع بداية القرن التاسع عشر، في عهد «مبومبوي». وإلى جانب الخلافات الداخلية في ذلك الحين، كانت المملكة تواجه التهديد الخطير من جانب غزاة التشامبا والقبلة من الشمال، وخاصة خلال القرن الثامن عشر. إلا أن ثمة بعض التطورات ذات المغزى التي يمكن أن نستشفها خلال تلك الفترة. فقد أدى تزايد التوسع الكبير في تعدد الزوجات الملكي إلى زيادة ضخمة في عدد الأنساب الأميرية (بلغت واحداً وستين مع نهاية القرن الثامن عشر). كذلك زاد عدد نبلاء القصر زيادة كبيرة (تشكل سبعة وعشرون نسباً من كبار رجال البلاط)، مع كون الملك يعين غالبية رجال بلاطه من توائم الأميرات وأبنائهن. أما التطورات المادية والاجتماعية فلا يعرف عنها إلا القليل. ومن المحتمل أن عدد سكان المملكة في نهاية القرن الثامن عشر بلغ عشرة آلاف إلى اثني عشر ألف نسمة، بينهم عدد صغير من الرقيق الذين انتهوا إلى هذا الوضع بسبب جرائم ارتكبوها أو ديون عجزوا عن سدادها. وكان الاقتصاد زراعياً في جانبه الأكبر، ومفتوحاً للتجارة الخارجية، إذ كان الباموم منذ تاريخ مبكر يستوردون الملح، والحديد، والخرز، والسلع القطنية والمصنوعات من النحاس.

أما الباميليكي، فإن تاريخهم القديم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ المجموعتين السابقتين^(٦). ومما يذكر أن اسم «باميليكي» نفسه - الذي لا يزال أصله ومدلوله موضع جدال - قد طبق خطأً على جماعات كثيرة (زهاء مائة زعامة) كانت تشترك بالفعل في ثقافة واحدة ولكن أياً منها لم تصف نفسها بأنها «باميليكي». وقد جاءت تلك الجماعات كلها من الشمال، من المنطقة التي يشغلها التيكار حالياً. والمرجح أن هجرتها نحو الجنوب بدأت في القرن السابع عشر، وأنها كانت ذات ارتباط بتنقلات السكان من التيكار وبضغوط القبلة. وقد حدثت تلك الهجرة على مدى زمن طويل، في موجات متتابعة قادتها عناصر متميزة. وشغل أولئك المهاجرون أراضي الباموم الحالية. حيث أقاموا قرى عديدة قبل أن يخرجهم الباموم من معظمها ويستوعبوا من بقي منهم. ومن بين مختلف جماعات الباميليكي، كانت جماعة البالغ هي أول من عبر نهر

(٦) T. Eyongetah و R. Brain، ١٩٧٤، ص ٤٣-٤٦؛ C. Tardits، ١٩٨١.

نون، وذلك على وجه اليقين تقريبًا في بداية القرن الثامن عشر. ولم يلبث أن تبعهم الباندينغ، والبايي، والباغوسام، واستمر استقرار تلك الجماعات في مواقعها الجديدة ممتدًا في القرن التاسع عشر. وكانت لمختلف الزعامات سمات شائعة بين المجتمعات السياسية في مرتفعات الكامرون (وجود زعيم، وأهمية المجالس، ودور الرابطات، وما إلى ذلك). وكان من صفاتها المميزة ارتفاع معدل انتقال السكان، الذي يبدو أنه يرجع إلى وقت مبكر ويرتبط بارتفاع معدل نمو السكان ونظام الموارث الذي كان يقضي بنقل الضيعة إلى وريث واحد، الأمر الذي يضطر سائر الأبناء إلى السعي للحصول على الأرض من الزعيم أو إلى الاستقرار في مكان آخر.

المناطق الواقعة حول نهري أولي وأوبانجي

إن النظرة الفاحصة إلى الافتراضات والنتائج المتوافرة حاليًا تشير إلى أن المعرفة بالمناطق الواقعة حول نهري أولي وأوبانجي - على الأقل عن الفترة السابقة على القرن التاسع عشر - لم تكد تتقدم منذ صدور أعمال الأنثروبولوجيين الأوائل، وخاصة أعمال هوتيرو، وكالون - بوفيك، ولاغاي^(٧). فالباحثون المعاصرون لا يفتأون يستخدمون المصطلحات نفسها (الاحتمالات، والمعرفة التخمينية. والنتائج غير المؤكدة) التي تشير إلى الوضع القلق للمعارف الحالية وإلى التعقيد البالغ (الاضطراب، واختلاط الأعراق، والوضع المحيئ للمظاهر موضوع الدراسة. ولا نزاع في أن أكثر المسائل تعقيدًا هي مسألة الاستقرار في تلك الأراضي. ورغم الاختلافات البسيطة المتعلقة بأنسب الصفات التي يمكن إسنادها إلى الجماعات البشرية المعنية، فإن كل البحوث تتفق على الإقرار بثلاثة أنواع من السكان. هي: أهل العصر الحجري الحديث، والبانو، والسودانيون. وتبرز الصعوبات الرئيسية لدى تفصيل غرائب الاستقرار وطرائقه، ومضمون العلاقات بين هذه الأقوام المتعددة وأشكالها المتتابعة.

وقد جرت التقاليد، بقصد التيسير أكثر من الاختيار، على التمييز في هذا الصدد بين إقليمين فرعيين، هما الأوبانجي والأولي^(٨). ومنطقة الأوبانجي، التي تسكنها اليوم أقوام سودانية - مثل الباندا والنغباكا والنغباندي الذين يتحدثون لغات تنتمي إلى عائلة الأداماوا الشرقية - كان يشغلها على الأرجح حتى القرن السابع عشر قوم البانو، الذين يفترض أنهم تملكوا الإقليم من الأقوام شبه المجهولة التي بقيت منها أدواتها المنتمية إلى العصر الحجري الحديث. ولا تكاد معرفتنا بهؤلاء البانو تزيد عن معرفتنا بسابقيهم، لأن غالبيتهم اندمجت ثقافيًا في الأقوام السودانية، التي يرجح أنها بدأت تنتقل إلى الإقليم من دارفور وكردفان في القرن السابع عشر أو أوائل القرن الثامن عشر. ويرجح أيضًا أن القادمين الذين شكلوا بعد ذلك جماعة نغباندي كانوا أول من وصلوا، ثم جاء بعدهم الباندا والنغباكا. أما تتابع الجماعات

(٧) A. de Calonne-Beaufaict، ١٩٢١، Hutereau، ١٩٢٢، Lagae، ١٩٢٦.

(٨) J. Vansina، ١٩٦٦ (ب)؛ ص ٢٧-٥٢، A. de Calonne-Beaufaict، ١٩٢١، ص ١٣٥-١٤٩، E. de

Dampierre، ١٩٦٨، ص ١٥٦.

البشرية في منطقة الأوبلي، التي يسودها اليوم أقوام الأزاندي والأقوام التي اندمجت فيهم، فيبدو أنه كان مختلفًا. فحتى القرن السادس عشر أو أوائل القرن السابع عشر، كانت أحواض أنهار أوبلي ومبومو وأروومي تشغلها على الأرجح أقوام تنتمي إلى ثقافة العصر الحجري الحديث، يقال إن بقاياهم اليوم هم المومفو، واللوغو والماكير. وكانت تلك الأقوام ذات القامة القصيرة تستخدم أدوات من الخشب، والعظام، والحجر المصقول بوجه خاص (فؤوس، وأحجار شحذ، وأحجار مقلاع). وثمة جماعتان سكانيتان - جرى التقليد على وصفهما بالغزاة، أُلصقتا نفسيهما أو اندمجتا طوعًا في هذه القاعدة السكانية. وقد حدثت هذه الهجرات الأصلية من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠. ويذكر أن أول حركة للأقوام السودانية، التي جاء منها أقوام المانغيتو والنغباندي والزاندي، سارت بأصحابها في اتجاه شمالي - جنوبي حتى نهري أوبانجي ومبومو، وفي اتجاه غربي - شرقي من هناك. كذلك شهد القرن السابع عشر وصول البانتو الذين تبعوا مجرى النهر في اتجاه الشمال. وقد كانت تلك الفترة - القرن السابع عشر إلى أوائل القرن الثامن عشر - هي التي تشكلت فيها الجماعات الإثنية - السياسية. وقد اقترح باحثون آخرون افتراضًا توليقيًا يشمل منطقتي نهري أوبانجي وأوبلي بكاملهما (أنظر شكل ١٨: ١)^(٩). وتستند حجة هؤلاء إلى بيانات لغوية وإثنية - لغوية، وتتميز مراحل عريضة ثلاث للاستقرار. فقد كانت هناك أولًا في الألف سنة الأولى قبل الميلاد حركة واسعة النطاق من الغرب إلى الشرق، حملت ما قبل - الأوبانجين إلى نهر النيل، مع استقرار الغايا - مانغا في الغرب، والباندا في الوسط، والنغبكا - سيري - نغباندي في المثلث الواقع بين بحر الغزال والنيل الأبيض، والزاندي - نزاكارا في الجنوب بين نهر أوبلي ونهر النيل. وكان أولئك السكان لا يزالون مستقرين في تلك المواضع حوالي عام ١٠٠٠ تقريبًا، عندما طرأ اندفاع للأقوام النيليين من الشمال. وكان أول أثر لذلك هو تفتيت جماعة النغبكا - سيري - نغباندي ودفع النغباندي نحو الجنوب في المنطقة الواقعة بين نهري أوبانجي وزاير، حيث التقوا بالأقزام والباننو. كما دفعت هذه الموجة النيلية أيضًا جماعات الزاندي - نزاكارا غربًا إلى الأراضي التي يرويها نهر أوبلي ومبومو. أما المرحلة الثالثة، التي بدأت في القرن الثامن عشر، فتتفق مع اندفاع البانتو من الجنوب وفرارهم من آثار تجارة الرقيق.

ويبدو هذا الافتراض جذابًا، رغم أنه يستوجب تحفظين أساسيين، أولهما أنه يبدو من الصعب هنا الحديث عن هجرات، لأن هذه الكلمة تعني تحركات تشمل أعدادًا كبيرة من الناس. وفي الحالات المعروفة على نحو أفضل من غيرها - مثل حالتي الزاندي والمانغيتو - كانت العمليات التجارية أكثر ارتباطًا بالسياسة منها بالجانب السكاني، نظرًا إلى أن المهاجرين كانوا نخبات جيدة التنظيم إلى درجة ملحوظة من الناحيتين التكنولوجية والسياسية، واكتفوا بإعادة تجميع السكان المحليين في زعامات وممالك. إلا أن من غير الصحيح القول بأن الدول والجماعات الإثنية - ذات التاريخ المعروف في القرن التاسع عشر - كانت موجودة على الدوام. ولكن جميع



اللوحة ١٨: رأس من الحجر البركاني من منطقة أولي، غير معروفة التاريخ.

الموروثات الشفهية، وخاصة سلاسل أنساب العشائر الرئيسية، توضح أن القرن السابع عشر - وليس ما قبله - هو الذي شهد ظهور «تجمعات الأقوام» (أ. دي دامبيير) نتيجة لمختلف موجات الهجرة: الزاكارا الناطقون بلغة متصلة بلغة الزاندي، والبازا الناطقون بلغة النغباندي، والمبومو الناطقون بلغة الزاندي. وفي الوقت نفسه بدأت تبرز عشائر قليلة: عشيرة «فو-كباتا» بين الزاكارا؛ وعشيرة «بانديا» بين البانغباندي (ومفردها مونغباندي)، وعشيرتا «باكوندي» و«فونغار» بين المبومو. ثم أتاحت التطورات اللاحقة، التي يرجع وقوعها في القرن الثامن عشر، لعشيرتي «فونغار» و«بانديا» تأكيد سيادتهما على حساب العشائر الأخرى. وقد استقر الفونغار في البداية على نهر شينكو - أحد روافد نهر مبومو - وتوصلوا إلى الاعتراف بهم زعماء وحيدين للمبومو من خلال قضائهم على الباكوندي، ثم بدأوا هجرة طويلة نحو الشرق والجنوب، قَلَّ لها الاستمرار حتى أواخر القرن التاسع عشر، وأن يتمكنوا خلالها من غزو أو إخضاع أو استيعاب أو محالفة عديد من الأقوام البالغة التنوع. وقد كانت مهارتهم في تنظيم هذه الأقوام سياسيًا هي التي يرجع إليها الفضل الأكبر في تلاحم مجتمع الزاندي، الذي بدأ آنذ - أكثر منه الآن - «أحجية خارقة للمألوف من عشائر وسلالات مقتلعة الجذور» (أ. دي دامبيير)، يربطها ولاؤها المشترك لأرستقراطية الفونغار الحاكمة. أما عشيرة البانديا، فقد كانت نقطة بدئها هي نهر الأوبانجي الأعلى فيما يسبق ملتقى نهري مبومو وأويلي. وجاءت ذروة توسعهم خلال القرن الثامن عشر بفضل نغوينجي الذي أنجز غزو أرض زاكارا وساعد في دفع الفونغار نحو الشرق^(١٠).

ولا نعرف سوى التزر اليسير عن الحضارة المادية لهذه الأقوام، ولا يمكن إسقاط المعلومات الكثيرة المتاحة من القرن التاسع عشر في اتجاه القرون السابقة إلا بأكبر قدر من الحيطة والحذر^(١١). بيد أنه يبدو محتملاً أن الأرستقراطيات الغازية كانت تمارس الصيد بفعالية منذ زمن طويل. وبقي الصيد بين الزاندي نشاطاً يتمتع بأسمى التقدير: أما مهاراتهم الزراعية فقد تعلموها من الأقوام التي غزوها، مع ملاحظة أنه مهما كان مستوى اهتمام أمراء الزاندي بالزراعة، فإن العمل في الحقول ظل مقصوراً على النساء والأتباع والرقيق. وكان تشغيل الحديد وتشكيله يلقي تقديرًا عالياً، وكان الحدادون في بعض الجماعات، مثل النغباندي، يتجمعون في رابطات مهنية مغلقة تمامًا. وكانت الشبكة النهرية التي تشكلها أنهار أوبانجي وأويلي ومبومو وأروومي وروافدها العديدة توفر أساساً لتجارة نشطة. فكانت الأسواق المنتظمة تعقد كل خمسة إلى سبعة أيام، حيث تباع فيها المنتجات الحرفية (السكاكين والحراش الحديدية)، والمواد الغذائية، والحيوانات (الأسمالك، والماعز، والكلاب)، إلى جانب الرقيق الذين كانوا يمثلون السلعة الرئيسية للتجار. وقد نمت هذه التجارة نموًا سريعاً مع وصول التجارة التي كان يقوم بها الأوروبيون على ساحل الأطلسي إلى الأراضي الداخلية.

(١٠) E. de Dampierre، ١٩٦٨، ص ١٥٦-١٧٣؛ E.E. Evans-Pritchard، ١٩٧١، ص ٢٦٧-٢٧٨ و٤١٤-

(١١) بالإضافة إلى المؤلفين المذكورين أعلاه. أنظر أيضًا: P. Denis، ١٩٦١، ص ٧-١٠.

المجتمعات الساحلية وتجارة الأطلسي

شهدت الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ أيضًا قيام التجارة الساحلية وتطورها على نطاق واسع، وتحولها بعد زمن وجيز إلى تجارة للرقيق. ويلاحظ أن الحافة الساحلية - التي تأثرت بمختلف أشكال القلب والاضطراب الناشئة عن هذه التجارة - لم تكن سوى آخر حلقة في سلسلة طويلة من النشاط التجاري المتجه إلى أراضي الداخل. وبحلول عام ١٨٠٠، وصلت تلك السلسلة إلى أعالي نهر مونغو وأراضي الكامرون المعشبة وأعالي نهر أوغوزي، ثم من خلال نهر الكونغو (زائير) إلى نهر أوبانجي.

الأقوام

إن حالة السكان والمجتمعات في المنطقة الساحلية في عام ١٥٠٠ لا تزال غامضة ومثيرة للخلاف بين الأخصائيين. فإلى الجنوب مباشرة من الموطن الأصلي للأقوام الناطقة بلغات البانتو وفي منتصف المسافة بين مركزي ساحل غينيا والكونغو حيث ازدهرت نظم الدول، يرجح أن يكون هذا الإقليم قد مرّ بتطور معقد - لا تزال مراحل غامضة - من حيث الاستقرار فيه ومن حيث تنظيمه السياسي والاجتماعي والثقافي. ولا تنبؤنا الموروثات الشفهية بشأن الأصول والهجرات إلا بالنزر اليسير: فطرق الهجرة الدقيقة أو المحددة التي سارت فيها جماعات الدوالا وأقربائهم لا يمكن تتبعها إلا من وادي سانغا؛ أما فيما يخص المونغوي في غابون والميتسوغو والأوكاندي، فإن نقطة البدء الوحيدة التي أمكن تعيينها هي أعلى نهر «إيفيندو». ولا تضيف كتابات الملاحين والتجار الأوروبيين إلى ذلك شيئًا كثيرًا، فقد كتبها رجال كانت اهتماماتهم الرئيسية تنحصر في مدى الانتفاع والربح الذي يمكن الحصول عليه من البلدان التي زاروها، ولذا فإن كتاباتهم تورد أسماء الأماكن وتصف الموارد وتبين طرائق الاستقرار، ولكنها لا تذكر شيئًا عن هوية الجماعات البشرية؛ وإن كانت تبين أن المنطقة كلها كانت مأهولة، حتى وإن لم تذكر أهلها. وعلى هذا النسق تذكر «زمردة مواقع العالم» (Esmeraldo de Situ Orbis) - التي كتبها باتشيكو بيريرا حوالي عام ١٥٠٥ - أن «ساحل البحر كله، من سيرّا دي فيرنام دو بو إلى كابو دي لوبو غونثالفيس، مأهول بكثافة... وهذا القطر قريب جدًا من خط الإستواء الذي أعلن القدماء أنه لا يمكن سكناه، ولكن الخبرة أوضحت أن ذلك غير صحيح»^(١٢). أما «التقرير عن مملكة الكونغو والأقطار المحيطة بها» - الذي نشر في روما عام ١٥٩١ - فإنه يؤكد قدم استقرار السكان في المنطقة، ويذكر أن «جزيرة سان توماس تتاجر مع سكان أرض القارة الذين يغشون مصبات الأنهار»^(١٣).

فمن كان هؤلاء الناس؟ إن لدينا فيما يتعلق بالساحل نفسه مصدرين رئيسيين. أولهما هو تقارير الرحّالة، وخاصة تقرير أ. دابير المسمّى «وصف أفريقيا Description de l'Afrique».

(١٢) D.P. Pereira، ١٩٣٧.

(١٣) F. de Pigafetta، ١٥٩١.

والذي يحتوي على قائمة بالأرقام التي كان يستخدمها أقوام الساحل. وهذا التقرير يتيح تأكيد أن تلك الأقوام حوالي عام ١٦٦٠ كانت ناطقة بالبانو دون نزاع^(١٤). وتتيح هذه المصادر المكتوبة نفسها أيضًا إمكان تحديد تواريخ حكم عدد من الحكام الذين يرد ذكرهم في الموروثات الشفهية. ومثال ذلك أن ذروة حكم مولوي - ثالث ملوك دوالا التاريخيين - يمكن تحديدها بعام ١٦٥٠ تقريبًا. وهذا التأريخ الدقيق يجعل من الممكن تحديد تاريخ إنجازات جده «مبيدي» بالقرن السادس عشر، وتحديد عهد «مبونغو» الأسطوري - الذي يتنسب إليه الدوالا والأقوام المتصلون بهم - بما قبل القرن السادس عشر^(١٥).

وبينما يمكن قبول تعمير الساحل بأقوام من البانتو مع بداية القرن السادس عشر، فإن المرء لا يجد حيلة سوى التخمين بالنسبة إلى المناطق الداخلية المجاورة. ومن هنا فإنه فيما يخص إقليم «مينلابا» وأراضي «بيتي»، نجد أن ستة مستويات من السكان قد استقرت هناك دون توافر أية بيانات زمنية في هذا الصدد. وكان أقدم هؤلاء الأقوام هم الأقزام، يليهم المشتغلون بالصيد - وجمع الثمار، مثل الأول، ثم جماعات مختلفة من البانتو مثل الماكا والمومبو والبيتي والباسا، الذين استمرت هجراتهم حتى القرن التاسع عشر^(١٦). وتبدو الصورة أكثر وضوحًا عندما نوغل جنوبًا، في غابون الحالية. ففي نهاية القرن الخامس عشر، وجد البرتغاليون في منطقة المصب الخليجي سكانًا من أقوام «مبونغو» كانوا قد بلغوا الساحل في تاريخ غير معروف ووجدوا الأقزام هناك. ومن الجائز أن الأكيلي والسيكي كانوا آنئذ يقطنون بالفعل حول المبونغوي. أما الأراضي الواقعة على طول المجرى الأدنى لنهر «أوغوي» (كاب لوبيز وفرنان فاز) فلم تكن آنئذ قد شغلت بعد بأقوام البانتو، الذين استقرت إقامتهم في المنطقة بعد تطور التجارة مع الأوروبيين. ومن المحتمل أن الأقوام هناك كانت غالبيتهم من النغريلو. أما الدولة الوحيدة المنظمة فكانت في مصب غابون الخليجي. وطبقًا لوصف أكثر تأخرًا أورده «دابر» في القرن السابع عشر، كان الملك يحمل لقب «ماني بونغو»: ويحتمل أن كلمة «ماني» التي يعود أصلها إلى الكونغو تشير إلى تأثير مباشر أو غير مباشر للنموذج السياسي لمملكة الكونغو، إلا إذا كان التجار الأوروبيون الذين كانوا يعرفون مملكة الكونغو هم الذين استخدموها للإشارة إلى هذه المملكة لمجرد التيسير على أنفسهم^(١٧). وفي الجنوب الأقصى، كانت مملكة «لوانغو» قد استقرت وحسن استقرارها بحلول عام ١٥٠٠ تقريبًا، نظرًا إلى أن جميع روايات رحالة أوائل القرن السادس عشر تشير إلى «ماني لوانغو» و «مبانزا لوانغو» بالإسم. أما الأوجه الوحيدة لعدم اليقين - والتي يصعب الفصل فيها - فتتعلق بتأسيس هذه المملكة وبمدى امتدادها. فبعض

(١٤) O. Dapper، ١٦٨٦.

(١٥) H. Ngoa، ١٩٦٩؛ E. Ardener، ١٩٥٦ و ١٩٦٨؛ M. Mdoumbe-Mouloungou، ١٩٦٨.

(١٦) P. Laburthe-Tolra، ١٩٧٧، ص ٧٧-٤١٣.

(١٧) J.A. Avaro، ١٩٨١، ص ٢٣-٣٠ و ٣٩-٥٩؛ E. M'Bokolo، ١٩٨١، ص ١١-٢٨؛ K.D.

Patterson، ١٩٧٥، ص ١-٢٥.



اللوحة ١٨، ٢: منظر أمامي ومنظر جانبي لتمثال ملكي صغير من منطقة «كوبا» (وسط الكونغو) وهو جالس أمام لوحة ماسكارا (مواد الزينة).

الموروثات الشفهية تجعل من «لوانغو» دولة مشتقة من مملكة الكونغو - التي قال إن مؤسسها كان على قرابة مع أول ملوك «لوانغو» - ولكن ثمة موروثات أخرى يستفاد منها أن تأسيس مملكة لوانغو نتج عن عمليات داخلية حدثت في مجتمع الفيلي. ومن الجائز أن «لوانغو» كانت تربطها علاقات وثيقة - قد تكون علاقات تبعية - بمملكة الكونغو حتى أواخر القرن الخامس عشر. وقد مدّت لوانغو تأثيرها على نحو متقطع حتى رأس سانت كاترين، وربما أيضًا حتى رأس لوبيز. وعلى غرار الحال في عديد من دول أفريقيا الوسطى، كانت مهام الملك الرئيسية ذات صفة طقوسية. فقد كان نظام الملكية - الذي أسسته أسرة من الحدادين - يرتبط بعقيدة النار. وخلال الاحتفال بتتويج الملك كان كل «مالوانغو» يشعل التتوفيا (النار المقدسة) التي تظل مشتعلة حتى وفاته، وكانت المشاعل الموقدة من هذه النار تنقل بصورة احتفالية إلى

العواصم الإقليمية ومنها إلى بيوت العشائر. وكان أحد الطقوس المهمة الأخرى يتعلق بالمطر، الذي يعتبر الملك مسؤولاً عنه. ففي كل عام - في بداية فصل المطر - كان يقام في العاصمة احتفال كبير، حيث كان الناس يشكرون الملك على حمايته إياهم ثم يرجونه أن يصنع المطر. وفي نهاية الاحتفال، يقف الملك فوق عرشه ويطلق سهماً إلى كبد السماء. وفي ذلك اليوم، كما يذكر أحد شهود العيان: «كان يعمّ الابتهاج العظيم، لأن المطر كان أحياناً يسقط بالفعل». وقد كانت أبرز السمات الملفتة للنظر في هذا المجتمع هي، على التحقيق، اقتصاده ذو البنية المركبة. فكانت تقوم زراعة دينامية لمحاصيل الغذاء ممتزجة بانتاج حرفي متنوع يشمل صناعة قماش النخيل من أجل صنع الملابس واستخدامه كعملة؛ وتشغيل العاج والنحاس والخشب الأحمر؛ وصنع الملح. وكانت هذه المنتجات تباع في الأسواق المحلية، ولا سيما سوق العاصمة «بوالي»، وتصل كذلك إلى الأسواق الواقعة خارج المملكة. وكانت توجد شبكة تجارية تستند إلى التحالف بين زعماء الفيلي من لوانغو ونظرائهم من الأقوام المجاورة، وتتيح بلوغ مصب غابون الخليجي، وأراضي كوني و بركة ماليبو. التي يسيطر عليها التيكى^(١٨). من ذلك يتبين أن تجارة الأطلسي لم توجد التجارة من العدم في هذه المنطقة؛ وإنما اقتصر أثرها على إضفاء كثافة جديدة وبعد جديد على شبكة تجارية قائمة وراسخة بالفعل.

تجارة الأطلسي

إن التاريخ المحلي لتجارة الأطلسي في هذا الجزء من أفريقيا لا يزال غير معروف إلا بقدر ضئيل. والغالب على ما هو متوافر من دفاتر حسابات التجار الأوروبيين - التي ضاع معظمها - هو تآثر المعلومات وتفتتها. والكثير من أوصاف أفريقيا التي وضعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر تقدم معلومات منقولة على مرحلة أو اثنتين بزعم أنها تعرض للمرة الأولى. إلا أن هناك بعض الحقائق التي استقرت وثبتت في هذا الصدد.

ففي البداية كانت البرتغال هي التي تحتكر التجارة، وقد وصل الملاحان فرناو دو بو ولوبي غونثالفيس على التوالي إلى جزيرة فورموزا وإلى غابون في عامي ١٤٧٢ و ١٤٧٣. ولم يبدأ حجم التجارة في الزيادة إلا بعد عام ١٥٠٠، عندما استقر البرتغاليون على جزيرة ساو تومي التي كانت تحتاج إلى الرقيق للعمل في مزارع قصب السكر بها، مع قيامها في الوقت نفسه بمهمة مستودع أو مركز تجمع للشحنات المتجهة إلى الأمريكتين. كما أن جزيرتي برينسيبي وأنيون - اللتين كانتا غير مأهولتين عندما استقر فيهما البرتغاليون - جرى توطينهما بالرقيق المأخوذ من السواحل المجاورة. ويبدو أن التجارة كانت صغيرة النطاق. وفي نهاية القرن السادس عشر أدت ثورات الرقيق، التي حدث أهمها في ساو تومي في عامي ١٥٧٤ و ١٥٨٦، إلى تدمير تجارة البرتغاليين في المنطقة. ثم وصل الهولنديون بعد عام ١٥٩٨ وأنشأوا وطوروا المراكز الجديدة للتجارة في دوالا، عند مصب نهر ووري في المصب الخليجي للغابون، ورأس لوبيز،

بالإضافة إلى قضائهم على الوجود البرتغالي في لوانغو. وبلغ الوضع مرحلة جديدة حوالى عام ١٦٦٠، عندما طرأ على تجارة الرقيق توسع هائل استمر حتى عام ١٨٥٠ تقريبًا. وأصبحت فرنسا وبريطانيا العظمى القوتين التجاريتين الرئيسيتين في المنطقة، وإن كانت أنشطة البرتغاليين والهولنديين والدنمركيين قد نجحت في المحافظة على وضع تنافسي، مما أدى إلى زيادات منتظمة في أسعار الرقيق وفي عدد نقاط بيعهم على الساحل.

ومن الصعب التوصل إلى تحديد كمي دقيق لحجم هذه التجارة، الذي كان يختلف من نقطة إلى أخرى على طول الساحل. وكان موقع هذه الأراضي، عند أسفل خليج غينيا، يشكل عائقًا أمام نمو التجارة هناك. وكثيرًا ما كانت سفن شحن الرقيق تسلك «الطريق الصغير» الذي كان يضطرها إلى التوقف عند مختلف محطات تجارة الرقيق على طول ساحل الأطلسي، من سينغامبيا إلى كالابار، قبل بلوغ الكامرون والغابون ولوانغو، التي كانت زيارتها تأتي على هذا النحو في نهاية الرحلة، بعد أن تكون السفن قد استقبلت جانبًا كبيرًا من حمولتها. أما الطريق الآخر، المسمى «الطريق الكبير»، فكان يتيح للسفن تجنب هذه التوقيفات البينية، والاستفادة على أفضل وجه من الرياح والتيارات البحرية للوصول مباشرة إلى جنوب رأس لوبيز وبدء المتاجرة في لوانغو أو الموانئ المجاورة لها. وكان ربان سفن الرقيق أيضًا يفضلون الرقيق من لوانغو والمناطق الأبعد منها جنوبًا، إذ إن هؤلاء «زهرة تجارة الرقيق، لأنهم هادئون لينو العربية، معتادون على الخضوع... يرضون بنصيبتهم دائمًا»، على خلاف الرقيق من الغابون أو الكامرون، الذين اشتهروا بضعف تحملهم للآثار البدنية والقيود الناتجة عن الرق^(١٩).

كانت هناك إذن التنوعات التالية: على ساحل الكامرون، دخلت التجارة أنشط مراحلها حوالى عام ١٧٥٠^(٢٠)، وكانت مراكزها الرئيسية في مصب ووري الخليجي، وبالتحديد دوالا. وكانت أغلب السفن التي ترددت على هذه المنطقة هولندية، وإن كانت السجلات تفيد أنه، بين عامي ١٧٣٢ و ١٧٥٩، قامت شركة ميدلبورغشه التجارية Middelburgsche Commerce Company بتنظيم ١٥٣ بعثة تجارية إلى أفريقيا، لم يوجه منها إلى الكامرون سوى عشرة في المائة فقط^(٢١). أما عدد السفن الهولندية التابعة لشركات أخرى وعدد السفن الإنجليزية فهو أمر غير معروف، رغم أن كل الدلائل تشير إلى تردد الكثير منها على المنطقة. وكانت دوالا تمون من الشمال والشمال الشرقي؛ وليس هناك أي دليل يشير إلى وجود أية علاقات تجارية في هذه الفترة مع الجنوب. وإلى الشمال كان نهر «مونغو» يتيح بلوغ الأراضي المعشبة التي قدمت الكثير من الرقيق منذ حوالى عام ١٧٥٠ نتيجة لحروب التشامبا؛ كما كان نهر ووري في الشمال الشرقي يؤدي إلى أراضي «نون - مبام». ولا يوجد حتى الآن سبيل إلى تقدير الأعداد التي شملت تلك التجارة دون خطر الزلل.

(١٩) L. Degrandpré، ١٨٠١، يستشهد به E. M'Bokolo، ١٩٨١، ص ١٧.

(٢٠) E. Ardener، ١٩٦٨؛ J. bouchard، ١٩٥٢، ص ٧٩-١٠٤.

(٢١) R.A. Austen و K. Jacobs، ١٩٧٤، ص ٧.

وقد أدى هذا الافتقار إلى اليقين ببعض المؤرخين إلى التهور من شأن تصدير الرقيق لصالح المنتجات الأخرى، وخاصة العاج الذي حصل الهولنديون على كميات ضخمة منه في القرن الثامن عشر. وعلى نهر غابون، كانت منطقة المصب الخليجي هي المركز التجاري الرئيسي، إذ إن رأس لوبيز لم تبدأ المشاركة النشطة في تجارة الأطلسي إلا في عهد ريومي - مبولو (حوالي ١٧٩٠-١٨١٠). وهنا أيضًا يمكن القول - رغم الافتقار إلى الأرقام - بأن تجارة الرقيق كانت واسعة النطاق، كما يستشف من حدة الصراع بين البرتغاليين والهولنديين على امتلاك الغابون في بداية القرن الثامن عشر، ومن عدد السفن التي أرسلت إلى هذه المنطقة من ميناء هونغليير الفرنسي. وكانت هناك بالإضافة إلى الرقيق كميات ضخمة من العاج والشمع وخشب الصندل يتولى توريدها الكيلي والفانغ المشتغلون بالصيد والجمع في المنطقة المجاورة. وكان الرقيق يأتي من «أوغوي» الوسطى التي كانت تمد بهم رأس لوبيز أيضًا. وأفضل تجارة معروفة هي تجارة لوانغو، التي لم يستمر اتجارها بالرقيق سوى فترة صغيرة بالمقارنة إلى ساحل الرقيق أو أنغولا. وقد بدأت تلك التجارة على نطاق واسع حوالي عام ١٦٧٠، ولكنها مع حلول عام ١٧٨٠ كانت قد انتهت تقريبًا. وكانت لوانغو حتى منتصف القرن السابع عشر تقدّم بصفة رئيسية العاج وخشب الصبغة وقماش النخيل، الذي كان يلقى رواجًا واسع النطاق في أفريقيا الوسطى لاستخدامه كعملة. وكانت تأتي من لواندا كل عام سفينة برتغالية أو اثنتان لتأخذ ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ قطعة من قماش النخيل كان يستخدمها البرتغاليون لدفع رواتب جنودهم. أما عدد الرقيق المصنّين من ساحل لوانغو (لوانغو، وماليمبا، وكايندا) - الذي كان يبلغ المائة سنويًا حوالي عام ١٦٣٩ - فقد ارتفع إلى ١٢٥٠٠ سنويًا في الفترة ١٧٦٢-١٧٧٨ وإلى ١٣-١٤ ألفًا سنويًا بين عامي ١٧٨٠ و ١٧٩٠^(٢٢). وقد تركت لنا دفاتر حسابات ربانة سفن الرقيق مؤشرات ثمينة إلى الأصول الإثنية للرقيق الذين كان الأوروبيون يشترونهم في لوانغو. ويندر أن يرد ذكر الفيلي من لوانغو بين أولئك الموجهين إلى الأسواق الخارجية. وكانت هناك ثلاث جماعات غالبية، هي: المايومي، وهم جيران مباشرين للفيلي؛ والمونتيكويس («تيكي» من بركة مالبو)، والكويبانغويس («بوانغي» و«قوم النهر» من نهري الكونغو والأوبانجي). وبين هذا الاسم الأخير أن تجارة الأطلسي في ذروتها وصلت إلى قلب القارة. وحوالي عام ١٧٨٠، فقدت لوانغو أهميتها لصالح «أبوماندي» على رأس لوبيز وماليمبا وكايندا، وهما ميناءان لدولتي «كاكونغو» و«نغويو» الصغيرتين، اللتين كانتا سابقا خاضعتين للمالوانغو (ملك لوانغو).

ديناميات معقدة

إن تحليل آثار هذا النظام التجاري الكثيف والطويل الأجل في إقليم صغير كهذا يستوجب التدقيق والعناية. ومن الاتجاهات التي ترسخت طويلًا في مجال البحوث ما يشدد على الآثار المدمرة لتجارة الأطلسي^(٢٣)، حيث نجد أن الفوائد من السكان نتيجة لتصدير الرقيق

(٢٢) R. Gray و D. Birmingham، ١٩٧٠، ص ١٤٩.

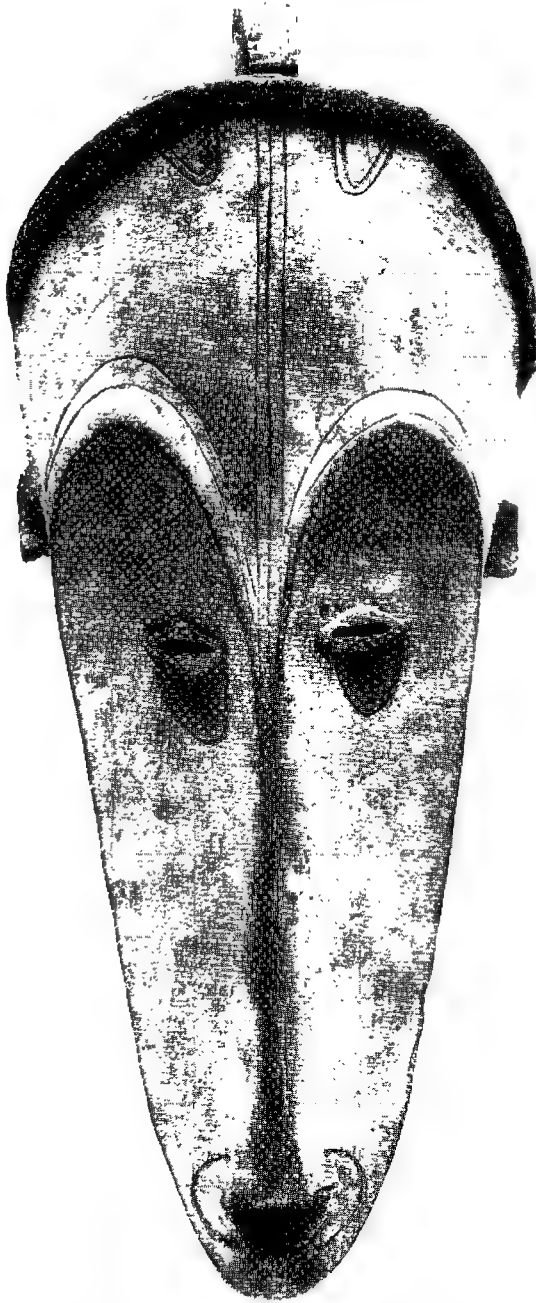
(٢٣) R.F.D. Rinchon، ١٩٢٩، W. Rodney، ١٩٧٢.

وللحروب التي شنت لاقتناصهم وللأمراض الواردة من أوروبا والأمريكيتين تبدو ذات أهمية جوهرية بالغة في هذا الصدد. ويستخدم «الترودني» مثال «لوانغو» لإبراز الركود التكنولوجي الذي ترتب على الكميات الكبيرة من الواردات من السلع الأوروبية والأمريكية، والخراب الذي أصاب الصناعات المحلية لتشغيل المعادن والنسيج^(٢٤). ومن الاتجاهات الأحدث في ميدان البحوث اتجاه يميل إلى التقليل من أهمية الخسائر التي لحقت بالمجتمعات الأفريقية. فيرى «فيليب كيرتين» مثلاً أن آثار «الهجرات الثلاث عبر الأطلسي» (تصدير الرقيق من أفريقيا إلى الأمريكيتين مقابل ما جرى في الاتجاه المضاد من انتشار أمراض لم تكن معروفة قبل ذلك وانتشار نباتات غذائية جديدة) قد تعادلت في سلبها وإيجابها في نهاية الأمر^(٢٥). ولكن باب المناقشة في هذه المسألة لا يزال مفتوحاً. وسوف نقصر هنا على أن نؤكد - فيما يتصل بهذه التغيرات - على مختلف صور الديناميات التي قامت، والتغيرات الطويلة الأجل التي أثرت على التنظيم الاجتماعي، والبنى الأساسية، واستقرار الأقوام وانتشارها، والأفكار وطرق التفكير. وقد كان من أهم التغيرات التي طرأت إدخال محاصيل غذائية جديدة من الأمريكيتين، مثل: الذرة، والكاسافا، والفلو السوداني، والفاصوليا، والتبغ^(٢٦). واعتباراً من عام ١٦٠٠ تقريباً، استغرق الأمر قرنين ونصف قرن لكي تحلّ هذه المحاصيل محلّ - أو تطرد تماماً - النباتات القديمة، مثل: الموز، والذرة الرفيعة، والذرة العويجة، واليام. ولم يقتصر انتشار هذه المحاصيل الجديدة على المنطقة الساحلية وحدها، بل إنها انتقلت بسرعة إلى الأراضي الداخلية، أحياناً على طول طرق التجارة، وأحياناً مستقلة عن اتجاهات هذه الطرق. وقد كان نبات الكاسافا هو الذي لقي أكبر قدر من النجاح، فقد ورد ذكره على ساحل «لوانغو» في عام ١٦٠٨، كما أنه كان يزرع بالفعل على نطاق لا بأس به في أراضي التيكبي في أواخر القرن السابع عشر. ويرجع نجاح هذا النبات إلى عدة عوامل. فغلته تزيد عن غلة اليام زيادة واضحة، كما أنه يوفر حماية كبيرة من آثار تقلبات المناخ والاضطرابات الاجتماعية، لأن جذوره تستطيع البقاء في التربة دون أن يلحقها التلف لمدة تصل إلى عامين. وهو نبات متعدد الاستعمالات: فأوراقه صالحة للأكل، وجذوره تقبل المعالجة والحفظ بعدد من العمليات التقنية، التي تؤدي إحداها إلى إنتاج نوع مشهور من الخبز («تشيكوانجي» لدى الكونغو) يمكن حفظه لمدة تصل إلى ستة أشهر. وخلال القرن الثامن عشر، انتشرت الكاسافا في سائر أنحاء حوض الكونغو متابعة مجرى نهر الكونغو (زائير) وروافده العديدة. أما الذرة التي سجل وجودها على الساحل قبل عام ١٦٠٠، فقد حلت محلّ الذرة الرفيعة بخطى أكثر بطئاً وإفائاً للنظر. كذلك أدرجت المحاصيل الأخرى بالتدرج في مختلف نظم الدورات الزراعية. وقد بلغ نطاق هذه التغيرات وسرعتها حدّاً جعل ج. فانسينا يطلق على ذلك وصف «ثورة زراعية» حقيقية. وهي تشهد بوجود طاقة كبيرة على التجديد التكنولوجي لدى مجتمعات الفلاحين

(٢٤) W. Rodney، ١٩٧٢، ص ١٠٣-١٢٣.

(٢٥) P.D. Curtin، ١٩٦٩، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٢٦) J. Vansina، ١٩٧٩.



اللوحة ٣٠٩٨: قناع «فانغ» كان يرتديه أحد أعضاء جمعية «نغيل» وهي رابطة للرجال نظمت على أساس طقوس انضمام محددة. وكان أعضاؤها يتولون حفظ النظام في المجتمع المحلي وحمايته من التعاويد الشريرة. ويبلغ ارتفاع القناع ٧٠ سم.

المحلية في أفريقيا الوسطى. إلا أنه لا يزال من الصعب تفسير آثار هذه التغيرات. فهل هي أسهمت حقاً - كما يتكرر التأكيد كثيراً - من خلال توفير مورد غذائي أكثر أماناً وتنوعاً، في إيجاد مقاومة بدنية أكثر لدى السكان وزيادة معدل النمو السكاني؟ إن هذه المقولة موضع شك كبير. فقيمة الكاسافا الغذائية محدودة. كما أن القرن التاسع عشر على الأقل يمدنا بتقارير عن وجود دلائل على سوء تغذية خطير بين الأقوام الأكثر استخداماً للكاسافا، مثل التبو والمبوزي. وبمنظور أكثر تعميماً، قد يمكن القول بأن ما تطلبت زراعتها هذه المحاصيل من إزالة الأشجار لتطهير الأرض اللازمة قد أدى إلى تيسير انتشار البعوض والملاريا والحمى الصفراء. ومن الناحية الاجتماعية، نجد أن هذه الثورة الاجتماعية قد أسهمت، إلى جانب التجارة نفسها، في إيجاد تقسيم جديد للعمل. ذلك أن العديد من الأعمال الزراعية، مثل تطهير الأرض، وزراعة المحاصيل وإعدادها قد لقي الهجر والإهمال من الرجال - الذين فضّلوا تكريس أنفسهم للتجارة الأكثر ربحاً - وأصبح يسند إلى النساء والرقيق. وكان نمو الرق المنزلي وسائر أشكال العيلة والتبعية من النتائج المباشرة لهذه التغيرات في مجال الزراعة.

وفي المناطق الأقرب إلى الساحل والمتصلة اتصالاً مباشراً بالتجارة عبر المحيط، كانت التغيرات التي طرأت على درجة كبيرة من التعقيد. فقد استقرت عملية استقرار الأقوام في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبدأت عملية إعادة توزيع قدر لها أن تستكمل في القرن التاسع عشر. وكانت تلك التحركات السكانية تتسم بدرجة خاصة من التعقيد في الكامرون وغابون. فقد شهد القرن السابع عشر شغل المصب الخليجي للغابون بعشائر جديدة من المبونغيوي؛ وشهد القرن الثامن عشر وصول الأورونغو عند رأس لوبيز والنكومي عند فرنان - فاز^(٢٧). وبدأ انتشار الفانغ البطيء في القرن الثامن عشر، قادمين من مكان ما على الضفة اليمنى لنهر سانغا قرب البحر^(٢٨). وفيما يتعلق بالبنى السياسية، كانت للتجارة الساحلية آثار متناقضة^(٢٩). وهناك حالة واحدة فقط، هي حالة الأورونغو عند رأس لوبيز، أدت فيها هذه التجارة إلى تكوين دولة مركزية قوية، كانت عشيرتها الملكية - عشيرة أبوليا أو ألومي - تمارس سيطرة احتكارية كاملة على التجارة مع الأوروبيين. وقد وقع إنشاء هذه الدولة أو تقويتها في وقت متأخر، عندما كانت تجارة الرقيق في ذروتها، في عهد ريومي - مبولو (حوالي ١٧٩٠-١٨١٠). أما سائر مواقع الساحل فقد سادت فيها آلية مناقضة، تمثلت في انهيار مراكز السلطة وتفتت السطوة السياسية. وفي هذه الحالة لم يكن تنظيم التجارة على الجانب الأفريقي قائماً على احتكار الدولة؛ وإنما قام تنافس استفاد منه أفراد قلائل من الأمراء والعامة، بل وبعض الرقيق السابقين الذين شكلوا أرسقراطية جديدة شديدة الغيرة على امتيازاتها ومتلهفة على

(٢٧) H. Bucher، ١٩٧٧، ص ١٤٩-١٧٠؛ J.A. Avaro، ١٩٨١، ص ٩٧-١٤٦ و ١٧٥-١٩٣.

(٢٨) P. Alexandre و J. Bynet، ١٩٥٨، ص ١٣-١٧؛ P. Laburthe-Tolra، ١٩٧٧، ص ٤١٠-٤١١.

(٢٩) J.A. Avaro، ١٩٨١، ص ١٤٣-١٤٦؛ J.R. Brutsch، ١٩٥٠، ص ٢١٣-٢١٦؛ P.M. Martin،

١٩٧٢، ص ١٥٨-١٧٤؛ E. M'Bokolo، ١٩٨١، ص ١٩-٢٨.

اكتساب السلطان السياسي. وفي دوالا، تبلورت المنافسة بين أسرة بيبلا (الملك بيل) وأسرة نغاندو (الملك أكو)، وانتهت إلى انشقاق كامل في القرن التاسع عشر. وعلى نهر غابون، سيطر على الضفة اليمنى فرعان من عشيرة «أغويكازا» وعلى الضفة اليسرى عشائر الأسيغا والأغولامبا. وفي لوانغو كان الرجال الجدد - السماسرة والتجار وقادة القوافل وغيرهم من الوسطاء - هم الذين حققوا أعظم استفادة، لأنهم كانوا يمتلكون الامكانيات لشراء الأرض من الملك وتكوين حاشية من الأتباع الأحرار والخدم. وفي نهاية القرن الثامن عشر يرد ذكر أفراد من العامة الذين يسيطر الواحد منهم على ٧٠٠ تابع ويشنون الحرب أو يزرعون الأرض لحسابهم. وتدهورت حال المالوانغو (الملك) حتى أصبح يضطر إلى بيع مناصب الدولة الكبرى «محدثي النعمة» هؤلاء. ومن المحقق أيضًا أن أحوال الناس العاديين كانت تتدهور في دوالا، وعلى نهر غابون أو في لوانغو. ومن الأمور ذات المغزى أن المفردات اللغوية القديمة لهذه المجتمعات كانت غنية بالعبارات التي تصف أشكالاً لا عداد لها من التبعية ودرجات مختلفة من الخدمة والرق. كذلك تعرضت الفكريات والعقليات الجماعية لتعديلات كبيرة، رغم ضرورة الحذر من القفز إلى النتائج في هذه المنطقة التي لا تزال مهمة من البحوث. وبناءً على ما تقدّم، شهد القرن الثامن عشر ظهور أو تطور ممارسات سحرية جديدة ومفاهيم جديدة للمرض تركز حول الفرد بدلاً من تركيزها على الجماعة الأسرية، مع كون الهدف الرئيسي هو ضمان الحماية من الهجمات من جميع الجوانب^(٣٠). ولا ريب في أن هذا التطور يرتبط بازدياد الإحساس بعدم الأمان، كما يتبين بجلاء من حالة لوانغو. ففي المملكة التقليدية كان أي شخص يستطيع اللجوء إلى العدالة الملكية، ولم يكن ذلك يقتضي منه سوى التوجه إلى العاصمة سالكا طرقاً معينة، تسمى نزيلا زي نزامي (دروب الرب) أو نزيلا ايفانغا نزامي (الدروب التي صنعها الرب)، وكان ذلك يكفل له الحصانة الكاملة. ولكن العديد من الموروثات الشفهية من القرن الثامن عشر تشهد على أمثلة للخرق الصريح لهذه الحصانة.

محور نهر الكونغو والتجارة الكونغولية الواسعة النطاق

عندما وصف الجغرافي جيل سوتير نهر الكونغو (زائير) بأنه «خط بداية»، كان ذلك بمثابة تأكيد ملفت للنظر لدور هذا النهر العظيم، سيد أنهار أفريقيا الوسطى. ويقول سوتير:

«إن الكونغو، بحكم قناته ومجاريه وجزره المتناثرة المتباعدة، لا يقتصر على كونه عالمًا قائمًا بذاته يتاخم المناطق (المجاورة)، وإنما هو يمثل أيضًا بالنسبة إلى هذه المناطق عامل تنسيق وتكامل إقليمي. ويتسم تأثيره بأنه مباشر باعتباره مجرى مائيًا تنظيميًا، وفي الوقت نفسه غير مباشر باعتباره طريقًا رئيسيًا صالحًا للملاحة ومفتوحًا لمبادرات البشر»^(٣١).

(٣٠) J.M. Janzen، ١٩٧٩ و E. M'Bokolo، ١٩٨٣.

(٣١) G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٢٣١.



اللوحة ١٨، ٤: قناع على طراز «نغوني» من غابون. وكان يرتديه راقص على قوائم رفع: وهو يمثل روح امرأة شابة جميلة عادت إلى الأرض كي تشترك في احتفالات جنازية باعتبارها عضواً في مجتمع الأحياء حتى بعد موتها. ويبلغ ارتفاع القناع ٢٦ سم.

وكان النهر حتى وقوع الاستعمار يمثل عاملاً قوياً في التقريب بين مختلف أقوام حوض الكونغو الشاسع. ولم يكن هذا الدور يشمل النهر وحده فحسب على طول جزئه الصالح للملاحة فوق بركة ماليبو، وإنما كان يشمل كذلك روافده العديدة، وخاصة نهر أليما ونهر ليكوالا ونهر سانغا ونهر أويانجي على الضفة اليمنى، وأنهار كوا وروكا وإيكيليمبا ولولونغا على الضفة اليسرى. وقد تحقق منذ الأزمنة القديمة تنظيم شبكة تجارية جيدة، لم تفتأ تنمو في حجمها وتعقيدها وتأثيرها على غالبية المجتمعات البشرية النهرية على طول النهر وروافده.

اقتصاد قديم قائم على التبادل

ثمة أدلة كثيرة على هذا القدم. ونظرًا إلى أن الموروثات الشفهية نادرًا ما تعود إلى أكثر من خمسة عشر جيلاً، فإن من الجلي أن من المتعذر إعادة تصوير بنية المراحل الزمنية والخطوط الدقيقة للاستقرار في هذا الإقليم. غير أنه يمكن - بالاستعانة بعلوم اللغويات والآثار والموروثات الشفهية - تمييز حركتين رئيسيتين. أولاهما وأقدمهما حركة واسعة النطاق جاءت بهؤلاء الأقوام الناطقين بالبانطو إلى هذا الإقليم من أوطانهم الأصلية؛ ويبدو أن هذه الحركة سارت في اتجاه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي. وكانت معظم هذه الأقوام تنتمي - حسب تصنيف غثري Guthrie - إلى المنطقة «جيم». ولا تزال بعض اللغات تنسم حاليًا بأوجه تشابه قوية مع بعض اللغات «النيجيرو-كامرونية»؛ كما هي الحال مثلاً بالنسبة إلى التشابه بين البويانجي والتونين والجاوارا^(٣٢). وتشير هذه الحقيقة إلى حدوث هجرة مباشرة من الموطن النيجيرو-كامروني نحو الموقع الحالي بمتابعة المجاري المائية، ولا سيما نهر سانغا، التي تشكل أكثر الطرق ملائمة في هذه المنطقة الحافلة بالسبخات والغابات. وفي نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، تذكر الكتابات البرتغالية عدة أقوام، من أبرزها البوليا والبوما والتيو، في مواقعها الحالية^(٣٣). وكانت هناك أيضًا إلى جانب هذه الحركة الأولى حركات صغيرة النطاق يرجح أنها حدثت في وقت لاحق وفي اتجاه من الشرق إلى الغرب، وأدت بالتدرج إلى استقرار بعض الجماعات وانفصالها على نحو متميز. وعلى هذا النسق، نجد في «أرض الأنهار» التي تنصرف مياها إلى نهر ليكوالا - ماساكا وروافده أن جميع الأقوام ترجع أصولها إلى الشرق، على الجانب الآخر من النهر^(٣٤).

ولا شك في أن هذه التحركات الأخيرة ساعدت على إيجاد الظروف الملائمة لقيام اقتصاد تبادلي أو على توسيع قواعده، بتوزيع السكان على عدد من المناطق الايكولوجية ذات الخصائص المتكاملة، بما في ذلك أراضي الضفاف والساحل، والأراضي الفيضية، بل والأراضي الجافة. وكانت أنشطة الزراعة وصيد الأسماك تستمر مترامنة خلال فصل الجفاف،

(٣٢) J.H. Greenberg، ١٩٦٣، ص ٣٥-٣٨؛ R.A. Oliver و J.D. Fage، ١٩٧٠، ص ١٣١-١٤٠.

(٣٣) J. Vansina، ١٩٦٥، ص ٨ و ٨٠ و ١٩٧٣ (ب)، ص ٤٣٩-٤٤٦؛ G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٣٦٣.

(٣٤) G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٢١٢ و ٢٤٣-٢٤٧.

الذي كان أيضًا فترة انخفاض مناسيب المياه في الأنهار وروافدها. وبذلك كان على السكان أن يختاروا، فاختار أهل النهر صيد الأسماك. الذي كان محصوله عالي القيمة بصفة تقليدية، وكان يسهل عليهم مبادلته في مقابل المواد الغذائية أو السلع التي تنتجها الصناعة المحلية. ومن حسن الحظ أن علم الآثار يؤيد هذه المقولات. فمن الملفت للنظر في المحل الأول أن جميع الطبقات المعروفة في الدراسات الأثرية الزائيرية - الكونغولية توجد حول بركة ماليبو، شاهدة بذلك على درجة عالية إلى حدٍّ غير عادي من الاستمرار في كثافة الاستقرار وفي تنوع الأنشطة البشرية على السواء. وثمة موقعان بليغا للدلالة بصفة خاصة فيما يتعلق بالتجارة. أولهما - عند كينغابوا قرب كينشاسا، على الضفة اليمنى لبركة ماليبو - كشفت الحفريات الأثرية فيه عن عدة أنواع من الأواني الفخارية، منها واحد يتميز بزخارف بالغة الدقة والجمال وجدت نظائر له في مواقع أخرى صغيرة في منطقة كينشاسا وعلى طول النهر حتى بحيرة ماي - ندومي. وهذا الفخار الذي أمكن تحديد تاريخه بين عامي ١٤٥٠ و ١٦٥٠ هو أفضل دليل على القدم البالغ للعلاقات التجارية على طول نهر الكونغو (زائير) وروافده. أما الموقع الثاني فمكانه عند مافامبا، قرب ملتقى نهر كوا ونهر الكونغو. وقد وجدت فيه غلايين صلصالية عديدة من طرازات مختلفة، ومعظمها لم يستخدم، مما يشير إلى أن مافامبا كانت مركز إنتاج أو مستودع لإعادة توزيع الغلايين في المنطقة.

ولم تكن الأواني الفخارية والغلايين هي السلع الوحيدة التي يجري الاتجار فيها، فهناك اثنان من المنتجات يبدو أنهما تسيّدا تجارة المسافات الطويلة، وهما: خشب الكام الذي كان يستخدم لأغراض التجميل. والنحاس المستخرج من مناجمه الموجودة على الكونغو الأدنى. وكانت القيمة التجارية المنخفضة وارتفاع تكاليف النقل يحصران في التجارة المحلية المحدودة النطاق تلك المنتجات التي كان يسهل العثور على موادها الخام وكانت تكنولوجية إنتاجها تتميز بالبساطة، مثل الملح، والقماش، والحصر، والسلال^(٣٥). وكانت هذه التجارة مزدهرة بالفعل منذ ما قبل القرن الخامس عشر، وقدر لها أن تلقى دفعة كبيرة من تطور التجارة على ساحل الأطلسي.

الترباط مع تجارة الأطلسي ونتائجه

حدث هذا الترباط على عدة مراحل^(٣٦). وامتدت المرحلة الأولى من أواخر القرن الخامس عشر حتى عام ١٥٦٠ تقريبًا، قامت خلالها مملكة الكونغو بالدور الرئيسي. وتشير وثائق برتغالية الأصل ترجع إلى عام ١٥٢٩ إلى أن منطقة بركة ماليبو (ماليبو بول) كانت من أهم مناطق توريد الرقيق، من خلال الطرق التي تربطها بـ «مبانزا كونغو» (سان سلفادور) ومبيندا. وفي منتصف

(٣٥) P. de Maret و F. Van Noten و D. Cohen، ١٩٧٧، ص ٤٩٥ و ٤٩٧-٤٩٨، R. Harms، ١٩٨١،

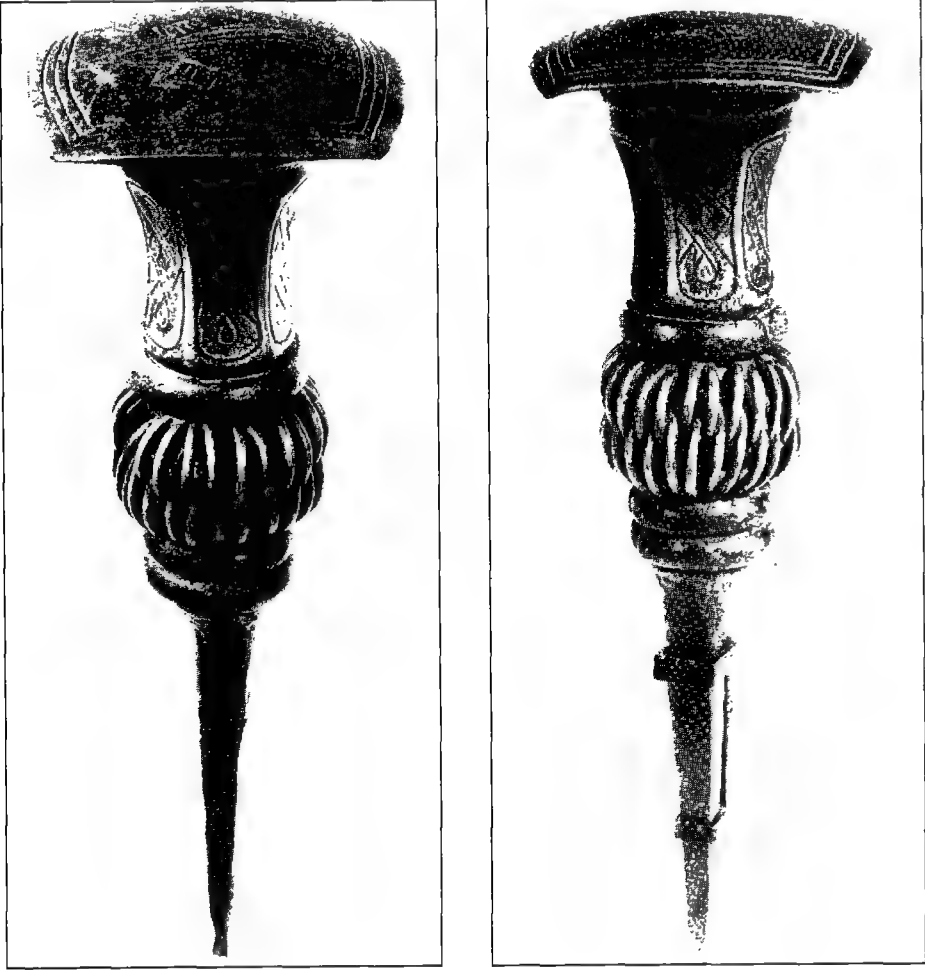
ص ٢٠-٢٣.

(٣٦) R. Harms، ١٩٨١، ص ٢٤-٢٨.

القرن السادس عشر، كان أقوام الأنزيكو (التبو والتبكي من ماليبو بول) يشكلون جماعات كبيرة من السكان من الرقيق في بيرو وكولومبيا والبرازيل. وفي هذه الفترة كان الاتجار في هؤلاء الرقيق مصحوباً بالاتجار في كميات من العاج، وقماش النخيل، والخشب الأحمر. وفي الاتجاه المضاد، بدأت منطقة ماليبو بول (بركة ماليبو) تتلقى النزيما (أصداف تستخدم كعملة في مملكة الكونغو)، والخرز، والقماش الأوروبي، والمشروبات الروحية. ثم شهدت المرحلة الثانية، ١٥٦٠-١٧٥٠، انخفاضاً في تجارة الكونغو، رغم أن ذلك لم يترتب عليه انخفاض في التجارة المتجهة إلى الخارج من بركة ماليبو وفروعها. وسبب ذلك أنه بينما كانت منطقة الكونغو تعاني من منافسة أنغولا المتزايدة ومن مشكلات داخلية تسبب فيها بصفة خاصة قوم الجاغا، قام هؤلاء الجاغا أنفسهم بتوطيد استقرارهم في المناطق الواقعة بين بركة ماليبو وبين الساحل، مسيطرين بذلك على مملكة «بونغو»، ومقاطعة نسوندي في الكونغو، ومناجم النحاس عند ميندولي. وترتب على ذلك أن تدهور حال الطرق التي كانت تربط بركة ماليبو بالساحل من خلال الكونغو عوضته الدينامية الجديدة لمحور ماليبو بول - لوانغو. وخلال المرحلة الثالثة، من ١٧٥٠ إلى حوالي ١٨٥٠، أصبح حوض الكونغو وروافده هو المصدر الرئيسي لتوريد الرقيق إلى الأمريكتين، من خلال شبكة كثيفة من طرق القوافل التي تربطه بسلسلة طويلة من الموانئ على كلا الجانبين من مصبه، مثل لوانغو. وكابيندا، وبوما، وأميريزيت، وأميريز، ولواندا. وخلال هذه المراحل الثلاث، نجد أن بركة ماليبو - وهي النقطة التي كانت تقسم عندها الأحمال بين الطرق والممرات الأرضية لتدور حول جنادل الكونغو ومجاري الماء الأعلى غير الصالحة للملاحة - كانت أيضاً نقطة الالتقاء بين التجارة الكونغولية عبر المسافات الطويلة وبين تجارة الأطلسي. وكان الأثر الحفاز لهذه التجارة الأخيرة على الاقتصاد الإقليمي يستند إلى آليات يسهل فهمها. فقد كانت تجارة التصدير تشمل سلعا عالية القيمة، مما يجعل النقل عبر مسافة طويلة على نهر الكونغو وروافده أمراً مربحاً. وترتب على ذلك أن أصبحت التجارة في السلع المستخدمة محلياً مربحة كذلك، حتى عند نقلها عبر مسافات طويلة؛ وأدى ذلك بدوره إلى حفز التخصص الإقليمي. وبذلك لم تكن التجارة الواسعة النطاق مجرد أمر مفروض من الخارج، بل شملت التفصيل المعقد لنظام تجاري موجه إلى العالم الخارجي مع نظام تجاري آخر موجه لإشباع الاحتياجات الإقليمية. ومع ذلك فقد بقي كل من النظامين قائماً على منتجات وقواعد وبنى محددة. ويلاحظ أن المنطقة الجغرافية المشمولة بهذه المستويات المختلفة للتجارة ظلت تنمو باطراد منذ عام ١٥٠٠. وبحلول عام ١٦٩٠ تقريباً. أصبحت بركة ماليبو مرتبطة بعلاقات تجارية مع حوض كاساي الأدنى والأراضي الواقعة حول نهر أليما. وبعد ذلك بقرن، كان نهر أوبانجي قد أدمج إدماجاً كاملاً في هذا المجال التجاري، وإلى جانبه في ذلك جميع الأنهار البيئية وروافدها، وهي أنهار أليما وليكوكالا وسانغا على الضفة اليمنى، وأنهار لولونغا وروكا ومفيمي وبحيرة ماي - ندومي، ونهرا كاساي وكونغو على الضفة اليسرى. ويتعلق الجانب الوحيد لعدم اليقين بعمق التوغل التجاري على طول هذه المجاري المائية المختلفة، علماً بأن القرن التاسع عشر فقط هو الذي شهد وصول حدود التجارة إلى ملتقى نهري أوبانجي وأولي.



اللوحة ١٨، ٥: تمثال صغير من منطقة «كوبا» مصنوع من الحديد المطاوع، يرجع إلى حوالي عام ١٥١٥، ويبلغ ارتفاعه ١٨.٧ سم.



اللوحة ٦٠١٨: سندان من منطقة «كوبا»، ارتفاعه ٢٨ سم.

وكانت هناك أسواق عديدة على طول هذه المجاري المائية، وخاصة عند مواضع التقائها، والمأمول أن يتمكن علم الآثار من حصر عددها بالكامل. وكان أكبر الأسواق يوجد بطبيعة الحال عند أكبر ملتقى نهريْن، أي عند بركة ماليبو. حيث كانت توجد أربعة أسواق في القرن الثامن عشر، وربما منذ ما قبل ذلك، وهي: نتامو وكينشاسا على الضفة اليسرى، ومبيلا ومفوا على الضفة اليمنى. وقد قدّر المراقبون في القرن التاسع عشر أن كلاً من هذه الأسواق الأربعة كان به ما بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ ساكن مقيم بصفة دائمة، يضاف إليهم العابرون، الذين كان يكثر عددهم بصفة خاصة في فصل التجارة. وكان ذلك يحدث في فصل الجفاف، من أبريل/نيسان أو مايو/أيار إلى سبتمبر/أيلول. مع تركيز النشاط بدرجة كبيرة في شهر

أغسطس/آب. وخلال فصل المطر كان النشاط التجاري يبطئ ولكن تصدير البضائع الموجهة إلى أسواق ما وراء البحار كان مستمر، كما كانت الأسواق الصغيرة الواقعة أعلى بركة ماليبو تظل مفتوحة.

ونظرًا إلى انعدام الإحصاءات، فإن من الصعب تقدير حجم التجارة تقديرًا دقيقًا؛ ولكن هناك بعض المؤشرات في هذا الصدد. ففي القرن التاسع عشر، كان القارب النمطي - الذي لا يبدو أن أبعاده كانت قد تغيرت منذ منتصف القرن السابق - يبلغ في طوله خمسة عشر مترًا وفي عرضه ثمانية إلى تسعين سنتيمترًا، ويمكنه أن يحمل ما بين طن ونصف وثلاثة أطنان من البضائع. وكان متوسط طاقة الفرد في التجديف حوالي خمسة وستين إلى تسعين كيلوغرامًا تنقل عبر ثمانية كيلومترات تقريبًا في اليوم في اتجاه تيار المجرى أو خمسين كيلومترًا في الاتجاه الصاعد في النهر ضد التيار. وفي القرن التاسع عشر، عندما اختفت تجارة الرقيق، كانت التقديرات تفيد أن طنًا واحدًا على الأقل من البضائع كان يمر ببركة ماليبو يوميًا، ويزداد ذلك إلى أربعين طنًا في ذروة موسم التجارة^(٣٧).

وكان النظام التجاري الموجه إلى العالم الخارجي يقوم بصفة جوهرية على سلعتين، هما الرقيق والعاج. وكان الرقيق - الذين بلغت التجارة فيهم قمة ازدهارها بعد عام ١٧٥٠ - يأتون بصفة رئيسية من أربعة أقاليم، هي: حوض نهر لولونغا؛ والأراضي المحيطة بنهر أليما؛ وأراضي البوما بين ملتقى نهري الكونغو والكوا وبحيرة ماي - ندومي؛ وحوض نهر أوبانجي. وتكشف تجارة الرقيق في وادي لولونغا - مثلًا - عن التعقد البالغ الذي كانت تتسم به هذه التجارة. فقد كانت توجد حول سوق «باسانكوسو» الرئيسي قرى عديدة يشتغل فيها الرقيق بزراعة الأرض إلى أن يمكن بيعهم. وكان بعض الرقيق المباعين يمضون متابعين مجرى النهر لكي يتم تصديرهم؛ بينما كان رقيق آخرون ينقلون صعودًا في نهر أوبانجي كي يباعوا إلى اللوي في مقابل العاج الذي يتجه إلى الأسواق القائمة عند بركة ماليبو وعلى ساحل الأطلسي^(٣٨). ومن ذلك يتبين أن الرقيق - وهم سلعة التصدير الرئيسية - كانت لهم استخداماتهم المحلية أيضًا. وقد حدث هذا نتيجة للتغيرات في الزراعة التي سبقت مناقشتها؛ وكذلك نتيجة لمتطلبات التجارة والتغيرات التي طرأت على البنى الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا النسق كانت الأقوام المستقرة على طول نهر كوا تشتري من البوما الرقيق الذين يستخدمونهم في نقل سلعهم إلى بركة ماليبو، والعكس بالعكس.

وكان الاسترقاق المحلي بين التبو منتشرًا إلى درجة أن كلمة مبوما (رجل من جماعة البوما الإثنية) أصبحت تعني شخصًا غيبًا أو أي شخص يمتن مهنة وضيفة. ومع تطور تجارة الرقيق، زاد عدد الآليات المؤدية إلى الاسترقاق. وكان البويانجي، وهم القوم الرئيسيون المشتغلون بالتجارة في حوض الكونغو، يميزون بين المونونجي (الرقيق المقتنص) وبين المونتاما (الرقيق

(٣٧) J. Vansina، ١٩٧٧، ص ٢٥٥-٢٥٨.

(٣٨) R. Harms، ١٩٨١، ص ٣٠-٣١.

الذي باعته عشيرته)، وهو ما يوضح مدى الانقلاب الذي أحدثته تجارة الرقيق في القيم الاجتماعية. وكانت هذه التجارة تعتبر في جميع أنحاء الإقليم تجارة ترف، لأنها لا تفيد سوى أقلية ضئيلة من السلالات المتميزة وزعماء القرى والوسطاء من البوانجي، كما كانت تعتبر أمراً مخجلاً، لأن كلمة «عبد» أو «رقيق» لم تكن تستخدم أثناء المفاوضات التجارية، إذ كانت تحل محلها كلمة «كلب».

أما سلعة التصدير الثانية - وهي العاج - فتبرز في النصوص البرتغالية للقرن السادس عشر باعتبارها من أرباح سلع التجارة. وكان العاج يستخدم محلياً منذ أمد طويل في صنع الأساور ودبابيس الشعر، ولكن قيمته التجارية داخل الإقليم ظلت منخفضة بالمقارنة إلى النحاس، الذي كان يستخدم هو الآخر في الزينة وصنع الحلبي.

وكانت توجد قطعان عديدة من الأفيال في منطقة الغابات، وخاصة في حوض نهر سانغا وفي وديان نهر لولونغا ورافديه، لوبوري ومارينغا. وكان الأقزام يحتكرون صيد الأفيال تقريباً، ولكن شبكة الحقوق في الحيوانات المصادة كانت تبلغ من التعقيد حدّاً يجعل الصائدين أنفسهم لا يخرجون إلا بريح قليل. فبين قوم الليكوبا كان إعطاء كلا النابيين للزعماء أمراً حتمياً، الأمر الذي لا يترك للصائد إلا اللحم؛ وبين قوم التيو وقوم المبوسي كان الزعماء يقتضون الناب الأرضي؛ وكان المتبع بين التيو بالإضافة إلى ذلك هو تقسيم العاج المتبقي إلى ثلاثة أقسام، أحدها للصياد، والثاني لزعيم الأرض، والثالث للزعيم السياسي. وظلّ العاج حتى أواخر القرن الثامن عشر ينقل على الطرق نفسها ويمر بالأيدي نفسها التي ينقل عليها ويمر بها الرقيق، الذين كانوا يمثلون الجانب الأكبر من التجارة من حيث القيمة. ولم تنعكس العلاقة بين سلعتي التجارة هاتين إلا بعد عام ١٨٣٠. وكان نطاق السلع الواردة في المقابل من الساحل قاصراً في البداية على الملح، والتزيمبو (الأصداف) من لواندا، والقماش والخرز. ثم اتسع هذا النطاق في منتصف القرن السابع عشر بإدخال السلع المعدنية، وخاصة السكاكين، والمرايا، كما شهد القرن الثامن عشر زيادة كبيرة في البنادق والبارود ومنتجات النحاس والصفائح والمشروبات الكحولية.

وليس لدينا حتى الآن تفهم كبير لكيفية تداول هذه السلع في حوض الكونغو. ويبدو أن تنظيم التجارة نفسه - الاختلاف في قيمة السلع من مكان إلى آخر وتبعاً لاختلاف الأذواق - كان يحول دون التوزيع المتساوي. وكانت توجد حتى عام ١٧٥٠ تقريباً تجارة مجرّأة مع كل جماعة إثنية تسيطر على جزء من النهر أو من روافده. وأدى ذلك النظام إلى تسهيل احتكار عدد من السلع العالية القيمة، مثل المرايا والخزف. كذلك كانت سرعة تداول هذه السلع موضعاً للتخمين، إذ إن ستانلي قدر حوالى عام ١٨٨٠ أن السلعة الأوروبية كانت تستغرق حوالى خمس سنوات لتنتقل من الساحل إلى منطقة نهر أويانجي.

وكانت التجارة في السلع المستخدمة محلياً تغطي منطقة سلع التصدير نفسها، أو تمتد إلى مساحة أكبر قليلاً. وعلى هذا النسق كانت الأراضي الواقعة حول أعالي نهر «أوغوزي» تنتج سلعاً حديدية تبلغ منطقة النهر من خلال وسطاء من قومي الكوكويا والتيو. وكثيراً ما كان الأفراد

أو الجماعات يشتغلون بالتجارتين في الوقت نفسه. وفي أراضي الكاساي وروافده، ابتداءً من القرن الثامن عشر، كان النونو والتتوبا ينتجون الأوعية الفخارية، والملح، وكحول قصب السكر لسوق نهر الكونغو، كما كانوا ينتجون العاج والصمغ اللذين يتجهان إلى الساحل. وبالمثل كان البوبانجي - وهم الوسطاء الرئيسيون في الإقليم - ينتجون سلعا مختلفة من منتجات الحرف اليدوية بصفة رئيسية من أجل الأسواق المحلية.

وكانت هذه التجارة المحلية تشمل نوعين رئيسيين من السلع. فكانت السلع الغذائية تتمتع بسوق ضخم، لأن الطلب الخارجي الكبير والمطرود التزايد منذ القرن الثامن عشر جعل عديداً من القرى تخصص في التجارة. وكان ذلك هو الوضع بصفة خاصة حول بركة ماليبو، في وديان أنهار أليما. وليكوالا - ماساكا وسانغا، وفي مراكز التجارة في منطقة الغابات، التي لم تعد كلها تتمكن من توفير الغذاء الذي يلزمها. وكانت الكاسافا، التي تتولى النساء زراعتها ومعالجتها، من أكثر السلع الغذائية المرغوبة. وكان نخيل الزيت يوفر سلعا مفيدة متعددة: الزيت للاستعمالات المنزلية، والذي كانت الأرباح من بيعه تقسم بين صاحب النخلة، والرجل الذي تسلقها لقطع الجذع، والمرأة التي استخلصت الزيت منه؛ ونبذ النخيل، الذي كان يقتصر انتاجه على الرجال. وكان الملح سلعة أخرى حيوية الأهمية، سواء كان ملحا صخريا من أراضي «مبوسي» أو ملحا نباتيا يتولى إنتاج الجانب الأكبر منه أقوام الأنهار على طول المجاري المائية. وكانت هذه الأقوام توفر أنواعا كثيرة من الأسماك بتقنيات متطورة. وأخيرا، كان هناك التبغ وأنواع المشروبات الكحولية المحلية.

وكانت الحرف اليدوية تسهم في التجارة كذلك، ويعمل فيها أخصائيون. فقد كانت النساء في المجتمعات الزراعية يتولين أمر الزراعة ويتركن مجال الحرف اليدوية حكرا للرجال. أما مجتمعات صيد الأسماك فكان الصيد فيها هو عمل الرجال، مما كان يترك النساء أحرارا للاشتغال بالحرف اليدوية. وكانت أشد المنتجات رواجاً هي: الحصر، التي اقتص إنتاجها أقوام البر دون أقوام الأنهار؛ ومسحوق خشب الكام الأحمر الذي تنتجه النساء؛ وقماش النخيل الذي اشتهر بإنتاجه قوم التيو؛ والأدوات الحديدية؛ والأوعية الفخارية التي كانت تصنع في أغلب القرى ولكن باستخدام تقنيات وزخارف مختلفة كانت تنشط التجارة؛ وأخيرا القوارب من جميع الأحجام، حيث كانت الكبيرة منها المستخدمة في التجارة ذات طول يبلغ عشرين مترا أو أكثر، في حين أن الصغيرة التي يبلغ طول الواحد منها ثلاثة أمتار كانت تستخدم في الأسفار القصيرة بين قرى الصيد^(٣٩).

من ذلك يتبين أنه كانت توجد اختلافات كبيرة بين نوعي التجارة. فكانت تجارة التصدير تقوم على اقتصاد تدميري - مؤداه انتزاع البشر والصيد - ولا تعباً بالإحلال لتعويض الثروة التي تعتمد عليها، كما كانت فائدتها قاصرة على أقلية ضئيلة. أما التجارة في السلع المحلية فكانت

(٣٩) G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٢٧٢-٢٧٨، J. Vansina، ١٩٧٧، ص ٢٦٧-٢٨١، R. Harms، ١٩٨١، ص

نفسها من هذا النهب، كانت البعثات أو جماعات الرحلات التجارية كبيرة الحجم، تشمل كل منها عشرة قوارب كبيرة أو أكثر، وفي كل قارب ما بين ثلاثين وستين مجذفاً. وكان تعارض المصالح يؤدي في أحيان كثيرة إلى حروب حقيقية، مثل الحرب التي قامت بين الجماعتين الأكثر اشتغالا بالتجارة، وهما البوانجي والتيو. اللتين لم تتوصلا إلى اتفاق دائم إلا في أوائل القرن التاسع عشر. وكانت تقنيات التجارة نفسها من بين العوامل الكثيرة التي توارز الوحدة. ومن المشهود مثلاً أن الإقليم كله بدأ منذ القرن الثامن عشر يتبنى في معاملاته العملات نفسها، وهي قماش النخل، والتزيمبو. والأصداف، وقضبان النحاس، التي كانت فيما يبدو تتنافس محلياً مع العملات المستخدمة على نطاق أضيق. وعلى النسق نفسه، أدت ممارسة الائتمان على نطاق واسع إلى إيجاد سلاسل طويلة من التضامن في كل أرجاء منطقة التجارة. كذلك أدت الممارسة المربحة للتجارة إلى استراتيجيات لتحالفات ممتدة النطاق عن طريق الزواج، وفوق كل شيء من خلال منظمات أخوة الدم التي أنشأت التزامات عديدة بين المشتركين فيها (الحماية والإيواء، والمساعدة المالية في حالة الدين، والمساعدة الحربية، والمساعدة المعنوية والمادية في النكبات). وبذلك أقامت التجارة النهرية الاتصالات بين مختلف الأقوام، ونشرت العادات والمعتقدات نفسها ويسرت صعود هيمنة لغة البوانجي التي كانت لغة تجارية ممتازة. وقد بلغت هذه الحضارة - التي زادت سرعة تشكلها في القرن الثامن عشر - ذروة صعودها بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٨٠.

وقد سارت هذه الوحدة النامية جنباً إلى جنب مع درجة من التنوع، ترتبط جزئياً بالطرق المتنوعة التي أصبحت بها مختلف الأقوام مشاركة في التجارة الكونغولية الواسعة النطاق وتكيفت مع مقتضياتها.

ذلك أن الاشتراك في التجارة لم يكن من نصيب الجميع. فحيثما كان الماء وفيراً، ظلّ صيد الأسماك - أقدم أنشطة أقوام الباتو في حوض الكونغو - هو النشاط الأساسي لجماعات كثيرة. وكانت مجتمعات صيد الأسماك تتميز أولاً بارتفاع درجة حراكها (تنقلها) الجغرافي، الذي كان يتحدد بالاختلافات في منسوب المياه وبالتنقلات المنتظمة لأسراب الأسماك. ووفقاً لمقتضيات الفصول، كان الناس يعيشون في قرى ثابتة أو في معسكرات لصيد الأسماك تقام وقت انخفاض مستوى المياه وتهجر عندما يبدأ منسوب النهر في الارتفاع. وكان هناك من الناحيتين الاجتماعية والسياسية افتقار ظاهر إلى التوافق بين الوحدات السياسية والاقتصادية. فقد ظلت الوحدة السياسية الأساسية هي القرية: وكانت سلطة الزعيم الطقوسية والدينية في جوهرها - لا تعمل عملها إلا في هذا الإطار المحدود. ولكن الكثير من أوجه حياة القرية كان يخرج عن سيطرتها. ولا سيما إقبال صائدي الأسماك وإدبارهم اللانهائي بين القرية ومعسكرات الصيد، وأنشطة فرق صيد الأسماك القصيرة الأجل. وكانت الوحدة الاقتصادية الأساسية فريقاً لصيد الأسماك مخلخل البنية. يقوم على مبادرة من صائد أسماك مشهور ويشمل بعضاً من أقاربه وعدداً من المتطوعين الآخرين. وعلى هذا النحو كانت الخلايا الأسرية التي تقوم عليها القرى تتعرض للتخلف من أجل الوفاء بمتطلبات صيد الأسماك. وبينما كان ذلك النظام يشجع

قدرًا من الفردية، فإنه كان يضمن كذلك حصول كل أسرة على مواد الغذاء بصورة منتظمة، إذ إن واحدًا أو آخر من أفرادها كان يحصل بالضرورة على قدر من الأسماك يرسله للأسرة^(٤٠). ويلاحظ أن الكثير من المجتمعات في حوض الكونغو التي اندمجت في اقتصاد التبادل قد استفادت أيضًا من الأوضاع الاقتصادية الجديدة كي تنمي أنشطتها الإنتاجية. ولا شك في أن هذه الخصوصية الاقتصادية توضح جزئيًا بقاء البنى السياسية الأصلية لجماعات المونغو العديدة، التي لا يزال تاريخها مستعصيًا على الفهم الواضح^(٤١).

وقد تطورت المجتمعات التي تخصصت في الأنشطة التجارية على نحو مختلف، كما يتبين من مقارنة تطور البوبانجي والتيو مع ما تقدم. ومن المتعذر رسم صورة واضحة لهجرة البوبانجي الطويلة من المجرى الأوسط أو الأدنى لنهر أوبانجي إلى بركة ماليبو. ووفقًا لما يقرره رجال الإدارة الاستعمارية الأوائل في كتاباتهم حوالي عام ١٨٨٥، فإن استقرار الأوبانجي على نهر الكونغو لم يكن يرجع آنذ إلى أكثر من ثلاثة أجيال أو أربعة، أي إلى بداية القرن التاسع عشر. ولكن هناك مصادر أوروبية أخرى تذكر العديد من رقيق الكويانغوي على الساحل في القرن الثامن عشر؛ ويشير الراهب (فرا) لوكا دا كالتانيسيًا في «مذكرات كونغولية، ١٦٩٠-١٧٠١» إلى وصول مهاجرين غير محددي الهوية إلى ماليبو بول خلال القرن السابع عشر^(٤٢). والأمر المؤكد هو أن ما كان في الأصل مجتمعًا من صائدي الأسماك تحول بسرعة إلى التجارة، التي أصبحت الأساس الوحيد للحياة الاجتماعية كلها. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا، نشأ تضافر كامل بين الوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية. وكان مجتمع البوبانجي يقوم على مؤسسات تجارية يمتلكها تجار أثرياء. ولم تكن تلك المؤسسات مبنية على روابط القرابة والدم، لأن كل تاجر كان يفضل أن يجمع أشخاصًا معتمدين عليه - من النساء والرقيق - يكون سلطانه عليهم أكبر من سلطانه على أقربائه، فضلًا عن كونه سلطانًا بلا منازع. فالمجتمع إذن كان مجتمعًا مفتوحًا فيه قدر كبير من الحراك الاجتماعي: إذ إن أي شخص نشيط وناجح في التجارة كان يمكنه أن يجمع ثروة تمهّد طريقه إلى جمع عدد متزايد من المعتمدين عليه، وبالتالي إلى السطوة والمطالبة بالألقاب السياسية، التي كان أسماها - وهو لقب «موكوندزي» (الزعيم) - يعزّز مركز حامله على رأس مؤسسته التجارية، ويسهل عقد التحالفات في جميع أنحاء الإقليم، ويجلب لصاحبه عضوية المجالس المسؤولة عن تسوية مختلف المشكلات التي تنشأ عن التجارة.

وشاء حسن الحظ الفريد للتيو أن يعيشوا عند أكبر ملتقى للطرق وعند النقطة الرئيسية للتوزيع في شبكة التجارة الكونغولية. ويبدو أن التجارة لم تحدث أي اضطراب في البنى السياسية للمملكة، التي كانت لامركزية التنظيم على نطاق واسع رغم سيادة الشعور بين أهلها

(٤٠) R. Harms، ١٩٨١، ص ١١١-١٢٥.

(٤١) G. Van der Kerken، ١٩٤٤؛ G. Hulstaert، ١٩٧٢.

(٤٢) G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٢٤٣-٢٤٥؛ P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ١٢٤.

بالاشتراك في الأصل وفي الهوية الثقافية. وكانت البنية الرئيسية تتألف من زعامات ذات استقلال ذاتي نسبي. يتمتع فيها الزعيم بامتيازات طقوسية كبيرة. ولكن بسلطات سياسية محدودة: فلم يكن في استطاعته منع استقرار الوافدين الجدد في منطقته أو معارضة الرحيل النهائي لرعاياه الساخطين في حالات الانشقاق الخطير. وكان الموقف نفسه يسود على المستوى التالي. وكان الأوكو (التي حرّفها الأوروبيون إلى «ماكوكو»، ولكنها تعني الملك) يتمتع فوق كل شيء بدور روحي. أما السلطة الزمنية فكانت في يد عدد قليل من كبار الأعيان، مثل «الغاليثينو» المسؤول عن جمع الإتاوات ورئاسة الحكومة، و«المويدزو» وهو قاضي قضاة البلد. وعلى خلاف الزعامة. لم يكن منصب الأوكو وراثيًا: فقد كان الملك ينتخب من بين كبار الزعماء في المملكة بواسطة أقرانه الذين يجتمعون في هيئة انتخابية تضم أحد عشر عضوًا ويرأسها الغاليثينو. وقد احتفظت هذه البنية القديمة بسماتها الجوهرية حتى مجيء الاستعمار. وكان المستوى الاجتماعي هو الذي شهد حدوث أكثر التغيرات ترسخًا. فقد طرأ في البداية انقسام متزايد بين الأقوام النهرية التي احتكرت الأنشطة التجارية وبين التبو في الداخل، الذين كانوا متخصصين في الإنتاج الزراعي (الكاسافا والتبغ) من أجل سوق النهر. وكان ذلك العمل الزراعي الكثيف يتطلب قدرًا متزايدًا من الأيدي العاملة. مما أدى إلى التراكم المتزايد للنساء والرقيق. أما بين الأقوام النهرية. فقد كان الذين حققوا أعظم استفادة من التجارة هم الزعماء، وخاصة المقيمين منهم عند بركة ماليبو، الذين استغلوا إلى أقصى حدّ تفردهم بحق بيع الرقيق والعاج. وفي مقابل ذلك كان الزعماء والأعيان المقيمون بعيدًا عن بركة ماليبو - مثل الملك الذي كان مقره في «مي» على بعد أكثر من مائة كيلومتر إلى الشمال - لا يشاركون في التجارة إلا بصورة متقطعة، بأن يرسلوا أتباعهم إلى بركة ماليبو. فكانوا إذن يمتلكون السلطان السياسي، ولكن سلطانهم الاقتصادي كان أقل من السلطان الاقتصادي للأقوام النهرية.

ولم تتحول هذه الاقتصادات التجارية للبوانجي والتبو إلى اقتصادات رأسمالية. فقد تحققت أرباح ضخمة، ولكن لم يكن من الممكن استثمارها في القطاع الإنتاجي. وكان من المستحيل شراء أرض أو قوى عاملة إلا على صورة رقيق. كما أن النقود - التي كانت مقبولة في بعض الصفقات - لم تصبح رمزًا عامًا للقيمة يمكن استخدامه لشراء جميع السلع. وكانت تتجمع في أشكال مختلفة ويجري إقراضها، ولكن دون فوائد بصفة عامة. وهناك بعض السلع وبعض الخدمات الاجتماعية والدينية - مثل الغرامات والمهور - التي لم تدخل أبدًا في نطاق اقتصاد النقود.

ومن الصورة المعروضة فيما تقدّم لأقوام أفريقيا الوسطى ومجتمعاتها، يتبين بوضوح مدى تنوعها وقابليتها للتجديد، حتى في الأوضاع الشاقة. ويتبين كذلك - من الثغرات التي تشوب معارفنا - الاتجاهات التي ينبغي أن يعجل الباحثون بالتحرك فيها، سواء بالبحوث الواسعة النطاق ذات الإمكانات الكبيرة والموجهة بصفة رئيسية إلى جمع مواد جديدة عن طريق الآثار والموروثات الشفهية، أو بوضع النماذج النظرية المفصلة في معرض دراسة البنى الاجتماعية، والتطور الثقافي، وتاريخ الأفكار والاتجاهات الذهنية.

الفصل التاسع عشر

مملكة الكونغو وجيرانها

ج. فانسينا

استنادًا إلى إسهام من ت. أوبنغا

تقطن الجزء الغربي من أفريقيا الوسطى، إلى الجنوب من الغابات الاستوائية، شعوب تتكلم لهجات من لغة الكونغو ومن لغات وثيقة الصلة بها^(١). وهذه الوحدة تدعمها وحدة ثقافية عميقة. وتلك المجموعة العرقية اللغوية تحتل إقليمًا يمتد من جنوب غابون إلى هضبة بنغويلا ومن المحيط الأطلسي إلى ما يجاوز بكثير نهر كوانغو. وهي تتأخم، في الشمال الشرقي، منطقة تيكيه وفي وسطها هضاب باتيكيه، كما تجاور في الجنوب، منطقة اوفيموندو في هضبة بنغويلا.

وتتوافر عن تاريخ هذه المنطقة اعتبارًا من عام ١٥٠٠، وثائق كبيرة. إذ يقدر عدد ما كتب من صفحات معاصرة عن الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ بما يزيد على نصف المليون : وهو أكثر مما كتب عن أي منطقة أخرى ذات حجم مماثل في القارة.

وقد نشرت على مدى السنوات المائة الماضية، نصوص وأدلة في طبعات عديدة^(٢). وهناك مدرسة تاريخية آخذة في التطور منذ القرن السابع عشر^(٣). وهذا الفصل لا يمكن بطبيعة

(١) M.A. Bryan، ١٩٥٩، ص ٥٦-٦٢، T. Obenga، ١٩٦٩ و ١٩٧٠.

(٢) ملخص المصادر: A. Brasio، ١٩٥٢-١٩٧١؛ T. Filesi و E. de Villapadierna و L. Jadin، ١٩٦١ و ١٩٧٥؛ وأعمال A. de A. Felner و L.M. Jordão و J. Cuvelier و F. Bontinck. والبيبلوغرافيات في ١٦٨٧ W.G.L. Randles، ١٩٦٨، J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب). ومن بين أهم المؤلفين القدامى: G. Gavazzi، ١٦٨٧ O. de Cadornegne، ١٦٨١ (١٩٤٠)، O. Dapper، ١٦٦٨، L. Degranpré، ١٨٠١، F. de Pigafetta، ١٥٩١، A. Proyart، ١٧٧٦ و E. Da Silva Correa، ١٧٨٢ (١٩٣٧).

(٣) للإطلاع على التاريخ الحديث انظر J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب)، الصفحات من السابعة عشرة إلى العشرين من التمهيد.

الحال أن يكون أكثر من مقدمة ينبغي أن تظل فيها الجيولوجيا الحديثة نفسها انتقائية. ولقد كانت حركة التاريخ في هذه المناطق في القرنين السادس عشر والسابع عشر مختلفة جدًا عنها في العصور اللاحقة. فقد نظم الإنسان الأقاليم الشاسعة لتكوين الدول، باستخدام بنى سياسية. غير أنه بعد عام ١٦٦٥ تقريبًا، أعيد تنظيم هذه الأقاليم على نطاق أوسع من ذي قبل، إذ أصبحت الدول أقل أهمية بكثير. حيث كان المبدأ التنظيمي مستوحى آنذاك من متطلبات بنية اقتصادية كانت هي نتاج تجارة رقيق مكثفة. ولذلك فإننا سنولي الأولوية، في تناولنا للقرون الأولى، لتاريخ الممالك؛ وستكون التجارة هي محور الإهتمام بعد ذلك، حيث انتقصت دينامياتها من أهمية الممالك.

وتتحدد طاقات هذه المناطق بالتضاريس وسقوط الأمطار. فالأراضي الخصبة توجد في الوديان حيث يكون فصل الجفاف قصيرًا. على أن هذا الفصل تتفاوت مدته بين شهرين وستة أشهر تبعًا لخط العرض والمسافة من الساحل الذي هو أكثر جفافًا. وتفسر طبيعة الأراضي، الجبلية عامة، توزيع السكان الباحثين عن مواطن أفضل توزيعًا غير متكافئ، حيث تتناوب المساحات المأهولة التي يبلغ حجمها حجم مقاطعة صغيرة أو مركز إقليمي مع المناطق الصحراوية المهجورة. وكانت المنطقة التي حظيت بهذا التنوع في الأوساط أكثر من غيرها تقع شمال نهر زائير الكونغو. من الساحل إلى المنطقة المسماة مايومبه. وكانت توجد فيها أيضًا قُرارات معادن لها قيمتها (النحاس والرصاص وخامة الحديد). وهذه المنطقة هي التي قامت فيها أكبر دولتين من دول الساحل، وهما مملكة الكونغو ومملكة لوانغو.

ومنذ ٤٠٠ عام قبل الميلاد على الأقل، استقر المزارعون ممن يتكلمون لغات البانتو الغربية شمال وجنوب القطاع الأسفل من نهر زائير حيث أنتجوا اليام (نوع من البطاطا) والخضروات ويزود زيت النخيل. وقد زاد عدد هؤلاء السكان فيما بين القرنين الثاني والخامس بوصول أناس من الشرق يتكلمون لغات البانتو الشرقية. وقد زرع هؤلاء الناس الحبوب، كما قاموا، حيثما سمحت بذلك ذبابة تسي تسي - وخاصة في أنغولا - بتربية قطعان الأبقار. وقبل وصولهم عام ١٠٠ أو قبل ذلك، كان شغل الحديد قد وصل إلى المنطقة. وأخيرًا فإن زراعة الموز أدخلت، ربما خلال القرن السادس، لتكمل مجموعة المنتجات^(٤).

وقد أضحت التنظيمات الاجتماعية السياسية بعد ذلك أكثر تعقيدًا، وتكونت مشيخات بين المحيط ونهر زائير في القطاع الأعلى من النهر ابتداءً من «بول». وفي الإقليم الغني بموارده شمال القطاع الأسفل من النهر، في المنطقة المسماة مايومبه، وصل التقسيم الإقليمي للعمل إلى أبعد مداه. فنحو عام ١٥٠٠ كان سكان الموائل يوردون الملح والأسمك وكانوا قد حولوا سهل لوانغو الساحلي تجاه مصب نهر زائير إلى منطقة شاسعة لزراعة النخيل تنتج زيت النخيل. وكان سكان منطقة المصب يصنعون الأواني الفخارية. وفي الداخل كان يجري إنتاج النحاس والرصاص من ميوكو سونغو إلى ميندولي وإنتاج الحديد في منطقة مانيانغا (نسوندي). وعلى

مدى أبعد صوب الشمال، بالقرب من أهذاب الغابة الكبيرة، كان يزرع نخيل الرافية (نخيل يزرع في أفريقيا وأمريكا ويتميز بمتانة أليافه) وتنتج كميات كبيرة من النسيج. وأخيرًا كان يجري في المنطقة نفسها، وعلى مدى أبعد داخل الغابة، مبادلة منتجات الغابات مثل الخشب الصبغي الأحمر مقابل منتجات السافانا. وكان ذلك هو مهد ميلاد حضارة الكونغو. أما حضارة التيكه فتطورت على المرتفعات، ولكن على أساس إسهامات من جماعات تعيش على حافة الغابة وفي المنطقة المجاورة لجماعات الكونغو، وكذلك إسهامات - على الأقل بأفكار سياسية - من القطاع الأوسط لنهر زائير / الكونغو. وربما كانت مملكة التيكه، التي ورد ذكرها فيما كتب ابتداءً من عام ١٥٠٧، أقدمها جميعًا: فقد اشتهرت بذلك على الأقل في القرن السابع عشر^(٥).

وقد نشأت مملكة الكونغو انطلاقًا من مشيخة فونغو شمال نهر زائير^(٦). وفي ذلك الوقت انتشرت المشيخات بل والممالك الصغيرة وتجمعات المشيخات في أراضي القطاع الأسفل من النهر شمالًا وجنوبًا. وأسس نيمي لوكيني، مؤسس مملكة الكونغو، مدينة مبانزا كونغو في المنطقة التي توجد فيها سان سلفادور حاليًا. وقد أنشأ مملكته بالتحالف، من ناحية، مع الزعيم المحلي (الكابونغا) ومع ملك على مسافة أبعد نحو الشرق، يحكم المباتا في وادي انكيسي، وبالقوام، من ناحية أخرى، بغزو أراض أخرى تجاه البحر والقطاع الأسفل من وادي انكيسي. وللسنا نعرف تاريخ إنشاء المملكة. ويؤكد بعض المؤلفين على طول عملية تكوينها التي يعمدون، بطريق الاستنتاج القياسي، إلى تحديد بدايتها في القرن التاسع^(٧). ويقتصر آخرون على تحديد تاريخ تأسيسها في مدى منتهاه عام ١٤٠٠ وبدايته قبل قرن على الأقل من ذلك العام^(٨).

ويتفق الباحثون عمومًا. رغم عدم وجود سند قوي، على أن مملكة تيو أسست على الأرجح قبل ذلك. ويعتقد بعض الباحثين أن مملكة لوانغو، التي قامت غير بعيد من فونغو في شمال النهر، بلغت أوجها في القرن السادس عشر، بينما يؤكد آخرون. مستنديين في ذلك إلى أنها لم تسترع انتباه دولة البرتغال قبل عام ١٥٧٦، أنها لم تكن آنذاك مملكة قديمة العهد أو بلغت درجة عالية من التطور. وفي جنوب الكونغو، كانت دولة ندونغو التي كان ملكها يحمل لقب نغولا - وهو لقب حُرّف إلى انغولا - تشكل نحو عام ١٥٠٠. وخلافًا للكونغو ولوانغو اللتين نشأتا من تحالفات بين أقاليم كبيرة، نشأت ندونغو من اندماج مشيخات صغيرة عدّة ومثلت بذلك أوج اتجاه نحو شكل من تنظيم الدولة أقل بكثير من النظام القائم في الكونغو ولوانغو من حيث عمق جذوره. وفضلاً عن ذلك فإنها كانت نحو عام ١٥٢٠ لا تزال تعتمد جزئيًا على الكونغو شأنها في ذلك شأن مشيخات ديمبو التي كانت تفصلها (أي ندونغو) عن الكونغو على وجه التحديد.

(٥) O. Dapper (German translation, 1670)، ١٦٦٨، ص ٢١٩، (الترجمة الألمانية، ١٦٧٠).

(٦) J. Vansina، ١٩٦٣.

(٧) فيما يتعلق بالاستنتاج بطريق القياس، انظر M.M. Dufeil، ١٩٨٠.

(٨) W.G.L. Randles، ١٩٦٨، ص ١٨.



اللوحة ١٠١٩: وعاء فخاري من يومبه، ارتفاع ٣٧,٥ سم.

هيمنة الكونغو

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر هيمنت دولة واحدة، هي الكونغو، على كامل المنطقة الواقعة بين هضبة بنغويلا وهضاب باتيكه وبين البحر وما وراء نهر كوانغو. ونحو عام ١٥٠٠ كانت حدود الدولة تمتد بمحاذاة ضفة نهر زائير من مصبه في اتجاه أعلى النهر إلى ما فوق ملتقاه بنهر انكيسي، مع امتدادها شمالاً في بعض الأماكن - في مانيانغا مثلاً - فيما وراء النهر. وكانت تشمل حوض نهر انكيسي وجميع الأراضي الواقعة في الجنوب حتى نهر «لوجي». وكانت تتوسع تجاه الجنوب وربما تجاه نهر كوانغو. وقد باشرت تأثيراً على جميع الكيانات السياسية باستثناء مملكة تيوا، وحصلت جزية منها أحياناً. وكان يسكن المملكة ذاتها عدد كبير من السكان وإن لم يكن لدينا عنه سوى تقديرات تقريبية. ووافق معظم المؤلفين على رقم مليونين وإن كان أحدهم يتحدث عن أربعة ملايين أو حتى ثمانية ملايين بينما يطرح آخر

رقمًا لا يزيد على نصف المليون^(٩). وكانت المناطق الواقعة في دائرة نفوذ الكونغو تعادل على الأقل المملكة ذاتها من حيث السكان. ولا بد أن سكان مملكة تيو كانوا متناثرين للغاية الا فيما حول «بول».

ونظرًا إلى الدور الحاسم الذي لعبته الكونغو في التطور التاريخي للمنطقة، فإننا نقدم هنا عرضًا لتنظيمها كان أساسها البنيوي يقوم على تقسيمها بين مدينة كبيرة، هي العاصمة مبانزا كونغو، وبين الريف. وكانت تضم ثلاث طبقات اجتماعية محددة الملامح : أي النبلاء والقرويين، والرقيق، وهم يختلفون بعضهم عن بعض في وضعهم القانوني وأعمالهم وأسلوب معيشتهم. وقد عبرت اللغة عن هذا الاختلاف بمصطلحات تقابل بين مفهومي «التحضر» و«التهديب» المرتبطين بالحياة الحضرية وبين مفهوم «القروية» المقترنة بالريف. وكانت الكلمة تعني الرقيق كما تعني في الوقت نفسه أسرى الحرب، مشيرة بذلك إلى مصدر الرقيق^(١٠). وكانت طبقة النبلاء تشكل هيكل بناء المملكة التي كانت المدينة نواتها. وكان النبلاء يعيشون في المدينة إلا حينما يكلفون بالعمل كحكام للأقاليم. وكانت الفئة العليا من النبلاء تتألف من أقارب الملك أو أحد أسلافه. وكانت تتكون من ارتباط أسر نبيلة برباط الزواج وانتماء الأفراد إلى أكثر من أسرة في آن معًا. وكان النبلاء يشكلون جبهة في مواجهة القرى. وكان النسب الأمومي يحدد إمكانية تملك الأراضي والإقامة والخلافة في رئاسة القرية^(١١). وكان التماسك الاجتماعي أضعف بكثير بين القرى منه بين كتلة النبلاء. وكان الملك يعين أقاربه المباشرين في المناصب الرئيسية مثل الإدارة الإقليمية والوظائف العامة العليا و/أو الجهاز المركزي للضرائب. وكانت الملكية بالانتخاب؛ وكان المجلس الملكي يتألف من اثني عشر عضوًا من بينهم أربع نساء يمثلن، كما يقول أ. هلتون، عشائر أجداد الملك^(١٢). وعلى الرغم من وجود هذا النظام فإن الصراع من أجل الخلافة كان أمرًا شائعًا. فقد خلف نزينغا ميمبا، المعروف بأفونسو الأول، أباه نزينغا نكوو عام ١٥٠٦ بعد صراع بين سادة الشمال من ناحية وسادة العاصمة والجنوب من ناحية أخرى^(١٣).

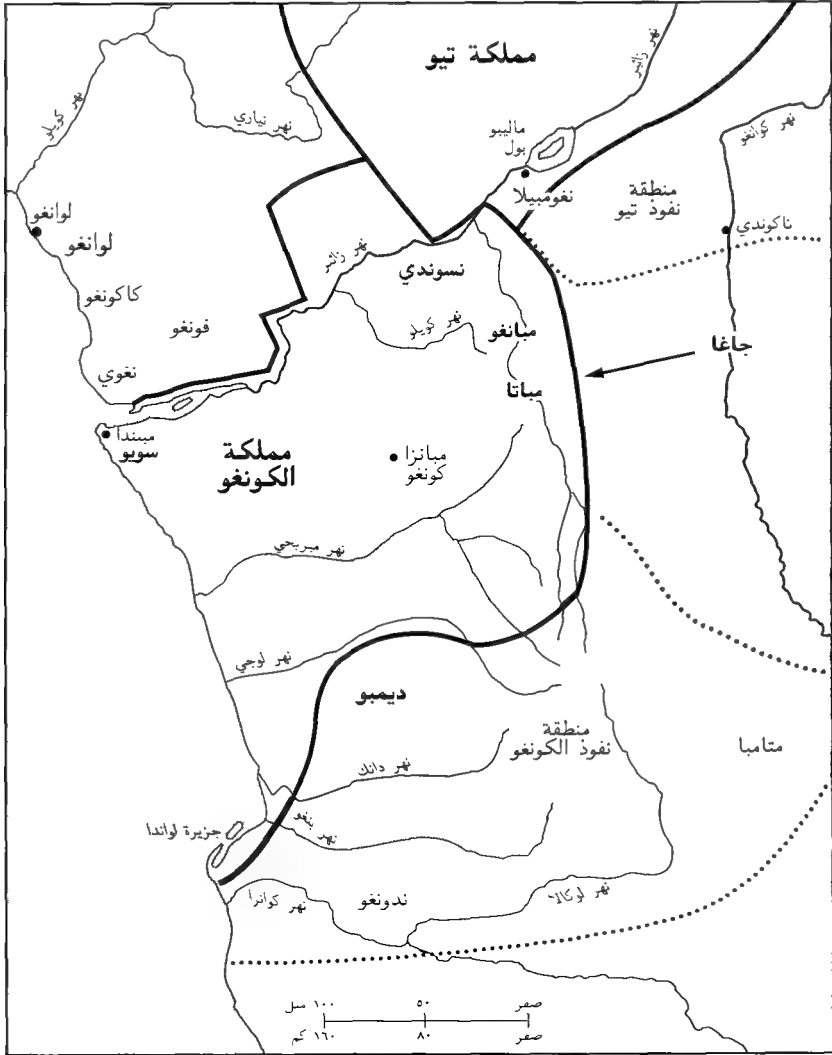
وكان للملوك، وقد أكثروا من تعدد الزوجات، أبناء كثيرون، وكانت أسرهم سرعان ما تبلغ أحجامًا كبيرة. فبعد حكم استمر خمسًا وعشرين سنة كان لأفونسو ٣٠٠ من الأحفاد

(١٠) C. Penders, kifuka (urbanity) و J. Van Wing و J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب)، ص ١٧ و kifuka kia ntinu (court of the king); uvata (rusticity); vata (to cultivate); evata (٢٢-٢١ village) وهذا المعجم الذي يرجع تاريخه إلى الفترة ١٦٥٠-١٦٥٢ صنفه على الأرجح روبريدو، وهو من كبار القساوسة وابن عم الملك. وهو يظل من أهم المصادر لدراسة العقليات.

(١١) يذكر A. Hilton، ١٩٨٥، عددًا من المؤشرات؛ والدليل يقدمه J. Van Wing و C. Penders، ١٩٢٨: ungari (relationship)، ungari ankama (seigniorship)؛ وهو لقب كان لا يزال يستخدم بين السوكو الجنوبيين نحو عام ١٩٠٠ - nguri (mother). ويفيد الحرف الأول u التجريد والتعبير الذي يترجم بـ «seigniorship» يعني إقليميًا ينظر إليه بمنظور القرابة على نطاق واسع حيث «unguri» الأم المصدر.

(١٢) A. Hilton، ١٩٨٥، ص ١٩٤.

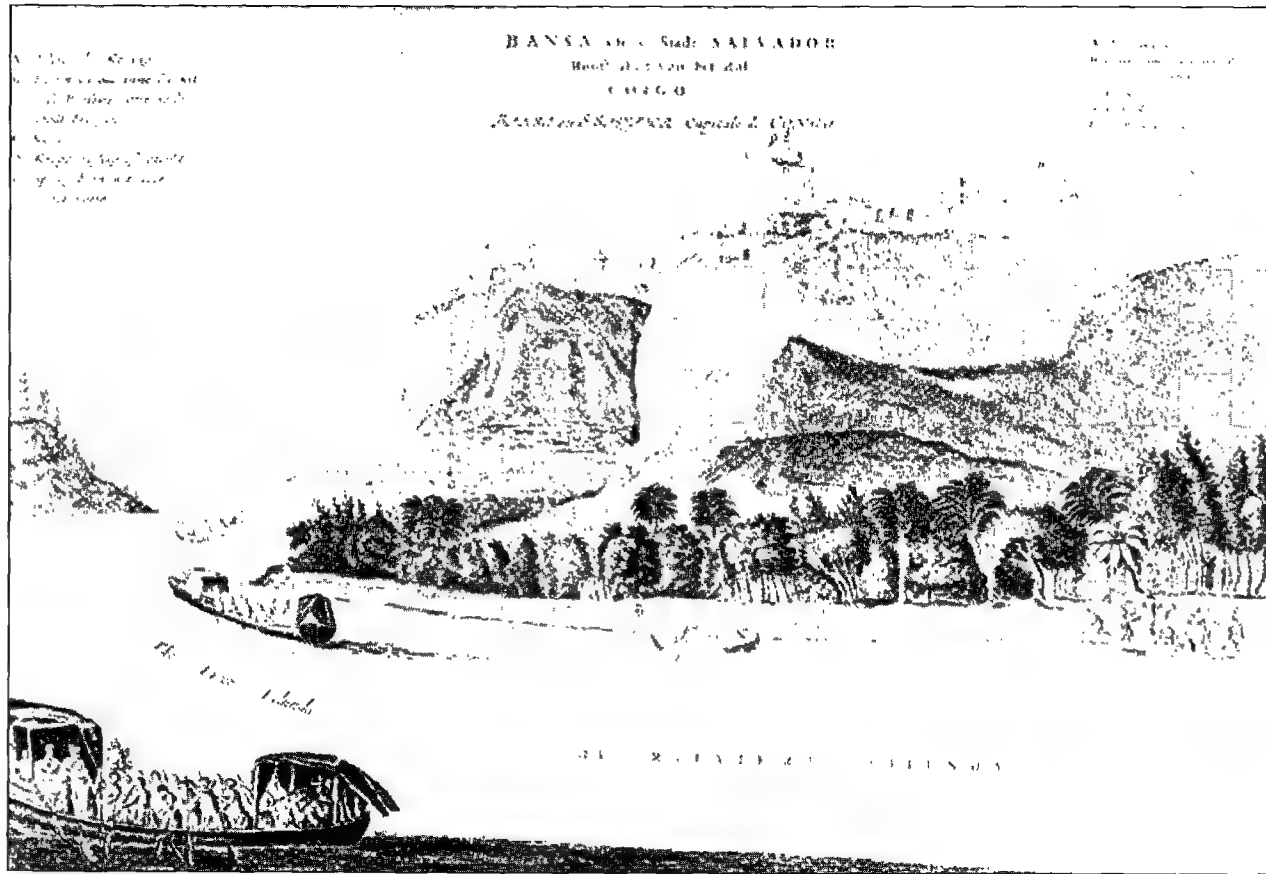
(١٣) M. Dicorato و L. Jadin، ١٩٧٤، ص ٥٤ ٦٤.



الشكل ٢٠١٩: الكونغو وجيرانه في القرن السادس عشر (نقلًا عن J. Vansina).

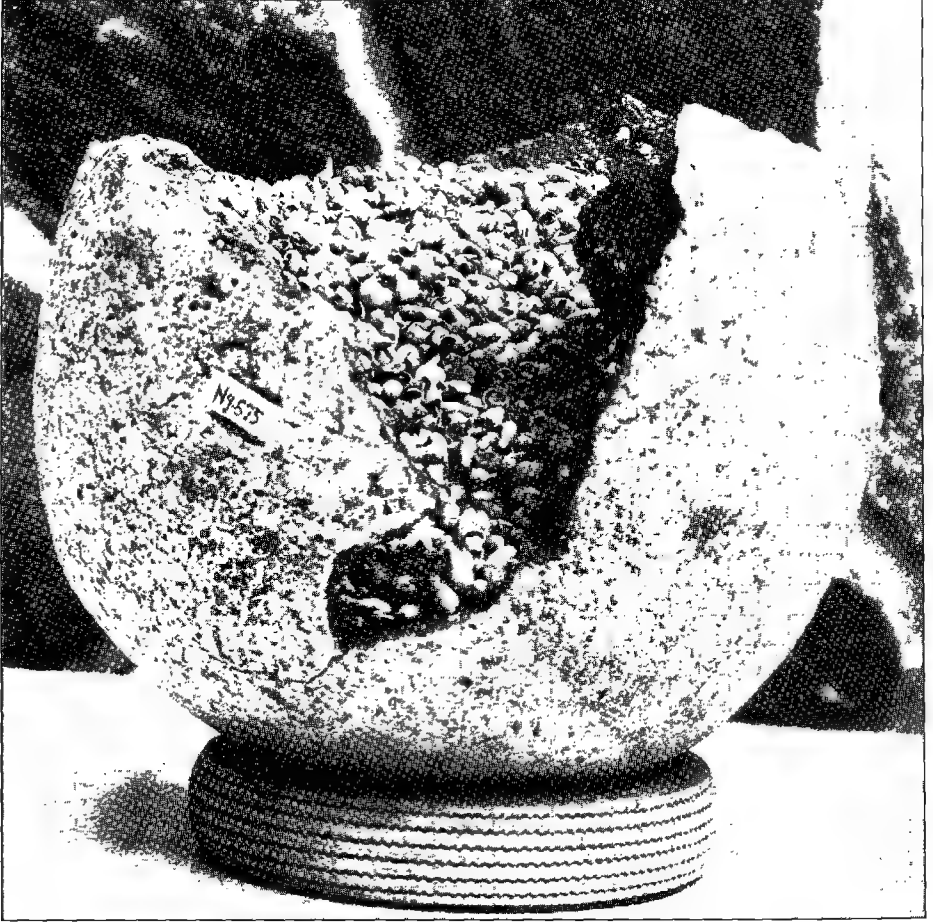
وأولاد الأحفاد^(١٤)، وكذلك بدون شك مثل هذا العدد من أولاد الاخوة وأحفادهم. وكان يتعين أن تكون الزوجة الأساسية للملك ابنة أو أخًا لحاكم مبانزا، وهي إقليم كان تولي الحكم فيه وراثيًا في نسل أناث آل نساكولاو. وكان الأمير الحاكم لمبانزا يتزوج بدوره إحدى القريبات المباشرات للملك. وكان فرع من أقرائه، آل نساكو فوندا، يزود المملكة بالمرشد الديني

(١٤) المرجع السابق، ص ١٨١.



اللوحة ٢٠١٩: سان سلفادور. عاصمة الكونغو. في موقع مبانزا كونغو.

الأسمى. الـ «ماني» (السيد) «كابونغا» مبانزا كونغو، الذي كان مسؤولاً عن إقامة شعائر تقديس الروح الإقليمية لمنطقة العاصمة. وكان سيدا نساكو يتوليان تتويج الملك. وهنا نرى بوضوح ما كان لكيفية تأسيس المملكة من أثر.



اللوحة ٣٠١٩: وعاء أصداف نزيمو.

ومع أن الكونغو كانت تحكمها شبكة من أقارب الملك، فإنها كانت ذات مركزية شديدة. وكان الملك يعين حكام الأقاليم فيما عدا حاكم مباتا وكذلك، بعد عام ١٤٩١، حاكم سوبو حيث يوجد ميناء المملكة في مبيندا. وكان يعزل الحكام وغيرهم من المسؤولين حسبما يراه مناسباً. ولم يكن لطبقة النبلاء مناصب وراثية وكانوا يعيشون، منسيين، في مبانزا كونغو. وفي كل جيل كان يعاد تحديد تدرجها الهرمي من حيث علاقتها بالملك الجديد. وكان من العوامل الأخرى المساعدة على المركزية وجود عملة تصدر تحت رقابة الملك. وكانت عبارة عن أصداف «أوليفانسيلا ريانا» تسمى نزيمو باللغة المحلية وتأتي من مصايد جزيرة لواندا التي

تشكل جزءاً من المملكة. وكانت هناك أيضاً مركزية عسكرية. وفي أواخر القرن السادس عشر، كان الحرس الملكي، المؤلف من الرقيق، قوامه من ١٦٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ جندي^(١٥). وكان هو القوة المسلحة الدائمة الوحيدة في المملكة. وكان الفلاحون يستدعون أوقات الحرب في الخارج ليشاركوا في وحدات إقليمية. كذلك كان لكل بيت من بيوت النبلاء، وهو يتجمع حول رجل عظيم، أناسه (أتباع ورقيق). وكان للبيت الملكي إضافة إلى ذلك رقيق يرسلهم إليه جميع النبلاء.

وكانت أيديولوجية الملكية، وتسمى «نكيسي» باللغة المحلية، مستمدة من مفاهيم دينية عامة، لعبت ثلاث شعائر مهمة دوراً فيها: وهي عبادة الأسلاف، التي كانت أكلة المدافن الملكية مكانها المقدس؛ وعبادة الأرواح الإقليمية، حيث يخدم روح مبانزا كونغو ال «ماني كابونغوا» (وهو اسم يطلق على الكهنة المعنيين بالأرواح من مستوى القرية حتى مستوى المملكة)، وتقديس قوى الملك فيما يتعلق بالسحر. وكان مفهوم «نكيسي» هذا أساسياً، وقد استخدم المسيحيون هذا اللفظ فيما بعد ليعني «ما هو مقدس». فكانت الكنيسة هي «بيت نكيسي» والانجيل «كتاب نكيسي» والكاهن هو «نغانغا (رجل دين) نكيسي»^(١٦). حيث كان لفظ نغانغا اللفظ المعترف به للإشارة إلى خبير بأمور الدين وخاصة في «نكيسي». وكانت الأمراض والمحن تعزى إلى «نداكي» (السحرة) الذين كان بوسع «نغانغا نغومبو» (العرافين) التعرف عليهم، أحياناً عن طريق الإمتحان بالتعذيب. وقد انبثق من هذه الفكرة استخدام وسائط معرفة المشيئة الإلهية، بما في ذلك السم، في إقامة العدل. وكذلك الارتباب الدائم في أن الملك كان ساحراً. وكانت الملكية مقدسة وكان الملك يخاطب على أنه «نزامي مبونغو» (الخالق الأسمي)، وكان نظام البلاط والشعائر تعبر عن هذا التقديس، الذي تؤكد شعائر تنصيب الملك. فكان الملك، باعلان مباركته (تومبا)، يعبر عن حمايته للمسؤولين التابعين له ويكفل، بصفة عامة، الخصب، ولا سيما بتحكمه في سقوط الأمطار^(١٧). وكان الملك ذاته هو «نكيسي» البلد بالمعنى الحقيقي والعميق.

وكانت البنى في الممالك المجاورة مختلفة عن ذلك ولكن الأيديولوجية كانت هي نفسها تقريباً. فكانت هذه الممالك أقل مركزية. ففي لوانغو لم تحل بيوت النبلاء محل التجمعات القائمة على نسب الأم، وكانت هذه الطبقة أقل تماسكاً بكثير مما كانت عليه في الكونغو^(١٨).

(١٥) F. de Pigafetta، ١٥٩١، ص ١٢٠؛ A. Hilton، ١٩٨٥، ص ١٩٦ (١٥٩٥).

(١٦) D. Ndembe Nsasi: nzo amuquissi (269)، nganga (269)، muquissi (١٦) و F. Bontinck، ١٩٧٨، و C. Penders و mucanda ua ucu (268)، unganga (271)، quissi ('holiness') (271)؛ J. Van Wing ١٩٢٨ mukisi (evil-spell, witchcraft, crime of poisoning), but ukisi (holiness, divinity, divine will) and kia nkisi (holy, sacred) ١٩٢٨.

(١٧) O. Dapper، ١٦٦٨، ص ٥٨٣؛ وفيما يتعلق بـ «تومبا» (المباركة) أنظر الرسالة الشخصية من السيد أونغوا OM ٤٩.

(١٨) بصفة عامة، أنظر P.M. Martin، ١٩٧٢؛ O. Dapper، ١٦٦٨، اللذين قدما أوصافاً مسهية للوانغو.



اللوحة ٤٠١٩: نبلاء كونغوليون في مملكة لوانغو يلبسون مآزر من جلد السنوريات.

وفي ندونغو لم تكن هناك بنية إقليمية تعلو فوق مستوى المشيخات الصغيرة، وكان على النظام العسكري أن يعوض عن ذلك النقص^(١٩).

وكان انتصار أفونسو الأول ايداناً بأطول فترة للملك في تاريخ الكونغو، من عام ١٥٠٦ إلى ١٥٤٣. وكان دور هذا الملك حاسماً. وقد فتح أبواب البلد أمام البرتغال وأدى ذلك إلى عملية إعادة تنظيم إقتصادي وسياسي واسع النطاق وإستيعاب متعمد لسمات المسيحية بشكل دائم. وقد سارع هذا الزعيم الفئوي - المسيحي منذ عام ١٤٩١ وحامي المبشرين النادرين قبل عام ١٥٠٦ - وقد أصبح ملكاً، إلى جعل الكنيسة الكاثوليكية دين الدولة تحت إشراف ابنه هنريك، من عام ١٥١٨ إلى ١٥٣٦، بوصفه أسقفاً رسم في روما. وأصبحت هذه الأسقفية فيما بعد تحت إشراف البرتغال. وقد نمت تجارة الرقيق اعتباراً من ١٥١٤. وحاول الملك أولاً مراقبتها، مثلما حاول ذلك ملك البرتغال، بإقامة احتكارات ملكية. ثم حاول الغاءها في عام ١٥٢٦. وقد فشلت هذه المحاولة، بل كانت الاحتكارات الملكية تنتهك باستمرار على يد الأفارقة - البرتغاليين من ساو تومي ومن جانب جيران المملكة - على ساحل لوانغو وفي ندونغو على حد سواء - وحتى في لواندا التي كانت جزءاً لا يتجزأ من المملكة. واستخدم الملك

(١٩) يصف بنية هذا النظام B. Heintze (for the kisama)، ١٩٧٠ و ١٩٧٧.

دخله من تجارة الرقيق وتجارة العاج وتجارة نسيج الرافية في اجتذاب التقنيين البرتغاليين وكذلك وعلى الأخص المبشرين. وقبل وفاته كانت الحياة الاجتماعية والسياسية قد تغيرت. فقد اتسعت الشقة بين النبلاء والعامّة: إذ أصبح النبلاء متعلمين واعتنقوا المسيحية وشاركوا في تجارة الرقيق. بينما كان العامة يُستغلون استغلالاً قاسياً^(٢٠). وكان البيت الملكي قد تدعم باستيراد الرقيق من «بول» وما وراءها للحرس الملكي وبتكاثر خلف أفونسو إلى حد أثر على الخلافة. وكان جميع الملوك اللاحقين من خلف أفونسو من خلال ابنة أو أخرى من بناته الثلاثة. وأدى التزايد المستمر في عدد المطالبين بالعرش إلى إنقسام البيت المالِك إلى فريقين متعادين، كما أدى. بعد عام ١٦٦٥، إلى حرب أهلية دمرت المملكة بصورتها التي كانت عليها حتى ذلك التاريخ. وقد أدخل وجود البرتغاليين في المدينة بعداً سياسياً جديداً. ذلك أنهم كانوا مرتبطين بالزواج بأسر نبيلة مختلفة، وكانوا ينقسمون إلى أفارقة برتغاليين وبرتغاليين من البلد الأم قادوا الجماعات المعارضة في البلاط حتى عام ١٦٦٥ واشتركوا في جميع الصراعات التي دارت من أجل الخلافة.

لقد نمت التجارة فيما بين القارات، التي كانت قليلة جداً قبل عام ١٥٠٦، بعد أن بدأت المتاجرة بالرقيق. وكانت تجارة الرقيق يشوبها الإضطراب من عام ١٥١٥ حتى عام ١٥٢٦ عندما جرى تنظيمها فعلاً. فمنذ ذلك الحين أصبح الرقيق ينحصر في الأجانب - وهم أساساً من «بول» وربما من وادي كوانغو - وفي المجرمين. فكان مجتمع «المولانتو» (المولدين) في العاصمة يرسل «البومبيروس» (عملاء من «بومبو»، وهو الإسم الذي يطلقه الكيكونغو على شعب «بول») إلى «بول» حتى قبل عام ١٥٢٩. ولا تزال الأصول السابقة لهؤلاء الرقيق غير معروفة. وكان كثير منهم من الباتيكه ولكن بعضهم جاء بالتأكيد من مناطق أخرى، حيث كان يجري شحنهم منها بالطريق النهري إلى «بول». وقد بلغ مجموع ما صدر منهم نحو ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ سنوياً حتى عام ١٥٤٠ تقريباً، و ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ سنوياً بعد ذلك^(٢١). ولا بد أن ما استورد منهم من «بول» كان أكثر من ذلك، حيث أن كثيراً منهم كانوا يجندون في مبانزا كونغو للخدمة في الحرس الملكي أو للعمل في مزارع المحاصيل الغذائية التي تغذي العاصمة، وكان رقيق آخرون يعينون للعمل في ميناء مبيندا أو في خدمة نبلاء الأقاليم. وبالإضافة إلى هذه التجارة الخاضعة للمراقبة. نمت تجارة رقيق سرية، قام بها سكان ساو تومي، على الحدود الشمالية والجنوبية للمملكة، وخاصة بعد عام ١٥٢٦. عندما توقفت الصادرات من مملكة بنين. وقد ظلت هذه التجارة محدودة النطاق إلا في لواندا حيث تمخضت حروب ندونغو التوسعية عن الكثير من الرقيق.

وقد اهتمت البرتغال اهتماماً شديداً بالمنتجات المعدنية للبلد وأرادت التحكم فيها. فطوال القرن السادس عشر اعتقد البرتغاليون أن في الكونغو مناجم ذهب خفية أرادوا السيطرة عليها

(٢٠) M. Dicorato و L. Jadin، ١٩٧٤، ص ١٧٩: «كن حريصاً أيضاً على ألا يخضع الكبار في مملكتك عامة الناس للمعاملة السيئة» (أواخر عام ١٥٢٩).

(٢١) M. Dicorato و L. Jadin (١٥٣٦)، P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، ص ٣٧ و ٣٨.

واستغلالها. غير أن ملك الكونغو كان مصممًا على أن يُبقي تعدين نحاس ييمبه وإنتاج حديد مبانزا كونغو تحت رقابة محكمة. هذا ولم يسمح الملوك المتعاقبون مطلقًا بالتنقيب عن المعادن بل أنهم حدوا من صادرات النحاس الذي كان قد أثار أطماع البرتغاليين قبل عام ١٥٠٦. ولم يسمح ملك البرتغال ببيع أي سفن إلى الكونغو وتصدى لمحاولات الكونغو تأمين النقل بنفسها إلى ساو تومي أو إلى أوروبا. واحتفظ البرتغاليون بالسيطرة على التجارة وجعلوا منها تبادلاً غير متكافئ. فعمد بلاط الكونغو إلى استخدام الدخل المستمد منها لدفع أجور التقنيين والمبشرين البرتغاليين ولدفع نصيبه من نفقات النبلاء الكونغوليين الذين يدرسون في البرتغال. ولكن جزءاً كبيراً من الدخل كان يستوعب أيضاً منذ البداية في استيراد منسوجات وأنبذة وأشياء فاخرة كان الملك يوزعها على نبلائه. وسرعان ما أصبحت هذه الواردات ضرورة مظهرية للنبلاء، وقبل نهاية ملك أفونسو الأول كانت تمتص الدخل بأكمله.

وفي عهد خلفاء أفونسو الأول استمرت الاتجاهات نفسها رغم المحاولات التي بذلها ديوجو الأول للحد من آثار الإقتحام الأوروبي. وتناقصت القوة النسبية للكونغو، وخاصة في علاقتها بـدونغو التي كانت تزدد قوة لا سيما من خلال التجارة السريّة مع ساو تومي. وفي عام ١٥٦١ انزلت الكونغو كلية تقريباً عن البرتغال، ولكن وفاة ملكين متعاقبين أثناء حرب مع التيو أهالي «بول» في عامي ١٥٦٦ و ١٥٦٧ أحدثت اضطراباً تحول إلى كارثة بغزو البلد على يد محاربين يسمون الجاغا من الشرق.

ثلاث دول : ١٥٧٥ - ١٦٤٠

أنزل الجاغا بالقوات الملكية هزيمة منكرة وكان على البلاط أن يهرع لاجئاً إلى جزيرة في القطاع الأسفل من نهر زائير. وباع الجاغا العديد من اللاجئين كرقيق إلى أناس من ساو تومي. وكان على الملك أن يستعين بالبرتغال التي أرسلت حملة أعادت فتح البلد بين عامي ١٥٧١ و ١٥٧٣، بيد أن قوات الحملة لم تسحب قبل عام ١٥٧٥ أو ١٥٧٦. وتبددت هيمنة الكونغو على المنطقة إذ أسست مستعمرة أنغولا عام ١٥٧٥، وجاء البرتغاليون بأعداد كبيرة إلى لوانغو لممارسة التجارة اعتباراً من ذلك العام.

على أن هوية غزاة الكونغو لم تثبت قط^(٢٢). فاسم الجاغا (البابا في كيكونغو) يستخدم في الأصل كمرادف لبربري ويطلق على طائفة كاملة من جماعات من المحاربين الرحل بدرجة ما. وقد ظهر الجاغا الأول شرقي مباتا أو جنوبي «بول» ومن هناك حتى نهر كوانغو. ويجب ربط هذا الغزو بحروب الكونغو - التيو وكذلك، وعلى الأرجح، بالتوقف التام لتجارة الرقيق عام

(٢٢) كانت المقالة الأخيرة في نقاش جمع بين D. Birmingham و J. Vansina و J.C. Miller و J.K. Thornton و F. Bontinck (1963-81) و A. Hilton، مقالة لـ A. Hilton هي The Jaga Reconsidered، وتشير إلى أنهم كانوا أسلاف البابا سكان كوانغو.

١٥٦١. ومن المعتقد أن العديد من القرويين انضموا إلى صفوف الغزاة حيث ضاقوا ذرعاً باستغلال النبلاء لهم. ولا شك أن هدف الغزاة كان يتمثل في الحصول على نصيب أكبر من الثروات التي كانت تدرها تجارة الرقيق، فما أن حققوا النصر حتى شوهوا بيعون الرقيق على الساحل. وليس ثمة دليل، مباشر أو غير مباشر، يساند القول أن جفافاً ومجاعة أعقبته دفعاً الجاغا إلى غزو الكونغو.

وقد سعى باولو دياس دي نوفاس، بعد فترة إقامة في بلاط ندونغو، سعيًا حثيثًا حتى حصل من البلاط البرتغالي على عقد لغزوها واستعمارها. وقد قدر لهذه المستعمرة أن تسمى أنغولا، باقتباس لقب ملك ندونغو (نغولا). ووصل دياس عام ١٥٧٥ وأسس لواندا عام ١٥٧٦ وبدأ يتاجر في الرقيق محاولاً أن يحل محل جماعة من الأفارقة البرتغاليين من ساو تومي، كانوا يمارسون هذه التجارة في لواندا. وقد تركت هذه الجماعة السوق له وانتقلت إلى بلاط نغولا. غير أن ضغطاً من الوطن الأم أجبرت دياس عام ١٥٧٩ على تنفيذ عقده. وعندما أبلغ ملك ندونغو بذلك، أمر، كأجراء وقائي، بذبح جميع البرتغاليين الموجودين في بلاطه، وقدم بذلك الذريعة لحرب قدر لها أن تستمر قرناً من الزمان تقريباً. حتى عام ١٦٧١. وقد شهدت الحرب في البداية سجالاً وتقلبات مع تحالفات محلية انقسمت بين الخصمين. ومع ذلك نجح البرتغاليون - بصعوبة شديدة - في إقامة بضعة تحصينات في الداخل. غير أن البرتغاليين دخلوا في تحالف، عام ١٦١٢، مع بعض المبانغالا (ويسمون الجاغا). وكان هؤلاء جماعات من المحاربين الرحل الموجودين في المنطقة منذ ما قبل عام ١٦٠٠ والذين كانوا يعيشون على النهب والسلب. وبمساعدهم، وعلى الأخص بمساعدة الجاغا كاسانجه، احتل البرتغاليون جزءاً كبيراً من المملكة من عام ١٦١٧ إلى عام ١٦٢١؛ وهرب ملكها إلى شرق البلد. ونهب الحلفاء المنطقة، وأصبح البلد مخرباً. وحتى تجارة الرقيق توقفت واستشرت المجاعة^(٢٣). ولذلك أعدت معاهدة سلام في عامي ١٦٢٢ و ١٦٢٣، حيث مثلت نغولا أخته نزينغا مبانده التي عيّنت وسميت «أنا» في لواندا. ولكن نزينغا تولت قيادة جماعة مناهضة للبرتغاليين؛ وفي أوائل عام ١٦٢٤ توفي الملك (ربما قتل أو انتحى) وأصبحت نزينغا وصية على العرش، ثم ملكة عام ١٦٢٦. وفي تلك الأثناء كان الجاغا كاسانجه لا يزال يحتل أفضل جزء من ندونغو. ومن ثم اشتعلت نار الحرب من جديد ضد نزينغا، ولكن أيضاً ضد كاسانجه، وحاول البرتغاليون تصيب ملك يكون دمية يحركون خيوطها. وفي أثناء العمليات الحربية وجد كاسانجه قاعدة في وادي كوانغو عام ١٦٢٦ وأقام هناك دولة امبانغالا في الثلاثينات من القرن السابع عشر، بينما غزت نزينغا مملكة متانبا حيث أقامت قاعدة هائلة لمعارضة النظام البرتغالي^(٢٤). وعندما احتل الهولنديون لواندا، كانت (نزينغا) لا تزال تواصل حملتها وكونت تحالفاً معهم.

كانت مستعمرة أنغولا، التي يحكمها حاكم تعيينه لشبونه كل ثلاث سنوات، مقسمة إلى مدينة لواندا وبيضع مناطق محصنة. وكان يحكم لواندا مجلس مدينة إلى جانب الحاكم، بينما

(٢٣) D. Birmingham، ١٩٦٦، ص ٣٠-٨٩.

(٢٤) B. Heintze، ١٩٧٧، J.C. Miller، ١٩٧٥ (أ) و ١٩٧٦، ص ١٥١-٢٦٤.

كان رؤساء عسكريون يديرون الأقاليم حول مناطقهم المحصنة. وكان الهيكل الإداري إقطاعيًا بالمعنى الدقيق حيث تمثل أساسه القانوني في عقود اقطاعات تربط «السوبا» (الشيوخ الصغار) بالبلاط البرتغالي عن طريق ارتباطهم «بالأموس» (السادة الإقطاعيين البرتغاليين)، ثم في وقت لاحق، عن طريق عقد الإقطاعة مع الحاكم والرؤساء العسكريين. وكانت إيرادات الدولة وممثليها تأتي من إتاوات إقطاعية تدفع جميعها، سواء كانت في شكل عيني أو في شكل عمل، بتقديم الرقيق. ولم يتغير هذا النظام إلا في القرن الثامن عشر، بادخال نظام ضريبة الرؤوس وتحويل روابط التبعية الإقطاعية إلى وثيقة قانونية تبرر حقوق السيادة للبرتغال^(٢٥).

وفي تلك الأثناء استعادت الكونغو قوتها. فبرغم فقدان هيمنتها وبرغم التغيرات التدريبية التي تعرضت لها بنية طبقة النبلاء، ظلت المملكة مستقرة بل وتوسعت شرقًا. ولكنها خسرت أراضي في الجنوب، خاصة في عام ١٦٢٢، بفقدان مصايد أسماك جزيرة لواندا وفقدان أراض في مدينة لواندا. فقد هزم الأنغوليون وحلفاؤهم الجاغا جيشًا كونغوليًا كبيرًا من أبناء الأقاليم، في بومبه. ولكن الحرب توقفت بعد ذلك، وخاصة بسبب التعبئة العامة في الكونغو. ونجحت الكونغو، فضلًا عن ذلك، في التصدي لمحاولات برتغالية أخرى للسيطرة. وذلك بعقد تحالف دبلوماسي مع الفاتيكان وبياترة البرتغال ضد اسبانيا بل وإثارة البلدين كليهما ضد هولندا. وكانت أجسم خسارة تجشمها الكونغو هي فقدان إقليم سويو البحري مع ميناء مبيندا. وبعد عام ١٦٣٦ إستقل هذا الإقليم وإن كان أميره قد أحتفظ بحق الإشتراك في انتخاب ملك الكونغو. وفي العام نفسه خسرت الأسرة النبيلة المهمة الانتخاب لصالح أسرة منافسة؛ وأصاب الضعف الناهين إلى حد أنه في عام ١٦٤١ تسنى لغاريسيا الثاني، معززا بدعم أسرته، أن يستغني عن تأييدهم وأن يستولي على السلطة^(٢٦).

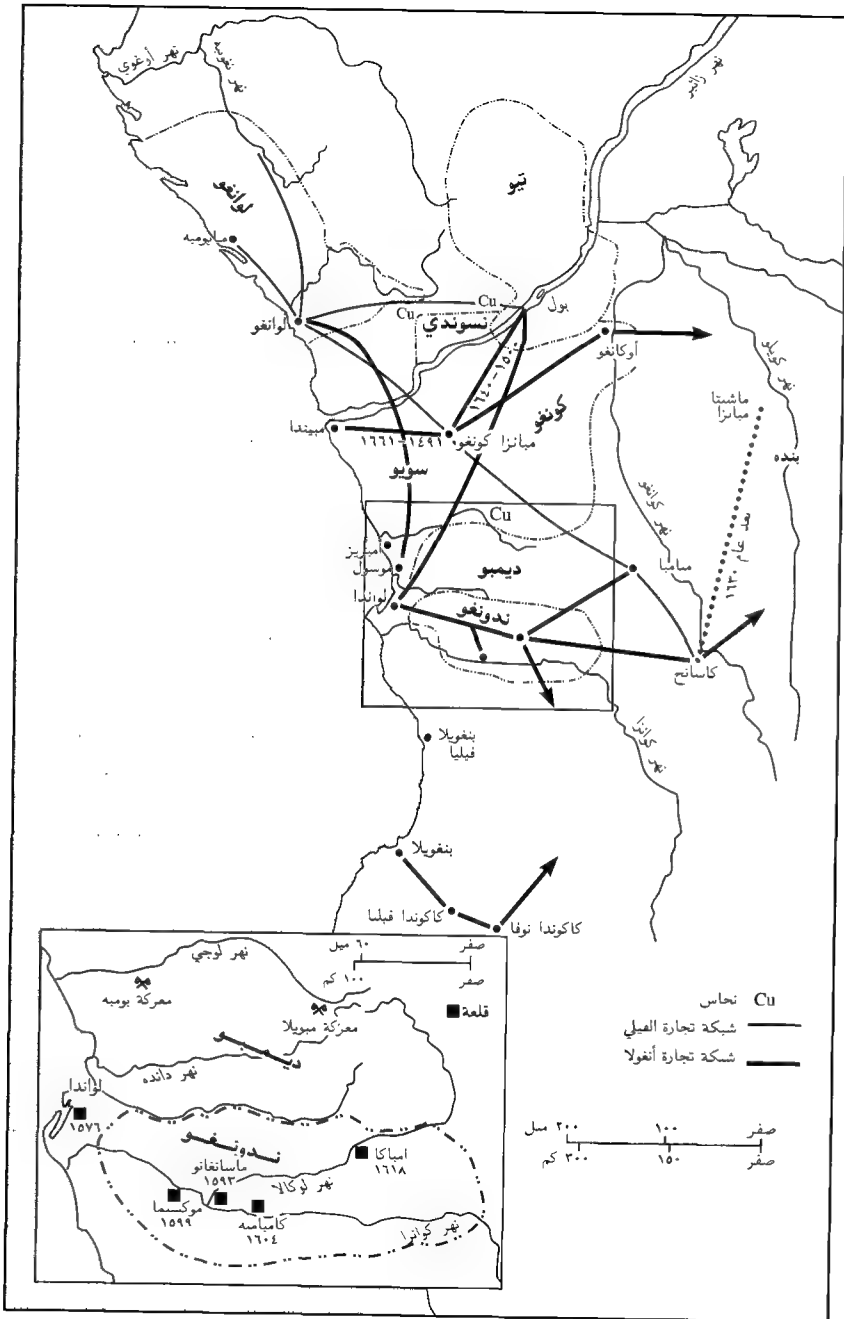
وكانت لوانغو قد أصبحت دولة قوية حتى قبل عام ١٦٠٠. وامتدت أراضيها من بحيرة فرنان فاز الساحلية إلى جنوب بوانت نوار، وكانت تشمل على الأرجح أفضل جزء من وادي نغونية وجزءًا من سهل نياري. بل إن نفوذها الثقافي، الذي انتشر من خلال التجارة، امتد إلى أبعد من ذلك. ويمكن أن نجد آثاره حتى في شمال مصب نهر غابون. غير أننا لا نكاد نعرف شيئًا عن تطورها السياسي قبل عام ١٧٠٠^(٢٧).

وقد تاجرت لوانغو في العاج - من إنتاج أقزام الغابات وغيرهم - والجلود والخشب الصبغي الأحمر ونسيج الرافية، ولكن صادراتها من الرقيق كانت قليلة نسبيًا. وكانت هذه التجارة تتم مع أفارقة برتغاليين يشتغلون بتجارة ساحلية رابحة جدًا بين ساحل بنين وساو تومي ولوانغو ولواندا. وقد أصبح نسيج الرافية الذي تنتجه لوانغو منتشرًا في أنغولا، حيث أخذ ينافس النسيج الوارد من شرق

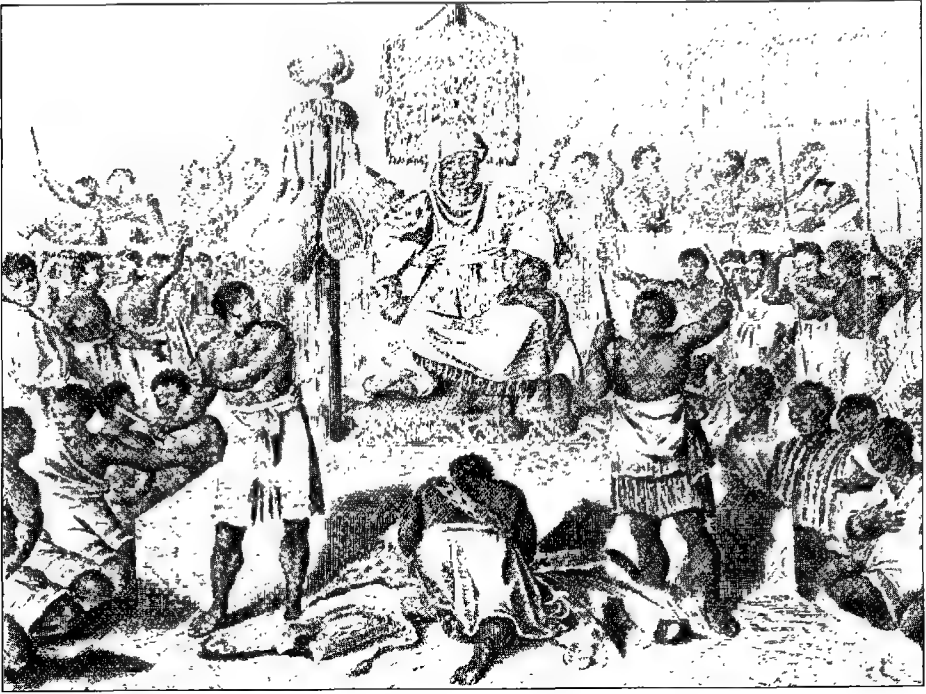
(٢٥) B. Heintze.

(٢٦) J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب)، ص ١٣؛ J. Vansina، ١٩٦٥، ص ١٠١-١٠٤ و ١٠٧-١٠٩ و ١٣٠-١٣٤ و ١٤٢.

(٢٧) P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ٣٢-١؛ D. Ngoie Ngalla، ١٩٧٨ و ١٩٨٢.



الشكل ٣٠١٩: خريطة ممالك وتجارة منطقة الكونغو في القرن السابع عشر، مع خريطة ركنية تبين منطقة ندونغو (نقلًا عن J. Vansina).



اللوحة ١٩، ٥: بلاط ملك لوانغو، ١٩٦٨.

مملكة الكونغو في عام ١٦٠٠^(٢٨). وفضلاً عن ذلك فإنه ابتداءً من عام ١٦٠٠ أخذ الهولنديون يترددون على لوانغو وسويو. ونظرًا إلى أن لوانغو لم تكن كاثوليكية مثل ميندا، فقد وفرت لهم قاعدة تجارية أفضل، وتعاون الملك معهم منذ البداية^(٢٩). فكان لدى السفن الهولندية سلع أفضل بأثمان أقل. وكان الهولنديون يشترون النحاس وكان لديهم، فوق كل شيء، بنادق وبارود للبيع. وكانت النتيجة أن التجار على ساحل لوانغو، الفيلي، الذين كانوا ينظمون تجارة القوافل إلى الداخل. وسعوا نطاق شبكاتهم بسرعة مذهلة. فبحلول عام ١٦٢٦ كانوا في جنوب نهر داند^(٣٠) ونحو عام ١٦٥٠ كانوا يتاجرون في مبانزا كونغو وحتى في متامبا وكاسانجه. وكانت طريقهم الرئيسية هي الطريق المؤدية إلى «بول» مرورًا بمناجم معادن نسوندي، حيث كان الفيلي يستخرجون خامة الحديد وربما النحاس. وقد تقدموا بعيدًا، على طول الساحل، إلى غابون حتى ملتقى نهري نغونيه وأوغوي.

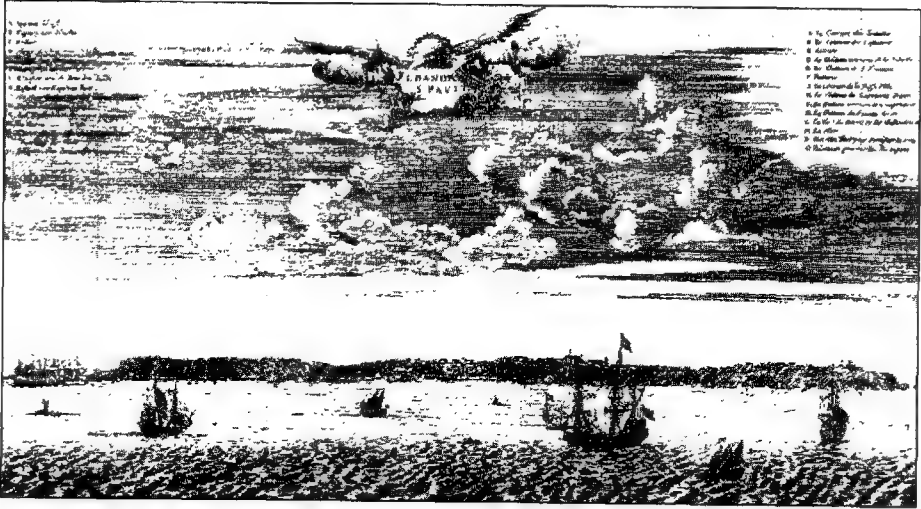
وفي تلك الفترة كانت شبكة الفيلي تتنافس مع الشبكات القائمة من قبل لالبيع العاج أو النسيج فحسب، بل أيضًا من أجل تجارة الرقيق. وقد شهدت شبكة الكونغو وأنغولا اضطرابًا بإنشاء لواندا

(٢٨) P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ٣٣-٥٢.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٢-٤٥.

(٣٠) P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ٦٩-٧٠؛ B. Heintze.

التي قامت، منذ البداية، بتصدير أعداد من الرقيق أكثر مما تصدره ميناء؛ فقد تراوحت الصادرات الأولى بين ١٢٠٠٠ و ١٣٠٠٠ من الرقيق سنوياً، معظمهم من أسرى الحرب^(٣١). وفي عام ١٦٢٥ كان إجمالي العدد المصدر بصفة قانونية ١١٠٠٠. وقد نقص هذا العدد فيما بين عامي ١٦١٨ و ١٦٤٠ ولكنه لم يهبط مطلقاً إلى رقم يقل كثيراً عن ١٠٠٠٠ في السنة. وبعد السنوات القليلة الأولى جاءت أعداد متزايدة من الرقيق من عمليات الشراء التي أجريت في الداخل، أما في «بول» (دون المرور عبر مبانزا كونغو) أو في سوق أوكانغا على شاطئ نهر كوانغو. ومن هناك كانت طريق للقوافل تعبر نهر كوانغو متجهة إلى نهر كويلو^(٣٢). وفي الثلاثينات من القرن السابع عشر بدأ الرقيق القادمون من وراء نهر كوانغو يصلون إلى لواندا من متامبا وكاسانج، عاصمة إقليم كاسانجه.



اللوحة ٦٠١٩: ميناء لواندا في القرن السابع عشر.

وكان لهذه التطورات تأثير سلبي على الكونغو، إذ لم تعد عاصمتها المستودع الذي لا غنى عنه للبضائع والرقيق، على الرغم من أن تجارتها في الرقيق تواصلت، أغلب الظن بشكل متناقص. وفضلاً عن ذلك تدهورت قيمة عملتها تدهوراً شديداً حيث استورد البرتغاليون أصدافاً أخرى. وفي عام ١٦١٩ كان التزيمبو قد فقد ثلثي قيمته - وفقد الملك ثلثي دخله^(٣٣). غير أن

B. Heintze (٣١)

(٣٢) فيما يتعلق بأوكانغا يعتقد L. Jadin و M. Dicorato، ١٩٧٤، ص ١٧٥، الملاحظة ٩، أنه في عام ١٥٢٩ كان جمع pumbo يشير إلى هذه السوق. فأوكانغا، التي ذكرت كمملكة ابتداء من عام ١٥٨٤ ثم كنقطة بداية لطريق للقوافل، ذكرت بصورة منتظمة حتى عام ١٦٤٠. ومن المعروف أنه نحو عام ١٦٨٠ هجر التجار السوق والطريق المؤدية إلى نهر كويلو. وأغلب الظن أن تأثيرات كونغولية وأوروبية مختلفة وصلت من هذه الطريق حتى بلاد الكويا (J. Vansina، ١٩٧٨، ص ١٨٧-١٩١). وربما كان موقع ماشيتا مبانزا المعروف يقع على هذه الطريق، غير بعيد عن نهر كويلو (Kodi Muzong، ١٩٧٦، ص ١٧٩-١٨٣).

(٣٣) J. Cuvelier و L. Jadin، ١٩٥٤، ص ٣٠٦-٣١٢.

الملك نجح مع ذلك في تصحيح الوضع واستعادت العملة تدريجيًا قيمتها السابقة. ولا بد أن إيرادات الملك والنبلاء عانت، في الحقيقة، أكثر من ذلك بكثير من جراء تحول التجارة إلى لواندا ولوانغو.

وقد شهدت هذه الفترة إدخال زراعة الذرة الصفراء (الشامية) أولاً (بين عامي ١٥٤٨ و١٥٨٣) ثم زراعة المنيهوت (الكسافا) والتبغ بعد عام ١٦٠٠ بقليل^(٣٤). وكذلك على الأرجح الفاصوليا والبقول السوداني ونباتات أخرى من العالم الجديد، بإستثناء الموالح التي وجدت على الساحل قبل عام ١٦٠٠. وقد ورد ذكر الخنازير ابتداءً من عام ١٥٨٣^(٣٥) وكانت على الأرجح مستوردة. وقد انتشرت في الكونغو ووسط أنغولا بصورة رئيسية.

وأدت الحاصلات الواردة من العالم الجديد إلى تغيير وجه الزراعة في القرن السابع عشر، وخاصة بعد عام ١٦٥٠، حيث زادت الغلة ووفرت، عن طريق المنيهوت، غذاء أنسب لفترات جفاف ولظروف حرب عارضة. وأصبح المنيهوت يمر بجميع الطرق التجارية حيث كان يستخدم أيضًا لإطعام الرقيق. وتحسنت مستويات التغذية عامة نتيجة لذلك. غير أنه في زمن يرجع إلى عام ١٥٦٠ أشير إلى ظهور الجدري، وهو مرض وبائي جاء من أوروبا وأصبح بلية متكررة.

وهكذا شهد النصف الأول من القرن السابع عشر تغيرات في التغذية والظروف الصحية، وإدخال تجارة الرقيق. وكان ذلك يؤدي حتمًا إلى ظهور اتجاهات سكانية جديدة ليست تفاصيلها معروفة لنا. غير أن عدد السكان في أنغولا بوجه خاص لا بد وأن يكون قد تناقص^(٣٦).

نحو نظام جديد: ١٦٤١-١٧٠٠

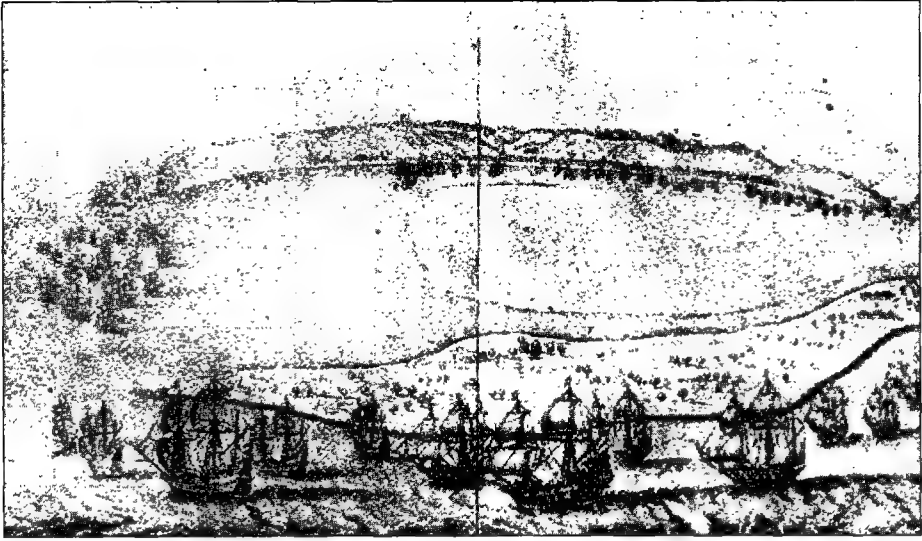
في عام ١٦٤١ استولى الهولنديون على لواندا واحتلوا جزءًا كبيرًا من مستعمرة أنغولا قبل أن يُطردوا في عام ١٦٤٨ على يد أسطول جرى تجهيزه في البرازيل^(٣٧). ومنذ ذلك الحين سيطر البرازيليون على تجارة أنغولا سيطرة كاملة حتى عام ١٧٣٠ ثم أصبحت هذه السيطرة جزئية بعد ذلك. وفي عام ١٦٤١ أيضًا، أصبح غاريسيا الثاني ملكًا للكونغو، وأقام، مثل نزينغا، تحالفًا مع الهولنديين. وكان لعودة الأمور بعد ذلك إلى ما كانت عليه أن تركتهم وجهًا لوجه أمام جيش

(٣٤) J. Vansina، ١٩٧٨، ص ١١ ١٣.

(٣٥) B. Heintze، ١٩٧٧، ص ٧٧٣، A. Brasio، ١٩٥٢-١٩٧١، المجلد الثاني، ص ٥١٠.

(٣٦) حتى J.K. Thornton، ١٩٨١ (ب)، الذي يبدو لنا نموذجًا مسرفًا في التفاؤل (ص ٦٨٥)، الربع لا التلث من النساء بين الرقيق، وإغفال الأطفال الصغار) يخلص، في ص ٧١٣، إلى أن عدد السكان قد تناقص في القرن الثامن عشر.

(٣٧) C.R. Boxer، ١٩٥٢، A. Da Silva Rego، ١٩٤٨.

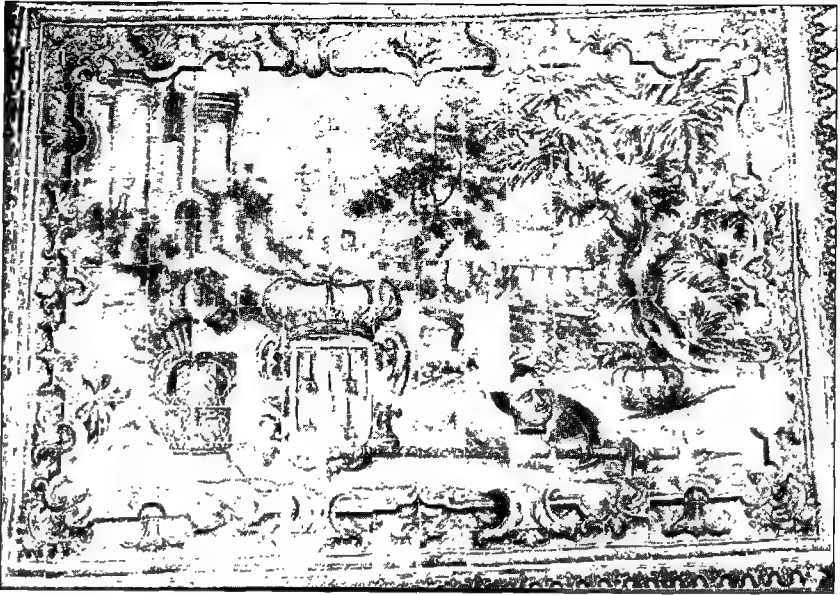


اللوحة ١٩، ٧: خليج ومدينة سان باولو في لواندا أثناء الاحتلال الهولندي في أربعينات القرن السابع عشر.

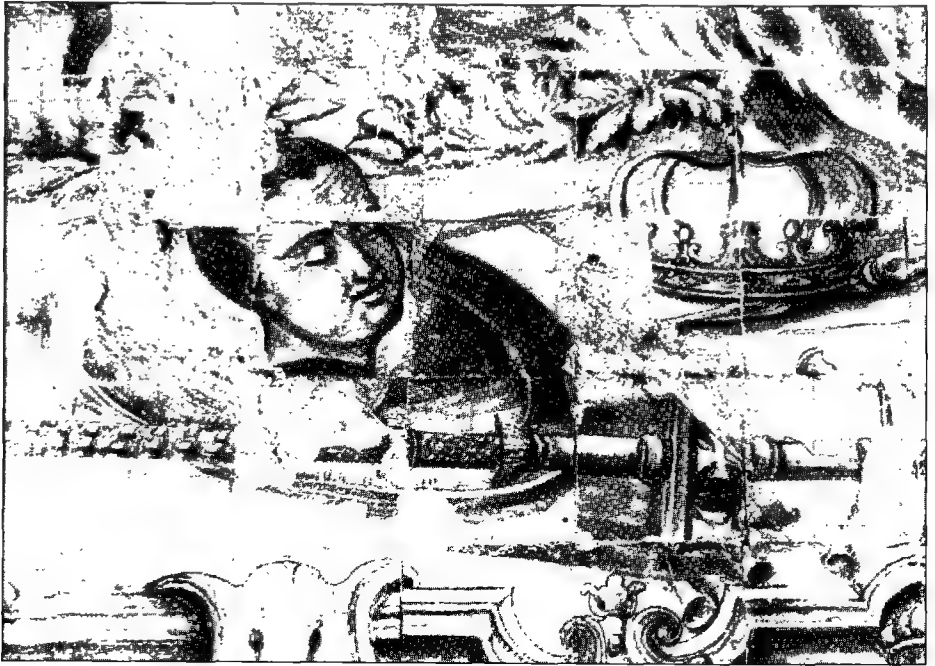
برتغالي كبير كان عليهم أن يصلوا معه إلى تفاهم. ووقعت كاسانجه، التي كانت قد ظلت بمعزل عن الحروب، معاهدة صداقة مع البرتغال وأصبحت حليفة لها لأكثر من قرن من الزمان. وفي تلك الأثناء، وابتداءً من عام ١٦٤٥، وصلت أعداد كبيرة من المبشرين الكبوشيين الإيطاليين إلى الكونغو وساعد ذلك غارسيا الثاني على التفاهم مع البرتغاليين. وكان من شأن الجهد التبشيري الجديد في الكونغو ثم في أنغولا أن أتى بأربعمئة مبشر - جاء معظمهم في القرن السابع عشر - وعجل بتحويل كثير من المناطق الريفية في الكونغو إلى المسيحية حتى بعد أن انهارت المملكة - ذلك أن الخلافات حول المعاهدة دفعت الأنغوليين في النهاية إلى غزو الكونغو. فأعلن أنطونيو الأول ملك الكونغو الحرب وجمع نبلاءه جميعًا ولكنه هُزم عام ١٦٦٥ في معركة مبوللا - التي كانت بلا نزاع أكبر معركة شهدتها القرن^(٣٨). وهلك فيها أنطونيو مع كثير من نبلائه. ولكن جيشًا برتغاليًا ثانيًا هزم في سوبو عام ١٦٧٠ هزيمة نكراء إلى حد أن أنغولا تخلت تمامًا عن محاولاتها غزو الكونغو. وفي عام ١٦٧١ تم غزو آخر ما تبقى من ندونغو ونحو عام ١٦٨٠ كان الصلح قد فرض على متامبا (نزينغا) وكاسانجه والشيوخ إلى الجنوب من وسط نهر كواتزا. واكتمل الغزو.

ولم تبرا مملكة الكونغو مما أصابها في مبوللا. وسرعان ما أفضى التنازع على الخلافة الملكية إلى حرب أهلية بين أسر النبلاء، تفاقم حداثها وأدت إلى تدمير مبانزا كونغو عام ١٦٦٦ وهجرها كلية عام ١٦٧٨. ولما كانت المدينة هي مركز النظام السياسي، فقد انهار كل شيء. وعندما عاد ملك وحيد أخيرًا إلى مبانزا كونغو عام ١٧٠٩، كانت مملكته لم تعد كيانًا

(٣٨) C.R. Boxer، ١٩٦٠ (أ)؛ J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب)، ص ٧٣ ٨٣.



اللوحة ٨.١٩: لوحة زخرفية من القرميد من الواجهة الرئيسية لكنيسة عذراء الناصرة، لواندا، ١٦٦٥.



اللوحة ٩.١٩: تفاصيل من الصورة أعلاه تظهر رأس الملك انطونيو الأول، المدفون في الكنيسة.

مركزياً بل مجموعة من إمارات لا تزال تمزقها في كثير من الأحيان صراعات داخلية بين المطالبين بالإمارة. فكانت كل الكيانات قد تفككت وتفرقت فيما عدا سويو التي واجهت مع ذلك أشد الصعوبات في البقاء متحدة. وكان عليها أن تتخلى عن بعض المقاطعات. وكان على النبلاء، وقد هجروا مبانزا كونغو بين عامي ١٦٦٦ و ١٦٧٨، أن يتكيفوا للعيش في الريف حيث صاروا لتولي المناصب القيادية فيه. وأثناء هذه الفترة وبعدها، عبر عدد كبير من النبلاء النهر تجاه الشمال ليؤسسوا إمارات صغيرة في مايومبه وبين نهري زائير ونياري.

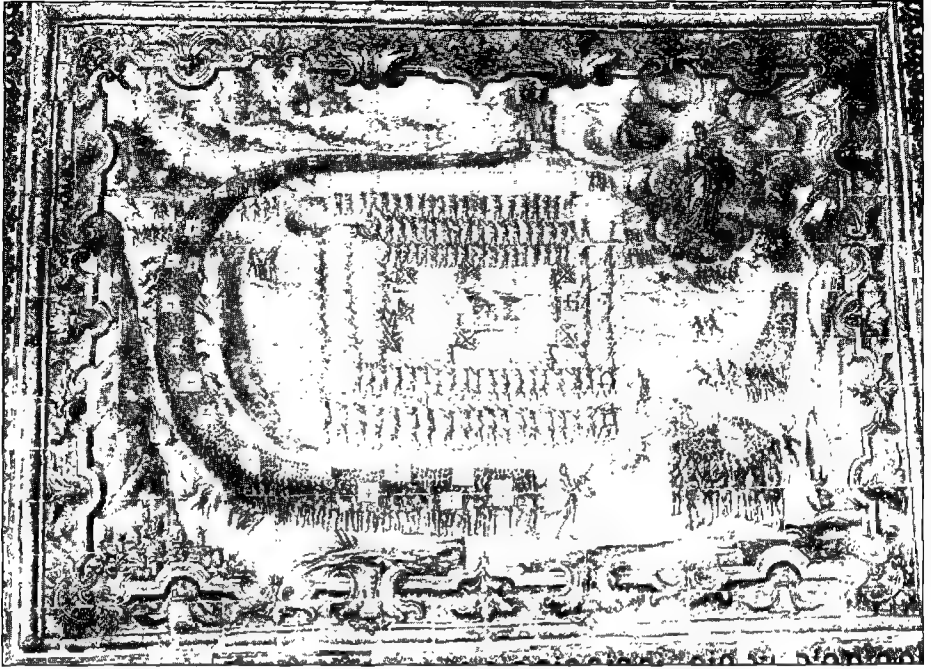
وكان انقلاب الأوضاع شاملاً وممزقاً. فقد قوض دعائم المجتمع ذاتها واضعاً رؤيته للعالم موضع التساؤل، إلى حد أن بدأت النيبات في الظهور. ففي عام ١٧٠٤ بدأت دونا بياتريس كيمبا فيتا، شأنها شأن جان دارك، الدعوة إلى مسيحية مجددة أطلق عليها الأنطونوانية. فنبذت المبشرين والبيض ولكنها على الأخص حثت المطالبين المتنافسين على العرش على التخلي عن الصراع وإعادة الملكية وإعادة تعمير مبانزا كونغو. وكان لها جمهور واسع بين صفوف الشعب (كانت هي نفسها تنتمي إلى طبقة صغار النبلاء) وقد أقنعت أحد المطالبين بالعرش بالإقامة في مبانزا كونغو حيث توجهت بتاج أنطونيو الأسود. ولكنها أسرت عام ١٧٠٦ على يد المطالب بالعرش بيدرو الثاني وأحرقت على أنها خارقة على الدين، وعلى الرغم من ذلك ظلت الحركة قائمة لبضع سنوات أخرى^(٣٩). وأعاد بيدرو الثاني الملكية وأعاد تعمير مبانزا كونغو، ولكنه لم يتسن له عكس تيار تطور سياسي استمر على مدى أربعين عامًا.

ومع الكونغو اختفى تنظيم منطقة واسعة. ومنذ ذلك الحين أصبح الإطار التنظيمي لهذه المنطقة - مثل منطقة أنغولا - اقتصادياً تتمثل هياكله في الطرق التجارية ومحاوره في أماكن المسافنة (أي النقل بين السفن). كذلك أصاب الضعف أنغولا التي كانت قد توسعت نحو عام ١٦٨٠. فلم يستطع الحكام ولا «كامارا» لواندا المحافظة على هيمنتهم على الكيمباريس والأوفيمبالي (الأفارقة البرتغاليين) الذين بدأ ذكرهم يرد في المصادر، ولا على التجار البرازيليين. وأخذت السيطرة على المستعمرة تفلت من أيديهم. وفي لوانغو كانت الدولة لا تزال تبدو قوية. ولكن عندما توفي الملك عام ١٧٠١، أصبحت «أخت» له في الخامسة والعشرين من العمر وصية على العرش وتولى مجلسها الحكم. واقتضى الأمر أكثر من عام لانتخاب ملك جديد^(٤٠). وكان للمرء أن يتوقع، في مملكة متجهة بهذه الدرجة نحو التجارة، أن يكون أعضاء مجلس الوصاية على العرش رؤساء شركات تجارية أيضاً وأن الملكية، رغم نفوذها الديني، سيعاد تحديدها بالنظر إلى سلطتها على التجارة.

وعلى مشارف مناطق تجارة الرقيق. تدعت الدول بفضل تجارة متزايدة تسيطر عليها أو ظلت على الأقل مستقرة طالما كانت تسيطر عليها. وكانت كاسانجه قد أصبحت دولة كبرى على نهر كوانغو لأنها تحكمت في تدفق الرقيق المتزايد بعد عام ١٦٤٨؛ ونحو عام ١٦٨٠ كان

(٣٩) A.C. Gonçalves, ١٩٨٠.

(٤٠) P.M. Martin, ١٩٧٢، ص ١٦٢ و ١٦٣.



اللوحة ١٠١٩: لوحة زخرفية من القرميد من كنيسة عذراء الناصرة، لواندا، تصوير معركة مويلا.

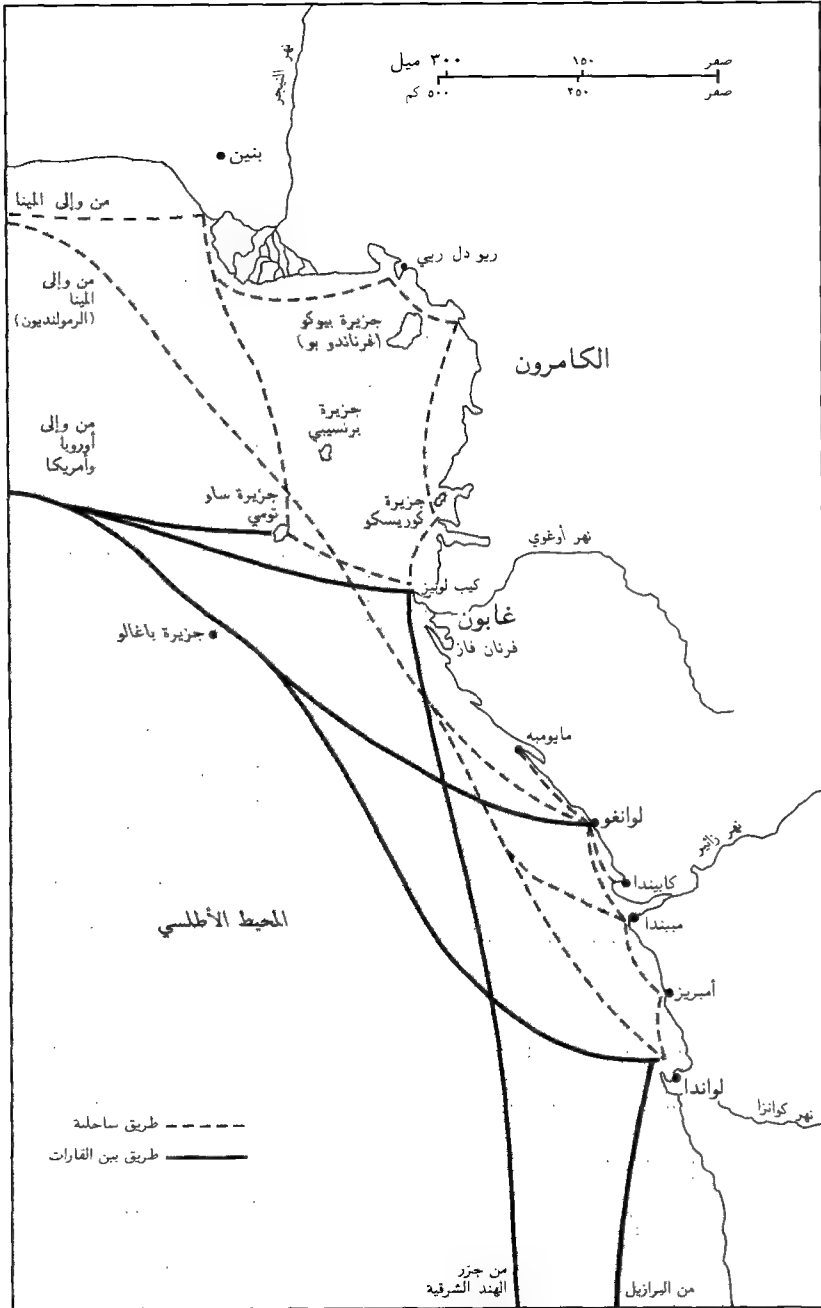
جزء من هذا التدفق يأتي من لواندا على مسافة بعيدة. وعندما أقامت كاسانجه مملكتها من عناصر متنوعة للغاية اعتبارًا من عام ١٦٣٠، أزاحت كاسانجه جزءًا من السكان الأصليين، البنده، الذين كان عليهم أن يتزحوا إلى ما وراء نهر كوانغو^(٤١). فخشية الغارات، رحل البنده نحو الشمال الشرقي إلى ماشيتا مبانزا، وهي تجمع سكاني قرب نهر كويلو ثم نحو الشرق حتى وسط كاساي، حيث أقاموا شياخاتهم^(٤٢). وفي الشمال ظلت مملكة التبو قائمة دون تغييرات كبيرة فيما يبدو، ولكنه ورد ذكر ممالك أخرى في هذه المنطقة، أسس بعضها على الأرجح في القرن السابع عشر^(٤٣).

وكان للغزو الهولندي وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه عواقب إقتصادية مهمة. إذ تدهورت قيمة العملات - المنسوجات والتزيمبو. فهبطت قيمة مربع نسيج الرافية التي كانت تبلغ ١٢ ريس عام ١٦٤٠ إلى ٥ ريس عام ١٦٤٩. وعلى الرغم من هذا الهبوط لم تنجح الحكومة في إدخال عملة نحاسية، وارتفعت قيمة النسيج من جديد. وفي سويو بلغت قيمته ١٠ ريس عام ١٨١٣. وهبطت قيمة التزيمبو من ٢٠٠٠ ريس «للكوفو» (وحدة النقد) في عام ١٦٤٠ إلى

(٤١) Kodi Muzong، ١٩٧٦، ص ٩١-١٦٩.

(٤٢) المرجع السابق ص ١٧٠-٢٦٧.

(٤٣) تشمل مملكة بوما «لجيريوما»، أنظر E. Sulzmann، ١٩٨٣.



الشكل ١٩: طرق الملاحة إلى أفريقيا الوسطى في القرنين السابع عشر والثامن عشر (نقلًا عن J. Vansina).

١٦٠٠ ريس عام ١٦٤٩. وأدت الحروب الأهلية إلى تسريع هبوطه - إلى ٨٠٠ ريس عام ١٦٩٨ - ثم استقرت قيمة الوحدة بعد ذلك عند ١٠٠٠ ريس تقريباً^(٤٤). ولم تكن هذه التغيرات تعزى فقط إلى تطورات سياسية ولكنها بدأت تعكس تحولاً اقتصادياً عميقاً.

ففي أنغولا تمثل هذا التحول في إعادة تنظيم تجارة الرقيق بمعرفة البرازيليين الذين وفروا رأس المال والسفن والسلع الأوروبية وعملوا، من خلال وسطائهم في لواندا وبنغويلا، في تنسيق مع منظمي القوافل - تجار الرقيق الأفارقة البرتغاليين. وكانت رؤوس الأموال البرتغالية تستثمر في البرازيل لا في أنغولا مباشرة، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٧٣٠ تقريباً. ونظراً إلى عدم توافر رأس المال، فقد عمل التجار على إثارة الحرب لإيجاد أسرى يشترونهم. وقد أسفرت حسابات شركات لشبونة الكبرى عن أن أرباحها كانت تأتي من السلع لا من الرقيق وحاولت من ثم الحصول على أقل عدد ممكن من الرقيق. وكانت تستورد سلعاً للعسكريين والأفارقة البرتغاليين مقابل كمبيالات تحول لشراء سكر برازيلي أو عاج محلي^(٤٥). فكانت السوق الرئيسية هي البرازيل.

وكان الوضع في ساحل لوانغو مختلفاً تماماً. فمع وجود طلب لا نهاية له على الرقيق في مستعمرات جزر الهند الغربية، بدأت السفن الانجليزية والفرنسية تظهر في السنوات ١٦٦٠-١٦٦٥ حيث دخلت في منافسة محمومة مع الهولنديين الذين بدأوا هم أيضاً يشترون الرقيق بأعداد كبيرة. وهنا كانت بعض الشركات الممولة في أوروبا هي التي تقوم بالتجارة بين القارات الثلاث. وتسنى لتجارة الرقيق، التي شجعتها في البداية الاضطرابات التي حدثت في الكونغو، أن تنمو أساساً عن طريق الشراء لا عن طريق الأسر. فكان الإسهام الذي تقدمه قوافل فيلي بانتظام بالشراء من أسواق بعيدة مثل «بول» أو كاسانج، أكبر بكثير من التوريد المتمثل في أسرى الحرب. وتلك هي الظروف التي شهدت بدء تجارة الرقيق الواسعة النطاق التي قدّر لها أن تصل إلى ذروتها في القرن الثامن عشر.

التحولات الاجتماعية والثقافية : القرنان السادس عشر والسابع عشر

سنعنى هنا أساساً بالكونغو حيث تتوافر لنا عنها أوفى المعلومات. لقد استمر انقسام السكان إلى ثلاث طبقات إجتماعية، هي «المويسكونغو» (النبلاء) و«البابوتا» (ومفردها موباتا) (الريفيون) و«البابيكّا» (ومفردها موييكا) (الرقيق)، إلى ما بين عامي ١٦٦٦ و ١٦٧٨، وكان لكل طبقة بنى إجتماعية مختلفة. وقد بدأ التغير العام أولاً بين طبقة النبلاء ثم بعد ذلك في الريف. ثم اختفت طبقة النبلاء ومعها الألقاب التي تشير إليها نحو عام ١٧٠٠.

وإن لفظة «ايكاندا» (وجذرهما كاندا) التي عرفت ابتداءً من هذه الفترة، تعني اليوم «عشيرة أو سلالة من نسب الأم». وكانت تعني في ذلك الوقت الأسرة - القائمة طبعاً على

(٤٤) J. Cuvelier، ١٩٦٤، ص ٣٠٩-٣١٢.

(٤٥) J.C. Miller، ١٩٧٩، و ١٩٨٤، و ١٩٨٣، ص ١٣٤ و ١٣٥.

سلالة الأم - ولكنها كانت تعني أيضًا «جماعة عرقية أو أسرة أو جمهورية»، أي، باختصار، أي مجتمع^(٤٦). فكان سكان القرية يؤلفون «ايكاندا» شأنهم تمامًا شأن جماعة من سلالة الأم في تلك القرية، أو شأن المجتمع المسيحي. وكان ينظر إلى القرية على أنها ملك لجماعة من الناس تربطهم صلة نسب أمومي وينحدرون من مؤسس القرية الذي كان يمثل زعيم القرية، «النكولونتو» (أي المسن). ولما كانت المرأة تتبع زوجها وكان أبناءها لا يذهبون دائمًا للعيش في قرية أحوالهم أو أعمامهم، فإن جماعة القرية - التي كانت صغيرة دومًا في الكونغو القديمة - كانت ترتبط برباط إقليمي، على الرغم من أن «النكولونتو» كان يراعي، في تسيير شؤون مجتمعه، الأقسام المختلفة للعشائر الأخرى غير عشيرته، وبعبارة أخرى كان يشاورها. وكان للقرية الحق في الأرض وكان «الكيثومي» في القرية يخلدون الروح التي تسكن تلك الأرض. وكان هذا الحق، من الناحية الأيدولوجية، يعود إلى سلالة المؤسس من ناحية الأم، ولكن القرية كانت، من الناحية العملية، جماعة واحدة. ويمكن أن يرى ذلك بصفة خاصة في وجود طوائف مثل «خيمبا» أو «نزولونغو» أو «كيمباسي» التي كانت جميعها طوائف لتلقين أسرار الجماعة للأولاد أو للمداواة وكانت تختلف من منطقة إلى أخرى. وكان الزواج يحدد السلالة والقرابة عامة. وكان يفضل الزواج بأبناء أو بنات الخال أو العمة، ولم تكن تدفع مهر للزواج باستثناء بعض الهدايا التي تقدم إلى الزوجة نفسها^(٤٧). وثمة علامة استفهام كبيرة بشأن ما إذا كانت الأقسام المحلية من السلالة الأمومية مرتبطة معًا من قرية إلى أخرى لتؤلف عشائر كبيرة تضم أقسام النبلاء والفلاحين. ونحن لا نعتقد ذلك. فالواقع أن القرى كانت في عزلة شديدة بعضها عن بعض رغم وشائج الارتباط بالزواج.

وبمرور الوقت تناقصت سلطة السلالات الأمومية وسلطة القرية. ففي عام ١٥٢٥ كان القرويون يعانون بالفعل من استغلال شديد. وقد ثاروا، ربما مع الجاغا، عام ١٥٦٨ وحدثت ثورات أثناء حكم غارسيا الثاني. وفي ذلك الوقت مارست الكيمباسي، وهي طائفة تهدف إلى التخلص من «المباسي» (المعانة أو الفقر أو الحاجة أو الكوارث أو البلاء)، نشاطًا مكثفًا ارتبط بالظلم والجور أو بالكوارث الطبيعية. وترزعزع وضع القرويين بشكل متزايد مع تزايد تدخل النبلاء، حتى على هذا المستوى، مطالبين بخليلات ومقيمين أولادهم منهن مشرفين على شؤون القرى. وكان وضع النساء الريفيات هو الأكثر تزعزعًا، وأخذ التمييز بين النساء والجاريات (اللاتي لا سلالة لهن) يتلاشى عندما أصبحت الزوجة بلا روابط أسرية محلية تحميها. ووصل الأمر في القرن السابع عشر حدًا جعل البعض، حتى الرجال، يلجؤون بصفة «فوكو» (محميين)

(٤٦) ينزع معظم المؤلفين إلى إرجاع مؤسسات القرنين التاسع عشر والعشرين الاجتماعية المعروفة إلى هذه الفترة، وهو ما لا نجد له تبريرًا. وحتى A. Hilton لم يجانب كلية هذا القصور.

(٤٧) A. Hilton، ١٩٨٥. يستند القول الوارد هنا إلى تجميع سلسلة من المؤشرات الصغيرة وإلى القياس بما هو معروف عن التنظيمات القروية الحديثة. وهو تصوير لا تنقصه المصادر.

إلى بيوت النبلاء، ودفع بعض القرويين إلى وسم أطفالهم (لا أولاد اخوتهم) بالنار حتى لا يؤخذوا كرقيق^(٤٨).

وراحت البيوت النبيلة من الجانبين تنمو في الحجم والأهمية، متخذة البيت المالك نموذجاً لها. فقد استوعبت عدداً كبيراً من الرقيق. وكان لدى رب الأسرة الكثير من الحرير من الزوجات المنتميات إلى أسر نبيلة أخرى أو أسر ريفية. وكان النبلاء يدفعون مهوراً عالية لزوجاتهم الرئيسيات مؤمنين لأنفسهم بذلك ملكية الأطفال المنتظرين؛ وكان المهر يذهب إلى الزوجة. وبذلك زادت الأهمية الاقتصادية والسياسية للسيدات النبيلات. ومما ساعد أيضاً على ذلك وجود بقية من أيديولوجية تقوم على النسب الأمومي عند حدوث الانقسامات في الأسر الكبرى. وكما رأينا، كان الانقسام الكبير في الأسرة التي خلفها أفونسو الأول يتعلق بنسل ثلاث من بناته. وكانت المرأة الأكبر سناً في أسرة تضم نسلاً من الجانبين هي حاملة لوائها. والواقع أن وضع السلالات الأبوية - الأبناء - ازداد أهمية. فالأموال المنقولة التي تكتسب بالتجارة كانت من حق الأبناء الذين لم يعودوا، بعد عام ١٥٥٠ تقريباً، يحملون اسم أبيهم بل يحملون لقباً برتغالياً يرمز إلى أسرته. غير أن الميراث كان أقل أهمية مما يمكن أن يعتقد. فكل ما كان يكتسب من خلال مزاولة وظائف عامة - من خراج أو غرامات أو هدايا - كان يحول إلى الملك بعد وفاة شاغل الوظيفة أو فصله. ويعتقد أن هذا العرف كان سائداً على المستويات الدنيا للوظائف التي يتولاها كبار سادة الأرض.

وقد تعرضت الأسر بعد عام ١٦٦٦ لسلسلتين مختلفتين من التغيرات. ففي سويو كانت الأسر الحاكمة تطبق بشكل متزايد مبدأ السلالة الأبوية، مواصلة الاتجاه إلى إهمال أولاد الأخوة لصالح الأبناء حتى وإن كانوا أبناء النساء من الرقيق. وأخيراً اعتمدت السويو بأكملها. ريفية كانت أو غير ريفية، أيديولوجية السلالة الأبوية في القرن التاسع عشر. وفي الكونغو، من الناحية الأخرى، كان على النبلاء، وقد فقدوا مدينتهم، أن يهيئوا لأنفسهم مكاناً جديداً في الريف. فقد ذابت الأسر الكبيرة ذوبان الثلج في حر الصيف لتحل محلها نحو عام ١٧٠٠ جماعات أمومية كبيرة، هي «المفيلة» (العشائر). وكانت الحكومة قد أصبحت لا مركزية يغلب عليها الطابع الريفي^(٤٩).

وعندما بدأ تشغيل الرقيق - الذين كانوا من أسرى الحرب في بداية الأمر - في الحقول من حول العاصمة أو في المنازل، لم يبقوا كطبقة واحدة لفترة طويلة. إذ أصبح هناك تمييز أساسي: بين الرقيق الذي يباع والرقيق العامل في المنازل والذي لم يعد يمكن بيعه. وكانت هذه الفئة الأخيرة ملحقة ببيوت النبلاء، وأصبحت بعض الجماعات - مثل الرقيق الملكي (العامل في الحرس أو في مهام أخرى) والرقيق في محطات الإرساليات - جماعات مستقلة وقوية على الصعيد المحلي وظلت كذلك حتى القرن التاسع عشر. ونظراً إلى أن الرقيق الذين يباعون كان يجري تصديرهم، فإن هؤلاء

(٤٨) A. Hilton، ١٩٨٥، ص ٢٠٣ (أطفال). فوكو من فوكا (بمعنى يغطي أو يحمي)؛ مفوكا (دَيْن) مفوكو (الفائدة، النفع)؛ كيفوكا (التحضر، التهذيب - أي سلوك المحمي).

(٤٩) لم يرد ذكر كلمة «مفيلة» قبل القرن التاسع عشر.

التعساء لم يشكلوا قط جماعات متماسكة. وفي القرن السابع عشر كان التحرك الاجتماعي للرقيق العاملين في المنازل أكبر منه للقرويين. فكانوا أعضاء في بيت نبيل - إذ كان إعتاق الرقيق أمراً شائعاً - وكان أبناء النساء من الرقيق والآباء النبلاء يساؤون آباءهم في المكانة أو يكادون؛ بينما لم يكن لأحد في القرى أن يأمل في الإرتقاء على السلم الاجتماعي إلا إذا كان أبناً لسرية أحد صغار النبلاء. وهكذا شهدت الكونغو بمرور الوقت تقلص طبقاتها الاجتماعية الثلاثة إلى طبقتين مستقرتين - طبقة النبلاء الذين كانوا يستفيدون من علاقات العمل، ورعاياهم المستغلين. ويجب مع ذلك، حسبما أثبتته ثورنتون^(٥٠)، التأكيد أيضاً على الاختلاف في أسلوب معيشة هاتين الطبقتين المستقرتين. فنبلاء الحضر، المتعلمون، والمعتادون على التباهي باعتناقهم للكاتوليكية، كانوا يسكنون ويلبسون ويتغذون ويتسلون بطريقة تختلف تماماً عن نبلاء الريف.

وفي أنغولا، كان على رأس البنية الاجتماعية المحلية - التي تتألف من الطبقات نفسها التي تضمها الكونغو رغم أن النبلاء كانوا أقل اتحاداً كجماعة - طبقة برتغالية. ولكن الوضع هنا، وفي كل أفريقيا الوسطى في الواقع، كان معقداً بسبب ظهور طبقة أفريقية برتغالية تتألف من تجار مولدين يعتبرون من حيث الثقافة واللغة أنغوليين أو كونغوليين بقدر ما يعتبرون برتغاليين. وقد تكونت هذه الفئة أولاً في ساو تومي عن طريق التزاوج مع النبلاء الكونغوليين، ثم تفرقت لتعيش في عاصمة الكونغو ولواندا. وقد تكونت جماعة منهم بعد عام ١٥٧٥ في عاصمة ندونغو، ولكن بعضهم بقي في لواندا ثم هاجر منها عام ١٦١٥ إلى بنغويلا وإلى الداخل على مقربة من المدن الرئيسية للمناطق المحصنة. ونحو عام ١٦٨٠ كانت هناك مجموعتان كبيرتان، إحداهما حول قلعة أمباكا، والأخرى أسست كاكوندا فيلبا عام ١٦٨٠. وفي هذا الوقت تقريباً ظهرت لفظة «كيمباريس» أو «أوفيمبالي» واستخدمت بعد ذلك للإشارة إلى هذه الطبقة في القرنين التاليين. وقد انتشروا على أوسع نطاق في هضبة بنغويلا في القرن الثامن عشر. ولم تكن هذه الجماعات ترأس أو تتبع أحداً وكانت تمثل مجموعة غير مستقرة من أصحاب القوافل والتجار الذين يعملون في تنسيق مع الرؤساء الأفريقيين ويتزوجون من أسر النبلاء المحليين^(٥١).

وقد انطبع تاريخ الأديان والأيدولوجيات في ظاهره باعتناق الكاثوليكية التي انتشرت في الكونغو، أولاً، بين النبلاء في الحضر وفي عواصم الأقاليم. وظلت البنية الكنسية برتغالية بالدرجة الأولى حتى عام ١٦٤٥، حينما بدأ المبشرون الإيطاليون الكبوشيون حملة مكثفة لإدخال الناس في المسيحية استمرت في الكونغو حتى عام ١٧٠٠ تقريباً. فجرى تعميد جانب كبير جداً من السكان وترسخ الدين المسيحي حتى في القرى النائية. وفي أنغولا لم يتسن للكاتوليكية التي فرضها الغزاة إحراز تقدم خارج المستعمرة، اللهم إلا في متامبا. ولم ينتشر هذا الدين في لوانغو على الرغم من أن ملكاً قد اعتنقه في عام ١٦٦٣^(٥٢).

(٥٠) فيما يتعلق بملكية الكونغو.

(٥١) J.L. Vellut، ١٩٧٢، ص ٩٤ ٩٩؛ J.C. Miller، ١٩٨٣، ص ١٣٢-١٣٥.

(٥٢) J.K. Thornton، ١٩٨٣، (أ).

وبدل تطور الأفكار والممارسات الدينية في الكونغو على أن النظرية المسيحية أثرت على الدين القديم وتعايشت معه. فقد أوضح أ. هلتون بالوثائق وجود اعتقادات في مجموعة من الأرواح السماوية غير الأرواح المرتبطة بالشمس والقمر. وهذه المفاهيم غريبة تمامًا عن باقي أفريقيا الوسطى. ومن الناحية الأخرى فإن مقولات الدين القديم ظهرت من جديد في النصوص الكاثوليكية كما يشهد بذلك كتاب التعليم الديني لعام ١٦٢٤^(٥٣). وهناك مثال أقدم عهدًا هو مفهوم «نكادي أميمبا» (الشیطان)^(٥٤). و«نكادي» هي روح خطيرة لأحد الأسلاف و«ميمبا» (أي الصلصال) تقوي فكرة السلف. وتنبثق الألفاظ المسيحية من مجال «النكيسي» و«النداكي» و«الغانغا»، حيث تعني «نكيسي» «ما هو مقدس» أو «فضل الله». وقد كافح المبشرون طقوس «الكتومي» وطقوس السحر وعبادة الأسلاف وطوائف المداواة (مثل كيمباسي أو ماريندا) ولكنهم سمحوا بالطب الذي يمارسه «الغانغا». واستخدم الكبوشيون المواكب والصلوات المرافقة ليستعضوا بها عن طقوس الأخصاب وكان بوسعهم ممارسة طرد الأرواح الشريرة. وقد اختلفت معتقدات وممارسات الدين القديم في تفاصيلها من منطقة إلى أخرى، وهذه السمات المحلية، بإستثناء سمات مبانزا كونغو، لم تجد صدى لها في الكاثوليكية.

ويمكن القول إنه ابتداءً من القرن السادس عشر كان هناك دين واحد، اندمجت فيه، على الأقل بين النبلاء، بعض سمات المسيحية وسمات الدين القديم، وقد تحقق أوسع انتشار لهذا الدين في القرن السابع عشر. وهذا يفسر أن غارسيا الثاني كان مدافعًا عن الكاثوليكية وعن «الكتومي» في الوقت نفسه، بل أنه لقب «بالساحر»^(٥٥). وكان هذا الدين الجديد هو أصل الودونية (أو الفودو) الهايتية.

وقد سُجِّلَت حركات دينية مختلفة منذ ثلاثينات القرن السابع عشر حين أجريت محاولة أولى لإقامة كنيسة محلية^(٥٦). وأدى إنشاء الجمعيات الدينية الأولى في مبانزا كونغو وقدم الكبوشيين إلى أن عادت إلى الظهور طقوس «الكمباسي» ونفوذ «الكتومي» في البلاط. وكان تقديس الأسلاف، بين النبلاء، في تدهور منذ عهد أفونسو الأول، وحلت محله طقوس للدفن في الكنائس ترتبط بالجمعيات الدينية. ومن الممكن أن يكون تقديس القديسين، وخاصة القديس فرانسيس والقديس أنطوني، قد أدى جزئيًا الدور الذي كان يؤديه تقديس الأسلاف العظام. وأخيرًا فإن الإصلاح الديني، الذي جاء به الهولنديون وعارضه ملوك الكونغو، كان له مع ذلك قدر من التأثير لم يوثق بعد.

(٥٣) F. Bontinck و D. Ndembe Nasai، ١٩٧٨.

(٥٤) ذكره E. Lopes عام ١٥٨٣ (ncariampemba) - أنظر F. de Pigafetta، ١٥٩١ و ١٦٢٤، F. Bontinck و

D. Ndembe Nasai، ١٩٧٨، ص ٢٦٩؛ A. Wilson، ١٩٧٨.

(٥٥) W.G.L. Randles، ١٩٦٨، ص ١١٠.

(٥٦) J. Jadin، ١٩٦٧.

وفي عام ١٧٠٤ دعت دونا بياتريس إلى اصلاح بعيد المدى لا يمكن أن يفسر فقط بمعطيات الوضع السياسي. فقد دعت إلى تحقيق أفارقة شاملة. ولما كانت تزعم أنها على صلة مباشرة بالسماء، فقد اعتبرت «موناكي» (نبية). وكانت «العائلة المقدسة» من السود من مبانزا كونغو، وكانت الرموز التي تستخدمها رموزاً محلية موحية ترتبط بالماء، والأرض والنباتات المحلية وتماثل. بوجه خاص، الرموز المستخدمة في طوائف المداواة التي تديرها النساء. وربما لعبت أفكار الإصلاح الديني أيضاً دوراً في هذا الصدد. ولكن دونا بياتريس اعترفت بالبابا على الرغم من رغبتها في طرد المبشرين البيض الذين زيفوا الوحي. وباختصار فإن رؤيتها كانت حتى أكثر توفيقية من الدين المعمول به في عهدها^(٥٧).

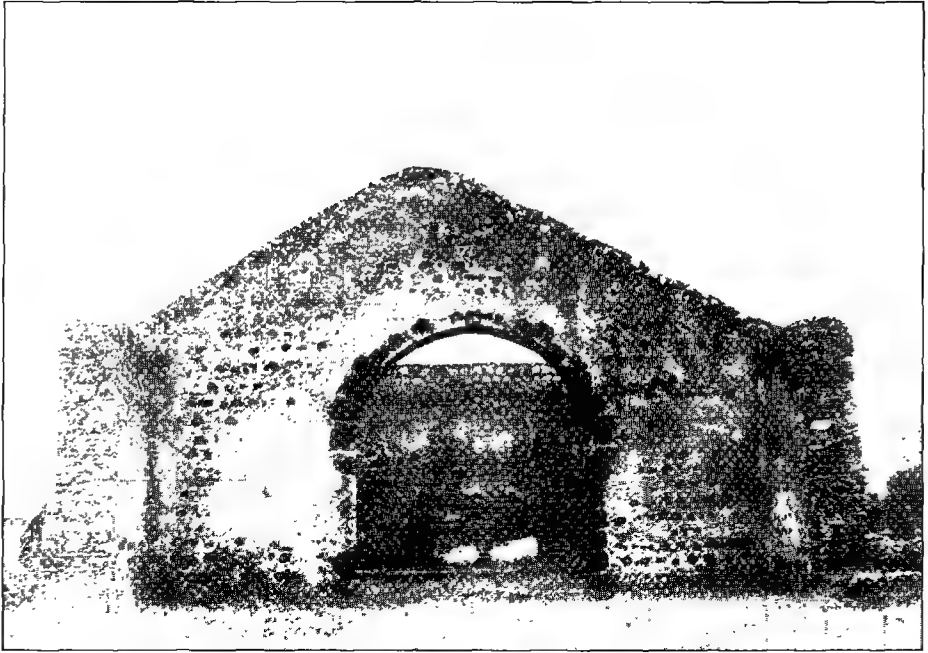
وقد قيل إنه بعد عام ١٧٠٠ فقدت الكونغو كاثوليكيته. وهذا غير صحيح. فالأمر ببساطة هو أن المبشرين المسيحيين في أواخر القرن التاسع عشر، وقد انغمسوا في جو الإستعمار، لم يستطيعوا التعرف على الكاثوليكية المحلية التي كانت قد أضحت متأصلة في دين الكونغو. ولكننا إذا بحثنا المفردات اللغوية الحديثة لكيكونغو سنجد المصطلحات الدينية نفسها، وأن فيها استمرارية مذهلة.

إن الفنون تعبر عن الثقافة. وبينما لم يبق في الكونغو أي شيء من فنون الأداء مثل الموسيقى والرقص والفن الشفاهي^(٥٨)، فقد بقيت قطع من الفنون الماثلة في الكونغو مع نصوص كثيرة بشأنها. وهذه القطع الفنية التي صنعت لترمز إلى الاختلافات الطبقية (ما يتعلق بالملبس مثلاً)^(٥٩). والمفاهيم السياسية (الشعارات والأشياء المستخدمة في الطقوس) والأفكار الدينية (الفن المسيحي، والأشياء التي يستخدمها العرافون، وتماثيل الأسلاف والأرواح والأفنة). كان يطلب صنعها البلاط والكنيسة الكاثوليكية وزعماء القرى والطوائف القروية وحتى أرباب رؤساء الأسر. وعلى الرغم من أن دراسة فن الكونغو من منظور تاريخي لا تزال في طور البداية. فإن ما يستلفت النظر هو استمرارية بعض العناصر الأسلوبية المرتبطة بدنيامية الأشكال، التي تستوعب التأثيرات الأوروبية العديدة. ومن أمثلة ذلك الزخارف الهندسية المتقاطعة بزوايا حادة على شعار ملكي (بوق عاجي) يرجع إلى ما قبل عام ١٥٥٣؛ وأنسجة من نحو عام ١٦٥٠ إلى ١٨٠٠ وسلال ووشوم وحصر من القرن التاسع عشر بل ومن القرن العشرين. ونجد كذلك سمة مميزة للنحت في القرن التاسع عشر ممثلة من قبل على شعار نبالة الكونغو في أوائل القرن السادس عشر. لقد كان التأثير الأوروبي قوياً، وقد ظهر في استيراد المعمار الحجري الأوروبي (الكنائس والقصور) ورموز السلطة (السيوف والتيجان والأعلام والأردية) وكذلك وعلى الأخص في استيراد أشياء دينية (ميداليات وصور لحمل الرب

(٥٧) قام A.C. Gonçalves، ١٩٨٠، و L. Jadin، ١٩٦١، و J. Cuvelier، ١٩٥٣ بنشر المصادر المعروفة.

(٥٨) T. Obenga، ١٩٨١.

(٥٩) تختلط النقوش البارزة والرسوم الكتابية التي تتضمن روايات، مثلاً، على السيوف المستخدمة في الطقوس وعلى أغنية الأوعية الفخارية الواردة من بلاد شمال النهر.



اللوحة ١٩، ١١: أطلال قصر الأسقف السابق، مبانزا (سان سلفادور) ١٥٤٨. جرى تصويرها عام ١٩٥٥.

(المسيح)، وتمائيل وصلبان ولوحات ملونة - كان هناك رسام اسباني يعمل في الكونغو قبل عام (١٦٥٠) وتعزى كل مميزات فن الكونغو تقريبًا، وخصوصًا فن نحت التماثيل والفنون التخطيطية، إلى التأثير المسيحي. غير أن هذا القول لا أساس له سواء فيما يتعلق بفن النحت أو بالفنون التخطيطية: إذ تنزع الوقائع إلى إثبات العكس.

وهكذا أغفلت حتى الآن مظاهر الفن التخطيطي القديم الذي بقيت منه رسوم منحوتة في الصخور ترجع إلى عصور مختلفة. ففي القرن السابع عشر نجد إلى جانب الرسوم ذات الطراز التقليدي مجموعة من الرسوم الكتابية التي من الواضح أنها مستمدة من الكتابة وأنها تعبير عن الثقافة الشعبية. فقد استخدمت الحروف كرموز وجرى تحويلها. وقد استمر هذا الاستخدام للرسوم الكتابية واختلط بإنتاج الزخارف الهندسية. ومن الواضح أن ذلك إنجاز استلهم من إدخال الكتابة. غير أنه إلى جانب هذه الرسوم استمرت ممارسة تقليد تصويري أكثر تنوعًا كما تشهد به النقوش البارزة واللوحات الجدارية التي تتضمن روايات للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ويتمثل النحت أولاً في كثير من القطع المسيحية، وخاصة الصلبان ومقابض العصي، بل أيضًا تماثيل القديسين؛ وتنجلى فيها عناصر من المعيار الأوروبي للنسب. ولكن الطراز التقليدي المقترن بواقعية الكونغو كان موجودًا منذ البداية. وبمرور الوقت تحول المعيار الأوروبي تدريجيًا إلى معيار نجده في أعمال النحت العادية التي يرجع أقدم مثال معروف عنها إلى ما قبل عام ١٦٩٤. وقد استخدم الفنانون مواد غاية في التنوع - النحاس والعاج والخشب والحجر

والخزف والألياف والنسيج - وصنعوا أكثر الأشياء تنوعًا، بما في ذلك حتى أواني الطهي. وقد أطرت الروايات التاريخية الأولى على مزايا نسيج الرافية الذي يصنع في الكونغو والذي يطرز أو يجري شغله بالمخمل (القطيفة). وحتى رجال الدين كانوا يستخدمونه لصنع ملابس القساوسة إضافة إلى الملابس التي كانوا يستوردونها خاصة من إيطاليا، والتي أوجت ببعض الأفكار لفناني الكونغو. وكان نحت أشياء العبادة المستخدمة في الدين القديم ممنوعًا وبلقى معارضة، وكثيرًا ما كان العمل الفني يدمر وخاصة في عهد أفونسو الأول وغارسيا الثاني وعلى يد كيمبا فيتا. بيد أن الطلب على هذه الأشياء كان يتجدد دومًا، وخاصة من أجل «الكيماسي» في عهد غارسيا الثاني. وقد أنتجت معظم أعمال النحت المسيحية قبل عام ١٧٠٠ وكتب للكثير منها البقاء. وكان من الأعمال الفنية الأخرى المستلهمة من أوروبا صب السيوف المستخدمة في المناسبات الرسمية وصنع أعلام مطرزة بشعارات للنبالة ورموز.

وقد انتشر تأثير فن الكونغو شمالًا وشرقًا خلال هذه القرون. ويرجع انتشار ما يسمى بأقنعة غابون «البضاء» إلى أقنعة شمال الكونغو وأغلب الظن أنه اقترن بتوسع لوانغو، وخاصة في القرن السابع عشر. وقد انتشرت تقنية صنع مخمل الرافية على طول طريق أوكانغو إلى الشرق وكانت سابقة على «مخمل كاساي» وخاصة مخمل كوبا. ويبدو بوضوح أيضًا أن بعض سمات فن الكونغو انتقلت إلى الأمريكتين^(٦٠).

القرن الثامن عشر : المناطق الشمالية

في القرن الثامن عشر أعيد تنظيم غرب أفريقيا الوسطى بأكمله. فأصبحت الشبكات التجارية - لا الدول - العامل المؤثر بالدرجة الأولى. ومع تدهور الدول، تدهور وضع الطبقات السائدة القديمة، بينما نهضت طبقة من التجار لتحل محلها أو تكملها. وكانت هناك، كما رأينا، شبكتان لتجارة الرقيق: إحداهما برتغالية تشتغل بالتجارة من أنغولا إلى البرازيل، والأخرى في الشمال حيث كانت تتاجر الدول الأوروبية الأخرى ولكن حيث ظلت التجارة البرية في أيدي الأفريقيين المسكينين بزماتها.

وكانت هذه التجارة في المناطق الشمالية. في ساحل لوانغو تغذيها شركات كانت تمول التجارة بين القارات الثلاث بأكملها. فكانت تمثل الهولنديين مثلاً، الشركة الهولندية للهند الغربية، التي جاء رأس مالها من جميع دول الأراضي الواطئة وألمانيا الشمالية وبلاد البلطيق. وكانت هناك في كل مرحلة من مراحل هذه التجارة بين القارات منافسة ضارية بين الجنسيات والشركات الأوروبية المختلفة، وكان ذلك عاملاً مؤثراً في رفع الأسعار أقوى حتى من الطلب المتزايد على الرقيق في جزر الهند الغربية وأمريكا الشمالية. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق التجارة وامتداد الطرق التجارية حيث كان الرقيق يصدرون إلى بلدان أبعد فأبعد. وأخذ هذا



اللوحة ١٩، ١٢: قناع ندونغو من لوانغو.

الطلب يزيد باطراد من نحو عام ١٦٦٥ إلى عام ١٧٥٥ حينما تزايد الطلب بدرجة أكبر ليصل إلى ذروته ما بين عام ١٧٥٥ ونحو عام ١٧٩٧، عندما أدت الحروب الأوروبية الكبيرة إلى توقفه مؤقتاً^(٦١).

وكانت الموانئ المستخدمة هي لوانغو أولاً، ثم ماليمبا وكابيندا وبوما عند مصب النهر. وقد حلت ماليمبا، بعد عام ١٧٥٠، محل لوانغو بوصفها المركز التجاري الرئيسي. وفي عام ١٧٨٠ تقريباً أصبحت كابيندا أكثر الموانئ نشاطاً، ثم حلت محلها هي بدورها بوماً بعد عام ١٨٠٠. وكان التجار الأوروبيون يستأجرون مباني مستودعات في الموانئ ويبادلون فيها سلعهم مقابل الرقيق عن طريق السماسرة، «الميركادوريس» عام ١٧٠٠ الذين تلقوا فيما بعد بألقاب محلية مثل «مافوك»^(٦٢). وكان لا بد من وجود السماسرة لأن النظم النقدية لم تكن متماثلة وكان من اللازم الاتفاق على قيم التبادل. ووصولاً إلى ذلك كانت تحدد وحدة سلعية - الطرد أو الرزمة - لتناظر وحدة قيمة من الرقيق، حيث كانت الوحدة القياسية من الرقيق هي الرقيق الراشد الذكر. وكان يجري أولاً مناقشة قيمة الطرد ومكوناته. وكانت هذه المكونات ثلاثة أنواع: البنادق والبارود، والأنسجة، والسلع المتنوعة، وعلى الأخص السلع المعدنية مثل السكاكين والأحواض النحاسية. وما إن يتم الاتفاق على محتوى الطرد حتى يبدأ التفاوض على تبادل الرقيق، مقيمين على أساس الوحدة القياسية. مقابل السلع الفعلية مقيمة على أساس الوحدة السلعية القياسية. ويمكن، باتفاق مشترك، أن يستبدل بنوع من السلع نوع آخر: فيمكن مثلاً الإستعاضة عن بعض المنسوجات بالخرز أو المرايا، أو استبدال نوع من النسيج بنوع آخر. وكان الأوروبيون يجرون حساباتهم على أساس سعر شراء السلع بالنقد الأوروبي بينما يحسب السماسرة على أساس العملات المستخدمة على الساحل وفي الداخل. وقد استبدلت بنقود الرافيه، التي كانت لا تزال تستخدم نحو عام ١٧٠٠، نقود أخرى مصنوعة من أنسجة كانت تستورد خلال القرن الثامن عشر، ولكن هذه النقود لم تكن تقبل في كل مكان في داخل البلاد لجميع أنواع السلع. فالخرز على سبيل المثال كان يستخدم للزينة في لوانغو، ولكنه يستخدم كوسيلة للتبادل في مانيانغا وكعملة إضافية في «بول». وبالإضافة إلى ثمن الشراء، كان على الأوروبيين أن يدفعوا ضرائب تجارية ويقدموا هدايا لملك البلاد وللوجيه المسؤول عن التجارة الأوروبية. أما السماسر فكان يحصل على عمولة كبيرة على ثمن بيع الرقيق الذي كانت حصيلته تذهب إلى مالك الرقيق عن طريق رئيس القافلة. وقد جرى في القرن الثامن عشر تصدير نحو المليون من الرقيق مع كميات صغيرة من العاج والنحاس والشمع^(٦٣). وكانت الواردات تتكون أساساً من المنسوجات والأسلحة. وتشير

(٦١) P.D. Curtin، ١٩٦٩؛ J.C. Miller، ١٩٨٣، ص ١٤٦-١٥١؛ P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، ص ٤٦-٥٤.

(٦٢) للإطلاع على حالات معينة أنظر R.F.D. Rinchon، ١٩٦٤؛ و N. Uring، ١٩٢٨، ص ٢٦-٢٨ (mercadores، ص ٢٨)؛ R.F.D. Rinchon، ١٩٢٩.

(٦٣) وفقاً للأرقام التي قدمها P.D. Curtin، ١٩٦٩، و P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، جرى شحن ٩٨٢٠٠٠ من الرقيق على ظهر السفن بين عامي ١٦٦٠ و ١٧٩٧.

التقديرات إلى أنه كان يستورد سنوياً خلال النصف الثاني من ذلك القرن ٥٠.٠٠٠ بندقية مع ما يلزم من البارود، ولا بد من أن العدد المستورد من أشبار النسيج قد بلغ رقماً أعلى من ذلك^(٦٤).

وكان يقود القوافل مرشدون يحافظون على علاقات منظمة تنظيمًا دقيقًا («كزملاء») مع رؤساء المراكز التجارية على طول الطرق: فقد كانوا ماهرين في التفاوض بشأن حقوق المرور ولديهم معرفة كخبراء بالأسواق الداخلية الكبيرة مثل «بول». وكانت القوافل مكونة من هؤلاء المرشدين والعديد من الحراس المسلحين والحمالين. وكانوا أحياناً يقطعون مسافات طويلة جداً، وقد يمضون عدة شهور ويقضون أحياناً موسم الأمطار بأكمله في زراعة محاصيل غذائية أثناء رحلة الذهاب. وكانوا يحملون معهم ليس المنتجات الأوروبية فحسب، بل أيضاً الملح والأسماك المملحة والمجففة والسلع المصنوعة محلياً مثل الجواهر من لوانغو، وكان بإمكانهم أن يشتروا في طريقهم منتجات محلية أخرى كانوا يبيعونها في أماكن أخرى، وبذلك كانوا يمارسون نوعاً من التجارة البرية بين مختلف البلاد.

وكانت الطريق الرئيسية تربط المواني بـ «بول»، حيث كان يصل الرقيق، بطريق النهر وروافده، بأعداد كبيرة. وقد توحد عدد من المتخصصين في أعمال النقل مكونين جماعات عرقية كان أشهرها البوانغي، الذين تخلوا عن صيد الأسماك ليشغلوا بالتجارة. والذين امتدت شبكتهم التجارية ابتداءً من خمسينات القرن الثامن عشر من نهر أوبانغي إلى نهر كوا. وكان هؤلاء الناقلون بالطرق المائية يمارسون أيضاً تجارة واسعة في منتجات أخرى. ذلك أن النقل بالطرق المائية كان يسمح بنقل رابح لسلع ثقيلة الوزن ومنخفضة القيمة. ولذلك شهد النهر وروافده تجارة نشيطة في الفخار، والأسماك والحصر والأغذية والجعة والخشب الصبغي الأحمر وغير ذلك من سلع تشتري من مكان لتباع في مكان آخر، مما شجع شتى المناطق على التخصص في سلع مختلفة. وكانت منطقة تجارة الرقيق هذه قد امتدت حتى نهر أوبانغي والقطاع الأسفل من نهر تشوبا والمناطق المحيطة بحيرة مايي ندومي قبل عام ١٨٠٠ بكثير^(٦٥)، وظلت تتسع مع زيادة الطلب على الرقيق. ولسنا نعرف شيئاً عن امتدادها على طول نهر لوكينيه وأدنى نهري كاساي وكويلو، ويبدو أن هذه الأنهار لم تتأثر كثيراً بتجارة الرقيق. بيد أننا لا نعرف سبب ذلك. وقد امتد فرع من الطريق من «بول» إلى شمال الكونغو ماراً بفرانسفيل الحالية حتى وصل إلى إقليم مبيتي ومبوسي في تنافس مع تجارة الرقيق في أعالي نهر أوغوي. وكانت هناك طرق قوافل أخرى تمتد عبر الكونغو وتصل إلى متامبا وكاسانج على أعلى نهر كونغو حيث كان على الفيلي أن يدخلوا في منافسة مع الناقلين الإقليميين الذين كان

(٦٤) P.M. Martin، ١٩٧٠، ص ١٥٣ وهذا التقدير، إذا ما قورن بحسابات Van Alstein، يبدو عالياً نوعاً ما. ولكن الأرقام بلغت عشرات الآلاف في السنة (أنظر D. Rincon، ١٩٦٤).

(٦٥) R. Harms، ١٩٨١، E. Sulzmann، ١٩٨٣. وقد اكتشفت آثار منها في شكل أكواب من وسترفالد (في جمهورية ألمانيا الاتحادية الحالية) صنعت في القرن الثامن عشر ووجدت بين روكي ومايي ندومي ومومبويو.

أشهرهم الزومبو والسوسو. ونحو عام ١٧٥٠ أصبحت عاصمة دولة ياكَا الجديدة على نهر كوانغو مركزاً لتجارة الرقيق يحتشد فيه الرقيق المأسورون في الحملات العسكرية المستمرة التي يشنها الياكَا وراء نهر كوانغو^(٦٦). وكانت تجارة الرقيق في الشمال، مقارنة بتجارة أنغولا، ذات ربحية عالية إلى حد أنها دفعت نطاق تجارة أنغولا صوب لواندا وكاسانج، وهو ما أدى إلى عمليات عسكرية برتغالية ضد ميناء موسول (وأمبريز فيما بعد) وأفضى إلى احتلال انكوجي (١٧٥٩) في الكونغو الأوسط ثم احتلال كابيندا عام ١٧٨٣. وقد جرى طرد البرتغاليين على يد سرية فرنسية تساندها القوات المحلية. وقصارى القول إن الحلول العسكرية لم تكن مجدية في وقف تقدم التجارة على ساحل لوانغو.

وقد بدأنا بالكاد نعرف آثار تجارة الرقيق. فآثارها الديموغرافية خاصة لا تزال غير معروفة إلى حد بعيد. فربما يعني مليون من الرقيق نحو مليوني نسمة انتزعوا من مواطنهم^(٦٧)، وثلثهم نساء^(٦٨). ولكنهم جاءوا من منطقة واسعة. بيد أنه ترتب على ذلك، أغرب الظن، إنخفاض عدد السكان فعلياً في الكونغو القديم وفي مايومبه، وإن كنا لا نستطيع تقدير هذا الإنخفاض كميّاً. أما في المناطق الأخرى فقد أدى ذلك بصفة رئيسية إلى تباطؤ النمو السكاني.

أما الآثار الاقتصادية فمعروفة لنا بصورة أفضل. ففي شمال نهر زائير انتظم إقليم واسع في مجموعة مترابطة من المناطق المتخصصة. فتخصصت منطقة ما في إنتاج نسيج الرافية وأخرى في إنتاج التبغ، وأخرى في نبيذ قصب السكر وأخرى في العاج أو في المواد الغذائية أو في المصنوعات الحديدية أو الفخار أو القوارب وهلم جرا. وقد أدى ذلك إلى إفقار تكنولوجي في كل منطقة على حدة. فنيو، مثلاً، تخلت عن صهر الحديد وبناء السفن وحتى عن النسيج وصنع الفخار إلى حد ما حيث وجدت استيراد هذه المنتجات من المناطق المجاورة أقل تكلفة. بيد أن الحيوية الاقتصادية للمجموعة أخذت تزداد باطراد، وعلى الأخص نتيجة لنمو النقل بالطرق المائية.

وكانت الآثار الاجتماعية والسياسية بعيدة المدى. فقد أخذ السماسرة والوجهاء المسؤولون عن تجارة الرقيق يكتسبون أهمية متزايدة في بلاط ملوك لوانغو ونغويو وكاكونغو. واستخدموا ما اكتسبوه من ثروة في إحاطة أنفسهم بحاشية كبيرة وحلوا بذلك محل طبقة النبلاء القديمة، المرتبطة بالأسرة المالكة. وعانت السلطة الملكية من ذلك. ففي لوانغو شهد المجلس الملكي

(٦٦) فيما يتعلق بالياكا أنظر M. Plancquaert، ١٩٧١، J.K. Thornton، ١٩٨١ (١). ص ٥ و ٨، D. Birmingham، ١٩٦٦، ص ١٤٨-١٥٢.

(٦٧) إذا أخذت في الحسبان الوفيات في الطريق وفي المحاجر. وتبين الأرقام التي أوردها J.C. Miller، ١٩٧٩، ص ١٠٣. الملاحظة رقم ٩٠ فيما يتعلق بأنغولا، أن ثلثي الرقيق كانوا يموتون قبل أن يصدوا إلى ظهور السفن. وهذه الأرقام مغدلي فيها، ووفيات تجارة الرقيق كانت تحدث في أنغولا أكثر مما في الساحل الشمالي. وخاصة في الطرق. ولا شك أن مضاعفة عدد الرقيق المصدرين لا ينطوي على مبالغة، ويظل بلا شك دون الحقيقة.

(٦٨) أنظر H.S. Klein، ١٩٧٢، ص ٩١٤. وذلك ينطبق على تجارة الرقيق بوجه عام، ولكنه صحيح أيضاً بالنسبة لأنغولا في القرن التاسع عشر ولتجارة الرقيق الهولندية عامة. وكانت الأرقام فيما يتعلق بالأطفال، ص ٩٠٣-٩٠٥، في حدود ٥ في المائة.

حلول هؤلاء النبلاء الجدد محل النبلاء الإقليميين التابعين للأسرة المالكة، حيث كان الملك يبيع الألقاب لصاحب العطاء الأعلى. وتدهور نظام الخلافة^(٦٩)، وأصبح أعضاء المجلس هم الذين ينتخبون ملكًا ويساعدون على بقاء مجالس الوصاية لفترات طويلة. ثم حدث في عام ١٧٥٠ أو قبله أن انقطعت السلالة الملكية. وتنازعت العرش ست جماعات، ولكن «الكيثومي» الملكيين نجحوا في النهاية في فرض ملك محايد، ولكن على حساب سلطته التي ضعفت كثيرًا. وبعد ذلك بقليل عانت السلالة الملكية الجديدة انقسامًا، وضعفت الملكية إلى حد أنه بعد عام ١٧٨٧ لم يعين أي ملك طوال نحو قرنين. وفضلاً عن ذلك فإن الأقاليم النائية، مثل مايومبا، بدأت تفصل عن المملكة من عام ١٧٥٠ فصاعدًا.

وكانت مملكة تيو تواجه أيضًا صعوبات. فكان كبار السادة في الأقاليم الذين يتاجرون لحسابهم قد أثروا وأخذوا بإيديولوجية جديدة تحلل انفصالهم عن المملكة. وكانت هذه القوة روحية تعتمد على طلسم يحمل، هو «النكوي»، ويمكنها أن تغني عن مساندة الأرواح الأرضية. واعتبارًا من عام ١٧٨٠ تقريبًا، أصبحت دولة تيو فريسة لحرب أهلية لم تبرأ منها إلا نحو عام ١٨٣٠. واتخذت إيديولوجية «النكوي» وسيلة لتبرير مجيء سلسلة هائلة من الرؤساء الجدد الذين استولوا على السلطة أو ضموا إلى ولايتهم اقليميًا يمتد من ماكوا، مرورًا بغرب هضاب تيكيه (كوكوبا) حتى بلاد «تسابي» على مقربة من الطريق المؤدية من لوانغو إلى «بول». وفي حوض نهر زائير الأوسط، أدى اتساع تجارة الرقيق إلى تحركات سكانية جديدة محدودة النطاق وإلى حروب في منطقة مايبى ندومي وعلى مدى أبعد صوب الشمال، بينما بدأت تجمعات سكانية كبيرة تتكون على جانب النهر عند نقاط العبور الحتمي. وقد أصبحت هذه التجمعات مدناً للأسواق في القرن التاسع عشر^(٧٠). وبين لوانغو و«بول»، وخاصة في منطقة تعدين النحاس في ميندولي، أدت هجرة نبلاء كونغوري الوافدين إلى إزاحة قرى التيكيه. ولكن إلى جانب بعض الشياخات الصغيرة، نشأت قرى مستقلة على طول محور لوانغو - «بول». وكان هناك تفاهم بين هذه القرى لتنظيم الأسواق المشتركة بإقامة محكمة للأسواق حيث يأتي القضاة من القرى المختلفة. ووطدت طائفة «ليمبا» دعائم التحالف بينها.

وفي الكونغو ذاتها ظلت الإيديولوجية المسيحية، وخصوصًا استخدام نظام «جماعة اخوان المسيح»، التي انتمى إليها الحكام، الأساس الذي تقوم عليه إيديولوجية الحكم. وكانت متركزاتها هي الملك، الذي لم يعد آنذاك سوى «نكيسي» أعلى، ومحطات الإرساليات التبشيرية السابقة التي كان يديرها موالى الإرساليات السابقون. وأخذت الوحدات الإقليمية تتجزأ بصورة مستمرة (مجموعة أعراض الكونغو)^(٧١) حتى مستوى القرية أحيانًا. وفي شرق

(٦٩) P.M. Martin، ١٩٧٠. ويؤكد ذلك ويفصله F. Hagenbucher Sacripanti، ١٩٧٣، وإن يكن في عرض مشوش.

(٧٠) J. Vansina، ١٩٨٣ (ب)، ص ١١٢ و ١١٣.

(٧١) S. Broadhead، ١٩٧١ و ١٩٧٩ و ١٩٨٣.

مبانزا كونغو اعتمد متعهدو النقل الزومبو تعيين قضاة للأسواق أو اتفقوا على تناوب حكم الشياخات الصغيرة، التي تضم بضع قرى فقط، بين الأسر البارزة. غير أنه ظهرت في الوقت نفسه «مفيلة» (عشائر) كبيرة تقوم على السلالات التي ترسخ ارتباطها بالأرض. وأصبحت هذه الشبكة من العشائر بمثابة الوثاق الذي يربط بين القرى المستقلة مهينة بذلك إطارًا تتعاون وتتنافس فيه هذه القرى.

وقد رافقت هذه التحولات تغيرات ثقافية مهمة. فزادت أهمية دور كبار الأسلاف، المرتبطين بالعشائر. واتسعت مساحة المدافن والكنائس، وخاصة في مبانزا كونغو. وانتشرت فكرة «زومبي»، وهو نوع من جثث العبيد التي تعاد إلى الحياة^(٧٢)، كما انتشر الخلط بين القديسين وكبار الأسلاف. وحتى عام ١٧٠٠ على وجه التقريب^(٧٣)، كان دفن المتوفين البارزين لا يزال مجرد حدث عادي، ولكن سرعان ما أصبح دفنهم يتم بمزيد من مظاهر الأبهة. فاستبدلت بالكفن، حزمة جنازية ضخمة إلى حد أنه كان يلزم التخطيط لمسارها في الطرق واستخدام عربات لحمل الجثمان إلى المدفن، وذلك على الأقل في الأماكن القريبة من الساحل. وفي القرن التاسع عشر أصبحت الحزمة دمية ضخمة أو ظهر استخدام تابوت صغير. وأصبحت الرؤوس أو التماثيل النصفية الخشبية التي كانت توضع على الحزم في القرن الثامن عشر تماثيل من الخشب أو الحجر أو أنصافًا من الخزف لتزين القبور التي كانت توضع عليها أيضًا أعداد متزايدة من الأشياء المستوردة المكشورة^(٧٤). وكانت منطقة بوما ومايومي مركز هذه التطورات. وكانت تناظرها في جنوب النهر شواهد (مسلات) قبور أمبريز^(٧٥).

وازدهرت طقوس المداواة الجماعية في كل مكان. وكانت «الليмба» مثالاً قديمًا لهذه الطقوس الخاصة بـ «نكيسي» في لوانغو، ولكن طابعها تغير. فأصبحت «نكيسي» لحماية أفراد الصفوة القادرين على دفع رسوم الالتحاق العالية. فعندما يمرض رجل له أهميته، كان كاهن «الليмба» يذهب لعلاج. ولكي يشفى، كان عليه أن يصبح عضوًا مطلقًا على أسرار الطائفة هو وزوجته الأولى. وكانت إيدولوجية هذه الطقوس تضيف قداسة على التحالفات بين أسر الصفوة (الزواج، عضوية خلية الليмба) وتضيف شرعية على القضاة ورؤساء الأسر المطلعين على الأسرار، وكذلك، وبطريق غير مباشر، على محاكم الأسواق. وقد تطورت أشكال مختلفة من الليмба بعد عام ١٧٠٠، بما في ذلك أحدها في هاييتي حيث كان الليмба بيترو هو «الفودو» الرابع^(٧٦).

وقد حافظت المسيحية على وجودها وتطورت. فقد أدت ندرة القساوسة الأجانب أو المحليين إلى ترك المبادرة للأعوان السابقين للمبشرين ولعبيدهم، وفي البلاط لحاشية الملك. وترينا نقوش

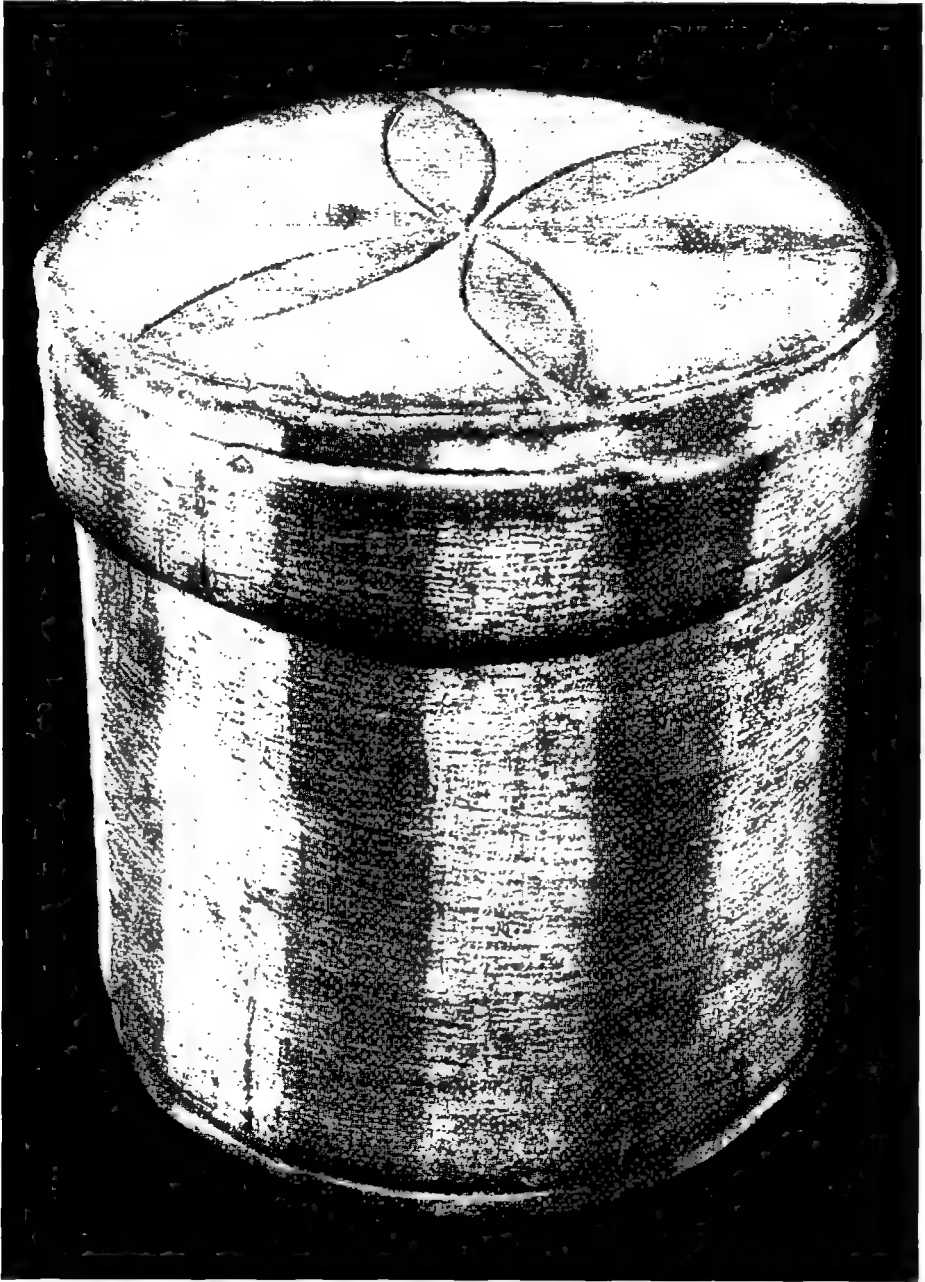
(٧٢) ذكره من قبل، عام ١٧٠١، N. Uring، ١٩٢٨، ص ٤٧.

(٧٣) N. Uring، ١٩٢٨، ص ٣٥-٣٦.

(٧٤) R.F. Thompson و J. Cornet، ١٩٨٢.

(٧٥) Museu de Angola, Luanda, 1955, Nos 137-146 (Ambrizette), pp. 86-87.

(٧٦) J.M. Janzen، ١٩٨٢.



اللوحة ١٣٠١٩: صندوق الدواء لدى الليمبا (نكومي) المصنوع من لحاء الشجر مع غطاء مميز على شكل بتلة، من نغويو. الارتفاع: ٢٤ سم.

أمبريز البارزة مشاهد لصلب المسيح أصبحت فيها الحرية أصلة (ثعبانًا كبيرًا جدًا) تذكر بمبومبا أو بومبا، التي ترتبط بتجارة الرقيق وبالثراء، بينما يضم المشهد قارعي الطبول. وكان فن النحت المسيحي لا يزال مصوّنًا، وربما كانت التماثيل تصنع في سويو ومبانزا كونغو مثلها مثل الصلبان التي تمثل صلب المسيح والتي كانت شعارات للسلطة، وكانت، فيما يعد أساسًا دورًا قضائيًا، شعار نكانغي (المنقذ). وقد ظهرت صلبان أخرى مثل «سانتو»، أو تعاويذ تقترن بالعرافة عن طريق الصيد البري وتستخدم لاستكشاف سبب البلايا الجماعية. وكان ذلكما هما الوجهان لدين رسمي واحد.

أنغولا في القرن الثامن عشر.

كانت تجارة الرقيق في أنغولا، كما ذكر من قبل، تجري على نطاق واسع قبل أن تنمو تجارة الشمال بوقت طويل. وكان نظام التجارة، الموجهة في المقام الأول إلى البرازيل؛ شديد التجزؤ بالمقارنة بنظام الشمال^(٧٧). فقبل عام ١٧٣٠ كان يضم العناصر التالية: التاجر المصدّر في البرتغال؛ والسماصرة في البرازيل؛ والناقلين البحريين؛ وتجار الرقيق في لواندا أو بنغويلا؛ وقادة القوافل الأفارقة البرتغاليين؛ والسادة والتجار الأفارقة الذين يعرضون الرقيق للبيع في الأسواق. وكان بوسع مؤسسة تجارية واحدة أن توفر عددًا من هذه العناصر ونادرًا ما تستطيع توفيرها جميعًا، ولا تستطيع ذلك حتى المؤسسات الموجودة في البرازيل أو في البرتغال. وكان كل يحاول تجنب المخاطر وتحقيق أقصى الربح. وكان الخطر الأكبر هو وفاة الرقيق نتيجة سوء التغذية وانعدام العلاج وسوء المعاملة. وكانت جميع أسباب الوفاة هذه ناتجة عن محاولات تجنّب الانفاق الضروري على الغذاء والرعاية الصحية والحراس الأكفء. وكانت كل فئة من العاملين في هذه التجارة تحاول إلقاء المسؤولية عن الرقيق، ومن ثم عن تملكهم، على الفئات الأضعف. وكانت المؤسسات التجارية في البرتغال والبرازيل في وضع قوي؛ بينما كان الناقلون البحريون والتجار في لواندا وبنغويلا وقادة القوافل في أضعف وضع. وكانوا هم الذين يحاولون خفض التكاليف على حساب الرقيق. مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدل الوفيات. ويورد جي. سي. ميلر^(٧٨) تقديرًا يشير إلى أن نصف العدد المشتري من الرقيق كانوا يموتون بين سوق الشراء وميناء المغادرة وأن ٤٠٪ آخرين يموتون في لواندا بينما ينتظرون الصعود إلى ظهر السفينة. وهذه الأرقام مغالي فيها؛ فقد كان صاحبها يعمل في شركة بومبالية (نسبة إلى بومبال في البرتغال) تتنافس مع هذا النظام في السبعينات من القرن الثامن عشر. ولكنها أرقام يمكن تصديقها. وقد تفاوتت الخسائر في البحر تبعًا للحالة الصحية للرقيق المشحونين ولمدى تكدهم على ظهر السفينة. وكانت تقدر بما بين ١٠٪ و ١٥٪ من إجمالي عدد من صعدوا إلى السفينة^(٧٩).

(٧٧) أنظر خاصة H.S. Klein، ١٩٧٢، J.C. Miller، ١٩٧٥، (ب)، ١٩٧٩ و ١٩٨٤.

(٧٨) J.C. Miller، ١٩٧٩، ص ١٠٣، الحاشية رقم ٩٠.

(٧٩) P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، ص ٤٧ (خسائر تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المئة).

وكان الطرد، الذي يسمى «هانزو» في أنغولا، يسلم إلى قائد القافلة على الحساب، الأمر الذي يلزمه إزاء شريكه الموصي الذي كان يحسب على هذا الأساس مقدار إمداداته بالرقيق. وكان هذا الطرد يتكون أساسًا من منسوجات من غوا أو أوروبا، ويراندي (شراب كحولي) من البرازيل، وملح محلي، وخرز وأحيانًا بعض الأسلحة. وكانت مصروفات قادة القوافل (وخصوصًا للحمالين الذين يتولى موظفو الدولة تعيينهم في الداخل، ونفقات الغذاء) عالية ومخاطرهم جسيمة (الانتظار في السوق الأفريقية خاصة، ومخاطر هرب الرقيق أو موتهم). وسرعان ما وقعوا في حبال المدبونة وأصبح وضعهم يرتهن كلية بدائنتهم. بيد أنهم، اعتبارًا من عام ١٧٦٠ تقريبًا، بدأوا يبيعون رقيقهم لأي تاجر في لواندا أو بنغويلا، وحاولوا إصلاح وضعهم بما حصلوا عليه من سلع. ومنى الشريك الموصي بخسارة لا عوض لها^(٨٠).

وبعد عام ١٧٣٠ عادت المؤسسات التجارية البرتغالية المتمركزة في البرتغال إلى لواندا لتورد السلع الأوروبية، وانسحب البرازيليون إلى بنغويلا. وأدت المنافسة إلى وصول السلع بكميات كبيرة مما حفز تجارة الرقيق. وكانت السفن تجلب أيضًا أعدادًا من المهاجرين الفقراء والمدانين في جرائم القانون العام والمغامرين الساعين إلى الإثراء من تجارة الرقيق، وخاصة كقادة للقوافل. ونشب صراع لا هوادة فيه بين «الكيمباريس» (أي الأفارقة البرتغاليين) وبين القادمين الجدد. وكان هؤلاء القادمون، بوصفهم تاجرًا، يتمتعون بتأييد كامل من سلطات لواندا، ولكن «الكيمباريس» كانوا يتمتعون بتأييد السلطات في الأقاليم، وبصفة عامة بتأييد الرؤساء الأفريقيين في الأسواق الداخلية. وراحوا يحاربون التجار الجدد بتهريب الرقيق لبيعهم للفرنسيين والانجليز والهولنديين، وكذلك لقادة القوافل الجدد مقابل مبالغ باهظة لحمالهم ومؤنهم وعباراتهم وغير ذلك إلى أن يصل قادة القوافل بالرقيق إلى جماعتهم الخاصة، في اخلال، عادة، بالتزامهم تجاه شركائهم الموصين. وقد نجح البرازيليون و«الكيمباريس» لا في المحافظة على وضعهم في بنغويلا فحسب، بل وأيضًا في زيادة صادراتهم من الرقيق إلى حد أنه عام ١٦٩٠ تقريبًا أصبح حجم هذه الصادرات مساويًا لحجم صادرات بنغويلا. ولكن المؤسسات التجارية البرتغالية، بفضل رؤوس أموالها وما كانت تتمتع به من دعم إداري، نجحت في تحويل «مخاطر الرقيق» إلى غيرها. فلم تعد تشتري الرقيق، بل العاج أو تشتري كمبيالات تحصل في البرازيل^(٨١).

وفي بداية القرن كان الحكام يساندون البرازيليين. ولكنهم فيما بعد، وخصوصًا بعد إصلاحات الماركيز دي بومبال في البرتغال، نزعوا إلى محابة المؤسسات التجارية الكبيرة في لشبونة. فطرد اليسوعيون، حلفاء البرازيليين، عام ١٦٦٠، وفي عهد فرانسيسكو أنوسنسو دي سوزا كوتينيو (١٦٦٤-١٦٧٢)^(٨٢) بذل جهد قوي لإعادة سيطرة البلد الأم في أنغولا. وحاول دي سوزا استعادة السلطة على المناصب الإدارية في الداخل وفرض تنظيمات لتجارة الرقيق في

(٨٠) J.C. Miller، ١٩٣٧، E. Da Silva Corra، ١٩٧٩، ص ٩٠ و ٩١.

(٨١) J.C. Miller، ١٩٨٣، ص ١٤٦ و ١٥١.

(٨٢) R. Delgado، ١٩٤٨ و ١٩٥٥.

أسواق الداخل وتنوع اقتصاد البلد. ولم يتسن له ولا لخلفائه تحقيق ذلك. وهاجر الأفارقة البرتغاليون من جديد، وتوجهوا بصفة رئيسية إلى هضبة بنغويلا، حيث نظمت من عام ١٧٧٢ فصاعدًا حملات عسكرية ضخمة لم تنجح إلا في التعجيل بنشوء مملكتين كبيرتين، هما مبابلونديو وبيهه؛ وقد أصبحت هذه الأخيرة بوجه خاص مأوى آمنًا «للكيمباريس». وفيها ظهرت رأس جسر جديدة للتجارة مع الداخل، ووصلت القوافل إلى أعالي نهر زمبيزي في إقليم لوزي قبل عام ١٧٩٤. وكان الرقيق يؤخذون إلى بنغويلا مع تجنب لواندا. وظلت لواندا تجتذب تجارة الرقيق عن طريق مملكة كاسانجه. وكان الامبانغالا يتجهون بالقوافل صوب الشمال الشرقي ليصلوا إلى كاساي الوسطى وإلى اللوبا الذين كانوا يعيشون هناك قبل عام ١٧٥٥. ولكن محورهم الرئيسي كان هو الطريق من كاسانج إلى موسومبا، عاصمة امبراطورية لواندا.

وقد تشكلت امبراطورية لواندا أثناء القرن الثامن عشر. وجاءت الحملات العسكرية المستمرة بأعداد كبيرة من الرقيق، بينما كان الرقيق الذين يقدمون أداء للحزبة يتدفقون على العاصمة من المناطق التابعة. ونجحت الامبراطورية. بعد عام ١٧٥٠، في تأسيس مملكة كازيمبي على نهر لوابولا وفي إقامة اتصالات مع التيتي والزومبو في موزمبيق. وقبل هذا التاريخ كان التوسع تجاه الغرب قد بلغ نهر كوانغو، حيث أسس أحد القادة العسكريين مملكة ياكابا بين عامي ١٧٤٠ و ١٧٦٠ دافعًا الآلاف من الناس إلى الهروب من هونغو إلى الكونغو بين عامي ١٧٦١ و ١٧٦٥^(٨٣).

وقد احتلت دولة ياكابا الكبيرة هذه جزءًا ضخمًا من وادي نهر كوانغو أسفل كاسانجه ومدت غزواتها شرقًا في اتجاه نهر كويلو. وقد جيء بأعداد كبيرة من الأسرى من هناك لبيعوا للزومبو والسوسو والفيلي، بل وأيضًا للامبانغالا والقوافل المارة بنكوجي. وقد أدت هذه الغزوات والغارات، في أواخر القرن الثامن عشر. وبدرجة أكبر في القرن التاسع عشر، إلى تحركات سكانية كبرى من نهر كوانغو صوب نهر كويلو حيث كان الناس يهربون من الياكابا.

وفي أنغولا بلغت سطوة تجارة الرقيق إلى حد أنه، على الرغم من جهود دي سوزا كوتينيو وآخرين، لم يستطع البلد إقامة اقتصاد متنوع بسبب نقص رأس المال غير المرتبط بتجارة الرقيق. وظلت المستعمرة تعتمد اقتصاديًا على البرازيل؛ ونحو عام ١٨٠٠ كانت نسبة ٨٨٪ من إيراداتها لا تزال تأتي من تجارة الرقيق مع البرازيل وأقل قليلًا من ٥٪ من العاج الذي كان يرسل إلى البرتغال.

(٨٣) سي ١٠٣٢٠٠٠ من الرقيق وفقًا للأرقام التي ذكرها D. Birmingham، ١٩٦٦؛ و P.D. Curtin، ١٩٦٩؛ و H.S. Klein، ١٩٧٢؛ P.E. Lovejoy، ١٩٨٣. أنظر أيضًا J.C. Miller، ١٩٧٥ (ب) و ١٩٧٩. وفي هذه الحالة يكون رقم ٢ مليون تقديرًا دون الحقيقة بالتأكيد. وقد يكون الرقم الحقيقي أقرب إلى ٣ ملايين. وفيما يتعلق بالجوانب الديمغرافية، أنظر J.K. Thornton، ١٩٨٠، ١٩٧٧ أ و ١٩٧٧ (ب) و ١٩٨١ (ب)؛ وهو يسلم. ١٩٨١ (ب)، ص ٧١٣، بأنه كان هناك خسارة في السكان ولكن نموذجه يقدر عدد النساء بعدد لا يداني الحقيقة (يرى أنه يمثل الربع لا الثلث) وكذلك عدد الأطفال (يرى أنه لم يوضع على ظهر السفينة أي طفل). ولهذه الأرقام أهمية حاسمة بالنسبة للصورة السكانية.

الفصل العشرون

النظام السياسي في لوبا ولوندا: نشوؤه وتوسّعه

ندايويل إي. نزييم

تاريخ اللّوبا هو قصة تطوّر نظام سياسي ظهر بادئ ذي بدء في «شابا»، فيما أصبح اليوم جمهورية زائير. ثم انتشر في جزء كبير من أراضي الجنوب المعشبة، في مساحة تمتدّ من نهر كوانغو إلى نهر زامبيزي تقريباً^(١). وعلى الرغم من نشوء مجموعة كاملة من المجتمعات، كل منها على نمطه الخاص في تلك المنطقة، كانت كلها تمثّل نسيجاً متضافراً، نظراً إلى تماثل حوافز قيامها الأساسية. وهذا النمط شاهد جلي على القدرة على الاتحاد التي كانت توجد عند الأقوام الأفريقية في فترة ما قبل الاستعمار.

وإن الروابط وأوجه الاختلاف بين دولتي اللّوبا واللوندا لكامنة في التسميتين ذاتهما، إذ إنهما لا تعكسان تمايزاً إثنياً بقدر ما تعكسان نظامين سياسيين ثقافيين، نشأت في إطارهما مجموعة كاملة من الوحدات المنفصلة ذات المرجعية الإثنية. ويشمل تاريخ اللّوبا أموراً تخصّ ما يعرف في أيامنا هذه باللّوبا في كل من شابا (اللّوبا شانكادي) وكاساي (اللّوبا لوييلانجي)، وكذلك مسائل تخصّ جماعات «صونغي» و«كانيوك» و«كيّتي» و«سالا مباسو» و«بندجي» و«لولوا». أما تاريخ اللوندا، فيتناول كلا من جماعات الـ «روند» (وهي اللوندا بالمفهوم الضيق) وجماعات «لوزي» و«اندمبو» و«لونا» و«إيمبانغالا» وغيرها من الجماعات (أي اللوندا بالمفهوم

(١) شمل هذا النظام السياسي بلدان وسط أفريقيا الثلاثة زائير وأنغولا وزامبيا.

الواسع للكلمة^(٣). ثم إن التصنيف اللغوي للغات اللوبا واللوندا يعد مؤشراً إلى علاقة التداخل المذكورة آنفاً. فعلى حين يصنفها «غوثرى» جميعاً فيما يسميه بالنطاق «L»، فإن لغات اللوندا توضع ضمن المجموعة ٥٠، ولغات اللوبا ضمن المجموعة ٣٠، مما يبرهن بوضوح في الوقت عينه على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين اللغتين^(٤).

ويسود اتفاق عام على أن الاكتشافات الأثرية في منخفض أويimba بمنطقة سانغا، وغيرها من الأماكن، تبغي نسبتها إلى أسلاف اللوبا^(٥). فشعارات الحكم ورموزه، التي شاعت لاحقاً بين قادة اللوبا، تظهر في الاكتشافات المذكورة وتعود إلى فترة لا تتأخر عن القرن الثالث عشر على الأكثر، ويواكبها ظهور دلائل في كاتوتا وسانغا على تشكيل إمارتين أو زعامتين. غير أن كاتوتا وسانغا لم تكونا السابقتين مباشرة على قيام مملكة اللوبا. ذلك أن التأريخ الزمني الشفهي لا يمكن في هذه الحالة الصعود معه في الماضي بصورة موثوقة إلى ما يسبق عام ١٧٠٠. وكل ما نعلمه هو أن مملكة اللوبا الرئيسية ظهرت إلى الوجود باعتبارها مملكة واحدة بين عديد من الممالك، وأخذت في التوسع قبل أن تتكون دولة «الروند»، التي تعد أصل امبراطورية اللوندا. ولا يمكن تحديد تاريخ نشأة دولة «الروند» استناداً إلى التراث الشفهي المتواتر^(٦)، غير أن ذكرها يرد على الأقل في الموروث الشفهي بحلول عام ١٦٨٠؛ أما طول فترة وجودها قبل ذلك التاريخ، فهذا ما لا علم لنا به.

ظهور دولتي اللوبا واللوندا

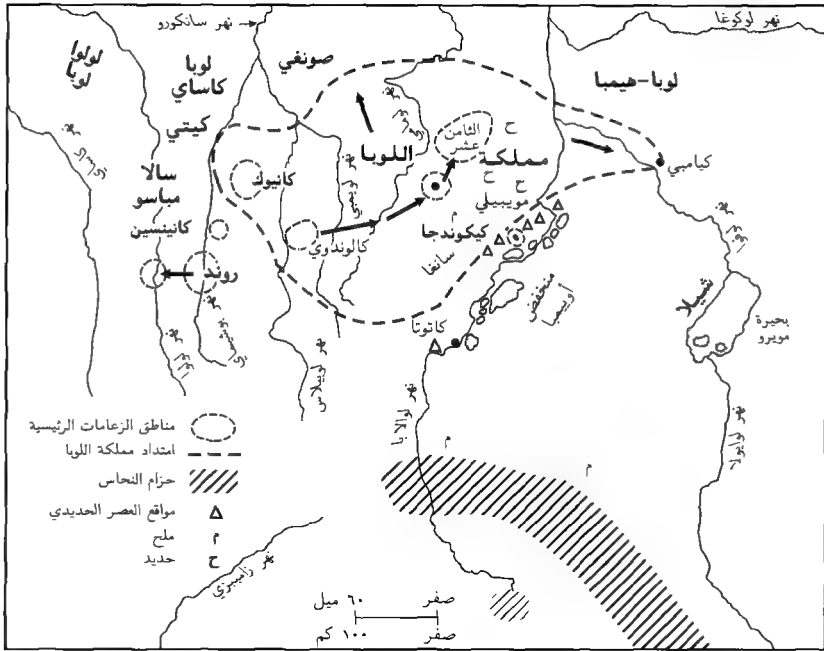
إن منطقة شابا وما يتاخمها من أجزاء من زامبيا وأنغولا تكسوها الغابات، وهي ذات تربة شحيحة ويطول فيها موسم الجفاف. وتقع أفضل الأراضي غالباً في وديان الأنهار، وتتدنى

(٢) توجد كتابات كثيرة عن تلك الأقوام. ومن ذلك المؤلفات الاثنوغرافية القديمة التالية: R. Veerulpen، ١٩٣٦، C. Van Overbergh، ١٩١٣، H.A. DIAS de Carvalho، ١٩٠٨، L. Duysters، ١٩٨٠، E. D'Orjo de Marchovelette، ١٩٥٠-١٩٥١، P. Denolf، ١٩٥٤، L. Van den Byvang، ١٩٣٧، W.F. Burton، ١٩٥٦. أما الكتابات الحديثة فمعظمها أطروحات لنيل درجة الدكتوراه ولم تنشر. وسواء درس تاريخ المنطقة بناء على مصادر «البيما» (A.D. Roberts، ١٩٧٣) أو بناءً على مصادر «اللوبا» (J.C. Yoder، ١٩٧٧، T.Q. Reefe، ١٩٧٧) أو مصادر اللوندا (J.J. Hoover، ١٩٧٩، R.E. Schechter، ١٩٧٦، W.F. Pruit، ١٩٧٤، J.L. Vellut، ١٩٧٢، J.C. Miller، ١٩٧٢) فإن المرء يعود إلى إشكالية المؤلفات التي تتناول تلك الثقافات في مجموعها باعتبارها كلاً واحداً: B. Crine-Mavar، ١٩٧٣، L. De Heusch، ١٩٧٢، S.A. Lucas، ١٩٦٨، R.J. Papstein، ١٩٧٨، S.K. Ndua، ١٩٧٨.

(٣) M. Guthrie، ١٩٤٨، ص ٥٤. يعتبر علماء اللغة في «ترفورن» أن الجماعتين اللغويتين استقرتا في مناطق متجاورة، في زمن متأخر (E. Evrard و J. Vansin و A. Coupey، ١٩٧٦).

(٤) انظر: اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ٢٢، J. Vansina، ١٩٨٤، ص ٥٦٤-٥٧٠.

(٥) تستند كل المحاولات في هذا الشأن إلى افتراض هجرة قبائل كينغوري من عاصمة الروند إلى أنغولا. ونحن نعلم الآن أن هذا تفصيل متأخر لموروث شفهي يرجع في أقدم الفروض إلى عام ١٧٠٠ تقريباً. انظر J.K. Thornton، ١٩٨١.



الشكل ١٠٢٠: الدول القائمة في شابا قبل عام ١٧٠٠ (عن: ج. فانسينا).

نوعيتها تدريجيًا من الشمال نحو الجنوب ومن الشرق نحو الغرب، لتبلغ أدنى مستوياتها في شرقي أنغولا. وتقل أخطار الجفاف كلما اتجهنا نحو الشمال. غير أن الجزء الجنوبي شبه القاحل من البلد، ولاسيما المنطقة الجنوبية الشرقية، يزرع بكنوز معدنية - مثل النحاس والحديد والملح.

فلا غرابة إذن في أن السكان كانوا يعيشون في جيوب من الأراضي الخصبة، سواء بالقرب من المناجم المعدنية المهمة أم بعيدًا عنها. تفصل بينهم مساحات شاسعة غير آهلة تقريبًا، تستخدم للصيد على وجه الخصوص. ويتضح توزيع السكان هذا من مواقع التنظيمات الأولى للسلطة على الأراضي، التي كانت تشمل زعامات صغيرة النطاق تحكم كل منها إحدى المستوطنات أو المستقرات. وعلى هذا النحو، كوَّنت مجموعة مستقرات سانغا من بعد زعامة «كيكوندجا»، على حين نشأت زعامة أخرى في كاتوتو في أعلى المجرى، عند الطرف الآخر من شبكة بحيرات لوالابا. وكان السكان في كلتا هاتين المنطقتين يتألفون غالبًا من صيادي سمك ومزارعين. وكانت توجد زعامات أخرى كثيرة، تقع كلها في أودية الأنهار الرئيسية، حيث يتكوّن السكان غالبًا من المزارعين. وهذه الزعامات بالتحديد هي زعامات كالوندوي، وكانيلوك، وكانيسين، وانسانغا، واميمين، وكذلك زعامة «الروند» الأولى وعدة زعامات لجماعات الـ «هيمبا».



اللوحة ١٠٢٠: هيمبا، زائير: مقعد منحوت من قطعة خشبية واحدة على هيئة فتاة تحمل صحفة، وقد بقي أسفله. لاحظ النقوش البارزة، ونوعية الأساور. الارتفاع ٣٥ سم.

ولم تكن أية جماعة من هذه الجماعات السكانية تعيش في عزلة. فقد كانت تربط بينها علاقات التجارة، ومن المرجح أيضًا علاقات التزاوج. فمن الشمال كانت ترد الرافيا وزيت النخيل، ومن لوالابا ترد أسماك النهر، ومن الجنوب يأتي النحاس والملح، ومن منطقة الجنوب الأوسط يأتي زيت نبات الـ «مبافو». وليس ثمة دليل على وجود تجارة ممتدة عبر مسافات طويلة بين الشرق والغرب منذ تاريخ مبكر؛ وباستثناء النحاس، فإن الحركة المعتادة لتنقل المنتجات كانت تتبع محورًا شماليًا - جنوبيًا يمتد من أطراف الغابة الاستوائية في أقصى الشمال ويتجه جنوبًا إلى وسط زامبيا. وكانت التجارة مهمة بما يكفي لظهور العملات النقدية بدءًا من عام ١٠٠٠ على الأقل. ففي «منخفض أويمبا»، أصبح الصليب النحاسي يمثل العملة السارية حوالي عام ١٣٠٠. وبحلول عام ١٥٠٠، أصبح وزن تلك الصلبان موحدًا، وبحلول عام ١٦٠٠ بلغت قطع هذه العملة من صغر الحجم درجة جعلت من الممكن استخدامها في العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة على السواء. بيد أن تصغير حجم الصلبان يمكن اعتباره مؤشرًا على تخفيض في قيمة العملة. وبعد عام ١٧٠٠ اختفت الصلبان النحاسية؛ وبمقدم القرن التاسع عشر أصبح الخرز المستورد هو العملة الجديدة^(٦).

ونشأت في هذا السياق الإيديولوجية السياسية التي قُدِّر لها أن تصبح بعدئذ عنصرًا محوريًا في مملكة اللوبا الرئيسية. وكانت تلك الإيديولوجية تستند إلى مبدئين (bulopwe) متداخلين، هما مبدأ السمة المقدسة للملكية ومبدأ الحكم من خلال تشارك مغلق. ففي منطقة أقصى شمال المملكة، في أرض «صونغبي». وفي بعض المناطق الشرقية، أصبح الحكم من خلال التشارك هو الصيغة السائدة، أما في قلب المملكة فقد ظهر التوازن بين الصيغتين، على الرغم من أن السمة المقدسة للملكية هي التي كانت سائدة بوضوح.

ويستفاد من بعض الموروثات، أن مملكة كالوندي الصغيرة، التي أنشأها اتحاد ثلاث عشائر بين نهري لومبي ولويلاش. هي التي كانت نواة مملكة اللوبا^(٧). وقد كانت تتخذ «سيفندا» عاصمة لها، ثم قام أحد ملوكها وهو كونغولو («قوس قزح») بالانتقال وتأسيس عاصمة في منطقة السهول في «موبيلي»، غير بعيد عن بحيرة «بوا». فيما قُدِّر له أن يصبح قلب دولة «اللوبا». إلا أن ثمة روايات أخرى تفيد أن «كونغولو» جاء من مكان آخر. وتروي قصة التأسيس الواردة في الملحمة. بوافر التفاصيل المثيرة، كيف هزم «كونغولو» وقتل بيد «كالالا ايلونغا» (ايلونغا الصياد، الأجنبي القادم من الشرق) الذي نقل عاصمته إلى «مونزا»، قريبًا من ناحية غنية بخام الحديد. وغير بعيد عن آبار منتجة للملح. وباعتباره «موني مونزا» (سيد مونزا)، يمثل كالالا صورة الأب المؤسس التي تطابق ما ينبغي أن يكون عليه ملك مثالي للوبا. ومن المحتمل ألا يكون كولونغو شخصية حقيقية على الإطلاق، ولكن من الممكن على الأقل

(٦) P. de Maret، ١٩٨١، ص ١٣٩-١٤٣.

(٧) للاطلاع على دراسة نقدية للموروثات، انظر: T.Q. Reeve، ١٩٧٧ و ١٩٨١، وللإطلاع على تدوين للموروثات التاريخية، انظر: H. Womersley، ١٩٨٤.

قبول ما ترويه الموروثات عن مواقع العواصم السابقة. فعلى خلاف جميع الإمارات أو الزعامات الأخرى تقريباً، لم يكن مركز مملكة اللوبا واقعاً في وادي نهر من الأنهار، بل كان في قلب السهول الكبرى الواقعة شمالي منخفض أويimba. ولقد سيطرت المملكة - ربما منذ البداية - على الـ «كالوندي» شرقاً والـ «كيكوندجا» غرباً، وتحكمت في طرق التجارة الرئيسية بين الشمال والجنوب. غير أنها بقيت مع ذلك حتى عشية القرن الثامن عشر مملكة صغيرة نسبياً. وفي الوقت عينه كانت هناك وحدات سياسية أخرى تنشأ في جهات أبعد إلى الغرب. وكانت أهم وحدة منها، وهي «نكالاني»، تتطور في وادي «مبوجي مايي»، ثمرة لاتحاد اندماجي بين عدة مناطق صغيرة يحكمها الـ «توبونغ» («سادة الأرض»). وكان لدى جيرانهم في الشمال، وهم جماعات «الكتيتي»، تنظيم مشابه، غير أن جماعات «سالامباسو» في الشمال الغربي، التي هي أقرب إليهم صلة من حيث اللغة والثقافة المادية، نظمت نفسها على نحو بالغ الاختلاف، قوامه تنظيمات فئات العمر وتمكين أقوى الشخصيات من احتكار السلطة. وكانوا يرفضون الوراثة السياسية للمراكز القائمة، ويرفضون بالتالي وجود الأرستقراطية.

ولم يكن هناك في الحقيقة ما يؤهل أراضي «الروند» لكي تصبح إمبراطورية. فقد كانت المناطق الواقعة إلى الشمال أحصب تربة وأكثر سكاناً، وكانت الزراعة فيها أكثر تقدماً بكثير، كما أن موقعها كان أفضل بالنسبة إلى طرق التجارة بين الشمال والجنوب. غير أنه حدث، في وقت ما، أن اتحد الـ «توبونغ» تحت سلطة إحدى قيادات «الروند»، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون مجرد زعامة أو إمارة تتركز على امتداد شريحة من النهر. وتبدأ رواية موروثات «توبونغ» الشمال بأن تشرح السبب في أن زعيماً يدعى «انكوند» ترك منصبه لابتنته «رويج» أو «رويجي»، التي تزوجت من «سيندا ايلونغا» (ايلونغا الصياد) من بلاط (نبلاء) «اللوبا» ثم تنازلت له عن سلطتها. ويلاحظ أن واقعة الصياد الأسطورية تمثل بوضوح نموذجاً متواتراً، تتكرر روايته في أماكن أخرى من المنطقة^(٨). وطبقاً لهذه الرواية، فإن «سيندا ايلونغا» نظم بلاطه على نمط بلاط «اللوبا»؛ إلا أن الموروثات قد لا تكون مصيبة - حتى في هذا الأمر - إلا جزئياً فقط، إذ إن من الباحثين من كشف عن تأثيرات لـ «الروند» على «اللوبا» لا تقل عن تأثيرات «اللوبا» على «الروند»^(٩).

وثمة عنصر آخر من الروايات يجب ذكره. فقد أورد «كارفالهو» أن السلطة انتقلت، بعد مرحلة الغزو، إلى «ياف» الابن البكر للملكة «رويج»، الذي أصبح بذلك «موانت ياف» (السيد ياف). وكانت تسميته هذه هي التي كتب لها أن تصبح رتبة سياسية تميز الأرستقراطية في البلاط الجديد. ويعتقد أن السلطة انتقلت بعد مماته إلى أخيه «ناويج»، الذي قُدِّر له أن يصبح المنظم الحقيقي للإمبراطورية. غير أن الروايات التي جمعت في وقت أحدث تزعم أن «رويج» كانت عقيماً. وحرصاً منها على عدم تعريض وراثة العرش للخطر، فقد منحت زوجها زوجة

(٨) H.A. Dias de Carvalho, 1880; P. Pagge, 1880.

(٩) T.Q. Reece, ١٩٨١، ص ٧٥-٧٨.

ثانية، هي «كامونغا» التي كانت تحتلّ المركز الأول في ترتيب الوراثة. وهذه الواقعة تفسّر الوجود الرسمي لامرأتين نبيلتين في بلاط «موانت ياف»، وهما: الـ «سوان موروند» (أو «سوانا مولوندا»)، الأم الرمزية للمجتمع التي تمثل استدامة الدور الذي قامت به «روبيج»، التي أسست الامبراطورية على الرغم من أنها كانت عاقراً، والـ «روكونكيش» (أو «لوكونكيشيا»)، وهي الملكة الأم التي كانت تقوم بالدور الذي كان لـ «كامونغا» ومن تلاها من النساء في الوضع نفسه.

وترد الإشارة على نحو أكثر شيوعاً إلى وجود «الأم من جهة اليمين» (سوان موروند)، التي يجب التمييز بينها وبين «الأم من جهة اليسار» (روكونكيش)؛ فهذه الأخيرة هي التي كانت تنجب وريث العرش.

وتفسّر هذه الأدلة مختلف النظم والمؤسسات التي نشأت بعد ظهور الصياد اللوبا: وأولها وجود الأرستقراطيتين النسائيتين اللتين ترمز إحداهما إلى الخصوبة الاجتماعية، وترمز الثانية إلى الخصوبة البيولوجية؛ ثم اللقب الملكي القائم على لقب الزعامة «موانت»، الذي كان يضاف إليه اسم أول ملك.

اللوبا: التنظيم الداخلي والتطوّر حتى عام ١٨٠٠

على غرار ما حدث بالنسبة إلى «موني مونزا» فقد نشأت في السهول دولة، نتيجة للتأثيرات الواردة من الشرق عبر نهر لوالابا. وقد شملت تلك الدولة مملكة كيكوندجا في منخفض أويimba إلى جنوب السهول. ومملكة كالوندي الواقعة غرباً؛ ثم زادت من توسّعها آنذاك أو بعده بقليل، فامتدت نحو الجنوب الشرقي لتسيطر على الوادي الأدنى لنهر «لوفووا». وقد أدّى تأسيس المملكة وتدعيم أركانها إلى بعض الاضطرابات في المنطقة، فغادر عدد من المهاجرين المجري الأدنى لنهر «لوفووا»، ليؤسّسوا دولة الـ «شيبلا» على الضفة الغربية لبحيرة «مويرو» وعلى طول المجرى الأدنى لنهر «لوابولا»^(١٠). ومن المرجح أن هذه الرواية لا تخصّ سوى الجماعة التي حكمت الـ «شيبلا» قبل عام ١٧٥٠ تقريباً، ولا تعني الأغلبية من السكان. بل إن تلك الجماعة الحاكمة قد لا تكون أتت أصلاً من مملكة «اللوبا»، وإنما حسبت على تلك المنطقة لإسناد منشئها إلى موقع مرموق، رغم مجيئها في واقع الأمر من «كياميبي» على ضفاف المجرى الأدنى لنهر «لوفووا». كما أن الـ «كانيوك» بدورهم في الشمال الغربي جرى إخضاعهم للمملكة بواسطة مهاجرين من اللوبا نظموها (أو أسسوا) مملكة هناك، على الرغم من أنهم نبذوا ولائهم لـ «اللوبا» في أوائل القرن التاسع عشر^(١١).

غير أن الروايات تفيد أن أهم هجرة حدثت كانت باتجاه الشمال. ففي أعقاب

(١٠) M. Musambachime، ١٩٧٦، ص ١٥-٣٢.

(١١) J.C. Yoder، ١٩٧٧، ١٩٨٠، ص ٨٨ و٩٠.

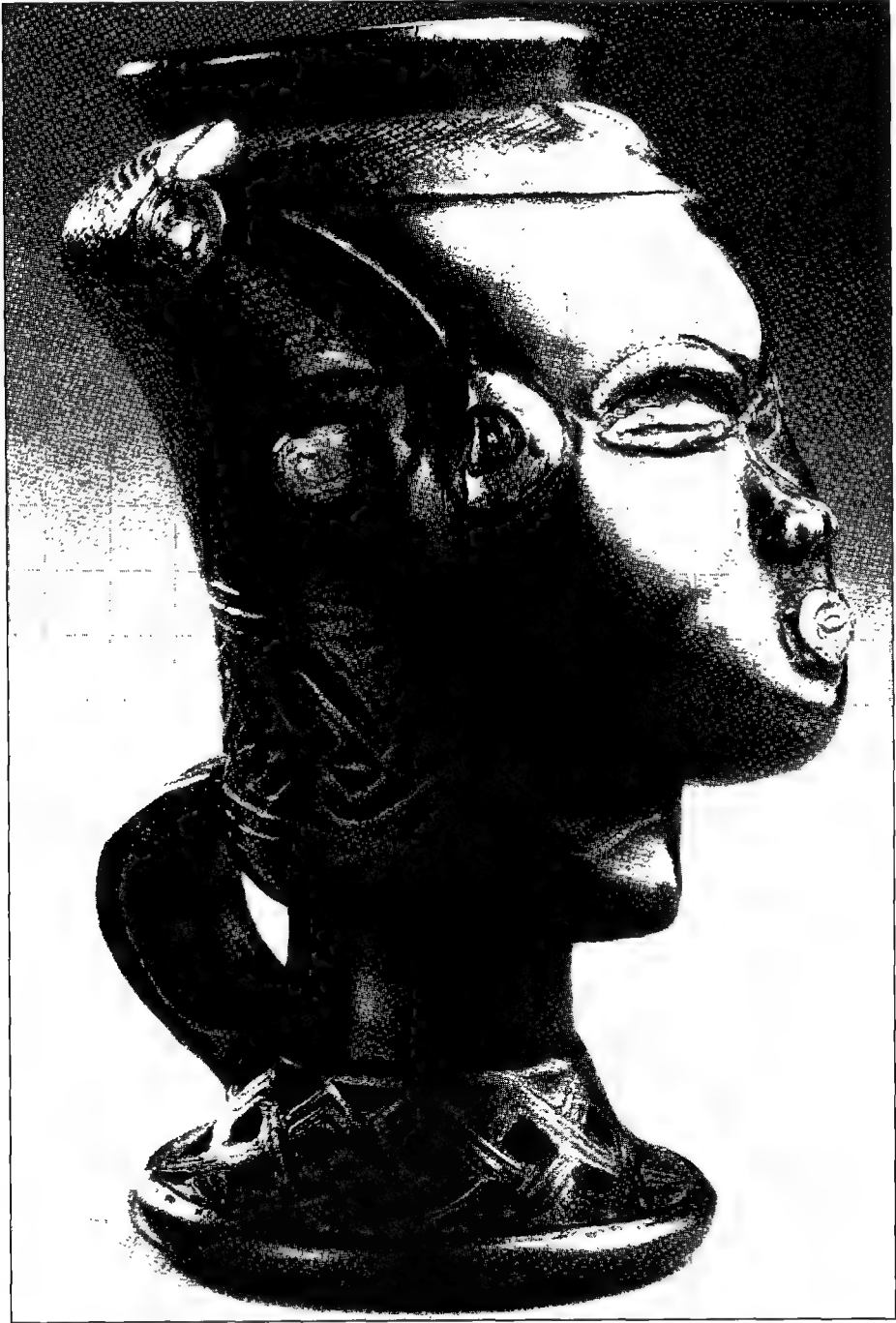
السنين، شأنها شأن شمالي البلد بين لوبيلاش ولوالابا الذي احتله الصونغبي، الذين تشكل لغتهم فرعًا لغويًا آخر من أسرة لغات اللوبا.

وبالرغم من أن الجنوب. في بلاد شيللا وكانيوك، شهد إقامة نظام سياسي على شاكلة نظام اللوبا في شابا، لم يحدث مثل ذلك في كاساي. ففي هذه المنطقة كان التنظيم السياسي إما محدودًا يقتصر على القرية وما تملكه من أراض، أو أن السلطة كانت تمنح لمدى الحياة - أو حتى لفترة زمنية معينة - لمن يعرض أعلى ثمن للحصول عليها، وهو نظام يوجد أيضًا لدى بعض جماعات الصونغبي. كذلك اتخذ لوبا الكاساي بعض رموز الكانيوك وتبنوا بعض ممارساتهم السياسية. إلا أن غالبية جماعات الصونغبي كانت محكومة بطريقة مختلفة. فبحلول الثمانينات من القرن التاسع عشر، كان الصونغبي يعيشون في مستقرات زراعية شاسعة أو في مدن، تحكمها رابطة «البوكيشي» - التي كان الانضمام إلى عضويتها يقتضي سداد رسوم باهظة -، وكان يسيطر عليها الزعماء مع عدد قليل من الأعيان ذوي الألقاب^(١٤). وكان هذا النظام يختلف أيضًا عن النمط القائم في مملكة اللوبا الرئيسية.

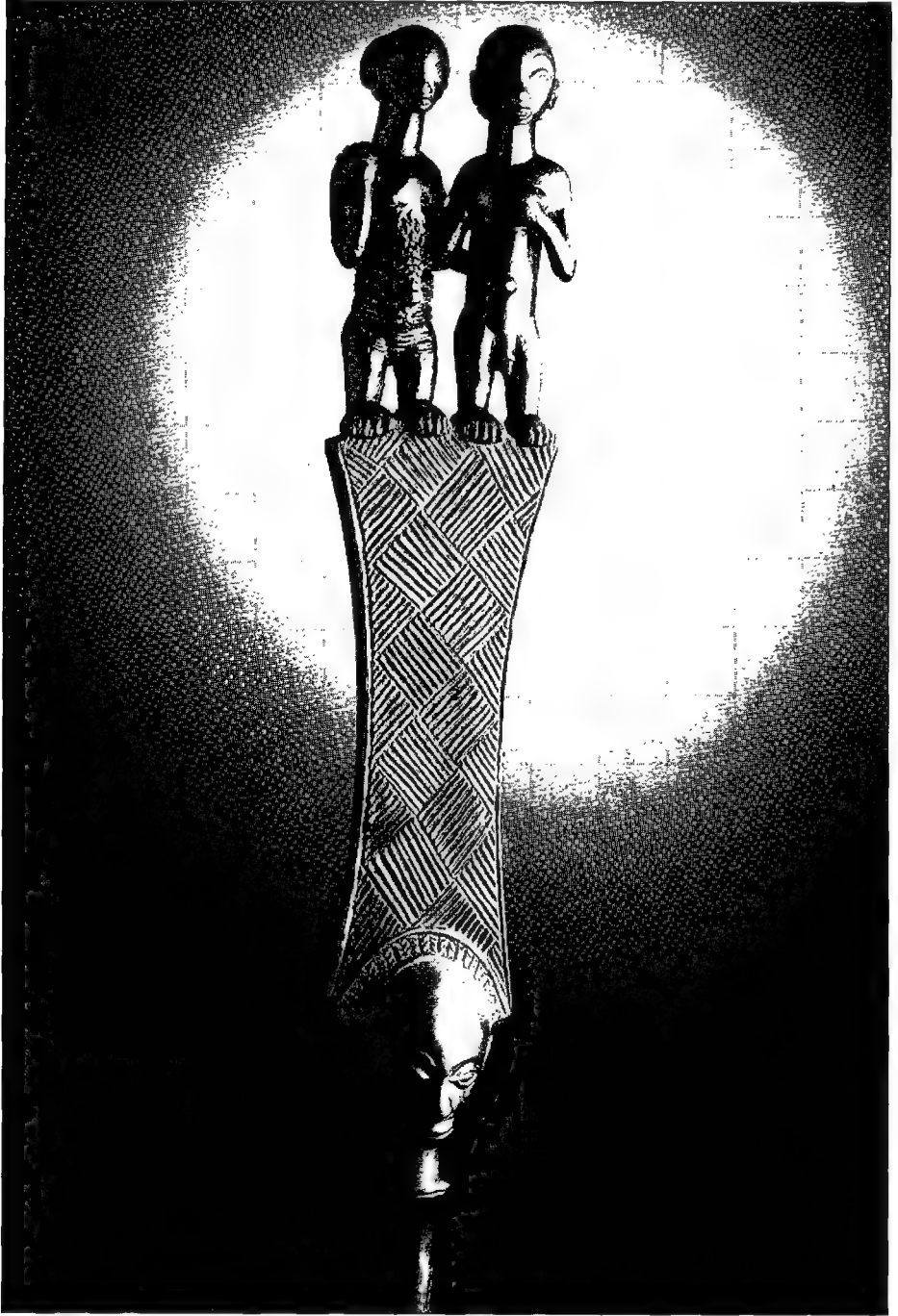
وكان تنظيم دولة اللوبا مصممًا كالهزم الكبير المكوّن من عدة أهرام صغيرة. فعلى مستوى القرية كانت تقوم العلاقات الأسرية على أساس الانتساب للآباء، كما كانت العلاقات بين القرى تتقرّر باعتبارها علاقات بين السلالات، وإن كان لكل ناحية زعيم مرّسم لأسرة معينة، يحمل لقبًا ويستمدّ سلطانه من صلته بروح من الأرواح المحلية (Vidyé). وفوق هذا المستوى كانت المملكة تحكم من العاصمة (التي تعتبر بمثابة القمة في كل ما يشير إليها من تعبيرات)، التي يعكس تخطيطها ذاته هذه البنية، حيث تقوم مناطق السكن الملكية ومناطق إقامة المسؤولين الرسميين ذوي الألقاب من الجنسين، مقسّمة بحسب الوظائف العسكرية أو المدنية. وفي مركز العاصمة كان يقوم المقرّ الرسمي للملك (bulopwe). ويكشف الفحص غير المدقّق لمخطط المدينة عن وجود الجمعية المغلقة التي تساعد الملك على الحكم (Bambudyé). وكان يفترض أن الملك لا يتبع سلسلة نسب أو انتماء إلى عشيرة، على الرغم من أن المنصب كان ينتقل عادة من الأب إلى الأخ إلى الابن. ولكن اللوبا كانوا يرون في ذلك تناوبًا على المنصب من سلالات مختلفة، هي سلالات الملوك المنحدرين من الأمهات. ومن هنا كان الملك في ذات الوقت فوق مستوى الصراع السياسي، ولكنه يرتبط من ناحية الدم مع العديد من زعماء النواحي؛ فهو يقف على قمة الهرم الأكبر المكوّن من أهرام القرابة. وهذا هو مدلول لقب «Mulopwe»، الذي يعني سلطة لا يمكن اقتسامها ولا تقبل التجزئة^(١٥). وتبرز طقوس تنصيب الملك (مثل جماع المحارم الذي يمارسه الملك) وشعارات السلطة سمة تفرّد الحاكم وتفوّقه، وكذلك مركزه باعتباره مجرد شاغل للمنصب، لأنّه ملك

(١٤) N. Fairley، ١٩٧٨، ص ١١٨، ١٦٠.

(١٥) S.K. Ndua، ١٩٧٨، ص ٣٣٧، B. Mbuya و J. Van Avermaet، ١٩٥٤، T.Q. Reeve، ١٩٧٥، ص ١١.



اللوحة ٢٠٢: كوبا، وسط زائير: كأس شعائرية منحوتة في شكل رأس تستخدم لشرب النبيذ المستخرج من النخيل. وهي مرسعة بصدف في الرقبة وفي المقبض، وبالنحاس الأصفر على الفم والصدغين ومؤخرة الرأس. الارتفاع ١٨ سم.



اللوحة ٣٠، ٣١: لوبا، جنوب زائير: مقبض عصا تستخدم في الاحتفالات، منحوت في شكل رأس آدمي، تكسوه قبة طويلة جدًا، يعلوها تمثالان لشخصين يسكان بعضهما. الطول الكلي ١٦٤ سم.



اللوحة ٤٠٢: لوبا، زائير: سلاح استعراضي له مقبض مغطى بالنحاس الأصفر الملوي، وفي طرفه رأس منحوتة. والنصل من الحديد المنقوش. الطول ٣٧ سم.

واحد في سلالة ملوك متتابعين. فالذين سبقوه قد أصبحوا أسلافًا أقوياء، لهم مزارات ويتكلمون باللسنة النساء اللاتي يسهرن علي خدمة تلك المزارات.

وكان صاحب العرش محاطًا بأهل منزله وبلقيف من الموظفين المرسمين. فيوجد أولاً حريمه الذي يعكس في تكوينه تحالفاته السياسية الحقيقية التي تؤمن ترابط المملكة. وكان موظفوه يسهرون على الجباية التي كانت تدفع في شكل عمل بلا مقابل (Mingilu)، وضرائب في شكل مواد غذائية ومواد محلية (ملح وحديد وزيت نباتية وسلال، وما إلى ذلك) (Milambu) وهدايا تقدم للأعيان (Kugala) عند تنصيبهم. وكانت إدارة الأراضي بأيدي الـ «بيلولو» (المفرد: «كيلولو»)، الذين كان كل منهم مسؤولاً عن منطقة (Kibwindji)،

ويختاره عادة السكان المحليون من بين أعضاء الأسرة الحاكمة للمنطقة ثم يشبه البلاط. وكان اختيار الـ «كيلولو» أحياناً يفرض فرضاً من البلاط، حيث يكون في هذه الحالة عادة ذا قرابة وثيقة بالملك. وكانت الإدارة المركزية تشرف على الجباية وتنظم الجيش عندما يتحتم جمع الجباية بالقوة وتقدم المشورة إلى الملك عن طريق المجلس العام (Tshidie) والبلاط (Tshilangu). وكان الموظفون الرئيسيون هم: الـ «Twite» (الذي يمثل الملك في كل المسائل المتعلقة بالمجال الديني)، والـ «Lukanga» (كبير القضاة) والـ «Mwana Mwilamba» (قائد الجيش)، والـ «Mwine Lundu» (حامي التقاليد ولا سيما الدستور غير المكتوب)، والـ «Fumwa pampa diyumbi» (الساحر ومنجم الملك) والـ «Ndalamba» (الملكة الأم، ذات الدور الطقوسي)^(١٦).

وفضلاً عن ذلك، كان هؤلاء الموظفون الرسميون، وربما آخرون أيضاً، ينشطون في اجتماعات رابطة الـ «Bambudye» التي كانت لها عدة مقار أو فروع. ونحن لا نعرف على وجه التحقيق كيف كان يجري ذلك، لأن أسرار هذه الرابطة لم يكشف عنها، غير أن دورها كان يتمثل في ممارسة رقابة طقوسية / شعائرية ودينية في الوقت ذاته على البلد، بل وعلى ملكها أيضاً، مع الترويج المستمر لايدولوجية اللوبا وايدولوجية الدولة^(١٧).

ومن الناحية العملية، كان تنظيم مراكز الحكم المحلي على نمط العاصمة، وكان الزعماء المحليون يمتلكون بعض الرموز المقدسة ولهم صلات مع الطوائف المحلية التي تمارس عبادة الأرواح، التي تكون غالباً أرواح أسلافهم، بحيث كانت القوى المحلية في المملكة قوية دائماً. وكان جنود الملك المحاربون يشكلون القوة الرادعة الفعلية التي تضمن وحدة البلد. غير أنه لم يكن يوجد جيش واحد دائم، الأمر الذي جعل القوة الايدولوجية الممثلة في رابطة الـ «Bambudye» في غاية الأهمية. وكان معنى ذلك أيضاً أنه لا يمكن جباية ضرائب ثقيلة إلا عندما تكون المراكز المحلية المهمة مستعدة لمساندة الملك ضد القوى الداخلية أو الخارجية (وقد ورد هذا في العديد من الموروثات المتواترة).

وبناء على ذلك فإنه لا غرابة في أن المملكة لم تتوسع بسرعة. ولا يوجد سوى القليل النادر من المعلومات عن تاريخ أراضي المملكة حتى حوالي عام ١٧٠٠^(١٨)، وعهد الملك كاديلو. ففي ذلك العهد شنت حملات باتجاه الشمال ضد مدن «الصونغبي» المجاورة. ولكن كاديلو مُني بالهزيمة في النهاية. وتبع ذلك إبرام تحالف مع بعض مدن «الصونغبي». وبحلول نهاية القرن بدأ نفوذ الصونغبي يظهر في شؤون الدولة أثناء إحدى أزمات وراثة العرش^(١٩). وقد تحقق التوسع الفعلي للمملكة في وادي نهر «لوالابا»، على طول نهر «لوفوا» (كياميبي) وجنوبي

(١٦) J. Vansina، ١٩٦٥، ص ٥٧، ٥٨؛ K.Y. Tundu، ١٩٨١، ص ٨٣-٩٩.

(١٧) T.Q. Reeve، ١٩٨١، ص ٤٦-٤٨.

(١٨) يرجع بشأن التواريخ إلى المرجع السابق، الصفحات: ١٠٧-١٢٤ و ٥٨-٥٩.

(١٩) N. Fairley، ١٩٧٨.



اللوحة ٦٠، ٦٠: لوبا، زائير: مقبض عصا في شكل امرأة قربان، وضعت يديها على كتفيها. الطول الكلي ٨٠ سم.



اللوحة ٥٠، ٥٠: لوبا، زائير: مقبض عصا في شكل امرأة قربان، لها عقد من اللؤلؤ. الطول الكلي ١٦٠ سم.

منخفض «أويمبا». ثم تعثر هذا التوسع بسبب أزمة خطيرة من أزمات وراثة العرش بدأت منذ حوالي ١٧٨٠ واستمرت حتى ١٨١٠ تقريباً. وخلال تلك الأزمة، تحرّر الـ «كانيوك» من سيطرة اللوبا، وبلغ التأثير السياسي والثقافي للـ «صونغبي» درجة عالية، كما يتضح من إدخال جمعية «البوكاساندجي» (Bukasandji). غير أن التوسع استؤنف بعد عام ١٨٠٠ باتجاه الشرق، بفتح الأراضي الواقعة بين نهر لوالابا وبحيرة تنجانيقا، وبتغلغل قام به قادة عسكريون نصّبوا بالنار المقدسة باتجاه الشمال، على طول نهر «لوالابا» حتى بلغوا «بولي»^(٢٠). والملاحظ أن التفسيرات التي قدمت لهذا التوسع^(٢١) ليست مقنعة تماماً. ومن الأفضل الاعتراف بأن السبب المنطقي الداخلي لدينامية هذا التوسع أمر لا يزال خافئاً، بدلاً من محاولة فرض تفسيرات من منطلق بلوغ طرق تجارية أو مواد خام لا يكاد يعرف عنها شيء حتى الآن.

اللوندا: التنظيم الداخلي والتطور حتى عام ١٨٠٠

أصبحت مملكة الروند امبراطورية لوندا في القرن الثامن عشر. وليس من المعروف كيف كان تنظيمها في البداية، باستثناء بعض ألقاب البلاط وباستثناء أن سميتها العسكرية كانت أكثر بروزاً مما كانت عليه في مملكة اللوبا. إلا أن هناك قدرًا قليلاً من المعلومات عن مبادئ التنظيم الاجتماعي والسياسي فيها.

فقد كانت وراثة منصب «التوبونغ» عن طريق سلالة الأم، على حين أن وراثة اللقب الملكي ومناصب البلاط عن طريق ثنائي. وكان التصوّر الخيالي للمجتمع مستنداً إلى الوراثة في المهمة الوظيفية وإلى العلاقة الأسرية غير المنقطعة. ويعني ذلك أن كل شاغل لمنصب أو حامل للقب يفترض أن يصبح صورة من سلفه تقريباً؛ فكان يتخذ اسم سلفه ويرث زوجاته وأطفاله وسائر أقربائه. والواقع أنه كان يتممّص تماماً شخصية سلفه، وبالتالي لا تنقطع صلة القرابة. وقد يكون صاحب اللقب في حالة الملك حفيداً، وفي حالة حامل لقب آخر ابن أخ أو أخت، وفي حالة ثالثة عمّاً أو خالاً لرئيس مركز أو ناحية (Mwant a ngaand). وقد بقي هذا النظام قائماً بعد خمسة أجيال، ومن ثم لم يكن لتقلبات الزمن أي تأثير.

وكان بالإمكان من ثم تصوّر الدولة كتنظيم تسيّره أسرة واحدة، يرأسها الامبراطور (Mwant Yav)، ويمكن دائماً أن يدمج فيها زعماء آخرون، عن طريق منحهم صلة قرابة (كالصهر مثلاً عقب الارتباط بزواج) وتنصيبهم في وظيفة مستقرة في الامبراطورية. وقد أبرز المؤرّخون عن حق أن توارث المناصب وصلات القرابة غير المنقطعة كانت الوسيلة التي أتاحت ضم مساحات شاسعة مترامية الأطراف. وفضلاً عن ذلك، أدّى تنظيم الامبراطورية على نسق أسري إلى ضبط العلاقات بين أصحاب المناصب على نحو آلي. وكان التقسيم القائم على

(٢٠) T.Q. Reece، ١٩٨١، ص ١٢٤-١٢٨.

(٢١) A. Wilson، ١٩٧٢.

مفهوم الجيل تقسيمًا صارمًا^(٢٢). فبذا كانت الطاعة تامة من «الأبناء» و «أبناء الأخوة والأخوات» لجميع «الآباء» و «الأعمام» و «الأخوال»، كما كان كل «الأحفاد» حلفاء «لأجدادهم». وهذا التقسيم يكمله تقسيم يرتبط بالانحدار الأسري المباشر أو بالإصهار، حيث يكون «زوج الابنة» وليًا لحميه، و «ابن الأخت» مرتبطًا نتيجة لذلك بعلاقة غير واضحة تمامًا مع «أخوة الأم».

وعلى هذا النحو، كانت الدولة بالنسبة إلى الروند أسرة ضخمة؛ بالغة الضخامة في واقع الأمر عندما غدت الإمبراطورية في النهاية تمتد من نهر كوانغو إلى ما وراء نهر لوابولا. بيد أنها كانت أسرة محاربين وأسرة قُدِّر لها أن تزدهر بواسطة الرِّق. فيحلول عام ١٧٠٠، كانت حملات اللوندا الحربية قد أخضعت سكان المناطق الواقعة حول قلب الإمبراطورية وضمتهُم إليها ثم مضت قدمًا. وفي الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٧٦٠ كانت ممالك فرعية قوية قد بدأت تنشأ، من ال «ياكا» على نهر كوانغو إلى ال «كازيمبي» على ضفاف لوابولا، وذلك على طول محور شرقي - غربي يشتمل على موارد شابا المعدنية، والمسالك إلى الأسواق البرتغالية على نهر زامبيزي، والطرق التجارية التي تربط بلاد الروند بأراضي إيمبانغالا على نهر كوانغو.

وكان التنظيم الإداري الإمبراطوري فضفاضًا. فقد كانت الإمبراطورية تتكوّن من قلب وممالك محيطة به يكتفي ملوكها بدفع إتاوة من حين لآخر إلى البلاط^(٢٣). وفي قلب الإمبراطورية كان أصغر مستوى من التقسيم التنظيمي هو المركز أو الناحية التي يحكمها زعيم الناحية (Mwant-a-ngaand)، الذي يرث دائمًا منصبه وفقًا لقواعد التسلسل الأسري من جانب الأم. ويوجد فوقه ال «سيلول» (Cilol)، حاكم المنطقة المعيّن من العاصمة. وفي المركز يوجد التوبونغ وكبار الموظفين يساعدون الملك.

وفي سبيل السيطرة على «البيلولو»، أنشأ الملك وظائف التكوّاتا (Tukwata) ومفردها (kakwata)، وهم مراقبون يجوبون البلاد مع فرق عسكرية لإجبار البيلولو على دفع الإتاوة. وفضلاً عن هذه القوى، كان يوجد أيضًا تنظيم عسكري هام يقوده «كازيمبي» (جنرال). ومنذ ما قبل عام ١٧٠٠، كان الجنرالات يعيّنون لقيادة الحملات التي تستهدف المناطق النائية. وكان اللّقب ذاته يمنح لأي محارب دموي ينجح في قتل عدوٍّ خطر^(٢٤)، فكان يعطى كل السلطات في منطقة عملياته، ولكن عندما تصبح تلك المنطقة جزءًا من الإمبراطورية، كان إما أن يفقد صلاحياته أو يصبح حاكمًا كاملاً للمنطقة خاضعًا للإمبراطور (كيلولو).

وكانت العاصمة («الموسومبا») منظمة على هيئة المعسكر المنسوب لليلة واحدة، له جهات حربية محددة وطلائع عسكرية وأجنحة ومركز. وكان قلب ذلك المعسكر هو القصر

(٢٢) يشبه هذا النموذج بوضوح نموذج قبائل سالا امباسو الذي لم يكن له حتى تنظيم قيادي. غير أن فئات الأعمار والأفراد الذين يشكلون «مراكز القوة» في التنظيم من الأمور المناظرة لما يوجد لدى الروند. انظر: W.F. Pruitt، ١٩٧٣.

(٢٣) J.L. Vellut، ١٩٧٢، ص ٧٠.

(٢٤) في هذه الحالة أيضًا، نسجّل المقارنة مع «صياد الرؤوس» من قبائل «سالا امباسو»؛ W.F. Pruitt، ١٩٧٣.

الملكي حيث يقيم الامبراطور (موانت ياف) والملكة الأم الرمزية المسماة رويج («السوان موروند») والملكة الأم المكلفة بتنظيم البلاط («الروكونكيش») والأعيان، ومن بينهم بالدرجة الأولى القادة العسكريون مثل «الكالا» الذي يرأس الطلائع و«السوان مولويوي» (الوريث المفترض والقائد العام للجيش). أما السلطة فكانت بيد الامبراطور. فقد كان لقبه «موانت ياف» (سيد الأفعى) يرمز إلى المسافة الفاصلة بين الملك وسائر البشر، وكذلك إلى ما يتسم به من غموض وازدواجية. فهو في الوقت ذاته السلام والحرب، والرخاء والدمار.

وبالمقابل، كان دور امبراطور اللوندا أقل علاقة بكثير بمثل تلك المعتقدات، فكان حكمه يتسم باستبداد أشد. وإلى زمن قريب، كان الاعتقاد سائداً بأن توسع امبراطورية اللوندا بدأ بهجرة محاربيين باتجاه نهر كوانغو. غير أن بحوثاً أجريت حديثاً برهنت على أن ما يتناقل في الموروثات عما يسمى بأول موجة من الهجرة ليس إلا عمليات تحريف متأخرة جاءت نتيجة للاتصالات التجارية بين الايمبانغالا والروند^(٢٥). والواقع هو أن التوسع بدأ قبل عام ١٧٠٠، واتجهت الحملة الأولى إلى الجنوب الشرقي باتجاه ملاحات نهر لوالابا بالقرب مما يعرف اليوم بـكولوزي. ثم في حوالي عام ١٧٠٠ انطلقت من هناك مجموعة منشقة بقيادة «موسو ككتاندا» و«كانونغيشا» نحو الجنوب إلى داخل زامبيا الحالية، وأقامت لها دولة في منطقة «انديمبو». بعد أن استوعبت جزءاً من سكانها من قبائل «امبويلا»، وطردت جزءاً آخر إلى الجنوب^(٢٦). وربما يكون بعض اللوندا قد أسهموا في زمن سابق لذلك في تكوين مملكة اللوزي. إذ إن المؤرخين يجيزون بعض التأثير المبكر لشعوب اللوندا على شعوب اللوزي، لكن البراهين القوية لا تزال تقتضينا بشأن تلك الاتصالات. ونظراً إلى أن توسع اللوندا باتجاه الجنوب بدأ بعد ١٧٠٠، فمن المرجح أن مملكة اللوزي كانت قد تشكلت بالفعل عندما بدأ تأثير اللوندا يبلغ منطقتها^(٢٧).

واتجه الجنرالات اللوندا في حملة ثانية، انطلقت من ملاحات لوالابا نحو الشرق باتجاه مناجم النحاس وما وراءها، إلى وادي لوبولا الخصب. وصدت جيوش اللوندا هجوماً شنه عليها اللوبا وأخضعت زعماء شابا (وكان أحدهم يدعى كاتانغا)، كما أخضعت دولة شيبلا في لوبولا. ووسع اللوندا نطاق تلك الدولة، وبحلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح كازيمبي لوبولا سيد مملكة مترامية الأطراف وقوية التماسك^(٢٨). وبعد أن استقرّ لوند كازيمبي، أجروا اتصالات مع البرتغاليين في سنا وفي تيتي. وقامت بعثة يرأسها دي لاسيردا بزيارة المملكة الجديدة من ١٧٩٨ إلى ١٧٩٩^(٢٩)، فدهشت لقوة الكازيمبي العسكرية وكذلك لصرامة الاجراءات القسرية التي استمر

(٢٥) J.K. Thornton، ١٩٨١، (أ).

(٢٦) Mutumba Mainga، ١٩٧٣، ص ٢١٣ و ٢١٤.

(٢٧) Mutumba Mainga، ١٩٧٣، ص ٢١٣ و ٢١٤.

(٢٨) E. Labrecque، ١٩٤٩، ص ٢٧؛ M.W. Kolungwe، ١٩٧٤، ص ٥٠.

(٢٩) J. Vansina، ١٩٦٥، ص ١١٣.

البلاط في فرضها على السكان المحليين. وكانت الزبارة البرتغالية فاتحة عهد من العلاقات التجارية الكثيفة بين كازيمبي ووادي الزامبيزي الأدنى. ونجم عن ذلك أن تعزز الاستقلال الذاتي لكازيمبي ازاء العاصمة (الموسومبا)، إلى درجة أن تسديد الإتاوة المنتظم في التسعينيات من القرن الثامن عشر تحوّل إلى مجرد تبادل متكافئ للهدايا في الثلاثينيات من القرن التالي^(٣١).

أما باتجاه الشمال والغرب، فكانت هناك حركات توسّع أخرى للوندا، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بنمو تجارة الرقيق في أنغولا. ويعود تاريخ العلاقات مع نظام تجارة الرقيق في أنغولا إلى عام ١٦٧٠، إن لم يعد إلى ما قبله^(٣٢)، ثم ازدادت نمواً بعد ١٧٣٠^(٣٣). وطوّر اليمبانغالا نظاماً تجارياً يعتمد على القوافل التي تجلب سلعاً أوروبية، مثل الأقمشة والخرز والأواني المنزلية إلى عاصمة اللوندا، حيث كانت تعتبر سلعاً كمالية فاخرة لدى الأعيان ورموزاً للمراكز والسلطة. وقد رفض اللوندا التسلّح بالبنادق وآثروا الحفاظ على سلاحهم الأصلي وهو السيف العريض (Mpok)^(٣٤). وكانوا يصدّرون في المقابل، الرقيق الذين كانوا يقتنصونهم في البداية في المناطق الشمالية والشرقية فقط من امبراطورية الروند الوسطى وبالتحديد في بلاد «سالا امباسو» و«كيتي» و«كانينسين» وحتى «كانيوك». وفي وقت لاحق شملت تلك التجارة رقيقاً من قبائل امبويلا من شمال زامبيا وشرقي أنغولا. وفي الوقت عينه تزايد الطلب على الرقيق داخل امبراطورية اللوندا ذاتها، حيث كان يجري توطينهم حول العاصمة ليعملوا في زراعة حقول شاسعة، وعلى طول الطرق الرئيسية في البلد في مناطق معزولة ليوفّروا إمدادات الكاسافا من المزارع، ويقدموا خدمات النقل والعبور، ويوفّروا للقوافل ما قد يلزم من الحمالين لعبور المناطق القاحلة بين نهري كوانغو وانكالاني، وكذلك ما بين نهر انكالاني ونهر لوالابا^(٣٥).

كما أرسل اللوندا، بعد عام ١٧٠٠ بقليل، حملات عسكرية باتجاه الغرب، بحيث بلغ بعض زعماء اللوندا نهر كوانغو حوالي عام ١٧٥٠. وكان أول أهدافهم هو أنغولا الشرقية - أرض قبائل لوينا، وأنشأوا في طريقهم دويلات عديدة، لعل أهمها الدولة التي أنشأها سينيما. وفرض زعماء اللوندا أنفسهم على رأس مجتمعات عريقة كبيرة النطاق، منظمة على أساس الانحدار من أسرة الأم. وكان الزعيم اللوندي (موانغانا) يتبوأ مركزه أولاً باعتباره حكماً يفصل في الخلافات، غير أن السكان المحليين تقبلوا أيضاً الاعتقاد بأن ذلك الزعيم يتمتع بقدرات خارقة للطبيعة. ووفقاً لحساب تسلسل الأنساب، فإن وصول أول زعماء اللوندا إلى المنطقة يعود إلى عام ١٧٥٠ تقريباً، وإن كانت العملية دون شك قد بدأت قبل ذلك بجبل على الأقل، لأن من الثابت أنه بحلول عام ١٧٥٠ كان زعماء

(٣٠) J. Vansina، ١٩٦٦، ص ١٦٥-١٧٤؛ F. de Lacerda e Almeida، ١٩٤٤، ص ١٧٥-٢٦١؛ A.C.P. Gamitto، ١٩٦٠، المجلد الثاني، ص ١٣٠.

(٣١) O. de Cadornega، ١٩٤٠، المجلد الثالث، ص ٢١٩.

(٣٢) بعد عام ١٧٦٥ دون شك؛ انظر J.K. Thornton، ١٩٨١ (أ)، ص ٦.

(٣٣) M.C. Correia Leitao، ١٩٣٨، ص ٢٥.

(٣٤) J.L. Vellut، ١٩٧٢.



اللوحة ٧٠٢٠: شوكوني، أنغولا وزائير: سرير شعائري خشبي (؟) له أربعة أرجل، وفي طرفه رأس عليها غطاء تقليدي عند قبائل الشوكوي، وترتبه نقوش تذكر بالأقراط المعروفة باسم «أوكولونغو». الطول ١٣١ سم.

اللوندا قد استقرّوا على الضفة الشرقية لنهر كوانغو^(٣٥). وإلى غرب نهر لوينا، أنشأ اللوندا عدة زعامات للـ «شوكوي» و «المينونغو» و «السونغو»، وذلك بطريقة فرض أنفسهم ذاتها على رأس المجتمعات القائمة بالفعل، باستثناء بلد «الشينجي» حيث اجتاحتها المملكة التي كانت قائمة^(٣٦).

(٣٥) C.M.N. White، ١٩٦٢، ص ١٥-١٨؛ J.K. Thornton، ١٩٨١ (أ)، ص ٥؛ والهامش رقم ٢٩ (شينجي؛ مالوندا).

(٣٦) إن القرائن المستقاة من تقاليد اللوندا أو من دراسة الأساليب الفنية المتبعة في بلاط ملوك اللوندا تخصّ فترة لاحقة (القرن التاسع عشر)، غير أنها يمكن أن تصلح (فيما يخص المعادن على الأقل) للنصف الثاني من القرن الثامن عشر. فتدلّ نحوت قبائل الشوكوي في تلك الفترة على أسلوب تأثر بفترة النهضة البرتغالية المتأخرة وبالأسلوب البرتغالي للزخرفة المزدهمة أو المكثفة.

ومن بين كل تلك الجماعات السكانية، أصبحت الشوكوي فيما بعد أهم الجماعات، إذ بقيت حتى في القرن الثامن عشر مفيدة للامبراطورية بما كانت تتمتع به من مهارات في شغل المعادن والنحت والصيد. وكان اللوندا - ذوو المهارات الضئيلة في شغل المعادن أو النحت - يستملون أسلحتهم ومنحوتاتهم معًا من تلك المنطقة^(٣٧).

وكان الغزاة اللوندا يقتصدون الرقيق أثناء غزواتهم. وأقاموا مواقع عسكرية محصنة تحيط بها الخنادق والأسوار^(٣٨). وقد وجدوا في سهل كوانغو مراكز لأقوام الياكا والسوكو، وربما زعامات أخرى في أوكانغو منظمة على نمط الكونغو، فاجتاحوها وفرّ العديد من سكانها. غير أن البنى لم تتعرض للتدمير، بل كان اللوندا ينصبون زعيمًا أعلى أو زعيمًا موازيًا (الكيلولو). ونشأ، نتيجة لذلك، وضع معقد ذو بنية سياسية بثلاثة مستويات، أصبحت فيه حتى إيديولوجية الدولة منشقة بين «السكان الأصليين» وبين الغزاة اللوندا. ولكن زعيم الياكا، وهو الكيامفو (كلمة مشتقة من «باف»، وهو اللقب الامبراطوري) لم يكن قادرًا على السيطرة على جميع رجاله، فنشأت في الشمال دولة شبه مستقلة، هي دولة الـ «يلندي»، على حين أن جماعة تعرف بالـ «سوندي - لووا» هاجرت إلى شرق كوانغو الأوسط، وأقامت هناك زعامات خاصة بها^(٣٩).

وبدأ ملوك يাকা بعد استقرارهم يشنون الغارات باتجاه كويلو، بغية اقتناص الرقيق لبيعهم لتجار الرقيق من أنغولا والكونغو وفيلي، فأحدثوا اضطرابات كبيرة في المنطقة. وقد قامت مملكة سوكو نتيجة لمقاومة شديدة ناجحة لذلك، أما في غيرها من المناطق فقد لاذ السكان بالفرار باتجاه الشمال الشرقي، مما أدى بحلول القرن التاسع عشر إلى التجمعات السكانية الكثيفة التي لوحظت على امتداد خط العرض الجنوبي الخامس^(٤٠).

وجاءت الحملة الأخيرة من جهة غربي نهر كاساي متجهة نحو الشمال، ويرجح أنها قد جرت على طول وادي تشيكابا؛ وانتهت إلى تأسيس دولتين، إحداهما عند الشلالات الرئيسية لنهر كاساي، وعاصمتها في ماي موني التي سرعان ما غدت سوقًا رئيسية للقوافل الآتية من نهر كوانغو؛ والأخرى - التي سميت مواكا كومبانا - كانت تقع على ضفاف نهر لوانغي. وفي كلتا المنطقتين اختلط اللوندا بمهاجرين حديثي العهد بالهجرة (وهم الـ «يندي»)، وبالسكان الأصليين على حد سواء. وكانت الأنظمة السياسية الناتجة عن ذلك أقلّ شبهًا بتنظيم الروند المركزي بكثير من الأنظمة الأخرى في سائر دول اللوندا، حيث يرجع ذلك إلى التأثير السياسي لقوم البيندي في المنطقة، ولاستمرار وجود زعامات شبه مستقلة بين البيندي^(٤١).

(٣٧) M.C. Correia Leitaو، ١٩٣٨، ص ٢٥. وجدت تحصينات مماثلة في قلب امبراطورية اللواندا، ولدى الكانيوك، وفي قلب بلاد اللوبا. وقد انتشرت التكنولوجيا العسكرية في المنطقة بأكملها.

(٣٨) المرجع السابق.

(٣٩) M. Plancquaert، ١٩٧١، J.K. Thornton، ١٩٨١ (أ).

(٤٠) انتقلت كل الجماعات الإثنية المسماة الآن «مبالا» و«نغونغو» نحو الشمال نتيجة لغارات الياكا.

(٤١) Kodi Muzong، ١٩٧٦، ص ٢٦٨-٣٤٢.

خاتمة

بحلول عام ١٨٠٠، كان توسّع اللوبا واللوندا قد أقام بنى تنظيمية في كل مناطق السافانا في أفريقيا الوسطى شرقي نهر كوانغو. فقد نشروا في تلك المناطق جميعها ثقافة عامة مشتركة، موجدين لدى مختلف الأقوام التي تسكنها نظرة مشتركة إلى العالم، وتقاليد مشتركة. وشعارات ورموزًا مشتركة. فهناك بعض الأشياء، مثل غطاء الرأس ذي القرنين الذي يستخدمه اللوندا، لا تزال توجد من نهر كوانغو إلى نهر لوالابا. كما أن بعض المؤسسات، مثل تنظيمات الشبان (موكاندا) التي كانت معروفة منذ ١٦٥٠ تقريبًا من غربي نهر كوانغو، انتشرت أولاً بفضل البيندي، ثم بواسطة اللوندا، على حين أدخلها البيندي في الشمال لدى جماعات الـ «كوبا»^(٤٢). ولقد يّسر من أمر هذا الانتشار وجود الطرق التجارية وكذلك الغارات. ولقد كان حراك السكان، المرتبط خاصة بالتزاوج، كثيفًا على نحو مدهش، كما يتّضح من انتشار الأسماء انتشارًا مهمًا، إذ إن أسماء العشائر كانت تورث عن طريق الأمهات، على الرغم من انتقال النساء للعيش مع أزواجهن. وتوجد الأسماء نفسها شائعة من نهر كوانغو إلى الكاساي ومن الكاساي إلى لوبابولا.

غير أن توسّع اللوندا أدّى كذلك إلى تخريب مناطق شاسعة. فلا ينبغي التهورين من شأن الطبيعة العسكرية لدول اللوندا، ولا من حجم ما كانت تمارسه من حملات واسعة لاقتناص الرقيق. ومن المحتمل أن تكون الكثافات السكانية المنخفضة في جنوب كوانغو وشرق أنغولا راجعة جزئيًا إلى تلك الحملات. ومن المحقق أن احتشاد السكان على امتداد خط العرض الخامس جنوبًا، بين كوانغو وكويلو، كان نتيجة مباشرة لهذه الأنشطة. ولا تزال هذه الظاهرة - بالإضافة إلى وجود ثقافة سياسية مشتركة من كوانغو إلى نهر لوبابولا - تشكل الميراث المعاصر في مختلف أنحاء تلك المنطقة المترامية الأطراف.

(٤٢) J. Vansina، ١٩٨٣ (أ)، ص ٣٣٢ و ٣٣٣؛ ١٩٨٧، ص ٢٠٤ و ٢٠٥؛ Kodi Muzong، ١٩٧٦، ص ١٣٦

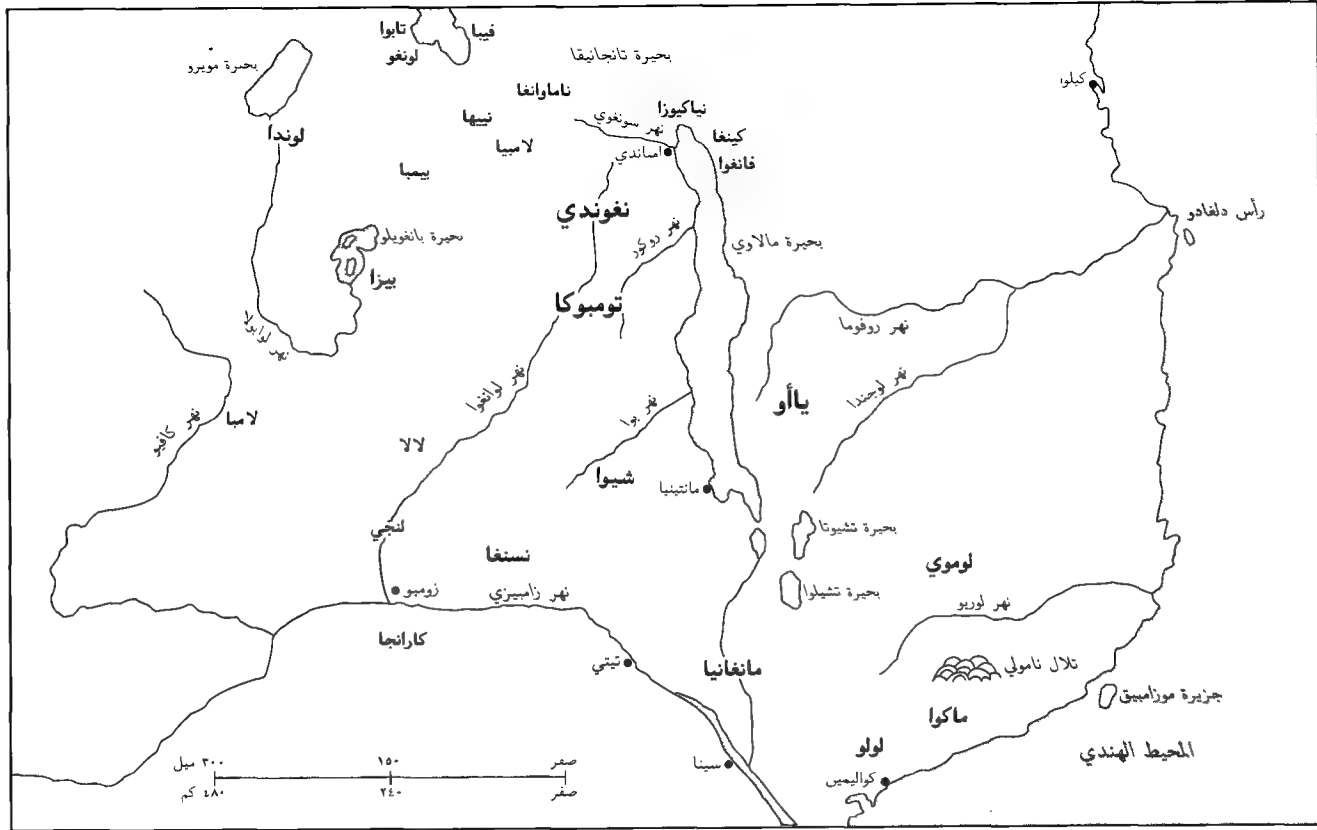
الفصل الحادي والعشرون

منطقة زامبيزيا الشمالية وبحيرة ملاوي

ك.م. فيري، وأ.ج.م. كالينغا، وه.ه.ك. بهيلا

المنطقة التي تتناولها في هذا الفصل يحدّها نهر الزامبيزي جنوبًا، ونهر سونغوي وروفوما شمالًا، ونهر لوانغا غربًا، والمحيط الهندي شرقًا؛ وكان الجزء الجنوبي من هذه المنطقة يخضع للناطقين بالشيو وجماعاتهم الفرعية وهم: المانغانجا في وادي شير الأدنى، ونيانجا حول الطرف الجنوبي لبحيرة ملاوي؛ وفي غرب الشيو كانت توجد عشائر انسغا، بينما كان يعيش في شرقها الناطقون بلغة لولو-ماكوا-لوموي والياو. وكانت المنطقة الشمالية تمتد على الجانب الغربي من بحيرة ملاوي من منطقة شيو - تومبوكا الهامشية في الجنوب إلى نهر سونغوي في الشمال. وتحتلّ هذه المنطقة ثلاث مجموعات لغوية هي: التومبوكا والانغوندي - نياكيوسا، والسوكوا - لامبيا - نيبها. وفي عام ١٥٠٠ كان كل سكان المنطقة الجنوبية، بالإضافة إلى قبائل تومبوكا في الشمال، ينتمون إلى «الجماعات الأمومية بين الناطقين بالبانو في المناطق الوسطى» التي كانت تمتد من جنوبي زائير في الغرب إلى المحيط الهندي في الشرق. إلا أن التومبوكا تحوّلوا في القرون التالية لعام ١٥٠٠ إلى نظام الانتساب الأبوي؛ بينما ظلت قبائل نغوندي - نياكيوسا وسوكوا - لامبيا - نيبها تعيش دائمًا في نظام الانتساب الأبوي منذ فجر تراثها التاريخي. وتتضمن هذه المنطقة اليوم شرقي زامبيا، وملاوي بأكملها، وشمال موزمبيق.

وفي الفترة موضع المناقشة، تمثّلت الأحداث التي هيمنت على المنطقة الجنوبية خلال القرن الخامس عشر في وصول عشائر ماراثي وظهور نظام دولتهم، وتوسّع هذه الدولة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فوق انسينا إلى الغرب، ولولو - مكو - لوموي إلى الشرق؛ وفي الشمال نُظّم السكان خلال القرن السادس عشر في جماعات عشائرية مستقلة باستثناء رئاستي سيمبوي وامبالا في سهل كارونغا ومرتفعات فوكا على التوالي. بيد أنه حدث في



الشكل ١٠٢١: سكان منطقة زامبيزيا الشمالية في القرن الثامن عشر.

المصدر: منقولة عن أ.د. روبرتس «تاريخ البيمبا قبل ١٩٠٠» لندن، لونغمان، ١٩٧٣. ص ٢٥. اقتبست هذه الخريطة بتصريح كريم من مجموعة لونغمان المحدودة بالملكة المتحدة.

وقت متأخر من القرن نفسه أن أسست مجموعة من المهاجرين من عشيرة انغولوبي دول لامبيا، وانغوندي، وتشيفونغوي، وسوكوا، وعددًا من رئاسات نياكيوسا. وفي هذه الفترة نفسها أدى توسّع دولة مارافي في منطقة تومبوكا - شيوا الهامشية إلى إنشاء رئاسات شيوية جديدة مثل كانيندا، وكابوندولي، وكالولوما، وتشولو، على سكان تومبوكا، مما أسفر في المقام الأول عن ظهور شعب تونغ ولغته. وفي كلا المنطقتين كانت تجارة العاج عاملاً رئيسيًا في القرن الثامن عشر؛ وشهدت المنطقة الجنوبية وقتئذ اضمحلال نظام دولة مارافي وظهور دول أخرى خلفتها، والتوسّع الخارجي لقبائل ياكوتجار في البداية، وكمؤسسي دولة فيما بعد. وفي تومبوكا، استقرّت مجموعة من المهاجرين من بلاد نياموزي - البالووكا - وانشأت مجالات نفوذ اقتصادية، تكوّنت منها كيانات سياسية فيما بعد. غير أن الولايات الأقدم عهدًا، الواقعة جنوبي سونغوي، ظلت بمعزل عن هذه التطورات التجارية الجديدة، حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر.

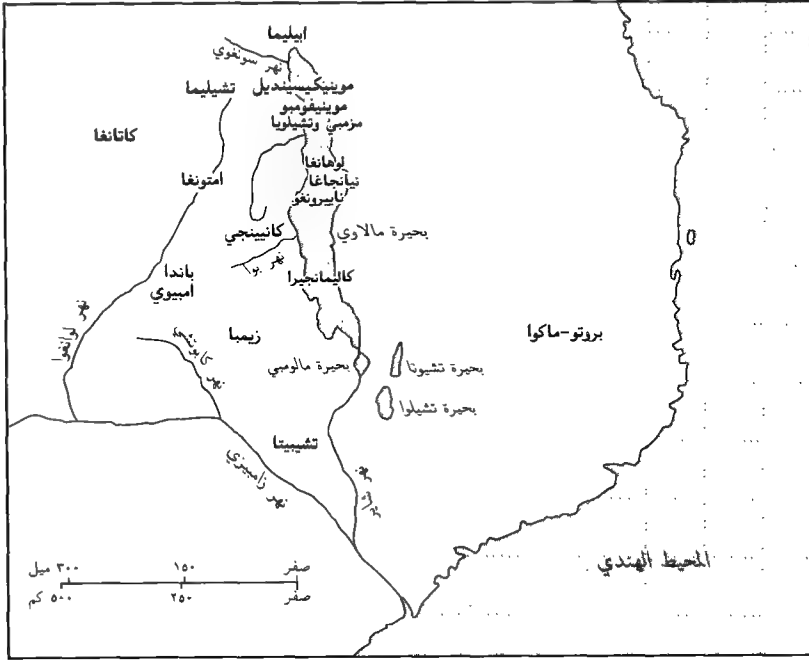
وفي مرحلة سابقة على القرن السادس عشر. تعرّضت المنطقة لموجات متعاقبة من هجرات العصر الحديدي، من بينها الهجرات التي جاءت بالأسلاف الأول للسكان الناطقين بالبانتو في العصور الحديثة. وقد أُلقت الحفريات الأثرية قدرًا كبيرًا من الضوء على هذا الموضوع، إذ عرفنا منها مثلاً أن المنطقة كان يقطنها سكان يستخدمون الحديد وينتجون المواد الغذائية، ولعلّهم كانوا من الناطقين بلغة البانتو في وقت مبكر، قد يرجع إلى عام ٣٠٠ بعد الميلاد. وحتى القرن الحادي عشر، تميّز سكان العصر الحديدي هؤلاء باستخدام أوان خزفية مشابهة لما كانت تستخدمه. منها عشائر موافارامبو ومواماسابا في الشمال، وعشائر كابني وانكوبي ولونغوي في الجنوب^(١). إلا أنه بحلول القرن الثاني عشر، بدأت هذه التقاليد القديمة، المتعلقة باستخدام الأواني الخزفية، تختفي أمام تقاليد جديدة مثل ماؤدزو ولوانغوا، التي تواكب دخولها مع وصول الأسلاف الأول للسكان الناطقين بلغة البانتو^(٢).

ويبدو من ثم أن توطن السكان المعاصرين الناطقين بلغة البانتو بدأ بعد عام ١٢٠٠ للميلاد. وقد وصل المهاجرون الجدد من الشمال في عشائر أو مجموعات من العشائر، وما إن وصلوا إلى المنطقة حتى أجلوا عنها أو استوعبوا سكانها من عشائر البانتو الأصلية من المزارعين والصيادين وجامعي الغذاء.

وفي شمالي ملاوي، لم يكن المستوطنون الأول من الناطقين بالبانتو الحديثة ينتمون في معظمهم إلى دولة أو يخضعون لأسرات حاكمة (انظر الشكل ٢١، ٢)، ومن هؤلاء عشائر سيكوزي، وشيلما، وسيلومبو، وسيمواي، وناموينس (من سهل كارونغغا)، وتشيلوبا،

(١) G.Y. Mgombezulu، ١٩٨١، ص ٤٥٠، K.R. Robinson، ١٩٦٦، و ص ١٨٣-١٨٨؛ و B. Sandelowsky، ١٩٦٨.

(٢) G.Y. Mgombezulu، ١٩٨١، ص ٤٥٠ و ٤٥١.



الشكل ٢٩، ٢: الجماعات السابقة على الأسرات، الحاكمة في شمالي زيمبابوي (نقلًا عن ك.م. فيري وأ.ف.م. كالنغا).

ومزمبي، ولوهانغا، ونيانجاغا، ونيرونغو، وكانينجي، ومتونغا وغيرها؛ وقد حاول مهاجرون لاحقون أكثر قوة تنظيمهم في دول بدرجات متفاوتة من النجاح. وفي شرقي زامبيا، شرقي نهر لوانغا، يقال إن أقدم السكان المعاصرين من الناطقين بالبانطو هم عشيرة كاتانغا. وعلى مسافة أبعد في اتجاه الشرق، وفي وسط ملاوي، كانوا يتألفون من عدة عشائر أطلق عليها، دون تدقيق، اصطلاح «عشائر الشبوا الأصلية»، ويرتبط هذا الاصطلاح بوجه خاص بعشائر باندا وامبيوي وزيمبا الذين يدعون أنهم من سكان المنطقة الأصليين. وفي التراث الشفوي يشار أحياناً إلى «عشائر الشبوا الأصلية» باسم «كاليمانجيرا Kalimanjira» أي الذين «عبدوا الطريق» وطهروا البلاد من سكانها الرحّل السابقين من عشائر بانوا وكافولا. وفي أجزاء معينة من ملاوي الوسطى، كانت عشائر الشبوا الأصلية تؤمن أيضاً بأسطورة محلية عن بدء الخليقة تقول إن خلق البشر وخلق الطير والحيوان على اختلاف أنواعها تمّ في بيثهم الملاوية، عند جبل كابيرانتيا الذي يقع على الحدود بين ملاوي الوسطى وغربي موزمبيق^(٣).

(٣) نورد فيما يلي بعض المراجع الرئيسية بصدد التفاعل بين الناطقين بلغة البانطو الحديثة وسكان المنطقة الأقدم بهذا: A.J. William Myers، ١٩٧٨ (ب)؛ K.M. Phiri، ١٩٧٥ (ب)؛ H.W. Lang و H.I. Vail، ١٩٦٩ (ب). Worthy، ١٩٦٩ (ب).

وليس من الممكن من ناحية أخرى أن نصل إلى تحديد قاطع لأصول عشائر لولو - ماكوا - ولوموي، وياو في شمالي موزمبيق وتركيبها القديم؛ فلا يوجد لدى أي منها روايات واضحة عن كيفية احتلالها لبلادها الحالية؛ وقد يرجع ذلك إلى أنها احتلت هذه البلاد منذ عدة قرون مضت فلم تعد تذكر أصولها على وجه التحديد منذ زمن بعيد؛ ففي مطلع القرن السادس عشر كانت عشيرة لولو تحتل بالفعل الجزء الجنوبي الغربي من شمالي موزمبيق، بينما احتلت عشيرة ماكوا وجماعات أخرى ناطقة بلغة لوموي، الساحل المقابل لجزيرة موزمبيق وما وراءه من أراض، حتى المرتفعات الواقعة في الجزء الأوسط من البلاد. وتوطنت عشائر ياو في الشمال الغربي من ماكوا بين نهر روفوما في الشمال ونهر لوجندا في الجنوب^(٤).

وفي المنطقة الشمالية توطن الأسلاف الأول للسكان الناطقين بالبانتو الحديثة - الذين توجد وثائق محفوظة عنهم - في المنطقة الواقعة بين نهري سونغوي وجنوبي روكورو؛ ومن بين هؤلاء عشائر سيكوزي، وتشيليا، ومويني كيسيديلي. ومويني فومبو التي احتلت سهول تشيتيا وكارونغا، وعشائر مزيمبي وتشيلوبا التي كانت تقطن منطقة فوكا الجبلية جنوب غربي كارونغا. وتدعي الروايات المنقولة عن أصلهم أنهم جاؤوا من الجانب الشمالي الشرقي لبحيرة ملاوي، ومن الجائر أنهم ينتمون إلى عشائر ايليما التي يُعتقد أنها عاشت في أونياكيوزا قبل أن تستقر فيها سلالة لومبي^(٥). غير أنه لم يمض على ذلك وقت طويل حتى بدأت جماعات جديدة، وأكثر قوة في معظم الحالات، تتسلل إلى المنطقة.

ومن هذه عشائر سيمبوي التي احتلت سهل كارونغا، وامبالي التي غزت منطقة فوكا. وقد جاءت هي أيضًا من الشمال، وإن كانت عشائر امبالي تدعي أنها هاجرت إلى منطقة بحيرة ملاوي من المنطقة الواقعة جنوب بحيرة فيكتوريا.

ومن المحتمل أن تكون هجرة عشائر امبالي إلى مرتفعات فوكا قد وقعت في القرن الرابع عشر. وكان المهاجرون الجدد يتميزون بالبراعة في صهر الحديد، وقد أقاموا بسهولة علاقات طيبة مع السكان الأصليين من عشائر امزيمبي وتشيلوبا. وأصبحوا يعتمدون على منتجاتهم الزراعية وبعض مخزوناتهم من الفحم الذي كانوا يحتاجون إليه لتشغيل أفرانهم. وبدأت عشائر

(٤) لم يكن من الممكن قبل ١٩٧٥ إجراء بحوث ميدانية عن التاريخ الشفوي لموزمبيق الشمالية بسبب الكفاح الدائر هناك من أجل التحرر الوطني؛ وربما كان الوضع قد تغير الآن بالنظر إلى أن «مركز الدراسات الأفريقية» في مابوتو يقوم حاليًا بتصحيح الوضع. ومن جانب آخر، يجري في الآونة الأخيرة جمع التراث التاريخي لعشائر ياو في ملاوي بصورة منهجية. انظر: K.M. Phiri و D. Makuluni و M. Vaughan و K. ١٩٧٨، Y.B. Abdallah و P. Rashid و N. Kumwembe و J.B. Webster و ١٩٧٨، L.D. Soka و R.B. Misomali و G. Mkondua و H.K. Bhila و E.A. Alpers و ١٩٧٥، (أ)؛ ١٩١٩، (ب)؛ ١٩٥٣؛ وقد نشأت عشائر ياو أصلًا، حسبما جاء في تراثها، حول تل ياو في المنطقة الواقعة بين نهري روفوما ولوامبالا، ويذهب البعض إلى أن عشائر الماكوا انتشرت داخل أجزاء أخرى في شمال موزمبيق من تلال نامولي في الجزء الأوسط من موزمبيق الشمالية.

(٥) انظر M. Nilson، ١٩٥٨. وللرجوع إلى عرض موجز للروايات المنقولة التي تناولت هجرات الناطقين بلغة البانتو الحديثة إلى سهول تشينبيا وكارونغا، انظر O.J. Mkalinga، ١٩٨٥.

مزمبي وتشيلوبا تعتمد من جانبها على عشائر امبالي لتزويدها بالأدوات الزراعية والأسلحة الحديدية^(٦). وهكذا يتضح أنه كانت ثمة هجرة عامة للسكان صوب الجنوب استُخدم فيها الدهليز الواقع بين بحيرتي تنجانيقا وملايو كممر رئيسي، وربما توغل بعض هؤلاء السكان في اتجاه الجنوب حتى وسط ملاوي أو المنطقة الناطقة بلغة الشبوا.

وفيما بين منطقتي الفوكا والشبوا في الشمال والجنوب على التوالي. وجدت عشائر شتي تنطق بلغة تومبوكا؛ إذ كان كل من سهل انكامانغا ووادي هنغا ووادي كازيتو مأهولاً بسكان ينتمي معظمهم إلى عشائر لوهانغا وكاتشالي، ونيرونغو، ومتيكا، ونيانجاغا.

ومن الظاهر أن بعض هذه الجماعات انتشر في اتجاه الشرق حتى سواحل البحيرة، وفي اتجاه الغرب حتى وادي لوانغا الذي يوجد الآن في مقاطعة لوندازي الحديثة بشري زامبيا^(٧). ويبدو أيضاً أن عشائر انسغا، وهم السكان الحاليون لهذه المنطقة الأخيرة، تطوّرت إلى قبيلة نتيجة للتفاعل بين جماعات تومبوكا التي وفدت من الشرق، والمهاجرين الممتنين إلى لوبا/ لوندا الذين وفدوا من الغرب، وهم ينطقون بلغة قريبة من لغة تومبوكا، ويشتركون مع سكان بلاد تومبوكا في الأسماء العشائرية نفسها؛ وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أصبحوا بمثابة جسر بين تومبوكا في الشرق وبيزا في الغرب.

ويستين من ثم أنه قبل عام ١٥٠٠ تقريباً، كانت السمة الغالبة للبنية السياسية في المنطقة برمتها، من نهر سونغوي في الشمال إلى نهر الزامبيزي في الجنوب، وباستثناء جيوب قليلة، هي انعدام الدول أو وجود كيانات سياسية صغيرة. وكانت كل من الجماعات العرقية المختلفة تتألف من رئاسات محلية مع وجود سلطة هرمية على مستويين؛ وكان هذا الشكل من التنظيم السياسي يدور حول القائد المحلي بوصفه السلطة العليا، إذ كان القائد يرأس مجموعة قرى تربط بينها علاقات قرابة وثيقة، تعتبر قرته أعلاها نسباً، ويتكفل هذا القائد بتقديم الخدمات الدينية والقضائية والعسكرية لمجموعة القرى المحيطة به، ومن حقه في مقابل ذلك أن يتمتع بولاء أتباعه جميعاً.

ورغم أن منطقة بحيرة ملايو كانت مقسمة سياسياً، وأحياناً مادياً. إلى مناطق نفوذ عرقية وعشائرية، فقد تميّزت بقدر معين من الترابط الاجتماعي والديني، وقد وفر الانتماء الديني بوجه خاص أساساً للترابط داخل الجماعات الاجتماعية اللغوية المختلفة وعبرها. والواقع هو أن الأنشطة الدينية كانت تجري في الجزء الأكبر من هذه المنطقة، على المستويين المحلي والإقليمي؛ فعلى المستوى المحلي كان الدين يؤدي وظيفة تأمين الرفاهية الروحية والمادية للسكان، وعلى المستوى الإقليمي كان يعمل أيضاً على تعزيز التعاون الثقافي والبيئي^(٨).

وكانت الممارسات الدينية بالنسبة لمعظم السكان في هذا الجزء من أفريقيا تتضمن تقديس

(٦) H.K. Msiska. ١٩٧٨ (أ) و١٩٧٨ (ب).

(٧) H.L. Vail. ١٩٧٢ (ب).

(٨) يساند هذا الرأي بقوة T.O. Ranger، ١٩٧٣، و J.M. Schoffeleers، ١٩٧٩ (أ)، ص ٦-٢٣.



اللوحة ١٠، ٢١: قناع كانت تستخدمه جمعية نياو السرية، وهي المؤسسة التي كانت تحظى بأكبر قدر من التقدير بين شعبي تشوكوي/مارافي.

الأسلاف، وتتميّص الأرواح، واستنزال الأمطار، ومعرفة السحر؛ وفيما بين السكان الناطقين بلغة الشبوا مثلاً كانت جمعية نياو السرية (انظر اللوحة ١٠، ٢١) أداة مهمة للتعبير عن أساطير الخلق العرقية، وعن قواعد الأخلاق وما إليها، ولتقديمها في شكل درامي. من ذلك أن عروض نياو كانت تقدم في شكل درامي تكافل العالمين الطبيعي والروحي، وأسطورة الشبوا عن خلق العالم التي تقول إن البشر والحيوانات والأرواح عاشوا معاً من قبل في اتّساق. ومن ناحية أخرى كان المظهر الرئيسي لأي تجربة دينية إقليمية هو عبادات الأمطار؛ وكان عدد من هذه العبادات التي انتشرت في مناطق شاسعة يكرّس لإله أو روح معترف به إقليمياً، ويخضع لرقابة صفوة مختارة من الكهّان والموظفين؛ ومن هذه الفئة عبادة تشيخا انغومي، وعبادة تشيزامفي لدى عشائر تومبوكا والشبوا على التوالي.

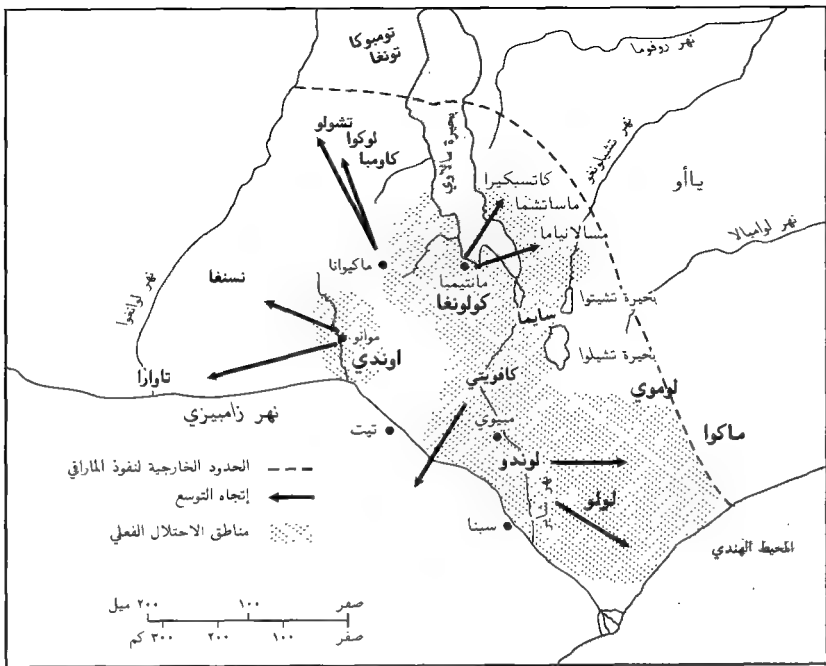
وقد أوضحنا أنه في منطقة الانتساب الأمومي على الأقل، التي تمتد من منطقة تومبوكا - شبوا الهامشية في الشمال حتى وادي الزامبيزي في الجنوب، كان يوجد قدر كبير من التفاعل والتداخل بين مختلف العبادات الدينية الإقليمية، إذ كان الإله يقدم بالطريقة نفسها فيها جميعاً. وقد اتخذ هذا الإله لدى عشائر تومبوكا وشبوا مثلاً شكل ثعبان، وكان يعتقد أنه قوة ذكرية، وأن له عدة زوجات من الأرواح يكرّس أنفسهن لخدمته. وكانت الأرواح تتقمّص الموظفين المخصّصين لخدمة هذا الإله الذين كانوا ينحّون جانباً لتأدية دورهم الخاص في المجتمع، وقد لاحظ سكوفليز وجوه الشبه البنوية المشار إليها بين مختلف العبادات، واستنتج منها أن من الممكن أن تكون العبادات المختلفة في ملاوي وموزمبيق وزمبابوي منبثقة من مجموعة عبادات واحدة^(٩). ومهما يكن الرأي في ذلك، فقد كانت الأديان وسائل مهمة للاتصال والتفاعل بين شعوب كانت فيما عدا ذلك منقسمة سياسياً.

وقد طرأت لدى عشائر شبوا ومجموعات السكان المتمتعة إليها تحولات بعيدة المدى على البنية السياسية التي سادت قبل ١٥٠٠، وكان ذلك نتيجة لظهور نظام دولة مارافي في أوائل القرن السادس عشر وتوسّعها في وقت لاحق من القرن نفسه وفي القرن السابع عشر^(١٠).

وهكذا سيطرت عشائر مارافي طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر على التاريخ السياسي للمنطقة الشمالية من الزمبيزي الأدنى سيطرة تامة، مثلما سيطر بناء دولة موتابا على

(٩) M.J. Schoffeleers، ١٩٧٩ (أ)، ص ٢٢ و ٢٣. انظر أيضاً: H.L. Vail، ١٩٧٩، و M.J. Schoffeleers، ١٩٧٩ (ب). وبخصوص الجوانب الدينية للنياو، انظر: M.J. Schoffeleers، ١٩٧٦، و N.F. Lindgren، و M.J. Schoffeleers، ١٩٧٨.

(١٠) الدليل الوحيد على تاريخ وصول المارافي إلى بحيرة ملاوي مستمد من الحفريات الأثرية، وترجع التواريخ التي يرتفع عددها إلى نحو ١٤ والمأخوذة من مواقع احتلالها المارافي إلى ما بين ١٤٢٠ و ١٤٨٠، وهذا يعني أن المارافي وصلوا في القرن الخامس عشر. انظر: K.R. Robinson، ١٩٧٢، ص ٦١-٦٣، و M.J. Schoffeleers، ١٩٧٣، ص ٤٨-٥٣. غير أن الدكتور نيوت يرى أن المارافي لم يحتلوا الضفاف الشمالية لنهر الزامبيزي الأدنى قبل أوائل القرن السادس عشر، انظر: M.D.D. Newitt، ١٩٨٢، ص ٤٧-٤٨.



الشكل ٣٠٢١: توسّع الماراثي ١٦٥٠ بعد الميلاد (نقلًا عن ك.م. فيري).

التاريخ السياسي لمنطقة الزمبيزي الجنوبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.
ومن المتفق عليه بصورة عامة في الآونة الراهنة أن عشائر مارافي وصلت إلى منطقة بحيرة ملاوي كمهاجرين نشأوا أصلاً في منطقة لوبا جنوب شرقي زائير، ثم دخلوا وسط ملاوي من الغرب بعد أن هاجروا عبر الهضبة الكبرى في شمال شرقي زامبيا؛ وبعد أن وصلوا إلى الطرف الجنوبي لبحيرة ملاوي فرضوا أنفسهم بسرعة كحكام على السكان من عشائر الشيبوا الأصلية، وعززوا حكمهم، ثم بدأوا في شنّ حملة للتوسّع الإقليمي قادتهم إلى ما وراء وسط ملاوي وجنوبها في الأجزاء المجاورة من زامبيا وموزمبيق (انظر الشكل ٢١، ٣)؛ وبحلول مطلع القرن السابع عشر، كان اتحاد دولهم يشمل، من ثم، الجزء الأكبر من شرقي زامبيا، ووسط ملاوي وجنوبها، وشمال موزمبيق؛ وبذلك أصبح لنظام دولة مارافي تأثير سياسي وعسكري واقتصادي في منطقة مترامية الأطراف.

بيد أن المؤرخين لم يتوصلوا حتى الآن إلى فهم واضح للعملية التي أدت إلى إحداث هذا الوضع السياسي، ولا توجد لدى أي منهم فكرة جلية عن كيفية إنشاء دولة المارافي ولا عن العوامل التي ساعدت على نموها في المنطقة.

ويذهب رأي إلى أن عشائر مارافي وصلت إلى البلاد كمجموعة غزاة مجهزين، بكل رموز القوة الرئاسية التي أعانتهم على فرض أنفسهم كطبقة حاكمة على سكان محليين، لم يكونوا

على وجه القطع يعيشون في ظل دولة^(١١). وهذه النظرية تركز على الأصول الخارجية لحكومة المارافي الملكية وعلى مؤسساتها السياسية، ومن الممكن إذن أن تقلل من أهمية التداخل بين إيديولوجيات السكان المحليين والمهاجرين في تكوين الدولة. ويعتقد أندرو روبرتس على سبيل المثال، أنه وإن كان من الجائر أن الغزو والفتح كانا خطوتين حاسمتين في تكوين الدول في أجزاء معينة من أفريقيا المدارية، فمن اللازم أن ينظر المؤرخون إلى هذا الأمر من زاوية الكيفية التي يتمكن بها وافدون جدد من الوصول إلى السلطة بفضل استيراد تقنيات وأفكار نافعة^(١٢)؛ ولديه تصوّر لما يرجح أن حدث في مجتمع متميز اجتماعيًا واقتصاديًا حيث يحتمل أن تنجح جماعة في الهيمنة على الآخرين تملك أفكارًا وتقنيات تستطيع استخدامها أيضًا في استغلال البيئة الطبيعية. أو في حلّ نزاعات أو صراعات قديمة العهد مثلاً.

ويؤثر بعض الكتاب فرضيات أخرى؛ من ذلك فرضية تطالب بأن يؤخذ دور العوامل السكانية بعين الاعتبار. ويتحدث آجنيو، على سبيل المثال، عن الزخم الجغرافي - خصوصية التربة، وتساقط الأمطار بكميات كافية، وتوفر المواد الغذائية بشكل كافٍ - الذي كان منذ أقدم العصور مؤاتياً لتركز السكان على الجانب الغربي من بحيرة ملاوي بمعدلات تفوق معدلات تركيزهم في الجهات المجاورة من الشرق والغرب؛ ويعني ذلك أن وجود السكان بأعداد متزايدة تحقق فائضاً في الإنتاج، ولو متواضعاً، من شأنه أن يوفر أساساً صالحاً لتراكم السلطة للأسرات الحاكمة^(١٣).

وثمة فرضية أخرى تأخذ العامل التجاري بعين الاعتبار، وتقول هذه الفرضية إن تكوين دولة في الطرف الجنوبي لبحيرة ملاوي في القرن الخامس عشر أو السادس عشر نشأ عن الحاجة إلى إيجاد سلطة للسيطرة على نمو تجارة العاج بين الشواطئ الجنوبية للبحيرة والساحل الشرقي لأفريقيا، عن طريق شبكة خطوط شاير - زامبيزي المائية. ويعني ذلك بعبارة أخرى أنه، من خلال ممارسة السيطرة على نمو تلك التجارة، تمكن قدماء الكالونغا (لقب رؤساء المارافي) من تجميع السلطة^(١٤).

ونشير أخيراً إلى فرضية الصراع، التي تذهب إلى أن دولة مارافي انبثقت من جدليات التفاعل بين جماعة مارافي - فيري الوافدة والسكان المحليين من عشائر الشيو الأصلية. وفي

(١١) كان أول من قدم هذه النظرية ر.ب. هاميلتون الذي خلص بعد دراسة متعمقة لتراث الشيو الشفوي إلى أن تغييراً سياسياً رئيسياً وقع في القرن الرابع عشر أو القرن الخامس عشر؛ إذ إن مجموعة وافدة من الغزاة في المقام الأول - تعرف باسمها العشائري وهو فيري - فرضت وقتئذ نفسها على السكان المحليين الذين توطنوا في هذه الجهات منذ عهد بعيد ولم يكونوا على قدر يذكر من التنظيم، انظر: R.A. Hamilton، ١٩٥٥ (أ)، ص ٢١، وبعد ذلك ردّد هذا الرأي عدة كتاب من بينهم: M.G. Marwick، ١٩٦٣، ص ٣٣٧ و ٣٧٨ و M.J. Schoffeleers، ١٩٧٢ (أ)، ص ٩٦-٩٩.

(١٢) A.D. Roberts، ١٩٧٦، ص ٨٤.

(١٣) S. Agnew، ١٩٧٢، ص ٣٢ و ٣٣.

(١٤) E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ٤٦-٤٩.

هذا الصدد تشير الروايات الشبوية، الشفوية بصورة محددة، إلى أنه أمكن التوصل - بعد فترة أولى من الصراع - إلى علاقة مقبولة تقوم على أن يتصرف الغزاة من عشائر مارافي فيري كحكام للبلاد، بينما يتصرف السكان المحليون من عشائر الشبوا الأصلية وباندا «كملاك للأرض»^(١٥). أما الأسباب التي يمكن أن تكون قد حدثت بالسكان المحليين إلى قبول قيادة المهاجرين، فيمكن أن تعزى إلى قوة التنظيم الأسري بين عشائر مارافي. وفي فترات لاحقة استخدم هذا العامل رابطة توحيد بين مختلف أقسامها الفرعية بعد تشتتها.

ولا يمدنا التراث الشفوي، وهو المصدر الرئيسي للمعلومات عن التاريخ القديم لهذه المنطقة، بشيء محدد عن كيفية تأسيس دولة المارافي؛ وغاية ما يحدّثنا به أنه تحت قيادة كالونغا تشيدزونزي، الذي ترأس أكبر فروع أسرة فيري الملكية، أسست عشيرة مارافي مملكتها الأولى حول مانخامبا ومانثيمبا على الجانب الجنوبي الغربي لبحيرة ملاوي؛ وهناك اتخذ كالونغا مقرّ قيادته في مانثيمبا أو مارافي، وجعل من قرية مانخامبا (التي يحتمل أنها كانت موجودة قبل مقدم عشيرة مارافي) مركزًا دينيًا للمملكة. وتذهب بعض الروايات علاوة على ذلك إلى أن كالونغا أحاط نفسه ببيروقراطية من المديرين، من بينهم قائد الجيش (خوميبي)، والجلّاد العام (امبوكوبا) ومقسّم الأراضي (أمغاوي)؛ بيد أنه يؤخذ من مصادر برتغالية مكتوبة في القرن السابع عشر أن مانثيمبا أصبحت مركزًا تجاريًا وسياسيًا مهمًا. ووفقًا لما كتبه أحد المراقبين في ١٦٢٤، كانت مانثيمبا أهلة بالسكان، وكانت تقع على بعد ثلاثة كيلومترات من البحيرة، وكان التجار البرتغاليون، القادمون من تيتي على نهر الزامبيزي، يمارسون مع سكانها علاقات تجارية مزدهرة^(١٦).

غير أن التراث الشفوي يمدّنا بالإشارة الوحيدة إلى الآليات المؤسسية التي استعان بها كالونغا في تحقيق الترابط بين مختلف أجزائها، ومن هذه الآليات عبادة مليرا Mlira؛ ففي كل سنة في شهر أيلول / سبتمبر تقريبًا، كان رؤساء الفروع المختلفة من عائلة فيري الملكية يدعون إلى مانثيمبا لحضور شعائر تقديس مليرا، روح كالونغا شينخولي الأكبر الذي قاد أسلافهم إلى هذه البلاد في زمن الهجرة من الشمال؛ وكانت الشعائر تختتم بإحراق غابة ماريمبا التي كانت تمتد لمسافة بعيدة على طول البحيرة، من مانخامبا في الجنوب حتى نهر تشيلوا في الشمال. ونحن نعتقد أن هذه الشعائر كانت مظهرًا سطحيًا لعبادة ملكية لعبت دورًا توحيديًا مهمًا في داخل دولة مارافي؛ كذلك كانت الطريقة المتبعة في توزيع مناصب الدولة التي تشغل بالتعيين ذات دور توحيد مهم، إذ يقال إن كالونغا كان يعين بعض رؤساء عشائر الشبوا الأصلية في مراكز قيادية مهمة في دولته. من ذلك أن عشيرة باندا، وهي عشيرة مهمة من عشائر الشبوا

(١٥) M.J. Schoffeleers، ١٩٧٣، ص ٤٧-٦٠؛ K.M. Phiri، ١٩٧٥ (أ)، ص ٤٧-٥١، و M.J.

Schoffeleers، ١٩٧٩ (أ)، ص ١٤٧-١٦١.

(١٦) لويس ماريانو، برتغالي كان مقيمًا في سنا عام ١٩٢٤. وقد لخصت ملاحظاته عن دولة «امبراطورية المارافي» في مؤلف J. Batalha-Reis، ١٨٨٩.

الأصلية، كانت تتكفل برعاية ضريح كالونغا في مانثيمبا، بينما كانت عشيرة موالي برئاسة خومبي تتولى قيادة مقاتلي كالونغا في المعارك الحربية. وتبرز الروايات المنقولة عن هذا الموضوع بوضوح مدى مشاركة قادة العشائر الأخرى، غير عشيرتي فيري ومارافي، في اتخاذ القرارات المتعلقة بحيازة الأراضي وتوزيع الثروة وشن الحروب^(١٧).

ومن الجائز أن تكون قدرة كالونغا على تصريف شؤون مملكته بنفسه قد أخذت تتناقص، قرب الربع الأخير من القرن السادس عشر، عندما بدأت الدولة في التوسع. فقد تمّ هذا التوسع على أيدي رؤساء الفروع الصغرى من عشيرة فيري، وكان هؤلاء الرؤساء يرسلون من منطقة مانثيمبا مانخامبا إلى الأراضي المجاورة. فقد أرسل ميينغانجيلا شرقاً إلى الأراضي المتاخمة للضفة الشرقية لنهر شاير الأعلى. وارتحل نيانغو جنوباً واحتلّ البلاد الواقعة على الضفة الغربية لنهر شاير الأعلى؛ واحتلّ شانغامير منطقة كيرك رانج الحالية غربي مانثيمبا، واستقرّ تشاوما شمال غربي مانخامبا؛ وتوجّه تشينسامبا لاحتلال البلاد الواقعة شمالي منطقة مانثيمبا - مانخامبا. وكانت الأراضي التي يسيطر عليها الكالونغا وأولئك الرؤساء الخاضعون له تشكل في مجموعها القاعدة الرئيسية لنظام مملكة مارافي، حسبما صارت إليه في القرن السابع عشر. وقد نتج عن توسع دولة مارافي بعد آخر هو هجرة كبار أقرباء أسرة كالونغا إلى أراض بعيدة إلى الجنوب والغرب من قاعدتها الرئيسية. وربما كانت تلك خطوة محسوبة من جانب قدماء الكالونغا إذ كانوا يبعدون من يخشون منافستهم على العرش في مانثيمبا. فقد هاجر كافوتي ولوندو إلى وادي شاير الأدنى واستعمراه؛ وكان كافوتي هو صاحب المرتبة الأعلى، وأخضع الوادي بأكمله لسيطرته قبل أن يفقد قسماً كبيراً من سلطته لصالح لوندو. غير أن سيادة كافوتي لم تستمر لوقت طويل، إذ نزلت به نازلة غامضة بحلول ١٥٧٢ عندما أفادت الأنباء أن لوندو حكم الجزء الأكبر من الوادي ابتداءً من مامقيرا أو من مساقط ميرتشيسون شمالي التقاء الزامبيزي بنهر شاير في الجنوب. ومن المحتمل أن تكون الرغبة في السيطرة على تجارة العاج في سينا مع البرتغاليين وراء توسيع لوندو لمنطقة نفوذه، تمامًا كما يمكن أن تكون هذه الرغبة هي التي أدت إلى تضاؤل سلطة عشيرة كافوتي الذين وجدوا أنفسهم في وقت لاحق معزولين عن هذه التجارة^(١٨).

وكان لوندو هو الذي قاد توسع المارافي شرقاً في بلاد لولو وماكوا بعد صعوده إلى السلطة في وادي شاير الأدنى، وقد بدأت عملية توسع المارافي في هذا الجزء من شمالي الزامبيزي في منتصف القرن السادس عشر. ويؤخذ من التحليل اللغوي التاريخي الذي كتبه نيرس Nurse أن

(١٧) I. Linden، ١٩٧٩، ص ١٨٨-١٩٣؛ K.M. Phiri، ١٩٧٥ (أ)، ص ٥٢-٥٥؛ S.J. Nthara، ١٩٤٨، ص ١٧-٢٤.

(١٨) للرجوع إلى عرض مختصر للمواقف النسبية التي اتخذها كل من كاونوتي ولوندو في السياسات السابقة على العهد الاستعماري في وادي شاير الأدنى، أنظر H.H. Bhila، ١٩٧٧. وقد عولج موضوع توسع مملكة لوندو في مؤلف J. dos Santos، ١٩٠١؛ انظر أيضًا: E.A. Alpers، ١٩٦٨، ص ٢٠-٢٢؛ و J.M. Schoffeleers، ١٩٦٨، ص ١٤٣-١٥٩.

عشائر مارافي أو الشبوا لا بدّ أن تكون قد بدأت في هذا الجزء من شمالي الزامبيزي في التفاعل مع عشائر لولو وماكوا في وقت لا يتجاوز عام ١٥٦٠^(١٩).

ويرجع معظم الفضل في اجتياح المارافي لبلاد لولو ماکوا وفتحها إلى عدة أسباب منها أولاً إلى حماس مقاتلي لوندو الذين زعم بعض مؤرخي شرقي أفريقيا أنهم كانوا من عصابات زيمبا ذات السمعة المخوفة في القرن السادس عشر^(٢٠). فإذا صحّ ذلك، فلا بدّ وأن يكون لوندو قد استخدم جيشاً من المرتزقة استمدّ جنده من بين السكان الرّحل في المنطقة الواقعة غربي وادي نهر شاير الأدنى^(٢١). ويقول دوس سانتوس، إن عصابات زيمبا ظهرت في تلك المنطقة قبل أن تنتقل إلى سنا حيث تغلبت على البرتغاليين وحلفائهم الأفريقيين في ١٥٩٢ وانطلقت بعد ذلك عبر شمالي موزمبيق وخربت مدينتي كيلوا ومومباسا، ولم تلحق بها الهزيمة إلا بعد أن وصلت إلى ماليندي على ساحل كينيا الشمالي، حيث مُنيت بالهزيمة أمام حلف بين سكان المدينة السواحليين وعشيرة سنغجو، وهم جماعة عرقية من سكان المناطق الداخلية كانت تربطها بسلطان ماليندي علاقات صداقة^(٢٢).

ويرجع نجاح مقاتلي لوندو في الشرق ثانياً إلى أن مجتمعات لولو وماكوا لم تكن تخضع لدولة، وقد قيل عن أبناء عشائر لولو بوجه خاص «إنهم لم يكونوا قط من أصحاب الوجاهة أو الأهمية، ومن الظاهر أن الرغبة لم تساورهم قط في أن يكونوا كذلك»؛ وكان نظامهم السياسي يتسم بالتمزّق، وكان رؤساء القرى يؤدّون وظائف الحكومة بمساعدة مجالس الشيوخ.

وكان هؤلاء يشتركون معاً في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالشؤون العسكرية والقضائية والدينية في مجتمعاتهم؛ وكان يوجد لدى ماكوا أيضاً، شأنها في ذلك شأن لولو، نظام سياسي يتسم بالتمزّق، وإن كان يحدث بينهم أحياناً أن تتجمّع أسر تنتمي إلى عشيرة واحدة تحت قيادة الرجل الذي يترأس أقواها؛ وتسبّب هذا الاتجاه، بالإضافة إلى ضغط البرتغاليين، في ظهور رئاسات عشائرية قوية في مناطق ماكوا الساحلية في أواخر القرن السادس عشر^(٢٣).

وقد غزا مقاتلو لوندو كلاً من لولو وماكوا وضمّوهما معاً في دولة تابعة أسماها السكان البرتغاليون في منطقة الزامبيزي الأدنى «بورورو». وفي هذه الدولة التي أُسست بعد الفتح، والتي يُعرف عنها أكثر مما يُعرف عن أي جانب آخر من تاريخ ماكوا - لولو حتى ١٨٠٠،

(١٩) G.T. Nurse، ١٩٧٧، ص ١٢٦.

(٢٠) N.J. Hafkin، ١٩٧٣، ص ١٠-١٤.

(٢١) يذهب سكوفليز مع ذلك إلى أن زيمبا نشأت في الأصل على الشاطئ الجنوبي لنهر الزامبيزي ثم أجلّهم عنها حروب التوسّع الاستعماري البرتغالي بين سنا وتيني. انظر: M.J. Schoffeleers، ١٩٨٠، ص ١٥-١٩.

(٢٢) J. dos Santos، ١٩٠١، ص ٢٩٠-٣٠٤.

(٢٣) أفضل وصف لنظام لولو وماكوا السياسي في القرن السادس عشر هو ما كتبه عنه ج. دوس سانتوس، ١٩٠١، ص ٣٠٨؛ ومن رؤساء ماكوا البارزين الأقوياء في تلك الحقبة ماقيامونو وموروكا اللذان عولجت علاقاتهما مع البرتغاليين بتفصيل واف في مؤلف E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ١٤-٨٥.

أنشأت مملكة مارافي عدة رئاسات عشائرية لحكم رعاياها الذين تحوّل بعضهم إلى رعايا تابعين؛ فمن الناحية السياسية كان من المفيد لكثير من سكان ماكوا عندئذ أن يزعموا أنهم من أصل مارافي، ومن الناحية الثقافية كان ثمة قدر ملموس من التداخل بين عادات وتقاليدها عشائرية مارافي وماكوا، وخاصة في منطقة كيليماني^(٢٤).

ونتيجة لذلك بسط لوندو سيطرته، بحلول مطلع القرن السابع عشر، على مساحة شاسعة من الأراضي في شمالي الزامبيزي. من نهر شاير الأدنى في الغرب حتى المحيط الهندي تقريباً في الشرق، ولم يعترف به بوصفه ثاني شخص من حيث القوة في امبراطورية مارافي (الأول هو كالونغا) وحسب، بل إن مقاتليه كانوا يتزلون بصورة دورية إلى المناطق الساحلية التابعة لماكوا للإغارة على مستوطنات البرنغاليين^(٢٥).

وقد ساعد اللوندو في الحفاظ على تماسك مملكته الضخمة قادة عسكريون أوفياء وحكام تابعون كان يختارهم من الفروع الصغرى من عشيرته؛ كذلك كانت لدولته ركيزة اقتصادية إذ إن مختلف السكان الذين كانت تضمّهم كانوا يعتمدون على الملح والحديد، ومنسوجات ماخيلـا Machila القطنية التي كان ينتجها رعايا لوندو في مانغانيا في وادي شاير الأدنى. وكانت ديانة مانغانيا عاملاً آخر من عوامل الوحدة في الدولة؛ إذ كانت ترتكز على عبادة موبنا التي كان مزارها الرئيسي المقدّس في خولويشي في وادي نهر شاير الأدنى، وكانت عقيدة مانغانيا تشمل عناصر كثيرة تعكس احتجاج العامة على إساءة استخدام السلطة والامتيازات الملكية، ومن أجل ذلك اعتنق عقيدة لوندو الرسمية كثيرون داخل مساحة مترامية تمتد من قاعدة حكم لوندو في وادي نهر شاير الأدنى حتى دلتا الزامبيزي على الساحل الشرقي^(٢٦). بيد أن المكانة الضخمة التي كان لوندو يتمتع بها في الجزء الشرقي من اتحاد دول مارافي لم تسلم من مواجهة التحدي. ذلك أن كالونغا الذي كان يسيطر على أراض مترامية على الجانبين الغربي والشرقي لبحيرة ملاوي وعلى طول نهر شاير الأعلى - أصبح هو نفسه شديد القلق بسبب تزايد قوة لوندو؛ وأدّى ذلك إلى توقّف التوسّع المارافي في اتجاه الشرق طوال عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن السابع عشر نتيجة للمنافسة الداخلية الشرسة التي تفاقمت بين كالونغا ولوندو^(٢٧). ثم تحوّل مسرح الأحداث الدرامية بعدئذ، فيما يخصّ توسّع المارافي، من الشرق إلى الجنوب الغربي، وفي هذا الاتجاه الأخير أسّس أوندي مملكة خاصة به وسّع نطاقها فيما بعد مثلما فعل لوندو في منطقة نهر شاير الأدنى وفيما وراءها شرقاً.

(٢٤) N.J. Hafkin، ١٩٧٣، ص ١٥-٢٢.

(٢٥) M. Barreto، ١٩٩٩، ص ٤٧٥؛ E. Axelson، ١٩٦٠، ص ١٣٢ و ١٣٣.

(٢٦) E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ٢٥ و ٢٦؛ E.C. Mandala، ١٩٧٧، ص ٣٩-٤١؛ M.J. Schoffeleers، ١٩٧٢ (ب)، ص ٧٢.

(٢٧) R.A. Hamilton، ١٩٥٤؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥ (ب)، ص ٥١٧.

وتقول إحدى الروايات المنقولة بشأن تأسيس مملكة أوندي إن كالونغا أرسل مؤسسها لاحتلال السهول الرملية بالقرب من انسغالاند؛ ولكن رواية أخرى تذهب إلى أن رحيل أوندي صوب الجنوب الغربي كان نتيجة لصراع واسع النطاق داخل عشيرة فيري الحاكمة في مانثيمبا^(٢٨). ومن الظاهر أن الرواية الثانية أجدر بالثقة لأن معظم الروايات المنقولة تقول إن أوندي غادر مانثيمبا مع عدد كبير من أتباعه بعد أن تعارك مع كالونغا حول مسائل معينة مثل الخلافة السياسية وتوزيع الجزية.

وفي الغرب، نجح أوندي وأتباعه في استعمار منطقة نهر كابوتشي أحد فروع الزامبيزي. وقد وسعوا من بعد حدود مملكتهم الوليدة من شواطئ نهر كابوتشي غربًا في اتجاه ملتقى الزامبيزي مع نهر لوانغوا؛ وفي هذا الاتجاه، دخل مقاتلو أوندي في صراع مع عشيرة تاوارا بمحاذاة الزامبيزي ومع عشيرة انسغا على الضفة الشرقية لنهر لوانغوا الأدنى، إلا أن مقدار السيطرة التي نجح المارافي بعدئذ في فرضها على عشائر انسغا كانت موضع خلاف.

ذلك أن المؤرخين الذين يعالجون الموضوع من الزاوية الملاوية يؤكدون أن أول حدث مذكور في تاريخ انسغا هو هذا الغزو لبلادهم على يدي أوندي ومقاتليه في منتصف القرن السابع عشر؛ وزعم البعض أن هذا الغزو كان بقيادة شيموالا، ابن أخت أوندي، وأنه كان يهدف في البداية إلى إخضاع مونديكولا الذي كان يرأس وقتها أكبر وأهم عشائر انسغا ألا وهي عشيرة موانزا. غير أن وليام مايرز أحد الباحثين القلائل الذين عالجوا هذه المسألة من الجانب الزامبي - يقول إن نحو ثلاثة أرباع عشائر انسغا على الجانب الشرقي من نهر لوانغوا كانوا في وقت أو آخر تابعين لأوندي. والخلاصة المستفادة من ذلك هي أن دولة أوندي كانت تضم خلال مراحل توسعها عددًا من رئاسات عشائر انسغا، ولكن ذلك لا يصدق على انسغا كلها. وآية ذلك أن الجزء الجنوبي الغربي من انسغا بالقرب من فيرا في زامبيا لم يؤثر عنه أنه كان جزءًا من امبراطورية أوندي^(٢٩).

ورغم هذا الجدل، لا يزال هناك التساؤل عن الكيفية التي تمكن بها أوندي من تحقيق قدر من السيطرة السياسية على انسغا؛ والردّ التقليدي هو أن أوندي وأعوانه استخدموا القوة وأنشأوا علاقات نسب متصلة اعترف بمقتضاها لرؤساء انسغا بعد غزوها بأنهم «أبناء رؤساء المارافي» أو «أبناء إخوتهم».

وقد قدمت مؤخرًا حجة أكثر قوة، وهي أن من الممكن أن تكون التجارة والمجاعة قد لعبتا دورًا حاسمًا في توسع نفوذ أوندي على الشعوب المجاورة، إذ كان أوندي على ما

(٢٨) H.W. Langworthy، ١٩٦٩ (أ)، ص ١٤٨-١٦٣؛ K.M. Phiri، ١٩٧٧، ص ٩.

(٢٩) من المراجع التي تعكس تميّز المارافي، انظر: E.H. Lane-Poole، ١٩٣٤، ص ٣٩-٤١؛ و H.W.

Langworthy، ١٩٦٩ (أ)، ص ٢١٥ و ٢١٦. بالإضافة إلى مصنف صدر مؤخرًا من تأليف A.J. William-

Myers، ١٩٧٨ (أ).

أشرنا إليه، يتمتع بنفوذ هائل بين التجّار البرتغاليين في تيتي، وقد مكّنه هذا الواقع من ممارسة سيطرة غير مباشرة على المشتركين من الكيانات السياسية المجاورة؛ وثانيًا لأنّ رئاسات انسغا الواقعة على طول وادي لوانغوا كانت تعاني من مجاعة مزمنة، وكان سكانها يسعون في كثير من الأحيان إلى التماس الغوث في أراضي أوندي التي كانت أوفر خصوبة من أراضيهم.

وكان للتحكم في التجارة وفي عمليات الإغاثة من المجاعة وتنظيمهما في وقت معًا أثرهما في وضع أوندي في مركز بالغ القوة بازاء الشعوب والكيانات السياسات المجاورة^(٣٠). وتوافر الدلائل من جانب آخر على أن أوندي وأقاربه سمحوا لرؤساء عشائر انسغا الذين أصبحوا خاضعين لنفوذه بالاستمرار في تصريف شؤون عشائرتهم ومناطقهم ما داموا مستمرين في إرسال الجزية من العاج والرقيق إلى مقرّ قيادته على نهر كابوتشي. بيد أن انسغا طيّقت منذ الغزو نظام المارافي العشائري الذي طوّعوه أيضًا كي يصبح ملائمًا لأعرافهم، وهذا يفسّر لماذا كان رؤساء مونديكولا (أو كالينداوالو) وتشيمفومبو وتشيفوكا يصرون دائمًا على أن أوندي نصّبهم كرؤساء منذ عهد بعيد.

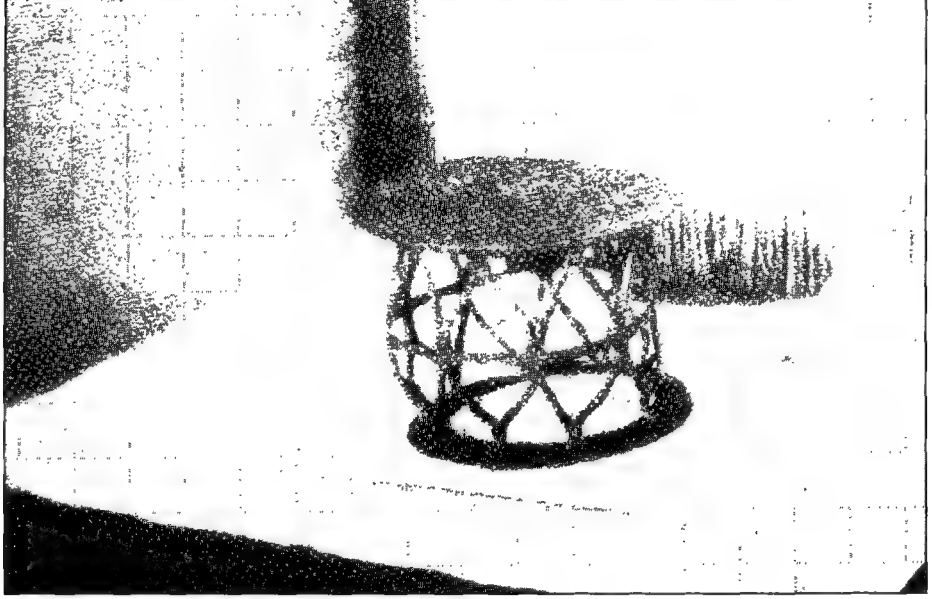
كذلك توسّعت عشائر مارافي وأتباعها من الشيو في اتجاه الشمال داخل بلاد تومبوكا، ومن القادة الأمراء الذين هاجروا في هذا الاتجاه تشولو وكالولوما وكانيندا وكابوندولي؛ وأسفر وجودهم هناك عن خلق خليط من الجماعات الاجتماعية اللغوية أبرزها عشيرة تونغفا في مقاطعتي خوتا - خوتا الشمالية وخليج نخاتا.

وانتقل تشولو وكالولوما، على سبيل المثال، إلى جنوبي منطقة تومبوكا المعروفة باسم «تشيمايلرو» والسهول المحيطة بها؛ وفيها واجهوا عشيرة من سكان تومبوكا كانت تتمتع باكتفاء ذاتي اقتصادي رغم افتقارها إلى التنظيم السياسي المحكم. ولم يكن ثمة تعاون اقتصادي أو عسكري يستحق الذكر بين مختلف عشائر تومبوكا وهي: زيمبا، وكانينجي، ونايرونغو، وامتونغا وغيرها. وتثير الطريقة التي فرض بها كل من تشولو أو كالولوما نفسه كحاكم بين سكان ناطقة أغليبيتهم بلغة تومبوكا تفسيرات متضاربة في تراث شيو وتومبوكا الشفوي، ففي حالة كالولوما يزعم تراث تشيو الشفوي أن عشائر تومبوكا رحّبت به وبحاشيته في البداية إلا أنها قررت فيما بعد أن تتمرد عليه، وسحقت فيما نجم عن ذلك من قتال. غير أن رواية تومبوكا تميّز بتفصيل أوفى، وهي تؤكد أن رؤساء تومبوكا سمحوا لكالولوما بالاستقرار في المنطقة كرجل من عامة الشعب، ولكنه جعل بعد قليل يطوف في المناطق الريفية لإكراه الجميع على الاعتراف به كرئيس، ولإجبار رؤساء تومبوكا على معاونته في حمل الحجر الذي كان يطحن به نشوقه المفضل؛ وقد حاولت عشائر تومبوكا طرده احتجاجًا على ذلك، ولكنه ألحق بها الهزيمة^(٣١).

(٣٠) G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص ٤٨٠ و ٤٨١؛ J.D. Clark، ١٩٦٥، ص ٢٧٦-٢٨٠.

(٣١) H.L. Vail، ١٩٧١، T.C. Young، ١٩٣٢، S.S. Murray، ١٩٢٢، ص ٢٢٤.

وتوحي هذه الروايات بأنه لعدم وجود مؤسسات رئاسية إقليمية، حاولت عشائر تومبوكا مقاومة محاولات المارافي المبكرة لإخضاعها لسيادتها. ومن الممكن أيضًا أن يكون الصراع راجعًا إلى أسباب اقتصادية لأن من المحتمل أن يكون المهاجرون من المارافي والشبوا الذين كانوا لا يزالون يفتقرون إلى قاعدة اقتصادية صلبة خاصة بهم قد أصبحوا عبئًا على فائض إنتاج مضيفهم من عشائر تومبوكا.



اللوحة ٢٩، ٢: المقعد الملكي المصنوع من الحديد والذي كان يجلس عليه كانيندا رئيس خوتا خوتا في وسط ملاوي خلال القرن السابع عشر على الأرجح.

كذلك هاجر كانيندا وكابوندولي إلى المنطقة التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم تونغالاند. وكان كل منهما قد جاء في الأصل من داخل إمبراطورية المارافي بالقرب من نهر لينثيب في الجنوب؛ وانتهت بهما الهجرة صوب الشمال إلى خوتا - خوتا عند منتصف الطريق بمحاذاة الجانب الغربي من البحيرة، وهناك افترقا وواصل كابوندولي هجرته صوب الشمال عن طريق تشيمالرو في الغرب. وفي تونغالاند، لم يلبث كابوندولي أن اكتسب شهرة لقيامه بإعادة تنظيم جماعات تونغالاند التي كانت مبعثرة، والتي يبدو أنه هزمها وأخضعها لسيطرته؛ ومع تزايد شهرته تبعه عدد من الأسر من عامة الشبوا في داخل بلاد الشبوا، مثل الكابوندا باندا التي زعمت أنها جاءت من منطقة شوبا التي توجد فيما أصبح الآن شرقي ليلونغوي^(٣٢).

(٣٢) F. Kwaule و E.J. Chakwera، ١٩٧٨، J. Van Velsen، ١٩٥٩، C.Z. Mphande، ١٩٦٩، F.R.

١٩٧٨، Mkandawire.

وتعزى إلى هذا الامتزاج بين المارافي والسكان الأصليين في بلاد تونغنا الخصائص التي يَتميّز بها مجتمع تونغنا كما نعرفه اليوم. وتعتبر تشيتونغنا، وهي لغة المنطقة، بمثابة جسر بين لغتي تومبوكا وشيوا؛ وعشائر تونغنا هي أيضًا الجماعة الوحيدة في شمالي ملاوي التي حافظت على علاقة النسب الأمومي وعلى عادات التوارث حتى اليوم. وهذا يؤكد أن مجتمع تونغنا كان له دور تاريخي كمعبر بين مجمع الشيوا الأمومي في الجنوب ومجمع تومبوكا - فوكا الأبوي في الشمال.

وقد كان القرن السابع عشر «عصرًا ذهبيًا» لعشائر شيوا - مارافي، إذ أصبحت بفضل توسّعها الإقليمي أكثر المتطلعين إلى القوة شهرة في شمالي الزامبيزي، بل إن البرتغاليين الذين كانوا محصنين في داخل مستوطناتهم أُجبروا على التعاون معها. ويرجع ذلك إلى أن المارافي لم يقصروا اهتمامهم على المنطقة الواقعة شمالي الزامبيزي؛ وابتداءً من عقد التسعينات من القرن السادس عشر حتى عقد الثلاثينات من القرن السابع عشر، كانوا يتدخلون بصورة نشطة فيما كان منطقة نفوذ للبرتغاليين جنوب الزامبيزي، وقد اهتموا بمناجم الذهب والفضة المربحة في ممتلكات مانهو موتابا، وبممارسة قدر من السيطرة على التجارة على طول الزامبيزي^(٣٣).

وطوال جيلين منذ مطلع القرن السابع عشر حرص البرتغاليون من ثم، من أنغوشي على الساحل الشرقي حتى تيتي في أعلى الزامبيزي، على احتواء المارافي بالتعاون معهم؛ وقد استخدموا أعدادًا ضخمة من مقاتلي المارافي لمعاونتهم في حملاتهم ضد الكارانغا أو الشونا في جنوب الزامبيزي، وضد أعدائهم المحليين في المناطق المجاورة لمستوطناتهم مباشرة على شواطئهم؛ من ذلك مثلاً ما حدث في ١٦٠٨ عندما تلقّى البرتغاليون في تيتي ٤٠٠٠ مقاتل من كالونغنا موزولا للاستعانة بهم في حملتهم ضد رعايا حليفهم مونهوموتابا غاتسي روزيري بعد أن شقوا عليه عصا الطاعة؛ وبعد ذلك بست سنوات في ١٦١٤ سعى البرتغاليون للحصول على مساعدة لوندو في إرسال حملة مسلّحة إلى شيكوا شمال غربي تيتي للبحث عن الفضة. ومرة أخرى طلب من كالونغنا مساعدة البرتغاليين في ١٦٢٣؛ وقد أرسل في هذه المرة آلفا من المقاتلين عبر الزامبيزي لمساعدة البرتغاليين في قمع عدد من رؤساء عشائر كارانغا حملوا السلاح بعد وفاة غاتسي روزيري؛ ونجحت الحملة بالنسبة لمقاتلي المارافي، إذ نقلت الأخبار أنهم تراجعوا إلى جانبهم من الزامبيزي محمّلين بغنائم من الذهب والماشية، وفي ١٦٣٥ عاون لوندو البرتغاليين في سحق انتفاضة بعض رؤساء العشائر من السواحيليين في إقليم أنغوشي (كيليماني) شمالي دلتا الزامبيزي^(٣٤).

كذلك تتوافر شواهد على أن البرتغاليين تعاونوا مع المارافي بدافع الحاجة، وليس عن اختيار. فحتى أواخر القرن السابع عشر كان السكان البرتغاليون في سنا وتيتي يخشون المارافي

(٣٣) D.W. Beach، ١٩٨٠ (أ)، ص ١٢٥-١٢٨؛ M.D.D. Newitt، ١٩٨٢، ص ١٥٨-١٦٠.

(٣٤) A. Gomes، ١٩٥٩، ص ١٨٣؛ G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثالث، ص ٣٩٥؛ E.A. Alpers،

١٩٧٥ (أ)، ص ٥٤ و ٥٦.

الذين كانوا ينظرون إليهم على أنهم «جيران أشرار جدًا» على عكس سكان لولو وماكوا الذين لم يكونوا يتسبون في إزعاجهم^(٣٥).

وكان لتوسّع المارافي تأثيرات عديدة؛ من ذلك أن إنشاء دولة لوندو شرقي وادي نهر شاير الأدنى جعل من الممكن لعبادة مبونا السائدة بين عشائر ماغانيا أن تنشر نفوذها على نطاق أوسع مما كانت تستطيع أن تفعل؛ وربما كانت التأثيرات الاقتصادية والثقافية أعمق غورًا، إذ ازدهرت تجارة العاج في داخل الأراضي التي كان اتحاد دول مارافي يضمها في القرن السابع عشر؛ ونتيجة لذلك شهدت منطقة شمالي الزامبيزي تفاعلًا ملموسًا مع اقتصاد العالم التجاري الرأسمالي. ومن الجائز أيضًا أن تكون «امبراطورية الماراي» قد عزّزت الوحدة الثقافية بين مختلف العشائر الأمومية في منطقة شمالي الزامبيزي وهو ما يشهد به كونهم يحملون أسماء عشائرية مشتركة ويستخدمون نظامًا واحدًا لتحديد الأنساب^(٣٦).

وبينما كانت عشائر مارافي ماضية في التوسّع داخل المنطقة الجنوبية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت عشائر نغولوبي القادمة من الشمال الشرقي تتوغّل في ربوع الشمال؛ ويعتبر مقدم عشائر نغولوبي، شأنه في ذلك شأن مقدم المارافي في الجنوب، حدثًا رئيسيًا في تاريخ المنطقة الشمالية^(٣٧)؛ كذلك أتاح مقدمهم تحقيق التواريخ بقدر أكبر من الدقة، إذ إن من الممكن إعادة وضع قوائم الأسر الحاكمة في الرئاسات الكبرى منذ بدء تأسيسها، والمشكلة الوحيدة هي أنه، وإن كانت قوائم الأسر الحاكمة تبدو جديرة بالثقة إلى حد بعيد، فإنه ليس من السهل دائمًا تحديد عدد الرئاسات التي تولّاها كل جيل من أجيال تلك الأسر، نظرًا إلى أن رواة الأخبار لم يكونوا واضحين دائمًا بصدد الطريقة التي كان نظام الاستخلاف مطبقًا بها؛ مثال ذلك أن قائمة رؤساء كيونغو الذين حكموا أونغندي تتضمن خمسة عشر اسمًا قبل ١٩٤٠؛ ويذهب رأي إلى أن ذلك يمثل تسعة أجيال من الأسر الحاكمة على الأقل. وتتضمن قائمة رؤساء مواولامبيا، الذين كانوا حكام أولامبيا، ستة عشر اسمًا قبل ١٩٤٠، وهو ما يمثل اثني عشر جيلًا حاكمًا على الأكثر^(٣٨)؛ ويجدر بنا أن ننوه أيضًا بأن الحكام الذين أسسوا كلاً من أونغندي وأولامبيا وأونبيها كانوا معاصرين متقاربين، وربما كان مؤسسو أولامبيا قد سبقوا الآخرين بأجيال قليلة.

وفي مطلع هجرة عشائر نغولوبي، عبر مواولامبيا نهر سونغوي جنوبي جبال مسوكو إلى ما أصبح يسمّى أولامبيا، ووجد فيها عشيرتي سيكوزي وتشيلما؛ ومارس مواولامبيا سيطرة

(٣٥) G.M. Theal. ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثالث، ص ٤٨٠، M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، ص ٨٠.

(٣٦) E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ٥٤-٥٦. يذهب ألبرز أيضًا إلى أنه بمرور الوقت أصبحت المشاركة في هذه التجارة مجزية لمعظم سكان شرقي أفريقيا الوسطى؛ ولاحظ J.B. Webster وجوه التماثل بين المؤسسات الاجتماعية. ١٩٧٧، ص ٤ و٥.

(٣٧) O.J.M. Kalinga، ١٩٨٥، ص ٤١-٦٣.

(٣٨) O.J.M. Kalinga، ١٩٧٥، ص ٥٧-٦١.

سياسية عن طريق وسائل أكثر سلمية من الوسائل التي لجأ إليها كيونغو الذي غزا سهل كارونغا بعد ذلك بوقت قصير. ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن المجموعة التي هاجرت مع أولهما كانت أصغر على الأرجح من المجموعة التي هاجرت مع هذا الأخير، ومن أجل ذلك كان مواولامبيا أكثر تسامحاً من كيونغو الذي كان مستشاروه المقربون يُختارون من بين الذين رافقوه في هجرته كلها أو بعضها دون غيرهم؛ كذلك كان كبار موظفي مواولامبيا يختارون من الأسر التي كانت موجودة في المنطقة، وبذلك كان الأخيرون يتقاسمون المكانة والسلطة السياسية مع الحكام الجدد^(٣٩). وبالمثل كانت عشائر مسوكوا تمارس سلطة سياسية على عشائر سيمبوي وسيلومبو دون لجوء إلى قوة زائدة؛ وهكذا أُسست كل من أولامبيا وميسوكو على تنازلات من جانبيين.

ويلقي وضع اللغات الحديثة أضواء على القوة العددية لمختلف المجموعات المهاجرة التي أُسست رئاسات. وعلى الوسائل التي استعانت بها لاكتساب السلطة وحكم السكان فيما بعد؛ ذلك أن جيلامبيا ولغة كاميمي كانتا من لهجات السكان الأصليين من عشائر نيبها، بينما تعتبر كيانغوندي وكينياكيوسا من لهجات لغة عشائر نغولوبي؛ ويعني ذلك بعبارة أخرى أن مواولامبيا وكاميمي وأتباعهما استوعبا لغويًا، بينما استوعب المهاجرون السكان الأصليين في أونغوندي وأونياكيوسا. وتعتبر لغة سيسوكوا الحديثة من لهجات ندالي (مجموعة لغوية في شمال سونغوي) التي يفهمها الناطقون بلغة نيبها، والتي يسهل على عشائر نغوندي تعلمها أكثر مما يسهل على الناطقين بلغة نيبها ذاتهم، ويعني ذلك أن لغة سيسوكوا تشكل جسرًا بين لغتي نيبها ونغوندي. وكان كيونغو وكاميمي قد هاجرا مع رفاقهما إلى سهل كارونغا عن طريق أونيبها وأوبوا وأوناموانغا، ثم انتقلوا منها إلى أولامبيا وميسوكو في الغرب. ورغم أن الروايات الشفوية المنقولة عن بلاط نغوندي تزعم أن أسلافهم أرسوا سلطة سياسية في أوناموانغا وأوبوا، فإن الروايات المنقولة عن هاتين الأخيرتين تنازع في ذلك، وتشير في نهاية المطاف إلى أوبيسا وبلاد لوبا على أنهما الموطن الأصلي للسلالة الحالية من حكامهم. ومهما يكن من أمر، فقد عادت عشيرة كاميمي بعد وصولها إلى كارونغا بوقت قصير، واستقرت في المنطقة التي تقع غربي أولامبيا مباشرة؛ وهناك أُسست سلطة سياسية على السكان الذين كان معظمهم من نيبها أصلاً، وإن كان كثيرون من عشائر مامبوي وناموانغا قد هاجروا إلى رئاسة كاميمي في أعوام لاحقة. وليس من الواضح كيف تمكن من تأسيس دولته؛ ومن الجلي أنها كانت كياناً سياسياً أصغر حجمًا مما أتيح لشقيقه كيونغو الذي أُسست مملكته في دولة قائمة بالفعل تحكمها عشيرة سيمبوي.

وسيمبوي هو اسم عشيرة، وتوحي الشواهد بأنها كانت لقبًا استخدمته مجموعة كبيرة من الحكام. وقد وفدت عشيرة سيمبوي من أونيبها في تنزانيا الحديثة، واستقرت في جبل مباندي في القسم الغربي الأوسط من ساحل بحيرة كارونغا. ولا يتسم الأساس الذي قامت عليه قوة

سيمبوي بالوضوح، إلا أنه كان على ما يبدو تاجرًا وجزءًا من شبكة تجارية من الممكن أن تكون قد امتدت حتى الساحل الشرقي. وقد كشفت الحفريات الأثرية التي قام بها روبنسون في مباندي والمنطقة المحيطة بها عن مصنوعات يدوية تتضمن حبات من الخرز الزجاجي، ومصنوعات من الخزف الصيني والصدف؛ وخلص روبنسون نفسه إلى أن المصنوعات اليدوية التي ترجع إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر ربما كانت من مخلفات الفترة السابقة على وجود البرتغاليين في الساحل الشرقي، أو بعبارة أخرى خلال الفترة التي وصل فيها العرب إلى ذروة السلطة والنفوذ التجاري^(٤٠).

ولا يبدو أن علاقات سيمبوي مع السكان الأصليين كانت سهلة؛ فكيونغو عقد بعد وصوله حلفًا مع عشائر الموينيكيسينديلي الذين كانوا حماة مزار ديني مهم يرتبط بعبادة ثعبان. ويبدو في واقع الأمر أن الموينيكيسينديلي ساعدوا الكيونغو في تخطيط هجومه على سيمبوي وفي تنفيذه. وتقلد الكيونغو السلطة بالقوة في مباندي، وأصبح في مقدوره أن يؤسس نظامًا جديدًا على نحو تدريجي. وبعدها استتب الأمر لعشيرة كيونغو حافظت على سيادتها على رعاياها الجدد عن طريق إنشاء مركز للطقوس كرسته لعبادة أسلافها الملكيين، ولم يكن كيونغو يتردد على هذا المركز، ولكنه منح بركته لمولوا، الذي كان من كبار الموظفين الذين رافقوه إلى المنطقة ثم أصبح رئيسًا للمركز؛ وبالإضافة إلى ذلك كان البالغون في المملكة يحضرون احتفالًا سنويًا تطفأ خلاله كل النيران ثم تشعل نيران جديدة من النار المركزية في البلاط الملكي؛ وكان الناس يجددون ولائهم لكيونغو خلال هذا الاحتفال^(٤١). وكان مطلوبًا من السكان تقديم التحية للكيونغو والعمل في الحدائق الملكية على أساس أكثر تواترًا؛ كذلك رسخ كيونغو وموظفوه وجودهم إلى مدى أبعد بالزواج من الأسر المحلية الأصلية.

وقبل وصول عشيرة كيونغو كان الناس فيما يبدو يعبدون إلهًا أعلى عن طريق وسطاء روحيين مثل الثعبان المقدس، وقد استخدم كيونغو الأسلاف كوسطاء لعبادة نغولوبي إلههم الأعلى، وبذلك يكون قد أدخل عبادة الأسلاف. وعندما بدأ الشعب يتقبل نمو عبادة الأسلاف شيئًا فشيئًا، تقبل أيضًا قداسة كيونغو الذي أصبح كاهنًا - ملكًا على اتصال بأسلافه الملكيين؛ وغدا في أعين نغوندي وكيونغو الممثل الحي لله؛ ونظرًا إلى أن رفاهيتهم ورخاءهم كانا معلقين على صحته، فقد منعه حرصًا عليهما من مغادرة مقره؛ فإذا بدت على كيونغو أقل علامة من علامات المرض، بادر مستشاروه إلى خنقه بالدخان على الفور. ومع تزايد شعبية عبادة الأسلاف في المنطقة، أصبحت عبادة الثعبان ومعها عشيرة كيسينديلي أقل نفوذًا بكثير.

وقد وقعت هذه التطورات أثناء عهود حكام كيونغو الأربعة الأول فيما بين ١٦٠٠ و ١٧٢٠ على وجه التقريب. وبعد وفاة كيونغو الثالث بقليل، تنازل ابنه وخليفته مواكالوسي عن العرش

(٤٠) القسم التالي يركز على ما كتبه O.J.M. Kalinga، ١٩٧٩ (أ).

(٤١) توجد تفاصيل أوفى في ر.ج. مواباي، «تاريخ عشائر نغوندي وعاداتها الاجتماعية في شمالي ملاوي» (مخطوطة لم تنشر تم إعدادها في ١٩٨٢ وهي في حوزة المؤلف).

لأنه كان يخشى أن يقع مريضاً فيقتله المستشارون، ولأنه رفض أيضاً أن يقتل جميع أولاده باستثناء واحد منهم، وكانت الغاية من هاتين العادتين تجنب التنافس على العرش، وكان المستشارون بدورهم يحمون مراكزهم عن طريق التحقق من أنهم هم الذين اختاروا الحاكم. وقد حلت الأزمة التي نتجت عن رفض مواكالوسي الصعود إلى العرش عندما نصب المستشارون أخاه ماغيمو ملكاً.

وقد عملت رئاسات كاميمي ومواولامبيا ومسوكوا بدورها على تعزيز تقديس الأسلاف الملكيين، ولكنهم غدوا أقرب إلى نبيها في فلسفتهم وفي لغتهم، فلم يكن خنق الملوك بالدخان وتقييد تحركاتهم وقتل أبنائهم من معالم تاريخهم قط. غير أن وجود كل هذه الرئاسات في المنطقة يمثل إدخال شكل جديد من التنظيم السياسي يجمع بين الدين والسياسة في ظل قادة أعلى مقاماً وأرفع مكانة، وترتكز العلاقات بين المواطنين في إطاره على الصلات السياسية أكثر من ارتكازها على صلات القرابة^(٤٢).

ثم وقعت أزمه أشد فداحة في مملكة نغوندي لدى وفاة كيونغو ماغيمو الذي كان موانغوندي خليفته الوحيد أصغر من أن يخلفه، فأصبح كاسيومبي ابن أخته ملكاً؛ وكان والد كاسيومبي، وهو من ندالي، حاكم منطقة صغيرة في الركن الشمالي الغربي من سهل كارونغوا، فلم يكد كاسيومبي يتسلم مقاليد السلطة في حوالي ١٧٥٠، حتى ضمت هذه المنطقة الجديدة إلى مملكة نغوندي التي اتّسع نطاقها.

ونج عن تسلّم كاسيومبي مقاليد السلطة تحوّل مهم آخر، فقد بدأ المستشارون يفقدون بعض سلطاتهم لصالح كيونغو؛ ذلك لأن كاسيومبي الذي نشأ في نغانا في الجزء الشمالي من المملكة أصرّ على أن يطوف في مملكته بنفسه؛ مما ألغى عادة قتل أبناء الملك الذكور، وبذلك تكاثر عدد الأمراء، وهو ما أدّى بدوره إلى تزايد قوة الملك، وخاصة بعد أن قام بعض خلفائه، مثل موانغوندي (نحو ١٧٨٥-١٨٣٩) بتخصيص مساحات من الأرض لبعض الأمراء كي يضمنوا بذلك غرس الإحساس بنفوذ ملوك كيونغو في أنحاء ممتلكاتها كافة^(٤٣). وما من شك مع ذلك في أنه، بحلول ١٨٠٠، كانت مملكة نغوندي قد بلغت حدّاً من الثقة بنفسها أتاح لها أن تبدأ في تأكيد وجودها في السياسات الدولية الخاصة بالمنطقة الأوسع جنوبي سونغوي.

وهكذا تطوّرت المنطقة الواقعة جنوبي نهر سونغوي فيما بين منتصف القرن الثالث عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، عبر عدة مراحل؛ فمن شبكة تتألف من مزارات مقدسة ترتبط بعبادة ثعبان في مرحلة مبكرة، إلى شبكة من العشائر المهيمنة؛ وانتهت أخيراً في القسمين الشمالي والجنوبي، إلى تأسيس عدد من الدول في الشمال (أولامبيا - وكاميمي - وميسوكو - وأنغوندي - وموافوكا موابالي) وفي الجنوب (كانيندا - وكابوندولي - كالولوما - وتشولو). وفي الشمال أدخل مؤسسو نغوندي ونياكوسا لغة جديدة هي لغة كيانغوندي، وفي

(٤٢) O.J.M. Kalinga، يصدر قريباً.

(٤٣) O.J.M. Kalinga، «تاريخ مملكة النغوندي»، ص ١٨٠-٢٥٠؛ R.J. Mawipape، ١٩٨٢، ص ٣٤-٤١.

الجنوب تطوّرت لغة تشيتونغوا نتيجة لدمج شعوب ولغات التومبوكا والشيوا. وكان الجزء الأوسط من المنطقة خاضعًا للتومبوكا، وقد انضمت إلى عشائرها الأصلية، وهي لوهانغا ومختلف فروع المكانداويري، عشيرة مونتالي من جبال ندالي شمالي نهر سونغوي؛ وإلى الغرب في منطقة لوانغا كانت عشائر التومبوكو تضم الزولوكيري، والموافيتيزا، وغوما وغيرها؛ ولم تكن لدى جماعات التومبوكا هذه حكومة مركزية كما تواجه صعوبة بالغة في تعقب تاريخها؛ وكانت معرفتهم بالأنساب تتسم بالضحالة شأنها شأن تصوّرهم للكيفية التي كانوا منظمين بها قبل القرن الثامن عشر؛ ومع ذلك ففي القرن الثامن عشر أصبحت بلاد تومبوكا مسرحًا لأهم أحداث شهدتها المنطقة؛ وسوف نعرض لهذه الأحداث فيما بعد.

ومن الممكن أيضًا استنباط أنواع التغيرات الدينية التي وقعت على سواحل بحيرة كارونغا عقب تأسيس دولة نغوندي في منطقة نفوذ المارافي؛ إذ كان نظام دولة المارافي يشمل شبكة تتألف من بقاع مقدسة لعبادة الأمطار ترجع بتاريخها إلى ما قبل قيام إمبراطورية المارافي أقامتها عشائر الشيوا الأصلية، واتخذت مركزها في مسينجا فيما أصبح اليوم ليلونغوي الغربية. وقد حاول بناء دولة المارافي دون استثناء ممارسة السيطرة على البقاع المقدسة التي دخلت في نطاق ولايتهم، وكان أولئك المؤسسون حريصين على أن يلعبوا دورًا في تعيين الموظفين المسؤولين وعلى تقديم المساعدة والحماية، وكان من عاداتهم أن يحجّوا أكثر من مرة إلى هذه البقاع. وقد حاول كل من كالونغا وأوندي بسط سيطرته على مزار مسينجا بهذه الطريقة، بينما تمكن لاندو في وادي شاير الأدنى من تحقيق قدر كبير من السيطرة على مزار مبونا في نسانجي. وبهذا المستوى من مشاركة الأسر المالكة في شؤون عبادات الأمطار تحوّل نظامهم اللاهوتي تدريجيًا إلى التوفيق بين المعتقدات، وبدأ يتقبل تقديس أرواح الذين سلفوا من ملوكهم، في الوقت الذي قمعت فيه الأساطير الشائعة لدى عشائر الشيوا وحدها عن خلق العالم ومن بينها تلك التي كانت سائدة في نياو^(٤٤).

وقد وقع أبرز تغيير ديني شهدته هذه الحقبة حين عجزت الأسرات المالكة عن بسط السيطرة على عبادات الأمطار التي كانت موجودة من قبل، وأصبحت تنحو بعدئذ إلى توطيد أركان عباداتها الخاصة التي حاولت منافسة العبادات القائمة؛ وكانت عباداتها هذه عبادات ملكية، من وظائفها تأليه الأسرة المالكة. ولهذا ذهب البعض إلى أن صلتها بعامّة الناس كانت مشوبة بالتوتر، وكان الملك أو من يعيّنه يرأس مراسم استئزال الأمطار والطقوس الأخرى. وقرب منتصف القرن الثامن عشر، وبينما كانت نغوندي في الشمال مشغولة بميزان القوى بين الفئات الداخلية، وبين المؤسسات الدينية. بدأ نظام دولة المارافي في الانحطاط؛ وتمثّل هذا الانحطاط في أجلى صوره في عمليات الانفصال أو الثورة التي تعرضت لها سيادة كالونغا ولوندو وأوندي؛ فقد ثار ضد كالونغا عدة رؤساء في منطقة ليلونغوي فيما أصبح اليوم ملاوي الوسطى، كذلك واجه أوندي خلال هذه الفترة نفسها ثورات قادها بيوي وآخرون من أتباعه،

(٤٤) M.J. Schoffeleers، ١٩٧٩ (ب)، ص ١٥٢، ١٦٠، I. Linden، ١٩٧٩، ص ١٨٨-١٩٣.

بينما نشبت الثورة في شرقي لولو وماكوا ضد هيمنة لوندو^(٤٥).

يبد أن الأسباب التي أدت إلى انحطاط ما كان يشكل اتحادًا قويًا بين دول المارافي في القرن السابع عشر ليست واضحة؛ وفي حالة أوندي، لعب البرتغاليون الذين غزوا مملكته خلال فترة الاندفاع وراء الذهب في عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الثامن عشر دورًا ثانويًا في زعزعة سلطته. وقبل أيضًا إن كلاً من أوندي وكالونغا أصابه الضعف بسبب تزايد عزوف ماكيوانا التي كانت تسيطر على بقاع الشبوا الوسطى المقدسة في مسينجا داخل ليلونغوي عن استخدام قوتها الطقوسية لصالح أي منهما. ويرجع ذلك إلى أن ماكيوانا وأتباعها من مستتلي الأمطار لم يكونوا يمارسون سلطتهم دائمًا بطريقة من شأنها تعزيز مؤسسة مارافي الملكية، على عكس وسطاء «سفيكيرو» الذين خدموا مصالح دولة موتابا في جنوبي الزامبيزي بإخلاص^(٤٦). وينبغي أن ننوه بأن الماكيوانات الأولى كن يشكلن صلات رئيسية لتحقيق الوحدة الدينية في مملكتي كالونغا وأوندي، وقد أسندت إليهن مهمة أداء الطقوس الدينية التي كان كالونغا وأوندي يعتمدان عليها لإسعاد أتباعهما؛ كذلك عمدت ماكيوانات القرن الثامن عشر إلى تنمية طموحات علمانية، واقتطاع مناطق نفوذ خاصة بين مملكتي كالونغا وأوندي، بل إنها قامت في إحدى المناسبات بإرسال محاربين للإغارة على ممتلكات تابعة للدولة. ونظرًا إلى أن الماكيوانا كانت تنتمي هي ومعاونوها إلى عشائر الشبوا الأصلية في باندا ومبيوي، فرما كانت مقاومتها لكالونغا وأوندي تعكس محاولة من عشائر الشبوا الأصلية لإعادة تأكيد استقلالها الذاتي. وقد كان مروق ماكيوانا يعني على أي حال حرمان كالونغا وأوندي من الجزاءات الإلهية التي كانا يمارسانها من قبل على أتباعهم من خلال الماكيوانا.

ونشير أخيرًا إلى عامل آخر لعب دورًا حاسمًا في اضمحلال نفوذ لوندو في شرقي نهر شاير، وهو بروز الوعي العرقي أو الوطني بين عشائر ماكوا ولولو في القرن الثامن عشر، ويؤخذ مما قاله هافكين أن عشائر ماكوا غدت وقتئذ شديدة التطلع إلى السلطة على نحو أثار دهشة المراقبين المعاصرين الذين ذهبوا من قبل إلى التقليل من إمكاناتها العسكرية^(٤٧). وكانت وطنيتهم موجهة ضد البرتغاليين في المقام الأول؛ ذلك أن عشائر ماكوا الساحلية على الأخص رفضت سياسات «فرق تسد» التي اتبعتها البرتغاليون، كما رفضت السياسات التجارية المتقلبة التي كان الأفراد البرتغاليون يتهجونها؛ غير أن عشائر ماكوا لم تشرع في تحدي البرتغاليين وهي آمنة من العقاب إلا بعد أن بدأت تحصل على أسلحة نارية من تجار الرقيق الفرنسيين والبرازيليين؛ وبقيادة رؤساء أقرباء مثل موروكا وموريمونو، شنت هذه العشائر حرب استنزاف ضارية ضد البرتغاليين وحلفائهم من الأفريقيين ابتداءً من عام ١٧٤٩ حتى نهاية القرن؛ ولا بد أن تكون التحديات التي أثارتها عشائر ماكوا الساحلية أمام الامبريالية البرتغالية على ساحل

(٤٥) K.M. Phiri ١٩٧٥ (أ)، ص ٧٨ و ٧٩، A.F. Isaacman ١٩٧٢ (ب)، ص ١٤ و ١٥.

(٤٦) A.F. Isaacman ١٩٧٢ (ب)، ص ١٥.

(٤٧) N.J. Hafkin ١٩٧٣، ص ٢٣-٢٦.

موزمبيق قد أوحث لعشائر ماكوا ولولو في الداخل بعيداً عن الساحل بشنّ حملات مماثلة ضد السيطرة الأجنبية؛ بيد أن دول المارافي لا البرتغاليين هي التي أصبحت هدفاً للعمليات الفدائية من جانب عشائر ماكوا ولولو؛ ومن ثم بدأت هيمنة المارافي تهتّز من كيليماني في الشرق حتى ماونت مورامبالا علي نهر شاير في الغرب^(٤٨).

كذلك تأثر سكان شمالي الزامبيزي خلال الفترة موضع الدراسة أشدّ التأثير بالاتصالات الاقتصادية المتنامية مع العالم الخارجي^(٤٩). وترجع هذه الاتصالات عادة إلى فترة سيطرة العرب السواحيليين تجارياً على الساحل الشرقي وعلى طول الزامبيزي قبل ١٥٠٠؛ غير أن تواترها ظلّ محدوداً حتى مقدم البرتغاليين وخاصة بعد توطنهم بمحاذاة الزامبيزي في منتصف القرن السادس عشر؛ إذ كان التجار البرتغاليون يصعدون بعد ذلك في نهر شاير من سنا لشراء الأواني الحديدية، والأقمشة القطنية، والملح والعاج من مانغانجا مقابل الأقمشة المستوردة والعقود والأواني النحاسية، وكان البرتغاليون يتّجرون ببعض منتجات مانغانجا هذه ومن بينها الأواني الحديدية والأقمشة المخيلية في أراضي مونهوموتابا جنوبي نهر الزامبيزي^(٥٠)؛ وعلى مسافة أبعد في أعلى الزامبيزي أقام البرتغاليون الذين استوطنوا في تتي صلات تجارية مع مملكة أوندي، ومع مناطق داخلية موغلة في البعد من شبكة دول المارافي تصل إلى أعلى نهر شاير والحدود الجنوبية لبحيرة ملاوي. وبإنشاء سوق في زومبو في ١٧١٦ شقّ البرتغاليون طريقهم إلى سوق العاج في مجتمعات عديدة تقع على مسافات بعيدة في اتجاه الغرب حتى جنوبي ووسط زامبيا^(٥١). وكان ظهور الضياع الإقطاعية الكبيرة على ضفتي الزامبيزي وانتشارها هو الذي لعب دوراً حاسماً في توسيع النفوذ التجاري البرتغالي شمالي الزامبيزي.

وقد برزت هذه الضياع الإقطاعية إلى حيّز الوجود عندما اكتسب عدد من المستعمرين البرتغاليين أو الغوانيين وضع الرؤساء السياسيين على أراضٍ كانت مملوكة في الأصل للسكان الأفريقيين المحليين؛ وبدأت العملية في المناطق المحيطة بسنا قرب نهاية القرن السادس عشر، وانتشرت تدريجياً في أجزاء أخرى من وادي الزامبيزي الأدنى خلال القرن السابع عشر^(٥٢). ويقول اكسلسون إن منح الإقطاعيات لبعض المستوطنين البرتغاليين البارزين كان يُنظر إليه من جانب التاج في لشبونة على أنه طريقة لتشجيع المبادرة الخاصة لاستعمار وادي

(٤٨) Rita Ferreira, A., ١٩٦٦، ص ٣٤؛ E.C. Mandala، ١٩٧٧، ص ٤٣ و ٤٤؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ١٠٤-١١٣.

(٤٩) عرض هذا الموضوع باقتدار في مؤلف E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، المقدمة.

(٥٠) G.M. Theal، ١٨٩٩، المجلد الثالث، ص ٤٨٠؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ٢٥-٢٧؛ E.C. Mandala، ١٩٧٧، ص ٤١.

(٥١) N. Sutherland-Harris، ١٩٧٠، M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، ص ٧٥-٧٩؛ T.I. Mathews، ١٩٨١، ص ٢٣-٣١.

(٥٢) للرجوع إلى مناقشة شاملة لهذه العملية انظر A.F. Isaacman، ١٩٧٢ (ب)، M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، و E.A. Axelson، ١٩٦٠.

الزامبيزي؛ وكان من المأمول بالإضافة إلى ذلك أن تجذب إمكانية تملك الأرض المهاجرين إلى زامبيا حيث كان وجودهم مطلوباً لزيادة عدد السكان البرتغاليين.

وفي القرن الثامن عشر أصبحت الضياع الإقطاعية تسيطر على منطقة الزامبيزي الأدنى برمتها من لوابو أو دلتا الزامبيزي في الشرق حتى تشيكوا في منتصف الطريق بين مدينتي تيتي وزومبو في الغرب. وكانت تقتنى بطرق مختلفة إحداها الفتح؛ وكان ذلك يحدث غالباً بعد أن يستغل الفاتح الأبيض الانقسامات القائمة بين شاغليها من الأفريقيين الأصليين، وكانت ثمة طريقة أخرى هي المطالبة بالأرض تعويضاً عن خدمات خاصة قدمت لحاكم محلي.

وكانت الإقطاعيات الكبيرة أكثر من مجرد ضياع خاصة، بل كانت ترقى إلى كونها مناطق ذات سيادة يتمتع فيها مالك الإقطاعية - الذي كان يسمى عادة «البرازيوس» - بسلطة مطلقة في إقامة العدالة، وشنّ الحروب، وفرض الجزية؛ كما كان يقتrof أعمالاً بالغة الوحشية في كثير من الأحيان. وتبرز مسألتان من بين المسائل الكثيرة التي شغلت اهتمام المؤرخين بصدد هذه الإقطاعيات، أولاهما تتعلق بالعلاقات المتشابكة التي احتفظت بها مع الكيانات السياسية الأفريقية المجاورة، والأخرى تتعلق بما كان لها من تأثير اقتصادي في سائر منطقة الزامبيزي الشمالية.

وقد اشتهر أولئك البرازيوس بسوء معاملتهم للسكان الأفريقيين الذين كانوا يحيطون بهم إما كأتباع عن طوعية أو كرعايا خاضعين؛ يضاف إلى ذلك أن معظمهم كانوا يدخلون في علاقات دبلوماسية أو عسكرية مع الكيانات السياسية الأفريقية المحيطة بهم بهدف واضح هو استغلال مواردها البشرية؛ ولنذكر على سبيل المثال أن التشيكوندا الذين كانوا يعملون في خدمة البرازيوس كأتباع، كانوا يختارون من مجتمعات أفريقية مختلفة في شمالي الزامبيزي وفي جنوبيه على السواء. وبهذه الطريقة كان البرازيوس يحصلون على الأيدي العاملة من أبناء عشائر ماكوا، ومانغانجا، وسنا، وكالانغا، وتونغوا، وتاوارا، ونسغا، وتومبوكا وغيرها^(٥٣).

وقد لعب البرازيوس دوراً مهماً في تنمية التجارة في شمالي نهر الزامبيزي بسبب اهتمامهم بتجارتَي الذهب والعاج؛ وعن طريق استخدام بعض أتباعهم من التشيكوندا (فاشامبادزي) كوسطاء، أنشأوا شبكة من الروابط التجارية مع عشائر أفريقية مختلفة في المنطقة من بينها: مانغانجا، وشيوا، ونسغا، ولنجي، ولوندا الجنوبية؛ ومن هذه العشائر التي تعيش في الداخل كانت قوافلهم التجارية تحصل على النحاس والعاج والشمع والرقيق في مقابل سلع مستوردة من الأقمشة والخرز والعقود والأواني النحاسية والمشروبات الكحولية والملح؛ ومنذ ١٧٤٠ تقريباً بدأ البرازيوس يشتركون في عمليات التعدين ومبادلة الذهب في شمالي الزامبيزي، وخاصة في مملكة أوندي. ففي هذه المنطقة فتحت مناجم في ميتشونغوا ومعانو (عاصمة أوندي)، وجاوا، وموتشينغا. وكان عمال التعدين من البرتغاليين والغوانيين من سكان تيتي يصرون على تملك

المناجم وجميع الوسائل اللازمة للإنتاج ملكية مطلقة، وفي مقابل هذا الامتياز كانوا يقدمون لأوندي وأتباعه هدايا أو إتاوات رمزية. وفي ظل هذا النظام الإنتاجي كان يستخرج سنوياً نحو ١٠٠ كيلوجرام (٣٥٠٠ أوقية) من الذهب قبل أن تبدأ الإمدادات في التناقص في عقد الثمانينات من القرن الثامن عشر^(٥٤).

وتسبب هذا الاندفاع وراء البحث عن الذهب، لسوء حظ البرازيرروس والجالية البرتغالية في منطقة الزامبيزي بوجه عام، في فقدان تجارة العاج؛ ذلك لأن المناجم اجتذبت قدراً من الاهتمام لا يتناسب في شيء مع قيمتها الحقيقية، وفي هذه الأثناء بدأت تجارة العاج تسقط بصورة متزايدة في أيدي منافسيهم الآخرين في سوق العاج الشمالية من عشيرة ياو، وهي العشيرة التي انفردت بالارتباط بتنمية التجارة عبر مسافات طويلة في مختلف أنحاء شرقي أفريقيا الوسطى.

وقد برزت عشائر ياو بوصفها أمة تجارية متفوّقة في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر؛ ويوجد تفسيران متقاربان للكيفية التي صعدت بها إلى هذا الوضع. إذ يرى عبد الشريف أن اتجاه ياو إلى التجارة مع المناطق الساحلية كان نتيجة لسلسلة من ردود الفعل، ومن الجائز بعبارة أخرى أن تكون هذه العشيرة قد استجابت ببساطة لعوامل النفوذ التجاري التي أثرت بادئ ذي بدء في جيرانهم من عشائر نغيندو وماكوا - لوموي الذين كانوا أقرب منهم إلى الساحل. وذهب وبستر مؤخراً إلى أن العامل الذي جعل استجابة عشيرة ياو للتجارة مع الساحل لافتة للنظر إلى هذا الحد هو احتلالهم لبلاد جبلية قليلة الزرع لم يكن من الممكن لهم أن يحققوا فيها نجاحاً في الزراعة أو الصيد، مع أن جيرانهم من عشائر نيانجا أو الشيو في اتجاه الغرب، أو من عشائر لوموي في اتجاه الشرق، لم يكونوا خيراً منهم كمزارعين أو صيادين على التوالي^(٥٥).

ويؤخذ من تراث ياو الشفوي، كما سجّله يوحنا ب. عبدالله، أن حدّادي تشيزي هم الذين كانوا رواد التجارة مع الساحل، ويقال إن أبناء عشيرة تشيزي كانوا يعتمدون في كسب معاشهم على مهارتهم في الأشغال الحديدية وفي التجارة المحلية في الأواني الحديدية؛ ومن الممكن إذن أن تكون عشيرة تشيزي، بعدما استكفت بلاد الباو من إمدادات السلع الحديدية، قد أخذت بضاعتها لمسافات أبعد، إلى أن أقامت اتصالات مع الساحل. وبعدها تمّ لها ذلك، كان لإنشاء سوق مستقرّة لتجارة العاج في كيلوا بين ١٦٣٥ و ١٦٩٨ أثره في تيسير نمو أنشطتها التجارية. وكانت تلك هي الفترة التي دخل فيها البرتغاليون في مرحلة تفاعل تجاري سلمي مع مختلف المدن الساحلية، بعد أن غزوا ساحل أفريقيا الشرقي حتى ماليندي في الشمال. وقد اجتذبت كيلوا من ثم قدراً كبيراً من التجارة الواردة من الداخل، وعندما سقطت سوق العاج في كيلوا بعد ١٦٩٨ نتيجة للصراع العماني - البرتغالي، وجدت عشائر ياو سوفاً بديلة في

(٥٤) A.F. Isaacman، ١٩٧٢ (ب)، ص ٧٠ و ٧١، M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، ص ٧٩-٨٤.

(٥٥) A.M.H. Sheriff، ١٩٧١، ص ٢٠٨ ٢١٧، J.B. Webster، ١٩٧٧، ص ٣-٦.

مسوريل قبالة جزيرة موزمبيق؛ وهكذا أصبحت التجارة في هذه المرحلة على ما يبدو أمراً لا تستغني عنه عشائر ياو في حياتها، فطفقت تحمل العاج إما إلى موزمبيق أو إلى كيلوا حسبما تقتضيه الظروف^(٥٦).

ووجدت عشائر ياو في المناطق الواقعة في اتجاه الغرب من موطنها مصدراً غنياً للعاج في بلاد مارافي؛ كما بدأت تصلها منذ ١٧٥٠ تقريباً كميات أخرى من العاج من عشائر بيسا في شمال شرقي زامبيا لنقلها إلى كيلوا؛ وبدأت عشائر بيسا - التي كانت تتعامل مع ياو على هذا النحو - نشاطها التجاري في توريد العاج في خدمة كازيمبي ملك لوندا الذي كانت عاصمته الواقعة على نهر لوابولا محطة نهائية منتظمة لطريق يستخدمه التجار القادمون من السواحل الشرقية ومن السواحل الغربية في وقت معاً. وبحلول ١٧٧٥ على الأكثر، كانت عشيرة بيسا قد اشتهرت بكونها أكثر شعوب المنطقة استعداداً لممارسة التجارة^(٥٧).

ذلك أن التجارة كانت تقدم لعشيرة بيسا تعويضاً عن عجزها السياسي في داخل موطنها. فمن الناحية الزراعية، كانت تحتل أرضاً قليلة الإنتاج بين نهر لوابولا وسلسلة موتشينغا، ومن الناحية السياسية كانت محصورة بين القوى التوسعية في مملكتي لوندا وبيمبا. ومن أجل ذلك كانت التجارة والترحال يوفّران لها سبلاً مهمة لالتماس الفرص في مناطق بعيدة. وقد فتح أبناء بيسا في معرض سعيهم وراء هذه الفرص طرقاً جديدة كثيرة بين منطقة لوابولا في الشمال الشرقي من زامبيا والساحل الشرقي. وفيما بين ١٧٩٠ و١٨٣٠، حاولوا أيضاً تنمية التجارة بين مملكة لوندا والبرتغاليين على ضفتي الزامبيزي، ولعبوا في كلتا الحالتين دور الوسطاء، إذ كانوا يجلبون العاج والنحاس والرقيق من مناطق مختلفة في داخل أفريقيا الوسطى إلى الساحل أو إلى مستوطنات زامبيزيا - لمبادلتها مقابل سلع مختلفة من بينها الأقمشة والخرز والعقود والبنادق والبارود.

وكان من نتائج تجارتهم مع الساحل الشرقي أن بدأت مستوطناتهم هم في التحرك في اتجاه الشرق في وادي لوانغوا وفيما وراءه. بيد أن الدافع الأصلي وراء هذه الهجرة كان يكمن في المجاعة، وفي رغبتهم في استغلال تجارة العاج بين وادي لوانغوا وبحيرة ملاوي. وبهذه الطريقة أنشئت عدة قرى لعشائر بيسا في وادي لوانغوا قرب حقبة الستينات من القرن الثامن عشر، وفي أواخر هذا القرن الأخير كانت هناك قرى لعشائر بيسا في الجزء الغربي من وسط ملاوي؛ وتزايد انتقال العشيرة على هذا النحو في اتجاه الشرق، وبصورة مكثفة، وخلال عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما بدأت عشائر بيمبا تشنّ غارات متتالية على مستوطناتهم في منطقة موتشينغا^(٥٨).

(٥٦) E.A. Alpers, ١٩٧٥ (أ)، ص ٥٨-٦٢ و ٧٠-٨١، J.B. Webster, ١٩٧٧، ص ٧-١٠.

(٥٧) F.M. Thomas, ١٩٥٨، ص ٢٦؛ R.F. Burton, ١٨٧٣، ص ٩٥؛ J. Vansina, ١٩٦٦ (أ)، ص ١٧١-

١٧٢.

(٥٨) A.C.P. Gamitto, ١٩٦٠، ص ٥٥ و ٥٦؛ A.D. Roberts, ١٩٧٣، ص ١٠٤-١٦٧.

وهكذا كانت لعشيرة بيسا طوال أربعة عقود على الأقل قبيل انتهاء القرن الثامن عشر معاملات وثيقة مع سكان المناطق الواقعة في شرقي بلادهم، وكان وجودهم بين عشائر الشبوا، بوجه خاص، عاملاً من العوامل التي أدت إلى تعاظم قوة عدة رثاسات من بينها: مواسي كاسونغو ومكاندا؛ كذلك كان المهاجرون من عشيرة بيسا يتميزون بروح الجرأة والإقدام، وكانوا أكثر ولاء للأسرات الحاكمة من الرعايا المحليين في كثير من الأحيان.

وبالنسبة للبرتغاليين، كان فشل مناجم الذهب وفقدان تجارة العاج لصالح عشائر ياو وبيسا من بين العوامل التي دفعتهم إلى المشاركة بنشاط في تجارة الرقيق. وقد أدى هذا بدوره إلى تغيير لافِت للنظر في طبيعة التجارة عبر مسافات طويلة في شمالي الزامبيزي في أواخر القرن الثامن عشر، إذ بدأت تجارة العاج تتراجع أمام تجارة الرقيق بوصفها التجارة الرئيسية في السلعة التي يمكن تصديرها من المنطقة، وكان هذا التغيير - رغم عدم اكتماله بحال من الأحوال - ظاهراً إلى حد يسوّغ وصف القرن الثامن عشر بأنه كان قرن تجارة العاج، ووصف القرن التاسع عشر بأنه كان قرن تجارة الرقيق، وكانت مساهمة البرتغاليين في تجارة الرقيق لافِتة للنظر بدرجة كافية في عقد الثمانينات من القرن الثامن عشر عندما كان العبيد يصدّرون من زامبيزيا الشمالية إلى جزيرتي رينيون وبوربون الخاضعتين للاستعمار الفرنسي في المحيط الهندي^(٥٩).

وعندما أصبحت تجارة الرقيق أكثر إداراً للربح من تجارة العاج، انضمت عشائر ياو وبيسا إلى البرتغاليين الذين كانوا يمارسونها بالفعل، ويقول عبد الله إن عشائر ياو تحوّلت إلى تجارة الرقيق بسبب طلب المناطق الساحلية على الرقيق بدلاً من العاج، والواقع هو أن سوق كيلوا، التي كانت عشائر ياو تنقل إليها سلعها وبضائعها من الداخل، بدأت تهيمن عليها تجارة الرقيق ابتداءً من حقبة السبعينات من القرن الثامن عشر^(٦٠)؛ ومن المحتمل أن تكون عشائر ياو التي كانت على وعي بأوضاع السوق قد بدأت آنذ في نقل العاج مع الرقيق في قوافلها القادمة من الداخل.

كذلك دخلت المنطقة الشمالية برمتها في شبكة التجارة عبر المسافات الطويلة؛ فحتى مطلع القرن الثامن عشر لم يكن أي جزء من هذه المنطقة يسهم في التجارة عبر المسافات الطويلة على الرغم من أنه كان يوجد نشاط تجاري محي يتميز بالحيوية في كافة المناطق المحيطة بشواطئ بحيرة ملاوي، ومن بلاد تومبوكا إلى داخل نسنغالاند ومنطقة الشبوا الشمالية. وخلال الأحقاب الأربعة الأولى من القرن الثامن عشر كانت منطقة تومبوكا موصولة بشبكة تجارية تمتد من كاتانغا في الشمال الغربي إلى كيلوا في الشرق؛ وكان المسؤولون عن هذا التغيير هم رؤساء الأسر المعروفة باسم «بالووكا» أو (الذين عبروا البحيرة) التي وفدت إلى المنطقة إبان فترة تتراوح بين ثلاثة أو أربعة عقود.

(٥٩) R.F. Burton, ١٨٧٣، ص ٨١-٨٧، E.A. Alpers, ١٩٧٥(أ)، ص ٢٠١-٢١٩، A.F. Issacman,

١٩٧٢(ب)، ص ٨٥-٩٤.

(٦٠) Y.B. Abdallah, ١٩٧٣، ص ٢٩-٣٧، G.S.P. Freeman Grenville, ١٩٦٥، ص ٤٣-٤٨.

وكان أكثر أولئك الرجال الجدد شهرة هو كاكالالا موساويلا غوندوي - ومن المحتمل أن يكون من أراضي نياموزي التي كانت متأثرة بنفوذ عشيرة ياو التي اشتركت لفترة معينة في التجارة مع الساحل الشرقي. وقد عبر غوندوي البحيرة عند تشيلومبا للبحث عن العاج، واستقرّ

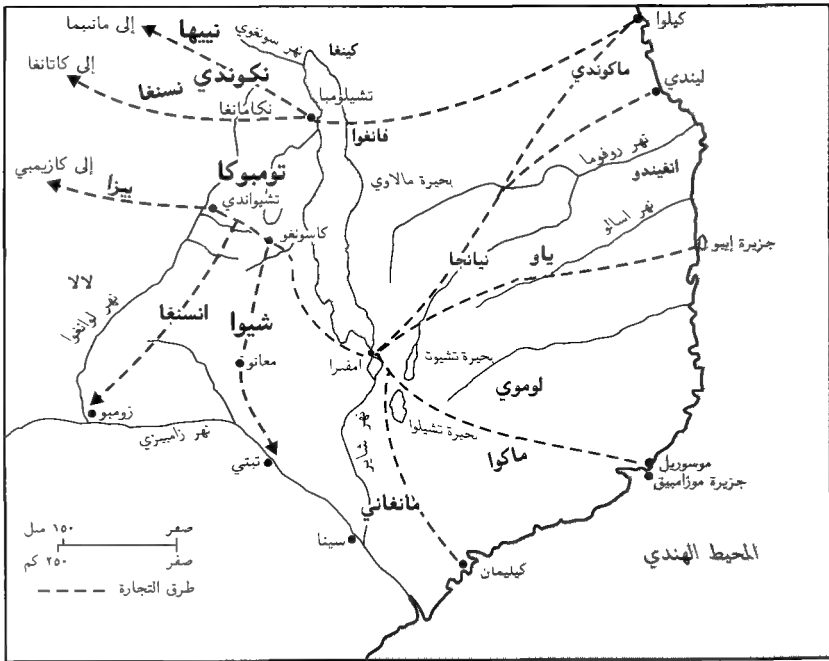


اللوحة ٣٠، ٢١: بقايا أتون لصهر الحديد (نغانجو) من مخلفات عشائر تومبوكا، ولم تكن شهرة التومبوكا في صهر الحديد تضارعها سوى شهرة الفانغوا على الجانب الشرقي لبحيرة ملاوي.



اللوحة ٤٠، ٢١: معزقة حديدية من صنع التومبوكا، وقد صُنعت هذه المعزقة بالذات في فيبيا، مقاطعة مزيمبي، شمالي ملاوي في حقبة الأربعينات من القرن العشرين.

في سهل نكامنغا بالقرب من وادي لوانغوا الذي كانت توجد فيه وقتئذ أعداد كبيرة من الأفيال، واتصل بتشيلونديا لوهانغا - رئيس عشيرة لوهانغا - الذي رضي عمًا حمله إليه الوافد الجديد من سلع وبضائع من الخرز والعقود والأصداف والأقمشة؛ وفي وقت لاحق تزوّج غوندي من عشيرة لوهانغا ومن غيرهم من الأسر القوية النفوذ مرسحًا بذلك أقدامه في مجتمع تومبوكا؛ ولكي يتسنى له استغلال موارد المنطقة استغلالًا تامًا أعطى عمّامات من النوع الذي كان يرتديه هو نفسه لمختلف القادة المحليين رمزًا للسلطة المستمدة منه^(٦١).



الشكل ٤٠٢١: طرق تجارة العاج في شرق أفريقيا الوسطى خلال القرن الثامن عشر (مأخوذة عن E.A. Alpers, UCLA).

كذلك استقرّت أسر أخرى من الأسر المهاجرة من شرقي البحيرة في المنطقة المجاورة لـ «نكامنغا». وفي المقاطعة التي تُعرف اليوم باسم هيوي، بدأ كاتومبي مولنداوا تشاينغا في تنظيم ولاية أصغر من تلك التي نظمها غوندي، وإن كانت أكثر منها قدرة على البقاء؛ وكان هو أيضًا قد وفد من أراضي نياموزي وعبر البحيرة بدوره عند تشيلومبا، ولكنه ذهب - على عكس غوندي - إلى المنطقة الجبلية المجاورة لتلال ميسوكو وهضبة نيككا، واستقرّ به المقام في تشيغوما بولاية

(٦١) استفاد هذا الجزء مما كتبه H.L. Vail، ١٩٧٢ (ب) و ١٩٧٤، و H.K. Msiska، ١٩٧٨ (أ).

انتاليري^(٦٢)؛ وحذا حذو غوندوي في توزيع العمامات على القادة المحليين رمزًا لاعترافه بسلطتهم. ومن تشيغوما وسَّع كاتومبي اتصالاته التجارية في اتجاه الغرب حتى مالمبو الواقعة في وادي لوانغوا الغني بالعاج، وانتقلت سلالته فيما بعد بضعة أميال في اتجاه الجنوب الغربي حيث أقامت في مدينة هبوي الحديثة التي أصبحت مركز الولاية عند وصول الأوروبيين.

وعبر البحيرة تاجر آخر هو كاتونغونغو مهنغا، الذي كان موطنه الأصلي في منطقة أوبينا أوهيبي، بعد أن استقرَّ فيها غوندوي وكاتومبي بوقت قصير؛ وكان يبحث عن أرض يستطيع أن يستقرَّ فيها هو وأسرته ووجد طلبته في وادي هنغا. وكان كاتونغونغو متعدد المهارات إذ كان صيِّادًا وحرفيًّا يقوم بصنع أساور الزينة، كما كان - وهذا هو الأهم - يعرف كيف ينتج الملح. وقد تبيَّن أن هذه المهارة الأخيرة كانت بالغة النفع، فلم يلبث أن فرض سيطرته على أحواض الملح الجيدة في كاممبي. وتزوَّج كاتونغونغو هو الآخر من أسر محلية من بينها مونتالي ومزومارا ومكانداويري، كان بعضها يتمتع بمكانة راسخة في وادي هنغا. وتزايد نفوذه شيئًا فشيئًا وأصبح يُعرف باسم مواهنغا أو مالك منطقة هنغا، وتاجر مع عشائر موافوكا مبالى ونكامنغا (عشيرة غوندوي)^(٦٣).

وعلى الرغم من أن هذه الأسر المهاجرة الثلاث - وهي موساويلا غوندوي، وكاتومبي مولينداوفا تشابينغا، وكاتونغونغو مهنغا - بدأت تسيطر على التجارة في معظم أنحاء المنطقة الواقعة جنوبي نهر سونغوي وشرقي وادي لوانغوا، فقد كان من الصعب عليها أن تستمرَّ في ذلك لوقت طويل دون أن تتنازع بعضها مع البعض. فقد شعر غوندوي أنه يتعرَّض لتهديد فادح لأن كاتومبي كان يسيطر على مدخل المنطقة الغنية بالعاج؛ ولأنه كان يولي أهمية لحربه في استخدام معبر تشيلومبا - إن لم يكن في السيطرة عليه - لنقل عاجه إلى الساحل الشرقي؛ ولهذا تدخل في أزمة الخلافة التي أعقبت وفاة كاتومبي، ونجح في مساندة مرشَّح ضعيف لتولي الرئاسة، ثم توصَّل إلى ترتيب مع مواهنغا وافق هذا الأخير بموجبه على عدم التعرُّض لتجارته، وأعطيت له في مقابل ذلك أقمشة وسلع قيِّمة أخرى. وتوصَّل غوندوي إلى ترتيبات مماثلة مع حكام الجهات الواقعة شرقي وادي هنغا؛ ومن هؤلاء موافولروا، ومواملوي، وموانكونيكيبلا، وكاتشولو. وهكذا أصبح في استطاعة غوندوي بحلول عام ١٨٠٠ أن يدَّعي أنه يتمتع باحتكار تجاري في المنطقة الواقعة بين لوانغوا والشواطئ الغربية لبحيرة ملاوي؛ وكان قد توصَّل إلى بسط سلطته السياسية في سهل نكامانغا، وبذلك تمكن من توسيع نطاق إمبراطوريته التجارية التي أعان التشيكوللاممبي في إنشائها استيلاء بعض الأسر - وعلى الأخصَّ أسرتي سيسسكا ونيرندا اللتين كانتا على الأرجح أيضًا من أونياموزي بالإضافة إلى بعض التجار - على السلطة

(٦٢) أُنست ولاية انتاليري في وقت ما من القرن الثامن عشر عشائر كاونغوا التي قدمت من جنوبي تنزانيا، وكانوا يشتغلون بالصيد، وقد تزوجوا من عشيرة كيونغو في كارونغوا، وكانوا هم الذين اقترحوا عليهم الاستقرار في المنطقة التي أصبحت تُعرف باسم انتاليري.

(٦٣) O.J.M. Kalinga, ١٩٧٩ (ب).

السياسية في المنطقة الخاضعة لحكم عشيرة موافوكا؛ وبذلك انتهت فترة طويلة من سيادة عشائر مبالي في المنطقة. وكانت بلاد فوكا الواقعة بين نكامانغا ووادي هنغا من ناحية ومعبر تشيلونغنا من ناحية أخرى، قد أصبحت منذ وقت طويل همزة الوصل فيما بين التجارة المحلية. كذلك شهد القرن الثامن عشر تأسيس كيانات سياسية أصغر حجمًا على أيدي بعض الأسر التي وفدت من الجانب الشرقي للبحيرة؛ وكان مؤسسوها - مثل غوندوي وكاتومبي - تجار عاج. ففي جنوبي نغوندي مباشرة أسست أسرة موافوليروا ولاية فوليروا في المنطقة الخاضعة لسيطرة عشيرة مكاندوري؛ وفي وقت لاحق انتقل بعض أقرباء أسرة موافوليروا بزعماء مويندامونجيلا موشاني كيرا إلى الغرب واستقروا في نهاية المطاف في زيبانغومبي على بعد أميال غربي جبال موافوليروا. وتغلبوا على السكان المحليين من أسرة سيمواكا الذين كانوا ينتمون إلى عشيرة نيينها، وبدأوا في تأسيس دولة وينيا التي توسعت خلال القرن الثامن عشر في اتجاه الشمال إلى حدود أولامبيا الجنوبية؛ وفي وقت مقارب سقطت المنطقة الواقعة جنوب غربي وينيا تحت حكم أسرة مونغوغو إحدى أسر ملووكا؛ وكانت منطقة أومبي هذه - التي تشكل اليوم جزءًا من مقاطعة يسوكا في زامبيا - غنية بالأفيال، وأصبح لها في عقود لاحقة شعبية لدى كثير من الصيادين؛ وقد أقامت أسرة مونغوغو علاقات طيبة مع الكيانات السياسية الأقدم عهدًا في تشيفونغوي واوامبو بالقرب من منبع نهر لوانغوا، وهي منطقة غنية بالأفيال أيضًا.

وثمة أسر أخرى عبرت البحيرة من أماكن أبعد في جنوبيها، واستقر بها المقام غير بعيد من خليج نخاتا (بوما)؛ ومن هذه الأسر انحدر الأسلاف الأول لأسرة مانكامبيرا الحالية، وكان هؤلاء صيادين، وقد تركوا ديارهم في وقت ما خلال حقبة العشرينات من القرن الثامن عشر، وربما أغراهم بذلك احتمال العثور على كميات وفيرة من العاج بمحاذاة السواحل الغربية لبحيرة ملاوي؛ ثم أجلوا حكام فيري وأصبحوا بعد جيل الأسرة المهيمنة في المنطقة^(٦٤).

ويعني ذلك أن منطقة تومبوكا خضعت في القرن الثامن عشر لسيطرة صيادي العاج أولاً، ثم خضعت لسيطرة تجار أدنى تملكهم للثروة إلى تقلد السلطة السياسية. وهكذا سمح الافتقار إلى المركزية السياسية بقيام سلطة التجار الرؤساء. وقد اختار الصيادون والتجار هذه المنطقة لأن التجارة الناجحة تتطلب عادة نفوذًا سياسيًا من نوع ما، ولم يكن هذا النفوذ السياسي ممكنًا في الدول الشمالية التي ظلت خارج شبكة التجارة عبر المسافات الطويلة لقرن تقريبًا بعد أن أدخلت فيها تومبوكا. وفي القرن الثامن عشر كانت امبراطورية مارافهي تتمزق، وقد غدت الدول الموجودة في منطقة تومبوكو شيوا الهامشية في الجنوب في حالة سيطرة كاملة على شؤونها الخاصة؛ غير أنه حتى في داخل رئاسات مثل كاتيندا بدأت الاتجاهات الانقسامية، التي كانت تصحب تجارة العاج في كثير من الأحيان، تعلن عن نفسها. وبذلك أصبح المسرح معديًا للأحداث التي أدت إلى إيجاد هيمنة أسرة مانكامبيرا على المنطقة؛ وبعد ١٨٠٠ سوف تصبح

(٦٤) تستند هذه الفقرة جزئيًا إلى المرجعين التاليين: O.Y. Kaira، ١٩٧٠-١٩٧١؛ و J.B.C. Nkhoma، ١٩٧٨.

جميع الدول والشعوب متورطة أشدّ التورّط في العصر التجاري للعاج، ومن بعد للعبيد، دون أن تفتن إلى الكوارث التي نجمت عن ذلك.

ولا يتطابق تاريخ بداية المرحلة التي يتناولها هذا المجلد مع تقسيم العهود التاريخية في المنطقة؛ فقد افتتح عهد تاريخي في المنطقة الجنوبية حوالي عام ١٤٠٠ بقدوم المارافي، وفي المنطقة الشمالية بهجرة الانغولوبي في ١٦٠٠ للميلاد. بيد أن تاريخ اختتام المرحلة يعتبر ملائماً لأن مواضيع جديدة تسود تاريخ المنطقة برمتها في القرن التاسع عشر: ومن هذه تحوّل التجارة من العاج إلى الرقيق، ومشاركة المنطقة بمختلف أنحائها في تجارة تتلاعب بها عوامل خارجية، ونمو سلسلة كاملة من رئاسات ياو في مناطق كانت خاضعة للمارافي من قبل، ووصول خليط من سكان جدد - من بينهم عشيرة نغوني والسواحيليون وعشيرة كولولو، والأوروبيون - سوف يسعون في نهاية المطاف إلى الاستحواذ على السلطة السياسية بغضّ النظر عن اختلاف دوافعهم للمجيء.

الفصل الثاني والعشرون

زامبيا الجنوبية

ه.ه.ك. بهيلا

تميّز الفترة الواقعة بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ في زامبيا الجنوبية بندرة الوثائق المحفوظة عنها. وعلينا أن نعتمد إلى حد بعيد على روايات الرّحالة والتّجار البرتغاليين الذين توغّلوا في المنطقة خلال العقد الأول من القرن السادس عشر. وسوف يركّز هذا الفصل من ثم على ثلاثة كيانات سياسية مختارة، ولا سيّما دول موتابا، وروزفي وشونا الشرقية، وقد انبثق الكيان السياسي لدولتي موتابا وروزفي من حضارة زيمبابوي الكبرى (١٢٠٠-١٤٥٠) التي عولجت أصولها وتطوّرها في موضع آخر^(١). وقد اضمحلت زيمبابوي الكبرى على نحو تدريجي منذ منتصف القرن الخامس عشر^(٢)، وكان اضمحلالها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض إنتاج الذهب في سهل زيمبابوي في تلك الفترة. وأسفر اضمحلال زيمبابوي الكبرى أولاً عن ظهور دولة مجهولة عرفت باسم توروا أو بوتوا - حسبما ترويه المصادر البرتغالية^(٣) - اتخذت أول عاصمة لها في خامي، والثانية في دانانغومي^(٤)؛ أما العاصمة الأولى التي أسست على الأرجح في منتصف القرن الخامس عشر، فقد دُمّرتها النيران خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر^(٥)؛ ويؤخذ مما يُعرف من آثار دولة توروا المعمارية ومن مصنوعات الخزفية أنها كانت نسخة طبق الأصل من زيمبابوي الكبرى، وكانت العاصمة الثانية أصغر بكثير من الأولى، وتوحي الشواهد الأثرية بشيئين: الأول أن المباني الحجرية الفخمة في دولة توروا شُيّدت كلها تقريباً قبل عام ١٦٥٠، والثاني

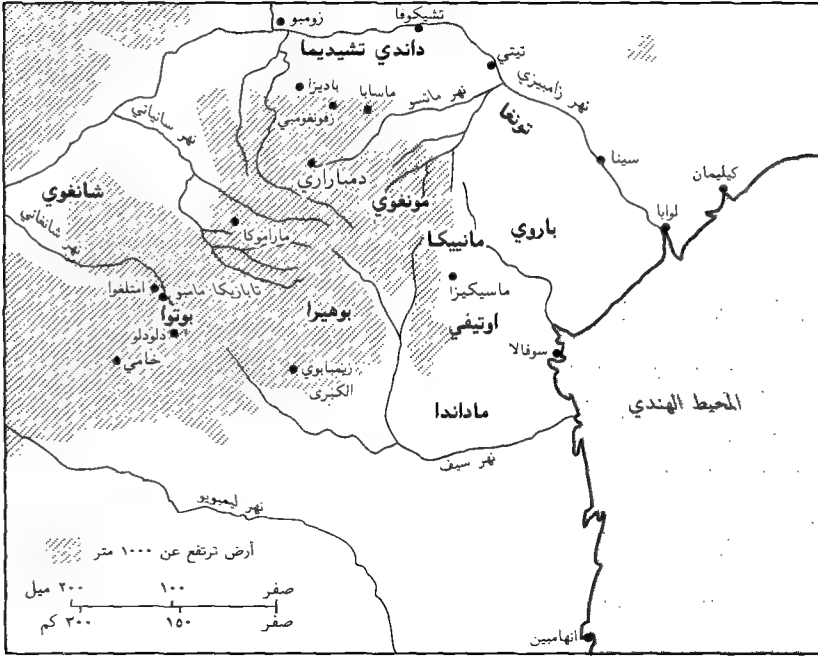
(١) اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام». المجلد الرابع، الفصل ٢١.

(٢) P.S. Garlake، ١٩٧٣، I.R. Phimister، ١٩٧٤ و ١٩٧٦؛ T.H. Huffman، ١٩٧٢.

(٣) P.S. Garlake، ١٩٨٢، ص ٣٠ و ٣١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص ٢٦ و ٨٢، الحاشيتان ٦٠ و ٦١.



الشكل ١٠٢٢: وسط وجنوب شرقي أفريقيا إبان عهد دولتي موتابا وتوروا.

المصدر: نقلت هذه الخريطة من المرجع التالي: S.I. Mudenge, A Political History of Munhmutapa, C. 1400-1902, Zimbabwe Publishing House, Harare, 1988; and Zimbabwe rpica, published by the national Archives of Zimbabwe, Harare, p. 47.

أن أسرة روزغي شانغامير المالكة، التي ضمت دولة توروا في عقد التسعينات من القرن السابع عشر، لم تقم بتشييد مبان حجرية فخمة على الإطلاق^(٦).

وكان التطور السياسي الثاني الذي يتسم بالأهمية بعد سقوط زيمبابوي الكبرى هو ظهور امبراطورية موتابا التي أخضعت لسيطرتها، في أوائل القرن السادس عشر، الأراضي الزراعية الخصبة الواقعة في منطقة السهول بالإضافة إلى قسم من الأراضي الجافة في وادي الزامبيزي التي كانت تتحكم أيضًا في أجزاء من الطرق التجارية^(٧). وكانت الامبراطورية تضم أجناسًا لا تنتمي إلى أصول واحدة من السكان الناطقين بلغة كارانغا، وقد امتدت نظرًا من الأطراف الجنوبية لنهر الزامبيزي إلى المحيط الهندي، ولكن حكام موتابا كانوا يمارسون في الواقع سلطة أضيق نطاقًا بكثير خارج منطقة السهول. وثمة دلائل على أن ممالك مانيكا وأوتيفي وباروي وداندا انفصلت عن الامبراطورية الأم خلال القرن السادس عشر، لكنها استمرت مع ذلك في

(٦) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٧) المرجع السابق.

تأدية التزاماتها الشعائرية وفي تقديم الجزية حتى صعود دومبو شانغامير في أواخر القرن السابع عشر^(٨). ورغم قلة الشواهد فإنه يبدو أن الممالك «المتردة» استمرت في دفع الجزية لحكام موتابا بعد صعود دومبو شانغامير بوقت طويل. وقد ذهب البعض إلى أنه حتى ملوك شانغامير كانوا يدفعون الجزية أحياناً لأباطرة موتابا خلال القرن الثامن عشر^(٩). بيد أن حملة الجزية الموفدين من روزفي كانوا «يستقبلون بمظاهر التكريم التي تقدم لسفراء الملوك»^(١٠). كذلك وقعت تطورات مماثلة في منطقة الزامبيزي الأدنى حيث نجح حكام تونغنا وسنا في مقاومة كل الجهود التي بذلها حكام موتابا لفرض هيمنتهم السياسية عليهم. وأدت هذه التطورات إلى تقليص الامبراطورية إلى حجمها الأصلي داخل المنطقة التي تشمل أراضي داندي وتشيدима. واستمرت عادة تشييد المباني الحجرية الفخمة في امبراطورية موتابا على الأرجح حتى القرن السادس عشر، وكانت بعض الآثار الباكورة، وخاصة مجمع زفونغومي، تمثل العواصم الأولى لحكام موتابا. وأما العواصم المتأخرة فكانت على شكل حظائر محصنة ترتفع لعدة أمتار؛ وقد رسم انطونيو بوكارو صورة تفيض بالحياة للعاصمة ولطرائق حياة حكام موتابا خلال عقد العشرينات من القرن السابع عشر؛ فقد كانت العاصمة حسبما وصفها به:

«بالغة الاتساع، تتألف من منازل عديدة يحيط بها سياج خشبي هائل، وفي داخلها ثلاثة مساكن أحدها للملكة، وآخر لمن كانوا يقومون على خدمته في داخل مسكنه، وكانت هناك ثلاثة أبواب تفتح على ساحة فسيحة، أحدها لخدمة الملكة، ولم يكن مسموحاً لرجل بأن يتجاوزها بل كان ذلك مسموحاً بذلك للنساء وحدهن، وآخر لمطبخه لا يدخل منه سوى طاهيه، وهما شابان تم اختيارهما من بين كبار السادة في مملكته ممن كان يثق في علاقته بهم أشد الثقة، بالإضافة إلى الصبيان الذين يخدمون في المطبخ وهم بدورهم نبلاء تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والعشرين، وهؤلاء مستخدمون أيضاً لتقديم الطعام عندما يرغب الملك في أن يأكل: وهم يقومون بفرشه على الأرض فوق بساط أو حصير مغطى بالموسلين، وكانت توضع أمامه أنواع عديدة مختلفة من اللحوم، كلها محمّرة أو مسلوقة، مثل الدجاج، والحمام، وطيور الحجل والديوك المخصية المسمنة، والخراف، والغزلان، والأرانب البرية، والأبقار والفئران وغير ذلك من لحوم الطرائد؛ وبعد أن يفرغ الملك من طعامه يعطي جانب منه لبعض خدمه الذين كانوا يأكلون دائماً من مائدته»^(١١).

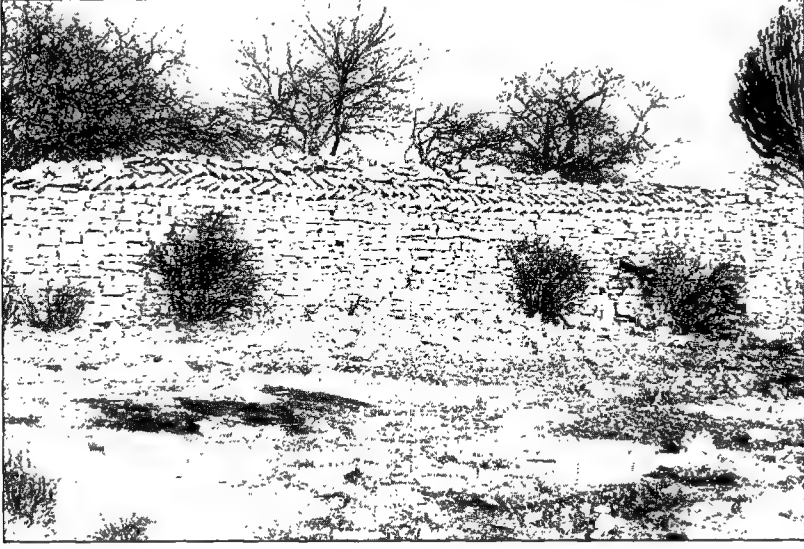
بيد أن حكام موتابا فقدوا سيطرتهم المباشرة على السهول خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وانتقل مركز الامبراطورية إلى الأراضي الجنوبية المنخفضة في حوض الزامبيزي التي تحدّها زامبو وتيتي. وكان فقدان السيطرة السياسية على هذا النحو تنويعاً لعملية تمزّق طويلة بدأت

(٨) Vasco Fernandes Homen to Luys da Sylva in E. Axelsson ، ١٩٤٠، ص ٢٦٩.

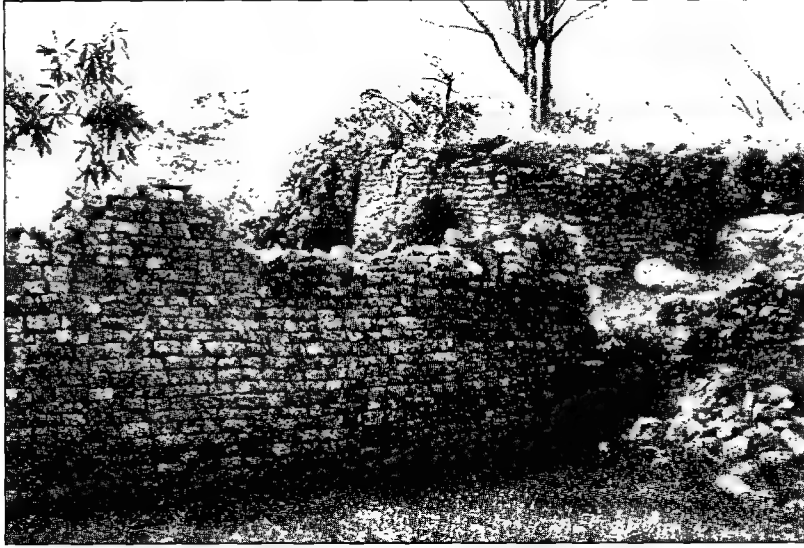
(٩) L.F. de Carvalho Dias ، ١٩٥٤.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) A. Bocarro, in G.M. Theal ، ١٩٩٩-١٩٠٢، المجلد الثالث، ص ٣٥٦-٣٥٧.



اللوحة ١، ٢٢: تطل في منطقة ماتنديري.



اللوحة ٢، ٢٢: تطل من طراز موتوكو.

في ١٦٢٩ عندما هزم البرتغاليون مامفورا موتابا^(١٢) وانتهت في ١٩١٧ عندما اختفت دولة موتابا في نهاية الأمر، وقد أغرى ضعف دولة موتابا جماعات نائية ومجاورة من عشائر الشونا بالاستيلاء على

(١٢) G.M. Theal، ١٨٩٢-١٩٠٢، المجلد الخامس، ص ٢٩٠-٢٩٢.

الأراضي، ومن الأمثلة البارزة على ذلك قبائل بوديا التي تفرعت من حوض الزامبيزي الأدنى. ولهذا دعا حكام موتابا جماعات أخرى للتوطن في مركز الامبراطورية^(١٣). ومن الناحية الإدارية، أخضعت الامبراطورية للسيطرة على مستويات ثلاثة - العاصمة، والمقاطعة، والقرية. وكان أباطرة موتابا يفوضون السلطة لرؤساء على مستوى القرية والمقاطعة. ومن الجلي مع ذلك أن طبيعة أولئك الذين كانوا يعينون في هذه المناصب كانت تتباين تبعاً للظروف السياسية المحيطة بالأباطرة. ففي عهود الامبراطورية الباكرا، لم يكن حكم القرى والمقاطعات يسند إلا لأقارب الأباطرة، وكانت التقاليد تقضي بأن يحكم الأمير والوريث الشرعي أراضي داندي، وكان يُعرف باسم النيقانجي الأول؛ وكان يليه أمير آخر يلقب باسم النيقانجي الصغير ويحتل المرتبة الثانية في وراثة العرش^(١٤). وإلى جانب أعضاء الأسرة المالكة، كان أولئك الذين أعانوا حكام موتابا في عملية الغزو، وإن لم يكونوا من أقاربهم، يعينون في مناصب السلطة. وعندما بدأ حكام موتابا يشعرون بقدر أكبر من الأمن والثقة خلال القرن السابع عشر، سمحوا للقرى والمقاطعات بانتخاب قادتها. وفي العاصمة كان حكام موتابا يستعينون بعدد من كبار الموظفين كانوا يحصلون على أراض مقابل خدماتهم؛ كما كانت تسند واجبات محددة إلى كل زوجة من زوجات الامبراطور^(١٥).

المعتقدات وأساليب السيطرة الإدارية

برع حكام موتابا في استخدام عدة آليات للسيطرة على الامبراطورية. وآية ذلك أن العادة كانت تقضي بأن يقوم الرؤساء الإقليميون بإعادة إشعال نيرانهم الملكية في كل عام من نيران موتابا الملكية الأصلية^(١٦). وهذا يعني تجديد الولاء للسلطة المركزية؛ ذلك أن حكام موتابا كانوا يرسلون أوامرهم إلى الرؤساء الإقليميين مرة في كل عام بإطفاء نيرانهم الملكية والقدوم على الفور إلى بلاط موتابا لإعادة إشعال نيرانهم هذه. وكانت هذه الطقوس التي تتم عن الإخلاص تتركز أيضاً عند تنصيب حاكم جديد لموتابا فوق العرش. فبعد وفاة أحد حكام موتابا، ترسل الأوامر إلى الرؤساء الإقليميين بإطفاء نيرانهم الملكية إلى أن يتم اختيار خلف يعيدون إشعال نيرانهم من عنده. واعتبر التخلف عن تأدية هذه الطقوس عملاً من أعمال التمرد يعاقب عليه عقاباً صارماً، وكان هذا العقاب يستتزل بواسطة جيش كفاء تراوحت التقديرات لعدد أفراد ما بين ١٠٠٠٠٠ في خط القتال^(١٧)، و ٣٠٠٠٠ جندي نظامي خلال القرن السادس عشر و ٣٠٠٠.

(١٣) D.N. Beach، ١٩٨٠ (أ)، ص ١٦٤ و ١٦٥.

(١٤) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص ٥٨؛ A.P. De miranda in A.A. Andrade، ١٩٥٥، ص ٣٠٧ و ٣٠٨.

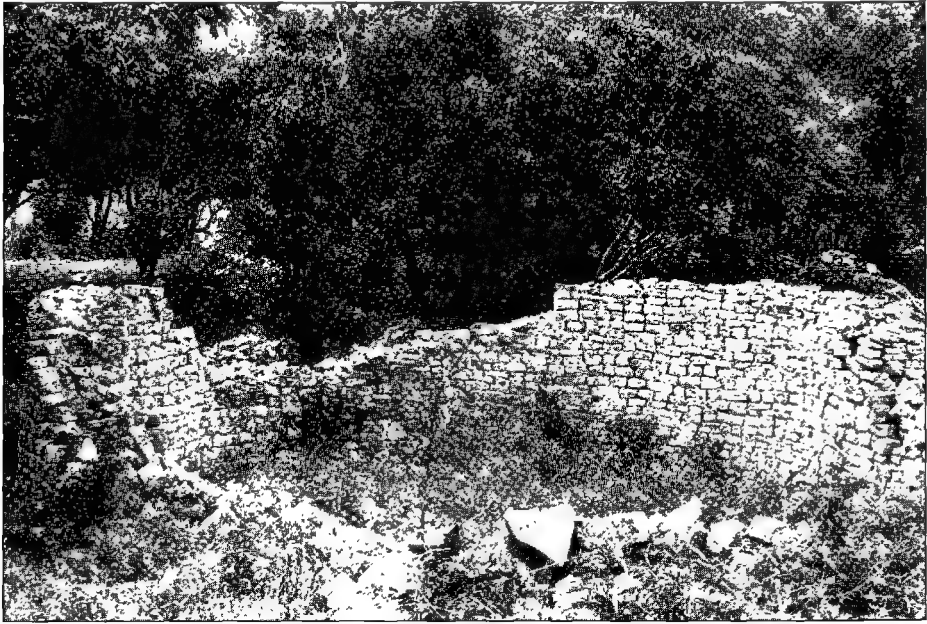
(١٥) المرجع السابق: A. Bocarro in G.M. Theal، ١٨٩٢-١٩٠٢، المجلد الثالث، ص ٣٥٦ و ٣٥٧.

(١٦) G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الأول، ص ٩٦، المجلد الثالث، ص ١٣٠، المجلد السادس، ص ١٧٠.

(١٧) Vasco Fernandes Homen to Luup de Sylvia in E. Axelsson، ١٩٤٠، ص ٢٧٤.



اللوحة ٣٠٢٢: صورة محفورة في القرن الثامن عشر، وتعكس هذه الصورة ثراء الامبراطور ومجده وقوته.



اللوحة ٤.٢٢: تطل من طراز موزيمبيرا.

رجل خلال القرن الثامن عشر^(١٨). وهذه الأرقام توحى بأن حكام موتابا كانوا، قبل تدهور الامبراطورية، في مركز يسمح لهم بتعبئة عدد كبير من الفلاحين وقتما يشاؤون للانضمام إلى الجيش، ولكنهم أصبحوا أقل قدرة على ذلك بكثير عندما تداعت الامبراطورية واختل نظامها خلال القرن الثامن عشر، وإن كانت الاحصاءات التي يقدمها المراقبون البرتغاليون المعاصرون غير جديدة بالثقة على الإطلاق.

كذلك كان حكام موتابا يتلاعبون بالدين للسيطرة على رعاياهم من خلال العلاقة الوثيقة بين الملكية والوسطاء الروحيين؛ إذ كانت الأرواح التي تتقمص الوسيط هي أرواح أسلاف الأباطرة أنفسهم أو «أرواح ممثلين سابقين لملاك الأرض الأصليين»^(١٩). وكان يتوقع من الامبراطور أن يحتفظ، بالإضافة إلى واجباته الأخرى، بصلة وثيقة مع الموتى الأقوياء نيابة عن الأمة، وكان الامبراطور هو الذي يسترضي الروح الوطنية ويتدخل لصالح رعاياه. وكان للنظام الذي يقوم على احترام عبادة القبور الملكية أثره في تعزيز صورة الامبراطور وهيبته وسيطرته على شعبه في نهاية المطاف، وكان يُتوقع منه أن يزور قبور أسلافه قبل الشروع في أي بعثة عسكرية كبرى.

وكان ملاك الأراضي، مثل دزيفاغورو، هم كهان استتزال الأمطار وأرباب الطقوس والشعائر في بلاط موتابا الملكي. وهذا النظام الديني كان مطبقاً بحذافيره على مختلف المستويات الإدارية،

(١٨) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص ٦.

(١٩) T.O. Ranger، ١٩٧٩، ص ١٩.

إذ كان الدين أداة مهمة لفرض السيطرة الاجتماعية، وخاصة في اقتصاد تغلب عليه الزراعة، وكان ينظر إلى اشتراك الملك في طقوس استئزال الأمطار على أنه أمر حاسم بالنسبة لرخاء الامبراطورية الاقتصادية، بل إن أباطرة موتابا كانوا يقيمون لأسلافهم حفلات رقص شهرية مع بزوغ كل قمر جديد^(٢٠)، بالإضافة إلى ولائم سنوية ضخمة لتهذئة أرواح أولئك الأسلاف. وتوجد إشارات إلى استخدام الموسيقيين «الذين كانوا يوقظون الأرواح إلى حاجة الناس للأمطار»^(٢١).

وهكذا كان الدين يلعب دورًا حاسمًا كأداة اجتماعية للسيطرة السياسية، والواقع أن الوسطاء الروحانيين كانوا يتمتعون بوضع أسمى من الأباطرة، ولهذا كانوا ولا يزالون يدعون مهوندورو (الأسد) وكانت مهمتهم تتمثل في تقديم المشورة للامبراطور بصدد شؤون الدولة كلها^(٢٢). بيد أن الجزية كانت هي الأسلوب الأكثر شيوعًا للسيطرة السياسية. وكان حكام موتابا يفرضون الجزية في شكل منتجات زراعية، وجلود أسود وفهود، وريش نعام، وماشية صغيرة وكبيرة، ولحوم كل حيوان يقتل، وبالنسبة للقبيل الناب الذي سقط عليه عند موته^(٢٣). كذلك كانت الجزية تدفع في شكل ريع العمل؛ وفي ذلك يقول جواو دي باروس:

«كان يتحتم على جميع الضباط والخدم العاملين في بلاطه، وعلى قادة الجند، كل منهم مع رجاله، أن يخدمه في زراعة حقوله، أو بتأدية عمل آخر لسبعة أيام في كل ثلاثين يومًا. وتؤدي هذه الخدمات نفسها للسادة الذين يعطيهم أرضًا يوجد فيها أتباع له؛ وفي بعض الأحيان عندما يرغب في الحصول على خدمة خاصة، يرسل إلى المناجم التي يستخرجون منها الذهب بقرة أو بقرتين تبعًا لعدد الأشخاص الموجودين هناك كي تقسم بينهم علامة على الحب؛ وفي مقابل هذه الخدمة يعطيه كل منهم كمية قليلة من الذهب ترتفع قيمتها إلى خمسمائة ريس*؛ وفي الأسواق أيضًا يعطيه التجار كمية معينة بدلًا من الخدمة، ولا يعني ذلك أن عقوبة ما كانت توقع على الذين لا يدفعون لكنه لم يكن يسمح لهم بالظهور أمام بينو موتابا وهو ما يعتبر عارًا عظيمًا»^(٢٤).

وقد مارس الحكام التابعون للامبراطور هم أيضًا عادة ريع العمل، وإن كان يبدو أنهم غيروا أسلوب تطبيقها، فبدلًا من إرسال أشخاص لفلاحة حقول الامبراطور كانت القرى

* ملحوظة من المترجم: الريس وحدة نقد برتغالية أو برازيلية قديمة.

(٢٠) R. Gray و S. Marks، ١٩٧٥، ص ٣٨٨.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) المؤلف مجهول، ١٨٩٠، ص ٢٢٣؛ D.P. Abraham، ١٩٦٩، G.K. Garbett، ١٩٦٥، انظر أيضًا E.G. Parrinder، ١٩٦٧، ص ٦١.

(٢٣) J. de Barros في J.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الأول، الكتاب العاشر، الفصل الأول؛ J. dos Santos، في J.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، الكتاب الثاني، الفصل ١٥، A.P. Miranda في L.F. de Carvahlo، ١٩٥٤، المجلد السابع، ص ١٣٥.

(٢٤) J.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد السادس، ص ٢٧١.

والنجوع في أوتيشي ترزع حقلاً ضخماً من السرغم للملك، وكان جميع سكان المكان مجبرين على العمل فيه في أيام معينة من السنة تحدّد مقدّماً...». بيد أن الحصاد كان يتم على أيدي «خدم يحتفظ بهم في كل مكان لهذا الغرض»^(٢٥). وعند افتتاح منجم جديد كان حكام موتابا يرسلون عادة بعض أعوانهم الموثوق بهم لجمع الجزية. وكان عمّال تعدين الذهب يقيمون مأوى لسكنى جامعي الجزية وكى تودع فيه الجزية ذاتها، وكانت الجزية تقدر على أنها «نتاج رحلة واحدة من الرحلات اليومية التي يقوم بها شخص يعمل في تعدين الذهب بين المنجم والماء»^(٢٦)، وكان استخراج المعادن وخاصة الذهب يتطلب على ما يبدو حتى سقوط دولة موتابا في أوائل القرن العشرين. وقد يقال إن آليات السيطرة على اختلافها حققت نجاحاً جزئياً، في الحفاظ على امبراطورية مركزية، في وقت كانت المسافات الشاسعة تجعل من المستحيل فرض إشراف وثيق على الرؤساء الإقليميين. ويعزى اضمحلال امبراطورية موتابا وسقوطها تدريجياً إلى عجز الجيش عن التعامل بصورة فعّالة مع حركات التمرد في الأجزاء النائية منها، وإلى المؤامرات السياسية الداخلية التي استغلّها التجّار البرتغاليون، بالإضافة إلى الحروب الأهلية.

العامل البرتغالي

على الرغم من أن البرتغاليين وصلوا إلى سوفالا في ١٥٠٦، فإنهم لم يشرعوا في القيام بمحاولات جادة لكسب السيطرة على امبراطورية موتابا إلا فيما بين ١٥٥٠ و١٦٣٠. وحتى ١٥٤٠ كانت التجارة بين البرتغاليين وعشائر الشونا تجري على أساس غير رسمي. غير أن العلاقات التجارية بين التجّار البرتغاليين وحكام موتابا ورعاياهم اتّخذت طابعاً رسمياً في ١٥٤٠^(٢٧). وقد تحقّق ذلك بإنشاء بعثة برتغالية للشؤون الدبلوماسية والتجارية، لدى بلاط موتابا الملكي برئاسة ضابط يدعى قائد البوابات، وكان هذا الضابط ينتخب مدى الحياة بواسطة التجّار البرتغاليين، لكن تعيينه كان يتوقّف على تصديق أباطرة موتابا. وكانت مهامه الرئيسية تتمثل في نقل الهدايا والطلبات والشكاوى من التجّار البرتغاليين إلى أباطرة موتابا والعكس بالعكس^(٢٨)، وكانت العلاقات بين الجالية البرتغالية وحكام موتابا علاقات تبعية في

(٢٥) J. dos Santos في G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد السابع، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر. ص ٢٢٢.

(٢٦) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص ٦٦.

(٢٧) J. dos Santos، in G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، الفصل التاسع؛ Fr. Monclaro، in G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثالث، ص ١٨٦.

(٢٨) J. dos Santos، in G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد السابع، ص ٢٧١.

جوها مع قيام البرتغاليين بدفع جزية تسمى كورفا؛ وكان كل قائد جديد لحصن موزمبيق البرتغالي ملزمًا عند توليه مهام منصبه:

... بأن يدفع إلى مونموتابا ما قيمته ثلاثة آلاف كروزادوس من الأقمشة والخرز والعقود لقاء الأعوام الثلاثة التي سميضها في منصبه. كي يكون في مقدوره أن يفتح أراضيها خلال هذه الفترة لجميع التجار، من مسيحيين ومغاربة، نظرًا لأنهم جميعًا يتاجرون في أقمشة حصلوا عليها من القائد المذكور؛ وكان الجانب الأكبر من الذهب المصدر من هذه الأنهار يذهب إلى يدي قائد موزمبيق^(٢٩).

وفي مقابل هذه الجزية كان الأباطرة يمنحون التجار حرية المرور لبيع أقمشتهم وعقودهم في أنحاء الامبراطورية كافة. ويؤخذ من تجربة مبشر جزويتي، هو جواو دوس سانتوس، أن «أحدًا لم يسمع أن لصوًّا من الكفريين هاجموا البرتغاليين على الطرق أو سرقوهم إلا بأمر من مونموتابا نفسه، إذ كان يأمر بذلك أحيانًا انتقامًا لإهانة لحقت به أو يدعي أنها لحقت به من البرتغاليين، وخاصة إذا كان القائد الذي تولّى مهام منصبه منذ عهد قريب في موزمبيق لم يدفع له الأقمشة التي جرت العادة على دفعها خلال السنة الأولى أو أخرها إلى السنة الثانية^(٣٠)».

وفي حالة كهذه كان الامبراطور يأمر بضبط كافة السلع الموجودة في الامبراطورية دون تعويض. وقد حدث هذا بالفعل في ١٦١٠ عندما أعلن غانسي روزيري مصادرة جبرية لسلع التجار، وأسفر ذلك عن الإغارة على بعض التجار البرتغاليين وقتلهم^(٣١). وإلى جانب الجزية التي كان القائد البرتغالي يدفعها لأباطرة موتابا. كان من المحتم على امبراطور البرتغال وعلى التجار العرب السواحيليين دفع جزية تقدر بقطعة واحدة من كل عشرين قطعة من القماش يجلبونها إلى الامبراطورية^(٣٢). وبالإضافة إلى الأقمشة والعقود، التي كانت تتداول على نطاق واسع، كان أباطرة موتابا يحصلون على السلع البرتغالية الفاخرة المستوردة كهدايا، ومن ذلك الحرير والسجاد والمصنوعات القاشانية والزجاجية، التي كانوا يستخدمونها لتعزيز هيبتهم في إطار نظام يقوم على السلطة الأبوية.

واستمرّ نظام علاقات التبعية هذا دون تغيير يذكر حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر عندما بدأ البرتغاليون يفرضون سيطرتهم على حكام موتابا، وقد حدث هذا نتيجة لحروب البرتغال العدوانية في زامبيا الجنوبية بين عامي ١٥٦٩ و ١٥٧٥^(٣٣) عندما نجحت في ترسيخ

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) P.B. de Rezende, in G.M. Theal, ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص ٤١٤ و ٤٢٣ و ٤٢٩. وقد قدرت قيمة الكورفا بخمسة عشر أو ستة عشر ألف كروزادوس كل ثلاث سنوات، ويبدو أن هذا التقدير مبالغ فيه إلى حد ما.

(٣١) J. dos Santos, in G.M. Theal, ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص ٢٧٢.

(٣٢) Fr. Monclaros, in G.M. Theal, ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثالث، ص ٢٠٢-٢٥٣.

(٣٣) R. Gray و S. Marks، ١٩٧٥، ص ٣٩٠.

أقدامها في مملكتي أوتيفي ومانبيكا الشرقيتين. وبعد عدة معارك، عقد البرتغاليون مع ملك أوتيفي في ١٥٧٥ معاهدة نص فيها على التزام قائد سوفالا وخلفائه بدفع جزية سنوية قدرها ٢٠٠ قطعة من القماش لحكام أوتيفي^(٣٤). وفي مقابل هذه الجزية ضمن التجار البرتغاليون حرية المرور إلى مملكة مانبيكا التي كانوا يعتقدون خطأ، كما أثبتت الأحداث فيما بعد، أنه توجد فيها كميات وفيرة من الذهب. وعلاوة على ذلك سمح لسكان الحصن البرتغالي في سوفالا بحرية المرور إلى الداخل على طول نهر سوفالا لشراء تمويناتهم. وفيما يخص أباطرة موتابا، كان يتحتم على كل تاجر برتغالي يرغب في المرور عبر أوتيفي إلى مانبيكا أن يدفع ضريبة لحاكم أوتيفي تقدر بقطعة واحدة من كل عشرين قطعة قماش يجلبها إلى المملكة؛ غير أن التجار الأفريقين الذين كانوا يتاجرون في الأقمشة والعقود وغيرها من السلع مع البرتغاليين كانوا يدفعون للملك ثلاث قطع من كل عشرين قطعة^(٣٥). وليس من الواضح لماذا كان التجار الأفريقون يلزمون بدفع قيمة أكبر مما كان يدفعه نظراؤهم من البرتغاليين، وربما كان ذلك للحيلولة دون نشوء طبقة قوية من التجار يمكن أن تتحدى سلطة الملك السياسية في آخر الأمر؛ وعقدت معاهدة مماثلة مع ملك مانبيكا في ١٥٧٣^(٣٦).

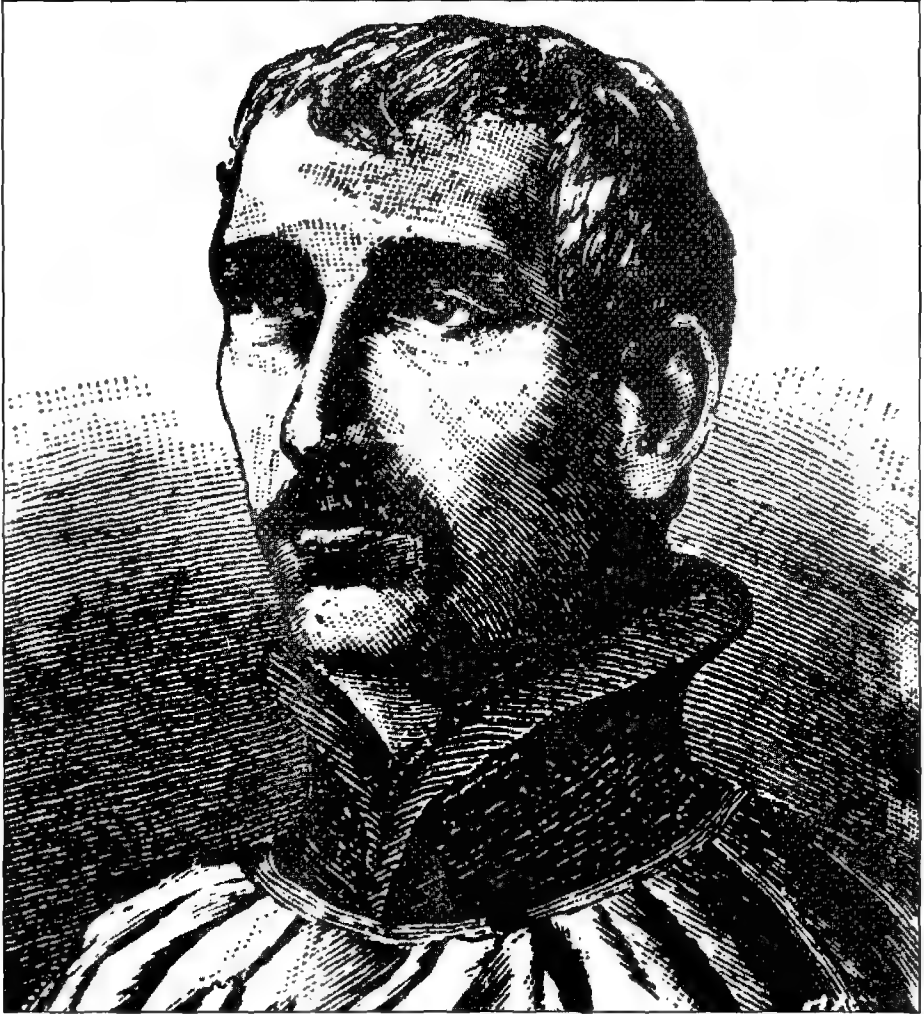
وقد أغرى هذا النجاح المحدود البرتغاليين بالمضي قدماً في التعدي على إمبراطورية موتابا؛ وأتاحت حركات التمرد التي نشبت هناك بين ١٥٩٠ و١٦٠٧ فرصة مؤاتية للبرتغاليين للدخول في سياسات موتابا المتشابكة؛ ذلك أن حاكماً من حكام موتابا هو غاتسي روزيري أتجه إلى طلب المعونة من البرتغاليين، وعقد معهم معاهدة للمساعدة العسكرية تعهد في مقابلها بالتنازل عن مناجم الذهب والنحاس والحديد والقصدير والصفائح المملوكة له^(٣٧). وقد أضفت المعاهدة على البرتغاليين مكانة الملاك رغم أنهم كانوا يفتقرون إلى الخبرة والقوة العاملة اللازمين لاستغلال المعادن؛ وأثبتت الأحداث أن المعاهدة كانت محدودة القيمة لأن البرتغاليين تركوا غاتسي روزيري يواجه مصيره بينما استمرت الحروب الأهلية مشبوبة إلى أن مات في عام ١٦٢٤. وخلف غاتسي روزيري ابنه نيامبو كابارا ريدزي الذي أنكر عمه مامفورا مشروعية حقه في المطالبة بعرش موتابا الملكي؛ وفي الحروب التي تمخضت عن ذلك بين هذين المطالبين بالعرش سعى مامفورا إلى طلب مساعدة عسكرية من البرتغاليين وحصل عليها في ١٦٢٩، وقبل أن ينضم البرتغاليون إلى مامفورا ضد كابارا ريدزي انتزعوا منه وعوداً تتضمن معاهدة بشأن التبعية والتخلي عن مناجم الفضة والذهب. وهكذا ارتقى مامفورا عرش موتابا بمساعدة البرتغاليين، شأنه في ذلك شأن غاتسي روزيري في عام ١٦٠٧. وكانت المعاهدة التي عقدت في وقت لاحق مع البرتغاليين تقضي بالسماح للتجار البرتغاليين بحرية المرور في أنحاء

(٣٤) J. dos Santos, in G.M. Theal ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص ٢١٩.

(٣٥) G.M. Theal ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد السابع، ص ٢٢٢.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٣٧) G.M. Theal ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثالث، ص ٣٦٧-٣٧٠.



اللوحة ٢٢، ٥: الأب جونزالو دا سيلفيرا الذي أدخل المسيحية في امبراطورية موتابا في ١٥٦٠. وقد قتل بأمر من الامبراطور عندما تناقلت شائعات بأنه قاد فرقة متقدمة من الغزاة البرتغاليين.

مملكته كافة، ويطرد التجار العرب السواحيليين من الامبراطورية، وبالسماح للدومينيكان بالتبشير بدينهم. كذلك التزم بإيقاف الكورفا التي ظل البرتغاليون يدفعونها لحكام موتابا كجزية منذ منتصف القرن السادس عشر تقريباً، وبأن يدفع هو الجزية بدلاً من ذلك للبرتغاليين منذئذ. وعلى أثر هذه المعاهدة تزايدت أعداد التجار والمغامرين البرتغاليين داخل امبراطورية موتابا، وقد عُمد مامقورا هو وزوجته، وغُيرا اسميهما إلى دومغوس ولويزا^(٣٨).

(٣٨) للرجوع إلى نص المعاهدة الكامل، انظر: J. Goelho, in G.M. Theal, ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الخامس، ص ٢٩٠-٢٩٢.

وشجعت معاهدة ١٦٢٩ المغامرين البرتغاليين على الاستيلاء على مساحات من الأراضي اعترف بها التاج البرتغالي فيما بعد بوصفها «أراضي التاج»، وأوشك التجار البرتغاليون من ثم أن يصبحوا ابتداءً من ذلك التاريخ أصحاب السيطرة على البلاد بعد أن كانوا ضيوف الحكام الأفريقيين، ولكن نزعتهم الفردية وميلهم إلى الخروج على القانون أدّى إلى ما يمكن أن يعتبر فترة سادها الاضطراب والفوضى، ولهذا يمكن أن يقال إن توغل البرتغاليين في امبراطورية موتابا أدّى إلى تمزّقها، وإلى نشوء ظاهرة سميت نظام البرازو وإلى مولد كيان سياسي جديد هو امبراطورية روزفي.

نظام البرازو

استمر المغامرون البرتغاليون الأفراد في اقتناء الأرض دون ضابط تقريبي؛ وأسفر ذلك عن إنشاء عدد كبير من البرازو (إقطاعيات التاج)^(٣٩). وكانت هذه تملك للموظفين والتجار وللوظائف الدينية ورجال الحدود من البرتغاليين.

وكان نظام البرازو يجمع بين نظامين اجتماعيين - اقتصاديين، الأول هو نظام عشائر الشونا الذي كان يتركز على أقلية حاكمة وفلاحين منتجين، والثاني نظام أدخل على نظام الشونا ويرتكز على ملاك الإقطاعيات، باعتبارهم طبقة مهيمنة، وجيوش من الرقيق، ويعني هذا أن ملاك الإقطاعيات حافظوا على النظام الاجتماعي - الاقتصادي الذي وجدوه قائماً في زامبيزيا. واستمرّ الرؤساء الأفريقيون في تأدية مهامهم التقليدية وإن «لم تعد لهم سلطة مطلقة»^(٤٠)؛ بينما أصبح لملاك الإقطاعيات وضع السادة بحيث كانت العلاقة بينهما تشبه العلاقة بين رئيس ومرؤوس داخل امبراطورية موتابا.

وكانت علاقات الإنتاج في داخل هذه الممتلكات إقطاعية في جوهرها، إذ كان الرئيس الأفريقي يؤدي الجزية للمالك الإقطاعية في شكل منتجات زراعية: كالزبد، والأقمشة المنسوجة محلياً، والعسل، والتبغ، والسكر، والماشية الكبيرة والصغيرة، والعاج والتبر^(٤١). وكان مالك البرازو، نتيجة لوضعه كرئيس بحكم الواقع، يتبع الممارسات الاجتماعية الأفريقية في أمور الدين، ويتزوج من أسر الرؤساء لتغطية اغتصابه للسلطة الأفريقية التقليدية، وتعزيز صورته بين الأفريقيين، والتغلب على الضعف الرئيسي ألا وهو افتقاره إلى المشروعية في السياسة التقليدية الأفريقية. وقد حدث هذه الاعتبارات بالبروفسور ايزاكمان إلى وضع نظرية عن الأفرقة تزعم أن نظام البرازو باعتباره نظاماً برتغالياً لحيازة الأرض، تغيّر بهذه الطريقة وتمّ تطويعه للوضع الأفريقي بحيث أصبح نظاماً أفريقياً تماماً^(٤٢)، كما قال إن عملية الاندماج مع السكان المحليين على هذا النحو بدأت منذ مطلع القرن السابع عشر.

(٣٩) A.F. Isaacman، ١٩٧٢ (ب)، الفصل الثاني، M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، الفصل الرابع.

(٤٠) A.F. Isaacman، ١٩٦٩.

(٤١) W.F. Rea، ١٩٧٦، ص ١٠٢.

(٤٢) A.F. Isaacman، ١٩٧٢، ص ٥٦-٦٣.

غير أن نظرية الأفرقة الكاملة التي يقول بها إيزاكمان لا تثبت للنقد إذا أدركنا أن نظام البرازو كان على ارتباط دائم بقدر أو بآخر بالرأسمالية التجارية؛ وكما يقول إيزاكمان، كان ملاك الإقطاعيات يعملون كوسطاء في التجارة عبر المسافات الطويلة بين موزمبيق والهند، ومع أوروبا في نهاية المطاف، وكانوا يقومون خلال القرن الثامن عشر بتصدير العاج والرقيق أساساً إلى البرازيل والجزر الفرنسية من مجموعة موريشيوس، وعلى هذا النحو احتفظ نظام البرازو بروابطه الاقتصادية مع أوروبا، ويمكن أن يقال من ثم إن مجتمع ملاك الإقطاعيات احتفظ، حتى في مرحلة تفكّسه، بمعالم يتعذر وصفها بأنها أفريقية؛ وليس أدل على ذلك من التعايش بين المستعمرين وجيش الرقيق.

وحتى عندما بلغ نظام البرازو ذروة تحوُّله المفترض إلى مؤسسة أفريقية، كانت ثمة عملية عكسية ماضية في طريقها: وهي نزاع الخصائص الأفريقية عن المجتمعات الأفريقية التقليدية داخل الإقطاعيات. ولأن نظام البرازو استجاب للطلب الداخلي على الرقيق فقد كان ملاك الإقطاعيات يسترقون جيرانهم الأفريقيين ويبيعونهم وسيؤون معاملته أبناء قومهم المستعمرين وعبيدهم سواء بسواء. وأسفر ذلك عن ظهور نظام «ارنغاس» تعرّضت حياة المستعمرين في ظله لاضطراب شديد إلى حد أوشكت أن تختفي معه التفرقة السابقة بين المستعمرين والأرقاء. وقد قيل إنه «فيما يخصّ السيطرة اليومية على المستعمرين ظل وضع «المامبو» دون تغيير»^(٤٣). ومن الحق أن المامبو كان يتمتّع بالهيبة والطاعة من جانب شعبه بحكم صلته بالأسلاف المؤسسين، وفي ذلك يقول إيزاكمان: «عندما كان المامبو يدخل إحدى القرى كان كل عمل يتوقّف، وكان يرحّب به بجوقة من التصفيق بالأيدي - وهي العلامة التقليدية على الاحترام والملكية»^(٤٤)؛ إلا أن هذه كانت مظاهر خاوية للملكية، إذ كان ملاك الإقطاعيات يملكون في نهاية الأمر الكلمة الأخيرة في الفصل في الدعاوى القضائية والمنازعات، وفي تعيين الرئيس الأفريقي نفسه، ولم يعد النائب الذي يسقط عليه الفيل يرسل إلى الملك، ولم تعد ترسل إليه أيضاً أفضل أجزاء الحيوانات الأخرى التي كانت تموت على أراضيه^(٤٥). وحتى الحق في توزيع الأراضي اغتصبه ملاك الإقطاعيات، ويستحيل من ثم أن يقال «إن وصول ملاك الإقطاعيات لم يؤد إلى تدمير النظام السياسي التقليدي أو تعديله»^(٤٦). وإذا جاز لنا أن نقول إنه لم يدمر؛ فقد عدل ولا ريب على نحو واسع النطاق، وكان ملاك الإقطاعيات يمثلون المرحلة الأولى للاستعمار البرتغالي لموزمبيق: إذ كانوا جيوباً للاستغلال السياسي والاقتصادي لم ينجح التجار البرتغاليون في إقامتها إلا عن طريق تغيير المؤسسات السياسية والاجتماعية الأفريقية.

(٤٣) A.F. Isaacman، ١٩٦٩، ص ١٥٨.

(٤٤) المرجع السابق.

(٤٥) المرجع السابق.

(٤٦) المرجع السابق.

الانتشار الجغرافي للإقطاعيات

كانت الإقطاعيات تتناثر على ضفتي نهر الزامبيزي؛ إلا أنه كانت ثمة فروق بين الإقطاعيات الموجودة شمالي النهر وما كان يوجد منها في جنوبيه^(٤٧). ففي الجنوب كانت توجد «ممتلكات التاج البرتغالي» بينما لم تكن إقطاعيات الشمال كذلك؛ إذ كان حائزو أراضي التاج يخضعون لالتزامات محددة تحديداً واضحاً. ومن الناحية النظرية، كان منح أراضي التاج مقصوراً على أجيال ثلاثة، وكان توارث الأرض لا يثبت إلا من خلال أنثى، ولم يكن من الممكن أن يزيد حجمها على ثلاثة فراسخ، وكان الحائز ملتزماً بأداء إيجار سنوي. أما حائزو إقطاعيات الشمال فلم يكونوا خاضعين لقيد من هذه القيود، وكانوا يحصلون على الأرض نتيجة لترتيب مباشر مع الرئيس المحلي؛ وقد أدت هذه الفروق إلى تفاوت كبير في القيمة بين إقطاعيات من حجم واحد؛ كذلك كان حائزو الإقطاعيات يقدرون قيمة أكبر لإقطاعيات الشمال لقربها من السوق (سوق زامبو) ومن مناجم الذهب خلال القرن الثامن عشر.

وقد استمرّ نظام الإقطاعيات بفضل نوعيات مختلفة من الرقيق؛ وكان كبير الأرقاء يسمّى شوانغا^(٤٨) أو «عيون وآذان» مالك الإقطاعية؛ وكان يُعَيّن بسبب ولائه.

وفي كل قرية من قرى البرازو، كان يوجد واحد من هؤلاء مهمته الأساسية هي التجسس على القادة التقليديين، وجمع المكوس والعاج، وكان مالك الإقطاعية يعتمد عليه في الحصول على المعلومات عن الأفريقيين المحليين؛ وفي حشد الرؤساء الأفريقيين غير المتمردين من المناطق المجاورة؛ وكان لحجم الأفريقيين الذين يعيشون في إقطاعية من الإقطاعيات أهمية حاسمة بالنسبة لمالكها لأنه كان يعتمد عليهم في إنتاج الذهب، والتجارة، وفي تأدية الجزية التي كانت تدفع عيئاً، وفي الدفاع، وأحياناً في شنّ حروب للتوسع الإقليمي. وكان مالك الإقطاعية يعتمد في فرض سلطته على جيش صغير يسمّى تشيكوندا تمثل مهمته الرئيسية في القيام بأعمال الشرطة في المجتمع المحلي، والتحقق من إطاعة قوانين مالك الإقطاعية، ومعالجة أعمال التمرد. وكان عدد أفراد هذا الجيش يتراوح عادة ما بين عشرين وثلاثين رجلاً في الإقطاعيات الصغيرة، بينما كان من الممكن أن يتألف في الإقطاعيات الكبيرة من بضعة آلاف؛ وكان هذا الجيش مقسماً إلى مجموعات من عشرة رجال (نساكا) تحت رقابة ساتشيكوندا؛ وكان كل ساتشيكوندا يتلقّى هو ورجاله أوامرهم من موكازامبو (رئيس أرقاء)؛ وكان من الممكن أن يوجد في إقطاعية واحدة عدد يرتفع إلى عشرين أو ثلاثين من رؤساء الأرقاء تتشّل مهامهم الرئيسية في حلّ القضايا وإجراء محاكمات بالتعذيب (موافي) لإثبات إدانة شخص متهم بممارسة السحر أو تهرئة ساحته.

وقد ناقش انطونيو بينتو دي ميراندا، في تقرير كتبه في ١٧٦٦ عن ساحل أفريقيا، الأساليب الرئيسية التي كانت تستخدم للحصول على الرقيق، ويؤخذ مما قاله أن صيادي الرقيق

(٤٧) W.F. Rea : ١٩٧٦، ص ٨٨ و ٨٩.

(٤٨) A.P. Miranda, in A.A. Andrade, ١٩٥٥، ص ٢٦٦ و ٢٧٠.

كانوا يسرقون الأطفال ويبيعونهم للتجار البرتغاليين وللتجار العرب السواحيليين وللوكلاء الأفريقيين، وكان بعض الأشخاص يباعون أو يرهنون كرقيق في أوقات المجاعة: كذلك كان المجرمون الذين صدرت ضدهم أحكام بالإدانة، وأسرى الحرب والمدنيون المعسرون يباعون كرقيق^(٤٩). والصورة التي تبرز من مصادر برتغالية أخرى تعكس وجود الاسترقاق على أساس طوعي.

وتتوافر أدلة كافية مع ذلك على أن بعض الذين كانوا يباعون كانوا يعتقدون «أنهم لم يكونوا أرقاء في حقيقة الأمر، بل كانوا يقومون بالخدمة شأنهم في ذلك شأن الخادم الأوروبي الذي يتفق مع سيده على أجر ولكنه لا يتحول إلى عبد له»^(٥٠). وكان الأطفال يباعون أحياناً لأداء جزية مطلوبة في الإقطاعية، وفي هذه الحالة لم يكن الرجل يستطيع استرداد ولده إلا عن طريق مبادلته بعبد، ومن الجلي أن بعض الرؤساء والمستعمرين كانوا يجلدون أنفسهم مجبرين على بيع من يعولونهم.

تدهور نظام الإقطاعيات

تدهور نظام الإقطاعيات خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر لأسباب عديدة: أولها أن سلطة مالِك الإقطاعية لم تكن محددة تحديداً دقيقاً بالمقارنة مع سلطة الحاكم الأفريقي التقليدي^(٥١). وكان هذا يغري مالِك الإقطاعية في كثير من الأحيان بإساءة استعمال سلطته بإجبار الفلاحين الأفريقيين على بيع محاصيلهم الزراعية له دون غيره، وبأسعار منخفضة بصورة مصطنعة. كذلك كان يفرض مكوساً باهظة على الفلاحين. وكان يعذبهم ويرتكب «مئات من الفظائع الدموية البشعة، ومن جرائم القتل الوحشية، دون أن يصل شيء من ذلك إلى علم الحكومة»^(٥٢).

وكان المعمرون يردون بعنف على هذه الأعمال بالثورة ضد ملاك الإقطاعيات بل وبالهجرة منها. وقد استلقت ميراندا انتباهنا إلى ثورات الأرقاء الفاشلة والمناطق الحصينة التي احتجى بها الأرقاء الفارون (موسيتوس) في أواخر القرن الثامن عشر. وتسببت هذه الثورات والهجرات في تدهور الإنتاج الزراعي وفي استجلاب الجفاف والمجاعة^(٥٣). ذلك أن مالِك الإقطاعية كان يعتمد هو وجيوشه المؤلفة من الرقيق على المواد الغذائية التي ينتجها الفلاحون، وكان التشيكوندا يستخدمون القوة في الحصول على المواد الغذائية من الفلاحين. وكان المستعمرون بدورهم يردون على ذلك بالهجرة من الإقطاعية بحثاً عن الغذاء والأمن في مكان آخر.

(٤٩) A.P. de Miranda, in A.A. Andrade, ١٩٥٥، ص ٢٦٦-٢٧٠.

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) المرجع السابق.

(٥٢) A.F. Isaacman, ١٩٦٩، ص ١٧٠.

(٥٣) A.P. de Miranda, in A.A. Andrade, ١٩٥٥، ص ٢٦٦-٢٧٠.

وكانت تجارة الرقيق من العوامل الأخرى التي أدت إلى تدهور نظام الإقطاعيات. ففي حقبة الأربعينات من القرن التاسع عشر تزايدت تجارة الرقيق فيما وراء البحار نتيجة لاحتلال هولندا لأنغولا^(٥٤)، وأوقف توريد الرقيق من أنغولا إلى البرازيل، وتحتم على لشبونة أن تتجه إلى ساحل أفريقيا الجنوبي الشرقي كمصدر لهم. وكان لإنشاء اقتصاد المزارع الكبرى في جزر ماسكارين الفرنسية خلال عقد الثلاثينات من القرن الثامن عشر أثره في استحداث طلب إضافي على الرقيق؛ وبالرغم من كل هذه الطلبات الجديدة، كان عدد الأرقاء الذين صدروا من زامبيا الجنوبية بحلول عام ١٧٥٢ صغيراً نسبياً، إذ تم الحصول على ٣٠٠ من زامبيا وعلى ٢٠٠ من سوفالا. وقد لاحظ مبشر ألماني عاش في المنطقة بين عامي ١٧٥٨ و ١٧٥٩ أن «عددًا قليلًا من الأرقاء أرسل إلى ما وراء البحار، وكان ينظر إلى ذلك على أنه شيء يبلغ من الشناعة أن أولئك الذين يجبرون عليه كانوا ينتحرون هرباً منه»^(٥٥). غير أن تجارة الرقيق بدأت تزايد قرب أواخر القرن الثامن عشر إلى حد أن ملاك الإقطاعيات في وادي الزامبيزي وجدوا فيها فرصة سانحة للثراء، وجعلت الفرق المشكلة للإغارة على الرقيق تستجلب قوافل محملة بهم من أراضي شيبوا ونسينغا، ومانغانيا. كذلك بدأ ملاك الإقطاعيات في بيع العبيد الذين يعملون في إقطاعياتهم مما أدى إلى زعزعة الأسس التي كان نظام «البرازو» يقوم عليها ذاتها. بيد أنه فيما وراء وادي الزامبيزي لم تتأثر سائر الجهات الأخرى الواقعة في مناطق الزامبيزي الجنوبية بالتجارة بقدر يذكر؛ وتسارع تدهور نظام الإقطاعيات في جنوب الزامبيزي بدلاً من ذلك نتيجة لبروز كيان سياسي جديد خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر أقامته أسرة شانغامير المالكة في روزفي.

امبراطورية روزفي

كانت أصول امبراطورية روزفي موضعاً لاجتهادات شتى. وضاعف من تعقد هذه المسألة اسم «شانغامير» الذي قرن باسم مؤسس امبراطورية روزفي في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وإن كان قد ذكر لأول مرة في القرن الخامس عشر^(٥٦). وثمة إشارات عرضية إلى اسم أسرة شانغامير المالكة في القرن السادس عشر، «وكانت آخر مرة سمع فيها عن أسلاف شانغامير عند هزيمتهم فيما بين عامي ١٥٤٧ و ١٥٤٨»^(٥٧). ويبدو مع ذلك أن الإجماع ينعقد على نقاط أربع^(٥٨): الأولى، أن روزفي كانت جزءاً لا يتجزأ من كارانغا التاريخية التي كانت تابعة لامبراطورية موتابا إلى أن انفصلت

(٥٤) المرجع السابق.

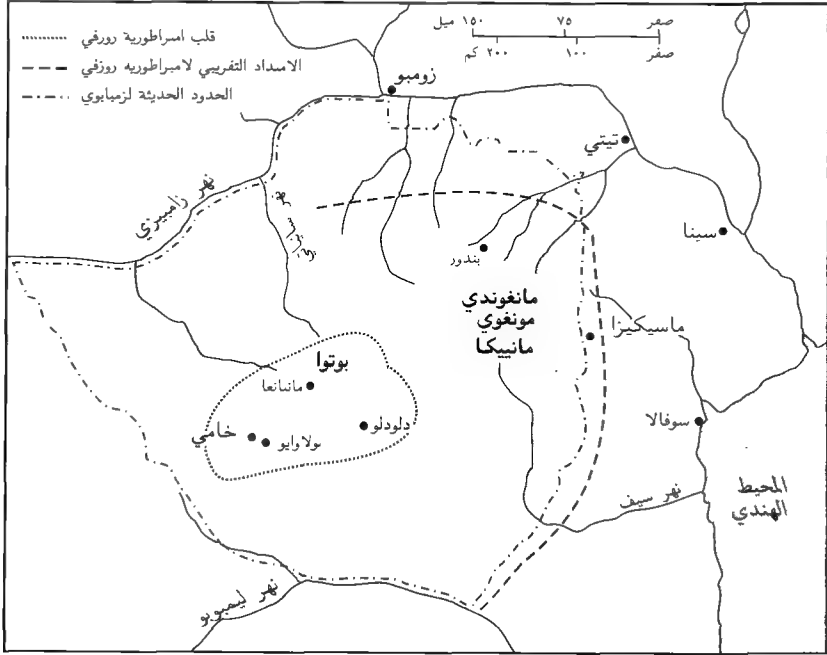
(٥٥) أوردت هذه الملاحظة في مؤلف W.F. Rea، ١٩٧٦، ص ١١٧ و ١١٨.

(٥٦) D. de Alcacova to the King, Cochin, 20 Nov. 1506 in documentos Sobre os Portuguezes em

Moçambique, vol. I, p. 393

(٥٧) D.N. Beach، ١٩٨٠، ص ٢٢٨.

(٥٨) S.I. Mudenge، ١٩٧٤ (١).



الشكل ٢٢، ٣: امبراطورية روزفي.

المصدر: اقتبست الخريطة من د.ن. بيتش «زامباوي قبل ١٩٠٠»، ١٩٨٤، ص ٣٨، هراي، مطبعة مامبو.

عنها في القرن السابع عشر واكتسبت هوية مستقلة؛ والثانية، أن تسمية «روزفي» أعطيت بادئ الأمر لقسم من عشائر كارانغا التاريخية هذه التي ارتبطت بصعود شانغامير دومبو الأول إلى السلطة بين عامي ١٦٨٤ و١٦٩٥^(٥٩)؛ والثالثة، أن إنشاء امبراطورية روزفي تمّ على يدي شانغامير دومبو الأول، والرابعة، أن اسم «روزفي» الذي اشتق من فعل (كوروزفا) أو «يديمر» في لغة الشونا إما أن يكون «أتباع دومبو قد استخدموه... بدافع الزهو...»^(٦٠) بسبب الدمار الذي ارتكبهه خلال حروب الغزو التي خاضوها، وإما أن يكون ضحاياهم قد أطلقوه عليهم نبذاً.

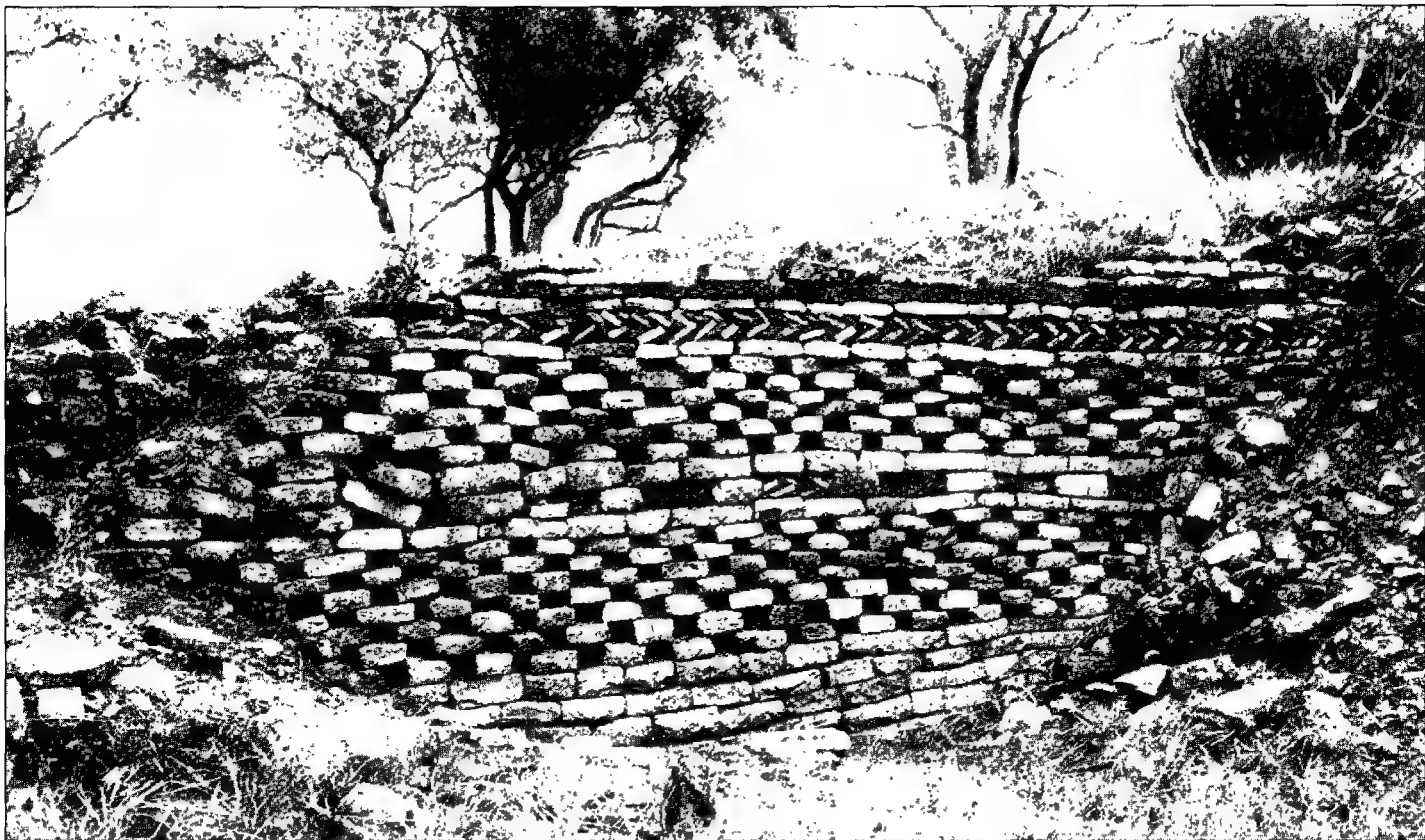
وفيما بين عامي ١٦٨٤ و١٦٩٥، بدأ دومبو شانغامير يصعد إلى السلطة شيئاً فشيئاً في الشمال الشرقي^(٦١). وليس من الواضح حتى الآن كيف تسنى له أن يفعل ذلك، فقد كان من رعاة أباطرة موتابا ولكنه ثار عليهم، وقاد أتباعه أولاً إلى دولة توروا في الجنوب الغربي ثم إلى مملكتي مانيكا وأوتشي في الشرق^(٦٢) وطرد التجار البرتغاليين. الذين كانوا يحاولون غزو هذه المناطق من مملكة

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) D.N. Beach، ١٩٨٠، ص ٢٢٨-٢٣١.

(٦٢) المرجع السابق.



اللوحة ٢٢، ٦: زخرفة الحيطان في داناغومبي التي يحتمل أن تكون قد بُنيت في القرن السابع عشر كمركز من مراكز دولة توروا؛ ويبدو أنها أصبحت عاصمتها في الثلاثينات أو الأربعينات من القرن السابع عشر بعد حرق خامي. وربما عدد سكانها يرتفع إلى حوالي ٢٠٠٠ نسمة.

مونغوي في عام ١٦٨٤، ومن أراضي السهول في عام ١٦٩٣، ومن مملكة مانيكا في ١٦٩٥، فهربوا إلى زومبو حيث أنشأوا مستعمرة جديدة في ١٧١٠، ثم عادوا إلى مستعمرتهم السابقة في ماسيكازا في مانيكا؛ غير أنه كان ثمة تفاهم ضمني في كل حالة على أنهم يخضعون لسلطة سادة روزفي من أسرة شانغامير. وهكذا تمكن حكام روزفي من إنشاء امبراطورية امتدت لمسافات مترامية حتى وصلت إلى بوهيرا وبوتشا ودوما والمرتفعات الجنوبية الغربية جنوبًا. كما امتدت إلى المروج الرملية في الشمال الغربي. وإلى الأراضي العشبية في الشمال، وإلى المروج المنخفضة في الجنوب الغربي^(٦٣). وكان مركز الامبراطورية يشمل على الأرجح منطقة نديبيلي نفسها التي خلقتها في حقبة الأربعينات من القرن التاسع عشر. واتخذت عاصمتها الأولى في دانانغومبي. وإن كان من الظاهر أن أباطرة روزفي كانوا يعيشون فيما بعد في خامي وناتيتالي من وقت لآخر. ونحن نستمد فكرتنا عن عاصمة روزفي من وصف يرجع إلى القرن التاسع عشر^(٦٤)، على الرغم من أنها كانت قد تغيرت قليلاً على الأرجح منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويؤخذ من روايتنا هذه أن البلاط الملكي كان يتألف من ثلاثة منازل حجرية، في كل منها غرف كثيرة كان أباطرة روزفي يستخدمونها لتخزين مقتنياتهم؛ وكانت المنازل محاطة بأسوار مصنوعة من العاج؛ وكان شانغامير روزفي يملك عدة بنادق حصل عليها من التجار البرتغاليين في سنا وكان يرثي «الخنازير والكلاب الممتازة»...

«... ولا يأكل أي طعام طازج اكتفاء بالطعام البائت، وهو يشرب خمره بنفسه، وفي أيام معينة يخرج للصيد مع رجال بلاطه، ويرسل صياديه في أحيان أخرى، فإذا وافته المنية دفن في بيته دون عويل أو حداد، لأن زوجاته يقمن في اليوم التالي مباشرة بتقديم الامبراطور الجديد الذي اخترنه بأنفسهن من سلالة شانغامير إلى كبار السن، وتتولى الزوجة الأولى تنويجه بغطائين من أغطية الرأس...»^(٦٥).

وقد احتفظ حكام روزفي بهويتهم كصفوة أجنبية وسط شعب يشترك معهم في طوعم واحد (القلب)، ومع حلفائهم في الحروب التي خاضوها لغزو الشعوب الناطقة بلغة كالانغا وسكان ولاية توروا.

الإدارة الإقليمية

استخدم حكام روزفي طرائق مشابهة للطرائق التي استخدمها حكام موتوبا للحفاظ على امبراطوريتهم، وكانت آلياتها تتضمن منح الأراضي، ودفع الجزية، والدين، وتدريب جيش يتمتع بالكفاءة.

(٦٣) المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٦٤) A.H.U. Lisbon Moc. Caixa 2, João Julião da Silva, Sofala 8th August 1844, "Memoria Respectiva a Villa de Sofala" (1836-47).

(٦٥) Anon., A.H.U. Moc. Caixa 7, Descrição Corografica do Reino de Manhica, seus costumes e leis, (1794).

فقد عمد حكام روزفي إلى توزيع الأرض على رؤساء جدد قاموا بتنصيبهم، وفرضوا عليهم أداء الجزية، كذلك كانوا يستعينون بطبقة الكهّان في ترسيم الرؤساء، وفي ممارسات الإراقة وفي عبادات روحية مختلفة؛ كما استحدثوا تجديدات في الدين وفي جمع الجزية؛ ففي ظل أباطرة موتابا كان من عادة الرؤساء المكلفين بدفع الجزية، على ما لاحظناه من قبل، إرسالها مع حمّالين إلى البلاط الملكي مباشرة. ولكن أباطرة روزفي نظموا دفع الجزية تبعاً لتدرّج هرمي قاعدته القرية وقمّته بلاط روزفي. وكان كبير الموظفين وقائد جيش التومباري يشرفان على تحصيل الجزية في أنحاء الامبراطورية كافة عن طريق إرسال فرق خاصة من محصّلي الجزية إلى مختلف المقاطعات والقرى. وكان تحصيل الجزية من ثم وظيفة تخصّصية في إطار الإدارة العامة للامبراطورية، وكان بعض محصّلي الجزية يتلقّون مساندة من الجيش.

كذلك طوّرت روزفي نظاماً دينياً يختلف اختلافاً تاماً عن نظام الوسطاء الروحانيين (مهوندورو) الذي كان سائداً بين عشائر الشونا الشمالية والجنوبية. وكانت عبادة روزفي لآلهة عليا تسمّى مواري ترتكز على الإيمان بوجود رب أعلى يعبر عن نفسه عن طريق الظواهر الطبيعية مثل البرق والزلازل؛ وكان الموظفون الرئيسيون العاملون في خدمة الآلهة العليا هم «الفم» و«الأذن» و«العين»؛ ومهمتهم الرئيسية هي جمع المعلومات. وكان حكام روزفي يستخدمون عبادة مواري لغايات سياسية.

وتستحق الكفاءة المشهودة التي امتازت بها جيوش روزفي شيئاً من الإيضاح؛ ذلك أن الملاحظين من البرتغاليين خلال القرن الثامن عشر لم يتوقفوا قط عن إبداء إعجابهم بنظام وكفاءة هذه الجيوش التي كانت، بوجه عام، مجهزة تجهيزاً حسناً بالأسلحة والسهام والخناجر والرماح النحيلة وفؤوس القتال، والهرافات. وكان تنظيمها يشبه إلى حد بعيد تنظيم جيوش شاكا ملك الزولو في القرن التاسع عشر^(٦٦) إذ كانت روزفي تقسم جيوشها إلى فصائل، شأنها في ذلك شأن جيوش الزولو، وكانت تتخذ تشكيلةً هائلةً أثناء المعارك وإن كان من الممكن العدول عن هذا الأسلوب في ظروف معينة؛ وخير مثال على ذلك معركة مونغوي التي دارت في ١٦٨٤ والتي ألحق فيها دومبو شانغامير «الذكي الماكر» الهزيمة بالبرتغاليين «بدهائه العسكري»^(٦٧). وكانت جيوش روزفي، كعادة معظم الجيوش في المجتمعات الأفريقية قبل الاستعمار، تمارس شعائر معينة لغرس البراعة العسكرية والثقة بالنفس قبل التوجّه إلى المعركة، وقد انتهى البرتغاليون إلى الاعتقاد بأن امبراطور روزفي لديه «زيت سحري يستطيع به أن يقتل أي شخص بمجرد لمسه»^(٦٨)، وما من شك في أن هذا الاعتقاد قد لعب، هو وغيره، دوراً مهماً في تحقيق انتصارات روزفي العسكرية. ويمكن أيضاً تفسير براعة جيوش روزفي في معارك القتال بالتدريب الشامل الذي كان الجنود يتلقّونه، وكان هذا يتضمن تمارينات عسكرية والتدريب على رمي السهام؛ وقد حدث

(٦٦) S.I. Mudenge، ١٩٧٤ (ب)، ص ٣٦٨.

(٦٧) أورد في المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(٦٨) المرجع السابق.

عناصر تدريب الجيش وتنظيمه الهرمي ببعض المؤرخين إلى عقد مقارنة بينه وبين تنظيم الجيش الروماني ومصطلحاته^(٦٩). غير أن جيوش روزفي كانت على الأرجح تسير في تنظيمها وتدريبها إلى حد بعيد على منوال جيوش الزولو وانديبيلي وسوتو في مطلع القرن التاسع حسبما أشرنا إليه من قبل.

وقد أُحيط جانب آخر يتعلق بجيش روزفي بهالة أسطورية وهو كونه لا يهزم، وتساق هزيمة البرتغاليين في أواخر القرن السابع عشر كمثل على ذلك في كثير من الأحيان. إلا أنه ينظر إلى هذه الانتصارات العسكرية بمعزل عن وجود البرتغاليين ككل في شرق أفريقيا ووسطها خلال تلك الفترة. ذلك أن البرتغاليين انما كانوا يحاربون من أجل الحفاظ على بقائهم على طول ساحل أفريقيا الشرقي ابتداء من عقد الخمسينات من القرن السابع عشر حتى عام ١٧٢٩ عندما دمر سلاطين عمان حصنهم في مومباسا^(٧٠). وكان سلطان عمان قد استقرّ في باتي وجعل يشنّ حملات عسكرية ناجحة ضد مومباسا في ١٦٦١ وموزمبيق في ١٦٧٠. وفي آذار/ مارس ١٦٩٦ قام أسطول من مسقط، قدمت له تعزيزات في باتي، بمحاصرة حصن يسوع في مومباسا؛ وسقط حصن يسوع، وسقطت معه سيطرة البرتغاليين على ساحل أفريقيا الشرقية شمالي رأس دلغادو^(٧١)، ويعني ذلك بعبارة أخرى أن ما واجهه حكام روزفي في زامبيزيا الجنوبية لم يكن هو كل المجهود البرتغالي العسكري المنظم لأنهم كانوا يركزون على استعادة سيطرتهم على ساحل أفريقيا الشرقي، ويتعذّر من ثم أن تتخذ الهزيمة التي ألحقها روزفي بالبرتغاليين خلال هذه الحقبة دليلاً على كفاءة جيوش روزفي.

كذلك كان المجهود العسكري البرتغالي في زامبيزيا الجنوبية يعتمد على ملاك الإقطاعيات الذين كانوا هم أنفسهم في أسوأ حالات التمزق بسبب تعارض مصالحهم الاقتصادية. بل إن هؤلاء الملاك زرعوا بذور التفرقة في معظم المجتمعات الأفريقية وخاصة في أراضي موتابا وفي مملكة أوتيثي. وإذا لم نأخذ هذين العاملين بعين الاعتبار عند تقييم أمجاد امبراطورية روزفي وقوتها، سهلت المبالغة في تصوير كفاءة آلة روزفي العسكرية.

الاقتصاد

الزراعة

كانت فروع الإنتاج السائدة في مجتمعات الشونا هي: الزراعة وتربية الحيوان، وصيد الحيوانات، وجمع الثمار، وصيد الأسماك، والأشغال المعدنية؛ وكانت التجارة مع بقاع تقع

(٦٩) المرجع السابق، ص ٣٧٧.

(٧٠) C.R. Boxer و C. Azevedo، ١٩٦٠.

(٧١) المرجع السابق. انظر أيضًا: G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٦٣، ص ١٤١ و ١٤٢.

على مسافات بعيدة وبين مختلف المناطق تكمل الاقتصاد، وكانت عشائر الشونا تزرع ثلاثة أنواع من الحبوب هي الذرة الرفيعة ونوعاً من الذرة الصفراء يتميز بمقاومة الجفاف، وأنواعاً مختلفة من السرغم^(٧٢). وكانت وحدة الإنتاج هي الأسرة، ولا توجد شواهد قوية على أن تقسيم العمل كان يتركز بصورة جامدة على الجنس حسيماً ذهب إليه بعض الكتاب^(٧٣). وتوحي الأدلة المتوافرة بأن الوضع كان يختلف من مجتمع لآخر. ففي بعض المجتمعات، كما لاحظ باربر، «كان البالغون من الذكور في المجتمع مسؤولين عن إنشاء المساكن وتطهير الأرض الجديدة وإعدادها»^(٧٤)، بينما كانت المرأة تقوم ببذر الحبوب وزراعتها، وكان الرجال والنساء يشتركون معاً في جني المحاصيل. ومؤدى ذلك أن الرجال كانوا يقومون بالأعمال الشاقة خلال الدورة الزراعية وكانت المرأة تنهض بالأعمال الأقل مشقة. وكان ذلك يجري بروح التعاون وليس في إطار تقسيم صارم للعمل، بيد أن تقسيم العمل كان موجوداً إلى حد ما في مجتمعات معينة، مثل مجتمع هلنغوي في مناطق المروج المنخفضة، إذ كان البالغون من الذكور يخصصون معظم الوقت لقنص الحيوانات وصيدها، بينما كان الصغار يرعون الماشية، والنساء يزرعن الحبوب.

وكان موسم حراثة الأرض يمتد من أيلول / سبتمبر إلى تشرين الثاني / نوفمبر؛ وكان الفأس هو التكنولوجيا الأساسية؛ وقد استوجبت هذه التكنولوجيا بحكم طبيعتها القاصرة تنقل الزراعة بحيث كانت الأراضي القديمة تترك عندما تستنفد ثم تفتح أراض جديدة. وكان فتح الأراضي الجديدة يتطلب «قطع الأراج وحرقها لبصير الرماد سماًداً للأرض»^(٧٥). وقد وجهت الانتقادات للتقنيات الزراعية المدمرة التي تتمثل في «القطع والإحراق» لكونها تنطوي على هدر للأرض. ولكنها لم تكن، كما لاحظ اللورد هيلي في كتابه «دراسة استقصائية عن أفريقيا»، «عملية بربرية بقدر ما كانت تنازلاً أملت طبيعة التربة»^(٧٦). فقد كانت الزراعة عند قبائل الشونا، شأنها شأن معظم الاقتصادات الزراعية في مرحلة ما قبل الاستعمار، مطوعة للظروف المحلية، ولهذا وجدت ممارسات عدة في مجال الزراعة المتنقلة.

وشهدت الحقبة ما بين عام ١٥٠٠ وعام ١٨٠٠ إدخال محاصيل جديدة من أوروبا وآسيا تدريجياً في منطقة الزامبيزي الجنوبية. وقد أدخلت المحاصيل الجديدة بصورة أساسية على طول الساحل في المناطق التي شيد فيها البرتغاليون مستوطناتهم؛ ففي سوفالا ومنطقة الزامبيزي الأدنى التي تقع بين نهري تنداكولو ولوابو - كان الفلاحون الأفريقيون يزرعون الأرز واليام (نوع من البطاطا الحلوة)، وإن كان هذان المحصولان لم يتحوّلا إلى غذائين رئيسيين في أي وقت

(٧٢) D.N. Beach، ١٩٧٧، ص ٤١.

(٧٣) W.J. Barber، ١٩٦٤، ص ٤٦.

(٧٤) المرجع السابق.

(٧٥) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٧٦) ورد في W.J. Barber، ١٩٦٤، ص ٤٥.

من الأوقات^(٧٧)؛ كما كانوا يزرعون قصب السكر لأكله وليس لصنع السكر فلم تكن لديهم لا الخبرة ولا الأدوات اللازمة لذلك؛ كذلك كان الفلاحون الأفريقيون يزرعون كثيرًا من أشجار الفاكهة المستجبة من الهند والبرتغال مثل الثين والأناناس والجوافة واللبايا والبرتقال، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من البطيخ والخيار والبطاطا الحلوة والليمون، وكانت أنواع معينة من أشجار هذه الفاكهة تنبت بمفردها في الأدغال كما لاحظ جواو دوس سانتوس في ١٥٩٦:

«في مكانين على طول نهر سوفالا يوجد بستنان غير مملوكين لأحد يغصان بأشجار البرتقال والليمون، ويستطيع من يرغب أن يجني هذه الفاكهة بملء حرته، وقد بلغ من كثرة الليمون أن الأفريقيين كانوا يحملونه في قوارب ويذهبون به إلى سوفالا حيث يبيعونه بلا ثمن تقريبًا، ويقوم سكان الحصن بتعليقه وتعبثه في براميل وجرار يرسلونها إلى الهند حيث يجد إقبالًا فائقًا ويؤكل مع الأرز»^(٧٨).

فمن الظاهر إذاً أن زراعة هذه الفواكه الأجنبية لقيت تشجيعًا يرجع في معظمه إلى وجود طلب عليها من التجار الأجانب؛ وتتوافر الشواهد أيضًا على أن القمح كان يزرع في مملكة مانبيكا خلال نيسان / أبريل وأيار / مايو، وقد ذكر الأب غاسبار ماسيدو أن الغلة كانت جيدة، وأن حبة القمح الواحدة كانت تنتج «خمس سنبل»^(٧٩). وثمة شواهد أيضًا على أن الفول السوداني كان يزرع في مانبيكا في ١٧٧٨^(٨٠).

وبالإضافة إلى الحبوب والفاكهة «كان نوعان من البقول يزرعان في كل مكان هما الفول السوداني واللوبياء»^(٨١). وعلى ما لاحظناه من قبل، لم يصبح أي محصول من المحاصيل التي أدخلت من أوروبا وآسيا غذاءً رئيسيًا لدى قبائل شونا في أي وقت من الأوقات. ويختلف الحال بالنسبة للذرة التي أدخلت في منطقة الزامبيزيا الجنوبية خلال القرن الثامن عشر وشيئًا فشيئًا أصبحت مثل الذرة الرفيعة والسرغم من أغذية الشونا الرئيسية في القرن العشرين وخاصة بين سكان المدن.

نيانغا والمروج المنخفضة

كان الاقتصاد الزراعي يختلف في مناطق نيانغا والمروج المنخفضة من وجوه عديدة عما كان عليه في المناطق السهلية، ذلك أن مرتفعات نيانغا تتميز بضعف تربتها وحدة منحدراتها. وكان الجانب الأكبر من الأراضي الواقعة في شمالي نيانغا محاطًا بمصاطب ذات حيطان حجرية جافة

(٧٧) J. dos Santos, in G.M. Theal (١٨٩٩-١٩٠٢). المجلد الثاني، ص ٢٦٩.

(٧٨) المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٧٩) G. Macedo، ١٨٩٠، ص ١٥٠.

(٨٠) J. Baptista Moutaury، ١٩٥٥، ص ٣٦٢.

(٨١) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص ٤٩.

بارتفاع متر تقريباً؛ وكانت هذه المصاطب مقامة على جوانب الجبال لغرض بسيط هو صون التربة والتخلص من الحجارة تماماً^(٨٢). ويعني ذلك أن إنشاء المصاطب كان يستخدم كوسيلة للتحكم في بيئة خطيرة طوال ثلاثة قرون أو أكثر حتى عام ١٨٠٠. ويمكن أن يقال إن هذه المصاطب العديدة «تمثل أدلة متراكمة على وجود زراعة على نطاق محدود خلال أعوام كثيرة مختلفة»^(٨٣) وتتوافر الشواهد أيضاً على أن قدرًا محدودًا من الري كان يمارس، ولكن لتأدية دور إضافي نظرًا لأن منطقة نيانغا تتمتع عادة بقدر معقول من مياه الأمطار سنويًا. والراجح هو أن ري بساتين الخضر والذرة والموز في مواسم الجفاف، الذي لا يزال يمارس في هذه المنطقة، كان تقليدًا زراعيًا موروثًا يرتد إلى القرن الثامن عشر. وبالمثل يمكن ملاحظة شواهد على وجود هذا التقليد الزراعي في إقامة المصاطب فوق المنحدرات الدنيا، وفي إنشاء الأسيجة في أراضي الوديان في منطقة نيانغا. ويذهب روجر سمرز إلى أن تونغنا/ سنا مارستا هذا النوع من الزراعة قبل أن يستوعبهما مجتمع مانيكا خلال القرن الثامن عشر^(٨٤).

اقتصاد المروج المنخفضة

كان اقتصاد المروج المنخفضة مختلفًا؛ إذ كان يقطن فيها شعب نهري هو شعب هلنغوي يمارس أساسًا صيد الحيوانات وجمع الأقوات، وصيد الأسماك. ولا يمارس الزراعة إلا على نطاق محدود^(٨٥). ولأن كمية الأمطار التي تسقط في المروج المنخفضة قليلة جدًا، فإن جمع الأقوات يلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد حتى في الآونة الراهنة؛ وكانت الفاكهة المجموعة هي تلك التي تستخدم أساسًا في صنع المشروبات بما في ذلك نكاني (مارولا - *Sclerocarya caffra*) وماهانغا (نخيل ايلالا - *Hyphaene natalensis*) الذي كان يستخدم في صنع نبيذ مسكر يسمى نجيماني أو تشموا، وشجرة كواكا (برتقال القروء - *Strychnos madagascariensis*). وفاكهة الببا أو باب (وهو شجر استوائي عريض الجذع). وكان النساء والأطفال يجمعون هذه الفاكهة بينما كان الرجال يصطادون الحيوانات الكبيرة. كذلك كان منوطًا بالنساء والأطفال قتل الفئران، وجمع يرقات الفراشات الفضية من الأشجار، والتقاط الجراد.

وكان أبناء هلنغوي، ولا يزالون حتى اليوم، صيادين مهرة. وقد قيل إن كثرة أنواع الحيوانات في المروج المنخفضة جعلت منها «جنة للصيادين»^(٨٦). كذلك كان صيد الأسماك من المهن المهمة، ذلك لأن أنهار المروج المنخفضة كانت كما هي الآن غنية بالأسماك.

(٨٢) J.E.G. Sutton. ١٩٨٣. ص ١٢.

(٨٣) المرجع السابق.

(٨٤) المرجع السابق.

(٨٥) J.H. Bannerman. ١٩٨١.

(٨٦) المرجع السابق.

ومثلما كان عليه الحال بالنسبة للحيوانات، كان الرجال هم الذين يقومون بمعظم عمليات صيد الأسماك على مدار السنة، وكانت أكثر الأساليب فعالية لصيد الأسماك بكميات كبيرة هي استخدام الشباك المصنوعة من القصب. وكانت هذه الشباك تنصب ببراعة عند التقاء الأنهر: أو كانوا يعمدون أحياناً إلى إرسال النساء والشبان للمشي في اتجاه منحدر النهر لدفع السمك أسراباً داخل الشباك. وينبغي أن نلاحظ مع ذلك أن الاختلاف بين أنشطة صيد الحيوانات والأسماك لدى قبائل هلنغوي وسائر سكان منطقة الزامبيزي الجنوبية خلال هذه الفترة لم يكن سوى اختلاف في الدرجة، لأن صيد الحيوانات والأسماك كانا كلاهما يمارسان لدى سكان السهول والممالك الساحلية. وقد لاحظ دوس سانتوس في تعليقه على موضوع صيد الأسماك في أواخر القرن السادس عشر، أنه: «عندما كان سوفالا يرتفع في الشتاء، كان كثيراً ما يفيض من ضفتيه ليغرق الحقول والبرك الموجودة فيها التي كانت تمتلئ بأسماك النهر»^(٨٧)؛ ويستطرد دوس سانتوس في وصف مختلف أنواع الأسماك؛ وقد اشتهرت منطقة نيانغا ولا تزال بأسماك السالمون؛ وكان صيد الأسماك وقتئذ يمارس، كما هو الحال الآن، في الأنهار الكبيرة والصغيرة في منطقة الزامبيزي الجنوبية.

ولم يكن صيد الحيوانات، شأنه في ذلك شأن صيد الأسماك، باعتباره وسيلة لكسب العيش، احتكاراً لسكان هلنغوي في المروج المنخفضة، ففي جهات شتى من امبراطورية موتابا كان الرجال يصطادون أنواعاً لا يحصيها العد من الحيوانات من بينها الأسود، والنمور، والفهود، وأفراس الماء، والأفيال، والجواميس، والأبقار البرية، والظباء الأفريقية الضخمة والغيائل. ولم تكن الأنواع التي كان يمكن قتلها للحصول على الغذاء تقع تحت حصر، إذ كانت طيور الدجاج الحبشي توجد بالكمالات في الغابات القريبة من الحقول. وكان الصيادون التقليديون المحترفون يستخدمون الفخاخ والحراش والهراوات والأقواس والسهام لقتل الحيوانات؛ وتحسنت كفاءة الصيادين بعدما أدخل البرتغاليون الأسلحة النارية في أوائل القرن السادس عشر.

ومن الخطأ أن نعطي انطباعاً بصدق الخرافة التي تقول إن «أبناء هلنغوي كانوا صيادين وحسب»^(٨٨) أو أن تساعد على استمرارها؛ إذ تشهد قدرتهم على التمييز بين مختلف أنواع التربة بأنهم أولوا للزراعة الاهتمام نفسه الذي أولاه لها نظراؤهم من عشائر الشونا في جهات أخرى من منطقة الزامبيزي الجنوبية. وكان سكان هلنغوي يفاضلون بين أنواع التربة تبعاً لقدرتها النسبية على احتجاز الرطوبة^(٨٩) وقد أسموا التربة الرملية، التي كانوا يبتون مساكنهم فوقها، ثلثاقا؛ وهذا النوع من التربة يصلح لزراعة الخيار واليقطين (القرع)، واللوبياء، واللوز، والفول السوداني. كذلك كانوا يزرعون الذرة الرفيعة والسرغم في التربة الرملية، ولكنهم كانوا يفعلون ذلك في الوديان أو في المناطق المجاورة؛ ولأن سقوط الأمطار لم يكن منتظماً، فقد كان للندى الذي يسقط في تلك

(٨٧) J. dos Santos, in G.M. Theal ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص ٢٦٤.

(٨٨) J.H. Bannerman، ١٩٨١، ص ١٩.

(٨٩) المرجع السابق، حديث مع أمي، برتينا كواتيني بيهلا (البالغة من العمر ٦٧-٦٨ عاماً)، ١٩/٥/٨٥، بروديل.

الوديان دور مهم في زراعة السرم، وكان أبناء هلنغوي يسمون التربة البازلتية تسوفولو. وهذا النوع من التربة يتميز بالخصوبة، وكانوا يزرعون فيها الذرة وأنواعاً متنوعة من الخضار. وهي تمتاز عن غيرها من أنواع التربة باحتجازها للرطوبة فترة طويلة بعد الأمطار الغزيرة؛ ولهذه الخاصية أهميتها بالنسبة لزراعة الذرة التي تتطلب كمية كبيرة من مياه الأمطار في منطقة لا تسقط فيها الأمطار بصورة منتظمة. ويبدو أنه لم يكن ثمة نقص في الأرض، وأن العائق الوحيد هو عدم انتظام الأمطار. وفي سنة الإقبال، كان سكان هلنغوي ينتجون فائضاً من الحبوب «قد لا يكون كافياً دائماً لتلبية احتياجاتهم طوال كل سني الجفاف ولكنه كان يحسن من وضعهم»^(٩١).

وقد أبدت آراء مختلفة بشأن كفاية الاقتصادات الزراعية في مجتمعات الشونا فيما بين عامي ١٥٠٠، و١٨٠٠. ففي عام ١٥٦٩ أذان الأب مونكلارو الفلاحين الأفريقيين «لكونهم لا يعرفون فضيلة الادخار، وسرعان ما يبددون المحاصيل الجديدة ويستهلكونها في الاحتفالات وفي الشراب»^(٩٢)؛ بيد أن أنطونيو غوميز لاحظ في ١٦٤٨ أن الفلاحين الأفريقيين أنتجوا فائضاً بقي حتى العام التالي، وأن «سلال الحبوب لا تفرغ عندهم»^(٩٣)؛ وعلى عكس ذلك ذهب مانويل باريثو في ١٦٦٧ إلى أن الأفريقيين «لا توجد لديهم ولا يمكن أن توجد لديهم أي تموينات مدخرة من عام لآخر»^(٩٤)؛ وفي ١٦٩٦ لاحظ أنطونيو داونسيكاو أن شعب امبراطورية موتابا يقوم «بفلاحة مزارعه، وأن الملك يملك مزرعة يقوم خدومه بفلاحتها، وأنها تتجاوز نطاق البصر؛ وأحياناً يتعهدها بنفسه؛ وهو يجمع منها فيما بعد مقادير كبيرة من الأغذية تكفيه للعيش في وفرة بل وفي رغد، لا بمفرده فقط وإنما مع زوجاته أيضاً»^(٩٥)؛ كذلك يحدثنا الأب الجيزوتي خوليو سيزار، الذي زار بلاط موتابا في ١٦٢٠، بأن ملك موتابا يولي اهتماماً للزراعة؛ ونقل خوليو سيزار أن شعب موتابا لم يكن يحتقر لقب «مزارع» وعلى العكس يقول هذا القسيس انه أرسل بسرعة لأن الامبراطور كان يريد «أن يذهب لتعهد أنشطته الزراعية لأن وقت بذار الحقول قد حان»^(٩٦).

وهذه الأقوال المتضاربة التي صدرت عن مراقبين برتغاليين تبرز بوضوح مدى الحاجة إلى تحديد الأماكن والتواريخ عند مناقشة كفاية الزراعة في العصر السابق على الاستعمار في منطقة الزامبيزي الجنوبية؛ إذ تشير الدلائل التي أوردت أعلاه إلى أوضاع كانت سائدة في سنوات معينة في أماكن محددة من هذه المنطقة، ولا يجوز أن تستخدم مبرراً للتعميم. وينبغي أن تناقش مشكلة المجاعة والجفاف في إطار زمان ومكان محددين. وسوف نرى فيما بعد أن الحروب البرتغالية العدوانية خلال القرن السابع عشر تسببت في مجاعات دفعت الفلاحين إلى

(٩٠) J.H. Bannerman، ١٩٨١، ص ١٩.

(٩١) M. Barreto, in G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثالث، ص ٢٣١.

(٩٢) A. Gomes، ١٩٥٩، ص ٢٢٠.

(٩٣) M. Barreto, in G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثالث، ص ٤٧٨.

(٩٤) F. de Souza، ١٧١٠، المجلد الأول، ص ٨٣٧.

(٩٥) A. de Conceicao، ص ٦٦.

ترك أراضيهم. ومن الممكن أن يكون تقرير باريتو يشير إلى مكان بعينه في مملكة موانغوي حيث كان البرتغاليون، والعرب السواحليون يقتتلون في ١٦٦٧ على السيادة التجارية؛ كذلك كان ذلك الكاتب المجهول الذي عاش في القرن الثامن عشر معنيًا في المقام الأول بالوضع في مملكة مانيكا أو ربّما بمجاعة في جزء معين من مانيكا. وقد كان من الضروري أن يكثر الحديث عن المجاعات المتكررة، وعن قدرة الفلاحين الأفريقيين على تخزين المواد الغذائية لأن روايات البرتغاليين عن هذا الموضوع ابتداء من ١٥٠٠ وحتى ١٨٠٠ وما بعدها حملت بعض المؤرخين، مثل ديفيد بيتش، على الإفراط في التعميم بخصوص المجاعات في منطقة الزامبيزيا الجنوبية قبل العهد الاستعماري وفي أثنائه.

وقد وصف بيتش الزراعة لدى عشائر الشونا قبل العهد الاستعماري بأنها كانت «نافعة ولكنها كانت راكدة بصورة خطيرة»^(٩٦)؛ ويرجع ذلك في رأيه إلى أنه «لم يكن ثمة اختيار للمحاصيل والتربة وإلى انعدام القدرة على التنبؤ بالمجاعة على نحو يسمح بالاستعداد لداء هذه الكوارث سواء أكانت بفعل المناخ أو الجراد أو بفعل نواثب أخرى»^(٩٧). وهو يذهب أيضًا إلى أن مخازن الحبوب «لم تكن تكفي لاختزان حبوب تكفي لإطعام السكان طوال مجاعة بالغة السوء»^(٩٨). وينبغي أن نلاحظ أولاً أن مجتمعات الشونا ذاتها لم تكن «راكدة»؛ بل كانت لمختلف مجتمعات الشونا صلات مع بعضها البعض ومع مجتمعات أفريقية أخرى مجاورة مثل العرب السواحليين ابتداءً من القرن العاشر أو قبله، والبرتغاليين منذ أوائل القرن السادس عشر؛ وكانت هذه الاتصالات تمثل جهودًا لتغيير أوضاعها المادية عن طريق المقايضة والتبادل. وقد أدخل فلاحو الشونا على ما لاحظناه من قبل محاصيل جديدة طوال الفترة من ١٥٠٠ حتى ١٨٠٠؛ ولم يكن من الممكن أن تكون هذه التطورات معالم اقتصاد زراعي يتسم بالجمود في العهد السابق على الاستعمار، وقد بددت من قبل الخرافات التي تحدثت عن تميز الاقتصادات الزراعية الأفريقية في حالة غربي أفريقيا بطابع السكون بفضل كتابات أ.غ. هوبكنز؛ إذ يلاحظ بحق:

«أن التاريخ الزراعي في مرحلة ما قبل الاستعمار كان يتميز بالتجديد لا بالركود؛ والافتراض الذي يذهب إلى أن الاقتصاد كان ساكنًا، وأنه جُمِد منذ فجر التاريخ الأفريقي، لا يثبت للمناقشة، ومن الواجب أن يستخدم المفهوم القديم عن «المجتمع التقليدي» بحذر بل وقد يحسن بنا أن لا نستخدمه على الإطلاق. ورغم أن الاتصالات مع قارّات أخرى أدّت إلى إدخال أنواع معينة من الأعشاب، مثل الكلاً الرمحى، فما من شك في أن استيراد البذور والنباتات قد عاد على غرب أفريقيا بفائدة عظيمة بوجه عام، إذ أتاحت المحاصيل الجديدة الوسائل اللازمة لتحسين التغذية، والحدّ من خطر المجاعة، ومكنت من إعالة أعداد أكبر من السكان»^(٩٩).

(٩٦) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص ٤٠.

(٩٧) المرجع السابق.

(٩٨) المرجع السابق.

(٩٩) A.G. Hopkins، ١٩٨٣، ص ٣١.

وقد ثبت أن الفكرة التي تزعم أن فلاحي الشونا كانوا ضحايا لا حول لهم ولا قوة أمام الجفاف والمجاعات لا تستند إلى أساس، إذ أوضح الدكتور ريتشارد موتيتوا أنه فيما يخص سكان دوما في الجنوب الشرقي على سبيل المثال: «كانت لديهم عدة طرق للتنبؤ بالجفاف»^(١٠٠) كذلك كانت لديهم عدة طرق لمكافحة المجاعة مثل مقايضة الحبوب بالملح، واللحم، والأسماك، وناب الفيل، والحصص، والأواني، والسلال، والرماح، والسهام، والمجوهرات، وكانوا يلجأون إلى التسول في بعض الأحيان، وكان الشونا يحصلون أيضًا على الحبوب أثناء المجاعة عن طريق نظام يستسي موكو مونديرا^(١٠١)، وهو يعني أن يقتصر الشخص الحبوب على أساس ردّها دون فوائد في الموسم الجيد التالي، وفي الأحوال الصعبة كان الرجل يستطيع أن يرهن ابنته. وينبغي أن نذكر أن فروعًا أخرى من فروع الإنتاج، ولاسيما صيد الحيوانات والأسماك وجمع الثمار، لم تختف بعد إدخال المحاصيل الجديدة، لكنها طوعت للاقتصاد الزراعي الجديد، وأصبحت بالتالي تشكل وسيلة مهمة لمكافحة الجفاف والمجاعة.

ويورد موتيتوا في دراسته حججًا مقنعة على أن مشكلة التخزين لم تكن ذات خطر لأن محاصيل الشونا الرئيسية الثلاثة، وهي الذرة الرفيعة والذرة المتهدلة والسرغم، يمكن تخزينها بسهولة تامة لمدة تزيد على ثلاثة أو أربعة أعوام^(١٠٢). كما أن ملاحظة بيتش التي ذهب فيها إلى أن الرطوبة كانت تزيد من بلل سلال الحبوب أثناء موسم الأمطار، وهو ما كان يتسبب إما في تعفن الحبوب أو في تسهيل التهام الحشرات القارضة لسلال الحبوب، لم تأخذ بعين الاعتبار بدرجة كافية الاحتياطات التي كان فلاحو الشونا يأخذونها لصون الحبوب، إذ كانت سلال الحبوب تغطى بعناية «من الداخل ثم تغلق بإحكام»^(١٠٣) وبهذا كانت تصبح مصمتة. كذلك كانت سلال الحبوب توضع على صخور عارية لمنع النمل من الوصول إليها، وفي حالة عدم وجود هذه الصخور كانت سلال الحبوب توضع فوق صواري مرتفعة إلى حد معقول كي يمكن اكتشاف النمل بسهولة قبل أن يتطرق إليها أي تلف؛ وثمة خطر، وهو ما يحرص موتيتوا على ملاحظته: «من التركيز على سنوات الجفاف على حساب السنوات العادية أو السنوات التي تزيد عن المتوسط، وقد يضاف إلى ذلك، ودون اعتبار للزمان والمكان»^(١٠٤). وتوحي أوضاع مماثلة في أماكن أخرى من أفريقيا بشأن كفاءة الزراعة في المرحلة السابقة على الاستعمار بأن «الصورة الأكثر سوادًا» لكفاية زراعة الشونا في تلبية احتياجات الفلاحين يتعذر تبريرها؛ ويقول والتر رودني أن معظم المجتمعات الأفريقية تمكنت بالفعل من زيادة زراعة أراضيها بغض النظر عن فترات المجاعة^(١٠٥). وفي سياق تاريخي مختلف، يلاحظ ميراكل:

(١٠٠) R.M.G. Mutetwa، ١٩٧٦، لم يُنشر، ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

(١٠١) المرجع السابق.

(١٠٢) المرجع السابق، ص ٢٣٦ و ٢٣٧.

(١٠٣) المرجع السابق.

(١٠٤) المرجع السابق.

(١٠٥) ورد في R.M.G. Mutetwa، ١٩٧٦، ص ٢٤٠.

«لا يزال علينا أن نعرف الكثير عن اقتصادات أفريقيا الاستوائية إلا أنه يبدو بوضوح متزايد أن عدة أفكار نمطية عن هذه الاقتصادات تحتاج إلى إعادة نظر»^(١٠٦).

ولم تكن هذه الملاحظة عن زراعة الفلاحين في عصر ما قبل الاستعمار أصدق في أي مكان منها بالنسبة للشونا.

تربية الحيوانات

كانت تربية الحيوانات فرعاً مهماً من فروع الإنتاج في امبراطورتي موتابا وروزفي، وكانت تشمل تربية الأغنام والماعز والماشية، وقد كانت الأهمية الاقتصادية لتربية الماشية في المجتمعات الأفريقية موضع اهتمام بالغ من المؤرخين الاقتصاديين؛ ذلك لأن الماشية توفر اللحوم والألبان والأسمدة العضوية التي كانت المجتمعات الزراعية تستهلكها أو تبيعها^(١٠٧)؛ وكانت ملكية الماشية تلعب علوة على ذلك دوراً اجتماعياً؛ إذ كانت تمنح لملكها مكانة اجتماعية؛ فكلما تزايد عدد الماشية التي يملكها الفرد في المجتمع تزايد احترامه «لا لإخلاصه الذي لا يتزعزع للقيم المتعارف عليها، بل لمهارته في السيطرة على مورد رئيسي»^(١٠٨).

ففي منطقة تتعرض للجفاف الشديد أحياناً، كانت الماشية تقدم ميزة البقاء لوقت أطول من «الحبوب المخزونة»^(١٠٩)؛ وقد يفسر هذا لماذا كانت مجتمعات الشونا تعبر عن قيمها التبادلية على أساس الماشية. وتبرز الوثائق البرتغالية دور الماشية الرئيسي في اقتصاد كل من امبراطورتي موتابا وروزفي. وقد ازدهرت قطعان ضخمة من الماشية وخاصة في مناطق المروج العليا التي لم تكن مهددة بذبابة تسي تسي^(١١٠). وتتوافر شواهد على أن حكام موتابا وأسرة شانغامير في روزفي كانوا ينتجون الكلاً، وهو يعني تنقل الماشية بصورة موسمية. وبوجه عام كانت ممارسة انتجاع الكلاً تخضع لعوامل ثلاثة^(١١١): أولاً كان حجم القطيع له أهميته؛ فمع ضخامة حجم القطيع كان مالكو الماشية يحتاجون إلى مزيد من الأرض. ويفسر التهديد بالكوارث لماذا كانت توجد منذ أيام زيمبابوي الكبرى من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر هجرة سنوية للماشية من المروج المرتفعة إلى المروج المنخفضة خلال موسم الجفاف بحثاً عن مراعي أفضل^(١١٢). وكان الرعاة يسوقون ماشيتهم إلى المروج المرتفعة مع بداية موسم الأمطار الذي كان يتسبب في مرض ينقله الذباب. ثانياً كان انتجاع الكلاً

(١٠٦) المرجع السابق، ص ٢٤١.

(١٠٧) W.J. Barber، ١٩٦٤، ص ٤٧.

(١٠٨) A.G. Hopkins، ١٩٨٣، ص ٤٢.

(١٠٩) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص ٤٢.

(١١٠) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص ٥١.

(١١١) للرجوع إلى التاريخ العام لانتجاع الكلاً، انظر A.G. Hopkins، ١٩٨٣، ص ٤١.

(١١٢) للرجوع إلى معلومات عن ممارسة انتجاع الكلاً في منطقة الزامبيزيا الجنوبية، انظر P.S. Garlake، ١٩٧٨.

يتحدّد تبعاً لدرجة التركيز على تربية الحيوانات إذ كان الماء والملح نادرين، وكانت المراعي تنحو لأن تكون سيئة في منطقة المروج المرتفعة خلال موسم الجفاف، ولهذا كانت الماشية تنقل مرة أخرى إلى المروج المنخفضة؛ ويعني ذلك أن التوزيع الطبيعي للمواد الغذائية الضرورية كان عاملاً مهماً في ممارسة انتجاع الكلاً. وثالثاً، كان انتجاع الكلاً يمارس لأغراض تجارية؛ ذلك أن المزارعين والرعاة كانوا في حاجة إلى تبادل منتجاتهم. وكان من أسباب انتجاع الكلاً مبادلة المنتجات الحيوانية مقابل الحبوب، ونتيجة لذلك كانت التزاعات تنشب أحياناً بين الرعاة والمزارعين كلما أتلقت الماشية محاصيل المزارعين. وأدى هذا بدوره إلى تغيير في مدار انتجاع الكلاً و/أو الهجرة إلى مناطق جديدة تماماً؛ وهكذا تحوّل الرعاة إلى معمرين. وقد جمع بيتش بعناية الوثائق المتعلقة بمعظم هذه التحركات السكانية منذ أواخر القرن السابع عشر وبما نتج عنها من إنشاء مستوطنات جديدة في شمالي هضبة الشونا وفي شرقيها وجنوبيها^(١١٣).

إلا أنه قسّر هذه الظواهر من زاوية العامل السكاني؛ ومن الجائز أن تكون الضغوط السكانية التي حدّدها متصلة أيضاً بقطعان الماشية وندرة المراعي، وقد استلقت جيئ غاي انتباهنا إلى وضع مماثل في بلاد الزولو خلال الحقبة الأخيرة من القرن الثامن وإلى أهمية العوامل الايكولوجية والمناخية والنباتية في التاريخ^(١١٤).

وقد يقال إن ممارسة انتجاع الكلاً مكنت سكان موتابا وروزفي من الاحتفاظ بقطعان ضخمة. وكانوا يربّون في الغالب نوعين من الماشية: النوع الصغير الذي كان يربّى في الشمال الشرقي وفي منطقة نيانغا الجبلية؛ والنوع الكبير الذي كان يربّى في الشمال الغربي^(١١٥). ولا تقدم الحفائر والوثائق البرتغالية إلا التزر اليسير عن إدارة الماشية وتوزيعها من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر. وتشير المصادر البرتغالية باستمرار إلى أن منطقة الزامبيزي الجنوبية كانت غنية بالماشية والحيوانات الأخرى وأن الأفريقيين كانوا يطهون لحومهم في اللبن بدلاً من الماء^(١١٦). وهذه العبارة الأخيرة تنطوي على مبالغة، ولكنها تشهد مع ذلك بوفرة الماشية في المنطقة. وكان جانب من هذه الماشية يبادل مقابل الأقمشة وغيرها من السلع الأجنبية؛ من ذلك أن عشائر تروا التي كانت تعيش في خامي كانت تصدر الماشية إلى وادي الزامبيزي خلال القرن السادس عشر^(١١٧).

وتوجد شهادات عديدة عن الدور الرئيسي الذي لعبته الماشية في اقتصاد روزفي منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. ففي أوائل القرن السادس عشر، سجل ديوغو دي

(١١٣) D.N. Beach، ١٩٨٠ (أ)، الفصل الثامن؛ J.M. Gray، ١٩٧٩، الفصل الأول.

(١١٤) D.N. Beach، ١٩٨٠، الفصل الثامن.

(١١٥) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص ٥١.

(١١٦) A. Gomes، ١٩٥٩، ص ١٨٩.

(١١٧) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص ٤٢.

الكاكوا أن ٤٠٠٠ بقرة دون قرون قدمت جزية لأحد حكام موتوبا من حاكم بوتوا في الجنوب الغربي^(١١٨). وفي عام ١٥٦٩ شته الأب مونكلارو ضخامة حجم الماشية في بوتوا بأحجام الثيران في فرنسا^(١١٩). وفي القرن السادس عشر عزا الأب جواو دوس سانتوس إنتاج الذهب على نطاق ضيق إلى أن الفلاحين الأفريقيين مشغولون بتربية الماشية التي «توجد بأعداد ضخمة في هذه الأراضي»^(١٢٠). وفي ١٦٤٨، أفاد أنطونيو غوميس مبالغاً أن البقر في بوتوا كان من الضخامة بحيث كان يتعين على المرء أن يقف كي يحلبها^(١٢١).

وإلى جانب الماشية كان الفلاحون الأفريقيون يربون الماعز والأغنام والدجاج للغذاء والتبادل. ففي ١٥٩٥ لاحظ جواو دوس سانتوس في أوتيفي أن:

«لحومهم هي بوجه عام الدجاج الذي يوجد بكثرة؛ ويقوم الكفيريون* بتربيتها لبيعها للبرتغاليين. وفي سوفاكا كانوا يبيعون اثنتي عشرة دجاجة مقابل قطعة قماش سوداء من القطن تساوي هناك قطعتين من التستون على الأكثر، ولو صعد المشتري في النهر إلى حيث توجد مساكنهم لشراؤها لأعطوه ست عشرة أو ثماني عشرة دجاجة مقابل قطعة القماش نفسها، وهو ما يعني أحد عشر أو نحوها لكل دجاجة. ويوجد أيضاً عدد كبير من الخنازير المستأنسة التي تربى بين المنازل، وعدد كبير من الماعز والأبقار، وكميات وفيرة من لحم الغزال والخنازير البرية»^(١٢٢)...

استخراج المعادن: الحديد والنحاس

كانت كمية كبيرة من الحديد والنحاس والقصدير تستخرج في مختلف أنحاء إمبراطوريتي موتوبا وروزفي على الرغم من أن الكتابات المتوافرة تحمل على الاعتقاد بأن الفلاحين الأفريقيين لم يهتموا إلا باستخراج الذهب. غير أن ذلك إنما يعكس مصالح البرتغاليين والتجار العرب السواحيليين؛ فقد كان الفلاحون الأفريقيون يستخرجون الحديد الذي كانوا يصنعون منه أشياء كثيرة مثل المعازق والرماح النحيلة والفؤوس^(١٢٣). وقد اكتسبت عشيرة نيانيا في وديا شهرة في صناعة المعازق^(١٢٤) التي كانت تبيعها في أماكن بعيدة حتى مانينكا وبوشا وبوهيرا وبلاد

* حاشية من المترجم: الكفيري فرد من أبناء مجموعة الشعوب الناطقة بلغة البانتو في جنوب أفريقيا.

(١١٨) Diogo de Alcova to King, Cochín, 20 Nov. 1506, in G.M. Theal (١٩٨) الأول، ص ٦٤.

(١١٩) Father Monclaro, in G.M. Theal (١٨٩٩-١٩٠٢)، المجلد الثاني، ص ٢٣٧.

(١٢٠) J. dos Santos, in G.M. Theal (١٨٩٩-١٩٠٢)، المجلد الثالث، ص ٢٧٤.

(١٢١) A. Gomes (١٩٥٩)، ص ١٩٧.

(١٢٢) J. dos Santos, in G.M. Theal (١٨٩٩-١٩٠٢)، المجلد الثاني، ص ١٩٠.

(١٢٣) A. Gomes (١٩٥٩)، ص ١٨٦-١٨٨.

(١٢٤) J.M. Mackenzie (١٩٧٥).

نداء؛ كذلك كانوا يستخرجون النحاس الذي كانوا يصنعون منه أساور يتحلى بها النساء والرجال حول أذرعهم وسيقانهم. وتوحي شواهد ترجع إلى القرن الثامن عشر بأن النحاس كان يستجلب من دوما حيث كان يوجد بكثرة، ومع أنه من المسلم به أن سكان دوما لم يكونوا يستخرجون النحاس بكميات كبيرة، فقد كانوا يقومون على الأرجح بتصدير الكميات القليلة التي كانوا يستخرجونها، وقد كشف مسح جيولوجي أجري في ١٩٢٥ عن أن أربعة أخماس الإنتاج الكلي من النحاس في زيمبابوي كانت تـجـيء من دوما^(١٢٥)؛ غير أن كمية كبيرة منه كانت تـجـيء أيضًا من أوروونغوى في الشمال الغربي^(١٢٦).

الملح

كانت لصناعة الملح أهمية فائقة لاقتصاد الشونا بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠، وكانت تمثل المهنة الرئيسية في مناطق لم تكن تتمتع بأمطار كافية لزراعة المحاصيل وتربية الماشية مثل سيف الوسطى حيث كان عمال الملح يبادلون منتجهم مقابل الحبوب^(١٢٧). كذلك كانت سيف الوسطى غنية بالصلصال؛ وقد استفاد السكان المحليون من هذا المصدر وتخصصوا في إنتاج المصنوعات الخزفية، وكانوا يبادلون الجرار، مثل الملح، مقابل الحبوب وخاصة في سنوات المجاعة.

الأقمشة

كان إنتاج المنسوجات يشكل بدوره نشاطًا اقتصاديًا مهمًا بين فلاحي الشونا في منطقة الزامبيزي الجنوبية، وقد ازدهرت زراعة القطن ونسجه، وخاصة على الضفة الغربية لنهر الزامبيزي^(١٢٨). وأضيفت إلى منطقة زراعة القطن في المروج المنخفضة منطقة المروج المرتفعة التي كانت تكثر فيها الماشية، ولعبت هذه العوامل دورًا كبيرًا في تحديد نمط التجارة بين المناطق.

الذهب والفضة

كان وجود الفضة واستخراجها من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر موضعًا لتكهنات ضخمة بين السلطات البرتغالية في لشبونة وفي منطقة الزامبيزي الجنوبية؛ إلا أنه لم يعثر على مناجم للفضة طوال الفترة التي تشملها هذه الدراسة وحتى فيما بعدها؛ وكان يحصل على الفضة بدلًا من ذلك كمنتج فرعي لتعدين الذهب، وكان الذهب يوجد بكثرة في المروج المرتفعة، وفي بوتوا في الجنوب الغربي، وفي مانيكا وأوتيفي في الشرق.

(١٢٥) H.H.K. Bhila، ١٩٨٢، ص ٤٠.

(١٢٦) P.S. Garlake، ١٩٨٣، ص ٢٧.

(١٢٧) H.H.K. Bhila، ١٩٨٢، ص ٣٩.

(١٢٨) A. Gomes، ١٩٥٩، ص ٢٠٣ و ٢٢٢.

وقد بالغ البرتغاليون خلال القرن السادس عشر أشد المبالغة في تقدير كميات الذهب الموجودة في منطقة الزامبيزي الجنوبية. ففي عام ١٦٣٣ أخبر بعض الفلاحين الأفريقيين غاسبار ماسيدو أنه حتى ذلك الوقت لم يكن أحد في حاجة إلى الحفر للعثور على الذهب في ولاية توروا، بل كان يجمع ببساطة من الأنهر والأخوار ويبادل مقابل الأقمشة في سوق ماسيكيزا في مانبيكا. كما أخبروه أن ثروة الملك تتألف من قضبان من الذهب يزن كل منها سبعة أو ثمانية أراتلات^(١٢٩). وزعم أيضًا أن موكارانغا «كانت بأكملها منجم ذهب، فحينما حفرت عثرت على الذهب»^(١٣٠) ورغم أن هذه كانت مبالغات، فقد كانت لا تزال ثمة كميات وفيرة من الذهب في إمبراطورية موتابا، وقد تحققت توقعات البرتغاليين إلى حد بعيد ابتداءً من أوائل القرن السادس عشر حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر وإن كانوا يدعون عكس ذلك.

وتقدم الإشارات التاريخية إلى ممارسات الشونا في مجال التعدين إحياءً قويًا بأن التعدين لم يكن نشاطًا يجري على مدار السنة. غير أن استخراج الذهب كان يجري على مدار السنة في مملكة مانبيكا في الشرق لسبب رئيسي وهو أن معظم الأنهار كانت ولا تزال دائمة طوال السنة^(١٣١). وربما كانت عمليات استخراج الذهب تجري على أيدي الفلاحين إما تلبية لطلب الارستقراطيين للحصول على سلع أساسية قابلة للتبادل. وإما لكي يتجروا فيه هم أنفسهم^(١٣٢).

وكانت أنشطة الشونا التعدينية مركزة في أشهر آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر وتشيرين الأول / أكتوبر بغية الجمع بينها وبين تهئية الأرض^(١٣٣) إذ كانت الزراعة هي حجر الزاوية الذي تدور حوله كافة الأنشطة الاقتصادية المحلية، وكان في استطاعة الفلاح أن يجمع بين الزراعة وأعمال اقتصادية أخرى مثل التجارة أو التعدين التي كانت تظل أعمالاً فرعية؛ وكان بيع الفائض الإنتاج الزراعي هو الذي يستخدم في تمويل المشروعات الأخرى في معظم الأحيان. وثمة سبب آخر للتعدين خلال الأشهر الجافة (آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر وتشيرين الأول / أكتوبر) وهو أن المشتغلين بالتعدين كانوا يستطيعون حفر مداخل المناجم إلى أعماق كافية نتيجة للانخفاض الموسمي لمستوى المياه الجوفية؛ كما يمكن بسهولة العثور على الرواسب الغرينية المتخلفة من الصيف السابق قبل أن تجرفها فيضانات الموسم التالي.

٥ حاشية من المترجم: «الأراتل» أو الليبرا: مكياك برتغالي يعادل ٣٢٧.٤٥ جراماً، نقلاً عن دائرة المعارف البريطانية.

(١٢٩) G. Macedo، ١٨٩٠، ص ١٥١.

(١٣٠) A. Gomes، ١٩٥٩، ص ١٨٦.

(١٣١) H.H.K. Bhila، ١٩٨٢، ص ٤٦.

(١٣٢) P. Sinclair، ١٩٧٧.

(١٣٣) I.R. Phimister، ١٩٧٦، ص ٥.

وكانت عمليات التعدين تسير وفق نمط كان سائداً في الجانب الأكبر من أفريقيا الجنوبية. وكانت الأدوات الأساسية المستخدمة في تكسير الخام هي المطارق الحجرية والأزاميل الحديدية^(١٣٤). وكانت الأزاميل تستخدم في طرق الشقوق والصدوع لتفتيت الصخر، كذلك كان المعدنون يستخدمون نوعاً من العتلات تتألف من قطع من الحديد مغروسة في أطراف عصي ثقيلة وقد يضاف إليها مقبض مثل المعازق لاستخدامها كمعاول^(١٣٥). كذلك كانت المجارف تستخدم لجمع الصخور المهشمة والتحقق من عدم ترك قطع ثمينة فيها؛ وكانت طريقة تعدين الشعب الذهبية هي إحراق النيران - كما يمكن أن يستخلص من كميات الفحم الحجري الضخمة التي عثر عليها روجر سمرز في عدد كبير من المناجم القديمة^(١٣٦). وقد عثر في إحداها أيضاً على أوعية تحتوي على فحم حجري مثبتة قبالة وجه الشعبة، وهو يذهب إلى أنها كانت تشكل أفراناً تركز فيها الحرارة قبالة الوجه الصخري الصلب، وتبريد الصخور المحماة بسرعة كان الشونا يتمكون من تشقيق وجهها، وكانوا يتحكمون في كمية المياه الباردة المستخدمة بواسطة آلية فخارية مصممة خصيصاً لتشقيق الصخور إلى أقصى حد. وكان عمال التعدين يستعملون حاويات خشبية لنقل الخام إلى السطح حيث يقومون بفرزه بفؤوس صغيرة للنحية الكوارتزات التي يوجد فيها الذهب؛ ثم ترص القطع التي تم فرزها بهذه الطريقة بين أكوام من حطب الوقود كي تحمص، وبعد ذلك يطحن الكوارتز المحترق ويغسل لفصل الذهب منه.

وكانت القرية هي مركز عملية استخراج الذهب الغريني^(١٣٧). وخلال موسم التعدين كانت فرق تتألف من أربعمائة أو أكثر من عمال التعدين، من بينهم نساء وأطفال، تتجمع في مكان واحد تحت قيادة رؤساء قراهم. وكانوا يقومون بغسل الغرين في صحاف خشبية، ثم يعبأ الذهب المستخرج في قصبات أو عمدان مجوّفة استعداداً لمبادلتها. وكان الفلاحون يفضلون استخراج الذهب بهذه الطريقة بدلاً من تعدين الشعب لأن المناجم كانت ضحلة وكان من السهل الوصول إلى المستويات الغنية بالذهب. ولم يكن غسل الذهب باهظ التكلفة لأن عامل التعدين لم يكن يحتاج إلى معول لتفتيت الصخور ولم يكن يتحتم عليه شراء أو تدير حطب للوقود. أضف إلى ذلك أن غسل الذهب من الغرين لم يكن يتطلب طحن الصخور أو تحميصها، ولم يكن من شأنه تعريض عمال التعدين لأخطار الأنفاق داخل الأنواع الرخوة من التربة التي كانت تنهار دائماً. وقد مارس حكام موتابا وروزفي رقابة مشددة على إنتاج الذهب في داخل الامبراطورية^(١٣٨). وفي تقدير البعض أن نحو ٥٠ في المائة من إنتاج الذهب في امبراطورية

(١٣٤) المرجع السابق.

(١٣٥) المرجع السابق.

(١٣٦) المرجع السابق.

(١٣٧) M. Barretto، ١٨٩٩، ص ٤٩١.

(١٣٨) A. Gomes، ١٩٥٩، ص ١٨٦؛ G. Macedo، ١٨٩٠، ص ١٤٨ و ١٤٩؛ J. dos Santos، في G.M.

Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص ٢٨٠ و ٢٨١.

موتابا كانت تتزع ملكيته لصالح الصفوة الحاكمة. وكان مطلوبًا من أي شخص يعثر على رواسب ذهب أن يقوم بإخفائها وإبلاغ الرئيس المحلي عنها على الفور، وقد قال أنطونيو غوميس تعليقًا على ذلك في ١٦٤٨ «وأيًا ما كانت وعود البرتغاليين لهم، فإنهم لن يكشفوا عن هذا المكان. ورغم أنهم حاولوا مرارًا فإن أحدًا لم يعرف مكان أي منها حتى الآن»^(١٣٩). وكانت عقوبة عدم الامتثال لهذا القانون هي الإعدام^(١٤٠). ولم يكن حكام موتابا وروزفي يريدون أن يعرف البرتغاليون الذين يتاجرون مع الامبراطورية مواقع مناجم الذهب، إذ كان من شأن ذلك أن يغريهم بالغزو؛ كذلك كان التحكم في مناجم الذهب يمكنهم من فرض شروط تجارية أفضل على رعاياهم.

تدهور إنتاج الذهب خلال القرن السابع عشر

لم تتسبب الطبيعة الخطرة لتعدين الذهب في تخفيض إنتاجه وحسب بل وفي تدهوره في نهاية المطاف خلال القرن السابع عشر^(١٤١). فقد كان الماء يتفجر أحيانًا داخل فتحات المناجم فيغمرها ويتسبب في قتل عمال التعدين. ويذهب البعض إلى أن عمال التعدين من الشونا وصلوا خلال القرن السابع عشر إلى الحفر على أعماق تكفي لبلوغ مستوى المياه الجوفية، ولم يكن من الممكن التعدين تحت هذه الأعماق دون الاستعانة بتكنولوجيا جديدة تستطيع ضخ الماء والغرين^(١٤٢). والسبب الثالث لتدهور إنتاج الذهب هو أن السعر الذي كان التجار البرتغاليون يدفعونه لشراء الذهب كان بالغ الانخفاض إلى حد لا يغري الفلاحين بالمغامرة بحياتهم. وثمة جانب لم يستوف حقه من البحث على نحو تفصيلي، وهو تأثير الحرب على إنتاج الذهب؛ فقد شهد النصف الأول من القرن السابع عشر ذروة العدوان البرتغالي على امبراطورية موتابا، وأسفر تدخل البرتغاليين في سياسيات عشائر الشونا الداخلية عن إشعال الحروب بين حكام موتابا أنفسهم وبين أتباعهم. وتسببت هذه الحروب في هجرات مؤقتة ودائمة وفي مجاعات نتيجة لوقف الإنتاج الزراعي حتى في المناطق الغنية بالموارد التي تتمتع بأنماط مناخية مواتية. ففي ١٦٨٣ مثلًا سادت القوضى في ماكارنغا حيث «خلت البلاد من سكانها ولم يعد فيها من ثم وجود للمناجم»^(١٤٣) ونجم عن ذلك أن أصبح «البرتغاليون يعيشون على البقايا التي كانوا يعثرون عليها على ضفاف الأنهار أو على الذهب الذي يظهر فوق سطح الأرض»^(١٤٤). وتميّز النصف الثاني من القرن السابع عشر بحروب شانغامير التي كانت أشدّ تدميرًا وأدت إلى إعادة تنظيم السكان في عدة ولايات.

(١٣٩) A. Gomes، ١٩٥٩، ص ١٨٥.

(١٤٠) A. Gomes، ١٩٥٩.

(١٤١) J. dos Santos، in G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص ٢١٩.

(١٤٢) J.R. Phimister، ١٩٧٦، ص ٢٢ و ٢٣.

(١٤٣) Anon., "Descipcao dos Rios de Cuama", Biblioteca de Ajuda, Lisbon, 51-vll-43 and 51-7-44

(١٤٤) المرجع السابق.

وهكذا بسعنا أن نعزو مسؤولية وقف إنتاج الذهب في بلاد الشونا خلال القرن السابع عشر إلى الحروب مثلما تتسبب كارثة طبيعية في تدهور الزراعة نتيجة لتخفيض مساحة الأراضي المتاحة للإنتاج. وقد تجاهل أثر الحروب في تدهور إنتاج الذهب حتى الآن مؤرخون يرجعون ذلك إلى «عوائق أساسية فرضتها بيئة جيولوجية معادية ومتقلبة، الأمر الذي أسفر عن تخفيض حاد لكميات الذهب المتوافرة لعمليات الشونا في مجال التعدين»^(١٤٥).

يضاف إلى ما تقدم أن الأساليب التي استخدمها التجار البرتغاليون باعدت بينهم وبين الفلاحين الذين كانوا يقومون بإنتاج الجانب الأكبر من الذهب. وقد احتج الحكام الأفريقيون على إصرار البرتغاليين على أن يقتصر الفلاحون هم وحكامهم في تبادل منتجاتهم على البرتغاليين وحدهم. ويؤخذ مما يقوله الكابتن فرانثيسكو فيغويرا دي الميدا الذي كان من سكان مدينة سنا أن العلاقات بدأت تسوء عندما غير البرتغاليون أسلوبهم الأصلي في التجارة. ففي أوائل القرن السادس عشر كان الفلاحون الأفريقيون يأخذون منتجاتهم عادة إلى الأسواق البرتغالية في الداخل مباشرة. إلا أنه في وقت لاحق من هذا القرن، بدأ البرتغاليون يرسلون وسطاء إلى الداخل يحملون السلع إلى أبواب الفلاحين في ربطات صغيرة ملفوفة في حصر من سعف النخيل البري بالقدر الذي يستطيع رجل واحد أن يحمله على ظهره^(١٤٦)؛ ويضيف دي الميدا أن البرتغاليين كانوا يرتحلون وفي رفقتهم في الغالب عدد يتراوح ما بين ثلاثمائة وخمسمائة من الفلاحين المحليين «الذين كانوا يسرقون كل ما يمرّون به، وكان سكان القرى يفرّون إلى أماكن أخرى للنجاة بأنفسهم من هذه المهانة»^(١٤٧). وارتكب البرتغاليون خطأ آخر هو بيع السلع بالأجل للفلاحين الأفريقيين الذين كانوا يتخلفون عن السداد في كثير من الأحيان، وكان التاجر البرتغالي يضطرّ لذلك إلى إرسال عدد يتراوح ما بين عشرين وثلاثين من الفلاحين العاملين في خدمته لاسترداد الدين؛ فإذا عجز المدين المتخلف عن دفع دينه أصبح عبداً للتاجر وذهب بالسهولة نفسها مع زوجته وأولاده ليبدأ في فعل ما يفعله الآخرون^(١٤٨). وهكذا كان من الممكن أن ينتهي البرتغالي بتملك عدة مئات من الوسطاء الأرقاء. وفي ذلك يقول حاكم أفريقي:

«إن البرتغاليين يحدثون أضراراً ضخمة؛ فإذا كانوا يريدون بيع الأقمشة للأفريقيين فليحضروها إليه لبيعها هو بنفسه للقادرين على دفع ثمنها، وإلا فإن بعضهم سوف يهربون وسيأخذ البرتغاليون غيرهم وبذلك يتناقص سكان القرى»^(١٤٩).

(١٤٥) I.R. Phimister، ١٩٧٦، ص ٢٢ و ٢٣.

(١٤٦) A. Gomes، ١٩٥٩، ص ١٩٢.

(١٤٧) المرجع السابق.

(١٤٨) المرجع السابق.

(١٤٩) المرجع السابق.

وبحلول منتصف القرن السابع عشر أمر ملك أوتيفي شعبه بأن يمتنع عن استخراج الذهب «وبأن ينصرف بدلاً من ذلك إلى حث الأرض وزراعة الأغذية كي يصبح غنياً يتمتع بمزيد من السلام والسكينة»^(١٥٠). ومؤدى ذلك إذاً هو أن العوامل الاجتماعية كانت على الأرجح أكثر أهمية من العوامل المناخية الجغرافية التي أدت إلى تدهور إنتاج الذهب خلال القرن السابع عشر.

التجارة

توفر السجلات التجارية أيضاً أدلة تاريخية على تنوع اقتصادات فلاحى الشونا. وكان الهدف الرئيسي للفلاحين على أي حال يتمثل في إنتاج قيم نفعية لا تبادلية. ولكن إنتاج السلع الأساسية أدى بالضرورة إلى تبادل المنتجات بين الفلاحين أنفسهم وبينهم وبين الحرفيين مما أسفر عن ظهور تجارة إقليمية، وسوف نحدد معالم الشبكة التجارية الإقليمية المهمة فيما يلي. فقد افتتح التجار السواحليون أسواقاً عديدة في امبراطورية موتابا. ومن الصعب علينا أن نحدد في أي وقت فعلوا ذلك، ولكن مغامراً برتغالياً وجد هذه الأسواق قائمة عندما ارتحل في الداخل من سوفالا في ١٥١٤-١٥١٥^(١٥١). ونحن نستطيع على أي حال أن نفترض دون أن نتعرض لاحتمال الخطأ أن الأسواق الأولى في سوفالا وفي المناطق المحيطة بها مباشرة افتتحت خلال القرن العاشر عندما بدأ التجار العرب السواحليون، الذين كانوا يعتمدون على الفلاحين الأفريقيين في تزويدهم بمؤنهم من الأغذية، في الاتجار مع هؤلاء الفلاحين في امبراطورية موتابا^(١٥٢). وكانت الأسواق تعمل في أيام الاثنين^(١٥٣) حيث كان الفلاحون الأفريقيون يبادلون منتجاتهم الزراعية بالإضافة إلى التبر مقابل الخرز والعقود والأقمشة وغيرها من السلع المستجلبه من الخارج. ويُعرف القليل عن حجم هذه التجارة وتنظيمها، إلا أنه من المعقول أن نفترض أن الطلب على الأغذية من جانب العرب السواحليين لا بد وأن يكون قد شجّع على إنتاج فائض من الحبوب وكميات من الحيوانات الكبيرة والصغيرة لتوفير اللحوم، ومجموعة متنوعة من الخضر. ولا بد أن يكون الطلب على المؤن الغذائية قد تزايد بعدما انشأ البرتغاليون في ١٥٠٦ حصناً في سوفالا أصبح مستودعاً بين التجار البرتغاليين والفلاحين الأفريقيين الذين كانوا يذهبون إليه لبيع منتجاتهم.

ويتعين أن ينظر إلى إنشاء هذا الحصن في إطار الأنشطة التجارية البرتغالية منذ ١٤٩٨ عندما قام فاسكو دي غاما برحلته الشهيرة إلى الهند. ففي تلك الفترة عرف البرتغاليون بوجود مناجم

(١٥٠) المرجع السابق، ص ١٩٣.

(١٥١) H. Tracey و A. Fernandes، ١٩٤٠، ص ٢٠-٣٠. وانظر أيضاً تقرير جاسبار فيلوسكو المنشور في "Documentos Sobre"، المجلد الثالث، ص ١٨١-١٨٩، A.H. Quiring، ١٩٤٩، و A. Godlouton، ١٩٤٥.

(١٥٢) Archaeologia e contecimento de Passado، ١٩٨٠، ص ٤-٦.

(١٥٣) من مذكرات أعدّها جاسبار فيلوسكو كاتب مصنع موزمبيق ثم أرسلت إلى الملك (١٥٧٢) وقد نشرت في "Documentos Sobre"، المجلد الثالث، ص ١٨٣.

الذهب في سوفيلا وفيما وراءها، وفيها أصدر الملك ايمانويل أوامره بالتالي بإقامة مصنع في سوفيلا. وكان هدف البرتغال الرئيسي وقتئذ هو احتلال كافة النقاط الاستراتيجية على طول المحيط الهندي. وقد بُني حصن سوفيلا وكيلا في ١٥٠٦ لحماية تجارة الذهب، بينما بنيت ثلاثة حصون أخرى - في كيلون، وانغيديفا والبحر الأحمر - للتحكم في تجارة الفلفل، ومن أجل ذلك ضمت سوفيلا إلى الشبكة التجارية البرتغالية، وتهياً المسرح لتوسيع نطاق التبادل التجاري بين التجار الأفريقيين والبرتغاليين. وعلى ما ذكرناه من قبل، وجد البرتغاليون لدى وصولهم إلى سوفيلا في ١٥٠٦ أن التجار العرب السواحيليين قد رَسَّخوا أقدامهم، وتطوّرت فيما بينهم في وقت لاحق منافسة اتَّسمت بعدة مواجهات عسكرية^(١٥٤) خرج منها البرتغاليون منتصرين، وهرب العرب السواحيليون في اتجاه الشمال إلى نقاط استراتيجية مختلفة على نهر الزامبيزي حيث وصلوا منها مساعيمهم لزراعة الأنشطة البرتغالية التجارية على طول طريق الزامبيزي التجاري والطرق التجارية الأخرى الموجودة في الداخل. وقد ردَّ البرتغاليون على ذلك بسرعة بطردهم من معظم هذه الأماكن وإنشاء مدينتي سنا وتيتي كمركزين رئيسيين للتجارة البرتغالية. وهكذا تحوَّلت الأنشطة البرتغالية التجارية إلى الشمال ممَّا أدَّى إلى تقليص الأهمية التجارية لمنطقة سوفيلا^(١٥٥).

وأدَّت هزيمة السواحيليين في ١٥١٢، والاحتلال الفعلي لسنا وتيتي في حقبة الثلاثينات من القرن السادس عشر - الذي أعطى للبرتغاليين احتكار توريد السلع والبضائع - إلى إنهاء التجارة المستقلة للعرب السواحيليين. بيد أنه نتيجة لافتقار البرتغاليين إلى المهارة والأيدي العاملة، وبالنظر إلى أن السواحيليين العرب كانوا حريصين على مواصلة البقاء كتجار في المنطقة، فقد نشأ بينهم حلف تجاري طبيعي وإن كان مشوّباً بالتوتر. وطوال نصف قرن بعد ذلك أصبح السواحيليون العرب الوكلاء الرئيسيين للتجارة البرتغالية في الداخل. وكان بعض التجار الأفريقيين (أو القاشا مبادزي) يعملون كوسطاء للتجار السواحيليين العرب قبل مقدم البرتغاليين بوقت طويل، وأصبح لهؤلاء دور رسمي دائم في إطار الحلف العربي السواحيلي البرتغالي. وقد استمرَّ العرب السواحيليون في التجارة، وإن كان ذلك بصورة سرية، في داخل توروا حتى أواخر القرن السابع عشر. وبحلول أوائل القرن الثامن عشر، كانوا قد فقدوا جانباً كبيراً من ثقافتهم الإسلامية، واتَّخذوا ثقافة ليما وفيندا^(١٥٦).

وبهزيمة العرب السواحيليين أصبح التجار البرتغاليون دون منافس رئيسي على طول طريق الزامبيزي التجاري وفي الداخل. وكان هدف التاج البرتغالي في البداية هو احتكار التجارة برمتها في سوفيلا وفي الداخل، وتبيَّن أن ذلك مستحيل لأن الجشع دفع تجاراً أفراداً إلى

(١٥٤) للرجوع إلى تفاصيل هذه المنافسة، انظر A. Lobato، ١٩٥٤ (أ).

(١٥٥) A. Lobato، ١٩٥٤ (أ)، ص ١٩ و ١٠٣، Documentos Sobre os Portuguezes em Moçambique. vol. III, pp. 237-48.

(١٥٦) D.N. Beach، ١٩٤٨، ص ٣٢.

التدخل في الداخل لعقد اتفاقات تجارية مستقلة مع الحكام الأفريقيين. وحسبما قلناه من قبل كان يوجد في الداخل بحلول ١٥٤١ عدد كبير من التجار البرتغاليين إلى حد استوجب إضفاء صبغة رسمية على أنشطتهم التجارية وتنظيمها في إطار امبراطورية موتابا.

ومثلما كان يحدث مع العرب السواحيليين، كان الفلاحون الأفريقيون يبادلون منتجاتهم لقاء مجموعة متنوعة من السلع الأجنبية. وتشير الحفريات الأثرية التي قام بها بيتر غارليك لأسواق لوانزي ودامباراري وريموكا إلى أن حبات الخرز والعقود كانت أكثر السلع التجارية رواجًا في أوائل القرن السادس عشر^(١٥٧). وكان رواج الخرز الأسود والأصفر والأخضر والأزرق الأكثر شيوعًا يتفاوت من منطقة إلى أخرى، إلا أن الخرز الأحمر والأسود، الذي يُعرف باسم خرز كامباري كان مفضلًا في جميع الممالك. وقد وجد البرتغاليون عند وصولهم أن الخرز متداول، وحاولوا التحكم في سوقه دون طائل. ويعزى رواج الخرز إلى عدة معتقدات شائعة بين عشائر الشونا^(١٥٨) تقول إن البرتغاليين يقطعونها من أشجار معينة. وكان من المعتقد أن الخرز الأسود اكتسب لونه عن طريق تركه لوقت كاف حتى يحترق ويتحول إلى اللون الأسود؛ أما الخرز الأخضر فهو يقطف قبل نضجه، بينما يقطف الخرز الأصفر عند نضجه وقبل أن تحرقه الشمس وتحوله إلى اللون الأسود. وكانت توجد أنواع متنوعة من الخرز المستورد، من بينها الخرز المصنوع من المرجان والكريستال، والبيوتر، والكهرمان الأصفر والأسود، ومن زجاج البندقية الأزرق^(١٥٩)، ولكن هذه لم تكن تحظى برواج؛ وفي وقت لاحق سيطرت على السوق بين عامي ١٥١٦ و ١٥١٨ مجموعة مصنوعة محليًا كانت تُعرف باسم (كاراكويس - أو أحجار الخرز الصغيرة) وكانت هي الأخرى معفاة من الاحتكار الملكي لتجارة الخرز، وتذهب بعض التقديرات إلى أن رواج خرز الكاراكويس كان يفوق رواج الخرز الأوروبي المستورد بسبعة أضعاف. وكانت المنسوجات من السلع التجارية المهمة، وخاصة منها الأقمشة الزاهية الألوان التي كانت تقاس بالذراع.

وفي مقابل هذه السلع كان أبناء الشونا يحملون إلى سوق القلعة اليومي السرخم، والذرة، والفول السوداني، والسلال والحصر، والأواني الفخارية، والدجاج، والبيض والعسل، والحيوانات والطيور المصيدة بالفخاخ. بالإضافة إلى مجموعة بالغة التنوع من الخضر والفاكهة البرية. وكان هذا النوع من التجارة يجري أيضًا في الأسواق البرتغالية واستمر - حسبما يفترض - بعد تدمير هذه الأسواق ذاتها في أواخر القرن السابع عشر. ومن الجائز أن نوعًا من التفرقة كان يمارس بين التجار تبعًا للمنتجات المبيعة وللجنس أيضًا، كما كان عليه الحال في غرب أفريقيا^(١٦٠). فمن المحتمل أن النساء التاجرات كن يبعن سلعا تختلف عن السلع التي

(١٥٧) P.S. Garlake، ١٩٥٤.

(١٥٨) A. Gomes، ١٩٥٩، ص ١٩٦.

(١٥٩) P.S. Garlake، ١٩٥٤، ص ٤٣.

(١٦٠) E.P. Skinner، ١٩٦٤، ص ٨٦.

يبيعها الرجال؛ وكان معظم الحدّادين وغيرهم من الصنّاع الحرفيين وعمّال المناجم يتبادلون سلعهم فيما بينهم أو مع التجّار البرتغاليين، وقد وجد المزارعون سوقًا مفتوحة لماشيّتهم ومعزهم وأغنامهم وخنازيرهم؛ كما أصبح لحصن سوفالا ولغيره من الأسواق البرتغالية في الداخل جذور عميقة في مجتمع الشونا، بل انها غدت جزءًا أساسيًا من إطارها الاقتصادي والاجتماعي.

الأسواق البرتغالية في بلاد الشونا

شهدت الفترة من ١٥٧٥ إلى ١٦٨٤ تغييرًا في نمط التجارة بين الفلاحين الأفريقيين والتجّار البرتغاليين. وقد عزّز هؤلاء الأخيرون انتصارهم التجاري والعسكري على العرب السواحليين بتحويل الأسواق القديمة إلى أسواق برتغالية. وكانت الأراضي التي تقام عليها هذه الأسواق ممنوحة من الرؤساء المحليين، وبمرور الوقت أصبحت نقاط الاتصال الرئيسية للمعاملات التجارية بين الأفريقيين والبرتغاليين؛ وكانت عبارة عن مناطق كبيرة محاطة بأسيجة خشبية منخفضة، وفي داخلها أكواخ سكنية مبنية من الطين بالقرب من مناطق تعدين الذهب^(١٦١). وكان لكل سوق حصن وحامية يتراوح عدد أفرادها ما بين عشرة جنود وخمسة عشر جنديًا، ومن الناحية النظرية كنيسة وقسيس ومأمور. وكانت بعض الأسواق تدار بمعرفة حكومة أنهار سنا بينما كان بعضها الآخر مملوكًا ملكية خاصة. وكان المأمورون - الذين كان دورهم ووضعهم في التجارة البرتغالية في أنهار سنا محدودًا بوضوح خلال القرن الثامن عشر - يشبهون إلى حد ما مأموري الأسواق البرتغالية في العصور الوسطى. وكان وضع المأمورين في كل من مانيكا وبوتوا وبلاد كارانغا يشبه وضع نظرائهم في جزيرة موزمبيق وغيرهم من ممثلي التجّار المشابهين الذين كانوا ينظّمون أنفسهم أحيانًا في طوائف مهنية. وكانت رواتبهم تعتبر مجرد إعانة، وكانت سياسة الرؤساء الإداريين البرتغاليين الاقتصاد على تعيين الأغنياء من سكان مستوطنة سنا البرتغالية في هذه المناصب. وفي جزيرة موزمبيق كان مأمور السوق عادة هو أغنى تاجر هندي من ديو، وكان هذا هو واقع الحال أيضًا بالنسبة لمأموري الأسواق الأقل شهرة، إذ كانوا في الغالب من أصحاب المتاجر الأثرياء. وكانت واجبات مأمور السوق تتضمن فرض الضرائب، ومراقبة الأسعار، والتحكيم بين التجّار البرتغاليين والتجّار الأفريقيين، ومنح التراخيص، وحماية القوافل، وتدريب الجنود، وإنفاذ القوانين المتعلقة بالموازين والمكاييل^(١٦٢).

وكانت هذه السلطات والواجبات تتعرّض لتعديل واسع النطاق نتيجة للعلاقات المتبادلة بين مأموري الأسواق ومختلف الحكام الأفريقيين؛ وأصبح لهذه الأسواق باعتبارها مؤسسات وضعًا رسميًا تنظّمه مجموعة تعليمات بعث بها التاج البرتغالي إلى فنستي ريغادو مأمور سوقى سوفالا وموزمبيق في ١٥٣١^(١٦٣). وقد تضمنت هذه التعليمات نصوصًا بشأن تداول السلع الأساسية،

(١٦١) P.S. Garlake، ١٩٥٤، ص ٤٩.

(١٦٢) M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، ص ٤٣.

(١٦٣) J.J.T. Botelho، ١٩٣٦، ص ١٤٦.

وتحديد الألقاب ورسوم الإنتاج، وتأسيس المتاجر، وإصدار التراخيص لبيع السلع والبضائع والنظر في الدعاوى القضائية.

الأسواق الرئيسية

ينعقد الإجماع على أن سوق دامباراري كانت أفضل سوق في أنهار سنا، إذ كان كل التجار الأغنياء من أصحاب النفوذ تقريباً يتجرون فيها ثم يتفرقون منها إلى أماكن أخرى مثل تشيتومبو رويزي وريموكا ولوانزي وماتافونا. وكانت دامباراري هي المركز الرئيسي، ولم يكن يسبقها في ذلك إلا المركز الإداري الرئيسي لقائد البوابات في ماسابا. وكانت سوق دامباراري تقع على مسيرة ثلاثة أيام من سوق انغوا التي كانت توجد فيها كميات كبيرة من الذهب مع قلة سكانها نظراً لبعدها الشديد عن كل من سنا وتيتي^(١٦٤).

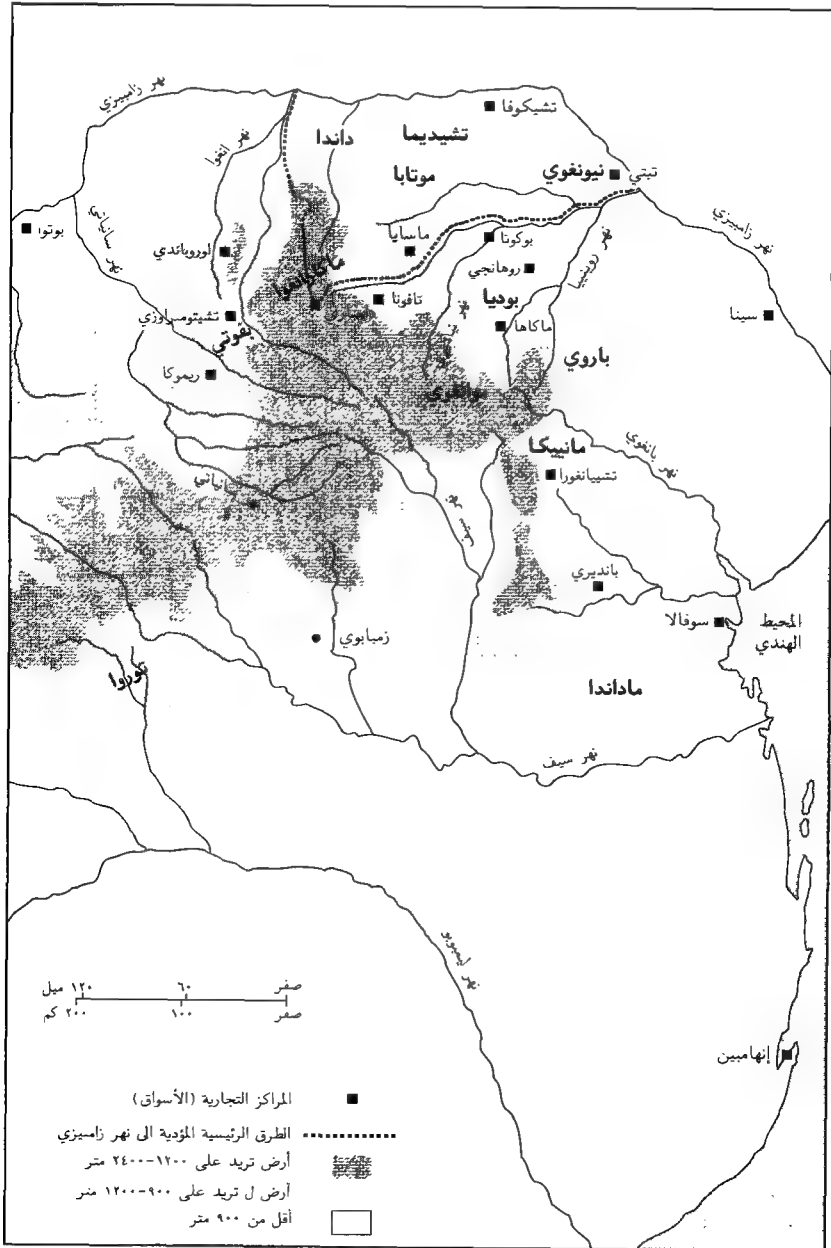
واستحدث وضع مماثل في أوتيفي حيث كان البرتغاليون يقيمون سوقاً سنوية في بانديري لشراء السلع المستجلب من الداخل^(١٦٥). واستمرت هذه العادة من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن الثامن عشر عندما أوقفتها سلطات تيفي. ويدعي البرتغاليون أن مونوموتابا منحهم الحق في إقامة سوق بانديري في ١٥٨٠. وقد يكون ذلك صحيحاً من الناحية النظرية، ولكن سيطرة حكام موتابا على إقطاعياتهم، ولا تستثنى من ذلك أوتيفي، كانت قد اختفت تماماً تقريباً بحلول ١٥٨٠. وكانت السوق السنوية كما يتبدى من تاريخها اللاحق، تقام بدعم من حكام تيفي وتحت رقابتهم. وقد أتت تيفي في مراقبة التجارة البرتغالية أساليب تختلف إلى حد ما عن أساليب مجتمعات الشونا الأخرى؛ ففي مانيكا مثلاً أخضعت السوق التجارية لرقابة شخصية من كل من الملك، الذي كان يقوم برفقة مستشاريه بزيارة مأمور السوق أحياناً، والأمير (أو الأميرة) الذي توجد السوق في منطقته. ولكن سوق أوتيفي كانت تخضع في إدارتها إلى حد بعيد لرئيس القرية الذي كانت تدخل بانديري في ولايته^(١٦٦)، وكان مطالباً بدفع جزية سنوية للساجيتيفي في شكل كسوة تركية، وقطعة قماش، ومشبك للشعر، وأقمشة كتانية، وقمرية، ومنسوجات من موسلين البنغال. ويبدو أنه كان من المفروض أن تكون هذه الأشياء صفراء اللون رمزاً لوفرة الذهب في بانديري. وتشهد دراسة استقصائية للمنطقة أجراها ريناتو بابتيسا في ١٨٩٠ بوفرة الذهب. ولا يبدو أن البرتغاليين أنشأوا أسواقاً من هذا النوع شمالي الزامبيزي حتى أوائل القرن الثامن عشر عندما أنشئ سوق زامبو وسوق ميشونغوا^(١٦٧). وقد يرجع تطوّر سوقَي زامبو وميشونغوا في مرحلة متأخرة إلى سببين هما اكتشاف

(١٦٤) للرجوع إلى مناقشة الأسواق الفردية، انظر: "Extracts from the decade Written by Antonio Bocarro & the performances of the Portuguese in the East", in S.M. Theal, 1899-1902, vol. III, p. 354; Biblioteca da Ajuda, Lisbon, 51-VII-40: Brief Account on the Rivers of Cuama' by Father Philippe de Tssumao.

(١٦٥) J. dos Santos, in G.M. Theal ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص ٣٨٠ و ٣٨١.

(١٦٦) R. Baptista، ١٨٩٢، ص ١٤.

(١٦٧) R. Ivens و H. Capello، ١٨٨٦، المجلد الثاني، ص ٣٠٦؛ A. Lobato، ١٩٥٤ (ب)، ص ٤٣.



الشكل ٢٢، ٤: الأسواق الرئيسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

المصدر: Adapted from map 3 of H.K. Bhila, Trade and politics in a shona Kingdom: The manyika and their African and portuguse neighbours, 1575-1902, London, Longman. Adapted by kind permission of Longman Group UK Ltd.

مناجم الذهب القريبة من سطح الأرض شمالي الزامبيزي خلال القرن الثامن عشر، واحتياج البرتغاليين إلى البحث عن أمكنة أخرى للتجارة بعد أن طردهم دومبو شانغامير امبراطور روزفي من بلاد الشونا، بين عامي ١٦٩٣ و ١٦٩٥.

وقد اضطرَّ البرتغاليون بعد طردهم من أسواقهم على ידי شانغامير إلى اتباع أساليب تجارية استخدموها خلال القرن السادس عشر. فعندما تخلوا عن أسواقهم في ماكارانغا انشأوا سوقاً جديدة في زامبو عند التقاء نهر لوانغوا بالزامبيزي بين عامي ١٧١٠ و ١٧٨٨، وأصبحوا يعتمدون على الفاشامبادزي في تجارتهم مع امبراطورية روزفي^(١٦٨). غير أنهم تمكنوا من إحياء سوق ماسيكيزا في مانبيكا في ١٧١٩، ولم يفلحوا في إحياء أي من أسواق أوتيفي. وفي حالة أباطرة موتابا، لم يعد من الممكن استمرار النظام الذي يقوم على تعيين ضابط واحد لتنسيق العلاقات البرتغالية مع الحكام الأفريقيين، إذ لم تكن ثمة سلطة سياسية مركزية تتمتع بالفعالية بين أولئك الحكام. ويتعين علينا إذاً أن نتناول بإيجاز العلاقات بين البرتغاليين وبعض الحكام الأفريقيين المهمين إبان القرن الثامن عشر.

في الشرق لم يسمح ملك أوتيفي للبرتغاليين بتعدين الذهب في مملكته، ولكن رعاياه كانوا يستطيعون شراء الأقمشة والخرز والعقود من المستوطنين البرتغاليين في سنا. وحتى بالنسبة لهذه التجارة كان الملك وأمرأؤه متهمين من التجار البرتغاليين بإحداث أضرار لا حد لها، وبالسرقة واستخدام العنف مع التجار البرتغاليين الذين كانوا ينفقون جائباً كبيراً من أرباحهم في محاولة تأمين سلامتهم. وما من شك في أن سياسة تيفي خلال القرن الثامن عشر كانت معادية للبرتغاليين^(١٦٩). وفي مملكة مانبيكا كان مسموحاً للبرتغاليين بحرية المرور في أنحاء البلاد كافة، ولكن أنشطتهم التجارية أخضعت لرقابة محكمة من حكامها، وكان حُرَّاس الأسواق والتجار البرتغاليون يؤدون جزية منتظمة. وبالمثل ظل البرتغاليون يؤدون جزية منتظمة لشانغامير للمحافظة على الأمن في سوق زامبو وعلى الطريق التجاري المؤدي إلى بوتوا. وكان ذلك يتطلب نفقات باهظة؛ وكان من عادة شانغامير أن يرسل مبعوثيه إلى سوق زومبو لطلب هدايا إضافية ترتفع قيمتها عادة إلى ست باستات علاوة على الجزية العادية^(١٧٠). وتصور خطورة الطريق التجاري بين زامبو وبوتوا عبر بلاد داندي حادثة وقعت في ١٧٥٧ عندما استولى شيرمبا أمير داندي على سلع مرسلة إلى بوتوا؛ وطوال الأعوام السبعة التالية قام شانغامير هو وجنوده ومنتجو الذهب في بوتوا بشن غارات مستمرة إلى أن

(١٦٨) يشير إصطلاح زامبو إلى ثلاث مستوطنات أنشأها البرتغاليون ثم هجرها على التوالي على ضفة نهر زامبيزي - لوانغوا الموحد خلال القرن الثامن عشر. ومن المحتمل أن تكون أولى هذه المستوطنات وأقدمها قد أسست في ١٧١٠ في جزيرة تشينكانيقا داخل نهر زامبيزي، وتوجد المستوطنة الثانية، التي أسست في ١٧١٥، عند زاوية موزامبيق على ضفة نهر زامبيزي - لوانغوا الموحد؛ أما المستوطنة الثالثة التي تُعرف باسم «موكاريف» والتي تكفي الخرائط الزامبية الآن بالإشارة إليها باسم «فيرا» فقد أسست في تشرين الأول / أكتوبر ١٧٨٨. للرجوع إلى مناقشة كاملة انظر S.I. Mudenge، ١٩٧٧.

(١٦٩) Caetano, in A.A. Andrade، ١٩٥٥، ص ١٥٥.

(١٧٠) H.H.K. Bhila، ١٩٨٢، ص ١١٩.

دَمَّر طريق بوتوا الذي كان مأهولاً من قبل. ومن أمثلة ذلك الغارة الشهيرة التي شنها شانغامير بين عامي ١٧٥٦ و١٧٥٧ والتي أسفرت عن مصادرة ممتلكات تساوي ١٠٠٠ باستا (٨٠٠.٠٠٠ كروزادوس)^(١٧١). كذلك كانت تجارة زامبو معرضة بدورها للخطر نتيجة لتكرّر الحروب الأهلية والمجاعة خلال حقبة الستينات من القرن الثامن عشر. بيد أنه على الرغم من غارات البرتغاليين، كان حكام شانغامير يقدّرون قيمة تجارتهم معهم، وقد أرسل حكام روزفي حملات عسكرية في ثلاث مناسبات في ١٧٤٣ و١٧٧٢ و١٧٨١ لحماية سوق زامبو من هجمات الحكام الأفريقيين المجاورين. وبالإضافة إلى الخرز والعقود كان حكام روزفي يولون اهتماماً خاصاً لسلع معينة من بينها المظلات، وأجراس البحر، والمزهريات المصنوعة من المرجان الصناعي، والأواني المصنوعة من الصيني، والأجراس النحاسية والمقصات، والشراب الناري (شراب كحولي قوي)^(١٧٢)، ونوع من البراندي. ومن الظاهر أن طبيعة العلاقات بين موتابا والبرتغاليين تغيّرت خلال القرن الثامن عشر. واستمرّ البرتغاليون في الاحتفاظ بحماية تتألف من عشرين جندياً، ومأمور للسوق، وملازم وقائد عام لدى بلاط موتابا الملكي. ويبدو أيضاً أن العادة القديمة التي كانت تقضي بتعميد حكام موتابا لم تتوقّف حتى وإن لم تكن هناك أدنى صلة بين المسيحية وأولئك الملوك الذين كان لكل منهم دون استثناء ألف حظية أو أكثر^(١٧٣). وثمة ممارسة أخرى استمرت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، وهي أن «الملك كان يرسل كل ثلاثة أعوام رسولاً إلى قائد سنا الذي يستقبله في تيتي دائماً في أول سنة من سني خدمته، حيث يتناقشان حول استمرار التحالف الحكومي القديم مع الملك المذكور، وبشأن أمور تتعلق بتجار زامبو الذين يتعيّن عليهم بالضرورة السفر عبر أراضيه، وإذا استجدت أي أعمال أخرى خارج نطاق هذه الزيارة التي تجري كل ثلاثة أعوام أوفد مبعوثون آخرون من هذا الجانب أو ذاك»^(١٧٤).

ورغم هذه الترتيبات، استمرت التجارة بين البرتغاليين وحكام موتابا في التدهور خلال القرن الثامن عشر. ويفسّر هذا التدهور في سياق ثلاثة تغييرات شهدتها منطقة الزامبيزي الجنوبية خلال القرن الثامن عشر؛ الأول: الاندفاع وراء الذهب شمالي الزامبيزي، عندما اكتشف أفراد من البرتغاليين المغامر مناجم الذهب وبدأوا في استخراجها بأنفسهم؛ والثاني: توقّف إنتاج الذهب على نحو يوشك أن يكون تاماً بحلول القرن الثامن عشر؛ والثالث: انصراف كل من التجّار الأفريقيين والتجّار البرتغاليين على جانبي الزامبيزي إلى صيد الأفيال من أجل العاج. وقد لعبت تجارة العاج دوراً مهماً في امبراطورية موتابا. وتحدّثنا رواية برتغالية ترجع إلى القرن السادس عشر بأنه كان من عادة الفيلة «التجول في قطعان مثل قطعان الأبقار تقريباً»^(١٧٥) داخل

(١٧١) المرجع السابق، ص ١١٩ و ١٢٠.

(١٧٢) المرجع السابق.

(١٧٣) Anon, "Descipcao dos Rios de Cuama", 1683, Biblioteca da Ajuda, Lisbon, 51-VII-43

(١٧٤) المرجع السابق.

(١٧٥) G.M. Theal ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد السادس، ص ٢٦٦.

امبراطورية موتابا. وأن أربعة آلاف أو خمسة آلاف فيل تموت كل سنة وهو ما تؤكد كميات العاج الضخمة التي كانت ترسل إلى الهند^(١٧٦). وتتمثل ميزة صيد الأفيال في أنه غير قابل للتحكم فيه من جانب الحكام الأفريقيين على عكس الذهب؛ إذ يجري الصيد عادة في المناطق النائية. وما نعلمه عن تنظيمه قليل؛ ويذهب البعض إلى أن جابتا كبيراً من صيد الأفيال خلال القرن الثامن عشر كان يجري في بوهيرا وريموكا^(١٧٧).

الخلاصة

أسفر توغل البرتغاليين في منطقة الزامبيزيا الجنوبية عن إهدار سلطة الطبقة الحاكمة المحلية، ويسر آشكالاً مباشرة من استغلال الفلاحين لحساب رأس المال التجاري البرتغالي، وفي مرحلة لاحقة، لحساب رأس المال البريطاني في هذه المنطقة. وأدّى الربط بين شبكة التجارة الإقليمية والتجارة عبر مسافات طويلة إلى نشوء طبقة تجارية أفريقية تسمى الفاشامبادزي. ومع وصول التجار العرب السواحيليين في القرن العاشر والبرتغاليين في مطلع القرن السادس عشر استؤجر بعض الأفريقيين للعمل كوسطاء بين التجار الأجانب والمنتجين من الفلاحين الأفريقيين.

وقد انصبّ اهتمام التجار البرتغاليين في معظمه على تجارة الذهب والعاج، ولهذا تراجعت السلع الرئيسية للتجارة الإقليمية، وهي الحديد والملح والنحاس، إلى المرتبة الثانية من حيث الأهمية التجارية. وبحلول حقبة الثلاثينات من القرن السادس عشر كان التجار البرتغاليون قد توغلوا بالفعل في داخل امبراطورية موتابا؛ وتداخلت التجارة في الحديد والملح والنحاس مع التجارة في السلع الأخرى، ومن هنا نشأت طبقة تجارية أفريقية. ولكي تزدهر التجارة عبر مسافات طويلة تحتم أن يكون هناك ذهب وعاج وحمّالون وطعام لتغذية الحمّالين. ومعازق لزراعة المحاصيل، وحديد لصنع هذه المعازق. ولم يكن الفاشامبادزي يقومون بنقل العاج والذهب وحدهما، بل أيضاً بنقل الملح والمعازق الحديدية لمقايضتهما مقابل الطعام أثناء الطريق؛ كذلك تغيّر على نحو تدريجي الزراع الأفريقيون الذين كانوا يعيشون بالقرب من الطرق التجارية، إذ بدأوا يزرعون كميات متزايدة من فائض الإنتاج الزراعي لبيعه للتجار وحمّالهم. ولا حاجة بنا لأن نقول إن الفلاحين، الذين كان معظمهم يجهلون القيمة الدولية للسلع التي يبيعونها، كانوا ضحية استغلال بشع من التجار البرتغاليين.

(١٧٦) المرجع السابق.

(١٧٧) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص ٣٥.

الفصل الثالث والعشرون

التبعية والتكافل: أفريقيا الجنوبية من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

د. دينون

بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠، طرأ تحول على أنحاء كثيرة من أفريقيا الجنوبية. فاستقرت مجتمعات جديدة بالمنطقة؛ وغيّرت مجتمعات عديدة كانت موجودة من قبل سبل حياتها أو أماكن تجمعها أو كليهما؛ وطرأ على العلاقات التي نمت داخل تلك المجتمعات أو فيما بينها تغيير جذري بالقياس إلى ما سبقها من علاقات. ويرجع معظم تلك التغيرات الجذرية إلى التغيرات التي طرأت على الروابط الخارجية لأفريقيا الجنوبية. فعينما دار أول أوروبي، فاسكو دي غاما، حول الكاب في عام ١٤٩٧ لم يكن لأفريقيا الجنوبية إلا أوهى الروابط مع بقية العالم، غير أنه بحلول عام ١٨٠٠ كانت المنطقة قد انخرطت في الأنماط العالمية للتجارة والاستراتيجية. وجدير بنا أن نبحث السياق العالمي المتغير نفسه قبل محاولة تقييم أثره على أفريقيا الجنوبية.

ففي عام ١٥٠٠ كانت التجمعات السكانية الكبرى في العالم موجودة حول البحر الأبيض المتوسط وفي آسيا. ولم تكن مناطق أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ولا الأمريكتان قد أغريت بالدخول في علاقات منتظمة مع بقية العالم. وكانت التجارة الدولية تهم أوروبا وآسيا على وجه الخصوص، وكان الجانب الأعظم منها يجري برًا ويكلف أموالاً طائلة^(١). وكان الهدف من بعثة دي غاما هو زيادة طريق بحري يخفف نفقات التجارة الدولية ويحد من جشع الوسطاء العديدين الذين أثروا من مرورها بالطريق البري. ولم تكن أفريقيا الجنوبية بالنسبة للبرتغاليين الذين كانوا أول من طوّر هذه الطرق التجارية، وبالنسبة للهولنديين والانجليز والفرنسيين الذين تبعوهم حول الكاب، سوى مجازفة ملاحية خطيرة. ومن جهة أخرى، فإن رسم خريطتها الساحلية أنهى عزلتها تدريجيًا وإن ظلت قلة الإهتمام المستمرة من جانب التجار العرب والأوروبيين أمرًا جديرًا بالدراسة.

(١) F. Braudel، ١٩٨١، الفصل الأول.

وفي العصر الحديدي المتأخر، لم يكن المناخ المعتدل في نصف الكرة الجنوبي عامل إغراء شديد. فقد كان من الصعب مع وجود آلات بدائية إنتاج فائض من الغذاء بصفة منتظمة، حتى في المناطق الصالحة للزراعة، كما كان من الصعب تخزين ما قد يوجد من فائض أو الاستثمار في مزيد من الإنتاج. وكانت الكثافة السكانية بالمناطق المعتدلة المناخ بنصف الكرة الجنوبي - بما في ذلك استراليا والمخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية - أقل بكثير من نظيرتها بالمناطق الإستوائية المجاورة. وكانت الأقاليم الإستوائية تمتد بالغذاء تجمعات سكانية كثيفة نسبياً مما يسهل إنتاج فائض وأتاح درجة عالية من التخصص. فلا غرو إذن أن المناطق المعتدلة المناخ لم تجتذب المشتغلين بالتجارة الدولية. فهي لم تكن تنتج سلع التصدير بشكل منتظم، ولم تكن لتفعل ذلك إلا منذ عهد قريب جداً حينما توفرت كميات كبيرة من رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة والمواصلات المتطورة^(٢). ولم يتوغل العرب، الذين كانت لهم تجارة مزدهرة على طول الساحل الأفريقي الشرقي، نحو الجنوب نظراً إلى أن الذهب والعاج والعبود، وهي السلع التي كانت تشكل قسماً كبيراً من حمولاتهم، كانت أكثر وفرة بمناطق السواحل الإستوائية منها بالأطراف المعتدلة المناخ في القارة. وبالمثل، ظل الأوروبيون يطوفون حول الكاب طيلة ١٥٠ عاماً قبل أن يولوا أهمية للمنطقة في حد ذاتها. والأسماء التي أطلقها البرتغاليون على موانئهم - Algoa (إلى غوا) و Delagoa (من غوا) - تشهد على عزمهم السفر من «غوا» وإليها، وعلى قلة إهتمامهم بفرض التجارة بأفريقيا الجنوبية نفسها.

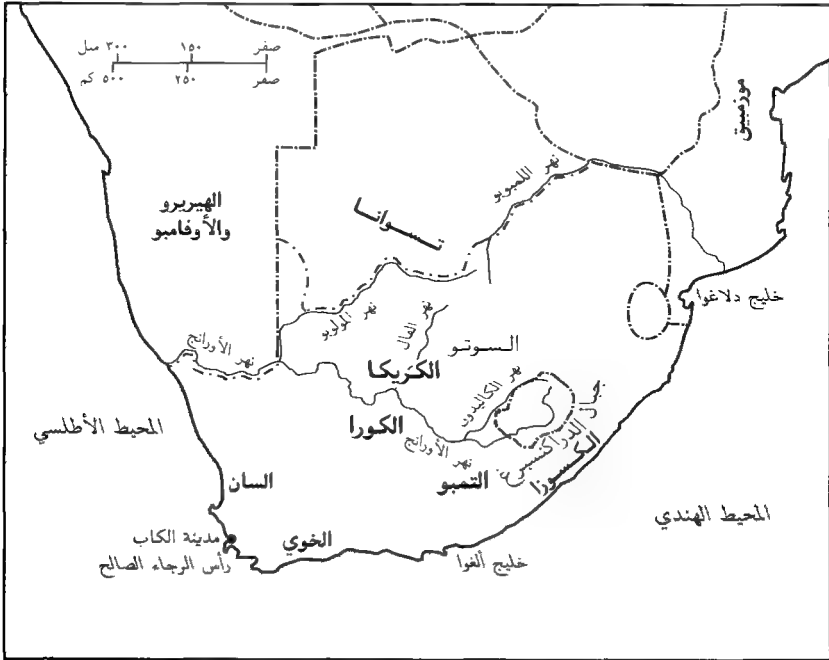
ولم تنتقل بحراً تأثيرات ذات أهمية تذكر، كما لم تكن الاتصالات البرية أكثر أهمية. وكان لكثير من مجتمعات الجنوب روابط تاريخية ولغوية مع الشمال، وإن ضوئت أهميتها في الحياة اليومية. وكانت جماعات الخوي خوي التي اشتغلت برعي القطعان وصيد الأسماك وجمع الغذاء من الحقول الممتدة على طول الحزام الساحلي الجنوبي، معزولة فعلاً عن معظم الاتصالات الشمالية كما كان حال الصيادين وجامعي الطعام من السان في المناطق الداخلية بالجنوب. وفي عام ١٥٠٠ لم يكن للناطقين بلغات النغوني، ومعظمهم إلى الشرق من سلسلة الجبال الفاصلة، سوى اتصال قليل منتظم مع جيرانهم بالشمال. وفي أقصى الغرب (المعروف اليوم باسم ناميبيا) كان لجماعات الهيريرو والأوفامبو روابط لغوية وثيقة فيما بينهم ومع جيرانهم الشماليين. وكانت جماعات التسوانا والسوتو في الوسط، تمارس التجارة مع الشمال من حين لآخر، وكان ذلك يحدث برغم قلة كميات السلع. ولم تكن السلع موضوع التجارة مثل النحاس والحديد، والداغا^(٣) ضرورة حيوية لأحد. وحتى عام ١٥٠٠ كانت تلك المجتمعات مستقلة فعلياً عن بقية العالم، إذ كانت روابطها الخارجية متقطعة وهامشية وتستهدف غرضاً بذاته. ولم تفعل الأساطيل الأوروبية التي كانت ترسو أحياناً على مقربة من الساحل وتزود بالمياه والمؤن، شيئاً يذكر لتغيير على هذا الإكتفاء الذاتي لمدة قرن أو يزيد.

٢ dagga: ملاط كان يستخدم في أفريقيا الجنوبية قوامه الطين والروث.

(٢) D.J.N. Denoon, ١٩٨٣.

(٣) M. Wilson, ١٩٦٩ (أ).

وعلى الرغم من أن الإهتمام الأوروبي بالمنطقة كان بطيئاً في تطوره، فإنه عندما تبدى في نهاية المطاف كان قوياً. ففي منتصف القرن السابع عشر نشأ مجتمع جديد في الكاب بدافع من شركة الهند الشرقية الهولندية التي ظلت تعتبر أفريقيا الجنوبية مجرد محطة على الطريق إلى الشرق. وحتى عام ١٨٠٠، «ظل مجتمع مدينة الكاب متطعاً إلى البحر، وكانت المدينة بمثابة نزل على جانب طريق تجارة التوابل العالمية»^(٤)، وكانت تتسم بطابع مدينة سكنية أقرب في روحها إلى آسيا منها إلى القارة الأفريقية التي نشأت عليها^(٥). غير أن النتائج الإقليمية لإقامة مستوطنة مدينة الكاب كانت أعمق بكثير مما كان ينشده مخطوطو الشركة. وكانت المنطقة في مجموعها مأمونة الارتباط بأوروبا وآسيا، وإن لم يكن قد بُت بعد فيما إذا كان الهولنديون



الشكل ٢٣: أفريقيا الجنوبية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

(الذين احتلوا الكاب من عام ١٦٥٢ إلى عام ١٧٩٥) أو البريطانيون (الذين استولوا على الكاب عام ١٧٩٥) هم الذين سيصبحون الوكلاء. وكانت المستوطنة الجديدة في الكاب، وظلت، كياناً تابعاً يستجيب سريعاً لضغوط وحوافز خارجية جديدة. ومع توسع هذا الكيان التابع نحو الداخل، اجتذب المنطقة بأسرها إلى علاقات جديدة دائمة مشوبة بالهيمنة والتبعية. وعن طريق

(٤) R. Elphick و R. Shell، ١٩٧٩، ص ١٦١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٢٦.

هذه المستوطنة الصغيرة، دخلت علاقات إنتاج رأسمالية يصحبها استعمار وامبريالية أدبا إلى تحول أفريقيا الجنوبية على نحو مفاجئ وشامل لم يعرفه أي جزء من أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء. وهذه التطورات هي المحور الذي يدور حوله هذا الفصل.

ولئن كان من الممكن استرجاع ظروف القرن السادس عشر وأحداثه، فإن من العسير توخي أي نوع من التوازن العلمي لدى استعراض تلك الظروف. حيثما تنازعت جماعات الصيد وجمع الغذاء مع الزراعة أثناء القرنين الماضيين، كان يتم القضاء عليها كمجتمعات قادرة على البقاء. وفي حين أن الزراعة ظلوا موجودين بأعداد تكفي لفرض هذا الوجود على انتباه المؤرخين، فإن البدو الرحل كانوا أقل من ذلك حظًا. ولقد دعم القضاء التام على مجتمعات البدو الرحل الأروميين والهنود الحمر والغاوتشو وعلى البدو الرحل في سيبيريا وأفريقيا الجنوبية، النظريات الموضوعية التي نطبقها عادة على الماضي والحاضر بحيث لا يكاد بعض الباحثين يستطيعون إخفاء نفاذ صبرهم لدى توقعهم تحول البدو الرحل إلى زراع، ومن ثم في نهاية المطاف إلى عمال صناعيين^(٦). وخلف الهنود الأمريكيون وراءهم من الشواهد ما يكفي على الأقل ليكون أساسًا لاسترجاع خيالي - وأحيانًا رومانطيقي - للظروف السابقة^(٧)، بينما قضى على البدو الرحل في أفريقيا الجنوبية أو تم تحويل حياتهم في وقت مبكر وعلى نحو شامل لا يتسنى معهما مثل ذلك الابداع الأدبي^(٨).

وساد جنوب أفريقيا في القرن السادس عشر بعض العلاقات الباعثة على الاهتمام البالغ والتي تتحدى كل مفاهيم الحتمية التاريخية. فقد أتاحت الاختلافات البيئية قدرًا من التخصص بين المجتمعات المحلية، وتفاعلت تلك المجتمعات التخصصية فيما بينها على نحو يتوافق مع استمرارية نمط حياة كل منهما. فلم يتحول الصيادون إلى رعاة، ولم يتحول الرعاة إلى زراع، بل تعايش أولئك وهؤلاء على الرغم من أعمال العدوان التي تخللت أحيانًا ذلك التفاعل. ومن المفيد إنفاق بعض الوقت لاسترجاع هذا النوع من التفاعل، إن لم يكن لشيء فلمجرد لقاء بعض الضوء على تطور تلك العلاقات فيما بعد.

ومعدل الأمطار السنوي في النصف الغربي من جنوب أفريقيا، بما في ذلك ما يعرف اليوم بإسم بوتسوانا وناميبيا، يقل عن ٤٠ سنتيمترًا. وينعم عدد قليل من أقاليم المنطقة بمعدلات سنوية أفضل، إلا أن تربتها المسامية لا تحتفظ بكثير من مياه الأمطار. والاستثناء المهم الوحيد هو الأراضي الخلفية لشبه جزيرة الكاب التي تنعم بمياه شتوية جيدة ومنظمة. وهطول الأمطار في معظم النصف الغربي ليس ضعيفًا فحسب بل هو أيضًا غير منتظم^(٩)، وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الظروف كانت تختلف كثيرًا عن ذلك في القرن السادس عشر. ولم يكن باستطاعة سكان تلك المنطقة ممارسة الزراعة دون اللجوء إلى تقنيات إقامة السدود وتخزين

(٦) R.L. Meek، ١٩٧٦.

(٧) P. Farb، ١٩٦٩، الفصول السابع والثامن والرابع عشر.

(٨) J. Wright، ١٩٧٧.

(٩) S. Agnew و N.C. Pollock، ١٩٦٣.

الغذاء. بل إن تكنولوجيا القرن العشرين ذاتها لم يكن لها تأثير يذكر على تلك المنطقة، فيما عدا حجز المياه وراء السدود لتسهيل الإنتاج الرعوي. وبالنظر إلى أن السكان لم يكن باستطاعتهم ممارسة الزراعة، فإن تمسكهم بممارسة الصيد وجمع الغذاء أو الرعي، كان دليلاً على التكيف الرشيد وليس على التخلف الذي كثيراً ما يتهمون به ضمناً.

وتحاط أصول وتاريخ جماعات السان الذين يجمعون بين الصيد والبحث عن الغذاء، بالأساطير وسوء الفهم. وما التنوع الهائل للغات التي تحدثوا بها في القرن السادس عشر إلا دليل على التكيف خلال قرون عديده في نطاق النصف الغربي من أفريقيا الجنوبية^(١٠). ولم يكن القنص وجمع الغذاء حينذاك بمثل الخطورة التي يتسمان بها اليوم. كما أن التخلف في السفر، والدراية الوثيقة بالأرض ونباتها وحيوانها، وقلة المخاطرة بعيداً عن الأرض المألوفة، ربما كانت قد كفلت الأمن لجماعات الصيد ما دام نمو الكثافة السكانية لم يتعدّ موارد البيئة^(١١). ويقال إن متوسط عدد جماعة القنص كان يتراوح بين خمسين وسبعين، وحيثما وجدت مناطق شاسعة خالية من الزراعة والرعي المكثف، كان هناك ما يكفي من الطرائد. وكان القنص وجمع الغذاء يوفران عيشاً مستقراً وحياة مستقلة عن سائر المجتمعات، ولكن السان كانوا يتعاملون أيضاً مع الآخرين. وكان يحدث أحياناً أن ترتبط مجموعة من القناصة بعدد من رؤساء الرعاة بهدف الحصول على منتجات الألبان مقابل لحوم الطرائد أو لقاء تقديم المشورة بشأن تحركات الحيوانات. وعلى الرغم من أن القناصة كانوا تابعين للرعاة فإن العلاقة لم تكن علاقة إكراه نظراً إلى أن جماعات السان كانت تحتفظ دائماً بخيار العودة إلى الإقتصار على القنص لحسابهم الخاص. كذلك كانت بعض جماعات الصيد تعيش خارج المنطقة الغربية الوسطى الداخلية، بل إن قلة منهم تمكنت من العيش عند سفوح سلسلة جبال الدراكنسيرغ حتى وقت موغل في القرن التاسع عشر، وكانوا يدعمون غذاءهم بالاغارة من حين لآخر على قطعان الزراع مربي الماشية بالمنطقة^(١٢). ولما كان هذا النمط من الحياة يتوقف كلياً على سهولة التنقل التي يعوقها وجود أعداد كبيرة من المسنين أو الأطفال أو غيرهم من العاجزين عن الحركة، فإن حياة القنص كانت تفرض قيوداً على النمو السكاني فلا يختل التوازن بين السكان والموارد. وكذلك كانت الحاجة إلى سهولة الحركة تفرض قيداً آخر: ذلك أن كثرة الأمتعة تُخَفِّض من مستوى المعيشة لأنها تعوق سرعة الجماعة.

ويرى إلفيك في عرضه الرائع للشواهد على أصول الخوي خوي أن أكثر التفسيرات احتمالاً هو أن جماعات السان امتلكت الأبقار والأغنام قبل عام ١٥٠٠ بزمان طويل وتوسعت معها عبر المناطق النهرية في الداخل حتى بلغت الحزام الساحلي الجنوبي حيث شاهدتهم الرحالة الأوروبيون في القرن السادس عشر^(١٣). وحينما عمدت جماعات الخوي إلى امتلاك المواشي،

(١٠) R. Elphick، ١٩٧٧، الفصلان الأول والثاني.

(١١) M. Sahlins، ١٩٧٤.

(١٢) J. Wright، ١٩٧١.

(١٣) R. Elphick، ١٩٧٧، الفصل الأول.

كان لزاماً عليها أن تتمسك بالأراضي التي تكثر بها المياه، لا أن تجوب المناطق الجافة؛ غير أن ذلك أدى أيضاً إلى النمو التدريجي للسكان ولحجم الجماعات. ونظراً إلى أن الثيران يمكن أن تحمل المتاع. فقد أصبح بإمكان الخوي إقامة الخيام ونقلها بدلاً من إقامة مأوى جديد كلما تنقلوا. كذلك لم يعد وجود المسنين والصغار يشكل العقبة التي كان يشكّلها في الماضي. وأصبح بالإمكان تجميع الممتلكات الشخصية على نطاق ضيق (بل وعلى نطاق كبير بالنسبة للماشية)، وهكذا نشأ داخل هذه المجتمعات الرعوية قدر من الطبقية ميزها عن جماعات السان الأكثر مساواة والأقل متاعاً. ولم تتطلب الحاجة إلى الإدارة الاجتماعية من الخوي أن يطوروا جهازاً لسلطة سياسية؛ غير أن الأفراد كانوا يمارسون بعض السلطة بين عشائريهم، ويمكن بعضهم، في الأيام الأولى من التجارة المتقطعة مع السفن الأوروبية، من اكتساب سلطة كبيرة وجمع ثروة حيوانية واسعة.

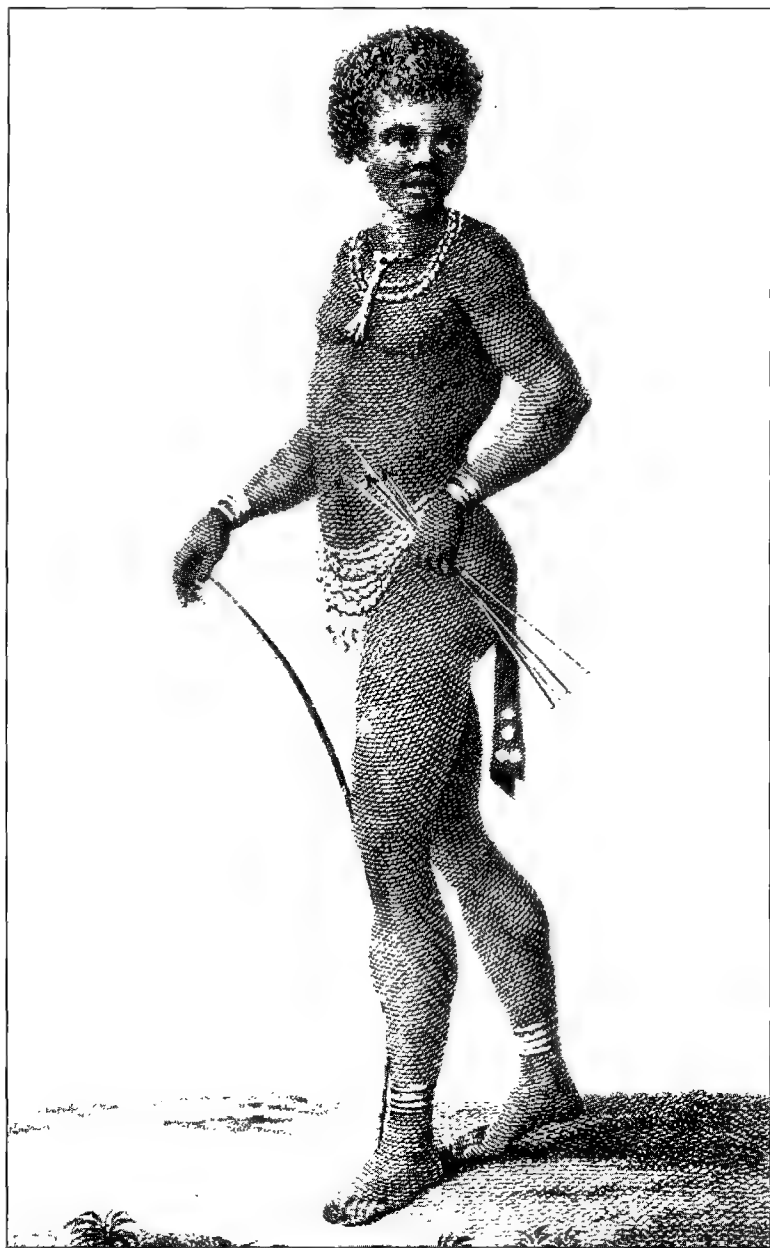
ولئن كان رعي القطعان يوفر مستوى استهلاكياً أعلى مما يوفره القنص في الأوقات الطيبة، فإن القطعان كانت تتعرض لخطر الجفاف ومرض الحيوانات بالإضافة إلى السرقة والمصادرة أثناء الحروب. وحينما كانت تحل تلك الكوارث كانت جماعات الخوي تلجأ إلى الصيد لكي تعيش - على الأقل حتى تتمكن من تكوين قطعان أخرى. ولم تكن المعرفة بأساليب رعي القطعان تختلف كثيراً عن المهارات التي تتطلبها مزاولة القنص، بحيث كان بوسع جماعات الخوي التحول بسهولة إلى السان حيثما اقتضى الأمر ذلك^(١٤). وبالقرب من شبه جزيرة الكاب حيث فرص القنص محدودة، اتجه الرعاة الذين فقدوا قطعانهم إلى العيش قرب شاطئ البحر على الأسماك والمحاربات إلى أن يصبح بإمكانهم حيازة قطعان الماشية أو الارتباط بكتابعين بأصحاب القطعان الأوفر حظاً. ولم تكن هذه التحولات عسيرة: فلم تكن اللغة ولا الثقافة تميز جماعة عن أخرى تمييزاً حاداً. وربما كانت الحياة غير مستقرة ولكنها لم تكن تعيسة. وأفراد الخوي القلائل الذين سافروا إلى الخارج على متن إحدى السفن التي كانت تزود بالماء في الكاب، لم يجدوا هناك ما يبعثهم على السخط على الظروف السائدة في وطنهم^(١٥).

وكان التعامل بين الخوي والنعوني على الجانب الشرقي لأرض الخوي يتم عبر فواصل ثقافية وتقنية حادة. وكانت المنطقة التي تتفاعل فيها مجتمعات الخوي والخوسا أرضاً صالحة للرعي ولكن ليس للزراعة نظراً إلى أن معدل هطول الأمطار لم يكن يزيد كثيراً على ٤٠ سنتيمتراً في السنة. ولم يكن من الممكن أن تقوم حدود إيكولوجية جلية بين الخوي والخوسا نظراً إلى إمكان ممارسة الرعي والزراعة كليهما بالمنطقة. ويبدو أن التمازج بينهما كان أمراً شائعاً^(١٦). فقد كان أفراد من الخوسا يهجرون الزراعة المستقرة إلى رعي القطعان وأحياناً إلى القنص. وكلما كانت تلم أزمة بالخوي، كان بوسعهم العمل لدى الخوسا المستقرين على مقربة منهم نظراً إلى أن الانتاج الزراعي يتغلب على

(١٤) R. Elphick، ١٩٧٧.

(١٥) المرجع السابق، الفصل الرابع.

(١٦) R. Ross، ١٩٧٨.



اللوحة ١٤٢٣: صياد من الغوناكوا (الغريكوا).

ظروف المجاعة بأسرع مما تستطيعه تربية الماشية. ولا بد أنه كان يوجد خط اتصال متبادل بين الزراعة المختلطة والرعي المتخصص - وعادة ما يكون على نطاق محدود وإن جرى أحياناً على نطاق واسع. ويبرهن روبرت روس على هذه العلاقة مستشهداً بمجتمعات الغوناكوا، والغكونوخوبي والتينده التي كانت جميعاً - حسب رأيه - من جماعات الخوي الذين تحولوا إلى الزراعة المختلطة وانخرطوا جملة في مجتمع الخوسا ولغته وتقاليده. غير أننا لسنا بصدد تحول واحد من الرعي إلى الزراعة. فمن الناحية الجسمانية، كان الغوناكوا أقرب شبهاً إلى الخوسا منهم إلى الخوي وربما كانوا قد تحولوا أكثر من مرة (من الزراعة إلى الرعي ومن الرعي إلى الزراعة) قبل القرن الثامن عشر. ومعظم هذه الشواهد يرجع إلى القرن الثامن عشر حينما تعرض الخوي لضغط هائل؛ لكننا لا نستطيع أن نفترض أن الخوسا كانوا عموماً يتوسعون في القرون السالفة، ولا أن أرض الخوي كانت تنقلص باستمرار، على نحو ما كانت تؤكد الآراء التاريخية التقليدية في السابق^(١٧). ويمكن بفضل الإدراك المتأخر وحده القول بأن حياة الخوي الرعوية تبدو وسيلة انتقالية من وسائل العيش انقضى عهدها. وفي معظم الفترة المشمولة بالدراسة، كان الخوي يتعاملون على نحو مكثف مع المتخصصين الآخرين، ولكن دون التضحية بأسلوب حياتهم الخاصة.

وظلت الدراسات الخاصة بمجتمعات الزراعة المختلطة مغمّاة لسنوات بهاجس المؤرخين حول سؤال واحد: متى وقعت الهجرة الجماعية من الشمال الإستوائي؟^(١٨) ومن الواضح الآن أن هذا السؤال قد أسيء إدراكه، وأن المستوطنين البيض هم الذين أثاروه تلبية لحاجتهم إلى إضفاء الشرعية على استيلائهم على الأرض. والواقع أن التوطن الثابت، والتحركات لمسافات قصيرة وعلى نطاق محدود، كانا أكثر شيوعاً من التحركات السكانية الكبرى والبالغة السرعة. واستقر العصر الحديدي المتأخر تمام الاستقرار بين شعوب النغوني والسوتو بحلول عام ١٥٠٠. وكان الحديد شائع الاستعمال ويصنع على نطاق واسع وإن لم يكن يستخدم في صنع كل الأدوات والأسلحة. وثمة حاجة إلى القاء بعض الضوء على أهمية استخدام الحديد لدى مجتمعات الزراعة المختلطة. ولم تكن مجتمعات الصيد والرعي (مثل الخوي والسان في القرن السادس عشر) بحاجة كبيرة إلى استخدام الحديد إذ كان بإمكانها الاعتماد كلية على الحجر والعظم والخشب والألياف فيما تبدع الأيدي من صنع. وكانت لاستخدام الحديد مزايا وسرعان ما أشيع طلب الخوي عليه أثناء فترة التجارة المبكرة والمتقطعة مع السفن المارة بالكاب^(١٩). كما كان بوسع ممارسي الزراعة المختلطة أن يستغنوا عن الأدوات المعدنية، إذ قد نجحوا في ميلانيزيا طوال خمسة آلاف سنة قبل ظهور الأدوات المصنوعة من الصلب في تطبيق نظم زراعية معقدة، وإن كان ظهورها قد أحدث أثراً واضحاً في توفير اليد العاملة^(٢٠).

(١٧) G.M. Theal، ١٩١٠.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) R. Elphick، ١٩٧٧، الفصل الرابع.

(٢٠) R.F. Salisbury، ١٩٢٦؛ D.J.N. Denoon و C. Snowden، ١٩٨١.

وفي أفريقيا الجنوبية، ظل ممارسو الزراعة المختلطة يجمعون بين الزراعة والرعي لمدة ألف عام مع استخدام عدد ضئيل من الأدوات المعدنية. ولم تسفر وفرة الحديد في العصر الحديدي المتأخر عن إمكان تنفيذ عمليات إنتاجية جديدة وإن كانت قد أضفت على العمليات القائمة مزيداً من اليسر والانتاجية. وتزداد كثيراً كفاءة الزراعة حينما تتوافر الأدوات الحديدية لعزق الأرض وحرثها مع توفير المزيد من الوقت للحرف المنزلية كصناعة الفخار ولممارسة الرعي على نطاق أوسع. وتشير السجلات الأركيولوجية إلى أن الحيوانات الأليفة وصناعة الفخار أصبحتا أكثر انتشاراً أثناء العصر الحديدي المتأخر^(٢١). ويدل هذا بدوره على ارتفاع مستوى المعيشة وتطور نظام تقسيم العمل داخل كل مجتمع محلي.

والسجلات المكتوبة عن حياة مجتمعات النغوني إلى الشرق من سلسلة الجبال الفاصلة، بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠. تفتقر إلى التوازن والدقة^(٢٢)، مما يجعل استرجاع ظروف الحياة أثناء تلك الحقبة يعتمد اعتماداً كبيراً على دراسة الآثار المادية المدعومة بما يكون قد ظل باقياً من الروايات المتناقلة^(٢٣). وكانت الحبوب والماشية عماد الحياة المادية. وفي القرن الثامن عشر تغير الاعتماد التقليدي على السرغم إذ استعاض عنه بالذرة التي تغل محصولاً أكبر وإن كانت أقل قدرة على التكيف مع ظروف المناطق قليلة الأمطار^(٢٤). وربما كان ارتفاع غلة الذرة قد أسهم في زيادة أعداد المواشي، إلا أن تربية المواشي تعطي أفضل النتائج بالجمع بين المراعي والانتجاع الموسمي من أجل الإفادة من اختلاف نوعيات الكلاً الحلو والكلاً الحامض. ومن المفترض أن حدة الضغط على هذا النوع من الزراعة المختلطة قد اشتدت بسبب التنوعات المناخية التي يرى هول أنها تنتشر في الحزام الساحلي الشرقي في مجموعه^(٢٥). ويخص بالذكر أنه حدث في النصف الأول من القرن الثامن عشر انخفاض عام في معدل سقوط الأمطار، كما وقع جفاف خطير في نهاية القرن الثامن عشر، مما زاد في التنافس على استخدام تلك المراعي التي كانت صالحة للرعي حتى في سنوات الجفاف.

ويبدو أن الكثافة السكانية البشرية كانت أقل بكثير مما اعتدنا عليه الآن. ويقدر بيريس أن عدد الأفراد المتحدثين بلغة الخوسا، لم يزد على مائة ألف بحلول سنة ١٨٠٠، وذلك بالرغم من تراكم أعداد الخوي السابقين أثناء القرن السالف أو على فترة أطول من ذلك^(٢٦). وإذا كانت تلك الأرقام تعطي صورة نموذجية عن حزام الساحل الشرقي. فمن غير الممكن أن كان هناك ضغط سكاني شديد على الأرض في أي وقت بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ برغم أساليب

(٢١) G.M.Hall، ١٩٧٦.

(٢٢) M. Wilson، ١٩٦٩ (ب).

(٢٣) J.B. Peires، ١٩٨١.

(٢٤) G.M. Hall، ١٩٧٦.

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) J.B. Peires، ١٩٨١.

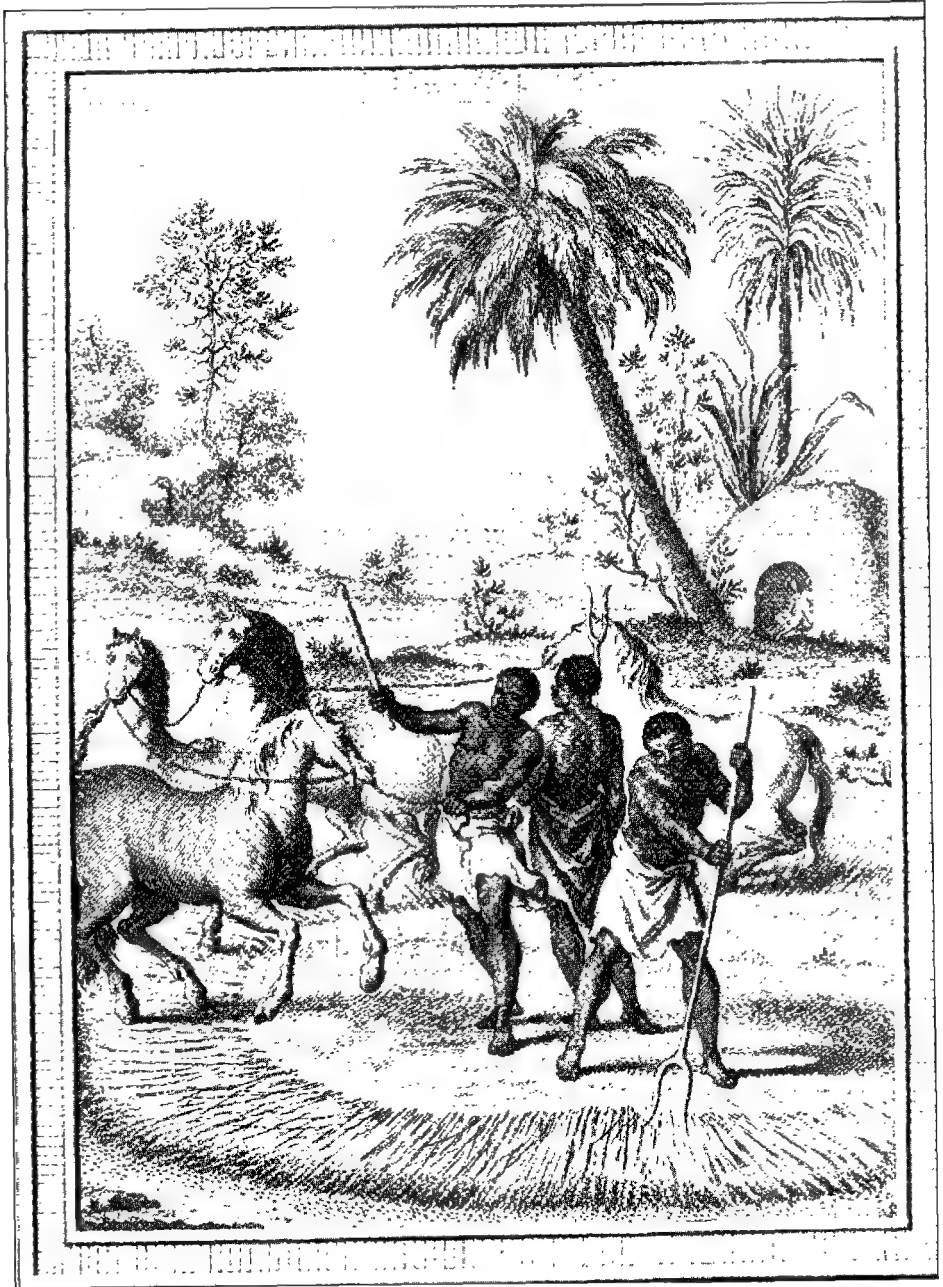
الزراعة والرعي الموسعة المستخدمة حينذاك. وهذه نقطة مهمة لدى التمعن في الأنظمة السياسية التي سجلت للغوني في تلك الحقبة، وهي أنظمة كان قوامها الأساسي والوحدة الحياتية الجوهريّة في أطوارها تتمثل في أسرة من أفراد يمتلكون الماشية ويستخدمون الأرض. وكان بإمكان تلك الأسرة أن تصرّف معظم أمورها اليومية كوحدة مستقلة، في التجارة وتبادل السلع والزوجات مع سائر الأسر الأخرى وقتما شاءت. وتنتمي كل أسرة في الواقع عن طريق نسب أبوي إلى سلالة ومن ثمّ إلى عشيرة، فمنذ عصر تشاوي كان الخوسا مثلاً يرتبطون معاً ارتباطاً غير محكم بالولاء للعشيرة الملكية المتمثلة في ذرية تشاوي. ومن جهة أخرى، لم يكن لدى زعيم العشيرة الملكية سوى عدد قليل من الجزاءات التي يستخدمها لإنفاذ سلطته على سائر الناطقين بلغة الخوسا، فيما عدا تصريف شؤون الزواج وتقديم الهدايا، مما يجعل العشائر الأخرى مدينة له (بما فيها العشائر من غير الخوسا مثل عشائر الخوي المجاورة). وكانت القدرة على منح الزوجات وتقديم الهدايا وإعطاء الأرض تتوقف على مقدرة الأسرة المالكة في التفوق في الإنتاج على سائر الأسر والعشائر. وعادة ما يكون للزعيم عدد أكبر من الزوجات - ومن ثم من الوحدات الإنتاجية، على الرغم من عدم وجود ما يمنع أي شخص من العامة من أن يثري بما يكتنيه من ماشية وزوجات^(٢٧)، بحيث أن مجال التفوق المتاح للرئيس لم يكن دائماً مجالاً واسعاً. ومقابل طموحات الرؤساء في تركيز السلطة بأيديهم، كان للعامة أيضاً طموحاتهم، بما فيها رغبتهم في العيش متحررين من مطالب الرؤساء قدر الإمكان. وما من شك في أن المشاحنات المستمرة داخل عشائر الخوسا المهيمنة، وربما أيضاً بين مجتمعات نغونية أخرى، كانت تقع بتشجيع من دهاة العامة سعياً منهم لشل السلطة المركزية ببث الشقاق في داخلها. ولم تفك هذه القيود على تطور هذا الأسلوب الاستبدادي للإدارة إلى أن بلغ نهاية القرن الثامن عشر نهايته. وحتى ذلك الحين بدت الحياة اليومية متراخية ومريحة في العادة. ولا شك أن الشاردين البيض القلائل الذين شقوا سبيلهم إلى أسر نغونية أثناء تلك الفترة وخلفوا وراءهم بعض السجلات، لم يظهروا كبير قلق للعودة إلى مجتمعاتهم ذات النظام الطبقي المحكم والخاضع لإشراف صارم^(٢٨).

ونحن لا نعرف إلا القليل عن شعوب السوتو والتسوانا إلى الغرب من جبال الدراكنسبرغ، حيث تشجع قلة هطول الأمطار على اهتمام بتربية الماشية (داخل نظام الزراعة المختلطة) يفوق نظيره في المنطقة الواقعة شرقي الجبال الفاصلة. وفي حين أن خطر الهجوم في القرن السادس عشر كان يحدق من شمال نهر الملبوي^(٢٩)، فقد نشأ قرب نهاية القرن الثامن عشر خطر هجوم مباشر أكبر من جانب جماعات جديدة تتحرك شمالاً نحو وادي نهري الأورانج والكاليدون. وفي غضون ذلك، لا بد أن يكون السوتو والتسوانا قد اختلطوا مع الخوي والسان والنغوني

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) المرجع السابق؛ و M. Wilson، ١٩٦٩، (أ).

(٢٩) M. Wilson، ١٩٦٩، (أ).



اللوحة ٢٠٢٣: مزارعو الخوي خوي يدرسون الحبوب.

والشوانا، إذ كانت هناك تجارة على نطاق محدود في كل تلك الاتجاهات^(٣٠)، إلا أنه تتعذر إضافة الكثير إلى ذلك في ظل معارفنا الراهنة.

وعلى ذلك فإن مجتمعات البانتو الجنوبية، شأنها شأن السان والخوي، كانت تتعامل مع جماعات متخصصة أخرى وإن لم تتغير نتيجة لهذا التعامل. كما أنها لم تغير المجتمعات التي تعاملت معها. ويقدم بيريس دليلاً على التحالف بين رؤساء الخوسا وجماعات الخوي، مثل التشينوكوا في القرن السابع عشر، وهو يفسر هذا الدليل على أنه خضوع بعض جماعات الخوي لزعامة الخوسا^(٣١). غير أنه نظراً للمشقة التي لاقاها رؤساء الخوسا حتى في السيطرة على جماعات الخوسا المستقرة، فيجمل بنا أن ننظر إلى هذه المزاعم بشيء من التشكك خاصة وأن جماعات الخوي كانت تنظر إلى تلك الأحلاف بوصفها تأميناً لها على المدى الطويل لا باعتبارها خضوعاً يومياً منها. وأياً كان الأمر فإنه حتى إذا سلمنا بادعاءات الخوسا تلك، فإن شكل هذا التعامل يوحي بدوام كل من التخصصات المهنية. ويبدو أن مختلف الجماعات الأفريقية كانت قادرة على التعايش لمدد طويلة دون سيطرة وسيلة إنتاج على أخرى. وكتابة تاريخ أفريقيا الجنوبية تغلب عليها روايات الاستيطان الهولندي بمدينة الكاب وانتشاره ونفوذه على حياة جميع من كانوا يقيمون بالمنطقة. والواقع أن البرتغاليين لم يكونوا أوائل الملاحين الذين داروا حول الكاب فحسب، بل كانوا أيضاً أول الأوروبيين الذين أقاموا مستوطنة دائمة في المنطقة. وبوسع المرء أن يدرك الطابع الثوري للاستيطان الهولندي إذا عقدت مقارنة وجيزة بينه وبين الاستيطان البرتغالي السابق والذي دام أكثر منه ولكنه كان أقل نفوذاً.

وكانت البرتغال في القرن السادس عشر بلداً إقطاعياً صغيراً وفقيراً. وكان النظام الملكي هو القائم على تنظيم توسعه فيما وراء البحار كاحتكار تجاري للهند بمساندة الكنيسة التي كانت - في غياب أي مصدر آخر للقوى العاملة الماهرة - تسيطر سيطرة كاملة على أسلوب الإدارة ومضمونها. وبحلول عام ١٥١٠ كانت غوا مركز الحكم فيما وراء البحار، وكان الطريق البحري تحميه حصون تشرف على مضيق موزمبيق من خليج دلاغوا إلى ما يعرف اليوم باسم تنزانيا^(٣٢). ولم يكن من العسير، مع استخدام السفن والأسلحة النارية المتفوقة، غزو الموانئ العربية والسواحلية؛ إلا أن التفوق العسكري لم يقدم آلية لتصريف شؤون الحياة اليومية. وتجسم أمن البرتغاليين على طول الساحل الأفريقي، وخاصة في موزمبيق التي أصبحت المقر الإقليمي، في حصون تشرف على الأرض القارية وإن لم تكن دائماً موصولة بها. وكانت تلك امبراطورية بحرية يعوزها الثبات في سيطرتها البرية. كما كانت في جوهرها امبراطورية إقطاعية تباع السلطة الملكية مناصبها الهامة المربحة لقاء رسم سنوي. وكان يقطنها المجرمون

(٣٠) R. Elphick، ١٩٧٧، J.B. Peires، ١٩٨١، و M. Wilson، ١٩٦٩، (أ).

(٣١) J.B. Peires، ١٩٨١، ص ٢٢-٢٤.

(٣٢) M.V. Jackson-Haight، ١٩٦٧، R. Elphick، ١٩٧٧.

البرتغاليون، والتجار غير البرتغاليين، والمغامرون ذوو الأطماع العاجلة. وكانت المكاسب تتحقق من تجارة الذهب والعاج، ومن تجارة الرقيق فيما بعد، ومن الاعتراف بسلطة الحكام الأفارقة القائمين، مع العمل على إثارة أشنع ألوان السلوك غير الاجتماعي لديهم. وبحلول نهاية القرن السادس عشر تمزقت الامبراطورية البرتغالية في المحيط الهندي بفعل المنافسة من جانب قوى تجارية أخرى: ففي حين استعاد العرب ممتلكاتهم بشرق أفريقيا، ثبت الهولنديون والانجليز والفرنسيون أقدامهم في جزر الهند الشرقية والغربية. أما مضيق موزمبيق فقد انحسرت أهميته الاستراتيجية على أثر إقامة طرق أخرى أكثر مباشرة من أوروبا إلى آسيا عن طريق مدينة الكاب أو جزيرة موريشيوس أو حتى دون توقف للترود بالمون.

وكان استغلال موزمبيق استغلالاً تعوزه الكفاءة. فبدلاً من تقديم نماذج جديدة للإنتاج، سعى التجار البرتغاليون والهنود إلى أن يصبحوا وسطاء. وقسمت الأرض إلى اقطاعات (برازوس) أُجرت لاقطاعيين (برازيوس) وكانت أكثر اتساعاً بطابع مزارع الإنتاج المعيشي منها بطابع مزارع إنتاج السلع. وكان توفير سلع التصدير الأساسية مثل العاج والذهب والرقيق يعتمد على الجباة من أبناء البلد. ولم يكن لمثل هذا الاستغلال أن يتم الا بالتعاون مع المجتمعات المحلية. لهذا السبب لم تُنخ الكاب ذاتها أي مجال للبرتغاليين نظراً لقلة عدد سكانها وندرة سلعها. وحتى في موزمبيق، أدى عدم وجود حكومة ذات كفاءة ترعى مصالح التجار على المدى الطويل إلى تدهور التجارة وتحولها إلى إغارات موقوتة. وكان من المحقق أن الرأسمالية التجارية بلا رأس مال، والاستعمار بلا مستعمرين، سيفضيان إلى ايقاع الفوضى بأفريقيا الجنوبية الشرقية: وكان الأمر الذي لم تتمكن من تحقيقه هو إحداث تحول دائم للمجتمعات القائمة. وأثناء الصراع الطويل ضد الاحتكار التجاري البرتغالي، تأسست في عام ١٦٠٢ شركة الهند الشرقية الهولندية لضم كافة الشركات التجارية الهولندية الصغيرة المهمة بالتجارة الآسيوية. ومثلها مثل الشركات التجارية الانجليزية المعاصرة لها، تأسست الشركة الهولندية من قبل تجار يحظون بالدعم الملكي الذي كان يهدف إلى احتكار التجارة بين مناطق معينة على الصعيد الوطني (وعلى الصعيد الدولي إن أمكن). وكانت الشركة بريئة من أي حماس ديني ومستقلة عن الكنائس البروتستنتية إذ لم تعد المنظمات الدينية تحظى باحتكار التعليم في أوروبا البروتستنتية. وكان بإمكان الهيئة الحاكمة في هولندا أن تضع لنفسها هدفاً محدداً يتمثل في السعي إلى تحقيق مكاسب تجارية. ولا يقل عن ذلك أهمية أن الشركة تمكنت من تخصيص نفقات كبيرة لا تحقق عائداً مجزية الا على المدى الطويل. وكانت مستوطنة الحامية في مدينة الكاب مثلاً نموذجياً لهذا الاستثمار الذي لا يمكن أن تفكر فيه إلا شركة تجارية ثرية واضحة الفكر بعيدة النظر^(٣٣). وكما فعل الفرنسيون في موريشيوس، والبرتغاليون في موزمبيق، اعتبرت الهيئة الهولندية المذكورة حامية مدينة الكاب نقطة استراتيجية يفترض انشاؤها استمرار التجارة الآسيوية. كما وضعوا هدفاً علاجياً يقتضي من الحامية شراء اللحم الطازج من جماعات

الخوي وزرع الخضراوات لتموين الأساطيل الهولندية التي تبحر إلى باتافيا ومنها. ولهذا السبب كان من المناسب أن يكون أول قائد للمستوطنة، يان فان ريببيك، جراحًا، وعندما لم يتمكن الخوي ولا موظفو الشركة من إنتاج المؤن على نطاق كاف، لجأت الشركة إلى نمط معدل من الانتاج الرأسمالي حيث سُرح موظفو الشركة بوصفهم مواطنين أحرارًا للعمل في الانتاج، مع احتفاظ الشركة لنفسها بحق السيطرة على التسويق. وكان هذا التخطيط العقلاني من جانب الشركة يتسم بالطابع الرأسمالي البحث بقدر ما كان البرتغاليون يتسمون بطابع الإقطاع، وترتب على ذلك أن جنت الشركة مكاسب التخطيط المتروى.

وشأن سائر الدول الأوروبية التي توسعت في أراضي المراعي المعتدلة المناخ قليلة السكان، وجد الهولنديون أن دينامية مستوطنتهم الجديدة تختلف تمام الاختلاف عن نظيرتها في الأقاليم التابعة لها بالمناطق الاستوائية. وظلت تجربتهم لمدة تزيد على قرن، وإلى أن التقوا بممارسي الزراعة المختلطة المستقرين، تماثل تجربة الأسبان في مراعي السهول الفسيحة بأمريكا الجنوبية، وتجربة البريطانيين في براري أمريكا الشمالية وجنوب شرقي استراليا^(٣٤).

وربما كان العامل الأساسي الحاسم في مستوطنة الكاب هو البطء الممض الذي اتسم به تطور الزراعة. فقد كانت المستوطنة على مدى السنوات الأربعين الأولى من تاريخها تستورد معظم غذائها الأساسي على الرغم من رصيد المعرفة الهائل بالزراعة الذي أتوا به معهم من أوروبا الغربية^(٣٥). وكان أعظم استغلال مريح للأرض ما تعلق برعي الماشية على نطاق واسع ومتوسع. وكان الأمر الحاسم الثاني هو إنعدام القوى العاملة المحلية التي يمكن إجبارها على العمل. ففي حين كان من الممكن توجيه الاندونيسيين بأعداد كبيرة نحو الإنتاج السلعي بتعديل الهياكل الاجتماعية القائمة، كان من المستحيل تحويل الخوي إلى منتجين للسلع دون القضاء الكامل على مجتمعهم. فالخوي القلائل الذين ظلوا على قيد الحياة داخل حدود المستوطنة، ظهوروا بعناصر أخرى في مجتمع جديد هو مجتمع الخوي خوي، وأصبحت تلك العناصر فيما بعد نواة لملؤني منطقة الكاب. ولم يكن بوسع الشركة الاعتماد على الخوي في العمل، وهي لم تفعل ذلك بل عمدت إلى استيراد الأيدي العاملة في شكل عبيد من أنحاء أخرى من أفريقيا ومن جزر الهند الشرقية. ولم تفسح علاقات الانتاج هذه أي مجال للخوي أو السان، اللهم الا كوحداث عمل فردية منفصلة تمامًا عن وسائل الانتاج. وعلى حد تعبير دراسات التنمية، لم ترتبط الرأسمالية الرعوية بسائر وسائل الانتاج بل أزلتها.

وهذه الخاصية للمجتمع الجديد ربما لم تكن لتسم بالأهمية لو لم تقترن بتوسع دائب. ويعتقد نويمارك أن التوسع الرعوي كان يدين بازدهاره أساسًا لنمو الأسواق الخارجية للحوم الطازجة^(٣٦). ويفضل جولكه و روس تفسير الدافع الرئيسي للتوسع على أنه عنصر متكامل من

(٣٤) D.J.N. Denoon، ١٩٨٣.

(٣٥) A.G. Boeseken، ١٩٦٩.

(٣٦) S.D. Neumark، ١٩٥٧.



اللوحة ٣٠٧٣: عائلة من الخوي خوي ترعى الماشية مع منظر لجبل تيبول ومدينة الكاب.

عناصر المجتمع نفسه^(٣٧). وذلك أن أي منظمة رأسمالية يتعين عليها أن تتوسع كي تبقى على قيد الحياة ومن ثم يمكن إغفال قضية الدوافع الداخلية في مواجهة مع الدوافع الخارجية. وكانت الأيدي العاملة في الكاب باهظة التكاليف ونادرة بينما الأرض زهيدة التكاليف ومتوفرة، ولذلك كانت الوسيلة الواضحة لتحقيق توسع رأسمالي هي في التوسع الإقليمي وليس في تكثيف استغلال الأراضي. وكان من النتائج الغربية التي أسفر عنها التوسع الجغرافي للمستوطنة، أن تضاعف نمط الكثافة السكانية الضئيلة الذي تميز به استغلال الخوي للأرض؛ والواقع أن الرعي التجاري لم يكن يعني أكثر من مواصلة رعي الماشية والأغنام على الأرض نفسها مع استخدام أفراد الخوي أحياناً كرعاة. والأمر الذي تغير في ظل النظام الجديد لم يكن استغلال الأرض بقدر ما كان العلاقات الاجتماعية. فعلى حدود التوسع التجاري كان من الصعوبة بمكان بالنسبة للمستوطنين الهولنديين، السيطرة على عمالهم الهولنديين بقدر ما كان من السهل على العمال الساخطين أن يترحوا شرقاً أو شمالاً هرباً من أوضاع عمل مزعجة. يضاف إلى هذا أنه لم يكن مسموحاً إلا للمستوطنين (وأحياناً لمعتقي المسيحية من الخوي) أن يسجلوا الأراضي بأسمائهم. ويكاد يكون من المستحيل في مثل هذه الظروف إخضاع القوة العاملة الهولندية للنظام، ومن ثم فقد تعين على مربي الماشية على الحدود أن يعتمدوا بدلاً من ذلك على الرقيق المكلفين أو على الخوي، علماً بأن كلتا الفئتين تتاح أمامها فرص كبيرة للهروب ورغم وجود مجموعة معاهدات خاصة بين الشركة وزعماء الخوي تنص رسمياً على إعادة الرقيق الهاربين إلى المستوطنة.

وأثناء القرن الثامن عشر انعكست حتميات الرعي التجاري الواسع النطاق في سلسلة من العلاقات الاجتماعية التي كانت أقرب شبهاً إلى العلاقات السائدة في سهول أمريكا الجنوبية الفسيحة وفي أستراليا أثناء القرن التاسع عشر منها إلى ما كان سائداً في بقية أنحاء أفريقيا. وكانت مدينة الكاب المستودع والمركز بالنسبة إلى كل العلاقات التجارية، كما كانت نقطة التقاء للثقافات والأفكار العالمية. ولم يقتصر مسؤولو الشركة على إدارة المستوطنة بل كثيراً ما كانوا يتاجرون لحسابهم الخاص، وهي جريمة كان من المرجح ألا تلقى أي عقاب إلا إذا سببت خسائر مالية للشركة^(٣٨). وكانوا يشاركون الموسرين من ملاك الأرض المحليين والتجار وأصحاب الفنادق بالمدينة، ويتحكمون في طبقة الرقيق الكبيرة والمنضبطة تمام الانضباط. كما كانوا يشعرون بأنهم أعلى منزلة من الرعاة الذين كانوا يفدون إلى المدينة من وقت لآخر لبيع اللحم والشحم والجلود. وكان الرعاة يتحدثون بلسان هولندي فج ولا يكادون يعرفون القراءة والكتابة، وكانت ملابسهم عتيقة الطراز برغم طابعها الوظيفي، وكان من الواضح أنهم يفتقرون إلى حنكة أبناء المدينة ومن السهل على تجار اللحوم من أهل المدن خداعهم. وكانوا أجلاً كذلك في إدارتهم للأيدي العاملة نظراً إلى أنهم كثيراً ما كانوا يسكنون بعيداً عن ضباط النظام

(٣٧) L. Guelke ، ١٩٧٩ ، R. Ross ، ١٩٧٥ .

(٣٨) G. Schutte ، ١٩٧٩ .

بالمدينة. ولكن في حين أن اللباقة كانت تنقصهم، فقد كانوا الدعامة الأساسية للاقتصاد الاستعماري. وكانت أعداد الرقيق في ازدياد مطرد عن طريق الاستيراد، إلا أن تعداد مربي المواشي كان في ازدياد هو الآخر وبالسّعة نفسها سواء عن طريق الهجرة أو الزيادة الطبيعية^(٣٩). وبعد مرور مائة وخمسين عامًا على تأسيس المستوطنة تجاوز عدد مواطنيها الأحرار ٢٠٠٠٠ وعدد الرقيق فيها ٢٥٠٠٠^(٤٠).

واتجه التوسع الإقليمي للمستوطنة إلى تشيت الخوي والسان من المناطق الداخلية الغربية. وفي الوقت نفسه أسفرت صرامة النظام الهرمي وشدة الانضباط داخل المجتمع الجديد عن اقضاء العناصر الأكثر نشاطًا واستقلالية من بين أفراد الرقيق والخوي السابقين. ومن وقت لآخر قد يفر مستوطن من البيض عبر الحدود أما تفاديًا لسطوة القانون أو سعيًا إلى تحقيق ثراء سريع أو لكلا السببين معًا. وكان بعض اللاجئين مسلحين، كما كان الكثيرون منهم فرسانًا بارعين، ومن ثم كانوا - شأنهم شأن الغاوشو الذين تمخضت عنهم قوى اجتماعية مماثلة في سهول أمريكا الجنوبية الفسيحة - يشكلون مجتمعًا يتصف بشدة المراس ويتخصص في العنف^(٤١). وكان أمامهم ثلاثة خيارات. أولاً، السعي إلى الحصول على وظيفة لدى الدولة كمنفذين للقانون على الحدود، وهو خيار نُظِمَ قانونًا في عام ١٧٩٥ مع تشكيل فيلق الهوتنتوت^(٤٢). والخيار الثاني هو العيش حياة مستقرة بين رجال الحدود البيض، إما كعمال مأجورين (كما كان يريداهم البيض) أو كعراة مستقلين (كما كانوا هم يرغبون). وعلى الرغم من أن هذا كان خيارًا مغرًا فإنه كان عسير التنفيذ نظرًا إلى أن دعم مستوطنة الكاب وحماية العقارات الخاصة عرّضا رجال الحدود الملونين لخطر نزع الملكية. ولم يحدث إلا نادرًا أن استطاع الخوي تسجيل أراض بأسمائهم نظرًا إلى أن توسيع نطاق السلطة الاستعمارية شجع مربي الماشية البيض على تحدي الملاك الفعليين من الخوي. لهذا كان الخيار الثالث هو الخيار الذي يبشر بأكبر قسط من النجاح: البقاء على كثر من حدود التوسع الرعوي من جانب البيض.

وكانت المنطقة الفسيحة والجافة، الواقعة إلى الشمال من مستوطنة الشركة، خاصة على طول نهر الأورانج وروافده، منطقة نموذجية لتطور المجتمعات الجديدة. فهنا تطورت مجتمعات الكورا والغريكوا والناما ولم تكد تلقى عتًا يذكر من قبل سلطات الشركة بين عامي ١٧٣٠ و ١٧٨٠^(٤٣). فلئن كان حقهم في ملكية الأرض غير معترف به صراحة من جانب البيض، فإن هؤلاء لم يبدو عليه اعتراضًا. وعمدت المجتمعات الجديدة الصغيرة في سبيل كسب عيشها، إلى الإستيلاء على الماشية وتربيتها وبيعها معتمدين في ذلك على البارود والأسلحة النارية التي كانوا يحصلون عليها من

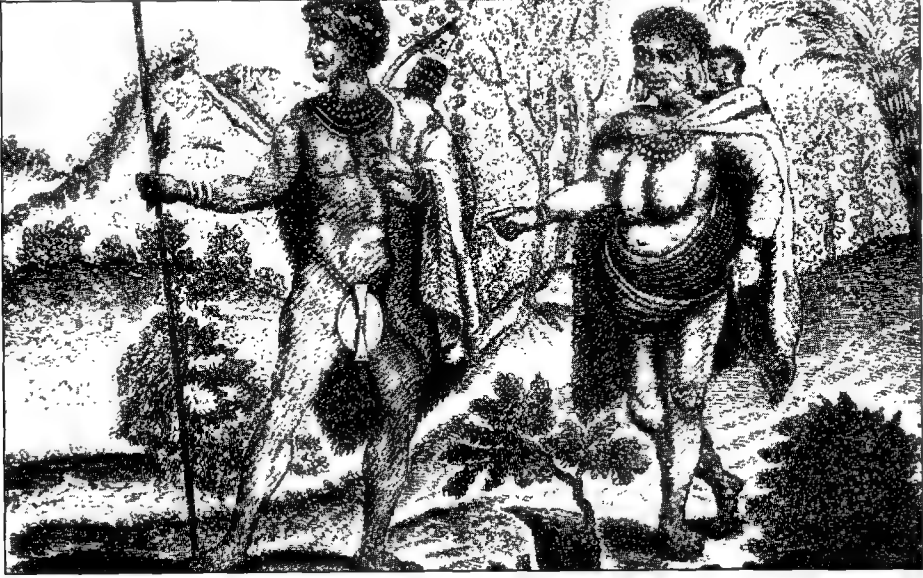
(٣٩) R. Ross، ١٩٧٥.

(٤٠) R. Ross، ١٩٧٥؛ W.M. Freund، ١٩٧٩.

(٤١) S.R. Duncan-Baretta و J. Markoff، ١٩٧٨.

(٤٢) W.M. Freund، ١٩٧٩.

(٤٣) M. Legassick، ١٩٧٩؛ R. Ross، ١٩٧٦.



اللوحة ٢٣، ٤: لوحة انطباعية من القرن السابع عشر لعائلة من الناماكوا.

المستوطنة. ومن هنا وقع عبء الزعامة على رجال الحدود القادرين على التفاوض والتفاهم مع البيض ومع سلطات الشركة، وكان منهم الخارجون على القانون من البيض مثل «بلوم»، أو سلالة الرقيق مثل عائلة «كوك». وكان كثير منهم يعرفون ويتذكرون أنهم من سلالة عصابات الخوي. فقد اختار الغريكو اسمهم استناداً إلى انتمائهم إلى مجتمع الشاريغوريكو. غير أن الغريكو لم يكونوا مجرد لاجئين من مستوطنة الشركة بل كانوا أيضاً أداة توسعها. وكانوا يتطلعون إلى مركز مربي الماشية وتجارها المستقلين - وهو مركز كان ينعم به البيض - وليس إلى الثقافة والظروف المادية لحياة الرعاة المعيشيين الذين كان عهدهم قد ولى. غير أن تطلعاتهم الشخصية لم تكن ذات صلة تذكر بالأوضاع القائمة. ذلك أن اعتمادهم على الأسلحة النارية من المستوطنة، واضطرارهم إلى التحرك قُدماً كلما تحرك منافسوه البيض، ترتب عليهما عجزهم عن أن يصبحوا مجتمعاً مستقراً على المدى الطويل. ومثل هذا الأمان المزروع الذي أقاموه لأنفسهم كان يتعين تحقيقه باغتصاب حقوق الآخرين. وكانت أراضيهم مرتعاً للعنف الذي كان عنصراً أساسياً من عناصر اقتصاد المجتمع الرعوي التجاري الجديد. وحينما انتهى الأمر بغلق الحدود في القرن التاسع عشر بفعل مزيج من الظروف البيئية والادارة الاستعمارية المعززة، كانت قد حلت نهاية مجتمع الغريكو. والواقع أن تلك النهاية كانت ماثلة ضمناً في العلاقات بين الجماعات في القرن الثامن عشر. ولم يكن من الممكن تجنب حدوثها حتى وإن أمكن إرجاؤها.

وكانت الحدود الشمالية للمستوطنة بمثابة البيئة النموذجية للمجتمعات الجديدة المختلطة عرقياً، كما وقعت تطورات مماثلة على الحدود الشرقية. غير أن مجرى الأحداث عند الحدود

الشمالية كان أسرع، والدزرة التي بلغت في عام ١٧٩٠ كانت أشد وقعًا نظرًا إلى أن أثرها لم يقتصر على مربي الماشية البيض وسلطات مدينة الكاب ومجتمعات اللاجئيين ولكنه شمل أيضًا جماعات البانتو في أقصى الجنوب. وانتشر انعدام الأمن على حافة أرض الخوسا وعلى حدود مراعي البيض، وحيثما تداخلت منطقتا انعدام الأمن هاتان، أصبحت الحياة خطيرة.

ويبدو أن فالو، حاكم جماعات الناطقين بلغة الخوسا، قد مارس قدرًا من السيطرة على معظم أبناء شعبه، غير أن وفاته عام ١٧٧٥، أطلقت العنان للمنافسة بين أهم إبنين من أبنائه. وهما رارهابه وغيليكا^(٤٤). كما أطلقت وفاة غيليكا بعد ثلاثة أعوام، العنان لمزيد من قوى الانقسام بين أتباعه، وبالمثل كانت وفاة رارهابه في عام ١٧٨٢ (أثناء حرب مع التيمبو) سببا في انقسام أتباعه بين نائب الرئيس ندلامبا، والوريث الحدث نغيكا. وكان كل من هذه الأجزاء يتطلع إلى السيطرة على كامل مجتمع الناطقين بالخوسا وعلى جيرانهم من الخوي الذين كانوا يعتبرون حلفاء لهم. ومن وجهة نظر كل من الحزبين، لم يكن الرعاة البيض يختلفون كثيرًا عن الرعاة السمر، فكلاهما كان حليفًا مقبلاً وعميلًا محتملاً لثروة الخوسا. وكانت ممارسة الانتجاع، حيث كانت قطعان الماشية تدفع مسافات بعيدة للرعي الموسمي، تعني أن البيض والخوي والخوسا كانوا منذ البداية يلاقون بعضهم البعض بأعداد صغيرة. وقد اقتضى الأمر جيلًا كاملاً لكي يدرك الخوسا المزايا الفريدة لمزاولة الرعي التجاري بما لها من شهية لا حدود لها ولا نهاية لنموها نحو أراضي المرعى. وفي الوقت نفسه كانوا يتصرفون وكأن الخطر المحقق لم يكن إلا أمرًا هامشيًا.

وكان من شأن أحجام الشركة عن اتفاق أموال حملة الأسهم، وصعوبة إدارة منطقة بعيدة وقليلة السكان، أن دفع بمربي الماشية البيض إلى توفير سبل حماية أنفسهم وضمان توسعهم. وقد وظفت الشركة في كل من المراكز الرئيسية قاضيًا مقيمًا، ولكن هذا القاضي لم يستطع وحده تصريف الأمور. فكان يساعده في مهامه القضائية مواطنون، وكانوا في الشؤون العسكرية يمسكون بزمام الأمور بدرجة متزايدة. وكان كل ذكر يبلغ سن القتال يعتبر مالك أرض، وقد اعترفوا جميعًا بنوع من المساواة فيما بينهم على الرغم مما كان بينهم من تفاوت متزايد في الثروة. وكان كل ذكر بالغ - احتمالاً على الأقل - رب طائفة صغيرة تتكون من عائلته وعبيده ومستخدميه، وكانت كل وحدة أبوية من هذه الوحدات تصرف لجُل شؤونها خارج إطار الجهاز القضائي الرسمي. وعلى ذلك فإنه عندما يوشك القتال أن يتدلج يعمد أرباب هذه الطوائف الصغيرة إلى انتخاب قائد لهذا الغرض وتشكيل وحدة كوماندوز يسرح أفرادها ما أن يتم توزيع الغنائم. وكان من العسير على هذا المجتمع غير محكم التكوين أن يلتزم باستراتيجية طويلة الأمد، بقدر ما كان ذلك متعذرًا على الخوسا في دولتهم المنقسمة على نفسها. وعندما زادت أعداد البيض في أواخر القرن الثامن عشر، أظهر المواطنون تبرمهم بالشركة. وفي عام ١٧٩٥، أي في أواخر حكم الشركة، تخلى المواطنون الحدوديون رسميًا عن الشركة وأعلنوا استقلالهم

في جمهوريتين من أرباب المجتمعات الأسرية من البيض، هما سويليندام وغراف رييت اللتان لم تدوما طويلاً^(٤٥).

وفي هذه الأثناء بدأت تحاك خيوط تمرد أخطر بكثير. فقد كانت النتيجة الحتمية للتوسع الرعوي من جانب البيض، تجريد جماعات الخوي من أملاكهم وكذلك تجريد الأفراد الرعاة التجاريين من الخوي مثل كلاس شتورمان^(٤٦). وفي نظر البيض، بدا معقولاً أن يقنع أفراد الخوي بأن يكونوا عمالاً زراعيين لا مزارعين مستقلين. وبالنسبة لزعماء أحزاب الخوسا، بدا معقولاً أن يقنع أفراد الخوي بأن يصبحوا عملاء تابعين لثروة الخوسا. وبطبيعة الحال لم يكن أفراد الخوي أنفسهم راضين عن وضع الهوتنتوت الذي سمحت لهم به الشركة، ولا بوضع العميل التابع الذي عرضه عليهم الخوسا. وفي عام ١٧٩٩ تمرد الكثيرون منهم مما ترتب عليه قدوم تعزيزات من قوات الخوي المسلحة العاملة لدى الإدارة البريطانية الجديدة. وعلى عكس المواطنين الجمهوريين الذين كانوا يريدون الاحتفاظ بالوضع القائم مع التخلص من سيطرة الشركة عليهم، كان الخدم والجنود والزراع الخوي العاملون في المزارع يسعون إلى الإطاحة بالوضع القائم على الحدود. ففي حين كان الأول عصيانياً، كان الثاني بداية ثورة.

وأثناء حروب الثورة الفرنسية، استولت البحرية البريطانية على عدد من الحاميات حول العالم لدعم تفوقها البحري على نطاق عالمي. وكان من بينها حامية مدينة الكاب الذي تم الاستيلاء عليه بعد مناوشة قصيرة في عام ١٧٩٥. وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن ضباط البحرية البريطانية أو عسكريها ممن أمسكوا زمام السلطة في مدينة الكاب كان لديهم كبير اهتمام بالأراضي الواقعة خلف السواحل، اللهم إلا لحفظ النظام. وكما جرت به العادة في مثل هذا الفتح، كانت أسير السبل لحفظ النظام هو الاعتراف بالإدارة المحلية التي بيدها السلطة، ومن ثم لم تلبث جمهوريات المواطنين أن حلت، في حين تأكدت سيطرة المواطنين على أراضيهم. غير أنه لم يكن من اليسير قمع ثورة الخوي بمثل هذه السهولة. واكتفى الجنرال دانداس بتهدة الأمور مستعيناً في ذلك بعدد قليل من الجنود وشن حملة حدودية ممتدة الأمد. ومُنَحَّت بعض الأراضي لعدد من أفراد الخوي بمن فيهم ستورمان واخوته؛ وشجع الآخرون - دون أن يجبروا - على العودة إلى عملهم أو إلى فيلق الهوتنتوت؛ وتركت القلائل تجيش لبضع سنوات إلى أن ثارت من جديد في أوائل القرن التاسع عشر^(٤٧).

وقد أظهر الكاب الذي استولى عليه البريطانيون في نهاية القرن الثامن عشر خصائص كثيرة ظلت تميزه في القرن التاسع عشر. ولم يكن تعداد سكان مدينة الكاب يتجاوز ١٥٠٠٠ نسمة، وكانت لا تزال حامية ومستودعاً للتجارة الآسيوية والأوروبية؛ لكنها كانت قد اكتسبت أيضاً دورها كمنفذ لاقتصاد تصديري مقره الأراضي الخلفية للسواحل، وترتبت على التخلي عن

(٤٥) H. Giliomee، ١٩٧٩.

(٤٦) المرجع السابق.

(٤٧) W.M. Freund، ١٩٧٩.

الاجراءات الاحتكارية التجارية القديمة زيادة هائلة في إنتاج الصادرات في القرن الجديد. وكان يوجد في المستعمرة في مجموعها ٢٢٠٠٠ «مسيحي» معظمهم من البيض إلى جانب قلة من السود المُعتَقين. وكان عدد الخوي والسان يقدر بحوالى ١٤٠٠٠ نسمة والرقيق ٢٥٠٠٠ عبد^(٤٨). وكما تدل عليه ضمناً بنود التعداد كانت توجد في الكاب سلسلة من الطوائف صارمة التحديد تختلف كل منها عن الأخرى بمدى حفظها من وسائل الانتاج. وكان المسيحيون وحدهم هم الذين يحق لهم امتلاك الأراضي، وإن لم يكن الخوي قد أبعدوا تماماً عنها؛ وكان الرقيق هم الوحيدين الذين لم تكن لهم أية حقوق مدنية وإن كان الخوي - مرة أخرى - في وضع غامض يختلف باختلاف أوضاعهم المحلية وأعدادهم.

وكان الخوي يُدفعون بدرجة متزايدة إلى وضع وسط بين المستوطنة من جانب، والخوسا والسوتو والتسوانا من جانب آخر. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كان ذلك الدور الوسط قد استنفد على الحدود الشرقية - ومن ثم انفجار التمرد - ولكن كان عليه أن يواصل لمدة جيلين أو ثلاثة أخرى على الحدود الشمالية الأكثر انفتاحاً. ولأن الخوي هم الذين عانوا - بوصفهم خوي خوي وغريكوا وناما وكورا - من عواقب التوسع الرعوي من غرب الكاب، فإن معظم المجتمعات الممارسة للزراعة المختلطة في كامل المنطقة لم تتأثر بذلك إلا على نحو هامشي. وقد رأينا كيف كان الخوسا يعاملون الرعويين البيض كما لو كانوا مجرد خوي فاتحي اللون: وإلى مدى أبعد إلى الشمال. وبين النغوني الشماليين، كان ظهور الاتحادات القوية التي أدت فيما بعد إلى تأسيس دولة الزولو. مستقلاً تمام الاستقلال عما كان يجري من أحداث في الكاب. وبرغم ذلك، فعلى المدى الطويل، كانت القوة التحويلية للرعية التجارية - التي نشأت بدورها نتيجة للتحويل الرأسمالي في أوروبا وآسيا - هي التي أثبتت أنها القوة الاجتماعية الأكثر دواماً في القرن التاسع عشر.

الفصل الرابع والعشرون

القرن الأفريقي

إ. هابرلاند

مقدمة

بعد القرنان السادس عشر والسابع عشر أحفل القرون بالأحداث المثيرة في تاريخ شمال شرقي أفريقيا. فقد تطرق الوهن والإنهيار إلى القوة السياسية والعسكرية الجبارة والتطور الثقافي المشهود للذين كانت تتمتع بهما الامبراطورية الأثيوبية المسيحية. ولم تؤد غزوات الأعداء إلى الاجهاز فحسب على أقسام عديدة من السكان المسيحيين بل انتزعت كذلك من الامبراطورية مقاطعات بأكملها لأزمة طويلة. وغدت (الامبراطورية المقدسة) ردحاً من الزمن، وقد شدد عليها النكير من كل جانب، مجرد ظل باهت لما كانت عليه من قبل. فلم يكن من الممكن القول بوجود أية سلطة حقيقية للدولة الا عندما كان الامبراطور يواجه العدو على رأس قوته. واشتدت وطأة هذه المحن السياسية الخارجية بفعل اعتلالات روحية لها الأثر الهدام نفسه، أخذت تنخر في وحدة الامبراطورية والمسيحيين والكنيسة الأرثوذكسية. فقد اجتذب التأثير القوي لحفنة من المبشرين البرتغاليين عدداً متزايداً إلى اعتناق العقيدة الكاثوليكية، وكان من هؤلاء الامبراطور سوسينيوس نفسه، الذي اعتنق العقيدة الجديدة في سنة ١٦٣٠ ورفع شأنها إلى حد جعلها الدين الرسمي للدولة. وظلت الامبراطورية المتهالكة نهياً لحروب أهلية لم يسبق لها مثيل في عنفها إلى أن تم أخيراً دفع العقيدة الجديدة ومؤيديها إلى الخارج بالقوة. وأعقب ذلك، وحتى نهاية القرن السابع عشر. فترة تدعيم للامبراطورية ونهوض بالعقيدة والثقافة المسيحية الأثيوبية، اللتين عادتا للازدهار مرة أخرى وإن لم يكن ذلك ببهاء الأزمنة السالفة نفسه. ثم بدأت، منذ سنة ١٧٠٠، فترة تجزئة للامبراطورية أطلق عليها، قياساً على السوابق التي أوردها العهد القديم، «عصر الأمراء/القضاة». ولم تتوقف الفوضى التي كانت تتزايد باطراد خلال تلك الفترة إلا في سنة ١٨٥٥ عندما استهل تيودور الثاني عصر الأباطرة

العظام الذين يعزى اليهم الفضل في إحياء الامبراطورية الأثيوبية واستمرارها في البقاء خلال العهد الاستعماري.

على أن شمال شرقي أفريقيا لا يشمل الامبراطورية الأثيوبية المسيحية وحدها. ففي حوالي سنة ١٥٠٠ بلغت الحضارة الإسلامية هي الأخرى ذروتها في شرقي وأوسط شبه القارة. ولم يلبث الإسلام المجاهد أن حقق أعظم انتصاراته. فحقق أحمد بن إبراهيم الغازي، وهو قائد عسكري بارع ومقاتل فذ في سبيل العقيدة تشير اليه الحوليات الإثيوبية المسيحية باسم غران (الأسول)، انتصارًا تلو الآخر مدفوعًا بحميتا الجهاد، إذ اجتاحت جنوده عامًا بعد آخر، أراضي الأمهرة والتغرين خلال موسم الجفاف، وراحوا يدمرون ويخضعون مقاطعات بأكملها ويرغمونها على اعتناق الإسلام، وإن لم يكن ذلك إلا بصفة مؤقتة. إلا أنه ثبت من بعد أن القوى التي كانت تساند هذه الأنشطة السياسية والحضارية كانت أضعف مما ينبغي، ذلك أنها استنفدت طاقتها ثم انهارت بعد وفاة قائدها. وبدأت الامبراطورية المسيحية في الهجوم المضاد. وأخيرًا أدت هجرة شعب الأورومو (الغالا) الغفير العدد بما كان لديه من قوات لا تنفذ، إلى القضاء على جماعات الشعوب الإسلامية وحضارتها التي كانت مزدهرة يومًا ما في أواسط أثيوبيا وجعلتها أثرًا بعد عين.

وبرز على الساحة عند ذلك شعبان هاماان هما الأورومو والصوماليون، اللذان قدر لهما من بعد أن ينهضا بدور حاسم في تاريخ شمال شرقي أفريقيا. وقد سلكا في تطورهما مسارين مختلفين كل الاختلاف. فقد انتشر الأورومو في جميع الاتجاهات، عبر سلسلة من الهجرات المنفردة والمنفصلة تمامًا بعضها عن البعض، في غربي ووسط وشرقي بل وحتى شمالي أثيوبيا. إلا أن هؤلاء الفاتحين الذين اجتاحتوا مناطق تضاعل عدد سكانها من جراء الحروب الدينية، وأخضعوا شعوبًا أخرى واستوعبوها، تكيفوا طواعية مع الحضارات الأرقى للشعوب الأخرى. وهو ما جعلهم يخفقون في إقامة حضارة قومية حقيقية خاصة بهم.

ولم يكن ذلك شأن الصوماليين. فمشاركتهم بمجموعات كبيرة في حروب غران المقدسة، والتزايد المطرد لتأثير الإسلام الذي باعد بينهم وبين معظم شعوب شمال شرقي أفريقيا الأخرى، كانا عاملين قوين في إيجاد وعي قومي قوي لديهم. وكان الصوماليون، بالرغم من انقسامهم إلى العديد من المجموعات العرقية المحددة النسب، يعتبرون أنفسهم، ابتداءً من ذلك الوقت على الأقل، شعبًا واحدًا ذا ثقافة واحدة ودين واحد. ولا يرجع توسعهم فيما بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٧٠٠ في اتجاه الجنوب الغربي، وحتى نهر جوبا على الأقل، إلى قوتهم العسكرية وأعدادهم المتزايدة فحسب، ولكن كذلك إلى قدرتهم على الاستيعاب.

وبينما نجد الأحداث السياسية والثقافية في شمال وأوسط وشرق منطقة شمال - شرق أفريقيا موثقة توثيقًا تاريخيًا جيدًا، ظل تاريخ الغرب والجنوب الغربي غير معروف معرفة كافية حتى وقت قريب. ونحن نعرف اليوم أن هذه الفترة شهدت بدايات تطور ثقافي يعد، بما ينطوي عليه من ابداع ودينامية، حدثًا من أهم الأحداث في التاريخ الأفريقي. ذلك أن التأثير المباشر للامبراطورية المسيحية في الشمال، التي ظلت تسعى منذ عام ١٣٠٠ أو قبله إلى بسط نفوذها

على جنوبي أثيوبيا، أدى إلى قيام دول كبيرة وثقافات راقية في جنوب المرتفعات الجبلية، الحدود الطبيعية للبلاد. وكان مما له أهمية خاصة في هذا السياق تأسيس دول ايناريا: بوشا وكافا وشيكو، وكذلك وولايتا وداورو والدول الصغيرة في مرتفعات غامو.

الأمبراطورية الأثيوبية المسيحية حوالى سنة ١٥٠٠

في حوالى سنة ١٥٠٠ بلغت الأمبراطورية الأثيوبية المسيحية من الناحيتين السياسية والثقافية، بل ومن جميع النواحي، ذرى ظلت عاجزة عن بلوغها مرة أخرى لقرون تلت^(١). ففي مجال السياسة الخارجية والقوة العسكرية تمتعت الأمبراطورية بالهيمنة دون منازع على شمال شرقي أفريقيا. فلم يكن السودان قد أصبح بعد بلدًا إسلاميًا. وكانت جماعات مسيحية - هي كل ما تبقى من دولة سوبا - لا تزال تعيش حول ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق، وسرعان ما تغلب عليها الفونج. ولم تكن للمدن الإسلامية على شاطئ البحر الأحمر - فيما يعرف اليوم بارتريا - أهمية سياسية تذكر. بل إن الساحل المحيط بمصوع - رغم أن الجزيرة والمدينة نفسها كانتا إسلاميتين عربيتين - كان بلا شك جزءًا من الأمبراطورية الأثيوبية، تحت سيطرة حاكم الولايات الواقعة إلى شمال بحر نجاش (نهر مأرب) التي كان يقطنها النغريون^(٢). وقد تقلصت سلطة كثير من الولايات والدويلات الإسلامية في شرقي ووسط اثيوبيا بفعل الضربات الساحقة التي وجهها إليها في القرن السابق الأباطرة الأثيوبيون ولاسيما الامبراطور زيرا يعقوب (١٤٣٤-١٤٦٨). وكانت معظم هذه الدول تدفع الجزية راغمة إلى الأمبراطورية المسيحية. كما كان مستوطنون مسيحيون عسكريون قد استقروا هناك. وقد أدت علاقات المصاهرة بين الطبقات الحاكمة في الأمبراطورية المسيحية والمناطق الإسلامية المتاخمة إلى تعزيز هذه الصلات. (فالأمبراطورة هيلينا، على سبيل المثال، وهي ابنة أحد رؤساء هديّة الاسلاميّة، كانت من أشد الشخصيات نفوذًا في البلاط الأثيوبي لمدة جيلين)^(٣). على أن تأثير الدولة المسيحية وتوسعها العسكري والثقافي كانا أكثر ظهورًا في الجنوب والجنوب الغربي. فظهرت دول جديدة ذات طبقة حاكمة مسيحية، واستخدمت القوة كما استخدم العمل الدبلوماسي والعمل التبشيري الهادف^(٤) لحمل الشعوب والدول التي كانت مستقلة من قبل على الاعتراف بالسيادة السياسية والثقافية للأمبراطورية الشمالية. وقدم التبرير

(١) هذه واقعة تاريخية معترف بها بشكل عام ويمكن استخلاصها كذلك من كل الشواهد المعروفة. انظر T. Tamrat، ١٩٧٢ ص ٢٠٦ ومواضع متفرقة، و F. Alvares، ١٩٦١، مواضع متفرقة. والنسبة للرسوم التصويرية انظر J. Leroy، ١٩٦٧، و G. Leroy و St. Wright و O.A. Jager، ١٩٦١. بالنسبة للأدب انظر E. Cerulli، ١٩٦٨، ص ٨١ والصفحة التالية.

(٢) F. Alvares، ١٩٦١، المجلد الأول، ص ٥٤.

(٣) J. Perruchon، ١٨٩٣، ص ١٢٥ و ١٧٦، T. Tamrat، ١٩٧٢، ص ٢٨٩.

(٤) انظر U. Braukamper، ١٩٨١، ص ٩١ والصفحة التالية.

الأخلاقي لهذا التوسع الامبراطوري وهذا الفرض للسلطة، كتاب «كبرا نغست» (مجد الملوك)^(٥) الذي يعد بمثابة «ماغنا كارتا» (الميثاق الكبير) بالنسبة للامبراطورية الأثيوبية. وقد جمع هذا الكتاب على الأرجح حوالي سنة ١٣٠٠، بعد قليل من عودة الأسرة المالكة التي سميت، منذ ذلك التاريخ وحتى سنة ١٩٧٤، بأسرة السليمانيين. وضم أساطير شعبية ونصوصاً مقتبسة من الكتاب المقدس والتلمود والقرآن تم التوليف بينها وتطويرها لأداء رسالة خلاص مقدسة. ومن هذا اكتسب الـ «كبرا نغست» في تطور أثيوبيا أهمية لا توازيها سوى أهمية الانبثاق التي أرست الأساس لرسالة روما بلغة تنبئية مماثلة. فهو يروي كيف قامت ملكة سبأ - التي تعد هنا تجسيداً لأثيوبيا نفسها - برحلة إلى أورشليم لتتعلم الحكمة من سليمان. وقد أنجبت منه ولداً هو منليك الذي ولد بعد عودتها إلى أثيوبيا وأصبح فيما بعد أول ملك أثيوبي. وعندما زار منليك أباه في أورشليم فيما بعد استحوذ على تابوت العهد، أهم الرموز المقدسة في العالم، وعاد به إلى أثيوبيا. وقد حفظ التابوت بعد ذلك في كاتدرائية اكسوم الشهيرة حيث كان يتم تنصيب الأباطرة الاثيوبيين. وينتهي الكتاب باعلان التقسيم الروحي للعالم بين الامبراطوريتين المقدستين لروما وأثيوبيا المنوط بهما إنشاء مملكة المسيح. وقد نسجت هنا معاً، بطريقة فنية بارعة، كل الخيوط التي من شأنها أن تسمو بمكانة الشعب الأثيوبي المسيحي وأسرته المالكة: نسب الأباطرة، المنحدرين من صلب سليمان وداوود، النبي وصاحب المزامير، بما ينطوي عليه ذلك من صلة ضمنية بيسوع المسيح، وأخيراً نقل تابوت العهد، رمز الحضور الحقيقي لله بين البشر، إلى أثيوبيا. وتجعل القصة من الأثيوبيين المسيحيين الشعب المختار في العهدين القديم والجديد لأنهم، على خلاف اليهود، قبلوا الانجيل:

«شعب أثيوبيا هو الذي اختاره الرب لأن أثيوبيا هي مقام الله، هي صهيون السماوات... لقد قطعت عهداً مع شعبي المختار، لقد أقسمت لعبدي داوود أن أحافظ على ذريته إلى الأبد وأبقي على عرشه إلى أبد الأبدين».

وتعزى قدرة أثيوبيا - تلك الجزيرة المسيحية في بحر من الوثنية - على الصمود لما واجهته من عواصف عديدة، لم يكن أقلها شأنًا تلك التي حدثت في القرن السادس عشر، إلى الموقع الجغرافي لأراضيها الجبلية، في المقام الأول. لكن الشعور بأنها الشعب المختار الجديد لا بد أنه أضفى اقتناعاً روحياً على سعي الامبراطورية لمد سيطرتها على معظم شمال شرقي أفريقيا. وكانت الامبراطورية تتمتع في ذلك الوقت بأقصى طمأنينة في الداخل. ويتضح ذلك بوجه خاص من تقارير فرانثيسكو الفاريز الذي رافق، كقسيس، البعثة البرتغالية من مصوع إلى شوا فيما بين سنة ١٥٢٠ وسنة ١٥٢٦ وقام بأسفار عديدة في مختلف أنحاء البلاد^(٦). فقد استتب الأمن والنظام، وكانت أوامر الحاكم مطاعة، وحملت كلمة الامبراطور السلطة المطلقة في

(٥) انظر C. Bezold، ١٩٠٥، E. Haberland، ١٩٦٥، ص ٢٥ والصفحة التالية.

(٦) F. Alvares، ١٦٩١، المجلد الأول، مواضع متفرقة.

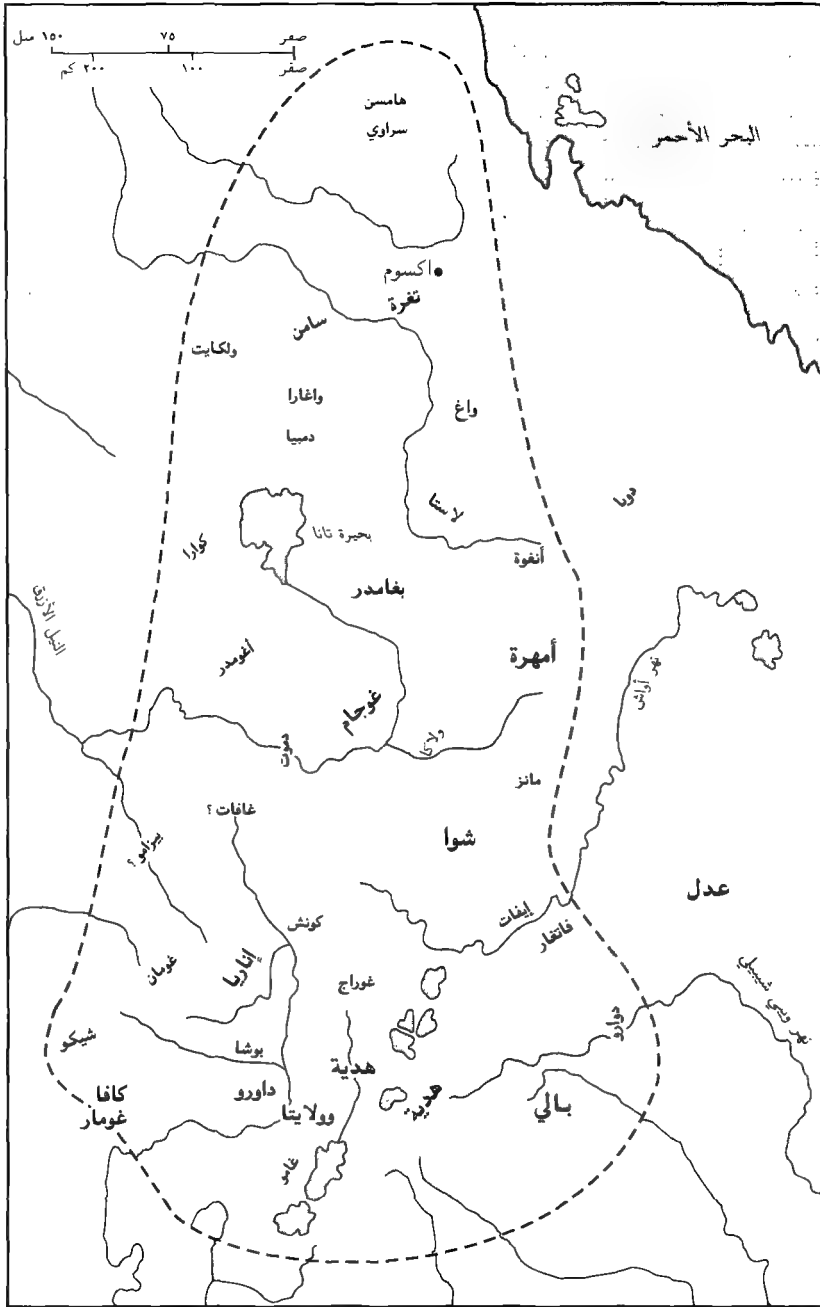
جميع أنحاء إمبراطورية بلغ طولها من الشمال إلى الجنوب ما لا يقل عن ألف كيلومتر. وبالرغم من أنه كان لكل من المقاطعات والولايات بعض الاستقلال الذاتي الإقليمي، وبالرغم من أن المواصلات في مناطق المرتفعات الأثيوبية كانت شديدة الصعوبة لاسيما في موسم الأمطار، فقد كانت وحدة هذه الدولة وطيدة الدعائم. ذلك أن مفهوم الإمبراطورية المسيحية المقدسة، وعدم المنازعة في أحقية بيت سليمان بالسلطة، و - أخيراً - العقيدة المسيحية والثقافة المشتركة لشعبي أمهرة وتغرة اللذين تكونت منهما الدولة، شكلت كلها روابط قوية وفعالة. وقد أثرت ثقافة هذين الشعبين ولغتهما تأثيراً استيعابياً قوياً على المجموعات العرقية الأخرى التي اتصلت بهما. ومن ثم، كان تاريخ هذه الحقبة هو كذلك تاريخ ظهور مجموعات عرقية أخرى ارتبطت بأكبر شعبين سكاناً. ويصدق ذلك بوجه خاص على المجموعات المختلفة من الأغو، وهم السكان الأصليون لوسط وشمالى أثيوبيا الذين تمثلهم الأمهريون والتغريون تمثلاً شبه كامل. وقد ازدادت حركة الاستيعاب قوة خلال القرن السادس عشر وبلغت ذروتها بالقضاء على الجماعات الموجودة في شمالي أثيوبيا. التي كانت تنتمي لغوياً وثقافياً إلى الأغو، ولكنها كانت تمارس العقيدة اليهودية، ولاسيما في مقاطعات سامن ودامبيا وواغارا. وقد عاش من تبقى منهم منذ ذلك الحين كطائفة منبوذة تدعى الفلاشا، متفرقة في جميع أنحاء شمال ووسط أثيوبيا^(٧). ولا بد أن المسيحية، بل واللغة والثقافة الأمهرية أيضاً، قد انتشرت في الجنوب كذلك في أجزاء من مقاطعة شوا التي يقطنها الآن الأورومو أساساً، وأن هذا الانتشار كان على حساب الجماعات العرقية الأخرى التي كانت تعيش فيها ولاسيما أعضاء جماعة هديه.

وقد فشلت محاولة الإمبراطور زيرا يعقوب (١٤٣٤-١٤٦٨) لإضفاء المركزية على التنظيم السياسي للإمبراطورية، وتبديل رؤساء المقاطعات والأقاليم الذين كانوا يتغيرون باستمرار (وكانوا يختارون من الأسر ذات النفوذ في الأقاليم بمعرفة أشخاص يختارهم بنفسه ويقيمون في مناصبهم لمدة غير محددة)^(٨). إلا أن كلمة الإمبراطور كانت لا تزال تمثل السلطة المطلقة حتى بعد عام ١٥٠٠. ويمكننا أن نستدل مما ورد في الحوليات، التي قد لا تسعف دائماً في هذا الشأن، أنه فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للمقاطعات وبمسألة قانون الأراضي التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، كانت الظروف تشبه إلى حد كبير تلك التي سادت في القرنين التاسع عشر والعشرين^(٩). فقد بقيت معظم الأراضي مملوكة للجماعات العرقية والأسرية التي كانت تقرر كيفية توزيعها بين أعضائها. وكانت الكنيسة أيضاً من كبار ملاك الأراضي بالرغم من المبالغة عادة في تقدير حصتها. وقد استخدمت أراضي الكنيسة في توفير أسباب العيش لطائفة من القساوسة الفلاحين غير المنخرطين في السلك الكهنوتي، كان يتعين عليهم بالمقابل أن يقودوا الشعائر الدينية. وكانت هناك أخيراً الأراضي الإمبراطورية التي كان الإمبراطور يمنحها، لأجل

(٧) أنظر W. Leslau، ١٩٥١، ص ٩ إلى ٤٣، الذي بعد بالرغم من إيجازه أفضل عرض لمشكلة الفلاشا.

(٨) أنظر J. Perruchon، ١٩٨٣، ص ٩٥ والصفحة التالية و ١٠٢، ١١٢.

(٩) E. Haberland، ١٩٦٥، ص ٢٠٠ والصفحة التالية؛ B. Abbebe، ١٩٧١؛ و A. Hoben، ١٩٧٣.



الشكل ١٠٢٤: الأمبراطورية الأثيوبية والأراضي التابعة لها في حوالي عام ١٥٥٠ (نقلًا عن: أ. هابرلاند).

قصير أو طويل، للمستحقين أو لأغراض محددة. وهذه الاقطاعات - إذا طوعنا هذا التعبير الأوروبي للظروف الأفريقية - كانت تعرف بـ «الغلت»، وتستخدم الكلمة نفسها للدلالة على الحق الذي يمنحه الأمبراطور لأحد الأشخاص، ليتولى تحصيل الضرائب وفرض الخدمات لدى تعيينه له في هذا المنصب. إلا أن ملكية السكان للأراضي لم تتأثر بهذه التبعية.

ولم تؤد الدينامية الخارقة للمجتمع الأثيوبي، بمثله الأعلى المتمثل في الـ *Tellek Saw* (الرجل العظيم) الذي كان عليه دائماً أن يثبت ذاته مجدداً ويقاس بصفاته وإنجازاته وحدها، إلى قيام طبقة من الأشراف. فقد كان الطريق إلى تولي المناصب مفتوحاً، من الناحية النظرية، أمام أي رجل حر ينتمي إلى أسرة محترمة. إذ كان يمكن للجمعية الشعبية في ولايته، أن تنتخبه لأي منصب أو أن تعزله منه. وكان الأمبراطور يشارك في هذه العملية الديمقراطية حيث كان له حق التصديق على هذا الانتخاب أو العزل باعتباره السلطة العليا. وعلى هذا النحو، كانت سلطة الملك والانتخاب الديمقراطي يكمل كل منهما الآخر، الأمر الذي حال دون نشوء طبقة أشراف وراثية لها امتيازات سياسية، مما كان يمكن أن يخل بوحدة الأمبراطورية. ولم يحدث ذلك إلا مع تطرق الوهن المتزايد إلى الأمبراطورية بعد عام ١٧٠٠، وهو ما أدى بالناس من بعد إلى التحدث عن الاقطاع، وهو وصف خصص به في الأصل أثيوبيا دون سواها^(١٠).

وكانت الطرق آمنة ولم يواجه المسافرون أية صعوبات. كما كثرت الاستراحات الأمبراطورية والأسواق الأسبوعية الكبيرة^(١١). وبلغ الرفاه العام، الذي لم تتمتع به الطبقة الحاكمة وحدها، حدًا تجاوز كل ما عرف من بعد. وتدفقت الضرائب العينية من المقاطعات والدول التي فرضت عليها الجزية إلى بلاط الأمبراطور حيث كان يتم توزيعها (لم يكن للأباطرة حتى عام ١٦٣٦، حين أصبحت غوندار مقرًا دائماً للبلاط، إلا بلاطات متقلة تتكون من مخيمات واسعة). وبالرغم من أن العملات المسكوكة أو المراسلات التجارية لم تكن معروفة، كانت هناك تجارة واسعة عبر مسافات طويلة، تستورد من خلالها سلع استهلاكية مهمة من الهند ومن الشرق الأدنى (كالملاح الذي كان يتقل من أقصى أثيوبيا إلى أقصاها وكذلك السلع الكمالية كالمجوهرات والأقمشة النفيسة).

وكانت أثيوبيا، على عكس ما أصبحت عليه من عزلة فيما بعد، ترتبط بروابط وثيقة مع بلدان نائية كبلدان أوروبا ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل من الناحية الثقافية أيضًا. ولا تصدق على هذه الفترة عبارة إدوارد جيبون الشهيرة التي شاع الاستشهاد بها وهي: «إن الأثيوبيين بحكم محاصرتهم من جميع النواحي من جانب أعداء دينهم ظلوا نيامًا ما يقرب من ألف عام متناسين العالم الذي نسيهم»^(١٢). فقد كانت للأديرة الأثيوبية في القدس وقبرص صلات نشطة مع أوروبا^(١٣)، وكان الرهبان الأثيوبيون - وهم حينذاك الركيزة الأساسية للتعليم

(١٠) M. Perham، ١٩٤٨، ص ٢٦٧ والتالية وص ٢٧٣.

(١١) ان وصف الفاريز لرحلته من مصوع إلى شوا مفيد للغاية.

(١٢) E. Gibbon، ١٩٥٦، المجلد الخامس، ص ٦٩.

(١٣) انظر E. Cerulli، ١٩٤٣، ١٩٤٧ و ١٩٤٧؛ و T. Lefebvre، ١٨٤٥-١٨٥٤.

والفن والعلم - يتلقون تعليمهم في مصر ويشاركون في الحياة الثقافية القبطية والإسلامية^(١٤). وظل الانتاج الأدبي مزدهراً حتى عام ١٦٥٠ على الأقل. وإن اقتصر على مجالي الدين والتاريخ دون سواهما. ونتيجة للاتصال بالشرق المسيحي وأوروبا، انتعشت فضلاً عن ذلك الفنون التخطيطية - التي تعد المخطوطات المزينة أهم ما بقي لنا منها - . كما اقتبست موضوعات مهمة من فن التصوير الديني، وأدخل عليها مزيد من التطوير. والدليل على هذه الاتصالات هو ما تتضمنه الحوليات من إشارات عرضية إلى وجود حرفيين وفنانين إيطاليين واسبان. ويعد وجود أطلال لكنائس وقصور، كانت المعرفة بها محدودة من قبل، دليلاً آخر على ما تميزت به هذه الفترة من ثراء وإبداع فني^(١٥).

الدول الإسلامية والحضارات: الجهاد والصوماليون والهدية

أصبح للمسيحية بحلول عام ١٣٠٠، ان لم يكن قبل ذلك، نشاط تبشيري قوي اضطلع به الرهبان والقساوسة في وسط وجنوبي أثيوبيا. وكان بوسع المسيحية، باعتبارها الدين الرسمي للامبراطورية الأثيوبية، أن تعتمد دائماً على مساندة الدولة معززة بالحديد والنار إن اقتضى الأمر. على أن انتشار الإسلام في شمال شرقي أفريقيا لم يأت نتيجة للعمل التبشيري ومساعدة الدولة، بل اعتمد على انتشار الحضارة الإسلامية كما اعتمد - في هذه المنطقة على الأقل - على التجارة والمواصلات. فالمؤثرات العربية والإسلامية في شمال شرقي أفريقيا قديمة قدم الزمن. والتجارة بين شبه الجزيرة العربية والساحل الأثيوبي المقابل والساحل الصومالي ترجع إلى ما قبل الإسلام بل إلى ما قبل المسيحية. وقد أدت هذه العلاقات التجارية إلى إنشاء عدد من المدن التي يقطنها خليط من السكان يسودهم العنصر العربي. وكان أهم هذه المراكز بدءاً من الشمال هي: مصوع وجزيرة دهلك القريبة من الساحل، وعصب وأبوك وتاجورا وجيوتي وزيلع وبربرة وأويا ومقديشيو وميركا وبراو (وهنا يبدأ الساحل الأفريقي الشرقي الخالص بما يتميز به من تأثير سواحيلي قوي). وفي شدة تأثير الحضارة العربية الإسلامية والاتجاه الذي سلكته في انتشارها من هذه المراكز ما يبين بجلاء مدى اعتمادها على العلاقات التجارية مع المناطق الداخلية، واعتمادها كذلك على خصوبة هذه المناطق الداخلية والسلع التي تنتجها، وكثافتها السكانية. فخرطة انتشار الإسلام خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر تبين بوضوح أنه كان يتركز على جانبي الأخدود الأفريقي العظيم على امتداد الطريق التجاري الكبير المؤدي إلى وسط أثيوبيا. وكان يقع على الحافة الجنوبية للمرتفعات عدد من المدن الإسلامية

(١٤) من الواضح أن حوليات غالا ودوبوس وشرص دنجل وكذلك كتاب *History of The Galle* كتبها رهبان تلقوا جائباً من تعليمهم في مصر أو في مكان آخر من الشرق. انظر J. Perruchon، ١٨٩٤ و ١٨٩٦، و C. Conti، Rossini، ١٩٠٧، و A.W. Schleicher، ١٨٩٣.

(١٥) انظر S. Chojnacki، ١٩٦٩.

تبقت منها آثار باهرة، ودول امتدت جنوباً نحو بحيرة زواي وحتى بلغت نهر شبلي^(١٦). ولم يتبق من هذه المدن سوى هرر. كذلك كان هناك عدد من الدول تمتد من الساحل إلى الداخل، منها دولة عدل وهي أكبرها، إذ كانت تمتد من زيلع على المحيط الهندي إلى هرر غرباً وإلى واحة أوسا في أراضي عفار شمالاً، كما كان منها دارة، ودوارو. وبالي، وأرابيني (أو أرأن)، وشرهة وهديه^(١٧). ومن المرجح أن يكون التأثير الإسلامي قد امتد غرباً عبر الأخدود الأفريقي العظيم، وهو ما توحى به المآثورات الشفهية التي تفسر اسم مملكة يمحور (أرض اليمن) السابقة (المعروفة باسم جنجيرو) في الوادي الأوسط لنهر جيبي، وكذلك السجلات التي تتحدث عن الأصل العربي لطائفة نغادو (التجار) في كافا^(١٨). وكانت تقع إلى شمال الأخدود الأفريقي العظيم، على المنحدرات الجنوبية لمرتفعات شوا. دولتا إيفات وفغار الإسلاميتان التوأمان، اللتان لا يزال يعرف سكانهما اليوم باسم الأرغبة. ولا بد أن كثيراً من الناس في هذه الدول كانوا يتكلمون لغات سامية انتشرت جنباً إلى جنب بل وغطت على اللغات الكوشية التي كانت مستخدمة في الأصل هناك، وبصفة خاصة اللهجات التي تنتمي إلى مجموعة الهدية سيداما اللغوية. ولم يبق من هذه اللغات سوى لغات أهل هرر وشرق غوارجي وأرغبة^(١٩).

قد تركت الثقافة العربية الإسلامية القادمة من الساحل آثارها على جميع هذه الدول. والعناصر الثقافية التي لا تزال قائمة إلى اليوم - بعد زمن طويل من اندثار هذه الدول - هي كذلك عربية إسلامية. وأبرز الأمثلة بين مستوطنات المدن التي سيطرت زمنًا على المنطقة هو هرر، المدينة الوحيدة التي تتسم بعراقة تاريخية حقيقية في أرض أثيوبيا. ولا يفوتنا أن نذكر هنا أيضاً القرى المحصنة على غرار المدن، لأهل أرغبة في جنوب شرقي هرر وعلى الحافة الشرقية لشوا، وأن نذكر كذلك المساكن الحضرية المبنية من الحجر، ذات الطابق الواحد أو الطابقين والأسقف المسطحة والأثاث الداخلي الجميل الذي تتجلى فيه المؤثرات العربية، والعدد الكبير من الأضرحة المسورة. كذلك تجلى التأثير العربي، كلما وجد، في انتشار الزراعة الكثيفة للحاصلات البستانية (بما تحتاجه من تدريج للأرض وأنظمة الري) التي لا تزال تمارس حتى الآن، وفي عدد كبير من المحاصيل الغذائية التي لم تكن تزرع عادة في أثيوبيا مثل البرتقال والليمون والخوخ والكروم والموز وقصب السكر^(٢٠). ومما يعزى إلى التأثير العربي كذلك زراعة القطن واستهلاك البن والقات اللذين لم تكن تستخدمهما حتى وقت قريب إلا المناطق

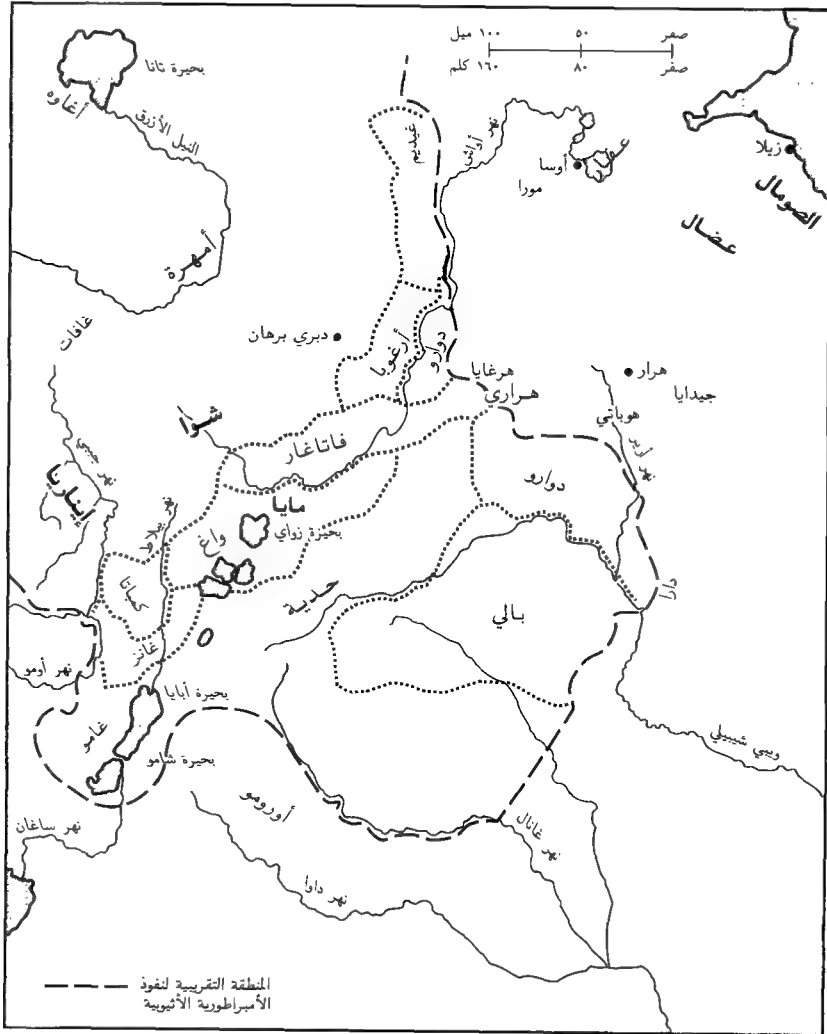
(١٦) F. Azais و R. Chambard، ١٩٣١، ص ١٢٩ والصفحة التالية و٢٠٣، اللوحات ٦٣ و٦٤؛ و C. Conti، Rossini، ١٩٤٢؛ و E. Cerulli، ١٩٤١؛ و R. and H. Jousaume، ١٩٧٢.

(١٧) G.W.B. Huntinford، ١٩٦٥ ص ٥٣ والصفحة التالية؛ المقريري، ١٧٩٠.

(١٨) F.J. Bieber، ١٩٢٠-١٩٢٣؛ H. Straube، ١٩٦٣، ص ٢٧٤ والصفحة التالية.

(١٩) P.V. Paulitschke، ١٨٨٨؛ V. Sitz، ١٩٧٤؛ W. Leslau، ١٩٦٣ و ١٩٧٩.

(٢٠) H. Straube، ١٩٦٣، ص ٢٩٢ والصفحة التالية و ص ٣٠١ والصفحة التالية.



الشكل ٢٠٢٤: جنوب شرقي أثيوبيا في حوالي عام ١٥٠٠ (نقلًا عن: أ. هابرلاند).

الإسلامية من أثيوبيا. ومنتشر في وسط أثيوبيا الكثير من المفاهيم الدينية والطقوس والكلمات ذات الأصل العربي بالرغم من أن المسلمين الأصليين هناك تخلوا من بعد عن الإسلام^(٢١). وقد أدى انتشار الإسلام وثقافته من الشرق إلى الغرب إلى دخوله في نزاع مع الأمبراطورية المسيحية كلما تقاطع مساره مع مسار التوسع السياسي والديني للامبراطورية المتجه من الشمال

(٢١) أود أن أشير إلى كلمات مثل «شيخ» و«جن» و«الخير» و«إبليس» و«أولياء» و«صوم» و«خليقة» توجد، بصورة مشوهة غالبًا في لغات كثيرة في جنوب وسط أثيوبيا.

إلى الجنوب. وقد حدث ذلك أساسًا في وسط أثيوبيا فيما يعرف اليوم بمقاطعة شوا وإلى الشرق منها. وكانت تلك أيضًا مسرحًا لنزاعات دامية متكررة بين القوتين امتدت لعدة قرون وظلت دون حسم إلى ما بعد بداية القرن الخامس عشر. فبالرغم من أن الأمبراطورية المسيحية ظلت هي القوة المسيطرة دون منازع في شمال شرقي أفريقيا، وألزمت معظم الدول الإسلامية بدفع الجزية، فإنها عجزت مع ذلك - لأسباب جغرافية أساسًا - عن القضاء على الدول الإسلامية أو تدميرها بالرغم من ضالة هذه الدول بالمقارنة مع حجم أثيوبيا وسكانها^(٢٢).

ولا نعرف حتى الآن على وجه اليقين ما الذي أدى إلى انتهاء هذا الوضع الحرج، وجعل الحرب بين الدول الإسلامية المشتغلة بالتجارة والامبراطورية المسيحية، تتحول من حرب ذات دوافع سياسية أساسًا إلى حرب دينية مقدسة أو جهادًا، ولماذا انتقلت القيادة السياسية، من الولساما، سلاطين عدل، إلى القادة الدينيين (الأئمة). ولا نعرف كذلك ما الذي حقق للجيش الإسلامي - التي كانت تضم خليطًا من جماعات عرقية شتى - من التماسك والتعصب ما أتاح لها أن تدفع الأمبراطورية المسيحية القوية إلى شفا الهزيمة. ولا شك أن أحد التفسيرات هو ظهور القائد اللامع أحمد بن إبراهيم الغازي (أحمد غران) وبروزه من غمار الناس ليصبح القائد المرموق للجهاد^(٢٣). فسرعان ما خبا الزخم الإسلامي بعد وفاته في سنة ١٥٣٤ بالرغم من محاولة خلفه أمير نور، الذي كان يتميز بالموهبة وبالجرأة، مواصلة القتال ومن تحقيقه لبعض النجاح في البداية. ولا شك كذلك في أن بقية العالم الإسلامي، الذي كان يحكم قبضته حينذاك على شمالي الصومال، وفر لجيوشه في أثيوبيا إمكانية الحصول على عدد يتجاوز عدة أضعاف العدد المحدود نسبيًا لسكان هذه الدول الإسلامية.

ويبدو أن الحرب التي أثارها المسيحيون مع دولة عدل، والحروب الناجحة في البداية التي دارت في منطقة شرشر في عهد الأمبراطور الضعيف لبنا دنجل (١٥٠٨-١٥٤٠)، الذي كان يفتقد على ما يبدو كل صفات القيادة، لم تؤد إلا إلى التبشير بظهور نزاع جديد غير حاسم بين الخصمين. على أن مصير الحرب تغير فجأة. فقد دارت معركة حاسمة في شمبرا كوري (١٥٢٩)، على الحافة الغربية لجبال شرشر، لم تفقد فيها الأمبراطورية الأثيوبية جيشًا بأكمله فحسب بل فقدت كذلك جانبًا كبيرًا من نخبتها الحاكمة. ويقول الكاتب الأثيوبي للحوليات الأمبراطورية، بفخر وأسى شديدين، أنه: «لم يسبق قط، حتى الآن، أن تعرض بلدنا (المسيحي) للتدمير أو الاجتياح من جانب العدو»^(٢٤). وكان لا بد أن يسفر ذلك عن نتائج مخيفة. إذ ظلت الجيوش الإسلامية، حتى عام ١٥٤٣، تتجتاح، في كل موسم من مواسم الجفاف، المرتفعات الأثيوبية، في الجنوب وفي الشمال، لتهزم وتخضع المقاطعة تلو الأخرى. وفي جنوبي أثيوبيا وشرقها، في هديه وبالي، انضم السكان إلى المسلمين الذين كثيرًا

(٢٢) G.W.B. Huntingford، ١٩٦٥، U. Braukamper، ١٩٨٠، ص ٩١ والصفحة التالية.

(٢٣) أفضل المصادر عن تاريخ حروب أحمد بن إبراهيم هي ما كتبه مساعده شهاب الدين، انظر: R. Basset، ١٨٩٧.

(٢٤) R. Basset، ١٨٨٢، ص ١٠٣ والصفحة التالية.

ما كانوا يشاطرونهم دينهم، ورحبوا بهم كمحررين لهم من نير الحكم المسيحي. وفي المقاطعات المسيحية القديمة، ولاسيما المناطق التي كان يقطنها الأمهرة والتغريون، خُيّر السكان بين اعتناق الإسلام أو القتل بحد السيف مما جعل مناطق بأكملها تعتنق - وإن يكن إسميًا فقط - الإسلام. وقد تعرضت الكنائس والأديرة للسلب والنهب بغير هوادة ودمرت كنوزها أو أعطيت للجيش الإسلامي إذا كانت تحتوي على ذهب مقدس أو مقتنيات فضية أو أقمشة نفيسة. وقد دمر الكثير من كنوز الأدب وفن التصوير الأثيوبيين ومن المنمنمات التي حوتها الكتب أو اللوحات الجدارية في الكنائس. ولا يعطينا ما تبقى منها ونجا مصادفة من التدمير سوى فكرة عامة جدًا عن إنجازات تلك القرون الخلاقة والمنتجة. ففي كل موسم من مواسم الجفاف كان يتم غزو مقاطعة أخرى وتدميرها. وفي عام ١٥٣١ أخضعت دوارو وشوا، وهما مقاطعتان كبيرتان أهلتان بالسكان تقعان في الجنوب الشرقي من قلب المرتفعات الأثيوبية. ثم تبعتهما، في عام ١٥٣٣، مقاطعتا أمهرة ولاستا، وهما من مقاطعات وسط الأمبراطورية. وفي العام نفسه سويت اكسوم بالأرض، وهي أكثر الأماكن قدسية في أثيوبيا حيث توجد كاتدرائية مارية صهيون التي كان يتم فيها تنصيب الأباطرة وحيث كانت تحفظ ألواح الشريعة التي نزلت في جبل سيناء (انقذت الألواح ثم أعيدت من بعد إلى اكسوم حيث لا تزال توجد حتى اليوم).

على أن صمود الشعب المسيحي وقوة تأثير مفهوم الأمبراطورية الأثيوبية المقدسة قد ظلّا واضحين حتى في أحلك الأوقات. فقد تخلى أولئك الذين أجبروا على اعتناق الإسلام عن عقيدتهم الجديدة بمجرد انسحاب الجيوش الإسلامية (نظمت الكنيسة الأثيوبية بعد ذلك مراسم للتوبة ولإعادة الاعتبار إلى أولئك المرتدين المؤقتين). كذلك لم تلبث المقاطعات التي تعرضت للغزو أن انتفضت ضد سادتها الجدد. بل ولم يستسلم الأمبراطور الضعيف لبنا دنجل، وهو المطارد دائمًا من العدو، عندما أجبره القائد الإسلامي المنتصر على اتخاذ قرار خطير:

أرسل محمد غران رسولًا إلى الأمبراطور يقول له: أعطني ابنتك لأتزوجها وللتعهد بأن يصادق أحدنا الآخر. وإذا لم تتبعني فلن تجد عما قريب أحدًا تفر إليه. وأجابه الأمبراطور: لن أعطيك ابنتي لأنك كافر. فأفضل لي أن أثق بقدرة الرب من أن أثق بك. فقوة الله عظيمة عظمة رحمته. إنه يمنح الضعيف القوة ويجعل القوي ضعيفًا. وعندئذ طورد الأمبراطور وضيق عليه الخناق بالتجوع وبالسيف. وحل به من المصائب ما لا يخطر ببال.

وتوفي لبنا دنجل طريدًا هاربًا في سنة ١٥٤٠ في قلعة دبرا دامو، وهي دير حصين في تغره. على أنه خلال سنوات قليلة حدث تغير لم يكن متوقعًا في الوضع السياسي. فقد اعتلى العرش الأمبراطور الشاب غالادايوس (كلاوديوس)، وهو شخصية من أبرز الشخصيات في التاريخ الأثيوبي، وتلاحقت إثر ذلك أحداث كان منها استعادة الأمبراطورية الأثيوبية لقوتها في وقت وجيز للغاية، ووصول الحملات البرتغالية (ومعها البعثة التبشيرية البرتغالية) وأخيرًا، الهزيمة الحاسمة للمسلمين.

وبحلول القرن السادس عشر كانت البرتغال قد وصلت إلى ذروة توسعها الامبريالي. فأصبح المحيط الهندي ومداخله بحرًا برتغاليًا، وظهرت القلاع البرتغالية، التي لم يتمكن أحد قط من إخضاعها إخضاعًا تامًا، على سواحل هرمز وعمان وسوقطرة وممبسة وما إليها. وكانت البرتغال، شأنها شأن إسبانيا منافستها في غزو العالم، تعيش حينذاك عصرها الذهبي، على قصر المدة التي استغرقتها ذلك العصر، وتتمتع بذروة تطورها الحضاري. والحق أن خيرات ثلاث قارات كانت تندفق على البرتغال، ولكن الثمن كان استعباد أعداد لا حصر لها من البشر وتدمير حضارات بأكملها ومذابح مروعة استغرق الشعب البرتغالي عدة أجيال قبل أن يبرأ من آثارها. لقد بالغوا في تقدير قوتهم^(٢٥).

وكانت مصادفة تاريخية، ولكنها مصادفة كانت لها آثار بعيدة المدى وطويلة الأجل، تلك التي ساقطت في سنة ١٥٤١ أسطولًا برتغاليًا إلى مصوع، وكانت لا تزال حينذاك تابعة للإمبراطورية الأثيوبية، وجعلت جنودًا برتغاليين يشاركون في المعركة إلى جانب الأثيوبيين. ولم تكن أثيوبيا بالبلد المجهول بالنسبة لأوروبا. فقد عرفت منذ القرن الرابع عشر بوصفها الإمبراطورية التي تحكمها شخصية «برستر جون» الأسطورية، ذلك الحاكم المسيحي في «الهند الثالثة» الذي لا يزال وجوده يعتبر من الأساطير حتى اليوم. وقد بذلت، على مدى عدة قرون، محاولات للعثور عليه واتخاذ حليفًا ضد أعداء المسيحية الشرقيين، سواء كانوا من المغول أو العرب أو الأتراك^(٢٦). وكانت بعثات برتغالية رسمية قد زارت من قبل أثيوبيا مرتين لإقامة حلف بين الإمبراطور، الذي أطلقوا عليه بكل بساطة اسم برستر جون، وبين التاج البرتغالي. ولم يسمح للبعثة الأولى (١٤٨٧) بالعودة إلى موطنها، ولكن فرانثيسكو الفاريز، وهو القس الذي رافق البعثة الثانية (١٥٢٠-١٥٢٦) ترك وصفًا طيبًا لها، سرعان ما ترجم إلى كثير من اللغات الأوروبية، مما جعل أوروبا على معرفة طيبة بالإمبراطورية المسيحية^(٢٧).

وفي سنة ١٥٤٠ أرسل أسطول برتغالي من غوا في الهند إلى البحر الأحمر للتصدي لتوسع الأتراك المتزايد الذين أخذوا يكتسبون، بعد غزوهم لمصر، المزيد من الأراضي في الجزيرة العربية بل وفي السودان. وما أن رسا جزء من هذا الأسطول في مصوع في ربيع سنة ١٥٤١، حتى ظهر نجاش البحر (ملك البحر)، حاكم المقاطعة الواقعة في أقصى شمال الإمبراطورية الأثيوبية، وهو يحمل رسائل ويدعو إلى نصرته الدول المسيحية في معركتها من أجل البقاء. وفي شهر يوليو/تموز من سنة ١٥٤١ كان فيلق قوامه أربعمائة متطوع برتغالي، بقيادة كريستوفاو دا غاما، أحد أصغر أبناء فاسكو دا غاما الشهير، قد شق طريقه إلى منطقة المرتفعات الأثيوبية. وقد شكل هؤلاء، بفضل أساليبهم الحربية الحديثة وبفضل أسلحتهم النارية المتفوقة، في المقام

(٢٥) C. Verlinden، ١٩٧١، ص ٨٦ والصفحة التالية و ص ١١٤ والصفحة التالية؛ H. Kellenbenz، ١٩٧١، ص ١٢٣ والصفحة التالية.

(٢٦) F. Zarncke، ١٨٧٦-١٨٧٩.

(٢٧) أحسن الطباعات هي طبعة C.F. Beckingham و G.W.B. Huntingford و F. Alvares، ١٩٦١.

الأول، خصوصًا أشداء لقوات الاحتلال المسلمة في شمالي أثيوبيا. ولحق عدد متزايد من المتطوعين الأثيوبيين بالبرتغاليين الذين أنزلوا - في معركتين - هزائم منكرة بجيش الإمام أحمد غران الذي كان لا يقهر حتى ذلك الحين. على أن الإمام بدعوته للجهاد والقضية المشتركة للإسلام نجح في الحصول من القادة الأتراك في اليمن على مساعدة حاسمة تمثلت في أنواع جديدة من المدافع وعدد من الرماة المهرة. وقبل أن يلحق البرتغاليون بجيش الأمبراطور اضطروا لخوض معركة ثالثة وهزموا فيها. وقد أسر القائد البرتغالي ثم أعدم عندما رفض اعتناق الإسلام. على أن الحظ عمل لصالح المسيحيين، فقد انضم الجيش الأمبراطوري إلى ما تبقى من البرتغاليين ودمروا، في فبراير/شباط ١٥٤٣، جيش المسلمين على الهضبة الواقعة شرقي بحيرة تانا. وقد قتل الإمام برصاص البرتغاليين ومزقت قواته إرثًا. وليس من المؤكد أن تكون المساعدة البرتغالية هي التي رجحت الكفة في هذه الحرب الطويلة الأمد. فمن الناحية العسكرية البحتة قد يكون هذا صحيحًا في المعارك الأخيرة التي أدت فيها أساليبهم ومدافعهم إلى إعادة شيء من التوازن الاستراتيجي. لكن الأمر الذي كان له أثر أكبر بالنسبة لأثيوبيا هو البعثة الكاثوليكية التي سارت في أثر الجنود البرتغاليين (أنظر ما هو وارد فيما بعد). فالقوات المسلمة كانت - بلا شك - من القوة بما يكفي لهزيمة أثيوبيا عسكريًا ولكنها كانت أضعف من أن تحافظ بصفة دائمة على سيطرتها على شعبي تغرة وأمهرة الكبيرين، لاسيما وأنها لم تنجح في فرض الإسلام على المسيحيين. وبعد سنة ١٥٤٣ خرج المسيحيون من كفاحهم منتصرين، ونجحت الأمبراطورية، خلال العقود القليلة التالية، في استعادة ما فقدته من أرض. وهكذا كسرت شوكة المسلمين لقرون قادمة^(٢٨).

الأورومو (الغالا)

لكن «ما تركته دودة الأشجار أتى عليه الجراد وما تركه المسلمون أجهز عليه (الغالا)» على حد العبارة الباكية لمحار الحوليات الأثيوبي التي ينوح فيها كما نوح النبي يوشل. فمنذ منتصف القرن السادس عشر، أخذ أبناء شعب الأورومو العظيم - الذين كانوا يعرفون حتى ذلك الوقت باسم الغالا، وهو الاسم الذي أطلقه عليهم جيرانهم - يتوغلون في وسط وشرقي أثيوبيا وغربها بأعداد متزايدة أشبه ما تكون بالهجرة. وقد أحدث وصولهم واستقرارهم ومنازعاتهم مع جماعات أخرى موجودة من قبل آثارًا سياسية وثقافية بعيدة المدى، وأفضى إلى تغييرات أساسية شملت كل شمال شرق أفريقيا. وقد عانت الأمبراطورية الأثيوبية من الأورومو أكثر وأطول مما عانت من المسلمين، وفقدت كثيرًا من المقاطعات إلى الأبد. ولم تتمكن الأمبراطورية من تحقيق شيء من التماسك مرة أخرى إلا في حوالي عام ١٧٠٠، لكن ذلك لم يؤد إلى إيقاف المد

(٢٨) بعد الحروب الضارية الأخيرة بين المسيحيين والمسلمين في عهد غالاوديوس (١٥٥٠-١٥٥٩) لم يرد ذكر للدول الإسلامية من جديد في الحوليات الأمبراطورية.

الثقافي للأورومو. وقد أصبح الأورومو أكبر المجموعات العرقية في شمال شرق أفريقيا، إلا أنهم، على خلاف الأمهرة أو الصوماليين، لم يجمع بينهم وعي قومي موحد إلا مؤخرًا. هذا فضلًا عن تباين المؤثرات الثقافية والسياسية التي تعرضت لها كل جماعة من جماعات الأورومو.

وليس هناك سوى القليل من الجماعات العرقية في أفريقيا التي كتب عن أصولها وثقافتها مثل هذا القدر الكبير من الكتابات غير الصحيحة^(٢٩). وبالرغم من أنه لا يزال من الصعب تحديد الأسباب التي أدت إلى الموجات الكبيرة لهجرة الأورومو، فإنها لم تكن تتم - كما يقال أحيانًا - للهروب من ضغوط شعوب أخرى. ولا تذكر مآثراتهم الشفهية نفسها شيئًا حول هذا الأمر سوى أنهم رحلوا بحثًا عن مراعي من جديد بعد تزايد عددهم. ولم يكن للصوماليين، الذين قيل إنهم كانوا يمارسون ضغطًا عليهم، إلا اتصالات محدودة بهم في ذلك الوقت. ومن غير المرجح أيضًا أن يكون الصوماليون، المنقسمون إلى مجموعات عديدة مستقلة ذاتيًا، قد شكلوا تهديدًا عسكريًا للأورومو الذين كانوا لا يزالون متحدّين في ذلك الوقت، والذين دفعوا جيوش أمهرة وجنودها المنظمين تنظيمًا جيدًا إلى التراجع أمامهم، وسحقوا تمامًا الدول الإسلامية في جنوب شرقي أثيوبيا.

وبصرف النظر عن الروايات الخيالية للمؤلفين الأمهرين والأوروبيين، الذين يجعلون من مدغشقر أو ممبسه أو شمالي الصومال الموطن الأصلي للأورومو، فإن الأورومو شعب أثيوبي أصيل. وهو أمر تبرهن عليه ثقافتهم كلها وتقاليدهم. وكان موطنهم هو المرتفعات الباردة المحيطة بما يعرف اليوم بمقاطعة بالي، ومنه بدأوا هجراتهم الكبيرة متجهين نحو الهضبة الأثيوبية وصبوب الجنوب إلى ما يعرف اليوم باسم كينيا وإلى المحيط الهندي.

ويخطئ كذلك بالقدر نفسه الذين يصفون الأورومو بأنهم Barbariores - Barbari (همج) أو رعاة بدائين. وقد جاء ذلك من جانب المؤرخين الأمهرين الفخوريين بأصلهم، ومن الأمهرة بعامة، الذين وصفوا الأورومو بأنهم همج وبأنهم غير مسيحيين (وغير مسلمين كذلك)، بلا طبقات اجتماعية راقية ولا كتابة ولا ملك. على أن هذا التقدير الخاطئ للأورومو، الذي يجعلهم رعاة بدائين لا يتمتعون بمهارات زراعية، يعزى إلى عقدة الماشية عندهم: فقد كانت تربطهم بماشيتهم علاقة عاطفية وثيقة تتجاوز بكثير المصلحة الاقتصادية، وهي علاقة لم تعرف مثلها أي منطقة أخرى في أثيوبيا. وإذا كان قد تعذر عليهم، أن يمارسوا، خلال هجراتهم الكبيرة، أي نوع من الزراعة، وهذا بديهي، فإنهم كانوا يظهرون الوجه الرائع لثقافتهم أينما استقروا. كما أنهم تمثلوا عن طوعية الكثير من العناصر الثقافية المحلية حين تفاعلوا، أخذًا وعطاء، مع الشعوب التي غزوها.

والأورومو شعب كان لا يزال ذا ثقافة رفيعة راقية تلقى الإعجاب من جيرانه. ولو لم يكن الأمر كذلك لتعذر تفسير نجاحاتهم السياسية وتوسعهم الكبير وقدرتهم على التمثيل. ولا أدل

على ما بلغته هذه القدرة من تطور من أن معظم أبناء الأورومو اليوم لا ينحدرون من أصول أوروموية حقيقية، بل ينتمون إلى مجموعات تمثلها الأورومو. ويرجع انتشارهم - جزئياً - إلى سلسلة من ردود الأفعال نجمت عن تفوقهم العسكري، وإلى تنظيمهم الاجتماعي الذي كان موضع إعجاب بالغ مما أدى بمجموعات عرقية أخرى إلى الانضمام اليهم طواعية. ويصدق هذا بوجه خاص على الجماعة العرقية الكبيرة فيما بين هرر وغوراجي، وهي جماعة الهديه، التي انضم جل أبنائها إلى الأورومو، ولم يعد هناك ما يدل على هويتهم إلا أسماء مجموعاتهم العرقية وتقاليد قليلة. ويقطن كثير من أبناء الهديه الذين أصبحوا من الأورومو في مقاطعة والاغا^(٣٠).

وتتسم ثقافة الأورومو بملامح عديدة متميزة. فهناك العلاقة الوثيقة التي تربطهم بماشيتهم على نحو ما أشرنا إليه من قبل. فالماشية لم تكن أساس معاشهم فحسب، بل كانت كذلك محلاً لاهتمام عاطفي وديني. وقد تغلغلت عقدة الماشية هذه، بما تنطوي عليه ضمناً من قواعد للسلوك في الثقافة كلها، ومن ثم كانت الأهمية العاطفية للزراعة ثانوية تماماً بالمقارنة مع تربية الماشية. وترجع جذور هذه العقدة إلى أسطورة الخلق لدى الأورومو التي تقول إن الله عندما خلق الإنسان ناداه قائلاً «Eh, Kota, abba lon» (هيا احضر الي يا مالك الماشية)^(٣١).

وعلى غرار الصوماليين، يتكون الأورومو من جماعات وعشائر متعددة تربط بينها وشائج النسب، إلا أنها اتجهت مع تزايد السكان، إلى الانفصال وإلى تشكيل مجموعات جديدة مستقلة سياسياً. وكان بورانا وبارنتو (أو باريتو) هما السلفان الأسطوريان المؤسسان لشطري الجماعة الأصلية اللذين حملتا اسميهما. وبعد بدء الهجرات أصبح هذان الشطران يشكلان وحدات عريضة تشترك في النسب وتضم الكثير من الجماعات الفرعية. واتخذ البارنتو من الشرق موطناً أساسياً لهم بينما استقر البورانان (الذين لا ينبغي الخلط بينهم وبين البوران على حدود كينيا) في الجنوب والوسط والغرب. وقرب نهاية القرن الماضي، عندما هزم الأورومو على أيدي الأمبراطور منليك وتم ضمهم إلى الأمبراطورية الأثيوبية، انقسموا إلى أكثر من ثمانين مجموعة مستقلة سياسياً ذات أحجام متفاوتة^(٣٢).

وكان لنظام «الغادا»، وهو تصنيف للمجموعات العمرية على أساس مبدأ رقمي مجرد، أهمية أكبر في التنظيم الاجتماعي والسياسي للأورومو، إذ كانت «الغادا» مؤسسة مركزية تستأثر بالتحكم في حياة الأورومو على نحو لم تشهد له الشعوب الأخرى مثيلاً. فلم يكن هناك شيء يخرج عن القواعد التي تسنها: الميلاد، والتعميد، والزواج، والختان، والتحرر من السلطة الأبوية، والإذن بالإنجاب وتربية الأولاد، والتجنيد للحرب أو للصيد، والتكليف بالقتل أو بتقديم الأضاحي، والموت المدني بالاستبعاد من النظام، والدفن، واسلوب التزين، وطريقة تصنيف الشعر، والملابس، والأثاث والحلي الشعائرية، وإقامة المساكن أو الحظائر وغير

(٣٠) U. Braukamper، ١٩٨٠، ص ١٥٢.

(٣١) J.L. Krapf، ١٨٥٨، المجلد الأول، ص ٢٦٧.

(٣٢) انظر الخريطة الواردة في نهاية E. Haberland، ١٩٦٣.

ذلك. ومن هنا كانت تتمثل في نظام الغادا المحصلة الاجمالية للقوانين التي تحكم الحياة. وكان على كل فرد من الأورومو، وبصرف النظر عن سنه الفعلية، أن يلتحق بطبقة الأطفال، بعد أربعين سنة من قيام أبيه بذلك. ومن الوجهة المثالية، كان على الفرد أن ينخرط طيلة حياته في عشر طبقات يقضي في كل منها ثماني سنوات. وكان أولئك الذين ينخرطون في طبقة واحدة يشكلون معًا مجموعة من مجموعات «الغادا»، تظل بمثابة رابطة تآخ بين المحاربين لا انفصام لها مدى الحياة. وكانت عضوية طبقة معينة تقتزن بحقوق وواجبات محددة، كما كانت أنشطة كل طبقة - إضافة إلى ما تقضي به الأنظمة الاجتماعية والدينية - تتناسب مع المجموعة العمرية التي تشكلها. وكانت الطبقتان الخامسة والسادسة هما طبقتا القادة والمحاربين. ولأن هذا المجتمع كان مجتمع أحرار يتمتعون بحقوق متساوية، فلم تكن فيه رئاسة وراثية. وكان رئيس المجموعة العرقية، الذي كان يطلق عليه عادة اسم «أبا غادا»، ينتخب من بين أعضاء الطبقة الخامسة (المسماة غادا أو لوبا)، يعاونه Hayu (قضاة) ينتخبون من طبقته أيضًا ووجهاء آخرون. وكان لقاعدة «الغادا»، التي تقضي بقيام أفراد طبقة الغادا الحاكمة بحملة حرب أو قتال واحدة على الأقل خلال السنوات الثماني التي يقضونها في هذه الطبقة، أهمية حاسمة في تعزيز الجسارة العسكرية للأورومو. وكان المثل الأعلى للبطل بوصفه الرجل الناجح في القتل والصيد، شائعًا بين جميع شعوب شمال شرقي أفريقيا. فلم يكن يحتل مكان الصدارة بين الجماعة إلا ذلك الذي تميز كمحارب وصياد شجاع قتل محاربين أعداء أو صاد حيوانًا كبيرًا خطرًا كالأسد أو الفيل أو الجاموس البري أو الخريت. ولتحقيق ذلك كان أبناء الأورومو على استعداد لبذل التضحيات والمخاطرة بحياتهم في البرية للفوز بالجوائز التي يهفو الجميع لنيلها، إذ كان للمحارب الحق في ارتداء زينة القاتل التي كانت تشمل الأقراط، والريش، ودهان الشعر بالزبد واستخدام الحلقي القضيبية لتزيين الجبهة. ولم تكن عقدة القاتل هذه راسخة في النظام الاجتماعي في أي مكان آخر في شمال شرقي أفريقيا بمثل ما كانت راسخة عند الأورومو. ولما كانت القواعد تقضي بأن تقوم كل طبقة من طبقات «الغادا» الحاكمة بإيفاد حملة للحرب والقتل، كان المحاربون من الأورومو يغيرون فجأة على جيرانهم كل ثماني سنوات، وظل هؤلاء حائرين لا يملكون من أمر أنفسهم شيئًا أمام هذه الغارات الدورية إلى أن تمكنوا من فهم نظام «الغادا». وقد رأى كثير من جيران الأورومو - كالسيداما والدراسي والبورجي وجميع أعضاء جماعة الكونسو^(٣٣) - في نظام «الغادا» دعمًا للمنعة العسكرية واقتبسوه بشكل معدل إلى حد ما.

وقد تميزت ديانة الأورومو بطقوسها البالغة المهابة. واتخذ الإيمان باله كان هو الخالق والأب في السماوات الشكل الذي اتخذه في العهد القديم. وكان لدى الأورومو أدب شفهي

(٣٣) فيما يتعلق بنظام الغادا انظر: Ad. E. Jensen، ١٩٣٦، ص ٣١٥-٣٨٢؛ E. Haberland، ١٩٦٣، ص ١٦٧-٢٢٣ و ٣٠٨ و ٣٢١ و ٣٨٠ و ٣٩٧ و ٤٥١ و ٤٧٥؛ A. Legesse، ١٩٧٣؛ و S. Stanley و D. Karsten، ١٩٦٨؛ و C.R. Hallpike، ١٩٧٢، ص ١٨٠-٢٢١.

بالغ الثراء، يشمل موضوعات دينية ودينية على السواء، فيضم صلوات وأدعية إلى الإله كما يضم قصائد الغزل.

وقد توافرت للأورومو، على الأقل في هجراتهم الأولى، ميزة أخرى إلى جانب قوتهم الحربية: فقد كانوا يتقدمون في مناطق غير مأهولة أو محدودة الاستيطان بعد خمسة عشر عامًا أو نحوها من الحرب الضروس بين المسلمين والمسيحيين. ويصدق هذا بوجه خاص على وسط أثيوبيا، حيث توجد اليوم مقاطعة شوا، التي كانت الجيوش الإسلامية تتجاوزها كل عام في زحفها نحو الشمال. وتحول وسط شوا حينذاك من منطقة آهلة بالسكان إلى برية غير مأهولة. وظل الاستيطان بها نادرًا حتى سنة ١٨٠٠. وبعد عام ١٥٣٠ عبر محاربو مجموعة الغادا المنتمية للمودانا نهر وايي، وبعد سنة ١٥٣٨ دمرت مجموعة كيلولي المنطقة المتاخمة في الشمال، وهي بلاد دوارو التي كان جل سكانها من المسلمين، كما دمرت المنخفضات الواقعة إلى الشمال منها حول نهر هواش، وبعد عام ١٥٤٦ اجتاحت البيفولي مقاطعة فاتغار، وبعد سنة ١٥٥٤، دمر الميسالي القسم الأكبر من دولة عدل الإسلامية. وعرف الأورومو في ذلك الوقت الحصان وسرعان ما أصبحوا فرسانًا ذاتي الصيت^(٣٤).

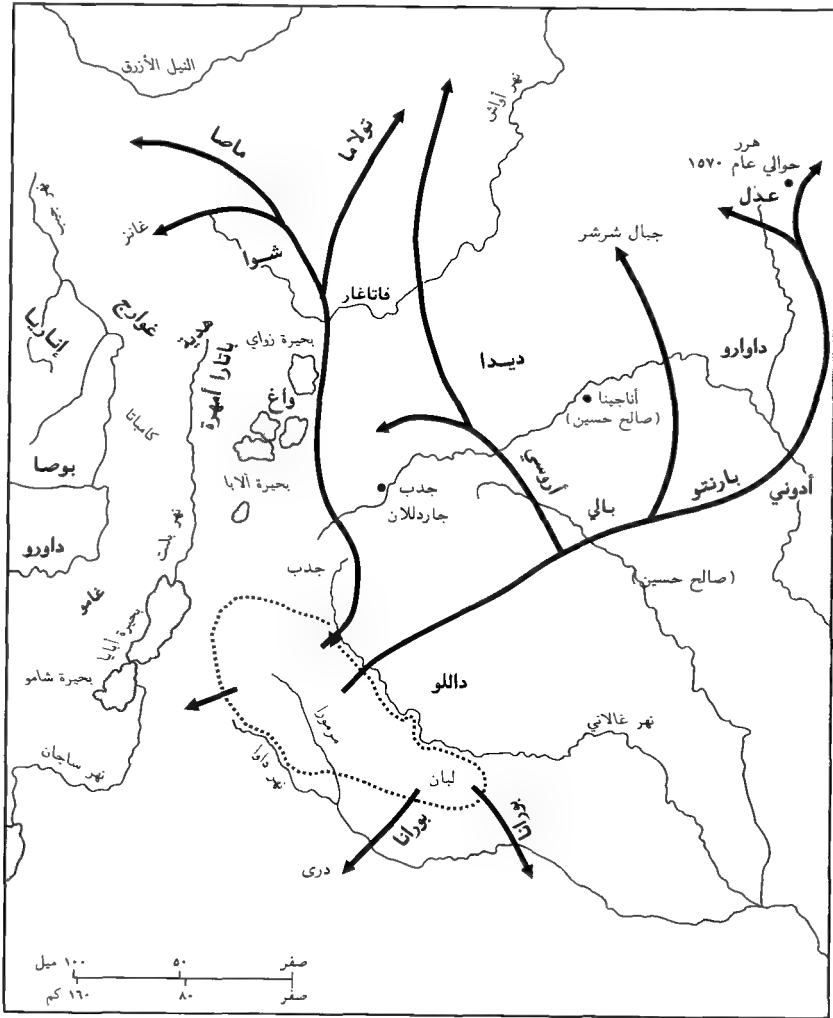
وكانت الحروب بين المسيحيين والمسلمين مستمرة في هذه الأثناء. وقام أمير نور، الخليفة الشنجا والموهوب للإمام أحمد غران، بمحاولة بطولية أخيرة، وإن لم يتحقق لها النجاح. لإحياء الجهاد ضد المسيحيين. وبالرغم من أن الأمبراطور غالادويوس سقط في معركة لم يستعد لها المسيحيون استعدادًا جيدًا، فقد أخذت قوة المسلمين في الازمحلال بسرعة.

وكانت هجمات مجموعة هرموفا المنتمية للأورومو (١٥٦٠-١٥٧٠) كارثة على المسيحيين والمسلمين على السواء. فقد اجتاحت مقاطعات أنغوت وأهمرة وبغامدر في قلب الأمبراطورية الأثيوبية، وهي لا تزال بعد في بداية انتعاشها من الدمار الذي أصابها من «الجهاد»، وهناك واجهتهم جيوش الأمبراطور الجديد ميناس. وفي الوقت نفسه، هاجمت مجموعات أخرى من الأورومو عدل، التي تفشت فيها المجاعة والطاعون، وسقط أمير نور نفسه ضحية له. وباستثناء بعض المجموعات الصغيرة التي هربت إلى واحة أوسا في صحراء عفار، وسكان مدينة هرر التي حمتها أسوارها العالية، اختفى المسلمون من هذه المنطقة من أفريقيا لعدة قرون. وعند وفاة الأمبراطور ميناس كان الأورومو قد استقروا بصفة نهائية في ثلث الأمبراطورية الأثيوبية^(٣٥).

لكن توسع الأورومو لم يتوقف عند هذا الحد. فحتى من قبل سنة ١٥٠٠، كانت مجموعات أخرى قد تحركت من المرتفعات المحيطة ببالي إلى مناطق السافانا الشاسعة في الجنوب، وانتهى بها المطاف في بحثها الدائم عن مراعي جديدة أكثر اتساعًا لماشيئها، إلى الوصول إلى مصب نهر تانا على المحيط الهندي. وكانت تلك المجموعات هي الغوجي

(٣٤) A.W. Schleicher، ١٨٩٣، ص ٢٠.

(٣٥) انظر الشكل ٣، ٢٤، V. Stitz، ١٩٧٤، ص ٨٠.



الشكل ٣، ٢٤: هجرات الأورومو في القرن السادس عشر (نقلًا عن أ. هابرلاند).

والبوران والأورما. وفي الوسط استقر الأروسي بالقرب من دولة بالي السابقة ومدوا حدودهم غربًا حتى وصلت في عام ١٨٨٠ إلى نهر بيلاتي. وانتشر البارنتو في المنطقة التي كانت تشغلها من قبل دول فاتغار ودوارو وعدل الإسلامية. ولم ينجح من الغزو سوى مدينة هرر الحصينة وضريح الشيخ حسين - وهو مزار شهير نجا بفضل التسامح الديني للأورومو وظلاً قائمين كجزيرتين إسلاميتين. واستقرت في شوا عدة مجموعات صغيرة تنتمي إلى ما يعرف بالتولاما أورومو. ولم تتمكن من الصمود إلا جيوب من الأمهرة في المناطق الحارة من المنخفضات التي يسهل الدفاع عنها، وفي منابع الأنهار الكبرى وفي هضاب قليلة: في مورت ومرهايتي، وتاغولات، ووغدة، ومانز، وجيشي، وايفرانا، وجديم. ومن هذه الأماكن صعدوا تدريجًا إلى

الهضاب من جديد ومنها بدأت حوالي سنة ١٧٠٠ استعادة المناطق المسيحية السابقة في عهد نجاسي، الذي ينتمي لأحد الفروع البعيدة للأسرة السليمانية. وقد انتشر الـوولو والـييجو، وهما من بطون الأورومو، في مقاطعتي أنغوت وأمهرة الخصبتين، مما حصر وجود المسيحيين، الذين كانوا يقطنونهما من قبل، في منطقة أمهرة ساينت دون سواها. ورغم أن الأورومو لم يلبثوا أن اتخذوا من الأمهرة المحلية لغة لهم. فقد ظلوا، نظرًا لاعتناقهم الإسلام، أعداء ألداء للمسيحيين. واحتل آخرون من أبناء الأورومو السهول الخصبة الواقعة في شرق المرتفعات الأثيوبية حيث مارسوا فيها رعي الماشية، وكان هؤلاء هم الكارايو، والجيلي، والأرتوما، والرايك، والرايا والأزيبو^(٣٦).

وفي بداية القرن السابع عشر، اندفعت موجة أخيرة من الأورومو، ضمت جماعات متعددة تنتمي أساسًا إلى عشيرة ماتشا الكبيرة، في اتجاه الغرب فيما يعرف اليوم بمقاطعات ولاغا وإيلوبابور، ولم يتوقفوا إلا عند بلوغهم السفوح الغربية للمرتفعات الأثيوبية. ولا توجد لدينا غير معلومات قليلة عن التاريخ المبكر للجزء الغربي من هذا الاقليم. والأرجح أنه كان حينذاك ضئيل السكان، تسكنه مجموعات صغيرة من المزارعين السودانيين وقد بقي منهم الغونزا-غوموز الذين يعيشون هناك حتى اليوم، وأعضاء من مجموعة الغونغا (انظر ما يلي) الذين تبقى منهم الماو - أفيلو والشيناشا. وكان الوضع مختلفًا تمامًا في شرقي هذه المنطقة وفي جنوبها. فقد وفد الأورومو هنا على ممالك جيدة التنظيم وكثيفة السكان ترتبط بصلات وثيقة مع الأمبراطورية الأثيوبية في الشمال. وكان قد اعتنق المسيحية جانب من سكان هذه الممالك التي استطاعت، بقدر من المساعدة من الأمبراطورية الأثيوبية، أن تقاوم الأورومو مقاومة شديدة. إلا أن قوة توسع الأورومو أدت إلى إضعاف الاتصالات بين الأمبراطورية في الشمال وتوابعها في الجنوب الغربي، في الوقت نفسه الذي أخذت فيه قوة الأمبراطورية في التدهور. وبذلك اختفت بوشا وغومان من الخريطة السياسية وأصبحتا ولايتي جيما وغوما التابعتين للأورومو. إلا أن الطبقة التحتية من السكان الأصليين قد ظلت قوية إلى الحد الذي جعل الأورومو يأخذون منها جانبًا كبيرًا من ثقافتهم، وبصفة خاصة تشكيل النظام الملكي، بينما اختفى نظام «الغادا» تدريجيًا. وكانت ايناريا، الشهيرة بكنوزها من الذهب، هي آخر ما سقط من هذه الدول بعد أن هزمت على أيدي الليمو أورومو. وهرب ملكها بعد سنة ١٧٠٠ إلى الجنوب حيث استطاعت مملكتا كافا وشيكو، وهما من الممالك الأخرى للغونغا، وكثير من ممالك الأوميتو، الصمود في وجه الأورومو بفضل التحصينات الطبيعية التي كانت توفرها لها تضاريسها، بل واستطاعت أن تحقق أيضًا بعض التوسع^(٣٧) (انظر ما يلي).

(٣٦) انظر الخريطة الواردة في نهاية E. Haberland، ١٩٦٣.

(٣٧) F.G. Bieber، ١٩٢٠-١٩٢٣؛ H. Straube، ١٩٦٣، ص ٢٧٤ والصفحة التالية؛ W. Lange، ١٩٨٠، مواضع متفرقة.

الصوماليون

ورد الحديث عن توغل الأورومو وتوسعهم في وسط شرقي أثيوبيا وغربها في كتابات الأثيوبيين المسيحيين وكتابات الأوروبيين على السواء. وخلال الفترة نفسها، إن لم يكن قبلها، بدأ شعب كبير آخر، وهو الصوماليون، توسعاً كان له أهمية مماثلة بالنسبة لقطاعات كبيرة في الجزء الشرقي من القرن الأفريقي. ولا تتحدث المصادر المكتوبة إلا قليلاً عن ظهور الصوماليين على مسرح التاريخ، الذين شرعوا حينذاك، مدفوعين بجهد الإمام أحمد غران، في القيام بدور نشيط في تاريخ شمال شرقي أفريقيا^(٣٨).

وثمة اتفاق عام على أن الموطن الأصلي للصوماليين كان يقع في شمال المنطقة التي يعيشون فيها اليوم. وقد انتشروا من هذه المنطقة ابتداءً من القرن الحادي عشر على الأرجح - في اتجاه الجنوب والغرب. ويتحدث الجغرافيون العرب، ابتداءً من القرن الثالث عشر، عن المستوطنات الصومالية في منطقة ميركا، إلى الجنوب من المدينة التي تعرف اليوم باسم مقديشو. ولما كان الصوماليون رعاة رحلاً، فقد دفعتهم الزيادة السكانية إلى البحث عن مراعي جديدة في اتجاه المرتفعات الأثيوبية، ومن المرجح أنهم بلغوا الحافة الشرقية لهضبة هرر حوالى سنة ١٥٠٠، مما أتاح لهم الاتصال بالدول الإسلامية فيها. وتفيد الأسماء وبيانات الأنساب التي تركها كاتب الحوليات شهاب الدين، أنهم اضطلعوا بدور مهم في مساندة الإمام أحمد غران في جهاده.

وحتى اليوم فإن الأثر الحافز والموحد للتأثير العربي - الإسلامي الذي مارسه المدن الواقعة على الساحل الشمال والشرقي لبلاد الصومال والدول الإسلامية في جنوب شرق أثيوبيا (عدل ودوارو وغيرهما) كان أكبر على الصوماليين منه على أي شعب آخر من شمال شرق أفريقيا. وأصبح الإسلام عامل توحيد في الحضارة الصومالية مما يتعارض بشدة مع تأثيره على شعوب كوشية أخرى تربطها بالصوماليين وشائج ثقافية، مثل الأورومو والهدية. وكانت شدة إيمان الصوماليين تعزز باستمرار من جانب الدعاة الذين تدفقوا من الجزيرة العربية. وأصبح هؤلاء هم الأولياء الصالحين للشعب الصومالي وآبائه المؤسسين، ومنهم اسماعيل الجبرتي الشهير الذي انحدر من صلبه كثير من أبناء الصومال.

وقد أعطى التأثير العربي - الإسلامي للصوماليين إحساساً بالتفوق الحضاري وعزز من قدرتهم على تمثيل غيرهم من الجماعات التي تمت إليهم بالقرابة في المنطقة الشاسعة الواقعة بين أوغادين وبحيرة توركانا. وكانت قد تكونت هنا، من قبل مجيء الإسلام، سلسلة كاملة من الجماعات العرقية المختلفة، تنتمي أساساً إلى اللغة والحضارة الكوشية وتعتمد جميعها على

(٣٨) من المؤسف أن معرفتنا لا تزال مقصورة على القليل جداً من تاريخ هذا الشعب المهم في ذلك الوقت، لاسيما في المناطق الداخلية من القرن الأفريقي. ومن المؤكد أننا بحاجة إلى معرفة أفضل بالتراث الشفهي والأحداث التاريخية المتصلة بالأنساب. والبحوث التاريخية يجب أن تكون مسألة ملحة بالنسبة للصومال. ولا تزال أفضل الكتب هي ما كتبه: E. Cerulli، ١٩٥٧-١٩٦٤، و I.M. Lewis، ١٩٥٥، ص ١١-٥٥، ١٩٦١، ص ١-٣٠.

أنشطة تربية الماشية. وبرهن وجود الرنديلي على اشتراك الصوماليين في هذه العملية قبل هجراتهم الكبرى نحو الشمال الشرقي والجنوب الغربي. ومن المشكوك فيه أن يكون زنوج، ربما من البانتو، قد سكنوا هذه المنطقة يوماً ما. بل الأرجح أن تكون المجموعات المختلفة عرقياً عن الصوماليين، كالأدونيين في أعالي نهر شيلبي، والشيلبي والمكانا في أواسط نهر شيلبي، والغوباوين في أعالي الجوبا، مدينة بوجودها لعمليات تاريخية منعزلة بعضها عن البعض. ونحن نعرف يقيناً أن الغوسا، على سبيل المثال، في الحوض الأدنى لنهر الجوبا، هم أحفاد عبيد سابقين من شرق أفريقيا، تجمعوا معاً لتشكيل مجتمعات حرة^(٣٩).

ومن الصعوبة البالغة تحديد مراحل منفصلة لتوسع الصوماليين وتمثلهم لجماعات أخرى، ذلك أن مجموعات كثيرة ممن ربطوا أنفسهم بالأمة الصومالية، عمدت إلى محو كل إشارة إلى اختلافاتها العرقية السابقة واتخذت لنفسها أنساباً صومالية. وكانت أهم المجموعات التي اندمجت مع الصوماليين على هذا النحو هي الساب (ديجيل، ورهانواين وغيرها) وبعض الهوا. ولا تزال هناك سلسلة كاملة من المجموعات العرقية في منطقة الحدود بين الصومال والأوروמו تصف نفسها اليوم بأنها صومالية، ولكنها كانت تعتبر من قبل متنية إلى الأوروמו (الغورا، والغاري، والغبرا، والساكوبا)، وتعد مثلاً يوضح كيفية حدوث الانتقال والتمثل الثقافي. وتضم الصوماليين جميعاً اليوم شجرة نسب واحدة تحتل كل مجموعة مكاناً فيها في نطاق الأصل المشترك^(٤٠).

وقد تغيرت الثقافة الصومالية، ولاسيما في الجنوب، تحت تأثير الإسلام (لا يزال الصوماليون الشماليون، ومنهم العيسى مثلاً، يحتفظون بعناصر كثيرة من الثقافة الكوشية الشرقية المشتركة). وعلى هذا النحو، ميز الصوماليون أنفسهم، أكثر مما فعلت أية مجموعة أخرى، عن الأسرة الكبيرة لشعوب شمال شرقي أفريقيا، الذين تربطهم بها، فضلاً عن العوامل الجغرافية بما لها من أهمية، كثير من العناصر التاريخية والثقافية المشتركة. ولا يمكن على أية حال التقليل من شأن الأثر الذي تمارسه البيئة الجغرافية. فباستثناء العفار، الذين لم تتح لهم، بحكم الطبيعة الجرداء لوطنهم، غير فرص محدودة للتطور الثقافي، فإن الصوماليين هم السكان الوحيدون في شمال شرق أفريقيا الذين تتكون أراضيهم بالكامل من السافانا الجافة والأراضي شبه الصحراوية. وقد أدت بهم هذه البنية الأيكولوجية إلى تطوير نمط من الثقافة يختلف تماماً عن أنماط ثقافة سائر شعوب شمال شرقي أفريقيا، وهي غالباً من سكان المرتفعات الجبلية. ومن هنا فإن نظام «الغادا» على ما له من أهمية قصوى عند معظم الشعوب الكوشية الشرقية، إما أنه لم يترسخ أبداً عند الصوماليين أو أنهم تخلوا عنه تحت تأثير الإسلام.

(٣٩) V. Grottanelli، ١٩٥٣.

(٤٠) I.M. Lewis، ١٩٦١، ص ١٢٧-١٩٥.

كفاح الأمبراطورية الأثيوبية من أجل البقاء، ١٥٢٩-١٦٣٢ : الحقبة البرتغالية واسترداد الأمبراطورية لقوتها بعد سنة ١٦٣٢

كافحت الأمبراطورية الأثيوبية فيما بين سنة ١٥٢٩ (تاريخ بدء «الجهاد») وسنة ١٦٣٢ (بداية استرداد الأمبراطورية لقوتها) من أجل البقاء. وقد حفلت هذه الفترة بتطورات مثيرة لم تقتصر على الأحداث السياسية والعسكرية. كما كانت كذلك فترة احتدم فيها الصراع الفكري والثقافي، وعصرًا أثارت فيه أفكار قادمة من قارة أخرى التمرد والحرب الأهلية وإن كانت قد حفزت كذلك الثقافة والكنيسة الأثيوبية. وإذا قورنت هذه الفترة بسنوات الركود الثقافي والسياسي المائة فيما بين سنة ١٧٥٥ و١٨٥٥، فإنها تبدو شديدة الجيشان بالنشاط والحياة.

فقد أظهرت الأمبراطورية المسيحية - أو شعبها الكبيران: الأمهرة والتغريون - قوة وقدرة مدهشة على الصمود في وجه ضغوط الأعداء من الخارج ومن الداخل. ففي عهد الأمبراطور شرص دنجل (١٥٦٣-١٥٩٧) حين بدت الأمبراطورية - شأنها في السنوات الأخيرة من عهد لبنا دنجل - أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة السياسية الحية، تجلت بوضوح بالغ القوة الروحية لمفهوم الأمبراطورية المقدسة. فقد كان الأتراك يعززون حينذاك سلطتهم على سواحل البحر الأحمر، ويستولون على جميع الموانئ الأثيوبية ويتوغلون بعمق في مناطق المرتفعات حتى تغرة، كما كانت تدور أيضًا في مقاطعتي بغامدر وسامن في وسط البلاد حرب أهلية ضارية ضد الأثيوبيين الذين يعتنقون الديانة اليهودية، ولم يكن الأورومو قد تمكنوا فحسب من اجتياح وتدمير الدول التابعة في الجنوب الشرقي وعزل الأمبراطورية عن توابعها الغربية والجنوبية الغربية، وإنما كانوا يغيرون أيضًا بصفة دورية على بغامدر وغوجام (غودجام، وغوجام) ويستقرون بصفة دائمة في قلب المناطق التي كانت مسيحية من قبل، مثل انغوت وولاقا وأمهرة وشوا. إلا أنه على الرغم من تقلص السلطة الفعلية للدولة واقتصارها على الأرجح على المنطقة التي يحتلها الأمبراطور بقواته، فإن خلود «الأمبراطورية الانجيلية» لم يكن فيما يظهر موضعًا للشك قط. فهذا ما يبدو على الأقل من الحوليات الأمبراطورية، وهي المصدر الأساسي لمعلوماتنا. وكانت هذه الايديولوجية هي نفسها التي حالت دون تفكك الأمبراطورية تمامًا في أواخر أعوام الفوضى المائة فيما بين سنة ١٧٥٥ وسنة ١٨٥٥. وفضلاً عن ذلك فإنه لا يمكن - فيما يتعلق ببقاء الأمبراطورية سياسيًا - التقليل من شأن انهيار الدول والثقافة الإسلامية من شرقي ووسط أثيوبيا نتيجة للقوارع الرهيبة التي واجهت «الجهاد»، ومن جراء هجرة الأورومو في المقام الأول. فلم يعد الإسلام يشكل في القرون التالية أي تهديد جدي.

وقد تعرضت الأمبراطورية بطبيعة الحال لخسائر في أراضيها وفي مجموعاتها العرقية خلال هذا الكفاح من أجل البقاء. وأخيرًا فإنه على الرغم من عدم التخلي رسميًا عن السياسة الأمبراطورية للاندفاع الكبير نحو الجنوب، الذي كان يشكل في واقع الأمر كل السياسة الأمبراطورية في القرون السابقة - فقد توقف العمل بهذه السياسة أو كاد، على الأقل منذ عودة الأمبراطورية في عام ١٦٣٢. ومع التدهور المطرد في سلطة الامبراطورية تركزت الجهود على المحافظة على

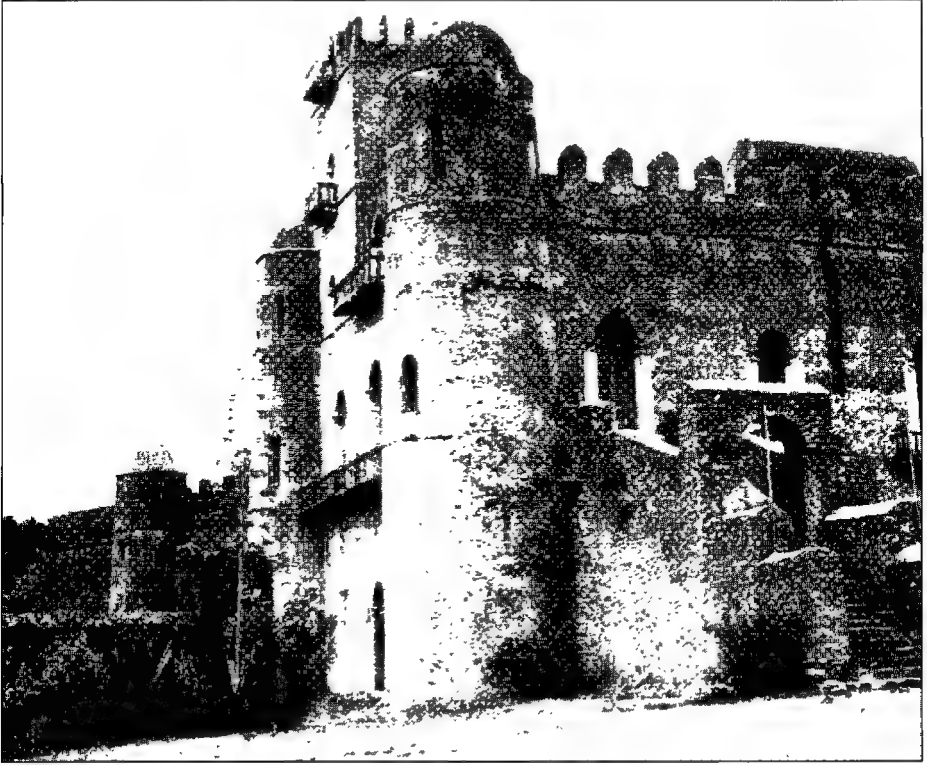
الاستقرار في الوسط، ولم يجر أي عمل سياسي أو عسكري ناجح أو جدير بالذكر. وبعد انتقال مقر الأمباطور إلى غوندار في سنة ١٦٣٦ مؤشراً على هذا الارتداد. وكان الأباطرة من قبل، في هذا البلد الذي لم يكن يعرف المدن، ينقلون مخيماتهم إلى مكان مختلف كل عام أو نصف عام. وكانت تلك قاعدة صارمة يتبعونها حتى لو لم تكن هناك ضرورة سياسية أو حرية للارتحال أو لتغيير مقر الإقامة. وبالرغم من أن كاتب الحوليات الأثيوبية يقول إن «الأباطرة كانوا ينتقلون من مقاطعة إلى أخرى حتى آخر لحظة في حياتهم»^(٤١)، لم يكونوا دائمي التنقل من طرف الأمباطورية إلى الطرف الآخر. وكثيراً ما بقي مقر الإقامة في الاقليم نفسه في قلب الأمباطورية لفترات طويلة تتخللها فترات انتقال قصيرة. ومن ثم فإن حكام أسرة الزغوين (القرنان الثاني عشر والثالث عشر)، الذين خلفوا الملوك الأكسوميين، اتخذوا مقرًا لهم في واج ولاستا. فقد أقام يكونو أملاك (١٢٧٠-١٢٨٥) أول أباطرة أسرة السليمانيين، في مقاطعة أمهرة أساساً، على حين فضل الأمباطور زيرا يعقوب (١٤٣٤-١٤٤٠) لإقامته شمال شرقي شوا (دبرا برهان)، وكان الأمباطور لبنا دنجل (١٥٠٨-١٥٤٠) معسكراً في جنوب شرقي شوا عند وصول البعثة البرتغالية، وأخيراً، أصبح للأمباطور غالودبوس (١٥٤٠-١٥٥٩) - مقر مهم في مونيسا في منطقة واج الواقعة فيما يعرف اليوم بأروسي.

لذلك لم يكن قيام فاسيلادس ببناء مقر دائم له في غوندار في سنة ١٦٣٦، بعد أن انتهت آخر الحروب الأهلية الدينية الكبرى، مجرد خروج عن هذا التقليد ولكنه كان أيضاً رمزاً للتخلي عن السياسة الأمباطورية النشطة التي كانت متبعة فيما قبل. وظلت غوندار مركزاً لما تبقى من أثيوبيا المسيحية حتى سنة ١٨٥٥^(٤٢).

من هنا تركزت السياسة الأمباطورية فيما بين سنة ١٥٢٩، تاريخ بدء «الجهاد»، وسنة ١٥٩٧، تاريخ وفاة الأمباطور شرص دنجل وبداية الحروب الأهلية، على الدفاع عن البلاد من الأعداء الخارجيين والداخليين. وتابع الأمباطور غالودبوس بنجاح كبير الكفاح ضد المسلمين، لاسيما أولئك الذين كانوا في دولة عدل - هرر. وأعيد توحيد مناطق شاسعة في الجنوب، في دوارو وواج، مع الأمباطورية، إلا أنها ما لبثت أن وقعت في أيدي الأورومو. وتجددت الاتصالات القديمة بالجنوب الغربي، وعاد للثقافة المسيحية - الأمهرية تأثيرها هناك، وأرغم الأورومو على التقهقر، على الأقل بصفة مؤقتة. فقد حاول مسلمو عدل - هرر، بقيادة أمير نور بن مجاهد، الخليفة الشجاع والموهوب سياسياً لابراهيم غران، مواجهة الأمباطورية المسيحية مرة أخرى برغم المجاعة الرهيبة والأوبئة الفتاكة التي قضت على قطاعات كبيرة من سكان كان الكثيرون منهم قد هلكوا من قبل. وبرغم هزيمة الجيش الأثيوبي الذي كان سيء الاستعداد، في الهجوم الذي شنّه على عدل في سنة ١٥٥٩ وسقوط الأمباطور غالودبوس في ميدان المعركة، كان ذلك إيذاناً بنهاية السلطة الإسلامية. فلم تمض بضعة عقود حتى اختفت

(٤١) J. Perruchon، ١٨٩٣، ص ١٤٩.

(٤٢) Monti Della Corte، ١٩٤٥.



اللوحة ١٠٢٤: قصر غوندار، العاصمة الأثيوبية، الذي بناه الإمبراطور فاسيلادس.

الدولة الإسلامية والثقافة الإسلامية من هذه المنطقة. ولم يتبق سوى مدينة هرر المحصنة وسلطنة أوسا الصغيرة في واحة دلتا نهر هواش التي تحميها الأراضي القاحلة المحيطة بها^(٤٣). وكان على الإمبراطور ميناس (١٥٥٩-١٥٦٣) خليفة غالاودبوس، أن يحارب الأتراك، أسائًا، الذين كانوا يبذلون، انطلاقًا من قواعدهم في مينائي مصوع وسواكن على البحر الأحمر، محاولات متكررة لإيجاد موطئ قدم لهم في المرتفعات الجبلية الأثيوبية. وقضى شرص دنجل (١٥٦٣-١٥٩٧)، ابن ميناس، الذي اعتلى العرش وهو ما يزال طفلًا، حياته القصيرة وعهده الطويل نسبيًا في حملات متصلة في جميع الاتجاهات. وبالرغم من أن الأورومو، الذين كانوا يتزايدون باستمرار في العدد والمنعة، لم يمثلوا خطرًا جدًّا كالذي كانت تمثله جيوش «الجهاد»، فإنهم لم يدعوا الإمبراطورية تنعم بالسلام^(٤٤).

وقد شنت حروب بالغة الضراوة للقضاء على الأثيوبيين من معتنقي الديانة اليهودية في المرتفعات الشمالية وبصفة خاصة في سامن ووغارا ودامبيا وبيلاسا وسالامت وسغادي، حيث

(٤٣) P.V. Paulitschke، ١٨٨٨؛ E. Cerulli، ١٩٣١ و١٩٣٦ و١٩٤٢؛ E. Wagner، ١٩٧٩.

(٤٤) لم تتناول حولة الإمبراطورية شرص دنجل إلا الحروب. C. Conti Rossini، ١٩٠٧.

كان لهم من قبل رؤساء منهم يحكمونهم ويتمتعون بنوع من الاستقلال الذاتي. ومن المرجح أن أسلافهم قد تحولوا إلى اعتناق اليهودية على أيدي مبشرين يهود في وقت مبكر سابق للعصر المسيحي. وعلى خلاف اليهود في أجزاء أخرى من العالم، كان هؤلاء مندمجين تمامًا في ثقافة المنطقة التي يعيشون فيها، إلى حد أن كتبهم المقدسة (العهد القديم مثلاً) لم تكتب بالعبرية بل بالجزرية وهي اللغة الأدبية والكنسية الأثيوبية.

وليس من المعروف لماذا اندلعت هذه الحرب الدينية في الوقت نفسه الذي كانت الأمبراطورية تتعرض فيه للضغط الشديد من جانب أعداء خارجيين. وقد خير اليهود بين اعتناق المسيحية أو الإبادة. ويعتبر وصف هذه الحروب، شأنه شأن وصف استئصال المسيحيين على أيدي جيوش «الجهاد» الإسلامية قبل ذلك بجيل واحد، فصلاً من أحلك فصول التاريخ الأثيوبي. وبالرغم مما أبداه السكان اليهود من شجاعة بطولية بلغت حد التضحية بأنفسهم، فإنهم أيدوا عملياً عن بكرة أبيهم عندما رفضت غالبيتهم التحول عن دينها. وقد حرمت القلة المتبقية منهم من حقوقها الوطنية وصودرت أراضيها. ومن هنا كان اضطراهم للعمل كحرفيين، وأصبحت كلمة فلاشا مرادفة للحداد أو صانع الفخار، أو النجار، أو النساج أو لأي نوع من الحرف التي تتطلب مهارات خاصة. وكانت هذه المهن بالرغم من أهميتها مهناً موصومة بالمهانة في مجتمع كان مثله الأعلى هو الرجل الحر المستقل الذي لا يعمل قط مقابل أجر. وعلى هذا النحو، اقترن الهوان الاجتماعي بالاضطهاد الديني^(٤٥).

ومن المدهش أن تكون الأمبراطورية الأثيوبية قد وجدت القوة، برغم ما خاضته من صراع عنيف لا هوادة فيه على امتداد ثلاثة أجيال، لكي لا تواجه فحسب الأتراك في الشمال، ومسلمي عدل في الشرق، والأوروبيين في الجنوب والوسط، وإنما لتشن كذلك حملات واسعة في الجنوب الغربي لإجبار دول كبيرة هي إيناريا وبوشا وكافا (غومار) على توثيق رباطها مرة أخرى بالكنيسة الأثيوبية وبالثقافة الأثيوبية الشمالية. ويكتفي واضع كتاب تاريخ الغالا History of Galla (وهو على الأرجح قس البلاط الإمبراطوري في عهد الإمبراطور شرص دنجل) عند تسجيله لهذه الحملة المهمة بأن يقول في إيجاز بليغ: أنه خلال حملة في الجنوب الغربي لم يتمكن الإمبراطور من حمل الداو أورومو على القتال لأنهم كانوا قد انسحبوا.

ولأنه لم يتمكن من قتال الدم واللحم، قرر مقاتلة الشيطان وأسر نفوس الشعوب التي يسميها الناس إيناريا وبوشا وغومار. وقيل لهم «عليكم أن تصبحوا مسيحيين»، وأصبحوا كذلك، وتم تعميدهم كما يعمد المسيحيون^(٤٦).

إلا أن كاتب الحوليات الأمبراطورية يخصص كثيراً من الصفحات للتعميد الجماعي. ويتجلى بوضوح، فيما يرويه كشاهد عيان، قوة إقناع الأمهرة برسالتهم وبتفوقهم كدعاة للعقيدة المسيحية والمفهوم الأمبراطوري. وقد عرض شرص دنجل تخفيض الجزية التي تدفعها إيناريا

(٤٥) يتضمن W. Leslau، ١٩٥١، بيلوغرافيا شاملة عن الفلاشا. انظر J.M.A. Flad، ١٨٦٩.

(٤٦) C. Conti Rossoni، ١٩٠٧، ص ١٤٠ والصفحة التالية، A.W. Schleicher، ١٩٨٣، ص ٣١.

إلى النصف شريطة أن يصبحوا جميعًا مسيحيين. وتحت ضغط الإمبراطور، الذي كان شديد التمسك بمسيحيته، وإدراكًا منه كذلك لما يمكن أن يقدمه له من دعم ضد الأورومو الذين كانت قوتهم في تزايد مستمر، قرر الملك بادنكو، ملك إيناريا، الموافقة على تعميده. وأجريت في احتفال مهيب، مراسم التعميد للملك ولشعبه كله معه. وأصبح إمبراطور أثيوبيا نفسه «الرسول الجديد، قسطنطين الجديد الذي يغلق معابد عبدة الأصنام ويفتح الكنائس»، أبا روحيًا لملك إيناريا كما أصبح كبار رجال بلاطه آباء روحيين لأشراف إيناريا. وقد تولى إجراء مراسم التعميد أكبر رجال الكنيسة في البلاط الأثيوبي. وليس من قبيل المديح فحسب أن يصبح كاتب الحوليات، وهو نفسه راهب، قائلًا:

آه كم كانت سعادة الإمبراطور المسيحي في هذا اليوم الذي تم فيه تعميد نفوس المؤمنين. تعالوا لنسعد بأخذ إمبراطورنا شرص دنجل ولنقول له مآحين: يا معلم الشعوب، يا من يطيع القانون المسيحي، ليس خوفًا من السيف، ولكن أملًا في بلوغ ملكوت السموات^(٤٧).

وبعد الاحتفال وخلع أردية الشرف والحلي الثمينة على الإيناريا، أعلن الإمبراطور أحكام الكنيسة وقدم للبلاد «معلمين أرثوذكس»، وهم القسس والشمامسة الذين دخلوا الكنيسة التي أسسها الملك بادنكو الذي أطلق عليه عندئذ اسم زامريم (أي تابع مريم). وبعد فترة قصيرة أطلق على ملك بوشا المجاورة اسم جورج. وتمثل هذه الأحداث التي وقعت قبل سنة ١٦٠٠ بقليل، فصل الختام في التوسع الإمبراطوري الذي لم يتكرر أبدًا على هذا النحو (هزم الأورومو في سنة ١٧١٠ إيناريا برغم مقاومتها الباسلة وهرب الملك مع بعض أتباعه إلى كافا في الجنوب). ونستطيع أن نستخلص من المأثورات الشفهية التي لا تزال تروى بين شعوب جنوب غرب أثيوبيا أن الاتصالات التي أقيمت على هذا النحو في عهد شرص دنجل كان لها أثر باق وحافز - إلى حد بعيد - على أثيوبيا الجنوبية وتطورها الثقافي.

على أن الأمر الذي أثر تأثيرًا أكبر بكثير على وجود الإمبراطورية كان هو النزاع العقائدي مع الكنيسة الكاثوليكية فيما بين سنة ١٥٤٢ وسنة ١٦٣٢.

فإنشاء الجمعية اليسوعية في سنة ١٥٤٠ توافرت للكنيسة الكاثوليكية أداة فعالة للغاية، لا تمكنها فحسب من مكافحة الإصلاح الديني في أوروبا، بل تتيح لها أيضًا ادخال «الوثنيين» إلى المسيحية واستعادة الكنائس المسيحية «المارقة»، غير الخاضعة لعقيدة روما وسلطتها. وإذا استثنينا أهمية البعثة التي أوفدت إلى الهند والصين واليابان، وترأسها القديس فرانسوا اكزافيه بكل عظمة قدره، فإن استعادة كنيسة بربستر جون كانت أيضًا أمرًا له أهميته. ولما كانت هناك رسائل متبادلة بين الملوك البرتغاليين والأباطرة الأثيوبيين، حتى من قبل عام ١٥٤٠، فقد استغلت حينذاك هذه العلاقات. وكان العنصر الحاسم بطبيعة الحال، هو وجود أفراد من قوة

الحملة البرتغالية كانوا قد تخلفوا في أثيوبيا مع أسرهم. فبعد المغامرة المثيرة التي قام بها شخص يدعى جواو برموديز (الذي رافق الارسالية البرتغالية الثانية (١٥٢٠-١٥٢٦)، بصفته حلاقًا كما يقول البعض، ثم عاد بعد ذلك إلى أثيوبيا مدعيًا انه هو بطريك أثيوبيا الذي رسمه بابا روما)، تمت رسامة اندريا دا أوفيدو في سنة ١٧٥٥ مطرانًا، وأوفد إلى أثيوبيا مع بعض اليسوعيين البرتغاليين الآخرين للتمهيد لإعادة الضم - أي اتحاد الكنيسة الارثوذكسية مع كنيسة روما. ولم تسفر مناقشاته مع الإكليروس الأثيوبي. وبوجه خاص مع الأمباطور غالادويوس، عن أية ميزة للعقيدة الكاثوليكية في أثيوبيا، ولكنها تمخضت عن عرض رائع للعقيدة المسيحية الأثيوبية على لسان الأمباطور، وهو ما سجله التاريخ على أنه «هايمانوتا غالادويوس» أي (مذهب غالادويوس).

وهنا ارتفع لأول مرة في أفريقيا صوت يقول إن المسيحية دين غير محدود بزمان أو مكان، وإنه ما من شعب وما من قارة تستطيع أن تقول ان تفسيرها هو التفسير الصحيح الوحيد. إن المسيحي الأفريقي الذي يجمع بين الثقة بالنفس والتسامح في آن معًا، يواجه هنا الأوروبي. وهو يلزمه حدوده عندما يوضح، مثلاً، أن بعض عادات وممارسات الكنيسة الأثيوبية ليست «وثنية» أو «يهودية»، لكنها تستمد أصولها من الثقافة الشعبية الأثيوبية على نحو ما عبرت الثقافة الأوروبية عن نفسها في المسيحية الأوروبية. فهو يقول:

فيما يتعلق بالختان فنحن الأثيوبيين لا نمارسه على نحو ما يفعل اليهود لأننا نعلم ما قاله عنه بولس منبع الحكمة... إن ممارسة الختان تتم عندنا لمجرد أنها عادة من عادات البلاد، تمامًا كما يشترط النوبيون وجوهم أو يتقب الهنود آذانهم. إذن نحن لا نفعله اتباعًا لشرعة موسى ولكن باعتباره عادة بشرية... وفيما يتعلق بأكل الخنزير (أي حظر أكله) فإن ذلك يتم من جانبنا اتباعًا للشرعة الموسوية مثلما يفعل اليهود. إننا لا نبغض أحدًا يأكل لحم الخنزير، ولا نعتبره نجسًا، ولكن إذا كان هناك من لا يأكله فإننا لا نجبره على أكله. فهناك من يفضل أكل السمك وهناك آخرون يفضلون الطيور، والبعض لا يأكلون لحم الضأن. فلندع كلًا منهم يتبع ما يميل إليه قلبه إذ إن ميول البشر ورغباتهم مختلفة. فبالنسبة للأتقياء كل الأشياء نقية، وكما يقول بولس: إن ذلك الذي يؤمن إيمانًا حقيقيًا يستطيع أن يأكل أي شيء.

وتناقش هذه الوثيقة كذلك عادة الأثيوبيين المسيحيين في تقديس يوم السبت وإقامتهم في هذا اليوم لشعائر العشاء المقدس وال «مهابار» (أغايي - وهو «عيد للحب» له صلة بعشاء الرب)^(٤٨). وقد أعطي اليسوعيون في عهد الامباطور شرص دنجل بلدة فريمونا، القريبة من عدوة في تغره، لتكون مركزًا لهم. وسمح لهم بأن يعيشوا فيه بحرية كاملة، وبالقيام بالعمل التبشيري الذي حقق قدرًا من النجاح. ومات أوفيدو في سنة ١٥٧٧ وانقضت سنوات طويلة بعد ذلك قبل أن يعين خلف له في رئاسة الإرسالية، حيث كان الأتراك يسيطرون على موانئ

البحر الأحمر ويحتجزون أي برتغالي يصل إليها. وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٦٠٣ حين تولى بيدرو بايث، وهو اسباني، أمر الإرسالية بعد رحلة خطيرة استغرقت عدة سنوات. ومن المؤكد أنه كان أهم المبشرين الأوروبيين في عصره كما كان شخصاً فذاً ومتسامحاً. ومن هنا أجرى الأثيوبيون في عهده أكثر المناقشات اللاهوتية حفراً للفكر. وقد دفع هذا التحدي الكنيسة الأثيوبية إلى الخروج من خمولها المعتاد لتدخل في فترة من النقاش والكفاح النشط تعد من أكثر الفترات حيوية في تاريخ الكنيسة الأثيوبية. وقد قامت الكنيسة، سعياً للوصول إلى الجمهور، بإجراء هذه المناقشات الدينية وتدوينها باللغة الأمهرية. لكن ذلك توقف بعد إحياء قوة الإمبراطورية في سنة ١٦٣٢ عندما أعيد العمل باللغة الرسمية للكنيسة، وهي لغة الجعز التي كان فهم الجمهور لها محدوداً للغاية شأن فهم الفلاحين الأوروبيين في ذلك الوقت للغة اللاتينية. على أن الأثر الخصب لهذا الاتصال لم يدم طويلاً إذ سرعان ما تحول النقاش البناء إلى عداوة مكشوفة بين أتباع الأرثوذكسية وأتباع الكاثوليكية^(٤٩).

وشهد الانتاج الأدبي طفرة ملحوظة، وتعد المؤلفات التي كتبت في تلك الفترة، ومعظمها ديني وتاريخي، من أهم ما كتب في الآداب الأثيوبية. ويمكننا أن نذكر من بين المؤلفات اللاهوتية «Fekkare Malakot» (شرح الألوهية) الذي يناقش مشكلة معرفة الله، و«Mazgaba Haymanots» (كثر الإيمان) الذي يلخص، على غرار «Sawana Nafs» (ملاذ النفس) حجج رجال الكنيسة الارثوذكسية تأييداً لعقيدة الطبيعة الواحدة للمسيح، أو الكتاب الجامع «Haymanota Abaw» (عقيدة الآباء) المترجم عن العربية القبطية والذي يتوخى الغاية نفسها. وكانت والاتا بيتروس راهبة توفيت سنة ١٦٤٤، بعد أن قضت معظم حياتها في مكافحة المذهب الكاثوليكي. وتعد السيرة الشائقة التي تروي حياتها ومعاناتها سجلاً مهماً لهذه الفترة المضطربة. ومن أجل إعادة الاعتبار لأولئك المسيحيين الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام مؤقتاً وضع كتاب «Mashafa Keder» (كتاب الدنس) المتعلق بمناسك التوبة كما ترجم كتاب «Mashafa Nesheha» (كتاب التكفير عن الخطايا) عن العربية^(٥٠).

ومن المؤلفين الذين احتلوا مكانة خاصة انباكوم (حقوق)، وهو عربي مسلم اعتنق المسيحية وتدرج في مناصب الكنيسة الأثيوبية حتى أصبح رئيساً لدير دابرا لبيانوس الشهير ورسم رئيساً للكليروس الأثيوبي «eccage». وهو صاحب الكتاب الفذ «Ankasa Amin» (مداخل الإيمان)، وهو دفاع عن المسيحية ضد الإسلام دأب فيه على استخدام اقتباسات من القرآن للبرهنة على صدق العقيدة المسيحية. كذلك أتاح انباكوم للشعب الأثيوبي الفرصة للإطلاع على كتاب مهم من كتب الأدب الشرقي، حين قام بترجمة كتاب «Barla'am and

(٤٩) تذكر الحولية المختصرة، بصورة مقتضبة، أنه في عهد سوسينيوس «تمرد من أجل الفرنجة» (أي العقيدة الكاثوليكية)، «هلك الناس في واج بسبب الفرنجة»، وأنه «هلك بسبب الفرنجة»... الخ. انظر R. Basset، ١٨٨٢، ص ١٢٩، والصفحة التالية.

(٥٠) E. Cerulli، ١٩٦٨، ص ١٥٤ والصفحة التالية.

Josaphat». ولعله هو الذي ترجم أيضًا بتصرف «Zena Eskender» (أغنية الاسكندر) التي كان أثرها على أثيوبيا بأسرها أكبر بكثير مما هو معتقد بشكل عام^(٥١).

وينبغي كذلك أن ندرج ضمن الإنتاج الأدبي المهم في تلك الفترة المؤلفات أو الحوليات الثلاثة عن عهود الأباطرة غالادايوس، وشرص دنجل، وسوسينيوس، والكتاب الوجيز الذي وضعه الراهب باهري عن تاريخ الغالا (ربما يكون باهري هو الذي أعد أيضًا حولية شرص دنجل). وتتسم هذه المؤلفات بالتشويق في العرض والتفرد في الأسلوب وحرارة الإيمان الشخصي لمؤلفيها ووعيمهم كذلك بأنهم يعبرون، فيما يكتبونه، عن الأمبراطورية^(٥٢).

وكان الأمبراطور شرص دنجل قد عين ابن أخيه البالغ، زا دنجل، ليكون خليفة له إذ كان ابنه، يعقوب، لا يزال طفلًا. إلا أن أرملته نجحت بمساعدة بعض الوجهاء من ذوي النفوذ في تنصيب يعقوب على العرش. وتبع ذلك تمرد وحرب أهلية انتهت بانتصار زا دنجل. إلا أنه بلغ من التهور حدًا جعله يندفع بلا روية إلى التحالف مع الإرسالية الكاثوليكية ومع البرتغاليين الموجودين في البلاد، وهم يومئذ قوة يخشى بأسها، وإلى إعلان إخلاصه للبابا. وفي أعقاب ذلك أحل «أبونا» (مطران الكنيسة الأثيوبية) الرعايا من قسمهم بالولاء وطرد الأمبراطور من الكنيسة. واندلعت الحرب الأهلية من جديد وسقط زا دنجل في المعركة. وأعيد تنصيب يعقوب إلى أن نجح سوسينيوس، وهو حفيد لابن أحد أشقاء شرص دنجل، بفضل قدراته السياسية والعسكرية الفذة، في اعتلاء عرش الأمبراطورية وإعادة السلام والنظام.

وكان اعتلاء سوسينيوس للعرش (١٦٠٧) إيذانًا ببدء المرحلة النهائية الحاسمة في المواجهة بين الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية التبشيرية. وقد استطاع سوسينيوس بسلسلة من الحملات الناجحة أن يطيح خلال السنوات الخمس الأولى لعهد، بأخطر أعدائه سواء في خارج الأمبراطورية أو في داخلها، فأجهز على البقية الباقية من الفلاشا، وأخضع الأغو بصورة نهائية (وهم السكان الأصليون لوسط وغربي أثيوبيا الذين كانوا يتمتعون من قبل بقدر من الاستقلال الذاتي)، ثم وجه للأوروبيين ما جعلهم يهدأون لزمّن طويل.

وقد استطاع رئيس البعثة اليسوعية، بيدرو بايث، بفضل مواهبه الفذة كعالم لاهوت وداعية ومعلم ومهندس معماري أن يتوصل إلى البلاط الأمبراطوري. وتحت تأثير شخصيته القوية بدأ الأمبراطور يميل بصورة متزايدة إلى الكاثوليكية. ثم تعزز هذا الميل عندما تحول راس سييلا كريستوس، شقيق الامبراطور ذو النفوذ، إلى الكاثوليكية رسميًا في سنة ١٦١٢ وأقام إرسالية كاثوليكية في مقاطعته غوجام. وبالرغم من احتجاجات «أبونا»، الذي هدده بالطرد من الكنيسة، اعتنق الأمبراطور نفسه العقيدة الكاثوليكية في سنة ١٦٢٢. وقد توفي بيدرو بايث بعد ذلك بوقت قصير^(٥٣).

(٥١) E. Cerulli, ١٩٦٨, ص ١٢٥ والصفحة التالية; L. Ricci, ١٩٦٩-١٩٧١ و ١٩٧١.

(٥٢) J. Perruchon, ١٨٩٣; C. Conti Rossini, ١٩٠٧; A.W. Schleicher, ١٨٩٣.

(٥٣) P. Pais, ١٩٤٥-١٩٤٦; J. Lobo, ١٧٢٨; B. Tellez, ١٧١٠.

وتحولت عندئذ المواجهة بين المذهبيين والحضارتين، التي دارت حتى ذلك الحين بأسلحة فكرية واحترام متبادل، إلى حرب سافرة. وكان ألفونسو منديث. المطران الإسباني الجديد الذي أوفده البابا، على النقيض من سلفه المتسامح والمتفاهم. فكان من المعتم أن يؤدي تعصبه وصلافته إلى استشارة عداء أمة محبة للحرية، ربطتها بكنيستها الوطنية وشائج وثيقة لقرون عديدة. وفي ظل حماية الأباطور، وبالمنطق الجامد المتمتت الذي كان يتسم به اليسوعيون في عصره، بدأ منديث في توجيه الكنيسة الأثيوبية نحو الطريق الذي كان يرى أنه الطريق القويم. فقال بضرورة إعادة رسامة جميع القساوسة الأثيوبيين، وإعادة تكريس جميع الكنائس وتغيير زخارفها الداخلية بما يتفق مع الطراز الأوروبي. وتم الأخذ بالتقويم الأوروبي. وحظر الختان، بل بلغ الأمر حد القول بضرورة إعادة تعميد جميع الأثيوبيين. «انه لم يتم فحسب بكل ما من شأنه أن يثير عداء الرهبان، بل يثير أيضًا عداء المتعبد العادي»^(٥٤).

وقد أثارت حادثتان عداء خاصًا: فقد نقل رفات أحد رؤساء الأديرة، كانت شخصيته موضع إجلال عظيم، من قبره في كنيسة دير دبرا لبيانوس حيث رأى منديث في وجود جثمان أحد المارقين تدنيًا للكنيسة. واتهمت امرأة، على غرار ما كان يحدث في أوروبا، بممارسة السحر (لم تكن أثيوبيا قد عرفت حتى ذلك الحين المحاكمات على أعمال السحر، تلك الآفة التي ابتليت بها أوروبا في بداية العصر الحديث).

وتوالى التمردات واحدًا تلو الآخر انتفاضًا ضد الكنيسة الجديدة المكروهة، واتسمت بضراوة شديدة في المقاطعات الوسطى: بغامدر ولاستا وواج. وكان على الإمبراطور، الذي كان يومًا موضع حب شديد والذي أعاد السلام إلى البلاد، أن يخضع الآن رعاياه بحروب دائمة راحت تزداد ضراوة من جراء شدة تعصب اليسوعيين. ووقعت في سنة ١٦٣٢ معركة كبرى أخرى انتصر فيها الإمبراطور بالرغم من الخسائر الفادحة التي تعرض لها الجانبان. وكان فاسيلادس بصفته وليًا للعهد يسير بجواده إلى جانب والده في ميدان المعركة، فأشار إلى جثث المتمردين قائلاً: «كان هؤلاء يومًا رعاياك المخلصين». وعندئذ انهار الإمبراطور، الذي كانت شكوكه تتزايد، وأعلن تخليه عن العرش، قائلاً للناس:

إسمعوا، إسمعوا، لقد أعطيناكم في البداية هذه العقيدة اقتناعًا بأنها سليمة. لكن أعدادًا لا تحصى من الناس ذبحوا... الآن هؤلاء الفلاحين. لهذا السبب نعيد اليكم عقيدة آباءكم. فليعد الرهبان السابقون إلى الكنائس ويضعوا فيها مذابحهم وليقيموا فيها طقوسهم. ولتفرحوا أنتم^(٥٥).

ومات سوسينيوس، رجلًا مهالكا، بعد ذلك بقليل وانتهى أمر الإرسالية الكاثوليكية. وعاد الناس جماعة، كل بقدر ما أخذه من الدين الجديد، إلى عقيدتهم التقليدية. وقام الإمبراطور

(٥٤) A.H.M. Jones و E. Monroe، ١٩٧٨، ص ٩٧.

(٥٥) R. Basset، ١٨٨٢، ص ١٣٢؛ A.H.M. Jones و E. Monroe، ١٩٧٨، ص ٩٨.

الجديد، فاسيلادس، بترحيل اليسوعيين وقتل من بقي منهم تحديًا للقرار الإمبراطوري. وتعرض للاضطهاد الأثيوبيون الذين ظلوا على عقيدتهم الكاثوليكية، وكان عددهم يتضاءل تدريجيًا، وأعدم أبرز رؤسائهم ومنهم الراس سيلاً كريستوس. وقد وصل فاسيلادس، في سعيه إلى تقوية الأبراطورية والقضاء على كل تأثير أجنبي، إلى حد إبرام اتفاق مع الحاكم التركي لمصوع، تعهد فيه الحاكم بقتل أي مبشرين أوروبيين يصلون إلى مصوع مقابل مبلغ من المال على كل رأس. وبذلك انتهت - نتيجة لخطأ الأوروبيين - صلة بين أفريقيا وأوروبا استمرت قرابة مائة عام، وكانت في البداية مثرية ومهمة، ولكنها أصبحت فيما بعد سلبية تمامًا. وأصبح الأخوة المسيحيون القادمون من وراء البحار، الذين كانوا موضع حفاوة أول الأمر كأصدقاء ومعاونين، يعيشون في ذاكرة الأثيوبيين بوصفهم «الذئاب القادمة من الغرب»^(٥٦).

وبدأت الأبراطورية الأثيوبية عندئذ مرحلة من العزلة المقصودة عن بقية العالم ومن الاستقرار المقصود أيضًا والذي انتهى به الأمر إلى أن يصبح جمودًا قرب نهاية القرن. وكان إنشاء مقر إمبراطوري دائم في غوندار، في قلب الأبراطورية المنيع حربيًا، جزءًا من هذه العملية. وبالرغم من أن حملات الأورومو وهجراتهم انحسرت تدريجيًا واستوعب الكثير منهم في الحضارة الأثيوبية المسيحية، إلا أنه لم يعد من الممكن انتهاز سياسة قوية ونشطة من غوندار. ومن هنا لم يكن هناك نشاط سياسي يذكر في أثيوبيا المسيحية خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. وفي عهد الإمبراطور يوحنا (١٦٦٧-١٦٨٢) خيّرت القلة الباقية من الأثيوبيين الكاثوليك بين اعتناق الأرثوذكسية أو مغادرة البلاد. وكان لا يزال هناك قدر من التعايش مع المسلمين في أثيوبيا المسيحية - ومع الجبرية (التجار) أساسًا - الذين سمح لهم بممارسة شعائر دينهم بحرية وإن كانت قد فرضت عليهم الإقامة في أماكن منفصلة.

وقام إياسو الأول (١٦٨٢-١٧٠٦)، وهو آخر الأباطرة الكبار الذين مارسوا سلطاتهم كاملة بالمحاولة الأخيرة، غير الناجحة، لإعادة الاتصال بجنوب غربي أثيوبيا، بل إنه زار إيتاريا. ولم يكن هناك خلال عهده أعداء داخليون أو خارجيون يهددون الأبراطورية. وظل ميناء مصوع المهم مفتوحًا للتجارة مع أثيوبيا، بالرغم من أنه كان تابعًا اسميًا للأبراطورية التركية، وخاضعًا لسيطرة حاكم من البيدجا (نائب أركيكو). إلا أنه بعد قليل من وفاة إياسو، بدأت أسباب الضعف الداخلية تفت في عضد الأبراطورية فتدت إلى حالة من الفوضى الكاملة في حوالى سنة ١٧٥٥ أو بعدها^(٥٧).

وقد ازدهرت الحياة الفكرية والثقافية في تلك الفترة وذلك للمرة الأخيرة. وكانت رعاية البلاط الإمبراطوري في غوندار هي التي أدت أساسًا إلى تنشيط الفنون والعلوم (مما يجعلنا نتحدث الآن عن فترة غوندار في الفن الأثيوبي). وقد أصبح الفن والعلم أكثر من أي وقت

(٥٦) H. Ludolf، ١٦٨١، المجلد الثالث، الفصل الثالث عشر.

(٥٧) ومن هنا يطلق على الفترة التالية وحتى سنة ١٨٥٥ عام تنصيب تيودروس «Zamana Masafent» (عهد الأمراء/القضاة) قياسًا على سفر القضاة في الكتاب المقدس.

مضى مجالاً قاصراً على الخاصة، وشكلاً بنية فوقية تسمو على ثقافة الفلاحين الشعبية. ولما كان من المتعذر أن نقدم هنا وصفاً كاملاً لمختلف جوانب الحياة الفكرية في هذه الفترة - لاسيما وأن الثراء البالغ للإنجازات الثقافية لم يعترف به بعد بالقدر الكافي - فإننا نقصر ملاحظتنا على الأدب والعمارة والتصوير.

فعلى خلاف القرن العظيم السابق، اتخذ الأدب طابعاً نمطياً جامداً واتسم بنزعة تعليمية تهذيبية وبارتباطه بالبلاط، كما غلبت عليه الترجمات من العربية القبطية. ومن الكتب الجديرة بالذكر هنا كتاب «Faws Manfasawi» (الطب الروحي) وهو كتاب في شعائر التكفير عن الذنوب، و «Fetha Nagast» (أحكام الملوك)، وهو مجموعة من القوانين والتعليمات استخرجت من القوانين الكنسية والمدنية والدستورية التي وضعت للأقباط في مصر. وبالرغم من كثرة إشارة الكتاب الأوروبيين إلى هذا المؤلف، فإنه لم يكتب أية أهمية عملية في أثيوبيا. ذلك أن الترجمة لم تكن مليئة بالأخطاء ومضللة فحسب، بل إن التعليمات التي تضمنها هذا الدستور كانت منبئة الصلة أو تكاد بالوضع في أثيوبيا. وأخيراً شهدت هذه المرحلة وضع عدد كبير من التراثيم المقدسة مدحاً في الثالوث الأقدس، ويسوع المسيح، والسيدة مريم العذراء والقديسين والملائكة. وقد أطلقت عليها أسماء مختلفة بحسب أوزانها أو القوالب التي استقيت منها، ومن هذه الأسماء: ديغوا، وكيني، ومالكي أو سلام^(٥٨).

واتسمت فنون الرسم كذلك بهذه العلاقة بحياة البلاد. فالكنائس الشهيرة المنحوتة في الصخر، والتي تعد من بين أهم الإبداعات الأصلية للحضارة الأثيوبية المسيحية، كانت لا تزال تحفر في الصخور في نهاية القرن الخامس عشر، ليس فقط في المراكز الرئيسية في واج ولاستا وغيرالتا، ولكن أيضاً في كثير من المقاطعات الواقعة إلى الجنوب منها. وعدها لا يزال غير معروف بعد، كما أنها لم توصف على وجه الدقة. وقد توقف هذا النوع من البناء تماماً بعد سنة ١٥٠٠ بسبب الحروب الدينية على الأرجح، ولم يستخدم بعد ذلك قط^(٥٩). أما ما ظهر بعد ذلك، في غوندار وأماكن قليلة أخرى بعد عام ١٦٣٢، فكان شيئاً مختلفاً تماماً: قلاع ضخمة ومكتبات وكنائس ملحقة بالقصور. وأبنية ملحقة بقصور الأباطرة وأعضاء العائلة الإمبراطورية. وكثيراً ما توجي أشكال هذه الأبنية بطرز أجنبية. وأغلب الظن أن معظمها قام بتشيد بنائون من الهند البرتغالية، حضروا إلى أثيوبيا في معية البعثة البرتغالية من المناطق الخاضعة للنفوذ البرتغالي فيما حول غوا. وقد حدث كذلك أيضاً في أعقاب طرد المبشرين البرتغاليين بعد سنة ١٦٣٢. وقد أدى الاضمحلال التدريجي للإمبراطورية، وتدمير مدينة غوندار على أيدي تيودروس والدراووش، والقرون التي تعرضت فيها هذه الأبنية للاهمال، إلى فقدان هذه الأبنية لحياتها المعمارية الدقيقة وزخارفها الداخلية النفيسة.

(٥٨) E. Cerulli، ١٩٦٨، ص ١٦٢ والصفحة التالية.

(٥٩) R. Sauter، ١٩٦٣.



اللوحة ٢٠٢٤: صورة العذراء والطفل، رسم قبلي على القماش من القرن الثامن عشر، غوندار.

ولم يبق اليوم سوى جدران عارية أو أطلال لا تعطي سوى فكرة ضئيلة عن المستوى الذي بلغته الحضارة في ذلك العهد^(٦٠). ولا بد أن عهد الاحياء هذا قد شهد اتصالات ثقافية نشيطة مع الهند، وإن كنا لا نعرف سوى القليل عن هذه الاتصالات. فالأمباطور الأثيوبي يظهر، على سبيل المثال، في اللوحات الدينية مرتدياً ثياب البلاط التي كان يرتديها المغل العظام في دلهي^(٦١). وقد عبر فن التصوير الأثيوبي عن نفسه أساساً من خلال وسيلتين : اللوحات الجدارية في الكنائس وترقين المؤلفات الدينية (ليس للعدد الضئيل من المذابح الكنسية الخشبية القابلة للطي، رغم جودتها الفارقة ، الا دور ثانوي من حيث الكم بالمقارنة مع هاتين الوسيلتين) .

(٦٠) Monti della Corte ، ١٩٤٥.

(٦١) يظهر ذلك مثلاً على العديد من الأيقونات الموجودة في معهد الدراسات الأثيوبية، بجامعة أديس أبابا.



اللوحة ٣٠٢٤: صورة للقديس جاوروجيوس يقتل التنين، رسم قبطي على القماش من القرن الثامن عشر، غوندار.

وبينما لم يبق غير القليل من اللوحات الجدارية (لوحات ترسم على الحجر أو على الأقمشة القطنية وتلصق على الجدران) السابقة للقرن السابع عشر، فإن هناك الكثير من المخطوطات التي ترجع إلى القرن الرابع عشر ويتجلى فيها بوضوح تطور هذا النوع من فن التصوير. وقد تميز فن التصوير الأثيوبي دومًا بخاصتين، هما استعداده لاستيعاب النماذج والمؤثرات الأجنبية، وقدرته على إعادة صياغة هذه الأشكال لتكتسب طابعًا أثيوبيًا بحتًا. وقد أحدث كل عصر من العصور الكبرى في التاريخ الأثيوبي تطورات محددة في الأسلوب^(٦٢).

وقد بلغ فن ترقيم المخطوطات في حوالي عام ١٥٠٠ ذروة تتواءم مع تلك التي بلغتها الحضارة الأثيوبية المسيحية ومع عظمة الإمبراطورية الأثيوبية في ذلك الوقت. فالشخصيات

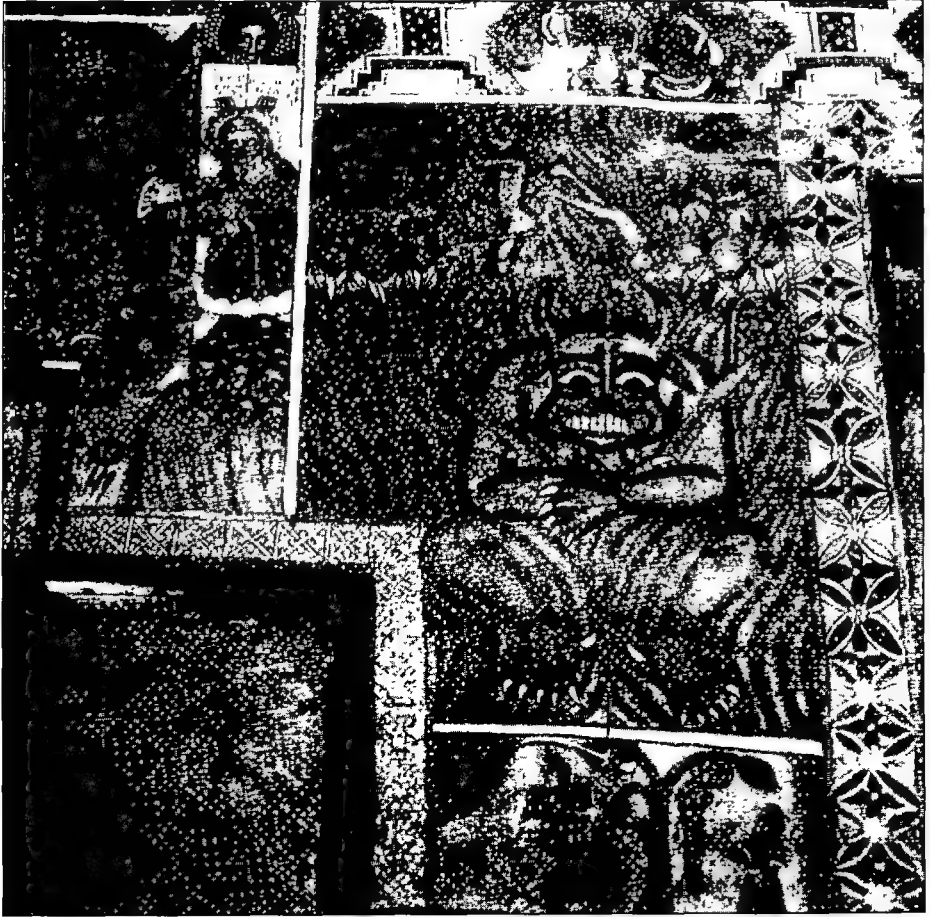
(٦٢) J. Leroy و S. Wright و O.A. Jäger، ١٩٦١، J. Leroy، ١٩٦٧، O.A. Jäger، ١٩٥٧.



اللوحة ٢٤، ٤: رسم جداري من القرن الثامن عشر، في كنيسة دبرا برهان، غوندار.

المرسومة، بأسلوب فيه كثير من التحوير، لا توحى بالمهابة والجلال فحسب وإنما توحى أيضًا بعمق باهر في الإحساس. وكانت الرسوم، بصرف النظر عن النص الذي تصوره، تسعى، بقوة تعبيرها، إلى تحريك مشاعر المشاهد وتعزيز إيمانه. وبالرغم من القواعد المقررة التي كان يلتزم بها الجميع، فقد تمتع هؤلاء المصورون بحرية فنية كبيرة في التنفيذ إلى الحد الذي يسهل معه التعرف على الشخصية المتميزة لكل منهم^(٦٣). وقد اكتسبت اللوحات التي رسمت في النصف الثاني من القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر طابعًا جديدًا مختلفًا عما سبقه كل الاختلاف. ذلك أنها تعبر عن تعدد المؤثرات الأجنبية التي تغلغت حينذاك في أثيوبيا كما تشهد على احتدام الصراع الفكري. ويتضح ذلك بأجلى صورة في الشكل الذي أخذ به كثير

(٦٣) أود أن أحيل إلى الممنمات غير المنشورة في مخطوطات بيرير ماريام (غامو)، أو إلى اللوحات المصورة في J. Leroy، ١٩٦٧، اللوحات من ٦ إلى ١٥.



اللوحة ٢٤، ٥: لوحة حدادية قبطية من القرن الثامن عشر، تمثل جهنم والشيطان، في كنيسة دبرا برهان. غوندار
من الرسامين الأثيوبيين في أداء لمشهد الصلب: فهو يحاكي تمامًا مشهد الصلب في لوحة
الحفر على الخشب المنقولة عن لوحة «آلام المسيح الصغيرة» للرسام والمصور الألماني البرخت
ديورر. وكانت مؤسسة «Propaganda Fide» في روما قد طبعت في سنة ١٥٩١ ترجمة عربية
للإنجيل «Evangelium Arabicum» لمساندة العمل التبشيري الكاثوليكي في الشرق، وزينتها
بكثير من لوحات الحفر على النحاس استوحيت فيها أيضًا نماذج أقدم عهدًا، منها لوحات
ديورر. وقد وصلت نسخ من هذا الكتاب إلى أثيوبيا في أعقاب وصول البعثة البرتغالية،
وأصبحت نماذج مفضلة للمنمنمات^(٦٤). وتشهد جميع هذه الصور على قدرة الأثيوبيين الفذة
على تطويع نماذج أجنبية واستيعابها في ثقافتهم. وهي كذلك تعبير حي عن عصر مضطرب.
اتسم بالصراع مع الأشكال الأجنبية التي لم تتواءم بسهولة مع أسلوب الفن الأثيوبي التقليدي.

على أن لوحات عصر إحياء الأمبراطورية وفترة غوندار تتميز قبل كل شيء آخر بأناقة مستمدة من حياة البلاط ورشاقة في الشكل (الكثير منها مستوحى أيضًا من نماذج أوروبية). وهي تعبر عن الأفول التدريجي لمجد الأمبراطورية، كما أنها رسمت لمجتمع من رجال البلاط الذين كانوا يستمتعون برشاقاتها وأشكالها التي اكتسبت طابعًا تقليديًا متزايدًا. وقد رسمها فنانون مندمجون في هذه مجتمع البلاد. وتمثل لوحات مثل «المسيح على جبل الزيتون» قمة ما بلغه فن التصوير في هذه الفترة، بما تتسم به من تناسق فني في الأشكال، وعناية بتوازن الألوان وولع بالتفاصيل. وفي لوحات ما يسمى بفترة غوندار الثانية، ابتداء من سنة ١٧٠٠ تقريبًا، أخذت قوة الابداع الفني تضمحل باطراد حتى انحدرت أخيرًا إلى مجموعة من القواعد الجامدة لأشكال مكررة^(٦٥).

جنوب غربي أثيوبيا: ظهور حضارة جديدة ودول جديدة

توفر لنا المصادر الاثيوبية المسيحية والمصادر الإسلامية المكتوبة (انظر ما تقدم) قدرًا معقولًا من المعلومات عن الاتصالات بين جنوب شرقي اثيوبيا والامبراطورية المسيحية في الشمال في الفترة ما بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٧٠٠ (وحتى قبل ذلك). فمذد النصف الأول من القرن الرابع عشر ورد اسم الهدية، الذين كانوا لا يزالون يقطنون جبال شرشر والمنطقة الواقعة إلى جنوبها، في كتاب كبرا نَغَسْت Kebra Nagast الذي يروي أسطورة الامبراطورية الاثيوبية. وكذلك تحفل حوليات الامبراطور أمدا سييون (١٣١٤-١٣٤٤) والامبراطور زيرا يعقوب (١٤٣٤-١٤٦٨) بروايات عن صراعات قامت مع الدول الإسلامية في الشرق والجنوب الشرقي^(٦٦). إلا أن الأمر مختلف تمامًا بالنسبة لما تورده المصادر المكتوبة عن الغرب والجنوب الغربي - وهي المناطق التي تقع فيها الآن مقاطعات ولاغا وإيلوبابور وكافا وغامو - غوفا والمنطقة الغربية التي تقع فيها شوا وسيدامو بورانا. فإذا كان من الصحيح أن الأناشيد الشهيرة التي نظمت في الإشادة بأباطرة معينين في القرن الخامس عشر تتضمن أسماء شعوب ودول كانت تدفع الجزية حينذاك إلى الامبراطورية الاثيوبية. إلا أننا لا نستطيع أن نقطع بأنها الشعوب والدول نفسها التي حملت الاسم نفسه في القرن التاسع عشر بعد أن تغيرت الأسماء وحملت الهجرات إلى مناطق نائية. وأهم الأسماء التي ورد ذكرها هي: ايناريا، وبوشا وزينجارو، وكمبات، واينامور، وكوتشا، وزرغو، وولامو، وغامو، وهالابا، وغودिला، وواج، وأخيرًا داموت وملكها موتولومي (أو موتيلامي)^(٦٧).

ولا تعني هذه النصوص في معرفة مدى ما كان لأثيوبيا المسيحية من تأثير فعلي عدا سيطرتها السياسية وفرضها للجزية. ومما له مغزى أكبر للسيرة شبه الأسطورية للقديسة تقلا

(٦٥) انظر O.A. Jäger، ١٩٥٧، اللوحين ١٧ و ١٨، و J. Leroy، ١٩٦٧، اللوحين ٥٩ و ٦٠، و E. Hammerschmidt، ١٩٧٧، ص ١٢١-١٢٧ و ١٣٨-١٥٠ و ١٥١-١٥٥.

(٦٦) انظر G.W.B. Huntingford، ١٩٦٥، مواضع متفرقة؛ و J. Perruchon، ١٨٩٣، مواضع متفرقة.

(٦٧) E. Littmann، ١٩١٤.

هايمانوت (أوائل القرن الرابع عشر) حيث ورد وصف تفصيلي لذهابها إلى دامت لتعميد «الملك موتولومي». ومن الممكن ألا يكون لفظ «الملك» هذا لقبًا بالفعل. كما أنه لم يتم التحقق بعد من الموقع الذي كانت توجد به. ولعله كان ولامو (ولایتا) كما تذكر المآثورات الشفهية. وكثيرًا ما يرد ذكر دامت، باعتبارها اسمًا لمناطق وجبال تقع في جنوبي أثيوبيا^(٦٨). وبرغم أن الأمباطور زيرا يعقوب (١٤٣٤-١٤٦٨) قاد أو أرسل حملات حربية وتبشيرية إلى جنوبي أثيوبيا فإن النصوص المتبقية من حولياته تكاد لا تذكر شيئًا عنها. على أن اسمه لا يزال يعيش حتى اليوم في المآثورات الشفهية للجنوب الأثيوبي باعتباره مرادفًا لكلمة أمباطور، وإن شوه أحيانًا ليصبح «زيراكو». ولا يتعرض مؤرخ حوليات الأمباطور غالاوديوس للأنشطة في الجنوب الا بإيجاز شديد. وتتضمن الخاتمة وصفًا رائعًا لحملة شرص دنجل إلى ايناريا.

ولكن ماذا كانت النتائج الفعلية لهذه الاتصالات الحربية والدينية والثقافية بين الشمال والجنوب؟ تقدم لنا المآثورات الشفهية التي تروى حتى اليوم في الجنوب الأثيوبي ثروة من المعلومات التاريخية لم يتم - للأسف - تدوينها كاملة حتى الآن. كذلك تقدم أشجار النسب وتحليل الثقافات بشكل عام والاكتشافات الأثرية مفاتيح قيمة لفهم هذه الأحداث ونتائجها. وهي تدل على أن تأثير الشمال على الجنوب كان من العمق بحيث أدى إلى بزوغ ثقافة جديدة. ونظرًا إلى الافتقار إلى أية امكانيات أخرى، فإنه لا يمكن الاستدلال على الوضع الثقافي في جنوبي أثيوبيا قبل القرن الخامس عشر. حين بدأ الشمال يمارس تأثيره، إلا من خلال صورة الظروف الثقافية للمجموعات العرقية التي كانت تعيش في التخوم الخارجية للعالم الأثيوبي والتي لم تعرض لهذا التأثير حتى وقت قريب. ومن بين هؤلاء المجموعات المختلفة من شعوب غيميرا، وآري، وديزي، حيث لا تزال الدول والمؤسسات السياسية الراقية غير موجودة حتى اليوم. ومن هنا كان الحفز المتنامي من جانب الأمباطورية المسيحية في الشمال هو القادر وحده على إحداث تغيرات حاسمة. ولا بد أنه عاش في الجنوب - جنبًا إلى جنب - قبل ذلك عدد كبير من المجموعات العشائرية الصغيرة والمتناهية الصغر، التي لا يربط بينها سوى اشتراكها في اللغة والثقافة. والافرار بنسب مشترك، وربما، أخيرًا. توقيير كاهن كبير أو شيخ تتمثل فيه جملة المعتقدات الدينية المشتركة، ويحاط بقداسة دينية معينة بحكم انحدره من الانسان الأول مؤسس المجموعة الذي أحاطت بمولده بشائر الخير. وكانت تنسب إليه قدرات خارقة تتمثل أساسًا في تلك الوظائف التي كانت لها أهمية بالغة في مجتمع الفلاحين، وهي القدرة على التحكم في المطر وفي نمو الحاصلات الغذائية، ونجاح المحاصيل والحصاد الوفير. ولا يبدو أن الوظائف السياسية لهؤلاء الأعيان كانت لها أهمية بالمقارنة مع أهميتهم الدينية البالغة، بل كثيرًا ما كانت غير موجودة تقريبا. وربما وجد الكثيرون منهم صعوبة في تنفيذ ارادتهم أو في فرض العقوبات (مما له مغزاه ألا تكون كلمات مثل «بأمر» و «عاقب» و «قرار» موجودة حتى الآن في الاستخدام اللغوي لكثير من المجموعات في جنوبي أثيوبيا).

(٦٨) إلى الغرب من غوجام في وُلَايتا. وفي جانجيرو، وفي باسكتو، وفي كويشا (كافا).

وكان هؤلاء الأعيان، بالطبع، رموزًا لا جدال فيها لجماعاتهم، ولكن السلطة السياسية الحقيقية كانت بأيدي العشائر ورؤسائها باعتبارها وحدات مستقلة ومكتفية بذاتها أصلاً. وكان هؤلاء هم الذين يتخذون القرارات الحقيقية بشأن الحرب والسلام، والصواب والخطأ^(٦٩).

وقد اكتسح الغزاة من الشمال، بمفاهيمهم الجامدة عن الدولة والملك، هذا العالم الساذج للفلاحين البسطاء. وكثيرًا ما سار الغزو والتمثل بشكل سلمي نسبيًا إذ كان أبناء الجنوب يقرون بالتفوق الثقافي للشمال. ومن هنا فإن من المفترض أن يكون غزو ما أصبح فيما بعد دولة وُلّايتا المهمة قد تم على النحو التالي : في عام ١٦٠٠ جاء إلى الجنوب شريف من تغرة يدعى ميكائيل في أعقاب واحدة من الحملات الأخيرة الكبرى للأمبراطور الأثيوبي شرص دنجل. وكان يصحبه فرسان مسلحون وقساوسة مسيحيون. وعبر، كما تقول الأسطورة التي تروى عنه، سيلاً عارماً بعد أن شق المياه بعصاه على نحو ما فعل موسى، ووصل إلى بلاد وُلّايتا الصغيرة عندئذ، حيث تزوج من ابنة رئيسها. وبعد وفاة الرئيس، التي حدثت بعد ذلك بقليل، والتي يذكر عنها أحفاده روايات لا تسر، اغتصب ميكائيل العرش. وثار وُلّايتا عليه حتى أوشك على الهزيمة برغم شجاعته واستخدامه للفرسان التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين عند أبناء وُلّايتا، لولا أنه لجأ إلى الحيلة. وتدل هذه الحيلة بوضوح على التفوق الفكري والدهاء السياسي للغزاة. ففي المعارك. التي اتخذت شكل أعمال منفردة تشترك فيها مجموعات صغيرة، لم يلجأ الشماليون إلى رمي خصومهم بالسهم، بل قذفهم بقطع من القماش (ولم يكن أبناء وُلّايتا يعرفون النسيج في ذلك الوقت) أو عقود من الخرز أو قطع من اللحم. وعندئذ صاح أبناء وُلّايتا «إذا كنتم من الثراء والقوة إلى حد أنكم تستطيعون التخلي عن هذه الكنوز فلتتولوا الحكم فينا كذلك». وهكذا استولى الغزاة على وُلّايتا التي سرعان ما تغير طابعها تمامًا تحت تأثيرهم فتحوّلت من بلد يسكنه حفنة من الفلاحين الخاملين الذكر إلى دولة قوية نشيطة^(٧٠).

وكان من الأفكار المسلم بها، دون تساؤل في كثير من الأحيان، فكرة تفوق الدول التي يرأسها ملوك، بما لديها من محاربين وفرسان مسلحين تسليحاً أفضل، وهي أمور لم تكن معروفة أصلاً في الجنوب - على المجتمعات المنظمة تنظيمًا ديمقراطيًا. لذا تواترت أخبار عن جماعات سلمت طواعية للغزاة الشماليين وتقبلت رؤساءهم كحكام جدد لها. بل هناك ما يفيد أن شعبًا كان يصلي صراحة لياثيه أمير يقيم أسرة حاكمة جديدة وينشئ دولة جديدة^(٧١). وعلى هذا النحو ظهرت سلسلة من الدول الجديدة المتباينة الأحجام، التي لم تنس أبدًا علاقتها بالشمال، فحافظت الطبقات الحاكمة فيها محافظة أمانة على تقاليد ومؤسسات الشمال وطورتها. وعبرت ممالكها وبنياتها العامة عن النموذج العظيم القائم في الشمال، وظل الأمر كذلك حتى اليوم.

(٦٩) H. Straube، ١٩٥٧.

(٧٠) E. Haberland، ١٩٦٥، ص ٢٦٠ والصفحة التالية.

(٧١) E. Haberland، ١٩٥٩، ص ١٩٧.

وبالإضافة إلى البنية الرسمية لتنظيم الدولة وحياء البلاط، وهي عناصر مستعارة من الخارج تمامًا، فقد تركت أسطورة الدولة التي كانت تؤمن بها الأباطورية الأثيوبية بصماتها كذلك. وشمل ذلك الزعم بأنهم الشعب المختار وبأن مملكتهم هي المملكة الحقيقية، وما اقترن بذلك من زعم آخر بأنهم يستطيعون إخضاع جميع الشعوب المجاورة وتمثلها. فتاريخ أثيوبيا الجنوبية، كما تدل عليه أربعمائة عام من المأثورات الشفهية، هو قصة التوسع الكبير لهذه الدول الحديثة التكوين التي مدت نطاق سيطرتها على حساب مجموعات مستقلة أصغر حجمًا ومنظمة تنظيمًا ديمقراطيًا، وأسهمت في كثير من الأحيان في تأسيس أسرات حاكمة جديدة لدى جيرانها. وقد تحققت هذه العملية على صورة تفاعل متسلسل. ومن هنا، ووفقًا لما ترويه المأثورات الشفهية، فإن أول دولة من دول الغونغا، وهي دولة إيناريا (أو هينارو)، تأسست قبل سنة ١٥٠٠ بمعرفة مهاجر من تغرة (كبابا سيون). وقد سبقت الإشارة إلى تحويل إيناريا إلى المسيحية على أيدي الأباطور الأثيوبي شرص دنجل (ص ٨٠٢-٨٠٣)، إلا أنه من المرجح أن مؤسسي إيناريا كانوا من المسيحيين بالفعل وأن أتباعهم قد اضطروا للقبول مؤقتًا بعقيدة حكامه. وقد حافظت إيناريا على اتصالاتها بالأباطورية المسيحية أطول فترة ممكنة، وظلت محتفظة بمسيحياتها حتى انهارت تحت ضغط الأورومو المتزايد. وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر أسس أعضاء من أسرة بوساسو الحاكمة في إيناريا ممتلكات أخرى: بوشا التي اندمجت في مملكة الأورومو في جيمبا في القرن التاسع عشر، وكافا التي اشتهرت بأنها أهم وأقوى دول جنوب شرقي أثيوبيا لعدة أجيال، ثم شيكو (موتشا) في الغابات البكر الواقعة على الحافة الغربية للمرتفعات الأثيوبية. واتجهت مجموعات أخرى من الغونغا، أو نخبتهم الحاكمة، نحو الشمال حيث يرجح أنهم أسسوا بيزامو التي اندثرت وذابت الآن في ولاغا. ولا تزال توجد آثار لهم في أفيلو - بوسازي إلى الشمال من ديمبيدولو كما استقر الشيناشا على امتداد نهر الأباي^(٧٢).

وتروي المأثورات الشفهية أن مملكة غانجيرو أسست في الأصل بمعرفة مسلمين مهاجرين من شبه الجزيرة العربية، ومن هنا جاء اسمها «يام غور» (أرض اليمن). ثم تولت الحكم فيها من بعد أسرة مسيحية الأصل من غوندار. وهناك روايات مماثلة عن المنطقة التي تقطنها شعوب الأوميتو: ففي دوارو نجحت مجموعة أخرى من المهاجرين الذين يفخرون بانتسابهم إلى غوندار، في توحيد الكثير من المجموعات الصغيرة من السكان الأصليين وتحويلها إلى دولة قوية بعد سنوات من الكفاح.

وفي حوالي سنة ١٦٠٠ تم غزو ولايتا على أيدي أحفاد شخص يدعى شوم تامين من تغرة. وثمة روايات مماثلة في دول أخرى كبيرة وصغيرة على السواء، مثل بوتشا، وأوبا، وزالا، ودورزي، وأمارو، وإيلي. وقام أعضاء من أسرة غوشانا التي يرجح أن يكون أصلها أيضًا من شمالي أثيوبيا، بتكوين عشر ولايات تابعة لهم (غوفا، دوكو، بالتا، باسكيتو، أويدا، غوزا، غابلا، أبا مالو، كونتو، كويشا). وفي وقت متأخر يرجع إلى سنة ١٨٠٠ أو نحو ذلك، نجح

أحد أعضاء هذه الأسرة النشيطة، وهو غويي، في تأسيس مملكة كونتا في الأرض الفاصلة بين كافا ودوارو. وتستطيع بعض أسر الديزي (ماجبي) الحاكمة في أقصى الجنوب الغربي تتبع أصولها حتى تصل بها إلى مهاجرين من تغرة^(٧٣).

وكانت البنية الاجتماعية في جنوبي أثيوبيا تتميز أصلاً بالتعايش والقبول المتبادل بين أفراد أحرار ومتساوين. ولم يكن يحتل مكانة متميزة بينهم سوى القادة الدينيين من أمثال شيوخ العشائر وكهان المطر والمحاربين الأبطال، وهي مكانة كانوا يستحقونها عن جدارة. لكن الأمور كانت على غير ذلك في الدول التي نشأت حديثاً، وذلك تحت تأثير مفهوم التدرج في المراتب المعمول به في الشمال المسيحي. فحل محل المساواة نظام معقد للمراتب المتدرجة. وكان على قمته الملك الذي يجله الجميع، ويتعذر على رعاياه الوصول إليه أو رؤيته في معظم الأحيان، ويحاط بقوانين طقسية خاصة. وكانت أسرته المقدسة تتمتع بامتيازات خاصة، كما هو الحال بالنسبة لعلية القوم في أثيوبيا. وكثيراً ما كان أفرادها يشغلون أهم مناصب الدولة كحاكم منطقة أو رئيس قضاة. وتذكرنا الأبهة الشديدة والمراسم المبالغ فيها للأسر الملكية، والتي لم تكن في معظم الأحيان تتناسب البتة مع صغر حجم البلاد وعدد السكان، بجنون العظمة الذي أصاب الأمراء الأوروبيين في عهد الباروك حين حاولوا إقامة نماذج مصغرة من قصر فرساي. ففي أمارو (أمهرة)، وهي مملكة كانت تقع في أقصى جنوب هذه الممالك ولم يتجاوز عدد سكانها يوماً بضعة آلاف، كانت هناك مئات من وظائف الدولة والبلاط لا تعدو أن تكون مجرد ألقاب شرفية. وهذه الألقاب مثل abeto (صاحب السمو) و mikireččo (مستشار ملكي)، و gabireččo (وصيف)، مستعارة بلا استثناء من الأمهرية. ومع اتساع هذه الممالك اتسعت كذلك العائلات الملكية التي تطورت لتصبح مؤسسات مستقلة قوية تضم المئات من الأعضاء. وكان هؤلاء على طرف نقيض من كبار الكهنة ورؤساء العشائر السابقين الذين كانوا يكسبون عيشهم بعملهم وعمل أسرهم والهدايا التي يقدمها الآخرون طواعية.

وتعد ولايتا الواقعة شمال بحيرة أبايا مثلاً للأبعاد التي كان يمكن أن يصل إليها بلاط ملكي. فلم يكن القصر الملكي فيها مركز الحياة السياسية فحسب، ولكنه كان منطقة مقدسة تحميها مجموعة كبيرة من الشعائر والطقوس. فإذا ظهر الملك أمام الجمهور، وجب أن يكون ذلك على مسافة مناسبة أو أن يحيط به أتباعه. وكانت حماية القصر الملكي بأسواره الثلاثة ومداخله الثلاثة التي حصن كل منها ثلاثاً كذلك (كان هذا أيضاً هو الطراز الكلاسيكي لأثيوبيا العليا)، موكولة إلى أعضاء طوائف بعينها (الصيداؤون، صانعو الفخار، الدباغون، والحدادون) حيث كانوا يراقبون المداخل، ويحضرون المياه والوقود، ويحرسون السجون والخزائن، ويعزفون الموسيقى - كل صباح ومساء على الآلات الكبيرة (الطبول والأبواق) المخصصة للملك لإعلان استيقاظ الشمس والحاكم أو خلودهما للراحة. وبينما كان الدخول مباحاً تقريباً أثناء النهار، فإنه كان على الجميع فيما عدا الملك وزوجاته ووصفائه أن يغادروا المنطقة المحرمة في المساء.



اللوحة ٦٠٢٤: جرس كنسي سابقاً من تغرة (٩) يعود إلى القرن الرابع عشر (٩) استخدمه أحد زعماء الديزي في جنوب غربي أثيوبيا، جرساً مقدساً يعلق في أعناق البيرا.



اللوحة ٧٠٢٤: أسوار وُلّيتا، جنوبي أثيوبيا.

وكان الأعيان وخدم القصر يأوون إلى منازلهم الواقعة خلف أسوار القصر الملكي. وكان الملك وحده هو الذي يستطيع أن يذبح الحيوانات على أرض الحرم المقدس لقصره، أو أن يمارس فيها ثاني الحقوق أهمية بالنسبة لجميع الإثيوبيين: أي نوع من النشاط الجنسي. لذا كان الوصفاء الذين يعنون عناية مباشرة بشخص الملك أو يغسلون ملابسه أو يطهون طعامه أو يخدمونه أشخاصاً لم يبلغوا سن النضوج الجنسي بعد. وكان يحظر عليهم حظراً باتاً، شأنهم شأن وصفاء الأباطور الإثيوبي المسيحي. الخروج من القصر الملكي أو الاتصال بأشخاص آخرين. وكان هؤلاء أشبه ما يكونون بالأطفال، ينتمون إلى أسر محترمة ويستبدلون بغيرهم إذا بلغوا سنّاً تصبح فيه طهارتهم الجنسية موضع شك. وكانت الأرض التي يشغلها القصر الملكي مقدسة إلى حد أن العلاقة الجنسية بين رجل - غير الملك باعتباره سيد الدار - وامرأة كانت تؤدي إلى قتل مرتكبيها وانتقال القصر إلى موقع جديد. ولم يقتصر تأثير النفوذ الشمالي على إعطاء حرم القصر والموظفين والرتب والمراسم محتوى وبعداً جديدين تماماً فحسب، وإنما تغيرت تحت تأثيره أيضاً أقدس شارات السلطة الملكية التي اقترن بها سؤدد الملك وجلاله. فقد كانت تلك من قبل أشياء رمزية بسيطة في مادتها وشكلها مثل السهام المقدسة، والشوكة ذات الفرعين، والحبال المجدولة من الحشائش وما إلى ذلك. وقد حل محلها الآن الخواتم، خواتم الاصبع أو الذراع على الأغلب، المصنوعة من المعدن الثمين الذهب والفضة، وهما يومذاك شارة الملكية في أثيوبيا العليا. وكانا يعرفان في كل مكان بالكلمتين الأهمريتين «Wark» (ذهب) و «Birr» (فضة).

ولم يقتصر تأثير أثيوبيا العليا على مجرد إدخال مناصب ومؤسسات جديدة بل كانت له آثار بعيدة المدى على البنية الاجتماعية كلها. ورغم أن معظم الاثيوبيين الجنوبيين كانوا أعضاء في طبقة متجانسة واحدة، يمكن أن نطلق عليها الرجال الأحرار، فقد ظهر نظام معقد للرتب على غرار نمط أثيوبيا العليا، وجد تعبيراً عنه في عقدة الجدارة التي انتشرت في أثيوبيا كلها. فلم تكن الجدارة تورث كالثروة أو الاسم المحترم (رغم أن ذلك لم يكن بالأمر الذي ليس له اعتبار)، ولكن كان على كل رجل أن يكتسبها من جديد حتى لا يمكنه أن يحتل منزلة اجتماعية يعترف بها الناس. وكانت المفاهيم الأساسية تتمثل في النجاح في الحرب أو اصطباذ صيد كبير والتزام المحارب بالقتل. ولم تكن الحنكة السياسية التي يتحلى بها القضاة أو الرؤساء أو الزعماء، أو الثروات التي يحققها العصاميون إلا اعتبارات ثانوية. ولم يكن لأحد لم يحقق لنفسه الجدارة أن يتطلع إلى انتخابه لأحد المناصب العديدة التي كان شغلها هو المعيار الحاسم في تحديد وضع الرجل. وكثيراً ما كانت تستخدم كلمة واحدة للدلالة على الاسم والرتبة، وكان الافتقار إلى اسم مرادفاً للفشل الاجتماعي. ولا بد أن كل رجل كان يسعى جاهداً إلى تولي أحد المناصب، ولو مرة واحدة، وحتى لفترة قصيرة (كان شاغلو المناصب ينتخبون سنوياً). وكان المسؤول يحتفظ باسم - أو لقب - رتبة حتى بعد تغيير شاغل الوظيفة^(٧٤). وهنا يبدو مرة أخرى تأثير الشمال واضحاً، ذلك أن الكلمات الدالة على الألقاب مستعارة من اللغة الأمهرية أو التغرية مثل «dana» أو «dayna» (قاص من الكلمة الأمهرية «danya»، و «guda» أو «goda» (سيد، من الكلمة الأمهرية «geta» أو التغرية «goyta»)، و «rasa» أو «erasa» (رئيس أو زعيم، من الكلمة الأمهرية راس). وكلما بعد المكان عن الشمال تضاءلت الأشكال التي تتخذها عقدة الجدارة إلى أن تتلاشى تماماً عند الجماعات المتبقية التي تقطن أقصى الجنوب ولا تزال تعيش في المرتفعات الأثيوبية^(٧٥).

وكان يلي الفلاحين الأحرار في درجات السلم الاجتماعي الحرفيون، الذين كانوا ينتمون إلى طوائف بعينها ويشغلون مراكز دنيا نسبياً. وبالرغم من أهميتهم الاقتصادية الكبرى - إذ كانوا يغزلون وينتجون الفخار، ويصنعون الأدوات المعدنية والأسلحة والحلي ويدبغون الجلود - كانت النظرة إليهم نظرة متعالية. ولم يكن يسمح لهم بامتلاك الأراضي، وكانوا يخضعون لنظم مهنية، وكان الاتصال الجسدي بهم يعتبر أمراً معيئاً لأولئك الذين ينتمون إلى فئة أعلى بحكم مولدهم^(٧٦).

وكانت أدنى المراكز تخص العبيد الذين كانوا يشكلون، في كثير من البلدان، أكثر من ثلث العدد الاجمالي للسكان. وكان معظمهم يعيشون كفلاحين أقنان يفلحون حقول سادتهم، وإن كانت لهم مزارع وممتلكات خاصة بهم. وكان عملهم وإنتاجيتهم هما اللذان سمحا بتكوين

(٧٤) E. Haberland, ١٩٦٥، ص ١٨٧، H. Straube، ١٩٥٧.

(٧٥) Ad. E. Jensen، ١٩٥٩.

(٧٦) E. Haberland، ١٩٦٤ (ب).

طبقة غنية مسيطرة كانت، في ولايتنا على سبيل المثال، هي القوة الضاربة في حروب الفتح الكبرى.

وكان لدى هذه الدول جميعًا مسؤولون إداريون متعلمون تعليمًا جيدًا ينتخبهم الشعب ويعينهم الملك في مناصبهم. وكانت الدول تنقسم إلى جماعات ومناطق ومقاطعات. وكانت لديها أسواق عامة تشرف عليها الدولة، وتخرقها شبكة من الطرق جيدة البناء. وكانت تحميهم من الأعداء الخارجيين أسوار وجدران حصينة لها أبواب عليها حراسة شديدة.

وكثيرة هي أوجه التقدم المادي التي جاءت من الشمال إلى الجنوب منذ القرن الرابع عشر. ومن الغرب أن المحراث، وهو أهم الأدوات الزراعية في الشمال لم يحظ، لسبب ما، بالقبول في الجنوب. فبالرغم من أن المبدأ الذي يقوم عليه كان معروفًا لدى شعوب كثيرة، إلا أنه لم يكن مستخدمًا. على أن الزراعة مدينة للشمال بإدخال عدد كبير من الحاصلات. فمن المرجح أن الجنوب لم يعرف حتى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر البازلاء (*Pisum sativum*) والفول (*Vicia faba*) والحمص (*Cicer arietinum*) والبصل (*Allium cepa*) والثوم (*Allium sativum*) وجاء فيما بعد العدس (*Ervum lens*) والعديد من البذور الزيتية بما فيها بذرة الكتان (*Linum humile*) والسوسم (*Sesamum indicum*) والعصفر (*Carthamus tinctorius*) والنوغو (*Guizotia abyssinica*) وكلها من الشرق الأدنى. على أنها لم تكن لها أهمية في غذاء السكان بشكل عام كما كان شأن فواكه الشرق، التي جاءت إلى البلاد عن طريق شبه الجزيرة العربية عبر هرر والتي كانت مقصورة على المراكز الإسلامية بالذات: الليمون (*Citrus limonium*) والموز (*Musa pardisiaca*) والخوخ (*Prunus persica vulgaris*). وحظيت بأهمية كبيرة فيما بعد نباتات العالم الجديد التي أحضرت من أمريكا إلى أفريقيا في العصر ما بعد الكولومبي عن طريق البرتغاليين على الأرجح، ومنها الفلفل الأحمر (*Capsicum conicum*) والذرة (*Zea mays*) والتبغ (*Nicotiana tabacum*) التي بلغت من الأهمية اليوم حدًا يصعب معه تصور الحياة في أثيوبيا الجنوبية بدونها. وكان القرع (*Cucurbita maxima*) والبطاطا الحلوة (*Ipomoea batatas*) والبطاطس (*Solanum tuberosum*) والطماطم (*Solanum lycopersicum*) أقل انتشارًا^(٧٧).

ولا تزال التقنيات التي يستخدمها أحفاد الحرفيين الذين قدموا من الشمال تشهد حتى اليوم بالدفع القوية التي قدموها لهذا القطاع: النسيج على النول باستخدام القدم (المقترن بزراعة القطن)، صنع المشغولات الذهبية والفضية بأدوات متقدمة (كانت الحدادة ولا تزال تمارس باستخدام الأحجار)، المشغولات الجلدية بالابرة والمشغولات الخشبية الدقيقة لصناعة ألواح الأبواب، والصحاف والسلطانيات الخشبية الكبيرة (لم تكن خراطة الخشب، بل لم يكن اللجوء إلى عمليات التدوير في أي نوع من الحرف، بما في ذلك عجلة صانع الفخار، معروفًا

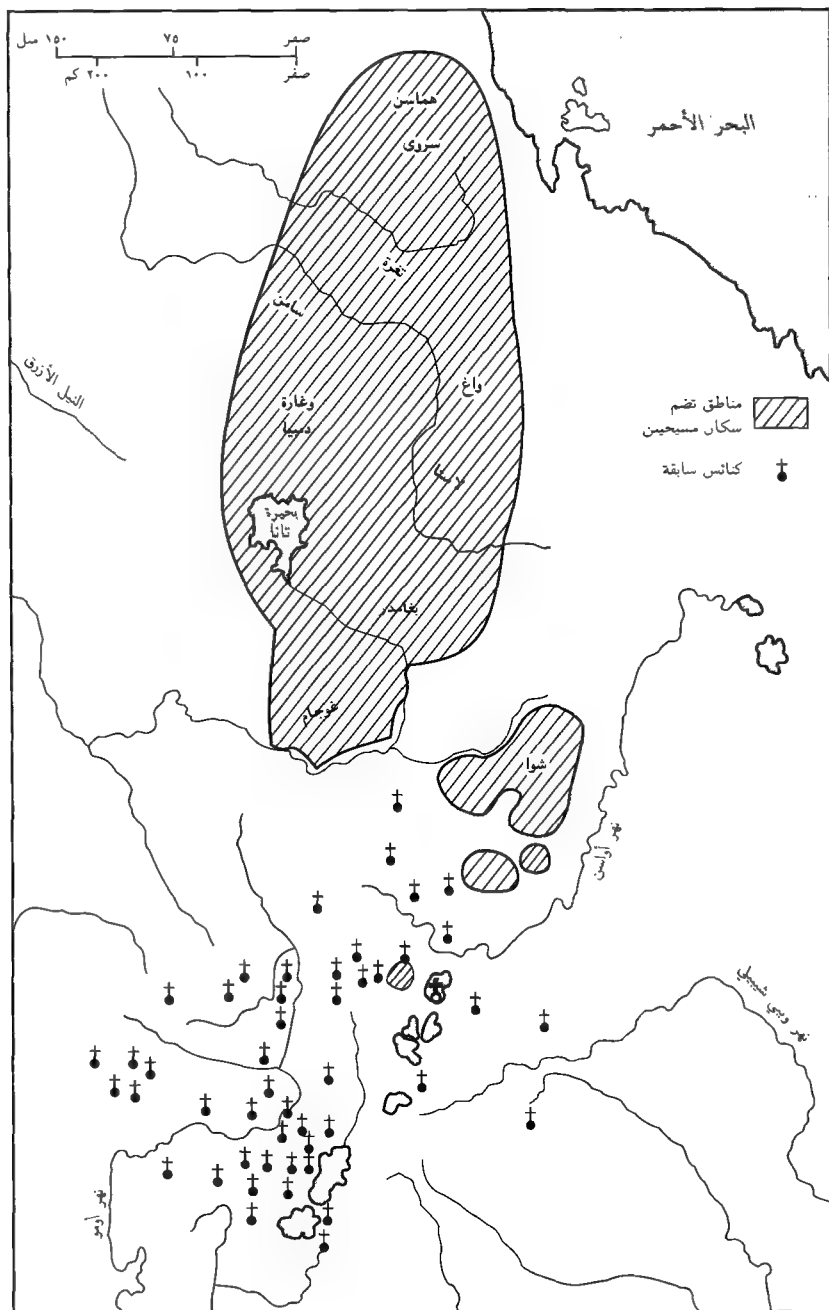
(٧٧) W. Kuls، ١٩٥٨، ص ٣٢ والصفحة التالية؛ H. Straube، ١٩٦٣، ص ٢٦ والصفحة التالية و ٢٢٨ والصفحة التالية.

سواء في شمال أثيوبيا أو جنوبها حتى وقت قريب). ويجدر بنا أن نذكر أخيرًا ادخال الحصان إلى الجنوب، برغم أنه لم تكن له أهمية اقتصادية، إذ كان يستخدم فقط في الحرب وكرمز من رموز الجاهة.

وننتقل الآن لتأثير المسيحية فتساءل: هل كان من القوة بحيث يحدث أثرًا دائمًا على الجنوب ويقدم له دفعة دائمة على المدى البعيد، أم أنه تلاشى بعد انسحاب الامبراطور وقواته وانسحاب الأساقفة والمبشرين؟ من الواضح حتى اليوم أن التأثير الثقافي كان قويًا للغاية، ولا تزال آثاره ظاهرة للعيان على مسافات بعيدة تصل إلى حدود كينيا والسودان وربما جاوزتها. وبخلاف المظاهر الخارجية الملموسة، فقد كان للمسيحية تأثير كبير على النظام الأخلاقي لكل ثقافة من الثقافات الشعبية، وعلى العادات والأعراف وعلى الحياة الروحية بوجه عام. إلا أنه كثيرًا ما يتعذر التعرف على هذا النوع من التحول إلا بمشقة بالغة.

وأشد الآثار التاريخية المسيحية لفتًا للنظر في هذه المنطقة، التي لا تتسم بأي ثراء من حيث ما تحويه من أعمال معمرة من صنع الإنسان، هي البساتين المقدسة الكثيرة، لاسيما في قمم التلال والجبال، والتي تبين مواقع الكنائس المسيحية السابقة كما تدل على ذلك أسماؤها: «Kitosa» (المسيح)، «Mariamo» (مريم) أو «Gergisa» (جرجس). وبدل مسح قام به المؤلف على أن جنوب غرب اثيوبيا كان في زمن ما مليئًا بالكنائس المسيحية. وكانت المواد المستخدمة في بنائها موادًا قابلة للتلف فاخضت جميعها. على أن مواقعها لا تزال تعتبر مقدسة ولا يزال أحفاد القساوسة المسيحيين السابقين، الذين أصبحوا أعضاء في عشائر غير مسيحية، يقدمون القرابين إلى الرب في السماء وإلى رب الخليقة وغير ذلك من الشعائر التي تعد صورة من صور قرابين القداس. وفي القرون المضطربة التي تلت البعثة المسيحية إلى جنوبي اثيوبيا لم تتمكن الأجيال الجديدة من القساوسة من الذهاب إلى شمالي اثيوبيا ليرسمهم «abuna» أبونا: المطران الأثيوبي الوحيد. فقد أدى توسع الأورومو إلى إقامة حاجز عريض بين الامبراطورية في الشمال ومستعمراتها في الجنوب الغربي، مما أفضى إلى عزل الجنوب عن الامبراطورية تدريجيًا.

ولم يجر حتى الآن بحث متعمق حول مدى قوة تأثير المسيحية، باعتبارها كيانًا دينيًا وليس مجرد مجموعة من الطقوس، على جوهر الأخلاقيات الدينية في أثيوبيا الجنوبية. كما أنه لم يجر تحليل مرض لفهم المسيحية الاثيوبية لذاتها. فقد كتب ما فيه الكفاية عن العقيدة الرسمية ولكن لم يكتب إلا القليل حول آراء الفلاحين والقساوسة منهم في عقيدتهم. وينبغي لمثل هذا البحث أن يتناول أيضًا مسألة الأهمية غير العادية التي يحظى بها دور مريم في المسيحية الاثيوبية، وهو دور يضع دور المسيح نفسه في المؤخرة. ودور مريم كمعبودة تقدم العون وتغفر الخطايا وتعطف بصفة خاصة على النساء، أمر ملحوظ سواء في شمال أثيوبيا أو في جنوبها. وفيما يتعلق بالأشكال الخارجية، فإن عددًا مدهشًا من القوانين والرماسم المسيحية المتبقية ظل قائمًا في الجنوب، إلى أن بدأت الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية مؤخرًا في إفاد بعثة جديدة. فقد استمر الصوم في أيام معينة (حتى ولو لم يكن في يومي الأربعاء والجمعة كما هو



الشكل ٤٠٢٤: المسيحية في شمال شرقي أفريقيا. نحو ١٧٠٠ (نقلًا عن هابرلاند).

الحال في أثيوبيا الشمالية) حيث يمتنع الناس عن تناول الطعام حتى الظهر ثم يمتنعون عن الأطعمة الحيوانية ، بما في ذلك اللبن والزبد والبيض ، حتى منتصف الليل . وكان السبت مرعيًا كذلك إذ كان يحظر كل عمل في الحقول على الأقل بالنسبة لخلفاء القساوسة المسيحيين السابقين . كما ظل الالتزام بالأسبوع المسيحي ذي الأيام السبعة : الذي ينظم مواعيد الأسواق ، بدلًا مما كان متبعًا أصلًا في جنوبي أثيوبيا من اعتبار الأسبوع أربعة أيام . وأصبحت الآن أيام الأحد المسيحية عطلات عامة يجمع فيها الـ «Kesiga» (خلفاء القساوسة المسيحيين) أتباعهم معًا ويقومون ، وفق طقوس مشوهة ، بالدعاء لله والمسيح ومريم ، ورسم إشارة الصليب ، وحرق الحبوب بدلًا من البخور ، والاستعانة بأية بقايا متاحة من الأشياء المرتبطة بالمسيحية . كما أنه لم ينس أي من الأعياد المسيحية الكبرى ولا سيما عيد الصليب المقدس (٢٧ سبتمبر/أيلول) الذي أصبح عيدًا للعام الجديد ، تطرد فيه الشياطين ، ويقام مهرجان شعبي كبير حافل يحصل فيه الجميع على هدايا من اللحم والملابس الجديدة . ولم يكن يحتفل بعيد الميلاد وعيد الغطاس ، على أهميتهما الكبرى في الشمال ، إلا مجموعات محدودة في الجنوب ، بينما كان من الغريب أن يصبح عيد الفصح هو يوم إقامة طقوس الصيد الكبرى .

الفصل الخامس والعشرون

شرق أفريقيا: الساحل

أ.إ. سالم

شهد مستهلّ القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر قدوم البرتغاليين إلى مياه شرق أفريقيا وشهد ختامها محاولات العرب العمانيين إقامة نوع من السيادة العليا على الساحل^(١). وبين هذين المعلمين البارزين شهدت مدن الساحل وشعوبه تغيّرات اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة بل وثورية أحياناً. فقد انهارت بعض المدن بعد شموخها، وحققت أخرى مكانة مرموقة بعد أن كانت مغمورة، واختفى الكثير منها إلى الأبد، ولم يحتفظ بأهميته على امتداد القرون الثلاثة جميعاً سوى القليل منها. ويمكن أن يُعزى هذا المد والجزر في مصائرهما إلى عوامل كثيرة لم يكن التدخل البرتغالي، على أهميته، إلا واحداً منها.

الساحل في بداية القرن السادس عشر

كان الساحل في عام ١٥٠٠ لا يزال يعيش «عصره الذهبي» الذي يشهد عليه ما تبقى من آثار القرنين الخامس عشر والسادس عشر وثقافتهما المادية. وقد تجلّى الرخاء في الأبنية الحجرية وفي ازدياد سكان المدن الزاهرة «المشيّدة بالأحجار»، بما اتّسمت به من أنظمة متقنة للصرف الصحي وأفنية ضيقة وميل إلى الإفراط في استخدام الخرز وشيوع في استخدام القيشاني^(٢). تلك هي الصورة الإجمالية: ولكن النظرة المدقّقة تكشف عن تفاوت في درجات الرفاهية الاقتصادية والمادية. فالرخاء الذي نعمت به دولة كيلوا الجزرية، والذي تنامي خلال القرن

(١) بالنسبة للمصادر البرتغالية الأولية وهي عديدة يرجع إلى C.R. Boxer و C. de Azevedo، ١٩٦٠؛ R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣؛ E.B. Martin، ١٩٧٣؛ و E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ).

(٢) G. Mathew، ١٩٦٣، ص ١٢١ و ١٢٢.

الخامس عشر، كان قد أخذ في التوقف أو الانحسار عشية التدخل البرتغالي^(٣). وكانت كيلوا تدين بجانب كبير من ازدهارها لسيطرتها على تجارة الذهب المجلوب من سوفالا، بعد أن انتزعت هذه السيطرة من مقديشو في أواخر القرن الثالث عشر أو أوائل القرن الرابع عشر. وكانت تجارتها تعتمد، حتى قدوم البرتغاليين، على البحر أكثر منها على البر، فليس هناك دليل موثق أو أثر يدل على وجود أية طرق برية تربط بين كيلوا كيسواني ومنطقة إنتاج الذهب في جنوبي زامبيا^(٤). والتجارة الوحيدة التي يبدو أنها كانت قائمة بين هذه الدولة الجزرية وأراضي القارة، قبل وصول البرتغاليين، هي تجارة المواد الغذائية. إلا أن كيلوا كانت قد فقدت. قرب نهاية القرن الخامس عشر، سيطرتها على سوفالا، كما كان نفوذها السياسي على شمالي الساحل، وهي منطقة مهمة تجارياً بالنسبة لها، آخذاً في الانحسار. أما في الداخل فقد كانت سرعة تعاقب الحكام - الذين بلغوا ثلاثة عشر حاكماً في السنوات الست والخمسين بين عامي ١٤٤٢ و ١٤٩٨ - عرضاً من أعراض الاعتلال الذي استنزف قوتها وحيويتها، بينما نمت علاقاتها العدائية مع زنجبار عن داء كان لا يفتأ يعاود المدن السواحلية - ألا وهو الفتن الطائفية والشقاكات الداخلية التي شجعت على تدخل القوى الأجنبية. وكثيراً ما وجدت هذه الظاهرة في السنوات اللاحقة في مدن ساحلية أخرى، مما سهل للبرتغاليين، وللعرب العمانيين من بعدهم، التدخل وبسط سيطرتهم.

وبحلول عام ١٤٥٤ كانت زنجبار تحاول فرض ممثلها على كيلوا. على أن زنجبار لم تكن معدودة حينذاك بين المدن الساحلية المرموقة سياسياً أو اقتصادياً. فقد كانت هي نفسها مقسمة إلى خمس مستوطنات على الأقل لكل منها حاكمها الخاص بها. أما ممبسة فكانت ترقى، مع كيلوا وماليندي، إلى منزلة «الدولة المدينة» المرموقة. وبحلول عام ١٥٠٠ كانت قد نمت نمواً كبيراً للغاية. فقد وصفها ابن بطوطة في عام ١٣٣١ بأنها ليس لها امتداد يصلها بأراضي القارة ولا تزرع حبواً محلية على أرضها وإن كان يوجد بها بعض أشجار الموز والحمضيات. ولكن عندما زارها فاسكو دا غاما في عام ١٤٩٨، كانت قد أصبحت «مدينة تجارية عظيمة تنتشر فيها المتاجر»^(٥). وكان لتجارها دور مهم في تجارة الساحل الجنوبي امتد حتى بلغ أنغوش في أقصى الجنوب. وكانت هذه المدينة الجزرية قد أقامت، حينذاك، مع الأراضي الواقعة خلفها علاقات تجارية شملت عسل النحل والشمع والعاج مما قد يفسر نهوضها الملحوظ والمفاجئ الذي جعلها «أقوى المدن على الساحل»^(٦) عند قدوم البرتغاليين.

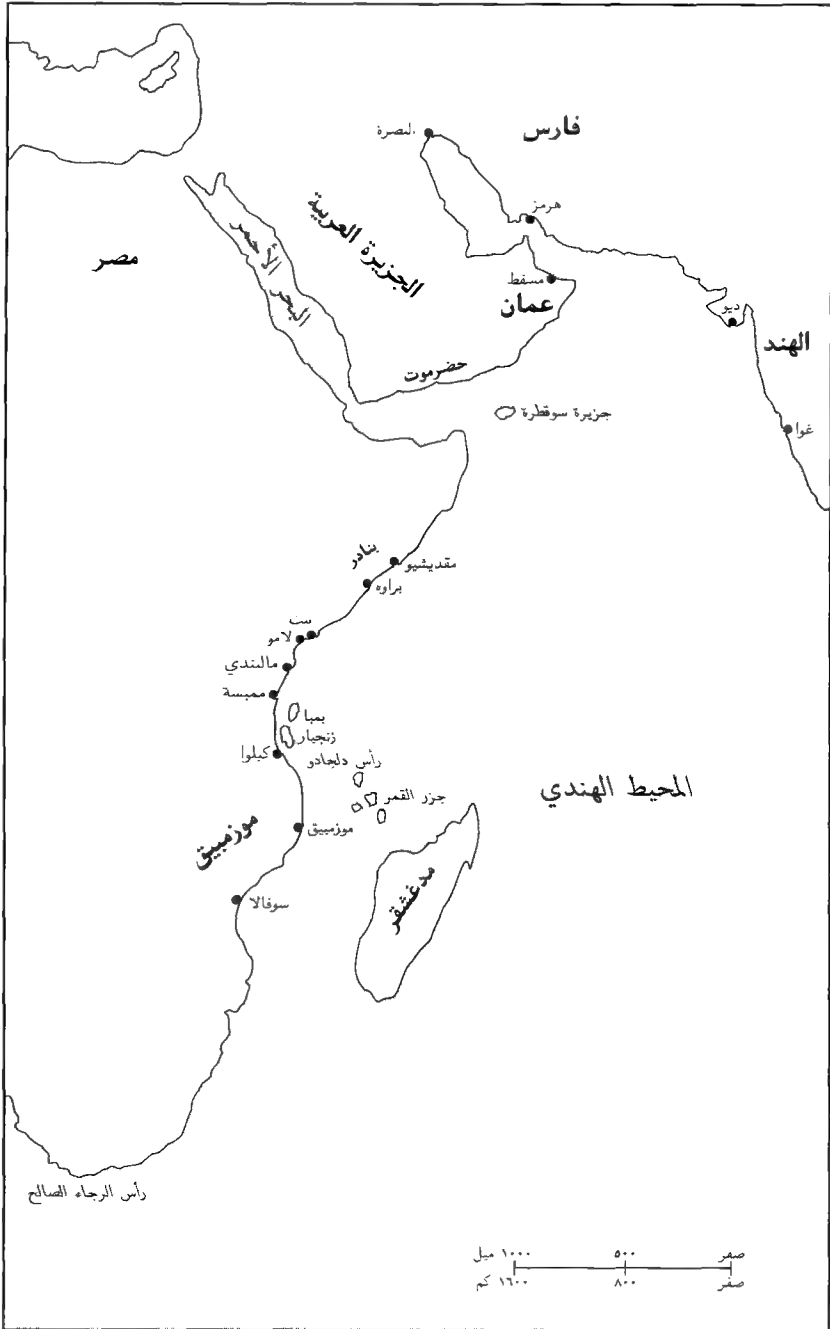
كذلك كانت ماليندي. وهي المنافسة للدود لممبسة، متمتعاً بالرخاء هي الأخرى بحلول عام ١٥٠٠. وكانت تجارتها تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير العاج وبقدر أقل على بيع سلع مثل الذهب المجلوب من سوفالا، وشمع النحل والعنبر وصمغ الكوبال. وعلى خلاف معظم

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٤) E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ٤١.

(٥) اقتباس وارد في E.B. Martin، ١٩٧٣، ص ٣١.

(٦) E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ٤٥.



الشكل ١٠٢٥: الحوض الغربي للمحيط الهندي (نقلًا ن. أ.إ. سالم).

المستوطنات الأخرى، كانت توجد في ماليندي، حتى في القرن السادس عشر، مزارع واسعة للذرة والأرز يفلحها الرقيق^(٧). وقد بهرت ماليندي الزوّار البرتغاليين الأوائل بتنوّع وجودة فواكهها وخضرواتها ولحومها، وبتسقيها الجذاب. وربما كان الحرص على توفير إمدادات منتظمة من المياه والمؤن للسفن البرتغالية هو السبب في إقامة علاقات ودية مع المدينة.

وإلى الشمال من ذلك كانت هناك سلطنات صغيرة في أرخبيل لامو، منها ثلاث على جزيرة واحدة فقط، وهي بيت وسيو وفازا. وقد بلغ الشقاق بين هذه السلطنات حدًا تعذّر معه عليها أن تقيم جبهة موحّدة ضد البرتغاليين الدخلاء. ولم تكن لامو حتى عام ١٥٠٠ قد شهدت بعد أزهي عهودها الذي لم يأت إلا بعد وقت طويل من ازدهار ماندا المجاورة في نهاية القرن التاسع. وكانت مدينة لامو موجودة في موقعها الحالي في منتصف القرن الرابع عشر، ولكنها لم تأخذ في الازدهار إلا بعد عام ١٦٥٠. ومن المرجح أنها أنشئت، على غرار كيلوا، على أيدي مهاجرين من منطقة الشرق الأوسط في الأمبراطورية الإسلامية^(٨).

وكانت تقع فيما بين هذه المستوطنات الكبرى ذات المكانة التجارية المرموقة: مستوطنات كثيرة أصغر منها تتناثر بينها وتخضع لنفوذها في أكثر الأحيان. وعلى هذا النحو كان لكيلوا بعض السيطرة على جزر مافيا، وكان لممبسة دور مماثل بالنسبة لمتانغاتا وفومبا. وكانت المدن الأكبر أكثر انفتاحًا على التجارة البحرية الدولية من تلك الأصغر منها التي كانت تعتمد على الزراعة والصيد. وقد قدّر عدد المستوطنات الواقعة على الساحل الشرقي لأفريقيا فيما بين ساحل بنادير ومصب نهر زامبيزي، في الفترة من القرن التاسع إلى القرن العشرين، بمائة وثلاثة وسبعين^(٩). وهذا التقدير، وإن كان ليس بالقاطع أو الدقيق، يعطي فكرة عن الاتجاهات والتطوّر العام ويؤكد أن الانتشار الكبير للمستوطنات (أكثر من مائة) حدث فيما بين عام ١٢٠٠ و١٥٠٠ أي في العصر الذهبي للساحل.

والأصعب من ذلك تقدير حجم هذه المستوطنات من حيث المساحة أو عدد السكان، وإن كانت هناك بعض البيانات التي يمكن معها إجراء هذا التقدير بالنسبة لبضع مدن. فقد ذكر، على سبيل المثال، أن مساحة ماليندي كانت أصغر من مساحتها اليوم وأن المدينة المسورة لم تكن لتتجاوز ٦٠٠ متر من الشمال إلى الجنوب على امتداد الواجهة المطلّة على البحر و٢٤٠ مترًا إلى الداخل^(١٠). ويرجع المؤرّخون نشأة المدينة المسورة إلى عام ١٤٩٨، ويقدرّون عدد سكانها بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة حيث كانوا يشغلون حوالي ١٠٠٠ منزل

(٧) E.B. Martin، ١٩٧٣، ص ٣٠. ولا تشير المصادر البرتغالية إلى وجود أية تجارة تذكر للرقيق في جنوب الساحل الصومالي خلال فترة وجودهم فيه. ويذكر Vespucci، الذي يعتمد Martin عليه كمصدر يقول بوجود الرقيق في ماليندي، أنهم كانوا من غينيا.

(٨) G. de V. Allen، ١٩٨١، ص ١، E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ٤٠.

(٩) المرجع السابق، ص ٣٢٠ و٣٢١.

(١٠) E.B. Martin، ١٩٧٣، ص ١٩ و٢٠.

مبنية بالحجر^(١١). ولا يشمل ذلك بداهة، عمال المزارع أو الفقراء الذين كانوا يعيشون على الأرجح في أكوخ من الطين والقش. وهكذا فإن هذه الأرقام لا تصلح إلا كتقديرات تقريبية أو تخمينات. وقد تمتعت ممبسة ولامو «كمدنيتين مشيدتين بالأحجار» بوجود أكثر استمراراً من سائر المستوطنات التي تعرضت كلها للاضمحلال إما مؤقتاً أو بصفة دائمة^(١٢).

هذه التجزئة السياسية للساحل عوّض عنها إلى حد كبير تجانس ديني وثقافي ترسخ منذ عام ١٥٠٠. فقد كان السكان من الناحية العرقية مختلطين امتزج فيهم بدرجات متفاوتة الدم العربي بالدم الأفريقي بالدم المسمى بالشيرازي، ليشكلوا معاً مجموعة ثقافية جديدة عُرفت فيما بعد بالسواحليين (أهل الساحل). واسم السواحليين هذا، وهو اسم جنس، لم يطلقه أهل الساحل على أنفسهم إلا مؤخراً. فقد كانوا في القرن السادس عشر مجرد مجموعات حضرية غالباً ما تدعى نخبها وأسرها الحاكمة، حتى وإن كانت مخلطة عرقياً، الانتماء إلى أصول عربية أو شيرازية مشكوك فيها، بقصد الحصول على المكانة. واختار غير هؤلاء لأنفسهم أسماء تعبر عن المناطق التي ينتمون إليها على الساحل نفسه. ومن ذلك أسماء واشانغاموي، ووافازا، ووايت.. الخ^(١٣).

وعلى الرغم من تجزئة الساحل سياسياً ومن انحدار مكانه من مجموعات شتى تدين بالولاء لمستوطناتها الخاصة، ساعدت بعض عوامل تطوره على إيجاد ثقافة متجانسة إلى حد كبير. وكان أهمها القاسم الأفريقي المشترك واللغة السواحلية التي سرعان ما تطوّرت لتصبح لغة التعامل في الساحل كله. ومن بين المؤثرات الهامة الأخرى العوامل الإسلامية، وبدرجة أقلّ العوامل العربية، التي لم تتحقق لها الغلبة مع ذلك إلا في القرن التاسع عشر. ولا بدّ أن دخول الدم العربي والشيرازي في مجتمع يغلب عليه الدم الأفريقي وينتمي، إلى البانتو، على الأرجح، قد أسهم في إحداث تمايز عرقي ثم ثقافي، بعد ظهور الإسلام، في الساحل. ولا نزاع في التأثير العميق للثقافة الإسلامية على الساحل، يقول ج. دي ف. ألين:

«كان لمقدم الإسلام تأثير عميق وطويل المدى على الحضارة السواحلية. فلا بدّ أنه أدخل مجموعة جديدة كاملة من الأبعاد الثقافية والدينية على مفهوم التحضر: فمنذ ذلك الحين أصبح سكان المدن، أو على الأقل بعضهم، يميزون عن بعضهم البعض بدينهم فضلاً عن عناصر أخرى. ولم يكن تأثير الإسلام مقتصرًا على التعليم الديني. فقد كان العالم الإسلامي متممًا فيما بين القرن العاشر والقرن الخامس عشر أو أوائل القرن السادس عشر، بمعرفة أكثر تقدماً بالعلم والفلسفة، وبتقانة أكثر تقدماً وتقنيات أفضل للعمارة وبمستوى حضاري يبرز بوجه أي مكان آخر في العالم. وقد أصبح الساحل السواحلي حينذاك، إذا صحّ هذا التعبير، موصولاً بهذا المعين الذي لا ينضب من الإبداع الفكري - وإن كان

(١١) المرجع السابق، ص ٢٨. وقد قدر فاسكو دا غاما عدد سكان كيلوا في عام ١٥٠٢ بـ ١٠٠ ألفاً.

(١٢) J. de V. Allen، ١٩٧٤.

(١٣) انظر على سبيل المثال F.J. Berg، ١٩٦٨ و ١٩٧١، ص ٣٥ و ٣٦.

ذلك عبر أسلاك دقيقة وغير جيدة التوصيل في بعض الأحيان - يستقبل من حين إلى آخر زوّارًا من المفكرين مثل ابن بطوطة، وحرفيين وفنانين وكثير غيرهم ممن كان لهم إسهامهم في تطوّر الحضارة السواحلية^(١٤).

والواقع أن الحضارة السواحلية إنما هي مثال إقليمي للحضارة الإسلامية. فهو إقليمي لأنه تأثر بالثقافة المحلية لشرقي أفريقيا التي استوعب قدرًا كبيرًا منها وأصبحت جزءًا لا يتجزأ منه. وعلى الرغم من أن اللغة السواحلية، التي تطورت حتى أصبحت لغة المعاملات لشعوب الساحل، قد استعارت على مر السنين عددًا كبيرًا من الكلمات العربية، إلا أنها تمثل أهم مظهر يتجلى فيه هذا الإسهام الأفريقي في الحضارة السواحلية. ومن المظاهر الأخرى الطقوس المتعلقة بالميلاد والزواج، والمراسم الجنائزية ومراسم التنصيب، والاعتقاد في الأرواح والرقصات التقليدية. وتمثل الحضارة السواحلية مزيجًا من قيم وعادات شعوب كثيرة سواء كانت من القارة الأفريقية أو من بلدان أخرى مطلة على المحيط الهندي. انصهرت معًا في بوتقة حضرية كانت بمثابة إطار لها^(١٥).

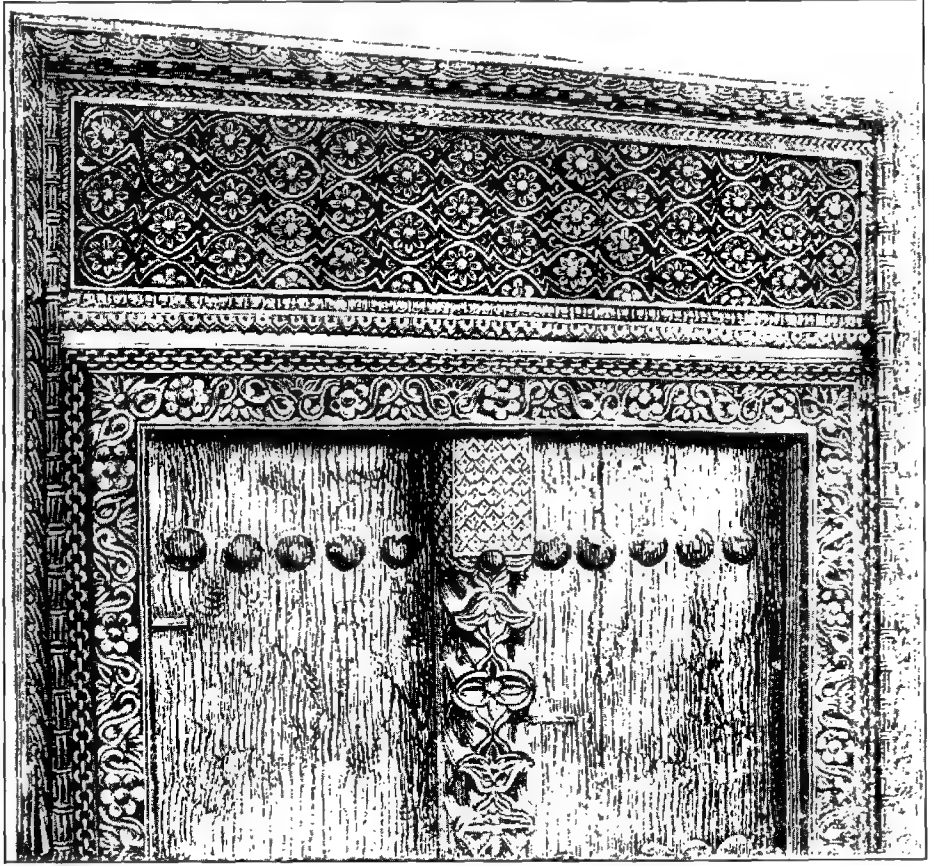
وكان الرخاء المادي لبعض المدن الساحلية في عام ١٥٠٠ باهرًا. فقد كان الحكام يعيشون في قصور بينما كانت الصفوة تعيش في دور مشيدة بالحجر، كان الكثير منها متعدد الطوابق تتوسطه الأفنية. وكانت بيوت الأثرياء تجمّل بأبواب خشبية منحوتة نحًا بديعًا، وتعد مملحًا من أشد الملامح إبهارا في الثقافة السواحلية القديمة^(١٦). ومما يدل على ارتفاع مستوى معيشة سكان المدن استيرادهم لسلع كمالية مثل أقمشة الدmqس والحرير والساتان، والأدوات النحاسية والقيشاني والأكواب الزجاجية والخرز الزجاجي المصنوع في الشرق الأوسط. وقد شوهد رجال من كيلوا وماليندي وممبسة يبيعون في مالاقا بأقصى الشرق، سلًا من شرق أفريقيا مثل الذهب والعاج وصمغ الكوبال والعنبر، ويعودون بالأقطان والحرير وأقمشة الساتان. التي عرفت طريقها إلى مختلف المدن الساحلية عبر المعاملات التجارية التي كانت تربط بينها. على أنه لم يكن بوسع الجميع أن يعيش عيشًا مترفًا. فقد تناقضت حياة الأقلية الضئيلة الثرية، التي كانت تعيش في دور متعددة الطوابق مشيدة بالحجر، مع حياة الأغلبية الفقيرة المستعبدة التي عاشت في أحياء مبنية من الطين والقش، كانت توجد، على الأرجح، في داخل وخارج كل مستوطنة.

وكان أغلب سكان هذه المستوطنات من الأفريقيين، مع أقلية ضئيلة أول الأمر من العرب الذين تزايد عددهم كثيرًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كذلك كان هناك عدد يتزايد باطراد من السكان المخلطين. ولعلّ الأسماء التي كان يحملها الحكام كانت أسماء عربية بحق، ومن ذلك أسماء النبهاني والمهدلي والباعلوي، لكنهم كانوا دومًا من أصل مختلط

(١٤) J. de V. Allen، ١٩٧٦ (ج)، ص ١٧ و ١٨.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) C. R. Boxer و C. de Azevedo، ١٩٦٠، ص ١٦.



اللوحة ١٠٢٥: باب خشبي عليه نقوش محفورة، زنجبار.

وغالبًا ما كانوا من السود^(١٧). ولم يكن للون أثر اجتماعي أو سياسي، بل كان اليوكو (الحسب والنسب) هو الذي يميّز شخصًا بعينه ويحدّد مكانته الاجتماعية ودرجة انتمائه.

التدخل البرتغالي

شرع البرتغاليون في رحلاتهم الاستكشافية، شأنهم شأن جيرانهم الإسبان في شبه جزيرة إيبيريا، ودويّ المعركة ضد المسلمين لا يزال يطن في آذانهم. فلم يخرج الإسبان آخر المسلمين من أراضيهم إلا في عام ١٤٩٢، أي قبل خمس سنوات فقط من وصول فاسكو دا غاما إلى الساحل الشرقي لأفريقيا. وكانت الدوافع وراء الحملات البرتغالية هي الالتفاف حول الإسلام تجاريًا وسياسيًا وعسكريًا ودينيًا، أي كسر احتكار الممالك (والعثمانيين من بعدهم) لطرق

(١٧) G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٦٣، ص ١٤٣.

التجارة إلى آسيا والصين، والاتصال بغيرهم من المسيحيين للقضاء على حكم المسلمين أينما كان، والاستيلاء على جميع أراضيهم، يدفعهم إلى ذلك - في واقع الأمر - إيمان بعدم أحقية غير المسيحيين في التملك. وقد أصدر البابا مارتن (١٤١٧-١٤٣١) والبابا نيقولا (١٤٥٢) أوامرها البابوية للحكام الإسبان والبرتغاليين مفترضين أن حملاتهم ستخدم أيضًا العالم المسيحي.

وكان الأمير هنري، وهو الرجل الذي وقف وراء الخطط البرتغالية لتطويق المسلمين، هو نفسه الرئيس الأكبر لفرسان المسيح، الذي حارب المسلمين في مراكش تحت هذه الراية في أوائل القرن الخامس عشر. كذلك كان البرتغاليون قد عرفوا في المغرب أن المسلمين العرب قد ركبوا البحر إلى شرقي أفريقيا وأنه يمكن، بالتالي، تطويق أفريقيا، والقضاء على المسلمين فيها والاستيلاء على تجارتهم^(١٨).

وقد بدأت سلسلة من الحملات لتنفيذ هذا المخطط الكبير. ففي يناير/ كانون الثاني عام ١٤٩٨، وصل أسطول فاسكو دا غاما إلى الأطراف الجنوبية للشاطئ السواحي عند مصب نهر كيليماني، حيث وجد مستوطنة أفريقية عربية، كانت على صلة بالأراضي التي يسعون لبلوغها في الشرق، وهي جزيرة موزمبيق ومدينتها التي عرف البرتغاليون أنها خاضعة لنفوذ كيلوا. وقد رَحَّب شيخها، بشابه الباذخة، بزائره إلى أن اكتشف أنهم غير مسلمين. ولم يلبث الشك المتبادل أن أدَّى إلى المناوشات بين مسلمي الساحل والبرتغاليين. وقد حالت الرياح غير المؤاتية بين دا غاما وبين زيارة كيلوا في رحلته هذه. وكان استقباله في ممبسة عدائيًا إذ كانت أبناء مناوشات موزمبيق قد سبقته إليها. وعلى النقيض من ذلك، رَحَّب به شيخ ماليندي ترحيبًا حارًا؛ إما بسبب مخطط شديد الدهاء وبعيد النظر لاكتساب حليف قوي ضد ممبسة أو بسبب إدراك، لا يقل دهاء، لمقتضيات السياسة الواقعية أو المحافظة على النفس. وأيًا كان الأمر فقد ظلَّ كل من الطرفين مخلصًا للحلف الذي قام بينهما إلى ما بعد استيلاء شيخ ماليندي على ممبسة بمساعدة البرتغاليين في نهاية القرن السادس عشر. ولدى رجوع دا غاما من الهند في طريق عودته إلى بلاده، أوفد شيخ ماليندي أحد رعاياه على متن إحدى السفن البرتغالية كسفير له إلى البرتغال^(١٩).

وقد حققت رحلة دا غاما الأولى هدفها وهو الوصول إلى الهند، وأسفرت كذلك عن معلومات قيمة عن تجارة المسلمين على الشاطئ السواحي، كما أن مدناً مثل موزمبيق وممبسة وماليندي قد بهرت البرتغاليين بثقافتها المادية. وتبعت هذه الرحلة الأولى الاستكشافية، في المقام الأول، رحلات أخرى. وقد أعطت رحلة منها في عام ١٥٠١ للبرتغاليين فكرة عن حجم كيلوا وتجارها، لكنهم لم يفلحوا في إقناع شيخها إبراهيم بالتعاون معهم لإنشاء وكالة تجارية في سوفالا. وأدرك البرتغاليون حينذاك أن القوة هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يحمله على تغيير رأيه.

(١٨) J. Strandes، طبعة ١٩٦٨، ص ٢.

(١٩) المرجع السابق، ص ٢٨.

وفي العام التالي، «ومع طلقات المدافع التي كانت تنطلق باستمرار قصد إشاعة الرعب وبث الذعر»^(٢٠)، دخلت سفن فاسكو دا غاما مرفأ كيلوا حيث وافق ابراهيم، بعد تهديده بتدمير مدينته، على دفع جزية سنوية وأن يصبح تابعاً لملك البرتغال^(٢١). وفي عام ١٥٠٣ أمعن روي لورنسو راباسكو في أعمال السلب والقرصنة في زنجبار وفيما حولها مستخدماً القوة لفرض الجزية. وفي عام ١٥٠٥ قام دوم فرانثيسكو دي ألميدا، الذي أصبح فيما بعد نائباً للملك في الهند، بمهاجمة كيلوا متذرعاً بتأخرها في دفع الجزية وعدم قيام حاكمها برفع العلم البرتغالي دليلاً على خضوعه. كذلك قام دي ألميدا، مستغلاً الصراعات والمكائد الطائفية في كيلوا، بتعيين أحد شيوخها وهو محمد انكوني، حاكماً لها باسم البرتغاليين، وبدأ العمل على حساب كيلوا في بناء أول حصن برتغالي على الساحل السواحلي.

ولم يكن مثيراً للدهشة، بعد أن أبدت ممبسة عداها لدا غاما في عام ١٤٩٨، أن يقابل أسطول دي ألميدا بالنيران لدى دخوله إلى مرفأ ممبسة في ١٣ أغسطس / آب عام ١٥٠٥. وقد أطلقت هذه النيران من مدفع كان قد استنقذ من قبل من إحدى السفن البرتغالية الغارقة. وقد دمر هذا المدفع نتيجة لضربة صائبة من إحدى سفن دي ألميدا، لكن ملك ممبسة وشعبه استمروا في المقاومة بتصميم. وقد حارب أهل ممبسة، يعاونهم المئات من الحلفاء الأفريقيين من أبناء القارة، البرتغاليين، مستخدمين الحجارة والسهام ضد البنادق والنشايات البرتغالية على امتداد أزقة المدينة حتى قصر الملك. وانتهى الأمر بأن أدى الهجوم، الذي شنه البرتغاليون على القصر من اتجاهين، إلى إجبار الملك على الاستسلام. ونهبت المدينة وأحرقت قبل أن يغادرها أسطول دي ألميدا بدون أن يترك فيها حامية لاحتلالها. ويبدو، على نحو ما يلاحظ ستراندس^(٢٢)، أن هدف البرتغاليين كان كسر شوكة ممبسة وريختها لتعزيز قوة ورياء كيلوا التي كانت تُهيناً معقلاً لهم.

وفي العام التالي قرّر هوجا (أو أوجا الذي يعتقد أنه أونغوانا)، الذي كان يرتبط حينذاك بعلاقات مع مصر المملوكية، الخضوع للبرتغاليين بدلاً من أن يلقي المصير نفسه. لكن برافا (براوة) قاومت قبل أن تلقى الهزيمة وتنهب عن آخرها على يد قوة قوامها نحو ١٠٠٠ رجل. وقد فاقت الإصابات على الجانبين، فيما تذهب إليه التقديرات، الإصابات في أية معركة أخرى خاضها البرتغاليون في ذلك الحين على الساحل السواحلي.

وقد اتّسمت أفعال البرتغاليين على الساحل الأفريقي الشرقي بالإعمان في التكنيل والتدمير. وفي عام ١٥٢٨ هوجمت ممبسة مرة أخرى واحتلت حوالى أربعة أشهر. ولما لم يكن لدى البرتغاليين حينذاك سياسة أو خطط طويلة المدى بشأن الجزيرة (لم يكن ملك ماليندي شغوفاً بالاستيلاء عليها)، فقد دمروها عن آخرها مرة أخرى قبل الانسحاب منها. وخلال فترة الاحتلال

(٢٠) J. Strandes، ١٩٦٨، ص ٤٠.

(٢١) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٦٤.

القصيرة هذه، خرب البرتغاليون ممبسة وتكبّدوا خسائر كبيرة في الأرواح في القتال أو بسبب الأمراض^(٢٣).

وكان البرتغاليون قد اضطروا قبل ذلك بسنة عشر عامًا، أي في عام ١٥١٢، إلى إخلاء حصنهم في كيلوا بعد أن انغمسوا في الصراع الداخلي على الخلافة الذي أعقب وفاة انكوني. فقد أدرك البرتغاليون عندئذ أن المدينة لا تستطيع إخراج الجزية الباهظة التي فرضوها عليها بضراوة بالغة، إذ كان المبلغ الذي أمكن استخلاصه يكفي بالكاد تكلفة الإبقاء على الحامية. وكانوا قد علّقوا آمالهم على احتكار تجارة الذهب المجلوب من سوفالا، التي كانت سبب ازدهار المدينة وأجزاء أخرى من الساحل. إلا أنهم، نتيجة لسلوكهم غير الحصيف ورقابتهم التجارية، لم يفلحوا إلا في عرقلة هذه التجارة. وبحلول عام ١٥٠٦ لم تعد حامية سوفالا قادرة على الاستمرار في مهماتها بعد أن تفشّى فيها المرض والموت، وفي عام ١٥١٢ سحبت حامية كيلوا ونقلت إلى الهند.

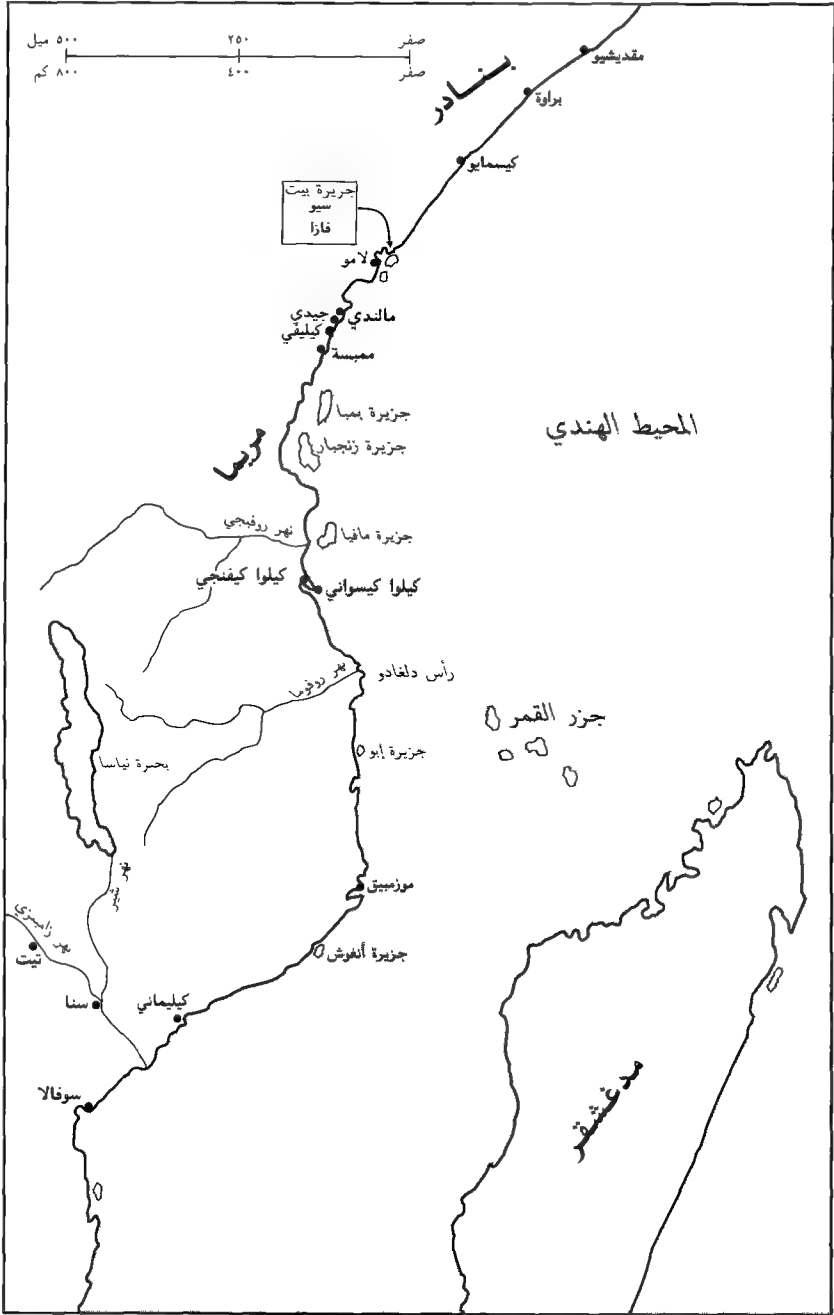
ومع رحيل البرتغاليين تحسّنت تجارة كيلوا بدرجة كبيرة، وإن ظلّ حاكمها تابعًا اسميًا للتاج البرتغالي. وقد شهد نمط تجارة المدينة تغييرًا مهمًا. فقد تفادى تجّارها المرور بسوفالا التي يسيطر عليها البرتغاليون، وسعوا مع تجّار من ممبسة وماليندي إلى إقامة اتصالات أكبر مع ساحل أنغوش في جنوبي موزمبيق، الذي كانت تربطه علاقات تجارية قديمة العهد بالمناطق الواقعة فيما وراء الزامبيزي. وكان هدفهم القضاء على سيطرة البرتغاليين على سوفالا، ومن أجل إحباط ذلك غامر البرتغاليون بالتوغّل في المناطق الداخلية لإقامة مواقع لهم في سنا وتيتي. وكانت كيلوا تعتمد اعتمادًا كبيرًا في تجارتها على نقل الذهب والعاج من زيمبابوي حيث لم يكن لديها سوى القليل تصدره. وكان قدر كبير من العاج، وكذلك من الذهب، يجري من سوفالا^(٢٤). وبعد ضياع سوفالا، كان لا بدّ لكيلوا أن تقيم علاقات تجارية جديدة مع الداخل. وأصبح العاج أهم صادراتها: «فقد سعى تجّار كيلوا المسلمون، بعد أن قطع عنهم البرتغاليون ذهب زيمبابوي تمامًا بعد عام ١٥٣٠، إلى تطوير تجارة العاج، التي لم يكن لها من قبل شأن يذكر، مع المناطق الخلفية لمدينتهم»^(٢٥). واقتربت إعادة توجيه تجارة كيلوا على هذا النحو بتوسّع المارافي والياو. وكان الصراع بين اثنين من زعماء المارافي، وهما كالونغا وتابعه اسميا لوندو، هو الذي أدّى من بعد إلى انطلاق الزيمبا الذين وجّهوا ضربة قاضية لكيلوا في التسعينات من القرن السادس عشر.

وجملة القول أن البرتغاليين قد أخفقوا في وضع سياسة واضحة لاحتلال الساحل السواحي أو إدارته. فقد كان كل همّهم هو تحقيق الكسب عن طريق السيطرة على الحركة التجارية إن لم يكن احتكارها. على أنهم لم ينجحوا، حتى في ذلك، إلا جزئيًا. فنظرًا لقصر مدة الاحتلال

(٢٣) J. Strandes، ١٩٦٨، ص ١١٠.

(٢٤) E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ٤٦.

(٢٥) المرجع السابق.



الشكل ٢٠٢٥: الساحل الشرقي لأفريقيا (نقلًا عن أ.إ. سالم).

البرتغالي (إذ غادروا موزمبيق وماليندي بعد خمسة وعشرين عامًا فقط من تركهم كيلوا) استطاعت المدن السواحلية أن تواصل أنشطتها التجارية. فكانت السفن تجيء من كامباي، مثلاً، بسلع مثل القطن والخرز، كما كانت السفن الآتية من مدن قريبة مثل مقديشيو ويراوه وبيت ولامو وممبسة، تتبادل عند ذلك التجارة مع الساحل الجنوبي بما فيه منطقة سوفالا^(٢٦). ولم تكن التدابير الرامية إلى القضاء على هذه التجارة تنفذ بانتظام أو بنجاح.

ويقول كثيرون أن المصالح البرتغالية الحقيقية كانت تتجاوز، منذ البداية، الساحل الشرقي لأفريقيا وتكمن في اتجاه الشرق. وكثيراً ما يساق هذا الرأي لتفسير إخفاق البرتغاليين في توطيد أقدامهم على الساحل الشرقي برغم أنه لم يكن يعتبر سوى جزء صغير من «دولة الهند» Estado da India، ومقرها في غوا، حيث كان يقيم نائب الملك. ومع ذلك فقد تم تعيين «قائد عسكري لبحر ماليندي»، ووضع تحت إمرته بضع سفن صغيرة للقيام بدوريات لمراقبة الساحل الشرقي لأفريقيا، إزاء تعذر احتلال فعال لها. وكان من مهامه كذلك إصدار التصاريح للسفن وإدارة شؤون المصنع التجاري البرتغالي في ماليندي. وفي إنشاء هذا المصنع دليل كاف على اهتمام البرتغاليين بالتجارة الأفريقية على الساحل وفي الداخل. فقد كان هذا المصنع يستورد سلعاً مثل القطن والخرز من الهند، ويقوم بمبادلتها بسلع محلية مثل صمغ الكوبال والعنبر والعاج وألياف جوز الهند. كذلك كان القائد العسكري في ماليندي يقوم بدور مهم في تجارة كيلوا، وقد عين وكيلًا عنه في جزيرة مافيا، التي كانت لا تزال خاضعة للنفوذ السياسي لكيلوا، لتسلم ألياف جوز الهند والقار.

ولا تقدم المصادر سوى معلومات مبتسرة للغاية عن الساحل السواحلي قبل مقدم الحملات التركية في أواخر القرن السادس عشر. ويبدو، بوجه عام، أن الظروف قد فرضت حلاً سياسياً واقتصادياً وسطاً: فظلت المدن السواحلية مستقلة ما لم يقم تعارض في المصالح مع البرتغاليين، فإذا وجد هذا التعارض كان يجري الحد من التجارة لا القضاء عليها كلية^(٢٧). وقد عانت بعض المدن أكثر من غيرها. واستطاعت ممبسة أن تسترد قوتها، رغم ما حل بها من عقاب مدمر، فقد وصفها الأب مونكالرو في عام ١٥٦٩ بأنها «كبيرة وآهلة بالسكان»^(٢٨). أما كيلوا فوجدها شبه مهجورة وإن كانت لا تزال تتجر في العاج مع جزر القمر ومع الداخل.

ودخل في الميدان في ذلك الوقت عامل أشد صعوبة في تقدير تأثيره، إذا قارناه بتأثير البرتغاليين، وهو التحركات السكانية في أرض القارة وتأثيرها على المدن السواحلية. فالمصادر تتحدث عن صراع دار بين زنجبار وغزاة قادمين من أراضي القارة، وعن تحوّل

(٢٦) J. Strandes، ١٩٦٨، ص ١٠٠.

(٢٧) C.R. Boxer و C. de Azevedo، ١٩٦٠، ص ١٨ و ١٩.

(٢٨) R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣، ص ١٣٦. وقد ذكر أن تجارة ممبسة مع المناطق الداخلية تساعد على تفسير صمودها واستعادتها لقوتها: E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ٤٥.

أجزاء من ماليندي إلى خرائب من جرّاء ضغوط السيجيجو^(٢٩): وكانت جيدي، فيما يقول ج. كيركمان^(٣٠)، قد أخذت في الاضمحلال قبل مقدم القائد التركي، مير علي بك، وتهديده للوجود البرتغالي.

على أن البرتغاليين لم يثيروا لدى دخولهم عداء الحكام المسلمين المحليين فحسب، بل أثاروا كذلك حفيظة حكام الدولة الإسلامية الكبرى، أي دولة المماليك في مصر. وبهزيمة المماليك على أيدي العثمانيين في عام ١٥١٧، انتقلت قيادة الصراع ضد البرتغاليين الدخلاء إلى السلطان التركي في القسطنطينية. ووقعت عدة معارك بحرية بين البرتغاليين والأتراك على الساحل الغربي للهند وفي الخليج الفارسي، ثم حدث في عامي ١٥٧٠-١٥٧١ تمرد في معقل البرتغاليين في هرمز التي دعا أهلها العثمانيين إلى نجاتهم.

ورغم القضاء على التمرد، فقد كان مثلاً احتذاه آخرون مع استمرار الأساطيل التركية في ملاحقة البرتغاليين دورياً. ووقعت أولى الغارات التركية في المنطقة المجاورة لماليندي حتى من قبل ظهور مير علي بك، فأثارت قلق البرتغاليين رغم أن تأثيرها كان محدوداً، وأشار الملك على نائبه في غوا بأن يضع حداً لسوء سلوك المسؤولين البرتغاليين في الساحل السواحلي، الذي كان موضع شكوى الشيوخ السواحليين. فقد خشى الملك أن يؤدي ذلك إلى تشجيع هؤلاء الزعماء أو يضطرهم إلى الاستنجاد بالأتراك ليحرّروا أنفسهم من نير البرتغاليين.

وكانت مخاوف لشبونة قائمة على أساس سليم. فعندما ظهر مير علي بك في عام ١٥٨٥، لقيت السفينة الشراعية الوحيدة التي جاء بها كما لقيت رسالته التحريرية ترحيباً حاراً من جميع المدن السواحلية فيما بين مقديشو وكيلوا باستثناء ماليندي. ورحل علي واعداً بأن يعود ومعه قوة أكبر، بعد أن استولى على غنائم وأسر نحو خمسين جندياً برتغالياً في لامو. وردّ البرتغاليون على ذلك بشنّ حملة تأديبية شملت، بصفة خاصة، فازا وممبسة. وقد لقيت الحملة مقاومة شديدة في فازا، وأوقع أهلها خسائر كبيرة بالبرتغاليين قبل أن يتغلب هؤلاء عليهم، ويدمروا مدينتهم ويقتادوا شيوخهم ليعرضوا على الجمهور في غوا. وقام سكان ممبسة بانسحاب تكتيكي حتى غادرها البرتغاليون، إلا أن المدينة تعرّضت للنهب.

وفي سنة ١٥٨٨ عاد مير علي بك، التزاماً بالوعد الذي قطعه، ومعه خمس سفن. ولقي مرة أخرى مساندة معظم المدن، باستثناء ماليندي التي قاومتها مقاومة رمزية. وعندما بدأ القائد التركي في تنفيذ خطته لتحويل ممبسة إلى قاعدة تركية، ردّ البرتغاليون بتوجيه أسطول أكبر إلى شرق أفريقيا في يناير/كانون الثاني من عام ١٥٨٩.

وتوافق التهديد البرتغالي بالعقاب مع وصول الزيمبا، أكلة لحوم البشر، الذين هدّدوا

(٢٩) المرجع السابق. وقد انضح أن وجود السيجيجو في المنطقة كان مفيداً لأنه ساعد ماليندي على البقاء بعد هجوم الزيمبا.

(٣٠) اقتباس لـ Freeman-Grenville و R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣، ص ١٣٧.

ممبسة من أرض القارة على نحو ما هددوا كيلوا من قبل^(٣١). وبذلك وجد أبناء المدن ومحروورهم الأتراك أنفسهم بين عدوين لا علاقة بينهما. وقد أدى قيام البرتغاليين بتدمير الأسطول التركي إلى إتاحة الفرصة للزيمبا للوصول إلى الجزيرة حيث أطلقوا العنان للتخريب والتدمير. ولجأ حوالى مائتين من الأهالي ومن الأتراك إلى السفن البرتغالية التماساً للأمان. وقد اتجه الزيمبا بتهديدهم إلى الشمال ولم يوقفهم عن الاستمرار في التدمير غير السيجيجو الذين أنقذوا ماليندي من مصير مماثل. وفي هذه الأثناء أبحرت الحملة البرتغالية شمالاً وقامت بالانتقام من لامو لتأييدها للأتراك. واقتيد شيخها مع عدد من أعيانها إلى بيت حيث قطعت رؤوسهم في حضور سلاطين بيت وفازا وسيو عبرة لهم. كما هوجمت جزيرة ماندا المجاورة ونهبت عاصمتها تاكوا.

ومن الصعب تقدير ما كان لتهديد الزيمبا، شأن تهديد الأورومو من بعد، من إسهام في إفراغ بعض المدن السواحيلية من سكانها وفي تدهورها. فقد أفل نجم كيلوا في البداية ولكنها أخذت في استعادة وضعها رويداً رويداً بفضل إرادة أهلها، ووجود الوكيل التجاري للقائد البرتغالي المقيم في ممبسة، وظهور تجارة الباو قرب نهاية القرن السادس عشر^(٣٢). وبلغت ممبسة حدّاً من الضعف مكن غريمته القديمة، ماليندي، من الاستيلاء عليها بمساعدة السيجيجو. وبذلك انتهى في ممبسة حكم أسرة الشيرازي التي قاومت السيادة البرتغالية بصورة متصلة. وحلت محلها الأسرة الحاكمة لمنافستها اللدود، ماليندي، التي كوفي حاكمها، السلطان أحمد، على ولائه المتصل للبرتغاليين. على أن التأثير الطويل المدى الذي ترتّب على انتقال القائد البرتغالي وحاميته إلى ممبسة، بصحة البيت المالك في ماليندي. كان هو التدهور التدريجي لماليندي نفسها، الأمر الذي لم تتمكن من أن تغلب عليه حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(٣٣).

والدور الذي لعبته كيليفي في ذلك الحين بين ممبسة وماليندي دور مثير للاهتمام رغم أن المصادر تميل إلى تجاهل منافستها لماليندي. ويقال إنه كانت هناك صلة قرابة تربط حكام ممبسة بحكام كيليفي. كما يبدو أن كيليفي حاربت ماليندي على حكم ممبسة بعد هجوم الزيمبا بقليل. وربما كانت قد قامت بذلك على أساس علاقاتها الأسرية أو لمجرد تحقيق طموحاتها. على أن العلاقات بين كيليفي وماليندي كانت، على أية حال، عدائية عشية استيلاء الأخيرة على ممبسة، إذ شكت ماليندي من غارات كيليفي ومناوشاتها. وقد أتاحت المعارك بينهما فرصة لماليندي لكي تضرب عصفورين بحجر واحد: إنهاء استفزازات كيليفي ومطالبتها بممبسة. ويبدو أن كيليفي عانت، بعد هذه الهزيمة، من تدهور لا رجعة فيه. وتدلّ الآثار الباقية إلى اليوم على وجود مدينة كانت تضمّ يوماً قصرًا وبيوتًا على قمة

(٣١) كان الزيمبا أصلاً، كما ذكر من قبل. من محاربي اللوندو. وفي ثمانينات القرن السادس عشر قاد أحد زعمائهم ثورة رجاله على جيرانهم إلى الشرق. وفي حوالى عام ١٥٨٨ وصل جيشه المتزايد إلى كيلوا وذبح معظم سكانها وجعلها أطلالاً قبل أن يسير شمالاً إلى ممبسة. انظر كذلك J. dos Santos، ١٦٠٩، المجلد الأول، ص ٦٥-٧١، و R. Avelot، ١٩١٢.

(٣٢) E.A. Alpers، ١٩٧٥، (أ) ص ٥٨-٦٢.

(٣٣) E.B. Martin، ١٩٧٣، ص ٤٠-٤١.

أحد التلال ومسجدًا به نقوش جميلة من آيات القرآن في فجوة المحراب، بينما كانت بقية المدينة تمتد أسفل هذا التل.

وقد برهنت الحملتان التركيتان على مدى ضراوة القبضة البرتغالية على الساحل السواحيلي. ومن أجل تعزيز هذه القبضة، والتصدي بالتالي لتحديات المستقبل، قرّر البرتغاليون إنشاء قلعة في ممبسة ووضع حامية فيها. وقد أنشئ حصن يسوع سنتي ١٥٩٣ و١٥٩٤ بمعرفة بنّائين من الهند وعمّال من ماليندي يعملون تحت إدارة مهندس معماري إيطالي^(٣٤). ووضعت هناك حامية قوامها مائة رجل تحت قيادة ضابط شملت دائرة اختصاصه المنطقة الممتدة ما بين براوة في الشمال إلى رأس دلغادو في الجنوب.



اللوحة ٢٠٢٥: حصن يسوع الذي بناه البرتغاليون في ممبسة في ١٥٩٣-١٥٩٤.

إلا أن الإدارة البرتغالية بالرغم من وجودها القوي نسبيًا في ممبسة، لم تشهد تغييرات ذات بال في بقية الساحل السواحيلي. وظلّ الوجود البرتغالي في المناطق الأخرى في أدنى الحدود وكان دفع الجزية هو كل ما يريدونه من حكام المدن. وقد سهّلت حامية ممبسة للبرتغاليين التصدي السريع لما يمكن أن يحدث من مقاومة أو تمردات. لكن قربها لم يكن يخيف الجميع. ففي سنة ١٦٠٣ مثلاً، قام حاكم بيت بتمرد مسلّح أدّى إلى إدانته

(٣٤) انظر في تفاصيل المبنى C.R. Boxer و C. de Azevedo، ١٩٦٠، ص ٨٧-١١٧.

وإعدامه. لكن هذا العقاب الوحشي لم يحل دون قيام تحديات وتمردات جديدة في بيت وغيرها من المدن فيما بعد.

التشتت البشري وإعادة الاستيطان على الساحل

وقعت عدة تطورات مهمة خلال القرن السابع عشر. وكان أحدها هو دخول الهولنديين والبريطانيين إلى المحيط الهندي لتحدي البرتغاليين. وثانيها تدهور العلاقات بين البرتغاليين والحكام الجدد لمبسة، حلفائهم التقليديين. وثالثها التشتت البشري وإعادة التوطين على الساحل، الأمر الذي أدى إلى ظهور شعوب ومجموعات سكانية جديدة.

فقد أدى تزايد الشعور بعدم الأمان، الذي نشأ أساساً بسبب ضغط الأورمو، وربما - إلى حد ما - بسبب التغيرات المناخية، إلى انتقال مجموعات من السواحليين من المدن الأقرب إلى الشمال إلى المدن الجنوبية. فاستقبلت جزيرة بمبا ومبسة مهاجرين من المراكز الشمالية واستقرّ على أرض الجزيرة إبان هذه الفترة، معظم أسلاف الأمم التسع (الميجي - كيندا) لمبسة. واضمحلت بعض المستوطنات الشمالية أو هجرت تماماً، على حين تعززت مستوطنات غيرها في الجنوب كما ظهرت، إلى الشمال منها، مستوطنات جديدة على الساحل التزاني عرفت، على سبيل المثال، باسم مريما^(٣٥). وتطوّرت فومبا كوو بدرجة أكبر خلال القرن السابع عشر لتكتسب هوية متميزة.

ولا يقلّ عن ذلك أهمية انتشار مجموعات تطورت فيما بعد لتشكيل شعوب الميجي - كيندا والبوكومو إلى جنوب شونغوايا (أو سينغوايا). ولا يجوز التحدّث عن شونغوايا كدولة أسطورية^(٣٦). فالأدلة ترجح أنها وجدت سواء كانت مستوطنة أو دولة. ويقدم التراث الشفهي للميجي - كيندا، وكذلك تراث الجماعات الناطقة بالسواحلية مثل الباجوني، أدلة قوية على وجودها^(٣٧). ولم يدرس تطوّر الميجي - كيندا إلا مؤخراً مما سدّ ثغرة مهمة في تاريخ الساحل^(٣٨). ويمكن القول بإيجاز إن جماعات مختلفة انتقلت جنوباً من شونغوايا واستقرّت في قرى حصينة (ماكايا، والمفرد كايا) فوق التلال المطلة على المدن السواحلية بين ماليندي وجنوب مبسة مباشرة. ولعلّ التحصينات ساهمت في نمو هوية الجماعة وتضامنها. ومع الوقت أصبحت الماكايا أكثر من مجرد ملاذ آمن من تهديدات الأورمو ثم الماساي من بعدهم. فقد احتلت مكاناً مهماً في الحياة الاجتماعية الدينية للميجي - كيندا، استمرّ إلى ما بعد الأزمنة التي

(٣٥) G.S. Freeman-Grenville، ١٩٦٣، ص ١٤٦-١٤٩.

(٣٦) R.F. Morton، ١٩٧٣.

(٣٧) J. de V. Allen، ١٩٧٧ (ب)، انظر كذلك V.L. Grottanelli، ١٩٥٥ و ١٩٧٥، الذي قال إن الموقع الأثري القريب من بور كافو الحديثة (ميناء ديرنفورد) هو شونغوايا التاريخية.

(٣٨) T.T. Spear، ١٩٧٤. الأمم التسع (الميجي - كيندا) هي: الديغو، والجيرياما، والرابعي، والريب، والكومي، والكاوما، والدوروما، والشونبي، والجيبانا.

كان الناس يعيشون فيها في قرى حصينة. وقد طوّرت جماعات الميجي - كينندا علاقات تجارية وثقافية مع المدن السواحلية المجاورة. فقد أقام الديغو والسيجيغو مثلاً علاقات اجتماعية ثقافية وعلاقات اقتصادية مع فومبا كوو^(٣٩). وأقامت كل كايا من كايات الميجي - كينندا رابطة اقتصادية وسياسية خاصة مع إحدى أمم ممبسة الاثنتي عشرة التي كانت قد استكملت استقرارها في المدينة بحلول القرن الثامن عشر.

النزاع البرتغالي - الممبسي

استمرت العلاقات الودية بين البرتغاليين والسلطان أحمد حوالي ثلاث سنوات فقط بعد انتقال مقرّ حكومة السلطان إلى ممبسة. وسرعان ما أصبح من الواضح أن قائد ممبسة يتجاهل أوامر غوا بالإبقاء على علاقات طيبة مع حليفهم العجوز، كما أنه لم يعد يلتزم بالاتفاقات الإدارية والمالية التي عقدت معه. وشكا السلطان من العراقيل التي وضعت أمام تجارة ممبسة وملاحقتها، كما أنه ناشد لشبونه، وهو أمر له مغزاه، إعفاء مدن أخرى من الجزية التي فرضت عليها بعد الحملات التركية. كما طلب كذلك الاعتراف به حاكماً لمبا التي يبدو أنه غزاها بقوّاته الخاصة، ولكن البرتغاليين كانوا يريدون أن يحكمها عميل لهم يقومون هم باختياره. وأعطيت ممبا أخيراً للسلطان أحمد ولكن بالايجار فقط، وكان المقابل الذي يدفعه سنوياً لذلك هو ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ كيس من الأرز.

وبعد وفاة السلطان أحمد في سنة ١٦٠٩، وجد ابنه الحسن نفسه مشتبكاً في صراع مع القائد البرتغالي الجديد مانويل دي ميلو بيريرا، بشأن حقوقه وامتيازاته في ممبسة وبمبا. وأدّى المناخ الساموم القائم بينهما، الذي تدهور بفعل المكائد التي حاكها عم الحسن، بالسلطان إلى الالتجاء إلى عرباجا (الأرجح أنها راباعي) بدلاً من الخضوع لقرار من غوا بمحاكمته فيها. وفي البداية أجاره الموسونغولو^(٤٠) إلا أنهم خانوه بعد ذلك وقتلوه بعد أن رشاهم البرتغاليون بقطع من القماش.

ولم تكن لشبونة طرفاً في هذه الخيانة وأصرت، تعويضاً عن ذلك، على أن يصبح ابن الحسن، يوسف، حاكماً بعد فترة تعليم في غوا. وعند وصول يوسف إلى غوا حمل على اعتناق المسيحية وتمّ تزويجه من زوجة برتغالية أسبوية. كما أنه خدم في القوات المسلّحة البرتغالية في الخليج الفارسي وبرز كجندي بارع في القتال والرماية. لكنه عندما أُعيد إلى ممبسة في سنة ١٦٣٠ ليصبح حاكماً (باسمه المسيحي دوم جيرونيمو شينغوليا)، واجه مشكلات حادة لأنه لم

(٣٩) انظر أ.إ. سالم، ١٩٧٣، الفصل الأول، و W.F. Mackay، ١٩٧٥.

(٤٠) أشارت المصادر البرتغالية إلى هذه الجماعة ولكن يبدو أنهم لم يستمروا إلى ما بعد عهد البرتغاليين. وربما تكون قد استوعبتهم جماعات أخرى من المستوطنين من شونغوايا، لعلها تلك التي ينحدر منها الراباعي وهم جماعات الميجي - كينندا.

يلق قبولاً، لا من أهل ممبسة ولا من البرتغاليين. فقد استنكر أقرباؤه تغييره لعقيدته، ووجد نفسه منبوذاً من جانب الجماعة كلها. وفي الوقت نفسه لم يعامله المسؤولون البرتغاليون بالاحترام الواجب له أو يبدوا تقديرًا لخدماته للتاج البرتغالي.

وفي أغسطس / آب سنة ١٦٣١ حكم قطعاً القائد البرتغالي، بيدرو ليتاوو دي غامبوا، أن اعتياد يوسف أداء الشعائر الإسلامية للصلاة في مقبرة أبيه القتل هو بمثابة تخل عن العقيدة المسيحية يقرب من الخيانة، وخطط لإرساله إلى غوا ليحاكم فيها. وعلى غرار أبيه قرّر يوسف عدم الخضوع للمحاكمة، ولكنه على خلافه قرّر أن يحارب.

وكثيراً ما رويت قصة اقتحام يوسف لحصن يسوع في ١٥ أغسطس / آب سنة ١٦٣١ أثناء احتفال البرتغاليين بعيد رفع السيدة العذراء إلى السماء، وذبحه لكل من كانوا فيه باستثناء قلة قليلة^(١). وقد رأى يوسف في عودته المأساوية للإسلام بداية للجهاد من أجل إخراج البرتغاليين من الساحل كله. على أن دعوته لم تلق آذاناً صاغية، شأنها شأن دعوة مير علي بك قبل ذلك ببضعة عقود، كما لم تلق ثورته مساندة من أية مدينة أخرى. إلا أنه استطاع مع ذلك، عندما جاءت الحملة الأولى التي أرسلت لمعاقبته في يناير / كانون الثاني سنة ١٦٣٢، أن يضطرّها هو ويضع مئات من أتباعه السواحليين والأفريقيين إلى الانسحاب بعد تكبيدها خسائر فادحة. لكنه لم ينتظر قدوم حملة أخرى، إذ دفعه شعوره بالإحباط لعدم مساندة المدن الأخرى له عسكرياً، إلى السفر إلى الجزيرة العربية للحصول على الأرجح على مساعدة تركية.

ولما لم يتحقق له ذلك، عاد إلى شرق أفريقيا حيث أثار تمرّدات ساحلية صغيرة حتى وفاته في سنة ١٦٣٧. وكان أشدّ هذه التمرّدات ما وقع في أرخبيل لامو مما أدى إلى توجيه حملة عقابية مطوّلة في سنة ١٦٣٦ وسنة ١٦٣٧ لإخضاع فازا، ولامو، وماندا، وبيت. ويسجّل نقش على بوّابة حصن يسوع يرجع إلى سنة ١٦٣٥ هذا الانتصار الذي أدّى إلى خضوع الساحل للتاج البرتغالي.

الدخلاء البريطانيون والهولنديون

كان المد في ذلك الوقت قد بدأ يتّجه إلى غير صالح البرتغاليين في المحيط الهندي. وكان ظهور الهولنديين والبريطانيين في المنطقة قد بدأ يسهم في تقليص الهيمنة البرتغالية عندما وقع التمرّد الذي قام به يوسف. وكان الهولنديون يشاركون منذ وقت طويل في التجارة الشرقية كوكلاء يقومون بشحن البضائع التي تجيء إلى لشبونة من المستعمرات إلى أجزاء أخرى من أوروبا. إلا أنه عندما اتّحدت إسبانيا والبرتغال في سنة ١٥٨٠، سعى الملك الإسباني إلى استبعاد الهولنديين الذين كانوا يكافحون منذ سنة ١٥٦٦ للتحرّر من السيطرة الإسبانية. وقد دفع ذلك الهولنديين إلى التصميم على الوصول إلى الشرق بمعزل عن إسبانيا والبرتغال، وبحلول

(٤١) انظر دراسة هذا الحادث في G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٨٠.

نهاية القرن السادس عشر كانت السفن الهولندية تتحدّى البرتغاليين في المحيط الهندي. وفي سنة ١٦٠٧ فرضت السفن الهولندية حصارًا على مدينة موزمبيق استمرّ عدة أشهر قبل أن يضطرّها تفشي المرض إلى الانسحاب. لكنها كانت قد دخلت إلى المحيط الهندي مصمّمة على البقاء فيه.

وفي هذه الأثناء كان الانجليز يشنون غارات قرصنة على السفن الإسبانية منذ سنة ١٥٨٠، حين جعلت الوحدة بين القوتين الأيبيريتين من المصالح البرتغالية في المحيط الهندي أهدافًا مشروعة. وقبل نهاية القرن كانت السفن البريطانية قد دارت حول رأس الرجاء الصالح. وفي سنة ١٥٩١ رست إحداها في زنجبار قبل أن تواصل رحلتها إلى الهند، وفي سنة ١٦٠٨ رست سفينة أخرى في بمبا. ومنذ ذلك التاريخ كان البرتغاليون يحاربون حربًا خاسرة لإبعاد هؤلاء الأوروبيين الدخلاء. وكان الصراع يدور إلى حدّ كبير في الخليج الفارسي، وفي ساحل مالابار بالهند، وسري لانكا وأرخبيل الملايو. ولم يسع الهولنديون ولا البريطانيون إلى الحلول محل البرتغاليين باحتلال أية مدينة في شرق أفريقيا احتلالًا دائمًا. ولم يكن يقصد من التوقّف في زنجبار وبمبا إلا التزوّد بالمؤن والمياه فقط.

ومع ذلك فقد أدّت الغارات والملاحقة البريطانية الهولندية إلى إرهاق الموارد البرتغالية. وأفضت مشاركة الانجليز في القتال الدائر بين السكان المحليين وسادتهم البرتغاليين إلى ترجيح الكفّة ضد هؤلاء بصورة حاسمة. ومع مرور الوقت بدأت أصداء النكسات التي حدثت في الخليج الفارسي تصل إلى الساحل الشرقي لأفريقيا.

وبالرغم من أن انجلترا كانت في سلام مع إسبانيا والبرتغال ساعدت شاه فارس، في سنة ١٦٢٢، على طرد البرتغاليين من معقلهم الاستراتيجي في هرمز^(٢٢)، ممّا حرم الدولة البرتغالية في الهند من مصدر دخلها الرئيسي. وسعيًا إلى تعويض هذه الخسارة هاجم البرتغاليون مسقط، وهي إحدى مدن الساحل العماني التي كانوا يسيطرون عليها منذ أوائل القرن السادس عشر ونهبوها كما فعلوا بكثير من المدن السواحلية. وكانت مسقط هي النظير العماني لمبسة. وفي سنة ١٥٨٨، بعد قليل من الغارات التركية، شيدّ البرتغاليون فيها حصنًا لاستخدامه قاعدة لاسترجاع هرمز، ونقطة ارتكاز للتجارة بين الهند والخليج الفارسي.

نهاية الحكم البرتغالي في شرق أفريقيا

بعد قليل من سقوط هرمز في أيدي الفرس، تسلّمت الحكم في المناطق الداخلية العمانية أسرة جديدة تميّزت بعلو الهمة والتصميم على تخليص البلاد من نير البرتغاليين. كانت تلك هي أسرة البعري التي أسسها وكان أول إمام لها ناصر بن مرشد. وقد اضطرّ البرتغاليون نتيجة هزائمهم العسكرية، فيما بين سنة ١٦٤٠ وسنة ١٦٥٠، إلى هدم حصونهم والجلء عن مسقط. واستخدم

الحكام العمانيون، بعد سيطرتهم على ساحل بلادهم، الملاحين المتمرسين من أبناء البلاد لبناء قوة بحرية ذات بأس أخذت تتحدى البرتغاليين فيما وراء الخليج. وكان من المحتم أن تلفت الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية والتجارية أنظار الحكام من اليعربيين إلى شرق أفريقيا. ومع إعادة الاستيلاء على ممبسة بعد تمرد يوسف، قرّر البرتغاليون حكم المدينة حكماً مباشراً. وكانت التمردات، كما سبق أن أوضحنا، تقع بصفة منتظمة ولا سيما في بيت التي يبدو أنها تسلمت قيادة الكفاح من أجل التحرير. والظاهر أن المدينة كانت قد دخلت حينذاك في عهد من الرخاء ممّا حدا بالبرتغاليين إلى إنشاء ديوان للجمارك بها في سنة ١٦٣٣. لكن تدخل البرتغاليين في تجارة المدينة، التي جعلت بيت في نظرهم أكثر ثراء وقوة ممّا ينبغي، أدّى إلى تدهور العلاقات بينهما. وفي غضون ذلك لم تكن شكاوى مدن أخرى، مثل سيو وبمبا وأوتوندو، من سوء المعاملة، قد وصلت فقط إلى لشبونة بل أيضاً إلى حكام عمان الجدد الذين طلبت إليهم هذه المدن مساعدتها ضد البرتغاليين.

وقد أعقب ذلك فترة طويلة من الصراع خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر بين البرتغاليين والعرب العمانيين في مياه شرق أفريقيا. ففي سنة ١٦٥٢ هاجمت حملة عمانية، بتشجيع من الحكام المحليين، الموقع البرتغالي في زنجبار مما أدّى إلى مقتل عدد من البرتغاليين. وردّ البرتغاليون على ذلك بالاغارة على الجزيرة وطرد ملكتها وابنها، وحاكم أوتوندو، لرفضهم دفع الجزية وتشجيعهم العرب العمانيين. وفي سنة ١٦٦٠ رسا في ممبسة أسطول اشتركت في تكوينه عمان وبيت وقام بنهب الحي البرتغالي فيها دون أن يلقى، على ما يبدو، أية معارضة جدية. كما شنّ العمانيون غارات أخرى امتدّت جنوباً حتى بلغت موزمبيق في سنة ١٦٦٩. وفي أغسطس / آب سنة ١٦٧٨، قاد نائب الملك البرتغالي بنفسه حملة كبرى ضد «بيت المتبجحة». وقد انضمّ إليه حاكم فازا المجاورة التي كانت منغمسة إذ ذاك في مهامراتها ومناوشاتها الدائمة مع بيت. وكان نجاح الحملة محدوداً إذ إنها اضطرت إلى الانسحاب عند ظهور السفن العمانية في يناير / كانون الثاني سنة ١٦٧٩، لكنها كانت قد قبضت على حكام بيت وسيو ولامو وماندا الذين قطعت بعد ذلك رؤوسهم مع عديد من الأعيان الآخرين. على أن فقدان بيت لحاكمها لم يكبح جماحها مما أدّى إلى تعرّضها لحملة أخرى في سنة ١٦٨٧، حيث تمّ غزوها ونهبها، وقبض على حاكمها الجديد وأرسل إلى غوا ومعه إثنا عشر من مستشاريه.

وقد بذلت محاولة للتوصل إلى اتفاق وسط يحتفظ بمقتضاه شيخ بيت بعرشه - بدلاً من استبدال عدوه حاكم فازا مكانه - مقابل قبوله للسيادة البرتغالية. إلا أن لشبونة رفضت هذا الاتفاق المؤقت الذي تمّ التوصل إليه في غوا، حيث كان الملك البرتغالي يرغب في إنهاء استقلال بيت ومكافأة فازا على «ولائها الصريح»^(٤٣). لكن بيت كانت قد وقعت عندئذ في قبضة قوة عمانية، وفي يوم عيد الميلاد سنة ١٦٨٨ قتل حاكمها الأسير ومستشاروه عند محاولتهم الهروب من الأسر في بانجيم.

أوقفت الفتن الداخلية الغارات العمانية على المواقع البرتغالية في شرق أفريقيا لعدة سنوات. وقد استهدفت هذه الغارات، لدى استئنافها، بمبا التي كانت ممبسة تعتمد عليها للحصول على الغذاء والتي كان قد وقع فيها تمرد ضد البرتغاليين. لكن البرتغاليين نجحوا في سنة ١٦٩٤ في القضاء على التمرد وطرد العرب العمانيين.

إلا أن العام التالي شهد أكبر تحدٍّ من جانب عمان. ففي مارس / آذار ١٦٩٦، رست في ممبسة سبع سفن عمانية تحمل ثلاثة آلاف رجل وحاكم لامو، واحتلوا المدينة والجزيرة بسهولة ثم فرضوا الحصار على حصن يسوع. وقد طال الحصار أكثر من سنتين ونصف السنة حتى استسلمت القلعة أخيراً في ديسمبر / كانون الأول سنة ١٦٩٨. ولم يبرهن ذلك فحسب على بطولة المدافعين الذين عاونهم حلفاء من ماليندي وفازا، بل كذلك على شدة عجز وجبن القادة البرتغاليين الذين كانوا يرسلون من حين إلى آخر للتخفيف عن المحاصرين في الحصن. ذلك أنهم دأبوا على الاكتفاء بإرسال المؤن إلى الحصن المحاصر دون أن يحاولوا مهاجمة محاصرته. وعندما أقنع العمانيون جيرانهم الميجي - كيندا بقطع الإمدادات عن المدافعين نالت من هؤلاء الأمراض وسوء التغذية. وحين وصلت الحملة من غوا في نوفمبر / تشرين الثاني سنة ١٦٩٨ تحمل أوامر بالاشتباك مع العدو، كان علم عمان الأحمر يرفرف بالفعل فوق الحصن. وقد نجح البرتغاليون في العودة لفترة وجيزة إلى ممبسة فيما بين سنتي ١٧٢٨ و ١٧٢٩، منتهزين فرصة ضالة الوجود العماني بعد سقوط ممبسة وخيبة أمل السواحيليين في بعض المدن في العرب الذين كانوا، فيما يقال، يسيئون معاملة الأثرياء ويتدخلون في التجارة المحلية. وربما بولغ في مثل هذه التقارير في غوا من جانب الأعيان السواحيليين المخلوعين مثل أمير فازا. ولكن ليس هناك شك في أن حاكم بيت كان على خلاف مع الحامية العربية في مدينته. وعندما ثار قسم منها ضده، مؤيداً من العمانيين، انتهى به الأمر إلى طلب المساندة من غوا في أواخر سنة ١٧٢٧. ومن بيت تحرّكت الحملة البرتغالية ضد ممبسة حيث كانت الحامية العمانية في الحصن قد تمرّدت في غياب قائدها وطلبت العون من ملك بيت ضد الحاميات العربية الأخرى التي كانت تقوم بحراسة حصون أصغر في الجزيرة. واستسلم الحصن والمدينة للقوات البرتغالية - البيتية، واستدعي حكام واسيني وفومبا وبانغاني ومتانغاتا وتانغا وزنجبار وبمبا إلى ممبسة لتجديد تعهدهم بالولاء.

على أن عودة البرتغاليين والحلف بينهم وبين بيت لم يستمرّ طويلاً. فقد كان حاكم بيت متلهفاً على الحصول على المساعدة ضد الفريق المحلي المنافس له ومسانديه العرب مما جعله يسرف في تقديم وعود للبرتغال مثل دفع الجزية واحتكار تجارة العاج. ولكن لم تضر ستة أشهر إلا وكان ملك بيت يتهم البرتغاليين بممارسة القهر من أجل احتكار العاج، ويشكو من قيود تجارية أخرى. وفي سنة ١٧٢٩ أقنع اشتباك مسلّح البرتغاليين أخيراً بضرورة الانسحاب. وكانت نذر المتاعب قد أخذت تتجمع حينذاك في ممبسة. فقد هاجمت قوة مشتركة بين ممبسة والموسونغولو (أفارقة من داخل القارة) المواقع البرتغالية في المدينة بقيادة واحد من أعيان ممبسة كان قد ذهب من قبل إلى غوا لحث البرتغاليين على العودة، ثم حاصرت الحامية

الصغيرة المرابطة بالحصن. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٧٢٩، استسلمت الحامية التي أوشكت على الهلاك جوعًا وسمح لها بالإبحار إلى موزمبيق. وقد حذت مدن أخرى، منها زنجبار وبمبا ومافيا، حذو ممبسة فقتلت البرتغاليين أو طردهم.

وعلى ذلك. كانت المدن السواحلية هي المسؤولة عن الطرد النهائي للبرتغاليين. ولكن سرعان ما احتلّ العمانيون بيت وممبسة مرة أخرى ودخل الساحل السواحلي عصرًا جديدًا من تاريخه. وقد عزيت هزيمة البرتغاليين إلى عوامل شتى: نظامهم الاستعماري الضعيف الذي تنقصه الكفاءة والاتساق، وعدم القدرة على الحسم على المستوى الشخصي، والزوات، وعدم كفاءة المسؤولين الرسميين وجشعهم حيث كان همّهم الأول هو ملء جيوبهم ممّا استعدى عليهم السكان السواحليين المحليين في كثير من الأحيان، وقسوة التقلبات المناخية والأمراض التي أودت بحياة الكثيرين من السكان البرتغاليين المحدودين أصلًا. والصراع بين الفصائل المحلية الذي كان في كثير من الأحيان سيفًا ذا حدين يعمل لصالح البرتغاليين تارةً ولغير صالحهم تارةً أخرى. وقبيل النهاية كانت الموارد البرتغالية قد أرهقت إرهاقًا بالغًا بحيث غدا من الصعب حشد قوة كافية. وآية ذلك أن غوا نفسها قد جرّدت تمامًا من قوّاتها الدفاعية، في محاولة أخيرة يائسة لشنّ حملة عسكرية لاستعادة موطئ قدم في شرق أفريقيا، جرت في يناير/ كانون الثاني سنة ١٧٣٠ دون أن يكب لها النجاح.

وقد وقعت هذه الأعمال الحربية في خضمّ تطورات سياسية واقتصادية وثقافية مهمة شهدتها المنطقة الساحلية. ففي الجزء الجنوبي من الساحل قامت تجارة مهمة بين الياو وكيلاو بدأت بالجلود والمصنوعات الحديدية والمنتجات الزراعية ولكنها شملت، قرب نهاية القرن السابع عشر، تجارة مزدهرة وجيدة التنظيم في العاج^(٤٤). وقد تعرّضت هذه التجارة لنكسة مؤقتة في أوائل القرن الثامن عشر حين فقد البرتغاليون ممبسة التي كان قائدها قد اشترى قسمًا كبيرًا من صادرات كيلاو. ولم يتمكن خلفاؤهم العمانيون من توفير طلب كاف على هذه السلع أو على سلع المبادلة من الأقمشة والخرز، التي كانت كيلاو تحصل في مقابلها على العاج وعلى سلع أخرى من المناطق الداخلية. ونتيجة لذلك تحوّل عاج الياو عن كيلاو ليتّجه إلى موزمبيق. لكن مقدم أسرة البوسعيدي من عُمان في منتصف القرن الثامن عشر كان بشيرًا بعهد جديد من الانتعاش لكيلاو. وفي الشمال كانت فومبا كوو قد وطدت مركزها، وتطبّعت الأسرة الشريفة الحاكمة فيها، أسرة باعلوي، بطابع أهل البلاد. فكان كل حاكم (ديوان) يتّخذ لنفسه لقبًا من ألقاب البانتو، كما كانت احتفالات تنصيبه تجمع بين طقوس البانتو والطقوس الإسلامية. وكان السيجيجو قد استقرّوا حول الولاية، كما فعل الديجو وهم أحد بطون الميجي - كيندا. ودخل كلاهما في علاقة وثيقة مع فومبا كوو فأرسوا بذلك أسس اقتصادها وشاركوا في تنصيب حكامها وفي المنازعات حول خلافتهم خلال القرن الثامن عشر وما تلاه. وكان تأثير ديانة الأسر الشريفة حاسمًا في اعتناق أهل الساحل من الديجو والسيجيجو للإسلام، وإن كانوا قد



اللوحة ٣٠٢٥: مزخرفة منحوتة، مصدرها مسجد في فومبا كوو.

احتفظوا مع ذلك ببعض جوانب معتقداتهم الدينية ومنها احتفالات الاستسقاء. وفي أرخبيل لامو شهدت بيت أزهي عقودها خلال القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر، حيث تمتعت بثناء بالغ ونفوذ كبير على أجزاء من الساحل تقع إلى جنوبها، ونهضت بدور رئيسي في تحرير الساحل. واعتمد رخاؤها على التجارة البحرية التي استغلتها حينما كانت مدن أخرى، مثل ماليندي وممبسة وكيلوا، تسترد عافيتها بعد الهجمات التي تعرضت لها من جانب شعوب داخلية مثل الزيمبا. بل إن بيت أقامت علاقات مربحة مع الأوروبيين الساعين للذهب حيث أمد هؤلاء المدينة بالجلود التي كانت تصدرها، كما تاجرت في العاج المجلوب من داخل القارة^(٤٥). وبدل ما أمكن جمعه وحفظه من آثار الثقافة المادية على ما بلغته بيت من شأو عظيم في الرخاء والمعيشة المتحضرة إبان تلك الفترة. ولا تورد المصادر تفسيراً شافياً للتدهور السريع، على ما يبدو، الذي حاق بها في فترة ما خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

العنصر العماني في شرق أفريقيا

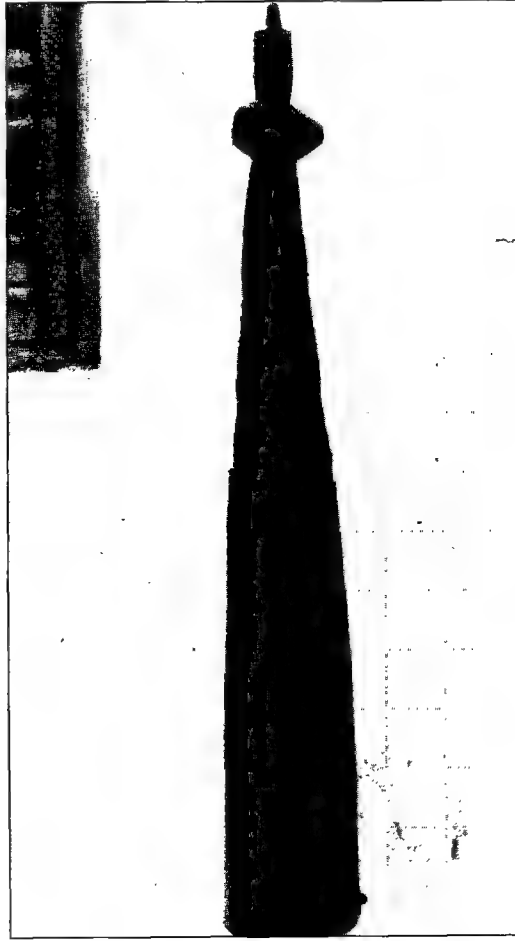
وهذا السقوط من ذرى عالية هو الذي يشكل موضوع واحدة من أشهر الملاحم (تيتزي) في اللغة السواحيلية، وهي ملحمة الانكشافي. وكان مؤلفها، عبد الله بن علي بن نذير، من أعضاء النخبة الشريفة في بيت. وكان أحد أجداده، وهو الشيخ أبو بكر بن سالم، ولياً مشهوراً

(٤٥) A. Nasir، ١٩٧٧، ص ١٧ و ١٨، J. de V. Allen، ١٩٧٤.

لمدينة عينات بحضرموت، وقد طلب إليه أحد حكام بيت في القرن السادس عشر أن يتوجّه إلى الله بالدعاء لتحرير المدينة من أعدائها - وإن كان ليس من الواضح هل كان هؤلاء من البرتغاليين أو من الأورومو. واستقرّ الأشراف وتكاثروا، واندمجوا مع السكان المحليين، واضطلعوا، مع أشراف لامو، بدور رئيسي في تطوير التقاليد الأدبية والدينية السواحيلية. وكان الأشراف المهاجرون من جنوب الجزيرة العربية هم الذين أدخلوا، حتى من قبل مجيء البرتغاليين، المذهب الشافعي الذي أخذت به الأغلبية الساحقة من سكان الساحل المسلمين. وقد شكلت طرق تعليم الإسلام، والكتب المستخدمة لذلك، وتقديس الأولياء وتوقير الأشراف، وشكل القصيدة الشعرية ومضمونها، التراث الثقافي لهؤلاء المتتسبين إلى النبي محمد، الذين لم يستوطنوا أرخبيل لامو وحده، بل مناطق أخرى من الساحل أيضًا، وشكلوا الجزء الأكبر من نخبته الدينية. وبحلول القرن التاسع عشر:

«كانت الاتصالات الثقافية تربط بين جنوب شبه الجزيرة العربية وبين ساحل البنادر، وتمتدّ جنوبًا على الساحل إلى موزمبيق والجزر الساحلية: أرخبيل لامو، وزنجبار، ويمبا، ومافيا، وجزر القمر. وقد ساعدت مدن حضرية مثل عينات وتريم، كما ساعدت مكة والمدينة، وأحيانًا القاهرة واسطنبول، في تكوين العقلية المذهبية للعلماء المسلمين في شرق أفريقيا. وقد سافر طلاب من مدن شرق أفريقيا إلى الحجاز وحضرموت، وأحيانًا إلى مصر لتلقي العلم على أيدي علماء مشهورين. وكان الحصول على إجازة من أحد هؤلاء العلماء يؤهل الحاصل عليها لتعليم اللغة العربية وتفسير القرآن والحديث وتدريس الشريعة، سواء في أحد المساجد أو في بيته. وقد أفضى هذا النظام التعليمي إلى تكوين جماعة قوية من العلماء كان الحكام من آل بوسعيد يختارون قضاتهم من بينهم»^(٤٦).

وكان للعنصر العماني، كما كان لتجارة الرقيق، إسهام له شأنه في عودة كيلوا إلى النهوض اقتصاديًا. فقد ظلت تجارة الرقيق تسيطر، مع تجارة العاج، على التاريخ الاقتصادي للساحل الشرقي حقبة طويلة من القرن التاسع عشر. وكان العامل الأكبر في تنشيط هذه التجارة هو فرنسا، التي كان استيلاؤها على جزر مسكرين - ايل دو فرانس (موريشيوس) وايل دو بوربون (رينيون) - وتطورها لها بعد سنة ١٧٣٥ إلى مستعمرات زراعية، بمثابة حافز قوي لكل من كيلوا وزنجبار لتوقرها لها الرقيق. وقد اتجه الفرنسيون في البداية إلى موزمبيق البرتغالية وإلى جزر كيرمبا للحصول منهما على الرقيق، حيث كان البرتغاليون حريصين على الحيلولة بين الفرنسيين وبين الاتجار مباشرة في الرقيق والعاج مع الماكوا والياو والتجار السواحليين في أرض القارة. لكن سطوة موزمبيق أخذت في الانحسار في منتصف القرن الثامن عشر، ويرجع ذلك - من ناحية - إلى المنازعات البرتغالية في المناطق الداخلية مع الماكوا، مما أدّى إلى إثارة الاضطراب في الطرق المؤدية إلى موزمبيق، ومن ناحية أخرى إلى التحدي الذي كان يمثله



اللوحة ٢٥، ٤: المسلة الكبرى في موني مكوو، زنجبار.

التجارة السواحليون، وكذلك التجار العرب الذين زادوا من نشاطهم على الساحل بعد أن شدد آل بوسعيد قبضة أسرته على عمان. وفي الوقت نفسه نمت الأموال التجارية الهندية في زنجبار، حيث عمد إلى تشجيعها الحكام العمانيون الجدد الذين كانوا قد جعلوا منها معقلهم الرئيسي على الساحل. وأصبحت كيلو مرة أخرى مركزًا تجاريًا رئيسيًا يجتذب تجار الرقيق والعاج من أرض القارة، مما أثار حفيظة البرتغاليين. على أن التدابير التي اتخذت، العسكرية منها وغير العسكرية، من أجل القضاء على المنافسة التجارية للعرب السواحليين، تلك المنافسة التي كانت تمثل تهديدًا قاتلاً للعمود الفقري لاقتصاد موزمبيق، فشلت كلها في وقف تصاعد هذه المنافسة.

وفي حوالى عام ١٧٨٥ كانت موزمبيق قد فقدت سيطرتها على تجارة العاج في شرق أفريقيا ووسطها، رغم أنها ظلت منتعشة اعتماداً على تجارة الرقيق، التي ازدهرت بفضل الطلب المتزايد من جانب المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي^(٤٧). وقد واجهت في ذلك منافسة من جانب مستوطنات السواحيليين الموجودة على ساحل القارة، مثل مستوطنات الايو، التي اتجه إليها الفرنسيون بصورة متزايدة للحصول على الرقيق. كما أخذ تجار الرقيق من الياو يتجهون بصورة متزايدة إلى كيلوا لتصرف ما لديهم من عاج ورقيق، حيث أصبحت كيلوا سوقاً كبرى للسلع العمانية المستوردة من الهند، التي اشتد الطلب عليها مثل أقمشة سورات القطنية. وكانت عودة كيلوا إلى الظهور على هذا النحو المتنامي هي التي أدت بالتاجر والمغامر الفرنسي، جان فسان موريس، إلى توقيع معاهدة مع المدينة في سنة ١٧٧٦. تبع بمقتضاها ألفاً من الرقيق كل عام إلى المستوطنين الفرنسيين في جزر مسكرين^(٤٨). وبحلول الثمانينات من القرن الثامن عشر كان هناك بالفعل ما يدل على وجود مشروعات تجارية رائدة قام بها السواحيليون ومن الأهم من التجار في الداخل وعبر بحيرة ملاوي. فقد كان هناك طريقان من الطرق الثلاثة الجديدة التي أنشئت حينذاك يؤديان إلى كيلوا والساحل السواحيلي بالاتفاف حول باغومويو، وهو ما يشهد على انتعاش الاقتصاد التجاري للساحل السواحيلي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر^(٤٩). وقد فتحت طرق تجارية جديدة للاتصال بشعوب الساحل مثل البولوكا، والبيسا، والنغوندي.

ومما يدل على أن التجارة والربح كثيراً ما كانا منفصلين عن السياسة أن العمانيين العرب كانوا يتاجرون مع كيلوا، رغم أن سلطانها كان شديد الحرص على الاحتفاظ باستقلاله عن عمان. على أنه ابتداء من سنة ١٧٨٤، قام الإمام الذي تم تنصيبه حديثاً في عمان، سعيد بن أحمد، بحملة عسكرية ليفرض إرادته على عدد من المدن الساحلية، بما فيها كيلوا التي كان عمه سيف بن سعيد، قد استخدمها قاعدة له بعد أن شق عصا الطاعة عليه. ولم يتمكن سلطان كيلوا، حسن ابراهيم، الذي أصبح طاعناً في السن من أن يقاوم إلا مقاومة رمزية. وقد اضطر إلى التخلي عن سيادته وعن أكثر من نصف حصيلة المكوس للحاكم الأعلى العماني، وأن يقبل بوجود حاكم وحامية عمانيين. لكن هذه التطورات السياسية لم تؤد إلا إلى التوسع في التجارة على ساحل كيلوا إذ إنها خلقت مزيداً من الاستقرار وأدخلت مزيداً من رؤوس الأموال الهندية لاستثمارها^(٥٠). ولا شك أن مسقط استفادت من هذه الترتيبات. فبحلول سنة ١٨٠٤ كان حاكم كيلوا العماني يرسل إلى سيده الإمام ستة آلاف قرش كل عام، وزاد هذا المبلغ إلى الضعف على الأقل بحلول سنة ١٨١١^(٥١). وأمدت زنجبار، التي كانت أكثر قواعد آل بوسعيد

(٤٧) E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ١٢٧، الحاشية ٨.

(٤٨) فيما يتعلق بالتجارة الفرنسية في كيلوا، انظر G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٦٥.

(٤٩) E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ١٦١.

(٥٠) المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٥١) R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣، ص ١٥٦، E.A. Alpers، ١٩٧٥ (أ)، ص ١٧٧.

استقرارًا وولاءً ونفعًا لهم في شرق أفريقيا، الخزائن العمانية بما لا يقل عن أربعين ألف قرش في سنة ١٧٩٦، وحوالي ستين ألف قرش في سنة ١٨١١. وعند انتهاء القرن كانت القيمة الاقتصادية للنقاط المحدودة، التي كان لآل بوسعيد العمانيين تمثيل فيها، قد أصبحت واضحة في نظرهم. وقد أسهم ذلك، كما أسهمت اعتبارات سياسية واستراتيجية أخرى، في السياسة التي اتبعتها سيد سعيد بن سلطان، (١٨٠٤-١٨٥٦) لتوسيع نفوذ أسرته على الساحل ثم اتخاذ زنجبار بعد ذلك عاصمة له^(٥٢).

خاتمة

حدثت بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٨٠٠ تغييرات مهمة على الساحل. فقد عانت المدن السواحلية التي كانت مستقلة من قبل من الاقتحام البرتغالي. وقد ساعدت صراعاتها وفتنها الداخلية التدخل البرتغالي في بعض الأحيان، بالرغم من أن البرتغاليين وجدوا في بعض الأحوال أن تدخلهم يشكل عبئًا عليهم أكثر مما يجلبه من منفعة.

وكان الاحتلال البرتغالي عتفًا وشرسًا، وكان مصممًا على أن يضرب المسلمين أينما وجدوا، وأن يستولي على أراضيهم وتجارتهم، بل وأن يفرض عليهم وعلى من يستمّن بالوثنيين في المنطقة اعتناق المسيحية. إلا أن التأثير الديني لم يحقق في واقع الأمر نتائج تذكر. وفيما عدا استثناءات قليلة، مثل يوسف بن حسن، وبعض الخليلات، كان معظم المسلمين رافضين للمسيحية. والمؤكد أنه عند انتهاء الاحتلال البرتغالي لم يتبق أي أثر للمسيحية.

أما بالنسبة للسيطرة على التجارة والملاحة التجارية في المحيط الهندي، فلم تحقق الجهود البرتغالية غير نجاح محدود. إذ استطاعت المدن السواحلية أن تستمر إلى حد كبير في نشاطها التجاري، رغم أن القيود التي فرضها البرتغاليون، مثل الاحتكارات والتراخيص (carataze) أدت إلى تقليص التجارة إلى حد ما. وتعزى بعض التطورات مثل تدهور تجارة السوفالا في الذهب إلى طمع المسؤولين المحليين وعدم كفاءتهم. ورغم أن الساحل كان يعتبر في بداية الأمر ذا أهمية ثانوية بالنسبة للتجارة الآسيوية، فقد أدى إلى إثراء المسؤولين البرتغاليين إن لم يكن التاج البرتغالي أيضًا.

وقد عرفت المدن السواحلية خلال هذه الفترة مصائر متأرجحة. فقد كان صمود ممبسة هو الذي مكّنها من استعادة قوتها عدة مرّات بعد عقاب صارم من البرتغاليين. ولم تنلق كيلوا الضربات بالكفاءة نفسها. وقد استعادت قوتها قرب نهاية القرن الثامن عشر بفضل اتجارها في الرقيق مع ايل دو فرانس. لكن هذا الإنتعاش كان قصير الأجل، إذ ما لبث صعود كيلوا كيفينجي، الواقعة على أرض القارة، أن أدى إلى أفول نجمها في بداية القرن التاسع عشر. واختفت مدن ساحلية أخرى إلى الأبد أو تحوّلت إلى قرى. ومن الخطأ أن ينسب هذا التدهور

(٥٢) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد السادس، الفصل الثامن.

إلى أعمال البرتغاليين. وربما كان الأقرب إلى الصواب عزوه إلى الضغوط البشرية، كتلك التي جاءت من الأورومو والزيмба، والتغيرات البيئية. والاستثناء الملحوظ في هذا التدهور العام هو بيت، التي بلغت أقصى درجات رخائها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو ما قد يفسر شدة حرص البرتغاليين على التمسك بهذه الجزيرة. لكن بيت أخذت في التدهور من جديد في خواتيم القرن الثامن عشر كما سجل ذلك شاعرها الكبير، سيد عبدالله، مؤلف سجلات «الانكشافى». ولا بد من مزيد من البحث للإجابة عن كثير من الأسئلة المتعلقة بهذه المدن السواحيلية وعن حجمها والعوامل التي أدت إلى نموها وتطورها ثم تدهورها من بعد.

الفصل السادس والعشرون

منطقة البحيرات الكبرى، من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

ج.ب. وبستر و ب.أ. أوغوت و ج.ب. كريتيان

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية: من سنة ١٥٠٠ إلى حوالي سنة ١٨٥٠، ثم فترة الجفاف والمجاعات من سنة ١٥٨٠ إلى سنة ١٦٨٠، وأخيراً، فترة نشوء الدول وتوسّعها من حوالي سنة ١٦٨٠ إلى سنة ١٨٠٠. فقبل سنة ١٥٨٠، كان الشاغل الأكبر للقسمين الجنوبي والأوسط من المنطقة هو دعم الدول الخالفة لأمبراطورية الباتشوزي، في حين أن الظاهرة المهمة في الشمال كانت التفاعل بين الأسر اللغوية على أثر دخول الشعوب الشرقية الناطقة بالنيلية إلى منطقة البحيرات الكبرى لأول مرة.

وغلّبت على الفترة الثانية (حوالي ١٥٨٠ إلى ١٦٨٠) فترات الجفاف والمجاعات. كما شهدت المنطقة أثناءها أضخم حركة انتقال للشعوب منذ ألف سنة. فقد كانت هناك هجرات واسعة النطاق من منطقة بار، وتفرّق شعب اللوو المقترن بمدينة بوبونغو، وغزوات ضخمة من جانب البانيورو نحو الجنوب بلغت بعض تفرعاتها كلاً من رواندا وأوسوكوما. وفي الشرق، اقترن الجفاف بظهور النيليين الشرقيين الأواسط وتفاعلهم مع شعوب سابقة لهم من بينهم اللوو، كما اقترن بتحركات سكانية كبيرة نحو الجنوب.

أما الفترة الثالثة (حوالي ١٦٨٠ إلى ١٨٠٠)، فقد انصبّ معظم الاهتمام أثناءها على تكاثر بني الدول وتوسّعها. وقد بدأ ذلك بأزمة سلالية في أمبراطورية البونيورو أندرت بتدهورها وكانت، من خلال البالوو، مسؤولة عن نشوء دول في المنطقة الممتدة من مرتفعات الألور إلى جبال الأشولي - كاراموجا، ومن خلال أمراء البانيورو، عن قيام سلسلة من الدول على طول الأراضي الحدودية الجنوبية. فنشأت دول النيانزا، واللوو، والباسوغا، والباكونزو، والكاكوا، والبانانغوما والبابنزا جميعاً. وأسست ثم تجزأت دولة الميورورو. وانتهت الفترة بنشوء وتوسّع بوغندا في المنطقة الوسطى ورواندا في الجنوب باعتبارهما «الدولتين العظيمين» بمنطقة

البحيرات الكبرى، وفي الشمال، بارتسام الخطوط العرضية للتشكيلات الحديثة للكيانات الإثنية النيلية الشرقية الوسطى التي يذكر منها الإيتيسو، والجيه، والوو الشرقيون، واللانغو أوميرو والكومام.

المناطق الشمالية والوسطى

نشوء الجماعات والمجتمعات الجديدة

قبل بداية القرن الحادي عشر، ربّما كانت شعوب السودان الأوسط هي الشعوب السائدة على كافة أرجاء منطقة البحيرات الكبرى. وكانت تلك الشعوب منقسمة إلى جماعات كثيرة يذكر منها أسلاف مجموعات اللندو والكيو والمورو الإثنية، وكانت لفظة «المورو» المصطلح الذي يطلقه اللو على جميع هذه الشعوب الأصلية، وسوف يستخدم عندما تكون الهوية الإثنية لشعب من شعوب السودان الأوسط غير معروفة، وخاصة للتمييز بين شعوب المنطقة الأوائل وبين المادي الذين وفدوا في وقت لاحق وكانوا هم أيضًا من السودان الأوسط ومن أوائل سكان بار المعروفين. وكان معظم شعوب السودان الأوسط منظمين على أسس قوامها التجزؤ وحكم الشيوخ وكانوا زراعيين يبجلون إلها من آلهة الأرض ويستخدمون أحجار المطر أو مزيجًا من الزيت والماء لاستئزال المطر. وكان لديهم نظام طوطمي معقد ويدفنون موتاهم في قبور مجوّفة. وكانوا في معظمهم يعرفون لدى الوافدين المتأخرين كخبراء في تعدين الحديد وصهره وتشغيله. وبحلول سنة ١٥٠٠، كانوا قد استوعبوا في ثقافة البانتو جنوبي مقسم نهري النيل والكيوغا وإن ظلّوا مع ذلك يسودون الشمال من مرتفعات ألور حتى جبال كاراموجا.

وفي مطلع القرن المذكور تناثر سكان الدوغ نام^(١)، مهد اللو النيليين، فانتقلت جماعة منهم إلى تيكيدي، وهاجرت جماعة منشقة من تيكيدي إلى باكواك - باوير حيث استقرّت. ومن هذا القسم أتى العنصر اللغوي الرئيسي للألور والأبوور والبادهولا ولوو النيانزا وربّما لبابيتو بونيورو. ومن الدوغ نام، استقرّ قسم آخر في ويباك (رومبيك) انبثقت منه لهجات الشيلوك والأشولي الغربيين وربّما أيضًا بالورو. وبحلول سنة ١٥٠٠ يرجّح أنه وجد فرق لغوي كبير بين المجموعتين. وفي مواطن اللو الثلاثة، نشأ نوع من القيادة مقترن بطوطم ظبي الأجمة، وذلك قبل سنة ١٤٠٠ بزمان طويل^(٢).

(١) انظر J.M. Onyango-ka-Odongo وآخرون. ١٩٧٦، A.M. Garry، ١٩٧٦، R.S. Herring، ١٩٧٦.

انظر أيضًا R.S. Anywar، ١٩٥٤ (١٩٦٩)؛ L. Okech، ١٩٥٣ و١٩٦٨؛ J.P. Crazzolar، ١٩٥٠ -

١٩٥٤، V. Pelligrini، ١٩٦٣/١٩٧٢؛ A. Malandra، ١٩٤٧/١٩٧١.

(٢) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل العشرين، اليونسكو.

وكرّست الفترة من حوالي ١٤٠٠ إلى ١٥٨٠ للدعم الداخلي للدول الخالفة^(٣) وللمناورات الدبلوماسية بين كتلتَي القوة العظمتين، الباهندا والبايتو. وكافأ الحكام الجدد معاونهم بإعطائهم المناصب، واعترفوا بعدد من الحكام المحليين الذين يخصّ منهم بالذكر حاكما بويرا وبوياغا. وكانت هناك نزاعات قليلة على الخلافة. ونما في أوساط البايتو إعجاب بالكوزي المغلوبين بلغ حد التبجيل، وكان ذلك مصدر خطر يهدّد الحكام الجدد.

وكان البايتو والباهندا هما المتنافسين الرئيسيين على سلطة الهيمنة الشاملة. وتزعم الروايات أن كيتارا قدّم دعماً عسكرياً إلى حاكم كيزيا المحلي عندما حاول أحد الموهيما من بلاط بوغندا أن يطيح بذلك الحاكم. وغزت جيوش البانيورو بوغندا وقتلت ملك الموهيما ناكابنجه، وربما ساعدت في أن يحلّ محله حاكم من جزر سّسه، وهو رجل من طوتم الأسد - النمر، طوتم سلالة الكتتو المبكرة. وعبر قسم مستاء من السلالة الجديدة في بوغندا نيانزا إلى الجنوب الغربي حيث قبلهم السكان الباتوندو حكاماً لهم بدافع من الخوف من توسّع الباهندا. وكان ذلك هو أساس عشيرة البابتزا وأساس طوتم الأسد - النمر^(٤). وقتل البانيورو الموهيما الطامح إلى عرش كيزيا. وتقول الروايات فضلاً عن ذلك إن البانيورو شجّعوا عشيرة الباليزا على تأسيس بوهويجو وبوزيمبا (حوالي ١٥٢٣ إلى ١٥٥٠) كدولتين حاجزتين على حدودهم الجنوبية تدفعان عنهم الأخطار التي تهددهم بها دول الباهيما. كذلك أنزل البانيورو هزيمة ساحقة بنكوره وإن لم تتحقّق خططهم اللاحقة نتيجة لفرار جيشهم في اضطراب أثناء كسوف للشمس سنة ١٥٢٠.

وفي شمال مقسم نهري النيل والكيوغا، تسمّ سنة ١٥٠٠ بالأهمية نظراً لاحتمال تزامنها مع أول ظهور رئيسي للقسم الشمالي من النيلين الشرقيين، أي مجموعة الباري من النيلين الشرقيين. فقد قيل إن هذا القسم الشمالي من النيلين الشرقيين تحرّكوا من ديارهم في الأراضي الحدية الإثيوبية^(٥) في ثلاث موجات، ربّما تضمنت أولاهما (حوالي ١٤٩٠-١٥١٧) بعض أسلاف الباجولو، والثانية (حوالي ١٥١٧-١٥٤٤) بعض أسلاف الباري - كاكوا -

(٣) تشمل الأعمال المنشورة عن موضوع الدول الخالفة J.W. Nyakatura، ١٩٤٧ و G.N. Uzoigwe، ١٩٧٣، P. Bikunya، ١٩٢٧، H.K. Karubanga، ١٩٤٩، J.W. Nyakatura، ١٩٧١، A.G. Katate، و L. Kamugungunu، ١٩٥٣، K.N. Nganwa، ١٩٤٨، F.X. Lwamgira، ١٩٤٩، و E.R. Kamunhangire، ١٩٦٨، F.X. Lwamgira، مخطوط، H. Rehse، ١٩١٠ و Mrs. Denne، بدون تاريخ.

(٤) فيما يتعلق ببوغندا، انظر M.S.M. Kiwanuka، ١٩٧١، A. Kaggawa، ١٩٠٨ و ١٩٤٩، M.B. Nsimbi، ١٩٥٦ و C.E.S. Kabuga، ١٩٦٣. وفيما يتعلق بالسوكوما انظر B. Itandala، ١٩٧٩.

(٥) لم تُجرِ بحوث مهمة بشأن هذه المجموعة الشمالية من النيلين الشرقيين. ومع ذلك، انظر M. Loro، ١٩٧١ و J.B. Baba، ١٩٧٢. كذلك يعد L.F. Nalder، ١٩٣٧ مصدراً مفيداً، ومن المراجع المفيدة الأخرى: J.P. Crazzolara، ١٩٥٠-١٩٥٤، ص ٣٣٧ و ٣٤٢ و ٣٤٣، و J.M. Onyango-ka-Odongo، و J.B. Webster، ١٩٧٦، والمرجع الأخير فيما يتعلق بالتاريخ بوجه خاص. ومن جهة أخرى صدرت عدة أعمال بشأن المجموعات الوسطى من النيلين الشرقيين: J.E. Lamphear، ١٩٧٦، وآخر غير منشور، R.S. Herring، غير منشور.

كوكو، والثالثة (حوالي ١٥٤٤-١٥٧١) بعض أسلاف اللوتوهو. ومن المؤكد أن هذه الهجرات لم تكن متميزة إحداها عن الأخرى وأن أناساً من الهجرتين الثانية والثالثة قد أقاموا بيوتهم وسط الباجولو. وقد أُرخت موجات الهجرة مؤقتاً بمعرفة الأجيال التي هاجم فيها النيليون الشرقيون من الشمال الشرقي تيكيدي. وبطبيعة الحال توجد على نطاق واسع شكوك بصدد دقة القائمة الملكية التيكيدية التي حسبت تلك التواريخ انطلاقاً منها، وباستثناء الموجة الثالثة - غزوة اللوتوهو - لا تتضمن روايات التيكيدي تحديداً مؤكداً للمهاجرين. ومن جهة أخرى، فإن هذا التقسيم يجد بعض التأييد فيما نشر من سلاسل نسب للمجموعة الشمالية من النيليين الشرقيين. وكانت كل مجموعة تهاجم بدورها تيكيدي إلى أن فرّق اللوتوهو مستوطنة اللوو هذه.

وبالنظر إلى الحالة غير المتطورة للكتابات التاريخية عن المجموعة الشمالية من النيليين الشرقيين، فمن الضروري أن ينظر إلى العرض التالي على أنه مؤقت للغاية. فبين جرف توركانا وجبال أغورو، يبدو أن المجموعة قد انشطرت إلى قسمين توجه أحدهما غرباً عبر السودان الأوسط (مبورو ولوكوبا) إلى النيل في منطقة بار موطن المادي، وتوجه الثاني جنوباً عبر كاراموجا حيث تسبّبوا في انسحاب الشعوب الكالنجينية من الجزء الشمالي من تلك المنطقة^(٦). وتشير الأدلة إلى أنهم جلبوا إلى شعوب السودان الأوسط ما كان لديهم من تنظيم قائم على السن، وطقوس إشعال النار، وإله السماء، والرمح والثرس، والرمح المقدس لاستئزال المطر، والمعزقة الطويلة المستقيمة، ولباس الرأس المحكم. وفي مناطق كثيرة، يرجح أن تفاعلهم مع شعوب السودان الأوسط أدى إلى تعزيز نظام الرئاسات، وأن لغتهم انتشرت باعتبارها لغة مشتركة.

وربما كانت غزوات النيليين الشرقيين الثانية قد تأثرت بالأورومو الذين انتشروا من مسقط رأسهم شمالي بحيرة توركانا حوالي ١٥١٤-١٥٤٤ وهاجموا التيكيدي قرابة ذلك الوقت نفسه عندما بدأوا غزواتهم لجنوب إثيوبيا^(٧). ومن الممكن أن يكون أسلاف الكاكوا الحديثين قد انتقلوا في إطار هذه الهجرة. وترجع رواية الكاكوا إلى ميمي الذي كان يعيش في كابويتا (التي تقع الآن في بلاد التوبوسا). وتورد هذه الرواية نفسها سلسلة نسب إلى جاكى الذي كان يعيش في جبال الكوروبه إلى أقصى الغرب، التي كانت نقطة تفرق لكثير من العشائر الحاكمة بين الباجولو والكاكوا. وأصبح جاكى سلفاً بطلاً للكاكوا. ويقرّ الكاكوا أيضاً بعلاقة تربطهم بطبقة فرعية من الايتيسو، ومن الممكن الاستشهاد على وجود مبكر للمجموعة الشمالية من النيليين الشرقيين في شرق أوغندا بأدلة يذكر منها الصيغ المتنوعة لكلمة «كاكوا» المتداولة بين اللوو من شرق أشولي إلى غرب كينيا.

(٦) J.E. Lamphear (غير منشور) روايات الجيه عن الكالنجين وكذلك يناقش C. Ehret، ١٩٧١، انسحابهم.

(٧) H.S. Lewis، ١٩٦٦، بداية انتقال الأورومو بالفترة ١٥٣٠-١٥٣٨، استناداً إلى أدلة وثائقية. أما التاريخ ١٥١٧-١٥٤٤ فقد حسب استناداً إلى سلسلة النسب الواردة في J.M. Onyango-ka-Odongo وآخرين، ١٩٧٦.

وأصبحت أرض البار منطقة اختلاط واسع النطاق بين النبلين الشرقيين والمادي. ومن المرجح أن تشكيلة متنوعة من أشكال القيادة المتوارثة قد تطورت وإن تمثل الشكل المعتاد للقيادة لدى أولئك الذين ذهبوا إلى غرب النيل - الباجولو والكاكوا والكوكو - في قادة من النبلين الشرقيين وأتباع من المادي؛ أما الذين اتجهوا في الجنوب الشرقي نحو أغورو فربما كانوا نبلين شرقيين تحت قيادة من المادي أو من اللوو؛ وأخيرًا، أنشأ من بقوا في بار قيادة وراثية من مستتري الأمطار الذين يعود أصلهم إلى المادي وإن كانوا يتحدثون بلهجة من لهجات النبلين الشرقيين. ويبدو أن المجتمعات الجديدة بين الباجولو والكاكوا والكوكو قد تبنا لغة نيلية شرقية وجمعوا بين إله السماء والرمح للنبلين الشرقيين وبين إله الأرض والقوس والسهم للسودانيين. كما يبدو أنهم هجروا التنظيم العمري للنبلين الشرقيين وتبنوا ألبسة المادي وما كان لديهم من ممارسات الدفن وأحجار المطر. وكانت القيادة الدنيوية عادة نيلية شرقية في حين أن خبراء الطقوس كانوا من المادي. وكان الباجولو والكاكوا والكوكو سودانيين ثقافيًا ونبلين شرقيين لغويًا.

وكان اندماج الباري شبيهًا بذلك مع تأثير نيلي شرقي أقوى بعض الشيء. ومن المعالم البارزة لمجتمع الباري والكوكو أن طبقة العبيد (*dupi*) كانوا أحيانًا متميزين بدنيًا عن طبقة الأحرار. وفي مجتمع الكاكوا والباجولو، كان الدوبي عملاء أكثر منهم عبيد أرض. ونظرًا إلى أن الدوبي كثيرًا ما كانوا مساعدين في طقوس استتال المطر ومعدّين وحدّادين معروفين، فربما كانوا ينتمون أصلًا إلى الميورولا إلى المادي، على افتراض أن المادي الحديثين، الذين يرد ذكرهم لأول مرة في روايات اللوو في وقت لاحق، كانوا أنفسهم خليطًا على الأقل من شعوب سودانية مختلفة، بما في ذلك المورو وربما الميورولا. وبالنسبة إلى اللوو، أصبح جميع شعوب السودان يدعون المادي وكانوا مشهورين بوصفهم صانعي أدوات حديدية. غير أن المادي ينكرون ذلك زاعمين أن صانعي الأدوات الحديدية كانوا هم الأهالي الأصليين الذين استقروا وسطهم، ويقصد بالأهالي الأصليين هنا الميورولا والمورو والندو والأوكيو. ولا تزال الشعوب الثلاثة الأخيرة موجودة ويدعون أنهم كانوا صانعي أدوات حديدية يحتلون مكانة خاصة في مجتمع المادي^(٨).

وكانت آخر غزوة للمجموعة الشمالية من النبلين الشرقيين تقترن باللوتوهو في روايات لوتو التيكيدي. فقد اكتسح اللوتوهو مستوطنة اللوو في تيكيدي وهرب الملك أوويني راك كوما (حوالي ١٥٤٤-١٥٧١) مع أكثرية رعيته إلى مستعمرة اللوو الشقيقة في باكوك - باوير. ويبدو أن الديديغا والدونغوتونو - مورله قد قاموا تلك الغزوات بالدفاع عن حصونهم التي أقاموها في المرتفعات. كما يبدو أن مجموعة الأوكاروك بالسودان الأوسط قد أصبحوا من المتحدثين باللغة النيلية الشرقية تحت تأثير اللوتوهو. وخضع قسم من الأوكاروك - هم الكوروك - للتأثير

(٨) لم تجتمع روايات من المادي في موطنهم بمنطقة بار. فقد أتت من منطقة أوغندا روايات المادي التي صادفناها. وفي كل مكان بمناطق النبلين الشرقيين والغربيين، كانت المعازق المقترنة بالمتحدثين بلغة السودانين الأوسط، تعرف باسم معازق المادي.

اللغوي والثقافي، وأخيرًا للنفوذ السياسي. للوتوهو؛ وخضع قسم آخر منهم - الإيلوجير - لتأثيرهم اللغوي والثقافي، ولكن ليس لنفوذهم السياسي؛ في حين أن قسمًا ثالثًا هم اللوكوبا - أو الأكسوريوك - ظلوا منفصلين مع تبنيهم لغة حديث النيليين الشرقيين. ومهما كان ذلك هزلاً كدليل على أن الأكسوريوك أصبحوا هم الأوكارووك (عشيرة كبيرة من النيليين الشرقيين في أوغندا)، فإن هذا هو الاتجاه الذي تشير إليه الأدلة.

ويبدو أن اللوتوهو قد استوعبوا عشائر الأوكارووك الصغيرة في أربع عشائر كبيرة من اللوتوهو وأدخلوا محظورات الأوكارووك الطوطمية. كذلك أدخلوا طقس إشعال النار والتنظيم العمري وبنوا - ربما بسبب الأوضاع غير الآمنة - قرى مكتظة بالسكان في منطقة كانت تسمى من قبل بنمط استيطان متفرق. وكان ذلك هو أقصى انتشار نحو الشرق للعشائر الطوطمية وأحجار المطر، مما قد يشير إلى الحد الشرقي لمستوطنة السودانيين الأواسط.

وفي حين أن مجموعة من اللو الأوائل قد أجبرتهم إغارات النيليين الشرقيين على الانتقال إلى منطقة التيكيدي، تحركت مجموعة أخرى نحو الشمال إلى وياكو دوونغ في رومبيك. وفُضت هذه المستوطنة فيما بعد، بين عامي ١٣٨٢-١٤١٨، وانتقلت المجموعة غربًا إلى نهر النيل لتأسيس مستوطنة نهريّة. وانقسمت تلك المجموعة لاحقًا إلى مجموعتين اتجهت إحداهما - الشيلوك الأوائل وحلفاؤهم - شمالًا لإنشاء مستوطنتهم (حوالي ١٤٩٠ و ١٥١٧) بعد إلحاق الهزيمة بالفونغ، بينما تحرك الباتيكو والباديه جنوبًا من بار إلى باكوك - باوير. ويبدو أن غزوات اللو لمنطقة بار قد حثت البانيمور والآتيك والكوك - باغاك، بقيادة المادي، على الهجرة جنوبًا إلى منطقة جبل كيلاك. وفي باكوك - باوير، نشب صراع على السلطة بين المادي واللو. وشاعت في رئاسة الآتيك نبوءة بأن إحدى بنات الأميرة، نيلاك (حوالي ١٥١٧-١٥٦٢)، ستقتل أباه الملك وتستولي على العرش. لذلك، سجن الملك ابنته، غير أن أحد اللو التائهين (قبل في رواية إنه كينو، ملك باتيكو) أحبل نيلاك، وقتل ابنها منه، كما توقعت النبوءة، الملك المادي. وربما كان نتيجة لذلك أن ظهرت دولتان: آتيك (أو كورو فيما بعد) بقيادة أحد اللو وولد نيبير في سلالة ملوكها، وآتيك (أشولي) بقيادة أحد المادي. وحبكة قصة نيلاك حبكة مقبولة - وإن اختلفت الشخصيات من قصة لأخرى - لتفسير الإطاحة بالقيادة السودانية من جانب اللو في الشمال، أو البانتو في الجنوب^(٩).

وتكتف الصراع بين المادي واللو على الهيمنة في باكوك - باوير عندما دخلت أويني بمملكة التيكيدي أفواج كبيرة من المهاجرين اللو. وفي عهد سلف أويني، أويني راك كوما، كان قد تأسس بيت بابيرا الحاكم، على أبدي آييرا، وهي فتاة من عامة الناطقين باللو لأُم من النيليين الشرقيين وأب تاجر من الميورو، وذلك نسب ملائم للمزيج الإثني الذي اتسمت به

(٩) J.P. Crazzolaro، ١٩٥٠-١٩٥٤، ص ١٨٠-١٨٣، R.J. Ocamali، ١٩٧٠، A.W. Southal، ١٩٥٤،

R.S. Anywar، ١٩٥٤، A. Malandra، ١٩٤٧/١٩٧١. ومن روايات البانتو المماثلة، رواية بوكوكو في

Abakama نياكاتورا.

دولة الباييرا فيما بعد. ونُشِئَ أطفال آييرا، الذين انتقلوا غربًا إلى نهر النيل، باعتبارهم ميورو في المقام الأول وقربوا إلى أنفسهم عددًا كبيرًا من المادي. وفي حوالي سنة ١٥٦٠، قهر اللوتوهو تيكيدي التي فرّ سكانها مع ملكهم إلى باكوك-باوير. ولأذ آخرون بالتلال ثم عادوا لفترة مؤقتة بعد أن انسحب اللوتوهو. وكانت أهم الرئاسات التي انبثقت من اللوتوهو رئاسة بورانغا^(١٠). ويمكن إطلاق اسم اللو الشرقيين على هذه المجموعة من اللو التي تسلك إليها عبر القرون مهاجرون جدد من أنيوا وغيرها من الأماكن، وأثر فيها كثيرًا النيليون الشرقيون. وقد شكلوا عنصرًا غالبًا من سكان شرقي أشولي، ولابور، ونياكواي، ولانغو، وتركوا هم والنيليون الشرقيون أثرًا ملحوظًا على اللهجات المستخدمة في تلك المناطق.

فترة الجفاف والمجاعات

لم يُفُتْ أي جزء مهم من منطقة البحيرات الكبرى، بل ولا من شرقي أفريقيا الوسطى، من أضرار الكارثة المناخية التي تسببت في الجفاف وما ترتب عليه من مجاعات في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. فأتى هذه الفترة. لم يكن معدل سقوط الأمطار عاديًا في المناطق الشمالية والوسطى إلا أثناء سنتين اثنتين. ومن المرجح أن الجفاف بلغ أسوأه أثناء أربع فترات: ١٥٨٨-١٥٩٠، ١٦٠١-١٦٠٢، ١٦١٣ و ١٦١٧-١٦٢١. وبلغ منسوب نهر النيل في صيف عام ١٦٢١ أدناه منذ عام ٦٢٢، التاريخ الذي بدأ فيه حفظ سجلاته. وتشير السجلات إلى أن المحاصيل أثناء الفترة برمتها، لم يكن من الممكن أن تكون عادية إلا مرتين، وأنها فشلت تمامًا في إحدى عشرة سنة، وكانت ضعيفة أو فاشلة في أربع وعشرين سنة. فماذا كانت الخسائر في الأرواح البشرية وفي قواعد السلوك المتحضّر وفي كرامة الإنسان أثناء فترات الجفاف هذه. وفي شمال أوغندا، أطلق على هذه الفترة بأكملها اسم الـ Nyarubanga (ومعناها في لغة اللو «قضاء الله وقدره») نظرًا إلى أنها شهدت أفدح كارثة طبيعية طوال ما كانوا يتذكرونه من تاريخهم. وقد انتهت بالمجاعة الكبرى التي حلّت في ١٦١٧-١٦٢١ واقرنت بوباء أتى على قطعان الماشية.

وتعصّر الروايات المتناقلة بأنباء شبح المجاعة الجماعية حيث تتسم الأنباء الواردة من مصر بفضاعة شديدة. فقد أصبح أكل لحوم البشر ظاهرة مألوفة ومات جوعًا ما يقدر بنصف سكان البلاد. وربما كان ما ذكر عن مصر يصدق أيضًا على معظم أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيّما القسم الشمالي منها.

وإن كان الموت قد قضى على نصف السكان، فإن معظم الآخرين قد اضطروا إلى الهجرة أو الفرار نحو مناطق لجوء حيث تجمّعوا حول الأنهار والبحيرات على امتداد نهر النيل، وحول

(١٠) نتبع في ذلك رواية اللو كما يوردها J.M. Onyango-ka-Odongo وآخرون، ١٩٧٦. وهذه الرواية المهمة، التي تتناول في معظمها التاريخ المبكر للو، جذيرة باهتمام نقدي يفوق كثيرًا ما حظيت به حتى الآن. فهي تشكل توازنًا مفيدًا مع روايات اللو المتناقلة التي عالجت في معظمها حتى عهد قريب تاريخ اللو الغربيين.

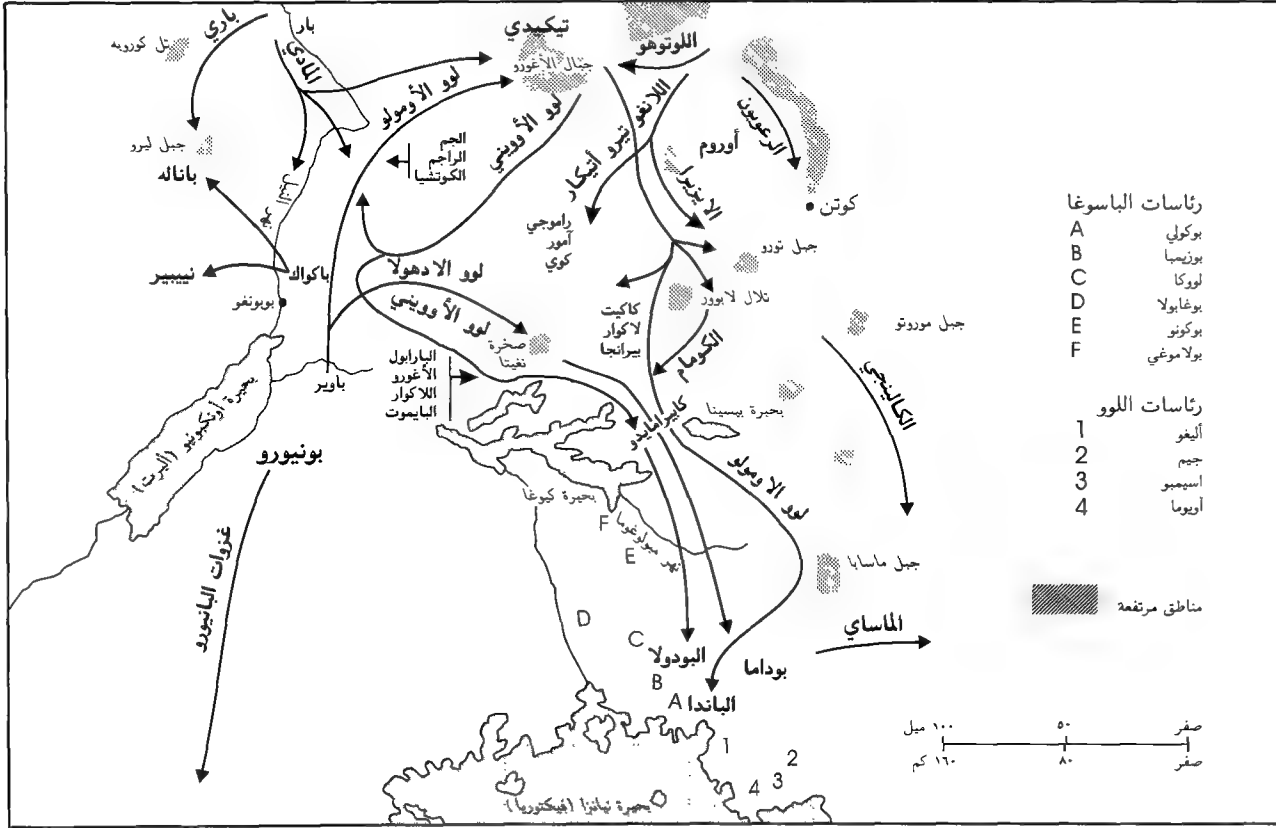
بحيرة فكتوريا وسلسلة البحيرات الممتدة نحو الجنوب إلى أفريقيا الوسطى. وتجمعت عن أنباء الهجرة أثناء تلك الفترة اثنتا عشرة رواية تذكر معظمها بالتحركات السريعة نحو الأنهار الكبيرة والبحيرات. وقد نظمت بعض الهجرات على أسس عسكرية، ومنها غزو النكاندا لبلاد الشوكوما، وتحرك الـ «لوموكوديت» عبر بار، أو الغزوة التي شنّها البانيورو جنوباً حتى بوزينغا على الأقل. كذلك تورد الروايات المتناقلة أنباء جفاف نهري ألبرت وفكتوريا، وكذلك جفاف خليج سميث الذي لا بدّ أن يكون قد أسفر عن انكماش شديد لبحيرة نيانزا.

وقد أعادت النياروبانغا تشكيل الجغرافيا الاثنية والسياسية لجانب كبير من منطقة البحيرات وربما أيضاً لمنطقة أوسع من ذلك بكثير. ومن المرجح أنها وجهت ضربة شديدة ومدمرة إلى القيادة التي تأسست على مبادئ السيطرة على القوى الخارقة للطبيعة وخاصة إلى أولئك الذين ادّعوا القدرة على استئزال المطر. وأدّت إلى نشوء قيادات جديدة كثيرًا ما قامت على أكتاف قادة الهجرة الذين كانت مهارتهم كرؤساء عسكريين وكمقاتلين وصيّادين سببًا في بقاء مجموعات كبيرة من الناس على قيد الحياة. وعندما انتهت المجاعة، أنشأ قادة الباقين على قيد الحياة وحدات سياسية جديدة في مناطق جديدة يرجّح أنها كانت خالية من السكان أو قليلة السكان أو - على أحسن الفروض - تفتقر إلى قيادة سياسية خاصة بها. وعلى ذلك فإن الروايات لم تدفع بأن الأرض كانت خالية من السكان لمجرد أن أبناء الوافدين الجدد أرادوا أن يدّعوا لأنفسهم ملكيتها، بل إنها كانت بالفعل خالية أو شبه خالية.

كما لم يكن من الغريب أنه عندما قدم الوافدون إلى منطقة بها سكان أطلق عليهم هؤلاء السكان صفة الصيّادين أو أن زعيم الوافدين الجدد كان هو نفسه صيادًا. ذلك أن الحيوانات هاجرت هي الأخرى إلى مناطق اللجوء وكانت تتجمع حول الحفر المائية الدائمة. وليس من الغريب آخر الأمر أن الروايات تعطي انطباعًا بأنه في حوالي سنة ١٦٠٠ سُجلت بداية جديدة. فمعظم الجماعات مرّت بعملية مزج إثني جديدة وبخبرة العيش في مكان جديد في ظلّ قيادة جديدة. ومجرّد أن الروايات السابقة لسنة ١٦٠٠ سطحية وغامضة لا يكفي سببًا لأن يفترض المؤرّخون أنها لا تعطي صورة صادقة عن الظروف السائدة، فالنياروبانغا محت الرويات ودمّرت آليات النقل التي تميّز بها وربما أيضًا معظم الشيوخ الذين كانوا يتولّون أمر تناقلها. ولما كانت النياروبانغا أسوأ كارثة مناخية في تاريخ منطقة البحيرات الكبرى، فسرعان ما أطلقت موجات متسارعة من الهجرة وحطمت دولًا وأطاحت بأسر حاكمة بل وهزّت أركان المجتمعات الرعوية التي كانت في الظروف العادية مهتأة للتصدّي لفترات جفاف ممتدة^(١١).

وتسارعت الهجرة من بار كثيرًا أثناء النياروبانغا. فمادي الأوبي، والبالابك، والباديه، انتقلوا إلى أغورو؛ وكان الأتيك، والكوك - باغاك، والألبيا، والاروي، والباربونغو، والأليرو، والبالارو من بين أولئك المادي الذين هرعوا أفواجا إلى باكواك - باوير. وتحرك الناطقون بالنيلية الغربية جنوبًا إلى تل كوروبه وجبل ليرو حيث ادّعت بعض الأسر الحاكمة

(١١) لاطلاع على مزيد من الشواهد على هذا الجفاف، انظر G.B. Webser، ١٩٧٩ (ب).



الشكل ١٠٢٦: النباروانغا (الجفاف) وتجزؤ اللو. حوالى ١٥٧٠-١٧٢٠ (عن ج. ب. ويستر).

الانتماء إلى جاكى وأبنائه وأتباعه. ويضم هؤلاء أسر نيانجيليا وأوبوله وميديا الحاكمة (وكلهم ناطقون بالكاكوا)، وأسرتي ييميله وبارانغا (وهم ناطقون بالمادي). وتحركت جماعة منهم شرقاً نحو نهر النيل منشئة حزاماً من الناطقين بالنيلية الغربية فصل المويو والميتا الماديين عن المادي الجنوبيين الذين عُرفوا فيما بعد باسم اللوغبارا.

وكان أثناء تلك الفترة أيضاً أن اكتسبت باكواك - باوير شهرتها بوصفها مركزاً رئيسياً من مراكز تفرق اللوو. فبالنظر إلى أن الناطقين باللوو كانوا يعيشون في هذه المنطقة منذ قبل تولي البابيتو السلطة في بونيورو - كيتارا، ولأنهم ظلوا يناصرون البابيتو بعزم وإصرار، كان البابيتو يهتمون بطبيعة الحال بما كان يجري هناك. وكان ذلك أمراً مهماً لأن المنطقة اجتذبت إليها أيضاً وافدين من غير اللوو قادمين من الشمال، رغب البابيتو في السيطرة عليهم. ولعل خير مثال يلخص اهتمام البابيتو بهذه المنطقة هو قصة الأوموكاما كوا نيابونغو وداكا.

في وقت ما قرب بداية النياروبانغا، جمع كوا جيشه وعبر نيل فكتوريا (مستخدماً على الأرجح سداً نباتياً يعد دليلاً محتملاً على انخفاض مستوى المياه)، وحارب وقتل الملك المادي للكوك - باغاك الذين كانوا يؤلفون دويلة مهمة من غير اللوو بالمنطقة. ويبدو أنه عمد بعد ذلك إلى تعيين شخص آخر من المادي. أبوك، كان قد عاش في كيتارا، ليحكم كوك - باغاك تحت إشراف واحدة من ملكات البالوو تدعى دাকা. ويبدو أنه بعمله ذلك كان يطمح إلى أكثر من مجرد إخضاع جار مشاغب؛ ذلك أن استخدام نساء الأسر المالكة وكيالات يعملن في إطار نظام إدارة غير مباشرة، كان إجراءً مميزاً في أول نظام تنشئة سلالة البابيتو لإدارة المناطق القصية. وعلى الرغم من أن هذه السياسة كانت تكفل بالنجاح عادة، فإنها قد أخفقت في هذه المرة، على الأقل من حيث أن ثلاثة من أبناء القائد المادي الأصلي قد انشقوا لإقامة ثلاث دويلات هي باغاك وبابو وباورور. غير أن تأثيرها كان مهماً مع ذلك نظراً لأنها كفلت لكوا ووكلاته دوراً في تاريخ المنطقة أثناء النياروبانغا.

ويبدو واضحاً أن الجفاف قد حوّل باكواك - باوير إلى منطقة لجوء لخليط من الناس الجائعين اليائسين الذين يتحدثون لغات مختلفة ويتمون إلى ثقافات شتى - بمن فيهم لوو الأويني من تيكيدي، والأومولو والبالوو من أهل البلاد، وأخلاط اللوو - المادي والمادي - النيليين الغربيين من بار. ويبدو أن تدفق هؤلاء الناس قد دمر مركز البالوو في شمالي النيل وزاد مسألة من سيفضب جماعات اللوو وغيرها من الجماعات هناك إلحاحاً عما كانت من قبل. وفي نهاية المطاف، أدى ذلك بدوره إلى عراك بين كوا نيابونغو (ووكلاته) ونييسير. وقد وردت قصة هذا النزاع في رواية الرمح والخزرة. فإذا رئي الفيلة على أنهم من المادي، (نظراً لأن أبوك هو طوطم الفيل) ورئي مين لييك^(١٢) على أنه دাকা، أوضحت هذه الرواية كيف يسرت دাকা بلوغ

(١٢) تعني *Min Lyec* «ملكة الفيلة». وقد اتبع في هذا القسم نهج R.A. Sargent، ١٩٧٩. انظر أيضاً A. Apecu، ١٩٧٢. ونظراً إلى أن تفاصيل رواية الرمح والخزرة قد نشرت مرات كثيرة وغدت معروفة على نطاق واسع، فقد حذفت من هذا النص.

نيسير أطماعه. واتّجه نيسير وتيفول (الذان يمكن أن يرجع أصلهما إلى لوو بار) - وكان معظم أتباعهما من لوو الأويني والأومولو - نحو غرب النيل بعيدًا عن نطاق سلطة كوا، حيث ضرب نيسير بفأسه في المجرى الجاف لنهر النيل رمزًا للانفصال الأبدي. وأسس نيسير، زعيم آتيك، مملكة أوكورو الألورية، في حين أسست تيفول دولة تجزأت إلى نيينغدا وأنغال. ويبدو أن الجانب الأكبر من الأويني تحرّكوا في اتجاه الجنوب الشرقي مارّين ببحيرة كيوغا إلى معسكرات بودولا في شرقي بوسوغا. أما الأومولو، الذين أثارت تحركاتهم الجدل، فربّما رحلوا إلى أغورو ومن هناك وصلوا إلى المنطقة نفسها عبر كاراموجا.

ووفقًا لروايات الجونام، خلع بقية اللوو، بقيادة داكّا، آبوك عن العرش وانقسمت دولة كوك إلى ثلاث دول. أولاها كوك راغم برئاسة كوا، ابن داكّا من كوا نيابونغو، أصبحت أكبر دول الجونام غربي نهر النيل. والثانية كوك لابونغو شرقي نهر النيل، أسسها كالادوا، ابن داكّا من آبوك. أما الثالثة، كوك بالوو، فكانت تحت قيادة مادية في مجال نفوذ باوير وخاضعة لامرأة من أسرة مونيروية مالكة^(١٣). وربّما كان نتيجة لتجزؤ كوك على هذا النحو أن برز كاكير ليقود هجرة الباكويو جنوب بحيرة كيوغا إلى شمال بوسوغا في الجزء الأخير من القرن السابع عشر. كذلك ربّما كان المؤسس اللوي لرئاسة اللوغبارا في تيريفو قد برز هو الآخر من التشت المنطلق من باكوك - باوير. فقد وصل باناله وابن أخيه راؤول إلى بلاد المادي في شرق نهر النيل وهما لا يملكان أي شيء. وكان باناله قد أبعد عن وطنه لأن المجاعة دفعته، شأنه شأن الكثيرين غيره أثناء تلك الفترة، إلى أكل لحم البشر. وكانت تساعد آنذاك امرأة مادية برصاء، وعندما اكتشفت العلاقة السرية التي تربط بينهما، اتخذ أحد مجالس شيوخ المادي قرارًا مثيرًا للدهشة بقبوله قائدًا ومن ثمّ فقد أسس تيريفو، أكبر رئاسات اللوغبارا أو المادي الجنوبيين. وفي ذلك الوقت كان جاكّي وأبناؤه الطموحون بسبيلهم إلى بسط سلطانهم على المادي المجاورين، ومن الممكن أن يكون شيوخ المادي قد فضّلوا الباناله على أن يستوعبوا في جماعة جاكّي الناطقين بالنيلية الشرقية^(١٤). وترتب على قرارهم هذا الحفاظ على لغتهم وبقاؤهم في الأساس ماديين في ثقافتهم.

وقد أدّت النياروبانغا وتشت الرمح والخزرة في بوينغو إلى إطلاق ثلاث هجرات للوو نحو الساحل الجنوبي الشرقي لبحيرة نيانزا، وهي منطقة سبق أن ارتادتها مجموعات ناطقة باللوو يذكر منها الجوكا جوك. وبارح كثير من عشائر الأدهولا باكوك - باوير ولحقوا بالأويني في كابيرامايديو. وكان آموّر أحد قادتهم وظهرت عشيرة آموّر في بادهولا في وقت لاحق ومعها طوطم الطبلبة الملكية والرمح المقدس وظبي الأجمة. ويذكر من العشائر الأخرى المعروضة بين مجمّع الأدهولا عشيرة الراموغي (التي ربّما شكلت جزءًا من مجمّع الجوكا جوك السابق)

(١٣) أخذ هنا بالتفسير الذي قلّمه R.A. Sargent، وهو تفسير شيق وإن كان مثيرًا للجدل، وهو يروي عددًا من الأحداث التي كانت من قبل تعالج كل على حدة في الروايات المتناقلة للمادي والنيانورو واللوو.

(١٤) انظر O.J.E. Shiroya (a) and (b)، غير منشورين.

وعشيرة البوبو وأقرباؤهم الكوى. وكانت تربط هذه العشيرة الأخيرة صلة نسب مع أولوم بانيا، ثاني ملوك البوبو (من شعب الأشولي)، الذي قادهم إلى صخرة نغيتا حيث انفصل الكوى من مجموعة البوبو الرئيسية وانضموا إلى الأدهولا في مسيرتهم نحو الجنوب الشرقي. وسرعان ما تحركت مجموعتا الأدهولا والأويني جنوبًا للاستقرار في مخيمات في بودولا في بوسوغا الشرقية. وقيدت مجموعة أخرى من العشائر - الجيم والراجيم والكوتشيا - التي كانت تشكل جزءًا من مجموعة الأومولو وترجع أصولها الأولى إلى لوو السودان، خارج باكواك - باوير شمالًا وسارت على طول نهر النيل شرقًا إلى تيكيدي وجنوبًا عبر أوتوكه نحو جبل إغون. ومن المحتمل أن الكاكيث واللاكوار والبيرانغا انضمت إلى مجموعة الأومولو في الشرق. وربما كانت البيرانغا فرعًا من عشيرة البورانغا الملكية نظرًا إلى أن كليهما كانتا تضمّان عددًا كبيرًا من خبراء الطقوس الذين كانوا يتلقون وحي إلهة الأرض^(١٥). وعلى ذلك كان هناك نمو تدريجي للمستوطنين اللوو في شرقي أوغندا، الذين تجمعوا بعدئذ. ربما مع وصول الفازين من النياروانغا، لكي يؤلفوا مجموعتين كبيرتين منفصلتين.

وبحلول سنة ١٦٠٠ كانت العشائر المستقرة واللاجئة قد انضمت بعضها إلى بعض لتشكّل أربع مجموعات كبيرة على الأقل: مجموعة الأومولو في مخيمات الباندا، ومجموعة الأويني - الأدهولا في مخيمات البوولا؛ وعشيرتين مقلبتين من الأدهولا (الراموغي واللاكوار) في غابات غربي بوداما؛ ومجموعة مقبلة من عشائر الباسوغا على نهر المبولوغوما الشمالي. وبين حوالى ١٥٩٨ و١٦٥٠ تفككت مخيمات البودولا والباندا. افترضًا بفعل الجفاف الشديد في عشرينات القرن السابع عشر قرب نهاية النياروانغا. وتحركت الأويني عبر ساميا - بوغوي إلى منطقة ألغو في إقليم سيايا بغربي كينيا. ثم تلاها قسم من الأومولو حيث دخلت المجموعتان في نزاع. وكانت عشائر الأدهولا آخر من بارح مخيمات البودولا للانضمام إلى إخوانهم في غربي بوداما.

ويذكر من بين أولئك الذين احتفظوا بلغتهم اللوو في غربي كينيا، الأليغو والجيم والكاديمو، الذين أسسوا أيضًا رئاسات نتيجة فيما يبدو لما كانوا قد أحرزوه من تطوّر سياسي، ونظرًا كذلك إلى حاجتهم إلى نوع من البنية السياسية تساعدهم على تحقيق عملية استيعاب البانتو الذين سبقوهم إلى الاستقرار، ونظرًا أخيرًا إلى أنهم كثيرًا ما كانوا يتقاتلون ويقاتلون جيرانهم. غير أن أكثريتهم كانوا، شأنهم شأن البادهولا، قد استقروا في منطقة غير مسكونة واكتفوا بنظام سياسي لا زعامة فيه ولكنه أقرّ السلام فيما بين العشائر الإحدى والثلاثين. وساعدت في تعزيز الوحدة الإثنية أسطورة مؤداها أن جميع العشائر منحدره من أبناء أدهولا وأحفاده، قائد هجرتهم من كاييرا مايدو إلى غربي بوداما^(١٦). وعلى ذلك فقد تمكن البادهولا،

(١٥) انظر J.M. Onyango-ka-Odongo وآخرين. ١٩٧٦؛ و R.S. Anywar، ١٩٥٩ (١٩٦٩) و B.A. Ogot، ١٩٦٧.

(١٦) انظر B.A. Ogot، ١٩٦٧.

على الرغم من أنهم كانوا يضمّون جماعات مثل الأمور الذين كانوا يملكون شعارات ملكية ويمكنهم أن يدعوا لأنفسهم الانحدار من أصل ملكي، من إثارة الاستغناء عن رئاسة تزعمهم. وارتاد البادهولا تدريجيًا أراضي إلى الجنوب وإلى الشرق من مستوطناتهم الأصلية. وقد اشتبكوا مع الباجيسو ثم أبرموا معهم اتفاق سلام دائم. وبعد حوالي سنة ١٦٥٠، حاربوا الماساي في منطقة تورورو فانسحب الماساي شرقًا وظلت تورورو منطقة مشاعًا إلى أن بدأ الاليتيسو استيطانها في أواخر القرن الثامن عشر.

وانتقلت ثماني عشائر من مجمّعات الأويني والأومولو من مخيمات البودولا إلى بوسوغا^(١٧). وكانوا جميعًا من طوطم ظبي الأجمة يأخذون جميعًا بتقاليد رعوية وإن كان الأويني يأخذون أيضًا بتقاليد زراعية. وكانت العشائر الأوينية الأصل هي المودولا والغويي والنامنها والكيبيغا، والعشائر الأومولية هي الباندها والواكولي والكيروجي والكيراندا. وفي بوسوغا، أصبحت عشائر حاكمة جميع عشائر الأويني وعشيرة الواكولي الأومولية. ففرضت عشيرة المودولا سلطتها في بوكولي أولًا. وأنجبت المودولا موكاما الذي تحرّك غربًا عبر شمالي بوسوغا مجتذبًا إليه عددًا كبيرًا من الأتباع، والذي أسّس أبنائه وأحفاده من عشيرة الغويي رئاسات لوكا وبوزيمبا وبوغوبولا. وأسّس فوج ثان من المهاجرين اللوو من مستوطنات مبولوغوما الشمالية رئاسات بوسيكبي وبوكونو وبولاموجي. أما الأومولو فكانوا رعويين عازفين عن الاستيطان ولم تُسد منهم إلا عشيرة واحدة.

وأعقبت ذلك هجرات الباكويو من باوير جنوبي بحيرة كيوغا وتأسيسهم رئاستي باغويري وبوغايا. وحاول الباسوغا، سعيًا إلى اكتساب إحساس بالوحدة الإثنية، أن يجعلوا من موكاما قائدًا لجميع هذه الهجرات، أي أن يفعلوا به ما فعلته روايات البادهولا بأدهولا. وجمعت هجرات اللوو عددًا كبيرًا من الأتباع من خلال التزاوج والاستيلاء على الأضرحة الرئيسية التي أصبحت مراكز طقوس ومحاط زيارات ملكية. وحيثما توجّه اللوو سرعان ما كانوا يتكيفون للطقوس والمؤسسات الدينية القائمة: لقد كانت قدرتهم على التكيف الروحي واحدًا من أعظم مواطن قوتهم السياسية.

وبحلول سنة ١٧٥٠ كانت الدول التسع الرئيسية سالفة الذكر قد تأسست. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر كانت تلك الدول قد تجزّأت إلى قرابة ثلاثين دولة. سادت في نحو عشرين منها عشيرة الغويي أو ظبي الأجمة. ولم تواجه تلك الدول التي ظلّت تحكم على أساس مبدأ خلافة الأبناء لأبائهم وتستخدم إداريين من بين عامة الناس، مثل لوكا وبوغوبولو، حركات انفصال ولم تشهد سوى عدد قليل من الحروب الأهلية. أما الدول التي مارست التعاقب على الحكم بين الأخوة واستخدمت الأمراء الملكيين في شغل المناصب، فقد عانت من نزاعات متكررة على العرش وعدد كبير من الحروب الأهلية. فانشقت بوزيمبا إلى ثماني دويلات مستقلة، وكل من بوسيكبي وبوغويري إلى أربع دويلات، وبوكولي إلى دويلتين. ومارست

بونيورو وبوغندا كلا نوعي الإدارة هاتين، وجنتا منهما نتائج مماثلة. وكانت الأسر الحاكمة التي استمسكت بمبادئ اللو الأصلية أكثر استقرارًا من الأسر التي استسلمت لمبادئ وراثته الحكم التي كان رعاياها من البانتو يأخذون بها.

وقد شكلت النياروبانغا وتشئت الرمح والخزفة المقترن بها مناسبة تاريخية بالغة الأهمية بالنسبة للو نظرًا لأنها حددت توزيعهم الجغرافي الحديث. كذلك شجعت النياروبانغا على الغزو الشامل الذي شنه البانيورو على الجنوب الذي كان يسوده الباهيما والباتوتسي، كما شجعت طبقات المزارعين على طرح السيادة التي كان يفرضها عليهم الرعويون. وتشكلت المرحلة الأولى من الغزو من حشود نهمة غير منظمة تنهافت على أكل أوراق الموز وسوق السرخم. وكان واضحًا أنهم لم يكونوا دعاة سياسة امبريالية رسمت في البلاط الملكي لكتيتارا. بل إن المجاعة هي التي دفعت هذه الحشود إلى اكتساح المنطقة الجنوبية برمتها وانتهى المطاف ببعضهم إلى الاستقرار في بوزيتزا وبوروندي وما وراءهما، وحرّكوا بدورهم هجرات أخرى سارت بمحاذاة سلسلة البحيرات حتى وصلت إلى أفريقيا الوسطى.

ومع استمرار الجفاف نفّس مرض من أمراض الماشية ففضى على القطعان الملكية في كيتارا. وكان ذلك حافزًا لكوا الثاني (وليس كوا نيابونغو) على قيادة جيوشه جنوبًا بقصد تجديد القطعان الملكية وتعزيز السلطة الامبريالية. وكان الرعويون هم الهدف الواضح للبانيورو والزراعيون الحلفاء الطبيعيين لكوا. وترد فيما يلي، بالقسم الذي يتناول الممالك الزراعية الرعوية بالجنوب، مناقشة للصراع الذي أعقب ذلك.

كذلك أدخلت النياروبانغا المجموعة الوسطى من النيليين الشرقيين إلى مسرح تاريخ البحيرات الكبرى^(١٨). فتاريخيًا، كانت هذه الجماعة، التي كانت مجموعة الكاريموجونغ - تيسو تشكل الجزء المركزي من أفرادها، تنقسم إلى إيسيرا (زراعيين لديهم بعض القطعان) وكوتين رعويين (مربي قطعان يمارسون قدرًا من الزراعة). وفي حين أن عناصر من الإيسيرا والرعويين توجد في جميع شعوب المجموعة الوسطى من النيليين الشرقيين، فإن المجموعات الاثنية التي تنبثق أساسًا من الإيسيرا، والتي تتشابه لهجاتها، هي الإيتيسو والتوبوسا والدودوس، ومن الرعويين، الكاريموجونغ والجبية والتوركانا.

وعلاوة على ذلك فإن المجموعة الوسطى الحديثة من النيليين الشرقيين بأسرها تضم بين صفوفها عناصر من اللو. ومن المشكلات التي تواجه المؤرخ، تفسير السبب الذي من أجله - عندما تكون أسماء العشائر وتنظيماتها العمرية والطبقية ومواطنها قريبة الشبه جدًا فيما بينها عند اللانغو أو ميرو والأشولي الشرقيين والكومام والإيتيسو - يصبح الثلاثة الأوائل ناطقين باللو، بينما يصبح الآخرون، الإيتيسو، ناطقين بالنيلية بحلول سنة ١٨٣٠. وتنشأ مشكلة ثانية بصدد ثلاث

(١٨) J.E. Lamphear، غير منشور؛ R.S. Herring، ١٩٧٩، J.B. Webster، وآخرون، ١٩٧٣، J.P. Crazzolora، ١٩٦٠، R. Ogwal، ١٩٦٩، J.A. Otim، غير منشور؛ H. Okalany، غير منشور؛ P. Odyomo، غير منشور؛ J. Weatherby، ١٩٧٩ وغير منشور (أ) و (ب).

مجموعات صغيرة يتحدث أفرادها اللو - الجوابور والجواكوا والكومام - ويشبهون ثقافيًا المجموعة الوسطى من النيلين الشرقيين وحظوا بأكثر من نصيبهم من الاهتمام بسبب الأمل في أن يلقي تاريخهم بعض الضوء على لغز اللانغو أواميرو والاييسو. وتتمثل مشكلة ثالثة في مجموعة النيانغيا - النيانغيا والتيبس (السور) والتيوسو والديدينغا - الذين يقطنون مناطق في شمال شرقي أوغندا. وتنتمي عشائر هذه المجموعة أصلًا بنسبة تكاد تبلغ ٩٠ في المائة إلى النيلين الشرقيين الأواسط أو إلى اللو، غير أنهم يحافظون على لغة وثقافة جد متميزتين.

ويشكل الأوكارووك (الايكاريووك) عشيرة رئيسية من عشائر المجموعة الوسطى من النيلين الشرقيين. ويبدو، كما ذكر آنفًا، أن هذه العشيرة ظهرت في منطقة الأغورو عندما فرض اللوتوهو لغتهم وعاداتهم على إحدى جماعات المورو هي اللوكوبا. وتعدّ الأغورو مركزًا مهمًا من مراكز تشّت الإيسيرا - الأوميرو. وكان المهاجرون يحملون معهم أينما ذهبوا نصبًا تذكارية تحمل أسماء مواطنهم في الأغورو: الماغورو، والموكونغورو، والايونغورو، والنغورا، والبوكورا، والايغوريا. وكانت الهجرات الرئيسية إلى الجنوب الشرقي التي قام بها اللو بالاشتراك مع الأويني والأومولو تضم أعدادًا كبيرة من الإيسيرا، وينطبق ذلك بوجه خاص على الأومولو الذين عبروا ممر أغورو - كاراموجا إلى الجنوب. وقد خلف الأويني وراءهم جيوبًا من الناطقين باللو فيما أصبح فيما بعد بلاد اللانغو أواميرو في أماك على الساحل الشمالي لبحيرة كيوغا وعلى مقربة من شلالات كاروما. وربما كان كثير ممن وصفوا أنفسهم في نهاية الأمر بأنهم من الأومولو ذوي خلفيات نيلية شرقية. وكان الذين بلغوا غرب كينيا يعرفون لدى اللو بأنهم من الأوميا، علمًا بأن اللوميا هو اسم واحدة من العشائر الأربع الكبرى للوتوهو، وبأن الأوميا أنيميا والأوميا باكوا كانتا نصبتين تذكاريّتين لهما في شرقي أشولي. وضمت آخر موجة من المستوطنين تصل إلى سيايا أيضًا بعض المهاجرين من شرقي أوغندا، وكان أبرز هؤلاء هم الأوولا (العشيرة الغالبة بين الأيوميا)، والماتار (العشيرة الغالبة بين الساكوا)، والبايوما (العشيرة الغالبة بين الوانغا)، وربما كانوا جميعًا إيسيرا - أواميرو من الباكوا الذين ينتمون إلى أصل إثيوبي.

وبالإضافة إلى الشعوب السودانية الأواسط والمجموعة الشمالية من النيلين الشرقيين، فإن الإيسيرا كانوا يضمّون أيضًا عشائر تنتمي إلى أصل لوي أو إثيوبي. وعلاوة على اللو الذين خلفهم الأويني والأومولو وراءهم، كان هناك أيضًا الباقون على قيد الحياة من بورانغا تيكيدي. وعزز هذه المجموعات مهاجرون يمكن إرجاع أصولهم إلى الآنوا أو الباري، وإلى بار وباكوا - باوير. وكانت أهم مجموعات الباكوا - باوير هم الباتيكو والبايرا والبالو (الذين ترد مناقشتهم فيما بعد). وفضلاً عن ذلك، ربما كان بعض المهاجرين الإثيوبيين قد دخلوا هذه المنطقة على أثر غزوة الأورومو^(١٩).

(١٩) في رأينا أن هؤلاء المهاجرين «الإثيوبيين» ربما ضمّوا أيضًا مجموعات الباكوا في لانغو (قارن شعب الباكوا في إثيوبيا)، وأناسًا من الأوير في لانغو (قارن عشيرة البوير بين شعب الباكوا)، والأورومو، وهو الاسم الصحيح لمن يعرفون بالغالا. وليست هناك روايات متناقلة تربط هذه الجماعات صراحةً بأثيوبيا وعلى ذلك فالربط بينهما من جانبنا يجب أن يعتبر فرضية غير نهائية على الإطلاق.

وأثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، استقرّت هذه الجماعات المهاجرة معاً وكوّنت مجموعات أكبر كانت تعرّف بمواطن إقامتها، وفي بعض الحالات يعزّز التعريف إلى حدّ ما بذكر هوية المجموعة. وكانت أكبر هذه المجموعات مجموعة الباكو في جيبه الوسطى، ومجموعة الأوكي (أو الميرو) في منطقة جبل مورتو - نهر أوماني ماني في كاراموجا الوسطى، ومجموعة الأبور في تلال لابور، ومجموعة الكومان في تيسو الغربية، وما يمكن أن تطلق عليه اسم مجموعة الأيورويوم - ايتيسو في وسط كاراموجا وجنوبها. وكانت كل هذه المجموعات تضمّ أناساً من اللو ومن المجموعة الوسطى من النيليين الشرقيين، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة للغاية، وكان الازدواج اللغوي ظاهرة شائعة بحلول القرن الثامن عشر. وانفردت مجموعة الإيورويوم - ايتيسو بأنها كانت فيما يبدو أقل المجموعات تماسكاً: فقد كان أفرادها يتحدثون بلغة نيلية شرقية وسطى و/ أو بإحدى لغات الكالنجين، وكانت عناصر الإيورويوم فيها تمتلك قطعاً كبيرة من الماشية.

الرعوين والزّراع

فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، درج المؤرّخون والأنثروبولوجيون على تقسيم المجتمعات إلى قسمين محكمين هما الرعوين والزّراع. وافترض أن أولئك وهؤلاء يشكلون فئتين اقتصاديتين متميزتين تنتمي إليهما جميع المجتمعات الموجودة بالمنطقة. لذلك بذلت محاولات لتحديد مجموعات إثنية معينة لكل منها أنشطة اقتصادية خاصة. وبعد ذلك مغالاة في التبسيط لوضع اتّسم بدرجة بالغة من التعقّد والدينامية والميوعة. ففي شمال أوغندا وشرقها مثلاً كانت العلاقة بين الزّراع والرعاة تتطوّر طوال الفترة التي نحن بصدددها. وعلى ذلك بذلت محاولات كثيرة من جانب كل المجموعات - الزّراع والرعوين وممارسي الزراعة المختلطة وصيّادي السمك والصيّادين وجامعي الثمار - من أجل تحسين اقتصاداتهم، وتكوين مجتمعات مستقرّة أو - عندما يؤثرون الهجرة أو يجبرون عليها - من أجل تخطيط رشيد لتحركاتهم. وكانت التحركات السكانية هذه وغيرها من التّقلّات تجمع عشوائياً بين مجموعات كثيراً ما كانت تختلف اختلافاً بيئياً من حيث أفكارها وممارساتها الاجتماعية - السياسية والاقتصادية والدينية. وترتّب على ذلك أن الناس كانوا يجبرون على الاختلاط والتوفيق بين تراثاتهم الثقافية إن هم شأوا تكوين مجتمعات مستقرّة. وطوال الفترة المذكورة كانت جماعات لغوية مختلفة من الزّراع والرعوين تندمج فيما بينها مؤلّفة مجموعات جديدة على درجة معقولة من التكامل. وكان معظم هذه التوليفات الثقافية تشكل أساس المجموعات الإثنية الجديدة التي ظهرت في المنطقة أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ونورد فيما يلي بضعة أمثلة لتوضيح طبيعة هذا التحوّل الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من مجموعات الرعوين المنتمين إلى النيليين الشرقيين الأوسط رُبما كانوا قد انضمّوا إلى الإيسيرا في تاريخ مبكر^(٢٠)، ومن أن آخرين

(اللوكوريكيتاك) مكثوا في دودوث أثناء هجرتهم من السودان، فإن الأكثرية استقرت في منطقة جبل كوتن - تلال ماغوس بشمال شرقي كاراموجا. ويبدو أن شعب الكوتن - ماغوس هذا (كما كانوا يسمّون) كانوا قد اتخذوا بالفعل منحى رعوياً قبل أن يقدوا إلى الجنوب. ومن ثم فإنهم في حين دخلوا كاراموجا باعتبارهم لاجئين لا يمتلكون قطعاً، سرعان ما طوّروا اقتصاداً مختلطاً قوامه الرعي وفلاحة الأرض والقنص وجمع الثمار، وأفضل تكيّفاً لمناخ هذه المنطقة من اقتصادات المجموعات الأكثر اشتغالاً بالزراعة. واتّضحت نتيجة ذلك بين سنتي ١٦٨٠ و١٨٣٠ عندما انتقلت مجموعات الكوتن - ماغوس إلى مواطنهم الحديثة ولحقت بهم المجموعات الزراعية وأخذت باقتصادهم أو تقهقرت غرباً.

وقد بدأت هذه العملية قرابة الفترة ١٦٨٠-١٧٥٠ مع توسّع الرعويين في أربعة اتجاهات: فانتشرت مجموعة النعيمونيا على طول نهر التاراش وكوّنت نواة التوركانا؛ وتحركت مجموعة أخرى، الكورواكول، غرباً إلى نهر اللونغويرو وأجبرت كثيراً من مجموعات الباكو على مبارحة جيبه وأصبحت أهم شطر في مجتمع جيبه؛ واتّجهت المجموعة الثالثة، التي تألفت من بعض الكاريموجونغ والدودوس المقبلين، جنوباً إلى نهر الآبولة؛ أما المجموعة الرابعة، النغيكورا، فقد هاجرت شمالاً إلى دودوث (حيث كوّنت نواة التوبوسا). وربما كانت المراحل الأخيرة من هذه العملية قد تأثرت بجفاف حلّ في عشرينات القرن الثامن عشر وأسفر عن مجاعة «النيامديره» نظراً لأن روايات الزّراع تشير إلى أن الكثيرين منهم بارحوا جيبه ولابورور بسبب المجاعة وانتقلوا إلى أشولي الشرقية وإلى لانغو بمنطقة صخرة النغيتا. وعندئذ عادت بعض الجماعات في أشولي الشرقية أدراجها وعادت الاستقرار في شمالي وسط جيبه حيث لحقت في النهاية بالكورواكول وكوّنت شطر الرنغن في الجيبه.

واستقرّ الوضع عندئذ بعضاً من الوقت، ولكن الضغط على الأراضي في بعض المناطق التي يسيطر عليها الرعويون مع فترات الجفاف أثناء ثمانينات القرن الثامن عشر وثلاثينات القرن التاسع عشر قد تضاعف على إطلاق هذه التحركات مرة أخرى. واندفع معظم مجموعات الآبورور والباكو في لابورور غرباً إلى لانغو، وفي حالات قليلة، جنوباً إلى تيسو (حيث انضمّ بعضهم إلى مجموعة الكومان). وبالمثل بارح كثير من الأشخاص المنتمين إلى مجموعة الاوكيبي كاراموجا الوسطى إلى نياكواي ولابورور ولانغو وتيسو الشمالية، بينما انتقل كثير من المجموعات الزراعية في كاراموجا الجنوبية عبر منطقة الماغورو إلى تيسو الوسطى والجنوبية^(٢١). وانضمّ إلى السور آخرون من كلتا المنطقتين. وكانت معظم المجموعات التي انتقلت إلى نياكواي ولابورور وأشولي الشرقية ولانغو تتحدّث بلغتين على الأقل من لهجات اللوو، وبالنظر إلى أنهم انضمّوا جميعاً إلى متحدثين باللوو أو انضمّ هؤلاء إليهم من مناطق أقصى إلى الغرب، فإن هذه المجموعات أصبحت تتحدّث باللوو.

(٢١) وفقاً للروايات المتناقلة، تعني «كاريموجونغ» «الشيخ الذين خلفهم الراحلون» الذين خشوا أن يكون شبانهم قد قتلوا فقالوا للرسل «إبحثوا عن قبورهم (atesin) ومن ثم لفظة «Teso». وعلى حين أن معظم فئات الأعمار يطلق عليها أسماء حيوانات فإن كانغاراك تعني «أولئك الذين يقدّمون».

ويصدق مثل ذلك على الذين انضموا إلى الكومام^(٢٢). غير أن الذين ذهبوا إلى تيسو كان بينهم عدد أقل من الناطقين باللوو وهكذا أصبح الإيتيسو شعبًا يتحدث النيلية الشرقية.

وتسارع هذا التدفق غربًا من جانب الزّراع اللاجئين، وخاصة في مراحل الأخيرة، نتيجة لاستثفاف التوسّع من جانب الرعويين. وفي ثمانينات القرن الثامن عشر انتقلت مجموعات الدودوس الأوائل على نهر الأبولة شمالاً إلى دودوث حيث تضافروا هم واللوكوريكيثوك على إرغام مجتمع التوبوسا هناك على الانتقال شمالاً إلى مواطنهم الحالية. واستوعب الدودوس والتوبوسا الرعويون كلاهما عددًا من جماعات الإيسيرا ومن ثم أخذوا باقتصاد أكثر اتّجاهًا نحو الزراعة من اقتصاد إخوانهم الجنوبيين. ثم تضافر الكورواكول وجييه الرنغن في عشرينات القرن التاسع عشر على تدمير مجتمع محلي كبير من الزراعيين، البيت. الذين كانوا يعيشون على شواطئ نهر الكابويتا. وأخيرًا، وأثناء الفترة نفسها، اندفع الكاريموجونغ الأوائل جنوبًا إلى مواطن بقايا مجموعات الأوكيي والإيتيسو-ايوروروبوم، وعمدوا إما إلى استيعابهم في مجتمعاتهم أو إرغامهم على المباحرة. وفي حالة شعب الإيوروروبوم. اقتضى ذلك اللجوء إلى قدر كبير من العنف، ربّما لأنهم كان لديهم قطعان كبيرة من الماشية وكانوا بالتالي منافسين مباشرين لمجموعات الكوتن-ماغوس. وفي كلتا الحالتين سرّعت تلك التطورات وجفاف ثلاثينات القرن التاسع عشر الهجرات الواسعة النطاق من هذه المنطقة إلى الغرب.

وتقدّم حالة بونيور-كيتارا مثالًا أوضح مما سبق على العلاقة المتبادلة بين الرعويين والزّراع. وتؤكد الدراسة التي أعدها إدوارد آي. شتاينهارت على وجود «ارتباط وثيق بين الجفاف / المجاعة وبين التوسّع الرعوي وتبدّل مواقع الأراضي الزراعية وتكوّن الدول في كيتارا وسبخاتها الجنوبية»^(٢٣). فبين حوالى ١٧٦٠ و ١٧٨٣ استولت بوغندا على مراعي قيمة كان البونيورو يمتلكونها في كوكي وبورا والسبخات الجنوبية للكيتارا. كذلك فإن الاستقلال المتزايد للمجتمعات الرعوية في نكوره وبوهويجو وبوزمبا زاد من حصر دولة البونيورو في أراض زراعية في معظمها. وترتّب على ذلك تسرّب رعويي كيتارا إلى سلالة البيتو وإلى الأراضي الزراعية. واستقرّ الرعويون بين الزّراع واندمجوا فيهم ليكوّنوا مجتمعات مركبة جديدة. وظهر نظام طبقي جديد تطوّرت تدريجيًا على أساسه بنية جديدة للدولة. وحلّت الأرض محلّ القطعان كدعامة للسلطة السياسية وحشدت النخبة الرئاسية الجديدة من بين الباهوما المستقرّين وأعضاء عشيرة البيتو والزّراع البايرو. وتزاوجت تلك المجموعات الثلاث على نطاق واسع وأنجبت الرؤساء وأصحاب الأراضي الذين كانوا يجمعون الضرائب من رعاياهم لصالح الملك (omukama). فكما كتب شتاينهارت، تكوّنت تدريجيًا في القرن الثامن عشر دولة نيورو جديدة «قائمة على نشوء مجتمع من المزارعين الخاضعين الذين يدفعون ضرائب»^(٢٤).

(٢٢) J.E. Ekadu، ١٩٦١ و ١٩٧١. وللاطلاع على دراسة تحليلية، انظر A.B. Eilu، ١٩٧٦، و D.H. Okalany، لم ينشر؛ و J.B. Webster، لم ينشر (أ).

(٢٣) E.I. Steinhart، ١٩٨١، ص ١٣٢.

(٢٤) المرجع السابق، ص ١٣٥.

المؤسسات الاجتماعية والسياسية

لم تكن اللغة والاقتصاد وحدهما هما اللذين ميّزا الرعويين من جماعات الايسيرا أو ميّزا أولئك وهؤلاء من الناطقين باللّو. فقد ارتقى الرعويون بمنظمتهم العمرية إلى مستوى الكمال كأدوات للضبط القائم على حكم الشيوخ، فأصبحت المؤسسات الاجتماعية والسياسية الرئيسية في مجتمعاتهم. كذلك وجدت تلك المنظمات، وإن كان في صورة منقوصة، بين مجتمعات الايسيرا والمجتمعات التي تأثرت بهم. فكانت المؤسسات الاجتماعية والسياسية الرئيسية في هذه المجتمعات الأخيرة تجمّعات طقسية متعددة العشائر تسمى *etogo* في اللانغو و *otheme* (مفرداها *othem*) في اللابور، و *itemwan* (مفرداها *etem*) في التيسو والكومام - وكانت تستخدم في فضّ النزاعات وأداء الطقوس الدينية. وقد اشتدّت قوة هذه المؤسسات كلّما زاد اختلاط أصول مجموعات العشائر^(٢٥).

وفي المزيج الإثني الثقافي شمالي مقسم أنهار النيل - الكيوغا - اليسيينا، كانت الرئاسة الوراثية فكرة لوويه. وبالنظر إلى أن معظم اللّو الشرقيين كانوا من أصل نيلي شرقي أو متأثرين بشدة بأفكار النيليين الشرقيين، فإن هذا النوع من الزعامة الوراثية قابل بالفرض من جانب الكثيرين وبالمعارضة من جانب المسنين. ومع ذلك فقد كان له تأثير على المؤسسات السياسية لا لكثير من الجماعات الناطقة باللّو فحسب، بل أيضًا لجماعات الايسيرا، وتأثير من هؤلاء، على جماعات يذكر منها الجيه والدودوس. وبين الناطقين باللّو، كان يوجد لدى من انتقدوا لرؤساء ميل إلى الانتقال إلى أشولي الشرقية حيث عزّزت أفكارهم عندما وصلت إلى هناك بعض جماعات البالو بين ١٦٨٠ و ١٧٦٠. غير أن الأشولي الشرقيين ظلّوا، حتى في ذلك الوقت، على درجة من التميّز جعلت اللّو الغربيين يعتبرونهم من اللانغو لا من اللّو حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي لابور ولانغو ونياكواي وكومام، رفض الناس عمومًا فكرة الرئاسة الوراثية وآثروا عليها الزعامة الطقسية القائمة على حكم الشيوخ.

غير أن هذا لا يعني أن هذه الجماعات لم تعهد إلى زعماء أفراد أحيانًا بقدر كبير من السلطة العلمية. فالروايات الشفهية المتناقلة تعطي انطباعًا بأن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر شهدا زيادة ملحوظة في الحروب فيما بين اللّو الشرقيين والنييليين الشرقيين الأوسط. وأدى هذا بدوره إلى زيادة نفوذ القادة الحربيين ومجالسهم وكذلك نفوذ الجيل الأحدث سنًا على حساب جيل الشيوخ، علمًا بأن الشباب والشيوخة كان يمكن أن يوجد بينهما حدّ فاصل في هذه المجتمعات القائمة على التنظيم العمري. وعلى ذلك فقد كوّن القادة الحربيون الأقوياء في اللانغو اتحادات عسكرية كنفدرالية استخدموها في الاستيلاء على أوطانهم والهجوم على جيرانهم وحشد جيوش مرتزقة حاربت في بونيورو وتورو وبوغندا. وتكوّنت اتحادات كنفدرالية أخرى في تيسو الشمالية وسيلي (جبل إلغون) وكومام وبادهولا حيث كان الزعماء عرّافين

(٢٥) للاطلاع على المنظمات العمرية لدى الجيه، انظر J.E. Lamphear، ١٩٧٩، وللاطلاع على شرح لـ *etem*، انظر D.H. Okalany، لم ينشر.

(emuron) يبدو أن دورهم كان قد أخذ عن شعوب الكالنجين ربّما عن طريق الأوروبوم. وقد حقق هؤلاء الأشخاص، بالنظر إلى دورهم العسكري الحاسم، نفوذًا سياسيًا قويًا وإن لم يستطع أحد منهم أن يحقق لأسترته مركزًا رئاسيًا. وهكذا فإن مؤسسة الـ emuron أوجدت مركز قوة وتحّد آخر للمجلس الخري ولحكم الشيوخ، وإن لم يتسّن الجمع بينها وبين الرئاسة.

والايتيسو الذين استقرّوا في «فخذ البقرة» - وهي منطقة بالغة الخصوبة في نغورا وكومي والإقليمين المستعمرين منها سيريري وسوروتي الجنوبية - كانوا قريبي الشّبه جدًّا من الإيسيرا الأصليين. فلم يكن لديهم أي تنظيم عمري أو etem أو emuron طقسي. وكانوا يعتمدون في اندماجهم على ثلاث عشائر كبرى - الأتيكوك ولايكاربوك والاياراك - كوسيلة لتحقيق تماسكهم الاجتماعي. أما الايتيسو الشماليون وأولئك الذين كانوا يقطنون بوكيديا، فكانوا يملكون كل هذه المؤسسات المذكورة بالنظر إلى أنهم كانوا أكثر امتزاجًا في أصولهم. وكثيرًا ما كانت الهجرات تنظّم فيما بينهم بمعرفة الـ etem، حيث كانت تقطن تيسو الغربية ثلاث عشائر أطلقت واحدة منها - الايسولانا - اسمها على إقليم سوروتي. وتسرب كثير من الايتيسو في مناطق البانتو واللّو إلى الجنوب بحثًا عن الأرض أو كمرترقة يلقون ترحيبًا خاصًا في بعض دول البوسوغا التي كانت تستخدمهم في مواجهة الضغط العسكري والسياسي الذي تمارسه بوغندا. ففي بوغويره مثلاً، استقرّ المستوطنون الايتيسو الأوائل، بقيادة لاي من عشيرة إيراراك من سنة ١٧٠٦ إلى سنة ١٧٣٣، وأثروا واجتذبوا أتباعًا، وقسم ابن لاي المملكة إلى قسمين ترأس أحدهما بعد مجاعة لابارانات^(٢٦). وفي بولاموغي حكم واحد من الايتيسوت لفترة مؤقتة. ولعلّ أعظم المرترقة كانوا هم الايتيسوت، والأوغوتي بين البادهولا.

وفي المنطقة الوسطى، برزت بوغندا في تباين واضح مع بونيورو. فنظرًا إلى أنه لم يكن لديها عشيرة ملكية أو قطعان وكان يحكمها ملك بوسعه أن يعيّن مسؤولين وكثيرًا ما فعل - دون مراعاة لعرف أو تقليد أو وراثة - توصّلت بوغندا بحلول بداية القرن التاسع عشر، إلى قدر ضئيل من التنظيم الطبقي، وقدرة فذة على الارتقاء الرأسي، ودرجة من انعدام المساواة الاجتماعية تفوق نظيرتها لدى البونيورو ولكن أدنى من نظيرتها في رواندا. فكان كل فرد في بوغندا منخرطًا في علاقة ثنائية من السيادة والخضوع. وكانت الروابط الاجتماعية والاقتصادية رأسية أكثر منها أفقية.

وجاءت بونيورو - كيتارا، سياسيًا واجتماعيًا، في مكان وسط بين أولئك وهؤلاء. فكانت من وجهة نظر النيليين الشماليين استبدادية ولا طبقية، وبدت من وجهة نظر بوغندا ضعيفة التنظيم ويسودها وعي طبقي. وقد بدأت عشيرة بابيتو الملكية أصلًا كمارسي زراعة مختلطة ولكنها اتخذت تدريجيًا منحى رعيًا. غير أن الفروع غير الملكية من عشيرة البيتو التي أصبحت، أثناء الفترة التي نحن بصدها، أكبر مجموعة عشائرية في كيتارا، مثّلت على جميع

(٢٦) R.R. Atkinson، تحت الطبع. وللإطلاع على الايتيسو في بادهولا، انظر B.A. Ogot، ١٩٦٧.

المستويات الاقتصادية. فكثيرون منهم لم يكن لديهم أية ثروة أو سلطة وكانوا مع ذلك يتشبثون بأسطورة الانتماء إلى عشيرة ملكية. وكانت عشائر البيتو الشعبية هذه تتراوح على نطاق واسع مع فئات أخرى اجتماعية ومن ذوي القربى مما ساهم في عرض صورة وطنية متجانسة للأسرة الحاكمة.

وعلاوة على ذلك، كان مما ساعد في رسم هذه الصورة الوطنية تعيين ممثلين لطبقات اجتماعية أخرى ولجماعات من ذوي القرابة في مختلف مناصب القضاء والدولة. وتدرجياً تحولت تلك المناصب إلى مناصب وراثية مما أدى إلى نشوء طبقة دائمة من الأشخاص المميزين الذين ترابطت مصائرهم ومطامحهم مع مصائر ومطامح أسرة البيتو.

وكان موكاما بونيورو أقل حظاً بكثير من السلطة والثراء من كاباباكا بوغندا. فقد كان الكاباباكا يستبقي لنفسه مما يتلقى من ثروة قدرًا أكبر مما يستبقيه لنفسه الموكاما الذي كان يؤكد على ضرورة قيام البلاط الملكي بإعادة توزيع الثروة والفائض. وفي بونيورو كانت السلطة أكثر توزعاً إذ ظلت معظم المناصب وراثية بحيث اقتضت مهمة الموكاما على التصديق على المرشح الذي يقع عليه الاختيار وبالتالي لم تتح فرصة شغل مناصب رفيعة إلا لقلّة من الفلاحين. ولم تحقّق العشائر في بونيورو ما حقّقته عشائر بوغندا من تماسك كما لم يحقق رؤساؤها ما حققه نظراؤهم في بوغندا من مكانة. وفي بوغندا كانت العشائر الثلاثون متساوية نظرياً، وإن كان مركزها يرتفع ويهبط في واقع الأمر تبعاً لتقلّب مصائرهما السياسية، في حين أنه في بونيورو كان هناك تمييز واضح بين العشائر رفيعة المكانة والعشائر خفيضة المكانة.

ولدى اللوو النيليين، وجد من انتظموا في دول كما وجد من لم يطبقوا نظاماً مركزيّاً. وكانت بنى الدولة أقلّ تعقيداً من نظيرتها في بونيورو أو بوغندا وكان ملوك اللوو يمارسون نفوذاً ولكنهم لم يمارسوا سلطة تذكر. فقد كانت المناصب كلها تقريباً وراثية دون أن يكون للملك أية قدرة على التدخل في اختيار مرشح الأسرة أو العشيرة. وقد جاءت هذه الفروق نتيجة للجغرافيا والاقتصاد والتطورات التاريخية وضروب التحيز الثقافي. وعلى الرغم من أن بعض السلالات الملكية يرجع تاريخها إلى عدة قرون خلت ولا يقل عمرها عن نظائرها في الجنوب أو الغرب، فإن نشوء معظم دول اللوو جاء متأخراً. وعلاوة على ذلك فإن فترات الجفاف المتكررة قد أجبرت السكان على تنفيذ هجرات كثيرة وتغيير مكان إقامتهم وإعادة تكوين مجتمعاتهم مرات ومرات، بحيث أن كثيراً من دول اللوو لا يعود تاريخها في مواقعها الراهنة وبسكانها الحاليين إلى أبعد من سنة ١٦٨٠ أو حتى بعد ذلك. فلئن كانت فترات الجفاف نفسها قد أصابت إلى حد بعيد مناطق الجنوب الغربي، فإنها لم تتسبب قط في الإزالة المادية لدولة كما حدث في شمال أوغندا حيث انتهى المطاف بباديه، وهي واحدة من أعرق دول اللوو وأشدّها تطوّراً وحنكة بحلول القرن التاسع عشر، إلى موقع يبعد عن موقع تأسيسها أصلاً بما يزيد على خمسمائة ميل.

كذلك فإنه ما من دولة من دول اللوو حظيت بما حظيت به بوغندا ورواندا ودول الباهيما من موارد زراعية وفيرة أو كان لديها ما لدى البونيورو أو منطقة بوسونغورا من رواسب حديدية

أو ملحية. ومن المحتمل أن اللوو كانوا يمتلكون قبل النياروبانغا أعدادًا كبيرة من القطعان. غير أنه في حوالي سنة ١٨٠٠ كانت هذه القطعان قد دمّرت ويبدو ممكنًا أن الأشولي على الأقل كان لديهم من القطعان أقلّ مما لدى أي شعب آخر من شعوب منطقة البحيرات الكبرى المشتغلين بتربية الماشية. وكان من الصعب، مع الافتقار إلى الماشية وإلى الأراضي الزراعية الخصبة وإلى السلع التجارية، تكوين فائض من الثروة والاحتفاظ به. وترتب على ذلك أن دول اللوو لم تظهر في مجتمعاتها فروق الثراء أو الوعي الطبقي التي تميّزت بها دول الجنوب الغربي. وفي جميع دول اللوو كان للسكان النيليين الشرقيين نفوذ وتأثير ظل يزداد وضوحًا من الغرب إلى الشرق إلى أن أصبحوا يشكلون الأكثرية في دول الأشولي الشرقية. وكان النيليون الشرقيون يأخذون بفلسفة سياسية واجتماعية قوامها المساواة التامة، ويرجح أنه كان من الصعب إقناعهم بالتحول إلى أفكار الرئاسة والسيادة والخضوع والطبقات والوراثة. ومع التحرك نحو الشرق، بدا ملوك اللوو وكأنهم رؤساء مجالس شيوخ النيليين الشرقيين أو الناطقون بلسانهم.

وفي دول اللوو، يلاحظ اختلاف بين النظرية المتعلقة بالطبقات وبين الممارسات التي اتبعت بشأنها في القرن التاسع عشر. وربما كانت النظرية تمثل الممارسات السابقة على النياروبونغا عندما كان اللوو يميّزون بامتلاك الماشية، وهي تنصّ على أن مجتمعات اللوو تنقسم إلى طبقتين: الطبقة الملكية وطبقة العامة. وبرزت حوالي سنة ١٨٠٠ أهمية التمييز القائم على الأصل الذي ينتمي إليه الأشخاص، أي بين المنحدرين من اللوو والمنحدرين من غير اللوو. وكثيرًا ما وجدت مطابقة بين اللوو وصفة الملكية، وبين غير اللوو وصفة العامة. وكانت العشيرة الملكية عادة أكبر العشائر ولم يكن الانتماء إليها يتيح إلا قدرًا يسيرًا من المكانة ما لم يكن الشخص ينتمي إلى سلالة ملكية. وكثيرًا كان التفكير الشعبي يميل إلى تصنيف العوام من غير اللوو تبعًا لطول الفترة التي مضت على انضمام أسلافهم إلى مجتمع اللوو وأصبحوا منهم. غير أن الشخص الذي ينتمي إلى سلالة ملكية، ولكن تفصل بينه وبين هذه السلالة عشرة أجيال، لم تكن معاملته تختلف كثيرًا عن معاملة العوام، ولم تكن قدرته على امتلاك الثروة تفوق قدرة غرب انضمّ إلى مجتمع اللوو منذ عشرة أجيال. أما في دول الأشولي فقد كانت العشيرة الملكية تتراوح مع أفراد من عشائر أخرى وسرعان ما كان الغرياء يستوعبون فيها.

وثمة أسلوب أكثر واقعية للنظر إلى مسألة الطبقات في دول اللوو. ففي إطار السعي إلى حلول وسط سياسية عبر القرون، كان يعهد إلى عشائر من غير اللوو بشغل مناصب أو بالقيام بمهام طقسية، الأمر الذي أضفى على أسر شاغلي تلك المناصب من المكانة (ومن التقدير أحيانًا) ما يفوق نصيب العشيرة الملكية منهما. وفي حالة وجود طبقة عليا، كانت تلك الطبقة تتألف من الأسر الزوجية للملك وصاحب الأرض وخبراء الطقوس بمن فيهم مستنزل المطر وتواب الرؤساء الإقليميين (jagos).

ولم تكن الطبقة طابعًا مؤسسيًا لدى اللوو والنيليين الشرقيين الأواسط الذين لم يتخذوا لهم رئيسًا. فلم يكن لديهم رؤساء ولا مناصب وراثية. ونادرًا ما كان الأفراد يخلّدون في أسماء العشائر أو الأماكن كما كانت العادة بين النيليين. ونادرًا أيضًا ما كان الناس يتذكرون أسماء

أسلافهم السابقين على الجد الأول. وفي حين كانت العشائر كبيرة كانت الأسر من نوع الأسر الزوجية أو قريًا منها. وكانت الدول القائمة على حكم الشيوخ يحكمها أكبر فئات العمر مجتمعين في etem أو etogo حيث كان يعتقد أن القرارات تحظى بتأييد الأسلاف. وكثيرًا ما كانت تلك الدول مترابطة فيما بينها في اتحادات كنفدرالية عسكرية كبيرة حيث كان يوجد زعيم محارب مرموق يعترف به ويؤيده هو ومروؤسيه العراف (emuron) ووكلاؤه الذين كانوا يستشيرون الأرواح في صوابية شئ الحرب ويشرفون على أعمال التحضير الطقسية ويدلون بآرائهم بشأن الاستراتيجية التي تتبع. وكثيرًا ما كان الـ emuron مستنزل المطر كذلك. وكان القادة الحربيون وخبراء الطقوس يتمتعون عادة بعيش رغيد. وكانت أسباب التوتر والانقسامات المحتملة في الدول القائمة على حكم الشيوخ تنشأ بين الحاكمين المسنين والمقاتلين الأحدث سنًا. وكان الشيوخ يمارسون ضبطًا محكمًا بل وجائرًا على الرجال الأحدث سنًا ويستأثرون بالنساء والقطعان ويرثون زواج النشاء واستقلالهم الاقتصادي. وكان يحدث أحيانًا أن تهاجر فئات العمر الأصغر هربًا من الإحباط الذي يسببه لهم المسنون^(٢٧).

وكثيرًا ما كانت مجتمعات اللو والنيليين الشرقيين التي لم يكن لها زعماء تبدي أوجه تفاوت كبير في الثروة والأوضاع الاقتصادية. ففي تيسو مثلاً، قد تمتلك الأسرة المتوسطة من ثلاث إلى خمس رؤوس من الماشية في حين يتراوح ما تمتلكه ١٠ في المائة من الأسر بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ رأس. وربما كان الشيوخ الأثرياء يلقون في الـ etem أذانًا صاغية، ولكن سلطتهم لم تقف سلطة غيرهم وإن تمتعوا بقدر أكبر من النفوذ. وفي حين أن الثروة كانت مبعثًا على الاحترام ومثارًا لتوقعات السخاء البالغ، فإنها لم تنل من المساواة الاجتماعية. وكان الارتقاء الرأسي يتحقق برعاية أسرة يكثر فيها عدد الإناث تسفر مهورهن عن عدد كبير من رؤوس الماشية، ويقل فيها عدد الذكور الذين تدفع عنهم مهور؛ كما كان يتحقق نتيجة للشهرة والقطعان المتربين على التفوق في القتال، أو للمهارة الفائقة في تربية الماشية. وكانت الماشية توزع على نطاق واسع في إطار نظام دفع المهور. أما في الجنوب الغربي فكانت عادة دفع المهور محاطة بالقواعد والتحيزات إلى درجة تعذر معها التزاوج فيما بين الأسر ومُنع البايرو والباهوتو من امتلاك القطعان.

تغير ميزان القوى: تدهور بونيورو ونهوض بوغندا وتوسّعها

تعد أزمة بونيورو التي أدت إلى تدهورها وما حدث في بوغندا من تطورات تسببت في نهوضها وتوسّعها البالغين. أهم موضوعين - بعد موضوع النياروانغا - في تاريخ القسمين الشمالي والأوسط من منطقة البحيرات الكبرى. وقد أفضت تلك التطورات إلى تغير مثير في ميزان القوى. وكانت أزمة بونيورو قد بدأت عند وفاة كوا عندما اكتسحت النياروانغا الجنوب. وأسر

(٢٧) اتبنا في مناقشة التقسيم الطبقي الاجتماعي المخطط الذي وضعه M.L. Perlman، ١٩٧٠، A.W. Southall، ١٩٧٠.

ابن كوا الوحيد، ويني الثاني، وعاش في إيهانغيرو^(٢٨). وحكمت كيتارا أخت كوا، ماشامبا، بوصفها وصية على العرش. ولم يكن لدى كوا أبناء من زوجة من اللو (وتقضي أحكام البيت الملكي بأن أمثال هؤلاء الأبناء هم المؤهلون لخلافته) وربما لم يكن الصبي الذي وجد في إيهانغيرو فيما بعد ابناً لكوا على الإطلاق، ولكنه كان ينتمي إلى عشيرة الباييتو. وقتل ويني الثاني ماشامبا واستولى على العرش. وبعد ذلك التاريخ، أصبح التقليد القاضي بأن يكون وريث العرش من أم من اللو أو من البالو، استثناء أكثر منه القاعدة. وفتحت أبواب الترشيح للعرش لجميع أبناء الملك، وارتفع تواتر النزاعات على الخلافة وزادت حدتها ومدتها.

وفي ظل أولى السلالات الحاكمة، كانت رئاسة الباور تحتل مكانة مرموقة داخل البنية الامبريالية. وأسفر المنحى الجديد لأحداث عاصمة الامبراطورية عن اضطراب عام في باوير. وحاولت سلسلة من الملوك المتعاقبين على الحكم والذين أسماهم البالو «ملوك البانتو» معالجة هذا الاضطراب بتشجيع الاتجاهات الانفصالية، بحيث أصبحت رئاسة الباور الفرعية الموحدة في سنة ١٦٥٠ ست رئاسات صغيرة في سنة ١٧٥٠^(٢٩). وفي عهد ايسانسا أخضعت تلك الرئاسات الصغيرة الست لرئيس قطري واحد، مما أفقد البالوولاند وضع الاستقلال الجزئي الذي كانت تحتله وأدمجت في بونيورو الكبرى. وعمد البالو إلى المعارضة المنتظمة للمرشحين البانتو للعرش، في حين هاجر بالو آخرون إلى الشمال والشرق نتيجة لنقصان الفرص السياسية وفقدان المكانة والتعرض للاضطهاد السافر. وأدّى تواتر النزاعات على الخلافة مقروناً بانشقاق البالو إلى تقويض سلطة كيتارا المركزية. واستولى الملك ايسانسا (حوالي ١٧٣٣-١٧٦٠) على السلطة في وجه معارضة قوية من جانب البالو. وما إن أتى إلى الحكم حتى شرع في عملية اضطهاد شديد للبالو سرّعت بهجرتهم من البلاد.

وكانت أول نتيجة للأزمة التي حلت ببونيورو هي نزوح البالو - باكويو^(٣٠) منها إلى أشولي وبوسوغا الشمالية وآلور، بل وإلى بادوهولا وغربي كينيا في شرق البحيرة. وكانت أولى حركات النزوح بقيادة لابونغو وكاكايرو وأتيكو حيث ادّعى الأولان وجود علاقة تربطهما بالبيت الملكي لسلالة باييتو الأولى. وبالرغم من أن هذين القائدين لم يكونا عميلي إمبريالية البانيورو، فإنهما كانا يحملان طبول الباييتو والأيدولوجية السياسية لحكمهم وتأثرا بها في إنشاء رئاسات لم تكن موجودة من قبل وتوسيع النطاق السياسي لما كان موجوداً من رئاسات. وعلى حين أن البالو عملوا على نشر لغتهم في الشمال، فقد استوعب الباكويو لغوياً في مجتمع الباسوغا. وفي الشمال، تمثل الشكل الرئيسي للتنظيم السياسي في دول قائمة على حكم الشيوخ أو في رئاسات صغيرة. وروج البالو للطبول الملكية، وعززوا كرامة الرئيس، ودمجوا وحدات

(٢٨) J.B. Webster، لم ينشر (ب).

(٢٩) A. Adefuye، ١٩٧٣، ١٩٧٩، لم ينشر.

(٣٠) انظر فيما يتعلق بحركات النزوح: J.B. Webster، لم ينشر (أ)؛ R.R. Atkinson، ١٩٧٦؛ A.M. Garry،

١٩٧٦؛ J.B. Webster، ١٩٧٦ (ج).

سياسية صغيرة في دول أكبر مما أتاح لهم الاحتفاظ بزعامتهم الوراثية. وأنشؤوا دولاً جديدة يذكر منها الليرا بالوو، والبايمول، أو وسّعو وأعادوا تنظيم دول قائمة يذكر منها البادييه، والباتونغو، والأليرو، والكوك. وقد تأثر كل من بورانغا (التي استولى عليها بالوو) وبايرا تحت قيادتها التقليدية، بنظريات بالوو ودمجوا عدداً من الوحدات السياسية التابعة في عملية توسّعهم. كذلك تأثر أتيكو كثيراً بفلسفة بالوو السياسية، فوسّع دولته الصغيرة بمدّ حدودها نحو الشرق حتى أصبحت رئاسة ذات حجم وأهمية. وعلى الرغم من أن ترتيبه كان الثاني عشر في سلالة مؤسس الدولة، فقد بلغ إسهامه في توسيعها من الوضوح درجة حدث إلى إطلاق اسمه على الدولة. وكثيراً ما أحرز من حاكوا أساليب بالوو نجاحاً يفوق ما أحرزه بالوو أنفسهم. فمن بين الرئاسات العشرين الواقعة إلى الغرب من نهر الأسوا في سنة ١٨٠٠، لم تقم ملكيات بالوو إلا في ثلاث، ومن بين الرئاسات الأشولية التسع في سنة ١٩٠٠، لم يحكم بالوو إلا في ليра بالوو وبورانغا.

واستمرّ إضفاء طابع اللو بإجراء عمليات الدمج والتجزئ والتكاثر السياسيين. ومن أمثلة الأولى ليра بالوو ومن أمثلة الثانية الآلور. فعندما دخل بالوو منطقة اللابونو، أقنعوا دولة من غير اللو قائمة على حكم الشيوخ، ورئاستين صغيرتين من اللو، ورئاسة الليرا الكبيرة بالانضمام إليهم. وبعد توسّع لاحق أنشأوا محافظتين ملكيتين. ونظراً لعدم وجود مجال لمزيد من التوسّع، كوّن ليرا بالوو كنفدرالية مع رئاسات صغيرة مجاورة أصبحت بالتدريج وحدات سياسية تابعة لها. واقترن بهذا التوسّع السياسي ترويج للغة اللو وثقافتهم.

واختلف عن ذلك ما حدث من تطورات في آلور. فقبل سنة ١٦٨٠ لم يكن هناك سوى رئاسة آلورية واحدة، هي أوكورو، بين شعوب مرتفعات السودان الأوسط. وخرج المستوطنون اللو من أوكورو، وتزاوجوا مع الأوكورو وروّجوا لغة اللو وثقافتهم بينهم وانتهى بهم المطاف إلى دعوة أمير من الأوكورو إلى حكمهم. وكان ذلك يحدث عادة بتأييد من أهالي البلد الأصليين وأخضع عدداً كبيراً من الكيو والليندو والمادي لحكم اللو الآلور. وتكاثرت دول الآلور فتأسست باندورو في حوالي ١٦٧٠-١٧٠٠؛ وبايدها وباديا وباديل وآكر بالوو بين ١٧٠٠ و١٧٩٠؛ وأوسغو في حوالي ١٨٢٠-١٨٥٠. وأصبح كل ذلك أسرة دول الآلور^(٣١).

وكان دور الأموكاما ايسانسا في تدهور بانيورو يضاهي في أهميته دور الكاباكا ماوندا في نهوض بوغندا. وكان حكم ايسانسا مزيجاً عجيباً من النجاح العسكري والكارثة السياسية. وسبق أن ذكرنا الأخطاء التي ارتكبها في سياسته الشمالية، وكانت سياسته الجنوبية أدهى وأمرّ. فقد اكتسح الجنوب مثبّثاً مرة أخرى قوة البونيورو العسكرية. وأثناء الحملة العسكرية، شجّع الأمراء الملكيين على أن يرأسوا محافظات في كوكي وكيثاغوندا ودولتي الكيساكا والبوغايا البوسونفورتين، كما شجّع أحد المفضلين لدى عشيرة البامولي في كيانجا. وكما كان متوقعاً، تحرّرت جميع هذه الدول، باستثناء كيتاغوندا، من ولائها للامبراطورية في

(٣١) J.B. Webster، لم ينشر (أ).

غضون جيل واحد بعد وفاته^(٣٢). فقد كان إيسانسا يقلب رأساً على عقب سياسة لإدارة الأقاليم. القصة أثبتت جدواها النسبية طوال ثلاثة قرون، ربما لصالح التخلص من تعدد المتنافسين على العرش، الذي أسفرت عنه سياسة الخلافة الجديدة التي اتبعتها أسرته.

وكان أفحش خطأ سياسي ارتكبه إيسانسا هجومه على قصر وامارا، رئيس طائفة الكويزي في بويرا. فقد حرصت سلالة الباييتو الأولى على إقامة علاقات مع تلك الطائفة وأحرزوا في سياستهم هذه نجاحاً يفوق ما أحرزته دول الباهيندا. وفي حين أن الباييتو كانوا يعبدون وامارا. لم تكن للباهيندا أية علاقة بالطائفة حتى وإن وجدت علاقة بينها وبين رعاياهم. وربما كان وارا ما قد عارض سلالة الباييتو الثانية لأنها انتهكت القواعد التقليدية للخلافة. وعمد الملوك بدورهم إلى التوقف عن دفع الجزية العادية لبلاط وارا ما. وعندئذ قرر إيسانسا شن حملة عسكرية كانت أفدح خطأ ارتكب في تاريخ كيتارا برمته.

وكان انتهاك الحرمات على هذا النحو من الخطورة بحيث «نزفت» الأشجار دماءها ولعن وامارا إيسانسا متنبئاً بأن بوغندا سوف تبتلع بونيورو. وأصبح تفسير هذه اللعنة موضوعاً تاريخياً مهماً على امتداد فترة طويلة من القرن العشرين. ولم يكن خطأ إيسانسا يمس بوغندا وحدها بل طال جميع الأراضي الحدودية الجنوبية حيث كانت سلطة البانيورو تتوقف جزئياً على الأقل على دعم طائفة الكويزي لها. وأنشئ للطائفة مقرّ رئيسي جديد داخل القصر الامبراطوري، غير أن الطائفة، ومعها سلطة البانيورو، اختفت في تلك التخوم الجنوبية. وترتب على ذلك أن تحرّرت دول الأمراء الجديدة من ولائها بنفس السهولة التي تحرّرت بها من دفع الجزية دولتا بوهويجو وبوزيمبا القديمتان. وبلغت مصائر الامبراطورية دركها الأسفل حوالي سنة ١٨٣٠ مع انفصال التورو والبالولاند^(٣٣). ولم يقتصر الأمر على تحقق لعنة وامارا فحسب من حيث أن بوغندا استولت على كثير من أراضي البونيورو ذاتها، بل تجاوز ذلك إلى عجز مجموعة الدول الجنوبية الصغيرة عن البقاء في عزلة فأصبحت هدفاً مثاليًا للمطامح الامبريالية لبوغندا ونكوره ومبورورو.

نهوض بوغندا

في الوقت الذي كان فيه ملوك البانيورو منهمكين في تفكيك نظام سياسي كفل لهم التفوق طوال ثلاثة قرون، كان عواهل بوغندا بصدد تقويم الشرور السياسية الكثيرة التي شلت حركة بوغندا من أساسها^(٣٤). فقد كانت تعكر صفو بوغندا ثلاث مشكلات مترابطة فيما بينها، نشأت أولاً من القوة المتنامية للملكية وبيروقراطيتها المعيّنة وتصادمهما مع زعماء العشائر أو رؤساء الباتاك حيث كانت أواصر القرابة الفعلية أو المفترضة تستخدم لتعزيز الولاء للعشيرة وتضمّ العشائر في زمر سياسية متماسكة. ونشأت المشكلة الثانية من كثرة الأمراء الملكيين الطامعين

(٣٢) A. Wheeler، لم ينشر؛ E.R. Kamuhangire، لم ينشر؛ S. Lwango-Lunyiigo، ١٩٧٢-١٩٧٣.

(٣٣) J.F.M. Wilson، لم ينشر (أ) و (ب).

(٣٤) M.S.M. Kiwanuka، ١٩٧١، الذي أخذ بنفسيره في هذا العرض.

الذين يشغلون مناصب أو لا يشغلون ويتربصون الفرص للتحايل على الفرق السياسية العشائرية من أجل الاستيلاء على العرش. وحيثما كانت البيروقراطية وراثية في معظمها ومن ثم لا ينال منها أو يضيرها تغيير العاهل، ربما كانت النزاعات على العرش أقل حدة وكان صانعوا الملوك أقل حرصًا على بلوغ مآربهم وأيسر إقناعًا بالحلول الوسط. غير أنه في بوغندا كان تحكم العاهل الجديد في الجهاز البيروقراطي ورعايته له يعني وجود أتباع وراء كل مرشح من الأمراء يطمحون إلى شغل المناصب وتعني نتيجة الصراع على الخلافة بالنسبة إليهم إما المنصب والجاه أو الاختفاء في غياهب النسيان إن لم يكن النفي. وكان من الصعب التوصل إلى حلول وسط بالنظر إلى أن شاغلي المناصب المحتملين لم تكن غايتهم التقدّم الشخصي وحده، وإنما كانوا أيضًا ينشدون الحماية والرعاية للعشيرة التي يرون أنهم يمثلونها. أما المشكلة الثالثة فكان مصدرها النزاعات والحروب الدامية على الخلافة التي كانت تعقب وفاة معظم الملوك ويترتب عليها حوادث اغتيال كثيرة يروح ضحيتها أفراد من الأسرة المالكة. وكانت النزاعات على الخلافة في بوغندا أشدّ دمارًا مما كانت عليه في كيتارا في أي وقت من الأوقات. ففي كيتارا كان يمكن أن يكون الصراع على العرش صراعًا عنيفًا، ولكن ما إن يقع الاختيار على ملك ويتم تتويجه فقلما كان يُغتال أو يُخلع عن عرشه في أي وقت أثناء فترة ولايته. ولم يحدث قط، في حالة عدد من ملوك بوغندا، أن اتضح أن الملك يسيطر على المملكة نظرًا لأن حكمه كان يتمثل في سلسلة من الحروب الأهلية الدامية بين الأخوة والأبناء. وفضلاً عن ذلك فإن الأخ لم يكن له الحق أن يخلف أخاه إلا في ظروف استثنائية في حين يمكن في بوغندا أن يتعاقب على العرش ثلاثة أخوة يتناحر على العرش من بعدهم جميع أبنائهم.

وكان موقع بوغندا يفضل مناخيًا وجغرافيًا موقع سائر الدول المهمة في منطقة البحيرات الكبرى. فرواياتها المتنقلة، برغم طولها وكثرة تفاصيلها، لا تشير إلى فترات جفاف. فكانت بوغندا بالأحرى منطقة ملاذ. ولم يتعرض اقتصادها لما تعرضت له اقتصادات أخرى أثناء النباروبانغا من هزات مرتين على الأقل كل قرن أو من تدمير بين الحين والحين. وكان لدى بوغندا قاعدة زراعية متنوعة ومكفولة أتاحت للذكور من سكانها ما لم يتح لهم في الدول الرئيسية الأخرى من تفرغ للحرب والسياسة. ونظرًا لوقوعها على ساحل بحيرة نيانزا، مارست تجارة مائية - ربما قبل منتصف إلى أواخر القرن الثامن عشر. بوقت طويل - الأمر الذي يساق عادة سببًا من أسباب توسّعها. وأنتجت بوغندا أقمشة من لحاء الشجر، وهي سلعة حازت إقبالًا من الشعوب المجاورة، كما استطاعت وهي بصدد توسّعها أن تحقّق السيطرة على قرارات من الحديد الخام، وهو مورد كان ينقصها أصلًا. لذلك يمكن القول إنه بالاستثناء المحتمل لدول باسوغا الجنوبية، لم تتمتع أية دولة أخرى بمنطقة البحيرات الكبرى بما تتمتع به بوغندا من بيئة جغرافية واقتصادية مؤاتية.

وبخلاف سائر دول منطقة البحيرات الكبرى، لم يكن لدى بوغندا عشيرة ملكية نظرًا لأن كل أمير كان ينتمي إلى عشيرة أمّه على عكس عامة السكان الذين كانوا يتبعون قواعد السلالة الأبوية. وعلى ذلك فإن أية عشيرة كانت أمامها فرصة تقديم عاهل للدولة. وقد أعطى ذلك

النظام لجميع الناس شعورًا بالانتماء إلى المملكة ولكنه شجع أيضًا كل عشيرة على أن تقدم للملك (kabaka) الجديد زوجة مما ترتب عليه تكاثر سريع لعدد وريثة العرش المحتملين. واضطر ملوك بوغندا إلى ممارسة تعدد الزوجات إلى درجة فاقوا بها معظم السكان الآخرين. ويناقض هذا النظام نظام الأشولي حيث يعطي الشيوخ الملك على أثر تتويجه زوجة يتعين أن يكون وريث العرش من أبنائها هي دون سواها. وعلاوة على ذلك فإن ملك الباغندا لم يكن إلا الأول وسط الرؤساء الباتاكالا الأتقاء. وكانت الأقاليم النائية تخضع لنظام حكم غير مباشر يقضي بأن يصبح الرؤساء المحليون باتاكالا جددًا يعبّون بوصفهم وكلاء محليين للملك، وكانت مناصبهم وراثية ولا يملك الملك حق خلعه منها.

ولم تكن بوغندا أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر سوى دولة صغيرة، شأنها شأن كثير غيرها في بوساغا التي كانت تسمح بخلافة الإخوة وتعتمد على إداريين ملكيين. وكانت تعاني من انعدام الاستقرار وتمزقها الحروب الأهلية. غير أن مشاعر القومية الباغندية (التي نمت في ظل امبريالية بانيورو) كانت من القوة بحيث حالت دون حركات الانفصال وتجزؤ الدولة - بعكس دولة بوزيمبا في باسوغا التي انقسمت إلى ثماني رئاسات صغيرة مستقلة. ومن جهة أخرى، فإن العزوف عن الانفصال كان معناه أن الصراع على العرش كان أشدّ ضراوة مما هو عليه حيث يكون الانفصال اختيارًا متاحًا.

وعزز الكاباكالا تيبانديكة (حوالي ١٦٤٤-١٦٧٤) السلطة الملكية بشنّه هجومًا ناجحًا على المسؤولين عن الطقوس الدينية الذين كانت ممارساتهم الابتزازية تثقل كاهل الملكية والشعب معًا. فانتقص تيبانديكة كثيرًا من سلطة هؤلاء المسؤولين الدينين مما جعل شعب بوغندا الوحيد بين شعوب البانتو الذي لا يأبه بالقوى الخارقة للطبيعة. ومرّد النجاح الذي أحرزه تيبانديكة في سياسة أخفّق إيسانسا في تطبيقها هو الفرق بين التنظيم الديني في كل من المملكتين. ففي حين أن طائفة الكويزي في كيتارا كانت مؤسسة مركزية، كان المسؤول عن الطقوس الدينية في بوغندا فردًا مستقلًا فيما يبدو عمن يعقبه.

واقترن التوسّع الإقليمي لبوغندا باسم ثلاثة ملوك بارزين في القرن الثامن عشر. فقد استولى ماواندا (حوالي ١٦٧٤-١٧٠٤) على سينغو، واكتسح كياغوه، وأخذ بولا موغى من بونيورو. ذلك أن بونيورو، وقد شغلته مشكلاتها الداخلية المقترنة بتغيّر الأسرة الحاكمة، لم تتصافر بكل عزميتها لحماية أراضيها. وبالنظر إلى ما حققه ماواندا من توسّع إقليمي هائل، فقد توخّى الحكمة بتركه النظام القديم المتمثّل في الحكم غير المباشر وتعيينه محاسبين للملك - وكان كثير منهم يتمون إلى أصل شعبي ويدعون رجال الملك - في مناصب البيروقراطية الموسّعة. وفاق نفوذ هؤلاء الأشخاص المعيّنين نفوذ الرؤساء الباتاكالا: بل إن ماواندا عمد إلى تعيين وفصل هؤلاء الرؤساء فأصبحت جميع الوظائف نظريًا قابلة للشغل بالتعيين. ولم يكن هذا العاهل الفذّ عبقرًا في المجال العسكري وحده، بل كان أيضًا رجل سياسة واسع الخيال ينسب إليه بحق فضل ابتداع نظام الحكم الكيغندي الحديث. وعمد جونجو وكامانيا، بين عامي ١٧٣٤ و ١٧٩٤، إلى مواصلة توسيع أرجاء المملكة، فضمّ أولهما بودو وفرض ضرائب على

كوكي واستعرض القوة العسكرية لبوغندا بالزحف على كيزيبا حتى بلغ كاراجوه. وكان جونجو بتصرفه هذا يجني ثمار «الميثاق الجنوبي» الذي أبرمه إيسانسا في الجيل السابق. أما كامانيا فقد استولى على بويكولا من بونيورو. وبحلول سنة ١٨٠٠، كانت بوغندا قد أثبتت تفوقها النهائي على بونيورو.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، وجّه سيماكوكيرو اهتمامه إلى مشكلة الأمراء الملكيين. فشرع في إعدام منافسيه الذين لم يؤاتهم الحظ. بمن فيهم أبناء الأسرة المالكة إن اقتضت الضرورة. وأبعد الأمراء عن المناصب الإدارية ليمنعهم من استغلالها في التأمر ضد العرش. وخوّل ذلك للملك سلطة واسعة ومهد السبيل للملكية المطلقة التي نشأت في القرن التاسع عشر. ومن المفارقات أنه في حين كان سيماكوكيرو يسعى إلى الحد من آثار التخريب المترتبة على التنازع على الخلافة بالتحكم في عدد المرشحين وإبعادهم من مناصب السلطة، كان إيسانسا يفتح أبواب المنافسة أمام جميع أبناء الملك. ولا غرابة الأمر كذلك في أن تفقد نزاعات الخلافة حدتها في بوغندا وتزداد حدة في بونيورو، فانقلبت بذلك الأوضاع التي سادت في القرون السابقة. وبالنظر إلى الاضطراب الذي كان يعترى النشاط السياسي المبكر في بوغندا، فقد يكون من الصعب تجنّب المغالاة في تقدير أعمال فطاحل المركزية والكاباكا الامبراليين في القرن الثامن عشر باعتبارهم رواد عصر ذهبي. فالأجدد بنا أن نذكر أن الاستبداد كان يتحقّق على حساب حركات تمرّد يطول أمدها، ومعارضة ضارية للكاباكا. وعنّف سياسي شديد، وزيادة كبيرة في أعداد المنفيين إلى دول مجاورة. وربما كان من الصواب الدفع بأن القرن الثامن عشر كان أشدّ عنفاً من القرون التي سبقتة.

وقد ظلت بوغندا تعيش طوال قرون في ظل امبرالية بانيورو، أولاً كأداة في يد هذه الامبراطورية، ولكن بحلول نهاية القرن الثامن عشر، كدولة مهتأة لتحديّ الكيان الامبريالي ذاته. فقد نمت في بوغندا مشاعر قومية بالغة القوة أتاحت للملوك جمع السلطة حول العرش وتطوير جهاز إداري وآلة عسكرية يتّسمان بالكفاءة وتكرّس فيهما طاقات المواطنين لتحقيق مآربهم الشخصية بالتزلف إلى الكاباكا. وأصبح كل فرد رجل سياسة وأدمن الغيرة والتجنّس والابتزاز بالتهديد كثير من المواطنين الساعين إلى كسب الرضاء الملكي. ووجّه عظماء الملوك تلك الطاقات نحو خدمة مصالح الدولة والأمة. فعلى الرغم من «نشوء» غير مؤكد لعشائر يذكر منها عشيرة «القول السوداني» وعشيرة «السمك الرثوي» وعشيرة «القرد». وُجد في بوغندا بحلول سنة ١٨٠٠ مجتمع يسوده التنافس الشديد والارتقاء الرأسي والطابع العلماني أكثر مما يسود أي مجتمع آخر في منطقة البحيرات الكبرى.

الممالك الزراعية الرعوية بالجنوب

عادة ما تستند عبارة «الثقافة المشتركة بين شعوب البحيرات» (interlacustrine culture) - التي ظلّ يستخدمها الاثنولوجيون الأفريقيون قرابة قرن من الزمان - إلى ملاحظات أُجريت في

النصف الجنوبي من المنطقة، وخاصة في مملكة رواندا التي اعتبرها عدة مؤلفين مثالاً فذاً على تلك الثقافة^(٣٥). وقد أرجع تاريخ تكوّن هذا المركب الثقافي إلى فترة حديثة نسبياً من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، وهي الفترة التي يتناولها هذا المجلد بالبحث. وساعدت البحوث التي أجراها المؤرخون أثناء العشرين سنة الماضية أو نحو ذلك، على كشف الجوانب الخاطئة من تلك الصورة التي قدّمها الاثنولوجيون الأفريقيون، وعلى أن تضيء الأبعاد التاريخية الحقّة - وهي أبعاد أكثر شمولاً وأفضل توازناً وأصبط تحديداً، على شعوب ذوي ماضٍ يعرف أن جذوره تمتدّ في العصر الحديدي القديم وتعود إلى بداية التاريخ المسيحي إن لم يكن إلى ما قبل ذلك. وبعد القرن السادس عشر نقطة تحوّل في هذا الصدد بما ابتدعه من أساطير وما أرساه من أسس اجتماعية ثقافية لتاريخ المنطقة.

منطقة جغرافية ثقافية

تضفي السمات الطبيعية للمنطقة وتراثها الثقافي عليها طابعاً مادياً وبشرياً مليئاً بأوجه الاختلاف. ففي الغرب، تشرف على منخفض بحيرة تنجانيقا (الذي يعلو مستوى سطح البحر بأقل من ٨٠٠ متر) وحوض بحيرة كيفو، حافة صدع عملاقة يزيد ارتفاعها على ألفي متر، هي سلسلة مرتفعات كيريبا التي تمتدّ شمالاً إلى براكين فيرونغا.

والى الشرق، تنحدر تدريجياً تلال بوروندي ورواندا المرتفعة نحو الهضبة المدرجة حتى تبلغ شواطئ بحيرة فكتوريا (نحو ١٢٠٠ متر فوق سطح البحر)، وإذ تبعد هذه المرتفعات المتباينة بما يزيد على ألف كيلومتر من المحيط الهندي، الأمر الذي يضفي على المنطقة مناخها، فهي تسبّب في إيجاد فروق بيّنة في معدلات سقوط المطر بين المناطق المرتفعة في الغرب وبين شواطئ بحيرة فكتوريا حيث يفوق المعدل السنوي ١٥٠٠ ملّيمتر في حين يتلقّى وادي كاجيرا الضيق أقل من ١٠٠٠ ملّيمتر. والأرقام الفعلية، وفترة موسم الأمطار على الأخص (سبتمبر / أيلول - أكتوبر / تشرين الأول على وجه التقريب) تختلف اختلافاً بيّناً من سنة إلى أخرى. وكان لهذه الاختلافات المناخية التي يبدو - كما سنرى - أنها أثّرت تأثيراً بالغاً في الفترة التي نحن بصدددها، آثار شديدة التباين تبعاً لاختلاف المناطق، أدّت كلها إلى إحداث تغييرات في إيكولوجيا المنطقة وفي تحركات مجموعاتها السكانية^(٣٦).

وأتسم بالتنوع كذلك نسق التوزيع اللغوي فانقسمت المناطق المعنية إلى قسمين ينطلق سكانهما بلغات البانتو. فوفقاً لتصنيف غتري، شمل القسم D في الغرب مجموعة الكينيارواندا - كيروندي - جيها، ولغات سكان ولاية كيفو الزائيرية اليوم. وفي الشرق كان القسم E، الذي يمثل الكيزيتزا والروهايا والرونيامبو، يناظر منطقة الناطقين بالبانتو في أوغندا.

(٣٥) J.J. Maquet، ١٩٥٤؛ L. de Heusch، ١٩٦٦.

(٣٦) P. Gourou، ١٩٥٣؛ W.T.W. Morgan، ١٩٦٩؛ J.P. Chrétien، ١٩٨٣؛ J.B. Webster، ١٩٧٩ (أ).

وكان الناس يستطيعون فهم بعضهم البعض دون كبير صعوبة من براكين فيرونغا جنوبًا إلى مالاغاري السفلى، ومن بحيرة لوتانزيجه (أو أونكبوني، بحيرة ألبرت سابقاً) إلى جنوب بحيرة فكتوريا: وكان الملوك يستمّون في المنطقة الأولى «موامي» وفي المنطقة الثانية «موكاما» أو «موغايي». غير أنه مع تحديد معالم الممالك من القرن السادس عشر فصاعدًا، أصبحت هذه التقسيمات الجغرافية والثقافية الراسخة أقل وضوحًا.

الروايات المتناقلة، المدونة والشفهية

وبالإضافة إلى التواريخ الأركيولوجية والفرضيات اللغوية، تزودنا المصادر الشفهية أيضًا بمعلومات عن تاريخ القرون الخمسة الأخيرة. ومن دواعي الأسف أن الأوروبيين لم يستفيدوا من ثراء هذا التراث الثقافي الأصيل منذ وقت اتصالاتهم الأولى في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لاستحواذ «النظرية الحامية» على تفكيرهم. فقد استقرت رواية استعمارية مدونة نصبت في كافة الجهات شراكًا لمن كانوا يسعون إلى تفسير التاريخ. وحرصًا منا على صالح المنهجية، نذكر هنا بالخصائص الرئيسية لتلك الرواية. فالتعريف الجديد للهاميين في منتصف القرن التاسع عشر - وكان يقصد به الأفريقيون المنتمون إلى جنس أرقى - باعتبارهم مضادين للزنج بوصفهم هذا (وكان سيلغمان هو الذي روج هذين المصطلحين)، كان يطبق منذ أولى «الاستكشافات» فصاعدًا على جماعات الهاما والتوتسي استنادًا إلى انطباعات جمالية مقبولة واعتبارات سياسية. ونسبت حضارة البحيرات الكبرى برمتها إلى الجماعات «الحامية» - السامية» الوافدة من الشرق والتي افترض أنها جلبت معها البقرة ونظام الملكية، بل وبعض جوانب مذهب التوحيد^(٣٧).

وتخللت الفرضية التي طرحها سبيك (Speke) في سنة ١٨٦٣ والقائلة بوقوع غزو من جانب الأوروبيين بين القرنين السادس عشر والثامن عشر افترض أنه أحال المنطقة إلى إثيوبيا ثانية - تخللت روايات الرحّالين والضباط الألمان من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤ (أمين باشا، فرانز ستولمان، الكونت فون غوتزن، هانس ميير) والمطبوعات الكثيرة التي نشرها الآباء البيض وجمعوا فيها بين ثمار تحرياتهم الميدانية والاستنتاجات الأنثروبولوجية العامة التي خلص إليها الكتاب البريطانيون أو الألمان (هـ، هـ. جونستون عن أوغندا، وفريدريك راتزل، ويان تشيكانوفسكي، وهيرمان ريهسه)^(٣٨). وكانت المصادر التقليدية لتاريخ الممالك الجنوبية تتسم، بشدة حتى عهد قريب، بطابع هذه الفرضية. ويذكر من بين هذه المصادر District Books لإقليم تنجانيقا، لهانس كوري، ومقالات للأب ادموند سيزارد والأب هـ. فانتييل

(٣٧) E. Sanders، ١٩٦٩، J.P. Chrétien، ١٩٧٧، J.L. Amselle، E.M. Bokolo، قيد الطبع.

(٣٨) أمين باشا، ١٨٩١، F. Stuhlmann، ١٨٩٤، G.A. Von Goetzen، ١٨٩٥، H.H. Johnston، ١٩٠٢،

H. Rehse، ١٩١٠، H. Meyer، ١٩١٦، J. Crekanowski، ١٩١٧، F. Ratzel، ١٨٨٥، ص ٤٥١-٤٧٨.

وفيما يتعلق بالآباء البيض. انظر مجلة *Missions d'Afrique des Pères Blancs* و J.M. Van der Burgt،

عن الباهايا والبايزنزا على التوالي، ومؤلفات للأب ألبرت باجيس والأب لوي دي لأكجير عن رواندا، ومؤلفات الأب غورجو عن المنطقة كلها وعن بوروندي^(٣٩).

أما الروايات الشفهية ذاتها فقد استقيت من الأساطير الحديثة على ضوء ثقافة أصحابها وما أجري معهم من اتصالات. ومن أمثلة المواد التي جمعها أوائل سكان المنطقة المتعلمين (معلمي الدين وصغار الموظفين والرؤساء المحليين) الذين ظلوا طويلاً يعتبرون حفظة الروايات الوحيدين الجديرين بالثقة. وكان هناك من يحاكي أبولو كاغوا وجون نيكاتورا. فمثلاً، عادة ما تُردُّ «روايات الهايا» التي اقتبسها المؤرخون إلى مؤلفات رجل واحد هو فرنسيسكو روموغير (أو لومغيرا). ففي بداية القرن العشرين كتب لومغيرا - وكان أرستقراطيًا مقربًا من موتاهانغاراو ملك كيزيبا، و مترجم الممثل المقيم الألماني فون ستويمر، وفيما بعد أمينًا لمجلس «الرؤساء» في بوكوبا تحت حكم البريطانيين - تاريخًا للكيزيا (Amakuru ga Kiziba)، رجع إليه رهبسه في كتابة مؤلفه، وسيزداد في إعداد مقال له، ومؤلف ال District Book لبوكوبا، والأب أوتو مورس في إعداد التاريخ العام المعنون History of the Bahayas^(٤٠). ويمكن أيضًا ذكر تأثير الرئيس بيير بارانانكا والمستشار جوزيف روغومانا في التاريخ الرسمي لبوروندي، ودور الوساطة الفذ الذي قام به ألكسيس كاغاه في تاريخ رواندا. وكان كاغاه في آن معًا أحد الأعيان المقرَّبين من الملك موتارا روداهيغوا، وقسيسًا درَّبه لهذا الغرض الأب لوي دي لأكجير، وباحثًا صادقًا يسعى إلى تحصيل المعارف^(٤١).

وعندئذ أُتيحت هذه العروض التاريخية، التي تلخص الروايات المتناقلة بعد تهذيبها وتفسيرها وفقًا للمعايير الغربية لعرض تاريخ الإثنيات، لتلاميذ المدارس وقراء الصحف المكتوبة باللغات الأفريقية (والتي يذكر منها Munno في أوغندا، و Mambo Leo في تنجانيقا، و Rusizira Amarembe في بوروندي، و Kinyamateka في رواندا) وجميع أولئك الذين

(٣٩) تضم مكتبة معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، نسخًا من District Books of Bukoba، H. Cory، Biharamulo، Mwanza، Kasulu، Kibondo، Kigoma، حوالى ١٩٦٠. كذلك تحتوي على معلومات غزيرة The Cory Papers التي تضمها جامعة دار السلام. E. Césard، ١٩٢٧، ١٩٤٥-١٩٣٧، P. Césard، ١٩٣١، H. Van Thiel، ١٩١١، A. Pagès، ١٩٣٣، L. de Lacger، ١٩٥٩/١٩٣٩، Gorju، ١٩٢٠ و ١٩٣٨. وفي اتجاه الفكر ذاته فيما يتعلق بالبانياموزي، انظر F. Boesch، ١٩٣٠. وفيما يتعلق بشرفي زائير، انظر A. Moeller، ١٩٣٦.

(٤٠) بشأن الدور الذي قام به ف. لومغيرا، انظر H. Rehse، ١٩١٠، ص ٢٣٧، O. Mors، ١٩٥٧، R.A. Austen، ١٩٦٨، ص ٨٩ و ٩٠، J.P. Chrétien، ١٩٨٦، قيد الطبع. ويرد النص الذي كتبه لومغيرا دون تغيير في E. Césard، ١٩٣٧، ص ٣٢-٥٧.

(٤١) A. Kagame، ١٩٤٣-١٩٤٧/١٩٥٩، J. Rugomana، ١٩٥٧، P. Schumacher، ١٩٤٩. ويستعين هذا الأخير، وكذلك J. Gorju، ١٩٣٨، و J.P. Chrétien، ١٩٨١ (أ) و ١٩٨١ (ب).

يترددون على مراكز البعثات الدينية والمراكز الإدارية^(٤٢). وبدأ عدد كبير من الشخصيات البارزة يردون أصول عشائريهم إلى مصر أو إلى إثيوبيا^(٤٣). وابتداءً من نهاية الخمسينات فصاعدًا، شرع في إجراء استقصاءات شفوية أوسع نطاقًا وأكثر دقة فقد وضعت عندئذ روايات البلاط في سياقها الصحيح، وضوعف الاهتمام بالروايات المعنية بالأسر المتواضعة وكذلك وعلى الأخص بالتتبع الإقليمي وبشراء المعلومات المتأتية من مصادر أخرى غير المجموعة الصغيرة التي تضم السكان المتعلمين. ونمت المعرفة بتاريخ المنطقة نتيجة لجمع المواد المسجلة وتكوين النصوص الشفهية وإرساء أسس لغوية يمكن التعويل عليها^(٤٤).

الآثار التي خلفها الروهيندا والباتشوزي

ربما كانت دول الجنوب قد نشأت نتيجة لتحلل مملكة قديمة أسسها بين القرنين السادس عشر والثامن عشر فاتح يسمى روهيندا: وأيا كان الأمر، فقد كان ذلك هو الاعتقاد السائد حتى خمسينات القرن العشرين. وكانت «امبراطورية روهيندا» الشاملة لجميع أراضي الهايا والزيتزا، باستثناء كيبيزا، وأحيانًا لبوروندي ورواندا - تعتبر امتدادًا لـ «امبراطورية الباتشوزي» نحو الجنوب جاء نتيجة لموجة توسع جديدة من جانب رعاة الباهيما. ويعتقد الآن أن هذا الحدث وقع، إن كان قد وقع بالفعل، في فترة أبكر حوالي القرن الخامس عشر. والأهم من ذلك أن الروايات المختلفة تنقل صيغًا شديدة التباين من «أسطورة الروهيندا». وفي بونيورو ونكوره بوصف البطل روهيندا بأنه الابن غير الشرعي لوامارا، آخر ملوك الكوزي، وخادمة اسمها نجوناكي، في حين أنه في بلاد الهايا والزيتزا يقال عمومًا إن أباه هو إيغابا أو بوغابا، أحد الأسماء المحلية التي تطلق على الإله الأسمى. واتخذت كل من السلالات الهينداية لنكوره وكاراغوه وكياموتوارا وإيهانجيرو وبوزيتزا مؤسسًا لها إما أخًا أو ابنًا أو حفيدًا لروهيندا الذي يقال إنه أعطي لكل منهم بلدًا وطبلة. وتعلق هذه الروايات في المقام الأول بموضعين قبل إن رفات البطل قُسمت بينهما عند وفاته: نحو الشمال، مجمّع النكوره كاراغوه، حيث ترتبط ذكراه

(٤٢) بشأن تناقل هذه الروايات في بداية القرن العشرين. انظر *District Book of Bukoba* [الذي يضم نسخًا منه مكتب معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن]، المجلد السابع، ص ٥-٦ الذي يورد مقتطفات مترجمة من J. Gorju، ١٩٢٠ و H. Rehse، ١٩١٠ وإحالات إلى F. Lwamgira، انظر كذلك *District Book of Biharamulo, History of Migrations*، ١٩٣١. ومن الجدير بالذكر أن تلاميذ بعثة Kome التبشيرية أكثر إلمامًا بهذا التاريخ من سكان المنطقة أنفسهم.

(٤٣) انظر H. Cory و M.M. Hartnoll، ١٩٧١/١٩٤٥.

(٤٤) J. Vansina، ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ و A. Kagame، ١٩٧٢ و C.W. Newbury، ١٩٧٦ و E. Mworoho، ١٩٧٧ و L. Ndoricimpa، ١٩٨٤ و Bujumbura Etudes Culture et Société، I.K. Katoke، ١٩٧٥ و P. Schmidt، ١٩٧٨. كذلك من المفيد الرجوع، فيما يتعلق بممالك الجنوب إلى دراسة S.R. Karugire، ١٩٧١. هذا وقد عقدت في بوجومبورا سنة ١٩٧٩ ندوة دولية مهمة، انظر: Centre de civilisation burundaise، ١٩٨١. وقد أعقبها اجتماع مماثل في بوكافو في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٢.

خاصة بمنطقة إيسينجيرو وبوغارا على جانبي نهر الكاجيرا، ونحو الجنوب، مجمع بوزيتزا - ايهانجيرو الذي يَصوّر فيه على أنه مساعد الحداد كيانغو إن لم يكن ابنه. وبنيت روايات مختلف الممالك من حيث علاقة كل منها بهذين الموضعين برغم ما هناك من تداخل فيما بينها؛ ففي كياموتورا، جاء نياروبامبا، ابن روهيندا أو حفيده، من كاراغواه؛ وفي ايهانجيرو، كان المؤسس نفسه يوصف بأنه أحد أبناء نياروبامبا، في حين أنه كان يحمل اسم روهيندا كيانغا تمشيًا مع تقاليد الزيتزا. أما أسفار روهيندا الأسطورية، من بونيورو إلى أقصى جنوب المنطقة، فهي تتبع مسارين مختلفين تبعًا للتقاليد. ففي إحدى الروايتين، اتخذت طريقًا برًا مارًا بكاراغواه، وفي الثانية، انطلق البطل عبر البحيرات شمالًا إلى بوزيتزا، ويقال إنه عاد من هناك برًا متجهًا نحو الشمال الغربي^(٤٥).

وتوحي جميع الأدلة بأن الإشارة إلى روهيندا تعكس اللقاء موجتين من التقاليد مرتبطتين بمجموعتين عشائريتين رئيسيتين. الباهيندا والبايانغو، تأخذان بنفس المحرم - محرم القرد نكينده (هجرس رمادي اللون)^(٤٦). وفيما يتعلق بتأسيس سلالات الهيندا، تقول الروايات إن ذلك لم يحدث إلا بعد جيل أو أكثر تالٍ لجيل الفاتح الأسطوري. ولعل أهم حقيقة تاريخية تتمثل في استمرار وجود رواية روهيندا بوصفها أحد مصادر الشرعية السياسية، لزمّن طويل بعد القرن السادس عشر. فقد سبق اسم روهيندا في كياموتورا في القرن الثامن عشر حجة ضد مغتصبين من عشيرة بانكانغوس الهيمائية. وقرن اسمه في القرن التاسع عشر بإحياء ذكرى عظمة الماضي (في كاراغواه) وبالوحدة الممزقة (في بوزيتزا)؛ كما استخدم ذلك الاسم في القرن التاسع عشر في ضم صفوف شعبي البونيورو والهيا ضد امبريالية باغندا الحقة^(٤٧). وتعكس الفروق بين صيغة البلاط والصيغة الشعبية^(٤٨) الإصرار المتشبه لحلقة من

(٤٥) بالإضافة إلى ما سبق ذكره من مراجع، انظر المواد الواردة بالـ Cory Papers، مثلًا رقم ٦٩ (Chronology of the Bahinda) ورقمي ٤١٣ و ٤١٦ (تعليقات A.M.D. Turnbull في ١٩٢٥ و ١٩٢٦ على تاريخ بوزيتزا). انظر أيضًا District Books of Bukoba and Biharamulo. كما تضم محفوظات Maison généralice des Pères Blancs عددًا من المخطوطات التي يذكر منها J.B. Lapioche، ١٩٣٨، *Histoire d'Usinsa*، و A.D. Kakaira، ١٩٣٠.

(٤٦) فسر L. de Heusch (١٩٦٦، ص ٥٠ و ٥١) ذلك على أنه تنافس قديم بين العشيرتين، مستندًا في ذلك إلى استنتاج خاطئ خلص إليه وعارض فيه بين قرد الـ nkende وقرد الـ tumbili (المذكورين في M. و H. Cory و Hartnoll، ١٩٧١/١٩٤٥) في حين أنهما في واقع الأمر الحيوان نفسه بإسميه في لغتي الروهايا والسواحيلي على التوالي.

(٤٧) ترد الإشارة إلى استخدام اسم روهيندا لأغراض أيديولوجية في Emin Pasha، ١٩٨١، ص ٣٥٣-٣٥٥، (في بونيورو): وفي F. Stuhlmann، ١٩٨٤، ص ٤٢ و ٤٣ (في كياموتورا)؛ وفي District Book of Bukoba (توجد نسخة منه في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن) (في كاراغواه)؛ وفي A. Brad: Rapport sur les tribus insulaires du Nyanza méridional، ١٨٩٧؛ وفي A.E. Kitching: «Tribal history and legends of the Wazimba»، ١٩٢٥، في District Book of Biharamulo (في بوزيتزا).

(٤٨) انظر الروايات المتناقلة التي جمعها في ماروكو P. Césard، ١٩٣١.

الروايات المتناقلة في شكل أساطير. وربما كانت تمثل في معظم الحالات انتشار نوع معين من السلطة الحاكمة أكثر مما تمثل حملة قام بها فاتح فرد. ففي جيساكا، عَزَت سلالة باجيسيرا بازيرانكينده (يحال القارئ في هذا الصدد إلى النكينده (المحرّم)) إلى نياكاسنده (أو نيراغاكنده)، ابنة روهيندا أو أحد خلفائه في كاراغوه. وفي كيزيبا كانت سلالة البيتو تطابق بين مؤسسها كيبي وبين نياكيرو شقيق روهيندا، وكانت تعتقد أن الأخوين تقاتلا من أجل السيطرة على أهمها؛ وكانت عشيرة الباهيندا مسؤولة عن تعيين الحدود الإدارية. أما سلالة البوكيريه سيلانغا، التي قدمت من إيهانجيرو قرب نهاية القرن السابع عشر، فقد زعمت أنها تنحدر أصلاً من روهيندا. ويمتد تأثير الهيندا حتى يبلغ بوها في الجنوب. كما تشهد بذلك الألقاب الملكية (في هيرو وبوشينغو) والإشارة إلى نكينده (محرّم ملوك البوجيجي)^(٤٩). ومن جهة أخرى، أبرزت الروايات المتناقلة في الغرب أبطالاً آخرين. ففي رواندا، رُقِّي جيهانغا، وهو بطل ينهض بدور حضاري حقيقي، إلى مرتبة الأب بالنسبة إلى جميع الممالك المجاورة. وفي بوروندي، لا يُقرن بين نتاره روشاتسي، وهو اسم يبدو أنه ينطبق على مؤسسي سلالتين في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وبين روهيندا إلا في الكتابات الأوروبية^(٥٠).

واستمدّت الروايات المتناقلة عن روهيندا قوّتها من الروابط بين الشخصية الأسطورية وبين الأعمال البطولية للباتشوزي. وأياً كانت حقيقة «امباطورية كيتارا» أو مداها ومدّتها بوصفها نموذجاً سياسياً وديتياً، فمن الواضح كل الوضوح أنها نشأت في هضبة غربي أوغندا. غير أنه في الجنوب، لا يكاد يكون لايسمبوا، ونداهورا. وموليندوا وجود خارج الروايات التي بدأ تداولها في عهد قرب نسبياً. فهنا، ينهض بأهم الأدوار كل من وامارا، وموغاشا، وريانغومبه. فقد طوّر الجنوب أساطيره الخاصة به: ومن أمثلة ذلك الطريقة التي عاد بها وامارا يرافقه موغاشا وإرونغو، من مقاطعة كيتو الرهيب، حاملاً معه ليس الماشية والبذور فحسب بل الموت كذلك؛ ونزاعات وامارا مع موغاشا الذي امتنع وامارا عن إعطائه ابنته فعمد إلى إطلاق عاصفة (وتقول رواية روانديه إن ريانغومبه هو المسؤول عن ذلك). ومع كاغورو الذي انتهى به الأمر إلى حرق السقيفة التي كانت تؤوي بقرته الجميلة كيتاره^(٥١). وهذه الآلهة لا تعدو أن تكون أهم من يضمّهم هيكمل مكرّس لثلاثين إلهاً أو أكثر يزداد عددهم باطّراد تبعاً للظروف، ويقرن كل منها بمجال نشاط معين: وامارا بالأموات؛ وموغاشا بالماء والمطر والبحيرات ومن ثم بصيد الأسماك والزراعة (وشجرة الموز بنوع خاص)؛ وإيرونغو بالأجمة ومن ثم بالقنص والأسفار؛ وكاغورو بالبرق؛ وريانغومبه بالماشية والقنص.

(٤٩) Cory Papers, N°413 (Turnbull, 1925) و G.W. Hartwig، ١٩٧٢، و *The District Book of Kigoma* (نسخة في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن)، المجلد السابع، ص ٢٠٣؛ و J.P. Chrétien، ١٩٧٥.

(٥٠) في رواندا، يرد ذكر هيندا في وصف عودة روغانزو ندوري من كاراغوه بصحبة موبانغو. وفي بوروندي، عارض نتاره روشاتسي ملكاً لبوشينغو يدعى روهيندا، وعزا J.M. Van de Burgt، ١٩٠٣ تأسيس هذه المملكة إلى روهيندا «العظيم»، وهي نظرية قبها رولاند أوليفر فيما أجراه من دراسات عامة دون كثير من التروي.

(٥١) E. Césard، مخطوط باليد ل J.P. Lapioche، ١٩٣٨، A. Arnoux، ١٩١٢-١٩١٣.

وعلى حين أن وامارا الذي وُجد ضريحه العظيم في ماساكا في بويرا (أوغندا) اسم يتكرر ذكره في روايات كيتارا ونكوره وكاراغوه، يبدو أن تأثير موغاشا قد انطلق من جزر سيبه على بحيرة فكتوريا^(٥٢). وتتواتر ذكر ريانغومبه أكثر ما يتواتر في الغرب، من رواندا إلى بحيرة تنجانيقا، بالنظر إلى أن بعض الروايات المتناقلة تحدد منشأه في ندوروا في حين تحدده روايات أخرى، مطابقة بينه وبين كيرانغا، في بوروندي (ويروى أنه توفي في منطقة كانت تقع آنذاك تحت حكم بوجيسيرا) أو حتى في شرق زائير الحالية. كذلك فإن كيرانغا، وهو بطل من أبطال القنص، يقرن بالزراعة من خلال الروحجن نياشاشي وسيروتوا^(٥٣). وليست هذه الديانات بأي حال مجرد مؤسسات ملكية بل يبدو أنها ترجع إلى أصول عريقة في القدم يسبق تاريخها تاريخ السلالات الحاكمة الحديثة. وترى الروايات الشعبية في وامارا حامي العشائر الحاكمة القديمة مثل البازيتا والبايانغو وتروى، على نقيض غيرها، ما نشب من نزاعات بينه وبين «خادمه» روهيندا. ويقال إن موغاشا أطلق، مع كابامبو، العاصفة على النحو المذكور أعلاه؛ وعندما ارتفعت مياه بحيرة فكتوريا، قيل إن ملك بوزيتزا هذا أجبر على إعطائه ابنته. وسخر ريانغومبه من روغانزو ندوري ملك رواندا^(٥٤).

وكانت ديانة الكوزي Cwezi هذه (أو ديانة الإيماندا Imandwa) مستقلة في شؤون العبادة والأساطير كليهما. ففي الشرق (في هايا وبلاد الزيتزا) كانت الأسر نفسها تتولى وظائف وراثية باعتبارها وسطاء وتضطلع بالمسؤولية عن المعابد. أما في الغرب (رواندا وبوروندي وبوها) فكان التكريس للكوباندا Kubandwa ممارسة منتشرة. وفي بلاد الهايا والنكوره كانت الرمزية واللغة تربط بين الدين والملكية في حين أن طقوس العبادة التي كانت تؤدي في ظل الإيريتينة، الشجرة المقدسة لريانغومبه / كيرانغا. بدت أكثر اتساعاً بالطابع الشعبي. غير أنه في كل الحالات كانت هذه ممارسات عرافة تكريسية ومداواة تقدم الحماية من الأخطار التي يهدد بها الأشخاص المعنيين أسلاف قريبون أو من إساءات استعمال السلطة^(٥٥). وقد ألقت التفسيرات الآلية والاثنية لهذه الظاهرة الثقافية^(٥٦)، مع مسحة ساذجة من اليوهيميرية، نقاباً يكاد يكون شاملاً من الغموض على الفاصل الحاد بين التاريخ الخاص بهذه الديانة (التي سترد فيما يلي تطورات جديدة لها) وبين نهاية حكم قديم في كيتارا^(٥٧).

(٥٢) للاطلاع على المسألة في مجملها، انظر: I. Berger، ١٩٧٣؛ و F. Richter، ١٨٩٩؛ و Cory Papers، رقم ٧٩؛ و D.W. Cohen، ١٩٦٨؛ و C. Wrigley، ١٩٥٨.

(٥٣) P. Smith، ١٩٨١؛ F. Geraud، ١٩٧٢.

(٥٤) انظر F. Boesch، ١٩٣٠، للاطلاع على رواية نشأت في كاراغوه؛ و O. Mors، ١٩٥٧؛ و H. Van Thiel، ١٩١١؛ و T. Kamanzi و A. Coupey، ١٩٦٢، القصة رقم ١٣. وقد حدث تلك الروايات بـ L. de Heusch، ١٩٦٦، إلى عرض نظرية مؤداها أن هذه كانت حركة موجّهة ضد الهيندا في المقام الأول.

(٥٥) انظر بالإضافة إلى المراجع الواردة أعلاه: B. Struck، ١٩١١؛ A. Vix، ١٩١١؛ H. Rehse، ١٩١٠؛ H. Meyer، ١٩١٦؛ B. Zuure، ١٩٢٩.

(٥٦) من أمثلة المناقشات غير المجدية في هذا الصدد، انظر L. de Heusch، ١٩٦٤؛ و C. Vidal، ١٩٦٧.

(٥٧) J.P. Chrétien، ١٩٨١ (أ) و (ب).



اللوحة ٢٦، ١: غابة بونيوانكوكو المقدسة في نكوما.

خيار بين «العشائر» و «الطوائف»

في مواجهة رواية مدونة تؤكد على نظرية «الطوائف» بل وعلى تعارض «عنصري» بين «السادة من الهيمبا والتوتسي» و «العبيد من الإيرو والهوتو»، كرّس علماء التاريخ الحديثون قدرًا أكبر من الاهتمام للبنى «العشائرية»^(٥٨). فالعشيرة (umuryango) في الكيروندي والجيبا، و ubwoko في الكينيارواندية، و uruganda في الرونيامبو والروهايا)، بالرغم من وجودها السائد في جميع الثقافات الشفهية (فالمستون يرون أنفسهم في المقام الأول على أنهم ينتمون إلى عشيرة)، لا تنسج بالبساطة العضوية لجماعة من الأقارب حتى وإن عيشت أحيانًا على أنها كذلك. ففروع الذرية بالمعنى الدقيق للعبارة، تصنف في وحدات يعطى لكل منها اسم جماعي، أو تبعًا لالتزامها بتحريم أو تحريمين (imiziro)، وأحيانًا تبعًا للروايات المتعلقة بمنشئها أو للحماية التي تلقاها من إله من آلهة الكوزي (وذلك خاصة في بلاد الهايا)؛ ولكن هذه العشائر لا تربط بين أفرادها وحدة إقليمية^(٥٩). وأحيانًا تقسم العشائر إلى عشائر فرعية (amashanga) في رواندا و amahiga في بلاد الهايا)، ولكن النظام ليس تجزيئيًا. وتظهر بعض العشائر في التاريخ الطويل لعدد من ممالك منطقة البحيرات الكبرى، ومن أمثلة ذلك بايانغوس نكوره في بوزيترا، وياكيمبيري نكوره في جنوبي بوها، وبازيتا البونيورو في بوكيريه. وتعني المحرمات أحيانًا مجموعات أكبر: فالعجوم (ضفدع الطين) تلتزم به في رواندا عشائر البيغا والباكونو والباها

(٥٨) D.W. Cohen، ١٩٧٢؛ M. D'Herlefeld، ١٩٧١؛ G.W. Hartwig، ١٩٧٦؛ C. Buchanan، ١٩٧٤.

(٥٩) M. Hartnoll و H. Cory، ١٩٧١/١٩٤٥.

(ثلاث عشائر كبيرة كانت تأتي منها الملكة الوالدة)؛ وثمة حالات لانتشار محرّم النكينة، تقدم الكيزيا أبعث أمثلتها على الدهشة حيث تلتزم به عشيرة الباييتو السلالية ويلتزم به الباهيندا، في حين أن الـ ngabi محرم ظلي الأجمة المقترن عادة بالبايتو تبته عشيرة الباكوما الملكية القديمة. كذلك ترى بعض العشائر نفسها مرتبطة بعشائر مختلفة في أوقات مختلفة. ففي رواندا كانت البانيجينيا مرتبطة أحياناً بالباسيندي وأحياناً أخرى بالباهوندوغو.

والخلفية التاريخية للعشائر واضحة في رواندا. فكما في نكوره (أربع وحدات) تنحصر البنية في رواندا استثناءً في ثماني عشرة عشيرة كبيرة تضم جميعها أعضاء من الباهوتو والباتوتسي والباتوا^(٦٠). غير أن الدراسات التي أجريت مؤخراً على السكان الذين يعيشون على شواطئ بحيرة كيفو في الغرب^(٦١) تبين أن «اتحادات العشائر» هذه لم تكن قد تحققت بعد قبل ذلك بقرنين من الزمان. وكانت توجد في أماكن أخرى، في بوروندي وبوها وكاراغوه وفي الأراضي المتاخمة لبحيرة فكتوريا، مئات العشائر التي كان لكل منها أشكال مختلفة من الارتباط وتشكل إما وحدات باعدية (exogamic) أو ارتباطات قائمة على علاقة مزاح أو على حلف اليمين (المعروف بالـ endahiro لدى الباكيغا شمالي رواندا الحالية). وكثيراً ما كانت الهوية ترتبط عن كثب بالقيام بواجبات سياسية أو دينية قديمة العهد نسبياً. وكان الانتماء إلى عشيرة معينة يحدّد المركز الاجتماعي للفرد. وتسوق أقدم الروايات شواهد على وجود عدد كبير من الوظائف المحلية التي كان يعهد بمسؤوليتها إلى هذه العشيرة أو تلك دون أن يعني ذلك بالضرورة أن كلاً من الإمارات المعنية كانت تضم مجموعة متجانسة من السكان. من ذلك مثلاً أن البازيتا المرتبطين بحكام الكويزي القدامى في بونيورو ونكوره، يقال إنهم حكموا في كاراغوه (الملك نونو) واختاروا وريثاً لعرش البوكيريه. ويقال إن الباتوندو حكموا ما كان كياموتورا آنذاك، خلفاء لسلالة الباهونجا، سلالة الملك كاشاره، وهم يقرنون أحياناً بالباهيتا الذين كانوا يكونون عشيرة الملك نسانساما في بوزيترا.

ويعتقد أن إيهانجيرو تدين باسمها إلى ملك سابق من عشيرة البايانغو (المتتمة إلى المجموعة الأكبر لحدّادي البارونغو). ويقال في هذا الصدد إن الباهوتو (وهم عشيرة قوية للغاية من عشائر الهيمبا) قاتلوا البايانغو أولاً ثم الباهيندا بعد ذلك بقيادة نكوميا أو موكوميا. ويختلف مصير هذا الأخير، الذي يقدّم أحياناً على أنه ملك وأحياناً على أنه مستنزل مطر، باختلاف الروايات: ومنها ما يروى أنه قتل على يدي روهيندا، أو نفي من بلاط كاشاره، أو هرب مع

(٦٠) يشكّل الباتوا مجموعة أقلية صغيرة في رواندا وبوروندي وبوها (حيث كانوا يدعون الباكيكو). وهم يتخصّصون في القنص وصيد السمك وصناعة الآنية الفخارية، كما أنهم منبوذون بسبب عدد من المحرمات. وقد وصفوا بأنهم صغار الجسم كالـ «pygmoid» وإن كان استخدام هذا المصطلح أمراً مشكوكاً فيه.

(٦١) C.W. Newbury، ١٩٧٦، D.S. Newbury، ١٩٨١.

كاتوباها إلى بوكيريه، أو أنه سليل تنوموا، أو ملك من سلالة بوكوما قتله كيبي في كيزيبا^(٦٢).
ويوجد في رواندا أيضًا عدد كبير من الوحدات السياسية السابقة على نيجينا: البازيغا في موبادي وسينغوغو؛ والباجيسيرا في جيساكا وبوشيرو وبوسوزو؛ والباداندا في ندوغا وبواناموالى وبوهوما وبوكونيا؛ والباسيندى في بوسيجى وروهينجى؛ والباكايابا في بوغارا؛ والباسينجا في بوروى وفي أماكن أخرى (سلالات رنجه القديمة)؛ والبونجيرا في بومبوغو وبوريزا وبواناسيامبه؛ والباسويه في روكوما وهلم جزًا. وفي رواندا الحديثة احتفظ عدد من فروع الذرية هذه بوظائف الـ *biru* الطقسية^(٦٣). وفي بوروندي، ربما يستدل من مهمة حفظ الطبول ورعايتها والواجبات الدينية التي آلت إلى عشائر يذكر منها الباجيجي والباشوى والباهاترا على سلطات حاكمة قديمة. وقد استوعبت بالتدريج بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر (وبعد ذلك أحيانًا) جميع هذه الإمارات العشائرية في سلالات حاكمة كما سنرى فيما بعد. وعلى الرغم من هذه التغيرات والتأثيرات الإقليمية (الناجمة عن هجرة فروع الذرية أو عن تدفق الأفكار وتناقل الروايات الشفهية)، احتفظت كيانات دون إقليمية صغيرة بحوية شخصيتها المتميزة حتى القرن العشرين. ويتعين إجراء مزيد من الدراسات عن بلاد (ibihugu) رواندا وبوروندي، وعن بايودا كياموتوارا وباهامبا كيانجا (مجموعات سبق وجودها انقسام الدولة العظمى كياموتوارا أو بومبوغا في نهاية القرن الثامن عشر)^(٦٤).

وليس التمييز في هذا السياق بين الرعويين والزراعيين من الواضح بحيث يضيف مصداقية على الفرضية السائدة عمومًا بشأن الغزوات والنزاعات (التي تعزى إلى الأزمات السياسية الخطيرة في منتصف القرن العشرين). وليس في رواندا وحدها أن أفراد العشائر ينتمون إلى أصول مختلفة إذ يصدق ذلك على ٢٠ في المائة من عشائر بلاد الهايا^(٦٥)، وعلى أكثر من ١٠ في المائة من الباهوتو، وما يزيد على ٥٠ في المائة من الباتوتسي، و٩٠ في المائة من عشائر الباتوا في بوروندي^(٦٦). وتوجد عشائر أخرى في وضع وسط أو غير محدد المعالم يوصف بأنه مُشَرَّف (bairu) (البايانغو) أو ينتمي إلى خلفية أسرية طيبة (bahutu) (الباجيجي). ويوصف البازيتا في

(٦٢) انظر المراجع سالفة الذكر وخاصة O. Mors، ١٩٥٧. وفيما يتعلق ببوكيريه انظر E. Hurel، بلا تاريخ. ويخلط J.B. Webster، ١٩٧٩ (ب)، ص ١٤، بين الباهوتو أو الباتيترا M. Hartnoll و H. Cory، ١٩٤٥/١٩٧١، ص ٢٨٢ وبين الهوتو في رواندا أو بوروندي. وتوجد في بلاد الهايا أيضًا عشيرة من الهما بين الباتوا الذين لا تربط بينهم وبين الباتوا صانعي الآنية الفخارية أية علاقة. والرواية التي نشرها H. Rehse، ١٩١٠، ص ٢٨٦، عن المذبحة التي أعقبت موت كاشاره، عاهل كياموتوارا القديم، تتحدث أيضًا عن وحشية كاريميرا، الملك الهندي، وبخاصة إزاء أفراد أسرته أنفسهم؛ وإن كان ذلك لا يعني بحال «مذبحة منظمة للانتقام من القتل».

(٦٣) M. D'Hertefeldt، ١٩٧١؛ F. Nahimana، ١٩٥٤؛ A. Kagame، ١٩٨١.

(٦٤) قبل أن يطلق مصطلح «الباهايا» أثناء العهد الاستعماري على جميع سكان إقليم بوكوبا، لم يكن يعني سوى الناس القاطنين على سواحل بحيرة فكتوريا في منطقة ماروكو.

(٦٥) بما في ذلك كاراغوه.

(٦٦) F.M. Rodegem، ١٩٦٤.

بعض الحالات بأنهم رعويون (في رواندا مثلاً) وفي حالات أخرى بأنهم حدّادون مزارعون تخلّوا عن طبّتهم السلالية مقابل زراعة الحبوب^(٦٧). ويصنف الباجيجي عمومًا على أنهم من الباهوتو في بوروندي ومن الباتوتسي في بوجيغا (بوها). وعلى الرغم من أن الفرضيات المتعلقة باجتماع عقد في الماضي البعيد بين مجموعات من الناطقين بالبانو ومجموعات من الناطقين باللغات الكوشيتية الجنوبية أو السودانية الوسطى^(٦٨) فرضيات شقّة، فإنها تنسحب على فترة بلغت من البعد في الماضي (الألف الأول الميلادي) ما يجعلها تقصر دون إلقاء الضوء على الوضع القائم في القرن السادس عشر بالنظر إلى الاندماج الثقافي بين هذه المجموعات السكانية. وكما سبق أن رأينا، فإن التمايز الإثني كان يحدث على أسس إقليمية أو عشائرية أو سياسية تعكس فئات الهيماء / التوتسي والإيرو / الهوتو، وإن كان من المجازفة محاولة إعطاء تعريف لما كانت تمثله تلك الفئات منذ أربعة قرون. وتبرز فيما يبدو حقيقة واحدة في هذا الصدد هي نطاق الأنشطة الرعوية على الهضبة الوسطى الممتدة من نكوره إلى بوها مرورًا بكاراغوه وجيساكا وبوجيسيرا. ويبدو أن فتح الحامين لهذه المنطقة. الذي كثيرًا ما يرد ذكره بصدد هذه الفترة، لا يعدو أن يكون طريقة أخرى لعرض النسق الإقليمي والسياسي الاقتصادي للعلاقات بين قطاعين يغلب على أحدهما الطابع الرعوي، وعلى الآخر الطابع الزراعي بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

تكوّن الممالك الحديثة: دراسة جغرافية سياسية

المشكلات التي تطرحها التواريخ بوجه عام

إن ثراء المصادر الشفهية لا يساعد كثيرًا على الحد من تعقّد مسألة إعادة تأريخ الأحداث بالمنطقة. فقوائم السلالات وسلاسل النسب الخاصة بالأمرأ وجدت منها صيغ متعددة ولا سيّما قبل القرن السابع عشر. وقد حاول عدد من مؤرّخي الأحداث إقامة الدليل على أعمار ممالكهم بجمع بيانات من مصادر خارجية. فمتوسط مدة الجيل، التي حدّدها ألكسيس كاغام بثلاثة وثلاثين سنة، يبدو في واقع الأمر أنه كان سبعا وعشرين أو ثمانين سنة. ويزوّدا كسوفان للشمس أشير إليهما في الروايات بمعلّمين مطلّقين، غير أنه لا يمكن تحديدهما على وجه اليقين.

وربّما كان أولهما ذلك الذي وقع في سنة ١٥٢٠ أثناء معركة بيهاروه. بين نتاره نيايغارو (نكوره) وأوليمي رويتامهانغا (بونبورو)، وهو كسوف ينطوي على متضمنات بالنسبة إلى تأريخ أحداث بوغندا ورواندا. ويرجح أن يكون الثاني هو الذي وقع في سنة ١٧٩٢ وتزامن مع تنصيب ميامبوه سينتايو ملكًا (رواندا). وربّما كان ملك (mwami) رواندا الذي استخرجت

(٦٧) لا تلقي الروايات المتناقلة، حتى عندما يرجع عهدها إلى خمسة عشر جيلًا خلت أو أكثر، ضوءًا على الأصول البعيدة لتكوّن السكان؛ أو ربّما كانت «روايات» تسربت إليها عبر القنوات التي ورد وصفها أعلاه، أفكار Speke أو Emin أو Gorju، ومن أمثلة ذلك الفرضيات الإثيوبية بشأن أصل البازيتا، التي ورد ذكرها في دراسة أجراها C. Buchanan، ١٩٧٤، ص ٩٨ و ٩٩.

(٦٨) انظر C. Ehret، ١٩٧٣.



اللوحة ٢٠٢٦: أشياء وجدت في قبر سيريرما روجوجيرا، ملك رواندا.

جثته في ١٩٦٨-١٩٦٩ بمعرفة فريق ف. فان نوتين وأرجع عهده إلى النصف الأول من القرن السابع عشر - بالنظر إلى افتقار البحث الذي أجري في هذا الصدد إلى الدقة - إما موتارا سيموجيشي أو سيريرما روجوجيرا. ومن الممكن، على الرغم من الشك الذي أبداه كتاب يذكر منهم ديفيد هينيج، أن نصل على هذا النحو إلى احتمالات ممكنة. فمع الاستعانة بجميع التوافقات الموجودة في المصادر والأخذ بالتوليفات التي اقترحها ديفيد كوهين، نقترح تأريخ الأحداث المبين في الجدول ١٠٢٦^(٦٩).

كذلك فإن «الغزوات» التي نظمها نحو الجنوب ملوك بونيورو البيتو تبدو وكأنها كانت عامل ربط بين مختلف المناطق. غير أن الروايات التي جُمعت في كل من هذه الممالك تنسب الحدث إلى فترات مختلفة. والواقع أن البونيورو لا بد وأن يكونوا قد شنوا عدة إغارات للاستيلاء على القطعان. وعلاوة على ذلك فقد أسفر تكرر أسماء في قوائم السلالات يذكر منها كوا (بونيورو)، وبتاره (نكوره) وبتاره وكاريميرا (كاراغوه)، وماغمبه (كيزيبا)، ونياروبامبا (إيهانجيرو) عن اضطراب في تأريخ الأحداث^(٧٠). ويمكن مع ذلك تمييز ثلاث موجات كبرى من شن الغزوات:

(٦٩) بذلت أول محاولة للجمع بين قوائم السلالات في J. Czekanowski، ١٩١٧. انظر أيضاً: A. Kagame، ١٩٥٩؛ J. Vansina، ١٩٦٢ (أ) و (ب) و ١٩٦٧؛ S.R. Karugire، ١٩٧١؛ D. Henige، ١٩٧٤؛ D.W. Cohen، ١٩٧٠؛ J.B. Webster، ١٩٧٩ (أ)؛ F. Van Noten، ١٩٧٢.

(٧٠) من ذلك مثلاً أنه ورد في O. Mors، ١٩٥٧، أن تباره كتابانيورو، ملك كاراغوه، كان في نزاع مع ماجمبه كيتونكيه وماغمبه كاغاروكي، وهما ملكان فصل بين حكمهما لكيزيبا قرن من الزمان.

الجدول ١٠٢٦: جدول تزامن السلالات الحاكمة. من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر.

بوها (حسوب)	بوروندي	رواندا	جيسا	كاراغواه	كيزيا	كيامونزا	ليهانجيرو	بوزنزا
١٥٠٠		دوغارو ميسا	كيسبي					
		سيرينا روغورو	كومود	روغينا	كيسي	روغينا		كايامو
	تاره كاريميرا	كيسيري موكيايا / مياسوه موتاباري	كيسبي شوتيش	تاره ميهيموتايرما	لشامورا	؟	؟	؟
	؟	يوهي حاهيما		روغينا	وانوي	تارومانسا	بارورسا	روغينا
	نداهيرو		موتوبيك	تاره	باتري	كاريميرا	روغينا	
١٦٠٠	كيسبي	سياماتاره C		كاريميرا ساجارا	ماغسه كيتيكيره	كاريميرا	كايامو	تاره C موتاخارارا
	تاره كيسوغوا	روغاتزو ملوري	شاهو	روغينا				
	موتانا ياموني	موتارا سيهيميشي C	؟	تاره	موريسا ليكاشوكه	روكاسيا C جيهونه	؟	كاووا كايامو
		كيسيري ياموهيشيرا	كيسبي روغاشيا	روساتيرا ميهيشا	موتارا			كاتريها / كيتوا
١٧٠٠	ماريا	مياسوه عيسورا	كيسيري		يوروتو	روغومورا ماحه	موزاميرا كيتوجيرا	كيسدارينو / ياموراسا C
	تاره روغاشي موزي	يوهي ماريساكا كاريميرا رواكا	روغيشيا مازيسا	كاريميرا يوراجندا	ماحسه كاحاروكي	كاهيبي كاريتا	نيتو	كاووا ياموروا
	تارا	موتانا سيهيمورا	سييرينا روغوغيرا C	روغيشيا تاره كيتايبورو C	موتيكو C هانتي	نكويحه كارومورا روغومورا	مورومبا / كاهيبي	كيسينافيهو كيسا
	كايوبي	مواموتا ماريزا C	كيسيري نداياباسا	تاروانو / روهاسجارا C	مويهي مبانو كاس			كاكارارا
١٨٠٠		مياسوه سينايو	؟	روغينا	روتشراها	كاريميرا موزو		ميهانهاهي روغينا موتاهدا كياووه موهيره
	تاره زوغاسا	يوهي حاهييرو		نداهارا	بورومو C كاكيتي / كيسي	كيبوي كاجورونغا	روغينا	
	موزي عيساو	موتارا روغيجيرا	روغيشيا روغيشيا	روغيشيا	روغيشيا	روغومورا	تاره	روغيشيا
	روغيشيا روغيشيا	كيسيري روغيشيا	روغيشيا	كايحه	موتاسوا	كاهيبي + ١٩٠٣	+ ١٩٠٦	روغيشيا ايسيكاييه مانكوروهو + ١٨٨٥-١٨٩٠
				نداهارا				موزي
				+ ١٨٩٣ ١٨٩٢				

ملاحظة: ذكرت المصادر في الحواشي. وقد استبعد إلى أقصى حد من أصل المصادر توثيقاً ولم تقصر الأمر على الرجوع إلى القوائم الموحدة. وكان أدقها المصادر المتألفة برواندا. وتكسفت الفترة السابقة للقرن السابع عشر شكوك كثيرة.

مفتاح الرموز: / مواعيل يشتمل إلى الحيل صبه (أحوة أو أشله عمومة).
تأريخ الوثقة المحقق (نهاية القرن التاسع عشر/الدهان القرن العشرين).
١٨٩٥ +
C كوارت طبيعية (صاف ومحداه)
تأريخات تاريخية
كوارت طبيعية (صاف ومحداه)

١ - ففي النصف الأول من القرن السادس عشر، قيل إن البانيورو بعد انتصارهم سنة ١٥٢٠ في نكوره، غزوا رواندا مرتين بقيادة الأميركوا، ابن نيابونغو خليفة أوليمي. وأجبر الملكان (bami) كيجيري موكوهانيا وميامبوه موتابازي على الفرار، أحدهما إلى غربي نيابارونغو والآخر حتى بوشي. وقيل أيضًا إن ملك بوجيسيرا، نسورو سانغانو، قتل أثناء هذه الحملة. ولم ينقلب اتجاه الأحداث إلا بموت كوا.

٢ - وأثناء النصف الأول من القرن السابع عشر. يبدو أن مملكة كيزيبا البيتو الصغيرة تعرّضت لإغارات من «حاميتها» بوتورو. واستمرت هذه الإغارات على امتداد القرن ولا سيّما في عهد ماجمبه كيتونكيره. كما تعرّضت لإغارات ماثلة أثناء هذه الفترة نفسها مملكة كاراغوه (تحت حكم ملكين يدعيان نتاره وروهيندا).

٣ - وأثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر، وقعت أشهر إغارة عزيت إلى ملك (mukama) يدعى في بعض الروايات كوا (كوامالي) وفي روايات غيرها كيبامبه. وقيل إن هذا الملك، بعد أن ظلّ عدة سنوات يخرب أراضي الهايا، هُزم وقُتل على أيدي الملك نياروامبا كيكومبو في ايهانجورو. وقيل إن جنوده المتفقهقين سحقهم الملك نتاره كيتابانيورو، ملك كاراغوه الذي كان قد رجع من بوها حيث كانت أمّه قد صحبته إلى المنفى. وفي الوقت نفسه هُزمت جماعة أخرى من البونيورو على أيدي ملك (mugabe) من نكوره، يُعرف هو الآخر باسم كيتا بانيورو («سَفَاح بانيورو»). وهكذا حرّرت ممالك الجنوب من أنشطة الباييتو. وكانت الذكري التي خلفها هؤلاء رهيبة ومضطربة، ولكن تأثيرهم كان مهمًا لا سيّما فيما يتعلق بالتنظيم العسكري للممالك^(٧١).

دول هضبة الكاجيرا

كانت منطقة الهضبة المعشبة هذه دائماً تشكّل محورًا جغرافيًا سياسيًا مهمًا يتيح طريقًا سهلًا يمتد من وادي كاتونغغا إلى وادي مالاغارازي. ومن دواعي الأسف أن تاريخها السياسي هو أسوأ تاريخ مسجّل بالمنطقة بالنظر إلى الصعوبات التي اكتنفت مختلف ممالكها منذ القرن التاسع عشر وترتّب عليها في بعض الحالات تمزيقها أو تدميرها والتآكل السريع لتقاليدها. كما لا توجد أية دراسة عن البوشيوي أو البوجيسيرا وما كتب عن الجيساكا أو البوها هو إما ضئيل أو سطحي. والجزء الشمالي وحده، الذي يتألف من مبورورو ونكوره وكاراغوه هو الذي يتوافر عنه قدر كاف نسبيًا من المعلومات.

ولم تبدأ كاراغوه، على الرغم من عظمة أصولها (سلالة السيتا، البداية الرئيسية لمجمّع الروهيندا)، في إثبات ذاتها أساسًا إلا من القرن السابع عشر فصاعدًا، مغتمة فرصة أول

(٧١) D. Henige ١٩٧٤، A.R. Dunbar ١٩٦٥، S.R. Karugire ١٩٧١، Vo.I.K. Katoke O. Mors ١٩٥٧، H. Rehse ١٩١٠، A. Kagame ١٩٧٢. وينبغي التمييز بين هذه الغزوات وبين تأسيس سلالة من

البيتو في كيزيبا في عهد أسبق من ذلك، وهي لا يمكن أن تساق حجة لتأييد الفرضية القائلة بأن حركة الهيندا كانت أصلًا حركة لولو كما يوحي بذلك L. de Heusch ١٩٦٦.

انحسار لنفوذ النورو (أزمة الخلافة التي أفضت إلى تنصيب ويني خلفاً لنيابونغو). ولا يُعرف عن التتار والروهيندا الذين قدموا بعد ذلك سوى أنهم كانوا أقوى من جيرانهم إلى الشرق: فقد انتهى الهجوم على كيزيبا بمقتل أحد أبناء الملك ماجمبه كيتونكيره. وأقاموا علاقات طيبة مع جيساكا ورواندا، بما في ذلك روابط زواجية. وأدت الأزمة التي سرعتها غزوة النورو في القرن الثامن عشر إلى نهضة جديدة جسدها شخص نتاره كيتابانورو ودعمتها في وقت لاحق إقامة علاقات تجارية مع باغندا وشعب نياموزي.

وورث مبورورو. أو ندوروما، تراثاً غنياً من الحكم العشائري. ويقال إن الباكيميري كان يحكمهم ريانغومبه نفسه، وأن البايشيكانوا كانت تحكمهم الملكة كيتامي، أول تجسيد لروح نيابينجي الذي كان يُعتقد أنه ظلّ بالغ النشاط طوال فترة ليست بالقصيرة من القرن العشرين. وتولت الحكم الشامل سلالة همية من عشيرة الباشامبو، منتهزة فرصة الفراغ الذي أوجدته هزيمة البانورو في رواندا. وعقدت الباشامبو روابط زواجية مع باهيندا نكوراه الذين كانوا في ذلك الوقت أقل قوة من الباشامبو: ففي منتصف القرن السابع عشر، هاجم الملك غاهايا، ابن إيشيموراري، جيساكا مما تسبّب في فرع رواندا. وبلغت الذروة في بداية القرن الثامن عشر، غير أنه بعد مضي خمسين سنة، أي عند وفاة غاهايا روتيندانغيزي، احتلّ جنوب البلاد برّمته الأمير نداباراسا، ابن الملك الرواندي سييرما روجوجيرا، وانقسمت المملكة إلى إمارات متنافسة، وخبّئت طلبة المورورو على مقربة من بحيرة بورينوني في الجبال الغربية.

وكانت سلالة الجيساكا تدّعي انتماءها إلى أصلين عشائريين مختلفين، أي إلى الباجيسيرا وإلى مجموعة طوطم النكينده (البازيرانكينده). وفي نهاية القرن الخامس عشر، هدّد الملك كيميني بضمّ الإقليم الصغير التابع للملك الرواندي روغانزو بويما. وفي منتصف القرن السادس عشر، اغتنم كيميني شومبوشو فرصة هجوم شنته النورو بقصد احتلال قلب رواندا القديمة، بوغانزا وبواناسياموه: ولم تستطع رواندا أن تستردّ هذا الإقليم إلا بعد مضي قرن من الزمان. وفي منتصف القرن الثامن عشر، حاولت جيساكا أن تنتقم تحت حكم كيميني جبتورا وبالتحالف مع ندوروا وعدد كبير من الثوار الروانديين، غير أن جنود سييرما روجوجيرا أوقعوا بها الهزيمة هي الأخرى. كذلك احتلّ كيجيري نداباراسا، ابن ييرما روجوجيرا، موباري - وهي مملكة قديمة تحت حكم البازيغابا يوجد مركزها على جزر الكاجيرا.

ومن الممكن أيضاً أن ينظر إلى بوجيسيرا على أنها رائد القوى السياسية التي استقرّت بالجبال الغربية في وقت لاحق. ويبدو أن سلالة الباهوندوغو كانت ترتبط بسلالة البانيجينيا في رواندا الأولى برباط وثيق حداً بجان فانسينا إلى أن يقترح أن البانيجينيا انحدرت منها. وقد كانت الروابط الزواجية والتحالفات العسكرية سمة من سمات تاريخ البلدين من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. من ذلك مثلاً أن روغانزو ندوري اتخذ إجراءات ضد بوروندي كما استضاف يوهي مازيمباك الملك نسورو نياباريغا الذي كان يواجه صعوبات. وحتى نهاية القرن السابع عشر، كانت بوجيسيرا تغطي مساحات شاسعة تمتدّ من كانيارو إلى روفوبو (كامل الثلث الشمالي لبوروندي الحالية) وكانت تشكل بمساقها وطقوسها نموذجاً ممتازاً للعالم الرعي. وقد

نشأت الصعوبات مع نهوض سلالة الباغانوا في بوروندي التي كانت أكثر انحيازًا لجيساكا. وسيشهد مطلع القرن التاسع عشر انقسام البلد إلى شطرين. وفيما وراء ذلك نحو الجنوب، تأسست عدة ممالك في حوض المالاغارازي. ويقال إنه ابتداءً من القرن السادس عشر، كانت مملكة تدعى «بوا الشمالية» تتألف من بويونغو وموهامبوه وروغورو وبويوغوما (شرقي بوروندي الحالية) بل وبوشوبي. ويقال إن الملك الرواندي ميبابوه موتابازي قد تزوج فتاة من هذه المملكة. وظلت سلالة الباهومي (التي جاء منها الملوك المعروفون بروهاغا ونكانا وجيهوميبي) بالغة القوة حتى القرن الثامن عشر: فقد استضافت نtare ملك كاراغوه عندما فرّ من البانيورو؛ وهزمت كاكازا، ملك (mugabe) بوزيترا؛ وتوسّعت في أراضي السومبوا. وفي عهد أسبق أصبحت روغورو، جنوبي النهر، مركزًا لدولة أخرى تتألف من الهيرو والبوشينغو وتحكمها سلالة الباكييري (سلالة الملوك نtare وروهندا ورواسا وكانيوني) التي كانت، مع إمارة الباجيجي في نكاريتري، تعير قدرًا أكبر من الاهتمام للجبال المطلة على الساحل الشرقي لبحيرة تنجانيقا. ولم يكن إلا قرابة منتصف القرن التاسع عشر أن بدأ تدهور بوا وتفككها^(٧٢).

الدول الواقعة على سواحل بحيرة فكتوريا

كانت هذه البلدان أشدّ ازدحامًا بالسكان وتمتدّ على المرتفعات المعشبة وعلى السهول والوديان الرطبة الخصبة ذات المياه الزاخرة بالأسماك. وقد تركت هذه السمات الجغرافية المتباينة أثرها على خصائص المجتمعات والدول؛ وكانت أحد الأسباب التي أدّت إلى انفصال كياموتورا وبوزيترا في القرن التاسع عشر.

وكانت كيزيبا، وقد انحشرت بين بحيرة فكتوريا ونهر الكاجيرا، موزّعة بين روابطها التقليدية مع كيتارا-بونيورو (إذ كان ملوكها يدفنون هناك حتى نهاية القرن السابع عشر وأمرأؤها يرثون في هذا البلاط الأجنبي) ومع جزر سيسه (منشأ نارطقسية تستخدم في مناسبات التنصيب على العرش). وكانت علاوة على ذلك في حرب دائمة مع جارتها في الجنوب الغربي، كياموتورا وكاراغوه، اللتين حوّلتا سلسلة من الصراعات على الخلافة إلى صالحيهما. وأعقب تهديد النورو في نهاية القرن الثامن عشر عمليات هجوم شتتها الباغندا. واستغاث الملك بورونغو كاكيندي بالملك (kabaka) سيماكوكيرو ليعاونه ضد الأمراء الثائرين الذي حصلوا من جانبهم على تأييد كامانيا المطالب بالعرش.

وفي كياموتورا، يبدو أن الملك كارينيرا كان قد رسّخ التفوق الدائم للهندا في القرن السابع عشر. ويقال إن قسوته الجنوبية قد دفعته إلى الأمر بإعفاء ابنه موكانيبا. ومن الممكن أنه

(٧٢) J.P. ، ١٩٧١ ، S.R. Karugire ، ١٩٣٢ ، F. Géraud ، ١٩٧٩ ، J. Freedman ، ١٩٧٥ ، I.K. Katoke ،
(أ) ١٩٦٢ ، J. Vansina ، ١٩٧٢ ، A. Kagame ، ١٩٥٢ ، A. D'Arianoff ، ١٩٨٤ ، ١٩٧٥ ، Chrétien

أثر فترة وصاية طويلة برئاسة كايانغو، كان خلف كايانغو هو في واقع الأمر الذي أسس سلالة جديدة. وكان ذلك هو روغومورا ماهه الذي كان يُنظر إليه، بعد عودته من رحلة بحرية طويلة من إيبانغيرو إلى جزر سيسا وكيتارا، على أنه بطل حضارة. واستغلّ هو وذريته مواطن ضعيف الكيزيا والإيهانجيرو إلى نهاية القرن الثامن عشر على الأقل عندما أدّى الشقاق الداخلي إلى إضعاف كياموتوارا بدورها. فقد قضى الملك (mukama) كاريмира مويرو على سلفه بووجي مبانغوكانو بمساعدة البازيا والباغندا. ثم اقتسم ابنه كاجورونغا وكينيوني سلطة الهندا مما أدّى إلى تكوين إمارتي ماروكو وكيانجا في القرن التاسع عشر. وفي أثناء القرن الثامن عشر، حقق نفوذًا عسكريًا وسياسيًا متزايدًا فرعان هيميان من عشيرة البانكانغو، قديمًا من بوزيتزا في عهد كاهيجي كازيتا (الذي يُظن أنه تزوّج من أخت مؤسس الدولة، كاراماجي وموتاشابا). وفي بداية القرن التاسع عشر، أسّسا حكومة مستقلة في بوغابو كما أسّسا «كياموتوارا» مصغرة على سواحل بحيرة فكتوريا حيث أسّس الألمان فيما بعد بوكوبا سنة ١٨٩٠.

وفي إيهانجيرو كان هناك انقسام حاد بين منطقة بحيرية مسطحة تدعى إيهايا وبين هضبة داخلية تدعى موغونغو. وأتاحت النزاعات على الخلافة، وخاصة في عهد موراميرا، لملوك كياموتوارا وروغومورا وكاهيجي، فرصة التدخل في شؤون منطقة الهضبة في نهاية القرن السابع عشر، وأمكن إيجاد مبرر لهذا التدخل فيما كان هناك من علاقة بين السلالات. وثلثي هنا أيضًا، مع بوتو، بموضوع ملك يُعّميه أبوه؛ كما تطرح مسألة الخصام مع حكم نياروبامبا، فاتح بانورو. ففي ختام القرن الثامن عشر، استنجد نياروبامبا الثاني بالباغندا لمعاونته على استعادة منطقة الهضبة من أمير ثائر. ومن ذلك الوقت فصاعدًا نما في القرن التاسع عشر، على طول الساحل الغربي لبحيرة فكتوريا، ما يمكن تسميته بالامبريالية الغندية^(٧٣).

وتدخلنا بوزيتزا في منطقة ثقافية واثنية أخرى حيث تبرز تأثيرات الباهو والباسوكوما، بل والنيلين التاتوغا. وكانت بوزيتزا أيضًا الموطن الرئيسي لحدادي بارونغو الذين سبقت الإشارة إلى روابطهم مع عشيرة البانغو. وتزوّدنا المصادر الرئيسية الثلاثة للتاريخ السياسي لهذه المنطقة^(٧٤) بقوائم سلالات تتناقض فيما بينها من حيث طولها وترتيب ما أدرج بها؛ وأضبطها قائمة فان تيل. فبعد الجهود التي اكتفتها أسطورة نتاره موغانغازارا وكابامبو الأول، نشهد نوعًا من التأسيس للمرة الثانية في عهد كابامبو كينوا الذي ولد من سفاح اقترفه أمير أعشى. وفي القرن الثامن عشر، اضطرّ الملك (mugabe) كاكازارا إلى صدّ هجمات شتّى الباهو من الغرب والتاتوغا من الشرق. وكان ابنه مويهايابي آخر عاهل لبوزيتزا مُوحدة. وفي بدء القرن التاسع عشر، أفضت حرب الخلافة إلى الفصل بين روسوبي تحت حكم نتاره موهيره وجميع المناطق الساحلية تحت حكم روهيندا موهانغاكيارو.

(٧٣) H. Rehse، ١٩١٠، E. Césard، ١٩٢٧، O. Mors، ١٩٥٧، P. Schmidt، ١٩٧٨؛ مواضع من

District Book of Bukoba

(٧٤) H. Van Thiel، ١٩١١، O. Mors، ١٩٥٧، P. Betbeder، ١٩٧١.

ويعكس تاريخ بوكيريه عددًا من التأثيرات الإقليمية المعقدة. فهذا البلد، الذي يتألف من جزيرة وشبه جزيرة، يشكل جزءًا من مجموعة الزنزا. غير أن سلالة السيلانغا ادّعت في القرن التاسع عشر انتماءها إلى الروهيندا (بل وإلى البونيورو)، في حين يقال إن مؤسسها كاتبواها قدم من أوهانغيرو في القرن السابع عشر، وإن محرّمها الصعوة (enfunzi)، الذي كان أيضًا محرّم الباهوتو والبايتيرا، وهي عشيرة حاربت، كما رأينا فيما تقدم، مع البايانغو والباهيندا (في عهد الملك نكوميا في نهاية القرن السادس عشر). وتغلّب الملوك (bakama) بالتدرّج في القرن الثامن عشر على عشيرتي السيتا والكولا، وإن كان التاتوغا قد أجبروهم على إنشاء عاصمتهم في الجزيرة. وفي بداية القرن التاسع عشر أحدثت هذه الإمارة نموًا هائلًا في تجارة العاج^(٧٥).

دول الجبال الغربية

في حين أن نسق تطوّر الممالك في الشرق أفضى إلى التجزئة، فإن الاتجاه في الغرب كان مؤاتيًا للتركيز في صالح دولتين - رواندا وبوروندي - زاد مجموع سكان كل منهما على مليون نسمة في نهاية القرن التاسع عشر.

وقد نجحت الإمارة الرواندية الصغيرة، التي نشأت في القرن الرابع عشر جنوبي بحيرة موهازي (في بوغانزا) في ظل بوجيسيرا وجيساكا، في ترسيخ أقدامها على طول نهر النيبارونغو. وذلك بفضل طول الفترة التي حكم أثناءها سيريما روغوّه الذي ضمّ أراضي بونغيرا. غير أن الأزمات الخطيرة التي حلّت أثناء القرن السادس عشر تركت آثارها على استقرار هذه المملكة. فغزوتا النورو اللتان دفعتا الملك كييجيري موكونيا والملك ميامبوه موتابازي إلى الفرار نحو الغرب انتهتا بتحويل مركز السلطة السياسية إلى ندوغا في حين استولت جيساكا على الأراضي الأصلية (بوغانزا وبواناسيامبوه). وبعد عهد يوهي غاهيما المليء بالحروب نتيجة للحملات التي شنتها في جميع الاتجاهات، استغلّ الباشي والباهافو وسكان بوغارا في الغرب ما نشب من نزاع على الخلافة بين ابنه جورو والملك (mwami) ندهيرو سياماتارا. فقتل الملك واستولى الأعداء على طلبة سلالة الرووغا. وبرغم الروايات الزائفة القائلة بأن الأمير الشرعي قد خُيّب في بيت عمته في كاراغوه، وبرغم ادعاءات البانيغينيا بأن أعضاء السلالة الحاكمة تعاقبوا على الحكم دون انقطاع منذ نشأت البلاد (أي منذ زمن كيغوا وجيهانغا الأسطوريين)، ربّما تمثّلت الحقيقة في أن روغانزو ندوري أسس سلالة جديدة لطلبة الكالينغا في بداية القرن السابع عشر. فقد عاود احتلال ندوغا، ومن هناك وشّع هو وخلفاؤه أرجاء المملكة حتى بلغت بحيرة كيفو ونهر كانيارو، واستولوا من جديد في الوقت نفسه على بوانا سيامبوه (في منطقة كيغالي) في الشرق. وقد وضع نشوء سلالة جديدة في بوروندي حدًا للتوسّع في نهاية القرن، ولكنه استؤنف في القرن الثامن عشر نتيجة للتنظيم العسكري الفذ الذي استحدثه سيريما روجوجيرا وكييجيري نداباراسا. فاضطّرت بوروندي وجيساكا إلى التقهقر؛ وتفكّكت ندوروا؛ واحتلت موباري

(٧٥) G.W. Hartwig، ١٩٧٢، ١٩٧٦، E. Hurel، بلا تاريخ.

وُتُّعت المستوطنات الواقعة على سواحل بحيرة كيفو حتى بلغت كينياغا. وفي نهاية القرن الثامن عشر، قُسمت بوجيسيرا - وهي حليف قديم - بين رواندا وبوروندي تحت حكم ميامبو سينتايو. واستمرّ هذا التوسّع في القرن التاسع عشر وخاصة في الشمال الغربي والجنوب الشرقي، غير أن دول الهوتو والتوتسي احتفظت باستقلالها تحت نوع من الحماية من جانب البانييجينا^(٧٦).

والمعلومات المتوافرة عن تاريخ بوروندي أثناء هذه الفترة أقلّ كثيرًا من ذلك. ففي بداية القرن السادس عشر، يبدو أن سلالة أولى أنشأها نtare كاريميرا استقرّت في جبال الشمال الغربي على حدود بوجيسيرا القوية. وبين البامي، يقال إن موتارا سيموجيسي، ابن روغانزو ندوري، ونوتاغا نياموبي أقاما نوعًا من التحالف دعمته مبادلات الطقوس الرعوية. وفي نهاية القرن السادس عشر، أسس نtare روشاتسي أو روفوكو سلالة الباغونا في نكوما التي أقامت علاقات مع بوها الجنوبية. ووُعدت هذه السلالة الجنوب (حيث أدّى صراع مع نسورو وجابوه إلى إضعاف الإقليم المعروف باسم نيابورونغا بوروندي) والوسط والشمال حيث وجد مزيج من القوى العشائرية القديمة (الباهانزا، التي يبدو أن نtare وباجيجي وبابيه وباشوي كانوا ينتمون إليها)، وتصدّت لبوجيسيرا التي اضطّرّ ملكها، نسورو نياباريغا إلى اللوذ برواندا. ثم توسّعت بوروندي إلى جنوبي رواندا الحالية، وكانت هزيمة موتاغا سينياموزا على يدي سيريما روجوجيرا في منتصف القرن الثامن عشر هي التي ثبتت الحدود على طول الكانيارو. ولم يكن إلا في ذلك الوقت من عهد نtare روشامبا أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر، أن توسّعت المملكة غربًا لتبلغ نهر الروسيزي وشرقًا لتبلغ حوض المالانغارا (على حساب بوها الشمالية)^(٧٧).

وفيما وراء ذلك نحو الغرب، حول بحيرة كيفو، انتسب الباشي من جهة، والبافورو في سهل الروسيزي والباهافو القاطنون على جزيرة إيجوي والساحل الغربي - من جهة أخرى - انتسبوا جميعًا إلى أصل مشترك في منطقة النيندو (في لويدي). ومن الممكن الربط بين البنية السياسية المتمثلة في الملك (mwami) وبين المؤسسة الاجتماعية الدينية المتمثلة في الBwami التي يبدو أنها كانت تشكل أساس مجتمعي اليمبا والريغا. وتشهد الروايات أيضًا بالطول البالغ لتاريخ العلاقات بين هذه الممالك الصغيرة وبين بوروندي ورواندا، وهي علاقات لم يطمسها إلا انتشار «النظرية الحامية» القائلة بوقوع غزوات إثيوبية وشق حدود استعمارية في نهاية القرن التاسع عشر^(٧٨).

(٧٦) A. Kagame، ١٩٧٢، J. Vansina، ١٩٦٢ (أ) و (ب)؛ J.K. Rennie، ١٩٧٢.

(٧٧) J. Vansina، ١٩٦١ و ١٩٦٢؛ E. Mworoha، ١٩٧٧؛ J.P. Chrétien، ١٩٨١ (أ) و (ب)؛ ١٩٨٤.

(٧٨) C. Bishikwabo، ١٩٨٢؛ D.S. Newbury، ١٩٧٨ و ١٩٧٩.

الدول والاقتصادات والمجتمعات

ينبغي لدراسة تاريخ السياسة والحروب ألا تُغفل مسألة التحركات السكانية، أو تطوّر نسق المناظر الطبيعية، أو إنتاج المحاصيل، أو التغيّرات المؤسسية والأيدولوجية.

تطوّر العلاقات بين الأنشطة الرعوية والأنشطة الزراعية

في البداية، كانت العوامل الجغرافية هي التي حدّدت المنطقتين اللتين اتّخذتا مسرحاً لهذين المجالين من النشاط - الرعي على هضبة الكاجيرا والزراعة على سواحل بحيرة فكتوريا وفي الجبال الغربية. غير أنه أثناء الفترة موضوع الدراسة، ازدادت باطراد في المنطقة ممارسة النشاطين معاً وبطرق شتى. والواقع أنهما لم يكونا قط نشاطين متعارضين: ويبدو أن الجمع بين الزراعات الأولى للحبوب والبشنة والسرغم وبين تربية الماشية كان يمارس منذ عهد بعيد سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك (العجائن واللبن)^(٧٩). وتقول الروايات إن كاراغوه القديمة لم تكن مشهورة بقطعانها فحسب بل عُرفت أيضاً بنشاطها الزراعي وبالجمعة المصنوعة من السرغم^(٨٠). ولم تكن الأبقار قاصرة على صنف السانغا طويل القرن، وكانت مراتعها في المنطقة ترجع إلى تاريخ أبعد كثيراً مما كان يُظن. وتشير الروايات المبكرة إلى استخدام الأسمدة التي كانت قد أغفلت للأسف أهميتها للزراعة الكثيفة وإنتاج محصولين سنوياً في أشدّ المناطق رطوبة. وتجلّت تلك الرابطة بنوع خاص في بلدان يذكر منها كيزيا وكياموتوارا، حيث اكتسبت أشجار الموز تدريجياً ما كانت تشم به من أهمية في بوغندا التي لم يستوطنها الباهيما إلا بأعداد صغيرة، وكان التدرّج الاجتماعي فيها مبنياً على العلاقات المترتبة على امتلاك الأرض وليس على العقود المتعلقة بالقطعان. وكانت شهرة روغومورا ماؤه في القرن السابع عشر ترجع أساساً إلى إدخاله زراعة أشجار الموز ونخيل الرافية (الذي يعزى إليه)، وإلى علاقاته مع موغاشا، إله الماء والزراعة^(٨١).

غير أنه في اتجاه الغرب بنوع خاص، أدّت عوامل أخرى ذات طابع غير زراعي إلى زيادة نفوذ الرعويين في ذلك الوقت، يخصّ منها بالذكر عاملاً الجفاف والمجاعات. ويكشف التحليل المتأنّي للمصادر الشفهية المتاحة عن البلدان موضوع البحث عن وقوع عدد كبير من هذه الكوارث أثناء النصف الأول من القرن السابع عشر (في رواندا وكياموتوارا وبوزيتزا) وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر (بورووندي ورواندا وكيزيا وكاراغواه). ويتفق هذا الكشف مع عدة فرضيات طرحها ر.س. هيرينغ وج.ب. ويستر بالاستناد إلى بيانات عن النظام القديم لنهر النيل وعن تقاليد نيلّي أوغندا التي سبقت مناقشتها فيما تقدّم. وعلى نحو ما أثبتته بوضوح

(٧٩) J.P. Chrétien، ١٩٨٢.

(٨٠) O. Mors، ١٩٥٧، J.B. Lapioche، ورد ذكره، الحاشية ٥١.

(٨١) D.K. Ndagala و A.O. Anaclelli، ١٩٨١، وفيما يتعلق بالدور الاجتماعي السياسي لأشجار الموز، انظر

C.P. Kottak، ١٩٧٢؛ وبشأن روغومورا ماؤه، انظر عرضاً بديداً نشره P. Schmidt، ١٩٧٨.

بالغ إي.آي. شتاينهارت في حالة نكوره والإمارات المنبتقة من ندوروا، ألحقت تلك الأزمات الإيكولوجية والغذائية أضرارًا بالغة بالفلاحين فأجبرتهم على الاستغاثة بالرعيين الذين استطاعوا أن يكفلوا البقاء لقطعانهم بفضل ممارستهم الانتجاع. ولم يأت انتقال مراكز الثقل السياسي الذي حدث في القرن السابع عشر من منطقة نهري كاجيرا ومالاغازي إلى مرتفعات كيريا المشجرة المطلة على بحيرتي كيفو وتنجانيقا - لم يأت مجرد نتيجة لشن الحملات أو تغيير السلالات، بل كان من أسبابه كذلك نشوء نظام رسوم يعمل في صالح الرعيين ويتفق مع قيمها. كما أن «حضارة المسافي» التي نشأت في بوجيسيرا يرد ما ينم عنها في أقدم الروايات التاريخية عن رواندا وبوروندي. ومن الأمثلة التي توضح ذلك عبادة الملك (mwami) يوهي مازيمباكا في نهاية القرن السابع عشر، لأجمل بقار قطعانه^(٨٢).

غير أنه يمكن القول في حالة رواندا وبوروندي (ونكوره) إن أولئك الذين استفادوا من النظم التي كانت قد أقرت منذ ثلاثمائة سنة لم يمثلوا سوى جزء من أصحاب القطعان - الباتوتسي الأغنياء والدوائر الحاكمة ذات الروابط مع الأسرة المالكة (مثلاً، أمراء باغانوا في بوروندي). وباختصار، كانوا هم أولئك الذين نجحوا، نتيجة لاقتناء البقرة أو لاستعمالها كرمز، في تحقيق السيطرة السياسية على الإنتاج الزراعي الذي كان مصدرًا لوسائل إضافية لإعادة التوزيع وللأيدي العاملة الخاضعة للضريبة. ولئن لم تكن للزراعة أهمية تذكر في الروايات الإثنولوجية، فقد كانت أهميتها واضحة في طقوس الملكية بل وفي أيديولوجيتها. من ذلك مثلاً أنه في عيد الـ muhanuro السنوي في بوروندي - الذي تُجَدَّد فيه السلطة الملكية والطبول التي ترمز لها، يحتفل بزراعة السرخم ويحدّد أنسب تاريخ لها في بلد يطول فيه موسم الأمطار. وفضلاً عن ذلك فإنه فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية، أتاح إدخال النباتات أمريكية المنشأ (البطاطة الحلوة، والذرة الصفراء، والفاصوليا) الذي يحتمل حدوثه بالمنطقة - استناداً إلى الإشارات إلى التبغ الواردة في الروايات المتناقلة - في القرن السابع عشر - أتاح للفلاحين الوقوف على طرق جديدة لتكثيف أنشطتهم، إذ زوّدهم بإمكانية زراعة محصولين في السنة وكفل توفير إمدادات من البروتين النباتي (المتوافر في الفاصوليا)^(٨٣).

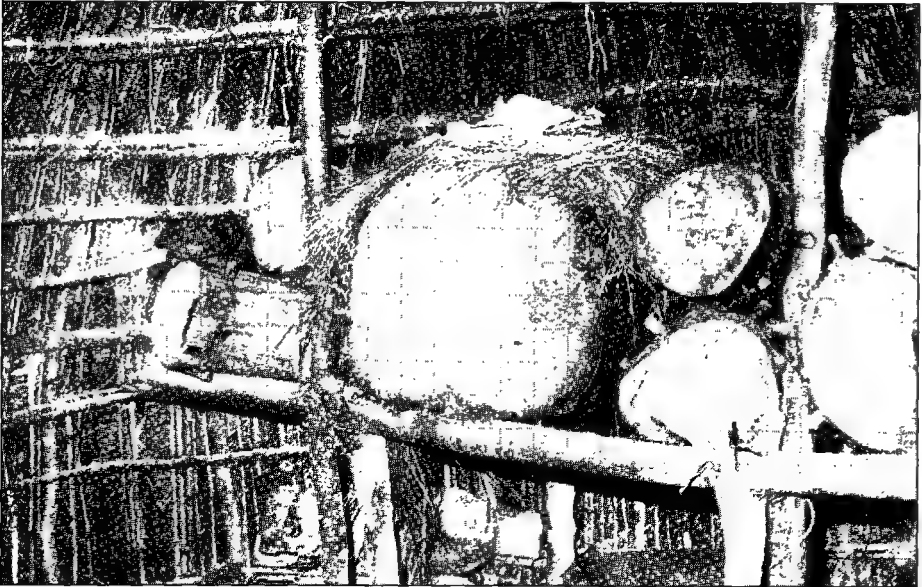
وعلى ذلك فإن العلاقة بين رعاة القطعان ومفليحي الأرض لا تتسم بطابع الثبوت والعمومية الذي تريدها القوالب الاجتماعية البيولوجية أن نفتنح به. فحتى لو فرضنا أن الزّراع الباروندي أو

(٨٢) انظر مواضع الحرف «C» بالجدول ١٠٢٦، J.B. Webster، ١٩٧٩ (أ)، الفصول الأول والثاني والسابع، E. I. Steinhart، ١٩٨١، ص ١١٥-١٥٦، J.P. Chrétien، ١٩٨٤، P. Schumacher، ١٩٥٨. وفيما يتعلق بهذه التطورات نفسها في بوها، انظر J.F. Mbwiliza، ١٩٨١.

(٨٣) J.P. Chrétien، ١٩٧٩ وقيد الطبع، M. Bahenduzi، ١٩٧٧، L. Ndoricimpa، ١٩٨٤، E. Mworoha، ١٩٧٧، C. Vidal، ١٩٧٤. وتستحق كلودين فيدال، على الرغم من سوء استخدامها لمصطلحات الإقطاع ونزوعها إلى الغرض من شأن تأثير الاستعمار، أن يُعترف لها بالفضل في التنويه بأهمية الأرض في رواندا القديمة. ويلاحظ أيضاً أن مصطلح الـ mwami kwama في الكبيروندي) يشير إلى الإثمار، في حين يعني مصطلح الـ mukama «الحلّاب»، وتلك مقابلة لها مغزاها.



اللوحة ٣٠٢٦: ضريح بانغا في موغامبا، شمال شرقي بوروندي.



اللوحة ٤٠٢٦: الطبول الملكية القديمة المودعة في ضريح بانغا في موغامبا، شمال شرقي بوروندي.

البانيارواندا أو الباهايا كانوا يدعون الباهوتو أو البايرو في بداية الفترة التي نحن بصدددها، فإن التغيرات الاقتصادية والسياسية والإقليمية التي طرأت بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر ترتب عليها تطوّر العلاقات بين الهيمبا والإيرو أو بين التوتسي والهوتو من علاقات تجارية محلية

إلى علاقات تدرجية شاملة تتوقف مرونتها على الدول المعنية أو على الظروف المحددة في الوقت المعني^(٨٤).

التجميع والدعم: الحكام المليون في القرنين السابع عشر والثامن عشر

كان لكل دولة قبل الاستعمار نظام ضرائبي يختلف تبعًا للظروف الإيكولوجية، والعلاقة بين مختلف قوى الإنتاج، والنسق العشائري، والأشكال المؤسسية القائمة. ففي كل مكان، كان العاهل يمارس سلطة مباشرة على المناطق المجاورة لمقار إقامته، وقوض عنه رؤساء (batware, bakungu) فيما عدا ذلك من المناطق. وكثيرًا ما كان هؤلاء الرؤساء أمراء من سلالة ملكية (Balangira في بلاد الهايا، Baganwa في بوروندي)، ويساعدهم مندوبون ينتمون عادة إلى أكثر الأسر المحلية نفوذًا (زرًاغًا كانوا أم رعاة). وكانت الضريبة تدفع إلى هؤلاء الرؤساء إما في شكل عمل أو عينًا (ماشية، سلال مواد غذائية، منتجات خاصة مثل الملح أو العسل أو الأسلحة). وبذلك استطاعت الأرستقراطية الحاكمة أن توسع نطاق نفوذها بإعادة توزيع ذلك «الدخل». ولم يكن هناك ترف يذكر (إذ كانت الملابس تصنع من الجلد أو لحاء الشجر وكانت النباتات المحلية تستخدم في بناء المساكن)^(٨٥). ومع ذلك استطاعت الملكية أن تدعم سلطتها، ولاسيما اعتبارًا من القرن الثامن عشر فصاعدًا، بأربع طرق.

استغلال علاقات التعامل (clientèle): زاد باطراد إخراج هذه العلاقات (التي كانت تعرف بـ ubugabire أو ubuhake) من سياقها الخاص واستخدامها في أغراض سياسية - كفالة الحماية لأسرة ما مقابل زيادة في التزاماتها. وفي رواندا كانت البهائم تستخدم على الأخص في إخضاع أسر الهوتو ذات النفوذ في المناطق الحدية التي فتحها البانيجينيا، ولاسيما في عهد يوهي غاهينديرو في نهاية القرن الثامن عشر. وكان في ذلك الوقت نفسه أن استقر نظام الـ gikingi القاضي بمنح حقوق ممانعة في ممارسة الرعي على أراض معينة لأهم أصحاب القطعان وتخويلهم سلطة إدارية على الأسر القاطنة بتلك المناطق. وفي رواندا، اقترنت شبكة الامتيازات هذه التي حدثت بعدد من الكتاب إلى أن يتحدثوا عن «الإقطاع» بزيادة هائلة في أعداد القطعان نتيجة للفتوحات التي تمت في القرن الثامن عشر^(٨٦).

(٨٤) أضفى الاستعمار فيما بعد على المقابلة بين الرعي والزراعة ثوبًا إثنياً يجعل من فتي الرعويين والزراعيين طائفتين في تكوين عنصري.

(٨٥) E. Mworoha : ١٩٧٧ و ١٩٨١، O. Mors : ١٩٥٧، A. Nsanze : ١٩٨٠.

(٨٦) J.P. Chrétien : ١٩٧٤، A. Ndikuriyo : ١٩٧٥، C. Newbury : ١٩٧٦، J. Rwabukumba و V. Mudandagizi : ١٩٧٤، L. Meschi : ١٩٧٤.

التنظيم العسكري: طوّرت رواندا - وخاصة منذ عهد سييرىما روجيجيرا - مستخدمة نموذج الـ *emitwes* نفسه المطبق في نكوره، وهو نظام جيوش وراثية دائمة تتألف من شباب ينتمون إلى أسر معينة، وتعسكر في مناطق الحدود المهددة. وكان هؤلاء الجنود يكلفون أيضًا برعاية القطعان التي يمتلكها الملك أو يشملها بحمايته. وكانت الجيوش تضم جنودًا من الباهوتو والباتوتسي بل ومن الأجانب الذين كان منهم اللاجئون من الممالك التي هزمتها رواندا (ندورا وجيساكا وبوروندي). وفي القرن التاسع عشر، خُفّض الدور الذي كانت تضطلع به هذه الجيوش بحيث غدا يقتصر أساسًا على تحصيل الضرائب، وهي مهمة عرفت باسم *umuheto* (مهمة القوس)، لصالح رؤساء ذوي نفوذ يفوق نفوذ رؤساء الأرض ورؤساء العشب. وكانت أهمية العامل العسكري ملحوظة كذلك في الممالك الأخرى في نهاية الفترة التي نحن بصدددها^(٨٧).

إمكانيات التجارة: حتى عهد قريب، كانت المبادلات المؤسسية والمقايضات المحلية تلعب دورًا تجاريًا يفوق دور التجارة المتخصصة. ومع ذلك فإن المنتجات الإقليمية، كالمح من كاثوه في بوسونغورا أو من أوفيتزا، والسلع المصنوعة من الحديد (كالفؤوس التي يصنعها البازيتزا والباشي)، أو أساور الرافية (*amatega*)، كانت تشكل السلع الأساسية التي يتاجر فيها الباعة المتجولون الأوائل. واستنادًا إلى الأشياء التي وجدت في مقبرة الـ *mwami* الرواندي الذي توفي حوالي سنة ١٦٣٥، أو إلى الروايات المتناقلة عن يوهي مازيمباكا، يبدو أن السلع القادمة من ساحل المحيط الهندي، بما في ذلك الخرز الزجاجي وأصداف الزينة، انتشرت في المنطقة من مركز إلى آخر أثناء القرن السابع عشر. كذلك يُظن أنه وجدت تجارة في النحاس (من شابا الحالية؟) في بوروندي وكاراغوه وبوغندا من القرن الثامن عشر فصاعدًا. غير أنه لم يكن إلا في القرن التاسع عشر أن بذل الحكام في روسوي وكاراغوه ورواندا، على غرار ما حدث في بوغندا، محاولة للإشراف على هذه التجارة في السلع الترفيهية^(٨٨).

السيطرة العقائدية: إن تفرّق فروع الذرية التي غدت خليطًا غير متجانس من المجموعات العشائرية ذات الطابع السياسي، شجعت عليه التغيرات التي طرأت على المجتمع على أثر الأزمات الزراعية وحروب الفتح في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وانتقال السكان بحثًا عن الغذاء أو عن الأرض الأيسر إرواء أو المراعي الأكثر خصبًا. وليس من الصعب تفسير النجاح الذي أحرزته ديانة الكويزي في القرن السابع عشر (مثلًا ظهور ريانغوميه أو كيرانغا في رواندا وبوروندي)، إذ إنها أتاحت ملاذًا من حالة عدم الاستقرار هذه. وقد استمدّت الملكيات الجديدة جانبًا كبيرًا من شرعيتها من هذه الحركة الدينية كما تشهد بذلك الأساطير والطقوس.

(٨٧) D.S. Newbury، ١٩٧٩؛ A. Kagame، ١٩٦٣.

(٨٨) R. Gray و D. Birmingham، ١٩٧٠؛ J.E.G. Sutton و A. Roberts، ١٩٦٨؛ D.S. Newbury،

١٩٨٠؛ F. Van Noten، ١٩٧٢.

ومن جهة أخرى كان المتفقهون في أمور هذا الدين قادرين أيضًا على إشعال نار الفتنة بين الناس أو عرقلة التدابير الملكية. من ذلك مثلاً أن الـ mukama وتومي، ملك كيزيبا جُنَّ بفعل الوسيط وارا ما الذي استولى الملك على أبقاره!

وأخيراً فإن الملكيات، يؤيدها نظام الحكم وتشجعها فتوحاتها الحربية، شرعت في فرض رقابة على هذه الديانة ذات الحدين واستغلالها في صالحها. ففي كيزيبا وازن الإيمان بقوة الموتى من الملوك قوة أرواح الكوزي. وفي كياموتورا، كانت الملكية تنهض من عهد روغومورا ماهه فصاعداً على عبادة موغوشا. ونُصِب في رواندا «ملك للإيماندا» بالبلاد الملكي منذ عهد سيريما روجوجيرا. وأثناء الفترة نفسها، أمرت الملكية في رواندا بجمع طائفة من أشعار المديح ومن الروايات التاريخية. واستعين بجند الجيش في نشر هذا الأدب الشفهي. وأقَر رمز ubwiru المقدس الطقوس الملكية وضمت سلاسل النسب الملكية فروع ذرية التوتسي (التي تنتمي إليها أمهات الملوك).

ويعكس هذا الطابع الرائع للأدب الشفهي الرواندي الطبيعة الفذة للمركزية السياسية بالبلاد. ففي الدول الأخرى، احتفظت مختلف طبقات المجتمع حتى عشية الاستعمار بقدر أكبر من الاستقلال^(٨٩).

خاتمة

برزت بحلول نهاية القرن الثامن عشر التشكيلات الإثنوغرافية واللغوية في منطقة البحيرات الكبرى. وبلغت نهايتها معظم حركات الانتقال السكاني الكبرى، وكانت معالم آخر المجموعات الاثنية تكوّنًا في المنطقة - الباكينغا والإيتيسو واللانغواوميرو - بسبيلها إلى أن تحدّد فاكتملت تلك العملية حوالي سنة ١٨٣٠. وكان معظم الشعوب يشغلون عندئذ المواطن التي يعيش فيها الآن أسلافهم. كذلك فإنه، باستثناء حالات قليلة جداً، كانت فترة تكوّن الدول قد بلغت غايتها عندما برزت رواندا باعتبارها الدولة السائدة في القسم الجنوبي من المنطقة. وفي المنطقة الوسطى واصلت بونيورو تدهورها إلى أن انشقت عنها تورو وبالولاند في سنة ١٨٣٠، واختتمت بذلك حقبة طويلة من تاريخ منطقة البحيرات الكبرى بتشعباتها من جبلي أوتوكه والغون شرقاً إلى مرتفعات الألور والكييجيزي غرباً، ومن أوغورو شمالاً إلى سهول أوسوكاما المتموجة جنوباً. وبحلول بداية القرن التاسع عشر، برزت بوغندا باعتبارها الدولة المتفوّقة في القسم الأوسط من المنطقة. ومنذ ذلك التاريخ، انتقل محور الاهتمام الرئيسي للمؤرخين من نمو السلطة المركزية إلى جهود الرؤساء الرامية إلى ضبط سلطة الملوك والحد منها. وفي أثناء القرن التاسع عشر، ركّز تاريخ منطقة البحيرات الكبرى على عدد من الموضوعات الجديدة^(٩٠).

(٨٩) J.P. Chrétien (١٩٨١) (ب)؛ A. Kagame (١٩٨١)؛ J. Vansina (١٩٦٢) (أ) و (ب)؛ P. Schmidt (١٩٧٨)؛ J.N. Nkurikiyimfura (١٩٨٣).

(٩٠) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد السادس، الفصل العاشر.

الفصل السابع والعشرون

داخل أفريقيا الشرقية: شعوب كينيا وتنزانيا، من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ و. ر. أوتشينغ

في أفريقيا الشرقية، تعتبر سنة ١٥٠٠ عمومًا الحدّ الفاصل بين علم الآثار وعلم اللغة التاريخي من جهة، والروايات المتناقلة من جهة أخرى، باعتبار هذه مصادر مجزية بالنسبة للدراسات التاريخية. فقبل عام ١٥٠٠، يتعين على المؤرخين أن يعتمدوا اعتمادًا كبيرًا على علم الآثار وعلم اللغة التاريخي، ولكن الروايات المتناقلة صارت المصدر الرئيسي لتلك الدراسات بعد ذلك التاريخ، ثم تضافرت تلك الروايات مع المصادر المكتوبة ابتداء من القرن التاسع عشر^(١).

لكن هذا لا يعني أنه توجد مصادر وافية، شفوية أو مكتوبة، يعول عليها في التعرف على الفترة موضع الدراسة أو في استعادة بنائها. فالمشكلتان الأساسيتان، بصدد هذه الفترة كما بصدد ما قبل عام ١٥٠٠، هما تفاوت قيمة الوثائق إن لم يكن انعدامها. مثلاً، تندر، إن وجدت، البحوث التاريخية التي أجريت على المجتمعات الداخلية مثل الغوروا والزيفوا والغوغو والتوركانا والماساي ومعظم جماعات الكالينجين، لكي لا نذكر سوى عدد قليل منها. ويجري ببطء ملء الفجوة، غير أنه لا يزال يعرقل هذه العملية خلل في مصادر تاريخ هذه المنطقة في تلك الفترة. ومؤدى ذلك أن ما يمكن قوله بصورة مشروعة يجب تخفيف قوة الجزم به لعلنا أن كثيرًا مما جرى ما زال مجهولًا. فالموضوعات التي لا تزال تنتظر البحث، مثلما لاحظ بحق

(١) تبدأ حوالى عام ١٥٠٠ أكثر كتب التاريخ الصادرة في أفريقيا الشرقية عن فترة ما قبل الاستعمار، التي تستند بقدر كبير إلى الروايات المتناقلة أنظر: G. Muriuki، ١٩٧٤؛ و H.A. Mwanzi، ١٩٧٧، و W.R. Ochieng'، ١٩٧٤ (أ).

الأستاذان ألبيرز وإيهرت ربما كانت تضاهي إن لم تفق في وزنها التفسيرات الاجتماعية الاقتصادية التي أسفرت عنها المواد الموجودة^(٢).

لقد شهدت الفترة الممتدة من سنة ١٥٠٠ إلى سنة ١٨٠٠ ظهور مجتمعات وأنظمة اجتماعية واقتصادية لا تزال من الخواص المميزة لداخل كل من كينيا وتنزانيا. وربما كان تنوع التجربة هو السمة الرئيسية لتاريخ المنطقة في هذه الفترة. فوسط الحلبة كان يحتله الماساي والتشاغا والباري والشامبا والغوغو والهيمبي. وكان يعيش في الأطراف الشرقية الكيكويو والكامبا والميجيكندا والزيفوا والزارامو. وإلى الشمال الغربي كان يعيش الأبالوتا والكالينجين واللوو والأباغوسي والأباكوريا. وكانت جماعات تنزانية مثل السوكوما والإيرامبا والنياموزي والزنزا والكيمبو تعيش في الجنوب الغربي.

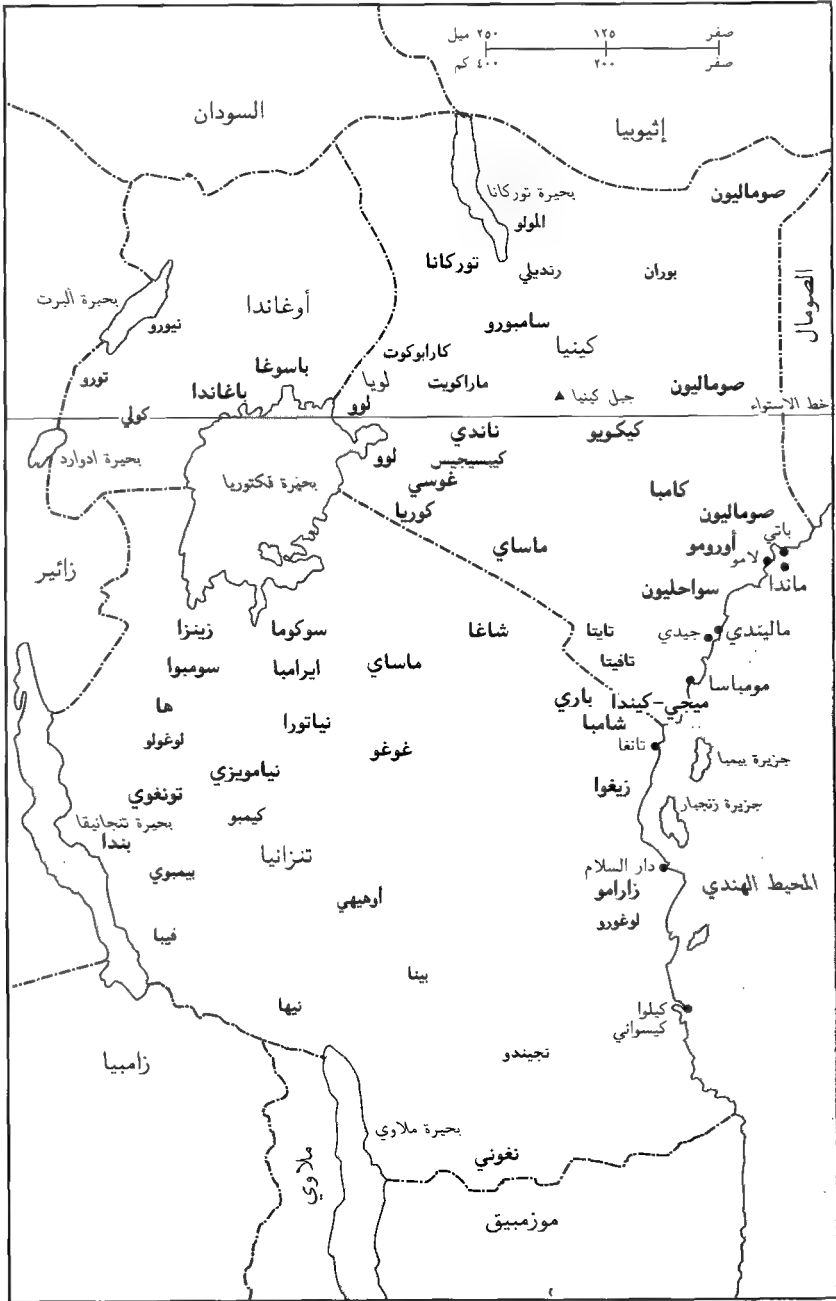
وكانت هذه الشعوب جميعاً - باستثناء المجتمعات الساحلية - لا تزال معزولة عن المحيط وقادرة على حل مشكلاتها دون مجابهة التحديات الاقتصادية وما شابهها، التي كانت تبرز من الساحل أثناء القرن التاسع عشر. ولم يسجل للعرب ولا للسواحليين أي توغل إلى الداخل قبل سنة ١٧٠٠، «ولم توجد حتى الآن في أي موقع شمال نهر الزمبيزي، أي مجموعة ذات شأن من الأشياء المستوردة يرجع تاريخها إلى ما قبل ١٦٠٠»^(٣). إلا أنه يمكن أن يشاهد بوضوح. ابتداء من أواسط القرن السابع عشر، قيام زعامات محلية، وتنظيمات سياسية متميزة وإن كان أكثرها لامركزياً، تحول نحو نمط من الإنتاج التابع بوجه عام. وبذلت محاولات دائمة من أجل تحقيق اندماج اجتماعي وسياسي في مجتمعات اقتصادية وسياسية أكبر، ينتزع حكامها من رعاياهم جزية يكفلون بها عيشهم وعيش أسرهم وأتباعهم. وتصف الروايات المتناقلة هذا التطور بأنه عملية غزو وتمثل تمارسها الجماعات النازحة الأقوى. ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار العملية تحييداً وإقراراً تدريجين من جانب السكان المحليين للأنشطة المخربة التي تأتيها جماعات كانت من قبل نازحة أو غير مستقرة.

وما كل تاريخ إلا انتقال من مرحلة إلى أخرى. ففي القرون التي عقت سنة ١٥٠٠، كانت مجتمعات داخل كينيا وتنزانيا تتطور إلى فئات إثنية متميزة لا تزال قائمة حتى اليوم بخصائصها اللغوية والثقافية المميزة لها. وكان النشاط الاقتصادي الغالب هو الزراعة. وكان الناس في كل المجتمعات الزراعية المستقرة يراقبون السمات المميزة لبيئتهم المحلية، ويحاولون إيجاد التقنيات الملائمة للتعامل معها على نحو رشيد. فكان «الناس يعملون بما تمليه عليهم الأرض»، على حد قول جون ايليف^(٤). وفي بعض المناطق كانت تتبع أساليب متقدمة مثل زراعة المدرجات، وتعاقب المحاصيل، والتسميد بالسماد الأخضر، والزراعة المختلطة، وزراعة المستنقعات على نحو منتظم.

(٢) E.A. Alpers و C. Ehret، ١٩٧٥، ص ٤٧٠.

(٣) R. Oliver، ١٩٧٧، ص ٦٢١.

(٤) J. Iliffe، ١٩٧٩، ص ٦.



الشكل ١٠٢٧: الجماعات الإثنية في كينيا وتنزانيا
المصدر: مأخوذة بتصرف عن خريطة رسمها م. كيفوفا، جامعة موي، كينيا، استنادًا إلى و.ر. أوتشينغ.

وفي حين كانت أكثرية سكان أفريقيا الشرقية يشتغلون بالزراعة، كان معظم الماساي والبوكت والتوركنا يربون المواشي فينتقلون بها في طلب المراعي وموارد المياه في كافة أنحاء سهول أواسط كينيا وتنزانيا. بيد أن كلا الفريقين، أهل الزراعة وأصحاب المواشي، كما سيرد فيما بعد، لم يحاولوا في أي وقت أن يقصروا نشاطهم على مجال اقتصادي معين أو متخصص. فكان كل نشاط اقتصادي يتضاءل تدريجيًا ليدوب على نحو غير ملحوظ في النشاط الذي يليه، وكانت كل الأنشطة عرضة للقلب والتغير^(٥). وكثيرًا ما كان أهل الزراعة مثل اللوو والأباغوسي يقتنون قطعانًا كبيرة من الماشية، بينما كان أصحاب المواشي، مثل السامبورو وماساي أروشا، يمارسون بعض الزراعة. ويذكر من أنصاف الرعاة الباراغويو والكالينجين والأكامبا (الكامبا).

وبقي على جمع الثمار العنبية والبقول والفواكه وعلى صيد الحيوانات البرية والطيور أقوام الساني والأوكيك والسنداوي والهدزاي. ولكن حتى بين هؤلاء الصيادين والقطافين كانت تلاحظ أنماط معيشية متزايدة التنوع^(٦). فكان الأوكيك مثلاً يقاوضون العسل بالمنتجات الزراعية، بينما كان الصيادون من اللورويو والآتي منخرطين في تجارة العاج على مسافات بعيدة، وبدأوا مع حلول القرن التاسع عشر يملكون كميات مخزونة منه، وفيدنا هنري موانزي أنه حين قدم تجار القوافل السواحليون إلى منطقة كيسيجيس في القرن التاسع عشر، كان المتممون منهم إلى أصل أوكيك هم الأوائل في توفير المطلوب - أي العاج. وكانوا بارعين في تقنيات الصيد ومطاردة الفيلة. فهم «أدوا بذلك دور الوسطاء، إذ مارسوا الصيد طلبًا للعاج الذي كانوا يبيعونه لتجار القوافل»^(٧). وقضى أهل الزراعة وأصحاب المواشي معظم القرنين السابع عشر والثامن عشر في تنافس شديد على المروج والهضاب العليا نظرًا لخصبها ووفرة مياهها. غير أنهم اجتاحتها في الوقت نفسه مناطق الصيادين والقطافين، مما أسفر عن إستيعاب هؤلاء أو القضاء على معظمهم أو عزلهم بصورة منتظمة.

التطور الاقتصادي

في سنة ١٥٠٠ كان ميدانا النشاط الاقتصادي الرئيسيان في داخل كينيا وتنزانيا هما الزراعة وتربية المواشي. ذلك أن المجاعة كانت، حسبما دفع جون إيليف، أقسى محنة يواجهها الإنسان في تلك الفترة^(٨)، يسببها فقر التربة في شرقي أفريقيا ومعدل أمطار لا يعول عليه، مما كان يلحق الضرر بالمحاصيل والمراعي معًا.

(٥) انظر: A. Alpers و C. Ehret، ١٩٧٥، ص ٤٦٩-٥١١؛ A.M.H. Sheriff، ١٩٨٠؛ R.M.A. van Zwanenberg و A. King، ١٩٧٥، ص ٧٩-١٠٩.

(٦) R.H. Blackburn، ١٩٨٢ و ١٩٧٦.

(٧) H.A. Mwanzi، ١٩٧٧، ص ١٥٥-١٦٦.

(٨) J. Iliffe، ١٩٧٩، ص ٦-٩.

بل إن أوفر المناطق حظًا لم تكن تأمن غوائل المجاعة. فربما ازدهرت زراعة الموز في أوسامبارا. لكن روايات الشامبا تسجل حدوث مجاعة كل خمسة عشر عامًا على الأقل. وفي منطقة أونياكيوسا الخصبة المشاطئة لبحيرة ملاوي، كان الناس يطلبون في صلاتهم «نجنا من الموت جوعًا»^(٩). كذلك يتحدث كثير من روايات الهايا والميجيكندا والهيهي والكامبا عن تواتر فترات المجاعة؛ والمجاعة هي السبب الرئيسي الذي تعزو إليه أكثرية روايات كينيا وتنزانيا ظواهر الهجرة والتغير الاجتماعي. وتدعي أكثرية العشائر القديمة في جنوبي أوسامبارا أنها صعدت إلى التلال الخصبة أثناء فترات مجاعة حلت بزغوا، وأنها «اذ انتقلت إلى الجبال غنمت وفرة المطر وأشجار الموز شديدة التحمل»^(١٠). وفي سنة ١٨٩٩ نزلت مجاعة رهيبة بأوسامبارا: «فكان الناس يأكلون جذور الشجر وقشور الموز، واعتنقوا المسيحية بالمئات طمعًا في ملء بطونهم»^(١١). وكانوا في فترات القحط أمام خيارين:

«فالبعض يلتمسون الطعام في الأدغال، حيث تؤدي مهارات الصيد وجمع الثمار الدور الحاسم، وكان السانداوي المهرة في هذا المجال أقل عرضة للهلاك من جيرانهم. وكان البعض الآخر يلجأون إلى ما تجتمع من المواشي، لا ليأكلوها بل ليقايضوها بالحبوب مع الجماعات الأوفر منهم حظًا، أو يستندرون الروابط الاجتماعية التي أنشأتها مقايضة المواشي في مناسبات سابقة»^(١٢).

وكان الخط الدفاعي الأول في مواجهة المجاعة هو مهارة الزرع. فابتداء من سنة ١٥٠٠ كانت تجرى باستمرار تجارب على المحاصيل التي كان البانتو وأقوام وادي النيل قد أدخلوها منذ زمن طويل. وفي المناطق الحرجية الغزيرة الأمطار، كان الموز والدرنات أكبر شأنًا من الذرة البيضاء والإليوسين والدخن. وبعد سنة ١٥٠٠ أدخل البرتغاليون إلى شرقي أفريقيا عددًا من المحاصيل الأوروبية والأمريكية، منها الذرة الصفراء، والفول السوداني، والبطاطا الحلوة والمانيهوت. وكلها أصبحت اليوم مألوفة وشائعة. لكن المعرفة بمسالك انتشارها قليلة على الرغم من حداثة ادخالها إلى شرقي أفريقيا. ويبدو أن هذه المسالك تنوعت تبعًا للمتطلبات التكنولوجية لكل محصول. فالمانيهوت مثلاً يعتقد أنه وصل إلى منطقة البحيرات الكبرى من زائير وزنجبار^(١٣) في حين يرجح وصول الذرة الصفراء إلى المنطقة المذكورة من الشرق عن طريق اثيوبيا^(١٤)، وكانت تزرع ولا تزال حتى اليوم محاصيل غذائية أخرى من بينها أنواع كثيرة من البسلة والفاصوليا والجوز.

(٩) المرجع السابق، ص ١٣.

(١٠) S. Feerman، ١٩٦٨، ص ٢.

(١١) المرجع السابق، ص ١٤.

(١٢) J. Iliffe، ١٩٧٩، ص ١٣.

(١٣) M.D. Gwynne، ١٩٧٥، ص ٢٦٨-٢٧٠؛ B.W. Langlands، ١٩٦٦، ص ١٢.

(١٤) A.C.A. Wright، ١٩٤٩، ص ٨٠؛ انظر أيضًا M.D. Gwynne، ١٩٧٢، ص ٢٥٣.

وقد جرّب زراع أفريقيا الشرقية كل ما أتيح لهم من محاصيل وحرصوا على إنتاج أكبر عدد ممكن منها.

«لما كانت المواصلات والأسواق هزيلة النمو نسبياً، تحتم على المزارع أن يزرع طائفة بالغة التنوع من المحاصيل ذات الخصائص الشديدة التباين، وذلك بهدف البقاء أيّا كانت تقلبات المناخ، أي أن جلّ همه هو ألا يمحي من الوجود. وإذا كان المزارع يعين لنفسه منطقة إيكولوجية محددة، ويعنى بتفهم تعقيدها فهماً كاملاً يتجاوز فهم الجميع بمن فيهم الغربيون-، ويبتكر لغة غنية ودقيقة وغزيرة المصطلحات من أجل فهم الإيكولوجيا المحلية، ويزرع العشرات من المحاصيل المختلفة المتوافقة البيئة بصورة خاصة، فإنما كان يتغني بكل ذلك قهر الجوع وخدع الموت»^(١٥).

وفي غربي كينيا، عندما نفذ الأبأغوسي إلى مرتفعات كينيا الغربية في أواسط القرن الثامن عشر قادمين من السهول المحيطة بخليج وينام، واجهوا فشلاً سريعاً في المحاصيل أفضى إلى المجاعة وهلاك أعداد كبيرة منهم. فاضطروا إلى تقليل اعتمادهم على عدة أنواع من الذرة البيضاء وغيرها من محاصيل الأراضي المنخفضة، والتوسع في إنتاج الدخن الأصبعي الشكل والمحاصيل الجذرية التي كانت تزدهر في بيئتهم الجديدة^(١٦). وما كان لمثل هذه المهارة أن تتوافر إلا بفضل الخبرة التي كانت عماد سلطة كبار السن وهيتهم^(١٧). وبحلول القرن الثامن عشر كان داخل كينيا وتنزانيا مسرحاً لقيام نظم زراعية كثيرة ومتباينة.

وكانت كل المجتمعات تلاحظ، كما سبقت الإشارة إليه، خواص بيئتها وتحاول إيجاد التقنيات المناسبة للتعامل معها على نحو رشيد. وتمثلت إحدى الممارسات في قطع الأدغال وحرقتها بغية إفساح المجال للزراعة. وبعد بضعة مواسم، حين تستنفد خصوبة التربة، كان المزارعون ينتقلون إلى أماكن أخرى ليتيحوا لها أن تستعيد صلاحيتها. وتشير الدلائل القليلة المتوافرة إلى أن جميع النظم الزراعية، في داخل كينيا وتنزانيا، كانت تستند إلى فلاحه الأرض المحيطة بمسكن الأسرة؛ باستخدام التكنولوجيا البسيطة نفسها - الفؤوس والمعازق والشفار العريضة (البانغا)، والمرار.

وظلت تربية الحيوانات الزراعية، بما فيها الطيور الدواجن والغنم والماعز، نشاطاً اقتصادياً وثقافياً حيوياً، ولاسيما في المناطق الجافة والأقل سكاناً من وادي الخسف الكيني، والمراعي الشاسعة في وسط تنزانيا، إذ كان من الأنسب، كما لاحظ عبد الشريف. تخزين الثروة في شكل ماشية بدلاً من تخزينها في شكل مواد غذائية من خضر وبقول^(١٨). كان السماد العضوي مهماً

(١٥) S. Feierman، ١٩٧٤، ص ١٩.

(١٦) M.H.Y. Kaniki، ١٩٧٩، ص ١٤.

(١٧) R.W. July، ١٩٧٤، ص ١٨٠.

(١٨) M.H.Y. Kaniki، ١٩٧٩، ص ١٤.

لتكثيف الزراعة. وكانت الحيوانات الزراعية توفر اللباس والطعام والسلاح وأواني ومعدات الطهي. وكانت شؤونها تنظم الحياة اليومية العادية وأواصر القرى بين الأقسام الرعاة، مثل الماساي والتوركانا، نظرًا إلى أن امتلاكها كان مقياسًا لرخاء الأسرة وأمن الفرد^(١٩). وحتى عند الأقسام المستقرة من أهل الزراعة، وفي المجتمعات التي تجمع بين الزراعة والرعي، كان امتلاك وحيازة الماشية وغيرها من الحيوانات الزراعية ذا قيمة اقتصادية واجتماعية كبيرة. وفي كثير من المجتمعات التي يغلب فيها النشاط الزراعي، شأن الكيكويو والأباغوسي مثلًا، كان اقتناء وامتلاك الماشية دليلًا قويًا على الغنى والهيبة، «وكانت العلاقات مع الأقسام المجاورة، كالماساي والأكامبا، تقام في هذا السياق»^(٢٠). وبين التوركانا واللوي والكالينجين والماساي، كانت المواشي تنتقل من مالك إلى آخر عن طريق القروض التي تطلب وتعطى مجانًا، وكذلك عن طريق المصاهرة. وعلى هذا النحو كان يحدث أن يتفرق قطع أي أسرة على نطاق واسع بين الأصدقاء والأنساب المقيمين في نواح متباعدة، فكانت الفوائد تعود على الفرد وعلى المجتمع في جملة. إذ «كان كل إنسان يقلل من أخطار الكوارث بتفريق ماشيته على هذا النطاق الواسع، كوارث تتمثل في هلاك القطعان بسبب المرض أو الغزو أو القحط»^(٢١). وكان المرء بإعارته مجانًا قسماً من ماشيته يزيد عدد أصدقائه وأنسابه ومعارفه الذين يستطيع الاعتماد على مساعدتهم آونة الضيق. وكانت الأقسام التي تغلب الرعي على نشاطها غنية أيضًا بالأراضي إلى جانب ثروتها الحيوانية. فجماعات مثل الصوماليين والماساي والأورومو كانت تبسط نشاط الرعي على مساحات شاسعة من شرقي أفريقيا. «لقد كان الرعاة الرحّل يسيطرون عسكرياً على معظم شرقي أفريقيا بفضل ما توافر لهم من سهولة التحرك ومن التماسك السياسي ومن الصحة والقوة المستمدتين من نظام غذائي غني بالبروتين، قوامه اللبن والدم واللحم»^(٢٢). فيمكن بحق وصف الجغرافيا الاقتصادية لداخل كينيا وتنزانيا في أواسط القرن الثامن عشر بأنها «بحر» من المراعي فيه «جزر» قليلة من الإنتاج الزراعي. فكان أسلوب حياة الرعي وإنتاج الثروة الحيوانية النمط الغالب والمنشود نظرًا لما يقترن به من قيمة اجتماعية وغنى وسيطرة على الأراضي وقوة سياسية وعسكرية.

وكان الصيد نشاطاً مكملًا للزراعة وتربية الحيوانات الزراعية بوصفه مصدرًا للطعام وكوسيلة لحماية المحاصيل المزروعة. ويشير الكثير من روايات شرقي أفريقيا إلى أهمية الصيد، ولاسيما عند الأقسام الفقيرة إلى الثروة الحيوانية، ومن ثم إلى المصادر المحلية للبروتين. فالروايات المتناقلة، ولاسيما روايات اللوي والشامبا والباري والأباكوريا، كثيرًا ما تفسر التحركات السكانية بأن أولئك القوم أو هؤلاء كانوا يصطادون حيواناً قادهم إلى مكان أحبه فقرروا الاستيطان فيه. وتحدث أسطورة نشوء مملكة الشامبا عن ظهور مبيغا، صياد من النغولو ذبح

(١٩) R.W. July، ١٩٧٤، ص ١٨٠.

(٢٠) R.M.A. van Zwanenberg و A. King، ١٩٧٥، ص ٨٠.

(٢١) R.W. July، ١٩٧٤، ص ١٨٠.

(٢٢) R.M.A. van Zwanenberg، ١٩٧٥، ص ٨٠.

الخنازير البرية التي كانت تجتث المحاصيل، فوزع لحمها على الناس مجاناً. لذلك «أعطاه قوم الشامبا نساء وأقاموه ملكاً على كل أوسامبارا اعجاباً به وعرفانا لحسن صنيعة»^(٢٣). ويحكي عن مؤسس سلالة مويينغا، حاكم الهيمي، أنه قدم من ايكومباغولو في أوساغارا في حملة صيد^(٢٤). ويقال كذلك عن مؤسسي الإمارات عند السومبيا والفيثزا والتونغوي والبندي أنهم كانوا «صيادين، أصولهم من بوها وبوروندي وروسوبي ورواندا»^(٢٥). فالصيد كان اذن نشاطاً اقتصادياً مهماً يحظى بالتقدير.

وكان الناس يصطادون الحيوانات من أجل لحمها يكملون به غذاءهم النباتي. وكانوا يصطادون في سبيل حماية حيواناتهم الداجنة ومحاصيلهم من الحيوانات والطيور البرية، كما كانوا يضطرون إلى صد حافرات الجحور والعاشبات عن إتلاف المحاصيل، باستعمال الخنادق والحفر المموهة والأشراك والرماح والسهام والكلاب.

وعلى عكس ما أضفته الروايات من أهمية على الزراعة وتربية الحيوانات الزراعية والقصص، لم ينسب كبير شأن لأنشطة صيد السمك إلا عند الجماعات التي كانت تعيش على شواطئ بحيرات توركانا وفكتوريا وبارينغو وإياسي وشواطئ المحيط الهندي. وكان هؤلاء يصطادون أنواعاً كثيرة من السمك بالشص والشباك المشابهة للسلال وسياج الصيد. وكانوا ولا يزالون يبيعون السمك المحفف للأقوام البعيدة عن مناطق صيد السمك.

وتدل روايات أكثرية أقوام شرقي أفريقيا على قدم معرفتهم بشغل الحديد صهراً وتطريقاً. كذلك أثبت علماء الآثار واللغويون أن تكنولوجيا الحدادة أدخلها البانتو إلى شرقي أفريقيا، وذلك على الأرجح قبل الميلاد بستة قرون. وتوجد أبكر مواقع العصر الحديدي حول بحيرة فكتوريا - في بوهايا ورواندا ونيانزا وتشوي - وهي ترقى إلى القرن الخامس أو السادس قبل الميلاد في بوهايا، وإلى القرن الثالث أو الرابع الميلادي في خليج ونام وفي شمالي أوغندا^(٢٦). «وتسم هذه المواقع بوجود أفران صهر أسطوانية مرتفعة، وآنية فخارية مميزة تعرف بفخار أوروي، وعمران قروي كثيف، وبوجود الزراعة»^(٢٧). وتوجد سلسلة أخرى من مواقع العصر الحديدي الأول في كوالي وباري وكليمنجارو وأوسامباري، يرجع تاريخها إلى القرن الثاني أو الثالث. «ولهذه المواقع طراز مميز في صناعة الفخار الذي يعرف بفخار كوالي؛ وفيها قرائن تدل على ممارسة الزراعة في مستوطنات دائمة»^(٢٨). وكانت الحدادة في العادة حرفة مقصورة على جماعات قليلة، تضيف عليهم عظيم

(٢٣) A.D. Roberts ١٩٦٨ (أ)، ص ٥.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢٥) المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢٦) H.N. Chittick ١٩٧٥، ص ١٨، T.T. Spear ١٩٨١، ص ١٢.

(٢٧) T.T. Spear ١٩٨١، ص ١٢.

(٢٨) المرجع السابق، ص ١٢ و ١٣، D.W. Phillipson ١٩٧٧. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثالث والعشرين من المجلد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام»، اليونسكو.

الاعتبار وتجلب لهم الثراء أحياناً. وكان صهر الحديد عند النيهما مصحوباً بتدابير طقسية عظيمة منها الحظر المطلق على اقتراب النساء من الأتون^(٢٩). ويشير عدد من روايات الأوغوينو إلى أنه في حوالي سنة ١٥٠٠ كان فيهم أنساب متخصصة في صهر الحديد وتطريقه. وقد أمسكت بمقاليد السياسة في البلاد ذرية الواشانا، أهم السلالات التي اشتهرت بشغل الحديد. ثم انتزعت منها السلطة ذرية الواسويا التي حوّلت ما ظل حتى ذلك الوقت طقوس تلقين وتكريس عشائرية إلى مؤسسة تابعة للدولة ولها سلطات قسرية لا حدود لها^(٣٠). وفي غربي كينيا يدعي الأباغوسي أن عهدهم بشغل الحديد يرقى إلى القرن السادس عشر، وأن حداثتهم أثروا من بيع مصنوعاتهم^(٣١). وبين اللوو المستوطنين إلى الشمال من خليج وينا. تفوق في الحداثة والوالو القاطنون في ييمبو^(٣٢). فكانوا يصنعون المعازق وأسنة السهام والحلى والإبر والفؤوس والرماح والسكاكين والأمواس. وكان بين المهن البارزة أيضاً استخراج الملح، ومن الحرف صنع الطبول وآنية الفخار وبناء القوارب. وقد درجت عشائر معينة على احتكار هذه المهن والضن بها. أما حرف السلالة وبناء البيوت، مثلاً، فلم تكن حرفاً متخصصة بل كان يقوم بها كل من توافر لديه الوقت لممارستها. ويجب التأكيد من جديد على أن إنتاج الطعام كان، فيما بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠، عاملاً حاسماً في بقاء المجتمع وتوسعه، إذ يحفز على نمو السكان على نحو مطرد. وحين عمّ معظم شرقي أفريقيا نظام الزراعة المتسعة والرعي المتسع، وتجاوز الإنتاج مستوى تلبية الضرورات المحض، استطاع الإنسان أن يتطلع إلى الأمام - فجمّع الأطعمة وحفظها للإستهلاك في وقت لاحق، واستغل ما توافر له بذلك من وقت فراغ لأغراض غير أغراض القيام بأوده. وكان بوسعه عندئذ أن يتخصص وأن يعفي بعض أفراد المجتمع من مهمة انتاج الطعام لكي ينصرفوا إلى أنشطة أخرى مثل توزيع السلع وخوض الحروب وتصريف أمور الدولة وتعاطي الفنون وخدمة الدين وممارسة الطب أو الفلسفة وتحسين التكنولوجيا.

التجارة

نمت أكثرية المجتمعات في المناطق الداخلية من كينيا وتزانيا حتى أواخر القرن الثامن عشر نمواً مستقلاً عن القوى الخارجية العالمية، وكان استقلالها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وكما كتب شريف «كان اقتصادها متماثلاً ومتكاملاً داخلياً، بمعنى أنها كانت تنتج ما تستهلك وتحفظ بالفائض داخل الجماعة لمساندة قيام مهن غير زراعية وإحداث التمايز الاجتماعي»^(٣٣). ويسمى تبادل الفوائض، على اختلاف أنواعها، تجارة.

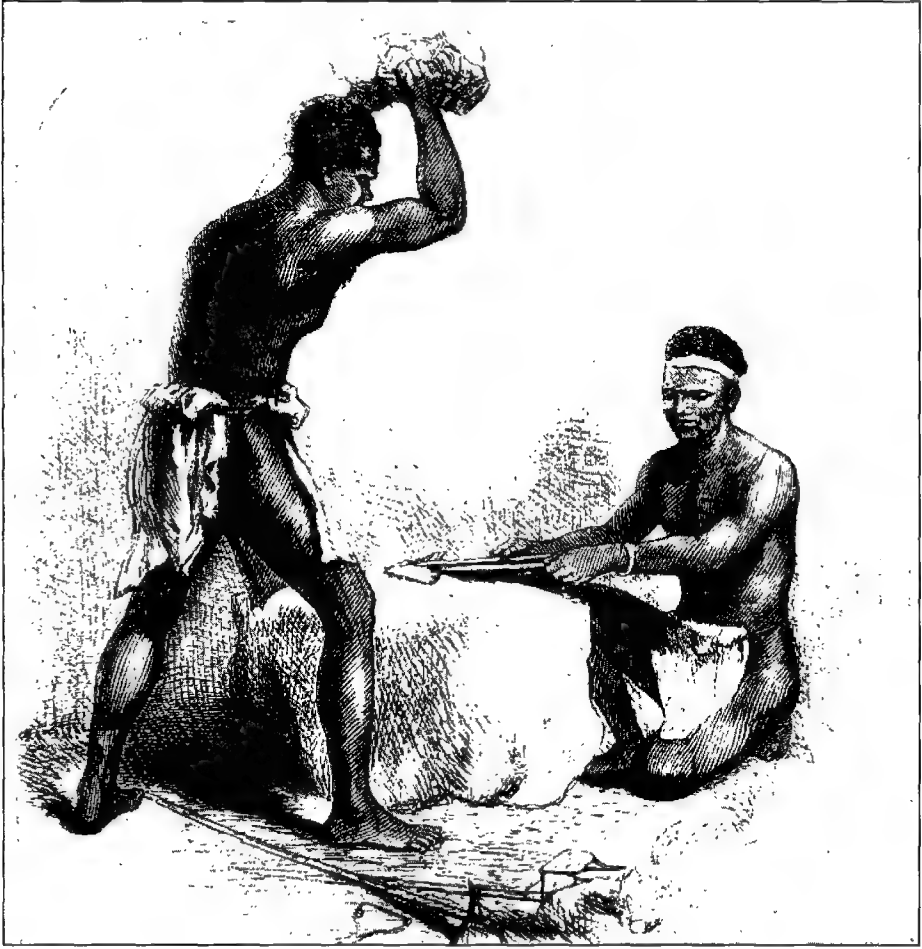
(٢٩) B. Brock، ١٩٦٨، ص ٧٥.

(٣٠) I.N. Kimambo، ١٩٦٩، ص ٤٥-٦٤.

(٣١) W.R. Ochieng'، ١٩٧٤(أ)، ص ٢١٣.

(٣٢) W.R. Ochieng'، ١٩٧٠، ص ٨.

(٣٣) A.M.H. Sheriff، ١٩٨٠، ص ٣٦.



اللوحة ١٠٢٧: طرق المعازق.

إن التجارة، أي تبادل السلع إبتغاء النفع والانتفاع عادة انسانية شاملة، وجدت حتى في أبسط المجتمعات. وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع بأن الجماعات البسيطة لم تعرف اقتصاداً غير اقتصاد الكفاف، فكثيراً ما أثر حتى عن الجماعات التي تعيش على الصيد وجمع الثمار، أنها كانت تتعاطى التجارة بمعنى ممارسة أنشطة تبادل منتظمة. فالحاجة إلى التجارة إنما تنشأ عن واقع مؤداه أنه لم يتوافر في أي وقت لكافة الجماعات والمناطق المواهب والموارد نفسها. فالناس كانوا ولا يزالون يتاجرون لأن جيرانهم يملكون ما ليس لديهم من السلع الحيوية التي يطلبونها إما لتأمين معيشتهم أو لتوفير المتعة لأنفسهم.

فلنأخذ مثلاً من العلاقة بين حياة الرعي والزراعة. لقد شاع اعتقاد مغلوط، بأن حياة الرعي منفصلة تاريخياً عن الزراعة ومعارضة لها أساساً. والواقع أن الاستعمار دأب في كتاباته على تصوير العداء المستمر بين الرعاة والزراعيين. ولكن، على الرغم من جواز القول بوجود فروق بين

الفريقين، كان بينهما كذلك الكثير مما يشجع على التعاون، وكان الرعاة يبادلون الزراع منتجاتهما.

وقد كتب الكثير عن الصلات التجارية التي دامت قرونًا بين شرقي أفريقيا والشرق. والحق أنه وجدت علاقات تجارية بين شرقي أفريقيا والدول الآسيوية حتى قبل قيام تجارة المسافات البعيدة التي قدر لها أن تصير في القرن التاسع عشر عصب الحياة لهذا التبادل التجاري الذي يربط بين شرقي أفريقيا وبلدان ما وراء البحار^(٣٤). غير أنه لا بد من التأكيد على أن العلاقات التجارية المهمة في شرقي أفريقيا كانت تتضمن أيضًا روابط اقتصادية قوية في الداخل، بين مختلف المناطق الثقافية البيئية.

فالتجارة الأفريقية ظلت ردحا من الزمن تحفزها الاتصالات بين مناطق متميزة بيئيًا، وفيما بين ثقافات شتى يكمل بعضها بعضًا. بل وربما كانت هذه التجارة تسهم بأهمية أكبر عند الشعوب الأفريقية نظرًا إلى أنها كانت تتعلق باحتياجات أساسية كثيرًا ما تحتتمها عوامل مناخية وبيئية. ذلك أن التجارة الأفريقية الداخلية كانت تختلف عن التجارة العربية أو الأوروبية من حيث غرضها وديناميتها. ففي بعض المناطق، مثلاً، كان أحد شواغلها السائدة هو التغلب على الجوع. فكانت لذلك متقطعة وغير منتظمة. وكانت أيضًا وسيلة لجمع الثروة في شكل ماشية ومواد غذائية.

فلننظر في عدة أمثلة من هذه التجارة. إن الروايات التي تتناولها بلاد الكيكويو تتحدث عن صلات تجارية قديمة بين الكيكويو وجيرانهم الأكامبا والماساي. وكان اقتصاد الكيكويو متنوعًا. فبينما كانت الزراعة عندهم هي الغالبة، تأثرت فئات منهم، مثل كيكويو تيتو وكيكويو ماثيرا في نواحي نييري، تأثرًا شديدًا بجيرانهم الماساي، حتى تحولوا عن الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد شبه رعوي، يكاد يطابق أسلوب حياة الماساي. ومن جهة أخرى تخصص كيكويو آثي في الصيد واستخراج منتجات الغابة مثل العسل وشمع العسل. فكان الكيكويو يعرضون على الماساي أنواعًا شتى من المصنوعات إلى جانب المنتجات الزراعية - بما في ذلك القدور وآنية اليقطين والرماح والسيوف والعسل والتغ وحصير الفيل والمغرة. وكان الماساي يدفعون ثمن هذه السلع ماشية ورقى ولبًا وجلودًا ومعاطف جلدية.

وبعد سنة ١٧٦٠ كانت بلاد الكيكويو تشكل بالنسبة للأكامبا أفضل الأسواق. فكان تجار الأكامبا يطلبون عند مجتمعات الكيكويو، في مورانغا ونييري، محاصيل أساسية لم يكن بمقدور الأكامبا زراعتها بكميات كافية، ويذكر منها **النزافي** (لوبا قابلة للحفظ)، **الايكوا** (يام درني)، **الندوما** (نبات المرنطة الذي ينبت في الآبار الداخلية)، و**النجاكي** (لوبا شائعة عند الكيكويو). و**المويمبي** (ذرة صفراء تقليدية)، وأحيانًا **الندولو** (بقلة خضراء كان الأكامبا شديدي الولع بها). ويؤدي الأكامبا ثمن ذلك مقادير من **المبوا** (جلود الحيوانات) أو **الأوكي** (ضرب من الجعة أكثر تخميرًا من الجعة التي كانت تصنعها الجماعات

(المجاورة). وكان الأكامبا أحياناً يتاجرون بعملهم إذ يقومون بالحصاد لقاء قسط معادل من المحاصيل الغذائية^(٣٥).

وإذا اتجهنا غرباً إلى الحافة الشرقية لبحيرة فكتوريا، وجدنا شبكة تجارية واسعة تربط بين مجتمعات مختلفة. وكان الأباغوسي واللوا أهم الشركاء في هذه التجارة. فالأباغوسي يبيعون اللوا منتجات زراعية وأدوات حديدية مثل الفؤوس والرماح والأمواس وأسنة السهام وحجر الطلق وجلود النمر وجلود القراذيع. وكانت هذه البضائع تقايس بأنواع من سلع اللوا - الحيوانات الزراعية بالدرجة الأولى ولكن أيضاً ملح المواشي والجلود الخام والغني (نوع من الزيت)، واللبن والسّمك والقُدور والسّموم. أما التجارة بين الماساي وجيرانهم النيانزا فلم تكن ذات شأن يذكر، على الرغم من شدة طلب الأباغوسي واللوا على رماح الماساي العريضة الأسنة ورقاهم. وكان الماساي يتقاضون مقابل هذه السلع مواد غذائية^(٣٦).

وإذا ابتعدنا باتجاه الجنوب، في تنزانيا، وجدنا روايات غربي أونياموزي وأوفيترا تتحدث عن جماعات هاجرت قبل سنة ١٨٠٠ إلى هاتين المنطقتين قادمة من الشمال، وكانت تقايس السكان السابقين حبواً بقُدور، وكان أولئك المهاجرون «صيّادي سمك يعيشون على ضفاف الأنهار ولا يزرعون من المحاصيل غير الحبوب»^(٣٧). وكان النياموزي يتاجرون أيضاً بمنتجات الغابات - كالقماش اللحيائي والصناديق اللحيائية وقنا الرماح والعسل وشمع العسل - بين قراهم، وكانت هذه المنتجات مطلوبة بوجه خاص في الشمال، في بلاد اليرامبا والسومبوا والسوكوما. وفي أونياكيوسا كانت أكثرية النساء تصنع الآنية الفخارية. لكن المناطق البركانية كانت تفتقر إلى الصلصال المناسب ولذلك كانت تعتمد في تلبية احتياجاتها على المتخصصات من الكيسي، سكان شواطئ بحيرة نياسا، اللواتي كن يتنقلن في قرى نياكيوسا من بيت إلى بيت لمقايضة قدورهن أو على النحاسيني الذين كانوا يبيعون دنان الجعة على طول الطريق التي كانت تدور حول المنحدرات العليا من جبل كليمنجارو^(٣٨).

وربما كان الحديد والملح هما السلعتين الأعظم رواجاً في النشاط التجاري المبكر في أواسط تنزانيا. وكانت المناطق الرئيسية لشغل الحديد في الشمال، عند أقوام الها والزيتزا. وكانت ندرة الحديد بوجه عام هي الحافز الرئيسي لتجارته. ففي كافة أنحاء وسط تنزانيا وغربها وشمالها كانت هناك حاجة متنوعة إلى الحديد، وكان يطلب إما في شكل معازق من أجل الأعمال الزراعية، أو نصال سكاكين، أو رؤوس فؤوس من أجل أعمال البناء وحرف أخرى، أو أسنة رماح وسهام من أجل القنص وصيد الأسماك ومن أجل القتال. فكان كثير من تجار الشمال والجنوب يسافرون إلى بلاد الها والزيتزا لشراء هذه السلع الحديدية والعودة بها إلى بلادهم حيث يجنون من بيعها

(٣٥) K. Jackson، ١٩٧٦.

(٣٦) 'W.R. Ochieng'، ١٩٧٤، ص ٨٦ و ٦٩.

(٣٧) A.D. Roberts، ١٩٧٠ (ح)، ص ٤٣.

(٣٨) J. Iliffe، ١٩٧٩، ص ١٨.

المكاسب. فقد أدخل نيامونزو الشمال المعازق الحديدية إلى النياتورا. ويقول أندرو روبرتس إن المعازق الحديدية المستوردة من الشمال الغربي كان يعاد شغلها فصنع منها الرماح، ليس فقط عند صيادي السمك من السوكوما والوايكو القاطنين في منخفضات مالاجاراسي، بل أيضاً عند الماساي الغربيين والباراغويو^(٣٩). وفي الشمال الشرقي، كان التشاغ والماساي يحصلون على المصنوعات الحديدية من مسابك الباري، في حين صارت رئاسة المامبا في أواخر القرن الثامن عشر مركزاً لشغل الحديد لمعظم سكان مرتفعات كليمنجارو. أما في الجنوب فكان حدادو الفيا يقايضون منتجاتهم بالأنسجة المحيكة في وادي الروكوا، بينما كان النياكيوسا يتسلقون جبال ليفينغستون ليقايضوا المواد الغذائية بمنتجات أفران الكينغا. وكان الحديد سلعة نادرة ثمينة: فالمعازق الحديدية لم يكن يملكها الا الأغنياء، والمعازق التي كانت تستعمل في مرتفعات الكليمنجارو قرب نهاية القرن الثامن عشر لم يكن عرضها يتجاوز بضع سنتيمترات؛ وكان الساندواي يظنون يستعملونها حتى لا يبقى منها إلا المقبض^(٤٠).

أما السلعة الرئيسية الأخرى المتبادلة على مستوى منطقة أفريقيا الشرقية، فكانت الملح الذي يعد ضرورة حيوية بالنسبة لأناس يعيشون أساساً على الأغذية النباتية. وكان معظم الناس ينتجون الملح بكميات قليلة، عن طريق حرق الأعشاب أو جمع رواسبه السطحية، أما المصادر العالية الجودة فكانت نادرة. وكانت أهم الملاحات تقع في أوغوغو وايفونا، وكانيني، وبحيرة بالانجيدا. وسينجيدا وبحيرة اباسي، وفي بوكوني وبولونغو جنوب كاهاما. وكانت أهم الينابيع المالحة توجد في بوها وأوفيتزا. وكانت تجارة الملح واسعة النطاق، «وخصوصاً باتجاه الشمال والجنوب»^(٤١). ويبدو أن ينابيع أوفيتزا، على الخصوص، بدأ استغلالها منذ سنة ١٠٠٠ للميلاد^(٤٢). وصناعة الملح هذه عند الفيتزا حفزها فيما بعد تأسيس رئاسة الفيتزا الأصلية سنة ١٨٠٠، «التي وسّعت على ما يبدو نطاق الاتصالات الاجتماعية، وأوجدت فئة اجتماعية تستفيد مباشرة من زيادة إنتاج الملح، عن طريق جباية الضرائب»^(٤٣). ولم تبدأ التجارة تنشط بين الميجيكندا، سكان جنوب شرقي كينيا وشمال شرقي تنزانيا، إلا في أوائل القرن الثامن عشر. ففي ذلك الوقت بدأ أكثر الميجيكندا في التوسع بعدما كانوا منغزلين في مستوطناتهم المسيجة في أعالي التلال الواقعة خلف السهول الساحلية. وفيما بعد، على أثر زيادة كبيرة في أعدادهم، بدأوا حركات نزوح قريبة المدى، فاستقروا في المواقع المنخفضة من بلادهم، والأقل خصباً، حيث كانت تحدث صدامات متكررة بينهم وبين الأوروبيين والماساي^(٤٤).

(٣٩) A.D. Roberts ١٩٧٠ (ج)، ص ٤٥ و ٤٦.

(٤٠) J. Iliffe ١٩٧٩، ص ١٩.

(٤١) A.D. Roberts ١٩٧٠ (ج)، ص ٤٧.

(٤٢) J. Iliffe ١٩٧٩، ص ١٩.

(٤٣) A.D. Roberts ١٩٧٠ (ج)، ص ٤٧.

(٤٤) T.T. Spear ١٩٧٦ و ١٩٧٨.

وكان الميجيكندا في معظمهم يعيشون من زراعة الدخن والأرز والفاكهة. وظلوا طيلة القرن الثامن عشر حلفاء أوفياء للمازروي، يمدون المستوطنات الساحلية الكثيرة بالعاج والكوبال الصمغي والعسل وشمع العسل والتبغ والحبوب والمواد الغذائية والخشب اللازم لبناء مراكب الدهو. وكان تجار الميجيكندا يحصلون مقابل ذلك على الملح والخرز والأقمشة والمعازق الحديدية وسلع أخرى. ويرى جون لامفير أن الميجيكندا كانوا، على الأقل بحلول منتصف القرن الثامن عشر، يعملون وسطاء في التجارة السواحلية العربية^(٤٥).

وفي التجارة بين الساحل والداخل، كان الميجيكندا يسيرون قوافلهم باتجاه الشمال والشمال الغربي. فشمالاً كانوا يقصدون بلاد الأورومو والبورانا، الذين كانوا يحصلون منهم أساساً على الحيوانات الزراعية مقابل الأقمشة والخرز. وفي الشمال الغربي، كانوا يتوغلون إلى بلاد الأكامبا والتشاغا، يجلبون منها العاج والعسل وشمع العسل^(٤٦). إلا أن سيطرة الميجيكندا على التجارة الداخلية لم تدم طويلاً إذ حل محلهم الأكامبا في منتصف القرن الثامن عشر. ويجوز لنا، استناداً إلى ما تقدم من عرض، أن نقول على سبيل الظن إن التجارة في داخل كينيا وتزانيا ربما اشتملت فعلاً، بحلول القرن الثامن عشر أو قبله، على مبادلات عبر مسافات طويلة. ومع ذلك فمن الواضح أن المناطق الداخلية من شرقي أفريقيا لم تبدأ إلا نحو سنة ١٨٠٠ مشاركتها في تجارة المسافات الطويلة ومن ثم ارتباطها بالمجالات الاقتصادية الخارجية.

النشاط الاجتماعي والسياسي

كانت المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والسياسية مهمة بالنسبة لتماسك المجتمع وحماية الملكية والتجارة. وكان المجتمع في المناطق الداخلية من شرقي أفريقيا، فيما بين سنتي ١٥٠٠ و١٨٠٠، بعيداً عن الاستقرار. إذ على الرغم من أن الخريطة اللغوية لشرقي أفريقيا الحديث كانت بسبيلها إلى اتخاذ شكلها النهائي، ظلت هذه المنطقة تشهد حركات هجرة داخلية كبيرة إلى مناطق قليلة السكان أو خالية. وكانت حركات الهجرة هذه تجمع أحياناً بين أقوام مختلفين لغة أو لهجة، ومختلفين من حيث ممارساتهم الاجتماعية والسياسية. فكثر التزاغات الداخلية مع نمو العشائر واتساع نطاق الانتماء إلى العشيرة، مما اقتضى أساليب أكثر تطوراً لفض النزاعات. فحين كانت الخصومات تنشأ بين عشائر مختلفة، كانت الأطراف المعنية تلتبس التحكيم من أفراد يقدرون لحكمتهم. وفي بعض المناطق، مثل مناطق الشامبا^(٤٧) واليمبو^(٤٨) والناندي^(٤٩) والأونيها، كانت

(٤٥) انظر J.E. Lamphear، ١٩٧٠، 'W.R. Ochieng'، ١٩٧٥ (ب).

(٤٦) 'W.R. Ochieng'، ١٩٧٤ (أ) و (ب).

(٤٧) S. Feierman، ١٩٦٨، ص ١-٨.

(٤٨) 'W.R. Ochieng'، ١٩٧٥ (ج) و ١٩٧٦.

(٤٩) انظر 'W.R. Ochieng'، ١٩٧٧، ص ٥٨-٧٦؛ وكذلك B.J. Walter، ١٩٧٠.

الجماعات أو العائلات الوافدة تقلد الزعامة السياسية على الجماعات الأقدم منهم استيطاناً. وفي مناطق أخرى كان الوافدون تستوعبهم التشكلات الاجتماعية المحلية. وفي كلتا الحالتين كانت الهجرات الداخلية تطلق عمليات اندماج ثقافي وسياسي استمرت أثناء فترة الاستعمار.

ومن ثم فإن الفترة من سنة ١٥٠٠ إلى سنة ١٨٠٠ شهدت تحركاً باتجاه التنظيم السياسي المركزي، وقيام مجموعات لغوية واجتماعية تزداد حجماً باطراد. وفرض عدد من العوامل الاتجاه نحو توسع المجال السياسي؛ إذ وجدت الحاجة مثلاً إلى وسائل دفاعية أكثر فعالية مما كانت توفره العشيرة أو القرية، وإلى توسيع مجالات النشاط الاقتصادي. غير أنه على الرغم من نشوء تشكيلة متنوعة من المجتمعات في المناطق الداخلية من شرقي أفريقيا، كان مجتمع الرعاة ومجتمع الزراع هما أشد تلك المجتمعات تمايزاً^(٥٠).

فقد كان الرعاة يعيشون، شأنهم شأن الصيادين، على آكلات العشب، وكانوا، مثلهم أيضاً، يحيون حياة ترحال فيسافرون مسافات طويلة نسبياً بحثاً عن الكلاً لماشيته. وكثيراً ما كانوا يتبعون نمط هجرة منتظم في استكشاف أغنى الأراضي عشباً وماء لقطعانهم في كل فصل من فصول السنة. وقبل كل شيء، كان على الرعاة أن يقوا قطعانهم شر اللواحم المعادية من حيوان وبشر. فحياة كهذه كانت تقتضي وجود زعامة متميزة. وسلطة محددة المعالم، من أجل تعيين المسارات وتسلم القيادة في حالات الطوارئ، حين يحاول الخصوم أن يتناولوا على المراعي التي درجت الجماعة على ارتيادها أو أن يسرقوا ثلالهم وقطعانهم^(٥١).

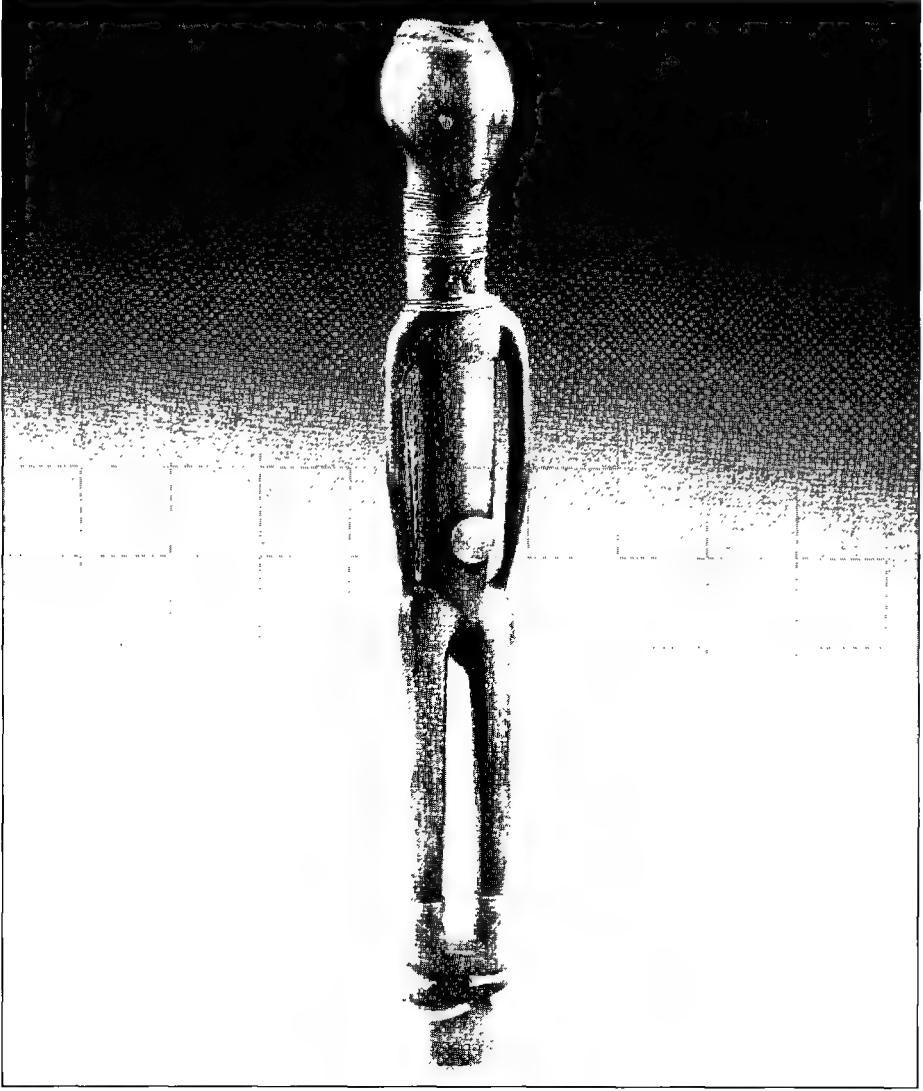
أما التاريخ السياسي لداخل كينيا وتنزانيا، فكان مرهوناً في جانب منه بنمو عدد السكان الذي تتيحه الحياة الزراعية كما ييسره التنظيم السياسي العسكري المنضبط الذي تقتضيه حياة الرعي. وكانت كفة الميزان ترجح لصالح هذا الفريق أو ذاك تبعاً لتقلبات التنظيم الاجتماعي ومقدار ما يتسم به من تماسك وتبعاً لتطور التكنولوجيا. فبحلول سنة ١٨٠٠، كان الرعاة قد بدأوا يفقدون قدرتهم الاقتصادية والعسكرية لصالح الزراع الذين كانوا يحسنون سريعاً مؤسساتهم السياسية عن طريق الاندماج والتكامل الاجتماعي وزيادة قدراتهم الزراعية. وقد تدهور رعاة الماساي بشكل خاص عسكرياً واقتصادياً طوال القرن التاسع عشر نتيجة لأمراض الماشية والأوبئة والحروب الأهلية^(٥٢). لذلك يمكن القول بأن وتيرة التطور الاجتماعي السياسي في جميع الأنحاء الداخلية لكينيا وتنزانيا تسارعت بسبب زيادة تنوع المجتمعات وتحت حفز حركات الهجرة.

وبحلول سنة ١٧٠٠، كان هناك نمطان رئيسيان من التنظيم الاجتماعي السياسي في المناطق الداخلية لكينيا وتنزانيا. فكانت مجتمعات مثل الكيكويو والميجيكندا والكامبا والماساي تعيش في مستوطنات مستقلة ومتفرقة، في اطار جماعات أبوية النسب أو عشائرية صغيرة أو

(٥٠) B. Brock، ١٩٦٨.

(٥١) R.M.A. van Zwanenberg و A. King، ١٩٧٥، ص ٧٩-٨٦.

(٥٢) D.A. Wilson و G.S. Were، طبعة ١٩٧٢، ص ٨٩-٩٦.



اللوحة ٢٠٢٧: تمثال صغير لإمرأة نحته الكامبا من خشب زاهي الإهاب. وقد زينت بكثير من الأساور النحاسية الصفراء حول العنق والكواحل؛ ورسعت العنان والسرة والشعر بالمعدن. الارتفاع ٢٦,٥ سم.

كبيرة، بدون أي شكل من أشكال البيروقراطية المركزية التقليدية؛ غير أن هذه اللامركزية، كما هو مبين لاحقاً، لا تعني سوء التنظيم أو انعدام التماسك الاجتماعي السياسي. فقد كان للمجتمعات اللامركزية مجالس عائلية وقروية ومحلية. وعلى أعلى مستوى كان لها مجالس عشائرية أو إقليمية مؤلفة من كبار السن، وينتخب من هؤلاء المسنين المجلس الحاكم. وكانت العلاقات الجماعية مصانة داخل العائلة والعشيرة والمجتمع المحلي، وهي التي تحدد

أعمال الأفراد وتنظيمها، وعنها تنشأ الحقوق والواجبات. بل إن فكرة المبادرة الفردية كانت تلقى الردع الحازم بين الكيكويو على أنها ضرب من الأنانية، «بينما يعتبر مفهوم المجهود المشترك والمسؤولية الجماعية فضيلتين أساسيتين»^(٥٣).

ومن جهة أخرى، كانت المجتمعات المركزية (أو السائرة في طريق المركزية)، مثل مجتمعات الشامبا والباري والسوكوما والنياموزي والوانغا، تديم أشكالاً بدائية من البيروقراطيات الرئاسية التي تؤمّن السيطرة الاجتماعية السياسية. وفي أواخر القرن الثامن عشر كان يحكم بعض هذه الجماعات، كالشامبا والباري مثلاً، ملوك مستبدون أقوياء وحكام أعلنون يساعدهم مجالس ووزراء ورؤساء أقاليم.

ولننظر الآن في حالات محددة من هذا التطور. فقبل سنة ١٣٠٠ كان وسط تزانيا يأهله أشبات من البانتو الزراع، ومن المبوغو والغوروا والبورونجي والألاغا والأرامانيك، أصحاب قطعان الماشية المتأثرين بالحضارة الكوشية. ومن الساندوي والهادزاي الصيادين وجامعي الثمار. وكانوا يعيشون في قرى، لا تزال أطلال بعضها - ولاسيماً أطلال قرى زراع البانتو - منتشرة في كافة أنحاء تزانيا. وكانت هذه القرى الأولى تحكم أنفسها على أساس النسب، بتوزيع السلطة بين عائلتين أو ثلاث عائلات ذات نفوذ. ويبدو أن معظم الجماعات التزانية أدركت أهمية نوع ما من التنظيم، وذلك منذ زمن هجرتها واستيطانها كل في منطقتها. ولكن نظرًا لأن الهجرات كانت إما فردية أو هجرة مجموعات صغيرة فقد عزز التنظيم روابط النسب وكانت عناصر الزعامة السياسية متوافرة داخل كل مجموعة نسب.

فعند الباري تحققت الزعامة السياسية في أول مرحلة لها حين استقرت كل عشيرة في أرضها وقبلت بزعيم واحد يقيم الشعائر ويكون خلفه من ذريته. ومن ثم فإن الاحتياجات الدينية للجماعة كانت في صميم التطور السياسي عند الباري^(٥٤). وبعد الاستقرار في رقعة معينة أقامت كل مجموعة من الباري تدريجيًا مزارها الخاص (مبونجي)، يربطها بالأجداد الذين أسسوها، ويجمع فيه دورًا للعبادة كافة أعضائها. وعندما كثر السكان اقتضت الضرورة أن يلتقي أناس من عشائر مختلفة: وفترة التكوّن هذه، حين بدأت العشائر تلتقي، فترة تكتنفها الأساطير، لكن إيساريا كيمابو يقول إن زعيمًا من حدادي الواشانا برز من نحو «سنة عشر جيلاً خلت»، فاعترفت به عشائر كثيرة من الأوغونو رئيسًا لها. لكن الواشانا أطاح بهم فيما بعد الواسويا الذين تسلموا التنظيم السياسي المرن الذي كان قائمًا، فأنشأوا دولة مركزية. وفي حين كان أنغوفي بطل هذا الانقلاب، فإن ابنه مرانغا هو الذي وطّد دولة الأوغونو. فكيمابو يعتبر مرانغا «أحد العظماء» بين المصلحين السياسيين في تاريخ تزانيا، إذ يقول فيه:

«لقد حوّل ما كان حتى وقته طقوس تلقين ونكريس عشائرية إلى مؤسسة متقنة تابعة للدولة وذات سلطات قسرية لا حدود لها. ونظم المجالس تنظيمًا هرميًا واحتفظ لنفسه بمجموعة

(٥٣) R.W. July، ١٩٧٤، ص ١٧٧ و ١٧٨.

(٥٤) I.N. Kimambo، ١٩٦٩، ص ٤.

كبيرة من المسؤولين التابعين له. وأخيرًا، كان يقلد أنباهه حكم المقاطعات فوسع بذلك المملكة حتى بسطها على كامل هضبة شمالي باري»^(٥٥).

وكان على رأس دولة الأوغينيو في أوج عزها حاكم أعلى (مانجي مروي)، يساعده في تصريف الأمور مجلس وزراء ورؤساء المقاطعات (الواماجي).

فكما تقدم بيانه، أدى تزايد السكان متضافرًا مع بروز زعماء شعائر وخبراء حدادة، إلى توحيد العشائر في سبيل منافع سياسية واقتصادية متبادلة، داخل منطقة الأوغينيو أولاً (ثم في كافة أنحاء مرتفعات الباري بعد ذلك). من ذلك مثلاً أن شمالي بلاد الباري كان يشكل وحدة جغرافية متميزة أتاحت تجمعًا سكانيًا أكبر. وجاء إضافة إلى ذلك زعماء حازمون اجتذبوا بثروتهم وادعائهم القوى الخارقة أتباعًا كثيرين من خارج نطاق أنسابهم.

وكانت بوكوبا منطقة أخرى من مناطق تنزانيا التي قويت فيها شوكة المؤسسات الرئاسية بحلول سنة ١٦٠٠. فقد نشأت عدة أنساب حاكمة بين المجتمعات الزراعية ومن بينها دولتا الكاراغوي والبوهايا، ودولتا البوزيتزا والها. وكان نظام هذه الدول السياسي، الذي كان أكثر مركزية من الدول التنزانية الأخرى، يشمل التحكم في الأراضي والمواشي على نحو جعل جباية الضرائب أشد اتساعًا بطابع الاستغلال. وكانت هذه الدول تقع في منطقة البحيرات الكبرى^(٥٦). وإذا ابتعدنا نحو الجنوب، شهدنا أنه بحلول سنة ١٦٠٠ كانت الرئاسات قد تكاثرت في كافة أنحاء تنزانيا، متماثلة من وجوه عديدة. مثلاً، تتألف كل رئاسة من عدد صغير من القرى والأحياء، ويحكمها رئيس فرد يعينه القرويون من النسب الحاكم. وكان هؤلاء الرؤساء يسمون نيمي أو ميمي. ويرأس كل منهم مجالس رئاسته ومحكمتها العليا. وكان حائزًا على امتيازات الحكم أو رموز السلطة، مثل الرماح المكسّسة، ويديم نازًا ملكية منها اقتبست كل نيران الرئاسة حسب الاعتقاد السائد.

وقد حدا التشابه الملفت للنظر بين هذه الرئاسات في التنظيم والامتيازات الملكية ببعض الباحثين، مثل رولاند أوليفر و ج. د. فيدج، إلى سوق نظرية تردها إلى أصل مشترك، إلى وادي النيل في نهاية المطاف، ومباشرة إلى أمثلة محلية في كل من أوغندا ورواندا وبوروندي^(٥٧). غير أن الباحثين في تاريخ تنزانيا السياسي استبعدوا هذه النظريات الانتشارية (والعنصرية أحيانًا)^(٥٨). فكيمامبو، على وجه الخصوص، دفع بأن مشكلة تفسير أوجه الشبه بين الوحدات السياسية الأفريقية، سواء على مستوى المناطق أو على مستوى القارة، يجب أن يلتمس حلها عند الأقوام الزراعية، وأن أوجه الاختلاف في التنظيم يجب أن تفهم من وجهة نظر التكيف مع البيئة المحلية ومع عوامل خارجية خاصة.

(٥٥) I.N. Kimambo, ١٩٦٨، ص ١٩.

(٥٦) راجع الفصل السادس والعشرين فيما تقدم.

(٥٧) R. Oliver و J.D. Fage, ١٩٦٣، ص ٤٤-٥٢؛ I.N. Kimambo, ١٩٦٩، ص ١-١٠.

(٥٨) C.G. Seligman, ١٩٥٧، ص ٨٥.

وفيدنا أندرو روبرتس أن أصول كثير من رئاسات النياموزي ربما يجب ألا نبحث عنها في أي شكل من أشكال الهجرة أو الانتشار: ذلك أنها نشأت من البيئة النياموزية نفسها. «فمنذ زمن مبكر - لا ندري مدى قدمه بالضبط - وجد رجال اكتسبوا احترام من حولهم باعتبارهم سحرة ومسقطي أمطار، ورؤاد في افتتاح الأراضي المشجرة، والفصل في النزاعات»^(٥٩). فكان من هذه الجذور أن نبتت رئاسات النياموزي. «كان الرئيس (نيمي) النياموزي يمارس سلطة إقامة الشعائر والسلطة الإدارية معًا، على نحو مشابه عمومًا لما يمارسه غيره من رؤساء شرقي ووسط أفريقيا»^(٦٠). غير أنه خلافًا لما كان يجري في أوباري حيث كان التطور يسير باتجاه المركزية، كان الاتجاه في أونياموزي نحو تكاثر الرئاسات الصغيرة، «ليس فقط نتيجة للهجرات بل أيضًا على أثر انقسام تلك الرئاسات». ولم يكن إلا في القرن التاسع عشر أن تحققت المركزية سريعًا في أونياموزي، «بسبب توسع التجارة» وبرز تجار منظّمون لا شفقة عندهم، من أمثال ميرامبو. وعند الفيا أهل جنوب غربي تزانيا، تقتن أقدم روايات المنشأ بنشوء مملكة الفيا (الميلانسي). وتذهب رواية، سجلها روي ويليس، إلى أن «أول إنسان في العالم، واسمه نتاتاكوا، هبط من السماء عند بدء العالم وأسس سلالة حكام الميلانسي»^(٦١). أما مستوطنو أوفيا الأوائل فكانوا زراعيًا يعيشون في قرى متراصة. وشجع هذا النمط السكاني على اتخاذ ترتيبات دفاع جماعي بلغ أوجه في بناء التحصينات. ويبدو أن النسب الحاكم، الذي قدم على الأرجح من المناطق المحيطة ببحيرة مويرو، استمد سلطته من مهارات الحدادة. وساق ويليس حجته في ذلك قائلاً إن «كون الرئيس الحالي للميلانسي حدادًا، والحدادة مهنة متوارثة، يؤيد النظرية القائلة بأن مؤسسي رئاسة الميلانسي كانوا هم أنفسهم حدّادين»^(٦٢). وتشير روايات الميلانسي المتناقلة إلى أن الحاكم الأول نتاتاكوا، أوفد أبناءه ليؤسسوا القرى ويحكموا أرجاء أخرى من البلاد. فيبدو أن مملكة الفيا كانت اتحاد رئاسات يحكمها رؤساء أنسباء.

وفي وقت لاحق، خلال القرن الثامن عشر، تغير الأسلوب السياسي للفيا على أثر غزوه بعض الرعاة القادمين من الشمال، فأدخلوا إلى مجتمعهم أفكارًا سياسية شبيهة بما كان عند البوغندا والبونيورو والأنكولي. من ذلك مثلًا أنهم أدخلوا مبدأ حكم لا يستند إلى الصلات بين «حكام آباء» و «حكام أبناء»، كما في سابق عهد أوفيا، بل إلى روابط الولاء الشخصي بين الحاكم وعدد من الأتباع يختارهم بنفسه. فحكام أطراف البلاد هؤلاء لم يكن يربطهم بالملك أي نسب. ويرجح أنه حصل انقلاب أطاح بسلالة الميلانسي الحاكمة وحمل إلى الحكم سلالة التوا. ويبدو أنه تعين استخدام القوة لقهر بعض الحكام الأقل شأنًا، ممن حافظوا على ولائهم لسلالة الميلانسي. غير أن سلالة التوا لم يستتب السلام لحكمها، بسبب غزو آخر اجتاحت أوفيا

(٥٩) I.N. Kimambo، ١٩٦٨، ص ١٨.

(٦٠) A.D. Roberts، ١٩٦٨، ص ١٩٩.

(٦١) R.G. Willis، ١٩٦٨، ص ٨٢-٨٣.

(٦٢) المرجع السابق، ص ٨٤.

أواخر القرن الثامن عشر، قام به النّبيها الذين أحرقوا قرى الميلانسي. وبحلول سنة ١٨٠٠، كانت الحرب الأهلية لا تزال دائرة بين الخصمين المتنازعين على ملك التّوا. فمن الواضح إذن أنه، بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٨٠٠، نشأ في تنزانيا عدد من رئاسات التّيمي المتفاوتة حجمًا ومركزية، وذلك تلبية لاحتياجات إنسانية وسياسية واقتصادية. وقد تشكلت بشكل البيئة الطبيعية والبشرية. وفي حين أن ما كانت تهدف إليه أكثرية دول تنزانيا هو تحقيق المركزية والتوسع الاقتصادي، فكثيرًا ما كانت عملية بناء الأمة شاقة. فقد تعرضت تلك الدول أحيانًا للانقسام والانفصال كما في حالة النياموزي. وتعرضت أحيانًا أخرى، كما في حالة الفيا، للانقلابات والحروب الأهلية. لقد جابهت مشكلات في بناء الأمة مماثلة من وجوه كثيرة لما جابهته دول أفريقيا الحديثة.

وفي غربي كينيا يبدو أن اللو عززوا نظامهم القائم على أواصر النسب وعبادة الأسلاف والزعامة المتوارثة. فأسفر ذلك عن ميلهم إلى تكوين مجتمعات مبنية على قوانين تصون الحقوق والواجبات، ومنظمة حول **الويغيني** (العشائر المالكة للأراضي) ذوي الأهمية الشعائرية، وحول الزعماء المتوارثين إسميًا، وحين وصلوا إلى نيانزا، نزعوا إلى انشاء وحدات سياسية أقوى مركزية وتراصًا طبقيًا مما كانت عليه مجتمعاتهم الأولى. وعلى حين أن عشائر وأنساب اللو تسود المساواة أكثر جوانب حياتهم، فإن وجود طبقات حكام وكهّان وعامة إنما يشير إلى درجة من اللامساواة العشائرية ندر مثلها في المجتمعات الكينية.

وربما كان أفضل بحث في النظام الاجتماعي السياسي الذي أنشأه اللو في فترة ما قبل الاستعمار هو ما جاء في الدراسة التي أعدها بتر سي. أولو أرينغو عن لوو أليغو^(٦٣). فهو متفق مع ب. أ. أوغوت على أن اللو، في أعلى مستوى بلغوه من التنظيم السياسي، كانوا منقسمين إلى إثني عشر أو ثلاثة عشر **أوجينديني** (جماعات إثنية فرعية) متفاوتة حجمًا. وكانت العضوية في الجماعة الإثنية الفرعية من خلال **الغوينغ** (جمعها **غوينغوي**) وهي وحدة سياسية وعقارية لها شبه استقلال ذاتي. والوضع الأمثل هو أن يعمر **الغوينغ** أبناء العشيرة، ولكن كثيرًا ما كانت تؤجر أجزاء منه **للجوداك** (أنساب وعشائر غريبة)، «إما بسبب إسهام هؤلاء **الجوداك** في فتح هذه الأراضي الجديدة، أو وفقًا لشروط تحددها العشيرة السائدة التي كانت تدعى لنفسها ملكية كل الأراضي الداخلة في الوحدة العقارية. وهكذا كان مجتمع **الغوينغ** يتزع إلى أن يكون مجتمعًا تعدديًا»^(٦٤). والمجلس السياسي الأعلى في أي **غوينغ** هو **البوتش جودونغ غوينغ** (أي مجلس كبار السن). وفي أليغو كانت عضوية هذا المجلس متاحة لجميع رؤساء الأنساب من العشيرة السائدة، ولا يمثل في هذا المجلس مستو مجتمعات **الجوداك** إلا على أساس انتقائي تبعًا للكفاءة والمواهب. (عند اليمبو، وهي رئاسة أخرى من رئاسات اللو، لم تكن توجد مثل هذه التفرقة)^(٦٥). وكان

(٦٣) P.C. Oloo، ١٩٦٩، B.A. Ogot، ١٩٦٣.

(٦٤) P.C. Oloo، ١٩٦٩.

(٦٥) 'W.R. Ochieng'، ١٩٧٥ (ج).

مجلس الغوينغ هو الحارس على أرض العشيرة، فيقبل أو يرفض نزول غرباء جدد عليها، ويتصرف بمثابة محكمة استئناف نهائية في الدعاوى التي تمس الغوينغ. كذلك كان يقيم الاحتفالات الطقسية ويعلن الحرب على الغوينغي الأخرى أو يفاوضها على السلام. وكان قرار الجودونغ غوينغ ملزماً لكافة أبناء الغوينغ: وكلّ من يتحدى لوائحه وقراراته يتعرض للعنة. وكان الاعتقاد السائد أن اللعنة إذا حلت فعلاً بشخص أنزلت به الشيرا (داء لا براء منه يعتقد أن الأجداد كانوا يفرضونه على المذنب ونسله). وكان لمجلس الوينغ سلطة طرد مدمني الإثم وعائلاتهم خارج أراضي الغوينغ، وكان ينزل بالمذنبين عقوبات جسدية ويفرض عليهم غرامات على جرائم متنوعة.

وتأتي مرتبة البوتش بيني (مجلس الجماعة الإثنية الفرعية) فوق مرتبة مجلس الغوينغ. وكانت عضوية هذا المجلس تتألف من: رؤساء مختلف مجالس الغوينغ، وكبار العرافين وجالي الشفاء ومستترلي المطر، والمقاتلين البارزين. وكان البوتش بيني يجتمع عادة تحت رئاسة الـ ريوث بيني أو الـ وون بيني (أي رئيسه). ويعني هذا المجلس بالشؤون السياسية والقضائية والاقتصادية الكبرى التي تمس البيني (أرض الجماعة الإثنية الفرعية) - مثل جرائم القتل وسرقة المواشي والتزاع على الحدود، وأحوال المجاعة وتفشي الأوبئة والتعرض للغزو، والدفاع والتجارة والتزاع بين العشائر أو بين الغوينغي. وفي عدد قليل من البينجي (صيغة الجمع للبيني) ذات التنظيم المركزي، كما في يمبو، كان البوتش بيني أداة ضبط وإكراه فعالة. أما في الأماكن التي لم تكتمل فيها المركزية، مثل ساكوا وأسيمبو، فكان البوتش بيني على الغالب محدود السلطات يقصر دوره على التحكيم في النزاعات الداخلية.

أما الكالينجين، الذين عمروا المرتفعات الغربية من كينيا قرونًا طويلة، فقد أنشأوا مجتمعًا مركزيًا نموذجيًا. ويقول ب. إي. كيبكورير إن نظامهم السياسي ظل حتى القرن التاسع عشر نظامًا قوامه المساواة واللامركزية^(٦٦)، يحتكر السلطة فيه كبار السن وذوو النفوذ من الأخصائيين. وكانت الفصاحة والبراعة في عرض آراء على المجالس تحظى بقبول أعضائها والمعرفة التامة بالسوابق والأعراف، من الصفات المهمة للقيادة السياسية. وفوق كل شيء كان على المرء، لكي يرقى إلى منصب القيادة، أن يكون عضوًا راسخ الأقدام في عشيرته أو مجتمعه المحلي وأن يكون موفقًا في زواجه وأن يعانق معانقة من ينادى به زعيمًا. وهناك من الدلائل ما يشير إلى أنه، فيما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، شهد الناندي، وهم فرع من الكالينجين، ظهور بعد جديد في تنظيم المجتمع، ألا وهو اعتماد زعيم روحي يسمى أوركو يوت (جمعها أوركوك). ويجزم. أ. موانزي بأن الأوروكويوت - على الرغم من بقاء البنية الاجتماعية السياسية لمجتمع الناندي بدون تغيير، مرتكرة على مجلس العشيرة ومجلس المجتمع المحلي أساسًا للحياة الاجتماعية والسياسية - قد حول دولة الناندي إلى ثيوقراطية هو عاقلها^(٦٧).

(٦٦) B.E. Kipkorir, ١٩٧٤.

(٦٧) H.A. Mwanzi, ١٩٧٣.

فمرور الزمن، تمكن الأوركويوت من طلب حصة من غنائم الحرب ومن فرض سلطته على المجلس الجزئي ومجلس المجتمع المحلي عن طريق ممثليه الشخصيين في كل مجلس حيث يحضرون بصفة استشارية. وقد أوجد هذا التدخل في الميدان السياسي روابط قوية بين المحاربين المحليين والأوركويك، ولكن لم يكن للأوركويك في كثير من الشؤون الأخرى كبير سلطة مباشرة أو نفوذ مباشر. ومع ذلك فالدلائل تشير إلى أنه، بحلول سنة ١٨٩٠، بدأ الأوركويك عند الناندي، شأن اللايونس (الزعماء الشعائريين) عند الماساي، يدعون لأنفسهم سلطة سياسية أعلى درجة مما كان يفكر فيه أسلافهم. وقد شجع عندهم هذه المطامح المجالس الإقليمية التي استفادت من مساعدات الأوركويك، فتولد ونما عندهم من ثم إيمان لا يستند إلى منطق بصفات الأوركويوت الخارقة.

وهكذا نشأت بين الناندي طبقة خاصة من المسؤولين وظيفتها إدامة الاتصال بين هذه المجالس والأوركويوت. فكان هؤلاء المسؤولون يرافقون قادة المحاربين في وفادتهم إلى الأوركويوت لالتماس إذنه بتنفيذ غارة ينوون شنها. وكانوا أيضًا يؤدّون، كل في منطقتهم، وظيفة مخبرين سرّيين للأوركويوت بحيث يظل مطلعًا على الأحداث وعلى رأي الجمهور. وأسفرت هذه الترتيبات تدريجيًا عن إحلال التنظيم المركزي في مجتمع الناندي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(٦٨).

خاتمة

بحلول عام ١٨٠٠ كان عدد مذهل من الجماعات المتباينة من أقوام حوض النيل، والكوشيين، والناطقين بلغة البانتو، يعيشون متناثرين في كافة أرجاء كينيا وتنزانيا. غير أنه لم تنشأ دول وممالك كبيرة إلا في مناطق البحيرات الكبرى في شرقي أفريقيا^(٦٩). وفي المناطق الداخلية من كينيا وتنزانيا كانت الدولة النمطية صغيرة قوامها العشيرة. وكان معظم الناطقين بلغة البانتو يعيشون من الزراعة، وإن كانوا، حيثما أمكن، يحتفظون بمواشيهم التي كانوا يكونون لها تقديرًا عظيمًا. أما أقوام الرعاة، مثل التوركانا والأورومو والماساي، فكانت مجتمعاتهم أكثر اتساعًا بطابع العدوانية وتسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي بين أهل الزراعة من البانتو^(٧٠). وكانت المدن الدول السواحلية تقع على امتداد الساحل وتهيمن عليها الأوليغاركيات العربية المحلية. وكان سكان المدن خليطًا من الأقوام، واللغة السائدة هي السواحيلية، ووتيرة الحياة تختلف اختلافًا يَبِينًا عنها في المناطق الداخلية.

(٦٨) 'W.R. Ochieng', ١٩٧٧، ص ٥٨-٧٦.

(٦٩) راجع الفصل السادس والعشرين من هذا المجلد.

(٧٠) R.M.A. van Zwanenberg و A. King، ١٩٧٥، ص ٧٩-١٠٩.

وقد سجلت نهاية القرن الثامن عشر نهاية عهد النمو المستقل لشرقي أفريقيا - قرون من التطور في العصر الحديدي، ظَلَّتْ أقوام الداخل طوالها في معزل عن التأثيرات الخارجية. ولم تلبث الأقوام المستقلة داخل كينيا وتنزانيا أن جابهت، بعيد سنة ١٨٠٠، أحداثًا ذات مغزى جديد بل ورهيب في كثير من الأحيان، حين طفقت أمواج من الغزاة العرب والأوروبيين تتوغل في أراضيهم فتلحق بالكثير من حضارتهم التقليدية تصدعًا خطيرًا أو تغرقه خضم من العنف. وتقوّض كثير من العادات والمعتقدات العريقة ونحى جانبًا كثير من أساليب أعمال القانون وحفظ النظام.

ولم يكن شرقي أفريقيا مهياً لمواجهة ذلك التحدي الشرس المفاجئ من الخارج. وكانت أفريقيا في مجموعها قد تخلقت كثيرًا عن الدول القوية في سائر العالم من حيث القدرة على إنتاج السلع للحرب كانت أم للسلم. فأوروبا مثلاً كانت قد دخلت بعد سنة ١٥٠٠ فترة تطور بعيد المدى في ميدان الاكتشافات الميكانيكية والعلمية. أما داخل أفريقيا فكان على نقيض ذلك قد واصل تطوير حضارته الذاتية بخطى ثابتة ولكنها بطيئة^(٧١). لقد حققت حضارة عصر الحديد هذه العديد من المنجزات؛ فأحرزت تقدمًا كبيرًا وسجلت ابتكارات كثيرة في فنون الحياة الجماعية، وأدخلت محاصيل جديدة، وانتشرت فيها مهارات شغل المعادن، ونمت التجارة، والأهم من ذلك كله، تطورت طرائق الحكم الذاتي وأساليب حفظ السلام. وكانت هذه كلها مكاسب مهمة دون أي شك، غير أنها لم تستطع الصمود أمام السلطة المتعاطمة للآمم الصناعية في أوروبا القوية. وبحلول سنة ١٨٠٠ كانت قدرات الأوروبيين التقنية تفوق بكثير قدرات الأفريقيين^(٧٢). وبحلول سنة ١٩٠٠ اتخذت الفجوة الفاصلة بينهما أبعادًا هائلة. فإلى هذا البون الشاسع يردّ الكثير من مجريات ما بعد سنة ١٨٠٠ من تاريخ أفريقيا، وهو جزء من الخلفية التي انطلق منها استعمار القارة الأفريقية، وهو يفسر إلى مدى بعيد الأزمة التي حصلت بعد سنة ١٨٠٠. وعلى الرغم من أن الشعور به لم يكن شعورًا مباشرًا إلا بعد ١٨٥٠، فقد كان له أثر غير مباشر على شعوب الداخل قبل هذا التاريخ بزمان طويل.

(٧١) W. Rodney, 1970a, 1972. انظر أيضًا W.R. Ochieng.

(٧٢) انظر E.A. Alpers, 1973 و A.M.H. Sheriff, 1980.

الفصل الثامن والعشرون

مدغشقر وجزر المحيط الهندي

ر. ك. كينت

مدغشقر

أُرسيت الأسس التي قامت عليها مدغشقر الحديثة في القرن التاسع عشر، حين حققت عشائر الميرينا، التي تعمر قلب الجزيرة، الهيمنة السياسية وفرضت مزيجًا من ملامحها وملامح أوروبية مستوردة على كثير من الجماعات السكانية الأخرى وكادت تكون هي الشعب الملغاسي الوحيد الذي يعرفه العالم الخارجي. بل إن فترة الاستعمار التي بدأت بهزيمة الميرينا عسكريًا وسعت نطاق نفوذهم خلال القرن الحالي. ومع ذلك فانه يوجد فيما وراء تأثير الأحداث القريبة العهد نسبيًا، ماضٍ مختلف وأقوى شمولًا تبرز فيه القرون الثلاثة التي سبقت ١٨٠٠ بوصفها معلمًا مهمًا في تاريخ مدغشقر في مجموعته؛ إذ يكاد يكون من المؤكد أن معظم سكان مدغشقر قد اندمجوا طيلة هذه القرون الثلاثة في تكتلات أوسع - اجتماعية واقتصادية ودينية وثقافية وسياسية - أضحت قوام الشعب الملغاسي في هذه الأيام. تلك هي جماعات الأنتانكارا، والأنتاندروي، والأنتامباهاوكا، والأنتانوسي، والأنتيمورو، والأنتيساكا، والأنتيفاسي، والبارا، والبيتسيميساراك، والبيتسيليو، والبيزانوزانو، والميرينا، والماهافالي، والسكاكالا، والسيهانكا، والتانالا، والتسيميهيتي^(١).

(١) بالنظر إلى أن كتابة الأسماء الإثنية لم توحّد قط، فانه توجد أيضًا تهجئات أخرى لها. وعلى العموم، تعني السابقة -an (أو ant-) «قوم كذا»، لكنها تسقط في النطق اليومي (مثلا Antanosy تلفظ Tanus لأن حرف ال «O» الملغاسي يلفظ مثل ال «OO» في الإنجليزية أو «ou» في الفرنسية)؛ أما be، سابقة كانت أو لاحقة فمعناها «كثير» أو «عظيم» للدلالة على الأهمية؛ و tsi، سابقة كانت أو لاحقة، تفيد النفي. ولم تذكر في القائمة الواردة أعلاه عشائر الماكوا، الذين يقدر عددهم بنحو ٧٠٠٠٠، وهم ينحدرون من أفريقيين استوردوا عن طريق موزمبيق في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولا صحة لما قيل مؤخرًا من إن بعض الأسماء الإثنية الرئيسية وضعت في ظل هيمنة الميرينا.

وبحلول منتصف القرن السادس عشر، توقف قدوم المستوطنين الذين كانوا يأتون من وراء البحار ليكوّنوا جماعات سكانية جديدة. وكان بعض سكان مدغشقر قد أقاموا اتصالات مع الأوروبيين وخاصة البرتغاليين. وكانت قد بدأت تتكون واحدة على الأقل من أعرق الأسر الملكية وأقواها نفوذاً هي أسرة الماروسيرانا. وفي أوائل القرن السابع عشر، كانت مدغشقر مسرحاً سياسياً لرئاسات صغيرة في معظمها وتتمتع كل منها باكتفاء ذاتي. وقبل نهاية القرن، كان جانب كبير من غربي مدغشقر يخضع لإمبراطورية من الساكالافا، وظهرت عدة ممالك بين سكان المرتفعات أمثال البتيسيليو والميرينا، وبين سكان الجنوب الشرقي كالأنتيمورو، والأنتيساكا، والأنتيفاسي، والأنتانوسي، وبين الأنتاندروي في الجنوب الأقصى وعند الماهافالي في الجنوب الغربي، وعند البارا في الداخل الجنوبي. وفي القرن نفسه، صارت الاتصالات بالأوروبيين أقل انحصاراً وأشد كثافة في بعض الأحيان عندما تحول اهتمام شركات الهند الشرقية الهولندية والانجليزية والفرنسية إلى الجزيرة الأفريقية الكبرى؛ وانتقلت تجارة الرقيق من التصدير بصورة رئيسية إلى شرقي أفريقيا وشبه الجزيرة العربية عن طريق ثلاثة منافذ مترابطة في الشمال الغربي، إلى التصدير من عدة نقاط في حزام مدغشقر الساحلي الفسيح باتجاه الكاب وجزر المسكارين (موريشيوس والريونيون ورودريغز) والعالم الجديد؛ وبدأت الأسلحة النارية تنتشر بكميات صغيرة نسبياً، وإن لم يخل ذلك من تأثير سياسي في بعض الحالات. وفي القرن الثامن عشر بلغت إمبراطورية الساكالافا ولاسيما ابوينا^(٢)، المنطقة الشمالية منها، أوج قوتها، في حين حقق جزء كبير من الساحل الشرقي لأول مرة وحدة سياسية في إطار اتحاد يتسميساركا. غير أنه، قبل سنة ١٨٠٠، شهد شمالي ساكالافا واتحاد يتسميساركا تدهوراً يتعذر النهوض منه بسبب أحداث جرت في داخل مدغشقر وخارجها. وعلى نقيض ذلك، زادت إيميرينا الضعيفة المجزأة انتاجها من المواد الغذائية وكذلك عدد سكانها فشهدت بعثاً سياسياً جديداً أتاح للميرينا قاعدة متينة للتوسع المقبل.

الوافدون الجدد والاتلافات

اشتهر الأنتمورو في مدغشقر بأنهم الجماعة الوحيدة التي كان لها قبل القرن التاسع عشر تقليد كتابي باللغة الملقاسية (مستعملة الحروف الهجائية العربية) وبأنهم يتمتعون بقدرات خاصة في مجالي السحر والدين. ولم يتحقق بعد اتفاق كامل في الرأي بشأن زمان ومكان نزول الأنتمورو الأوائل في مدغشقر للمرة الأولى، والبلاد التي قدموا منها، وعمق إسلامهم، ومدى تأثيرهم داخل الجزيرة. فقد ذهب كتّاب سابقون إلى أنهم نزلوا في شمال شرقي مدغشقر في أوائل القرن الخامس عشر، وإلى اعتبارهم عرباً قدموا من شبه الجزيرة العربية^(٣). بل إنه حتى

(٢) تعني السابقة I «مكان كذا» في أسماء الأماكن. وترد أيضاً أداة تعريف شخصية في أسماء الأفراد والجماعات. وتعتبر واحداً من الآثار الأفريقية الباقية.

(٣) A. Granddidier، ١٩٠٨-١٩٢٨، المجلد الرابع، الجزء الأول، ص ١٥٦. ظن هذا الكاتب أن بعض أجداد الأنتمورو أقاموا مدة من الزمن في شرقي أفريقيا، لكنه لم يعثر على تأثيرات ثقافية أفريقية تضعف القول بأن أصلهم عربي في آخر المطاف.

عهد قريب، أثّرت التساؤلات حول مدى تغلغل الإسلام واستمراره كقوة حقيقية في ماضي الأنتيمورو وحاضرهم^(٤). وكان غوستاف جوليان هو أول باحث يترتي أن أصلهم من شرقي أفريقيا^(٥)، وتعزز هذا الرأي أثناء العقد الأخير استنادًا إلى حجج شتى إلى جانب ما ذكر من أن الأنتيمورو الأوائل كانوا قد تلقوا تدريبًا وتنظيمًا في الدين الإسلامي ولكنهم عجزوا عن الابقاء على أيهما نظرًا لعزلتهم التامة عن العالم الإسلامي^(٦). وثمة جانب ينبغي ألا يتطرق إليه الشك وهو أن الأنتيمورو لم يبنوا مجتمعًا ودولة في مدغشقر قبل وصول أجدادهم إلى نهر الماتيتانا في الجنوب الشرقي. فهذه المنطقة هي التي ظهر فيها مجتمعهم ودولتهم بعدما اختلط أجدادهم بأصحاب الأرض من السكان الأصليين (tompon - tany). غير أن من الممكن أن يحدد بشيء من الدقة تاريخ استيطانهم في حوض الماتيتانا، إذ شاعت الصدفة أن يزور ثلاثة ربابة برتغاليين المنطقة في الوقت المناسب، أي بين ١٥٠٧ و ١٥١٤. فالأولان، وقد تعاقبت زيارتهما بفاصل سنة واحدة، لم يجدا فيها مسلمين ولم يشيرا إلى شيء من ذلك وإن كانا قد لاحظا أن السكان المحليين لم يكونوا غربيين عن التجارة مع المسلمين^(٧). أما الثالث فقد أوفد إلى حوض الماتيتانا مباشرة من أجل انشاء محطة تجارية عام ١٥١٤. وكان يوجد في ماتيتانا وقتئذ «مدينة تقطنها أعداد كبيرة من المسلمين». فأجبره السكان الأصليون على مغادرة ماتيتانا نهائيًا بعد أن ظلوا طيلة ستة أشهر تقريبًا يعارضون قيام مشروع تجاري برتغالي هناك^(٨). ولما كان الأنتيمورو الأوائل هم الوحيدين الذين يرجح انتماءهم إلى المسلمين في هذه الحالة بالذات، فلا بد أن تكون مستوطنة ماتيتانا قد نشأت بين ١٥٠٩ و ١٥١٣.

وروايات الأنتيمورو المكتوبة عن فترة التكوّن («حين لم تكن توجد بعد سبع قرى في ماتيتانا») وعن القرون التي تلتها، ليست مجرد وثائق تدون وقائع الماضي فحسب، بل هي تشكل أيضًا جوانب من عملية استيطانية إذ تحدثنا بوجه عام عن لقاءات مع الذين كانوا يقطنون الساحل الجنوبي الشرقي قبل وصول الأنتيمورو الأوائل؛ وعن التقاء وافدين جدد يؤمنون بمفاهيم النظام الأبوي بسكان أصليين يحددون أنسابهم وفقًا لمفاهيم النظام الأمومي؛ وتحدثنا أيضًا لا عن وصول دفعة واحدة بل عدة دفعات من «الأنتميمورو الأوائل» إلى حوض الماتيتانا،

(٤) J. Flaubée، ١٩٥٨، ص ٧١، الذي حذا حذو A. Van Gennep، ١٩٠٤، ص ٤-١١، في طلبه برهانًا على وجود أصول إسلامية. أما E. de Flacourt، ١٦٦١، ص ١٧١، فقد أعطى وصفًا للطبقات الإسلامية في جنوب شرقي الجزيرة.

(٥) G. Julien، ١٩٢٩، ص ٧٥.

(٦) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ١٠٨-١١٤.

(٧) بشأن زيارتي روي بيريرا وديغو لوبيس دي سيكويرا (الذي كان أكثر من مجرد ريان سفينة) في عامي ١٥٠٧ و ١٥٠٨، انظر A. Granddider، وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ١٨ و ١٩ و ٤٨ و ٤٩.

(٨) وبشأن رحلة لويس فيغيرا، انظر A. Granddider، وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ٥٣؛ Ocumentos Sobre...، ١٩٦٢-١٩٧٥، المجلد الثالث، ص ٥٠٨.

وعن نزاعات كثيرة نشبت بين الوافدين الجدد أنفسهم^(٩). ولا يسمو على أي نزاع سوى الجد الأعلى للأنتييمورو، راماكاروبه، بالنظر إلى أنه عاد إلى مكة^(١٠). يمكن القول بعبارة أدق إنه طوال خمسة وسبعين عامًا منذ بداية القرن السادس عشر لم يسمح الأنتييمورو لأنفسهم بالاندماج في واحدة أو أكثر من جماعات السكان الأصليين، وشكلوا مجتمعًا خاضعًا لسيادة أربع عشائر أرستقراطية وأربع كهنوتية ومتمركزًا حولها. والواقع أن معظم ما نعرفه عن التاريخ الداخلي للأنتييمورو حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر ليس إلا أصداء للنزاعات بين العشائر الارستقراطية الأربع: الأنتيوني، والأنتيماهازو، والأنتييسامبو، والزافيكاسينامبو، إذ كان لكل عشيرة اقليمها الخاص بها داخل المملكة^(١١). وكان من الممكن أن يأتي حاكم جميع الأنتييمورو (أندريانوني) من أي من العشائر الأربع (التي تطلق عليها أحيانًا تسمية جماعة هي الأنتيوني). وفي الوقت نفسه كانت العشائر الكهنوتية تتنافس على الصدارة في الوظائف الدينية والثقافية. من ذلك مثلًا أن عشائر التيسيميتو، والزافيمبولازي، والأناكارا، والأنتيروتري كانت تسعى إلى أن تكون هي القائمة على حفظ المخطوطات المقدسة للأنتييمورو، (Sorabe)، أو أن يكون منها رؤساء كهنة المملكة، أو أن تحظى بأقرب منزلة من الأندريانوني وعشيرته^(١٢). ولم يكن الأرستقراطيون، كما يسهل توقعه، مترهين عن التطلع إلى السيطرة على الجوانب الدينية من مجتمع الأنتييمورو، في حين كان الأنتاللاو ترا (العشائر الكهنوتية) يشدون بدورهم السلطة الزمنية. لكن هذه التقسيمات لم تعد واضحة في القرن التاسع عشر، حين توصلت عشيرة أناكارا الكهنوتية إلى احتكار السلطتين السياسية والدينية دون منازع إلى أن بدأت ثورات العوام تفت في عضدها على الرغم من قمع هذه الثورات على أيدي قوات أجنبية استقدمت من إيميرينا^(١٣).

وعندما استقر الأنتييمورو على الساحل الشرقي من مدغشقر وجدوا فيه، إلى جانب عدة جماعات من السكان الأصليين، وافدين آخرين سبقوهم إلى استيطان البلاد منذ عهود أبكر نسبيًا^(١٤). وكان الزافيندرامينيا، المنحدرون من رامينيا، والذين اشتهروا بأن أجدادهم الأوائل

(٩) G. Julien, ١٩٢٩، ص ٢٣-٢٤ و ١٩٣٣، ص ٥٧-٨٣؛ وكذلك: G. Mondain, ١٩١٠، ص ٥٠-١٩١ (نصوص عربية ملغاسية مع ترجمتها الفرنسية).

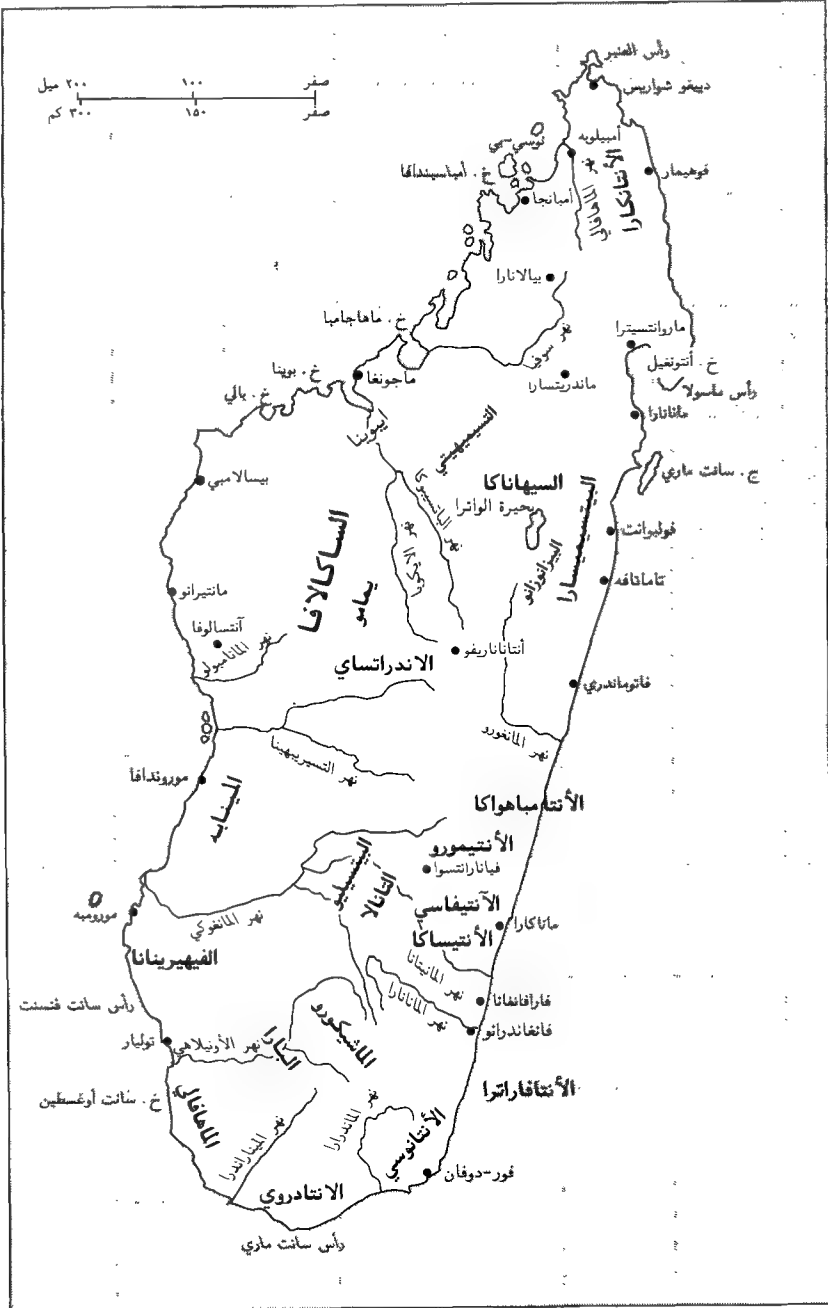
(١٠) راجع: G. Mondain, ١٩١٠، ص ٥١؛ و G. Ferrand, ١٨٩١-١٩٠٢، المجلد الثاني ص ٥٧.

(١١) انخفض عدد هذه العشائر إلى ثلاث في القرن السابع عشر. وكان الأنتيوني والأنتيماهازو يعمران القسمين الأدنى والأوسط من حوض الماتيتانا. وكانت عاصمة الأندريانو هي إفاتو. أما العشائر الكهنوتية، وتسميتها الجماعة أنتاللاو ترا، فكان مركزها هو فوهيسينو. راجع: H. Deschamps, ١٩٦١، ص ٥٣ والخريطة في ص ١١٠.

(١٢) G. Ferrand, ١٨٩١-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص ٦٩-٧٢، والمجلد الأول، ص ٤١-٤١؛ H. Deschamps, ١٩٥٩، ص ٤١-٤٥.

(١٣) G. Huet, ١٩٠١.

(١٤) يرد في النصوص المأثورة عن الأنتييمورو أسماء ثلاث عشيرة جماعة من السكان الأصليين، أهمها جماعات الأنتيمانامباترا والمانانكارونغا. واحتفظ عدد قليل من جماعات الوافدين الجدد السابقين (كانت تسمى الـ Onjatsy أو الـ Undzatsé) ببعض الامتيازات لدى حكام الأنتييمورو، الذين تزوج بعضهم من نساء الأونجاتسي.



الشكل ٢٨، ١: الجماعات الإثنية في مدغشقر.

المصدر: أخذت هذه الخريطة بتصرف عن خريطة مدغشقر الواردة في Early Kingdoms in Madagascar, 1500-1700 بقلم ريموند ك. كنت، الصادر عام ١٩٧٠ عن دار Rinehart and Winston, Inc. اقتبست بإذن من

قدموا من مكة، متجمعين بين الأتنامباهاوكا، جيران الأنتميمورو من جهة الشمال، كما كانوا متناثرين أيضًا على امتداد القطاعين الأوسط والجنوبي من الساحل الشرقي. وقد اختلفت الآراء في أصل رامينيا ورفاقه^(١٥)، ولكنها تتفق على أن قدومهم إلى مدغشقر لا بد أن يكون قد حصل قبل القرن الخامس عشر على أقل تقدير. وأيا كانت البلاد الأصلية التي قدم منها رامينيا - فإن واحدة من روايات الزافيندراميني القليلة التي بقيت ولم تدرج في النصوص المأثورة عن الأنتميمورو، تشير إلى أن شرقي أفريقيا كان محطة مهمة على الطريق المفضي إلى مدغشقر^(١٦). وفي الوقت الذي وصلت فيه أفواج الأنتميمورو إلى الجزيرة، كان الزافيندرامينيا يتمتعون إجمالاً بمكانة ممتازة بين السكان الأصليين، إذ كان عرف الـ Sombili السائد يقضي بأنه لا يجوز ذبح الحيوانات الداجنة إلا لذرية رامينيا. وكما يسهل توقعه، وهو أمر تؤكد النصوص المأثورة عن الأنتميمورو، سعى أجداد الأنتميمورو إلى مصاهرة الزافيندرامينيا. وكان ثمة تنافس على النساء، لكن الزيجات كانت «عقيمة»^(١٧). وتطور النزاع في نهاية المطاف إلى نزاع بين وافدين أحدث عهدًا وآخرين أقدم عهدًا مما تسبب في اضطراب شديد في أحوال الأمن وترددت أصداؤه في الروايات المأثورة عن السكان الأصليين على أنه قتال بين «عملاقين» (دارافيني وفاترابايتانانا)^(١٨). وتترافق هذه ذروة هذا النزاع مع ظهور سلالة الزافيكازيمامبو الارستقراطية في حوض الماتيتانا نحو سنة ١٥٥٠ بوصفهم الحكام الجدد الأقوياء. وبشيء من الصعوبة ترجع نصوص الأنتميمورو نسب مؤسس سلالة الزافيكازيمامبو (زافيكازيمامبوه) إلى راماروهالا، الجد المباشر لعشيرة الأنتيوني الارستقراطية، الذي يمثل الجيل المحلي الثالث، والذي أسس اثنان من أبنائه السبعة عشر عشيرتي الأنتماهازو والأنتيسامبو الارستقراطيتين^(١٩). وإذ تبين نصوص الأنساب هذه أن استيعاب لغة المنطقة وثقافتها كان يستغرق عدة أجيال، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى دورها في تحقيق التماسك الاجتماعي. فهي تتطلب أن يكون الزافيكازيمامبو من ذرية الأنتيوني، وأن يكون لهم أصل ارستقراطي ومحلي لائق. غير أننا نعرف من مصدر مستقل يرقى تاريخه إلى منتصف القرن السابع عشر وعلى معرفة جيدة بجنوب شرقي مدغشقر، أن الزافيكازيمامبو هم أحدث الوافدين من وراء البحار إلى ماتيتانا، وإن اسمهم اشتق من اسم امرأة من السكان الأصليين تزوجت من أحدهم^(٢٠). وكان ينظر إليهم دائمًا على أنهم كهنة (ombiasa) وكتبه أوفدوا من مكة قبل تاريخ كتابة النصوص (١٦٥٨) بخمسة عشر عقدًا، من

(١٥) قيل فيهم، بين أقوال أخرى، إنهم من جافا أو من شيراز أو من الهند.

(١٦) انظر G. Ferrand، ١٩٠٢، ص ٢١٩-٢٢٢.

(١٧) G. Mondain، ١٩١٠، ص ٥٢-٥٥. يعتبر «عدم الانجاب» حق مطالبة رمزياً.

(١٨) يرد ملخص الرواية في A. Grandidier، ١٩٠٨-١٩٢٨، المجلد الرابع، الجزء الأول، ص ١٣٥ والحاشية رقم ١.

(١٩) أما الأبناء الآخرون فأسسوا بلدات، انظر G. Mondain، ١٩١٠، ص ٥٦-٥٩.

(٢٠) E. de Flacourt، ١٦٦١، ص ١٧. تجدر ملاحظة أن kazi mambo من الألقاب التي توجد في جنوب شرقي

أجل تعليم السكان المحليين^(٢١). وبعد منتصف القرن السادس عشر، أثر الزافيكازيمامبو تأثيرًا حاسمًا على تطور مجتمع الأنيمورو، فقد آل إليهم امتياز الزافيندرايمينيا الشعائري (sombili) وطبقوه تطبيقًا صارمًا كأداة اقتصادية وسياسية؛ وحدوا من حريات العوام؛ وجعلوا الدين محور الحياة السياسية. كما فضوا النزاعات بين الأنيمورو والزافيندرايمينيا بقتل أكبر عدد ممكن من الذكور من ذرية رامينيا واحتجاز نسائهم وأطفالهم في مناطق مغلقة^(٢٢). ويمكن القول بأن الزافيكازيمامبو أنشأوا أول مملكة أنيمورو قوية في ماتيتانا، وأمدوها باثنين من الحكام (أندريانوني) القديرين، وهما رايسيرانا (نحو ١٥٨٠-١٦١٥) وأندريابانولاه (نحو ١٦٣٠-١٦٦٠)^(٢٣).

وتجاوزت آثار الاضطرابات التي وقعت في ماتيتانا حدود وطن الأنيمورو هذا. من ذلك مثلاً أنها تسببت في ظاهرة اغتراب صارت سمة ثابتة لمجتمعهم^(٢٤). ولما كانت العشائر الكهنوتية تنجب من الأشخاص أكثر مما يمكن أن تستوعبه أقسام مملكة الأنيمورو، فقد صار ممارسة مألوفة تفرقهم بين جماعات سكانية أخرى وتقديم مهاراتهم الخاصة إلى من يحتاجون إليها^(٢٥). وكان بالإمكان أن يتم ذلك إما عن طريق كهنة (ambiasa) متجولين^(٢٦)، أو عن طريق أناس استقروا في مكان بعينه، في خدمة أحد الحكام عادة. ولا يوجد أي تسلسل زمني يمكن الاستعانة به في قياس تأثير مغتربي الأنيمورو على سائر الجماعات السكانية من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. ومع ذلك يمكن القطع إجمالاً بأنهم أسهموا (ربما لأنهم كانوا طليعة دعاة الوحدة القومية للملغاسي) في نشوء تغير سياسي مهم ومستمر - ألا وهو الانتقال من طور رئاسات تتمتع باكتفاء ذاتي ويقتصر اهتمامها على شؤونها الداخلية، ولا تعنى بالتوسع الإقليمي وكثيراً ما لا تعبأ بمن يعيشون على بعد مسافة منها - إلى طور انشاء اتحادات سياسية أوسع نطاقاً وأبعد طموحاً. ولم يكن كهنة (ombiasa) ماتيتانا، كما يفيدنا دي فلاكور (الذي لم يكن يعرف التسمية أنيمورو) يضطلعون بتعليم الكهنة في أجزاء أخرى من جنوب شرقي مدغشقر فحسب، بل كانوا يعدون أيضاً أشخاصين أجانب في شؤون الدين، ربما كان بعضهم أقطاباً في مجتمعاتهم. وأدى الجيشان المستمر في ماتيتانا إلى نفي بعض الأرستقراطيين بين حين وآخر، ولا بد أن تكون المذبحة التي أنزلها الزافيكازيمامبو بالبالغين من ذكور الزافيندرايمينيا قد أكرهت الكثيرين على الهجرة إلى داخل مدغشقر. ومن الجائر أن تكون قد خرجت من هؤلاء المنفيين سلالة الزافيرامبو،

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) المرجع السابق، يقدر دي فلاكور أن المذبحة قد وقعت في ثلاثينات القرن السابع عشر.

(٢٣) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٩٨ و ٩٩.

(٢٤) انظر B.F. Leguével de Lacombe، ١٨٢٣-١٨٣٠، المجلد الثاني، ص ١٨٧.

(٢٥) يرد مثال على اغتراب الأنيمورو، في G.A. Shaw، ١٨٩٣، ص ١٠٩.

(٢٦) تنطق هذه الكلمة umbiasa (للمفرد والجمع) وكثيراً ما ترجم بما يلي: «كاهن»، «رجل طبابة»، «دكتور».

وتضم وظيفة الـ Ombiasa عدداً من المهام وتنقسم إلى عدة فئات بين الملغاسيين.

الذين أصبحوا حكامًا بين عشائر التانالا أو الايكونغو^(٢٧)، وبعض أسلاف طبقة النبلاء التي ظهرت في إيميرينا في وقت لاحق^(٢٨)، أو حتى الزافيندرامينيا بين الأنتانوسي.

ويقول دي فلاكور إن الزافيندرامينيا جاؤوا إلى أنتانوسي عند منعطف القرن السادس عشر^(٢٩). ودفع آخرون بأن وصولهم وقع في وقت متأخر عن ذلك بكثير، نحو ١٦٢٥^(٣٠).

ويبدو أن التاريخ الأول هو الأرجح، ولكن ليس من المستبعد هنا أيضًا أن يكون الوافدون من الزافيندرامينيا إلى الأنتانوسي تلقوا فيما بعد رفقًا من بني قومهم الهاربين من ماتيتانا. وتفيد سلسلة نسب مشتركة بين الزافيندرامينيا والأنتانوسي، وهي وثيقة لا يعول عليها فيما يتعلق بالتسلسل الزمني، بوجود «نسب ملكي» يرقى إلى سبعة عشر جيلًا^(٣١). والواقع أنه يتبين من روايات دُونها أوروبيون مقيمون بين ١٦١٤ و ١٦٨٠، ومن دراسة ستستكمل عما قريب^(٣٢)، أن الزافيندرامينيا لم يكن بمقدورهم إنشاء مركز سلطة بين الأنتانوسي. صحيح أنهم أدخلوا امتياز ذبح الحيوانات الداجنة (sombili) إلى المنطقة؛ وتفوقوا في بناء المساكن الخشبية؛ واقتنوا قطعًا كبيرة من الماشية، المصدر الرئيسي للثروة حتى في مجتمع تغلب فيه الزراعة؛ وكان عندهم للقرابة شأن وفيهم نزوع إلى السلطة؛ وتوصلوا إلى مركز امتياز في بلاد الأنتانوسي. غير أن دافع الكسب عندهم، والمنافسات فيما بينهم، وعجزهم عن إيجاد رموز تسمو على احتياجات الـ Rohandrian الفردي (كما كانت تسمى المنزلة العليا عند الزافيندرامينيا)، وتوحد جميع الأنتانوسي، كل ذلك حال دون قيام دولة واحدة يحكمها ملوك من الزافيندرامينيا. فنشأ بدلًا من ذلك مجتمعان متوازيان، حيث تبنى الزافيندرامينيا نظام التدرج الهرمي الذي كان يطبقه السكان الأصليون. وحين شيد الفرنسيون قاعدة فوردوفان في أنتانوسي خلال سنة ١٦٤٣، كان المجتمعان في حالة تداخل فيما بينهما لا نتيجة للتزاوج فحسب، بل أيضًا بسبب تحول الطبقات العليا في كلا المجتمعين نحو المركزية السياسية. غير أن وجود فوردوفان أحبط هذه العملية إحباطًا تامًا طيلة العقود الثلاثة التي بقيت فيها القاعدة على أرض البلاد، أي من ١٦٤٣ إلى ١٦٧٤، وهكذا ظلت الوحدة السياسية مطمئنًا بعيد المنال^(٣٣). ولم

(٢٧) H. Deschamps، ١٩٦٥ (الطبعة الثالثة) ص ٥٥، (from Ms. 13, Bibliothèque nationale, Paris).

(٢٨) يشير نص مشبوه إلى حد ما من نصوص الأنتيمورو (أو بالأحرى المتأثرة بالأنتمورو) إلى أن بعض الزافيندرامينيا ارتحلوا إلى إيميرينا في أواخر القرن التاسع عشر (عندما كان الميرينا منتصرين في معظم أنحاء مدغشقر).

(٢٩) H. de Flacourt، ١٦٦١، ص ٥. ذهب دي فلاكور في مقدمته إلى أن قدم الزافيندرامينيا إلى مدغشقر وقع قبل زمانه هو بنحو ٥٠٠ سنة.

(٣٠) مثلًا، تردد A. Grandidier، بين هذين التاريخين.

(٣١) H. de Flacourt، Bibliothèque Nationale, Paris, Fonds Français, Ms 20181, ff. 146v-147.

١٩٦٦، ص ٤٨-٥٣، و Relation، L. Marano، ١٦١٣-١٦١٤، في A. Grandidier، وآخرين، ١٩٠٣-

١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٤٩.

(٣٢) R.K. Kent، بلا تاريخ.

(٣٣) المرجع السابق، وانظر أيضًا أدناه.

يكن الزافيندرا مينا بناة ممالك، وكان الأنتمورو مثلاً نادراً لوافدين جدد أنشأوا لأنفسهم مجتمعاً ودولة. ولكن الماروسيرانا يتميزون بكونهم الأسرة التي أنجبت كل السلالات الحاكمة فكانت أهم أسرة في تاريخ مدغشقر السياسي. فقد أنجب الماروسيرانا في نهاية الأمر حكام الماهافالي، وساكالافا مينابه وبونا، وحكاماً لجزء من الأنتاندروي والبارا. ذلك أنه ما أن تكون الماروسيرانا، شأنهم شأن الزافيندرا مينا والآنتمورو، حتى كفوا عن أن يكونوا غرباء في مدغشقر أو أجنب غير مندمجين ومتشبهين بلغتهم وثقافتهم. وقد تضاربت الآراء حول أصل الماروسيرانا وفترة تكونهم (كما حدث بالنسبة إلى غيرهم من الوافدين الجدد). فأولاً، لا تتفق الروايات المتناقلة عند الماهافالي والساكالافا على الجد الأعلى للماروسيرانا ولا على البلاد التي قدم منها الماروسيرانا الأوائل. إذ إن النصوص الشفوية التي جمعت عندما كان معظم الساكالافا لا يزالون مستقلين، تردهم في آن معاً إلى أصلين جد مختلفين، أحدهما أصل الأندريانا ليمبه من داخل مدغشقر، والآخر أصل الأندرياماندازوالا من وراء البحار^(٣٤). ومما زاد المشكلة تعقداً ما تزعمه بعض الروايات المتناقلة من أن مؤسس الماروسيرانا هو راباراتافوكوكا^(٣٥). ويقول الماهافالي من جنوب غربي مدغشقر حيث نشأ الماروسيرانا في فترة ما من القرن السادس عشر، إن مؤسس أسرته الملكية هو أوليمبيتيتوتو^(٣٦).

وهذه التناقضات مسؤولة جزئياً عما ذهب إليه بعض المؤلفين من أن الماروسيرانا نشأوا - مثلاً - في جنوب شرقي مدغشقر؛ وأنهم كانوا هنوداً من الهند جنحت بهم سفيتهم فترلوا في موضع قريب من موقع قاعدة فور دوفان نحو سنة ١٣٠٠، ثم مضوا شمالاً فأسسوا الزارابيهافا، الأسرة الملكية للأنتيساكا، ثم انطلقوا من هنالك غرباً فكانت منهم الأسر الملكية لكل من الأنتاندروي في أقصى الجنوب (الزافي مانارا)، والبارا سكان الداخل الجنوبي (الزافي مانيلي)، وللماهافالي والساكالافا في وقت لاحق^(٣٧). وقد فسرت لفظة ماروسيرانا بأنها تعني «ذوي الموائى الكثيرة» - وهو اسم أطلق خصوصاً على أمراء الأسرة المالكة الذين أوفدهم راداما الأول ليشغلوا مناصب الحكام على مختلف الموائى البحرية التي أنشأ فيها إدارات جمركية^(٣٨) - مما يوحي بوجود استراتيجية قديمة للسيطرة على السواحل. غير أنه في السنوات الأخيرة أدخلت عدة تصويبات على

(٣٤) راجع: C. Guillain، ١٨٤٥، ص ١٠ و ١١.

(٣٥) انظر من جملة مراجع، L. Thomassin، ١٩٠٠، ص ٣٩٧، حيث يكتب الاسم Rabavavatakokoka، وتذكر روايات أخرى اسماً لآبيه.

(٣٦) C. Poirier، ١٩٥٣، ص ٣٤ و ٣٥. والواقع أن «أندرياماروسيرانا» هو اسم جنس لأول حاكم من الماروسيرانا، الذي صارت جمجمته. واسمها أندريامارو، حامي جميع الماهافالي (انظر المتن أدناه). وتعود الصعوبة في فهم سلاسل أنساب الماهافالي إلى حقيقة سياسية تمثل في قيام أربع دول بين هذه المجموعة في الجنوب الغربي، مما عقد روايات السلسلة الأولى للنسب الملكي.

(٣٧) A. Grandidier، ١٩٠٨-١٩٢٨، المجلد الرابع، الجزء الأول، ص ١٢٧ و ١٢٨ (الحاشية رقم ١)، وهي ١٦٨ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٧ و ٢٨٠ (الحاشية رقم ٤).

(٣٨) A. Abinal و V. Malzac، ١٨٨٨، ص ٥٥٧.

كل هذه الادعاءات، بالاستناد إلى المصادر الأولية بوجه خاص^(٣٩). فأسرة الزارايهافا الحاكمة هي، كما تفيد روايات الانتيساكا الملكية، فرع من ساكالافا الساحل الغربي، عبر مدغشقر في وقت ما قبل سنة ١٦٥٠ ولكن لا يتجاوز سنة ١٦٢٠^(٤٠). وتشهد على حدوث هذا الانتقال أدلة أخرى^(٤١). وبناء على ذلك لم تحدث تحركات لسلالة الماروسيرانا من الشرق إلى الغرب، ولم يبق ثمة شك حقيقي في أن هذه الأسرة تكونت في جنوب غربي مدغشقر. فالزافي مانيلي، الأسرة الملكية لليارا، قدمت من الجنوب الغربي إلى الداخل الجنوبي وليس العكس، في حين أن القول بأصل هندي لا يقوم عليه أي دليل ولا حتى من الأدلة اللغوية، إذ لم يعثر قط على أي عنصر من لغات الهند في المصطلحات الملكية للماروسيرانا. كما يدحض القول بوجود نفوذ سياسي هندي انقضاء ٢٥٠ سنة بين تاريخ الوصول المزعوم في سنة ١٣٠٠ وبين نشأة الماروسيرانا قرابة عام ١٥٥٠. وأخيرًا، أثبت شارل غيلان في الموقع منذ قرابة ١٣٥ سنة، أن لقبًا أقره ملك ميرينا، راداما الأول (١٨١٠-١٨٢٨) في أوائل القرن التاسع عشر بقصد إحكام السيطرة على الموانئ، لم يكن له المعنى نفسه على الإطلاق في جنوب غربي مدغشقر نحو سنة ١٨٤٠^(٤٢). وليس في اختلاف روايتي الساكالافا ما ينم عن أي تناقض بينهما. ذلك أن لفظة أندرياماندازوالا تعني «السيد الذي أذبل الغابة»، ولفظة راباراتافوكوكا تعني «القصة النبيلة المنحنية». ولما كان الماهافالي والساكالافا كلاهما يطلقون على ملوكهم المتوفين أسماء جديدة (ويعرف هذا التحريم اللغوي بالـ *anaratahina* عند الماهافالي، والـ *fitahina* عند الساكالافا)، ونظرًا إلى أن أساليهم لم تكن تسمح باطلاق لفظة «ميت» على الملوك الذين فارقوا الحياة، فمن الراجح أن تكون فكرة القصة «المنحنية» (نظرًا لتماثل مفهوم قصة ومفهوم الـ *uthalanga* عند الزولو)^(٤٣) تشير إلى أن «راباراتافوكوكا» باعتباره أحرًا لغويًا *fatihana* لأندرياماندازوالا. وتتمثل حجة أخرى مؤيدة لهذه الـ *fatihana* في عدم وجود ضريح لراباراتافوكوكا والزعيم بأن أندرياماندازوالا كان له ضريح دائمًا (وإن كان هذا الضريح قد وجد خاليًا عندما فتح)^(٤٤). وضريح أولومبيتستوتو موجود في بلاد الماهافالي^(٤٥). وفي الوقت

(٣٩) R.K. Kent، ١٩٦٩.

(٤٠) Marchand، ١٩٠١، ص ٤٨٥ و ٤٨٦، H. Deschamps، ١٩٣٦، ص ١٦٢-١٦٤، ومواقع متفرقة؛ و ١٩٦٥، ص ٩٤.

(٤١) انظر J. Boto، ١٩٢٣، ص ٢٥٢ و ٢٥٣. يضاف إلى ذلك أن الساكالافا خاضوا عدة حروب أثناء انتقالهم إلى الداخل، مخلفين وراءهم نصبًا تذكارية تشهد على ذلك.

(٤٢) C. Guilain، ١٨٤٥، ص ١١ والحاشية رقم ١. سمع هذا المؤلف بالقرب من توليار أن لفظة *maroserand* تعني «كثيرة دروباء»، وهو معنى ينم عن عادة ملوك ماروسيرانا الأوائل في ماهافالي، في إقامة مقارهم وسط التجمعات السكنية وجعل الدروب تنفرغ انطلاقًا منها في مختلف الاتجاهات نحو القرى المجاورة. لكن غيلان لم يرض عن هذا التفسير. وكان على علم أيضًا بالمعنى المقرون بهذا اللفظ في إيميرينا.

(٤٣) راجع C. Callaway، ١٨٧٠، ص ٢ و ٣ والحاشية.

(٤٤) نقله E. Birkeli، ١٩٢٦، ص ٣٢.

(٤٥) M.A. Marion، ١٩٧١.

نفسه، كان وادفون جدد من الداخل (ربما تسبب في نفهم قدوم وادفين جدد) - يمثلهم السيد الكبير علي (أندريانا ليمبه)^(٤٦) - ووافدون من وراء البحار - يمثلهم شخص أندرياماندازوالا - يتحالفون تارة ويتصارعون تارة أخرى، شأن كل الوافدين الجدد إلى مدغشقر. فمن الراجح جدًا أن يكون بعض أجداد الماروسيرانا قد وصلوا إلى جنوب غربي مدغشقر عن طريق البحر. وكان فرع الماروسيرانا الذي حكم الساكالافا يعرف باسم زافيفولامينا (بنو الذهب)، بينما لا تزال أضرحة حكام الماروسيرانا تدعى عند الماهافالي Volamena (الفضة الحمراء أي الذهب). ويوجد فعلاً من الروايات ما يزعم أن أجداد الساكالافا والماروسيرانا أنزلوا مقدارًا كبيرًا من الذهب قرب توليار الحالية^(٤٧). وبالنظر إلى أن الذهب لم يعثر عليه ولم يستخرج من منجم في أي مكان بالنصف الجنوبي من مدغشقر (في القرن السادس عشر، قبل البحارة البرتغاليون بعدم اكتشاف من جانب سكان الساحل عندما أظهروا لهم الذهب)، فلا يمكن أن تكون الروايات المتناقضة مخطئة في قولها إن هذا الذهب مستورد. كذلك يستدل من تحول الـ Volamena إلى معدن مقدس (fady, faly) على أن أصحابه هم مؤسسو السلالات الحاكمة. فإذا وضع في الاعتبار قرب مناجم الذهب الواسعة في روديسيا، ووجود رجال قديرين على اتصاله إلى مدغشقر في رحلة بحرية واحدة (مثل التجار العرب الأفارقة أو حتى البرتغاليين الذين أثروا المنفى وكانوا يملكون كميات كبيرة من الذهب لا يعرفون أين يذهبون بها)، فضلاً عن وجود عدة ألفاظ وعادات متطابقة في مدغشقر وفي روديسيا، بات من الصعب على المرء أن يغفل احتمالاً قوياً بوجود صلات بين الماروسيرانا والمونيه موتابا^(٤٨).

وثمة روايات جديدة بقدر كبير من الاهتمام، جمعها ونشرها أحد الساكالافا عند منعطف القرن العشرين، تلقي ضوءاً على بدايات الماروسيرانا. فهي تشير إلى أن وادفين جددًا نزلوا في الجنوب الغربي منوا في البداية بفشل متكرر في إقامة نظام سياسي، إذ بذلوا محاولات عديدة لم تسفر عن شيء يذكر. وتكشف هذه الروايات النقاب عن أن النجاح لم يقبض لهم حتى توثقت صلات القرى بينهم وبين أسر رئاسية محلية تنضوي تحت اسم غابة مجاورة هو الأنالاماهافيلونا^(٤٩). وتكشف أيضًا عن أن التجديد كان مزنة كبرى عند الماروسيرانا الأوائل، وأنهم كانوا يتطلعون إلى التوسع الإقليمي؛ وقد بدأوا في إدخال التحصينات والبناء على المواقع المرتفعة؛ وكانوا يستعملون جنودًا غير نظاميين؛ ويفضون النزاعات بالتحكيم؛ وعرفوا كيف يجتذبون اليهم أتباعًا بتوزيع المؤن والماشية (وقد عرفت عاصمتهم الأولى باسم ايتسوروروبولا

(٤٦) قد تكون الترجمة الأفضل للفظة أندريانا ليمبه هي «النبلاء بعشرات الألوف» (andriana = أسباده، نبلاء + ali من alina = عشرة آلاف، + be/mbe = كثير). وينبغي ألا نفهم لفظة أندريانا على أنها لقب وظيفي.

(٤٧) Tovonkery، ١٩١٥، ص ٧.

(٤٨) R.K. Kent، ١٩٧٠. مواقع متفرقة. إلا أنه قد لا تكون الصلات مباشرة فيما يتعلق بالعادات، وستظل فرضية وجود أصل زيمبابوي لبعض أجداد الماروسيرانا موضع جدال ما لم تسفر بحوث إضافية تجري على جانبي مضيق موزمبيق، عن وجود شواهد أخرى لا مطعن فيها.

(٤٩) أنالافيلونا جرف في وادي فيهيرينانا، مواز جزئيًا للساحل الغربي، بين نهري فيهيرينانا ومانغوكي.

الذي يوحى بتدفق الخيرات دون انقطاع)؛ وبدأوا باستخدام عرافين وجدوا قبل وصولهم في خدمة أغراض الدولة^(٥٠). وأفضى وضع مماثل أحرزه الماروسيرانا بين الماهافالي - حيث كانت الأحلاف بين الأسر الرئاسية، الأندريانتسيليليكي، قد انقطعت طوال عدة سنوات من النزاع - إلى هيمنة الماروسيرانا سياسيًا. لكن الأسر الرئاسية احتفظت بكثير من الامتيازات المهمة ولم تنتزع منها ممتلكاتها^(٥١). ويبدو أن اقتران ارتفاع معدل المواليد عند الماروسيرانا مع سعيهم إلى الاقتصاد على توريث الابن الأكبر السلطة الملكية قد أسفر عن عدد غفير من الأقارب والأمراء الذين لا يحق لهم ممارسة الحكم. وتشير نصوص الساكالافا (أحياناً عن طريق ارجاع نسب الماروسيرانا إلى أزمنة أقدم عهداً) إلى هذه التفرقة بين الحكام الشرعيين والأنسباء على أنها مرحلة ال Volamena (الفضة الحمراء) وال volafotsy (الفضة البيضاء). وربما كانت الحاجة إلى حل هذه المشكلة هي التي حدثت بالماروسيرانا إلى العمل بنشاط على كسب أراض جديدة (orin-tany)، مما أعانهم على توسيع نطاق نفوذهم، إذ كان الأنسباء من غير المؤهلين للخلافة على الحكم يعطون قري يتولون حكمها. ولكن يبدو أن هذه المشكلة ظلت قائمة إلى عهد متأخر حتى القرن التاسع عشر، واضطر أولئك الأنسباء أحياناً (وكانوا يعرفون في مدغشقر بال longon'mpanilo أو بال vohisty mananila) إلى الاغتراب والتحالف مع خصوم الماروسيرانا، بل وإلى انشاء سلاسل منافسة، مثل الأندريفولا، حكام وادي فيهيرينانا، الذين يحكى أنهم سببوا الكثير من المتاعب للماروسيرانا.

الغرباء وتأثيرهم

تركزت روايات الغرباء الأوروبيين الذين زاروا مدغشقر قبل فترة الاستعمار أثرًا تراكميًا باقياً. فهي تتسم وستظل تتسم بقيمة لا تقدر بالنسبة لدراسة ماضي الجزيرة^(٥٢). غير أنه لا يمكن الأخذ بهذه النظرة الأحادية فيما يتعلق بالتأثير الذي تركته أوروبا محلياً بحلول سنة ١٨٠٠ تقريباً^(٥٣). وبوجه عام، أثر برتغاليو القرن السادس عشر تأثيراً سلبياً على التجارة التي كان المسلمون يسيطرون عليها وعلى أسواقها في غربي المحيط الهندي^(٥٤). فعند منطف القرن السادس عشر، كان لمدغشقر أربع من هذه الأسواق، واحدة على مقربة من مدينة فوهيمار الشمالية

(٥٠) Sgt. Firinega، ١٩٠٧، ص ٦٦٤-٦٦٩.

(٥١) E. Mamelomana، بلا تاريخ، ص ٣-١.

(٥٢) يوجد كثير من المصادر في «مجموعة المؤلفات القديمة المعنية بمدغشقر»، المجلدات من الأول إلى التاسع (١٩٠٣-١٩٢٠)، التي بدأها ووجهها Alfred and Guillaume Grandidier. المحررين الرئيسيين. تتوقف المجلدات عند عام ١٨٠٠، ولا توجد حتى الآن مجموعة مضاهية لها بالنسبة للقرن التاسع عشر.

(٥٣) صدرت أشد ادانة كاسحة لجميع الأوروبيين الذين وجدوا في مدغشقر أو حولها قبل سنة ١٨٠٠، عن ألفريد وغتيوم غرانديدييه، وهما بلا شك أهم من درس مدغشقر. راجع A. Grandidier، ١٩٠٨-١٩٢٨، المجلد الرابع، الجزء الثاني، ص ١٠٦-١٠٨.

(٥٤) J. Strandes، طبعة ١٩٠٦، ص ١٢ ١٥٥.

الشرقية، وثلاث في الشمال الغربي على غير بعيد من ماجونغوا الحالية. وكانت هذه الأسواق الشمالية الغربية تقع على جزر صغيرة في خليجان ماهاجامبا وبونا وبومبيتوك. وكانت تسيطر عليها وتقطعها جماعات ناطقة باللغة السواحلية يتمثل نشاطها الرئيسي في تصدير الأرز والرقيق إلى شرقي أفريقيا وإلى شبه الجزيرة العربية. وكان نظراؤهم في الشمال الشرقي. ويدعون الإيهارانا، يختلفون عنهم من عدة أوجه. فقد كانوا يعيشون على القارة فلم ينافسوا مراكز الشمال الغربي التجارية في تصدير الحبوب أو الرقيق. وانما كانوا يمثلون ثقافة محلية أصيلة وعريقة، متمحورة على صناعتي صقل الحجر والبناء^(٥٥). وقد أفاد البرتغاليون في أوائل القرن السادس عشر أن مؤسس إيهارانا مسلمون من ماليندي، ولا شك أن اضمحلالها لم يبدأ إلا بعد أن تدخلت أوروبا في تجارة المسلمين في المحيط الهندي. وبحلول القرن الثامن عشر كانت إيهارانا قد أصبحت أطلالاً واندثرت ثقافتها المادية ولم تعد إلى الظهور بأي شكل يعتد به في أي موضع آخر من الجزيرة الكبيرة. وفي عام ١٥٠٦ هاجم البرتغاليون المركز الرئيسي للتجارة السواحلية في الشمال الغربي، واسمه لولانغانه (على الجزيرة الصغيرة المسماة نوسي مانجاو الواقعة على خليج ماهاجامبا). وأرادوا تدمير بونا دون غرض واضح ولم يمسوا بومبيتوك بشيء إذ أثبت شيوخها ولاءهم^(٥٦). واكتشف البرتغاليون أيضاً جالية كثيفة من الأفريقيين، كانت تقطن إلى الشمال على خليج أنورونتسانغا. وتجمع أفراد الجالية على الشاطئ بقوة قوامها نحو ألفي مقاتل، مسلحين بالقسي والسهام (أسلحة اختفت بعدئذ من مدغشقر) وبالحراب والتروس لمواجهة البرتغاليين. لكنهم قبل بدء المعركة عدلوا عن خوضها وتواروا داخل البلاد. واحترقت أكواخهم «إذ بدا الجبل كله مشتعلًا». بيد أن هذه الجالية لم تكن جزءاً من شبكة المسلمين التجارية، وانما كان هؤلاء الأفريقيون عبيداً فازين من ماليندي ومومباسا ومقديشو^(٥٧).

لكن البرتغاليين في موزمبيق عدلوا عن أسلوب القوة الذي اتبعوه أول الأمر وبدأوا يرسلون كل سنة سفينة إلى شمال غربي مدغشقر من أجل شحن الماشية والعنبر وقماش الرافية والعبيد^(٥٨). ويقول دو كوتو إن أبناء وطنه صاروا في أواسط القرن السادس عشر أنشط مشتري الرقيق من سماسرة شمال غربي الجزيرة^(٥٩). فكان البرتغاليون، بما أحدثوه من زيادة في الطلب على الصادرات، عاملاً في ظهور عدة اتحادات سياسية صغيرة في شمال غربي القارة، على مسافة غير بعيدة من مراكز التجارة السواحلية. ولم يكن عدد هذه التجمعات الجديدة يقل عن خمسة، يقع بعضها على طول الساحل

(٥٥) للإطلاع على عرض لما كتب من قبل عن إيهارانا، انظر P. Vérin، ١٩٧١، ص ٢٢٥-٢٢٩. ولا يزال E. Vénier و P. Gaudebout، ١٩٤٩، خير منطلق للتعرف على إيهارانا.

(٥٦) راجع Albuquerque and de Barros، في A. Grandidier، وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ١٥ و ٢٠ و ٢٤-٣١.

(٥٧) Albuquerque، في A. Grandidier، وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ٢٢.

(٥٨) J. dos Santos، ١٨٩١/١٩٠٦، المجلد الثاني، الفصل التاسع عشر، ص ٣٣٢ و ٣٣٣؛ و ١٩٠١، ص ٣٣٢.

(٥٩) Do Couto، في A. Grandidier، وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ١٠٠.

وبعضها في الداخل، بين خطي العرض ١٤° و ١٦° جنوباً^(٦٠). وأخذت أهمية أحد هذه التجمعات الخمسة تتعاظم بسرعة في عهد حاكم لقب بـ تينجيماو ووصف بأنه «أعظم حكام الجزيرة قوة»، وكان «في حرب متواصلة مع جيرانه»^(٦١). وبعد ذلك بنحو نصف قرن، في يونيو / حزيران ١٦١٤، تلقى تينجيماو زيارة الأب لويس ماريانو من الرهبانية اليسوعية في موزمبيق. فقد سافر هذا الراهب ثلاث مرات مسافة نحو أربعة وعشرين كيلومتراً داخل القارة، ذهاباً إلى كوالا عاصمة تينجيماو وإياباً منها، على أمل الحصول على موطنٍ قدم لأغراض دينية (ولأغراض دينية برتغالية) في دولة بدأ وسطاء الساحل وقتئذ يخشونها^(٦٢). واستقبل تينجيماو الأب ماريانو بحفاوة، بعد أن مرّ أحد رعاياه بامتحان السم للتحقق من نوايا الأب الزائر، لكنه رفض توقيع معاهدة مع البرتغاليين ولم يسمح بأي نشاط تبشيري داخل البلاد^(٦٣). وكان من البوكويه (Wa-Buque باللغة السواحلية)، وهي التسمية التي استخدمها البرتغاليون لتمييز الناطقين باللغة الملغاسية عن الكفار القاطنين على القارة في مواجهة مدغشقر والذين كانوا يتكلمون لهجات البانتو. غير أن الناطقين بالسواحلية أطلقوا هذه التسمية على كافة سكان الجزيرة^(٦٤). وبالنظر إلى أن تينجيماو توصل آخر الأمر إلى بسط سيطرته على خليج أنورونتسانغا أيضاً، فإنه يبدو أن جالية العبيد الذين هربوا من الشواطئ السواحلية الأفريقية قد استوعبوا في البوكويه في غضون خمسة أجيال تقريباً.

وفي ثمانينات القرن السادس عشر، رفض مسلمو مازالاجم (أطلق الأوروبيون تسميتي مازالاجم «الجديدة» ومازالاجيم «القديمة» على المركزين التجاريين القائمين في خليجي ماهاجامبا وبوينا، وذلك على اختلاف في هجائهما) التعامل بالتجارة مع البرتغاليين، حتى أن كاهناً من رهبنة الدومينيكان قتل بسبب سعيه إلى التبشير بالمسيحية بين أهل البلاد^(٦٥). ولم يحل دون نشوب الحرب إلا صدور أوامر ملكية من لشبونة^(٦٦). ولكن بعد عمليات استعراض للقوى وانتقام من المسلمين نفذت خارج مدغشقر^(٦٧). وفي سنة ١٥٩٠ وضع شمال غربي مدغشقر في النطاق التجاري لجزيرة موزمبيق^(٦٨). ثم بذلت عدة محاولات بين ١٦١٤

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) المرجع السابق حيث أن أسرى الحرب كانوا يباعون لوسطاء التجارة الساحليين.

(٦٢) أخبر سامامو، الحاكم السواحلي لمازالاجم الجديدة، ياولو رودريغيس دا كوستا في عام ١٦١٣، أن تينجيماو أجبره هو وعمه على مغادرة مازالاجم القديمة وأنه يخشى أن يتزعزع منه مازالاجم الجديدة أيضاً.

(٦٣) A. Grandidier وآخرون. المجلد الثاني، ص ٦٦-٧٠.

(٦٤) كانت مدغشقر تدعى في الشمال الغربي منها باسم أوبوكويه فقط. وكان التمييز بين البوكويه والكافر(ين) متعمداً في مذكرات دا كوستا وفي رواية ماريانو.

(٦٥) J. dos Santos، ١٨٩١/١٦٠٩، المجلد الأول، ص ٢٨٦.

(٦٦) King to de Meneses، 6/2/1589. BFUP، I، 302.

(٦٧) J. dos Santos، ١٨٩١/١٦٠٩، المجلد الأول، ص ٢٨٦ و ٢٨٧.

(٦٨) أي أن الأمر صدر بذلك من غوا بالهند.

و١٦٢٠، قام بها على وجه الخصوص الأب ماريانو الكثير التنقل، من أجل انشاء كنيسة في شمال غربي مدغشقر. لكن ذلك لم يخدم قضية المسيحية كما يتبين من يوميات نشرت مؤخرًا. ذلك أن من كانوا يمارسون الإسلام هناك بفتور نسبي، فلا يترددون على المسجد إلا نادرًا، دفعوا إلى التشدد في اقامة شعائر دينهم ووثقوا صلاتهم بالمسلمين السنيين في شرقي أفريقيا وشبه الجزيرة العربية^(٦٩). وفي ذلك كتب الأب مانويل باريتو عام ١٦٦٧، أي بعد مضي نحو نصف قرن، يقول:

ما أكثر ما سمعت بارثولوميو لويس، وهو رجل على قدر كبير من حصافة الرأي... حنكته الأسفار إلى مدغشقر، يقول إنه لو سلمه الملك (ملك البرتغال) ست سفن حربية بمجاذيف، وعلى متنها جند برتغاليون، لمضى بها إلى هنالك في زورقه مصحوبًا بعدة مراكب رجالها من كفار أجناس أخرى، لمنع أي سفينة من سفن مسلمي مكة وبرافا وماقادوكسو من الرسو في الجزيرة لمزاولة الاتجار في البوكويه لإدخالهم في الإسلام بمعدل يزيد على ثلاثة آلاف ونصف كل سنة، وينصبون لهذا الغرض شيوخًا في موانئ مختلفة، يعملون طيلة السنة على شرائهم وتلقينهم أصول الدين، جالين الخزي والعار للإسم المسيحي^(٧٠).

وفي عام ١٦١٣ أبرم البرتغاليون عدة معاهدات مع حكام الساحل الغربي لمدغشقر، وأوفدت في عامي ١٦١٦ و ١٦١٧ بعثة يسوعية إلى مملكة ساديا الواقعة على نهر مانامبوفو، لكن البعثة كانت سببًا في اشعال حرب أهلية ظلت تندر بالاندلاع فترة من الزمن^(٧١) وكانت لها نتائج مهمة بالنسبة لتأسيس مملكة الساكالا في مينابي، وفي سنة ١٦٤١ ضمَّ البرتغاليون غربي مدغشقر إلى نطاق سيطرتهم رسميًا بموجب معاهدة أبرمها مع الهولنديين^(٧٢). إلا أن هذا الضم لم يكن يتجاوز كثيرًا في قيمته العملية أحلام المتاجر الرئيسي في موزمبيق مع مدغشقر. ذلك أنه بحلول عام ١٧٠٠ كان شمال غربي مدغشقر تحت سيطرة الساكالا والماروسيرانا، وما كاد يمضي قرن بعدئذ حتى صار بمقدور الملغاسي ليس فقط أن يغيروا على سفن البرتغاليين في مضيق موزمبيق، بل أيضًا على قواعدهم في جزيرتي كيريمبا وايو^(٧٣). ومن المؤكد أن بعض البرتغاليين الذين جنحت بهم سفنهم نزلوا جنوبي مدغشقر في وقت ما بين سنتي ١٥١٠

(٦٩) P.R. da Costa, ١٩٧٠/١٩١٣. ص ٦١ و٧٢، الذي يجدر بمقارنته بـ «Mariano to de Medeiros, 24 August 1619» في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٣٠٣-٣١١.

(٧٠) انظر ملحق M. Barreto، ١٨٩٩، ص ٥٠٣ و٥٠٤.

(٧١) انظر L. Mariano, Letter, 24 May 1617 في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٢٣٦.

(٧٢) أبرمت في البرتغال وهولندا في ١٦١٤ و ١٦٤٢ P.G.M. Theal، ١٨٩٨-١٩٠٣، المجلد الأول، ص ٤٠٧.

(٧٣) انظر E. de Froberville، ١٨٤٥.

و١٥٥٠، وقد دَوّن دي فلاكور^(٧٤) روايات تربط بينهم وبين وجود كمية كبيرة من الذهب. وقد استقرت إحدى هذه الجماعات في أنتانوسي، حيث وجد حصن حجري صغير (trano-vato) نقشته عليه كتابات، وادعى بعض الزافيندرامينيا التزاوج مع البرتغاليين الذين استوعبتهم الجماعة المحلية ولم يخلفوا كبير أثر في هذا الجزء من الجزيرة^(٧٥).

ويبدو أن البرتغاليين كانوا يأخذون من مدغشقر في أوائل القرن السابع عشر أعدادًا من الرقيق أقل مما كان يأخذه منافسهم العرب والأفريقيون. وكانوا يدفعون ثمنًا أعلى بكثير. وفي الوقت نفسه صارت جزر القمر مركز تجميع الرقيق والسلع المادية المأخوذة من مدغشقر قبل شحنها بالسفن إلى ماليندي ومومباسا ومقديشو وشبه الجزيرة العربية (لاسيما خليج عدن). فمثلاً، حصل تجار من دوموني على «أعداد كبيرة» من الرقيق من شمال غربي مدغشقر، «بسبب الحروب الأهلية المستمرة» بين حكامها. وفي عام ١٦١٤ كان العبد يشتري في مدغشقر بتسعة أو عشرة قروش ويبيع للبرتغاليين بمائة قرش^(٧٦). ويبدو أن البرتغاليين حوّلوا تجارتهم نحو جزر القمر، نظرًا إلى أن عددًا غير قليل من تجار دوموني كانوا في ذلك الوقت يتكلمون البرتغالية «بدرجة معقولة من الجودة». وفي ١٦١٤ أيضًا كانت أنجوان، كما حكى عنها، تعج بالعبيد والإماء من مدغشقر قبل نقلهم إلى شبه الجزيرة العربية ومقايضتهم بمستجات الهند من قطن وأفيون^(٧٧). وبعد ذلك بنحو عشرة عقود، شوهد في أنجوان دهب قادم من خليج بونا (مازالاجم الجديدة) بقل ٥٠٠ عبد معظمهم من الأطفال والشباب، دفع في كل منهم «ثمان يتراوح بين قطعتين وأربع قطع من أثمان الريال». وفي أنجوان تضاعف الثمن أربع مرات، ثم عشر مرات عن الوصول إلى ماليندي، عما كان في بونا، بل إن هذا الثمن الأخير تضاعف من جديد عند وصولهم إلى منطقة البحر الأحمر^(٧٨). وكانت مراكب الدهو تقوم أيضًا برحلات مباشرة من الشحر، في خليج عدن، إلى مدغشقر لشراء الأرز والدخن والغلمان والإماء^(٧٩). ويتبين من ذلك أن البرتغاليين كانوا يتراجعون أمام المشتريين التقليديين في مدغشقر، وأنهم فقدوا أيضًا - بعد ١٦٢٠ تقريبًا - كل ما كان لديهم من اهتمام بالجزيرة.

وعند مستهل النصف الثاني من القرن السابع عشر، بدأ مشترون جدد يدفعون إلى مدغشقر أيضًا، ولم يقتصر نشاطهم على أسواقها الشمالية الغربية. فمن المعروف أن ثمانى سفن على

(٧٤) E. de Flacourt، ١٦٦١/١٩٢٠، ص ٣٢ و ٣٣.

(٧٥) Relation، L. Mariano، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٤١-٤٨؛ E. de Flacourt، ١٦٦١/١٩٢٠، ص ٣٢-٣٤.

(٧٦) زيارة Walter Peyton إلى موهيلي، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٨٤.

(٧٧) زيارة Pieter van den Broeck إلى جزر القمر، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٩٣.

(٧٨) من Smart إلى Kynnaston، ٢٣ يونيو/حزيران ١٦٤٦، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الخامس، ص ٥١٥-٥١٨.

(٧٩) P. v.d. Broecke، (١٦١٤).

الأقل كانت تمد الهولنديين في موريشيوس بالأرز والعبيد من مدغشقر، ومن أنتونجيل بوجه خاص، بين عامي ١٦٣٩ و ١٦٤٧^(٨٠). وفي مارس/آذار ١٦٤٢، وقعت معاهدة مع حاكم أنتونجيل، تلزمه بتوفير العبيد فقط لشركة الهند الشرقية الهولندية. وفي سنة ١٦٤٦ أعد الحاكم الثالث لموريشيوس خططاً لإنشاء حصن مسلح في ذلك الخليج - لكن صدرت أوامر من باتافيا أوقفت جهود حاكم موريشيوس^(٨١). وكثيراً ما نشبت نزاعات (عنيفة جداً بعض الأحيان) بين الهولنديين وأهل شرقي مدغشقر، قبل أن يبدأ الهولنديون القيام برحلات إلى هذه الجزيرة انطلاقاً من الكاب في عام ١٦٥٥. وكان للهولنديين أيضاً ضلع في النزاعات المحلية. غير أن الساحل الشرقي لم يكن متحداً ومن ثم لا يمكن القول بأن حضور الهولنديين التجاري أو مشاركتهم العارضة في الحروب المحلية قد خلف أية آثار باقية. ومع ذلك يبدو أن الهولنديين تعاضدوا في القرن الثامن عشر مع أوروبيين آخرين، من أجل ممارسة نفوذ تجاري قوي في عدة أنحاء من مدغشقر، بحرص أشد في الساحل الغربي منه في أي جهة أخرى من الجزيرة.

ورست السفن الإنجليزية في مدغشقر مئات المرات بين ١٦٠٠ و ١٨٠٠، ولاسيما في ثغور الساحل الغربي وفي خليج سانت أوغسطين على الأخص، حيث كانت توجد في بعض الأحيان ثماني سفن راسية معاً. وصارت اللغة المحلية للتجارة هي الإنجليزية المبسطة المحرفة، واتخذ بعض السكان المحليين أسماء وألقاباً انجليزية^(٨٢). وفي سنة ١٦٤٥ أرسلت جماعة من البيوريتانيين من انجلترا إلى خليج سانت أوغسطين من أجل إنشاء مستعمرة. ثم شرع بعد ذلك بخمس سنوات في محاولة لإنشاء مستعمرة أخرى في جزيرة نوسي - بي الصغيرة في الشمال الغربي. ولكن المحاولتين منيتا بالفشل واقتربتا بخسارة كبيرة في الأرواح، إذ كان أولئك المستوطنون قد غر بهم فظنوا أن مدغشقر إن هي إلا فردوس أرضي^(٨٣). وخلافاً للبرتغاليين والهولنديين، لم ينشئ الانجليز أي قواعد حول مدغشقر، لكنهم صاروا مع ذلك أنشط المصدرين للرقيق منها إلى العالم الجديد، ولاسيما إلى بربادوس وجامايكا. فقد أجري في بربادوس في أواخر القرن السابع عشر إحصاء أثبت أن عدد العبيد كان ٣٢٤٧٣ نصفهم من مدغشقر^(٨٤). وكان عدد غير قليل من المشاركين في تجارة الرقيق بين عامي ١٦٨٨ و ١٧٢٤ من القراصنة الانجليز والأمريكيين. وقد زار هؤلاء القراصنة مختلف المناطق التجارية في مدغشقر وكانت لهم أيضاً مستعمرات في ديبغو

(٨٠) للإطلاع على القائمة الأولية انظر A. Grandidier و R. Decary، المجلد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص ٢٠٨.

(٨١) للإطلاع على نص للمعاهدة انظر Corpus Diplomaticum Neerlandico-Indicum ereste deel (1596-1650). The Hague, 1907, pp.360-362 وترد ترجمة فرنسية له في A. Grandidier وآخرين ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد السادس، ص ٢١-٢١٩.

(٨٢) انظر مثلاً على ذلك في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الخامس، ص ٢٥٥.

(٨٣) انظر A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثالث، ص ٤٤-٦٤ و ٦٩-١٨٣ و ١٨٤-١٨٧ و ٢٢١-٢٥٨. ويوجد عدد من الدراسات أيضاً في هذا الموضوع.

(٨٤) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، المجلد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص ٢١٣.

سواريس وخليج أتونجيل والجزيرة الصغيرة الشرقية المعروفة باسم سانت ماري. وكانوا يشتركون في الحروب المحلية ويسهمون في تهيئة مناخ من انعدام الأمن وفي استمرار تدفق مدد من الرقيق للتصدير^(٨٥). وكان في وقت ما من هذه الفترة أن طرأ تغييران ملحوظان على معدلات التبادل التجاري والسلع المتبادلة. فأولاً، عندما بدأ أوروبيون من جنسيات مختلفة يتنافسون على التعامل مع الموردين أنفسهم، استغل حكام الساحل هذه الميزة في زيادة الأسعار في أكثر الأحيان. وقد يكون التغيير الثاني نتيجة للأول، إذ صار الاتجار بالأسلحة النارية المطروحة أو الفاسدة مقابل العبيد، الذين اشتد الطلب عليهم، مصدر كسب مطرد الزيادة. ومما قاله طبيب انجليزي في سنة ١٧٥٤ أن الأسلحة النارية التي كانت تباع لسكان سانت أوغستين من الرداءة بحيث كثيراً ما كانت تنفجر فتشوه مستعملها أو تقتلهم^(٨٦).

ومن بين الأمم الأوروبية التي كانت تنشد موطئ قدم طويل الأجل في مدغشقر، كانت فرنسا هي الوحيدة التي سجلت نجاحاً متواضعاً بانشائها مستوطنة فور دوفان المحصنة في جنوب شرقي مدغشقر، التي ظلت قائمة لفترة تزيد قليلاً على ثلاثة عقود من سنة ١٦٤٣ إلى سنة ١٦٧٤. حتى ليتمكن القول أحياناً بأن الفرنسيين احتلوا منزلة متوسطة بين «الغرباء» والوافدين الجدد. فقد تزوج كثيرون من رجال فور دوفان من نساء من أهل البلاد. ومن أشهر الأمثلة على ذلك حالة برونيس، أول حاكم لفور دوفان، الذي صاهر روهانديان الزافيندرامينا؛ وحالة الجندي الفرنسي الملقب بـ «لاكاز»، الذي قدم إلى فور دوفان عام ١٦٥٦ وتزوج من الوريثة الشرعية لاحدى الأسر الثرية في شمالي بلاد الأنتانوسي، ثم صار بطلاً عسكرياً محلياً^(٨٧). وأمد رجال فرنسيون عدداً من الحكام بخدماتهم العسكرية، مستفيدين من المزاي العظيمة لأسلحتهم النارية في وقت لم تكن قد كثرت فيه بعد في أيدي السكان المحليين. ولعل أفضل حكام فور دوفان ثقافة وأطولهم عهداً (١٦٤٨-١٦٥٨)، أن يكون إيتين دي فلاكور مؤلف كتابين أساسيين عن مدغشقر^(٨٨)، وقد صار بالفعل حاكماً محلياً واضطر إلى الذود عن نفسه دون مساندة تذكر من جانب فرنسا، إذ لم تأت سفينة فرنسية واحدة إلى فور دوفان طوال نصف مدة ولايته.

ويمكن القول عموماً بأن تأثير فور دوفان لم يقدر حق قدره. فقد كان لها بعدان أحدهما محلي، والآخر أوسع نطاقاً. من ذلك مثلاً أن الأنتانوسي كانوا على وشك تحقيق هدف طالما تعذر عليهم تحقيقه، ألا وهو الاتحاد السياسي مع الزافيندرامينا بزعامة ديان راماك، وهو أمير سابق من فرع الماتيكاسي كان قد زار غوا، ولكن قاعدة فور دوفان حالت دون ذلك. وأثناء توقف قدوم السفن إلى فور دوفان (١٦٥٠-١٦٥٤) بدأت فترة من الصراع الضاري على السيادة

(٨٥) H. Deschamps، ١٩٧٢، الذي يظل العمل الأساسي في هذا الموضوع.

(٨٦) وردت رواية الدكتور Edward هذه في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الخامس، ص ٢٥٦.

(٨٧) انظر E.F. Gautier و H. Froidevaux، ١٩٠٧، مواقع متفرقة.

(٨٨) E. de Flacourt، ١٦٥٨/١٩١٣ و ١٦٦١/١٩٢٠؛ انظر أيضاً A. Malotet، ١٨٩٨.



اللوحة ١٠٢٨: إتيين دي فلاكور، حاكم فور دوفان، مدغشقر. ١٦٤٨-١٦٥٨.

بين الوافدين الجدد من الـ Rohandrian من جهة والفرنسيين من جهة أخرى، فهرب سكان الأوكواخ والفلاحون إلى الغابات اتقاء للعنف المتصاعد. وبحلول عام ١٦٥٣ كان ديان راماك قد قتل هو وكثير من الـ Rohandrian، فأعلن عدد من الرؤساء خضوعهم mifaly لفلاكور الذي لم تكن له مصلحة في بناء دولة محلية. وتفاقت الأحوال بعد ذهابه، ومع ذلك فإن شركة الهند الشرقية الفرنسية الثانية بذلت محاولة استعمارية أخرى في مدغشقر فأنشأت عام ١٦٦٥ مخافر أمامية في أنتونجيل وماتيتانا وسانت ماري. وفي عام ١٦٦٧، أنزلت عشر سفن نحو ٢٠٠٠ مستوطن وجندي من فرنسا في فور دوفان، وحدا ذلك بعدد من حكام الأنتانوسي إلى إعلان خضوعهم الواحد تلو الآخر بعد أن يشسوا نهائياً من النضال. وفي خارج بلاد الأنتانوسي، عجل وجود الفرنسيين في فور دوفان بتأسيس دولة مينابه على يدي أندريانداهيفوتسي، حاكم الماروسيرانا الذي كان يسعى إلى التحالف مع فور دوفان^(٨٩). وتتمثل حالة أخرى من هذا القبيل وقعت خارج أراضي الأنتانوسي في الحملات التي شنّها لاكاز في ماتيتانا حيث قضى على سيادة الزافيكازيمامبو السياسية. وهجر الفرنسيون قاعدة فور دوفان عام ١٦٧٤، وأجلوا سكانها إلى موزمبيق والهند وجزيرة بوربون (الريونيون الحالية)، لكن وجود هذه القاعدة طيلة ثلاثين عاماً خلف آثاراً في إيبارا، وبين البتيسيليو الجنوبيين، وفي بلاد أنتاندروي وماهافالي وكذلك في جنوب شرقي مدغشقر.

وخلال القرن الثامن عشر قدر لمدغشقر، ولاسيما الجانب الشرقي منها، أن تقع تحت تأثير مخرب من جانب مركزين مجاورين لاقتصاد المزارع الكبرى في جزيرتين من جزر المسكارين، بوربون وإيل دي فرانس (موريشيوس)، التي تركها الهولنديون عام ١٧١٠ واحتلها الفرنسيون انطلاقاً من جزيرة بوربون من عام ١٧١٥ إلى ١٧٢١). ففي سنة ١٧٤٤ صدرت بوربون ١,١٤ مليون كيلوغرام من البن، وكان سكانها يتألفون من ١٠ ٣٣٨ عبداً و ٢٣٥٨ من البيض. وفي سنة ١٧٩٧ كان العبيد يشكلون أكثر من ٨٠ في المائة من سكانها البالغ مجموعهم ٥٦٨٠٠ نسمة. وضمت موريشيوس التي كان مجموع سكانها في ١٧٧٨ أقل من ٤٣٠٠٠ نسمة، زهاء ٣٦٠٠٠ عبد. وفي سنة ١٧٩٧ تجاوزت ٨٣ في المائة نسبة العبيد إلى مجموع السكان البالغ ٥٩٠٠٠ نسمة^(٩٠). ومن المتفق عليه بوجه عام أن أكثرية العبيد المستوردين إلى جزيرتي المسكارين بين سنتي ١٦٦٤ و ١٧٦٦ جلبوا من مدغشقر، لكن الإدارة الفرنسية الملكية، التي اشترت كلتا الجزيرتين من شركة الهند الشرقية الفرنسية بأكثر من سبعة ملايين ونصف مليون جنيه استرليني، استعاضت تدريجياً عن العبيد الملعاسيين بعبد من أفريقيا^(٩١). وينبغي مع ذلك ألا يفوتنا أن الواردات من العبيد تضاعفت بين سنتي ١٧٦٦

(٨٩) انظر R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ١٩٩.

(٩٠) راجع A. Toussaint، ١٩٧٢، ص ٣٣٥.

(٩١) اتخذ القرار الرسمي عام ١٧٤٠، لكن العبيد كانوا مطلوبين منذ وقت أبكر في موزمبيق، وسبب هذا التغير هو عدم التمكن من تفكيك جاليات العبيد الملعاسية، راجع C. Grant، ١٨٠١، ص ٧٥-٧٨.

و١٧٨٨، فترة الجيل الأول من الحكم الملكي، وأن جزيرتي المسكارين لم تترك مدغشقر وشأنها بعد ١٧٦٦. ففي ١٧٨٤، كان وكيل ملكي يقيم في فولبوانت، المنفذ الرئيسي للمسكارين في مدغشقر. وبعد هذا التاريخ بستين. قتل جند فرنسيون، من إيل دي فرانس، رميًا بالرصاص نبيلاً بولنديًا بحرًا خليعًا اسمه بينيوفسكي، عندما حاول إعاقة المصالح التجارية للمسكارين في شرقي مدغشقر. ذلك أن شمال شرقي مدغشقر، بين تاماتافه وفولبوانت، كان يتحول وقتئذ إلى مزرعة كبيرة يستغلها متعهدو المشروعات بجزيرتي المسكارين.

الدول الغربية والشمالية: ماهافالي وساكالافا وأنانكارا وتسيميهيتي

على أثر النجاح السياسي الذي أحرزه الماروسيرانا الأوائل في الجنوب الغربي، ظهر مجتمع جديد بين نهري ميناراندرا وأونيلاهي يرتبط اسمه (ماهافالي، ومعناها «يقدم») بالتمايز الاجتماعي والطقوس الملكية. وتذكرنا الروايات المتناقلة بأن أول حاكم من الماروسيرانا أثر العيش في عزلة تامة يسدي له النصح ويحميه كاهنه ombiasa الخاص. فصار مقدّمًا faly حين لم يعد يرى، ثم امتدت قداسته maha-faly لتشمل الأرض ومن عليها^(٩٢). كذلك لم يكن من الممكن رؤية إله الماروسيرانا الأكبر، جمجمة أندريامارو، بالنظر إلى أنه كان يقطن في قمة يكتنفها الغمام، ولا يعبر عن ارادته إلا عن طريق وسيط vaha. فيبدو أن أندريامارو قد تمكن، في مجتمع ترسخت عاداته الرعوية منذ زمن طويل وقل ميله إلى السلطة، من فرض شرعة أخلاقية قوامها الخوف^(٩٣). وبعدما تولى الماروسيرانا السلطة صار مجتمع الماهافالي يتألف من ثلاث طبقات: أصحاب الامتيازات (renilemy)، والعوام (valohazomanga)، والدخلاء (folahazomanga). وصارت النخبة الجديدة تتألف من: ذرية أقوى زعيم وقت تكوّن الماروسيرانا، وهو تسيليليكي (الذي لا يقهر)، وذوي الأوضاع الاجتماعية الخاصة من رعاياه السابقين؛ وجميع من قدموا برفقة الماروسيرانا الأوائل؛ ومن كوفثوا في ظروف معينة من أفراد وأسر^(٩٤). وقد عهد إلى عدد من عشائر الماهافالي الكثيرة بوظائف خاصة تقرّبهم من الـ mpanjaka (الملك أو الرئيس أو الحاكم)، كحداي الملك، مثلاً، أو كجامعي العسل لبلاطه. وكانت العشائر تنتخب رؤساءها، ثم يشتهم الملك بوصفهم أصدقاء له (rainisty ny mpanjaka)، ويساعد كلا منهم مستشاروه السامون (ondaty-bé). وكان للماهافالي رئيس كهنة (mpisoro) يرأس الاحتفالات حول المذبح الخاص بالجماعة (hazomanga-lava). الذي تقدم عليه الأوصاحي من الحيوانات^(٩٥).

(٩٢) حسب المعلومات الواردة في A. Grandidier. ١٩٠٨-١٩٢٨، المجلد السادس، الجزء الأول، القسم الأول، ص ٢١٣، الحاشية رقم ١.

(٩٣) D. Jakobsen. ١٩٠٢.

(٩٤) راجع E. Mamelomana; and Centre for the Study of Customs, University of Madagascar, n.d., pp. 1-3 مواقع متفرقة بلا تاريخ، يرجع أن كلاهما كتب في أوائل ستينات القرن العشرين.

(٩٥) G. Grandidier و R. Decary. ١٩٥٨، المجلد الرابع، الجزء الثالث، القسم الأول، الملحق رقم ٣١، ص ٢٣٦ و ٢٣٧.

ويتسم تاريخ الماهافالي قبل ١٨٠٠ بالتزاعات مع الجيران. والانقسام إلى أربع ممالك منفصلة ومستقلة (ساكاتوفو وميناراندرا ولينتا وأونيلاهي)، وبضم الأراضي العائدة إلى الأنتاندروي في أقصى الغرب (كاريمبولا). ويلقي دي فلاكور بعض الضوء على تلك النزاعات. فيذكر بعثة مؤلفة من اثني عشر شخصاً من الماهافالي، وصلت إلى فور دوفان في يونيو/حزيران ١٦٤٩، أوفدها ديان مانهيه (غير المحترم اللغوي: anaratahina). وطلب هؤلاء مرتزقة فرنسيين من أجل محاربة حاكم الماشيكور (اسم جنس يطلق على سكان الداخل الجنوبي ويلفظ حالياً ماشيكورو)، الذي كان قد انتزع من ملكهم عدداً كبيراً من الماشية. ووافق دي فلاكور على ذلك مقابل الأجر المعتاد للمساعدة وقدره نصف ما يغتنم من الماشية بمساعدة هؤلاء الرجال^(٩٦). وفي منتصف ١٦٥٣، عشية وفاة ديان مانهيه، كان سكان الداخل الجنوبي في حالة فوضى تامة بعد أن فقدوا في الحروب معه حاكمين متتاليين^(٩٧). ويبدو أن الماهافالي كانوا يشهدون عملية انقسام في خمسينات القرن السابع عشر - التاريخ التقريبي لظهور أول مملكتين منفصلتين هما الميناراندرا والساكاتوفو. وبعد ذلك ببعض الوقت تمخضت الميناراندرا عن مملكتين أخريين هما لينتا (نحو ١٦٧٠) وأونيلاهي (نحو ١٧٥٠)، أقصى دولتين من دول الماهافالي الواقعة في الشمال والخاضعة لحكم الماروسيرانا^(٩٨). وكان أحد ملوك الميناراندرا هو الذي فتح كاريمبولا - أنتاندروي الغربية في النصف الأول من القرن الثامن عشر^(٩٩). ويمكن استبانة تأثير الأنتيمورو في مملكة أونيلاهي من أن حاكمها الأول اتخذ اللقب الأنتيموري «أندريانوني» اسماً شخصياً له. وقبل سنة ١٨٠٠، تعاقب ستة حكام على مملكة ساكاتوفو وسبعة على لينتا وثلاثة على ميناراندرا (بعد الانقسام الذي وقع نحو ١٧٥٠)، واثان على مملكة أونيلاهي. وتعكس هذه الانقسامات كثرة النزاعات بين الماروسيرانا، وإن كان التاريخ الداخلي للماهافالي قبل القرن التاسع عشر غير معروف بعد بدرجة كافية.

وعلى الرغم من النجاحات السياسية الأولى التي أحرزها الماروسيرانا بين السكان الأصليين في جنوب منطقة نهر الأونيلاهي، أكبر طريق مائي في جنوب غربي مدغشقر، فإن هذه السلالة لم يعظم شأنها سياسياً إلا بعد أن عبر بعض أعضائها النهر ومضوا شمالاً إلى وادي فيهيرنانا، المنطقة الممتدة بين الأونيلاهي والمانغوكي. ففني هذه المنطقة نشأ الماروسيرانا - الفولامينا ومنها عبروا إلى مانغوكي ليكونوا السلالة التي حكمت دول السالكالافا ومينابه وإيويونا. ومما لا شك فيه أن أندريانداهيفوتسي هو الذي أسس دولة مينابه وكذلك فرع فولامينا على الأرجح.

(٩٦) E. de Flacourt، ١٦٦١/١٩٢٠، ص ٢٦٣. اقتضى بلوغ الماشيكور والاستيلاء على ١٠٠٠٠ رأس من الماشية و ٥٠٠ من الرقيق قيام خمسة عشر فرنسياً و ٢٠٠٠ من الماهافالي بحملة استغرقت قرابة اثني عشر يوماً.

(٩٧) E. de Flacourt، ١٦٦١، ص ٧٤ و ٧٥.

(٩٨) اضطلع بتحقيق سلاسل أنساب الماهافالي والماروسيرانا وتواريخها نمسوي يدعى Speyer، قضى ثلاثين سنة بين الماهافالي وكان مستشاراً لآخر ملوكهم تسيامبوندي (١٨٩٠-١٩١١) لكن التواريخ التي وضعها تقريبية.

(٩٩) E. Defoort، ١٩١٣، ص ١٦٨ و ١٧٢، فيرى أن هذا الحدث وقع قرابة ١٧٥٠.

وقد كان، كما يستدل من محرمه اللغوي (fitahina)، السيد الذي أذل الأولف (اندرانيهانانينا ريبو). وتشير الخريطة التي وضعها دي فلاكور، إلى أن جنوبي مينابه كان قبل ١٦٦٠ أرض الرجل الأبيض (اللاهه فوتي) (dahe, lahe: رجل؛ fotsy/foutchy fouti/ fonti: أبيض). وكان لتأسيس فولامينا ومينابه جوانب دينية ودينية، إذ ينسب ادخال عبادة الأسلاف (dady) عند الماروسيرانا إلى كاهن (moasy) ملكي يقترن اسمه ندريامبواي (التمساح النبيل) بالتماسيح، ولذا صار حكامهم يسمون الأجداد الملكيين الكبار أو آباء الشعب (Ampagnito be). وكوفي ندريامبواي بأن أدخل في عبادة الأسلاف (dady) لدى الماروسيرانا، إما بوصفه أبا (حيث فكرة الخضوع) لأندرينانداهيفوتسي أو عمًا له، وأطلق عليه بعد وفاته اسم أندرياميسارا (تعني لفظة إشارة في اللغة العربية التكهّن)^(١٠٠). وتذهب روايات متناقلة أخرى إلى أن ندريامبواي هو الذي نفّذ التضحية بامرأة أندرينانداهيفوتسي التي خرج من دمها الفولامينا (الفضة التي احمرت) واسم مينابه (الأحمر العظيم)^(١٠١). ومن المعروف أن الأصاحي البشرية كانت تقدم في بعض الجنائر عند الماروسيرانا وان كانت روايات أجدر بالثقة تكشف لنا عن أن امرأة أندرينانداهيفوتسي (وهي عضو من الساكوامبي الكثيرين الذين لا تزال قبورهم تشاهد قرب موروندافا) نجحت في أن تزوده بأول أسلحة نارية يحصل عليها أثناء معركة فاصلة^(١٠٢) فصارت الأسلحة العشرة جزءًا من الشعارات الملكية^(١٠٣)، وصار أبناءها هم الفولامينا.

وحين أقام الماروسيرانا اتصالات بسكان مينابه، كانوا قد تركوا أراضي الرعاة في الجنوب الغربي، كما كان السكان الأصليون الذين يعيشون في مينابه مختلفين عما كانوا عليه من قبل. وكان الشريط الساحلي الممتد على قرابة ٦٤٠ كيلومترًا بين ماجونغا وموروندافا، مأهولا بصيادين وزراع يملكون أعدادًا صغيرة من الماشية. وباستثناء ساديا الكثيفة السكان (التي كان تعداد عاصمتها ١٠٠٠٠ نسمة عام ١٦١٤)، كان معظم سكان تلك المنطقة يعيشون في جماعات صغيرة، وبلا سلاح، الأمر الذي أثار دهشة داكوستا باستمرار^(١٠٤). وكان الشريط الساحلي المذكور يعرف باسم بامبالا، ولم يكن سكانه يتكلمون الملبغاسية بل لهجات بانتوية: لقد كانوا من الكافرين لا من البوكره. كما أن لغتهم قد أثراها دخول كلمات مستعارة من الملبغاسية دون أن تغطي عليها^(١٠٥). أما موضوع أصل الساكالافا ونشأتهم فقد بولغ في تصوير

(١٠٠) Académie malgache, Antananarivo, anon. mss. 2238/2, c. 1908, Niandohan'ny Fivavahan'ny (Origins of the Sakalava Religion, ff. 1-7).

(١٠١) C. Betoto، ١٩٥٠ (ب)، ص ٣.

(١٠٢) E. Birkeli، ١٩٢٦، ص ٣٣.

(١٠٣) انظر R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٢٠٠ والهامشية رقم ١٦٣.

(١٠٤) P.R. Da Costa، 1613/1970، pp. 72-126.

(١٠٥) L. Mariano in his Relation and Letters، انظر A. Grandidier، وآخرين، ١٩٠٣، ١٩٢٠، ١٩٢١-

١٩٢٣، المجلد الثاني، ص ٣١٥ و ٢٤١ و ٢٢٥ و ٢٥٦.

إشكاليته نتيجة للجوء إلى حجج لغوية بوجه خاص. فقد كانوا من ساديا على ساحل بامبالا ثم أقاموا صلات مع الماروسيرانا في مكان ما بالقرب من نهر مانغوكي وربما كان ذلك عند رافد من روافده الصغيرة يدعى الساكالافا. وتجمع الروايات المتناقلة على أن الساكالافا كانوا من خيرة المحاربين في زمانهم. وتؤكد شهادة ماريانو هذه الوظيفة عند السوكولامبا في ساديا، الذين يحكي أنهم انفصلوا عام ١٦١٦ ثم أخذوا يشنون الغارات في طول البلاد وعرضها حوالي سنة ١٦٢٠^(١٠٦). يضاف إلى ذلك أن عبادة الأسلاف (dady)، التي وصفها ماريانو أثناء اقامته في ساديا^(١٠٧)، كانت النموذج الذي احتذاه الماروسيرانا - الفولامينا. كذلك كان الساكالافا رأس رمح السلطة السياسية لملوك الفولامينا، لكن عبادة الأسلاف أرست هذه السلطة على أساس ديني بقي بعد اندثار المحاربين العظام وخلفهم المباشرين. ومما اتسمت به مملكة مينابه عادة اكتسبتها من الخارج، وبصورة غير مباشرة على الأرجح مع مجيء الماروسيرانا^(١٠٨)، وهي إضافة السابقة andria (سيد، نبيل) واللاحقة arivo (ألف، ألوف) إلى أسماء الملوك بعد وفاتهم. ولئن كانت الوساطة (infix) المتغيرة تدل عادة على ما كان يمثل الحاكم في الذاكرة الجماعية، فإن الصيغة تشتمل على معنى سياسي هو أن الملك الحق يجب أن يكون عدد رعاياه كبيراً. وكان جنوبي مينابه (وهو منطقة تمتد تقريباً بين نهري المانغوكي والمانامبوفو) تحت حكم أندريانداهيفوتسي في أوائل سبعينات القرن السابع عشر، أيام زاره تاجر ماشية فرنسي من فور دوفان، وشهد عنده جيشاً منظماً قوامه ١٢٠٠٠ رجل، وتسلم منه خمسين ثوراً من نخبة الفحول هدية إلى حاكم فور دوفان^(١٠٩). وقد توفي أندريانداهيفوتسي نحو ١٦٨٥ وفقاً لأرجح التقديرات. وأسفرت النزاعات التي نشبت على خلافته عن تولي ابن من أبنائه يدعى تريمونونغاريفو (الذي توفي نحو ١٧١٨/١٧١٩ وسمي بعد وفاته أندريامانيتيرياريفو)، زمام السلطة في مملكة مينابه، فوسّعها^(١١٠) وأعمرها برعايا كثيرين جدد اجتذبهم من رعاة الجنوب الغربي^(١١١). أما أخوه الأصغر منه، تسيमानا تونا (واسمه المحرم fitahina هو أندريامانديسواريفو)، فقد عبر نهر التسيريبهينا، ومضى شمالاً برفقة أقل من ١٠٠٠ محارب من

(١٠٦) هذا ما أوضحه ماريانو في رسالته المؤرخة ٢٤ أغسطس/ آب ١٦١٩؛ انظر A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني.

(١٠٧) رسالة ماريانو المؤرخة ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٦١٦، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٢٢٦-٢٢٩ و ٢٣٢ و ٢٣٣.

(١٠٨) ربما كانت هذه الصيغة مستمدة من الأنتيمورو، حسبما يدل عليه بعض مخطوطاتهم الملبغاسية العربية (Sorabe).

(١٠٩) Du Bois، ١٦٧٤، ص ١٠٥-١٠٨.

(١١٠) كانت مملكة مينابه تغطي في أوج توسعها كل المنطقة الممتدة بين نهر الفيهيريتانا ونهر المانامباو، وتمتد من البحر إلى المرتفعات الداخلية: إيسالو وميدونجي ولافا وتسارا وبونغو: راجع L. Thomassin، ١٩٠٠، ص ٣٩٧.

(١١١) R. Drury، ١٧٢٩/١٨٩٠، ص ٢٧٤ و ٢٧٥.

السالكالا، فأسس مملكة ايبيونا في تسعينات القرن السابع عشر. ويصعب البت فيما إذا كان عدد الحكام الذين تعاقبوا على مينابه بين ١٧٢٠ و ١٨٠٠ أربعة أم ستة، وذلك نظرًا لتضارب النصوص الشفوية والروايات الأوروبية المعاصرة بشأن بعض الأسماء الملكية^(١١٢). ومع ذلك فقد ظلت أحوال هذه المملكة مستتبة طيلة الفترة المذكورة، باستثناء حالة قتل واحد من الملوك قبل إنها وقعت في ثلاثينات القرن الثامن عشر. وفي العقد التالي أبرم تحالف مهم مع حكام الأندريفولا في وادي الفهيرينانا، كرّسه عهد الدم الملكي (fatidra) وضمن قدرًا أكبر من الأمن لحدود مينابه في الجنوب. وأبرم أيضًا تحالف مصاهرة مع حاكم قوي في غربي ايميرينا - تحالف دفع منافسه في وسط ايميرينا إلى محاولة إخضاع مينابه قرب أواخر القرن الثامن عشر، لكنها باءت بالفشل^(١١٣). وفي ايبيونا التي تحميها من الجنوب شقيقتها، دولة مينابه، فرضت على المراكز التجارية الإسلامية والتجار المسلمين الحماية الملكية للفلولامينا. فضمت إلى المملكة مع بعض الرعايا الجدد منطقتا أنالافا وأنورونتسانغانا (اللتان سبق لهما أن خضعتا لحكم تينجيمارو). وصارت ماجونغا العاصمة التجارية لايبيونا، وبلغ ملوكها وبلاطهم في ماروفواي من الأبهة مبلغًا لم يعرف له نظير في مدغشقر. وفي عهد أندريانينيفيناريفو (الذي اشتهر باسم أندريا نباغا، وتوفي عام ١٧٥٢)، بلغت ايبيونا أوج ازدهارها. وكما أن تدفق الرعاة من الجنوب الغربي أحلهم تقريبًا محل الزراع في مينابه إبان تعاظم سلطان الماروسيرانا، كذلك استوعب المهاجرون القادمون من الشمال مع قطعان ماشيتهم نحو الجنوب، أكثرية من بقي من سكان البامبالا تدريجيًا^(١١٤). ولم يقتصر تأثير ذلك على اكتساح السكان المحليين الناطقين بالبانتو، بل ترتب عليه أيضًا تعيّر اقتصادي سلمي إذ قلل عدد العاملين في الزراعة، في وقت كانت فيه دولة السالكالا أحوج ما يكون إلى المزيد من السكان الذين يحسنون الزراعة وجني المحاصيل. وفي نهاية المطاف، بدأ السالكالا، حين تعذر الحصول على الأيدي العاملة الزراعية من أنحاء أخرى في مدغشقر، الإغارة على جزر القمر بل وعلى جنوب شرقي أفريقيا أيضًا^(١١٥). وانقضت العقود الثلاثة الأخيرة من تاريخ دولة إيبيونا في القرن الثامن عشر، تحت حكم شخص واحد هو الملكة رافاهيني (حوالي ١٧٦٧-١٨٠٨)، التي ينسب إليها عادة الفضل في استقرار الحكم والازدهار الاقتصادي للبلاد^(١١٦). ومع ذلك فإن إيبيونا بدأت تضمحل في عهدها. ذلك أن الفولامينا لم تنجب ملوكًا أقوياء بعد خمسينات القرن الثامن عشر بينما كان

(١١٢) بذلت محاولة لحل هذه المسألة في E. Fagering، ١٩٧١، ص ٢٢ ٢٤.

(١١٣) C. Guillaing، ١٨٤٥، ص ١٦ وما يليها؛ F. Callet، ١٨٧٨-١٩٠٢، ص ٦٥٩-٦٦١؛ E. Fagering، ١٩٧١، ص ٢٣ ٢٤.

(١١٤) راجع: E. Birkeli، ١٩٢٦، ص ٩-٤٨؛ R.K. Kent، ١٩٦٨.

(١١٥) راجع: E. de Froberville، ١٨٤٥، ص ١٩٤-٢٠٨؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٩٦-٢٩٨.

(١١٦) H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص ١٠١ و ١٠٤؛ M.A. de Benyowsky، ١٧٩٠، المجلد الثاني.

مسلمو إيبيونا، الذين حذوا حذو الساكالافا، هم أنشط العناصر في إيبيونا. ولما كان الإيبيونا - الساكالافا يطبقون قواعد الخلافة الملكية تطبيقاً صارماً جعلهم يقبلون، في ظروف لم تخل من فتن دورية، تعاقب ثلاث ملكات (ثالثتهن هي رافاهيني)، فقد تطلع المسلمون إلى الاستيلاء على العرش. من ذلك مثلاً أن ابن رافاهيني وورثها الشرعي كان من المهتدين إلى الإسلام، فشبت خلافات بين المسلمين والنخبة المحافظة من الساكالافا أضعفت دولة إيبيونا. ومن الأسباب الأخرى لضعفها ما نشأ بصورة غير مباشرة عن الوضع في الساحل الشرقي حيث أقنع الكونت بنيوفسكي عددًا من حكام بيتسيميساركا أن يكفوا عن دفع الجزية لإيبيونا. ثم فشل الجند، الذين أرسلوا عام ١٧٧٦ لمعاقبة رافضي دفع الجزية والقضاء على بنيوفسكي، في أداء مهمتهم، بل وانحاز إليه بعض الساكالافا^(١١٧). مما كشف لسكان الداخل أن إيبيونا لم تعد فائقة الاقتدار. وأخيرًا فقد خلفت راهافيني لإيبيونا خطأ جسيمًا في السياسة الخارجية الطويلة الأجل، إذ قررت مناصرة حاكم وسط إيميرينا، أندريانامبونيميرينا، على خصوم له محليين. وكانت ممالك الساكالافا استبدادية وقائمة على الشورى في آن معًا^(١١٨). فحياة الحكام اليومية ينظمها الكهنة (moasy) الملكيون حتى لم يكن من الممكن الشروع في تنفيذ شيء بدون مشورتهم. وكان يوجد مجلس ملكي يتألف من ستة من الشيوخ المقيمين في البلاط الملكي. وكان رئيس الوزراء (Manantany) يتعامل مباشرة مع معاوني الملك الكثيرين، وكان نفوذه عادة يتناسب تناسبًا عكسيًا مع مدى تدخل الملك مباشرة في شؤون الدولة. وكان لرئيس الوزراء مساعد (Fahatelo) يختار عادة لمعرفة بالعشائر والأنساب، وبعادات الساكالافا. وكان يوجد في كل قرية ذات حجم يذكر، موظف ملكي (كثيرًا ما يطلق عليه أيضًا لقب Fahatelo)، مهمته التحقق من أن حقول الأرز الملكية يجري فيها العمل أربعة أيام في الأسبوع، والسهر على تجديد مواشي الملك باستمرار عن طريق هبات متنوعة، نظرًا إلى عدم وجود ضرائب منتظمة ولأن الحصص كانت تحدد تبعًا للمركز الاجتماعي والقدرة على المساهمة. وكان يعهد إلى موظفين يدعون Talemphitry و Hanimboay، بهمة الإشراف على عبادة الأسلاف (dady) التي كان جميع الساكالافا يعتقدونها. ولم يكن باستطاعة أي ملك أن يحكم إلا إذا كان يمتلك الدادي الملكي (رفات أسلاف الفولامينا)، وذلك خاصة لأن الملك الجديد يصير تلقائيًا الوسيط الوحيد مع الأسلاف الملكيين المقدسين (Ampagnito-be). وبالنظر إلى أن العرف كان يحكم الساكالافا أكثر مما كان يحكمهم الدادي الملكي، فقد لقي مفسرو العرف حظوة كبيرة وكان المجلس الملكي المؤلف من الشيوخ تناظره مجالس شيوخ القرية (Sojabe) التي تعنى بدقائق الحياة الاجتماعية^(١١٩). وكثيرًا ما

(١١٧) للإطلاع على شروط هذا الانحياز انظر J. Vansina، ١٩٢٦ (أ).

(١١٨) كان في هذه الازدواجية حماية أيضًا لملوك الماروسيرانا. إذ كان باستطاعتهم دائمًا أن يحملوا الكهنة مسؤولية ما يقع من أخطاء في التقدير أو ما يتأزم من أمور. ومن المعروف أن عددًا من الكهنة الملكيين أعدموا في مينابه على أثر نقمة الملوك عليهم.

(١١٩) C. Betoto، ١٩٥٠ (أ)؛ R.K. Kent، ملاحظات ميدانية، ١٩٦٦.

كان أقرباء الملك ينصبون حكامًا صغارًا (mpanjaka) بتسليمهم الـ fehitra (ومعناها إقطاعات قروية على وجه التقريب) التي تضمن لهم رضاء اقتصاديًا دون أن تعطيهم نفوذًا سياسيًا ذا شأن. إلا أن هذا النسق التنظيمي شهد تغيرًا في إيبوينا ومينابه خلال فترة ما بين ١٧٠٠ و ١٨٠٠. وكثيرًا ما كان لحكام الأقاليم سلطات واسعة حدث بهم أحيانًا إلى اعلان استقلالهم. وكان بعض الملوك لا يحترمون قنوات السلطة ولا يلجؤون إليها، وكثيرًا ما كانت السلطة الملكية تستغل على نحو مختلف في الموانئ التي كانت مصدر ثروة خارجية تؤول مباشرة إلى العرش.

أما التسميميهيتي فقد نشأوا عن جماعات متناثرة من اللاجئين نزحت من الساحل الشرقي، هربًا من حروب الرقيق، واستقرت بمواشيها في سهل ماندريتسارا الفسيح، الذي كان يمكن الوصول إليه بدون تسلق المنحدرات الشاهقة التي تفصل بين شرقي مدغشقر وداخلها في كثير من المناطق^(١٢٠). وخلافًا لذلك كانت حال الأنتانكارا، السكان الأصليين لأقصى الشمال في مدغشقر، ويعني اسمهم (ant-ankara) سكان الصخور، وكانت هذه هي السمة البارزة لهذا الجزء من الجزيرة. غير أن أيًا منهما لم ينشئ دولة^(١٢١)، فأنتهى الأمر بهما إلى قبول فروع الماروسيرانا (الـ Volafotsy المنحدرين من الفضة البيضاء، أي أبناء ملوك الماروسيرانا من نساء من غير الماروسيرانا) الذين لم يكن يحق لهم أن يتولوا الحكم بين الساكالافا. ونزحوا إلى الداخل الشمالي بحثًا عن ممالك يتولون حكمها. إلا أن التسميميهيتي لم يقبلوا حكم الفولافوتسي (أو الفولامينا) وعمدوا إلى تسمية أنفسهم جماعيًا باسم tsi-mihety ، للدلالة على أن امتناعهم عن قص شعر رؤوسهم إنما يعني رفضهم الخضوع لسلطة الماروسيرانا. ولا يزال تاريخ التسميميهيتي في القرن الثامن عشر مجهولًا كله تقريبًا بسبب عدم قيام مملكة مركزية عندهم. وقد تزاجوا مع ساكالافا إيبوينا ومع الأنتانكارا. وعلى الرغم من أن أعدادهم سجلت زيادة كبيرة قبل ١٨٠٠، لم تبذل محاولات خارجية جادة لاختضاعهم لسيطرة سياسية. ويزيد هذا الوضع غرابة أن التسميميهيتي لم يكن فيهم محاربون ولم يكونوا يؤدون جزية، بل كثيرًا ما تكدسوا، ومعهم قطعان ماشيتهم، في أعالي وادي نهر صوفيا، أحد شرايين الهيمنة السياسية لايبوينا على سكان الساحل الشرقي من البيتسيميساركا حتى ثمانينات القرن الثامن عشر.

أما الأنتانكارا فقد اختلفت ردود فعلهم عن ذلك اختلافاً يَبِينًا. فالبعض منهم وضعوا أنفسهم تحت سلطة مؤسس دولة إيبوينا بينما كان بعضهم الآخر، في وقت أو آخر من القرن التاسع عشر، خاضعين للساكالافا^(١٢٢). ومع ذلك فقد تبين وجود نسب ملكي بينهم يرقى إلى ملك من الفولافوتسي اسمه كازوبه وإن لم تقم عندهم مملكة ذات سلطة مركزية كاملة قبل عهد

(١٢٠) ثار بعض الجدل حول المنشأ الحقيقي «للتسميميهيتي الأوائل»: راجع في ذلك: B. Magnès, ١٩٥٣, ص ١٣ و ١٤؛ A. Grandidier, ١٩٠٨-١٩٢٨, المجلد الرابع، القسم الأول، ص ٢٢٧.

(١٢١) يبدو أن جزءًا من ساحل بلاد الأنتانكارا خضع مرة لحكم رئيس قوي مقره الجزيرة الصغيرة نوسي بي، كان قد ناهض المسلمين وبدأ مرحلة توسع سياسي ولكنه هلك هو وعائلته في انفجار عبوة من البارود، انظر: N. Mayeur, ١٩١٢, ص ١٢٨ و ١٤٨ و ١٤٩.

(١٢٢) G. Grandidier و R. Decary, ١٩٥٨, ص ١٥٣-١٥٦.

حفيد أخيه أندريانتسيروتسو الذي امتد من نحو ١٦٩٧ إلى ١٧١٠ أو من ١٧١٠ إلى نحو ١٧٥٠ تبعًا للنصوص التي ورد ذكره فيها^(١٢٣). وبعد أن عاش أندريانتسيروتسو فترة شهد فيها بالتناوب المنفى بين البتسيميساركا في مدينة ماروانتسيرا وشغل منصب حاكم مضطر إلى دفع الجزية لملك ايوبينا، أنشأ المقبرة الملكية في أمباتوساهانا (حيث كان قد فر مرة هاربًا من أندريانبانا، ملك ايوبينا). واستعاض عن عبادة الأسلاف (dady) التي لم تكن موجودة في أنتانكارا برمز (Saina) يوحد مملكته، وهو علم عليه هلال ونجمة^(١٢٤) عاد به من ماروانتسيرا. وعزز سلطانه بمؤازرة كاهنة (moasi) شديدة البأس (mandresirafy) ابتكرت التعاويذ الملكية (قطع مقدسة يتلقاها كل حاكم من سلفه فتجعله لا يقهر). وواصلت إسداء المشورة لإثنين من خلفائه، وعمرت أكثر من مائة سنة^(١٢٥). وكان عهد لامبونا، ابن أندريانتسيروتسو وخلفه المباشر (على الرغم من احتمال وجود تداخل) من أطول عهود الحكام في تاريخ مدغشقر (من ١٧١٠ إلى ١٧٩٠ أو من نحو ١٧٥٠ إلى ١٨٠٢ تبعًا للنصوص التي ورد فيها ذكره). وتذهب الروايات المتناقلة إلى أنه أنجب أكثر من ثلاثين ابنًا، وانفرد حكمه بميزة هي خلوه من أي حروب. وكان يؤدي الجزية لايوبينا بانتظام باستثناء مرة واحدة حاول فيها التملص منها، وكان قدرها سنويًا حمولة نحو خمسين زورقًا من ذبال السلاحف، وفي ١٧٧٥ أبرم معاهدة مع نيقولا مايور، مبعوث بنيوفسكي وترجمانه. وبعد ذلك بعشر سنوات أقنع بنيوفسكي لامبونا بتحويل ولائه نحو فرنسا والكف عن تأدية الجزية لملوك ايوبينا، وهي نصيحة لم يطل وقت العمل بها نظرًا لأن الكونت بنيوفسكي نفسه قتل عام ١٧٨٦^(١٢٦). وكان التنظيم السياسي للأنتانكارا منقولًا من تنظيم ساكالافا - ايوبينا باستثناء عبادة الأسلاف. وكان للموظفين الملقين بـ fahatelo في إيوبينا نظراء يدعون Rangahy في أميلوبه (عاصمة دولة أنتانكارا في آخر زمانها)؛ ويرجح أن المجلس الملكي الذي عرف باسم Famoriana، كان أقوى سلطانًا عند الأنتانكارا من نظيره في إيوبينا؛ وهم أيضًا لم يكن عندهم نظام ثابت لفرض الضرائب وجبايتها، فكانت تجمع بصورة دورية (tatibato) من أجل تمويل نفقات الدولة.

دول الداخل : بيتسيليو وميرينا وسيهانكا ويزانوزانو وتانالا وبارا

استمد البيتسيليو اسمهم من اسم حاكم يدعى بيسيلوا اشتهر بمناهضته لتوسع سكالافا مينابه في المرتفعات الداخلية في سبعينات القرن السابع عشر، ونجاحه في ذلك على ما يبدو (إذ إن اللاحقة

(١٢٣) M. Vial، ١٩٥٤، ص ٥، G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ١٥٤-١٥٦، ٢٣٢ و ٢٣٣ (الذيل ٢٥).

(١٢٤) على الرغم من اعتناق أسرة الأنتانكارا الملكية للإسلام في أربعينات القرن التاسع عشر (في المنفى)، لم يكن للعلم وهاله صلة بهذا الدين غير المظهر (صورة الهلال).

(١٢٥) M. Vial، ١٩٥٤، ص ١٩-٢٢.

(١٢٦) N. Mayeur، ١٩١٢، ص ١١٩، C. Guilain، ١٨٤٥، ص ٣٦٩ و ٣٧٠.

— سيلاو / تسيليو تعني : الذي لا يقهر^(١٢٧). غير أن الجماعات التي أطلق عليها هذا الاسم في عهود أحدث لم تساند عمومًا ما بذل من محاولات داخلية لتحقيق الوحدة السياسية، ولم يخضعوا لنظام حكم واحد إلا بأكراه قوة خارجية في القرن التاسع عشر^(١٢٨). وأدى وجود خليط من السكان الأصليين ومن وافدين جدد يهاجرون جماعات أو فرادى طلبًا لمطامح سياسية، إلى انقسام البيتسيليو إلى أربع دول رئيسية هي: الأرندرانو في الجنوب، التي اندمجت مع إيبارا؛ والإيساندرافيا في الوسط بمواجهة الغرب والساكالافا؛ واللانجينا في شرقي وسط بلاد البيتسيليو بجوار التانالا؛ وأخيرًا الماناندريانا، في أقصى الشمال على مقربة من إيميرينا، وكانت آخر دولة تتكون وأول دولة تقبل سيطرة الميرينا عليها في أواخر القرن الثامن عشر. ومن المشكوك فيه، على الرغم من إمكان الرجوع بسلاسل النسب المتشعبة إلى القرن السادس عشر. أن يكون البيتسيليو قد أنشأوا ممالك قبل خمسينات القرن السابع عشر. فقد خضعت كل من إيساندرافيا وأرندرانو (اسم يطلق أيضًا على دولة البيتسيليو الجنوبية التي التمت مرتزقة من فور دوفان) حتى سنة ١٦٤٨ لعدد كبير من صغار الرؤساء المستقلين، بينما لم تكن لدولة لالانجينا قوة تذكر حتى في سنة ١٦٦٧ عندما تمكن لأكاز من سلبها أعدادًا كبيرة من الماشية مستعينًا بقوة صغيرة من الرجال^(١٢٩). وتؤكد الروايات الشفوية أن لالانجينا كانت تعاني وقتئذ من مصاعب داخلية. وقد اضطرت مؤسستها، راساهاماناريفو، إلى التنازل عن العرش (بسبب البرص، وهو مرض يبدو أنه اقترن بأكثر من فرد من أفراد الأسرة المالكة) لصالح أخيه، لكنه ذهب إلى أرندرانو نحو سنة ١٦٨٠، حيث قبله البيتسيليو الجنوبيون حاكمًا عليهم^(١٣٠). ثم حالت الصراعات على الخلافة والحروب مع الجيران دون نمو لالانجينا فانقسمت على أثر اغتيال أحد ملوكها إلى أربعة أقاليم لكل منها حاكمها^(١٣١). ومع ذلك فإن فرع الأسرة الملكية الذي اغتصب الحكم في لالانجينا أنجب في القرن الثامن عشر ثلاثة حكام أقوياء على الأقل وهم: راويمانالينا الذي أعاد توحيد المملكة بفضل أسلحة نارية حصل عليها من الساكالافا («٣٠٠٠ بنديقة مقابل ٣٠٠٠ من الرقيق»)، وأنشأ لأول مرة ميليشيا داخلية بقصد الحد من الشقاق، وأندريانونيسدرا ناريفو الذي أجرى عددًا من الإصلاحات المهمة في المجالين

(١٢٧) F. Martin, Memoire, Histoire, في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد التاسع، ص ٤٨٠ و ٦٢٠.

(١٢٨) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، المجلد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص ١٢ و ١٣ و ١٦-١٩.

(١٢٩) E. de Flacourt, Histoire, في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثالث، ص ٢٣؛ E. de Flacourt, Relation, في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد التاسع، ص ٤١ و ٤٢ و ٨٦ و ٣٧٦.

(١٣٠) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، المجلد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص ١١، H.M. Buboïs، ١٩٣٨، حيث ترد أقسام عن تاريخ لالانجينا والتاريخ المبكر لأرندرانو بالصفحات ١٦٩ إلى ٢٠٦ و ٢١٨ إلى ٢١٩.

(١٣١) G. Grandidier و R. Decary، المجلد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص ١١ والحاشية ٨.

الاقتصادي والاجتماعي أسفرت عن زيادة إنتاج الأرز، وتكاثر السكان، وحلول فترة من الأمان الداخلي؛ وراماهارو، ابن الأخير وخلفه، الذي حوّل الميليشيا إلى دعامة اقتصادية للدولة بهدف ضمان المزيد من محاصيل الأرز (وبالفعل، صار البيتسيليو في القرن الثامن عشر الدولة الأولى في إنتاج الأرز داخل مدغشقر). ولم يكن حكام لالانجينا موفقين في علاقاتهم الخارجية، لكن راماهارو أبى أن يخضع لسيادة الميرينا في أواخر القرن الثامن عشر^(١٣٢).

وتذهب روايات متضاربة إلى أن جد الأسرة الملكية في إيسانندرا، الزافيماناريفو، كان إما امرأة من الأنتمورو أو أميرًا من أمراء الماروسيرانا في المنفى^(١٣٣). وتؤكد الشواهد الجغرافية دون شك القول بسلف من الماروسيرانا، إذ إن أحد الزافيماناريفو الأوائل يقرن اسمه بعبارة *volamena* (الذهب). وأخيرًا فلم يكن حكام إيسانندرا المتوفون يدفنون قبل استنزاف أحلافهم شأنهم في ذلك شأن الماروسيرانا حكام مينابه. غير أنه خلافًا لسلالات كالافا مينابه، كان البيتسيليو الغربيون يعتقدون أن أخلاط الملوك تتحول إلى ثعابين كبيرة *fanane*، موضوع عبادة سابقة تحتل مرتبة أدنى^(١٣٤). ومن الممكن جدًا كذلك أن يكون أحد الكهنة قدم من جنوب شرقي مدغشقر إلى هذه المملكة ثم أدخل في سلسلة نسب الملوك مكافأة له على خدمات أداها، على نحو ما حدث في حالة كاهن الماروسيرانا الشهير في مينابه. ولم تكن إيسانندرا دولة ذات شأن بين دول البيتسيليو حتى خمسينات القرن الثامن عشر حين تولى الحكم فيها ملك من الأفذاذ، أندريامانالينا الأول، الذي لقّب أحيانًا «بالمملك المازح» بسبب براعته في ترجيح كفة حججه السياسية بالفكاهة. لقد كان أول ملك بين البيتسيليو يفكر في إنشاء دولة موحدة واحدة وينجح في تحقيق ذلك. فحين أخفقت المساعي الدبلوماسية، كما حدث مع أجزاء من لالانجينا وأريندرانو (التي طالما تفوقت عليها لالانجينا خلال القرن الثامن عشر)، تحول أندريامانالينا الأول إلى فاتح عسكري. ووسع أيضًا مملكته غربًا ففتت أقدام البيتسيليو على مرتفعات ميدونغني، كما وسعها جنوبًا داخل إيبارا، حيث أخضع أندريامانيلي الثاني حاكم الباربا وكسب باخضاعه تابعًا له أهميته. وأبقى أندريامانالينا الأول على البنية التقليدية في كل منطقة من مملكته، لكنه نصّب أبناءه على رأس أربعة أقاليم جديدة تضم معظم البيتسيليو. فعند وفاته عام ١٧٩٠، كان البيتسيليو في أوج قوتهم السياسية حقًا^(١٣٥). أما دولة ماناندرانا فلم يطل عهدها بالاستقلال، إذ تكونت بعد سنة ١٧٥٠ تقريبًا وفي حوالى سنة ١٨٠٠ وضعت نفسها طوعًا^(١٣٦) في عهد ثاني حكامها تحت حكم الميرينا.

(١٣٢) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ١٠.

(١٣٣) راجع الأقسام المتعلقة بالتاريخ المبكر لإيسانندرا في H.M. Dubois، ١٩٣٨، ص ١١٢-١٣٩؛ G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ٤ و ٥ والحاشية ٣.

(١٣٤) F. Callet، طبعة ١٩٥٨، المجلد الثامن، ص ٢٣٤-٢٣٧؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٢٩٤ و ٢٩٥ (الذيل).

(١٣٥) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ٥ و ٦.

(١٣٦) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ٣؛ H.M. Dubois، ١٩٣٨، ص ١٠٢-١٠٤.

ويبدأ تاريخ ميرينا بالمعنى الدقيق مع بداية عهد رالامبو، الحاكم الذي تنسب إليه مجموعة كبيرة من الروايات الشفوية ليس فقط استخدام هذا الاسم الجماعي لأول مرة^(١٣٧)، بل أيضًا إدخال مؤسسات جديدة وتنظيمات هرمية جديدة. فقبل عهده الذي يقع بين سنتي ١٦١٠ و ١٦٤٠ على تفاوت في التقدير^(١٣٨)، لم يكن في ميرينا دولة منظمة، بل كان فيها عدد كبير من الرئاسات القروية يقطنها إمّا الفازيمبا سكانها الأصليون أو الهوفا^(١٣٩) الذين وصلت عشائرتهم في موجتي هجرة كبيرتين قبل حوالي سنة ١٥٠٠ على الأرجح^(١٤٠). ويبدو أن القرن السادس عشر شهد نزاعات متقطعة لم تكن الحرب وسيلة فضها بالضرورة، بل كان يت فيها أيضًا حكماء ومنجمون محليون، وشيوخ جماعة الأمباندرانا الذين كانوا قد استقروا بين الفازيمبا قبل وصول الهوفا^(١٤١). ولأن الهوفا والفازيمبا لم يكونوا وقتئذ يشكلون جماعتين أو شعبين متميزين إثنين ولكل منهما سلطة سياسية مركزية، فقد اضطلع الأمباندرانا تدريجيًا بدور قيادي، وخرجت منهم فيما بعد سلالة الأندريانا، التي بدأها أندريامانيلو، والد رالامبو. فأندريامانيلو هو الذي أقام التحصينات الأولى في ألويسارا، وبدأ استخدام الحديد لصنع الأسلحة ولأغراض منزلية محدودة. وعلى الرغم من أن رماحه ذات الرؤوس الحديدية كفلت له التفوق المطلق على المسلحين برماح ذات رؤوس صلصالية، فقد صاهر أيضًا أسرة رئيس الفازيمبا القوي في أمبوهيترايبي بغية تعزيز سلطانه^(١٤٢). وأدخل رالامبو مع عهده أول إله من الآلهة الملكية (Sampy) الإثني عشر، أي التعاويذ التي تحمي إمبرينا؛ كما أدخل ختان الملوك وسفاح القربى بينهم؛ أو الاحتفال السنوي بحمام الملك (fandroana)^(١٤٣)؛ وتأليه الملوك المتوفين؛ وطبقات النبلاء andriana ووحدات شغل المعادن (صاغة الفضة والحدادين) العاملة في خدمة الدولة؛ وضريبة الرأس؛ واستهلاك لحم البقر؛ وجيشًا جديدًا صغيرًا ولكنه دائم^(١٤٤). وخلفه ابنه أندريانجاكا الذي نغم نهائيًا على

(١٣٧) F. Callet، طبعة ١٩٥٣، المجلد الأول، ص ٢٨٤ و ٢٨٥.

(١٣٨) M. Cheffaud، ١٩٣٦، ص ٤٦ و ٤٧، A. Jully، ١٨٩٨، ص ٨٩٠ و ٨٩٨، A. Grandidier، ١٩٠٨، ١٩٢٨، المجلد الرابع، الجزء الأول، ص ٨٣ و ٨٥. وأيضًا R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٢٢٩ والهامشية.

(١٣٩) على الرغم من أن عبارة «هوفا» لا تزال تستعمل بصدد الفترة الأولى من التاريخ المحلي، فهي لا تدل على الطابع الإثني، وصارت بعد عهد رالامبو وحتى نهاية دولة الميرينا، تشير إلى العوام (وإن كثر استعمالها مرادفًا وبدليًا لاسم ميرينا).

(١٤٠) C. Savaron، ١٩٢٨، ص ٦٣، R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٢٢٠.

(١٤١) F. Callet، طبعة ١٩٥٣، المجلد الأول، ص ٢٨ و ٢٩ و ١٨ و ٥٤، C. Savaron، ١٩٢٨، ص ٦٥ و ٦٦؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٢٢٧ و ٢٢٨ (الهامشية رقم ١١٢) و ص ٢٣٣-٢٣٥.

(١٤٢) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٣٠٨ و ٣٠٩، الذيل؛ F. Callt، طبعة ١٩٥٣، المجلد الأول، ص ٢٧ و ١٢٦.

(١٤٣) أفضل مؤلف في هذا الموضوع هو: G. Razafimino، ١٩٢٤.

(١٤٤) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٢٣٥، H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص ١١٦.

الفازيمبا، فحاربهم بأسلحة نارية حصل عليها من تجار جلبوها من الساحل الغربي تحت الحماية الملكية^(١٤٥). وفي عهد أندريانجاكا، غدا الحكم الملكي للميرينا أكثر ترفعا وازداد بعدا عن رعاياه، وكانت بعض اجراءاته الداخلية تشيع الخوف. غير أن الفضل يرجع إليه في تأسيس مدينة أنتاناناريفو، واستغلال المستنقعات لإنتاج محاصيل كبيرة من الأرز مما أتاح للميرينا، حسبما لاحظ هوبير ديشامب. قاعدة اقتصادية في وقت مبكر مكنتهم من أن يفوقوا سواهم من الملغاسيين عددا^(١٤٦).

بيد أن نمو السكان في إيميرينا ضاعف أيضًا من خطر المجاعة (tsimiompy)، واضطر الحكام إلى توسيع الأراضي المروية بصورة مستمرة، الأمر الذي مارسه بدون استثناء ثلاثة خلفاء لأندريانجاكا حتى وقت متأخر من القرن الثامن عشر. وبينما اكتفى كل من ابنه وحفيده بتميز نفسه بزيادة أحرف إلى اسمه (سيد السادة وسيد أعظم السادة، بحيث أصبح الاسم يتألف من ثلاثة وثلاثين حرفًا في الملغاسية)، فقد كان ابن حفيده، واسمه أندرياماسينا فالونا، حاكمًا عظيم الشأن إذ تمكن بمساعدة أندريامامبياندري، مستشاره الداهية، من خلع أخيه الأكبر الذي هرب إلى الساكالا فا بل والتمس منهم مساعدة عسكرية^(١٤٧). وانتهج أندرياماسينا فالونا سياسة توسع عدواني ولم يسمح باستقلال يذكر للرؤساء الكثيرين الذين أخضعهم لسلطته. وزاد عدد العشائر النبلية من أربع إلى ست. وكافأ ذوي الجدارة بين النبلاء باقطاعهم قرى ومنحهم لقب سادة الاقطاعية (tompon menakely)^(١٤٨). وحدا به كبر سنه إلى النظر في مشكلة خلافته ولم يزل على قيد الحياة. فقرر، خلافاً لمشورة أندريامامبياندري، تقسيم إيميرينا إلى أربعة أقاليم، ونصب على رأس كل اقليم حاكمًا من أبنائه. فلم يلبث أن وجد نفسه بين أربع ممالك مستقلة: اثنتين في الشمال، متركزتين حول أمبوهيترايبي وأمبوهيمانغا، مدينة المدافن (التي لا يوجد فيها «موطن» قدم لدب ولا لكلب ولا لغريب»، كما هو ماثور)؛ وثالثة في الجنوب، مركزها أنتاناناريفو؛ والرابعة في الغرب، عاصمتها أمبوهيدراتيمو. وذاق أيضًا مذلة السجن («سبع سنوات») على يدي ابنه أندريانتومبونيميرينا، حاكم الاقليم الغربي (ماروفاتانا)^(١٤٩). وتوفي الملك الطاعن في السن نحو سنة ١٧٥٠^(١٥٠)، وصارت إيميرينا مسرحاً لحروب داخلية شارك فيها أيضًا حكام من الخارج. وفي سبعينات القرن الثامن عشر غزت مملكة أمبوهيمانغا مملكة أمبوهيترايبي وظهرت جد قوية في عهد حاكمها

(١٤٥) F. Callet، طبعة ١٩٥٣. المجلد الأول، ص ٤٦١؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٢٤١ و ٢٤٢.

(١٤٦) H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص ١١٧.

(١٤٧) C. Guillain، ١٨٤٥، ص ٤٢؛ V. Malzac، ١٩١٢، ص ٥٤-٦٥.

(١٤٨) ترقى هذه المؤسسة إلى زمن أندريانجاكا وأخيه أندريانتومبونيندرنا، حين أنشئت اثنتا عشرة وحدة من الميناكيلى: راجع J. Rasamimanana و L. Razafindrazaka، ١٩٠٩، وطبعة ١٩٥٧، ص ٣٧.

(١٤٩) G. Grandidier، ١٩٤٢. المجلد الخامس، الجزء الأول، ص ٦٢ و ٦٤.

(١٥٠) A. Tacchi، ١٨٩٢، ص ٤٧٨.

أندريانيلوماسينا. وعلى الرغم من أن ابنه أندريانجافي هو الذي ورث العرش، فإن رامبواسالاما، ابن أخيه، هو الذي ولي الحكم في أمبوهيمانغا نحو ١٧٧٧/١٧٧٨ حتى صار يعتبر أعظم ملوك إيميرينا.

واتخذ رامبواسالاما لنفسه اسم أندريانامبونيميرينا، وتوصل أولاً إلى إقرار السلام بينه وبين الملوك من اخوته ومنافسيه. ثم حصّن أطراف مملكته بإعمارها بجماعات تعهدت بحماية حدودها، وحصل على كمية كبيرة من الأسلحة النارية عن طريق غربي مدغشقر. وفي عام ١٧٩٧^(١٥١)، سقطت أنتاناناريفو في حوزته، وتلتها بعد قليل أمبوهيدراتريمو، ثم آلت إليه أيضاً قبل سنة ١٨٠٠ عدة أقسام من إيميرينا غير واضحة المعالم. وتجاوز بطموحه الجهود الواضحة لتوحيد إيميرينا، فبدأ يوفد رسلاً توخى العناية في اختيارهم، إلى حكام مناطق أخرى من مدغشقر. يعرض عليهم أن يعلنوا ولاءهم له مقابل الاحتفاظ باستقلالهم الذاتي أو أن يواجهوا غزو الميرينا لهم في وقت لاحق. وقد نجحت هذه الدبلوماسية أحياناً، كما حدث مع بيتسيليو مانانديريانا ومع أندراتنسيي بيتافو (وهم خليط من الأنتاندرانو الذين هجروا غربي مدغشقر إبان فترة توسع الساكالافا، ومن البيتسيليو ومن بعض الميرينا المستوعبين). ونجحت كذلك في غربي إمامو. لكنها فشلت في أماكن أخرى يذكر منها مينابه وأجزاء من اللانجينا وإيساندرا، ومع ذلك فما من شك في أن إيميرينا كُفّت نهائياً في عهد أندريانامبونيميرينا عن أداء الجزية للساكالافا، وبدأت تصير قوة يحسب لها حساب على الرغم من ضيق مساحة أراضيها^(١٥٢). وكان أندريانامبونيميرينا ملكاً صعب المراس، ويقال إنه لم يكتف بالقضاء على السرقة في إيميرينا بل منع فيها أيضاً تعاطي المشروبات المسكرة وتدخين التبغ. وخلاصة القول هي أن أندريانامبونيميرينا جعل من نفسه السلطة بأكملها، أعلاها وأدناها، بانيًا سياسته على الأفكار التي سبق أن عمل بها أندرياماسينا فالونا، مع تلطيفها دائماً بالمشورة التي يتلقاها من شيوخ موقرين وبالمعلومات التي تتدفق من الاجتماعات العامة (Kabary) ومن مجلس السبعين الذي كانت تمثل فيه كافة جماعات المملكة^(١٥٣). فهو إذ وحد إيميرينا وأعاد تنظيمها، مهد الطريق لقيام امبراطورتها في القرن التاسع عشر.

ولا يغض من أهمية تاريخ كل من السيهانكا والبيزانوزانو أن أيًا منهما لم يصل إلى تكوين دولة قوية. ذلك أن السيهانكا نشأوا وتطوروا حول بحيرة الأوترا (أكبر بحيرة في مدغشقر)، في حين توطن البيزانوزانو في منطقة تمتد بين الغابات المدارية المطيرة في الساحل الشرقي والجرف المحيطة بها، ومن ثم فإن كلاهما كان يحتل موقعًا مثاليًا - فالبيزانوزانو على الطريق

(١٥١) G. Grandidier، ١٩٤٢، ص ٩١ الحاشية رقم ٢ وص ٩٢، H. Deschamps، ١٩٦٥، ص ١٢١ و ١٢٢.

(١٥٢) تضاهي تلك المساحة مساحة دائرة قطرها ٢٠ ميلًا: انظر الخريطة التي أعدها Savaron استنادًا إلى دراسة تفصيلية في: H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص ١١٨.

(١٥٣) للإطلاع على موجز لهذه التغيرات انظر: H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص ١٢١-١٢٧، أو النصوص الفرنسية لـ F. Callet، طبعة ١٩٥٣، المجلد الثاني والثالث.

التجارية الرئيسية التي تربط إيميرينا بالساحل الشرقي، والسيهانكا في الجهة المقابلة على طريق مراكز التوزيع التجارية في الشمال الغربي. ومن شبه المؤكد أن الأوفا (الهوفا) الأوائل، الذين بيعوا كرقيق عام ١٦١٤، حسب رواية الأب ماريانو، بلغوا تلك المراكز التجارية عن طريق وسطاء من السيهانكا^(١٥٤). ومن جهة أخرى، كان البيزانوزانو الموردين الرئيسيين بين إيميرينا وتجار جزر المسكارين المتمركزين على الساحل الشرقي من مدغشقر^(١٥٥). والواقع أن كلا السيهانكا والبيزانوزانو كانوا يملكون أعدادًا كبيرة من الرقيق إلى حد أنهم اضطروا في سنة ١٧٦٨ إلى الاستعانة بالأوروبيين من أجل قمع تمرد العبيد^(١٥٦). وفي عام ١٦٦٧، عندما دخل فرانسوا مارتان بلاد السيهانكا من الجانب الشرقي (بعد رحلة دامت ثمانية عشر يومًا)، وجدهم يسكنون قرى محصنة على قمم التلال، مسورة بجدران حجرية عالية (مبنية بملاط ضارب إلى الحمرة) وتحيط بها خنادق واسعة وعميقة. وكانوا مهرة في صناعة الفخار؛ وكان عندهم جسر هو الوحيد الذي رآه الأوروبيون في مدغشقر حتى ذلك التاريخ؛ وكانوا مسلحين تسليحًا جيدًا للغاية إذ تمكنوا بالقسي والسهام من إحباط الحملة التي شنّها عليهم مارتان وكان قوامها أربعين من أبناء وطنه و ٣٠٠٠ من البتسيميساراك^(١٥٧). وأكد مارتان أيضًا أن السيهانكا من أهم الجماعات التجارية في الجزيرة. ولئن كان ذلك يفترض قدرًا لا يستهان به من التنظيم السياسي، فإنه لا توجد أدلة على أن السيهانكا وصلوا يومًا إلى إنشاء سلطة مركزية. لقد جرت محاولة لإنشاء سلالة حاكمة بين السكان الأصليين في منطقة بحيرة ألوترا، على يدي راينيفانانينا الذي يرجح أنه من بيتسيليو وأنه خلف وراءه اسم أنتسيهانكا الجماعي دون أن يعقبه خلف سياسي^(١٥٨). والواقع أن السيهانكا كانوا يؤدون الجزية لايوبينا خلال القرن الثامن عشر، وإن كانوا قد بذلوا محاولة جدية واحدة على الأقل للتملص منها بشن هجوم كبير مني بالفشل^(١٥٩). أمّا البيزانوزانو الذين يدل اسمهم الجماعي على انعدام السلطة المركزية، حسبما يرى ويليم إليس^(١٦٠)، وكانت بلادهم في الأصل تدعى أنكاي، فكانوا هم أيضًا يحكمهم رؤساء قرى (mpifehy) ويعيشون في قرى محصنة. إلا أنهم، خلافًا للسيهانكا، كانت توجد عندهم مؤسسة واحدة على الأقل تجمع بينهم، هي مجموعة تعاويز تمثل أحد عشر إلها حاميًا لهم، قيل إنها وفدت إليهم من بلاد الساكالافا. ولما كان عدد منها يحمل أسماء

(١٥٤) L. Mariano في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ١٢ و ١٣.

(١٥٥) N. Mayeur، ١٨٠٦، ص ١٢٣.

(١٥٦) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٨٥، ص ١٢٠ و ١٢١ والحاشية رقم ١، ص ١٣٢.

(١٥٧) F. Martin، Mémoire, décembre 1667، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد التاسع، ص ٥٥٢-٥٥٩.

(١٥٨) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ١١٧، الحاشية رقم ٣.

(١٥٩) C. Guillain، ١٨٤٥، ص ٢٤؛ N. Mayeur، ١٩١٢، ص ٧٠.

(١٦٠) W. Ellis، ١٩٣٨، المجلد الأول، ص ١٣١. وذهب مايور إلى وصف البيزانوزانو بأنهم «جمهورية».

ساكالافية^(١٦١)، فمن المحقق فيما يبدو أن أصلها من الساحل الغربي وإن كان من المحتمل أن يكون كهنة (ombiasa) البيزانوزانو قد ابتدعوا بعضها. وقرب أواخر القرن الثامن عشر، يبدو أن البيزانوزانو، خلافاً للسهيانكا، قبلوا سلطان رانديرانجومونا عليهم باعتباره أول ملك لهم، لكن الميرينا سرعان ما أحبطوا هذا التطور بطلبهم خضوع ملك البيزانوزانو لسلطنتهم واستجابته لهذا الطلب^(١٦٢).

كذلك اتخذ التانالا، المحصورون بين البيتسيليو سكان المرتفعات والأنتيمورو سكان الساحل، اسماً مشتقاً من الطبيعة، فهم «أهل الغابة» (أتانالا)، وهو اسم استخدم في أنحاء أخرى من مدغشقر وإن لم ينطو على هذا القدر من الدلالة الإثنية الثابتة. والواقع أن التانالا أصبحوا يتألفون من خليط سكاني شديد التنوع. فكانت ثلاث وعشرون عشيرة من عشائهم تدعي الانتساب إلى البيتسيليو؛ ولم يكن لأي فئة من التانالا دولة قط. وإن كان بعضهم قد برز في التاريخ المحلي، وهم المعروفون باسم تانالا إيكونغو. علمًا بأن الإيكونغو كتلة صخرية ضخمة لا يمكن الوصول إليها إلا بممرات اصطناعية^(١٦٣). ولئن كانت منطقة التانالا - إيكونغو معزولة تمامًا عن أراضي البيتسيليو المرتفعة، فإنها كانت تمثل الظهر الطبيعي للمنطقة الساحلية (إذ لا تبعد عنها بأكثر من خمسة وأربعين كيلومترًا) ويمكن الوصول إليها (باستثناء الكتلة الصخرية) بطرق مائية يذكر منها أنهار الساندرانتا، والفاراوني، والماتيتانا نهر الأنتمورو^(١٦٤). فلا عجب إذن أن يكون الإيكونغو - تانالا قد قبلوا بينهم مهاجرين من الساحل الشرقي، وأن يكون أحدهم، واسمه رامبو، الذي يحكى أنه من الأنتيوني - الأنتمورو، قد أنجب سلالة الزافيرامبو المحلية، التي ذكرها الأجانب لأول مرة عام ١٦٦٨^(١٦٥). وتذهب روايات التانالا، التي جمعها أردان دو بيبك حوالي سنة ١٩٠٠، إلى أن رامبو وصل إلى الملك بفضل معرفته بالتعاويد الشافية (fanafody) والنصوص العربية المالغاسية (Sorabe). ويذكر عن رامبو أيضًا أنه كان «مشرعاً». وقد ابتدع عدد من خلفائه أيضًا تعاويد لحماية الإيكونغو - التانالا، واشتهروا بقدرتهم على التنبؤ بالظواهر الطبيعية. واحتفظ الرؤساء السابقون على قيام السلالة الحاكمة، مثل الأناكاندريانا والأندريامافيتني، بعدد من الامتيازات؛ ومع أن الزافيرامبو كانوا يمارسون امتياز ذبح الحيوانات الداجنة (Sombili)، فقد كانوا يقصرونه على أنفسهم، واشتهر الزافيرامبو أيضًا بأنهم أبناء إيساندرانتا (Zanka Isandrananta)، لأن أخلاط الملوك المتوفين، بعد

(١٦١) Vallier، ١٨٩٨، ص ٨٠ و ٨١.

(١٦٢) F. Callet، طبعة ١٩٠٨ المجلد الأول، ص ٧٧-٨٤ وطبعة ١٩٠٩، المجلد الثاني، ص ٥٢٧. V. Malzac، ١٩١٢، ص ٩٢؛ G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ١٣٣ و ١٣٤.

(١٦٣) A. du Picq، ١٩٠٥، ص ٥٤١ و ٥٤٢.

(١٦٤) المرجع السابق، ص ٥٤٣.

(١٦٥) انظر R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٩٢ والحاشية رقم ١٤. ويرى ديشامب، أن رامبو نفي في القرن السادس عشر.

عهد رامبو، كانت تلقى في هذا النهر، فنشأ اعتقاد بأن التماسيح كانت تفقس منها^(١٦٦). وشهد معظم القرن الثامن عشر صراعات بين الإيكونغو - التانالا والأنتيمورو، أفضت إلى غزو التانالا الأراضي المنخفضة وتدميرها في أواخر القرن. وعند منعطف القرن التاسع عشر ارتبط أندرياماموهوترا، أحد الزافيرامبو، بتحالف مع أندريانامبونيميرينا^(١٦٧).

أما البار، أهم رعوي مدغشقر وكثيرًا ما رُدوا إلى أصل أفريقي^(١٦٨)، فيبدو أنهم ظهروا في ناحية ما من القطاعات الغربية من أريندرانولاند، على طول نهر إيهوزي. ويذكر دي فلاكور موقفًا في هذه البقعة تقريبًا يدعى فاراباي^(١٦٩) (اسم مركب في لغة البار من فارا وباي / بي التي تعني: عظيم أو كثير) وهو اسم واحدة من عشائر البار الكبرى الثلاث. وقد استوطن البار - بي هضبة هورومي، بجاورهم البار إيانستانسا من الشرق، والبار إيامونو من الجانب الغربي، جهة الساكالافا. ومن البار أيضًا عشيرتان مهمتان على صغرهما هما: الفيندا في جنوبي غربي إيبارا، والأنتيفوندرودين يقطنون الضفة الشرقية لنهر اليوناييفو، وكلتاها حديث النشأة، إذ أن الفيندا لم تتكوّن إلا في أوائل القرن التاسع عشر^(١٧٠). ويبدو أن البار توسعوا حتى بلغوا مواقع متفاوتة قربًا أو بعدًا من الحدود الطبيعية التي تفصل بينهم وبين الساكالافا والماهافالي والأنتاندروي والأنتانوسي والأنتيساكا والأنتيفاسي. وقد شهدت المنطقة الداخلية الجنوبية من مدغشقر (التي تشغل إيبارا الجانب الأكبر من مساحتها) فترتين متميزتين من حيث السلالة الحاكمة. تتزامن أولاهما مع عهد الماروسيرانا الأوائل ويرجح أن تظل غير معروفة معرفة وافية^(١٧١)، والأخرى، وهي الأحداث عهدًا، فترة حكم الزافيمانيلي فيما بعد سنة ١٦٥٠ تقريبًا. ولا شك أن انعدام أي قواعد للخلافة على الحكم وما يجده المنشقون من سهولة وطمأنينة في الهجرة من البلاد مع مواشيهم طلبًا لمراع أفضل، قد أسهما في تعجيل انحلال السلطة السياسية في أربعينات القرن السابع عشر، عندما غزا ديان مانهيلي حاكم الماهافالي، الداخل الجنوبي وشرع في تنصيب أقربائه حكمًا محليين. وبعد وفاته عام ١٦٥٣، تسلم أسلافه الزافيمانيلي، مواقع السلطة تدريجيًا في إيبارا وإن لم يكن ذلك لصالح البلاد بالضرورة. فتاريخ إيبارا بين نحو ١٦٥٠ و ١٨٠٠ يغلب عليه التنافس بين أصاغر الملوك (mpanjaka-kely) من الزافيمانيلي (تمييزًا بينهم وبين الـ mpanjaka-be، اللقب الملكي الذي لا يعطى إلا لحكام العشائر الكبرى من البار)، كما يغلب عليه تكاثرهم الذي أدى إلى ظهور فروع (tariki) لا حصر لها من أسرة البار. وكان تنافسهم الداخلي اقتصاديًا أكثر منه سياسيًا. بيد أن

(١٦٦) A. du Picq، ١٩٣٣، ص ٢٧-٣٩.

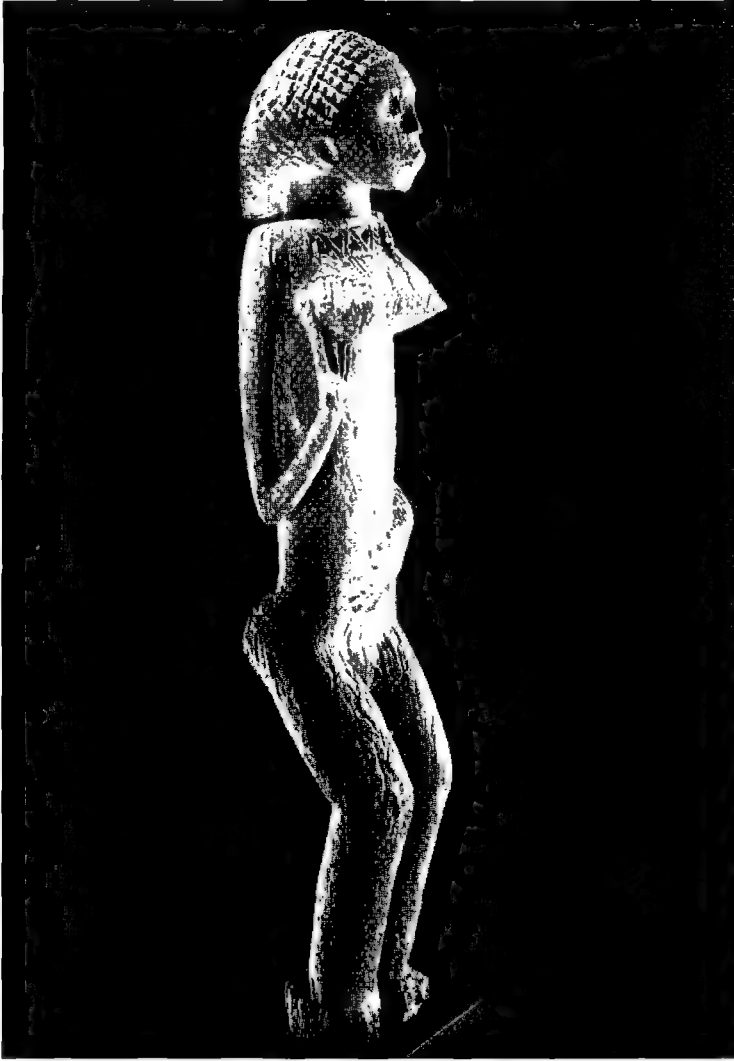
(١٦٧) المرجع السابق، ص ٣٩.

(١٦٨) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ١١٦-١٢٠، والحواشي ذات الصلة.

(١٦٩) E. de Flacourt، ١٩١٣/١٦٦١، ص ٣٣.

(١٧٠) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ١٢٤.

(١٧١) المرجع السابق، ص ١٢٣-١٣٧.



اللوحة ٢٠٢٨: من تراث جماعة الأمبوسيترا التي تنتمي إثنيًا إلى الباراء، وموطنها جنوب شرقي مدغشقر: تمثال تذكاري يدعى أوالو (alualu): يقام عندما يتوفى شخص دون أن يخلف ذكراً، أو إذ لم يودع جثمان الميت في مدفن العائلة. وقد وجد هذا التمثال محاطاً بسياج من الأعمدة تحمل قرون بقر الدراب التي ذبحت أصحابي في احتفالات الدفن. وكانت القاعدة أن يستعاض بتمثال امرأة عن الذكر المتوفي يرمز إلى العنصر الذي يكفل انجاب الخلف. وهذا التمثال منحوت من خشب الكافور المعروف بصلابته. وارتفاعه ١٠٧ سم.

الزافيمانييلي، الذين لم يكن لديهم نظام لتحصيل الضرائب بصورة منتظمة، أداموا سيادتهم المحلية بتدبير جانب من ثروتهم عن طريق إصدار أحكام قضائية^(١٧٢)، والجانب الأكبر منها

(١٧٢) قد يكون هذا هو السبب الذي جعل القضاء عند الباراء ينطوي على أشكال شتى من المحاكمة بالزج في محنة.

عن طريق شن غارات لسلب قطعان الماشية التي كانت المصدر الرئيسي لتلك الثروة. وبالنظر إلى أن الزافيمانيلي لم يكونوا يستطيعون أن يغيروا على رعاياهم أو يتورطوا في حروب خارجية، فقد راحوا يغيرون على حظائر بعضهم البعض بدرجات متفاوتة من الانتظام ودون أن تكون لديهم أية تطلعات سياسية. ولم تنكسر هذه الحلقة من التوتر المفتعل إلا بعد عام ١٨٠٠ على يدي رايكيتروكا، وهو حاكم جدير بكثير من الاهتمام ويستحق عهده أن يدرس بمزيد من التعمق^(١٧٣). ولم يكن ملوك البارا يحكمون عشائريهم حكمًا مطلقًا ولم يكن باستطاعتهم إعلان حرب دون موافقة مجالسهم الوزارية (التي كان الإيماونو يسمونها Tandonaka) وولاية الأقاليم (Mamandranomay)، الذين كان يعينهم المبانجاكا - بي في مناصبهم ويخضعون أيضًا لمراقبة مجالس الشيوخ المحلية (Ionaka في لغة الإيماونو)^(١٧٤).

الدول الشرقية والجنوبية : البيتسيميساركا والأنتيمورو والأنامباهواكا والأنتيفاسي والأنيساكا والأنتانوسوي والأنتاندروي

نشأ البيتسيميساركا على الساحل الشرقي لمدغشقر في الجزء الممتد بين خليج أنتونجيل وفاتوماندري على وجه التقريب. وكثيرًا ما يقسمون إلى «شمالين» (Antavaratra) و«جنوبيين» (Antatsimo) وجماعة البيتانيمينا التي تفصل بينهما. ويؤكد عدد كبير من المصادر أن السكان الأصليين في هذه المنطقة لم يعرفوا قبل القرن الثامن عشر اتحادات سياسية كبيرة، وظلوا خاضعين لرؤساء (filohany) قلما تمتد سلطتهم على أكثر من قرية أو قرنتين. غير أنه يبدو أن رؤساء المنطقة المحيطة بخليج أنتونجيل الشاسع كانوا أكثر تنظيمًا وكانت عندهم شعارات ملكية ابتداء من أواخر القرن السادس عشر على الأقل^(١٧٥). وقد جادت الطبيعة على الأنتافاراتري، فكانت لهم كل المرافئ (في أنتونجيل وتيتينغه وفولبوانت وفينيريفه وتاماتافه)، بينما لم يكن على ساحل منطقة البيتانيمينا أي موانئ. وعندما بدأت جزر المسكارين تعتمد اعتمادًا متزايدًا على شرقي مدغشقر في التزود بالأرز والمواشي والأيدي العاملة من الرقيق، لم تعد السيطرة على الموانئ تكفل الثروة لأصحابها من الرؤساء فحسب، بل كفلت لهم أيضًا قوة الأسلحة النارية الدفاعية والهجومية. وكان هذا الجزء من مدغشقر هو الجزء الذي استقر فيه معظم الأوروبيين، ولاسيما القراصنة الانجليز والأمريكيون ابتداء من ثمانينات القرن السابع عشر حتى عشرينات القرن الثامن عشر. وتظاهر كثيرون منهم مع الأنتافاراترا وأنجبوا سلالة من المولدين عرفوا باسم الزانامالاتا، وكثيرًا ما تحالفوا مع الرؤساء

(١٧٣) J. Rabemanana, 'Les pays des Kimoso et son histoire depuis les origines jusqu'à l'an 1820', 1911-1912, MS in the Archives of the Académie malgache, Antananarivo, p. 98

R.K. Kent, ١٩٧٠، ص ١٢٤، الحاشية رقم ٤٤، وص ١٢٩ الحاشية رقم ٦٥.

(١٧٤) L. Michel, ١٩٥٧، ص ٣٤-٥١، C. Le Barbier، ١٩١٦-١٩١٧، ص ٩٧-١٠٠.

(١٧٥) في تسعينات القرن السادس عشر، شاهد الهولنديون حاكمًا يحتكر اللون الأحمر ويضع على رأسه «تاجًا» له قرنان.

لكونهم أبناء بناتهم. وتمخضت إحدى هذه الزيجات، حوالى سنة ١٦٩٤، عن مولد اسمه راتسيميلاهوه^(١٧٦)، اصطحبه أبوه إلى انجلترا وإلى الهند فترات قصيرة^(١٧٧). ثم طرأ تغيير سياسي عند البيتانيمينا (الذين عرفوا وقتئذ باسم سيكوا أو تسيكوا في الملاغسية الحديثة) أتاح بداية سياسية لراتسيميلاهوه. ففي حوالى ١٧٠٠ بدأ السيکوا يتحدثون حول رؤساء أقوياء. ونحو سنة ١٧١٠، انتخبوا رئيس فاتوماندرى حاكماً أعلى يستطيع أن يقودهم إلى غزو الموانئ الشمالية. وكان في سبيل صد غزوة شنت على هذه الموانئ أن توصل راتسيميلاهوه إلى توحيد معظم الأتافاراترا على الرغم من صغر سنه.

واسترجع راتسيميلاهوه فينيرفه عام ١٧١٢، وأدى انسحاب السيکوا على عجل عبر حقول ذات تربة صلبة حمراء مشبعة بالماء والنصاق الطين بأقدامهم إلى تسميتهم Be-tani-mena (حشد التراب الأحمر)^(١٧٨). وصاغ راتسيميلاهوه اسم بيتسيميساراك (الحشد الذي لا يتفرق) تأكيداً لديمومة الاتحاد السياسي، وتمييزاً لهم عن البيتانيمينا. ثم حقق السلام مع هؤلاء بأن تخلى عن مرفأ تاماتافه لصالح ملكهم. فانتخب ملكاً (mpanjaka-be) على جميع البيتسيميساراك، وتسمى باسم جديد هو Ramaroumanompou (Ramaromanompo في اللغة الحديثة، ومعناها: السيد الذي يخدمه الكثيرون)، واتخذ من فولبانت عاصمة له^(١٧٩). إلا أن عهد السلم بين البيتسيميساراك والبيتانامينا انقضى بعد ستة أشهر، فاستولى راتسيميلاهوه على تاماتافه، وأجبر ملك البيتانيمينا على الفرار جنوباً إلى منطقة يتعذر بلوغها^(١٨٠). كذلك عقد تحالفات مع الأناتيسمو (الجنوبيين) ومع البيزانوزانو^(١٨١). وفي ثلاثينات القرن الثامن عشر كان راتسيميلاهوه واحداً من أقوى ملوك مدغشقر، يرأس اتحاداً يضم عشائر وعائلات تمارس عادات مستقلة إلى حد ما. وقد حقق ذلك بسماحه للرؤساء التقليديين بالحفاظ على استقلالهم الذاتي، لقاء أن يدفع كل منهم الجزية التي يراها مناسبة من العبيد والماشية والأرز. كما عوّض أقرباء الرؤساء (filohany) الذين قتلوا في المعارك ضد البيتانيمينا، بمنحهم هبات ملكية (vilipate) وسمح للبيتانيمينا بأن يفتدوا ذويهم الذين أسروا أثناء المعارك. وأخذ أبناء كبار الرؤساء وصغارهم رهائن في بلاطه واستخدمهم مبعوثين ملكيين (ompanghalalan) ينقلون أوامره إلى البيتسيميساراك. وأقام محكمة عليا تتيح لأي فرد من البيتسيميساراك أن يتجاوز سلطة حاكمه المحلي^(١٨٢). وإذ أدرك راتسيميلاهوه بوضوح قوة النزعات الاستقلالية داخل

(١٧٦) N. Mayeur, Ratsimilaboe, ١٨٠٦، نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة، ص ١٣٢.

(١٧٧) المرجع السابق، ص ١١؛ G. Grandier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ٢٨، الحاشية رقم ١.

(١٧٨) N. Mayeur, Ratsimilaboe، ١٨٠٦، نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة، ص ٢٨-٣٦.

(١٧٩) المرجع السابق، ص ٣٦-٤٨.

(١٨٠) المرجع السابق، ص ٦٤-٧٧.

(١٨١) المرجع السابق، ص ٨٣-٩٠.

(١٨٢) المرجع السابق، ص ١١٦-١٢٤.

مملكته، فقد تزوج من ماتافه، الابنة الوحيدة لأندريان بابا ملك إيوني بهدف الارتباط بالقولامينا وبامبراطورية الساكالا^(١٨٣). وأخيرًا توفي راتسيميلاهوه في ١٧٥٤، بعد أن قضى أربعين سنة زعيمًا وموحدًا للبيتسيميساركا. وتلاه في الحكم ثلاثة خلفاء بين ١٧٥٥ و ١٨٠٣، فقد أولهم حياته في إحدى إغارات مطاردة الرقيق؛ والثاني قتله بعض رعاياه طعنًا بالرماح. أما الثالث، وكان أوسطهم واسمه يافي، فلم يشتهر إلا بكونه أكبر تجار الرقيق في مدغشقر. لقد أصبحت بلاد البيتسيميساركا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر شبيهة بأنغولا في أحلك فترات الاتجار بالرقيق في أوائل القرن السابع عشر.

لم يعد هناك أدنى شك في أن كلتا دولتي الأنيساكا والأنيفاسي في جنوبي مدغشقر قد أسسهما مهاجرون قدموا من الغرب. وتسببت خلافات بين أندريانداهيفوتسي حاكم ساكالا فا - مينابه، وأخيه (أو عمه)، أندرياماندريسي، في اضطراب هذا الأخير إلى هجر مينابه والارتحال باتباعه إلى الداخل الجنوبي حيث عبر هضبة هورومبه، بل ربما بلغ الفجوة الفاصلة بين بارا وتانالا (التي تتيح ممرًا إلى الساحل الشرقي). غير أنهم لم يبلغوا نوسيانندرا (فانغابندرانو، فيما بعد) إلا في زمن حفيده بيهافا، فصارت عاصمة الأنيساكا، واتخذها حكام الزارايهافا مقرًا لهم ومخزن أرز لمملكته^(١٨٤). ويقول الرواة الأنيساكا إن الاسم إنما وضع بقصد الدلالة على أن أصلهم من الساكالا فا^(١٨٥). وتوحي الخريطة التي وضعها دي فلاكور بأن هجرة الأنيساكا انتهت في خمسينات القرن السابع عشر. أما الأنيفاسي فتذهب الروايات المتناقلة إلى أن ندرتسيليو جدهم الأول، قدم من القارة الأفريقية إلى نهر ميناراندرا في الوقت الذي كان فيه الماروسيرانا قد استقروا بين الماهافالي، في مينابه وفي بعض أنحاء إيبارا. واستقر ندرتسيليو في إيبارا مع رفيق له اسمه إيسورو (افترق عنه فيما بعد وأسس عشيرة الزافيسورو). إلا أن المصاعب مع الزافيمانيلي تفاقم في زمن حفيده ندريمبولانوني. ثم مضى شرقًا حيث ناصر في حرب محلية حاكم أنتيفاتوبه الذي صارت ابنته، مقابل ذلك، زوجة لندريمبولانوني. وابتدع ماروفيلأ أحد أبنائه الثلاثة اسم أنتيفاسي (شعب الرمل) لكي يوحي بأن مملكته ستضاهي الرمال في كثافة سكانها^(١٨٦).

ولا شك أن أهم حكام الأنيفاسي قبل القرن التاسع عشر كان إيفارا الذي اتخذ أمباكي (الاسم القديم لـ فارافانغانا) مقرًا له. وتوصل إيفارا إلى احتكار التجارة مع الأوروبيين الأوائل الذين قدموا بسفنهم لزيارة ساحله، وبلغ من القوة قدرًا جعل الكثيرين يعتبرونه المالك الوحيد لنهر المانامباترا^(١٨٧). وتخص الروايات بالذكر حاكمًا آخر من حكام

(١٨٣) المرجع السابق، ص ١٢٤-١٣٠.

(١٨٤) H. Deschamps، ١٩٣٦، ص ١٦٦.

(١٨٥) H. Deschamps، ١٩٣٦، ص ١٦٢-١٦٤، Marchand، ١٩٠١، ص ٤٨٥ و ٤٨٦.

(١٨٦) M. Fontoynt و E. Raomandahy، ١٩٣٩، ص ١-٥.

(١٨٧) المرجع السابق، ص ٦ و ٧.

الزرايبهافا هو ماسيبا الذي حرر الأنتيفاسي من سيطرة الأنتيمورو عليهم زمناً لم يطل. وكان إيفارا خلفاً لماسيبا وإن تعذرت معرفة تواريخ حكمهما. ولا شك أن الأنتيفاسي (الذين يدعون أحياناً أنهم أقرباء الزرايبهافا) ظهوروا بعد الأنتيساكا - ربما في سبعينات القرن السابع عشر - ومن ثم قد يكون ماسيبا هو آخر حكامهم في القرن السابع عشر. ويستفاد من مصادر الأنتيمورو أنه يمكن أرجاع النزاعات التي قامت بين الأنتيمورو والأنتيفاسي إلى ثمانينات القرن السابع عشر^(١٨٨). واستمرت تلك النزاعات أيضاً في القرن الثامن عشر لكن الحروب لم تكن حاسمة قط. وكان الأنتيساكا أكثر تطلعاً نحو الداخل وعانوا من مصاعب جسيمة بسبب مسائل الخلافة. وتذكر الروايات أن راتونغالازا، أحد ملوك الزرايبهافا، «قتل جميع إخوته أو طردهم». وكان حفيده لينغوايو آخر ملك عليهم في القرن الثامن عشر، وهو الذي وسع أراضيهم إلى أبعد حدود بلغتها^(١٨٩). ولا يزال تاريخ كل من الأنتامباهاوا والأنتيمورو في القرن الثامن عشر غير معروف على الرغم من أن الروايات الأوروبية تذكر ماتيتانا على أنها واحدة من أهم المناطق المصدرة للأرز والرقيق. لاسيما بعد سنة ١٧٢٤^(١٩٠). وثمة جانب آخر عظيم الأهمية في تاريخ القرن الثامن عشر، ولاسيما بعد حوالي ١٧٥٠، هو الاستيلاء العام بين العوام تحت حكم سلالاتي الزايفندرامينا والأنتيوني، استيلاء أفضى إلى انفجار وقع في القرن التاسع عشر واضطر حكام الأنتيوني على الأقل إلى التماس مناصرة الميرينا لهم في محاربة رعاياهم.

وراح ثلثا المستوطنين والجنود الذين بعثتهم فرنسا إلى فور دوفان نحو عام ١٦٧٤، وكان عددهم يقرب من أربعة آلاف، ضحايا مرض الملاريا والجوع والموت العنيف^(١٩١). وبعد ذلك بأربعة وعشرين سنة، اكتشف ربان سفينة هولندي وسط أنقاض فور دوفان في بلاد الأنتانوسي، أن «الملك» المحلي قرصان من جزيرة المارتينيك اسمه صمويل. وكان تحت إمرته نحو ثلاثين من الأوروبيين وزهاء ٣٠٠ من الأنتانوسي واسطول قوامه خمس عشرة مركباً كبيراً، وكان في حرب دائمة مع ديامارانغ دياميرا، الحاكم الشرعي^(١٩٢). ولم يكن استمرار ارتباط الأنتانوسي بالأوروبيين يستند إلى العلاقات السابقة التي نشأت عن وجود فور دوفان، بل أيضاً إلى أن اقتصاد جزر المسكارين أصبح بعد سنة ١٧٢٠ اقتصاد مزارع كبيرة تفوق احتياجاته من الرقيق والأرز والماشية امكانات تلبيتها. وقد اكتشف الكونت دي موداف، الذي أرسل حاكماً للمستوطنة الفرنسية الثانية في فور دوفان (١٧٦٧-١٧٧٠)، أنه يوجد ما لا يقل عن خمسة وثلاثين حاكماً بين وادي أمبولو ونهر ماندراره

(١٨٨) G. Mondain، ١٩١٠، ص ٧٣، R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٩٨ و ١٥٧.

(١٨٩) H. Deschamps، ١٩٣٦، ص ١٦٦ و ١٦٧.

(١٩٠) C. Grant، ١٨٠١، ص ١٦٧-١٧١ من تقرير يعود تاريخه إلى ١٧٦٣.

(١٩١) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ١٠٣، الحاشية رقم ٢.

(١٩٢) Jan Coin، Voyage، 168 في A. Grandidier، وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد السادس، ص ٤١-٤٧.

يتحاربون بلا انقطاع من أجل الرقيق والمواشي، مما أدى إلى هجرة الكثيرين من رعاياهم (ولاسيما بين الأنتاندروي) إلى الخارج، وأن أقوامهم لم يتجاوز مجموع رعاياه ٣٠٠٠ قروي^(١٩٣). لكن موداف الذي كان معارضا لتجارة الرقيق وجاء لكي يستبدل بها تجارة مشروعة. تخلت عنه فرنسا (مثلما تخلت عن دي فلاكور قبله)، فانهى به الأمر إلى الاتجار بالرقيق لكي يسدد ديونه ويعدد موارد مزارعه الشخصية في إيل دي فرانس (موريشيوس)^(١٩٤). وينبغي التذكير بأن فور دوفان أنشئت عندما كانت بلاد الأنتانوسي تدرج في عداد مناطق مدغشقر الأكلف سكانا وتشهد فائضا كبيرا من الانتاج الزراعي، بل وكانت أمامها فرصة مؤاتية لتحقيق وحدتها في دولة قوية. وبعد إخفاق بعثة موداف بوقت قصير، لاحظ زائر فرنسي آخر أن بلاد الأنتانوسي «أفقر» مناطق مدغشقر و «أشدّها كآبة»، فهي قليلة السكان، وبلا «موارد» تقريباً. بل إنه لم يوجد بها إلا عدد قليل من العبيد والماشية وكان يتعين جلبهم من مناطق بعيدة^(١٩٥).

وكانت دولة الأنتاندروي، الواقعة في أقصى جنوبي مدغشقر، تنقسم إلى قسمين مختلفين أشد الاختلاف: فالكاريمبولا كانوا هم السكان الأصليين غربي أنتاندروي بالمنطقة الواقعة بين نهري الميناراندرا والمانامبوفو، ولم يشهد تاريخهم أية هجرات. أمّا أنتاندروي الشرقية (بلاد الآمباتر، كما أسماها دي فلاكور)، فكانت تمتد من نهر المانامبوفو إلى نهر الماندراره، وكانت أغلبية سكانها في بداية الأمر من الماهاندروفاتو ثم أغرقهم موجات الهجرة الوافدة من إيبارا وأنتانوسي، تلوذ بالأراضي القاحلة في الجنوب من الاضطرابات السياسية في الوطن^(١٩٦). ويبدو أن سلالة الزايفمانارا الحاكمة ظهرت بين الماهاندروفاتو (الذين رحبوا بجماعات المهاجرين الأوائل) وأن الكاريمبولا أيضاً قبلوا حكمهم بالتدرج. وقد أطلق الزايفمانارا اسم الأنتاندروي الجماعي على جميع العشائر التي كانت تعيش بين نهري الميناراندرا والماندراره، إذ كان يرمز إلى وحدة سياسية هي «اتحاد الزايفمانارا». كذلك قبل الكاريمبولا، الذين حافظوا على استقلالهم الذاتي تحت سلطة رؤساء مقيمين في أمباهي، سلطة ملوك الزايفمانارا عن طريق التحالف بالمصاهرة وبدافع من حاجتهم الدائمة إلى الدفاع عن أنفسهم ضد توسع الماروسيرانا - الماهافالي في اتجاه الشرق^(١٩٧). ولكن مرور الزمن لم يجد الكاريمبولا نفعا يذكر من حكم الزايفمانارا؛ فلئن كان هؤلاء قد استطاعوا أن يوقفوا توسع الماهافالي

(١٩٣) Modave, Journal, 1768، مقتبس في G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ١٠. في ثلاثينات القرن الثامن عشر، ثار الأنتانوسي على الزايفندرامينا واستولوا على ماشيتهم، حسبما ذكر Le Gentil، ١٧٧٩ - ١٩٨١، المجلد الثاني، ص ٥١١-٥٢٢. ولكن يمكن أن تكون هذه الثورة قد وقعت في سبعينات القرن الثامن عشر حسبما رأى A. Grandidier، Notes MS, folios 316-410 and 551؛ G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ١٠٤، الحاشية رقم ٥.

(١٩٤) H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص ٨٠ و ٨١.

(١٩٥) M. de la Haye، 1774، مقتبس في G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ١٠، الحاشية رقم ١.

(١٩٦) E. Depoort، ١٩١٣، ص ١٦١-١٧٢، عرضاً موجزًا لمختلف الهجرات.

(١٩٧) المرجع السابق، ص ١٦٢ و ١٦٦.

عند نهر ميناراندرا حتى نحو ١٧٥٠، فإنهم عجزوا عن ذلك بعد هذا التاريخ^(١٩٨). وفي هذه الفترة نفسها تقريباً أسفرت الهجرات المتتالية من الداخل ومن أنتانوسي عن تفويض سلطة الزافيمانارا في شرقي أنتاندروي. وبحلول تسعينات القرن الثامن عشر انحصر الزافيمانارا على هضبة مانومبو، بعد أن جرفهم سيل الهجرة وأصبحوا عاجزين عن تدبير أمر الطابع المتغير لممتلكاتهم السابقة. وبذلك لم تكن نهاية القرن الثامن عشر تبشر بالخير لسكان الأنتاندروي، شأنهم في ذلك شأن كثيرين غيرهم من سكان مدغشقر.

جزر القمر: جزيرة القمر الكبرى وأنجوان وموهيلي ومايوت^(١٩٩)

تقع جزر القمر عند منتصف المسافة تقريباً بين مدغشقر وأفريقيا. وجزيرة القمر الكبرى هي الأقرب إلى القارة، وتقع مايوت قبالة مدغشقر، وفيما بين مايوت وجزيرة القمر الكبرى تقع أنجوان وموهيلي. ويعكس ماضي هذه الجزر، فيما يعكسه موقعها الجغرافي. وهناك اتفاق عام على أن سكان جزر القمر هم من البر الأفريقي الناطقين باللبانتو الذين قدموا من القارة ولم تكن تربطهم بالإسلام روابط واضحة، وعلى أن هذا الدين العظيم دخل هذه الجزر على يد الشيرازيين الأفارقة، وأن دوام الغلبة للإسلام السني بين أهل جزر القمر يجب أن يعزى إلى بعض النجاحات السياسية التي أحرزها مسلمون قدموا من أفريقيا في فترات أحدث عهداً. وقد جاء في الروايات المتناقلة التي جمعها سعيد أحمد علي^(٢٠٠) أن فترة ما قبل اعتناق الإسلام وفترة الشيرازيين تقترنان بالرؤساء القدامى (bédja) وبخلفائهم الـ fani الذين تزوجت بناتهم (jumbe) من وافدين جدد من أهل السنة^(٢٠١). ولا نكاد نعرف شيئاً عن هؤلاء الرؤساء القدامى كما يتعذر تحديد هاتين الفترتين

(١٩٨) المرجع السابق، ص ١٦٨.

(١٩٩) وردت في المصادر القديمة أسماء مختلفة أشد الاختلاف لجزر القمر الأربع، ولكن تسمياتها المحلية كانت نجازيجا، وانزواني، وموالي (وكانت تسمى ميهلي أحياناً). ومسامبورو (نسبة إلى عشيرة مشامبارا أكبر مجموعة من الناطقين باللبانتو في جزيرة مايوت) وكانت تسمى ماياتا في أحيان أخرى. انظر: J. Repiquet، ١٩٠٢، ص ١١٠؛ و A. Gevrey، ١٩٧٢، ص ٧٤. والأسماء التي استخدمت في هذه الدراسة هي الأسماء الحالية.

(٢٠٠) Essai sur l'Histoire d'Anjouan, 29 December 1927, typescript, pp. 1-45, Bibliothèque

Grandidier, Tsimbazaza - Tananarive (Antananarivo now) Malgas Republic

المتبع هو ترقيم هذه المخطوطة، وقد نشرت أجزاء من دراسة سعيد أحمد علي في مطبوع دوري محلي لم يدم طويلاً، عنوانه Promo Al-Camar، وذلك في مايو/أيار ١٩٧١، ولكن بصورة يشوبها قصور شديد. لذلك نظل الدراسة الصادرة عام ١٩٢٧، على الرغم من الخلط الواقع في أجزاء منها، أفضل محاولة لدراسة التاريخ المحلي. والدراسة مهداة إلى الحاكم العام لمدغشقر وتوابعها. ذلك أن جزر القمر ألحقت بمدغشقر من ١٩١٤ إلى ١٩٤٦. وكانت جزيرة مايوت قد أصبحت محمية فرنسية في ١٨٤٣. أما الجزيرتان الأخريان فقد آتا إلى فرنسا في ١٨٦٦.

(٢٠١) سعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص ٣٧.

تحديدًا دقيقًا^(٢٠٢). ومن جهة أخرى فإن الـ fani اشتهروا بإقامة المباني الحجرية وبإنشاء أول مسجد في جزر القمر^(٢٠٣). وعلى الرغم من أن هذه الفترات الثلاث هي تكرار للفترات التي كثيرًا ما يقسم إليها تاريخ شرقي أفريقيا^(٢٠٤)، فلا يزال متعذرًا حتى الآن تحديد التسلسل الزمني لعهدى الـ bédja والـ fani، نظرًا للافتقار إلى ما يقتضيه ذلك من دراسات تفصيلية، أركيولوجية ولغوية وتاريخية. ولا يقتصر الأمر على أن هذه الدراسات قد تأخر اجراءؤها، بل إن من شأنها إذا أجريت أن تسهم بقسط وافر في فهم ثلاثة أحداث كبرى هي: هجرات الناطقين بلغة البانتو، وهجرات الاندونيسيين إلى أفريقيا ومدغشقر، ونشوء الثقافة السواحيلية نفسها^(٢٠٥).

وكان أبرز تجديد أتى به آخر الوافدين المسلمين تجديدًا سياسيًا في جوهره. إذ كان لأول مرة أن اعتبرت جزر القمر الأربع كيانًا واحدًا، وبذلت محاولات لإخضاعها لملك (سلطان) واحد مقره في أنجوان التي تحتل موقعًا متوسطًا بين هذه الجزر. ويحتمل أن عهد السلاطين لم يبدأ قبل ١٥٠٦، كما يحتمل أنه بدأ قبل حوالي ١٤٠٠ تبعًا لكيفية قراءة الشواهد الضئيلة

(٢٠٢) يبدو الـ bédja أحيانًا كأنهم الرؤساء الشيرازيون الأوائل. فمثلاً: سجل E. Raomandahy و M. Fontoynt، ١٩٣٧، الرواية الشفهية التالية: «ونجا أولئك الشيرازيون من الأمراض بفضل معارفهم النباتية الصيدلانية والطبية فتكاثروا بسرعة وتفرقوا واختاروا لأنفسهم رؤساء أطلقوا عليهم اسم بيدجا الذي وجد فيما بعد في تسمية عدة سلاطين، مثل فايدجا»، ص ١٢. وينطبق على أي تمييز حاد بين الشيرازيين والعرب أو بين فترتي الرؤساء المسلمين الأوائل (fani) والسنيين، نفس التحفظ الذي أجاد إيداهه جيمس كيركمان بشأن شرقي أفريقيا، في تعليقه على لفظة «Persian» التي جاءت في مصنف يوستوس سترانديس (انظر ص ٣٠٩-٣١٠ من الترجمة الانجليزية، الصادرة عام ١٩٧١)، لأن التمييز هنا إنما يقصد به مجرد التيسير.

(٢٠٣) أول مسجد تحدثت عنه الروايات كان في شينغوني بجزيرة مايوت، لكن A. Gevrey، ١٩٧٢، ص ٢٠٧، يقرأ التاريخ الهجري المنقوش على المسجد على أنه عام ٩٤٤، في حين أن سعيد أحمد علي (في ص ٤ من دراسته المؤرخة ١٩٢٧) يجعله ٨٤٤، أي ما يوافق ١٥٦٦ و ١٤٤١ للميلاد، على التوالي.

(٢٠٤) انظر H.N. Chittick، ١٩٧١، ص ١٠٠-١١٧، بين جملة مراجع.

(٢٠٥) إذا ثبت وجود أناس من القارة الأفريقية في جزر القمر في تاريخ أسبق، فقد يتعين إجراء إعادة نظر شاملة في كل النظريات والفرضيات الكثيرة التي تعرض لموجات هجرة الناطقين بلغة البانتو ومراحلها؛ ومن الممكن أيضًا أن يكون المستوطنون الذين وفدوا من القارة الأفريقية خليطًا من أصول أفريقية أندونيسية، خصوصًا بالنظر إلى أن الواماتساها، الذين يعتبرون المستوطنين الأوائل لجزر القمر، يتسمون بعدد من الملامح البدنية والإثنوغرافية وحتى اللغوية، يخولنا مثل هذا الاستنتاج. راجع J. Repiquet، ١٩٠٢، ص ٥١؛ وسعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص ١؛ والدراسات المقارنة للزورق في مدغشقر وجزر القمر وشرقي أفريقيا، التي أجراها جيمس هورنيل (ولاسيما - مثلًا، J. Homell، ١٩٣٤). وأقدم ما لدينا من مفردات لغة جزر القمر هو من مفردات اللغة السواحيلية، من ذلك مثلًا: الكلمات الأربع عشرة التي ذكرها Walter Peyton في ١٦١٣، انظر S. Purchas، 1613; His Pil grims, British Library, London, Add. Mss, no 6115, vol. I, fos. 488-90 و A. Grandidier وآخرين ١٩٠٣-١٩٢٠، ص ٤٩١ والحاشية؛ انظر أيضًا L. Aujas، ١٩٢٠، ص ٥١-٥٩.

المتوافرة^(٢٠٦). ومن المحتمل أيضًا أن تكون واحدة أو أكثر من جزر القمر قد خضعت لحكم تجار من موزمبيق وكلوة^(٢٠٧) قبل وصول «عرب مسلمين من نفس القبيلة التي أسست ماليندي» إلى جزيرة القمر الكبرى^(٢٠٨)، التي كان من الممكن رؤيتها من القارة كلما نار بركان جبل كارتالا. وتذهب الروايات المتناقلة، المتداخلة والوظيفية على السواء، إلى أن أول سلالة حاكمة في جزر القمر نشأت في أنجوان، على الرغم من أن هجرة الجد الأول كانت في البداية إلى جزيرة القمر الكبرى^(٢٠٩). وقد لا يكون هذا مستبعدًا بالنظر إلى أن الجزيرة المذكورة تفتقر إلى الماء العذب على الرغم من اتساعها، وتربتها غير خصبة بوجه عام. فقد وصفها ألكسندر هاميلتون في تاريخ متأخر هو عام ١٧٢٧، بأنها جزيرة لا يوجد بها سوى أدنى ضرورات الحياة وحفنة من السكان^(٢١٠). وقيل عن الحسن / الحسني، الجد قبل الأخير والمؤسس الحقيقي للسلالة، بأنه بنى عددًا كبيرًا من المساجد في جزيرة أنجوان، في مدينة سيمبا أولًا ثم في دوموني بعد ذلك. ويعتبر كذلك أنه أكبر داعية للمذهب الشافعي إذ يصعب الفصل بين تعاطف شأنه واعتناق الأنجوانيين عمومًا للإسلام السني. وخلفه ابنان لكل منهما اسمان أحدهما بانتوي والآخر عربي، وقد وسَّعا سلطة السلالة الحسنية حتى شملت جزر القمر الأخرى، وتواكب ذلك على الأرجح مع النفوذ الديني الجديد^(٢١١). وبعد ذلك سادت المنافسات الداخلية تاريخ جزر القمر حتى على مستوى السلطنات الصغيرة داخل كل جزيرة. وهكذا فإنه في الوقت الذي توطد فيه الإسلام السني في جزر القمر وأقام نظامًا قضائيًا جديدًا قوامه القضاة والنواب (قضاة القرى) والمجالس (مجالس الفقهاء)، صار التنافس السياسي بين الأنساب ثم بين بعض الـ fani القدامى والسلالطين الجدد، سمة ثابتة ودينامية لمجتمع جزر القمر.

(٢٠٦) راجع: A. Gevrey، ١٩٢٧، ص ٧٨ و ٧٩ و ١٤٨ و ١٨٤ و ٢٠٦ و ٢٠٧؛ سعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص ٢-٥، J. Repiquet، ١٩٠٢، ص ١١١ و ١١٢. يورد جيفري في ص ٢٢٧ قائمة بأسماء سلالطين مايوت الثمانية عشر (آخرهم من مدغشقر) الذين غطت عهدهم الفترة من ١٥٣٠ إلى ١٨٤٣. ويقول إن بعض التواريخ دقيق وبعضها الآخر تقريبي. غير أنه من دواعي الأسف أن التاريخ الأساسي الذي يستند إليه، وهو تاريخ زيارة لانكاستر إلى جزر القمر التي أرجعها إلى عام ١٥٦١ بدلًا من ١٥٩١ ينطوي على فارق ثلاثين عامًا لا يمكن عزوه إلى سهو أدى إلى كتابة 6 بدل 9.

(٢٠٧) J. Strandes، إعادة طبع ١٩٧١، ص ٨٥؛ J. de Barros، ١٥٥٢-١٦١٣، المجلد الأول، ص ٢١٤ و ٢١٥؛ A. Gevrey، ١٩٧٢، ص ١٢٣.

(٢٠٨) A. Grandidier، Do Couto, Da Asia, Dec. VII, Bk, IV, ch. 5, pp. 310-18 وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ١٠٣.

(٢٠٩) يبدو أن ما ثبت من أن أول مسجد أنشئ في مايوت لا في أنجوان (خصوصًا وأن انشاءه ينسب إلى هبصة بن الحسني) يؤكد الجانب الوظيفي وإن تعذر الجزم بذلك نظرًا لأنه لم يكتب قبل القرن التاسع عشر تاريخ حقيقي لجزر القمر يستند إلى أسس علمية.

(٢١٠) A. Hamilton، Antananarivo Annuel, Vol. IV (1892), p. 498 (from the second end of 1744)، المجلد الأول، ص ١٦-٢٢.

(٢١١) الاسمان البانويان هما مشايندا وشيفامبي. انظر سعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص ٣.

وقد ترك الأوروبيون الذين زاروا جزر القمر روايات نادرًا ما تتفق مع الروايات المتناقلة المحلية أو على الأقل مع ما دون منها حتى الآن. ومع ذلك فإن كلا النوعين من المصادر، الخارجية والداخلية، يكشف عن التنافس الدائم وعن حقيقة واقعة هي أن التاريخ المحلي لم تكن تسوده جزيرة القمر الكبرى ولا مايوت. بل أنجوان وموهيلي اللتان كانتا تمسكان بزمام المبادرة. وعند منطف القرن السابع عشر. أكد زائرون مستقلون من أنحاء أوروبية مختلفة أن أنجوان كان لها ملك - ملكة - يعتبر الرئيس الأعلى لجزر القمر الأربع^(٢١٢). ويمكن أن نستخلص كذلك من المصادر نفسها أن كل جزيرة كان لها بحكم الواقع حاكم من أبنائها، يجلّ الملكة الأنجوانية بوصفها رئيسة الدولة^(٢١٣). وليس بالضرورة باعتبارها سلطة عسكرية أو إدارية يخشى بأسها. ففي ١٦٠٢، مثلاً، كانت جزيرة موهيلي يحكمها ملك مسلم يتمتع بالاستقلال والهيبة، أذهل الزائرين الأوروبيين بما عنده من معارف باهرة عن الملاحة وخرائط للأصقاع الممتدة من البحر الأحمر إلى جزر الهند الشرقية، ومعرفة شخصية لأفريقيا والجزيرة العربية وبتضلعه - أخيراً وليس آخراً - في اللغة البرتغالية^(٢١٤). وتوفي هذا القمري الجدير باهتمام بالغ في عام ١٦١٣، أي قبل سنة واحدة من وصول كريستوفر نيوبورت الذي لاحظ أنه ما من شيء غير وفاة الملك كان يمكن أن يوقف مؤقتاً أطراف موهيلي المشتركة في حرب الزوارق، التي كثيراً ما كانت تبجر إلى أنجوان وغيرها من جزر القمر^(٢١٥). وبعد ذلك بسنة وجد زائرون آخرون من الانجليز أن جزيرة القمر الكبرى كانت مقسمة بين عشرة من «السادة»؛ وأن الملكة الأنجوانية («السلطانة المعجوز») قد «فوضت» السلطة على موهيلي لابنها، عمر - عادل، السلطان، وأخيه نائب السلطان والشریف (الشخصية الدينية الرئيسية). وكان كلاهما يعيش في الداخل، قرب فومبوني؛ وأن المرفأ الرئيسي في موهيلي كان تحت سيطرة حاكم فومبوني الذي كان يتمتع بنفوذ عظيم^(٢١٦). وفي سنة ١٦١٤، نصب رئيس (fani) مسامودو نفسه سلطاناً مستقلاً وسيداً على شمالي أنجوان، إذ إن الملكة الموقرة لم تعد قادرة على

(٢١٢) ولاسيما الهولنديون في ١٥٩٩ و١٦٠١-١٦٠٢. وفرانسوا - مارتان دي فيتري في ١٦٠٢؛ انظر: A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ٢٥٦ و ٢٧٢ و ٣١٧.

(٢١٣) تشير عدة روايات إلى «ملكات» السلطان اللواتي توصفن تارة بأنهن زوجات وطوراً بأنهن أمهات، فالملكة الأم (للسلطان) كانت على ما يبدو تحظى باحترام عظيم؛ انظر رواية جون ساريس بشأن موهيلي في عام ١٦١١؛ A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، ص ٤٩٧.

(٢١٤) Reports from Admiral G. Spilberg's visit in 1602 ترجم عن الهولندية ونشر في De Constant، ١٧٢٥، المجلد الرابع، ص ٢٩ و ٣٠ و ٤٢-٦٠؛ انظر أيضاً A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ٣١٢ و ٣١٣.

(٢١٥) A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ٤٩٠.

(٢١٦) انظر: Accounts of Walter Peyton and Thomas Roe, 1614, in S. Purchas, 1613, His Pilgrims،

A. Grandidier، British Library, London, Add. Mss. no 6115, Vol. I, fos, 529 and 536ff

وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٨٣-٨٩.

السيطرة على جزيرتها^(٢١٧). وفي عام ١٦١٦، صادف مارتين برينغ أيضًا حاكمًا (fani) قويًا في موهيلي^(٢١٨). وفي ١٦٢٦، وجد متنافسان على سلطنة موهيلي، أحدهما من ذرية الـ fani (الذي يرجح أنه كان قد توفي وقتئذ) والآخر «عربي». وكان كلاهما يدين بـ «مصائره»، وعلى ما يبدو بمعظم ما كان بينهما من تنافس، إلى زوجتيهما، ابنتي «السلطان المتوفي»^(٢١٩). وكان الحكام القمريون، باستثناء البعض^(٢٢٠)، يتوخون إقامة علاقات طيبة مع الأوروبيين الذين كانوا يفدون إلى جزرهم. فقد درجت العادة على أن يرسل ربانة السفن الأوروبية عند وصولهم سيوفًا ومسدسات متفاوتة في قيمتها كهدايا إلى الحكام المحليين^(٢٢١). وكان السلاطين وحكام «المرافئ» التابعة لهم يحصلون بدورهم من الربانة قبل مغادرتهم البلاد على رسائل توصية يبرزونها لمن يفد بعد أولئك من الربانة باعتبارها شاهدًا على الصداقة الدولية^(٢٢٢). وكتب هاميلتون يقول إن «السفن الانجليزية التي كانت تبحر إلى مخا وبلاد فارس وسورات» توقف كلها تقريبًا في جوهانّا (أنجوان) من أجل «الاستراحة»، مما أدى إلى صداقة دامت طويلًا بين الانجليز والأنجوانيين، وكان السلاطين المحليون يعولون عليها من وقت إلى آخر. وظل تجار الجزر القمريون زمنيًا يعملون طويلًا كوسطاء بين مدغشقر وأفريقيا وشبه الجزيرة العربية. لكن هذا لا يعني (كما نقرأ أحيانًا عند بعض المؤلفين) أن الجزر الأربع ذاتها لم يكن

(٢١٧) A. Gevery، ١٨٧٠، ص ١٨٥؛ A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٩٠ والصفحات التالية. يقول كل من جيفري وجرانديديه إن Mangné-Fané (fani) هو اسم السلطان المتمرد في مسامودو، وكلاهما يستشهد برواية بيتر فان دين برويكه. وهو مراقب بصير وضابط في الأسطول الهولندي تحت إمرة الجنرال رينست. زار جزر القمر عام ١٦١٤. غير أن بيتر فان دين برويكه لم يذكر هذا الاسم.

(٢١٨) الاسم الذي ذكره مارتين برينغ في مصنفه Fanno Mary O Fannadill انظر: A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ١٠٠.

(٢١٩) انظر رواية توماس هيربرت في: A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٣٩٤-٣٩٩. من هذه الاستثناءات، مثلاً، أن خمسة وثلاثين من البحارة بقيادة ج. لانكاستر قتلوا في كمين داخل جزيرة القمر الكبرى عام ١٥١٩، فساعت سمعة هذه الجزيرة على أثر الحادثة طيلة عدة عقود لا بل طيلة قرن كامل؛ انظر: A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ١٦١.

(٢٢١) حين أرسل ألكسندر شاربي عام ١٦٠٨ بعض الحلي الصغيرة مع سكينين إلى الحاكم في مرسى جزيرة القمر الكبرى، «رفضت» تلك الهدايا «بازدراء»؛ انظر: A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ٤١٩.

(٢٢٢) من ذلك مثلاً أنه في ١٦٢٠ أطلع الجنرال دي بوليو على رسالتين بالانجليزية والهولندية مؤرختين ١٦ أغسطس/آب ١٦١٦ و ٨ أغسطس/آب ١٦١٨، على التوالي، بوصفهما «شهادتين»؛ انظر: A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الثاني، ص ٣٥٨. ولا شك في أن ممارسة الحصول على رسائل دولية للتوصية نشأت عن ثقافة الكتبة السواحليين المحليين، إذ من المعروف أن رؤساء مايوت على الأقل كانوا يتصلون بالسلطان، ومقره في أنجوان، ببعث رسائل حكومية. ففي سنة ١٥٩٩، مثلاً أعطى حاكم كايوت الهولنديين رسالة توصية موجهة إلى الملكة في أنجوان؛ انظر: A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الأول، ص ٢٥٦. وفي سنة ١٦٤٦ حمل جون سمات «رسائل» من «ملك مايوت» إلى أنجوان؛ انظر: Smart to Kynnaston, 26 June 1646؛ راجع A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الخامس، ص ٥١٤-٥١٧.

لديها شيء تصدّره. فالحروب التي كانت تدور داخل جزيرة من الجزر، كالحرب التي نشبت عام ١٦٢٠^(٢٢٣) في جزيرة القمر الكبرى، والغارات البحرية الكثيرة التي كانت تشنها جزيرة على أخرى، لم تكن أسبابها تقتصر على توترات سياسية بحتة؛ وكان الكثير منها مجرد إغارات تشن لمطاردة الرقيق من أجل تصديرهم لقاء أرباح طائلة. ثم زادت ازدواجية الغرض هذه وضوحًا حين أقامت مسامودو مسجدًا الكبير عام ١٦٧٠، وإن لم تبلغ في حداثتها ما بلغته في فترة القرصنة التي شهدتها غربي المحيط الهندي (١٦٨٠-١٧٢٠) حين كان السلاطين القمريون يستعملون كبار القراصنة أمثال ميسيون وكاراكيولي، ثم يقعون ضحايا غدرهم؛ وعندما صار نهب المدن القمرية وتدميرها أمرًا عاديًا^(٢٢٤). وفيما بين ١٧٠٠ و ١٧٢٠ على وجه التحديد خرجت وحدات بحرية من الأسطول الانجليزي، بقيادة الكابتن كورنوال وكومودور ليتلتون، عن موقف الحياد الذي ترمز إليه راياتها، وقدمت مساعدة فعّالة إلى أنجوان وسلطانها آنذاك^(٢٢٥). وقد عبّرت هذه المساعدة البحرية والعسكرية عن الرغبة في بسط سيطرة أنجوان فعليًا على جزر القمر الأخرى ومنع لجوء القراصنة إليها في مقابل ذلك. وفي عام ١٧٢٠ كانت قد انتهت هيمنة القراصنة دون أن ينتهي مع ذلك تدخل القوات البريطانية لصالح أنجوان. وفي سنة ١٧٣٦، حسيما ذكر سعيد أحمد علي، تسلم زمام الأمور في أنجوان ملك جديد هو السلطان أحمد الذي كان يعتقد - شأن الحسينين السابقين - أن جميع جزر القمر يجب أن تخضع لحاكم أعلى. ودام عهده طويلًا، «أكثر من ٤٠ سنة»، غير أن حكمه شهد في عام ١٧٤٣ انقلابًا دبره بعض أفراد أسرته وكاد أن ينجح، كما شهد حربًا سياسية شاملة مع مايوت بعد ذلك بضع سنوات (انتهت بهزيمة أنجوان هزيمة نكراء)، واندلعت في أثنائه على الأخص ثورة داخلية واسعة النطاق. ذلك أن سكان أنجوان الأصليين (الواماتساها) قاموا عام ١٧٧٥ بثورة قادها شخص من العوام ذو قدرة على تحريك الجماهير واسمه تومبا (ادعى أنه سليل أحد الحكام الأوائل) ضد حكم العناصر العربية، مطالبين بالمساواة الكاملة و «الحق في الزواج من نساء عربيات». وسقطت دوموني في أيدي المتمردين بسهولة فغنموا منها بأسلحة تكفي لضرب الحصار على مدينة مسامودو نفسها. ومن حسن حظ الحسينين أن كانت لديهم على سبيل الاعارة فصيلة من جند البحرية الانجليزية سرعان ما قتل أفرادها تومبا بطلقاتهم الأولى وهو يعتلي ظهر جواده فوق منصة مرتفعة نظله مظلة كبيرة حمراء^(٢٢٦). وانتهت بموت تومبا حركة كان من الممكن أن تسفر عن نتائج بعيدة الأثر بالنسبة لأنجوان وغيرها من جزر القمر. ومع ذلك فإن المشكلات الحقيقية بالنسبة لجزر القمر إنما بدأت عندما أشرف القرن الثامن عشر على نهايته. حين بدأت أساطيل بحرية قادمة من مدغشقر

(٢٢٣) A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠. المجلد الثاني، ص ٣٦٥.

(٢٢٤) المرجع السابق، ص ٤٨٠-٥١٤ من المجلد الثالث.

(٢٢٥) المرجع السابق، ص ٥٣ و ١٥٦ و ١٥٩ من المجلد الخامس (في عام ١٧٩٠ قدم الكابتن الفرنسي، بيرون، مساعدة إلى أنجوان ضد مايوت التي صارت محمية فرنسية بعد ذلك بثلاثة وخمسين عامًا).

(٢٢٦) سعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص ١٢ و ١٤.

وعلى متنها رجال من الساكالافا والبيتسيميساركا، تغير على الجزر الأربع من أجل مطاردة العبيد، وأشاعت رعبًا باقي الأثر في نفوس السكان المحليين. ولم تنته هذه الغارات البحرية إلا في سنة ١٨٢٥، ويعود أكبر الفضل في ذلك إلى التدخل البريطاني^(٢٢٧). يضاف إلى ذلك أن الاضطرابات التي سببها توسع الميرينا في مدغشقر سببت حدًا واحدًا على الأقل لم يكن متوقعًا، وهو أن سكان جزيرة مايوت صاروا يتكلمون الملبغاسية، نتيجة لتزوح الساكالافا بأعداد ضخمة من إيونيها، وصار سلاطين الجزيرة من الملبغاسيين (مثل رامانيتاكا، أحد أنسباء راداما الأول، وأندريانتسولي) آخر حكام الساكالافا في إيونيها^(٢٢٨). والواقع أن وجود جزر القمر عند منتصف الطريق بين أفريقيا ومدغشقر لم يكن ليسر لها أمورها بحال من الأحوال.

جزر المسكارين : ريونيون وموريشيوس ورودريغيس (٢٢٩)

خلالًا لمدغشقر وجزر القمر، ظلت جزر المسكارين الثلاث غير مأهولة حتى وصول الأوروبيين إلى المحيط الهندي^(٢٣٠). وكان لموقعها شرقي مدغشقر دوره في تحويل الريونيون (بوربون) وموريشيوس (إيل دي فرانس) إلى محطتين بحريتين استراتيجيتين تحت سيطرة الشركات الكبرى للتجارة فيما وراء البحار. كذلك تحولت هاتان الجزيرتان الكبريان من جزر المسكارين إلى اقتصاد المزارع الكبرى الذي كان له، في أوقات مختلفة وبدرجات متفاوتة، أثره ليس فقط في شرقي مدغشقر، بل أيضًا في شرقي وجنوب شرقي أفريقيا، بل وفي المناطق الساحلية من الهند. فبعد ١٦٣٨ تركز الهولنديون في موريشيوس حيث استغلوا خشبها وشرعوا في الاتجار بالرقيق مع مدغشقر، لكنهم تركوا الجزيرة في سنة ١٧١٠^(٢٣١). وعرفت جزيرة الريونيون أول استيطان في

(٢٢٧) فيما يتعلق بغارات الملبغاسيين البحرية، انظر الحاشية ١٠٩ فيما تقدم؛ ورواية أوستين بيسيل المؤرخة نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٩٨، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الخامس، ص ٤١٥ و ٤١٦ (ويرد النص الانجليزي في A. Dalrymple، ١٨٠٦، المجلد الأول، ص ٥٠١٢؛ انظر أيضًا M. Fontoynt و E. Raomandahy، ١٩٣٧، ص ١٥-٢١).

(٢٢٨) ترد أخبار رامانيتاكا وأندريانتسولي بإيجاز في A. Gevery، ١٨٧٠، ص ٢١٧-٢٢٥.

(٢٢٩) لن يتطرق الحديث هنا إلى جزيرة رودريغيس. وهي صخرة بركانية وتبلغ مساحتها نحو ستين ميلًا مربعًا وتقع على مسافة عدة مئات من الأميال البحرية من جزيرتي الريونيون وموريشيوس. للإطلاع على معلومات عن هذه الجزيرة انظر: J.F. Dupon، ١٩٦٩؛ و A.J. Bertuchi، ١٩٢٣. أما الاسم الجماعي للجزر الثلاث فقد أطلق عليها في عشرينات القرن التاسع عشر، ويعتبر A. Toussaint، ١٩٧٢، العمل المرجعي المعتمد في هذا المجال. وكانت جزيرة الريونيون تعرف باسم بوربون في الماضي؛ كذلك أطلق الفرنسيون على جزيرة موريشيوس اسم إيل دي فرانس. وقد استخدمت هنا الأسماء الحالية.

(٢٣٠) هذه الحقيقة الأساسية تدحض أيضًا القول بوقوع تحركات سكانية مباشرة من اندونيسيا إلى مدغشقر عبر المحيط الهادي، لأن مثل هذه التحركات كان من شأنها لو وقعت أن تزود جزر المسكارين أيضًا بسكانها الأصليين.

(٢٣١) بشأن الهولنديين في موريشيوس انظر A. Pitot، ١٩٠٥.

١٦٤٦ ثم في ١٦٥٤، إذ جاءها من فور دوفان عدد من الفرنسيين ومعهم عدد مماثل تقريباً من الملقاسيين من المتمردين على شركة الهند الشرقية الفرنسية الأولى التي تمكنت، على الرغم من حداثة عهدها، من احتكار بوربون من ١٦٦٤ إلى ١٧١٩^(٢٣٢). وفي ١٧٢١ كان الفرنسيون قد استعمروا جزيرة موريشيوس انطلاقاً من الريونيون، فخضعت الجزيرتان لشركة الهند الشرقية الفرنسية الثانية حتى سنة ١٧٦٧ حين سلمت المسكارين إلى الإدارة الملكية الفرنسية^(٢٣٣). وبدأ أصحاب المزارع، وقد علموا بقيام الثورة الفرنسية في ١٧٩٠، يعلنون قومية محلية مناهضة للأجراءات التي يفرضها الوطن الأم، مثل قرار إلغاء الرق الصادر عام ١٧٩٤، ومحاولة حكومة الكونغرس إرسال وكلائها الذين طردت الجزيرة اثنين منهم عام ١٧٩٦. وكانت لحروب نابليون آثار سيئة بالنسبة لجزر المسكارين الفرنسية. فجزيرة موريشيوس آلت إلى السيطرة البريطانية بصورة نهائية، وتوقف مؤقتاً لتوريد الرقيق منها. ومع ذلك فبصرف النظر عن التغيرات السياسية، كانت جزيرتا الريونيون وموريشيوس على عتبة الدخول في الفترة التي بلغت فيها أوج ازدهارهما الاقتصادي. وحوالي سنة ١٧١٠ كان مجموع سكان الجزيرتين يناهز ٢٠٠٠ نسمة ثلثهم من العبيد. وفي أواسط ذلك القرن ازداد السكان بنسبة ٣٠٠ في المائة. ولكن كان أكثر من الثلث عمالاً مستعبدين. ثم بلغ عدد سكانهما في نهاية القرن الثامن عشر ١٢٠٠٠ ألف نسمة منهم ٩٤٠٠٠ من العبيد^(٢٣٤). وكان المجتمع المحلي قد شهد في وقت مبكر من القرن الثامن عشر، ظهور خمسة تكتلات هي: البيض من أبناء الأسر المستوطنة الأولى؛ والبيض الكريول (المولدون)؛ والمولانا الخلاسيون؛ والبيض الأجانب المقيمون (بمن فيهم عدد كبير من القراصنة الانجليز السابقين وبعض الهولنديين اللاجئين الفارين من شركة الهند الشرقية الهولندية)؛ ثم العبيد الذين ينقسمون بدورهم إلى فئتين: الكريول السود والعبيد الذين لم يولدوا في الجزر^(٢٣٥). ولم يوجد قبل عام ١٧٩٧ سوى عدد قليل من العتقاء؛ ففي سنة ١٧٨٨ مثلاً، كان عددهم في الريونيون ٩٥٠ فقط من مجموع ٤٥٨٠٠ نسمة، وفي موريشيوس ٢٤٥٦ فقط من مجموع ٤٢٨٢٨ نسمة في السنة نفسها^(٢٣٦). ومع ذلك حدث تغير مهم في

(٢٣٢) انظر Father J. Barassin، ١٩٥٣.

(٢٣٣) للإطلاع على ملخص ممتاز لتاريخ ما بعد سنة ١٧١٩ انظر A. Toussaint، ١٩٧٢، ص ٣٨-١٠٦، (Company and royal administration). وللإطلاع على عروض أكثر تفصيلاً، انظر: A. Pitot، ١٨٩٩ و C. Grant، ١٨٠١ و A. Loughnon، ١٩٥٦، ١٩٥٨.

(٢٣٤) A. Toussaint، ١٩٧٢، جداول إحصائية، ص ٣٣٥-٣٣٨.

(٢٣٥) هذا بالاستناد إلى تقرير عام ١٧١٤: انظر Father J. Barassin، ١٩٥٣، ص ٣٠٩، و A. Toussaint، ١٩٧٢، ص ٣٢. وكان غرانت، الذي استشهد بتقرير لضابط بحرية بريطاني، تاريخه ١٧٦٣، يرى أن المستوطنين الأوائل لم يكذبوا بأنهم أي أبناء من نساء غير ملغاسيات؛ وأن نسبة الكريول الذين لم يولدوا من زيجات كهذه لا تبلغ حتى الواحد في كل خمسين؛ وأن الكريول المحليين كانوا يتمتعون تقريباً بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها صغار النبلاء في فرنسا: انظر C. Grant، ١٨٠١، ص ١٦٣-١٧١، و A. Grandier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الخامس، ص ٣٠٣.

(٢٣٦) A. Toussaint، ١٩٦٧، ص ٩٤.

صفوف العبيد من السكان المحليين عندما تحول المشترون في جزر المسكارين تدريجيًا عن مدغشقر واتجهوا صوب أفريقيا والهند للبحث عن أيد عاملة جديدة. وكان من أسباب هذا التحول الاعتقاد بأن الملبغاسيين شديداً التزوع إلى تكوين جاليات من العبيد الفارين. ذلك أن «العبيد المجلوبين من مدغشقر»، حسبما وصفهم تقرير كتب عام ١٧٥٨، «هم أشد العبيد نزوعاً إلى الفرار. فقد فر كثيرون منهم إلى الجبال بدافع من حبهم، واختفوا في غابات لا يمكن الوصول إليها، ثم عادوا جماعات يهاجمون المزارع التي كانوا مستعبدين فيها من قبل»^(٢٣٧). والواقع أن فرار العبيد وتمردهم في الريونيون وموريشيوس قد جاء، مثلما جاء في أي مكان آخر. ردًا على نظام الرق الذي يسهل البيئة وظل مشكلة مزمنة حتى عهود متأخرة لم يبق فيها بين العبيد ملبغاسيون.

وعلى الرغم من أن قصب السكر كان يزرع في موريشيوس منذ عام ١٦٣٩، فلم ينشأ فيها مصنع سكر إلا في عهد إدارة ماهيه دي لا بوردونية (١٧٣٥-١٧٤٦). فقد أعاد هذا الحاكم تنظيم جزر المسكارين لاتخاذها قاعدة ضد البريطانيين في الهند^(٢٣٨). غير أن موريشيوس لم تصدر السكر فعلاً قبل بدء عهد الحكومة الملكية التي ألغت القيود التجارية التي كانت تفرضها شركة الهند الشرقية الفرنسية، وفتحت الجزر لجميع الفرنسيين في أواخر ستينات القرن الثامن عشر^(٢٣٩). وأدخلت زراعة البن إلى الريونيون في ١٧١٥. ثم صار البن المحصول الرئيسي فيها وبلغ أقصى انتاجها له في أوائل أربعينات القرن الثامن عشر. لكن هذه الزراعة سجلت تدهورًا شديدًا حوالي سنة ١٧٦٧ (نتيجة لمنافسة جزر الأنتيل) حدا بزراعه في الريونيون إلى تنوع محاصيلهم بزراعة التوابل^(٢٤٠). وفي غضون العقود الثلاثة اللاحقة صارت جزر المسكارين «النقطة المحورية» لطريق تجارية حقيقية، «طريق الجزر» (route des Iles)، «عندما تحول الاهتمام عن المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي»^(٢٤١). فموريشيوس التي كانت تزورها عادة أيام إدارة شركة الهند الشرقية نحو ثلاثين سفينة في السنة، تضاعف عدد السفن القادمة إليها حوالي سنة ١٨٠٣ إلى عشرة أمثال، وكان أكثرها ملكًا لتجار أجانب، ولاسيما تجار الولايات المتحدة بعد حرب الاستقلال التي شهدتها أمريكا الشمالية. ويمكن القول بأن الأقليات المحظوظة في المسكارين كانت تتمتع، حوالي سنة ١٨٠٠، بمستوى معيشة يعادل أو يفوق نظيره في سائر المواقع الاستعمارية المتقدمة.

(٢٣٧) C. Grant، ١٨٠١، ص ٧٥-٧٨، و A. Grandidier، وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلد الخامس، ص ٣١٦-٣١٧.

(٢٣٨) فيما يتعلق بـ Mahé de Labourdonnais الذي كان بلا شك أعظم شخصية مجددة، انظر مذكراته المعنونة (Mémoire des Iles de France et de Bourbon) التي نشرها A. Lounnon مع شروح في ١٩٣٧. وبشأن صناعة السكر انظر A. North-Coombes، ١٩٧١، ص ٣٦-٥٣.

(٢٣٩) A. Toussaint، ١٩٦٧، ص ٩٤.

(٢٤٠) A. Toussaint، ١٩٧١، ص ٣٥ و ٣٦.

(٢٤١) A. Toussaint، ١٩٦٧، ص ٩٤.

الفصل التاسع والعشرون

التطّور التاريخي للمجتمعات الأفريقية ١٥٠٠ - ١٨٠٠ : خاتمة

ب.أ. أوغوت

أُطلقت تسميات شتّى على الفترة الواقعة بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ من تاريخ أفريقيا. وفي كثير من كتب التاريخ يشار إلى هذه الفترة على أنها «عصر تجارة الرقيق»، وتنحو هذه المصنفات إلى المبالغة في أهمية تجارة الرقيق كعامل في تاريخ أفريقيا، وهي تتجاهل ما هو ثابت من أن «عصر تجارة الرقيق» امتدّ في غرب ووسط أفريقيا إلى قرابة ١٨٥٠، وأن القرن التاسع عشر كان بالنسبة لشرق أفريقيا عصر تجارة الرقيق إذا استثنينا تجارة الرقيق الأسبق عهداً مع العالم الإسلامي. كذلك تتجاهل هذه التسمية ما هو ثابت من أن أجزاء معينة من أفريقيا، ومن بينها جنوب أفريقيا على سبيل المثال، لم تكن تتأثر بهذه التجارة في أي وقت من الأوقات. ويبرز مؤرّخون آخرون، وخاصة منهم الماركسيين الجدد، دمج أفريقيا بصورة تدريجية في اقتصاد العالم الرأسمالي الخاضع لأوروبا باعتباره السمة الرئيسية لهذه الفترة. ومن أجل ذلك يولي هؤلاء المؤرّخون لعلاقات أفريقيا الخارجية أهمية تفوق ما يولونه منها للتطورات الداخلية. وتُصوّر الشعوب الأفريقية على أنها كانت ضحايا عاترة الحظ لقوى عالمية لم يكن في مقدورها أن تفهمها أو تكبح جماحها. وهكذا بدأت أفريقيا تتضاءل وغدت الأفكار العنصرية عن القارة وعن شعوبها أشدّ كثافة وقوة. غير أن مؤرّخين آخرين يخصّون باهتمامهم تحركات السكان وتوطنهم بصورة نهائية في القارة بوصفه السمة المميزة لتلك الفترة، وغاب عنهم أنه لم تكن تحدث هجرات جماعية في أفريقيا بعد عام ١٥٠٠، إلا في حالات قليلة. ويرغب كتاب آخرون في مناقشة تاريخ القرون الثلاثة من زاوية وقوع سلسلة من الكوارث البيئية. وهم يرون أن موجات الجفاف والمجاعات كانت من العوامل الرئيسية الحاسمة إبان هذه الفترة.

وينطوي كل من هذه التسميات على قدر من الحقيقة، ولكن أيًا منها لا يكفي لوصف تشعب هذه القرون الثلاثة من التاريخ الأفريقي وديناميتها. وسوف نحاول في هذا الفصل الختامي إبراز خصائص التطور التاريخي للمجتمعات الأفريقية في تلك الفترة مستندين في ذلك إلى حد بعيد على مختلف فصول هذا المجلد.

وقد يكون من المناسب أن نبدأ بالمسألة الجوهرية التي تتعلق بتحركات السكان، إذ كان لها أهميتها بالنسبة لهذه الفترة من التاريخ الأفريقي، وإن كانت لم تعد، كما يحدّد فانسينا في الفصل الثالث، «... أكثر تمييزًا للفترة ما بين ١٥٠٠، ١٨٠٠ من أي عامل آخر»^(١). ذلك أن الجانب الأكبر من أفريقيا كان قد استعمر بالفعل بحلول ١٥٠٠، وكانت التحركات التي أشار إليها التراث الشفوي على أنها هجرات في مثل هذه المناطق مجرد توسّعات أو تنقّلات سكانية في حقيقة الأمر. ولم تشهد هذه الفترة تحركات سكانية واسعة النطاق إلا في شمال شرقي أفريقيا حيث يوجد الصومال الحديث وجنوبي إثيوبيا وجنوبي السودان وشمال كينيا وشمال أوغندا. وكانت القبائل التي اشتركت في هذه التحركات هي الأورومو، والصومال، واللّو، والكاراموجونغ، والكالنجين، والتوركانا والماساي. ويقول فانسينا إن هذه التحركات «... كانت في الواقع قصة استعمار الأراضي الهامشية... لأن جميع المناطق الرئيسية الأخرى كانت قد احتلت وتمّ التوطّن فيها»^(٢).

والشيء الذي ينطوي على أهمية تفوق أهمية الهجرات العادية هو ما ثبت من أن الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ كانت حاسمة الأثر بالنسبة للتشكيلات الاجتماعية في القارة. ففي خلال تلك القرون الثلاثة اندمج معظم السكان في مناطق أفريقيا على اختلافها في مجتمعات اجتماعية واقتصادية ودينية وثقافية وسياسية أوسع نطاقًا انبثقت منها الشعوب الأفريقية كما نعرفها اليوم. ومع تطوّر المجتمعات الأفريقية إلى تجمّعات منفصلة عن بعضها البعض لها خصائصها اللغوية والثقافية المتميزة، تعرّضت مناطق كثيرة من أفريقيا لتحوّلات نتجت عما طرأ على علاقات أفريقيا الخارجية من تغيير. ففي عام ١٥٠٠ كانت معظم المجتمعات الأفريقية مستقلة نسبيًا عن بقية العالم، وكانت لها علاقات خارجية ضئيلة. ولكن أفريقيا أصبحت في عام ١٨٠٠ مدمجة في دوائر السوق العالمية التي أحكمت ربطها بأوروبا وأمريكا وآسيا. ويُسّرت عملية الدمج بإنشاء مجتمعات محلية جديدة في داخل القارة مثل المستوطنين الهولنديين في أفريقيا الجنوبية، والبرتغاليين في أنغولا والساحل الشرقي، والعثمانيين في مصر والمغرب. وقد غيّرت مجتمعات أفريقية كثيرة، على نحو تدريجي، من وسائل معيشتها أو مواطن إقامتها أو منهما معًا. وسرعان ما نمت علاقات جديدة تختلف اختلافًا جذريًا عما كان موجودًا من قبل داخل المجتمعات وفيما بينها. وكانت هذه العلاقات الجديدة تتميز بالخضوع والتبعية داخليًا وفي إطار النظام العالمي الذي أصبحت أوروبا تسيطر عليه.

(١) انظر الفصل الثالث ص ٧١.

(٢) انظر الفصل الثالث ص ٩٩-١٠٠.

ويبرز باثي ديباني الهياكل الاقتصادية الجديدة التي تطورت خلال هذه الفترة: وهي نظام الإنتاج الطبقي الذي طوّر في جنوبي السودان، وفي منطقة النيجر - تشاد وفي الصحراء الكبرى، واقتصاد النهب الذي انتشر على نطاق واسع في المناطق المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط، ونهر النيل، والمحيط الهندي، واقتصاد المراكز التجارية الذي تميزت به المناطق المتاخمة للمحيط الأطلسي^(٣).

وكان اقتصاد النهب على سبيل المثال ثمرة التوسّع الإسباني والبرتغالي، وكان يعتمد بصورة رئيسية على القرصنة واقتضاء الجزية والمكوس بدلاً من التجارة والصناعة مثلما كان عليه الحال قبل عام ١٥٠٠. وتسبّب اقتصاد النهب في تخريب النظم الفرعية في البحر الأبيض المتوسط وفي المحيط الهندي، على سبيل المثال، تخريبًا تامًا. كما أدّى إلى إفقار المناطق الريفية التي تعرّضت فيما بعد لمزيد من التخريب بفعل تجارة الرقيق؛ ثم ظهرت أرستقراطية عسكرية كانت تعتمد على القرصنة والإغارة على السكان مستعينة في ذلك بخدومات أحرار وعبيد. وقد استثار هذا النظام الاستغلالي القمعي ثورات عديدة قام بها الفلاحون، وخاصة في جنوبي السودان، وفي منطقة النيجر - تشاد، وفي مصر والصحراء الكبرى والمغرب وإثيوبيا ومنطقة زامبيا السفلى.

ولم يكن اقتصاد المراكز التجارية، شأنه في ذلك شأن اقتصاد النهب، معنيًا بالأعمال التجارية الخلّاقة. ولم تكن المدن الجديدة التي أصبحت مراكز للتجارة البحرية مراكز تجارية أو صناعية بل كانت حصونًا ومسارج للعنف والنهب. وفي غينيا والسواحل الاستوائية، وفي الكونغو وأنغولا وسينغامبيا، كانت أسلاب البرتغاليين أكثر من مشترياتهم. وفيما بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٠٠ كانت السمة الرئيسية لاقتصاد المراكز التجارية هي تجارة الرقيق عبر الأطلسي. وشيئًا فشيئًا تحوّلت المجتمعات التي تأثرت باقتصاد المراكز التجارية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكان هذا التحوّل عملية متشعبة تطلبت إعادة تنظيم الأوضاع مرات عديدة. وتمثّلت السمة الرئيسية لعمليات إعادة التنظيم، وخاصة في غربي أفريقيا الوسطى، في أن الشبكات التجارية أصبحت هي العامل المهيمن بدلاً من الدول. وشهدت معظم المناطق الواقعة على الساحل انهيارًا عامًا لمراكز السلطة وتمزّقًا للقوى السياسية. وفي ذلك يقول ميبوكولو: «لم يكن تنظيم التجارة في الجانب الأفريقي احتكاريًا للدولة بل كانت المنافسة تعود بالفائدة على عدد غير قليل من الأفراد، والأمراء، وعامة الناس وحتى على بعض العتقاء الذين أسسوا أرستقراطية جديدة كانت تغار على امتيازاتها وتحرص على تأمين سلطتها السياسية.. وفي لوانغو كان أكبر المستفيدين هم الرجال الجدد - من السماسرة والتجار وقادة القوافل ومن إليهم من الوسطاء - إذ كانوا يملكون الوسائل اللازمة لشراء الأراضي من الملك ولإنشاء حاشية تتألف من عدد كبير من التابعين الأحرار أو الأرقاء. وتتحدث روايات عن أنه كان لدى بعض العامة في أواخر القرن الثامن عشر ٧٠٠ تابع يقومون بشنّ الحرب أو فلاحة الأرض لحسابهم»^(٤).

(٣) انظر الفصل الثاني.

(٤) انظر الفصل الثامن عشر ص ٥٩١.

ويعني ذلك بعبارة أخرى أن اضمحلال الدول اقترن باضمحلال الطبقات القديمة الحاكمة التي حلت محلّها أو قامت إلى جانبها طبقة ناشئة من التّجار. وقد تسبّب التوغّل البرتغالي في زامبيزيا الجنوبية، على سبيل المثال، في القضاء على سلطة الطبقة المحلية الحاكمة، ومهد السبيل أمام أشكال مباشرة لاستغلال الفلاحين لصالح رأس المال البرتغالي التجاري. ويقول بهيلا: «إن ظهور شبكات التجارة الإقليمية مع التجارة عبر مسافات طويلة أدّى إلى ظهور طبقة تجارية أفريقية تسمّى «فاشامبادزي»... وكان هؤلاء يعملون كوسطاء بين التّجار الأجانب والمنتجين المحليين من الفلاحين»^(٥).

وأُسفرت تطورات مماثلة عن ظهور «المهجنين والمولّدين» في مناطق أنهار كازامانس وغينيا وسيراليون. وكان الأفارقة البرتغاليون والأفارقة الانجليز في سيراليون يشكلون مجموعات من التّجار يعملون كوسطاء بين السفن الأوروبية والمجتمعات الأفريقية في الداخل. وكانوا في معظم الأحيان وكلاء في خدمة الرأسمالية التجارية الأوروبية، وقد حقّقوا لأنفسهم ثروات طائلة.

وحتى في حالة سلطنتي فونج وفور، حيث كان السلاطين يسيطون رعايتهم ويوفّرون الحماية على ما يبدو للتجارة عبر المسافات الطويلة التي تربط بينهم وبين مصر والبحر الأحمر، كان الجانب الأكبر من التجارة في أيدي التّجار السودانيّين (الجلابة) الذين كانوا يعملون كوسطاء وممّولين للتجارة عبر المسافات الطويلة.

وهكذا انتقلت مختلف الشعوب الأفريقية على نحو تدريجي من عزلة نسبية في ١٥٠٠ إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي معظم الحالات كان هذا الاندماج يقترن بتغيرات اجتماعية وسياسية عميقة.

وعلى الرغم من سقوط بعض الدول الكبيرة في غربي السودان وشمال شرقي أفريقيا في أوائل الفترة موضع البحث،.. فإن النسبة المئوية للمناطق الخاضعة لسيطرة دول في داخل القارة كانت، كما يقول فانسينا، «... أعلى في ١٨٠٠ عما كانت عليه في ١٥٠٠»^(٦). ولكن المناطق الخاضعة لهذه الدول لم تكن هي وحدها التي تزايدت خلال القرون الثلاثة: فقد شهدت الفترة أيضًا أمثلة شتّى للدمج السياسي عن طريق توسّع المؤسسات السياسية وتمركزها. وهكذا اتّسمت هذه الفترة بإقامة الدول وتمركز السلطة السياسية.

ففي شمال شرقي أفريقيا على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن القرنين السادس عشر والسابع عشر شهدا تدهور الامبراطورية الإثيوبية المسيحية واستمرار الفوضى بصورة متقطعة حتى عام ١٨٥٥، توسّعت الامبراطورية الإثيوبية المسيحية بعدما افتتح ثيودور الثاني عصر الأباطرة العظام في اتجاه الجنوب مما ساعد على نمو دول جديدة مثل بوسا وكافا وسكو وولايتا وداورو.

(٥) انظر الفصل الثاني والعشرين ص ٧٥٢-٧٥٣.

(٦) انظر الفصل الثالث ص ١٠٤-١٠٥.

وفي حالة مدغشقر حدثت عملية تمرکز عكسية. ففي مطلع القرن السابع عشر كانت مدغشقر لا تزال تتألف أساساً من رئاسات صغيرة تتمتع باكتفاء ذاتي. غير أنه بحلول أواخر هذا القرن كان غربي مدغشقر يخضع لأمبراطورية ساكالافا كما ظهرت عدة ملكيات بين سكان المرتفعات وسكان المناطق الجنوبية الشرقية، والجنوبية الغربية، والجنوبية. وفي القرن الثامن عشر، بلغت أمبراطورية ساكالافا ذروة مجدها وأصبحت المنطقة الساحلية الشرقية موحدة سياسياً لأول مرة ضمن اتحاد بتسيميساركا. وبحلول عام ١٨٠٠ دخلت هاتان الدولتان في طور الاضمحلال، بينما كانت دولة إيميرينا - التي كانت ضعيفة وغير موحدة فيما سبق - تمضي في طريق الصعود.

كذلك شهد ساحل غينيا الأدنى عملية توحد وتمرکز مماثلة. ويؤخذ من خريطة ترجع إلى عام ١٦٢٩ أنه كانت توجد في المنطقة ثمان وثلاثون دولة ومملكة أسسها شعبا غا وأكان. وفيما بين عامي ١٦٧٠ و١٧٥٠، وقعت ثورة سياسية كبرى في مناطق الغابات والمناطق الساحلية في غينيا الدنيا. ومن هذه الدول الثماني والثلاثين التي أشارت إليها خريطة عام ١٦٢٩، ظهرت ثلاث امبراطوريات كبيرة هي أوين ودنكييرا وأكوامو ثم توحدت في امبراطورية أشانتي الموحدة. ومن أمثلة الدولة التي اتسعت واستحدثت نظاماً سياسية ممركرة خلال هذه الفترة: بوغندا ورواندا ومارافي.

ومن الظواهر السياسية الأكثر شيوعاً في القرون الثلاثة أن الدولة المضمحلة أو المنهارة كانت تترك مكانها لعدة دول محدودة النطاق أو لنظم اقتصادية. ففي أفريقيا الوسطى مثلاً أنست دول أكبر حجماً باطراد، وبحلول القرن السادس عشر كانت ممالك الكونغو وتيو ولوانغو وندونغو (أنغولا فيما بعد) قد برزت إلى حيز الوجود، وإن كانت مملكة الكونغو تعجز في مقدمتها من حيث السيطرة والتمرکز. غير أنه منذ ١٦٦٥ بدأت الدول في الاضمحلال، وأعيد تنظيم الأراضي على نطاق واسع على أساس الضرورات الاقتصادية التي أملت تجارتها الرقيق.

وفي ساحل غينيا العليا، قامت دول خلفت أمبراطورتي صُنغاي ومالي في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد قامت أمبراطورية الفولاني العظمى على أنقاض صُنغاي ولكنها أفسحت الطريق لأمبراطورية كاعارتا إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وبمحاذاة الأطلسي وخذ كعبو (غابو) البلدان التي نشأت عن تمزق مالي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ ووحدها فوتاجالون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي الوسط تحققت الصحوة تحت رعاية قبائل البمبارا في سيغو؛ وفي الجنوب قام ديولا (الجولا) بتنظيم أمبراطورية الكونغ في القرن الثامن عشر.

وقد شهدت زامبيا الجنوبية عملية مماثلة، إذ تسبب اضمحلال زيمبابوي العظمى في نشوء دولة توروا أولاً، ثم تسبب فيما بعد في حدوث تطوّر أكثر أهمية وهو نشوء أمبراطورية موتابا في مطلع القرن السادس عشر. وبدأ تمزق دولة موتابا وضمحلها في ١٦٢٩. وسقطت الأمبراطورية في براثن الضعف والقوضى إبان القرن الثامن عشر، وإن كان كيان موتابا السياسي لم يختف نهائياً حتى عام ١٩١٧.

وقد تطورت في معظم الدول الجديدة التي ظهرت نظم حكومية وإدارية تتميز بالابتكار. من ذلك أن داهومي كانت تمثل فكرة جديدة عن الدولة. فقد أنشأها قرابة عام ١٦٢٥ مهاجرون من اللادا أرسوا دعائم حكمهم على مجموعات متنوعة. وكانت النظرة التقليدية إلى الدولة هي أنها صيغة أوسع نطاقاً للأسرة. ولكن الفكرة الجديدة التي طوّرت في داهومي كانت تتحصّل في إقامة دولة مركزية قوية يحكمها ملك مطلق يتمتع بولاء بلا حدود من كل رعاياه. وتحتاج الأفكار الجديدة التي طوّرت عن الدولة ونظم الحكومة في مناطق مختلفة من أفريقيا، وخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلى مزيد من الدراسة.

كذلك ظهرت في معظم هذه الدول طبقات اجتماعية شتى: من الأرستقراطية، والمجموعات العسكرية، والعامّة، والعبيد. من ذلك مثلاً أن مجتمع كانوري في بورنو كان مقسماً إلى طبقات محددة تحديداً دقيقاً، وكان مقسماً بوجه عام إلى طبقتين: الكونتوا (الطبقة الحاكمة أو النبلاء) وطبقة التاليا (أو العوام) وكانت توجد في داخل هاتين الطبقتين تقسيمات عدة. وكانت ثمة فروق في لغة الحديث، والملابس، وأثاث المنازل، والعمارة، والمساكن تُميّز بين الطبقات وما يوجد في داخلها من تقسيمات. وفي بلاد الهوسا تحوّلت التفرقة، مع تزايد ثروات الأرستقراطيين والتجار، إلى مستوى اقتصادي وأصبح هناك التاجري (أو الأغنياء) والتلاكوا (أو الفقراء).

وقد تزايدت ثروة الأرستقراطية - الإدارية والعسكرية - بأساليب مختلفة من الاستغلال. وسرعان ما تطوّرت إلى أيديولوجية قمعية. ففي مصر مثلاً تطورت، مع اضمحلال الامبراطورية العثمانية، صراعات داخلية بين مختلف الطبقات الاجتماعية: ولم تكن هذه الصراعات من أجل الاستقلال السياسي، بل كانت تهدف إلى السيطرة على الاقتصاد وعلى البلاد بما فيها من مؤسسات سياسية. وكانت الحالة الحرجة التي اتسم بها الاقتصاد انعكاساً للسياسات القمعية التي تمكنت عن طريقها صفوة قليلة من بكوات الممالك مع أتباعهم من السيطرة على أغلبية السكان واستغلالهم. وقد أدّى هذا الوضع القمعي إلى نشوء أدب شعبي باللغة العربية، وخاصة في مجالي الشعر والسخرية، وكان هذا الأدب يعرض لاستغلال الفلاحين.

وحسبما أوضحناه من قبل في معرض حديثنا عن نتائج اقتصاد النهب، قام الفلاحون بثورات عديدة ضد النظم القمعية في غرب أفريقيا وفي شمالها وشرقها ووسطها وجنوبها. وثمة حاجة ماسة لدراسة شاملة لهذه الانتفاضات التي قام بها الفلاحون في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ونحن نحتاج بداية إلى دراسة لنماذج من حركات مقاومة الفلاحين. وثانياً، لم تكن الطبقات الدنيا في كثير من المناطق تتألف من مجموعات متجانسة: بل إن بعض أفرادها لم يكونوا حتى من الفلاحين. ويسعنا أن نقول بوجه عام إن الطبقات الدنيا، أيّاً ما كانت، حاربت ضد تدهور أحوالها، وذلك بغية الحفاظ على أوضاعها القائمة على أقلّ تقدير.

تجارة الرقيق

نوقشت في الفصل الرابع الأسئلة المعتادة التي تثار بصدد هذا الموضوع مثل إحصاءات الرقيق أو تأثيرات تجارة الرقيق في المجتمعات الأفريقية. كما نوقشت في الفصل الرابع وفي الأقسام الملائمة في معظم فصول هذا المجلد. ولا ضرورة إذن لتكرار هذه المناقشات في هذا الفصل الختامي. بيد أنني أودّ أن أستلفت الانتباه إلى مسائل أساسية قليلة بشأن تجارة الرقيق أعتقد أنه ينبغي للمؤرخين الأفارقة إثارتها.

أولاً، إلى أي حدّ ينبغي إبراز تجارة الرقيق في تاريخ أفريقيا، وبعبارة أخرى، لماذا نغني كمؤرخين أفارقة بتجارة الرقيق؟ ذلك أن جميع الأعراق تعرّضت للاسترقاق في الماضي: بل إن كلمة رقيق أو Slave مشتقة هي ذاتها من كلمة سلاف Slavs وهم من سكان أوروبا الشرقية. غير أن جميع المجموعات الأخرى استطاعت أن تمحوه من ضمائرها. فاليهود مثلاً كانوا أرقاء في وقت ما، ولكنهم الآن يفسّرون استرقاقهم بأنه كان وضعاً خاصاً وفريداً قدره الله عليهم. والأفارقة يحرصون على المبالغة في أهمية الاسترقاق في تاريخهم إلى حدّ أن لفظة «عبد» توشك أن تكون مرادفة لللفظة «أفريقي». وقد أوضح د. ب. ديفيز بوضوح جليّ في مؤلفيه «مشكلة الاسترقاق في الثقافة الغربية» و «الاسترقاق والتقدّم البشري» أن الاسترقاق بشكل ظاهرة كبرى في أيديولوجية العالم الغربي الحديث بتعيّن علينا أن نحاول فهمها^(٧)، لأنها مصدر قدر كبير من الموقف السلبي تجاه أفريقيا والأفارقة.

وفي الفصل الرابع يحاول إينيكوري أن يعطي وزناً كبيراً لدور الأرقاء السود في التقدّم الاقتصادي في العالم الغربي. ويعتبر هذا سؤالاً أساسياً آخر ينبغي أن نواجهه وأن ننأوله من كافة جوانبه. وقد ذهب ماركس وأنجلز إلى أنه، على الرغم من أن الرق كان وسيظل دائماً دائماً لقواعد الأخلاق، فقد كان مع ذلك لازماً للتقدّم الاقتصادي وبالتالي للتقدّم الاجتماعي. وذهبوا إلى أنه لو أن الرق لم يوجد لما وجدت حضارة الإغريق ولا حضارة الرومان. ويقول إينيكوري إن الرق الأفريقي كان له أثر حاسم في تطوير النظام الجغرافي السياسي والاقتصادي المعني بمنطقة الأطلسي وفي تصنيع أوروبا الغربية. ومن ناحية أخرى، قدم فرناند برودل في مصنفه ذي الأجزاء الثلاثة «الحضارة والرأسمالية» صورة مختلفة عن تحوّل الرأسمالية الأوروبية إلى قوة عالمية ابتداءً من الاقتصاد المعيشي الذي لا يتغيّر والذي يمارسه الفلاحون، مروراً بعالم التجارة، وانتهاءً بقصة الكيفية التي تمكن بها عدد قليل من المصرفيين والتجار، عن طريق احتكار التجارة ومضاعفة الأرباح إلى أقصى حد، من المعاونة في إرساء مجموعة من الاقتصادات العالمية تركزت في أوروبا؛ الأمر الذي مكّن الرأسمالية الأوروبية من بسط سلطتها المتنامية. وهو يعزو نمو الرأسمالية الأوروبية إلى الاتحادات المتعددة الجنسية مثل بيت فوجر House of Fugger في القرن السادس عشر، وأوغسبرغ وشركة الهند الشرقية في القرنين السابع عشر والثامن عشر^(٨). ويحتاج الدور الذي لعبه الرقيق الأفارقة في هذا الجدل إلى إعادة تقييم جذرية.

(٧) D.B. Davis, ١٩٦٦، ١٩٧٥، ١٩٨٤.

(٨) انظر F. Braudel، ١٩٨٤. وانظر أيضاً I. Wallerstein، ١٩٧٦.

وقد أثار ج. ا. هاريس في الفصل الخامس سؤالاً مهماً آخر يتعلق بالاسترقاق العبودي. ويستفاد بجلاء من كل الشواهد التي تتوافر لدينا أن عملية تجريد الأفريقي من الشخصية الإنسانية تزايدت حدة فيما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ نتيجة تزايد الاسترقاق العبودي ابتداءً من ١٦١٩.

كذلك أدت تجارة الرقيق عبر القارات، في المقام الأول، إلى إرساء وجود عالمي للسود وأسفرت عن شتات أفريقي ضخم، وخاصة في القارة الأمريكية والكاربي، وفي ذلك يقول هاريس:

«كانت طبيعة هذه التجارة وعواقبها هي التي دفعت الأفارقة، وخاصة في القارة الأمريكية والكاربي، إلى تنظيم حركات للكفاح من أجل الحرية انتهت عبر السنين إلى ترسيخ الاهتمام الموحد بتخليص أفريقيا وتحرير السود في أنحاء العالم كافة. واستمرت العملية رغم قيام الحكم الاستعماري، وربما كانت في واقع الأمر أعظم العواقب التاريخية للشتات الأفريقي»^(٩).

ولا مراء في أن ذلك كان أساس حركة الوحدة الأفريقية في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين.

إدخال محاصيل غذائية جديدة

ذهب كتاب كثيرون إلى أن إدخال محاصيل جديدة من القارة الأمريكية يمثل جانباً إيجابياً لنظام تجارة الأطلسي. ويقول بعضهم إن إدخال المحاصيل الجديدة - الذي يرجع إليه الفضل بالضرورة في إحداث تغييرات في النظام الغذائي - أدى إلى تحسين صحة الأفارقة وتسبب بالتالي في زيادة عدد السكان. وفي ذلك يقول كتاب مدرسي:

«لقد سمحت المحاصيل الجديدة المستجلبه من القارة الأمريكية لأفريقيا الاستوائية، ولمناطق الغابات بوجه خاص، بتغذية أعداد من السكان تزيد عما كانت عليه في الماضي عدة مرات. وأحدث إدخال الذرة والبقول السوداني والكاكاسا - ونحن نكتفي بهذه المحاصيل الثلاثة دون غيرها - تغييراً دائماً في العلاقات القائمة بين الأفارقة وبيئتهم»^(١٠).

بيد أنه يتعذر علينا، كما يحذرنا ماركوس، تفسير التأثيرات الناتجة عن هذه التغييرات الزراعية في السكان الأفارقة. «فهل أسهمت، مثلما يؤكد البعض في كثير من الأحيان، عن طريق توفير موارد غذائية أكثر أمناً وتوتراً، في خلق مقاومة جسدية أشدّ مرأسا بين مختلف جموع السكان،

(٩) انظر الفصل التاسع.

(١٠) P.D. Curtin و S. Feireman و L. Thompson و J. Vansina، ١٩٧٨.

وفي تحقيق معدل أعلى للنمو السكاني؟». وفي رأيه أنه لا يوجد دليل على صحة هذه الادعاءات. والعكس صحيح كما يقول لأن الكاسافا لها قيمة غذائية محدودة، وكان السكان الذين يعتمدون عليها أكثر من غيرها، مثل قبائل تيو ومبوزي، يعانون من سوء تغذية حادة^(١١). ومن العسير استبانة الاتجاهات السكانية إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر لأن أمراضًا جديدة مثل الجدري، كان مقدّرًا لها أن تجتاح السكان على نحو متكرر، أدخلت إلى أفريقيا في الحقبة نفسها. وفي هذه الفترة أيضًا بلغت تجارة الرقيق عبر الأطلسي ذروتها. والشيء المحقّق مع ذلك هو أن المحاصيل الجديدة المستجلبة من القارة الأمريكية ومن آسيا والتي أدخلها الأوروبيون إلى مناطق أفريقية مختلفة فيما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ أدّت إلى تنوع اقتصاد القارة الزراعي. ومن هذه الذرة والكاسافا والفول السوداني، وأنواع مختلفة من البام، والبطاطا الحلوة، والفواكه الحمضية، والطماطم، والبصل، والتبغ. وقد اكتسبت الكاسافا والذرة تدريجيًا خلال هذه الفترة أهمية تفوق أهمية كثير من المحاصيل الغذائية الأفريقية مثل الموز والذرة الرفيعة والذرة الصفراء واليام بأنواعه. ومن ذلك يتّضح أن اعتماد الأفارقة إلى حد بعيد في يومنا هذا على الذرة والكاسافا بوصفهما المحصولين الغذائيين الرئيسيين يرجع إلى هذه الفترة.

ومن الوجهة الاجتماعية أسهمت هذه الثورة الزراعية إلى جانب التجارة، على ما يقوله مبوكلو، في إحداث تقسيم جديد للعمل. وفي رأيه أن الرجال بدأوا شيئًا فشيئًا في ترك المهام الزراعية - مثل تطهير الأرض وزرعها وإعداد المحاصيل - للنساء والعبيد مؤثرين تكريس أنفسهم للتجارة التي كانت أكثر إدارًا للربح؛ وعلى ذلك فقد كان تطوّر الرقيق المنزلي وغيره من أشكال التبعية نتيجة مباشرة لهذه التغييرات الزراعية^(١٢).

الكوارث البيئية

بذلت محاولات لتقسيم التاريخ الأفريقي إلى فترات ترتكز أساسًا على الظروف المناخية، وللتدليل على أن هناك علاقة لها مغزاها بين فترات الجفاف الحادة والتطوّرات التاريخية الكبرى. وينظر إلى فترتنا هذه بوجه خاص على أنها كانت فترة كثر فيها تعرّض أفريقيا للجفاف^(١٣).

وتنحو هذه التحليلات إلى إضفاء أهمية فائقة على البيئة المادية إلى حد يجعل من الأفارقة مجرد ضحايا لا حول لها ولا قوة للطبيعة. وثمة خطورة في التركيز على سنوات الجفاف على حساب السنوات العادية أو السنوات التي تزيد على المتوسط. وقد حدا ذلك ببعض المؤرخين

(١١) انظر الفصل الثامن عشر ص ٥٨٩

(١٢) انظر الفصل الثامن عشر.

(١٣) B. Webster (١٩٧٩)، و J.E. Miller (١٩٧٨)، S.E. Nicholson (١٩٨٠)، و D.J. (١٩٨٢).

J. Thorton (١٩٨١)، و Schove (١٩٧٣)، و انظر أيضًا الفصل السادس والعشرين.

إلى الإفراط في التعميم بصدد المجاعات في أفريقيا قبل العهد الاستعماري^(١٤). ولا يناقش هؤلاء المؤرخون في أي من كتاباتهم الكيفية التي استجاب بها الأفارقة على نحو خلاق للجفاف. فكيف كانت موجات الجفاف تؤثر وتسهم على سبيل المثال في إدخال تغييرات في نظم الإنتاج والتوزيع، وفي تحسين المحاصيل الغذائية وأساليب حفظ الأغذية؟ وتنصل مسألة موجات الجفاف والمجاعات أيضًا بقضية أوسع نطاقًا هي كفاءة الاقتصاد الأفريقي في عصر ما قبل الاستعمار. ويوضح فانسينا أن الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠، على سبيل المثال، شهدت ظهور تكنولوجيات مكثفة لاستخدام الأراضي سمحت بدورها بوجود كثافة سكانية أعلى.

«لا تزال كازمانس السفلى، وبلاد الايغبو، وأراضي الكامرون العشبية نباتاتها «المدجنة»، ولا تزال الجبال القائمة في منطقة البحيرات الكبرى بمحاذاة الصدع الغربي بما فيها من نظم للرعي و/أو الزراعة التكتيفية للموز، ولا تزال البقاع الصغيرة مثل منخفض كوكوبا بما فيه من أشكال مستحدثة للتخصيب أو وادي الزمبيزي الأعلى حيث كانت الفيضانات تستخدم، لا تزال هذه كلها استثناءات في غرب أفريقيا ووسطها. وفي شمال أفريقيا، بما في ذلك مصر حيث توجد أضخم واحة في العالم، كانت نظم الزراعة التكتيفية للواحات تطبق منذ ألف عام قبل هذه الفترة»^(١٥).

وخلاصة القول هي أنه، على الرغم من أن ممارسة الزراعة التكتيفية لم تكن قد تقادمت في معظم أنحاء أفريقيا مثلما كانت عليه في شمال أفريقيا، فقد ظهرت جيوب صغيرة للزراعة التكتيفية وخاصة في غرب أفريقيا ووسطها. وفي هذه المناطق استخدمت أساليب زراعية متقدمة مثل إنشاء المصاطب، والدورة الزراعية، واستخدام السماد الأخضر، والزراعة المختلطة، وزراعة المستنقعات المنظمة. ومن الواجب أن يولي المؤرخون لهذه الموضوعات قدرًا أكبر من الاهتمام بدلًا من التعميمات المعتادة عن المجاعة والجفاف في أفريقيا.

المسيحية والإسلام

اضمحلت المسيحية في أفريقيا خلال الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠، وخاصة في إثيوبيا وعلى الساحل الشرقي، وبدرجة أقل في الكونغو. أما الإسلام فقد تزايد انتشاره في غرب أفريقيا وفي السودان وإثيوبيا وعلى الساحل الشرقي.

وعلى ساحل غينيا الأدنى مثلًا أدخل الهولنديون والبريطانيون المسيحية في المنطقة. وقد عمدوا في البداية إلى إنشاء مدارس أولية في حصونهم في كيب كوست والمينا وأكرا؛ وفيما بعد، إبان حقبة الخمسينات من القرن الثامن عشر، أرسلت جمعية نشر الإنجيل بعض المبشرين

(١٤) انظر الفصل الثاني والعشرين.

(١٥) انظر الفصل الثالث ص ١٠٢-١٠٣.

إلى كيب كوست؛ كذلك كان بعض الذين أدخلوا في المسيحية حديثاً، وخاصة أبناء المولاتوس والحكام التقليديين، يرسلون إلى الخارج لاستكمال تعليمهم، وكان كثيرون منهم يعودون إلى بلادهم كمعلمين أو مبشرين. وهكذا أرسيت خلال هذه الفترة أسس الثورة المسيحية التي كان مقدراً لها أن تحدث في غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر.

وفي الكونغو أدخلت المسيحية خلال عهد ألفونسو الأول (١٥٠٦-١٥٤٣). وبتوجيهات من ولده هنريكه الذي كان قد رُسم أسقفًا في روما، جعل الكنيسة الكاثوليكية الديانة الرسمية للدولة. بيد أن الحماس المسيحي فتر في الكونغو حتى ١٦٤٥ عندما وصل إليه عدد كبير من الرهبان المبشرين الإيطاليين؛ إذ وفد إلى الكونغو وإلى أنغولا من بعدها خلال القرن السابع عشر نحو ٤٠٠ مبشر لنشر الإنجيل وخاصة في المناطق الريفية. ويوضح فانسينا أن المسيحية أدخلت بادئ الأمر إلى الكونغو على أيدي البرتغاليين وكانت مقصورة على نبلاء المناطق الحضرية إلى حد بعيد مع بقاء التنظيم الكنسي برتغاليًا في معظمه. بيد أنه منذ ١٦٤٥ وحتى ١٧٠٠، انخرط المبشرون الإيطاليون في حملة مكثفة لتحويل أكبر عدد ممكن من الناس إلى اعتناق المسيحية وخاصة في المناطق الريفية^(١٦). وكان كل من المسيحية والإسلام يأخذ بنزعة توفيقية خلال هذه الفترة. من ذلك مثلاً أن المسيحية في الكونغو كانت تتعايش مع الديانة التقليدية. وما من شك في أنهما كانا يؤثران في بعضهما البعض تأثيراً بالغاً كما يخلص إلى ذلك فانسينا إذ يقول:

«ابتداءً من القرن السادس عشر يمكن أن يقال إنه ظهرت ديانة واحدة تجمع، وفيما بين النبلاء على الأقل، بين معالم من المسيحية ومعالم من الديانة القديمة. وقد حدث الانتشار الرئيسي لهذه الديانة خلال القرن السابع عشر.. وكانت هذه الديانة الجديدة مصدر الودونية (فودو) في هايتي»^(١٧).

وترجع المحاولات التي بذلت لتنظيم كنائس مستقلة إلى هذه الفترة أيضاً. ففي الكونغو بدأت بعض المحاولات لتأسيس كنيسة أهلية في عقد الثلاثينات من القرن السابع عشر، وبلغت أوجها في ١٧٠٤ عندما بدأ «دونا بياتريس كيمبا فيتا» في الدعوة إلى مسيحية مُصلحة تسمى «الأنطونية» وتقوم على رفض المبشرين والبيض؛ ثم سادت في الكونغو بعد ذلك كاثوليكية أهلية. أما عن الإسلام فمن الجلي أن توسّع الحدود الإسلامية في أفريقيا بشكل موضوعاً من الموضوعات المهمة بصدد الفترة ما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠. وقد تكفل تجّار الماندي والهوسا بإدخال الإسلام في ساحل غينيا الدنيا على سبيل المثال. وانتشر على طول طرق التجارة الشمالية حتى بلغ أشانتي وبولي في عقد الخمسينات من القرن الثامن عشر. وبحلول ١٨٠٠ كان يوجد في كوماسي حي مزدهر للمسلمين أنشئت فيه مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم. كذلك اضطلعت قبائل الفولاني وماندي بمسؤولية نشر الإسلام في ساحل غينيا العليا. وقد عقدوا حلفاً

(١٦) انظر الفصل التاسع عشر.

(١٧) انظر الفصل التاسع عشر ص ٦٣٥.

ديتًا بين قبائل الفولاني والمالينكا، لا لإدخال سكان المنطقة في الإسلام وحسب، بل وإخضاعهم لسلطانهم أيضًا. وهكذا كان انتشار الإسلام يقترن بالسيطرة السياسية في كثير من المناطق الأفريقية. ويتضح هذا بوضوح جلي في سينيغامبيا حيث يشكل الصراع بين رجال الدين المسلمين ونظم السيدو (القائد العسكري) خلفية لتاريخ المنطقة. وفي السودان، أدى نشر الإسلام في شمالي البلاد إلى خلق حدود ايدولوجية لا تزال على قوتها بين الشمال والجنوب. كما شهدت الفترة تأسيس وتوسع دولتين إسلاميتين في مناطق السهول هما سلطنتا فونج وفور. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، استمر الإسلام في الانتشار في ممالك البيمبارا وموتسي وكونغ وغويريكا على أيدي التجار والأئمة وحتى بالعنف. وشوهدت عملية مماثلة لنشر الإسلام في بلاد الهوسا وفي بورنو.

وبغض النظر عن الانتشار الجغرافي للإسلام في أفريقيا إبان تلك الحقبة في حد ذاته، كانت الأصولية الإسلامية عاملاً مهمًا في مناطق كثيرة. فقد ظهرت على سبيل المثال حركة ناصر الدين التي بدأت في موريتانيا واتجهت صوب الجنوب. وكانت دوافعها اقتصادية في بعضها (للسيطرة على تجارة الحبوب والرقيق) ودينية في بعضها الآخر (لتطهير الإسلام وإصلاحه عن طريق إحلال الثيوقراطية الإسلامية محل القواعد الاعتبارية). وظهر هذا الاتجاه الإصلاحية نفسه بين المسلمين في بلاد الهوسا، وخاصة إبان القرن الثامن عشر. كذلك نشأت جماعة من علماء المسلمين في إطار خلفيات سياسية واقتصادية ودينية مماثلة في مراكز مختلفة، وتصدت لنقد النظم القائمة التي كان الأرستقراطيون يمثلونها. وكان أبرز أولئك العلماء المعلم جبريل دان عمرو الذي نادى بإدخال إصلاحات إسلامية. وكان كل من عثمان وعبد الله دان فوديو من تلامذته. وعندما أصبح حكم الأرستقراطية أشدّ قمعًا عمد العلماء إلى مهاجمة النظام القائم علنًا. وكانت تلك خلفية «الجهاد» في القرن التاسع عشر.

ونتيجة لقمع الفلاحين الأفارقة على أيدي الصفوة الريفية والحضرية، وخاصة في غرب السودان وفي منطقة النيجر - تشاد وفي مصر والصحراء الكبرى والمغرب وإثيوبيا والكونغو، لم يكن من العسير على قادة المسلمين والحركات التبشيرية المسيحية تعبئة مساندة جماهير الشعب إلى جانب الفلاحين. وجعل رجال الدين يعدون بتحقيق المساواة ووضع حد للظلم، كما أدانوا الأرستقراطيات التقليدية والأوروبيين بوصفهما عاملين مخربين يتسببان في خلق الظلم الاجتماعي. وينبغي أن ننوّه في نهاية المطاف بأن الأفارقة كانوا ينظرون إلى الإسلام، كما كانوا ينظرون إلى المسيحية، على أساس توفيقى. فعلى الرغم من قبولهم للإسلام فقد ظلوا في الوقت نفسه مخلصين لديانتهم التقليدية. وفي ذلك يقول ايزارد وكيزربو إن هذه النزعات التوفيقية تطوّرت مع المسيحية فيما بعد في أفريقيا وفي العبادة الأفرو-أمريكية في البرازيل وهايتي وكوبا، وانتهيا من ثم على سبيل المثال إلى أن «الإسلام قدم نفسه إلى قبائل البيمبارا بما فيه من نظم لم تكن تتعارض مع نظمهم تعارضًا منهجيًا مثل تعدّد الزوجات والطلاق والتطليق والرق»^(١٨).

أعضاء اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام*

(التواريخ الواردة أدناه هي تواريخ بدء العضوية)

- الأستاذ ج.ف.أ. أجايي (نيجيريا)، ١٩٧١
المشرف على المجلد السادس
الأستاذ ف.أ. بوكريك موراو (البرازيل)، ١٩٧٥
الأستاذ أ.أ. بواهين (غانا)، ١٩٧١
المشرف على المجلد السابع
سعادة السيد بوبو هاما (النيجر)، ١٩٧١ (استقال عام ١٩٧٨، وتوفي عام ١٩٨٢)
السيدة الدكتورة موتومبا م. بول (زامبيا)، ١٩٧١
الأستاذ د. تشانايوا (زيمبابوي)، ١٩٧٥
الأستاذ ب.د. كيرتين (الولايات المتحدة الأمريكية)، ١٩٧٥
الأستاذ ج. ديفيس (فرنسا)، ١٩٧١
الأستاذ م. ديفولا (أنغولا)، ١٩٧٨
الأستاذ الراحل الشيخ اتنا ديوب (السنغال)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨٦
الأستاذ ه. جعيط (تونس)، ١٩٧٥
الأستاذ ج.د. فيج (المملكة المتحدة)، ١٩٧١ (استقال عام ١٩٨١)

- سعادة السيد الراحل م. الفاسي (المغرب)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٩١
المشرف على المجلد الثالث
- الأستاذ ج.ل. فرانكو (كوبا)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨٩
- السيد الراحل م.ح.١. جلال (الصومال)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨١
- الأستاذ الدكتور ف.ل. غروتانيلي (إيطاليا)، ١٩٧١
- الأستاذ أ. هابرلاند (جمهورية ألمانيا الاتحادية)، ١٩٧١
- الدكتور اكليلو هتي (إثيوبيا)، ١٩٧١
- سعادة السيد أ. هامباتي با (مالي)، ١٩٧١، (استقال عام ١٩٧٨)
- الدكتور أ.س. الحرير (ليبيا)، ١٩٧٨
- الدكتور أ. هريك (تشيكوسلوفاكيا)، ١٩٧١
- مساعد المشرف على المجلد الثالث
- السيدة الدكتورة أ. جونز (ليبيريا)، ١٩٧١
- القس الراحل أليكسيس كاغامي (رواندا)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨١
- الأستاذ أ.ن. كيمامبو (تنزانيا)، ١٩٧١
- الأستاذ ج. كي - زيرو (بوركينافاسو)، ١٩٧١
- المشرف على المجلد الأول
- السيد الدكتور د. لايا (النيجر)، ١٩٧٩
- الدكتور أ. ليتنيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)، ١٩٧١
- الدكتور ج. مختار (مصر)، ١٩٧١
- المشرف على المجلد الثاني
- الأستاذ ب. موتيوا (أوغندا)، ١٩٧٥
- الأستاذ د.ت. نياني (السنغال)، ١٩٧١
- المشرف على المجلد الرابع
- الأستاذ ل.س. نغكونغكو (بوتسوانا)، ١٩٧١
- الأستاذ ت. أويينغا (جمهورية الكونغو الشعبية)، ١٩٧٥
- الأستاذ ب.أ. أوغوت (كينيا)، ١٩٧١
- المشرف على المجلد الخامس
- الأستاذ سي. رافوجاناهاري (مدغشقر)، ١٩٧١
- الأستاذ الراحل و. رودني (غيانا)، ١٩٧٩، توفي عام ١٩٨٠
- الأستاذ الراحل م. شبيكة (السودان)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨٠
- الأستاذ ي.أ. طالب (سنغافورة)، ١٩٧٥
- الأستاذ الراحل أ. تيكسيرا دا موتا (البرتغال)، ١٩٨٧، توفي عام ١٩٨٦
- المونسنيور ت. تشيبانغو (زائير)، ١٩٧١
- الأستاذ ج. فانسينا (بلجيكا)، ١٩٧١

معالي الدكتور الراحل أ. وليامز (ترينيداد وتوباغو). ١٩٧٦ ، استقال عام ١٩٧٨ ، وتوفي عام ١٩٨٠
الأستاذ ع.أ. مازروي (كينيا)
المشرف على المجلد الثامن ، ليس عضواً في اللجنة
الأستاذ سي. ووندجي (كوت ديفوار)
مساعد المشرف على المجلد الثامن. ليس عضواً في اللجنة

أمانة اللجنة العلمية الدولية
قسم التعاون الثقافي الدولي وصون الذاتيات الثقافية وإثرائها ، اليونسكو ، ١ ، شارع ميوليس ، ٧٥٠١٥
باريس ، فرنسا

نبذة عن حياة المؤلفين

الفصل ١ :

م. مالوفيس (بولندا): أخصائي في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للحقبة الأخيرة من القرون الوسطى والفترة الأولى من العصر الحديث؛ وله عدة مطبوعات ومقالات عن هذا الموضوع؛ وقد كان أستاذًا للتاريخ في جامعة وارسو وعضوًا في كليز هول، كيمبريدج، وعضوًا زائرًا في معهد الدراسات المتقدمة بيرنستون، وهو متوفى.

الفصل ٢ :

ب. دياني (السنغال): دكتور في العلوم السياسية والاقتصادية؛ أخصائي في الاقتصاد وعلوم اللغات؛ له عدة مؤلفات عن السلطة السياسية في أفريقيا وعن النحو في لغة الولوف الحديثة؛ وهو حاليًا أستاذ وخبير استشاري.

الفصل ٣ :

ج. فانسينا (بلجيكا): أخصائي في تاريخ أفريقيا؛ له عدة مؤلفات ومقالات عن تاريخ أفريقيا قبل فترة الاستعمار؛ وهو أستاذ للتاريخ والأنثروبولوجيا بجامعة ويسكونسين.

الفصل ٤ :

ج. أ. اينيكوري (نيجيريا): أخصائي في التاريخ الاقتصادي؛ له مطبوعات ومقالات متنوعة عن هذا الموضوع؛ وهو أستاذ ورئيس قسم في جامعة أحمد بيلو في زاريا.

الفصل ٥:

ج.١. هاريس (الولايات المتحدة الأمريكية): أخصائي في الشتات الأفريقي؛ له مطبوعات ومقالات عديدة عن الموضوع؛ وهو حاليًا أستاذ في جامعة هوارد، واشنطن العاصمة.

الفصل ٦:

ر. فيسيلي (تشيكوسلوفاكيا): أخصائي في تاريخ مصر وفي الدبلوماسية والمشكلات الاقتصادية للأقطار العربية في القرون الوسطى؛ له عدة مؤلفات في مجال الدراسات التاريخية والدبلوماسية للبلدان العربية (ولاسيما مصر) والإسلامية في القرون الوسطى؛ وهو أستاذ محاضر في موضوع الأقطار العربية والإسلامية وتاريخها، في كلية الفلسفة بجامعة شارلز، قسم الدراسات الشرقية والأفريقية، في براغ.

الفصل ٧:

يوسف فضل حسن (السودان): أخصائي في تاريخ السودان؛ له عدة مؤلفات عن هذا الموضوع؛ كان أستاذًا للتاريخ بجامعة الخرطوم ومديرًا لوحدة البحوث السودانية في هذه الجامعة؛ وهو حاليًا نائب رئيس جامعة الخرطوم.

ب.أ. أوغوت (كينيا): أخصائي في تاريخ أفريقيا ومن الرواد في مجال تقنيات التاريخ المروي؛ له مؤلفات عديدة عن تاريخ منطقة شرقي أفريقيا؛ كان مديرًا لمعهد لويس ليكي التذكاري الدولي ونائبًا لرئيس جامعة نيروبي؛ وهو الآن أستاذ للتاريخ بجامعة كينيا في نيروبي.

الفصل ٨:

محمد الفاسي (المغرب): له عدد من المؤلفات (بالعربية والفرنسية) في تاريخ اللغات وفي النقد الأدبي؛ وهو نائب سابق لرئيس جامعة القرويين في فاس.

الفصل ٩:

محمد حمادي الشريف (تونس): أخصائي في التاريخ الاجتماعي والسياسي لشمال أفريقيا؛ كتب عدة مقالات عن تاريخ شمال أفريقيا؛ وهو أستاذ جامعي وعميد لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

الفصل ١٠:

ب. باري (السنغال): دكتور في التاريخ؛ له مؤلفات عديدة عن والو وسينغامبيا وفوتا جالون؛ كان أمينًا عامًا لرابطة المؤرخين الأفريقيين؛ وهو الآن أستاذ في كلية الآداب بجامعة الشيخ أتنا ديوب في دكار.

الفصل ١١:

م. أبيتيول (إسرائيل): أخصائي في موضوع السودان النيجيري؛ له مؤلفات عن تاريخ السودان؛ وهو باحث رئيسي في الجامعة العبرية في القدس.

الفصل ١٢:

م. إيزارد (فرنسا): أخصائي في تاريخ ممالك الموسي (بوركينافاسو) في فترة ما قبل الاستعمار وهو أخصائي في الأنثروبولوجيا ومؤرخ؛ له مطبوعات ومقالات عديدة، ولا سيما عن مملكة ياتنغا القديمة؛ وهو باحث رئيسي في المركز الوطني للبحوث العلمية (مختبر الأنثروبولوجيا الاجتماعية) بباريس.

ج. كي. زيربو (بوركينافاسو): أخصائي في منهجية تاريخ أفريقيا؛ له عدة مؤلفات عن أفريقيا السوداء وتاريخها؛ وهو أستاذ للتاريخ بجامعة دكار.

الفصل ١٣:

ك. ووندجي (كوت ديفوار): أخصائي في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر؛ له مؤلفات عديدة عن الثقافات الأفريقية وتاريخ كوت ديفوار؛ كان رئيساً لقسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة كوت ديفوار الوطنية (أبيدجان) ونائباً لمدير معهد الفن وعلم الآثار بجامعة أبيدجان؛ وهو الآن مستشار ضمن الوفد الدائم لكوت ديفوار لدى اليونسكو في باريس.

الفصل ١٤:

أ. بواهن (غانا): أخصائي في تاريخ غرب أفريقيا؛ له مطبوعات ومقالات عديدة عن تاريخ أفريقيا؛ كان أستاذاً ورئيساً لقسم التاريخ بجامعة غانا، وهو الآن أستاذ فخري بهذه الجامعة.

الفصل ١٥:

أ. ج. ألأغوا (نيجيريا): أخصائي في التاريخ والتأريخ الأفريقيين؛ وضع عدة دراسات عن الإيجو، وعن تقنيات ومنهجية التراث الشفهي وعلم الآثار؛ وهو أستاذ للتاريخ في جامعة بورث هاركورت.

الفصل ١٦:

د. لايا (النيجر): أخصائي في ثقافات غرب أفريقيا وفي علم الاجتماع؛ له مؤلفات عن هذا الموضوع؛ وهو مدير مركز الدراسات اللغوية والتاريخية المستندة إلى التراث الشفهي بنيامي.

الفصل ١٧:

ب. باركيندو (نيجيريا): أخصائي في موضوع تكوين الدول والعلاقات بين الدول في حوض بحيرة تشاد؛ له مؤلفات عديدة عن هذا الموضوع؛ وهو معيد في اداة التاريخ بجامعة باييرو في كانو.

الفصل ١٨ :

١. ميوكولو (زائير): أخصائي في تاريخ أفريقيا السوداء؛ له مؤلفات عديدة عن هذا الموضوع؛ وهو باحث رئيسي في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، ومحاضر في معهد الدراسات السياسية بباريس، ومنتج في إذاعة فرنسا الدولية.

الفصل ١٩ :

ج. فانسينا.

ت. أوينغا (جمهورية الكونغو الشعبية): أخصائي في اللغات الأفريقية؛ كتب عدة مقالات عن تاريخ أفريقيا وله عدة مؤلفات عن أفريقيا في العصور القديمة؛ كان أستاذًا في كلية الآداب بجامعة ماريان أنغواي في برازافيل؛ يشغل حاليًا منصب المدير العام للمركز الدولي لثقافات الباتو في ليرفيل.

الفصل ٢٠ :

نداويل اي نزييم (زائير): أخصائي في تاريخ أفريقيا الوسطى؛ له مؤلفات عن هذا الموضوع؛ يقوم حاليًا بتدريس مادة التاريخ في جامعة كينشاسا وفي معهد التربية الوطني؛ وهو مدير المكتبة الوطنية في زائير.

الفصل ٢١ :

ك.م. فيري (ملاوي): أخصائي في تاريخ ملاوي وأفريقيا الوسطى والجنوبية؛ كان محاضرًا ومحاضرًا رئيسيًا في التاريخ بجامعة ملاوي؛ وهو حاليًا أستاذ مشارك لمادة التاريخ بجامعة ملاوي.
أ.ج.م. كالينغا (ملاوي): أخصائي في تاريخ منطقة بحيرة ملاوي؛ له مؤلفات عن هذا الموضوع؛ وهو أستاذ للتاريخ بجامعة ليسوتو الوطنية.
ه.ه.ك. بهيلا (زيمبابوي): أخصائي في تاريخ جنوب شرقي أفريقيا؛ له مؤلفات عن أفريقيا الجنوبية؛ كان رئيسًا لقسم التاريخ بجامعة زيمبابوي؛ وهو الآن نائب أمين برلمان زيمبابوي.

الفصل ٢٢ :

ه.ه.ك. بهيلا.

الفصل ٢٣ :

د. دينون (المملكة المتحدة): أخصائي في تاريخ أفريقيا الجنوبية والشرقية؛ له مؤلفات عن هذا الموضوع؛ كان محاضرًا زائرًا بجامعة أبادان؛ وهو الآن أستاذ في الجامعة الوطنية الأسترالية في كامبيرا.

الفصل ٢٤ :

١. هابولاند (ألمانيا): أخصائي في تاريخ إثيوبيا وغرب أفريقيا في فترة ما قبل الاستعمار؛ له مؤلفات عن إثيوبيا؛ وهو مدير معهد فروبينوس في فرانكفورت. وأستاذ كرسي الاثنولوجيا والتاريخ الأفريقي بجامعة فرانكفورت، ومدير مركز الدراسات الأفريقية في فرانكفورت.

الفصل ٢٥:

أ.إ. سالم (كينيا): أخصائي في تاريخ منطقة شرق أفريقيا؛ كتب مقالات عديدة عن الشعوب الناطقة بالسواحيلية؛ وهو أستاذ لمادة التاريخ ويشغل حاليًا منصب رئيس قسم التاريخ في جامعة نيروبي.

الفصل ٢٦:

ج.ب. ويسترو (كندا): أخصائي في تاريخ فترة ما قبل الاستعمار مع التركيز بصفة خاصة على المناخ؛ له مؤلفات عن تاريخ شعبي أشولي وإيتزو، وكذلك كتاب: Chronology, Migration and Drought in Interlacustrine Africa؛ كان أستاذًا ورئيسًا لقسم التاريخ في جامعة ماكيري وجامعة ملاوي؛ وهو حاليًا أستاذ للتاريخ الأفريقي في جامعة دلهوزي.

ب.أ. أوغوت.

ج.ب. كريتيان (فرنسا): أخصائي في تاريخ بوروندي؛ له مؤلفات عديدة عن ممالك البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا الألمانية؛ وهو باحث رئيسي في مركز البحوث الأفريقية بجامعة باريس الأولى.

الفصل ٢٧:

و.ر. أوتشينغ (كينيا): أخصائي في تاريخ كينيا؛ له مؤلفات عديدة عن هذا الموضوع؛ كان محاضرًا أول في مادة تاريخ كينيا. بكلية كينيا الجامعية في نيروبي؛ وهو حاليًا أستاذ بجامعة موي في إلدوريت بكينيا.

الفصل ٢٨:

ر.ك. كينت (الولايات المتحدة الأمريكية): أخصائي في تاريخ مدغشقر؛ له مؤلفات عديدة عن هذا الموضوع؛ وهو أستاذ لمادة التاريخ الأفريقي بجامعة كاليفورنيا في بيركلي.

الفصل ٢٩:

ب.أ. أوغوت.

ببليوغرافيا عامة

يود الناشرون استرعاء الانتباه الى أن البيانات الخاصة بالمراجع قد فحصت ومحصت بأكثر دقة ممكنة، ولكن نظرًا لتعدد المصنف وطابعه الدولي ربما بقيت هناك بعض الأخطاء.

المختصرات وقائمة الدوريات

Abbreviations and list of periodicals

- AA* *Antananarivo Annual*, Antananarivo
Abbia *Abbia, revue culturelle camerounaise*, Yaoundé.
ABUP Ahmadu Bello University Press, Zaria
AE *Annales d’Ethiopie*, Rome
AEH *African Economic History*, Madison, Wisconsin
AESC *Annales: Economies, sociétés, civilisations*, Paris
Africa *Africa*, Rome
AHS *African Historical Studies* (now *IJAHS*), African Studies Center, Boston University
AL *Africana Linguistica*, Tervuren: Musée royal de l’Afrique centrale
ALR *African Language Review* (now *African Languages*) London: International African Institute
Anais *Anais da Junta de Investigações do Ultramar*
Annual Review of Anthropology *Annual Review of Anthropology*, Palo Alto, CA
Anthropos *Anthropos: Revue internationale d’ethnologie et de linguistique*, Fribourg
Arabia *Arabia: the Islamic World Review*, Slough, UK: Islamic Press Agency
Arnoldia *Arnoldia*, Salisbury: National Museums of Rhodesia
ARSOM Académie royale des sciences d’Outre-mer (formerly ‘Institut royal colonial belge’ and ‘Académie royale des sciences coloniales’), Brussels
AS *African Studies* (continues as *Bantu Studies*), Johannesburg: WUP
ASR *African Social Research*, Lusaka: University of Zambia
ASR *African Studies Review*, Camden, NJ
AVG *Annuaire des voyages et de la géographie*
Azania *Azania: Journal of the British Institute of History and Archaeology in Eastern Africa*, London
BAM *Bulletin de l’Académie malgache*, Antananarivo
BARSOM *Bulletin de l’Académie royale des sciences d’Outre-mer*, Brussels
BCAF *Bulletin du Comité de l’Afrique française - Renseignements coloniaux*, Paris
BCEHSAOF *Bulletin du Comité d’études historiques et scientifiques de l’Afrique Occidentale française*, Dakar
BCGP *Boletino cultural da Guiné portuguesa*, Bissau
BEM *Bulletin économique de Madagascar*, Antananarivo
BGHD *Bulletin de géographie historique et descriptive*, Paris
BIEA *British Institute in Eastern Africa*, Nairobi
BIFAN *Bulletin de l’Institut français (later fondamental) d’Afrique noire*, Dakar
BIHBR *Bulletin de l’Institut historique belge de Rome*
BJIDCC *Bulletin des juridictions indigènes et du droit coutumier congolais* (now *Bulletin des tribunaux coutumiers*), Elisabethville: Société des Etudes Juridiques du Katanga
BLLE *Bulletin de liaison - Linguistique-ethnopsychologie*, Abidjan: Centre universitaire de recherches

- de développement, University of Abidjan
 BLS *Bulletin de liaison saharienne*, Algiers
 BM *Bulletin de Madagascar*, Antananarivo
 BODE *Bulletin officiel de la Direction de l'enseignement*, Madagascar
 BS *Bantu Studies*, Johannesburg
 BSGL *Boletim da Sociedade de Geografia de Lisboa*, Lisbon
 BSOAS *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, London
 CA *Codices Aethiopici*
 CCAH *Cahiers congolais d'anthropologie et d'histoire*, Brazzaville
 CCB Centre de civilisation burundaise, Bujumbura
 CEA *Cahiers d'études africaines*, Paris: Mouton
 CEDA Centre d'études et de diffusion africaine, Paris/Abidjan
 CHM *Cahiers d'histoire mondiale*, Paris: Librairie des Méridiens
 CIS *Cahiers Internationaux de Sociologie*, Paris: PUF
 CJAS *Canadian Journal of African Studies*, Ottawa: Canadian Association of African Studies, Department of Geography, Carleton University, Ottawa
 CNRS Centre national de la recherche scientifique, Paris
 CNRSS Centre nigérien de recherches en sciences sociales, Niamey
 Congo Congo, Brazzaville: Centre National de la Statistique et des Etudes Economiques
 CRA Centre de recherches africaines, Paris
 CRDTO Centre de recherche et de documentation pour la tradition orale [Research and Documentation Centre for Oral Tradition] Niamey
 CSCO *Corpus Scriptorum Christianorum Orientalium*, Paris
 CUP Cambridge University Press
 CUP Caribbean University Press
 CVRS Centre voltaïque des recherches scientifiques, Ouagadougou
 CZA *Cultures au Zaïre et en Afrique*
 EALB East African Literature Bureau, Nairobi, Kampala and Dar es Salaam
 EAPH East African Publishing House, Nairobi
 EHA *Etudes d'histoire africaine*, Kinshasa
 EHR *Economic History Review*, Cambridge: Economic History Society
 EN *Etudes nigériennes*, Niamey: IRSH
 EUP Edinburgh University Press, Edinburgh
 GASS Accra
 GNQ *Ghana Notes and Queries*, Legon
 GSSJ *Ghana Social Science Journal*, Legon
 GUP Ghana Universities Press
 HAJM *History in Africa: A Journal of Method*, Waltham, Massachusetts
 HAHHR *Hispanic American Historical Review*, Durham, NC: Duke University Press
 Hespérís *Hespérís*, Rabat: Institut des hautes études marocaines
 HUP Harvard University Press
 HUP Howard University Press, Washington, DC
 IAI International African Institute, London
 IAS Institute of African Studies, University of Nairobi
 ICS Institute of Commonwealth Studies, London
 IFAN Institut français d'Afrique noire, Dakar
 IJAH *International Journal of African Historical Studies*, Boston: African Studies Center, Boston University
 IJMS *International Journal of Middle-Eastern Studies*, Cambridge: CUP
 IRES Institut de recherches économiques et sociales, Léopoldville
 IRSH Institut de recherches en sciences humaines, Niamey
 IUP Ibadan University Press
 JA *Journal asiatique*, Paris
 JAAS *Journal of Asian and African Studies*, Tokyo

- JAE Journal of Arid Environments*, London: Academic Press
JAH Journal of African History, Cambridge: CUP
JAS Journal of the African Society (later *African Affairs*), London
JEH Journal of Economic History, Wilmington, DE: Economic History Association
JES Journal of Ethiopian Studies, Addis Ababa: Institute of Ethiopian Studies, Haile Salassie I University
JHSN Journal of the Historical Society of Nigeria, Ibadan
JHUP Johns Hopkins University Press, Baltimore
JIMM J. Inst. Mining Met.
JMBRAS Journal of the Malayan Branch of the Royal Asiatic Society, Singapore
JNH The Journal of Negro History, Washington, DC
JRAI Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland, London
JRAS Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, London
JSA Journal de la Société des Africanistes, Paris
JSH Journal of Social History, Pittsburgh, PA: Carnegie – Mellon University Press
JSS Journal of Semitic Studies, Manchester: Department of Near Eastern Studies, Manchester University

KASP The Kroeber Anthropological Society Papers
KHR Kenya Historical Review, The Journal of the Historical Association of Kenya, Nairobi
KHS Kenya Historical Society, Nairobi
KLB Kenya Literature Bureau
KS Kano Studies, Kano, Nigeria
KUP Khartoum University Press

LA L'éducation africaine
LSJ Liberian Studies Journal, Newark, Delaware: University of Delaware

MAM Mémoires de l'Académie malgache, Antananarivo
Man Man, London
MJSS Malawi Journal of Social Science
MRAC Musée royal de l'Afrique centrale Annales Sciences humaines, Tervuren
MRAL Memorie in Italian della Reale Accademia nazionale dei Lincei, Rome
MUP Manchester University Press, Manchester

NA Notes africaines: Bulletin d'information de l'IFAN, Dakar
NADA The Rhodesian Native Affairs Department Annual, Salisbury
NEA Nouvelles éditions africaines, Dakar
NJ Nyasaland Journal
NNPC Northern Nigerian Publishing Company, Zaria
NRE Notes, reconnaissances et explorations, Madagascar
NRJ Northern Rhodesian Journal
NUP Northwestern University Press, Evanston, Illinois
Nyame Akuma Nyame Akuma, Calgary: Department of Archaeology, University of Calgary

Odu Odu: Journal of West African Studies (previously *Journal of African Studies*, Ife; preceded by *Journal of Yoruba and Related Studies*, Ibadan), Ife: University of Ife
Oduma Oduma, Port Harcourt, Nigeria
OHCIS Ohio University Centre for International Studies
ORSTOM Office de la recherche scientifique et technique d'Outre-mer, Paris
OUP Oxford University Press

PA Présence africaine, Paris
Paideuma Paideuma: Mitteilungen zur Kulturkunde, Frankfurt-am-Main
Phylon Phylon, Atlanta, GA: University of Atlanta
PP Past and Present, Oxford
PS Population Studies, London
PTRSA Proceedings and Transactions of the Rhodesian Scientific Association, Bulawayo
PUF Presses universitaires de France, Paris
PUP Princeton University Press

RA *Revue africaine, Journal des travaux de la Société historique algérienne*, Algiers
REI *Revue des études islamiques*, Paris
RFHOM *Revue française d'histoire d'Outre-mer*, Paris
RH *Revue historique*, Paris: PUF
RHM *Revue d'histoire maghrébine*, Zaghovan, Tunisia
RLJ *Rhodes-Livingstone Journal (now African Social Research)*, Lusaka
RM *Revue de Madagascar*, Antananarivo
RR *Research Review*, University of Ghana
RS *Revue sémitique*, Paris
RSE *Rassegna di studi etiopici*, Rome
RT *Revue tunisienne*, Algiers/Tunis: Jean-Baptiste Salvago
RTC *Revue des troupes coloniales*
RV *Recherches voltaïques*, Ouagadougou: Centre Voltaïque de la Recherche Scientifique

Saeculum *Saeculum*, Freiburg

SAJS *South African Journal of Science*, Johannesburg
SELAF *Société d'études linguistiques et anthropologiques de France*, Paris
SEVPEN *Service d'édition et de vente des publications de l'Education nationale*, Paris
SFHOM *Société française d'histoire d'Outre-mer*, Paris
SGM *Scottish Geographical Magazine*, Edinburgh: Royal Scottish Geographical Society
SM *Sudanese Memoirs*
SMJ *Society of Malawi Journal*, Blantyre, Malawi: Society of Malawi
SNP *Kaduna, Nigeria: National Archives*
SNR *Sudan Notes and Records*, Khartoum
SOAS *School of Oriental and African Studies*, University of London
SSL *Studi storici e Linguisti*
SSM *Social Science and Medicine*, New York: Pergamon Press
Studia *Studia*, Lisbon
SUP *Stanford University Press*, Stanford, CA

Target *Target*, Dar es Salaam

TD *Travaux et documents*

THSG *Transactions of the Historical Society of Ghana (previously Transactions of the Gold Coast and Togoland Historical Society)*, Legon

TJH *Transafrican Journal of History*, Nairobi: EALB

TNR *Tanganyika Notes and Records (now Tanzania Notes and Records)*, Dar es Salaam

TPH *Tanzania Publishing House*

Trav. IRS *Travaux de l'Institut de recherches sahariennes*, Algiers: University of Algiers

UCLA *University of California*, Los Angeles

UCP *University of California Press*, Berkeley, CA

Ufahamu *Ufahamu*, Los Angeles, CA: UCLA

Uj *Uganda Journal*, Kampala: Uganda Society

ULP *University of London Press*, London

UNCP *University of North Carolina Press*, Chapel Hill

UTP *University of Tennessee Press*

UWP *University of Wisconsin Press*, Madison

WAJA *West African Journal of Archaeology*, Ibadan

WMQ *William and Mary Quarterly*, Williamsburg, VA

WUP *Witwatersrand University Press*, Johannesburg

YUP *Yale University Press*

Zaire *Zaire*, Kinshasa

Zamani *Zamani*, Nairobi: History Association of Kenya

ZFE *Zeitschrift für Ethnologie*, Berlin

ZH *Zimbabwean History*

ZJH *Zambia Journal of History*, Lusaka: University of Zambia

بلیو غرافیا

- Abbebe, B. (1971) *Evolution de la propriété foncière au Choa (Ethiopie)* (Paris: Imprimerie Nationale et Librairie Orientaliste, P. Geuthner).
- 'Abd al-Aziz b. Muḥammad b. Ibrahīm al-Ṣinhādjī al-Fishtālī (16th cent.) *Manāhil al-Safā' fi akhbār al-Nulūk al-Shurafā'*, 1964 ed. 'Abd Allāh Gannun (Tetuan).
- Abdāllah, Y. B. (1919a) *Chiikala cha wa yao* (Zomba: Government Printer).
- Abdallah, Y. B. (1919b) *The Yaos* (arranged, ed. and tr. by M. Sanderson, Zomba; 2nd edn, London: Frank Cass, 1973).
- Abinal, A. and Malzac, V. (1888) *Dictionnaire malgache-français* (Antananarivo: Imprimerie de la Mission Catholique; 2nd edn 1889).
- Abitbol, M. (1979) *Tombouctou et les Arma de la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire du Maçina en 1833* (Paris: Maisonneuve & Larose), 297 pp.
- Abraham, D. P. (1969) 'The roles of Chaminuka and the Mhondoro cults in Shona political history', in E. Stokes and R. Brown (eds), pp. 28–46.
- Abubakar, S. (1978) *The Lamibe of Fombina: A Political History of Adamawa, 1809–1901* (Zaria: ABUP), 190 pp.
- Abun-Nasr, J. M. (1975) *A History of the Maghrib* (2nd edn, Cambridge: CUP), 422 pp.
- Achi, B. and Bitiyong, J. I. (1983) *Warfare and Urban Growth in Hausaland: The Case of Birnin Zaria c.1400–1808 A.D.* (Zaria: ABUP).
- Adams, W. Y. (1977) *Nubia – Corridor to Africa* (London: Allen Lane), 797 pp.
- Adams, W. Y., Van Gerven, D. P. and Levy, R. S. (1978) 'The retreat from migrationism', *Annual Review of Anthropology* 7, pp. 483–532.
- Adamu, M. (1968) 'A Hausa government in decline: Yawuri in nineteenth-century Zaria' (MA thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
- Adamu, M. (1978) *The Hausa Factor in West African History* (Zaria: ABUP) 224 pp.
- Adamu, M. (1979) 'Distribution of trading centres in the central Sudan in the eighteenth and nineteenth centuries', in Y. B. Usman (ed.), pp. 59–104.
- Adamu, M. (forthcoming) 'Some essential features of the economy of Hausaland, 1500–1804', in M. Adamu (ed.).
- Adamu, M. (ed.) (at press(a)) *Economic History of Central Savannah of West Africa* (Zaria: ABUP).
- Adamu, M. (ed.) (at press(b)) *Central Sudan before 1804*.
- Addo-Fening, F. (1980) 'Akyem Abuakwa, c.1874–1943: A study of the impact of missionary activities and colonial rule on a traditional state' (PhD thesis, University of Ghana, Legon).
- Adefuye, A. (1973) 'A political history of the Palwo c.1400–1911' (PhD thesis, University of Ibadan).
- Adefuye, A. (1976) 'Palwo Jogi: impact on political history', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), 1976a, pp. 215–30.
- Adefuye, A. (unpublished) 'The Palwo: from prestigious to persecuted minority', in J. B. Webster (ed.), *Uganda before 1900*, Vol. I.

- Adeleye, R. A. (1971) 'Hausaland and Bornu, 1600-1800', in J.F.A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 485-530.
- Agnew, S. (1972) 'Environment and history: the Malawian setting', in B. Pachai (ed.), pp. 28-48.
- Agyeman, E. A. (1965) 'Gyaman - Its relations with Ashanti, 1720-1820' (MA thesis, University of Ghana, Accra).
- Aḥmad b. al-Ḥādī dj Abū 'l-'Alī (1962) *Makhtūtat Katib al-Shūna fi ta'rikh al-Saltana al-Sinnariyya* (ed. al-Shātir Busayli 'Abd al-Jalil, Cairo).
- Ajayi, J. F. A. (ed.) (1989) *General History of Africa*, Vol. VI, (Paris/Oxford/Berkeley: UNESCO/Heinemann/University of California Press) 861 pp.
- Ajayi, J. F. A. and Alagoa, E.J. (1980) 'Nigeria before 1800: aspects of economic developments and inter-group relations', in O. Ikime (ed.), pp. 224-35.
- Ajayi, J. F. A. and Crowder, M. (eds) (1971) *History of West Africa* (London: Longman; 2nd edn 1976).
- Ajayi, J. F. A. and Espie, J. (eds) (1965) *A Thousand Years of West African History* (Ibadan/London: IUP/Nelson), 543 pp.
- Ajayi, J. F. A. and Ikara, B. (eds) (1985) *Evolution of Political Culture. in Nigeria* (Lagos: Lagos University Press and Kaduna State Council for Arts and History), 227 pp.
- Akinjogbin, I. A. (1967) *Dahomey and its Neighbours, 1708-1818* (Cambridge: CUP), 234 pp.
- Akinjogbin, I. A. (1976) 'The expansion of Oyo and the rise of Dahomey, 1600-1800', in J.F.A. Ajayi and M. Crowder (eds), 1976 edn, pp. 373-412.
- Alagoa, E. J. (1972) *A History of the Niger Delta: an Historical Interpretation of Ijo Oral Tradition* (Ibadan: IUP) 231 pp.
- Alagoa, E. J. (1976) 'Dating Ijo oral tradition', *Oduma* (Port Harcourt), 3, 1, pp. 19-22.
- Alexandre, P. (1965) 'Proto-histoire du groupe beti-bulu-fang: essai de synthèse provisoire', *CEA*, 20, pp. 503-60.
- Alexandre, P. and Binet, J. (1958) *Le groupe dit pahouin (Fang-Boulou-Beti)*, (London/Paris: IAI/PUF), 152 pp.
- Alkali, M. B. (1969) 'A Hausa community in crisis: Kebbi in the nineteenth century' (MA thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
- Alkali, M. N. (1978) 'Kanem-Borno under the Sayfawa', (PhD thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
- Alkali, M. N. (1983) 'Economic factors in the history of Borno under the Saifawa', in M. N. Alkali and B. Usman (eds), pp. 57-77.
- Alkali, M. N. (1985) 'Political and administrative structure of Kanem-Borno under the Saifawa Mais', in J. F. A. Ajayi and B. Ikara (eds), pp. 33-49.
- Allan, J. (1965) *The African Husbandsman* (London: Oliver and Boyd).
- Allridge, T. J. (1901) *The Sherbro and its Hinterland* (London: Macmillan), 356 pp.
- Allen, J. de V. (1974) 'Swahili culture reconsidered', *Azania*, 9, pp. 105-138.
- Allen, J. de V. (1976) 'Swahili culture and identity', (Seminar paper, Department of History, University of Nairobi).
- Allen, J. V. (1981) *Lamu Town: A Guide* (Lamu: Rodwell Press).
- Allen, J. de V. and Wilson, T. (1979) *Swahili Houses and Tombs of the Coast of Kenya* (London).
- Alpers, E. A. (1968) 'The Mutapa and Maravi political systems to the time of the Ngoni invasions', in T. O. Ranger (ed.), pp. 1-28.
- Alpers, E. A. (1973) 'Rethinking African economic history', *KHR*, 1, 2, pp. 163-88.
- Alpers, E. A. (1975a) *Ivory and Slaves in East-Central Africa to the Later 19th Century* (London: Heinemann), 296 pp.
- Alpers, E. A. (1975b) 'Eastern Africa', in R. Gray (ed.).
- Alpers, E. A. and Ehret, C. (1975) 'Eastern Africa, 1600-1790', in R. Gray (ed.), pp. 469-536.
- Alvares, F. (1961) *The Prestier John of the Indies* (trans. by Lord Stanley of Alderley, rev. and ed. by C. F. Beckingham and G. W. B. Huntingford; Cambridge: CUP, for the Hakluyt Society, 2 vols).
- Amenumey, D. E. K. (1969) 'The pre-1947 background to the Ewe unification question', *THSG*, 10, pp. 65-84.
- Ameyaw, K. (1966) 'Kwahu, an early Akan forest state', *GNQ*, 9, pp. 39-45.
- Amselle, J. L. and M'Bokolo, E. (eds) (at press) *Une ethnicité forgée à l'ombre du colonialisme: Hutu et Tutsi au Rwanda et au Burundi*.
- Anaclelli, A. O. and Ndagala, D. K. (1981) 'The cattle complex in the ancient west lake kingdoms', *CCB*.
- Andrade, A. A. (1955) *Relações de Moçambique Setecentista* (Lisbon: Agencia General do Ultramar).

- Anjan, L. (1911-12) 'Notes historiques et ethnographiques sur les Comores', *BAM*, 9, pp. 125-41 and 10, pp. 183-200.
- Anonymous (nd) 'Entry of Kanembu into Bornu', *Kanembu District Notebook*, Maiprof File No. 38 (Kaduna, Nigeria: National Archives).
- Anonymous (1890) 'Descrição do Imperio de Moanamotapa', in *Memoria e Documentos acerca dos direitos de Portugal aos territorios de Machona e Nyassa* (Lisbon: Imprensa nacional).
- Anonymous (1967) 'Tarikh erbab hadha 'l-belad al-Mussama Kanu', trans. by H. R. Palmer as 'Kano Chronicle', *SM*, 3, pp. 92-132.
- Anozie, F. N. (1976) 'Onyoma and Ke: a preliminary report on archaeological excavations in the Niger Delta', *WAFJ*, 6, pp. 89-99.
- Anquandah, J. (1982) *Rediscovering Ghana's Past* (London: Longman), 161 pp.
- Anttila, R. (1972) *An Introduction to Historical and Comparative Linguistics* (New York: Macmillan), 438 pp.
- Anywar, R. S. (1954) *Acoli Ki Ker Megi* (Kampala: Eagle Press). Trans. by N. E. Odyomo as *The Acholi and their Chiefdoms* (1969), Department of History, Makerere University.
- Apecu, A. (1972) *The Pre-colonial History of the Jonam Chiefdoms* (graduating essay, Makerere).
- Aptheker, H. (1944) *American Negro Slave Revolts* (2nd printing, New York: Columbia University Press), 409 pp.
- Ardener, E. (1956) *Coastal Bantu of the Cameroons* (London: IAI, Ethnographic Survey of Africa, Western Africa, Part. 11), 116 pp.
- Ardener, E. (1968) 'Documentary and linguistic evidence for the rise of trading politics between Rio del Rey and Cameroons, 1600-1650', in I. M. Lewis (ed.), pp. 81-126.
- Aregay, W. and Sellassie, S. H. (1971) 'Sudanese-Ethiopian relations before the nineteenth century', in Y. F. Hasan (ed.), pp. 62-72.
- Arhin, K. (1967) 'The structure of Greater Ashanti (1700-1824)', *JAH*, 8, 1, pp. 65-85.
- Arhin, K. (1979) *West African Traders in Ghana in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (London: Longman), 146 pp.
- Arhin, K. and Goody, J. (1965) *Ashanti and the Northwest* (Legon: Institute of African Studies, University of Ghana).
- Armo, A. G. (1968) *Anton Gulielmus Armo Afer of Axim in Ghana: Translation of his works* (Halle: Martin Luther University).
- Astley, T. (1745) *A New Collection of Voyages and Travels* (4 vols, London: Thomas Astley).
- Atherton, J. H. (1972) 'Excavations at Kamabai and Yagala rock shelters, Sierra Leone', *WAFJ*, 2, pp. 39-74.
- Atkins, G. (ed.) (1972) *Manding: Focus on an African Civilization* (London: SOAS).
- Atkinson, R. R. (1976) 'State formation and development in Western Acholi', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), 1976, pp. 262-90.
- Atkinson, R. R. (at press) 'Bugware before 1900: a survey', in D. Denoon (ed.).
- Aubigné, T. A. d' (1616-20) *L'histoire universelle du sieur d'Aubigné* ..., 3 vols; 2nd edn, 1626, 3 vols; another edn published by the Baron A. de Ruble, 1886-1909, 10 vols (Paris).
- Aujas, L. (1920) 'Remarques sur quelques étymologies des noms de lieux géographiques à Mayotte', *Revue d'Ethnographie et des Traditions populaires*, 1, pp. 51-9.
- Austen, R. A. (1968) *Northwest Tanzania under German and British rule, 1889-1939* (New Haven: YUP).
- Austen, R. A. (1979) 'The trans-Saharan slave trade: a tentative census', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 23-76.
- Austen, R. A. and Jacobs, K. (1974) 'Dutch trading voyages to Cameroon, 1721-1759: European documents and African history', *Annales de la Faculté des lettres et sciences humaines* (University of Dakar), 6, pp. 1-27.
- Avaro, J. A. (1981) *Un peuple gabonais à l'aube de la colonisation: Le Bas Ogowe au XIXe siècle* (Paris: Karthala/CRA), 290 pp.
- Avelot, R. (1912) 'Les grands mouvements de peuples en Afrique: Jaqa et Zimba', *BGHD*, pp. 76-216.
- Axelson, E. (1940) *South-East Africa, 1488-1530* (London: Longman), 306 pp.
- Axelson, E. (1960) *The Portuguese in South-East Africa, 1600-1700* (Johannesburg: WUP), 226 pp.
- Axelson, E. (1973) *The Portuguese in South-East Africa, 1488-1600* (Johannesburg: WUP), 276 pp.
- Azaïs, Rév. père F. and Chambard, R. (1931) *Cinq années de recherches archéologiques en Éthiopie, province du Harar et Éthiopie méridionale*, 2 vols (Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner).
- Azevedo, L. J. de (1947) *Epocas de Portugal Economica* (2nd edn, Lisbon).

- Azevedo, W. L. de (1959) 'The setting of Gola society and culture: some theoretical implications of variations in time and space', *KASP*, 21, pp. 43-125.
- Azevedo, W. L. de (1962) 'Some historical problems in the delineation of a Central West Atlantic region', *Annals of the New York Academy of Sciences*, 96, pp. 512-38.
- Baba, J. B. (1972) 'Adiyo: the coming of the Kakwa and the development of their institutions', (student essay, University of Makerere).
- Baer, G. (1967) 'Slavery in nineteenth-century Egypt', *JAH*, 8, 3, pp. 417-441.
- Bagodo, O. (1978) 'Le royaume Borgou Wasangari de Nikki dans la première moitié du XIXe siècle' (MA thesis, Université nationale, Cotonou).
- Bahenduzi, M. (1977) 'Le munganuro et l'umwaka: deux fêtes rituelles du Burundi ancien' (thesis ENS, Bujumbura).
- Balogun, S. A. (1980) 'History of Islam up to 1800', in O. Ikime (ed.), pp. 210-23.
- Balogun, S. A. (1983) 'A reconsideration of the Hausa folklore: the Bayajida legend' (Sokoto, mimeograph).
- Bannerman, J. H. (1981) 'Hlengweni: the history of the Hlengweni of Lower Save and Lundi rivers from the late eighteenth to mid-twentieth century', *ZH*, 12, pp. 1-45.
- Baptista, R. (1892) *Africa Oriental, Caminho de ferro da Beira a Manica* (Lisbon: Empresa Nacional), 121 pp.
- Barassin, Father J. (1953) *Bourbon des origines jusqu'en 1714*.
- Barber, W. J. (1964) *The Economy of British Central Africa: a Case Study of Economic Development in a Dualistic Society* (London: OUP), 271 pp.
- Barbot, J. (1732) *A Description of the Coasts of North and South Guinea* (London).
- Barkindo, B. M. (1979) 'Islam in Mandara: its introduction and impact upon the state and people', *KS*, 1 and 4.
- Barkindo, B. M. (1980) 'Origins and history of the sultanate of Mandara' (PhD thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
- Barkindo, B. M. (ed.) (1983) *Studies in the History of Kano* (Ibadan: Heinemann Educational Books, Nigeria), 214 pp.
- Barreto, Father M. (1899) 'Informação do Estado e conquista dos Rios de Cuama, December 1667' [Report upon the state and conquest of the rivers of Cuama], in G. M. Theal (ed.), 1898-1903, vol. 3, Eng. trans. pp. 463-495.
- Barros, J. de (1552-1613) *Da Asia: Dos Feitos que os Portuguezes fizeram na Conquista e Descobrimento das Terras e Mares do Oriente* (vol. 1: 1552; vol. 2: 1553; vol. 3: 1563; vol. 4: 1613; Lisbon).
- Barry, B. (1972) *Le royaume du Waalo: Le Sénégal avant la conquête* (Paris: Maspéro), 393 pp.
- Barth, H. (1857-8) *Reisen und Entdeckungen in Nord und Central Afrika in den Jahren 1849 bis 1855* (Gotha: J. Perthes), 5 vols. Engl. edn, *Travels and Discoveries in North and Central Africa: Being a Journal of an Exploration undertaken under the Auspices of HBM's Government in the Years 1849-55, 1857* (London: Longman, Brown, Green, Longmans & Roberts), 5 vols; reprint, 1965 (London: Ward, Lock, Centenary Ed.), 3 vols. French edn, *Voyages et découvertes dans l'Afrique septentrionale et centrale pendant les années 1849 à 1855, 1860-1* (Paris: A. Bohné), 4 vols.
- Basset, R. (1882) *Etudes sur l'histoire d'Éthiopie* (Paris).
- Basset, R. (1897) *Histoire de la conquête de l'Abyssinie (XVIe siècle) par Chihab Eddin Ahmed ben 'Abd El Qâder surnommé Arab-Faqih* (2 vols, Paris: Publications de l'École supérieure de lettres d'Alger).
- Bastide, R. (1971) *Les Amériques noires: les civilisations africaines dans le Nouveau Monde* (Paris: Payot), trans. as *African Civilizations in the New World* (London: Hurst), 232 pp.
- Basu, K. K. (1932) *The Tarikh-i-Mubarak Shadi by Yahya bin Ahmad bin 'Abdullah as-Sihri* (Baroda: Gackwad's Oriental Series, No. 63).
- Batalha-Reis, J. (1889) 'The Portuguese in Nyasaland', *SGM*, 5, 5, pp. 252-60.
- Bathily, A. (1975) 'Imperialism and colonial expansion in Senegal in the nineteenth century with particular reference to the economic, social and political developments in the Kingdom of Gajaaga' (PhD thesis, University of Birmingham).
- Bauer, P. T. (1981) *Equality, the Third World and Economic Delusion* (London: George Weidenfeld and Nicolson Ltd.).
- Beach, D. N. (1976) 'Second thoughts on the Shona economy: suggestions for further research', *RH*, 7, pp. 1-11.
- Beach, D. N. (1977) 'The Shona economy: branches of production', in R. Palmer and N. Parsons (eds), pp. 37-65.

- Beach, D. N. (1980a) *The Shona of Zimbabwe from 900 to 1850: an outline of Shona history* (Gweru: Mambo Press).
- Beach, D. N. (1980b) 'The Zimbabwean plateau and its peoples, 1400-1900' (Paper presented to the Conference on the Social, Political and Economic History of Central Africa, University of Kent, Canterbury, 7-11 July).
- Beach, D. N. (1984) *Zimbabwe before 1900* (Gweru: Mambo Press).
- Becker, C. and Martin, V. (1975) 'Kajor et Bawol: royaumes sénégalais et traite des esclaves au XVIIIe siècle', *RFHOM*, 226-7, pp. 286-99.
- Beckingham, C. F. and Huntingford, G. B. W. see F. Alvares, 1961.
- Beecham, J. (1841) *Ashantee and the Gold Coast: Being a Sketch of the History, Social State and Superstitions of the Inhabitants of those Countries ...* (London: John Mason), 376 pp.
- Behrens, C. (1974) *Les Kroumen de la côte occidentale d'Afrique* (Talence: CNRS, Centre d'études de géographie tropicale), 243 pp.
- Bello, M. (nd) 'Infāq al-Maysūr fi ta'rikh bilād al-Tukrūr', trans. and ed. in 1932 by E. J. Arnett as *Rise of the Sokoto Fulani* (Kano: Emirāte Printing Department); and by C. E. J. Whitting in 1951 (London: Luzac and Co.).
- Beltran, G. A. (1958) *Cuijla: esbozo etnografico de un pueblo Negro* (Mexico).
- Benisheikh, A. (1983) 'The 19th-century Galadimas of Bornu', in Y. B. Usman and M. N. Alkali (eds). Benyowsky, M. A. de (1790) *Memoirs and Travels* (2 vols, London: G. G. J. and R. Robinson).
- Berg, F. J. (1968) 'The Swahili community of Mombasa, 1500-1900', *JAH*, 9, 1, pp. 35-56.
- Berg, F. J. (1971) 'Mombasa under the Busaidi sultanate: the city and its hinterland in the nineteenth century' (PhD thesis, University of Wisconsin).
- Berger, I. (1967) 'Migration of the Central Kenya Bantu: a reconsideration of the Shungwaya hypothesis' (MA thesis, University of Wisconsin).
- Berger, I. (1973) 'The Kubandwa religious complex of interlacustrine East Africa: an historical study c.1500-1900' (PhD thesis, University of Wisconsin).
- Bernstein, H. (ed.) (1973) *Underdevelopment and Development: The Third World Today* (New York: Penguin Books).
- Bernus, E. (1960) 'Kong et sa région', *Etudes éburnéennes*, 8, pp. 239-324.
- Berque, J. (1982) *Ulemas, fondateurs, insurgés du Maghreb* (Paris: La bibliothèque arabe, Sindbad).
- Berthier, P. (1966) *Les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques* (2 vols, Rabat: Imprimeries française et marocaine).
- Bertrand, Col. *Notes d'histoire mangbetu*, manuscript (in possession of J. Vansina).
- Bertuchi, A. J. (1923) *The Island Rodriguez: A British Colony in the Mascarenhas Group* (London: John Murray).
- Betbeder, P. (1971) 'The kingdom of Buzinza', *CHM*, 13, 4, pp. 736-62.
- Betoto, C. (1950a) 'The social organization of the Sakalava royalty', in C. Betoto (ed.), 1950 (b).
- Betoto, C. (ed.) (1950b) *Histoire de la royauté sakalava* (Paris: Ecole nationale de la France d'Outre-mer, typescript), pp. 1-32.
- Bezold, C. (1905) *Kebra Nagast: Die Herrlichkeit der Könige* (München: Verlag de K. B.).
- Bhila, H. H. K. (1975) 'Some aspects of pre-colonial African trade south of the Zambezi', *MJSS*, 4, pp. 101-16.
- Bhila, H. H. K. (1977) 'The Kaphwiti-Lundu complex in the Lower Shire valley, Malawi, to 1800 AD: myth and reality' (paper presented to the International Conference on Southern African History, National University of Lesotho, Roma, 1-7 August).
- Bhila, H. H. K. (1982) *Trade and Politics in a Shona Kingdom. The Manyika and their Portuguese and African Neighbours, 1575-1902* (London: Longman).
- Bieber, F. J. (1920-3) *Kaffa: ein altkuschiliches Volkstum in Inner Afrika*, vol. 1 (Münster: W. Aschendorffsche Verlagsbuchhandlung); vol. 2 (Wien).
- Bikunya, P. (1927) *Ky' Abakama ba Bunyoro-Kitara* (London: Sheldon Press).
- Binger, L. G. (1892) *Du Niger au golfe de Guinée par le pays de Kong et le Mossi, 1887-1889* (2 vols, Paris: Hachette).
- Biobaku, S. O. (ed.) (1973) *Sources of Yoruba History* (Oxford: Clarendon Press).
- Birkeli, E. (1926) *Marques de boeufs et traditions de race: documents sur l'ethnographie de la côte occidentale de Madagascar* (Oslo, Bulletin No. 2 of the Oslo Ethnografiske Museum).
- Birmingham, D. (1966) *Trade and Conflict in Angola: The Mbundu and their Neighbours under the Influence of the Portuguese, 1483-1790* (Oxford: Clarendon Press).
- Birmingham, D. (1975) 'Central Africa from Cameroun to Zambezi', in R. Gray (ed.) pp. 325-83.

- Birmingham, D. (1981) *Central Africa to 1870: Zambezia, Zaire and the South Atlantic* (Cambridge: CUP).
- Birmingham, D. and Gray, R. (eds) (1970) *Pre-colonial African trade: Essays on Trade in Central and Eastern Africa before 1900* (London: OUP), 308 pp.
- Birmingham, D. and Martin, P. (eds) (1983) *History of Central Africa*, vol. 1, (London: Institute of Commonwealth Studies), 314 pp.
- Bishikwabo, C. (1982) 'Histoire d'un état shi en Afrique des Grands Lacs (c.1850-1940)' (PhD thesis, Louvain-la-Neuve).
- Bishop, W. W. and Clark, J. D. (eds) (1967) *Background to Evolution in Africa* (Chicago: University of Chicago Press).
- Bivar A. D. H. and Shinnie, P. L. (1960) 'A dated Kuran from Bornu', *Nigerian Magazine*, 65, (Lagos).
- Blackburn, R. H. (1976) 'Okiek history', in B. A. Ogot (ed.), 1976b, pp. 53-83.
- Blackburn, R. H. (1982) *Kenya's Peoples: Okiek* (London: Evans).
- Blair, H. A. and Duncan-Johnstone, A. (1932) *Enquiry into the Constitution and Organization of the Dagbon Kingdom* (Accra: Government Printer).
- Blake, J. W. (1937/1977) *West Africa, Quest for God and Gold, 1454-1578: A Survey of the First Century of White Enterprise in West Africa, with particular reference to the Achievement of the Portuguese and their Rivalries with other European Powers* (London: Curzon Press), 1st edn, 1937.
- Blake, J. W. (1942) *Europeans in West Africa, 1450-1560* (tr. and ed. by J. W. Blake, London: for the Hakluyt Society, 2nd edn, 2 vols).
- Blakeley, A. (1976) 'Gannibal, Abram Petrovich', in *Modern Encyclopaedia of Russian and Soviet History*, vol. 12, ed. by J. L. Wiczynski (Gulf Breeze: Academic International Press).
- Boahen, A. A. (1964) *Britain, the Sahara and the Western Sudan, 1788-1861* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 268 pp.
- Boahen, A. A. (1965) 'Asante and Fante, A. D. 1000-1800', in J. F. A. Ajayi and I. Espie (eds), pp. 160-85.
- Boahen, A. A. (1966a) *Topics in West African History* (London: Longman).
- Boahen, A. A. (1966b) 'Origins of the Akan', *GNQ*, 9, pp. 3-10.
- Boahen, A. A. (1971) 'The coming of the Europeans', in A. M. Josephy, Jr. (ed.).
- Boahen, A. A. (1973) 'Arcany or Accany or Arcania and the Accanists of the 16th and 17th centuries' European Records', *THSG*, XIV, I, 6, pp. 105-12.
- Boahen, A. A. (1974) 'Fante diplomacy in the eighteenth century', in K. Ingham (ed.), pp. 25-49.
- Boahen, A. A. (1977) 'Ghana before the coming of the Europeans', *GSSJ*, 4, 2.
- Boesch, F. (1930) *Les Banyamwesi: peuple de l'Afrique orientale* (Münster: Anthropos Bibliothek).
- Boeseken, A. J. (1969) 'The settlement under the van der Stels', in C. F. J. Muller (ed.), pp. 26-38.
- Bois, G. (1978) 'Against the neo-Malthusian orthodoxy', *PP*, 79, pp. 60-9.
- Bonnell de Mézières, A. (1912) *Le Major A. Gordon Laing* (Paris: Larose) (2nd edn, 1927).
- Bontinck, F. (1980) 'Un mausolée pour les Jaga', *CEA*, 79, pp. 387-9.
- Bontinck, F. and Ndembe Nsasi, D. (1978) *Le catéchisme kikongo de 1624: Réédition critique* (Brussels: ARSOM, Classe des Sciences morales et politiques, NS, XLIV-5).
- Borah, W. and Cook, S. F. (1967) 'The Aboriginal population of Central Mexico on the eve of Spanish conquest', in L. Hanke (ed.), vol. I.
- Bosman, W. (1967) *A New and Accurate Description of the Coast of Guinea* (London: Frank Cass, reprint of 1705 1st edn, with Introduction by J. R. Willis).
- Boston, J. S. (1969) 'Oral tradition and the history of the Igala', *JAH*, 10, 1, pp. 29-43.
- Botelho, J. J. T. (1936) *Historia militar e politica dos Portugueses em Moçambique da Descoberta a 1833* (Lisbon: Governo Geral de Moçambique).
- Boto, J. (1923) 'Tradition relative à l'origine des Betsimisaraka Betanimena', *BODE*, 25, pp. 252-3.
- Bouchaud, J. (1952) *La côte du Cameroun dans l'histoire et la cartographie, des origines à la conquête allemande* (Yaoundé: Mémoires de l'IFAN, Centre du Cameroun, No. 5), 217 pp.
- Bouet, S. S. and Bouet, L. T. (1911) 'Les Toma', *BCAF*, 8, pp. 185-246.
- Boulégue, J. (1968) 'La Sénégalie du milieu du XVe siècle au début du XVIIe siècle' (PhD thesis, 3rd cycle, University of Paris).
- Boulégue, J. (1972) 'Aux confins du monde malinke: le royaume du Kasa (Casamance)' (paper presented to the Conference on Manding Studies, London University).
- Bouquiaux, L. and Hyman, L. (eds) (1980) *L'expansion bantoue* (3 vols, Paris: SELAF).
- Boutillier, J. L. (1971) 'La cité marchande de Bouna dans l'ensemble économique ouest-africain

- précolonial', in C. Meillassoux (ed.), pp. 240–52.
- Boutillier, J. L. (1975) 'Les trois esclaves de Bouna', in C. Meillassoux (ed.), pp. 253–80.
- Bovill, E. W. (1958) *The Golden Trade of the Moors* (London: OUP), 281 pp; 2nd rev. ed. 1968, 293 pp; London: OUP.
- Boxer, C. R. (1952) *Salvador de Sa and the struggle for Brazil and Angola, 1602–1686* (London: Athlone Press), 444 pp.
- Boxer, C. R. (1960a) 'Uma relação inedita et contemporanea da batalha de Ambuila em 1665', *Museu de Angola*, 2, pp. 66–73.
- Boxer, C. R. (1960b) 'The Portuguese on the Swahili coast, 1593–1729', in C. R. Boxer and C. de Azevedo (eds), pp. 11–86.
- Boxer, C. R. (1961) *Four Centuries of Portuguese Expansion, 1415–1825: A Succinct Survey* (Johannesburg: WUP).
- Boxer, C. R. (1963) *Race Relations in the Portuguese Colonial Empire, 1415–1825* (Oxford: Clarendon Press), 136 pp.
- Boxer, C. R. (1969) *The Portuguese Seaborne Empire* (London: Hutchinson).
- Boxer, C. R. and Azevedo, C. de (eds) (1960) *Fort Jesus and the Portuguese in Mombasa, 1593–1729* (London: Hollis & Carter), 144 pp.
- Boyer, G. (1953) *Un peuple de l'ouest soudanais, les Diawara: Contribution à l'histoire des Songhay par J. Rouch* (Dakar: Mémoires de l'IFAN, 29), 259 pp.
- Brasio, A. (ed.) (1952–71) *Monumenta Missionaria Africana Africa Occidentalis* (11 vols, Lisbon: Agência Geral do Ultramar).
- Braudel, F. (1928) 'Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577', *RA*, pp. 184 *et seq.* and pp. 315 *et seq.*
- Braudel, F. (1935) 'Philippe II et la Goulette', *RA*, pp. 386–91.
- Braudel, F. (1946) 'De l'or du Soudan à l'argent d'Amérique', *AESC*, 1, pp. 9–22.
- Braudel, F. (1981) *The Structure of Everyday Life: the Limits of the Possible* (trans. and rev. by S. Reynolds, London).
- Braudel, F. (1984) *Civilization and Capitalism* (3 vols, New York: Harper & Row).
- Braukämper, U. (1978) 'The ethnogenesis of the Sidama', *Abbay*, 9, pp. 123–30.
- Braukämper, U. (1980) *Geschichte der Hadiya Süd-Athiopiens* (Wiesbaden).
- Brenner, R. (1976) 'Agrarian class structural and economic development in pre-industrial Europe', *PP*, 70, pp. 31–75.
- Brenner, R. (1982) 'The agrarian roots of European capitalism', *PP*, 97, pp. 16–113.
- Bretschneider, E. (1871) *On the Knowledge Possessed by the Ancient Chinese of the Arabs and Arabian Colonies* (London).
- Brief Diwan*, compiled 1165 A.H. (1751–2), reproduced in *Kitab fi Sha'n Sultan Idris*, 1932 (Kano), with a trans. by H. R. Palmer in the introduction.
- Broadhead, S. (1971) 'Trade and politics on the Congo coast: 1770–1870' (PhD thesis, Boston University).
- Broadhead, S. (1979) 'Beyond decline: the kingdom of the Kongo in the eighteenth and nineteenth centuries', *IJAH*, 12, 4, pp. 615–50.
- Broadhead, S. (1983) 'Slave wives, free sisters, Bakongo women and slavery c.1700–1850', in C. C. Robertson and M. Klein (eds), *Women and Slavery in Africa*, pp. 160–81.
- Brock, B. (1968) 'The Nyika', in A. D. Roberts (ed.), 1968a, pp. 59–81.
- Brooks, G. E. (1980) *Kola Trade and State-building in Upper Guinea Coast and Senegambia, 15th–17th centuries* (African Studies Centre Working Papers, No. 38, Boston University).
- Browne, W. G. (1799) *Travels in Africa, Egypt and Syria, from the year 1792 to 1798* (London: Longman & Rees, 496 pp.; (2nd edn, 1806, London: Longman & Co, 632 pp.).
- Bruce, J. (1805) *Travels to Discover the Source of the Nile in the Years 1768, 1769, 1770, 1771, 1772 and 1773* (2nd edn, 8 vols, Edinburgh: A. Constable & Co., Manners and Miller); (1st edn, 5 vols, 1790, Edinburgh: J. Ruthren).
- Brutsch, J. R. (1950) 'Les relations de parenté chez les Duala', *Etudes camerounaises*, 3, 31–32 (September–December), pp. 211–30.
- Bryan, M. A. (1959) *The Bantu Languages of Africa* (London: OUP, Handbook of African languages, Part 4, published for the IAI), 170 pp.
- Buchanan, C. (1974) 'The Kitara complex: the historical tradition of Western Uganda to the 16th century' (PhD thesis, Indiana University, Bloomington), 273 pp.
- Buchthal, H. (1960) 'An Ethiopian miniature of Christ being nailed to the Cross', in *Atti del Convegno Internazionale di Studi Etiopici* (Rome), pp. 331–4.

- Burckhardt, J. L. (1819) *Travels in Nubia* (London: John Murray), 543 pp.
- Burnham, P. (1975) 'Regroupement' and mobile societies: two Cameroon cases', *JAH*, 16, 4, pp. 577-94.
- Burnham, P. (1980) *Opportunity and Constraint in a Savanna Society* (London: Academic Press), 324 pp.
- Burssens, H. (1958) *Les peuplades de l'entre-Congo-Ubangi* (London: IAI).
- Burton, R. F. (ed. and trans.) (1873) *The Lands of Kazembe: Lacerda's Journey to Kazembe in 1798* (London: John Murray).
- Burton, W. F. (1956) 'L'organisation sociale des Balumba', *BJIDCC*, 4, pp. 150-3.
- Bynon, T. (1977) *Historical Linguistics* (Cambridge: CUP), 301 pp.
- Cà da Mosto, A. da (1937) *The Voyages of Cadamosto and Other Documents on Western Africa in the Second Half of the Fifteenth Century*, (trans. and ed. by G. R. Crone, London: Hakluyt Society), 159 pp.
- Cadornega, A. de Oliveira de (1940-2) *História geral das Guerras Angolanas ...* (3 vols, ed. by J. M. Delgado and M. A. da Cunha, Lisbon: Imprensa Nacional).
- Caetano, X. (1954) 'Relação do estado presente de Moçambique, Sena, Sofala, Inhambane e todo o Continente da Africa Oriental', in L. F. de Carvalho Dias (ed.), pp. 171-215.
- Caillié, R. (1828) *Journal d'un voyage à Tombouctou et à Jenne* (Paris: Imprimerie royale).
- Cairns, T. (1971) *Barbarians, Christians and Muslims* (Cambridge: CUP).
- Callaway, C. (1870) *The Religious Systems of the Amazulu* (London: Trübner & Co.).
- Callet, F. (1878-1902) *Tantaran'ny Andriana* (2nd edn, Antananarivo); 3rd edn, 1908 9; trans. by G. S. Chapus and E. Ratsimba as *Histoire des rois*, 1953 8, Antananarivo. Popularly referred to as *Tantara*, general word for 'history'.
- Calonne-Beaufaict, A. de (1921) *Azande; introduction à une ethnographie générale des bassins de l'Ubangi-Uele et de l'Aruwimi* (Brussels: M. Lamertin).
- Capello, H. and Ivens, R. (1886) *De Angola a Contra-Costa: Descrição de Uma Viagem através do Continente Africano* (2 vols, Lisbon: Imprensa Nacional).
- Capron, J. (1973) *Communautés villageoises bwa (Mali, Haute-Volta)* (Paris: Institut d'ethnologie, Mémoire No. 9), 379 pp.
- Carreira, A. (1947) *Mandingas da Guiné Portuguesa* (Bissau: Centro de Estudos da Guiné Portuguesa).
- Carrette, E. (1844) *Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie méridionale* (Paris: Sciences historiques et géographiques).
- Carvalho Dias, H. A. de (1890) *Expedição ao Muatambo: Ethnographia e história tradicional dos povos da Lunda* (8 vols, Lisbon: Imprensa Nacional).
- Carvalho Dias, L. F. de (ed.) (1954) 'Fontes para a historia, geografia e comercio de Moçambique, sec. XVIII', *Anais*, 9, 1.
- Castries, H. de (1905-36) *Les sources inédites de l'histoire du Maroc de 1530 à 1845* (18 vols, Paris: Paul Geuthner).
- Castries, H. de (1923) 'La conquête du Soudan par el-Mansour', *Hespéris*, 3, 4, pp. 433-88.
- Cauneille, A. (1957) 'Le nomadisme des Zentan (Tripolitaine et Fezzan)', *Trav. IRS*, 16, 2, pp. 73-99.
- Cavazzi, G. A. (1965) *Descrição histórica dos três reinos do Congo, Matamba e Angola ... 1687* (Portuguese trans. and annotated by G. M. de Leguzzano, 2 vols, Lisbon: Junta de Investigações do Ultramar).
- Centre de Civilisation burundaise (ed.) (1981) *La civilisation ancienne des peuples des Grands Lacs* (Paris: Karthala), 495 pp.
- Centre for the Study of Customs (ed.) (nd) *Enquête sur ... les Mahafaly* (University of Madagascar).
- Cerulli, E. (1922) *The folk-literature of the Galla of Southern Abyssinia* (Harvard African Studies No. 3, Cambridge, Mass.).
- Cerulli, E. (1931) 'Documenti arabi per la storia dell'Etiopia', *MRAL*, 4, Ser. 6, pp. 39-101.
- Cerulli, E. (1936) *La lingua e la storia di Harar* (Rome).
- Cerulli, E. (1941) 'Il sultanato dello Scioa nel secolo XII secondo un nuovo documento storico', *RSE*, 1, pp. 5-42.
- Cerulli, E. (1942) 'Gli emiri di Harar dal secolo XVI alla conquista egiziana (1875)', *RSE*, 2, pp. 3-20.
- Cerulli, E. (1943-7) *Etiopi in Palestina* (2 vols, Rome: Libreria dello Stato).
- Cerulli, E. (1947) 'Il "Gesù percorso" nell'arte etiopica e le sue origini nell'Europa del XV secolo', *RSE*, 6, pp. 109-29.

- Cerulli, E. (1957-64) *Somalia Scritti vari editi ed inediti* (3 vols, Rome: Amministrazione Fiducitaria Italiana di Somalia).
- Cerulli, E. (1968) *La letteratura etiopica* (Firenze/Milano: Sansoni/Accademia Sancasciano vul di Pesa, Stianti).
- Césard, E. (1927) 'Comment les Bahaya interprètent leurs origines', *Anthropos*, 22, pp. 440-65.
- Césard, E. (1935, 1936, 1937) 'Le Muhaya', *Anthropos*, 30, pp. 75-106 and pp. 451-62; 31, pp. 97-114, pp. 489-508 and pp. 821-49; 32, pp. 15-60.
- Césard, P. (1931) 'Histoires des rois du Kyamtware d'après l'ensemble des traditions des familles régnantes', *Anthropos*, 26, pp. 533-43.
- Chamberlin, C. (1977) 'Competition and conflict: the development of the bulk export trade in Central Gabon during the nineteenth century' (PhD thesis, University of California).
- Chamberlin, C. (1978) 'The migration of the Fang into Central Gabon during the nineteenth century: a new interpretation', *IJAHS*, 11, pp. 429-56.
- Chaunu, H. and Chaunu, P. (1955) *Séville et l'Atlantique, 1504-1650* (11 vols, Paris: Ecole des Hautes études).
- Chauveau, J. P. (1974) 'Note sur les échanges dans le Baule précolonial', in *Bondouku Colloque*, pp. 262-305.
- Chauveau, J. P. (1979) 'Notes sur l'histoire économique et sociale de la région de Kokumbo', (Paris: Office de la Recherche Scientifique et Technique d'Outre-Mer, Travaux et Documents, No. 104), 277 pp.
- Cheffaud, M. (1936) 'Note sur la chronologie des rois d'Imerina', *BAM*, 19 (NS), pp. 37-47.
- Chéron, G. (1924) 'Contribution à l'histoire du Mossi: Traditions relatives au cercle de Kaya', *BCEHSAOF*, 7, 4, pp. 635-91.
- Chilver, E. M. (1981) 'Chronological synthesis: the western region', in C. Tardits (ed.), pp. 453-73.
- Chittick, H. N. (1962) *A Guide to the Ruins of Kilwa, with Some Notes on Other Antiquities in the Region* (Dar es Salaam: National Culture and Antiquities Division, Ministry of Community Development and National Culture), 20 pp.
- Chittick, H. N. (1963) 'Kilwa and the Arab settlement on the East African coast', *JAH*, 4, 2, pp. 179-90.
- Chittick, H. N. (1969) 'A new look at the history of Pate' *JAH*, 10, 3, pp. 375-91.
- Chittick, H. N. (1971) 'The coast before the arrival of the Portuguese', in B. A. Ogot and J. A. Kieran (eds), 1974 reprint, pp. 100-18.
- Chittick, H. N. (1974) *Kilwa: An Islamic Trading City on the East African Coast* (2 vols, Nairobi: BIEA, Memoir).
- Chittick, H. N. (1975) 'The peopling of the East African coast', in H. N. Chittick and R. I. Rotberg (eds), pp. 16-43.
- Chittick, H. N. (1977) 'The East coast, Madagascar and the Indian Ocean', in R. Oliver (ed.), pp. 183-231.
- Chittick, H. N. and Rotberg, R. I. (eds) (1975) *East Africa and the Orient: Cultural Synthesis in the Pre-Colonial Times* (New York: Africana Publishing Company), 343 pp.
- Chojnacki, S. (1969) 'Daj Giyorgis', *JES*, 7, 2, pp. 43-52.
- Chrétien, J. P. (1974) 'Echanges et hiérarchies dans les royaumes des Grands Lacs de l'est africain', *AESC*, pp. 1327-37.
- Chrétien, J. P. (1975) 'Le Buha à la fin du XIXe siècle: un peuple, six royaumes', *EHA*, 7, pp. 9-38.
- Chrétien, J. P. (1977) 'Les deux visages de Cham: points de vue français du XIXe siècle sur les races africaines d'après l'exemple de l'Afrique orientale', in P. Guiral and E. Temime (eds), *L'idée de race dans la pensée politique française contemporaine* (Paris: Editions du CNRS), pp. 171-99.
- Chrétien, J. P. (1979) *Histoire rurale de l'Afrique des Grands Lacs* (Paris: Université de Paris).
- Chrétien, J. P. (1981a) 'Du Hirsute au Hamite: les variations du cycle de Ntare Ruhatsi, fondateur du royaume du Burundi', *HA*, 8, pp. 3-41.
- Chrétien, J. P. (1981b) 'Pouvoir d'Etat et autorité mystique: l'infrastructure religieuse des monarchies des Grands Lacs', *RFBOM*, pp. 112-30.
- Chrétien, J. P. (ed.) (1983) *Histoire rurale de l'Afrique des Grands Lacs* (Paris: AFERA-Karthala), 285 pp.
- Chrétien, J. P. (1984) 'Nouvelles hypothèses sur les origines du Burundi', in L. Ndoricimpa (ed.), pp. 11-52.
- Chrétien, J. P. (1986) 'Confronting the unequal exchange of the oral and the written', in B. Jewsiewicki and D. Newbury (eds), pp. 75-90.

- Christelow, A. (1948) 'Great Britain and the trades from Cadiz and Lisbon to Spanish America and Brazil, 1759-1783', *HAHR*, 28, 1, February, Part II.
- Cipolla, C. M. (1976) *Before the Industrial Revolution: European Society and Economy, 1000-1700* (London: Methuen).
- Cissoko, S. M. (1968a) *Histoire de l'Afrique occidentale* (Paris: PA), 233 pp.
- Cissoko, S. M. (1968b) 'Famines et épidémies à Tombouctou et dans la Boucle du Niger du XVI^e au XVIII^e siècle', *BIFAN*, Ser. B, 30, 3, pp. 806-21.
- Cissoko, S. M. (1969) 'La royauté (mansaya) chez les Mandingues occidentaux, d'après leurs traditions orales', *BIFAN*, Ser. B, 31, pp. 325-38.
- Cissoko, S. M. (1972) 'Introduction à l'histoire des Mandingues de l'ouest: l'empire de Kabou (XVI^e-XIX^e siècle)' (paper presented to the Conference on Manding Studies, London).
- Cissoko, S. M. and Sambou Kaoussa (1969) *Recueils des traditions orales des Mandingues de Gambie et de Casamance* (Niamey: UNESCO), 269 pp.
- Clark, J. D. (1965) 'The Portuguese settlement at Feira', *NRJ*, 6, pp. 275-92.
- Clérici, M. A. (1962) *Histoire de la Côte d'Ivoire* (Abidjan: CEDA).
- Cohen, D. W. (1968) 'Review of L. de Heusch, *Le Rwanda et la civilisation interlacustre*, 1966', *JAH*, 9, 4, pp. 651-7.
- Cohen, D. W. (1968/73) 'The River-Lake Nilotes from the fifteenth to the nineteenth century', in B. A. Ogot (ed.), pp. 142-57 in 2nd edn.
- Cohen, D. W. (1970) 'A survey of interlacustrine chronology', *JAH*, 11, 2, pp. 177-201.
- Cohen, D. W. (1972) *The Historical Tradition of Busoga, Mukama and Kintu* (Oxford: Clarendon Press), 218 pp.
- Cohen, D. W. (1989) 'Peoples and states of the Great Lakes region', in J. F. A. Ajayi (ed.), pp. 270-93.
- Cohen, D. W. (at press (a)) 'Retracing the footsteps of Mukama', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, (at press).
- Cohen, D. W. (at press (b)) 'Emergence and crisis: the states of Busoga', in D. Denoon (ed.), (forthcoming).
- Cohen, R. (1965) 'Some aspects of institutionalized exchange: a Kanuri example', *CEA*, 5.
- Cohen, R. (1970) 'Incorporation in Bornu', in R. Cohen and J. Middleton (eds), *From Tribe To Nation In Africa*, (Scranton: Chandler Int. Co.), pp. 150-74.
- Colle, R. (1913) *Les Baluba* (Brussels: Van Overbergh, Collection de monographies ethnographiques, Vols 10 & 11).
- Colvin, L. G. (1974) 'Islam and the State of Kajoor: A case of successful resistance to Jihad', *JAH*, 15, 4, pp. 587-606.
- Commissariat, M. S. (1957) *A History of Gujarat* (Calcutta).
- Conti Rossini, C. (1907) 'Historia Regis Sarṣa Dengel Malak Sagad', *CSCO*, Scr. Aeth., Ser. alt., Vol. 3.
- Conti Rossini, C. (1942) 'Sulla comunità abissina di Cipro', *RSE*, 1, pp. 98-9.
- Cook, S. F. and Borah, W. (1971-4) *Essays in population history, Mexico and the Caribbean* (2 vols, Berkeley: UCP).
- Cooper, F. (1979) 'The problem of slavery in African studies', *JAH*, 20, 1, pp. 103-25.
- Cooper, J. P. (1978) 'In search of agrarian capitalism', *PP*, 80 (August), pp. 20-65.
- Cordell, D. D. (1972) *History of the Awlad Sulayman* (MA thesis, University of Wisconsin).
- Cornevin, R. (1964) *Note sur l'histoire de Sansanné Mango* (London, Survey on African Chronology).
- Cory, H. and Hartnoll, M. M. (1945/1971) *Customary Law of the Haya Tribe* (London: Frank Cass, Cass Library of African Studies, Library of African Law, No. 7).
- Cossac de Chavrebière (1931) *Histoire du Maroc* (Paris: Payot).
- da Costa, Capt. P. R. (1613/1970) 'Diário', 1613, in H. Listao, *Os Dois Descobrimentos da Ilha de Sao Lourenco mandalos fazer pelo vice-rei D. Jeronimo de Azevedo nos anos de 1613 a 1616* (Lisbon), pp. 47-192.
- Coupez, A., Evrard, E. and Vansina, J. (1976) 'Classification d'un échantillon de langues bantoues d'après la lexicostatistique', *AL*, 6, 81, pp. 131-58.
- Coupez, A. and Kamanzi, T. (1962) *Récits historiques du Rwanda* (Tervuren: MRAC), 327 pp.
- Coursey, D. G. (1966) 'The cultivation and use of yams in West Africa', *GNQ*, 9, pp. 45-54.
- Courtois, C. (1955) *Les Vandales et l'Afrique* (Algiers: Arts et Métiers Graphiques), 441 pp.
- Crazzolar, J. P. (1950-4) *The Lwoo* (3 vols, Verona: Missioni Africana).
- Crazzolar, J. P. (1960) 'Notes on the Lango Omiru and the Labwor and Nyakwai', *Anthropos*, 55, pp. 174-214.

- Crine-Mavar, B. (1973) 'Histoire traditionnelle du Shaba', *CZ*, 1, pp. 5-103.
- Crooks, J. J. (1923) *Records Relating to the Gold Coast Settlements, 1750-1874* (Dublin: Browne and Nolan), 557 pp.
- Crosby, C. A. (1980) *Historical Dictionary of Malawi* (New York: Scarecrow Press), 169 pp.
- Cruikshank, B. (1853) *Eighteen Years on the Gold Coast of Africa* (2 vols, London: Hurst and Blackett).
- Cullen-Young, T. (1970) *Notes on the History of the Tumbuka-Kamanga Peoples in the Northern Province of Nyasaland* (London: Frank Cass), 192 pp.
- Cuoq, J. M. (1975) *Recueil des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VIII^e au XV^e siècle (Bilād al-Sūdān)* (Paris: Editions du CNRS), 490 pp.
- Curtin, P. D. (ed.) (1967) *Africa Remembered: Narratives by West Africans From the Era of the Slave Trade* (Madison: UWP), 363 pp.
- Curtin, P. D. (1969) *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Madison: UWP), 338 pp.
- Curtin, P. D. (1971) 'Jihad in West Africa: early phases and interrelations in Mauritania and Senegal', *JAH*, 12, 1, pp. 11-24.
- Curtin, P. D. (1973a) 'The Atlantic slave trade 1600-1800', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), vol. 1, pp. 240-68.
- Curtin, P. D. (1973b) 'Review of B. Barry, *Le royaume du Waalo: Le Sénégal avant la conquête* (Paris: Maspéro), *IJAH*, 6, 4, pp. 679-81.
- Curtin, P. D. (1975) *Economic Change in Pre-Colonial Africa, Vol. I: Senegambia in the Era of the Slave Trade; Vol. II: Supplementary Evidence* (Madison: UWP).
- Curtin, P. D., Anstey, R. and Inikori, J. E. (1976) 'Discussion: Measuring the Atlantic slave trade', *JAH*, 17, 4, pp. 595-627.
- Curtin, P. D., Feierman, S., Thompson, L. and Vansina, J. (1978) *African History* (Boston/Toronto: Little Brown Company), 612 pp.
- Cuvelier, J. (1953) *Relations sur le Congo du père Laurent de Lucques, 1700-1717* (Brussels: Institut royal colonial belge, Section des sciences morales et politiques. Mémoires in 8° 32 (C)).
- Cuvelier, J. (1957) *Koningin Nzinga van Matamba* (Brugge).
- Cuvelier, J. and Jadin, L. (1954) *L'ancien royaume du Congo d'après les archives romaines, 1518-1640* (Brussels: ARSOM).
- Czekanowski, J. (1917) *Forschungen im Nil-Kongo Zwischengebiet. Ethnographie: Zwischengebiet* (Leipzig: Klinkhardt & Biermann), 412 pp.
- Daaku, K. Y. (1966) 'Pre-Ashanti states', *GNQ*, 9, pp. 10-13.
- Daaku, K. Y. (1968) 'A note on the fall of Ahwene Koko and its significance in Asante history', *GNQ*, 10, pp. 40-4.
- Daaku, K. Y. (1969) *Oral Traditions of Adansi* (Accra-Legon: Institute of African Studies).
- Daaku, K. Y. (1970a) *Trade and Politics in the Gold Coast, 1600-1720* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 219 pp.
- Daaku, K. Y. (1970b) *Oral Traditions of Denkyira* (University of Ghana).
- Daaku, K. Y. (1971) 'A history of Schwi: a survey of oral evidence', *RR*, 7, 3.
- Daaku, K. Y. (nd) *Unknown Aowin, Its People and Their Traditional History* (University of Ghana, unpublished).
- Dalrymple, A. (1806) *Collection of Nautical Memoirs and Journals*.
- Dampierre, E. de (1968) *Un ancien royaume Bandia du Haut-Oubangui* (Paris: Plon, Recherches en sciences humaines, 24), 601 pp.
- Dankoussou, I. (1970) *Traditions historiques des Katsinaawa après le Jihad* (Niamey: CRDTO).
- Dantzig, A. van (1978) *The Dutch and the Guinea Coast, 1674-1742: A Collection of Documents from the General State Archives at The Hague* (Accra: GASS), 375 pp.
- Dapper, O. (1668) *Naukeurige Beschrijvinge der Afrikaensche gewesten van Egypten, Barbaryen, Libyen, Biledulgerid ...* (Amsterdam: Van Meurs); 1670 Engl. trans. and adaptation, J. Ogilby, *Africa: Being an Accurate Description of the Regions of Aegypt, Barbary, Libya, etc.* (London); 1670 German trans., *Beschreibung von Afrika ...* (Amsterdam: Van Meurs); 1686 French trans., *Description de l'Afrique ...* (Amsterdam: Wolfgang, Waesberge et al.).
- Dapper, O. (1676) *Umstaendliche und Eigentliche Beschreibung von Africa* (Amsterdam: Jacob von Meurs).
- Dapper, O. and Ryder, A. F. C. (1965) 'Dutch trade on the Nigerian coast during the 17th century', *JHSN*, 3, 2, pp. 196-210.

- D'Arianoff, A. (1952) *Histoire des Bagesera, souverains du Gisaka* (Brussels: Institut royal colonial belge), 138 pp.
- Darling, P. J. (1979) 'Fieldwork surveys in the Benin and Ishan kingdoms', *Nyame Akuma*, 15, pp. 35-9.
- Darling, P. J. (1983) *Iron Smelting in and around Hausaland, Northern Nigeria* (University of Jos).
- Da Silva Correa, E. (1937) *Historia de Angola (1782?)*, (2 vols, Lisbon: Editorial Atica, Coleção dos classicos da expansao portuguesa no mundo).
- Da Silva Costa Lobo, A. (1904) *História da Sociedade em Portugal no seculo XV* (Lisbon).
- Da Silva Rego, A. (1948) *A Dupla Restauração de Angola (1641-1648)* (Lisbon: Agencia Geral das Colonias).
- Daumas-Chancel, A. (1848) *Le grand désert* (Paris).
- David, N. (1982) 'Prehistory and historical linguistics in Central Africa: Points of contact', in C. Ehret and M. Posnansky (eds), pp. 78-95.
- David, P. H. (1969) 'Maradi precolonial', *BIFAN*, 31, 3, pp. 638-88.
- Davidson, B. (1965) *The Growth of African Civilisation: A History of West Africa, 1000-1800* (London: Longmans), 320 pp.
- Davis, D. B. (1966/1975) *The Problem of Slavery in Western Culture* (2 vols, New York: OUP).
- Davis, D. B. (1984) *Slavery and Human Progress* (New York: OUP), 374 pp.
- Davis, R. (1967) *A Commercial Revolution: English Overseas Trade in the Seventeenth and Eighteenth Centuries* (London: Historical Association).
- Davis, R. (1969) 'English foreign trade, 1660-1774', in W. E. Minchinton (ed.), pp. 78-120.
- Deane, P. and Cole, W. A. (1967) *British Economic Growth, 1688-1959* (2nd edn, Cambridge: CUP).
- Debourou, D. M. (1979) *Commerçants et chefs de l'ancien Borgou, des origines à 1936* (Paris: Université de Paris 1, CRA).
- Debrunner, H. W. (1965) *The Church in Togo: A Church Between Colonial Powers* (London: Lutterworth), 368 pp.
- Debrunner, H. W. (1967) *A History of Christianity in Ghana* (Accra: Waterville Publishing House), 375 pp.
- De Constantin (1725) *Recueil des Voyages . . . de la Compagnie des Indes Orientales*.
- Defoort, E. (1913) 'L'Androy', *BEM*, 13, 2, pp. 127-246.
- Degrandpré, L. (1801) *Voyage à la côte occidentale d'Afrique, fait dans les années 1786 et 1787* (2 vols, Paris: Dentu).
- Delafosse, M. (1912) *Le Haut-Sénégal-Niger (Soudan français)* (3 vols, Paris: Larose).
- Delafosse, M. (1913) 'Traditions historiques et légendaires du Soudan occidental', *Publications du Comité de l'Afrique française*.
- Delcourt, A. (1952) *La France et les établissements français du Sénégal entre 1713 et 1763* (Dakar: Mémoires de l'IFAN No. 17), 432 pp.
- Delgado, R. (1948-55) *História de Angola* (4 vols, Benguela: Edição da Tip. do Jornal de Benguela).
- Deloborsom, A. (1929) 'Les "Nionissés" de Goupiana', *Cahiers d'Outre-Mer*, 1, 4, pp. 419-46.
- Demesse, L. (1978) *Changements techno-économiques et sociaux chez les pygmées Babinga* (2 vols, Paris).
- Demesse, L. (1980) *Techniques et économies des pygmées Babinga* (Paris: Institut d'Ethnologie), 301 pp.
- Denham, D. (1826) *Narratives of Travels and Discoveries in Northern and Central Africa* (London: John Murray).
- Denis, P. (1961) *Histoire des Mangbetu et des Matshaga jusqu'à l'arrivée des Belges* (Tervuren: MRAC, archives d'ethnographie, No. 2), 167 pp.
- Denne, Mrs (nd) (tr.) *Kiziba: Land and People* (Kiziba: Land und Leute).
- Denolf, P. (1954) *Aan den rand van der Diheze* (Brussels: ARSOM, Coll. in 8°, Vol. 34, No. 1).
- Denoon, D. (ed.) (1972) *A History of Kigezi in South-West Uganda* (Kampala: The National Trust).
- Denoon, D. (1983) *Settler Capitalism: The Dynamics of Dependent Development in the Southern Hemisphere* (Oxford).
- Denoon, D. (ed.) (forthcoming) *Uganda Before 1900*, vol. 2.
- Denoon, D. and Snowden, C. (eds) (1981) *A History of Agriculture in Papua New Guinea* (Port Moresby).
- Deschamps, H. (1936) *Les Antaisaka* (Antananarivo).
- Deschamps, H. (1949/1972) *Les pirates à Madagascar aux XVIIe et XVIIIe siècles* (2nd edn, 1972, Paris: Berger-Levrault), 1st edn, 244 pp.
- Deschamps, H. (1961/1965) *Histoire de Madagascar* (2nd and 3rd edns, Paris: Berger-Levrault, Monde d'Outre-mer, Série Histoire), 348 pp.

- Deschamps, H. (1962) *Traditions orales et archives au Gabon: contribution à l'ethno-histoire* (Paris: Berger-Levrault), 172 pp.
- Deschamps, H. and Vianès, S. (1959) *Les Malgaches du sud-est* (Paris: PUF), 118 pp.
- Devisse, T. (1982) 'L'apport de l'archéologie à l'histoire de l'Afrique occidentale entre le Ve et le XIIe siècle', *Comptes rendus de l'Académie des inscriptions et belles lettres* (Paris, January March), pp. 156-77.
- Diabaté, H. (1977) 'Mlan Alua, Blahima du Sanwi', *BIFAN*, 39, 2, Ser. B, pp. 304-340.
- Diabaté, H. (1984) 'La formation du royaume Sanwi, 1700-1843' (MA thesis, University of Paris I).
- Diagne, P. (1967) *Pouvoir politique traditionnel en Afrique occidentale: essai sur les institutions politiques précoloniales* (Paris: PA), 249 pp.
- Diagne, P. (1976) *Formations sociales africaines* (Manuscript, UCLA).
- Diagne, S. (1975) 'Le Bundu des origines au protectorat français de 1858' (MA thesis, Dakar).
- Diallo, I. P. (1981) *Liptako Speaks - History From Oral Tradition In Africa* (Irwin Paul, PUP).
- Diallo, T. (1972) *Les institutions politiques du Fouta Djallon au XIXe siècle* (Dakar: IFAN, Initiations et études africaines), 276 pp.
- Dickson, K. B. (1969) *A Historical Geography of Ghana* (Cambridge: CUP), 379 pp.
- Dike, K. O. (1956) *Trade and Politics in the Niger Delta, 1830-1885: An Introduction to the Economic and Political History of Nigeria* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 250 pp.
- Diop, A. B. (1981) *La société wolof, tradition et changement: les systèmes d'inégalité et de domination* (Paris: Karthala), 355 pp.
- Diouf, M. (1980) 'Le Kajor au XIXe siècle et la conquête coloniale' (PhD thesis, Paris, University of Paris I).
- Documentos Sobre os Portuguezes em Moçambique e na Africa Central, 1497-1840* [*Documents on the Portuguese in Mozambique and Central Africa, 1497-1840*] (Lisbon: National Archives of Rhodesia and Centro de Estudos Historicos Ultramarinos; (1962-1975 in progress); 8 vols, covering the period 1497-1588.
- Dokaji, A. A. (1978) *Kano Ta Dabo Cigari* (Zaria: NNPC).
- D'Orjo de Marchovelette, E. (1950-1) 'Notes sur les funérailles des chefs Ilunga Kabala et Kabongo Kumwimba. Historique de la chefferie Kongolo', *BJIDCC*, 18, pp. 350-68 and 19, pp. 1-12.
- Dramani-Issifou, Z. (1982) *L'Afrique noire dans les relations internationales au XV^e siècle: analyse de la crise entre le Maroc et le Sonhai* (Paris: Karthala), 257 pp.
- Drury, R. (1729/1890) *Madagascar or Robert Drury's Journal During Fifteen Years of Captivity on That Island (ca. 1701-1717)* (London), 464 pp.
- Dubins, B. (1969a) 'The Comoro Islands: A bibliographical essay', *African Studies Bulletin*, 12, 2, pp. 131-7.
- Dubins, B. (1969b) 'Nineteenth-century travel literature on the Comoro Islands: A bibliographical essay', *African Studies Bulletin*, 12, 2, pp. 138-46.
- Dubois, H. M. (1938) *Monographie des Betsileo (Madagascar)* (Paris: Institut ethnologique).
- Du Bois, W.E.B. (1974) *Les voyages faits par le Sieur D.B. aux Iles Dauphine ou Madagascar, et Bourbon ou Mascarene, es années 1669-1672* (Paris).
- Dufeil, M. M. (1980-81) 'Afrique, taxinomie, histoire', *CCAH*, 5, pp. 7-30 and 6, pp. 7-37.
- Dugast, I., McCulloch, M. and Littlewood, M. (1954) *Peoples of the Central Cameroons* (London: IAI, Ethnographic survey of Africa: Western Africa, Part 9), 174 pp.
- Duisburg, A. von (1942) *In Lande des Chegbu von Bornu* (Berlin: D. Reimer), 162 pp.
- Dumestre, G. (1974/1980) *La geste de Ségou* (Paris: A Colin) (2nd edn, 1980); 1st edn, 579 pp.
- Dunbar, A. R. (1965) *A History of Bunyoro-Kitara* (Nairobi: EALB), 265 pp.
- Dunn, R. S. (1972) *Sugar and Slaves: The Rise of the Planter Class in the English West Indies, 1624-1713* (New York: Chapel Hill, UNCP).
- Dupire, M. (1962) *Peuls nomades* (Paris: Institut d'ethnologie), 336 pp.
- Dupon, J. F. (1969) *Recueil de documents pour servir à l'histoire de Rodrigues* (Port Louis, Mauritius: Mauritius Archives Publications No. 10).
- Dupré, G. (1982) *Un ordre et sa destruction* (Paris: ORSTOM), 446 pp.
- Dupuis, J. (1824/1966) *Journal of a residence in Ashantee* (London: Colburn); 2nd edn, 1966, London: Frank Cass, Part I: 264 pp., Part II: 135 pp.
- Dupuis-Yacouba, A. (1921) *Industries et principales professions des habitants de la région de Tombouctou* (Paris: Publications du Comité d'études historiques et scientifiques), 193 pp.
- Duveyrier, H. (1859) *Coup d'oeil sur le pays des Beni-Mzab* (Paris: Imprimerie L. Martinet).
- Duysters, L. (1958) 'Histoire de Aluunda', *Problèmes de l'Afrique centrale*, 12, pp. 75-98.

- East, R. M. (1979) *Labaran Hausawa Da Makwabtansu* (2 vols, Zaria: NNPC).
- Echard, N. (1975) 'L'expérience du passé – Histoire de la société paysanne hausa de l'Ader', *EN*, 36 (Niamey: CNRSS).
- Effah-Gyamfi, C. K. (1978) 'Bono-Manso: Archaeological investigation into an early Akan urbanism' (PhD thesis, University of Ghana: Accra).
- Ehret, C. (1971) *Southern Nilotic History: Linguistic Approaches to the Study of the Past* (Evanston: NUP), 200 pp.
- Ehret, C. (1973) 'Patterns of Bantu and Central Sudanic settlement in central and southern Africa (1000 BC–500 AD)', *TJH*, 3, 1, pp. 1–71.
- Ehret, C. (1974) 'Some thoughts on the early history of the Nile–Congo watershed', *Ufahamu*, 5, 2, pp. 85–112.
- Ehret, C. (1982) 'Population movement and culture content in the Southern Sudan, c. 3000 B.C. to A.D. 1000 – a preliminary linguistic overview', in J. Mack and P. Robertshaw (eds), pp. 19–48.
- Ehret, C. and Posnansky, M. (eds) (1982) *The Archaeological and Linguistic Reconstruction of African History* (Berkeley: UCP), 299 pp.
- Eilu, A. B. (1976) 'Migration and settlement of the Kumam', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), pp. 398–413.
- Ekadu, J. E. (1961) *Kumam Ikare One Asonya* (London: Longmans). (Trans. into English by A. B. Eilu as 'The Kumam during the Asonya', unpublished, History Department, Makerere University, 1971).
- El-Hasnawī, H. W. (ed.) (1982) *A History of Trans-Saharan Trade Routes* (Tripoli).
- Ellis, W. (1838) *History of Madagascar* (2 vols, London: Fisher).
- Ellison, R. E. (1936) 'Marriage and childbirth among the Kanuri', *Africa*, 9, 4, pp. 524–35.
- Elphick, R. (1977) *Kraal and Castle: Khoikhoi and the Founding of White South Africa* (New Haven: YUP, Yale Historical Publications, Miscellany, 116), 266 pp.
- Elphick, R. and Giliomee, H. (eds) (1979) *The Shaping of South African Society, 1652–1820* (Cape Town/London: Longman), 415 pp.
- Elphick, R. and Shell, R. (1979) 'Intergroup relations: Khoikhoi, settlers, slaves and free blacks, 1652–1795', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 116–69.
- Eltis, D. (1977) 'The export of slaves from Africa, 1821–1843', *JEH*, 37, 2.
- Eltis, D. (1979) 'The direction and fluctuation of the transatlantic slave trade, 1821–1843: a revision of the 1845 Parliamentary Paper', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 273–330.
- Eltis, D. (1981) 'The direction and fluctuation of the Transatlantic trade, 1844–67' (paper presented at the African Studies Association annual meeting, Bloomington).
- Emerit, M. (1954) 'Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIe siècle et au début du XIXe siècle', *Trav. IRS*, 11, pp. 29–47.
- Emin Pasha (1891) 'Zur Ethnologie de Gebiete um dem Albert-See', *Das Ausland*, 18, pp. 351–55.
- Evans-Pritchard, E. E. (1940) *The Nuer* (Oxford: OUP), 271 pp.
- Evans-Pritchard, E. E. (1971) *The Azande: History and Political Institutions* (Oxford: Clarendon Press), 444 pp.
- Ewald, J. (1983) 'Kingdom of Taqali' (PhD thesis, University of Wisconsin).
- Exelson, E. (1969) *Portuguese in Southeast Africa, 1600–1700* (Johannesburg: WUP), 179 pp.
- Eyongetah, T. and Brain, R. (1974) *A History of the Cameroon* (London: Longman) 192 pp.
- Eyre-Smith, S. J. (1933) *A Brief Review of the History and Social Organization of the Peoples of the Northern Territories of the Gold Coast* (Accra), 45 pp.
- Fadiman, J. A. (1973) 'Early history of the Meru of Mount Kenya', *JAH*, 14, 1, pp. 9–27.
- Page, J. D. (1969a) 'Slavery and the slave trade in the context of West African history', *JAH*, 10, pp. 393–404.
- Page, J. D. (1969b) *A History of West Africa: An Introductory Survey* (4th edn, Cambridge: CUP), 239 pp. (Earlier edn publ. as *An Introduction to the History of West Africa*).
- Page, J. D. and Oliver, R. A. (eds) (1970) *Papers in African Prehistory* (Cambridge: CUP), 331 pp.
- Page, J. D. and Oliver, R. A. (eds) (1977) *The Cambridge History of Africa*, vol. 3, (Cambridge: CUP), 803 pp.
- Fagering, E. (1971) *Une famille de dynasties malgaches: Zafindravola, Maroserana, Zafimbolamena, Andrevola, Zafimanely* (Oslo: Universitets forlaget).
- Fagnan, E. (ed.) (1924) *Chronique anonyme saadienne* (Rabat: F. Moncho).

- Fairley, N. (1978) 'Mianda ya Ben 'Ekie' (A History of the Ben 'Ekie) (PhD thesis, State University of New York).
- Farb, P. (1969) *Man's Rise to Civilisation* (New York: Datton), 332 pp.
- Faublée, J. (1958) 'L'Islam chez les Antemuru', *REL*, 1, pp. 65-72.
- Faulkner, H. U. (1924/60) *American Economic History* (New York: Harper and Row); 1st edn 1924, 201 pp.; 8th edn 1960, 202 pp.
- Feierman, S. (1968) 'The Shambaa', in A. Roberts (ed.), 1968a, pp. 1-15.
- Feierman, S. (1974) *The Shambaa Kingdom: A History* (Madison: UWP), 235 pp.
- Felner, A. de A. (1933) *Angola: Apontamentos sobre a ocupação e início do estabelecimento dos Portugueses no Congo, Angola e Benguela* (Coimbra: Imprensa da Universidade).
- Fergusson, J. (1876) *History of Indian and Eastern Architecture* (London: Murray), 756 pp.; rev. edn J. Burgess, 2 vols, 1910 (London: Murray); reprinted 1967, Delhi).
- Fergusson, J. and Hope, T. (1866) *Architecture at Ahmadabad* (London).
- Fernandes, V. (1951) Descrição de Cepta por sua costa de Mauritania e Ethiopia [Description de la côte occidentale d'Afrique] ed & French trans. by T. Monod, A. Teixeira da Moka and R. Mauny. Bissau: Centro des Estudos da Guiné Portuguesa, Publicações No. 11.
- Ferrand, G. (1891-1902) *Les musulmans à Madagascar et aux Iles Comores* (3 vols, Paris: Leroux).
- Ferrand, G. (1902) 'La légende de Raminia', *J.A.*, 19, 2, 9th series, pp. 185-230.
- Figuerola, F. B. (1961) *Los insurrecciones de los esclavos negros en la sociedad colonial venezolana* (Caracas).
- File, N. and Power, C. (1981) *Black Settlers in Britain, 1555-1958* (London: Heinemann Educational Books).
- Filesì, T. and Villapadierna, E. de (1978) *La 'Missio Antiqua' dei Cappuccini nel Congo (1645-1835): Studio Preliminare et Guida delle Fonti* (Rome: Istituto Storico Cappuccini), 269 pp.
- Firinga, Sgt. (1901) 'La dynastie des Maroserana', *R.M.*, 3, 9, pp. 658-72.
- Fisher, A. G. B. and Fisher, H. G. (1970) *Slavery and Muslim Society in Africa* (London: C. Hurst), 182 pp.
- Fisher, H. E. S. (1963) 'Anglo-Portuguese trade, 1700-1770', *EHR*, 16, 2nd Series, reprinted in W. E. Minchinton (ed.), pp. 144-64.
- al-Fishtālī, 'Abd al-Azīz (1964) *Manahil al-Safā fi Akhbar al-Muluk al-Shurafa* (Rabat: Gunum Allan).
- Flacourt, E. de (1658/1661/1913) *Histoire de la Grande Ile de Madagascar* (1st edn 1658; 2nd edn 1661, Paris: Clougier). (Also reprinted in modern French in A. Grandidier et al. (eds), vol. 8 (1913).
- Flacourt, E. de (1661) *Relation de ce qui s'est passé en Ile de Madagascar depuis l'année 1642 jusqu'en 1660* (also reprinted in modern French in A. Grandidier et al. (eds), vol. 9 (1920).
- Flad, J. M. A. (1869) *A Short Description of the Falashas and Kamants in Abyssinia* (London: MacIntosh).
- Flint, J. E. (ed.) (1976) *The Cambridge History of Africa*, vol. 5 (Cambridge: CUP).
- Fontaine, P. M. (1970) 'West Indian contribution to nationalism', in *The Black Prism* (New York).
- Fontoynt, M. and Raomandahy, E. (1937) *La Grande Comore* (Mémoires de l'Académie malgache, vol. 23).
- Fontoynt, M. and Raomandahy, E. (1939) 'Les Antaifasy', *BAM*, n.s., 22, pp. 1-7.
- Forde, C. D. and Jones, G. I. (1950/1962) *The Ibo and Ibibio-speaking Peoples of South-Eastern Nigeria* (London: IAI, Ethnographic Survey of Africa, Part III), 94 pp.
- Forde, C. D. and Kaberry, P.M. (eds) (1967) *West African Kingdoms in the Nineteenth Century* (London: IAI/OUP), 289 pp.
- Forde, D. (1951) *The Yoruba-speaking Peoples of South-West Africa* (London: IAI, Ethnographic Survey of Africa, Part IV), 101 pp.
- Forde, D. (ed.) (1956) *Efik Traders of Old Calabar* (London: OUP).
- Fortes, M. (1940) 'The political system of the Tallensi of the Northern Territories of the Gold Coast', in M. Fortes and E. E. Evans-Pritchard (eds), *African Political Systems* (London: OUP), pp. 239-71.
- Fortes, M. (1945) *The Dynamics of Clanship among the Tallensi* (London: OUP), 270 pp.
- Fosse, E. de la (1897) 'Voyage à la côte occidentale d'Afrique en Portugal et en Espagne (1479-1480)', *Revue Hispanique* (Paris), 4, pp. 174-201.
- Fouché, L. (1963) 'Foundation of the Cape Colony, 1652-1708', in E. A. Benians, J. Butler, P.N.S. Mansergh & E. A. Walker (eds), *The Cambridge History of the British Empire*, vol. 8, pp. 113-45 (CUP).
- Franklin, J. H. (1967) *From Slavery to Freedom: A History of American Negroes* (first published 1956) (New York: Knopf), 686 pp.

- Freedman, J. (1979) 'Three Muraris, three Gahayas and the four phases of Nyabingi', in J. B. Webster, (ed.), 1979a, pp. 175-88.
- Freeman-Grenville, G. S. P. (1960) 'East African coin finds and their historical significance', *JAH*, 1, pp. 31-43.
- Freeman-Grenville, G. S. P. (1962a) *The Medieval History of the Tanganyika Coast* (Oxford: Clarendon Press), 238 pp. (2nd edn 1966, 314 pp).
- Freeman-Grenville, G. S. P. (ed.) (1962b) *The East African Coast: Select Documents from the First to Earlier Nineteenth Century* (Oxford: Clarendon Press), 314 pp.
- Freeman-Grenville, G. S. P. (1963) 'The coast, 1498-1840', in R. Oliver and G. Mathew (eds), pp. 129-68.
- Freeman-Grenville, G. S. P. (1965) *The French at Kilwa Island: An Episode in Eighteenth-Century East African History* (Oxford, Clarendon Press), 243 pp.
- Freeman-Grenville, G. S. P. (ed.) (1980) *The Mombasa Rising against the Portuguese, 1631, from Sworn Evidence* (London: OUP), 166 pp.
- Freund, W. M. (1979) 'The Cape under the transitional governments, 1795-1814', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 211-40.
- Frobenius, L. (1911-13) *Und Africa Sprach* (3 vols, Berlin, Charlottenburg: Vita, Deutsches Verlagshaus, S. D.).
- Frobenius, L. (1924) *Dichten und Denken im Sudan*, vol. 5 (Jena: Atlantis).
- Froberville, E. de (1845) 'Historique des invasions Madécasses aux Iles Comores et à la côte orientale d'Afrique', *AVG*, 2, pp. 194-208.
- Fyfe, C. (1964) *Sierra Leone Inheritance* (London: OUP), 352 pp.
- Fyfe, C. (1965) 'Peoples of the Windward Coast, A.D. 1000-1800', in J. F. A. Ajayi and I. Espie (eds), pp. 149-65.
- Fyfe, C. and McMaster, D. (eds) (1977 and 1981) *African Historical Demography*, vol. 1, 1977, 473 pp; vol. 2, 1981 (Edinburgh: EUP).
- Fynn, J. K. (1971) 'Ghana-Asante (Ashanti)', in M. Crowder (ed.), *West African Resistance*, pp. 19-52.
- Fynn, J. K. (1975) *A Junior History of Ghana* (London: Longman).
- Gado, B. (1972) *Gazetters of the Northern Province of Nigeria*, vol. 1 (London: Frank Cass).
- Gado, B. (ed.) (1980), '"Le Zarmatarye": Contribution à l'histoire des populations d'entre Niger et Dallol Mawri', *EN*, vol. 45, (Niamey: IRSH), 356 pp.
- Galloway, W. F. (1974) 'A History of Wuli from the thirteenth to the nineteenth century', (PhD thesis, Indiana University).
- Gamitto, A. C. P. (1960) *King Kazembe and the Maravi, Chewa, Bisa, Bemba, Lunda and Other Peoples of Southern Africa*, trans. by I. Cunnison (2 vols, Lisbon: Junta de Investigações do Ultramar, Centro de estudos políticos e sociais, Estudos de ciencias politicas e sociais No. 43).
- Gannun, A. (ed.) (1964) *Al-Rasa'il al-Sa'diyya* (Tetuan/Rabat: 'Abd Allāli Gannun).
- Garbett, G. K. (1966) 'Religious aspects of political succession among the valley Korekore', in E. Stokes and R. Brown (eds), pp. 137-71.
- Garlake, P. S. (1954) 'Excavations at the seventeenth-century Portuguese site of Dambarare, Rhodesia', *PTRSA*, 54, 1, pp. 23-61.
- Garlake, P. S. (1966) *The Early Islamic Architecture of the East African Coast* (Nairobi, London: BIEA, Memoir No. 1, published for the Institute of History and Archaeology in East Africa by OUP), 207 pp.
- Garlake, P. S. (1973) *Great Zimbabwe* (London: Thames and Hudson), 224 pp.
- Garlake, P. S. (1978) 'Pastoralism and Great Zimbabwe', *JAH*, 19, 4, pp. 479-93.
- Garlake, P. S. (1982) *Life at Great Zimbabwe* (Gweru: Mambo Press).
- Garlake, P. S. (1983) *Early Zimbabwe: From the Matopos to Inyanga* (Gweru: Mambo Press).
- Garrard, T. F. (1980) *Akan Weights and the Gold Trade* (London: Longman), 393 pp.
- Garry, A. M. (1976) 'Pajulc: the failure of Palwo centralization', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), pp. 320-34.
- Gaudebout, P. and Vernier, E. (1941) 'Notes sur une campagne de fouilles à Vohémar', *BAM*, new series, 24, pp. 91-114.
- Gautier, E. F. and Froidevaux, H. (1907) 'Un manuscrit arabico-malgache sur les campagnes de La Case dans l'Imoro, 1656-1663', *Académie des Inscriptions et Belles Lettres, Notices et extraits* (Paris), 39, 1, pp. 31-177.

- Gauze, A. L. Tétty (1969) 'Contribution à l'histoire du peuplement de la Côte d'Ivoire', *Annales de l'Université d'Abidjan*, Series F.
- Gauze, A. L. Tétty (1982) 'Histoire des Magwe', in *Godo-Godo* (University of Abidjan) Special Number, pp. 13-43.
- Gayibor, N. L. (1977) *Recueil des sources orales du pays Aja-Ewe* (Lomé).
- Gemery, H. A. and Hogendorn, J. S. (eds) (1979) *The Uncommon Market: Essays in the Economic History of the Atlantic Slave Trade* (New York: Academic Press), 442 pp.
- Genovese, E. D. (1979) *From Rebellion to Revolution* (Baton Rouge: Louisiana State University Press), 173 pp.
- Geraud, F. (1972) 'The settlement of the Bakiga', in D. Denoon (ed.), pp. 23-55.
- Gevrey, A. (1870/1972) *Essai sur les Comores* (1st edn 1870; 1972 edn, Antananarivo: Travaux et documents du musée d'art et d'archéologie de l'Université, No. 10).
- Gibbon, E. (1956) *The Decline and Fall of the Roman Empire* (6 vols, London: J. M. Dent and Sons; New York: E. P. Dutton and Co.).
- Giliomee, H. (1979a) 'The Eastern Frontier, 1770-1812', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 291-337.
- Giliomee, H. (1979b) 'The burgher rebellions on the Eastern Frontier, 1795-1815', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 338-356.
- Glass, D. V. and Eversley, D. E. C. (eds) (1965) *Population in History: Essays in Historical Demography* (London: Edward Arnold), 692 pp.
- Gleave, M. B. and White, H. P. (1969) 'The West African Middle belt: environmental fact or geographers' fiction?', *Geographical Review*, 59, pp. 123-39.
- Godard L. (1859) *Le Maroc, notes d'un voyageur* (Algiers).
- Godinho de Magalhães, V. (1962) *A economia dos descobrimentos henriquinos* (Lisbon: Sá da Costa).
- Godinho de Magalhães, V. (1969) *L'économie de l'empire portugais aux XVe et XVIe siècles* (Paris: SEVPEN).
- Godinho de Magalhães, V. (1978) *Ensaio Sobre Historia de Portugal* (2 vols, Lisbon: Sá da Costa).
- Godlouton, W. A. (1945) 'The journeys of Antonio Fernandes: the first known European to find the Monomatapa and to enter Southern Rhodesia', *PTRSA*, 2, pp. 71-103.
- Goertzen, G. A. von (1895) *Dutch Afrika von Ost nach West* (Berlin: D. Reimer), 417 pp.
- Golberry, A. (1802) *Fragments d'un voyage en Afrique* (Paris: Treuttel et Würtz), 522 pp.
- Gomes, A. (1959) 'Viagem que Fez O Padre Antonio Gomes da Companhia de Jesus, ao Imperio de (sic) Manomotapa e Assistencia que Fez nas Ditas Terras de Algunos Annos', with notes by E. Axelson, *Studia*, 3, pp. 155-242.
- Gonçalves, A. C. (1980) *La symbolisation politique: le 'prophétisme' Kongo au XVIIIe siècle* (Cologne: Neltforum Verlag).
- Goody, J. (1956) *Social Organization of the Lowili* (London: IAI/OUP), 119 pp.
- Goody, J. (1964) 'The Mande in the Akan hinterland', in R. Mauny, L. V. Thomas and J. Vansina (eds), pp. 193-218.
- Goody, J. (1967) 'The over-kingdom of Gonja', in D. Forde and P. M. Kaberry (eds), pp. 179-205.
- Gorju, J. (1920) *Entre le Victoria, l'Albert et l'Edouard* (Marseilles: Procure des Pères Blancs), 372 pp.
- Gorju, J. (1938) *Face au royaume hamite du Ruanda, le royaume frère de l'Urundi* (Brussels: Vromant), 118 pp.
- Goswamy, B. N. and Ballapeceola, A. L. (1978) 'Paintings in Kutch: Preliminary notes on a group of miniatures', *Artibus Asiae*, 40, 1, pp. 62-74.
- Gould, J. D. ((1964) 'The price revolution reconsidered', *EHR*, 17, 2nd series, December, pp. 249-66.
- Gourou, P. (1953) *La densité de la population du Ruanda-Urundi: Esquisse d'une étude géographique* (Brussels: Institut royal colonial belge), 239 pp.
- Goveia, E. V. (1965) *Slave Society in the British Leeward Islands at the End of the Eighteenth Century* (New Haven: YUP), 370 pp.
- Grandchamp, P. (1937) 'Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècle', *RT*, 31-32, 3rd-4th quarters, pp. 471-3.
- Grandidier, A. (1908-28) *Ethnographie de Madagascar* (Paris).
- Grandidier, G. (1942) *Histoire politique et coloniale (de Madagascar)*, vol. 5 (Paris).
- Grandidier, A., Charles-Roux, J., Delherbe, C. Froidevaux, H. and Grandidier, G. (eds) (1903-20) *Collections des ouvrages anciens concernant Madagascar* (9 vols, Paris: Comité de Madagascar).

- Grandidier, G. and Decary, R. (1958) *Histoire politique et coloniale (de Madagascar)* vol. 5, part 3 (Antananarivo).
- Grant, C. (Baron) (1801) *The History of Mauritius or the Isle of France and the Neighbouring Islands* (London: W. Bulmer and Co.), 571 pp.
- Gray, J. M. (1948) 'A journey by land from Tete to Kilwa in 1616', *TNR*, 25, pp. 37-45.
- Gray, J. M. (1958) *Early Portuguese Missionaries in East Africa* (London: MacMillan, in association with the EALB), 53 pp.
- Gray, J. M. (1962) *History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856* (London: OUP), 314 pp.
- Gray, R. (1961) *A History of the Southern Sudan* (London: OUP), 219 pp.
- Gray, R. (ed.) (1975) *The Cambridge History of Africa*, vol. 4 (Cambridge: CUP), 738 pp.
- Gray, R. and Birmingham, D. (eds) (1970) *Precolonial African Trade: Essays on Trade in Central and Eastern Africa Before 1900* (London: OUP), 308 pp.
- Gray, R. and Ehret C. (1975) 'Eastern Africa', in R. Gray (ed.), pp. 469-536.
- Gray, R. and Marks, S. (1975) 'Southern Africa and Madagascar', in R. Gray (ed.), pp. 385-408.
- Greenberg, J. H. (1963) *The Languages of Africa* (The Hague: Mouton, for Indiana University), 177 pp.
- Greenberg, J. H. (1980) 'Classification of African Languages', *General History of Africa*, Vol. I, ch. 12 (Paris: UNESCO; London: Heinemann; Berkeley: University of California Press), pp. 292-308.
- Grey, E. (ed.) (1892) *The Travels of Pietro della Valle in India* (London).
- Grigg, D. B. (1980) *Population Growth and Agrarian Change: An Historical Perspective* (Cambridge: CUP).
- Grottanelli, V. L. (1940) *I Mao* (Rome).
- Grottanelli, V. L. (1941) 'Gli Scinascia del Nilo Azzurro', *RSE*, 1, 3, pp. 234-70.
- Grottanelli, V. L. (1953) 'I Bantu del Giuba nelle tradizioni dei Wazegua', *Geographia Helvetica*, 8 (Bern: Geographische gesellschaft).
- Grottanelli, V. L. (1955) 'A lost African metropolis', in *Afrikanistische Studien D. Westermann Zum 80. Geburtstag gewidmet* (Berlin: Deutsche Akademie der Wissenschaften za Berlin), pp. 231-42.
- Grottanelli, V. L. (1975) 'The peopling of the Horn of Africa', in H. N. Chittick and R. I. Rotberg (eds), pp. 44-75.
- Guelke, L. (1979) 'The white settlers, 1652-1789', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 41-74.
- Guillain, C. (1845) *Documents sur l'histoire, la géographie et le commerce de la partie occidentale de Madagascar* (Paris).
- Guillot, B. (1973) *La terre Enkou* (Paris: Mouton), 126 pp.
- Guillot, C. F. (1961) *Negros rebeldes y negros cimarrones: perfil afro-americano en la historia del Nuevo Mundo durante el siglo XVI* (Montevideo: Farina).
- Guthrie, M. (1948) *The Classification of the Bantu Languages* (London: OUP, for the IAI), 91 pp.
- Gutman, H. G. (1976) *The Black Family in Slavery and Freedom* (New York: Pantheon Books), 664 pp.
- Guy, J. (1979) *The Destruction of the Zulu Kingdom: The Civil War in Zululand, 1879-1884* (London: Longman), 273 pp.
- Gwynne, M. D. (1975) 'The origin and spread of some domestic food plants of Eastern Africa', in H. N. Chittick and R. I. Rotberg (eds), pp. 248-71.
- Haberland, E. (1959) 'Die Basketto', in Ad. E. Jensen (ed.), pp. 189-226.
- Haberland, E. (1963) *Galla Süd-Äthiopiens*, with a contribution of K. Reinhardt (Stuttgart: W. Kohlhammer), 815 pp.
- Haberland, E. (1964a) 'The influence of the Christian Ethiopian Empire on Southern Ethiopia', *JSS*, 9, pp. 235-8.
- Haberland, E. (1964b) *König und Paria in Afrika* (München: K. Renner).
- Haberland, E. (1965) *Untersuchungen zum äthiopischen Königtum* (Wiesbaden: Franz Steiner Verlag), 353 pp.
- Haberland, E. (1976) *Atlas Christentum in Süd-Äthiopien: Eine vergessene Missionsepoche*, Frankfurter Historische Vorträge 2 (Wiesbaden: Steiner) 23 pp.
- Haberland, E. (forthcoming) *Caste and Hierarchy - The Case of the Dizi (Southern Ethiopia)*.
- Hacquard, A. (1900) *Monographie de Tombouctou* (Paris: Société des éditions coloniales et maritimes), 119 pp.
- Hafkin, N. J. (1973) 'Trade, society and politics in Northern Mozambique, c. 1753-1913' (PhD thesis, Boston University).
- Hagan, G. P. (1971) 'Ashanti bureaucracy', *THSG*, 12, pp. 43-62.
- Hagenbucher Sacripanti, F. (1973) *Les fondements spirituels du pouvoir au royaume de Loango, R. P. du Congo* (Paris: ORSTOM), 214 pp.

- Haig, Sir W. (ed.) (1937) *The Cambridge History of India*, vol. 3 (London: CUP).
- Hair, P. E. H. (1965) 'The enslavement of Koelle's informants', *JAH*, 6, 2, pp. 193-203.
- Hair, P. E. H. (1967) 'Ethnolinguistic continuity on the Guinea coast', *JAH*, 8, 2, pp. 247-68.
- Hair, P. E. H. (1968) 'An ethnolinguistic inventory of the Lower Guinea coast before 1700: Part I', *ALR*, 7, pp. 47-73.
- Hair, P. E. H. (1974) 'From language to culture: some problems in the systematic analysis of the ethnohistorical records of the Sierra Leone region', in R. P. Moss and R. J. A. R. Rathlone, *The Population Factor in African Studies* (London: ULP), pp. 71-83.
- Hair, P. E. H. (1976) 'Some minor sources for Guinea, 1519-1559: Enciso and Alfonse Fonteneau', *HA*, 3, pp. 30-1.
- al-Hajj, M. A. (1968) 'A seventeenth-century chronicle on the origins and missionary activities of the Wangarawa', *KS*, 1, 4, pp. 7-42.
- al-Hajj, M. A. (1979) 'The meaning of the Sokoto jihad', in Y. B. Usman (ed.), 1979b, pp. 3-19.
- al-Hajj, M. A. (1983) 'Some diplomatic correspondence of the Sefuwa Mais of Borno with Egypt, Turkey and Morocco', in Y. B. Usman and M. N. Alkali (eds).
- Hall, G. M. (1976) 'Dendroclimatology, rainfall and human adaptation in the Later Iron Age in Natal and Zululand', *Annals of the Natal Museum* (Durban), 22, 3, pp. 693-703.
- Hallet, R. (ed.) (1964) *Records of the African Association, 1788-1831* (London: Nelson, for the Royal Geographical Society), 318 pp.
- Hama, B. (1966) *Enquête sur les fondements et la genèse de l'unité africaine* (Paris: PA).
- Hama, B. (1967a) *Histoire du Gobir de Sokoto* (Paris: PA), 167 pp.
- Hama, B. (1967b) *Histoire traditionnelle d'un peuple: les Zarma-Songhay* (Paris: PA), 273 pp.
- Hama, B. (1968) *Contribution à la connaissance de l'histoire des Peuls* (Paris: PA), 362 pp.
- Hama, B. (1969) *Histoire traditionnelle des Peuls du Dallol Boboye* (Niamey: CRDTO), 160 pp.
- Hamani, D. M. (1975) *Contribution à l'étude de l'histoire des états Hausa: l'Adar précolonial (République du Niger)* (Niamey: IRSH), 277 pp.
- Hamani, D. M. (1989) *Au carrefour du Soudan et de la Berbérie: le sultanat touareg de l'Ayar* (2 vols, Paris: Université de Paris I Panthéon-Sorbonne), 521 pp.
- Hamilton, A. (1727) *A New Account of the East Indies, Being the Observations and Remarks of Capt. A. Hamilton who spent his time there from 1688 to 1723* (2 vols., Edinburgh).
- Hamilton, E. J. (1929) 'American treasure and the rise of capitalism', *Economica*, 9 (November), pp. 338-57.
- Hamilton, E. J. (1934) *American Treasure and the Price Revolution in Spain, 1501-1650* (Cambridge, Mass.: Harvard Economic Studies, vol. 43), 428 pp.
- Hamilton, R. A. (1954) 'The route of Gaspar Bocarro from Tete to Kilwa in 1616', *NJ*, 7, 2, pp. 7-14.
- Hamilton, R. A. (1957a) 'Oral tradition: Central Africa', in R. A. Hamilton (ed.), pp. 19-23.
- Hamilton, R. A. (ed.) (1957b) *History and Archaeology in Africa, Second Conference held in 1957 at SOAS*. (London: SOAS), 99 pp.
- Hammerschmidt, E. (1977) 'Illuminierte Handschriften der Staatsbibliothek Preubischer Kulturbesitz und Handschriften vom Tānāsec', *CA*, 1.
- Hanke, L. (ed.) (1969) *History of Latin American Civilization: Sources and Interpretation* (2 vols, London: Methuen).
- Hansberry, W. L. (1965) 'Ethiopian ambassadors to Latin courts and Latin emissaries to Prester John', *Ethiopia Observer* (Addis Ababa), 9, 2, pp. 90-9.
- Harms, R. (1981) *River of Wealth, River of Sorrow: The Central Zaire Basin in the Era of the Slave and Ivory Trade, 1500-1891* (New Haven and London: YUP), 277 pp.
- Harris, J. E. (1971) *The African Presence in Asia: Consequences of the East African Slave Trade* (Evanston, Ill.: NUP), 156 pp.
- Harris, J. E. (1977) 'The Black peoples of Asia', in *World Encyclopaedia of Black Peoples* (St. Clair Shores, Michigan: Scholarly Press Inc.).
- Harris, J. E. (1982) *Global Dimensions of the African Diaspora* (Washington DC: HUP).
- Harris, M. (1964) *Patterns of Race in the Americas* (New York: Walker and Co.).
- Hartwig, G. W. (1972) 'Les Bakerebe', *CHM*, 19, 3, pp. 353-76.
- Hartwig, G. W. (1976) *The Art of Survival in East Africa: The Kerebe and Long-distance Trade, 1800-1895* (New York/London: Africana Publishing), 253 pp.
- Hasan, Y. F. (1965) 'The Umayyad genealogy of the Funj', *SNR*, 46, pp. 27-32.
- Hasan, Y. F. (1967) *The Arabs and the Sudan* (Edinburgh: EUP), 298 pp.
- Hasan, Y. F. (1971) 'External Islamic influences and the progress of Islamization in the Eastern Sudan

- between the fifteenth and the nineteenth centuries', in Y. F. Hasan (ed.) *Sudan in Africa* (Khartoum), pp. 73-86.
- Hasan, Y. F. (1972) *Muqaddima fi Tarikh al-Mamālik al-Islamiyya fi al-Sūdān al-Sharqi* (Khartoum: KUP).
- Hasan, Y. F. (1975) *Dirāsāt fi Tarikh al-Sūdān* (Khartoum: KUP).
- Hasan, Y. F. (1977) 'Some aspects of the Arab slave trade from the Sudan', *SNR*, 57, pp. 85-106.
- Hasan, Y. F. (unpublished) *The Fur Sultanate and the Long-distance Trade, 1650-1850* (Khartoum: KUP).
- Hassan, A. and Naibi, A.S. (1952) *A Chronicle of Abuja* (Ibadan: IUP), 92 pp.
- Heintze, B. (1970) 'Beitrage zur Geschichte und Kultur der Kisama, Angola', *Paideuma*, 16, pp. 159-86.
- Heintze, B. (1977) 'Unbekanntes Angola: der Staat Ndongo im 16 Jahrhundert', *Anthropos*, 72, pp. 749-805.
- Henige, D. (1974) 'Reflections on early interlacustrine chronology: an essay in source criticism', *JAH*, 15, 1, pp. 27-46.
- Herring, R. S. (1974) 'A history of Labwor hills' (PhD thesis, University of California, Santa Barbara).
- Herring, R. S. (1976) 'The Nyakwai: on the borders of the "Lwo" world', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds).
- Herring, R. S. (1979) 'The view from Mount Otuke: migrations of the Lango Omiro', in J. B. Webster (ed.), 1979a, pp. 283-316.
- Herring, R. S. (unpublished) 'The Nyakwai: on the borders of two worlds; the political history of Labwor', in D. Denoon (ed.) (forthcoming).
- Herskovits, M. J. and Harwitz, M. (eds) (1964) *Economic Transactions in Africa* (London: Routledge and Kegan Paul), 444 pp.
- D'Hertefeldt, M. (1971) *Les clans du Rwanda ancien: éléments d'ethnosociologie et d'ethnohistoire* (Tervuren: MRAC), 85 pp.
- Heusch, L. de (1964) 'Mythe et société féodale: le culte du Kubandwa dans le Rwanda traditionnel', *Archives de sociologie des religions*, juillet-décembre, pp. 133-46.
- Heusch, L. de (1966) *Le Rwanda et la civilisation interlacustre* (Brussels: Université libre de Bruxelles), 417 pp. (See also D. W. Cohen, review of same in *JAH*, 1968, 4, 9, pp. 651-57).
- Heusch, L. de (1972) *Le roi ivre ou l'origine de l'Etat* (Paris: Gallimard), 331 pp.
- Hichens, W. (ed.) (1972) 'Sayyid Abdallah bin Ali bin Nasir bin Sheikh Abubaker bin Salim', *Al-lukhshafi* (The Soul's Awakening) (London: Sheldon Press); reprinted, Nairobi: OUP, 190 pp.
- Hill, A. and Kilson, M. (eds) (1969) *Apropos of Africa* (London: Frank Cass), 390 pp.
- Hillelson, S. (1933) 'David Reubeni: an early visitor to Sennar', *SNR*, 16, pp. 55-66.
- Hilton, A. (1985) *Family and Kingship* (Oxford: OUP).
- Hiskett, M. (1962) 'An Islamic tradition of reform in the Western Sudan from the sixteenth to the eighteenth century', *BSOAS*, 25, 3, pp. 577-96.
- Hiskett, M. (1984) *The Development of Islam in West Africa* (London: Longman), 353 pp.
- Historia de Portugal*, (1931) Vol. III (Barcelona).
- Hoben, A. (1973) *Land Tenure among the Amhara of Ethiopia: The Dynamics of Cognatic Descent* (Chicago and London: University of Chicago Press).
- Hoben, A. (1975) 'Family, land and class in Northwest Europe and Northern Highland Ethiopia', in H. G. Marcus (ed.), *Proceedings of the First United States Conference on Ethiopian Studies, 1973* (Michigan: African Studies Center, Michigan State University).
- Hobsbawm, E. J. (1954) 'The general crisis of the European economy in the seventeenth century, Part I', *PP*, 5, pp. 33-53.
- Hodgkin, T. H. (1975/1979) *Nigerian Perspectives: An Historical Anthology* (London: OUP). (1st edn 1975; 2nd edn 1979).
- Holsoe, S. E. (1967) 'The cassava-leaf people: an ethno-historical study of the Vai people with particular emphasis on the Tewo chiefdom' (PhD thesis, Boston University).
- Holsoe, S. E., d'Azevedo, W. L. and Gay (1969) 'Chiefdom and clan maps of Western Liberia', *LSJ*, 2, pp. 23-39.
- Holsoe, S. E., d'Azevedo, W. L. and Gay (1974) 'The first "Vai" migration', Paper presented at the 6th Annual Liberian Studies Conference, University of Wisconsin, Madison).
- Holt, P. M. (1960) 'A Sudanese historical legend: the Funj conquest of Sūba', *BSOAS*, 23, pp. 1-12.
- Holt, P. M. (1961/1963) *A Modern History of the Sudan, from the Funj Sultanate to the present day* (London: Weidenfeld and Nicolson), 241 pp. (2nd edn 1963, 248 pp.).
- Holt, P. M. (1966) *Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922* (London: Longman), 337 pp.

- Holt, P. M. (1967) 'Sultan Selim I and the Sudan', *JAH*, 8, 1, pp. 19-22.
- Holt, P. M. (ed.) (1968) *Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic* (London: OUP).
- Hoover, J. J. (1979) 'The seduction of Ruwej' (PhD thesis, Yale University).
- Hopkins, A. G. (1966) 'Underdevelopment in the empires of the Western Sudan: a contribution to a debate started by Malowist', *PP*, 33, pp. 149-56 (with a rejoinder by M. Malowist, pp. 157-62).
- Hopkins, A. G. (1973/1975/1983) *An Economic History of West Africa* (London: Longman). (1st edn 1973, 337 pp.).
- Hopkins, J. F. P. and Levtzion, N. (1981) *Corpus of Early Arabic Sources for West African History* (Cambridge: CUP), 492 pp.
- Hopkins, N. S. (1971) 'Mandinka social organisation', in C. T. Hodge (ed.), *Papers on the Manding* (Bloomington: Indiana University Press), pp. 99-128.
- Hornell, J. (1934) 'Indonesian influence on East African culture', *JRAI*, 64, pp. 305-33.
- Houdas, O. (tr.) (1966) *Tadhkirat al-Nisyan* (anon.), Arabic text and French trans. (Paris: Maisonneuve).
- Hrbek, I. (1977) 'Egypt, Nubia and the Eastern deserts', in J. D. Fage and R. Oliver (eds), pp. 10-97.
- Huet, G. (1901) 'Histoire de l'occupation du territoire des Antaimorona par les Hova', *RM*, 3, 2, pp. 761-7.
- Huffman, T. N. (1972) 'The rise and fall of Zimbabwe', *JAH*, 13, 3, pp. 353-66.
- Huffman, T. N. (1978) 'The origins of Leopard's Kopje: an 11th-century Difaqane', *Arnoldia*, 7, 33, pp. 1-23.
- Hulstaert, G. (1972) 'Une lecture critique de l'ethnie mogo de G. van der Kerken', *EHA*, 3, pp. 27-60.
- Huntingford, G. W. B. (trans. and ed.) (1965) *The Glorious Victories of Amda Seyon, King of Ethiopia* (Oxford: Clarendon Press, the Oxford Library of African Literature), 142 pp.
- Hunwick, J. O. (1962) 'Note on the appointment of Askia al-Hajj Muhammad Ture as Khalifa of Western Sudan', *JHSN*.
- Hunwick, J. O. (1964) 'A new source for the biography of Ahmad Baba al-Timbukti', *BSOAS*, 27, 3, pp. 568-93.
- Hunwick, J. O. (1971) 'Songhay, Bornu and Hausaland in the 16th century', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 202-39.
- Hutereau, A. (1922) *Histoire des peuplades de l'Uele et de l'Ubangi* (Brussels: Goemaere, Bibliothèque Congo, No. 1), 334 pp.
- Ibn 'Abd al-Zāhir, Muḥyī al-Dīn (1961) *Tashrīf al-ayyām wa 'l-uṣūr fī sirat al-Malik al-Manṣūr* (Cairo: M. Kamil).
- Ibn Abī Dīnār, al-Kayrāwān (1967) *Kitāb al-Mu'nis fī akhbar Ifrīqiya wa Tūnis* (Tunis), 169 pp.
- Ibn Dayf Allāh Muḥammad 'Abd Nur (1973) *Kitāb al-Ṭabaqat fī Khusus al-awliya wa 'l-Salāhin fī al-Sūdān*, 2nd edn, Y. F. Hasan (ed.), (Khartoum).
- Ibn Furṭūwa, Aḥmad (16th cent.) *Ta'rikh mai Idrīs wa ghazawātihi lil Imām Aḥmad Burnuwī*, 1932 ed. H. R. Palmer (Kano: Amir's Press), 1926 Engl. transl. H. R. Palmer, *History of the first twelve years of the reign of mai Idrīs Alooma of Bornu (1571-83), by his Imam* ('together with the 'Diwān of the sultans of Bornu') (Lagos: Government Printer): 1932 edn (Kano: Amir's Press), reprinted London, 1970.
- Ibn Ishāku, M. S. (1929) 'An account of Birni Gazergamu (written in Arabic in c.1658-9)', trans. and published in *BSOAS*.
- Ibn Khaldūn Walī al-Dīn 'Abd al-Raḥmān b. Muḥammad (14th cent.) *Kitāb al-'Ibār wa-diwan al-mubtada wa 'l-Khabar* ('Universal History'), 1967 edn, vol. 2 (Beirut: Commission libanaise pour la traduction des chefs-d'oeuvre).
- Idrissou, M. (1979) 'Kalfu, or the Fulbe emirate of Bagirmi and the Toorobbe of Sokoto', in Y. B. Usman (ed.), 1979b, pp. 336-75.
- Ignace, E. (1970) 'A revolta dos Males', *Afro-Asia*, 10-11, pp. 121-36.
- Ikime, O. (1972) *The Isoko People* (Ibadan: IUP), 166 pp.
- Ikime, O. (ed.) (1980) *Groundwork of Nigerian History* (Ibadan: Heinemann Educational Books).
- Iliffe, J. (1979) *A Modern History of Tanzania* (Cambridge: CUP), 616 pp.
- Imam, I. (1969) 'Kanuri marriage', *Nigerian Magazine*, 102.
- Ingham, K. (ed.) (1974) *Foreign Relations of African States* (London: Butterworth, Colston Paper, No. 75), 344 pp.

- Inikori, J. E. (1976) 'Measuring the Atlantic slave trade: an assessment of Curtin and Anstey', *JAH*, 17, 2, pp. 197-223.
- Inikori, J. E. (1977) 'The import of firearms into West Africa, 1750-1807: a quantitative analysis', *JAH*, 18, 3, pp. 339-68.
- Inikori, J. E. (1979) 'The slave trade and the Atlantic economies, 1451-1870', in *The African Slave Trade from the 15th to the 19th Century: Reports and Papers of the Meeting of Experts Organised by UNESCO at Port-au-Prince, Haiti, 31 January-4 February 1978*, The General History of Africa Studies and Documents, 2 (Paris: UNESCO), pp. 56-87.
- Inikori, J. E. (1981) 'Market structure and the profits of the British African trade in the late eighteenth century', *JEH*, 41, 4 (December), pp. 745-76.
- Inikori, J. E. (ed.) (1982) *Forced Migration: The Impact of the Export Slave Trade on African Societies* (London: Hutchinson University Library for Africa; New York: Africana Publishing Company), 349pp.
- Inikori, J. E. (1983) 'West Africa's seaborne trade, 1750-1850: Volume, structure and implications' (Paper presented at the Symposium on the quantification and structure of the import and export trade of Africa in the nineteenth century, held at St. Augustin (near Bonn), Germany, 3-6 January).
- Inikori, J. E. (1984) 'Slave trade, slavery and the development of industrial capitalism in England in the eighteenth century: a reassessment' (Paper presented at the Conference on capitalism and slavery in the British West Indies: the contribution of Eric Williams, Bellagio, Italy, 21-25 May).
- Isaacman, A. F. (1969) 'The prazos da Coroa, 1752-1832: A functional analysis of the Portuguese political system', *Studia*, 26, pp. 149-78.
- Isaacman, A. F. (1972a) 'The origin, formation and early history of the Chikunda of South-Central Africa', *JAH*, 13, 3, pp. 443-62.
- Isaacman, A. F. (1972b) *Mozambique: the Africanization of a European Institution: the Zambezi Prazos, 1750-1902* (Madison: WUP), 260 pp.
- Isichei, E. A. (1973) *The Ibo People and the Europeans: the Genesis of a relationship - to 1902* (London: Faber and Faber).
- Isichei, E. A. (1976) *A History of the Igbo People* (London: Macmillan), 303 pp.
- Itandala, B. (1979) 'Ilembo, Nkanda and the girls', in J. B. Webster (ed.), 1979a, pp. 145-73.
- Izard, M. (1970) 'Introduction à l'histoire des royaumes mossi', *RV*, 12-13 (2 vols, Paris and Ouagadougou CNRS/CVRS).
- Izard, M. (1971) 'La formation de Ouahigouya', *JS.A*, 41, 2, pp. 151-87.
- Izard, M. (1975) 'Les captifs royaux dans l'ancien Yatenga', in C. Meillassoux (ed.), pp. 281-96.
- Izard, M. (1980) 'Les archives orales d'un royaume africain: Recherches sur la formation du Yatenga', (MA thesis, Université de Paris V-Descartes).
- Izard, M. (1981) *Histoire du Yatenga des origines à 1895* (Ouagadougou).
- Jackson, J. G. (1811) *An Account of the Empire of Morocco* (London), 328 pp.
- Jackson, K. (1976) 'The dimensions of Kamba pre-colonial history', in B. A. Ogot (ed.), 1976b, pp. 174-261.
- Jackson, K. (1978) *The Works of the Past: A History of the Precolonial Kamba* (Stanford).
- Jackson-Haight, M. V. (1967) *European Powers and South-East Africa, 1796-1856* (London: Routledge and Kegan Paul).
- Jadin, L. (1961) 'Le Congo et la secte des Antoniens: restauration du royaume sous Pedro IV et la "Sainte-Antoine" congolaise (1695-1718)', *BIHBR*, 33, pp. 411-615.
- Jadin, L. (1967) 'Pero Tavares, missionnaire jésuite, ses travaux apostoliques au Congo et en Angola, 1629-1635', *BIHBR*, 38, pp. 271-402.
- Jadin, L. (1975) 'L'ancien Congo et l'Angola (1639-1655), d'après les archives romaines, portugaises, néerlandaises et espagnoles', *BIHBR*, 20-22 (3 vols).
- Jadin, L. and Dicorato, M. (1974) *Correspondance de Dom Afonso, roi du Congo, 1506-1543* (Brussels: ARSOM 41-3), 245 pp.
- Jäger, O. A. (1957) *Aethiopische Miniaturen* (Berlin: Mann).
- Jakobsen, D. (1902) 'Note sur Andriamaro, idole célèbre chez les Mahafaly', *B.A.M.*, 1, 1, pp. 50-2.
- James, C. L. R. (1963) *The Black Jacobins: Toussaint L'Ouverture and the San Domingo Revolution* (New York: Vintage).
- Janzen, J. M. (1979) 'Ideologies and institutions in the precolonial history of Equatorial African therapeutic systems', *SSM*, 13, 4, Part B.

- Janzen, J. M. (1982) *Lemba, 1650-1930: The Regional History of an African Drum of Affliction* (Lawrence, Kansas).
- Jensen, Ad. E. (1936) *Im Landes des Gada* (Stuttgart: Frobenius Institute), 608 pp.
- Jensen, Ad. E. (1959) *Altvölker Süd-Äthopiens*, with a contribution by E. Haberland (Stuttgart: Kohlhammer).
- Jobson, R. (1623) *The Golden Trade or a Discovery of the River Gambia and the Golden Trade of the Aethiopians* (Teignmouth, Devonshire), 218 pp.
- Johnson, J. W. (1941) 'Negro companions of the Spanish explorers', *Phylon* (Atlanta University, GA), 2 (Fourth Quarter).
- Johnson, J. W. (1954) *Traditional History, Customary Laws, Mores, Folkways and Legends of the Vai Tribe* (Monrovia: Department of the Interior, Republic of Liberia).
- Johnson, J. W. (1961) *Traditional History and Folklore of the Gola Tribe in Liberia* (Monrovia: Department of the Interior, Republic of Liberia).
- Johnston, H. H. (1902) *The Uganda Protectorate* (2 vols, London: Hutchinson).
- Johnston, M. (1966) 'The ounce in 18th-century West African trade', *JAH*, 7, pp. 197-214.
- Jones, A. (1981) 'Who were the Vai?', *JAH*, 22, pp. 159-78.
- Jones, A. H. M. and Monroe, E. (1978) *A History of Ethiopia* (Oxford: OUP), 196 pp.
- Jones, D. H. (1964) *The Borgu Dynasties* (London: SOAS).
- Jones, D. H. (1967) 'Jakpa and the foundation of Gonja', *THSG*, 6, pp. 1-29.
- Jones, G. I. (1963) *The Trading States of the Oil Rivers* (London: OUP), 262 pp.
- Jordão (Levy Maria), Viscount of Paiva Manso (1877) *História do Congo* (Lisbon: Academia das Sciencias de Lisboa).
- Joseph, A. M., Jr. (ed.) (1971) *The Horizon History of Africa* (New York: American Heritage Publications Co.), 528 pp.
- Joussaume, R. and Joussaume, H. (1972) 'Anciennes villes dans le Tchertcher (Harar)', *AE*, 8, pp. 21-30.
- Julien, C. A. (1948) *Les voyages de découverte et les premiers établissements (XVe-XVIe siècles)* (Paris), 177 pp.
- Julien, C. A. (1951-6) *Histoire de l'Afrique du Nord: Tunisie, Algérie, Maroc. De la conquête arabe à 1830*, 2nd edn (2 vols, Paris: Payot).
- Julien, G. (1929) 'Pages arabico-madécasses', *Annales de l'Académie des sciences coloniales* (Paris), pp. 1-123.
- Jully, A. (1898) 'Origine des Andriana' *NRE*, 4, pp. 890-8.
- July, R. W. (1974) *A History of the African People* (London: Faber), 650 pp.

- Kabongo Mukendi (1973) 'Les migrations luba vers le Kasai et leurs conséquences' (first degree dissertation, Northwestern University, Evanston, Ill.).
- Kabuga, C. E. S. (1963) *Eby'Obwukabuka bwa Buganda* (Kampala).
- Kagame, A. (1943-7) *Inganyu Kulingu*, reprint Kabgayi, 1959.
- Kagame, A. (1954) *Les organisations socio-familiales de l'ancien Rwanda* (Brussels: Académie royale des sciences coloniales), 355 pp.
- Kagame, A. (1959) *La notion de génération appliquée à la généalogie dynastique et à l'histoire du Rwanda du Xe-XIe siècle à nos jours* (Brussels: Académie royale des sciences coloniales), 117 pp.
- Kagame, A. (1963) *Les milices du Rwanda précolonial* (Brussels: Académie royale des sciences coloniales), 196 pp.
- Kagame, A. (1972) *Un abrégé de l'ethno-histoire du Rwanda* (Butare: Editions universitaires du Rwanda), 286 pp.
- Kagame, A. (1981) 'La documentation du Rwanda sur l'Afrique interlacustre des temps anciens', *CCB*, pp. 300-30.
- Kaggwa, A. (1908/1949) *Mpisa Za Baganda* (Kampala), 1908; 2nd edn, *Ekitabu Kye Biku bya Baganda* (Kampala), 1949.
- Kaggwa, A. (1971) *Busekabuka be Buganda*, tr. and ed. by M. S. M. Kiwanuka as *The Kings of Buganda* (Nairobi: EAPH, Historical texts of Eastern and Central Africa, No. 1), 256 pp.
- Kaira, O. Y. (1970-1) 'A survey of the history of the Kaira Clan of Northern Malawi' (Student seminar paper, Chancellor College, University of Malawi).
- Kake, I. B. (1948) *Les Noirs de la Diaspora* (Libreville, Gabon), 190 pp.
- Kalanda, M. (1959) *Baluba et Lulua, une ethnie à la recherche d'un nouvel équilibre* (Brussels: Editions de Remarques congolaises, Etudes congolaises, No. 2), 106 pp.

- Kalck, P. (1980) *Historical Dictionary of the Central African Republic* (Metuchen, N. J. and London: The Scarecrow Press), 152 pp. (African Historical Dictionaries, No. 27).
- Kalinga, O. J. M. (1974) 'The Ngonde Kingdom of Northern Malawi c.1600-1895' (PhD thesis, University of London).
- Kalinga, O. J. M. (1975) 'The problem of chronology in the study of Ngonde history', *MJSS*, 4, pp. 26-35.
- Kalinga, O. J. M. (1977) 'The Ngonde and Lambya kingdoms: a comparison of relations between indigenous and dominant immigrant groups', (paper presented to the Conference on Southern African History, National University of Lesotho, Roma, 7-9 August).
- Kalinga, O. J. M. (1978) 'The establishment and expansion of the Lambya Kingdom, 1600-1750', *ASR*, 21, 2, pp. 52-66.
- Kalinga, O. J. M. (1979a) 'Trade, the Kyungus and the expansion of the Ngonde Kingdom', *IJAHS*, 12, 1, pp. 17-39.
- Kalinga, O. J. M. (1979b) 'The Balowoka traders and state builders', (paper presented to the Goethe-Institut sponsored Conference on state-formation in Eastern Africa, Nakuru, Kenya, 12-14 September).
- Kalinga, O. J. M. (1985) *A History of the Ngonde Kingdom* (Berlin/New York: Mouton).
- Kalinga, O. J. M. (forthcoming) 'Ngonde and Lambya historical texts'.
- Kamuhangire, E. R. (forthcoming) 'State formation in the salt lakes region, 1500-1850', in D. Denoon (ed.).
- Kane, O. (1970a) 'Chronologie des Satigi du XVIIIe siècle', *BIFAN*, 33, Series B, No. 3, pp. 755-65.
- Kane, O. (1970b) 'Samba Gelajo Jegi', *BIFAN*, 32, Series B, No. 4, pp. 911-26.
- Kane, O. (1973) 'Les unités territoriales du Futa Toro', *BIFAN*, 35, Series B, No. 3, pp. 614-31.
- Kane, O. (1974) 'Les Maures et le Futa Toro au XVIIIe siècle', *CEA*, 14, 2, pp. 237-52.
- Kani, A. M. (forthcoming) 'The rise and influence of scholars in Hausaland before 1804', in M. Adamu (ed.), (at press (a)).
- Kaniki, M. H. Y. (ed.) (1979) *Tanzania Under Colonial Rule* (London: Longman), 391 pp.
- Karimou, M. (1977) *Les Mawri Zarmaphones*, *EN*, 39 (Niamey: IRSH).
- Karubanga, H. K. (1949) *Bukya Nibwira* (As the sun rises and sets) (Kampala: Eagle Press).
- Karugire, S. R. (1971) *A History of the Kingdom of Nkore in Western Uganda to 1896* (Oxford: Clarendon Press), 291 pp.
- Katate, A. G., Nyankore, Y. and Kamagungunu, L. (1955/1967) *Abagabe b' Ankole* (History of the Kings of Ankole) (2 vols, Kampala: Eagle Press); 1967 edn, Nairobi: EALB.
- Ka'ti, Mahmūd b. al-Ḥadjj al-Mutawakkil (1913-14) *Ta'rikh al-fattāsh fi Akhbar al-Buldān*; Arabic text and French trans. by O. Houdas and M. Delafosse (Paris: Publications de l'Ecole des langues orientales vivantes, 5e série, No. 10), (revised 1964); 1981 UNESCO reprint of 1913-14 edn & trans. (Paris: Maisonneuve).
- Katoke, I. K. (1971) 'The kingdom of Ihangiro', *CHM*, pp. 700-13.
- Katoke, I. K. (1975) *The Karagwe Kingdom: A History of the Abanyambo of North Western Tanzania c.1400-1915* (Nairobi: EAPH), 182 pp.
- Kawada, J. (1979) *Genèse et évolution du système politique des Mosi méridionaux* (Tokyo: A study of languages and cultures of Asia and Africa, Monograph series, 12).
- Kea, R. A. (1971) 'Firearms and warfare on the Gold and Slave Coasts, from the 16th to the 19th centuries', *JAH*, 12, 2, pp. 185-213.
- Keen, B. and Wasserman, M. (1980) *A Short History of Latin America* (Boston: Houghton Mifflin), 574 pp.
- Keim, C. (1979) 'Precolonial Mangbetu rule: political and economic factors in nineteenth-century Mangbetu history' (PhD dissertation, Indiana University, Bloomington).
- Kélédor, Baron R. (1829) *Histoire africaine* (Paris).
- Kellenbenz, H. (1971) 'Die Rückwirkungen der Kolonien auf die Mutterländer', *Saeculum Weltgeschichte*, 6, pp. 123-40.
- Kent, R. K. (n.d.) *Southern Madagascar and the French, 1642-74* (typescript).
- Kent, R. K. (1965) 'Palmares: an African State in Brazil', *JAH*, 6, 2, pp. 161-75.
- Kent, R. K. (1968) 'The Sakalava', *JAH*, 9, 4, pp. 517-46.
- Kent, R. K. (1969) 'Alfred Grandidier et le mythe des fondateurs d'états malgaches d'origine asiatique', *BM*, 277-8, pp. 603-20.
- Kent, R. K. (1970) *Early Kingdoms in Madagascar, 1500-1700* (New York: Holt, Rinehart and Winston).

- Kesteloot, L. (1972) *Da Monzon de Ségou, épopée bambara* (4 vols, Paris: F. Nathan).
- Kesteloot, L. (1983) *Biton Koulibaly, fondateur de l'empire de Ségou* (Dakar: NEA), 96 pp.
- Kietegha, J. B. (1983) *L'or de la Volta Noire* (Paris: Karthala, CREA), 247 pp.
- Kimambo, I. N. (1968) 'The Pare', in A. D. Roberts (ed.), 1968a, pp. 16-36.
- Kimambo, I. N. (1969) *A Political History of the Pare of Tanzania* (Nairobi: EAPH), 253 pp.
- Kimambo, I. N. and Temu, A. (eds) (1969) *A History of Tanzania* (Nairobi: EAPH), 276 pp.
- Kimble, D. (1963) *A Political History of Ghana: The Rise of Gold Coast Nationalism, 1850-1928* (Oxford: Clarendon Press), 587 pp.
- Kipkorir, B. E. (1974) 'The inheritors and successors', *KHR*, 2, 2, pp. 143-73.
- Kipkorir, B. E. and Welbourn, F. B. (1973) *The Marakwet of Kenya* (Nairobi: EALB), 97 pp.
- Kirkman, J. S. (1954) *The Arab City of Gedi, Excavations at the Great Mosque, Architecture and Finds* (Oxford: OUP), 197 pp.
- Kirkman, J. S. (1964) *Men and Monuments on the East African Coast* (London: Lutterworth Press), 224 pp.
- Kirkman, J. S. (1970) *Fort Jesus, Mombasa* (Nairobi).
- Kiwanuka, M. S. M. (1971a) *A History of Buganda* (London: Longman), 322 pp.
- Kiwanuka, M. S. M. (1971b) *The Kings of Buganda* (Nairobi: EAPH, Historical Texts of Eastern and Central Africa, No. 1), 256 pp.
- Ki-Zerbo, J. (1978) *Histoire de l'Afrique noire* (Paris: Hatier), 702 pp.
- Klein, H. S. (1967) *Slavery in the Americas: A Comparative Study of Virginia and Cuba* (Chicago: University of Chicago Press), 270 pp.
- Klein, H. S. (1972) 'The Portuguese slave trade from Angola in the eighteenth century', *JEH*, 32, 4, pp. 894-918.
- Klein, H. S. (1975) 'The Cuban slave trade in the period of transition, 1790-1843', *RFHOM*, 62, 226-7, pp. 67-89.
- Klein, H. S. (1978) 'The English slave trade to Jamaica, 1782-1802', *EHR*, 31.
- Klein, M. A. (1968) *Islam and Imperialism in Senegal Sine-Saloum, 1847-1914* (Edinburgh: EUP), 285 pp.
- Kodi Muzong (1976) 'A pre-colonial history of the Pende people (Republic of Zaire)' (PhD thesis, Northwestern University, Evanston, Ill.).
- Koelle, S. W. (1854) *African Native Literature Or Proverbs, Tales, Fables, and Historical Fragments in the Kanuri or Bornu Language* (London: Church Missionary House), 434 pp. (reprinted 1968).
- Kolungwe, M. W. (1974) 'Les Bambuile du lac Moero' (MA thesis, Lubumbashi).
- Kopytoff, B. K. (1978) 'The early development of Jamaican Maroon societies', *WMQ*, 35, 2 (April).
- Kottak, C. P. (1972) 'Ecological variables in the origin and evolution of African states: the Buganda example', in *Comparative Studies in Society and History*, pp. 351-80.
- Kouanda, A. (1984) 'Les Yarse: fonction commerciale, religieuse et légitimité culturelle dans le pays moaga (Evolution historique)' (PhD thesis, University of Paris I).
- Kozlov, B. (1970) 'Kogda rodilsia praded pushkina Gannibal?' (When was Pushkin's great-grandfather born?), *Novoe Yusskoe Slovo*, 11, (January).
- Krapf, J. L. (1858) *Reisen in Ost-Africa ausgeführt in den Jahren 1837-1855* (2 vols, Stuttgart: Kornthal); English edn: *Travels, Researches and Missionary Labors During An Eighteen Years' Residence in Eastern Africa* (Boston: Ticknor & Fields), 1860.
- Kriedte, P. (1980/1983) *Peasants, Landlords and Merchant Capitalists: Europe and the World Economy, 1500-1800* English trans. S. Leamington, Berg Publishers Ltd., 1983; (original edn, Gottingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1980).
- Krump, T. (1710) *Hoher und Frucht-barer Palm Baum de Heiligen Evangelij*, Augsburg, relevant parts translated by J. L. Spaulding: *Sudanese Travels of Theodoro Krump, 1710-1712* (New York: Hambata Publications, No. 39).
- Kubbel, L. E. (1974) *Songaiskaia derzhava* (Moscow: Hayka), 430 pp.
- Kuls, W. (1958) *Beiträge zur Kulturgeographie der südäthiopischen seen-Region* (Frankfurt-am-Main: Kramer).
- Kumah, J. K. (1966) 'The rise and fall of the kingdom of Denkyira', *GNQ*, 9, pp. 33-5.
- Kup, A. P. (1961a) *A History of Sierra Leone, 1400-1787* (London: CUP), 212 pp.
- Kup, A. P. (1961b) 'An account of the tribal distribution of Sierra Leone', *Man*, 60, pp. 116-19.
- Kwaule, F. and Chakwera, E. J. (1978) 'Successors to the Kolonga's state: Kanyenda and Dzoole' (Student research paper, Chancellor College, University of Malawi).

- Labarthe, P. (1803) *Voyage à la Côte de Guinée* (Paris: Bossange, Masson & Besson), 310 pp.
- Labourdonnais, M. de (1937) *Mémoire des Iles de France et de Bourbon*, ed. by A. Lounnon and A. Toussaint (Paris: Ernest Leroux), 203 pp.
- Labrecque, E. (1949-51) 'Histoire des Mwata Kazembe, chefs Lunda du Luapala, 1700-1945', *Lovania*, 16, pp. 9-33; 17, pp. 21-48; 18, pp. 18-67.
- Laburthe-Tolra, P. (1911/1977) 'Minlaaba: histoire et société traditionnelle chez les Beti du Sud-Cameroun' (3 vols, printed 1977, Lille: Reproduction of theses, University of Lille III).
- Laburthe-Tolra, P. (1981) *Les seigneurs de la forêt* (Paris: Publications de la Sorbonne), 490 pp.
- Lacerda e Almeida, F. J. M. de (n.d.) *Travessia da Africa* (Lisbon: Agencia Geral das Colonias), 171 pp.
- Lacerda e Almeida, F. J. M. de (1944) *Diarios de Viagem* (Rio de Janeiro: Biblioteca popular Brasileira, vol. 18).
- Lacger, L. de (1939) *Ruanda* (Kabgayi); reprinted 1959 (Namur: Grands Lacs), 729 pp.
- Lagae, Mgr. C. R. (1926) *Les Azande ou Miam-Miam: l'organisation zande: croyances religieuses et magiques: coutumes familiales* (Brussels: Vromant et Cie, Bibliothèque du Congo vol. 18), 224 pp.
- Lamb, V. (1975) *West African Weaving* (London: Duckworth).
- Lamphear, J. E. (1970) 'The Kamba and the Northern Mrima coast', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 75-101.
- Lamphear, J. E. (1976) *The Traditional History of the Jie of Uganda* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 281 pp.
- Lamphear, J. E. (1979) 'When the Ngitome speared their oxen: problems in reconstructing the chronology of the Jie', in J. B. Webster (ed.), 1979a, pp. 263-282.
- Lamphear, J. E. (at press) 'The origins and dispersal of the central Paraniotes', in J. B. Webster (ed.), at press (a).
- Landorein, I. (1910-11) 'Du Tchad au Niger: notice historique', in *Documents scientifiques de la mission Tilho, 1906-1909*, vol 2 (Paris).
- Lane-Poole, E. H. (1934) *The Native Tribes of the East Luangwa Province of Northern Rhodesia* (Lusaka: Government Printer).
- Lange, D. (1977) *Chronologie et histoire d'un royaume africain* (Wiesbaden: Franz Steiner).
- Lange, W. (at press) *History and Sociopolitical Structure of the Gonga Peoples* (Wiesbaden: Franz Steiner).
- Langlands, B. W. (1966) 'The banana in Uganda, 1860-1920', *UJ*, 30, pp. 39-62.
- Langworthy, H. W. (1969a) 'A history of Undi's kingdom to 1890: aspects of Chewa history in East-Central Africa' (PhD thesis, Boston University).
- Langworthy, H. W. (1969b) 'Sources for Chewa history in East-Central Africa: a collection of interviews', (Unpublished copies in University of Boston Library and University of Malawi Library).
- Langworthy, H. W. (1969c) 'Understanding Malawi's pre-colonial history', *SMJ*, 23, 1, pp. 28-45.
- Langworthy, H. W. (1971) 'Conflicts among rulers in the history of Undi's Chewa kingdom', *TJH*, 1, pp. 1-23.
- Langworthy, H. W. (1972) 'Chewa or Maravi political organization in the pre-colonial era', in B. Pachai (ed.), pp. 104-22.
- Lapukeni, K., Rashid, P., Kumwembe, N. and Webster, J. B. (1978) 'Amachinga Yao traditions, Vol. 1' (History Department, University of Malawi).
- Lara, O. D. (1979) 'Negro resistance to slavery and the Atlantic slave trade from Africa to Black Americas', (working paper, Meeting of Experts organized by UNESCO on *The African Slave Trade from the 15th to the 19th century*, Port-au-Prince, Haiti, 31 January-4 February 1978, *The General History of Africa - Studies and Documents*, 2 (Paris: UNESCO) pp. 101-14.
- Laroui, A. (1970) *L'histoire du Maghreb: un essai de synthèse* (Paris: Maspéro), 390 pp.
- Last, M. (1983) 'From sultanate to caliphate: Kano c.1450-1800', in B. M. Barkindo (ed.), pp. 67-91.
- Last, M. (forthcoming) 'Historical metaphors in the intellectual history of Kano before 1800', in M. Adamu (ed.), at press (a).
- Lavers, J. E. (1971) 'Islam in the Bornu caliphate: a survey', *Odu*, 5, pp. 27-53.
- Lavers, J. E. (1980) 'Kanem and Bornu to 1808', in O. Ikime (ed.), pp. 187-209.
- Lavers, J. E. (1982) 'The trans-Saharan trade before 1800: towards quantification', in H. W. El-Hasnāwī (ed.).
- Lavers, J. E. (1983) *Some Observations on the Remains of Hausa Iron Smelting* (Jos: Jos University Press).
- Lavers, J. E. (forthcoming) 'Fezzan, a Sudanic or Saharan state?', in M. Adamu (ed.), *Central Sudan Before 1804* (Zaria: ABUP).

- Lavers, J. E. (at press) 'Fezzan, a Sudanic or Saharan state?', in M. Adamu (ed.), at press (b).
- Lawrence, A. W. (1969) *Fortified Trade-Posts: The English in West Africa, 1645-1822* (London: Jonathan Cape), 237 pp.
- Le Barbier, C. (1916-17) 'Notes sur le pays des Bara-Imamono, région d'Ankazoabo', *BAM*, new series, 2, pp. 63-162.
- Lee, R. B. (1968) 'What hunters do for a living or how to make out on scarce resources', in R. B. Lee and I. De Vore (eds), *Man the Hunter* (Chicago: Aldine), pp. 30-43.
- Lee, R. B. and De Vore, I. (eds) (1976) *Kalahari Hunter-Gatherers: Studies of the Kung San and Their Neighbours* (Cambridge, Mass: HUP), 408 pp.
- Lee, R. B. (1979) *The Kung San: Men, Women and Work in a Foraging Society* (Cambridge: CUP), 526 pp.
- Lefebvre, T. (1845-54) *Voyage en Abyssinie* (6 vols, Paris: A. Bertrand).
- Legassick, M. (1979) 'The northern frontier to 1820: the emergence of the Griqua people', in R. Elphick and H. Giliomee (eds).
- Le Gentil (1779-81) *Voyage dans les mers de l'Inde, 1760-1771* (2 vols, Paris).
- Legesse, A. (1973) *Gada: Three Approaches to the Study of African Society* (New York/London: The Free Press), 340 pp.
- Leguével de Lacombe, B. F. (1840) *Voyage à Madagascar et aux Iles Comores* (2 vols, Paris).
- Lehmann, W. P. (1962) *Historical Linguistics* (New York: Holt, Rinehart and Winston), 297 pp.
- Leitão, H. (1970) *Os Dois Descobrimentos da Ilha de São Lourenço* edited and annotated by H. Leitão (Lisbon).
- Leitão, M. C. Correia (1938) 'Relação breve sumário da viagem que eo, o sargentomor das moradores do Dande fez as remotas partes de Cassange e Olos ... 15 Agosto 1756' in G. Sousa Dias (ed.), 'Uma viagem a Cassange nos meados do Século XVIII', *BSEG*, 56, pp. 19-25.
- Lemaire, P. (1695) *Les voyages du Sieur Lemaire aux Iles Canaries, Cap Vert, Sénégal et Gambie* (Paris).
- Le Moal, A. (1976) 'Le peuplement du pays bobo; bilan d'une enquête', *Cahiers ORSTOM*, Sciences humaines, 13, 2, pp. 137-42.
- Lemprière, G. (1891) *Voyages dans l'Empire du Maroc* (Paris: Tavernier, Legras et Cordier).
- Leo Africanus [Jean Léon l'Africain] (1956) *Description de l'Afrique*, tr. by A. Epaulard, with notes by E. Epaulard, T. Monod, H. Lhote and R. Mauny (2 vols, Paris: Maisonneuve).
- Le Roy Ladurie, E. (1978) 'A reply to Professor Brenner', *PP*, 79, pp. 55-9.
- Leroy, J. (1967) *Ethiopian Paintings in the Middle Ages*, in G. Gerster (ed.), (London: Phaidon Press Ltd).
- Leroy, J., Wright, St. and Jäger, O. A. (1961) *Aethiopien-Budmalereien* (New York).
- Leselle, R. (1957) 'Les noirs du Souf', *BLS*, Supplement to Vol. 8, pp. 1-76.
- Leslau, W. (1951) *Falasha Anthology: The Black Jews of Ethiopia*, trans. from Ethiopian sources with an introduction by W. Leslau (New York: Schocken Books), 222 pp.
- Leslau, W. (1963) *Etymological Dictionary of Harari* (Berkeley and Los Angeles: UCP Near Eastern Studies, vol. 1), 240 pp.
- Leslau, W. (1979) *Etymological Dictionary of Gurage (Ethiopic)* (3 vols, Wiesbaden: Harrasowitz, Otto-Verlag).
- Lethem, G. C. (1919) 'Special Report on Nguru district, Bornu Emirate', *SNP*, 10, 258 pp.
- Levine, D. N. (1977) *Family Formation in an Age of Nascent Capitalism* (New York: Academic Press).
- Lévi-Provençal, E. (1922) *Les historiens des Chorfa* (Paris: Larose).
- Levtzion, N. (1964a) *Chronology from Genealogical Evidence: The Volta Basin* (London: SOAS, Survey on African Chronology).
- Levtzion, N. (1964b) *Notes on the Expansion of Islam in Northern Ghana* (London: SOAS, Survey on African Chronology).
- Levtzion, N. (1964c) 'Outlines of the development of Islam in Mossi (Wagadugu)', (London: SOAS, Survey on African Chronology).
- Levtzion, N. (1968) *Muslims and Chiefs in the West Africa: A Study of Islam in the Middle Volta Basin in the Precolonial Period* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 228 pp.
- Levtzion, N. (1971a) 'Notes sur les origines de l'Islam militant au Fouta Djallon', *Notes africaines*, October, No. 132, pp. 94-6.
- Levtzion, N. (1971b) 'Notes sur les Etats dyula de Kong et de Bobo', *BLLE*, 1, pp. 61-2.
- Levtzion, N. (1975) 'North-West Africa: from the Maghrib to the fringes of the forest', in R. Gray (ed.), pp. 192-272.
- Lewis, H. S. (1966) 'The origins of the Galla and Somali', *JAH*, 7, 1, pp. 27-47.

- Lewis, I. M. (1955) *Peoples of the Horn of Africa: Somalia, Afar and Saho* (London: IAI, Ethnographic survey of Africa: North-Eastern Africa, Part I), 204 pp.
- Lewis, I. M. (1961) *A Pastoral Democracy: A Study of Pastoralism and Politics Among the Northern Somali of the Horn of Africa* (London/New York/Toronto: OUP, for the IAI), 320 pp.
- Lewis, I. M. (ed.) (1966) *Islam in Tropical Africa* (London: OUP, for the IAI), 470 pp.
- Lewis, I. M. (ed.) (1968) *History and Social Anthropology* (London: Tavistock Publications, A.S. Monographs, No. 7), 307 pp.
- Lewis, W. A. (1978) *The Evolution of the International Economic Order* (Princeton: PUP).
- Linden, I. (1979) 'Chisumphi theology in the religion of Central Malawi', in M. J. Schoffeleers (ed.), 1979(a), pp. 189-207.
- Lindgren, N. E. and Schoffeleers, M. J. (1978) *Rock Art and Nyau Symbolism* (Lilongwe: Department of Antiquities).
- Little, K. (1951) *The Mende of Sierra Leone* (London: Routledge & Kegan Paul), 307 pp.
- Littmann, E. (1914) *Die altamharischen Kaiserlieder* (Strasburg).
- Lloyd, P. C. (1963) 'The Itsekiri in the nineteenth century: an outline social history', *JAH*, 4, 2, pp. 207-31.
- Lobato, A. (1954a) *A expansão Portuguesa em Moçambique de 1498 a 1530: Política da Capitania de Sofala e Moçambique de 1530* (Lisbon: Agencia Geral do Ultramar).
- Lobato, A. (1954b) *Evolução administrativa e económica da Moçambique 1753-63. Fundamentos da criação do Governo Geral em 1752*, vol. 1 (Lisbon: Agencia Geral do Ultramar), 412 pp.
- Lobato, A. (1962) *Colonização Senhorial da Zambézia e Outros Estudos* (Lisbon: Junta de Investigações do Ultramar), 228 pp.
- Lobo, J. (1728/1928) *Voyage historique d'Abyssinie du R. P. Jérôme Lobo*, ed. & trans. by J. Le Grand, 1928 (Paris).
- Logan, R. W. (1940) 'Estevanico: Negro discoverer of the Southwest', *Phylon*, 1, 4th quarter.
- Lombard, J. (1965) *Structures de type 'féodal' en Afrique noire: étude des dynamismes internes et des relations sociales chez les Bariba du Dahomey* (Paris/The Hague: Mouton), 544 pp.
- Lopes, E., see F. de Pigafetta.
- Lopez, R. S. (1976) *The Commercial Revolution of the Middle Ages, 950-1350* (Cambridge: CUP).
- Loro, M. (1971) 'The pre-colonial history of the Kakwa' (Student essay, University of Makerere).
- Lougnon, A. (1956) *L'Ile de Bourbon pendant la Régence*.
- Lougnon, A. (1958) *Le mouvement maritime aux Iles de Bourbon et de France (1727-35)*.
- Lougnon, A. and Toussaint, A. (eds) (1937) *Mémoire des Iles de France et de Bourbon* (Paris: Librairie Ernest Leroux), 203 pp.
- Lovejoy, P. E. (1973a) 'The Hausa kola trade: a commercial system in the continental exchange of West Africa' (PhD thesis, University of Wisconsin).
- Lovejoy, P. E. (1973b) 'The Kambari Beriberi: the formation of a specialized group of Hausa kola traders in the nineteenth century', *JAH*, 14, 4, pp. 633-51.
- Lovejoy, P. E. (1978) 'The role of the Wangara in the economic transformation of the Central Sudan in the fifteenth and sixteenth centuries', *JAH*, 19, 2, pp. 173-93.
- Lovejoy, P. E. (ed.) (1981) *The Ideology of Slavery in Africa* (Beverly Hills, Ca: Sage).
- Lovejoy, P. E. (1982) 'The volume of the Atlantic slave trade: a synthesis', *JAH*, 23, 3, pp. 473-501.
- Lovejoy, P. E. (1983) *Transformations in Slavery: A History of Slavery in Africa* (Cambridge: CUP), 349 pp.
- Lovejoy, P. E. (1985) *Salt of the Desert Sun: A History of Salt Production and Trade in Central Sudan* (Cambridge: CUP), 351 pp.
- Lovejoy, P. E. (at press) 'Salt industry of the Central Sudan', in M. Adamu (ed.), at press (a).
- Lucas, S. A. (1968) 'Baluba et Aruund: étude comparative des structures socio-politiques' (PhD thesis, Ecole pratique des hautes études).
- Ludolf, H. (1681) *Historia Aethiopica* (Franco Furti-ad-Moenum).
- Luna, L. (1968) *O negro na luta contra a escravidão* (Rio de Janeiro: Leitura).
- Luttrall, A. (1964) 'Slavery and slaving in the Portuguese Atlantic', in *The Transatlantic Slave Trade from West Africa* (Edinburgh).
- Lwamgira, F. X. (1949/1968) *Amakuru ga Kiziba Bukoba* (trans. by E. A. Kamuhangire as *A History of Kiziba*, History Department, Makerere, 1968).
- Lwamgira, F. X. (n.d.) *The History of Karagwe, Ihangiro and Kyamutwalo* (unpublished).
- Lwanga-Lunyiigo, S. (1972-3) 'The foundation of the Babito kingdom of Khooki' (Makerere Seminar Paper, No. 6).
- Ly, A. (1958) *La compagnie du Sénégal de 1673 à 1686* (Paris: PA), 316 pp.
- Ly, A. (1977) 'L'épopée de Samba Guela Diegui' (PhD thesis, Dakar).

- Macedo, G. (1890) 'Informação do Padre Frei Gaspar Macedo'. in *Memoria e Documentoa Acerca dos Direitos de Portugal Aos Territorios de Machona e Nyassa 1890* (Lisbon: Imprensa Nacional), pp. 147-51.
- MacGaffey, W. (1975) 'Oral tradition in Central Africa', *IJ.AHS*, 7, 3, pp. 421-36.
- Mack, J. and Robertshaw, P. (eds) (1982) *Culture History in the Southern Sudan: Archaeology, Linguistics and Ethnohistory* (Nairobi: BIEA, Memoir No. 8), 179 pp.
- McKay, W. F. (1975) 'A pre-colonial history of the Southern Kenya coast' (PhD thesis, Boston University), 303 pp.
- Mackenzie, J. M. (1975) 'Pre-colonial industry: the Nyanja and iron trade', *NAD*, 2, 2, pp. 200-220.
- MacMichael, H. A. (1922) *A History of the Arabs in the Sudan* (2 vols, Cambridge: CUP).
- Madiega, G. Y. (1978) 'Le Nord-Gulma précolonial (Haute-Volta): origine des dynasties, approche de la société' (PhD thesis, University of Paris I).
- Madiega, G. Y. (1982) *Contribution à l'histoire précoloniale du Gurma (Haute-Volta)* (Wiesbaden: Franz Steiner).
- Magarshack, D. (1969) *Pushkin* (New York: Grove Press).
- Mage, E. (1868) *Voyage dans le Soudan occidental (1863-1866)* (Paris: Hachette). (New edn by Karthala, 1980, Frobenius Institute).
- Magnes, B. (1953) 'Essai sur les institutions et la coutume des Taimihery', *BM*, 89, (October), pp. 1-95.
- Mahadi, A. (forthcoming) 'Some observations on the emergence and development of the sarauta (kinship) system in the Central Sudan before 1804', in M. Adamu (ed.), at press (a).
- Mahoney, F. and Idowu, H. O. (1965) 'The peoples of Senegambia', in J. F. A. Ajayi and I. Espie (eds), pp. 131-43.
- Maikassoua, I. (1982) 'Some considerations relating to the contribution of Gobir migrants to the transformation of neighbouring communities' (Department of History, Ahmadu Bello University, Zaria, mimeograph).
- Majumdar, R. C. (1951) *The History and Culture of the Indian People* (Bombay: Bhasatiya Vidya Bhavan).
- al-Makrizi, Abu 'l-'Abbās Ahmad b. 'Alī (before 1442) *Macrizi historia regum islamiticorum in Abyssinia una cum Abulfeda descriptione regionum nigritarum*, 1790 ed. and Latin transl. F. T. Rinck (Leiden: Luchtmans).
- Malandra, A. (1947/1971) *Tekwaro Acholi* (Nairobi: Longman), trans. 1971 by C. A. R. Oywa as *Acholi Traditions* (Makerere: Department of History).
- Malevanov, N. (1974) 'Praded Poets' (The Poet's Great-Grandfather), *Zvezda*, pp. 156-65.
- Maley, J. (1981) 'Études palynologiques dans le bassin du Tchad et paléoclimatologie de l'Afrique nord-tropicale de 30 000 ans à l'époque actuelle', *TD*, vol 129 (Paris: ORSTOM).
- Malotet, A. (1898) *Etienne de Flacourt ou les origines de la colonisation française à Madagascar, 1648-1661* (Paris).
- Malowist, M. (1966) 'The social and economic stability of the western Sudan in the Middle Ages', *PP*, 33, (April), pp. 3-15.
- Malowist, M. (1969) *Western Europe and West Africa at the Beginning of the Colonial Expansion* (Warsaw).
- Malzac, V. (1912/1930) *Histoire du royaume Hova depuis ses origines jusqu'à sa fin* (Antananarivo: Imprimerie catholique). (Reprinted 1930).
- Mamattah, C. M. K. (1976) *The Ewes of West Africa; Oral Traditions*, vol. 1 (Accra: Volta Research Publications), 768 pp.
- Mamelomana, E. (n.d.) *Les Mahafaly*, (typescript, probably written in the 1940s, in the Bibliothèque Charles Poirier, University of Madagascar).
- Mandala, E. C. (1977) 'The Kololo interlude in Southern Malawi, 1861-1895', MA thesis, University of Malawi).
- Mané, M. (1978) 'Contribution à l'histoire du Kaabu, des origines au XIXe siècle', *BIFAN*, 40, 1, pp. 87-159.
- Manning, P. (1981) 'The enslavement of Africans: a demographic model', *CJAS*, 15, 3, pp. 499-526.
- Manning, P., Austen, R. A. and van Dantzig, A. (1980) Reviews of *Der atlantische Sklavenhandel von Dahomey (1740-1797)*, *AEH*, 9, pp. 131-9.
- Manning, P., Caldwell, J. C. and Inikori, J. E. (1982) 'Discussion', *CJAS*, 16, 1, pp. 127-39.
- Mannix, D. P. (1963) *Black Cargoes: A History of the Atlantic Slave Trade, 1518-1865* (London: Longman), 306 pp.

- Maquet, J. J. (1954) *Le système des relations sociales dans le Ruanda ancien* (Tervuren: MRAC), 221 pp.
- Marchand (1901) 'Les habitants de la province de Farafangana', *RM*, 3, pp. 481-91.
- Marees, P. de (1602/1605/1905) *A Description and Historical Declaration of the Golden Kingdom of Guinea*, abridged English trans. of 1602 Dutch original, published in S. Purchas (1613/1905), vol. 6, pp. 247-396; French trans. 1605, *Description et récit historique du riche royaume d'or de Guinée* (Amsterdam: Claessen).
- Maret, P. de (1981) 'L'évolution monétaire du Shaba central entre le VIIe et le XVIIIe siècle', *AEH*, 10, pp. 117-49.
- Maret, P. de, Van Noten, F. and Cahen, D. (1977) 'Radiocarbon dates from West Central Africa: a synthesis', *JAH*, 18, 4, pp. 481-505.
- Marion M. A. (1971) 'Notes sur l'art funéraire Mahafaly et Antandroy', *BM*, 21, pp. 463-76.
- Martin, A. G. P. (1908) *À la frontière du Maroc: les oasis sahariennes (Gourada-Touat-Tidikelt)* (Algiers: Imprimerie algérienne), vol. 1, 406 pp.
- Martin, B. G. (1969) 'Kanem, Bornu and the Fezzan: notes on the political history of a trade route', *JAH*, 10, 1, pp. 15-27.
- Martin, B. G. (1971) 'Notes on some members of the learned classes of Zanzibar and East Africa in the nineteenth century', *AHS*, 4, 3, pp. 525-45.
- Martin, B. G. (1972) 'Mai Idris of Bornu and the Ottoman Turks, 1576-78', *IJMS*, 3, 1, pp. 470-90.
- Martin, E. B. (1973) *The History of Malindi: A Geographical Analysis of an East African Coastal Town from the Portuguese Period to the Present* (Nairobi: EALB), 301 pp.
- Martin, G. (1948) *Histoire de l'esclavage dans les colonies françaises* (Paris: PUF), 318 pp.
- Martin, P. (1970) 'The trade of Loango in the seventeenth and eighteenth centuries', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 139-61.
- Martin, P. M. (1972) *The External Trade of the Loango Coast, 1576-1870: The Effects of Changing Commercial Relations on the Vili Kingdom of Loango* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 193 pp.
- Marty, P. (1927) *Les Chroniques de Oualata et de Nema* (Paris: Geuthner).
- Marty, P. (1920-1) *Études sur l'Islam et les tribus du Soudan* (4 vols, Paris: E. Leroux, Collection de la Revue du monde musulman, No. 4).
- Marwick, M. G. (1963) 'History and tradition in East-Central Africa through the eyes of the Northern Rhodesian Cewa', *JAH*, 4, 3, pp. 375-90.
- Mathew, G. (1963) 'The East African coast until the coming of the Portuguese', in R. Oliver and G. Mathew (eds), pp. 94-128.
- Mathews, T. I. (1981) 'Portuguese, Chikunda and peoples of the Gwembe valley', *JAH*, 22, 1, pp. 23-42.
- Maugham, R. C. F. (1910) *Zambezia: A General Description of the Zambezi River From its Delta to the River Aruanguwa, with its History, Agriculture, Flora, Fauna and Ethnography* (London: John Murray), 408 pp.
- Mauny, R. (1970) 'Les navigations anciennes et les grandes découvertes', in H. Deschamps (ed.), *Histoire générale de l'Afrique noire* (Paris: PUF), vol. 1, Part II, pp. 203-18.
- Mauny, R. (1971) *Les siècles obscurs de l'Afrique noire* (Paris: Fayard), 314 pp.
- Mauny, R., Thomas, L. V and Vansina, J. (eds) (1974) *The Historian in Tropical Africa* (London: OUP, for the IAI), 428 pp.
- Mauro, F. (1960) *Le Portugal et l'Atlantique au XVIIe siècle, 1570-1670* (Paris: SEVPEN).
- Maxwell, R. (1932) 'The law relating to slavery among the Malays', *JMBRAS*, 10, 1, pp. 247-97.
- Mayeur, N. (1912) 'Voyage à la côte de l'ouest de Madagascar (pays des Sadaves), 1774', *BAM*, 10, pp. 49-91.
- M'Bokolo, E. (1983) 'Histoire des maladies, histoire et maladie: l'Afrique', in M. Augé and S. Herzlich (eds), *Le sens du mal* (Paris: Editions des Archives contemporaines).
- M'Bokolo, E. (1981) *Noirs et blancs en Afrique équatoriale: les sociétés côtières et la pénétration française* (Paris/The Hague: Mouton, Civilisations et Sociétés, No. 69), 302 pp.
- Mbwiliza, J. F. (1981) 'The hoe and the stick: a political economy of the Heru kingdom', *CCB*, pp. 100-16.
- McCulloch, M., Littlewood, M. and Dugast, I. (1954) *Peoples of the Central Cameroons* (London: IAI, Ethnographic Survey of Africa, Western Africa, Part IX), 172 pp.
- McDougall, E. A. (1980) 'The Ijil salt industry: its roles in the pre-colonial economy of the Western Sudan' (PhD thesis, University of Birmingham).

- McIntosh, B. G. (ed.) (1969) *Ngano: Studies in Traditional and Modern East African History* (Nairobi: EAPH), 181 pp.
- McIntosh, R. J. and Keech-McIntosh, S. (1982) 'The field season at Jenne-Jeno: preliminary results', *Nyame Akuma*, 20, pp. 28–32.
- McLachlan, J. O. (1940) *Trade and Peace with Old Spain, 1667–1750: A Study of the Influence of Commerce on Anglo-Spanish Diplomacy in the First Half of the Eighteenth Century* (Cambridge: CUP).
- McLeod, M. D. (1981) *The Asante* (London: British Museum Publications).
- Mdoumbe-Mouloungou, M. (1968) 'Origines et migrations des Duala', *Abbia*, 20, (June), pp. 79–150.
- Meek, R. L. (1976) *Social Science and the Ignoble Savage* (Cambridge: CUP, Cambridge Studies in the History and Theory of Politics), 249 pp.
- Meillassoux, C. (ed.) (1971) *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* (London: OUP, for the IAI), 444 pp.
- Meillassoux, C. (ed.) (1975) *L'esclavage en Afrique précoloniale* (Paris: F. Maspéro), 582 pp.
- Meillassoux, C. (1982) 'The role of slavery in the economic and social history of Sahelo-Sudanic Africa', in J. E. Inikori (ed.), pp. 74–99.
- Meillet, A. (1925) *La méthode comparative en linguistique historique* (Oslo).
- Mellafe, R. (1964) *La esclavitud en Hispanoamerica* (Buenos Aires: Editorial Universitaria).
- Mellafe, R. (1975) *Negro Slavery in Latin America* (Berkeley, CA: UCP), 172 pp.
- Méo, Dr (1919) 'Études sur le Rio Nuñez', *BCAF*, pp. 282–381.
- Mercer, P. (1971) 'The Shilluk trade and politics from mid-seventeenth century to 1861', *JAH*, 12, 3, pp. 407–26.
- Merensky, A. (1883) 'Ueber die Afrikanische Volkerwanderung des 16 Jahrhunderts', *Zeitschrift der Gesellschaft für Erdkunde zu Berlin*, pp. 67–75.
- Merrick, T. W. and Graham, D. H. (1979) *Population and Economic Development in Brazil, 1800 to the present* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press).
- Meschi, L. (1974) 'Evolution des structures foncières au Rwanda: le cas d'un lignage hutu', *CEA*, 53, pp. 39–51.
- Metcalf, G. E. (1964) *Great Britain and Ghana: Documents of Ghana History, 1807–1957* (London: Thomas Nelson and Sons), 779 pp.
- Mettas, J. (1978) *Répertoire des expéditions négrières françaises au XVIIIe siècle*, ed. by S. Daget (Nantes).
- Meyer, H. (1916) *Die Barundi* (Leipzig: O. Spamer), 206 pp.
- Mézières, B. de (1912) *Le Major A. Gordon Laing, Tombouctou, 1826* (Paris: Larose).
- Mgomezulu, G. Y. (1981) 'Recent archaeological research and radio-carbon dates from Eastern Africa', *JAH*, 22, 4, pp. 435–56.
- Michel, L. (1957) 'Moeurs et coutumes des Bara', *MAM*, 40.
- Miers, S. and Kopytoff, I. (eds) (1977) *Slavery in Africa: Historical and Anthropological Perspectives* (Madison: UWP), 474 pp.
- Miles, S. B. (1919) *The Countries and Tribes of the Persian Gulf* (2 vols, London: Frank Cass).
- Miller, J. C. (1972a) 'A note on Casanze and the Portuguese', *CJAS*, 6, pp. 45–56.
- Miller, J. C. (1972b) 'The Imbangala and the chronology of early central African history', *JAH*, 13, 4, pp. 549–74.
- Miller, J. C. (1973) 'Requiem for the Jaga', *CEA*, 49, pp. 121–49. (See also *CEA*, 69 and 70).
- Miller, J. C. (1975a) 'Nzinga of Matamba in a New Perspective', *JAH*, 13, pp. 201–16.
- Miller, J. C. (1975b) 'Legal Portuguese slaving from Angola: Some preliminary indications of volume and direction, 1760–1830', *RFHOM*, 62, pp. 135–76.
- Miller, J. C. (1976) *Kings and Kinsmen: Early Mbundu States in Angola* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 312 pp.
- Miller, J. C. (1979) 'Some aspects of the commercial organization of slaving at Luanda, Angola, 1760–1830', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 77–106.
- Miller, J. C. (ed.) (1980) *The African Past Speaks: Essays on Oral Tradition and History* (London: Hamden, Dawson & Archon), 284 pp.
- Miller, J. C. (1982) 'The significance of drought, disease and famine in the agriculturally marginal zones of West Central Africa', *JAH*, 23, pp. 17–61.
- Miller, J. C. (1983) 'The paradoxes of impoverishment in the Atlantic zone', in D. Birmingham and D. Martin (eds), pp. 118–59.
- Miller, J. C. (1984) 'The accounts of Antonio Coelho Guerreiro (1684–1692)', *IJAHS*, 17, pp. 1–56.
- Miller, J. C., 'Thanatopsis', *CEA*, pp. 229–31.

- Minchinton, W. E. (ed.) (1969) *The Growth of English Overseas Trade in the 17th and 18th Centuries* (London: Methuen).
- Misomali, R. B., Mkondiwa, G. and Bhila, H. K. (1978) 'Yao traditions, Vol. III', (History Department, University of Malawi).
- Mkandawire, F. R. (1978) 'The corridor in Tumbuka and Chewa history: the migration and settlement of Kabunduli, 1650-1860', (student research paper, Chancellor College, University of Malawi).
- Modzilevskii, B. (1907) *Rodoslavnica Gannibalov* (Genealogy of the Hannibals) (Moscow: Yakovlev Press).
- Moeller, A. (1936) *Les grandes lignes des migrations des Bantous de la province orientale du Congo belge* (Brussels: Institut royal belge, Section des sciences morales et politiques, Mémoires, vol. 6), 578 pp.
- Mokhtar, G. (ed.) (1981) *General History of Africa. Vol. II: Ancient Civilizations of Africa* (Paris/London/Berkeley: UNESCO/Heinemann/University of California Press).
- Mondain, G. (1910) *L'histoire des tribus de l'Imoro au XVII^e siècle d'après un manuscrit arabico-malgache* (Paris: Ernest Leroux).
- Monteil, C. (1903) *Monographie de Djenné* (Tulle: Imprimerie J. Mazeyrie).
- Monteil, C. (1915) *Les Khassonké* (Paris: Leroux), 528 pp. (reprinted, 1974).
- Monteil, C. (1924) *Les Bambara de Ségou et du Kaarta* (Paris: Larose), 404 pp; 2nd edn, 1977 (Paris: Maisonneuve), 441 pp.
- Monteil, C. (1932) *Une cité soudanaise, Djenné, métropole du delta central du Niger* (Paris: Société d'études géographiques, maritimes et coloniales); 2nd edn, 1971 (Paris: Anthropos).
- Monti della Corte (1945) *I Castelli di Gondar* (Rome).
- Morgan, W. T. W. (ed.) (1969) *East Africa: Its People and Resources* (Nairobi: OUP, in association with D. A. Hawkins), 312 pp.
- Morris, A. (1981) *Latin America: Economic Development and Regional Differentiation* (London: Hutchinson), 256 pp.
- Mors, O. (1957) *Geschichte der Bahaya* (Fribourg: Anthropos), 207 pp.
- Mortimore, M. J. (ed.) (1970) *Zaria And Its Region* (Zaria: Ahmadu Bello University, Occasional Paper No. 4), 192 pp.
- Morton, R. F. (1972) 'The Shungwaya myth of Miji Kenda origins: a problem of late nineteenth-century coastal history', *IJAH*, 5, pp. 397-423.
- Moura, C. (1959) *Rebeliões da Senzala: quilombos, insurreicoes, guerrilhas* (São Paulo: Editora Zombi). 1972 edn (Rio de Janeiro: Conquista).
- Mphande, C. Z. (1969) 'Some aspects of the history of the Tonga to 1934' (student research paper, Chancellor College, University of Malawi).
- Mpoyi, L. M. (1966) *Histoire wa Baluba* (Mbuyi-Mayi).
- Msiska, H. K. (1978a) 'Established on iron and undermined by ivory: the creation and fragmentation of the Mwaphoka kingdom, c.1380-c.1810' (student research paper, Chancellor College, University of Malawi).
- Msika, H. K. (1978b) 'Phoka historical texts' (Chancellor College, University of Malawi, unpublished).
- Mudenge, S. I. (1972) 'The Rozvi empire and the feira of Zumbo' (PhD thesis, University of London).
- Mudenge, S. I. (1974a) 'An identification of the Rozvi and its implications for the history of the Karanga', *RH*, 5, pp. 19-31.
- Mudenge, S. I. (1974b) 'The role of foreign trade in the Rozvi empire: a reappraisal', *JAH*, 15, 3, pp. 373-91.
- Mudenge, S. I. (1976) 'The Dominicans at Zumbo: an aspect of missionary history in the Zambezi valley, c. 1726-1836', *Mohlomi*, 1, pp. 32-63.
- Mudenge, S. I. (1977) 'Eighteenth-century Portuguese settlements on the Zambezi and the dating of the Rhodesian ruins: some reflections on the problems of reference dating', *IJAH*, 10, 3, pp. 1-13.
- Murdock, J. P. (1959) *Africa: Its Peoples and their Culture History* (New York: McGraw-Hill), 456 pp.
- Muriuki, G. (1974) *A History of the Kikuyu, 1500-1900* (Nairobi: OUP), 190 pp.
- Murray, S. S. (comp.) (1922) *A Handbook of Nyasaland* (London: published for the Government of Nyasaland by the Crown Agents for the Colonies).
- Musambachime, M. (1976) 'Changing roles: the history and development disintegration of Nkuba's Shila State to 1740' (MA thesis, University of Wisconsin, Madison).
- Mutetwa, R. G. (1976) 'The political and economic history of the Duma people of south-eastern Rhodesia from the early eighteenth century to 1945' (PhD thesis, University of Rhodesia).
- Mutumba, M. (1973) *Bulozi under the Luyana Kings. Political Evolution and State-Formation in Pre-Colonial Zambia* (London: Longman), 278 pp.

- Mwaipape, R. J. (1982) 'History and social customs of the Ngonde of northern Malawi' (Unpublished manuscript).
- Mwanzi, H. A. (1973) 'Politics and religion among the Nandi in the nineteenth and early twentieth century' (Seminar paper, Department of History, Nairobi University).
- Mwanzi, H. A. (1977) *A History of the Kipsigis* (Nairobi: EALB), 171 pp.
- Mworoha, E. (1977) *Peuples et rois de l'Afrique des lacs* (Dakar: NEA), 352 pp.
- Mworoha, E. (1981) 'Redevances et prestations dans les domaines royaux du Burundi précolonial', *Mélanges R. Mauny. Le sol, la parole et l'écrit: 2000 ans d'histoire africaine* (Paris: SFHOM), pp. 751-68.
- Nacanabo, D. (1982) 'Le Royaume maagha de Yoko' (PhD thesis, University of Paris I).
- Nachtigal, G. (1874) 'Zur Geschichte Bagirmis', *Zeitschrift der Gesellschaft für Erdkunde zu Berlin* (Berlin: D. Reimer).
- Nachtigal, G. (1876) *Le voyage de Nachtigal au Ouadai: Traduction de Van Vollenhoven* (Paris).
- Nachtigal, G. (1879/1881/1971-4) *Sahara und Sudan: Ergebnisse Sechsjähriger Reisen in Afrika*, Vol. 1 (Berlin: Weidmann), 749 pp.; Vol. 2 (Berlin: Weidmann), 790 pp.; Vol. 3 (Leipzig: F. A. Brockhaus), 548 pp.; 1881, French trans., *Sahara et Soudan*, by J. Gourdault (Paris: Hachette); 1967 complete reprint (Graz: Akademie Drücker); 1971, 1974, Engl. trans., *Sahara and Sudan*, by A. G. B. Fisher and H. J. Fisher of Vol. 1, Fezzan and Tibesti, and Vol. 3, Wadai and Darfur (London: C. Hurst).
- Na-Dama, G. (1977) 'The rise and collapse of a Hausa state: a social and political history of Zamfara' (PhD thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
- Nahimana, F. (1981) 'Les principautés hutu du Rwanda septentrional', *CCB*, pp. 115-37.
- Nalder, L. F. (ed.) (1937) *A Tribal Survey of Mongala Province* (London: OUP), 232 pp.
- al-Naḡar, U. (1972) *The Pilgrimage Tradition in West Africa* (Khartoum: KUP).
- Nāṣir, A. (1977) *Al-Inkishafi: Catechism of a Soul*, trans. and annotated by J. de Vere Allen (Nairobi: EALB).
- al-Nāṣirī, A. (1954-6) *Kutāb al-Istiqṣā' li-akhbār al-Maghrib al-Akṣā* (9 vols, Casablanca); also (Cairo) 1894; see also French trans. 'Part 1: Les Saadiens', *Archives marocaines*, 34.
- Ndikuriyo, A. (1975) 'Contrats de bétail, contrats de clientèle et pouvoir politique dans le Bututsi du 19e siècle', *EHA*, 7, pp. 59-76.
- Ndoricimpa, L. (ed.) (1984) *L'arbre mémoire. Traditions orales du Burundi* (Paris/Bujumbura: Editions Karthala/Centre de Civilisation Burundaise).
- N'dua, S. K. (1973) 'Mwant Yaav Mushid (1856-1907)', *EHA*, 5, pp. 25-50.
- N'dua, S. K. (1978) 'Histoire ancienne des populations Luba et Lunda du Plateau du Haut Lubilashi' (PhD thesis, Lubumbashi Campus).
- Neumark, S. D. (1957) *Economic Influences on the South African Frontier, 1652-1836* (Stanford: SUP), 96 pp.
- Newbury, C. W. (1976) 'The cohesion of oppression: a century of clientship in Kinyaga, Rwanda' (PhD thesis, University of Wisconsin, Madison).
- Newbury, D. S. (1978) 'Bushu and the historians: historiographical themes in Eastern Kivu', *HA*, 5, pp. 131-51.
- Newbury, D. S. (1979) 'Kings and clans: state formation in Ijwi island (Zaire), c.1780-1840' (PhD thesis, University of Wisconsin, Madison).
- Newbury, D. S. (1980) 'Lake Kivu regional trade in the XIXth century', *JA*, 50, 2, 2, pp. 6-30.
- Newbury, D. S. (1981) 'The clans of Rwanda: a historical hypothesis', *CCB*, pp. 186-97.
- Newitt, M. D. D. (1973) *Portuguese Settlement on the Zambezi: Exploration, Land Tenure and Colonial Rule in East Africa* (London: Longman), 434 pp.
- Newitt, M. D. D. (1982) 'The early history of the Maravi', *JA*, 23, 2, pp. 145-62.
- Nganwa, K. N. (1948) *Abakozire Eby'Okutangaaza Omuri Ankole* (Nairobi: EALB).
- Ngoa, H. (1969) 'Situation historico-généalogique des Ewondo: étude critique', *Abbia*, 22, May-August, pp. 65-88.
- Ngoa, H. (1981) *Tentative de reconstitution de l'histoire récente des Ewondo*.
- Ngoie Ngalla D. (1978) 'Réflexions sur le peuplement de la vallée du Niari par les Kongo', *CCAH*, 2, pp. 13-25.
- Ngoie Ngalla, D. (1982) 'Les rapports politiques du royaume de Loango et de la vallée du Niari, d'après les textes et la tradition orale (XVIe-XIXe siècles)', *CCAH*, 7, pp. 25-32.
- Niane, D. T. (1975a) *Recherches sur l'empire du Mali au Moyen-Âge* (Paris: PA).
- Niane, D. T. (1975b) *Le Soudan occidental au temps des grands empires, XIe-XVe siècles* (Paris: PA).

- Niane, D. T. (ed.) (1984) *General History of Africa. Vol. IV: Africa from the Twelfth to the Sixteenth century* (Paris/London/Berkeley: UNESCO/Heinemann/University of California Press).
- Niane, D. T. and Wondji, C. *Enquêtes orales faites en Côte d'Ivoire (1973-1980) et en Guinée (1966-1970)*.
- Nicholson, S. E. (1978) 'Climatic variations in the Sahel and other African regions during the past five centuries', *JAE*, 1.
- Nicholson, S. E. (1979) 'The methodology of historical climate reconstruction and its application to Africa', *JAH*, 20, 1, pp. 31-49.
- Nicolas, G. (1975) *Dynamique sociale et appréhension du monde au sein d'une société hausa* (Paris: Institut d'ethnologie, Travaux et mémoires de l'Institut d'ethnologie, No. 78), 661 pp.
- Nicolas, G. (forthcoming) 'The question of Gobir', in M. Adamu (ed.), at press(a).
- Nkhoma, J. B. C. (1978) 'Immigrant politics and the Mankhambira paramountcy, c.1720-1820' (student research paper, Chancellor College, University of Malawi).
- Nkurikiyimfura, J. N. (1983) 'Généalogies, chronologie et sources orales au Rwanda' (PhD thesis, Paris).
- North, D. C. (1961) *The Economic Growth of the United States, 1790-1860* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall), 304 pp.
- North, D. C. (1981) *Structure and Change in Economic History* (New York: Norton).
- North, D. C. and Thomas, R. P. (1970) 'An economic theory of the growth of the Western world', *EHR*, 2nd series, 22, 1, pp. 1-17.
- North, D. C. and Thomas, R. P. (1973) *The Rise of the Western World: A New Economic History* (Cambridge: CUP).
- North-Coombes, A. (1937) *The Evolution of Sugarcane Culture in Mauritius* (Port Louis, Mauritius: General Printing).
- Northrup, D. (1978) *Trade Without Rulers: Precolonial Economic Development in South-Eastern Nigeria* (Oxford: Clarendon Press), 269 pp.
- Nsanze, A. (1980) *Un domaine royal au Burundi: Mbuye (env. 1850-1945)* (Paris: SFHOM), 93 pp.
- Nsimbi, M. B. (1956) *Amannya Amaganda N'Emnono Zaago* (Kiganda names and their origins) (Nairobi: EALB).
- Nthara, S. J. (1968) *Mbiri ya Achewa* (Blantyre: Hetherwick Press); (earlier edn, 1948).
- Nukunya, C. K. (1969) *Kinship and Marriage among the Ewe* (London: Athlone Press).
- Nurse, G. T. (1977) 'The people of Bororo: a lexicostatistical enquiry', in B. Pachai (ed.), pp. 123-35.
- Nyakatura, J. W. (1947/1973) *Abakama ba Bunyoro-Kitara*; 1974 trans. by T. Muganwa and ed. by G. N. Uzoigwe as *Anatomy of an African Kingdom* (New York: Nok Publishers Ltd.), 282 pp.
- Nyakatura, J. W. (1971) *Aspects of Bunyoro Customs and Traditions* (Nairobi: EALB), 117 pp.
- Nziziwe, I. (1972) *Studies in Ibo Political Systems: Chieftaincy and Politics in Four Niger States* (London: Frank Cass), 287 pp.
- Obayemi, A. (1976) 'The Yoruba and Ebo-speaking peoples and their neighbours before 1600', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), 2nd edn, pp. 196-263.
- Obenga, T. (1969) 'Le royaume de Kongo', *Africa*, 24, pp. 323-48.
- Obenga, T. (1970) 'Le Kikongo, fondement de l'unité culturelle', *Africa*, 25, pp. 131-55.
- Obenga, T. (1976) *La cuvette congolaise: Les hommes et les structures* (Paris: PA).
- Obenga, T. (1979) 'Habillement, cosmétique et parure au royaume de Kongo, (XVe-XVIIIe siècles)', *CCAH*, 4, pp. 21-38.
- Obenga, T. (1981) 'Instruments de musique au royaume de Kongo, (XVIe-XVIIIe siècles)', *CCAH*, 6, pp. 39-56.
- Ocamali, T. J. (1970) 'A pre-colonial history of the highland Alur' (graduating essay, Makerere).
- Ochieng', W. R. (1970) 'Walowa - The ironworkers of East Africa', *Target*, March.
- Ochieng', W. R. (1974a) *A Pre-Colonial History of the Gusii of Western Kenya, 1500-1914* (Nairobi: EALB), 257 pp.
- Ochieng', W. R. (1975b) *An Outline History of Nyanza up to 1914* (Nairobi: EALB), 104 pp.
- Ochieng', W. R. (1975a) *The First Word* (Nairobi: EALB), 195 pp.
- Ochieng', W. R. (1975b) *Eastern Kenya and its Invaders* (Nairobi: EALB), 104 pp.
- Ochieng', W. R. (1975c) *A History of the Kadimo Chiefdom of Yimbo in Western Kenya* (Nairobi: EALB), 78 pp.
- Ochieng', W. R. (1975d) 'Undercivilization in Black Africa', in W. R. Ochieng' (ed.), 1975a, pp. 1-20.

- Ochieng', W. R. (1976) 'The transformation of a Bantu settlement into a Luo Ruothdom', in B.A. Ogot (ed.), 1976a, pp. 44-64.
- Ochieng', W. R. (1977) *The Second Word: More Essays on Kenya History* (Nairobi: KLB).
- Odyomo, P. (at press) 'Consensus and leadership in the Alido confederacy in nineteenth-century Lango', in D. Denoon (ed.).
- O'Fahey, R. S. (1970) 'The growth and development of Keeraa Sultanate of Dār Fūr' (PhD thesis, University of London).
- O'Fahey, R. S. (1970) *States and State Formation in the Eastern Sudan* (Khartoum: Sudan Research Unit, University of Khartoum, African Studies Seminar Paper, No. 9).
- O'Fahey, R. S. (1971) 'Religion and trade in the Kayra Sultanate of Dār Fūr', in Y. F. Hasan (ed.), *Sudan in Africa* (Khartoum: KUP), pp. 87-97.
- O'Fahey, R. S. (1980) *State and Society in Dār Fūr* (London: Hurst).
- O'Fahey, R. S. and Spaulding, J. L. (1974) *The Kingdoms of the Sudan* (London: Methuen), 235 pp.
- Ogot, B. A. (1963) 'British administration in the central Nyanza district of Kenya', *JAH*, 4, 2, pp. 249-73.
- Ogot, B. A. (1967) *A History of the Southern Luo, Vol. 1: Migration and Settlement, 1500-1900* (Nairobi: EAPH), 250 pp.
- Ogot, B. A. (ed.) (1974) *Zamani* (Nairobi: EAPH and Longman), 407 pp.
- Ogot, B. A. (ed.) (1976a) *History and Social Change in East Africa* (Nairobi: EALB), 235 pp.
- Ogot, B. A. (ed.) (1976b) *Kenya Before 1900* (Nairobi: EAPH), 291 pp.
- Ogot, B. A. and Kieran, J. A. (1971) *Zamani: A Survey of East African History* (Nairobi: EAPH); a new edition of B. A. Ogot (ed.), 1974, 407 pp.
- Ogwal, R. (1969) *History of Lango Clans*, trans. by J. A. Otim and W. Okot-Chono (Makerere: History Department).
- Okalany, D. H. (at press) 'The Iteso: migration and developing institutions', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 1.
- Okech, L. (1953) *Tekwaro ki ker Lobo Acholi* (Kampala: EALB); 1968 trans. by J. Nyeko, *History and Chieftaincy Records of the Land of the Acholi People* (Makerere: History Department).
- Oliver, R. (ed.) (1977a) *The Cambridge History of Africa, Vol. 3: From c.1050 to c.1600* (Cambridge: CUP), 803 pp.
- Oliver, R. (1977b) 'The East African interior', in R. Oliver (ed.), pp. 621-69.
- Oliver, R. (1982) 'The Nilotic contribution to Bantu Africa', *JAH*, 23, pp. 433-42.
- Oliver, R. and Fage, J. D. (1962) *A Short History of Africa*, 2nd edn 1970 (Harmondsworth: Penguin).
- Oliver, R. and Mathew, G. (eds) (1963) *A History of East Africa*, vol. 1 (Oxford: Clarendon Press), 500 pp.
- Oloo, P. C. (1969) 'History of settlement: the example of Luo clans of Alego: 1500-1918' (undergraduate dissertation, Nairobi University).
- Onyango-ka-Odongo and Webster, J. B. (eds) (1976) *The Central Luo during the Aconya* (Nairobi: EALB).
- Orhanlu, C. (1969) 'Osmani-Bornu Munasebetine al belger', *Tarikh Dergisi*, 23, trans. by S. E. Brown as 'Documents relating to Ottoman-Borno relations'.
- Orhanlu, C. (1974) *Osmanlı İmparatorluğu'nun güney si yaseti Habes eyalati* (Istanbul: University of Istanbul).
- Ortiz, F. (1916) *Hampa afro-cubana: los negros esclavos* (Havana: Revista Bimestre Cubana).
- Otim, J. A. (at press) 'The Atek of Oumolao in Aputi', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, 1.
- Ott, T. O. (1973) *The Haitian Revolution* (Knoxville: UTP), 232 pp.
- Ozanne, P. (1962) 'Notes on the early historic archaeology of Accra', *THSG*, 6, pp. 51-70.
- Pachai, B. (ed.) (1972) *The Early History of Malawi* (London: Longman), 454 pp.
- Pachai, B. (1973) *Malawi: A History of the Nation* (London: Longman), 324 pp.
- Pacheco Pereira, D. (1937) *Esmeraldo de Situ Orbis, 1506-1508*, trans. and ed. by G. H. T. Kimble (London: Hakluyt Society, 2nd series, vol. 79), 193 pp.
- Pageard, R. (1957) *Notes sur l'histoire des Bambara de Ségou* (Paris).
- Pageard, R. (1963) *Civilisation mossi et Egypte ancienne* (Geneva: Institut africain).
- Pageard, R. (1969) *Le Droit privé des Mossi - Traditions et révolution*, vols 1 and 2 (Paris/Ouagadougou: CNRS/CVRS).
- Pagès, A. (1933) *Au Rwanda, sur les bords du lac Kivu: Un royaume hamite au centre de l'Afrique* (Brussels: Institut royal colonial belge), 703 pp.

- Pais, P. (1945-6) *Historia da Etiopia* (Porto: Libreria Civilização), 3 vols.
- Palmer, C. A. (1976) *Slaves of the White God: Blacks in Mexico, 1570-1650* (Cambridge, Mass: HUP), 234 pp.
- Palmer, H. R. (1936) *The Bornu, Sahara and Sudan* (New York: Negro University Press), 296 pp.
- Palmer, H. R. (1967) *Sudanese Memoirs* (London: Frank Cass), 373 pp.
- Palmer, R. and Parsons, N. (eds) (1977) *The Roots of Rural Poverty in Central and Southern Africa* (London: Heinemann).
- Panikkar, K. M. (1945) *India and the Indian Ocean* (London: Allen & Unwin), 109 pp.
- Papstein, R. J. (1978) 'The Upper Zambezi: a history of the Luave people, 1000-1900' (PhD thesis, University of California, Los Angeles).
- Paris, F. (ed.) (1984) 'La région d'In Gall-Tegi-en-Tesemt (Niger) III: Les sépultures du néolithique final à l'Islam', *EN*, vol 50, 233 pp.
- Park, M. (1799) *Travels in the Interior Districts of Africa. . . . in the years 1795, 1796 and 1797* (London: G & W. Nicol).
- Parrinder, E. G. (1967) *The Story of Ketu* (Ibadan: IUP).
- Patterson, K. D. (1975) *The Northern Gabon Coast to 1875* (Oxford: Clarendon Press), 167 pp.
- Paulitschke, P. V. (1888) *Harar* (Leipzig: Brockhaus).
- Peires, J. B. (1981) *The House of Phalo: A History of the Xhosa People in the Days of their Independence* (Johannesburg: Raven Press).
- Pélissier, P. (1966) *Les paysans du Sénégal: les civilisations agraires du Cayor à la Casamance* (Saint-Yrieix, Haute-Vienne: Imprimerie Fabrége), 941 pp.
- Pellegrini, V. (1963/1972) *Acoli Macon* (Gulu); trans. by C. Okeng as *A History of the Acholi* (History Department, Makerere University).
- Perchonock, N. (forthcoming) 'The territorial principle and the evolution of social organization in Kasar Hausa before 1500', in M. Adamu (ed.), at press (a).
- Perlman, M. L. (1970) 'The traditional systems of stratification among the Ganda and the Nyoro of Uganda', in A. Tuden and Plotnicov (eds), *Social Stratification in Africa* (London: Macmillan), pp. 125-62.
- Perrot, C. H. (1970) 'L'histoire dans les royaumes Agni de l'est de la Côte d'Ivoire', *AESC*, 25, 6, pp. 1659-77.
- Perrot, C. H. (1974) 'Ano Asemā: mythe et histoire', *JAH*, 15, 2, pp. 199-222.
- Perrot, C. H. (1982) *Les Anyi-Ndenye et le pouvoir politique aux XVIIIe et XIXe siècles* (Abidjan/Paris: CEDA).
- Perruchon, J. (1893) *Les Chroniques de Zar'a yā'eqōb et Ba'eda Māryām, rois d'Éthiopie de 1434 à 1478* (Paris: Bouillon).
- Perruchon, J. (1894) 'Règne de Galādēwos ou Aṣnaf Sagad', *RS*, 2, pp. 154-166 and 263-270.
- Perruchon, J. (1896) 'Règne de Minas ou Admas Sagad. Règne de Sarṣa Dengel ou Malak Sagad. Règnes de Ya'qob et Za Dengel', *RS*, 4, pp. 87-90.
- Perruchon, J. (1897) 'Règne de Susenyos ou Selttan Sagad', *RS*, 5, pp. 173-89.
- Perruchon, J. (1897-8) 'Règne de Fasiladas ou Alam Sagad', *RS*, 5, pp. 360-72; and 6, pp. 84-92.
- Perruchon, J. (1901) 'Règne de Iyassu Ier', *RS*, 9, pp. 71-8, 161-7 and 258-62.
- Perry, A. (1923) 'Abram Hannibal, the favourite of Peter the Great', *JNH*, 8, 4, pp. 359-66.
- Person, Y. (1961) 'Les Kissi et leurs statuettes de pierre', *BIFAN*, 23, Series B, vol 1, pp. 1-59.
- Person, Y. (1964) 'En quête d'une chronologie ivoirienne', in J. Vansina, R. Mauny and L. V. Thomas (eds), *The Historian in Tropical Africa* (Oxford: OUP), pp. 322-38.
- Person, Y. (1970) 'Le Soudan nigérien et la Guinée occidentale', in H. Deschamps (ed.), *Histoire générale de l'Afrique noire*, vol 1, (Paris: PUF), pp. 271-304.
- Person, Y. (1971) 'Ethnic movements and acculturation in Upper Guinea since the fifteenth century', *AHS*, 4, 3, pp. 669-89.
- Person, Y. (1972) *The Dyula and the Manding World* (London: SOAS, Conference on Manding Studies, duplicated).
- Person, Y. (1974a) 'La Sénégalie dans l'histoire', in R. C. Bridges (ed.), 'Senegambia: Proceedings of a Colloquium at the University of Aberdeen, African Studies Group', pp. 1-32.
- Person, Y. (1974b) 'The Atlantic coast and the southern savannahs, 1800-1880', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), *The History of West Africa*, vol 2, pp. 262-307.
- Person, Y. (1981) 'Nyaani Mansa Mamadu et la fin de l'empire du Mali', in *Mélanges en hommage à R. Mauny*.
- Pescatello, A. M. (1972) 'The African presence in Portuguese India', *JAH*, 2, 1, pp. 26-48.

- Petterson, J. C. (1920) *Special Report on Uje District, Bornu Province* (Kaduna, Nigeria: National Archives, SNP), 69 pp.
- Peukert, W. (1978) *Der atlantische sklaventandel von Dahomey (1740-1797)* (Wiesbaden: Steiner), 412 pp.
- Phillipson, D. W. (1974) 'Iron Age history and archaeology in Zambia', *JAH*, 15, 1, pp. 1-25.
- Phillipson, D. W. (1977) *The Later Prehistory of Eastern and Southern Africa* (London: Heinemann), 323 pp.
- Phimister, I. R. (1974) 'Ancient mining near Great Zimbabwe', *JIMM*, 74, pp. 233-7.
- Phimister, I. R. (1976) 'Pre-colonial gold mining in Southern Zambezia: a reassessment', *ASR*, 21, June, pp. 1-30.
- Phiri, K. M. (1975a) 'Chewa history in Central Malawi and the use of oral tradition, 1600-1920' (PhD thesis, University of Wisconsin).
- Phiri, K. M. (1975b) 'Chewa history fieldnotes' (unpublished, copies available in University of Wisconsin Library and National Archives of Malawi).
- Phiri, K. M. (1976) 'Pre-colonial economic change in Central Malawi, 1750-1875', *MJSS*, 5, pp. 15-27.
- Phiri, K. M. (1977) 'The Maravi state system and Chewa political development about 1850' (History Teachers' Conference, Chancellor College, August), p. 9.
- Phiri, K. M. (1980) 'The pre-colonial history of Southern Malawi: an interpretative essay', *MJSS*, 8, pp. 28-46.
- Phiri, K. M., Vaughan, M. and Makuluni, D. (1978) 'Yao and Nyanja historical texts, Vol. II' (History Department, University of Malawi).
- Pialut, M. H. (1970) *Histoire Mawri: introduction à l'étude des processus constitutifs de l'Etat* (Paris: Editions du CNRS), 206 pp.
- Picq, Col. A. du (1905) 'Les Tanala de L'Ikongo', *Le Tour du Monde* (Paris), 18-25 November, pp. 541-64.
- Picq, Col. A. du (1932) 'L'influence islamique sur une population malayo-polynésienne de Madagascar: Tanala', extract from *RTC*, 26, pp. 191-208, 266-79 and 370-401.
- Pigafetta, F. de (1591/1881/1970) *Relazione del Reame di Congo et delle circonvicine contrade tratta dalli scritti e ragionamenti di Odoardo Lopez Portoghese* (Rome: B. Grassi), 82 pp; Eng. trans. in 1881 by M. Hutchinson, *A Report of the Kingdom of Congo and the Surrounding Countries* (London: John Murray), 175 pp; 1970 reprint (London: Frank Cass).
- Pike, J. G. (1965) 'Pre-colonial history of Malawi', *SMJ*, 18, 1, pp. 22-54.
- Pike, J. G. (1968) *Malawi: A Political and Economic History* (New York: Praeger).
- Pitot, A. (1899) *Ile de France: Esquisses Historiques (1715-1810)* (Port-Louis, Mauritius: E. Pezzani), 447 pp.
- Pitot, A. (1905) *T'Eylandt Mauritius: Esquisses Historiques (1598-1710)*.
- Plancquaert, M. (1971) *Les Yaka: essai d'histoire* (Tervuren: MRAC, Annales sciences humaines, vol. 71).
- Pogge, P. (1880) *Im Reich des Muata Jamwo* (Berlin: D. Reimer).
- Poirier, C. (1953) 'Généalogie des rois Maroserana du sud de l'Onilahy', *BAM*, new series, 31, pp. 29-35.
- Pollock, N. C. and Agnew, S. (1963) *A Historical Geography of South Africa* (London: Longman), 242 pp.
- Poncet, J. P. (1967) 'Le mythe de la "catastrophe" hilalienne', *AESC*, 22, pp. 1099-1120.
- Porter, D. H. (1970) *The Abolition of the Slave Trade in England, 1784-1807* (New York: Archon).
- Porter, R. (1974) 'European activity on the Gold Coast, 1620-1667' (PhD thesis, University of South Africa).
- Posnansky, M. (1974) 'Archaeological aspects of the Brong Ahafo region' (Legon: Brong Studies Seminar).
- Posnansky, M. (1981) 'The societies of Africa south of the Sahara in the early iron age', in G. Mokhtar (ed.), pp. 718-31.
- Postan, M. M. and Hatcher, J. (1975 and 1978) 'Population and class relations in feudal society', *PP*, 75, pp. 37-47 and 78, pp. 24-37.
- Potter, J. (1965) 'The growth of population in America, 1700-1800', in D. V. Glass and D. E. C. Eversley (eds), pp. 631-88.
- Prax (1849) *Commerce de l'Algérie avec La Mecque et le Soudan* (Paris: J. Rouvier), 32 pp.
- Price, R. (ed.) (1973) *Maroon Societies* (Garden City: Anchor).

- Price, R. (1976) *The Guiana Maroons: A Historical and Bibliographical Introduction* (Baltimore: JHUP), 184 pp.
- Priestley, M. A. (1961a) 'English gifts to the King of Ashanti in the 18th century', *GNQ*, 2, pp. 4-7.
- Priestley, M. A. (1961b) 'The Ashanti question and the British', *JAH*, 2, 1, pp. 35-59.
- Priestley, M. A. (1969) *West African Trade and Coast Society* (London: OUP), 207 pp.
- Pring, M. *Fanno Mary O Fannadill*.
- Proyart, A. (1776) *Histoire de Loango, Kakongo et autres royaumes d'Afrique* (Paris); 1968 reprint (Gregg International), 393 pp.
- Pruitt, W. F. (1973) 'An independent people: the history of the Sala Mpasu of Zaire and their neighbors' (PhD thesis, Northwestern University, Evanston, Ill.).
- Purchas, S. (1613/1905-7) *Purchas: His Pilgrims* (London: W. Stansby), 752 pp.; numerous later edns including that for the Hakluyt Society in 1905-7 (20 vols, Glasgow: J. MacLehose and Sons).
- Quarles, B. (1961) *The Negro in the American Revolution* (Chapel Hill: UNCP), 231 pp.
- Quiring, H. (1949) *Trade Routes, Trade and Currency in East Africa* (Livingstone: Rhodes-Livingstone Museum Occasional Paper).
- Raffenel, A. (1846) *Voyage dans l'Afrique occidentale (1843-1844)* (Paris: Bertrand), 512 pp.
- Rafik, A. K. (1963) *Misr wa-Bilād al-Shām* (Damascus).
- Rahmān, A. R. A. and Miki, W. (1977) *The Village in Ottoman Egypt and Tokuga Japan - A Comparative Study* (Tokyo, Studia Culturae Islamicae No. 7, published by the Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa), 106 pp.
- Randles, W. G. L. (1958) 'South-East Africa and the Empire of Monomotapa as shown on selected and printed maps of the 16th century', *Studia*, 2, pp. 103-63.
- Randles, W. G. L. (1968) *L'ancien royaume du Congo, des origines à la fin du XIXe siècle* (Paris/The Hague: Mouton), 275 pp.
- Randles, W. G. L. (1979) *The Empire of Monomotapa: From the Fifteenth to the Nineteenth Century* trans. into English by R. S. Roberts (Gweru: Mambo Press), pp. 38-55.
- Ranger, T. O. (ed.) (1968a) *Aspects of Central African History* (London/Nairobi: Heinemann/EAPH), 291 pp.
- Ranger, T. O. (ed.) (1968b) *Emerging Themes of African History* (Nairobi: EAPH), 230 pp.
- Ranger, T. O. (1973) 'Territorial cults in the history of Central Africa', *JAH*, 14, 4, pp. 581-97.
- Ranger, T. O. (1979) *Revolt in Southern Rhodesia, 1896-1897: A Study in African Resistance*, 1st paperback edn (London: Heinemann), 403 pp.
- Ranger, T. O. and Kimambo, I. N. (eds) (1972) *The Historical Study of African Religion* (London: Heinemann), 307 pp.
- Rasamimanana, J. and Razafindrazaka, L. (1909) *Contribution à l'histoire des Malgaches - Fanasoaavana ny Tantaran'ny Malagasy* (Ambohimalaza and Antananarivo); 1957 reprint, a-b, i-iii, pp. 1-45.
- Ratelband, K. (1953) *Vijf Dagregisters van het Kasteel Sao Jorge Da Mina (Elmina) aan de Goudkust (1645-1647)* Uitgegeven door ... - Linschoten Vereeniging, V. LV (The Hague).
- Ratzel, F. (1885) *Völkerkunde* (Leipzig), pp. 451-78.
- Rau, V. (1966) 'Les marchands - banquiers étrangers au Portugal sous le règne de Joao III (1521-1557)', in *Les aspects internationaux de la découverte océanique aux XVIe et XVIIe siècles* (Paris).
- Razafimino, G. (1924) *La signification religieuse du Fandroana ou de la fête du nouvel an en Imerina* (Antananarivo).
- Rea, W. F. (1976) *The Economics of the Zambezi Missions, 1580-1759* (Rome: Institutum Historicum).
- Redmond, P. M. (at press) 'Notes on the trade in dried fish in the Central Sudan', in M. Adamu (ed.), at press (a).
- Reefe, T. Q. (1975) 'A History of the Luba Empire to 1895' (PhD thesis, University of California, Berkeley).
- Reefe, T. Q. (1977) 'Traditions of genesis and the Luba Diaspora', *HAJM*, 4, pp. 183-206.
- Reefe, T. Q. (1980) 'The eastern savanna of Central Africa and Northern Zambezia to the 1890s' (Paper presented to the Conference on the Social, Political and Economic History of Central Africa, University of Kent, Canterbury, 7-11 July).
- Reefe, T. Q. (1981) *The Rainbow and the Kings: A History of the Luba Empire to 1891* (Berkeley: UCP), 286 pp.

- Rehse, H. (1910) *Kiziba: Land und Leute* (Stuttgart), trans. by Mrs Dennc as *Kiziba: land and people* (n.d.), 394 pp.
- Reindorf, C. C. (1898/1966) *The History of the Gold Coast and Asanti* (Basle: Kegan Paul, Trench, Trübner & Co); 1966 reprint (Accra: GUP), 349 pp.
- Rennie, J. K. (1972) 'The precolonial kingdom of Rwanda: a reinterpretation', *TJH*, 2, 2, pp. 11–53.
- Repiquet, J. (1902) *Le Sultanat d'Anjouan, îles Comores* (Paris).
- Rey-Hulman, D. (1975) 'Les dépendants des maîtres tyokossi pendant la période pré-coloniale', in C. Meillassoux (ed.), pp. 297–320.
- Ricci, L. (1969–71) 'La "Vita" di "enbaqom e di Yohannes abbati di Dabra Libānos di Scioa', *RSE*, 23, pp. 79–220 and 24, pp. 134–232.
- Richard-Molard, J. (1949) *Afrique occidentale française* (2nd edn, Paris: Editions Berger-Levrault).
- Richter, F. (1899) 'Der Bezirk Bukoba', *Mitteilungen von Forschungsreisenden und Gelehrten aus den deutschen Schutzgebieten*, 12, pp. 67–105.
- Rinchon, R. F. D. (1929) *La traite et l'esclavage des Congolais par les Européens: Histoire de la déportation de 13 millions 250.000 Noirs en Amérique* (Brussels: Wetteren), 306 pp.
- Rinchon, R. F. D. (1964) *Pierre Ignace Liévin van Alstein, capitaine négrier: Gand, 1733 – Nantes, 1793* (Dakar: IFAN, Mémoire No. 71), 452 pp.
- Rita-Ferreira, A. (1966) *Os Chevas da Macanga* (Lourenço Marques).
- Ritchie, C. I. A. (1968) 'Deux textes sur le Sénégal, 1673–1677', *BIFAN*, 30, Series B, No. 1, pp. 289–353.
- Roberts, A. D. (ed.) (1968a) *Tanzania Before 1900* (Nairobi: EAPH), 162pp.
- Roberts, A. D. (1968b) 'The Nyamwezi', in A. D. Roberts (ed.), 1968(a), pp. 117–50.
- Roberts, A. D. (1970a) 'Chronology of the Bemba', *JAH*, 2, 2, pp. 221–40.
- Roberts, A. D. (1970b) 'Pre-colonial trade in Zambia', *ASR*, 10, pp. 715–37.
- Roberts, A. D. (1970c) 'Nyamwezi trade', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 39–74.
- Roberts, A. D. (1973) *A History of the Bemba: Political Growth and Change in North-Eastern Zambia Before 1900* (London: Longman), 420 pp.
- Roberts, A. D. (1976) *A History of Zambia* (London: Heinemann), 288 pp.
- Robinson, D. (1975) 'The Islamic revolution of Futa Toro', *IJHS*, 8, 2, pp. 185–221.
- Robinson, K. R. (1966) 'A preliminary report on the recent archaeology of Ngonde, Northern Malawi', *JAH*, 7, 2, pp. 178–92.
- Robinson, K. R. (1972) 'The Iron Age in Malawi: a brief account of recent work', in B. Pachai (ed.), pp. 54–72.
- Robinson, K. R. and Sandelowsky, B. (1968) 'The Iron Age of Northern Malawi: recent work', *Azania*, 3, pp. 107–46.
- Roche, C. (1976) *Conquête et résistance en Casamance* (Dakar: NEA).
- Rodegem, F. M. (1964) *Onomastique rundi* (Bujumbura, mimeograph).
- Rodney, W. (1967a) *West Africa and the Atlantic Slave Trade* (Nairobi: EAPH, Paper No. 2), 28 pp.
- Rodney, W. (1967b) 'A reconsideration of the Mane invasions of Sierra Leone', *JAH*, 8, 2, pp. 219–46.
- Rodney, W. (1968) 'Jihad and social revolution in Futa Djallon in the eighteenth century', *JHSN*, 4, 2, pp. 269–84.
- Rodney, W. (1969a) 'Gold and slaves on the Gold Coast', *THSG*, 10, pp. 13–28.
- Rodney, W. (1969b) 'Upper Guinea and the significance of the origins of Africans enslaved in the New World', *JNH*, 54, 4, pp. 327–45.
- Rodney, W. (1970a) 'The historical roots of economic underdevelopment' (paper delivered at the 1970 (December) Universities of East Africa Social Science Conference, Dar es Salaam).
- Rodney, W. (1970b) *A History of the Upper Guinea Coast, 1545–1800* (Oxford: Clarendon Press), 283 pp.
- Rodney, W. (1972) *How Europe Underdeveloped Africa* (Dar es Salaam/London: TPH and Bogle L'Ouverture), 316 pp.
- Rodney, W. (1975) 'Africa in Europe and the Americas', in J. D. Fage and R. Oliver (eds), *The Cambridge History of Africa*, vol 4 (Cambridge: CUP), pp. 578–651.
- Rohlf, C. (1875) *Quer durch Afrika* (2 vols, Leipzig: Brockhaus).
- Roper, T. (1963) 'The rise of Christian Europe', *The Listener*, 28 November, p. 871.
- Ross, R. (1975) 'The "White" population of the Cape colony in the eighteenth century', *PS*, 29.
- Ross, R. (1976) *Adam Kok's Griquas: A Study in the Development of Stratification in South Africa* (Cambridge: CUP, African Studies Series No. 21), 194 pp.

- Ross, R. (1978) 'Patterns of relationships between agriculturalists and pastoralists in Southern Africa' (Paper presented at the Conference on the Iron-using Bantu-speaking Population of Southern Africa before 1800, Leiden, September).
- Rossi, E. (1936) 'La Cronaca Araba Tripolitana di Ibn Galboun', *SSL*, 3.
- Rossi, E. (1968) *Storia di Tripoli e della Tripolitania* (Rome: Istituto per l'Oriente).
- Rothberg, R. and Mazrui, A. (eds) *Protest and Power in Black Africa* (New York: OUP), 1274 pp.
- Rout, L. B. Jr. (1976) *The African Experience in Spanish America, from 1502 to the Present Day* (Cambridge: CUP), 404 pp.
- Rubin, V. and Tuden, A. (eds) (1977) *Comparative Perspectives on Slavery in New World Plantation Societies* (Annals of the New York Academy of Science, Vol. 292).
- Rugomana, J. (1957) 'Le roi du pays rundi et les hommes qui y sont venus les premiers', *Zaire*, 11, 6, pp. 625-36.
- Rwabukumba, J. and Mudandagizi, V. (1974) 'Les formes historiques de la dépendance personnelle dans l'état rwandais', *CEA*, 53, pp. 6-25.
- Ryan, V. M. (1864) *Mauritius and Madagascar* (London: Seeley, Jackson and Halliday), 340 pp.
- Ryder, A. F. C. (1964) 'A note on Afro-Portuguese ivories', *JAH*, 5, pp. 363-5.
- Ryder, A. F. C. (1965a) *Materials for West African History in Portuguese Archives* (London: Athlone Press), 92 pp.
- Ryder, A. F. C. (1965b) 'Portuguese and Dutch in West Africa before 1800', in J. F. A. Ajayi and I. Espie (eds), pp. 212-32.
- Ryder, A. F. C. (1969) *Benin and the Europeans, 1485-1897* (London: Longmans), 372 pp.
- Sa'ad, A. (1977) *Lamibe of Fombina* (Oxford: Asian Broadcasting Union).
- al-Sa'di, 'Abd al-Rahmān b. 'Abd Allāh (1656) *Ta'rikh al-Sūdān*, 1898 ed. O. Houdas and E. Benoist, with 1900 French transl. O. Houdas, 2 vols (Paris: Leroux); 1964 rev. transl. (Paris: Maisonneuve et Larose), 540 pp..
- Sahli, K. R. (1977) 'Kathaiq'an al-Maghrab al-'Uthmāni' (Documents concerning the Ottoman's Maghrib), *RHM*, 7-8, January, Arab section, pp. 40-60.
- Sahlins, M. (1972) *Stone-Age Economics* (Chicago: Aldine-Atherton), 348 pp; 2nd edn 1974 (London: Tavistock).
- Saignes, M. A. (1967) *Vida de los esclavos en Venezuela* (Caracas: Hesperides).
- Saint-Gerrais de (1736) *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau Royaume de Tunis, avec des réflexions sur la conduite d'un Consul, et un détail du commerce ...* (Paris: Ganeau Fils).
- Saley, M. (1982) 'Les états tsotsebakis des origines au XIXe siècle' (MA thesis, University of Niamey).
- Salifou, A. (1971) *Le Damagaram ou Sultanat de Zinder au XIXe siècle*, (Niamey: IRSH, EN, vol. 27), 320pp.
- Salim, A. I. (1973) *The Swahili-speaking Peoples of Kenya's Coast, 1895-1965* (Nairobi: EAPH), 272 pp.
- Salim, A. I. (1980) 'Kenya, Muslims' in *Encyclopedia of Islam*, new edn (Leiden/Paris: Brill/Maisonneuve et Larose).
- Salisbury, R. F. (1962) *From Stone to Steel* (Melbourne: Melbourne University Press/CUP).
- Sanders, E. (1969) 'The hamitic hypothesis: its origin and functions in time perspective', *JAH*, 10, 4, pp. 521-32.
- Santandrea, F. (1964) *A Tribal History of the Western Bahr el-Ghazal* (Bologna: Editrice Nigrizia), 345 pp.
- Santandrea, F. (1981) *Ethno-Geography of the Bahr el-Ghazal (Sudan): An Attempt at a Historical Reconstruction* (Bologna: Editrice Nigrizia).
- Santos, J. dos (1609/1895) *Ethiopia Oriental*, 1895 edn (2 vols, Lisbon).
- Santos, J. dos (1901) 'Ethiopia Oriental', in G. M. Theal (ed.), 1898-1903, vol. 7, pp. 1-182 (in Portuguese); pp. 183-370 (English trans.).
- Santos, T. dos (1969) 'The crisis of development theory and the problem of dependence in Latin America', in H. Bernstein (ed.), pp. 57-80.
- Sargent, R. A. (1979) 'The generations of turmoil and stress: a proliferation of states in the northern interlacustrine region c.1544-1625', in J. B. Webster (ed.), 1979 (a), pp. 231-61.
- Sarkar, J. (1919) *History of Aurangzib* (Calcutta/London: Longmans, Green & Co.).
- Sauter, R. (1963) 'Où en est notre connaissance des églises rupestres d'Éthiopie?', *AE*, 5, pp. 235-92.
- Sautter, G. (1966) *De l'Atlantique au fleuve Congo, une géographie du sous-peuplement* (Paris: Imprimerie nationale), 1102 pp.

- Savaron, C. (1928 and 1931) 'Contribution à l'histoire de l'Imerina', *BAM*, new series, 11, pp. 61-81 and 14, pp. 57-73.
- Saxon, D. E. (1982) 'Linguistic evidence for the eastward spread of Ubanguian peoples', in C. Ehret and M. Posnansky (eds), pp. 66-77.
- Scelle, G. (1906) *La traite négrière aux Indes de Castille* (2 vols, Paris: L. Larose and L. Tenin).
- Schebesta, P. (1952) *Les pygmées du Congo belge* (Brussels: Verhandelingen), 432 pp.
- Schechter, R. E. (1976) 'History and historiography on a frontier of Lunda expansion: the origins and early development of the Kanongesha' (PhD thesis, University of Wisconsin, Madison).
- Schechter, R. E. (1980) 'Apropos the drunken king: cosmology and history', in J. C. Miller (ed.), pp. 108-25.
- Schleicher, A. W. (1893) *Geschichte der Galla* (Berlin: T. Fröhlich).
- Schmidt, P. (1978) *Historical Archaeology: A Structural Approach to an African Culture* (Westport Connect.: Greenwood Press), 365 pp.
- Schoffeleers, M. J. (1968) 'Symbolic and social aspects of spirit worship among the Mang'anja' (PhD thesis, Oxford University).
- Schoffeleers, M. J. (1972a) 'The meaning and use of the name "Malawi" in oral traditions and pre-colonial documents', in B. Pachai (ed.), pp. 93-106.
- Schoffeleers, M. J. (1972b) 'The historical and political role of the M'bona cult among the Mang'anja', in T. O. Ranger and I. N. Kimambo (eds), pp. 73-94.
- Schoffeleers, M. J. (1973) 'Towards the identification of a proto-Chewa culture: a preliminary contribution', *MJSS*, 2, pp. 47-60.
- Schoffeleers, M. J. (1976) 'The Nyau societies: our present understanding', *SMJ*, 29, 1, pp. 59-68.
- Schoffeleers, M. J. (ed.) (1979a) *Guardians of the Land: Essays on Central African Territorial Cults* (Gweru: Mambo Press).
- Schoffeleers, M. J. (1979b) 'The Chisumphe and M'bona cults in Malawi: a comparative history', in M. J. Schoffeleers (ed.), 1979 (a), pp. 147-86.
- Schoffeleers, M. J. (1980) 'Trade, warfare and social inequality: the case of the lower Shire Valley of Malawi, 1590-1622 A. D.', *SMJ*, 33, 2, pp. 1-24.
- Schove, D. J. (1973) 'African droughts and the spectrum of time', in D. Dalby and R. J. H. Church (eds), *Droughts in Africa* (London: IAI), pp. 38-53; 2nd edn, 1977.
- Schumacher, P. (1949) 'Urundi', *Aequatoria*, 12, pp. 129-32.
- Schumacher, P. (1958) *Ruanda* (Fribourg: Anthropos), 1300 pp.
- Schutte, G. (1979) 'Company and colonists at the Cape', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 173-210.
- Schwartz, S. B. (1970) 'The "Macambo": slave resistance in colonial Bahia', *JSH*, 3, 4.
- Schwartz, S. B. (1977) 'Resistance and accommodation in eighteenth-century Brazil: the slaves' view of slavery', *HAHR*, 57, February.
- Schweinfurth, G. (1873) *The Heart of Africa: Three Years' Travels and Adventures in the Unexplored Regions of Central Africa, 1886-71* (2 vols, London: Low, Marston, Low & Searle).
- Sékou-Bamba, M. (1978) 'Bas-Bandama precolonial' (PhD thesis, University of Paris).
- Seligman, C. G. (1957) *Races of Africa*, 3rd edn (London: Butterworth), 236 pp.
- Séré de Rivières, E. (1965) *Histoire du Niger* (Paris: Berger-Levrault), 311 pp.
- Serjeant, R. B. (1963) *The Portuguese off the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni and European accounts of Dutch Pirates off Mocha in the Seventeenth Century* (Oxford: Clarendon Press).
- Serjeant, R. B. (1966) 'South Arabia and Ethiopia - African elements in the south Arabian population', in *Proceedings of the Third International Conference of Ethiopian Studies* (Rome).
- Serjeant, R. B. (1967) 'Société et gouvernements en Arabie du Sud', *Arabia*, 14 October.
- al-Sharqāwī, M. (1957) *Misr fi 'l-qarn al-thāmin 'ashar* (Egypt in the 18th century) (3 vols, Cairo).
- Shaw, Rev. G. A. (1893 and 1894) 'The Arab element in South-East Madagascar', *AA*, 5, pp. 99-109 and 6, pp. 205-10.
- Shaw, S. J. (1962a) *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798* (Princeton: NJ: PUP, Princeton Oriental Studies No. 19), 451 pp.
- Shaw, S. J. (1962b) *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century: The Nizamname i Misir of Cezzar Ahmed Pasha*, ed. and tr. by S. J. Shaw (Cambridge, Mass.: HUP, Harvard Middle Eastern Monograph 7).
- Shaw, S. J. (1969) *The Budget of Ottoman Egypt, 1005 1006/1596-1597* (The Hague: Mouton), 210 pp.
- Shaw, T. (1970) *Igbo-Ukwu: An Account of Archaeological Discoveries in Eastern Nigeria* (2 vols,

- London: Faber & Faber for the IAS, University of Ibadan).
- Shaw, T. (1977) 'Questions in the holocene demography of West Africa', in *African Historical Demography I: Proceedings of a Seminar held in the Centre of African Studies, University of Edinburgh (29th and 30th April)* (Edinburgh: EUP), pp. 105-21.
- Shaw, T. (1978) *Nigeria: Its Archaeology and Early History* (London: Thames & Hudson).
- Shaw, T. (1981) 'Towards a pre-historic demography of Africa', *African Historical Demography* (Edinburgh), 2.
- Shea, P. J. (1983) 'Approaching the study of production in rural Kano', in B. M. Barkindo (ed.), pp. 93-115.
- Shepherd, J. F. (1969) 'Estimates of "invisible" earnings in the balance of payments of the British North American colonies, 1769-1772', *JEH*, 29, 2.
- Shepherd, J. F. and Walton, G. M. (1972) *Shipping, Maritime Trade, and the Economic Development of Colonial North America* (Cambridge: CUP).
- Sheridan, R. (1970) *The Development of the Plantations to 1750: An Era of West Indian Prosperity, 1750-1775* (Bridgetown, Jamaica: CUP), 120 pp.
- Sheriff, A. M. H. (1971) 'The rise of a commercial empire: an aspect of the economic history of Zanzibar, 1770-1873' (PhD thesis, University of London).
- Sheriff, A. M. H. (1980) 'Tanzanian societies at the time of partition', in M. H. Y. Kaniki (ed.), *Tanzania Under Colonial Rule* (London: Longman), pp. 11-50.
- Sherwood, H. N. (1923) 'Paul Cuffee', *JNH*, 8, 2, pp. 153-229.
- Shiroya, O. J. E. (unpublished (a)) 'The Lugbara: at the nexus of three worlds', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol 1.
- Shiroya, O. J. E. (unpublished (b)) 'Ethnic assimilation and political integration: the Lugbara, Alur and their neighbours', in D. Denoon (ed.), forthcoming.
- Sidibé, B. K. (1972) 'The story of Kaabu: its extent and people' (unpublished paper, Conference on Manding Studies, London).
- Sidibé, B. K. (1974) 'The Nyanchos of Kaabu' (unpublished paper, Indiana University African Studies Programme).
- Silveira, L. (1946) *Edição Nova do Tratado Breve dos Rios de Guiné pelo Capitão André Alvares D'Almada* (Lisbon).
- Sinclair, P. (1977) 'First steps towards the reconstruction of the rural economy of the Zimbabwe state' (Paper presented at the International Conference on Southern African History, National University of Lesotho, Roma).
- Skinner, E. P. (1964) *The Mossi of Upper Volta: The Political Development of a Sudanese People* (Stanford: SUP), 236 pp.
- Smaldone, J. P. (1977) *Warfare in the Sokoto Caliphate* (Cambridge: CUP), 228 pp.
- Smith, A. (1970) 'Some notes on the history of Zazzau under the Hausa kings', in M. J. Mortimore (ed.), pp. 82-101.
- Smith, A. (1976) 'The early states of the Central Sudan', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), 2nd edn, pp. 158-201.
- Smith, M. G. (1967) 'A Hausa kingdom: Maradi under Dan Baskore, 1845-75', in C. D. Forde and P. M. Kaberry (eds), pp. 93-122.
- Smith, M. G. (1983) 'The Kano chronicle as history', in B. M. Barkindo (ed.), pp. 31-56.
- Smith, P. (1981) 'Personnages de légende', *CCB*, pp. 244-53.
- Smith, R. (1979) 'Carpaccio's African gondolier', *ISAR*, 34, pp. 47-52.
- Soka, L. D. (1953) *Mbiri ya Alomwe* (London: Macmillan).
- Southhall, A. W. (1953) *Alur Society* (Nairobi: OUP), 397 pp.
- Southhall, A. W. (1954) 'Alur tradition and its historical significance', *UJ*, 18, 2, pp. 137-65.
- Southhall, A. W. (1970) 'Rank and stratification among the Alur and other Nilotic peoples', in A. Tuden and Plotnicov (eds), *Social Stratification in Africa* (London: Macmillan), pp. 31-46.
- Sow, A. I. (1971) *Le filon du bonheur éternel par Mouhammadou Samba Mambeya* (Paris: Colin).
- Sowunmi, M. A. (1978) *Palynological Studies in the Rivers State* (University of Port Harcourt, School of Humanities Seminars).
- Spaulding, J. L. (1971) 'Kings of sun and shadow: a history of the Abdallab provinces of the Northern Sennar Sultanate, 1500-1800 A.D.' (PhD thesis, Columbia University).
- Spaulding, J. L. (1972) 'The Funj: a reconsideration', *JAH*, 13, 1, pp. 39-53.
- Spear, T. T. (1974) 'Tradition myths and historian's myths: variations on the Singwaya theme of Miji Kenda origins', *HA*, 1, pp. 67-84.
- Spear, T. T. (1976) 'The Miji Kenda, 1550-1900', in B. A. Ogot (ed.), 1976 (b), pp. 262-85.

- Spear, T. T. (1978) *The Kaya Complex: A History of the Miji Kenda Peoples of the Kenya Coast to 1900* (Nairobi: KLB & EALB).
- Spear, T. T. (1981) *Kenya's Past* (Nairobi: Longman), 155 pp.
- Spratlin, V. B. (1938) *Juan Latino: Slave and Humanist* (New York: Spinner Press Inc.).
- Stanley, S. and Karsten, D. (1968) 'The Luwa system of the Garbiččo', *Paideuma*, 14, pp. 93-102.
- Stein, R. (1978) 'Measuring the French slave trade, 1723-1792', *JAH*, 19, 4, pp. 515-21.
- Steinhart, E. I. (1981) 'Herders and farmers', in C. C. Steward and D. Crummey (eds), *Modes of Production in Africa* (London: Sage Publications), pp. 115-56.
- Stewart, C. C. (1976) 'Southern Saharan scholarship and the *Bilād al-Sūdān*', *JAH*, 17, pp. 73-93.
- Stitz, V. (1974) *Studien zur Kulturgeographie Zentraläthiopiens* (Bonn: Dümmler).
- Stokes, E. and Brown, R. (eds) (1966) *The Zambezi Past: Studies in Central African History* (Manchester: MUP), 427 pp.
- Strandes, J. (1899/1961) *Die Portugiesenzeit von Deutsch- und Englisch-Ost Afrika* (Berlin: D. Reimer); English trans. J. F. Wallwork, *The Portuguese Period in East Africa* (Nairobi: EALB), 378 pp.
- Straube, H. (1957) 'Das Dualsystem und die Halaka-Verfassung der Dorse', *Paideuma*, 6, pp. 342-53.
- Straube, H. (1963) *Westkuschitische Völker Süd-Äthiopiens*, with a contribution by Schutz-Weider (Stuttgart: Kohlhammer), 411 pp.
- Struck, B. (1911) 'Bemerkungen über die "Mbandwa" des Zwischenseengebiets', *ZFE*, 43, 3/4, pp. 516-21.
- Stuhlmann, F. (1894) *Mit Emin Pascha ins Herz von Afrika* (Berlin: D. Reimer), 902 pp.
- Sulzmann, E. (1983) 'Orale Tradition und Chronologie: Der Fall Baboma-Bolia', in Feik Nzuji et al. (eds), *Mélanges de culture et linguistique africaine publiés à la mémoire de Leo Stappers* (Berlin: Mainzer Afrika Studien Bd. 3), pp. 525-86.
- Suret-Canale, J. (1970) *La République de Guinée* (Paris: Editions sociales), 431 pp.
- Suret-Canale, J. (1971) 'The Western Atlantic coast, 1600-1800', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 387-440; 1976 edn, pp. 456-511.
- Sutherland-Harris, N. (1970) 'Zambian trade with Zumbo in the 18th century', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 231-42.
- Sutton, J. E. G. (1979) 'Towards a less orthodox history of Hausaland', *JAH*, 20, 2, pp. 179-201.
- Sutton, J. E. G. (1983) 'A New look at the Inyanga terraces', *ZH*, 19, pp. 12-19.
- Sutton, J. E. G. and Roberts A. (1968) 'Uvinza and its salt industry', *Azania*, 3, pp. 45-86.
- Swartz, A. (1971) *Tradition et changements dans la société guéré* (Paris: ORSTOM, Mémoires No. 52), 259 pp.
- Sy, A. A. (1979) 'La geste tiedo' (PhD thesis, Dakar).
- Tacchi, A. (1892) 'King Andrianampoinimerina and the early history of Antananarivo and Ambohimanga', *AA*, pp. 474-96.
- Tamakloe, E. F. (1931) *A Brief History of the Dagbamba People* (Accra: Government Printer), 76 pp.
- Tamrat, T. (1970) 'The Abbots of Dābrā Hayq, 1248-1535', *JES*, 7, pp. 87-117.
- Tamrat, T. (1972) *Church and State in Ethiopia, 1270-1527* (Oxford: Clarendon Press), 327 pp.
- Tamrat, T. (1977) 'Ethiopia, the Red Sea and the Horn', *Cambridge History of Africa*, vol. 3 (Cambridge: CUP), pp. 98-182.
- Tardits, C. (1980) *Le royaume bamoum* (Paris: Armand Colin), 1078 pp.
- Tardits, C. (ed.) (1981) *Contribution de la recherche ethnologique à l'histoire des civilisations du Cameroun* (2 vols, Paris: Editions du CNRS), 597 pp.
- Tassy, L. de (1757) *Histoire des états barbaresques qui exercent la piraterie* (Paris: Chaubert).
- Tauxier, L. (1912) *Le Noir du Soudan* (Paris: Larose).
- Tauxier, L. (1917) *Le Noir du Yatenga* (Paris: Larose), 790 pp.
- Tauxier, L. (1921) *Le Noir de Bondoukou* (Paris: Leroux).
- Tauxier, L. (1924) *Nouvelles notes sur le Mossi et le Gourounsi* (Paris: Larose).
- Tauxier, L. (1942) *Histoire des Bambara* (Paris: Librairie orientaliste P. Geuthner), 226 pp.
- Taylor, J. G. (1979) *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment* (London: Macmillan).
- Teixeira da Mota, A. (1954) *Guiné Portuguesa* (2 vols, Lisbon: Agencia Geral do Ultramar).
- Teixeira da Mota, A. (1969) 'Un document nouveau pour l'histoire des Peul au Sénégal pendant les 15^e et 16^e siècles', *BCGP*, 96, pp. 781-860.

- Teixeira da Mota, A. (1975) 'Gli avori africani nella documentazione portoghese dei secoli XV-XVII', *Africa*, 30, 4, pp. 580-9.
- Tellez, B. (1710) *Travels of the Jesuits in Ethiopia* (London).
- Temini, A. (1978) 'Al-Khalfiya al-diniya lis-sirā al-isbani al-'uthmani' (The religious background to the duel between Spain and the Ottoman), *RHM*, 10-11, January, Arab section, pp. 5-44.
- Temini, A. (1983) *Mujaz al-dafā'ir al-arabiya wa'l-turkiya bil-Jazā'ir* (Sommaire des registres turcs et arabes d'Alger) (Tunis: Publications de l'ISD), 169 pp. in Arabic + 26 pp. in French.
- Terpestra, H. (1960) 'Nederlands gouden tijd an de Goudkust', *Tijdschrift voor Geschiedenis*, 73, 3.
- Terrasse, H. (1949-50) *Histoire du Maroc* (2 vols, Casablanca: Atlantides).
- Theal, G. M. (ed.) (1898-1903) *Records of South-Eastern Africa* (9 vols, London/Cape Town: Government of Cape Town).
- Theal, G. M. (1910) *Ethnography and Condition of South Africa before A.D. 1505* (London: George Allen & Unwin).
- Thomas, F. M. (1958) *Historical Notes on the Bisa Tribe of Northern Rhodesia* (Lusaka: Rhodes-Livingstone Institute), 52 pp.
- Thomas, J. M. C. (1979) 'Emprunt ou parentés', in S. Bahuchet, *Pygmées de Centrafrique* (Paris), pp. 141-69.
- Thomassin, L. (1900) 'Notes sur le royaume de Mahabo', *NRE*, 6, pp. 395-413.
- Thompson, R. F. and Cornet, J. (1982) *The Four Moments of the Sun: Kongo Art in Two Worlds* (Washington: National Art Gallery).
- Thornton, J. K. (1977a) 'Demography and history in the kingdom of Kongo, 1550-1750', *JAH*, 18, 4, pp. 597-30.
- Thornton, J. K. (1977b) 'Eighteenth-century baptismal register and the demographic history of Manguzo', in C. Fyfe and D. McMaster (eds), pp. 405-15.
- Thornton, J. K. (1978) 'A resurrection for the Jaga', *CEA*, 69-70, pp. 223-7.
- Thornton, J. K. (1980) 'The slave trade in eighteenth-century Angola: Effects on demographic structures', *CJAS*, 14, 3, pp. 417-28.
- Thornton, J. K. (1981a) 'The chronology and causes of the Lunda expansion to the west c.1700-1852', *ZJH*, 1, pp. 1-13.
- Thornton, J. K. (1981b) 'The demographic effect of the slave trade on Western Africa, 1500-1800, in C. Fyfe and D. McMaster (eds), vol 2, pp. 691-720.
- Thornton, J. K. (1983a) 'Catholicism in Kongo, 1491-1750', *JAH*, 25, pp. 147-67.
- Thornton, J. K. (1983b) *The Kingdom of Kongo in the Era of the Civil Wars, 1641-1718* (Madison: UWP), 193 pp.
- Tiendrebeogo, Y. (1964) *Histoire et coutumes royales des Mossi de Ouagadougou*, new edn with annotations by R. Pageard (Ouagadougou: Naba).
- Tilho, J. (1911) *Documents scientifiques*, vol 2 (Paris: Imprimerie du NLE).
- Timowski, M. (1974) *Le développement et la régression chez les peuples de la Boucle du Niger à l'époque précoloniale* (Warsaw: Warsaw University).
- Toplin, R. B. (1972) *The Abolition of Slavery in Brazil* (New York: Atheneum).
- Torres, D. de (1667) *Histoire des chérifs ...* trans. Duc d'Angoulême (3 vols, Paris: T. Jolly).
- Tosh, J. (1978) *Clan Leaders and Colonial Chiefs in Lango, the Political History of an East African Stateless Society, 1800-1939* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 293 pp.
- Toure, M. (1974) *Mande Influences in the Gyaman Kingdom*, Colloquium, Bonduku, January.
- Toussaint, A. (1967) *La Route des Iles: Contribution à l'histoire maritime des Mascareignes*.
- Toussaint, A. (1971) *Histoire de l'île Maurice* (Paris: PUF), 128 pp.
- Toussaint, A. (1972) *Histoire des Iles Mascareignes* (Paris: Berger-Levrault), 351 pp.
- Tovonkery (1915) *Lovantsofina Milaza ny Tantara Nihavian'ny Mpanjaka Sakalava Samy Hofa Eto Amin'ny Faritany Maromandia*, Document 620, Bibliothèque Poirier, University of Madagascar.
- Tracey, H. (1940) *António Fernandes, Descobridor do Monomotapa, 1514-1515* (Lisbon/Lourenço Marques: Imprensa nacional), 92 pp.
- Traoré, D. (1937) 'Notes sur le royaume mandingue de Bobo', *L'éducation africaine*, 26, pp. 58-9.
- Trimingham, J. S. (1949) *Islam in the Sudan* (Oxford: Clarendon Press), 280 pp.
- Trimingham, J. S. (1964) *Islam in East Africa* (Oxford: Clarendon Press), 198 pp.
- Trimingham, J. S. (1970) *A History of Islam in West Africa* (Oxford: OUP), 262 pp.
- Tucker, A. N. and Bryan, M. A. (1966) *The Non-Bantu Languages of North-Eastern Africa* (London: OUP).

- Tundu, K. Y. (1981) 'Le royaume de Bene Kalundwe: des origines à 1902' (First degree dissertation, Lubumbashi).
- al-Tunisi, Muhammad ibn 'Umar (1951) *Voyage au Oaday* trans. by Perron (Paris).
- al-Tunisi, Muhammad ibn 'Umar (1965) *Tashid al-adhhan bi-sirat Bilad al-'Arab wa l'Sudan* (Cairo: Egyptian General Organization for Authorship, Information and Publishing).
- Turnbull, C. M. (1961) *The Forest People* (London: Chatto and Windus), 249 pp.
- Turnbull, C. M. (1966) *Wayward Servants: The Two Worlds of the African Pygmies* (London: Eyre and Spottiswoode), 390 pp.
- UNESCO (1963) *Nomades et nomadisme au Sahara* (Paris), 195 pp.
- UNESCO (1979) *The African Slave Trade from the Fifteenth to the Nineteenth Century*, General History of Africa, Studies and Documents No. 2 (Paris: UNESCO), 330 pp.
- UNESCO (1980) *Historical Relations across the Indian Ocean*, General History of Africa, Studies and Documents No. 3 (Paris: UNESCO), 198 pp.
- Unomah, A. C. and Webster, J. B. (1976) 'East Africa: the expansion of commerce', in J. E. Flint (ed.), pp. 270-318.
- Uribe, J. J. (1963) 'Esclavos y señores en la sociedad colombiana del siglo XVIII', *Anuario colombiano de historia social y de la cultura*, vol. 1.
- Uring, N. (1928) *The Voyages and Travels of Captain Nathaniel Uring, 1701*, ed. by A. Dewar (London: Cassel and Co.).
- Urvoy, Y. F. (1936) *Histoire des populations du Soudan central* (Paris: Larose), 350 pp.
- Urvoy, Y. F. (1949) *Histoire de l'empire du Bornu* (Paris: Larose, Mémoires de l'IFAN No. 7), 562 pp.
- Urvoy, Y. F. (1978) *Wakar Bagauda Ta Kano* (Zaria: NNPC).
- Usman, Y. B. (1978) 'The dynastic chronologies of three polities of Katsina', *BIFAN* (B), 40, 2, pp. 396-414.
- Usman, Y. B. (1979a) 'The transformation of political communities', in Y. B. Usman (ed.), 1979 (b), pp. 34-55.
- Usman, Y. B. (ed.) (1979b) *Studies in the History of the Sokoto Caliphate The Sokoto Seminar Papers* (Lagos: Third Press International), 504 pp.
- Usman, Y. B. (1981) *The Transformation of Katsina (1400-1883) - The Overthrow of the Saraut System and the Establishment of the Emirate* (Zaria: ABUP).
- Usman, Y. B. (1983) 'A reconsideration of the history of relations between Borno and Hausaland before 1804 A. D.', in Y. B. Usman and N. Alkali (eds), pp. 175-204.
- Usman, Y. B. and Alkali, M. N. (eds) (1983) *Studies in the History of Precolonial Borno* (Zaria: NNPC).
- Vail, H. L. (197) 'Tumbuka historical interviews: oral sources compiled in 1969-71.' (Unpublished, copies deposited in Department of History, Chancellor College, University of Malawi).
- Vail, H. L. (1972a) 'Religion, language and tribal myth: the Tumbuka and Chewa of Malawi', in M. J. Schoffeleers (ed.), 1979 (a), pp. 209-33.
- Vail, H. L. (1972b) 'Suggestions towards a reinterpreted Tumbuka history', in B. Pachai (ed.), pp. 148-67.
- Vail, H. L. (1974) 'Trade and politics in pre-colonial northern Malawi: the strange relationship' (Department of History, University of Zambia, Seminar No. 7).
- Valensi, L. (1967) 'Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIIIe siècle', *AESC*, 22, pp. 1267-88.
- Valensi, L. (1969) *Le Maghreb avant la prise d'Alger, 1790-1830* (Paris: Flammarion), 141 pp.
- Valensi, L. (1977) *Fellahs tunisiens: l'économie rurale et la vie des campagnes aux 18e et 19e siècles* (Paris/The Hague: Mouton), 421 pp.
- Vallier (1898) 'Etudes ethnologiques sur les Bezanozano', *NRE*, 3, pp. 65-84.
- Van Avermaet, J. and Mbuya, B. (1954) *Dictionnaire kiluba-français* (Tervuren: MRAC, ser. in 8°, No. 12).
- Van den Byvang, L. (1937) 'Notice historique sur les Balunda', *Congo*, 1, 4, pp. 426-38; 1, 5, pp. 548-62; 2, 2, pp. 193-208.
- Van der Burgt, J. M. (1903) *Dictionnaire français-kirundi* (Bois-le-Duc: Société de l'illustration catholique), 648 pp.
- Van der Kerken, G. (1944) *L'ethnie mongo* (Brussels: Institut royal colonial belge).

- Van Gennep, A. (1904) *Tabou et totémisme à Madagascar* (Paris: E. Leroux, Mondes d'Outre-mer, série Histoire).
- Van Noten, F. (1972) *Les tombes du roi Cyirima Rujugira et de la reine Nyirayuhi Kanjogera: description archéologique* (Tervuren: MRAC), 82 pp.
- Van Overbergh, C. (1908) *Les Basonge* (Brussels: A. de Witt), 564 pp.
- Vansina, J. (1961) *De la tradition orale; essai de méthode historique* (Tervuren: MRAC, Mémoire No. 36).
- Vansina, J. (1962a) 'A comparison of African kingdoms', *Africa*, 32, 4, pp. 218-39.
- Vansina, J. (1962b) *L'évolution du royaume Rwanda des origines à 1900* (Brussels: ARSOM), 100 pp.
- Vansina, J. (1962c) 'Long-distance trade routes in Central Africa', *JAH*, 3, 3, pp. 375-90.
- Vansina, J. (1963) 'Note sur l'origine du royaume du Congo', *JAH*, 4, pp. 33-8.
- Vansina, J. (1965) *Les anciens royaumes de la savane* (Léopoldville: IRES), 250 pp.
- Vansina, J. (1966a) *Kingdoms of the Savanna: A History of Central African States until the European Occupation*, trans. of *Les anciens royaumes de la savanne* (Madison: UWP), 364 pp.
- Vansina, J. (1966b) *Introduction à l'ethnographie du Congo* (Kinshasa: Université Lovanium, Editions universitaires du Congo, No. 1), 227 pp.
- Vansina, J. (1967) 'Note sur la chronologie du Burundi ancien', *BARSOM*, 3, pp. 429-44.
- Vansina, J. (1971) 'Once upon a time: oral traditions as history in Africa', *Daedalus*, 100, 2, pp. 442-68.
- Vansina, J. (1972) *La légende du passé: Traditions orales du Burundi* (Tervuren: MRAC), 257 pp.
- Vansina, J. (1973a) 'L'influence du mode de compréhension historique d'une civilisation sur ses traditions d'origine', *BARSOM*, pp. 220-40.
- Vansina, J. (1973b) *The Tio Kingdom of the Middle Congo, 1880-1892* (London: OUP), 586 pp.
- Vansina, J. (1974) 'Les langues bantoues et l'histoire', in *Mélanges H. Deschamps* (Paris), pp. 171-84.
- Vansina, J. (1978) *The Children of Woot: A History of the Kuba Peoples* (Madison: UWP), 394 pp.
- Vansina, J. (1978) 'Finding food and the history of pre-colonial Equatorial Africa: a plea', *AEH*, 7, pp. 9-19.
- Vansina, J. (1981) 'Tentative hypothesis: Long-term population history in the African rain forests', in C. Fyfe and D. McMaster (eds), vol. 2, pp. 757-60.
- Vansina, J. (1983a) 'Is elegance proof? Structuralism and African history', *HA*, 10, pp. 307-48.
- Vansina, J. (1983b) 'The peoples of the forest', in D. Birmingham and P. Martin (eds), pp. 75-117.
- Vansina, J. (1984a) 'Equatorial Africa and Angola: migrations and the first states', in D. T. Niane (ed.), pp. 551-77.
- Vansina, J. (1984b) 'Western Bantu expansion', *JAH*, pp. 131-49.
- Van Thiel, H. (1911) 'Buzinza unter der Dynastie der Bahinda', *Anthropos*, pp. 497-520.
- Van Velsen, J. (1959) 'Notes on the history of the lakeside Tonga of Nyasaland', *AS*, 18, 3, pp. 105-17.
- Van Wing, J. and Penders, C. (1928) *Le plus ancien dictionnaire bantu* (Leuven: Bibl. CXXVII).
- Vellut, J. L. (1972) 'Notes sur le Lunda et la frontière luso-africaine 1700-1900', *EHA*, 3, pp. 61-166.
- Verhulpen, E. (1936) 'Baluba et Balubaises du Katanga' (Anvers: Les éditions de l'avenir belge).
- Vérin, P. (1971) 'Notes sur les collections de Vohémar', *Taloha*, 4, pp. 225-9.
- Vérin, P. (1975) *Les échelles anciennes du commerce sur les côtes nord de Madagascar* (2 vols, Lille: University of Lille).
- Verlinden, C. (1957) 'La colonie italienne de Lisbonne et le développement de l'économie métropolitaine et coloniale portugaise', in *Studi in Onore di A. Saponi*, Vol. I (Milan).
- Verlinden, C. (1971) 'Die überseeischen Kolonialreiche', in *Saeculum Weltgeschichte*, 6, pp. 73-122.
- Vial, M. (1954) 'La royauté Antankarana', *BAM*, 92, pp. 3-26.
- Vidal, C. (1967) 'Anthropologie et histoire: le cas du Ruanda', *CIS*, pp. 143-57.
- Vidal, C. (ed.) (1974) 'Le problème de la domination étatique au Rwanda: histoire et économie', *CEA*, 53, pp. 1-191.
- Vienne, E. (1900) *Notice sur Mayotte et les Comores* (Exposition universelle).
- Vila Vilar, E. (1977a) 'The large-scale introduction of Africans into Vera Cruz and Cartagena', in V. Rubin and A. Tuden (eds), pp. 267-80.
- Vila Vilar, E. (1977b) *Hispano-America y el comercio de esclavos: los asientos portugueses* (Seville: Escuela de Estudios hispanoamericanos).
- Vix, A. (1911) 'Beitrag zur Ethnologie des Zwischenseengebiets von Deutsch-Ostafrika', *ZFE*, 43, 3/4, pp. 502-15.

- al-Wafrani, Muḥammad al-Saghir (1888-9) *Muzhat al-Hadi*, trans. by O. Houdas (Paris: E. Leroux).
- Wagner, E. (1975) 'Imamat und Sultanat in Harar', *Saeculum*, 26, pp. 283-92.
- Wagner, E. (1976) 'Die Chronologien de frühen muslimischen Herrscher in Athiopien nach den Harariner Emirislisten', in *Festschrift Eugen Ludwig Rapp* (Meisenheim-an-der-Glan), pp. 186-204.
- Wagner, E. (1979) 'Neues Material zur "Ausa-Chronik"', in *Festschrift Hans Robert Roemer* (Beirut: Fritzsteiner-Austria), pp. 657-73.
- Walkley, C. E. J. (1935) 'The story of Khartoum', *SNR*, 18, Part 2, pp. 221-41.
- Wallerstein, I. (1974) *Capitalist Agriculture and Organ of the European World Economy in the Sixteenth Century* (London: Academic Press).
- Wallerstein, I. (1976) 'The three stages of African involvement in the world economy', in P. C. W. Gutkind and I. Wallerstein (eds), *The Political Economy of Contemporary Africa* (London: Sage Publications), pp. 30-57.
- Walter, B. J. (1970) 'Territorial expansion of the Nandi of Kenya, 1500-1905' (PhD thesis, OHCIS).
- Walvin, J. (1972) *The Black Presence: A Documentary History of the Negro in England* (New York: Schocken Books).
- Walvin, J. (1973) *Black and White: the Negro and English Society. 1555-1945* (London: Allen Lane and Penguin Press), 273 pp.
- Walz, T. (1975) 'The trade between Egypt and Bilād al-Sūdān, 1700-1820' (PhD thesis, Boston University).
- Warren, R. (1980) *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: NLB and Verso).
- Weatherby, J. (1979) 'The rain drums of the Sor', in J. B. Webster (ed.), pp. 313-31.
- Webster, J. B. (1976a), 'Lira Palwo: an expanding Acholi state', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), pp. 291-319.
- Webster, J. B. (1976b) 'Noi! Noi! Famine as an aid to interlacustrine chronology', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), pp. 1-37.
- Webster, J. B. (1977) 'Ivory and slaves and the southwestern expansion of the Yao', (History research paper, Chancellor College, University of Malawi).
- Webster, J. B. (ed.) (1979a) *Chronology, Migration and Drought in Interlacustrine Africa* (London: Longman and Dalhousie University Press), 345 pp.
- Webster, J. B. (1980) 'Drought, migration and chronology in the Lake Malawi littoral', *TJH*, 9, 1-2, pp. 70-90.
- Webster, J. B. (at press (a)) 'Otuke and Mugoro: the age of Asonya', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 1.
- Webster, J. B. (at press (b)) *The Palwo-Pakoyo Exodus, 1680-1760*.
- Webster, J. B. (at press (c)) 'The second Babito dynasty in Bunyoro-Kitara and the formation of the new states, c.1650-1780', in D. Denoon (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 2.
- Webster, J. B. (at press (d)) *Nyilak and Nyipir: Hero Ancestors of the Alur*.
- Webster, J. B. et al. (1973) *The Iteso During the Asonya* (Nairobi: EAPH), 189 pp.
- Weiskel, T. C. (1980) *French Colonial Rule and the Baule Peoples, 1889-1911* (Oxford: Clarendon Press), 323 pp.
- Were, G. S. (1967) *A History of the Abaluyia of Western Kenya c. 1500-1930* (Nairobi: EAPH), 206 pp.
- Were, G. S. and Wilson, D. A. (1968 and 1972) *East Africa through a Thousand Years* (Nairobi: Evans Bros.), 344 pp; 2nd edn 1972.
- Wheeler, A. (at press) 'Mwenge and Kitagwenda', in D. Denoon (ed.), forthcoming.
- White, C. M. N. (1962) 'The ethno-history of the Upper Zambezi', *AS*, 21, pp. 10-27.
- Wilbur, C. M. (1967) *Slavery in China during the Former Han Dynasty* (New York: Russell and Russell).
- Wilks, I. G. (1957) 'The rise of the Akwamu Empire, 1650-1710' *THSG*, 3, 2, pp. 99-136.
- Wilks, I. G. (1960) 'The Ashanti kings in the eighteenth century', *JAH*, 1, 1, pp. 83-96.
- Wilks, I. G. (1961) *The Northern Factor in Ashanti History* (Legon-Accra: IAS, University College of Ghana), 46 pp.
- Wilks, I. G. (1962a) *The Tradition of Islamic Learning in Ghana* (Legon).
- Wilks, I. G. (1962b) 'A Medieval trade-route from the Niger to the Gulf of Guinea', *JAH*, 3, 2, pp. 337-41.
- Wilks, I. G. (1962c) 'The Mande loan element in Twi', *GNQ*, 4, pp. 26-8.
- Wilks, I. G. (1965) 'A note on the early spread of Islam in Dagomba', *THSG*, 8, pp. 87-98.
- Wilks, I. G. (1966a) 'Aspects of bureaucratization in Ashanti in the 19th century', *JAH*, 7, pp. 215-32.

- Wilks, I. G. (1966b) 'The position of Muslims in Metropolitan Ashanti in the early nineteenth century', in I. M. Lewis (ed.), pp. 318-23.
- Wilks, I. G. (1971a) 'The Mossi and Akan states, 1500-1800', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 344-86.
- Wilks, I. G. (1971b) 'Asante policy towards the Hausa trade in the 19th century', in C. Meillassoux (ed.), pp. 124-141.
- Williams, E. (1975) *Asante in the Nineteenth Century: The Structure and Evolution of a Political Order* (Cambridge: CUP), 800 pp.
- Willan, T. S. (1959) *Studies in Elizabethan Foreign Trade* (Manchester: MUP), 349 pp.
- William-Myers, A. J. (1978a) 'The Nsenga of Central Africa: political and economic aspects of clan history, 1700-1900' (PhD thesis, UCLA, Los Angeles).
- William-Myers, A. J. (1978b) 'Nsenga historical texts: interviews from Petauke and Feira districts of Zambia' (Unpublished, copies in University of California at Los Angeles and Department of History, University of Malawi).
- Williams, E. (1970) *From Columbus to Castro: The History of the Caribbean, 1492-1969* (London: Andre Deutsch), 576 pp.
- Williamson, K. (1971) 'The Benue-Congo languages and Ijo', in J. Berry and J. H. Greenberg (eds), *Linguistics in Sub-Saharan Africa* (Mouton), pp. 245-306.
- Willis, J. R. (1971) 'The Western Sudan from the Moroccan invasion to the death of al-Mukhtar al-Kunti' in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 441-83.
- Willis, J. R. (1981) *A State in the Making* (Bloomington, Ind.).
- Willis, R. G. (1968) 'The Fipa', in A. D. Roberts (ed.), 1968 (a), pp. 82-95.
- Wilson, A. (1972) 'Long-distance trade and the Luba Lomani empire', *JAH*, 13, 4, pp. 575-89.
- Wilson, A. (1978) 'The kingdom of Kongo to the mid-seventeenth century' (PhD thesis, London University).
- Wilson, A. (1979) 'The kingdom of Kongo in the 16th and 17th centuries' (approximate title) (dissertation, SOAS, London).
- Wilson, J. F. M. (at press (a) 'Guineafowl and bushbuck in Toro', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 1.
- Wilson, J. F. M. (at press (b) 'The foundations of Toro kingdom, 1830-1860', in D. Denoon (ed.), forthcoming.
- Wilson, M. (1958) *Peoples of the Nyasa-Tanganyika Corridor* (Cape Town: AS), 75 pp.
- Wilson, M. (1969a) 'The Sotho, Venda and Tsonga', in M. Wilson and L. Thompson (eds), vol. 1, pp. 131-86.
- Wilson, M. (1969b) 'The Nguni people', in M. Wilson and L. Thompson (eds), vol. 1.
- Wilson, M. and Thompson, L. M. (eds) (1969, 1971) *The Oxford History of South Africa* (Oxford: Clarendon Press), 2 vols.
- Wolff, J. (1964) *Negersklaveri und Negerhandel in Hochperu 1545-1640 in Lateinamerika* (Köln: Böhlau-Verlag).
- Womersley, H. (1984) 'Legends and the history of the Luba', in T. Q. Reeve (ed.), *Legends and History of the Luba* (Los Angeles: Cross Roads Press).
- Wondji, C. (1973-80) *Enquêtes orales en pays neyo, bété, godié et dida*, (unpublished).
- Wright, A. C. A. (1989) 'Maize names as indicators of economic contacts', *UJ*, 13, pp. 61-81.
- Wright, J. (1971) *Bushman Raiders of the Drakensberg, 1840-1870* (Pietermaritzburg: University of Natal Press), 235 pp.
- Wright, J. (1977) 'San history and non-San historians', in *The Societies of Southern Africa in the 19th and 20th Centuries*, vol. 8 (London).
- Wrigley, C. C. (1958) 'Some thoughts on the Bachwezi', *UJ*, 22, 1, pp. 11-21.
- Wrigley, C. C. (1981) 'Population and history: some innumerate reflexions', in *African Historical Demography - Vol. II: Proceedings of a seminar held in the Centre of African Studies, University of Edinburgh, 24th and 25th April 1981* (Edinburgh: University of Edinburgh), pp. 17-31.
- Wrigley, E. A. (1983) 'The growth of population in eighteenth-century England: A conundrum resolved', *PP*, 98 (February).
- Wunder, H. (1978) 'Peasant organization and class conflict in East and West Germany', *PP*, 78, pp. 47-55.
- Yahya, D. (1981) *Morocco in the 16th century* (Ibadan: Humanities Press).
- Yoder, J. C. (1977) 'A people on the edge of empires: a history of the Kanyok of Central Zaire (PhD thesis, Northwestern University).

- Yoder, J. C. (1980) 'The historical study of a Kanyok genesis myth: the tale of Citend a Mfumu', in J. C. Miller (ed.), pp. 82-107.
- Young, T. C. (1932/1971) *Notes on the History of the Tumbuka-Kamanga Peoples in the Northern Province of Nyasaland* (London: The Religious Tract Society); 1971 edn (London: Frank Cass).
- Zahan, D. (1958) 'La notion d'écliptique chez les Bambara et les Dogon du Soudan français', *NA*, 80, October, pp. 108-11.
- Zahan, D. (1960) *Sociétés d'initiation bambara: le N'domo; le Kore* (Paris/The Hague: Mouton), 438 pp.
- Zahan, D. (1967) 'The Mossi kingdoms', in C. D. Forde and P. M. Kaberry (eds), pp. 152-78.
- Zarncke, F. (1876-9) *Der Priester Johannes* Abhdl.d.philhist.Cl.d.kgl. sachs.Ges.d.Wiss., vols 7 and 8 (Leipzig: Hirzel S. Verlag).
- Zeltner, J. C. (1979) *Les Arabes dans la région du lac Tchad* (Sarh, Chad: Centre d'études linguistiques, Collège Charles Lwanga).
- Zurara, G. E. de (1896, 1899) *Cronica dos feitos de Guiné* (*The Chronicle of the Discovery and Conquest of Guinea*), ed. and Eng. trans. by C. R. Beazley and E. Prestage (2 vols, London: Hakluyt Society, Nos 95 and 100).
- Zuure, B. (1929) *Croyances et pratiques religieuses des Barundi* (Brussels: Essorial), 208 pp.
- Zwanenberg, van R. M. A. and King, A. (1975) *An Economic History of Kenya and Uganda - 1800-1970* (Nairobi: Macmillan), 326 pp.
- Zwanenberg, van R. M. A. and King, A. (at press) (a) 'Retracing the footsteps of Mukama', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 1.
- Zwanenberg, van R. M. A. and King, A. (at press) (b) 'Emergence and crisis: the state of Busoga', in D. Denoon (ed.), forthcoming.

كشاف

أبو حفص عمر بن قاسم
 المراكشي: ٢٦٦
 أبو شادوف بن عجيل: ١٩٣
 أبو عبد الله الملقب بالقائم بأمر
 الله: ٢٤١
 أبو عبد الله محمد العياشي: ٢٥٥
 أبو لكيلك: ٢٢٤
 أبو محمد عبد الله: ٢٤٣
 أبو يوسف: ٥٩
 أبو اسه: ٤٦٧
 أبو ذؤك الملكة: ٢٣٦
 أبو ربه: ٤٧٧، ٤٦٨
 أبو زوا كوروا: ٤٧٨
 أبو زوا بنين: ٤٥١
 أبو ليلى: ٥٩١
 أبو لو كاغوا: ٨٨٦
 أبو لوليا: ٤٦٩
 أبو ماندي: ٥٨٨
 أبو مي: ٤٨٩
 أبو نسه: ٤٦٤
 أبو نه: ٥٠٠
 أبو نسا: ٤٥٠
 أبو نيك: ٧٨٤
 أبو رازنه: ٤٥١
 أبو ريبا: ٥٠٢
 أبو ريش: ٥٨
 أبو ليلى: ٦٧٧
 أبي السعود الفاسي: ٢٦٦
 أبي العباس أحمد بن محمد الشيخ
 بن زيدان: ٢٥٦

آيت أوارى: ٣٦٩
 آيت دايهان: ٣٦٩
 آيت عطا: ٢٦٣
 آيتو: ٤٦٨
 آيرا: ٨٦٠
 آبا غادا: ٧٩٣
 آبا مالو: ٨١٧
 آبا كولو: ٤٦٧
 آيام: ٥٠٢
 آبانكييزو: ٤٦٥
 آباي (نهر): ٩٧
 آبايا (بحيرة): ٨١٨
 أبرام بتروفيتش غنيبال: ١٦٦
 أبريكويم: ٤٦٤، ٤٦٩
 أبريم: ١٨٣
 آبلا بوكو: ٤٦٨
 أبو العباس المنصور: ٥٤، ٦٠
 أبو القاسم بن أحمد بكر: ٢٢٨
 أبو المحاسن يوسف الفاسي: ٢٤٦
 أبو بكر باشا: ٣٥٨
 أبو بكر بن أحمد الدرعي: ٣٥٢
 أبو بكر بن سعيد: ٣٥٤
 أبو بكر بن كروم الحاج الشباني:
 ٢٥٩
 أبو بكر سير: ٣٢٥
 أبو بكر كادو: ٥١٢
 أبو حسون: ٢٥٨

آبوك: ٨٦٤، ٨٦٥
 آجان: ٨٥
 آجيبا: ٥٢٠
 آدا: ٤٤٨
 آدا: ٤٥٠
 آرثر لويس: ١٤٣
 آردو: ٥٢٣
 آرو: ١٤٢
 آري: ٨١٥
 آسفي: ٢٧١، ٢٢٢
 آسقي: ٢٤٢
 آسيا الصغرى: ١٧٥
 آسيا الوسطى: ٧١
 آسيا: ١٦٦
 آسيا: ٧١، ٤٣٨، ٧٥٧، ٩٩٥
 آفه: ٤٥٠
 آكر بالوو: ٨٧٩
 آكله: ٣٦٢
 آل أوباندوما: ٥١٩
 آل يوسفيد: ٨٥٠
 آل تومبا منديز: ٤٤٤
 آل دورويي: ٥١٩
 آل رندياو: ٣٣٩
 آل فاز: ٤٤٤
 آمور (عشيرة): ٨٦٥
 آووا: ٥٢٠، ٥٠٩
 آووكا: ٥٠٠
 آباوازو: ٤٤٨

- أبي بكر بن عبد الكريم: ٢٥٦
أبي بكر كادو: ٥٤١
أتاكبا: ٥٠٣
أنغوت: ٧٩٤
أنويا: ٤٥١
أنيوبو: ٤٧٢، ٤٥٤
أنيكو: ٨٧٨
أنيك: ٨٦٠
أناكونق: ٢٣٦
أنيويا: ٧٧٩
أحمد آباد: ١٧٠
أحمد الأعرج: ٢٤٢
أحمد الدردير: ١٩٦
أحمد المنصور الذهبي: ٢٥٥
أحمد المنصور: ٢٤٨
أحمد الوطاسي: ٢٤٢
أحمد بابا: ٣٤٧
أحمد باشا (ثورة): ١٨٠
أحمد باشا: ١٧٨
أحمد بك بوشناق: ١٨٧
أحمد بكر بن موسى: ٢٢٧، ٢٢٩
أحمد بن إبراهيم: ٧٧٨
أحمد بن الحاج أبو علي: ٢٢٤
أحمد بن زنبيل: ١٩٤
أحمد بن شريف: ٣٥٢
أحمد بن عبد القوّاة: ٥٤٨
أحمد بن فرطوه: ٥٥١
أحمد بوشناق: ١٩٩
أحمد شلي: ١٩٥
أحمد غران (الإمام): ٩٧، ٤٦، ٧٩٠
أحمد قرملي: ٢٩٨
أحمد ناغار: ١٧١
أحمد بن محرز: ٢٦٢
أحواش: ٢٨٢
أدار: ٥٠٩
أداكلو: ٤٥٠
أداماوا (لهجة): ٥٧٥
أدامفو: ٤٧٢
أدانسي: ٤٤٨
أدانودو: ٤٧٩
أدارار: ٣٦٤، ٣٥٧
أدوانا: ٤٦٤، ٤٥١
أدوم: ٤٦٢
أدوتنتن: ٤٦٧، ٤٧٢
- أديس أبابا: ٨١٢
أرابيني (أو أرأن): ٧٨٥
أرانخوت: ٦٨
أرباب الخشن: ٢١٩
أرجي: ٢١٢، ٢١٦
أرخيل: ٨٣٠
أردا: ٣٤
أرزيو: ٢٩٥
أرغبة: ٧٨٥
أرغين: ٢٣، ٢٨، ٣٠٥، ٣١٠، ٣٢١
أركاني أو أركانيا: ٤٥٢
أركو: ٥٣٨
أركيكو: ٨٠٨
أزبدرانولاند: ٩٧٠
أروان: ٣٤٧، ٣٦٠
أروتشوكو: ١٠٢، ٥٠١
أرووسي: ٥٧٩
أريزونا: ١٥٤
أريوا: ٥١٦، ٥٢٦
أزاكيري: ٤٥١
أزانوله: ٤٥١
أزين: ٥٠٧
أزدمير باشا: ١٨٣
أزمانكيزه: ٤٦٤
أزمور: ٢٤٢
أزواد: ٣٦٦
أزوماني: ٤٧٧
أزومينا: ٤٧٠
أزيني: ٤٥١
أزمنغانا: ٤٥١
أساركي: ٥١٩
أسبانيا: ٢٢، ٧٨٩، ٨٤٥
أسر الديزي (ماجبي): ٨١٨
أسرة البوسعيد: ٨٤٨
أسرة الزغوين: ٨٠٠
أسرة الشيرازي: ٨٤٠
أسرة اليعربي: ٨٤٥
أسرة باعلوي: ٨٤٨
أسرة بوساسو: ٨١٧
أسرة دول الآلور: ٨٧٩
أسرة غوشانا: ٨١٧
أسرة مونيوويه: ٨٦٥
أسطورة سان جورج: ٩٢
أسفي: ٥٩
- أسكيا داوود: ٣٤٤
أسكيا محمد الثاني بنكان كيرياي: ٥٥٠، ٥٠٨، ٥٠٧
أسوان: ١٨٣، ٢١٤
أسيمبو: ٩٣١
أسيبي: ٤٠١، ٤٣٩
أسيوط: ١٨٠
أسيم: ٤٩٠
أشافا: ٥٤١
أشانتلي الموحدة (امبراطورية): ٤١، ٤٦، ٩٩١
أشولي: ٨٥٨
أسيلا: ٢٤١
أطفح: ١٨٥
أطال زيمبابوي: ٥٣
أغاتا: ٥٠٩، ٥١٥
أغابي: ٨٠٤
أغاجا: ٤٨٩
أغادير: ٢٢، ٣١، ٥٩
أغاديس: ٣٦٦، ٥٠٩
أغافه: ٤٥٠
أغافي: ٥٥٣
أغبا: ٤٦٨
أغبالا: ٥٠٠
أغرا: ١٧٠
أغريبا دوينيه: ٢٤٥
أغو: ٥٥٣
أغوافو: ٤٥٩
أغوافو: ٤٦٩
أغوينمه: ٤٥٠
أغورو - كاراموجا: ٨٦٩
أغورو: ٨٥٩
أغوكولي: ٤٥٠
أغونا أدوتندوم: ٤٥١، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٦٥
أغورا: ٤٦٢
أغويكازا (عشيرة): ٥٩٢
أغيل: ٢٩٣
أفايتاتي: ٢٦
أفريقيا البانتو: ١٣٤
أفريقيا البانتوية: ٤٨٥
أفريقيا الجنوبية: ٧٥٥، ٩٨٨
أفريقيا السوداء: ٢٧، ٤٩
أفريقيا الشمالية: ١٠٣، ٥٣٣
أفريقيا الغربية: ٣٢، ٨٥، ٥٣٧

أفريقيا الوسطى (جمهورية): ١٠٠	ألمانيا: ٢٦	أمنية: ٥٦٢
٢٣٨	ألوسارا: ٩٦٥	أمهيري الثاني: ٤٦٩
أفريقيا الوسطى: ٥٣، ٤٨٥	ألوميبي: ٥٩١	أنا إغالا: ٥٠٢
٥٠٢، ٥٨٥، ٨٦١، ٩٨٩	أليشاندورا: ٣٢٢	أنابولا: ٤٦٧
أفريقيا جنوبي الصحراء: ٤٩	أليغو: ٩٣٠	أناكارا: ٩٣٨
أفونسو الأول: ٦١٧	أليفا ماو: ٥٦٩	أنالافيلونا: ٩٤٥
أفيغيازه: ٤٦٤	أليما (نهر): ٥٩٤، ٥٩٦	أنالالافا: ٩٥٩
أفيكام: ٤٢٥، ٤٧٧	أما آغ آغ شيخ: ٣٥٨	أنامبرا: ٥٠٠
أفيكيو: ٤٩٩	أمارو (أمهرة): ٨١٧، ٨١٨	أنياكوم: ٨٠٥
أفيلو - بوسازي: ٨١٧	أماري نغونه نديلا: ٣٣٩	أنتانالا: ٩٦٩
أفينوري: ٤٥٠	أماري نغونه: ٣٠٨	أنتاناريفو: ٩٦٦
أقزام غابات الإيتوري: ٧٤	أماك: ٨٦٩	أنتاندروي: ٩٥٦
أقوام وادي النيل: ٩١٥	أماكوم: ٤٦٢	أنتانوسي: ٩٤٢، ٩٥٠
أكبا: ٥٠٣	أمانسه: ٤٤٨	أنتسيهانكا: ٩٦٨
أكرا: ٢٣، ٤٤٨، ٩٩٦	أمباتوساهانا: ٩٦٢	أنتون أرمو: ١٦٣
أكروكيري: ٤٦٢	أمباكا: ٦٣٤	أنتونجيل (خليج): ٩٧٢، ٩٥١
أكسوم: ٥٤	أمباكي: ٩٧٤	أنتيفاتوبه: ٩٧٤
أكسيفي: ٤٥٠	أمبانغالا: ٦٢٠	أنجو: ١٥٢
أكسيم: ٢٣	أمبروزيو: ٤٤٠	أنجوان: ٩٥٠، ٩٧٨
أكوا (الملك): ٥٩٢	أمبريز: ٥٩٦، ٦٤٣	أندراتساي بيتافو: ٩٦٧
أكوا بوني: ٤٦٨	أمبريزت: ٥٩٦	أندرو (نهر): ٤٤٦
أكوامو: ٤٦٢، ٩٩١	أمبولو (وادي): ٩٧٥	أندروتسانغا: ٩٤٧
أكواموفي: ٤٥٩، ٤٧٠	أمبوهيترايبي: ٩٦٥، ٩٦٦	أندريا دا أوفيدو: ٨٠٤
أكوفه: ٤٥٠	أمبوهيدرأتريمو: ٩٦٦	أندريا دوريا: ٢٤٣
أكوفيفه: ٤٥٠	أمبوهيمانغا: ٩٦٦	أندريا نباغا: ٩٥٩
أكوماتيري: ٤٦٧	أمبيلوبه: ٩٦٢	أندريا نداهيفوتسي: ٩٥٤
أكونا: ٤٥١	أمبيمين: ٦٥٣	أندريابانولاها: ٩٤١
أكوونو: ٤٧٤	أمداسيون: ٨١٤	أندريامارو: ٩٥٥
أكوبو: ٤٦٧	أمريكا الإسبانية (المستعمرات	أندرياماروسيرانا: ٩٤٣
أكيم أبواكو: ٤٦٢، ٤٧٠	الاسبانية في العالم الجديد):	أندرياماسيناغالونا: ٩٦٦
أكيم كوتوكو: ٤٦٢، ٤٧٠	١١٨	أندرياماسياندري: ٩٦٦
أكيم: ٤٤٨	أمريكا الجنوبية: ٣٦، ٢٢، ٧٧٠	أندرياماموهوترا: ٩٧٠
أكا: ٣٦٤	أمريكا الشمالية: ٢٢، ٣٦،	أندريامانالينا الأول: ٩٦٤
الأدا: ٤٨٨، ٤٨٩	٩٨٥، ٦٣٨	أندرياماندريسي: ٩٧٤
ألاوترا (بحيرة): ٩٦٧	أمريكا اللاتينية: ١٠٩	أندريامانديسواريفو: ٩٥٨
ألاووما: ٥٥٢	أمريكا الوسطى: ٣٦	أندريامانيلي الثاني: ٩٦٤
ألبانيا: ٢٧٩	أمريكا: ٤٣٨	أندرياميسارا: ٩٥٧
ألبرت (بحيرة): ٢٣٨، ٨٨٥	أمستردام: ٣٤	أندريانا مونييميرينا: ٩٦٠، ٩٦٧
ألبريدا: ٣١١	أمهرة ساينت: ٧٩٦	أندريانايا: ٩٦٢
ألفا بن ماسق: ٣٥٢	أمهرة: ٧٨١، ٧٩٤	أندريانييلوماسينا: ٩٦٧
ألفايا (أسرة): ٣٣٥	أمو أزيما: ٤٦٧	أندريانتسولي: ٩٨٣
ألفونسو الأول: ٩٩٧	أمير الأمونة مليمق قنديل: ١٦٩	أندريانتسيروتسو: ٩٦٢
ألكسندر شاري: ٩٨١	أمير نور بن مجاهد: ٧٨٧، ٨٠٠	أندريانتومو نيميرينا: ٩٦٦
ألكسيس كاغامه: ٨٨٦	أميريز: ٦٤٥	أندريانتومو كويندريدار: ٩٦٦
ألمانيا الشمالية: ٦٣٨	أمين باشا: ٨٨٥	أندريانجافي: ٩٦٧

أندريانجاكا: ٩٦٥	أهنت: ٣٦٦	أوروبا الوسطى: ٢٢
أندريانداهيفوتسي: ٩٥٦ ، ٩٥٨	أهويا: ٤٥١ ، ٤٨١	أوروبا: ٢١
٩٧٤	أواكي: ٣٦٧	أورونغوي: ٧٤٠
أندريانويندرانافو: ٩٦٣	أوبا: ٤٩٣ ، ٨١٧	أوريشا: ٤٩٥
أندريانينغيناريفو: ٩٥٩	أوباتالا: ٤٩٥	أوريوي: ٩١٨
أندريانيهانينا ريبو: ٩٥٧	أوباري: ٩٢٩	أوزاي توتو: ٤٦٨
أندريه برويه: ٣٢١	أوبان دورو: ٥١٤	أوزدمير: ٢١٤
أندوني: ٥٠٢	أوبانجي: ٧٢ ، ٥٧٨	أوزو: ٤٤٨
أندونيسيا: ١٦٨ ، ٩٨٣	أوبانداواكي: ٥١٩ ، ٥٢٤	أوسا: ٨٠١
أنسا ساسكراركو: ٤٧٤	أوباندوما: ٥١٩	أوسامبارا: ٩١٥
أنسانغا: ٦٥٣	أوبانغي (نهر): ٨٥ ، ١٠٠	أوسودوكو: ٤٤٨
أنسونغو: ٣٦٧	أوبوتونغ: ٥٠٣	أوسوكاما: ٨٥٥ ، ٩٠٩
أنطونيو الأسود: ٦٢٨	أوبوكو واره: ٤٧٢ ، ٣٨٤	أوسوماري: ٥٠٠
أنطونيو الأول: ٦٢٦	أوبوكويه: ٩٤٨	أوسيفو: ٨٧٩
أنطونيو فاز: ٤٤٤	أوبوله: ٨٦٤	أوغادين: ٧٩٧
أنغال: ٨٦٥	أوبيا: ٧٨٤	أوغدنا: ٤٩
أنغوت: ٧٩٩	أوبيسا: ٦٩٢	أوغسبيغ: ٩٩٣
أنغوش: ٨٢٨	أوبيمبا: ٦٥٢	أوغمور آغ ألد: ٣٥٨
أنغوفي: ٩٢٧	أوبينا أوهيهي: ٧٠٤	أوغندا: ٢٣١ ، ٨٥٨ ، ٩٢٨
أنغولا الشرقية: ٦٧١	أوترخت: ٤٣٨	٩٨٨
أنغولا: ٢٩ ، ٦٨ ، ١٣٧ ، ٣١٣	أوتوا كاغوانو: ١٦٣	أوغوتا: ٥٠٠
أنغولوي: ٦٧٥	أوتوكه: ٨٦٦ ، ٩٠٩	أوغوتون: ٤٩٦
أنغيديفا: ٧٤٦	أوتون: ٤٩٥	أوغوجا: ٥٠٢
أنفريس: ٢٦ ، ٤٣٢	أوتوندو: ٨٤٦	أوغورو: ٩٠٩
أنكا: ٥٤٢	أوتيفي: ٧٠٨ ، ٧١٥ ، ٧١٧	أوغوزي: ٥٨٣
أنكاسا أغويرا: ٤٦٢	أوجا: ٨٣٥	أوغوغو: ٩٢٣
أنكاسا الكبرى: ٤٦٢	أوجيله: ٣٦٧	أوغوولا: ٤٩٣
أنكالاني: ٦٦٨	أوجينديني: ٩٣٠	أوغوي (نهر): ٨١
أنكامانغا: ٦٧٨	أوداغوست: ٥٤	أوغوي الوسطى: ٥٨٨
أنكاي: ٩٦٨	أوداك أوكولو: ٢٣٣	ر.س. أوفاهي: ٢٢٧ ، ٢٣٣
أنكويرا: ٤٥٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩	أودودوا: ٤٩١	أوفن - برا: ٤٤٨
أنهار سنا: ٧٤٩	أودي إيتسيكيري: ٤٩٧	أوفيرا: ٥١
أنور بلاي أكاه: ٤٦٩	أودين: ٤٠١	أوفيمبونو: ٩٠ ، ٦٠٧
أنوروتسانغانا: ٩٥٩	أورادي بازا: ٤٦٢	أوفيترا: ٩٠٨
أنومابو: ٤٥٩ ، ٤٧٧	أورانج: ٨٩	أوفينسو: ٤٧٠
أنونا: ٤٥١	أورانيان (أورانميان): ٤٩٣	أوكانغو: ٦٣٨ ، ٦٧١
أنوبازو: ٤٦٤	أورشليم: ٧٨٠	أوكاي اكوي: ٤٦٤
أنوبانوبا: ٤٤٨ ، ٤٦٤	أوركويوت: ٩٣١	أوكريكا: ٤٩٩
أنيني نسو: ٤٦٤	أوركوك: ٩٣١	أوكورو (مملكة): ٨٦٠ ، ٨٦٥
أنبي - سانوي: ٤٦٧	أورليان: ١٥٢	أولاد داود آيت حمو: ٢٦٩
أنبي: ٤١٨	أورو: ٣٦٣	أولاد دليم: ٣٢٥
أنبون: ٥٨٦	أوروان إيسيو: ٥٠٣	أولاد سليمان: ٨٢ ، ٢٩٩
أهافو: ٤٤٨	أوروبا البروتستنتية: ٧٦٧	أولاد سيدي الشيخ: ٥٠
أهانتا: ٤٧٣ ، ٤٧٧	أوروبا الشرقية: ٢٢ ، ٩٩٣	أولاد عبد الله: ٣٣٨
أهل الأصول: ٢١٧	أوروبا الغربية: ٢١ ، ٧٦٨	أولاد مبارك: ٣٥٧

الآرو: ٥٠٢	١	إيفاتو: ٩٣٨
الأمبار: ٩٧٦		إيفراتا: ٧٩٦
الأمور: ٨٦٧	١. إيفانز - برينشارد: ٢٣٠	إيفونا: ٩٢٣
الأب أوتو مورس: ٨٨٦	ابراهيم أبو شنب: ١٩٠	إيفيجيوكو: ٥٠٠
الأب غورجو: ٨٨٦	ابراهيم البولاد بن جابر: ٢١٨	إيفيك: ٥٠٣
الأب لوي دي لاجير: ٨٨٦	ابراهيم باباري: ٥١٦	إيفيندو (نهر): ٩٦
الأب مونكالرو: ٨٣٨	ابراهيم بادانكاري: ٥١٢	إيفينلو: ٥٨٣
الأب مونكلارو: ٧٣٤	ابراهيم بك أبو شنب: ١٩١	إيكاندا: ٦٣١
الأبجيافي: ٤٨١	ابراهيم بك قازدوغلو: ١٩٢	إيكوت إيتونكو: ٥٠٣
الأبغوسي: ٩١٢، ٩١٤، ٩١٩	ابراهيم سورا: ٥١٢	إيكومباغولو: ٩١٨
الأباكوريا: ٩١٢	ابراهيم كاهيا: ١٩٢	إيكوي: ٤٩٣
الأبالوا: ٩١٢	ابراهيم سايغو: ٣٣٣	إيكيتي: ٤٩٣
الأباي (نهر): ٨١٧	ابراهيم سوري: ٣٣٤	إيكيلميا: ٥٩٤
الأبور: ٨٥٦، ٨٧٠	ابن أبي بكر محمد: ٢٥٥	إيكما: ٥٥٣
الأبيض: ٢٢٣	ابن أبي دينار: ٢٧٦	إيل دو يوربون: ٨٥٠
الأترك: ٣٥، ١٦٦، ٣٤٤، ٧٨٩	ابن إياس: ١٩٥	إيل دو فرانس: ٨٥٠
الأتسيكيري: ١٠٢	ابن الحسن، يوسف: ٨٤٣	إيلاري: ٤٩٠
الأتوك: ٨٧٤	ابن الفارض: ١٩٣	إيلي كوري: ٣٣٩
الأجا: ٤٨٥	ابن بطوطة: ١٦٦، ٥٠٧، ٥٢٤	إيلي - إيفي: ٤٨٩
الأخود الأفريقي العظيم: ٧٨٤	٨٢٨	إيلي: ٨١٧
الأخود الغربي: ١٠٤	ابن بتسي: ٥٢٤	إيليم كالاباري (كالابار الجديدة): ٤٩٩
الأدانبه: ٤٤٨	ابن حلو: ٢٦٢	إيمامو: ٩٦٧
الأدهولا باكوك - باوير: ٨٦٥	ابن حشون: ٢٥٨	إيمبانغالا: ٦٥١، ٦٦٦
الأدونين: ٧٩٨	ابن خلدون: ٥٠٧	إيميرينا: ٩٣٨
الأديزي: ٤٥٠	ابن ماسا: ٣٧٦	إيناريا: ٧٧٩، ٧٩٦، ٨٠٢
الأديسي: ٤٦٤	اتحادات الطوارق: ٣٥٠	إينو ييزه كوريتسي: ٤٧٧
الأرادا: ٤٨٩	اختيار الملك: ١٧٠	إينيانغا: ١٠٢
الأرامانيك: ٩٢٧	ارتيريا: ٧٧٩	ج. إ. إينيكوري: ١١٣
الأرتوما: ٧٩٦	اسبانيا: ٦٨	إينا: ٥٢٠
الأرجنتين: ١٥٧	استراليا: ٧٦٨	إيتامي: ٥٢٢
الأرخيل اليوناني: ٢٧٩	استفانيكو: ١٥٤	إيهارانا: ٩٤٧
الأرغبة: ٧٨٥	اسطنبول: ١٧٨	إيهانجيرو: ٨٨٧
الأرما: ٤٤، ٣٥٠، ٣٥٦	اسكتلندا: ١٢٥	إيهانغيرو: ٨٧٨
الأروسي: ٧٩٥	اسماعيل بك: ١٩١	إيهايا: ٩٠١
الأريندراو: ٩٦٣	إياسي: ٩١٨	إيهوزي (نهر): ٩٧٠
الأزاندو: ٥٧٩	افرنج أحمد: ١٩٠	إيواظ بك: ١٩٠
الأزاواد: ٣٥١	اكتشاف أمريكا: ٢٨	إيوتيله: ٤٦٧
الأزين: ٥٢٣	اكسوم: ٧٨٠	إيوه الجنوب: ٤٥٠
الأزيناوة: ٥٣٣، ٥٣٦	الآبه: ٤٦٨	إيوه الشمال: ٤٥٠
الأزتک: ١٢٧	الآبوله (نهر): ٨٧١	إيوو: ٤٩٣
الأزهر: ١٩٣	الآبور: ٨٧١	إيا لاميس: ٥٢٠
الأزوغلي: ٤٥٠	الآتيك: ٨٦٠	
الأزيو: ٧٩٦	الآتيه: ٤٦٨	
الأزينوده: ٤٥١	الآتي: ٩١٤	
الأسابو: ٤٦٨	الآداسي: ٤٦٢	

الأنديز (مرتفعات): ٢٨	الأليرو: ٨٦٢، ٨٧٩	الأسباهية (الخيلة): ١٨٦
الأنطونية: ٩٩٧	الأليغو: ٨٦٦	الأسر الشريفية: ٨٤٨
الأنطونيانية: ٦٢٨	الأمباندانا: ٩٦٥	الأسرة السليمانية: ٧٩٦
الأنكا: ١٢٧	الأمبانغالا: ٦٥١	الأسكيا (حكام): ٥١
الأنكولي: ٩٢٩	الأمبراطورية الأنثوية: ٩٩، ٧٧٧	الأسكيا داود: ٥٠٨
الأنلو: ٤٥٠، ٤٧٥	الأمبراطورية الإسلامية: ٨٣٠	الأسكيا محمد: ٥٢، ٥٤، ٣٤٧
الأنهار الكبرى: ٧٩٥	الأمبراطورية الرومانية: ٧٢، ٨٨	الأسكيا نوح: ٣٥٤
الأنبوا: ٢٣٢، ٢٣٠	الأمبوسيترا: ٩٧٢	الأسكيا: ٤٦
الأنبي - ندينه (دولة): ٤٧٠	الأمهرة: ٧٧٨	الأسلوب المعماري السوداني: ٥٤
الأنبي: ٤٤٨	الأمهرة: ٨٠٥	الأسوا (نهر): ٨٧٩
الأنهافو: ٤٥٢	الأموكاما إيسانسا: ٨٧٩	الأسبيغا: ٥٩٢
الأنهاتا: ٤٥١، ٤٥٢	الأمير عبد القادر: ٣٦٩	الأسين: ٤٥١
الأوباني (لغات): ٨٢، ٨٣، ٩٦	الأمير نول: ٢١٧	الأسيني: ٤٤٨
الأوبانقية: ٢٣٧	الأمير هنري: ٨٣٤	الأشاني (اتحاد): ٣٣٤
الأوبانيون: ٢٣٨	الأمير كوا: ٨٩٧	الأشاني (امبراطورية): ٤٠١
الأوبير: ٨٦٩	الأنكاندريانا: ٩٦٩	الأشاني (دولة): ١٠١
الأوتامبو: ٧٥٦	الأنالاماهافيلونا: ٩٤٥	الأشاني الكبرى: ٤٧٠
الأوجاقات: ٥٠	الأناتيسمو: ٩٧٣	الأشاني - الأكييم: ٤٤٨
الأوجاقات (نظام): ١٨٠، ١٨٧	الأنتافاراترا: ٩٧٢	الأشاني: ٨٩، ٣٨٤
الأوجيسو: ٤٩٣	الأنتالأتورا: ٩٣٨	الأشراف السعديون: ٣١
الأودومه: ٤٥٠	الأنتامهاواكا: ٩٣٥، ٩٤٠، ٩٧٢	الأشولي: ٨٥٦
الأوراس: ٢٨١	الأنتاندروي: ٩٣٥	الأطلس (جبال): ٢٨١
الأورانج: ٧٦٤	الأنتاناكارا: ٩٣٥، ٩٦١	الأطلس الكبير: ٢٥٨
الأورما: ٧٩٥	الأنتانوسي: ٩٣٥، ٩٤٢، ٩٧٠	الأطلس المتوسط: ٢٥٥
الأورماز: ٣٢٥	الأنتيسامبو: ٩٤٠	الأطلسي (تجارة): ٣٠٣
الأورهبو: ٤٨٦، ٤٩٧	الأنتيساكا: ٩٣٥، ٩٧٢	الأغاو: ٨٠٦
الأورومو: ٧٢، ٨٧، ٧٧٨، ٩٨٨	الأنتيفاسي: ٩٣٥، ٩٧٠	الأغني: ١٠١
الأورونغو: ٥٩١	الأنتيفندرو: ٩٧٠	الأغو: ٧٨١
الأوزو: ٤٦١	الأنتيل (جزر): ٢٩، ٣٥، ١٩٣	الأغوا: ٤٥٠، ٤٦٤
الأوزودوكو: ٤٦١	الأنتيمانامترا: ٩٣٨	الأغولاميا: ٥٩٢
الأوغراما: ٣٦٦	الأنتيمهازو: ٩٤٠	الأفارقة الإنجليزية: ٩٩٠
الأوغوتن: ٨٧٤	الأنتيمورو (نهر): ٩٣٥، ٩٦٩	الأفارقة البرتغاليون: ٩٩٠
الأوغولاغا: ٤٩٧	الأنتيوني: ٩٣٨	الأفريكانس: ٩٤
الأوغرينو: ٩١٩، ٩٢٧	الأنتيوني: ٩٧٥	الافيكام: ٤٥٠
الأوفا (الهوا) الأوائل: ٩٦٨	الأنجلوسكسونية: ٢١	الأكامبا (الكامبا): ٩١٤، ٩٢١
الأوفيغالي: ٦٢٨	الأنديماندازوالا: ٩٤٣	الأكمان الشرقيون: ٤٥٠
الأوكارو ووك: ٨٦٩	الأنديمابيتي: ٩٦٩	الأكمان الغربيون: ٤٥١
الأوكارووك: ٨٥٩	الأنديرانا: ٩٦٥	الأكمان: ٦٤، ٤٠١، ٩٩١
الأوكاندي: ٥٨٣	الأنديراناليمبه: ٩٤٣	الأكبيني: ٤٥٠
الأوكو: ٦٠٥	الأنديرانتسيليليكي: ٩٤٦	الأكسوريوك: ٨٦٠
الأوكورو: ٨٧٩	الأنديرانوني: ٩٣٨	الأكوامو: ١٠١، ٤٥١، ٤٥٧
الأوكيبو: ٨٥٩	الأنديرفولا: ٩٤٦، ٩٥٩	الأكيلي: ٥٨٤
الأوكيك: ٩١٤	الأندلس: ٢٧٦، ٢٨٢	الأكليديان: ٤٥٠
الأوليمدين: ٣٥٨	الأنلو: ٤٦٨	الأكلاغا: ٩٢٧
الأوميا أنيما: ٨٦٩	الأندينيسين: ٧٦٨، ٩٧٨	الأكليانيون: ٢٨٧

البانكا: ٨٨٠ - ٨٨٢	الايولوجير: ٨٦٠	الأوميا باكوا: ٨٦٩
الباسويه: ٨٩٣	الايماندوا: ٨٩٠	الأوميتو: ٧٩٦، ٨١٧
الباشوزي: ٨٥٥	الايوه: ٤٤٧	الأونجاسي: ٩٣٨
الباتوا: ٨٩٢، ٨٩٣	الاتحاد العربي: ٢١٢	الأونيها: ٩٢٤
الباتوسي: ٨٦٨، ٨٩٢، ٩٠٥	الامبراطورية الإثيوبية المسيحية: ٩٩٠	الأويلا: ٨٦٩
الباتوندو: ٨٥٧، ٨٩٢	الامبراطورية الصفوية: ٢١	الأوين: ٤٥١
الباتونغو: ٨٧٩	الامبراطورية العثمانية: ٢١، ٩٩٢	الأويو - يوروبا: ٤٨٩
الباتيكو: ٨٦٠	الانتيسكا: ٩٤٣	الأويين: ٢٢٤
الباجا رنكه: ٣٢٩	الانغوندي - نياكيوسا: ٦٧٣	الأوتيله: ٤٥٠
الباجولو: ٨٥٧، ٨٥٨	الانكشارية: ١٧٨	الأولا: ٥٨٤
الباجيجي: ٨٩٣	الاييري: ٤٥٠	الاباضي (مذهب): ٢٨١
الباجيسو: ٨٦٧	الايستيكيري: ٤٩٦	الابراهيمية: ١٩٦
الباجوني: ٨٤٢	الايثغور: ٨٦٩	الإخشيدين: ٢٢٣
الباداندا: ٨٩٣	الايثوسوت: ٨٧٤	الإدارة الاستعمارية القشتالية: ٣٠
البادهولا: ٨٥٦	الايثسان: ٥٢٩	الإدريسي: ١٦٦
الباديه: ٨٦٠، ٨٧٩	الايجاو: ٥٠٥	الإسبان: ٢٨
الباديرانكي: ٤٢٧	الايجيشا: ٤٩٣	الإسكندرية: ١٨٩
البارا (عشائر): ٩٧٠	الايديويني: ٤٩٧	الإسلام: ٩٣٧
البارا إيانستانسا: ٩٧٠	الاييرارك: ٨٧٤	الإغريق: ٩٩٣
البارا إيمامونو: ٩٧٠	الايرامبا: ٩١٢، ٩٢٢	الإغويرا: ٤٤٨
البارا - إيسا: ٣٦٣	الايساندرا: ٩٦٣	الإمارة الإسلامية (نظام): ٥٣، ٦٨
البارا - بي: ٩٧٠	الاييسوكو: ٤٨٦، ٤٩٧	الإمبراطوريات السودانية: ٤٢٠
البارا: ٩٣٥	الاييولانا: ٨٧٤	الإنداباوة: ٥٣٨
الباراغويو: ٩١٤، ٩٢٣	الايغون (غون): ٤٨٩	الايباريبا: ٤٩١
البارنتو: ٧٩٢	الايغيك (دولة): ٥٠٤	الاييو: ٨٥٢
البارونغو: ٨٩٢	الايغيك / إيبينو (لغة): ٤٨٥	الايبيو: ٤٨٥
الباري (بلاد): ٩٢٨	الايكاريبووك: ٨٧٤	الاييتسو: ٨٥٦، ٨٥٨، ٨٦٧
الباري - كاكوا - كوكو: ٨٥٧	الايكونغو: ٩٤٢	٨٦٨، ٩٠٩
الباري: ٩١٢	الايماونو: ٩٧٢	الايجو (لغة): ٤٨٥، ٤٨٦
البارا: ٥٨٢	الايماثغالا: ٨٩	الاييلو: ٤٨٥
الباريتا: ٨٩٢، ٨٩٣	الايواظية: ١٩١	الاييرو / الهوتو: ٨٩٤
الباريرانكينده: ٨٩٩	الايوتد: ٤٥٠	الاييرو: ٨٩١
الباريغابا: ٨٩٩	الاييوتره: ٤٦٤	الاييسا - بار: ٣٦٣
البارينزا: ٩٠٨	الباب العالي: ٢٢، ٥٩	الاييسو: ٤٩٥
الباسا: ٥٨٤	البابا الكسندر السادس: ٢٦	الاييسوو: ٥٠٣
الباسوغا: ٨٥٥	البابا جريجوري الأكبر: ١٠٨	الاييسيرا - الأوميرو: ٨٦٩
الباسوكوما: ٩٠١	البابا مارتن: ٨٣٤	الاييسيرا: ٨٦٨
الباسينجا: ٨٩٣	البابا نيقولا: ٨٣٤	الاييشان (الإنسان): ٤٨٦
الباسيندي: ٨٩٢	البابل: ٣٠٧، ٤٢٦، ٤٣٧	الايغالا (لغة): ٩٢، ٤٨٦
الباسا: ٤٢٩	البابتزا: ٨٥٥، ٨٥٧	الايغابادو: ٤٩٥
الباش أوده: ١٨٩	البابوتا: ٦٣١	الايغفو (بلاد): ٨٣، ١٠٤
الباشامبو: ٨٩٩	البابيتو: ٨٥٧، ٨٦٤	٤٨٥، ٩٩٦
الباشوبي: ٨٩٣	البابيك: ٦٣١	الايغوريا: ٨٦٩
الباشي: ٩٠٢	البابي: ٥٧٨	الايغيك: ١٠٢
الباعولي: ٨٣٢		الايكاريبووك: ٨٦٩

البغا - سيمو: ٤١٦	البانكانغو: ٩٠١	البدو الرحل الأروميون: ٧٥٨
البغا - فوريه: ٤١٦	الباهون: ٤٢٠	البيدارانكه: ٣٠٨
البغا - كاليبسا: ٤١٦	الباني (نهر): ٤٠٢	البيئي: ٥٥٢
البغا: ٣٠٨، ٣٠٣، ١٠١	البيانرواندا: ٩٠٦	البرايش: ٣٦٢
الباغانوا (سلالة): ٩٠٠	البيانغوما: ٨٥٥	البرازيروس: ٦٩٨
الباغونغ (نهر): ٣٣٣	البيانورو بوغندا: ٨٥٧	البرازيل البرتغالية (مستعمرة): ٢٩
البافوريرو: ٩٠٣	البيانورو: ٨٦٢	البرازيل: ٩٩٨
الباغوسام: ٥٧٨	البيانيجينا: ٨٩٢، ٩٠٢	البربر (دول): ٤٥٤
الباكا: ٨٢	البيانيمور: ٨٦٠	البربر: ٤٧، ٣٦٨
الباكايابا: ٨٩٣	الباها: ٩٠١	البرتغال: ٢٢، ٧٨٩، ٨٤٥
الباكو: ٨٧١	الباهانزا: ٨٩٣، ٩٠٣	البرتغاليون: ٢٢
الباكوندي: ٥٨٢	الباهايا: ٨٩٣، ٩٠٦	البرديني (جامع): ١٩٧
الباكوتزو: ٨٥٥	الباهندا: ٨٥٧	البروفانس: ٢٧٩
الباكونو: ٨٩١	الباهوتو: ٨٧٧، ٨٩٢، ٨٩٤	البرون (الأبرون): ٤٥١
الباكوه: ٤٢٩	٩٠٦	البريجه: ٢٤٣
الباكوي الأعلى: ٣٧٧	الباهوفو: ٩٠٢، ٩٠٣	البريدا: ٦٥، ٤٤٠
الباكيبيري (سلالة): ٩٠٠	الباهوما: ٨٧٢	البشاري: ٤٢١
الباكيغا: ٨٩٢، ٩٠٩	الباهومبي (سلالة): ٩٠٠	البشالك: ٣٥٠
الباكيكو: ٨٩٢	الباهونجا: ٨٩٢	البصرة: ١٦٧
الباكيميري: ٨٩٩	الباهوندوغو: ٨٩٢	البقط (معاهدة): ٢٢٣
البالانك: ٨٦٢	الباهيتا: ٨٩٢	البقارة: ٧٥
البالانت: ٤١٩	الباهيما: ٨٦٨، ٨٨٧	البكانا: ٣٢٩
البالارو: ٨٦٢	الباهيندا: ٨٨٨، ٨٩٢	البكري (أسرة): ١٩٦، ٢٩٢
البالاكا: ٤٠٢	الباوله (نهر): ٣٧٤، ٤٠١	البكرية: ١٩٦
البالنغ: ٥٧٧	البايات: ٥٠	البكوات: (نظام): ٥٠
البالوو - باكويو: ٨٧٨	البايانغو: ٨٨٨، ٨٩٠، ٨٩٢	البكوات (أحزاب): ١٨٨
البالوو: ٨٦٤، ٨٥٥	٩٠٢	البكوات الإقطاعي العثماني
البالوولاند: ٨٧٨	البايتيرا: ٨٩٣	(نظام): ٦٨
الباليزا: ٨٥٧	البايرو: ٨٧٢، ٩٠٦	البكاي (أسرة): ٤١٠
الياماناو: ٣٧٣	البايشيكاتوا: ٨٩٩	البلاك: ٤٥١
اليامبادوة: ٥٣٠	البايالك: ٢٩٨	البلاته: ٣٠٨، ٤٣٧
الباموم: ٥٧٥	البايومول: ٨٧٩	الببلي (الشيخ): ٥٤٢
البامي: ٩٠٣	البايونوك: ٣٠٧، ٤١٩، ٤٢٦	البلدان الإسلامية في شمال أفريقيا:
الباميليكي: ٥٧٧	البايوت: ٤١٦	٢٢
الباناكورو: ٣٧٩	البايوما: ٨٦٩	البلدان الإسلامية: ٢٧
البانو (لغات): ٩٤، ٤٨٥، ٥٠٢	البايرا: ٨٦٠، ٨٦٩	البلدان العربية: ٢٧
البانو الشرقية (لغات): ٦٠٨	الباي: ٤٦	البطريق: ٢٤، ٦٣٨
البانو الغربية (لغات): ٦٠٨	البجة: ٢١٠، ٢١٢، ٢١٦، ٢٢٣	البلفة: ١٩١
البانو: ٦٨، ٧٢، ١٥٧، ٢٣١، ٨٤٨	البحر الأبيض المتوسط: ٢١	البلقان: ٢٧٦
٩٤٨	البحر الأحمر: ٢١، ١١٦، ٧٧٩	البليس - كينارا: ٤١٦
الباندا: ٥٧٩، ٥٧٨، ١٠٠	البحر الأسود (تجارة): ١٥٣	البمبا: ١٠٣، ٣٩٥
الباندنغ: ٥٧٨	البحر الأسود: ٢٨	البمبارا (لغة): ٣٣٦، ٣٤٨
الباندها: ٨٦٧	البحرين: ١٦٧	٤٠٢، ٩٩١
البانغباندي: ٥٨٢	البحيرات الساحلية: ٤٥٠	البنداما (نهر): ٤٠١
	البحيرات الكبرى: ٥١، ٦٧، ٨٧٦	البندقية: ١٥٣، ٢٩٥

البندى: ٦٢٩	البوليا: ٥٩٤	التاجري: ٩٩٢
البندي: ٩١٨	البوله الألفيرا: ٤٦٨	التادجوكانت: ٣٦٤
البنغال: ١٦٩، ٧٤٩	البوله: ٤٤٨	التادميكيت: ٣٥٨
البنقو: ٢٣٨	البولو: ٩٦	التاراش (نهر): ٨٧١
البنهسا: ١٨٥	البولووكا: ٨٥٢	التالاتا: ٥٥٢
آلبوا: ٤٠٠، ٤٠٤	البولي: ١٠١	التالاكاوة: ٥٢٧
البوايا: ٣٨٨، ٤٠٠	البوما: ٥٩٤، ٥٩٩	التاليا: ٩٩٢
البوارغو: ٣٩٦	البونجيرا: ٨٩٣	التاماجاق: ٥٣٩
البوانجي (لغة): ١٠٢، ٦٠١	البونيورو: ٨٥٥	التالانا: ٩٣٥، ٩٤٢، ٩٦٣
٦٠٣	البوهايا: ٩٢٨	٩٦٩
البوانغي (لغة): ٨٥، ٩٤، ٦٤٢	البوير: ٣٥، ٧٢	التانغو ماوس: ٣٢
البوبي: ٥٠٣	البويت: ٨٧٢	التجارة الآسيوية: ٧٦٧
البوتش بيني: ٩٣١	البيتانيمينتا: ٩٧٢	التجارة الأطلسية: ٥٦
البوتش جودونغ غوينغ: ٩٣٠	البيتسلو: ٩٦٢، ٩٣٥، ٩٥٤	التجارة الإسلامية على ساحل شرق
البوجولي: ٤٠٠	البتسيميساركا: ٩٣٥، ٩٧٢	أفريقيا: ٣٥
البوجيجي: ٨٨٩	البيتة - ديدا: ٤٢٢	التجارة الثلاثية: ٤٠
البودو: ٣٩٤	البيتة: ٤٢٩	التجارة عبر الصحراء: ١١٦
البودولا: ٨٦٦	البيتون: ٣٧٦	الترانسفال: ٧٢
البودوما: ٥٥٥	البيتي: ٩٦، ٥٨٤	التراورة: ٤٠٢
البوران: ٧٩٥	البيجاغو: ٣٠٨	التركيبور: ٧٥
البورانا: ٧٩٢، ٩٢٤	البيدجا: ٨٠٨، ٩٧٨	التركيني: ٣٥١
البوريو (عشيرة): ٨٦٦	البيدي: ٥٥٠، ٥٧٠	التسونانا: ٧٦، ٧٥٦، ٧٧٥
البورجي: ٧٩٣	البيرانغا: ٨٦٦	التستوسياكي: ٥١٦
البورغو: ٣٩٥، ٤٩١، ٥٠٧	البيركوما: ٤٢٩	التستيرييهينا (نهر): ٩٥٨
البورو السرية (جمعية): ٤٤٥	البيريفور: ٤٠٠	التسيميتو: ٩٣٨
البورون: ٤٠٢	البيزا: ٤٠٠	التسيميهيتي: ٩٣٥، ٩٦١
البورونجي: ٩٢٧	البيزانورانو: ٩٦٨، ٩٣٥	التشاد (حوض): ٥٤٧
البوروي فوليه: ٥٥	البيسا: ١٠٢، ٨٥٢	التشاد: ٤٦
البورينا: ٣٩٨	البيسيو مالكسوري: ٣٢٥	التشاغا: ٩١٢، ٩٢٤
البوزو: ٣٧٤، ٤١٠	البيض الكريول (المولدون): ٩٨٤	التشامبا: ٥٧٧
البوزينزا: ٩٢٨	البيغا: ٨٩١	التشيروما: ٥٤٨
البوسفور: ٢٤٣	البيفادا: ٣٠٥	التشيكولامايمي: ٧٠٤
البوسنة: ٢١٤	البيغولي: ٧٩٤	التشيكوندا: ٦٩٨
البوسيايه: ٣٣٩	البيلندي: ٦٧١	التشيمانا: ٥٦٨
البوشوبي: ٨٩٧	البيلولو: ٦٦٦	التشينوكوا: ٧٦٦
البوشونغ: ٩١	البيمبا: ٩٠٣	التغرية: ٨٢١
البوغايا: ٨٧٩	البينا - السوسو: ٤٢٧	التغريون: ٧٧٨، ٧٧٩
البوغسيور: ٣٨٦	البينا: ١٠٢	التفكجية: ١٧٨
البوكوت: ٩١٤	البيندي: ٦٧١	التفكجية: ١٧٨
البوكورا: ٨٦٩	البيني: ٨٣، ٥٠٥	التكرور (مستوطنات): ٨٥
البوكوه: ٩٥٧	البيورتانين: ٩٥١	٢١١، ٢١٩، ٣٥٩، ٥٠٧
البوكويه: ٩٤٨	البيومية: ١٩٦	التلاكوا: ٩٩٢
البوكيريه سيلانغا (سلالة): ٨٨٩	التابا: ٤٩١	التمبو: ٧٧٣
البوكيشي: ٦٥٩	التاتوغا: ٩٠١	التنجور: ٢٢٥
البولالا: ٥٤٨، ٥٦٨	التاج القشتالي: ٣٠	التنجيريجيف: ٣٥٨

التندا - البساري: ٣٠٨	التّوا (سلالة): ٩٢٩	الجولوف (اتحاد): ١٠١، ٣٠٣
التندا - بوي: ٤٢٧	الثقافات النيلية: ٢٣١	الجوميبيتي جون: ٤٦
التندا: ٣٠٣	الثقافة السواحيلية: ٩٧٨	الجون تيجي: ٤٦
التندامبا: ٣٩٥	الثورة الفرنسية: ٩٨٤	الجونام: ٨٦٥
التوبو: ٥٥٣	الجادو: ٥٥٩	الجونو: ٣٣٠
التوبوسا: ٨٧٢، ٨٧١، ٨٦٨	الجاغا كاسانجه: ٦٢٠	الجي (لغة): ٢٣٥
التوتسي: ٨٨٥	الجاغا: ٧٢، ٨٩، ٩٧	الجييانا: ٨٤٢
التورا: ٤٢٢	الجاغورده: ٣٤٠	الجييه: ٤٤٢
التوركاتا: ٨٦٨، ٩٨، ٨٥	الجاكانغو: ٣٩٦	الجيياما: ٨٤٢
٩٨٨، ٩١٤، ٩١١	الجاكسانكه: ٣٢٩	الجيكيو: ٩٣
التورودبه: ٤١٠	الجالونكه: ٣٣١	الجيلي: ٧٩٦
التورودو (ثورة): ٥٥	الجام: ٤٦	الجييم: ٨٦٦
التورون: ٣٧٤	الجامي بور: ٤٦	الجيمازا: ٣٢٩
التوري: ٣٧٤	الجاهانكا: ١٠٢، ٨٥	الجييه: ٧٤
التوسع الأوروبي: ٢٢	الجاوارا: ٥٩٤	الجيها: ٨٩١
التوسع البرتغالي في الكونغو: ٢٩	الجاوامبي: ٥٣٠	الجييه: ٨٥٨، ٨٦٨
التوكولور: ٣٠٣	الجاوشية (الجاوشان): ١٨٨	الحاج علي: ٢٤٤
التولاما أورومو: ٧٩٥	الجبوتي: ١٩٦	الحاج عمر تال: ٣٧٠
التوليلو: ٤١٦	الجبوتية: ٨٠٨	الحاج محمد تميم: ٢٦٢
التوما: ٤٢٢، ٤٢٥	الجديدة (مدينة): ٢٤٢	الحبش: ١٨٤
التومباري: ٧٢٨	الجرمانية: ٢١	الحبشة: ٥٠
التومبوكا: ٦٧٣	الجريرد: ٣٦٧	الحجاز: ٨٥٠، ١٨١
التون جون: ٤٦	الجزائر (سهل): ٢٨٢	الحدارية: ٢٢٣، ٢١٦
التون ديون: ٣٥٦	الجزائر (مدينة): ٢٤٣	الحديدة: ١٦٧
التون: ٣٧٦	الجزائر: ٢٢، ٤٤، ٢٤٣	الحراطين: ٤٧
التونغا: ١٠٠	الجزيرة العربية: ٨٦، ٨٥٠	الحركة التوبينية: ٣١٨
التونغو: ٤٥٠	الجزيرة: ٢٢٤، ٢٣٥	الحسن / الحسنسي: ٩٧٩
التونغوي: ٩١٨	الجزم (لغة): ٨٠٥	الحسنية: ٢٥٨
التونين: ٥٩٤	الجمليون (قبيلة): ٢١٩، ٢٢٢	الحسين بن علي: ٢٩٣
التوي: ٤٥١	الجلابة: ٨٥، ٢١٠، ٢٢٢، ٩٩٠	الحفصيون: ٢٧٨
التيايبي: ٤٢١، ٤٣٦	الجلقية: ١٩١	الحفصين (دولة): ٢٧٥
التيبيس (السور): ٨٦٩	الجليل: ٢٠١	الحملة الفرنسية: ٢٠٦
التيتي: ٦٥١	الجلولي: ٢٩٢	الحملة المغربية ضد الصنغاي: ٦٠
التيجانيين (مذهب): ٣٦٤	الجمعية الأفريقية الحرة: ١٦٠	الحنفي (مذهب): ٢٨٤
التيجيك: ٣٢١	الجنق (الدينكا): ٢٣٠، ٢٠٩	الحوز: ٢٦٦، ٢٦٦
التيدليك: ٣٢٢	الجنولويان: ١٧٨	الخارجة (واحة): ٢٢٢
التيفيتون: ٣٧٦	الجهاد (حروب): ٤٧	الخاصونكه: ٣٧٨
التيكار (لغة): ٥٧٦، ٥٧٧	الجوآبور: ٨٦٩	الخرطوم: ٢٣٦
التيكيددي: ٨٥٨	الجوآكوا: ٨٦٩	الخصر غيلان: ٢٥٥، ٢٥٨
التيكه (مملكة): ٦٠٩	الجويا: ٧٩٨	الخفاجي: ١٩٦
التيما: ٤٤٨	الجودال: ٩٣٠	الخلافة العباسية: ١٦٦، ٥٤٩
التيو: ٦٧، ٥٩١	الجوس: ٣٢١	الخليج الفارسي: ١٦٧، ٨٣٩
التيوسو: ٨٦٩	الجوكاجوك: ٨٦٥	الخماسون: ٢٨٢
التيوكوسي: ٨٩، ٩٣، ٣٩٦	الجولا (الدولا): ٥٣، ٨٥	الخماسات (نظام): ٥٠
التيفو: ٤٠٢	٣٠٣، ٣٣٣، ٣٥٦	

الخورين: ٣٢٩	الدولة الوطاسية: ٢٥١	الروسيزي (نهر): ٩٠٣
الخوسا: ٨٢، ٧٦٠	الدومينيكان (جمهورية): ١٢٧، ٩٤٨	الروكوا (وادي): ٩٢٣
الخوي خوي: ٧٥٦	الدونغوتونو - نورله: ٨٥٩	الرومان: ٩٩٣
الخوي: ٧٦	الدويكو: ٤١٦	الروماوة: ٥٤١
الدائر (جبال): ٢١٦	الدياتيغي: ٣٦٦	الروند: ٦٥١
الدابورا: ٣٧٨	الدياخيتي: ٥٤٢	الرونيامبو: ٨٨٤، ٨٩١
الداجو: ٢٢٥	الديازا سوبا: ٤٠١	الروهايا: ٨٨٤
الدار البيضاء: ٢٧٢	الديالونكه: ٤٢١	الروهايو: ٨٩١
الداغا: ٧٥٦	الديامونده: ٤٢٥	الروهندا: ٨٨٧
الداغاسيه: ٥٠٩	الديان: ٤٠٠	الرووغا: ٩٠٢
الداغومبا: ٤٠١، ٤٠٧، ٤١١	الدياوارا: ٣٧٨	الروينق: ٢٣٧
الداما: ١٠٠	الديجو: ٨٤٨	الرياض: ٢٦٥
الدامر: ٢٢٢	الديدا: ٤٢٩	الرب: ٨٤٢
الدان - تورا: ٤٢٥	الديدينغا: ٨٥٩، ٨٦٩	الريدانية: ١٧٦
الدان: ٤٢٢	الدير: ٢٦٦	الريغا: ٩٠٣
الدان: ٤٢٩	الديغو: ٨٤٢	الريونيون: ٤٢
الداو أورومو: ٨٠٢	الديمانى: ٣٣٨	الزايوبا: ٣٨٦
الداي علي خوجة: ٢٩٧	الدينكا: ٢٣١	الزارايبهافا: ٩٤٣، ٩٧٤
الدر: ٢١٤	الديولا: ٨٥، ١٠٢	الزارامو: ٩١٢
الدراسي: ٧٩٣	الديرومانده: ٤٠١	الزافي مانارا: ٩٤٣
الدررايش: ١٩٦، ٨٠٩	الديندر: ٢١٧	الزافي مانيلي: ٩٤٣
الدلائية: ٢٥٥	الذهب (تجارة): ٢٢	الزافيرامبو: ٩٤١، ٩٦٩
الدلايون: ٢٥٨	الرأس الأخضر (جزر): ٢٨، ٣١، ٣٦، ٤١، ٣١٠، ٤٣٧	الزافيسورو: ٩٧٤
الدمرداش: ١٩٦	الرابعي: ٨٤٢	الزافيكازيمامبو: ٩٤٠
الدمرداشية: ١٩٦	الراجيم: ٨٦٦	الزافمانارا: ٩٧٦، ٩٧٨
الدناقلة: ٢٢٢	الراموغي (عشيرة): ٨٦٥	الزافماناريفو: ٩٦٤
الدنكونا: ٣٧٩	الرايا: ٧٩٦	الزافمانيلي: ٩٧٠، ٩٧٤
الدنكيرا: ٤٤٢، ٤٤٨	الرايك: ٧٩٦	الزافيندرامينا: ٩٣٨، ٩٧٥
الدنمارك: ٣٧، ٢٧١	الرباط: ٢٤٤	الزامييزي (نهر): ٣٤
الدنيانكة: ٥٥، ٦٣، ٣٠٤	الرب: ٢٣٦	الزامييزي (وادي): ٥٨
الدو: ٣٠٥، ٣٢٧	الربث بوبوك: ٢٣٦	الزامييزي الأدنى: ٦٨٠
الدو: ٤٠٠	الربث ذوكوث: ٢٣٦	الزامييزي الأعلى (وادي): ١٠٤، ٩٩٦
الدوالا: ١٠٢، ٥٠٣، ٥٨٣	الرجل المبروك: ٢١٢	الزانامالاتا: ٩٧٢
الدودوس: ٨٦٨	الرجيات (قبيلة): ٧٥	الزاندني - تراكارا: ٥٧٩
الدوروبه: ٤٠٠	الرزقات: ٢٢٧	الزاندني: ١٠٠، ٢٣٠، ٢٣٨، ٥٧٩
الدورويو: ٩١٤	الرشايدة: ٢١١	الزاوية الدلائية: ٢٥٨
الدوروما: ٨٤٢	الرشيد بن الشريف: ٢٥٥	الزغري: ٣٥١
الدوغ نام: ٨٥٦	الرشيد: ٣٥٩	الزغاوة: ٢٢٧، ٥٠٧
الدوغتغا: ٣٩٦	الرفاعية: ١٩٦	الزغاي: ٥٠٧
الدوغو: ٤٤٢	الرفيق (تجارة): ٢٢	الزغور: ٥٩
الدوغورتى: ٥٥٢	الرنديلي: ٧٩٨	الزنج: ١٦٦
الدوغون: ١٠١، ٣٧٨، ٣٨٩	الروتندة: ٣٩	الزنزا: ٩١٢
الدولة السعدية: ٢٤١	الروسيزي (سهل): ٩٠٣	الزنج - البربر (مجتمعات): ٥٦
الدولة العباسية: ٢٧١		
الدولة الوطاسية: ٢٤٢		

السودان النهرى: ٢٣٥	السبت: ٣٠٨ ، ٣١٩	الزنج: ٢٨ ، ٤٧
السودان النيلى: ٢٣٠	السراكل: ٤٠٩	الزواوة: ٢٨٢ ، ٢٩٣
السودان: ٧٧٩ ، ٦٧	السعداب: ٢٢٣	الزواوية: ٣١٩
السودوغو: ٣٩٦	السعديون: ٢٤٢	الزوروماوة: ٥٣٠
السور: ٨٧١	السعديين: ٣٤٣	الزولو: ٧٢٨ ، ٧٧٥ ، ٩٤٤
السوريا (أسرة): ٣٣٥	السكندنافية: ٢١	الزولوكيري: ٦٩٥
السوس (وادي): ٢٥٩ ، ٦٤٣	السلالين	الزومبو: ٦٤٣ ، ٦٤٥ ، ٦٥١
السوسو: ٣٣١ ، ١٠١ ، ٣٧٤	السلالات الهندائية: ٨٨٧	الزويلة: ٥٣٨
٦٥١ ، ٤٤٤ ، ٤١٨	السلالة الحسنية: ٩٧٩	الزياتي: ٢٦٦
السوسيبالكى: ٥٧٠	السلالة الشرفية: ٦٠	الزيربو: ٤٠٠
السوفا: ٣٨٣	السلطان أحمد: ٢٥٦	الزيفوا: ٩١١ ، ٩١٢
السوكو: ٦١٢	السلطان أحمد: ٨٤٠	الزيمبا: ٨٩ ، ٨٣٦
السوكو - لاميا - نيبها: ٦٧٣	السلطان أحمد: ٩٨٢	الزيتزا: ٨٨٧ ، ٩٢٢
السوكوتو (خلافة): ٥٢	السلطان بكر: ٢٢٧	الزيمبا: ٧٠
السوكولامبا: ٩٥٨	السلطان سيدي محمد: ٣٥٩	الساب: ٧٩٨
السوكوما: ٩١٢	السلطان محمد: ١٦٩	السابس: ٤٢٣
السوموا: ٩٠٠ ، ٩٢٢	السلطان يعقوب: ٢٢٧	السابيس (مملكة): ٤٣٤
السومونو: ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٤١٠	السلطنة الزرقاء (السلطنة السوداء): ٢١٢	الساتيجي: ٣١٧ ، ٣٢٧
السونغو: ٦٧١	السلمي - موسى: ٣٩٠	الساچدين (جامع): ٥٣٨
السوننكه: ٣٧٤ ، ٤١٠	السلميغا: ٣٩٠	الساحل الأفريقي: ٢٢
السونينكي (لغة): ٥٣٨	السلمييزه: ٣٩٠	الساحل الغيني الأسفل: ٤٧٧
السوهونجي: ٤٠٢	السلوم (نهر): ٣٢٣	الساراكوله: ٤٢٧
السويد: ٣٨	السليمانين: ٧٨٠	السااركى: ٥١٨
السورية: ٢٧١	السماكه: ٣٥٦	السااركين باي: ٤٦
السويس: ١٨٣	السمالين: ٢٥٩	السااغونه: ٣٧٨
السيبوتو: ٤٥١	السمك الرنوي (عشيرة): ٨٨٣	الساافانا الجنوبية (ممالك): ٩٢
السيثا (سلالة): ٨٩٧ ، ٩٠٢	السنغال (نهر): ٣٤	الساافانا: ٦٢
السيجيوجو: ٨٤٠	السنغال الأعلى: ٣٠٥	الساكالافا: ٩٣٥
السيد أحمد البدوي: ١٩٦	السنغال: ٣١	الساكوا: ٨٦٩
السيداما: ٧٩٣	السنوفو: ٤٧٥ ، ٤٠١	الساكوامبي: ٩٥٧
السيديين (طائفة): ١٧١	السهيمي: ١٩٧	الساكوايا: ٧٩٨
السيديون: ١٧١	السواحيلية (اللغة): ٩٧٩ ، ٥٤	الساما: ٣٢٩
السيرير: ٤٧ ، ٣٠٣ ، ٣٢١	السواحيليون: ٥٧	السامو (السانا): ٣٩٩
السيمالا: ٣٩٩	السوايط (نهر): ٩٧ ، ٢٣٢	السامو: ٣٨٨
السيمبييه: ٣٣٠	السوابله: ٥٥	الساموري: ٤١٢
السينفوا: ٥٤٧	السوتو: ٧٥٦	السان: ٩٤ ، ٣٠٨
السيكاتا: ٦٠٢	السودان (بلاد): ٥٤٧	السانا: ٣٠٨ ، ٤٠٠
السيكي: ٥٨٤	السودان (جمهورية): ٢٠٩	السانداوي: ٩١٤ ، ٩٢٣
السيلافا (سلالة): ٩٠٢	السودان الأوسط: ٢٣٨ ، ٥١٦	الساندرانتا: ٩٦٩
السيلوا (لغة): ٦٥٨	٨٥٦	السانغو: ١٠٢
السيلوبى: ٥٢١	السودان الجنوبي: ٢٠٩	السانوي (الأقيما): ٤٥١
السينوفو: ٣٧٧	السودان الغربي: ٢٢ ، ٣٠٣	السانوي: ٤٤٨
السيهانكا: ٩٦٧ ، ٩٣٥	السودان المصرى - الانجليزى: ٢٢٧	السانني: ٩١٤
السان: ٣٥		السيه: ٣٢٦
السيه: ٥٥		السيديانكه: ٣٣٣

الغابا - الأذانبه: ٤٤٨	الشيوا: ٦٧٣، ٦٧٦	السنابو: ٥٥
الغابا - الماشي: ٤٤٨	الشحر: ٩٥٠	الشكوما: ٨٦٢
الغابا: ٤٤٧	الصالحى: ١٩٥	الشابية: ٢٧٨
الغابات المدارية المطيرة: ٧٦	الصحراء الكبرى (واحات): ٥٥٠	الشاذلية: ٢١٩
الغابات المطيرة: ٢٣٨	الصحراء الكبرى: ٢٢، ٧٥	الشارقة: ١٦٧
الغايون: ٥٨٧	٣٦٣، ٩٨٩	الشاريفوريكو: ٧٧٢
الغادا: ٧٩٢	الصدر الأعظم: ١٨٣	الشامي: ١٩٥
الغاري: ٧٩٨	الصعيد: ١٨٥	الشالوم: ٤٥١
الغافو: ٤٢٢، ٤٢٩	الصف (نظام): ٢٨١	الشامبا: ٩٢٤، ٩١٢، ٥٠
الغالا: ٤٢٥، ٧٩٠، ٨٦٩	الصنغاي (دولة): ٩٩	الشايقية: ٢٢٢
الغالب بالله: ٢٤٣	الصنغاي (لغة): ٥٣٨	الشبانان: ٢٥٩، ٢٥٦
الغالي موسى: ٣٦٢	الصنغاي: ٤٦، ٣٤٣، ٣٩٦	الشيلي: ٧٩٨
الغامبيا (نهر): ٢٣، ٣٣، ٣٠٤	الصوفية: ٢١٩	الشراط (وادي): ٢٤٤
٣٠٨	الصومال: ٩٧، ٩٨٨	الشريبي: ١٩٣
الغاميرغو: ٥٥٣، ٥٦٠	الصوماليون الشماليون: ٧٩٨	الشرق الأدنى: ٤٠٨، ٧٨٣
الغان: ٤٠٠	الصوماليون: ٧٧٨	٨٢٢
الغاوتشو: ٧٥٨، ٧٧١	الصين: ٢١، ١١٢، ١٦٦، ٨٠٣	الشرق الأقصى: ٢١
الغباراماتو: ٤٩٧	الضعيف الرباطي: ٢٦٦	الشرق الأوسط: ٢١، ١٠٨
الغبايا - مانغا: ٥٧٩	الطرق الصوفية: ١٩٦	٤٩٣، ٨٣٠
الغبايا: ١٠٠	الطريقة الأحمدية: ١٩٦	الشرقاوي: ١٩٥
الغبزا: ٧٩٨	الطريقة الشاذلية الجزولية: ٢٤٥	الشراطين (مدرسة): ٢٦٠
الغرب الأطلسي (لغات): ٤١٦	الطريقة القادرية: ٢١٩	الشعراوية: ١٩٦
الغربيو: ٤٢٩، ٤٢١	الطمار: ٢٧٩	الشعوب الشرقية الناطقة بالنيلية: ٨٥٥
الغريكو: ٧٦٢	الطوائف الإنتاجية: ٥٥	
الغزال (بحر): ٢٢٣، ٢١٠، ٥٣٣	الطوارق: ٩٩، ٣٤٨، ٥٠٩	الشعوب الكالنجينية: ٨٥٨
الغكونجويي: ٧٦٢	الطولونيين: ٢٢٣	الشعوب الكوشية الشرقية: ٧٩٨
الغلا: ٧٧٨	العالم الإسلامي: ٢٢، ٩٨٧	الشعوب النيلية: ٢١٦
الغلال (ساحل): ٤٤٦	العالم الجديد: ٢٨	الشلك: ٢٠٦
الغلت: ٧٨٣	العبيدية: ٢٢٢	الشناوية: ١٩٦
الغلتان: ٢٥٦	العبدلاب: ٢١١	الشنينية: ١٩١
الغوان: ٤٥٠، ٤٥٣	العثمانيون: ٢٢، ٩٨٨	الشوا: ٥٥٣
الغوباووين: ٧٩٨	العرائش: ٢٤٧	الشوانا: ٧٦٦
الغوبنانغو: ٣٩٦	العراق: ١٦٦	الشورويو: ٣١٨
الغويراوة: ٥١٤	العرب (بحر): ٢١٠	الشوكوي: ٦٧٠
الغوجي: ٧٩٤	العرب السواحليون: ٧٣٥	الشونا: ٥٧، ٩٤، ٧٤١
الغوديه: ٤٢٩	العرب: ٥٣٣، ٧٨٩	الشنوني: ٨٤٢
الغور: ٤٥٣	العربية القبطية: ٨٠٥	الشيخ أبو بكر بن سالم: ٨٤٩
الغورا: ٧٩٨	العربي الفاسي: ٢٥٦	الشيخ عمر: ٣٣١
الغورما: ٥١٦	العزب: ١٧٨	الشيوا: ٩٣١
الغورمانشه: ٣٤٧	العزبان: ١٨٧	الشيرازيون: ٩٧٨
الغورو: ٤٢٢، ٤٢٩	العفار: ٧٩٨	الشيرازيين الأفارقة: ٩٧٨
الغوروا: ٩١١	العلويون: ٣٥٩	الشيلا: ٦٥٧
الغوسا: ٧٩٨	العمانيون: ١٦٧	الشيوك الأوائل: ٨٥٦، ٨٦٠
الغوغو: ٩١١	العمير: ٩٩	الشيناشا: ٧٩٦، ٨١٧
الغولما: ٣٩٥، ٥٠٩	العيسى: ٧٩٨	الشينجي: ٦٧١

القاسمية: ١٨٧	الفوريا جون (نظام): ٤٦، ٤٧	الغولمانسه: ٣٩٥، ٤١٢
القاهرة (قلعة): ١٧٨	القول السوداني (عشيرة): ٨٨٣	الغولمانسيا: ٣٧١، ٣٩٥، ٥١٦
القاهرة: ١٧٦، ٥٣٤	القولأ: ٣٢٨	الغوليا: ٣٦٦
القبائل (منطقة): ٢٩٥	القولافوتسي: ٩٦١	الغوموا: ٤٥١
القبائل الأنجلوسكسونية: ١٠٨	القولاكندا: ٣٢٩	الغوناكوا: ٨٩، ٧٦١
القبائل الجرمانية: ٧٢	القولامينا: ٩٥٦	الغونجا الشرقية: ٤٧٠
القبائل: ٦٨، ٢٨٠	القولاني (امبراطورية): ٩٩١	الغوندو: ٣٨٩
القدس: ٧٨٤	القوليه (ثورة): ٤٢٦	الغونزا - غوموز: ٧٩٦
القدسي أنطوني: ٦٣٥	القوليه: ٧٢، ٢١١، ٢٢٠، ٣٠٣	الغونغا: ٧٩٦، ٨١٧
القدسي فرنسيس: ٦٣٥	القولتا (حوض): ٤١١	الغوينغ: ٩٣٠
القدال: ٢١٩	القولتا (نهر): ١٠١	الغيمان: ٤٥١
القراصنة الأتراك: ٦٠	القولتا الأبيض: ٣٨٥	الغيبا: ٩٢٣
القراصنة البربر: ٤٢	القولتا الأحمر: ٤٠٠	الغيج: ٣٢٠
القراصنة: ٥٩	القولتا الأسفل (حوض): ٤٤٨	الغيزرة: ٤٢٢
القرد (عشيرة): ٨٨٣	القولتا الأسود (منعطف): ٤٠٠، ٤٠٢	الغيش: ٣٤٨
القرن (منطقة): ٩٧		الغيجلو: ٤٢٩
القرن الأفريقي: ٨٥، ٧٧٧	القولتا العليا: ٣٩٨	الغيلووار: ٣٠٨
القروين (جامعة): ٢٥٥، ٢٦٠	القولتا الوسطى (هضبة): ٣٨٣	الغيبالا: ٣٢٦
القسططنطينية: ١٥٣، ٢٤٤، ٣٦٠، ٨٣٩	القولتا - مونو (حوض): ٤٧٥	القائتيكان: ١٥٣، ٦٢١
	القولتا: ٣٧١	القارادو: ١٥٣
القشتاليون: ٢٢	القوليجا: ٤٤٢	القاراوني: ٩٦٩
القصر الكبير (موقعة): ٢٤٧، ٥٥٩	القولسه: ٣٨٧، ٣٩٤	القاريز دالميدا: ١٥٢
	القولقلده: ٤٦	القارينيا: ٦٨
القصر (مرفأ): ١٨٣	القولقلده (لغة): ٣٣٦، ٥٣٨	القازيمبا: ٩٦٥
القظامشية: ١٩١	القول (مملكة): ٥٥، ٤٨٥، ٤٨٨	القاسي (أسرة): ٢٨٢
القلي: ٢٩٢، ٢٩٥		القاشامبا دزي: ٧٤٦
القمر (جزر): ٦٤	القولنج (سلطنة): ٢٠٩، ٢١٢	القاشار: ٢٢٩
القمر الكبرى (جزيرة): ٩٧٨		الفاطميون: ٢٢٣، ٢٥٦
القيروان: ٢٧٨، ٢٨٢	القولنسو مندث: ٨٠٧	الفاكوبلي: ٤١٦
القيرواني: ٢١٨	القولنج: ٨٦٠	القافته: ٤٥١
الكاب: ٧٢، ٨٢، ٧٥٥، ٩٣٦	القولني: ٤١٦	القافتي: ٥٠٥
الكاباكا ماوندا: ٨٧٩	القيبا: ٩٢	القافنج: ٨١، ٩٦
الكابة: ٢٢٠، ٢٢٢	القيروبه: ٤٠٩	القافنوا: ٧٠٢
الكابتن كورنوال: ٩٨٢	القيروج: ٢١١	القافيركوما: ٤٤٢
الكابشاري: ٥٥٥	القيروز أبيادي: ١٩٦	الفتوحات الإسبانية: ٢٩
الكايو: ٤٢٦	القيري: ٩٠	الفرس: ٨٤٥
الكايوندا باندا: ٦٨٩	القيلالية: ٢٥٨	الفرز (سهل): ٢٥٩
الكايونكه: ٣٢٨	القيلي: ١٠٢، ٥٨٥، ٦٢٣	الفقارية: ١٨٧
الكايووني: ٤٩٧	القيندا: ٩٧٠	الفلات: ٧٨١
الكايوتا (نهر): ٨٧٢	القيترا: ٩١٨	الفلوب: ٤١٦
الكاتسناوة: ٥١٢	القيهيرنانا (نهر): ٩٥٨	الفتا: ٥٢، ٦٣
الكاجيرا (نهر): ٨٨٨، ٩٠٠	القادرية: ١٩٦	الفتاتكه: ٣٣٩
الكاجيرا (هضبة): ٩٠٤	القادرين (مذهب): ٣٦٤	الفتوي: ٥٧٥
الكاديلأ: ٥٥٨	القارة الأمريكية: ٩٩٤	الفتودو: ٦٣٥
الكارا موجونغ: ٩٨	القازدوغلية: ١٩١	الفور: ٢٠٩، ٢١٩

الكاراغوي: ٩٢٨	الكانوري: ٥٣٠، ٥٠٥	الكولوغولي: ٢٨١
الكارامو (لغة): ٩٥	الكاوار: ٥٣٨	الكولولو (لغة): ٩٠، ٩٣
الكاراموجونغ: ٩٨٨	الكاوما: ٨٤٢	الكوليبالي: ٣٥٦
الكارايو: ٧٩٦	الكايفاما: ٥٦٨، ٥٤٨	الكوم نفو: ٥٧٧
الكاراش: ٥٠	الكيابيش: ٧٥	الكومات: ٨٧٠
الكارو: ٤٢٧	الكيوشيون: ٦٣٤	الكومام: ٨٦٩، ٨٥٦
الكارودويوي: ٤٤٢	الكيوكو: ٤٥١	الكوميا: ٤٦٤، ٤٥٠
الكاريبوا مالا: ٥٧١	الكييله: ٤٢٧	الكوميتيبيا: ٣٩٥
الكاريسي (جزر): ٣٦	الكيي: ٣٥٤	الكومبولي: ٥٥٧
الكاريسي (منطقة): ١٢١	الكتيبة (مسجد): ٥٤	الكومسي: ٨٤٢
الكاريسي: ٩٩٤، ٩٩٤	الكتلة السوفيتية: ١٠٩	الكومندا: ٤٧٢
الكاريمبولا: ٩٧٦	الكران: ٤٢٩	الكومو: ٩٢، ٤٠٩
الكاريموجونغ - تيسو: ٨٦٨	الكرو - بيتي: ٤١٦	الكوموي: ٤٠٤
الказامانس: ٣٠٧	الكرو: ٤٢١، ٤١٨	الكومين - يانغا: ٣٩٦
الказانغا: ٤٢٦	الكرول السود: ٩٨٤	الكوناري: ٣٥٧
الказانغا: ٤٢٠، ٤٣٦	الكرول: ١٥٧، ٩٨٤	الكونتا: ٣٥١
الказيمي: ٦٦٦	الکساسو: ٣٢٨	الكونتوا: ٩٩٢
الکازينا: ٣٩٩	الکساسونكه: ٣٢٨	الکوندا: ٣٦٦
الکاسا: ٤١٦	الکساندر دوما: ١٥٢	الکونسو: ٧٩٣
الکاساي: ٦٧٢، ٦٠١	الکفرة: ٥٣٤	الکونغ (امبراطورية): ٩٩١
الکاسنغا: ٣٠٧	الکليفا: ٤٤٢	الکونغ سان: ٧٥
الکاسوفاس: ٢٦	الکئاري (جزر): ٣٠٥، ٣٦، ٢٨	الکونغو (مملكة): ٦٠٨
الکاکوا: ٨٥٨، ٨٥٥	الکو: ٣٩٩	الکونغو (نهر): ٧٨
الکاکيت: ٨٦٦	الکوا (لغات): ٤٨٥	الکونغو - زائير (نهر): ٥٨٩
الکالاتا: ٥٦٤	الکوارافا: ٥٠٧	الکونغو الأدنى: ٥٩٥
الکالاوا: ٥١٥	الکواهو: ٤٤٨، ٤٥١	الکونغو - أنغولا (منطقة): ١٥٧
الکالنجين (لغات): ٨٧٠، ٩٨٨	الکويا: ٩٢، ٦٢٤	الکونغو: ٢٩، ٣١، ٣٤، ٦٧، ٩٧، ١٣٧، ١٥٥، ٩٨٩
الکالونغا: ٦٨٢	الکويا (مجتمع): ٨٤	الکونفسيون (حكومة): ٩٨٤
الکاليدون: ٧٦٤	الکوتشيا: ٨٦٦	الکونو - الفاي: ٤٢٣
الکاليمبو بارانا: ٥٦٣	الکوتوكو: ٤٧٠، ٥٤٩	الکونيافي: ٣٠٨
الکالينجين: ٩١١	الکوجا بركوما: ٤٤٢	الکوى: ٨٦٦
الکامبا: ٩٣، ٩١٢	الکوجا: ٤٢٧، ٤٤٢	الکويام: ٥٥٧، ٥٥٣
الکامرون (لغات): ٤٨٥	الکوروا: ٧٧١	الکويانغوي: ٦٠٤
الکامرون (نهر): ٤٨٥	الکوروانا: ٨٩	الکويانغويس: ٥٨٨
الکامرون الأوسط: ٥٧٥	الکورانكو: ٤٢٨	الکوريت: ١٦٧
الکامرون الجنوبية: ٤٨٥	الکورواكول: ٨٧١	الکوزي: ٨٥٧
الکامرون: ٤٨٥، ٤٨٥، ٩٩٦	الکورومانتي: ١٥٧	الکوريز: ١٥٨
الکامسيونغو: ٣٩٦	الکورومبا: ٣٨٧	الکيبو: ٨٥٦، ٨٧٩
الکاميتيه: ٤٠٩	الکوريوک: ٨٥٩	الکيبو: ٨٦٧، ٨٦٧
الکاتانانيا: ٥٥٣	الکوشيتيه: ٨٩٤	الکيباوة: ٥٣٠
الکاتانوة: ٥١٥، ٥٢٧	الکوک - باغالك: ٨٦٠	الکيتا: ٣٧٤
الکاتنا أحمدو: ٥٠٩	الکولا: ٩٠٢	الکيتومي: ٦٣٥، ٦٣٢
الکاتنا داود: ٥٠٨	الکولانغو (مملكة): ٤٠٠، ٤٠١	الکيجيزي: ٩٠٩
الکاتنا: ٥٢٢	٤٤٨، ٤٧٥	الکيرا: ٢٢٧
الکانبمو: ٤٧، ٥٥٥	الکولو: ٥٥٣	

الكيراندا: ٨٦٧	اللوبا (مملكة): ٦٥٢	المادي الجنوبيين: ٨٦٤
الكيروجي: ٩٠٦، ٨٦٧	اللوبا الكاساي: ٦٥٨	المادي: ٨٥٨، ٨٥٦، ٢٣١
الكيرندية: ٨٩١	اللوبا شانكاراي: ٦٥١	الماراسه (الصنغاي): ٤٠٥
الكيزيزا: ٨٨٤	اللوبا لوبيلانجي: ٦٥١	المارافي (دولة): ٩٠، ١٠١
الكيساكا: ٨٧٩	اللوبا: ٦٥٠، ٦٧	٨٣٦
الكيسواحيبية: ٩٤	اللوببي: ٤٠٠	الماراي (امبراطورية): ٦٩١
الكيسي: ٩٢٢، ٤٤٥، ٤٢٥، ٣٣٦	اللوتهو: ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٩	المارتينيك (جزيرة): ١٣١، ٩٧٥
الكيفندي: ٨٨٢	اللورد دارتموث: ٢٦٤	المارجي: ٥٤٩
الكيكويو (بلاد): ٩٢١، ٩٢١	اللورد مانسفيلد: ١٥٢	الماركا: ٣٥٦، ٣٧٤، ٤١٠
الكيل - كاتوان: ٣٦٢	اللورهن: ٤٠١	الماركيدي بومبال: ٦٤٩
الكيل - مغشارين: ٣٦٢	اللوزي: ٦٦٧	الماروسيرانا - الماهافالي: ٩٧٨
الكيلوبا (لغة): ٦٥٨	اللوغان: ٣٢١	الماروسيرانا: ١٠٢، ٩٣٦، ٩٤٣
الكيمباريس: ٦٢٨	اللوغان: ٨٦٤، ٨٦٥	المارون: ١٥٧
الكينغا: ٩٢٣	اللوغو: ٥٧٩	المارون (حرب): ١٥٥
الكينيارواندا - كيروندي - جيبها:	اللوكونريكتاك: ٨٧١	الماروماوة: ٥٣٥
٨٨٤	اللوكونيا: ٨٦٠، ٨٦٩	الماسا - سي: ٣٥٦
الكينيارواندية: ٨٩١	اللوما: ٤٢٧	الماساسي: ٣٧٦
الكينيدوغو: ٤١٣	اللوندا (امبراطورية): ١٠١	الماساي: ٨٢، ٩٨، ٨٤٢
الكيوغا: ٨٥٦، ٨٥٧	اللونديو: ١٠٢، ٨٤٠	٩٨٨، ٨٦٧، ٩١١
اللا: ٤٥١	اللونغيرو (نهر): ٨٧١	الماسونية: ١٦٠
اللابادي: ٤٦١	اللوو (لغات): ٩٥، ٨٧٩	الماساسي: ٣٨٣
اللابونو: ٨٧٩، ٨٧٣	اللوو الشرقيون: ٨٥٦، ٨٧٣	الماشيكور: ٩٥٦
اللاتينية: ٢١	اللوو الشمالية: ٢٣١	الماشينا: ٥٥٥
اللادا: ٩٩٢	اللوو: ٨٧، ٢٣٣، ٨٥٥، ٨٥٨	الماغورو: ٨٦٩
اللاردي كانجيما: ٥٦٦	٩٨٨	الماغوزاوة: ٥٢١، ٥٣٥، ٥٣٨
اللاكوار: ٨٦٦	اللوبي: ٥٩٩	الماغومي: ٥٤٧، ٥٦١
اللاندوما - تياي: ٤٢١	اللوليل: ٢٣١	الماغوه: ٤٢٩
اللاندوما: ٤٢١، ٤٢٦، ٤٣٦	اللوبي: ٩٤	الماغوي: ٤٢٢
اللانغو أوميرو: ٨٥٦، ٨٦٨	الليبو: ٣٤١	الماك: ٥٨٤
٩٠٩	الليرا بالوو: ٨٧٩	الماكاي: ٨٤٢
اللانغو: ٨٧٣	الليكبوزه: ٤٥١	الماكوا: ٨٥٠، ٩٣٦
اللانغي: ٩٥	الليكويا: ٦٠٢، ٦٠٠	الماكوبا: ٤٦
اللامانا (نظام): ٤٩، ٥٣	الليلا: ٣٩٩	الماكوتغوا: ٤٠٩
اللاهه فوتي: ٩٥٧	الليمبا: ٤٢٣، ٤٣٦	الماكوكوا: ١٠٢
اللابونس: ٩٣٢	الليمبويو (نهر): ٧٦٤	الماكيري: ٥٧٩
اللزما: ٢٩٢	الليمو أوروو: ٧٩٦	المالا كاسوبي: ٥٥٨
اللغات السودانية الوسطى: ٢٣١	الليندو: ٨٧٩	المالاغازي (حوض): ٩٠٠
اللغات الكوشية: ٧٨٥	الليندوزه: ٤٥١	المالاي (لغات): ٩٤
اللغة السواحيلية: ٨٤٢	المأمون: ٣٦٩	المالكي (مذهب): ٢٨٤
اللغة العربية: ٨٥٠	المؤسسات الأفرو - أمريكية: ١٦٠	المالتيكه: ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٧٤
اللغة النيلية: ٢٣١	الماتار: ٨٦٩	المالوانغو: ٥٨٨
المنجي: ٣٢٦	الماتيتانا (حوض): ٩٤٠	المالينك: ٤١٩
الندو: ٨٥٦، ٨٥٩	الماتيتانا (نهر): ٩٣٧، ٩٦٩	المالينكا: ٩٩٨
الندوما: ٣٠٨	الماتيكاسي: ٩٥٢	المالينكه: ٤٢٥
اللوبا (لغات): ٦٥٢	الماجا كاووري: ٥٥٥	المامبا: ٩٢٣

المامي: ٧٢٠	المبين (لغة): ٥٧٧	المغاربة (دولة): ٩٩
المامية (نظام): ٥٢	المتوكل: ٢٤٤	المغرب العربي: ٢٧٣، ٣٠٤
المانامبيرا: ٩٧٤	المجاذيب: ٢١٩	المغرب: ٢٢، ٨٣٤، ٩٨٨
المانامباو (نهر): ٩٥٨	المجنوبية: ٢١٩	المغول أكبر (إمبراطور): ١٧٠
المانامبوقو: ٩٧٦، ٩٥٨	المحيط الأطلسي: ٢١، ٩٨٥	المغول: ١٧٢، ٧٨٩
المانانديريانا: ٩٦٣	المحيط الهادي: ٢١، ٩٨٣	المفيكانه: ٨٨
المانانكارونغا: ٩٣٨	المحيط الهندي: ٢١، ١١٦	المقري بن القاضي: ٢٥١
المانجل أو المانجل: ٢١٣	٧٨٩، ٩١٨، ٩٨٢، ٩٨٩	المكانا: ٧٩٨
الماندراره (نهر): ٩٧٨، ٩٧٦	المخا: ١٦٧	المكانداويري: ٦٩٥
الماندنغو: ٤٢٢	المخازن (وادي): ٦٠، ٢٤٤	المكسيك الوسطي: ١٢٧
المانده (المانديكا): ٣٠٣	٣٤٣	المكسيك: ٣٠
المانده (لغات): ٤٦، ٤١٦	المختار الكبير: ٣٥٨	المالاي: ١٦٨
المانده - الجولا: ٣٧٣	المخزن: ٥٠، ٢٧٩، ٥٣	الملاغسية: ٩٣٦
المانده: ٤٦، ٦٨، ٣٣٣، ٣٤٨	المخزن (قبائل): ٢٨٠	الملك أيمانويل: ٧٤٦
الماندينغو: ٣٧٤	المدرسة الرشيدية: ٢٦٠	الملك مانويل: ٢٣
المانسايا: ٦٨	المدينة: ١٧٦، ٨٥٠	الملوك (جزر): ٢١
المانغالا: ٤٠٩	المذهب الشافعي: ٨٥٠	الممالك (سلطنة): ١٩٣
المانغانجا: ٦٧٣	المذهب المالكي: ٢١٨	الممالك: ٥٠، ١٧٥، ٨٣٣، ٩٩٢
المانغيتو: ٩٢، ٥٧٩	المرايطون: ٢٦٥	المنتصر العبيدي: ٢٧١
المانغوكي: ٩٥٦	المرايطين (حركة): ٣١٥	المنسا (إمبراطورية): ٤٧
المانه - السومبا: ٤٢٣	المراوين: ٢٨٥	المنسايا (دولة): ٥٣
المانه: ٣٠٨	المرسى الكبير: ٥٩، ٢٧٩	المنصور (السلطان): ٥٦٠
المانو: ٤٤٢	المرينية: ٢٤٢	المنصور السعدي: ٢٦٤
المانون: ٤٢٢	المرينيون: ٢٥٦	المنصور الموحدي: ٢٦٥
المانني: ٧٢، ٨٩	المرزاب: ٣٦٦	المنصور: ٢٥٥
المانيك: ١٠٢	المسبغات: ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٥	المنيا: ١٨٥
الماهافالي: ٩٣٥	المستحفظان: ١٧٨	المنهي: ٢٣٥، ٣٤٤، ٨٣٢
الماهاندرقاتو: ٩٧٦	المستعمرات الإسبانية في أمريكا: ٢٩	المنهية: ٢٣٥
الماو - أفيلو: ٧٩٦	المستعمرات الإسبانية: ٢٨	المهليي: ٥٦٦
الماي عمر: ٥٦٩	المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي: ٨٥٢	المواغ: ٣٩٥
المايا: ١٢٧، ٥٥٢	المستودعات التجارية (اقتصاد): ٦٤	الموافنتزا: ٦٩٥
المايلو (نظام): ٤٩	المسعودي: ١٦٦	الموحدون: ٢٥٦
المايتا: ٥٦٦	المسلوخ: ٢٤٤	الموخولوم: ٥٥٢
الماينين كينندي: ٥٦٥	المسيرة: ٢٢٧	المودانا: ٧٩٤
المايومي: ٥٨٨	المسيسبي (وادي): ١٥٤	المودولا: ٨٦٧
المباتا: ٦٠٩	المصطفى التزركيني: ٣٥٢	المورسكين: ٢٥٥
المبارما: ٥٦٨	المصطفى غواني: ٥٤٣	الموره (لغة): ٣٨٧، ٣٩٦
المبالو: ٤٥٠	المعالية: ٢٢٧	المورو: ٢٣١، ٨٥٦
المبانغالا: ٦٢٠	المعتصم: ٢١٦	الموري: ٥٣٩
المبورورو: ٨٥٥	المعقل (شعب): ٣٤٨، ٣٦٤	الموسونفولو: ٨٤٣، ٨٤٧
المبوزي: ٥٩١	المعمورة (التي تسمى اليوم بالمهدية): ٢٤٢، ٢٦٣	الموشي: ٨٥، ١٠١، ٣٤٥
المبوسي: ٦٠٠		الموكونغورو: ٨٦٩
المبوغو: ٩٢٧		المول - الدغبانه: ٤٥٤
المبولوغوما الشمالي (نهر): ٨٦٦		المولاتا الخلاسيون: ٩٨٤
المبوم: ٥٧٥		المولاتو: ٤٤٣

المولاتوس: ٩٩٧	الناما: ٧٧١	النوبة المسيحية (مملكة): ٢٠٩
الموله - داغبانه: ٤٦١	الناماكوا: ٧٧٢	النوبة: ٦٧، ٢١٠، ٢١٣
المولى أحمد (الملقب بالذهبي): ٢٧٠	النامها: ٨٦٧	النوبيون: ٨٠٤
المولى المأمون: ٢٧٠	الناميب: ١٠٠	النوبي: ٥٧، ٤٩١، ٤٩٥
المولى حفيظ: ٢٧٠	الناندا: ٢١١	النورمان: ٩٤
المولى زيدان: ٢٧٠	الناندي: ٨٥، ٩٨، ٩٢٤	النوغونا: ٥٦٨
المولى عبد المالك: ٢٧٠	النانغلا: ٤٥١	النومونا: ٣٩٩
المولى يوسف: ٢٧٠	النانكو: ٣٢٨، ٣٠٨	النوبادو: ٣٩٧
المومفو: ٥٧٩	النهاني: ٨٣٢	النوغوا: ٤٤٨
المونتامبا: ٥٩٩	النيوريسيميا: ٣٩٥	النونو: ٦٠١
المونتونجي: ٥٩٨	الني يوثيل: ٧٩٠	النوير: ٢٣٣
المونتيكويس: ٥٨٨	التنومبا: ٦٠١	النيا مديرة: ٨٧١
المونغو: ٨١، ٨٤، ١٠٠، ٦٠٤	التنومو: ٩٦	النيا بارونغو (نهر): ٩٠٢
المونغوه: ٤٦٧	التيننده: ٧٦٢	النيا تورا: ٩٢٣
المونزو: ٤٥٠	النجير (نهر): ٨٥	النيا روبانغا: ٨٦٢
الموهيما: ٨٥٧	الندييلي (لغة): ٩٣	النيا موزي: ٩١٢
الموومبو: ٥٨٤	الندييلي: ٩٠	النيا نغيا: ٨٦٩
الموسيكونغو: ٦٣١	الترابي: ٨٤، ٧٦	النيجر (منعطف): ٣٠٥
المويته موتابا: ٩٤٥	الترما: ٤٥١	النيجر (نهر): ٤٤
المويني موتابا: ٥٣	التريمبو: ٦٢٥	النيجر الأدنى (نهر): ٨٣
الموينيكسينديلي: ٦٩٣	النظام الأثيني: ٤٧	النيجر الأعلى (وادي): ٣٧٤، ٤٢٣
المويو: ٨٦٤	النظرة الحامية: ٨٨٥	النيجر الأوسط: ٣٧٤
الميتا: ٨٦٤	النفاسيني: ٩٢٢	النيجر - التشاد: ٦٧
الميتسوغو: ٥٨٣	النفافانا: ٥٥٢	النيجر - الكونغو (عائلة): ٤٨٥
الميجي - كيندا: ٩٨، ٨٤٢	النفكا - سيري - نغباندي: ٥٧٩	النيجر - بينوي (وادي): ٤٩٥
الميجيكندا: ٩١٢	النفكاكا: ٥٧٨	النيجر: ٤٦، ٧٢، ٩٨٩
الميركادوريس: ٦٤٠	النفاندي: ٧٢، ١٠٠، ٥٧٨	النيجيرو - كامرونية (اللغات): ٥٩٤
الميرو: ٩٣	النفيلو: ٥٨٤	النيدرو: ٤١٦
الميرينا: ٩٣٥	النفوي: ٨٦٧	النفانجي الأول: ٧١١
الميسالي: ٧٩٤	النفورا: ٨٦٩	النفانجي الصغير: ٧١١
الميلانسي: ٩٢٩	النفورو نجيليوا: ٥٥٥	النيل (نهر): ٦٤
المين: ٤٩٧	النفولوي: ٩٠	النيل (وادي): ٥٣، ١٥٣
المين (قلعة): ٢٣، ٤٣٠، ٩٩٦	النفوني: ٧٥٦	النيل الأبيض: ٧٤، ٨٧، ٧٧٩
الميناراندرا: ٩٧٨	النفينا: ٨٧١	النيل الأزرق: ٩٧، ٧٧٩
الميناكيلي: ٩٦٦	النفيزم: ٥٥٠	النيلية الشرقية: ٨٧٢
الميننده: ٤٢٧	النفشيندية: ١٩٦	النيليون الجنوبيون: ٩٨
المينونغو: ٦٧١	النفوك: ٢٣٧	النيليون الشرقيون: ٨٥٨
الميورو: ٨٥٦، ٨٥٩	النفاندا: ٨٦٢	النيليون: ٢٣١
الناوغسيور: ٣٨٦	النفولوتو: ٦٣٢	النيلين الشرقيين الأواسط: ٨٧٣
الناث (النوير): ٢٣٠	النفومي: ٥٩١	النونيوسه: ٣٩٨
الناصرى: ٢٤٧	النفكده: ٨٨٩	النيندو: ٩٠٣
النافانا: ٤٠١	النفسا: ٢٦٢	الننبا: ٩١٩
النالو: ١٠١، ٣٠٣، ٣٠٨	النوة (جبال): ٢١٦	الننير: ٤٢٩
٤٢١، ٤٢٦	النوة السفلى: ٢١٤	
	النوة العثمانية: ٢١٤	

اليونان: ١٧٠	الوامباي: ٥٢٧	الها: ٩٢٨
اليونانيقو: ٩٧٠	الواندال: ٨٦	الهاها: ٣٤٨
اليوهيميرية: ٨٩٠	الوانغا: ٨٦٩	الهايا (بلاد): ٨٨٧، ٨٩٣
الوروما: ٥٠	الوانغارا: ٥٣٣، ٥٠٥	٨٩٤، ٩١٥
البيجو: ٧٩٦	الوانغاراوة: ٥٣٩	الهبانية: ٣٣٩، ٢٢٧
البيرباه: ٣٣٩	الوتارا: ٣٧٧	الهندزاي: ٩١٤
امبالا: ٦٧٣	الوجه البحري: ٢٠٥	الهمج: ٢٢٤
امبراطوريات غانا: ٤٦	الوجه القبلي: ٢٠٥	الهند الثالثة: ٧٨٩
امبراطورية لوندنا: ٦٥١	الودونية (فودو): ٩٩٧	الهند الشرقية (جزر): ٨٦، ٣٣
امبراطورية موتابا: ٧٤٣	الوقونية: ٦٣٥	٧٦٨
اميكومبا: ٦٨٣	الوطاسيون: ٢٤٢	الهند الشرقية الهولندية (شركة): ٣٥
امبويلا: ٦٦٧	الولايات المتحدة الأمريكية: ٣٦	
امبيوي: ٦٧٦	٩٨٥، ٣٠٠، ٦٨	الهند الغربية (جزر): ٤٠، ٦٥
امتونغوا: ٦٨٨	الولساما: ٧٨٧	الهند الغربية الفرنسية (جزر): ١٣١
امزمبي: ٦٧٧	الولوف: ٤٧، ٣١	الهند: ٢١، ١٦٨، ٩٨٥
انجلترا: ٢٧، ١١٧، ٧٨٩	الونروبا: ٤٥١	الهنود الأمريكيون: ٧٥٨
اندمبو: ٦٦٧، ٦٥١	الونغارا: ٤٠١، ٣٥٠	الهنود الحمر: ٧٥٨
انزواني: ٩٧٧	الوهايون: ٢٧٢	الهورا (قبيلة): ١٨٠
انسغا: ٦٧٣، ٦٧٨	الوبوا: ٣٩٥	الهويكة: ٤٥٠
انسغالاند: ٦٨٧	الودوزه: ٤٧٥	الهورو: ٨٩١
انطونيو دا كونسيكاو: ٧٣٤	الورودوغو: ٤٠١	الهورا (بلاد): ٤٦، ٥٣، ١٠٢
انغوندي: ٦٧٥	الوولو: ٧٩٦	١٥٧، ٣٥٧، ٩٩٢، ٩٩٨
انكوي: ٦٧٥	الولوف: ٣٠٣، ٣٢٠	الهورا: ٩٦٥
انكوجي: ٦٤٣	الوي: ٤٢٥	الهولنديون: ٩٨٣
انكوند: ٦٥٦	الويله: ٤٠٠	الهوندو: ٤٤٢
انكيسي: ٦٠٩	الولوسو: ٤٠٨	الهورن: ٧٢
ايلوبور: ٧٩٦	الوندال: ٧٢	الهورغان: ١٠٢
ايهانجيريو: ٨٨٩	اليابان: ٢١، ١٨٤، ٨٠٣	الهورا: ٧٩٨
ايوتيله: ٤٧٧	الياتنغا: ٣٧٨، ٣٥٧	الهيريرو: ١٠٠، ٧٥٦
	اليارسة: ٣٦٧، ٣٩٩، ٤٠٥	الهيما / التوتسي: ٨٩٤
	اليارسي: ٨٥، ١٠٢	الهيما: ٨٨٥، ٨٩١، ٨٩٣، ٩٠٦
	اليكا (مملكة): ١٠١، ٦٤٣	الهيما: ٦٥٣
	الياماتا: ٥٤٩	الهندا (سلالات): ٨٨٨، ٨٨٩
	الياو: ١٠٢، ٦٧٣، ٨٣٦	الهيبي: ١٠٢، ٩١٢
ب. ديان: ٤٥	٨٤٨، ٨٤٠	الوايا: ٣٩٥
ب. ميرسر: ٢٣٥	البحمدي: ٢٦٦	الواسا - سيهري: ٤٤٨
ب.ت. باور: ١٠٩	البريما: ٥٤٨	الواسا: ٤٤٨، ٤٥١
ب.د. كورتين: ٣٥	اليسوعيون: ٦٤٩	الواسانغاري: ٣٩٧
با - توناشي (الشيخ): ٥٤١	اليعقوبي: ٥٣٧	الواسويا: ٩١٩، ٩٢٧
با - حلو باشا: ٣٥٨، ٣٥٢	اليمن: ١٦٧، ٧٨٥	الواسيلي: ٥٥٨
با - حلو بن أبي بكر الدرعي: ٣٥١	اليهود: ٧٨٠	الواشاننا: ٩١٩، ٩٢٧
	اليوتنغا: ٣٩٦	الواكولي: ٨٦٧
بابازكي: ٥٢٤، ٥٤٤	اليوروبا (مملكة): ٤٧، ٥٣	الواكيكو: ٩٢٣
بابل: ٤٢٠	٤٨٨، ٤٨٥، ١٥٧	الوالو: ٤٦
بابو موسى: ٣٢٥	اليوكو: ٨٣٣	الواماتساها: ٩٧٩، ٩٨٢

باندودو: ٨٧٩	بازاغو: ٥٣٣	بابو: ٨٦٤
باندبا غارا: ١٠١	بازاي: ٥٢٢	بابيه: ٩٠٣
باندبا: ٥٨٢	بازيتا البونيورو: ٨٩١	بايتو (عشيرة): ٨٧٤
باندباغارا: ٣٤٨ ، ٣٦٧	باسا: ٤٧٠	بابا: ٥٤٢
بانغاني: ٨٤٧	باساسي: ٥١٩	بابره: ٣٨٥
بانكانغوس الهيمائية (عشيرة): ٨٨٨	باسانكوسو: ٥٩٩	باتافيا: ٨٦ ، ٧٦٨ ، ٩٥١
باني: ٣٦٤	باسكيتو: ٨١٥	باتشيكو بيريرا: ٤٥٠
بانيو: ٥٧٦	باسوا: ٤٧٤	باتو: ٤٥٠
باهامبا كيانجا: ٨٩٣	باسوغا: ٨٨١	باتوا: ٦٧٦
باهوشي: ٥٣٠	باسيكونو: ٣٦٤	باتي: ٥٨ ، ٧٢٩
باهري: ٨٠٦	باسا: ٤٤٦	باتيكه: ٦٠٧
باهيا: ١٣٠	باسام: ٤٠١	باتيه: ٤٠٠
باهيندا نكور: ٨٩٩	باغازام: ٥٣٤	باجون (جزر): ٨٦
باوا: ٥٤٤	باغاك: ٨٦٤	باجي: ٥٣٣
ب.ت. باور: ١٠٩	باغانوا: ٩٠٥	باجيسيرا بازيرانكينده (سلالة): ٨٨٩
باول: ٣٠٤	باغندا: ٨٨٨	باخونو: ٣٧٨
باولو دياس دي نوفايس: ٦٢٠	باغومويو: ٨٥٢	باداغري: ٤١
باولو رودريغيس دا كوستا: ٩٤٨	باغويري: ٨٦٧	بادنكو: ٨٠٣
باومان: ٧٣	باكايان كومبو: ٥٣٩	بادي الأول: ٢١٧
باوور: ٨٦٤	باكبا: ٤٥٠	بادي الثالث: ٢١٧
باوول: ٣٠٩	باكودان كوتومبي: ٥١٣	بادي الثاني أبو دقن (السلطان): ٢١٦
باوير: ٨٦٥	باكوك - باوير: ٨٥٦ ، ٨٥٩	بادي الرابع أبو شلوخ: ٢١٧
بايانغوس نكور: ٨٩١	باكورا: ٥٢٢	باديل: ٨٧٩
بايدها: ٨٧٩	باكوكاني: ٥٣٩	باديا: ٨٧٩
بايكو: ٣٧٤	بالاما الصلوق: ٣٤٥	بارا: ٢٢٨ ، ٣٦٢ ، ٩٦٢
بايودا كيامتوارا: ٨٩٣	بالانجيدا (بحيرة): ٩٢٣	باراكوا: ٣٩٨
بيانا فاز: ٤٤٤	بالوا: ١٥٣	باراكوند: ٣١١
بتنديري: ٧٤٩	بالتا: ٨١٧	بارام مانسا: ٣٢٩
بجاية: ٥٩ ، ٢٧٦	بالما (جزيرة): ٥٩	بارانغا: ٨٦٤
بجيرمي: ٥٣٤	بالمريس: ١٥٧	باربادوس: ١٦٠
بحر الغزال (مديرية): ٢٣١	بالووكا: ٧٠١	بارباروشا: ٢٧٨
بدو الشامبا: ٣٦٦	بالي: ٧٨٥	باريك شاه: ١٦٩
بحر الشلك: ٢٣٣	باما: ٣٩٦ ، ٣٩٧	باربروشا: ٥٩
برا (نهر): ٤٦٩	باماكو: ٤٠١	بارتر: ٤٧٧
براغا: ٨٣٥ ، ٩٤٩	بامبا تيندرىبيغو: ٣٨٦	بارتولوميو لوييس: ٩٤٩
براكنة: ٣١٨	بامبا: ٣٥٢	بارتولوميو مار - كيوني: ٢٦
براكو: ٤٦٥	بامبالا: ٩٥٧	باردي: ٥١٩
براكين فيرونغا: ٨٨٤	بامبوك: ٣٠٥ ، ٣٥٩ ، ٣٧٨	بارنتو (أو بارايتو): ٧٩٢
براميرام: ٤٥٠	٤٣١ ، ٤٣٦	باروي: ٧٠٨
برامنفولو: ٣٧٤	بامندا: ٥٧٦	باري (أسرة): ٣٣٣ ، ٩١٨
براندينورغ: ٤٣٨	باموم: ٥٧٦	باريباري: ٥٣٦
ج.و. براون: ٢٢٩	باناله: ٨٦٥	باريس: ١٥٢
براوة: ٧٨٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٨	بانجم: ٨٤٦	بارينغو: ٩١٨
بربادوس: ٤٠ ، ١٣٠ ، ١٥٥ ، ٩٥١	باندا (عشيرة): ٦٧٦ ، ٦٨٣	
	بانداما (نهر): ٤٢١	

بربر الشمامة: ٣١٩	بلاد التوبوسا: ٨٥٨	بنين: ٣٤، ٤١، ٨٣، ١٠٢، ٣٩٥، ١٣٤
بربر الصحراء: ٦٨	بلاد الزيتا: ٨٩٠	بنينفسكي (الكونت): ٩٦٠
بربر: ٢٢٢	بلاد السودان: ٢١١	بنينون: ٢٧٨
بربرة: ٧٨٤	بلاد الهايا: ٨٩١	بو: ٤٠٠
بربرستان: ١٨٣	بلاد نداو: ٧٤٠	بوا أمونسيم: ٤٧٤
بريس: ١٥٧	بلاد المخزن: ٢٧٦	بوا كبانيلي: ٤٦٩
برتودال: ٦٨	بلدان المغرب: ٤٧٩	بوادو أكافو كريمون: ٤٧٤
برتينا كواتيني بهيلا: ٧٣٣	بلوم: ٧٧٢، ٤٢١	بوري سغو: ٣٧٤
برتييه: ٢٤٢	بمبا (جزيرة): ٨٤٢، ١٣٩	بوريغو: ٣٩٧
برستر جون: ٧٨٩	بمبا: ٣٤٨	بواكيه: ٤٢٩، ٤٠٢، ٤٦٨
برشلونة: ١٥٠	بمبارا سغو: ٣٥٠	بوالي: ٥٨٦
برقة: ٨٥، ٥٣٤	بمبارا: ٣٢٨	بوامو: ٤٠٤
بركة ماليبو: ٥٨٦	بن عياد: ٢٩٢	بوانا سيامويه: ٨٩٣، ٩٠٢
بركهارت: ٢٢٣	بناكورو: ٣٧٧	بوانا مالي: ٨٩٣
برمنغهام: ٤٠	بناميا: ٣٦٤	بواناسيامويه: ٨٩٩، ٩٠٢
برنامبوكو: ١٣٠	بتانغ: ٣١١	بوانت نوار: ٧٧، ٦٢١
برنس هول: ١٦٠	بنجامين بانكر: ١٦٣	بويانغي: ٥٨٨
برنو: ٢١٩	بندا: ٤٥٤	بوينغو: ٨٦٥
برنين زامفارا: ٥١٦	بندر النجة: ١٦٧	بويو الكبرى: ٤٧٦
برنين غازارامو: ٥٤٨	بندر عباس: ١٦٧	بويو - ديولاشو: ٤٥٣، ٣٩٧
برنين غواري: ٥٢٣، ٥٣٣	بندوغو: ٣٦٢	٤٠٢
برنين كانتينا: ٥٠٧	بنسلفانيا: ١٣٢	بويو: ٤٠١، ٤٨٨
برنين ياووري: ٥٣٣	بنغويلا: ٦٠٧	بويولو: ٤٢٣
بروج (مدينة): ٢٤	بنق - باقرما (لغات): ٢١١	بوينغو: ٨٥٥
بروديل: ٧٣٣	بنقا: ٢١١	بويي: ٤٩٧
بروسيا: ٣٨	بنكوم: ٤٦٧، ٤٧٢	بوتسوانا: ٧٥، ٧٥٨
برون (أبرون): ٤٠١	بنما: ١٥٧	بوتشا: ٧٢٧
برون (دولة): ٤٦٩	بنو سعيد: ٦٠	بوتليميت: ٣٦٤
برون - روليت: ٢٣٦	بنوي (وادي): ٥٠٢	بوتو: ٣٩٧
برون: ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٩	بنوي: ٧٧	بوتوا: ٧٠٧، ٧٣٩، ٧٤٨
برونغ أهافو: ٤٥٢	بني حسن (قبائل): ٤٧	بوتوزي: ٢٩
برونيس: ٩٥٢	بني رشيد: ٢٧٨	بوتورو: ٨٩٧
بروهاغا: ٩٠٠	بني زيان - أو بني عبد الواحد -	بوجيهة: ٣٦٠، ٣٦٦
برثناني: ٣١	(دولة): ٢٧٥	بوجومبورا: ٨٨٧
برتو: ٤٥١، ٤٦٤	بني عامر: ٢٧٨	بوجي: ٣٤٧
برستر جون: ٢١٧	بني قتادة: ٢٠١	بوجيسيرا: ٨٩٠
بريستول: ١٥١	بني مزغنة: ٢٧٢	بوداما: ٨٦٦
بريطانيا العظمى: ١٢٢، ١٧٢، ٥٨٧	بني مغفر: ٣١٥	بودور: ٣٣٠
برينسيبي: ٥٨٦	بني هلال: ٨٦	بودورو: ٥٤١
بشاري: ٣٢٩	بني وطاس: ٢٦٥	بودولا: ٨٦٥
بطرس الأكبر: ١٦٦	بنيفالي: ٣٧٦	بوديا: ٧١٠
بغامدر: ٧٩٩، ٧٩٤	بنين (جمهورية): ٤٨٥	بوكو: ٨٨٢
بغداد: ١٧٤	بنين (خليج): ٣٢، ١٣٨	بور كافو: ٨٤٢
بكير باشا: ١٩٢	بنين (مدينة): ٨٣	بورا: ١٢٧
	بنين الشرقية: ٥٠٠	

بوربا جولوف: ٣٠٨	بوسوما: ٣٨٥	بوما (مملكة): ٥٩٦، ٦٢٩
بوربون: ١٦٨	بوشا: ٧٧٩، ٧٩٦، ٨١٤	٦٤٥، ٦٤٠
بورت لوكو: ٤٤٣	بوشكين: ١٦٦	بومبا: ٦٤٧
بورتندك: ٣١٠، ٦٦	بوشلاغم: ٢٩٢	بومبال: ٦٤٧
بورتو نوفو: ٤١	بوشناق: ٢٩٢	بومباي: ١٦٧
بورتودال: ٣١، ٣١١، ٣٢٠	بوشهر: ١٦٧	بومبه: ٦٢١
بوردو: ١٢٢	بوشيوي: ٩٠٠	بومبوغو: ٨٩٣
بورغو: ٣٤٥	بوشي: ٨٩٧	بومبوغا: ٨٩٣
بورغورام: ٥٥٤	بوشيرو: ٨٩٣	بومبيتوك: ٩٤٧
بوركو: ٨٢	بوشينغو: ٨٨٩	بونا: ٣٦٧، ٤٠١، ٤٥٤
بوركينافاسو: ٤٠٠	بوغايا: ٨٨٧	بوندو: ٣١٩، ٣٣٧، ٣٠٤
بورنو (لغة): ٤٦، ٥١، ٨٢، ٣٤٤	بوغابو: ٩٠١	بوندوكو: ٤٠١، ٤٥٤
٣٦٦، ٣٩٦، ٥٦٥، ٩٩٢	بوغابولا: ٨٦٧	بونديشيرري: ١٦٧
بورنيو: ٢١	بوغارا: ٨٨٨، ٨٩٣	بونسورو: ٥٢٢، ٥٢٩
بوره: ٣٦٧، ٤٢٣	بوغازا: ٨٩٩، ٩٠٢	بونغانديني: ٣٩٦
بوروا: ٥٥٥	بوغايا: ٥٣٥، ٥٣١، ٨٦٧	بونفو (مملكة): ٥٩٦، ٩٥٨
بورورو: ٦٨٥	بوغندا: ٨٥٥، ٨٥٧، ٩٩١	بونفوي: ٣٣٩
بورومو: ٤٠٠	بوغندو: ٣٠٧	بونفيرا: ٩٠٢
بورون: ٤٠١	بوغوريا (نهر): ٤٠٠	بونو: ٤٤٨، ٤٥٤
بوروندي: ٥١، ٩٢، ٨٦٨، ٨٨٤	بوغوني: ٤٠٢	بونويره: ٤٨١
بورونغو كاكيندي: ٩٠٠	بوغويره: ٨٧٤	بوني (خليج): ١٣٨، ٤٨٥، ٤٨٦
بوروي: ٨٩٣	بوغويري: ٨٦٧	بونيو انكوكو: ٨٩٠
بوري: ٣٠٥، ٤٣١	بوكارى سته: ٣٢٨	بونيوور اليتو: ٨٩٥
بوريزا: ٨٩٣	بوكافو: ٨٨٧	بونيوور الكبرى: ٨٧٨
بوريم: ٣٤٨	بوكمان: ١٦٤	بونيوور - كيتارا: ٦٧، ٨٦٤
بورينا: ٣٣٤	بوكوبا: ٨٨٦، ٨٩٣، ٩٢٨	٨٧٢، ٨٧٤
بوزاليس: ٢٩	بوكوكو: ٨٦٠	بونيوور: ٨٦٨
بوزاناسكي: ١٣٤	بوكونو: ٨٦٧	بوني: ٤٩٩
بوزيمبا: ٨٥٧	بوكوني: ٩٢٣	بوها الجنوبية: ٩٠٣
بوزيتزا: ٨٨٨، ٨٨٧، ٨٦٨	بوكونيا: ٨٩٣	بوها الشمالية: ٩٠٠، ٩٠٣
بوزينغا: ٨٦٢	بوكيديا: ٨٧٤	بوها: ٨٩٢، ٨٩٤
بوسا: ٩٩٠	بوكيريه: ٨٩١، ٩٠٢	بوهايا: ٩١٨
بوسطن: ١٥٨	بول لفجوي: ١١٦	بوهوما: ٨٩٣
بوسمان: ٤٧٧	بولا موغي: ٨٨٢	بوهويجو: ٨٥٧، ٨٧٢
بوسو - دارينغا: ٣٨٨	بولا ق: ١٨٨، ١٩٧	بوهيرا: ٧٢٧، ٧٣٩، ٧٥٣
بوسوزو: ٨٩٣	بولاموغي: ٨٦٧	بوجي مبانفوكانو: ٩٠١
بوسوغا الشرقية: ٨٦٦	بولاموغي: ٨٧٤	بوبا (بحيرة): ٦٥٥
بوسوغا الشمالية: ٨٧٨	بولس: ٨٠٤	بوباغا: ٨٥٧
بوسوغا: ٨٦٥	بولسا: ٣٨٧، ٣٩٦	بويرا: ٨٥٧، ٨٧٢، ٨٩٠
بوسوما: ٣٨٧	بولوت قبان: ٢٠١	بويكولا: ٨٨٣
بوسونغورا: ٨٧٥، ٩٠٨	بولونغوا: ٩٢٣	بونتا: ٩٤٣، ٩٤٧
بوسيا: ٣٤٠	بولي: ٦٦٥	بوينيوني (بحيرة): ٨٩٩
بوسيجس: ٨٩٣	بوليفيا: ١٥٧	بويوغوما: ٩٠٠
بوسيكبي: ٨٦٧	بوليوا دانيسكي: ٥٤٩	بويونغو: ٩٠٠
	بولو: ٥٢٢	بيافرا (خليج): ٤٠، ١٣٨

٤٠١: تان داته	٥٣٣، ٣٦٦: ييلما	٤٨٥، ٤١٥
٧٩٠: تانا (بحيرة):	٦٦٢: يولولو	٣٩٦: ييالا
٧٩٤: تانا (نهر): ٩٧	٣٥٧: ييلدوغو	٨٣٠: بيت
٩٦٩: تانالا إيكونغو	٧٠٠، ٥٧: ييمبا	٣٣: بيتر دي مريس
٩٧٤: تانالا: ٩٦٢	٣٥٩: بينا	٩٦٧: بيتسيليو مانانديانا
٥٠٣: تانغا - ياسا	٦٥١: بيندجي	٩٦٨: بيتسيليو
٨٤٧: تانغا	٧١٤: بينوموتابا	٩٣٦: بيتسيميساركا (اتحاد): ٩٣٦
٣٨٧: تانكودجو (تنكودوغو):	٤٠٤: بيني	٩٦٠
٣٩٧، ٣٩٦: تانكودجو:	٩٥٥: بينيوفسكي	٤٠٢، ٣٥٧: بيتون كوليبالي
٤٦٧: تانوي (نهر): ٤١٦، ٤٢٥	٨٩٤: بيهاروه	١٥٤: بيتارو
٤٧٥: تانوي - بانداما (حوض):	٩٧٤: بيهافا	٤٢٦، ٣٠٧، ٤٢٠: بيجاجو
٣٦٦: تانيزروفت:	٦٥٠: بيهه	٦٢٨: بيدرو الثاني
٦٩٨، ٦٨٧: تاوارا:	٤٢٩: بيوا	٨٠٥: بيدرو بايث
٣٦٧، ٣٦٠، ٣٤٤، ٥٧: تاوديني:	٢٢٢: بيوصه (صحراء):	٨٤٤: بيدرو ليتاو دي غامبا
٤٢٩: تاي - غرابو:	٦٩٥: بيوي	٣٣٠: بير
٣٣٩: تبسير حمادي إيرا:	١٧٢: بيترو ديلا فالي	٤٤٠: بيرام
٩٩٤: تجارة الأطلسي:	٨٨٦: بير بارانكاكا:	٣٩٦: بيربا
١٠٤: تجارة الرقيق عبر الأطلسي:	بيير بارتولومي دولاس كاساس:	٨١٢: بيرير ماريام
٩٩٥، ٩٨٩	١٥٠	بيرنين لالي: ٥١٤، ٥٣٥
٨٥٠: تجارة الرقيق:	٣٨٨: بيسيحي:	٥٣٣: بيرنين
٨٥٠: تجارة العاج:		١٢٧: بيرو القديمة
١٨٤: تجارة المحيط الهندي:		٥٩٦، ١٥٤: بيرو
١٠٤: تجارة المسافات الطويلة:		٤٢٩: بيريتي الكبرى
٣٣٤: تحي:		٤٧٠: بيريم - دنسو:
٢٥٨: تدغة:		٦٧٨: بيزا
٣١٨: ترارزة:	٢٥٨: تابوسمت:	٨١٧: بيزامو
١٦٦: تركيا:	٣٨٦: تاتنغا:	٩٦٢: بيزانوزانو
٧٢: تريفور روبر:	٧٨٤: تاجور:	٣٨٧: بيزيلا
٨٥٠: تريم:	٢٤٢: تادلة (معاهدة):	٧٠٠: بيسا
٩٥٨: تريمونونغارفو:	٥٠٧: تادمكة:	٤٢٧: بيساندوغو
٥٣٨: تساجيرو:	٤٤٨: تارو:	٣١٠: بيساو
٩٥٨: تسارا:	٢٥٩، ٢٤٤: تارودانت:	٩٦٢: بيسيلاو
٥٥١: تساري:	٥١٤: تاريتو:	٣٠٧: بيشانغور
٥٣٨: تساميا:	٢٥٨: تازة:	٤٧٩، ٤٥٤، ٤٠١: بيغو
٦٤٤: تساي:	٧٩٦: تاغولات:	٤٣٦: بيقادا
٩٥٦: تسياموندي:	٤٦٢: تافو:	٤٧٠، ٤٦٤: بيكواي
٩٧٣: تسيكوا:	٣٦٤، ٢٥٨: تافيلالت:	٤٦٥: بيكي
٩٥٥: تسيميهيتي:	٥٠٧: تاكدة:	٥٩٢: بيل (الملك):
٥٤٧، ٢٢٠، ٨٢: تشاد (بحيرة):	٤٤٥: تاكر:	١٠٨: بيل وارن
٩٨٩: تشاد:	٨٤٠: تاكو:	٥٩٢، ٤٢٧، ٤٠١: بيل (أسرة):
١٥١: تشارلز الأول:	٥٢٣: تاكوامبا:	٧٩٥: بيلاتي (نهر):
٦٨: تشانغامير:	٥٥٠: تاكيده:	٨٠١: بيلاسا:
٦٨٤: تشاوما:	٥١٢: تاكيئا:	٣٩٦: بيلانغا
٧٦٤: تشاوي:	٥٤١: تاما:	٢٧٩: بيلر باي الجزائر:
٦٤٢: تشوايا (نهر):	٩٧٢، ٩٥٥: تاماتافه:	٢٧٨: بيلراي أوجاقات الغرب:

ت

تشوبی: ٩١٨	تنداکولو: ٧٣٠	توفو: ٤٦٥، ٤٧٠
تشولو: ٦٨٨، ٦٧٥	تندما: ٥٤	تیابی: ٤٢٦
تشیپاکاتیئا: ٧٥١	تندوف: ٣٦٤	تیاساله: ٤٢٩
تشیتمبو رولیزی: ٧٤٩	تندیرما: ٣٤٨	تیانیا: ٧٣٩
تشیتونغا: ٦٩٠	تتریف: ٥٩	تیباتی: ٥٧٦
تشیپیا: ٦٧٦	تترانیا: ٥١، ٨٥، ٦٩٢، ٧٦٦	تیاندیکه: ٨٨٢
تشیخا انغومی: ٦٨٠	٩١١، ٩٢٨	تیبول: ٧٦٩
تشییدیم: ٧٠٩	توات: ٣٤٤، ٣٦٠، ٣٦٦	تیتري: ٢٩٦
تشیزامفی: ٦٨٠	تویا - مان: ٤٢٩	تیه: ٣٤
تشییزی: ٦٩٩	تویا: ٤٢٥	تیتی: ٦٦٧
تشیغوما: ٧٠٤	تویوغ: ٦٥٦	تیتینغه: ٩٧٢
تشیغو ملام: ٥٤٠	تودیام: ٣٩٠	تیحیدان تیسیمت: ٥٢٩
تشیغوکا: ٦٨٨	توراکي: ٥٢٠	تیحیمارو: ٩٥٩
تشیغونغوی: ٧٠٥، ٦٧٥	توردیسیاس: ٢٦	تیدیکلت: ٣٦٦
تشیکابا (وادی): ٦٧١	تورغوت (أو دراغوت): ٢٧٨	تیریفو: ٨٦٥
تشیکوا: ٦٩٨	تورکا: ٤٠٢	تیریه روج: ٣١٠
تشیکوندا: ٧٢١	تورکانا (بحیره): ٧٩٧، ٨٥٨	تیزیمی: ٢٧٠
تشیلوبا: ٦٧٥	تورو: ٧٠٧، ٧٢٥، ٩٩١	تیسالی: ٤٥٩
تشیلوبا: ٧٠٢	تورودو: ٣٢٩	تیسالوا: ٥١٤
تشیلوندا یا لوهانغا: ٧٠٣	تورودی: ٣٩٦	تیسمانا تونا: ٩٥٨
تشیلیما: ٦٧٧، ٦٩١	تورورو: ٨٦٧	تیسو الشمالیة: ٨٧١
تشیمالیرو: ٦٨٨	توزور: ٣٦٦	تیسو الغربیة: ٨٧٠
تشیمقومبو: ٦٨٨	توسان: ١٦٤	تیشی: ٤٤٨، ٤٦١
تشینسامبا: ٦٨٤	توشووار: ٥٣٣	تیشیت: ٣٦٤
تغارة الغزلان: ٣٤٤	توغو: ١٠١، ٣٩٧، ٤٤٨	تیغیسو: ٤٩٠
تغازة: ٥٧، ٣٤٣	توغورت: ٣٦٦	تیغورت باشا: ٥٥١
تغداوست: ٣٦٤	توغوری: ٣٩٦	تیقله: ٤٥٠
تقد هایمانات: ٨١٥	توقو: ٢٣٦	تیقول: ٨٦٥
تقلي (مملكة): ٢١٦، ٢٣٥	توکولور: ٣٧٠	تیفی: ٧٤٩
تکرو (حضارات): ٥٥	تولبلو: ٤٢٥	تیکاره: ٣٨٧
تکرو (لغات): ٥٠	تولیار: ٩٤٥	تیکیدی: ٨٥٦، ٨٥٨
تکرو: ٥٣٩، ٤٦	توما: ٤٢٣	تیکیمان: ٤٨١
تکلا: ٤٥٠	تومبا: ٩٨٢	تیکیه: ٦٠٧
تل کورویه: ٨٦٢	تومبوکا - فوکا: ٦٩٠	تیلی: ٣٦٣
تلال لابیور: ٨٧٠	تومبوکا: ٦٧٨، ٦٩٨	تیمبا: ٣٨٥، ٣٨٧
تلال ماغوس: ٨٧١	تونبی: ٥٦٩	تیممون: ٣٦٦
تلانسام: ٤٢٦	توندیپی: ٣٤٥	تینجیمارو: ٩٤٨
تلمسان: ٢٢، ٢٤٣، ٢٧٥	تونس: ٢٢، ٤٤	تیتري: ٨٤٩
٢٨٢، ٣٣٤	تونغا: ٢٣٢، ٦٩٨	تیو: ٩٩١، ٩٩٥
تیمبکتو: ٥٩، ٣٣٧	تونغالاند: ٦٨٩	تیودروس: ٨٠٨
تیمبو: ٣٣٤	تونقافی: ٥٢٢	تیودور الثانی: ٩٠، ٧٧٧
تیمبوکانه: ٣٢٨	تونساسا: ٤٠٩	تیرو سومونو: ٣٧٧
تمرد کاتو: ١٥٨	تونوما (توما): ٣٨٤	تییفو: ٤٠٤
تنجانیکا (بحیره): ٩٢، ٦٦٥، ٨٨٤	تویا: ٣٥٨	تُغومه: ٤٥٠
تندا: ٤٢١، ٤٢٧	تویدان: ٤٥١	تیمنة: ٤٢١

ث

جورج: ٩٠٢	جبريل بن عمر: ٣٦٩	ثغرة: ٧٨١، ٨٠٤
جوزيف روغومانا: ٨٨٦	جبريل دان عمرو: ٥٤٤، ٩٩٨	ثقافة البانتو: ٨٥٦
جوزيه غونسالفيس دوليفيرا: ٤٤٤	جبل الغون: ٨٦٦	ثورات الزنج: ١٦٦
جوزيه لوبيز دي مورا: ٤٤٤	جبل توكي: ٢٣٨	ثيرستان شو: ١٣٤
جوشام: ٣٤٨	جبل سيناء: ٧٨٨	ثيرونو موله: ٣٤٠
جوغورامي: ٥٣٠	جبل كوتن: ٨٧١	
جوفوره: ٣١١	جبل كيلاك: ٨٦٠	
جوكون: ٥٠٣	جبل ليرو: ٨٦٢	
جولا السلاما: ٤٠٢	جبل موروتو: ٨٧٠	
جولا كونغ: ٣٦٢	جلدة: ١٦٧	
جولوف: ٥٥، ٣١٥	جلديم: ٧٩٦	
جوم جامبيري: ٥٢	جرية: ٢٩٨، ٢٧٨	
جوم جوكينغول: ٥٢	جرجا: ١٨٤	
جوم لوري: ٥٢	جرجرة: ٢٨١	
جومورو: ٤٦٩	جرف توركانا: ٨٥٨	
جون: ٤٦	جزائر بني مزغنة: ٢٧٢	
جون أهيناكوا: ٤٧٧	جزر الأنتيل: ٩٨٥	
جون الثاني: ٢٣	جزر القمر: ٨٣٨، ٩٥٠	
جون ساريس: ٩٨٠	جزر المحيط الأطلسي: ٢٨	
جون سمارت: ٩٨٢	جزر المسكارين: ٩٣٦	
جون كايس: ٤٧٧	جزر سنه: ٨٥٧، ٨٩٠	
جون كليسين: ٤٧٧	جزر ليورد: ١٥٧	
جون كوزانتي: ٤٧٧	جزر ماسكارين: ٧٢٤	
جون كوني: ٤٧٧	جزر مافيا: ٨٣٠	
جون نيكاتورا: ٨٨٦	جزر مسكرين: ٨٥٢	
جوناثان سترونغ: ١٥٢	جزيرة الكاب: ٧٦٠	
جوهانا (أنجوان): ٩٨١	جزيرة دهلك: ٧٨٤	
جول: ٣٢٥	جعفر باشا: ٣٤٤	
جيبا (نهر): ٤٣٦	جكسابا: ٣٣٣	
جيبو: ٣٨٧	جلال الدين ياقوت: ١٦٩	
جيبوتي: ٧٨٤	جلغوجي: ٣٨٧	
جيسي: ٧٨٥	جمال الدين الذهبي: ١٩٧	
جيتسو: ٥٤١	جمعية أصدقاء السود: ١٦٣	
جيجيلي: ٦٠	جنجيرو: ٧٨٥	
جيروم سيلر: ٣٠	جنوب أفريقيا: ٩٨٧	
جيروما ودان إينا: ٥١٩	جنوه: ٢٨٥	
جيزو: ٤٨٩	جني: ٣٤٧، ٣٣٧، ٥٤٤	
جيساكا: ٨٨٩، ٨٩٣، ٨٩٤	جهوجهار خان: ١٧٠	
٩٠٨	جوال: ٣٤، ٣١١	
جيشي: ٧٩٦	جواو برموديز: ٨٠٤	
جيفي غاي: ٧٣٨	جوبا (نهر): ٧٧٨	
جيلاميا: ٦٩٢	جودار باشا: ٦١، ٣٤٥	
جيما: ٧٩٦، ٨١٧	جورج ليل: ١٦١	
جيمس الثاني: ٢٦٠	جورج وليام براون: ٢٣٦	
جيمس بروس: ٢١٢، ٢٣٦	جورجيا: ١٥٩	

ج

ج. شفايفورت: ٢٣٣
ج. لوسيو دي آريفيدو: ٢٣
ج. لينهارت: ٢٣١
ج.إ. إينيكوري: ١١٣
ج.ل. سبولدغ: ٢٣٣
ج.م. ستايز: ٢٣١
ج.و. براون: ٢٢٩
ج.و. هاريس: ١٤٩
جبابا لومبو: ٣٩٥
جبابا: ٣٩٥
جبابو: ٥١٨
جانا: ٥٣٣
جادونات ساركار: ١٧٢
جافا: ٩٤٠
جاك بيرك: ٢٧٥
جاكوبيس كاييتين: ١٦٣
جاكي: ٨٥٨
جاكين: ٤٨٨
جاكينجي مالا: ٥٦٢
جال جوب: ٣٤١
جامايكا: ٤٠، ١٣٠، ٩٥١
جان أنغو: ٣١
جان دارك: ٦٢٨
جان غابوس: ٥٤٠
جان فنسان موريس: ٨٥٢
جانجيرا: ١٧١
جانجيرو: ٨١٥
جاوا: ٦٩٨
جاودة: ٥٧٠
جاوروجيوس: ٨١١
جبال أغورر: ٨٥٨
جبال الأنتولي - كاراموجا: ٨٥٥
جبال الدراكسينغ: ٧٥٩
جبال الكوروية: ٨٥٨
جبال شرشر: ٨١٤

[illegible]

داورو: ٧٧٩، ٩٩٠	دوغازاوا: ٥١٣	ديركو: ٥٣٨
داونا: ٥١٩	دوغوي: ٥٢٢	ديركي: ٥١٣، ٥٣٥
داوودا: ٥٢٤	دوفو: ٤٥٠	ديرنفورد: ٨٤٢
ديرا برهان: ٨٠٠، ٨١٢	دوق يورك: ٢٦٤	ديري: ٣٦٧
ديرا دامو: ٧٨٨	دوكا: ٥٢٠	ديزي: ٨١٥
درب الأربعين: ٢٢٢، ٢٢٧	دوكة: ٢١٧	ديزهو: ٤٥٠
درعا (وادي): ٢٤١، ٢٥٨	دوكو: ٨١٧	ديسيكورو: ٣٥٧
٣٦٤، ٣٤٥	دوكوتو: ٩٤٨	ديغوا: ٨٠٩
دريوين: ٤٤٦	دول أدانسي (اتحاد): ٤٦٢	ديفو: ٤٢٥
دزيفاغورو: ٧١٣	دول الأشولي الشرقية: ٨٧٦	ديمبو: ٦٠٩
دكان: ١٧٢	دول الباهيما: ٨٧٥، ٨٥٧	ديمبيدوللو: ٨١٧
دكين: ٢١٣	دول البوسوغا: ٨٧٤	ديمبيو: ٤٥٠
دكه مارام نغالغو: ٣١٧	دول اللو: ٨٧٥	ف.م. دبتق: ٢٣٠
دلتا الزامبيزي: ٦٨٦، ٦٩٠	دول النيازنا: ٨٥٥	ل.ب. روت الصغير: ١١٤
دلتا النيجر: ١٣٤، ٤١٦، ٤٩٧	دول مارافي (اتحاد): ٦٩١	دينيازي: ٤٧٠
دلتا النيل: ٣٤	دول هضبة الكاجيرا: ٨٩٧	ديو: ١٧١، ١٨٣، ٧٤٨
دلتا نهر أوغوي: ١٠٣	دولة عدل: ٧٨٥	ديوس: ٧٨٤
دلتا نهر النيجر: ٤٨٥	دوم جيرونيمو شينغوليا: ٨٤٣	ديوغو الأول: ٦١٨
دلتا نهر هواش (واحة): ٨٠١	دوما: ٤٣٠، ٧٢٧، ٧٣٦	ديوغو دي الكاكوا: ٧٣٨
دلهي (سلطنة): ١٦٩، ٨١٠	دومبو شانغامير: ٧٠٩	ديوك تاون: ٥٠٣
دليس تونس: ٥٩	دوموني: ٩٥٠، ٩٧٩، ٩٨٢	ديولا: ٩٩١
دلول بوسو: ٥٢٩	دومي: ٥١٦	ديون كولو: ٤١٠
دمارارا: ١٥٧	دون خوان النمساوي: ٢٧٦	دييب: ٣١
دمشق: ١٧٥	دون سياستيان: ٢٤٥	دييفو سواريس: ٩٥٢
دمنات: ٢٥٨	دونا يياتريس كيما فيتا: ٦٢٨، ٩٩٧	دييفو لوييس دي سيكوير: ٩٣٧
دناته: ٤٢٩		
دندي: ٣٤٥	دوناما بن محمد: ٥٥١	
دنفلة: ٢١٣، ٥٣٤	دوتترا: ٣٦٧	ذ
دنكورو: ٣٧٧، ٤١٠	دونغو: ٥١٨	
دنكيرا: ٩٩١	دونكونا: ٣٧٧	ذو الفقار: ١٩١
دنيا بو: ٣٧٨	دويمينا: ٤٥١	ذوكوث: ٢٣٦
دو موشان: ٣١٨	دوم: ٤٥١	
دواين: ٤٧٠	دي بوليو: ٩٨٢	
دواين: ٤٦٤	دي لاسيردا: ٦٦٧	ر
دوادي رويني: ٢١١	دي موداف: ٩٧٥	
دوارو: ٧٨٥	ديا: ٤١٠	ر. ستالين: ١١٤
دوالا: ٥٨٤	ديابه: ٤٦٧	ر. فيسيلي: ١٧٥
دوتسي: ٥٢٢، ٥٢٨	ديارا: ٣٦٤	ر. ميلافي: ٣٠
دودزه: ٤٥٠	ديامارانغ دياميرا: ٩٧٥	ر.س. أوافهي: ٢٢٧، ٢٣٣
دودوث: ٨٧١	ديان راماك: ٩٥٢	رأس الرجاء الصالح: ٤٣٨، ٨٤٥
دورزي: ٨١٧	ديان مانهيلي: ٩٥٦، ٩٧٠	رأس الماء: ٣٦٢
دوروي: ٣٢٠	ديانة الأورومو: ٧٩٣	رأس بنين: ٣٣
دوري: ٣٩٦	ب. دياين: ٤٥	رأس دلغادو: ٧٢٩، ٨٤١
دوس سانتوس: ١١٢	ديبو (بحيرة): ٣٦٣	رأس سانت كاترين: ٥٨٥
دوغاري: ٥٤٠	ديجيل: ٧٩٨	رأس لوييز: ٥٨٦

راؤول: ٨٦٥	روزني (امبراطورية): ٧١٩	ريموكا: ٧٤٧، ٧٤٩
رابارافوكوكا: ٩٤٣	روزني شانغامير: ٧٠٨	ريموند موني: ١١٦
راباعي: ٨٤٣	روس بيسيو: ٣٢١	ريئاتو باتيستا: ٧٤٩
رايسيرانا: ٩٤١	روسوي: ٩٠١، ٩٠٨، ٩١٨	ريو بونغو: ٤٤٤
راييفنانانيا: ٩٦٨	روسيا: ١١٢، ١٦٦	ريو تومبولي: ٤٢١
راتسل: ٧٣	روغانزو بوميا: ٨٩٩	ريو دي جانيرو: ١٣٠
راتسيميلاهوه: ٩٧٣	روغانزو نديري: ٨٨٩، ٨٩٠	ريو سيسيتوس: ٤٤٢
راتونغالازا: ٩٧٥	٨٩٩، ٩٠٢، ٩٠٣	ريو غراندي دو سول: ١٣٠
راجا: ٢٣٩	روغومورا ماهه: ٩٠١، ٩٠٤	ريو غراندي: ٤٢٠
راداما الأول: ٩٤٣	روغا: ٥٢٣	ريو كاتشيو: ٣٠٧
رارهايه: ٧٧٣	روفوكو سلالة الباغوانا: ٩٠٣	ريو كومبوني: ٤٢١
رازية: ١٦٩	روفويو: ٨٩٩	ريو نونيز: ٤٢١
راس سيلا كريستوس: ٨٠٦	روفيسك (ريو فريسكو): ٣١	ريومي - مبولو: ٥٨٨
راساهاماناريفو: ٩٦٣	٣٤، ٣١١، ٣٢٠	ريونيون: ١٦٨
رافاهيني: ٩٥٩	روكا: ٥٩٤	
رالامبو: ٩٦٥	روكوا: ٩٢	
رالف أوستن: ١١٦	روكورو: ٦٧٧	ز
راما كارارويه: ٩٣٨	روكونكيش: ٦٥٧	
راماروهالا: ٩٤٠	روكي: ٦٤٢	زا دنجل: ٨٠٦
رامانيتاكا: ٩٨٣	رولاند أوليفر: ١٣٥، ٢٣١	زائير (نهر): ٧٧
راماهارو: ٩٦٤	روما: ١٠٨، ٥٨٣، ٧٨٠	زائير: ٥١، ٧٧، ٢٣٧، ٩١٥
رامبو: ٩٦٩	روماراوا: ٥١٣	زاراباون: ٤٢٩
رامبواسالاما: ٩٦٧	رومييك: ٨٥٦، ٨٦٠	زارتاي: ٥١٤
رامينيا: ٩٣٨	رومفا: ٥١٢، ٥٣٨	زارما: ٥١٤
رانزيانجومونا: ٩٦٩	رومه: ٥٢٢	زارماتاري: ٥١٦، ٥٢٦
رانو: ٥٢٢	روهانديان الزافيندرا مينيا: ٩٥٢	زاريا: ٥٨، ٥٣٨، ٥٥٨
راونيمانالينا: ٩٦٣	روهنيجيري: ٨٩٣	زاراو: ٥٣٨
رايكيتروكا: ٩٧٢	روهوندا موهانغاكيارو: ٩٠١	زافيفولامينا: ٩٤٥
ريتشارد ماتيتيو: ٧٣٦	روهيندا (امبراطورية): ٨٨٧	زافيكازامامويه: ٩٤٠
رشيد: ١٨٩، ٢٠٥	روهيندا كايانغا: ٨٨٨	زالا: ٨١٧
رضوان بك الفقاري: ١٨٦	رووث بيني: ٩٣١	زامبو: ٧٠٩
رضوان كاهيا: ١٩٢	روي بيريرا: ٩٣٧	زامبيا: ٧٧، ٩٣، ١٠٣، ٦٧٣،
ركن الدين باريك: ١٦٩	روي لورنسو راباسكو: ٨٣٥	٦٧٨، ٧٠٥
رمبيك: ٢٣٧	رويچ أو رويجي: ٦٥٦	زامبيزي (نهر): ١٠٣، ٦٥١
رمضان بن أحمد: ٥٤٣	ريانغومبه: ٨٨٩، ٨٩٩، ٩٠٨	زامبيزيا الجنوبية: ٧٢٤، ٩٩٠
رنجه القديمة (سلالات): ٨٩٣	ريب: ٤٠٠	زامبيزيا السفلي: ٩٨٩
رهانواين: ٧٩٨	ريتشارد آلن: ١٦٠	زامبيزيا: ٦٩٧
رواسا: ٩٠٠	ريتشارد برو: ٤٧٧	زامريم: ٨٠٣
روان: ٣١، ٢٤٤	ريتشارد جويسون: ٣٢	زامفارا: ٥٠٧
رواندا: ٥١، ٩٢، ٨٥٥، ٨٧٤	ريتشموند: ١٦٤	زاندوما: ٣٨٧
روجر: ٤٤٥	ريزيام: ٣٨٥، ٣٨٦	زانكو: ٥٢١، ٥٣٥
روجو: ٣٩٧	ريغودير: ٣٢١	زانأ أرجيناما: ٥٥٨
رود آيلاند: ١٥٨	ريغوم: ٥٧٦	زاوداي: ٥١٥، ٥١٩
رودريغيز: ٩٣٦	ريما (نهر): ٥١٤	زاوية البربر: ٣٣٩
روديسيا: ٩٤٥	ريما: ٦٧٥	زاوية الجزولي: ٢٤٧

ساحل غينيا الأدنى: ٩٩١	زايلان: ٥٣٨
ساحل كيلوا: ٨٥٢	زرغو: ٨١٤
ساحل ويندورد: ١٣٨	زفونومبي: ٧٠٩
سادو: ٣٣٥	زنجبار: ٤٢، ٥٧، ١٣٩، ٨٢٨، ٩١٥
ساديا: ٩٥٧، ٩٤٩	زهيري - ديدا: ٤٢٥
سارافيري: ٣٦٣	زواي (بحيرة): ٧٨٥
ساراكونا نوما: ٥٠٧	زورغو: ٣٨٥
سارلوتا: ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٧	زوري: ٥٢٢
ساركونان رافي: ٥٣٣	زومبو: ٦٩٧
ساركين آزين: ٥٢١	زيبانغومي: ٧٠٥
ساركين بازا: ٥١٩	زيباو: ٤٢٩
ساركين باي: ٥١٩	زيتنغا: ٣٨٧
ساركين تودو بابا وكاراما: ٥١٩	زيرا يعقوب: ٧٧٩، ٨٠٠
ساركين تودو: ٥١٩، ٥٢٢	زيرة: ٢٦٥
ساركين د. تسكانين جيد: ٥١٩	زيراكو: ٨١٥
ساركين داواكي مايتوتا: ٥١٩	زغنشور: ٤٤٠
ساركين دوا داواكي ماغاري: ٥٢٧	زلمع: ٥٧، ١٨٣، ٧٨٤
ساركين دوتسي: ٥٣٧	زملندا: ١٤١
ساركين رافي بابا وكاراما: ٥١٩، ٥٢٢	زيميا: ٦٧٦
ساركين سيلواوا: ٥٢١	زيمبابوي الكبرى: ٧٣٧
ساركين شيرا: ٥٣٧	زيمبابوي: ٦٧٥، ٧٠٧
ساركين غايا: ٥٣٥	زينب خاتون: ١٩٧
ساركين فولاني: ٥٢١	زينجارو: ٨١٤
ساركين كانو عبد الله: ٥٠٨	زيندار: ٥٤٠
ساركين كانو كومباري: ٥٢٨، ٥٣٥	
ساركين كايا: ٥١٩	س
ساركين مازوم: ٥٢١، ٥٣٥	س. سانتاندريا: ٢٣١
ساركين نايا: ٥٢١	سا (مستوطنة): ٣٦٣
ساسان - مانغو: ٤٥٩	سابورو: ٥٢٣
ساساندرا (نهر): ٤٢٢	سابونه: ٣٨٥
سافانا: ١٥٩	سابوي: ٤٠٠
سافوه: ٤٦٨	ساتشيكوندا: ٧٢١
ساكاتوفو: ٩٥٦	ساحل أفريقيا الغربي: ٤٨٦
ساكاسو: ٤٥٩	ساحل البنادر: ٨٥٠
ساكالافا (امبراطورية): ٩٩١	ساحل الذهب الشرقي: ٤٧٧
ساكالافا مينابه: ٩٤٣	ساحل الذهب: ٣٣، ١٣٨، ١٤١، ٣٦٧، ٤١٦
ساكو: ٩٣١	ساحل الرقيق: ٥٨٨
ساكورا: ٥٠٧	ساحل العاج: ٤١٥
سالامباسو: ٦٥٦	ساحل العبيد: ٤١
سالاجا: ٥٣٤	ساحل الكامرون: ٣٢
سالامباسو: ٦٥١	ساحل بنادير: ٨٣٠
سلامت: ٨٠١	
سالانتا: ٥١٢	
سالمانغا: ٣٨٧	
سالوغا: ٣٨٧	
سامامو: ٩٤٨	
سامبا ريمورو: ٥٣٩	
سامبا غيلاجو جيجي: ٣٢٥، ٣٠٤	
سامبا لامو: ٣٠٩	
سامري: ٥٢٢	
سامن: ٧٨١، ٧٩٩، ٨٠١	
ساموغو: ٤٠٠	
ساميا - بوغوي: ٨٦٦	
سان بول (نهر): ٤٢٨	
سان بول: ٤٤٢	
سان جرفيه: ٢٩٣	
سان جوزيف (حصن): ٣١٠، ٣٥٩، ٣٢٥	
سان جيمس (حصن): ٣١٠	
سان دومينغو: ٣٠، ٣٦، ١٢٩	
سان سلفادور: ٦٥، ٦٨، ٥٩٥، ٦٠٩	
سان لوي: ٦٦، ٣١٠	
سان: ٧٦، ٣٦٢	
ساناغا (نهر): ٩٦، ١٠٠	
سانت آدون: ٣٢٧	
سانت أندرو: ٤٤٦	
سانت أوغسطين (خليج): ٩٥١	
سانت توماس (جزيرة): ٢٨	
سانت ماري: ٩٥٢	
سانتا كروز دي كاب داغوير: ٢٤٢	
سانتا ماريا: ١٢٩	
س. سانتاندريا: ٢٣١	
ف. سانتاندريا: ٢٣٨	
سانتوراكي: ٥١٩	
سانتوس: ٨٩	
سانتياغو دي كابو فيردى: ٦٥، ٦٦	
سانساندنغ: ٣٦٣	
سانسانه - مانغو: ٣٩٧	
سانغا (نهر): ٨٣	
سانغا (وادي): ٥٨٣، ٦٥٢	
سانغا نثانغو: ٣٩٦	
سانغو: ٤٩٣	
سانكران: ٣٣٥	
سانكور: ٥٤	

سانكورو (نهر): ٨١	سليمان بال: ٣٢٩، ٣٣٨	سومطرة: ٢١
سانكولا: ٤٣٦	سليمان بعل (ثورة): ٤٧	سومه: ٤٥٠
سانه: ٤١٩	سليمان بن أحمد بكر: ٢٢٧	سوتريزو: ٤٦٢
سانوغو: ٤١١	سليمان سولونج: ٢٢٧	سوندي - لوبا: ٦٧١
سانوي (مملكة): ٤٦٧، ٤٧٧	سليمان: ٥١٢	سونسان: ٣٧٦
ساو باولو: ١٣٠	سليمة (واحة): ٢٢٢	سونسانا: ٣٥٦، ٣٧٦
ساو تومي: ٤٥٥، ٥٨٦	سمارا: ٣٦٤	سونغوي: ٦٧٣
سايبكيريويغو (ايوواما): ٤٩٧	سمرقند: ٥٨	سوهيه: ٤٦٧
سيا: ٧٨٠	سمينول: ١٥٧	سويليندام: ٧٧٤
سيباستيان غوميث: ١٥٠	سمين: ٤٢٩	سونو: ٦١٥، ٦٢١
سبته: ١٤٩، ٢٤١	سن الفيل (ساحل): ٤٤٦	سونوما: ٣٣٠
سبو (نهر): ٢٤٢	سنا: ٦٦٧	سي. الوسطى: ٧٤٠
ج.ل. سبولدنج: ٢٣٣	سنان باشا: ٦٠، ١٩٧	سيابو: ٣٢٨
ج.م. ستايز: ٢٣١	سنگجو: ٦٨٥	سيابا: ٨٦٦، ٨٦٩
ستالين: ١١٢	ستار: ٢١٢، ٢١٧	سيبا: ٣٩٦
ر. ستالين: ١١٤	ستي علي: ٥٤، ٥٦، ٣٤٧	سيبامانا: ٣٥٦
ستورمان: ٧٧٤	سواكن: ٨٠١	سيبة: ٢٨١
سجلماسة: ٢٤٤	سوان موروند: ٦٥٧	سيبيريا: ٧٥٨
سرت: ٨٢، ٢٩٩	سوانا مولوندا: ٦٥٧	سيبي: ٣٤٨
سرته: ٨٦	سوبا: ٢١١، ٥١٥، ٧٧٩	سيتل فرناندو: ٤٤٤
سرور: ٢٧٢	سويه ناجي: ٣٢٧	سيد الحبشي السلطاني (الشيخ): ١٧٠
سري لانكا: ٨٤٥	سوتويا: ٣٦٤	
سعيد بن أحمد: ٨٥٢	سوتوكو: ٣١١	سيد سعيد بن سلطان: ٨٥٣
سفادي: ٨٠١	سور مسكر: ١٦٧	سيد عبد الله: ٨٥٤
سفيل - مانكونو: ٤٢٥	سورات: ١٦٧، ٨٥٢، ٩٨١	سيدامو - بورانا: ٨١٤
سغان: ٤٧٨	سورامي: ٥٠٩	سيدي أحمد أو موسى: ٢٤٣
سفنهوزن: ٤٧٣	سوروتي: ٨٧٤	سيدي بلر: ١٦٩
سفكيرو: ٦٩٦	سوروغا: ٥١	سيدي بشير: ١٧١
سفدي (جبل): ٢١٦	سوري ماودو: ٣٣٤	سيدي سيد: ١٧٠
سكارسي: ٤٢١، ٤٢٣	سورية: ١٧٥	سيدي محمد بن عبد الله: ٢٧١
سكو: ٩٩٠	سورينام: ٣٦	سيدي يحيى: ٥٤
سكورة: ٢٦٩	سوس: ٣٤٧، ٣٦٠	سيرا بو كوليبالي: ٣٧٨
سكينين: ٩٨١	سوسينيوس: ٢١٧، ٧٧٧، ٨٠٥	سيراليون: ٤١٦، ٤٤٥
سلان الملك: ٣٧٦	سوف: ٣٦٧	سيرنو سامبا موميبيا: ٣٣٧
سلا: ٦٠، ٢٤١	سوفارا: ٣٦٢، ٤٠٢	سيرنجي: ٢٦
سلاطين المغرب: ٤٤	سوفالا: ٢٣، ٣٤، ٨٦، ٧١٥	سيروتوا: ٨٩٠
سلاطين بني حفص: ٢٧٨	سوقطرة: ٧٨٩	سيريري: ٨٧٤
سلاغا: ٤٥٤	سوكيو: ٤٥٠	سيوا دي فيرنام دو بو: ٥٨٣
سلالة الباهوندوغو: ٨٩٩	سوكو (مملكة): ٦٧١	سيس الكبرى: ٤٢٩
سلالة البيتو: ٨٧٢	سوكوا: ٦٧٥	سيسوكوا: ٦٩٢
سلالة الكنتو: ٨٥٧	سوكوتو (خلافة): ٤٧، ٣٦٤	سيغا: ٣٤٠
سلوم: ٣٠٤، ٣٢٠	سولمانا: ٣٣٤	سيغو (امبراطورية): ٤٧
سليم الأول: ١٧٥	سوما: ٣٧٦	سيغو - سي - كورو: ٣٧٨
سليمان القانوني: ٢١٤	سوماغورو كاته: ٥٥	سيغو - كورو: ٣٧٨، ٣٨٢
سليمان باشا: ١٨٣، ٢١٤	سوميا طوماني: ٤٢٧	سيغو: ٩٩١

شوانغا: ٧٢١	شامبا (مملكة): ٩٢	سيغلا: ٤٠٢
شوم تامين: ٨١٧	شانتالي: ٥٢٠	سيف الدين فيروز: ١٦٩
شونا الشرقية: ٧٠٧	شانغامير دومبو الأول: ٧٢٥	سيف بن سعيد: ٨٥٢
شونغوايا: ٩٧، ٨٤٢	شانغامير: ٦٨٤، ٧٠٩	سيفندا: ٦٥٥
شوا: ٦٨٩	شانغاميري: ١٠٢	سيكاسو: ٣٧٣، ٤٠٢، ٤٦٥
شيام أمبول أنغونغ: ٩١	شانغو: ٥١٨	سيكو أحملاو باري: ٤١١
شيخ المختار: ٣٥٧	شاهزاده: ١٦٩	سيكو وتارا: ٣٥٦، ٣٧٧، ٤٠٢
شيخو أحمدو: ٣٥٠، ٣٥٧	شاي: ٤٤٨	سيكو: ٩٧٣
٣٥٩	شاير (نهر): ٦٩٦	سيكوزي: ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٩١
شير الأدنى (وادي): ٦٧٣	شاير الأدنى (وادي): ٦٨٤	سيكياو: ٥٠٣
شيراز: ٩٤٠	شاير الأعلى: ٦٨٤	سيلا ماكان ييرو: ٣٧٨
شيريرو: ٤٢٣	شيلي (نهر): ٧٨٥	سيلان: ١٧٢
شيرمبا: ٧٥١	شبه الجزيرة الأيبيرية: ٢٢	سيلومو: ٦٧٥، ٦٩٢
شيشاوه: ٢٥٢	شبه الجزيرة العربية: ٢١، ٧٨٤	سيلي (جبل إلغون): ٨٧٣
شيفامي: ٩٧٩	شبه جزيرة إيبيريا: ٨٣٣	سيما: ٩٧٩
شيكاراو: ٥١٣	شبه جزيرة البلقان: ١٧٥	سيماكوكيرو: ٨٨٣، ٩٠٠
شيكو (موتشا): ٨١٧	شبه جزيرة الرأس الأخضر: ٣٤١	سيمبوي: ٦٧٣، ٦٧٧
شيكو: ٧٧٩، ٧٩٦	شيبيلي (نهر): ٧٩٨	سيمواكا: ٧٠٥
شيكوا: ٦٩٠	شرشر: ٧٨٧	سيمواني: ٦٧٥، ٦٩٢
شيل: ٦٥٩	شرشل: ٥٩	سين: ٣٠٤، ٣١١
شيلما: ٦٧٥	شرص دنجل: ٧٨٤، ٧٩٩	سينا: ٣٤
شيمولا: ٦٨٧	شرق أفريقيا (جزر): ٣٥	سيناء (صحراء): ١٧٥
شينغوني: ٩٧٨	شرق أفريقيا: ٣٤، ٨٤٦	سينجيدا: ٩٢٣
شينكو (نهر): ٥٨٢	شركة الهند الشرقية الهولندية: ٧٦٧	سينيا: ٤٦٤
	شرهة: ٧٨٥	سينياما: ٦٧١
ص	شطر الرنغن: ٨٧١	سينغاميا: ٢٧، ٣١، ٩٨٩
	شعب الكوتن - ماغوس: ٨٧١	سيهانكا: ٩٦٢
صالح بك: ١٩٩	شعب نيا موزي: ٨٩٩	سيهوي: ٤٤٨
صاي: ١٨٣، ٢١٤	شعوب السودان الأوسط: ٨٥٦	سيو: ٥٨، ٨٣٠، ٨٤٦
صحراء عقار: ٧٩٤	ج. شفاينفورت: ٢٣٣	سيوة: ٣٦٧
صغرو (جبل): ٢٦٣	شلالات كاروما: ٨٦٩	سييراليون: ٢٣، ٩٣، ١٥٩
صفية (الملكة): ١٩٧	شلك البحر: ٢٣٣	٩٩٠
صقلية: ٢٧٨	شليقة: ٢١٧	سيريرما ووجوجيرا: ٨٩٥
صلاح الرئيس: ٢٤٣، ٢٧٨	شمال أفريقيا: ٢١	سيريرما روغوه: ٩٠٢
٣٤٤	شمال شرقي أفريقيا: ٩٩، ٧٨٤	سين: ٤٧
صمويل: ٩٧٥	٩٨٧، ٩٨٩	سينغوغو: ٨٩٣
صنغاي: ٥٤٥، ٩٩١	شماما: ٣١٥	سني علي بير: ٥٢٤
صنهاجة (قبائل): ٢٦٥	شميرا كوري: ٧٨٧	
صور: ٨٦	شما: ٢٣	ش
صوفيا (نهر): ٩٦١	شندي: ٢١٢	شاي: ٩٠، ٦٥١، ٦٥٨، ٩٠٨
صونغبي: ٦٥٥	شنغتي: ٣٦٤	شارل الثاني: ٢٦٤
صوني: ٢٢٢	شهاب الدين: ٧٨٧، ٧٩٧	شارل الخامس: ٣٠، ٦٠
	شوا: ٧٨٠	شاما: ٤٦١
	شوا: ٧٨٥	

ط	
طائفة الكوزي: ٨٨٠	عبد الله بورجا: ٥٠٨، ٥٣٧
طبرقة: ٢٧٩	عبد الله جعّاع: ٢١١
طرابلس الغرب: ٦٧	عبد الله دان فوديو: ٥٤٤، ٩٩٨
طرابلس: ٢٢	عبد الله مهدي: ٥١٢
طرحون: ٢٨٦	عبدولاي باديمبا: ٣٣٥
طريق دار: ٣٦٤	عبدولاي بارا ديوب: ٣٢٠
طنجة: ٢٤٨، ٢٦٤	عثمان (الشيخ): ٥٤٣
طنطا: ١٩٦	عثمان باي: ٢٧٠
طوكاغاوا: ١٨٣	عثمان بك ذو الفقار: ١٩٢
طوكيو: ١٨٤	عثمان تساغارانا: ٥١٤
طومان باي: ١٧٦	عثمان جيدان: ٥٦٢
طومانيا: ٤٢٧	عثمان دان فوديو: ٤٧، ٣٦٩
	عثمان نابيناوا: ٥١٢
	عجيب الأول (الشيخ): ٢١٣
	عدن (خليج): ٩٥٠
	عدن: ١٦٧، ٩٥٠
	عدوة: ٨٠٤
	عرب البطانة: ٢١١
	عرب البقارة: ٢١٠، ٢٣١
	عرب الشوا: ٥٣٧
	عرب الهوارة: ١٩٩
	عرباجا: ٨٤٣
	عروج: ٢٧٨
	عز الدين الجامعي: ٢٣٠
	عصب: ٧٨٤
	عصبات الماني: ١٠١
	عصبة التيوكوسي: ١٠١
	عطبرة: ٢١٩
	عقار: ٧٨٥
	عكا: ٢٠١
	علاقة (وادي): ٥٦
	علاج علي: ٢٧٨
	علوة: ٢١١
	علي المرباط: ٥١٢
	علي باشا: ٢٩٣
	علي باي: ٢٩٣
	علي برغل: ٢٩٨
	علي بك الغزاوي: ١٩٧
	علي بك: ١٨٧
	علي بك: ١٩٨
	علي بكاري: ٤١٠
	علي بن أبي طالب: ٢٥٨
	علي بن دوناما: ٥٤٨، ٥٧٠
	علي بن عبد الله الرفي: ٢٦٤
	علي بن عمر: ٥٦٥
ظ	
ظاهر العمر: ٢٠١	
ع	
عائشة الباعونية: ١٩٣	
عائلة كوك: ٧٧٢	
عبد الرحمن الحميدي: ١٩٣	
عبد الرحمن الرشيد: ٢٢٩	
عبد الرحمن زغايتي: ٥٤٢	
عبد الرحمن شابا: ٢٢٩	
عبد الرحمن كاهيا: ١٩٧	
عبد الرحيم عبد الرحيم: ١٨٤	
عبد السلام (الشيخ): ٥٤١	
عبد العزيز الفشتالي: ٢٥١	
عبد العزيز بن يعقوب: ٥٤٩	
عبد القادر (السلطان): ٢١٦	
عبد القادر الإمام السنوسي: ٢٥٨	
عبد القادر الجيلاني: ٢١٩	
عبد القادر كان: ٣٣٨	
عبد الكريم بن جامي: ٥٦٩	
عبد الله الأدكاوي: ١٩٤	
عبد الله الشبراوي: ١٩٤	
عبد الله الشعراوي: ١٩٦	
عبد الله بن علي بن نذير: ٨٤٩	
عبد الله بن لوبيتكو: ٥٦٠	
عبد الله بن ماساني بن محمد البرناوي الكاشيناي: ٥٤٤	
غ	
غا (مملكة): ٤٦٩، ٩٩١	
غابات وسط أفريقيا المطيرة: ١٠٠	
غابرييل بروسار: ١٦٤	
غابو: ٤١٩	
غابون الخليجي: ٥٨٦	
غابون: ٣٤، ٧٦، ١٣٨، ٥٨٤	
غات: ٣٦٦	
غاتاري: ٥٢٢	
غاتسي روزيري: ٧١٦، ٧١٧	
غاجاغا: ٣١٠، ٣٢٥	
غارايا: ٥٢٧	
غارميا الثاني: ٦٣٣	
غارميان الثاني: ٦٢٥	
غارو كيمي: ٥٥٥	
غاسبار ماسيدو: ٧٤١	
غاسيكرو: ٥٦٩	
غاغاري: ٥٢٢، ٥٢٩	
غالا الشرقية: ٤٤٢	
غلادديما داودا: ٥٣٧	
غلادديما: ٥١٩	

غليكا: ٧٧٣	غوبير: ٥١٨	غالاديمان غاري: ٥٢٠
غيمو: ٣٧٨، ٣٥٧	غوبير: ٥٠٧، ٣٧٠	غلام: ٤٣١
غيميرا: ٨١٥	غوبي: ٨١٨	غالاندو: ٥٢٣
غينيا (خليج): ٥٣، ٦٤، ٣١٣	غوجارات: ١٦٧	غالادوموس (كلادويوس): ٧٨٨
٤٠١	غوجام (غودجام، وغوجام): ٧٩٩	غالوجي: ٥٢٢
غينيا الاستوائية: ١٠٠	غوديا: ٥٤١	غامبارو: ٥٦٢
غينيا السفلى: ٤١٥، ٤٧٦	غوديلا: ٨١٤	غامباغا: ٤١١
غينيا العليا: ٤١٥، ٩٩١	غوران: ٥٥٩	غامبيا السفلى: ٣٢
غينيا - بيساو: ٤١٦	غوردون: ٤٧٧	غامبيا: ١٣٨، ٣٢١، ٤١٥
غينيا - كوناكري: ٤١٨	غورسي: ٣٨٥، ٤٠٥	غامو - غوفا: ٨١٤
غينيا: ٣٣، ٨٣٠، ٩٨٩	غورما: ٥١٤	غامو: ٧٧٩، ٨١٤
	غورونجا: ٣٩٩	غانا (امبراطورية): ٤٠٩
	غوريه (جزيرة): ٣١، ٣٣، ٦٦	غانا (مملكة): ٨٣
	٣١٠	غانا (نهر): ٥٥٥
ف	غوزا: ٨١٧	غانا دوغو: ٣٧٨
ف. دي ماغالهايس غودينيو: ٢٨	غوزاكي: ٥٣٨	غانا: ٣٤٧
ف. سانتاندرنا: ٢٣٨	غوستافوس فاسا: ١٦٣	غانجيرو (مملكة): ٨١٧
ف. مارو: ٣٥	غوفينيت: ٣٠	غاهايا روتيندا نغيزي: ٨٩٩
ف.م. ديتو: ٢٣٠	غولين تاركا: ٥١٤	غاهايا: ٨٩٩
فايدجا: ٩٧٨	غولين كيبى: ٥٢٩	غاو (امبراطورية): ٥٤، ٣٤٥
فاتاندا: ٣١١	غولي مارادي: ٥١٤	٤٠١، ٥٣٣، ٥٤٥
فاتاكي: ٥٣٣	غولما: ٣٨٧، ٥٢٣	غايا: ٥٢٢
فاتاوسي: ٥٣٦	غولمين: ٣٦٤	غابدي: ٣٢٥
فاترا بايتانانا: ٩٤٠	غولي: ٥٢٠	غابيسوا: ٥٢٦
فاتغار: ٧٩٤	غوما: ٧٩٦	غايلا: ٨١٧
فاتومانديري: ٩٧٢	غومار: ٨٠٢	غوبغلا: ٤٤٨
فاتي: ٣٦٣، ٤١٩	غومان: ٧٩٦	غبين: ٤٦٤
فادا نغورما: ٣٩٦	غومبو: ٣٦٤	غدامس: ٢٩٩، ٣٦٦
فارا كوما مويجي: ٣١٧	غوميتغو: ٣٥٢	غرارة: ٣٤٤
فارابي: ٩٧٠	غونجا الشرقية: ٣٨٤	غراف رينيت: ٧٧٤
فارافانانا: ٩٧٤	غونجا: ١٠١، ٣٨٤، ٣٩٧	غران (الأشول): ٧٧٨
فارس (بلاد): ١٧٥، ٩٨١	غوندار: ٥٤، ٢١٨، ٧٨٣، ٨٠٠	غران لاهو: ٦٦
فاريم: ٣٠٨، ٤٤٤	غويريكا: ٩٩٨	غران - موريه: ٤٦٨
فارين دوتسي: ٥٢٢	غويريكو (مملكة): ٣٧١، ٤٠١	غرافيل شارب: ١٥٢
فازا: ٨٣٠	٤٠٢	غرب أفريقيا: ٩٩٢
فازوغي: ٢١٦	غويماريس: ١٤٩	غرناطة: ١٥٠
فاس (نهر): ٢٤٢، ٢٥٩	غويوا: ٥٢٢	غرنيبرغ: ٢٣١
فاسكو دي غاما: ٧٤٥، ٧٥٥	غوبي: ٣٢٨	غريلندونك: ٤٧٧
فاسيلادس: ٨٠٠	غياسي: ٤٦٧، ٤٧٢	غلام: ٣٣٨
فاشامبا دزي: ٩٩٠	غيامان: ٤٥٢	غلام الله بن عائد: ٢١٨
فاشامبا دزي: ٦٩٨	غيانا البريطانية: ١٥٣، ١٥٥	غندام: ٣٤٧، ٣٦٣
فاطمة الزهراء: ٢٥٨	غيدماخا: ٣٥٧	غوا: ٨٦، ١٦٧، ٧٥٦، ٨٠٩
فاغيني (بحيرة): ٣٦٣	غيرالتا: ٨٠٩	٩٤٨
فافويه: ٤٦٨	غيري: ٤٢٩	غواران راما: ٥١٤
فالنسيا: ١٥٠	غيلووار: ٣٢٠	غوارجي: ٧٨٥

فالو: ٧٧٣	فلاوو (أو أفلاو): ٤٥٠	فونجستان (أرض الفونج): ٢١٤
فاليمة: ٣٣٠	فلسطين: ٢٠١، ١٧٥	فونغو: ٦٠٩
فالمبي: ٤٣٦	فلورنسا: ٢٦	فوهيننو: ٩٣٨
فاما كونغ: ٣٥٦	فلوريدا: ١٥٧	فوهيمار: ٩٤٦
فاماغا وتارا: ٣٥٦	فنج بويو: ٤٠٤	فيبا (دولة): ٩٢
فاماغان وتارا: ٤٠٤	فتزويلا: ١٥٧، ٣٠	فيبيا: ٧٠٢
فانتارا: ٤٦٤	فنتستي ريغادو: ٧٤٨	فيتا: ٤٥٠
فانتلاند: ٤٠١	فو - كباتا: ٥٨٢	فيتو: ٤٥٩، ٤٦٥، ٤٦٩
فانغايندرانو: ٩٧٤	فوتا تورو: ٤٧، ٥٢، ٢٢٠	فيرجينا: ١٣٢، ٣٦
فانكوي: ٥٣٥	فوتا جالون: ٤٧، ٥٢، ١٠١، ٣٠٤	فيري: ٦٨٢
فاهاي: ٥٣٣	فوتاتورو: ٣٠٤	ر. فيسيلي: ١٧٥
فاي موني: ٦٧١	فوتاجالون: ٩٩١	فيكتوريا (بحيرة): ٦٧٧
فتغار: ٧٨٥	فودزوكو: ٤٥٠	فيلو: ٣٠٥
فتوغا: ٣٥٨	فوده هاجي: ٣٣٤	فيلب الثالث: ٢٦٤
فخذ البقرة: ٨٧٤	فور: ٩٩٠	فيلب الثاني: ٣٣، ٢٤٥، ٢٥٥
فران: ٢٨٢	فورت سانت جيمس: ٣١٠	فيلب كوكوا: ٤٧٨
فرانز ستولمان: ٨٨٥	فورت سانتياغو: ٦٤	فيلب كوك: ١٦٣
فرانسوا كرافيه: ٨٠٣	فوردوفان: ٩٤٢	فيلب كيرتين: ١١٣
فرانسوا مارتان: ٩٦٨	فوركادوس: ٤٩٦	فيلث دي لاغوميرا: ٢٤٥
فرانسوا - مارتان دي فيتري: ٩٧٩	فورموزا: ٥٨٦	فيليس ويتلي: ١٦٣
فرانيسيسكو إيو سنسيو دي سوزا	فوغا: ٥٢٩	فيندا: ٧٤٦
كورتينيو: ٦٤٩	فوغرس: ٢٦	فينسيا: ٤٥٨
فرانيسيسكو دالميدا: ٦٤	فوغي: ٤٣٦	فينيريفه: ٩٧٢
فرانيسيسكو كوريبا: ٤٤٤	فوغو: ٦٦	فيهرينانا: ٩٤٥، ٩٥٦
فرانثيسكو الفاريز: ٧٨٠	فوغومبا: ٣٣٤	فييفي: ٤٥٠
فرانثيسكو دي أليدا: ٨٣٥	فوكا: ٦٧٣	
فرانثيسكو فيغويرا دا الميدا: ٧٤٤	فولادوغو: ٣٥٦، ٣٧٦	
فرجينيا (ولاية): ١٥٧، ٤٥٥	فولبانت: ٩٥٥	
فرساي: ٢٦٢، ٨١٨	فولتا العليا الغربية: ٤٠٢	
فرقة ساكس للمتطوعين: ١٥٢	فولتا - سينفونو: ٤٤٠	
فرنان فاز: ٥٨٤، ٦٢١	فولو: ٤٥٠	
د. فرناندو دي ساريا: ١٢٩	فولوايت: ٩٧٢	
فرناو دو بو: ٥٨٦	فولونا: ٤٠٢	
فرنسا: ٢٢، ٢٧، ١٢٠، ٧٨٩، ٨٥٠	فوليراوا: ٧٠٥	
	فومبا كوو: ٨٤٢	
فرنسيس الأول: ٣١	فومبا: ٨٣٠	
فرنسيسكو روموغير: ٨٨٦	فومبان: ٥٧٦	
فروينينوس: ٧٣	فومبوني: ٩٨٠	
فريسكو بالدي: ٢٦	فومينا: ٥٧١	
فريمونا: ٨٠٤	فومه: ٤٥٠	
فران (واحة): ٥٤٧	فوميزوا: ٤٨١	
فران: ٧٥، ٢٢٢، ٤٠٨	فومينا: ٤٦٢	
فشودة: ٢٣٦	فون ستويسر: ٨٨٦	
فضالة: ٢٤٤	فون غويتزن (الكونت): ٨٨٥	
فلابا: ٤٢٨	فونج: ٩٩٠	

ق

قادش: ٣٠
قاسم بك: ١٨٧
قاصد أبو شادوف: ١٩٣
قانون نامه: ١٧٨
قبرص: ٧٨٤
قرة ابراهيم باشا: ١٨٧
قرطاج: ٨٦
قرطاجنة: ١٢٩
قزي: ٢١١
قسطنطين الجديد: ٨٠٣
قسطنطينة: ٢٧٦، ٢٨٢
قشتاله: ٢٦
قصبة المنصور: ٢٦٩
قصر وامارا: ٨٨٠
قصبة: ٣٦٦
قلابات: ٢١٧

كامونغا: ٦٥٧	كبانڊو: ٤٦٥	كوا: ٤١٦، ٥٩٤، ٨٩٥
كاميمي (لغة): ٦٩٢	كبيرا نَقَسْت: ٨١٤	كوارارافا: ٥١٠
كاميرا: ٣٢٨	كبكايية: ٢٢٧	كواريما: ٣٩٥
كاناجيجي: ٥٣٨	كبونه: ٤٤٨	كواكا (ساحل): ٤٤٦
كانتاكيي: ٣٥٤	كبينو: ٤٥٠	كوالا: ٣٩٦، ٩٤٨
كانتاكيي: ٥٢٤	كبي - ميوكو: ٥٠٣	كوالي: ٩١٨
كانتورا: ٤٣٦، ٣٠٤	كبتاوا: ٣٤٥	م.س. كوميساريا: ١٧١
كانتون: ١٦٦	كراكيه: ٤٧٠	كوانده: ٣٩٨
كاندي: ٣٩٨	كرامب: ٢٢٢	كوانزا (نهر): ٩٠، ٦٢٦
كانسالا: ٤٤٠	كراموخو ألفا: ٣٢٩	كوانغو (نهر): ٩٠، ١٠١، ٦٠٧
كانغابا: ٣٨٢	كردفان: ٥٧٨، ٢١٦	كوئي: ٥٠٩، ٥٢٣
كانكتيا: ٥١٢	كركوج: ٢١٣	كواهو: ٤٦٥
كانم الإسلامية (دولة): ٥٤٧	كروبو: ٤٤٨	كوبا (مملكة): ٣٥، ١٠٠، ٩٩٨
كانم - بورنو (امبراطورية): ٥٠٧	كروس (نهر): ١٠٢، ٥٠٢	كوباكا: ٣٦٢
كانم - بورنو (بلاد): ٦١، ٦٧، ٥٤٧	كروفوفروم: ٤٨١	كوبيلو: ٣٩٦
كانم: ٤٦، ٦١، ٥٤٧	كروتيري: ٤٦٧	كوبيلو: ٣٤٠
كانم: ٤٦، ٢٢٠	كرسيبايس اناكس: ١٥٩	كوبي: ٣٤٨
كانو: ٥٨	كريستويل دي وينسيس: ١٥٠	كوتاما: ٩٦
كانوري: ٩٩٢	كريستفالو دا غاما: ٧٨٩	كوت ديفوار: ٤٠١
كانونفيسا: ٦٦٧	كريستوفر ريغلي: ١٣٤	كوتش: ١٦٧
كانيارو (نهر): ٨٩٩، ٩٠٢	كريستوفر كولومبوس: ١٠٧	كوتشا: ٨١٤
كانيندا: ٦٧٥، ٦٨٨، ٦٨٩	كريستوفر نيوبورت: ٩٨٠	كوتومي: ٥١٣، ٥٢٦
٦٩٤	كريستيان بيديرسين: ٤٧٨	كوتين: ٨٦٨
كانينسين: ٦٥٣	كريك تاون: ٥٠٣	كوجك محمد: ١٨٩
كانيني: ٩٢٣	كرينجابو: ٤٥٩، ٤٦٧	كوجوابونغو: ٣٩٦
كانيوك: ٦٥١، ٦٥٣	كزوم الحاج: ٢٥٦	كودو: ٥٤١
كانيوني: ٩٠٠	كساسو: ٣٤٠	كودوغو: ٣٩٩
كانينيجي: ٦٨٨، ٦٧٦	كعارته: ٣٢٨	كوراو: ٥١٢
كاهاما: ٩٢٣	كعبو (غابو): ٩٩١	ب.د. كورتين: ٣٥
كاهيا الانكشارية عثمان: ١٩٢	كلاديان كوليبالي: ٣٧٦	كورسيكي (الشيخ): ٥٤١
كاهيا العزبان يوسف: ١٩٢	كلاس شتورمان: ٧٧٤	كورفائي: ٥١٦
كاهيجي كازيتا: ٩٠١	كلكتا: ١٦٧	كوركر: ٤٤٥
كاهيجي: ٩٠١	كلهاري (صحراء): ٧٥	كوروباري: ٣٧٤
كاو - كاو: ٥١٩	كليفلاند: ٤٤٥	كوروسا: ٤٢٣
كاوا آغ آغا: ٣٥٨	كليكو: ٤٥٠	كوروغو: ٤٠٢
كاوار: ٥٣٣، ٥٣٣، ٥٥٥	كمالو: ٥٠٠	كوريفا: ٥٢٣
كوا (نهر): ٦٤٢	كمبات: ٨١٤	كوريتزه: ٣٦٧
كاونغا: ٧٠٤	كنتورا: ٤٣٠	كوزهيرانج: ٤٧٧
كاووا: ٥٥٥	كندا: ١٥٤	كوسو: ٤٩٥
كايا: ٩٨	كنسالا: ٣٠٨	كوسوتو: ٤٠١
كايا: ٣٨٧، ٥٢٢، ٨٤٢	كنغي: ٣٥٧	كوشين: ١٧٢
كاياما: ٣٩٨	كنغي: ٣٦٤	كوفان كوتورو: ٥١٤
كايانغو: ٩٠١	كوا (نهر): ٥٩٥	كوفي: ١٥٧
كايبور: ٤٧، ٥٥، ٦٨، ٣٠٤	كوا الثاني: ٨٦٨	كوك بالوو: ٨٦٥
٣١١، ٣١٥	كوا نياونغو وداكا: ٨٦٤	كوك لايونغو: ٨٦٥

كوك - باغاك: ٨٦٤	كوئا: ٣٤٨	كيرالا: ١٧٢
كوك: ١٢٧، ٣١٠	كووتو: ٥٧٦	كيرانغا: ٨٩٠
كوكانا: ٥١٣	كوونغو: ١٠٣	كيرانغو: ٣٨٢
كوكاني: ٥٢٢	كوشا (كافا): ٨١٧، ٨١٥	كيرك رانج: ٦٨٤
كوكوتا: ٥١٩	كويلو: ٦٢٤	كيره ماشا وتارا: ٤٠٤
كوكوفو: ٤٦٤، ٤٧٠	كويبا نباني: ٥٢٣	كيروان: ٤٢٧
كوكونا: ٥٢٥	كوين: ٣٣٤	كيريبا (مرتفعات): ٩٠٥
كوكويا (مضبة): ١٠٤، ٩٩٦	كي: ٤٩٧	كيرمبا: ٨٥٠، ٩٤٩
كوكي: ٨٧٢	كياغوه: ٨٨٢	كيزيبا البيتو (مملكة): ٨٩٧
كوكيا: ٣٥٩، ٣٤٧	كيايسي: ٦٥٧	كيزيبا: ٨٥٧، ٨٨٣، ٨٨٦
كوكي: ٣٣٠	كياموتوارا: ٨٨٧، ٨٩٢	كيسوكي: ٥١٩، ٥٤١
كولانغو: ٤٦٤	كياغو: ٨٨٨	كيسي: ٤٢١
كولكر: ٤٤٥	كياغوندي: ٦٩٢	كيسنديلي (عشيرة): ٦٩٣
كولومبوس: ٤٧	كياوا: ٥٢٢، ٥٣٣	كيغالي: ٩٠٢
كولومبيا: ١٥٧، ٥٩٦	كيب بالماس: ٤١٥	كيغوا: ٩٠٢
كولوزي: ٦٦٧	كيب بوجادور: ٤٣١	كيفو (بحيرة): ٨٨٤
كولي تنجيلا: ٣٠٥	كيب تاغريف: ٤٢٣	كيكوندجا: ٦٥٣
كولي تنجيلا: ٣٠٨، ٣٢٥، ٤٢٧	كيب تاون (مستعمرة): ٨٥	كيكونغو: ٦١٨
كوماسي (دولة): ٣٦٧، ٤٤٨، ٤٧٠، ٩٩٧	كيب سانت آن: ٤٣٦	كيكويو آلي: ٩٢١
كوماوو: ٤٧٠	كيب فيرغا: ٤٢٨، ٤٣٦	كيكويو تيتو: ٩٢١
كومباري: ٥١٥، ٥٢٤، ٥٣٦	كيب كوست: ٤٥٩، ٤٧٨، ٩٩٦	كيكويو ماثيرا: ٩٢١
كومبيسيري: ٤١٢	كيب لاهو: ٤٢١، ٤٤٦	كيل - أتناسارا: ٣٦٢
كومبي: ٥٤	كيب ماونت: ٤١٥	كيل - أبوي: ٥٠٩
كومودور ليتتون: ٩٨٢	كيب ميزورادو: ٤٢١	كيل - السوق: ٣٦٩
كوموي (نهر): ٨١، ٩٦، ٤٠١، ٤٦٨	كيب - أوليميدن: ٣٥٠	كيل - تادميكيت: ٣٥٠
كوميندا: ٤٧٧	كيبالي: ٣٣٤	كيل - تغامه: ٥٢٩
كون: ٣٩٦	كيسيجيس: ٩١٤	كيل - جيريس: ٥٢٩
كونا: ٣٦٧	كيبيزا: ٨٨٧	كيلوا كيسواني: ٨٢٨
كونت ألكوديتيه: ٢٤٣	كيتاوه: ٥٢٨	كيلوا كيفينجي: ٨٥٣
كونتا: ٣٥٧، ٨١٨	كيببي: ٥٠٧، ٥٠٨، ٨٩٣	كيلوا: ٦٨٥
كونتو: ٨١٧	كيتا: ٣٧٧	كيلولي: ٧٩٤
كونده بوراما: ٣٣٥	كيتابانيورو (سفاح بانيورو): ٨٩٧	كيلون: ٧٤٦
كوندودا: ٥٢٣	كيتارا (امبراطورية): ٨٨٩	كيلوه: ٢٦، ٣٤، ٥٤
كونسالو دا سيلفيرا: ٤٥	كيتاغوندا: ٨٧٩	كيليدج: ٢٧٨
كونغ: ٩٩٨	كيتامي: ٨٩٩	كيليفي: ٨٤٠
كونغوري: ٦٤٤	كيتونيندا: ٨٧٩	كيليماني: ٦٨٦
كونغولو: ٦٥٥	كيتو: ٦٥، ١٥٤، ٤٤٨، ٤٨٩	كيليمنجارو: ٩١٨
كونكان: ١٧١	كيتي - كراشي: ٤٥٩	كيمبا فيتا: ٦٣٨
كونكستنغا: ٣٨٥	كيتي: ٦٥١	كيمباسي: ٦٣٣
كونو: ٤٢٠	كيتيزو: ٤٦٥	كيمبي: ٥٧٦
كونياغي: ٣٢٩، ٤٢١، ٤٢٧	كيجيري نداباراسا: ٩٠٢	كيميني: ٨٩٩
كونيان: ٤٢٣، ٤٢٧	كيجيري موكو هانيا: ٨٩٧	كيميني شوموشو: ٨٩٩
كونيني: ٥٨٦	كيجيري موكوانيا: ٩٠٢	كينتامبو: ٤٥٤
	كير (أسرة): ٢٢٧، ٧٠٥	كينتو: ٨٨٩

كينشاسا: ٥٩٥	لاله: ٣٨٥	لوكونكيشيا: ٦٥٧
كينغابوا: ٥٩٥	لامبيا: ٦٧٥	لوكونيا: ٨٥٨
كينغوري: ٦٥٢	لامو (أرخيبيل): ٥٨ ، ٦٤	لوكنيه (نهر): ٦٤٢
كينو، ملك باتيكو: ٨٦٠	لانغو: ٨٧١ ، ٨٦١	لولامي: ٣٥٦
كيني: ٨٠٩	لانكاستر: ٩٧٩	لولانغانه: ٩٤٧
كينيا الغربية: ٩١٦	لاهو الكبرى: ٤٢٥ ، ٤٣٠	لولو (عشيرة): ٦٧٧
كينيا: ٨٥ ، ٨٨ ، ٦٨٥ ، ٧٩١ ، ٨٢٣ ، ٩١١ ، ٩٣٢ ، ٩٨٨	لبناء دنجل: ٧٨٧ ، ٧٩٩	لولو - مأكوا - لوموي: ٦٧٣
كينياغا: ٩٠٣	لسكرافوس: ٤٩٧	لولوا: ٦٥١
كينياكيوسا: ٦٩٢	لشبونة: ١٤٩ ، ٤٣١ ، ٨٣٩	لولورفور: ٤٤٨
كينيدوغو: ٤٠٢	لغات المانده: ٣٧٣	لولونفا: ٥٩٤
كينيني: ٩٠١	لفجوي: ١٣٩	لومامي (نهر): ٨١
كيوغا (بحيرة): ٨٦٥	لمته: ٢٦٥	لومبو تانغو: ٣٩٦
كيونغو: ٦٩٢ ، ٦٩١	لمتونة: ٢٦٥	لومبو: ٣٩٥
كييانجا: ٨٧٩	لمتوني: ٣٦٤	لوموكوديت: ٨٦٢
كييتا: ٤٠٢	لنجي: ٦٩٨	لوموي: ٦٧٧
كيدوم: ٤٦٧ ، ٤٧٢	لندن: ٣٣ ، ١٥١	لوندا الجنوبية: ٦٩٨
كيرييمفيم: ٤٦٧	لهجات النيلين الشرقيين: ٨٥٩	لوندا: ١٠١
كيبو: ١٨٤	لوايو: ٦٩٨ ، ٧٣٠	لوندازي: ٦٧٨
	لوايولا: ٦٥١	لوندو: ٦٨٤ ، ٨٣٦
	لوالابا: ٦٥٣	لونغوي: ٦٧٥
	لواموغيرا: ٨٨٦	لونيا: ٦٥١
	لواندا (جزيرة): ٢٩ ، ٦٤ ، ٩٠	لوهافر: ٣١
	لوانزا: ١٠٢ ، ٥٨٨ ، ٦٢٠	لوهانغا: ٦٧٨ ، ٦٩٥
	لواتزي: ٧٤٧ ، ٧٤٩	لوو أليغو: ٩٣٠
	لوانغو (مملكة): ٣٤ ، ٤١ ، ٦٧	لوو الأويني: ٨٦٤
	٧٧ ، ٥٨٤ ، ٦٠٨ ، ٩٨٩	لوو التيكيدي: ٨٥٩
	٩٩١	لوو النيانزا: ٨٥٦
	لوانغوا (وادي): ٦٨٧ ، ٧٠٠	لوو بار: ٨٦٥
	لوبا: ٩٠ ، ٧٩٣	لويزيانا: ١٥٨
	لوپوري: ٦٠٠	لويس الرابع عشر: ٢٦٠
	لويلاش: ٦٥٨ ، ٦٥٥	لويس فيغيرا: ٩٣٧
	لوبي غونثالقيس: ٥٨٦	لويس ماريانو (الأب): ٩٤٨
	لوبي: ٣٦٧ ، ٣٤١	لوميسي: ٦٥٥ ، ٦٧٧
	لوتانزيج (بحيرة): ٨٨٥	لونا: ٦٧١
	لوجندا: ٦٧٧	لويندي: ٩٠٣
	لوجي: ٦١١	لياننتو: ٢٧٨
	لودا: ٣٨٧	لييتاكو: ٣٥٦ ، ٣٩٦
	لوروم: ٣٨٧ ، ٤٠٥	لييبا: ٨٢
	لوزي: ٦٥١	ليبيريا: ١٠١ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ٤٤٢
	لوس (جزر): ٤٢٣	ليغورن: ٢٨٩
	ج. لوسيو دي آرفيدو: ٢٣	ليفربول: ٤٠ ، ١٥١
	لوفووا: ٦٥٧	ليني بروفنسال: ٢٥٢
	لوكا دا كالتا نيسيّا: ٦٠٤	ليفينغستون (جبال): ٩٢٣
	لوكاس: ٤٥٤	ليكولا (نهر): ٥٩٤
	لوكو: ٤٢٣	ليكوالا - ماساكا (نهر): ٥٩٤

ل

ل.ب. روت الصغير: ١١٤
لا: ٤٤٨
لابادي: ٤٦١
لاباراتات: ٨٧٤
لابونغو: ٨٧٨
لابور: ٨٦١ ، ٨٧١
لابيه: ٣٣٤
لابي: ٤٢٧
لات سوكابه فال: ٣٠٤ ، ٣٢٠
لاتا - كاجبا: ٣٨٤
لادينوس: ٢٩
لاروشيل: ٣١
لاستا: ٨٠٠ ، ٨٠٧
لاغو: ٣٨٧
لاغواط: ٣٦٦
لاغوس: ٤١
لاغوليت: ٢٧٨
لاغومي: ٥٤١
لافا: ٩٥٨
لاكاز: ٩٥٢
لاكي: ٨٧٤
لالانجينا: ٩٦٣

مافادوكسو: ٩٤٩	مارتين برينغ: ٩٨٠	ليلايا: ٥٢٣
مافامبا: ٥٩٥	د. مارتن دي سافورا: ١٢٩	ليلونغوي: ٦٩٥، ٦٨٩
مافيا (جزيرة): ٨٣٨	ماروانتسيترا: ٩٦٢	ليمانين سيكي: ٥٤٢
مافيا مونو: ٦٨٥	ماروفاتانا: ٩٦٦	ليمبيا: ٤٢٠، ٦٤٤، ٧٤٦
ماكارانغا: ٧٤٣	ماروفواي: ٩٥٩	ليمبويو: ٧٢
ماكاكوالي: ٣٩٧	ماروفيللا: ٩٧٤	ليمير: ٣١٣
ماكاما: ٥١٩	ماروكو: ٨٩٣	لينتا: ٩٥٦
ماكاموس: ٤٦	مارياما: ٥٢٠	لينغوايو: ٩٧٥
ماكاو: ١٧٢	ماريانو (الأب): ٩٦٨	ج. لينهارت: ٢٣١
ماكسان: ٣٢٨	ماريسا: ٥٢٢	ليو الأفريقي: ٤٥٤
ماكسوريجا جوجو جوف: ٣١٧	ماريلاند: ٣٦، ١٥٧	ليو: ٤٠٠
ماكوا: ٦٩٨، ٦٤٤	ماريبيا: ٦٨٣	ليون الأفريقي: ٢٧٥
ماكودو كوما جارينغ: ٣٢٣	ماريندا: ٦٣٥	ليون: ١٥٢
ماكيوانا: ٦٩٦	مارينغا: ٦٠٠	ليوناردو أورتيث: ١٥٠
مالاماي: ٥٢٢	مازاغان: ٢٧٢	ليوورد (جزر): ١٣٠
مالابار: ١٧٢، ٨٤٥	مازالاجم: ٩٤٨	
مالاغا رازي السفلى: ٨٨٥	ماسابا: ٧٤٩	
مالاغازي (وادي): ٨٩٧	ماساكا: ٨٩٠	
مالاغاراسي (منخفضات): ٩٢٣	ماساي أروشا: ٩١٤	
مالاكا: ٨٣٢	ماسبارما عمر بن عثمان: ٥٤٨	
مالام (معلم) بخاري: ٥٤١	ماسكا: ٥٢٢	م.س. كوميساريا: ١٧١
مالام (معلم) شريف: ٥٤١	ماسكارين: ١٦٨	ماياتا: ٩٧٧
مالامبو: ٧٠٤	ماسو ساراوتا: ٥٣٧، ٥٤٤	مأرب (نهر): ٧٧٩
مالامتي: ٥٦٥	ماسيبيا: ٩٧٤	ماؤدزو: ٦٧٥
مالاوي: ١٠١	ماسيسكيزا: ٧٥١	مايوتو: ٦٧٦
مالطة: ٢٧٨	ماسيكازا: ٧٢٧	ماتافه: ٩٧٤
مالك أمبار: ١٧٢	ماسينا: ٣٣١، ٣٥٠	ماتافونا: ٧٤٩
مالك الفتاوي: ٢٣٠	ماتشا ماغان كيتا: ٣٧٧	ماتاكونغ: ٤٢٨
مالك سرفار: ١٦٩	ماتشا: ٣٧٦	ماتشا (عشيرة): ٧٩٦
مالك سي: ٣٢٩	ماشاميا: ٨٧٨	ماتنديري: ٧١٠
مالكسوري: ٣٢١	ماشيتا مبانزا: ٦٢٤	ماتيتانا: ٩٥٤، ٩٧٥
مالكلي: ٨٠٩	ماشيكورو: ٩٥٦	ماجيمه كاغاروكي: ٨٩٥
مالوانغو: ٥٨٥	ماشينا: ٥٦٩	ماجيمه كيتونكيره: ٨٩٥، ٨٩٧
مالوفيسيت: ١٣٥	ماغاجي: ٥١٩	ماجونغا: ٩٤٧، ٩٥٧
مالي (امبراطورية): ٤٦، ٥٥	ماغاجين بابيري: ٥٢٠	ماداوادي كوما: ٥٢٥
٨١، ١٠١، ٣٠٤، ٣٠٨	ماغاجين سانغيلدو: ٥٢٢	ماداوادي: ٥٢٠
٩٩٢، ٥٤٣، ٣٤٧، ٣٤١	ماغاجين غاري: ٥١٩، ٥٢٠	ماديكي (ماداوادي؟): ٥١٩
ماليمبا: ٥٨٨	ماغاجين كولالو: ٥٢٣	مادهولا: ٨٧٨
ماليندي: ٣٤، ٦٤، ١٠١	ماغاجين ليكا: ٥٢٣	مادير: ٣٦
٦٨٥، ٦٩٩، ٨٢٨، ٩٤٧	ماغاجين: ٥١٩	ماديرا (جزر): ٢٨، ١٤٩، ٣٠٥
مامادو ضيوف: ٣٢٠	ف. دي ماغالهايس غودينيو: ٢٨	مارادون: ٥٢٢
مامادو كوليبالي: ٤٠٧	ماغان أوله وتارا: ٤٠٤	مارادي: ٥١٥
ماماري كوليبالي: ٣٥٢، ٣٧٦	ماغانيا: ٦٩١	مارافي - فيري: ٦٨٢
٤٠٩	ماغومي: ٥٤١	مارافي: ٦٧٣، ٩٩١
مامان يوكور دان بيتا: ٥٤٣	ماغيمو: ٦٩٤	مارافي: ٨٩

ماتيسكا: ٦٧٨	ماونت مورامبالا: ٦٩٧	مأمبروسي: ٣٨٣
ماتيمي: ٩٢٨	ماوندا: ٨٨٢	مأمونغ: ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٧٠
مجتمعات الباتو الجنوبية: ٧٦٦	ماي (امبراطورية): ٥١	مأموي: ٦٩٢
مجلس العشرة: ١٤١	ماي إدريس ألوما: ٣٤٤	مأمفورا موتابا: ٧١٠
مجمع يوزينزا - إيهانجيرو: ٨٨٨	ماي ساروتا: ٥٢٨	مأمفورا: ٧١٧
مجموعات الباكو: ٨٦٩	ماي علي: ٥٤٤	مأمفيرا: ٦٨٤
مجموعة الأوكبي: ٨٧٠	ماي - ندومي (بحيرة): ٥٩٥	مانامبوفو (نهر): ٩٤٩
مجموعة الأيووروبوم - إيتيسو: ٨٧٠	ماي: ٥٩٦	مانانديانا: ٩٦٤
مجموعة الباري: ٨٥٧	مايالو: ٥٢٣	مانشيمبا: ٦٨٣
مجموعة اللو الشمالية: ٢٣٢	مايسا تين ويج: ٣٢١	مانجي مروي: ٩٢٨
مجموعة الهدية سيداما اللغوية: ٧٨٥	مايشانو: ٥٢٠	مانخامبا: ٦٨٣
محاميد: ٢٨٦	مايوت (جزيرة): ٩٧٨، ٩٧٧	مانخامبيرا: ٧٠٥
محمد أبو لكليك: ٢١٧	مايومبه: ٦٤٣، ٦٢٨، ٦٠٨	ماندا هوساكوي: ٥١٨
محمد أنكوني: ٨٣٥	ماي ندومي: ٦٤٢	ماندا: ٨٣٠
محمد أويان يارا: ٥١٣	مباتا: ٦١٣، ٦١٩	ماندارا: ٥٥٩، ٥٥٣، ٥٥٥
محمد الأمين: ٥٧٠	مبارك الدرعي: ٣٥١	ماندراره (نهر): ٩٧٥
محمد الثالث: ٢٧١، ٢٥٥	مبام (نهر): ١٠٠، ٥٧٥	ماندرتسارا: ٩٦١
محمد الحاشي: ٣٤٥	مبانجاكا - بي: ٩٧٢	مانز: ٧٩٦
محمد الشيخ: ٢٦٤، ٢٤٢	مبانزا كونغو: ٥٩٥، ٦٠٩	مانسا تامبا: ٣٠٧
محمد الصباغ الكاشيناوي: ٥٤٤	مبابولندو: ٦٥٠	مانسا سليمان: ٣٠٤
محمد الطاهر بن ابراهيم الفلاتي: ٥٦١	ميروك: ٣٦٩	مانسا ماغان: ٣٧٣
محمد العالم: ٢٧٠	مبوجي ماي: ٦٥٦	مانسا محمود: ٣٤٨
محمد الفضل: ٢٣٠	مبورورو: ٨٨٠	مانسفيلد (اللورد): ١٥٨
محمد الكاشيناوي: ٥٤٤	مبوزي: ٩٩٥	مانشستر: ٤
محمد المبارك: ٥٠٩	مبوسي: ٦٤٢	مانغانجا: ٦٩٧، ٦٩٨
محمد المسلوخ: ٢٤٧	مبوكو سونغو: ٦٠٨	مانغانيا: ٦٨٦، ٧٢٤
محمد المهدي: ٢٤٢	مبوم (لغة): ٥٧٥	مانغوكي (نهر): ٩٥٨، ٩٤٥
محمد الوالي: ٥٤٤	مبوما: ٥٩٩	مانكامبيرا: ٧٠٥
محمد باشا سوقولو (الصقلي): ١٨٣	مبومو: ٥٧٩	مانكونو: ٤٠١
محمد بك أبو الذهب: ١٩٩	مبونا: ٦٨٦، ٦٩٥	مانه: ٣٨٥، ٣٨٧
محمد بك شركسي: ١٩١	مبونندو: ٩٠	مانهو موتابا: ٦٩٠
محمد بك قطامش: ١٩٠	مبونيا: ٣٣٨	مانو (نهر): ٤٢٣
محمد بن الغالب بالله: ٢٤٤	مبوللا: ٦٢٦	مانوما: ٥٢٨
محمد بن المبارك: ٥٠٩	مبومبوي: ٥٧٦	مانومبو (هضبة): ٩٧٨
محمد بن حمدون: ٥٦٢	مبيتي: ٦٤٢	مانون: ٤٢٥
محمد بن رضوان السيوطي: ١٩٣	مبيدي: ٥٨٤	مانويل بارتو (الأب): ٧٣٤
محمد بن زرقون: ٣٤٧	مبيغا: ٩١٧	٩٤٩
محمد بن عبد القادر الفاسي: ٢٦٦	مبيلا: ٥٩٨	مانويل دي ميلو بيريرا: ٨٤٣
محمد بن عبد المؤمن البرناوي: ٥٤٤	مبيندا: ٥٩٥، ٦١٥	مانيا كروبو: ٤٥٠
	مبيغنجيلا: ٦٨٤	مانيانغا: ٦٠٨، ٦١١
	مبيوي: ٦٩٦	مانبيكا: ٧٠٨
	مبي: ٦٠٥	ماهاجامبا: ٩٤٧
	متامبا: ٦٢٣	ماهي دي لا بوردونيه: ٩٨٥
	متانغانا: ٨٣٠، ٨٤٧	ف. ماورو: ٣٥
	متونغا: ٦٧٦	ماوري: ٣٦٧، ٥٢٩

مليلة: ٥٩، ٢٥٥	مروي: ٤٩٣	محمد بن عثمان الكبير: ٢٩٦
ممبسة: ٧٨٩، ٨٣٨	مريتلند: ١٣٢	محمد بن قاسم عليش: ٢٦٦
مناطق السافانا: ١٠٠	مرينا: ٨٤٢	محمد بن قطلمش: ١٩٢
منجرة: ٢٣٧	مزيمي: ٦٧٦	محمد بن محمد بن أبي بكر الدلال: ٢٥٥
منشية طرابلس: ٢٨٢	مزومارا: ٧٠٤	محمد تيراب: ٢٢٩
منصور بن عبد الرحمن باشا: ٣٥٤	مسامبورو: ٩٧٧	محمد جان هازو: ٥١٣
منصور بن مسعود الزعري باشا: ٣٥١	مسامودو: ٩٨١، ٩٨٠	محمد دورة: ٢٢٧
منطقة الماغورو: ٨٧١	مسعود الزعري باشا: ٣٥٤	محمد زكي: ٥١٢، ٥٤١
منطقة بار: ٨٥٥	مسقط: ١٦٧، ٧٢٩، ٨٤٥	محمد ساقيلزي: ٥٦٩
منعطف النيجر: ٤٤، ٩٩، ٣٧١	مسكين: ٨٥٠	محمد شاشيري: ٥١٢
منغاو: ٣٨٧	مسوكوا: ٦٩٢	محمد شريف: ٥١٥، ٥٤٢
منقلوط: ١٨٥	مسييسكا: ٧٠٤	محمد علوي: ٥٣٥
منكيسيم: ٤٥٩	مسينجا: ٦٩٥	محمد علي: ٢٠٦
مهابار: ٨٠٤	مشامبارا: ٩٧٧	محمد غاو: ٣٤٧
مهندورو: ٧١٤	مشانندا: ٩٧٩	محمد غران: ٧٨٨
مهلي: ٩٧٧	مشع الرق: ٢٣٧	محمد قرة: ٢٢٨
موا (نهر): ٤٢٣، ٤٤٢	مشيخة الشايقية: ٢١٣	محمد كانتا: ٥٥٠
موا سي كاسونغو: ٧٠١	مشو: ٢١٤	محمد كيسوكي: ٥٠٨، ٥٥٠
مواغا: ٣٨٣	مصحورة (قبائل): ٢٦٥	محمد ماي جيسي: ٥١٤
موافرامبو: ٦٧٥	مصر العليا: ١٨٣	محمد مرتضى الزبيدي: ١٩٦
موافوكا مبالي: ٧٠٤	مصر القديمة: ٧٦، ١٨٨	محمد نازاكي: ٥١٣، ٥٣٧
موافوكا مومبالي: ٦٩٤	مصر: ٢٢، ٦٧، ٤٩٣، ٧٨٤	محمد واري: ٥١٢
موافوليروا: ٧٠٤	مصطفى بن بهرام: ١٧٠	محمود العركي: ٢١٨
مواكا كومبانا: ٦٧١	مصطفى قازدوغلي: ١٨٩	محمود باشا: ٣٤٧
مواكالوسي: ٦٩٣	مصوغ: ١٨٣، ٢١٤، ٧٨٠	محمود بك الكبير: ١٩٠
موالي (عشيرة): ٦٨٤، ٩٧٧	مغانو: ٧٨٤	مخا: ٩٨١
مواماسابا: ٦٧٥	معانو: ٦٩٨	مختار ولد بونا: ٣٣٩
مواملوي: ٧٠٤	معسكر (مدينة): ٢٧٠	مدرسة نيويورك الأفريقية الحرة: ١٦٠
موانزا (عشيرة): ٦٨٧	مغبي: ٥٠٢	مدغشقر: ٦١، ٧٢، ٩٣٥
موانكونيكلا: ٧٠٤	مفالي غبي: ٣١٧	مدينا روساليس: ١٢٩
مواهنتا: ٧٠٤	مفوا: ٥٩٨	مراد المالطي: ٢٨٦
مواولامبيا: ٦٩١	مقومين: ٥٧٦	مراد بك: ٢٠٣
مويادي: ٨٩٣، ٨٩٩	مقيمي: ٥٩٦	مراد: ٢٨٥، ٢٤٤
موياري: ٩٠٢	مقديشيو: ٧٨٤	مراعي (فيلد) كازو: ٩٩
موتي: ٣٦٣	مكائدا ويرى: ٧٠٤	مراکش: ٥٤، ٢٤٢، ٢٤٤
موتا هانغاروا: ٨٨٦	مكاندوري: ٧٠٥	مراکش: ٣٤٥، ٨٣٤
موتابا (امبراطورية): ٧٠٨، ٩٩١	مكة: ٨٥، ١٦٧، ٤٩١، ٨٥٠	مرانغا: ٩٢٧
موتابا (دولة): ٤٦، ٦٧، ٦٨٠	مكسانا: ٣٢٨	مرة (جبل): ٢٢٥
موتارا روداهينغو: ٨٨٦	مكناش: ٢٦٢	مرتفعات الألور: ٨٥٥
موتارا سيموجيسي: ٩٠٣، ٨٩٥	ملاوي (بحيرة): ٦٧٣، ٨٥٢	مرج دابق: ١٧٥
موتاشابا: ٩٠١	ملاوي الوسطى: ٦٧٧	مرسى الجزائر: ٢٧٨
موتاغا سينياموزا: ٩٠٣	ملاوي: ٩٠، ٦٧٣	مرعي بن يوسف: ١٩٥
موتوكو: ٧١٠	ملكال: ٢٣٢	مراهيتي: ٧٩٥
موتولومي (أو موتيلامي): ٨١٤	ملوك العبدلاب والجعلين: ٢١٣	
	ملووكا: ٧٠٥	

موجيموجيه: ٤٧٨	مولاي إسماعيل: ٢٥٥، ٣٥٩	موينغا: ٩١٨
موديو: ٣٨٥	مولاي الحران: ٢٦٣	مياموه موتاياري: ٩٠٢
موراميرا: ٩٠١	مولاي الحسن الأول: ٢٥٢	ميماموه سينتايو: ٨٩٤، ٩٠٣
مورديا: ٣٥٦، ٣٧٦	مولاي العباس: ٢٥٦	ميماموه موتاياري: ٨٩٧، ٩٠٠
موزولك: ٣٦٦	مولاي رشيد: ٢٥٦	ميشونغا: ٦٩٨
موره: ٣٨٣	مولاي سليمان: ٢٧٢	ميتغو: ٥٧٧
موروكا: ٦٨٥، ٦٩٦	مولاي شريف: ٢٧٠	ميحي: ٣٨٧
موروندا: ٩٥٧	مولاي عبد الملك: ٢٤٥	ميدليورغشة: ٥٨٧
مورونو: ٤٦٧	مولاي عبد الله الغالب بالله: ٢٤٤	ميدونجي: ٩٥٨
موري: ٤٥٩	مولاي عبد الله: ٢٧١	ميدونغي: ٩٦٤
موريت: ٧٩٥	مولاي علي الشريف: ٢٥٨	ميدا: ٨٦٤
موريتانيا: ٥٠، ٨٣، ٣١٥، ٩٩٨	مولاي محمد العالم: ٢٧٠	مير علي بك: ٨٣٩
موريشيوس (موريس): ٤٢	مولاي محمد: ٢٥٨	ميرامبو: ٩٢٩
١٦٨، ٧٢٠، ٩٥١	مولاي هاشم: ٢٦٣	ميرتشيسون: ٦٨٤
موريمونو: ٦٩٦	موليندوا: ٨٨٩	ب. ميرسر: ٢٣٥
موريه: ٣٣	مومباسا السواحيلية: ٧٠	ميركا: ٧٨٤، ٧٩٧
موزمبيق: ٣٥، ٤٢، ٦٤، ١٧٢	مومباسا: ٢٣، ٣٤، ٦٤، ٦٧	ميرنسكي: ٧٢
٦٥١، ٦٧٣	٦٨٥، ٧٢٩، ٩٤٧	ميسوكو: ٦٩١
موزمبير: ٧١٣	مومبوو: ٦٤٢	ميسيون: ٩٨٢
موساويلا: ٧٠٤	مونتالي: ٦٩٥	ميشونغا: ٧٤٩
موسوكتاندا: ٦٦٧	مونديكولا: ٦٨٧، ٦٨٨	ميفا: ٤٥٠
موسول: ٦٤٣	مونروفيا: ٤٣٠	ميكاتيل: ٨١٦
موسي باشا: ١٨٦	مونزون: ٣٥٧	ر. ميلافي: ٣٠
موسي جابه: ٣٢٨	مونسون ديارا: ٣٧٨	ميلاكوري: ٤٢٨
موسوميا: ٦٥١	مونغياندي: ٥٨٢	ميلانيزيا: ٧٦٢
موغادور: ٢٧١، ٣٦٨	مونغونو: ٥٥٥	ميسي: ٨٥٨
موغاشا: ٨٨٩	مونغوي (مملكة): ٧٢٧	مين ليك: ٨٦٤
موغانغازارا: ٩٠١	مونهوموتابا غانسي روزيري: ٦٩٠، ٦٩٧	مينا كاستل: ٤٣٠
موغو ناي: ٤١١		مينابه: ٩٥٤
موغو: ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩١	مونيدا مونجيدا موشاني: ٧٠٥	ميناي: ٩٤٩
موغوشا: ٩٠٤	مونيسا: ٨٠٠	ميناراندر (نهر): ٩٧٤، ٩٥٥
موغوغو: ٧٠٥	مونيو: ٥٦٩	ميناس جيريس: ١٣٠
موغونغو: ٩٠١	موهازي (بحيرة): ٩٠٢	ميناس: ٧٩٤، ٨٠١
موفي: ٤٥٠	موهاموه: ٩٠٠	ميندولي: ٥٩٦، ٦٠٨، ٦٤٤
موقاديشو: ٦٧	موهيلي: ٩٥٠، ٩٧٨	مينلابا: ٥٨٤
موكارانغا: ٧٤١	موومو: ٢٣٢	مينانكا: ٤٠٢
موكاريفا: ٧٥١	مويانغو: ٨٨٩	ميرو: ٨٥٨
موكازامبو: ٧٢١	موبيلي: ٦٥٥	مُسوريل: ٧٠٠
موكاما: ٨٦٧	موية (جبل): ٢١٦	مينليك: ٧٨٠
موكانبيا: ٩٠٠	مويرو (بحيرة): ٦٥٧، ٩٢٩	
موكو موندلرا: ٧٣٦	موين موتابا: ٤٦	
موكومبيا: ٨٩٢	موني فومي: ٦٧٧	
مولاي أبي نصر: ٢٧٠	موني كيسينديلي: ٦٧٧	
مولاي أحمد المنصور: ٣٥٩، ٣٤٣	مونيني مكوو: ٨٥٢	نا باوا: ٣٩٥
مولاي أحمد: ٢٤٤، ٢٦٣	موهاهايي: ٩٠١	نا دارزيغونغو: ٣٨٤

نا زانغينا: ٤١١	نازانغينا: ٣٨٤	نجاغ أرام بكر: ٣٢٢
نا غاربا: ٣٨٤	ناسو: ٣٣	نجامبور: ٣٣٩
نا نياغسه: ٣٨٤	ناصر الدين (حركة): ٩٩٨	نجاي سال: ٣١٧
نايا بيبو: ٣٨٨	ناصر الدين: ٣١٥	نجوناكاي: ٨٨٧
نايا تينغيمندو: ٣٨٥	ناصر بن مرشد: ٨٤٥	نجويا: ٥٧٥
نايا دولوغو: ٤١١	ناصر: ٢٢٤	نجيمي: ٥٤٩
نايا راوا: ٣٨٣	ناغبوا: ٣٨٣	نخاتا (خليج): ٦٨٨
نايا رويو: ٣٨٧	ناغوجي: ٥٢٦	نداباراسا: ٨٩٩
نايا زانا: ٤٠٤	نافانا: ٤٦٤	ندالي (لهجات): ٦٩٢
نايا زوميره: ٣٨٦	ناكابنجة: ٨٥٧	ندالي: ٦٩٤
نايا زوميره: ٤٠٧	ناكو: ٤٠٠	نداهورا: ٨٨٩
نايا ساغا: ٣٨٦	نالو: ٣٤١	نداهيرو سياماتارا: ٩٠٢
نايا ساغا: ٣٨٩	نامتغا: ٣٨٧	ندريامبواي: ٩٥٧
نايا ساوادوغو: ٤١١	نامه: ٣٢٨	ندريتسيليو: ٩٧٤
نايا سويدا: ٣٨٥	نامونينس: ٦٧٥	ندريمبولانوني: ٩٧٤
نايا كانغو: ٣٨٨	ناميبيا: ٧٥٦	ندلامبا: ٧٧٣
نايا كودا: ٣٨٥	نانا أوتو سيروبه الثاني: ٤٨٣	ندويو: ٥٧٦
نايا كوم: ٣٨٦	نانا تابيري: ٤٨١	ندورا: ٩٠٨
نايا كوم: ٤١١	نانا زونغرانا: ٣٨٣	ندورما: ٨٩٩
نايا كومدمويه: ٣٨٥	نانافوه: ٤٦٨	ندوروا: ٨٩٠
نايا كومدمويه: ٤٠٠	نانت: ١٢٢	ندوروا: ٩٠٢
نايا كونكيسه: ٣٨٥	نانت: ٣١	ندوغا: ٨٩٣
نايا لاموبيجا: ٣٨٧	نانكوروبا نزانغه: ٣٧٨	ندوغا: ٩٠٢
نايا مانزي: ٣٨٦	نانومبا: ٣٨٣	ندوندغو: ٦٠٩
نايا مواتيبا: ٣٨٥	نانومبا: ٤٥٤	ندونغو: ٩٩١
نايا موغو: ٣٩٩	نانيديجا: ٣٨٣	نديبيلي: ٧٢٧
نايا ناباسيره: ٣٨٨	ناويج: ٦٥٦	ندينيه: ٤٦٧
نايا نامنده: ٣٨٧	نايرونغو: ٦٨٨	نري: ٥٠٠
نايا وارغا: ٣٨٦	نشاتاكو: ٩٢٩	نزاي غايون / الكونغو: ٨١
نايا وارغا: ٤١٢	نثاره روشانسي: ٨٨٩	نزو لونغو: ٦٣٣
نايا واغادوغو: ٣٩٩	نثاره روشانسي: ٩٠٣	نزيري: ٤٦٨
نايا ودرارغو: ٣٨٣	نثاره كاريميرا: ٩٠٣	نزولا إيفانغا نزامبي: ٥٩٢
نايا وندي: ٣٩٣	نثاره كيتابانيورو: ٨٩٥	نزولا زي نزامبي: ٥٩٢
نايا ووبري: ٣٨٣	نثاره كيتابانيورو: ٨٩٧	نزوما (مملكة): ٤٦٩
نايا وويوغو: ٣٨٨	نثاره نيايغارو: ٨٩٤	نزوما: ٤٠١
نايا ويدراوغو: ٣٩٠	نثاره: ٨٩٥	نزينا ميانده: ٦٢٠
نايا ياديجا: ٣٨٣	نتاري الأشعث: ٩٢	نزينا ميمببا: ٦١٢
نايا ياديجا: ٣٨٥	نتاليري: ٧٠٤	نزينا نكوو: ٦١٢
ناياغا تنغا: ٣٩٣	نتشاري: ٥٧٦	نزينا: ٦٢٥
نابليون بانابرت: ٢٠٦	نتوموا: ٨٩٣	نساكو فوندا: ٦١٣
نابليون: ١٦٤	نتيم (نهر): ٩٦	نساكولاو: ٦١٣
نابليون: ٩٨٤	نتيمي: ٩٢٨	نسانجي: ٦٩٥
ناتاغو أرام: ٣٢٢	نجازيجا: ٩٧٧	نسانساما: ٨٩٢
ناتيتلي: ٧٢٧	نجاش (بحر): ٧٧٩	نساو: ٥٧٦
نات (نوير): ٢١٠	نجاش البحر: ٧٨٩	نساوان: ٤٦٤

نساوان: ٤٦٥	نكامنغا: ٧٠٤	نيارويامبا: ٨٩٥
نسنگا: ٦٩٨	نكانا: ٩٠٠	نياري: ٦٢٨
نسوتا: ٤٦٤	نكوران: ٤٦٤	نياسا (بحيرة): ٩٢٢
نسوتا: ٤٧٠	نكوره: ٨٥٧	نيكاسينده: ٨٨٩
نسورو سانغانو: ٨٩٧	نكوره: ٨٧٢	نياكوا: ٢٣٧
نسورو نياباريغا: ٨٩٩	نكوره: ٨٨٠	نياكواي: ٨٦١
نسورو نياباريغا: ٩٠٣	نكولي: ٩٢	نياكواي: ٨٧١
نسوكو: ٤٧٩	نكوما: ٨٩٠	نياكورو: ٨٨٩
نسوكا: ٤٩٩	نكوما: ٩٠٣	نياكوسا: ٦٧٥
نسوندي: ٥٩٦	نكومبيا: ٨٩٢	نياكوسا: ٩٢٢
نسوندي: ٦٠٨	نكومبيا: ٩٠٢	نيامبو كابراريدزي: ٧١٧
نسوندي: ٦٢٣	نغغو: ٤٤٨	نياميزي - البالووكا: ٦٧٥
نصر الدين محمد: ١٦٩	نغغو: ٤٥٠	نياميزي: ٧٠٢
نظام الجونيا: ٤٦	نهر ماساي (وادي): ٨١	نيامينا: ٣٥٧
نظام الرق: ٢٧	نو (بحيرة): ٢٣٣	نيامينا: ٣٦٤
نغادو: ٧٨٥	نو (بحيرة): ٢٣٧	نيانجا: ٦٧٣
نغازير: ٥٧٠	نواتسي: ٤٤٨	نيانجاغا: ٦٧٦
نغاسي - نجاشي: ٧٩٦	نوبي - غوانجا: ٥٢٦	نيانجيليا: ٨٦٤
نغان: ٤٦٨	نوبي: ٣٩٨	نيانزا (بحيرة): ٨٨١
نغاندو (أسرة): ٥٩٢	نوبي: ٤٩٣	نيانزا (بحيرة): ٩٧
نغوينجي: ٥٨٢	نوتانغا نياموبي: ٩٠٣	نيانزا: ٨٦٢
نغورنو: ٥٥٥	نوتسي: ٤٤٨	نيانزا: ٨٧
نغورو: ٥٠٩	نوح بن الطاهر: ٣٥٩	نيانزا: ٩٣٠
نغورو: ٥٣٣	نورثرب: ١٣٥	نيانغو: ٦٨٤
نغولو ديارا: ٣٥٦	نورماندي: ٣١	نيانغولو: ٣٧٤
نغولو ديارا: ٣٧٧	نوسي مانجاو: ٩٤٧	نيانوز: ٤٦٥
نغولوبي: ٦٩٣	نوسي - بي (جزيرة): ٩٥١	نياني: ٣٠٤
نغولوبي: ٦٩١	نوسيباندرا: ٩٧٤	نياني: ٣٧٧
نغولوديارا: ٤٠٨	نوغوما: ٤٦	نياو: ٦٨٠
نغومو: ٣٥٧	نوك: ٤٩٣	نيدرو: ٤٢٩
نغوني (نهر): ١٠٣	نومودارا: ٤٠٢	نيرندا: ٧٠٤
نغونيه: ٦٢٣	نوموو: ٤٥٠	نيغا: ٤٦٧
نغويو: ٥٨٨	نون (نهر): ٥٧٧	نيغا: ٤٧٢
نغيتا: ٨٦٦	نون - ميام: ٥٨٧	نغيل تشيتيك: ١٣٥
نغيري: ٥٧٧	نونبادو: ٣٩٦	نغولا مايور: ٩٦٢
نغيككا: ٧٧٣	نونغارار: ٥٨٢	نغولاولس الخامس: ١٥٠
نغيل (جمعية): ٥٩٠	نونغو: ٣٩٦	نيكاتق: ٢٣٢
نغافيل: ٤٥١	نونو: ٥٢٦	نيكولاس أوفاندو: ١٥٠
نغانا: ٤٦٩	نومي: ٩٠٩	نيكي: ٥٧
نفوسة (جبل): ٢٨١	نياباشي: ٨٩٠	نيل فكتوريا: ٨٦٤
نفوسة (جبل): ٢٩٩	نيابورونغا بوروندي: ٩٠٣	نيمي: ٤٩٦
نقولي: ٢٣٩	نيابونغو: ٨٩٧	نيمي لوكيني: ٦٠٩
نكاريزي: ٩٠٠	نيابينجي: ٨٩٩	نيو أورليانز: ٣٩
نكالاني: ٦٥٦	نيارويامبا الثاني: ٩٠١	نيو انجلند: ١٣٢
نكامنغا: ٧٠٣	نيارويامبا: ٨٨٨	نيو مكسيكو: ١٥٤

و	هـ
نيورو: ٣٥٧	هسبانولا: ١٢٧
نيومي: ٣٠٤	هضبة الشونا: ٧٣٨
نيويورك: ١٣٢	هضبة غربي أوغندا: ٨٨٩
نيسير: ٨٦٠	هلنغوي: ٧٣٠
نيراغاكند: ٨٨٩	همام (الشيخ): ١٩٩
نيرونغو: ٦٧٦	همبيوك: ٣٥٨
نيرونغو: ٦٧٨	هنري تاكر: ٤٤٥
نييري: ٩٢١	هنري تيراس: ٢٥٥
نيسغا: ٣٨٨	هنري دي كاستري: ٢٤٦
نيغندا: ٨٦٥	هنريش إيهينغر: ٣٠
نيكا: ٧٠٣	هنريكه: ٩٩٧
نيلاك: ٨٦٠	هنغا (وادي): ٧٠٤
نيها (عشائر): ٦٩٢	هنغا: ٦٧٨
نكي: ٣٩٨	هو: ٤٥٠
	هو: ٤٦٥
	هواش (نهر): ٧٩٤
	هوايداه: ٤٥٥
	هويسوم: ١٢٠
	أ.ج. هوبكنز: ١٣٥
	هوجا: ٨٣٥
	هوزو: ٤٥٠
	هورومبه (هضبة): ٩٧٤
	هورومي (هضبة): ٩٧٠
	هوسا الغوير: ٩٩
	هولندا: ١٢٠
	هولندا: ٢٧
	هولندا: ٧٨٩
	هونجو: ٨٨٢
	هونغو: ٦٥١
	هونفلور: ٣١
	هونفلير: ٥٨٨
	هير: ٧٣
	هيرسكوفيتس: ٤١
	هيرمان أبرامز: ١٤١
	هيرو: ٨٨٩
	هيساتاو: ٥١٤
	هيساتاو: ٥٢١
	هيسة بن الحسن: ٩٧٩
	هيلينا: ٧٧٩
	هينارو: ٨١٧
	هيندا: ٨٨٩
	هيوي: ٧٠٣
	هيوي: ٧٠٤
	ه. تيرسترا: ٣٣
	ه. ديشاب: ١٦٦
و. آرثر لويس: ١٠٨	
و. هوفي: ٢٣٠	
وايت: ٨٣١	
وايي (نهر): ٧٩٤	
واتا سانو: ٥٤١	
واتارو ميكى: ١٨٤	
واج: ٨٠٠	
واحة أوسا: ٧٨٥	
واحة أوسا: ٧٩٤	
وادي النيل: ٤٧٩	
وادي كاجيرا: ٨٨٤	
وادي: ٥٦٩	
واريبو: ٤٦٨	
واسا أمانفي: ٤٦٤	
واسا توفو: ٤٦٢	
واسا: ٤٥٢	
واسالو: ٣٧٨	
واسولو: ٣٧٤	
واسيني: ٨٤٧	
واشانغاموي: ٨٣١	
واغادوغو: ٥٧	
واغارا: ٧٨١	
وافازا: ٨٣١	
وافقه: ٤٥٠	
والاتا بيتروس: ٨٠٥	
والاغا: ٧٩٢	
والامو: ٨١٥	
والتنبرغ: ١٦٣	
والو: ٣٠٩	
والو: ٣١٥	
والي أبو عبد الله بن ماساني: ٥٤١	
وامارا: ٨٨٩	
وامباي جيوا: ٥٢٧	
وامباي غيوا: ٥٣٧	
وامباي: ٥١٩	
واهغويا: ٣٦٧	
واهغويا: ٣٨٨	
واو-التونج (منطقة): ٢٣٩	
واو: ٢٣٨	
وايدا: ١٣٨	
وايغويو: ٣٨٨	
وايغويو: ٤٠٠	
وايغويو: ٤٠٥	
	هابسبورغ (أسرة): ٣١
	هارفيتز: ٤١
	ج.و. هاريس: ١٤٩
	هاشم بازانفاني: ٥٤٣
	هال: ١٦٣
	هال بولارين: ٥٠
	هالايا: ٨١٤
	هامانا: ٤٣٠
	ههانسى مير: ٨٨٥
	هانشير: ٢٨٢
	هايا: ٨٩٠
	هايمانوتا غالاوديس: ٨٠٤
	هايتي: ١٢٧
	هايتي: ١٥٥
	هايتي: ٤٠٩
	هايتي: ٦٤٥
	هايتي: ٩٩٨
	هايتيت: ٣٥٨
	هجاتر الغنوي: ٨٧
	هجرة العصباء: ٩٣
	هجرة اللو: ٩٨
	هجرة النخبة: ٩٣
	هذيه: ٧٧٩
	هرز: ٧٨٥
	هرمز: ٧٨٩
	هرمز: ٨٣٩
	هرموا: ٧٩٤

ويستر: ١٣٥	وياسو: ٤٦٨	إ. يلا. يلا: ١١٤
وتارا: ٣٩٧	ويالك: ٨٥٦	يام غور (ارض اليمن): ٨١٧
وجدة: ٢٥٨	ويباكو دوونغ: ٨٦٠	يان فان ريبك: ٧٦٨
ودان: ٣٦٤	ويده: ٤١	يان فانسينا: ١٣٤
وداي (سلطنة): ٢٢٥	ويرمبي اميم: ٤٧٤	يانفين (نهر): ٤٠٤
وداي: ٢٢٠	ويلز: ١٢٢	ياو: ٦٧٥
ورزازات: ٢٦٩	ويلسر (أسرة): ٣٠	ياو: ٦٩٩
ورقلة: ٣٤٤	ويما: ٣٨٧	ياوو: ٤٦٥
ورقلة: ٣٦٦	ويتام: ٩١٦	ياووري: ٥١٦
وزان: ٣٤٤	ويتي (دولة): ٧٠٥	ياووري: ٥٢٠
د. وسترمان: ٢٣٠	ويتي الثاني: ٨٧٨	يايه هول: ٣٢٧
وستروفال: ٦٤٢	وُد عجيب: ٢١٣	يرم كوده: ٣١٧
وسط غربي أفريقيا: ٣٩٦	ولانه: ٣٦٤	يعقوب المنصور: ٢٥٦
وغارا: ٨٠١	ولايثا: ٨١٥	يكونو أملاك: ٨٠٠
وغدة: ٧٩٦	ولايثا: ٩٩٠	يمغور: ٧٨٥
ولاغا: ٧٩٦	ودزا: ٧٣٩	يندايري: ٣٩٦
ولاغا: ٨١٤	وي: ٤١٦	يندي واباري: ٤١١
ولاقا: ٧٩٩		ينغيما: ٤٢٠
ولامو: ٨١٤		نينغا: ٣٨٣
وليام دي لا بالما: ٤٥٦		يوبا: ٤٠٥
وليام هوكتر: ١٥١		يويي (وادي): ٥٥٥
وندورد: ١٥٧	ياتنغا: ٣٨٤	يويي: ٥٤٨
وندياكا: ٣٤٨	ياتنغا: ٣٨٥	يوحتا (الامبراطور): ٨٠٨
وهران: ٢٢	ياتنغا: ٤٧	يوروبا: ٤٦
وهران: ٢٤٣	ياجي: ٥٣٨	يوسف الحفناوي: ١٩٤
وهران: ٥٠	بارغانا: ٥١٥	يوسف اليهودي: ١٨٩
وهيداه: ٤٨٨	باسين بويو: ٣١٧	يوسف بن حسن: ٨٥٣
وهيداه: ٤٩٠	ياغا: ٣٩٦	يوسف قرمني: ٢٩٨
ووبوغو: ٣٨٩	ياغبوم: ٣٨٤	يوسف: ٥٠٩
وورودوغو: ٣٦٧	ياف: ٦٥٦	يوهي غاهيما: ٩٠٢
ووري (نهر): ١٠٢	يافي: ٩٧٤	يوهي غاهينديرو: ٩٠٧
ووري (نهر): ٥٨٦	ياقوت ثابت خان حبشي: ١٧٠	يوهي مازيمباكا: ٨٩٩
ووري: ٥٤١	ياكا (دولة): ٦٤٣	يوهي مازيمباكا: ٩٠٥
ووغودوغو: ٣٨٣	ياكا (مملكة): ٦٥١	يوهي مازيمباكا: ٩٠٨
وولايانا: ٧٧٩	ياكاسو: ٤٥٩	يريم مبانك: ٣٢٢
وولتر رودني: ٣٠٥	ياكاسو: ٤٠٠	يريم روجوجيرا: ٨٩٩
وولي: ٣٠٤	ياكو: ٣٨٥	ييمبو: ٩١٩
وولي: ٣١١	ياكو: ٣٨٨	ييميله: ٨٦٤
وون بيني: ٩٣١	ياكوبو دان مازورو: ٥١٥	يييندي: ٣٨٤
وياوسو: ٤٦٤	ياكيميري نكور: ٨٩١	

ي